

2245

— — — — —

SLA

**فهرست کتشف الفتاح عن متن الاتباع للعلامة الشيخ
محمود بن ادريس الحنبلي رضي الله عنه**

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٢٩	خطبة الكتاب وفيها ترجمة الامام احمد رضي الله عنه	١٢٩	فصل في مبطلات التيمم
١٣٢	كتاب الطهارة وفيه القسم الاول من اقسام المياه	١٣٢	باب ازالة النجاسة بالحكمة
١٣٤	فصل في ثلث في نجاسة ماء أو غيره	١٣٤	فصل وتطهر أرض متعديها مع الخ
١٣٧	فصل في ثلث في نجاسة ماء أو غيره	١٣٧	فصل ولا يغني عن يد يد نجاسة ولو لم يدركها
٢٥	فصل الثالث من اقسام المياه	١٤٠	باب الخبيث والاستحاضة وانقاس
٢٨	فصل والكثير قلان فصاعدا	١٤٥	فصل في المندام الدم الخ
٣٠	فصل وان شئت في نجاسة ماء أو غيره	١٤٧	فصل في استحاضة هي الى ترى ما لا يصلح ان يكون
٣٤	باب الآنية	١٥١	فصل في التلذذ في وضوءه
٤٠	باب الاستطابة وآداب الخ	١٥٣	فصل في النفاس
٤٦	فصل فاذا انقطع بوله فغسل وجهه كره يده	١٥٥	كتاب الصلاة
٤٩	فصل ويصنع الاستحاضة بكل طاهر جامع الخ	١٥٩	فصل ومن جدد وجوه ما كمر
٥١	باب السواك وغيره الخ	١٦٠	باب اذا كان والا فاعلم وما عاقبها من الاحكام
٥٣	فصل ورسن لا ينشأط والادهان في بدن وشعر	١٧١	باب شروط الصلاة
٦٠	باب الوضوء	١٧٦	فصل في ما يدرك به أداء الصلاة
٦٩	فصل ثم يغسل وجهه الخ	١٧٨	فصل في قضاها العوزة وما ينطق بها
٧١	فصل ثم يغسل يديه الى المرفقين	١٨٠	باب تيمم العورة واحكام المأس
٧٢	فصل ثم يمسح بجميعه من راسه	١٨٥	فصل ومن لم تدال ما به عورته الخ
٧٤	فصل ثم يغسل رجليه الى الكعبين	١٨٧	فصل في احكام المأس في الصلاة وغيرها
٧٦	فصل والتركيب والمواظاة وضمان	١٩٠	فصل في وضوءه على ركعتين ايس ما فيه
٧٧	فصل وحللة صحت الوضوء	١٩٥	باب احكامها هاء وموضع الصلاة
٨١	باب مسح الخفين وسائر الخواثر	١٩٨	فصل في ان الواضع اي يني عن الصلاة
٩٠	باب واقتض الوضوء	٢٠٢	باب ما يفسد الصلاة وما يوجب ادائها وما ينطق
٩٩	فصل ومن أحدث حرم عليه الصلاة	٢٠٦	فصل ما يفسد الصلاة وما يوجب ادائها وما ينطق
١٠٣	باب ما يوجب الغسل وما ييسر له وضوءه	٢٠٨	فصل في ادائها الخ
١٠٩	فصل ومن لم يمسح الغسل حرم عليه الاعتكاف	٢١٠	باب انية وما يتعلق بها
١١١	فصل في الاصل المصنوع وهي ستة عشر	٢١٧	باب آداب الخ
١١٦	فصل ويسن ان يتوضأ بعد	٢١٨	باب صفة الصلاة وما يتعلق بها
١١٨	فصل في مسائل من احكام الحمام وآداب دخولها	٢٢٣	فصل ثم يستغفر مرارا بقول سبحان الله العظيم الخ
١١٩	باب التيمم		
	فصل ومن عدم الماء وظن وجوده لم يمسح عليه		
	فصل وما يشاءه أربعة		

تحت إشراف

٢٢٧ فصل في بقراء البسملة مرة
٢٣٥ فصل في معنى الركعة الثانية كالاولى
٢٣٩ فصل في معنى وهو جالس
٢٤١ فصل في سن ذكراته والدعاء والاستسقاء
الصلاة
٢٤٣ فصل فيما يكره في الصلاة وما يباح او
فيها وما يقع في ذلك
٢٥٣ فصل في تنعيم اقول الصلاة واقفالها
أضرب
٢٥٨ باب في سجود السهو
٢٦٣ فصل في اليهود عن نقص في صلاته
٢٦٥ فصل في القسم الثالث مما شرع له وجوبه
باب صلاة التطوع
٢٦٨ فصل في السن الرابعة عشر
٢٧٧ فصل في التراخي مع سنة مؤكدة
٢٧٩ فصل في تعقيب حفظ القرآن اجابا و
فرض كفاية اجابا
٢٨٢ فصل في تعقيب النوافل المطلقة في جميع
٢٨٦ فصل في سن صلاة الصبح
٢٨٨ فصل في صلاة الثلاثة سنة مؤكدة
٢٩٢ فصل في ركعات النسيخ
٢٩٣ باب صلاة الجماعة
٣٠٠ فصل في الاول ان يشرع للمأموم في
الصلاة بعد شروع امامه من غير تخلف
٣٠٤ فصل في الامامة
٣١٣ فصل في السنة وقوف المأمومين خلف
٣١٧ فصل في احكام الاقتداء
٣١٩ فصل في الاعذار المبيحة لترك الجمعة واجاب
٣٢١ باب صلاة اهل الاعداد
٣٢٤ فصل في القصر
٣٢٩ فصل في شرط نية القصر الخ
٣٣١ فصل في الجمع بين الصلاتين الخ
٣٣٤ فصل في صلاة الخوف
٣٣٩ فصل في اذا اشتد الخوف فسلوا و
يؤخرونها الخ
٣٤٠ باب صلاة الجمعة

2007

٣٤٣ فصل بشرط اصابة الجمعة اربعة عشر ومط الخ
٣٤٩ فصل ويسن ان يغتسل على منبر الخ
٣٥٠ فصل وصلاة الجمعة ركعتان
٣٥٢ فصل يسن ان يغتسل للجمعة
٣٥٧ باب صلاة العيدين
٣٦٣ باب صلاة الكسوف
٣٦٦ باب صلاة الاستسقاء
٣٧٢ كتاب الجنائز
٣٧٨ فصل في غسل الميت وما يتعلق به
٣٨٠ فصل واذا اخذ في غسله شرعوه وضوءا
٣٨٦ فصل ويحرم غسل شهيد المعركة المقتول
بابهم
٣٨٩ فصل في الكفن
٣٩٢ فصل في الصلاة على الميت
٤٠٠ فصل ويحرم ان يغتسل مسلم كافرا ولو قرىسا
او بكفنه او صلى عليه او شيع جنازته او دفننه
٤٠٢ فصل حله ودفننه من فرض الكفاية
٤٠٥ فصل في كيفية دفن الميت وحكمه
٤٠٩ فصل ويستحب رفع القبر قدر شبر
٤١٦ فصل يسن لذكر زيارة قبر مسلم
٤٢١ فصل ويستحب تعزية أهل المصيبة بالميت الخ
كتاب الزكاة
٤٢٥ باب زكاة بهيمة الانعام احدها الابل
٤٣٥ فصل النوع الثاني البقر
٤٣٩ فصل النوع الثالث الغنم
٤٤١ فصل الخلطة في المواشي لها ثابري في الزكاة ايجابا
واسقاطا
٤٤٦ باب زكاة الخراج من الارض
٤٤٨ فصل ويحرم لوجوبها شرطان
٤٥٠ فصل ويجب العشر واحد من عشرة فيما بقي
بغير مؤنة
٤٥٣ فصل ويسن ان يبعث الامام سامعا خارصا
٤٥٧ فصل وفي العمل العشر
٤٥٨ فصل في المعدن
٤٦٠ فصل ويجب في الركا زالحبس
٤٦١ باب زكاة الذهب والفضة

صحيفة

صحيفة

- ٤٦٤ فصل ولاز كافة حتى مباح الخ
 ٤٦٨ باب ذكر كافة عرض التجارة
 ٤٧١ باب ذكر كافة الفطر
 ٤٧٥ فصل والواجب في الفطرة صاع هراق
 ٤٧٧ باب اشراج الزكاة وما يتعلق به من حكم التثقل والتعديل ونحوه
 ٤٧٩ فصل ولايجزئ اشراجها الابنية
 ٤٨٣ فصل ويجوز تهييل الزكاة
 ٤٨٦ باب ذكر اهل الزكاة وما يتعلق بذلك من بيان شروطهم وقد رما يسطاء كل واحد وصدقة التطوع
 ٤٩٧ فصل ولايجوز دفعها للكافر
 ٥٠٠ فصل وصدقة التطوع مستحبة كل وقت
 ٥٠٢ كتاب الصيام
 ٥٠٧ فصل ولايجب الصوم الا على مسلم عاقل بالغ قادر عليه
 ٥١١ فصل ولا يصح صوم واجب الا بيقين الليل
 ٥١٣ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة وما يتعلق بذلك
 ٥١٦ فصل فيما يوجب الكفارة
 ٥١٩ باب ما يكره وما يستحب في الصوم وحكم القضاء
 ٥٢١ فصل يستحب تهييل الافطار اذا تحقق الغروب
 ٥٢٢ فصل ومن فاته صوم رمضان الخ
 ٥٢٤ باب صوم التطوع وما يكره منه وذكر ايسره
 ٥٢٨ فصل وليلة القدر شريفة معظمة ترجى اجابة الدعاء فيها
 ٥٣٠ باب الاحتكاف في احكام المساجد
 ٥٣٥ فصل من لمسه تنابيح اعتكاف الخ
 ٥٤٠ فصل يجب بنا المساجد في الامصار والقري والمحال ونحوها حسب الحاجة
 ٥٤٦ كتاب الحج وبيان شروطه
 ٥٥٣ فصل ان شرط الخامس الاستطاعة
 ٥٥٧ فصل ويشترط لوجوب الحج على المراء فوجور محرم
 ٥٦٠ فصل ومن اراد الحج فليبادر واجتهد في الخروج
 ٥٦٠ من الغفلة الخ
 ٥٦٠ باب الوقت
 ٥٦٢ فصل ولايجوز ان اراد دخول مكة والحرم او نسكها او زامقات بفرا حرام
 ٥٦٤ باب الاحرام والتلبية وما يتعلق بها
 ٥٦٦ فصل وهو شتر بين التمتع والافراد والقران
 ٥٧٠ فصل ومن احرم مطلقا لم يهين نسكا
 ٥٧١ فصل والتلبية سنة
 ٥٧٣ باب يحفظون زات الاحرام وهي نسمة احدها الزالة الشعر والثاني تقليم الاظفار الخ
 ٥٧٤ فصل الثالث تنظية الرأس
 ٥٧٥ فصل الرابع لبس الخ كراخيطة
 ٥٧٧ فصل الخامس الطيب
 ٥٧٨ فصل السادس قتل صيد البر لما كوله ونجسه
 ٥٨٤ فصل السابع عقدة انكاح
 ٥٨٥ فصل الثامن اجناع في رجب اصيل
 ٥٨٧ فصل التاسع المبشرة في ابدون اخرج بشهوة
 ٥٨٩ باب القدية
 ٥٩١ فصل الضربة الثانية من اضرب القدية
 ٥٩٢ فصل الضربة الثالثة
 ٥٩٣ فصل وان كره يحفظ ورام من جنس الخ
 ٩٥٦ باب جراح الصيد على طريق التفتيل
 ٥٩٨ فصل الضربة الثانية ماله من له الخ
 ٥٩٩ باب صيد الحرم ونباتها
 ٦٠٠ فصل ويجزئ قطع شعر الحرم
 ٦٠٢ فصل ويجرم صيد المدينة
 ٦٠٣ باب دخول مكة وما يتعلق به من الطواف والسج وغيره
 ٦٠٩ فصل ويشترط احة الطواف ثلاثة عشر الخ
 ٦١٢ باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك
 ٦١٥ فصل ثم يدفع بعد غروب الشمس من عرفة يسكنة
 ٦١٦ فصل ثم يدفع ل طهرع الشمس الى متى
 ٦١٩ فصل وينتقل الفعل الاول باثنين من ثلاثة الخ
 ٦٢٢ فصل ثم يرجع من افاض الى مكة الخ
 ٦٢٤ فصل فاداراد الخروج لم يرجع حتى يودع

فصل وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر
النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه

فصل أركان الحج أربعة

باب الأحصاء والغوات

باب الهدى والأضحية والعقيقة وما يتعلق بهما

فصل ولا يجزئ فيهما العوراء الخ

فصل والسنة نحر الأبل قائمة مع قوله يدها

البصري

فصل ويتعين الهدى بقوله هذا هدى

فصل والأضحية سنة مؤكدة لمسلم الخ

فصل والعقيقة سنة مؤكدة

كتاب الجهاد

فصل ويحرم فرار مسلم من كافرين وجاعة من

مكلمهم

فصل ويجوز نسيب الكفار

فصل ومن أسرا أسير الممحنة له حتى ياتي به الأمان

فصل ويحرم ولا يصح أن يفرق بين ذي رحم

محرم وبين غير

باب ما يلزم الإمام والجيش

٦٦٩ فصل وقاتل أهل الكتاب والمجوس حتى

يسلموا أو يعطوا الجزية

٦٧٠ فصل ويلزم الجيش طاعة الأمير

٦٧٥ باب فسخة الغنينة

٦٧٩ فصل وإذا أراد القسوة بدأ بالأسلاب فدفعها

إلى أهلها

٦٨٢ فصل ثم يقسم باقي الغنينة

٦٨٦ باب حكم الأرضين المفتومة

٦٨٨ فصل والمرجع في الشراج والجزية إلى اجتihad

الإمام في نقص وزيادة

٦٩١ باب الفتي

٦٩٤ باب الأمان وهو ضد الخوف

٧٠٠ باب الهدنة

٧٠٣ فصل وعلى الإمام حماية من هادنه من المسلمين

وأهل الذمة

٧٠٤ باب عقد الذمة

٧٠٥ فصل ولا تؤخذ الجزية من نصارى يفتي قلب

٧٠٩ فصل ويجوز أن يشترط عليهم مع الجزية ضيافة

من عربهم من المسلمين

٧١١ باب أحكام الذمة

٧٢٧ فصل وإن انجرح ذي ولو صغير الخ

٧٣٦ فصل في نقض العهد وما يتعلق به

﴿ فهرست الجزء الأول من شرح منتهى الإرادات لخاتمة المحققين وشيخ الإسلام والمسلمين
الشيخ منصور بن وئاس الهمداني الحنبلي رضي الله عنه ﴾

صفحة	موضوع	صفحة
٢	خطبة الكتاب وفي ذكر نسب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه	١٦٥
٩	باب المياه	١٦٩
٢٠	باب الأنية	٢٠٢
٢٤	باب الاستنجاء	٢٠٤
٣٢	باب التسوك	٢١٧
٣٨	باب الوضوء	٢٢٠
٤٣	فصل وصفة الوضوء	٢٢٢
٤٨	باب مسح الخفين وما في معناها	٢٢٤
٥٥	باب نواقض الوضوء	٢٣١
٦٤	باب الغسل	٢٣٦
٦٨	فصل والغسل المسحوق ستعشر	٢٣٩
٦٩	فصل في صفة الغسل	٢٤٣
٧٢	فصل في الحمام وآدابه	٢٥٨
٧٣	باب التيمم	٢٦٤
٨٠	فصل وبراءات التيمم مسح وجهه الخ	٢٦٨
٨٤	باب إزالة النجاسة الحسكية	٢٧٠
٨٨	فصل في ذكر النجاسات وما يعفى عنه منها وما يتعلق بذلك	٢٧٣
٩١	باب الحيض	٢٨٦
٩٥	فصل في المبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة تجلس الخ	٢٨٨
١٠٠	فصل كل من دام حده غسل المحل الخ	٣٠٠
١٠١	فصل النفاس لأحد لاقه	٣١١
١٠٢	كتاب الصلاة	٣١٦
١٠٦	باب الأدان	٣٢٥
١١٥	باب شروط الصلاة	٣٢٩
١١٩	فصل فيما يدرئ به وقت الصلاة الخ	٣٢٧
١٢٤	باب ستر العورة	٣٤٠
١٤٥	فصل في المواضع التي لا تصح الصلاة فيها	٣٦١
١٥٠	باب ما يستقبل القبلة شرط للصلاة	
١٥٤	فصل في بيان ما يجب من قبله وأدائه قبله وما يتعلق بها	
١٦١	باب النية شرط	

٣٦٩	باب صلاة الكسوف	٥٥٦	فصل ويقتل في هلال رمضان واحد عدل
٣٧٤	باب صلاة الاستسقاء	٥٦٤	فصل وشرط الصوم كل يوم واجب ثمة معينة
٣٨١	كتاب الجنائز	٥٦٧	باب ما يفد الصوم فقط وما يفسده ويوجب الكفارة وما يتعلق بذلك
٣٨٧	فصل في غسل الميت	٥٧٢	فصل في جامع صائم وما يتعلق به
٤٠٠	فصل وتكفينه فرض كتابي	٥٧٦	باب ما يكره وما يصب في الصوم وحكم القضاء
٤٠٦	فصل في الصلاة عليه	٥٧٨	فصل وبين لصلائم كثره قراءة وتؤذ كر وصلة الخ
٤١٩	فصل في حمل الجنائز	٥٨٠	فصل من لم يورث من فاته شيء من رمضان تتابع قضاء رمضان نصا
٤٢٣	فصل في دفن الميت	٥٨٢	باب بصوم التطوع وما يتعلق به
٤٣٦	فصل في أحكام المصاب	٥٨٧	فصل ومن دخل في تطوع غير حج أو عمره لم يجب إتمامه
٤٣٩	فصل من لم يجد زبارة فبصره	٥٨٨	فصل أفضل الأيام يوم الجمعة
٤٤٣	كتاب الزكاة	٥٨٩	كتاب الاعتكاف
٤٦٠	باب زكاة الساعة من بهيمة الأنعام	٥٩٢	فصل ولا يصح اعتكاف من تلبسه بالجماعة إلا بمصالح
٤٦٧	فصل في زكاة البقر	٥٩٦	فصل يحرم خروج من زعمه تتابع
٤٦٨	فصل في زكاة الغنم	٦٠٠	فصل وإن خرج معتكف الخ
٤٧٢	فصل في الخلطة	٦٠٢	فصل بين تشاغله بالقرب كقراءة الخ
٤٧٧	فصل ولا أثر لخرقة مال زكوى لمالك واحد	٦٠٣	كتاب الحج والعمرة
٤٨٠	باب زكاة الخراج من الأرض	٦٠٥	فصل ويصان من صغير الخ
٤٨٤	فصل ويجب فيما يشرب بلا كلفة العشر	٦٠٧	فصل ويصان من قن
٤٨٤	فصل والزكاة في خارج من أرض مستعمرة على مستعبدون معبر	٦١٠	فصل هل انعام الاستطاعة
٤٩٧	فصل أكل الكثر من دفن الجاهلية	٦١٨	فصل وشرط لوجوب حج وعمره على أنثى وجود محرر
٤٩٩	باب زكاة الأنعام	٦٢٠	باب المداققت
٥٠٤	فصل ولا زكاة في حل مباح معد لاستعمال أو اعارة	٦٢٢	فصل ولا يخل لمكف حرم مسلم أراد مكة أو الحرم
٥٠٥	فصل ويباح لذكر من فنته خاتم	٦٢٥	تجاوز زيمات بلا إحرام
٥٠٨	باب زكاة العروض	٦٢٥	باب الإحرام
٥١٨	فصل والواجب في فطرة صاع	٦٢٩	فصل ويجب على متنع دم
٥٢١	باب إخراج الزكاة واجب فوراً	٦٣٢	فصل ومن أحرمه مطلقاً لم يعين نسكاً مع إحرامه
٥٢٥	فصل ويشترط لأجرائها ثمانية الخ	٦٣٦	فصل وبين لمن أحرمه نسكاً أو أطلق عقب إحرامه تلبية
٥٣٠	فصل ويجزى بهيها لحولين	٦٣٨	باب محظورات الإحرام
٥٣٣	باب من يجزى دفع الزكاة اليه ومن لا يجزى وحكم السؤال وصدة التطوع	٦٥٨	فصل والمرأة إحرامها في وجهها الخ
٥٤١	فصل من أبعج له أخذ شيء أبعج له سؤاله	٦٦١	باب القديس وبيان أقسامها وأحكامها
٥٤٦	فصل ولا يجزى زكاة مالي كافر غير مؤلف الخ		
٥٥٠	فصل وبين صدقة تطوع بها ضل الخ		
٥٥٢	كتاب الصيام		

مجمعة	مجمعة
٦٦٦ فصل ومن كرر يحفظ وأقبح حرامه الخ	٧١٤ فصل ويجب هدى بنذر
٦٦٨ فصل وكل هدى أو إطعام تعلق بحرم أو إحرام الخ	٧١٥ فصل التضحية سنة مؤكدة
٦٧٤ فصل وإن أناف محرّم أو من بالحرم جزأ من صيد الخ	٧١٧ فصل والعقيقة سنة مؤكدة
٦٧٥ باب صيد الحرمين ونباتهما	٧١٨ كتاب الجهاد
٦٧٧ فصل ويحرم قلع شجر مكة	٧٢٥ باب ما يلزم الأمام والجيش
٦٨٠ فصل ويحرم مكة من طريق المدينة الخ	٧٢٧ فصل ويلزم الجيش الصبر مع الأمير والنصح والطاعة
٦٨١ فصل ويحرم صيد حرم المدينة	٧٢٨ فصل ويحرم غزو بلاد ابن الأمير
٦٨٧ فصل ثم يخرج القسي من باب الصفا	٧٢٩ باب قسمه الفخيمة
٦٨٩ باب جمعة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك	٧٣١ فصل وتضم غنيمه سرابا الجيش الى غنيمته
٦٩١ فصل ثم يدفع بعد الغروب من عرفه مع الأمير	٧٣٤ باب الارض والنفوس الثلاثة
٦٩٨ فصل ثم يرجع من أفاض الى مكة الخ	٧٣٥ باب الفئ
٧٠٣ فصل في صفة العمرة	٧٣٦ باب الامام ضد الحوف
٧٠٥ باب العواف والاحصار وما يتعلق بهما	٧٣٧ باب الهدنة
٧٠٨ باب الهدى والاضاحي والعقيقة	٧٤١ باب أحكام أهل الدمة
٧١٢ فصل ويتعين هدى بقوله هذا هدى	٧٤٩ فصل وعنه ومن حل سلاح الخ
	٧٤٣ فصل وإن سبه قد صرأ أو شمر به ودى لم يفر

الجزء الاول

من كتاب القناع عن مئين الانقاع لشخ
مشاريع الاسلام واوجد الكبراء اعظم
صاحب الافاء والدريس العلامة
الشيخ منصور سادس
الحمد ليرضى الله له
عنه وارضاء
آمين

و بعد از آنکه شرح المصباح را تمام و نمود و نام
و سید محمدی و بیاید از بین دانشجویان
آن درس را و در آن فصل رحمه الله
و بعد از آنکه تمام شد

هو طبع معروف الا بين المحدثين الشيخ محمد والش احمد
ابن عمر ما يسميه ابا القاسم بن عبد الرحمن
الدمشقي اما حاشا له من قريض
منه الحارثي الكوفي

﴿ اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى اَمِيْرِ الْاَوَّلَيْنِ ﴾

﴿بالتطبیفة الع. امرة الله وفة سنة ۱۳۱۹ هـ به﴾
﴿فی صاحبہ، فتمیل الی المورکی اتھہ﴾



وحيث أن أولي شرحه قالوا شرح المؤلف لهذا الكتاب وفي الشرح قالوا فيه شرح المفتح الكبير الشيخ عبد الرحمن بن
الدين بن أبي عمر بن قدامة رحمه الله تعالى وتفضل عليهم واستمدن الله التوفيق والارشاد والعروة والمذاهب والسادات هانر وفريح
جواد كريم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي باسم سمي هذا القبط الأعظم الموصوف بكامل المباحة في الرحمن وجمادونه أوف
والسبيل لبدء الاستعانة وقبل لتعدي أي أقدم اسم الله وأحله استعانة بقل الله الرحمن الرحيم اقتصد اسم الكتاب بتركيابه
تعالى وتركاين التين واليمين والرحمن المخلص من الرحيم لأن زيادة السناء تدل على زيادة ٣ التي وقدم لأنه كالم من حيث أنه

من شروح تلك الكتب وحواشيها كشرح الكبير والدع والانصاف وغيرهما من الله تعالى بالوقوف عليه كما سترأه من صاخر المصنوع والمصدق فتد على في الغالب عليها
وربما عرفت بعض الأقوال له لها حرجان من عهدتها وذكرنا ما أحله من القبول وقاب
على الاحتكام وأنها على طرق الاختصار غير المردود وبيننا المعتمد من المواضع التي
تعارض كلامه فيها وما انفرد به المصنوع من صغائر الكمال فيها ليعلم مستدكل منها
وأستغفر الله تعالى عما قل من الخلف في هذه المسائل المستورة وأهو بالله من شر
حاسد يريد أن يفتي بقرائه وألبي الله الأرباب من نوره ومن عثره شيء مما طغى في القلم
«أولاً به التقدم» فيذكر بالأسئلة الستة ويحضر بقوله إن الإنسان محل النسيان وإن
الصحيح عن عرفات النصارى من شرح الأشراف وإن المسائل مذهب السيات «ومما توفى
الابن عليه تكلت والله أنبى» قال الله تعالى رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم) ناسيا
بالكتاب وعلا بحدوث كل أمر ذي بال لا يدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب
البركة رواه الخطيب بهذا القبط في كتابه الجامع والمخطوط عدداً القادر الراوي والباقي
اليسهل للصاحبة أو الاستعانة متعلقة بخذف وتبدله الأولى لأن الأصل في العمل
للافعال وسدالة أسس المقام وبزحزحة الاختصاص ولأنه أوفى للوجود وأدخل
في التتميم ولا يقرأ باسم بل يكون مقادير العمل مقر وتنامي الله فتدعه
أي العمل لكوا أول سورة نزلت على في الكشاف أن معناه أقر مقته باسم بل أي
قل بسم الله الرحمن الرحيم ثم أقر في معناه معناه اسم الله أقر وكفى به شامداً على أن
اليسهل تأمر ربها ابتداء كل قراءة فهو أمر بإيجاد القراءة مطابقة لنقله بغير ودون
مقر وفكرونا ما مرأى في ابتداء غيره هذه السورة ابتداء وكسرت الباء وإن كان حق
الحروف المفردة الفتح لزومها الحرفية والجزم وتنبه حركاتها عليها وحذفت الألف من
اسم الله دون اسم بل ونحوه الكثرة الاستعمال الموعوض عنها بطول البناء والله أعلم
حدثت حروفه وحذف عنها اللام والاسم لكل معبود حتى أو طلل ثم غلب على مفهوم كل
هو المعبود حتى والله خاص لذات معين هو المعبود الذي انتم يستعملون في غيره تعالى
قال تعالى هل تعلم لهما ومن ثم كان لا اله الا الله وحيداً أي لا معبود حتى الا ذلك الواحد
الحق فهو من الاعلام الخاصة من حيث أنه ليس بغيره ومن الاعلام العامة من حيث أن
أصله قاله اللطفي في شرح الشفاء والرحمن خاص لعظا الذي بسم غيره تعالى وماذا
لاعتد به عام معني لا صفة بمعنى كبر الرحمة ثم غلب على الباق في الرحمة الانعام لجلال
النعم في الدنيا والآخرة فهو فوقه مع لا موصوفاً بكونه بازاء المعنى دون الذات من الصفات

يتوهم اختصاصاً بصفاته الحمد بل لا بد من غيره انتم ليلى الحكم بالمشق يؤدون عليه ما منه الاشتقاق وابتداء بكتابة بسم الله ثم
بالحمد لانتقاء الكتاب العزيز وعلى الحديث كل أمر ذي بال لا يدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه
الخطيب والحافظ عبد القادر الراوي ويحذف كل أمر ذي بال لا يدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة وفي رواية
الحمد وفي رواية كل سلام لا يدأ فيه الحمد فهو أحجم رواه الحافظ الراوي في الأربعين له ومعنى ذي بال أي حال يتم به مشرواً
واقطع واحتم بالجميع والدال المحمودة ناقس البركة (رحمن) بضم الدال قاله في شرحه (لأن أحمد) الله تعالى قال في الصراح حتى له
أن يفعل كذا وحق أن يفعل كذا رقيقاً به ويخوفه أي طيناً قاله وحسن الحق بالكرسي رحمه الله فالحق على

لأنه قال من أسأله عن أي شيء من هذه الأشياء لم يسمع عنه عليه السلام وأمره الأشهر بنحو ما على العلم حيث حدثنا
 المصنف أنه ونحو معناه وهي طرف زمان وقد تستعمل طرف مكان (و) الكتاب المسمى (ب) التتبع (ج) مناقش علماء الدين على
 ابن أبي السدي المراد موسى بن الصاملي (في تحرير) أي تهذيب (الحكام) جمع حكم وهو إقناع القضاء والحكمة اصطلاحاً خطاب
 الله لمحمد فائدة شرعية (المنع) أي محمد بعد الله موثق الدين بن قدامة المقتضى شيخ المذهب رحمه الله تعالى وأشار بقوله تحرير
 أسأله إلى الاحتراز من الظالم فأنحرز به إيهاماً المنع (في لفته) دوامة هـ الفهم اصطلاحاً معرفة الأحكام الشرعية

الفرعية الفصل أو التقويم القرينة
 وقيل الأحكام نفسها لا تتغير
 عرف جملته غالبه كحذرك
 بالاستدلال وهو مشهور أصلي
 العباد من حيث تعلق ذلك
 الأحكام بها ومما لا يترك
 في كل باب من أبوابه (على
 مذهب) تقدم أصله وأصلها
 ما قاله المحققين دليل ومات قاله
 وكذلك ما جرى مجراه (العام)
 المتقدمة (المجمل) النظم
 والتجمل التظيم (أبو عبد الله
 أحد) بن محمد بن حنبل بن هلال
 ابن أسد بن إدريس بن عبد الله
 ابن حبان بن الحسن بن عثمان بن
 عبد الله بن أنس بن عوف بن
 كنانة بن مالك بن نضلة بن
 ذهل بن ثعلبة بن قيس بن
 صعب بن علي بن بكر بن وائل
 ابن كاسم بن هب بن كسر الحاد
 وسدون النون ثم هو وحده
 ابن أبي القاسم والصاد المهملة
 ابن دحي بن جندب بن أسد بن
 ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان
 المروزي الشاذلي كذا
 ذكره الخطيب الشاذلي
 والبيهقي وابن عساكر وابن طاهر
 (الشاذلي) نسبة إلى شاذان
 المذكور (رضي الله تعالى عنه)

وغيره ما روي عن روافقه من روافقه أي فقهاء الأحكام الشرعية ما يتصورها
 والحكم عليها وأما ما يتصورها من أدلتها كل ما يسر لنا وهو عليه الدين ما شرعه الله من الأحكام
 ويطبق على الملوك والأمراء والسياسة والحساب والنهر والقضاء والحكم والطاعة والحال
 والحلال والحرام وما لا يخفى على الرأى والياسة ودان عصى وأطاع وتوعد وعز ومن الأضداد
 (وشرع) أي بين (الحكام) جمع حكم وهو في اللغة القضاء والحكمة وفي الاصطلاح خطاب الله
 المقتضى فائدة شرعية (الحلال) وهو ما شرعه الله من الأحكام في المباح والمكروه والمنع
 والباح (الحرام) وهو ما شرعه الله من الأحكام في تركه أم لا يؤبه به على فعله وهو الحكم
 الشرعي فخره على ما لا يخفى على المصنف من عدمه تعالى ولا في العلم به قدح في الدين ولا وعيد في
 الآخرة كالنية في الوضوء والركوع والجلوس وأصله وهو جلاله (في كتاب) أي كلامه المنزل على
 النبي صلى الله عليه وسلم المأخوذ به في التبعة وتلاوته ويحتمل أن يسمي الكتاب المشتمل على
 الأحكام كالنوراة لا سيما على الحلال والحرام في تلك الشريعة (التي) أي المشتمل على بيان
 ما للناس حاجته فهدى لهم ونهاهم وأذن لهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم
 من الأحكام بالنسبة أو الأجزاء أو القياس أو لا يستصحب فأنه يرجع إلى الكتاب لأن
 منه ما غابت عنه ما بين في الأصول لجميع الأحكام ثابتة لكتاب أصله قال تعالى
 رطنا الكتاب شيء وإن كان فيهما أو ساطعة أو غيرهما قال تعالى وأولنا إليك
 ذكره بن عباس نزل الوحي (م) أي رضى وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم
 أمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم وأمرهم
 أمثل أيسر من عز زما من ذلك سلب والاسم المرفوع الغلبة والقوة (ورفع) الرفع ضد
 الوضع وبه قطع ورفع فلان على الفعل ربيعة وهو ما روى من قدس وتلقاها وفي الحديث
 كل ربيعة من بيت النضر الذي لا يسلخ أي كل جماعة متعاقبة يتابعها فتتبع في حرمت المدينة
 والرفع يرفع من البيت وقوله تعالى في ربيعة ربيعة وهو ما روى من قدس وتلقاها وفي الحديث
 ومعه صدره لرفعها الضم (أصله) أي حلتها (العلمانية) أي العلم الشرعي كالتفسير
 والحديث وأما ما في الأصل للعلم الشرعي أو الفقه والردا غير الحرام على ما يأتي تفصيله في
 الجاهل (المتقين) أي الذين يؤمنون بأنفسهم ما يضرهم في الآخرة وتقوى من رب فوق العذاب
 لئلا ينسبوا من شرك قال تعالى زلزالهم كلمة تتوهم روق يؤمن فسل أو قول حتى
 الصلة ربيعة وهو ما روى من أرفقها التقوى في الشرع ومنه قوله تعالى ولأن أهل القري
 آه واد فتوهم ما يشغل السرع الحق وأقبل إليه بشره وهو التوهم الماتق المطلوب
 بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته واعلموا أن الله عز وجل قد رفع أمره غير شئ قال تعالى

أي أنه جعلته أمه عرو وولدته منه يوم الجمعة فغير بيع الأوسنة أربع وستين ومائة ودخل مكة والمدينة والشام واليمن
 والكوفة والبصرة والجزيرة وتوفي ببغداد يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول المشهور الآخر وخبره في شرحه عن أبيه هذا سنة
 إحدى وأربعين ومائتين عن سبع وسبعين سنة وأيام مائة وعشرون أعمام من اليهود والنصارى والمجوس وفنائه كثيرة ومناقبه
 شهيرة من مصنفاته المستدلون ألف حديث والتفسير مائة وخمسون ألف حديث والثناء من المنسوخ والتاريخ وسبع وأقدم
 والمؤلف في كتابه على وحوليات القرآن والمأسل إلى ذكره والسفر (قد كانا المذهب) المتقدم ذكره (عنه) أي
 التتبع لأنه جمع فيما أطلق في المنع من الرواية بين الرواية وأبنا من الوحيين أو الأوجه وقيل إنما أخلى به من الشروط ونسب ما لهم فيه

من حكم أولئك وأدنى من مجموع ما هو مستحق على المذهب حتى نجا منه عليه السلام ولا يوجب ما يحتاج إليه من خلافه
 ويصل إلى بعض فروعه ما هو مرتبط بهما وأما في حجرة من حجرة فصار تصحيح المذهب (اللائحة) أي التتبع (غير مستقر
 عن أصله) الذي هو المقنع لأن ما قطع به في المقنع أو صححه أو قلعه أود كراهه المذهب وكان موافقه للجميع ومفهومه متعلقا بالمنظرة لم
 يتعرض له التتبع غالباً عند المقنع بجماع التتبع وبالعكس والجمع بينهما قد يشق (فإن حضرت الله تعالى) وما حاب من استغفار
 (أن أجمع مسائلهما) أي المقنع والتتبع والمسائل جمع مسألة فمفعلة من السؤال وهي ما روي عن أبي الهيثم (في كتاب

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم وحاج وقال رسول رب زدني علماً وقال صلى الله
 عليه وسلم فممثل المثل على العابد كفضلي على أدنى كرم أن الله وصل شريكه وأهل أسرته
 والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصل على عمل الناس الخبير ورواه الترمذي
 عن أبي أمامة قال لا أحد إذا فتنتم رجل آتاه الله مالاً فله على نفسه في الخير ورجل
 آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها ورواه البخاري من حديث ابن مسعود وقاسم بن
 سلطان وقابلي بن جهم وعلمهم الله لغيره إلى الجنة ورواه الترمذي من حديثه عن أبي
 هريرة وأبو عبد الله بن جهم عن علي الأصغر (أحمد) أي أصف الله به من حيث صفاته
 مرة بعد أخرى لأن المضارع المشتب بشره بالآخرة والحدود فيه موافقة من الله والوجود
 عليه لأن آلاءه تعالى لا تزل تجد في حقائقها كذا في صفاته كما لا تزل تجد في وجوده
 أو لا بالجلالة الاسمية زائداً بالعلوية لآله عليه في الله تعالى هو في خبره علم وخبره علم الله
 محمد وهو مستعنه (جما يفوق جده الجاهدين) مفسره من أنواع الخلق وصفه الجنة بعده
 وهذا أخبار عن الجسد الذي به حقيقة الله سبحانه تعالى كقول من ذن جسد الوالي رحمه
 ويكتفي من ربه إذا لم يسله عنه إلا ما لا يذلل كذا في قوله صلى الله عليه وسلم لا تسئلوا رسول الله
 وما لا يعلو من شيء بعدد المال والبر والمحب والظفر وعدد أنفاس الخلق
 وعدد ما خلق الله وما هو خالق فهذا ما خارجاً عن سجنه من الجسد لا يتبع من المصنوع من الجسد
 أشأرا إلى ابن القيم في عدة الأصابع (وأشكره) أي الله تعالى (على نعمه) جميع نعمه وأتمام
 الإعطائه من غير مناله في القاموس أنه الله تعالى وأمرهم بأعطائه وأشكره تعالى بعد
 عرفاه وأصل الأحكام في العبد جميع ما أمم الله به عليه السلام لا قال تعالى ومن عبادي
 الشكور وفي الجسد وأشكر الله بين عروم وخصوص من ذن جسد الله من ربه وقائه تعالى
 لأنه لا يعترف بمقدار نعمه وأخص من جهة المورد وهو المال والبر وأشكرهم من جهة المورد
 وأخص من جهة المتعلق والتسبيح من باقي الأقسام تظهر لا تمل (أي لا تسبيح) قال تعالى
 وإن قسدت أرواحهم الله لا تصورها من ثم قال عليه السلام سبحانك لا شيء مثلك عليك أنت سبحانك
 أنت على نفسك (وأيام ستين) أي أطيب أيامه فتنه دون غيره لأنه لا بد من غيره له خير
 (وأستغفره) أي أطلب منه المغفرة أي الترفع عنه (ويزب) أي أجمع (إليه) أي
 يجب التواضع (الرجاء من الله بحافط منهم) المذهب (وأحمد) أي أشكر (أشكر) أي
 معبود بحق في (وذكر) ذاته وحيد) أنه فخره بأنه (مستغفر) في ذاته ومصلحته
 أقباله (وبذلك أدركت) قال تعالى لا أعلم أنه ذاك إلا أنه (وأمن) أي من (الضامين
 المتقادين) لأنهم الله تعالى القابلين لأمره ورواه في الآية على الآية وما جئت في باب

(الإنافان) أي غير المقدم والمصحح في التتبع (عليه السلام) أي عمل الناس أو أحكامهم المتعلقة
 في الغالب (وأشهر) أي قال بعض الأصحاب أنه الأشهر أو المشهور (أو أقوى المذهب) أي إن شاء الله تعالى من صحيح
 الثاني رتبة من صحيح الأول في الأكثر أو الحقيقة (فربما أشرب إليه) صريحاً أو غير صريحاً في علمه تعالى وهو له المنصور
 وما قوى الخلفاء فيه حتى لا يشك فيه (وحيث قلت) مثله (نيل) كذا (في) كذا قوله قيل قيل (وبندر) أي قيل
 (نك) المصنوع في هذا الكتاب (فلم يدم الزوف) أي وقوف المؤلف (على فتح) كذا (وبندر) أي أن يكون معني
 الاحتمالين المطلقين (لواحد) من الأصحاب ولم يزل المشقة عن غيره (د) يرف يخلصه من غير مرجح (لأنه لا يفي) فأنهما

(احتماله) فهما كما في قوله في التكاثر وفي خطبة من أذنت لوليها في تزويجها من معين أحق الأهل (عليه السلام) المذكور المروي عن الإمام في مسئلة يسمى رواية هو الوجه الحكم المقتول في مسئلة لعن الأصحاب المجتهدين من رأى الإمام من بعدهم حار على قواهد الإمام ورعا كان مخالفا لقوا عداه عند الدليل هو الاحتمال في معنى الوجه الآن الوجه مجزوم بالفتية والأحتمال بسبب أن ذلك صالح لكونه وجهه والتخريج على حكم إحدى المسائلتين المتشابهتين إلى الأخرى ما لم يفرق بينهما أو يقرب الزمن وهو موقوف على الاحتمال (ومعناه) أي هذا الالفاظ الذي جمع فيه بين المقنع والتشجيع ومنه إليه ٧ ما تيسر من القوائد (منتهى) أي جملا

لردة (وأشهد أن محمدا) معنى به لكثرة خصاله المجودة وهو علم منقول من الصمد مشتق كاحد من أسماء تعالى أنبيد وأسماءؤه عليه السلام كثيرة أفردك للحفاظ أو لتقسيمها من عساكر كتابا في تاريخه بهتة في أصحابين وبهتة في غيرها منها أحمد ومحمد والحاشير والمقاب والنقفي وخاتم الأنبياء ونبي الرحمة ونبي الهدى ونبي التوبة والفاخر وقال بعض الصوفية لله عز وجل أقسام ولقي صلى الله عليه وسلم أقسام قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي أما أسماء الله تعالى فهذه الوردية قريظة وأما أسماء التي صلى الله عليه وسلم إلى أخصها الأمان جهة الورود الفاخر بصفة ذات أسماء المدينة فوعيت منها أربعة وستين اسما ثم ذكرها مفصلة مشروحة فاستوعب راحدا (عنده) قال أبو علي الدقاق ليس شيء أشرف ولا اسم أهم للؤمن من الوصف بالأمودية قال في المطالع ولهذا وصف الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بالعبودية في أشرف مقاماته ثم دعا الخلق إلى توحده وعبادته قائدا في وأتم لما قام عبد الله بهدوه رحمن أنزل عليه القرآن: ألم تأنى وإن كنت في معجزاتنا على عبدنا الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وحين أمر به إليه قال تلى في سحان الذي أمرى به الله بالعلم المحمد الحرام إلى المحمد الأقصى كال بعضهم لانه في الأبياع بها * فانه أشرف أممي في

أحد عشر جمعا (٢) أشار إليها ابن مالك في هذين البيتين
عباد عبيد جمع عبيد وأند * عباد مبيدوا مبيد عبيد
كذلك عبيدان وعبيدان أئينا * كذلك العبد أوامد ذات شئت أن تعد
(ورسوله) إلى الخلق أجمعين الرسول أنسان أوحى إليه بشرع وأمره بقبايته أخس من النبي (الذي مهده) يقال مهده الفرائش بسطه ووطئه وانه قطع وتقيده الأمور وتسويتها وأصلها (قواعد الشرع) جمع قاعدة وهي أمر كل منطبق على جزئيات موضوعية والشرع ما شرعه الله من الأحكام (وبينها الحسن تبيين) أي أوضحه وأكده لانه المخصوص بمجموع الكلام (صلى الله عليه وسلم) الصلاة من الله تعالى إلى جموع الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء واشتاراب التقيم في الصلاة لأنهم من صلاة الله عليه شدة عليه وأرادوا كرامه برفع ذكره ومزله وتقريره وإن صلاتنا نحن عليه سؤا الله تعالى أن يقول ذكروه ودقول من قال صلاته عليه رحمة زه فترته من خمسة عشر وجها وقال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كذا في كرامته جماعة منهم ابن طهنا والميموني من الشافعية والنجاشي من المالكية والطحاوي من الحنفية (وسمى آله) أي أتباعه على شدة وقيل مؤمنوني هاشم بن أبي المطلب وقيل آله والصواب جواز اضافته لغيره خلافاً للكسائي والنجاشي والزيدى فهو هو ذاته ولا حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها وخدمت بالدعاء بما قاله لامة تعمه الدعاء لآله به (فتم) قال القاضي أبو يعلى إنما اختارنا منه أحمد بن حنبل لأنه على مذهب غيره من الأئمة ومنهم من هو أسن منه وأقدم منه فعمل مالك وسفيان وأبو حنيفة لموافقته في الكتاب والسنة والقياس الجلي فانه كان إماما في القرن وله فيه التقدير العظيم وكتب من علم العربية ما يطالع به على كثير من معاني كلا

(٢) قوله أحد عشر جمعا الخ زاد السيوطي على ذلك قوله

وقد زيدا عبد عبد عبد * وخفف بفتح والبدان أن تشد
وأعبد عبد دون تحة عليها * عبيدون مبيدوا بقصر تحة تشد

(أورثاق-كدها) أى الحديث وما فى معناه والخبث (عما قوم قامه) أى الماء كالشيم والاستجمار وهذا الحديث له صاحب التتبع
وسنة إلى قرينه الموفق وأعترضه الحواوى كما أوردته فى الحديث

﴿ باب بیان انواع اداء واجکامها و مایهات معها ﴾

[illegible][illegible]

٢ - (مكشاف الخ - ازل) (فيل) ذراع طين (حلت به) امر (مكافئة ولو) كانت (كافرة) الاها
من الجملة وبعدها الطهارة لم يعم بخبر الاق (نظارة كلفة) يضعها (عن) حوب (يحبس) تسكون حلوته (استعمال) تحلوة
(كاح) ولا اثر اذا شاهدها غير (واكر) وامرأة (زرق) (تعبدا) اى قلته. لك تعبد الامر الشارع به وعدم عقيل معناه قال الحكم بن عمر
فما رى نبي صلى الله عليه وسلم ان توفد الرجل بغض طاهر والمرأة وفاء لنفسه لان القساى وابن ماجه قالوا وضوء المرأة
حسنة انتمدى وصحة ابن جابر واجتبه اخفى رواية الزم قال في رواية ابي طيب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو ذكروا ولا يقتضيه ذلك فذكر في رواية عمر كرهه عبد الله بن عمر وعبد الله بن جبر وخصم باله اوقا قول
مسلم الله بن جبر حسن رضى الله عنه روى في هذه فاذا حلت به فلا تقرب به ما يقبل لان الحاشا لا يؤخر في الكتب. وهذا اولى وان
قال على الله اء. ان يطهر من الغلي وعلى من اتهمه ان لا ياتى به بالقراب والامانة لان التحدث باوطاهر محب ولا الحاشا

وإن علم وصول الخبر أنه كان سيرا في القيس (المنهج إليه) أن لم يجد فيه قيس وكذا يقال في كل مكر وه لا يترك واحدا من
 (أو) مسنن (بمنسوب) ونحوه وكذا ما يعرف موضع غضب وحفرها وأجره غضب فبكره الماله أن يحفر (و) بكرة (بمنسوب) متغير
 بما لا يخالطه (أي الماء) من عود (أرى) بفتح القاف نسبة إلى بلد قارقاله في شرحه وقال في المطلع بكسر القاف منسوب إلى قارقال
 موضع يراد له أنه عن أبي عبيد الكري (أو قطع كانوا راودهن) كزيت ومن لانه لا يخالط الماء وكذا هخر وجامن اختلاف
 قال في الشرع وفي معناه متغيرا لظواهره والاختلاف في ذلك فيه دونه متغير ١١
 به الماء (أو) أي ذكر ما يضاف متغير
 عنه لفظ أصله الماء كالمعنى

لأنه متغير عن أصله الماء
 المعنى فيسلبه الظهورية (و) لا
 بكرة متغير (بما يشق مسونه)
 أي الماء (عنه كقطيب) بضم
 اللام ونحوه وهو وخضرة قارقال
 الزمن أي الزاكر بسبب التغير
 (و) وفي شبر) سقط فيه بغير فصل
 أدى اشتقاقه التغير زمنه وكذا
 ما نبت في الماء والعلل ونحوه
 والميراد ونحوه وما تعلقه الرياح
 والسيل وما تغير بمره أو غيره
 فكلمة غير مكره للشيء (و) كذا
 ما تغير بطول (مكث) في أرض
 وآتية من آدم وأطلس وأغيرها
 للشيء الاستمرار زمنه وروى به صلى
 الله عليه وسلم قوله من يترك
 ماءه نقاعة الجنان (و) لا بكرة أيضا
 متغير (برج) يحمل الزائفة
 الحسنة إلى الظهور وتغير روحها
 للشيء (ولا) بكرة (ماء العبر) المطع
 ما يقدم من الخبر (و) لاه (الجم)
 لأن الجم به رضى الله عنهم
 دخول الجماء ونحوه فيه ومن
 نقل عنهم الكراهة على
 بحسب مشاهدة الصورة أو
 بسبب التعميم ذكره في المدح
 (و) بكرة (مسنن بنس) وما
 استدله في كراهة من النبي
 لم يصح كما وصفت في شرح

شأن أئمة المذهب وصرح به ابن قيس في حاشية القروع (و) وأطلقت الخلاف في بعض
 المسائل (أعدم) وقوف على (مصحح) لمن الأئمة المتقدمين (ومرادي الشئ) حيث أطلقت
 (شيخ الإسلام) بالرب (بحر المأمون) العقلية والعقلية (أولها) ما س (أحد) تقي الدين بن عبد
 الحلیم ابن شيخ الإسلام محمد بن تقي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم
 الحاضر بن محمد بن الفضل بن علي (في نسخة) الحارثي وأول يوم الاثنين عشر ربيع ثاني عشر ربيع
 الأول سنة إحدى وستين وسبعمائة وتوفي ليلة الاثنين عشر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين
 وسبعمائة كان أبا مامرا الذي عليه لا أعلم من معاصره من بعدهم وأما من وعنه وخاص به
 أوام حسدا ونسبه بالمدح والتعظيم وهو من ذلك يرى وكان يرجع مذهب السلف على مذهب
 المتكلمين في كان من أمرها كان وأبده الله عليهم نصرة وقد ألف بعض العلماء في مناقبه
 وفضائله وقد عاود حديثا رحمه الله وتغنيته (في) إذا طابقوا يتأخرون كصاحب القروع والقائمين
 والاختيارات وغيرهم الشارح أرادوا الشرح لعلامة مودعي الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة
 المقدسي وأذا قيل الشرح فالمراد بالمدح والثناء الشارح فهو الشرح الذي هو الفرج عبد
 الرحمن ابن الشيخ في حاشية المدعي هو ابن أبي المودعي ونسبه واد طابق القاضي فالمراد به
 القاضى أي أبو محمد الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء وأذا قيل وعنه أي عن الإمام
 أحمد رحمه الله وتوفيه نصرة مناهة نسبة إلى الإمام أحمد رحمه الله (وعلى الله) دعي غيره (أحمد)
 أي أتكل (ومنه) دون ما سواه (الموت) أي الأئمة (أو) أي المطلب المدح (هو ربي) ون
 غير دورب كل شيء مالكه والرب من معناه تعالى ولا يقال في غيره أنه لا ضافة وقده لوهي
 الماخلة لأن (لا اله الا هو) قال تعالى لو كان فيه آية لاله لاله مدحا (عليه) فوكل أي
 فوضعت أمري إلى الله دون ما سواه (و) أي تقي وتاب الله عليه وقه لثوبه
 فمقدمة في لزوم الإمام أحمد في أنه في ثابا رعايا - إذ أحياه منه من أوله وفعاله
 وأحواله وغير ذلك وإذا قيل عن لاه في مسننه نولار فإمكان الجمع في المدح ولو
 يحمل عام عن خاص وطلقات في مقابلة ما دهمه راب بعدد الجمع وعلم أن ما يفسر فقدمه
 الثاني لأخبر صحفه في حق القروع وعنه ربه والجماء ربه ربه من الأئمة
 أو تواعده مدحه ويخص عام كلامه بخاصة في مسننه واحدة في مدح وانقضى على كلامه
 مسننه في الأسهر روقه لا في أول مدح أو استغفره أو ربه ربه ربه ربه من الأئمة
 بعضهم لا يبيح من راضع من كلامه على الذكراه وقوله أكره أو يبيح في أول أحبه
 أولا فخصته للندب قدمه في العابه الكبرى والشيخ في الدين وقوله للسائل بفعل كذا احتياطا
 لا حوب قدمه في العابه والحادون الكبير وقال في العادتين والحادون الكبير وأب المعنى

الامام (أو) أي لا بكرة مسنن (بظاهر) لم يشده حره روى البخاري في باب ما يفسر في حقهم فيقتل به
 وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يقتل بالجم (ولا يباح غير بشر) أقمتن) أنار دار (غود) قوم صالح الجدي بن ابن عمران الناس
 نزولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجوارض غود فاستقوا من آبارها وجعلوا بها العيين فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يهرقوا ما استقوا من آبارها وجعلوا بالآبل العيين وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت ترد الماء النافع متفق عليه وظاهره من
 الظهور أنه كالغصوب وبئر النافعة البئر الكبيرة التي ترد الماء النافع في هذا لا زمته كالماء الشئ تقي الدين في النوع (الثاني) من
 المياه (طهر) غير مطهر (كما ورد) وكل مسنن في علاج لانه لا يصفى عليه اسم الماء لا يقبل ولا يزمن من وكل في شراء ماء قبله (و)

من ثم لعل النقص لوضوء أو غسـل فيه أو غسل بحيث كان المستعمل بمحض (لواظاته) أي الطهور و (جمله) أي طهره بمن صفاته
 لأن يفرض المستعمل مثلاً جرأ أو صفراً أو سود (غيره) أي الطهور أو القليل غلبه الطهورية (ولو بلائاً) أي الطهور والاستعمل
 (بأن قلتن) أي طاهر غير الماخوطة مستعمل جملته لبيان القائلين لا يصير طهوراً ونقصه من وضعه فإنه لا أساس
 وأن كان الطهور قلتن وخلطه مستعمل لا يؤثر عطافاً النوع (الثالث) من الماء (بخص) تبييناً لمذهب وسكوته وهو مندلط هر
 ولا يجوز استعماله إلا بغيره ١٤ كقصة خصها ولا طاهر وأعطش معه أو طوي حرق مثابه وشو من الترابية هر

وسجله طه ناطق بن به مالا صلى
 عليه لائحو مسجد (وهو) نهمان
 الاول (ما تفر بر) مخالطة
 (نحاسة) ذلي لان أو وكثيرا
 وحكى ابن المنذر الاجماع على
 نجاسة المتغير بالخاصة و (لا) نجس
 ما تغير بخاصة (بجمل قطهير)
 ما دام متمصلا لخاصة عليه الثاني
 ذكره بقوله (وكذا قيل لا تأكلها)
 أى النجاسة لا تغير (ولو) كان
 القليل (جواروا) كانت الخاصة
 التى لاقتها (ليدركها طرف) أى
 بعصر النظر اليها لاحتها (أو) لم
 (غض زه من تسرى فيه)
 الخاصة لغضه حدث ابن عمر
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الماء يكون في الفلاة وما
 ينوبه من الدواب والسياع فقال
 اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ
 وفروا به لم يجعل الخبث رواء
 الخمسة والخمسة كرم قال على شرط
 الشجين واقله لاجد وسئل ابن
 عباس عنه فقال استاده جيد
 وصحة العجاري قال الخطابي
 ويكنى شاهدا على صحة ان يحرم
 أهل الحديث صححه ولاه صلى
 عليه وسلم امر ابا رافع ما رواه
 فيه الكتاب ولم يغيره لتغير ما رواه
 حدث ابن عمر قال قال رسول

الله أتروا من يتر بفساده يتر في فيها الميسر ولحق الرقاب والحق تأبى الميسر وهو ربح معين (طاهر)
رواه أحمد وصححه الترمذي وحسنه أبو داود وأما ظاهرنا ما هنا في يتر بفتح الهمزة على الفتنين ووجهه أنه في قوله الله أتروا من يتر بفساده يتر في فيها الميسر وهو ربح معين (طاهر)
ما غلب على ربحه وطامع ولول (طاهر) غير مطهر كسنة فيه ثبوتها لادع (طاهر) في قوله الله أتروا من يتر بفساده يتر في فيها الميسر وهو ربح معين (طاهر)
المن فان كان حاد ما أقوم رما وما مؤن كانه انتر بفتح الهمزة لادع (طاهر) مع (طاهر) ما من (طاهر) لادع (طاهر)
من مجلس الطاهر غير الملائكة وكثر حرمه في الخلق وجه في الانصاف اذا كان كثر ان يفسد اذا ما فسدا طاهر ورواه

في الماء في غيره وتسمه في الانحلال (و) الطاهر (و) الوارد يجعل تطهيره (من يدين أو يوب أو يسه أو يحوه) نجسة (طاهر) و (و) يتغير لونه (كالم يتغير منه) أي الوارد يجعل التطهير (أن كثير) بيان كان قاتن فأكثر وعلم منه أنه محل التطهير أن يورده على القليل نجسه بمجرد الانحلال أن لا يركب الماء في سواه لما تقدم (وعنه) أي الإمام أحمد رضي الله عنه (كل حبة من ماء (جار) تغيب مفردة (ك) ماء (مفردة) أن كانت دون القلتين نجسة بمجرد الانحلال قال في الكافي وحمل أصحابنا للتأخير أن كل حبة من الماء المفردة قال في الحاوي الكبير هذا ظاهر المذهب قال أزهبي فيغني عن كثير غير كبير نجاسة قبله لا كثيرة فائدة ١٥

ما يهاذي القليلة انقورضنا كذا في حاشيته وشعره منه في حاشيته الآخر لكان ما يهاذيها لا يبلغ قلتن فلتسته والنجاسة كذا في (أحق) منسبت نجاسة (ماء (جار) وكانت كل حبة دون القلتين (فكل حبة نجاسة مفردة) وذكر المصنف هذه الرواية لقونها وتشبهها وذكر ما بقي عليها أنه على أنه يفي عليها لاهل المذهب كآخرة كلامه في الانصاف والذهب أن الجارية كالرا كديسب مجموعها فان بلغ قلتن لم نجس الابا تغيب وان كانت الحرة دونهما (والجارية ما لا حظ بالنجاسة من الماء فتويس وتعالو سلا إلى قصر أو التمسر كالم التوق وما انتشرت إليه مادة أمامه أو راعها (سوى ما وردها) أي النجاسة من الماء لأنه لم يصل إليها (و) سوى ما (أماها) لأنها لم تصل إليه (وان لم يتغير الطهور (الكثر من نجس) علاقة النجاسة حديث القلتين (الأيول آدمي) ولو متغير (أو عذره) منه (رطبة) مائة أولا (أو باسطة ذات) فيه نجس جمادون سائر النجاسات (هنا) أكثر

طاهر بحيث لم يغير كثير من لونه أو طاهر أو يحد كإيه لم يما في أقسام الطاهر (أو) استلث فيه (مما عساه) لم يسر) ولم يغيره فاق على طهره وشبهه لأن ذلك لا يسه اسم الماء المطلق أشبهه الباقي على خاتمة قطع الطهارة به ولو كان الماء الطاهر لا يفي (أو) طهارة (قبل الخطأ) لأن المانع استلث في الماء قط سكره أشبهه ما كان بكيفية فزاده ما سألوا وضاعه روي قدرا ما لم وعنه لا يسه الطاهر (و) اختاره القاضي في الجامع وسه لمان عتيل على أن المانع لم يستلث وقرض اختلاف في الرابطة والغرو ع في زوال طاهرية الماء وعده و (ابن خلد) في حواشي القرد ع حسن (ومنه) أي الطاهر وغير المكر وماء (ممس) مطلقا و (و) عي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما شئت وقد مضت ما في الشمس لا تغني فانه يورث البرص قال النووي هو حديث صحيح باق في الحديث ومنهم من يجعله موصوفا هو كحديث أس سمع النبي صلى الله عليه وسلم لم قول لا تغتسلوا الماء الذي هجن بالشمس لأنه يهدي من البرص قال ابن المنيخ غير صحيح وبعض ذلك جماع أهل الطب على أن ذلك لا أثر في البرص والله (أثره) النجاسة أو قدس وندم هو بالشمس نصية في الأواني المنظفة دون غيرها (و) منه (متر) حرجية إلى حاشية) قال في شرحه والبدع غير خلاف فله لانه تغيب جوار (و) منه (الصين) طاهر) كالمطهر نسا لعموم رخصه وعن عزائه كان بعض له ما في قديمه فتسلبه رداءه لا يقتضي إسناد صحيح وعن عزائه كان يقتل الجحيم ورواين أبي شيبة ولأن الله يبعث أهل الجاهل ورثه صوابه قاله في المبدع ولمن تقر عنه الكرامة على يخوف مشاهد العودة أو قصد التنجيس (و) منه (متغير) أي الماء الأجن الذي تغير بطول أقامته في حرمه باق على إطلاقه لأنه عليه السلام وضاعه آجن ولانه تغير عن غير محال فيه أشبهه المتغير بالمجاورة وكما كان المنذر جماع من يحفظ قوله من أهل العلم سوى ابن سيرين فإنه ترك ذلك وجزمه في الرابة (أو) أي ومن الطاهر متغير (طاهر) من صوت الماء عنه كانت فيه) أي في الماء (و) كرواق (تغير) بسقط في الماء نفسه (و) (طلمبو) كراشك وغروه من دواب البر وجردا وشبهه ما لا نفس له سائده) كالمطهر ماء واله قرب والضر اسرار لم تمكن من كنف ونحوه فإن ذلك يفي الاستبراء عنه أشبهه المتغير بين أو عبادان (و) من المتغير عما يشق صوت الماء عنه والمتغير في (آية آدم) أي جلد (و) آية (نجاسة) ونحوه) كحديث (و) متغير (مقرور) من كبريت ونحوه (فكاه غير مكر) (لمشقة) تغير من ذلك (كاه) الجاهل) لا تقدم من أن الماء بقدره أو الجاهل ورثه صوابه وظاهره ولو أن وقودها نضال في المبدع لأن الرخصة في دخول الجاهل تشمل الموقود ماء الطاهر والنفس (وان غيره) أي الماء طاهر (غير ما جرد كدهن وقطران وقت وسبع) فطهره ولان تغييره عن مجاوره مكره

المتغيرين (من الأصحاب) (و) المتوسطين) قال الزركشي كالة خي والتميز وإن البنا وابن عبدوس وغيرهم روي عن علي وهو قول الحسن لحديث أبي هريرة مرفوعا ليؤمن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يمر ثم يقتل منعتق عليه وهو يتناول القليل والكثير وخاص بالبول لخل عليه الفأقة لأنه أسوأه وقديس حديث القلتين (الأن تعظم مشقة زجه) أي ما حصل فيه البول أو المفرة على ما ذكر (كما صنع مكة) وطرقها التي جعلت موروها كالحجاب بمصدرون نهوا ولا تنفذ فلا نجس إلا بالتغير قال في التمرح لا تلزم فيه خلافا لأن روي في القليل البول والمفرة وكثيره خاص عليه رواية هنا ومقابل قول أكثر المتقدمين والتوسط بين أن حكم البول والمفرة حكم سائر النجاسات فلا نجس الكثير به ما لا يالكثير قال في التقيج اختاره أكثر المتأخرين وهو ظاهر له قال في شرحه لأن

تحتل في الأولى لا يزول عنه ولا يكتسب وهو لا يخص القلتين وحديث النبي عن البول في الماء البائس لا يضمن تخصيصه
بذليل فلا يمكن تزجحه اتجاهه ويكون تخصيصه بغير القلتين أولى من تخصيصه بأى واحد من القلتين لما يقتضيه
القياس (أعلى الأول ما يخص) من الماء (عاجز ذكر) من بول الأذى وعذرة (ولم يتغير بموافقته بمضافه ما يشق تزجحه) إضافة
(بحسب الأماكن هنا) بالصعب وإن لم يتصل أو برأسه أو بقية هذه المضافات بدفع تلك الخاصة عن نفسه ولا يخص إلا
بالتشاور وردت عليه فأولى إذا كان ١٦ وأرداعها ومن ضرورتها الحكم بظهوره بما لا يخلو من تواضعه

لا اختلاف في سلبه الظهورية للكون: لتطهره بعض العلماء لمعين ما لا يحازج
والكلام في لانه في حق الفهم وما عاين من الماء في سلبه الظهورية كسائر الطاهرات المتأخذه
ولم أره إلا بصحاحنا كن كلاسهم بدل إليه (وقطع كانوا وعود قارى) بفتح القاف منسوب
إلى قارى موضع بلادهم (و) قطع (عند الأذى) في الماء لم يتصل فيه) فظهور مكره
لما تقدم ومفهوم كلامه ما إذا استكمل في الماء أو غاص فيه وهذا هو غير كثير من صفة من
صفاته أنه يسلبه الظهورية لما ذكره وقال في المدعى وهو كلامه في المقي والشرح أن تحليل
من ذلك في تطهره والافتقار فلو غاص الماء في دق أو غاص فأقول اه وقد أوضحت ذلك
في الحاشية (أو) غيره (ملح في) فظهور وهو الماء الذي يرسل على السطح فيفسر لمحالان
التفسير من تقدم من الماء أنه ذوب الثلج واقتضى ذلك أن الماء في الماء لا يفسد من طاهر غير
مطهر فيحكمه كباقي الطاهرات وأن المص في ذلك كالحرج به في الثانية في المضي
وغيره لانه يخلط مستحق منه غير متقدم من الماء أنه إلى العفران (أو من منصوب) فظهور
لانه ما مطلق لم يطهر عليه ما سلبه الظهورية بتمكركه ولا استعمال المنصوب فيه (أو اشتد حرجه)
فظهر ولعموم الأدلة مكره لانه منع كمال الطهارة وتوعد بعمل النبي عن الوضوء بالماء الجيم
أن ثبت لكونه مؤذنا أو يمنع الأساغ (أو) شدة (برده فظهور مكره) لما تقدم (وكذا مضى)
بخاصة لو أن برد كافى الرعاية مكره مطلقا لم يثبت دع ما يربط ولا يسلط غالبا من دخلها
وصعودها جزءا لطيفة منها وأن تحقق وصولها الجاسة اليه وكان يسير الجنس كافى المقي وغيره
(أن لم يصبغ إليه) إلى أى المضي بالنفس فان احتج إليه فهو زالت الكراهة لأن الواجب
لا يكون مكره وماهية فلو كذا حكم كل مكره (أو) صبغ إليه كما يدل عليه كلامه في الاحترازات
(ويكره ما يفسد في جنس) في تضييق الماء وغيره لانه لا يؤمن تدميه إلى المضي فيجب (و) كذا
(ماهية في مقبرة) فيكره استعماله مطلقا في أكل وغيره وكذا ما يملأ من قبل المقبرة وشوكها (و) كذا
(ماهية في موضع غصب أو) ماهية (حضرها) غصب (أو أجرة) أى الحفر (غصب) فيكره
الماء لانه أثر غصب محرم (و) كذا (ماطن تهيبة) فيكره بخلاف ما شئت في نجاسة ذلك كذا كما
صرح به في الشرح (و) كذا فيكره (استعمال ما من زم في إزالة النجس فقط) تنبيه بقوله لا يكره
استعماله في طهارة الميت لقول على ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدها بجل من
ما من زم فغرب منه وتوضأ رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو يعقوب وماتى عن زر بن حبیش
قال رأيت أبا عباس قائما عند زم زم يقول لا أحله ولا يغسل ولا يعلو لئلا يشرب حل ويل
وروى أبو عبد الله في الغريب أن عبد الله بن هاشم قال ذلك حين احتضره فجعل على من
يضيئ على الشراب وكونه من منع شر يف لا يمنع منه كمين سلوان إلا أن يقال له خصوصية

سواء الأولى أو عذرة (فان شق
تزجحه) تطهره (يزوال تنسره
بنفسه أو) زوال تنسره (بإضافة
ما يشق تزجحه) إليه كاتقدم (أو)
زوال تنسره (يزج) منه ولو
مترقا بحيث يبقى بعده) أى
التزج (ما يشق تزجحه) لانه لا يخلو
لخصيص ما بين هذا الحد إلى الغير
فلذا زال عادى أصله كالتمرة
تقلب بنفسها خلا ولا يمنع منه أنه
لا يشترط في التزج كثره لأن
الحكم بالظهورية من حيث
زوال التنسره ولله زوال التنسره
بإضافة غير الماء إليه لم يطهر
به بل بالإضافة وأن المضاف إذا لم
يشق تزجحه لم يطهر بالماء وإن صار
الجوع يشق تزجحه (وإن لم يشق)
زج التنسره هذه الخاصة (أو) تطهره
(بإضافة ما يشق تزجحه) إليه فقط
لما تقدم (معز والتمسيرة) لانه
لا ينعزل على غيره مع بقاء علة
التخصيص (وما يخص بشيء) أى
بغير ما ذكر من البول والعذرة
(ولم يتغير) بأن كان دون القلتين
(أو) تطهره (بإضافة كثير) بحسب
الامكان عرفا لا هذا المضاف
بدفع هذه الجاسة عن نفسه
فيلبثها عما انفصل به (وإن
تغير) التخصيص بغير البول والعذرة
(فان كثرة) تطهره (يزوال
تغيره بنفسه أو إضافة) فظهور (كثير أو يزج) منه بحيث يبقى بعده كثير) لما تقدم (والمزج)
عما تنسره بالبول أو غيره (طهره بشرطه) قال ابن تيمية والمراد أن خمر من الماء أو الزمعه التغير ولم يصف إلى غير من المزج
الذي لم يزل التغير بترسه وقبه وجه أنه طاهر قاله بعض الخلاف إذا كان دون القلتين فان كان قلتين فظهوره جزمًا وإلّا لم يقتصر عليه
في الانصاف واعتبر في زجحه أيضا أن يدامه ما يدفع به تلك الجاسة فالتزج من أصلها عن نفسه ولو سقط فيه ولم يتغير وهو مخالف
لما تقدم لك واعتبر في الانصاف أن لا تكون عين الخاصة قد وهو واضح في كان الكلام في القليل (وإن) أى أو لم يكن الماء
النفس المتغير بغير البول والعذرة كثير إيان كان قليلا (أركان كثير اجتماع من) تنسبه بغيره (بإضافة) فظهور (كثير) إليه

انفرد

(المزج) (والمزج)

(سعد والي شير) وعلم منه انه لا يظهر بانها غداً السير لانه لا يدفع الجسطعن نقباً (ثانية) فلو لم يكن في ذلك الحين الحاشية الملاحمة وصوبت
في الانصاف وذكر ما نتج حتى ان قسراً لم يدم لانه يظهر غير نفسه اولى وانه لا أثر في الجس والقتل في الأمر وعن بعض
انه يجمع به قلت وهو بعد اذا لم يقبضه حكمة ولا يجمع به (والجس غسل بجوانب بترنس) منقبة كانت أو واحدة
الخرج والنفقة (والكثير) من الماعضات اطلق (فلتان فصاعداً) أي فاكثر قتال هجر ففتح الجحيم والهاء قال فالقتل موصوف
كانت قرب المدياة لها تسبب القتل والقتل الجبر العظيمة لانها تقتل بالأيدي أي ١٧ نزعها (والسفر والقتل مادونها)

انقر دبا وهي كونه يقات به كما اشار اليه ابو ذر في بدء اسلامه (ولا يكره ما جرى على الكعبة في ظاهر كلامهم) وصرح به بعضهم قاله في القروع وفي المبدع وصرح به وغير واحد (فهذا كله برقع الاحداث) لما تقدم وهي (جمع حديث وهما) أي وصف بقية وما السند (أو حسب وضو) أي اشتهر بالشرع عند السالو وبالوضوء بمعنى أصغر (أو حسب غسل) أو بمعنى أكبر ولو منع الغسل أو الجمع لأن ما وجب الفصل أو حب الوضوء وغير الموت و يطلق الحديث على نفس الخارج كالقيل في راحة الحديث والاحداث ما يقتضي وضو أو غسلا أوهما أو استحبابا أو استحبابا أو معصا أو تهما قصد استحسانه و قول وغيرهما غالبا أو اتفاقا كحب وضو ونفاس واستخذه وغيرهما واستلام ياتهم ويحذرون ومضى عليه وغرو جريح منهم غالبا (الاحداث حب وحديثي) بالفتح لا يرتفع (عناء) قليل (نلت به امرأة) مكفلة الطهارة كاملة عن حديث (وباتي) في القسم الثاني مفصلا (والحديث اسم نجاسة بل معنى يقوم بالدين فتنع معه الصلاة) لأن الطهارة يشترط طهارة القدرة (و) يمنع معه (الطواف) بالبيت لأنه صلاتو يمنع معه أيضا من المحض ويمنع أيضا قراءته أيضا كقرا كان أكبر (والحديث اسم نجاسة) من حيث كونه معناه لأن الحديث ليس نجاسة (فلا تنفس الصلاة فجعله) لأنه لم يصل نجاسة (وهو) أي الحديث (من لزمه الصلاة وغوها) كالطواف ومن المحض (وضوءه أو غسل) مع القدرة (أو) لزمه ذلك (تيمم لغدر) من عدم الماء أو عجزه عن استعماله وغوها عا ياتي في ما به مفصلا (والطاهر) شرعا (هذا النص والحديث) اذا طهارة أو ارتفاع الحديث وزوال النص كما تقدم فطاهر لما في منهما (ويزيل الأنجاس الطاهرة) معطوف على برقع الاحداث لقوله صلى الله عليه وسلم صواع على يول الاعرابي ذو يابن ماء والنجاس (جمع نجس وهو) انما ما يستقر ذو الطبع السليم وغرها (كل عين حرم تناولها) لذات (مما مأكلة) أي إمكان التناول خرج به ما لا يمكن تناوله كاصوان لاد المنع من الممتنع محصيل (لا يرميها) يخرج لصعيد الحرم والاحرام (والاستقذارها) كالزقاق والطحاطح فليمنع منه لاستقذاره لانجاسته (ولا لغيره ياتي بدن) احتراز عن الصبا من النبات (أو ضرر دبا ياتي) (عقل) خرج به نحو البنج (قاله في المطلع وهي) أي النجاسة المعروفة في كلامه (النجاسة العينية والظاهر محال) لا يسئل ولا يباحاته هات فلاد وغيره والنجاسة والماء النجس لأنه عين حرم تناولها لكن لما لم يأت في تفصيله (وإنما طهرأت النجاسة على محمل طاهر فقصته) لئلا أول يات أسد لها (ولو ما تالاب) الطاهر (بفسه كصبر فخص) ومعنى صار نطفة (فخص ونجاسته - كصبة يمكن تطهيرها) كاقطاب النجاسة بنفسه سلا ومسورة النطفة حرم أو طاهرا (و ياتي) ذلك في باب إزالة النجاسة (ولا يباح ماء T دار) (ثم وغير بشر الناقة) لقول ابن عمر ان الناس نزولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض غود

٣ - (كشافة الغمام) - أوله ٦ كالبابى والجصى (واحد وسبعون طولا وثلاثة أسامع طول على ميا
وقته تقريبا) لا تعدد (لا يكثر نقص يسير) كطل عراق وطلين لان الذين تقوا اقدار القلالا بعض طوا وبعدها غلاما
جرج القلح تسع فربتن أقرق برتن وشباو جحوال التي تصفا احتياطا لانه أقوى ما يطلق عليه اسم في منكر أو بعدا لا بعد جليه
وقال يحيى بن عقيل أطننا تسع فربتن (ومساحتها) أى القلتين أى مساحة ما يسعهما (مر باقوا ور بيع طولوا) فزراع وبيع
(عروا) فزراع وبيع (عقما) قاله ابن حمدان وغيره (بذراع اليد) قاله القمولى الشافى (و) مساحة ما يسعهما (مدقوا فزراع طولوا)
من كل جهنم حافته إلى ما قبلها (وذراعان) قال (المنقص والصواب) نصف ذراع عقما قال المنقص (حروضا) ذنقسم كل قمرط

من كرمي يطأ للأرغ من المبرقع (عشرة أراط الوثائق دمل عراق) اه وذلك أن تضرب البسط في البسط والمخرج في المخرج
وتقسم النخيل الأول على الثاني يخرج الزراع فخذ قراط بطه واقسم الجسماءة وتصل عليها يخرج مما ذكر فبسط الزراع والى مع خمسة
ومخرجها أربعة وقد تكرر ثلاثا طولا وعرضا عمادا ثم بث خمسة في خمسة والحاصل في خمسة حصيل مائة وخمسة وعشرون وإذا
متر متر أربعة في أربعة والحاصل في أربعة حصيل أربع وستون فاقسم عليها الأول يخرج زراع وسبعة أثمان ذراع وخمسة أثمان من
ذراع فإذا جعلته قراطا وجدته سبعة ١٨ وأربعين قراطا وسبعة أثمان فاقسم عليها الخمسة فيخرج مما ذكر وهو هذا

نظيرك سقوط احد تراض
أجأوى في حاشية التفتيح عليه
وأما قراط المربع نفسه فبسط
عشر من زطلا وخمسة أقدام
وطل عراق (و) الطل (العراق)
وزن البدر ادم مائة وخمسة
وعشرين درهما (وأربعة أسياب
درهم (و) بالثاقيل (تعود
متقالا) بالاستقرار طوسع
البحر (و) الطل (القدمي
وقن سبعة وسبع) الطل
(البحر) وربع سبعة وسبع
الطل (الدمشق) ونصف سبعة
ونصف المصري وربع سبعة وسبع
والطل الذهبي ثمانية درهم
والقدمي ثمانية درهم والبحر
سبعة مائة وعشرون درهما
والدمشق ثمانية درهم والمصري
مائة وأربعة وأربعون درهما
وكل رطل اثنتا عشرة أوقية في
كل البلدان وأوقية العراق عشرة
دراهم وخمسة أسياب درهم وأوقية
المصري اثنا عشر درهما وأوقية
الدمشق خمسة درهما وأوقية
الحلب ستة درهما وأوقية
القدمي ستة وستون درهما
وثلاثا درهم وأوقية البعل خمسة
وسبعون درهما (وله) أي مريد
الطاهرة (استعمال ما لا يجس)

فان فصل **في** هو عبارة عن الحيز بين شيتين ومنه فصل الريح لانه يصير بين الشتاء
والصيف وهو في كتب العلم كذلك لانه جاز بين أجناس المسائل وأقوالها **الفصل الثاني**
من أقسام المسائل غير مظهر وهو أنواع منها المستخرج بالسلاج (كأورد وهو كماء
الزهر والخلاف والبطيخ لانه ليس به مطلق (وطهور) وأطلقه طاهر غيره) أي غير اسمه
حتى صار صفة أو خلا ذكره في التشرح في صير طاهر غير مظهر إلا لانه إذا اشتد أو أتى
عليه ثلاثة أيام فصير خصا بآتي في باب حد المسكر (في غير محل التطهير) وإن كان
التنكير (في محله) أي التطهير فهو (طهور) كالوقية المأبذ عن عرقان في محل الوضوء
أو الفسل فهو طهور مادام في محل التطهير لا شقة الغرض (أو غلب) الطاهر (على
أجزائه) أي الطهور وإن تكون أجزاءه الخاطا أكثر من أجزاء الماء حتى يقال إذا كان الخاطا
خلاها لخل فيه ماء فيكون الخل أغلب ولو كان الماء أكثر لقل مائه لخل (أو طيبخ)
الطاهر (فيه) أي في الطهور (ففيه) كماء الباقلا والجص فطاهر فإن لم يغيره كالوصلي فيه

من الماء (الأناتير) وهو ما يقع حدا يقع به تلك الخاصة عن نفسه (ولو مع قيام الخاصة فيه) ولم يتغير بها
(و) (وكان) (ينته) أي المستعمل (و) (بينها طيل) (لأن الحكم الجموع فلا فرق بين ما قرب منها وما بعد فان تغير بعينه فإياها طهور وإن كثر
(وما لا يتغير من) ملة (تقليل لسطوها) أي الخاصة (فيه نجس) لانه لا في النجاسة وهو قليل بخلاف ما لا يتغير من كثير ولم يتغير لانه
بعض النخيل فيعطى حكمه (و) (بعل) (متنا الشك) (ينته) في كفة ما وطهارة ونجاسته) لحد يدع ما يربط إلى ما لا يربط (ولو مع
سقوط غطو وروث شك في نجاستها) فطرحت الشك لأن الأصل بقاء الماء على حاله (أو) مع سقوط (طاهر ونجس) (تغير) أي
الطاهر كثيرا (أحد ما لم يزل) أموا الطاهر والنجس على الأصل وهو بقاء الماء على طهوريته ونحوه إذا لم يكن تغييره ولو فرض

بالماء الحار ليلته الطهور وهو شمل كلامهم غايته في دلوغ كلب ادخل رأسه في الماء ثم انزع وجهه وقبضه وطوى بقلابته فليس فكن يكره
 ما خلفت بحاسته احتياطاً (وان أخرجه) أي مريد الماء (مدل) نظاره رجل أو امرأة أو عبد لا كافر ولا فاسق وغيره بالغ (وعن السب)
 أي سب ما أخرجه من نجاسة الماء (قل) لزواله لا خبره بني كالملة وهلال رمضان وشمل كلامه ما لو أخرجه من كلبا ولو في هذا الآراء
 دون هذا الآخر وما كنهه أخيراً فعمل بكل منهما في الأثبات دون النفي لاحتياطه بصدق ما لم يمتنا كلبا وأحدا ولو قلنا لا يمكن شربه فيه
 منهما فيسقطان أنبت أحد هاتين الأخروقتين والمثبت لأن يكون لم يصبه مثل ١٩
 القدر الذي يتبرع عن حقه فيقدم
 قولنا المبرر وعلم من كلامه أنه
 ان لم يصب السب لم يكن قبول
 خبره وظاهره ولو لم يصبه وقتها
 لا احتمال نحو وسوسة وإن فرضنا
 بتمام علم بحاسته أماد ونصه
 حتى يتبين برأيه وان شمل
 كان استعماله قبل نجاسة الماء
 أو بعد ما لم يصب لأن الأصل
 الطهارة (وان اشتبه طهور مباح
 بغيره) لم يضر (أو) اشتبه طهور
 مباح (بغيره) لم يكن نظيره
 ما كان الطهور دون التلوثين أو لم
 يكن عند ما ناهي بهما (ولا
 طهور مباح) من الماء عنده
 (يقين لم يضر) أي لم ينجس حتى
 يغلب على نجسهما الطهور
 أياهما فيستعمله (ولو زاد عدد
 الطهور المباح) لأنه اشتبه مباح
 بمحظور فمما لا يتبعها الضرورة
 فلم يميز القري كما لو اشتبهت
 أختها بجنات أو مد كاهنيسة
 فان أمكن تمييزه كان كان
 الطهور قلتن وعندهما يجمعهما
 لزمه خطهما واستعماله (ويعلم)
 ولو (بلا اعدام) بأوالة وخلط
 خلافا للفرق لا غير قادر على
 استعمال الماء الطهور كمن
 عنده ثوب لا يمكنه وصوله (ولا
 بعد الصلاة) إذا تبين وصل أداه

بعض فطوره ولا فرق في تقدم بين الطهور والذكر والليل (أو وضع فيه) أي الطهور
 (ما شق صورته عنه قصد) بأن وضع آدمي عاقل طيباً أو ورق شجر ونحوه معاً فتغير به عن
 معازجة (أو) خطابه (مخمد في غيره) فظاهر (لا بد من) مطلق (واغتيال
 ما كذا) بالاشارة اللازمة بماء البصر والجسم ونحوه فان الاضافة غير لازمة (و) كذلك
 (والدفع لا يضر) بصاحبه لم يضر ولو دفعه في شرا ما ما شتره لم يضر الموكل (لأن اسم الماء
 المطلق لا يشترطه) ولو لم يضر (أو) كسب الشراء عن علم الحال والأفله الرد كما في تنصيفه في الوكالة
 (وبسببه) أي الماء (الطهور) إذا دخل بصره (أي الطهور) كان كثير المؤثر خطه
 وصار الكليل طهوراً كالنجس وأولى (بعدمه) في دفع حدث أكبر وأضر وإنه نجس معن
 أعرضه لولتبه الباطن (أو) (نحوه) أي غير المستعمل في ذلك كالدخيل به الميت لأنه
 تعدى لأعن حدث والذي غس أو غسل به الدائم من قوم قليل (بما لو خالقه) أي لو فرض
 بشي يخالقه (في الصفقة) كالزواج والعلم (غيره) أي غير النجس الطهور وقبض طاهراً (ولو
 لمنا) أي الطهور والطاهر (قلتين) كالماء من غير الماء إذا خلط الطهور (و) بقدر
 الخلف بالوسط كالابن عقل بقدر الخلف (خلا) كالماء الجدد وقد غلبكم إذا غسل
 ليس بأولى من غيره انتهى (قلت له) أراده من حيث كونه وسطاً فيكون الحكم
 بالوسط لأنه مخصوصه وقال في الشرح وما ذكرنا من الخبر أي أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو
 وعائش من أناء واحد فختلف أجزاؤه فافيه كل واحد يقول لصاحبه ابق لي فظاهراً حال النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه ينع من اعتبار ما غسل سرعة نفوذ ومرايته فيتركه في الماء
 والمحدث دل على المعون السبر مطلقاً في نفي رجوع في ذلك إلى العرف فبعد كثير مانع
 والأفلاوان شمل في كثرة لم ينع غلا بالأصل (أو) كانا (أي) المخلوطان (مستعملين قبلنا)
 بالخط (قلتين) فهما باقيا على الاستعمال خلافاً لأن بعدد (أو) غير (الطاهر المباح)
 الطهور وظاهر كلامه ولو مستعلاً (أحد أو صاف) بأن غير (لونه أو طعمه أو ريحه) (أو)
 غير (كثيراً من صفه) من صفاته كونه أرطمه أو ريحه فليسه الطهوية لأنه
 ليس بمطلق ولأن الكثير عذلة الكل فاشبهه ما لو غير كل الصفات (لا) يلب
 الطهوية إذ غير الطاهر المباح (بغيره) أي من صفه من صفاته (ولو)
 كان التغير ليس من صفه (في غير المباح) كالطعام أو اللون لما روت أم هانئ أن النبي صلى
 الله عليه وسلم اغتسل من قصبة أتر الحيين وراه أحد وغيره وعلم من كلامه أنه لو كان
 التغير ليس من صفاته الثلاث أثر وكذا من صفتين على ظاهره ما قدمه في الفروع ولعل المراد
 إذا كان اليسير من صفتين أو ثلاث يسهل الكثير من صفته واحدة (لا) يلب الطهور

(ولو علم) أي الطهور والمباح (بعد) أنه غلبه ما لا يسهل ما هو به كمن غلبه الماء على ياتهم نحو جلد الماء ولو فرضنا من أحدهما
 حال الاشتباه ثبانه طهور لم يصح وضوؤه (و) يازم من علم الخس اسلام من أراد أن يستعمله وظاهره ولو قيل اننا انما التمس
 شرطاً للصلاة خلافاً لما في الاتباع ومن أصابه ما عجزاب ولا أمانه على نجاسته كرسو الله عنه تنقله صالح لقلوبه فما أصاب
 المحوض لا تغير نافلاً (أو) جوابه قال الأثرين لم يعلم نجاسته (و) يازمه (أي) من اشتبه عليه طاهر نجس (القري) لما عتبره أو (أو) (أو)
 كن اشتبهت عليه ميتة عند كذا احتاج فلا كل أو طاهر نجس واحتاج للثبوت لأن الخس هنا تنجس الضرر واشتغال لم يوجب على
 فله شي استعمال أحدهما لأنه حال ضروره (لا) يازمه إذا استعمل أحدهما (غسله) لأن الأصل الطهارة (و) ان اشتبه طهور

ظاهر قولنا ظاهر يتبين (المكتشفة) بعضها بحسب واشتهر فلا يقصر بل انما شتهر زوايا بعضها
 ظاهرة بحسب ولا دليل الى مكان ظاهر يتبين على مرتين فزوايا يتبين مكان تبصر زوايا يتبين ككامل في ثلاث وهكذا وان لم يعلم
 عددا خاصة من حتى يتبين انهم في مكان ظاهر احتياطوا يصل في هذا موضع حيث شاء بلا تحريفا للخرج والشفقة ولما انتهى
 الكلام على الماء وكان لا يقوم الا بالآية اعقبها بما يتصل بها من سائر ما اقتضاه
 (باب الآلية) لتفوقه (الأوعية) جمع انوع وعاء كقما واسقوتو جمع الآلية وانى والاعوية أو اوى واسل أو انى في
 مجزئين ابدلت فانتهى ما لو اكرهه اجتمعوا ما واو لم يجر جمع آدم (وهم من اخذنا) أى الآلة من ذهب فبعت ثمنها صلا

على هيئة الأنيبوكا انهم صلبوا بمشهوره لان الماعون استعملوا في شرب الخمر والابليس (و) يصرم (استعماله)
أي الأنيب (من ذهب أوضحة) حديث حذيفر فرما لاثتر رواق أنيبة الذئب والغضب ولا يكون في صحافه فانهم لم يبق في الدنيا
ولكم في الآخرة من أم سلمة ربه الذي شرب في أنيبة الذهب والغضب فغاصير جوف بطنه نار جهنم متعلق عليها بالجر صرقت
وقوع الماعون في الحرف وغيره أكل والشرب في معصاتها لانهم راحوا يخرج الغالب ولأن في القصر فلو خلاه وكبره فلاب
الغفران وفتنشق التقدير (و) يصرم أي بهنا اتخاذ الأنيب واستعماله لمن (عظم آدمي جلد) حرمت وفي معنى الأنيب غيما تقدم الآلة
كالميل (حق الميل وشعره) كالمجرى والمخنة والدواء المشط والسكن
والكرسي والسروا تخفين والنملين ولا

يختص المحرم بذلك كذا قال
(و) حتى (على أني) لمعنى الانبعاث
وعدم التخصيص وأما الخلق فأما
لأن حاجتهم إلى المأزج ووجوبها
ليس في معناه (وتصح الطهارة
من آثام من ذلك) المسدود
تقريره (و) من آثام (منصوب)
ومعناه (أو) آثام (منه عن)
لأنه محرم ومنصوب أو غير
أو خبير بخلاف الصلاة في
غيب أو محرم أو انفردان
القيام والاعتقاد والمكروه
والله يوفى المحرم عسر لأنه
استعمال له وأما لمحو
الوضوء من الغسل والمسه
لمستحرمه لأنه استعمال
فلا لا لأننا لو أضأنا قلبي عن
محو الوضوء من الآثام المحرم
يعود لخارج إذ الأنا ليس
ركنا ولا شرطاً فيه بخلاف
البقرة والنسب في الصلاة
(و) (تصح الطهارة أيضاً فيه)
أي في آثام محرم كالوضوء حرمنا
بمع قلبي فأكثر فلا مما مباح
وانتقم فيه بغيره في الحديث لم يرفع
حدثه لم تقدم من أن الآثام ليس
شرطاً لوصول في بدو محتاج
(و) (تصح طهارة أيضاً) (الله)

أى إلى الأناة من ذئبان حمله مهابا أو وضو والنسل كالطشت لأن الماء يبقى في ميدان رقم أو
 يهوض أو أو غسل (و) أناة (مجر) بالرق مستدا أو هو اسم مغول من مروجها أناة من مخرجها
 في كسب لونه كسميت (و) أناة (مطل) كذهب أو فضة يان محلا كالو رقو، مطلى به الأناة من مخرجها
 ذهب أو فضة يان يحفر في الأناة من مخرجها برار أو وضع فيه قطع ذهب أو فضة نقد رها كسميت
 الأناة من مخرجها الحار في غاية اللذة أو وضع فيه شيء يط دق من ذهب أو فضة ويدق
 كسفر وجماد أو طلى أو طع أو كفت صق العسر كسميت بان مخرجها من شربها أناة من ذهب

فلا يغيب عن حق بطلانه نار جهنم واد الفار قلتي ولو يعود العلة التي لاجلها حر المحرم وهي الخبث لا وكسر قلوب الفقراء وتصديق
 التقدين (وكذا) (نام) (مغيب) ذهب أوقفه فقهرم كالصحة (لا) ان جنب (ه) ضمة (يسر) عرطان فتنه (حاجة) كان اند كسر
 انامه غيب أو حوّه فغيب كذلك فلا يحرم الحديث أنس اب قدح التي صلى الله عليه وسلم اند كسر فاعند ما كان الشعب سلسلة من فضة
 واد الضاري وهذا خصص به واد الحديث السابقان كافت من ذهب أو كسر من فضة حرمت مطلقا وكذا ان كانت بسيرة
 لغير راحة (وهي) أي الحاشية (أن ٢٢ تنطبق بها) أي الغنية المذكورة (غرض غير زنة) بان تدعو للحاقه في فعله لأن

لا تتبدع بغيره ففتح (ولو
 وحده غيرها) أي الغنية تحديده
 وقحاس قال الشيخ تقي الدين
 مرادهم أن يحتاج إلى تلك الصورة
 لا إلى كونها من ذهب أو فضة
 فان هذه ضرورتها فيجب المنفرد
 (وتركه مباشرتها) أي ضمة
 الغنية المباحة لأنه استعمال
 لنفسه المتصلة بالآنية (بلا
 حاجة) إلى مباشرتها فان احتاج
 إليها بان كان الماء يشفق أو
 شرب من غير جهته ولو غصه لم
 يكره دفعا للرجح (وكل) أنه
 (ظاهر من غير ذلك) أي المذكور
 من غيب أو فضة وعظم آدمي
 وحلده (مباح) اغتذاء واستعمالا
 (ولو) كان (ثمانيا) أي كثير الثمن
 كالتخذ من حجره وياقوت
 وزمردل عدم العلة التي لاجلها
 حر المذهب والغنية لأن هذه
 الجواهر لا يعرفها الا خواص
 الناس فلا تنكسر قلوب
 الفقراء لانهم لا يعرفونها ولا
 يحصل باقتضاها تصديق لانها
 لا يكون منها درهم ولا دينار
 وإنما خلقتها ليحصل اقتضاد
 آتية منها الامادرا ولو اخذت
 كانت مصونة لا تستعمل غالبا

قال في شرحه فلو جعل قص حاتم جورة ثمنه حاز ولو جعله ذهابا لم يجر ومعتاه في المدح (والم
 لا استعماله
 تعلم نجاسة من آتية كفار ولو لم تعلم نجاستهم) كالجهوس (و) المالم تعلم نجاستهم (شبابهم ولو وليت عوراتهم) كالسرابل (وكذا)
 المالم تعلم نجاستهم آتية وثياب (من لا يلبس النجاسة كثيرا) كمن في الحرم (ظاهر مباح) لقوله تعالى وطعام الذين آمنوا والكباب
 حل لكم وهو يتناول ما لا يقوم الا بالآنية ولانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوا الله عنهم فوضوا من مزادة مشتركة متفق
 عليه ولان لاصل الطهارة فلا تزول التلوث بدن الكافر طاهر وكذا طعامه وما هو باصنعه وقيل لا جمل من صبح اليهود
 بالبريق فالسالم والكافر في هذا أي الصبح سواء لو اتصال عن هذا ولا تفتت عن فان علمت نجاسته فلا تصل حتى تقبله انتهى
 ويظهر بفسله ولو بقي اللون وسأله أبو الحارث عن القيم يشتري من القصاب قال ينسل وقال الشيخ تقي الدين بذهب (ويباح بيع جلد)

فمنه على النحلة كرم (ولا) ينس (المن يستفاد) كرم (مصلحة غيرها) لانتهاقها الملة وكرايمه على وامن
 كرمه على النحلة كرم (ولا) ينس (المن يستفاد) كرم (مصلحة غيرها) لانتهاقها الملة وكرايمه على وامن
 كرمه على النحلة كرم (ولا) ينس (المن يستفاد) كرم (مصلحة غيرها) لانتهاقها الملة وكرايمه على وامن

الطهارة فعمومه، يسأل الطهارة عن حدث أصغر أو أكبر والوضوء والغسل المستحبين
وعمل الميت (و) لا يرغ أمنا ما خلعت المرأة حدث (خفي مشكك) احتياطاً للاحتيال بأن
يكون رجلاً فلا قلت قول أنرت غاوة الخفي به احتياطاً لاحتمال أن يكون امرأة . قلت لا يمنع
الاحتياط الكلافة . لأن عمدة الخفية التي قالها الحنفية هي أن يكون حدثاً أو يكون

ولا فتصامنه كن يقين الحب وثالث في الطهارة (قديما) أي المنع لرجل والخفي من ذلك
لجبل التسدأ عا تقدم من الحديث مع عدم فعله فيقاس مطلقا بوم الصلاة ولا
غيره (ولما) أي لأرائي خلصا لما الطهارة (ولا راتأري) غيرها الطهارة (هـ) (وليس)
عنا من أحد (الطهارة) حديث مستخرج من كتاب الطهارة من حديث علي بن أبي طالب ذكره

وأشبهه انما خرج منه الذئب وبسبب اقترام الحديث السابق مع عدم عقل معناه فليس عليه واذا لم يجد حل غير ما خلقه له فكيف استعمله ثم يتم ما قسمتم فيما غشت فيه بدلتا من نوع الليل وأولى كما أشار إليه في المنتهى (وهي) أي المرأة (الظاهرة بماتحلاب) التي جعلت (وتزول) الخ لعلنا نأشدها عند الاستعمال أو شاركا فيهمز وحها ومن

تَرْوِجُهُ خُلُوتُ النِّكَاحِ) هَلَّتْ وَنَظَاهِرُهُ وَوَلَوَاعِي (مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مِيزَ وَوَلَوَكَانَ الْمَشَاهِدُ) لَهَا (كَافِرًا) مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مِيزَ (وَتَأْتِي) فِي خُلُوتِ النِّكَاحِ عَمَّا يَبْقُرُ الرِّسْدَاقِ (وَلَا بُدَّ أَنْ) مُتَوَسِّلُ الْجُلِّ وَأَمْرُهُ) مِنْ أَمَّا وَاحِدٍ (أَوْ) أَنْ (يَفْتَضِلُ مِنْ أَنْوَاعِهِ) لِمَا تَقْدَمُ مِنْ أَنْفَعِهِ) أَنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتُلِعَ هُوَ وَعَائِشَةُ مِنْ أَنْوَاعِهِ خُفَّتْ أَهْلُهُنَّ مَعَهُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَوْلُ

لصاحبها ياتي (و جميع المياه المنصرفة من النباتات الطاهرة وقول طاهر) من الاقسام السابعة غيرها (يجوز شربه والطبخ به والجهن) به (وتجوده) كالترديه لقوله تعالى ويجعل لهم الطيبات (ولا يصح استعماله في رفع الحفوف) لافي (ازالة النجس ولا في طهارته مندوبه) لانه غير مطهر (والماء النجس لا يجوز استعماله بحال) لقوله تعالى ويجعلهم عليهم انبياء

والجيس خبيث (الاضرورة لثمة غصن يواويس عنده مهور وواها) اقوله تعالى فمن
اضطر غير راغوا فادلا علىه (اولا) ضرورة من (عشش معصوم من آدمي او جيمة
سواء كانت قو كل) كالابل والبقر (اولا) كالحمر والبعال (ولكن لا تلعب) ذات الامن اذا
سقيت الجيس (نريا) فقلت بل بعد ان تنقي طاهرا يستهلك الجيس كما في الزرع اذا

بعض (أو لعل في حرق متلف) أذيق ضرره (أو يجوز بل الترابية) أذا الما الطيس (وجهه)
أي التراب (طينا طين به لا يدمى عليه) لا يلا يندى تعب ولا يجوز أن يطين به نحو
مصبوب (ومنى تغير الماء) انطهو وقليل كان أو كثيرا (ظاهره زال تشبیه) بنفسه أو ضمن شي
اليه (أدلت ظهوره) لأن السلب التثنية وقد زال عما دل أصله وان زال تغيره صفة عادت

مذكروا بالثبوت وقسموا بالشر (بالحيث) بالثبوت
 والخطأ بل هو قسم الثبوت وقسمه بالشر (بالحيث) بالثبوت
 والخطأ بل هو قسم الثبوت وقسمه بالشر (بالحيث) بالثبوت

هذه من رحمة الله أو من شأط أي ملك غلا كه حصة الله (الرحيم) أما يعني راحم لأنه بر جمع غيرة
بالكوا كبا لفا استرق الصلح وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء

(باب الاستبراء)

من نجوت الشجرة أى قطعها
لانه يقطع الذى اومن النجوة
وهو ما ارتفع من الارض لان كل
الحاجة يستترها قال فى القاموس

واسمطاب واستضي كاطاب
انتهي فيسني استطابة وشرا
(ازالة طارج) معناد وغيره (من
سيميل) اصلي قبل اودير (جاء)

طهور (او) ازاله حکمہ بیا یقوم
مقام الماء من (جسر وغیره)
نخشب وخرق وینمی بالجسر
استعماره را ایضا من الجباروهی

الطهارة الصغار (يمن لداخل
خلاه) بالمداى ما أعد لتفضاء
الحاجة وأصله المكان الذي
لاشئ فيه (وغمره) أى غمر داخل

بِأَسْمَاءَ (قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ)
لَمْ يَكُنْ عَلَى مَرْغُوبٍ سَمَاءُ
الْبَنِي وَعَوْرَاتُ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ
الْكَنَازَ أَتَى بَنِي آدَمَ

ر واما بن ماجه والترمذى وقال
ليس احسنه بالقوى (أهوذا الله
من الحديث) بأماكن الباء كانه

فكانه استعاد من الشر وأهله وقا
الشياطين وأتاهم وقيل ان خيث السك
(النجس) اسم فاعل من نجس قال
أي بعد منه دأب شيطان أي بعد فاعله

قال اللهم اني اعوذ بك من ان يسلم عليّ وخالتي متفق عليه والاضاري اذا اراد دخولني وفي رواية يسلم عليّ في قوله وروى ابو امامة شريفا
 لا يضر احدكم اذا دخل مرقعه ان يقول اللهم اني اعوذ بك من ان يسلم عليّ من الجن والشيطان والجميع رواه ابن ماجه في ذكره لم يثبت
 كالمقنع والبلغة جمع بين الخيرين (و) يسن له ان يدخل خلعه ونحوه (اتمهاله وقطعه راسه) لا صلى الله عليه وسلم كان فدخل الخرق
 ليس حذاءه ومغطى راسه الشريف ورواه ابن سعد بن حبيب بن صالح مريلا (و) يسن له (تقديم يسراه) اي رجله اليسرى (دخولا)
 لانهما اخيب وروى الحكيمة الترمذي عن ابي هريرة بن بدير مريلا اي قبل ٢٥ يسراه اذا دخل الخلاء اقبل بالقر

(و) يسن (اعتقاده عليها) اي
 رجله اليسرى (جالسا) اي حال
 جلوسه اعتقادا لمكانة لم يثبت
 سراجين مالك ابن نازر مسلم في قوله
 صلى الله عليه وسلم ان تشكروني
 على اليسرى وان تنصب اليه
 رواه الطبراني والبيهقي ورواه
 اسهل نسراج الخرج (و)
 يسن له تقديم (غناه خروجا)
 لأنها احق بالانقباض الى
 الاماكن الطيبة (تخلع اي
 كاتقدم اليسرى في خلعه نحو
 خف وتعل ونحوه وسراويل
 وبعكسه اي عكس ذلك
 (مسجد) ومنزل (واتمهاله) وليس
 بمحمود من خف وسراويل فيقدم
 الا عن علي الاصيل وروى
 الطبراني في المعجم الصغير عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا نزل احدكم
 فليدأ باليسرى واذا خلع فليدأ
 باليسرى (و) يسن له اذا اراد قضاء
 الحاجة (يفضاه يده) حتى
 لا يري الحديث جابر بن النسي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
 البراء ان يترك حتى لا يراه احد رواه
 ابو داود (و) يسن له (استنار)
 الحديث اي داود عن ابي هريرة

ما هو ربه ما زال تفسيره (فان تغير به معناه فلم يتغير) منه (طهور) على اصله لعدم
 ما يربطه به

فصل في القسم (الثالث) من اقسام الماء (نجس) بفتح الجيم وكسر هاء وضمة هاء الظاهر
 وهو لغة المستقذر يقال نجس نجس نجسا كعلم يعلم وشرف يشرف (وهو) هنا (ما فسد بفساد)
 قليلا كان او كثيرا وسواء قبل التغير او كثر (في غير محل التطهير) فينجس اجماعا كما هو
 المنذر (و) المتغير بفساد (في محله) اي محل التطهير (طهورا كان) الماء (واردا) على محل
 التطهير لغرضه واما التطهير اذ لم ينجس بمجرد الملاقاة لم يكن تطهير نجس عما قليل فان كان
 الماء موقورا واما نجس المتنجس في الماء القليل فينجس بمجرد الملاقاة وان كان الماء كثيرا وتغير
 نجس والاملا (فان تغير معناه) اي بعض الماء الكثير (فلا يتغير نجس) المتغير (وما لم يتغير منه
 في) طهورا كان كثيرا (لنفسا فقلتين قال في المقي) اذا كان الماء كثيرا فوقع في جانب منه
 نجاسة فتغير بها نظرا في الماء تغير فان نقص عن القلتين فالجميع نجس لان المتغير نجس بالتغير
 والباقي نجس بالملاقاة انتهى واذا كان الماء قلتي فقط وغیرت النجاسة منه قدر اقل في معناه في
 نقص القلتين كالرطل والطين فالباقى طهور ولا ينجس قلتي (وله استسماه) اي الماء ينجس الا
 بالتغير (ولو مع قيام النجاسة في) اي في الماء الكثير (و) به موينا اي النجاسة (قليل) لان
 تبعاعه الاطوار وتجارها لا يبرهنه انما العبرة بكون غير المتغير كثيرا او قليلا وبحكم بهارة
 الملاقاة في نجاسة اذا كان الماء كثيرا (والا) اي وان لم يكن الذي لم يتغير بالنجاسة كثيرا (ف) هو
 (نجس) الملاقاة النجاسة (فان لم يتغير الماء الذي خالطه الماء نجسه وهو يسير) (هو) (نجس)
 الحديث ابن جر قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون بالقلاة وما يشوبه من الدواب
 والاسباع فقال اذا بلغ الماء قلتي لم ينجسه شي وفي رواية لم يعمل الخبيث رواء النجاسة والحاكم
 وقال على شرط الشيخين وانقله لا جدوسل عنه ابن معين فقال اسناده جيد وصححه الطحاوي
 وقال الخطابي ويكنى شاهد اعلى صحته ان نحو اصل الحديث محمود لانه عليه السلام امر
 بارائه الاناء الذي وقع فيه الكلب ولم يمسح به الا بتغير وعنه لا ينجس الا بالتغير واختاره ابن عقيل وابن
 المني والشيخ في الدين وقالوا في الحديث شر بضاعة صححه احمد وحسنه الترمذي وبعضه
 حديث ابي امامة مرفوعا في الماء النجس شي الا ما غلب على ريح وطعمه ورواه ابن ماجه
 والدارقطني وجوابه حل المطلق على التمسيد فينجس القليل بمجرد الملاقاة (ولو كانت النجاسة
 لا يتركها الطرف) اي المصر كاتي بارجل الذباب خلا فليكون المسائل وسواء (معنى زمن
 تسمى فيه) النجاسة (املا) لان نجاسة بالملاقاة لا بالاستهلاك (وما انتصح من) ماء (قليل)

٤ - (صكشاف الغناج) - اول
 رمل فليست به فان الشيطان يلعب عقابتي آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا ح (و) يسن له (طلب مكان رخو) يتبلى به
 الرامول في حديث ابي موسى قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاراد ان يبول فاني دعاني فاصلى جدارا فقال ثم لا تذا
 بال احدكم فليترد عليه ورواه احمد وابوداود وفي التمسيد بقمصه كما علوا انتهى اي لا يخرجه البول (و) يسن له ان لم يمسح مكانا
 رخوا (لمنى ذكره صلب) بعض الصادق شدد لي ان يمسح بقلتين رشاش البول (و) رفع يديه قبل دخوله من الارض املا
 حاجفان لم يمسح كذا في حديث ابي داود ومن طريق رجل لم يمسح ومما يبعثهم التماسين من محمد بن ابي عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان

إذ قال الله تعالى لم يزل يرفع من فوقه بطن ربه حتى بذروا الأرض ولله أسر (و) كره له أيضا (أن يصعبنا فيه اسم الله تعالى) لخلف أثمن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أدخل اختلافه مزج خاتمه واما خمسة الأجداد بحجة الرمزي وقد صرح أن نقش خاتمه محمد رسول الله وتعالى باسم الله تعالى عن موضع القاذورات (بلا حجة) بأن لا يجد من يحفظه وخاف ضياعه وجزم بعضهم بغيره ومصحف كافي الأوصاف لا شك في غيرهم فطمان غير حاجة ولا يتوقف هذا على (لا) بكرة أن يصيب (فراهم ونحوها) كذا في رتبة اسم الله لشدة الحرص على مثلها أحرزاه صاحب النظم وأولى (لكن جعل فص خاتم) احتاج أن يصعب معه فهو اسم الله (باطن كفى) يدعى) نصا التماس الخاصة ٢٦ أو يقال له (و) بكرة له أيضا (استقبال خمس وقر) لما فيه من نور الله تعالى وروى أن

معه ما لا شك وأن أسماء الله مكتوبة عليه (و) بكرة له استقبال (مهرج) ثلاث رده عليه البولي في نفسه (و) بكرة له (مس) فرجه) يمينه (واستصاره يمينه) لحديث أبي قتادة مرفوعا لا يمكن أحد ذكره يمينه وهو رسول لا يتسرع من الخلاء يمينه متقى عليه وسلم من سلمان ثم أثار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا وإن فسختي باليمين وكذا فرج أسيع له منه (بلا حجة) إلى صباي الدين فان كان من فائت أخذنا بغير يساره فحسبه أومن بول أصله كره يساره فحسبه على المحر ونحوه فان احتاج اليمينه كسره بغير تصدق وشبهه بين عقبيه كتبت عقب ككسره ثم أقدم (أو) تفر وضعه بين (أصبعه) أي إبهام يمينه (فأخذته) أي المحر (ها) أي يمينه (وبسج شماله) فتكون اليسرى هي المحر كذا فان كان أقطع اليسرى أو به مرض استصر يمينه كافي في التخصيص يمينه أو لم يكن يساره فان أمكنه وضع المحر بين عقبيه أو أولها به كره منه كنه يمينه لا الاستعانة

اسقطها) أي الخاصة (في نفس) لانه بعض المتصل بالخاصة وعلو منه أن ما انتفع من كثير ظهور (والماء الجاري كالزاد) خلافاً للأي حنيفة (أن بلغ مجموع) أي الجاري (قلتين) (دفع) عن نفسه (الخاصة) لم تغيره) وإن لم يبلغ قلتين تخص مجموعهم مجرد الملافة لعدم ما سبق (فلا اعتبار بالحرية) وهي ما لحظ بالخاصة فوقها ونحوها ومنه وسيرة وقال اللوقي وما انتشرت إليه أقدامها لو رآها وعنه كل جرية من حار كنفرد في امتدت خاصة حجار فكل جريه بخاصة مفردة فيضى إلى تخص غير كبري خاصة قليلة لا كثيرة لقلة ما يجاذي القليلة أو ذوقنا كذا في جانب غير وشعر منه في جانبه الآخر لم كان ما يجاذيها لا يبلغ قلتين لقلة نجيب وما يجاذي الكلب يبلغ قلاقلان ونحوها ظاهر الضالو للفرج على الأول (فلو غمس الأناد) التخصيص (فما جاز في غلة واحد فلو ر عليه جرات) كالو حركه في الماء إلا كذا الكثير (وكذلك لو كان) التخصيص (ثواب ونحوه) مما يشرب الخاصة (وعصره) عقب كل جرية) كالو عصره في الماء إلا كذا فسله يني عليها (ولو انفس فيه) أي في الماء الجاري (المحدث حدثا) أمر للوضوء لم تقع حذنه حتى يخرج من رتبنا كما كذا كدور مر عليه أربع جرات ولو لحظ لا ينفقه) أي في هذا الماء وهو جار (نوقت) فيه (حش) هكذا في القواعد القديمة وبأن في باب التأويل فالمحلف لا يهتد بلاية ولا يهتد لاسب (و) نجيب كل ما لم نغفل لا كان أو كثيرا (كزمت ومن ولين) دخل وعسل علا لا تنجاسة ولو معصوا عنها الحديث القارة عوت في السمن وعنه حكمه كالماورق كالأبي حنيفة (و) نجيب (كل ظاهر كما ورد ونحوه) من المستخرج بالملاح (علا لا تنجاسة ولو معصوا عنها) كسبر الدم (وإن كان كثيرا) قياسا على السمن (وإن وقت) خاصة (في مستعمل في دفع حدث أو) وقت (في ظاهر غير من الماء) كالمستعمل في غسل ميت أو غسل يدي قائم من نوم ليل وكالظهور والذي تنذر كثير من لونه أو طعمه أو ربه بظاهر (لم نجيب كثيره) ما دون تنذر كالظهور (كافي في الأوصاف على الصحيح في المذهب المنصوص وقدمه في المتيقن وشرح ابن رزين وابن عبادان وصحبه ابن منقيا نهايت وغيرهم ويحتمل أن نجيب وقدمه في الرعاية الكبرى وقال عن الأول فيه نظير وهو كافي العاطفة ما في الشرح وابن عزم انتهى وقطع بالثاني في التمتع وتبعه في المنتهى ووجه الأول عدم حدث إذا بلغ الماء قلتن لم يحمل الخبث وجوابه أنه غير مظهر فاشبهه بالإن (الآن تكون الخاصة بول آدمي) كبر أو صغير وظاهره ولولم يأكل كل الطعام (أو صدرته المائنة أو الرطبة أو ما فيه فذابت فصلا أو مكن نزحه) أي الكثير الظاهر وأما الظاهر من الماء على ما ذكره (بلا مشقة) عظيمة في نزحه (فنجيب) نفس عليه في رواية صالح والمراد وبني

بها في الماء الحاجة (و) بكرة له أيضا (بوجه في شق) بفتح الشين (و) وله في (مرب) بفتح السين وإليه يتخذ طالب الوحش والله يسبق في الأرض لحديث قتادة عن عبد الله بن مر جئني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نال في الحجر كالأقتادة ما به من الدلو في الحجر كافي يقال إنما سكن الجن رواه أجداد أو أودوروى أن سعد بن عبادة رضي الله عنه سأل بحجر بالشام ثم استلقى ميتا فسمعت من ثوب المدينة نحن قلنا ما بالخير = وج سعد بن عبادة وروينا به سهم فلم يخط فؤاده لحفظه فذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه سمعت من ثوب دابة سبغت فؤاده أو تزده عليه فنجيبه (و) بكرة له في (أنا بلا حجة) نصافان كانت لم بكرة لقول أمية بن ثقفية عن أمها كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ح من عبادان تحت مبريرة يقول فيه بالليل رواه أبو داود

فلم يسمعوا بها، يقول أوطا، فلما علموا على وسلم إذا أنتم النائم فلا تقبلوا الفدية ولا تستقبروا وعلو لكن شربوا أو قهروا
 ورواه الشيخان ويروى البيان لم يروى الحسن بن ذكوان عن عمروان الأصغر قالوا بن عمروان أخ راحلته ثم جلس يقول لها
 قلت يا أبا عبد الرحمن أنشدتني عن هذا فقال يا غلامي عن هذا في القضاء أما إذا كان ينكح وبن القليلة ثم يترك فلا راء
 أو يداود وابن خزيمة وإلحاقه وقال هرثم الخزازي والحسن بن ذكوان كان جماعة ضعفاء فقد ذوا جماعة وروى به
 الخزازي فعمل أحاديث النبي على ٢٨ القضاء وأحاديث الرخصة على النكاح ما بين الأخبار (ويكنى) بفناء (الخزازي)

أى الخنق عن القلة ولو وسر
عنه وأوسر لغوات الاستقبال
والاستبدال ذلك (و) بكفى أيضا
(حائل) كما تبادر أيدى وحدا
وجبل وشوهر وأخذته قال فى
الفرع وظاهر كلامهم لا يثبت
قرب بينهما كما لو كان فى بيت
ويتوجه وجه كسرة صلا (ولو)
كان الحائل (كأنه فرحل)
لحصول الترتيب له لاساقه (ويسن)
للتثنية (إذا فرغ) من حيث
(مسح ذكره من حلقه دبر)
بمعكون الالام منع أصبه
السرى الوسطى تحت الذكر
والإبهام مرقوعا وربما (الى
رأسه ثلاثا) ليجذب بها المائل
(و) يسن أيضا بذلك (تره)
بالتثنية أى الذكر (ثلاثا) نسا
قال فى التاموس استمر من يله
احتبه واخرج بيقينه من الذكر
هنا لاستجماع صاعده مهتما
به انتهى لتوله صلى الله عليه وسلم
لأبى أحمك فليتر ذكره ثلاثا
رواها جدوا بدواد وذكر جماعة
ويتضح زاد بعض مومنى
خطوات وقال الشيخ قى الذين
كلمه بده (و) يسن (بدكر) إذا
بال وتطرق فى استواء (يقبل)
ثلاثا تسوئ بدها إذا بال بالان

نعم ولم يحفظه الا كثروا في مصنف عبد الرزاق ان فوطا عليه السلام كان يقول اذا خرج من الحلاله الجند الذي اذاني لانه راق
منه فذهب عن اذنه (و) بسن له ايضا (استعمار يخرج من ماء) يقول عاشق قلب لعمرن انز واجركن ان تبعدوا الحجارة الماء
في استخرجهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يظهر واه احد واحتج به في رواية جندل والناسق والترمذي ومحمد بن ابراهيم
ثبته (فان عكس) فقدم الماء على الحجر (ك) نصلا ان الحجر بماء الماء وفقد الرجل (و) يخرج به احدهما في الحجر او الماء الحديث
س كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحلاله فاحل اناؤه لاهم فخرى اداوة ٢٩ من ما هو عزة فيستضي بالماء يستقي عليه

وحدث جابر بن مرفوعا واذا ذهب
احدكم الى الغائط فليستط بثلثة
اهجار فانها تحمي عنه وانكار
سعد بن ابي وقاص وابن الزبير
الاستحمام الماء كان على مسن
باعتقود جو به وكذا ما حكى عن
سعيد بن المسيب وعطاء
والسقاء وسعد (افضل) من
الحجر وحده لانه يظهر
الحل وان لم يكن في التنظيف وروى
ابوداود عن ابي هريرة بن رافع
نزلت هذه الآية في اهل قبا فافه
رجال يصون ان يتطهروا وقال
كانوا يستحيون بالماء فتركت لهم
هذه الآية (ك) مان (جوهما)
افضل من الاقتصاد على
احدهما لما تقدم من مائنة
وان استعمل الماء في فرج
والجهر في آخره لا بأس (ولا
يجزى فيها) أي في خارج من
سبل (تسدي) أي تحاوز
(موضع عادة) بان انتشر الخارج
على شيء من الصفحة او امتد
الى الخشعة امتد اخر معتاد (الا
الماء) لان الاستحمام في المعتاد
رخصة للشفقة في غسله لتكرار
التجاسق به بخلاف غيره كالوا
تعدت لتوضيده او رجله ليتعز
الماء لتسدي ويجزى الحجر

ثبات الشيء وجعله نفسا له فقص ما يطبق عليه اسم شيء منكروه يكون مجموعهم ما يحس قرب
قرب الجواز والقربة تسع مائة رطل عراقية باثنا عشر الفان بعد بالماء بالقرب (تقريبا
يعمى من نقص يسير كطل او رطلان) عراقية لان الشيء انما يصل نصفه احتياطا
بالقالب استعماله في ما دون النصف قال في الشرح فله هذا من وجدها حس في ما قبل
على نفسه انه مقارب للقلتين فضاء منه والا فلا (و) القلتان (أو بمائة) رطل (وستوار بهون
طلا وثلاثة أسباع رطل مصري وما وافقه) أي الرطل المصري (من البلدان) كالرياسة
بكرة (و) القلتان (مائة وسبعة أرباع رطل مصري وما وافقه) من البلدان كصفا
بكرة وصفا (وتسعة أرباع رطل وسبع رطل حلي وما وافقه) كالبروق (و) ثوب غير طلا
سبع رطل ونصف رطل قديم وما وافقه) كالباقي (واحد وسبعون رطلا وثلاثة
أسباع رطل حلي وما وافقه) في وزن من البلاد (ومساحتها) أي القلتان (مرعا ذراع
وربع طولا وذراع ورابع عرضا وذراع ربع عمقا) في مسوتى من الأرض ولحومها
(و) مساحتها (مدور وذراع طولا وذراعان ونصف عمقا والمراد) بالذراع فيما تقدم (ذراع
لدي) أي بالأدنى المتدلل وهو أربع وعشرون أصعامة مترعة عند كمال القدم وفي الشافعي
يذكر من الشافعي انه شيران وهو تقريب بزيادة غيره والشيء ثلاث قصبات والقصبة أربع
أصابع والأصبع ست شعيرات بطون بعضها الى بعض قال في التفسير في ذلك فيسبح كل
نحراط عشرة أرباع رطل وثاني رطل هراقي انتهى والمراد كل قيراط من الذراع من المربع وذلك
ان تقسم البسط في البسط والخروج في الخروج وتقسيم حامل البسط على حامل الخروج
يخرج زرعه فحفظا قراره وطول تقسيم عليها ان خمسة مائة فسط الذراع والربع خمسة وقد تكرر
ثلاثا طولا وحرما وحقا فذا ضربت خمسة في خمسة والخارج في خمسة بلغ مائة وخمسة وعشرين
والخارج أربعة وقد تكرر ايضا ثلاثا فذا ضربت كما تقدم بلغ أربعة وستين وهي مهام الذراع
تقسم عليها الحاصل الأول يخرج ذراع وسبعة أثمان ذراع وخمسة أثمان ثمن ذراع فاذا
بسطت ذلك قراره وجدته سبعة وأربعين قيراطا الاثنى عشر قيراط فاقسم عليها الخمسمائة يخرج
ما ذكر وبذلك تمنع لك عدم انحاء اعتراض المصنف على المنع في حاشية التنقيح (والرطل
العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) والرطل البعلبي تسعمائة
درهم والقديسي ثمانمائة درهم والحلي سبعمائة درهم وعشرون درهما والدمشقي ستمائة
درهم والمصري مائة درهم وأربعة وعشرون درهما وكل رطل اثناعشر أوقية لا تختلف في معائر
البلاد وأوقية العراقي عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وأوقية المصري اثناعشر درهما
وأوقية الدمشقي خمسة دراهم وأوقية الحلي ستون درهما وأوقية القديسي ستة وستون درهما

في الذي في محل العادة قال في الفروع وعظا من كلامهم لا يمنع القيام والاستحمام بخلاف الشافعي ما لم يتعد الخارج (ك) ما لا يجزى في
خارج من (قبلي خفي مشكل) الا الماء وكذا الخارج من أحدهما لان الاصل فيهما غير معلوم والاستحمام لا يجزى الا في أصل
فان كان وانما اجزا الاستحمام في الاصل دون الزائد ويجزى في درهم (و) كراهه يخرج غير فرج) تجس يخرج منه أو يغتر بها
يجزى فيه غير الماء ولو استد الخرج المعتاد لانه نادر فلا تثبت له أحكام الفرج ولعله لا ينطق الموضوع لا يتعلق بالابلاج فيسحق
الوطاء شبه سائر البدن (و) كراهه يخرج غير خارج) منه أو به وحش (و) كراهه استعمار يجزى عنه) كطعام فلا يجزى الا الماء
(ولا يجزى يغسل) ما أمكن من (نجاسة و) لا (جنازة داخل فخرج ثياب) نصا فلا تدخل يدها أو أصابعها لانه لا ينطق لعل في

قال ابن عقيل وغيره في حكم بلطن وقال أبو المعالي والرعاة وغيرهم في حكم القتلهم وذكره في المأكل من أحياءنا والذبح في حكم الباطن لأفاد الصوم وهو الحقة (ولا) يجب قبل نجاسة ولا جناحة بداخل (حشمة) أظف غير متوقف (مختلفا) المتوقف فيجب غسلهما بالماء الشافعي ومن تعدى بول السبيل إلى مخرج البول فقال أصحابه يجب غسله كالمتشرع في المخرج ويصح المحقق شرح الهداية أجزاء المخرج فيه لأنه متاد كثيرا والعمومات تصدق واختاره في جميع الأجزاء في المأكل والمكبر وقال هو وغيره إذا قلنا يجب تطهير بلطن فريضة على ٣٠

وثلاث درهم وأوقية البلي خمسة وسبعون درهما (وهو) أي الرطل العراقي (سبع) القنسي (ومن سمعه) لأن سبع القنسي مائة وأربعة عشر درهما وسبع درهم (وسبع) الحلي وربع (سبعه) لأن سمعه خمسة وخمسون درهما وخمسة أسباع درهم (وسبع) القنسي ونصف سمه (لأن سمه خمسة وخمسون درهما وخمسة أسباع درهم (وسبع) البلي وهو) أي الرطل العراقي (بما تقبل) تسعون مثقالا ويجمع القنسي الدرهم أربعة وستون ألفا ومائتان وخمسة وخمسون درهما وخمسة أسباع درهم) أصلا لأنه المراسم المطلق (فإذا أردت معرفة القنسي بأي رطل فاعرف عدد دراهمه) أي دراهم ذلك الرطل الذي أردت معرفة القنسي به (ثم اطرحه) أي عدد دراهمه (من دراهم القنسي مرة بعد أخرى حتى لا يبقى منها) أي من دراهم القنسي (شي) أو يبقى أقل من دراهم الرطل (واحفظ الأرقام المطروحة فما كان) أي وجد من عدد الطرحات (فيهم مقدار القنسي بالرطل الذي طرحته) أن لم يبق شيء من دراهم الرطل (وإن بقي) من دراهم القنسي (أقل من) دراهم الرطل (الذي طرحته) فأنسبه منه ثم أجهه إلى المخطوط) فما كان فهو مقدار القنسي

(فصل) وإن شئت في نجاسة ماء أو غيره (كتاب أوامه) (ولو) كان الشك في نجاسته (مع قنبر) الماء يني على أصله لم يندفع ما يربك إلى ما لا يربك والتعريف يحصل أن يكون يمكنه أن يوضعه (أو) شك في طهارته) وقد يترتب نجاسته قبل ذلك (يقى على أصله) الذي كان متيقنا قبل طهر أو الشك لأن الشيء إذا كان في حال فأنقذه عنها فيشترى على عدمه ووجوده الأخرى ويقاها ويقاها الأولى لا يشترى إلا بمجرد النقاء فيكون ما يربك من الحدث وكثر والأصل الحلق الفرع بالأعم الأغلب (ولا يلزمه السؤال) عما لا يربك من نجاسته لأن الأصل طهارته (وليزن من علم النجس) أعلم من أراد استعماله في طهارة أو شرب أو غيره (أن شربها أزالها) أي تلك النجاسة (لصلته) لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب شربه وطهارة ومفهوم كلامه أن لم تشترط أزالها لصلته كسائر الأدم وما تنص به إلى نجاسته لأن علامته لا تفيد بطلانها في غير طهارة وهذا أحد احتمالات الثلاثة أطلقها في الفرع ومنه في تصحيح الفرع ومبني أنه يلزمه مطلقا وقال قدم في رعاية الكبرى انتهى وهو ظاهر ما قطع به في المنتهى (وإن استعمل قنبر الماء بشيء فيه) أي في الماء (من نجس أو غيره) على (به) أي بذلك الاستعمال لأن ما حصل في الماء يمكن قنبر الماء بسبب فصال الحكة عليه والأصل عدم ما سواه وإن لم يحتل قنبر الماء أو غيره في كثير من الماء قلنا لا يقطع فيه بل يؤثر لأنه لا يصلح هنا سببا أشبه ما لو شرب شيء ولو كان بثر الماء ملاصقا بالثرف فيسبيل أو غيره من النجاسات

فإنه (ب) يستقبل بلطن استحب إلى الماء أن ينقع فرجه من رطل به (ومن نلن) أي شئ يقال أحد لا يثبت إليه حتى يتبين وأنه عنه فإنه من الشيطان فإنه يذهب أن شاة الله تعالى لم ير أحد حشوا لذكر في ظاهر ما نقله عبد الله والله لوفيل نصلي ثم أخرجه وبه يسل فلا بأس ما لم يفرغ من خار حلوكة الصلاة فيها أصابه الاستبراء حتى يغسله ونقل صالح أو غيره ونقل عبد الله لا يثبت إليه (ولا يصح) استحبابه (لا يظهر) فلا يصح بعض لأن ابن مسعود حدثني النبي صلى الله عليه وسلم يصبر بنزوة في ليس فيه ما فأنذا أخر بن والقي الروثه وقال هذا راجس يعني نجس وأد الترمذي ولأنه إزالة نجاسة أشبه الفضل (مباح) فلا يصح جهر كغصوب وذهب وفئة لأنه خمسة فلا يحتاج بمصير ولا يصح سري بعد ذلك (الأناء) (منق) أدم فأعلم من أتقى فلا يجزئ ما لم ينحو ذجاج ولا يشي رخاوا ندى لعدم حصوله المقصود منه ويجزئ الاستحباب بعد معنى (كحجر وخشب وخرق) لأنه في بعض

ألفاظ الحديث فليذهب بثلاثة أحجار أو بثلاثة أعواد أو بثلاث حشيات

وشك

من تراب أو الماء الرافعي وقال دي روقه أو الصبيح أنه مرسل وقيل غير الجهر الجهر في الأجزاء (وهو) أي النقاء بجهر وشعره (أن يني) أي لا يزيله (الأناء) النقاء (بما منشوة المجل) أي محل الخارج جان بدلكه حتى يعود (كما كان) قبل خروج انتشاره واصل السبب بشرى تليلا ولا يدمر العدد كما يأتي في إزالة النجاسة (ونظنه) أي النقاء بجهر أوامه (تاف) فلا يعتبر القنسي دفعا لغيره (وخرم) الاستحباب (بروت) ولو لمّا كوله (وهتم) ولو لم يكن حديث مسلم عن ابن مسعود مرفوعا لا يستحبوا بالزيت ولا بالعلم فأنه زاد استحوطكم من الجبن والنهي يقتضي الفساد وهذا الجبر (و) حرم أيضا (بطلان ولو لم يسمه)

[illegible]

وشارك في وصوله الى الماء فالما طاهر بالاصل وان احب علم حقيقة ذلك فليطرح في الميزان
النجاسة قطعا فان وجد رادته في الماء علم وصوله اليه والافلاوان وحده متغيرا اعتبارا بل علم ان
يكون منها ولو لم يهله سبب آخر فهو نجس لما سبق ولو وجد متغيرا في غير هذه الصورة ولم يعلم
سبب تغيره فهو طاهر وان غلب في ثلثه نجاسة ذكر في الشرح (وان احفظهما) أي التغير
الطاهر والنجس (فهو طاهر) أي طهر استعمالا بالاصل لعدم تحقق خروجه عنه وإذا كان
أثناء طهين وفيه نجاسة فغيره ماء فاذ في الأناطاهر والباقي نجس ان كان الأناة كبيرا
يخرج عنه عن التغير يبوان وتفتت النجاسة في الدلو فالما طاهر في الأناة نجس والباقي
طاهر هذا معنى كلام ابن عقيل (وان أخبره عدل مكلف ولو كان (امراة أو) أو لم يجز أو
(ولو) كان الخبير مستورا لمحال) لا تخبره لا شاهد (أو) كان ضمر الزان للضرر مطر بقاء
الى العلم بذلك أي النجاسة (بالضرر والنجس) أي بان يكون أخبره عدل بنجاسة أو رأس
بنجاسة بنجاسة غير البصر (لا) ان أخبره (كافر وفاسق) فظاهر الفسوق (ويجوز وغير
بالغ أو لم يميزا) بنجاسته أي الماء أو غيره (قبل) أي وجب عليه قبول أخبره والعلم
ببقيته عن استماله لعلمه بنجاسته (ان عين) الخبير (السبب) فان لم يصنع له بانه قبوله
لجواز ان يكون نجسا عند الخبير دون الخبير ولا يلزم السؤال عن السبب قدمه في الفائق
قلت وكذلك اذا أخبره بما يسيله الطهورة مع بقاء الطهارة فيعمل الخبير بذهبه فيه
لاختلاف الناس في سبب نجاسة الماء وقد يكون سببا خبارة بنجاسته على وجه التوهم
كالإصرار فلذلك اعتبر بالثبوت وان كان الخبير فقيها وفقا كما نقل عن املاء النبي الفتوى
(فان أخبره) العدل المكلف (ان كلاما) من باب نفع أي شرب باطراف لسانه (في هذا
الأناء ولم يبلغ في هذا) الاناء (وقال) عدل مكلف (آخر) أي غير الأول (لم يبلغ في الأول) وانما
في الثاني قبل) الخبير وجوبا (قول كل واحد منهما في الأناة دون التي) وجب استعمالها
أي الأناة من (لانه يمكن صدقه بالكونها) أي ولو غير (في وقتين) بتحقيق المطلع كل واحد
من العدلين على أحدهما دون الآخر (أو هينا كلين) بان قال أحدهما لو في هذا الكلب
دون هذا الكلب وما كره الآخر قبل خبرهما يكف عنهما لان كلامهما مثبت لما نقاه
الآخر والمثبت مقدم لان معناه يعلم (وان هينا كلينا واحدا) هينا (وقالنا كمن شر به فيه
منهما فاعراضا وسط قولهما) لانه لا يمكن صدقهما ولا مرجح لاحدهما كاليسين اذا تناقضتا
(ويباح استعمال كل واحد منهما) لان الأصل الطهارة ولم يثبت ما رفعه (فان قال أحدهما
شرب من هذا الأناة قال الآخر لم يشرب) منه (قد قبل الميث) لما سبق (الأن يكون)
الميث (لم يتحقق شر به مثل الضرر الذي يخبر عنه) حصة فيقدم قول البصر (لرجحانه) بان شاهدة

والله اعلم بالصواب

نفسه كمدرسه و باط و لوقه ملكه ولا جرء وان كان قد دخول اهل الذمة طهارة السان فتشيق الوضوء والاسلام و نحوه واجب
 عنهم قال الشيخ تقي الدين قلت ومن في معناهم من عرف من محال افتنه بالافساد على اهل السنة فينعون من طهارتهم والله اعلم
 في باب التبرك (مصدر تسوك اذ ادلك في المود والوساوك عنه والعود يستاك به يقال سمعت ابا ايل نساك اذا كانت اذنك
 تضرب بمن الخزال (وكونه) اى السواك (عرضا) بالنسبة الى اسنانه طولاً بالنسبة الى فيم غديت الطبراني وغيره صلى الله عليه
 وسلم كان يستاك عرضاً وكه (يسراه) اى ٣٢ بيده اليسرى فصا كما تستارم (على اسنان) جمع من تكسر السين (و) على

(لثة) تكسر اللام وقع المثلثة
 مخففة (و) على (لسان) فان
 سقطت اسنانه استاك على لثته
 ولسانه و قلت وكذا لو قطع لسانه
 استاك على اسنانه ولثته لم يحدث
 اذا امرتكم بامر فاقوا منه
 فما استطعتم (بعور طرب) اى
 لين ولوع به كالفتح وغيره
 لكان اولي فيسمل اليابس
 المندى (ينق) الفم ولا يجرحه
 ولا يضره ولا يفتت في الفم
 (ويكره) التسوك (بغيره) اى غير
 العود اللين اللين الذي لا يبرح
 ولا يضر ولا يفتت كاليبس
 والذي يبرح كالقصب القاري
 والذي يضر كالريحان والارمان
 وما يفتت في الفم ولا يقتل
 اعضا برمان ولا يرحان لانه
 يترك عرقا لخدم كالفاخر
 ولا بالقصب قال بعضهم ولا عما
 يجبهه لثلا يصكون من ذلك
 (مسنون) خبر عن التسوك
 وما عطف عليه (مطلقا) اى في
 كل الاوقات والحالات لم يحدث
 عائشة رضی اللہ عنہا السواك
 مطهرة لاقم مرضاة لرب رواه
 الشافعي و احمد وابن خزيمة والبخاري
 تطبيقا و رواه احمد ايضا عن

أبي بكر وابن عمر و روى مسلم وغيره عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته بدأ بالسواك
 (الاصنام بعد الزوال والفكره) حديث أبي هريرة عن عمار بن الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قالوا يا رسول الله انزلنا من السماء ماء فاشربوا منه كماء السواك (تله) اى الى وال اصنام
 (بعور طرب و يابس) مندى يستحب الاصنام قبله لقول عامر بن ربيعة رأيت النبي صلى الله عليه وسلم لا ياحيى يسوك وهو صائم
 رواه احمد وابوداود والترمذي وسنن رواف البخاري تطبيقا عن عائشة عن عمار بن خذرج قال صلى الله عليه وسلم لا ياحيى يسوك
 وهذا الحديثان محمولان على ما قبل الزوال والحديث البيهقي عن علي مرفوعا انما صمت فاسما كوايا الغداة ولا تستاكوا بالغيثى والرطب

مقتضى الحال منه فذلك أبلغ السواك به بخلاف البايض (يستحب) كما تقدم (ولم يصب السنتن من السواك غير هود) كمن استاك بأصبعه
أو خرقة لانه لا يصلح له الانقاء حصوله بالماء وظاهر كلامه التساوي بين جميع الصندان غير ما تقدم استثنائه قال في الانصاف وهو
المذهب وذكر الأزهري لا بعدل عن الأزاله والذين يترجون العرجون الاثنته سدره (وبما كذا) استحباب السواك في خمسة مواضع (عند
صلاة) الحديث أبي هريرة روى عن الأمان أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وما لجأه في لفظ لا أحد تقرضت عليهم
السواك كما قرضت عليهم الوضوء قال الشافعي لو كان واجباً لأمره به شق أولم ٣٣

الحديث حديثه كان النبي صلى
الله عليه وسلم إذا قام من الليل
يشوص بالسواك مفتق عليه
يقال شامه وماهه إذا غسله
ولا أحد من عائشة كان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يرقب من
ليل أو نهار فستيقظ الأسواك
قبل أن يمشي (أو) عند (تسبيح
والتحنيب) بما كونا وغيره لأن
السواك شرع لتطيب الفم
وإزالة رائحته فكذا عند تسبيحه
(و) عند (وضوءه) الحديث أحد
عن أبي هريرة روى عن النبي
بالسواك مع كل وضوء وهو
أخبرني تلميذا (و) عند (قراءة)
قرآن تطيبها فسمعت النبي ينادي
الملك عند تلقى القرءانه منه وزاد
الزركشي وبه في الاقتناع وعند
دخول المسجد والمبيت والمطالة
السكرت وغسلوا المذمن الطعام
واصفرار الأسنان (وكان)
السواك (واجباً على النبي صلى
الله عليه وسلم) الحديث أبي
داود عن عبد الله بن أبي حنيفة
عن أبي عامر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند
كل صلاة طاهراً أو غير طاهر
فما شق عليه ذلك أمر بالسواك
لكل صلاة وهل المراد الصلاة

الطهارة وكذا لو ظهر من أحدهما الأبرم غسل أعضائه وبه استحباب الأبرم وقال ابن أحمد
له يجب وهم منه أنه لا يجوز أن يأكل أو يشرب بلا طهر (ولا يفرى) من اشتبه عليه طاهر
بنجس (مع وجود غير مشتبه) أسد المباحة إليه (وإن توضأ بعد طهر نجاسة أعاد ما صلاه)
لعلنا من الغروض (حتى يثبث برأيه) يخرج من العهد يثبث (وما جرى من الماء على
المشرب فطهر وإن لم تكن نشت) الحكم بطهارة الذن (وإن كانت) المقابر (قد تقرب تربها
فإن كانت أنت عليها الأمطار طهرت قاله في النظم) لأن إزالة النجاسة لا يعتبر بها التربة والأرض
تطهر بالمكثرة بالماء (والأ) أي وإن لم تكن أنت عليها الأمطار (فهو نجس إن تغسرها)
أي بالنجاسة لما تقدم (أو) لم يتغير لكن (كان ذليلاً) فينجس الملاقاة النجاسة قلت مقتضى
ما سبق أنه طاهر لأن وارد على محل الطهارة فلا ينجس بالملاكة والمنفصل عن الأرض بعد
زوال النجاسة طاهر كما تقدم في القسم الثاني فجعل كلامه على ما إذا كانت عين النجاسة
موجودة (وإن اشتبه طاهر بنجس غير الماء كالثبات) من خل وإبرم وعسل (وغوفا
حرم الفرسى بلا ضرورة) ويجوز معها حديثه في القرى عند الضرورة وبطهره شيء
تأول من أحدهما للضرورة (وإن اشتبه طاهر) غير مطهر (بطهره ولم يغسل) أي لم يجتهد
في الطهور ومنهما كالإشابة الطهور بالنجس (وتوضأ منهما وضوءاً واحداً من هذا غرضه ومن
هذا غرضه تم كل غرضه المحل) من محال الوضوء ليدى الغرض يثبث ويجوز له هذا (ولو كان
عنده طهور يثبث) لانه توضأ من ماء طهور يثبث (وصلى صلاة واحدة) أي فلا يلزمه أن
يصلى الغرض مرتين قلت الفصل فيما تقدم كالوضوء وكذا إزالة النجاسة (ولو توضأ من واحد)
منهما (فقط) بأن أنه مسبب أعاد الصلاة لدمه وضوءه (ولو احتاج إلى الشرب تحرياً وشرب
الطاهر عند) أي ما ظهر له أنه الطاهر (وتوضأ بالظهور ثم تيممه احتياطاً لمن لم يجد طهوراً
غير مشتبه) ليصل له التيمم (وإن اشتبهت ثياب طاهره ما حقه) ثياب (نجسه أو) ثياب
(محرمه ولم يكن عنده ثوب طاهر) يثبث (أو) ثوب (مباح يثبث) نعم لما تقدم في
اشتباه الطهور بالنجس (وصلى في كل ثوب صلاة واحدة) كزراه (بعدد) الثياب (النجسة
أو النجس من زاد) على عدد النجسة أو النجسة (صلاة) ليه في ثوب طاهر يثبث (ينوي بكل
صلاة الغرض) احتياطاً لمن نسي صلاة من يوم فرق أحد بين ما تناوب بين القبلة والأولى
بأن الماء يثبث بيده فينجس به وإن يباح صلاته فيه عند الدم بخلاف الماء القبيح قال
القاضي ولأن القبلة لا يثبث الاشتبه فيها وتتم بطهارة من صلحها ولأنها لا تدل
عليها بخلاف الثياب وقوله ينوي بكل صلاة الغرض يعني لأنها مادة الطهارة تكتفي
بنتها طهر أمثلاً لا لتعين الغرضية كما يأتي في باب النية (وإن جهل) من اشتبهت عليه الثياب

٥ - (حكاشم القناع) - أول ﴿ المفروضة أوداً قلها وما يعيها ولم أر من تعرض له وساق حديث أبي طاهر
يشتمل تحميمه بالمفروضة ذكر ما زركشي الشافعي والسواك باعتدال بطيب الفم والتكفيه ويجلو الأسنان ويقومها ويشد
أشوش قطع البلم ويحلب البصر ويمنع الحرق ويذهب به ويصحب المذوق ومن على الحضم ويشتمى الطاهر ويصلي الصلوات ويسهل
بجاري الكلام وينشط ويطهر النوم ويخفف عن الرأس ولم المدة (وسن بداهة) الجانب (اليمين) من فم ويد (في سواك) قال
في الطالع والاقتناع من ثيابه إلى آخره وقالوا المذصف في قطعت على الوجهين من أسرار الجانب اليمين (تقريباً) ينسل

ماهل السواك استحبوا وان لم يكن فلامن بعده وان كان سواك غيره (و) سن انصافا له بالامن في (طهره) اي تطهره (و) في (شأنه) كانه رجل وانتال حديث عائشة كان يحب التيامن في تنهله وترجله وفي شأنه كمنه في (و) سن (ادهان غبا) بقله (يوماء) تركه (وما) صلى الله عليه وسلم يعني من الترحل الاغصوني ان يمشط اقدمه كل يوم قال في الفروع فدل على انه يكره غير الغبا والترحل تسريح الشعر ودهنه وظاهره ان الحبة كالأس واختار الشيخ في الدين فعل الاصل للبدن كالفعل بـ جاء حار سارط لانه المقصود ترحيل ٣٤ الشعر ولا فعل الصباية رضي الله عنهم ومن مثله نوع اللبس والما كل ولما

(عبدما) أي عدد التسمية أو المحرمة (صلى) فرضه في كل ثوب من قبل في ثوب بعد آخر (حتى يتقن انصافه في ثوب طاهر أو صباغ) ينوي بكل صلاة الفرض كانتقدم لخرجه من الواجب يتقن وظاهره ولو كثرت لانه يندر جدا وكذا ابن عقيل يصر في أصح الوجهين فلما للشفقة وان اشبه صباغ بخر وواحد ويحتمل أن يصلي فيماتة اعدون ويحتمل أن يصلي بكل ثوب صلاة وان صلى به ما مكره قاله في (إزالة الفسري) وكذا حكم الامكنة الضيقة اذا تعبس بعضها واشتبهت ولا تقيع طاهر يمين فاذا تعسب زوايا يمين بيت وتعدو خروجه منه وما يفرسه عليه صلى الفرض مرتين في زوايا يمين وان تعسب زوايا يمين صلى ثلاث مرات في ثلاث زوايا لو هكذا (ويصلي في فضاء واسع) كصحن أو حوش كبير تعسب بعضه واشتبه (حيث شاء بلا تعسر) للسر والشفقة (ولا تصح امامة من اشتبهت عليه الثياب) أو البقعة الضيقة (الطاهر بالتسمية) لانه ما عر عن شرط الصلاة وهو الطاهر للثيقن (وان اشتبهت اختبه) أو نحوها من عماره (يا حنية أو اجنبات لم يهرق النكاح) أي لم يهرز له التحريم للنكاح منهن (وكف عنهن) احتباطا للخطر (و) ان اشتبهت اخته أو نحوها (في قبيلة كبرية) (في بلدة كبرية) (أو الواو يعني أوله النكاح) منهن (من غير نحر) أي لم يلزمه أن يهرق ونظايره ما تقدم في الميتة والذكاة (ولا تدخل القرى والحق والطلاق) فإذا طلق واحدة من نسائه أو احدى واحدة من امته ثم نسيها أو كانت ابتداء مبهمة أفرع يمينه كأيامه أو لقرى أو تحريم والاحتياط والاحتياط في مقاربه ومنها ما يدل المحذور في طلب المقسود ولما كان المأمور بها سببا لاحتياج الى بيان أحكام أوانه عقبه فقال

باب الآية

الساب معروف وقد يطلق على الصنف وهو ما يدخل منه الى المقصود يتوصل به الى الامتلاص عليه ويجمع على أبواب وفي الازدواج على ابوة (وهي) أي الآية لنفسه وعرفا (الوجبة) وهي ظروف الماء ونحوها والآية جمع ماء كسقاء أو سقفة أو عاء أو عصة وجمع الآية أولى والاصل أني أدلتهم في الثانية أو اكره اجتماع مرتين كآدم وأوادم وهو مشتق من الادمة أو من آدم الارض وهو وجهها (كل آناه طاهر باح اتخاذه واستمه له ولو كان غيبا كجره ونحوه) كالساور والياقوت والمرد وغير الثمن كالنشب والزجاج والجلود والضرر والحديد لما روى عبد الله بن زيد قال أنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجنا له ماء في قور من صفر فوضا رواه البخاري وقد ورد له وضمان جفنة

فقد والامصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده وليس من لياحه من غير ان يقصدوا قوت اللدنية ولياسها (و) سن (الاحتفال في كل عشرين لثانا) بأحد مطيب بالسل لكل لينة قبل الترم حديث ابن عباس مرفوعا كان يكحل بالاعن كل لينة قبل ان ينام وكان يكحل في كل عين ثلاثة أمال رواه أحمد والترمذي وابن ماجه (تمة) بسن اتخاذه الشعر قال أحمد وسنة ولو تقوى عليه اتخذناه ولكن له كفة ومثونه بنفسه ويسرجه ويرفقه ويكون إلى اذنيه وينتهي الى منكبيه كشعره صلى الله عليه وسلم ويعني لحيته ويحرم حلقها ذكره الشيخ في الدين ولا يكره أحفازا لدعي القبضة وما تحتها لم تقو أو أنه إذا جدم من حاجبيه وعارضه تقلاه ابن هانئ (و) سن (نظاف في مرة) ليزيل ما عسى ان يكون بوجهه من أذى يفتن إلى نعمة الله عليه في خلقه ويقول ماورد ومنه اللهم كما حسنت خلقي لحسن خلقي وحرمت وجهي على النار (و) سن (تغليب) لحديث أبي أيوب مرفوعا أربع من سنن المرسلين الحياه والنظر والسواك والشحاح واد أحمد

ونمتان ذكر) بأخذ حلة للحشة وقال جمع ان اقتصر على أكثرها حار (و) يجب ختان (أي) بأخذ حلة فوق محل الإلاج تشبه بحرف اللين أو بسبب ان لا تتخذ كلها اتصالا حديث أخفى ولا تنكح قلته أنضر للوجوه وأظني عند الزوج رواه الطبراني والحاكم عن الفضائل بن قيس مرفوعا ولز وجع جبر زوجه المسلم عليه ودليل وجوب قوله صلى الله عليه وسلم لرحل أسلم إلى عندك شمر الكبر واشتق رواه أبو الدرد وفي حديث آخر ابن ابراهيم بعدما أتت عليه غائفة سنة متفق عليه وللفقه البخاري وقال تعالى ثم أوحينا اليك ان اتبع مله إبراهيم خنيفا ولا من شمل المؤمنين وفي قوله صلى الله عليه وسلم اذا نقي أنفك انان وحسب الفضل دليل على

(وَيْسَعُ عَيْنًا) أي يفتك الضمير من الوجه (وَوَشِي) أي برد الإنسان لتصلد وتقلج ويحسد (وَوَشِي) أي غش والخلد بآبرئ ثم حشوه كخلا (وَوَقِيلَ) شعر بشر (ولو) كان (بشر) جمه أو بائذ (وَوَجَّ) لاصم لله عليه وسلم لمن الرضاة والتسوية أو التامصة والتقصية والواشرو والمشتورة وفيه حياءاً ثم لن الله أو أئمة السنتين في ذكر عاقبة الشر أي الفاعلة لذلك المفعول بها أي ما هو فيه من أجل (وَوَصَلَ) الشعر بغيره لا يحد لأنه لا ندس فيه بل فيه مصلحة من تحسن المرأه أن وجهها من غير مضروبو كمر ما زاد عما يحتاج إليه (وتصح الصلاة من وصل الشعر بشعر ظاهر) ٣٦ لا ينجس ولا رأة خلق وجهها وحشوه وتحسنه بغيره ونحوه كمره أحده حل

(بها) أي إلى البيت المذكور بان يتركها إليها (و) تصح الطهارة أيضا (فيها) بأن يجعلها
أداء محرما ما سبق بسع قلتن و ينشئ أو يتوضأ داخله (و) تصح الطهارة (البها) يجعلها
مصفا الفقل طهارة فقع فيها الماء المفصل عن العنق (و) يدغله (و) تصح الطهارة أيضا
(من أناه) مضموم (أو) من أناه (غنه) ولوعنا (حرام) وبه وبه واليس واليسوق وبغوه
كالمنسوب (و) تصح الطهارة أيضا (في مكان مغسوب) بخلاف الصلاة لأن الأناه والمكان
ليس شرطاً للطهارة فيعود النسي الخارج أشبهه بالموسل وفيه ختم ذهب وأما الفعل
الصلاة من القيام والقعود والكوع والصفود والدار المغسوبة فتعبر بخلاف سالتنا (ألا)
المغسوبة (غنه) صغرها (أي) عرفها الناس لأمره رغب فيها (أو) فضعه بخلاف كشميب
قدح) استخرج في ذلك فجوز تشبيهه واستعماله كحديث أنس في قدح النبي صلى الله عليه وسلم
انكسر فأخذ به مكان النعج سلبه من فضة وزاد فيها وهدأ بعض من أهل الأحاديث
المتقدمة لأنه ليس فيسرف ولا خلاء بخلاف الكبريت ورائي لغير حاجة وعلمت من فضة
الذهب حرام مطلقا (وهي) أي الحاجة (أن تتعلق بها) أي النية (غرض غير زينة) بأن
تدع الحاجة إلى فعلها لأن لا تندفع بغيرها فتقصر الزينة المذكورة عند انكسار القدح وبغوه
(ولو وجد غيرها) أي غير النية البسرة من النية لأن احتياجا إلى كونها من ذهب أو فضة بأن
لا يجد غيرها ضروري فيجب المنفرد (وتباح مباشرتها) أي النية المجازة (الحاجة) كدعه وإلى
مباشرتها كاندفاع الماء بدون ذلك وبغوه (و) مباشرتها (بدونها) أي بدون الحاجة (تكراه)
لأنها استعمال للنية بلا حقيق الجله ولا حرم الإباحة الأخذ (و) ثيباب الكفار كلهم (أهل
الكتاب) كاليهود والنصارى وغيرهم كالجوس وعبيدة الأوثان (وأناهم) أي أواني الكفار
كلهم (طاهرة) لا يجهل حالها حتى يمارى هو راتهم (من الثياب) كالسراويل لأنه صلى الله عليه
وسلم وأصحابه توضأوا من مرادة مشرك كمنطق عليه ولا لأن الأصل الطهارة فلا تزول بالنسك لكن

فأما (تسمية) أحد المرقومين (فلانا) فلا يجوز أن يسموا بالمرقومين (تسمية شرطت) لحديث إجماعه بالانبات
 (وتسمية) واحدة مع الذكر كالزوجهي ظاهرة فردة قلست من الوضوء لا يجوز تسمية عليه بإمام من الطويل ولا بالخيرى تسمية
 الوضوء عن نية غسلها وغسلها لمعي فيها فلا واستعمل الماء ولم يدخل بدنه في الأمان مع وضوءه وقد اختلفوا أن كثيرا أوقضا
 أو اغتسل منها النفس فيه ولم يغسلها لم يرتفع حدته ولم يجز من غسلها ذكره في الترخي لمخلصا (ويستط غسلها) سهوا
 قلت وكنا جاعلا الحديث على لأمي عن الخطأ والنسيان (و) سقط (التسمية) فيه (سهوا) كالوضوء أولى (و) بداهة عطف على
 استقبال القبلة (قبل غسل وجهه بمحضة) بيته (فاستشاق بيته وامتنار بالمثلمة من النثرة وهي طرفه الأنف وهو يساره)

لحديث على أنه دعا يومه فتمنع من واستشقى وشرب بعد السرى فضل هذا ثلاثاً ثم قال هذا طور ربي الله صلى الله عليه وسلم رواه
أحمد والنسائي مختصراً (ومما لفته فيما) أي في المضمضة والاستنشاق (لفر الصائم) لقوله عليه السلام في حديث أبيه بن صبروت بالغ
في الاستنشاق إلا أن تكون طعماً رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن ابن عباس مرفوعاً مستدر وأمرتين بالنشيق أو ثلاثاً رواه
أحمد وأبو داود وابن ماجه وتركه لصائم (و) المبالغة بالنفل (في بقية الاعتصام طلقاً) قال في شرحه أي في الوضوء والنفل ومع الصوم
والفطر (ة) المبالغة (في مضمضة إدارة الماء فيصميم الفم) المبالغة (في استنشاق ٣٧ جنبه) أي الماء (بنفسه) بفتح الفاء
(أي أقصى انقباضه والواجب) في

المضمضة (الأدبار) ولو بعض
الفم فلا يكفي وضع الماء فيه بلا
إدارة (و) الواجب في الاستنشاق
(جنبه) أي الماء (الجان أنف)
وأن لم يبلغ أنفاه أو أكثره (وله)
طعمه أي الماء الذي تمضمضه أو
استنشقه لأن النفل حصل
كالفاه (لأجل مضمضة أو لا)
أي ابتداء قبل إدارة (و) جوداً
لأجل (الاستنشاق) ابتداء قبل
جنبه (معوفاً) لعدم حصول
النفل (و) المبالغة (في غيرها)
أي غير المضمضة والاستنشاق
(ذلك ما يبرهنه الماء) أي
لا طعم عليه (وتحليل لحيه
كثفه) بالناس المائثثة (بكف
من ما وضعه من تحتها بأصابعه
مشفكه) لحديث أنس مرفوعاً
كان أذا وضاً أخذ كفان
مادخله تحت حشفه وخلل
بهنه وقال هكذا أمرني
ربي رواه أبو داود (أو يضعه
من جانبهاو يبركه) أي لحيته
فألف الأنصاف ويكون ذلك
عند غسلها وأن شاء أذا وضع
رأسه نص عليه (وكذا عتقة
وشارب وساجان وحشة أنشقي
وخشقي) من تغليلها إذا
كتفت (ومع الأذن بعد راس

مالاتي عوداتهم كالسراويل فروى عن أحمد أنه قال أحبال أن بعد إذا صلى فيه) كالوعلت
طهارتها وكذا حكم (ماصفوه) أي الكفار كاهم (أو نخبوه) كذا (آنية مدقني الخمر)
وتيلهم (و) آنية (من لباس الخواصة كثير أو نيلهم) طاهرة (وبين الكافر ولومن لا تغل
ذبحته) طاهر لأنه لا يجب جماع الكعبة غير ما يجب بشكاح المسلم قوله تعالى أغا المتركون
يخس أي من حيث الاعتقاد أو نحوه مما أجيب به عنه (وطلمه) أي الكافر (وماؤ طاهر
مناح) لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتضع الصلاة في ثياب لم رصفتو) ثياب
(الخاصة) ثياب (الصبي) ونحوهم كمنى المنزلان الأصل طهارته (مع الكراهة) احتياطاً
للمباداة قال في الأنصاف قدمه في جميع الخبرين ومنه لا يكره انتهى وقال في التشرح وتباح
الصلاة في ثياب الصبيان والربيات وفي ثوب أراة التي تحبس فيه إذا لم تتحقق نجاسة واستدل
له ثم قال قال أصحابنا والتوق لذلك أولى لاحتساب النجاسة فيه (مالم نقل بحاشيتها) فلا تضع
الصلاة فيها ككتاب المسلمين (ولا يجب غسل الثوب المصبوغ في حبال الصباغ مسلماً كان
الصباغ (أو كافر أنما) قيل لأحمد عن مسخ اليهودي ليل فقال المسلم والكافر في هذا سواء
ولا يسل من هذا ولا يجب عنه فان علمت فلا تغسل فيه حتى تنسله (وإن علمت نجاسته طهر
بالنسل) للشعر (ولو بقي اللون) بجاءه لواله أخرجت عن اللحم بشرى عن القصاب قال
ينسل وقال الشيخ في الدين بدعة روى عن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التعمق
والتكلف وقال ابن عمر بن الخطاب عن التكلف والتعمق (ولا يظهر حله ميتة تحبس بموتها
بدنه) هذا قول عمر وابنه وعاشق وعمران بن حصين لما روى عن علقمة بن عكيم قال أنا أنا كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بغير أشهر من أن لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب
رواه الخمسة ولم يذكر التوقيت غير أبي داود وأحمد وقال ما أصح استناده وقال أيضاً حديث ابن
عكيم أحبها وفي رواية الطبراني والدارقطني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي
هذا فلا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب وهذا الحديث سبق في الرخصة وأنه متأخر وأما ما أخذ
بالآخر من أمره عليه السلام لا يقال هو مرسى لكونه من كتاب لا يعرف حمله لأن كتبه عليه
السلام كلفه ولهذا كان يبعث كتبه إلى النواحي بطلب الأحكام فإن قيل الأهاب اسم للعد
قبل الدبغ وقاله النضر بن شمير أجيب عن ذلك قاله طائفة من أهل اللغة في بداهته
يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الانتفاع به قبل الدبغ ولا من عادات الناس
في تيممه قال في المصالح المراد بالميتة مما مات حشواً أنه أوقبل على منه غير مشروعة أمان
الفاضل أو المغول فاذبح لسم أو في الأحرام أو لم يقطع منه الحلقوم ميتة وكذا ذبح ما لا يؤكل
لا يقيد الحبل ولا الطهارة اهـ والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة قاله في الطول وقال

بهاء جديد) لحديث عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شوماً فأخذ لادنيه ماء حلالاً الذي (أمره) رواه البيهقي
وصحبه (وتحليل الأصابع) من الدين والرجل لحديث قتيبة بن صبروت دخل بين الأصابع قال في الشرح وهو في الرجلين آ كدكال
القاضي وغيره مختصر السرى ويبدأ من الرجل اليمني مختصراً واليسرى بالعكس ليحصل التيمم في التحليل زابضهم من أسفل
الرجل (وبجاء زجل فرضه) لقوله عليه السلام أن أمي بأون يوم القيامة غير أصحابي من أتر الوضوء في استطاع متمم كان يطيل
غيره فليقل منق عليه (وعلة ثانية) غلبة (ثالثة) لحديث على أنه عليه السلام وضاً ثلاثاً ثلاثاً رواه أحمد والترمذي وقال هذا
أحسن حتى في هذا الباب وأصح وليس ذلك بل يجب لحديث ابن عباس وضاً النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً لما جاءه الاستسقاء عن

هذه بقية من ذلك الذي صلى الله عليه وسلم توشاحين مرتين رواه أحمد وأبو حنيفة ويعمل في هذه الشكالات باليقين ويجوز الاقتصاد على واحدة والاثنان أفضل منها والاثلاثة أفضل منهما قاله أحمد وغيره موقوف على بعض أعضائه وضروته أكثر من بعض أبي بكره (وكرهوه) أي الثلاث حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً وقال هذا الوضوء فمن زاد على هذا تعدى وظلم رواه أحمد وأبو حنيفة وأبو داود والشافعي وأبو إسحاق

السيد عدم الحسبة عن ائمة صفيها واولها الظاهر (و يجوز استعماله) اى الحمد المذموم عن منته
طاهر في الحسبة فقط (في ابليس بعددته) لانه عليه الصلاة والسلام وحدثنا منته ا عطية
مولاه لمجوز من الصدقة فقال عليه السلام لا اخذوا العاهل اذ ينفخ فانتفخوا به رواه مسلم ولان
العاهل مرضى الله عنهم لا تقصوا فاحس انتفخوا وبس وجهه واسلمتهم وذا منهم حبتهم فحسبتهم
لا تتعجب الانتفاع به كالاصطحاب الكلب وركوب البغل والجار ومقهوم كلامه انه لا يباح الانتفاع
به قبل الدخول مطلقا فهو الحديث قال الشيخ تقي الدين فشرح الحدقة ما قبل الدخول فلا
ينتفع به قبل ولا واحدا (لا) الانتفاع بعد الدخول (في ما عدا) من ماء وغيره لانه يفضي الى تعدي
النسبة (قال ابو الوفاء على) ن عليل ولولم ينص للمباين كان الحمد الميتة المذموم (سبع قلتين
فاكثر) قال لانه تحسبه العين اشبهت جلد المتزير وجوزوه الشيخ المتقي اذن (في) رواية انه
يباح الانتفاع به بعد الدخول في ابليس (يباح الدخول) لما تروى عليه من الانتفاع به وعلم منه انه
لا يباح بدنه على روايته لانه لا ينتفع به في ابليس قال في تصحيح القروع والשוב انه اقرب
الى الصريح اذ لا فائدة في ذلك وهو عيب (كما يصرح به) اى جلد الميتة (بعد الدخول) وان قلنا
يباح الانتفاع به في ابليس لانه جزء من ميتة فلا يكون كاللا موصى عسلا بالصومض الدالة على
تحرير ميتة بيه (كما يصرح به جلد الميتة انفس) (في) اى قبل الدخول لما تقدم (وعنه)
اى عن الامام (يظهر منها) اى من جلود الميتة (جلدنا) كان طاهرا في الحياة) من ابل وقبر
ورغم وطأ وموشوها (ولو) كان جلد حيوان (غير مأكول) كالخر ومادته خلقة كالف
والقروع ونقل جماعة اخبرنا طهارة (و هـ ش ٢ م) وعنه ما كره الحكم اختراها جماعة
والذهب الاول عندنا لا يصح لعدم رفع المتنار بالآحاد وخالف شيخنا وغيره يؤيد منقل الجماعة
لاقتت في الورق الا في النصف الاخير من رمضان ونقل خطاب بن بشر كنت اذهب اليه ثم
أبنا السنة كلها وهو المذهب عند الاصحاب قال القاضي وهو عدى ان اجد رجع عن القول
لاول لانه صريح في روايته خطاب قال ان نصر القويبة نظار لانه رواية خطيب فيها زيادة
على رواية الجماعة فبيان رجوعه عنها بخلاف رواية الدباغ (في) اى روايته يظهر بالدباغ
بشرط غشله اى الجلد (بعده) اى بعد الدباغ كالأصانعة تحسبه سوى آفة الدبغ (ويحرم
كله) لانه جزء من الميتة فيدخل تحت قوله تعالى حرم عليكم الميتة (لا) يحرم (بيه) على
رواية طهارة كسائر الظاهرات (ولا يظهر جلدنا) كان تحسبا في حياته) كالكلب (بذاته
كما لا يظهر (له) بها لانه ليس محلا لآفة كانه ميتة (فلا يجوز ذبحه لذلك) اى جلداه او
له لانه عضو اعضاء لا بد منه فنهى (ولا يجوز ذبحه ايضا) (كمنه) كالاراحته (ولو) كان
في التزويج وكذا الاذى بل أولى ولو وصل الى الحالة لا يبش فيها عادة او كان بقاؤه أشد تاليفا

الله (ونقطه سیم) صاحب‌دین یعنی لامعی که خطا و التیانی و کواجبات الفلاد (که) مانع (ب) غفل) و وقته سیم سوا قیاساً
 علی الوضوء (لکن این ذکرها) ای التمتع (ب) یعنی ای الزمومعین نهیاً اوله (ابتدا) الوضوء له امکان اینها علی جمیع
 فوجب الذکر مافی اوله محصیه فی الانصاف و حکما عن الفرع و قبل بانی جمیع ذکر کما یونی علی وضوء قطعه فی الانداع
 و حکما فی حاشیه التمتع عن اکثر الاجامیه و قاله المذهب و رد الاصل (و تکی اشاره آخرس وضوء) کمثل لانه (یا) التسمیه

برأيه أو طهره أو أصبه لأن ذلك غايته ما كانه (وغروته) أي الوضوء جمع فرض وهو ما يترتب التواضع على فعله العقاب على تركه سنة
أشبهه أحدها (غسل الوجه) لقوله تعالى ألقم إلى الصلاة فاعسا وأحرمكم (ومنه) أي الوجه (فهو أنف) الذي هو في حد ذاته وكنهه
في حكم الظاهر بديل غسله لمن العاصي فطهر العاصي بعد الوضوء بحدوده الهما وأنه لا يطرر وصول شيء اليهما (و) الثاني (غسل
اليدين مع المرفقين) لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وكلت إلى تستعمل معنى مع كونه تعالى ولأننا كنوا أموالهم إلى أموالكم وفعله أيضا
عليه السلام بيته وقد روى الصادق عني عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ٣٩ قوما أدارا الماء على مرفقيه (و) الثالث

(مع الراس كله) لقوله تعالى
وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم
فيه لا لمسك فكانه قال
امسحوا برؤوسكم قال ابن عباس
من زعم أن الماء لا ينجس فقد
حاه عن أهل القبلة لا يعرفونه
ولأن الذي وصغوا وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم ذكر والله
مسح رأسه كله وما روى عنه أنه
عليه السلام مسح مقدم رأسه
فجعل على أن ذلك مع الصلاة
كما جاء مفسرا في حديث الغيرة
ابن شعبة ونحن نقول به وعن
في الجمع والمترجم عن يسيره
لشقه وصوته في الأنصاف قال
الزكشي وظاهر كلام الأثرين
بجملته (ومنه) أي الراس
(الأذن) لمحدث ابن ماجه
وغیره من غير وجه مرفوعا
الأذن من الراس فيجب مسحها
(و) الرابع (غسل الرجلين مع
الكعبين) لقوله تعالى وأرجلكم
إلى الكعبين والكلام هنا في
الكعبين كالقلام السابق في
المرفقين (و) الخامس (الترتيب)
بأن الأعضاء كذا كراهه تعالى
لأنه أدخل مسحها بين منسولين
وقطع التقدير عن نظيره وهذا
قريبه أراد أن الترتيب هو أن رسول

وقد ثبت بذلك البولي (ولا يحصل الديق نجس) كالأستحباب وروى الراعي بيلي وبطل بعده
(ولا) يحصل الديق (غير منشف الرطوبة منق) للنجس بحيث لو وقع الجلد جده في الماء فند
كانت وانقطع لأنه لا يحصل به مقصود اليباغ ولا يفتر الديق إلى فعل فلو وقع جلد في مذبذبة
فادى نجس كني لأنه إذا لم يمسح اليباغ والمطر ينزل على الأرض النجسة (ولا يشمس) الجلد (ولا
تربيه) (والإبريق) المساق (وحمل المصرا نورا يداغ وكذا) جعل (الكركش) وزاد يداغ
لأنه المتأد فيه لما روى أبو داود عن أبيه الخبيز بن أسامة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن جلود السباع (ويحرم اقتراش جلود السباع) من النعام والطير إذا كانت أكبر من
الحرقلقة (مع الحكم بخاصتها) قبل اليباغ ويده أي أو ما على القول بطهارتها حال الحياة
فيجوز بحدودها جلد الحمار وما دونه خلقه وأليس كان اقتراش جلد النعام من معدى كرب
أنه كالنعام وبه أنشدك الله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن ليس جلود
السباع والركوب عليها قاله نمر واه أبو داود وقوله في ستر العورة ويكره عليه واقتراشه جلدا
مختلفا في نجاسته أي من حيث الله يختلف فيه لامن حيث الحكم بخاصتها كما يشعرا ليسه قول
المصنف مع الحكم بخاصتها (ويكره الخرز يشمر خنزير) لأنه استعمال العين النجسة ولا يسل
من التنجيس بها غالبا (ويجب غسل ما خرز برطبا) تنجسه (ويباح) استعمال (مخل)
بعض الميم والهاء النجسة (من شمر نيس في باس) لعدم تعدى نجاسته كركوب البغل والجار
مختلف استعماله في رطب (ويكره الانتفاع بالجمادات) أي في الجملة فلا ردم ما تنجست باحتة
أو نجسه كالفق فروج ويستران لا نجس ثم قال واحتج بعضهم بجواز جهور العلماء
الانتفاع بالنجاسة لعمارة الأرض الزرع مع الملاسة لذلك عادة وما له الفضل عن غسل الصانع
النجسة بالخرز لم يجوز قال هذا غش لا ينافي به (وجلد الثعلب كالحمة) على اختلاف فيه
والمنع لأبى كل لجه فلا يدين جلد ولا يتنجمه (ولن الميتة) نجس لأنه مانع لا في وعاء نجسا
فتنجس (وانه معها) بكسر الحزمو نشد لها على أنه قد تكسر الفاصتي بمخرج من بطن
الجدي (الارض) أصغر فمصر في صوفه فقطظ كالخس قاله في القاموس نجسة لما تقدم
(وجلدها) أي جلده أنفع الميتة نجسة (وعظمتها) أي الميتة (وقرنها وظفرها وعصها
وحمارها وأصول شعرها) أذنت (و) أصول (وربما أذنت وهو رطب وأليس نجس) لأنه
من جملة أجزاء الميتة أشبه ساثرها ولأن أصول الشعر والريش جزء من اللحم لم يستكمل شعرا
ولا ريشا (وصوف متطاهرة من الحياة) كالنعم طاهر (وشعرها وبرها ورشها) طاهر
(ولو) كانت (غير مأكولة كحرمها ونها في الخلقة) كالمرس والقار قوله تعالى ومن أصوامها
أو بارأها وشعارها أتاها وصا على حين ولا يسبق فتلا متنان فاعظها ثم حو لها على الحياة

الله صلى الله تعالى عليه وسلم رتبوا قال هذا وضوء لا يسل الله الصلاة لا به أي غسله وما روى عن علي ما إذا أخذت وضوء في أي
أعضائي بدأت قال أحدنا ما غشي به النسي قبل النبي لأن خمر جهما في الكتاب واحد وروى أحدنا سنده أن عليا سئل فقيل له
أحدنا يستعمل فضل شاقيل شيء فقال لا شيء يكون كما أرأه تعالى وما روى عن ابن مسعود لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في
الوضوء فلا يعرف له أصل والواجب الترتيب لأعداء التنكيس فلو وضأه أربعة في حالة واحدة لم يجز ثم ولو أنفخ في ماله وكذا جابر يشور
به رفع الحديث لم يرتفع حده حتى يخرج من رابع مسج رأسه في غسله على ما تقدم من الحارثي كالأخذ خلافا لما ذكره جمع هؤلاء من فكس
وضوءه لم يحسب با غسله قبل وجهه وان وضوءه تكسار أربع مرات مع وضوءه وإذا كان متقاربا يحصل له من كل وضوء وضوء

(في الأصل) الخائف من عقاب الله تعالى على ما فعله من سوء رأي رجل أصلي وقت ظهر فقدمه له قدر درهم لم يصبها
 المظاهر من بعد الوضوء وأما جملوا أبو داود وزاد الصلاة في استاده بغيره وهو مسلم رجل ثقف ورى له مسلم ولولم يصب المولا لأمره
 بسبل القصة فقط ولأن الوضوء عبادة فغسلها الحدث فاشتراط المولا كالمسألة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فوضا لا
 متروا ليلا ولم يشترط في الغسل ترتيب الوضوء لأن المسئلة في غير موضع واحد (وبسطة) أي الترتيب والمولا (مع غسل) عن
 حدث أكبر لا تدراج الوضوء عليه ٤٠ كاندراج العبرة في الحج (وهي) أي المولا (أن لا يؤخر غسل عضو حتى يحيف ما) أي

العضو (قبله) أو بغيره عضو حتى
 يصف أوله (يرى من معتدلا أو
 قدره) أي قدر الزمان المعتدل
 (من غيره) أي غير المعتدل
 كان حرا أو باردا (ويعبر) أي
 تفاوت المولا (أن يصف) عضو
 أو يصفه قبل غسل ما بعده أو
 يقفه (لا يشغال بقصيل ماء)
 يقفه وضوءه (أو) (جف ذلك
 لا سراف أو أواز التفتحة) ليست
 عمل التطهير (أو) إزالة (وسخ
 ونحوه) تجزئة حله (لغير طهارة)
 بأن كان ذلك في غير أعضاء
 الوضوء كان في غير الوضوء لانه
 إذا من أعمال الطهارة (ولا)
 يضرا شتاله (يسنة) من
 سنن الوضوء (كغسل) لحمة
 وأصابع (وإسباغ) الماء أي
 إبلاغه وموضع من الأعضاء بان
 يؤكل كل عضو حقه (وإزالة الشك)

بأن يكر غسل عضو حتى يعلم أنه
 استكمل غسله (أو) إزالة
 (وسوسة) لا يشك في الجملة
 هو لما أنهى الكلام على فروض
 الوضوء شرع في فشرطه جامعا
 بينه وبين الغسل اختصارا
 لا شتر كما في أكثرها فقال
 فغسل ويشترط الوضوء وغسل ولو
 مضى فيه ثم تغيرت الأجزاء

باب الاستطابة وآداب التخلل

الاستطابة والاستحمام والاستحمام عبارة عن إزالة النجاسة عن السيلين عن مخزجه فلا استطابة
 والاستحمام يكونان نارة بالماء ونارة بالبخار والاستحمام يختص بالبخار ما خضع من البخار وهي
 الحصة البخار قال في القاموس واستطاب استخج كالحاب انتهى معنى استطابة لأن نفسه
 تطيب بإزالة النجاسة واستحمام من نفحات النسيم وأخيه إذا فاضها كما أنه يقطع الذي عنه
 وقال ابن قتيبة من النجوة وهي ما يرتفع من الأرض وكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته يستتر بغيره
 قال الأزهري عن القول الأول هو أصح قال في الحاشية أول من استخج بالماء إبراهيم عليه
 السلام والمراد بآداب التخلل ما ينبغي فعله حال التخلل وقضاء الحاجة والتخرج وما ينطبق
 بذلك (يسن أن يقول عند دخوله الخلاء) بالماء أي المكان المعبود لقضاء الحاجة (بسم الله)

بالنبات أي لأجل جازر ولا غائل إلا هو ولأن النقص دل على الثواب في كل وضوء ولا ثواب في غير منى إجماعا
 قال في القسوع لأن النية للتمييز ولأنه يحدد من شرطها النية وأما استقبال القبلة وسر الموزة في الصلاة فصحتها ما وجودها فيها
 حقيقة بخلاف الوضوء فإن الوجود عنه في الصلاة حكمه وهو ارتفاع الحدث لاحقة بوقت الحدث ولو حلف لا يتوضأ وكان متوضئا وادام على
 ذلك لم يفسد بخلاف الستر والاستقبال (سوى غسل كناية) لزوج أو سيد مسلم من حبس أو نفاس أو جنابة (وي) أي غسل
 (مسألة مجتمة) من غسل لزوج أو سيد من نحو حبس حتى لا يطأها (فتفصل قهرا) الحق الزوج أو السيد وما يحل وطؤها (ولانية) أي
 بسط أشرافها (المعذر) كمنع من زكاة (ولا تصلي به) أي بالنسل للذكور المسألة المتعوق قياسه منعها من طواف وقراءة قرآن

وغيرها بما يشترط له النسل لانه انما يقع وطؤه لمنق زوجه اليه فيبقى ما داه على أصل النتم ولا ينوي منها عدم تهرما منها بخلاف الميت (و نرى) الفصل (عن ميت) ذكر اواني صغيرا كبيرا (و) عن (عنوة) مسلة او كتابة حاضمت وضوء (غسلا) لتعذر النية من مآوئ او اوالا في المحضنة لا ينعلم بمنزرها ما لا لانها تفريق بخلاف الميتة وانما قصد الفصل اذا فاق (و) الشرط الثاني (طهورة ماء) لما تقدم في اول الاية (و) الثالث (ياسته) فلا يصح وضوءه لاجل وضوءه معوضا بل يجب ان لا يخلط عليه امرنا فهو رد (و) الرابع (ازالة ما عتق وضوءه) أي اى الى النشرة ليعمل الاسباغ ٤١ المأمور به (و) الخامس (تيمم) لانه انى سن يضرب قصد الصغر فيه شرطا فلا يصح وضوءه ولا غسل عن لم عز (وكذا) يشترط وضوءه وغسل (اسلامه وحقل) وهما السادس والسابع (لموحيين) تقدم وهما الكتابات والمحضنة اذا غسلا ثمانين مخرجين لحليل مسلم (و) يشترط (وضوء) وسدده (دخول) وقت من على محدثه دائم لغرضه أى فرض ذلك الوقت لانها طهارة ضرورية فتقدم بالوقت كالتيتم فان روضا لغائته او حذرة وناقله او طواف ونحوه مع كل وقت وهذا الثامن للوضوء (و) التاسع (فراغ) خروج خارج من سبيل أو غيره كفى لكن لو قال انقطاع هو وجه وعنه في المشرطه لكان أحصوا وأعدم اذا لا سهل نحو لمس (و) العاشر فراغ (استبراء) بماء (واستجمار) بضوءه ونقدم توضيحه (و) يشترط (افسار) حذو أو نفاص فراغه (ما) أى انقطاع عضو أو نفاص لما تقدم وجوه الفصل لهما وكذا فراغ زوال وجاع ولو كالغراغ موجه له لكان أولى

لحديث على بن ربيعة ستر ما بين الجن وروايت بنى آد اذ دخل الكنفان يقول بسم الله روى ابن ماجه والترمذى وقال ليس اسنداه التوثيق ثم قول (اللهم اى أعوذ بك) أى الجباليك (من الخيل) باسكان الهمزة الهاء ويعيده ونقل اتخاض عاصاته أكثر وابت الشيوخ وفسر بالشر (والتبائت) بالتباعد بين عدا به مسافعين الشروا له وهل الخطابي هو بضم الياء وهو جمع حيث والتبائت جمع خبيثة كانه استعذ من ذكر ان الشياطين وانما هم وقيل التبائت الكفر والتبائت الشياطين ولم يزد في النفس والمحرور والفروع على ما ذكره المصنف لحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل المساء قال اللهم اى أعوذ بك من التلبس والتبائت متفق عليه قال في الفروع روى البخارى اذا اراد دخوله في رويته مسلم أعوذ بالله انتهى وروى ابراهيمه: ربه الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزأ أحدكم اذا دخل مرفقه أن يقول اللهم اى أعوذ بك من الرجز والعس الشيطان الرجز رواه ابن ماجه واقتصر عليه في الوجيز وجميع من انذر من الاستسوع والمفزع والبلغه والمنتهى (وبكره دخوله) أى الخلاء (بما فيه ذكر الله بلا حجة) وذلك لحديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء فرغ منه رواه الجماعة اذا جحد وصححه الترمذى رقه صحاح نقض ختمه في حديثه رسول الله ولان الخلاء موضع الذنوب فشرع تعظيم اسم الله وتزج به عنه فان احتاج الى دخوله يار له يجده من عطفه وخاف من اعطافه باس قال في المبدع حديث آخره (لادراهم وضوءه) كذا ناهى عليها اسم الله (ولا بأس) أى بدخوله بها (نصا) كالقار بالجل يدخل الخلاء معه الدراهم أو رجوا لا يكون به بأس وفي المستوعب ان ازلة ذلك أصل (ومنه) أى لدرهم (حرز) فلا بأس بالدخول بها ايضا على الدراهم قال صاحب النظم وما ذكره المصنف من سقاء الدراهم ونحوه تبع فيه الفروع وقد قدم بذات جماعة قال في تصحيح الفروع طهرا كلام كثير من أصحابنا من حمل الدراهم ونحوها فغيرها في الكراهة ثم رايه ابن رجب ذكر في كتابه الفتاوى ان اجد نص على كراهة دخوله بها حتى يأتى وذلك في درهم اذا كان فيه اسم الله مكتوبا عليه قل هو الله أحد يذكره ان يدخل به اسم الله الخلاء (لكر يحمل فخر ختم) احتاج لدخول الخلاء (قد طهر كفى لبق) اذا كان كذا عليه اسم الله فلا يلقى نجسا ولا يلبسها قال في المبدع ويتوج ان اسم الرسول كذلك ولا يختص بالندى (ويحرم) دخول الخلاء (بعض الأجزاء) قال في الانصاف لاشك في تحريمه فقلنا لا يوقف في هذا عاين اه * قلت وبعض المصنف كالمصنف (ويستحب ان يتنفل) عند دخوله الخلاء (و) يستحب أيضا

٦ - (كشف القناع) - أول

(فصل رفع الميت) بقوله الوضوء والفصل للوضوء (أو) قصد (استباحة) أى فعل كلمة وقول كراهة (تجبه له الطهارة) أى الوضوء والفصل ومعناه قصد الوضوء والفصل للوضوء فان فرق النية على أعين الوضوء بآية (وتعين) الصورة (الثانية) وهي قصد الاستباحة (لن حذو دائم) كاستحاضة ومن يعطس بها أو فرح سالا ولا يحتاج الى تعين نية الفرض ويرتفع حذو صحته في الانصاف (و) انتفعت طهارته بطهرو حدث (غيره) أى الدائم كمالا كان السلس ولا يخرج منه روي الاستباحة لا رفع الحديث لما تقدم خارج له صورة وان قلنا برفع سجدة الدائم كعدم الضرورة (وتعين) النية (عند اول مسنون وجدة) واجب

كفيل الكعبة ان كان قبل التعمية لتشمل النية قرض الوتر وموسنة فثبت عليها (و) ين (نطق بها) أي النية (مرا) أي وافق لسانه قلبه قال الشيخ تقي الدين واقفي الأئمة على أنه لا يشرع الجهر بها وتكريرها بل من اعتاده يفتي تأديسه وكذا بقية الأحاديث قال وبطل عن الإمامة أن لم ينه (و) ين (استصحابا كرها) أي النية بأن يستحضرها في جميع الطهارة لتكون أقدم عليها كلها مقررة بالنية (ويجزئ استحصال حكمها) أي النية بأن لا ينوي قطعها فإن عزيت كلها عن خاطرها لم يؤثر ذلك في الطهارة ولا في الصلاة قال المحمدي لم ينو التمسك غير غير فاما أن قصده تبرأ وتخلفا أو استحصال ما عجز وبالنية عنه لم يجزئه (ويجب تقديمها) أي النية (على الواجب) أي على أول ٤٢ واجب وهو التسمية لتشمل النية فلو فعل شيئا من الواجبات قبل النية لم يمتد به

أن يقدم وجهه اليسرى دخولا أي في دخوله الخلاء لأنه عليه السلام كان إذا دخل المرفق ليس حذاءه وغطى رأسه رواه ابن سلع عن جميع بن صالح مرسل (و) أن يقدم (يعني) برجله (خروجا) منه لما روى الحكم الترمذي عن أبي هريرة عن عبد الرحمن بن عوف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل الخلاء أتبعه بالقر ولا اليسرى الذي والحق لمساواة لأنها الحق التقدم إلى الأماكن الطيبة وأحق بالقر من الذي ويحمله (و) الذي يرد قضاء حاجته (في غير الدينان يقدم يديه) أي يسرى دخله (إلى موضع حاولوه) يقدم (عنه عند منصرفه) (مع) أثناءه (ما تقدم) عند دخوله الخلاء لأن موضع قضاء حاجته في المصراة هو مني (الموضع المأذون) ذلك في الدينان (ومثله) أي مثل الخلاء في تقديم اليسرى دخولا واليسرى خروجا (حاصل مقتضى وضوها) من أماكن الأذى كالزبلية والمجزرة وكذا خلق نعل ونحوه (عكس مسدود ومغل) أي التماس (نحوه) تخلف وسر موزة (ويحس ونحوه) كقبضه فيدخل يده اليمنى قبل اليسرى في اليسرى ويقدم اليسرى في الخلع (و) ين (يعتد) عند قضاء حاجته (على رجله اليسرى وينسب) رجله (اليمنى) بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع قدمها لحد شعرة في بن مالك قال أرمز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشك على اليسرى وأن تنسب اليمنى رواه الطبراني والبيهقي وله أسهل خروج الخلاء (و) ين (يعني) رأسه) لحدبها شاة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه رواه البيهقي من رواية محمد بن ونس الكندي وكان يهتم بوضع الحديث (ولا يرفع إلى السماء) لأنه محل محضرة الشياطين فتصحبه فلذلك طلب منه أن يكون على أكل الأحوال (و) ين (إن أراد قضاء الحاجة) (في قضاء بطنه) لحدب حابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الرأى انطلق حتى لا يراه أحد رواه أبو داود (و) ين (استتاره عن ناظره) لخبر أبي هريرة فروقا من أفي القاطنات فليست تر فان لم يجد إلا أن يجمع كتمه من رمل فليست تر فان الشيطان يلعب بقاعدة يدي آدم من فعل فقد أحسن ومن لا ولا خرج رواه أبو داود وروى عبد الله بن جعفر قال كان أحبا ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجته هيف أو حاش غل رواه مسلم وقيل بأنه جاءه الغل لأواحدة من لطفه (و) ين (طلبه مكانا رخوا) يتلثب الزاء والكسر أشهر أي أياها شاة (أبوه) نأبر أي موسى قال كتب مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاراد أن يبول فأتى دمثا في أصل جد أو قال ثم قال نأبال أسدكم فلير تدلوه رواه أحمد وأبو داود وفي التصرف بقصد مكانا علوا له أي لينحدر عنه البول (ولم يذكره بصلب) بضم الصاد أي شاة يدان لم يجد مكانا رخا لاله

(ويضرب كونه) أي التقدّم (يرتد) كثير) كالصلاة فإن تقدمت يسرى لم يضرب كالصلاة (ولا يضرب) (سبق لسانه) عند تغطيته بالنية (غير قصده) كقول من أراد الوضوء نوبت المصوم لأن النية محلها القلب لا اللسان (ولا اجلاله) أي الوضوء وفي نسخة انطامها أي الطهارة أو النية (بعد قراغه) لأنه قد تم بها ولم يوجد ما يفسدها (و) ين (أبوه) أي الطهارة أو النية (بعد) أي بعد قراغه وكذا سائر الأحاديث محلها القلب فإن كان الشك قبل قراغه أتى ما شاك فيه وبجانبه وأن أبطل النية في نحو أثناء وضوءه بطل ما مضى منه وأن غسل بعض أعضائه بنية الوضوء وبعضها بنية التبريد ثم أعاد ما غسله بنية التبريد بنية الوضوء أبطل ما بطل الفصل وإن كان الشك وحده كالوأس لم يثبت إليه (فالوضوء) وضوءه (ما تيسر له الطهارة) من قول أو تمسك (كقراءة) قرآن (وذكر) الله تعالى (وإذا نوى وضوءه وضع شك وغضب وكلام محرر وفعل شك) من هنا سلك الجمع نصا (غير طواف) فانه مما يجب له الوضوء (و) كراجلين بمقدور قبل ودخوله وقدمه في العانة (و) قبل (و) حدث

بأمن وتدر يس علم وقدمه في العانة أيضا قاله في الإصناف وفي المأثني وغيره (وأكل) وفي النهاية (وزيادة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) يأتي أي بمن لو طعوا كل وشرب لبن ونحوه (أو) نوى وضوءه (التجديد أن سن) له التجديد (بأن يصل بينهما) أي بين الوضوءين وكان أحدث ولكن نوى التجديد (ما سألته ارتفع) حدثه بالوضوء المستنون والتجديد لأنه نوى طهارة شرعية فبين أن يغسل له لغيره ولا نوى شيئا من ضرورية طهارة وهي التمسك الخالص لأن فعل ذلك على طهارة فإن نوى التمسك بعد ما سألته لم يرتفع (فلا يجزئ) يرتفع حدثه (أن نوى طهارة) وأطلق (أو) نوى (وضوءا وأطلق) بأن لم ينو الوضوء سبلا أو راحة أو رفع حدث لعدم

الاثني عشر في الدنيا اذ لا يميز فيها ولا ذلك فليكون مشروعا وغيره (أو) نرى (ح: حب القبل ٥٠) أي دون الوعد وهو لا يرتفع عنه -
 الاصفرة قاله في شرحه وقال والصفى قطعت على الوحيين يعني بوحده المطلق فيه الفصل لانه طاهر يكون عبادته (أو) نرى
 جنب الفصل (أو) وفي السعد قال لا يرتفع لان هذا القصد لا يشروع له الطهارة أشبه ما لو نرى بطهارة ليس ثوب وشعره قاله في شرحه
 وقال ابن قندس نوى الفصل لروى لم يرتفع عنه الاصفرة لان ذلك متعلق بالجنابة (ومن نوى غسل لاسنونا) وعليه واجب (أو)
 نوى غسلا (واجبا) في محل مسنون (أجزاء الاخر) كما تقدم في: نوى ٤٣

بأمن بئلك من رشاى البول (و) بسن (إن يسد أبحار الاستعمار قبل جلوسه) لقضاء حاجته
لحديث إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بئله أبحار يستطيع بهن فاتها تحزى
عنه رواه أبو داود (و) برفع فبهان بال فاعدا قبل رفوه من الأرض بلا حجة (و) في ذلك لما
روى أبو داود عن طريق رجل إلى بئله وقد سماه بعض الرواة القسم من محمد بن عمران
النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاحا لا يرفع فبهى بدفون الأرض ولأن ذلك أستر
له والمأراثة لا يرفع فبهى فاشيا (فأذا قام أسبله عليه قبل استنائه) قال في المبدع وعله يجب
أن كان من ينظره (و) بذكر حال قضاء الحاجة (أسبقا لمس وقمر) بلا حائل لمافهما
من نواله تعالى وقدرى أن مهملات شكه وأن أسماء الله تعالى مذكورة عليه (و) بذكره
(استقبال مهبط ربح بلا حائل) خشية أن يرد عليه البول فيخصه (ومس فرج بئنه في كل
حال) سواء حال البول وغيره لخبر أبي قتادة رفعه لاء كنز أحدكم ذكره بئنه وهو ببول ولا
بئنه من الخلاء بئنه متفق عليه وغير حال البول مقله وأبى لأن وقت البول يحتاج فيه إلى
مس الذكر فإذا نهى عن أسا كدها البين وقت الحاجة فغيره أولى وخصه بهضم مجال البول
لظاهر الخبر (وكذا) بذكره في كل حال (مس فرج بئنه) بئنه كفر تزوجته وأنت
ومن دون سبع قباس على فرجه تشرب بالعين (و) بذكره أيضا (استجاره) بئنه (واستجاره
بها لغرض وره) كالقوله قطعت ساره أولت (أوحاجه) تجرأه بئله من لئى قتادة وتقدم
وسد سبلان قاله النبي نارسول الله صلى الله عليه وسلم عن كذا وأن استجى لبين ررامس
فتمه (إن محزن الاستعمار يسد مواكده بجله أو غير ما فعل والأمان أمهكته من
يجوز له تقاسم من زوجه أو أمه لئمه والأعس بارض أرخته صفيا ممكن والاصلى على
حسب حاله وإن قدر بعد كل شيء من ذلك لم يرد ذكره ابن عبد الحادى فى بئنه عنه أنه قلت
بل متى قدر عليه وما جود قدر عليها ولم يجز له نظره لئمه لئله على حاجة كئانى فى المرض
فإن كان استعمار من غاها أحد الحجر بئنه فحجه) بذكره لأن مسحات مقنيات أو أكثر
على ما أتى بيانه (وإن كان) استجاره (من برأ أسلف ذكره) بئله (ومعه) أى ذكره
(على الحجر) الكبير ولا يحكمه بئنه لعدم الحاجة إليه (فإن كان الحجر مثيرا أمهكته بين
عقبه أو بين أهما محبة ومسع عليه) ذكره (إن أمكنه) ذلك (فإنه عن أمه كد بئنه
والأ) بأن أمهكته ذلك الخاسر فى الأخلية المنه (أصل الحجر بئنه) للحاجة (مسح
بئنه) الذى ذكره عليه فتكون اليسار هى المشرقة وعلمه بئنه كد مع أمه الحاجة ماله
وأنه لا يكره استجاره بئنه الحاجة أو ضروره كالفى التخصيص عنه ولم يرد غير (وإن
استطاعها) أى بئنه ولا ضروره ولا حاجة (أجزه) إن النبى عن ذلك نهى نادى لائى

والمسئول بمسئله واحد (مسئله)
أى حصل له ثوابه بالاله نواهما
والاقبيل أن يتمسك بالواجب
ولا يتم المسنون (وإن تنوعت
أحداث) أى معوجبات وضوءه
أو غسل (ولو) وحده - متفرقة
توجب غسلها (أو) توجب (وضوءا
وفوى) بمسئله أو وضوءه (أحدها)
أى الأحداث (لا) أن كانت تبتدئ
(على) أن لا يرتفع غيره) أى غير
المؤمن من الأحداث بذلك
القتل أو الوضوء (ارتفع سائرهما)
أى ارتفعت كلها لأنها تتداخل
نأذونى بعضها - بمرقد ارتفع
جميعها كالقوى رفع الحدث
وأطلق وإن ورنى رفع حدث منها
على أن لا يرتفع غيره فعلى ما روى
لحديث وأما بكل أمرى ما روى
وإن قوى رفع حدث نوم مثلا غلطها
من عليه حديث بول ارتفع
لتداخل الأحداث

او استنشق ثلاثا بكف واحدا وال
 تنشق ثلاثا ثلاثا غربات عتق
 ليه وسلم بفصل بين المضمضة
 مضمضة والاستنشاق (فرضين)
 مرفوعا المضمضة والاستنشاق من
 وسلم المضمضة والاستنشاق وفي

حديث البسيط من خبره ما ذكرنا فتمضمض أخرجهما النار على ولان الذين وضعوا موضعها عليه السلام ذكره وأنه تمضمض واستنشق وهذا موضع عليه ما يدل على وجوبها لأن فعله يصلح لأن يكون بياناً لأمره تعالى (ثم غسل وجهه) ثلاثاً وحده (من منابت شعرا) رأس المنداعا (بالا) فلا يعرف إلا في الفقه الذي ثبت شعرة في بعض حديثه ولا بالأجل الذي أنعم الله به عن مقدم رأسه (إلى النازل من الصين) بفتح اللام وكسر هاء عاظمين في (الوجه) فلهما كنفاه (والدق) جمع الحصى (طولا) نصب على التثنية نصب على التثنية (مع منديل) ذكره ٤٤ (الصبي) بكسر اللام وطولاً ما خرج من عنقه من حذو الوجه عرضاً لانه الحصى تشارك الوجه في معنى التوجه والماء في خلافه

ما نزل من الرأس عنه لأنه لا يشارك الرأس في الترتيب (و) حذو الوجه (من الأذن إلى الأذن عرضاً) أي ما بين الأذنين فهما لمساته وأما إضافتهما إليه في قوله صلى الله عليه وسلم حذو وجهي الذي شققتوه صورته وشيئاً به وبصره ووجهه لم يعلو جواره ولم ينزل من أحد من بعده له غسله مع الوضوء (فيسدل) فيه (عذر) وهو شعرة نابت على عظم ناتي (ساعت) أي يحاذي (صباح) بكسر الصاد (الأذن) أي يحاذي (و) يسدل فيه أيضاً (عارض) (و) هو (ما تحته) أي العذار (إلى ذقن) وهو ما نبت على الخد والجبين كالأصبعي ما جاوزته الأذن عارض (و) لا يسدل فيه (صدغ) ضم الصاد وهو ما فوق العنبر يحاذي رأس الأذن وينزل عنه قليلاً بل هو من الرأس لأن في حديث الربيع أن النبي صلى الله عليه وسلم صبغ برأسه وصدغه وأذنيه مرة واحدة روى أبو داود ولم ينقل أحد أنه غسل مع الوجه (ولا) يسدل (تخفيف وهو) الشعر (تفاريح إلى ما سرى للجبين

تصريح (وبياح المعونة بها) أي بالجبين (في الماء) إذا استحبى به أن يصيبها الماء على يساره ليداع الحاجة إليه غالباً (ويكرهه) في شق) بفتح الشين وأحد الشقوق (و) في (سرب) بفتح السين وألوه عبارة عن التضييق هو ما يتخذ الديب والهومل يتألف الأرض لما روى قتادة عن عبد الله بن مسعود قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الحجر كالقنادة ما يكره من البول في الحجر كالهذال أنها ما سكن الجبن رواء أحسن أبو داود وقدرى أن سعد بن عبادته قال يحجر بالشام ثم استلقى ميتاً ففهم من بثر بالهذنة كائناً بقول نحن قتلنا مبدئاً نزل رج سعد بن عبادته ورميناه به بمسكن فلم يخط فؤاده لحفظه وإذا ما اليوم جدد ما اليوم الذي مات فيه سعد ولأنه يخاف أن يخرج سره لداية تؤذيه أو تزد عليه فتخسوه ومثل السرب ما يشبهه (ولو في بالوجه) المتأخر (و) يكرهه في (ما راء ك) لغير لا يؤمن أحدكم في الماء إلا ثم يتقدم (و) يكرهه (فأجل جاد) لأن يقدسه بنفسه وأهله لم يجزوه لأن الماء غير مقبول وأولاه يمكن قطعه به بالإضافة كالتقدم (و) يكرهه (في أناء بلا حاجة) البصير مخوف من فأن نأتم بكه لقول الله في حجة بنسرقه عن أمها كان النبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه ويضع تحت السرير رواء أبو داود وذاك وأبعدان بفتح العين المهملة طوال النخل (و) يكرهه في (نار) لأنه يورث السم (و) في (رماد) ذكره في الآية (و) في (موضع صلب) إلا أنه لم يجد مكاناً يورثه لوصف ذكره لما تقدم (و) يكرهه (في موضع غير مقبول) لما روى أحمد وأبو داود عن رجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال نبي صلى الله عليه وسلم إن غطت أحدكم كل يوم أو سول في محنته وقدرى أن عامة الناس من رواء أبو داود وابن ماجه (فأبال في) التسليم (المقبور أو المبط) أو ألقه من ونحوه (ثم أرسل عابه) بناء قبل إيقاعه فيه (قال الإمام أحمد) سب على الماء وجري في البوابة (قدس من) فلا من التلوين ومثله مكان الوضوء كالمسح (و) يكره أن يتوضأ عليه وضوءه لو أراض منجزة ثلاثين (أو) يكره أن يسقي سب على وضوءه (أو) على أرض متنجسة ثلاثين (بالرأس) السافط عليه (و) يكره استقباله في قضاء باستقاراً مستقيماً (نسر) فالبظاها كراهه كبره لا يكره سبهاه اذن (و) كراهه (كراهه) في الخلاء أو لسلاماً أو رد سلام) لما روى ابن عمر قال: ربي صلى الله عليه وسلم لم ير سب عليه وهو يبول فلم يرد عليه رواء مسلم وأبو داود وقال يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم غم ثم رد على الرجل السلام (و) يجب) الكلام على من في القلاء كقبره (تصريح بمسعود عن هلكه كاعبي وغافل) يحفره عن بثر أوجه أو نحوها لأن مرأه حفظ المعصوم أهم (و) يكره السلام عليه أي على المتخلى فلا يجب رد موباني في أو آخر الجنازة (فان عطس) المتخلى (أو مع أذنا

من جاني الوجه بينا (نزع) بفتح الراء وقد تسكن (ومتنى العذار) لأنه شعر متصل بشعر رأس لم يفرغ عن حده أشبه الصدغ (ولا) يسدل في (وجهه) أيضاً (الزغبان) وهما ما يحصر عنه الشعر من جاني الرأس) أي جاني مقدمه لأنه لا يحصل بهما المواجه ولما نزل ذلك في الرأس لأنه ما ترأس وعلى (و) إضافة إلى الوجه في قول الشاعر

فلان تكفي أن فرق لدهر بيننا • أعغم القفا والوجه ليس بأزعا

للجاذرة (تتمه) يجب تعامد الفصل بالنقل وهو ما بين الحية ولا نحن (ولا يتجزئ غسل ظاهر شعر) في الوجه يصف البشرة لأنها ظاهره يحصل بها المواجهة فهو يجب غسلها كالثي لا شعرة فيها ويجب غسل الشعر معها لأنه في محل الغرض فنبهنا (الا

يكون الشعر كشفاً (أي بفضة البشيرة) فجزءه غسل ظاهره لمصول الواجب منه دون غيره فلهذا غسله في الحكم (و يسرى
 إليه) لما تقدم في السنن فإن كان بعض شعره كثيفاً وبعضه خفيفاً لكل حكمه وفي الرعاية يكره غسل باطنها وصحبه في الانصاف
 تبعه في الاقتناع (و لا) يسرى غسل داخل عين في وضوءه لا غسل بل يكره لأنه لا يتقل عنه عليه السلام فصله ولا لأمر به ولا
 يغسله (من نجاسة ولو أمن الضرر) فيبقى عن نجاسة يسرى وبقي يستحب تكثيرها بالوجه لأن فيه غشواً جامع غشون وهو
 لنقى ودواخل وخروج ليمس الماء على جميعه في حديث أبي أمامة مرة وعوا وكان يعمده بالماء من رءاه أحدوهما ثنية الماء يمرى
 لدفع من العين (ثم) يغسل وجهه بماء (يديه مع رقبته) ثلاثاً لما تقدم ٤٥ (و مع) (أصبح زائفة و) مع (يأصلها)

عمل القرض لأنه متصل بعمل
 الفرض أشبه التثؤلول (أو) بد
 أصلها (بغيره) أي بغير غسل
 الفرض بأن تدلى به ذراعان
 يدين من العنق (و لم تميز)
 الزائفة منهما لمغسلها المخرج
 من الوضوء يتبين كالم
 تعبت إحدى يديه وجهها
 (و مع) أطفأه (و لو طالت لأنها
 متصلة يديه خلقه فخلعت في
 معنى اليد (و لا يضرون) يسرى
 تحت ظفرو يديه (و كذا) أنف
 (عنه) وصول الماء لأنه مما يكره
 وفوقه عادة فلم يسع الوضوء
 لئنه عليه السلام إذا جاوز
 تأخير البيان عن وقت الحاجة
 والحق الشيخ في الدين به كل يسرى
 منع حيث كان بالسنن كدم
 وتجنب وشوهها واختاره وإن
 تقلصت حادثة من الذراع
 ودنا من المنديل يجب غسلها
 لأنها صارت في غير محل الفرض
 وبالعكس يجب غسلها لأنها
 صارت في محل الفرض وإن
 تقلصت من أحد الجانبين والنعم
 رأسها الآخر وجب غسل
 ما حاذى غسل الفرض من
 ظاهرها وباطنها وانتهت دون

جدان) عقب العباس بقلبه (واجاب) المؤذن (ينبذه) دون له: كراه أبو الحسب وغيره
 وبأن في الأذن ويقضيه فغسل ومسل (و يكره) (ذكر) (أنه) أي في الغلظة استند (و لا)
 يكره ذكر الله في الغلظة (وقبله) دون لسانه (ويصرم) القراءة فيه وهو (متوجه) (على) حاجته (جزم
 به صاحب النظم وظاهر كلام صاحب البحر) روي غيره يكره لأنه ذكر أنه أولى من الحمام لظننه نجاسة
 وذكر أنه ذكر القنفذ خارج الصلاة قاله في الفروع وفي القنفذ لا يتكلم ولا يكره الله ولا يند
 على التسمية والتعوذ (و يكره) (لبنه) أي في الغلظة (فوق حاجته) لأقرب من أن يكون في طيلة أو
 جام أو محضه ملك أو جنى أو حيوان أو ولد كراه الرعايه (وهو) أي يديه فوق حاجته (معض)
 عند الأطباء قيل أنه يدمى الكبد و يورث البصر (و كشمه) روي بالأحاجه (إليه) (و يكره)
 (رؤيه) وتقراءه في طريق (سار) (أدب) (أمر) روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا
 اللاتين قالوا ما اللاتين قال الذي يقضى في طريق الناس أو يظلم رءاه مسلم (و يكره)
 (تقوطة في ماء) قليل أو كثيراً كما هو حاله لا يقدروا على الماء إلا أن يشعروا (و لا) يكره
 التقوط في (البحر) لأنه لا تكثره إلا في (ولا) يكره تقوطه في (ماء) (لأنه) (نك) (لنهر) (البحر)
 في الماء (بحر) يدمشق لأنه لا يستعمل عادة (و يكره) رؤيه وتقوطة على ما نهي عن استعمال
 به كوث وعظمه على ما تبطل بحيوان (لأنه) يدمى وهو حلهو (على) (يأكل) يصره على ماله
 حرمه كطعم (و لا) أي أوبى من ذلك ما بلغ من الاستحباب ما في التنبيه كرت أولى
 بالبحر (و يكره) تقوطه و رؤيه (على) (قبور) (الساكنين) (بينها) أي بينة ودم (و يأتي) (حر)
 الجنائز) موصى (و يكره) البول والدموع (على) (عاه) (سنة) (غيره) روي داخل في قوله
 كطعم (و يكره) رؤيه وتقوطه في (طريق) (سار) (لأنه) (ب) أي في رية المتقدم (و إضافة) (الظل)
 إليه دليل على إرادة المتفق به (و شبهه) (متن) (س) (أناس) (زمن) (الاستقاء) لأنه في معناه
 (و مثله) (متحدث) (لأنس) إذ لم يكن نجوسه وادنيه ربه عما يستطاع (و يكره) رؤيه
 وتقوطه (تحت) شجرة عليها غرقة موصوفة) ما كره لأنه يدمى بها أو ذهابها الأنف فان لم يكن
 عليها غر حزان لم يكن لها غسل فأبى لأن تركه يزول حتى لا يطا إلى يحيى الشهرة وأجاب
 بعضهم عن بوله عليه السلام تحت الأشجار وأقرب من الأرض بلع فضله (و يكره) رؤيه
 وتقوطه (مورد ماء) حديث سعدان أبي أي الله أي موسى فلما أتوا الأرض الثالث
 البراري الحارود وكافة طريق والنزل وادوا وادوا وادوا (و يكره) (سار) (سار) (سار) (سار)
 واسعة (بارح) حاله بولوا الغائط (رءاه) لقول في أبوابه (ي) مني الله عليه
 وسلم قال إذا أتيت الغائط أو التستقوا أو قبله ولا تستبرئوا لو كن شرقوا أو غربوا رءاه

ما لم يجاهد وعلم من كلامه أنه لو كانت له بذاته أو لها بغيره من الفرض وتزنت لم يجب غسلها قصيرة كانت أو طويلة (ومن خلق
 بالمرق غسل القدر) أي المرقق (أو غالب الناس) الحاقالة: أدور بالغالب (ثم) مع جميع ظاهر رأسه (بالماء) فلو مسح
 البشيرة بجزءه كما لو غسل باطن الحية ولو خلق البعض فقل عليه شعره لم يخلق أجزاء المسح عليه وإن مسح على مقصود غسل الفرض
 ولو لا العنق لنزل منه لم يجز لسر وضو العنق ذكره المحمديون كذا لم يصح على محضوب مما عني وصول الماء إليه وحده الرأس
 (من حد الوجه) أي من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً (إلى ما يسي قفا) بالقصر وهو مؤخر العنق (والبيض فوق الأذن)
 منه) أي الرأس فيجب مسح ذكر بعضهم أنه ليس من الرأس أجماعاً (يعريه من مقدمه) أي الرأس (الغفافة) (يردها)

الى مقدمه حديث عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيده فأقبل به وما دبر بداهة قدم رأسه ثم ذهب به الى قنانه ثم دهاه الى المكان الذي بداهته واما لجباة فظاهره لا فرق بين من خاف انتشار شعره وغيره ومشى عليه في الاقتناع وغيره (ثم) باخفاجه مجددا لاثنين (يدخل سبابته في صحاخي أنشبه بمسح بايده بظاهرهما) لما في النسخة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأنشبه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بايدهما قال في الشرح ولا يجب مسح ما استتر بالغطاء بف لان الرأس الذي هو الأصل لا يجب ٤٦ مسح ما استتر منه بالستر فلاذن أولى (ويحزى المسح) للرأس والأذن (كيف معهم) ويجزى

للمسح ايضا (محائل) تحرقه وشقة بلولين فهو موله تعالى واصفوا برؤسكم ولا يحزى وضع يده أو نحو حرقه فلهذا على رأسه أو بل حرقه عليهم غير مسح (و) يجزى (غسل) رأسه ادق الرأية والقواعد الفقهية والافتناع ويكره مع امرار يده لحدث معاوية رضي الله عنه انه قضى للناس كما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ غلبا بلح رأسه فحرقه فممن ماء فقلها بشما حتى وضعها على وسطه رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ثم مسح من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه زواه أبو داود فان لم يمسح يده لم يجز به لعدم المسح (أو) أي ويجزى (اصابه ماء) رأسه من الموهطر (مع امرار يده) لوجود المسح بما ظهره فان لم يمسح يده لم يجز به والاذا نال في ذلك كالرأس ولا يصيب تكرار مسح ولا مسح حتى (ثم يغسل وجهه مع كعبه) ثلاثا (وهما القطعتان اللتان) في أسفل الساق من جانبي القدم قال أبو عبيد الكعب هو الذي في أصل القدم منتهى الساق بعزلة كتاب القرآن قوله تعالى الى

الخصان ولا نجسة القسلة أشرف الجهات فصنعت عن ذلك (و) يحرم استنساها ولا استنساها (يذيان) لما روى الحسن بن زكوان عن مروان الأصغر قال رأيت ابن عمر أتاخ راحلته ثم جلس رسول إليها فقلت أبا عبد الله من اليس قد نهي عن هذا فقال اغما نهي عن هذا في الفناء أما إذا كان ينلوه بين القسلة شيء يسترك فلا رواه أبو داود وابن خزيمة والحاكم وقال على شرط البخاري والحسن وإن كان مشقة جماعة فقد نقوه جماعة وروى له البخاري فهذا تفسيره عليه السلام العام فتدل أحاديث النسي على الفناء وأحدث الرخصة على النبيان (و) يكتفى (محارفه) عن الجبهة تقبله أبو داود ومعناه في الخلاف وظاهر كلام المحدث الشيخ في الذين لا يكتفى (و) يكتفى (حائل) بينه وبين القسلة (ولو) كان الحائل (كمؤخره رجل) بضم الميم ومكونه من يمتلئ الماء وهي النسيبة التي يستند إليها الزاكب (ويكتفى الاستتار بداهة) لفعل ابن عمر وقد تقدم (و) (بجدار وجبل ونحوه) كشجرة (و) يكتفى (انها عليه) لمصداق التستر به قال في الفروع (و) يظهر كلامهم (لا يعتبر فيه منها) أي من السترة (كما لو كان في بيت) فانه لا يعتبر فيه من جداره (والا) أي وإن لم تقبل لا يعتبر فيه من جداره (كثلاثة أذرع فأقل قال في الفروع) ويترجمه وجه كستره صلاته يده أنه يعتبر كثره الرجل لستر أسفله وقد أشار المنصفي الى ذلك بقوله (يجب تستر أسفله) ليحصل المقصود من عدم المواجهة (ولا يكره البول قائما ولو لم يفرح حاشا أن أمن ثوبا وناظرا) غير الصبي عن حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم ألقى ساطع قوم قال قائما والساطعة الموضع الذي يلقى فيه الإقامة والأوساخ (ولا يكره) (التوجه الى بيت المقدس) في ظاهره نقل إبراهيم بن الحارث روى عن أبيه في اختلاف وجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان قسلة ولا يصح بعد التستر فلهذا ذكر ابن عقيل في التمتع بقاومته وظاهره نقل حنبل فيه يكره (وش) الأولى ان يقول أبو الوليد لا يقول أريق الماء وفي النسي خبر ضعيف بل في بعض ألفاظ الصبيح ما يدل على جوازه

فقصه فاذا انقطع يده استحب له (مسح ذكره سيده اليسرى من حلقة الدبر الى رأسه) أي الذكر (ثلاثا) لثلاثي ثمن من البل في ذلك المجل ففتح أصمحه الوسطى تحت الذكر والاهام فوقه ثم يمسح بها الى رأس الذكر (و) يستحب (نثره) بالمشاة أي الذكر (ثلاثا) قال في القاموس استتر من يده أحد يديه واستخرج بقبته من الذكر عند الاستجماء خرج يده عليه وتمامه انتهى وإذا استنجى فده برأسه حتى يغتسل أو غسل صبا الماء حتى ينقي وينظف (والأولى) وفي شرح المنتهى ومن (أن يبدأ ذكره) بقبل لثلاث ثلث (دها إذا) بالدرن قبله بارز (و) أن تبدأ (بكر بقبل) الحائض بالذكر لوجود عذرهما (وتحيزت) في

الكعبين تحت ذلك أي كل رجل قد الى اليك وبين ولوأرجع الارض لذكره بلفظ الجعم كما قال الدلاء المراقى ويصحب الماء بين يديه على كائنه ويغسلهما اليسرى والى الأولى ترك الكلام على الوضوء وظاهر كلام الأكره لا يكره السلام على المتوضئ ولأراده (والا قطع من مفصل مرفق) المفصل بفتح الميم وكسر الصاد أو ما بالعكس فهو اللسان والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء ويجوز رفع الميم وكسرها (أو) من مفصل (كعب بفصل طرف عضد) طرف (ساق) وجوبه بالان في محل الفرض (و) الاقطع (من دونهما) أي دون مفصل مرفق وكعب بفصل (ما بين من محل فرض) لقوله عليه السلام إذا أمرتكم بما فرأوا منه ما استطعتم متفق عليه وعلم منه أنا الاقطع من فوق مفصل مرفق وكعب لا يغسل عليه لكن يستحب له مسح محل القطع بالماء ثلاثا

يغسلوا المصروع طهارة (وكذا) أي كالوضوء في ذلك (تيمم) فالأصل من متصل كغيبه جعل قطع بالتراب وان كان من دونه مسح ما بق من محل الفرض ومن دونه يغسله مسح جعل قطع بتراب خلا للقاضي وأبو جندب قطع وغمر من وضوء بآخرة مثل وقدر عليها ولا ضرر لزمه فان لم يجده ووسم من يمهله وان لم يجلس على حساءه ولا إعادة عليه واستحاضته وان ترعرع بقطره لزمه بذلك (ومن إن فرغ) من وضوءه قال في الفائق وكذا غسل (رفع بصره إلى السماء وقول أشهد أن لا إله إلا الله وسعده لأمر بك أنه وأشهد أن محمد عبده ورسوله) الحديث عمر فروق ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء ٤٧

لأشرك بك وأشهد أن محمد عبده ورسوله الاقتصار له أبواب الخنة الثمانية بدخول من أيها شاعر وأمسك والترمذي زاد اللهم اجعلني من هؤلاء التوابين واجعلني من المتطهرين رواة أحمد وأبو داود وفي بعض رواياته فاحسن الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء وساق الحديث زاد في انقاع سمعان اللهم وسعدهك أشهد أن لا إله الا انت أستغفرك وأتوب إليك حديث القسائي عن أبي عبيد (ويباح) الترويض (تسيف) الحديث سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قلبه كانت عليه فسح بها وجهه رواة ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير وركه صلى الله عليه وسلم في حديث ميرزة لما أتته بالنديل بعد أن اغتسل ليدل على الكراهة لا تمد يدك المباح مع ان هذه قضية في عينه متعللة انه ترك تلك النديل لأمر يخص بها ويكره نقض بده لا نقض الماء بيده عن بدنه حديث ميوقة (و) (يباح) (معين) الترويض حديث المفسر من شعبة أنه أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم

الماء بالقليل أو بالبر (ويكره صبغه على بره اللوسواس) أي لا بد قبل انه يورث اللوسواس (ثم يقول للاستجماران خشى ثلثا) تبعاد عن العجاسة (ثم يسبح) بالخمر أو نحو (ثم يستحب) بالماء (ثم ينادي) لقول عائشة لئن سأرتن أو واجكن ان يتبعوا الخمر الماء في استحييم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله رواة أحمد وناقي والترمذي وصححه واحتج به أحمد فدا ويحتل ولا نه في الانتفاء لان الخمر يزيل عن العجاسة فلا تضره ماء وهو الماء يزيل ما بق (فان عكس) بأن يبد الماء فوق الخمر (كره) له ذلك نعم الا لا فائدة في الا لتقدير (ومن استصفر فخرج واستحب في) فخرج (أو فلا بأس) بذلك ولا يجزئ الاستجمار في كل خشى مشكل لان الأصل منهما غير معلوم والاستجمار لا يجزئ في غير فخرج أصل (ولا) يجزئ الاستجمار (في فخرج غير فخرج) أي لو استند الخمر جرح انقضى آخر لم يجزئه الاستجمار لانه نادر بالنسبة إلى سائر الناس فثبت فيه أحكام الفرج ولان له لا ينقض الوضوء ولا يتعلق بالابلاغ فيه شيء من أحكام الوطء أشبه سائر البدن (ويستحب) للمستحب (ذلك) بده الماء الأرض انظاره بعد الاستجمار حديث ميوقة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواة البخاري (و) يجزئه أحدهما أي الاستجمار أو الاستجمار يعني الاستجمار ولمع قدرته على الماء الحديث جابر فروق اذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستط بثلثه أن يجزئ فانه يجزئ عن غيره رواة أحمد وأبو داود (والماء أفضل) من الخمر لانه يزيل العين والأثر وما حكي عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير انه ما اشكر الاستجمار بالماء أحب عنه ياته كان على من يتقوه حوه ولا يرى الا الخمر مجزئة لانها شاهد لمن الناس محافظة عليه لحفاظه في المصطفى في الدين (و) (وجعها) أي الخمر والماء مرثا كأمرا (افضل منه) أي من الماء وحده لما تقدم عن عائشة (وفي التنقيح الماء أفضل بجمعهما وهو) أي التسوية بين الماء وجمعهما (سوء) وأجاب النقي الفتوى وغيره بأنه ليس انقضت التسوية بينهما وانما انقضت تشبه المختلف به بالمتفق عليه أو المعنى كأن جمعهما أفضل من الماء فلا هو (الان بعدو) أي يتجاوز (الخارج موضع العادة) كان يتشعر الخارج على شيء من الصفحة أو يعتد إلى الحشفة امتدادا غير متداد (ولا يجزئ الماء لتعدي فقط) لان الاستجمار في المحل المتعارضة لثلاثة في غلبه لشكر والعجاسة في الأكثر لا يجزئ فيه الا الماء ويجزئ الخمر في الذي في محل العادة كالولم يكن غيره ككتيبس يخرج بغير خارج منه فلا يجزئ فيه الا الماء كذلك لو جفنا لخارج قبل الاستجمار (واستجمار بمنى عنه) كروث وعظم فلا يجزئ بعده الا الماء (وان خرجت أجزاها الحقنة فهي نجسة ولا يجزئ فيها الاستجمار) قال في الانصاف فيما يليها (والذكر والانتى التيسير في ذلك) أي ما يجزئ فيه الاستجمار وما لا يجزئ على ما سبق (سواء) له مورد الادلة (فلو تصدى بل التيسير إلى فخرج

من وضوءه رواة مسلم (ومن كونه) أي المعين (عن يساره) أي الترويض ليسهل تناول الماء عند السب (ناها) أو وضوء ضيق الرأس) فيجعله على يساره ليسب عنه به على عينه (والأ) يكن الاناء ضيق الرأس بل كان واسعا (في غسله) عن عينه (ليترقى منه بها) ومن وضوء أو غسل أو يم) بينا الثلاثة للقول (بأنه) أي المفعول به (وأنه) أي المفعول به (الوضوء أو الغسل أو التيمم) (مع) وضوء أو غسل أو تيمم (أو تيمم) كالنحو ذكره انتهى مسلما كان الفاعل أو كافر أو النية أو الضل الأمور به (و) يصح وضوء أو غسل أو تيمم (ان أكره فاعل) أي موضي أو مفضل أو ميم لغيره أو صاب الماء وقواعد الذهب تنقضي الصلة اذا كره الصاب لان الصاب ليس بركن ولا شرط في تحريمه الاخرافا ناهي عن ان كره الموضي بغيره على وضوء أو عبادة فله ما كان ناهيا لغيره لا كراه

هذه الألفاظ معهود كلامه لو وضع يده إني لم يصح ولو أوجع يده لم يعد الفعل منه أما أنه وإن ألقى يده من صرح به
باب مسح الخفين وما في معناه من كالمبروقين والمجورين وكذا عامه وخارج (رحمة) به لغة السهولة وشرا عاينته على
خلاف دليل شرعي لما عارضه راجح ومنها الفرية وهي لغة القصة المؤكدة وشرا ما ثبت بذلك شرعي خال عن معارضه راجح به
وصفان للمسح الوضوي (و) المسح (أفضل من غسل) لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما طهروا الأختل وعنه عليه السلام أنه
يجب أن يؤخذ برخصة وفيه مخالفة لأهل البعثة (و) المسح (يرفع الحدث) لأنه طهرا زمانه لشمه الغسل (وليس من أن

ليس) خفاوضه (المسح)
عليه كسفره ليرخص وكان
عليه السلام ينسل قميصه إذا
كانتاه كشورتين وعصهما إذا
كانتا في الخلف (وكره ليس) لما
يجس عليه (مع مدافعة أحد
الاعتشين) أي البول والمناطة
نصا لأن الصلاة مكرهته بهذه
الطهارة فكذلك ليس الذي
يراد للصلاة ودفق التمر حبان
هذه طهارة كاملة أشبهه ما لو
ليس بها عند غلبه الناس والفارق
بين ليس والصلاة أن الصلاة
تطلب فيها التشرع واشتغال قلبه
بغالبه لا خشية يذهب ولا
يضر ذلك في ليس (و) يصح
المسح (على خشف) في رجله
قال الحسن حديثي سبعون من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه مسح على الخفين وقال
أحمد ليس في قلبي من المسح على
الخفين شيء أرى بعون حديثنا
عن النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى من حديث جرير قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم بال
وتوضأ مسح على الخفين قال
أبراهيم التيمي فكان يذهبهم ذلك
لأن الإسلام جبركان بعد نزول
أنائده متفق عليه وقد استندطه

المسح من أجزاف الاستعمار لاه معتاد كثير يصححه الحدواخذه في جميع البحر من الجواهر
العكبر وقال هو وغيره هذا إذا قلنا يجب تطهير باطن فرجه على ما اختاره الأصحاب
والمتمسكون عن أحمد أنه لا يجب فتكون كالمكر قولوا واحدا وقدم في الانصاف عن الأصحاب
أنه يجب غسله كالمتمسك عن الفرج (ولو شك في تصدي خشارج) يجب الغسل (وأجزأه
الاستعمار لأن الأصل عدم التعدد) (والأولى الغسل) استحاطا على أنكم كنتم تبرعون سرا
وأتم الأيم تطلون تطلوا تملوا الماء الأهار (ونظامه) كلامهم لا يمنع القيام الاستعمار ما لم
يشتمل على خارج موضع العادة (فأنا خارج) من نحو الغلالة (من قوله غفرانك) لحديث عائشة
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرج من إن شاء قال غفرانك رواه البخاري والترمذي
وهو متمسك على المغفولة أي أسأف غفرانك والغفر الستر وسرته لما خلس من الجوار
المثقل للبدن إلى الغلاص بما ينقل القلب وهو الذنب انتهى الكل الراحة (الحمد لله الذي أذهب
عني الأذى وعافاني) فقول أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرج من إن شاء قال الحمد
لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه من رواية أحمد بن مسعود وصحفه الأكثر
رفيع بن عصفور عن زرارة قال كان إذا فرج يقول الحمد لله الذي أذن لي بدته وأني
في منقته وأذهب عني أذاه (ويحتمل) ذكره جماعة زاد بعضهم (وعشى خطوات) وعن أحمد
نحو ذلك (أن أحتاج إلى ذلك لا أستره) لما فيه من التستر من البول فإن عامه هذا الذنب القبرمة
كأفي الخبر وقال الشيخ تقي الدين ذلك كدبته ولا يجب بانه في الأثرة وذكر في شرح العمدة
قولا بركه فتضمنه ومشي ولو أحتاج إليه لانه زسواس (وقال البخاري وغيره) يدعه أن عكث
ببدنه (قليل لقل الاستحشاء حتى يقطع ترا البول ولا يجب غسل ما أمكن من دانه) فرج
ثيب من نجاسة وحنابة فلا تدخل بها ولا يصحها (في فرجها) (بل) غسل (ما ظهر له) أي
داخل الفرج (حكم الباطن) عند ابن حنبل وغيره (فيمنع وضوءه ويخرج ما لا تشته
ولو لا بال) وفيه العود لوصول أصابعه (اليه) لا يوصل (في اليه) بناء على ما علمنا
وقال أبو المصنف (وصاحب العار) وغيره (هو) حكم الظاهر رد كرهه في الانداع عن أصحابنا
فتمسك الاحتكام غير وجوب الغسل فلا يجب حكم المنصوص وإن علمنا هو حكم الظاهر
للشفقة والخروج (ويصح لغير الصائغة غلبه) غير وجب من الاحتكام (ودان له البري) كم
الباطن لا يفسد الموم بنحو الحق ولا يجب غسل نجاسته وكذا حقه ألقف غير موقوف
لا يجب غسل نجاسته ولا حنابة ما لم تكن (و) يتسلان أي نجاستها لشفقة وحنابها (من موقوف)
لا تهاق حكم الظاهر (ويذهب ابن استحي) بالماء (أي ينفض فرجه) أي ما يجاديه من ثوبه
(وسراويله) قطعاً لرسواس وروى أبو عمر يراد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حاشي مبرل

بعضهم من قراءة أو جعلكم بالمحرم وحل قراءة التمسح على النسل لثلاث خلو إحدى القراءة من
قائده (و) يصح المسح أيضا (على جرموق) وهو (خفف قصير) ويسمى أيضا الموق لحديث بلال رضي الله عنه صلى الله عليه
وسلم مسح على الموقين والخمار رواه أحمد وداود وابن جرير في حديثه بالما يقتضوا مسح على عمامته وهو قمو اسعيد
ابن منصور في سنة عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النسيب والموق (و) يصح المسح ابتداء على
(حور وبصير) نزل أولاً لحديث الثوري بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجورس والنملين ورواه أحمد وأبو داود
والترمذي وقال حسن صحيح وهذا يدل على أن ما كنا غير متولين له لو كان كخط يد كره الدين أدبنا على مسح على الخلف ونعله

فقال

في ذلك اليوم لم يبق من أصحابها الا ثمانية من الكهنة فوضع على الراس من غير حياء (و) لا يصح للمسح على (الارض) جميع النواحي ما دلت
 من خرق ثوبها على الرجل فتمت اهل اولادهم مشقة لعدم ورود (الاحل جبره) أي مسح على الجبيرة من لسانها الى حلقها لانه
 اقترروا وقد قدر بقدرها والاضروا وتدعو الى معصيها الى حلقها او برثها (ولا يصح في) الطهارة (الكبرى غيرها) أي الجبيرة فقلت
 صفوان أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نترفع خفافنا ثلاثة أياما ولا يلبس المؤمن جباة (وهو) أي المسح (عليها) أي الجبيرة
 (جزية) لا رخصة (فيجوز بغير العصابة) كالتي هي أي حواضها وبالحواري سفر الطاعة فلا بد عليه أن مسح الخلف

وخصه بيجوزهما لاختلاف مدة
 لبقائه من التماسه فجزى ولما بقي بخلافه ما قبل (ولا يجزئ في) الاستجمار (أقل من ثلاث
 مصحات) لقوله عليه السلام فليذهب معه بثلاثة أحجار رواه أبو داود ولقول سلمان أنها مصح
 التي صلى الله عليه وسلم أن تستحي بأقل من ثلاثة أحجار رواه مسلم (أما يجزئ ذى شعب) لأن
 الفرض عدد المصحات لا الأحجار بدليل التعدد إلى ما في معنى الحجارة (أو بثلاثة) أحجار وما
 في معناه (ثم كل مصحة للمسح به) أي الدبر (والصفتين) لأنهما لم تكن كذلك لم تكن
 مصحة بل بعضها (مع الانتفاء) لأن الفرض إزالة العصابة (ولو استجمر ثلاثة أنفس بثلاثة
 أحجار لكل حجر ثلاث شعب استجمر كل واحد منهم) بثلاثة من كل حجر (أجزاءهم) لم يحصل
 المعنى (أو استجمرا ناسان بمسحهم غسله) وحققه بربعا (أو كبر ما قبض من ثم استجمره
 ثانيا ثم فصل ذلك) أي الفصل أو الكسر (واستجمره) بالثلاثة أجزاء لم يحصل المعنى (والانتفاء)
 بثلاث مصحات بمعنى طاهر (فان لم يبق) بثلاث مصحات (زاد حتى يبق) لأن الفرض
 إزالة العصابة فوجب التكرار إلى أن تزول (وبسن قطعه على وتران زاد على الثلاث) فان أتى
 برابعة زادها خمسة وان أتى بسادسة زادها سبعة وهكذا لقوله عليه السلام من استجمر فليبر
 متقى عليه (وإذا أتى بالعدد العسير) كالسبع في الماء والثلاث في الحجر ونحوه (أو كثر
 في زوال العصابة نظيرة الظن) لأن اعتبار البدن حرج وهو منتفخ حرجا (وأثر الاستجمار
 نفس يبق عن يسيره) في محله الشقة (و يجب الاستبراء والاستجمار من كل خارج) من
 السيلين معاد كالسول أو لا كالأذى لقوله تعالى والجزء فاحصر لانه بكل مكان ومحل
 من وثبو بدن ولقوله عليه السلام إذا ذهب أحدكم إلى النائط فليذهب بثلاثة أحجار فانها
 تحجز عنه رواه أبو داود والارلو جوب وقال انه يحجز ويأخذ الأجزاء فظاهر فيما يجب
 (الألارج) لقوله عليه السلام من استحي من ربح فليس منار والماء الطاهر في وجهه
 الصغير قال الإمام أحمد ليس في الريح استحياء في كتاب الله ولا في سنة رسوله (وهي طاهرة
 فلا تنجس ماء يسيرا) لأقنعه خلافا لما يفتي وقال في المسح لانه عرض باجماع الأصوليين
 وعرض بأن لخرج الخلو جهة من الدبر راحة متنته قائم بها ولا شك في كون الراحة عرضا
 فلو كانت الريح أعضاء عرضا لم قيام العرض بالعرض وهو غير جائز عند المتكلمين
 (و) (الالطاهر) كالمثي والولد العاري عن الدم (و) (الا غير الملوث) كالبراء الناشئ لار
 الاستبراء عما شرع لإزالة العصابة ولا نجاسة هنا وكيف يستحي أو يستحي من طاهر أو كيف
 يحصل الانتفاء بالاحجار غير الملوثة ويصح في الانتفاء وجوب الاستبراء منهما لكن خالفه
 في التفتيح (فان تروا) من وجب عليه الاستبراء (أوتيم قبله لم يمسح) وضوء أو أوتيمه لقوله
 عليه السلام في حديث للقداد المتفق عليه يفصل ذكره ثم تروا ولأن الموضوع طاهرة يطلها

المسح فيما (وغيرها) أي غير
 الجبيرة مسح (من حدث بعد
 ليس) له (يوموا ولية لقيم) ولو
 عاصبا ما قامت كمن أمره سيده
 بسفر فأقام وكما سافر دون المسافة
 (و) (لأما بسفره) لانه كالقيم
 فلا يستبيح به (الخص وثلاثة)
 أياما بل يلبس لمن يسفر فصلى
 بعض به) أي بالسفر بان كان
 غسيرا محرم ولا مكره ولو عصى
 فيه لقوله عليه السلام للسافر
 ثلاثة أياما بل يلبس ولقيم يوم
 ولية رواه أحمد وصلى والناسي
 وابن ماجه من حديث عائشة
 ويطمئنان على المقيم بالمسح
 سبع مائة أو ثلثمائة وسبعه
 عشر صلاة ولو عصى من المسح
 يوم ولية لقيم أو ثلاثا للسافر
 ولم يجمع انقضت مدته وما لم
 يحدث لا يجب من المدة فلو
 بقي بعد ليله يوما على طهارة
 الأيس ثم أحدث استحباب بعد
 الحديث المدة ولو مضت المدة
 يخاف التزع لخصوص أو
 تضرر رفيقه يسفر بانظاره لو
 اشتغل بترفع فحوشف ثم فان
 مسح وصلى أعاد (أو سافر) الأيس
 لم يوشف (بعد حدث قبل

(مسح) استحباب مسح مسافر لانه جلد لا في سفره (ومن مسح مسافرا ثم أقام) قبل مضى مدته ثم مسح مقيم ان بقي الحدث
 منه شيئا لا يخلع في الحال (أو) مسح مقيما (أقل من مسح مقيم) أي يوم ولية (ثم سافر) لم يزد على مسح مقيم فليطهر (أو شك)
 ما مسح سفر (في ابتداءه) أي المسح بان لم يدرك مسح مقيما أو مسافرا (لم يزد على مسح مقيم) لانه المقيم وما زاد عليه لم يفتق شرطه
 والاصل عدمه (ومن شك) مقيما كان أو مسافرا (في بقائه) أي مده المسح وضوءا (لم يمسح) مادام شك في عدم تحقق شرطه والاصل
 عدمه (فان مسح) مع الشك (فبان بقاؤه) أي المدة (مسح) وضوءه لتحقيق الشرط ولا يصح قبل أن يشبهه البقاء فان فعل إذن أعا
 فان لم يشبهه بقاؤه لم يصح وضوءه (شرط) متعلق بقوله يصح (تقدم كمال الطهارة بما) حديث المغيرة بن شعبه قال كنت مع

التي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلى فافترقت عليه من الادل والفضل وجهه غسل كذا امره ومعه امرأة ثم اهو بت لانه غشيه فقال دعها فاني اذنلتها ما طهرتني فمسح عليه ما متفق عليه وعنه ايضا قال قلنا بارسل الله اعم احدا ناعلى الخفين قال نعم اذا ادخلها ورجعها طاهر فانه واحد الجدي في مسنده وفي الباب غيره ووافي بالخيف باقي الخواثل فان لبسه على طهارته يقيم ثم مسح لانه لا يرفع الحدث او غسل رجلا ثم ادخله الخيف ثم الثانية ثم ادخلها ثالثة او لبس الخفين بعد ثالثة وضوءا وغسل رجليه داخل الخفين او لبس ما مطهر فاحد قبل ان تصل اقدام الى موضعها او نوى جنبه فرفع حديثه ٥١ وغسل رجليه ثم ادخلها في خفيه ثم اتم طهارته فخلع ثم لبس قبل

الحدث والاداء وهو وكذا تفصيل جملة وغيرهما (والمسح فيها على حال) بان وضوءا وضوءا كاملا مسح فيه على خصوصية او جماعة ثم لبس نحو خوف فله للمسح عليه لانها طاهرة كاملة رافعة للحدث كالتيمح مسح فيها على حال (او تيمح) في طهارتها (لمسح) في بعض اعضائه ثم لبس نحو خوف جازله للمسح عليه لتقدم الطهارة عا في الجملة (او كان حدثه) أي لبس نحو خوف (دائما) كسجدة ومن به يسلم وضوءا وليس خفا فله المسح عليه لانها كاملة في حقه ونحوه صاعلي ما تقدم انها ترفع الحدث ولان العذر اولى بالخص وهو من كلامه ان الجبيرة كثيرا فليما تقدم فانا وضعها على غير طهارة كاملة عاها نزعها (ويكفي من خاف) ثلثا او ثلثا من (نزع جبيرة لم يتقدمها طهارة) عاها (تيمح) عند غسل ما تحتها كجرخ غير مشدود فلو عمت عاها أي التيمح وهو اوجه والسبلان مسحها بالماله لان كلامه التيمح والمسح بدل عن التمسح فاذا تمزج أحدهما وجب الآخر

الحدث فاشترط تقديم الاستجماء عليه كالتيمح (وان كانت الخباسة على غير السبلين أو) كانت (عليها غير خارجة من صاحب الموضوع) التيمح قبل زوالها أي الخباسة لان الخباسة غير الخارجة من السبلين لم تكن موجبة كطهارته في الجملة فلم يحصل احدها بانه لاخرى بخلاف الخباسة منهما (ويحرم منع المحتاج الى الطهارة) بنشد الهاء أي البشارة المأذنة للتعطير والحش (قال الشيخ ولو وقتت على طائفة معينة كدرس غور باط ولو) كانت (في ملكه) لاتباعه وجب الشرع والعرف مسدولة للمحتاج ولو قدر ان الواقع صرح بان من غابا سوغ مع الاستفتاء (وقال الشيخ) ان كان قد دخل اهل الذمة مطهرة المسلمين فغيبوا او تفحص او اناسد ما هو فيه وجب منعهم هـ قلت ومثله من يقصد من الازمنة الافساد على اهل السنة والجماعة (وان لم يكن ضرر ولم) أي لاهل الذمة (ما يستفنون به عن مطهرة المسلمين فليس لهم مزاحمتهم

باب السواك وغيره من الختان والطيب والاستعداد وغيرهما في السواك

وأول من استاك ابراهيم الخليل عليه السلام قاله في الحاشية (السواك) بكسر الهمزة جمع سوك بعض السنين والواو ويختلف ساكن الواو وريما هو من سوك قاله الدينوري وهو مذكر نقله الاثر من العرب قال وغلظ اليك قوله انه وثبت وذكر في المحكم انهما الفتان (والسواك) بكسر الهمزة (اسم العود الذي يسوك به يوطئ السواك على الفعل) وهو والاشقي (قاله الشيخ والسواك الفعل) قاله سالك فامسكه سوكا وهو شرط استعماله في الاسنان لاذهاب التسير ونحوه مشتق من التساوك وهو التمايل والتردد لان التسوك يرد العود في وجهه ويحركه يقال جاءت الابل تساوكت اذا كانت اعناقها تنطرب من الهزال (وهو) أي التسوك على استانه ولسانه ولثته كسر اللام وقع المثلثة خفيفة فان سقطت استانه استاك على لثته ولسانه ذكر في الرعاية الكبرى والافادات (مسنون كل وقت) قال في المبدع اتفق العلماء على أنه سنة مؤكدة ثبت الشارع ومواظبته عليه وترغيبه ونهيه اليه بوجه ما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السواك طهارة فافهم مرضا قلبه ورواه الشافعي وأحمد وابن جرير والبخاري تعليقا ورواه أحمد عن أبي بكر وابن عمر (تغير صائم) وأما الصائم فقهه تفصيل يأتي (سواك) متعلق بمسنون أي عود (بابس) مئذى (ورطب) أي اخضر (و) بين التسوك (الصائم) بابس قبل الزوال لقوله عامر بن زبيدة رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يسوك وهو صائم ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه البخاري تعليقا وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من

(و) بشرط (ستر محل فرض) وهو ثياب الشروط فلو ظهر منه شيء وجب الغسل ولم يجز المسح اذ لا يصح بين البدل والعلف يحمل واحد وكذا غسل إحدى الرجلين فيصحب غسل الأخرى (ولو) كان الستر بعرق أو مفتق وبه هم عليه فلا يشترط في الستر كونه صعبا (أو كان) التقدم (يدو بعينه) من الملبوس (أو لاندته) أي ببطه (أو ثوبه) بالثياب البهية والجميع كالزبد بل لا يفتى في غيري يدخل بعضها في بعض فيستر محل الفرض فيصحب المسح عليه لانه ما يمكن متابعه ان يديه فيه أشبه غير ذي النرج فليضم يده فيضم يده ولا غير لم يصح المسح عليه كبر اكان الخضر أو صير من محل الخضر أو غيره (و) بشرط (ثوبه بنصفه أو بطنين) وهو الثالث فيصحب عليه (ألى ثوبها) ما دامت اللدغة فان لم يثبت الا بشد لم يجز المسح عليه لفقد شرطه ومع على الجودين وسور اللذين هما الواجب

في قوله تعالى في شرحه وابن عبيدان وصاحب مجمع البحرين ظاهر كلام احمد انهما اجمع على احد هما قدر الواجب
 في الامتياز بيني ان يكون هذا هو الذهب (و) بشرط (امكان مشي من غير ما يمشي) وهو الرابع لا كونه يمنع نفوذ الماء او مستادا
 يتجمع على خفف من جلد وليس ذو خشب وحيد من زجاج لا نصف الشجرة وشجره حيث امكن المشي فيه لانه يمكن متابعة المشي فيه ساتوا
 محل الغرض اشبه الجلود وقد يحتاج الى بعضهما في بعض البلاد ولا يضر عدم الحاجة في غيره (و) بشرط (باحثه مطلقا) وهو الخامس
 اجمع الضرورة وعدمهما لا يصح على ٥٢ نحو مضمون وان خاف بترعه سقوط اصابعه من برد لان السبع خمسة فلا تسبح

بالعصية كالا يستبح المسافر
 الرخص بسفر العصية وكذا
 حرير لجل ومذهب وشعره (و)
 بشرط (طهارة عينه) أي
 لم يتوضأ وهو السادس (و) في
 ضرورة فلا يصح على شخص
 العين خفا كان اوجبه او
 غيرها (وتيمم) من ليس ساتوا
 نجسا (معها) أي الضرورة
 بترعه (لمستور) بالجنب من
 رجلين او راس او غيرهما فان
 كان طاهر العين وتجنب باطنه مع
 السبع عليه مستبح يسمى مصفى
 لاصلاة الا يشبه او عند الضرورة
 (ويعد ماصليه) أي بالجنب
 لجهة الخصاص (و) بشرط (ان
 لا يصف) نحو خوف (البشرة)
 داخله (لصفاته او خفته) وهو
 السابع فان وصف القدم
 لصفاته كزجاج رقيق او خفته
 كجورب خفيف لم يصح المسح
 عليه لانه غير ساتو محل الغرض
 اشبه النعل (و) بشرط (ان
 لا يكون واسما يرى منه بعض محل
 الغرض) وهو الثامن لانه غير
 ساتو محل الغرض اشبه الخرق
 الذي لا ينعص فيه (وان ليس)
 لابس خف (عليه) خفا آخر
 لا يحدث ولو مخرق احدهما
 خير خصال الصائم السواك رواه ابن ماجه وهذا الحديثان يحملان على ما قبل الزوال لما
 روى البيهقي باسناده عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صمت فاستاكوا كواكبا للثقل
 ولا تشتاكوا بالمشي (ويبلغ) لسواك (له) أي الصائم (و) حود (وطبق قلبه) أي قبل الزوال
 لما يخل منه بخلافه بالناس (ويكره) التسوك (له) أي الصائم (بعده) أي بعد الزوال
 (يبأس ووطب) حديث أبي هريرة بنعت مخلوق فقم الصائم اطيب عفت الله من ريح السواك
 متفق عليه وهو انما يظهر غلبه الزوال فوجب اختصاص الحكم به ولحديث علي ولا يفرق فيه
 بين المواصل وغيره فان قيل لم وصف دم الشهيد برح المسلم من غير زيادة وخوف فقم الصائم
 انه اطيب ريحاه ولا شك ان الجهد افضل من العود اجيب بان القدم تحبس ريحانته ان يرفع
 الى ان يصير طاهر اختلاف الخوف (وعنه بن) التسوك (له) أي الصائم (مطلقا) أي قبل
 الزوال وبعد ما يلبس والربط (استناره السج ووجع وهو طاهر دليلا) لعموم ما سبق
 (وكان) التسوك (واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم) عند كل صلاة اختاره القاضي وابن
 عقيل وقيل لا اختاره ابن حامد ويده لا ولا حديث أبي داود عن عبد الله بن أبي حفصة بن
 أبي عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء عند كل صلاة طاهر او غير طاهر فلما
 شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلاة (ويتأكد) التسوك (عند كل صلاة) حديث أبي
 هريرة مرفوعا (ولان) أشق على أمي لامرهم بالسواك عند كل صلاة رواه الجماعة يعني امر
 اصحاب حديث احمد (ولان) أشق على أمي لفرض عليهم السواك قال الشافعي لو كان واجبا
 لأمرهم بشق أو لم يشق (و) يتأكد عند (اتاه من قوم) ليل أو نهار لقوله عائشة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يرفع من ليل أو نهار فاستيقظ الا تسوك قبل ان يتوضأ رواه أحمد وعن
 حذيفة كان أبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يتوضأ فاستاك تسوكا متفق عليه يعني
 نفسه يقال شامع وماحه اذا غسله (و) عند تقريته فهاكل أو غيره (لان السواك مشروع
 لتطهير القدم وازالة الرائحة فتأكد عند تقريته (و) عند (وضوءه) الحديث أبي هريرة لامرهم
 بالسواك مع كل وضوء رواه أحمد وكذا البخاري تلقيا (و) عند (قراءة) قرآن تطيبا لقدم
 ثلاثين المليون وضع قامه في ثلثي القراءة (و) عند (دخول مسجد ومزلة) يقول
 عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته استاك بالسواك رواه الجماعة الا البخاري
 والترمذي والمسند كما تزل أو لقي (و) عند (الحالة السكوت) وخلا ليدفن الطعام لانه
 مظنة تقير القدم (و) عند (اصفر لرا الأسنان) لا زالتهم يستاك (عرضا) يسأل الأسنان لما
 في مراسيل أبي داود اذا استكتم فاستاكوا عرضا لانه عليه السلام كان يستاك عرضا رواه
 الطبراني والحافظ المنيا موضع ولان الاستياك طولا قديما والتمس يغسل الأسنان وقيل

بالعصية كالا يستبح المسافر
 الرخص بسفر العصية وكذا
 حرير لجل ومذهب وشعره (و)
 بشرط (طهارة عينه) أي
 لم يتوضأ وهو السادس (و) في
 ضرورة فلا يصح على شخص
 العين خفا كان اوجبه او
 غيرها (وتيمم) من ليس ساتوا
 نجسا (معها) أي الضرورة
 بترعه (لمستور) بالجنب من
 رجلين او راس او غيرهما فان
 كان طاهر العين وتجنب باطنه مع
 السبع عليه مستبح يسمى مصفى
 لاصلاة الا يشبه او عند الضرورة
 (ويعد ماصليه) أي بالجنب
 لجهة الخصاص (و) بشرط (ان
 لا يصف) نحو خوف (البشرة)
 داخله (لصفاته او خفته) وهو
 السابع فان وصف القدم
 لصفاته كزجاج رقيق او خفته
 كجورب خفيف لم يصح المسح
 عليه لانه غير ساتو محل الغرض
 اشبه النعل (و) بشرط (ان
 لا يكون واسما يرى منه بعض محل
 الغرض) وهو الثامن لانه غير
 ساتو محل الغرض اشبه الخرق
 الذي لا ينعص فيه (وان ليس)
 لابس خف (عليه) خفا آخر
 لا يحدث ولو مخرق احدهما

أي الخفين (مع السبع) على الفوقاني لانه ما تزينت بنفسه اشبه المنفرد وسواك كما يحسن
 أو الخفاني وسواك أو الفوقاني وحده بمحتمل لان كانا خرقين ولو سترنا وان ليس الفوقاني بعد ان أحدث لم يحز المسح عليه لانه على غير
 طهارة فان طهره وليس آخر بعد مصحه الاول لم يحز المسح على الثاني ويضع على خف فته لافاقه (وان نزع) الخف (المسح) لم يضر نزع
 الخف (وغسل الرجلين لا محل المسح) قد زال ونزع احدي الخفين كثرهما لان كلا منهما مبدل مستقل من الفصل والخفة تملقت بهما
 فصلا كان اكتشاف القدم ولو أدخل يده من تحت الفوقاني ومسح الخفاني جزا لان كلامهما محل المسح كفضل قدميه في الخف مع جواز المسح
 عليه ولو ليس جرمه فاقا احدي جليبه وسواك جاز المسح عليه وعلى خف الاخرى وفي الراية لو ليس علمه متوقفا على عامة الحاجة كبرد

الشیطان

وأخبره قبل حدثه وقبل مع السائل مع القليل القليلة النسبة في الألف كما لو ترك قوله في خبره أو نحوه (وشرط في) مع
(عامة) ثلاثة شروط أحدها (كونها محتملة) أي مدارا منها تحت المطلق كور يقع الكفاف أو كوران سواء كانا من جنس أو
أولان هذه عامة العرب وهي أكثر من أن يمشق نزهة أو قال القاضي سواء كانت صغيرة أو كبيرة (أو) كونها (ذات ذواته) بضم
الميم وهو بعدها من مفتوح وهي طرف العلامة التي هي مجاز أو أصلها النامية أو منتبها من الزاين وهو مشرق أعلى ناصية الفرس فان
تكن محتملة لذات ذواته في غير السبع عليها لعدم الشك في نزعها كالكلية ٥٣ ولا تاتيه جهات أهل اللغة وقبيل

عن التمهيد بهم قال الشيخ تقي
الدين المحكي عن أحمد الكراهة
والأقرب أنها كراهة لا ترقى
إلى التحريم ومثل هذا لا يمنع
الترخيص كغير الترخية قال في
الفرع كتابا (و) الثاني
كونها (على ذكر) فلا تنص
إمرأة ولا تخفى عامة ولو ناحت
برد (و) الثالث (سدر) العامة
من الرأس (غير ما العادة
كشف) كقدم الرأس والأذن
وجوانب الرأس فحق عنه
بغلاف خرق الخلف لأن هذا
جرت العادة به ويشق التحريم
(ولا يجب معصية) أي ما جرت
العادة بكشفه (معها) أي مع
العلامة لأنها ثابتة من الرأس
فانتقل الفرض إليها وتلقى
الحكم كما لو كانت معصية قال في
الشرح من عليه لأن النبي صلى
الله عليه وسلم معصية
في حديث المنيرة وهو صحيح
(ويجب معصية) أي
أكثر أفعالها لأنها أفعال المؤمنين
على وجه البسول فخرج معصية
بعضه كخلف وإن كان تحت
العمامة قلنسوة يظهر بعضها
فالظاهر جواز المسح عليه سيما
لأنه ما صار كالعمامة الواحدة

الشيخان يستأنك طولا وفي الشرح أن استأنك على لسانه أو حلقه فلا بأس أن يستأنك طولا
غيره أي موسى رواد أحد (يبدأ) التوسك (بجانبه الأيمن) لحديث عائشة أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يمسح التيامن في تنعله وترجله وطولوه وروى عنه كلفه معصية عليه
(من تنيله) أي شالها الجانب الأيمن (الأنضارسة) قاله في المطلع وقال الشهاب النفوس
في قطعته على الوجهين من أنضار الجانب الأيمن (يساره) نقله حرب كاتبة له قال الشيخ
تقي الدين ما علمت أمما خالف فيه وذكر صاحب المحرر في الاستحباب يمينه يستأنك بيمينه ويؤديه
حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يمسح التيامن على استطلاع في طولوه
وترجله وتنعله وسواك رواد أبو داود في مسننه وقد يحصل على أنه كان يبدأ بشق في طولوه
والسواك (يبدلين) بابا كان أوروبا واليابس أولى أن لا تدي (منق) لا يجر (لا يجره
ولا يضره ولا يفتت فيه) ويكره ما يجره أو يضره أو يفتت فيه لأنه معناه لفرض السواك
(من أراك) أو عرجون أو زبون أو غيرها) واتصركم من الأصحاب على الثلاثة وذكر
الأزجي لا يسلل من الأراك والزاين والرجون إلا لتعذره قال في الفروع ويتوجه احتمال
أن الأراك أولى قال في الأصناف وبعضه أن أزال أكثر (قد ندى به) أن كان بابا (وجاء
ورد أجود) من غيره (و يفعله) أي السواك (بده) أي بدهما أو الراد الذي يديه (وبس
تيامنه في شأنه كله) غير عائشة غير ما استثناه (فإن استأنك) في هر د كاصح أو خرقه
بمسب السنة) لأن الشرح لم يرمه ولا يحصل ذلك الانتفاء لمحصل بالعدو وذكر في الوجهين
يجزئ الأصابع لحديث أنس فروا عن حمزة في السواك الأصابع رواد البيهقي والحافظ الفقيه
في المختار وقال لأبي إسحاق هذا الحديث بأسا وفي المتن والشرح أنه يصيب من السنة بقدر
ما يحصل من الانتفاء وذكر أنه الصحيح (ويكره السواك برميحان وهو الأيمن) قيل أنه يضر
بلم القم (ورمان وورد في الرثمة وطرفاهه وقبيلوه) من كل ماض أو يصرح
(وكذا الضال بها بالخصوص) لحديث قيسمة بن ذؤيب لا تخطوا بعدد الريحان ولا الزمان
فإنه يجر كان عرق الحزام رواد محمد بن الحسن الأزدي لأن القمص يجره والخصر ربما
جره ولا ينسوك ولا تخطل بما يجره لئلا يكون من ذلك ولا بأس أن ينسوك بالعود الواحد
إثنين فصاعدا) غير عائشة قال في العامة يقول إذا استأنك اللهم طهر قلبي ومحص ذنوبي
قال بعض الشافعية ويؤيده الاتيان بالسنة (ولا يكره السواك في المسجد) لعدم الدليل
الخاص بالكرامة وتقدم أنها تكهنت دخوله (وبأى آخر الاعتكاف)

فصل ويسن الامتناع والأذان في بدن وشعر غير الوجه يفعله (ولو ما) يتركه لأنه عليه
لسانهم عن الرجل الأغيا رواد النسيان والترمدى وصححه والترجل تسريح الشعر

قاله في المتن (و) يجب مسح (جميع جبهة) على كسر أو حرج لحديث أبي داود في صاحب الحجامة كان يكفيه أن يشبه بهند
أو يصيب على جبهته ويصعب عليه أو ينسل ما ترجمه (فلوندى) أي تجاوز (شدها) أي الجبهة (على الحاجة) إليها
وهو موضع الكسر أو الجرح وبأحاط به مما لا يمكن الشد إليه (نزعها) كالوشها على ما لا كسر ولا جرح فيسعدان لم يصفه فلا
شررا (فان خاف) ذلك (فيمزأه) على عمل الحاجة لأنه موضع عتق استعمال الماشية فجاز أن يمسح بالجرع فينسل
الصحيح ومع من الجبهة على كل ما حاذى عمل الحاجة وتيسر زائد (ودواء) على البدن (ولو قارفتي وتضرر بقله تجديرة)
فالمسح عليه أن يرضه على طهارة ومنه أن لم يكن على طهارة لأنه في معناه وكذا لو تأملت أصبح فالتيمم سرار ولا يصح المسح على

يُضِدُّ الْخَيْشُ وَالْغُرُورُ وَيُجْعِلُ الْإِذَاكَانَ يَتَّبِعُ جِرْعَ الْوُفَا وَمَا يَخُوفُ أَنْ يَفْاقَ الْإِذَاكَانَ الْمَاءَ الْمُسَجَّحِيَّةَ نَفَازَ كَرِّ الْإِذَاكَانَ
 قَلْبًا (و) يَجِبُ مَسْجُوعٌ (أَكْثَرُ أَعْلَى خَفَوْهُ وَخَوْهُ) جَرْمُ مَوْجٍ وَجَوْبٍ جَسَدًا لَا كَرَّ الْكَلِّ وَلَا نَسْنَاسِيَّاهُ (وَسَنَ) الْمَسْجُوعِ
 (أَصَابِعُ) يَدَيْهِمْ أَمَامِيهِ (أَيُّ أَصَابِعٍ جَلِيَّةٍ (السَّاقَةِ) عِشْرَ جِلَّةٍ الْيُنْيُ يَسُدُّ الْيُنْيُ وَرَحْلَهُ الْيُسْرَى يَدُهُ الْيُسْرَى يَدُهُ يَدُ
 الْغُرَّةِ يَنْشَقُّ فَمُحْفَةً وَضَوْءُ النَّبِيِّ حَيْثُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالْمَوْجِ قَوْضًا وَمَسْجُوعٌ عَلَى الْخَفَيْنِ قَوْضُوعٌ يَدُهُ الْيُنْيُ عَلَى خَفِّهِ الْأَعْمَى وَضَعُ يَدِهِ
 مَسْجُوعًا أَعْلَاهَا مَسْجُوعَةً وَاحِدَةً حَتَّى كَانَتْ أَنْظَرُ أَيْ أَثَرُ أَصَابِعِهِ عَلَى الْخَفَيْنِ وَرَأَاهُ لِحَالِ
 الْيُسْرَى عَلَى خَفِّهِ الْأَعْمَى ٥٤

وروي عن عمار أنه مسح حق
روى أن أرماسه على خفيه
خطوطا والمصنف ابن يفرج
أصابه قال في الشرح (ولا
يجزى) مسح (أسفله عقبه)
أي الخلف أن اقتصر عليها قال
في الانصاف قول واحد (ولا
يسن) معهم مع أعلى الخلف
فمول على أن كان الدينار إلى لكان
أسفل الخلف أولى بالمسح من
ظاهرة وقد استحسن القول الفصل
الله عليه وسلم بمسح ظاهر خفيه
رواه أحمد وأبو داود وأحمد بن
المعتمر بن شعبة الله عليه السلام
مسح أعلى الخلف وأسفله فقال
الترمذي أنه معلول وقال سادات
أبازرع ومحمد بن عيسى فقال ليس
يصح وقال أحمد أنه من وجه
ضعيف (وحكمه) أي مسح
الخلف (باصبع) فأكثر (أو)
(بحائل) تحرقه وخشعة مبالوتين
وحكم غسله حكم رأس) في
وضوءه تقدم أنه يجزى مسح
الواجب كغسله وكذا غسل
مع أرماسه وكذا إصابه ماء ولو
مسح من ساق الخلف إلى إصابه
أجزاء (وكرر غسل) الخلف لعدوله
عن الناصب ورواهه مظنة
أقصاده (و) حكمه أنها

استأنف الطهارة (تكرار مسح) الخلف بفتح التاء وكسر هاء اسم مصدر لانه في معنى غسله هظفت وكذا بنيت القول في اعتقاد
سائر راسع (ومق ظهر) بعد حدث وقبل انقضاء مدين من حمامة مسحوة (بعض راس وغشش) أي كثر استأنف الطهارة
فان لم يغشش فلا بأس (أو ظهر بعض قدم) من خوف مسح عليه وإن لم يغشش أو خرج القدم (إلى ساق) نحو (خف)
استأنف الطهارة لأن مسح الحمامة قام مقام مسح الرأس ومسح الخفين أقيم مقام غسل الرجلين فإذا زال السار الذي جعل بدلاً
حكم الطهارة فالتيمم بها ما عدا ذلك كتشطط طهارة الخلف وبقيت طهارته بغير (أو انتقض بعض الحمامة) المسحوة ولو كثر
استأنف الطهارة لأنه كثر عازا إلى المسح عليه (أو انتقض دم مسحاته وضوحها) كن بفتح و ح سبابة وكذا انتطاع نحو ساس

الدول استأنف الطهارة لأن طهارته غلبت العزوف فأنزلت على الأصل لكن بعضهم من وجوه فيمنه (أو أقمعت المدة) أي مدة المسح (ولو) وحديثي مما تقدم (في صلاة استأنف الطهارة) لأن طهارته مؤقتة فطلبت استأنفها وتجرى جوار وقت الصلاة في حق النائم وسواها فثبت ما أوردنا أولاً وذلك مبنى على أن المسح رفع الحدث وعلى أن الحدث لا يتبع في النقض فإذا دخل بعد الحدث إلى العزوف الذي مسح الحائل عنه فمضى إلى بقية أفعاله فثبت أنف الوضوء وان قرب الزمن قال أبو العباس وغيره أن هذا هو الصحيح من المذهب عند المحققين (وزوال جيرة) ولو لم ير أمانتها (ك) زوال (خف) ٥٥ وكذا برهان لأن مسحاً يدل عن غسل ما تحتها وقال في شرحه

وغیره اللانها اذا مسحت في الطهارة الكبري و زالت اجزا غسل ما تحتها للمسح وجوب للموافاق الطهارة الصكبري انتهى وفيه نظر فلهذا سبق

باب نواقض الوضوء

جمع ناقض بمعنى ناقض وان قيل لا يبيح فاعل وصفا مطلقا على فواعل الامتناع وجمع ناقض ان خص المنع ووصف الماقل على ما اختاره جماعة (وهي مفسدة) أي الوضوء محسنة معترضة للتفسير لان النقص حقيقة في البناء واستصحابه في المعاني كنقص الوضوء والعلة مجزأ (ثانته) بالاستقراء أحدها (الخارج ولو) كان نادرا كالرجح من القبل والعود والمحي من الدبر فنقض كاعتاد وهو البسول والاعاطع والرجح من الدبر حديث فاطمة بنت أبي جهم انها حككت شخصاً فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا كان دم الحيض فانه اسود يعرف فاذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فوضئي ووضي فافعلوه دم عرق رواء او اوداود والدارقطني

اعتقاد استصحابه لان الاستصحاب حكيم شرعي لا بد له من دليل وليس استصحاب ذلك بصواب اه ومن ثمة ودانقص وفي القلم مشقة عليه كان النقص في حقه كالنقص في كماله في حق الايط (وسحب غسلها) أي الاطفار (بمعناها تكميلا للظنفة) وقيل انما الحلق قبل غسلها بضر بالبدن (ويكون ذلك) أي حذف الشارب وتقليم الاطفار وكذا الاستعداد وتنف الايط (يوم الجمعة قبل الصلاة) وقبل يوم الخميس وقبل فجر (و) يس أن لا يجحف عليها أي الاطفار (في الفزولاه قد يحتاج إلى حل محل أوشو) يس (تناف الايط) لخبر أبي هريرة قال شق حلقة أو تنور قاله في الآداب الكبرى (و) يس (حلق العانة) وهو الاستعداد لخبر أبي هريرة (ولهضمه وازالته بما شاع) اه (التنوير في العانة وغيره فافعله أحد) وكذا النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة واستناده ثقات قال في الفروع وقد أعل بالارسال وقال أحمد بن حنبل صحيح لان قتادة قال ما طأ إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال أحمد وسكتوا عن شعر الأيتام فظاهره بقاؤه يتوجه أخذه اذ الحش قاله في الفروع (وتكره كثره) أي التنوير لانه لا المدي لانه يضعف حركة الجماع (و يدين الدم والشعر والظفر) لما روى التللال باسناده عن مثل بنت مشرح الاثمة به كالتدريبات في يقبل أنفاهرو يدفعه ليقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وعن ابن جريح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يعصم عن الدم وقال به ناسات يفعل أحدهن إلى جل يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقه قال يفتنه قلت بل يلقه في شيء قال كان ابن جريحه (ويقله كل أسبوع) لما روى البغوي بسنده عن هبل بن عمار بن عمرو بن الناص أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ أظفاره ويشار به كل جمعة (ويكره تركه فوق أربعين يوما) قيل له في رواية سندي حلق العانة وتقليم الاطفار كتركه قال أربعين الحديث اما الاطراب ففي كل جمعة لانه يصير وحشا (ويكره تنف الشيب) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تنف الشيب وقال انه نور الاسلام وعن طارق بن حبيب ان حماما أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وسلم فراهي شيبه في لميت فهاوى إليها لياخذها فامسك النبي صلى الله عليه وسلم بدموعه قال من شاب شيبه في الاسلام كانت له نوراً يوم القيامة رواه الخلال في جامعه وأول من شاب ابراهيم عليه السلام وهو ابن مائة وخمسين سنة قاله في الحاشية (و يس خضابه) الحديث أبي بكره حاشيا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورأه عليه السلام في ثيابه أيضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غير وجهه وجنوه السواد (بجناه قوله و يس أن لا يجحف عليها الخ لقول أحمد قال عمر وفر والاطفار في أرض الدوق فامسحlah وقوله عن الحكم ابن عمر و امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نحني الاطفار في الجهاد فان التقوا الاطفار اه

وقال استناده كاهم ثقافت فامر بها بالوضوء لكل صلاة ودمها غير معتاد لولاه خارج من سبل أشبه المعتاد ولعمرو قوله عليه السلام لا وضوء الا من حدث أو رجع رواه الترمذي ويصح من حديث أبي هريرة وهو يشمل الرجح من القبل والمصاة فخص رجح من دبره فبعض (أو) كان انخارج (ظاهرا) كونه بلا دم فيتنقض (أو) كان (مقطرا) بفتح الطاء شديد تباين قطره في حاله حدثنا شرح فمقتض لانه لا يخلو عن بله بجهة تعصيه فيتجسس لجماعة ما لا يقطع به في الشرح ولظفر في غير السبل ولم يصل إلى محل تجسس كالأظفره في أذنه فوصل إلى دماغه ثم خرج منها لم يتنقض وكذا الوجه من فده (أو) كان (محتشى) بأن استنحي قطنا أو نحوه في دبره أو قبليه (واينل) ثم خرج انتقب وضوءه ومساواة طرفه خارجا أو لا ومفهوه كان لم يتل لا يتنقض قال في شرحه وهو المذهب لأنه ليس بين

التي لا تأخر عن ذلك ولم يفسد له استغفر بثمن انتهى ومقتضاها ان المحتض في دبره ينقض اذا خرج سعالقا وفي الاذنان ينقض
 المحتض اذا خرج ولولم ينزل (أو) كان (مناديب) الى فرج ثم خرج (أو) منيا (استدخل) بخوفته في فرج ثم خرج ينقض لانه
 خارج من سبيل لا يتلو عن بطنه فبعض من الفرج والمحتض ان خرج من الفرج أو أدخل بعض الزرقاء تنقض سواء كانت في القبل
 أو في الدبر (أو) ينقض الخارج ان كان (دائما) كدم مسخاضة ولسن ولوشحوه الضرورة (من سبيل) متعلق بالخارج وهو
 يخرج البول والغائط فينقض ما خرج منه (الى ما) أي يحمل (يلحقه حكم التطهير) لان ما وصل اليه الخارج

دائم يلحقه حكم التطهير من
 ان ثبت لم يلحقه حكم التطهير
 من الحديث والبارأصله متعلق
 بالخارج (ولو) لم ينقل الخارج
 بل كان (ظاهرا) ومقدمة علم
 بها) نفاضا لم يوسم بالعلم
 يلزمه الموضوع كالفرع وكذا
 لحرف مصران ورأس دودة
 (ولا) ينقض (يسمى) يخرج
 (من أحد فرج) أي
 قبل (خفي) بشكل غير بول
 وفائط (لثقل في التناقض وهو
 ان خروج من فرج أصلي فان كان
 الخارج كثيرا أو لولا أو غاطس أو
 خرج النجس أو انظرهما
 تنقض (ورق استند الخارج)
 اعتادوا ليلقه (واقطع غيره
 ولو) كان المنفتح (أسفل المائدة
 لم يثبت له) أي المنفتح (حكم)
 الخارج (الاعتاد) بل هي باقية
 له (فلا تنقض بريح منه) و
 جسمه ولا يخرج يسير نفس
 غير بول وفائط ولا غسل بالبلع
 فيه بل انزال أو تسد لا يجزي
 فيه استعمار (الثاني خروج بول
 أو غاطس من باقي البدن) غير
 لسيلين وتقدم حكمهما (مطلقا)
 أي كثيرا كان البول والغائط
 أو يسيرا (أو) خروج (نجاسة
 غيرها) أي غير البول والغائط من باقي البدن (كقوله) خرج القيح (بحاله)

ما ورد
 يان شرب نحو ما وقده منصفه لان نجاسته موصولة الى الخوف لا باس حالته (حاشه) تمت لنجاسته في نفس كل أحد يصبه يروي نحوه
 عن ابن عباس كالا لخلال الذي استقرت عليه والواقفان الفاحش ما يستغسه كل انسان في نفسه لا ما يستغسه غيره يقول النبي
 صلى الله عليه وسلم دع ما رى بينك الى ما لم يركب ولا اعتبارا لرجال الانسان ما يستغسه غيره خرج فيكونه فلهما بالنقض بخروج
 النجاسة الفاحش عن غير السيل قاله ابن عباس وابن عمر لخبره مع ان نأي طلبة عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قالتمونا كاللقيت ثوبان في مسجد دمشق فسالته فقال صدق في أناس كتب له وضواء رواه الترمذي وقال هذا آج شيء في

في هذا الباب قبل لا يحدث ثوبان ثبت عندك كالنعم (ولو) كان خروج الصلوة الفاحشة من باب الدين (بخطه أو غيرها) تكره
(أو) كاد (بعض علق) أو أراد أن الفرق بين ما خرج منه أو جعله لا أثر له في تقضى الصوم وعدمه (و لا) ينقض ما خرج من
(بعض) وهو صغار البني (وشجره) كتي وذياب وقيل وراغب قلته ومثقالا لا حرام منه (الثالث زوال عقل) كحديث جنون أو
برسام كثيرا كان أو قليلا جامعا (أو نطقه) أي انقل بسكر أو غله أو دله (حتى ينوم) وهو غشوة تنبئ على القلب بفتح المعرفة
بالأشياء الحديث على مرقاة العين وكأله من نام فليتموا رواه أحمد وأبو داود ٥٧ وان ما جوه من معاوية وقصة العين
وكألهه فلذا تأمت العينان

ما ورد) وما بهما لم يري وضعت جنسي. ويل اذ نه ان أمسكت نفسي فاغفر لها وان أرسلتها
فأحفظها بما أحفظه به هذا الصالحين ويسحب قرعة الم الصديق وتبارك نص عليه في
رواية جعفر وروى الامام أحمد والترمذي والخليل عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل
ذلك (و يقل انمروج اذا هدمت الرجل) لان الله مواب يشهرها الذين من جن وهو ما كما في الخبر
(ويكره النوم على سطح ليس عليه تحجير) لانه عليه السلام عنه رواه الترمذي من حديث
جابر وخشيته ان يتدحرج فيسقط عنه (و يكره) نومه على بطنه وعلى قفاه ان خاف ان يتكشاف
عورته قال في الادب الكبير النوم على القفادى مبغض الاكثر منه بالنصر وبالماء وان
استلقى الراحة بلا نوم مبغض وأردأ من ذلك النوم منسبطا على وجهه (و) يكره نومه (بعد
العصر) لم يثبت من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلوس الا نفسه رواه أبو بكر الموصلي
عن عائشة (و) نومه بعد الغمر) لا هو فت قسم الارزاق كما في الخبر (و) نومه (تحت السماء
مقعدا) من ثيابه والمراحم من العورة (و) نومه (بين قوم مستيقظين) لانه خلاف المروءة
(و) يكره (نومه وحده) لخبر الواحد شيطان (ونومه وحده بين الظل والشمس) لانه
عليه السلام عنه رواه أحمد وفي خبره ان مجلس الشيطان (و) يكره (ركوب البحر عند هيجانه)
لانه مخاطرة قال ابن الجوزي في طيه النوم في النقص في المسف يحرك الماء الدفن والنوم
في القمر يحمل الألوان الى الصفرة و ينقل الرأس اه وتجنب القاتلة أي الاستراحة وسط
النهار وان لم يكن مع ذلك نومه قاله الأزهري و يؤدقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ غير مستقر
واحسن مقبلا انه لا نوم في الجنة (و) يسحب (النوم نصف النهار) قال عبد الله كان أبي ينام
نصف النهار شاة كان أوصفا لا يدها وان خذى جوارق الآداب القاتلة النوم في الظهر فذكره
أهل القفا انتهى فلي هذا هو عطف تسمير (ولا يكره) لذكر (دلى راسه ولو لم يترك ولو حاح)
قصه قال ابن عبد البر اجمع العلماء في جميع الأمصار على استحبابه الحلق وكفى هذا محمورا
بعضهم حلقه على مريد لشبهه لانه ذل وخصوع لغير الله (و يكره) القزعه وهو حلق بعض شعر
الرأس و تركه (بضمه) لقول ابن جرير الذي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزعه وقال لحلقه كله
أودعه كله رواه أبو داود فيدخل في القزعه حلق مواضع من جوانب راسه وترك الباقي ما أخذ
من قزع السحاب وهو يتخله وان يحلق وسطه وترك جوانبه كما تفعله شمامسة النصارى وحلق
جوانبه وترك وسطه كما تفعله كثير من السفلى وان يحلق مقدمه وترك مؤخره (و) يكره (حلق
القفا) بالقصر (منفردا عن الرأس) اذ لم يمتحج اليه الحماما وغيرها قال المروزي سألت أبا عبد
الله عن حلق القفا قال هو من فعل المجوس ومن تشبه به يقوم منهم وقال لباس ان يحلق قفا
في الحمامة (وهو) أي القفا (مؤخر العنق) وعلم من كلامه انه لا يكره حلقه مع الرأس أو منفردا

٨ - (صكشاف القناع) - أول ١ المات عن مخالته ميمونة رواه مسلم ولا يشبهه الخناس في القنص
واجتماع المخرج وربما كان القناع ابعين الحديث (لا) ان كان النوم اليسير (مع احتشاده أو تكاء أو استناد) فينقض مطلقا كقول
المصنطح وعلم منه ان قض اليسير باعنا من ركع وساجد (الرابع من قريح آدمي) ذون سائر الجينات تعدد الولاد كرا أو انفي
صغرا أو كبيرا (ولو) كان القزح الجوس (دبرا) لاحد من ذكره كما ماس الذي كره الحديث ببرقته صفوان مرقوما من مس ذكره
فليتوضأ رواه مالك والشافعي وأحمد وصححه الترمذي وقال حسن صحيح وابن ماجه وصححه ابن معين وقال البخاري أصح شئ في هذا

اللي حديثه بغيره فوضي غايه مثله زاده ابن ماجه والترمذي وامامس غير الله كرفاهوم قوله عليه السلام من مس فرجه فليس له من الله شيء رواه احمد واذا انتفض عن فرجه نفسه مع دعاء الحاحه الموه جواز فرجه غير اوله وفي بعض الفاظ حديثه بغيره من مس الذي ذكره فليستوا فيشمل كل ذكر (او) كان المسوس فرجه (ميتا) لاسبق وليقاه حرمته (متصل) صفة لفرج فلا ينتفض عن متفصل لذهاب حرمته بقطعه (اصل) صفة ايضا فلا ينتفض ٥٨ من زائد ولا حد فرج حتى مشكل لاحتمال زيادته (ولو) كان الفرع (أشمل)

لحاجه اليه (ويجب شتان ذكره اني) لقوله صلى الله عليه وسلم لرجل اسلم اني عندك شعر الكفر واخنتي رواه ابو داود وفي الحديث اخنتي ابراهيم بعدما أتت عليه ثمانون سنة متفق عليه واللفظ لغازي وقال تعالى ثم أوحينا اليك ان اتبع حلف ابراهيم حنيفا ولا نه من شعرك المسلمين فكان واجبا كسائر شعارهم وقال احد كان ابن عباس يشد في امره حتى قد يروى عنه انه لا يخلع ولا صلاة وفي قوله النبي صلى الله عليه وسلم اذا التفتان فوجبا الغسل دليل على ان النساء كن يحنطن ولان هناك فضلة فوجب ان التفتا كالرجل وقت وجوبه (عند بلوغ) لقول ابن عباس وكانوا لا يحنطون الى رجل حتى يدرك رواه البخاري لانه قبل ذلك ليس باهل للحنك (ما لم يصف على نفسه) فيسقط وجوبه كالوضوء واصلا والوضوء بطريق الاول قال ابن قندس فظاهر ذلك ان الحلق المسقط للوضوء الغسل مسقط للتفتان حيث تقرر وجوب التفتان على الذكر والانثى (فخص ذكر حتى مشكل وفرجه) احتياط (والرجل اجاز زوجته المسلمة عليه) كالصلاة (و) التفتان (زمن صغرا افضل الى التميز) لانه اسرع براوليتنا على اكل الاحوال والتفتان الذكر (باخذ جلد حشفة ذكره) وبقالها القلفة والفرج فان اقتصر على اخذ (اكثرها جاز) فقه الجوف وجزءه صاحب الحذر وغيره (و) خفض الجارية (باخذ جلد انثى فوق عمل البلاج تشبهه عرف الدلو) يستحب ان لا تؤخذ كلها من امراتها (والخير ولاه نصف شهوتها) وبكره ختان (ومما يع) تشبهه بالهود (وبكره التفتان من) حين (الولادة اليه) الى الالبوم السامع كالف فرج وعول بدكر كراهه الاكثر (وان امره) اي بالتفتان (ولي الامر فرج او برد او مرض يخاف من مثله الموت من التفتان فلتف) بسبه فنه لانه ليس له (او امره) ولي الامر (هو زعم الأطباء انه يتلف او يظن زافه ضمن) لانه ليس له وفي الفصول ان فعله في شدة حراو برد او مرض يخاف من مثله الموت من التفتان لحكمه كالحذف في ضمن وهو من خطا الامام فيه اربابان (و يجوز ان يحن نفسه ان قوي عليه واحسنه) لانه قد يروى ان ابراهيم ختن نفسه (وان ترك التفتان من غير ضرر وهو يستد وجوبه فسق كاله في جميع الجبرين) لاضراره على ذلك الذنب (ومن ولدوا لاقافه له سقط وجوبه) وبكره امرار الموي على رجل التفتان اذن لانه لا فائدة فيه فتركت التمر بمفعله ذكره ابن القيم (ولا تقطع اصبع زائدة تقصا) فقهه عبد الله (وبكره ثقب اذن صبي لاجارية تقصا) لحاجته للتميز بخلافه (وبكره غص) وهو تنف الشعر من الوجه (ورشر) اي برد الاسنان لتقوده وتبلغ ويحسن (ورشم) وهو غرر الجلد بآبار ثم حشوه كلال (ووصل شعر بشعر) لما روى انه صلى الله عليه وسلم لن الرابطة والمستوصلة والتامسة والمتصصة والواشرة والمستوشرة وفي خبر آخر لن الله الواشحة والمستوشمة اي الفاعلة والمفعول بها فاقسامها والفتنة على النبي

كانت اليد (زائدة) لعموم ماسبق والفرج من بطن الكف وظاهره او حرفه لانه جزء منها شبهه بطنها (خلا لفر) فلا ينتفض منه بالفرج لانه في حكم المنفصل (او) مس (الفرج بفرج غيره) اي اذا مس يد كره فرج غيره الذي كره انتفض وضوؤه لانه ان لمس من مسه باليد وعلم منه انه لا ينتفض عن ذكره كز ولا يد بدبر ولا قبل امرأه ينقل أخرى أبد رها (بلا حائل) متعلق بمس لقوله عليه السلام من افضى بيده اليك كره ليس دونه ستر فتدوجب عليه الوضوء رواه احمد والدارقطني فان مس بحائل فلا ينتفض (لا) ينتفض من (عمل) ذكر (بائ) لانه ليس بفرج وكذا مس البائ لذهاب حرمته كما يفهم من لاسبق (و) لا ينتفض من (شفرى امرأته) دون مخرج لان الفرع يخرج الحلت لا ما قاربته وشفر الفرع بضم الشين المجهدة واسكان الفاء

تدل

[illegible]

تدلى على تحريمه لان فاضل المباح لا يجوز لذته (ولو) كان وصل المرأة شعرها (بشعره يمينه او
اخذ زوج) لعدم التبر (ولا قطع الصلاة) من المرأة الموصولة شعرها شعر (ان كان قصبا)
لجله العباسه مع قدرها على احتسابها ونعم ان كان طاهرا وان قلنا ان التحريم لانه لا يعود الى
شرط الصلاة كالصلاة في حياضه بر (ولا يابس بما يحتاج اليه لشعره) لانه فاضل فان كان
اكثر من ذلك فغيره وايضا ان احدهما التمكن وغير محرم لما روى عن معاوية انه اخرج كبة
من شعر وقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخبرني عن مثل ذلك وقال اغتسلت من سوا اسرائيل
حين اتخذ هذا سائرهم فخصني الله به بالشعر فيمكن جعل ذلك تفسير اللفظ المثلث في الحديث
السايق والثانية لان وصل المرأة رأسها الشعر والفرامل ولا الوصل فحدثت جارية قال النبي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان وصل المرأة برأسها شاق المواق والظاهر ان الشعر اغتسل وهو وصل
الشعر بالشعر ينافيه من التدليس واستعمال الشعر المختلف في نجاسته وغير ذلك لا يصح لعدم
ذلك فيه وحصول المصلحة من تحسين المرأة وزوجها من غير مضرة وتعمل احاديث النبي على
الكراهة (واباح) عبد الرحمن (ابن الحوزي) النص وعدم وصل النبي صلى الله عليه وسلم التدليس (وانه)
كان (شارعا الفاحشا) وفي الفتنة وجهه انه يهوى بطلب الزوج (ويحرم بغيره شرعا جنيته)
كسائر بدنها (الا) الشعر (الباش) المنفصل منها (ولها) أي لمرأة (حلق الوجه) وصفه نصا
والحرم اغتسله وتف شعر وجهها قال في الحاشية (و) لها (تسميته وتحميمه ويحرمه) من كل
ما فيه تزينه (و) يكرهه (أي الوجه) (لرجل) نص عليه (وكذا التعذيب وهو راسه الشعر
الذي بين العذار والزعرة) يكره للرجل لان هيا كرهه (رواها لخلال (لها) أي لا يكره ما لانه
من زينتها (ويكره النقش والتكتيب والتطريف وهو الذي يكون في رؤس الاصابع وهو
القموع) (رواها المروزي عن حمزة بن عماره عن عاشق بن عوف وغيرهما (بل) نفس بدنها في
الخصاب (فخصا) قال في الاصاح كره العلماء ان تودب شيئا بل تخضب بياض حمره) هو
النقش قال احمد لغنم بدنها غصا (ويكره كسب الماشطة) ككسب الخناجر (ويحرم
التدليس) لحدثت عن غشاق بن مسعود (و) يحرم (التشبه) من النساء (بالمردان) ككسبه
وبأقرب دليله في شعر المودة (وكرهه) الامام (احمد) الحجة يوم السبت (يوم الاربعاء) لقوله
عليه السلام من احجم يوم السبت او يوم الاربعاء فاصابه يعني مرضا فلا يلوم في ان نفسه من
مراسيل الزمري وهو مرسل صحيح قال في الآداب الكبرى (ووقوف) احمد (في) الحجة يوم
الجمعة) قال القاضي كرهه جماعة من اصحابه واستدلوا بانها ضعيفة قال في الفروع والمراد
بلا حجة كالحنبل كان ابو عبد الله يخبرني في وقت حاج به الدم وى ساعة كانت ذكركه

والا الماس اعدم تناول النص لما لا يقتضيه أصلاً انتشاره بشك أو تكرار نظر (الساحس غيل ميت) مسلماً كان أو كلاً منصفاً أو كبيراً ذكر أو أُنثى لأننا من غير ما نرى من عاين المبتلى الموضوعين أي هريرة أقل مقداره الموضوع ولم يعلم بحقائق من المتعاطية ولأن الفاسل لاسم عالمين من عورة الميت فاقم مقامه كالزعم الحديث (أو) غسل (بعضه) أي الميت ولو لم يمس ولو (لا) ينتقض وضوءه (إن عمه) أي الميت لعذر اقترافه لعل الوارد وغسل الميت من بقلعه وبثائه لأمن نصب الماء وضوءه (التابع أكل لحمه) (بل) علمه وأوجهنا كان أو مطبوخاً لما لا يخفى أو لا الحديث البراءة من عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل أتوه وضوء من لحم الأبل قال نعم قيل أتوه من لحم الضمى قال لا وأما جدوا أبو داود والترمذي وابن ماجه من طار من ممره مرفوعاً فله وضوءه مسلم

قال أبو عبد الله كان بعضنا حدثنا أبو جابر بن معمر قال الخطابي ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث ودقوى الأئمة وأن المراد بالوضوء غسل اليدين مرفوعة وقد أطل في شرحه وأبل بكسرتين وتسكن الباء قال في القاموس واحد يقع على الجمع وليس يجمع ولا مع جمع وجهه بال (تسكن) فلا تنحى إلى غيره (فلا تنقض) ما كل ما سوى علم الأبل من الجمع سواء كانت مباحة أو محرمة ولا تنقض (بشأن) بقية أجزاءها) أي الأبل كسناها وقبلها وكمدها وطحاها وذكر شواصمها لأن النص لم يأتوا (و) لا تنقض أيضا (شرب لبناء) شرب (مرفق لها) ٦٠ لأن الأخبار الصحيحة أغلظت في صحة الحكم فيه غير معقول المعنى فاقصر فيه على

مورد النص (الثامن الرد) عن الإسلام لقوله تعالى لن أشرك بصطن علك وقوله عليه السلام الطهور شطر الإيمان والرد تبطل الأعمال فوجب أن تبطل ما هو شرطه وقال القاضي لا معنى لبطاها من التوافق مع وجوب الطهارة الكبرى يعني إذا طهر للإسلام إذ وجوب النسل ملازم لوجوب الوضوء كما ذكره بقوله (وكما أوجب غسلًا غير موت كإسلام وانتقال منى وغورها) كحصى ونفاس (أوجب وضوءًا) وأما الميت فلا يجب وضوءه بل يسن وعلم بحسبتي أنه لا تنقض بوضوءه وضوء غيره وقد نصوا لا يفتقه اتصال ولا بالكل مامته ألتوا لكن بسن الوضوء من كلام عمر كما تقدم ومن من المرأة حيث قلنا لا وجب الوضوء وحديثنا الأمر بأعادة الوضوء والصلاة من الفتنة ضعفه أحمد وعبد الرحمن بن مهدي والدارقطني وهون مر اسبل أي العالمة قال ابن سيرين لا تأخذوا بمراسيل الحسن وأبي العالمة فانما لا يبال عن أخذنا والفتنة أن يضل حتى

الخلال (والفصل في معناه) أي الحمامة (وهي أنفع منه في سداها) كالخمار (ومافى معنى الحمامة كالشريط والفضب العكس) أي أنفع من ثياب السدا كالشام

باب الوضوء

من الوضوء وهي التظافر وهو بالضم اسم لفعل وبالتنوع اسم للماء الذي يتوضأ به وقبل بالفتح فيه ما قبل بالضم فهو غير أضعفها (وهو شرط استعمال ما هو شرط في الأعضاء الأربعة) وهي الوجوه واليدين والرسول جلان (على منعة مخصوصة) في الشرع بأن يأتي بها مرتبة متوالية مع باقي الفروض والشروط وما يجب اعتباره وسعى وضوء التظافر المتوضي وتخصيه بالحكمة في غسل الأعضاء المذكورة في الوضوء دون غيرها أنها أسرع ما يقر من اليدين بالخالفه فامر بغسلها ظاهر أن يفي على طهارتها الباطنة ورتب غسلها على ترتيب سرعة الحركة في الخالفه فامر بغسل الوجوه في القدم والألف بائتي بالأعضاء لأن الإنسان أكثر الأعضاء وأشد حركتها فغيره مما عمل وهو أكثر الغلب قليل السلامة غالبًا ثم بالذنب ليتوب عما يشتم به ثم بالوجه ليتوب عما تنظر ثم باليدين ليتوب عن البطش ثم خض الرأس المسح لانه مجاوزا تقع منه الخالفه ثم بالاذن لاجل السماع ثم بالرجل لاجل المشي ثم ارشده بعد ذلك إلى تحديد الأيمان باليدين (وفروضه) أي الوضوء مع فرض وهو الفضة الحز والقطع وشرعا ما أتت فاعله وعوقب تاركه (ستغسل الوجه) لقوله تعالى أذا قم إلى الصلاة فأعسلوا وجوهكم (و) غسل (اليدين إلى المرفقين) مع الرأس وغسل (الرجل إلى الكعبين) لبقية الألف المذكورة وهو واضح على النصب وأما المرفق فيلحظ الدور والوإتمامه وقال أبو ذر المسح عند العرب بغسل ومع فغاية الأمر أنها تصير غزاة للجميل وصحاح الأحاديث تبلغ التوارق وجوب غسلها وقيل لما كانت الأرجل مظنة الأسراف في الماء وهو منسحق عنه مذموم عطفها على المسوح لا لتتمتع بل لئلا على الاقتصاد على مقدار المطلوب ثم قيل إلى الكعبين دفعا فلن ظان أنها محسوسة لأن المسح يضرب به غابة في الشرع وروى سعيد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى يستحسن قال أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين وقالت عائشة لأن قطعاً أحب إلى أن المسح القدمين وهذا حق غير لاس الخف وأما لاسه فلهما ليس فرضاً متعيناً في حق (والترتيب) بين الأعضاء المذكورة كذا كراهته لأنه تعالى أدخل المسوح بين الغسولات ولا يسلح لحد أفائدة غير الترتيب والآية مسوقة لبان الواجب والتي صلى الله عليه وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة إلا به ولأنه

يحصل من تحككه حرفان ذكر ما ينحقل (ولا تنقض بازالتشر وغوره) كظفر لانه

ليس بدلا لاهته بخلاف الخف فحصل في مسائل من التسلق في الطهارة وما يحرم به من أحكام المصنف (من شك) أي تردد قال في القاموس التسلق خلاف اليقين (في طهارة) يدين حدث (أو) شك في (حدث) يدين طهارة (ولو) كان شكه ذلك (في غير صلاة) أي في بقية الحديث هذا قد يزدحكي إلى التي صلى الله عليه وسلم في الحل يحفل اليه الله يبعد الشك في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسبح مواتا أو يجرد يحدائق عليه وسلم معناه مرفوع عن حديث أبي هريرة لم يذكر فيه الصلاة ولانه تعارض عنده الأمر بالتسلق في حجب طهارة ما كيتبتين تعارضتا فارجع إلى اليقين سواء غلب على ظنه أحدهما أولا لأن غلبة الظن إذا لم

يكون لها صلة في الشرع بالثبوت لها كظن خفي أحسنها حينئذ كمال التيقن واليقين ما أدته تيقن النفس المتصدق به وقوله ت به
 وقطعتان قطعهما صحيح كاله الموقف في مقدمة الزوضوعى ما هنا تيقنا بعد ورود الشك عليه استصحاب الأصل السابق (وإن يتقنهما)
 أى الحدث والطهارة أى يتقن كونهما يمتنع بالحدث والطهارة بعد الشك في وقوعهما (وجعل أسبقهما) بأن يدرك الحدث قبل الطهارة
 أو بالعكس (فإن جهل حاله قبلهما) بأن يدركه كان بعد ما استظهر قبل الشك في وقوعهما (وجوباً) أراد ما يتوقف عليها تيقن
 الحدث في إحدى الحالتين والأصل بقاؤه لأن وجوده يبين الطهارة في الحال الأخرى ٦١ مشكوك فيه أكان قبل الحدث أو بعده

لأنه من طهارة متيقنة أو متيقنة
 أو مستقصاة ولا شيء من ذلك هنا
 (والأ) بأن لا يجوز حاله قبلهما
 بل عليهما (فهو على ضدها) فإن
 كان متظهماً فحدث وإن كان
 محدثاً فظهوره لا بد من تيقن زوال
 تلك الحال إلى ضدها والأصل
 بقاؤه لأن ما يفرضه مشكوك فيه
 فلا يلتفت إليه (وإن عليهما) أى
 حاله قبلهما (وتيقن قبلهما) أى
 الطهارة لا الحدث حال كون فعل
 الطهارة (فما بالحدث) حال
 كون فعل الحدث (تتقنا
 لظاهرة) فهو على مثلهما وإن كان
 فيهما متظهماً فظاهر لا بد من تيقن أنه
 يتقن تلك الطهارة ثم يتوضأ فلا يمكن
 أن يتوضأ مع بقاء تلك الطهارة
 لتيقن كون طهارته عن حدث
 ونقض هذه الطهارة مشكوك
 فيه فلا يزول به اليقين وإن كان
 قبل محدثاً فهو الآن محدث
 لأنه يتقن أنه انتقل عنه إلى
 طهارة ثم أحدث عنها لم يتيقن
 بعد الحدث الثاني طهارته فأن لم
 يعلم حاله قبلهما ظهر لما سبق
 (أدعيت) لفعل طهارة وحدث
 (وتنأ) لاسمها فهو على مثلهما
 أى مثل حاله قبلهما أسقط
 هذا البقن للعارض وإن لم يعلم

هاتين طهارة فكانا الترتيب معتبراً فيه كالصلاة يجب فيها الركوع قبل السجود ولو كان
 الترتيب حائراً لفظه ولم يرد لتعيين الجواز فإن توضأ منكراً لم يصح وبقي في كلامه وما روى
 عن علي أنه قال ما بالي إذا غت وضوءي بأى أعضائي بدأت قال أحداً غتني به اليسرى قبل
 اليمنى لأن خرجهما في الكتاب واحد وروى أحداً سنده أن علياً سئل فقيل له أن أحدنا
 يستعمل فمسل شاة قبل شاة فيقال لا حتى يكون كما أمر الله تعالى ولم يروى عن ابن عمر أنه
 قال لا بأس أن تبدأ برجلك قبل يديك في الوضوء قال في شرح المنتهى لا يعرف له أصل
 (والمؤالة) لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لأن الأول شرط والثاني جواب
 وإذا وجد الشرط وهو القيام وجب أن لا يتعمد حواجه وغسل الأعضاء يؤيده ما روى
 خالد بن معدان أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قملة فقدر درهم لم
 يسبها الماء فأمره أن يسجد للوضوء رواه أحمد وأبو داود وأبو داود والسلافة وهذا صحيح وقيل بشيه وهو
 تقدر ويه منفر ولم يغسل الماء إلا لأجزاء غسل القملة فخط ولم يتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه توضأ الامتوا بأرجلكم بشرط في الفسل لأن المفسول فيه بقية القملة المضمرة الواحد (وسبب
 وجوبه) أى الوضوء (الحدث) فيجب بالحدث ذكره ابن عقيل وغيره وفي الانتصار بزيادة
 الصلاة بقية وقال ابن الجوزي لا يجب الطهارة قبل إرادة الصلاة بل تسحب كالق في الفروع
 ويتوجه قياس المذهب بدخول الوقت وجوب الصلاة ذات وجوب الشرط بوجوب
 للشرط ويتوجه منه في غسل كال شجرته وهو لا يفي أه وحديث لا يقبل الصلوة أحدكم
 حتى يتوضأ مخصوص بحديث لا يقبل الله صلاة من طهره (ويصل) الحدث الأصغر (جميع
 البدن جنابة) ذكرنا القاضى وأما غت الجوارى أو التواضع إلى الصغير ويؤيده أن الحدث
 لا يجل له من المحض عضو غسله في الوضوء حتى يتم وضوءه كالمق في الفروع ويتوجه منه
 أعضاء الوضوء (وطهارة الحدث فرض قبل التيمم) ذكر ابن عبد البر أنه معلوم عنده جميع
 أهل السيرة عليه السلام افترض عليه عكة الصلاة والغسل من الجنابة قال ومعلوم أن غسل
 الجنابة لم يفرض قبل الوضوء وأنه لم يزل قط بركة صلاة الأبرياء قال وهذا مما لا يجهل له عالم
 ولا يدفعه الأمعان أه وعن زيد بن حارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل أتاه في
 أول ما أوحى إليه فعمل الوضوء والصلاة خرج له الإمام أحمد وتكلم فيه أبو حاتم الرازي وغيره
 لأجل ابن أبي عمير وقد تابعه عليه رشدين سعد فراه كمال الشيخ يراه الذين أحدث الخليلي
 أعلم أن الوضوء أول ما فرض مع الصلاة وكذلك في المبدع وكان فرضه مع فرض الصلاة
 كما رواه ابن ماجة فآية المائدة مقردة للمؤسسة (والذي يشترط لظاهرة الحدث) وضوءاً
 كان أو غسل (ولتيمم) ولو مسنوناً وعن نجاسة يبدن (و) الفسل وتجدد وضوءه

حاله قبل ما ظهر (فإن جهل حالهما) بأن يدرك الحدث عن طهارة أو لم يدرك الطهارة عن حدث أو لا (وجعل أسبقهما
 فمتنهما) أى ضدهما قبلهما إن علمهما ما تقدم وكذا الوقتين طهارته وتعل حدث أو حدثاً وتعل طهارة فقط لأن الأصل أن ما يتقنه هو
 ما كان عليه قبل ذلك وأن ضدهما هو الظاهر وقد أخصت الكلام على أهل الترتيب ما شطب منه في الحاشية (وإن يتقن أن الطهارة
 عن حدث ولم يدرك الحدث عن طهارة أولاً) وجعل أسبقهما (فظهر مطلقاً) محدثاً كان قبل ذلك أو متظهماً لتيقنه ورفع الحدث
 بالطهارة وشك في وجوده بعدها (وعكس هذه) بأن يتقن أن الحدث عن طهارة ولم يدرك الطهارة عن حدث أولاً (يسكبها) فيكون
 محدثاً مطلقاً سواء كان قبل ذلك محدثاً أو متظهماً لتيقنه نقض الطهارة بالحدث وشك في الطهارة بعده وهذا كاله إذا كان الشك قبل

الصلاة أو ثوبا أو ما يدها فلا يؤثر فيها ملطفا (ولا وضوء على سلمي صوت) يرجع من أحدهما إلى البيهقي (أو شح مؤثر من أحدهما إلى البيهقي) لأن كل واحد منهما لم يتحققه منه فهو معتبر في الطهارة شاك في الحدث (ولا وضوء) (أن من واحد كزكشتي) (مس) (٢) حر فرجه لأنه لا يعلم أيهما من الأصل من الفرجين وقد تقدم حكم من ذكره كروا في قوله (وإن أم أحدهما) أي أحد اثنين وحيث الطهارة على أحدهما إلى البيهقي (الآخر وصفه وحده أعا) صلاتهما للثبوت في كل منهما أن أحدهما محدث فإن صافعه غيره فلا إعادة لانتهاء الغدوة وإن أمع أحدهما أو لم يؤتم ٦٢ منها صلاته (وإن أراد ذلك) أي أن يؤتم أحدهما الآخر أو يضافه وحده (وضاء)

لميزول الاعتقاد الذي بطلت صلاتهما لأجله قال في شرحه ولا يحكي في ذلك وضوء أحدهما لاحتمال أن يكون الذي أحدث منهما هو الذي يتوضأ اه قلت وكذا في جملة أن لم يتم العددا لا بهما (ويحرم محدث) أصروا أحكم مع قدرته على طهارة (صلاة) لمحدث ابن عمر مرفوعا لا يقبل الله صلاة من طهر ولا صدقة من غلول رواد الجماعة إلا البخاري وسواء الفرض أو النفل وجها للتلاوة والشكر وصلاة الجماعة ولا يكفر من صلى محمدا (و) يحرم أيضا (طواف) فرضا كان أو نفلا لقوله عليه الصلاة والسلام الطواف بالنيت صلاة إلا أن الله أباح فيه التكلام رواه الشافعي (و) يحرم به أيضا (مس) مصحف وبعضه) ولومن سغير لقوله سبحانه وتعالى لا معصاة إلا المظهرين ولحديث عبد الله بن عمر وابن خرم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه لا بأس بالقرآن إلا طاهر رواه الأثرم والنسائي والدارقطني متصلا واحتج به أحمد ورواه مالك

مستعين وبفسل يدى قائم من نخل ليل وباقى وتسل ميت) لأن الانحلال على القلب وهو النية ما موره وتغير أغصان الأعمال بالنيات أي لا عمل جائز ولا فاضل ولأن النص دل على الثواب في كل وضوء لا ثواب في غير وضوء أجابوا لأن النية للتمييز ولأنه عادة ومن شرطها النية لأن ما لم يعلم إلا من الشارع فهو عبادة كاملة وغيرها وهذا معنى قول الخضر سمعيل وأبي القاسم وغيرها العبادة ما أمر به شرعا من غير إطراد عرفي ولا اعتناء عقلي قبل لأني الدعاء الأسلام والنية عبادة تأن ولا يقتصران إلى النية فقال الإسلام ليس عبادة فسدوره من الكافر وليس من أهلها لمن لا يشرع رده لأنه لا يفسد ولا من كافر وأما النية فلا قطع للتسل ونية الصلاة ففقدت السيرة واستقبال القبلة لوجودهما في مائة فتوجبها بالاستمارة بخلاف الوضوء (الطهارة) أي غسل (ذمة) أي كناية ولو روى (الحض ونفاس وحنابة) فلا تشرفيه النية للمحدث (و) الأغسل (مسألة) انقطع حجبها وبقائها (مجمعة) من الغسل (فتسل قفرا) لحق زوج أو سيد (ولانية) معتبرتها (المحدث) كالنفس من زكاة (ولا فصلية) ذكره في النهاية قال في شرح المنتهى وقياس ذلك منها من الطواف وقراءة القرآن ونحو ذلك مما شرط له الغسل لأنه أعظم ما يوجب طهارة لحق وجها فلا تقسيم به العبادة المشروط لها الغسل وأما ما يصح أن ينرى من الغسل فغيرها منها بخلاف الميتة (و) الأغسل (مسألة) مجنون من حض ونفاس مسألة كانت أو كتابية) حرة أو أمة فلا تقسيم النية منها تعذرهما (و) لكن (بنو بهما) من غسلها كالميتة وقال أبو حامد لأنه كالنكاح لعدم تعدد ما لا يختلف الميت وأما بقية إذا فاقت وأبطل اه قلت ومقتضاه أنها لا تعدد على الأول لقيام نية الغسل مقام نيتها (ولا ثواب في غير وضوء) قال في الفروع أجماعا (وبشرط وضوء أيضا عقلي وتيميز) لتأني النية (وأسلام) كسائر العبادات (وأزالة ما يمنع وصول الماء) عن أعضاء الوضوء لصل الماء إلى البشرة (وانقطاع ناقض) سواء كان خارجا أو غيره واستحبابا واستحبابا قبله وتقدم بدليله في باب الاستحباب (وطهورة ماء) لما تقدم أنه لا يرفع المحدث غير الماء الطهور (وأباحته) أي الماء لمحدث من عمل غلانس عليه أمرنا فهو رد في بعض غنوسه ويحرمه وتقدم (ودخول الوقت على من حدثه دائم لفرضه) أي فرض ذلك الوقت لأن طهارة طهارة غير وضوء وقت يقيد بوقت كالنسيب وعلم منه أنه لو نوا الغائبة أو طواف أو نوافه مع أي أراد فغده غير مشروط للوضوء بشاركة الغسل متنافي سعة كذا كرم المصنف استعراذ بقوله (وتشترط الغسل نية) كما تقدم وهذا مكرره (وأسلام موسى ما تقدم هو عقل) سوى ما تقدم وتيميز وفراغ موجب غسل وإزالة ما يمنع وصول الماء) عن البدن (وطهورة ماء وإباحته) لما تقدم (ولو سبل الماء للشرب لم يجر

مسلا حتى جلده) أي المصنف (وحواشه) وما فيه من ورقا يرض لانه يشمله اسم المصنف ويخل في به (يدعوها) كصدده اذ كل شيء لا يشبهه (بلا حائل) فإن كان حائل لم يجر لان المس إذا الحائل (ولا) يجر على محدث (حله ملائقي كس وك) من غير من كحله في رده لان النهي ورد في المس والجمل ليس بمس (ولا) يجر على محدث (نصفه) أي المصنف (به) أي بكه (أو يعود) لما تقدم (ولا) يجر على محدث أيضا (مس) تفسير) ونحوه ككتب فتور رسائل فيها آيات من قرآن لأنه لا بأس مصفا (و) لا يجر عليه أيضا من (منسوخ ثلاثه) وما أورع الله كالتوراة والإنجيل ولا حمل ورق وماوا ينفيها قرآن ولا مس ثوب بقرآن أو فضة نقشت به (و) لا على رجلي (صغير) فكيفيه من أن عس (و) حوا

التطهير

فيه قرآن من محل خال من الكنا بعدون المكتوب وان وقع الحديث عن عضو لم يحرم من المصنف قبل كمال طهارة (و يحرم من مصنف بغير متخص) قيامه على مسمع المحدث قال في القروع وكذا من ذكر الله بغير اه ولا يحرم منه بغير طاهر اذا كان على غير نجاسة (و يحرم سفره) أي المصنف (لدار حوب الخبز) (و يحرم قسده) أي المصنف (و) قوله (كتب على فيها قرآن) ولا كرهه يحرم الزينة والاتكاع عليه وقال أحد في كتب الحديث ان خاف سرقه فلا بأس ويحرم كتب قرآن وذكر بن خيس وعليه قال في الفنون ان قصديك بكتبه بغير اهانة فالواجب قده وان كتبنا بغير او ٦٣ عليه اوفيه أو تصاد وجب غسلها

(و يحرم) (كتبه) أي القرآن (بحيث يهان) رسول حيوان أو خلوص عليه ونحوه قال الشيخ في الذين اجاءا فغيب الزلثه ويحرم دوسه وروس ذكر قاله احمد لابن عيسى تعليق شئ فيه قرآن يهان به وفي الفصول بكرة ان يكتب على حيطان المذبح ذكره أو غيره لأنه يلهمي الفعل وكره احمد شراء ثوب فيه ذكر الله تعالى بحباس عليه ويداس وفي الضاري ان العمامة ارتفعت بالهاء الموهلة المجرورة قال ابن الجوزي ذلك لصانته وتعظيمه وروى ان عثمان دفن المصاحف بين القبر والمنبر ونص احمد اذ نابل المصنف واقدس دفن (و كره مدرجل البعواستنداره) أي المصنف وكذا كتب علم فيها قرآن تعظيما (و) كره (تعظيمه) وكذا روى بالارض بلا وضع ولا حاجة قد عواله بل هو عسالة الترسد أشه وقدرى رجل نكاح عند احمد فغضب وقال احمد هكذا يفعل بكلام الابراء (و) كره (تعظيمه) أي المصنف (بذهب أو فضضة) وقال ابن الزاغوني يحرم كتبه بذهب لأنه من زخرفة المصاحف ويؤمر

التطهر منه) في حدث ولا نجس بدن أو غيره فلا يرتفع الحديث منه (و باقى الوقوف ولا تشترط نية لطهارة التمسك بدن كانت أو رطوبة أو قعدة لانها من قبيل التروك (ومحله) أي النية (القلب) لانها من عمله (فلا يضرب سب لسانه بخلاف قصد) كالأوراد ان يقول نويت الموضوع فقال نويت الصوم ولو تلفظ بغير قصد لم يعتبر (ولا يضرب) (أبطالها) أي النية بدفعه لانه قد تم بمصالحوم وحدها بعده ما عدا هذا (ولا يضرب) (أبطال الطهارة بعد فراغه) منها لما تقدم (ولا يضرب) (شكها) أي في النية بعد فراغ الطهارة كسائر العبادات (أو شكها) (في الطهارة) أي في غسل عضو أو مسحه (بعده) أي بعد الفراغ من الطهارة (نصا) كشكها في وجود الحديث مع تيقن الطهارة (وان شك في النية في أثناءها) أي أثناء الطهارة (لزمه استئناها) لان الأصل انه لم يأت بها (وكذا ان شك في غسل عضو) فأنشأ طهارة (أو) شك (في مسحه رأسه في أثناءها) أي الطهارة لزمه ان يأتى بما شك فيه ثم يمسحه لانه لا الأصل انه لم يأت به كالمشك في ركعتي الصلاة (الان يكون وهما كوسواس فلا يلتفت اليه) لانهم انشيطان ومن علم انه جلي توتوا أو أراد فصل الموضوع معارزاه أو سابقا عليه قري سامنه فقد وجدت النية (فان أطلها) أي النية (في أثناء طهارة بطل ما مضى منها) أي من الطهارة كالمسلة والصوم فان أراد الاتمام استأنف (ولو فرغها) أي النية (على أعضاء الموضوع) بان فرغ الحديث عن كل عضو عند غسله أو مسحه (مع) وضوؤه (لوجود النية المعتبرة) (أنه توتوا وصلى صلاته) المفروضة عليه (ثم أحدث ثم وضوؤه) صلاة (أخرى ثم علم ترك واجبا) أي فرضا أو شرطيا بخلاف التسمية (في أحد الموضوعين لزمه إعادة الموضوع) الاحتمال ان التروك منه هو الموضوع الثاني (و) لزمه إعادة (الصلاة) احتياطاً لتبرأ فتمت بيقين ولو كان الموضوع الثاني تجدد لم يلزم إلا إعادة الصلاة الأولى لأن الطهارة الأولى ان كانت بحصة فصلاته بحصة لانها باقية لم تبطل بالتعديوان كانت غير بحصة فقد ارتفع الحدث بالصديد (وان حصل الماس في نفسه بنوى ارتفاع الحدث الأصغر ثم ذكره جنب) أو كان متذكراً استداده لكن لم ينسوي رفع الأصغر (فتوى ارتفاع الحديث) والماء في (ارتفاعه) لأن الماء بطور مدام في محل التطهير حتى ينفصل (ولو لبث الماء في قيعه حتى يتغير من ريقه لم ينج) رفع الحديث الا كبراه تغير في محل التطهير فلا يسلبه الطهارة (وان غسل بعض أعضائه بنية الموضوع) غسل (بعضها بنية التبرؤ ثم أعدم ما نوى به التبرؤ بنية الموضوع فبطل الفصل (جزءه) ذلك لوجود الفصل بالنية مع الموالاة فان طال الفصل بحيث تقوت الموالاة بطل لغواها (وان تلفظ بها) أي بالنية (وبما نواه) من وضوؤه أو غسل أو تيمم (هنا) أي في الموضوع والفصل والتيمم (وفي سائر العبادات بدعة) قاله في الفتاوى

بمكة فان كان يحتمل منه ما يتوكل زاه قال أبو الخطاب بركه ان كان نصا أو له حكمه وأخذ اه ويحرم تعظيمه كتب علم (وبإباح تعظيمه) وإقصاه الأمدى لانه عليه السلام طبيب الكعبة وهي دونه وأمر بتعظيم المساجد فاحصاف أولى (و) إباح (تقبيله) لعدم التوقف لان ما طهر بقية القرب اذا لم يكن لقياس فيه مدخل لا يستعجب وان كان فيه تعظيم لا يتوقف وهذا قال عمر بن الخطاب لو لاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبلت ما قبلت أو أنكر ابن عباس على معاوية أنه ماله على السلام حين قبل الأركان كما هو ظاهر هذا لانه لا مقام له وقال الشيخ في الذين اذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فهو أحق (و) تباح (كتابة آيتين فأقل الى كفا) قال في روابه لا ثم قد كتب التي صلى الله عليه وسلم الى المشركين وتحرم خصاله خط عثمان في ولولو يعلو ألف وغيرهاتها

و يمنع الكافر من مس الاصف مطلقا ومن قراءته وتلكه فان ملكه بارث او غيره اجبر على ازالته لملكه منه وله نخبه بكون مس وجهه قاله القاضي في التعليق وغيره

باب الفسل في الضم الاغتسال والماء يتسل به وبالفخ مصدر غسل وبالكسر ما يغسل به الرأس من تطحي وغيره وشرا استعمال ما مشهور ما في جميع بدنه) أي الغسل (على وجه مخصوص) يأتي بانه والأصل في مشروعيته قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ما يأتي من الاستغفار لا من الاستغفار بوضوء واضح السلاطة واجباته الناس حتى يظهر أولان الماء جانب محله ويطلق على الواحدة فلو ٦٤ جنب وقد يقال جنبان وجنبون (وموجه) أي الحدث الذي يوجب الفسل باعتبار

أولاه (سبب) أحدها (انتقال من) فوجب الفسل بمجرد إحساس الرجل بانتقال منيه عن ضله والمرأة بانتقاله عن ثرائها لأن الجنابة تباعد الماء عن مواضع وضوءه بذلك ولأن الفسل تراعى فيه الشهوة وقد وجدت بانتقاله أشبه ما يظهر (فلا بد من غسل له بغير وجه) أي المني (بعد الفسل لأن الوجوب تعلق بالانتقال وقد اغتسل له فلم يجب عليه غسل ثان كبقية مني خرجت بعد الفسل وليس عليه إلا الوضوء بال أول بمسل نصا (ويثبت) أي انتقاله مني (حكم بلوغ وفطر وغيرها) كوجوب كفارة قياسا على وجوب الفسل (وكذا) أي كانت الفسل (انتقال حيز) قاله الشيخ في الدين فثبت بانتقاله ما ثبت بخروجه فإذا أحست بانتقال حيزها قبل الخروب وهي صائمة أفطرت ولو لم يخرج الدم الابهة (الثاني خروجه) أي المني (من مخبره) المتأخر (ولو) كان المني (دما) أي أحمر كالدمل للمجموعات وتخرج المني من جميع البدن وضفه بكثرة جبر بالفسل

المصرية وقال لم يذله النوى صلى الله عليه وسلم ولا أحياه وفي المحدث لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في أول الوضوء يبارتفاع الحدث ولا استباحة الصلاة ولا هو ولا أحد من أصحابه ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد بسند صحيح ولا ضعيف (واستحب) أي التلطف بالنية (مراعاة القلب كثير من المتأخرين) ليوافق اللسان القلب قال في الانصاف والوجه الثاني يسحب التلطف بما سار وهو المذهب قدمه في الفروع وروى عن ابن عبيدان والتلخيص وابن عزم وابن رزق قال الزركشي هو أول عند كثير من المتأخرين أنه وكذا قال الشهاب القنوي وهو المذهب (ومضوء أحد وجع محقق خسله) قال الشيخ في الدين وهو الصواب (الأي الاحرام ياتي) في محله (وفي الفروع والتشيع) يروى عن أبي المنهس (يسن التلطف بها سرا) لما تقدم (لخلافه وهو) عند من يفرق بين المستنوي والمضوء كما يعلم من كلامه في حاشية التتبع الصحيح أنه لا فرق بينهما في كراهة متعارضة وعلى فرض أن لا يكون هو الصحيح فلا يثبت نسبتهما إلى السوء ومع جلالتهما في الحقيقة للاختلاف فيه (ويكره الجهر بها) أي بالنسبة (وتكرهها) قال الشيخ في الدين أنه في الأئمة على أنه لا يشرع للجهر بها وتكرهها بل من اعتاده يفسد في تأديبه وكذا بقية العبادات وقال الجاهل بها مضى للتعزير بدعوى بقره لا سيما إذا أذنب به أو كرر وقال الجهر بلفظ الشبهة مني منه عند الشافعي وسائر أئمة الاسلام وفاعله مسمى وان اعتدده ديننا خرج من إجماع المسلمين ويجب نفيه ويعزل عن الإمامة إن لم يمتنع فان في سنن أبي دارود أمر بزال امام لأجل بصفاته في الفقه فان الإمام عليه أنه ملى كما كان صلى الله عليه وسلم صلى (وهي) أي النية (تصدف الحدث أو) قصد (الطهارة لما لا يباح الأيها) بأن يقصد الوضوء لأداء الطواف أو مس المصحف وغيره (حتى ولو نوى مع) رفع (الحدث) إزالة (التجاسة أو التبرؤ والتطهير أو التعليم) فانه لا يؤثر في النية كمن نوى مع الصوم فمض الطعام أو مع الحج فزوجه بالسلا المائنة ونحوه لكنه ينقص الثواب على مقتضى ما يأتي في باب النية (لكن ينوي من حدثه دائم) كالمتخاصة ومن به سلس بل ونحوه (الاستباحة) دون رفع الحدث لمنافاة وجوده نية رفضه وسواء انتقض طهارته بخروج الوقت وطرو حدث آخر (ويرفع حدثه) على الصحيح قدمه ابن عزم وابن جنان قال الجاهل هذه الطهارة ترفع الحدث الذي أوجبه وقال أبو جعفر طهارة المتخاصة لا ترفع الحدث قال في الانصاف والنفس غيب الله وهو ظاهر الحق والشرح (ولا يحتاج) من حدثه دائم (إلى تعيين نية الفرض) لأن طهارة ترفع الحدث بخلاف النية (فان نوى) التوضؤ بوضوءه (ماتن له الطهارة) أن نوى الوضوء لا قراءة وكرواذان ونحوه ورفع شئ) في حدث أصغر

(وتستبرأه) أي وجوده لوجوب الفسل بخروج المني (في غير نائم ونحوه) (وغميب) كمنى عليه مسكران قال في شرحه يارم من وجوده إذا لم يكن وقتا فلهذا استثناء عن ذكر الدفق بالذمة (فالو) تخرج المني من غير مخبره أو من يقطن بغيره لم يجب الفسل وهو نجس كأي الزاوية أو (جامع أو) كسل فغسل ثم أتى بالذمة بعد الفسل لأنها حنابة واحدة فلا توجب غسلا (وان أفاق نائم ونحوه) كمنى عليه بالغ ويمكن بلوغه (فوجد) بيده أو به قال أبو المالح والأزم لا بظاهرة لاحتماله من غيره (بالألف غنق) أنه منى اغتسل (وجوبه ولو لم يدرك احتلاما قال الموفق ولا يفرقه مطلقا) (فقط) أي دون غسل ما أصابه طهارة المني وان تحقق له منى غسله لم يجب غسله (والا) أي وان لم يتحقق أنه منى ولا مني (ولا يسبغ) سبق نومه

فهل لهم أن تستعملوا كزناهم أو ضياع أولادهم أو موت أولادهم أو موتهم النسل لاصموم أو النسل أو اختناث وجه النفس
أو يغفل منه جموع من جميع فروع ولا يغفل ميت يستخذل ذكرو من كالت في بني بجمعي كال رجل فعلها النفس
(الزابع إسلام كافر) ذكروا أني أوتيت حديث قيس بن عامر أنه أسلم فامرته التي صلى الله عليه وسلم إن يقتل بها أو يهرس رواه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه (ولو) كان الكافر (مرتدا) أساواة الأصل في المني وهو الإسلام وقبح مساواة له في
المك (أو) كان الكافر (لم يجمعه) ٦٦ في كفره ما وجبه أي النسل أامة لأطنة مقام حقيقة الحدث وإذا كان وحده

فی کفره ما یوجبه کفاه غسل
الاسلام عنه قال اجموعه غسل
ثیابه قال بعضهم ان قلنا نجاستها
وجب والا استحب (أو) كان
(مجننا) وأسلم لان الاسلام
هو جب فاستوى فيه الكبير
والصغير كالحدث الا مخرؤ وقت
(زومه) أي التسلع العین (كافر)
أي اذا اراد ما يتوقف على غسل
أو وضوء لم یجب له مسجد أو مات
شهیدا (انما من خروج حیض)
و یا فی بابه وانقطاعه شرط
لعمه التسلل له فتغسل ان
استحدث قبل انقطاعه
(الانداس خروج دم نفاس)
وانقطاعه شرط لعمه التسلل له
قال فی المتن لا خلاف فی وجوب
التسلل بهما (فلا یجب) تسلل
(بولاة عنه) أي الذم ولا
يجز بها و لا یفسد صوم ولا
بالعاقله أو مضنة لانه لا نص
فيه ولا هو فی معنی المتخصص
عليه والذم ظاهر ومع الذم یجب
غسله (السابع الموت) لقوله
عليه السلام غسلنا وغیر من
الاحادیث الآتیة فی محله (نمیدا)
لا عن حدث لانه لو كان عنه لم
یرتفع مع نفاسه ولان

في المسجد لم يرتفع) حدثه لان المرووفه لا تشرع له الطهارة اشمه ما لو نوى بطهارة ايس
قريب وغیره ويحثل ان العتيق نوى الجنب النفس الواجب لمرووفه في المسجد لم يرتفع حديثه
الاصغر بخلافه لو قصد النفس الصلاة (وانما اجتمعت احدث متروكولو) كانت (متفرقة)
في اوقات (توجبوضوا) كالدول والناظ والرج والنوم (او) توجب (غسلا) كالجماع
خروج المني والحيض (فنوى بطهارة احدثها ارتفع هو) أي الذي نوى رفعه (و) ارتفع
(سائرهما) لان الاحداث تتداخل فاذا نوى بعضها غير مقيد ارتفع جميعها كالنوى رفع الحدث
واطلاق (وان نوى احدثها) أي الاحداث فلم يرتفع سوى ما نواه والا لم يسهل على من نواه (ولو) كان
لن تظهر فيه بقاؤه من الاحداث فلم يرتفع سوى ما نواه والا لم يسهل على من نواه (ولو) كان
عليه حدث نوم فقط ونوى رفع حدث نوم ارتفع حدثه لتداخل الاحداث كما تقدم
(ويجب الاثبات بها) أي بالنية (عند اول واجب) في الوضوء والنفس والتهيؤ وغيرها
من الصلوات لان النية شرط لصلتها واجباتها فيعتبر كونها كالهاية بدانية فلو فعل شيئا من
الواجبات قبل النية لم يعتد به (وهو) أي اول واجب في الوضوء والنفس والتهيؤ (التسمية)
لحديث لا وضوء من لم يذكر اسم الله عليه لان من ذكرها في الاثناء اغتاض كرها على البعض لا على
الكل (وبسبب) الاثبات بالنية (عند اول مسنوناتها) أي الطهارة (ان وجد) ذلك
المسنون (قبل واجب كفيل الذي يرتفعه من نوم الليل) ان وجد قبل التسمية في الوضوء
او الفعل لتسهيل النية مفروض الطهارة ومسنوناتها ثابت على كل منها (فان غسلها) أي
اليدين (بغير نية فكمن لم يغسلها) لحديث اغتاض الاجمال بالنيات فتسحب اعادته غسلها
بعد النية (وبجوز تقيدها) أي النية على الطهارة (بمن يسير كمصلاة) وزكاة (ولا
يسطها) أي النية (عمل يسير) قبل الشروع في الطهارة ونحوها فان كثرت بطلت واحتاج
الى استثنائها (وبسبب استحباب ذكرها) بقوله بان يكون مسخضا لها في جميع الطهارة
ان يكون افعالها كلها مقربة بالنية والذكر بضم الف والواو كسرهما قاله ابن مالك في مثله وقال
الكسائي انه كره بالسانه والاقصا وذاته مكسورة والقلب ضد النسيان وذاته مضومة
وقال غيره هما الغتان (والايد من استحباب سكها بان لا نوى قطعها) فان عزبت عن خاطرها لم
يؤثر ذلك في الطهارة كالاثر في الصلاة وعمله ان لم ينو بالانسل تحت نظيف او تبرأه كذا في الجمع
في فصل صفة الوضوء في الكامل (ان نوى) الوضوء لمصلاة ونحوها ورفع الحدث كما
تقدم (وبسبب القلة) قال في الترويع وهو مخيف كل طاعة الاليس (ثم يقول بسم الله
لا يقوم غيرها مقامها) فلو قال بسم الرحمن والقدس ونحوه لم يجزه لمباياني (وهي) أي
التسمية (واجبة في وضوء) لحديث أي هرير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن

غیر شہید معرکہ اوسط قول ظاہر) فلا یسلطون و باقی فی محلہ (و منع من) واجب (علیہ
 غسل) لجناۃ او غیرہا (من قراءہ آیت) فا کثر لہ یشعلی کان الہی صلی اللہ علیہ وسلم لایحییہ و ربما قال لایحییہ عن القرآن
 ثم لیس الخیار و اما من خزیمۃ و اما کم و اما دارقطنی و صحابہ (لا) یمنع من وجب علیہ غسل من (بعضہا) ای بعض آیت لہ لا یحییہ
 فیہ (ولو کثر) قراءۃ البعض (ما یغسل) نحو الجنب (علی قراءۃ قصہ) بان یکثر و الا بعض یحییہ علی قراءۃ آیت فا کثر فینتفع علیہ
 فذلک کما توکل الحمرۃ قال (المنع ما لم تکن) الآیۃ (ملوئۃ) فینتفع علیہ قراءۃ بعضہا کا تۃ الدین (ولہ) ای من وجب علیہ
 فصل (تجہی) ای القرآن لہ لیس بقراءۃ لہ تطلہ و الصلاۃ و وجہ من نظامہ و انما یدک فی الفصل و لہ التفرک فیہ (و غیر ہک)

شفتهم ان لم يسن الخزوف) وفرعاً من بعض أئمة التوبة أو أبا شمسك بنهم لم يأتوا في البيع (و) له (قول ما ولفي قرأتنا) من الأذكار (ولم يقصده) أي القرآن كاليهود ولما جددت رب العالمين وآيات الاستسراج والركوب فان قصد حرمه كذا القول ما ولفي ذكر أول بقصده القرآن وله النظر في المصنف وان يقرأ عليه وهو ساكت (و) له (ذكر) الله تعالى حديث مسلم عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه وبأني يذكره أذان جنب (ويجوز جنب) وكافر أسلم (وحائض ونفساء تقطع دمهما دخول مسجد ولو بلا حائض) لقوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل وهو الطريق وعن جابر كان أحدنا يمر ٦٧ بالمسجد جنباً بجحشا رواه مسدد بن منصور وسواء كان لحاجة أو لا

منصور وسواء كان لحاجة أو لا ومن لم يلاحظ كونه طهره ناقصاً لكن كراهة المصنف طهره وكذا يجوز لحائض ونفساء دخول المسجد إذا امتثلتا لونه (ولا) يجوز جنب وحائض ونفساء تقطع دمهما (لثبته) أي بالمسجد لا بالنافذة واقوله عليه السلام لأهل المسجد لحائض ولا جنب رواه أبو داود (الابوضوء) فان وضوا جازهم السبت فيه لما روى مسدد ابن منصور والترمذي عن عطاء ابن يسار قال رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يلمس من في المسجد وهم يحسبون أننا وضوا وضوء الصلاة أسناده صحيح كاله في المصنف ولان الوضوء يختلف الحدث فيزول بعض ما منه كالشئ في الدين وحديث فيوزان بنا في المصنف حيث ينأى عنه (فان) تعذر (الوضوء على الجنب وضوءه) (واجتمع لثبته) في المسجد ابتداء أو دوام المجلس أو خوف على نفسه أو مال وشعره (حاز) السبت (بالتيمم) فصا واحتج بهان وفد هذا النفس قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزلهم المسجد

لا وضوءه ولا وضوء من لم يذكر اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا جواد بن ماجه من حديث مسدد بن زيد وأبي سعيد مثله قال البخاري أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح ابن عبد الرحمن يعني حديث مسدد بن زيد وشيئاً أخرجه أي حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد وعملها الأسان لا نأخذ ذكره وقتها عند أول الإجابة وجواب أول السؤالات استحباً بالنسبة (و) هي واجبة أيضاً في غسل وتيمم قياساً على الوضوء (وتسقط في الثلاثة) (مهر) تعالياً لإعادة تنفازها فكل من وسبباً ما تسقط مهر كالحلالة قلت مقتضى قياسهم على الصلاة سقوطها ولا خلافاً لما بحثه في القواعد الأصولية قياساً على كذا وانظر أجزاً وأبواب العربية ولو لم يصبها كان كذا الألف (وان ذكرها) أي التسمية (فإنشأه) أي أنشأها ذكر من الوضوء والفصل أو التيمم (سعى وبني) لانه لم ينفى عنها مع السهو وفي جملة الطهارة ففي بعضها أوردنا قال المصنف في حاشيته انتفخ هذا المذهب عليه جواهر الأعيان اختاره القاضي والموفق في الملتقى والكافي والشارح وابن عبيدان وابن عجم وابن رزق في مختصره والمستوعب والراية الصغرى وروضة الفقه والحاوي الكبير وحكاية ركني عن الشيرازي وابن عديس انتهى وشارح المبرر والشئ يوسف المراد في كتابه نهاية الحكم المسمى في تصحيح الفروع والعسكري في كفاية المبحر وغيرهم خلافاً لما صحه في الأناصيص وحكاية من الفروع ولم يذكر غيره انتهى المصنف منه والذي يخصصه في الأناصيص على صاحب المنتهى قال لكن إن ذكرها في بعضه ابتداء قال في شرحه لانه أمكنه أن يأتي بها على جميعه فوجب كذا ذكرها في أوله (فان تركها) أي التسمية (إع) لم تصح طهارته لما تقدم (أو) تركها بعد (حتى غسل بعض أعضائه) المفروضة أو حتى مسحها بالتراب في التيمم (ولم يستأنف) ما فعله قبل التسمية (لم تصح طهارته) لانه لم يذكر اسم الله على طهارته بل على بعضها (والآخر يشبهها) وهكذا المعتدل لانه قال في المنتهى وتكني إشارة أخرى ونحوها وظاهره وجوب الإشارة مع أنهم لم يوجبوا مثل ذلك في التسمية بالأحرام وهي كذا لأن يكون فرقاً بين وضوءه وجوب الإشارة إلى التبرك يمكنه كرفع رأسه إلى السماء بخلاف افتتاح الصلاة فانه لا يعلم من الإشارة إلى السماء (ثم فصل كفيه ثلاثاً وتيقن طهارتهما) لان عثمان وعلياً وعبد الله بن زيد وضوءوا النبي صلى الله عليه وسلم وذكروا غسل كفيه ثلاثاً ولا نعلم أنه نقل الماء إلى الأعضاء ففي غسلها احتياط لجميع الوضوء (وهو سنة) لانه لم يذكر في الآية (لغير قائم من نوم ليل ناقض للوضوء) أي الذي من شأنه الشيطان بل يكن نائماً أو كان نائماً بالهناز أو بالليل فوما لا ينتقض الوضوء كالمسمر من جالس وقائم (فان كان) قائماً (منه) أي من نوم الليل ناقض للوضوء (و) سلمة ثلاثاً

والأولان يتيمم وتيمم جنب ونحوه (لثبته لثبته) أي المسجد إذا تعذر عليه الوضوء وانفسل عاجلاً وان لم يصح السبت خلافاً لان قدس لانه إذا احتاج إلى الجواز بالتيمم (ولا يكره) غسل في المسجد (ولا وضوءه) فيه (ما لم يزد) المصنف أو منه (بهما) أي عاء التسليم والوضوء (وتركها رافعة ما بهما) أي بالمسجد (وبما داس) تنزيهاً للماء (ومعنى العبد لا يصل) (الجنائز مسجد) لقوله عليه السلام وليعزلن الجنب المصلي وأما صلاة الجنائز فلست ذات ركوع ولا سجود بخلاف العبد (وعن منة مجنون وسكران) أقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنت سكارى ولا مجنون وأولى منه (و) (منه منة) عليه غمازة تنقضي (ثلاثاً) (ولا يكره) (و) (يكره) (تسليمه) (في) (الأدب) والمراد صغير لا يمر بغيره فائدة قال يساح غلق باب ثلاثاً من ذكر دخوله إليه من غير عليه (ويجوز) (تسليمه) (في) (لانه)

[illegible]

(واجب تعدد) كغسل الميت لحديث إذا استسقط أحدكم وتقدم في أربل الطهارة وإكرن غلبهما وأجانباً بدأ وجوباً باتمامك مرتين أو في جراب أو نحو (ويحذف) غسل اليدين من قيام الليل (سهر) قال في المبدع إذا نسي غسلها مستسقطاً مطلقاً لأنها طهارة مقفردة وإن وجبت ومقتضاه أنه لا يستأنف ولو تدكر في الأثناء بل ولا يغسلها بعد بخلاف التسعة في الوضوء لأنها مائة (وتعتبره) أي لنسل يدى القائم من نوم الليل السابق للوضوء (نية) وتسمية كالوضوء وتيسر التسمية سهر كالوضوء (ولا يجوز عن نية غسلها نية الوضوء) ولأنه النسل (لأنها طهارة مفردة لأن الوضوء) الدليل على أنها طهارة مفردة أنه يجوز تقديمه على الوضوء بالأمن الطويل ولو كانت منه لم تقدم عليه كذلك (ويستحب تقديم اليدين على اليسرى في هذا النسل) لقول عائشة في سابق وفي سابقه (وإذا استسقط أسير في مطمورة أو) استسقط (أعني أو نحو) كرمي (من نوم لا يدري أن يول) هو (أو) نوم (تبارك يجب غسلها) لأنه شئ في الموجب والأصل عدمه (وتقدم في كتاب الطهارة غسلها ما في فيها) غير معقول لنا (فلا تستعمل الماء ولم يدخل يده في الأنا لم يصح وضوءه وفصل الماء) وفي المستوعبات كان وضوءه من ملغظيل أدخل كفيه فيه قبل غسلها لم يصح وضوءه لما ينال ذلك الماء يسير غير مطهر وإن كان وضوءه من ماء أكثر من قلتن أو من ماء قليل لم يدخل يده فيهما صب على وجهه بانه أو صلباً شرب بقرى على وجهه وضوءه صحيح وكذا في الثرى لو نأوا واغتسل من ماء كثير يمتص أحضانه فيه ولم يغسل يديه من نوم الليل يرتفع حدث ولا يجوز من غسل اليدين نوم الليل عند من أوجب النية (وتبين) بانه قبل غسل وجهه مائة نية (لحديث عثمان أنه نأوا فغسل يديه ثلاثاً ثم غفر يمينه ثم رفعها إلى وجهه فغسل واستشقى بكف واحد واستنشق ثلثاً واستنشق ثلثاً ثم كرر الوضوء ثم قال ان النبي صلى الله عليه وسلم نأوا ثلثاً كما نأوا ثلثاً ثم رواه سعيد (وإن سن) (نؤك) عند المصنفين لقوله عليه السلام لو أن أشق على أمي لأرتمها بالسواك عند المصنفين ولقوله عليه السلام لو أن أشق على أمي لأرتمها بالسواك عند كل وضوء رواه أحمد بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة وهو البخاري طبعاً (ثم استنشق يمينه ثلاثاً ثلاثاً إن شامع من غرة وهو أفضل) لحديث علي أنه نأوا فغسل ثلاثاً واستنشق ثلاثاً بكف واحد وقال هنا وضوءه نيك صلى الله عليه وسلم رواه أحمد في المسند (وإن شامع من ثلاث) لحديث علي أيضاً أنه غضم واستنشق ثلاثاً ثلاثاً غفرات استنشق عليه (وإن شامع من تحت) غفرات لحديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بفعل بين المصنفين والاستنشق رواه أبو داود وضوءه كان ثلاثاً ثلاثاً لمز كونه من سن (ولا يفصل بين

عن سمرة ونقل الأثر عن
أحمد بن إسحاق بن محمد
وبعضه يحيى بن عثمان بن
غسل (في يومها) أي الجمعة فلا
يجزى الاغتسال قبل طلوع
شجره لمفسوم ماسبق من
الاداء (في ذكره) (مكرر) (مكرر)
أي الجمعة لقوله عليه السلام من
حافظني الجمعة تليقني (ولو)
لم نجس عليه) الجمعة كالعبء
والناسف (أن صلى) لمفسوم
ماسبق (و) اغتسله (عند جامع
أفضل) لا تجزى باقي صلاة
الجمعة (ثم) يليه النسل (لنفس
ميت) كبير أو صغير ذكر أو
أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً
وظاهره ولو في ثوب لم يثبت أي
هيبه يزعموها من غسل ميتاً
ليقبل ويدفن وحده فليترضا
رواه أحمد وأبو داود والترمذي
وحسنه (ثم) يليه بقية الاغتسال
الآتية وهي النسل (أي صلاة
(عند فروعها) (مكرر) أي
الصلاة لم يثبت ابن عباس
والفاكي بن سعد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
يوم النفل والأضحية واداب
ماجه (أن صلى) العبد (ولو)
متفرداً بعد صلاة الأمان لأن
النفل الصلاة كالجمعة لا يشترط

لم ينزل ولا قبل طلوع الفجر (و) الرابع الفسل (١) صلاة (كسوفه) الخامس
 الفسل لم يسلاة (استسقاء) قياسا على الجمعة والعيد بجميع الاجتماع هما (و) السادس الفسل (لجنون) السابع الفسل (لأغصان)
 انزال (احتلام) أو بغيره (فيها) أي الجنون والأغصان له السلام اغتسل للأغصان مفتي عليه ولأنه لا مأمور أن يكون أحسن
 ولم يشر والجنون في معناه بل أن ينزل وجبا الفسل (و) الثامن الفسل (لإسقاء) فسن المسألة أن تغتسل (لكل صلاة)
 لأمر عليه السلام أنه أحسب ما أحسنت فكانت تغتسل لكل صلاة مفتي عليه (و) التاسع الفسل (لأرواح) يصح أو غيرها لم يحدث
 زيد بن ثابت رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ذلك ولا له ولا يغتسل رواه الترمذي ومسنه (حق حائض ونفساء) فسن لما الفسل

المقدمة

الأحرام الغبر وكفرهما (و) المائدة الفصل (الغسل مكره) قال في المستوعب حتى لا يفسد غسله على الأحرام وظاهره
 ولو لم يكن كمن جنى إذا أوقعه كمن له الفصل لدخولها (و) الحادى عشر لدخول (رحمها) أى مكة (و) الثانى عشر (أو خوف
 برفق) روى عن علي وابن مسعود (و) الثالث عشر الفصل (لوطاف زيارة) وهو طواف الأضحية (و) الرابع عشر الفصل
 لوطاف (وداع) الخامس عشر (لمبيت عز دلفق) السادس عشر الفصل (لرمى جدار) لأنه هذه كلها أنسك يجمعها
 الناس فاستحب لها الفصل كالأحرام ودخول مكة وقتها الفصل الصلاة ٦٩ استسقاء عند إرادة الخروج إليها وقت
 الكسوف عند وقوعه وقيل الخ

المضمضة والاستنشاق استحبابا وحديث طه المذكور يمكن جعله على بيان الجواز (ويحب
 الموالاة بينهما وبين بقية الأعضاء) لأنهما من الوجه أنشأنا سره (وكذا) يجب (الترتيب)
 بينهما وبين بقية الأعضاء كساق و (لا) يجب الترتيب بينهما وبين الوجه لأنهما منه
 كما تقدم وأما الموالاة بينهما وبين الوجه فمعتبرة (وبسن استناره يساره) حديث عثمان
 وهو ما توضع من الترتيب وهي طرف الأنف أو هو (و) تسن (مبالغة فيها) لما روى
 لقط بن سبرة قال قلت لرسول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخل بين الأصابع
 وألغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما رواه النسائي وصححه الترمذي وعن ابن عباس
 مرغوما قال استسقاء مرتين باليمين أو ثلاثا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه (وتكره) المبالغة
 في المضمضة والاستنشاق (له) أى الصائم لأنها مقضية أصل الماء إلى جوفه (و) تسن
 (مبالغة في سائر) أى باقى (الأعضاء) لها وم وغير (و) المبالغة (في مضمضة إدارة الماء
 في جميع القوم) المبالغة (في الاستنشاق) حبس (أى الماء) ينسج إلى أقصى أنف
 والواجب (في المضمضة) (أدى إدارة) لها وفيه (و) الواجب (في الاستنشاق) جذب
 الماء إلى باطن الأنف) وإن لم يبلغ أقصى (فلا يكتفى) في المضمضة (وضع الماء فيه بدون
 إدارة) لأنه لا يسمى مضمضة وكذا لا يكتفى في الاستنشاق (وضعه في أنفه بدون جذب إلى باطن
 الأنف) لأنه لا يسمى استنشاق (ثم) بعد إدارة الماء فيه (له) بالماء (ففيه) أى طهره لأن
 الفصل قد حصل (ولا يمس المضمضة إلا) أى يشد من غير إدارة فيه (وجوز ألا
 الاستنشاق) ابتداء (سوطا) لأن ذلك لا يسمى مضمضة ولا استنشاق (والمبالغة في
 غيرها) أى غير المضمضة والاستنشاق (ذلك الموضع الذى ينبو عنها الماء) أى لا يطمئن
 عليها (وعركها) أى بالماء

فصل ثم يغسل وجهه (لأنه) فإخذ الماء بيده جميعا أو يقرق بيده ويضم بها الأخرى
 ويغسل بها (ثلاثا) لأن السنة قد استفاضت بمضمضة واحدة عثمان المتفق عليه
 وسد الوجه (من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً) فلا يعرف الأقرع الذى ينبت شعره في بعض
 جهته ولا بالأصم الذى انحسر شعره عن مقدم رأسه (مع ما انحدر من العينين) يفتح الإدم
 وكسرهما (والفلقن) وهو مجمع العينين يفتح الفلقن (طولا) أى من جهة أطول
 (و) حد الوجه (من الأذن إلى الأذن عرضاً) لأن ذلك تحصل به المواجهة والأذنان ليسا
 من الوجه (فيدخل فيه) أى الوجه (عذار وهو الشعر الثابت على العظم الساتر) أى
 المرتفع (المسامت) أى الخد (صباح الأذن) بكسر الصاد وهو خرقة أو كذا البياض
 الذى بين العذار والأذن من الوجه ونص عليه لخرقه لأنه يغسل الناس عنه وقال مالك ليس من
 ثلاث حشيات (ثم) يغسل (بقية جسده) بإفاضة الماء عليه (ثلاثا) لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 اغتسل من الجنابة غسل بديه ثلاثاً وضوءاً وضوءاً فملا ثم غسل شعره بديه حتى إذا ظن أن قدر دوى بشرة أفاض الماء عليه ثلاثاً
 مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ويتأمن) أى يبدأ بيمينه استحباباً لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 اغتسل من الجنابة دعا بشي نحو الملاب فأخذ بكفيه فبدأ بشي رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه فقال لهما على رأسه متفق
 عليه (وبذلك) أى بسد استحباباً يصل إلى طائفة وليس واجباً لقوله عليه السلام لا ملام لمعلق غسل الجنابة إنما يكفيك
 أن تحني الماء على رأسك ثلاث حشيات ثم تقصين عليك الماء فظهر بن رواه مسلم (ويغسل رجله بيمينه) أى بيمينه (لأنه

ثلاث حشيات (ثم) يغسل (بقية جسده) بإفاضة الماء عليه (ثلاثا) لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 اغتسل من الجنابة غسل بديه ثلاثاً وضوءاً وضوءاً فملا ثم غسل شعره بديه حتى إذا ظن أن قدر دوى بشرة أفاض الماء عليه ثلاثاً
 مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ويتأمن) أى يبدأ بيمينه استحباباً لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 اغتسل من الجنابة دعا بشي نحو الملاب فأخذ بكفيه فبدأ بشي رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه فقال لهما على رأسه متفق
 عليه (وبذلك) أى بسد استحباباً يصل إلى طائفة وليس واجباً لقوله عليه السلام لا ملام لمعلق غسل الجنابة إنما يكفيك
 أن تحني الماء على رأسك ثلاث حشيات ثم تقصين عليك الماء فظهر بن رواه مسلم (ويغسل رجله بيمينه) أى بيمينه (لأنه

خيلت في البخاري من ميمونة ثم تعفى فغسل قدامه وتكرما عاده وضوءه بعد غسل (وبكى القن) أي طن الغسل (في الاسباغ) أي موصول الماء البشري دفعا لخرج وقال بعض الأصحاب يترك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) مسحة الغسل (الجزى ابن بوي وسي) كاسر (وبيع الماء بدنه) جيمسوى داخل عين فلا يجب ولا ين (حتى يماظ من فرج امرأة عند قدومه) قضاء (حاجة) البول أو غائط (و) حتى (ياطن شعر) خفيف وكثيف من ذكر وأنثى لا يخرج من البدن لامتساقه في غسله فوجب كباقيه ويتفقد أصول شعره وغضائره ٧٠ وتحت طائفته وأطباعه وعن سرته وبين أظفائه وطى ركبتيه وتقدم لا يجب غسل

داخل فرج وحشفة غمره متوق من جنابة (ويجب تقصير) شعر امرأة (الغسل) (حيض) وجوبا لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها إذا كنت حائضا فغسلت ما لك وسدرك وامسحط ولا يكون الشط الأفي شعر غير مغفور والبخاري انتفى شركه وتغسل ولا أن صاحبه اقتضى شركه واشتلى وتلقى وصول الماء إلى ما يجب غسله وفي عنه في غسل الجنابة أنه يكثر فيشقى ذلك فيه بخلاف الحيض ونفاس مثله (و) يرتفع حدث أصغر أو أكبر من جنابة أو حيض أو غيرهما (قبل زوال حكمه) لا يمنع وصول الماء البشري كطاهر عليه لا يمنع خلاف ما عتبه (وتسن موالاة) في غسل لقلعه عليه الصلاة والسلام ولا يجب كالترتيب لأن البدن شيء واحد (فإن قامت) الموالاة بين آخر غسل بقية منه زمانا يجف فيه ما غسله قبله (حد لتمامه) أي الغسل (نه) لا تقطاع التبة بغسوات الموالاة فيقع غسل ما بقي بقية منه (و) (سن) (سدرك) غسل كافر أسلم لحديث قيس ابن عاصم وتقدم (كما ما بين

الوجه ولا يجب غسله قال ابن عبد البر أعلم أحدا من فقهاء الامصار قال بقوله هذا (ولا يدخل) في الوجه (صدغ) بضم الصاد الموحدة (وهو الشعر الذي يمانتاه العذار يجاذى رأس الأذن ويقل عنه قليلا) (وهو من الرأس لأن حديثه) يسع أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ومسح وجهه وأذنيه مرة واحدة رواه أبو داود ولم يقل أحد أنه غسله مع الوجه (ولا) يدخل أيضا في الوجه (تحفيف وهو الشعر الخارج إلى طرفي الخدين في جانبي الوجه بين التزعة ومتبني العذار ولا تزعتان وهما ما تحصره الشعر من فوق إلى الرأس وهما جانيب مقدمه) قال في القاموس القوم معظم شعر الرأس على الأذن وناحية الرأس (بل جميع ذلك من الرأس فيسح مع) أما الصدغ لما تقدم وأما التحفيف فلأنه شعر متمثل بشعر الرأس لم يخرج عن حده أشبه الصدغ وأما التزعتان فلا تحصل بهما المواجهة ولحقها في حد الرأس لانه ما ترأس وعلا وقولا للشارع

فلا تنكس في فرق الدهر سنا • أعظم التقا والوجه ليس بالزنا

فلا منافقة لاني ملبسه كافي محدود جهمي الذي خلطه وشق منه وبصره مع أن الأذن ليست من الوجه بل محاورتان له وكذا التزعتان (ولا يجب) غسل داخله من (بل ولا ين غسل داخله عن حدث) أصغر أو أكبر قال في الشرح وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا أمر به (ولو من الضرر بل يكره) لأنه مضر وقدرى أن ابن عمر جهمي من كثرة أعمال الماء في عينيه (ولا يجب) غسل داخل العين (من شحابة قهبا) أي في العين لما تقدم فيه من غمافي الصلاة (والقف والقف من الوجه) لا دخولهما في حده (فحب المضمضة والاستنشاق في الظاهرين الكبير والصغير) فلا يسقط واحد منهما ما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه رواه أبو بكر في الشافعي وعن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق وفي حديث لقيط بن صبرة إذا توضأت فتمضمض رواه أبو داود والدارقطني ولأن كل من وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستقصي ذكر أنه تمضمض واستنشق ومداومته عليه ما تدل على وجوبه لأن فعله يصلح أن يكون بابا لأمراته تعالى ولأن القف والقف في حكم الظاهر دليل أن الصائم لا يفطر بوصول شيء إليهما ويفطر بوصول شيء إليهما وهو واجب غسلهما من الطهارة (وبسمان) أي المضمضة والاستنشاق (فرضين) لأن الفرض والواجب مترادفان على الصحيح وقال ابن عقال حملوا حبان لأقرضان (ولا يسقطان سموا) لما تقدم (ويجب غسل اليدين) بكسر الهمزة (وما خرج عن حد الوجه منها) من الشعر المسترسل (طولا وعرضا) لأن اليد تشارك الوجه في معنى التوضوء والمواضوءة وخرج ما تزل من الرأس عنه لعدم شراكته الرأس

لكافر أسلم (إذا انشعره) لقوله عليه السلام لرجل أسلم أتق الله شرا الكفر واخترن

رواه أبو داود (و) (سن) أي استندرق في غسل (حائض طهرت) من حيض ومثلها نقا وحديث عائشة (و) (سن أيضا) أخذها أي الحائض (مسكا فأن لم يتجد) مسكا (طيبا) أي طيب كان أن لم تكن محرمة أو كانت حادثة أيضا (ما لم يقد) طيبا (فقطنا نجعله) أي ما نأخذ من مسك أو طيب أو طين (فخر بها) ليقطع المحبة والحيض ويكون ذلك (فقطنة أو غيرها) بما عسكره ويكون هذا الفعل (بعد غسلها) لقوله عليه السلام في حديث عائشة لما سألتها أسماء عن غسل الحيض رواه مسلم وفيه ثم تأخذ فرصة محسنة تظهر بها الفرصة القطعة من كل شيء ونفاس مثله كما يأتي قال في المستوعب والمواضوءة وغيرهما أن لم يجعل العين في ماء طهور

(ومن قضاة) من ما حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء ويغسل يديه (وإنه) أي المدة
(مائة واحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم) أسلحي (وهي) بالثاقيل (مائة وعشرون مثقالا) بالارطال (رطل
وثلاث عراق ومواقفه) في زنته من البلدان (ورطل وسبع) رطل (وثلاث سبع) رطل (مصري ومواقفه) كالمكي وذلك رطل
راوقتان وسباوقية (وهي ثلاثا وأوقية وثلاثة أسباع أوقية بموزن حشمتي ومواقفه وهي أوقيتان وستة أسباع) أوقية (ب) الوزن
(الحلي ومواقفه) هي (أوقيتان وأربعة أسباع بالقدمي ومواقفه) ٧١ وتقدم في أول الباب بيان الموازين لما ذكر

(و) مسن (الغسل بالصاع)
حديث أنس وهو أربعة أسباع
فتكون (زنته) بالدرهم (ستائة)
درهم (وخمسة مائة) درهما
(وخمسة أسباع درهم) أسلحي
(وهي) بالثاقيل (أربعة مائة)
مثقال (وثمانون مثقالا)
بالارطل (خمسة أارطال وثلاث)
رطل (عراقية) لقوله عليه
السلام لكب أطعم ستة مائة
فراهم طعام قال أبو عبد
لاختلاف بين الناس أجعلهم
الفرق ثلاثة أصح والفرق بفتح
الهمزة عشر رطلا بالراقي
ويعبر (بالوزن) أي الجيد
وبأن الله ما يوازي العدم في
زنته (و) ذلك (أربعة) أارطال
(وخمسة أسباع) رطل (وثلاث
سبع رطل مصري) ومواقفه
أي أربعة أارطال وتسع أواق
وسبع أوقية مصرية (و) ذلك
(رطل وسبع رطل دمشق) وما
واقفه (و) ذلك (أحد عشر أوقية
وثلاثة أسباع) أوقية (حلبية) وما
واقفها (و) ذلك (عشر أواق
وسبعان) من أوقية (قدسية) وما
واقفها قال (المتن) وهذا (أي بيان
قدرا المد والصاع بهذه الأوزان
ينفعك هنا وفي الفقرة) أي زيادة

في الرأس (وبمن تخليل السائر للبشرة منها) أي الصلصة (وأخذ كف من ماء بضعه
من تحتها بأصابعه مشتبكة فيها) أي الصلصة (أو) بضعه (من حانئها وبعرها) حديث
عثمان أنه توضأ وتخلل بحبتين غسل وجهه ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل الذي
رأيت في فم علي رواء الترمذي ويصح وحسنه البخاري (وكذا علقه قوسا وبها جبان ولحمه
امرأة ونخث) إذا كان كثيفا (ويجزي غسل ظاهره) كلمة الذكر (وبمن غسل
باطنه) أي باطن ذلك الشعر غير شعر الصلصة فروجا من خلاف من أوجهه كالشافعي (و) يسن
(أن يزدق ماء الوجه) لاساره ويواخه وخوارجه وشعره قاله أحمد ذكره أن يأخذ
الماء ثم يصبه ثم يغسل وجهه وقال هذا مسح وليس يغسل (والخفيف) من شعر والوجه كلها
وهو الذي وصف البشرة (يجب غسله) غسل (مأخذه) لأن الذي لا يستره شعره شبه
بالشعر عليه ويجب غسل الشعر به لئلا يجل قال كان في شعره كثيف وخفيف فلكل حكمه
(وتخلل الصلصة عند غسلها) حديث عثمان السابق (وإن شاعدا مسح رأسه) (حتى انطفأه)
وأفضل ثم يغسل يديه إلى المرفقين (فالنس) ثلاثا) حديث عثمان وغيره (حتى انطفأه)
وإن طالت لأنها مصلصة يدها إلى الخلف فتدخل في مسمى اليد (ولا يضر من يسر تحتها ولو
من وصول الماء) لأنه مما يكثر وقوعه عادة فلو لم يبع الوضوء مع لينة النبي صلى الله عليه
وسلم لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (والحق الشيخ) أي ألو مع السريرحت
الانظار (كل يسر من) وصول الماء (حيث كان) أي وجد (من السيف) قدم
ويجوز ونحوها واختاره فيساع على ما تحت الظفر وبعبارة التي وغيره تحت ظفر ونحوه
فيدخل فيه الشقوق في بعض الأعضاء (ويجب غسل أسبع زائدة) غسل (يد) زائدة
(أصلها في محل الفرض) لأنها محل المرض أشبهت بالتزول (أو) أي يجب غسل يد
زائدة أصلها في (غيره) أي غير محل الفرض (ولم تميز) الزائدة من غيرها فخرج من
الهدية يمين كالأوتخت إحدى يديه وجعلها (والا) أي وإن لم تكن الزائدة في غير محل
الفرض غير متباعدة بل كانت ملامة من العضو وغرت (فلا) يجب غسلها طوله كانت أو قصيرة
لأنها غير داخلية في مسمى اليد (ويجب إدخال المرفقين في التسلل) لما روي الفارق في عن
جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أمر الماء على رقبته وهذا بيان للتسلل
الما روي به في الآية الكريمة والى تكون بمعنى مع قوله تعالى ويرزقكم قوة إلى قوتكم ولأنما كوا
أموالهم إلى مواضع فيبين عليه السلام أنها كذلك أو يقال اليد حقيقة إلى المكسب إلى أخرجه
ماعد المرفق (فان خلقتا) أي اليدان (بلا مرفقين غسل إلى قدرهما) أي المرفقين (من
غالب الناس) لما قاله في ذلك (فان تغلقت) أي كسحت (جلده من المضطد) حتى

الطره (و) في (القدسية) في الحج وفي العمرة (و) في (الكفارة) أي كفارة طهار وعن نحوها (و) في (غيرها) كنز المصدقة
بعد أوصاع (وكره) اختصار (عربا) أن لم يره أحدوا الحرم كالحسن والحسين وقد دخل الماء عليه ما روي أن لاء سكا وفي
الاختصار لاس خاليو السفر أفضل (و) كره أيضا (أمراف) في وضوءه وغسل ولوعى نهر جار حديث ابن ماجه أن النبي صلى الله
عليه وسلم مر سعدوه يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أي في وضوءه أمراف قال نعم وإن كنت على نهر جار (لا) تكره (أصباغ)
في وضوءه أو غسل (بدون ما ذكر) من وضوء الماء والتسلل بالصاع حديث عائشة كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من
أما واحد سبع ثلاثة أسباع أو فريسان ذلك رواه مسلم والاصباغ تعميم العضو لما جعلت يجري عليه فلا يكفي مسحه ولا أمرار

اللعن عليه ولو أتى بل به العتوان لم يذب ويحرم عليه (ومن نوى بقتل وقع المحدثين) إلا كبر والأصغر واغتسل (أجزأهما) (أو) نوى بقتله رفع (المحدث وأطلق) فلم يقيد بالأكبر ولا الأصغر (أجزأهما) (أو نوى بقتله أماً) أي فعل أماً (لا يباح للأب وضوء غسل) كسلاة وطواف وموسم صفت واغتسل (أجزأ) الغسل (عنهما) لقوله تعالى ولا جناح لنا على سبيل حتى نقبسوا بعمل القتل فإنه لنعم من الصلاة فإذا اغتسل وصيان لا يمنع منهما ولا نهيها بعد أن من جنس فدخلت الصغرى في الكبرى كالعمرة في الحج إذا كان قارناً وإن نوى الغسل ٧٢ من المحدث الأكبر أو لغيره لم يرتفع الأصغر وإن نوى من ارتفع جميعها حل

الوطء بفسله صاع وإن أحدث من نوى رفع المحدثين ونحوه في أثناء غسله أتم غسله ثم إذا أراد الصلاة وضأ ونهضه سقط الترتيب والمسألة في الوضوء وصرح به قبل فلو اغتسل إلا أعضاء وضوءه ثم أراد غسلها من المحدثين لم يجب الترتيب فيها ولا المسألة لأن حكم الجنابة باق (ومن لكل) من وجب عليه غسل (من حبس ولو) كان (أثني) من (حافظ ونهض) انقطع دمه ما غسل فرجه وضوءه (ليسوع) لما في المتن عليه إن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم أرقأ أحدنا وهو جنب قال نعم إذا وضأ أحدكم فليرقأه وعن ابن عمر قال ذكر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية الجنابة من الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ واغتسل ذكر كذا ثم رواه الساق (وذكره تركه) أي ترك الجنس وضوءه الوضوء (له) أي للنوم لظاهر الحديث (نقط) أي دون إلا كل ونحوه (ومن) لجنب أيضاً الوضوء (لما دونه) لحدث أي سجد عرفوا إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود

فلينوشأ رواه مسلم ولما كثر زادته انشط (والغسل) لما دونه (افضل) لأنه أذكى وأطيب هذا وأظهر كإرواه أحدوا ومن حديث أبي رافع (و) من أيضاً لجنب وحائض ونهضه انقطع دمه الوضوء (لا كل وشرب) لحدث عائشة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب إن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد بإسناد صحيح وإجماعه والنهض بعد انقطاع دمهما في معناه (ولا يضر نقضه) أي الوضوء (بعد) فلان من أعادته وإن أحدث بعد ما توضأه لأنه تنقيف الحدث أو النشاط وقد فصل (فصل) في الحمام واستنقاها من الحج أي الماء الحار وأول من اتخذ سليمان بن داود عليه السلام (بكره بناء الحمام ويحبه

فصل ثم جمع جميع ظاهر رأسه لأنه تعالى أمر بجمع الرأس وجمع الوجه في التيمم وهو يجمع الاستعاب فيه فكذلك إذا لم يفرق ولا نه عليه السلام مع جميعه وأنه لا يبالا ولا يعلق أصابع أي الأصابع الغسل بالماء غسل فكتة قال الصنع والمصير برؤسكم أي الأصابع بالماء وهذا خلاف لوقيل أصغر رؤسكم فإنه لا يدل على أنه ثم نوى بلسن كما يقال مصغت رأس اليتيم وأمد يدي إلى الماء إذا وليت فعلا متعباً فادت التعيين في مجرى رءفاته فغير مسلم دفعا لا شترتك ولانكار الأئمة كان أبو بكر سأل ابن دريد وابن عرفة عن الماء تبعض فقالا لا نعرفه في اللغة وقال ابن بري عن زعمان الساء تبعض ففداه عن أهل العربية لا يرفونه وقوله شرب بها عباد الله وقول الشاعر شرب من مياه العرفان باب التضعين كانه قيل يروي وما يروي أنه عليه السلام مسح مقدم رأسه فمسح على أن ذلك مع العمامة كما جاء مفسرا في حديث المغيرة بن شعبه ونحن نقول به والرأس (من حد الوجه) أي من منابت شعر الرأس المعتاد غالبا (إلى ما يسمى قنا) ويكون مسح رأسه (بماء جديد غير ما فاضل عن ذراعيه) لأن الرأس مغاير للدين (وكيف مسحوه) أي الرأس (أجزأ) الحصول المأمور به (ولو) مسح (باصبع أو عرقنة أو خشية ونحوها) كحجر وظاهر كلام الجمهور أنه يتعين استعاب ظاهره كله (وعنا بعضهم) وهو صاحب المجمع والترجم (عن تركه) يسير منه الشقة قال في الانصاف وهو الصواب انتهى وقال الموفق الظاهر من أحمد في الرجل وجوب الأستعاب وإن المرأه يجزها مع مقدم رأسها قال الخليل العمل فيه ذهب إلى عسائه إنسان مسح مقدم رأسها أجزأها لأن عائشة كانت تمسح مقدم رأسها ذكره في الشرح (والمنون في مصنفه) أي الرأس (أن يسد أيديه مملوئين من مقدم رأسه فيضع طرفه إحدى يديه عليه على طرفه الأخرى يضع الإبهامين على الصدغين ثم يرفعهما إلى قفاه ثم يردهما إلى مقدمه) قال في المتن والشرح لما روي عبد الله بن زيد في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسح رأسه بيديه ما قبل بهما وأذنيه بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم رداه إلى المكان الذي بدأ منه متفق عليه (ولو خاف أن ينتشر شعره) قال في الانصاف

فلينوشأ رواه مسلم ولما كثر زادته انشط (والغسل) لما دونه (افضل) لأنه أذكى وأطيب هذا وأظهر كإرواه أحدوا ومن حديث أبي رافع (و) من أيضاً لجنب وحائض ونهضه انقطع دمه الوضوء (لا كل وشرب) لحدث عائشة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب إن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد بإسناد صحيح وإجماعه والنهض بعد انقطاع دمهما في معناه (ولا يضر نقضه) أي الوضوء (بعد) فلان من أعادته وإن أحدث بعد ما توضأه لأنه تنقيف الحدث أو النشاط وقد فصل (فصل) في الحمام واستنقاها من الحج أي الماء الحار وأول من اتخذ سليمان بن داود عليه السلام (بكره بناء الحمام ويحبه

الحل في الفعل به والتيم مشرع والاجماع في الجملة وسنده الكتاب والسنة وبأن تفصيله (وهو) أي التيم (عز به) كسح الجبيرة فلا يجوز تركه (يجوز بسفر الحصى) كالسفر الناحي بخلاف مسح الخف والعطر والقصر بالسفر وهو مبيح لأرافع الحديث (وشروطه) أي التيم (الزائدة في شروطه) مثله (ثلاثة) أحدها دخول وقت الصلاة يريد التيم لها (ولو) كانت (متدولة) أي زمن معين كمن تفرص الصلاة ركعتين بعد الصلاة والبشرود جرم مثلاً (فلا يصح) التيم هذه قبل الوقت المذكور ولا (إلا) صلاة (حاضرة) أي مؤداة (ولا) صلاة (عبد السلام يدخل وقتها) ٧٤ (ولا) يرضى (ثلاثة الأذان) كرها أو أراد فعلها (إلا) صلاة (كسوف قبل وجوده)

معصية الرأس) وكيف مسح الأذن أجزاء كالرأس (والستون في معصية) أي بدخل سبائته في مساجدهما ومع ما به ظاهرهما) لما في النسخة من ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ما طعمها بالسبطين وظاهرهما ما به (ولا يجب مسح ما استتر) من الأذن (بالخضار بق) لأن الرأس الذي هو الأصل لا يجب مسح ما استتر منه بالشعر فالأذن أولى والعرضوف داخل فوق الأذن أي أعلاه واستترها (ولا يصح مسح عتيق) لعدم وثوق ذلك في الحديث وعنه في اختاره في التيم وابن الجوزي في أسباب الهداية وأوالقاء وابن الصغري وابن رز بنو فاق إلى حنفية (ولا) يصح (ترك مسح رأس وأذن) قال الترمذي العمل عليه عند أكثر أهل العلم لأن أكثر من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أنه مسح رأسه وحده وكذا قال أبو داود وأحمد بن عثمان الصنعاء كما يدل على أن مسح الرأس وحده لا يمسح ذكره والوضوء ثلاثاً ثلاثاً قالوا فيها ومسح برأسه ولم يذكر واحد كما ذكره وأبو غيره قال في الشرح أحاديثهم لا يصح مسحها شيء مريحه لا يقال أنه عليه السلام مسح مرة واحدة لبيان الجواز وثلاثاً لبيان الفضيلة كما فصل في الغسل لأن قول الراوي هذا طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أنه طهور على القوام (فوفيل ثم يمسح برأسه) ثلاثة الكربة (ثلاثاً) حديث عثمان وغيره (إلى الكعبين) أي كل رجل غسل نفس إلى الكعبين ولو أراد كتاب جميع الأرجل ذكره بلفظ الجمع كقوله وأيديكم إلى المرافق لأن مقابلته بالجمع بالجمع تقتضي تركيب الأفراد على الأفراد كقولك ركب القوم وياهم وشعره (وهما) أي الكعبان (العليمان) الثانيان في جاني رجليه) قاله أبو عبيد ود عليه حديث النعمان بن بشير قال كان أحداً يلمس كعبه بكعب صاحبه في الصلاة رواه أحمد وأبو داود ولو كان مشطاً لقدم لم يستقم (ويجب إدخالهما في الغسل) لما سبق وقوله عليه السلام ويل للأعقاب من النار متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو (وإن كان أقطع وجب غسل ما بقي من محل الفرض) لقوله عليه السلام إذا ارتكب بارفأوا منه ما استطعت متفق عليه وسواء كان (أصلاً) بأن قطعت يده من دون المرفق أو رجليه من دون الكعب (أو تمسكاً كراس عضة) بدقتعت من مفصل المرفق (و) رأس (ساق) قطعت من مفصل كعب (وكذا أي يقيم) إذا قطعت يده وجب مسح ما بقي من محل الفرض أصلاً أو تمسكاً فإن لم يبق شيء من محل الفرض بأن قطعت اليدين فوق المرفق والرجل من فوق الكعب (سقط) ذلك الفرض لموات محله (لكن يجب أن يعمل القطع بالماء) للأنف والوضوء عن طهارة وظاهرهما لو قطعت اليدين فوق الكعب لم يجب مسح محل القطع والتراب (وأذا وجد الأقطع ونحوه) كالآليل والمرضى الذي لا يقدر أن يوضئ نفسه (من يوضئه أو بفسه)

أي الكسوف (ولا) صلاة (استسقاء ما لم يحتموا) أي الناس لها (ولا) صلاة (حنازة الأذان غسل الميت) أن أمكن (أو يمسح ما استتر) ويعليها فيقال يخص لأصبع تيمه قبل تيم غيره وهي هذه الصورة من نحو تقطع أو عدم ماء (ولا) صلاة (نفل وقت نهي) عنها لأنها طهارة وضوء وقت تقيد بالوقت كطهارة المسحاة ولأنه قبل الوقت مستحق عنه فاشبه التيم بالعدم والشرط (الثاني) تقدير (استعمال الماء بعده) أي الماء (ولو حبس) الماء بأن يوضع في مكان لا يتعدى على الوصول إليه أو التمسك عن الخروج في طلبه (أو) كان عدم الماء بسبب (قطع عدواه) بله (أو) بسبب (عجز عن تناوله) أي الماء من بشر ونحوه لمسح قوله تعالى قل تجدوا ماء فتيمموا وقوله عليه الصلاة والسلام إن الصبي الطيب طهور والمسلمون لم يجد الماء عشرتين فإن وجد الماء فليمسح به فإنه خير قال الترمذي حسن صحيح وهذا عام في السفر والحضر الطويل والقصر ولأنه عام للماء أشبه

المسافر تماماً لا يفتعل ذكر السفر فيها خرج بخارج الغالب كذكره فالمرضى فلا يكون مفهوماً معتبراً (ولو لم يبق لفقد له) كقطع يدين وصح عدم ما سبق به من نحو بشر كرجل ودلوا بداهة نخستان والماء قليل فإن قدر على تناوله بغيره أو على غسل أعضائه بماء كثير لزمه لأنه فرضه (أو) تعذر الماء مع وجوده (أو) مريض يضره من الوضوء بنفسه (مع عدم مرضي) له أو من يصب الماء مع عجز عنه (أو) غلبته عنه مع (خوفه) فوف الوقت بانتظاره) أي المرضي أو المصاب (أو خوفه) أي المريض القادر على الوضوء بنفسه أو غيره (استعماله) أي الماء (بله) براءه أي طول مرضي (أو) خوفه باستعماله الماء (بقائه) أي أن يفرج تيميش كما في الأصناف وكذا لو خاف حدوث نزلة ونحوه وانتهى

يا حرة

لسمو قوله تعالى وان كنتم مرضى ولاه بياع لهن ان يمتحنن اذ خافن ذهابهن من الماء او مرضا في خمسة من لهن اربعة من قبله او
 خوفة باستعماله الماء (متردد منه من جرح فيه يمتصل ما يمكن غسله) او من (روشد) ولم يجد ما يمتحنن بالماء ولم يتمكن من
 استعماله على وجه لا يضر رقبته (او) خوفه باستعماله (فوت رقبته) بكسر الهمزة وتشديد القاف والقروء في ظاهر كلامه ولم يمتحنن مرضا
 بقوار الرقبة فلو اتى بالالف والانس (او) خوفه باستعماله الموت (بالماء او) خوفه باستعماله (عطش نفسه او غيره من آدمي او
 بهيمة محترمين) بخلاف محو في وختر بركم عقور او اسود بهم ومن معه مظاهر ٧٥ ونحوه يخاف عطشا ليس الظاهر

واجرة المثل وقدر عليهما من غير اضرار) بنفسه او من تلزمه نفقته (لزم ذلك) لانه في معنى الصحيح
 (وان وجد من يبيعه ولم يجد من يوشك لزم ذلك) كالصحيح بقدره على التيمم دون الوضوء (فان
 لم يجد) من وضوئه ولا من يبيعه بان يجره عن الاجرة او لم يقدر على من يستأجره (صلى على حسب
 حاله) كالقاضي الملقى لاعلم في خلافه وكذلك لم يجد الا باليد عن اجرة مثله الا ان تكون بيرة
 على ما ياتي في التيمم (ولا اعادة) كافتاد العلودين (واستجنى مثله) اي مثل الوضوء فيما تقدم
 (وان تزع احد بظهره لزمه ذلك) كالقاف والقروء وتوجه لا وبنيهم (ويستحفل اصابع
 يديه ويغسل اصابع رجليه) لما روي لقط بن سبرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخل
 بين الاصابع واداه الجنة وصحة الترمذي وهو في رجليه آكد ذكره في الشرح ويغسل
 اصابع رجليه (بضمه) للبر المتورد واما اجد وغيره لكنه ضعيف (السري) لان اعادة
 لازالة الوضوء والدرن من باطن رجليه لا يبلغ ذكره في المبدع وغيره (فيما يخص رجليه) الى
 ابيهما (ويسرى بالركن) بيد من ابهامها الى خصرها (فتيامن) اي ليصل التيامن في
 فخالص الاصابع ويغسل اصابع يديه اشد ما بالآخرى فان كانت او بعضها لم تنقصه سقط
 (و) (يسن) (الثلث ثلاثا) لما تقدم في مواضعه (وبحو الاقتصار على) (الثلة الواحدة) (و)
 (الثلثان افضل) (من الواحدة) (والثلاث افضل) (من الثلثين) ومن الواحدة مطريق
 الأولى لانه عليه الصلاة والسلام دعا على فتى ضار مرة وقال هذا وظيفة الوضوء وقال هذا
 وضوء من ثم وضوءا لم يقبل الله صلاته ثم وضوءا مرتين وقال هذا وضوء من وضوءه كان له
 كملان من الاجر وضوءا ثلاثا قال هذا وضوءي وضوء المرسلين قبل رواه ابن ماجه وقوله
 عليه الصلاة والسلام في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه لما سئل عن الوضوء فراه
 ثلاثا ثلاثين زاد على هذا وتقص فقد اسعدني وظلم رواه ابو اودوت كلهم مسلم على قوله او
 نقص واوله النبي على نقصان العضو واستحسنه الذهبي (وان غسل بعض اعضائه اكثر من
 بعض) بان غسل عضوا مرة او مرتين واخر ثلاثا (لم يكره) كالغسل الكل متساوية
 (و يعمل في عدددها) اي الثلاث (اذا شئ) فيه (بالاقل) كركعات الصلاة اذا لصل عدم
 الاثنان بالمشكوك فيه (وتكره الزيادة لهما) اي على الثلاث لحديث عمرو والتقدم (وبكره
 الاسراف في الماء) ولو صلى نهر جار لما في في الغسل (ويسن مجاوزة موضع القرض)
 بالغسل لما روي نعيم المجمر اوى ابا هريرة بن ثوبان تغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكب
 ثم غسل رجليه حتى رجع الى السابقين ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من
 بات يوم القيامة فراقا لم يجد من اثر الوضوء في استطاع منك ان يطيل غرته فليعمل متقيا
 عليه وسلم سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول تبلغ الخليفة من المؤمن حيث يبلغ

واجرة المثل وقدر عليهما من غير اضرار) بنفسه او من تلزمه نفقته (لزم ذلك) لانه في معنى الصحيح
 (وان وجد من يبيعه ولم يجد من يوشك لزم ذلك) كالصحيح بقدره على التيمم دون الوضوء (فان
 لم يجد) من وضوئه ولا من يبيعه بان يجره عن الاجرة او لم يقدر على من يستأجره (صلى على حسب
 حاله) كالقاضي الملقى لاعلم في خلافه وكذلك لم يجد الا باليد عن اجرة مثله الا ان تكون بيرة
 على ما ياتي في التيمم (ولا اعادة) كافتاد العلودين (واستجنى مثله) اي مثل الوضوء فيما تقدم
 (وان تزع احد بظهره لزمه ذلك) كالقاف والقروء وتوجه لا وبنيهم (ويستحفل اصابع
 يديه ويغسل اصابع رجليه) لما روي لقط بن سبرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخل
 بين الاصابع واداه الجنة وصحة الترمذي وهو في رجليه آكد ذكره في الشرح ويغسل
 اصابع رجليه (بضمه) للبر المتورد واما اجد وغيره لكنه ضعيف (السري) لان اعادة
 لازالة الوضوء والدرن من باطن رجليه لا يبلغ ذكره في المبدع وغيره (فيما يخص رجليه) الى
 ابيهما (ويسرى بالركن) بيد من ابهامها الى خصرها (فتيامن) اي ليصل التيامن في
 فخالص الاصابع ويغسل اصابع يديه اشد ما بالآخرى فان كانت او بعضها لم تنقصه سقط
 (و) (يسن) (الثلث ثلاثا) لما تقدم في مواضعه (وبحو الاقتصار على) (الثلة الواحدة) (و)
 (الثلثان افضل) (من الواحدة) (والثلاث افضل) (من الثلثين) ومن الواحدة مطريق
 الأولى لانه عليه الصلاة والسلام دعا على فتى ضار مرة وقال هذا وظيفة الوضوء وقال هذا
 وضوء من ثم وضوءا لم يقبل الله صلاته ثم وضوءا مرتين وقال هذا وضوء من وضوءه كان له
 كملان من الاجر وضوءا ثلاثا قال هذا وضوءي وضوء المرسلين قبل رواه ابن ماجه وقوله
 عليه الصلاة والسلام في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه لما سئل عن الوضوء فراه
 ثلاثا ثلاثين زاد على هذا وتقص فقد اسعدني وظلم رواه ابو اودوت كلهم مسلم على قوله او
 نقص واوله النبي على نقصان العضو واستحسنه الذهبي (وان غسل بعض اعضائه اكثر من
 بعض) بان غسل عضوا مرة او مرتين واخر ثلاثا (لم يكره) كالغسل الكل متساوية
 (و يعمل في عدددها) اي الثلاث (اذا شئ) فيه (بالاقل) كركعات الصلاة اذا لصل عدم
 الاثنان بالمشكوك فيه (وتكره الزيادة لهما) اي على الثلاث لحديث عمرو والتقدم (وبكره
 الاسراف في الماء) ولو صلى نهر جار لما في في الغسل (ويسن مجاوزة موضع القرض)
 بالغسل لما روي نعيم المجمر اوى ابا هريرة بن ثوبان تغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكب
 ثم غسل رجليه حتى رجع الى السابقين ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من
 بات يوم القيامة فراقا لم يجد من اثر الوضوء في استطاع منك ان يطيل غرته فليعمل متقيا
 عليه وسلم سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول تبلغ الخليفة من المؤمن حيث يبلغ

اذا غمر في البيرة فاغترى الزمس في المال احرى طمير لكن معه ما يغسل عن حاجته لم يلزمه ولو وجد به باع في الذمة وقدر
 عليه سلده لكن ان اشترى اذن فهو افضل وليس اسرافا بخلاف عطشان وضوءا لم يشرب قيام (و) يلزمه ايضا (استعازهما) اي
 طلب التمسك والوقوف على وجهه (و) يلزمه ايضا (قبولها) ان يذله (ماربو) قبول (ما قرنا) لاستقراره (و) يلزمه
 قبول (هبة) الاستتابة (و) يلزمه قبول (غنىه) وضوءه (واما) لان الهبة في ذلك برفع المادة فلا يضرب استحالة ولا يلزمه قبول غنىه
 هبة لله ولا استقرار غنىه (ويجب) على من معه ما يغسل عن حاجته به بذله لعطشان ولو كان الماء غصا لانه انقاذ من هلكه
 كانقاذ الغريق (ويجوز ما دام) بذله غسل (لغسل رقبته) كالواو حيا (ويغمر) رقبته (غنىه) اي قيمة الماء (مكانه

وكان الخلد) وقد ثابت وان قلنا ان السائل لان قبضه راي اوارث قال في القروع وظاهر كلامه في التنبية ان حرمه مكانه له (ومن أمكنه ان يوضأه) أي الماء (ثم يصبه ويشر به) بعد وضوءه (المزمع) لان النفس ذاقه (ومن قدر على ماء ثم رثوب يذله فيها بلسانه) يخرجه (بصبره) له ذلك لقدرة على الماء (ما لم تنقص فيه) أي الثوب بذلك (أكثر من ثمن الماء) فلا يلزمه كثرة ثمنه (ما أكثر من ثمن مثله وسحب زعمه فصل (ولو خاف فوت الوقت) لقدرة على استعماله أشبه ما لو كان معه آلة الاستسقاء المعتادة (ومن بعض مدعيه ربح وضوءه) بان كان به قروح ٧٦ أو رمد ونضر فصل ذلك وهو حنب أو محدث ولم ينضر به بصبه بالماء

(وجوب) المسح بالماء أن لا يكن
 المخرج غسقا قاله في التلخيص
 (وأخرا) لأن المسح بالماء يضيئ
 النسل وقد روي عليه فلهذا حديث
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
 ما استطعتم ولكن يحجز عن الركوع
 أو السجود وقد روي الأعمام
 (والا) بأن تضرر بمسحه أيضا
 (فيمه) أي الجرح ونحوه
 (و) يميم أيضا (لما ينظر
 بنفسه عما قرب) من المخرج
 ونحوه لاسترواءه بالحكم (وأن
 يحجز عن منبطه) أي الجرح وما
 قريب منه (وقد روي يستنبط
 من منبطه) ولو باجرة فأنه عن
 حاجته (ومه) أن يستنبط ليؤدّي
 الفرض فان يحجز عن الاستنباط
 أيضا تيمم وصلى وأجزأه (ولزم
 من جرحه) ونحوه (بعض أعضاء
 وضوءه إذا وضأ ترتب) لوجوبه
 في وضوءه (فيتيمه) أي العضو
 المخرج ونحوه (مذغسله لو كان
 مضمما) فإن كان المخرج ونحوه
 في الوجه وعنه تيمم أو لا تأتم
 وضوءه وإن كان في بعضه خيرين
 أن يغسل جميعه ثم يتيمم لجرحه
 وعكسه ثم يتيمم وضوءه وإن كان في
 بعضه عضو آخر (ومه غسل
 ما قبله) كأن قسعه على ما ذكر

فهم وقوله تعالى فلم يجعروا ما أنزلنا بالآية فيه استعماله وصلى وبعيداً لولا جده ما كنفيه من مأزوب قاله في (العين والخصر عليه) الزناصق قلت مفتضى ما يأتي لا يز يدعى من يجزى ولا العادة وأن وجد حجب ما كنى أعني ما هو فيه فقط استعماله فيها وأما وقع الحديث ومن بيده خاصة وهو محدث وأما ما كنى أحد جامعاً به الخاصة ثم يتم الحديث فصالحاً للمحدثان تكون الخاصة في محل بهم يظهر من الحديث فيستعمله فيه عنهما وكذلك كانت الخاصة في ثوبه إذا لم يكن به تيم (ومن) لمسته طهارة (وعدم الماء زمناً) أى كلما (خوطب بملا) أن دخل وقتها فلا أثر لطلب قبله فلا غير محطط ٧٧ بالطهارة إذا طلب في رحله) بأن

ومن الثالثة مسح الرأس ومن الرابعة غسل الجبين وعلت حافى كلامه في التغلب (وان غسل أعضائه دفقة واحدة بهم) وضوءه وكذا وضوءه بأربعة في حالة واحدة لأن الواجب الترتيب لأهم التدبكات والوجوب جد الترتيب (ولو انقسم في ماء كثيرا ركدا أو جارا بغير رفع الحديث لم يرفع) حذره (ولو كنت في عدة رايح الترتيب) أو مرت عليه من الجارية أربع جريات كالم في الانتصار بغير في إحدى يمين الجارية والرك (حتى يخرج جمر متانصا يخرج وجهه ثم يدب به بمسح رأسه) لأن غسلها من غير لمرار بغير كاف وتقدم (ثم يخرج من الماء) قلت خروجهم بعد نيلس قبل لأن الحديث يرفع عن رجلين ولو كانوا في الماء قبل انفصاله كما تقدم (في كتاب الطهارة (والموالات) مصدر والى التني واليه انما تلبه والمراحمنا (ان لا يترفع غسل عضو حتى ينشف) الغضو (الذي قبله) يله) بان لا يترفع غسل البدن حتى ينفى الوجه والممسح الرأس حتى ينفى البدن ولا غسل الجبين حتى ينفى الرأس لو كانت عضو فرفع منه أو لم يمسح الرأس حتى جف الوجه دون البدن لم يترفع وجهه مجعيا (في زمن معتدل) الحرارة والبرودة (أو قدره) أي قدر المعتدل (من غيره) أي غير المعتدل من زمن حار أو بارد (ولا يضر حافى لاشتهاله بسنة) من سنن الوضوء (كتحليل الحسنة أو أصابع (و) كاستنائه (بأساغ) أي بالغ أو الموضع الطهارة (و) كاستنائه (بازالة الشك وروسه) لأن ذلك من الطهارة (ويضر) أي تنوب الموالات بغير الغضو (لا يصراف وازالة الشك ونحوه) كل جسيمة (غير طهارة) بان كان في غير أعضاء الوضوء (ولا) يضر ان كانت إزالة الشك ونحوه (له) أي أفعالها ربان كان في أعضاء الوضوء لاضافته من أفعال الطهارة بخلاف ما قبل (وتضر الأطلالة في إزالة نجاسة) بغير أعضاء الوضوء ولا يلهما تقدم في الوسخ (و) تضر الأطلالة في (تحصيل ماء) ولو للطهارة لأنه ليس منها

فوفصل وجلة سنن الوضوء استقبالا لليلة والسواك عند المضمضة وتقدم عليه (وغسل الكفين ثلاثا بغير فاقم من نيل ليل) ناقض وضوءه يجب لذلك وتقدم مستوفى (والمباعدة قبل غسل الوجه بالمضمضة ثم الاستنشاق) وكرومها بغيره كما تقدم عليه (والمبالغة فيها) أي في المضمضة والاستنشاق (لغيره) وتكرره وتقدم (و) المبالغة (في سائر الأعضاء لصالحه وغيره والاستفثار) وكرومها بغيره كالذي في الأدب الكبرى ويكره لكل أحد أن ينشر وينقي أنفه وسخه ودره ويحجم نفه ويغوص في بيمته مع القدرة على ذلك يساره الغير ولا يكره يساره مطلقا وتناول التني من يد غيره باليمن ذكر ما بين عقل من المسقيات وكذلك ذكر القاضي والشيخ بعد القادر وقال وإذا أراد أن يتناولها أو قوما وكما قال بقصد عنه (و) من سنن الوضوء (تحليل أصابع البدن والجلبين) وتقدم عليه وكيفيته (وتحليل الشعور)

(قرب ما عرفا) منه (ولم يخف) بقصد إياه (قوت وقت ولو) كان الوقت المخوف قوته (الاختيار) أن ظن أن لا يدرك الصلاة وضوءه
الوقت الضرب (أو) لم يخف بقصد قوت (رفقة أو) قوت (عدو أو) قوت (مال أو) لم يخف بقصد (على نفسه) نحو لو أصيب
أعدو (ولو) كان المخوف منه (فساقا) يشق قوت طلب إياه (غير جان) يخاف غلبه (أو) لم يخف بقصد (على
ماله) كسر ودائه أو على أهل من نص أو سبع وغيره (لزمه قصد) أي الماء لم تكن منه تلاضر (والا) بأن خاف شأما عظم
(نعم) وسقط طأ به لعدم تمكن من استعماله في الوقت تلاضر فاشبهه عادوه لا إعادة وليس تأخير الصلاة إلى الأمن وإنما تم السوء
بالقيل فظنه عدوا وقت من علمه به بأن صلي فلا إعادة لعدم البلوى في الأسيار (ولا يتهم) مع الماء (تخوف قوت حنافة) بالوضوء

(ولا يخلو في وقت (فرض) ان وضوءه هو قوله تعالى فلم يجدها ماء (الاعانة) أي فيه الذاعلم الماء أو لم يدر عليه من وقت ربا
 وكان يقصد الموت الوقت (و) الاثني (ان اوصل مسافر الى ماء وقد ضاع الوقت) عن طهارته (أو) لم يفتق الوقت عنها لكن (علم
 أن الزيادة لا تصل اليه) ليستعمله (الابعد) أي الوقت يتيم لعدم قدرته على استعماله في الوقت فاستحب حال عجزه له بخلاف
 من وصل اليه وعكس من الصلاة في الوقت ثم أحرقت ضائق فكيف اضرت قدرته (ومن ترك ما يلزمه بقوله) من ماء وغشيه أو أذ
 (أو) ترك ما يلزمه (تحصيله من ماء ٧٨ وغيره) كحل ودلو (وتيمم وصلى أو) لأنه قادر على استعمال الماء من غير ضرر ولا حق

أي شعور العسة (الكسفة في الوجه والتيامن حتى بين الكفين لقائم من نوم الليل وبين
 الأذنين قاله الزكشي وقال الأزهري معهما ما ومعهما) أي الأذنين (بعد الراس) بقاء
 حديد وجها وضوء الغرض والفصلة الثانية والثالثة) وقال القاضي وغيره الأولى فربضة
 والثانية فضلة والثالثة مستقاة مع ابن عبيدان قال في المستوعب وإذا قيل لك أي موضع
 تقدم فيه الفضلة على السنة قل لها (وتقدم التيمم على مستوناته) إذا وجدت قبل الواجب
 كما تقدم (واستحبها ذكرها) أي النية (إلى آخره) أي أحوال وضوء (وغسل باطن
 الشعور بالكسفة) في الوجه غير العسة فيضها فقط جباينه وبين ما تقدم (وإن يزيد في ماء
 الوجه) كما تقدم (وقول ما ورد بعد الوضوء) أي آخر الباب (وإن يتولى وضوءه بنفسه من
 غير معاونته) حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخل طوره إلى أحد ولا صدقته
 التي يتصلق بها إلى أحد يكون هو الذي يتولاه بنفسه رواه ابن ماجه (وتباح معونة المنظر)
 متروضا كان أو معتدلا (كتقريب ما بالنسب أو) ماء (الوضوء إليه أو بوضعه عليه) لأن المفردة
 إن شاء أفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم من وضوءه رواه مسلم وعن صفوان بن عسال
 قال صليت على النبي صلى الله عليه وسلم الماء في الحضر والسفر في الوضوء رواه ابن ماجه (و)
 يباح للمنظر (تستيف أعنائه) لما روى سلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثم جلب عليه
 قات عليه فمسح بها وجهه رواه ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير (وتركب) أي ترك الخفين
 والتنشيف (أهمل) من فعله ما أتى المعنى فحدثنا بن عباس السابق وأما ترك التنشيف
 فحدث بميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل قالت فأنشيت المندبل فلر بدوا وحصل
 بنفض الماء يده من غير ترك النبي صلى الله عليه وسلم لأبدل على الكراهة فحدثني
 الماسح وأما يده فذهبت في حين محتمل أنه ترك المندبل لاسر محتمل بها قال ابن عباس كانوا
 لا يروى بالنسب بل بأسا وأمكن كانوا يكرهون الماء ولأنه أزاله الماء عن يده أشبه بنفضه بيده
 (ويحسب كونه المعين من يده) ليسهل تناول الماء عنه بالصعب (كأما وضوءه الفسيفي
 الراس) ليعينه يساره على يمينه (وإن كان) أنما وضوءه (واسما يعترف منه باليد يمينه)
 ليعترف منهما (ولو وضوءه) أو غسل يده من نحو حبة (أو معهما أو كباي) أو عبره
 (أذنه) أي أذن الفرس له فقلت وكذا يمكنه من ذلك ما ناوله أعني أنه من غير قول (بأن)
 غسل له الأضواء أو معهما من غير ذكره (وضوءه وغسله ونيمه) لو حوذا غسل والمسح
 وأما كونه وجها خلافا من قال بعدم العسة (وسنوه المتوضي) والمقتسل (والتيمم)
 لأنه المختلط وأما الكل لم يرضى ما نوى فإن لم ينو لم يصح ولو لم ينعى (فإن أكره من نصب
 عليه الماء) لم يصح وضوءه منه في الرعايه قبله يصح اه قلت والثاني أظهر لأن النبي

لم يفرع بيمينه كواجده (ومن
 خرج) إلى أرض من أعمال بلاده
 (لمسرت أو مسيد وشحوه)
 كاحتطاب (جاء) أي الماء معه
 (إن أمكنه) لأنه لا يهذله إذا واصل
 لم يمسح الواجب إليه واجب (و)
 متى حمله وقصد أول محله
 وصحرت الصلاة (تيمم فأتت
 حاجته) التي خرج إليها
 (برجوعه) إلى الماء (ولا يند)
 صلته به لأنه شبه المسافر إلى
 قربة أخرى (ومن في الوقت)
 الصلاة (أراه) أي الماء (أمر
 به) أي الماء (وأمكنه الوضوء)
 منه ولم يفعل (و) هو (يصل أنه
 لا يجده غيره أو بقاءه أو وجهه)
 في الوقت فغيره يلزم بذله
 (حرم) عليه ذلك (ولم يصح
 المقد) من يسح أو بقاءه لتعلق
 حق الله تعالى بالمعقود عليه فلا
 يصح نقل الملك فيه كاختصاصه
 (ثم إن تيمم) لعدم غيره ولم يقدر
 على رد المسح والمسهوب
 (وصلى أريد) لأنه عام للمحال
 التيمم أشبه ما قيل ذلك قبل
 الوقت فإن كان ما سبق قبل
 الوقت فلا تيمم ولا إعادة الأولى
 (ومن ضل عن رحله وبه الماء
 وقد طلبه) أي رحله فلم يجد

تيمم أجزاءه (أو) ضل عن موضع ثم كان يعرفها فميمم أجزاءه (ولا إعادة
 وجود ما ضل عنه لأنه حال تيممه عادم الماء فخل في قوله تعالى فلم يجدها ماء ولا غير فرط (ولو بان بعد) التيمم والصلاة
 (يقر به ثم خففه) لم يعرفه فإعادة لم تدل عليه بطله بخلاف لو كانت أهلا لم يظفره أو كان يعرفه (لأن نفسه) أي الماء (أو حمله
 عوضه يمكنه استعماله) ودرع نحو عبده (وتيمم) يوصل فلا يجزئه لأن الطهارة تحجب مع العلم والدرك فلا تسقط بالنسيان والمجهل كمن
 صلى ناس حذوه (كصل عرابا) ومكفر بدمه أسبا للستره والرفقة) فلا تصح صلاته ولا يجزئه صومعه عن كفارتها (وتيمم) بأبوابه
 الجوهري أي يشرع يتيمم (لكل حدث) أكبر وأصغر فحدث عمران بن حصين قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصرلى

يعود

بعد

بأناس فأذا هو رجل مثزل فقال ما من أن تلي فقال أصابني جناح ولا ماء قال عليك الصلوة بكفك عنك عليه وسلم
 عمار وحائض أو نفساء انقطع دمهما تجنب (و) تيمم (الكل) (لحاسة سدن) متيمم قال أحدهو عزلة أليفت (لعدم ماء أو ضرر)
 في يده (ولو) كان الضرر (من بردهم) مع عدم ما يفيض بالماء (تدقيقها) أي التجاذهن بدنه (ما مكن) بمجرطه
 أو حلقه (ب) (ز) وما لا إعادة عليه سواء كانت جعل صحيح أو جرح لعموم قوله عليه السلام الصلوة الطيب بطور السلم وقوله جعلت
 لي الأرض ميعدا وظهر وأولانا طهارة في الدين ثم ادلالة فاشبهت طهارة الحدث ٧٩ وعلمته أنه لا تيمم لغير نجاسة بدن
 وتقدم (وأن تذكر) على مرد
 الصلاة (الماء والتراب لعدم)

كن حذس يجعل لا ما فيه ولا
 تراب (أو تراب لا يستطيع
 معاه من النشرة) بماء ولا تراب
 (وغوها) أي الترويح بمرحاض
 لا يمكن سها وكذا من يرض بجز
 عن الماء والتراب أو عن نظره
 بأحدهما (صلى الفرض فقط)
 دون التواكل (على حاله)
 لأن الطهارة شرط فلم تؤثر
 الصلاة عند عدمه كالسننة (ولا
 يزيد) عدم الماء والتراب (على
 ما يجزئ) في الصلاة فلا يقرأ
 زائدا على الفائضة ولا يستغنى ولا
 يتموز ولا يسهل ولا يسهر وإنما
 على المرة الواحد فلا يزدل
 ما يجزئ في طهائنه كروك أو
 سجود أو جلوس بين السجدين
 وإذا فرغ من قراءة فاتحة ركب
 في الحال وإذا فرغ ما يجزئ في
 التيمم ففصل أو سلم في الحال
 لأنها صلاة ضرورية فقيدت
 بالواجب إذا ضروره زائد ولا
 يقرأ خارج الصلاة إن كان جنباً
 (ولا يؤم) عدم الماء والتراب
 (متطهر لأحدهما) أي الماء
 والتراب كالعجز عن الاستقبال
 أو غير من الشروط لأن لا يقرأ

يعود لاج لان صب الماء ليس من شرط الطهارة (أو) أكره من (يؤسسه على وضوئه لم
 يصح) وكذلك أكره من يغسله أو يمسحه وكذلك قال في المنتهى لا إذا كره ما فعل (وأن أكره
 المتوضي على الوضوء) أكره أنساق (على غيره) أي غير الوضوء (من المبادات) كالغسل
 والصلاة والصيام والزكاة والحج (وقلها) أكره (لأن الشريعة) بأن تؤمها بالتقرب إليه
 تعالى (لأنه أكره ما صح) وسود الثنية العترة (والا) أي وأن فعله لاني الأكره (فلا)
 نعم لعدم وجود النسبة العترة (و) بكرة نفخ الماء) على الصحيح من المذهب اختياره ابن
 عقيل كاله في الأصناف وقال في الشرح ولا يكره نفخ الماء عليه من بدنه حديث ميمونة وبكره
 نفخ بدنه ذكرها أبو الخطاب وابن عقيل اه وقال في غاية المطلب هل يباح نفخ بدنه أو
 يكره وجهاً الأصح لا يكره اه وقال في الفروع وعنه بكره أن أي المونة والتشفي كنفخ
 بدنه غير أي هريرة إذا وضعت ثلاثة غزاة يدك فطهرها روح الشيطان رواه المعمرى وغيره
 من رواه المعمرى بن عبيد وهو متروك واختاره صاحب المغني والمهرر وغيرهما لا يكره وهو
 أظهر وقال الأئمة الثلاثة (و) نكره (أراق ماء الوضوء) ماء (الغسل في المسجد) وفي مكان
 بداس فيه كالطريق فزجر بالماء (لأنه عبادة) (ويباح الوضوء والغسل في المسجد إذا لم يؤذ
 أحداً ولم يؤذ المسجد) لأن المتصل به طاهر (و) يحرم عليه الاستجماء (لج) والبول ولو بقارورة
 لأن هو المسجد كقراره (وتكره أراق ماء غسل فيه بدنه قائم من قول ليه) أي في المسجد
 خصوصاً على القول بأن غسله مأمور بهم العاصفة (قال الشيخ ولا يغسل فيه ميت) لا سمفظة
 تقيسها بغير من جوفه موصون بالمسجد من الأصناف واجب (وقال ويجوز عمل مكان فيه
 لا وضوء للمصلحة بلا محذور) كقرب جدار أو بحيث يؤذ المسكين فيمنع منه إذن وقال في
 الفتاوى المصرية إذا كان في المسجد بركة تنقل عليها باب المسجد لكي يمسح حولها دون أن
 يصلح حولها هل يحرم الدول عند هار الاستجماء بالماء غير الاستجماء بالبحر خارج المسجد
 الجواب هذا يشبهه لدول المسجد في القارورة قالوا لا يشبهه أن هذا ذاق للبحر فحرب
 وأما اتخاذ ذلك مبالاً ومستحباً فلا (ولا يكره طهره من أناهضات وغيره) كحذو وروصا لما
 تقدم في باب الآنية الله عليه السلام فوضأن تورجاس (ولا) يكره طهره (من أناهضات نجس)
 بحيث يأمن التلوث (ولا) يكره طهره (من ما يات مكشوفاً ومن غطى أوى) قال في
 العنصل ومن غطى أفضل وأصح ينزل أو ماء يهونه لا يمل هل ينجس الشرب أو يمشي
 بذلك إلى حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غطوا ألام وأركوا ألقافاً
 في السنة لئلا ينزل فيها أو يملأ غير ما يملأ عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكما لا تزل فيه من
 ذلك الواء (و) ينسب غفران من الوضوء فرفع يصره إلى السماء وقول أشهد أن لا إله إلا الله

عليه وإن قدره في التراب في الصلاة فكأن تيمم بقدره على الماء (ولا إعادة) على من عدم الماء والتراب وصل على حسب حاله لأنه أن
 بما أمر به فخرج من عهده (وتبطل) صلاته (بحدث وغيره) كحاسة غير معقولة (فيها) (تتمتع الصلاة فاطلها على أي وجه
 كانت) يستأنفها على حسب حاله وتبطل صلاته على من غسل ولم يمسح به مطلقاً أو تعاد الصلاة عليه وهو يقيم ويجوز نيشه
 لأحد ما مأمور من تنسخ (وأن وجد) عادم ماء (تجوز وتقدر بدنه ميسر به أعضائه) لأن ما لا ماء حامداً بقدره على استعماله لا
 كذلك فوجب حديث إذا تم كبراً فاوله ما استطاع وظاهره لا تيمم مع وجوده لأنه واحد للماء (وصلى ولم يبد) صلاته (إن
 جرى) التيمم أي سال (عن) الأعضاء الواجب غسلها لأنه يصير غداً حياً فأن لم يجز عسى أعادوا مثله لو صلى بالتيمم وعنده طين

يأمر الله سبحانه على دمه ليكون له غبار الشربة (الثالث تراب) فلا يصح تيمم برمل أو تراب أو حصاة أو نحوها (طهور) يخلط في مانتات من التيمم لأنه استند على طهارته بأربعة الصلاة أشبه الماء المتعمل في طهارته وأنت تيمم جماعة من موضع واحد مع كانوا قوساً من موضع يقترون منه (مباح) فلا يصح بمسح كالوضوء قال في القروع ونظاره ولو تراب مسح به ولو غبر مراد فانه لا يكره بتراب مزج مع أصعب (غير محترق) فلا يصح بمسح من نحو خبز لأن الطبع أن يخرجه عن أن يقع عليه آدم التراب (يلقى غباره) لقوله تعالى فيهموا ٨٠ صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وما لأغبار له لا يصح بشئ منه فلو

ضرب على نحو ليد أوساط أو صبراً أو حفر أو برزعة حجار أو عدل شعير ونحوه جماعه عليه غبار طهر سور يلقى بيده مع تيمم مختلفاً من غير ما لا يغار لها (فان خاطفه) أي التراب الطهور (ذو غبار) غيره كالخض والنورة (فكجاء) طهور (خاطفه طاهر) فان كانت الغلبة للتراب جزأ التيمم به وان كانت للخالط لم يصح فان كان الخاطف لا غبار له لم ينع التيمم بالتراب كبر وشعير وان خاطفه شعيرة لم يجز التيمم به وان كثرت كرامان عقيل ولا يصح التيمم بتراب مسح مكرر بنسبه والأحزان شمس في التكرار صم التيمم به ولا يمين لكن إن أمكنه تخفيفه والتيمم بمقل خروج الوقت حاز بعده وأحب أحمد حمل التراب لقيمته وقال الشيخ في الدين لا يصح له وطهره في القروع وضوءه في الانصاف لا ينفذ

فصل وفرائض في أي التيمم خمسة في الجملة أحدها (مسح وجهه) ومنه الجملة لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم (سوى ما نعت شرو) كان الشعر (خفيفاً) سوى (داخل فوائف ويكره) ادخال التراب فيه وأنه لا يقدر

وحده لا يترك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) لحديث عمر رفعه قال ما منكم من أحد يتوضأ فيلعل أو فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ورواه أحمد وأبو داود وفي بعض رواياته فاحسن الوضوء ثم ثم نظره الى السماء وساق الحديث (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك) نذر أبي سعيد الخدري رفعوا قال من توضأ فرغ من وضوءه فقال سبحانك اللهم أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك طبع عليه بطابع ثم رفعت تحت العرش فلم تكسر الى يوم القيامة ورواه النسائي قال السامري وبقراءة قد نزلنا والحمد لله في ختم الوضوء والصلاة وغيرهما لا استغفار كما أشار اليه ابن رجب في تفسير سورة النصر ان العباد مقصرون عن القيام بحق الله كما ينبغي وأدائها على الوجه اللائق بحلاله وعظمته وانما يؤدون على قدر ما يطيقونه فالصاف يعرف أن قدر الحق أهلاً وأجل من ذلك فهو يسقى من عمله ويستغفر من تقصيره فيه كما يستغفر غيره من ذنوبه وفعلاته كالواستغفار بر مجرداً ومقرراً بالتوبة فان ورد مجرداً دخل فيه طلب غايته من الذنب الماضي بالدعاء والندم عليه وغايته من الذنب المتوقع بالعدم على الاقلاع عنه وهذا الاستغفار الذي يمسح الاسرار والعقوبة وان ورد مجرداً بالتوبة اختص بالنوع الأول فان لم يصحبه الندم على الذنب الماضي بل كان سواء لا مجرداً عنه ودعا به من نفسه بدم فهو توبة والعزم على الاقلاع من تمام التوبة (وكذا) يقول ذلك (بعد الغسل قاله في الفائق) قال في القروع ويتوجه ذلك بعد الغسل ولم يذكره (خاتمة) اختلف في الوضوء هل هو من خصائص هذه الأمة فذهب جماعة من أهل المسلم الى أنه من خصائصها مستلدين بما في صحيح مسلم عن أبي هريرة مره وعادكم سما ليس لأحد من الأمم تدون على غير ما جعل من أثر الوضوء وذهب آخرون الى أنه ليس بخصائصها وانما الخصوص به الترتيب والتعجيل فقط وأحبوا الحديث الآخر هذا وضوء وضوء الأئمة قبل وأجاب الآؤون بضعفه وبأنه لو صح احتسب أن يكون خاصاً بالانبياء دون أئمتهم لا بهذه الأمة وروايتهم كانوا يتوضئون في قصة جرج الزاب لم يروها إلا أنراً فوضأ وصلى ثم قال فلما علم أن ذلك قال هذا الراي وقد تفرجه البخاري في صحيحه من حديث إبراهيم عليه السلام لم يمسح على الجبار ومعه سارة انها لما دخلت على الجبار وضأت وصلت ودعت الله عز وجل

(والثاني مسح يديه الى كعبيه) لقوله تعالى وأيديكم وإذا علميكم عطلق الدين لم يدخل فيه المزارع قطع السارق ومسح الفرج ولحديث جابر قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجئت فلم أجد الماء ففرغت في الصمد كما تفرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر تخلفه فقال انما كان تركه قبل أن تقول يسبغ هكذا ضرب بيده الأرض ضرباً واحدة فمسح الشمال على اليمين ونظاره كعبيه ووجهه متفق عليه (ولو أراجل) المسوح في التيمم (على تراب) ومسحه به مع (أو حصاة) أي نصب الرجل الذي يمسح في التيمم (أو حصاة) التراب (ومسحه به مع) تيممه إن فراه كالصمد أعضاء الوضوء علماء يجرى عليها (لأن مسحة) أي مسحة رجل بتراب من غير تيمم (فمسحه به) لأمره تعالى بتيمم الصمد (وان تيمم بعض يديه أو)

تيم (محال) تحرقه ونحوه فكشوه يصح حيث مسح ما يجب منه ولو جرد الأمور به (أو جرد غير مكشوه) يصح حيث نواه التيمم ولم يكرهه (و) الثالث والرابع ترتيب ومواضع التيمم (دون حدث كبر وجباً فدين لأن التيمم متى على طهارة الماء وما فرضان في الوضوء دون ما حواه (وهي) أي الموالاة (منا قدرها) زماناً (في وضوءه) فهي أن لا تؤثر مسح من فوق حتى يصف ما قبله لو كان مغسولاً زمن معتدلاً) الخامس (تعيين نية استباحة تيممه) كصلاة أو طواف فرضاً أو نقلاً أو غيره (من) متعلق باستباحة (حدث) أصراً أو كبرية أو غيرها (أو نجاسة) يدين ويكفيه طائمتهم واحد أو ٨١ تعددت مواضعه فإن تيمم في موضع حدث لم يصح تيممه لأنه مبع لا رافع لاه

باب مسح الخفين وصائر الخواثل أعقبه للوضوء لأنه بدل عن غسل أو مسح ما تمت عليه (وهو) أي مسح الخفين وصائر الخواثل غير الجيرة كما يعلم مما يأتي (رخصة) وهي لغة السهولة وشريعاً ما ثبتت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وعنه عزه ونوهي لغة القصد المؤكد وشريعاً ما ثبت بدليل شرعي خالفه معارض راجح والرخصة والعززة وصفان للحكم الوضوي قال في القروع وأظاهرا من فوائدها المسح في غير العصة وتعيين المسح على لابس كالقواعد الأصولية وفيها قال نظر (و) المسح على الخفين (أفضل من القبل) لأنه عليه السلام وأصحابه اغماطلوا الأفضل وفيه مخالفة أهل البدع ولقوله عليه السلام إن الله يحب أن يؤخذ رخصه (ورفع) مع المائل (الحدث) عما تمت عليه (نصاً) وإن كان مؤقتاً كان رفع الحدث شرط للصلاة مع القدرة ولو لم يحصل المسح لما صحت الصلاة لو حود القدرة عليه بالفسل (إلا أنه لا يصح له أن يلبس) الخف ونحوه (ليسه) عليه كما كان عليه الأفضل الصلاة والسلام بفسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين وبع قدميه إذا كان لابساً الخف فالأفضل لكل واحد ما هو الموافق لحال قدمه كما ذكره الشيخ في الأربعين (كالسفر ليرخص) فانه لا يلبس ذلك بل ياتي بالسفر ليعز حراً (ويكره لابس) أي الخف (مع مدافعة أحد الأختين) لأن الصلاة مكرهة بهذه الطهارة فكذلك اللبس الذي يبرأ الصلاة قال في الشرح والأولى أن لا يكره وروى عن إبراهيم النخعي أنه كان إذا أراد أن يبرأ لابس خفيه ولا ناهطهارة كاملة أشبهه ما لو لبس ما تمت عليه اللباس والصلاة إنما تكرهت لما قبل لأن اشتغال قلبه بغيره لا يوجب بذهب مشروع الصلاة يمنع الاتيان بها على الكمال ويحمله على العجلة ولا يضرك ذلك اللبس والله أعلم (ويصح) المسح (على خف) في رجله ثبوتاً بالسنة الصريحة قال ابن المباركة ليس فيه خلاف وقال الحسن روى المسح سبعين نفساً فعلم منه عليه السلام وقوله وقال أحمد ليس في قلبي من المسح على الخفين شيء إياه أربعون حديثاً من النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدع ومن أمهاتها حديث جرير قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبس ثوباً مسح على خفيه قال إبراهيم النخعي فكان يجهم ذلك لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه ولا يكون الأمر وارداً فيها بفضل إل حلق ناصحاً للمسح كما رآه بعض الصحابة وقد استنبطه بعض العلماء من القرآن من قراءة من قرأ أو أركبكم بالجر وحمل قراءة النصب إلى الفسل ثلاثاً نحو أحدي القراءتين من فائدة (و) يصح المسح ابتاعاً (جرموق) وهو (تخصيص) لما روى بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الموق رواءه أجموا براداً وسجدتين منصرفاً في سنة عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مسحوا على النصف والموق أي الجرموق قال الجوهري هو مثال الخب بليس

باب مسح الخفين وصائر الخواثل أعقبه للوضوء لأنه بدل عن غسل أو مسح ما تمت عليه (وهو) أي مسح الخفين وصائر الخواثل غير الجيرة كما يعلم مما يأتي (رخصة) وهي لغة السهولة وشريعاً ما ثبتت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وعنه عزه ونوهي لغة القصد المؤكد وشريعاً ما ثبت بدليل شرعي خالفه معارض راجح والرخصة والعززة وصفان للحكم الوضوي قال في القروع وأظاهرا من فوائدها المسح في غير العصة وتعيين المسح على لابس كالقواعد الأصولية وفيها قال نظر (و) المسح على الخفين (أفضل من القبل) لأنه عليه السلام وأصحابه اغماطلوا الأفضل وفيه مخالفة أهل البدع ولقوله عليه السلام إن الله يحب أن يؤخذ رخصه (ورفع) مع المائل (الحدث) عما تمت عليه (نصاً) وإن كان مؤقتاً كان رفع الحدث شرط للصلاة مع القدرة ولو لم يحصل المسح لما صحت الصلاة لو حود القدرة عليه بالفسل (إلا أنه لا يصح له أن يلبس) الخف ونحوه (ليسه) عليه كما كان عليه الأفضل الصلاة والسلام بفسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين وبع قدميه إذا كان لابساً الخف فالأفضل لكل واحد ما هو الموافق لحال قدمه كما ذكره الشيخ في الأربعين (كالسفر ليرخص) فانه لا يلبس ذلك بل ياتي بالسفر ليعز حراً (ويكره لابس) أي الخف (مع مدافعة أحد الأختين) لأن الصلاة مكرهة بهذه الطهارة فكذلك اللبس الذي يبرأ الصلاة قال في الشرح والأولى أن لا يكره وروى عن إبراهيم النخعي أنه كان إذا أراد أن يبرأ لابس خفيه ولا ناهطهارة كاملة أشبهه ما لو لبس ما تمت عليه اللباس والصلاة إنما تكرهت لما قبل لأن اشتغال قلبه بغيره لا يوجب بذهب مشروع الصلاة يمنع الاتيان بها على الكمال ويحمله على العجلة ولا يضرك ذلك اللبس والله أعلم (ويصح) المسح (على خف) في رجله ثبوتاً بالسنة الصريحة قال ابن المباركة ليس فيه خلاف وقال الحسن روى المسح سبعين نفساً فعلم منه عليه السلام وقوله وقال أحمد ليس في قلبي من المسح على الخفين شيء إياه أربعون حديثاً من النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدع ومن أمهاتها حديث جرير قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبس ثوباً مسح على خفيه قال إبراهيم النخعي فكان يجهم ذلك لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه ولا يكون الأمر وارداً فيها بفضل إل حلق ناصحاً للمسح كما رآه بعض الصحابة وقد استنبطه بعض العلماء من القرآن من قراءة من قرأ أو أركبكم بالجر وحمل قراءة النصب إلى الفسل ثلاثاً نحو أحدي القراءتين من فائدة (و) يصح المسح ابتاعاً (جرموق) وهو (تخصيص) لما روى بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الموق رواءه أجموا براداً وسجدتين منصرفاً في سنة عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مسحوا على النصف والموق أي الجرموق قال الجوهري هو مثال الخب بليس

١١ - (كشف الاقتناع) - أول - وما يصح إليه رافئاً نقلاً كز (و) استباح (دونه) كذا روى في ظاهره ومسح مفسف بالأولى (فاعلاه) أي أعلى ما استباح التيمم (فرضه) كذا روى من الجنس (فتدرو) فرض (كفاية) كصلاة (فتنافله) كراتية ونحوه مسجد (خطواف) فرض (خطواف) (نقل) كما أوضحت في شرح الاقتناع (فمن) مسجد (قراءة) قرآن (قلت) بمسح ولم يذكر (و) وطهائض ونصب وعله وهذا الثالث وفيه منه أن من تيمم شيئاً لا يستبج ما فوقه لأنه لم يسجد ولا نابع لما رواه وقد كان عليه الصلاة والسلام وأما الخلل امرئ ما نوى (وإن أطلقها) أي نية الاستباحة (صلاة أو طواف) بأن لم يدين فرضه أو لا نفلها ما نوى (لم يفعل) إلا نفلها (ما)

التي توافر في كل حال له وفارق ما عدا ما دام لانها ترفع الحنف في جميع ما منه (وهي مقبولة) أي التيم (كالتيم في
(رضو) نصب قاساعله وظاهره ولوعن خاصة بدن كالتيم وتسقط سواها (ويطلى) التيم (حق تيم جنب لقراءة ولت يمسحوا)
حق تيم (حائض لو طهر وخرج وقت) لتول على التيم لكل صلاة ولا ما عدا ضرورة تنقيد بالوقت كطهارة المستحاضة وأولى فلو
تيم وقت الصبح يطلى بطول الشمس وكذا التيم بعد التيم وقطع بالزوال (كالتيم) أي طوافه (لصلاة) حائضاً أو نافلة (وتصومها)
كمسحود شكر (و) كذا التيم من ٨٢ (خاصة) بدن في طيل بخروج الوقت لانها مدمية كسج الخف فان كان في صلاة بطلت

قوله لا سيما في البلاد الباردة وهو مرعب وكذا كل كلمة يحتاج وقاف (و) يصح المسح أيضاً على
(جور) بصيق من صرف أو غيره) قالوا ركش هو غشاء من صرف يثقل الماء وقال في
شرح المنهني ولله اسم لكل ما يلبس في الزجل على هيئة الخف من غير الخلد قال ابن المنذر
بروي بأصح المسح على الجور وبين عن تسع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهار
وإن مسعود وأنس وابن عمر والبراء بالبول أي أذى وسهل بن سعد ناولاً بنعلا كما أشار
إليه بقوله (وإن كان) الجورب (غير مغلطاً ومتمل أو كان) الجورب (من خرق)
وأما كنت متابعاً للمشي فيه وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم لا يجوز للمسح عليه إلا أن
يغسله تماماً لا يمكن متابعه المشي فيه مطلقاً كالركعتين ولنا حديث المغيرة بن شعبة أن النبي صلى
الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح
وهذا يدل على أنهما كانا غير متعولين لأنه لو كانا كذلك لم يذكر النعلين فإنه لا يقال مسح على
الخف دون نعله ولا تقول من ذكر من أصحابه ولم يعرف لهم مخالفة من الصابة والجورب في معنى
الخف لأنه سائر محل الفرض يمكن متابعه المشي فيه أشبه الخف وتكم في الحديث بعضهم قال
أبو داود كان ابن مهدي لأحدثه أن المعروف عن المغيرة بن شعبة قال في المنع وهذا لا يصلح
مأخذاً لجواز رواية اللفظين فجمع المسح على ما تقدم (حق) (من) لا يمكنه المشي لما عدهم
(ومن) له رجل واحد فليبق من فرض) الزجل (الأخرى) (نقل) فليس ما يصح المسح عليه
في البلغة جازله المسح عليه لأنه سائر فرضه وعلم منه أنه لو لبس خفافاً أحدى رجله مع بقائه
الأخرى أو بعضها أو أراذل المسح عليه وغسل الأخرى أو ما بقي منها لم يجز له ذلك بل يجب غسل ما في
الخف تبعاً لغيره غسله لئلا يجمع بين البذل والبذل في محل واحد (و) (حق) (المسحاضة ونحوها)
لأن صاحب الضرر أحق بالترخص من غير موطأاتها كاملة بالنسبة إليها بل تقدم أنها ترفع
الحديث (الأهم إسهما) أي الخفين (ولو لحاجة) كعدم النعلين فلا يصح عليها ما كالأول ليست المرأة
العامه لحاجة رد أو غير موقوف يجوز وهو أظهر قال المنع في حاشية التنقيح وهو ظاهر كلام
الاصحاب لا طلاقهم المسح على الخفين ولم يستثنوا أحداً ولم أراهم إلا في الفروع وعنده تحقيق
النتيجة قلت قد قال قول الاصحاب في اشتراط المسح بأصح الخف مطلقاً يخالفه وهو ظاهر كلام
الاصحاب لأن الخف لا يباح الحرم على الإطلاق بل للحاجة فهو ترك من حرر بضرورة (و) (يصح
المسح على عمامة ككور) لقول عمرو بن أمية سألت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته
وخفيه رواه البخاري وقال المغيرة بن شعبة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
الخفين والعمامة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى عنه ابن النبي صلى الله عليه
وسلم مسح على الخفين والعمامة قال أبو بكر وعمر وأنس وأبو أمامة وروى الخليل عن عمر بن

(مالم يكن في مساحته) ملا
نظلم إذا خرج وقتها انتهى انقضاه
(أو) مالم ينال المسح في وقت
ثانية) من يباح له فان نواه
تيم في وقت الأولى لها أو لفائدة
لم يطل بخروجه لأن نية الجميع
صبرت الوقتين كالوقت الواحد
(و) يطلى أيضاً (بوجود ماء)
مقدور على استعماله بلا ضرر كما
مر قال في الفروع ذكره بعضهم
اجماعاً ولو ادعى أو كان قليلاً
فيسمعه ثم يتيم بالساق (و)
يطلى أيضاً (زوال الميع) كمره
مرض أو جرح تيم له طهارة
ضرورة فزال زوالها (و) يطلى
أي (ب) يطلى ما يسهل من
الطهارتين فيطلى تيمه من
وضوءه كما يطلى من نزع ونحوه
وعن غسل عما تنقضه بخروج
من يذوق تيم لغيره والحديث
تيموا واحداً ثم خرج منه ربح
يطلى تيمه الحديث وبقي القنابة
بها (و) يطلى أيضاً (مخلع)
ما يصح) تخف وعمامة وجبيرة
ليست على طهارة ماء (إن تيم)
بغيره (وهو عليه) سواء
مصح قبل ذلك أو لا القيام تيمه
مقام وضوءه وهو يطلى بمخلع
ذلك فكذا ما قام مقامه التيم

وان اختص بعضهم بنسوة فهو متعلق بالارتباط كما وكذا وانقضت مدة مسحه (لا يطلى تيم
عن حبس أو نفاس يحدث غيرها) لجماع وانزل كالمخلع لها والطهر ونحوه وجب حديث الحنيفة (وإن وسد الماء) تيم له مسحه
(في صلاة أو طوافاً بطلا) لطلان طهارة فيتوضأ أو يستنزل ويستنزل الصلاة أو الطواف (و) أن تيم لعدم الماء ثم جرد بعد (أن
انقضت) أي الصلاة أو الطواف (لم يجب إعادةهما) ولو لم يخرج الوقت واحتج أحدان بأن عمر تيم وهو يرى بيوت المدينة قبل العصر
ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة لم يعد له أدنى فرضه كما أمر في نازمة إعادة كالأول وحده بعد الوقت (و) أن تيم جنب لعدم ماء ثم
وجده (فخره وطهره ونحوها) كلبس عجل (بجيب الترك) أي ترك فراغته وطهره ونحوها لطلان تيمه ويؤيد قوله عليه السلام

الصمد الطيب وضوء المسح وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا حدث الماء فامسه جلده انحرجه او دود او نذ انى (و يدخل ميت) ثم
لعمد ماء (و وصل عليه) ولم يدفن حتى وسد ماء (وتعاد) الصلاة عليه ولو بينهم والاولى وضوء (وسن له الم) او جود ماء (ولوا جود ماء
او مستوعده الامران) اى وجوده وعدمه (تاخير التيمم الى آخر الوقت المختار) اى عكس و ينظر لقرن على ف الجنب يتلوم ما بينه
و بين آخر الوقت فان وجد الماء او التيمم فان تيمم وصلى آخر اموه و جعل ما صدكن صلى عرايا مات فقدر على السترة او لم يكن جالساً فقدر
على قيام (وصفته) اى التيمم (ان شوى) استحبابه فرض الصلاة او غيره من حديث ٨٣ اصغر وضوءه (ثم يسبح) او جوا

(و يضرب التراب بسببه
مفرج حتى الامام) ليصل
التراب الى ما بينهما و ينزع وضوءه
خاتم (ضرباً واحداً) فان كان
التراب ناعماً فوضعه عليه بلا
ضرب فخطى بها كفى و بركه فنفخ
التراب ان كان قليلاً فان ذهب به
اعاد الضرب (ثم مسح وجهه)
جميعه فان بقي منه شئ لم يصل
التراب اليها امر به عليه ان
لم يفصل راحته فان فصلها فان
بقى عليها غبار جاز ايضاً المسح
بها والا ضرب ضربة اخرى
(باطن اصابعه) بمسح ظاهر
(كفيه راحته) حديث حار
وتقدم قال الارم قلت لابي عبد الله
تيمم ضربة واحدة فقال نعم لوجه
والكفين ومن قال ضربتين
فاذا هو شئ زاده اه فان قيل فقد
قيل في حديث عمار الى الرقيقين
فتكون مفسرة لمراد بالكفين
احسب بانه لا يعمل على هذا
الحديث اغارواه ابو سلمة وشك
فيه ذكره النسائي مع انه
انكر عليه وخالفه سائر الرواة
الثقات واسحب القاضي وغيره
ضربتين ضربة للوجه واخرى
للبدين الى الرقيقين (وان بذل)
بالسنة لم يعمل فيه وفيما بعده

لم يظهر المسح على الهامة فلا طهره الله (و) يصح المسح على جوارح جميع جبهة وهي اختيار
او نحوها ربطاً على الكسر او نحوه) كالشرح حيث يفتوا ولا حديث جابر عنه صلى الله
عليه وسلم في صاحب الشبهة انما كان بكفه ان يتيمم ويصعد او يصعب على جرحه مخزقو و مسح
عليها و يغسل سائر جسده رواه ابو داود والدارقطني وهو قول عمر لم يعرف له مخالف من
الصائبة (و) يصح المسح ايضاً على خراف النساء المداومت حلقوقن) لان ام حلة كانت تمسح
على خمارها ذكره ابن المنذر و قوله عليه السلام اصبروا على الخنقين وانتمار رواه احمد و لاه
سائر شق زعمه انشأه الهامة المصنعة ولا يجوز المسح على الوقاية لانه لا ينشئ زعمها فهي
كطاقة الى الجبل (لا) على (القلانس) جمع فلسوة او قلنسية (وهي مطبات تفضل للثوب)
اهل (الذنيات) وهي (قلانس) كرايضاً كانت القنصة تلبسها) قد بما قال في جميع العنبرين
هي على هيئة ما تفعله المصرية الا ان وجهه عدم المسح عليها لانه لا ينشئ زعمها فليحرم المسح عليها
كالكتبة (ومن شرطه) اى المسح على الخنقين وسائر الجوارح (ان يابس الجميع بعد كمال
الطهارة بالماء) لما روى ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للسائر ثلاثة ايام و ليا ليلين
والفجر وما وليه لاه اذا طهر فليس يخفيه ان مسح عليه ما رواه الشافعي وابن حزم والطبراني
وسننه البخاري وقال هو جميع الاستنوا الطاهر المطبق ينصرف الى الكامل وانما روى القنبر
ابن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهو بت لا تزغ خفيه فقال دهما
فاني اذ خلتما طاهرا تين متفق عليهما ولفظه البخاري (و لم مسح فيها) اى الطهارة (على خف)
بان ليس خفاهي طهارة ثم احدث وضوءاً وضع عليه ثم لبس عمامه او جبره فله المسح عليها
(او) مسح في الطهارة على (عمامة او جبره) اى وضوءاً لبس عمامه او حذيرة ثم احدث
وضوءاً ومسح عليها ليس خفها لاه المسح عليه لان ما تقدم طهارة كاملة ثم رفع الخنصة انشأه
ما لو غسل الكل (او غسل مجزأه او تيمم لرح) ثم لبس حائلاً لاه المسح عليه لانه تقدمه طهارة
كاملة بالنسبة اليه (فلا مسح على خف) ولا حرم في واجوب ولا عمامة ولا خمار ولا حذيرة
(لبسه على طهارة تيمم) لانه لا يرفع حديثاً (ولو غسل رجلاه ادخلها الخف) قبل غسل الاخرى
(خلع الخف) ثم لبس بعد غسل الاخرى لتكامل الطهارة (ولو لبس الاولى طاهرة) قبل
غسل الاخرى (ثم غسل الى الجبل (الاخرى وادخلها) خفها (لم يمسح) لان لبسه للخنقين لم يكن
بعد كمال الطهارة (وان تطهر ثم احدث قبل لبسه) الخف وضوءه لم يمسح عليه (فان خلع
الاولى لم يمسح) بقاء طهارة (جاز) له المسح لان لبسها بعد كمال الطهارة (وان تطهر ثم
احدث قبل لبسه) الخف وضوءه لم يمسح عليه لانه لم يلبسه (على طهارة) (او) تطهر ثم احدث
(بعده) اى بعد لبسه الخف وضوءه (قبل ان تزل القدم الى موضعها) لم يجز المسح لان الجبل

ما لاولى جماعة (او نذر) ماء لاولى جماعة (او وقف) ماء على اولى جماعة (او رمى بماء لاولى جماعة) به منه (غسل طيب نجس)
لان تاخير غسله بلا عذر موجب القنبة (ه) ان فعلت منه شئ قد غسل (بغضه ثوب) لوجوب إعادة الصلاة على عدم غيره (ه) ان
فعلت شئ قد غسل بخاصة (بقعة) تعدت الصلاة في غير حاله وان لم يجز إعادة الصلاة فيها لاصح التيمم لها (ه) ان فعلت شئ قد غسل
بغضه (بدن) لاختلف العلماء في صحة التيمم لما اختلف حدث (ه) ان فعلت شئ قد غسل (ميت) لم يصل به لان غسله خاتمة طهارته
الا حياء رجوعهم الى الماء يستلزمون (ه) ان فعلت منه شئ قد غسل (حائض) انقطع دمها قبلها من الحيض لانه اغراض من الحيض (ه) ان
فعلت شئ قد غسل (جنب) لان الجنابة باعظ من الحيض الا صغر وايضا يستفيد الجنب بالايستيقظ بالحيض (ه) ان فعلت شئ قد غسل

استعماله في طهارة كاملة أولى من استعماله في بعض طهارة فان لم يكتف كل استعماله به جيب لا يستعبد تطهير بعض أعضائه (ويقرع مع النسائي) كحائضين فأكثروا محدثين فأكثروا الماء لا يكتفي بالأحد ما لم يخرج من قعر رقيقه حج القرعة (وان نظهر به) أي الماء المذكور (غير الأولى) به كحلفت مع ذي قبس (أما) نفسه ما ليس له (وبحث طهارة) لأن الأولى لم عليه كونه أولى وأغراضه أشد حاجته ٨٤ وان كان ملأ كالأحدهم تعين له ولم يجز أن يؤثر غيره ولو أياه وان كان شتر كان ظاهر

كل نصيحة منه ثم تيمم باني وان كان ليت غسل به فان فضل شيء فافارنه فان لم يكن حاضر افلا حاضر اخذ الطهارة منه في موضع (والثوب) المنزول الى وميت بمحاجته (بصل فيه) المني (ثم يكفنه) الميت جمعا بين المصلي وان احتاج الى كفن ميت فليورد قدم المني عليه وبصل عليه عادم السرعة بيا لاف احدى لافته

﴿باب ازالة النجاسة الحكيمة﴾

وذكر فيه ايضا العجائب وما
يحق فيه منها وما ينبغي بذلك
(يشتمل الى) تطهير (كل) متنجس
حق اسفل خف (و) اسفل
(حذاء) بالمدكسر الملهة اوله
أى فعل (و) حق (ذيل امرأة)
سبع غيلات) لغوم حديث
ابن عمر انما ينسل الانجاس
سما قصير الى امر عليه
السلام وثياها الى بحاسة الكلب
والخنز وروس أسفل الخف
والحذاء الى الرجل وذيل المرأة
على يدها وتعتبر في كل
غسله ان تستوعب المخل فيجب
العد من أوله غسله وتوضع بقية
العن فلا تضر بقاؤها فخرى

(ف) يز يد على المبيع (حق تنق)
 قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله
 تنصحه ثم فصل فيه متفق عليه
 فان كانت احدى النسلا بغير ماء
 والاطفار مع صبا الماء عليه (خارج)

حصلت في مقرها وهو محدث فصار كالو بد الألبس وهو محدث (أو لبسه) أي الخلف ونحوه
 (عندنا ثم غسلاهما) أي إلى حطين (فيه) أي في الخلف ونحوه بمجر المسح (أو لبسه في أثناء
 الطهارة) قبل كإطهاره ثم غسلاهما) أي إلى حطين (فيه) أي في الخلف ونحوه بمجر المسح
 (أو في جنب ونحوه) كحائض ونفساء انقطع دمهما (رفع حديثه ثم غسلاهما وأدخلهما فيه) أي
 في الخلف ونحوه (ثم غططاهما ثم غسلاهما) (المسح) لأنه لم يلبس بعد كإطهاره (وإن) غسل
 وجهه ويديه و (مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجليه خلع) العمامة (ثم لبس البوعد
 شرط المسح بالخلف) (ولشد الجبيرة على غير طهارة) بالباء (نزع) الجبيرة إذا انقطع لبسها
 ما تحتها ابتداء على أن تقدم الطهارة على شد هذا شرط وهو اختيار القاضي والشرع في أبي جعفر
 وأبي الخطاب وابن عسكوس وقد مضى في إجابة والفرع وغيرهم لا تمسح على حائل أشبه
 الخفوه لا يشترط قدمها بن قيم واختارها الحلال وابن عقيل وصاحب التلخيص فيه
 والمحقق وجزءها من الوجه الأخير وثلاثة لأن الجرح يقع فجأة أو في وقت لا يعلم المسح
 وقوعه فهو في الأول (فإن خاف) من نزعها أتت الأوضار (أو) (ثم) انفسل ما تحتها لموضوع
 يخاف الضرر باستعماله بالمسح فيزالت التيمم كجرح غير مشدود (فلو عمت الجبيرة) (محل
 الترضي) في التيمم بان عمت الوجه واليد (ن) (كي مسحها بالماء) لأن كلام التيمم والمسح يدل
 عن النسل فإذا انقرا أحدهما وجب الآخر (و) (مسح مقيم ولو عاصيا قاله من أمره سيده وسفر
 فاني) أن يسافر وما ولاية (و) (مسح خاص بسفره) بعسدا كان أو قربة (أو بما ولاية) وكذا
 مسافر دون المسافة لأنه في حكم المقيم (و) (مسح) مسافر مسافر قصر ثلاثة أيام بليالين (المسافر
 شرع من هاتين قال سألت عائشة عن المسح على الخنثى فقالت سل عليا فإنه كان يسافر مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فسألت فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام بليالين
 وللقم وما ولاية رواه مسلم قال أحمد في رواية الأثرم وصحح مرفوعه ويخلف عند انقضاء المدة
 فإن خاف أو تضر رقيقه بانتظاره يسلم فلا مسح وصلى أعاد نص عليه وعسع المدة المذكورة
 لا لبس الخنثى (ولو مسحاه ونحوها) كن مسلسل بول أو نحوها عموم الأخبار وابتداء المدة
 (من وقت حدث بعد لبس إلى مثله) من الثاني أو الرابع لحديث صفوان بن عسال قال
 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا مسافرين أو سفرى أن لا نزع خفافنا ثلاثة
 أيام بليالين إلا من حنابة ولكن من غائط ونحوه وبول رواه أحمد والترمذي وصححه وقال
 انعطاني هو صحيح الإسناد يدل على قوة ما هنا نزع ثلثا من مضى من الغائط ولانها عباد مؤقته
 فاعتبر بها وأول وقتها من حيث جواز فعلها كالصلاة (فلو مضت المدة) بأن مضى من الحدث
 يوم وليته أو ثلاثة أن كان مسافرا (ولم مسح فيها) على الخلف أو نحوه (خلع) لتفراغ مبدته ومالم

التجاسة (بما ظهر) أي بشرط أن تكون كل غلبة من البيع عاظموا بخديت أسماء
عليه وسلم قالت إذا ما أصيب بدم الحيفة كيف تصنع قال تحته ثم قرصه بالماء ثم
أمر بصيد ثوب من ماء فأمر يق على بول الأعرابي ولا ينأط طارة مشرطة فاشتت طهارة لحدث
مطهر لم يعتد بها (مع حق وقرص) لجل التجاسة وهو بالصاد الموهمة الدالك ما طراف الاصابع
إلى ذلك ولو في كل مرة (إن لم يتضر بالجل) بالحت أو القرص فسقط (و) مع (عصر مع إمكان)

العصر (التي اشرب) الخاصة بحسب الامكان بحيث لا ينافي معادة (كل مرة) من السبع (خارج الماء) ليحصل انفصال الماء عنه (والا) يصدره خارج الماء بل يصبره فيه (وسمعا) هي (غسلة واحدة يتي عليها) ما بقي من السبع (أوقفة) أي ما اشرب الخاصة (أو تقية) ان لم يكن عصره (أو تقية) كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء دفعا للرجح والشفقة ولا يكتفي من عصره ونحوه بضعفه وما لا يشرب يظهر عروق الماء عليه وانفصله عنه (و) يشترط (كون أحدها) أي السبع غسلات (في متنجس بلبك أو) متنجس (بخنزير أو متولد) منهما أو (من أحدهما) ٨٥ أي الكلب والخنزير (تراب طهور) لحديث مسلم عن أبي هريرة عن روفاء أنها ولت الكلب في إمامه أحسدم للفصله سبعا أولاهن بالتراب ولا يكتفي تراب نجس للاستعمل (يستوجب) أي مع التراب (الحل) المتنجس لأنه أن يعملم تكن غسلة (الا) فيها أي محل (بضرة) التراب (يكتفي بمسحه) أي ما يسهي ترابا دفعا للضرر (ويستبرأ مع روصه) أي التراب (إليه) أي المحل النجس فلا يكتفي أن يخره عليه ويضع الماء والربا ما تابع هذا الماء الطهور كما أوصفته في الحاشية عن ابن قيس (و) الفضلة (الأولى) يحصل التراب فيها (أولى) مما يسهدها بالواقفة لفظ التبرير وليأتي الماء بعده فنظفه فان جعله في غير هاجز لأمر وي في حديث أحداهن بالتراب وفي حديث أولاهن وفي حديث في الثامنة فدل على أن محل التراب من الغسلات غير متعين (و) يردم اشتان ونحوه) كصابون وغشاة (مقاهه) أي التراب لأنها المبلغ منه في الأزالة نفسه على التراب تنسه عليها ولا حامدا مربه في إزالة الخاصة فالحسنة بما عائله كالخرف

حدث فلا تختصب المدة قالوا في بدليسه لوما على ما عارفا ليس ثم أحدث استباح بهذا الحدث المدة وهذا التوقيت السابق مفصلا في غير المدة (و) فقلت قال (و) مسح على (جيرة إلى حلها) لأن مسحها للضرورة أن يقدر قدرها والضرر ودة تدعو إلى مسحها إلى حلها فتنزلت بقدره غيره وبرؤها كحلها بل أولى (ومن مسح مسافرا ثم أقام ثم بقيه مسعقيا إن كانت) أي وجدت له بقية من اليوم واليلة (والا) إن كان معنى بعد الحدث يوم ويلة كما ذكرتم (أفام) (خلط) الخف ونحوه لا تقطاع السفر فلو تلس مصلاف في غيبته قد نطقت الإقامة في أثناء يوم واليلة بطلت قال في الرعية في الأشهر انتهى وكذا لزوم الإقامة (وإن مسح مقيم أقل من يوم ويلة ثم سافر) ثم مسح مقيم نقليا للإقامة لأنها الأصل (أو شاكله) ابتدأ المسح حضرا أو سفرا ثم مسح مقيم لأن الأصل الفصل والمسح رخصة فاذا وقع الشك في شرطه ارجع إلى الأصل وسواء شاكله أول مسح أو الحضرة أو السفر أو علم أول المدة وشاكله كان مسحه حضرا أو سفرا (وإن شاكله) المسح (في بقاع المدة) لم يجز المسح مقيما كان أو مسافرا مادام الشك لأن المسح رخصة جوزت بشرط فاذا لم يتحقق بقاؤه شرطه ارجع إلى الأصل (فلو خالف ففعل) أي مسح مع الشك في بقاؤه المدة (فإن بقاؤه مباح وضوؤه) ولا بد من قبل أن يتبين له بقاؤه فان صلح مع الشك أعاد (ومن أحدث) في الحضرة (ثم سافر قبل المسح) ثم مسح مسافرا لأنه ابتدأ المسح مسافرا (ولاصح المسح) ادعى ما يستعمل الغرض وهو القدم كله والاحتكم ما استعمل المسح وما ظهر الفصل ولا سبيل إلى الجمع بينهما فوجب الفصل لأنه الأصل (و) من شرط المسح على نجف أعضان (ثبت بنفسه) إذا لم رخصة وردت في نجف المعاد وما لا يثبت بنفسه ليس في معناه إلا يصح المسح على ما سقط لغوات شرطه (أو) أن يثبت (بعلقة) أو ثبت الجوربان بالنعلين فإنه (يصح) المسح عليهما ما سبق من المدة (إلى خلعهما) ويجب أن مسح على الجوربان وسور النعلين قدر الواجب قاله القاضي وقدمه في الرعية الكبرى قال في الصغرى والمحاو بين مسحهما وقبل مجزئ مع الجوربان وحده وقبل أو التعل قال المحقق في شرحه وابن عيدين (و) صاحب مجمع البحرين ظاهر كلام أحد أجزاء المسح على أحداهما قدر الواجب هفتا يفتي أن يكون هذا المذهب قاله في الانصاف (ولا) يصح المسح على نجف يثبت (بشده) فقط (نما) لما تقدم (ولو ثبت) الخف ونحوه (بشده) لكن يبدو بعضه لولائه أو شرحه بالشين المجهدة والجيم بأن يكون له عرى (كالزور الذي له ساق) فدخل بعضهما في بعض فيسترد ذلك محل الغرض (ونحوه) مع المسح عليه) لأنه خف مارت عكس متاعه التي فيه أشبه غريزي الشرج (ومن شرطه) أي المسح على الخف يثبت (أيضا ما حثه) لأن المسح رخصة فلا تتباج بالمعصية (فلا يصح) المسح (على) خف (مقصوب) ولا (حرير ولو

الاستحباب (و) يضر بقاؤه) الخجاسة لولائه على بقاؤه بل من وسهولة أزالته فلا يطهر الرجل مع بقاؤه (لا) تضر بقاؤه أو ربح أو بقاؤه عاجزا عن إزالة الماء دفعا للرجح والشفقة ويظهر المحل (وإن لم تزل الخاصة لا يخلع أو نحوه) كاستئذان (مع الماء) صب استعماله معه (ويحرم استعماله مطووم) كدقيق (في أزالته) أي الخاصة لأن فيها فسادا لطعام النجس ويجوز استعمال الخافاة الخالص ونحوه في غسل الأيدي ونحوها للتطهير (وما نجس) أي أصابه ماء غسلة ينسل عددا ما بقي بعدها) أي فالتألف الخاصة لأنها نجاسة تظهر في عملها عيانا من الغسلة فطهرت به في غسله فالتنجس رابعا متلا غسل ثلاثا أحدها (تراب طهور رويحت اشترط) التراب نجاسة كلب (ولم يستعمل) قبل تجسس الثاني فإن كان استعمال لم يعد (ويغسل) باليناء المجهول (يخرج

مفتي من ذكر (ذكر واثنيان مرة) الحديث على قبل لم يرد هذا القول لثوابه اغالب التزويل منه سماعا (و) يغسل (ما اصابه) المذي من الذكر والاثنيين ومن سائر البدن والنياب (سما) كسائر النجاسات (ويجزى في قول غلام) ومثله قبته (لما) كل طعاما لشهوه نفسه وهو غمره عماه) وان لم يقطر منه شيء ولا يحتاج الى ترين وعصر الحديث اقمس بنت محسن انها اثبت بان لها صغبر لما كل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه في حجره فقال على فوبه قد اغماه فضغص ولم يشبهه مفتي عليه وقلوه عليه الصلاة والسلام اغما يغسل من بول الانثى ٨٦ وينضح من بول الذكر رواه ابو داود عن لباية بنت الحارث وعلمته انه يغسل

من الغائط مطلقا وبول الانثى وانغشى وبول صبي اكل الطعام لشهوه فان كان لغرضه هذه قطع لانه قد بلغ في السلس ساهة بولوا التي صلى الله عليه وسلم حمله الغمر (و) يجرى (في مصر وأجنة مختار) منته أوكيرة مطلقا في الرعاية (وأحواض وشحورها) كخيطان (وأرض تقيت عاتج ولومن كلب أو خنزير مكثرتا بالماء حتى يذهب لون نجاسته ووربها) الحديث أنس قال جاءه اربابي فيال قباطنة المصنف فجزه الناس فيها هم الذي صلى الله عليه وسلم فلما قضى بوله أمر بذئوب من ماء فاهرب عليه مفتي عليه فان بقي أو احدها لم تطهر لانه دليل بقائها (الماء يهز) عن اذهابها أو اذهب أسدها قطهر كثيرا الأرض (ولو لم يزل) الماء (فيها) أي في مسئلة المتنوخ من بول الغلام ومسئلة الأرض وشحورها تطهران مسح بقاء الماء عليها ما ظاهر ما تقدم (ولا يطهر مردن) نضس لانه عليه السلام سئل عن السمن تقع فيه القار فقل ان كان مائما فلا تقربوه رواه ابو داود ولو امكن تطهيرها أمرنا بارتقته (ولا) تطهر (أرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء) المسح متفرقة كالرم والدم اذا خفف والوث اذا اختلط باجزاء الأرض فلا تطهر بافضل لان بعضها لا تتقلب بل يازاله أجزاء المكان بحيث يتقن زوال أجزاء النجاسة (لا) يطهر (المطن حب ولا تانور محجن ولم تنجسها) أي النجاسة بغسل لانه لا يستأصل أجزاء النجاسة مما ذكر (و) لا تطهر (سكين سقيتا) النجاسة (بغسل) قال احمد في الجين يطعم النواضع ولا يطعم الشيء يؤكل في الحال ولا يحلب لانه لا ينضج هو بصير كالجلالة (و) لا تطهر (مقيل كالسيف) ورواؤ زجاج (يجمع) بل لا يدمن غله كالأواني فان قطع به قيل غله ما فيه بل كبطنج نجسه وان كان رطبا لا يبل فيه حتى فلا بأس به (و) لا تطهر (أرض يشمن وريج وجفاف) لانه

ضروره كن هو قبل تلج وخاف سقوط اصابه) تخلع الخلف الغصوب أو الحمر فلا يستنج المسح عليه لانه منهي عنه في الأصل وقد خرو ورة تأدبره (فان صلى) وقد مسح عليه اذن (أعاد الطهارة والصلاة) المطلانما (و) به (المسح على) خف ونحوه (و) ثلاثي فقط (دون شئتي) وذكر لا باحة لحدوثها ولو صغبرين (ويشترط) في مسح الخفين ونحوهما (امكان المشي فيه أي الممسوح من خف ونحوه) عرفا ولو لم يكن معناه فدخل في ذلك الجلود والجلود والخشب والزجاج والحديد ونحوها) لانه خف سائر يمكن المشي فيه أشبه الجلود (و) يشترط (طهارة عنه) لان نجس العين منهي عنه (فلا يصح) المسح (على نجس ولو في ضرورة) لما تقدم في المبرير (فيتميمها) أي الضرورة (لرجلين) أي بلا عن غسلهما وكذا لو كان النجس عمامة أو جبير أو ضريرة يرتعها يتيممها (كالذي انتهى) ويتيمم معها المستور (ولا يصح) على النجس (وبعد) ماضى به لانه حامل للنجاسة (ولو مسح على خف طاهر العين لكن يباطنه أو قدمه نجاسة لا يمكن ازالها الا بترعه جاز المسح عليه) لوجود شرطه (و) يستنج بذلك مس (المصفر) يستنج (الصلاة اذا لم يجد ما يزيل) به (النجاسة وغير ذلك) كالطواف بخلاف الوضوء قبل الاستنجاء وفرق في الحديث بينهما فان نجاسة الرجل هناك لما أو جبت الطهارة رتين جبت احدها تامة للأخرى وهذا مدونهنا (و) يشترط (في الخف ونحوه) ايضا (ان لا يصف القدم اصغائه كازجاج الرقيق) لانه غير سائر غسل الفرض وكذا ما يصف البشرة لمقتضى لا يصح المسح عليه (فان كان فيه) أي الخف ونحوه (خرق أو غيره) يدوم منه بعض القدم ولو من موضع آخر لم يمسح عليه لعدم ستر محل الفرض (فان انضغ الخرق ونحوه بلبس جاز المسح) لعدم الشرط وهو ستر محل الفرض ويشترط ايضا ان لا يكون واسعا يري منه بعض محل الفرض (وان لبس خفا فلم يصف حتى لبس عليه آخر وكانا) أي الخفان (صححين مسح إيهما شاء) (ان شاء) مسح (الفرقاني) لانه خف سائر تنجسه أشبه المتفرد (وان شاء) مسح (الختاني) بان يدخل يده من تحت القوقائي فيمسح عليه) أي هي الختاني لان كل واحد منهما يحمل المسح لحاذا المسح عليه كما يجوز غسل قدميه في الخف مع جواز المسح عليه (ولو لبس أحد الجبر موقفي في إحدى الرجلين فرق خفها) (دون) الرجل (الأخرى) فلم يلبس فيها جورا بل الخف فقط (جاز المسح عليه) أي على الجبر الذي لبس في الخف (ولي الخف الذي في الرجل الأخرى) لان المسح لم يقن به بواجب الذي في الرجل الأخرى فهو كالرمل يكن تحت شئ (فان كان أحدهما) أي الخفان (الذين لبس أحدهما فرق الآخر) (صحبا) والأخر مفتتا (جاز المسح على القوقائي) لانهما خف واحد وكذا أن لبس على صحيح خرقة من عليه قاله في البدع (ولا يجوز) المسح (على) الخف (الختاني) اذا كان أحد الخفين محيلا والآخر مفتتا (الأن يكون) الختاني (هو الصحيح) فيمسح

مسح المسح
متفرقة كالرم والدم اذا خفف والوث اذا اختلط باجزاء الأرض فلا تطهر بافضل لان بعضها لا تتقلب بل يازاله أجزاء المكان بحيث يتقن زوال أجزاء النجاسة (لا) يطهر (المطن حب ولا تانور محجن ولم تنجسها) أي النجاسة بغسل لانه لا يستأصل أجزاء النجاسة مما ذكر (و) لا تطهر (سكين سقيتا) النجاسة (بغسل) قال احمد في الجين يطعم النواضع ولا يطعم الشيء يؤكل في الحال ولا يحلب لانه لا ينضج هو بصير كالجلالة (و) لا تطهر (مقيل كالسيف) ورواؤ زجاج (يجمع) بل لا يدمن غله كالأواني فان قطع به قيل غله ما فيه بل كبطنج نجسه وان كان رطبا لا يبل فيه حتى فلا بأس به (و) لا تطهر (أرض يشمن وريج وجفاف) لانه

عليه السلام أمر أن يصب على يدي الأعرابي ذو النواصر ما هو الأبر مقتضى الوجوب ولا يحمل نجس لم يظهر بشرا النسل كالثياب
(و) لا تظهر (نجاسة شاور فرمادها) ودخانها وغازها وغبارها (نجس) اذ لم تغسلها لا بد من غسلها كالنجاسة تقدر بتناول الزمن
نرايا وكذا ما دون عمل من زمت نجس (ولا) تظهر النجاسة هنا (باعتبارها) لا بتناولها كدور حرج وصراصير كنف جمع
كنيف وكالكلاب تلقى في لحد فتكون ملها (نجسة) كالدم يسيل فيقول له عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل الجلالة
واللبان لا كلها النجاسة فلو كانت تظهر بالاستعمال لم يؤثر أكلها النجاسة لانها ٨٧ تسهيل (الاعلاقة بخلق من) حيوان

(طاهر) فتظهر بذلك (و) الا

(نجسة) انقلبت بنفسها خلا

فتظهر لان نجاستها الشديدة

المسكرة الماذية لها وقد زالت

من غير نجاسة تخلقها كالنساء

النساء الكثير بزل بشرة منه

مختلف النجاسات العينية (أو)

انقلبت خلا (بقل) من دنائ

آخر ومن موضع الى غيره فتظهر

لما تقدم (ولا) تظهر بنقل عما

ذكر (تقصد تقييل) لتبهر

النهي عن تقييلها فلا تظهر

(ودن) أي الجزء وهو عاؤها

(مثلا) يظهر بها رتبها لان

من لازم الحكم بها رتبها الحكم

بها رتبة حتى ما لا يلائم على

فوقه عما أصابه الخمر في غلبته

(كمنش) في أرض فيه ماء

كثير تغير بنجاسة نزلت فيه

بنفسه فظهر وهو محله تعالى

وكذا ما بين الأرض كاصهاريج

والبحرات (ولا) يظهر (اناء)

طهر ماؤه بزل بشرة منه

أو باضافة أو نزح لان الأواني

وان سكنت كبيرة لا تظهر

الاصابع غسالات فان انفصل

عنه الماء حسب غسلة ثم تكمل

ولا يظهر الاناء بدون اراقته

(ويجوز غير خلاف) أي ما قل

(من اما كذا) أي الخمر (الخل)

أي لتهرب من لاهة وسيلة الى ما

كها وهي أمور يراقها الماء

لأنه لا يغلبه من فلتا كذا

بضم ماله والخل المباح أن يصب على

الغضب والدم من قبل غلبته حتى لا يلقى

تلقاها الجماعة عن أحد قيل له

فإن صب عليه غسل

فقل فقال لم راق (ثم انما تغسل)

النجاسة بدمك كذا وغير خلاف حلت

(أو اتخذ عصا بالتي تفرقت

من غير شئ من غير شئ

اليه ولا نقل بقصد تخليل (حل)

أي طهر لما تقدم (ومن طلعوا

زأوا نحوه) كمنش (في قدره ثم

فأه وأه) بان خرج من

أي محل كان (لم نجس باطنه)

أصلا بالخال (كبيض في

خمر صلب) ونحوه من النجاسات فلا ينجس

باطنه لان النجاسة لا تصل

اليه بخلاف غولم وشيز (وأي

نجاسة خفية) في بدن أو ثوب (غسل)

مالم يحل ان النجاسة أصابته (حتى يتقن

غسلها)

المسح عليه لانه سائر بنفسه أشبه ما لو انفرد بمختلف ما اذا كان الفرقاني هو الصحيح فلا يصح المسح
اذا على التفتاني لانه غير سائر بنفسه كالقلى الانصاف وكل من الخلف الفرقاني أو التفتاني بدل
مستقل من النسل على الصحيح (وان كانا) أي الخلفان (مخرقن) وليس أحدهما فوق الآخر
(وسوا) محل الفرض (لم يجز المسح) عليه أو لا على أحدهما لان كل واحد منهما غير صالح
للمسح على انفرد كالواحد (وان تزع الفرقاني قبل مسحه لم يؤثر) كما لو انفرد
(وان) قضا وليس خفاش (أحدث ثم لبس) الخلف (الأخر) لم يجز المسح عليه لانه
لمس على غير طهارة بل على الأسفل (أو مسح) الخلف (الأول) بعده (ثم لبس)
الخلف (الثاني) ولو على طهارة (لم يجز المسح عليه) أي على الثاني لان الخلف المسحوب بدل
عن غسل ما تحته والبدل لا يكون له بدل آخر (بل على الأسفل) لان الرخصة تعلقت به
(وان) لبس خفا على آخر قبل الحديث ومسح الأعلى ثم (تزع المسح) الأعلى لزمه تزع
التفتاني (وأعاد الوضوء لانه محل المسح وتزع ككزعهما والرخصة تعلقت بهما فصار
كان كشف القدم (وقسط طهارة الخلف) بكسر الظاء المثلثة المضمة للطنانة (بعد المسح عليه
لا يؤثر) في الوضوء بقائه سائر محل الفرض (أو مسح) خفا (مهما) لمس على طهارة
(على لفافة) لانه خفف سائر محل الفرض أشبه ما لو انفرد (ولا) مسح خفا (مخرقا) لبس
(عليها) أي على لفافة لانه لا يستمر محل الفرض كما لو انفرد (ولا) مسح (لفائف وحدها)
وهي خرقة تشد على الرجل تحتها ثوب أو لودع مشقة في الأمع قاله في الفروع (ويجب مسح
أكبره على خف ونحوه) يجوز ربو جروق قال في الانصاف على الصحيح من المذهب وبلايين
استباحه (مرة) فلا يجب تكراره بل ولايين (دون أسفه) أي الخلف (وعقبه فلا يجزى
سهما) عن مسح ظاهره (بل ولايين) محهما مع مسح ظاهره لقول على لو كان الدين
بالرأي لكان أسفل الخلف أولها أسف من أعلاه وقدر استرسوا الله صلى الله عليه وسلم على
على ظاهر خفيه رواء أحد وأرادوا كذا لم يحفظ عهد النبي استناد صحيح فيمن أن الرأى
وان اقتضى مسح أسفه إلا أن السفة أقن أن تنسح لان أسفه مظنة ملاقات النجاسة وكثرة الوضوء
ففسه يقضى الى تلوث اليدين غير فائدة وما وردت عليه السلام مسح أعلى الخلف وأسفه
فرواه أحمد وقال من وجه ضيف والترمذي وقال معاوية وقال سألت أبا زرعة ومحمدا أي
البحاري عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح (وتكره ما زاد عليها) أي على المرتقى مسح
الخلف لانه يفسده (فيضع يده مفرقا) الأصابع على الأطراف أصابع وجلسه ثم يمر بها على
مثل طلي قعبيه الى سائيه) خذافه المسح السنون قاله ابن عقيل وغيره لما روى البيهقي
في سننه عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه وضع يده اليمنى على خفه

(من اما كذا) أي الخمر (الخل) أي لتهرب من لاهة وسيلة الى ما كها وهي أمور يراقها الماء لأن لا يغلبه من فلتا كذا
بضم ماله والخل المباح أن يصب على الغضب والدم من قبل غلبته حتى لا يلقى تلقاها الجماعة عن أحد قيل له فإن صب عليه غسل
فقل فقال لم راق (ثم انما تغسل) النجاسة بدمك كذا وغير خلاف حلت (أو اتخذ عصا بالتي تفرقت من غير شئ من غير شئ
اليه ولا نقل بقصد تخليل (حل) أي طهر لما تقدم (ومن طلعوا زأوا نحوه) كمنش (في قدره ثم فأه وأه) بان خرج من
أي محل كان (لم نجس باطنه) أصلا بالخال (كبيض في خمر صلب) ونحوه من النجاسات فلا ينجس بطنه لان النجاسة لا تصل
اليه بخلاف غولم وشيز (وأي نجاسة خفية) في بدن أو ثوب (غسل) مالم يحل ان النجاسة أصابته (حتى يتقن غسلها)

أما الجهر وللسر إلى قوله رجس
ولا يصح من تأويلهما من غير ضرر
أنه الدم ولقوله عليه الصلاة
والسلام كل مسكر خمر وكل
خمر حرام رواه مسلم ولأن النبي
شرب فيه مشقة مطربة أشبه
المسكرة وكذا المشقة المسكرة
قاله في شرحه (وما يؤكل من
الطيب واللبان فما فوقه الحمر
خلق) نجس كالغبار والصخر
والخشب واللبنة والنسر والرخم
وغراب البين والابيض والقبيل
والبسل والحمار والأسود والفر
والذئب والقط والكلب والخنزير
وإن أوى والذب والقرود والبع
والعصار وأما بدون ذلك في
الخلق فهو طاهر مسكنا للبر
والنسان وابن عرس والتفند
والقار (وميتة غير الأدمي و)
غير (محلل) غير (جراد)
غير (مال نفس) له سائلة
كالعقرب نجسة وأماميته
الأدمي فطاهرة لقوله تعالى
ولقد كر منابني آدم وحديث
أن المؤمن لا ينجس لأنه لو نجس
لم يطهر بالصل وأجزاء وباعنه
كجملته وميتة السمك وسائر
مال البعش الأفي الماعوا لجراد
طاهرة أيضا لأنها لو كانت نجسة

٨٨

الاعن وهذه السرى على خفه الأسير مسح إلى أعلاه مسحة واحدة (فان بدأ) في المسح (من
ساقه إلى أعلاه أجزاء) قال أحمد كفيها فقلت فهو حائر (وبن مسح) الرجل (اليمين
و) الرجل (اليسرى) (اليسرى) الحديث المغيرة السابق (وفي التلخيص والترغيب يس
تقديم اليمن) وسكاه في المدح عن البلغوث قال حديث المغيرة السابق ليس فيه تقدم (وحكم
مسحها مسح أو مسحين إذا ذكر المسح بها) أي عاذاً من الأصبع أو الأصبعين (حتى يصير
المسح بها (مثل المسح بأصابعه) حكم مسح الرأس في الأجزاء (أو) أي وحكم المسح
(بمائل غفرقة ونحوها) تحشمه مسح الرأس في الأجزاء (و) حكم (غسله) حكم مسح الرأس
على ما تقدم) فيصير أن مسحه مع ذلك والأفلا (وبكر غسله) أي الخلف لأنه يفسده
(ويصح) أي يجب (مسح دوئ عمامة أكثر) أعمامة المسح على العمامة فلما تقدم
وأما كون الواجب مسح أكثرها فلأنها مسحوبة على وجهه لا بد من أن يمسحها كلها
واخص ذلك ما كواهلوهي دوائرها (دون وسطها) لأنه يشبه أسفل الخلف وأما يصح
المسح على العمامة (إذا كانت مسحاة) بأن لا تكون محرمة كضويرة أو حرير لما تقدم في
الخلف وإن تكون (محنكة) وهي التي يدار منها قصب الخنك كور بفتح الكاف أو كوران
سوله كان لها ذؤابة أو لا لأنها عمامة العرب ويشق نزعها وهي أكثر من (أو) تكون (ذات
ذؤابة) بضم الميم وبها من غير ما هن منقوصة وهي طرف العمامة المرخية وأصلها الناصية أو
منها من الرأس وشرقي أعلى ناصية القوس لأن أراخا الذؤابة من السنة قال أحمد في رواية
الأثر وأما من بين الحارث ينبغي أن يرخي خلفه من عمامته كجاءه من ابن عمر أنه كان يسم
ويرتجها بين كتفيه وعن ابن عمر قال نعم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الرجن بعمامة سوداء
وأراخاها من خلفه قدر أصابع ولأنها لا تشبه عمامة أهل النعمة (كسيرة كانت العمامة أو
صغيرة) وأن تكون (لذكر) كبير أو صغير (لا أنثى) كبيرة أو صغيرة لأنها مبنية من
التشبه بالرجال فلا تمسح أنثى على عمامة وكذا أخذني (ولو لم ينال الضرورة بدو غيره) يصح
مسح الذكر على العمامة غير العمامة (بشرط سترها بالماء العادة بكشفه) كقدم الرأس
والاذن وبجوانب الرأس فإنه ينبغي منه خلاف خرق الخلف ونحوه لأن هذا ما جرت العادة
ويشق التمزيته (ولا يجب أن تمسح بها) أي العمامة (باجت العادة بكشفه) لأن العمامة
نابت عن الرأس فانتقل الفرض إليها وتعلق الحكم بها وفي نسخ (بل يسن) نص عليه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم مسح بياضته في حديث المغيرة وهو صحيح قاله في الشرح وعلم عاصق
أنه لا يجوز المسح على العمامة الصماء لأنها لم تكن عند المسلمين ولا شق نزعها أشبه الطائفة
وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتلوي ونهى عن الاقتطاع رواه أبو سعيد والأقراط أن

لا

لم يجعل أكلها خلاف ما عيش في البر والبحر فبسته نجسة كالصفدح وميتة ما لا تنفس أي دمه

يسيل كالخفساء والعنكبوت والذباب والنمل والنور والدم من طاهر والقمل والعصرار من غير نجاسة ونحوها طاهرة
لحديث أرواح الذباب في أناء أحدكم تلحقه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رواه البخاري وفي لفظ طيفسه كله ثم ليطرحه
وهنا طاف كل يارود ورواه عن جماعة الذباب ينسحق في فؤاد كان يفسده كان أراخا فساد (الألوزج والحية) فميتة مانحة
لأنها تنفس سائلة (والعلقة يخلق منها حيوان زو) كان (أدما أو طاهرا) نجسة لا يهادم خارج من الفرج (والسنة تعسير
دما) نجسة كالعلقة وكذا يفيض منه ذكر أو أبو المعالي وفي التلخيص وهو معنى كلام المصنف في اجتناب العمامة ونقل في الإنصاف

من ان يتم أن الصبي طهارتها (والبن) غير آدمي بما كحول كالب هر تجس (وحتى غير آدمي بما كحول) نجس وأما في اللأ كحول فظاهر وكذا في الأدعي ذكر أن كان أو أتى عن احتلام أو جماع أو غيرهما فلا ينجس فركه ولا غسل وظاهره ولو من احتضار وصرح به في الاتفاق وأن كان على المخرج نجاسة فأتى نجس لا يمين من شيء منه ذكره فلا يندم (وبينه) أي غير اللأ كحول نجس (والتي) مما لا يؤكل كل نجس (والدي) مما لا يؤكل كل نجس وهو ماء أبيض يخرج عقب البول غير لزج (والمدى) مما لا يؤكل كل نجس وهو ماء أبيض وريق راح كماء البسمان يخرج عن عمدة مادي الشهوة الانتشاء (والبول والغائط ٨٩) مما لا يؤكل (أو) من (آدمي) نجس وأما

لا يكون تحت الحنف منها حتى قال علفه كان أبي يكره أن يسم الرجل ماسما ولا يجعلها تحت
حنته وقد روي عنه أنه كرهه كراهة شديدة وقال أغماخ مثل هذا اليهود والنصارى
قال الشيخ في الدين أنها كراهة لا ترقى إلى التعريم ومثل هذا لا يمنع الترخص كسفر القزعة
كذا قال تعالى في القسوع وقال ولعل ظالم من سوء الزماع أياحه أسماها وموقعه لأنه فعل
أبناء المهاجرين والأنصار ومثل كراهة السلف في الحاشية ذلك الجهاد أو غير ما ذكرناه فنعنا
أولى ترك الأولى وحمله صاحب البحر على غير ذات ذؤابة (ويجوز مسح جميع حبرة) لأنه
لا ضرر في تسميته بما به بخلاف فاته ينقض تعميم جميعه وينقض المسح (أو تحاوذ) المسيرة
(قدار الحاجة) يشد لأنه من موضع حاسة فتقيد قدروها موضع الحاجة هو موضع الكسر وقصوه
وما لا يد من موضع المسيرة عليه من العيص لأنها لا بد أن وضع على طرفي الصحيح أو جمع الكسر
(ويجوز) المسح على اليد (من غير تيم) لأنه مسح على حائل ناجز من غير تيم كسح الخف
بل أولى إذا صاحب الضرورة أحق بالتحقق والاستدلال بقصه صاحب اللهه ضمت ياته
يحمل أن الواو فيه عني أو ويحمل أن التيم فيه كشد الصابغ فيه على غير طارة (فإن تحاوزت)
المسيرة فحمل الحاشية (وبحت نزعها) لفعل ما كنهه غسله من غير ضرر (فإن خاف) من
نزعها (تلفا أو ضررا) تيم (رائد) على قدر الحاجة وهو ع على ما حاذى محل الحاشية وغسل ما سوى
ذلك فيجمع إذن بين القسل والمسح والتيم (ويجوز البحر بمسيرة فيجوز) كجلد المشية والخزفة
الخشية (يجوز البحر) فهو وبالمسح على ذلك باطل وكذا الصلاة فيه ذكر ما بين عقيل
وغيره) كالخف الخشب وكذلك البحر بل ذكر (يجوز الجنب به ولا يصح المسح عليه) (ودواء
وعصاية) شديدا رأسه أو غيرها (ولا يصح على جرح أو ورجع ولو قارأ في شق أو تضرر بقلعه
أو) أتمت أصمها قلعه أو امرأة تجبره (إذا وادى صمها على طارة حاز المسح عليها لأنها في معناها
و روى الأثر من استنده عن ابن عمر أنه سجد بها به قرحة فلقمها امرأة وكان يتوضأ عليها
قال في الانصاف أو قلعه ظفره أو كان بأصبعه جرح أو قصاد وخاف أصابه الماء أن يزرق إلى جرح
أو وضع دواء على جرح أو ورجع بخمسة حاز المسح عليه نص عليه (ومضى ظهره بعض قدسه بعد
الحدث وقيل انقضت المدة) خش (أو لا) (أو) ظهره بعض (رأسه وخش) مائظ (به) أي في
الراس فقط استأنف الطهارة بطلان ما فيها بذلك لأن المسح أقيم مقام القسل أو المسح فإذا
زال المصوح بطأت الطهارة في القدمين أو الرأس فتمطل في جميعها لكونها لا تتبعض ومواء
فانصا لوالده أو لم تغت وعلم أن انكشاف يسر من الرأس لا يضر قال أحمد إذا زال عن رأسه
قلباس به ما لم يخش لاسمعتاد (أو انتقض بعض عمامته) قال القاضي وأنتقض منها كور
واحد بطلت لاسر إلى المصوح عليه أنه نزع الخلف (أو انقطع دم مسخاضة أو زال ضرر من به

﴿ ١٢ - (كتاب الفناخ) - أول ﴾ (و) يعني أضاف غير ما تقدم عن يسير من (فج وسديد) لتولد هامة هوما أولى منه بالقو (ولو) كان الدم والقيح والصديد (من غير متصل) بأن أصابت المصلي من غيره كالأوكا كاستمنه (و لا) يعني عن شئ من دم أو قيح أو صديد (من حيوان نجس) ككلب وجماد لا يعني عن يسير فضلاته كمرقور بقه فدعه أولى (أو) كان الدم أو القيح أو الصديد من (سبيل) قبل أو بعد فلا يعني شئ منه لأن حكمه حكم البول والغائط (و) يعني (عن أتراسقار عجله) بعد الاتقاء واستيفاء العدد بخلاف وعلم أنه لو تعدى محلّه إلى التراب أو البدن لم يفسد عنه ويعني أيضا عن يسير سلس أول بعد كمال الصلابة لشدة الحرز منه (و) يعني أيضا عن (دخان نجاسة وغبارها) ونحوها ما لم تظهر له أي الخا ن أو القار أو الجمار (صفة) فالتش

الطهارة بشئ التهور منه وقال جماعة ما لم يتكاثف (و) يعني أضعاف (يسير ماء نجس بما) أي بشئ (يعني عن يسيره) كدم
 وقيح وصديد (قوله ابن جردان) في ربايته وعبارته وعن يسير الماء النجس بما يعني عن يسيره من دم وغضوه (وأطلقه) أي أطلق
 القول بأنه فروع يسير الماء النجس (المتنجس) في التنقيح (عنه) أي عن ابن جردان فلم يقيد بما عني عن يسيره وهو وجهه الماء
 النجس بل كل منجس حكمه حكم نجاسته فان عني عن يسيرها كالدَّم عني عن يسيره والا كالبول لم ينف عنه لأنه فرعها والفرع
 يثبت له حكم أصله (ويضم) نجس يعني ٩٠ عن يسيره (متفرق بثوب) وأصله أن كان فيه يقع من دم أو قيح أو صديد فان صار

بالنم كثير لم ينعى الصلابة
 والألفي عنه (لا) يضم متفرق
 في (أكثر) بل يستمر كل ثوب
 على حدته (و) يعني عن
 (نجاسته) يعني أو تقدم لا يجب
 غسله التضرره (و) يعني
 أضعاف (حمل كثيرها) أي
 النجاسة (في صلاة خوف)
 للضرره وعرق وريق من
 حيوان (طاهر) ما كوى أو غير
 ما كوى طاهر (والنم) من
 صدر أو رأس أو معدة طاهر
 (ولو أزرق) لحديث مسلم عن
 أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رأى ضمامة في قبة
 المسجد فأقبل على فقال ما بال
 أحدكم يقوم مستقبلاً به
 فتضع يده أمامه أينما
 فتضع في وجهه فإذا انقضى أحدكم
 فليضع عن يساره أو تحت قدمه
 فان لم يجد فليقل هكذا وصفه
 القاسم فتقبل في ثوبه ثم مسح
 بعضه في بعض ولو كانت نجاسة
 لما أمر مسحها في ثوبه وهو في
 الصلاة ولا تحت قدمه ولو كان
 نجسا نجس الغم ولا منه عقد
 من الأضغرة أشبهه الحفاط
 (وربطو به فخرج أديمه) طاهرة
 لأن المني طاهر ولو من جماع

باب نواقض الوضوء وهي مفسداته

النواقض جميع ناقضه أو ناقض وقيل لهم فاعل لا يجمع على فاعل وصفوا شذوارس وهو ذلك
 وفواكس وفارس وهالك وناس نخصه من مالك وطائفة بما إذا كان وصفه الماقل وما هنا
 ليس منه يقال نقصت الشيء إذا أفسدته والنقض حقيقة في النجاسة مستعملة في المعاني يماز
 كنقض الوضوء وتنقض العلة وعلاقته الإبطال (وهي) أي نواقض الوضوء (ثمانية) أنواع
 بالاستقرار أحدها (الخارج من الميلى إلى ما هو في حكم الظاهر ويلحقه حكم التطهير) من
 الحديث وثالث لقوله تعالى أو جاء أحدكم من الميلى وقوله عليه السلام ولكن من غائط
 أو بول الحديث وقوله في المني فصل ذكره وبتوضوء وقوله لا تصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد
 ريحاً وقوله ويلحقه حكم التطهير يخرج لباطن فرج الأنثى أن قلنا هو في حكم الظاهر لكن

فإن كانت نجاسة كان نجاسته من وجهه (وسائل من فم) ذكر أو أنثى صغيرا وكبير (وقت نوم)
 لا يلزم
 طاهر كالصباغ (ودونقز) ويؤثر به طاهر قال بعضهم بخلاف (ومسلو قارة) طاهران وهو مرة الغزال وانقصه بطبيعته
 كالحنين قال في شرحه وكذا أن باد طاهر لانه عرق سنور يرى وقيل لبن سنور يجرى وفي الاقتناع نجس لانه عرق حيوان يرى
 أكبر من الحمار قال ابن البطريق مفرداته قال الشريف الأدريعي أن يادوع من الطيب يجمع من بين الخنازير ووان معروف يكون
 بالعصاة يصادو بطم النجس ثم يفرق فيكون من عرق بين خنديه حيث نأوهوا أكبر من الحمار الأدريعي والخنزير طاهر وطعن شارح فلتنت
 نجاسته طاهر وكذا رأينا جلاب الأصل فان تحققت نجاسته عني عن يسيره ولا يكر استعماله مؤرخه وان طاهر وهو فضل ما أكل أو شرب

منه غير دابة لثلاثة اى غير مشروط في تسوية احتياطا وقيل وسؤرا انما لانه يقضى ولو اكل هر ونحوه كهمس ونار وقتنقذ
 ودجلة وجمجمة نخاسة (أو اكل لطف نخاسة شرب) الحر ونحوه أو الطفل (ولو قيل ان يغيب) بعد اكل النخاسة (من مائة يسير)
 أو ما يقع لا يؤثر في ثلثة الفرض منه (أو وقع فيه) اى المأكل يسيرا وما يقع غيره (هر ونحوه مما يتعمد دبره اذا وقع في مانع) كالنار وخرج
 حيا لم يؤثر (الدم ووصل نخاسة اليه) (وكذا) (أو وقع في حائط) (أو خرج حيا لم يؤثر) (وهو) اى الحائط (ما عمنه انقلها) اى النخاسة
 (فيه) انكساقته (وان مات) حيوان يغيب (بوت أو وقع ميتا في دقيق ونحوه) كعمن ٩١
 جامد (اى الميت) وما حوله (من
 دقيق ونحوه) للمأكلة النخس
 واستعمل الباقي (ولان اختلط)
 النخس بشيء (ولم ينقطع حرم)
 النخل تغليا للخطر وكذا لو كان
 مائة النخير

باب الحيض

لغة السيلان مصدر حاض
 ما حاض من حاض الوادى اذا
 سال وحاضت الشجرة اذا سال
 منها شبه الدم وهو الصغى الاحمر
 وتحيضت تعديت أيام حاضها
 عن نحو صلاة ومن أيامه
 الطمث والعراك والغسل
 والاعصار والاكبار والنفاس
 والفرك والدرام واصحضت
 المرأة استمر بها الدم بعد أيامها
 وشرا (دم طيبة وجيلة) يعم
 الميم وكسرهما اى حبيبة وخافعة
 جبل القديسات آدم عليها (ترجبة
 الرحم) يفتح الزهر وكسرهما مع
 كسر الحماوس وكسرها فحسب ما يفت
 منبت الوادى ومائه ونحوه
 من قسره (بمتاد) ذلك الدم
 (اننى اذا طفت في أيام معلومة)
 في غالب من كل شهر ستة أيام
 أو سبعة أن لم تكن المرأة حاملا
 ولا مرضعولا لا مصرف له اذا فاذا
 حلت حصة الله لغذاء الوادى ذلك
 لا يفيض الحامل فاذا وضعت قلبه

لا يلزمها فيه للثقة وتوهمها تفيران قلنا هو في حكم الباطن (الا بمن حسنه دائم) خلا بطل
 وضو وبما يحدث له من المشرق والمشرق (قلنا كان) الخارج (أو كثيرا) لعدم ما تقدم (نادر)
 كان (أرمتا) أو ما اعتاد كالبول والناظ والودى والذى (لرجع فلما تقدم وأما النادر) كالدم
 والدم والحصى فلما روى عن عروة بن قاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تسحس فالتفت النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال اذا كان دم الحيض فانه سود يبرق فاذا كان كذلك فاسكى عن الصلاة اذا
 كان الآخر فتوضي وصل فاذا هو دم عرق وادأ بؤداود والدارقطنى وقال اسناده كلهم ثقات
 فاما ما لا يشوهد وما غير معتاد في قياس عليه مسأوه (طاهرا) لان الخارج كولو بلام
 (أو نجسا) كالبول وغيره فينقض الخارج من السيلان (ولو) كان (رحمان قبل اننى) (أو
 من ذكر) لعدم قوة صلى الله عليه وسلم لأرضه الأمن حديث أو يرجع (والدم الترمذى) وحده
 من حديث أبي هريرة وهو شامل للرجع من القبل وقال ابن عقيل يحتمل أن يكون الانسبه
 عندهما أن لا ينقض لأن المائنة ليس لها منفذ إلى الجوف ولم يجعلها أحماسا نجوا فلم يبطوا
 الصوابا لثقة قال في المفتى ولأنه لم يخرج أى خرج أى من القبل وجود ولا تلم وجود
 في حق أحد وقد قيل الله به لم وجود ما بين يحس الإنسان في ذكره مديله وهذا لا يصح فان هذا
 لا يحصل به اليقين والطهارة لا تنتقض بالثقة فان قدر وجوده قلنا نحن انقض الطهارة لانه
 خارج من السيلان فينقض قياسا على ما سائر الخواارج (فلو احتمل) التوضي (في قبل أو بركطنا
 أو بلا ثم خرج ولو بالبل) فنقض صحبه في جميع البحر بن نصره قال في تصحيح الفروع وهو
 المصواب وحروجه بلا بادر جدا فطلق الحكم على الظنة وقيل لا ينقض أن خرج بالبل
 قال في تصحيح الفروع والانصاف وهو ظاهر نقل عبادة عن الإمام أحمد ذكره القاضى في
 المحرر وصحبه ابن حبان وقدمه ابن رزق في شرحه زاد في الانصاف وابن حبان انتهى قال
 في شرح المتن وهو المذهب (أو قطر في أصله دنها) أو غيره من المائنة (ثم خرج) فنقض
 لانه لا يحصل من بله نجسة تصيبه (أو خرجت الحقة من الفرج) فنقض (أو ظهر طرف مصران
 أو راس دودة) فنقض قال في الانصاف على الصحيح من المذهب انتهى وكلامه في الفروع انه
 تكسر وج المقعدة فقله لا ينقض بالبل (أو وطئ) ون الفرج فذهب ماؤه فدخل فرحها ثم
 خرج فنقض (أو استدخلته) أى متى الرجل (أو) استدخلت (فى امرأة أخرى ثم خرج فنقض)
 الوضوء لانه خارج من السيل (ولم يجعل عليها القفل) لانه لم يخرج دفقا شهوة (فادخرج
 من الحقة) غير (أو) لم يخرج من (اننى) لم ينقض (الوضوء) لكن ان كان الحقتن (أو
 الحاقن) قد ادخل رأس الزافة ثم أخرجته فنقض (لانه خارج من سبل) (ولو ظهرت معقلته
 فلم ان عليها بلا) (ولو لم ينقض) (انقض) وضوؤه بالبل الذى عليه الانه خارج من سبل

الله لنا يتنزه به ولذلك قل ان شيعى المرضع (و يمنع الحيض) اننى عشر شيا (انفل فلا) يصح لقيامه وجبه (لا يمنع القمل
 لبنائه) أو نحو ارام (بل يسن) لعل تلك تغصبا لاجدث (و) يمنع (الوضوء) فلا يصح لما تقدم (و) يمنع (وجوب الصلاة)
 اجماعا فلا تغصبا اجماعا قيل لاجدث رواية الاثر فان أحبت أن تغصبا كاللاهذ اختلاف اى يده وتغفل ركعتي طواف لانهما
 نكلا آخر لوقته ذكره في الفروع ومناه (و) يمنع ايضا (فلما) اى الصلاة ولو بعد ثلاثة لثمة لتقيام المانع بها (و) يمنع ايضا (لقل
 طواف) لقوله عليه السلام غير أن لا تطوى باليتولاه صلاوة وجوبها في قطعها اذا ظهرت اداءه لا لا آخر لوقته وسقط عنها
 وجوب طواف البداع كإياها (و) يمنع ايضا (قل صر) اجماعا لقوله عليه السلام اليستاحلها كن اذا حاضت لم تصم ولم تغسل

لقلة في رواه البخاري و (لا يمنع الحيض (و حو) أي الصوم تنقضه أجماعاً لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الخائض تنقض الصوم لا تنقض الصلاة فقالت أورد به أنت فقالت ليست بحرورية ولكني سألت فقالت كنت في حيز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتؤمر بقضاء ما رزقك من الماء ولا تؤمر بصلاة الصلاة متفق عليه وتضمنها الأمر السابق لأمر جديد (و) عن ابن عباس (مس) مضاف لقوله تعالى لا عسى إلا يطهر وزن (و) يمنع أيضاً (قراءة قرآن) مطلقاً لقوله عليه السلام لا تقرا الخائض ولا الخنب شيأ من القرآن رواه أبو داود وأبو الترمذى (و) يمنع ٩٢ أيضاً (البيت عبجد) لقوله عليه السلام لا أحل المعجد للخائض ولا الخنب رواه أبو داود (ولو) كان (المث) بوضوءه

و (لا) ينقض وضوءه (أن جهل) أن عليها لانه لا ينقض بالمثل (أوصب دهنًا) أو غيره (في) أذنه فوصل إلى دماغه ثم خرج منها (أو) خرج (من فيه) لانه خارج طاهر من غير الأسيل أشبه الصاق (ولا) ينقض يسير نجس خرج من أحد فرج حتى خشني مشكل غير بول وغائط (لأن) الطهارة متيقنة فلا تنال مع الثلث في شرط الناقض وهو كونه من فرج أصلي وأما إذا كان النجس كثيراً أو بولاً وغائطاً فإنه ينقض مطلقاً وكذا اليسير إذا خرج منها لأن أحد ما أصلى ولابد (الثاني) من النزواقض (خروج) التماسات من بقية البدن فإن كانت التماسات (غائطاً) أو بولاً تنقض ولو قليلاً من تحت أمة أو فوقها سواء كان السيلان مفتوحاً أو مسدوداً (لما) تقدم من عدم قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط وقوله عليه السلام ولكن من غائط أو بول ولأن ذلك متنازع خارج أشبهه بخارج من الفرج (لكن) لو أتت من الخارج وقطع غيره فاحكام الفرج باقية مطلقاً (وفي) النهاية إلا أن يكون سد خلقه فقبل الحديث المنفتح والمسدود كعضو زائد من الخشن انتهى ولا يثبت لفتح أحكام المعتاد فلا ينقض خروج ريع منه ولا يجرى الاستحمار فيه وغير ذلك (كوجوب) الغسل بالأبلاج فيه وخروج الماء منه لأنه ليس بفرج (وإن كانت) التماسات الخارجة من غير السيلين (غير لغائط أو بول) باقي أو الدم والقيح ودود الجرح (لم) ينقض إلا كثرتها (ما) كونه أكثر ينقض فلقوله عليه السلام في حديث فاطمة أهدم عرق فتوضئي لكل صلاتك وأوترمي و (لأنها) خمسة خارجة من البدن أشبهت بالخارج من السيل وأما كون القليل من ذلك لا ينقض فمفهوم قول ابن عباس في الدم إذا كان طحاشاً فقبله إعادة قال أحمد عده من الصلاة تكلموا فيه ابن عمر عصر بفرجه فخرج الدم فغسل ولم يتوضأ وإن أوى إلى عصره ملاذ كزعرها ولم يعرف لم يخاف من الله بفرجها أجماعاً (وهو) أي الكثير (ما) خش في نفس كل أحد يحسه (نص) عليه واحتج بقول ابن عباس الفاحش ما خش في طين قال الحلال أله الذي استقر عله قوله قال في التشرع لأن اعتبار حال الإنسان بما يستحسه غيره مخرج فيكون منقياً وقال ابن عقيل إنما يبرأ ما خش في نفوس أوساط الناس (فأوصى) علي أو فرداً لانباب وعضو) قال في حاشيته مسخراً إلى (دما) كثيراً (نقض) الوضوء وكذا الاستحراج كثره بقطعه لأن الفرق بين منخرج بنفسه أو بالجملة لا أثر له في نقض الوضوء وأدوم بخلاف من يعضو بوق وذباب وقيل وراغب فلقوله ومشقة الاحتراز منه (ولو شرب) نسان (ماء) أو غيره (ونذقه) في الحال فغسل (ولو لم يتغير) لأن نجاسته وصوله إلى الحروف لا بأسخاتته (وينقض كثره) أي كثر المقدوف في الخصال فاروى، مدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء التي صلى الله عليه وسلم قال فتوضأ قال فليتب ثوبان في مسجد دمشق فقال صدق أناسكبت له وضوءه رواه الترمذى وقال

داود (ولو) كان (المث) بوضوءه ومع أمن التناوب فلا يصح اعتكافها (لا) يمنع الحيض (المرور) بالمسجد (أن أمنت) تلاوته نصاً فإن لم تأمنه منعت (و) يمنع الحيض أيضاً (وطأ) فرج أنفسه تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض الآية وهو موضع الحيض يحجمه في الأنصاف وليس بكبيره وإن أراد وطأها فادعته قبل منها نصاً أن أمكن كطهرها (الآن به شق) مرض معسوف فيباح له الوطء في الحيض (بشرطه) بأن يخاف تشقق أنثيه إن لم يطأ ولا تندفع شهوة بدونه في الفرج ولا يبعد غير الخائض من زوجة أو مربية ولا يقدر على مهرج أو غير أمة (و) يمنع الحيض أيضاً (سفة طلاق) لأن الطلاق فيه بدعة محرمة كما يأتي في موضحا في به (المالم ناله) أي الخائض الزوج (خلعاً) وطلاء (عوض) فيباح له أجايتها لأن المنع لتضررها بطول العدة ومع سؤلها فقد أخذت الضرر على نفسها وعلم منه أنه لا يباح إن أسأله طلاقاً بلا عوض ولأن كان السائل غيرها (و) يمنع أيضاً (اعتدداً

بأشهر) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فأوجب العدة بالقروء ولمعوم هذا قوله تعالى والذي يسن من الحيض من نساءكم الآية (الاعتداد) (زفاته) بالاشهر إن لم تكن حاملاً ولو أنها تخضع لقوله تعالى والذي يتوفون منكم مذبذون أو أجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً (ووجب) الحيض ثلاثة أشهر (لقوله) عليه السلام دعي الصلاة أيام التي كنت تحيضين فيها ما غتسل وصلى متفق عليه (و) يوجب (الباوع) لقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار أو أجد وغيره فأوجب أن تستر لأجل الحيض فدل على أن التكليف حصل به (و) يوجب (الاعتداد به الأوفاة) وتقدم من آثاره في الانعاج الحسك بمرأه الزحف إلى الاعتداد والاستبراء من الحمل لا تخفيض والكفارة بالوطء فيه

(ونفاس مثله) أى مثل الخيض فيما عنده ووجهه (الافى دلالة أشياء) اعتماد) لأنه ليس بقوله ولا يتناول الآية (وكونه) أى النفاس (لا يوجب بلوغا) لأنه حصل بالانزال السابق للحمل (و) كونه (لا يحسب به فى مدتها) أى الاربعة أشهر التى تضرب للوفى لطول مدته بخلاف الخيض (ولا يباح قبيل غسل باقة طمء الخيض غير مبروم) لأن وجوب الغسل لا يمنع قبله كالخائفة (و) غير (مطلق) لأن تحريمه لا يطول المدد فتؤخذ ذلك ويباح أيضا بعد انقطاعه لبثه بعد بوضوءه وتقديم (ويجوز أن يستنج) زوجه ويبد (من حائض بدون فرج) بما بين سرتها وركبتها الماروى عبد ٩٣

عباس فى قوله تعالى فاحضوا أنفسكم فى الخيض أى احضروا نكاحا فروجهم ولا نكحوا اسم لمكان الخيض كما قيل واللبت فخص القصر به وهذا لما تزلت هذه الآية قال الترمذى صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح رواه مسلم وفى لفظ الابن الجاهل رواه أحمد وغيره وما أحدث هذا الله من سعة أنه صال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قبل من امرأته وحى حائض قال ذلك ما فوق الأزار رواه أبو داود فاحسب عنه بأنه من ربه حرام من حكمه وقد منعته ابن حزم وغيره وعلى تسليم صحة أنه يؤول المفهوم والمنطوق بالإجماع عليه وما أحدثت عائشة أنه كان يأمرنى أن أتزفيسائفى وأنا حائض فلا دلالة فيه أيضا للحريم لأنه كان سترك بعض المساح تصدرا كتركه أكل الغنم (وبين سرتها) أى الفرج (إذا) أى حين استمتاعه بمعدونه لمحدث عكره من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئا أتى على فرجها خوفا رواه أبو داود (فان أوج) فخرج حائض

هذا أصح فى هذا الباب قيل لا جد حديث فوان ثبت عندك قال نعم (ولا ينقض باجم معه وسدر ورأس لطهارته) كالدماء والخائفة لأنها تنفق من البدن (ولا) ينقض أيضا (جشاءتها) وهو القلس بالضرر الذى قيل بسكون الدم ما خرج من الجوف قبل العلم أودنه وليس بقوله حكمه فى الجشاءة فان عاد فهو فى (الثالث) من النواقض (زوال العقل) كحدث جنون أو سماء كثيرا كان أو قليلا (أو تقطعته) بأغراء أو سكر قليل أو كثيرا قال فى المبدع اجام على كلال الأحوال لا تؤوله ولا تشرعن بحال بخلاف النائم (ولو) كانت نطقت (نوم قال أو لخطاب) محفوفا (وغيره) ولو لم يجر منه شئ الخافا بالغالب لأن المس بنهيبه ولعموم حديث على الصين وكأله فى نام فليترضا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العن أنام فإذا نامت العن أنام تعلق الزكاد رواه أحمد والدارقطنى والسهام لم يلقه الدبر ولأن النوم ونحوه مظنة الحديث فاقم مقامه والنوم حرمه من الله على عبده ليس بجم عنه عند نومه وهو غشيه قبله تقع على القلب تمنع المعرفة بالأشياء إلا النوم الذى صلى الله عليه وسلم ولو كثر راعى أى حال كان فانه كانت تنم عنه ولا ينام عليه كإيا فى خصائصه (و) إلا النوم (البسر) هو من جالس وقائم) أقول أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون النساء الأخرى حتى تنفق رؤسهم ثم يصالون ولا يتوضئون رواه أبو داود بإسناد صحيح ولقول ابن عباس فى قصة تجمده صلى الله عليه وسلم فجعلت إذا غشيت أخذ بشحمه أذى رواه مسلم ولأن الجالس والقائم يشبهان فى الاحتفاظ وجماع المخرج وربما كان القائم أبعد من الحدث لكونه لواسقة فى النوم سقط (فان شق فى الكبير) أى ناهو شق هل نومه كثيرا ليس (لم ينفق) إليه) اتفقته الطهارة وشكه فى نقضها (وان رأى) فى نومه (رؤيا فهو كثير) نص عليه قال الزركشى لا بد فى النوم الناقض من الفاسدة على العقل فمن سمع كلام غيره فوقفه فليس بنائم فان سمعه ولم يفهمه فليس بالقائم إذا سقط الساجد عن هيئة والقائم عن قيامه وفقد ذلك بطلت طهارته لأن أهل الفري يدرون ذلك كثيرا (وان خطر به) أى شئ لا يدور أو رؤيا أو حديث نفس فلا وضوء عليه) لثبته الطهارة وشكه فى الحدث (وينقض) النوم (البسر) من راكع وساجد) كمن طمخ وقاسم ما على الجالس مردود بإرجل الحدث فيها منفتح بخلاف الجالس (و) ينقض البسر أيضا من مستند ومكعب ومجتمد كمن طمخ (بجامع الاعتماد) (الرابع) من نواقض الوضوء (مس ذكر كدى إلى أصول الاثنين مطلقا) أى سواء كان المس ذكر أو أنثى وشبهه أو غيره هذا كره أو ذكر غيره لمحدث بسرة بنت صفوان إن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليترضا رواه مالك والشافعى وأحمد وغيرهم

(قبل انقطاعه) أى الخيض (من جامع مثله) وهو ابن عشر حشفته أو قدره ان كان مقطوعا (ولو لم يخال) لفه على ذكره (فألمه) أى ألج (كقارعة نارا ونصفه على التغيير) لمحدث ابن عباس مر فوعا الذى باتى امرأته وحى حائض قال تصدق بدنا روضة بنت ديار رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسب فى تغييره بين الثنى ونفسه تغيير المسافر بين القصر والأقام والدنار منه المقتال من الذم مبروبا ولا يجرى قيمته من الفضة فقط ولو طوى فى أول الخيض أو آخره سواء كان الدم أجرا أو مسقروا كذا لو جامعها وحى طاهرة لم تحضت ينزع فى الحال لا التزج جامع (ولو) كان الواطئ (مكرها أو ناسيا) الخيض (أو جاهلا لم يفهم) والنوم المحرم وتاوله ما حرم (وكذا) أى والمساة كالرجل فى الكفارة قياسا عليه (انقطاعه) هو

الرجل من وجهه لا يجزأ عليه وأما في كونه ناسية أو حادثة (وتجزي) الكفارة أن دفعها (أي) ممكن (واحد) لعدم
 الغنم (كغير مطلق) أي كالمؤثر الصدقة بشئ وأطلق حازقه لواحد (وتسقط) البسكة (بمعنى) عنها ككفارة الوطء
 فيهما رمضان وإن كرر الوطء في خمسة أو حيمين في كالصوم ودين الحائض طاهر ولا يكره جفها ونحوه ولا وضوء بها في مانع
 (وأقل من حيض) أي من امرأة يمكن أن تحيض (تمام تسع سنين) تحبها لأنه لم يوجد من النساء من تحيض قبل هذا السن
 ولا خلق لحكمة ترييقا له وهذه ٩٤ لا تصلح للعمل فلا توجد فيها حكمته وروى عن ما شفا بافتت بالمبارية تسع

سنين فهي امرأة وروى مرفوعا
 عن ابن عمر والمراد حكمها حكم
 المرأة حتى رأت دمها يصلح أن
 يكون حيضا حكم بكونه حيضا
 ويساوها وإن رآته قبل هذا
 السن لم يكن حيضا (وأكثره)
 أي أكثر من تحيض فيه النساء
 (خمس سنين) لقول عائشة إذا
 بلغت المرأة خمسين سنة تحرت
 من حيض الحيض وعنها أيضا أن
 ترى المرأة في بطنها ولها بعد الحيض
 (والحامل لا تحيض) نصالحديث
 أبي سعيد مرفوعا في أبي طاس
 لا يؤطأ حامل حتى تضع ولا غير
 ذات حمل حتى تحيض رواه أحمد
 وأبو داود والبخاري المبيح لها على
 برأها قال حم قد رأتني لا يجتمع
 معه وقال عليه السلام لما طلق
 ابن عمر زوجته وهي حائض
 لم يطلقها طاهر أو حامل لجل الحمل
 هلما على عدم الحيض كالطهر
 احتج به أحمد وقال أغا تعرف
 النساء الحمل بانقطاع الدم ولاه
 زمن لا يرى فيه الدم غالظا يكن
 حائرا حيفا كالآية فافترأت
 دعاهن وقد فلا تترك الصلاة
 ولا يجزئ زوجها من وطئها
 ويسحب أن تقتل بعد انقطاعه
 نصا (وأما) أي أقل زمن يصلح
 أن يكون دمها مستمرا (بمولاه) أو
 استمناة وأقل الحيض يوم وليلة (وذا لم يست أوسع)
 أقوله عليه السلام لجنه تحيض في: الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل وصلى
 أربعة وعشرين يوما وثلاثة وعشرين يوما كالحائض النساء كما يظهر من ليلقات (وأفضل طهر بين حيمين ثلاثين يوما) لما
 روى أحمدوا حجة على أن امرأة جاهة وقد طلقها زوجها فاعتماها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي له ربح قل فيها فقال
 شريسان حاضت بيمنه من بطنها فلها من برضى ذنبه وأما أنه تشهد بذلك لا لأقضى كاذبة فقال علي كاذبة لا يحد بل وصية
 وهذا لا يتقوله الاثني عشر ولا يشرع في خلافه وجودة ثلاث حيض وشهر دليل على أن الثلاث لا تعشر طهر بقينا قال أحمد لا يختلف أن

وصححه أحمد وابن معين قال البخاري أصح شئ في هذا الباب حديث بسرة وعن أم حبيسة
 معتدة روى ابن ماجه وأبو الأثرم وصححه أحمد وأبو زرعة وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء وإن الشاقى واحد وفي رواية أنه
 وليس بوضوء وقد روى ذلك عن بضعة عشر صحابيا وهذا لا يدرك بالقياس فعلم أنهم قالوه
 عن توقيف وروى قيس بن طلق عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يس
 ذكره وهو في الصلاة هل عليه وضوء قال لا نعم وضوءه من ذلك رواه النسائي وللفظه لا أحمد
 وصححه الطحاوي وغيره وضوءه الشاقى واحد قال أبو زرعة وأبو حاتم قيس لا تقوم بروايتهم
 ولو لم يمتعه وضوءه لا يخلو لأن طلق بن عدي قدم في النبي صلى الله عليه وسلم وهو يركع في
 المسجد رواه الأثرم وفي رواية أبي داود أنه قال قد نعلي النبي صلى الله عليه وسلم لجاما
 كانه يدوي فإله الحديث ولا شئ أن الناس كان في السنة الأولى من الهجرة وأما السلام أي
 هريرة كان في السنة السابعة وسيرة في الثامنة عام الفتح وهذا وإن لم يكن نصا في التسع فهو
 ظاهر فيه قال في المبدع وقد روى الطبراني بإسناده وصححه عن قيس بن أبيه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من س ذكره فليتنزأ قالو يشبه أن يكون طلق صحيحا وأما في التسع
 وفي تضعه فقد رواه من رواه في حادين صحابيا وفي رواية عن عتبة بن عتبة أنه أضعف أن (بده) فلا
 ينقض المس بغرها حديث أبي هريرة السابق وسواء كان المس (سطن كفه أو ظهره أو
 بصره) للصوم فالمراد بالبدن رؤس الأصابع إلى الكوع كالمرقة (غير نظر) فلا ينقض
 المس به لأنه في حكم المفضل (من غير طائل) لما تقدم من قوله عليه السلام وليس في ستر
 فان مسه من رواه حائل لم ينقض لأنه أغماس المائل (ولو) كان المس (برأه) أي لا فرق في
 تنقض الوضوء فافهم ذكر أبيه من أن تكون اليد مسلة أو زائدة للصوم (وينقض مسه) أي
 الذكر (بغير غير ذكر) ينقض مس الذكر قبل أن يودر مطلقا لاحاطل لأنه الحش
 من مسه بالسدر لا ينقض مس ذكره بذكره (ولا ينقض وضوءه ملوس ذكره أو) ملوس
 (فرجه) تحفه (أو) ملوس (دبره) لأنه عليه السلام فيما تقدم أمر الناس بالوضوء ولو
 انتقض وضوءه الملوس لأمره أيضا به (ولا) ينقض (مس) ذكر (مات) أي مقطوع له دهاب
 حرمة (و) لا ينقض أيضا مس (محل) أي محل الذكر المقطوع من أصول الانثيين كسائر
 البدن لأنه من مس ذكر (و) لا ينقض أيضا مس (قلعه) بضم القاف وسكون اللام وهي
 المدة التي تقطع في اغتنان بعد قطعها زوال الاسم والحرم مما أفسل قطعها فيتنقض مسها
 كالخشفة لانهما الذكر (و) لا ينقض مس (مرج امرأة ندين) أي القلفة وقهرج المرأة
 لما تقدم (ولا) ينقض (مس غير فرج) كالخشفة فوق المدة وأما (مدودا) كالأصلي أو

منه

بليالي القول على ما زاد على خمسة عشر

ان يكون دمها مستمرا (بمولاه) أو
 استمناة وأقل الحيض يوم وليلة (وذا لم يست أوسع)
 أقوله عليه السلام لجنه تحيض في: الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل وصلى
 أربعة وعشرين يوما وثلاثة وعشرين يوما كالحائض النساء كما يظهر من ليلقات (وأفضل طهر بين حيمين ثلاثين يوما) لما
 روى أحمدوا حجة على أن امرأة جاهة وقد طلقها زوجها فاعتماها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي له ربح قل فيها فقال
 شريسان حاضت بيمنه من بطنها فلها من برضى ذنبه وأما أنه تشهد بذلك لا لأقضى كاذبة فقال علي كاذبة لا يحد بل وصية
 وهذا لا يتقوله الاثني عشر ولا يشرع في خلافه وجودة ثلاث حيض وشهر دليل على أن الثلاث لا تعشر طهر بقينا قال أحمد لا يختلف أن

العدة تقع ان تنقضي في شهر اذا كانت به البينة (و) أقل الطهر (ومن حيض) أي في ثلثائه (خلوص النفاثان لا يتغير مع قلته احتشبت بها) طال الزمن أو قصر (ولا يكره موطؤها) أي من انقطع دمها في انقطاعها واغتسلت (نمته) أي زمن طهرها في انثاء حيضها لا تعالى وصف الحيض بكونه أذى فإذا انقطع الدم واغتسلت فقد زال الأذى (وفالاه) أي الطهر من الحيضتين (بقية الشهر) بعد ما حاضته منتهى ان قالوا ان المراهقة تحيض في كل شهر حيضه فحق حيض ستة أيام أو سبعة من الشهر فقال طهرها أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون يوما (ولا حلا كثره) أي الطهر لاه ٩٥ لم يرد في حديثه شرعاً ومن النساء من لا تحيض الشهر والثلاث والسبعة كثر ومنهن لا تحيض أصلاً

فصل في المبتدأ آدم أو صفة أول كونه

أي التي ابتدأ بها من ذلك بعد تسع سنين فاستمر (تجلس) أي تدع نحو سلة وصوم وطواف وقرفة (بجرد ماله) أي ما ذكره من دم أو سفرة أو كونه لأن الحيض حسنة والأصل عدم الفساد فأما انقطع به كل بلوغ أقل الحيض لم يجب له غسل لأنه لا يصلح حيناً ولا ليلت (أقله) يوم أو ليلة (ثم تغسل) بعده سواء انقطع ثلثاً أو لا (وتمسك) وتصوم ونحوها لأن ما زاد على أقله يحتمل الاستصاف فلا تترك الواجب بالثلث ولا تنص قبل الغسل لو حو به الحيض (فاذا) حاز الدم أقل الحيض ثم انقطع (ولم يحاوزا كثره) أي الحيض بأن انقطع خمسة عشر يوماً دون (اغسلت أيضاً) وجوباً لمصلحة أن يكون حيناً (تمنع) أي ما ذكره وجوباً يوم أو ليلة وغسلها عند آخرها وغسلها عند انقطاع الدم

منه قبل ما سئل الخلق أو لآله فهو زائد لا يثبت له حكم المعتاد (ولا ينقض) (مه) أي الذي كثر (بغيره) كالذراع (غير ما تقدم) من مس الذر كرفرج غيره فانه ينقض (ولا) ينقض (مس) ذكر (زائد) لانه ليس فرجا (فان لمس) رجل أو امرأة أو خنثى (قبل خنثى) مشكل وذكره ولو كان هو (أي الخنثى) (اللامس) لقبل نفسه وذكره (نقض) الوضوء لأن لمس الفرج حتمين لأن الخنثى إن كان ذكر أو أنثى لم يمس ذكره وإن كان أنثى فقد لمس فرجها (ولا) ينقض الوضوء لمس (أحدهما) أي ذكر أو خنثى أو قبله لاحتمال أن يكون غير فرج فلا ينتقض الوضوء مع قيام الاحتمال (الأن من الرجل ذكره) أي الخنثى (شهوة) فانه ينقض وضوء اللامس لانه ثلثي أن كان ذكر أو أنثى لم يمس ذكره أو لم يمس أنثى (بها) أي شهوة فينقض وضوءها لأن الخنثى إن كان امرأة فقد لمس المرأة فرج امرأة أو أن كان ذكر أو أنثى لم يمس (ويُنقض) مس حلقه (ومنه) أي من الماس بالزمن حلقه برفقه (أو من غيره) بأن مس حلقه بغيره ذكر أو أنثى (و) ينقض (مس) امرأة فرجها الذي يبرئ فرجها (وهي) حافظاً للفرج (وهو) أي فرجها (مخرج بول ومني وسجفن) لقوله عليه السلام من مس فرجه فليتوضأ رواه ابن ماجه وغيره والفرج اسم جنس متصاف به واقوله عليه السلام أعماراً مستفرجه فليتوضأ رواه أحمد بن حنبل وعمر بن شعيب واسداده جباله وكذا كرو (لا) ينقض مس امرأة (شفرها) وهو ما سلكها (لأن الفرج هو مخرج الحديث) وهو ما بينهما (و) ينقض مس امرأة (فرج امرأة أخرى) ينقض (مس) رجل فرجها (ينقض) مسها ذكره ولو من غير شهوة (لانه إذا انقضض وضوء الإنسان من فرجه نفسه مع كون الحاجة تدعو إلى مسه وهو حاضر فلا ينقض مس فرجه مع كونه معصية أولى (اللامس) من التواضع (مس شرفته) أي الذكر (بشره أنثى) لشهوة لقوله تعالى أو لامستم النساء أما كون اللامس لا ينقض إلا إذا كان لشهوة فليجمع بين الآية والأخبار لانه روى عن عائشة قالت فقد أت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمن الفراش فالتصت فوقعت يدي على بطن فقصيه وهو في المسجد وهما متصونتان رواه مسلم ونسبهما لابل على الله كان يصلى وروى عنها أيضاً قالت كتبت أنا من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ور حلا في قلبه فادامه عزى فتصت رجل متفق عليه والظاهر ان غزير جلها كان من غير حائل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أماعة بنت أبي المص من البرج إذا حصد وضعا وإذا قام جهلها متفق عليه والظاهر انه لا يمس من مسها ولا أن المس ليس يحدث في نفسه وإنما هو دافع إلى الحدث فاعتبرت الحالة التي يدع فيها إلى الحدث وهي حالة الشهوة (ومس)

(ثلاثاً) أي في ثلاثة أشهر لقوله عليه السلام دعي الصلاة أيام أقر الثلث وهي جمع وأقله ثلاث فلا يثبت العادة بدونها ولأن ما اعتبره التكرار اعتبره الثلاث كالأقراء والشهور في عدة الحرة ونكاح المصراة ومهلة المرد (فان لم يختلف) حينها في الشهور الثلاثة (صارادة) تنزل إليه (فجلس) جبه في الشهر الرابع لثيقته حينها (وتيسر صوم فريض) كرمضان وقصائمه ونذر (وشهوة) كل طواف واعتكاف واجب إذا (وقع) ذلك (فيه) لا ينافي فاسده لكونه في الحيض وإن اختلفت فبات كرمته ثلاثة أشهر مرتباً كما تحكى في أول شهر ربه في ثمان وسبعة في ثمان أو غير ذلك (إن استقبل تكراره) ثلاثاً (أول بعد الفم) البهالان لم يتحقق كونه حيناً والأصل برأيتها (ومحرم موطؤها) والله ما في قول يوسف بن علي والقبلة (قبل تكراره) لأن الظاهر انه

جفت وأما الثابت بالعبادة فيها - يتأطا لصب أيضاً ترك وطئها (الابتداء) (ولا يكره) وماؤها (ان طهرت) في اثنتائه (يوماً فكثر)
 بعد غسلها لثبوتها انتفاء الخاص بحجتها في الانصاف وتصحيح الفروع ومفهومه مكره ان كان دون يوم ولا يمارضه ما سبق لانه في
 لم تده وهذا في المبتدأ وظاهر الانتفاع بالفرق (وان جاوزه) أي جاوز مبدءاً أكثر حتى (أي) هي (مستحاضة) لانه لا يصلح ان
 كون حياً والاشخاصة سيلان الدم في غير زمن الحيض من عرق يقل له العادل بالذال المصححة وقيل بالمله حكاها ابن سيده
 بالمرافعة فيه من أدنى الرحم ٩٦ دون قهره اذا مرأطها فراح داخل غزلة الدم منه الحيض وصار جرحاً لا يلبث ان
 به الاستحاضة والسفاحنة من

بشرتها (بشرته شهية) لانه لا ملامسة تنقض الوضوء فاستوى بهما الذكر والانثى كالجامع وسئل
 أحدهن المرأة اذا لمست زوجها قاله ما سمعت فيها شهية أولئك هي شقيرة الرجل يهتفي ان
 تتوضأ (تنسج) قوله شهوة هي عبارة الملتصق وغيره ههنا ذو حيز بشهوة قال في المسدع
 وهي أحسن لتدل على المصاحبة والمقارفة (من غير حائل) لانه مع الحائل لم يلبس بشرتها
 أشبه ما لو لبس ثياب الشهوة والشهوة لا توجب الوضوء عجزها كالو وجدت من غير لبس شيء
 (غير طفلة وطفل) أي لا ينقض مس الرجل الطفلة ولا المرأة الطفل أي من دون سبع
 وينقض لبس بشهوة كما تقدم (ولو) كما لبس (برثاء أو انداوشل) أي ينقض لبس
 لائل والمس به كغيره وينقض لبس أيضاً الشهوة (ولو) كان اللبس ميتاً أو عجوزاً أو محرماً
 أو صغيراً (تنسج) وهي بنت سبع فما أكثر لمعوم أو لاسم النساء لامن دنسها كما تقدم (ولا
 ينقض وضوءه لموس بشهوة) لانه لا نص فيه وقياسه على اللباس لا يصح
 لفرط شهوة ولا ينقض وضوءه انتشار ذكره فكر وتكرار نظره لانه لا نص فيه (ولا) ينقض
 (لبس شعر وظفر ورس) ولا أس به لانه في حكم المنفصل (و) لا ينقض مس (ععضو
 مقطوع) زوال حرمته (وأمر دس رجل) يعني لا ينقض وضوءه رجل من أحد ولو بشهوة
 لعدم تناول الآية له لانه لا يلبس بحمل للشهوة مشرعاً قال في القاموس والأمر الشاب طر شارب
 ولم تثبت لهية (ولا) ينقض (مس خنثى مشكلى) من رجل أو امرأة ولو بشهوة (ولا) ينقض
 رجلاً أو امرأة (ولو) للشهوة لانه متيقن الطهارة مثلاً في الحديث (ولا) ينقض (مس الرجل
 الرجل ولا المرأة) أو ولو بشهوة (في) أي فيما تقدم في الصور كما استدل به (في) قوله
 ينقض مس أنثى أصعب الوضوء نص عليه ذكره في الفروع (السابع) من فواتح الوضوء
 (غسل الميت أو بعته ولو في قبر) لما روي عنه ابن عمر وأبو عباس كائناً ما كان غلب
 الميت بالوضوء وكان شائماً لم ينقل عنهم للاختلاف به وعن أبي هريرة أقل ما فيه الوضوء ولم يعرف
 لهم مخالف لان الناس لا يسل من مس عور الميت غلباً لما في مقامه كالنوم مع الحدث و (لا)
 ينقض (تيممه) أي الميت (لأنه يغسل) لعدم النص فيه (وغسل الميت من قبله ويأشبهه
 ولو مرة لامن بمس الماء وشعره) ولا فرق في الميت بين السليم والكافر والرجل والمرأة
 والكبير والصغير لمعوم (السابع) من التواض (أكل لحم الجوزور) لقوله صلى الله عليه
 وسلم قسوا من لحم الابل ولا تتوضأ من لحم الفم رواه أحمد وأبو داود والترمذي من
 حديث البراء بن عازب وروى مسلم معناه من حديث جابر بن سمرة والأول صححه أحمد
 وأما في قوله إن خرعة لم تخلطين حلماً الحديث أن هذا الخبر صحيح كالأخطا في ذلك إلى
 هذا عامة حلماً الحديث فعلى هذا لا فرق بين قليله وكثيره وكونه (تياً وعبرني) ولا يلبس كون

منه الاستحاضة والسفاحنة من
 باوردها أكثر الحيض والدم
 لفاسد أعم من الاستحاضة
 مكره في الانصاف بعينه
 يخلو من حائل أما أن تكون
 حيزه وقد ذكر ما قبله (فيما
 بعته) أي بعض دمه (ثخين)
 رقيق (أو) بعضه
 (أسود) بعضه (أحمر) (أو)
 بعضه (متن) وبعضه غريمتين
 (وصل) بعض الدم ونفثه أي
 الثخين أو الأسود أو المتن
 (حيضاً) باليمن نص عن قوله
 ولم يصاروا أكثره (تجلبسه) أي
 تدخ زمنه الصوم والمسللة
 وشعرها مما تشترط له الطهارة
 فإذا مضى اغتسلت ونظمت ذلك
 لم يحدث عائشة قالت جاءت
 فاطمة بنت أبي جحيش الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله أتى أسحاض فلا
 أظهر فأدع الصلاة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم أنما ذلك دم
 عرق وليس بالحبيضة فإذا أقلت
 الحبيضة فأتى الصلاة فإذا
 أدبرت فاضلي عنك الدم وصلى
 متيق عليه ولتأني وأبي داود إذا
 كان دم الحيض فانه أسود يعرف
 فامسكه عن المسلاة فإذا كان

الآخر فوضي فأنما هو دم عرق وقال ابن عباس أما ما رأيت الدم الحرام فانه تدع الصلاة أنها والله ان ترى
 الدم بعد أيام بحيثها الاكتسالة الصم حيث صلح ذلك جلسته (ولو لم يتوال) بأن كانت ترى يوماً ما أسود يوماً أحمر إلى خمسة عشر يوماً
 دون ثم أطلق الآخر فتعزم الأسود بعينه إلى بعض وتجلبه وما عداها سفاحنة فكذا لو رأيت يوماً أسود يومه أحمر فتجلبس الثلاثة فزمن
 الأسود (أو لم يتكرر) فقباس زمن الأسود الصالح في أول شهر وما بعده ولا تتوقف على تكراره وتجلبسه أيضاً ولو اتفنى الغوالي
 والتكرار بعد ان التغيير أماراة في نفسه فلا يحتاج إلى ضم غيره إليه وثبت العاديات في بيان تكرار ثلاثة أشهر فتجلبس في الرابع وان لم
 يكن متبزه الحال الثاني ان تكون غير عينة أو إليه الإشارة بقوله (وإذا) أي وان لم يكن بعض دمه نجسياً أو أسوداً أو دمناً وصلح حينها

بأن كان كل على صفة واحدة والأسود منه ومحمودون اليوم والبله أوجازوا خمسة عشر (ف) فجلس (أقل الحسب من كل شهر) لأنه
 الذين (سقي يتكرر) دهان ثلاثة أشهر لان العادة لا تتبدل بدونه كما تقدم (فجلس) إذا تكرر (من) مثل (أول وقت ابتدائها) ان
 علق من كل شهر ستاوسبا بغير (أ) خمس من (أول كل شهر هلالي أن جعلته) أي وقت ابتدائها بالدم (ستأوسبا) من الأيام
 بلب لها (بصر) أي باجتماع حال الدم وعادة (أ) رها من التساعد بشحنة بنت جش كانت بارسلو الثاني في أشخاص حينه شديدة
 كثيرة قد منعتني (أصوم) والدة لشيضي في علم الله ستاوسبا ثم اغتسل ٩٧ رواء أحد غيره ومما لا لب (وان
 استحضت من لها عدة حليتها)

أي عادت لها ولو كان لها غير ما لم
 لموم قوله صلى الله عليه وسلم
 لا محبة انسا لتسعة عن الدم
 امكتي قدوما كانت تحسب
 حصلت ثم اغتسل وصلى رواء
 مسلم ولان العادة أقوى لكونها
 لا تنطلي دلالتها على أقوى لكونها
 اذا زادت على أكثر الميض بطلت
 دلالة ولا فرق بين ان تكون
 العادة متعفة أو غير متعفة (ولا)
 فجلس (مانتة) عاداتها (فيل)
 أشخاصها فإذا كانت عاداتها
 ستة أيام فصارت أربعة ثم
 استحضت جلست الأربعة فقط
 وان لم يتكرر والنقص وانما
 فجلس الأشخاص عاداتها (ان)
 علمتها بان تعرف شهرها وبان
 وتعرف وقت حيضها منه وقت
 طهرها وعدد أيامها (والا) نظم
 عاداتها بان جعلت شامخا ذكر
 (علت) وحسوبا (بميز ما لم)
 للحيض وتقدم بيانه لحديث
 فاطمة بنت أبي حبيش وتقدم
 ولو تنقل التميز بان لم تنوال
 (أول يتكرر) كما تقدم في
 المتدة (ولا تنطلي دلالة) أي
 التميز الصالح (زيادة الامين)
 وهما الأسود والأحمر والتضيق

الأكل عالم بالحدث أو جاهلا لا يقال يحتمل ان يراد بالوضوء غسل اليدين لأنه مقرون
 بالاكل كما جل عليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء قبل الطعام وبعده ويحتمل ان
 يراد به على وجه الاستحباب لان الوضوء الواو في الشرع يحمل على موضوعه الشرعي ولأنه
 جمع بين الأمر به وهو الوضوء من لحومها وبين ما نهى عنه وهو عدم الوضوء من لحوم النسم
 والمخالف يقول انه نسخ فيه ما ولا السؤال وقع عن الوضوء الصلاة والوضوء القسرتن بها
 لا يفهم منه غير الوضوء الشرعي ولا مقتضى الأمر الإباحي خصوصا وقد سئل عليه السلام
 عن هذا العلم فأجاب الأمر بالوضوء فلو حمل على غير الواو لكان تابسا لأحاديث أخرى
 التميز ودوة بان من شرطه عدم إمكان الجمع وتأثير التامع ووجب الوضوء من كل لحم
 الجزور (تعدا) لا يقل مضاه فلا يتعدى إلى غيره (ولا) يجب الوضوء (شرب لبنها مرق
 لحما أو كل كدها وطعامها وصنما) بفتح السين (وجادها وكر شها ونحوه) كحما رها
 لان النص لم يشأوله (ولا) ينقض (طعام محرم أو نجس) ولو كاحم - ترولان الحكم في دم
 الأبل غير مقبول المعنى فيقتصر على مودا نص فيه وما روى أسيد بن حضرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم سئل عن أتان الأبل قال وضوء من ألبانها رواء أحدوا بن ماجة وعن ابن عمر
 نحوه أجيب عن حديث أسيد بن ماجة بن طريقه المخرج بن أوطاة قال أحدوا الدار فطفي لا يخرج
 به ومن حديث عبد الله بن عمر أن ابن ماجة رواء من رواية عطية بن السائب وقد اختلط في
 آخره قال من معهم من قد عافوه ويصح ومن معهم من قد سئل بالمكن يشق (الشامن) المتهم
 والنقص (هو حبات الفسل كالنساء المائتين وانتقال النبي وإسلام الكافر) أصليا كان أو
 مرندا ولذلك أسقط الرد لأنه اذا عاد إلى الإسلام وجب الفسل وادوا حبا الفسل وجب
 الوضوء (و) (كفر ذلك) من مودا الفسل فوجدت الفسل كلها (وجب الوضوء غير
 المود) فإنه يوجب الفسل ولا يوجب الوضوء (فهذه النواقض) للوضوء (المشتركة) بين
 الماسح على النصف وغيره (وأما) النواقض (المخصوصة كطهارة المسح) على النصف
 ونحوها (فراغ مده وبخل حاله) (كفر ذلك) كالتقاض طهارة المسحاضة ونحوها
 بخروج الوقت وطهارة التيمم بوجرد الماء ونحوه (فذكر في أبوابه) فيما يتعلق بالمسح تقدم
 في الباب قبله وما يتعلق بالمسحاضة ومن سلس بول ونحوه باقي في الاستحاضة وما يتعلق
 بالتيمم باقي في بابها وانما جعلت قوله وغير ذلك على هذا القربية قوله في أبوابه (ولا تنقض بكلام محرم)
 كالكذب والنسبة والقذف والسب ونحوها بل ينقض الكلام المحرم وتقدم (ولا تنقض
 بإزالة شعر واحد ظهرا ونحوها) خلافا لما سأل عن مجاهد لمسك وجدلان غيلة أو مصه أصلى
 لا بدل عما تحتها بخلاف الخف ونحوه (ولا) ينقض (بقهقهة) ولو في صلاة وهي ان يصل حتى

١٣ - (كشف القناع) - أول (ولربق أو المثنى وغيره) (عنى شهر) أي ثلاثين يوما نحو ان ترى عشرة
 اسودوا ثلاثين ما كثر أحدوا فجلس الأسود لان الأجر بمنزلة الطهر واحدا كثره (ولا يلتفت لتمييز الامع استحضاضة) فجلس
 جميع دم لا يجاوز كثر الحسب ولو اختلف صفة لانه يصلح حضا كله (فان عدم التميز وجعلت عاداتها) (ة) هي (مقصرة) لتبصرها في
 حيضها لمول عاداته وعدم تمييزها (لا تقرر أشخاصها التي تكرار) بخلاف المتدة أو المقصرة أحوال أحدوا ان تنش عاداتها
 دون موضع حيضها وقد بينه بقوله (فجلس ناسية المتدة فقط غاب الحسب) ستاوسبا بالتحري (في موضع حيضها) من أوله

تقدّم حنة بنت جحش وتقدم (ثان) تملّ الأشهر هادومها مجتمع الحما (فيمحضر وطهر فصحان) والله أربع عشرة يوماً (فماض فيه) ستاً وأربعاً (ان اسمع) أي الخليل المحض كان يكون شهر هاشم بن فاذر قطس فأولها ستاً وأربعاً القري ثم تنقسم وتصل بقية الشهر ثم تعود إلى قبل ذلك أبداً (والا) يتسع شهرها لثالث المحض بأن يكون ثمانية عشر فادون (جست القاضل بعد أقل الظاهر) وهو ثلاثه عشر فإن كان أربعه عشر جلت وما يلبثه وإن كان خمسة عشر جلت ومن وهكذا ثم تنقسم وتصل بقية الثاني إن تذكر عدد أيام المحض ٩٨ وتسمى موضعه بالها أشار بقوله (وتجلس المدد) أي بشهرها أي فيه (من

ذكره أي العدد ونسبت
الوقت من أول مدة علم الخبيث
فيها وضاع موضعه ككشف
الشهر الثاني والأخير أول كل
الأيام لاجتماعه الثالث
أن يكون ناسية فلما قد ذكرها
بقوله (و) مجلس غالب
الخبيث من نسبتها أي العدد
والوقت (من أول كل مدغم
الخبيث فيها وضاع موضعه
ككشف الشهر الثاني) أو الأول
أو العشر أو العاشر منه (فإن
سهلت) مدغمها (ة) ثم تدر
أكانت تحذف أول الشهر أو
وسطه أو آخره حلت غالب
الخبيث أيضا (من أول كل شهر
هلال كبتدأه) أي كان فعل
المتدبر ذلك لقوله عليه السلام
لجنة خبيثي من أول أوسمة
أمام في علم الله تعالى ثم اغتسل
وصلى أربعين مرة ليلة أول ثلث
وعشرين ليلة وأمامها وصوى
فقدم فيها على الظهر ثم
أمرها بالصلاة والصوم في بقية
الشهر (ومع ذلك) المناسبة
عادته رجعت إليها) مجلسها
لأن ترك المجلس فيها كان
لما رضى النسيان وقد زال
فرجعت إلى الأصل (ونصبت

الواجب (من نحو صوم (رُزْمَا) أي زمن عاداتها التين فإياه، مكره صائف حصفها (و) قففت
الواجب أَيْضاً من نحو صلاة وصوم (زمن جلوسها في غيرها) أي غير عاداتها لأنه ليس حصفها فلو كانت عاداتها إلى آخره وأما الأول
فالحلقة سبعة من أوله ثم ذكر تارة ما قلناه من كثرة من علاؤا الصيام الواجب في الأربعة الأولى وقضاهما صامات من الواجب في
الثلاثة الأخيرة (وما قلناه ناسية) لعاداتها (من) حض (مشكوك فيه فهو ركنيضي بقيناً) في أحكامه من تحريم الصلاة والوطء
والصوم ونحوها (وما زاد) على ما قلناه (إلى أكثره) أي أكثر الحيز فهو وطء مشكوك فيه وحكمه (كطهر يتيقن في) أحكامه قال
في الرابعة والحض والطهر مع التثنية إنما كالقنن فيما عمل وغيره، مكره صائف وسحب وساح وسقط وعنه نكره الإطء في طهر

مشكوك فيه كالأستحاضة (وغیرها) أي غير الحيض والطمهر المشكوك فيهما (استحاضته) غير حائضه ولأن الاستحاضة تطول بعد ثبوتها غالباً ولا داعي لانقطاعها تنتظر فمعظم مشقة فمما عاينت في الطهر المشكوك فيه خلاف النفاس المشكوك فيه لأنه لا يتكرر غالباً ويختلف ما زاد على الأقل في المبتدأ ولولم يجاوز الاكثر وعلى عادة المتأدلة لا تنكشف أمره بالتكرار (وان تغیرت عادة) معتادة (مطلقاً) بزيادة أو تقدم أو تأخر (الدم الزائد على العادة أو المتقدم عليها) أو التأخر عنها (كدم زائد على أقل حيض من مبتدأه) أي أنها تصوم ونصلي فيه وقتئذ عند انقضاءه إن لم يجاوز أكثر الحيض حتى يتكرر ٩٩ ثلاثاً وفي (اعادة صوم ويحرمه) كل طواف واحتكاف واجبين فليته فيه

اذ تكرر ثلاثاً لأنه زمن حيض وصار عادة لها فتقتل باليه (ومن انقطع دمها) في عادتها اغتسلت وقولت كالطاهرة (ز) ان (عاد) الدم (في عادتها جلسته) وان لم يتعكر رلانه صادف عادتاً أشبه ما لو لم ينقطع و (لا) تجلس (مأخوذاً) أي العادة (ولم يزدها أكثره) أي الحيض (حتى يتكرر) في ثلاثة أشهر فجعله بسبب لانه تبين أنه حيض (وصفره وكدره) أي شيء كالصديد بلوه صفره وكدره (في أيامها) أي العادة (حيض) تحله لقوله تعالى وبسبب ثلوثك عن الحيض قل هو أذى وهو تنالوها ولأن النساء كن يمتحن إلى عائشة بالدرجعة فيها الصفره والكدره فتقول لا تعان حتى نرين القصة البيضاء فربذاك الطهر من الحيض وفي الكافي قال مالك وأحد هي ماء أبيض يتبع المنيضة (لايد) العادة فليس الصفره والكدره صفة (ولو تكرر) ذلك ولا تحلسه لقول أم عطية كنا لا نعذر الصفره والكدره بعد الطهر شيئاً رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر (وهو

قليلها) بان لم يدركه قبل الزوال من الطهر أو بعدنا (تطهر) وجوباً اذا اراد الصلاة ونحوها لو جردت في الحدث في إحدى المرتين والأصل بقاؤه لان وجوده يقين الطهارة في المرة الأخرى مشكوك فيه هل كان قبل الحدث أو بعده فلا يرتفع يقين الحدث بالشك في رافعه ولانه لا بد من طهارة متيقنة أو متحصصة وليس هنا شيء من ذلك فوجب الوضوء (وان تيقن فعلها صريحاً لحدث وقتضا الطهارة) بان تيقن أنه تطهر من حدث وأنه أحدث من طهارة (وحمل أسمة حملي مثل حاله قليلها) فان كان قبلها من طهر فهو لا ينقطع طهره لانه قد تيقن أنه نقض الطهارة الأولى ثم قضاها لا يمكن أن يكون ذلك الوضوء مع بقا الطهارة الأولى ان تيقن كون طهره من حدث ونقض هذا الوضوء مشكوك فيه فلا يزول به اليقين وان تيقن حدثه قبلها فهو لا ينقطع لانه انتقل عنه إلى طهارة ثم أحدث عنها ولم يتيقن بعد الحدث الثاني طهارة (وكذا الوتقنهما) أي فعل الطهارة وفعل الحدث (وعين وقتلا لاسعها سقط اليقين لتعارضه) وكان هي مثل حاله قبل ذلك من حدث أو طهارة (فان جعل حالها) أي حال الحدث والطهارة بان لم يدرك الطهارة رافعه فحدثت أولاً كالقيد ولم يدرك الحدث من حدث آخر أو طهارة (و) جهل (أسبقهما) فعلى ضدها قليلها (أو تيقن حدثاً) أي انقضاها بالحدث (وفعل طهارة فقط) ولم يدرك الطهارة عن حدث أولاً (فعلى ضدها قليلها) أي قبل التيقن وكذا الوتقن حالة طهارة وفعل حدث فقط لان الأصل انما يتيقن من حاق الحدث أو الطهارة هو ما كان عليه قبل ذلك وان ضدها ذلك هو الطاري فوجب أن يكون على ضدها قبل التيقن (وان تيقن حدثاً ما هنا) طهارة (و) تيقن (فعل طهارة جهل حالها) من كونها رافعة لحدث أولاً (فحدث على أي حال كان) سواء كان متطهر قبلها أم لم يكن أو جهل حاله (قليلها) اتيقنه نقض الطهارة بالحدث وشكه في وجودها بعده (وعكس هذه الصورة) في التصور وهو ما اذا تيقن أن الطهارة عن حدث ولم يدرك الحدث عن طهارة أولاً (بمكسها) هي الحكم فيكون متطهر مطلقاً لتيقنه ورفع الحدث بالطهارة وشكه في وجوده بعدها (و) يأتي اذا سمع صوت أو شرب (يخ) بيناهما الفعلين للفقول (من أحدهما) لا يبينه في أوائل باب النسل

فصل من أحدث حدثاً كبيراً أو أصغر (حرم عليه الصلاة) لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة من يطهره وروى مسلم وهو يوم القرض والنقل والعبادة الجرد كعبود التلاوة والقيام بالجد كصلاة الجبابة وحكي أن خرم والنووى عن بعض العلماء جوار الصلاة على الجنائز بغير وضوء ولا يتيم (فلو صلى معه) أي مع الحدث ولو عالماً (لم يكفر) كإثم العاصي خلافاً لابي حنيفة (و) حرم عليه (الطواف ولو نفلاً) لما

تري يوماً أو أقل أو أكثر (ما متفرقا) يبلغ مجموعه (أي الدم) أقله (أي الحيض) (و) ترى (فما خلا) تلك الدماء لا يبلغ أقل الطهر (فالدم حيض) لصلاحيته كالماء فبصل بينهما طهر والنقا طهر كما تقدم (ومنى) انقطع الدم (قبل بلوغ الأقل وحسب النسل) إذ لان الأصل أنه حيض لا فساد (فان بلوغ) الجموع أي زمن الحيض والتقاء (أكثره) أي الحيض خمسة عشر يوماً (كن ترى يوماً و يوماً متقالاً ثمانية عشر يوماً) مثلاً (هي) (استحاضة) ترد إلى عاداتها ان علمتها أو لا فتمييزاً كان ولا يقصره على ما تقدم وأما كانت معتادة ولا تمييز جلست أقل الحيض في ثلاثة أشهر ثم تنتقل إلى غالبه قال في الشرح حول تلقى لها السبعة من خمسة عشر يوماً تجلس أو بعض من سبعة على وجهين أنه وحرم في الكافي والثاني

الغسل بركم كل من دام حديثه من مستحاض من يسلس ول أو مذى أو ربح أو جرح لأزقاده أو رعايق (غسل المحل)
 لأقرب المحدث لأزقاده عنه (وهو صيه) أي فصل ما بين الخارج حسب الامكان من حشوة قطن وشده بخرقه طاهرة وتستقر
 المستحاضة أن كثر دمها بخرقه مشققة الطريق تشدها على جنبها ووسطها على الفرج لأن في حديث تستنفر بثوب وقال المنيع
 شكت اليه كثرة الدم أتمت لك الكرسف يعني القطن تحسب به المكان قالت له أ كثر من ذلك قال فليكن فان لم يكن شدة كباسور
 وناسور وجرح لا يمكن شدة صلى على حسب حاله و (لا) يلزمه (اعادتها) أي الغسل والعصب (لمك صلاتان لم يفرط)
 لأن الحديث مع غلبته وقوته لا يمكن ١٠٠ أخرجه عنه عائشة اهتكت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

روى الترمذي بإسناده عن عطية بن السائب عن طاوس عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ان الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فلا
 يتكلم الا بغير اسناده جيد الى عطية وهو مختلف في مواعيد غلط في آخره وقد كلف احد فيه
 وقال احمد صطار رجل صالح قال الترمذي وقد روى عن طاوس عن ابن عباس موقوفا ولا
 نعرفه مرفوعا الا من حديث عطية بن السائب (ولم يعم) أي ما تقدم من الصلاة والطواف
 مع الحديث لما تقدم (ويحرم عليه) أي المحدث (مس المصحف وبعضه) لقوله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون أي لا يمسه القرآن وهو خير في النبي وديان المراد اللوح المحفوظ والمطهرون
 الملائكة لأن المطهرين طهروا غيره ولو أربى بشئ لم يقبل المتطهرون وجوابه ان المراد هم بنو
 آدم قياسا عليهم بدليل ما روى عبد الله بن عمرو بن خزيمة عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمسه القرآن الا المطهرون رواه الأثرم والنسائي
 والدارقطني وصلا قال الأثرم - تبعه أحد - ورواه مائث مرسل (من غير حائل) لأن النبي
 اغماز دعه من مسه ومع الحائل اغماز يكون المس له دون المصحف (ولو) كأن المس (بغير يده)
 لعدم ما سبق ولا يختص المس باليد بل كل شئ لا في شاة قدمه (حتى جلده) أي المصحف
 (وحواشيه) والورق الأبيض المتصل به لا يدخل في مسه بدليل قوله عليه (ولو كان
 المس) المصحف (صغرا) فلا يجوز لونه فبكتنه من مسه (الاطهارة كاملة) كالكتاب
 (ولو) كانت الطهارة (تيمما) مطلقا وقال الموفق ان احتجاب عدم الماء لتكميل الموضوع
 تيمم في قم مسه (سوى مسه لوجاهة القرآن) فلا يجر منه لوج من المحل الحائلي من
 الكتابة للفقهاء (لا يجوز فكيف أله غير من مس المحل (الماء وبه) القرآن من اللوح
 بالاطهارة عدم الحاجة اليه لاستغنائه عنه عن الخلق (والمرم) ما تقدم (بالوضوء مرم) لا
 غسل يطرق الأولى لا العكس فان قراءة القرآن تحرم بلا غسل فقط (ولحديث جله) أي
 المصحف (ببلاقة ووعلاقه) أي كسبه (وفي حرج فيه تاع وكه) من غير مس له لأن
 النبي ورد عن المس والمحل ليس بس (و) له (تصفية) أي تسقيع المصحف (بكتنه) (و) (عود
 ونحوه) بخرقه ونشبهه غير مس له (و) له (مس) أي المصحف (من وراعه حائل) لما تقدم
 (لحمل رقى وتما وبغيره) قال في القواعد وقوله من يمس القرآن أو يمسه صلى الله عليه وسلم
 فتنه تقتضيه قال في الانصاف فهو جهان أو ربان ثم قال لا ركني ظاهر كلامه لا حوا
 قال في النظم عن الدرهم المقوش هذا المنصور (و) له (مس) تفسير ورسائل فيه القرآن وكذا
 كتب حديث وقعه ونحوها في القرآن لأن اسم المصحف لا يتناولها وظاهره قل انفسه برا وكثر

أمر أن من أزواجه فكانت ترى
 الدم والصفرة والطلست تحتها
 وهي تصلي وراه البخاري
 (ويروى) من حديثه دائم
 (وقت كل صلاة ان خرج شئ)
 لقوله عليه السلام في المستحاضة
 وتوضأ عند كل صلاة رواه أبو
 داود والترمذي من حديث
 عدي بن ثابت عن أمه عن
 جده ولقوله أيضا لما طمعت بنت
 أبي حبيش وتوضأ لكل صلاة
 حتى يجي ذلك الوقت رواه أحمد
 وأبو داود والترمذي وقال حسن
 صحيح ولا يهاطهارة عند قعود
 بالوقت كالتميم قال في حرج شئ
 لم يسل ونظيره أيضا أنه لا يسل
 بالروح الشمس لو كانت وضأت
 قبله قال المحدث غيره وهو أولى
 وحزمه في نظم المفردات وسوى
 في الانقاع بينهما تعالى يسل
 واله ميه في الانصاف ويصل
 دائم الحديث عقب طهره نيا
 (وان اعتسدا انقطاعه) أي
 الحديث الدائم (زمن) يتبع
 للفعل (أي الصلاة والاطهارة لها
 (تعم) فعل المرفوع منه لأنه قد
 أمكنه الاتيان بها على وجهه
 لا غيره وهو لا ضرورة فتمين كن

لا عذر له (وان عرض هذا الانقطاع) أي انقطاع الحديث زمن يتبع للفعل (لمنع عاقلة الاتصال)
 لحدث وهو متوضئ (بطل وضوءه) لأنه صار في حكم من حدثه غير دائم وعلم منه ان انقطاعه زمن لا يتبع للفعل لأنه لا يمكنه منع
 الشرع في الصلاة والمضي فيها الاحتمال دوامه (ومن عتق زقاده في الصلاة) قائما لا قاعدا صلى قاعدا (أو بلفظه السلس) في الصلاة
 (قائما) لا قاعدا (صلى قاعدا) لأن القراءة لا بد لها من القيام بدله القعود وان كان لو قام وقعد لم يحسبه وان استلقى حبسه صلى قائما لأن
 المستلقي لا يقبله اختيارا (ومن لم يلقه) السلس (الار) كما أو ساجدا ركع وجهد نصا كما كان النصب ولا يكتبه إلا بغيره (ومحرمه)
 مستحاض من غير خوف عتبه أمهنا) لقوله عائشة المستحاضة لا ينشأها زوجه فان خافه أو خافته أو جوع أو طهر أو لولوا جادا الطول خلافا

ابن ع قیل وكدان كان به شق شديد لانه اخف من الخيض ومدة تطول بخلاف الخيض ولان وطء المائض ينعدي الى الولد فيكون
 مجنونا وحيث حرم لا كفارة فيه (ولجل شرب دواء صابغ الجاع) ككافور ولاحق له (ولاني شربه) أي المباح (لانتفاضة
 يحصل خيض) اذا اصلت الحمل حتى برد الصريم ولم يرو (لا) تشرب مباحا (لحصول خيض قريب رمضان لتفطره) أي رمضان
 بالسرقة لتفطر (و) الاثنى أيضا تشرب مباحا (لقطعه) أي الخيض لما تقدم (ولا) يجوز لاحد (فصل الأخير) أي ما يقع الخيض (به) ايلا
 عليها) به لانه يطل حقها من النسل المقصود في الفائق لا يجوز ما يقطع الحمل ذكره ١٠١ بعضهم (فصل النفاس لاحد
 لاقبله) لانه لم يرد فيه

فرفع فيه الى الحيض وقد وجد
 قبله وكثيرا وروي ان امرأة ولدت
 على عهد علي عليه السلام ففر
 ماء فسميت ذات الجفوف ولان
 البير دم ومدة عقبه فكان
 نفاسا كالكثير (وهو) أي
 النفاس بقية الدم الذي احتبس
 في مدة الحمل ما خذ من النفاس
 وهو الخروج من الجوف اومن
 نفس الله كبريته أي فريها
 وعرفا (دم ترشيه الرحم ولادة
 وقليها) أي الولادة (يوسمين
 اوية) لا تبارك أي علامته على
 الولادة كانتا في الاصل فجلسه على
 بالاصل فان تبين منه اعدت
 ما تركته (وبينها) أي الولادة
 (الى تمام أربعين يوما) من
 انتهاء خروج بعض الولد
 فأكثره أربعون قال الترمذي
 أجمع أهل العلم من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 بعدهم على ان النفاس تدع
 الصلاة أربعين يوما الا ان ترى
 الطهر قبل ثلاث فتستل وتصل
 قال أبو عبيد وعلى هذا جماعة
 الناس (وان جاوزها) أي
 الأربعين دما للنفاس وما داف
 عادتها لم يرد عن عادتها

(و) له من (منسوخ تلاوة) وان بقي حكمه كالشيخ والشيخة اذا زيا فارحهما (و) له من
 (المأثور عن الله) تعالى كالاحاديث القدسية (و) له من (التلاوة والتواضع) والنجيل) والنجور
 ويحذف ابراهيم وموسى وشيث ان وجدت لانها ليست قرآنا (فان رفع الحديث عن عشرين
 اعتناء الوضوء لم يحجز من المحض به قبل كمال الطهارة) لانه لا يعمى متطهر لقبل كمالها
 (ولو قلنا يرتفع الحديث عنه) أي عن العنصر المفسول قبل كمال الطهارة وفيه وجهان قال
 في الانصاف الذي يظهر ان يكون ذلك مراهي فان اكمله ارتفع والا قلا (وبحرمه) أي
 المحض (بعضه منجس) لانه اولى من الحديث قال في القروع وكذا مس ذكر الله نجس
 و (لا) يحرّمه (بعضه طهارة) كان على غيره نجاسة لان الخصلة لا ينعدي وجوب غسلها
 غير مجها والحديث يحمل جميع البدن كما تقدم (وتحجز كتابته لحديث من غير من ولذي)
 لان النهي كما قدمه ورد عن مسه وهي ليست مس (ويمنع) الذي (من قرأته) لانه اولى
 بالذم من الخيط (و) يمنع الذي من (قلبك) أي المحض (ويمنع المسلم من قلبي) أي
 المحض (له) أي الذي لانه متدين بانها كموالاه الحرم وهو الكافر غير الذي اولى (فان ملكه)
 أي المحض كافر (بارت أو غيره الزمان) لم ملكه عنه) لما تقدم وبقي في البيع ماعاك به الكافر
 المحض (ويحجز المسلم والذي اخذ الاجرة على نفسه) لانه عمل لا يمتنع فاعله ان يكون من
 أهل القرية (ويحرمه) ولو لمسلم (وبقي في كتاب البيع) موضوعا وبقي ايضا انه لا يكره
 شراء مسنة اذا (و) يحرم (قوده) أي المحض (ولو زني بالانكاه عليه) لان ذلك ابتداء
 له (وكذا كتب العلم التي فيها قرآن والا) بان لم يكن في كتب العلم قرآن (كره) قوده
 ولو زني بالانكاه عليها (وان خاف علما) مرفة (فلا بأس) ان يتوسدها للجماعة (ولا يكره
 نطق المحض) لا (سكاته) بل قال العلماء يسحب نقطه وشككه صبيحة من الجن فيه
 والتصنيف وما كراهه الشعبي والنخعي النقط فليترف من التفسير فيه وقد أمن ذلك اليوم ولا
 يمنع ذلك كونه محمدا فانهم من المحدثات الحسنة كظواهره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس
 وتحملها قاله النووي في التبيان (و) لا كتابة الاعشار فهو اسماء السور وهدد الآيات
 والاحزاب ونحوها) عدم النهي عنه (ونعم مخالفة خط عثمان بن عفان رضي الله عنه (في
 رسم (واو) وباء والقوف غير ذلك) كذا تناهوا ووطأ (نفا) لقوله عليه السلام عليكم
 بسبي وسنة اختلافه بعدى الحديث وشولان قريلا الصابي بخلاف القياس وقيل كما يأتي (ويكره
 مدال طين الى جهته) أي المحض (وفي معناه استبداد وخطبه ورميه الى الأرض بلا وضع
 ولا حيلة بل هو عسلة التوسد أشبه) قاله في القروع وقلت وكذا كتب على فيها قرآن (قال
 الشيخ رحمه) أي المحض (عند القبر منى) عنو لجل للقرأة هناك) أي عند القبر

فالمجوز خيض لانه في عادتها انما يولد متصل بشناس (أو زاد) الدم المجاوز لاربعين عن العادة (وتكره) ثلاثة أشهر (ولم يجاوز
 أكثره) أي الخيض (فهو خيض) لانه دم تكرر صالح الخيض أشبه ما لم يكن فيه نفاس والابان زاد ولم يتكرر أو جاوز أكثره
 الخيض وتكره ألا (اول ما داف) عادة) خيض (فهو وانما خاضه) اسم تكره لانه لا يصلح خيضا ولا نفاسا فان تكره وصلح خيطة
 الخيض (و) تدخل استخاضة في مدة نفاس) كذا لا تدخل في مدة خيض لان الحكم الاقوى (وبين حكمه) أي النفاس (يوث
 ما تبين به خلق انسان) ولو خضيا لولادة لا علاقة أو مسنة لا يخطط فيه ما وقل ما تبين به خلقه أحد عموما فزني وما ياقو خالصة
 قال الجبل وابن عيم وابن حبان وغيرهم ثلاثة أشهر (والنفاس منه) أي النفاس (طهر) فان خيض فتستل وتصل ما يطل الطهارة

(وذكر فوط مؤلفه) أي انتقامه من بني نسل قال أحمد بن يحيى أن بابا زوسحا على حديث عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل
الاربعين فقال لا تفر بيني وولاه لا يامن المودم من الرطة (فان عاد الدم في الاربعين) بعدا لقطعاه (اول مرة) عند الولادة (ثم اثنى عشر)
أي الاربعين فهو حشرك في أي كونه نقسا أو فسادا لتعارض الامارتين فيه (فصوم وصلى) معه لان سبب الجواب متيقن
وسقوطه بهذا الدم مشكوك فيه وليس كالميت تكرره (وتنضي الصوم المفروض ونحوه) احتياطا لانها تيقنت شغل فحتها فلا
تم الايقين (ولا فوطا) في هذا الدم ١٠٢ كالمتدأ في الزائد على أقل الميت قبل تكرره (وان سارت نقسا بتدبرها) على

نفسها ان شرب او شرب دواء
ونحوها (لتنقض) الصلاة في
زمن نقسا كالموتان المتدعي
من غيرها لان وجود الدم ليس
محصنة من جهتها ولا يكتفى
بقوله بخلافه فسر المعصية يمكن
بقوله بالتوبعوا الماء السكر ليجعل
شربها كمنصة مستدامة يغفلها
شأنه سببا لدليل حرمان الائم
والتكليف والشرب اذ يصاب
قابلا فاضيف اليه كالمقتل
بمعدل معه خروج الروح
فاضيف اليه وفي طه نقسا مما في
وطه (المن) من الكفارة قياسا
عليه (ومن وضعت يميني) أي
ولدي (فاكثر فاول نفاس وآخره
من) ابتداء خروج (الاول) كما
لوانفرد الجليل (فلو كان بينهما)
أي الولدين (اربعون) يوما
فاكثر (فلا نفاس لثاني) بيل
هودم فساد لانه تبع الاول فلم
يعتبر في آخر النفاس كالايمتير
في آوله

كتاب الصلاة

لغة الدعاء قال تعالى وحمل عليهم
أي ادع لهم بعدد يدي بل تعينه
حتى الازال أي ازل رحمتك
عليهم وقال عليه الصلاة والسلام
انادي احدكم الى طعام فاجب

(وروي رجل بكتاب عند) الامام (احمد فنصب وقال هكذا فعل بكلام الاربار) انتهى
فكيف مكاب الله تعالى او ما هو فيه (ويحرم الصغرة) أي المصغر (الى دار الحرب) لحديث
الصهيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو ولا تهرض
الى استيلاء الكفار عليه واستأنته وفي المستوجب بكرة بدون غلبة السلامة (وتكره تحليته
بنخب او فضة نصا) لتتنيق التدخين (ويحرم في كتاب العلم) ان يحل (ويباح تطييبه) أي
المصحف (وجعله على كرسى) يباح (كسبه الحرير) نقله الجماعة لان قدر ذلك يسير (وقال)
أبو الحسن على (بن) محمد (الزاغري) يحرم كتبه يذهب لانه من زخرفة المصاحف (ويؤمر بحكمه
فان كان يمتنع منه ما يقول زكاه) وقال أبو الخطاب بن كعبه ان بلغ نقسا ما له حكمه وأخذه
(واستفتح الخالفيه) أي المصنف (فعله) أبو عبد الله عبيد الله (بن رطة) بفتح الباء (ولم
يرد الشيخ وغيره) ونقل عن ابن العربي انه يهرم وحكاها القرافي عن الطبرسي في المالكي
وظاهره من كتب الشافعي الكراهة (ويحرم ان يكتب القرآن) ان يكتب (ذكر كراته بنش
نفس او عليه) أي على شيء نجس (أوفيه) أي في شيء نجس (فان كتب) أي القرآن وذكر
الله (به) أي بالنفس (أوعليه أو فيه أو تحس وجب غسله) ذكره في الفنون وقال فقد حاز
غسله ويحرم بقية أنواع صانته (وقال) ابن عقيل (في الفنون) ان قصد بكتبه بنفس اهائنه
فالواجب قتله انتهى وتكره كتابته) أي القرآن (في السطور) فيها هو مظنة فذلة ولا تكره
كتابة غيره من الادكر فيما لم يدس (واد) بان كان يداس (كره شد داو يحرم دوسه) أي
الذكر فالقرآن أولى قال في الفصول وغيره بكرة ان يكتب على حيطان المسجد كرا وغيره لان
ذلك يلهي المعلى (تكره) الامام (أحمد شره أو ثوب فيه) ذكر انه يجلس عليه ويداس ولو لم
المصنف أو أقرضه دفن نصا) ذكر أحمدان أبا الجوزاء بلى له مصحف تحفر له في مجده دفنه
وفي البخاري ان الصلاة حرقته لما لم له لاجمعه وقال ابن الجوزي ذلك لتعظيمه موصيائه
وذكر القاضي ان أبا بكر بن أبي داود روي بسنده عن طلحة بن مصرف قال دفن عثمان
المصاحف بين القبر والمنبر وبأسناده عن طابوس انه لم يكن يرى بأسا أن تحرق الكتب وقال
ان الماء والقار خرق من خلق الله (ويباح تقيله) كالألوان في التيان وروى في مسند
الداري بأسناد صحيح عن ابن أبي مليكة ان عمر بن أبي جهل رضي الله عنه كان يضع المصنف
على وجهه ويقول كتاب ربي كاسري (ونقل جماعة الوقت) قوله (في جعله على عينيه)
لعدم التوقيف وان كان فيه رخصا كراهة لما طرقة بقية القرب اذا لم يكن القياس فيه مدخل
لا يثبت فيه وان كان فيه تعظيم الانتزاع ولهذا قال عمر بن الخطاب لولا أي رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعتك ما قبلت وما قبل معاوية الا اركان كلها أنكر عليه ابن عباس فقال ليس

شئ
فان كان من غير ان يدعوا لهم كان من غير ما لمصل وشريعا (أقوال) ولومقدرة
كن أنرس (وأما) سلامة (مفتوحة) التكبير بحجته في التسليم (لغير جميع) صلاة لاشتمالها على الدعاء مستتقن الصلوة بتتبعها
كصاومها من كان من جاني الذنب أو عظماء بن عثمان في الركوع والسجود لان رأس المأموم عند صلوة امامه وقال ابن فارس انها
من صلت العود اذ البتة لان المصلين يلمن ويخضعون فرضها بالكتاب والسنة والاجماع وكان ليلة الامراء عند عهته عليه الصلاة
والسلام يهون خمس سنين وهي كد أركان الاسلام بمداشاهتين (وتحب) الصلاة (الجنس) في اليوم واليلة (على كل مسلم) ذكر
أبو أيوب أوصني حرا وعيدا ومعض (مكاف) أي بالغ عاقل (غير حائض ونفاس) فلا يجنب عليهما كما تقدم والالا رتبة صفاتها (ولم)

يلتزمه) أي المسلم المذكور (الشرع) كمن أسلم بداره وسلم بلفظه أحكام الصلاة فبقي الأثر كالنظم (أو) كان (ثامناً) أو أساءها
 تحدث من ناع من صلاته ونسبها فليصله فإذا ذكرها وواه مسلم (أو) كان (معطى عقده بأغنامه) لنار وى أن عماراً أجي عليه ثلاثاً
 أفاق فقال هل صليت قالوا ما صليت منذ ثلاث ثم وصلى تلك الثلاث ثم عرجان بن حصين ومرو بن جندب وغيره ولم يعرف لهم
 مخالف فكان كالأجاج ولان الأغناء لا تقول منه غالباً ولا تثبت ولا ينعى من تليس ويؤيد زعل الأثام ولا يثبت الصوم فكان
 الصلاة كالنوم (أو) كان معطى عقده (بشرط) ودوافع قضى كالنسي عليه وأردى أو ١٠٣ كان معطى عقده بشرط (بحسب)

اختياراً لا مخصصة فلا يناسبها
 اسقاط الواجب أو غيرها لما قاله
 عما تقدم (فريقى) السكان
 زمن سكره (حق) زمن جنون
 طراً على السكر (متصلاً به)
 تقلد طاعله وقياسه الفصح
 وغيره (و) لزوم متفقاً (أعلام)
 نائم بدخول وقتها) أى الصلاة
 (مضبوته) أى الوقت وظاهره
 ولزوم قبل دخوله لا من الأخر
 بالمسرون والمأمور به فى قوله
 تعالى وأمر بالمعروف وهلم على
 تقدم ان الصلاة لا تصح على
 كافر عسى الله لا يؤمر بها حال
 كفره ولا يقضى إذا أسلم لثبته
 من التنفير عن الإسلام والأهمل
 محاطيون بفروع الإسلام
 كالنوحيد (ولا تقع من جنون)
 لعدم النية ولا يجب عليه لانه
 ليس من أهل التكليف أشبه
 الطفل حتى لو ضرب رأسه بجن
 لم يجب عليه القضاء وأعلى
 الآية الذى لا يفتى (واقاصلى)
 كافر يصح إسلامه حكم به الحديث
 أى هسر برزقوا نهيتم عن
 قتل المصلين رواء أبو داود
 فظاهره ان العصمة تثبت
 بالصلاة وهي لا تكون بدون
 الإسلام ولقول أنس من شهد

ثبى من البعث موجوداً فقال الأغماهي السنة فذكر عليه أن ياد على فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وإن كان فيه تعظيم ذكر ذلك القاضي قاله فى الفروع (وظاهر الخبر) المذكور عن عمرو بن
 عباس (لا مقام له) لعدم التوقيف (وقال الشيخ إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فقيامهم
 لكاتب الله أحق) أحسلاً ولا تعظم كما لا ينجز أن ترك القيام كان فى أول الأمر لما كان
 ترك القيام كالإيمان بالخصم استقبل به صلح له القيام وباقى له تحق فى آخر الجنازة (وبياح
 كناية أثنى فاقل إلى الكفار) لمحة للتبليغ نقل الأثر بمجوزان يكتب إلى أهل الأئمة ككفائهم
 ذكر كالفقه كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى المتركن (وقال) أبو داود على (بن عقيل) تضمن
 آيات إلى الكفار) مقتضى الدعاية ولا يجوز فى كتب التبليغ (و) كرايعة التشرعة
 التقصير وسلامة الوضع وأما تضمنه تفسير ذلك فظاهر كلام ابن القيم (التصريح) كما يجرى جمل
 القرآن بلامن الكلام (ولابأس أن يقول سورة كذا) سورة البقرة أو السورة قد ثبت
 فى الحديث قوله صلى الله عليه وسلم سورة البقرة وسورة الكهف وغيرهما لا يصح وكذلك
 عن العصاة قاله النووي فى التبيين وفى السورة لقنات الحمز وتر كواثر لك أقصم (و) أن يقول
 (السورة) أتى بذكرها كذا وروى فى الأخبار (ومثاقوله عليه السلام من قرأ السورة أتى
 بذكرها) آل عمران الحديث رواء الطبراني من حديث أبي هريرة (وآداب القراءة تانى)
 فى فصل (فى صلاة التطوع) مفصلة

باب ما وجب الغسل وما ينسب له فى الفصل (و) باب (صفته) أى الغسل وما يمنعه: من
 زومه الغسل ومساائل من أحكام المسجد والحمام قال الجوهري غسلت الشيء غسلاً بالغتبه والاسم
 الغسل بالغسل وبالكسر ما يغسل به أو من خطمى وغيره وقال عباس بالفتح الماء والغسل
 الغسل وقال ابن مالك بالغسل الغسل والغسل الماء الذى يغسل به وذو كراي بن برى أن غسل الجنابة
 يفتح العين (وهو) أى الغسل شرطاً (استعمال ماء) خرج التيمم (طهور) لا طاهر (فجميع
 بده) خرج الوضوء (على وجه مخصوص) بأى كيفية ما يكون بنية وتسمية والأصل فى
 مشروعيته قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا وأقبل رجل جنب ورسلان جنب ورجل جنب
 قال الجوهري وقد يقال جنبان وجنبون وفى جميع مسلم ونحن جنبان معى لا نمنهى أن يقرب
 مواضع الصلاة وقيل لجنبته الناس حتى يتطهر وقيل لأن الماء غائب بحمله والأحاديث
 مشهورة بذلك وفى بعضها فى محله (وموجبه) أى الحديث الذى هو سبب وجوب الغسل
 باعتبار أولاه (سنة) أى سببه أى ما حدث كان سبباً لوجوبه (أحد ما خرج إلى) وهو الماء
 التليظ الدافى يخرج عند اشتداد الشهوة وفى المرأة مفر رقيق (من يخرج حه) فان خرج

أن لا له إلا الله واستقبل قلنتا وصلى صلاتنا أكل ذبعتنا هو المسلم له ما سلم وعليه ما على المسلم رواء البخارى ومروا والظاهر من
 قوله وصلى صلاتنا لا يصح بالإسلام حتى يصلى ركعة لأنه لا يعنى مصلداً بدينه ولا أن الصلاة على الميتة الشرع تختص بدينه
 أشبهت الأذان وسواء كانت بدار إسلام أو حرم جماعة أو منفرداً بمسجد أو غيره (وأذن ولو فى غير وقت) أى الأذان (كافر يصح
 إسلامه) وهو المانز الذى يعقله (حكمه) أى إسلامه لا ممانته بالشهادتين ومعنى الحكم به أنه لو مانعت غسلك الغسل وكفى وصلى عليه
 ودفن عماراً وروى عنه أقاربه المسجون دون الكفار ولو أراذ البقاء على الكفر وقال حليته مستهزأاً ونحوه لم يقبل منه كمالو كان أتى
 بالشهادتين (ولا تصح صلاته) أى الكافر (ظاهراً) فيؤمر بأعادتها لشرطها وهو الإسلام وان علم أنه كان قد أسلم واغتسل وصلى

بشيء من جنسها (ولا يفتد بغيره) لفتد شرطه وهو الاسلام فلا يستطاع به الفرض ولا يفتد عليه في صلاة وغسل ولا يصح بسلامه
 يخرج من كراهة ما هو لا يفتد ولا يصوم فامد امتداد منان (ولا تحب) الصلاة (على صغر) لحيث يرفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن المحدث حتى يفرغ من جنونه واضعف عقله وينتوي لا تصح من غير عزم لفتد شرطها (وتصح) الصلاة
 (من غير عزم من بلغ) أي استكمل (سما) من السنين وفي المطلاع من فهم الخطاب ورد الجواب ولا ينعطف يست بل يختلف
 باختلاف الانعام وموتوه في الانصاف ١٠٤ وقال ان الاشتقاق يدل عليه اه ولا خلاف في صحتهما من غير وشرط لعدالة

ما بشرط لعدالة الكبر الا في
 السرة على ما في سبانه مفصلا
 (والنواب) أي ثواب عمل الميز
 (له) لقوله تعالى من عمل صالحا
 قلنفسه فهو يكتب له ولا يكتب
 عليه (ولزم الولى امره) أي الميز
 (بها) أي بالصلاة (انما) (سبح)
 سنين (د) يلزمه (تعلبه) (اباه)
 أي الصلاة (و) تعلبه (الطهارة
 ك) كما يلزم الولى فصل ما فيه
 (اصلاحه) (او) كما يلزمه (كفه
 عن المفسد) ليشأ على الكمال
 (و) يلزمه ايضا (ضرر على تركها
 لغرض) سنين فامة الحديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رواه احمد والاصح
 انما يصح سنين وضربهم
 عليها لشر وفرقوا بينهم في
 الضمان رواه احمد وابوداود
 والار والتاديب لمرتب عليها
 حتى بالغها ويمتددا فلا يتركها
 واما وجوب تعلبه اباهو الطهارة
 فلتوقف فعلها عليه فان
 احتاج الى امره من مال الصغير
 فان لم يكن فعلى من تازمه تنقسه
 (وان بلغ) الصغير (في) صلاة
 (مفروضة) بان تفتد بالخط
 وهو فيها في وقتها يلزمه اهادتها

من غيره بان انكسر عليه يخرج منه لم يجب غسل وسحكه كانها سامة مائة (ولو) كان المني
 (دما) أي أحر كالم لقصور الشهوة عن قصره (دق بالذنه) لقوله عن ابن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا مضغت الماء فاغسل وان لم تكن فاصحا فلا تغتسل رواه احمد والاضح هو خروجه
 بالمغلة قاله ابراهيم الحري (فان خرج) الماء (لغير ذلك) كرض او برد او كسر طهر (من
 غير نام وشبهه) كخبر ومنع عليه وسكر ان لم يوجب غسل لما تقدم فعل هذا يكون نجسا
 وليس مينا قاله في العاية (وان اتبته بان لم يكن بلوغه كابتن عشر) وبنت تسع من نوم
 وشبهه (ووجد بلا) بذنه أو فوه (جهل كونه مينا) لا سب تقدم فوه من برد او نظرا أو ذكر أو
 ملاعبة أو اوتشار وجب الغسل كسنة فها وغسل ما اياه من بدن ووثب احتياط قال في
 المندح ولا يجب انتهى وله غير ظاهر كلامهم وليس هذا من باب الايجاب بالمثل وانما هو
 من باب الاحتياط في الشرع من عهد الواجب كمن نسي صلاة من يوم جهله الا انه في المثال
 لا يخرج عن كونه مينا او مذيلا ولا سب لاحد الا من يربح به فلم يخرج من عهد الواجب
 الا بعد ذكر (وان تقدم فوه سبعين برد او نظرا أو فركا أو ملاعبة أو اوتشار) لم يجب غسل لعدم
 بقى الحسد والاصل بقاء الطهارة قلت والظاهر وجوب غسل ما اصابه من ثوب وبدن
 ثم كان كونه مينا بقيام سببه اقامة قلن مقام البقي كالو وجد في فوه حبل فانما وجب الغسل
 لربحان كونه مينا بقيام سببه وقال الشريفة أبو جعفر لا يجب غسل الثوب ولا البدن جميعا
 لتعدد الامر فيما تعلقه عنه ابن رجب في ترجمته في الطبقات وقال وهذا المسألة تشبه مسألة
 الرجل اذا وجد على امرأته مينا ولم يعلم من خرج منه ثم قال لكن ليس له ان يصلي بحاله
 في الثوب لا ياتين بذلك حصول المفسد لانه وهو اما الحنابة واما الجسه (أو تيمنه) أي
 المل (مذام يجب غسل) بل يغسل ما اصابه وجوبا (ولا يجب) الغسل (لربح بالان) لحدث
 عاتقة (فان اتبته) من احتلم (ثم خرج) المني (اذن وجب) الغسل من حين الاحتلام لا ياتيناه
 كان قد انتقل عنه في تيمنه (قال في الهدى نقل عن ابن ماسو) بمن احتلم فلم يغسل حتى وطئ
 أهله فولدت مجنونا واحتللا فلا يلوم الانصاف (وان وجدته) في ثوب لا يذامه غيره) قال
 أبو المعالي والازجى لا يظاهاه يجوز من غيره قال في الانصاف وهو صحيح وهو مرد الاصحاب فيما
 يظهر (فعلبه الغسل) لو جود موه جبه (وأعاده) المني (يقن من الصلافة وهو) أي المني (فيه) أي
 الثوب قال ابن قندس الظاهر انه يعيد ما تيقن انه صلاه بعدو حود المني وما شاك فيه لا بعده قال
 في العاية وأعاده الصلاة من آخر فوه نامو في بعض الفاظ الموفق من أحدث فوه مزادو
 الرابة والارابة أعاده صلاوة تلك المدة وما حصل به اليقين في رابة العاية وتقدم في كتاب الطهارة
 اذا قوام من ماء ثم علم فحلمه يبدو نفسه حتى يتيقن براءة وقال القاضي وأصحابه بعدد في نفسه

وصحى بلوغا لبلوغه حد التكليف (أو) بلغ (بعدها) أي الصلاة (في وقتها) زمانا عادت (كالمج
 ولانها نافعة في حقه فلم تجز به عن الفرض فان بلغ بعد الوقت فلا إعادة على ما يأتي (مع) إعادة التيم (لما لان تيمه قبل بلوغه كان انافعة
 فلا يستجبه الفرض بعينه (و) لا يلزمه إعادة (وضوء) ولا غسل نحو جماع لانه يرفع الحدث بخلاف التيم (و) اذا عاده (اسلام) لانه أصل
 الدين فلا تصح تولا فاذا وجد على وجهه او جرب بولاه يصح بفعله غيره كايه (ولا يجوز زيارته) في خمسة من الدلوات (تأخيرها)
 عن وقت الحراز (أو) تأخير (بعضها عن وقت الجواز) وهو وقتها المعلوم عما يأتي أو الوقت المحتز رغبة لما وقتان لانه تارك للواجب
 بخلاف الامر وثلاثون فائدة التاخير وعمله اذا كان (ذا كرا) لمصلا عند تأخيرها (قادرا على فعلها) بخلاف محو نام لا يثبت

أبى قتادة ثم رويها الس في النوم ثم بعد الغسل التفرغ في الصلاة فأنزل الصلاة إلى أن يدخل وقسم صلاة في رويها مسلم (الآن له الجمع) بين صلاتين لنفسه أو مرض (و بنو) أي الجمع في وقت الأولى المتع لها فيجوز لفعله عليه الصلاة والسلام وتكون الصلاة أداه (أو مشغل بشرطها) أي الصلاة (الذي يجعله) أي الشرط (قريباً) كن بستره فخرق وليس عنده غيره أو مشغل بخاصته حتى خرج الوقت وشغوه فلا تم عليه بل ذلك واجب عليه فإن كان يحصل الشرط بعد اصد على حسب حاله ولم يؤخر (و) يجوز (له) أي أن لم يمتد صلاة (تأخيره قبلها في الوقت) أي وقت الجواز (مع العزم عليه) أي فعلها في اليوم ١٠٥ الحديث السابق فإن لم يمتد على فعلها فيه أم (ما لم يظن مانعاً) من فعلها في الوقت (كوت وقتل وحديث) فتعين أول الوقت ثلاثاً تنقو بالكلية أو أداؤها (أو) ما لم يعد (سنة أوله) أي الوقت (فقط) دون آخره فتعين فعلها أول الوقت (أولاً) أي وضوءه وعدم (المصغرة) أو حضراً (إلى آخره) أي الوقت (ولا يجوز وجوده) أي الماء في الوقت فتعين أول الوقت ثلاثاً تنقو بشرطها مع قدرته عليه (ومن لم أن يؤخر) الصلاة إلى آخر وقتها وهو الذي لم يظن مانعاً أو عزم على فعلها في الوقت إذا مات قبله (تسقط عبوة) لأنها لا تدخلها النيابة فلا فائدة في مقامها في الغيب فتختلف زكاً أو سج (ولم يأتم) لأنه لم يقصر فان عزم على ترك فعلها في الوقت فهو آثم مات أو لم يمتد وقت فعلها في الوقت بعد العزم على تركها فيه كانت أداه (ومن تركها) أي الصلاة (محمداً) يعني من عجز وحسب الصلاة تركها أو فعلها (ولو) كان بعدد له وجوبها (حلالاً) به (وعرف) الوجوب (أمر) على محوده (كفر) أي صار من الزنادقة مكذب لله ورسوله وأجاع الأمة (وكذا لو تركها

قال ابن قنيس ومن كان قال المرق أن الذي الأصل عدمه يكون في وقت الشك كالعدم بخلاف ما إذا أوتى من ماء ثم عمل نجاسة فاه في وقت الشك قد شك في رفع الحدث والأصل عدم دفعه فيكون الحدث في وقت الشك كالوجود لأنه الأصل (وان كان نام هو) أي من وجد الماء في الثوب (وغيره) أي في ذلك الثوب الذي وجدته التي (وكان من أهل الاحتلام فلا غسل عليهما) لأن كلاهما ممتنعين الطهارة في وقت الشك (ومنه) في عدم وجوب الوضوء عليهما (ان مع صوت أو شيء من أحدهما لا يعلم عينه نجس الطهارة على واحد منهما) بعينه لعدم تنجسه بالحدث (ولا يأتم أحدهما) وحده مع غيره (بلاخر) لتعق القصد وهو ما أحده أو حدث امامه (ولاصاته) أي لا يضاف أحدهما الآخر (وحده) لتعق الفساد أو صلاة الفذ غير صحيحه كما يأتي فإن صافعه غير ممتنع صلاتهما زوال الفدية (فيهما) أي في مسئلة وجدان التي في الثوب ومسئلة سمع الصوت أو شيء من أحدهما (وكذا كل اثنين يتيقن موجب الطهارة من أحدهما باليشه كرجلين) أو امرأتين أو رجل وامرأة (لمس كل واحد منهما أحد طرفي خنثى مشكل أثير شهوة) لأن أحدهما لم يمس أصلي فانتقض وضوء لأمسه فان من شهوة مثل ما لا لاس منه انتقض وضوءه بقينا وتقدم قال في المنتهى وشرحه وان أراد ذلك أي أن يصلي جماعة أو أن يكونا صفاً وحدهما أو أن يتم فصل ذلك ليزول الاعتقاد الذي أبطلنا صلاتهما من أجله ولا يكفي في ذلك وضوء أحدهما لاحتقال أن يكون الذي أحدث منهما هو الذي لم يتوضأ (والاحتياط أن يتطهرا) فيما تقدم مطلقاً ليعز جامن العهد يتيقن (وان أحس) رجل أو امرأة (بانتقال التي نجس فمخرج وجب التمسك بوجه) لأن الجنابة أصلها البعد لقوله تعالى ولا جوارب للجنب أي البعد مع الانتقال قد باعد الماء عمله فصدق عليه اسم الجنب والمطلة حكمها بالسوء وتعليقه على المظنة إذ بعد انتقاله بعده مخرج وجهه وانكر أحد أن يكون الماء يرجع (وبتبعه) أي بانتقال التي (حكم بلوغ) كما ثبت بغير وجه (و) ببتبعه حكم (فطر) من صوم عن قبل أو كره والنظر لشهوة ونحوه لا من احتل بغير وجه (وغيرهما) كوجوب بدنة في الحج حيث وجبت تنفروا على التي وفي شرح المنتهى كفساد ذلك وقاله القاضي في تعليقه التزاماً وهو معنى على القول بفساد الشك بغير وجهه بالمباشرة (وكذا انتقال حبض كاله الشيخ) في ببتبعه ما ثبت بغير وجه (ان خرج المني بعد الفسل من انتقاله) لم يجب الفسل (أو) خرج المني (بعد غسله من جماع لم ينزل فيه) بغير شهوة لم يجب الفسل (أو) خرجت بيقينه في اغتسل لم يغير شهوة لم يجب الفسل (لما روى بعد عن ابن عباس أنه سئل عن الجنب يخرج منه الشيء بعد الفسل قال يتوضأ وكذا ذكره الإمام أحمد عن علي ولاه مني واحد فوجب غسل واحد كالأخر فدفعة واحدة ولاه

١٤ - (كشف الفتاوى - أول) تمأونا وكذا إذا دأبنا ما لم أو ما نعلم فعلها أي الصلاة (وأي) فعلها (حق) فتصانق وقتاً التي بعدها) بأن يدعى الظاهر مثلاً بأي حتى يتصانق وقت المصروعها فيقتل كفر القول عليه الصلاة والسلام بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وأداهم ولقوله العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وأداهم والناسي والتردد وقال حسن صحيح ولقوله أول ما تنفقدون من دينكم الأمانة ثم ما تنفقدون الصلاة قال أحمد كل شيء ذهب أحول مني شيء مني وقال عمر لاحظ في الإسلام لم ترك الصلاة وقال علي من لم يصل فهو كافر وقال عبد الله بن شقيق لم يكن أحب إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم

عالم بلال أن يسمع الأذان ووزار الأذان مفتحي عليه وحديث عبد الله بن رزق بن عبد رزوا وأحمد وغيره (وسن أدان في سنن ابن عسرون) ذكر أوائى (حسن رولو) سن (إقامة قل) الأذن (السرى) أخبر ابن السرى روعا من قوله مولود فاذن في أذنه النقي وأقام في أذنه السرى لم تضره أم المصيان أى التابعة من الجن وروى الترمذى أنه سلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن ولده أنه غاطمه قال حسن يجمع ويكون أعلامه بالتوحيد أول ما يقرع صوته عند دخوله إلى الدنيا كما يقرع عند خروجه منها ولا يطرده السلطان عنه لأنه بدره من جماع الأذان وفي مستند ابن رزق بن الله عليه

أذنه اليمنى (وجهاً) أى الأذان
والإقامة (فرض كتابة) لمحدث
إذا حضرت الصلاة فليؤذن
لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم
متفق عليه والأمر يقتضى
الوجوب بوجهين أحدهما أمر فوجهاً
ممن ثلاثة لا يؤذن ولا تقام
فيهم الصلاة إلا بحضورهم
السلطان وواجهوا أحد الطبراني
والأنصاري وشعائر الإسلام
الظاهرة كالجهاد والبرهان
لكل من في المسجد بل تكفيهم
الكتابة وتقصص لهم الفضيلة
كقراءة الإمام قراءة المأمور
(أ) صلوات (النفس) دون
المنذور وتوفيها (المؤنة)
للافتيات (والجمعة) عطف
على الجنس كالف البدع والاحتجاج
إليه فهو ملزم والجنس وأنما
يقضى غيرها لأن المقصود منهما
الإعلام بوقت الصلاة المفروضة
على الأعيان والقيام إليها وهذا
الأمر يوجب غيرها (على الرجال)
أثنين فكثر لأواحد ولا النساء
أولاً الخاتمي (الأحوار) لا الأراقة
وللمعصين (انفرض الكتابة
بأنهم رقباً) لا شغلهم بخدمته
ماتكم أى

ها الجملة والا فالظاهر وجوب بخور درسلام وقبول ميت صلاة عليه رضى رقيق لم يوجد غيره وقد سمره وابتين اننا لقلبت عليه
اذ لم يوجد غيره (سمره) في القرى والامصار ومن ملى بلانان والاقامه بحيث لكان ذكر الحرف في غيره ويكره وان اقتصر
مسافرا او متفردا على الاقامه لم يكره (و يسان) اى اذ كان والاقامه (للمفرد) لحديث حقه بن عامر مرفوعا يعبر بذلك من راحي
غنم في رأس النظه لليسل يؤذن الصلاة ويصل فيقول الله عز وجل انظر الى احدى هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف من
أشبهه انى قد غرب السدى وأدخلته الجنة واده الساقى (و يسان أيضا) (سمره) لقوله عليه السلام لا تأكل من الحبوب
ولان عمله اذا سار غافا نذا واهوا ولم يمسك كما كرامتق عليه (و يسان أيضا) لقصة من الجنس لحديث عمرو بن العاص
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اكل من الحبوب لم يمسك كراما

الغفران قال كذا مع الذي في الله عليه وسلم في بعض أسفاره فقام من الصبح حتى طلعت الشمس فاستبظ فقال شعوا من هذا المكان ثم أمر بالاذان ثم قوما صلى ركعتي الفجر ثم أمر بالاقيام الصلاة فصلى بهم صلاة الصبح ورواه أبو داود ولا يرفع صوته ان خلفه تليسا كالزائف في غير وقت الاذان (ويكره ان) أي الاذان والاقامة (نصفاني ونسأولو) كان الاذان والاقامة منسما (بلا رفع صوت) لانهما وتليفا لرجال في موضع تنسبهم قال في الفروع ويتوجه في القصر حرم الخلاف في قراءة وتولية انتهى وباقي لا يصحان منهما (ولا ينادى) ١٠٨ باذان ولا غيره (١) صلاة (حزق وترواج) فصلا لم ينقل (بل) ينادى

بند خامسة انتهى = قلت وعلى ما ذكره المصنف لو قال رجل في حبه أحاط بها كالمراة فغلبه الغسل (والاحكام المتعلقة بتغيب الحشفة كالاحكام المتعلقة بالوطء الكامل) من وجوب الغسل والبدن في الحج وانسداد النسل قبل الخلط الاول وتقرر العساق والخروج من القبلة في الايام وغير ذلك مما في رواية (وجمعها بعضهم بالغت أربع مائة) حكم (الاشماسة) احكام ذكر ما بن القيم في حقه المودعي احكام المولد) ومن تنسج ما يلقى بغرا باكرتها (الثالث) من موجبات الغسل (اسلام الكافر ولو مرثدا أو عجزا) لما روى أبو هريرة ان شامة بن اثال سلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم اذهبوا اليه الى حائط بني فلان فمروا ان يقتل رواه أحمد وابن خزيمة من رواية العمري وقد تنكح فيه وروى له مسلم مقرنا وعن قيس بن عاصم انه سلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتل بما سوسد رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح ولا يسلّم غالبان حنابلة قاتلت المظنة تمام الحقيقة كالتمرد والنفاء لثلاثين ولان المرتد مسلم والامني في المعنى وهو الاسلام فوجب عليه الغسل (سواء وجد منه في كفره ما يوجب الغسل) من نحو جاع أو ازال أو لا سواها فغسله في الاسلام (ولا) لانه عليه السلام لم يستعمل ولو اختلف الحال لوجب الاستعمال (أي الذي أسلم) غسل آخر (ببعض حديث وجد منه في حال كفره بل يكفيه غسل الاسلام) سواء في الكل أو في غل الاسلام الا ان ينوي على أن لا يرتفع غيره على ما تقدم فيما اذا اجتمعت احوال توجب وضوء أو غسلا (وقفت وجوبه) أي غسل الاسلام (هل المميز) اذا أسلم (كوقت وجوبه على المميز المسلم) اذا جامع يعني اذا اراد ما يترقب على غسل أو وضوء لغيره ليت بمسجد أو متعبد لشيء كالغسل في التمتع وقال أبو بكر لا غسل عليه أي الكافر اذا أسلم الا اذا وجد منه في حال كفره ما يوجب عليه (بعض الاحاضاض) فغسله كاتين اذا غسلا لوطع زوج (مسلم) (أو مسلم) انتهى في المعنى (ثم) استلزامه لا يلزمهما اعادة الغسل (لصحة منه) وعدم اشتراط النية في الغسل بخلاف ما لو اغسل الكافر لحياته ثم أسلم وجب عليه اعادة له لعدم صحته منه وهذا كما حلت مفرع على قول أبي بكر ولم يذكر المصنف فكان الاولى حديثه ثلثا يومه انه مفرع على المذهب كآخيه عبارة الانصاف وقد تنسج المصنف (ويحرم تأخير اسلام الغسل أو غيره) لوجوبه على الفور (ولو استنار) كافر (مسلم) في الاسلام (فاشار بعدم اسلامه) لم يجز (أو آخر عرض الاسلام عليه بلا غسل لم يجز) له ذلك (ولم يصح) المسلم (مرثدا) خلافا لصاحب الشتمين الشافعية ورد عليه بعضهم (الرابع) من موجبات الغسل (الموت) لقوله عليه السلام اغسلوا غسلا التي غفر من الاحاديث لا تنفي في غسله (تعمدا) لاعتدائه لانه لو دعه من يرتفع مع بقائه عليه كالحائض لا تغتسل مع حيوان الدم ولا غس نجس لانه لو كان عنه

(المسند) الصلاة جامعة أو الصلاة قياسية على الكسوف وبه نظر لمحدث ابن عباس وجابر لم يكن يؤذن يوم المطر حين حوج الامام ولا يمسد ما يخرج ولا اقامة ولا غداء ولا شيء متفق عليه (و) ينادى امسلة (كسوف) لانه في الصبح (و) ينادى ايضا امسلة (استسقاء) بان يقال (الصلاة جامعة) ينصب الاول على الاغرام والثاني على الحال وفي الزاوية تنسبها وزعموا (أو) يقال (الصلاة) بالنصب على الاول أو به وبالرفع على الثاني (وكره) التذامق فيه وكسوف واستسقاء (يحيى على امسلة) ذكره ابن عقيل وغيره (ويقاتل أهل بلد توكرهها) أي الاذان والاقامة لانهما من شعار الاسلام الظاهرة كالعباد فيقاتلهم الامام لو نائيه واذا قام بهما من يصل به الاعلام غالبا ولو واحدا اجزا من الكل نصا ومن صلى بالاذان ولا اقامة صححت صلاته لما روى الاثر من علقمة والاسود انهما قالوا دخلنا على عبد الله بن مسعود فصلى بنا بالاذان ولا اقامة واحتج به أحمد

لكن يذكر ذكره الحنفية وغيره وذكر جماعة التمسك قد صلى فيه وان اقتصر مسافرا ومنفرد لم على الاقامة لم يكره (ويحرم الاجرة) أي أخذها (عليها) أي على الاذان والاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان بن أبي العاص واتخذتموهذا لياخذني اذنه جارا واحدا وأبو داود والترمذي وحسنه وقال العمل على هذا عند أهل العلم والاقامة كاذان معي وكما (فان لم يوجد من يدعو) بالاذان والاقامة (يرزق الامام من بيت المال) من مال الذي (من يقوم بهما) لان المسلمين حاجته لهما وهذا المال مده الصالح كازاقي القضاء وهلم منه اذا وجد المتطوع لم يعط غيره شيئا من ذلك لعدم الحاجة

به (وشرط) بالنساء الجوهري في المؤن ثلاثة شروط (كونه مسلماً) فلا يعتد بأذن كافراً لعدم الاستحباب (ذكر) فلا يعتد بأذن أنثى
 بنتي كالجماعة ولا يعتد به لأنه منهي عنه بالكتابة وكونه (عاقلاً) فلا يصح من مجنون كسائر العادات (وبصر) أي بالاذنان من
 هي لانه يؤذن من يقين بخلاف الأعمى فربما غلط في الوقت ومثله عارضا بالوقت مع جاهل به وعلم منه صحة أذنان أعمى لأن ابن أم
 كثر من كان يؤذن لثني على عليه وسلم قال ابن عمر وكان رجلاً أعمى لا ينادي بالصلاة حتى يقال أصبحت أصبحت رواء الحضاري
 يصب أن يكون معه بصير كما كان ابن أم مكتوم يؤذن بعد بلال قاله في الشرح ١٠٩ (ومن كونه) أي المؤذن (مستتاً) أي

رفيع الصوت لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعبد الله بن
 زيد الله هل بلال فانه أنذرى
 صوتاً منك ولأنه بلغ في الأعلام
 المقصود بالاذنان وسن أيضاً
 كونه (أمنياً) لحديث أسماء
 الناس على صلاتهم وهو وهم
 المؤذن رواء الجاهلي من طريق
 يحيى بن عبد الجيد عليه السلام
 (و) حسن أيضاً كونه (طامناً)
 بالوقت ليؤمن خطؤه (ويقدم)
 مع التشاح بين اثنين كما تشرى
 الأذان (الأفضل فذلك)
 المذكور من الاتصال لانه عليه
 الصلاة والسلام قدم بلال على
 عبد الله بن زيد لانه أنذرى صوتاً
 منه وقدم بأعمخون أصوته
 وقدم عليه باقي الاتصال (ثم)
 يقدم (أن استنوا) في الاتصال
 المذكور في الأفضل (في دين
 وعقل) لحديث ابن عباس
 روفعاً ليؤذن لكم خياركم رواء
 أبو داود وغيره (ثم) يقدم مع
 التساوي في جميع ما تقدم (من
 يختاره أكثر الجيران) المصلين
 لأن الأذان لأعلامهم ولأنهم أعلم
 بمن بلغهم صوته ومن هو أخص
 نظراً (ثم) مع التساوي أيضاً
 رضى المسير (يقرب) فمن

لم يصر مع بقا سبب التحسيس وهو الموت (غير شهيد معركة ومقتول ظليماً) فلا يصلان
 (وباق) بذلك مفصلاً في محله (الخامس خروج الحيض) لقوله عليه السلام لفاطمة بنت أبي
 حبيش وإذا ذهبت فاغتسلي وعلى متفق عليه وأمر به أم حبيبة وسهيل بنت سهيل وجمعة
 وغيرهن يؤيد قوله تعالى فإذا تطهروا فأتوا من أي إذا اغتسلن فتمزج من وسطها قبل
 غسلها قبل على وجوبه عليه وأما واجب بالمرح ورجائاً للمكسب وبه والانتقاء شرط لصفه
 وكلامه في بدل على أنه يجب بالانتقاء وهو ظاهر الأحاديث ونظيره فائدة الخلاف إذا
 استشهدت الحائض قبل الانتقاء فان قلنا يجب الغسل بخروج الدم وجب غسلها الحيض
 وان قلنا لا يجب إلا بالانتقاء لم يجب الغسل لأن الشهيد لا يغسل ولم ينقطع الدم الموجب للغسل
 قاله المحدث وابن عسبان والزهري وصاحب مجمع الزوائد والمبدع والرماد والفرع
 وغيرهم قال الطوفي في شرحه وعلى هذا التفرع اشكال وهو الموت أما أن ينزل منزلة
 انتقاء الدم أولاً فان نزل منزله لزم وجوب الغسل لصدق سبب وجوبه وشرطه على القولين
 وان لم ينزل منزلة انتقاء الدم فهي في حكم الحائض على القولين فلا يجب غسلها إلا أن قلنا
 الموجب هو الانتقاء فلم يوجد وان قلنا ان خروج الدم وحده شرطه وهو الانتقاء ثم ينشئ
 عليه ما هو على ما هو شرطاً لا على ما هو شرطاً ولا على ما هو شرطاً ولا على ما هو شرطاً
 الثاني (ما كان عليها) أي الحائض (من ثيابها) أي ثيابها (فإن اعتسلت الثياب في زمن حيضها) (حتى ينقطع
 حيضها) (فإن اعتسلت الثياب في زمن حيضها) (حتى ينقطع
 ينقطع) (فإن اعتسلت الثياب في زمن حيضها) (حتى ينقطع
 اغتسل المحدث الحديث الأصغر قاله في الشرح (وباق أول الحيض السادس) التيمم للوجبات
 (خروج نفاس) قال في المختار خلاف في وجوب الغسل بما أهـ وفيه ما تقدم في الحيض
 (وهو) أي النفاس (لعدم الخارج بسبب الولادة) (وباق مفصلاً في آخر الحيض) (ولا يجب
 الغسل (بولاة هرب عن دم) لانه لا يضره ولا هو في معنى المنصوص (فلا يسل الصور)
 بالولاة العربية من الدم (ولا يحرم أن يطعمها) قبل الغسل لما تقدم (ولا) يجب الغسل (بإتقاء
 حلقه) قال في المربع بلا نزاع زادي الرأفة بالدم (أو) بإتقاء (منقعة) لا تخطئ فيها لأن
 ذلك ليس بولاة وإنما ثبت حكمه بالقائماتين فيه خلق انسان ولو خفياً (والولد طاهر ومع
 الدم يجب غسله) كسائر الأشياء المتنجسة بغيره وسجلاً بمقتضى
 الفصل ومن زعمه الغسل بمسح لجنبه أو غيرها (حرم عليه الاعتكاف) لقوله تعالى ولا يجتنبوا
 ما عسى يسبيل وقوله عليه السلام لأجل الميت الحائض ولا يجب رواء أبو داود من حديث
 عائشة (و) حرم عليه (قراءة آية قسماً) روى تركه أمة فاعداً عن عمرو بن دينار روى أحدوا

خرجت له القرعة قدم حديث لو علم الناس ما في التذاه والصف الأول لم يجدوا إلا أن يستموا عليه لاستهموا ولما تشاح الناس في
 الأذان يوم القادسية أقرع بينهم سعد (ويكنى مؤذن) في العصر (بالحاجة) التي زيادة نصاً ولا يستحب زيادة على اثنين وقال القاضي
 على أربعة أفضل عثمان الأمن حاجة والاولى ان يؤذن واحد بملأه واحد (يزاد) مع الحاجة أكثر بأن يحصل الاتصال بالعلم موجب
 (يقدرها) أي الحاجة كل واحد بجانب أو دفعة واحدة فكان واحد (ويقى) الفصل (من يكنى) في الألفاظ ويقدم من أذن أو
 (وهو) أي الأذان (خمس عشرة كلمة) أي جهه (بلا ترخيص) الشهادتين بأن يخفف من صوته ثم يدهاراً فليعلم صوته فيكون
 التكبير في أوله أو بما قاله الأثر من صحت ما أبعد الله مثل إلى أي الأذان ذهب فقال إلى أذان بلال فليل إلى أي حديث أبي مخنف

أى الأذان والأقامة لقوله عليه الصلوات والسلام ليلالتم فاذن وكان مؤذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قداموا الأقامة أحسن الأذنين (فكرهان) أى الأذان والأقامة (قائدا) أى من قاعد (لغير مسافر ومذخور) لخالفه السنة وكذا رواه أصحابنا ومشايخنا ومطجنا وصحاحنا نحو قاعد لانهما ليسا بمتكلمين انطبعة (و) يس كونه فى الأذان والأقامة (منظورا) من المحدثين لحديث أبي هريرة مرفوعا لا يؤذن إلا بمؤذن (رواه الترمذى والنسبى وروى مرقونه عن أبي هريرة وهو أسمع والأقامة آ كمن الأذان لأنها أقرب إلى الصلاة (فكره أذان حنب) لا يحدث نصا (و) تكره (أقامة محدث) لفعل بن الأقامة ١١١ والصلاة والصلاة وضوء (و) يس كونه

مصلحة ولا فائدة اه فلهذا قال (و) يمنع من العب فيه الصلاة وقراءته بكرة احتجا للمسجد طريقا نصا (و) يأتى فى الاحتكاك ويحرم على جنبوا ناض وقضاء انقطع دعاهما للثب (أى المسجد لقوله تعالى واحبنا الاعرابى سبيل حتى تقتسوا ولقوله عليه السلام لأجل المصطفى الناض والجنب رواه أبو داود (ولو صلى عبد الله مسجد) لقوله عليه السلام وليعتزل الجنب المصلى (لا صلى الجنازة) فليس مسجد الأنا صلاة الجنائز ليست ذات ركوع وموجود بخلاف صلاة العيد (الآن يتوضأ) أى الجنب والمجانف والنساء إذا انقطع دعاهما فغير زعم البت فى المسجد لما روى سعيد بن منصور ورواه الأثرم عن عطية بن يسار قال رأيت حالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلون فى المسجد وهم جنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة كالمصلى المبدع أسأله جميع (و) لأن وضوءه مخفف حديثه فيزول بعض مانعه قال الشيخ تقي الدين وحيث قد وضأنا نام فى المسجد حديث سام غير موافق لأن النوم الكثير ينقض وضوءه فذلك وضوء الذى يرفع الحديث الأصغر وضوءه الجنب أعففت الجنابة والأفقه هذا وضوء لا يبيح له مانعه ما حدث الأصغر من الصلاة والطواف ومن الصفقة فله عنه فى الآداب الكبرى واقتصر عليه (فلو تفرغ) وضوءه على الجنب وضوءه (واحتج إليه) أى إلى البت فى المسجد لخوف ضرر يجر وجهه منه (جاز) له البت فيه (من غير تيم نصا) واحتج بان وضوء عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فأنزلهم المسجد (و) البت (ب) أى بالتميم (أولى) خروجه من الخلاف (و) تيمم الجنب وضوءه (لأجل لبيته فى الغسل) إذا تفرغ عليه وضوءه والغسل ما جاز قال ابن قندس واحتج إلى البت فيه ورده فى شرح المنهج بأنه إذا احتج للبت فيه جاز بلانيم قال والظاهر تقديمه بعدم الاحتياج (وامضاضة ومنه سلس البول عبوره) أى المسجد (والبت فيه مع أمن تلويثه) بالجماعة حديث عائشة أن امرأة من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكفت معه ومضى مسحاضة فكانت ترى الجمرة والصفرة رد بما وضعتا الطست فنهاه صلى الله عليه وسلم رواه البخارى (ومع خوفه) أى خوف تلويثه (بجرمان) أى العبور والبت لجوب بصون المسجد عما ينجسه (ولا يكره لمن ينجس وضوءه) كحائض ونفساء (الزائغتين) من شمر ونظرة قبل غسله) كالحديث

فصل فى الأغلال المصيبة وهى ست عشرة وفى حصة الغسل وما يتعلق بذلك (يسن الغسل للصلاة الجمعة) لحديث أبي سعيد مرفوعا غل الجمعة واجب على كل محتلم وقوله عليه السلام من جامعكم الجمعة فليغتسل متفق عليهما وقوله واجب معناه ما كذا الاحتياط كما تقول حقت واجب على وبدل عليه ما روى الحسن بن حمزة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قضا يوم الجمعة فاجتمعوا وتمعن ومن اغتسل فافعل أفضل رواه أحمد وأبو داود والترمذى

قال رأيت بلالا يؤذن لمجئنا أتبع قاهه ناوههنا يقول عينا وشمالا على الصلاة على الفلاح متفق عليه وسواء كان على منارة أو غيرها (و) سن أيضا (أن يقولها) أى الأذان والأقامة رجل (واحد) أى أن يتولى الأقامة من يقول الأذان لما فى حديث أبي الحرب المداين حين أذن قال فأراد بلال أن يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقيم أخوه صا فانه من أذن فهو يقيم رواه أحمد وأبو داود وكاتبين (و) سن أيضا كونهما (بجعل واحد) بأن يقيم بالموضع الذى أذن فيه لقول بلال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تستعفى يا ممين لانه كان يقيم المسجدا خاف أن يسبقه بها كذا استنبطه أحمد واحتج به ولقول ابن عمر كذا إذا سمعنا الأقامة توضأنا ثم خرجنا إلى الصلاة ولا يبغي إلا العلم وكان الخطبة الثانية (مالي شقى) ذلك على المؤذن كمن أذن فى منارة أو كان بعيدا عن المسجد فيقيم فيه ثلاثا

قال رأيت بلالا يؤذن لمجئنا أتبع قاهه ناوههنا يقول عينا وشمالا على الصلاة على الفلاح متفق عليه وسواء كان على منارة أو غيرها (و) سن أيضا (أن يقولها) أى الأذان والأقامة رجل (واحد) أى أن يتولى الأقامة من يقول الأذان لما فى حديث أبي الحرب المداين حين أذن قال فأراد بلال أن يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقيم أخوه صا فانه من أذن فهو يقيم رواه أحمد وأبو داود وكاتبين (و) سن أيضا كونهما (بجعل واحد) بأن يقيم بالموضع الذى أذن فيه لقول بلال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تستعفى يا ممين لانه كان يقيم المسجدا خاف أن يسبقه بها كذا استنبطه أحمد واحتج به ولقول ابن عمر كذا إذا سمعنا الأقامة توضأنا ثم خرجنا إلى الصلاة ولا يبغي إلا العلم وكان الخطبة الثانية (مالي شقى) ذلك على المؤذن كمن أذن فى منارة أو كان بعيدا عن المسجد فيقيم فيه ثلاثا

بغيره من غير الصلاة لكن لا شيء إلا بغيره من الموالاة بين الأمانة والصلوات أن أجمع عند زيادة الفصول على ما هو في الكلام به
 الصلاة قبل الفصول في الصلاة روى عن عمر (و) بن أمية (أن يجلس) مؤذنين (بعد أذان ما) أي صلاة (سنة) فيها) كقرب
 (جلسة) شقيقة ثم يقيم الصلاة لمحدث أي بن كعب مرفوعاً بالاحمل بين أذانك وأما قبل نفسها فغيره لا كل من طعامه في
 مهل ويقتضي حاجته في مهل رواء عبد الله بن أحمد وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئلا يحل بين أذانك وأما قبل
 قد يمازج الأكل من أكله والشارب ١١٢ مر شربه والمقتضى إذا دخل لقضاء حاجته رواء أبو داود والترمذي وليتمكن

وأما حديثي الحسن واختلف في معناه من سمرقوت في الأثر من أجل ما يصح مما عظمه
 ويصفه أن عثمان أتى الجمعة في رجل (لحاضرها) أي الجمعة لا تقدم من قوله عليه السلام
 من جامعكم الجمعة (في يومها) أي يوم الجمعة وأوله من طلوع الفجر فلا يجزئ الاغتسال قبله
 (أن صلاها) أي الجمعة ولو لم يغسل عليه كالعدم من جامعكم الجمعة (ولا) يستحب غسل
 الجمعة (لأمراتها) لظاهر قوله عليه السلام من أتى منكم الجمعة فليغتسل (والأفضل) أن
 يتنقل (عند منتهى إليها) أي إلى الجمعة لأنه أبلغ في المقصود وأن يكون (من جامع) للفجر لا في
 في باب الجمعة (فإن اغتسل ثم أحدث) حدثاً أصغر (أجزأه الغسل) المتقدم لأن الحديث
 لا يطهر (وكذا الموضع) لهذه (وهو) أي غسل الجمعة (أكد الاغتسال المسنونة) لما تقدم
 قال في الأنصاف الصحيح من الذين بان الغسل الجمعة كذا الاغتسال ثم بعده الغسل من
 غسل الميت صحه في الآية (و) بن النسل أيضاً الصلاة (عيد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يغتسل لذلك رواء ابن ماجة من طريقين وفهم ما ضيف لأنه صلاة شرعت لها الجماعة
 أشبهت الجمعة (في يومها) أي العيد فلا يجزئ قبل طلوع الفجر وقال ابن عقيل المنصوص عن
 أحمد أنه قبل الفجر وبعده لأن زمن العيد أضيق من الجمعة (لحاضرها) أي العيد (أنه صلى)
 العيد (ولو صلى) (وحده) من صلاة المنفرد بها (بان صلى بعد صلاة العيد المتبروف
 التبرع من أحسنه ولو لم يغسل ومثله أن يغتسل يومه) لا يتخلف الجمعة (و) بن
 الاغتسال (أ) صلاة (كسوف واستسقاء) لأنه صلاة يجتمع لها الناس أشبهت الجمعة والعيد
 (و) بن النسل (من غسل ميت مسلم أو كافر) لما روى أبو هريرة مرفوعاً عن غسل ميتاً
 طيبقتل ومن حله فليتوضأ رواء أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه جماعة وقفه عليه
 وعن علي بن حمزة وهو مجهول على الاستحباب لأن أسماء غسلت أبا بكر وأتت أهل على غسل
 كالزوال وأما ما ذكره (و) بن النسل (أ) لافاقه من (جنون أو غيباً بلا أنزال مني) فيها قال
 ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الأغواء متفق عليه من حديث عائشة
 والجنون في معناه بل أرى (ومعه يجب) أي أن يتيقن مهملاً لا أنزال وجب الغسل لأنه من جملة
 الموحيات كالنائم وإن وجد بعد الأفاقية بل يجب الغسل قال الزركشي على المعروف من
 المنجب لأنه محتمل أن تكون لفتر شهوة أو مرض ذكره في المبدع واقتصر عليه لكن تقدم
 التفصيل فيما إذا فاق نائم وهو موصوف بالبل (و) بن النسل (لأستحابة لكل صلاة) لأن
 أم حبيبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك يومها أن تغتسل فكانت
 تغتسل عند كل صلاة متفق عليه وفي غير الصحيح أنه أمره لكل صلاة وعن عائشة أن زينب
 بنت جحش أتت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل لكل صلاة رواء أبو داود

الأكل من فحواذرك الصلاة
 الامام (ولا يصح) الأذان (الا)
 مرتباً لأنه ذكر بعده فلم يجز
 الاخلال بصلته كركان الصلاة
 (متوالياً عرفاً) لحصل الاعلام
 ولا منشور عنه كانت كذلك
 (فإن تصحك) في أثناء أذانه
 وأما (و) كلام (عمر) كقذف
 وغية بطل لأنه قبل عمر ما فيه
 فكما لو أذنت في أثناءه لانه ولا
 يجزئ أن أذنت بعد ما أذنت (أو)
 سكت) سكرتاً (طوبى لمن سكت)
 للاخلال بالوالة وكذا أن أغشى
 عليه أو أنما طوبى (وكره) في
 أثناءه كلام (يسير غيره) أي
 غير عمر وصح في الأنصاف
 برأيه السلام بلا كراهة (و) كره
 أيضاً في أثناءه (سكون) يسر
 (بلا حاجة) إليه وصح كذا
 أكله ولا يصح الأذان أيضاً
 (المنوباً) لحديث أغا الاغبال
 بالثبات (من) شخص (واحد)
 فلو أن واحد بعينه وكله آخر لم
 يصح قال في الأنصاف باختلاف
 أصله (عدل) لأنه عليه السلام
 وصف المؤذنين بالامانة والفاصق
 غير أمين وأما مستور الحال
 فيصح أذانه قال في الفتح بغير
 خلاف عنه ولا يصح الأذان

أما الفجر (الوقت) لحديث إذا ضربت الصلاة طيؤذن ليح أحدكم
 ولا تشرع في الصلاة بدخول الوقت (ويصح) الأذان (الفجر بعد نصف الليل) لحديث أن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن
 ابن أم مكتوم متفق عليه وليتها جانب وهو يدرك فضيلة أول الوقت (ويكره) أذان الفجر (في رمضان قبل) طلوع (الجزان)
 أن لم يؤذن له (لثلاثة) الناس في غير كراهة وهو يستحب لمن أذن قبل الفجر أن يكون معهم يؤذن في الوقت الفجر وأن يعقد
 ذلك عادة لثلاثة الناس (ورفع الصوت) بأذان (ركن) لحصل السماع المقصود للاعلام (ما لم يؤذن لحاضر) فيقدر ما يسمعه
 وإن شاع رفع صوته وهو أفضل وإن خالفت بالخص جازو يستحب رفع صوته قدر طاقته ما لم يؤذن لنفسه وتكره أن يذنه فوق الطاقة

(و)

(ومن جرح) بين صلاتين أذن الأولى وأقام لكل منهما وأعاد الجميع تنديعاً أو تاجراً الحديث جابرو فوجاهع بين الظهر والعصر يعرضون بين المغرب والعشاء بدقن الثنائان واثنين رواه مسلم (أو قضى فوات أذن الأولى وأقام لكل) الحديث أبي عبيد عن أبيه عن ابن مسعود أن المشركين يوم الحندق شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بالاقاء ثم أقام فضلى الظهر ثم أقام فضلى العصر ثم أقام فضلى المغرب ثم أقام فضلى العشاء رواه الترمذى والنسائى ولفظه وقال نفس باستاده ما من الاذان أباعدكم بسبع من أبيه (و يحزى أذان بمن) الخلفين ١١٣ لقوله عبد الله بن أبي بكر بن أنس كان

(و) بن الفسل (الاحرام) لم يروى زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم تحرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذى وحسنه وظاهره ولوم حيز ونفاس وصرح به فى المنتهى لان أسماء بنت عميس نفسها بعد من أى بكر بالنبوة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر ان يامرها ان تغتسل وتهل رواه مسلم من حديث عائشة (ودخول مكة) ولوم حيز قاله فى المستوعب لفعله عليه السلام متفق عليه وظاهره ولو بالمركب كاذب عني اذا اراد دخول مكة فليس له الفسل لذلك (دخول حرمها) أى حرم مكة (نفا) نفس عليه فرواها صالح (ووقوف بمرقة) رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ورواه الشافعى عن علي ورواه ابن ماجه مرفوعا (ومبيت بمرقة فمرفوعا جازا وطواف زيارة) وطواف (وداع) لانها أنساك يتصنع لها الناس ويردحون فيمرون فيؤذى بعضهم بعضا فانسب كالجمل (ويتم لكل الجمل) أى يتم لما ينسب له الفسل اذا عدم الماء أو قصر باستصاها لمعقوه مما يبيع التيمم كالواو اذا ان الجانب الصلاة ونحوها (و) بن التيمم أيضا (لما ينسب له الوضوء) كالقراءة والذكر والأذان ورفع الشك والكلام المحرم (لغير) بيع التيمم (ولا يصحب الفسل لدخول طيبة) وهى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم قال فى المبدع ونص أحمد وزيد بن ثابت النبي صلى الله عليه وسلم أى يغتسل لها (ولا السجادة) لانه دهن خارج أشبه العاف وما أحدث عائشة مرفوعا يغتسل من أربع من الجمعة والحجامة والغمامة وغسل الميت رواه أبو داود وغيره مصعب بن شيبة قال لا يرافقي لبس بالقوى ولا بالمخاف وقال أحمدان أحاد يثمنها كبروان هذا الحديث منها (و) لا يصحب الفسل أيضا (البلوغ) منبترال (وكل اجتماع) مقصود لغير ما تقدم (والفسل) أما كامل وأما جزئى (أو الكامل) المشغل على الموجبات والسفن (ان ينوى) أى يقصد رفع الحديث الا اكبروا استحباب الصلاة ونحوها (ثم سقى) فيقول بسم الله لا يقره غيرهما مقامه (ثم يغسل يديه ثلاثا) كالوضوء لكن هنا كذا باعتبار رفع الحديث عنها وأوقعه عليه السلام فى حديث ميمونة تغتسل كقبه مرتين أو ثلاثا ويكون قبل ادخالها الاناء ذكره فى الكاوى وغيره (ثم يغسل ما لوته من اذنى) لحديث عائشة يدفرغ ميمونة على شماله فيغسل فرجه وظاهره لافرق بين أن يكون على فرجه أو بقبه يده وسواء كان نجسا كاحمر حبه فى المحرر أو مستقذرا طاهرا كآثان كما ذكره بعضهم (ثم يضرب يديه الأرض) والمخاف مرتين أو ثلاثا لحديث عائشة المتفق عليه (ثم يتوضأ كاملا) لقوله عليه السلام ثم يتوضأ وضوءا لصلوة فونه ويؤرخ لرجليه لحديث ميمونة (ثم يحمي على رأسه ثلاثا برؤى بكل مرة أصول شعره) لقول ميمونة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حشيات ولقول عائشة ثم أخذ الماء فدخل أصابعه فى أصول الشعر حتى ادراهاى أن قد استبرأ سحن على رأسه ثلاث حشقات وتولاه عليه السلام تحت كل شرة جنباة فاعسوا

[illegible]

الله أكبر فقال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله فقال لا اله الا الله معاصم من قلبه دخل الجنة ورواه مسلم (ولو) منعه مؤذنا
 (ثانيها) مؤذنا (ثالثا) حبس استحب ولم يكن صلى جماعة فلهوم الخبر فان صلى كذلك لم يجب لانه ليس مدعيها الاذان ذكره
 في المنع (و) من ايضا (لقيم) الصلاة متابعه قوله سرا جمع بين أمرهما (و) من ايضا (سابعة) أي المقيم (ولو) كان السامع
 لاذان أو اكامة (في طواف أو قراءة أو) كان السامع (أمرأة) فلهوم الخبر (متابعه قوله) أي المؤذن والمقيم (سرا علة) أي مثل قوله
 و (لا) تنب الاحابة (اصل) لاشتهاله ١١٤ بها فان احاب بطلت بلفظ الخيلة وصدقت وبرت في التثويب لانه خطاب آدمي

(و) لا (مقتل) لاشتهاله بقضائه
 حاجته (وقضائه) أي بقضائه
 المصل والمقتل ما قاما اذا فرغا
 وخرج المقتل من الخلاه لوال
 المانع (الاف) الخيلة فيقولان
 أي المؤذن وسامعه أو المقيم
 وسامعه (لا حول ولا قوة الا بالله)
 للتسبر ولأن حي على الصلاة حي
 على الفلاح خطاب فاعادته
 حيث بل سبيله الطاعة وتوسل
 الحول والقوة ومعناها تلوه
 التضرع وطلب المعونة منه في كل
 الأمور وهو حقيقة العبودية
 (و) (الاف) التثويب وهو قول
 الصلاة خبير من النوم في اذان
 تحري فيقولان (صدق تبررت)
 بكسر الراء الاولى (و) (الاف)
 لفظ الاكامة وهو قول المقيم قد
 قامت الصلاة فيقول هو وسامعه
 (أقامها الله وأدامها) لما روى
 أبو داود عن بعض أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن بلالا
 أخذ في الاكامة فلما ان قال قد
 قامت الصلاة قال النبي صلى
 الله عليه وسلم أقامها الشؤاد أدامها
 وقال في سائر الاقامة كصو
 حديث عمر في الاذان (ثم يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا فرغ ويقول اللهم رب هذه

الشعر واثمة البشرية رواه أبو داود يقال حشوت أم حشوتوا وكشوت وحشيت أحش حشا
 كرميت واستحب الموفى وغيره فظيل أصول شعر رأسه قبل افاضته الماء عليه لمحدث عائشة
 (ثم يفيض الماء على بقية جسده) تقول عائشة ثم افاض على سائر جسده وقول مجوزة ثم
 غسل سائر جسده (ثلاثا) قياسا على الوضوء (بدأ بشقه الايمن ثم بشقه الايسر) لما تقدم
 انه عليه السلام كان يغيبه الثمين في ظهوره (وبذلك يديه بيده) لانه أنقى وبه يتيقن وصول
 الماء الى المعاني وسامعه يديه ويخرج من الخلاف قال في الشرح يسحب امرأ يده على
 جسده في الفسل والوضوء ولا يجب اذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء الى جميع جسده
 (و يتفقد أصول شعره) لقوله عليه السلام تحت كل شرة جناة (وغضارت أذن به وقت
 حلقها بطله وعتي سرته وحاليه) قال في الصحاح الحالبان هرقان بكتفان السر (و) بين اليديه
 وطى ركبتيه (ليصل الماء اليها) (وبكني الظن في الاستباض) أي في وصول الماء الى البشرة لأن
 اعتبار اليقين مرج ومشفقة (ثم يعزل عن موضعه فيغسل قدميه ولو) كان (في حمام وغفوه)
 مما لا يظن فيه لقول مجوزة ثم نفضي عن مقامه فغسل رجليه (وان أخر غسل قدميه في وضوئه
 فغسلهما أخر غسله فلا بأس) لورود في حديث مجوزة (وتسن موالاة) في الفسل بين غسل
 جميع أجزاء البدن لغسله عليه السلام (ولا يجب) الموالاة في الفسل (كالترب) لأن البدن
 شيء واحد بخلاف أعضائه وضوئه (فلو اغتسل الأعضاء الوضوء) ثم أراد غسلها من المحدثين لم
 يجب الترتيب فيها (واللوالاة) (لأن حكم المفاضة باق وان تأتت الموالاة) قبل إتمام الفسل بان
 جف ما غسله من بدنه زمن معتدل وأراد أن يتم غسله (جدا لتامة تة وسويا) لاقطاع
 التبة بقوات الموالاة لا قطع غسل ما بق بدون تة (و) (وسن سدق غسل كافر أسلم) لمحدث
 فوسن بن عاصم أنه أسلم فاره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغسل بماء وسدر رواه أحمد وأبو داود
 والترمذي وحسنه (و) (سن) إزالة شعره فحلق رأسه إن كان رجلا) وبأخذ عاتته وأعطيه
 مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم لرحل أسلم أتق عتلت شعر الكفر واخنتين رواه أبو داود
 (و) (وسن لباه) قال أحمد قال بعضهم أن قلنا نجاسها وجب والا استحب (ويجتنن) الكافر اذا
 أسلم (وجوبا بشرطه) وهو أن يكون مكلفا وأن لا يحذف على نفسه عنه (و) (وسن في غسل
 حيز وفاس سدر) لمحدث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اذا كنت حائضا
 خذي ماءك وسدرك وامتشطي وروى أسماء أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
 غسل الحيز فقال تأخذنا من ماءها أو يداه فتطهر لحد بشو ماء مسلم والناس كالحيز
 (و) (سن أيضا) أخذها مكان لم تكن محرمة فغسله في فرجها فيقطة أو غيرها تحرقه
 (بمسحها) يقطع (الاشجة) أي رائحة الحيز أو النفاس لقوله عليه السلام لا أسماء لباسا تة عن

الرطوبة) بفتح الدال أي دعوه الاذان (الثامة) لسمكها وعظم موقعها وسلامتها من نقص يتطرق
 اليها ولا تهاذ كرائته تعالى يديها الى طاعة (والصلاة القائمة) أي التي مستقوم (آ تسبده ناعدا الوسيلة) منزلة عند الملك وهي منزلة
 في الجنة (والله مثله) وتابعت ما محمود الذي وعدته) وهو الشفاعة المعطى في موقف القيام لانه يحمله فيه الاقوال والآخرون
 والحكمة في سؤال ذلك مع كونه محقق الوقوع بعبد الله تعالى اظهار كرامتهم وعظم منزلته وقد وقع في الحديث متكررا نادبا مع القرآن
 فقوله الذي وعدته نصب على البدلية وعلى اختيار قيل ورفع على انه خبر بمن تأخذون والاصل في ذلك - دث ابن جرير فروا اذا
 سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ثم صلوا علي فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عتروا ثم أسألو الله في الوسيلة فها منزلة

في الجنة لا يبقى أن تكون إلا بعد من هذا الله وأرجو أن يكون أنا هو من سأل الله في الوسيلة خلقت عليه الشفاعة واهم مسلم
ولحديث البخاري وغيره عن جابر بن رافع عن قال حين يسبح النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا
الوسيلة والفضيلة وآية شرفنا محمود الذي وعدته خلقت له شفاعتي يوم القيامة (ثم يدعوه) أي بعد الأذان بسبعين أنس رفقوا
الذاعل لا يرد بين الأذان والأقامة رواه أحمد وغيره وحسنه الترمذي (و) يدعو (عند إقامة) فصلها أحمد ورفع يديه يقول عند أذان
المغرب اللهم هذا القابل ليك وأبدان بركك وأصوات دعائك فاعف عني الخبير (ويحرم)

غسل الخفيض ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها رواء مسلم من حديث عائشة والفرصة القطعة
من كل شيء (فإن لم يجد) مسكا (فطيبا) لغمامه مقام المسك في ذلك (للحمرمة) فإن الطيب
بأنواعه يمنع علي الماء في الأحرار (فإن لم يجد قطينا) ولو حرمة فإن تعذر الماء الطهور
(كاف) لحصول الطهارة (والنسل الجزئي) وهو المشتل على الواجبات فقط (إن نزل
مياه) أي سقته (من نجاسة أو غيرها تمنع وصول الماء إلى البشرة وإن وجد) مانع وصول الماء
إلى البصيل الماء إلى البشرة (ونوى) كما تقدم الحديث أن الأعمال بالنيات (ثم يسي) قال
أصحابنا هي هنا كالوضوء على الأحدى الطهارتين على الأخرى وفي المتن أن حكمها هنا أخف
لأن حديث التسمية إنما يتناول بصره الوضوء لا غير قال في المدعو بتوجهه عكسه لأن غسل
الجنابة وضوء زيادة له وفيه نظرا لأنه ليس بوضوء وذلك لا تكفي فيه النسل عنه (ثم يمسح
بنيته بالأنيل) فلا يجزئ الممسح (حتى يقره وأقره) فقبض المضمضة والاستنشاق في غسل
(كوضوءه) كما تقدم (و) حتى (ظاهر شعره وباطنه) من ذكر أو أنثى مسترسلا كان أو غيره لما
تقدم من قوله عليه السلام تحت كل شرة حنابة (مع تقضه) أي الشعر وجوبا (نسل خفيض
ونفاس لا يغسل) جناية أذارت أصوله (لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
إذا كنت حائضا أخذني ماله وسدرك وأمتعني ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضفور
وأجاري أنقصي شعرك وأمتعني ولا يمسحني أنقصي شعرك وأغتسل ولأن الأصل وجوب
نقص الشعر لتحقيق وصول الماء إلى ما يجب غسله ففي عنه في غسل الجنابة لأنه أكثر فشق
ذلك فيه والخفيض بخلافه ففي على الأصل في الوجوب والنفاس في معنى الخفيض وقال بعض
أصحابنا أنه مضغوب وليس واجب وهو قول أكثر الفقهاء قال في المتن والشرع وغيرهما هو
الضخم أن شاع له لأن في بعض ألفاظ حديث سلمة أنها قالت النبي صلى الله عليه وسلم إنني
أمر أن أشد خضر رأسي أنقصه الخفيض قال لا ينبغي أن يغتسل على رأسك ثلاث حشيات
ثم يفيض من عليك الماء فتظهر من رءوسه وهي زيادة يجب قد وطأ هذا صريح في الوجوب
(وحتى خشة أظف) أي غير محتون (أن كان كتمه بها) بأن كان مقتولا لها في حكم
الظاهر (و) حتى (ما تمت خاتم وضوءه فيكره) ليحقق وصول الماء إلى ما تحت (و) حتى
(ما ظهر من فروجها) مدفوعا قضاء حاجتها (لأنه في حكم الظاهر) ولا يجب غسل
مأ. كن من داخله) أي الفرج لأنه ما في حكم الباطن على ما ذكره أوفي حكم الظاهر وعني
عنه الشفة وتقدم (و) لأغسل (داخل عين) بل ولا يسحب ولأمن الضرر (وتقدم في الوضوء
فإن كان هل شيء من محل الحديث) الأصغر أو الأكبر (فخاصة) لا تنعم وصول الماء إلى البشرة
بدليل ما تقدم (ارتفع الحديث قبل زوالها كالطهارات) على محل الحديث التي لا تمنع وصول

باب شروط الصلاة

(ما) أي أشياء (تتوقف عليها)
أي الأشياء (صحتها) أي الصلاة
وكذا شروط العبادات والعقود
تتوقف صحتها على شروطها (إن
لم يكن غير) أي غير ما
تخصيص شرط والشروط جمع
شرط كفلس وفلوس والشروط
جمع شرط كفلان وفرضة
والأشراط جمع شرط كالأشراط
وهولمة العلامة موصرا فالأشراط
المشروط مع علمه لا يلزم أن
يوجد عند وجوده (ولست
شروط الصلاة) منها) أي من
الصلاة بخلاف أركانها (بل
تجب) شروط الصلاة (لما قبلها)
فتصفا وتشر فيها وجوبها إلى

انقضاءها بخلاف الأركان قال (المتنع إلى الله) فتسكن مقارنتها بغيره وهو الأفضل (وهي) أي شروط الصلاة تسعة (إسلام وعقل
وتمييز) وهذه شروط لكل عبادة غير الحج فصمم من لم يميز وآتى (و) رابع (طهارة) لحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور رواه
مسلم وتقدم الكلام عليها (و) أنفاس (دخول وقت) صلاة مؤقته وهذا المقصود هنا وعبر عنه بعضهم بالوقت قال تعالى أقم الصلاة
لذكرك النفس قال ابن عباس دلوا إذا ذاءه النبي وقال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله تعالى لها لا تمنع الأجر وحدت جبر بل حتى
أم النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوات الخمس ثم قال ما محمد هذا وقت الأنبياء من قبل الوقت أنصاب وجوب الصلاة لأنها تنصاف
اليوم تنكر بتركه وشروط الوجوب كالأداء وغيره من الشروط شرط للأداء فقط (وهو) أي الوقت (الظاهر) وهولمة الوقت بعد

الزوال وشرا صلا هذه الوقت فنتق من الظهور لأن غمها يكون طارأ وسط النهار وتسمى أذن الجمر لغمها وقت الحجاز (وهي الأولى) لبدا تجعيل بها أصلي بالنبي صلى الله عليه وسلم وفيما شاذل أن هذا الدين ظهر أمره وسط قوره وشم النجر لا وقت ظهر فيه منع (من الزوال وهو ابتداء طول الظل بدنتاهي قصر) من الظل يكون طوله لا عن ابتداء طلوع الشمس وكما صعدت قصر إلى أن تنتهي فاذا أخذت في الزول مغربة طال لها إذا المتصغر صرهماه هذا أول وقت الظهور وقصر الظل في الصيف لارتفاعها إلى الخوف وطول في الشتاء ١١٦ (لكن لا قصر الظل في بعض بلاد إرمان لسر الشمس ناحية عنها) فصفاها

الماء قد تم الجهد في شرحه وابن عبيد ان وصاحب جميع البحرين والمساوي الكبير ومحمد
ان الحدث لا يرتفع الامع آخر غسلة طهر عندها قال لزر كنني وهو المنصوص عن احمد وقال
في النظم هو الاقوى

«فصل و من ان تروا قدوه و ما تروا واحد و سبعون درهما و ثلاثة اسباع درهم» اسلاى
(د) بالثاقيل (ما تروا عشر و من مثقالا) بالارطال (رطل و ثلث رطل عراقى و ما وافقه) اى
الرطل العراقى زنته من البلدان (و رطل و اوقيتان و سبعا اوقية مصرى و ما وافقه و ثلاث
اواق و ثلاثة اسباع اوقية و دمشقيه و ما وافقه و اوقيتان و ستة اسباع اوقية حلبيه و ما وافقه
و اوقيتان و اربعة اسباع اوقية و نيسيه و ما وافقه و اوقيتان و سبعا اوقية بعلبيه و ما وافقه و) يس
ان يقتل بصاع و هو) اربعة امداد فهو (سبعا اوقية و ثمان درهما و خمسة اسباع درهم
و اوارصاته و ثمانون مثقالا و خمسة ارطال و ثلث رطل عراقى بالبر الزن) الحيد و هو المساوى
للقدسى زنته (نص عليها) اى على ان الصاع خمسة ارطال و ثلث وانه بالبر الزن و ذلك
لما روى انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء يقتسل بالصاع معتق عليه و قال
للعلماء اطعم ستة ماكين فراقن طعام قال ابو عبيد لا اختلاف بين الناس اعلمه ان الفرق
ثلاثة اصعب والفرق بقدر العسة عشر رطلا بالفرأق (د) الصاع (اربعة ارطال و تسع اواق
و سبعا اوقية) رطل (مصرى) الصاع (رطل و اوقية و خمسة اسباع اوقية) رطل (دمشقى
بأحدى عشرة اوقية و ثلاثة اسباع اوقية حلبيه و عشر اواق و سبعا اوقية قدسية و تسع اواق و سبع
اوقية بعلبيه و هنا) اى ما تروا قدر المد للصاع (ينقل عنها) اى فى الماء (و) باب (القطرة
و العذبوا الكفارة) سائر افعصا (و غيرها) كما لو نذر الصدقة اذ و اصاع (فان اسبح بدونهما) بان
توضأ بواحد و بمد او غتسل بدون صاع (أجابه) ذلك لان الله تعالى امر بالفضل و فضله (و لم
يؤمر بالمد و لم يثبت ما تروا) فالتى انما تروا منى الله عليه وسلم من الماء و احدث سبع ثلاثة
امداد او اذ قد ربيت من ذلك و رواء مسلم و عن ابي عازرة بنت كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
فاقام على اى انا قد ربتى المد رواء ابو ابرو و انساى و منقول هذا مقدم على غيره و قوله عليه
للايم يجزئ فى الوضوء المد فى النسل الصاع رواء احمد و الارزم (والاسباغ) هى الوضوء
و القسل تعميم الوضوء بالماء بحيث يصرى عليه ولا يكون ممحا لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
والاى بالامسح ليس غسلا (فان مسح) اى الوضوء بالماء (و اؤرث الثلج عليه لم يحصل الطهارة
و ان اقبل به اى الثلج (الوضوء) الذى يجب غسله لان ذلك مع لا غسل (الان ركوب) الثلج
اخقيقا فذوب و يجرى على الوضوء) فيجزئ لحصول النسل المطلوب (و بكرة الاسراف
الماء و لعل نهر جار) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على معد و هو يتوضأ

كشناه غديره فاستمر الوقت
يا زال وال وهو يهاها القربوب
(و مختلف) ظل الزوال بالشمس
والبلد) فيصرف في الصيف وكما
قرب من البلاد من وسط الهك
وبطول في ضد ذلك (تأمله)
أى أقل ظل آدمي تزول عليه
الشمس (ياقيم الشام والعراق
قدم وثلاث) قدم بدم ذلك
الآدمي (في نصف حر بران)
وسابع عشره أطول أيام السنة
(و ستايد) بقصر النهار (الى
عشره) أقدام (وسدس) قدم (و
نصف كانوا الأول) وسابع عشره
أقصر أيام السنة (و يكون) الظل
(أقل) قصرا (وأكثر) طولا
(في غير ذلك) المسمى من الشهور
والبلدان (وطول كل انسان
بقدمه) نفسه (سنة) أقدام
(وثلاثان تقريبا) فقد زيد أو
نقص بسدس أو عشرة وثلاثين
الزوال (حتى يقاوى) منتصب
وفيه) أى ظله (سوى ظل
الزوال) فأذا ضلعت الظل
الذى زال عليه الشمس وبلغت
الزيادة عليه قدر الشخص فقد
انتهى وقت الظاهر ويجب
الفر بعمدة على المكث بها أول
تقلقه ثم ناله وقت الزوال لذلك

الشمس واليا هو زخايرها الامع الزم على قلبه فيه (والافضل تعجبا) اى الظاهر
 لمحدث اى بركة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المجرى الى تدعوها الاولى حين تدحض الشمس وقال جابر كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالمحجرة متفق عليه (الاعم هو مطلقا) سواء كان البليغا والا صلى في جماعة او مفردا في المسجد
 اوفى بيته لمعوم حديثا اذا اشتد الحر فاذا ظهر فان شدة الحر من فيج حرمه متفق عليه فوقعه اغلبيتها وانتشارها ووجهها
 فتؤخر عن (حتى تنكسر) المراتب (و) الا (مع غم لصل جماعة) لما روى سعد بن ابراهيم قال كانوا يؤخرون الظهر
 ويصلون العصر في اليوم المتغير فتؤخره (تقريب من العصر) طلبا للسهولة لانه يخاف فيها العوارض من مطر وريح فتشقى

فَقَالَ

الشمس ولا يحس زقاخرها الامم الزم على فعله فيه (والافضل تعباها) اى الظهر

الفرج يتكروه فاستحب تأخير الأولى لا يعبر وقت الثانية فيخرج لها ثم جازا واحدا (فبين) التأخير في الموضعين لما تقدم
 (غير جمعة فيها) أي في الحرم وأقيم فبين تقدمها مطلقا للحدثين من سجدتها كما قيل ولا تنتهي إلا بعد الجمعة وقول سلمة بن
 الأكوع كان جميعهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج فتنبعث في معتق عليهما (وتأخيرها) أي الظهر (لأن لاعبه جمعة)
 كعبه (أو) (لأن) ربحا لم يأت حتى يغسل) أي يصلي الجمعة ويرى الجرات (أفضل) من فعلها قبلها لما يأتي في الجمعة والمج
 (ويليه) أي وقت الظهر الوقت (المختار للمصر) فلا فضل ولا اشتراك بينهما (وهي) ١١٧ أي الصلوة الصلاة (الوسطى) الغير

بلا خلاف عن الأمام والأصحاب
 فيما علمه ذكره في الانصاف
 فهي بمعنى الفضلى والمتوسطة
 بين صلاتي نهارية وصلوة ليلية
 أو بين ربايعتين وعتدة الوقت
 المختار للمصر (حق) بصير ظل
 كل شيء مثله سوى ظل الزوال
 أي ظل الأشخاص الذي زالت
 الشمس عليه من كان لأن
 جبريل صلاها بالنبي صلى الله
 عليه وسلم في اليوم الثاني حين
 صارت ظل كل شيء مثله وقال
 الوقت لهما بين هذين (ثم هو)
 أي الوقت بعدان بصير ظل كل
 شيء مثله سوى ظل الزوال
 (وقت خروجه إلى الغروب)
 بعد وضعت الشمس بفتح الراء
 وضها فتكون الصلاة قبل أدله
 لحدث من أدرك من العصر
 ركعة قبل أن تقرب الشمس فقد
 أدركها متفق عليه ولا فرق بين
 المسنور وغيره إلا في الأثم
 وعلقه فحرم التأخير إليه بلا
 عذر (وتأخيرها) أي العصر
 (مطلقا) أي مع خروجهم
 وغيرها (أفضل) للاخبار
 (ويليه) أي وقت الضرورة
 للصلاة الوقت (للترب) وأصله
 وقت التسرب أو مكانه أو هو

فقال هذا السرف فقال أي الوضوء سرف قال نعم وإن كنت على نهر جار رواه ابن ماجه
 (وإذا اغتسل بنوي الطهارة من الحدثين) أمره أن يركب وترتيب الوضوء لا يركب وترتيب الوضوء لا يركب
 تعالى أمر الجانب بالظهور ولم يامر معه وضوءه ولا تماعداتان فتلاختا في الفعل كما تدخل
 العمرة في الحج وظاهره كالشرح والمبدع وغيرهما يسقط مع الرأس كتنفائه عنه بصلها وإن
 لم يرد وقال أبو بكر بتدخلان أن أي شخص من الصغرى كالترتيب والمواالات والمج (أو)
 بوي (رفع الحدث وأطلق) لم يقيد بالأكبر ولا بالصغير أجزأتهما لشمول الحدث له (أو)
 نوى (استباحة الصلاة أو) نوى (أمر الإباحة) لا بوضوء وغسل كس مصحف وطواف (أجزأ)
 عنهما) لاستلزام ذلك فرجه (وسقط الترتيب والمواالات) لفعل الوضوء في الغسل فصارت الحكم
 للغسل كالعمرة مع الحج (وإن نوى) من عليه غسل بالغسل استباحة (أقراء القرآن) أن ارتفع
 (الأكبر فقط) لأن قراءة القرآن ما انتوق على رفعه لاهل رفع الأصغر (وإن نوى) (الحجب
 ونحوه) أحدهما أي نوى رفع أحد الحدثين الأكبر أو الأصغر (لم يرتفع غيره) قوله عليه
 الصلاة والسلام وأما لكل امرئ ما نوى وقال الأبي والشيعني الذين إذا نوى إلا كذا ارتفع
 (ومن قضا قبل غسله) يعني أوق أوله (كرهه عادة بعد الغسل) لحدث عا شة قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل رواه الجماعة (لأن يتنقض وضوءه بغير
 فرجه أو غيره) كس امرأته شهوة أو بخروج خارج فيجب عليه إعادة الصلاة ونحوها
 وتجب له ركعتان أو ذات لو جرد سببه (دان نوى من تنقطع بغيره) أو تنقاس (في) لها حصل
 الوضوء (غسلها) أو ارتفع الحدث الأكبر لأن دخل وطهر يتوقف على رفعه ويصل لا يصلح لأنها
 إنما أتت ما وجب غسل وهو الوضوء وقبيل نظر ظاهر الفرق بين الوضوء وحده (وبين لكل
 جنب ولو امرأة) وحاشا وتنفاس بعد طاعة الدم) قلت وكافرا سئل قيا ساعله (إذا أرادت
 النوم أو أكل أو شرب أو الوضوء ثانيا أن يغسل فرجه) لازالتماع عليه من الأذى (وقضا)
 روى ذلك عن علي وابن عمر أما كونه يشحب النوم فلما روى ابن عمر عن عمر قال يا رسول الله
 أبعد أحدنا وهو جنب قالت نعم إذا قضا طرفة قدوع عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وقضا وضوءه للصلاة متفق عليهما وأما كونه يشحب
 فلاكل واشرب للمباراة عائشة قالت رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب إذا أراد
 أن يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد بإسناد صحيح وأما كونه يشحب لمعاودة
 الوضوء فحدث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود
 فليتوضأ بينهما وضوءا واهمهم ورواه ابن خزيمة وأما كونه زاد فانه أنشط للمود (لكن الغسل
 المعادة (الوطء أفضل) من الوضوء لأنه أنشط (و يأتي في عشرة النساء ولا يصير تنقضه)

نفسه صارا للصلاة ذلك الوقت كظواهره (وهي) أي المغرب (وتر النهار) الغير لغيرهما من أتمه وعنده وقتا (حق) بغير الشفق
 الآخر) حديث ابن عمر فروعا وقت المغرب يعلم بغير الشفق واهمهم ولحديث ابن عمر فروعا هذا التناق في الجمرة فإذا غاب الشفق
 وجبت المشارة والدارقطني (والأفضل تجهلها) أي للمغرب لحدثين من خد مع كائن إلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فيصرف أحدنا وأنه يصير مواقع بغيره متفق عليه وقيل جبريل لما في اليومين في وقت واحد دليل لنا كد أصحابنا استجها
 (الآلية) أي من دلفه سميت بذلك لاجتماع الناس فيها وهي ليلة يوم الصفر من تأخيرها (الحرم) بإباحه للمج (فصدا) أي من دلفه
 قال في الدرر معاجاما (إنه وإنها) أي من دلفه (وقت الغروب) فيصلي المغرب في وقتها ولا يؤخرها (و) (الآ) في حين أصل جماعة

لحين تأخيرها لتغرب وقت العشاء (كما تقدم) في الظهر (و) الألف (جمع تأخير) ان كان جمعا التأخير (راق) ان كان واحدا ولا يكره تسفيته
 للغرب بالعشاء (وبليه) أي وقت اقرب (المختار للعشاء) وهو أول الظلام وعبر خلاصة هذا الوقت ويقال للعشاء الاخير وهو عند وقتها
 المختار (أبى ثلث الليل) لأن سحر بن عبد السلام صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول من غاب الشفق وفي اليوم الثاني حين
 كان ثلث الليل الاول قال لوقت في ما بين هذين وهو مسلم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب
 الشفق إلى ثلث الليل رواه البخاري (وصلاتها) 118 أي العشاء (أحوال ثلاث) الاول من الليل (أفضل) لغير عاتمة رضي الله

تعالى عنها ولقوله عليه الصلاة
 والسلام ولأن أشق على أمي
 لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى
 ثلث الليل أو نصفه رواه الترمذي
 وصححه (ما لم يؤخر المغرب) حيث
 جاز تأخيرها فهو جمع فتقدم
 العشاء (و يكره التأخير) أن شق
 ولو على بعضهم أي المصلين لأنه
 عليه الصلاة والسلام كان يأمر
 بالتخفيف وقتها لما لم يكن (و)
 يكره (التموم قبلها) أي صلاة
 العشاء ولو كان له من وقتها
 يكره (الحديث بعدها) أي صلاة
 العشاء الحديث أي برزة الأسمي
 وفيه وصحان يكره النوم قبلها
 والحديث بعدها متفق عليه
 (الأحد بنا (يسرا) والاحد بنا
 (تخلو) (الأحد بنا مع (أهل)
 وضعف لأنه خبر زائد ولا يترك
 لتوهم مفسدة (ثم هو) أي الوقت
 بعد ثلث الليل (وقت ضرورة
 إلى طلوع الفجر) (في حديث
 ليس في النوم تقصر وسطها
 المتفرط في النقطة أن تؤخر
 صلاة إلى أن يدخل وقت صلاة
 فجره رواه مسلم ولا وقت للوتر
 وهو من قوايع العشاء (وهو)
 أي الفجر الثاني المستطيل
 (الباض المتعرض بالشرق)

أي الضم (بعد ذلك) أي إذا قضاها الجنب لما تقدم ثم أحدث قبله لم يضر ذلك لثلاثين له
 أعاده لأن التقصير الخفيف أو النشاط وظاهر كلام الشيخ في الذين يتوضأ بمسحة على إحدى
 الطهارتين (و يكره) الجنب وضوءه (تركه) أي الوضوء (لنوم فقط) لظواهر الحديث ولا يكره
 تركه لا كل وضوء وما وقوته (ولا يكره) أن يأخذ الجنب وضوءه (لما ناض) والنفسا شيئا
 (من شعره وأظفاره) أو يتقدم (ولأن) يختص قبل القيل نصا
فصل في مسائل من أحكام الحمام وأداب دخوله وأحوال الحمامات ما كان شاهقا
 عذب الماء معتدل الحرارة معتدل البيوت تقديم البتة (بناء الحمام وبه وشراؤه واجارته)
 مكر ومفاسد من كشف العورة والنظر إلى النساء (و كسبه وكسب التلذذ والمزج)
 مكره (قال في الرعاة) وجامية النساء أشد كراهة (كال) الأمام (أحمد) الذي يبنى حماما
 للنساء ليس بعدل (وقال في) وأما من الجنب زهدا ممن بناء لنفسه وحرمه القاضى وحله
 الشيخ في الذين على غير البلاد الباردة (ولم) جل دخوله إذا أمن وقوع محرم بان يسلم من النظر
 إلى عورتها (أناس) ومساها (و) يسلم من (تظلمه) إلى عورتها (ومساها) لما رواه ابن عباس
 دخل حماما كان بالمحقة ورأى عتيه عليه السلام أيضا (فان خافه) أي الوقوع في محرم بدخول
 الحمام (كره) دخوله (وان علمه) أي الوقوع في محرم (حرم) دخوله لحديث أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكر راعى فلا يدخل
 الحمام إلا بعز ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل الحمام رواه أحمد وقال أحمد
 أن علمت أن كل من دخل الحمام عليه أزار فادخله ولا تدخل (ولم) ادخله أي الحمام
 (بالشرط المذكور) بأن تسلم من النظر إلى عورتها (ومساها) من النظر إلى عورتها
 ومساها (و) بوجوده من حيث أوفاس أو جاذبه أو مرض أو حاجة إلى الفصل) لما روى
 أبو داود عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها باسفتنح لكم أرض البهم
 وضيقون فيها يبيعونها يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجل إلا بالآزر وامنعوا النساء الأمر بصفة
 أو تقصير وقوله (ولا تدخلها) فنفس في بيتها لحولها من مرض أو زلة (قاله) القاضى والموفق
 والشارح قال في النصارى وظاهر كلام أحمد لا يمتنع وهو ظاهر المستعرب والرياسة (والا)
 بأن لم يكن لها عذر ما تقدم (حرم) عليها دخوله (نصا) لما تقدم من الخبرين واختار أبو الفرج
 ابن الجوزي والشيخ في الذين ان المرأة إذا اعتادت الحمام وشق عليها ترك دخوله إلا لفراقه
 يجوز لها دخوله (لا) يجرم عليها الاغتسال (في حمام دارها) حيث لم يرم هو زوجها بمصر
 النظر إليه لعدم دخوله فيها تقدم وكذا دارها (وقدم) حمله المسمى في دخول الحمام
 والمغتسل (وغوها) لأنها لما خبت قال في البدع وعن سفيان قال كانوا يسحبون من دخله

ولا ظلمة بعده (وقال له الفجر الصادق (و) الفجر (الاول) (و) يقال له الكاذب (مستطيل) بلا اعتراض
 أن (ازرقه) شعاع يظلم (ولقته) يسمى ذنب السرحان وهو الذهب (وبليه) أي وقت الضرورة والعشاء الوقت (للفجر) جماعة وعنده (إلى
 الشروق) لحديث ابن عمر فروعا وقت الفجر ما لم تطلع الشمس رواه مسلم (وتجملها) أي الفجر (مطلقا) أي صيفا وشتاء (أفضل)
 قال ابن عبد البر مع عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعثمان وعمر رضي الله عنهم أنهم كانوا يغاسلون بالفجر ويحالفون بتركوا
 الأفضل وهم النهاية في آيات الفضائل وحديث أسمر رواه الفجر فاه أعظم الجوز رواه أحمد وغيره حكى الترمذي عن الشافعي وأحمد
 وأصح رضي الله تعالى عنهم أن مع في الأسفار أنه يعني الفجر فلا يثنيه ويسن جلوسه بمسلة بعد عصر إلى الترويض بعد فجر إلى

الشروق خلافه بقية الحوادث ونكره الحذف بعد صلاة النحر في أمر القبل يطلع الشمس ذكره في الانقضاء (وتأخير الكل)
أي المصليات الخمس (مع أمن قواف) الوقت بأن يبقى منه ما يتقعر لها كما (أصل كسوف) الشمس أو القمر الخلل ثلاثه كسوف
(و) تأخير الكل مع أمن قواف (معدنوكا فن) بول أو غنوه (وتأق) إلى طعام أو غيره (أفضل) ليزيل ذلك باقي الصلاة
على الوجه الأكمل فان ضاق الوقت قسمت (ولو أمره) أي التأخير (والله يصلي به) الصلاة التي لم تأخرها مع سعة الوقت (أمر)
ليصلي به وظاهره وهو باطعاه والده وإن أمره بالتأخير لغير ذلك لم يؤمر ١١٩ (ف) يؤخر عنه (لا يكره أن يؤمر) (يا)
وهو ظاهر (ويجب) التأخير
(لتنم) (القاصد) (تتم) (ذكر واجب)
لأن الزجب لا يتم إلا به وتحصل
فضيلة التجيل بالتأخير (الصلاة
أول الوقت) بأن يشغل الطهارة
وغنوه عند دخوله لأنه
لا مرض منه (وقد روى صلاة
أيام الجبال) الطهارة والوجه
يوم كسبت يوم كسبت يوم
بجمعة (قد ر) (الزمن) (الغناء)
لأنه لا تظهر بالزوال وانصاف
النهار ولا العصر بمسار على الشيء
مثله وهو هكذا بل بقدر الوقت
بزمن يساوي الزمن الذي كان
في الأيام المعتادة واليلة في ذلك
كالיום أن طالت هلك وقياسه
الصوم وسائر العبادات
(فصل) فيما يترك به وقت
الصلاة وتحكم قضائها (أداء
الصلاة حتى) صلاة (الجمعة
يدرك بتكبيره أوام) في الوقت
سواء أخرها العذر أولا لمحدث
عاشه مرقوعا من أدرك حذو
من العصور بل أن تنسب
الشمس أو من الصبح قبل أن
تطلع الشمس فقد أدركه وأه
مسلم والبخاري فليتم صلاته
وكذلك المسافر صلاة التيمم
وكذلك الجماعة (ولو) كان الوقت

أن يقول بار بار من وقتنا عذاب الصوم (والأولى في الجاهل أن ينسل قديمه ويطعمه بما
بارد عند دخوله وبالزمن الحائط) خوف السقوط (ويقصد موضعاً خالياً) لأنه أبعد من أن يقع
في حظور (ولا يدخل البيت الخارجي بمسرى في البيت الأول) لأنه أجود طبا (ويقلل
الالتفات) لأنه عمل الشياطين فتصيب بهور بما كان سبيلاً ونية عورة (ولا يطيل المقام إلا
بقدر الحاجة) لأنه بأخضر البدين (ويصل قديمه عند خروجه بما بارد كالق في المستحب
فإنه يذهب الصداق ولا يكره دخوله قريباً للربوب ولا بين المشاهدين) لعدم النهي الخاص
عنه وقال إن المجرى في مناجاة القاصدين يكره لأنه وقت انتشار الشياطين (ويجوز أن يتقبل
هر مانع من الناس) في جوامد أخرى بعد ذلك بشرط حفظ عورتك إلى آخره ومن يعلين أمهات
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي حلاً يقتل بالزنا فصد المني لجملة ما وأتى عليه ثم قال إن
الشرع وجب على من ستره يجب الحياض والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستتر وراء أو لود (فإن
ستره تسان، شوب) فلا بأس (أو اغتسل هرماناً خالياً) عن الناس (فلا بأس) لأن
موسى عليه السلام اغتسل هرماناً وروا البخاري وأبو سعيد عليه السلام اغتسل هرماناً قاله في
المنى (والستر أفضل) وقال في الانصاف وغيره يكره قال الشيخ في الدين عليه أكثر خصوصه
قال في الآداب يكره الاختيال في السجود وحول الماء المأثور انتهى لقول الحسن والحسين
وقد دخل الماء وعلهم جاردان أن لباسا كانا (ونكره الفراغ فيه) أي الحمام (ولو خفض
صوته) لأنه عمل التكشيف وبقيل فيه ما لا يحسن في غيره فاستحب حسنة القرآن عنه وحكى
ابن عقيل الكراهة من على رأس غير (وكذا) يكره (السلام) في الحمام قال في الآداب
وكذا لا يسلم ولا يرد على مسلم وقال في النسخ الأولى جواز من غير كراهة لمع قوله عليه
السلام اغشوا السلام بسكم ولا تلم برقيه نص والأشياء على الأباحة (لا يكره الذكر) في
الحمام لما روى الغضني أن أبا هريرة دخل الحمام فقال لا اله الا الله (وسطحه وغنوه) من كل
ما يتبعه في بيع وإجارة (كعبته) لتناول الاسم له

باب التيمم

(وهو) لغا لقد قال تعالى ولا تيموا الخبيث منه تتفقون يقال عمت فلاناً وتيمته وأجمته إذا
قصده ومنه ولا تيمن البيت الحرام وقول الشاعر

وما أدري إذا عمت أرضاً • أريد الحبر أهما يلبني
التيمم الذي أنا متبعه • أم التيمم الذي هو متبعي

وشرعا (مسح الوجه واليدين تراباً طهوراً على وجه مخصوص) باقي تفصيله وهو ثابت

الذي كبره في الأجر (آخر وقت ثانية في جمع) فتكون التي أحرمها فيه أداء كالويل لجميع فلا تطل الصلاة التي أحرمها بخروج وقتها
بل فيها أداء (ومن جهل الوقت) فلم يدر أدخل أو لا (ولا يمكنه مشاهدة) ما يرضه الوقت لمعي أو مانع ما ولا يخبره عن يقين بدخول
الوقت (سلي إذا ظن دخوله) أي الوقت بدليل من اجتهاد وتقدير الزمن بمنته أو قراءة من يحرمه لأنه أراسته أي ما كسني فيه بخلة الفن
كعبه وبسبب تأخيرها حتى يتبين دخوله الوقت قاله ابن تيمم وغيره فان صلى مع الشك أو عدمه طلاقاً لأن الأصل عدم دخوله وأن أمكنه
المشاهدة وأخبره عن يقين على بدونه طهارة (وبعدان) اجتمع دوتين له أنه (أخطأ) الوقت (فصل في) وقوعه انقلاباً وبقائه عليه
فإن لم يتبين له الخطأ فلا إعادة (ويبيد ما عجي خارج) عن معرفة الوقت (عدم مقابلة) بفتح الألف من قلبه في دخوله الوقت (مطابقاً)

فإنه لا يوجب إلا نية التعليل ولا يوجد وهم منه أنه لا يقدّر إلا على الاستدلال بالوقت فصل في إعادة عليه ما لم يتبين له الخطأ
(ويعمل بأذن ثقة عارف) بأوقات الصلاة ما لم يأتها من غير نية كذا العمل فإذا كان قبل ما رآه قاله المحدث وغيره في المبدع يعمل بالأذان في دارنا وكنا
في دار الحرمين على إسلامه (وكذا اختياره) أي الثقة العارف بالوقت (بدخوله) عن يقين فصب العمل به لانه خير بدني فقبل فيه
الواصل كالأول (لا) يعمل بأخبره ١٢٠ (عن ظن) بل يجتهد حيث أمكنه فإن تغذر عليه الاحتياط عمل بقوله ذكره

أين يتم وغيره (وإذا دخل وقت صلاة) مكتوبة (بقدركبير) كالوزنات الشمس (ثم) بعد معنى قدرتك كبيرة ما كثر (طرا مانع) في الصلاة (ثلاثون وحيز) ثم زال (فصبت) تلك الصلاة التي أدرك وقتها لوجوبها بدخوله على مكلف لا مانع به وجوبا مستقرا فإذا قام به مانع بعد ذلك لم يسقطها فوجب قضاء ما عند زواله ولا لزومه قضاء ما بعدها ولو جمع إليها (وإن طرا) على غير مكلف (تكتلف كل يوم صغرى وعقل مجنون ونحوه) أي أوطأ نحو التكليف كثر والمانع من حيز أو كثر (وقد بين) من وقت مكتوبة (بغيرها) أي التكبير (فصبت) تلك الصلاة (مع مجموعة اليه قبلها) إن كانت فإذا طرأ ذلك قبيل العصر قضى الظهر وحدها وإن كان قبيل العصر قضى الظهر والعصر وإن كان قبيل المساء قضى المغرب وإن كان قبيل الصبح قضى المغرب والعشاء وإن كان قبيل الشمس قضى الصبح فقط أما كون الوجوب يتلقى بتقدير التكبير من الوقت فلا مداهة

بالاجماع وسند قوته تعالى فزيمه وأما التيمم وأما التيمم وأما التيمم الآية وتحدث عمار وغيره
وهو من خصائص هذه الأمة لأن الله تعالى لم يجعله ظهورا لتيممها فظهرت عليه وأما التيمم (بدل عن طهارة الماء) لانه مستتر عليها يجب فعله عند عدم الماء ولا يجوز مع وجوده لا للمؤخر وهذا شأن البدل (ويجوز) التيمم (حضر أو فرأى) كان السفر (غير مباح أو) كان (قصيرا) دون المسافة (لأن التيمم عزه لا يجوز تركه) عند وجود شروطة (قال القاضي لوجوبه إلى ضيقه تقارب البنيان والنزاع ولو لم يحسن خطوته جازله التيمم) أي بشرطه (و) حازه (الصلاة) للذلة (على الراحة) وكل الميتة للضرورة (لانه ما فرعا) (ويجوز) وبعبارة المدع وهو مشرع والمضى أنه يجب حثت يجب الظهور بالماء ومن حيث سن ثلاث فتشعر (لكل ما فعل بالماء) أي بطهارة (عند الهز عنه) أي عن استعمال الماء لعدم مرضه ونحوها (شرعا من) بيان لما فعل بالماء (صلاة) فرض أرنقل (وطراف) فرض أرنقل (وهو دولا وتوشكر وقراء قرآن ونوم مصحف) وقال الموفق إن احتاج إليه (ووطه حائض انقطع دمها) ولو لم يكن بالواطي جراح أولم يصل به ابتداء (وليس في مسجد) إذا تضرع للوضوء عابلا وأراد البت للفصل فيه (سوى جنب وحائض ونساء) انقطع دمها في مسألة تنقطع في الباب قبله (وهي ما إذا تضرع للوضوء واحتادوا للبت فيه فانه يجوز بلاتيمم وتقدم أولى (و) سوى (لما فعل غير بدن) وهي الخاصة على الثوب وفي البصق فلا يصح التيمم لما يختلف بحاسة البدن وبأني (ولا يكره الوطء لعماد الماء) (ولو لم يبق إلا الأصل في الأشياء إلا بأدلة الادلل (والتيمم مبيح) للصلاة ونحوها (لأرفع الحديث) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي ذر إذا وجدت الماء فلهما جلدك فانه خير لك من التيمم (و) رفع الحديث لم ينجح إلى الماء إذا وجد (وبصغ) التيمم (بشرط) أحد ما دخول وقت ما تيمم به فلا يصح التيمم (لفرض ولا نقل مع كسنة رائحة ونحوها) كوتر (قبل وقتها) لحدث أبي أمامة مرفوعا قل جعلت الأرض كلها لي ولما لي معها واطهروا ما شما أدركت حلا من أمي الصلاة فعنده معيده وعند طهورة رواه أحمد ووضوها غدا قبل الوقت لكونه رافعا للحدث بخلاف التيمم فانه طهارة ضرورية فلم يجوز قبل الوقت كطهارة المتحاضة (ولا) يصح التيمم (أنقل في وقتي عن) لانه ليس وقت له وعلم منه أنه يصح التيمم (كم في الفجر بعده) وكفي طواف كل وقت لا احتجما أذن (وبصغ) التيمم (لثانته إذا ذكرها وأراد ضلها) لانه فعلها كل وقت لا قبله (و) يصح التيمم (لكنه عند وجوده) إن لم يكن وقتي والافاد خرج (و) يصح التيمم (لأنه لا يستفاد إذا احتجوا) لصلاة (و) صلاة (حائزا إذا غسل الميت) أي تم غسله كما في المبدع (أوجع)

فأستوى فيه الكثير والقليل كادراك المسافر صلاة التيمم وأما اعتبرت الكعة في الجمعة (لعد) للمسبق لأن الجماعة شرط لصحتها فاعتبر أدراك الكعة في الجمعة كالثانوية المترط في أكثرها وألوحوب قضاءها مع مجموعة إليها قبلها فلا نية وقت الثانية وقت الأولى حال العذر فذكره المنور لزمه فرضها كإلزامه فرض الثانية (ويجب) على مكلف لا مانع به (أضاع فائتها كثر) من الجنس (مرتبا) فضا لحدثا أحدها عليه الصلاة والسلام غام الأخر بأصل المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منك أني صليت العصر قالوا بارسول الله صليت العصر فقام الصلاة فصل العصر ثم أعاد المغرب وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وألصموني (ولو كثر) الفوائت كالوقتات فان ترك تيممها بالعدل لم تصح لانه شرط كتره بالركوع والسجود (الأناخشي)

[illegible]

شئ (خروج وقت اختيار)
لصلاة ذات وقتين قبل صلاة
الماضرة وفيها المختار لانه
كالوقت الواحد فإنه لا يجوز
التأخير اليه بلا حذر فإن صلى
القائمة مع خشية فوت الوقت
بصحت فصلا ولا يصح تفهله (وأما
ولا غيرها (إذا) أي عند غيب
الوقت أو وقت الاختيار فعليه
كاوقات النهي (أونسيه)
أي الترتيب (بين فوائت حال
قضاها) فيسقط بالتيسر لانه
لأمان على النسبة تلم بها الحارثان
يؤثر في النفسان كالصيام بخلاف
المجوعتين فإنه لا بد من تامة الجمع
وذلك تغفر مع التيسر (أو)
الأذا نص الترتيب بين
(حاضرة وقائمة حق فرغ) من
الحاضرة قبل انزله أعادتها فصلا
وأما حديث حماد الذي صلى الله
عليه وسلم عام الأحزاب السابق
فخصه لانه ذكرها في الصلاة
ولا (أي يسقط الترتيب (ان حوله)
من عليه قائمة كما ذكر (وجوبه)
أي الترتيب لان الجمل بالاحكام
مع التمكن من العلم لانه لا يسقطها
كالجمل بغيره الا كل في الصوم
وكثير تيسر الأركان والجموعتين
قلوصا لانه لم يشره الفجر جاهلا
ثم العصر وفيها بخصه عصره
لاعتقاده ان الصلاة عليه كالجمل
صلاها أي العصر ثم تيسر له أنه صلى
الظهر بالوضوء ويجب قضاءه
فانها كثر (قورا) الحديث من
نام عن صلاة أونسها فليصلها
إذا ذكرها متفق عليه (مالم
تضره في بدنه) صحفه (أو) مالم

الفواتح عوضها الثلاثي بديه
 (ولا يصح قتل مطلق اذن) أي
 حيث جاز التأخير لثني ما تقدم
 كصوم نفل عن عليه قضاء رمضان
 وقوم منه بحد فحرمه وروايت
 (و يجوز التأخير) لقضاء الفائتة
 (افرض معج كاتفاقر رقة أو)
 ان تقار (حاشا) انفسه
 عليه الصلاة والسلام يوم ان غنق
 وجن نام من صلاة الصبح ولا
 تسقط فائتة صبح ولا ينعيف
 صلاة في المساحد الثلاثة ولا يضر
 ذلك (وان ذكر فائتة امام ارم)
 (مكتوبة) حاضرة لم يضر وقتها
 أي الحاضرة عنها وعن الفائتة
 بان اتسع لها (تقطعوا) أي
 قطع الامام الحاضرة التي ارم
 بها وجوبا لانه لم يقطعها
 كانت تقلا والامامون
 يفرضون خلفه ثم يستأنفها
 الامامون فان ضاق وقت الحاضرة
 أعها الامام وغيره لسقوط
 الترتيب اذا (كفره) أي غير
 الامام وهو الامام والمفرد
 اذا ارم بمحاضرة ثم ذكر فائتة
 فقطعها (اذا ضاق) الوقت
 (هنا) أي الصلاة التي ارم بها
 (وعن المستأنفة) أي الفائتة
 والحاضرة بان لم يتسع لغيرها
 لانها تتقلب تقلا ولا يصح النقل
 اذا (والا) بان لم يضر الوقت عن
 التي ارم بها غير الامام وعن
 المستأنفة فان اتسع لذلك (أعها)
 أي التي ارم بها غير الامام بما
 أو كسبت (تقلا) استباحا لصل
 له فلو باهم بقضى الفائتة ثم صلى
 الحاضرة واتي بغير غير فائتة
 تصرف فوت الجمعة ولا يسط

(و يلزمه) أي من مده الماء (بذله) أي عطشان بجشئ تلفه وفي حبس الماء لعطش الغير
 المتوقر وابتان اختار الشرف وابن عقيل وجوبه وصوبه في تصحيح الفروع وقيل يستحب
 قال المجتهد ومظاهر الامام أحمد وقد مده في الرابة الكبرى ويجمع البحرين ولو خاف على
 نفسه العطش بسد دخوله الوقت ففوه جهان قال في تصحيح الفروع الصواب الوجوب وهو
 ظاهر كلام كثير من الاصحاب منهم الشيخ الموفق والقول بعدم الوجوب ضعيف جدا فاعلم
 (ولا يلزم بذل الماء) (لظهاره غير محال) سواء كان يجده غيره أو لا طلبه بمنه أو لا كسائر
 الاموال لا يلزم بذل الاضر وره ولا ضرر ورهنا وأخرج بقوله انه يكره الزاني المحض والمرد
 والحري فلا يلزم بذله اذا عطش وان خاف تلفه (أو) عطش يخافه (على بهيمته أو بهيمة
 غيره المحترمين) لأن الروح حرمة وسبقها واجب ودخل في ذلك كلب الصيد يخرج عنه القور
 والخنزير ونحوه لعدم احترامه (قال) أبو الفرج عبد الرحمن (بن الجوزي ان احتاج الماء
 للجن والطبخ ونحوها يتم وتركه) أي الماء الذي اقتصر عليه في الفروع وجرم به في
 المنهي وحكما في الرابة بصيغة التريض (واذا وجد الخائف من العطش ماء طهورا أو ماء
 شربا) سواء كان في الوقت أو قبله لم يدم حاجته اليه (فان خاف حبسا) للباحث أو كالأفراد
 النجس (ولمات رب الماء) أو بقي (وهو جملة رقة العطشان) كما يتم لو كان حيا (ذلك) (وبغير)
 العطشان (عنه) أي قيمة الماء (في مكانه) أي مكان اتلافه (وقتا تلافه لو رثته) لا تتلافه اليهم
 كسائر أمواله وان غفر له بمنه مع ما مثل دفعها لغيره عن الورثة اذا الماء لا قيمة له في الحضر
 غالبوا ان كانت خشي تافه بالنسبة لما في السيفر وظاهر النهاية ان غفره في مكانه أي التلف
 فيشله (ومن أمكنه أن يتوضأ بجمع الماء) الذي توضأ به (وبشره لم يلزمه لأن النفس تعافه)
 أي تعاف شربه (ومن خاف فوت رفقته) باستعمال الماء (سأخه التيمم) كالف في الفروع ولو لم
 يخف ضررا بفوت رفقته لافوت الألف والانس (وكذا الخوف على نفسه أو أمواله في طلبه) أي
 الماء (خوفا محققا لاجبا) وهو الخوف لتسبب والخوف الحقيقي (كان) كان ينعو بين الماء
 (سبح) أي حيوانه ففترس (أو حريق أو لصل ونحوه) سأل له التيمم لان الضرر منفي شرما
 (أو خاف) بطلب الماء (غير ما يلزمه ويهجر عن أدائه) فله التيمم دفعا للضرر عنه فان قدر
 على وقاه حاله ينع لم يجر له التيمم بالتمسك بالتمسك اذن (أو خاف امرأة) بطلب الماء (فكافا)
 يغيرون بما فتيهم بل يحرم عليهم الخروج في (طلبه) اذن لانها تعرض نفسها لفساد مثلها
 (المرء ولو كان خوفا بسبب تلفه) فحين عدم السبب مثل من رأى سوادا لا قبل ظنه عدوا
 فحين ان ليس بعدو سدان تهم على لم يند) لكثرة البلوى به بخلاف صلاة الخوف فانها تادرة
 في نفسها وهي بذلك أكثر (و يلزمه) أي عدم الماء اذا جبت عليه الطهارة (شر الماء) الذي
 يحتاجها (بين منته في تلك الرقة أو مثلها) أي مثل تلك الرقة (غالبا) لانه قادر على استعماله
 من غير ضرر ولا يلزمه مشراة عورة للصلاة تكذا هنا (و) يلزمه أيضا بغيره (زيادة
 بسيرة) عرفان ضرر هابسرو وقضاة غير المير في النفس (كضرب يسير في مده من صداع
 أو برد لهننا أو لوى) (لا) يلزمه شر الماء (بين يهجر عنه) أو يشم لان الشرع عن المنع يمنع
 الانتقال الى الدل بالهجر عن غير الرقة في الكفارة (أو) أي لا يلزم شر الماء (بين يحتاجه)
 لنفقة ونحوها) كضادته ومؤنة سفره والفرق بين نفقته ونفقة عياله من مؤنة وكسوة وغيرها
 (وحبل ودلو كا) يلزمه شر الماء (بين مثل أو زائد يسير اذا احتاج اليه ماو) يلزمه طلبها (أي
 الحبل والدلو) أي استواءهما لصل بهما الماء لا مالا يتم الواجب الا بهما فواجب (و) يلزمه

اشتغلت بدين فلا تبرا إلا بمشقة
(والا) إن لم يدين في وقت الوجوب
بأن لم يدين في بلوغ ولا ماضى بعد
بلوغه (فإنه) إن قضى حق
يظن أن نفسه بريئة (بما يتبين
وجوبه) أي من الفرض الذي
تدين وجوبه في قضى متدينين
أنه بلغ لأن ما زاد عليه إلا جمل
عدم وجوب أدائه فضلا عن
قضاؤه بخلاف المسئلة قبلها فله
تحقق الوجوب وشك في الفعل
والأصل عدمه (فترك)
مكلف (عشر مبداء من صلاة
شهر) مكتوبة (نقض مسئلة
عشر أيام) لاحتمال أن تكون
كل صلاة من يوم (ومن نسي
صلاة) واحدة (من يوم) وليسلة
(وجعلها) أي من النسبة (قضى
خمس) بنوى بكل واحدة أنها
الفائتة لأن اليقين شرط في صحة
المكتوبة ولا يتوصل إليه إلا
بذلك فإنه (و) من نسي (أظهر)
وعصر من يومين وجعل
السابقة منهما بأن لم يدر الظاهر
من اليوم الأول والعصر من
الثاني أو بالعكس (تحرى) أي
يبدأ أي اجتهد بأنه نسي أولا
فيبدأ أي يحضى الأخرى فصا
كالواشيت عليه القبلة (فإن
استويا) بأن تحرى فلم يظهر له
شي (فإنه) يبدأ (عاشاء) منها
لأن الترتيب سقط لعدم تقدم
وهذا منه (وترك) ظهور من يوم
وأخرى منه ولا يدري أي القبر
أم المغرب صلى القبر ثم الظاهر
ثم المغرب ولا يجوز أن يبدأ
بالظهور لأنه لا يتحقق برأيه
قبلها (ولولم) ما موم غسل على

(قدوما) أي الجبل والدلو (عاريه) لأن المنفعة في ذلك بسيرة وإن قدر على استقراج (ملعبه)
منوب إليه ثم بعرضه (له) ذلك القدرة على تحصيله كالوحد سلا ودلوا (أن) لم تنقص قيمة
الزوب أكثر من (الماء) الذي يستقر فيه في مكانه فإن نقصت أكثر من غنمه بلزمه كسراؤه
(و) بلزمه قبوله الماخر صا (كذا) بلزمه قبول (غنه) قرصا (وله) وفاء (وبه) منه لأن المنفعة في ذلك
بسيرة (ولا) بلزمه (اقتراض غنه) أي الماء (لأنه) (له) بلزمه قبول (الماء) إذا بذله (هبة) (له) (سولة)
أثمة فيه لعدم قوله عادته (لا) بلزمه قبول (غنه) (هبة) (لأنه) (ولا) بلزمه (شراؤه) أي الماء (بدن)
في ذمته (ولو) قدر على أدائه في بلده لأن عليه ضررا في وفاة الدين في ذمته (وربما) تلف ماله
قبل أدائه (وكذا) على وقال القاضي بلزمه كالزينة في الكفارة (وأوجب) بأن الفرض متعلق بالوقت
بخلاف المكفر (فإن) كان بعض بدنه حيا ومضموم (بأن) كان به قروح (وتمتر) بفسله
ومعه الماء (تيمم) أي المخرج ونحوه لم يتقدم (و) (تيمم) أيضا (لما) يتصور بفسله مما
قرب منه (أي) من المخرج ونحوه لمساواة له في الحكم (فإن) تجزئ من مسطحة (أي) مسطحة
المخرج وما قرب منه مما يتصور بفسله (لأنه) لا يستتبع أن يقدر على الاستتابة (بأن) وجد
من يستتبه وأجره أن ظلم (والا) أي وأن لم يقدر على الاستتابة (كفاه) (تيمم) قبضه به (ولا)
إعادة (فإن) أمكن معه (أي) المخرج ونحوه (الماء) (وجب) المسح (أجرا) لأن الغسل
ما موم به والمسح بعضه فوجب كن تجزئ عن الركوع والوجود وقدر على انشاء فإن كان المخرج
نجسا فقال في التيمم لا يصح ثم إن كانت النجاسة معفو عنها الغيب واكتفى بنية
الحديث والأثرى الحديث والغيب إن شرطت فيها قاله في المبدع (وإن) كان المخرج في بعض أعضائه
الوضوء لزمه مراعاة ترتيب وضوءه (لغسل) (فيتيمم) (أي) المخرج (عند) غسله لو كان
صحيا (لأن) البديل يعطى حكم مبدله (فإن) كان المخرج في الوجه قد استوجبه (وأراد) الوضوء
(لزمه) (تيمم) أولا (لقيامه) مقام غسل الوجه (ثم) يتم الوضوء (وإن) كان المخرج (في) بعض الوجه
خير بين غسل الأصبع منه (أي) من الوجه (ثم) يتمم بين التيمم (أولا) ثم يغسل جميع وجهه (لأن)
العضو الواحد لا يترتب فيه ترتيب (ثم) يكن وضوءه (وإن) كان المخرج في عضو آخر (غير) الوجه
(لزمه) غسل ماقبله (ثم) (ثم) كان الحكم فيه (أي) المخرج (على) ما ذكرنا في الوجه (فإن)
استوجبه المخرج تيمم بغسل ماقبله (وإن) لم يتوجه به خير بين غسل ماقبله (وبين) أن يتيمم
المخرج ثم يغسل الباقي أو يغسل الأصبع ثم يتيمم المخرج (وإن) كان المخرج (فوجهه)
ويديه ورجليه احتجاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله (لحصول) الترتيب (ولو) غسل جميع
وجهه ثم تيمم المخرج وجرح بدنه تمام واحد (لأنه) لا يترتب له وضوء في سقوط الفرض عن جز
من الوجه والدين في حال واحدة فيقوت الترتيب لا يقال بطلان هذا التيمم عن جملة الطهارة
حيث يسقط الفرض عن جميع الأعضاء جملة واحدة (لأنه) إذا كان عن جملة الطهارة
فالحكم له دونها (وإن) كان عن بعضها ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتد فيما ينوب عنه
من الترتيب (و) بطل وضوءه (وهو) تيممه (مخرج الوقت) فلو كان المخرج في رجليه فتميمه
عند غسلها ثم بعد زمن لا تمكن فيه المرواة خروج الوقت بطل تيممه وبطلت طهارة باله أيضا
أفوات المرواة فيعيد غسل الأصبع ثم يتيمم عقبه (ولا) تطل طهارة باله إن كان غسل الخاتمة
ونحوها) كخض أو نفاس (مخرج وجهه) أي الوقت (بل) بطل (التيمم فقط) لأن غسل
الجنابة ونحوها لا يترتب فيه ترتيب وضوءه (وإن) وجد ما يكفي بعض بدنه لزمه
استعماله حينا كان أو محذورا ثم يتيمم الباقي (لوقوله) صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما
استطعتم (رواه البخاري) ولا نه قدر على بعض الشرط لزمه كالسنة ولا يصح أن يتيمم قبل

الإمامة الظاهر أو العصر اعتبر بالوقت (فإن) كان وقت الظاهر في الظاهر وإن كان وقت العصر في العصر عينا بالظاهر (فإن)

استعماله لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فاعتبر استعماله أولا ليحقق الشرط الذي هو عدم الماء ليتيمم الفصول عن غيره لعدم ما يتيمم له وإن تيمم في وجه ثم وجد ماء لم يركبوا كمن ترك وضوءا وصلى الظهر ثم ذكر أنه ترك وضوءا من إحدى طهارتيه ولم يلم عينا لزمه إعادة الوضوء والصلاين وإن لم يجد بينهما الصلاين وضوءا لثانته فوجدنا لزمه إعادة الأولى خاصة لأن الثانية مخصصة على كل تقدير

باب استراة العورة

الستر بقية السنين مصدر ستر وبكره ما ماستر به (وهي) أي العورة فقتلته التفتان والثني المستقيم ومنه كلمة عوراء أي قمصة وشرا (سواء الإنسان) أي قبله أو دبره وكل ما يضي منه) إذا نظر إليه أي ما يجب ستره في الصلاة أو يحرر الفظر البسه في الجملة سمي بذلك لتع ظهوره (حتى من ثقب) منخل ستر العورة وهو مبتدأ خبره قوله (من شروط الصلاة) فلا تصح صلاة مكشوفها مع قدرته على سترها لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة حائض الا بضمير وحديث سامة بن الاكحوص قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد وأصلي في لقمي الواحد قال نعم وأزدر ولو بشوكه رواها ابن ماجه والترمذي وقال فيها حسن صحيح وحكى ابن عبد البر الاجماع عليه الفصولي غير أنا خالبا وفيه في واسع الجيب ولم يزدر ولم يشد عليه وسماه وكان بحيث يرى منه عورة نفسه في قيامه أو ركوعه وشعره لم ينع سلاته كالو راعا غير (ويجب)

تقدم

فصل ومن عدم الماء وطن وجوبه (لزمه طلبة لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتيمموا ولان قال لم يجدوا لأن طلبوا لأن التيمم بدل فلم يجز الصدول إليه قبل طلب المبدل كالصيام في كثارة الترتيب (أوشل) أي ترد في وجود الماء (ولم يفتق عديمه) ووطن عدم وجوده قال في الانصاف على الصحيح من المذهب (لزمه طلبة) أي الماء (فردله) أي ما يمكنه وما يستصعبه من الأثاث (وما قرب منه عرفا) لما تقدم (فيقتش من رجليه ما يمكن أن يكون فيه) إذ تقتش ما لا يمكن أن يكون فيه طلب للحال (ويستقي جهاته الأربع) تقدمه ورأه ويحيته وشماله (الي ما قرب منه ما إعادة القوافل السبي اليه) لأن ذلك هو الموضع الذي يطلب الماء فيه عادة (ويسال رفقة) إذ هو الخيرة بالمكان (من موارد) أي الماء (و) يسألهم (عن ما معهم ليعرفوه أو يملأوه) كالمضي والمضي والفسح وان كان له رفقة بدل عليهم طلبه منهم (ووثب الطلب بعد دخول الوقت) لأنه اذن مخاطب بالصلاة وبشرطها (فلا أثر لطلبه قبل ذلك) أي قبل دخول الوقت لأنه ليس مخاطبا بالتيمم قبله (فان رأى حضرة أو رأى) شيئا يدل على الماء (لزمه قصد فاستبرأه) ليحقق شرط التيمم (وان كان يقربه ربه أو شيئا قام آناه فطلب) أي فتش (عنده) قطعاً فاشل (وان كان سائر اطاله أمامه) فقط لأن في طلبه فيما بعد ذلك ضرره (فان دله) أي أرشده (عليه ثقة) أي عدل ضابط لزمه قصد أنه كان قريبا عرفا (أرسله قريبا) عرفا (لزمه قصد) ولم يصح تيممه اذن لغيرته على استعماله حيث لم يخض ضررا ولا فوف وقت ولا رفقة (ولزمه) أي عدم الماء (طلبه لو قلت كل صلاة) لأنه مخاطب بها وبشرطها كما داخل وقتها وهذا كله اذ لم يفتق عديمه كما يفهم مما سبق في كلامه فان تحقق عديمه لم يلزمه طلبه لأنه لا أثر لطلبه في تحقق العدم (ومن خرج إلى أرض) أي مزارع ومخيمات (بلد محرق أو صيد أو احتطاب ونحوها) كاختطاب وشوكا وخرج لحصاد أو دباس ونحوه (حله) أي المأصم وجوبا (ان أمكنه) حله لأنه لا ضرر اذن في عدم حله والواجب لا يتم إلا به (فان لم يمكن حله ولال جوع) إلى محل الماء (لوضوء) أو نحوه (الابتغوا به حاجته تيمم) لأنه عدم الماء (وصل ولا بعد) وكذا الوجه وقد أولم يحصله لغرض غير (كالمالك) كانت حاجته في أرض قربه أخرى غير بلده (ولو كانت قريبا) لما تقدمناه لافرق بين بعد السفر وقربه لعدم قوله تعالى أو على سفر (ولو لم يما قبل الوقت أو كان معه) الماء (فأزاده) قبل الوقت (ثم دخل الوقت وعدم الماء) فلا أثر عليه لعدم نصه بطله لأنه ليس مخاطبا بالطهاره قبل دخول وقت الصلاة و (ملى بالتيمم) لأنه عدم الماء (ولاعادة

قلت يا رسول الله عورتا تأتي منها رائحة قال أحفظ غورتك الأمن وحكك أو ١٢٥ تأملتك حيثك قال قلت ماذا كان

عليه) لانه أتى بها ومكف به (وان مر به) أي الماء (في الوقت واسكنه الوضوء ولم يشمتوا
ويعلم انه لا يجذبه) حرم لتقرط عليه بترك ما هو واجب عليه بلا ضرورة فان لم يمكنه الوضوء
أو توضأ ثم انتفض بعد مفارقة الماء بعده عنه أو كان لا يسلم انه لا يجذبه فلام عليه لعدم
تقرطه (أو كان) الماء (معه فادق في الوقت) حرم لانه وسيلة إلى فوات الطهارة بالماء
الواجب (أو بانه) أي الماء (فيه) أي الوقت (أو وجهه فيه) لغيره يحتاج لشرب (حرم) عليه
ذلك لما تقدم (ولم يصح البسح) (ولا الغيبة) لانه تعلق بسحق الله تعالى فهو كالمنذور عتقه نذر
يبرأ له من تسليمه شرعا (أو وجهه) في الوقت أو بغير ضامه (فلم يقبل حرم) عليه
(أيضا) لتقوية الطهارة الواجبة (أو) ان (تيمم وصلى في الجميع) أي جميع الصور المتقدمة
(مع) تيممه وصلاته لعدم قدرته على التيمم عند أشبه ما وقع ذلك قبل الوقت (ولم يعد)
الصلاة لانها صلاة تيمم صحيح لما تقدم وهذا كله اذا كان الماء قد عذب فان كان باقيا وقدر على
تخصيصه لم يصح تيممه ولا صلاته لقدرة على الماء ولم يقبده لوضوئه (وان نسي الماء) وتيمم
يجزئه قال في الفروع ويؤتى به أو تيمم اذا كان الماء يباع ونسي عنه وتيمم وصلى بجزئه
لان النسيان لا يضره من كونه واحدا وشرط لباحة التيمم عدم الوجدان ولا الطهارة فحب
مع الله كقولنا بقطب الانبياء كالحديث (أو جهله) أي الماء (يعرضه يمكنه استعماله) وتيمم
لم يجزئه) لتقصيره كعمله ما ناسيا أو جاهلا بالسفر أو بكفر بصوم ناسيا أو جاهلا بوجود
الرقبة (كان يجده) أي الماء (به) بذلك (أي التيمم (فدركه وهو) أي دركه (فيه)
المشاهد أو الخفية (أو) يجده (بشر يقربه أو علاما ظاهرة) وكان يتكبر من تناوله منها
فلا يصح تيممه من ذلك ولا صلاته لما تقدم (أو ما كان ضل عن رده وفيه الماء وقد طله) فان التيمم
يجزئه ولا إعادة عليه (أو) تيمم وحده بتركه وهو (كانت أعلام البئر خفية ولم يكن يعرفها)
قبل ذلك (أو كان يعرفها واصل عنها فان التيمم يجزئه ولا إعادة عليه) لانه ليس بواحد للماء وغير
منقطع (وان أدرج أحد الماء في رده ولم يلم به) حتى صلى بالتيمم فانه بعد لتقرط به بعدم
طلبه في رده (أو كان الماء مع غيره ولم يلم به) أو نسي البدن بعله حتى صلى بالتيمم فانه
يسد ما صلاه بذلك التيمم كالأول ان النسيان عنه وكسبان رقيقة مع عبده وقيل لا يرد لان
التقرط من غيره (وتيمم بجميع الأحكام) أما لا كبر فلقوله تعالى أو لا علمتم اننا
والأمم الجاهل وعن عمران بن حصير ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتز لا يصر
مع القوم فقال ما نهك ان تصلي فقال: صابني جارية ولا فقال عليك بالصعيد فانه يكتفي
مستحق عليه والخض والنساء انما قطع دمها مارا **ك** فترادوا سلم كالجنب وأما الأصغر
فبالاجماع وسند قوله تعالى أوجاه أحدكم من الغائط وقوله عليه السلام الصعيد الطيب
ظهوره والسلام ولانه اذا جاز الجنب جاز غيره من باب أولى (والنجاسة على حرم وضوئه على بدنه
فقط نظرا لما زالوا) بغيره (الماء) الذي ينزل به الماء لمحوم حديث أبي ذر ولا تطهارة في
الدين ترادف للسلالة أشبهت الحديث واختار ابن حاتم وابن عقيل لا يتيمم لنجاسة أصلا كجهنم
العلماء لان التيمم اغما ودي التيمم للحدث وغسل النجاسة ليس في معناه لان الفصل انما يكون
في محل النجاسة دون غيره وعلم من قوله فقط انه لا يتيمم لنجاسة ثوبه ولا لبقته لان البدن
مدخل في التيمم لاجل الحديث فدخل فيه التيمم لاجل النجاسة وذلك معدوم في الثوب
والمكان ولا يتيمم لنجاسة معقونها (ولا إعادة) لما صلاها بالتيمم لنجاسة على البدن كالذي
يصلبه بالتيمم للحدث واغتبا تيمم لنجاسة البدن (بعد ان يخفف منها ماء كنه) تخففه بحل
بابه ومعطر طبه (لزموا) أي وجوبه بالأصح تيمم لما قبل ذلك لانه قادر على ازالة النجاسة بالجله

(لباح) لثمان فرسخا وسيدها (و) يباح له كركن عورة (لباحه) من زوجه وأمة حديث جهنم من دعي وقدم ولا يجزئ نظر

فلا تترك الحديث جازم كمنهوا ولا ساه (وعورة ١٢٦ ذكر وختي) حزن نانا أوريقين أو بعينين (بالنا) أي استكسلا (عشرا)

من السنين ما بين مئة وركبة
 الحديث على مرقعها لا تترك
 تحذرك ولا تنظر إلى تخذي ولا
 ميت رواه أبو داود وغيره
 وبأسد بن أبي أيوب الأنصاري
 برفعه أسفل السرة ونوق إلى كبتين
 من العورة وهو عرو بر شعيب
 عن أبيه عن جده مرفوعا ما بين
 السرة والركبة عورة رواها
 الدارقطني قال المحدث والاحتياط
 لا تخفي المشكل أن يسترك المرأة
 (و) عورة (أعوان ولد) عورة
 ومكانته (ومعنة) بعضه
 وبعضه هارقي ما بين مئة
 وركبة لا يداون الحرة فاحلفت
 بالرجل ويحجب استتارهن
 كالخبرة البانسة (و) عورة (حرة
 حمزة) ثم لم يسم سمين (و)
 عورة (حرة مرافقه) فارت
 السلوخ (ما بين مئة وركبة)
 المفهوم حديث لا يقبل أنه صلاة
 حائض الاحتضار وهي منه ان
 المدفوعة الركعة لسان العورة
 وهذا كله في الصلاة (و) عورة
 ذكر وختي (المنه سمين)
 (إلى عشر) سمين (الفرجان)
 لقصوره من ابن عشر لأنه لا يمكن
 بلوغه ولم منه ان من دون سبع
 لأحكامه لورته لا حكم الطاعة عليه
 مفسر عليه إلى التمييز (والحرة
 البانسة كلها عورة في الصلاة)
 حتى ظهرها نصا (الأوجه)
 الحديث المرأة عورة رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح وهو
 عام في جميعها ترك في الوجه
 للأجاء فيقي العمر فيجاءه
 وقولنا عباس وعائشة في قوله
 تعالى ولا يدين زنهن إلا ما ظهر
 منها قالوا لولا الكفني خالفة ما برى مسعوده فقال التياب ولأن الحاجة لا تدعو إلى كشف الكفني

لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (وان تيم) ضرا أو سفرا أو من البرد) ولم يكن
 قصته ولا استمهاله على وجهه لا يصح وتقدم (وصلى فلا إعادة عليه) حديث عمرو بن
 الباص وتقدم ولم يأمره عليه السلام بالأعادة ولو وجبت لأمرهم لأن تأخير البيان عن وقت
 الحاجة غير حار وقدس الحضر على السفر (ومن عدم الماء أو التراب ولم يكن معه استمهاله)
 أي الماء أو التراب (لمانع كمن به قروح الاستطاع معهما من الشربة وضوءه ولا تيم صلى)
 الفرض فقط (على حسب حاله وحواله) لقوله عليه السلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 ولأن الجهر عن الشرط لا يوجب ترك المبروط كالنحو عن السرة والاستقبال (ولا إعادة)
 لما روى عن عائشة أنها استأثرت من اسمها صلاة فقصتها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجلا في طلبها فوجدوها فادركتهم الصلاة وليس معهم ماء ففصلوا به غير وضوء فشكلوا إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله آية التيميم متفق عليه ولم يأمروهم بالأعادة ولا أحد شروط
 الصلاة فقط عند الجهر كاستشر وطها (ولا يزين بدنهن على ما يجرى في الصلاة من قراه
 وغيرها) فلا يقرأ ثوبا على العورة ولا يسمي أكثر من مرة ولا يزين بدعي ما يجرى في طهائنه
 ركوع أو سجود جالس بين السجدة والركعة وإذا فرغ من قراءة الفاتحة ركع في الحمال وإذا فرغ
 مما يجرى في التشهد الأول نهض في الحمال وإذا فرغ مما يجرى في التشهد الأخير سلم في الحمال
 (ولا يتنفل) من عدم الماء أو التراب ونحوه لأنه ما أوجب الفرض لداء الضرورة إليه (ولا
 يؤم) من صلى على حسب حاله (مظهر إمام أو تراب) لعدم جهة افتدائه لم يظهر بالحديث
 ما لم يحدوه وعلم أنه يؤم مثله (ولا يقرأ في غير صلاة) كان حيا ونحوه (كحائض ونفساء
 لمستقدم في القتل) وتبطل الصلاة (أي صلاة المصل على حسب حاله) بالحديث فيها) وهو رافق
 نجاسة لا يفي عنها إلا أن يذبح في الصلاة فتنقض وجوده بطلانها على أي حال كانت ثم
 يستأنفها على حسب حاله (لا تبطل الصلاة المصلى على حسب حاله) بخروج وقتها بخلاف
 صلاة التيميم لأن التيميم يبطل فنسطل الصلاة بخلاف ما هنا (وتبطل الصلاة على الميت إذا لم
 يغسل ولم ييم) لعدم الماء أو التراب وصل عليه (يفسده أو ينجسه) متعلق ببطلان والمراد
 بوجوبه ما يغسل به أو ييممه (بعدها) أي بعد الصلاة عليه (وتعاد الصلاة عليه) أي على
 الميت بعد أن يغسل أو ييمم وحواله لا قدره عليها بشرطها (ويجوز شه) بعددته (لأجلها)
 أي لقتل أو التيميم (مع من قمعه) لأنه مضطرب لم يقدره فان خيف نقصه لم ينش
 وفصل ولا يصح التيميم إلا بتراب طهور (أقوله) في قسمه ما هو عديم الطيبا ما هو
 وجوهكم وأيديكم منه وما لا غبار له كالصخر لا يجمع بشئ منه وقال ابن عباس الصلاة على التراب
 الحرف والطيب الطاهر يؤكده قوله عليه السلام وجعل لي التراب طهورا رواه الشافعي
 وأحمد بن حنبل على وهو حديث حسن نفس ترابا يحكم الطهارة وذلك يقتضي في الحكم
 عما عدا ما هو القول بأن من لا تبدأ الفاتحة قال في الكشف قول متصف ولا يفهم أحد من
 العرب من قوله القائل مع برأسه من الدهن ومن الماء أو التراب الأممي التبعين والأذنان
 الحق أحق من المراء فلا يصح التيميم برمل ونحوه تيميمه ولا بتراب أو التراب طهورا
 رتبته (مباح) فلا يصح بمصوب ونحوه حديث من عمل عملنا عليه أمرنا فهو رد قال في
 الفروع وتراب مضروب بالماء طاهر ولو تراب مضروب بالماء طاهر وغيره وله غير مراد
 بأنه لا يكره تراب زمزم مع أنه مسجد (غير محرق) فلا يصح التيميم بما حرق من تراب ونحوه
 لأن الطبخ أخرج عنه أن يقع عليه اسم التراب (له غبار يعاق باليد) أو غير ما تقدم
 (ولو على أيد أو غيره) كثر وساط وحصى وحائط ونحوه حيوان برذعه حمار وشجر

صلا ترجل) حرا وعود (في
 قوسين) كقصد من ورد له اوازاد
 وهو اول ذكروه بعضهم اجابا
 قال جماعة مع ستر راسه والاعمام
 ابلغ لانه يفتدى به ولا جدهن
 الى امامة قلنا يا رسول الله ان
 اهل الكتاب يسترؤن ولا
 يترؤن فقال يسترؤن ولا يترؤن
 وخالفوا اهل الكتاب ولا تتركه
 في ثوب واحد ولقمتص اولي
 لانه ان يستر ثم الراس ثم التترؤ
 او السراويل (و) يمكن ستر
 عورة (أي الرجل) (في نقل)
 لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه
 وسلم انه كان يستر بالليل في ثوب
 واحد عنه على أهله والنوب
 الواحد لا يستر ذلك مع ستر
 المتكبرين ولان عادة الانسان في
 بيته وغلو انه قلل اللباس ونظفته
 وغالب نقله يقع فيسوقه في ذلك
 كما سوح فيه بترك القيام ونحوه
 (وشرط في فرض) ظاهره ولو
 فرض كفاية مع ستر عورة (ستر
 جميع احد عاتقيه) أي الرجل
 ومثله تنقضي (لباس) الحديث
 أي مرتبة مرفوعة لا يصل الرجل
 في الثوب الواحد ليس على عاتقه
 من شئ رواه الشافعي والعاتق
 موضع الرداء من النكيب ولا يرق
 في اللباس بين ان يكون مناسرا
 به عورة أو غيره (ولو وصف)
 اللباس (الشتر) لعموم قوله
 عليه الصلاة والسلام ليس على
 عاتقه من شئ فانه يوم ما يستر
 البشرة وما لا يستر (وقتن
 صلاة حرة) بالنية (قد خرج)
 وهو القصد من (ونحو) وهو
 ما نفعه على رأسها وتدين تحت

ونحن وعمل شعير ونحوه مما عليه غبار طهور (حتى مع وجود تراب) ليس على شئ مما
 تقدم ولا يصح التيمم به حتى يتوكلوا على السمسار والارطين) رطب لانه ليس بتراب
 (لكن ان امكنه تحفيقه والتيمم به قبل خروج الوقت) (منه ذلك) لانه قادر على استعماله في
 الوقت فان لم يكل وحده ما ستره فان لم يمكنه الا بعد خروج الوقت لم يلزمه (ولا) يصح التيمم
 (بتراب مقبرة تذكر رتبته) لا اختلاطه بالصلب (فان لم يترك) نشها (حاز) التيمم منها
 وان شئت فيه اوفى بحاسة التراب الذي يتيمم به حاز التيمم به لان الاصل الطهارة قاله في الشرح
 ومنع منه ابن عثيمين وان لم يترك (واستحب الامام احمد جل التراب لاجل التيمم) احتياطا
 للعبادة (وقال الشيخ وغيره لا يحد) قال في الفروع وهو اظهر وقال في الانصاف (وهو
 الصواب) ان لم ينقل عن الصابغ ولا غيره من السلف فعل ذلك مع كثرة أسفارهم (ولو وجد
 ثوبا وتستره) (به) (معهم أعضاء) الواجب غسلها (به) لقوله عليه السلام اذا امرتكم
 بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولانه ما جاءه تيمم وان يستعمل الاستعمال المعتاد وهو الفسل لعدم
 ما يذيه فوجب ان يستعمل الاستعمال المقدور عليه (ويبعد) الصلاة ان لم يجز على الاعضاء
 بالنس لانه صل مع وجود الماء في الجبهة بلا طهارة كاملة ومثله لو صلى لا تيمم مع وجود طين
 بأس هذه لعدم ما يذيقه للصبر له غبار (وان كان) النخل (يجري) أي يسيل على الاعضاء
 (اذا مس يده) وغيره من باقي الاعضاء (لم يعد) الصلاة حثرتي بالنس لو سجد الفسل
 المأمور به وان كان خفيفا (ولو نحت الجرح حتى صار ترابا لم يصح التيمم به) لما تقدم (لا الطين
 الصلب) (الطين) (الأرضي اذ قد) وصار له غبار فانه يصح التيمم به لانه تراب (فان خالط
 اتراب) الطهور (وروي بار لم يصح التيمم به كالجص ونحوه) كالتوردة وديق البرونج (فكالماء
 اذا خالطه الطهارة) فان كانت القليلة للتراب حاز وان كانت الجاهل لم يجز ذكره القاضي
 وأبو الخطاب قياسا على الماء وان خالطه نجاسة فقال ابن عثيمين لا يجوز التيمم به وان كان التراب
 لانه لا يذيق النجاسة عن نفسه فهو كالنماءات (ولا يكره) التيمم بتراب زمن مع انه مسيد وماتيم
 به) وهو ما تنافى من الوجه واليدن اربق عليهم بعد مسحهما (كما يستعمل) لانه استعمال في
 طهارة واجبة الصلاة فاقبها الماء (ولباس) عاتقه منه) يعني لو تيمم جماعة من موضع واحد فلا بأس
 بذلك بلا خلاف كالوقوف من حوض واحد يترؤن منه (وشرط النية لما يتييم) من
 حدث أو ثبت لحد يثاغا الاعمال بالنيات ولان التيمم طهارة حكمية بخلاف غسل النجاسة
 (ولو جبهه غيره فذكره) ان قوامه المقبول به مع ان لم يكن الفاعل مكرها (وتقدم) باب
 لوضوء (فينوي) بالتيمم (استباحة ما لا يباح الا به) كالصلاة ونحوه لو بين ما يتييم له وفرضه
 ان كان له نقل لقوله عليه السلام وانما لكل امرئ ما نوى (فان نوى رفع الحدث لم يجز له) لان
 التيمم غير رافع كما تقدم بخلاف الوضوء والفسل

فصل في رافعه أي التيمم عن حدث أصغر (أربعة) أشياء (مسح جميع وجهه ومليته)
 لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم واليدين من الوجه ما شاركته في حصوله المواجهة (سوى
 ما نحت شرة ولو تحفوا) سوى (معضنة واستنشق) فلا يدخل التراب فيه وانفه قال في
 الانصاف قطعا (بل يكرهان) لما قيل من التقدير (فان بقي من محل الفرض شئ لم يسهل التراب
 امر بده عليه ما لم يفصل راحته) لان الواجب تيمم المسح لا تيمم التراب لقوله تعالى فامسحوا
 (فان فصلها) أي الراحة (وقد كان يقي عليها غبارها ان مسحها) ما بقي من محل الفرض
 لانه غبار طهور (وان لم يبق على شئ) من الغبار (متربة أخرى) ليعمل مسحها في
 محل الفرض بالتراب (وان نوى) استباحة ما يتييم له (وأمر وجهه على تراب) ومعه به صبح

بسطها (ولمعة) بذكر الميم ثوب تلحف به وتسمى جلبا بالماء وي سعيه من عائشة انها كانت تقوم الى الصلاة في الحمار والازار

فاس ما تقدم في الموضوع أولي (ومن نوى) يتيممه (شيأ) أي استباحته تشتت له الطهارة (استباحه) لأنه منوي (و) استباح (مثل) من نوى يتيممه صلاة الظهر مثله فلهما أول (مثلها) كما أنه لا ينافي حكم صلاواته (و) استباح (دونه) أي دون ماؤه كالنفل في المال لأنه أخف ونية الفرض تتيممه (و) يستبيح من نوى شيأ (أعلى منه) من نوى النفل لاستبيح الفرض لأنه ليس متواليا صريحا لأخيه (فان نوى فلا) لم يصل الاثنا لما تقدم (أو أطلق) التيمم للصلاة) بان نوى استباحة الصلاة لم يوفرضا ولا نفلا (لم يصل الاثنا) لان التبعين شرط ولم يوجب في الفرض وانما أبيع الفل لأنه أقل ما يحمله عليه الإطلاق والطواف كالصلاة فيما تقدم (وان نوى) يتيممه (فرضا) كظهر أو عصر (فعله) فعل (مثل كجمعه وفاته) فعل (ما) (دونه) كندوة ونافله لما تقدم (فعله) أي أعلى ما يساح بالتيمم (فرضه) كالصلوات الجنس (فند) صلاة (فرض) كغايه نافله طواف نفل (قال في الشرح) وان نوى نافله أبيع له قراءة القرآن ومس المصحف والطواف لان النافله أكدم من ذلك كله ليكون الطهارة مشترطة لها بالاجماع (قال وان نوى فرض الطواف استباحه نفل ولا يستبيح الفرض منه بنية النفل كالصلاة وقال في المبدع) يباح الطواف بنية النافله في الأشهر ركس المصحف قال الشيخ تقي الدين ولو كان الطواف فرضا فلا قال في المعالي (مس مصحفه قراءة ثلث) وسكوتهم من الوطء بملأه دون السك (ولو تيمم صلي صلاة فرض ثم بلغ لم يحزله أن يصلي به فرضا لأن ماؤه كان نفلا) وهو دون الفرض

فصل في مغلطات التيمم (ي بطل التيمم بخروج الوقت) لقول علي التيمم لكل صلاة ولا طهارة ضرورة فتقيد الوقت كطهارة المستحاضة (حق) التيمم (من جنب لقراءة) ولتسقي مضمود) حتى التيمم من (حائض لو طهر) حتى التيمم (لأطاف) - حتى التيمم من (مخاضة) بدن (و) صلاة (جنازه ونافله ونحوها) كالتيمم من نساء لو طهر في بطل في هذه الصور كلها بخروج الوقت كالتيمم المكتوبة (ما لم يكن في صلاة جمعة) وبخروج الوقت وهو في الصلاة بطل مادام فيها وبها لأنها لا تقضي (فان لم يكن من تمام لقراءة وطه ونحوه) كلت بمسح إذا خرج الوقت (الترك) حتى بعيد التيمم (لكن لو نوى الجمع في وقت الثانية ثم تيمم لها) أي الجموعة (أو) تيمم (فانما في وقت الأولى لم يطل) التيمم (بخروجه) أي خروج وقت الأولى لانه الجمع صيرت لوقتين كالوقت الواحد (و) بطل) التيمم (و) حود الماء (لعدمه) إذا قدر على استعماله (لا ضرر على ما تقدم لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام المصعد الطيب وضوءه المسلم وان لم يجد الماء عشرتين فاذا حذت الماء أمسح بطنك يدل على أنه ليس بوضوء هندو وجود الماء (و) بطل التيمم (يزول عذر ميعله) أي التيمم كالوتمم لمرض دعوى وأليرد زال لان التيمم طهارة زودة في زول بزوالها (تأروجه) أي الماء (بعد) صلاته أو طوافه لم يجبا إعادة) لما روى عطلم بن سارق قال خرج رجلان في سفر فحضر الصلاة وليس معهما ماء فتمسما مسعدا طيبا فصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما للوضوء والصلاة ولم يجد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال لعقلى لم بعدا جراتك صلاتك وقال لعقلى أعادك الآخر تين رواه أبو داود وعقلت فتسحب الأعادة للغير (وان وجد) أي الماء (فيها) أي في الصلاة أو الطواف (بطلت) صلاته وطوافه ولو ادق الماء قبل استعماله لان طهارة انتهت بانتهائها وقتها بطلت صلاته وطوافه كالواثقتة مدة المسح وهو في الصلاة (ووجب إعادة) ان كانت الصلاة أو الطواف فرضا (و) يبطل

لو زاحجه وصلى مكانه وبقي
في الجمعة اذا قام غيره وصلى مكانه
ولا يطأها) أى الصلاة (ليس
عليها وخاتمته منى عنهما)
كمنامة حر يروحان ذهب أو
غضب (وتحويها) تحف وتكة
كذلك لان النبي لا يرد الى
شرط الصلاة فلا يؤثر فيها كالأول
غضب فلو او وضعه بكفه وبصح
الاذان والصوم والوضوء والبيع
ونحوه يغضب وكذا الصلاة من
طوله برودة يروحها قبله
وهادة من تقوى عليها يحرم
(وتعصم الصلاة) من حبس
بغضب به (وكذا) من حبس
(بغضب) ويركع ويصلي بياض
لان اليهود مقصود في نفسه
ويصح على من يرضه وعدم
سقوطه بخلاف ملاكات الصلاة
(ويزي) من حبس ببقية تحفة
(وطبقة غايه ما تكنه ويحسب
على نفسه) تقبلا لخاصة
لحديث اذا امرتكم بأمر فاقوا
منه ما استطعتم ولا منه جهة
صلاة ليجزه عن شرطها وهو
اباحة البقية وطهارتها (ويصلى)
ما عجز من صلاة واحدة (عربا
مع) ثوب (غضب) لانه يحرم
استعماله بكل حال ولان تحريمه
لحق ادعى أشبه من لم يجد الاماء
معه وبالأول (في) ثوب (حر)
لعدم غير مولع بالانماذون
في نفسه في بعض الاحوال
كالتيه وضرورة الرد وعدم
سنة غيره فقد زالت عنه تحريم
الصلاة فيه (ولا اعادة) على من
صلى عربا ما مع غضب أوفى
حرر لعدم ما تقدم (و) يصلى (في)
ثوب (بحسب لعدم) غير مع عجز عن تطهيره في الوقت لان السرة اذا كمن ازالها لخاصة لوجوبه

التيتم (بمطلات وضوءه) تحريمه من سبيل وزوال العقل ومن فرج (اذا كان تنعمه
عن حدث أصغر) لانه بدل عن الوضوء على حكمه (و) يبطل التيمم (عن حدث أكبر) بما
يو جهه) كالجماع ونزوح المني لمدة (الأغسل) حبس ونقاس اذا تمتمه فلا يبطل بمطلات
غسل وضوءه بل بوجود حبس ونقاس) فلو تمتم بعد طهرها من الحبس لانه تمتمت عليه
الوطء ابتاع حكم تيمم الحبس والوطء انما هو حبس حدث الجنابة (وان تيمم عليه ما يجوز السمع
عليه) كمنامة أو جيرة أو خف لبسه على طهارة (ثم خلعه بطل تيممه نصا) غير ما عليه
أقوله الخنق وقدر وانه حبس عليه ما على المعانة وطهارة لا فرق بين أن يكون مسبح عليه
قبل التيمم أو لا وكذا اذا اتقنت مدة السمع لانه معنى يبطل الوضوء وهو وان اختلف صورة
بعض من فاته متعلق بالأمر بفسخه (ويصحب تأخير التيمم الى آخر الوقت المختار) بحيث
يدرك الصلاة كلها قبل نزوحه (لن يلهي) وجود الماء (أو يروحو حود الماء) في الوقت
لان الظاهر انما هو بقاء الصلاة في أول الوقت فضيلة وانظار الأمر بغيره أولى (فان استوى
عند ما لالان) أى احتمال وجود الماء واحتمال علمه (فالتأخير) أى تأخير التيمم الى آخر
الوقت المختار (أفضل) منه أول الوقت لما تقدم ولقول على في الجانب بتلوم ما بينه وبين آخر
الوقت فان وجد الماء والالتيمم وعلم منه ان التقديم لمحقق العدم أو طأه أفضل (وان تيمم)
من يلهي أو يروحو حود الماء أو استوى عند ما لالان (وصل اول الوقت أجزاء) ذات ولا
يلزمه الاعادة اذا وجد الماء لما تقدم (وصفة التيمم ان ينوي ابتداء ما يتيمم به) كغرض
الصلاة من الحديث الأصغر أو الأكبر ونحوه (ثم يسعى) فيقول بسم الله لا يقوم غيرها مقامها
وتسقط معها (و يضرب يده مفرقا الاصابع) لصل التراب الى ما بينها (على التراب
أو) على غيره مما يغنيها طهره ركبا أو ثوب أو سباط أو حصاة أو رذقة حجار ونحوها شربة
واحدة) وتقدم لمجد عمل الفرض ربح ونحوه فمعه وصحة به أجزاء (بعد نزوح خاتم ونحوه)
لصل التراب الى ما تحته (فان علق يديه تراب كثيرا فغفرت ان شاء الله ان كان) التراب خفيفا
كثرة نفعه) فلا يذهب فنتاج الى اعادة الضرب (فان ذهب ما علقها) أى الدين (النفخ أعاد
الضرب) لصل المسح تراب (في مسح وجهه ما لم يصبه ثم كفيه برأسته) لحدث عمار
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم ضرب بواحدة لوجه واليدين رواه احمد وأبو داود
باسناد صحيح وفي الصحيحين معناه من حدثه أيضا أو أيضا اذا أُلْطِقَ لا يدخل فيما الذراع
لدليل السرة والمسح لا يقال في مطلقه في التيمم مفيدة في الوضوء فعمل عليه لا شتر كما في
الطهارة لان المسح انما يصح اذا كان من نوع واحد كالتمنق في الظاهر على العتق في الخطأ
والتراب ليس من جنس الوضوء لما هو بشرع فيه التثابت وهو مكر وهما والوضوء ليس
فيما لم يلمس التيمم والانف بخلافهما (وان مسح يديك) مسح (بأحداهما وجهه) مسح
(بالأخرى) يديه أو يده واحدة) حاز لان الفرض اصال التراب الى محل الفرض وقد حصل
وقال القاضي والشراري وابن الزاغوني المستنون ضربتان مسح بأحداهما وجهه وبالأخرى
يده الى المرفق حديث جابر وابن عمر وقال احمد بن قاتل ضربتني انما هو شيء زاده يعني لا يصح
وقال ان لال الاحاديث في ذلك ضاع حدادهم رواه أصحاب السنن منها الاحاديث ابن عمر وقال
احمد ليس بصحيح وهو ما ذهب عنه حديثه نكر قال الخطابي يرويه محمد بن ثابت وهو ضعيف
(أو) مسح (بعض يده أو بخفة أو خشية أو كان التراب ناعما فوضع يديه عليه وضعا جاز)
لان المقصود اصال التراب الى محل الفرض فكيفما حصل جاز كالوضوء (وفي الزاوية
لومسح وجهه يمينه وبينه يساره أو عكس) فمسح وجهه يساره ويساره يمينه (وخلف)

واشقدمه لاكد عند التزاحم
فلما زال التزاحم بحدوث
ظاهر وجبت الاعادة لاستدراك
ما حصل من الغلط بخلاف
المحسوس فكان محس فانه عاجز
عن الانتقال عنه بكل حال ومن
عنده ثوبان فحينما صلى في
أقلهما ما غاصت وان كان طرف
الثوب غصا أو أمكنه السر
بالظاهر زمه (ولا يصح نقل)
صلاة (أبى) لان زمه منسوب
بخلاف فرضه فان زمه
مستثنى شرعا (ومن لم يجد الا
ما يستعرة) أو منكبه فقط
وأراد الصلاة سترها لحدث ابن
عمر فروعا من كان له ثوبان
فلما تزول وتبين لم يمكن له
ثوبان دليلا تترجم ليعلى رواه
أحمد وحديث جابر فروعا اذا
كان الثوب واسعا يخالف بين
طرفيه وان كان ضيقا فاستدده
على حقو رواه أبو داود وان
ستر المورز واجب خارج الصلاة
ففيها أولى (أو) لم يجد الا ما ستر
(الفرجين) سترهما لانهما
عورة وبلا خلاف والخش في
النظر (أو) لم يجد الا ما ستر
(أحمد ما ستره والديرواني)
من القبل لانه الخش ويستخرج
في الركوع والسجود (الا
اذا كتبت) الستر عورة فقط
(أو) منكبه ويحجز فقط (دون
دبره) قاله في شرحه والظاهر
دون قبله (فسترهما) أى
المنكب والمحجز وجوباً لان
ستر المنكب لا بد له وصح
الحديث بالأمريه قرأته أولى
(ويصل جالسا) فبالستر العورة
المظلمة (وبلزمه) أى العريان (تحصيل ستره من مثله) في مكانها مع القدرة وكذا لو وجدها توجع وقدر على الاجرة فاضل

أما بعدهم انهم اصابوا انتهى يعني حيث استوصى بحمل الفرض بالمسح (وان مسح ياتى من
ضربتين مع الاكتفاء عدونه كره) قال في المتن لا خلاف انه لا تسن ان يادفعلى ضربتين اذا
حصل الاستيمابهما (ومن مسح في المصرا أو قطع الماء) من عدوا وغيره (عن بله صلى
التهيم) لانه عاد للماء شبه المسافر (بالاعادة) لانه أدى فرضه بايدل لم يكن عليه اعادة
كالمسافر (ولا يصح التيمم) من واحد الماء القادر على استعماله بلا ضرر (خوف غرق جنازة
ولا عذر ولا مكتوبة) لان الله تعالى انما أباحه عند عدم الماء وهذا واحد كسائر الشروط
(الا اذا وصل مسافرا في ماء) بوضوئ (وقد ضاق الوقت أو علم أن الوبر لا تصل اليه الا بعد
الوقت) فانه يجوز له التيمم لانه غير قادر على استعماله في الوقت أشبه العادم (أو علم) أى علم
المسافر العدم للماء (قريبا) عسرة (أوله) عليه (تة) فريضا عسرة (وخاص) بطلبه (نوت)
الوقت أو دخول وقت الضرورة أو نوت عدوا أو خوف فرضه المباح) كماله جازة التيمم فلما
للضرر (وان اجتمع جنب وميت ومن عليهما غسل حيض فبذل ما يكتفي أحدهم أو نذر أو رمى به
لا زلهم به أو وقف عليه فليت) أى يفديه بالميت يغسل به لأن التقصير من غسل الميت
تطهفه ولا يصح للجنب التيمم والحي يقصد بغسله اباحة الصلاة وهو يحصل بالتراب كالمسافر
فعلى هذا ان فضل من شئ كان لورثته فان لم يكن حاضر افعلى أخذه لظاهره بتمتعه في موضعه
لان في تركه ثلاثة أمانا اذا احتاج الى اليه لمطش فهو مقدم في الاصح اه ومقتضى كلامه
في شرح المنهى انما فضل منه كبر ثلثين بعد في الاضحية دون ورثته (فان كان) المنقول
أو المنذور أو الموصى به أو الموقوف فلا أولى من حي أو ميت (أو باصلى فيه حي) فرضه (ثم كفى
به ميت) ليحصل الجميع بينهما (وما من أولى) بما تقدم من الماء (من جنب) لانها تقضى
حق الله وحق زوجاتها بأحد طوطها (وهو) أى الجنب (أولى) الماء (من محدث) حدثا
أصفر لان حديثا الجنابة أظفر ولا يستغفره ما لا يستغفره المحدث (ومن كفاه) الماء
(وحد منهما) أى من الجنب والمحدث (فهو أولى به) لان استعماله في طهارة كاملة أولى
من استعماله في بعض طهارة (ومن عليه نجاسة بدنه أو ثوبه أو بقعة أولى من الجرح)
لان نجاسة الثوب لا يصح التيمم لها ونجاسة البدن تختلف في جهة التيمم لما يختلف الحديث
(وقدم) غسل نجاسة (ثوب) وبقعة (على) غسل نجاسة (بدن) لما تقدم وقدم توبع على
بقعة لان اعادة الصلاة التي تصل في الثوب النجس واجبة بخلاف التي البقعة التي تغز غيرها
قال في المبدع وتقدم نجاسة بدنه على نجاسة السيلين أى اذا كان الاستحمار يكتفي فيها
(وقدم على غسلها) أى النجاسة في أى موضع كانت بدن أو ثوب أو بقعة (غسل طيب
محرم) لما ترتب عليه من وجوب القدح بتأخير غسل الطيب من غير عذر وحاصله أنه
يقدم غسل طيب محرم فقبالة ثوب بقعة قدس قدس تحت الخاض لحدث فحدث لان كفاه
وحد فقدم على جنب (و) (قرع مع التساوى) كالأول مع حاضن أو محدثان والماء لا يكتفي الا
أحدهما فانه يقرع بينهما في قرع صاحبه قدس لانه صار أولى بخروج القرعة له (وان نظهر
به غير الأولى) كالأول نظهر به حي مع وجود ميت تحتاه (أساو) وحدث) طهارة لان الأولى
لم عليه بكونه أولى وقارح لشد حاجته (وان كان ملكا لخدمه) أى المتخبر اليه (لزمه)
استعماله لقدرته عليه وتمكنه منه (ولم يثوبه) أحدا (ولو لا يثوبه) لتيسره لاداء فرضه
وتعلق حتى الله (وتقدم في الطهارة) له في مسوده والا فله في التسعة التيمم (ولو
احتاج حتى كفى ميت ليد أو نحو زانيد وغيره) (يخشى منه التلف قدم) الى (على الميت)
لان حرمة كدوا قال ابن عقيل وابن الجوزي يعلى عليه عادم السرة في إحدى لغا فتيه قال

تقدموا على الجماعة من غير ضرر
أشهر المستبرين وكذا الخوف
وأولى ولا تستط الجاهة بقوت
سنة الموقوف وأما الثانية فلا
سنة من أن يتقدم عليهم فان
تقدمهم بطلت إن لم يكنوا جميعا
أوفي الخلق كان الغراء أكثر
من نوع كساور حال صلى (كل
نوع جائيا) لا تقدم حتى لا يرى
بعضهم هجرة بعض إن اتسع
الحل (فان شق) ذلك لصديق
(صلى الفاضل) وهم الرجال
(واستدبر فضول) وهم
النساء (ثم عكس) فصل النساء
وبسبب تبرهن الرجال لأن النساء
إن وقفن مع الرجال صفاف
سعة الحل أخطأ سنة الوقت
وان مسلمين خلفهم شاهدت
عوراتهم بما افتتن بهم (ومن
أعاد) ونحوه (متره) لمن صلى
فيها (وصلى) أي صاحبها (عربا
لم تمنع) صلاته لتركه التمتع
القدرة (وسن) إعادة السرة
للمساة (أناضل) ذهب التكامل
صلاة المستبر (ووصل بها)
بعد جهان تعدد المرأة (واحد
فاخر) حتى ينتهي بجمعها الوقت
لتدبرهم على الصلاة بشرطها
(ويقدم امام مع ضيق الوقت)
ويقصد امامهم لاستدراجه
فإن لم يكن رهاصا وصل
للإمامة صلى بهم (ولمراء)
الانارية (أولى) بالسنة قمار من
الرجل حتى الإمام لأن هجرتها
الحش واسترها أعظم الفتن
فصل في صلاة من أحكام
الباس في الصلاة وغيرها (كره
في صلاة فقط) (سدلوه وطرحه
قوبه على كعبه) أي المصلي (ولا يدبر طرفه) أي الثوب (على) الكتف (الأخرى) سواء كان تحته ثوب أو لا والله فيه صحيح عن

الحل بحاسبات متساوية في الحكم فهي كجاءة واحد أو الا الحكم لا غلظها لانه إذا أجزأها
بماثل مصادره أولى ولو دلل فيفضل دون السبع شوط فيمرة أخرى غسل للجباة الثانية
وأندرج فيها ما في من هذا الأولى (وتظهر بقية الخصبات بسبع متقية) لقرولها من غير أمرنا
بفضل الخماس سبعة ذكر صاحب المذبح وغيره فيمنع في أي أمره صلى الله عليه وسلم وقد
أمر به في نجاسة الكلب فيبقى بسائر الجباة لأنها في معناه والحكم لا يختص عود النص
بدليل الحاق البدن والثوب بغير هذا فيفضل محل الاستحاضة كغيره مخرج به التقاضي
والشرازي وابن عقيل ونص عليه أحد في رواية صالح لكن نص في رواية أبي داود واختاره
في المتن أنه لا يهبط به بعد اعتقاد أعلى أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شق
لا في قوله ولا في قوله (ولا يشترط لها) أي بقية الخصبات (زأب) قصر الله على مود النص
(فان لم يبق) المحل المتخصص (بها) أي بالسبع (زاد) الفاصل (حتى يبق) المحل (في الكل)
أي كل الأعضاء من نجاسة الكلب وغيره (ولا يضر بقانون) الخماس (أو غيرها) (أو)
أي اللون والريح (عجزنا) عن إزالته لما حدثت أي هريرة أن شولة بنت سبارك قالت يا رسول الله
لدي لي الثوب واحد وأنا أحض فيه قال فإذا ظهرت فاغسل موضع الدم ثم صلى فيه قالت
يا رسول الله إن لم يخرج أثره قال بكفك الماء ولا يضر لك أثره رواه أحمد (ويظهر) المحل هم
بقائه أو بقاء أحدهما (وبعض) بقاء (طعم) لذاته على بقاء العين ولده أنه إذا لم يبق حكمه
بظاهر المحل مع بقاء أحدهما (بما) (وان استعمل في إزالته) أي أثر الجباة (ما يزيله) الخ
غسله (محسن) لما روي أبو داود عن امرأة من غفاران التي صلى الله عليه وسلم أردتها على
حقيقتها لم تحضت قالت فزلت فاذنهم إدام متى فقال مالك لك ففست قلت نعم قالوا صلى من
نفسك ثم خذي ناهن ما فطرح في فيه لم تاعم أغسل ما أصاب الحقيصة من الدم (ولا يوجب)
ذلك المسبق من حديث أبي هريرة (ويجوز استعمال طعام وشراب في إزالة النجاسة لأفاد
المال المحتاج إليه كما ينهي عن ذلك أنيل التي يجاهد عليها والابل التي يبيع ولها والبقرة التي
يصرف عليها ونحو ذلك ما في ذلك من الحاجة إلى ما في الشئ) وفي الاختيارات في أحر كتاب
الاطعمة (وكذا) في الفرس الذي ينتفع به في الجاهة اذ لا تزرع (ولا بأس) استعمال الخفاة
الخاصة من الغنم (في التذلل وغسل الأيدي بها وكذا) التذلل وغسل الأيدي (يسطج)
ودقيق الباقلاء) وفي القول إن شدت الألام قصرت وإن خففت لم تدركه في حاشيته
(وغيره) أعمال قوة الجلاء (لجاءة) وفي المستوجب بكونه أن يغسل جسمه بنبي من الأطعمة مثل
دقيق الحمص أو الدس أو الباقلاء ونحوه (ويصل ما يغسل بعض القصات بعد ما يبق بعد
ذلك الشئ) لا المخلص تطهر في محلها بما في من القسلة تطهرت به من ثوبها ما عطسه
لمو تحبس بالفضلة الأربعة مثلا يغسل ثلاث مثلا غسل أحداهن (بترابها) إن لم يكن التراب
(استعمل) فيما سبق من القسلة (حيث اشترط) التراب با: كانت نجاسة كل مرة) خارج الماء
ما أوله نهما ومن أحدهما ما كان استعمل فيما قبل كفي (ويستبر الصبر كل مرة) خارج الماء
(مع أو كاه) أي العصر (فيما تشر بخاصة) الحاصل اتصال للماء عنه) أي من المحل
المختص (ولا يكتفي بجمعه) بل الصبر وان لم يمسح من عصره كاللاني ونحوها) من كل
ما لا يمكن عصره (فدقيقها أو دونه) وتقليمها أو تقليمها مما يغسل الماء عنها) لتباعد مقام
العصر لتذره (ولو عصر الثوب في ماء أو جوار أو لم يرغمه لم يطهر) لعدم انفصال الماء عنه
(فأذا فرغ منه) ولو بعد عصره مرات (ففي غسلة واحدة يبق عليها) وبتم السبع (ولا يكتفي
في العدد بغيره) أي الأثاء (في الماء خضضته) ولو غس الأثاء في ماء كثير لم يطهر حتى

بعضه عنه به اداله الحد المعتبر (وان وضعه) أي الثوب ونحوه (في أن يصب عليه الماء
تسلة واحدة يتي عاليا) به دعه حتى يحصل العدد المعتبر (ويطهر) الثوب ونحوه بذلك
(نصا) لأن الماء وارد على محل التطهير أشبه ما له به عليه في غير ما يوافق غس الصبي في
ما قليل غس الماء لم يطهر الصبي ولا يمتد بها غسله (وعصر كل ثوب) ونحوه (على قدر
الامكان بحيث لا يصف عليه القدر) انتهى عن انصافه المال (ومالم يشرب) النجاسة
(كالاية بطهر عرور الماء عليه وانصافه) فمسيح مرات على ما تقدم (ولا يكتفى مسحا)
أي المتخص (ولو كان قليلا كسيف ونحوه) كمرأة لعموم مطلق من الأمر قبله (والنجاس
والسيف ليس غسلا فلو قطع به) أي بالسيف المتخص ونحوه بعد مسحه (قبل غسله بما فيه بل
كقطع نحوه فحبه) ملافاة الليل النجاسة (فان كان) ما قطعه به ربطا ليل فيه (كجبن ونحوه
فلا بأس به) كما لو قطع ما يابا لعدم تدهي النجاسة اليه (وان امتقت النجاسة) في الظاهر
(وجب في انزالها تحت) أي الحلق بطرف يجر أو عود (والقرص) أي ذلك بالظرف أو الأضلاع
والأظفار ذلك كشد يداو يصب عليه الماء حتى ترول عنه وترد ذكره في حاشيته من الأضري
(ان لم ترل) النجاسة (بدونها) أي المستور انقرض لأن ما لا يمتد بالواجب واجب وفي المتن
والشرح اذا أصاب المرأ النجاسة استعدان تحتها بظفرها حتى تذهب خشرتها ثم تفرقه
برقعها ليلين افضل ثم تسله الماء (قال في التخص وغيره ان لم يتضرر الفحل به) أي بالحث
والقرص فان تضرر سقطا (وبحسب العدد في انزالها) أي النجاسة (من أول غسله ولو قبل
زواله عنها) لعموم ما سبق (فلو لم ترل) النجاسة (الأي الفلة الأخيرة أجزاء) ذلك موصول
الانقضاء للعدد المعتبر (فائدة) لو غسل بعض الثوب المتخص طهر ما غسل منه قال المؤلف
وكرن المتفصل نجسا المالا كما غير المذكور قال ابن تيمية وإن حمدان وفيه نظر اه فاب أراد
غسل بقية غسل ما لا قاله في الانصاف
فصل في تطهير أرض متخص بمائع كقبول (أو) بغيره (ذات حرم أو بل) ذلك (هنا
ولو) كانت النجاسة (من كلب نصا) أو حتى (ر) بطهر (صحر وأجزاء حمام) ونحوه مقدار
منه أو كرامه أو ناقه في الرعي (وحيطان وأحواض ونحوها بمكثرة الماء عليها) أي
المتذكورات من الأرض والعصر وما عطف عليها شأس قال حاد اعرابي قال في
طائفة المسح فقام اليه اس لم يقوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعوه واربعه على وجه
سعلامه ماء أو دوفان ماء متفق عليه ولم يطهر بذلك لكان تكبير النجاسة ولأن الأرض
مصاب الهضلات ومطوح الأذافر بل يتبرق تطهير ما عدده دفع الجرج والمشفة (ولو) كان
ما كثرته (من مطر وسيل) لأن تطهير النجاسة لا يتبرق فيه لانه فاستوى ما صبه الأدمي
وغيره والمراد بالمكثرة صب الماء على النجاسة (بعث بغيره من غير) اعتبار (عدد) لما تقدم
(ولم يبق النجاسة عين ولا أثر من لون أو ريح) فان لم يذهب لم تطهر (أن لم يضر) عن انزالها
أو إزالة أحدهما قال المبدع وان كان مما لا يزل إلا الأشفة سقط كالثوب ذكره في التمرح
وتطهير الأرض ونحوها بالمكثرة (ولو لم يصب الماء) فغسلت به عنها غير السابق حيث
بالم بارزاة الماء عنها (و) بضر فقام ضم) النجاسة بالأرض كالثوب لما تقدم (وان تعرفت
أجزاءها) أي النجاسة (واختلطت الأرض بأجزاء كالدم والدم أذا فح والروث لم تطهر)
الأرض اذ (بالفعل) لأن عين النجاسة لا تتقلب (بل) تطهر (بإزالة أجزاء الماء) بحيث
يقتضز رول جزء النجاسة (ولو يدار بالبول ونحوه) كالدوم وهو رطب فلعن التراب الذي عليه
أثره طابقا (طاهر) لعدم وصول النجاسة اليه (وان جف) البول ونحوه (ما زال ما عليه الاثر)

الكتب الأخرى وفي الانصاف
وقد روى أوزم طريقه بيده لم يذكره
ولباس بطرح القبا على تنبيه
ملا داخل بيده في كفه (و) كره
أضاف في صلاة (اشتغال الصماء
وهو أن يضطجع بثوب ليس
عليه غيره) لحديث أبي هريرة
قال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أن يجتنب الرجل في
الثوب الواحد ليس على فرجه
منه شيء وان يشغل الصماء
بالثوب الواحد ليس على أحد
شبهه منه يعني شيء آخر جوه
والانضطجاع أن يحصل وط
الرداء تحت عاتقه لأمن وطريقه
على عاتقه الأيسر فان كان تحت
ثوب فلا كراهة وان لم يكن
وبدت عورته في الصلاة بطلت
الآن يكون سبورا وان احتجب
وعليه ثوب يستعونه جاز ولا
حرم (و) كره أضاف في صلاة
تغطية وجهه وتام على قم
وأنت) لحديث أبي هريرة
مرثوعا أن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى أن يفعل الرجل فاه
رواه أبو داود وفيه دليل على
كرهه تغطية الوجه لأشغاله
على تغطية الفم وقبائه تغطية
الأنف وفي تغطية الوجه شبه
بالخوس عندهم هاتهم النيران
ولأنه رجاء من تحقيق الحروف
(و) كره أضاف في صلاة (كف
كم) لقوله عليه الصلاة والسلام
ولا أكف شعرا ولا ثوبا متفق
عليه زاد في الرعية وتشميره وحمل
كرهه تغطية وجهه وما بعده
ان كان (بالسب) قال أحمد
لأبأس بتغطية الوجه لحرواود
وقبائه كماله ونحوه فان كان السد لعوامه في غير صلاة لم يكره (و) كره (معلما) في صلاة

وغيرها (تشبه كغفار) لحديث ابن عمر عنهما عن تشبه بقوم فهو منهم. رواه أحمد 430

وأبو داود قال الشيخ في الدين أقل
أحواله أي هذا الحديث أن
يقضي بحرم التشبه وأن كان
ظاهره يقتضي كفر المشبه بهم
وقال ولما سارت العصابة الصغرى
والزرقاء من شعارهم رم بسهما
(و) كرم أنهما مطلقا قبل صفه
(مباين في ثوب ونحوه) كجارية
وخاتم لأنه من التشبه بالنساري
وظاهر نقل صالح غريبي ونونية
في الانصاف (و) حكره أيضا
مطلقة (شروط) بتبع السنين
(1) شئ (شبه) شئ (نار) يوزن
تفاح لما بين التشبه باليهود
وقد نهي عليه الصلاة والسلام
عن التشبه بهم فقال لا تشبهوا
اشتمال اليهود رواه أبو داود فأما
شدة الزجر وسطه بالآية فذلك
فقال حذرا بأس به ليس فخره
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال لا يصلي أحدكم الا وهو يحزم
وقال أبو طالب سألت أبا جعفر
الرجل يصلي وعليه القميص
أترى بالثوب قال نعم فقلت ذلك
بن عمر (و) ذكر مشروط (أنى)
مطلقا أي سواء كان يشبهه
زنا ولا لا يبين به هم غيرهما
وتبين به تقاطيع بينهما وحده
صاحب الاختراع هل ما إذا كانت
في الصلاة فقط دون خارجها
واستدل (و) كرم أيضا مني
بمثل واحدة أقوله عليه الصلاة
والسلام لا يصلي أحدكم في مثل
واحدة متفق عليه من حديث
أبي هريرة ونصه ولو سيرا
لاصلاح الأخرى لحديث مسلم إذا
انقطع شمع نعل أحدكم فلا يصلي في
الأخرى حتى يصلحها وأما تاهن
جابر رواه فيه ولا خلاف وأحد

من التراب (لم تظهر) الأرض لأن الأثر انما يسكن على ظاهرها (الآن) بقلع ما يدقن عز وال
ما أصابه الذبول والفاط طاهر (لتحقه) هدم وصول الغساسة اليه (ولا تظهر) أرض متعرجة ولا
غيرها (من المنقصات) (شمس ولا يحل لاجفان) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بشل بول
الأحرار ولو كان ذلك يظهر لاكتفى به ولأن الأرض محل نجس قبل ظهور الجافق كالنشاب
وحديث ابن عمر كانت الركاب تدول وتقبل وتدق في المسجد فيكونوا يشربون شيئا من ذلك
رواه أحمد وأبو داود وباتناد على شرط الأخرى يمتثل أنها كانت تدول في غير المسجد ثم تقبل
وتدق فيه فيكون أقبالها واديارها بعد رويها جميعا من الأدلة (ولا) تظهر (نحاسة) باستعماله لأنه
عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل الخلاء وألتها لأكلة النجاسة ووطئها لاستعماله لم ينه
عنه (ولا) تظهر (نجاسة) أصنافا (نارًا لتصرم) أي المراد من الروث النجس نجس (وصابون)
عمل من زيت نجس وخب نجاسة وغارها نجس (وما تصاعد من بخار ما نجس إلى جسم
مستقبل أو غيره) نجس (وراب) جبل يروث حمار أو يضل ونحوه مما لا يؤكل لحمه (نجس) ولو
استغرق ما خسر في كذا أو وقع كلب في ملاحه فصار لحمًا أو عصاة فصار صابونًا (الاعققة) خلق
منها آدمي أو حيوان طاهر فأنه يصير طاهرة بعد أن كانت نجسة لأن نجاستها يصير ودها
علقة فإذا زال ذلك عادت إلى أصلها كالماء الكثير المتغير بالنجاسة (و) لا (حجرة) انقلبت خلا
بفسها) فأنما تظهر لأن نجاستها لشدة المسكة الحادة فلا قد زال ذلك من غير نجاسة مستقلة
فوجب أن تظهر كالماء الذي نجس بالاعتزاز زال تغيره بنفسه ولا يلزم عليه آثار النجاست
الكبرية لا تظهر بالاستعمال لأن نجاستها القبيحة والنجس نجاستها المرزاة لا انقلاب (أو)
انقلبت الخمر خلا (بنقلها) من موضع إلى آخر أو من دفن إلى آخر (لتعرق) قصد التخليل
فيظهر كالأواني بنقلها (ويجزم) تغليها ولو كانت لقيم لحديث مسلم عن أنس قال مثل
الذي صلى الله عليه وسلم عن الخمر تنقض خلا قال لا والله ذلك خمر فيما تقدم (فان خلا) أي
قبل جهائتي تصير به خلا (ولو ينقله) قصد التخليل (لم تظهر) لما تقدم أن يصير
تغليها فلا يترتب عليه الطهارة (ودنوا) أي الخمر (مثلا) فيظهر بظهورها (تعالها) ولو
بمالم يلاق داخل مما فوقه مما أصابه الخمر في غلبته (فظهر) كالذي لا قاما مثل (كحجرتين
الأرض طهر ماؤه يثكل) أي يزول تغيره بنفسه (أو يضافه) ماء كثير أو يترجى به ماء كثير
ويدخل في ذلك ما بين في الأرض من الصغار حجج والحصرات لا ذلك بظهره بكثرته الماء
الطهور وروى حاصلة (لأنما يظهر ماؤه يثكله) أو كثر ما نجس فيسبغ به كثير طهور حتى صار
ما فيه طهورا يظهر الأناهدون (أصالة) أي الماء (عنه) هذا (انفصل) المانع عنه (حيث)
غسله واحدة) ولو خضعت مرات (بني عليه) ما بين من الغلات (ويجزم على غير خلاف
أما كخر لثقل بنفسه بل يراق) الخمر (في الحال) فان خالف غير الخلال (وأما ك)
الخمر (فصار خلا نفسه) أو ينقله لانه متخيل (طهر) لما تقدم وأما الخلال فلا يصح
عليه أما ك الخمر لثقل لثقل لا ينفع ماله إذا انقلبت بنفسها أو ينقل لانه متخيل حلت
والأقلا (واثل) المباح أن يصب على الثوب أو الصبر خل قبل غلبته) وقبل أن يغطي عليه
ثلاثة أيام بلياليين (حتى لا يثقل) قبل الإمام فان صب عليه خل فثقل قال يراق (والخشبة
المسكة) (نحاسة) اختار الشيخ في الدين ولم أره بعد علاجها كما يدل عليه كلام الغزي في شرحه
على منظومة وقبل طهارة قدمه في أعيان الكبرى وحواشي صاحب الفروع على المتن
وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وهو الصواب قاله في تصحيح الفروع والقرن الثاني هو
طاهر ما قدمه في المبدع (ولا يظهر من) نجس (بنفسه) لأنه لا يثقل وصول الماء إلى جميع

ولاه من الشهرة ويسن كون النمل أصفر والنفاحر وذكر أبو المعالي عن أصحابنا أن أسود يسن تعاهدها احتياطاً بالنجس وكان

بجاسته بجرم الامانحس عوته ودينه كاسق و (لا يكره) (الاسماء) اى الجلد ١٣٧ المختلف في نجاسته (دراسته) لأن حرمته

لست بحسنة لا يكره ويحرم
 الباسا به ذميا لئلا يفتن
 قى الدين وحر (و) يكره
 (كون نياه) اى الى الرجل (نوق)
 نصفه (سائه) نصا وله لثلا
 تدور عوته (وتحت كعبه بلا
 حاجة) للفرقان كان من حاجة
 كحوشة سائه لم يكره ان لم يقصد
 التمدد ليس (و) يساح (لراة
 زيادة) ذلها (الى ذراع) لحدوث
 ام حلة قالت يا رسول الله كيف
 تصنع النساء بذنوبهن كالرجال
 شبرا قالت اذن الله كشف
 اقدامهن كالفرسين ذراعا
 لا يزدن عليه رواه احمد
 والسناني والترمذي وحسنه
 (وحرم ان يمس ماها) اى ثياب
 الرجل (بلا حجة خياله) فبما
 كانت اوازرا او سراويل او عمامة
 في الصلاة وغيره لم يحد منه
 جرت به خياله لم ينظر الله اليه
 متوق عليه ويحوز نجاسة بلا
 خياله (في غير حجب) وفيه لا يحرم
 لارهاب المدق (و) حرم (حتى على
 انثى ليس ما به صورة حيوان
 وتقليد) وتستر حدره (وصورة)
 لقوله عليه الصلاة والسلام ان
 أصحاب هذه الصور يعدون يوم
 القيامة ويقال لهم احيوا ما خلقتم
 وقال ان البيت الحرام فيه الصور
 لا تدخله الا لكبر واما البخاري
 عن عائشة وعن جابر بنى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن
 الصورة في البيت وفيه ان
 يصنع ذلك رواه الترمذي
 وقال الحسن صحيح وان ازيل من
 الصورة ما لا يبقى معه حيوان
 يكره نصا ومنه صورة تجبر وصورة كذا صورة و (لا يحرم) (افترائه)

بقوة في نشر اواه بكثر حكمه على الاذى فتعظم الشبهة بنفسه او ان عز احس حرمته رقيق
 بخلاف الجارية وقال الشافعي لم يقين لي خرق من السنة بينهما وذكر بعضهم ان العلامة اصله
 من الملة والقراب والمباريقن الجسم والدم وقد افاض ابن ماجه في سقته وهو غريب (واذا
 تنحس أسفل خف او حذاءه) ورواه ل (او نحوهم) كاسر موزة (او) تنحس أسفل (رحل
 او ذبل امرأة غشي او غيره وجب غسله) كاتوب والبدن كالى الا تصاف بصيرا للعباءة اذا
 كانت على أسفل الخف والحذاء به ذلك يعنى عنه على القول بنجاسته وتطهره الاصحاب اه
 عقلت وعلى هذا يجعل حديث ابي برزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ الاذى
 محضه فطهر وهما الغراب رواه احمد وابراهم من رواة محمد بن عجلان وهو ثقة روى له مسلم
 ولانه عليه السلام هو واصحابه كانوا يمسون في نمايلهم والظاهر انهم لا يمس من نجاسة نصيبها لو
 ان ذلكها يحزى لما صحف الصلاة فيها ولانه محل يشكر راحة اليد نجاسته لانه يعنى عنه به ذلك
 كالسليين

فصل ولا ينعى عن سيرة نجاسة ولو لم يدركها الطرف اى الدم (كالذى يعلق بارجل
 ذباب ونحوه) اعموم قوله تعالى وثيابك فطهر وروى ابن عمر ان ابا فضل النجاس سبعا
 وغير ذلك من الالة (الا يدرى ما ناولته) اى من الدم (من قبحه غيره) كمد يد (وما
 قروح) ان يعنى من ذلك (في غير ما تم مطعوم) اى يعنى عنه في الصلاة لان الانسان غالبا
 لا يمس منه وهو قول جماعة من الصحابة والناس يعنى من بعدهم ولانه يشق التحرز منه فعنى عن
 سيرة كثر الاستحباب واما السائى والمطعم لا يعنى فيه من شئ من ذلك (وقدره) اى قدر
 السيرة المعقوفة هو (الذى لم يتضح) الموضوع اى ما لا يفيض في النفس والمفوعة من التبع
 ونحوه كثر ما يعنى عن مثله من الدم وانما يعنى عن ذلك اذا كان (من حيوان طاهر من
 ادى) سواء المصل وغيره (من غير سبيل) فان كان من دم لم ينعى عنه لانه في حكم البول
 او الغائط (حتى قدم حصى ونفاس واصفاد) لقوله عائشة ما كان لاحدنا الا ان يثوب شخص
 فيه فاذا اصابه شئ من دم كالتبريق فاصفاه بظفره اى حركة وفركه كاله في الغاية (او من
 غير آدمي) سواء كان من حيوان (ما كولد اللحم) كابل وبنر (اولا كثر) بخلاف السليوان
 النجس كاسكب والخنزير فلا ينعى عن شئ من دم وكذا دم الحمار والبغل (ويضم من رقى في
 ثوب) من دم ونحوه فان غش لم ينعى عنه والاعنى عنه (لا) يضم من رقى به (اكثر) من ثوب
 بل يعتبر ما في كل ثوب على حسنة لان احدها لا يتبع الآخر ولو كانت النجاسة في شئ حتى
 قد تغدب فيه من الجانبين فيس نجاسة واحدة وان لم تتصل بل كان بينهما شئ لم ينعى عنه
 وهو ما يحتاج ان اذا ما غالى جمعا قدرا لا ينعى عنه لم ينعى عنها كجاني الثوب (ودم عرق فما كولد
 به دم خارج جاليد) وما في خلال لجمه طاهر ولو ظهر حمرته نصا لانه لا يمكن التحرز منه
 (كدم سكب) لانه لو كان محسا لتوقفت اباحتها على اراقته باليد كحيوان البر ولا يصح سكب ما
 (ويؤكلان) اعم من عرق ما كولد السلي كالكبد (وكدم شهيد عليه) قه وطاهر (ولو
 كثر) فان انصل عنه نجس كغيره (بل) يستحب بقاءه (اى بقاء دم الشهيد عليه) حتى على
 القول بنجاسته فيما يابها ذكره ابن عقيل ويأتى في الخنزير يجب بقا دم الشهيد عليه (وكدم بق
 وقل وراييت ذباب ونحوها) من كل ما لا ينفس له سائلة فانه طاهر (والكبد الطحال)
 من ما كولد طاهر ان لم يصبه من اكل لثامتيان ودمان (ودود النثر) وبزرة طاهر (والسلي
 وماره) دهي سر الغزال طاهر (والعبر) طاهر ذكر البخاري عن ابن عباس العبر شئ يسره

أورع وأجل لحديث أنس بن عبد الرحمن بن عوف قال: أوردوا القمل إلى ٢٣٩ رسول الله صلى الله عليه وسلم فرخص

لحماف يمس الخبز يورأينه
عليها متفق عليه وما يمت في
حق يحيى يمت في حق غيره
لادليل على اختصاصه وقس
على القمل غيره مما يحتاج فيه
إلى إيسر الخبر (و) حرم أيضا
على غير أتي ثوب (منسوخ)
ذهب أوفنة (ومعه ذهب أو
فضة) لا تخدوة أو منفرأ أو
حوشا ونحوها ففنة وكلماطلي

أوكفت أو طعم أحدهما كالقمل
في الأنة وما حرم استعماله حرم
تلبسه وتلكه لذلك وحمل
خبره لمن حرم عليه وأجره
نصار (لا) يمس (مستحيل لونه)
من ذهب أوفنة (ولم يحصل
منه ثوب) لو عرض على النار
لزال عنه القمل من الصرف
والخلاء وكسرت قلوب الفقهاء
(و) لا يحرم أيضا (خر) رساوي
ما يصح منه من قطن أو كتان
أو صوف ونحوه (نظروا) بأن
كان ظهره على السواء ولو زاد
الخبر يورأه لا يحرم لأن الغالب
ليس بحرف فبغني دليل الحرمة
ويبقى أصل الإباحة (و) لا يحرم
أيضا (خر) أي ثوب يمس الخنزير
(وهو ما سدى بآبرسم) أو
حرر (والحمص صوف أو وبر
ونحوه) كقطن وكتان لحديث
ابن عباس قال قال تعالى النبي
صلى الله عليه وسلم عن الثوب
أهملت من الحرير ما علم وسدا
الثوب فليس به بأس رواد
داود والأثر وأما ما حمل من
سقط الحرير ومما حمله ما لم يقب
الصانع من قمه من تعطيل
الطباة إذا دق وغسل منه

قبل حبسها) ثلاثا ثم فيها الطاهر فحسب ما تقدم من الهى عن أكلها وإبائها (والودى)
ما أباح يخرج عقب البول (والبول ما علقا) من آدمى وما لا يؤكل (نجسة) من غير مسلم
الله عليه وسلم ومن غير سائر الأنبياء فالنجس من الطاهر منهم عليهم الصلاة والسلام (ولا يمس
عن سبب شئ منها) أى من الذى وما عطف عليه لأن الأصل عدم النجاسة إلا ما نصه
الدليل وعنه في المذكي أتي موريق البغل والحمار وباج البهائم والطاهر وعرقها ويول
الغفاس والذبيذ أنه كالدم يمس عن سبب ملقحة الشعر زمسه (ويغسل الذكر والأنثى من
الذى) ما أصابه سماعا كسائر النجاسات وما لم يصبه مرة لا يورى عن على قال كسائر جسامته
فاستحسن أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرث المقداد بن الأسود قال قال رسول
ذكره وأنتيه ويتوضأ رواد أبو داود (وطبق الشارع وتروا به طاهر) وأن ثلث نجاسة لأن
الأصل الطهارة (ما لم تل نجاسة) فمضى عن سببه وتقدم قاسي القروح ولو لم يدرج
فأصاب شئ رطبا غير نجس من طريق أو غيرته ودخل في المسئلة وذكر الأثر في النجاسة
به وأطلق أبو المال النجس وهو لم يقبده باليسر لأن الشعر لا يمس إليه وهذا من وجه (ولا نجس
الآدمى ولا طرفة ولا أجزأه) كحجمه وعظامه وعصبه (والهشيمة) بوزن قبيلة كس الجول (ولو
كافرا بعوته) لقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وأقبله عليه الصلاة والسلام فليس لا نجس
متفق عليه من حديث أبي هريرة وقال البخاري قال ابن عباس المسر لا نجس حيا ولما متا
(ولا نجس ما وقع فيه) آدمى أو منى من أجزائه (فقره كريقه) أى الآدمى (وعرقه وبرقه
ونجاسته وكذا ما لا نجس) أي عدم (له سائلة) نغير أى هريرة مرقوقة أو فاقرة أو فاقرة في شراب
أحد كقلبيغصه كاهن طاهره فان في أحد نجاسته شفاء وفي الآخر دواء البخاري والقدير
موتة بالنمس لاسيما إذا كان الطاهر حارا ولو نجس الطعام لافسده فيكون أمرا أيضا بالطعام
وهو خلاف ما تقدمه الشارع لأنه قد يغصه زائفة ضرر ولا نه لافس له سائلة أشبه ودخل
إذا مات فيه والذى لا نجس له سائلة (كذباب وبقي ونجاس) جميع خضاه بعض الخلاء
وفتح الغشاء والمذيق لافس خضاه ذكره في حاشيته (وعقارب ومصر مصر طائر ونحو ذلك
وبوله ووروه) أى ما لا نجس له سائلة طاهران قال في الأناص في قوله ورؤه طاهر في قوله
أى الشخص قال ابن سعدان وقال بعض الأصحاب وجه واحد ذكره ابن عجم وقابل طاهر
كلام أحمد نجاسته إذا لم يكن ما كولا (ولا يكسرها) أى طعام أو غيره (حاشية)
ما قد نفس له سائلة لظاهر الخبر المتقدم وحمل طاهره ما لا نجس له سائلة (أن لم يكن متولدا من
نجاسة كحمار الجملش) ودر الجرح (فان كان متولدا منها نجس حيا ميتا) لأن الاستحالة
غير مطهرة (ولو زرع نفس سائلة نسا كطينة والفضة والغراء) نجس بالثوب بخلاف
العقرب (وإذا مات في حيا ميتا حيوان وشك في نجاسته) بأن لم يدر أنه نفس سائلة أم لا (لم
نجس) الماء لأن الأصل الطهارة تبقى على ما حتى يتحقق انتقاله عنها وكذا إذا شرب منه
حيوان يشك في نجاسته مؤثرا وهو طاهر (وبول ما يؤكل لحمه ورؤه) طاهران لأنه منى الله عليه
وسلم أمر الله تعالى أن يلقوا بأبل المعدة فيشر بها من أبوالها وأبائها والنجس لا يسلب شربه
ولا أبله للضرورة لا يرمي بشل أثره إذا أراد الله لا تكون على الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
أورع وأجل لحديث أنس بن عبد الرحمن بن عوف قال: أوردوا القمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرخص

فهو خير من خالصه وذلك وإن سمي الآن خرا قاله في الرعية (أو) أى لا يحرم (خالص) من حرير (لرض) واحدة) سواء أترق زوا

والذي يأنه يده خلق آدمي ويستحب غله أو فركه أن كان من رجل ما تقدم قال في المدح
وظاهره لأفريقين ما أوجب غيلا أو لأمر صريحه في العاية (ولو خرج) التي (بعد استخبار)
لعموم ما سبق قال في الانصاف سواء كان من احتلام أو جماع من رجل أو أمر أو لا يجب فمفرك
ولا غسل ثم قال وقيل مني المستحرم نفس دون غيره (وكذا لو طوبه بفرج المرأة) طاهرة لم يحكم
بظهاره منها أفلو حكمنا بخاسه فطوبه بغيرها لزم الحكم بخاسه منها (ولن غير ما كقول) كائن
أمر والجار (وبعضه) أي بعض غير ما كقول كيبض الدار والعتاب والآخر (ومنيه من غير)
أدى بنفس) كدله وروثه (وسور) بضم السين وبالهمز (المر) وبسبب الضيق بمضاد
معهمة وياقوت والنسور والقط (وهو) أي سورته (فصل في طعامه وشرايه) طاهر (و) سور
(مثل خلقه) أي مثل الحرف في الخلقة (و) سورما (دونه) أي الحرف في الخلقة (من طير وغيره)
طاهر (لأمر) ما كقول وأجلوا يودوا و الترمذي رحمه الله عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال في الحرب ألبست نفسيهنامن أطواقن عليكم والطواقم مشبه بالخدام أخذ من
قول الله عز وجل طوافون عليكم ولعدم إمكان القرص منها كحشرات الأرض فالحاجة قاله القاضي
فظهارها من النص ومنهله أو ما دونها من التخليل (فلأكل) هر ونحوه (لنحاجة) ثم ولو في ماء
يسر فلهو ولو لم يصب الحر وغيره بهذا كله النجاسة لأن الشارع عفي عنها مطلقا لثقة القرص
(وكذا في طفل وجمعة) إذا كلاً النجاسة ثم برهان ما يسير قال ابن غني فيكون الزريق مطهرا
لما دله كلامه أنه لا يفي حر نجاسة يدها أو رجليها نص عليه (ولا يكرسورهن نصا) قال في
المدح نص عليه في الحر وأسموم البلوى بغير الغار وغيره (و) في المستوجب وغيره يكرسور
الغار لأنه يورث النسيان ويكرسور بالحاجة أدام تكن مضبوطة نصا (لأن الظاهر شحاشه
(سور) الحار وان الحسن) كالكل والبقل والجار على القول بنجاستهما (نفس) أما القرباب
فلا مانع لآفة النجاسة وأما الطعام فلنجاسته يرفعها الملاقاة

فيه من إلهه وهو غير مذموم في
الحرب (ولا) يجرم (الكل)
وهو ما فيه ضرورة والحرير
والمنسوج يذهب أو فضة
(لحاجة) بأن عدم غيره قال ابن
غني من احتاج إلى لبس الحرير
لحراره أو برأى شخص من عدو
ونحوه أبيع وقال غيره يجوز مثل
ذلك من الذهب كدفع عتوه به
لا يستغنى عن لبسه وهو محتاج
إليه (و) حر (تشره) رجل يأنى
وتحكه (وهو) تشبهه أن يجرجل
(في لباس وغيره) لأنه عليه
الصلاة والسلام لمن المشبهين
من الرجال بالنساء أو المشبهات
من النساء بالرجال رواء الخبزي
ولمن أبعث إلى رجل بلبس ليس
المراقاة أو تلبس لبس الرجل
رواه أحمد وأبو داود قال في
الأداب الكبرى أسناده صحيح
فصرح عليها العصابة السكر
التي تشبه عاتق الرجل (و) حر
أيضا على (اللباس) من حر
على رجل) فلا تصح صلاته فيه
لعموم قوله عليه الصلاة والسلام
حر أو على ذكر أو أمي وأقول
جابر كذا نزع عن القليان
وتكره على الجوارى رواء أبو
داود وكون الصبيان محلا لفرية
مع تحريم الاستمتاع بهم أبلغ في
الحرم فلا تصح صلاته فيه أي
في الثوب الحرير (و) يباح من
حرير كسب مصنف في تطعيمه
ولأنه يسير (و) يباح أيضا أذواد
وتطعيمه أي الحرير لانه يسير
(و) يباح أيضا من حرير (حشو)
جيبا ومرش) لأنه لا يخرق ولا
يحب ولا خيلاء وليس لبسا له
ولا افتراشا (و) يباح أيضا من حرير (علم ثوب وهو طرازه) لما تقدم عن ابن عباس ويباح

باب الحيف والاستعاضة والنفاس

وما يتعلق بها من الأحكام (الحيف) لغة السلان مأخوذ من قوطم حاض الوادي إذا سال
وحاضت الشجرة إذا سال منها شبه الدم وهو الصنع الأحمر يقال حاضت المرأة تحيض حينها
وبعضها فهي حائض وحاضنة إذا جرى دمها وتحيضت أي قدمت أيام حيفها عن الصلاة
ويسمى أيضا الطمث والعرث والعضل والاعصار والأكبار والنفاس وإنه الك والدراس
ه وشرا (دم طيبة) أي جبهته وخلقة وصحية (يخرج مع الطهارة) بخلاف الاستحاضة (من)
غير ميب ولادة) خرج النفاس (من قعر الرحم) أي من منبت الولد ووفائه (يعتاد أني)
إذا بلغت أو أوقات معلومة) وليس بدق قابل خلقه الله الحكمة غذاء الولد وريسته وهو
مخلوق من ما همها فإذا حلت أنصرف ذلك إذا نزل في غذائه ولذلك لا تحيض الحامل فإذا
وضعت قلبه إلى لبنها تغذي به ولذلك قل ما تحيض المرضع فإذا خلعت منها ما بقي الدم لا مصرف له
فيسترقى مكان ثم يخرج في القالب في كل شهر ستة أيام أو سبعة وقدر بدعي ذلك ويقل
ويطول شهرها ويقتصر بحمص ما ركه الله في الطباع وهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم يبر
الأم ثلاث مررات وبرد الأم مرة واحدة والاصل في الحيف قوله تعالى يستأنسك عن الحيف
آية ه والبدنة قال أحمد الحيف بدور على ثلاثة أحاديث فاطمة وأم حبيسة وجمعة وفي
روايه أم سلمة مكان أم حبيسة (والاستحاضة) ميلار قدم في غير أوقاته (العتادة) (من مرض)

أما من حرير (لينة جيب وهو الزين) أي الحمير بالعتق (والجيب ما يفتح على ١٤١ لحراوطوق) وفي القاموس وجب

القميص ونحوه بالفتح طوقه
(و) يباح أمتان من حرير (دعاء)
ومعناه ثوب واحد رابع
أصابع فأنون (ولا) يباح
من ذلك (فوق) أربع أصابع
منصومة) حديث عمر بن النضر
صلى الله عليه وسلم عن الحرير
الاموضع أم سبعين أو ثلث أو
أربع رء ومسل وألبس ثيابا
في كل قوب من الحرير ما يعني عنه
ولو جمع صار ثوبا في الثوب
وان تميم لاس باب وفي رواية
لا يحرم بل بكرة فهو ثوب
ان يأتوا رجل فوق سريره ويشد
مراويله فوقها وسعة كم يقص
المرأة سيرا وقصره وطول كم
يقص الرجل عن أصابعه قليلا
دوسمته كثيرا فلا تاذي
اليد بحر ولا بد ولا عنما خفة
الحركة والبطش وباح ثوب
من مصوف ووبروشه من
حيوان طاهر ويكره رقيق
يصف البشرة وخلافه زى أهل
بلده بلا عنز ومزربة وكثرة
الأزهار وزى أهل الشرك وثوب
شهرة ما يشتر به عند الناس
ويشأ راليه بالأصابع ثلثا
يصلهم على خيته فيشاركم في
الأمر يباح لبس السواد والقهاء
حتى للنساء والنبي في ثياب
خشب قلما جدان كان حاجة
وبكره لبس ثعل صرارة تصا وقال
لا بأس ان يلبس للوضوء وفي
الرعاية يسن التواضع في اللباس
وليس البياض والبنافة في بدنه
وتوبه وبجله والتطبيب في بدنه
وتوبه والفنك والقنابة وأرسلها
خلفه قال الشيخ في الدين وطاقتها

وفساد من عرق فيه في أدنى الرحم يعني ذلك العرق (العازل) بالمهمة والمهمة والمهمة والمهمة
فيه حكمها ابن سيدة وقال أصبحت المرأة تستجرها الدم بعد ما ماها في مسخاضة (والنفاس)
الدم الخارج بسبب الولادة) يقال فست المرأة بضم النون وتفتحها مع كسر الفاء هي ما إذا ولدت
وقال في الحيض نفس بالفتح لا غير قال في مختصر الصحاح النفاس ولادة المرأة أو وضعت
وهي نفسا ونسوة نفسا وليس في الكلام فلا يصح على فعال غير نفسا وعصراء اه (ويمنع
الحيض خمسة عشر شهرا) بالاستعراء أحدها (الطهارة) أي الحيض لأن انقطاعه شرط لصحة
الطهارة له وتقدم بخلاف الفصل لجنازة أو أحوام ونحوه كاتقدم في الفصل (و) الثاني (الوضوء)
لأن من شرطه انقطاع ما يوجبه كاتقدم (و) الثالث (قراءة القرآن) لما تقدم في الفصل من قوله
عليه الصلاة والسلام لا تقرأ الخائض ولا الجانب شيئا من القرآن (و) الرابع (مس المصحف) لما
تقدم (و) الخامس (الطواف) لقوله عليه السلام لعائشة إذا حضرت أفعلى ما فعل الحاج غير
أن لا تطوف بالبيت حتى تطهرى متفق عليه (و) السادس (فعل الصلاة) السابع (وجوبها)
أي الصلاة (فلا تقضيها) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على إسقاط فرض الصلاة عنها في
أما حبسها وعلى أن قضاءها ما قلنا عنها في أيام حبسها من وجوب لقوله عليه السلام لفاطمة
بنت أبي حبيش إذا قبلت الحنفية فدهي الصلاة لما روت معاذة قالت سألت عائشة ما بال
الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت أحرورية أنت فقلت لست بحرية ولكني
أسأل فقالت كما تحبين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشعر بقضاء الصوم ولا تشعر
بقضاء الصلاة متفق عليهما ومعنى قولها أحرورية أنك لا تكبر عليها أن تكون من أهل حرورية
وهي مكان تنسب إليه الخواارج لا هم يرون على الحائض قضاء الصلاة كالصوم لفرض تعظمهم
في الدين حتى مرقوا منه ولا يشتركون في طول مدة فإن أحب القضاء فظاهره نقل الأثر
الضريح قال في الفروع ويتوجه احتمال بكرة لكنه بدعة كآراء الأثر عن حكمته وليس
المراد الأثر في الطواف لأنها أصلها إذا ظهرت لا به آخر قولها فبما يباحها اه يعني إذا طافت فحاضت قبل أن
تصل ركعتي الطواف فلها أن أصلها إذا ظهرت لا به آخر قولها فبما يباحها اه يعني إذا طافت فحاضت قبل أن
(فعل الصيام) لقوله عليه السلام في حديث أبي سعيد إذا كان إذا حاضت لم تصم ولم
تصل قلت بلى قال فذلك من نقصان دينها رواه البخاري (و) عتق المبيض (وجوبه)
أي الصوم (فتقضيها) اجتماعا قاله في المبدع لأنه واجب في ذمتها كالدن المؤجل لكنه مشروط
بالتكبر فان لم يتمكن لم تكن عاصية وتقتضيه وكل معذور بالأمر السابق لا يأمر جديد
(و) التاسع (الاعتكاف) والمأثر (المس في المسجد) ولو بوضوء وقوله عليه الصلاة والسلام
لا أحل المسجد للحائض ولا حجب رواه أبو داود (و) الحادي عشر (الوطء في الفرج) لقوله
تعالى فاعزلوا النساء في الحيض لا تقربوا من حتى يطهرن ولقوله عليه الصلاة والسلام استعوا
كل شيء إلا النساء رواه مسلم (الابن يمشي بشرطه) وهو أن لا تندفع شهوته بدون الوطء
في الفرج ويخاف تشقق أنثيه أن يطأ أو لا يجد غير الحائض بأن لا يدر على مهره ولا عن
أمة (و) الثاني عشر (سنة الطلاق) لما روى عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر
عمر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فإبراهيم ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا متفق عليه
ولم يقل البخاري أو حاملا لأنه إذا طلقها فيه كان محرما ولو طلق بدعة لما فيه من تطويل
الصدقة وسيأتي (ما لم تسأله طلاقا بصريح أو حملا) لأنها إذا قد انحلت الضرر على نفسها
(فان سألته) طلاقا (بغير عرض لم يبرح) عقلت وليس اعتبار العوض لأنها تظهر خلاف
ما تبطن قبله العوض يدل على إرادتها الحقيقية (و) الثالث عشر (الاعتداء بالاشهر) يعني

كثيرا من الأسبوع ويسمى لمن ليس ثوبا جديا قولها الحمد لله الذي كساها هذا ورقني من غير حول لفي ولا قوة وإن تصدق بالخلق

ان من يحض لا فتد بالاشهر بل بالحض اقله تعالى والمطالقات يبرصن بانفسهن ولأنه
 قروءة واحدة العدة اقروء عوشر في الآية عدم الحض اقله تعالى والاشهر من
 الحض الآية (الاشهر في غيرها وحدها) فتد بالاشهر لقوله والذين يتوفون منكم الآية
 (و) الرابع عشر (ابتداء العدة اذا طلقا في أثناءه) أي الحض لقوله تعالى ثلاثه قروء
 وبعض القروء ليس بقروء (و) الخامس عشر (مروءة في المحدثان خافت تلو بشه)
 لان تلوئته بالجاسة محرم والوسائل لما حكم القاعد (ولا يمنع) المتيقن (من غسل)
 الجنبه والا حرام ودخول مكة ونحوه وتقدم (بل يستحب) لتسل تلك (ولا يمنع) مروءة في
 المحدثان امتت تلوئته (قال في رواية ابن ابراهيم غر ولا تقصد) (ووجب) الحض (خمسة)
 أشياء (الاستقراء) الاعتدال (لغير وفاة لسابق) والنسول (لقوله عليه السلام دعي
 الصلاة قدر الأيام التي كنت تحمين فيها ثم اغتسل وصلى متفق عليه) (والبواغ) لقوله عليه
 السلام لا يقبل الله صلاتنا من الأبخار وواه أحد وغيره فوجب علينا ان نستر لأجل الحض
 فدل على أن التكليف حصل به (والحكم براءة الرحم من الاعتدال) (ب) اذا لفته في مشروعيه
 العدة في الأصل الأصلي براءة الرحم (و) الحكم براءة الرحم في (استبراء الامه) اذا نزلت ذلك
 (و) الخامس (لكفاية بالوطء عليه) أي في الحض (قلت قد يقال الموجب الوطء والحض
 شرط كما قالوا في الزنا فهو موجب والاحصاء شرط وانطبع في ذلك سهل (وتفاس مثله)
 أي الحض فيما يتعمه بوجبه قال في المدعي بقوله خلاف فله لانه دم حيض استبس لأجل
 الولد (حق) (وجوب) (الكفاية بالوطء في) أي في النفاس (نصا) لما تقدم (الاشهر ثلاثة)
 اشياء (اعتدال به) لان اقتضاء العدة القروء والنفاس ليس بقروء ولان العدة تنقضي بوضع
 الحمل (وكونه) أي النفاس (لا يوجب البلوغ لحصوله قبله بالحمل) لان الولد يتقدم من أمه
 لقوله تعالى خلق من ما دنا في يخرج من بين الصلب والترائب (ولا يحسب به) أي النفاس
 (عليه) أي على المولى (فصدق الآية) لانه ليس بمقتضى خلاف الحض (واذا انقطع الدم)
 أي الحض والنفاس (أبغض فعل الصيام) لان وجوب النفس لا يمنع فعله كالجنب (و) أبغض
 (الطلاق) لانه يجره لتطويل العدة بالحض وقد زال ذلك (وليمح غيرهما حتى تغتسل)
 قال ابن المنذر هو كالاجماع وحكاها عن ابن راهويه واجماع التابعين لان الله تعالى شرط للحمل
 الوطء شرط في انقطاع الدم والنسول فقال ولا تقربوهن حتى يظهرن أي ينقطع دمهن فاذا
 ظهرن أي تسكن بالماء فوهن كذا فصر ابن عباس لا يقلد في على قراءة الاكثر
 بضعيف يظهرن الاولى أنه ينتهي النسي عن القران بانقطاع الدم لان العدة تدخل في الميا
 لسكونها بحرف حتى لا يقبل الا بغيره من النسي عن القران مطا في بيان محال بعده يزول
 التحريم المطا وتصور اباحه وطهارة موقوفة على النفس وظهور قراءة الاكثر كقراءة
 (وتنبيه) تقدم أنه يباح لها البث في المسجد بوضوءه عند انقطاع الدم فالجهرضا (ولو
 أراد وطأها وادعت انها حائض وامكن) بان كانت في سن يتأق فيه الحض وبأن يباه (قبل)
 قولها وجوبا (نصا) لاهاء وثقة كالأبواب ثم انفقوا على قول قول المرأة تزف العروس الى
 زوجها فتقول هذا زوجك وعلى استبراء وطهارة البث وعلى تصديقها قولها انها حائض
 وفي قولها قد طهرت (ويباح أن يستمتع بها) أي الحائض (بشرط) (في الفرج) كالمقبلة
 والنس والوطء دون الفرج زاد في الاختيارات والاستبراء يده لقوله تعالى فاعتزلوا النساء
 ما حيضن قال ابن عباس ما عتزلوا نكاح فروجهن رواه عبد بن حديد ابن جرير وابن الحض
 اسم لكان الحض في ظاهر كلام أحد قوله ابن عتيق كالمية والميت فيخص القرم يمكن

يستؤنب (و) تعج (من مؤثوبنا) لهذا (أو كما قاله) يستؤنبه (لأنه) ١٤٣ ليس خلا لثوب ولا يثبه فان استدانته

سدت حلة لانه يصير كاليفعة
ل (أو) أي نعم من (كأبها)
أي العجاسة (راكها أو صاحبها
ولم يلاقها) لانه ليس بعوض
اصلاته ولا يجوز لاقبها كذا كانت
بين رحله ولم يصم ان لا يراها
بطلت صلاته (أوصلي على محل
ظاهر من) عصبه أو بساط
(متنصط طسرفه) تنصع (ولو
تحررك) المتحرص (بمركته من
غير متعلق بغيره) وكذا لو كان
تحت قدمه حبل طاهر مشدود
في نجاسة لانه ليس بحامل النجاسة
ولا يصل عليها أشبه ما وصل على
أرض طاهرة متصلة بأرض
نجسة فان كان النجس متعلقا
بالمصل بحيث يغير منه أدمى كما
لو كان يده أو وسطه حبل
مشدود في نجاسة أو حيوان
نجس أو بيضة صغيرة فيها نجاسة
بحيث تغير منه أدمى لم تنصع
صلاة لانه متعلق بالنجاسة أشبه
ما لو كان حاملها فان كانت البيضة
كبيرة أو الحيوان كبير لا يتبدل
على جرواذا استعصى عليه صحت
لانه ليس متعلقا بالنجاسة أو الفروع
فقط كما فهم ان ما لا يغير تنصع
لغيره ولو لم المراد خلافه وهو
أولى ولو كان يده حبل طاهر على
نجاسة ما يفتتن كلام التوق
النص وفي الاختراع لتصح (أو
سقطت عليه) نجاسة (نزالت)
سريعا (أو أجزأها سريعا) تنصع
صلاة لمحدث أي سعيد فيقيا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل في بجماله أدخله قلبه
فوضع ما بين يديه لم يخلع الناس
فأعلم فلما تفتنى صلاته قال

الحض وهو الفرج ولهذا لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم استمعوا كل شيء
الا لتكساجر وأمه سلم في أقطب الجاهل وأه أجبر غيره ولاته وطعنم للأذى فاختص
بجمله كالأبر وجبت عبد الله من سبعة أسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصل من امرأتي
هي حائض قال لك ما فوق الأزار وأه أجبروا وسأله عن حبسها من رواج الحكم وقد
شقها من خزم وغيره سلتها فقلت بدل بالفهم وانطقوا راجع عليه وحديث البخاري عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر أن أتر فبها في رواجها حتى لا دلالة فيه على
المنع لانه كان يترك بعض المباح تقديرا كتركه أكل العنب (ويصحب غيره) أي الفرج (أذن)
أي عند الاستمتاع من الحائض بغير الفرج لمحدث حكمه من بعض أرواح النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان اذا أراد من الحائض شيئا أتى في فرسها أو زوا أو داود وقال ابن حامد
يجب (ووطئها) أي الحائض (في الفرج ليس بكبيرة) لعدم انطباق تمر به عليه وبقي في
التهابات انه عد من الكبائر (فان ووطئها) أي الحائض (من بجمام مثله) وهو من عشر
فأكبر (ولو غير بالغ) لعزم الخبر (في الحين) والدم يجرى (أي يسيل سواء كان الوطء قاوله)
أي الحين (أو) في (آخره) لانه في نفسه الكفارة فاستوى الحال فيه بن أقاله وأجابه
وصفاته (ولو) كان الوطء حائض في نفسه ذكره أو كس أدخله فيه (أو ووطئها وهي طاهرة
لخاصة في أثناء ووطئ ولو لم يستدم الوطء هل نزع في الحال (لان نزاع جماع فلهذا يزار زنة
مقال خاليان الفس ولو غير مضروب) خلافا للشيخ في الذين (أوصفه على التعبد كقارة) لما
روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من الذي يأتي امرأته وهي حائض قال
يتصدق بدنار أو نصفه وأه أجبر الترمذي وأبو داود وقاله كذا في رواية العجوة وقال كف
يغير بين الشيء ونفسه لانه كغير المسافر بين الأقسام والأقصر وأخذ صاحب الفروع من كلام
ابن قتيبة ان من كر الوطء في حصة أو سبعتين أنه في تكرار الكفارة كما صرح (مصرفها)
أي هذا الكفارة (مصرف بقية الكفارات) أي التي لم يأخذز كافا حاجته (وتجوزا لي)
مسكين (واحد كذا مطلق) أي كذا لو نذر أن يتصدق بشي ولم يتصدق يتصدق عليه (وتسقط)
كفارة الوطء في الحض (بهذه) قال ابن حامد كفارة ووطء الحائض تسقط بالجزعها أو عن
بعضها كفارة الوطء هي رمضان (وكذا هي) أي الحائض (ان طأوعته) على وطئها في
الحين فحبس عليها الكفارة كفارة الوطء في الأحرار فان كانت مكرهة فلا شيء عليها لعدم
تكليفها والكفارة واجبة بوطء الحائض (حق) ولو كان الوطء (من ناس ومكره) حامل
الحض أو الفرج (أي حامل الحض أو الفرج) (أو ما) أي حامل الحض أو الفرج
لعموم الخبر وقاس على الوطء في الأحرار (ولا يجب الكفارة بوطئها بعد انقطاع الدم وقيل
الفسل) لمفهوم قوله في الخبر وهي حائض وقد ثبت حائض (ولا يجب الكفارة أيضا
بوطئها) أي الحائض (فالأبر) لانه ليس منصوصا عليه ولا في معنى المنصوص (ولا
يجزى الخراج القية) عن الدنيا أو نصفه كالأثر الكفارات (الا) اذا أخرج القية (من
الفنة) كإخراج أحد ما عن الآخر في كذا لان المقصود منه حمل واحد (ويجب الحائض
وصرفها وسؤرها طاهر) لذا (لا يكره طئها ويحبها وغير ذلك ولا وضع يدها في حق
من المملكات) ذكر ذلك ابن جرير وغيره أجماعا له حرب تدخل يدها في طعام وضرب وتخل
وتحب وغير ذلك لأنهم ولعل المراد لا يفسد المملات علاقاته بدنها والاتوجه ما منع فيها
وفي المرأة النجس (وأقل من يفيض له المرأة تمام نعتين) هلا يفتنى رأت ما قبل بلوغ
ذلك السن لم يكن حائضا لم يثبت في الوجود والمادة لانه في بعض قبل استكمالها ولا فرق

ما حكم على الفاء فقال قالوا لربنا انك ألفت نعلك فالتفتنا لانا قال ان جبريل أتاني فأنهرا ان فها فهدرا رواه أبو داود وابن من

التجاسة ما يقع من مسيرها في حق
(عنه) من مسيرها في حق
استصحاب التجاسة في الصلاة زمانا
طويلا أو لم يعمل كثيرا من أخذ
بظهرها (أو نسيها) أي التجاسة
(أو جهل بعينها) بأن أصابه شيء
لا يعله طاهر أو نجس على شخصه
(أو جهل) (حكمها) بأن لم يعلم
أن أزالها شرط للصلاة (أو)
جهل (أنها) كانت في الصلاة
(علم) تصح صلاة في هذه الصور
ونحوها لأن احتساب التجاسة
شرطا لصلاحتها يسقط بالنسيان
ولا يجهل كطهارة الحدث
وعنه تصح صلاة إذا نسي أو
جهل التجاسة قال في الأناصير
وهي النجاسة عند أكثر
المأثورين (أو جهل بالزور)
باطنها نجس وصلى لم تصح صلاته
(أو جهل) (أجره) واحدة الأجر
وهو الطوبى المشوي (باطنها)
نجس (أو جهل) (ببعضه) فيأخر
ميتا (أو جهل) (ببعضه) ميتا (أو)
(عند رواد) من نجس (بجانبه)
مقبولة (أو) لم تصح صلاته
لجهل خاصة في غير مذهبنا شبه
ما وجدناه في (وأن طين) أرضا
(نجسة) وصلى عليها (أو بسط
عليها) أي على أرض نجسة
طاهرة صفيقا أو رطبة ولم تنفذ
إلى طاهر (أو بسط) على حيوان
نجس طاهر صفيقا (أو بسط)
على (أو طاهر صفيقا) لا صفيقا
أو مهلا (أو غسل وجهه) آخر
وصلى عليه أو صلى على ساط
باطنه فقط نجس) ونظاره
الذي صلى عليه طاهر (أو)
صلى على (أو غسله) غصب (أو)
صلى على (أو برعته) نجس
كراهة صلاته لا لعدم علمه بالتصحر عليه (وحيث) لأنه ليس حاملا لنجاسة ولا مباشر لها لا تصح

بسريرها ككشف العورت (لا تصح صلاته) (أنه عز عن أزالها) أي التجاسة
ففيه من الدلالة الحارة كنهها والباردة كالعين وإن أزال من الدم ما يبلغ أن يكون نجسا وقد
لغت هذا السنن حكم بكونه نجسا وثبتت في حقها الأحكام المبيضة كلها قال البرزنجي قالت
عائشة إذا ملقت الحمار به تسع سنين فهي امرأته روى مرفوعا من رواية ابن عمر أي حكمها حكم
المرأة قال الشافعي رأيت سبعة لها إحدى وعشرون سنة وذكر ابن عقيل أن نساء تمامة بمجن
تسع سنين (وأكثره) أي أكثر من تحيض فيسمل المرأة (خمسون سنة) يقول عائشة إذا طهرت
المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره أحمد وقالت أيضا إن ترى في بطنها ولما
بعد الخمسين رواء أبو حنيفة النخعي والشافعي والفرق بين فساد العرب وغيرهن لاستوائهن في جميع
الأحكام (والحامل لا تحيض) حديث أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي
أوطاس لا توطن حامل حتى تصنع ولا غير ذات حمل حتى تحيض رواء أحمد وأبو داود ومن رواية
شريك القاضي لجعل الحيض على امرأة الرحم فدل على أنه لا ينجس معه وقال عليه
الصلاة والسلام في حق ابن عمر لما طلق زوجته وهي حائض ليطلقها طاهرا أو حاملا
لجعل الحمل على عدم الحيض كالطهر احتج به أحمد (فلا تترك) (الحامل) (الصلاة) (لأنه)
من الدم لأنه دم سائل لا حيض وكذا الصور والاعتكاف والطواف ونحوها ولو عبر بالعبادة
كغيره لم كان أعم (ولا نعلم) زوجه أو سبيلها (وطاها) لأنها ليست حائضا (إن خاف الغت)
منه أو غيرها أو الامتنع كالسجدة ولم يذكر هذا القيد صاحب الفروع والأناصير والمبدع
والمنتهى وشرحوا لأغريهم من وقتت على كلامه إلا أن تراه قبل الولادة يومين أو ثلاثة فهو
نفس وبقي (وتقتل) (الحامل) إذا رأت دما من حملها (عند انقطاعها) (أنها) (احتياط)
ونحوها من الخلاف والمراد ما ذكره صاحب الفروع أن الامتناع من أنها تقتل وحده
القاضي على الاحتياط وكان الأول أن تقدم نساء على قوله استحبابا (وأقل الحيض يوم وليلة)
يقول على ولا نعلم على على الحيض أحكاما لم يبينه فعمل أنه رد إلى العرف كالتحريم والحرم
وقد وجدنا بعض متأدي روماء لم يحد أقل منه قال عطاء رأت من تحيض روماء والدارقطني
وقال الشافعي رأيت امرأة قالت إنهم تزل تحيض روماء لا يده وكان أبو عبد الله أن يرى كان في
نساء ثمان تحيض روماء أي طيلته لأنه المفهوم من إطلاق اليوم المراد مقدار يوم وليلة أي أربع
وعشر وساعة (فلو قطع) الدم (لأقل منه) أي من اليوم ليلته (ليس به) (بل هو)
(دم فساد) لما تقدم (وأكثره) أي الحيض (خمس عشرة يوما) بليلتين ليقول على ما زاد على
الجنة عشر استحبابا وأقل الحيض يوم وليلة وقال عطاء رأت من تحيض خمسة عشر يوما
ويؤيده ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في سننه عن ابن عمر روى أن نساء ناقصات عقل ودين
قل وما نقصان دينهن قال عكاشة إذا من شرط عمرها اتصل قال البيهقي لم أجده في شيء من
كتب الحديث وقال ابن مندلة لا يثبت هذا رجم من الجوهر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
قال في المبدع وذكر ابن النجاشي رواء البخاري وهو خطأ (وخالفه) أي المفسر (سب أوسيع)
لقوله صلى الله عليه وسلم لجنه يفتح جسسا لسانه تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل
وصلى أربعين يوما أو ثلثا وعشرين ليلة أو ثلثا وأيامها فان ذلك يجوز بل يؤكد ذلك لفظي في كل
شهر كتحيض النساء يظهرن بل يفتحن سننهن وطهرهن رواء أبو داود والشافعي وأحمد
والترمذي وسفيان وحسنه البخاري (وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما) لما روى
أحمد واحتج به عن علي بن إسماعيل أنه جاءه وقد طهرت أزواجه فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث
حيض فقال هي شرع فيها فقال شرع أن حاضت بيته من بطانة أمها بمن روى عنه
وأما أنه فشهد بذلك والأهمل كاذبه فقال على قالوا أي حيدبار دمية وهذا لا يقوله إلا الأتقيف

عليه (وان خيط جرح أو جرح عظم من آدمي) (ي) خيط (نجس أو عظم نجس) (نفس) ١٤٥ (الجرح أو العظم) (لم نجس ازالته) أي

النفس منهما (مع) خوف (ضرر) على نفس أو عضو أو حصول مرض لأن حراسة النفس وأطرافها واجب وأهم من رعاية شرط الصلاة ولذا لا يلزمه شراؤه ما عدا استزادة زيادة كثيرة على عمن المشل وإذا حاز ترك شرط جميع عليه لم يخطأ لم يترك شرط مختلف فيسقط بدنه أولى فإن لم يخطأ ضررا لزمه (و) حينما لم نجس ازالته (لا يتيممه) أي الخيط أو العظم النجس (ان خطاها أهم) لا يمكن الطهارة بالماء في جميع محلها فإن لم ينطقه الدم نجس مدم امكان عليه (ومتي وجبت) ازالته (فأت) فبطل ازالته (أزيل) وجوب القيام من يليه مقامه (الامع المثلة) بأزالته فتسقط الضرر بها كالحى (ولا يلزم شارب خمر فيه) الخمر لانه وصل إلى المحل يستوي فيه الطاهر والنجس وكذا سائر النجاسات تحصل بالمحرف (وان أعيدت سن) آدمي قتل (أو) أعيدت (ادب) منه قطعت (أو) أعيد (محوها) من أعضائه ما عداها محرراتها (ممنيت) أولم تثبت (هـ) هي (طاهره) لأنها جزء من جملة نجسها حكمه وقتها ما يميز من حى كينته

فصل في الواضع التي لا تصح الصلاة فيها مطلقا وما يصح فيه النقل دون الفرض وما يتعلق بذلك (ولا يصح تعبدًا صلاة) فرض أو نفل (في مقبرة) فدعه أو حده بقتل أو لا يهي مدفن الموقى لقوله عليه الصلاة

وهو قول صحابي اشتهر ولم يعلم خلافه ووجود ثلاث حيز في شهر دليل على أن الثلاثة عشر طهر صحيح يقال أحد لا يختلف ان العدة تصبح أن تنقض في شهر إذا قتلته الميتة (وغايه) أي الطاهر بين الحيضتين (بقية الشهر الحلال) فإذا كان الحيض ستا أو سبعا أو ثلثا أو ثلثين أو أربعين أو ثلثا وعشرين من المتقدم في حديث حنه قال في الرأيه وغالب الطهر ثلاثة أو أربعة عشر وروى ما قبل بقية الشهر (ولاحد لا أكثره) أي أكثر الطهر بين الحيضتين لأن المرأة قد لا تقيض أصلا وقد نجس في السنة مرة واحدة حكى أبو الطيب الشافعي ان امرأة في زمنه كانت تحيض في كل سنة يوما وليلة وأقل الطهر زمن الحيض خلاص النقا ما لم لا تتغير مع بقية أحسن شئها ولا يكره وطؤها زمنه

فصل في البعداء بالدم أي التي رأت دما ولم تكن حاضت (فمن نجس مثله) كنبت تسع - من فاكث (ولو) كان ماراته (مفره أو كدرة تجلس بمجرد ماراته) لأن دم الحيض جليل وعادته دم الاستحاضة لمرض من مرض ونحوه والاصل عدمه (فترك الصوم والصلاة) ونحوهما كالطواف والاعتكاف والقراءة فهذا ينسب لولوسيا (أقله) أي أقل الحيض وهو يوم وليلة لأن العادة واجبة في ذمتها يمين ومزاد على أقل الحيض مشكوك فيه فلا ينقطع بالشل ولول نجسها الأقل لا أدى إلى عدم - لوها أصلا (فان انقطع) الدم (لهونه) أي دون الأقل (فليس بحيض) لعدم صلاحيته بل دم قباد (وقضت واجب صلاة ونحوها) لثبوتها في ذمتها (وان انقطع) الدم (له) أي لأقل الحيض بان انقطع عند معنى اليوم واليلة (كان حيفا) لأنه الأصل كالمسبي (واغتسلته) لأنه أخرجها (وان جاوزه) أي جاوزه الدم أقل الحيض بان زاد على يوم يلبته (ولم يبر) أي يجاوز (الاكثر) أي أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوما بان انقطع خمسة عشر فادونها (لنجسها الجواز) لأنه مشكوك فيه (بل تنفس عقبه) أي انجس لأنه أخرجها سكا شبه أخرجها (وصوم وتصل في ذمتها جاوزه) لأن المنع منها هو الحيض وقد حكى بقائه (ويحس وطؤها فيه) أي في الدم أي زمة الجواز لأقل الحيض (قبل تكرارها) لأن الظاهر أنه حيض وإن أمرها بالعبادة احتياطاً لبراءة ذمتها فتميز ترك وطؤها احتياطاً (فان انقطع) الدم (يوما) أكثر أو أقل قبل مجاوزة أكثره اغتسلت) عند انقطاعه لاحتمال أن يكون أخرجها فلا تكون طهارتها يميناً بالفضل (وحكمها حكم الطاهرات) والصلوات غير مالا لها طاهره لقول ابن عباس أمامارات الطهر ما عدا غلته (ويباح وطؤها) إذا غلته بعد انقطاع دمها لانها طاهرة (فأعاد) الدم (كمك أو لم يقطع) على ما تقدم فصله لأن الحكم بدو مع حله (وتنفس عند انقطاع) أي الدم (غسلتانيا) لما تقدم (تقل ذك) الفقل وهو - لوها يوم وليلة وتغسلها عند آخرها وتصلها عند انقطاع الدم (ثلاثا) أي في ثلاثة أشهر (في كل شهر مرة) لأن العادة لا تثبت بغير الثلاث على المذهب لقوله عليه الصلاة والسلام على الصلاة أيام أقرنك لوهي صيغة جمع وأقله ثلاث ولأن ما اعتبره التكرار اعتبر فيه الثلاث كالقراءة والشهود في هذه المرة وخيار المصلحة وله المرد (فان كان) الدم (والثلاثه متوا بالبدء وانتهاء) ولم يختلف (تبين انه حيض وما عداه) لما ذكرناه (فلا تثبت الصلاة دون الثلاث) لما تقدم (ولا يمتزجها) أي الثلاث من الشهود (الترالي) فلورأب الدم في شهر ولم ترم في الذي يليه ثم رأتها وتكرر ولم يختلف ما عداه لأنه لا حد لأكثر الطهر بين الحيضتين كما تقدم وجبت تكرار ثلاثه أشهر (هـ) (تجلبه في الشهر الرابع) (وتعيد ما قلته في الجواز)

بطن (و) لا تصح صلاة أمثا (ق) محصورة مكان الذبح (و) لاف (مزلة) يلقى الزالة (و) لاف (قارعة الطريق) إلى محل قرع الاقدام من الطريق وهي المستسولة كان فيها سائل أو لا لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع مواطن لا تحوز فيها الصلاة تطهر بماء الله والقبرة والمزلة والحيز روافد الجاهود بطن الأبل ومحجة الطريق رواه ابن ماجه والترمذي وقال ليس اسنادا لمالك بن رواه الليث ابن سعد عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعا وتصح في طريق آيات قليلة (و) لا تصح صلاة تعبدا أيضا على (أسطعها) أي أسطحة تلك المواضع التي لا تصح الصلاة فيها لأن الهواء تابع لقرار منع الجنب من البث يسطع المحيد وحث من حلف لا يدخل دارا يدخل سطحا (و) لا تصح الصلاة أيضا تعديا (سطح نهر) وكذلك ساطط وصبره قاله السامري لأن الماء لا يصل عليه كاله ابن عقيل وقال غيره هو كالطريق ولوجود الماء فكذلك الطريق قاله أبو الهيثم وجزء ابن قيم بالصحة وعلم ما تقدم صحة الصلاني المذبذبة (سوى حد لا جنازة بمقبرة) فنصح لصلاة عليه الصلاة والسلام على القبر فيكون مخصصا لنفسه السابق (و) سوى (جمعة وعيد وجنازة ونحوها) كصلاة كسوف واستسقاء (بطريق اضروزة) بأن ضايق

فيه كبر المسحاة (ولا تبطل دلالة التمييز بزيادة الغيم) أي الدم الذي يصلح حيضا كالأسود أو الشين والمنتن إذا بلغ دوما وليدة ولم يحوا زخم عشرة والدم الآخر (على شهر) خلاف أو ثلاثين يوما بان كان الأسود منها عشرة أيام والأخر ثلاثين لأن الأجر بمنزلة الطهر ولا حد لا كثره

فصل لما انتهى الكلام على المسحاة غير المعتادة أخذت كلام على المعتادة إذا استحيضت معقد ما على ذلك تعريف المسحاة فهو حكمها العام فقال (المسحاة هي التي ترى ما لا يصلح أن يكون حيضا ولا نفاسا) كذا في الشرح والمبدع وقال في الانصاف والمسحاة من حاوز دمها أكثر الخبيص والدم الفاسد أعظم من ذلك انتهى أي من الاستحاضة قطع كلام الانصاف ما نقص عن اليوم والليل وما تراه لما لم يلح اقرب الولادة وما تراه قبل تمام تسع سنين دم أسد ولا تثبت له أحكام الاستحاضة بخلافه على الأول (وسمكها) أي المسحاة (نكم الطاهرات) الخاليات من الخبيص والنفاس (في وجوب العبادات وفعلها) لأنها لم تحض غير معتادة أشبهت بسلس البول في المسحاضة أربعة أحوال أحدها أن تكون معتادة فقط وقد ذكرها بقوله (وإن استحيضت معتادة رجعت إلى عاداتها) فتعمل بها لما رأت في العمل الثاني أن تكون معتادة بمنزلة ما أشار إليها بقوله (وإن كانت بمنزلة بعض دمها الأسود أو نجس أو متغير فتقدم المعتادة على التمييز سواء اتفق غير زعموا عاداتها بان تكون عاداتها ربعة مثلا من آخر الشهر وكان هذا المدة أربعة أسود ودم باقي الشهر أحر (أو اختلما) أي المعتادة أو التمييز سواء كان الاختلاف (عاداتها) بان تكون عاداتها ستة أيام من أول العشرة الأوسط من الشهر فترى في أول العشرة أربعة أسود وباقي الشهر أحر فجلس الستة كلها من أول العشرة (أو سائبة) بان تكون عاداتها من أول الشهر فترى الدم الصالح الخبيص في آخره فجلس عاداتها ثم تغتسل بعد ها وتوضأ الوقت كل صلاة وتصلى لقوله عليه الصلاة والسلام دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحضين فيها ثم اغتسل وصل متفق عليه ولأن المعتادة أقوى لأنها لا تبطل دلالتها باختلاف اللون إذا زاد على أكثر الخبيص بطلت دلالتها والمعتادة ضريان معتقة بان تكون أياما فسابو كسبه من كل شهر فإذا استحيضت جلست أو مختلفة وهي قسوة أن مرتبة بان ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث خمسة ثم تعد إلى مثل ذلك فلهذا إذا استحيضت في شهر وعرفت فوته علمت عليه وإن نسبت فوته جلست الأقل وهو ثلاثة ثم تغتسل وتصلى بقية الشهر وإن علمت أنه غير الأول وشك هل هو الثاني أو الثالث جلست أربعة لأنه اليقين ثم تجلس في الشهر من الآخر من ثلاثة ثلاثة وفي الرابع أربعة ثم تعد إلى الثالثة كذلك أبدأ وكثيرا يغسل واحد عند انقضاء المدة التي جلستها كالتاسعة ويصح في المتقى والشرح أنه يجب عليها الغسل أيضا عند مضي أكثر عاداتها وغير المرتبة كان تحض في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي الثالث أربعة بان يمكن ضبطه بحيث لا يختلف فكا في قبلها وإن لم يمكن ضبطه جلست الأقل في كل شهر واغتسلت عنه (وتنص المعتادة للاحتجاج إلى تكرار الأمر رجوع إلى الأصل وهو عدم (فلو نقصت عاداتها استحيضت بعد) أي بعد النقص (كان كانت عاداتها عشرة) أيام (مرات) الدم (سبعة ثم استحيضت في الشهر الآخر جلست السبعة) لأنها التي استقرت عليها عاداتها لما لم يأت الثالث أن يكون لها عادة تميز وتنسى المعتادة وقد ذكرها بقوله (وإن نبت المعتادة عملت بالتمييز الصالح) لأن يكون حيضا وقد علمنا روى أبو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أن كان دم الخبيص فله أسود يعرف فأمسك عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضأ فاعلمه وعرق ولأنها استحضت لا تصح لها بعد ذلك العمل بالتمييز لا بمبتدأ (ولو استجد أو لمصل واضطر والصلاة في الطريق للحاجة (و) سوى جمعة وعيد وجنازة ونحوها وضع (غيب) أي غمير نص عليه

تتصل (التجيز) بان كانت تراه تارة في أول الشهر وتارة في وسطه وتارة في آخره (من غير تكرار) أي فعل بالتجيز ولو لم يتكرر كما تقدم في المبتدأ لعموم التجيز (فإن لم يكن لها تجيز) بان كان الدم على نسق واحد (أركان) لها تجيز (و) لكنه (ليس يصلح) بان تنقص عن موهبته أو نحو خمسة عشر (فهى التجيزة) لأنها قد تحرف في حضاها بمجهل العادة وعدم التجيز وهذا هو الحال الرابع (و لا تنظر استحاضتها الى تكرار) بخلاف المبتدأ (أما) أى كان تجيزها لا ينظر الى تكرارها كما تقدم وللمختصة ثلاثة أحوال أحدها أن تكون ناسية للمقدد فقط (تجلس غالب الحيض اثناسع شهره) بان كان عشرين يوما كما ذكره لحدوث جنه بنت بحش وهي امرأة كبيرة قاله أحمد لم يصلحها عن تجيزها ولا عاداتها فبقى الآن تكون ناسية فمقدد الى غالب الحيض ناطة للمكر بالأكثر كما ترد المتعاده لعاداتها (والا) بان لم يتسع شهرها لغالب الحيض (حلت الفائض) من شهرها (بعد أقل الطهر) بان يكون شهرها ثمانية عشر يوما فانها تجلس الزائدين أقل الطهر بين الحيضتين فقط (لأنه ينقص الطهر عن أقله (وهو) أربعين مائله (هنا) أى في المثال المذكور (خمس) أيام) لاجل الباقي من الثمانية عشر بعد الثلاثة عشر فقط (لأنه ينقص الطهر عن أقله) فيخرج عن كونه طهرا (وإن حلت شهرها جلسته) أى غالب الحيض (من) كل (شهر) التجيز (هلالى) لأنه المتبادر عند الإطلاق (وشهر المرأة) هو الزمان (الذى يتجمع له ثمانية عشر وطهر مهيمن) أى ثمان (وأقل ذلك أربعة عشر يوما) بلياليها (يوم) بليته (للحيض) لأنه أقله (وثلاثة عشر) يوما بلياليها (للتطهر) لأنها أقله (ولاحدا لا أكثره) أى طهر المرأة لما تقدم أنه لا حد لا أكثر الطهر بين الحيضتين (وفالته) أى طهر المرأة (الشهر) لالهلالى) لأن غالب الحيض ست أو سبع وغالب الطهر بقية الشهر وتقدم (ولا تكون) المرأة (معتادة) حتى تعرف شهرها (الذى يخص وتطهر فيه) (و) تعرف (وقت حضاها وطهرها منه) بان تعرف انها تخص خمسة من ابتدائه وتطهر في باقيه (و يتكرر) حضاها ثلاثة أشهر لان العادة لا تثبت بدونها كما تقدم هو الحال الثانى أن تكون طامة بالمدد ناسية لموضوع قد ذكر ذلك بقوله (وإن علت عدد أيامها) أى أيام حضاها (ونسيت موضوعها) بان لم تدار كانت تخص في أول الشهر أو وسطه أو آخره (جلستها) أى أيام حضاها (من أول كل شهره) لالهلالى) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل حيضة جنه من أول الشهر والطلاق فيقته ولان دم الحيض حله والاحتضاة عارضة فإذا راعى وجب تقديم الحيض هو الحال الثالث للناسية للمقدد والموضوع وهى المراد بقوله (وكذا من عدتها) أى عن ثمانية عشر بعد حضاها وموضوعه فقط غالب الحيض من أول كل شهره لان ما تقدم (أما عن) عادت (عرفت) ابتدائهم) بان حلت ان الدم كان ناسيا في أول الشهر الاوسط من الشهر أو أوله لنفسه الأخيرة ونحوه (فهو أول دورها) فقط ليس متساوية كانت ناسية للمقدد فقط أو للمقدد والموضوع (وما جلسته ناسية) للمقدد أو الموضوع أو لهما (من حيض مشكوك فيه كحيض بقينا) فيما يوجبها وعنه وعدم قضاها الصلاة ونحو ذلك بخلاف النفاس المشكوك فيه لم يشك في كونه (وما زاد على ما جلسته الى أكثره) أى الحيض (كطهر متيقن) كالى في رابعه وألغى الطهر مع الشك فيها كالتيقن فيما يصلح ويحرم ويكره ويحب ويحجب ويباح ويسقط وعنه بكرة الوطء في طهر مشكوك فيه كالاحتضاة (وغيرها) أى غير زمن الحيض وما زاد عليه الى أكثر الحيض وهو نصف الشهر الباقيان حيضة من كل شهر (استحضته) لأنه لا يصلح حضا ولا نفاسا (وإن ذكرت) الاحتضاة الناسية لعاداتها (عادت ما رجعت اليها) فحله لان تركه المألوس فيها إنما كان لمعارض النسيان وإذا زال المعارض رجعت الى الأصل (وقضت الواجب

والمبتدعة في الطريق لبدء
الحاجة اليها وكذلك اعداد
والجنازة (و) سوى الصلاة (على
رأسة بطريق) على التفصيل
الآتي في الباب بعددهم وحقا
(وتصح) الصلاة (في الكل)
أي كل الاماكن المتقدمة
(لنذر) كالوحيث فيها يختلف
خوف فوت الوقت في ظاهره
كلهم (وتكره) الصلاة (اليها)
لحديث أبي هريرة القوي مروعا
لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا
اليها ورواه الشَّهَنان والحق
بذلك باقي المواضع وأعرض به
تسدي فلا قياس عليه (بلا
حائل) فان كان مائل لم تكره
الصلاة (ولو) كان (كخزفة
وحل) كدرة الخيل فلا يكره
الخط ويكره حائط المسجد قال
في القروع ويتوجه ان
مرادهم لا يصير بعد كثر عرفها
لا أثر له في مابين يدي المصلي
و (لا) تكره الصلاة (فيما يلي)
حسن (جادة المسافر عنه
وسيرة) فصلا له ليس عجيبة
(ولو غرت) بالبناء لجهول
مواضع الحمى (يما يزل اسمها
يحمل على الجمل ذرا أو اسجدا
(وصلى فيه) حجت) أو الالمانح
وكنز التينيت قبر وغير محترمة
وهول ما بينا من الموت وحملت
مسجد القصة مسجد عليه الصلاة
والسلام (وتكره) في الصلاة فيها
(مسجد حلت بها) أي المقررة فلا
تصح الصلاة فيسمى صلاة جنازة
أو لم قال الأمدى لا فرق بين
المسجد القديم والحديث انتهى
وان حدثت القروية بعده حوله
أو في قلته كرهت الصلاة اليها بلا

قوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره واشطر الوجه المصلى فيها أو على سطحها غير مستقبل لجنبها ولا يستدبر من الكعبة ما لا يستقبل منها خارجها بحث ولأن النبي عن الصلاة على ظهرها وردصريحاً في حديث ابن عمر السابق وفيه تنبيه على النبي عن الصلاة لانتهاساؤه في المصلى والمسلم لا أثر له إذا لم يقصود الوقوف لاه يصلي إليها حيث لا جدار (الأنا وقت المصلى على منتهى ما حيث لم يسبق وراءه شيء منها (أو) وصف (خارجها) أي الكعبة (ومعجسها) فيصنع فرضه لا مستقبل لها ثم من الكعبة فيرسل مستدبراً ثم منها كالوضوء إلى أحد أركانها (والمع نافذة) في الكعبة وعليها (و) تصح (متنورة فيها وعليها) ولولم يكن بين يديه شخص مثل جأ لحديث ابن عمر دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت وأمامه ابن زبابة وسلال وهثمان بن ملحمة فأغلقتوا عليهم فلما فتحوا كنت أول من ولج فلبقت بلالا فسأته هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم بين السارين عن سيارك إذا دخلت فخرج فمضى في وجه الكعبة ركعتين رواه الشخان ولفظه للبخاري ولا يمارسه رواههما أيضاً عن أسامة رواه البخاري عن ابن عباس أنه علم الصلاة والسلام لم يصل في الكعبة لأن الدخول كان مرتين فلم يصل في الأولى ومولى في

زمن العادة المنسية) كان كانت حامت فرضها مع افتقارها لعدم بحثه لموافقته زمن الحيز (و) قضت الواجب أيضاً (زمن جلوسها في غيرها) انتقضت الصلاة والصوم ونحوه لانه ليس بزمن حيز (وكذا الحكم في كل موضع حيز من الأعداء ولا يتميز مثل البدأ إذا لم تعرف وقت ابتداءهما ولا يتميز) فانما جلوس غالب الحيز بعد تذكر زمن أول كل هلال وإذا ذكر وقت ابتداءهما حجت إليه وقضت الواجب زمنه وزمن جلوسها في غيره (وان علمت المستغنى بعد (أبامها في وقت من الشهر) كان علمت أن حيزتها ستأتم في الشهر (ونيت موضعها) بأن لم تدر أهى في أوله أو آخره (فان كانت أبامها نصف الوقت) الذي علمت أن حيزتها فيه (فقل) من نصفه (لحيزها من أولها) فإذا علمت أن حيزتها كان في النصف الثاني من الشهر فانما تجلس من أوله (أو بالآخرى) أي للاجتهاد على الوجهين في ذلك والآخر على أنها من أولها كما قطع به قبل (وأيضاً لحيزتين) بل حيزتها مشكوك فيه (وان زادت) أبامها (على النصف) من الوقت الذي علمت الحيز فيه (مثل أن تعلم أن حيزتها ستأتم من الشهر الأول) من الشهر (ثم الزائد) على النصف (وهو) في المثال (يوم) لأن نصف العشرة خمسة (إلى مثله) محاقله وهو يوم فيكونان (أي الخامس والسادس) حيزتين (اذلا يحتمل خلافه) يبقى لها أربعة أيام (تتبع عاداتها) فان جلست من الأول على قولنا لا أكثر (كان حيزتها من أول العشر إلى آخر السادس منها يومان) وهذا الخامس والسادس (حيزتين) والأربعين بقولنا لا يحتمل خلافه (فان جلست بالآخرى) على الوجه المقابل لقولنا لا أكثر (فأذا علمت أنها من أول العشر فهي كالتى ذكرنا) فيكون حيزتها من أول العشر إلى آخر السادس منها يومان حيزتين (والأربعة حيزتين) مشكوك فيه (وان جلست الأربعين من آخر العشر كانت) الأربعة (حيزتها مشكوكا فيه) واليومان قائما حيزتين (والأربعة الأولى طهر مشكوكا فيه) وان قالت حيزتي سعة أيام من العشر الأول أو الوسط أو الأخير (فقد زادت) أبامها (يومين على نصف الوقت) لأن نصف العشرة خمسة (فتضعهما إلى يومين فقلهما فيصيرها أربعة أيام حيزتين من أول الرابع إلى آخر السابع وبقولنا ثلاثة أيام تجلسها) كما تقدم (من أول العشر أو بالآخرى) على الوجهين وهي حيزتين مشكوكا فيه (وسمى الحيزتين المشكوكا فيه حكم المتيقن في ترك الأبدان) ونحو يوم الطود وجوب الفصل (كما تقدم وان شئت أسقطت الزائد من أبامها) عن نصف الوقت (من آخر المدة) أسقطت (مثلها من أولها فابق) أي صار مجتمعي اجتماع كافى بعض التسع (فهو حيزتين والثالث فيبقى من الوقت المتيقن) كما تقدم مثله (وان علمت موضع حيزتها) بأن علمت أنها تحيز في العشر الأوسط (ونيت عدده) أي عدد أيام الحيز (جلست فيه) أي في موضع حيزتها (غالب الحيز) ستة أيام أو سبعة بالآخرى كما تقدم (وان تغترب العادة بزادها) بأن كانت عاداتها ست أيام فأتت ثمانية (أو) تغترب العادة (تقدم) بأن كانت ترى الدم من وسط الشهر فقرأته في أوله (أو) تغترب العادة (بآخر) بأن كانت تراه في أوله فتأخر إلى آخره (أو انتقال) بأن كان حيزتها النصف الأول فتصير النصف الثانية لكن لم يذكره في الخبر والوجيز والذريع والمنتهى لانه في معنى ما تقدم (فما تقرر كدم زائد على أقل حيز) من (مبتدأ) لا تلغى إليه حتى يشكر ثلاث مرات فتصوم فيه وتصل قبل التكرار وتصل عند انقضاءه فإذا تكرر صلاة تحبس وتعدص وهو فرض ونحوه فيه لا نيتنا حصنا (فلول بعد أو است قبل تكراره) ثلاثاً (لم تقض) كما تقدم في المبتدأ (وهذه نصير إليه من غير تكرار) أو ما إليه في رواية ابن منصور (اختاره جمع وعليه

الثانية كذا رواه أحمد وذكر ما بين جانبيه وصححه والحق التفرقة بالنقل في الاختيارات المذكورة في هذا الحديث (مالم

يخضع في منتهى (أي الكعبة فلا تنح ١٥٠ الصلاة مطلقاً لأنه يستقبله بآية (ويعين قوله) أي شمله بالصلاة (أي أي

الكعبة لما تقدم (و) يس
أي نقله (فالجهر وهو من)
أي الكعبة من غير عاتبة
(وقدره) أي الجهر الداخل في
حدود البيت (سنة أذرع وش)
فلا يصح استقبال ما زاد على ذلك
لكن يطوف من ورأه جميعه
استسماً (ويعم التوجه إليه)
أي الجهر (مطلقاً) أي من مكى
وغیره لأنه من الكعبة وسواء
كانت الصلاة فرضاً أو تنظيلاً
(والفرض فيه) أي الجهر
(كدخلها) أي الكعبة لا يصح
الإذنا وقف على منتهاه ولم يبق
وراءه شيء منه أو وقف خارجه
وحديثه كما تقدم في الكعبة
قال أحمد الجهر من البيت
(وتكره) الصلاة (بارض
المنح) لأنه موضع مضطرب عليه
وكذا كل شئ من الجاهل عذاب
كارض بابن الجهر ومعه
الضرب وتكره أضاف مضطربة
تحي نصاً قال ابن قسطل لأنها
كانت مفضضة بالعلماء وأبناء الدنيا
فكره الاجتماع بهم وفي الرحي
وعلم إذا ذكره كثير من الأصحاب
وقال أحمد ما صح في الرحي
يشي وتصح في أرض السباح قال
في الرعيه مع الكراهة (ولا)
تكره (بني موكنة) ولو لم يصح
قال الشيخ في الدين وليست ملكاً
لاحد وليس لهم منعه من الصلاة
لأصلها مناهج عليه ولا تتركه
الصلاة في مرض النسي ولا بأس
بالصلاة في أرض غيره ولو
مزروعة أو على مصله بغير إذنه
بلا غصب ولا ضرر
باب استقبال القبلة شرط
الصلاة

العمل ولا يصح النمام العمل بغيره) قال في الانصاف وهو الصواب قال ابن حجر وأبو شامة قال ابن
صديق وهو الصحيح قال في الفائق وهو المختار واختاره الشيخ في الدين وأبو له ميل الشارح (وإن
ظهرت في أثناء الصلاة لم يظهر لها أصلاً لتغير وجهه القطعة إذا استقبلها وأقل مدة) فلا يعتبر
بلوغه بها (فهي) ظاهر تنقل (لقول ابن عباس) أما مارات الظهر فتنتقل (وتسمى) وتنقل
ما تنقله الطاهرات لأنها تنقل وتعالى وصف الحوض بكونه أذى فإذا ذهب الذي يجب زوال
الحوض (ولا يكره وطؤها) بعد الاغتسال كسائر الطاهرات (إن عاودها الدم في أثناء العادة
ولم يحاوزها جلسته) أعز من الدم من العادة كالزلم ينقطع لأنه صاف زمن الصلاة (وإن
جاوزه) أي جاوزه ما لا يند بعد انقطاعه عن عادتها (ولم يبر) أي يحاوز (أكثر الحوض)
خمس عشر يوماً (لم يجلسه حتى يشكر) ثلاثاً (وإن عاودها أكثره) أي جاوزه أكثر الحوض (فليس
بمحض) لأن بعضه ليس بمحض فيكون كله استحاضة لا تماساً به وانقطاعه عن الحوض (وإن
عاودها) أي رجع الدم بعد انقطاعه عنها (بعدا العادة فلا يحاول ما لم يكن جلوساً) بعينه
أوقفه (أولاً) يمكن جلوساً (فإن أمكن) جلوساً بعينه إلى ما قبله أو بنفسه (فإن
يكون) الدم (بعضه إلى الدم الأول لا يكون بين طرفيهما) أي أول الدمين وآخرهما (أكثر من
أكثر الحوض) خمس عشر يوماً (فيلتقيان) أي الدمان (ويجعلان حوضاً واحداً) تكرار
الدم الذي بعد العادة ثلاثاً وهذا مثال لما يمكن أن يكون حوضاً بالضم «وإذا رأت ما لم يكن
جلوساً بعينه بنفسه بقوله (أو يكون بينهما) أي الدمين (أقل الظهر ثلاثة عشر يوماً وكل من
الذين يصلح أن يكون حوضاً بغيره) بأن يكون يوماً وليلة أكثر ولا يحاوز الخمسة عشر
(فيكونان حوضتين) لو حوزا الظهر التام بينهما (إذا تكرار) الثاني ثلاثاً (وإن نقص أحدهما
عن أقل الحوض فهو دم فأذا لم يكن فيه إلى ما بعده) يعني إلى الدم الآخر لأنه لا يصلح حوضاً
ولا تماساً (وإن لم يكن جلوساً بعينه الصورة) أكثر الحوض وليس بينهما وبين الدم الأول أقل
الظهر بل كان بينهما دونه (فهذا استحاضة سواء تكرر أم لا) لحاوزه أكثر الحوض (وبظهر
ذلك المائل فلو كانت العادة عشرة أيام تلا فرأت منها خمسة دما وظهرت الحصة الباقية عترات
خمس) أخرى (دما وتكر ذلك) ثلاثاً (فالحصة الأولى) الخمسة الثالثة (حصة واحدة
بالتلفيق) لأنها مع ما بينهما لا يحاوزان خمس عشر يوماً (ولو رأت) الدم (الثاني ستة أو
سبعة) ما كثر (لم يكن أن يكون حوضاً) لحاوزه مع الأول وما بينهما أكثر الحوض (ولو كانت
رأت يوماً) بيلتص (دما وثلاثة عشر طهرت رأت يوماً) بيلتص (دما وتكرار) الثاني (فهما
حوضتان) لو حوزا طهرت جميع بينهما) لأن أقل الظهر ثلاثة عشر يوماً (ولو رأت يومين دما)
رأت (ثاني عشر طهرت) رأت (يومين دما فلو لم يكن جلوساً بعينه حوضاً واحداً) لأنه إذا الدمين
مع ما بينهما من الطهر على أكثر الحوض) لأن مجموع ذلك ستة عشر يوماً (ولا يمكن) جلوساً
حوضتين لانتفاء طهر جميع بينهما) لأن بينهما أقل عشر يوماً وأقل الظهر ثلاثة عشر (فيكون
الحوض منهما موافق العادة) لتقوية بموافقتها (و) يكون (الأخر استحاضة) ولو تكرار
(والصفرة والكثرة) وهي شئ كالصند بدله وصغر وكثرة (قال في المدع) (في أيام العادة
حوض) لدخولها في عموم النص ولقول عائشة «وكان النساء يعثن العبا بالدرجة قبل الصفرة
والكثرة لا تجعلن حتى ترين الصفرة المستأخر بذلك الظهر من الحوض وفي الكافي قال
مالك وأحمد هي ماء حوض ينسج الحوض (لا بعداً) أي ليست الصفرة والكثرة بعد العادة
حوضاً (ولو تكرار) ثلاثاً فلا تجلعه لقول أم عطية «كما لا تجل الصفرة والكثرة بعد الطهر شيئاً
دواء» أو دواء الجارية ولم يذكر بعد الطهر

انطلقت الى الصلاة فاصبح وضوءه استقبل القبلة وتلبدت ابن عمر في اهل قبلتها ١٥١: خولت القبلة متفق فليدوم اهل القبلة

لفظا الى الذي يقال التي غيره عليها كالجلسة ثم صارت كالطمح لجهة التي يستقام عليها لاقبال الناس عليها وعلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس بالمدينة نحو خمسة عشر شهرا واختلاف في ملأه قبل الهجرة وقد ذكرت بعنه في شرح الانتعاج (مع القدر) عليه فان عجزته كالمرحوط والمصلوب الخ غير القبلة والاعتراف عن الانكشاف قبلة لرضاء ومنع مشركه ونحوه عند الصام حارب او هرب من عدو او سيل او سبع ونحوه على حاله والانتقال اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (الا في نيل مسافر ولو) كان (ماشيا) فيسبى لجهة سيرة على ما يأتي تفصيله في تفرق الزاوية وأما الوجه به المثلث لماواة له في خوف الانتعاج عن التافهة في السفر (سرا) مباحا أي غير مكره ولا عسر لأن نفسه كذلك رخصه وهي لانتعاج بالمعاصي (ولو) كان السفر (قصر) نص عليه فيها ومن رخص قوله تعالى والله المشرق والغرب فأتوا فواتهم وجهه الله قال ابن عمر زلت في التعرّج خاصة ولحديث ابن عمر مروفاً كان يصلي على ظهر راحله حيث كان وجهه يوجه برأسه وكان ابن عمر يفعله متفق عليه والبخاري الا انصاره ولان ذلك تخفيف في الطلوع لئلا يؤدى الى تثقله أو قطعه فاستوى به (لا) يقط الاستقبال في تثقل راحته (تعاسف) وهو ركوب الغلالة وقطعه على غير صواب كالإبصار

فصل في التلغيق وفي من أحكام المسحاضة ونحوها (ومعناه) أي التلغيق (من السماء) معناه الى بعض) وحملها حصة واحدة (ان تخلفا طهر) لا يبلغ أقل الطهر بين الحيفتين (ومع زمانه) أي الدم المتفرق (ان يكون حيفا) بان يبلغ وماو ليله ولم يحاو وضع مسددا الطهر خمسة عشر يوما (فن كانت ترى يوما أو أقل أو أكثر وما يبلغ جموعه أقل الحيفين) وماو ليله (فاكثر) ترى (طهره متخللا) لذلك الدم سواء كان زمنه كزمن الطهر أو أقل أو أكثر (فأدوم حيف ملغق) دليله لا لم يكن جعل كل واحد حيفه ضرورة نقصه عن اليوم واليلة أو كون الطهر بين الحيفتين ثلاثة عشر تمين الضم لانه دم في زمن يصلح كونه حيفا أشبه ماو لم يفصل بينهما طهر (والباقى) أي الانتعاج (طهر) لما تقدم من ان الطهر في انتعاج الحيفه صحيح (فتختل فيه وتضم وتصل) لا طهر حيفه (ويكره وطؤها) زمن طهرها قاصدها في الرعية وعنه يباح (الا ان يحاو زمن الدم) زمن (الانتعاج أكثره) أي أكثر الحيفين كان ترى يوما دماو يوما نقاء الى ثمانية عشر مثالا (فتكون مسحاضة) لقول علي (وتجلس البتداء من هذا الدم) الذي تخلفه طهر وصلح ان يكون حيفا (أقل الحيفين) ثم تقتل (والباقى) من الدم (ان تذكر) ثلاثا (فهو حيف بشرطه) بان لا يحاو أكثر الحيفين (والا) بان يشكر أو جاوز أكثره (فاستحاضة) لا تحلسه والمتمدة تجلس ما تراعى زمن عادتها وان كانت عادتها يتلفق جلست على حسبها وان لم يكن لها عادة ولم يغير صحيح جلست زمنه فان لم يكن بكونها وتلقتا تجلس الغالب يقول تلفق دلتان أكثر الحيفين أيام الدم من الست والسبع وبعدها بزمن الثاني في الكافي (واذا رأيت المسحاضة الطاهرة) أي (تصل فرجها) لازالة ما عليه من الدم (وتحتش بطن أو ما يقوم مقامه) من خرق وشوها طاهرة لينع الدم (فان لم يتنع ذلك) المشو الدم عسبته بشئ طاهر عنع الدم حسب الامكان بخرقه هر بمنه مشقوقة الطرفين تتلمجها وتؤتى طريقا في شق آخر قد شدة على وسطها) لقوله عليه الصلاة والسلام لئمة حين شكت اليه كثرة الدم أنت لك الكرق في القطن تحشين به المكان قالت انه أكثر من ذلك قال يلجى قال في المبدع وظاهره ولو كانت صائفة لكن يتوجه ان تقتصر على التعصب فقط (فان غلب) الدم (وقطر به ذلك ثم تعطل طهارتها) لعدم مكان التحرز منه (ولا يلزمها اذ ناعادة شدة) لا إعادة (غسله لكل ملاقات لم تقطر في الشدة) للرجحان فرطت في الشدة وخرج الدم بعد الوضوء عادته لانه حدث ما مكن التحرز منه (وتتوضأ لوقت كل صلاة ان خرج شئ) لقوله النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة قوضي لكل صلاة حتى يبيء ذلك الوقت روادا جدا وباداودا وترمى ويحجم وفي لفظ قال لها قوضي لوقت كل صلاة قال الترمذي حدث حسن صحيح لا يبالغ به وفي غالبها روايت وقوضي لكل صلاة لانه مقدّم وخبره على المتقدمه ولا يخالطها طهر عند وضوءه وقد تقدمت الوقت كالنسيم (والا) أي وان لم يخرج شئ (فلا تتوضأ لكل وقت صلاة) (وتصل) المسحاضة وضوئها (ماشامت) مادام الوقت (حتى جمعين فرضين) لبقا وضوئها الى خروج الوقت وكالتيم وأولى (ولها) أي المسحاضة (الطواف) فرضا ونظرا (ولو لم تطل احضرتها) كالصلاة وأولى (وتصل عقب طهرها ثانيا) نحو وجلس الخلاف (فان أخرت) الصلاة عن طهرها (ولو) كان التأخير (تفرح) حاشية لم يضر (مادام الوقت لانها طاهرة كالنسيم وان كان لها) أي المسحاضة (عادة بانقطاعه) أي الدم (زمن يتبع للوضوء والصلاة تمين فعلها فيه) لانه قد أمكن الاتيان بالصلاة على وجه لا عذر معه ولا ضرورة فمن فعلها على هذا الوجه كن لا عذر له فان وضأت من انقطاعه ثم عاد بطل (وان عرض هذا الانقطاع) للدم في زمن يتبع للوضوء والصلاة بعد طهارتها (ان) ولا يقطر برصه ان (لكن) ان (لم يسن من عدت جدا به) الى غير جهة القبلة بان علم بطوها وقد علم بطلانها فاعيد

من عدلت به دانت لغيره عنها
لجأها الوضوء أو عدل من عدل
الى غير القبله أو فردا وجهه أو فطر
لنجاهه سيره (وطال) عدول دانت
أو عدوله عرفا (بطلت) صلاته لانه
عزلة العمل الكثير من غير جنس
الصلاة فيه طهرا عمده وسبهوه
فان كان قدر ولم يتصل
لاصعزلة العمل السير وان كان
عنده لسهو صيد ليه بليها
فبطل شخص صيد لم يسل غيره
وليس امامه وان كان العدول
الى القبلة لم يتصل أيضا لان
التوجه اليها هو الاصل واذا داس
نحاسة عدل بطلت صلاته لان
داسها ركوبه (وان وقف)
المسافر المتنفل لجبهه سيره (لثب)
دانت أو وقف (متنظرا رقة)
أو وقف لكونه (المسير سيره)
أي الرقة (أو نزل الزول سله)
دخسه (أو نزل في انبتها) أي
الصلاة (استقبل) القبلة (وتبها)
أي الصلاة كالنفاذ ما من في
أثناء الصلاة (ويصح) أي ينقد
نذرا الصلاة عليها) أي الأرحلة
بان نذر أن يصلي ركعتين مثلا
على راحلته فينصفه نذره (وان
ركب ماش) متنفل (في نفس)
أنه) راحلته انتقل من حالة
مختلفة في التنفل فيها الى حالة
متفق عليه فيها كون كل
منها التفسير (وتطال) الصلاة
(يركوب غيره) أي الماشي فلو
تنفل لانتال بالموضع الذي نزل
فيه وركب في أثناء تنفله بطل
سواء كان يصلي قائما أو قاعدا
لان حالته حالة ركعة فركب فيها
بعزلة العمل الكثير (و) يجب
(على) مسافر (ماش) يتنفل
(الحرام) الى القبلة وركوع عجزه (اليها) بالارض ليس ذلك عليه ويغفل ماسوا الى جهته سيره ويصح

عادتها الاتصال (أي اتصال دم الاستحاضة) (بطلت طهارتها وزمها استنافها) لانها صارت
هنا الاتصال في حكم من حدثها غير دائم (وان وجد) هذا الانقطاع (قبل الدخول في الصلاة)
لم يفسد الشروع فيها) حتى تتوضأ بطلان وضوئها بالانقطاع (فان خالف وشرع) في
الصلاة (واستمر الانقطاع زمنا تسع الوضوء والصلاة بغير فصلاتها باطله) لتبين بطلان الطهارة
باعتقادها (وان عاد) معها (قبل ذلك) أي قبل مضي زمن تسع الوضوء والصلاة (فطهارتها
صححة) لانه لا أثر لهذا الانقطاع (وتجب اعادة الصلاة) لانها صارت طهارة لم يكن لها أن تصل
بها فلم يصح كالوتيقن المحدث وثلك في الطهارة وصل في تبين انه كان متطهرا (وان عرض)
الانقطاع (في أثناء الصلاة) بطلان وضوئه لما تقدم من أنها بالانقطاع تصير كمن لا عندها
(وعرد الانقطاع ووجب الانصراف) من الصلاة بطلان وضوئه بطل هي (الأن يكون
لها عادة بانقطاع سير) فلا يلزمها الانصراف عما ورد بالانقطاع من الصلاة لان الظاهر جهله
الاعتاد لها وهو لا أثر له (و) وضأت من لها عادة بانقطاع سيره (بطل وضوؤها وان وجد)
الانقطاع حتى اتسع (لوضوئها الصلاة أو برئت) من الاستحاضة (بطل وضوؤها وان وجد)
أي خرج (منها دم) بطل وضوؤه كالتيمن للرض فبما فان لم يكن خرج منها دم بعد هذا الوضوء لم
يبطل (وان كان الوقت) الذي انقطع فيه الدم (لا يتسع لها) أي لوضوئها الصلاة (لم يؤثر)
في بطلان الوضوء ولا الصلاة (ولو كثر الانقطاع) واتسع لوضوئها الصلاة (و) (سكن) اختلاف
بتقدم وتأخر رقة وكثرة ووحدة (مرة) أخرى ولم يكن لها عادة مستقيمة اتصال ولا
بانقطاع فنه كمن عادتها الاتصال في الدم (في بطلان الوضوء بالانقطاع اتسع لوضوئها الصلاة
دونها) أي انقطاع (دونه) أي دون ما يتسع لوضوئها الصلاة لا يتقدم (و) حكمها كمن عادتها
الاتصال (في سائر ما تقدم) لانها لا تقع من الدخول في الصلاة (لا من) (الضيق فيه) بمجرد
الانقطاع قبل تبين اتساعه) لوضوئها الصلاة لعدم اقتضاء هذا الانقطاع فيبقى لزوم
اعتباره الى المخرج والشقة (ولا يكفيها) أي الاستحاضة (نية رفع الحدث) قال في التلخيص
وباس المنهبل لا يكفي (وتكفي نية الاستحاضة) أي تبين ولوانقضت طهارتها بطر وحدت
غير الاستحاضة وظاهره ولوقلتان طهارتها رفع الحدث فبطلت لانها لا ترفع الحدث على الإطلاق
وتمازغ الحدث السابق دون المفارز لكونه لم يؤثر كالتأخر للضرور وهوذا بطل طهارتها
بمخرج الوقت (فلما تبين انية للفرض فلا تعتبر) هنا خلاف التيميم لان طهارتها ترفع
الحدث بخلافه (وتبطل طهارتها بمجرد خروج الوقت أيضا) أي كاتبطل بدخوله هذا ظاهر كلامه
في الكافي والشرح وغير موضع كالتيمن وقال المجد في شرحه ظاهر كلامه أحسن طهارة
الاستحاضة تبطل بدخول الوقت دون خروج حوجه وقال أبو بلى تبطل بكل واحد منهما قال في
الانصاف هو شيء عسيلة التيميم والصحيح فيه انه لا يبطل بمجرد خروج الوقت كما تقدم قال المجد
والاولى اه وذلك قال في مجمع البحرين ويزعم في نظم الأفراد قال
وبدخول الوقت طهر يمسح • لمن بها استحاضة قد تنقلا
لا ينحسروا منه لو طهرت • للتيمن لم يبطل شمس طهرت
ولا يصح وضوؤها (فرض) كظهر أو عصر أو جمعة (قبل) دخول (وقته) لانها طهارة ضرورة
فتقيد بالوقت كالتيمن (ومثل الاستحاضة) فيما تقدم (لا فارقا لقتل لكل صلاة) قال
استحاضة يخصص الاستحاضة لما تقدم في باب الفصل (من به سلس البول) أو الذي (والربح
والبرج الذي لا يرفع دم) (ذو) (الراف الفائم) يعني ان حكمه هو لا يمكن الاستحاضة فيما تقدم
غيره المستثنى لتساويهم معني وهو عدم التحرر من ذلك فوجب المساواة حكما قال صاحب بن

(وهو) بان (أمكنه ذلك) بالاشتقاق من (أمكنه) كراكم الحنفية (الاسعة) والغبية (والأحقة الواقعة) لانه قائم في عدم المشقة فان أمكنه ان يدور في الغيبة والحنفية الى القسمة في الفرض زعمه ضاغير الاحكامه وان أمكنه الانتفاع الى الغيبة دون الركوع والعبود أفي بما قد علب واولاهما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان انفسا فارد أن ينطوع واستقبل بنائه القبة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه كانه راء احبوا أبو داود (والا) بان لم يكن ذلك كراكم بغير مظهر زعم عليه الاستدانة بنفسه أو راكع كبرون نصب عليه ادا زعمه ولا يمكنه ركوع ولا عبود (٢) (يصر الى) جوفه (وهو) (ركوع) وعبود (وإن لم قادرا) على القيام (جعل) عبوده انخفض من ركوعه حديث جابر قال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة الجنب وهو يصلي على راحته نحو التمرق والعبود انخفض من الركوع رواء أبو داود (و) (تأمرم الطمانينة) لانها زكن قدره على الايمان به فلم يكلوا ثابا لارض وتجاوز صلاة النافلة من وزوعه لمساقر على البعيد والقرس والنقل والجار ونحوها قال ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر رواء أبو داود والنسائي لكن تشتت الخطارة عليه وان تحبس العين ولا ركعة

رادوه كان يزيد من ثابت سلس البول وكان بدو به ما استطاع فاذنما حصل ولا يبالى
 بالماصتوبه (لكن عليه ان يحشى) كما تقدم في المسحاضة نقل الحيض فيمن به رعايته دائم
 انه يحشى ونقل ابن هاني وعلاقته قلت ومن به دوقراح يصب المحل به حشوه ثم يصلى وان
 كان ما شاع به فقط وان منعه العصبه كتنى به ايضا غير الصائم (وان كان) محل الحدث
 (عما لا يمكن عصبه كالبحر الذي لا) يرقحه ولا (يكن شده او من به باسور او ناصور ولا
 يمكن عصبه صلى على حسب حاله) لفضل عمر حيث صلى ووجهه ينقب دما رواه احمد (ولو قدر
 على حبه) اهل الحديث (حال القيام) وحده (الحال كروح والصوره) من به يركع ويصعد
 ناصورا ليرمي) بها وارجأه حاله (كالمكان النصب) اليابس انما حيس به وانى وقال أبو
 المعالي يوجب ان فوات الشرط لا يدل له (ولو امتنع القراءه) ان صلى قائما صلى قاعدا (أو
 لحقه الممن ان صلى قائما صلى قاعدا) لان للقيام بدلا وهو التقويم بخلاف القراءه والطهارة
 (ولو كان) من به سلس وشعره (وقام وقعد لم يحبه ولو استلقى حبه صلى قاعدا) ان قدر عليه (أو
 قاعدا) ان لم يقدر على القيام لان المستلقي لا تقريه لاختيارا (قاله أبو المعالي) واقتصر عليه في
 المبدع وغيره (فان كانت الریح تقاسل حالها لا ساجد الزمه السجود بالارض نصا) وقباس
 قول أبي المعالي يوجب ان فوات الشرط لا يدل له والسجود بدل (ولا يباح وطه المسحاضة من
 غير خوف والنتيمه ومنها) لقول عائشة المسحاضة لا تشاهاز وجها ولا بها اذى حرم
 وطوها كالحائض وعنه يساح مطلقا وهو قول أكثر العلماء لان حنة كانت تسحاض وكان
 زوجها الطحيز بن عبيد الله يحجمها وأوحى به كانت تسحاض وكان زوجها عبد الرحمن بن
 عوف يشاهاز رادها أبو داود وقد قيل ان وطه الحائض يتعدى الى الولد فيكون نجس دوما (من
 كان) أى وحيد خوف الغتيمه او خافته هي وطلبت منه (ايح) له وطها (ولو ولجدا الطول
 لسكاح غيرها) خلافا لابن عجل لان حكمه أخف من حكم الحيض ومدته تطول (والشبق
 الشديد تحرف الغت) فينبع وطها ولو لم يصل الى حال تبيع وطه الحائض لما تقدم (ويجوز شرب
 دواءه لقطع الحيض مع انه انضر نصا) كالعزل (قال القاضي لا يباح الا باذن الزوج)
 أى لان له حقاً في الولد (وهصل الرجل ذلك بها) أى اسقاؤه اياهادوا لصاحبا بقطع الحيض
 (من غير علمها يتوجه تحريمه) قاله الفرو وعطع به في المنتهى لاسقاط حقها من النسل
 المقصود (ومثله) أى مثل شربها دواءه لقطع الحيض (شربه كافورا) ذلك المنتهى
 ولو جل شرب دواءه مباح مع الجماع قاله في الفائق (ولا يجوز ما يقطع الجبل) ذكر بعضهم
 قال ابن نصر الله وناظره ما سبق بجوازه كالفاء قطعته أولى ويحتمل البيع لان فيه قطع النسل
 وقد يتوجه بجوازه مما سبق من الكافور فان شربه يقطع شهوا الجماع وقد تقدم انه يقطع
 الحيض (ويجوز) لاثني (شرب دواءه) مباح (لحصول الحيض لا هرب ومضات لتفطره)
 كالمسقط

فصل في النفاس وهو بقاء الدم الذي احتبس في هذه الجلاحة وأصله لبقع النفس
ومواخره وج من الجوف أومن قوهم نفس الله كرهته أي فوجها وهو دم ترخبه الرحم مع
الولادة وقبلها يبرمين أو ثلثه مع ما روت بعد ما في تمام أو بين وما (واحد كثر منه النفاس
أو يكون زمانه ابتداءه خروج بعض الدم) حكاه أحمد بن عمر وعلي وابن عباس وأنس
وعثمان بن أبي العاص وقد بن عمر وأما سلمة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم قال الترمذي
أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفاس قدح الصلاة

يدور فيها إلى القبلة في القرض
 كركاب النسيئة
 في فصل في بيان ما يجب
 استقباله وأداء القبلة وما يتعلق
 بها (وقرض من قرب منها) أي
 التكسية وهو من عكس المشاهدة
 أو من يخرج عن يقين أصابه عين
 الكعبة بسدنه بحيث لا يخرج
 منه شيء عنها فإن كان بالسجد
 الحرام أو على ظهره فظاهر وإن
 كان خارجا عنه يمكن من ذلك
 بنظره أو علمه أو خبره عالمه فإن
 من نشأ في كراهة أو أقام بها كثيرا يمكنه
 اليقين في ذلك ولو مع حائل حدث
 كالأينية (أو) أي بقرض من
 قرب (من مسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم أصابه العين بسدنه)
 لأن قبلته مشقة الصلة لأنه عليه
 الصلاة والسلام لا يقر على انقطاع
 وروى إمامه يزيد بن النعمان
 صلى الله عليه وسلم رزق ركعتين
 قبل القبلة وقال هذه القبلة قال
 في الشرح وفيه نظر لأن صلاة
 الصفا المستطيل في مسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم يصح مع
 خروج بعضهم عن استقبال
 الكعبة لكون الصفا أطول
 منها وقوله أنه عليه الصلاة
 والسلام لا يقر على الخطأ صحيح
 لكن إغفال الواجب عليه استقبال
 الجبل وقد فعله وهو الجواب عن
 الحديث المذكور انتهى وقد
 يجاب بأن المراد بقرضه فرضه
 استقبال الدين أي أنه لا يجوز
 معجده صلى الله عليه وسلم وما
 قرب منه إلا حرافته عنه ولا
 يسره كمن بالمسجد الحرام لأن
 قبلته بالنفس فلا يجوز زحالة قال
 الناظم وفي معناه أي معجده

أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتمسك وتصل قال أبو عبد الله على هذا جماعة الناس
 وقال أصح هو السنة المجمع عليها (فإن رأت) أي الدم (قبله) أي قبل خروج بعض الولد
 (بثلاثة أيام فأقل يامارة) كتوبع (ة) هو (نقاس) كالنار جمع الولادة (ولا يحسب) ما قبل
 الولادة من مدة أي النفاس (وإن جاوز) دم النفاس (الأربعين) يوما (ومصادف عادة
 حيضها) ولم يزد من المدة (ة) الجاوز (حيض) لأنه دم في زمن العادة أشبه ما لم يتم بل يزمن
 النفاس (فإن زاد) الجاوز (على العادة ولم يجاوز) أكثر الحيض (لحيض) إن تكر (أولم
 يصادف عادة) حيضها (ولم يجاوز) أكثره (أي أكثر الحيض) (أيضا لحيض) إن تكر (أولم
 تلا ما كدم المدة) الجاوز لأقل الحيض (والا) ما زاد على العادة جاوزا أكثر الحيض أولم
 يصادف عادة وجاوزا أكثره (فاستحاضة) ولو تكرر لأنه لا يصلح حيضا ولا نفاسا (ولا تفصل
 استحاضة في مدة نفاس) كما لا تدخل في مدة حيض لأن الحكم لا أقوى (وبقي حكم النفاس
 ولو بتعديها) على نفسها بضرب أو شرب دواء أو غيرهما فلا تقضي الصلاة لأن وجود الدم ليس
 بعصية من حيث هو إلا لعينها قطعه بخلاف سفر العصية قال القاضي والسكر جعل شرها كمصية
 مستدامة يفعلها شيئا بدليل جريان الائم والتكليف (بوضع ما بين يديه خلق الإنسان
 نفسا) فلو وضعت علقه أو مشقة لا تخطيط فيهما لثبت لها ذلك حكم النفاس وباقى أقل
 ما بين يديه خلق الإنسان أحدهما نون يوما وقاله على ما ذكره المحدث وابن عجم وابن حمدان
 وغيرهم ثلاثة أشهر قال المحدث شره في رأته دما على طلق قبلها ثم تلتفت إليه وبعدا
 تمسك عن الصلاة والصوم ثم إن انكشف الأمر بعد الوضع خلاف الظاهر رجعت فاستدركت
 وإن لم يستكشف أن دفن ولم ينفذ أمره استمر حكم الظاهر لم يقين فيه خطأ (ولاحد لأنه)
 أي النفاس لأنه لا يرد في الشرع قصده بغير رجوع فيه إلى الوجود وقوله جديلا عقبه
 فكان نفاسا كالكثر (فثبت حكمه) أي النفاس من وجوب الفصل ونحوه (ولو بقطرة)
 وعنه أنه يوم وقدم في التخييض لحظة (فإن انقطع) الدم (في مده) أي في الأربعين (ة) هي
 (ظاهر) لانقطاع دم النفاس كما لو انقطع دم الحائض في عادتة بان بدنه ما روت أم سلمة أنها
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم كم تحبس المرأة إذا ولدت قال أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل
 ذلك ذكره في المدح وحكي الحضاري في تاريخه أن امرأة ولدت بمكة فزرد ما فقلت عائشة
 فقالت أنت امرأة أنطهرك الله (تغتسل وتصل) وتقوم ونحوه (لأنه طهر صحيح) لما تقدم
 (ويكره طهره قبل الأربعين بعد التطهر) قال أحمد ما يجيئني إن أتتهاز وسها على حديث
 عثمان بن أبي العاص أنها أتته قبل الأربعين فقال لا تقريني لأنه لا يأم من هو الدم في زمن
 الوطء (فإن عاد) الدم بعد انقطاعه (فيها) أي في الأربعين (فتسكرك) أي في كونه نفاسا
 أو فسادا لا تعارض فيه إلا ما رتل (كأن لم يزل) أي الدم مع الولادة (ثم رأت في المدة) أي
 في الأربعين فتسكرك فيه (فتصير موصلى) أي تعتمد لئلا تأبى في ختمها يقين وسقوطها هذا
 الدم فتسكرك فيه وفي غسالة الكل صلاة وإن قال في صحيح القرع والصواب عدم
 الوجوب ويحتمل أن يكون الخلاف في الاستصحاب وعدمه فعلى هذا يقوى عدم الاستصحاب
 أيضا أنه ملخصا قلت أن كان الخلاف في الاستصحاب قوى الاستصحاب كالاستحاضة وأولى
 (وتعني صوم القرض) ونحوه بخلاف الصلاة احتياطيا ولو جوبه بقينا لا يقال إنها لا تقضي
 الصوم قياسا على النسيئة إذا صامت في الدم الزائد على غالب الحيض لأنه مكرر فبشق القضاء
 بخلاف النفاس (ولا بأنها في الفرج) زمن هذا الدم كالمدة في الدم الزائد على اليوم واليلة
 قبل تكرره (وإن ولدت فوامين) فأكثر (قائل النفاس وأحرم من) ابتداء خروج بعض

هو) عن الكعبة كالصلى على جبل أبي قبيس (و) لا يصير (تزلزل) عنها كفن في ١٥٥ حرق في الأرض فزلزلها عن مساحتها

لأن الجدار لا أثر له والقصر بالبقعة وهو أروها وذلك صلى بها حيث لا حصار (الآن تعذر) على من قرب من الكعبة أصابة عنها (بمائل أصلى بجبل) كالصلى خلف أبي قبيس (إنه) (يحدث) إلى جنبه لم يثبت إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والاعني والتفسير بما إذا أراد الصلاة بقصد أو بغيره لتبرهن يقين وليس له الاجتهاد كالصلى كما يجهد النص (و) ليرض

(من بعد) عن الكعبة ومصلحته عليه الصلاة والسلام (وهو من لم يقدر على المعينة) كذلك (لا) يقدر (من يحضره) بالمعنى (عن علم أصابة الجبهة) أي جهة الكعبة (باجتهاد) الحديث أي هرب مرة مرفوعا ما بين المشرق والمغرب فلهذا رواه ابن ماجه والترمذي وصححه والشافعي والراجح على صحة صلاة الأتقي المتأبدين يستقلان قبلة واحدة وعلى صحة صلاة الضعيف الطويل على خط مستويا يقال مع البدن تسع المهادي لأنه أغما ينسج مع التقوس لأمع عدمه (و) يعني عن انحراف يسير) بمنة وبرة والخبر وأصالة الفسيف بالاجتهاد متفردة فسقطت وأثبت الجبهة مقامها للضرورة (فإن أمكنه ذلك) أي بصرفة فرضه من عين أو جهة (بغير مكلف) عند الظاهر أو باطنا (حوا) كان أو حذر أو حلا أو امرأة (عن يقين) ولو أخبره بالمشرف أو للمعرب أو بغيره فأخذت قبلته منه لزمه العمل به ولم يجهد كالصلى كما يجهد النص وعلمته أنه لا يصح

(الاول) لأنه مخرج عقب الولادة فكانت لها مواجدا كحل واحد وضحه (فلو كان بينهما) أي التوأمين (أريون) ناكث (فلانفاس للثاني نصا) لأن الولد الثاني تبع الاول فمعتبر في آخر النفاس كأوله (بل هو) أي مخرج مع الولد الثاني بعد الأربعين من الاول (دم فساد) لأنه لا يصح حيفا ولا نفاسا (ويجوز شرب دواء النساء نطفة) وفي أحكام النساء لابن الجوزي يجرى وفي الفروع عن الفنون أغما المرودة بعد التارات السبع وتلا ولقد خلقنا الإنسان إلى ثم أنشأناه خلقا آخر كالهدى والمخاضة والروح إلى ما لم يحمله لا سبغ فقد يؤخذ منه لا يجرى مساقطه وله وجهه ومن استمردهما يخرج من فها بقدر العادة في وقتها ولا بد من تحريك المشية دوم النفس من فها فاضاقت به تقضى الموضوع لا بالانقضاء حيفا كزائد على العادة كشيء خرج من غير مجزئه ذكره في الفنون

كتاب الصلاة

واشتهى إقامته المصلوب واحد حاصل كصلى وهما عرقان من جاني الذنب وقيل عظامان يضرنيان في الر كوع واليهود وقال ابن فارس من صليت المصدا الفقه لأن المصلى يلمن ويشتع وردة النور وعيان لام الكعبة من الصلاة وأو ومن صليت ما هو حواه إن الولو وقعت رايته فقلبت ياه وله ظن أن مراده صليت الخفف تقول صليت القيم صليا إذا شويته وأغما أراد ابن فارس الخفف وقال ابن الأعرابي صليت الصلاة صلبة أدركت على النار لقرمه (وهي) أي الصلاة لفساد الدعاء بغير قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وعدى على لخصته معنى الإرال أي أنزل رحمتك عليهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليعلم وإن كان صائما فليصل وقال الشاعر

تقول بنى وقد قربت من رحلا * يارب جنب أي الأصاب والوجها
هليل مثل الذي صليت فاقضى * ثوما فإن جنب المرء مضطجعا

وهو (أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم) ولا رده عليه صلاة الأخرس ونحوه لأن الأقوال الغيبا مقدر والمقدركا هو جود أو التمرى باعتبار الغالب فلا بد أيضا صلاة الجنائز (وهي) أي كدفروض الإسلام بعد الشهادتين) الحديث جاز قال قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة ورواه مسلم وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ورواه الترمذي (سميت صلاة لأنها على الدعاء) وقيل لأنها ثنائية الشهادتين كالصلى من خيل الحلية (وفرضت ليلة الأسراء) الحديث أنس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات ليلة أسرى به بخسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نوى ما حمد الله لا يبدل القول الذي وإن للشيء خمسة خمسين سمع الترمذي وكان الأسراء (قبل الهجرة) من مكة إلى المدينة (بضوخر سنين) على المشهورين أهل السر قال في المبدع وهو بعد بعثته بخمس سنين (و) الصلوات (أن خمس فرض عين) بالكسب لقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقوله وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة وبالله التمسك ولحديث ابن عمر بنى الإسلام على خمس متفق عليه وبالإجماع وقال رافع بن الأزرق لابن عباس هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم ثم قرأ سبحانه الله حين تمون الآية (على كل مسلم مكلف) قال في المبدع بغير خلاف بغير صغير ولا فاسق ولا عدل أخبر عن اجتهاد لكن قال ابن عمر يصح التوجه إلى قبلته أي الفاسق في بيته وفي الراية الكبرى قلت

(أو) أمكنه (الاستدلال) على
القبلة (بجوارب علم أنها
السلمين) عدولا كانوا أوصافا
(زمن العمل به) لأن اتفاقهم
عليها مع تكرار الأعمار أجمع
عليها وأن وجد محارب ولم
يعلمها المسلمون لم يعمل بها وإن
كان بقية ولم يجد محارب يعمل
بها زمنه السؤال (ومضى اثنتان)
القبلة (سفر) وكان وقت الصلاة
(اجتهد في طلبها) وجوبا
(بالدلال) ج ع دليل يعني
دال لأن ما وجدنا يصح عنه
وجوده وجبا الاستدلال عليه
عند خفاه كالحاكم في الحادثة
(ويشبه تعلمها) أي أدلة
القبلة (مع أدلة الوقت) ولم يجب
لثبوتها (فانحسر) الوقت
(وخصيت عليه) أدلة القبلة
(زمنه) تعلمها لأن الواجب لا يتم
إلا مع قصر زمنه فانحصر
قبله لم تصح ذكره في الشرح
(وقيل لصيقه) أي الوقت من
فعل الأدلة ولا يمد لأن الاستقبال
يجوز تركه فحضره كشدة
الخوف بخلاف الظاهر والدليل
هنا أمور أصحها التحريم قال تعالى
وبالجمهم يهدون وقال تعالى
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها
عمر تعلموا من النجوم ما تعرفون
به القبلة والطريق وقال الأثرم
قلت لأحمد ما ترى في تعلم هذه
النجوم التي يعمل بها كم مضى من
النهار وكل ما بقي فقال ما أحسن
تعلمها (وأنبتها الغطاب) بتثنية
الغاب حكاه ابن سيده لأنه
لا يزول عن مكانه ويمكن كل
أحد معرفته وبه الجسد

(ولم يبلغه الشرع) أي ما شرعه الله من الاحتكام (كن أسلم في دار حرب ونحوه) كن نشأ
برأس جبل (ولم يسمع بالصلاة فقتلها) إذا دخل دار الإسلام وتسلم حكمه الموم الأداة وقيل لا
ذكر ما اقتضى واختاره الشيخ في الدين بناء على أن الشارع لا يلزم الأبداء العلم وأجرى الشيخ
في الدين ذلك في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع من تمييز كاه ونحوها (والاحتكام
ونقاء) فلا يجب عليه ما ولا يقضيها لماسر (ولو طرحت نفسها) بضرب أو جرح أو نحوها
وتقدم (وتجب) لنفسه (على نائم) أي يجب عليه قضاءها إذا استيقظ لقوله عليه السلام
من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها رواه مسلم من حديث أبي هريرة ولم يجب عليه
حلف فوهم لم يجب عليه قضاءها كالمجنون ومثله الساهي (ويجب إعلامه) أي النائم (إذا نائم)
الوقت) صحه في الأنصاف وخرجه أبو الخطاب في التمهيد (وتجب) الخس (على من قتل)
عنه عرض أو غاما ودواما (مباح) لأن ذلك لا ينقض الصوم مكذبا الصلاة لأن النائم وإن عمارا
غشي عليه ثلاثا ثم أفاق فقال هل صليت فقالوا ما صليت منذ ثلاث ثم توضأ صلى تلك الثلاث
وعن عمران بن حصين ومرة بن جندب نقوه ولم يعرف لهم مخالف فكان كالاجماع ولأن مدة
الانغماء لا تطول غالبا ولا تثبت عليه الأول لا يجوز زعمه في الانغماء بخلاف المجنون (أو) تقطع
عنه (بجر كسر يقضي) لأن سكره معصية فلا يناسبها سقاط الواجب عنه ولا أنه واجب
بالفرد المباح فيها ثم بطريق الأولى وقيل تسقط أن كان مكرا (ولو زمن جنونه لو سببه)
أي بدعته به السكر (متصلا) جنونه (به) أي بسكره المحرم تعلقا عليه وقلت وقياس الصلاة
الصوم وسائر العبادات الواجبة (ولا يجب) لنفسه (على كافر أصلي) لأنها لو وجبت عليه حال
كفره وجب عليه قضاؤها لأن وجوب الأداة يقتضي وجوب القضاء واللامز متلف (يعني أنا
لأنامه) أي الكافر (بها) أي الصلاة (في كفروها) بقضائها إذا أسلم لأنه أسلم خلق كثير في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فلم يؤمر أحد بقضائها فيه من التنفير عن الإسلام (ولا
تصح) الصلاة (منه) لفقد شرطها (وتجب) الخس (عليه) أي على الكافر (يعني الغياب لأن
الكفار ولو مرتدين محتاطون بقوله وع الإسلام) من الصلاة وإن كافر أو كافر أو كافر أو كافر
على الصحيح كالنوحيد أجازوا لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا إنك من المسلمين الآية (ولا
تجب) لنفسه (على مرتد من دينه) كالكافر الأصلي (ولا قضاء) (منه) لفقد شرطها
وهو الإسلام (وبقضى) المرتد إذا عاد إلى الإسلام (مافاته قبل دينه) لاستمراره في ذمته (ولا
يقضى مافاته) (زمنها) أي من دينه لعدم وجوبه عليه كالأصلي (ولا تبطل عباداته) أي المرتد
(التي فعلها قبل دينه) أي برئته وقوله (من صلاة وموم ونحو وغير ذلك) كزكيات
لعبادته فلا يلزم ما عاداتها إذا أسلم لأن ذمته قبل دينه بغيره قبل الردة فلم تستقل به بعد ذلك
وإن مات مرتدا أحبطت لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه الآية وإن ارتد في أثناء عبادته
بطلت مطلقا لقوله تعالى لئن أشركت لأحسبن علك (ولا تبطل استطاعة قادري الحج بها) أي
بأزدة قدرته على العود للإسلام فاستقر الحج عليه لكن لا يصح منه في دينه (ولا يجب) الحج
(بأستطاعتها) أي في دينه لعدم أهليته لأذن (ولا يجب) على المجنون لا يفتي (لحدث عائشة
مرفوعا رفع النبي عن ثلاث عن النائم حتى يسه خط وعن المجنون حتى يهل وعن الصبي حتى
يحتلم رواه أبو داود الأثرم وحسنه ولاه ليس من أهل التكليف أشبه الطفل ونظيره ولو
انصل جنونه ردته كالحصن وقد في المذبح يجب قضاء أيام الجنون الواقعة في الردة لأن سقاط
القضاء عن المجنون برخصة المرتد ليس من أهلها (ولا تصح) الصلاة (منه) أي من المجنون لأن
من شرطها النية ولا يمكن منه (ولا قضاء) على المجنون إذا أفاق لعدم لزومها له (وكذا الإبله

الذي لا ينفق) ذكر ما صارى وغيره كالمعتون يقال له بها كتب تساو تاله ادى من نفسه ذلك وليس به وقال الاله ايضا ان غلبت عليه سلامة الصدر وفي الحديث اكثر اهل الجنة الاله قال الجوهري يعني الله في امرنا ساقلة اهتمامهم بها وما كياس في امر الآخر (وان اذن) كافر يصح اسلامه كالبشر (حكمه بالسلامه) لقوله عليه السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فله منا اجر عليه ما علمنا لكن في الحديث من حديث انس مؤثر من قوله من سألهم عن شاة قتالهم شهد ان لاله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا وكل ذبيحتنا فهو المسلم لله عليه ما علم المسلم وروى ابو داود وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل المسلمين وظاهره ان العصمة تثبت بالصلوة وهي لا تكون بدون الاسلام ولا انها عادت تخص شرعنا اشبهت الاذان وحكمه بكفر من خذاصن في كذا عكسه (وباقى) في باب المرتدان من يضح اسلامه وبيان انه يحكم بالسلام بالصلوة (ولا تصح عياله) اى الكافر (ظاهرا) لقد شرطها وهو الاسلام في مؤثر ما عداها وان علم انه كان قد اسلم ثم تطهر وصلى بنسبة صحته فصلاته صحيحة (ولا يستدانيه) فلا سقطت مفروض الكفاية لا شرط انة فيه وعدم صحته من كافر ومعنى الحكم بالسلامه عا ذكره لموات عقب الصلاة او الاذان فتركت له لاقربه المسلمين دون الكفار ودفن في مقابرنا وانه لو اراد القصاص على الكافر وقال انما صليت اولها اذنت متلاعدا وصبرنا لم يقبل منه كالأولى بالشهادتين ثم قال لم اراد الاسلام (ولا يحكم بالسلامه بانسراج قائماته ويحمله لاصومه كاصد امرئمان) لان المشركين كانوا يحجون في اول الاسلام حتى نزل قوله افعال المشركون نجس الآية ولم يحكم بالسلامه بذلك وكذا باقى العبادات غير الشهادتين والصلوة لانها لا تختص شرعنا بخلاف الصلاة (ولا تعجب) انفس (هل صغر لم يبلغ) قصير لانها عبادات تدعى بقرعة تزمه كالخمس والعقل والبدن التي يكمل فيها عقله وبنيت على مختلف فخصب الشارح عليه علامة ظاهرة وهي البلوغ (ولا تصح منه الامن مجيز) اى لا تصح الصلاة من صغير غير تفقد شرطها وهو النية ووسع من مجيز (وهو من بلغ سبع سنين) وقال في المطلع هو الذي يفهم الخطاب ورد الجواب ولا يفتن طمس بل يختلف باختلاف الاقام وموصوفه في الانصاف وقال ان الاشتاق بدل عليه (و يشترط لصحة صلاته) اى المميز (ما يشترط لصحة صلاة الكبير) اى البالغ لمومم الادلة (الافى السترة على ما ياتى) تفصيله في باب السترة وروايتها باختلافها بحسب البلوغ وعدمه (والثواب له) اى ثواب صلاة العيز لغير لاله الاعمال فهو داخل في عموم من جامع الحسنه فله عشر امثاله (وكذا افعال البر كلها) اذا عملها لغير البائع كان ثوابها كاصلا لو تحدث الاله اى الصبي حال نيل ومك اجره وياق (فهو) اى الصغير (يكتب له ما عمل من الحسنات) ولا يكتب عليه ما عمل من السيئات لرفع القدر عنه (ولزم الولى امره) اى المميز بها (اى بالصلوة) اذن) اى حين يتم له سبع سنين ذكر ان كان اثنى عشر لم يحد عمره وبن شعبه عن اسمعيل بن جهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مرؤا انتم بالصلوة يوم اثنى عشر سنين واكثر يوم عليها عشر فرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وابوداود وعن رواية سوار بن داود وقد وثقه ابن معين وغيره (و يلزم الولى تعليمها لها) اى الصلاة (وتعلم طهارتها) انه لا يمكنه فعل الصلاة الا اذا علمها فاذا علمها احتاج الى تعليمها بالطهارة ليتمكن منها فان احتاج الى اجرة من مال الصغير فان لم يكن فعله من تزمه نفقته وكذا اصلاح حاله وكف عنه المناسك وكذلك ذكر النووى في شرح المهذب الصيام ونحوه يعرف تحريم الزنا والوطاء والسرقة وشرب المسكر والكذب واثنيه

لنفس خالي الفردان بن تدور حولها (يكون) القطب (وزاظر المصل بالشام وما حاذها) كالمراق وخراسان وما ر الجيزة لا تتفاوت في ذلك الاتفاق واما سواهما فمما عاينه ذكر المجد (و) يكون القطب من المصلى خلف اذنه اليمنى بالمشرق ويكون القطب من المصلى (على ما تقدم) بالشمير وما والاها (من البلاد) (و) من دليل القبلة (الشمس والقمر ومنازلها وما يقترن بها) اى ينزل الشمس والقمر وما ينزل الشمس والقمر (وما تقاربها كلها تطلع من المشرق وتغرب بالغرب) والمنازل ثمانية وعشرون اربعة عشر شامية تطلع من وسط المشرق ومائلة عنه الى الشمال اولها السرطان واخرها السماك واربعه عشر شمالية تطلع من المشرق مائلة الى اليمن ولكل نجم من الشامية رقيب من المائلة اذا طلعت احدى فاقاب رقيبها والى المائلة واخر الشامية تطلع من وسط المشرق ولكل نجم من هذه القوم نجوم تقارب به وتسير بسره عن يمنة وشماله كثر عددها لحكمها حكمه بدل بها عليه وعلى ما يدل عليه (و) من دلائل القبلة (الرياح) قال ابو المعالى الاستدلال بها ضعف (واماها) اى الرياح (اربعة) احدها الجنوبي ومهما قبله اهل الشام من مطلع شمسل) وهو نجم كبير مضى به ظلم من مهاب الجنوبي ومسير حتى يصير في قبلته المصلى ويغوا زها حتى تغرب مقربة مهاب الدور (الى طلوع الشمس في الشاتوا) معها (بالعراق الى

يجن كتب المصلى اليسرى عمارة الى يمنة و) الثانية من امهات الريح (الشمال مقابلة لها) الى الجنوب تنهب الى جهة (ومنها) اى

وتجوهوا يعرف أنه بالبلوغ يدخل في التكليف ويومره ما يلزمه وقيل هذا التعليم مستحب والصحيح وجوبه (ويضرب الميز (ولو رقيقا على ركبها) أي الصلاة (أشهر) أي عند بلوغه عشرين سنة تامه (وحيوا) الضرب والامر والضرب في حقه لغيره عليها حتى قالها وبتأديها فلا يتركها عند البلوغ (وإن يبلغ في أثناءها) في وقتها زمة أعادتها (أو) بلغ (بعدها) أي الصلاة (في وقتها زمة أعادتها) لأنها نافذة في حقه قبل مجزئه عن الفرض كما لو نهاها قفلا وكما يلزمه إعادة الحج (و) يلزمه (إعادة تيمم لفرض) لأن تيمم قبل بلوغه كان نافذة فلا يستحب به الفرض (و) لا يلزمه (إعادة وضوء) ولا غسل حنثه لأن من قوض أو اغتسل لنافذة استباحه الفرض بمقتضى رخصة المحدث بخلاف التيمم (وتقدم) ذلك (ولا) يلزمه أيضا (إعادة اسلام) لأن أصل الدين لا يصح قفلا فإذا جحد فعلى وجه الوجوب ولا يصح بفعله غيره وهو الابل (و) يلزمه اتعاهما (أي الصلاة (إذا بلغ فيها) قدمه أو ألبسها في النهاية وتيمم ابن عبيدان وقال في القرو وغيره وحيث وجبت زمة اتعاهما والافتلاف في النقل أي أن قلنا نجح الصلاة على ابن عشرين فبلغ فيها زمة اتعاهما وأعادتها وإن قلنا لا نجح عليه قبل البلوغ كما هو المذهب فبلغ في أثناءها فوجب اتعاهما مني على القولين فيمن شرع في غسل هل يجب عليه اتعاهما والصحيح كما يأتي لا يلزمه اتعاهما قبل هذا لا يلزمه اتعاهما (ولا يجوز أن وجبت عليه) صلاة (تأخيرها أو) تأخير (بعضها عن وقت الجواز) أي وقت الصلاة كان لها وقت واحد وقت الاختيار وإن كان له وقتان (إن كان ذاكر لها كادرا على فعلها) قال في المبدع اجابا ما روى أبو قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تفرط أغل الغرض على الصلاة أن تؤخر الصلاة أن يدخل وقت صلاة أخرى وادمس لأنه يجب إيقاعها في الوقت فإذا خرج لم يلزم بها كلها كان تركها واجب مخالفا للامر ولا يؤخذ بالتأخير لقائت فائدة التأنيث (الآن) ينوي الجميع) لا يؤخره يجوز له التأخير لأنه عليه السلام كان يؤخر الأولى في الجميع وصليها في وقت الثانية وسأني ولأن وقتها مبصران وقتا واحدا لم يوجب تعناه أنه لا يحتاج إلى استئنه لكن لما كان لكل صلاة وقت معلوم فثبت له الزمن اليه فتمت إخراجها (أو) اشتغل بشرطها الذي يصحله فربما كالمشتغل بالوضوء (أو) اشتغل بالوضوء (أو) اشتغل بالوضوء (أو) اشتغل بشرطها وليس عند غيره لأن الشرط لا يدل له (ولا) يجوز التأخير لمشتغل بشرطها (البعد) البعد عن المكان أنه أن يذهب إلى القرية أخرى يستري منها أو (أو) يستأجره ويحجوه (ولا يصح) أي لا بعد الوقت (فيصلي عرابا) وكالمأجور عن تعلم التكبير والتشهد ونحو ذلك) كالفاصل وأدلة القليلة انما يغيب عليه (بل يصلي في الوقت على حسب حاله) تقدمه الوقت لسقوط الشرط أدن بالجزء (وله) أي لمن وجبت عليه صلاة (تأخيرها عن أول وقت وجوبها) لفعله عليه الصلاة والسلام في اليوم الثاني من فرض الصلاة (بشرط العزم على فعلها فيه) أي في الوقت المختار كقضاء رمضان ونحوه مما وقته معومع (ما لم يظن أن تعامته) أي من فعل الصلاة (كوت قتل وحيض) فيجب عليه أن يبادر بالصلاة قبل ذلك (وكذا من) عدم السترة إذا (أعبر ستره أول الوقت فقط) فلا زمة إذا واهن لم تكن ممن الإتيان بها بشرطها (و) كذا (من وضى عدم الماء في السفر) كما هو القالب أو في الحضر لقطع عدو زماه بل ونحوه (وطهارة) لا يبق إلى آخر الوقت ولا يبرحو وجوده (أي الماء في الوقت فلا زمة أن يصلي بوضوءه (و) كذا) استفاض لها عاذا ما قطع بها في وقت شيع لقطها) وفصل الوضوء (فبين فعلها في ذلك الوقت سواء كان أول الوقت أو وسطه أو آخره (ومن لم التأخير) أي تأخير الصلاة في الوقت (فإن قبل الفعل) في الوقت (أي تأخير) لم يدم تفرطه (وتسقط مجزئه) قال القاضي

لأنها تقابل باب الكعبة ومنها (من يسر للمصل بالشام لأنه) أي منها (من مطلع الشمس صفالي مطلع المشرق) ثم أحر مضى على طرف الحجر الأربعين يتوارى بالتمتعدها (و) منها (بالعراق إلى خلف أذن المصلي اليسرى مارا إلى يمنة و) الرابع من أهمات الرياح (الدورق بالها) أي الصبا حيث دور الان منها حسن دور الكعبة (النهايت) بالشام (بين القفلة والمغرب) تهب (بالعراق) مستقبلة منظر وجه المصلي (الآن) وبين كل ربحين من الأربع ربح تسمى النكسة لتسكبها طريق الرياح المعروفة ولكل من هذه الرياح صفات وشخصا يصح ما عند ذوي الخبرة بها وأما يستدل بها من عرفها في الصلوة والفتقار لاسبين الشبان والدورق ولاها تقتضى ولا ينقطع دورانها على منها الأصل (ولا يتبع مجتهد مجتهدا خلفه) بأن ظهر لكل منهما جهة غير التي ظهرت للآخر لأن كلا منهما يعتقد خطأ الآخر فاشبا المحدثين في الحد فذا اختلافها والمجتهد العالم بأدلة القليلة وإن جهل أحكام الشرع (ولا يقتدى) أي لا ياتم بمجتهبه أي بمجتهبه خالفه جهة كالإخراج ربح من أحداثنين واعتقد كل منهما أنه من الآخر (الآن اتفاقا) في الجهة ولولم أحدهما عينا الآخر نعم لا لا فوعنه (فإن) اجتهد أو اتفقت جهتهما واتم أحدهما بالآخر (بأن لا أحدهما الخطأ) في اجتاده (أو) حرف) إلى الجهة التي تغير اجتاده إليها ما كان أو ما هو ألاتها

ترجمت في ظنه (وأم) صلاته ولا يستأنفها إلا الاجتهاد الأول لا يعطل بالثاني ١٥٩ . (ويتبين من ظنه) فيحرف إلى ما يحرف

السبلان فربما التقلد لغيره
عن الاجتهاد لنفسه وإن قلد
اثنين لم يرجع برجوع أحدهما
(وبنوى المؤمنين من) أي من
مجتهدين أتم أحدهما الآخر
بأن لأحدهما الخطأ (الفارقة)
لأمامه المعتبر (ويصح وجوبا
جاهل) بأدلة القبله عاجز عن
فعلها قبل خروج وقت الأونق
عندما يتبع وجوب الإجماع
(الأونق عنده) لأنه أقرب
إصابة في ظنره (ولاشك)
عليه في متابعة مجتهد
الاعلى الأعلى في الأحكام فإن فيه
رجوعا وتضييقا وما زال الدعاء كل
عصر قلد أحدهم مجتهدا في
مسئله وأخرى أخرى وهو لم يزل
إلى ما لا يحصى ولم يتصل أنكار
ذلك عليهم ولأنهم أمروا بغيري
الاعلى والأفضل في نظرهم وإن
امكن اعنى اجتهاد بغير كبير أو
رجوع أو جبريل لزمه ولم يتلذذ
(وحضري) جاهل وأجمي ووجد
مجتهدين فأكثر (مع تساوي)
بأن يظهر له أفضله وأحدهم
غيره فيشع أحدهما (كما
يخبر) (حاشي في الفتيا) لما تقدم
(وأن صلى بغير حضرة أخطأ
أو) صلى (اعنى بلا دليل) من
استقرار بغير أو استدلال بأس
محراب أو نحوه مما يدل على
القبلة (أعاد) أي البصير الخطي
ولو أجنب سدوا الإجماع ولم يخطئ
القبلة لأن الحضرة ليس بعمل
الاجتهاد لقدرة من فيه على
الاستدلال بالبحر يسبحونها
ولو جود الخبر عن يقين غالبا فهو
مفطر وكذلك الاعلى لأن قرئت
التقليد والاستدلال وقد تكرر

لأنه لا تدخله النيابة فلا تعلق بقائمها في ذمتها بخلاف الزكاة والمج (ويصح التحريم الصلاة)
أو بعضها (باعتدائي وقت الضرورة) كما يصح إخراجها عن وقتها وتقدم
فصل ومن جحد وجوبها أي وجوب صلاة من الخمس (كفران كان من لا يجبه كن
تأديارا للإسلام) زاد ابن تيم وأن فعلها لأنه لا يصحدها إلا تكذيبا لرسوله وإجماع الأمة
ويصير مرتد بغير خلاف فعله قاله في المبدع (وأن كان من يجبه) أي وجوبها (كحديث
عهد بالإسلام أومن نشأ بها عرف وجوبها لم يحكم بكفره) لأنه معذور فأن قال أنسيا
قيل له صل الآن وإن قال أنجز عنها المذكر كرض أو عجز عن أركانها أعلم أن ذلك لا يسقط الصلاة
وأنه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته (فإن أمر) على المجد (كفر) لما سبق (فإن
تركها تهاونا وكلا) لا يجوز (حماها) أم أو نائبه (فعلها) لا احتمال أن يكون تركها السند
باعتدسقوطها بالمرض وسحره ويحده في قوله إن صليت والافتناء ذلك وقت كل
صلاة (فإن أبي) أن يصلها (حتى يتأق وقت التي بعدها) أي بعد التي دعى لها عن فعل
الثانية كما خرج به في مختصر الفتع بمال وجيز وغيره (وجب قتله) لقوله تعالى أقتلوا المشركين
إلى قوله فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآؤا الزكاة فإسلامهم فمن ترك الصلاة لم يأت بشرط الضحية
في حق على إباحة القتل وقوله عليه الصلاة والسلام من ترك الصلاة متعمدا فقد رثت منعمة
الشورسولة رواد أحد بائنا من عن تكبول وهو مرسل جيد قاله في المبدع ولأنها من أركان
الإسلام لا تدخلها النيابة فتقتل تاركها كالشهادتين ولا يقتل بترك الأولى لأنه لا يلزم أنه عزم
على تركها لا بخرج وقتها فإذا خرج علمنا أنه تركها ولا يجب قتلهما لأنها فاقته فإذا ضاق
وقت الثانية وجب قتله (ولا يقتل) من ترك الصلاة تهاونا وكلا وكذا من جحد وجوبها (حتى
يستتاب ثلاثة أيام كرد) أي كسائر المرتدين (نصا) ويصلي عليه وذكر القاضي أنه يضرب
(فإن تاب) من ترك الصلاة تهاونا وكلا (بفعلها) أي بفعل الصلاة على مبدعه نقل صالح
نوبته أن يصلي لأن كفره بالامتناع منها لم يحصل فو بتمه باخلاف حالها فإن فو بتمه قراره
عابده مع الشهادتين كما علم مما يأتي في باب المرتد (والا) أي وإن لم يتب بفعل الصلاة (قتل
بضرب عنقه) بالسيف لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قتلتم فاستنوا القتلوه رواد مسلم أي
الحية من القتل (لكفره) علة لقتل لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين الرجل
و بين الكفر ترك الصلاة وروى بر يده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تركها فقد
كفر رواد الخمسة وصححه الترمذي وروى عبادته مرفوعا من ترك الصلاة متعمدا فقد خرج من
الملة رواد الطبراني بإسناد جيد وقال عمر لأخط في الإسلام لمن ترك الصلاة ولقوله عليه الصلاة
والسلام أول ما تنفقد من دينكم الإمامة وأخر ما تنفقدون الصلاة قال أحمد كل شيء ذهب آخره
لم يبق منه شيء ولا يدخل بفعلها في الإسلام فيخرج بتركها منه كالشهادتين (وحيث كفر
ه) أنه يقتل بعد الاستتابة ولا يفضل ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين (والأرق في الإسي
له أهل ولا ولد) كسائر المرتدين (ولا تقتل ولا تكفر قبل الدعاء) بحال لا احتمال أن يكون تركها
لشي يظنه عذرا في تركها (قال الشيخ) ويتيق الأشاعرة أنه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام
عليه ولا إجابة دعوته (إن شئ) له بتركه بذلك ويرجع (ومن راجع الإسلام قضى صلاحه عند
امتناعه) قتله في الفر وع وهو ظاهر كلام جماعة وقال في المبدع وظاهره أنه متى راجع
الإسلام لم يقض مدة امتناعه كثير من المرتدين لعدم الأدلة ثم حتى كلام القزوع (ومن
جحد وجوب الجمعة كفر) للإجماع عليه وظهور حكمه فلا يصح بالجهل به إلا إذا كان قريب
عهد بالإسلام أو نشأ بآبائيه (وكذا أولئك ركن) جماع عليه (أر) شرطها (جمعا عليه كالطهارة
القدرة) فإن لم يظهر بغير نجاسة في السفر بأن تعدلت عند الامارات وكذا لو منعه من الاجتهاد لم يتعد وصل على حسب حاله وأ

تبلغوا ولا تعبري حتى يسهل عليه
تقصده وتبلغه بغيره تأكد
هو شرعا (الزم على فعل الشيء)
من هاد وغيرها (وزاد) في
حد التيمم (في عبادة تعبر بالي الله
تعالى) بأن لا تشرك في العبادة
بالله غيره فلو لم يعبها (يعين)
أو غيره ففضل ولم يتوقف بل يصح
(وهي) أي التيمم (شرعا) للعبادة
لقول تعال وما أمر والاصل
الله خاص به الدين والاحكام
عمل القلب وهو محض التيمم
وحد ثانياً الأعمال بالنيات
وأنما لكل امرئ ما فرى متفق
عليه (ولا تنسها حال) لأن عملها
القلب فلا يتأق بالغير عنها (ولا
تعب عنها) أي العبادة (فقد
تعلينا) فعله عليه الصلاة والسلام
في صلاته على المنبر وغيره (أو)
قصد (خلاص من خصم أو
ادمان شهر) بعد اتيمانه بالنية
المعتبرة وذكره ابن الجوزي
فيما ينفس الاجر ومثله قصد
مع نية الصوم هضم الطعام أو
قصد مع نية الحج رؤية البسائط
النائية ونحوه لانه قصد ما يلزم
ضرورة كنية التبريد والدفء
من غير رفع الحدث وقال ابن
الجوزي في المنتزح يشوب من
الراء وحظ النفس ان تسوي
الباعثان فلا ولا عليه والا
أنيبوا ثم بقدره وكلام غيره
يدل على ان توب الراسط
(والأفضل ان تغارن) التيمم
(التكبير) للأحرار لتقارن
العبادة ونحوه واصل ان لا يلف
ما تقدمته أي التكبير الثانية

محمد رسول الله صلى على الصلاة صلى على الفلاح صلى على الفلاح الله أكبر الله
أكبر الله الا الله ثم استأخري غير بعيد ثم قال تقول اذا قلت الى الصلاة لله أكبر الله أكبر الله
أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله صلى على الصلاة صلى على الفلاح قد قامت الصلاة قد
قامت الصلاة لله أكبر الله أكبر الله الا الله فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخبرته بما رأيت فقال يا أيها الرجل يا أيها الذي بعثناك في هذه الساعة فليؤذن فانه أئدى صوتاً
منك فقم مع بلال فجعلت الله عليه وتؤذنه قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته
فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثناك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل الذي رأى فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لله الحمد رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وابن ماجه وأخرج الترمذي
بعينه وقال حدثني حسن بن عيسى وفي الصحيحين عن أنس قال لما كثرت الناس ذكر وان يعلموا
وقت الصلاة شئني يعرفونه فذكر وان وقد دنا راء أو يضربوا ناقوساً فامر بلال ان يشفع الاذان
و يوتر الاقامة (وهو) أي الاذان (أفضل من الاقامة) لأنه ياديه عليها (و) أفضل (من الامامة)
ويدل لفعل الاذان أحد عشر كثيرة منها حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا الا ان يستمعوا عليه لاستمعوا عليه متفق
عليه وحديث معاوية بن ابي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المؤمنون
أطول الناس أعناء يوم القيامة رواه مسلم وحديث ابن عباس رفقاً قال من أذن سبع
سنين عقيباً كتب له راحة من النار رواه ابن ماجه ويشهد لفعل الاذان على الامامة حديث
أبي هريرة رفقاً امام ضامن والمؤمن مؤمن بالله رسلاً الا أنه واغفر مؤذنين رواه أحمد وأبو
داود والترمذي والامامة أعلى من الضمان والمنفردة أعلى من الارشاد وأنما يتبرأ النبي صلى
الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده الاذان لمنسحق وقته قال عمرو لا تخلف الاذنت قال في
الاختيارات وهما أفضل من الاقامة وهو أصح الزايتين عن أحدوا اختياراً كثرة الاصحاب وأما
امامة صلى الله عليه وسلم وامامة خلفاء الراشدين فكانت متعينة عليهم فلهذا نطفة الامام
الاعظام ولم يكن الجمع بينهما وبين الاذان فصار في حقهم أفضل من الاذان فصار
أحوالهم وان كان لا كثرة الناس الاذان أفضل (وله الجمع بينه) أي الاذان (وبين الامامة) بل
ذكر ابو الهادي ان الجمع بينهما أفضل وقال ايضا صلح له فهو أفضل (وهو) أي الاداء
(والاقامة فرضاً كناية لصلوات الخمس المؤداة والجمع) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا
حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه ولا امر يقتضيه الوجوب على
أحدهم ومن أي الذي امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقامة فيهم الصلاة الا انه هو نفعهم
الشیطان رواه أحمد والطبراني ولانهم امن شعائر الاسلام انظروا فكما فرض حكماء
كالمجاهدين كالحجة قال في المبدع لا يحتاج الى علم خوفاً في الخمس (دون غيرها) أي غير
الخمس فلا يشترع الاذان والاقامة لئلا يندفعوا ولا ينافوا ولا يجازوا ولا يعبون لان المقصود منهم
الاعمال بدخول وقت الصلاة المفروض على الأيمان والقيام بها وهذا لا يوجد في غير الخمس
للمؤداة (لرجال جماعة) أي عليهم وهو متعلق بقوله فرض كفاية لما تقدم فلا يجب على
الرجل المنعرج بركان فسلم أن المراد بالجمع ما اتفاه كقول في المنتهى الاحرار اذ فرض
الكفاية لا يلزم رفقاً أي في الجملة (في الامصار والقري وغير ما حضرا) لموم ما سبق
(ويكره ان يفساهوا الخائني ولو لا رفق صوت) قال في الفروع ويتوجه في التبريم جهرا
خلال في قرأة وتلبية اه وباقى قوله ونسب بالقرءاء ان سمعها اجنبي أو وجوباً ولا فرق

لا تحرمه من كونه متبعا كالصوم
وبكيفية الشروط ولأن في اعتبار
النية شرع حاشية فوجب
سقوطه لقوله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج فان
تقدمت النية الوقت لم تعتبر
للاختلاف في كونها ركنا
ومولا يتقدم الوقت بكيفية
الاركان وكذلك ان اردنا ونفسها
ليطلقنا بذلك (ويجب استحباب
حكمها) أي النية إلى آخر الصلاة
بأن لا ينوي قطعها دون ذكرها
فلو فعل عنها أوعزبت عنه في
أثناء الصلاة لم تبطل لأن التحرز
منه غير ممكن وكالصوم وإن
أمكنه استحباب ذكرها فهو
أفضل (فتبطل) النية والصلاة
(بغير) النية (في الصلاة) لأن
النية شرط في جميعها وقطعها
والفرق بينهما وبين المخرج
لا يخرج منه بمطلوباته بخلاف
الصلاة فإن نفسها بعد الصلاة
لم تبطل وتبطل أيضا (بترديه)
أي القصد لأنه يبطل استدلالها
فهو قطعها (و) تبطل أيضا
(بزم عليه) أي الفسخ لأن النية
هزم جازم ومع الزم على فسختها
لا يزم فلا تسقط وكذا لو علم على
شرط (لا) تبطل بزم (على)
فعل (مخطور) في صلاته بأن
هزم على كلا ولم يتكلم أو فعل
حدث ونحوه ولم يفعله لعدم
مناقضاته الجزم المتقدم لأنه قد
يفعل المخطور وقد لا يفعل ولا
مناقض في الحال لا في المتقدمة
تستمر أن يوجد مناقض
(و) تبطل النية (بشك) أي
المضي (هل نوى) الصلاة فعمل

والأذان والأقامة (مستنونان لقضائه) فربما من التمس حديث عمرو بن أمية الضمري قال
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس
ما تحفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نحرنا عن هذا المكان قال ثم أمر بلالا فاذن ثم قنأ
وصلى ركعتي الفجر ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فسلم بهم صلاة الصبح (رواه أبو داود) (وبن
الأذان والأقامة أيضا) لعمل واحد ومسا فرار ونحوه) غير عتبه بن عامر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول يصير بلد من ديار غنم في رأس الشظية فيسلم يؤذن بالصلاة
ويصلي فيقول اللهم عز وجل انظر وإلى عبدي هذا يؤذن ويقم الصلاة يخاف مني قد غفرت
لعبدي وأدخلته الجنة (رواه النسائي) (الألانة لا يرفع صوته) أي الأذان (في القضاة) خاف
تلبسا وكذا لا يرفع صوته إذا أذن (في غرة وقت الأذان) الممهولة عادة كالواسط الوقت
وأخره لما فيه من التلبس (وكذا لا يرفع صوته بالأذان) (في بيته البعد من المسجد بركه)
له رفع الصوت أذن (لئلا يمنع من بقائه) (إذا سمعها وقصد هاجرا على العادة
(وليس) أي الأذان والأقامة (بشرط) للصلاة (تصنع) الصلاة (بدونها) لأن ابن مسعود صلى
عليه وسلم والأسود بيلا أذان ولا إقامة واحتج به أحمد (مع الكراهة) ذكره انشرف وغيره وذكر
نحوه لا يصح حديثه في قوله (و) (بشرط) أي يستأن (للمعامة الثانية) في (غير الجوامع
التي كثر قاله أبو المعالي) وقال في التلخيص غير مصدق مكة والمدينة (وإن كان) من يقضي
الصلاة (في بيته برفع صوته) بالأذان هذا معنى كلامه في الرعاية وحسنه في الأصناف لا من
اللبس (ولا بشرط) أي الأذان والأقامة (لكل واحد من في المسجد حصلت لهم الفضيلة)
بأذان أحدهم (كقراءة الإمام) تكون قراءة (فأصوم) وهل صلاة من أذن لصلاة نفسه
أفضل لأمه وحده من فضل شخص الصلاة أم هي وصلاة من أذن له سواء لمسلم سنة الأذان
ذكر القاضي أن أحمد توقف نقله الأثر (ولأنه قام بها) أي الأذان والأقامة (من يكتفي
عن الباقي) كاستغفار وض الكفاية (وتكفيهم) أي السامعين (متابعة المؤذن) في الأذان
والإقامة لما يأتي (فان اقتصر المسافر) على الإقامة لم يكره (أو) اقتصر (المتفرغ على الإقامة)
لم يكره نص عليه (أو صلى بدونها) أي الإقامة (في مسجد في فعل لم يكره) كما ذكره جماعة
وتقدم قلت وعليه يحمل فعل ابن مسعود (و) بنادى لعدوكسوف واستسقاء الصلاة جامعة أو
الصلاة) قال في الفروع وبنادى لكسوف لأنه في المعصين واستسقاء وعيد الصلاة جامعة
أو الصلاة نصب الأول على الأغراء والثاني على الحال وفي الرعية نصبهما ورفعهما وقيل
لأنادى وقيل لأقعد كخاتمة وتراوى على الأصح فيها قال ابن عباس وجاز لم يكن يؤذن يوم
الفتح حين خرج الإمام ولا بعد ما يخرج ولا إقامة ولا نداء ولا شيء متفق عليه (ويأتي بعده)
في مواضعه (ولأنادى على الجنائز والترأوى) لا يحدث وأشد من ذلك ما يفعله عند الصلاة
على الجنائز من انتشاد الشعر وذكر الأوصاف التي قد يكون أكثرها كذا بل هو من التبايعه
فان تركها أي الأذان والأقامة (أهل بلقوتوا) أي قاتلهم الإمام أو نأته حتى يفعلوها
لأنهم من أعلام الدين الظاهرة فقتلوا على تركها كصلاة العبدوعلم منه أنه إذا قام بها من
يصل به الأعلام غالبا أجزأ عن الكل وإن كان وحدها نص عليه (ولا يجوز أخذ الأجرة عليها)
لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان بن أبي العاص واتخذ مدحنا لا يأخذني إذاه أجزأ
أجد وأبو داود والترمذي وحسنه وقال العمل على هذا عند أهل العلم وقالوا هو أن يأخذ على
أذانه أجزأ ولا يتفق قرية لفاعله أشبه الإمامه (و يجوز أخذ المال عنه) (ويأتي في الأجرة)
منفصلا (فان لم يوجد منعوع بها رزق الإمام من بيت المال) أي أعطى من مال النبي لأنه

(علام) قبلها كرمع أو مبردا وروى أبو ثوبان كرمع أو تسنيج (مذكر) ١٦٣ نوى أو عين لأن ما خله خلا من نية حاضرة

فإن لم يحدث مع الشك علام ثم ذكر أنه نوى أو عين لم يتطاول ولم يذكر استأنف (شرط) بالنساء لقول الله (مع نية الصلاة تعين مبنية) فرما كانت أو نكلا فتوى كونها مكتوبة بظهرها أو عصرا أو كون الصلاة نذرا أن كانت كذلك أو تزوج أو وترا أو رتبة أن كانت لا تتفرع عن غيرها فلو كانت عليه صلوات وصل أربع ركعات بنوى بها بما عليه لم تقصرو (لا) تشتت نية قضاءه في فائتة لأن كلامهما يستعمل معنى الآخر يقال قضيت الدين وأدبته وقال تعالى فإذا قضيت مناسككم أي أدبتموها وقضيت الوقت ليس يعتبر وذلك بالزوم من عليه فائتة تعين يومها بل يكفيه كونها السابقة أو الحاضرة فالصحة عليه ظهر أن فائتة وحاضرة أو صلاهما ثم ذكر كراهة ترك شرطاً من أحدهما بعد فعلها لأنه ظهر واحدة بنوى بها ما عليه وأن كان عليه ظهر أن فائتة اعتبر تعين السابقة لترتيب خلاف المنذورين (و) لا تشتت نية أداءه في صلاة (حاضرة) لما تقدم (لا) نية (فرضه في فرض) ولا إعادة في معادة ونحوه كالتي قلنا لكن لوطن أن عليه ظهر أن فائتة نقض ما هو في ظهر حاضرة فبان أن لقضاءه عليه لم يجز منه عن الحاضرة لأنه بنوها ولو نوى ظهر اليوم في وقتها وعليه فائتة لم يجز عنها ولا يشترط في النية أعضا تعين عدد الركعات بأن بنوى العجوز ركعتين والظهر أربعاً لكن أن نوى الظهر ركعتين

المسألة الصالح والرق المطاوع والرق ما ينفع ولحمرا قال ابن الأثير لا رزق نوعان ظاهرة للأبدان كالآفات وباطنة كالغلو والتوس كالغرف والعلوم (من يقوم بها) لأن بالسليبين حاجتهما قال في المغني والشرح لا تسلم خلافاً في جواز أخذ الرق عليه (ولا يجوز بذل الرق) من بيت المال لمن يقوم بهما (مع وجود المتطوع) بهما المدم الحاجة إليه (وبن) إذا نوى أن يؤمن ولد الميت حين ولد (و) أن (يشفي في البسري) من أذنيه بعده لأنه عليه الصلاة والسلام إذا نوى في أذن الحسن حين ولده فاطمة رواء الترمذي وقال حسن صحيح وخبر ابن السني من ولده مولود فاذن في أذنه النبي وأقام في أذنه البسري لم تضرم أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون التوحيد أول شيء يترفع سمعهم فخرجوه إلى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وتسميه من طرد الشيطان عنه فانه يفرغ عند سماع الأذان وفي مسند ابن رزين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود سورة الاخلاص والمراد أنه النبي قال في شرح المنتهى (وبن كون المؤذن ميتاً) أي رفع الصوت لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن مسعود بلغه فائتة عليه فانه أنشأ صوتاً وأختاراً ما يحذره الأذان لكونه ميتاً ولاه أبلغ في الأعلام (أمتنا) أي هذا لما روى أبو محمد أنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمتنا الناس على صلواتهم وصحروهم المؤذنون رواء البيهقي وفي أسناده يحيى بن عبد الجبار وفيه كلام ولا هم مؤمن برجع إليه في الصلاة وغيره ولا يؤمن أن يغفرهم بإذنه أذالم يكن كذلك ولا يعلو الأذان فلا يؤمن منه النظر إلى العورات (بصير) لأن الأعمى لا يعرف الوقت فربما عاظم وكراه ما يسهو وإن أذن بركاته وكراه ما يسهو أقامته (عليها بالآيات) ليقرأها في وقتها وأذالم يكن طارفاً يؤمن منه الخطأ (ولو) كان المؤذن (عبد أو يستأذن سيده) قاله أبو المعالي وذكر ابن مبررة أنه يجب حرمة اعتقاد الكفر ما ذكره المصنف ظاهر كلام جماعة أي أنه لا فرق (ويستحب أن يكون) المؤذن (حسن الصوت) قاله في المغني وغيره لأنه أرق لسمعه (وأن يكون بائناً) خروجه من الخلاف ولأنه أكل (وأن كان) المؤذن (أعمى) وله من يعلو بالوقت لم يكرهه (فعل ابن أم مكتوم) فإن تشاح من السمع وهو الجمل مع حوص (فيه) أي الأذان (أثنان) فأكثروا الفضل ما في ذلك أي في اتصال المذكرة لأنه عليه الصلاة والسلام قدم بالأعلى عبد الله لكونه أنشأ صوتاً له وقساقية اتصاله عليه (ثم) أن استوفى ذلك قدم (أفضله ما في ذلك) لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم قرأكم رواء أبو داود وغيره ولأنه إذا قدم بالافضل في الصوت فالافضل في ذلك أولى لأن مراعاة الأولى من مراعاة الصوت لأن الضرر ينقذها أشد (ثم) أن استوفى ذلك قدم (من يختاره الجيران المصلون أو أكثرهم) لأن الأذان لا يعلمهم فكأن رضاهم أرفق التقديم ولأنهم أعلم بنيتهم صوته ومن هو أرفق عن النظر (فان استوفى وأقرع بينهم) لقوله عليه الصلاة والسلام لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا متفق عليه وتشاح الناس في الأذان يوم القادسية فآقرع بينهم سعد ولأنه تزل الأجسام (وأن قدم) من له ولاية التقديم (أحدهم بعد الاستئولة) في اتصال السابقة (لكونه) أحمر السجد وأتم مراعاة أوله لكونه أتم تاذننا وأوبه) أتم تاذننا (أول كونه من أوله) من جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فيه فلا بأس بذلك وعلم من أنه لا يقدم هذه اتصال الأذان إذا ما من له ولاية التقديم بخلاف اتصال التي قبلها (وبصبر وحر) بالغ أولى من ضدهم فالصبر أولى من الأعمى والحر أولى من البسود والبعض والباقي أولى من دونه (وتشترط ذكر ربه) فلا يمتدح إذا لم يذكره أو تخشى كمال جماعة ولا يصح لامعنى عنه كالحكاية وظاهر

ثلاثاً ولا يجزم لتعم ولا يشترط أيضاً نية الاستقبال ولا إضافة الفعل لله تعالى بل يستحب بأن يقول أصلي لله لأن العبادة لا تكون إلا لله

كل جماعة محتمل لان الكراهة لا تمنع الصحة فثبت وجوبه على هذا بقضاء فرض الكفاية لانه لم يفعله من هو فرض عليه (وعقده) فلا يصح من يجنون كسائر العبادات (واسلامه) لاشتراط النية فيه وهي لا تصح من كافر (وتغيره) لما تقدم فيزي أذان يبرز وقال في الاختيارات الاشهاد ان الأذان الذي يسقط به الفرض عن أهل القرية ويعتمد وقت الصلاة واسم أيام لا يجوز ان يباشر صلي قولا واحدا ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في العبادات وأما الأذان الذي يكون سنة مؤكدة في مثل المساجد التي في مصر ومخونك فهذا في آل وبناتنا والصحيح جوازه (وعدايته ولو مستورا) فلا يعتد بان ظاهر الغسق لانه عليه الصلاة والسلام وصف المؤمنين بالامانة والغسق غير أمين قال في الشرح فالحسن والجمال في صبح أذانه يفتر خلاف علمائه (ولا يشترط عليه) أكل المؤذن (بالوقت) لما تقدم في بيان أهميته (والخضار أذان لال) بن رباح وهو أوّل من أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم (خمس عشرة كلمة أي خمس عشرة جملة لا تجتمع فيه والأقامة إحدى عشرة) جملة لحديث عبد الله بن زيد كان يلا يؤذن كذلك ويقم حضرا وسفرا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن مات وعليه عمل أهل المدينة قال أحد رواة أخر الأسيرين وكان بالمدينة قيل له إن بأحد زورة بعد حديث عبد الله لان حديث أبي حمزة رددته وكذا فقال أليس قد رجعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأقر بالالهي أذان عبد الله وبعضه حديث أنس قال أمر يلا لان يشتم الأذان ويؤثر الإقامة متفق عليه زاد البخاري الإقامة وحديث ابن عمر قال إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والأقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قامت الصلاة رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وصححه (وقائده) قوله الله أكبر أي من كل شيء أو أكبر من ان ينسب اليه مالا يليق بمجلا له أو هو معنى كبير وقوله أشهد أي أعلم وقوله حي على الصلاة أي أقبلوا إليها وقيل أمر عروا الفلاح الفوز والبقاء لان المصلي يدخل الجنة ان شاء الله فيبقى فيها ويحلى وقيل هو أشد وأخبر وطالبها فغفل لانه يصير إلى الفلاح ومعناه علموا ان السبب في ذلك شتم بلاله الله ليعظم بالوحيد وباسم الله تعالى كما ابتدأ به وشرعت المرءة إشارة إلى وحدانية العبودية سبحانه (فان توسع في الأذان بان يقولوا الشهادتين) بحيث يسمع من يقربه أو أهل المسجد ان كان واقفا والمجتمعون وسط الخط (هذا التكبير ثم يجهر بهما) قاله جيع اسم الجهر من السر والعلانية معي بذلك لانه رجع إلى الرفع بعد أن تركه أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما (أو ثي الإقامة لم يركه) لان تركه إلى الشهادتين بعد ذكرهما إلى اليوم وعن أبي حمزة روت أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الأذان تسع عشرة كلمة والأقامة سبع عشرة كلمة رواه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحكمه ان باقي جهات تدبر واختلاص لكونها التخييل من التكبير المثلثين في الإسلام وأجاب التاجر ان النبي صلى الله عليه وسلم اغما أمرا بالبحر روي ذكر الشهادتين سرا ليصل إلى الاخلاص بهما قلته في الامور ابلغ ونص بالبحر روي ذلك لانه لم يكن مقربا بهما حينئذ فان في الغلبة كان مستهزئا بحكي أذان مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم قسمه فقامه فامره بالأذان وقصد طمعهما بالسلم بذلك وهذا الوجه في غير دليل انه لم يأمه به بل لا ولا غيره من هو ثابت الاسلام وبعضه ان خبر أبي حمزة روي متروك بالااجاع لعدم عمل الثاني به في الاكامه نواحي خفيفة في الأذان (ولا يشرع) الأذان (غير العربية) لعدم وروده قال في الانصاف على ما نقله الصحيح من المذهب (و ليس ان يقول في أذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين بعد الخيلة) أعقول حي على الصلاة حي على الفلاح لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبحرورة

كأنه وكذا لروى غير مستقيم أو مكشوف العورة أو حامل شخصه وشعره ثم استقبل أو سترها أو ألقى العصابة وشعره ثم أحرم اكتفيا باستحباب النية عند الدخول (وتصح قضاء) صلاة (بنية أداء) بها اذان بخلاف قلته كما لو أحرم بصب اذاننا ان الشمس لم تطلع فبان على وجهها صحت قضاء (ر) بصب (عكسه) أي أدله بنسبة قضاء (اذان) خلاف قلته بان نوى عصر قضاء فلما غروب شمس فثبت عدمه صحت أداء كالأسير اذا غمرى وصام فبان انه وافق الشهر أو ما بعده ولان كلاهما يستعمل بمعنى الآخر كما تقدم (أو لا) يصح ذلك (ان عدم قضاء الوقت) أو خروج مؤمنين خلافاً وقد صحت المصطلح عليه لانه مستلعب (وان أحرم) محصل (يفرض) كظهور (في وقت التسليم) لانه لا يشره (ثم قلته) فلا بان فصح نية الفرض دون نية الصلاة (صحت مطلقا) أي سواء كان صلي الاكثر منها أو الأقل وسواء كان لفرض صحيح أو لالان النقل بدليل في نية الفرض أشبهه بالاحرم بفرض فبان قبل وقته وكما قلته لفرض صحيح وان ضاق الوقت نزلما نداه فرضه (وكره) قلبه (فلا لفرض غير فرض) صحيح فان كان كن أحرم منفردا ثم أقامت الجماعة لم يكره ان قبله نفلا ليصل معها وعن أحمد فحين صلى ركعتين فرض منفردا ثم أقامت الصلاة أحبب إلى أن يقطعه ويبدل معهم وعلى هذا قطع النقل أولى (وان انتقل) من أحرم بفرض كظهور (ال) فرض (آخر) كصبر (بطل فرضه)

الذي انتقل عنه (وسار) ما انتقل عنه (فعلان اسمر) على حاله لا مقطوع فيه ١٦٥ - الفرضية نسبة انتقاله عنه حول نسبة الصلاة

فماذا كان اذان الفجر فقل الصلاة خير من النوم مرتين رواه احمد وابوداود وفي رواية ان بلالا جاءه ذات يوم فاراد ان يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له انه نام فصرخ على صوته الصلاة خير من النوم مرتين قال ابن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التاذين الى صلاة الفجر (سواء اذن مغلما أو سفرا) لم يعمد ما سبق (وهو) أي قول الصلاة خير من النوم يسمى (التثويب) من ثاب بالمثل فثا ورجع لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجمعين ثم عاد اليها واختصت الفجر بذلك لانه وقت تمام الناس فيه غالبا (وبكره) التثويب (في غيرها) أي غير الفجر أي اذانها لقول بلال امني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أئوب في الفجر ونهاني ان أئوب في العشاء رواه احمد وغيره (و) بكره التثويب (بين الاذان والاقامة) لما روى عنه انه لما قدم عمر مكة أمانا أو محدودة قد أذن فقال الصلاة أما امرأ مني حتى على الصلاة حتى على الفلاح فقال ويحك يا عمر من كان في ذلك الذي دعوتنا ما تأتينا حتى تأتينا ولا دعا بين الاذان والاقامة الى الصلاة فكانت مكرها كخصم الامامة (وكذا اذا دعا الصلاة بعد الاذان في الأسواق وغيرها مثل ان يقول الصلاة والاقامة أو الصلاة رجعت الله قال الشيخ في شرح العمدة هذا اذا كان قد سمعوا النداء الاول لعدم الحاجة اليه (فان بكره الامام أو البعيد من الجبل من قد سمع النداء الاول فلا يذن في ان يكره تسببه وقال) الشيخ (ابن عقيل) فان تأخر الامام الأعظم أو امام على أو ما مثل الحسين فلا بأس أن يعضي اليه بعبه يقول له قد حضرت الصلاة انتهى) لاحتمال انه لم يسمع الاذان (وبكره قوله) أي المؤذن (قبل الاذان) وقل الحمد لله الذي لم يصعد ولا الآخرة أي اقرها أو فخره (وكذلك ان وصل) أي الاذان (بعده) بذكره في شرح العمدة (لا يحدث) (و) بكره قوله قبل الاقامة اللهم صل على محمد وحمته ذاك من المحدثات (ولا بأس بالصيغة قلها) أي قبل الاذان والاقامة (و) (لا بأس) (الاذان) واحد يصعد من الجبلتين لعدم الخوف فيه (ويستحب ان يؤذن أول الوقت) ليصل المجهل ويتأهب من برد الصلاة (و) (يسن) ان يرسل في الاذان أي يتهلل ويتأهب من قوله جاء لان على رمله (و) (لم يحد الاقامة) أي يصرح فيها لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال بالال اذا اذنت فترسل واذا اقيمت فاحضر رواه الترمذي وقال لا تعرفه الامم رواه عبد الله صاحب الشفاء وهو اسناد مجهول ورواه الحاكم في مستدركه وعن عمر عنه رواه أبو حنيفة ولانه اعلام الغائبين فالتسببه في مبلغ الاقامة اعلام الحاضرين فلا حاجة اليه فيها (ولا يصر بها) أي الاذان والاقامة (بل يرفع على كل جلة) منها قال ابراهيم الضبي شيئا من مجزومان كقولنا لا يصر بوضم الاذان والاقامة (و) (يسن ان يؤذن قائما) (و) (أن) (يقع قائما) لما روى أبو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال قم فاذن وكان يؤذنه عليه الصلاة والسلام يؤذنون قايما قال ابن المنذر راجع كل من تحفظه من استماعه في المبلغ في الاصحاح (وبكره ان من أعادوا كبر وما شئنا غيرهم) كائنة ما كانتا كان لعنوا جاز قال في المدع ولم يذكر ولا استطاعوا ويتوجهوا لجواز ذلك بكرهنا لافه السنن (لا يكره ان) (يسافر راكبا وما شأنا) لانه عليه الصلاة والسلام اذن في السفر على راحلته رواه الترمذي وصححه (ويستحب ان يكون متطهرا من الحدثين) الاصر ولا كبر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا المتوضئ رواه الترمذي والبيهقي مرفوعا من حديث أبي هريرة وموقوفه عليه وقاله اهرامع وحكم الاقامة كذلك وفي رواية عن ابن يؤذن: يظهر من محاسنه بده وثوبه (فان اذن محدثا) حدثا اسفر (لم يكره) اذنه كقراءة القرآن (وتكره اقله محدث) للفصل بينهما وبين الصلاة (و) بكره (اذان جنب) للتحالف في محتمو وجهه ان الجنبه أحد الدين لم يمتنع صحته كالآخر

فماذا كان اذان الفجر فقل الصلاة خير من النوم مرتين رواه احمد وابوداود وفي رواية ان بلالا جاءه ذات يوم فاراد ان يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له انه نام فصرخ على صوته الصلاة خير من النوم مرتين قال ابن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التاذين الى صلاة الفجر (سواء اذن مغلما أو سفرا) لم يعمد ما سبق (وهو) أي قول الصلاة خير من النوم يسمى (التثويب) من ثاب بالمثل فثا ورجع لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجمعين ثم عاد اليها واختصت الفجر بذلك لانه وقت تمام الناس فيه غالبا (وبكره) التثويب (في غيرها) أي غير الفجر أي اذانها لقول بلال امني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أئوب في الفجر ونهاني ان أئوب في العشاء رواه احمد وغيره (و) بكره التثويب (بين الاذان والاقامة) لما روى عنه انه لما قدم عمر مكة أمانا أو محدودة قد أذن فقال الصلاة أما امرأ مني حتى على الصلاة حتى على الفلاح فقال ويحك يا عمر من كان في ذلك الذي دعوتنا ما تأتينا حتى تأتينا ولا دعا بين الاذان والاقامة الى الصلاة فكانت مكرها كخصم الامامة (وكذا اذا دعا الصلاة بعد الاذان في الأسواق وغيرها مثل ان يقول الصلاة والاقامة أو الصلاة رجعت الله قال الشيخ في شرح العمدة هذا اذا كان قد سمعوا النداء الاول لعدم الحاجة اليه (فان بكره الامام أو البعيد من الجبل من قد سمع النداء الاول فلا يذن في ان يكره تسببه وقال) الشيخ (ابن عقيل) فان تأخر الامام الأعظم أو امام على أو ما مثل الحسين فلا بأس أن يعضي اليه بعبه يقول له قد حضرت الصلاة انتهى) لاحتمال انه لم يسمع الاذان (وبكره قوله) أي المؤذن (قبل الاذان) وقل الحمد لله الذي لم يصعد ولا الآخرة أي اقرها أو فخره (وكذلك ان وصل) أي الاذان (بعده) بذكره في شرح العمدة (لا يحدث) (و) بكره قوله قبل الاقامة اللهم صل على محمد وحمته ذاك من المحدثات (ولا بأس بالصيغة قلها) أي قبل الاذان والاقامة (و) (لا بأس) (الاذان) واحد يصعد من الجبلتين لعدم الخوف فيه (ويستحب ان يؤذن أول الوقت) ليصل المجهل ويتأهب من برد الصلاة (و) (يسن) ان يرسل في الاذان أي يتهلل ويتأهب من قوله جاء لان على رمله (و) (لم يحد الاقامة) أي يصرح فيها لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال بالال اذا اذنت فترسل واذا اقيمت فاحضر رواه الترمذي وقال لا تعرفه الامم رواه عبد الله صاحب الشفاء وهو اسناد مجهول ورواه الحاكم في مستدركه وعن عمر عنه رواه أبو حنيفة ولانه اعلام الغائبين فالتسببه في مبلغ الاقامة اعلام الحاضرين فلا حاجة اليه فيها (ولا يصر بها) أي الاذان والاقامة (بل يرفع على كل جلة) منها قال ابراهيم الضبي شيئا من مجزومان كقولنا لا يصر بوضم الاذان والاقامة (و) (يسن ان يؤذن قائما) (و) (أن) (يقع قائما) لما روى أبو قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال قم فاذن وكان يؤذنه عليه الصلاة والسلام يؤذنون قايما قال ابن المنذر راجع كل من تحفظه من استماعه في المبلغ في الاصحاح (وبكره ان من أعادوا كبر وما شئنا غيرهم) كائنة ما كانتا كان لعنوا جاز قال في المدع ولم يذكر ولا استطاعوا ويتوجهوا لجواز ذلك بكرهنا لافه السنن (لا يكره ان) (يسافر راكبا وما شأنا) لانه عليه الصلاة والسلام اذن في السفر على راحلته رواه الترمذي وصححه (ويستحب ان يكون متطهرا من الحدثين) الاصر ولا كبر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا المتوضئ رواه الترمذي والبيهقي مرفوعا من حديث أبي هريرة وموقوفه عليه وقاله اهرامع وحكم الاقامة كذلك وفي رواية عن ابن يؤذن: يظهر من محاسنه بده وثوبه (فان اذن محدثا) حدثا اسفر (لم يكره) اذنه كقراءة القرآن (وتكره اقله محدث) للفصل بينهما وبين الصلاة (و) بكره (اذان جنب) للتحالف في محتمو وجهه ان الجنبه أحد الدين لم يمتنع صحته كالآخر

اعتقد كل من مسلمين (ان امامه الآخر) اعتقد كل منهما انه (مامومه) أي الآخر لم تصح فيها صلواته أمن لم يتيمه في الاولى واث

وسلم فمضى ثم انصرف متيق
عليه (ولا يصح) أن يؤمن
لم ينو الصلاة أولاً ولو قف
وتصلى صلاته (بلا عذر اسبق
والقصر) السابقتين (الأذان
استخلفه امام الحديث مرضى
للإمام (أو) حدوث (خوف أو)
حدوث (حصر) له (عن قول)
واحِب كقراءة وتشهد وتسميع
وتكبير وتسبيح ركوع وسجود
ونحوه لوجود العذر المحاصل
للإمام مع بقائه صلاته ومصلاته
المأمومين بخلاف ما توسى الإمام
الحديث لطلان صلاة الكل
(وبني) خليفة الإمام (على ترتيب)
الإمام (الأول) لأنه فرعه ولثلاث
مخططة على المأمومين (ولو) كان
استخلف (مسبوقاً) لم يدخل معه
من أول الصلاة يجوز استخلافه
وبني على صلا إمامه فان شئت
كم صلى الإمام بنى على اليقين فان
سجد المأموم رجوع (ويستخلف)
ذلك المسبوق (من يسلم هم) أى
المأمومين الذين دخلوا مع الإمام
من أول الصلاة (فان لم يفعل) أى
يستخلف من يسلم بهم (فلم هم) أى
المأمومين (السلام) لا تقسمهم (ولم)
(الانتظار) له حتى يتم صلاته ويسلم
بهم نصاً وفي موضع من الجرد
للقاضى يستحب انتظاره حتى
يسلم بهم (والأصح) يستدئى الفاتحة
(من) أى مستخلف (لم يدخل
معه) في الصلاة قال في التنقيح وله
استخلاف من لم يدخل معه نصاً
وبني على ترتيب الأول والأصح
بندئى الفاتحة انتهى قال المجدد
وأصح عندى أنه يقرأ أمراً فانه
من فرض القراءة ثلاثاً في الركعة

المجدد (أو ارتدى) أثنا لم يعتد به (غيره) عن أهلية الأذان (ويكرهه) أى الأذان (مكوث
يسير) بلا حاجة (و) كرهه (كلام) مباح يسير (بلا حاجة) فان كان طاملاً بركه لأن سليمان
أن مرده وله محبة كان ما عزمه بالحاجة في أذانه (كأقائه) قيس كرهه فباسكوت يسير
وكلام (ولو الحاجة) قال أبو داود قلت لأجدد الرجل يتكلم في أذنه قال نعم قلت يتكلم في
الأقائه قال ولأنه يستحب جدها وظاهر ما قدمه في الأضاف وغيره من الأقامة كالأذان (وله)
رد سلام فيما) أى في الأذان والأقامة ولا يبطئ به ولا يجب الرذل ابتداء السلام أذن غير
مسنون (ويكفي مؤذن واحد في المصير بحيث يحصل لأهله العلم) لأن المقصود بالأذان
الاعلام وقد حصل وفي المستوعب متى أذن واحد سقط عن صلى معه مطلقاً خاصة (ويكفي
بشتمهم) أى بقية أهل المصير الذي أذن فيه الواحد بحيث حصل لأهله العلم (الأقامة) فلا
تطلب الأذان من كل فرد وكذا الأقامة لا تطلب من كل فرد لكن يقيم لكل جماعة واحد
(فان لم يحصل الأعلام) أذان (واحد زبد بقدر الحاجة) للحصول المقصود منه يؤذن (كل
واحد من جانب) من البلد (أو) يؤذنون (دفعاً واحدة مكان واحد) قاله في الفروع (ويقيم
أحدهم) أن جعلت به الكفاية والأأنام من يكفى في المتنهي وإن أذن اثنين واحده بعد
واحد يقيم من أذن أولاً قاله في الفروع (ووقع الصوت به) أى الأذان (ركن) مالم يؤذن
لحاضر فقد رما يسمعه قال في الأضاف ويذهب رفع صوته بتدرياقته) لأنه أبلغ في الأعلام
وقوله (أحصل السماع) متعلق بقوله ووقع الصوت به ركن على أنه عمله له أى لأن المقصود
من الأذان الأعلام ولا يحصل الأرفع الصوت (وتكره الزيادة) فرفع الصوت (فوق طاقته)
حشية ضرر (وان أذن لنفسه أو) أذن (لحاضر) واحداً كان أوجاعاً (خير) بين رفع
الصوت ونخسه (ورفع الصوت أفضل) من نخسه (وان خافت صوته وجهر يعضفه فلا
باس) قاله ابن تيمية قال في الأضاف والظاهر أن هذا مراد من أطلق هو كل ما قطع به
وهو واضح وقال في الزيادة الكبرى ويرفع صوته أن أذن في الوقت القائين أو في العصر فزاد في
العصر وهو زيادة حسنة وقال أبو المعالي رفع الصوت بحيث يسمع من تقويم الجماعة ركن
(ووقت الأقامة على الإمام فلا يقيم) المؤذن الصلاة (الأذان) أى الإمام (و) وقت (أذان
الحام المؤذن) فيؤذن إذا دخل الوقت وان لم يؤذن الإمام قال في الجامع وبينى للمؤذن أن لا يقيم
حتى يحضر الإمام وبأنه في الأقامة نص عليه في رواية على بن سعيد وقد سأله عن حديث
على الإمام أمه لثالث الأقامة فقال الإمام بعه لا الأمر أن تكون له الحاجة فإذا أمر المؤذن أن يقيم
أقام انتهى (وهي الأصح) أن المؤذن كن باقى النبي صلى الله عليه وسلم فقيه الأعلام المؤذن للإمام
بالصلاة وأقامتها وفيما قول عمر الصلاة رسول الله فقد النساء والصدان وقال أبو الوليد إن جاء
الغائب للصلاة أقامه من يراه الخبر (ويحرم أن يؤذن غير) المؤذن (الراتب) الأمانة الآن
يضاف صوت (وقت التنازين) كالأمام جزمه بأول المعالي (ومنى جاء) الراتب (وقد أذن) غيره
(قبله أعاد) الراتب الأذان نص عليه قال في الأضاف استحباً (ولا يصح) الأذان (قبل دخول
الوقت) لحار وى ما لثنى الجو برث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا حضرت الصلاة
فليؤذن لكم أحدهم وليؤمكم أكبركم متفق عليه ولأنه شرع للأعلام بدخول الوقت وهو حث
على الصلاة فلم يعم في وقت لأصح فيه (كالأقامة) لا الفير فيباح) الأذان لها (بعد نصف
الليل) لأن معطاه قد ذهب وبذلك يخرج وقت المشاء المختار ويدخل وقت الدعف من مزدلفة
ورمى جرة العتبة وطواف الأضحية فيقتد بالأذان أذن سواهم رمضان أو غيره ولا وقت الفجر
يدخل على الناس وقيم الجنب والتنام فاستحب تقديم أذنه حتى يتيسر لها قدير كرافعتيه

ثم يبنى على قراءة الأول ان كانت صلاة جهر (وهو جنية) هل الإمامة (طائفة) ورماهم) ثم يبنى على قراءة الأول ان كانت صلاة جهر (وهو جنية) هل الإمامة (طائفة) ورماهم) ثم يبنى على قراءة الأول ان كانت صلاة جهر (وهو جنية) هل الإمامة (طائفة) ورماهم)

في الأمانة (شاكاً) في حضور ماموم لأن ١٦٨ الأصل عدمه ولو حضر من ياتيه (وتبطل) صلاته من نوى الأمانة ظاهراً بحضوره ماموم

(أن يحضر) ويحصل معه قبل رفعه من ركوع أو حضركم يدخل معه قبل رفعه من الركوع (أو كان) من ظن دخوله (معه) حاضراً فأومر بما يعرف (ولم يدخل معه) لا تنوي الأمانة (لم ياتيه) (لا) تطل (أن يدخل) (معه) من ظن حضوره أو غيره (ثم انصرف) عنه قبل تمام الصلاة فتيقن الأمام مفرداً لأنها لا في ضمها ولا متعلق بها دليل سهو وعلمه بحديث (ومع) لعل جماعة (لعل) يسير ترك الجماعة أن يفرد عن الجماعة (امام ماموم) لحديث جابر قال صلى معاذ بن قيس فقرأ سورة البقرة فاتخروا من فصل واحد فقبيل له نافقت فقال ما نافقت ولكن لأتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشروه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال أفتان أنت بما عذرتين متفق عليه فأنزل به عذرك بطلت صلاته بمقارنته قال في الفصول وأن كان الإمام يصلي ولا يتميز انفرد عنه بنوع تعجيل لم يجز انفرداه وانما عاكف الانفراد إذا استفاد به تعجيل لحوقه لم حاجته فان زال عنه ماموم فارق امامه فله التناول بمعه وفي الفصول يلزم له زوال الخصصة (ويقرأ ماموم فارق) امامه (في قيام) قبل أن يقرأ الباقى بالفراة المطلوبة (أو يكمل) على قراءة امامه ان كان قسراً البعض (ورمدها) اي بعد قراءة امامه (له) اي الماموم الفارق (الركوع في الحال) لأن قراءته ماموم فراقه

له (فان ظن) ماموم فارق امامه (فملاسر) كظاهر (اد امامه قرا) الفاشحة (لم يقرأ) أي لم تاركه

لا يريد

أول الوقت (والليل) هنا يعني أن يكون أول غروب الشمس وآخر طلوعها كما أن النهار المعبر نصفه أول طلوع الشمس وآخر غروبها لا تقاسم الزمان إلى ليل ونهار (قاله الشيخ) ولا يستحب تقدمه أي أذان الفجر (قبل الوقت كثيراً) لما في الصحيح من حديث عائشة قاله القاسم ولم يكن بين أذانها إلا أن ينزل نازراً وهذا قال النبي جموع عاروي في تقدم الأذان قبل الفجر أذانها يومين يسير وأما ما فعل في زماننا من الأذان الفجر من الثلث الأخير بخلاف المعتن أن سلم جولة وفيه نظر قاله في المبدع (ويستحب لمن أذن قبل الفجر أن يجعل أذانه في وقت واحد في السبالي كلها) ولا يتقدم ولا يتأخر ولا يقرأ الناس (ويكره) الأذان (في رمضان قبل فجران مقتصر عليه) أي على الأذان قبل الفجر (أما إذا كان مع من يؤذن أول الوقت فلا) يكره لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يؤذن قبل فلكوا أو انبروا حتى يؤذن إن أهم كنتم متفق عليه زاد الجاردي وكان رجلاً عني لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت (وماسوى التأذين قبل الفجر) وبوم الجمعة (من التسبيح والتشديد ورفع الصوت بالادعاء نحو ذلك في المواذن) وأخبرها (فليس بمسبوح) وما أحده من العلماء قال الله يستحب لمن هو من جملة البدع المنكرة (وهذا) لأنه لم يكن في عهد ولا عهد أصحاحه وليس له أصل فيما كان على عهدهم يراد به (فليس لأحد أن يأمره ولا ينكره على من تركه ولا يعاقب من استغنى عن الرقبة) لأنه إمامة على بدعة (ولا يلزم فعله ولو شرطه وأدق) لخالفته السنة (وقال) عبد الرحمن (ابن الجوزي) في كتاب تلبس إبليس فدايت من يقوم بيل كثير على المنارة فيبطل ويذكر ويقرأ سورة من القرآن بصوت مرتفع فيجمع الناس من نومهم ويخط على المتجهدين فرائضهم وكل ذلك من المنكرات انتهى (وبين أن يؤخر الأقامة) بعد الأذان (بقدر) ما يفرغ الإنسان من حاجته (أي بول وعائطه) (وبقدر) وضوئه وسلاطه ركعتين وليفرغ الآكل من أكله ونحوه) أي كالشارب من شربه حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليل أجدل بين أذانك وأقامة فخر ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه والمقتضي إذا دخل لتصل حاجته رواه أبو داود والترمذي (وبين) (في المقرب) أي إذا أذن لها أن يجلس فلها) أي الأقامة (جلسة شقيقة) لما سبق ولما روي في جامع فروائده باستادته عن أبي هريرة مرفوعة جالس المؤذن في الأذان والأقامة سنة في المغرب ولأن الأذان شرع للأعلام فمن تأخر الأقامة لأدراكها يستحب تأخيرها في غيرها (وكذا كل صلاة بين تعجيلها وقيد في الحر وغيره) (بقدر ركعتين) قال بعضهم شقيقتين وقبل والوضوء (ثم رقيم) قال في الانصاف والأول أي الخلو من جلسة شقيقة هو المذهب انتهى فليست المستقلة على قول واحد كما توجه به إمارته لأن يقال الخلف لفظي فربما جازعنا إلى قول واحد مني (ولا يحرم امام وهو) أي المقيم (في الأقامة) نص عليه خلافاً في شقيقة في الأقامة (ويستحب) الاحرام (عقب فراغها) أي الأقامة وظاهره لا تعجز من الأمانة إلا بين الأقامة والأمانة خلافاً لما في إذا أقام عند أروادة الدخول في الصلاة لقول الصحابي أبي بكر رضي الله عنهما أقبل فاقم ولا تبع عليه الصلاة والسلام لما ذكر أنه حين ذهب فاعتزل وظاهره طول الفصل ويطهرها قاله في القروع (وتباح ركعتان قبل) صلاة (المغرب) بعد أذانه فلا يكره أن لا يستحب وعنه بس فعلها الفجر الصحيح وعنه بين كل أذانين صلاة قاله ابن هبيرة في غير المغرب (وفيها) أي الركعتين قبل المغرب (فأب) طلب هذا يدل على استحبابه ما عجز به في المفردات لأن المباح لأتوب في فعله ولا تركه (ويخرج مخرج من مسجد بعد الأذان بلا عذر أو شبه رجوع) لحديث عثمان بن عفان قاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج وهو

لا يريد الجماعة فهو مناقق رواه ابن ماجه (الا ان يكون قسما) نقل صالح لا يخرج ونقل أبو طالب لا ينبغي ونقل ابن الحكم أحب الي أن لا يخرج جركه أبو الوفاء أبو الحمال وقال ابن القيم يجوز للذين ان يخرج بعد اذان الفجر نص عليه (قال الشيخ ان كان التأخير لم يخرج قبل الوقت لم يكن له خروج) أي من المستقبل الصلاة (نصا) قال في الاصفاء الظاهر ان هذا مراد من أطلق (ويستحب ان لا يقوم) الانسان (اذا أخذ للؤذن) أي شرع (في الاذان بل بمسبر تلي) أي الى ان يفرغ أو يقارب الفراق (لان في الصلوة عند سماع المندله شيئا بالشيطان) حيث يفرغ عنده سماعه كما في الخبر قال في الاختيارات اذا أتممت الصلاة وهو قائم يستحب أن يجلس وان لم يكن من تحية المسجد قال ابن منصور رأيت أبا عبد الله أحمد يخرج عند المغرب حين انتهى الى موضع الصف أخذ للؤذن في الاقامة فجلس انتهى لما روى في الخلاص عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم جابو ليل في الاقامة فتعد (ومن جمع بين الصلاتين) أذن للؤن في اقام لكل منهما سوا كان الجمع في وقت الاولى أو الثانية لما روى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر برفق بين المغرب والعشاء فجعلت باذان واثنين رواه مسلم (أو قضى فوائدتان) الصلاة (الاولى فقط ثم اقام لكل صلاة) لما روى ابو يعقوب عن أبيه عن ابن مسعود ان المشركين يوم النخدي شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فقام بلا فاذن ثم أتم قصلي الظهر ثم اقام قصلي العصر ثم اقام قصلي المغرب ثم اقام قصلي العشاء وله التساقط والتمرد واللفظ له وقال ليس بأسناده بأس الا ان أبا عبد الله يسع من أبيه (ويجزى اذان بمنزلة اثنين) لما روى ابن المنذر بأسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال كان عومي وأروني أن يؤذن لهم وانا غلام استلم وأمس من مالك شاهداً بنكر ذلك ولا ذكر تصع صلاته فسمع اذنه كالبائع وتقدم كلام الشيخ في الدين فيه (و) يصح اذان (لمن) وهو الذي فيه تطريب يقال لمن في فراهة اذ تطرب وغرد لمصولة المقصود به (و) يصح اذان (لمن لم يعمل لحته) (المعنى) كما لو رفع الصلاة أو بعضها لان ذلك لا يمنع لزوم القراءة في الصلاة فها اولى (مع الكراهة فيها) أي في المن والموذن قال احمد كل شيء يحدث اكرهه مثل التطريب (فان حال) (المعنى) (المعنى) كقول الله والله أكبر أي يهزم مع الواد بديل رسم الألف بعدها أو ألقب بالهجرة ولو لم يقل لكن لحنا لانه وقري به كما يعلم من كتب القراءات (لم يستدبه) كالقراءة في الصلاة ويكره الأذان انما يصح ذي امة فاحشة فان لم تكن فاحشة لم يكره قد روي ان بلا كان يديل الشن بيننا والقصيع احسن وأكل قاله في الشرح (ولا يجوز اذان ماني) مظاهر القس وتقدم تعليله (و) لا اذار (خذي وأمره) لان وقع صوتها مني عنه فيخرج الأذان من كونه قربة فلم يصح كالحكاية (ويحسن مع المؤذن ولو) مع مؤذنا (نايا وانا حيث حسن) الأذان ثانياً وثالثاً لانه ابلد وأخبرها قال في المبدع لكن لو سمع للؤذن وأجابه وصلى في جماعة لا يجيب الثاني لانه غير مدعو بها الاذان (حتى) انه يستحب للؤذن أن يجيب (نفسه نصا) صرح باستحبابه جماعة وثنا كل امرئ لا يجيب نفسه قال ابن رجب في القواعد السبع الأرجح انه لا يجيب نفسه (أو) أي يسنن مع (المعنى) حتى نفسه على ما تقدم (ان يقول متاجه) (أو قوله مرا كما يقول) المؤذن أو المقيم (ولو) كان السامع (في طواف) فرض أو نزل (أو) كان السامع (أمره أو قالوا نحوه) كما ذكر (في قطع اقراءه) أو أله كر (وبجبه) لمن ما يقو (لا) يجيب السامع ان كان (مصليا) فرضاً أو فلا (و) لان كان (مصليا) أي

لانه أدرك مع امامه وحكمة (ونقل صلاة مأموم بطلان صلاته امامه مطلقاً) أي لا تسدوا غيره فلا اختلاف ان سبقه المحدث (لا تكمه) أي لا تظن صلاة امام بطلان صلاة مأموم لما تقدم لها ليست في ضمنها ولا من علق عليها (وبها) الامام (متفرقا) ان لم يكن معه غيره بطلت صلاة (ومن خرج من صلاة بظن انه أحدث) فظهر له انه (لم يكن) أحدث (بطلت) صلاته لنفسه نية الصلاة بغير وجه منها

باب صفة الصلاة

وما يكره فيها وأركانها وأبوابها وسننها وما يتعلق بها (من خروج اليها) أي الصلاة (سكينة) بفتح السين وكسر هاء تنقيف الكاف أي طمأنينة وتأن في الحركات واحتساب البعثات (وقار) كصاحب أي رزاة كفض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات لحديث أبي هريرة رضي الله عنه اذا مضى الاقامة فاهشوا وعلك السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا ولم فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة وقارب في خطاه لتكثر حسناته ويكون متطهر اغبر مشكاً بين أصابعه كما لا يورد قال احمد فان طمع ان يدرك التكبير الاولى فلا بأس ان يسرع شيئاً ما لم تكن بمجدة تتعجل في شرح العدة للشيخ في الدين منامه اذان خشى خوف الجماعة أو الجسبة

ينبغي ان تمام الصفوف قبل ان يدخل الامام (وسن تكميل) مصفوف (أول ١٧١ كاتل) حتى ينتهي الى الآخر ولولا ذلك الاول

فلاول كل من سجد ولو لم يعلم الناس ما في التسبده والصنف الاول وتقدم قال في القروع وتلاهم كلامهم يحافظ على الصف الاول وان فاتهم تركوه بنحو جسمه من نصبه سرع الى الاول لمحافظة عليها والمرامن كلامهم انهم تنفوا الجماعة بان كل من مطلقا والا حافظ عليها ففسد فيها (و) من (للمراصة) أي التصاق بعض المؤمنين ببعض وصنف ثلث الصفوف (و) يعني أي الامام لرجال افضل (و) صنف اول (رجال) مأمومين (افضل) مما بعده قال ابن ميسرة قوله ثواب وثواب من وراءه ما انتقلت الصفوف لاقتدائهم به اه وكما قرب منه افضل وكذا قرب الافضل والصف منه وخير صفوف الرجال اولها وشرفها آخرها وبكسبه النساء وتركه صلاة رجل بين يديه امرأة تصلي وباتي حكم ائثاره مكانة الافضل واقامته غيره في الجملة (وهو) أي الصف الاول (ما يقطع له المنبر) يعني ما يلي الامام ولو قطعه المنبر فلا يعتبر ان يكون تاما (ثم يقول) فصل اماما كان أو غيره (فأما مع القدرة) هي قيام المكتوبة الله اكبر لا تمتد القد الصلاة بغيره فصلا الحديث أي جسد الساعدي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة تسبيل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر رواه ابن ماجة وصححه ابن حبان قال في شرحه من غير ما قبل فلك قبل لاحد قبل التكبير يقول شيئا قال

حرف الله واليه يرجع جميعا الا في الضرر وهو الدعوة فتفتح الداعي دعوة لا ذات سميت تامة لكلماته وعظمه وقهها التي تستحق صفة الكمال والتمام وما سواها من أمور الدنيا مريض للنقص والفساد وكان الامام اجد يستبدل هذا على ان اقرآن غير مخلوق قال له ما من مخلوق الا وفيه نقص والصلوة القائمة التي ستقوم وتقبل بصفات ما والرسالة منزلة عند الملك وهي منزلة في الجنة والتمام للمجود الشاعرة العظيمة في يوم القيامة لانه محمد فيه الاولون والاخرون والحكمة في سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بعد الله تعالى اظهار كرامته وعظم منزلته وقد وقع منك في الصحيح تأديبهم القرآن فيكون قوله الذي وصفته منصوبا على السبيلة أو على اضماع قبل أو مرفوعا على انه خبر استنداعه حذف (ثم يسأل الله تعالى العافية في الدنيا والآخرة وبعدها) أي عند فراغ الاذان لقوله عليه الصلاة والسلام لا رد الدعاء بين الاذان والاقامة رواه احمد والترمذي وحسنه (و) دعوه عند الاقامة فعله احمد ورفع يديه ويقول عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليك وادبار نبارك واصوات دعائك فاغفر لي الخبير

باب شروط الصلاة

الشرط جمع شرط كقولهم جمع فليس والشرائط جمع شريطة كقرا نض وفرضة والاشراط واحده شرط بفتح الشين والراء وهي شرط لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء اشراطها وفي الاصطلاح هو ما يلزم من انتفاءه انتفاء الحكم كالاحسان مع الاحم والشرط ما لا يوجد جدا الشرط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده وهو عطف كالخياطة القلم وتزوي كان دخلت الدار فانت ط التي شرعيها كالتطهارة للصلاة (وهي) أي شروط الصلاة (ما يجب لحاقها) بان تقدم على الصلاة وتسبقها (الا لينة) فانه لا يجب ان تقدم على الصلاة بل الافضل ان تقارن التكبير وباتي (ويستمر حكمه الى انتفاءها) أي الصلاة بهذا المعنى فارقت الاركان (والشرط) الشرعي ما يشترط عليه صحة مشروطة صلاة كان أو غيرها (ان لم يكن عذر) فغيره من تخصيص الشرط (ولا يكون) ما توقف عليه الصحة (منه) أي من الشروط بخلاف الاركان فانه ما توقف عليها الصحة لكنها من العبادة (فهي) أي شرط لشرع غير لم يقدسه الصلاة (لقد شرطها (ولو) كان التارك للشرط (ناسيا) له (أو جاهلا) به (وهي) أي شروط الصلاة (نسعة الاسلام والعقل والتمييز) وهذه الثلاثة شرط في كل عبادة ولذلك استعطاها في المنع وغيره لا لا التمييز في المعنى فانه يصح في كل عبادة ولو انه ابن ساعته يحرر عنه وتولية كاباتي (و) الرابع (التطهارة من الحدث) الاكبر والاصغر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة بغير طهور والحديث رواه مسلم (وتتضمن) مفصلة (وتأنيبها) أي الشروط (وانتقام من دخول الوقت) لقوله تعالى اقم الصلاة لذالك الشمس قال ابن عباس يدركها اذا ظهروا في وقتها او قبل طلوعها وهو قريب قال عمر الصلاة فارتقت شرط الله لها لا تصلي الا به وحدث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوات الجنس قال يا ايها محمد هذا وقت الايمان من ذلك (وتجب الصلاة بدخول الوقت) في حق من هو من اهل الوجوب وجوبه ما هو ما يجب ان يتثبت في نفسه بغيرها اذا قد راقعته في اتم الصلاة لذالك الجنس والامر للوجوب على الفور وان دخول الوقت يجب للوجوب فترتب عليه حكمه عند وجوده فالوقت يجب وجوبا صلاة لانها انتفاء اليه وهي قد علم على السبيلة وتكرر بشكره وهو يجب نفس الوجوب اذ سبب وجوب الاداء الخطاب (والصلوات المفروضة) العينية

لا يعني ليس قبله دعاء مستنون اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين اه وتقدم كلامه

(حس) في اليوم واليلة أجمع المسلمون على ذلك وإن غيرها لأوجب الامراض كالنذر وأما الوتر فسبأ في هو الكلام على الجملة يأتي في بابها (الظهر) وأشد تنافها من الظهور راضي ظاهري وسط النهار والظهور رتبة الوقت بعد الزوال وشر ما صلا هذا الوقت من نعمة الشيء باسم وقته (وهي أربع ركعات) أجماعا (وهي) أي الظهر (الأولى) قال عياض هو اسمها المعسوف لبعده عن جبريل عليه الصلاة والسلام بها المصلي بالتي صلى الله عليه وسلم وفي البداهة الإشارة إلى أن هذا الدين ظهر أمره وسطع نور من غير خفاء ولا لهو بل بالفتور غلبت به العاشة ثلث الليل وهو وقت خفلة ذلك ختم بالفتور لانه وقت ظهور رقبته ضعف أشار إلى أن هذا الدين بصفته في آخر الأمر يبدأ من أبي موسى والشرار يروا الخطأ بالفتور لبعده عليه الصلاة والسلام بها السائل ولأنها أول اليوم هناك قيل أيضا كان أولا وأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الفجر فلم لا مد أبجاء بل هو أجيب بأنه يحتمل الله وجد قصر عن أن أول وجوبه الحس من الظهور ويحتمل أن الأتاني به سمي توقف على سبيلها لأن الصلوات جملة ولم يقين الاعتدال الظهور (وتسمى المعبر) لفتور وقت الحسرة (و) وقتها من زوال الشمس وهو قبل ما عن وسط السماء أجمع العلماء على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس حكما ما من النذر وإن بعد ذلك حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل فقال قم فصل فصل الظهر حين زالت الشمس شجاءه من الغند الظهور فقال قم فصل فصل الظهر حين ما رطل كل شيء مثله ثم قال ما بين هذين وقت أسناده ثقات رواه أحمد والترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في الوقت وصحبه من خرعة والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ونحوه وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمي جبريل عند الميت مرتين وفيه فصل الظهر حين زالت الشمس وكانت فخر الشراك وهو شين مخفية مكسورة وادعاهم له وبالكف أحسن رواه النعل (وهو عرف ذلك) أي قبل الشمس عن وسط السماء (بزادة الظل بعد ناهي قصره) لأن الشمس إذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فإذا انتهت الشمس إلى وسط السماء وهي حالة الأستواء انتهى نقصه فإذا زاد الظل أدى زيادة دل على الزوال والظل أصله الشر ومنه انما ظل فلان ومنه ظل الجنة وظل شعيرها وظل الليل سواده وظل الشمس ما ستر النصوص من سطها ذكر ما بين فتنة قال والظل يكون غدوة وعشية من أول النهار وآخره والتي لا يكون إلا بعد الزوال لأنه ما أي رجوع من جانب إلى جانب (ولكن لا قصر) الظل (في بعض بلاد خراسان لسر الشمس ناحية عنها قاله ابن حنبل وغيره) فسيها كشتاه غيرها وذلك أنيط الحكيم بالزوال دون زيادة الظل (ويختلف الظل باختلاف الشهور واليلة) في قصر الظل في الصيف لارتفاعها إلى الجنوب وطول في الشتاء لارتفاعها إلى الشمال تنصب وقصر الظل جليا في بلد تحت وسط الفلك وذكر الأسماء وغيره أن ما كان من البلد انقصت وسط الفلك مثل مكة ومنه ما في يوم واحد وهو أطول أيام السنة لا ظل ولا في الوقتان والبل يعرف الزوال هناك بان ظهر الشخص فيه من نحو المشرق فظلها بانها قد أمدت مغربة (ناظرا) أي ظل اللاهوي (تزل) الشمس عليه (فأقيم الشام والعراف وماسماهما) أي حاذياهما من الدلا (طولا في قدم وثلاث) تقريبا (في نصف خيران) وذلك مقارب لا طول أيام السنة وأطولها سبع عشرين ران (وفي نصف زوزار) أي قدم ونصف وثلاث وفي نصف آب ونيسان على ثلاثة أقدام (وفي نصف آذار) بالذال الخمسة (و) نصف (أيلول) على أربعة ونصف) قدم (وفي نصف سباط) بضم السين المهملة تارة في حاشيت (و) نصف (تشرين الأول على ستة) أقدام (وفي نصف كانون الثاني وتشرين الثاني) على تسعة وفي نصف كانون الأول على

وتسمى تكبير بالاحرام لانه تدخل بها في عبادة معربها أمور والاحرام الدخول في حومة لا تنهك وحكمة افتتاح الصلاة بهذا اللفظ استحضارا للمصلي عظيمة من ثبها لتسليمته والوقوف بين يديه ليعتلي هبة ليعضد قلبه ويخشع ولا يقب (فان أتى به) أي بتكبيره بالاحرام كمن غير قائم بان قال وهو كاعداو راجع ونحوه الله اكبر (أو ابتداء) أي التكبير غير قائم كان ابتداءه قائدا وأتاه قائما أو أنه غير قائم بان ابتداءه قائما وأتاه ركعا مثلا (صحت) صلاة (نقلا) لأن ترك القيام بفرد الغرض فقط دون النقل فتغلبه صلاة نقلا) ان اتسع الوقت لأتمام النقل والغرض كله قبل خر وجهه والا ما تناف الغرض قائما (وتعتقد) الصلاة (ان هذا الكلام) أي لام الجلالة لا لها حدود فتارة زادت بها من غير أن يصرح في أدنو (لا) تنصفان مد (حسرة الله أد) مدحسرة (أكبر) لانه يصبر استغناها بفضل المعنى (أو قال اكبر) لانه جمع كبر بفتح الكف وهو الطيل (أو) قل الله (الاكبر) لحديث أبي حميد وغيره وكذا قال الله التكبير أو الجليل ونحوه أو قال اكبر أو الله فقط أو اكبر فقط وفي الله الاكبر وجهه معتقد لانه لا يصير المعنى (ولا يزجها) بالتكبير (تعلما) ان قدر عليه في مكانه وما قرب منه وفي التلخيص ان كان في البادية لزمه قصد البلد لتعلمه ولا تصح ان كبر بفتح مع قدرة على تعلم لانه كروا جيب في الصلاة لا تصح إلا بغيره كالتفاحة (فان عجز) عن علم التكبير

(أوصاف الوقت منه كبريائه) لعله تعالى لا يكلف الله تعالى الأوصاف والقرآن ١٧٣ متعديا (وإن عرف ثلثات فيها) أي

الثلثات (أفضل) من غيره (كبر
به) أي الأفضل قال في المنور على
المحرر يقدم السراي في ثم القاري
ثم التركي ويصح في الأنصاف
(والا) بأن لم يكن بعضها أفضل
من بعض كالتري والمهندى
(ف) أنه (مضى) فكبر بما شاء
منها (وكذا كل ذكر واجب)
كجميع ونحوه وسبع وثلاث
وسلام نيز منه فلهذا قدر والا
أقرب لفته وإن عرف لثلاث
فكما تقدم بخلاف القرعة وثاني
(وإن علم البعض) من ذلك كله
كلف الله أو حاكم أو حاكم
ونحوه (أي به) لحديث إذا أوتركت
بأمر فأتوا منه ما استطعتم وترجم
عن الباقر (وإن ترجم من) ذكر
(مستحب بطلت) صلاة له
كالكلام الأجنبي منها الاستغناء
عنه وإن زاد عارف معرفة على
التكبير كقوله الله أكبر كبير أو
الله أكبر وأجل ونحوه كره
(ويجوز أخرى ونحوه) كما خبر
عن نطق لمرض ومعلوم لسان
(بقوله) ولا يصحرك لسانه قال
الشيخ تقي الدين ولو قيل يطلان
صلاة بذلك لكان أقرب وكذا
حكم القراءات بما لا يذكار
والتشهد والتسليم والتكبير من
الصلاة لحديث مسلم في الصلاة
أفهامي التسبيح والتكبير وقراءة
القرآن (ومن جهه إمام
تكبير) الصلاة كله (ونسيج)
أي قول محمد الله لمن حمد
(وتعلمه) أولى لنقدي به المأمور
بخلاف التسليمة الثانية والعصيدة
(و) من جهه أيضا (بقوله) في
صلاة جهه يصح يسبح (الجمه
بالتكبير والتسبيح والتسليم في الصلاة الأولى والقرعة في الجهه) (من خلفه) أي باجموع محمد

عشره وسدس) قدم وذلك مرة رب لأصغر أيام السنة وأصغر ما سابع عشر كانوا في الأول (وتزول)
الشمس (على أقل) من ذلك (و) على (أكثر) منه (في غير ذلك) الوقت والآن كما نأذ أوردت
معرفة ذلك فقط على مستنوع الأرض وعلم الموضع الذي انتهى إليه ظلك ثم صنع ذلك الشيء
بين يدي فذلك المسمى والحق في عقبه ما يليه ما لم يأتها بقاها حصة من قدر بعد انتهاء
النقص فهو وقت زوال الشمس قاله في المبدع وغيره (وطول الإنسان ستة أقدام وثلاثون ثمانية دمه
تقريبا وقد تنقص في بعض الناس يسيرا أو مزيدا يسيرا) (وعند وقت الظهر) أي في عصره
كل شيء مثله (بعد) الظل (الذي زالت عليه الشمس أن كان) ثم ظل زالت عليه ما تقدم فتنقص
ما زالت عليه الشمس من الظل ثم (تفرأ) يذره عليه فإذا بلغت قدر الشخص قصدا انتهى وقت
الظهر (والأفضل) قبلها أي الظهر لما روى أبو برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل الحجرة التي تدعوها الأولى من نصف الشمس وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصل الظهر بالحجرة تنقضي عليها وقتها حاشية ما رأيت أحدا أشد قبولا للظهر من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا من أبي بكر ولا من عمر حديث حسن (وتحصل فضيلة التجمل بالنائب
لها) أولها ما يسبق قبلها (إذا دخل الوقت) بأن يشغل بأشياء الصلاة من حين دخول
الوقت لأنه لا بد من تنقضيها ولا مقصرا (الاف) حرقين التأخير ولو سلمى وحده حتى
ينكسر (الحرق) أي من برزقها إذا اشتد الحرق وأوردوا بالصلاة فاشتد الحرق من فجعهم
متفق عليه وفي لفظ أوردوا بالظهر وفيه جهنم هو غلبتها أو اشتد لها ووجهها (و) الأ (في غم
لمن يصل) الظهر (في جهنم) فيخرجها (القرب وقت الثانية) أي العصر لما روى ابن
منصور عن إبراهيم قال كانوا يؤخرون الظهر ويعجلون العصر في اليوم المنع ولا وقت جناب
فيه العواض من الطر ونحوه يشق الخروج لكل صلاة منها ما صاحب تأخير الأولى من
الجمعة من ليقر من الثانية لكن يخرج حمارا وجارا واحدا لطلب المملوك لطلب حمارا (في
غير صلاة) حمة قيس نهر لها في كل حال بعد الزوال (سرا) كان أو غيبا أو غيرها فأنزل من
سعدا كتمان قيل ولا تنقضي الصلاة الجمعة وقال سلمة بن الأكوع كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه
وسلم ثم نرجع فتنقضي النبي متفق عليهما (وتأخيرها) أي الظهر (لمن لم يصح عليه الجمعة
إلى بعد صلاتها) أي الجمعة أفضل من قبلها قبله (و) تأخير الظهر (لمن يرى الجمرة) أيام منى
(حتى يرميها أفضل) من قبلها قبله (و) باقي ذلك في صفة الحج مرضا (ثم يليه) أي وقت الظهر
(وقتها العصر) من غير فصل بينهما ولا اشتراك والعصر العشي قال الجوهري والعصران
الغداة والعشي ومنه سميت العصر وذكر الأزهري مثله تقول ثلاث يأتي فلا تأكل العصرين
والعصرين إذا كان تأسيه طرفي النهار فكانت سميت باسم وقتها (وهي أربع ركعات) أجمعا
(وهي) الصلاة (الوسطى) قال في الأنصاف نص عليه الإمام أحمد وطبعه الأصحاب ولا أعلم
عندنا عنهم فيها خلافا وفي العصرين شغلنا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس وسلم
شغلنا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن ابن مسعود ومرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصلاة الوسطى صلاة العصر قال الترمذي حسن صحيح وقاله أكثر العلماء من الصلوة
وغيرهم والوسطى موقت الأوسط وهو الوسط أخبار وفي حصة النبي صلى الله عليه وسلم أنهم من
أوسط قومه أي خيارهم وليست بمعنى متوسطة لتكون الظهر هي الأولى بل بمعنى الفضلى
(ورقتها) المختار (من خروج وقت الظهر) أي أن يصير ظل الشيء مثله سوى ظل الزوال وإن
كان (لأن جبريل صلاها) النبي صلى الله عليه وسلم حين صار ظل كل شيء مثله في اليوم الأول وفي
اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وقال الوقت فيما بين هذين (وهو) أي بلوغ ظل الشيء

بالتكبير والتسبيح والتسليم في الصلاة الأولى والقرعة في الجهه (من خلفه) أي باجموع محمد

مثله سوى ظل الزوال (آخر وقتها المختار) في اختيارها في الوقتين بغيرها وكثير من أصحابه وقد مضى في الغروب والفروع وقطع به في التمسك وغيرها لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عباس الوقت ما بين هذين (وعنه) في أصغر الأوقات خمس اختاره الموفق والمجدوع) وصحها في الشرح وابن عجم وخبر بها في الوحيد قال في الفروع وهي أظهر لما روی عن عمرو بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر ما لم تصغر الشمس (رواه مسلم) وما بعد ذلك وقت ضروري لا يغروها) فتقع الصلاة فيه إذا ما تم فاعلمها بالاختيار إليه لغيره (وإنها أفضل لكل حال) في الغروب والقيم وغيرها للأحاديث (وبين جلوسه بينها) أي العصر (في صلاة الغروب الشمس وبعد غروبها طلوعها) لحديث مسلم أنه عليه السلام كان يقعد في صلاة الغروب في صلاة الغروب حتى تطلع الشمس (ولا تسحب ذلك في بقية الصلوات) نص عليه ذكره ابن عجم وأقصر عليه في المبدع وغيره (أي قبله) أي قبل وقت الضرورة والعصر (وقت المغرب) وهو في الأصل مصدر غربت الشمس فتفتح الراية وضوءها وغروبها ويطلق في اللغة على وقت الغروب وما كانه نسبت هذه الصلوات باسم وقتها كما تقدم (وهي وثلاثون) لا تصالحها في كمالها فقلته وليس المراد الوتر المشهور بل أنها ثلاث ركعات (ولا ذكره نسبيته بالمشاء) قال في الانصاف على الصحيح من المذهب (و) نسبيته (المغرب أولى) قال المجدوع في الأفضل نسبيته بالمغرب (وهي ثلاث ركعات) أجماعا حضرا وسفرا (وماروقتان) قال في الانصاف على الصحيح من المذهب وعليه جاهر الأئمة بالمغرب (وقت اختيار وهو أقل ظهوره) قال في التمهيد لا تجزئ من آخر حتى يبدؤا التيمم خطأ (وبالجملة) أي بعد ظهور التيمم إلى آخر وقتها (وقت كراهة) على ما تقدم وقال في المبدع قد استغنى عن كلامهم أن من الصلوات ما ليس له الوقت واحد كالظهر والمغرب والغير على المختار وما له ثلاثة كالعصر والشاء وقت فضيلة وجواز وضوءه ووقته كالأصناف من المداوخت تحريم أي يحرم التأخير إليه ومعناه أن يبقى ما لا يسع الصلاة أه كالأصناف ما لا ينافي ما تقدم عن الانصاف لأن قوله المغرب وقتان أي وقت فضيلة وجواز ومراد صاحب المبدع أن المداوخت واحداني وقت الضرورة فقط (وتجملها) أي المغرب (المفضل) قال في المبدع أجماعا لما روی جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل المغرب إذا وحيت وعن رافع بن خديج قال كنت أصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فيصير أحدنا وإياه يصيرهما وقتا متفق عليهما وإياهما من الترويض من الخلاف (الأدلة المزدلفة وهي ليلة الفجر من قصدها) أي مزدلفة (محرمان من تأخيرها) أي المغرب (لمسلمين العشاء) جمع تأخير إن حاز له فعليه الصلاة والسلام (أن لم يؤخرها) أي مزدلفة (وقت الغروب) فإن حصل بها وقتهم لم يؤخرها بل يصلها في وقتها لا بعده (و) إلا (أو غم من يصلي جماعة) من تأخيرها إلى قرب العشاء لخرج لها مرة واحدة طلبا للأجل كما تقدم في الظهر (و) إلا (في الجمع أن كان) التأخير (أرفق) به طلبا للسهولة (ويأتي) في الجمع (ومعذوقها) أي المغرب (إلى مضى الشق الآخر) لأنه عليه الصلاة والسلام صلى المغرب حين غابت الشمس صلى المغرب في اليوم الثاني حين غاب الشفق وعن عبد الله بن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يصب الشفق رواه مسلم وهذا بالمشاء وحديث جابر بن كان أول ركعة الصلاة تكون منسوخة على تقدير التعارض أو يحلها على التأكد والاستصحاب وقد شفق بالأجر لقوله ابن عمر الشفق الحرة وقد قال الخليل بن أحمد وغيره الياض لا يفسد إلا عند طلوع الفجر (تربيه) أي وقت المغرب (العشاء) بكسر العين والماء أول الظلام في صلاة ذلك لأنها أقبل فهو حال العشاء الآخر وإن كانه لا يصحى وغلط من أنكره

(وسلام) كسبه ما وفق المهر
والاخفات (بالقرارة في الصلاة
تفصيل وبأني) قريبا (وكره
جهرا ممن) في صلاة يقول منها
(الابتكبر وتحميد وسلام
لحاجة) بأن لم يكن الإمام إجماع
جميعهم لتصور بعدوثة (فيسن)
جهرا بعض المأمومين بذلك
ليسمع من لا يسمع الإمام لحديث
جابر قال صلى بنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم أبو بكر رضي الله
تعالى عنه خلفه فإذا كبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبر أبو
بكر ليسمعنا متفق عليه ونظايره
لا يميل الصلاة وإن قصد
الاعلام لا للصلة الصلاة وقد
أوجته في الحاشية بكلام ابن
نصر الله (وجهر كل مصل) أمام
أو أمام أو منفرد (في ركن)
تكبير وإمام وتشهد أخير
وسلام) (و) (واجب) كسبه
وتحميد وبأني تكبير وتشهد
أول (بتدريج يسمع نفسه) حيث
لا ماتم (مع مانع بحيث يحصل
الجماع مع نفسه) أي المانع
(فرض) خبر جهرا لأنه لا بعدا نيا
بذلك بدون صوت والصوت يسمع
وأقرب السامعين إليه نفسه
(وسن) لمن أراد الأحرار صلاة
(رفع يديه) معام قدرة والاولى
كشفها ما هنا وفق الدعاء (أو)
رفع (أحداهما بخرا) عن رفع
الأخرى لحديث إذا ارتكع بأمر
فأقامته ما استطعتم ويكون
ابتداء الرفع (مع ابتداء التكبير)
حال كون يديه (مرفوعا في الأصابع
مضمومتها) أي الأصابع
(مستقبلا سطوحها القطة)

الحاجة (وبنية) أي الرفع (مع) أي التكبير بحديث وائل بن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده مع التكبير والحزاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده حين يحسركر في المتفق عليه من أن عمر أضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قنع الصلوات برفع يده حتى يحاذيها من مكبيه وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا دخل في الصلاة رفع يده بعد وأما خبره الآخر كان ينشر أصابعه لتكبير فقال الترمذي خطأ ثم وضع قضاء المذاكل أحمد أهل العربية قالوا هذا الضم ضم أصابعه وهذا الضم رفع أصابعه وهذا التفریق ونرى أصابعه لأن التشريق لا يقتضي التفریق كثير التكرار ورفعهما شارة إلى رفع الحجاب بينه وبين ربه ذكره ابن شهاب (وبسقط) استصحاب الرفع (بفراغ التكبير) لفوات محله فإن ذكره في أثناء التكبير رفع يميني لقاء محله (ثم) سن له بعد التكبير (وضع كف) بدل عن على كوع (يد بصرية) لما روى قبصة بن حباب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتمن فأخذ شماله بيمنه وراه الترمذي وحسنه وقال وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا من ومن بعدهم (د) سن له أيضا (بجلها) أي يده (تحتسره) لقول علي رضي الله عنه من

(وهي أربع ركعات) أجماعا (ولا يكره تسميتها بالعمرة) لقول عائشة كانوا يصلون العمرة فيما بين أن ينصب الشفق إلى ثلث الليل رواه الحزاري والعمرة في اللغة شدة الظلمة والفضل أن تسمى المشاء كاله في المبدع (ويكره النوم قبله ولو كان له من وقته والمحدث بعدها) لحديث أبي هريرة الأسدي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسيب أن يؤخر المشاء التي دعونها بالعمرة وكان يكره النوم قبلها والمحدث بعدها متفق عليه وعليه القرطبي بأن الله تعالى جعل الليل سكنا وهذا يخبر بجمع ذلك (الالحديث) في أمر الحزين أو شغل أو شيء يسير أو مع أهل أو ضيف فلا يكره لأنه خيرنا فلا يترك لمفسدة متوهمه (وأخرونها الحزاري ثلث الليل) الأول نص عليه واختاره الأكر لا يترك صلايا النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الأول من غاب الشفق وفي اليوم الثاني حين كان ثلث الليل الأول ثم قال الوقت فيما بين هذين رواه مسلم وتقدم حديث عائشة (روته) بتدقيق وقت المشاء الحزاري (نصفه) أي الليل (اختاره الموفق والمجدو جمع) منهم القاضي وابن عتيق وقد عابن عجم قال في الفروع وهو ظاهر لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال الأصل الناس ولموا أما انكسر في صلاة ما تنظر قوما متفق عليه وعن ابن عمر فروا قال وقت المشاء إلى نصف الليل رواه مسلم (ثم وقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني) لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في النوم تقرب إلى الفجر حتى في اليقظة أن يؤخر صلاة إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى رواه مسلم من حديث أبي قتادة ولا نه وقت الفجر وهو من زواجب المشاء فاعتنى أن يكون وقتها لأن التنازع أغنا بفضل في وقت المتزوج كركم الفجر (وهو) أي الفجر الثاني (السياس) المعترض في المشرق ولا ظلمة بعده (وقال له الفجر الصادق والفجر الأول يقال له الفجر الكاذب وهو مستطيل بلا هراض إلى زرق له شهاب ثم فاعلم ولحقته يسمى ذنب المرحان أي الذئب قال محمد بن حسين به سمعت أبا عبد الله يقول الفجر بطلع بليل ولكن تستره أشجار جنات عدن (وتأخيرها) أي المشاء (إلى آخر وقتها الحزاري أفضل) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على امتي لأمرتهم أن يؤخروا المشاء إلى ثلث الليل أو نصفه رواه الترمذي وصححه (مال يشرق) التأخير (على المؤمنين أو على بعضهم) فانه يكره نص عليه في رواة الأثر لأنه عليه الصلاة والسلام كان يأمر بالتقيف فقامهم قاله في المبدع (أو يؤخر مقر بالقيم أو جمع فتجيب المشاء في أفضل) من تأخيرها (ولا يجوز تأخير الصلاة) التي لها وقت اختار وقت ضرورية (أو) تأخير (بعضها) إلى وقت الضرورة ما لم يكن عذر قال في المبدع ذكره الأكثر (وتقدم) في كتاب الصلاة (وتأخير عادم الماء العالم) وجوده (أو) (أو) إلى آخر الوقت (أو) المستوى عند الأمران (إلى آخر الوقت الاختياري) أن كان الصلاة وقتان (أو) إلى آخر الوقت أن لم يكن لها وقت ضرورية أفضل في الصلوات (الكل وتقدم في التيمم) موضعا (وتأخير) الكل (أصل كسوف أفضل أن أمن فوجها) لتخصيص قبيلة الصلاتين (و) التأخير أيضا أفضل (لمعذرتهم وتأني وقوه) حتى يزيل ذلك لما في الصلاة على أكل الأحوال (وتقدم إذا ظن منافع الصلاة) تحميم (ونحوه) كوقت وقت في كتاب الصلاة (ولو أمره والده بتأخيرها) أعم الصلاة (ليصله آخرها) إلى أن يفي من الوقت الحاضر فله فيه تقدير ما يسها قال في شرح المنتهى وظاهره أن هذا التأخير يكون وجوبا (د) يؤخر عن نص الأمام (لأنكره أمامنا بن أبيه) لأن الكراهة تنافي ما طلب فله شرعا (ويجوز التأخير) إلى أن يضيئ الوقت على من لا يحسن الفضاحة أو واجب الذكر (لتم الغاصفة) كواجب في الصلاة - حيث أمكنه التعليل لياقبة الصلاة تامة من غير محذور بالتأخير (ثم يله) أي وقت

السنن موضع أمين على الشمال تحت السرير وأما جدوا ورواها من عاذا ليد يدي الله عز وجل (و) سن له أيضا نظره في العمرة

الضوء والشمس (وقت الفجر) سمى به لاتجار الصبح وهو ضوءها بارأا انشأ عنه الليل روى الجوهرى روى آخر الليل كالشمس في أوله تقول قد أخرجنا كما تقول قد أخرجنا من الصبح مثل الصادق ابن مالك وهو جامع بين ما ذكره والعرب تقول وجه صبحي لم يفتح من باض وجره (وهي ركعتان) أحماض أحضر أو سفرا (وتسمى الصبح) وتقدم عليه (ولا يكره تسميتها بالقداد) قال في المبدع في الأصح وهو من صلاة النهار صلى عليه (ويعتد وقتها إلى طلوع الشمس) لما روى ابن عمر وابن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت الفجر ما لم تطلع الشمس رواه مسلم (وليس لها وقت ضرورة) وقال القاضي وابن عقيل وابن عبدوس بن مذهب وقت الاختيار بالأغوار وبنى وقت الإدراك إلى طلوع الشمس (وتقبلها) أول الوقت (أفضل) القول عاشته كن نساء المختات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات غير وطن ثم سقلن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة ما يعرفن من أحد من الغلس متفق عليه وعن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم غلب بالصبح ثم أسفر ثم لم يعد إلى الأسفار حتى مات رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه قال الحارثي استندة ثقات والزمه من الثقة مقبولة قال ابن عبد البر مع عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يغسلون ويحلقون أن يتركوا الأفضل وهم النباهة في ثياب الفضايل وحديث أسفر وبالفتح جراه أعظم للأجر رواه أحمد وغيره وسكني التري عن الشافعي وأحمد وحقق أن معنى الأسفار أن يضى الفجر ولا يشغل نفسه قال الجوهرى أسفر الصبح أي أضاه فقال أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفتها وأظهرته (ويكره تأخيرها بعد الأسفار بلا عذر) قال في الرعاية الصغرى وروى عن المبدع في قول القاضي ومن تأخره ومقتضى كلامه لا كراهة (ويكره الحديث بعدها) أي صلاة الفجر (في أمر الدنيا حتى تطلع الشمس) وبأنه لا تقف صلاة التطوع ووقت المغرب في الطول والقصر ينصب النهار فيكون في الصبيغ أقصر ووقت الفجر ينصب الليل فيكون في الشتاء أطول لأن النورين تابعا للشمس هذان تقدمهما وهذا تأخرهما فان كان الشتاء طال زمن مقبها فيطول زمن الفجر التابع لها وإذا كان الصيف طال زمن ظهرها فيطول زمن التور التابع لها قال الشيخ في الدين ومن زعم أن وقت العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء والصيف فقد غلط غلطا شديدا في الناس (ومن أيام الدجال ثلاثة أيام طوال يوم كسنة يمضي فيه صلاة سنة) قلت وكذا الصوم والجمعة (ويوم كسنة فيصلي فيه صلاة سنة) ويوم الجمعة فيصلي فيه صلاة سنة) فيقدر الصلاة في تلك الأيام بقدر ما كان في الأيام المعتادة لانه لا ظهر متلا بالوال واقصاف النهار ولا عصر يصير ظل الشيء مثله بل بقدر الوقت بمن تساوى الزمن الذي كان في الأيام المعتادة قال ابن قيس أشار إلى ذلك بسنن الشيخ في الدين في الفتاوى الصغرى والبلية في ذلك كالיום فاذا كان الطول يحصل في الليل كان للصلاة في الليل ما يكون لها في النهار

فصل في ما يدركه أداء الصلاة وحكمه إذا جهل الوقت (تدرك مكتوبة أداء كلها بتكبير أو ارم في وقتها) أي وقت تلك المكتوبة سواء أخرها لمعذر كما مضى تظهر ويجهلون يبقى أولها يطلعت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من صلاته من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها رواه مسلم والبخاري فليتم صلاته وكأدرك المسافر صلاته وأدرك الجماعة (ولو) كانت المكتوبة (جمعة) وأدرك منها تكبيرة الأحرار في وقتها فقد أدركها أداء كباقي المكتوبات (وبأنه) ذلك في الجمعة (ولو) كان الوقت الذي أدرك فيه تكبيرة الأحرار (أو وقت ثانية في جمع) وكيفية الأحرار

فتكون التي أحرمها أداء كالجميع (فتعتقد الصلاة التي أدركت غيرها وقتها) (ويبقى عليها) أي على الصلوة (ولا تبطل الصلاة) (يخرج الوقت وهو نيا أول) كان (أحرمها) (عدا) لعدم ما سبق (قال المحقق) فلو لم يترك تكبيرة بناء على ما خرج منها عن وقتها على صفة الأذان في الوقت وانما لا تدخل بل تقع الموضع في الصلوة والأجزاء) وتنعق في جميع العبرين وابن نهيدان قال في الترويع وظاهر كلامه في المتن لها مسئلة القضاء والأداء الآية بذلك (ومن شك في دخول الوقت لم يل) حتى يلبس على نفسه دخوله لأن الأصل عدم دخوله (فان صلب) مع الشك (فعله) (الأداء) (وان وافق الوقت) لعدم صحة ملاحه كالوصل من اشتبهت عليه القبلة من غير اجتهد قال ابن حمدان من أحرم بغير من مائة مائة في الصلاة عدا أوجها أو غيرها فخرج من وقتها بغيره (ولم يترك) انتهى (قلت) في أنه يصح تقلدًا لم يكن عالما (فان غلب على نفسه دخوله) أي الوقت (بدليل من اجتهد أو تقلد) عارف (أو تقدير الزمان بقرائه أو سمنه) كن جرت عادت بقرائه حتى إلى وقت الصلاة أو يعمل شيء مقدور من سمنه إلى وقت الصلاة (صل) أي جاز له أن يصل (ان لم يمكنه البقاء بمشاهدة) الزوال والوجوه (أو اختيار من يقين) لأنه امر اجتهادي فما كفي فيه مدة الفطن كثير ولأن الصلابة كانوا يتبنون أمر النظر على غلبة الفطن (والأولى تأخيرها قليلا احتياطاً) حتى يتبين دخول الوقت ويزول الشك (الآن يثنى خروج الوقت أو تكون صلاة المصطفى يوم غير فيسحب التكبير) لحديث يزيد قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة يقال بكر وأبصلا المصطفى اليوم القيم فانه من فاتته صلاة المصطفى عليه رواء البصاري قال الموق ومنما والله أعلم التكبير بها إذا حل عليها يتبين أو غلبة فطن وذلك لأن وقتها المتخاض في زمن الشك حتى قضى خروجه وتعالى في الانصاف على المذهب بسحب التأخير حتى يثبت دخول الوقت قال ابن قيم وغيره (والأصح وجوه) كالظهور (يقول) (المصارف) في دخول الوقت في المباح للقاضي والأعي يستدل على دخول وقت الصلاة كما يستدل بالمصطفى يوم القيم لأنه يساويه في الدلالة وهو رور الزمان وقراءة القرآن والحوال الصانع الزاينة فأنما غلب على نفسه دخول الوقت جاز له أن يصل والاحتياط التأخير كما تقدم في المصروف بخلافه حتى حال القبلة حيث قالوا اجتهد له لأنه ليس معه إلا التي يدركها وهي حاله المصروف كذلك دخول الوقت لأنه يستدل عليه بعض المدة ومعناه في المدع (فان عدم) (الأيام) وجوه (من قبله وصل احاد ولو يقين أنه أصاب) كن اشتبهت عليه القبلة فيصلي بغير اجتهد قال في المنتهى وشرحه ومبدأ أي عاجز عن معرفة وقت تلك الصلاة انتهى فلم منه أن قدر على الاستدلال كما تقدم للأعادة عليه (فان أخيره) أي المباحل بالوقت أي كان أو غيره (غير) عارف بدخول الوقت (عن يقين) (الظن) (قل قوله) (ووجبوا) (ان كان ثقة) (لأنه خبره) (يقل فيقول الواحد كالأية) (أو مع أذان ثقة) (يعني انه يلزم العمل بأذان ثقة عارف) (لأنه إذا نذر في الأعلام بدخول وقت الصلاة قلوا يجوز تقليد المؤذن لم تحصل الحكمة التي شرع الأذان لها لم تزل الناس يجتمعون في الصلاة في مساجدهم فادامهموا الأذان قاموا إلى الصلاة بنوا على قول المؤذن من غير مشاهد الوقت ولا اجتهد فيه من غير شك وكان أجماعاً (وان كان) (الأنباء) بدخول الوقت (اجتهد لم يقبله) لأنه يقدر على الصلاة باجتهد نفسه وتخصيص مثل خلفه أشبه حال اشتباه القبلة زاد ابن قيم وغيره (إذا لم يثبته عليه الاجتهاد فان تقرر) عليه الاجتهاد (عمل بقوله) أي قول الخبر عن اجتهد (ومنه) أي من الأخبار بدخول الوقت عن اجتهد (الأذان في غير أن كان عن اجتهد) فلا يقبله إذا

قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولبيدي ما سأل فإذا قال الحمد شرب المائتين المدينتين واهمسلم فلو كانت آية واحدة وبيدها واحدة وسورة هي ثلاثون آية شقت فاعتزلها الأولى بملوك الذي بيده الملك وهي ثلاثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم (ثم) بقرا (الفاتحة) ثمانية تشديد آياتها من غير ثمانية متوالية بقف على كل آية كقراءته عليه الصلاة والسلام وهي أفضل سورة ابن الشيخ تقي الدين وذكره مائة ابن شهاب وغيره قال عليه الصلاة والسلام فيها أعظم سورة في القرآن وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته رواء البخاري من حديث أبي سعيد بن الخديجي وآية الكرسي أعظم آية لم يثبت مسلم والفاتحة ركن في كل ركعة ثبت أبي قتادة عروفاً كان يقرب رأياً الظهر في الركعتين الأولىين بألف الكتاب وسورتين ويطول الأولى ويصر الثانية ويسمع الآية أحياناً وفي الركعتين الأخيرتين بألف الكتاب وقال صلوا كما رأيتموني أصلي متفق عليه وحدث أبي سعيد عروفاً بالاسلاقين أن يقرأ في كل ركعة بالفاتحة الكتاب ويصنع هادئة قالوا أمرنا رسول الله عليه وسلم أن نقرأ بالفاتحة الكتاب في كل ركعة رواء الصحيح ابن سعيد الشافعي (وفيها) أي الفاتحة إحدى عشرة تشديد) أوها الألف في لله وآخوها تشديد الألفين وبكره الألفاظ في التشديد والمدة (فإن ترك) غير معلوم (واحدة) من تشديداتها لزمه استئنافها فيحصل تركه

لم يتعذر عليه الاحتياط (فصعد هو) أي مر بد الصلاة أن قدر على الاحتياط فقدره على العمل بالاحتياط نفسه (وإن كان المؤذن يصرق الوقت بالساعات) وهو العالم بالاحتياط والساعات والدقائق والزوال (أو) كان يؤذن (بتقليد عارف) بالساعات (عمل ذاته) إذا كان يتفق النعم وغيره (ومضى احتج) من اشتبه عليه الوقت (وصلى حين أنه وافق الوقت أو ما بعده أجزاء) ذلك فلا إعادة عليه لأنه أدى ما وطب وفرض عليه (وإن وافق) ما (قبله) أي الوقت لم يجره من فرضه (لأن المكلف اغتباطاً بعبادة الصلاة عند دخوله وقتها ولم يحد بعد ذلك ما يربطه ولا ما يري الغنمة منه فبقى بحاله (وكانت) صلاته (تتلاو باقى) في باب النية (وعليه الإعادة) أي فعل الصلاة إذا دخل وقتها (ومن أدرك من أول وقت) مكتوبة (فكر تكبيرة ثم طرأ) عليه (مانع من جنون أو حيف ونحوه) كنفاس (ثم زال المانع بعد خروج وقتها لزمه قضاء) الصلاة (التي أدرك) التكبيرة (من وقتها فقط) لأن الصلاة يجب بدخول أول الوقت على مكلف لم يقم به مانع وجوباً مستقراً فإذا قام به مانع بعد ذلك لم يسقطها فجب قضاؤها عندئذ والمانع ولا يلزمه غيرها التي دخل وقتها قبل طرأ المانع لأنه لم يدرك حرماً من وقتها ولا من وقت نيتها فلم يجب كالأول لم يدرك من وقت الأولى شيئا وقرأ في مدرك وقت الثانية فإنه أدرك وقتها شيع الأولى فإن الأولى تنقل في وقت الثانية متروكة مقصودة يجب تقديمها والبدء فيها بخلاف الثانية مع الأولى فلا يصح قياس الثانية على الأولى والأصل أنه لا يجب صلاة الأبدراك وقتها (وإن بقي قدرها) أي قدر التكبيرة (من آخره) أي آخر الوقت (ثم زال المانع) من حيز أو جنون ونحوه (ووجد المانع) أو حيز (بناو) صي أو أفاقه جنون أو إسلام كافراً أو طهر حائضاً أو نفساء (وجب قضاؤها وقضاء ما شجع إليها قبلها فإن كان) زال المانع أو طهر والتكليف (قبل طلوع الشمس لزمه قضاء الصبح) فقط لأن التي قبلها انقضى عليها (وإن كان قبل شروقها لم يقضها الظهر والعصر وإن كان قبل طلوع الفجر لم يقضها المغرب والعشاء) لما روى الترمذي وابن المنذر وغيرهما عن عبد الرحمن بن عوف وابنه عباس أنهما قال في المانع ظهر قبل طلوع الفجر ركعة فصلى المغرب والعشاء فإذا ظهر وقت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً لأن وقت الثانية وقت الأولى حال العذر فإذا أدركه العذر لزمه قضاء فرضها كما يلزم فرض الثانية وأما تعلق الوجوب بقدر تكبيرة لأنه أدرك فاستوى فيه القليل والكثير كادراك المسافر صلاة المقيم وإنما اعتبرت الركعة في الجمعة للسبوق لأن الجمعة شرط أصحتها فاعتبر أدراك الركعة ثلاثين في مغلطها

(فصل) في قضاء الغواش وما يتعلق به (ومن فاتته صلاة مفروضة فكثر) من صلاة (لزمه قضاءها) لحديث من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها متفق عليه (مرتبة) نعم عليه في مواضع لا تصل إلى الله عليه وسلم عام الأثر باب على المغرب فليقرأ قل هل علم أحد منكم أي صليت العصر قالوا بارسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا نعم الصلاة فصل العصر أعاد المغرب رواء أحمد وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي وقد أراه قضى الصلاة من مرتبة كما رآه يقرأ قبل أن يركع ويرجع قبل أن يسجد ولو جوب المترتب بين المجموعتين ولأن القضاء يصحك الأداء (على الفور) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام فليصلها إذا ذكرها طاهر بالصلاة عند الذكر والامر لوجوب (الأداء حاضر) من عليه فائتة (صلاة عيد) في غير خالقاته حتى ينصرف من مصلاته ثلاثين في (ما لم يتضرر في بدنه أو ماله أو مبعثه يحتاجها) يستطع عنه الفور ويقتضيها بحيث لا يتضرر الحديث لا ضرر ولا ضرار وقوله

فعلى ما جعل عليه في الدين من حرج (ويجوز التأخير) أي تأخير القائنة (الفرض صحيح
تنتظار رقة أو جماعة للصلاة) لفعله عليه الصلاة والسلام بما جعله لما فاتهم صلاة الصبح
وعقروا من مكانهم ثم صلى بهم الصبح متفق عليه من حديث أبي هريرة وأما هذان منهم من
فرغ من الوضوء قبل غيره (ولا يصح نقل مطلق) من عليه فائتة (اذن) أي في الوقت
الذي أجمع فيه تأخير القائنة لكونه حضرا لصلاة عدو أو بضرب يده أو نحوه أو أوجها للعرض
صحيح (أنصرعه) أي النقل المطلق اذن (كأوقات النسي) لتعين الوقت للقائنة وكما لو ناسى
أن الحاضرة ومفهومه ما نهى بصح النقل المقدار وأتى بالوتر لما أتت مع الفرائض فلها شبهة
بها (وان قلت الفرائض قضيت سنها) الراتب (معها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما فاتته
الفرض صلى سنها قبلها (وان كثرت الفرائض) (فالأولى تركها) أي السن لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لما قضى الصلوات القائنة يومئذ فقد قبل الله صلى الله عليه وسلم سنها واستأجر
فلا يستأجر به أولى قاله في الشرح (الاستنجر) فقضها ولو كثرت الفرائض لتأخر كدها وحسب
الشارع عليها (و يخفى الوتر) إذا أتت مع الفرض وكذا والاقصاء سها (ولا تنقطع القائنة
بصح ولا بتقصير صلاة في المساجد الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد عليه الصلاة والسلام
والمسجد الأقصى فإذا صلى أحد تلك المساجد وعليه فائتة لم تنقطع بالاضاعة (ولا) تنقطع
(بغير ذلك) المذكور سوى قصاتها لحديث مسلم من تأخر عن صلاة أو نسيها فكما قرأها ثم فصلها
إذا ذكرها أو الجملة تعرفه الطرف في تعذيب الحصر (فلن خشى فوات الحاضرة أو) خشى (خروج
وقت الاختيار سقط وجوبه) أي ما ذكر من الفور والترتيب (اذلبي من الوقت قدر فعلها
ثم بقضى) القائنة لأن الحاضرة آكد بدليل أنه يقتل بتركها بخلاف فائتة ولو نسي
الحاضرة فائتة (وقسم السادة بغير الحاضرة مع ضيق الوقت) ويأثم (ولا) تصح (ثالثة ولو
رأته) مع ضيق الوقت (فلا تنقطع) أنصر عما كوفت النبي لتعين الوقت للفرض وهكذا إذا
استيقظ وشك في طلوع الشمس بدأ بالفرصة نص عليه لأن الأصل بقاء الوقت (وان نسي
الترتيب بين الفرائض حال تضامها) بأن كان عليه ظهر وعصر مثلا قضى الظهور حتى فرغ من
العصر (أو) نسي الترتيب (بين حاضرة وفائتة حتى فرغ) من الحاضرة (سقط وجوبه) أي (ان نسي
الترتيب لقوله عليه الصلاة والسلام عني لاقى عن الخطأ والنسيان ورواه النسائي وما تقدم ورواه
حدث أعادته عليه الصلاة والسلام صلاة المغرب عام الأحزاب بحول علي بن أبي حمزة صلاة الصبح
أن تأتمنا بدليل أسأل عقب سلامة كأندل عليه الفروع جاعلين الاختيار (ولا يسط) الترتيب
(بحول وجوبه) لقدرة على التحمل فلا يمتد للجهل لتفسير مختلف النسيان (ولو صل القاهر
ثم انصرف جاهلا) وجوب الترتيب (ثم صلى العصر وقتها أصبحت عصره) مع عدم بصره بطلوع
(لاعتقاده) حال صلاة العصر (ان الصلاة عليه كبر صلاها) أي العصر (ثم ثبت له صلى
القاهر بلا وضوء) أو أنه كان ترك متها ركنا أو شرطاً آخر لا في معنى التامس (ولا يسط
الترتيب (بخشية قوت الجماعة) بل يصلي القائنة ثم الحاضرة ولو وجد وسقط وجوب الجماعة
للعذر (وعنه بسط) الترتيب بخشية قوت الجماعة (اختار جماعة لكن عليه فعل الجملة
ان خشى قوتها واشتغل بالقائنة (وان قلنا بعدم السقوط) أي سقوط الترتيب بخشية قوت
الجمعة (ثم يقضيها طاهرا) على القول بعدم السقوط قال في المبدع ونظامه لا فرق بين الحاضر
أن تكون جمعة أو غيرهما فان خوف قوت الجماعة كضيق الوقت في قوت الترتيب نص عليه
فصل الجماعة قبل القضاء وعنه لا يسقط قال جماعة لكن عليه فعل الجملة (في الأصح ثم يقضي
نظرا) اهـ وقال في النسي في باب الجماعة وتترك بحرف فائتة تخلف قوت الجماعة (وسن أن

فأعاد الكلمة إجماعاً ذلك كمن نطق
بالكلمة على غير الصواب ثم أتى
بها على وجهه وأن لهها ولم
يقفها على الكلام فلاعادة (أو)
ترك (رتيباً) أى الفاصحة عهداً
أوسهواً لم استئنافها لأن ترك
الترتيب يخل بالاجتهاد (أو)
قطعها) أى الفاصحة (غير ملوم)
بأن سككاً اماماً أو منفرداً
(سكوت طويلاً) عرفاً (أو)
بذكر (كثيراً) (أودعاء) كثير
غير مشروع لزمه استئنافها
لفظها والمالات (أو) قطعها غير
مأموم (أو قرآن كثير) عرفاً (لزمه
استئنافها) أى أن يستد ثمان
أولاً (أن تعدد) القطع المطلق
فلو كان معواصى عنه كالأب
غيم لو سكت كثيراً نسباً أو نوماً
أو انتقل إلى غيرها غلط لفظاً
بنى على ما قرأ منها (وسكان)
القطع (غير مشروع) فان كان
فقطاً كسكوت الاستماع قراءة
امامه بعد شروعه وفى قراءة
الناحية وكسكوت تلاوة وسؤاله
الرحمة عند أيقرة وتقرء عند
أبد عذاب ولو كثيراً لاله ليس
بأعراض ولا بسطل ماضى من
قراءة الفاصحة بقية قطعها فى
أناها مطلقاً (فاذا فرغ) من
الفاصحة (قال) بعد سكتة لطيفة
ليبر لها السكت من القرآن وأما
هى طابع الدعاء (آمين) بفتح
الهمزة مع اللام الأشهر ويجوز
النصر والامالة وهى اسم فعل
يعنى اتعجب متعجب على الفتح
كليت وتسكن عند الوقت (ورمى
وهالت) سلاته (أن شدد معها)
لأنها قصر كلاماً أحثياً فسطها
أما القول عطاه كنت أصح الأتمة ابن

وہو وجہ سے ان میں حکماء نے کہا (ویبھر ہا) ای آمین (امام و امام ما) اسکی یا اقول عطا کنت امع الاثمۃ ابن

بصلى الفائتة جماعة كان (ممكن) ذلك لغيره عليه الصلاة والسلام كما تقدم (وان ذكر فائتة في حاضرة أمها غير الامام فقلنا امزكتين واما راء بما لم يصق الوقت) من قبل الفائتة ثم الحاضرة بعد ان تمام ما شرع في القولة عليه الصلاة والسلام من نسي صلاة فذكر ١٥ او هو مع الامام فليس مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الامام رواء ابو بصير الموصلي باستاد حسن قال في الشرح وروى موقوفا على ابن عمر والحق بالأمم المنفرد لانه في معناه (ويقطعها) أي الحاضرة (الامام) اذا ذكر فائتة (تصامع ستمه) أي الوقت ثلاثا بل ان اقتداء المفترض بالمتنفل (واستثنى جمع الجمعة) فلا يقطعها الامام اذا ذكر الفائتة في انائها وان ضاق الوقت بان لم يتسع لسوى الحاضرة أمها الامام وغيره وان اتسع لفائتة ثم الحاضرة فقط قطعها أيضا غير الامام لعدم صحة النقل اذن وان ذكر الامام الفائتة قبل اتمامه بالجمعة استجاب فيها وقضى الفائتة فان ادرك الجمعة مع قائمه والاصل في ظهورا (وان شئت في صلاة هل صلى ما قبلها ودام) شكه (حق فرغ من صلاته) فبان انه لم يصل اعادة لها أي الفائتة ثم الحاضرة ليحصل الترتيب (وان نسي صلاة من يوم) بليته (يجعل عنها) بان لم يد أنظر هي أم غيرها (صلى خمسين الفرض) أي بنوى بكل واحدة من الجنس الفرض الذي عليه (ولو نسي ظهر او عجزا من يومين وجعل السابعة) منها (بدا بحدادها بالآخرى) أي الاحتيا. (وان لم يترجعه عند شئ بدا بها مثله) للعد (ولو عجزا عليه من يوم الظهر صلاة أخرى لا بد له من المصير أو الغير) لأنه ان صلى الفجر ثم الظهر ثم المغرب احتسبها بالترتيب الشرعي وان ترك عشر سجدة من صلاة شهر ففقد صلاة عشرة أيام ولو تركه كل يوم سجدة ذكره ابو الوالي وخبر جماعة في المنتهى ومن شئت فليعلمه ويتقن سبق الوجوب ابرأ منه بقصاص عليه والامانة وجوبه ولو شئت ما موم صلى الامام الظهر والعصر اعتبر بالوقت فان أشكل فالاصل عدم الاعادة (ولو قضا) مكلف (وصلى الظهر ثم أحدث ثم قضا وصلى العصر ثم ذكر انه ترك فرضا) أوشراط (من احدى طهارتيه ولم يطل عنها الزمة اعادة الوضوء) لاحتمال ان يكون المتروك من الوضوء الثاني (و) أعاد (الملايين) ان يخرج من العهد يتيقن (ولو لم يحدث بينهما ثم قضا لثانية فبعد الزمة اعادة الاولى فقط) لاحتمال أن يكون المتروك من الوضوء الاول ولا يبعد الثانية لانها محيية بكل حال لان المتروك ان كان من التجدد لم يضره تركه وان كان من الوضوء أولا فالحديث ارتفع بالتجدد (من غير اعادة الوضوء) لما ذكر وتقدم بعضه في الوضوء (وان نام مسافرا عن الصلاة حتى خرج الوقت من له الانتصالي من مكاته) لحضور الشيطان له فيه (ليقتضى الصلاة في غيره) أي غير المكان الذي نام فيه لغيره عليه الصلاة والسلام لما نام من صلاة أصبح وقد تم

اللام ونفسه بدليل اختلاط الاصوات وعن ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءته أم القرآن ركع رفع صوته وقال آمين رواء الدارطقي وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط الشيخين والتأمين لقراءة الامام بالأمم فلذلك تبعه في الجهر ولما يجهر المنفرد بالتأمين في الصلاة الجهر يسمى جازا ركعتي وعمله بانه في معنى الامام والمأموم ويجهر ما غيرها أي غير الامام والمأموم وهو المنفرد فيها يجهر فيه من القراءة تعلمها (فان تركه) أي التامين (امام) في جهرة (أو سره) الامام فيها (أق) به مأموم جهرا (لان جهرا المأموم به سنة فلا يقطع بترك الامام له تركه التعذر ولا يرد عليه ان يسه الامام فيجهر به المأموم ليدركه فائتة فان زاد على آمين رب العالمين فقباس قولنا أحمد لا يستحب لما تقدم في التكميل ذكره الفاضل (ولزم جاعلا) أي من لا يحسن الفائتة (تعلمها) أي الفائتة لاحتفاظها بكيفية الاذان لان الواجب لا يتم اذيتها (فان ضاق الوقت) عن تعلمها أو عجز عنه سقط زوموه (زومه) قراءتها (أي الفائتة) في المرفوع هدا (و) في (الآيات) من أي سورة شاء من القرآن لما يأتي في حديث شافعية من رافع من قوله عليه الصلاة والسلام فان كان معك قرآن فأنزل فان لم يصرف الا آية من الفائتة أو غيرها (كرها) أي الآية (بقدرها) أي الفائتة لانها قبل من الفائتة فتعبر اليها بحسب الامكان وان أحسن أيضا كثر من

باب ستر العورة وأحكام القباس

الستر يفتح السين مصدر ستره أي غطاه ويكسرهما ما يستر بهو المورة لغة الانقضاء والشيء المستقيم ومنه كلمة قراء أي قبعة (وهو) أي ستر المورة (الشرط السادس) في الذكر قال ابن عبد البر اجموا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى غير ما لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ولا يهاون كانت ترتب بسبب خاص فالعبر بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه الصلاة والسلام لا يقل الصلاة حتى تلبس بالستر رواء ابو داود والترمذي وحسنه حديث عائشة ورواه الحاكم وقال هل شرط مسلم والمراد ما لحاظ البالغ والاحسن

في الاستدلال ان يقال ان عقد الاجماع على الامر به في الصلاة الامر بالشيء نهي عن ضده
فيكون منهي عن الصلاة مع كشف العمود والنهي في العبادات يدل على الفساد (والعمود
سواء الانسان) أي قبله وراه قال تعالى فحدثت بها ما سواهما (وكل ما بقى منه) على ما يأتي
تفصيله سميت عموداً لتبين ظهورها ثم انما أطلق على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراءاة
وعلى ما يصح النظر اليه وما يأتي في النكاح (ففي ستر العمود تنطبة ما يتبين ظهوره ويستحي
منه) من ذكر أو أنثى أو غيرة (وسترها) أي العمود (في الصلاة عن النظر حتى عن
نفسه) فلو كان حياءه واسه لم يصح ستره عمن رآه عورة منه اذ ركع أو صعد وجب زه ونحوه
ليسترها للعموم الأمر بستر العمود (و) حتى (خلوة) فحيث ستر العمود خلوة كما يجب لو كان بين
الناس لحدث به من حكم عن أبيه عن جده قال قلت لرسول الله هو رأتنا ما تأقي منها وما
نذر قال احفظ عورتك إلا من زواجك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في
بعض قال فان استطعت ان لا يراها أحد فلا يربها قلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فالتة تشارك
وتعالى أحق ان يسفي منه رواءه أبو داود (لا) يجب ستر العمود عن النظر (من أسفل
ولو تيسر النظر) اليها من أسفل بان كان يصل على مكان من ترفع بحيث لو رجع رأسه من
تحت لم يأت رءوفه والمبدع وغيره ولا ظهر إلى ان تيسر النظر (واجب) خبر قوله وسترها
(سائر الأوصاف لون البشرة سوادها وبياضها) لأن ما وصف سواد المخلد أو بياضه ليس بستره
(فل) ستر اللون (وصف الجسم) أي حجم الأعضاء (فلا بأس) لأن البشرة مستورة وهذا
لا يمكن التعميم (ويكفي في سترها ولو لم يجد وجهه ونحوه) فحيث سترها ولو لم يجد وجهه
مغضو ولان المقصود سترها وقد حصل ولان الأمر بسترها غير مقيد بستر فكفي أي سائر
(و) يكفي في سترها البياض (متصل به كيدم لحيته) فإذا كان حياءه واستأرى منه عورة ففضه
بيده أو غطته لحيته فستره عورة كغما ذلك لصلو السرة وكذا لو كان شوبه بدهاء فغذ
ونحوه عرقاً فوضع يده عليه (ولا يلزمه) ستر عورة (ببارية) والمراد ما أمتنع على هيئة
الحصير من قصب وفي القاموس هي الحصير (وصبر وثوبها ما يستره) إذا لم يجد غير مغطا
للستر والحرج (ولا يلزمه) بياض ستر عورة (بحفر قطين وما كدر) لأن ذلك لا يثبت
وفي الحنفية حرج واختار ابن عقيل يجب الطين إلا الماء (ولا) يكفي سترها (عبا يصف البشرة)
لانه ليس بستره عقلت لكن ان لم يجد غير وجهه لحدث إذا أمرتكم بما رفاقوا منه ما استطعتم
(ويجب سترها كذلك) أي عبا يصف البشرة لأن من أسفل حتى خلوة (في غير الصلاة ولو في
خلوة) فوجاهم لحدث به من حكم قال في الرأية يجب سترها ما طاقا حتى خلوة عن نظر نفسه
لا يجر كشفها خلوة بلا حجة فصر نظرها لانه استدأمة لكشفها الحرم قال في الفرع ولم
أجد نصاً يوجب اختلاف هذا لأنه يحرم نظره عورة حيث كان كشفها فانه لا يحرمه ولا لمسها
انتفاك (ويجوز كشفها) أي العمود للضرورة (و) يجوز (نظر الغير اليها بالضرورة) كنداء
وختان ومعرفة بلوغ وكنافوتية وحب وولادة ونحو ذلك (خلق) عانة من لا يحسنه وما يأتي
توضيحه في النكاح (ويجوز كشفها) أي العمود (ونظرها) وحتو عك) لقوله عليه الصلاة
والسلام احفظ عورتك إلا من زواجك أو ما ملكت يمينك (و) يجوز كشفها ونظرها
(لأنه المباحة وهي لاسدها) أي يجوز زلا مباحة كشف عورتها لاسدها ونظرها للعمود
لما تقدم من خروج المباحة المحرمة ونحوها والمرحمة والمعتدة والمستبرأة من غير (و) يجوز
(كشفها لمباحة) كغسل واستنجا وغسل وتقدم في الاستنجا والغسل ولا يجر عليه نظره عورة
حيث جار كشفها) لتدوا ونحوه مما تقدم لكن بكرة كباقي في الانكحة نقله عن الترجيب

وان لم يعرفه الا بعض أمتك بكرة
وعدل إلى الذكر الآتي (فان لم
يجد من قرأنا) أي أمتنه (حرم
ترجمته) أي تعبر عنه بلفظة
أخرى لأن الترجمة تعبر
لأنه لا يثبت بها من حلف
لأنه أو ما نوله تعالى أو إلى
هذا القرآن لا يتركبه ومن بلغ
فالأنا مع الترجمة يحصل
الفسر الذي هو القرآن لا بالتصريح
(وإن) من لا يحسن أن يمين
القرآن (قوله سبحانه والحمد
لله ولأله الآلة والله أكبر)
لحدث رفاعه بن رافع ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم علم رجلا
الصلاة فقال ان كان عمل قرآن
فاقرأه والا فاجلس وكبر ومجده
رواه أبو داود والترمذي وحسنه
وظاهره وجوب ذلك والاكتهاف
هو نقصان اليد عن المبدل في
الوقوف الاختلاف بينهما غير
ممتنع كالتيمم ومع الخف (فان)
لم يعرف هذا الفركه بل عرف
بعضه كره) أي ذلك المعنى
(بقدره) كن عرف آية فأكثر
من الفاتحة (والا) أي وان لم
يعرف شيئا من الذكر (وقف
بقدر القراءة) أي قرأه الفاتحة
لأن القيام مقصود بنفسه لانه لو
تركه الآخر أو الناطق وقرأ
قام على محضه فليسقط بالغير
عن القراءة وليد ان أرتك
بأمر قوا منه ما استطعتم وأما من
أدرك الامام راكعاً فسقوط
القيام عنه رخصة ثلاث نفوته
الرخصة ولا يلزم العاجز عن القراءة
الصلاة خاف قارئ على الصبي
لانه عليه الصلاة والسلام لم يصر

به في الخبر السابق (ومن سئل وتلف) أي اخذ بستره (القراءة من لفظ غيره بحيث) علماته لا يثبت به يفرضها مع التوالى فان لم يكن

الصلية بعد الف تحة سورة كاملة
 (نبا) القبر السابق ويستحب
 يتنعمها بالصلة (من طول)
 يكسر الطاء (المفصل في صلاة
 (الفجر) من (تصا) أي
 المفصل (في) صلاة (الترب وفي
 السابق) من الجنس وهي الظهور
 والمصر والعشاء (من أوساطه)
 أي المفصل حديث سليمان بن
 يسار عن أبي هريرة قال سألت
 رجلاً أشبه صلياً النبي صلى الله
 عليه وسلم من قال قال سليمان
 فعليت خلفه وكان يقرأ في
 الصلاة بطول المفصل وفي
 المضرب بقصاره وفي العشاء
 بوسط المفصل رواة أحمد
 والنسائي واظن له رواه ثقات
 (ولا يكره) أن يقرأ أصل (الحذر
 كرض) وسفر ونحوهما) تحرف
 وخطه تناسل وزم وغيره) بقصر
 من ذلك في نحو وغيره) الحذر
 (والا) بأن لم يكن عند (كره
 بقصاره في) صلاة (الحجر) نص
 عليه خلفه السنة و (لا) يكره
 القراءة (بطوله) في مضرب
 نص عليه لقبرانه عليه الصلاة
 والسلام قرأ فيها الأعراف
 والسورة وان قصرت أفضل من
 بعض سورة قال القاضي وغيره
 وتجزئ آية الأناجيد حسب
 صحتها طوله كآية الدين
 والكرسي (وأوله) أي المفصل
 سورة (ق) ولا يعتد بالسورة قبل
 الفاتحة) وأخره) آخر القرآن
 وطوله على ما قاله بعضهم إلى عم
 وأوساطه إلى الضمى والساق
 قصاره (وحرم تنكس الكلمات)
 القراءة لنية لإخلاله بنظمها

وبغيره (وعودة الرجل) أي الذكر الباغ (ولو) كان (هيدا) أو (عشر) حوا أو هدا أمين
 المرفوع إلى كنه حديثه على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبرز نخلك ولا تنظر إلى
 نخذي أصمت رواه ثقات رواة ابن ماجه وأبو داود وقال هذا الحديث فيه تذكارة وعن
 بهد الاسلي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ردة وقد انكشف نخذي فقال
 غط نخلك فان النخلة عورة رواة مالك وأحمد وغيره جاق أسنده اضطراب قاله في المبدع
 قال في الشرح رواة أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن (و) عورة (الامة) ما بين السرة
 والركبة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال ان ذوق أحدكم عهده أمته
 أو أجبره فلا ينظر إلى شيء من عورة فان ما تحت السرة إلى ركبته عورة رواة أحمد وأبو داود
 برده الامة فان الأجبر والمبدع لا يختلف حاله التزوج وعند مولا عمر بن عبد الله عن
 التمتع وقال إنما الفتنان السرور واشهر ذلك ولم ينكره كالا جاع (وكذا) أوله ومقتضى
 بعضها ومدرسة كانت ومعلقاً عنها على صفة) فهو ومن ما بين العورة والركبة لقاء الرق
 فبين والمقتضى للسر بالاجماع هو الحريم الكاملة ولم توجد في حق على الأصل (و) كذا (حرة)
 مراعاة وعنه) لقهر حديث لا يقل الله صلاة عاتض الأضداد (و) كذا عورة (خفي
 مشكل) لم يحضر من فأكثرت لانه لم تحقق أثباته في يجب عليه ما زاد على ذلك الاحتمال
 (ويستحب استتارهن) أي الامة وأما الرد والمعتق بعضها والمندرة والمكتبة والمعلق عنها
 على صفة والحرة المرافقة والحرة وان خفي المشكل (كالمرأة البالغة احتياطاً) قال في المبدع
 في الامة بين سرور لها في الصلاة وقال في شرح الهداية والأخطاء لفتن في المشكل ان
 يستتر بالمرأة وعلم بما سبق ان السرة والركبة ليست من العورة بل النورة ما بينهما حديث
 عمرو بن شعيب وتقدم وحديث أبي أيوب النابلي صلى الله عليه وسلم قال أسفل السرة وفوق
 الركبتين من العورة رواة أبو بكر ولا يهاجم العورة فليكونها (وإن سجع) وخفي له
 سبع سنين (إلى عشر) سنين (عورة) الفرجان قطعاً لأنه دون البالغ (والمرأة البالغة كلها
 عورة في الصلاة حتى ظفرها وذعرها) انقول النبي صلى الله عليه وسلم المرأة عورة رواة
 الترمذي وقال حسن صحيح وعن أم سلمة لها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أنصلي المرأة في
 درع وخمار وليس عليها أزار قال اذا كان الدرع سابغاً فغطي ظهره وقدمها رواة أبو داود
 وصحبه حديثاً في غيره أنه موقوف على أم سلمة (والوجه) لا خلاف في المذهب أنه يجوز للمرأة
 الحرة كشف وجهها في الصلاة ذكره في المتن وغيره (قال جع وكضها) واختاره الجدي حرم
 به في العدة قالوا جبراً قوله تعالى ولا يدين زينةن إلا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة
 وجهها وكضها رواة البيهقي وفيه ضعف وخالفهما ابن مسعود (وهما) أي الكتمان (والوجه)
 من المرأة البالغة (عورة) خارجها) أي الصلاة (باعتبار النظر بكيفية دينها) لا تقتضي من قوله عليه
 الصلاة والسلام المرأة عورة (ومن رجل أو أمة بالغ) أي كذا لا يقتضي به وبين يدي
 المأمومين وتتملى ملائمتهم صلاته (أن يصلي في ثوبين) ذكره بعضهم جامعاً قال ابن عجم وغيره
 (مع سر راسه) به مائة وما في معناه لا صلى الله عليه وسلم كان كذلك يصلي قاله الجدي شرحه
 ولأبراهيم كانوا يستحبون أن أوسع الله عليهم أن لا يصلي أحد منهم في أقل من ثوبين (ولا يكره)
 أن يصلي في ثوب واحد يستبرأ به من العورة (وأنه) أحدهما العاتق في الثوبين (واله) المص
 أول من الرداء أن اقتصر على ثوب واحد) لأنه لا يبلغ ثم الرداء ثم الثوبين والمراد بل كاله في
 الشرح ران صلى في ثوبين فافضل ذلك ما كان أسبغاً ليكون الأفضل التقيص والرداء ثم الأزار
 أو اسرار بل مع القيص ثم أحدهما مع الرداء أو أمته مع الرداء الأزار لأنه ليس الصبا

من يتأذى به غيره ويحرم من يأثم به ونحوه من قرأة الصلاة ١٨٥ (بقراءة منقرج عن مصنف عثمان بن)

عثمان رضي الله تعالى عنه
 قرأه ابن مسعود فصار ثلاثة
 أيام متتابعة لعدم قنوتها وعلم
 منه صحة الصلاة بقرأة لا يخرج
 عنه وإن لم تكن من العشرة
 حيث مع سنده وكره أحمد
 قرأة خمسة وأربعين والكسائي وعنه
 والأدغام الكبير لا يحرر
 واختاره قراءة ناقص من رواية
 اسمعيل بن جعفر عنه ثم قرأة
 عاصم وقال له الجعفي أي القرأة
 تختارني فأقرأ بها قال قرأة ابن
 الملافة بقرش والنعمان
 العصابة رضي الله تعالى عنهم
 أجمعين وإن كان في قرأة بآلة
 حرف مثل نازلها وأزاحها
 ورصى وأوصى فهي أفضل
 لأجل العشر حسنات تعلقه
 ومالك أحب إلى أحمد من ذلك
 ثم بعد أن أتممته والسورة
 (يزكركم بها) أي تأتلف في هوي
 تركه الله أكبر (رافعا به
 مع ابتداء) أي التكبير لحديث
 أبي قتادة أنه رأى مالك بن
 الحويرث إذا صلى كبر ورفع يده
 ويحدث أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صنع هكذا متفتي
 عليه وفي حديث ابن جبير
 الساعدي فإذا أراد أن يركع رفع
 يده حتى يهذي بهما منكبيه
 رواه الحسن وعنه الترمذي وفي
 الباب غير وهو مذهب أبي بكر
 وهن وابن عمر وجابر بن عبد الله
 وأبي هريرة وابن عباس وأبي
 سعيد الخدري وابن الزبير
 وغيرهم من العصابة وأكثر أهل
 العلم رضي الله تعالى عنهم أجمعين

ستره غيره فليس منها به اذن (و) يصل (عربيا مع) وجود ثوب (مضروب) لأنه يحرم
 استعماله بكل حال لعدم اذن الشارع في التصرف فيه مطلقا ولا نثره على آدمي أشبه من
 لم يجد الاماعة سوبا (ولا يصح نقل أبق) لأن زمن فرضه مستثنى شرطا في نفسه بخلاف زمن
 نفيه وقال ابن هبيرة في حديث جبرير أن أبا عبد الله قل له الصلاة في لفظ أبق العبد من
 مواليه فقد كفر حتى يرجع اليهم رواه الحسن بن علي قال أراه على معنى إذا استحل الأناق قال في
 الفروع كذلك قال وظاهره صحة صلاة عنده وقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن جابر بن عبد الله
 لا تنقل لهم صلاة ولا تصد لهم حسنة العبد الأبق حتى يرجع إلى مواليه فيفتح يده في أيديهم
 والمرأة الساخط عليها زوجها والسكران حتى يصحو (ومن لم يجد الأناق) ولم يقدر على غسله
 صلى فيه وسوبا لأن ستر العورة أكد من إزالة العاصية لتعلق حتى الأدمي في ستر عورة
 ووجوب الستر في الصلاة وغيره فكان تقديم الستر أهم (وأعاد) ماصلا في الثوب النجس
 وسوبا لأنه قادر على كل من حلق الصلاة عبرتنا وليس الثوب النجس فيها على قدر برك
 الحادثة الأخرى وقد تقدم حالة التزام أحدهما فإذا زال التزام وجوده فباطلا أو جنتا عليه
 الاعادة استندت كالقتل الخاضع بترك الشرط الذي كان مقدورا عليهم من وجه خلافه من
 حبس بالمكان النجس لأنه عاجز عن الانتقال عن الحالة التي هو عليها من كل وجه كن عدم
 السيرة بكل حال (فإن صلى عربيا مع وجوده) أي الثوب النجس (أعاد) الصلاة وجوباً لأنه
 قوت السيرة مع قدرته عليها من وجوه ولو كان نجس العين تجلن ميتة صلى عربيا من غير إعادة
 ذكره بعضهم كاله في المبدع (فإن كان معه ثوبان نجسان صلى) فرضه (في أقلهما) وأخفهما
 (نجاسة) لأن ما زاد على ذلك مقدور على اجتنابه فوجب الحديث إذا أمرتكم بما فاقوا منه
 ما استطعتم وإذا كانت النجاسة في طرف الثوب أو مكانه أن يستتر بالظاهر منه لزمه ذلك لأن
 ملاقاتها وإن لم يمس لها وجهها وإن لم يلاقها محذور وإن وقد أمكنه اجتناب أحدهما زمه
 فصل ومن لم يجد إلا ما يستر عورته فقط أو منكبه فقط ستر عورته وصلى قائما وجوبا
 وترك ستر منكبيه لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الثوب طويلا خالف
 بين طرفيه وإن كان ضيقا شدد على حقوله رواه أبو داود ولأن القيام متفق عليه فلا يترك
 لأمر مختلف فيه (وإن كانت) السيرة التي وحدها (تكتفي) عورته فقط أو منكبه وبجزة فقط (إن
 كانت) إذا تركها على كتفيه وسد لها من وراءه ستر بجزة (ستر منكبه وبجزة) صلى جالسا استحبها
 لكونه يستر مظهرها والمقطع منها ستر المنكب لا يدل له فكان مراعاة أولى مع صحة الحديث
 ستر أحد المنكبين (فإن لم يكتف جميعها) أي العورة (ستر الفرجين) لأنها الخش وجماعة رزلا
 خلاف وغيرهما فاستبرأ التابع لها (فإن لم يكتف) ما وجد من السيرة (الأحدهما) أي الفرجين
 (حين) بين ستر قبل والدبر واستوائهما في وجوب السيرة بخلاف (والأولى ستر الدبر) لأنه
 الخش وينفرج في الورك والصور وظاهره لا فرق بين أن يكون رجلا وأمرأة أو غشي
 وينسبه الله تعالى إلى الرجل أن كان هناك امرأة أو ثوبا لهما أن كان هناك رجل كاله في المبدع
 (ويأمره) أي العاري (تحصيل سيرة ستره) أو استئجار بقية المثل (للعين أو للنفقة) (وزيادة
 سيرة) على عوض المثل (كأه الوضوء) فمعتبر أن يكون فاضلا عن حاجته (وإن بذلت له
 سيرة زمه لها عارية) لأن المنفعة لا تتكسر فيها فأنه بذل الجمل والدلو لا يستأجر الماء (ولا) يلزمه
 قبولها بذات له (هبة) لما يلحقه من المنفعة منها (لأنه لم يلزمه طلبها عارية) (فإن عدم) السيرة
 (بكل حال صلى) ولا تسقط عنه بفترت خلاف فعله كالوجع عن استقبال القبلة كاله في المبدع

بين كفي ثم وضعهما بين يدي
فكان من ذلك قال كنا نعمل
هذا فامرنا أن نضع أيدينا على
الركب رواه الجماعة عن عمر
الركب سنة لركبنا ونحوها والركب
رواه النسائي وأبو داود وصححه
(وعنه) راجع (ظهره مستويا
ويجعل رأسه حياله) أي حياله
ظاهره فلا يرد منه من ظهره ولا
يخفيه لقول أبي حنيفة حديثه
ورفعه فاعتدل ولم يصب رأسه
ولم يشبهه (ويجافي برقبته عن
جنبه) الحديث أبي مسعود بن
عقبة بن عمر وأبو بكر جافي بيه
ووضع يديه على ركبته وخرج
بين أصابعه من وراء ركبته وقال
هكذا رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي رواه أحمد وأبو داود
والنسائي (والجزئي) من ركوع
الاستعداد (حيث يمكن) مصليا
(وسميا) في الخلقة (مس ركبته
بيده) لأنه لا يمسى ركبته
ذلك (وقدره) أي وقدر الاستعداد
(من غيره) أي غير الوسط
كطول اليدين وقصرهما فيضني
حتى يمسكون بحبل لو كان من
أوساط الناس لأنه لا يمكنه مس
ركبته بيده (و) قدر الجزئي
(من كعبه) مقابلة وجهه
بالخضاه (ما وراء ركبته) من
أرض (أدنى) أي أقل (مقابله)
لأنه مادام قائما معتدلا لا ينظر
ما وراء ركبته من الأرض فإذا
انحنى بحيث يرى ما وراء ركبته
منه انحنى ذلك من الركوع
(وتبني) أي تمة مقابلة ما وراء
ركبته من الأرض (الكمال)
وركوع تامه وقال الحمد ضابط
الأجزاء الذي لا يختلف أن يكون انحناءه إلى الركوع المعتدل أقرب منه إلى القيام المعتدل ولو انحنى

(جالساً) أي بالركوع والمعبود (استقبلاً بقائماً) أي في الجالس والاعمال لباري
عن ابن عمر أنهما انكسرت بهن مركبهم فخر جوارعاً فقال يصلون جالساً أو مشوياً أي
برؤسهم ولم ينقل خلاصه ويجعل السجود أعرض من الركوع (ولا يربع بل يسلم) نقله
الترمذي والبيهقي (بأن يقيم إحدى يديه على الأخرى) لأنه أقل كشفاً (وأن يصلي قائماً أو
جالساً أو ركعاً وحجبه الأرض جاز) لأنه ذلك للمعروف عليه الصلاة والسلام صل قائماً وانما قدم
الجلوس على القيام لأن الجلوس فيه ستر العورة وهو قائم مقام القيام فأوصل قائماً السجود
إلى غير ذلك مع أن السجود كد من القيام لأنه يجب في الصلاة وغيره أو لا يسقط مع القدرة
بجاء القيام يسقط في التناهل لأن القيام يسقط عنهم لحفظ العورة وهي في حال السجود والخشوع
فكان سقوطه أولى لا يقال للستر كراهة لا يحصل وانما يحصل بضعفه فلا يفي ذلك ترك الثلاثة
أركان القيام والركوع والمعبود لأن العورة إذا كانت الفرجان فقد حصل سترها والاحتمال
ستر أعضائها والخشوع وإذا صلى قائماً لم يركع ويسجد الأرض (ولا يبعد الزمان إذا قدر
على السجود) بعد الفراغ من الصلاة وأوصل قائماً أو جالساً كما تقدم الطهورين وفي الرأفة بعد
على الأرض (وأن وجد) العاري (ستره) بما عتق رية منه عرفاً) أي في مكان يعد في العرف
أنه قريب (في أثناء الصلاة) ما يصح ستره (وجواباً) أي على ما صلاها ما كانا هل تراه
لما علموا يصول القلة استدراكاً واليه أو عواصلاًهم (وأن كانت) السجدة (بعدة) عرفاً بحيث
يجتاز إلى زمن طول أو عمل كثير (ستر) الواجب ستره (وابتداء) أي أمانته الصلاة لأنه
لا يمكن فعلها إلا بما فيها من العمل الكثير أو بدون شرطها بخلاف التي قبلها (وكذا
لو عتقت) إلا وتوضوها (في الصلاة واحتاحت ألياً) أي إلى السجود فإن كانت رأسها مكشوفة
مثلاً فإن كان الجار يقر بها فستره وبنت والاعتصم بالمعصية واستأنفت وكذا حكم من
أطارت الرج ستره وهو في الصلاة (فلو جهلت العتق أو) جهلت (القدرة على الأمانات)
الصلاة لتسترها (تخييار مع تفتق عهده) إذا أمكنه من نفسها جهالة العتق أو لمك الفسخ
فانه يسقط خبرها ولا تقبل بالجهل لتقصيرها في عدم العلم (وتصل العرا جماعة وجوباً)
إذا كانوا حالاً أو أراهم لم يترك الجماعة لأنهم قد وعظمتهم غير عذر أشبهوا
المستترين ولا تسقط الجماعة بقوات السنن في الموقف كما لو كانوا في جنب لا عذر تقدم امامهم
عليهم ولأنهم أولى بالوجوب من أهل صلاة الخوف ولا يسقط عنهم وجوب الجماعة (و) يكون
(امامهم في وسطهم أي بينهم) وأن لم يتساووا من عن يمينه وشماله (وجوباً) لأنه أسهل من أن
يتقدم عليهم (فان تقدمهم) الامام (هات) قال في البدع في الأصح (الاف طلبة) فيجوز أن
يتقدم عليهم لأنهم من رؤسهم عورة وكذا لو كانوا عجمياً (و يصلون) أي العرا (مفاجاً) أحداً
وجوباً (الاف طلبة) إذا كانوا عجمياً للباري بعضهم عورة بعض (فان كان المكان ضيقاً
صلاً واجهتين فكثر) بحسب ما يتسع له المكان كالنهرين (فان كانوا) أي المرأة (رحالاً)
ونساء تباعدوا حتى كل نوع لا تقصم) لأن المرأة أن وقفت خلف الرجل شاهدت عورة
ومختلف سنن الموقف وربما أفضى إلى الفتنة (وأن كانوا في ضيق) قال في البدع بفتح
الضاد مخففاً من ضيق ويحذفه الكسر على المد وعلى حذف منافع تقديره في ضيق
صل إلى حال أو استدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهن إلى حال) لما في ذلك من تحصيل
الجماعة مع عدم رؤيته إلى حال النساء بالعكس (فان بذلت لهم ستره صلوهاً واحداً
واحد) لتدبرهم على الصلاة بشرطها (الان يخافوا وح الوقت فتدبر إلى من يصلي للأمانة
فيصلي بهم يتقدمهم) كامام المستورين (ان عينه رجا) بالاعارة لأن الحق له فيصلي بهم من

دكون كسائر الأفعال التي يفرضها فان أمكنه بشفه كذا جرح ركون مجزئ الصبح ومن به حلة لا يقدمه ما على الأضحية الأهل أحد حاجته يلزمه ما قدر عليه لحديثنا إذا تركك امرأ فوافته ما استطعت (ويقول) في ذكره (سبحان ربك العظيم) لحديث عتبة بن حارث قال لما نزلت تسبيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجعلوا في ركوعكم قبل أن تزل تسبيح اسم ربك الأعلى قال أجعلوا في سجودكم رواء أو يروا دون ما حووا من حسان في سجده والحاكم في مسندك ومحمد والافضل عدم الزيادة عليه فان زادو سجده فلا بأس وسكمة القصص ان الأهل أقل تفصيل بخلافه العظيم والسجود فاعا لتواضع لمافيه من وضع الجبهة وهي أشرف الأعضاء على مواضع الأقدام ولهذا كان أفضل من الركون لحال الأبلغ مع الأبلغ والاطلاق مع المطلق وأوجب من التسبيح مرة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر عددا فيما سبق ومن تكرره (ثلاثا) في قول عامة أهل العلم (وهو) أي التكرار ثلاثا (أدنى الكمال) لحديث عوف عن ابن مسعود مرفوعا إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربك العظيم وذلك أدناه وأنا جحد فليقل سبحان ربك الأعلى ثلاثا وذلك أدناه رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه لكنه مرسل كما قال البخاري في تاريخه لأن هونا لم يسمع من ابن مسعود لكن عنده قول الصحابة

يشاء (والأ) أي وان لم يجزئها أو واحد منهم (اقتروا وان تشاحوا) فيقدم بها من خرجت به القرعة لترجمتها (ويصل بالاقون عراه) خشيته خروج الوقت فقامنى كلامه في الشرح وغيره قال في المبدع والامع يقدم ما مع ضيق الوقت ويؤخره في المنتهى (فان كانوا حالا ونساء) والمراد فيه الجنس (فالقضاء أحق) بالسنة من الأما وغيره لأن عودتها الحش وسرها لا يمدن الفتنة (فإذا صلح فيها أخذها حال) وصلوا فيها أن أسع الوقت والأسلوا عراه (وان كان فيهم) أي المرأة (ميت صلى فيها) أي السنة المبذولة لهم (الحق) فرضه لأهل البيت (ثم كفن بها الميت) لجميع بين الحقتين وتقدم في التيم (ولابجوز) الساري (انتظار) السنة (ليصل فيها) (أن خاف خروج الوقت) بل يصل عرايا إذا خاف خروجه (فان كانت) السنة (لا حدهم) لزمه أن يصل فيها (لقدرة على السنة) (فان أعادوا وصل عرايا ما لم تنص صلاته) لأنه ترك السنة مع قدرته عليها (وسحب) كرسب السنة (أن يصرفها بغيره بصلاته) لقوله تعالى وتمازوا على البر والتقوى (ولا يجب) عليه أعادتها لهم بخلاف ذلك الطعام لما فصل عن الحاجة لم يظفر (فيصلون فيها واحدا بعد واحد) ولم يجزئهم الصلاة عراة لغيرهم على السنة (الأن يخافوا خروج الوقت فمضى) من خاف خروج الوقت على حسب حاله وصل (يها) أي السنة (أحدهم بين أيديهم) لاستتار هورته (والباقون) يصلون عراة كاتقدم) خلفه صا وادأجولسا في شون استعيا بالار كوع والسجود وكذلك كانوا في سقينة ولم تكن جميعهم القيام صاوا واحدا بعد واحد لأن يخافوا خروج الوقت فيصلى واحد قائما والباقيون قعودا ذكره بعده في الشرح (فان امتنع صاحب الثوب من أعارة فاستعبر أن يؤمهم) التحمل له فضيلة الجساعة (ويقف بين أيديهم) أي قدامه لا يستأذنه عورته (فان كان أميا) لا يحسن الفتاحة (وهم قرأه) يصحونها (صلوا) أي المرأة (جماعة) وجوبا (و) صلى (صاحب الثوب وحده) لأنه لا يصح أن يؤمهم لأنه خارج عن فرض القراءة فقد تركهم عليه ولأن أيتها أحدهم لقدرة على ستر المورع بحجته عنه (وان أعاره) أي الثوب صاحبه (لغيره) وصلع للإمامة جاز لأن الحق له فخصه من شاء (وصار حكمه حكم صاحب الثوب) للملكه الانتفاع به فيصلى وحده وصلون جماعة لأنفسهم

فصل في أحكام لباس في الصلاة وغيرها (يكره في الصلاة البدل سواء كان غنمه ثوب أولا) نقل محمد بن موسى انتهى فيه صحيح عن علي بن خنيس عن أبي هريرة نقله عن أبيه صحيح لكن رواء أبو داود بأسناد جيد لم يصفه أحد قاله في الفروع (وهو) أي البدل لغة أرشاء الثوب قاله الجوهري وأصطلاحا (ان يطرح أو باعلى كتفيه ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى) وقال ابن عقيل هو إرسال الثوب على الأرض وقيل وضع وسط الرداء على رأسه وأوراه من ورأه على ظهره وهي لينة اليهود وقال القاضي هو وضع الرداء على عنقه ولم يرد على كتفيه (فان ردا أحد طرفيه على الكتف الأخرى) لم يكره وال معنى السدل زافق الشرح (أوضح طرقه بيده لم يكره) وهو رواية ومفتض في مقدمه في الفروع وغيره ويزن عنه في المنتهى يكره لبقاء معنى السدل (وان طرح القبة) بفتح القاف (على الكتفين من غير أن يدخل يديه في الكتفين فلا بأس بذلك ما توافق لعقها وليس من السدل المكره قاله الشيخ ويكره في الصلاة (اشتغال الصماء) حديث أبي هريرة عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصماء رواء الحضري (وهو) أي اشتغال الصماء (ان يضطجع بالثوب ليس عليه غيره) والاضطجاع يجعل وسط الرداء تحت حافته الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر وجاء ذلك مفسرا في حديث أبي سعيد من رواية أبيه عن عبد الله رافق عن

معه من الزمري عن عطاه بن يزيد عنه فروعا عن أبي عن بستان وهذا الشك في الصماء وهو
 ان يعقوب يعني أحدهما تقيه قيدوا أحدهما ليس عليه ثوب والاحتياط وهو ان يحتج به ليس
 على فرجه منه شيء وعلى منته إذا كان عليه ثوب آخر لم يكره لأننا لم نذكره في الصلاة (تقطيع الوجه) لما
 الله عليه وسلم وان الصلاة صحيحة إلا ان تبدو عورة (و) يكره في الصلاة (تقطيع الوجه) لما
 روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت قط على رجل فاه رواه أبو داود وأبو سعيد
 حسن فقه تقيه على كراهة تقطيع الوجه لا يشك على أنه تقطيع القدم ولأن الصلاة لها تحليل
 وتحرر فمقتضى علم كراهة الوجه كالاحرام (و) يكره في الصلاة (التشم على القدم والآن) روى
 ذلك عن ابن عمر وقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أجد على سعة أعظم متفق عليه (ولف
 الكلب بأسب) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا كفه شعرا ولا ثوبا متفق عليه زاد في الرواية
 وشعر (و) يكره (شد الوسط) بفتح السين (عائشة شد الزنار) بضم أوله انتهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن التشبه بأهل الكتاب رواه أبو داود (ولو) كان شد الوسط بما يشبه شد الزنار
 (في غير صلاة) لأنه يكره التشبه بالكفار كل وقت لما تقدم (قال الشيخ) التشبه بهم أي الكفار
 (منه) عنه أجماعا لما تقدم (وقال) ولما صارت الصلاة الصلوة أو زنا من شد راحته يوم
 لبسها اه (و) يكره شد وسطه على القميص لأنه من زى اليهود فنهى ربنا ظاهر ما تقدم
 في الانصاف لا يكره (ولا بأس به) أي شد الوسط بمنزلة راحيل أو نحوه مما لا يشبهه الزنار (على
 القباء) لأنه من عادة المسلمين قاله القاضي وقال ابن عجم لا بأس بشد القباء في السفر على غير
 نص عليه واقتصر عليه قاله في الانصاف (و) يكره (شد الوسط) بفتح السين (عائشة شد الزنار)
 حكاهما في البدع وغيره من ظاهره ان المقدم لا يكره (و) يستحب (شد الوسط) بفتح السين (عائشة شد الزنار)
 قال ابن عجم لا بأس بشد العروة لشد راحته نص عليه في غير (و) يكره لأمرا شد وسطه في الصلاة ولو بغير راحته
 الزنار (لأن ذلك يسببه بهم) يحيزرهما تقاطيع بينهما والمطلوب من ذلك ومفهوم كلامه أنه
 لا يكره ما شد وسطه خارج الصلاة عما لا يشبه شد الزنار قال في حاشية التنقيح لأن شد المرأة
 وسطها مع ردف من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله كما صرح ان اجازة اسمعيل اتخذت منطقا
 وكان لا سماء فت أي يكره نطاق وأطلق في المسدود والتنقيح والمبني أنه يكره لها شد وسطها
 (وتقدم) انتم المرأة (نابجا) حال قيامه الله بينه بتقاطيع بينهما فنهى عن الحزام (ولا بأس
 بالاحتياط مع سفر العورة) لما تقدم من مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام ليس على فرجه منه
 شيء (و) يحرم (احتياط) أي عدم ستر العورة راحة من كشف العورة بلا حاجة
 (وهو) أي الاستبراء (ان يجلس ضامرا كستره إلى نحو) أي حوله (صدره) يدبر ثوبه من وراء
 ظهره أن يبلغ ركبتيه ثم يشده فيكون الغتبي (كالمعة) دله على الاستئذان أي الثوب
 الذي احتجب به (و) يحرم (وهو) أي الأسبال (كبيرة) للوعيد عليه الأقرباء في الخبر (اسأل
 شيء من ثيابه ولو بجمامة خيلاء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من جربوه خيلاء لم ينظر الله إليه
 متفق عليه وحديث ابن مسعود من أنه لم يزل زار في صلاة خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام
 رواه أبو داود (في غير حجب) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حجب راي بعض أصحابه عن
 بين الصفيين بمحفل في حشنة قالها المشقة بغيرها الله إلى هذا الوطن وذلك لأن الصلوة لا يغير
 متفق في الحرب (ان أسبل ثوبه لحاجة كستر ما في جرح من غير خيلاء) أي قال أحمد
 رواه حنبل جازا لآزار وأسبال الزيادة في الصلاة إذا لم ير داخلها لا فلا بأس (مالم يرد التديليس
 على النساء) لأنه من العيش وفي الخبر من غشنا فليس منا (ومثله) أي التديليس بأسبال ثوبه

عن مأمون لا يتبع لأماه
 (وكذا سحان ربي الأعلى في
 معبود) تحبكه كسحب الزكوع
 فيما يجب وأدى الكمال رواه
 لما تقدم (والكمال في قول
 مصل (رب اغفر لي بين
 السجدين ثلاث) مرات أماما
 كان أو منفردا (في غير صلاة
 كسوف في الكل) أي تسبيح
 ركوع ومجود (رب اغفر لي
 لا استصحب التطويل الزائدة
 ما ذكر فيها وذكر الفسرة
 قد ركع وسجد (ثم يرفع رأسه
 مع يديه) إلى حسنة متكسبه
 فرضا كانت أو نقلا على غشاو
 جالسا وهو من تمام الصلاة
 حيث شرع (فالكلام مأمون منفرد
 مع المثلين حمد مرتبا وحرابا)
 الحديث ابن عمر المتفق عليه في
 صفة صلاة عليه الصلاة والسلام
 وفيها إذا رفع رأسه من الركوع
 رفعها كذلك أي رفع يديه إلى
 حسنة متكسبه وقال مع المثلين
 حمده قال في الشرح وظاهره
 أنه رفع يديه حين أحسن في رفع
 رأسه كقوله إذا ذكر أي أحسن
 التكبير ولأنه محل رفع المأمون
 فكان محل رفع الإمام كركوع
 ورفع اليدين في الرفع من الركوع
 قول من تقدم ذكرهم في رفعهما
 عند الركوع ويدل لوجوب
 التسبيح على غير مأمون حديث
 انس مرفوعا إذا قال الإمام مع
 الله بن حمد فقولوا ربنا والحمد
 وروى أبو هريرة مثله متفق
 عليه ما قسم الذكر بينهما
 والقسمة تقطع الشبهة ومعنى مع
 الله بن حمد أي تقيه وجازاه
 عليه فانكس التسبيح وقال ابن

وضعيه على شاله اوارسلها)
بحانيه فغيرت (فان اقام) اى
استوى قائما حتى جمع كل عضو
الى موضعه لقول اى جسد
صفه صلاطه الصلاة والسلام
فان ارفع راسه استوى قائما حتى
يمرد كل فقرة مكانه (قال رينا
ولك الحمد عمل السموات ومنه
الارض ومن عاشرت من شئ
بعد) اى بعد الصعود الارض
كالكرسى وغيره بملايم سته
الا لله تعالى والمعنى جسد اى
أجساما ملائكة والمعنى جسد اى
ولك افضل نما للاتفاق عليه
من رواية ابن عسروانس واى
هزيمة ولاه أكثر حروفا
ويتضمن الحمد مقدر ومظهرا
أمر بجانجداك ولك الحمد اذ
الواضع والاعطوف ولا معطوف عليه
في اللفظ فقدر وما يجوز فيه
على الحال ورفعه على الصفة
والمرور في الاعيان السموات
لكن قال الاماموا أكثر الاصحاب
بالاقرادوله قول اللهم ربنا ولك
الحمد بلاوا افضل وان عطس
في رفعه الحمد لله علم يحزهضا
وصحح الموفق الاجزاء كما قاله
فاهلا وانوى أحد هاتين ولم
يحزهضا عن الآخر وكذا الوعظ
عند ابتداء القراءة الفاعلة (ومحمد)
بالتشديد اى بقوله ربنا ولك الحمد
(فقط) فسلابن يصلى ذلك
(ما موم وبانيه في رفته) لحدث
انس واى هريرة مرفوعا اذا قال
الامام مع الله ان جده فقولوا
ربنا ولك الحمد متفق علىها
فاقتصر على أمرهم بقوله ربنا
ولك الحمد فدل على انه لا يخرج

استرساق فيج ك (قد صرح في جلد من شئ فم تعرف) ذكره في الرجوع وجبها
(ويكره ان يكون ثوب الرجل الى فوق نصف ساقه) نص عليه (وقته كسبه بلا حاجة) وعنه
ما تحتها وفي النار لغيره فان كان لحاجة كقصر ساقه فلا (ولا يكره ما بين ذلك) اى بين نصف
الساق وفوق الكعب (ويجوز للراى زيادة ذباها على ذباها) اى الى رجل (الذراع وثمان نساء
المدن) لحدث أم سلمة قالت لرسول الله كيف تصنع النساء يقولن قال برحن شيئا فقلت
اذن تنكشف أقدمهن قال فبرحنه ذراعاً الى ركبتيه عليه رواه أحمد والسناني والترمذي
وحسنه والظاهر ان المراد بذرعا اليه وشبران لما بين ابن ماجه عن ابن عمر قال رخص
رسول الله صلى الله عليه وسلم لامهات المؤمنين شيئا ثم استرتهن فزادهن شيئا (ويحسن) وقال
في الانصاف من جماعة من الاصحاب من وجع به في شرح المنتهى (تطويل كما الى جل الى
رؤس اصابعه أو أكثر شيئا) لحدث أم سلمة بنت بن بكالت كانت تدعى كقيص رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى الرسخ رواه ابو داود وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبس قصاصه الدين والطول رواه ابن ماجه (وتوسعه مقصدا) اى باعتدال من غير افراط
ملا تناذى اليسع ولا يرد ولا يه اخفها الحركة والبطش قال ابن القيم وأما هذه الاكام
الواسعة اطوال التي هي كالخراج وعظام كالاراج في يلبسها عليه الصلاة والسلام هو ولا
أحمد من اصحابه وهي مخالفة لسنه وفي جوازها نظر فانها من جسد النجلاء (ويحسن) (تصرم
المراة) قال ابن جردان دون رؤس اصحابها (وتوسعه من غير افراط ويكره ليس ما يصف
البشرة) اى مع ستر المودة بما يكفي في التبرع ما تقدم أول الباب وباني (للرجل والمرأة) وفي
بنيها) نص عليه (ان رما غير زوج أو سيد فحله) قال في المستوعب يكره للرجل والمرأة
ليس الرقيق من الشباب وهو ما يصف البشرة غير المودة ولا يكره ذلك للمرأة اذا كان لا يراها
الزوجه ومالكها وصحح معناه في الرعاية مظاهرا قدومه في شرح المنتهى يكره مطلقا (ولا
يجزى) ما يصف البشرة (كفنايت) لانه غير سار (وباني) في الجنائز (ويكره للنساء ليس
ما يصف القن والخشونة والجم) لما روى عن أسامة بن زيد قال كسافى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قطعة كثيفة كانت بها احدى له د حبة الكلي فكسوتها ارقى فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما لك قال قلت القطة قلت لرسول الله فكسوتها ارقى فقال مرها ففصل
تحتها غلالة فاني اخاف ان تصف بحجم عظمها رواه أحمد (ويحرم عليهن ليس الصائب
السكران التي يتشمن بلبسها بال حال) لحدث اى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صفنا من أهل النار اربعاً بعد نساء كاسيات عاريات مميلات على رؤوسهن أمثال
ألمحة سنية الخيل المائلة لا يرب من الجنة ولا يحدن ربحها ورجال معهم سباط كأذناب الغر
يضر بهم الناس رواه مسلم (ويكره للرجل الزيق الربيض دون المرأة) فلا يكره لها ذلك
والزيق لبنة الجيب (ويكره للرجل (لبس زى الاعاجم كصامحة صاموئل حرارة لزننة)
للنسي عن التشميم بالاعاجم (ولا يكره ليس نعل حرارة (لوضوء) قال أحمد لا بأس ان يلبس
لوضوء (وشوه) كالنسل (ويكره ليس ما فيه شفرة) اى ما يشهر به عند الناس ويشار اليه
بالاصابع لئلا يكون ذلك سببا الى جملهم على غيظه فيشاركم في أم القيسية (و يدخل فيه) اى
في ثوب الشهرة (خلاف) زيه (المتاكدن ليس في ما يملوا بالبحولا كجبة أوقامه) محمول (كما
يقوله بعض أهل الجاهل والصفاء) وعن ابي هريرة مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن الشهرة فقبيل يارسول الله وما الشهرة ان قالوا في الشياطين غلظها ولباسها خضرتها
وطولها وقصرها ولكن سدا حين ذلك واقتصادا وعن ابن عمر مرفوعا من ليس ثوب شهرة

لم غير مظهر كلامه كالتمتع لا تنسحب الى يادة الامام ومنه رد على قولهم لما شئت من شئ بعد وصح في الانصاف تبع النبي والشرع

أبسه الله قلوب مذلّة يوم القيامة حديث حسن رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وكان الحسن يقول ان قوما جاحداوا خشوعهم في القباس وغيره وانفسهم بلباس العصور حق ان أحدهم بجلباس من العصور أعظم كبر لمن صاحب المطرف عطره وقال ابن رشد المالكي كان العلم في صلور ال جال فانتقل الى جلود الفناء عقلت والان الى جلود السمور (ويكره) ليس (شلاف زي) أهل (يلدو) ليس (مزبه) لاه من الشربة (فان قصده الارتفاع وانما هار التواضع حرم لاهرباه) ومن راى راى الله ومن سمع سمع الله (وكره) الامام (احمد الكنتي) بالكسر (وهي نية) أي ستر رقيق يحاط شبه البيت قاله الشاذلي (لهما بكرة بصر بها وقال لهي من ال باهرا حروا ولا بردا) ويشبهها الشكافية والزهامسية لأن تكون من حر أو منسوج بذهب أو فضة فحرم (ويمن غسل بدنه أو به من مرق أو مسخو بكرة ترك الومع فيها) غير أما كان يجده هذا ما ينسل به قوه وغير ان الله تغليف يحب النظاره (و) بكرة (الاسراف في المباح) رحمه الشيخ تقي الدين لعموم ولا تسرفوا

فان فصل ويحرم على ذكر وانني ليس ما به صورة حيوان (له) حديث أبي طهة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة أو كلب متعة عليه (وتطيقه) أي ما به صورة (وسر الجدر به) لما تقدم (وتصوره كبره) لا وعده عليه في قوله عليه الصلوات السلام ان أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة وقال لهم احيدوا ما خلفتم (حتى في ستر وسقف وحائط وسر بر وغيرها) لعموم ما سبق (لا افترسوا حوله) أي الصور (مخدا) فخور (بلا كراهه) قال في القروع لاه عليه الصلوات السلام انك على عذقه فيها صورة رواه أحمد وهو في الصحيحين بدون هذه ال باذ (وتركه الصلاة على ما به صورة ولو على ما بداس (والسجود عليها) أي الصورة (أشكر اه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة (و) ما في ما به في صفة الصلاة (ولا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة) لقول السابق قال في المبدع والمراد به كل منهي عن اقتنائه وفي الآداب هل يحصل على كل صورة أم صورة منهي عنها اه (قلت لا تظهر الثاني) (ولا) تدخل بيتا فيه (جرس) حديث لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس رواه أبو داود (ولاجنب) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب واجنب اسند الحسن قاله في المبدع (الان يتوضأ) لا تقدم له رخص له ان يتم اذا توضأ وحده بعضهم على الجنين حرام وبعضهم على من تركه عادقوتها (ولا تنصب) الملائكة (رفقة فيها جرس) أو كلب تلعب أي هرير مرغوا لا تنصب الملائكة رفقة فيها كلب أو جرس رواه مسلم قال في الآداب (ولواجتمع والطريق انما يقاين مع كلب أو جرس ولم يقصد رفقة فهل يكون سيد الملائكة محبة الملائكة عليهم الصلاة والسلام أم لا) ان أمكنه لا أفراد فل يفعل كان سيما والأطفال توجع احتمالات (وان أثر بل من الصورة ما لا تقي الحياة معه كالأس أو لم يكن لها رأس ولا بأس به) أي فلا كراهة في المنصور (ولا) بأس (بلباسه) معتبره بلعب غير مصورة أو مقطوع رأسها أو مصورة بلا رأس (ولا) بأس (بشراستها) القهرين (وبأي في الحجر) مع زيادة على هذا (وتج صور غير جرس أو كلب وكل ما لا روح فيه ويكره) جعل صورة (الصليب في الثوب أو نحوه) كالطاقة والدرهم والدنانير والخواتيم وغيرها لقلع عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصايب الاغصنة رواه أبو داود قال في الاضافه ويحتمل بخر به وهو ظاهر قتل صالح (قلت وهو المصواب) (ويحرم على رجل ولو كافرا) لما تقدم (انه محاط بغيره) (الشرية) (و) على (خشي ليس ثياب حر) حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد مثل الجذوة من ماصع ومن أراد ركوعا فاسقط الى الارض قام فركع وان سقط منه قبل أن يعطى عاد اليه ليطمئن ولا يلزمه ابتدائه من ان تصاب لاه حتى منه وان ركع وطمان ثم سقط انصب قائما ليعمل فرض الاعتدال منه وان ركع وطمان لم يحدث به هلة منعه القيام سقط عنه الرقع ويصدق ان زان عله به صدوره لم يلزمه الود للرفع وان زالت قبله عاد اليه لانه قد رعله قبل حصوله في الركوع وبأي حكم من نسي التسبيح في سجود السهر (ثم) بعد الاعتدال (يخر) ساجدا (مكبرا ولا يرفع يديه) لقول ابن عمر وكان لا يفعل ذلك في السجود متفق عليه ولم يذكره أبو جعفر في وصف صلاته عليه الصلوات السلام (فيضع ركبتيه) أو بالارض لحديث وأبى بن جبر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وادانتهض رفع يديه قبل ركبتيه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في مستدركه قال انطعني هو اصع من حديث أبي هريرة أي الذي فيه وضع الدين قبل الركبتين وروي الأثر عنه اذا سجد احدثك فليبدأ بركبتيه ولا يرك بروك الحبر وعن سعد قال كنا نضع الدين قبل الركبتين فامرنا بوضع الركبتين قبل الدين لكنه من رواه يحيى بن سلمة بن كهيل وقد تكلم فيه البخاري وغيره (ثم) يضع (يديه) أي كفيه (ثم) يضع (جبهته) وانهم يكون

أصبع على سبعة أظفار وروى
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد
غير حفرة ولا قاضهما
(والجهد على هذه الأعضاء)
الستسبع الألف (المسلى)
بفتح الألف من أرض أو حصر
أو قصرها (ركن مع القدر)
عليه حديث ابن عباس أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن يصعد
على سبعة أظفار ولا يكف شرا
وأقرا لجهنم ولابدين والركبتين
والرجلين متفق عليه والأثر
ومع في ستمائة من عكمة
رفوة الأخرى صلاة لا يصيب
الألف منها ما يصيب اليه
والدابة حتى من ابن عباس
من روى أن ملائكة يضعون أنفه على
الأرض (لا تصب) مباشرتها
أي المصل (بشيء منها) أي أعضاء
الجهنم وأجمعوا عليه في الصلوتين
والركبتين وشدة في الجبهة
حدثت أنس كذا نصلي مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
شدة الحر فقام يبتلع أحدها
أنه كان يبتلع من الأرض
سقط ثوبه فصب عليه ورواه
أبا عوف روى ابن أبي حاتم عن
ابن عمر أنه كان يصعد على كور
علمته (وكره تركها) أي مباشرة
المصلي بالدين والألف واليمنية
(بلا عذر) من غم أو برد أو
مرض أو جوع من الخصال
وأخذوا الغزاة (ويجزي بعض
كل عضو) أي اليهود عليه لأنه
لم يبق الحديث وإن صعد على
ظهره كعبه أطراف أصابع
يده فظاهر الخبر يحتمل أنه قد
صعد على يديه وكذا الوجه على
ظهره وقدميه (ومن ههنا) عن

لأنسوا الحرير فانه من لسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة متفق عليه (ولو) كان الحرير
(بطاقة) لعموم الخبير (و) لو (تكتسرا ويل وشراة) نص عليه قال في القروع والردا شربة
مفردة كثيرة لا يرد لها ثمنها كزدر فتباح وما روى ابن عمر بثبما أعطاهما النبي صلى الله
عليه وسلم إلى أخيه له مشرك متفق عليه ليس فيه أنه أذن له في لبسها وقد ثبت النبي صلى الله
عليه وسلم إلى عمر وعلى وأسماء من رضى الله عنهم ولم يلبس منها أحدا منه (ويجوز أقراش) أي
الحرير لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس الحرير والديباغ وأن
يجلس عليه رواد البخاري (و) يحرم (استناده) أي الراح والفتن (أله) والله كونه عليه
وقسده وتعلقه وسائر الجوده (فحرم استعماله) الراح لكل حال على ظاهر كلامه في
الاستنوع وأبي المعالي في شرح الحديث وغيرهم قال ابن عبد القوي ودخل في ذلك شربة
الدواء وسلك الشعة كما يفعله جهلة المتعمدة اه واختار الأندلسي بأحدهما الحرير بقرا
(غير الكعبة) المشرفة فلا يحرم سترها بالحرير (وكلام أبي المعالي يدل على أنه محصل وقافي)
وتبعه في المذبح (الأمن ضرورة) فلا يحرم معها لبس ما كسحرو ولا اقترانه ونحوه (وكذا)
ما خاله من يظنونوا (فحرم استعماله) كما تقدم فالتخلص لأن الأكثر ملحق بالكل في أكثر
الحكام (لا يحرم ما كان من حرير وغيره) إذا استتروا بظهور أو زنا أو كانا للحرير أكثر
وزنا أو الظهور وغيره (وكذا إذا استتروا بظهور لأن الحرير ليس بالغلب وإذا اتفقت دليل الحرمة
بقى أصل الإباحة) ولا يحرم خر وهو ما سدى يبريد (وهو الحرير) والجمع ويرأى وصف ونحوه
كقطن وكتان لقول ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التراب لمصمت من
الحرير أما السدا أو العلف فأنزى به بأسا رواه أحمد وأبو داود وأستاذ حنن قال في الاختيار أن
المنصوص من أحمد وقدماء الأصحاب بأحدهما الخبز دون اللحم وغيره وليس للحرير ولا لبس
اللحم ولا الديباغ اه والمجم ما سدى بغير الحرير والجمع (وما عمل من حلق حرير وما فقه
وما بقيه الصانع من فقه من تقطيع الطافات إذا فقه وغزل ونسج فكسحرو برخالين وأنهم
الآن خرا للحرير على الراح والفتن لأنه حرير وظاهر كلامهم يحرم الحرير ولو كان منسجلا
بجيت يكون القطن والكتان أهلي قيمة منه للفتن (ويجوز على ذكر ونحوه) بلا جفليس
منسوج بذهب أو فضة أو زجاجا (لما فيه من الجلاء وكسحرو قلوب الفخر أو فضة
النقدين وكالأنية) (فإن استحال) أي قسحرو (لو لم يحصل منه شيء) بخرصه على النار (أيج)
لبسه من والعله أضر من الحرير من الجلاء وكسحرو القفراء (والا) أعوان لم يصل
لونه أو استحال لكن يحصل منه شيء بخرصه على النار (فلا) يباح لبسه على الحرير (ويباح
لبس الحرير لحكة ولو لم يترأس به في زوالها) لما في الصلوتين عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم رخص لبس الحرير من حرير والبرقي بلبس الحرير بخرصه من حكة كانت بهما
وما ثبت في حق يحيى بن ثعلبة في حق غيره ما لم يتم دليل على احتصاصه به والحكمة كالفقيد
بكسرا لما لحظ (و) يباح لبس الحرير (لقل) لما روى أنس أن عبد الله بن عمر رضى الله
عنه وأبا بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قل فرخص لهما في حرير حرير ما لم يلبسهما في
غزاة ورواه البخاري وظاهره موقوف بخرصه في زواله (و) يباح لبس الحرير (مرض) يتبع فيه
لبس الحرير على ظاهر كلامه في المذبح قياسا على الحكمة والقيل (و) يباح لبس الحرير (في
حرب يباح) إذا أذى الجعان إلى انتفاضه القتال (ولو) كان لبسه (لغير حاجة) لأن المنع من لبسه
لما فيه من الجلاء وذلك غير مذكور في الحرب (و) يباح لبس الحرير (لحاجة كبطانة
يسته) أي خدوة (ودرع ونحوه) كجوشن قال ابن القيم من احتاج إلى لبس الحرير كراو برد

مجرد (بالبس) لم يلبسه) مجرد (بغيرها) من أعضاء الجهد ولا نال الأصل في غيره هاتين طالحا حديثا بن عمر من روى أن النبي صلى الله

(صحت) لما ورد عن عبد الله بن عمر قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل عليه ثوبان
 أحمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه رواه أبو داود قال أحمد بن حنبل قال أبو داود قال
 قرون أو لا فزعون (ولو) كان الأحمر المصمت (طائفة) ونخرج المصمت ما فيه من غيره ما فلا
 يكره ولو غلب الأحمر عليه يحصل له ما لم يكره أو البدر الأحمر (و) يكره الرجل أيضا ليس
 (طليسان وهو المقود) على شكل الطرحة يرسل من فوق الرأس لأنه يشبه لباس رهبان
 الملكيين من النصارى وأما الدود فهو غير مكره بل ذكره أصحابه وقد كثر كلام
 السيوطي فيه في حاشية المنتهى (وكذا مصغر) فذكره الرجل لما روى على قال يافى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن القم بالذهب وعن لباس القمى وعن القراء فقال كوع والعبود
 وعن لباس المصغر رواه مسلم (الأفاحام فلا يكره) للرجل ليس المصغر نص عليه ويباح
 للنساء تخصيص الرجل بالنسي (ويكره الملقى في فعل واحدة) بلا حذو ولو (يسرا) سواء
 (ثان في اصلاح الأخرى أولا) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشي أحدكم في فعل واحد متفق
 عليه من حديث أبي هريرة واسلم إذا قطع شمع نعل أحدكم فلا تشي في الأخرى حتى يصلحها
 ورواه أصفهان حديث جابر وفيه ولا تخف واحد شئى على فعل واحد واحدة ومائسة في خف
 واحد رواه سعيد (ويكره) المنى (في نعلين مختلفين) كان يكون أحدهما أصفر والأخر أحمر
 (بلا حذو) لأنه من الشهرة (ومن استكثر النعال) لم يحد ثمن عن جابر فروا استكثرنا
 من النعال فان أحدكم لا يربو إلا كما اتعمل قاله القاضي يدل على ترغيب القديس للنعال ولا نها
 قد تقيع الحمر والبدر والعباسة (و) نسن (تعاهدا عائد أبواب المساجد) لقوله عليه الصلاة
 والسلام في حديث أبي سعيد قال إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيه ما فإن رأى شيئا
 فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها رواه أبو داود (و) نسن (الملاقاة الطاهر منها) أي من
 النعال قاله الشيخ وغيره ولا يخار منها من أي سنة يزيد من سجد قاله سالت أنا أكان النبي صلى
 الله عليه وسلم يلقى في نعليه قال نعم متفق عليه وقال صاحب النظم الأولى فاني (و) نسن
 (الاحتفاء أحيانا) لم يحد فعن أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يارنأا تحت أحيانا
 رواه أبو داود ويرى هذا المعنى عن عمر (و) نسن (تخصيص الحافى في الطريق) بأن ينشئ
 المنثمل عن الطريق ويدها للحافى رقباه (ويكره كثرة الأرفاء) أي التتم والدعوة ولين العيش
 للنهي عنه ولأنهم زى العجم وأرباب الدنيا (ويستحب كون النعل أصفر وانخاف الأحمر)
 وذكر أبو المعالي عن أحمد بن أبي حنيفة (أو اسود) قاله في الفروع وإن يقابل بين نعليه وكان نعله على الله
 عليه وسلم قالان بكسر القاف وهو السبرين الوسطى والتي تليها وهو حديث صحيح رواه الترمذى
 في التمشيل وابن ماجه وغيرهما (ويكره لبس الأزار) قاتما (و) ليس (ألف) قاتما (و) لاس
 (السراويل قاتما) خشية أن تكشف عورتهم (لا) يكره (الانتعال) قاتما ويصح القاضى وغيره
 السكران واختلف قوله أي الامام في صحة الاخبار قاله في الفروع (ويكره منظر ملابس حرر
 وأن يذهب وضعت ونحوها من رغبة النظر إليها (في التزنيها والمفاخرة) ذكره في العاية
 وغيرها وقال ابن عقيل رجع انهم ركصوا الملاهي حتى اداشم رجوها كان عتايه من سمع
 صوت الملاهي وأصفي البهاو يوجب منظره من والاسراع كوجوب سدا الأذن عند الاسماع
 وعلى هذا يحرم النظر إلى ملابس الحرير وأدنى الذهب والفضة وان دعت إلى حب التزين
 والمفاخرة بحب خلقه عنه قاله في الآداب الكبرى (و) يكره (التتم) وتقديم لاه من الأرفاء
 (و) يكره (زى) بكسر الزا أي هيئة (أهل الشرك) لم يحد ابن عمر فروعا من تشبه يقوم فهو

رواؤه ففتح أصابع وجهه
 (و) يقول في عبوده (تسبيح)
 أي صانرا إلى الأعلى وتقدم ما
 يجرى من وراءه الكمال منه
 وأعلاما من علام منوع رأسه
 تستل أسافه بلا حذو جاز
 ذكره في المبدع وان خرج من
 مصفة الفروع لم يجره قاله أبو
 الخطاب وغيره وان سقط جنبه
 ثم انقلب ساجدا وزاه أبرأ قاله
 في القصر وعلم برفع من
 عبود مكره الحديث أي هريرة
 وفيه تم تكبر حين هوى ساجدا ثم
 بكبر حين يرفع رأسه متفق عليه
 (ويجلس مفترشا على يساره)
 بأن يسطر رجله اليسرى
 ويجلس عليها (و) ينصب عناء
 أي يقي رجله ويغير بها من
 تحت (ويشئ أصابعها نحو القبلة)
 فيصير بطون أصابعها على
 الأرض معقدا عليها لقول أبي
 حميد ثم يقي رجله اليسرى وقعد
 عليها ثم اعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه قال الأثرم
 تفقدت أباعه الله فوجدته
 يفتح أصابع رجله اليمنى
 ويستقبل بها القبلة (ويوسط
 يديه على فخذه مضمومتى
 الأصابع) كلباس التتميد
 ولنقل الخلف عن السلف (ثم
 يقول رب اغفر لي وتقدم) عند
 ذكر تسبيح إلى كوع وان قال
 رب اغفر لي أو اللهم اغفر لي فلا
 بأس قاله في الشرح (ثم يسجد)
 سجدة أخرى (كالأولى) في الهيئة
 والتكبير والتسبيح لفعله عليه
 الصلاة والسلام (ثم يرفع) من

منهم رواه أحمد وأبو داود وابن أبي عمير قال الشيخ تقي الدين أقل أحواله أي هذا الحديث أن يقتضي تحريم القنينة وإن كان ظاهره يقتضي كفر القنينة (وبين التواضع في لباس) الحديث أحمد بن أبي امامة فروا البذاءة من الاعيان جالته ثقات قال أحمد في رواية الجماعة هو التواضع في اللباس (و) يس (ليس الثياب البيض) الحديث البسوا من ثيابكم البيض طاهما من خير ثيابكم وكفوا فيها موناكم رواه أبو داود (وهي) أي الثياب البيض (أفضل) من غيرها (و) تسن (الانظافه في ثوبه وبذنه وبحلته) خبران الله تظليل يجب النظافه وكان ابن مسعود يحبه إذا قام إلى الصلاة إلى بيع الطيبة والثياب النقية (و) يس (أرخاء الثوب وتخلفه) نص عليه (قال الشيخ الطائفة) أي الرواية (كثيرا من الاسبال) وإن أرخى طرفها من كتفيه حسن قاله الأجرى وأرخاها ابن الزبير من خلفه وقد رزاع وعن أنس مخمودة في الآداب (و) يس (تخديكها) أي العمامة لأن عمامة المسلمين كانت كذلك على عهد صلى الله عليه وسلم (ويجوز دفع العمامة كيف شاء) قاله في البدع وغيره وروى ابن حبان في كتاب خلاص النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمر بذر كورا العمامة على رأسه ويقرضها من رآه وهو يخشى لها ذواته يس كنفه (و) يباح السواد ولو الجند لأنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء وكذلك يباح الأخضر والأصفر (و) يباح (قتل طرف الثوب) من رداع وغيره (وكذا) يباح (الكتنان) والقطن (و) يباح ليس (البطن) وهو القباء (ولو تفسدوا الرد ولا تشبهه) لما تقدم أنه يحرم تشبه النساء بالرجال وعكسه (وبس السراويل) لما روى أحمد بن أبي امامة قال قلنا يا رسول الله أن أهل الكتاب يتسرون ولا يأترون قال تسرون ولا ترون رزوا وقالوا أهل الكتاب (والثياب) نعم التأويل وشديد الباصرا بل صبر جدا (في معناه) أي معنى السراويل لأنه يسر العورة والمقطعة (و) يس (القميص) القول أم سلمة كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص رواه أبو داود (و) يس (الرداء) لفعله عليه الصلاة والسلام (ولباس) لباس القراء بكسر القاء مجرد واجمع فر ويضربها قاله الجوهري وأثبتها أن فارس وبذل له الحديث الآتي (أذا كانت) القراء (من حلدما) كقولهم في مباح ونهض الصلاة فيها) كسائر الطاهرات وتوعد في الآية يحرم لبس جلود السباع وأنه يباح دبح جلد شخص يموت واستعماله بعده في لباس (ولا تصنع) الصلاة (في غزواتك) أي غير حلدما كي (كجلد ثعلب وحمور وفنك) وقاقم وسنور وسجباب ونحوه) كذئب وغر (ولو ذئبي) أودبغ لانه لا يظهر بذلك كاحمه (وبكره من الثياب ما تظن نجاسة لغريبة) كتاب المرأة المرساة لا طحال (ورضاع وحبيص وصفر وكثرة لابسها) أي النجاسة (وما شاربها وله) القصر ذنبا في صفة وغيره وانقد بعضه هكذا في شرح المنتهى وغيره ولعل المراد أن الصلاة خلاف الأولى كما يحرم في الشرح فلا ينافي ما تقدم في الآيات إن لم تعلم نجاسة ثياب الكفار طاهر مباح (وبكره لبسه) جلد مختلفا في طهارته (و) بكره (أفتراسه) جلد مختلفا في طهارته (والذي) الأصناف على الصحيح من المذهب انتهى وقال في الآداب قال ابن القيم إذا دبح جلد الميتة وقتلنا لا يظهر جازا بل يلبسه دابة وبكره له لبسه وأفتراسه على الظاهر قال ولا يباح لأنه جلد الميتة قبل الدبغ في اللباس وغيره رواية واحدة انتهى وهو معنى كلام المحقق في شرح الحديث أنه قبل على الظاهر بل قطع بذلك (وله) لباسه أي الجسد المختلف في طهارته (دابة) لانه كاستعماله في لباس (ويحرم) لباسها أي الدابة (ذهبا وفضة) قال الشيخ تقي الدين (وحريرا) وقطع الأصحاب أن لباسها الحرير قاله في الآداب وقال له إن يلبس دابة جلد نجس ذكره في المستوعب وقعه في الرأية

كأن الاستحرام بجمعه وسر الدنو ونحوه ونجاسة يمين ليس اجتنابا بشرط النية الصلاة وتقدم تعريف النجاسة في أول كتاب الطهارة حيث عرفت أن اجتناب النجاسة ما ذكره وعدم جعلها شرط للصلاة حيث لم يصف عنها (في) كان بدنه أو ثوبه نجاسة لا يفي عنها أو (لأقارب بدنه أو ثوبه) زائد في الحرار أو حمل ما لا يقبل (أو حملها غائبا) كان (أو جاعلا أو ناسيا) لم يصح صلاة لغوات شرطها زائد في التلخيص الآن يكون سيراؤه كإن عقل في سترته المنفصلة عن ذاته إذا وقعت حال مجبودة على نجاسة أنها لا تبطل قاله في المبدع (أو حمل في صلاته) (قاروه) من زواج أو غيره (فيها نجاسة أو) حمل (أجرة) بخلافه من نجاسة الأجر وهو الطوبى الأجر (بالنجاسة أو) حمل (بنيته مفردة أو) يمينه (فيها فخر ميت أو) حمل (عقود عنب حياته مسجلة) ثم إذا قدر على اجتنابها أي النجاسة التي لا تأكلها أو على عدم حمل ما جعله من ذلك لم تصح صلاته) لا محال النجاسة في غير مذهبنا أشبه ما كانت على بدنه أو ثوبه أو حملها في كنه (لا) تبطل صلاته (إن من ثوبه أو بدنه أو نجاسة أو) (أو من ثوبه أو بدنه) حائطا نجاسا يستند إليه) لأنه ليس موضع لصلاة ولا يحمل فيه ما كان استند إليها حال قيامه أو ركوعه أو سجوده بطلت صلاته (أو كالماء) أي النجاسة (أو كما أو جاعلا) من غير ملاقة (أو كانت) النجاسة (بين رجليه من غير ملاقة) فصلاته صحيحة لأنه لم يمس النجاسة أشبه ما خرجت عن محاذاته (أو حمل حيوانا طاهرا أو) حمل (أدما مستحسرا) فصلاته صحيحة لأنه عليه الصلاة والسلام صلى وهو حامل أمانة بنت أبي العاص متفق عليه ولا نافي عن ما يظن الحيوان والأدعي من نجاسة في مذهبنا فهي كالنجاسة بحرف المعنى وأما الاستحرام فمقتضى بجمعه (أو سقطت) النجاسة (عليه غائبا) سريما (أو زالت) النجاسة (سريما بحيث لم يطل الزمن) فصلاته صحيحة لما روي أبو سعيد قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصابعه أو خلع نعليه فوضعهما من يسار يدهما على الناس ناعلم فلا ينقض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما جعلكم على التلخيص فاعلموا أن أركان أتميت ثم كانت فاعتنا أن قال إن جبريل أتاني فخبني أن فيه اقتدار وأما أبو داود ولأن من النجاسة ما يفي عن يسرها فاعني عن يسرها فكشفت العورة (وإن طين أرضا متنجسة) وصلى عليها (أو بسط عليها أو كانت النجاسة رطبة) شيئا طاهرا صفيقا (أو) بسط (على حيوان نجس أو) بسط (على حبر) كله أو غايه من (بحر جالوسه عليه) من ذكر أو نثنى (شيئا طاهرا صفيقا بحيث لا ينفذ) الجبس الرطب (إلى ظاهره وصلى عليه) بحيث مع الكراهة أو صلى على بساطه بأطنه نجس وظاهره طاهر أو في علوه أو سفله غضب أو صلى سريرا تحته نجس أو غسل وجهه أو جرح نجس وصلى عليه بحيث صلاته لأنه ليس بمحامل النجاسة فلا يمسها قال في الشرح عاما لأجر المحبوب النجاسة فهو نجس لأن النار لا تظهر لكن إذا غسل ظهره ظهره لأن النار كانت أجزاء النجاسة الظاهرة وبقى الأثر ظهره بالنسل كالارض النجسة وبقى الباقي نجس لأن الماء لا يصل إليه (مع الكراهة) لاهتمامه على النجاسة وألغى وبأحسان من عمر النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار وهو متوجه إلى المدينة روادع مسلم قال الدارقطني هو خاط من عمرو بن يحيى المازني والمروفي خلافة على البعير والارجلة لكنه من فصل أتت قاله في المبدع وفيه ما لا يثبت على حبر طاهر صفيقا فثبت به أن صحيح جاز جالوسه عليه ولا خلاف ذكره في الترويع (وإن حمل على مكان طاهر من بساط) أو حصره ونحوه (طرفه نجس) بحيث (أو) صلى (تحت قدميه) أو نحوه (في طرفه نجاسة ولو تحرك) الحمل أو نحوه (بحركته) بحيث صلاته لأنه ليس بمحامل النجاسة ولا يصل عليها وإن اتصل بمسما لها أشبه ما لوصل على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة (الآن يكون) الحمل أو نحوه (متناهية) أي

ويزيد في الصلاة من النية (السلام هلنا) أي الماخضين من أمامه ولم يرم ولا نية (وعلى عباد الله المسلمين) الصالح التام بحق الله تعالى وحقوق عباده أو الأكثر من العمل الصالح بحيث لا يعرف منه غيره ويدخل فيه التساهون لم يشاركه في صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام فإنك إذا فاتتها أعادها كل عبد صالح لله في السجدة والأرض قال أبو علي في المذاق ليس شيء أشرف ولا أهم من الوصف بالمدينة (أشهد أن لا إله إلا الله) أي أخبرني بأن قاطع بالوحدانية ومن خواص الهيئة أن حروفها كلها حروفية ليس فيها حرف شقوي لأن المراد بها الاختصاص لما فيها من خالص جوده وهو القلب لا من الشقين وكل حرف منهما صفة دالة على الصبر من كل عبود سوى الله تعالى (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) حديث ابن مسعود قال كانا جلوسا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله من عباده السلام على جبريل السلام على فلان فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله هو السلام فأنجلس أحدكم قلنا قل الصلوات إلى آخره قال لم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فبدعوه وفي لفظ علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التمدد في بين كفيه كما يعنى السورة من القرآن قال الترمذي هو أصح حديث فالتهدوا للعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وليس في المتفق عليه حديث غيره ورواه أيضا ابن عمر

وجابر وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم أجمعين ويرجع ما يخصه من الصلاة ١٩٧ والسلام أمر بان يعطه الناس رطله

أحمد (ويشتر بسبابة) (بده
(المنى) بان رفعها (من غير
غيره) فاسميت بذلك لانه
يشتر بها للبرص وسبابة لانه
يشتر بها للتوحيد (في تشهده
ودعاه) مطلقا أي في الصلاة
وغيرها (عند ذكر) لفظ (الله
تعالى) لحديث عبد الله بن الزبير
مرطوا كان يشتر بأصبعه ولا
يصرركه اذا دعا رواء أبو داود
والنسائي ومن سجد بن أبي رخص
قال مر على النبي صلى الله عليه
وسلم وأنادوا دعوا يا يحيى فقال
أحد أحد وأشار بالسبابة رواء
النسائي وتظاهر كلامهم لا يشتر
بسبابة اليسرى ولا يصر بها ولو
هدمت سبابة اليمنى (فيمضي)
فأما (ي) صلاة (مقرب
ورباهية) كظهور (مكبرا)
لانه انتقل الى قيام فاشبه القيام
من صعود الأولى (ولا يرفع يده)
لانه ينتقل في كثير من الروايات
ولكنه مع في بعض الطرق
لهذا اختاره الحد وغيره وقال
في البدع انه الظاهر (ويصل
الباقى) من صلاته وهو ركعتان
مفردتين وركعتان من رباعية
(كذلك) أي كركعة الثانية
(الائتيسر) الترافعا جاعلا ولا
يزيد على الفائضة) لحديث أبي
قتادة وتقدم عن علي أنه كان
يامر بذلك وكتب عمر الى نزيح
بأمره بمرور الشاخص يسانده
عن ابن سيرين قال لا يصلح
يحتضنونه أنه يقرأ في الركعتين
الأولتين بفائضة الكتاب وسورة
وفي الأخرتين بفائضة الكتاب
ولا تكرر الزيادة (ثم يجلس)
لأنه لما كان في ركعة (اليسرى ويصلي ركعة) (اليمنى ويصلي ركعة) (عن عبيد بن عمير)

المصلي وهو مشدود بنفسه يفرغ من أذنيه (أو كان في يده أو) كان في رطله حمل مشدود
في نفس أو) في سبعة متفرقة) تجربته أذنيه (فيها خاصة) فلا تصح صلاته ولو كان على
ال بظواهر (أو) كان في يده أو وسطه حمل مشدود (فيها نفس ككلب وبقر وحمار)
وكل ما (يخرجه من أذنيه) فلا تصح صلاته لانه مستحب الخساسة أشبهما الزكازن حاملها (أو أوسك)
المصلي (حذرا أو غيره ملقى على خاصة فلا تصح) على ما في الأناصق لانه ملقى على خاصة
كلام الموقوف الصلة نعم اذا كان طرفه ملقى على خاصة فبأنه لا يشتر بغيره الخساسة
وكذا حكم ما لو سقط طرفه على خاصة ذكره ابن القيم (وان كان) الشدوقه الخليل وفرد
(لا يخرجه) اذا مضى (كالغينة الكبيرة والحيوان الكبير الذي لا يقدر على جره اذا استعصى
عليه بحيث) صلاته سواء كان الشدوق موضع نفس أو طاه رطله لا يقدر على استيعاب ذلك أشبه
ما لو أميل شخصان من شجرة على يدهما الخاصة لم تلاق يداهما وانما أطلق على المصلي صغر به خاصة
لا يفي عنها وكان له قوة بحيث أذنيه أخرجه بطلت صلاته ان لم يركع بها والأفلا (ومضى
وحده عليه) وفي نسخة عليها أي البدن والثوب والبقعة (خاصة) بعد الصلاة (وجعل كونها)
أي انها كانت (في الصلاة بحيث) صلاته أي لم يلزمه أعادتها لأن الأصل عدم كونها في الصلاة
لا احتمال لكونها بعد ما جعلها ملغيا بالشئ (وان علم بعد صلاته انها) أي الخاصة (كانت في
الصلاة ولكنه جهل) في الصلاة (عيناها) بان أصابه شئ ولم يلم له نفس حال الصلاة عليه
(أو) علم انها كانت في الصلاة لكن جهل (حكمها) بان أصابته الخاصة وعلمها وجهل
انما انصه من الصلاة ثم علم بعد صلاته (أو) علم بعد صلاته انها كانت في الصلاة لكن
جهل (انها كانت عليه) بان لم يصبها وقت أصابته (أو) علم بعد صلاته كان (ملقيا)
ولم يمكن يعلم ذلك في صلاته اذا دللنا عليها طهارة مشترطة على نطق بالمثل كطهارة الحديث
واجب بان طهرنا بلا عذر أو كذا كونهما لا يفي به يسيرها (أو) أما يغفلت فهو يصلي
و (عجز عن أن يأتيا) سر بها (أو) أوسها (أعاد) لما تقدم وفيه ما سبق (وعنه) لا يغيره هو الصحيح عند
أكثر المتأخرين (اختاره الموقوف وجره في الوجب وضمه ابن القيم وصاحبه الترمذ وقاله
جاءه منهم ابن عمر لحديث أبي سعيد في خلق التلغيف ولو بطلت لاسألتها التي صلى الله عليه
وسلم (فتبينه) ما حكمه من الخلاف في ما اذا جهل حكمها تتبع في الزمارة وفي الأناصق
في هذه عليه الأعداء عند الجمهور وقطوعا (فائدة) اذا علم بالخاصة في أثناء الصلاة وأمكن
إزالتها من غير عمل كثير ولا زمن طويل فالحكم فيها كالعلم بعد الصلاة فان قلنا لا تطل
أزالتها من غير عمل كثير ولا زمن طويل فالحكم فيها كالعلم بعد الصلاة فان قلنا لا تطل
طويل بطلت (وان خاط جرحه أو جرحه سابق وقصوه) كذا رحمه (بغير من عظم أو شيط جرح
وصح) الجرح أو العظم (ثم لم يزل انته) أي الخطب أو العظم الخس (ان خلفا لغرض) من
مرض أو غيره (كالخلف التلب) أي تلف عضوه أو نفسه لأن جرحا لا نفس والطرفان من
الغرض واجب وهو أهم من رعايته شرط الصلاة ولهذا الازمة شره استرة لا ما لظهور من باده
كثيره على من المثل فاذا حاز تركه شرط صحيح عليه لفظ ما لم يفكر شرط مختلف فيه لأحد
بده بطريق الأولى (ثم ان غطاه اللحم لم يقيم) لم يمكنه من غسل محل الطهارة (والا)
بأن يقطعه اللحم (تيممه) لعدم غطه بالماء فقلت وشبه ذلك لو شتم غطاه اللحم فغسله بالماء
والأتممه (وان لم يصب) ضررا بالزلة (لم يمت) (لم يمت) لأنه كاد على أذنيه من غير ضرر ولو صلى
معهم تصح (فلو مات لم يلزمه أذنيه) لعدم ضرره ضررا (أزبل) وجوبا وقال أبو الهادي وغيره
ما لم يقطعه اللحم لانه (الامع منه) فلا يلزم أذنيه لانه يؤذي الميت ما يؤذي الحي (وان شرب)

لأنه لما كان في ركعة (اليسرى ويصلي ركعة) (اليمنى ويصلي ركعة) (عن عبيد بن عمير)

الشبه على الأرض) أقول أي جسد
 الأرض وأخرج قدميه من ناحية
 واحدة رواه إرودود ونص
 التشهد الأول بالافتراش والذاني
 بالتسوك خريفه سهولان
 الأول خفيف والمضي بعده ماطر
 بالقيام بخلاف الشافعي للجلس
 بعده على يمين مكة لتوسيع
 ودعاء (ثم تشهد) سرا (التشهد
 الأول ثم يقول سرا اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على آل إبراهيم) أي على إبراهيم
 وآله (ثم جسد محمد وبارك
 على محمد وعلى آل محمد كما باركت
 على آل إبراهيم) انتهى جسد
 محمد (حدث كتب بن حمزة
 قال قلنا ما رسول الله قد علمنا أو
 عرفنا كيف الصلاة فكيف
 الصلاة قال قولوا قد كره متفق
 عليه (أو) يقول (كما صليت
 على إبراهيم وآل إبراهيم) وكان
 يركب على إبراهيم وآل إبراهيم
 (ورده هنا (ز) العفة (لاوة
 أولى) أن يكون حديثها متفقا
 عليه وعلى من كلامهم أنه لو قدم
 الصلاة على التشهد لم يعتد بها
 لغوات الترتيب بينهما والجواب
 عن تشبيه الصلاة بهما بالسنة
 على إبراهيم وآله أنها تشبهه وقع
 بين عطفه فحصل له دله الصلاة
 والسلام لم تكن حصلت له قبل
 الدعاء لأنه أغما يتعلق بمعلوم
 مستقل فيما ذكره حين أعطى
 أحدهما أو الآخر اثنين ثم طلب
 لصاحب الاثنين مثل ما أعطى
 صاحب الالف فحصل له ثلاثة
 آلاف فلا مرد السؤال من أصله
 ذكر ما نسب رافى ولو أبدل آل
 بإهل مصر لكان له ثلاثة روافد
 انتهى

١٩٨ في حقه صلاة عليه الصلاة والسلام إذا كان في الصلاة فنهى بركته ليسرى إلى
 انسان (خبرنا أبو بكر غسله) لازمة الخامسة عنه (وصلوا ولا تملأوا من الماء) وكذا سائر
 التماسات إذا حصلت في الحرف لمصلحة في فعلها الذي يسهل ويقيض الظاهر والعرض من
 أصله (وبما دخل البيع) جمع صفة بكسر الباء (و) دخول (الكنائس التي لا صور فيها
 و) تباح (الصلاة) إذا كانت نظفة (روى عن عمر وأبي موسى بن جابر حدثت لي الصلاة في الأرض
 مسجد أوطى وروا (وتكره) الصلاة (فيما فيه صور) صفة كانت أو كنيسة لما تقدم من حديث
 لا تدخل الملائكة بيئاته صور وتوال في الأضفاف وله دخول ليعتدوا كنيسة الصلاة في مأمن
 غير كره على الصحيح من المذهب وعنه ذكره مع صور وظاهر كلام جماعة يحرم دخوله
 معناه وجه الجواز أنه صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة عليها وروى محمد بن خديج في حديثه
 عليه الصلاة والسلام فأنما أدركت الصلاة فصل فانه مسجد متفق عليه (وان سقطت
 سنة) من آدمي (أو) سقط (عن موضع فاعطاه) أي ما ذكر وفي نسخة فاعطاه (أولا) أي أول
 يدها وصلى صلاتها الظاهر أنها (أو جعل موضع) أي موضع منه (من شافوه فهو هامة كاه
 وصل به صلاته ثبتت أول تثبت لها طهارة) أماسته وعنه فلان ما بين من هي كينته
 وميته الأولى طاهرة وأما من المذاهب فافترق
 (فصل في بيان المواضع التي نهى عن الصلاة فيها وما يتعلق به (ولا تصح الصلاة في
 مقبرة قديمة أو حديثة بتقيلت أولا) الحديث مرفوع من حديث مرفوعا اتخذوا القبور مساكن
 فأنها كمن ذلك رواه مسلم (وهي مدفن الموتى) بني أنظها من أظف القبر لأن الشئ إذا
 كثر كان جازا بينه له اسم من اسمه كقولهم سبعه مكان كثر فيه السباع ومضعة مكان كثر
 فيه الضعفاء وهي بفتح الميم مع تثنية الباء لكن الفتح القياس وأعم الشهور والكسرة قليل
 ويجوز كسر الميم وفتح الباء (ولا يضرب قبر ولا قبران) أي لا يمنع من الصلاة لأنه لا يتناولها اسم
 المقبرة وإنما القبر ثلاثة قبور فصاعدا قلته في الاختيارات من طائفة من أصحابنا قال وليس
 في كلام أحمد وعامة أصحابنا هذا الفرق قال وقال أصحابنا وكل ما دخل في اسم المقبرة مما يحل
 القبر ولا يصلي فيه (وتكره الصلاة فيه) أي إلى القبر (واق) أي الباب (ولا يضرب) أي لا تقم
 الصلاة في (ما عدا) عن قبوله بغير فيه ولا مدافنه بداره (وأن كثر لأنه ليس بمقبرة (وأنه خشية
 بيت في الأرض له سقف بغيره جماعة) لغتاه (قاله في الحاشية (في جماعة) من الموتى (قبر
 واحد) اعتبارا إبراهيم الأعمى فيها (وتصح صلاة جنازة فيها) أي المقبرة (ولو قبل الدفن بلا كراهة)
 أي لا تكره الصلاة على الجنازة في المقبرة (والسجد في المقبرة) (أن حدث بعدها كهي) أي لا تصح
 الصلاة فيه غير صلاة الجنازة لأنه من المقبرة (وأن حدثت في المقبرة (بعده) أي السجد (حوله
 أو) حدث (وقد كثر لانه) أي إلى المقبرة وتكره بلا حائل (ولو وضع القبر) أي دفن
 فيها بحيث حبت مقبرة على مائة م (والسجد مما لم يجز ولم يصح الوقوف الصلاة) قاله ابن
 القيم (في أخرى) النوى تقدم على ما نسب الحظر (ولا) تصح (في حمام داخل أو خارج) وأقنه
 وكل ما يتعلق عليه السابو يدخل في بيع) لشهول الاسم لكذلك كله وذلك حديث أبي سعيد
 مرفوعا (جملت في الأرض كلها مسجد إلا المقبرة ونحو الحمام رواه أحمد وأبو داود والترمذي
 وصححه وابن حبان والحاكم وقال أسنده بصحة وقال ابن خزيمة صحيح (ولا) تصح الصلاة
 (في حش) بفتح الحاء وضمة (وهو ما أعد لقضاء الحاجة) ولو وضع طهارة من الخبثاء وهولته
 البستان ثم أطلق على عمل قضاها لحاجة لأن العرب كانوا يقصرون حوائجهم في البساتين وهي
 الحشوش فسميت الأضلة في الحش حشوشا (فيمنع من الصلاة داخلها) وهو موضع الكنعف
 وغيره سواء) لتناول الاسم لأنه لا يمنع الشرع من ذكر الله والكلام فيه كان منع الصلاة فيه

انتهى (ثم يقول خبأ أعوذ بالله من عذاب جهنم ومن عذاب النار)

انظر الى الدعاء والجمام والشمس وغمره فبعد ما حلقه بذلك قال في الترح قال احمد صلى الجمعة
في موضع الغيب يعني اذا كان المجمع أو بعضه مغشواً بحيث الصلاة فيه لأن الجمعة تختص
بقية فاذا صلاها الامام في الموضع المصوب فامتنع الناس من الصلاة فيه فانهم المجمع كذلك
من امتنع فاته وذلك تحت خلق الخوارج والمتدعة ويحت في الطريق لدعائه لحاجته اليه
وكذلك الاصل والاحتياطة (وتصح) الصلاة (على راسه في طريق) على ما في تفصيله الصلاة
عليه الصلاة والسلام على السير (و) تصح الصلاة على (نهر جمل ماؤه) حرمه ابن عمر وقدم في
الاصناف انه قال طريق (وان غير هبة مع حذف كغصبه) في صلاته فيه قاله في العاية فيؤخذ
منه لوصل غيره فيه بحيث لا يمسح له (وان منهم المحدثين وصلى فوقه أو رجه وصلى مكانه
حرمت) أي حرم عليه منه الغير لأنه ظلم (ويحت) صلاة لأن المسجد مباح في الجملة وانما الحرم
عليه منع الغير من ارضه لا كونه فساداً للنهي الى خارج وقال في التتبعين اقم غيره وصلى
مكانه قواعد المذهب تقتضي عدم الصفة في العاية وان لم يغمره هبة لكن منع الناس الصلاة
فيه بحيث الصلاة مع الكراهة ونهيه في المدعو زاد في الامسح ولا يغمره بذلك (ومن حيث
عليه المجر من ارض) لكفر أهلها ويحجز عن اظهار دينه أو كونهم أهل يدعونه خال ذلك (لم
يجب عليه اعادته ما صلى بها) لأن النبي عن اقامته بها لا يختص الصلاة (و) يصح الضوء والاذان
وأخراج الزكاة والصوم والعقود كالبيع والنكاح وغيرهما والقسوخ كالطلاق والجمع
والفراق (في مكان غصب) لأن الثقة ليست شرطاً في اختلاف الصلاة (وتصح صلاة في بقعة
ابنهما غصب ولو استند) الى الأئمة لأباحت البقعة المقصورة في الصلاة ومقتضى كلامه في
المدع وتكرره وفي معنى ذلك ما يني بحرم الأتباع من مساجد وبيوت لأن الحرم البناءها
وأما البقعة فعلى أصل الإباحة (و) تصح (صلاة من طوبى برؤيته أو) رد (غصب قبل
دفعه الى ربه) ولو بلا عذر لأن الحرم لا يختص الصلاة (و) تصح (صلاة من أمره سيده أن
ينهب الى مكان مخالفه أو قام) لما تقدم (ولو تقوى على أداء عهده) من صلا أو صوم وغمره
(أو بل بحرمه) عهده لأن النبي لا يرد الى العادة ولا في شروطها فهو الى خارج عنها
وذلك لا يقتضي فسادها لكن لو حج غصب عالماً ذكر المصحح عليه على المذهب (ولو صلى على
ارض غيره ولو) كانت (مزرعة بلا حذر) ولا غصب (أو) حلى (على مصله بلا غصب ولا
شرر حاز) ويحت صلاته (وتتد في الباب قبله) وابق في الجمعة لو صلى على مصل مفروش
لغيره لم تصح وجوابه (وان صلى في غصب) من بقعة أو غيرها (جاهلاً) كونه غصباً (أو انسيا
كونه غصباً) تحت لانه غير آثم (أو حبس به) أي بالمكان لا الغصب (يحت صلاته) لحديثه في
لاحق عن الخطأ والنسيان والاستكرام عليه (ويصلي فيها) أي المقبرة والجمام وغيرهما مما
تقدم (كاهل العذر) كان حس محام أو حش وغمره قال في المدع وظاهره انه لا يصلي فيها من
امكنه نظرو وج ولو فات الوقت (ولا يبعد) من صلى فيها العذر لضعف صلاته وظاهره ولو زال العذر
في الوقت خرج منها كالتيه يجد المبعيد الصلاة (وتكره الصلاة بها) أي الى المقبرة وغيرها
جماعتهم من المواضع المنهي عن الصلاة لما روى أبو زيد القنوي انه سمع النبي صلى الله
عليه وسلم يقول لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا اليها رواه مسلم قال القاضي وبخاص على ذلك
جميع مواضع النهي الا الكيفية نظر لان النهي عنده قبيح بشرط القياس فهم المعنى
(مالم يكن حائل ولو كثر خروجه وليس كمنه الصلاة فلا يكتفي حائط المسجد) حرمه جماعه
منهم المحدث وابن عمر والناسم وغيرهم وقدمه في الرايين والمباين وغيرهم لكراهة السلف
الصلاة في مسجد في قبلة من وطأه ما قدمه في الفروع والمبدع وغيرهما يكتفي حائط المسجد

وصلى من هناك ومباش بن أبي
ربيعه ولا تطل أيضاً بقول لعنه
الله عند ذكر الشيطان ولا
بتمويل نفسه بمقرآن لمي وغمرها
ولا يقول بسم الله لدخ المغرب
وغمره أو لو حرم بعض عند قيام
والخطا وعلم من قوله أو بأمر
الآخر انه ليس له الدعاء بما
يقدمه من ملاذ الدنيا ونهوا عنها
قالهم ارضوني جاني حسنة أو
طعاماً طيباً أو بيتاً أو أنفاقاً تطل
بسلبيك أن صلاتنا هذا لا يهمل
فيها شيء من كلام الناس انما هي
السميع والتكبير وفرع القرآن
رواه مسلم (مالم يشق) امام
بالدعاء (على ما صوم أو يهمل)
مصل بدعائه (مهما) بالخالصة
قستره (وكذا) أي كالدعاء في
التشهد الأخير للدعاء (فدكروا
ومعروا ونحوهما) كقنوت
واستغفار في الغنى وغيره اكثر
الدعاء في المصعد للصبر (ثم
يقول) وسوياً السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته (عن يمينه) استجاباً
(ثم) يقول (عن يساره) كنش
(السلام عليكم ورحمة الله) لحديث
سعد بن أبي وقاص قال كنت
أرى النبي صلى الله عليه وسلم
يسلم عن يمينه وعن يساره حتى
يرى باطن شحمه رواه مسلم
(مرتباً معاً) بال (وجوبا) فلا
يجزئ سلام عليك ولا سلامي
عليك ولا سلام الله عليكم ولا
عليكم السلام ولا السلام عليهم
لأن الأحاديث قد صحت بأنه
عليه الصلاة والسلام كان يقول
السلام عليكم ولم ينقل عنه خلافه
وقال صابراً كما رآه يقول صلى فان
تعبدوا لآلهما ذكر بطلت صلاته
لانه غير الواو ويحل بحرف يقتضي الاستغراق (ومن التفاهة عن يساره) كثر

من التفاته عن عينه لحديث عمار مرفوعا كان يسلم عن عينه حتى يرى بياض خده ٢٠١ الامين واذا سلم عن يمينه يري بياض

خده الامين والايمن رواه يحيى بن محمد بن صالح بن عاتق (و) ابن ابي شيبة (حذف السلام) لقول أبي هريرة حذف السلام سنة وروى مرفوعا رواه الترمذي وصححه (وهو) أي حذف السلام (ان لا يطرح له بعد في الصلاة ولا على التماس) اذا سلم عليهم لم يمسق (و) من اصاب جرحه (أي السلام لقول انقضى السلام بجزم والتكبير جزم (بان ينف على آخر كل تسليمة) اذا لم يزل يقطع أي قطع اهرابه يتسكن آخره (و) من اصاب (نفته) أي المصل (به) أي السلام (انخرج من الصلاة) لتسكركم والنية شاملة لطرف الصلاة ولا يجب لآل النية ثلث جميع الصلاة وان توب بغير خروج من الصلاة مع السلام على المخلعة والامام والمأموم وحذوا بسحب نسا وكذا لا توفى ذلك دون انخروج من الصلاة (ولا يجزئ ان يخل ورجعه الله) في غير جنازة لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول أي في التشهد وهو سلام في صلاة ودمقر وباركاه قل يجزئونها كالسلام (والاولى ان لا يذ وبركاته) لعدم وروده في أكثر الاخبار ولكنه لا يضر لفعله عليه الصلاة والسلام رواه ابو داود من حديث وائل (واثنى كرجل حتى يرفع اليدين) لقول انطرب لما في قوله عليه الصلاة والسلام ادا كانا يتفونا أصلى ولان أم سلمة كانت ترفع يديها رواه سعيد عن أم الدرداء لكن

وتأول بان عقيل النص على مربة النجاسة تحت مقام المصل وامتنعت صاحب التخصيص (ولا) يكفي (انط ونحوه) ولا مادن مؤخره (بل) المائل هنا (كسرة المخطئ) فيعتبر بخبر الرجل (وان غرت) أما كن انتهى غير النصب بما يزيل بها كجمل الجاهل اذا أو مسجدا ونش الموق من المصير ونحوه بل عظامهم ونحو ذلك كجمل المزلة والمجزرة دارا (صحت الصلاة) لانها تحث ذلك عن ان تكون من مواضع النهي (وضع) الصلاة (في) أرض السباح) نص عليه قال في الاربعين الكراهة (و) تضع الصلاة في (الأرض المسحورة) عليها كارض الخسف وكل بقعة زل بها عذاب كارض بابل وارض الحمر ومصبها لضرار) لانه موضع مسحور عليه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم رما الحجر لا تحلوا في هؤلاء العذابين الا ان تكونوا بآكين ان يصيبكم مثل ما يصيبهم (وفي المدينة والرحي) تضع الصلاة (عليها) أي على الرعي (مع الكراهة) أي في تلك المسائل (و) تضع الصلاة (على الشج حائل) اولاد اوجدهم) لاستقرار اعضاء السجود (وكذا شيش وقطن متعش) تضع الصلاة عليه اذا وجد حدهم (وان لم يجد حدهم لم تضع) صلاة لعدم استقرار الجهم عليه (ولا يصير كون ما يجازي الصدر مقرا له وما زاد وزنه ونحوه) كطاق (صحت الصلاة لان الصدر ليس من اعضاء السجود (بخلاف ما قلنا لاهضاء) التي يصيب السجود عليها فلا تصح ان حاذرت وزنه ونحوه (أوصى في الهولاء في ارجوحة ونحو ذلك لانه ليس بمستقر القدمين على الارض الا ان يكون مضطرا) الى الصلاة كذلك (كالملبوس) والمربوط والمذود (وتكر) الصلاة (في) مقصورة تسمى (السلطان وحده) (نسا) قال ابن عقيل انما ذكره المصنوع لانها كانت تفتش بالظلمة وانشاء الدنانير في الاجتماع بهم قال وقيل كرهها لتصورها على اتباع السلطان ومنع غيرهم فصر كالموضع الغيب (و) يصلى في موضع نجس لا يمكن التبرؤ من منه) بان نجس فيه (و) يصير بالارض وجوبا بان كانت النجاسة ناسية) تنقذها لكون السجود لا يفسد في نفسه وجمع على فريضة على عدم سقوطه بخلاف ملاقات النجاسة (والا) بان كانت النجاسة رطبة (أو ما غايه ما عكسه وجلس على قدميه) لضرورة الملويس (ولا يصح على الارض غيرها) أي غير القدمين (لا) كتفاتها على اسماها (و) كلبان فوق ماء وطن (يوم) كملوب ومربوط لحديث اذا مرتكم بامرؤاؤا منكم فامسكوا عن الصلاة (ولا تصح الفريضة في الكعبة) المشرفة (ولا على ظهرها) لقوله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره والاشطر الجهة ومن صلى فيها أو على سطحها غير مستقبل لجهته أو لانه يكون مستديرا من الكعبة ما لو استقبل منها فهو خارجها صحت صلاته ولان انتهى عن الصلاة على ظهرها قد روي عن يحيى بن عبد الله بن عمر بن عيسى بن قبيصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلاة على النجاسة أو في الجناء لا أثر له اذا قصد البقعة بديل ان يصلى بالمقعد حيث لا حذر (الاذا وقف على منهاها) أي الكعبة وفي نصف منهاها أي البيت الحرام وظاهره (يصح لم يبق رواه شي منها أو صلى خارجها) أي الكعبة (و) وجد فيها) يصح فرضه لانه مستقبل لاهضاء من الكعبة غير مستديرا حتى تمتا نصت كالوصلى الى احدى اركانها (ويصح نذر الصلاة فيها) أي الكعبة (وعليها) كالباقية وقال في الاختيارات وان نذر الصلاة في الكعبة حاز كالنذر الصلاة على الرحلة وان نذر الصلاة على غيرهما شرط الفريضة لان النذر لا يطلق بحديثه حذوا والقراض اه وعارضا انتهى وضع نافذة ومنذرونها وعليها (و) تضع (نافذة) نيم وعليها (بل) من التنقل فيها والافضل ان تنقل (ويجاءه اذا دخل) لحديث ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت واسأله بن

ابن أبي حبيب أن النبي صلى الله عليه ٢٠٢ وسلم مر على امرأتين تصليان فقال إذا سمعنا نضع بعض القدم على بعض فأنزل المرأة

زيدو بلال وعثمان بن طلحة فاعلموا عليهم فلما انقروا كنت أول من ولى طقعت بلالاً فأسأله هل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال تركت بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصل في وجهه الكعبة تركعتين رواه الشيخان ونقله البخاري وأما ما روى الشيخان عن أسامة أستاذ البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة لحجها من الدخول كان مرتين فلم يصل في الأولى وصل في الثانية كذا رواه أحمد في مسند مؤخره ما بن حبان في صحيحه (ولو صلى لغبر وجهه إذا دخل جاز) كما لو صلى وجهه لأن كل جهة من جهاتها قبلية (إذا كان بين يديه شيء منها شاخص متصل بها كالبناء والماء ولو مفتوحاً واعتنقه المرتفعة فلا اعتبار بالأجزاء من غير بناء ولا انشعب غير المعبر ونحو ذلك) لأنه غير متصل (فإن لم يكن شاخص) متصل (وهو يرد على منهاها لم تصح) صلاته لأنه لم يصل إلى شيء من الكعبة (وإن كان بين يديه شيء منها) أي الكعبة (إذا سمعوا بكون ما من شاخص لم تصح) صلاته (أما اختارها لاكثر) قاله في التقيج (وهو تصح) صلاته اختارها المرفوق في المقتضى والمجدد في شرحه وابن عجم وصاحب البخاري الصغير والعائق وهو المذهب على ما سلمناه في الخطبة ذكره في الانصاف وهو معنى ما قطع به في المنتهى (والجهر) بكسر الحاء (منها) أي من الكعبة تدر عائشة (وتدرسه أذرع وشئ) قال الشيخ في الدين الجهر جمه ليس من البيت وإنما دخل في حدود البيت ستة أذرع وشئ في استقبال من زاد على ذلك لم تصح صلاته البتة اهـ وهذا بالنسبة لقبر الطواف والاولاد عن حوجه عنه جمه احتياطاً وبأنى (فيصح التوجه إليه) أي إلى ذلك القدر من الحجر لأنه من البيت أنه يسافر وسواء كان التوجه إليه مكياً أو غيره وسواء كان صلاته فرضاً أو لا (وبسبب التصل فيه) أي في الجهر تدر عائشة (وأما الفرض فيه) أي الجهر (مكة) الفرض (دلتها) لا يصح إلا إذا وقف على منهاها بحيث لم يبق وراءه شيء منه أو وقف خارجه وحده (ولو تفضل) أو سقط (بناء الكعبة) وجب استقبال موضعها أو هوائها دون انقاضها (لأن المقصود البقعة لا الانقاض) (ولو صلى على جبل فخرج عن مسامحة بنيانها) كما في حقيس (بعت) الصلاة (إلى هوائها) وكذا الجهر حفرة في الأرض بحيث ينزل عن مسامحة بنيانها بحيث إلى هوائها لما تقدم أن المقصود البقعة لا الجدار (وإنما حكم صلاة الفرض على الراسلة وفي السفينة أول) باب (صلاة أهل الإقار) بعد الكلام على صلاة المريض

لست في ذلك كالحجل رواه أبو داود في مراسله ولأنها عورة فالأقرب إليها الانضمام (وقيل) امرأة (مسدلة رجلها عن عينا وهو أفضل) من تركها لأنه غالب حلويس عائشة رضي الله عنها وأوشع مجلسه الرجل وأبلغ في الأكل والضم وأجمل عليها (أو) فليس (مترجمة) لأن ابن عمر كان يامر النساء أن يترجمن في الصلاة (وترس) أو جواباً (بالقراءة) أي منها (أجني) خصة الفتنة (وأنشئ) كأنني) فيما تقدم احتياطاً

فصل ثامن في عسك مكتوبة (أن يستغفر الله ثلاثاً ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ما ذا الجلال والإكرام) فخير ثالث في المستوعب والرماء ويقرأ آية الكرسي والعودتين زاد بعضهم قل هو الله أحد ولم يذكره إلا أكثر ومما روي أنما لأله الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا تأتني لامة أعطيت ولا معطي لما نمت ولا تنفع ذا الجند منك الجند (و) يقول (ثلاثاً) وثلاثين صباحاً الله والمجد لله والله أكبر (الحبر قال في الفروع وتوجه أنه حديث ذكره العددي في ذلك فأنما قصد أن لا ينقص منه أمراً زائدة لا تنقص لاسيما من غير قصد لأن الذكر مشروع في الجملة فهو يشبه المقدور في الزكاة إذا زاد عليه (ويخرج من عدد الكل) أي قول سبحان الله والمجد لله والله أكبر (مما) قاله أحمد في رواية أبي داود نقص واختار القاضي الأبرار وسحب الجهر بذلك وحكي ابن بطال عن أهل المذاهب

باب استقبال القبلة (ويان أدلتها) وما يتعلق بذلك

قال الواحدي القبلة الوجهة وهي القبلة من المقابلة والعرب تقول لما قبله ولا يرد إذا لم يجد جهة أمره وأصل القبلة في اللغة الحالة التي يقابل الشيء غير عليها كالخيل في حالة التي يجلس عليها لأنها صارت كالعلم للجهة التي يستقبلها المعلى ومبت قبلة الأقبال الناس عليها وأولان المعلى يقال لها وهي تقابله والأدلة جمع دليل وتقدم في الخطبة (صلى النبي صلى الله عليه وسلم البيت المقدس عشرين بكة) بوجهه القاضي في شرح الحرق الصغير واليساري في المستوعب وهي المدة التي أقامها مكة بعد البعثة بناء على حديث أنس رضي الله عنه قال بعث الله على رأس أربعين سنة فأقام بكة عشرين وبالدنية عشرين الحديث وما ذكر ومن أنه كان صلى بكة قبل الهجرة إلى بيت المقدس هو أحد أقوال ثلاثة قال الفهرست الرازي في تفسيره اختلفوا في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال قوم كان بكة

لغيرهم استقبال القبلة (أو في النزول ببلد دخله استعمال القبلة) وبقيها الانقطاع السير
 كالخائف لمن (رؤوس المسافر النازل) أي غير السائر (ومعنى) صلاة (أو صلاة) صلاة
 سره كان ينقل قائما أو كاعدا لأن حاله حاله أامة فيكون ركوعه فيها بمنزلة العمل الكثير من
 المقيم (ولا) ينط صلاة (الماشي) ركوعه فيها (فيها) لأنه انتقل من حالة عتاف في صحة
 الانتقال فيلزم له المشي إلى الحالة متفق على صحة الانتقال فيها وهي الركوب مع أن كلامها حاله
 سير (وان نزل) المسافر (الراكب في أنشائها) أي النافلة (نزل مستقبلا وأنها نصا) لأنه
 انتقل إلى حال إقامة كالخائف إذا أمن (وبلزم الراكب) إذا انتقل إلى حاله (افتتاحها)
 أي النافلة (إلى القبلة الدائمة) بأن يدبرها إلى القبلة أن أمكنه (أو بنفسه) بأن يدور إلى القبلة
 ويدبر راحلته سائر ثم المالك (أن أمكنه) ذلك (بلا مشقة) لما روي أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر قارداً أن يطوعه استقبال بناقته القبلة فذكرهم صلى حيث كان
 وجهه تركاه رواه أحمد وأبو داود (وكذا أن أكثر ركوعه وجوده واستقبال) في جميع النافلة
 (عليها) أي إلى الحالة (كن هو في صفة أو بحسنة) بركب الميم (وشوها) كسائر ركوعه وجوده
 فلازمة ذلك لقد روي عليه بلا مشقة وكانت راحلته واقفة (لزمه افتتاح الصلاة إلى القبلة بلا مشقة
 والركوع والصعود أن أمكنه بلا مشقة (والا) أي وإن لم يمكنه افتتاح النافلة إلى القبلة بلا
 مشقة كن على يدبر مقطوع ويصير عليه الاستدانة بنفسه أو يكون ركوعه وجوده نصيب
 عليه إدارته أو لا يمكنه الركوع والصعود (افتتحها) أي النافلة (إلى غيرها) أي غير القبلة
 يعني إلى جهة سيره (وأما) بالركوع والصعود (إلى جهة سيره) طلبا للسوية عليه حتى
 لا يؤذيه إلى عدم التطوع (ويكون وجوده أخفض من ركوعه وجوده بالانقراض) لما روي جابر
 قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فبحث وهو يصلي على راحلته نحو المشرق
 والصعود أخفض من الركوع رواه أبو داود (وقته ركوبه) أي في نفل المسافر أي بشرط
 لصحته (طهارة محل) أي المصلى (نحو سرج أو كاه) كغيره لعدم المشقة فيه بأن كان الركوب
 نجس العين أو أصاب موضع الركوب منه نجاسة أو وقع محال طاهر من رذعة ونحوها صح
 الصلاة قال في شرح الهداية كاليدبض أحيانا ناهيها إلى وأتين فمن فرش طاهر إلى أرض
 نجسة والصحيح الجواز ههنا على الوائين لأن اعتبار ذلك يشق فتفتت الخمسة وذلك أن
 أيدان القواب لا تسلم غالباً من النجاسة لتقلها ورغها على الزيل والنجاسات والفضل والمجار
 منها تخفيف في طاهر المذهب والحاجة ماسة إلى ركوعها وقد مر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه كان يصلي على حمارة التطوع وذلك دليل الجواز (وان وطئت دابته نجاسة فلا بأس) أي
 لم ينط صلاة وكان ابن حبان بل أن أمكنه رده عنها لم يرد بها (وان وطئها) أي النجاسة
 (الماشية) عند فسدت صلاة (كثير المسافر) (وان نذر) المسافر السائر (إلى الصلاة الدائمة)
 (جاز) أي اتفقوا في صحة نذر ما في الكسوف وتقدم (والو ترغيب من التوائف) الرواب
 وغيره والصحيح التلاوة (عليها) أي إلى الحالة (سواء) لهدم الفارق وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يؤزر على دابته متفق عليه (ويذكر في السنية والصفة ونحوهما) كالعمارة (إلى القبلة) في
 كل صلاة فرض (لوجوب الاستقبال فيها لتقدم (ولا) يلزمه أن يدور في (نقل) المخرج
 والمشفة (والمراد غير الملاح) فلا يلزمه أن يدور في الفرض أيضا (لحاجته) لتيسير السنية
 (وبلزم الماشي أيضا الافتتاح) أي افتتاح النافلة (إلى القبلة) يلزمه (ركوع وجوده)
 إلى القبلة بالأرض لتيسر ذلك عليه من غير انقطاع عن جهة سيره (ويجعل الباقي) من الصلاة
 (إلى جهة سيره) ويصح الجحد في شرح الهداية يؤزر بالركوع والصعود إلى جهة سيره كالراكب

أن ينضم لهم لا يؤمر الرجل قوما
 فخص نفسه بالعلم بوجههم فان
 فعل فقد خالفهم رواه أبو داود
 والترمذي وحسنه (وشربا)
 للدهاء (الخلاص) لأن النحلة
 عبادة فيدخل في عموم وما روى
 الألبند والله محققين له الذين
 قاله الأجرى (واجتناب الحرم)
 وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره
 أنه من الأدب وقال ضياء تبعد
 أحابته الامتنعوا أو قتلوا ما قاله
 في الفروع

فصل بركوبها أي الصلاة
 (الثقات) حديث عائشة قالت
 سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الالتفات في الصلاة
 فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد رواه
 البخاري (بلا حاجة تخوف ونحوه)
 كعرض حديث سهل بن
 الحنفية قال ثوبان الصلاة لم يجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي وهو يلتفت إلى الشعب
 رواه أبو داود قال وكان أرسل
 فأرسل إلى الشعب يصيرس وكذا
 قال ابن عباس كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يلتفت يمينا
 وشمالا ولا يولي عنقه رواه
 النسائي كان توجهه فقط أو يجمع
 صدره لم ينط (أو استدبرها)
 أي القبلة فصل (ولا في فسدة
 خوف أو إذا تغير إجهاد) حيث
 كان فرضه الاجتهاد (بطلت)
 صلاته تركه الاستقبال وأما في
 الصور المستثناة فلا لاه في
 الكعبة إذا استدبرها شيئا كان
 مستقبلا ما قاله وفي شدّة الخوف
 بسط الاستقبال وفي صورة
 الاجتهاد صارت قبلة التي تغير إليها الاجتهاد مؤنوسة في الأوصاف عدم استثنائها لانه انما يستدل على قبلة

(و) يكره في صلاة (رفع يده) الى السماء حديث أنس مرقوم ما بال أقوالهم من سنة ٢٠٥ اسلم به الى السلف في صلاة

قوله في ذلك حتى قال لا يقرن عن ذلك وتطعن انهما روى عن الطائري (لا يكره رفع يده في حال العشي) في الصلاة في جماعة رفع يده ثلاث رذئ من حوله بالاشعة (و) يكره في صلاة (تسمينه) نص عليه واحتجوا به فعل اليهود ومقتنة النمر وقتل ابوداود بن نظر ابراهيم عريانه غش ومن باب اول اذا رأى من حرم نظره اليه (و) يكره اضافها (جمل مغفل) عنها لانه مذموم الخشوع (و) يكره فيها (انتراس ذراعيه ساجدا) لحديث جابر مرقوم اذ انصبت أحدكم عليه تدلو لا يفرش ذراعيه اقرارش الكتاب رواه الترمذي وقال حسن صحيح (و) يكره (اقداره) في جلوسه (بان يفرش قدمه) ويجلس على عقبه (كذا) فخرجه أحد قال أبو عبيد هو قول أهل الحديث واقتصر عليه في الفروع والمقني والمقنع والانتاع وغيرها (أو) ان يجلس (بينهما) أي بين عقبه على الدبة (ناصبا) قديم) وقال أبو عبيد وأما الاقامه تدريس فهو جلوس الرجل على الدبة ناصبا تحته مثل اقسام الكتاب قال في شرحه وكل من المجلسين مكره لما روى الحرث عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقع بين الصدين ومن أنس مرقوم اذ ارفعت رأسك من الجود فلا تقع كما بقي الكتاب رواه ابن ماجه (و) يكره فيها

(والفرض في القبلة لمن قرب منها كن بركة اصابعه) أي عين الكعبة (سنة) كنه حيث لا يخرج شيء منه عنها) أي من الكعبة نص عليه لانه تارة على التوجه الى القبلة قطعا فحين المدول عنه فلو خرج بعض يده عن مساحتها لم يصح (ولا يضره) على الكعبة كالوصل على أبي قيس (ولا تزول) عنها كالوصل في حذيفة تزل عن مساحتها لأن العبرية انفسه لا الجدران كما تقدم (ان لم يتعد على اصابعها) أي اصابعه يده كالوصل داخل الحصد الحرام أو على سطحه أو خارجها أمكنه ذلك ينظره أو علمه أو خبره لم يترك ذلك من نشأ عنه أو أقامها كثيرا تمكن من الأمر اليقين في ذلك ولو مع حائل حدث كالابنية (فان تملن) اصابعه العين (بمائل أصل من يجلس وشعره) كالصلى خلف أبي قيس (استبدل) عنها) أي عين الكعبة لتعد اليقين عليه (ومع حائل غير أصلي كالنزال) تحول بينهما الكعبة (لا بد من اليقين) أي من يقينه عاذا الكعبة يدينه (ينظر) الى الكعبة (أو خير) ثقة وشعره والاعني المنكى والغريب اذ أراد الصلاة بدار أو نحوها من مكه فترى من قبله من يمشي أو من مشاهدته مثل أن يكون من وراء حائل وعلى الخائل من يصره أو أخبره أهل الدار أنه منجوب الى عين الكعبة فنارزه الرجوع الى قوسه وليس له الاجتهاد كالحكم اذا وجد النص (و) الفرض في القبلة (اصابعه) بالاجتهاد يعني عن الانحراف قليلا عن أو بصر (لمن يبدعها) أي من الكعبة (وهو) أي المبدعها (من لم يقدر على المعايينة) الكعبة والادلى من يصره عن علم) اسأروى ابوهريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سألني الشتر في المغرب قبلته رواه ابن ماجه والترمذي وصححه ولأن الاجماع اقعده على محض الصلاة لا التبرع المتأخرين يستقبلان قبلته واحد قولي محض الصلاة الصفا المطول على خط مستوره لا يقابل مع المبدع ينح الهاذي لانه لا يتبع مع التماس مع عدمه (سوى) المشاهدة لصدا التي صلى الله عليه وسلم والقرئب منه فرضه اصابعه العين) لأن قبلته متبقية لاصابعه لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ وقدرى اسامه بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل القبلة وقال عنه القبلة قال الناطم وكذا مسجد الكوفة لا يتناق الصابغة عليه السلام قال في الشرح في قول الاصحاب نظر لان صلاة الصفا المستطيل في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يصح مع خروج بعضهم عن استقبال عين الكعبة لكون الصفا أطول منها وقولهم ان عليه الصلاة والسلام لا يقر على الخطأ صحيح لكن اغنا الواجب عليه استقبال الجهة وقد فعله وهذا الجواب عن الحديث المذكور اه وأجاب ابن قنيس بان استقبال الجهة اغنا يجب عند تنظر امامة العين وهو عليه الصلاة والسلام متمكن من ذلك لا يوجب بل ذكر القاضي عياض في الباب الثاني من الشفاء انه رقت لها الكعبة من بين يدي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقالت لكن النظر الذي ورد الشارح بان أن يقال مراد الاصحاب من الماقيم بان يركع اليه بغير التحراف عنه ويسرع من محرابه صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ممن يبدل يضر التحراف (والبيد منه) أقسم من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يعني من مكته يفتد (الى الجهة) لتعد اصابعه العين بالاجتهاد فتعوق الجهة مقام الضرورة (فان أمكنه ذلك) أي ما هو مأمور بالقرئبه العين من أوجهه (فغيره) فيمكنه ذلك على ظاهره لو باطنا) حوا كان أو بعدد جلا أو امرأة (من يقين) أمثل ان يصره ان النفس تطلع أو يصر من جهة عنها فيعلم ان الجهة يتأوى من مقابلتها مثلا أو يصره ان النعم ولا يفتد وعلم منه انه لا يترك خبرا كافر ولا غير مكلف ولا تطلق كالحاكم يقبل النص من الثقة ولا يفتد وعلم منه انه لا يترك خبرا كافر ولا غير مكلف ولا تطلق لكن قال ابن قيم يصح التوجه الى قبلته في بيتة ذكره في الاشارات وخرجه في المبدع كالحق

بأي رجلا يبيت في الصلاة خلفه الخشوع قلبه هنا خشع جوارحه (و) يكره فيها (نصر) أي وضع يده على خصره عند شديدا اليه هجرة

وقد بين أن معنى الرجل مختصراً ٢٠٦ متفق عليه (و) يكره فيها (تخط) لأنه يخرج عن غيبة المشوع (و) يكره فيها (تخط)

الزعماء الكبرى قلت وان كان هو عملها فهو وكأخبره اه فلو شك في حاله قبل قوله في الأصح وان شك في سلامة فلا والله اذا أخبره عن اجتباب لا يجوز تقلده قال في الفروع والمبدع في الأصح وقبل مع ضيق الوقت ذكر ما تناقض ظاهر كلام أحدواخه زجاجة (أو) أمكنه معرفة القبلة (استدلال بحار باب السليبي) جرح بحار وهو مدر المجلس ومنه حجاب السجود وهو الفرقه وقال المبر لا يكون حجاباً إلا ان يرتقى اليه بدرج (أزمة العمل به) اذا علمها المسلمين عدوا كانوا أو مسلمين اتفاقهم عليها مع تكرار الأصحاب اجاب عليها والتجوز مخالفتها قال في المبدع ولا يضره لأن دوام التوجه اليه كالقطع (وان وجد حجاب) ببلد حجاب (لا يعلمها) للمسلمين بل يفتت اليها) لانها لا تلتحق الاحتمال كونها لغير المسلمين وان كان عليها آثار الاسلام لجواز أن يكون السليبي مشركا علمها لغيرها المسلمين قال في الشرح إلا أن يكون معالاً يتطرق اليه هذا الاحتمال ويحصل له العلم انهم حجاب باب المسلمين فيستقله وعلمه بمانه انما هذا العلم كذا لا يجوز له العمل به الا بقوله لم لا يرجع اليه فحار بهم أوفى وفي المتن والشرح اذا علمت قبائهم كالنصارى اذا رأى عمار يهيم في كنائسهم علم انهم استدلوا للشرق

فصل فان اشتبهت عليه القبلة فان كان في قرة تنقصره التوجه الى حمار يهيم (ما تقدم) فان لم تكن لهم حمار يهيم (أزمة السؤال عنها) أي من القبلة قال في المبدع ظاهره في قصد التفرق في الليل فيستخير (ان كان جاهلاً بالادب) أي القبلة (فان وجد من يخبره عن يقين) ففرسه الجوع الى خبره ولا يجتهد كالحاكم فيجد النص (وان كان) يخبره (عن ظن ففرسه) تقليد ان كان) المخبر (من أهل الاجتهاد فيها وهو عالم بالادب) وضاق الوقت والأزمة التعمل والعمل باستناده (وان اشتبهت عليه) القبلة (في السفر وكان عالماً بالادب ففرسه الاجتهاد في ممرتها) لان ما وجب اتباعه عند وجوده وجب الاستدلال عليه عند غيابه كالحاكم في المائدة (فاذا اجتهد وغلب على ظنه جهة) أنها القبلة (مضى اليها) لتسليم القبلة له اقامه للظن مقام اليقين لتفكره (فان تركها) أي لما لم يأتها فغلبت على ظنه (ومضى الى غيرها) اماه اصابه الا غيرها (وان اصاب) لانه ترك فرضه كالترك القبلة المتفق (وان تعدو عليه الاجتهاد) لنعم ونحوه) كماله كان مطمورا (أو) كان (به مانع من الاجتهاد) كمد ونحوه او قد ادلت عنده الامارات مضي على حسب حاله لا اعادة) كمدام الطهورين (وكل من مضى من هؤلاء) المذكورين (قل فعل ما يجب عليه من استقباله) ان وجد من يخبره عن يقين (أو اجتهاد) ان قد رده عليه ولم يجد من يخبره عن يقين (أو تقليد) ان لم يقدر على الاجتهاد لمد علمه بالادلة أو نحو ذلك عنده لم يد أو نحو (أو ضم) فيها اذ لم يجد الا على أو الجاهل من خلفه (قليله الامانة) وان اصاب) القبلة تفر بطريقه ما وجب عليه (وبسفيان يتصل أدلة القبلة) أدلة (الوقت) من لا يعرفها وقال أبو الهيثم يتوجه وجوبه وقدمه في المبدع فقال وجب على من بر بدا لفرقه ذلك ومنه قوم لان جهة القبلة مما يند راتبه والمكلف يجب عليه تعلم ما يبرر لا يتبدل (ويستدل عليها) أي القبلة (بأشياء منها الحجوم) وهي أصهار قال تعالى والتجهم بهتدون وكان وهو الذي جعل لكم النجوم لتتوبوا بها وقال تملكون النجوم ما تمرون به الوقت والطريق (وأينها) وأقواها (القطب) ينتهك أوله حكما بن سيبه (الشمالي) لا لا يزول عن مكانه ويمكن كل أحد معرفته (ثم الجدي) نجمة تسمى على ما ذكره جماعة من أصحابنا وغيرهم من علماء الانساب (والفرقدان والقطب نجمة في) شمالي براد حد بد الصرذا لم يكن القمر طالعاً فاذا قوى نور القمر رضى (وحوله) أنجم دائرة كمراسة الرضى أو التستكة في أحد طرفيها أحد النفر قد ين) وفي الشرح وشرح انتهى في أحد طرفيها الفرقدان

فهم وضعه فيه شيئاً لا يذهب الخشوع ويحس كمال الخشوع (و) لا يكره وضعه شيئاً (في يده) فصلاً ولا في كفه (و) يكره فيها (استقبال صورة) منصوبة تص عليه لما بين من التثنية بعبادة الأوزان والأصنام وظاهره ولو صغيرة لا تدل على الظاهر اليها وأنه لا يكره الى غير منصوبة ولا معزولة على صورة نال صورة خلفه في البيت ولا فوق رأسه في سقف ولا من أحد جانبيه ذكره في الفروع (و) يكره فيها استقبال (وجهه آدمي) نصوا الى امرأة فعلى بين يديه لاجران غير آدمي لانه عليه الصلاة والسلام كان يصرف راحته ويصل اليها (و) يكره أيضاً استقبال (ماليه) لمحدث عائنة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في حيمتها أصلام فنظر الى اعلامها فنظرة فلما انصرف قال انهموا بغيره في هذه الدنيا بغيرهم واتقوا بانصيابة أي جهنم فانها الممتنى آتاهن صلاتي متفق عليه والجنسية كسائر بيع والانجانية كسلفها (و) يكره فيها استقبال (نار مطقة) أي سواء كانت نار حطب أو سراج أو في قناديل أو شمع نص لانه تشبه بالجنون (و) يكره فيها استقبال (محدث) لانه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة الى الناس والمحدث روم أو يهود ولانه يشبهه من حضور قلبه فيها (و) يكره فيها استقبال (نائم) لغير (و) يكره فيها استقبال (كافر) لانه نجس (و) يكره فيها أيضاً

(وفي)

(علقت في قبلة) لا وضعت بالارض قال أحدنا يكرهون أن يصعدوا في القبلة شيئاً

نحو المصنف وتكرار أيضا للكاتب في قايته وان يصل وبين يديه بحساسة أو باب ٢٠٧ مفتوح قاله بالمبدع (و) يكره أمتنا

المصل (جمل ثوب أو قميص ونحوه فيه صرورة) وتقدم بكرة مصلب في ثوب ونحوه (و) يكره أيضا (من الثمنا وتقليب) لمحدث أي يذمر من روعنا إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصح المصلا فان الرجسة فواجبه رواه أبو داود (وتسوية الثراب بلا عذر) لأنه من العتبات كان علامة لم يكره (و) يكره أيضا (تروخ بروسه ونحوها بلا حيلة) إليه لا من الست (و) يكره أيضا (فرقة أصابعه وتشميكها) لقوله على مرفوعه لا تقع أصابعك وأنت في الصلاة رواه ابن ماجه عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شمل أصابعه في الصلاة فتفرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه رواه الترمذي وابن ماجه وقال ابن عمر في الذي يصلي وهو مشتمل تلك صلاة المنضوب عليهم رواه ابن ماجه (و) يكره له أيضا (مس بحتة) لأنه من العتبات (و) يكره له أيضا (عقن شعره وكف ثوبه) وتشميرك ولو لم يعمل قبل الصلاة لم يحدث ولا اكف ثوبا ولا شعرا ورأى ابن عباس عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورأته قام لمجل يجهل فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال مالك ولأمرى قاله عفت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما حمل هذا مثل الذي يصلي وهو مكثف ونهى أحمد رجلا كان إذا سجد جمع ثوبه بيده لسرى ونقل ابن القاسم يكره له أن يمشي به

(وفي الطرف الآخر الجدي) قالوا بين ذلك النجم مغارة متقوسة كنفوس الفراشة ثلاثين فوق وثلاثين تحت تدور وهذه الفراشة حوله القطب دوران فراشة لا لحول سقوطها في كل يوم وليست تدور نصفها بالليل ونصفها بالنهار في الزمن المعتدل فيصكون الفرقان عند طلوع الشمس في مكان الجدي عند غروبها ويمكن الاستدلال بها على أوقات الليل وساعاته وغيره من الأقسام فمن عرفها وفهم كيفية دورانها (والقطب في وسط الفراشة لا يبرح من مكانه دائما) قدمه في الشرح وفي شرح المنهي الا قليلا قال في الشرح وتبين انه يتغير تغيرا يسيرا لا يؤثر (ينظره) أي القطب (جديا بالمصر في غير ليالي القمر) فإذا قوى دور القمر خفي (لكن يستدل عليه بالجدي والفرقدين فإنه يبين ما عليه تدور بنات نعش الكبرى) قال في شرحه بنات نعش أربع كواكب وثلاثة تبعها الأربعة بنات نعش الثلاث بنات (غيرها) أي غير بنات نعش الكبرى (إذا جله) أي جعل الانسان القطب (وراء ظهره) كان مستقبلا لوسط السماء في كل بلد ثم إن كان في بلد لا انحراف له من مسامتة القبلة للقطب مثل آدموا كان على خطها فهو مستقبل القبلة (وإن كان البلد منحرفا عنها) أي عن مسامتة القبلة للقطب (إلى جهة المغرب انصرف المصلي إلى المشرق بقدر انحراف بلده كبلاد الشام وما من مغرب هنا فإن انحراف دمشق إلى المغرب نحو نصف سدس الفلك يفرق ذلك الفلكية وكما قرب إلى المغرب كان انحراف المصلي إلى المشرق بقدره وعكس ذلك يتكسبه فإذا كان البلد منحرفا عن مسامتة القبلة للقطب إلى المشرق انصرف المصلي إلى المغرب بقدر انحرافه) أي بلده (وكما كثرت انحرافه إلى المشرق كثرت انحراف المصلي إلى المغرب بقدره وإن جعل القطب وراء ظهره في الشام وما إذا ما انحرف قليلا إلى المشرق كان مستقبلا القبلة قال الشيخ في شرح العمدة إذا جعل الشامي القطب بين أذنه اليسرى وقرة ألقا فقد استقبل ما بين الركن الشامي والمغرب اه قطع سهل) وهو نجم كبير يضيء بطلع من مهب الجنوب ثم يسير حتى يصير في قبلة المصلي ثم يعاود زوايا يسير حتى يقرب من مهب الدور (الأهل الشام قبله ويجهل القطب خلف أذنه اليمنى بالمشرق وقال الشيخ أيضا المراق إذا جعل القطب بين أذنه اليمنى وقرة ألقا فقد استقبل قبلة اه وجمعه) أي القطب (على عاتقه الأيسر بأظم مصر) ومن استدبر الفرقدين والجدي في حال علوا أحدهما وحيوط الآخر فهو كاستدبار القطب وإن استدبر أحدهما في غير هذا الحال فهو مستقبل للجهة لكنه إن احتدبر إلى المشرق يكون انحرافه إلى المشرق قليلا وإن استدبر إلى المغرب قل إلى المغرب ليتوسط الجهتين ويكون انحرافه إلى المشرق كاستدبار الجدي أقل من انحرافه لاستدبار الفرقدين لأنه أقرب إلى القطب منهما وإن استدبر بنات نعش كان مستقبلا للجهة أيضا لكنه عن وسطها أبعد فحصل انحرافه إليه أكثر قاله في شرح الهداية وبما يستدبره أيضا الحجر فلما تكون في الشتاء في أول الليل في ناحية السماء جهة مشرق وغربا على الكنف الأسير من الانسان إذا كان متوجها إلى المشرق ثم يصير من آخره جهة مشرقا وغربا أيضا على كنفه إلا عن وأما في الصيف فلما تنوسط السماء (ومنها) أي الأدلة (الشمس والقمر ومنازلها وما يقربن بها) أي بمنازل الشمس والقمر (أو ما يقربها كلها تطلع من المشرق على بصرة المصلي في البلاد الشمالية وتغرب في المغرب عن عنته) والمنازل ثمانية وعشرون ركن بضع عشر شامية تطلع من وسط المشرق أو ما تلتحقه إلى الشمال وأربع عشر يمانية تطلع من المشرق مما تلتحق إلى اليمن ولكل نجم من النجوم قريب من الجمانية إذا طلع أحد ما عاين بقية (والقمر يدور بالأول والشهر) إلى ثلاثة (أعني عنه) المصلي عند غروب الشمس وفي الليلة الثامنة من الشهر يكون على القبلة عند غروب الشمس

لقوله قرب ثوب (و) يكره له أيضا (أن يخلص جهته بما يسجد عليه) لأنه من شعار الرافضة (و) يكره له فيها (مصحف أو مجوهر) وفي المتن

٢٠٨ ﴿تَكَرَّارَ الْفَاقَةِ﴾ لَمْ يَنْقَلْ وَخَرُجَاهُمْ خِلَافٍ مِنْ أَبْلَهَابِ الْأَشَارِكِينَ وَالْفُرَقَةِ

وفي الدالة العائرة على حيث القصة توفت العشاء بعد غروب الشمس وفي ليلة تسعين وعشرين
على سبيل الوقت طالع الغيرة ثمانية في الشهر الثامن ومنها أي الدالة (أ) ما ح الاستدلال بها
عمر في الصحارى وأما بين الجبال والنبات فأنها تدور فختلف وتبطل دلالتها) وهذا كالأول
المعاني الاستدلال بها ضيف اه وأما هنا أربع الجنوب ومنها بقية أهل الثامن من مطلع
سهيل إلى مطلع الشمس في الشتاء وبالسرقي إلى بطن كتف المصلى اليسرى مائلة إلى يمينه
والشمال مقابلتها ومنها من القطب إلى مغرب الشمس في الصيف واليسار يسمى القبول
ومنها من بكرة المصلى إلى مطلع الشمس صفا إلى مطلع العروق وبالسرقي إلى خلف
أذن المصلى اليسرى مارة إلى يمينه والذو يور مقابلتها لأنها تهيئ بالشام بين القبلة والمغرب
والعراق مستقيمة شطر وجه المصلى الأيمن وبين كل ربعين من الأربع المذكوريات يروح
تسمى النكبات لتكفيها طريق الرماح والمروفة وكل من هذه المار بأح صفات ونحوها يغير
بعضها عن بعض عندئذ لا يخبر بها (ومنها) أي أدلة القبلة (الجبال) البكارف كلها تدور عن
غلبة المصلى إلى يسرة وهذه الداللة قوية) تدرك بالحس (لكن نصف من وجه آخر وهو أن
الاصلي يشتمل عليه كل جبل الجبل المتخذ خلفه أوقامه ففصل الدلالة على وجهين والاشباه
على جهتين هذا إذا لم يعرف به الجبل) فان عرف استقبله فان وجوه الجبال إلى القبلة
وهو أي وجه الجبل (ما قدمه عدة قاله في الخلاصة ومنها) أي الدالة (الأنهار) الكبار غير
المتحددة أي المتفجرة (كسبله والفرات والنهران) وهو جهون وغيرها) كاتلب (فانها
تخبر عن غلبة المصلى إلى يسرة الأنهار أعراضا وهو القلوب) الا (نهر بالشام وهو العاصي
يخرج من بركة المصلى إلى عنقه) قال الموقر وهذا لا ينطبق لأن الأردن بالشام يجري نحو
القبلة وكثير منها يجري نحو البحر يصيبه قلت والاستدلال بالأنهار فرع على الاستدلال
بالجبال فانها تجري في الخلال التي بين الجبال مجتمعة امتدادها) وهذا ظاهر في الجملة
فوصل وإذا استعمل اجتهدا رجلين) يعني أو امرأتين أو شخصين أو رجلا وامراة ونحوه ولو قال
مجتهدين لم يكل (فاكثر من مجتهدين (وجهين فكثر) بان ظهر لكل منهما جهة غير
البقية التي ظهر لاخر (الميتع واحد) منهما (صاحبه) لأن كل واحد منهما يستند خطا الآخر
ما شابا المائتين المجتهدين في الحادثة إذا استعملوا القاضي ركوب الجهر إذا غلب على ظن أحدهما
الملاك وعلى ظن الآخر السلامة ففعل كل منهما بما قاله (ولو بيع اقتداؤه) أي أحدهما (هـ)
أي بالآخرة يتقن باجتماعهما في الصلاة خطأ أحدهما في القبلة فتنقل جماعة ما (فان كان)
اختلاف اجتهدا (هـ) من واحدة بان قال أحدهما يتينا) قال (الآخر شيئا لمع ان باتم
أحدهما بالآخر اتفاقا اجتهدا (هـ) والجهة الواحدة الاجتهاد إلى الجهة فوقه اتفاقا عليها
(ومن بان) أي ظهر (له الخطأ) في اجتهدا وهو امام أو امام (الشرف) إلى الجهة التي تتر
اجتهاد إليها لأنها ترحب في طرفة فتمتعت عليه (وأتم) صلاته ولا يلزمه الاستئناف لأن
الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد (وبنوع المأمور منهما) أي من المجتهدين الذين أتم أحدهما
بالآخر من الخطأ (المعارضة) امامه (العذر) المانع لمن اقتدائه لما تقدم
(و يتبعه من قوله) أي يلزم من قلد المجتهد الذي تفرع اجتهدا أن يتبعه إلى الجهة التي باتت له
لان غرض التقليد قال في الاصناف في أصح الوصحين (فان اجتهد أحدهما ولم يجتهد الآخر
لم يتبعه) حيث كان قادرا على الاجتهاد لم يجتهد (ويتبع) وجوبا (حامل بالذلة القبلة) وإن كان
عالميا الأحكام أو فقه المجتهدين (و) يتبع (أعني وجوبا أو توقيفا) أي المجتهدين (في نفسه
علما بدلائل القبلة) وإن لم يكن عالما بالأحكام الشرعية لانه الأقرب أصابة في نظره ولا مشقة

عليه

مراسم امام عبداللہ بفرج چری قدمہ و راستہ راو حسنیما

وروى الأثر بمسنداه عن أبي عبيدة أن عبد الله بن عمر - لا أصل صاين قديمه ٢٠٩ - فقال لوراح هذا بن قديمه كان أفضل

ورواه التناقض فثبت قال خطأ
السنن ورواح بينهما كان يجب
التي (وتكره ذكرته) أي كثرة
أن راوح بن قديمه لا يشبه
قابل اليهود وروى البخاري
بإسناده مرفوعا أن أبا عبد الله
صلى الله عليه وسلم لم يكن الجاهل ولا يعمل
مبطل اليهود (و) بكره أيضا
(جده) أي المصلح (أناطلس
أو) إذا (وحداهم) يكره
أعنا (استرجاعه) أي قوله أنا
قد والله أراهم من أبا عبد
الله بن عمر (و) كذا قول بسم الله إذا
السبح أو سبحانه الله أذا رأى
ما يبعثه ونحوه خرجوا من
خلاف من أبطل الصلاة به
وكذا الخاطب شيء من القرآن
كذلك من دق عليه أدخلوها
بسلام آمنين ولن اسمه يحيى
يا يحيى خذ الكتاب بقوة ومن
أتى بصلاة على وجه معكروه
استقبله أعاذتها في القبر على
وجه معكروه (سن) أصل (رد
عابدين) كبير أو صغير أو جمة
بلا تعنف لحديث أم سلمة كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل في هريرة أم سلمة فربما
بذبه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة
فقال ليده فرجع فربما بين
بذبه نبي بنت أم سلمة فقال
بيده هكذا فاضت فلما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من أغلب رواه ابن ماجه
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم صلى إلى جدار اقتضه قبله
ونفس خلفه فجاءت به سبعة

عليه في حياته وقد كلف الإنسان في ذلك اتباع غالب طئنه قال المحدث في شرحه خلاف تركليف
العامي تقليد الأهل في الأحكام فإن فيه حرجا وتضييقا ثم زال عوام كل عصر يقلد أحدهم لهذا
المحدث في مسئلة ولا تحرف في شيء ولثالث في ثالثه وكذلك في المأخوذ ولم ينقل أشكرك ذلك
عليهم ولا تنهم أمره في أخرى الأهل والأئمة في نظرهم (فإن تساوبا) أي المحدثان (عنده) أي
عند الجاهل بادلها أو الأعمى (غير) مقلدا جمعا لأنه لم يظهر لواحد منهما أفضلته على غيره
حتى يرجع عليه (فإن أمكن) الأعمى الاجتهاد بشئ من الأدلة كالانهاض الكار غير
المحدودة والمبال والمهابت إلخ (بإح) (الاجتهاد) (ولم يقلد) لقدرة على الاجتهاد (وإذا صلى
المصير في حضر فخطأ أو) صلى (الأعمى بلا دليل) ياد لم يستقيم من غير ولم يلبس المحراب
ونحوه مما يمكن أن يعرفه القلة (أعادي) ولوا ما بان واجتهد المصير لأن المصير ليس بعمل
اجتهاد لقدرة من فيه على الاستدلال بالظاهر وسوغوا له ولو جود من غير عن يقين غالبا وانما
وحسب الاعادة علم ما تقرر بهما بعدم الاستقار أو الاستدلال بالظاهر مع القدرة عليه
(فإن لم يجد الأعمى) من يقلده (أو) لم يجد (الجاهل) من يقلده (أو) لم يجد (المصير المحسوس
ولو في دار الإسلام من يقلده صلى بالآخرى) التي ما ينطبق على طئنه انفسه لقلة (ولم يعد)
خطأ أو أصاب لأنه أتى بما أمر به على وجهه فسقط عنه الاعادة كالماجر من الاستقبال
(ومن صلى بالاجتهاد) أن كان من أهله (أو بالتقليد) أن لم يكن أهل اجتهاد (ثم علم خطأ القلة
بهذا فراجع لم يعد) لأنه أتى بالواجب عليه على وجهه مع عدم تفرطه فسقط عنه ولأن قضاء
القلة في الأصغر يقع كثير إلى وجود القوم وغيرهم من المراتع فإيجاب الاعادة مع ذلك فيه
حرج وهو منتف بقدره (ولو دخل في الصلاة بالاجتهاد) بعد أن غلب على طئنه جهة التقيد وأمر
(ثم شك لم يفتت إليه) أي إلى ذلك الشك لأنه لا يواي غلبة الظن التي دخل بها في الصلاة
(ويبقى) على صلاته (وكذا إذا دلت على الخطأ) (ولم يكن له أن يخطأ ولا يظهر له جهة أخرى) فلا
يلتفت إلى ما بيني (ولو غلب على طئنه خطأ الجهة التي يصل إليها) بأن ظهر له أنه صلى إلى غير
القلة (ولم يظن جهة غير ما غلبت صلاته) لأنه لا يمكنه استدانتها إلى غير القلة ولست له جهة
يتوجه إليها أو طلت لتدراغها (ولو أصر) من يصلي بالاجتهاد أو تقليد (وهو في الصلاة
بالخطأ) في القلة (يقينا) وكان المخير بقوله (لزمه قبله) بأن يعمل به وترك الاجتهاد أو التقليد
كما لو أخبره بذلك قبل اجتهاده أو تقليده (والأ) أي وإن لم يكن الأخذ بعين (لم يجر)
للمجتهد قول - حيره والعدل به لم تقدم من أنه لا يقلد مجتهدا غيره (وإن أراد مجتهد
صلاة أخرى) غير التي صلاها بالاجتهاد (اجتهدا وتوجها) فخص بالاجتهاد لكل صلاة لأنها
واقعة مقصدة فتستدعي طلبا حاددا كطلب الماء في التيمم كالمادة في الأصح بها لغت
ومستفت • قلت في موضع من التعليل الأول أن المراد صلاة من الفرائض بخلاف التوافل فلا
يلزمه التحري لكل ركعتين لو أراد النقل في وقت واحد وروى من التعليل الثاني أنه إذا كان
مقلدا لا يلزمه أن يجد التقليد لكل صلاة كما هو مفقود مجتهد (فإن تغير اجتهاده) (عمل) بالاجتهاد
(الثاني) لأنه ترجح طئنه صارا للعمل به واجبا فتستدري إلى الجهة التي أداها اجتهاده الثاني
(ولم يعد ماصلي) بالاجتهاد (الأول) لثلاثه تنقض الاجتهاد بالعمل بالثاني ليس تقنا
للاول بل لأنه مجتهد أدا اجتهاده إلى جهة فترتبه الصلاة إلى جهة غيرها وهذا قال عمر
قضى في المشرقة في العام الثاني بخلاف ما قضى في الأول ذلك على ما قضت وأهذه على
ما قضى إذا تقرر ذلك في عمل بالاجتهاد الثاني (ولو) كان (في صلاة يوتى) على ما عمل بالاجتهاد

(أو يكن) البار (محتاجا) إلى البرور (فكيف الطريق وتذكر صلواته وشيئا يحتاج فيه)
 الثاني (أو يكن) (عكة)
 فصار عليه الصلاة والسلام
 صلى عكة والثامن عشر من بين
 يديه وليس بينهما شقة رواه
 أحمد وغيره وفي الحديث والحر
 كى (فان أبى) البار (الاسرور)
 من يدى المولى (دفعه) المولى
 (فان أسر) على إرادته (السرور)
 ولم ينفذ (فدفع) (دفعه) أى
 المولى (قتاله) (لا يصح) ولو
 مشى قليلا ولا تبطل صلاته
 الحديث أى سعيد مر فوا إذا
 كان أحدكم صلى إلى شيء يستريحه
 من الناس فأراد أن يفتن بين
 يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله
 فافما هو شيطان مفتي عليه فلا ي
 داود إذا كان أحدكم صلى فلا
 يدع أحدا من بين يديه وليدبر
 ما استطاع فان أبى فليقاتله فافما
 هو شيطان أى فله قل شيطان
 أو هو يحمله عليه وقيل معه
 شيطان (ولا يكره) أى الدفع
 (أن خاف فسادها) أى الصلاة
 لانه يؤدي إلى فساد صلاته
 (ويعتبه) أى يعنى مصل
 ما رابن يديه (مع) أى مع
 تكرار الدفع من خوف الفساد
 لعدم الاذنية إذا أولم منه أنه
 لا يعتبه بدونه وتنقص صلاة
 من لم يدبر ما رابن يديه بلا عذر
 (ويحرم رويته) أى المولى
 (وبين) سببته (ولو) (كانت)
 بعيدة الحديث أى بهم عبد
 الله بن المرس بن الصلت مر فوا
 لو يعلم البار من يدى المولى عليه
 من الأثم لكان أن يقف أربعين
 سنين به من أن عمر بين يديه
 ولستم لأن يقف أحدكم ما فاعلم

باب الثانية وما يتعلق بها

(وهي القمط التاسع) وبها تشرط الصلاة (وهي) لفظة القصد يقال نول الله عزير أى
 قصد به (شرعاً) القلب على فعل العبادة تقرباً إلى الله تعالى (أن) يقصد بعمله الله تعالى
 دون شيء آخر من صنعه مخلوق أو أكل من كتب عند الناس أو عجة من خدمهم أو غيره وهذا
 هو الإخلاص (وقال بعضهم) هو تصفية الفعل عن ملاحظة الخلق (وقال آخر) هو التوفى عن
 ملاحظة الأشخاص وهو قريب من الذى قبله (وقال آخر) هو أن يأتي بالفعل لأدائه واحدة
 ولا يكون لغيره من الدواعى تأثير في إتمامه إلى ذلك الفعل وفي الخبر الإخلاص سر من سرى
 استودعته قلب من أحببته من عبادي ودرجات الإخلاص ثلاثة عليها من أن يعمل الصلوة
 وحده امتثالاً للأمر وقياماً بحق عبوديته ووسيلة من أن يعمل لثواب الآخرة ودنياً من
 أن يعمل للآخرة في الدنيا والسلامة من آفات الدنيا وما بعد الثلاث من أن يعاون تفاوتت أفراده
 ولهذا قال أهل السنة ما وجبت لكونها مقضية إلى أبواب الجنة أو إلى العلم من عقاب النار بل
 لأجل أن ذلك عبودية وهو رب هذا المخلص كلام الشمس المتعلق في حاشية الجامع المختار (فلا
 تصح الصلاة بدونها) أى النية (بحال) لقوله تعالى وما رى والابعد والله تعالى بينه الدين
 والإخلاص عمل القلب وهو محض النية وذلك بيان يقصد بعمله أنه ففوجده (وقوله صلى الله
 عليه وسلم) إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى متفق عليه ولا نهاه بقرينة محضة
 فاشتربت لها النية كالصوم وقال الشيخ عبد القادر في قبل الصلاة شرط وفيها ركز (وأعرض
 بأنه يلزم أن يقال في بقية الشروط كذلك ولا كالأكل به ومحلها القلب وجوباً والسان استحياء
 على ما تقدم هو منافع أول واجب أو قبله يسير وكيفية الاعتقاد في القلب قال في الاختيارات
 النية تتبع العلم فمن علم ما به فدخله قصد ضروره وتحرر خروجه لشك في النية لعلمه أنه
 ما دخل الإلابة (ولا يضرهما) أى النية (قصد تعليم الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم في
 صلاته على المنبر وغيره (أو) قصد (خلاص من خصم أو أمان من سر) قال في القروع كما
 وحلت ابن الصيرفي قوله (والمراد الاعتناء بالصحة بعد إتيانها بالنية المعتبرة لانه لا بد من قصد
 ولهذا ذكره ابن الجوزي فيما ينقص الأجر ومثله قصد مع نية الصوم وهم الطعام أو قصد
 مع نية الحج أو نية البلاد الثانية) أى البعيدة (وهو ذلك) كقصد الحج مع نية ذلك لانه قصد
 ما لم يضره (كثنية التبريد أو التقليل مع نية رفع الحطب وتقدم) هذا (في الوضوء) ولا
 يشترط ذكر هذا في حكمائنا بقول توفت أصلى الصبح ركعتين أو الظهر أربعة لكن
 أن نوى مثلاً الظهر ثلاثاً أو غيرها لم تنقص تلاعبه ولا يشترط أيضاً أن ينوى مع الصلاة
 الاستقبال كسفر العودة واجتناب العاصية (ويجبان نوى الصلاة بعينها) أن كانت
 معتبة فمن فرض كظهر أو جهة أو عصر أو ضرب أو عشاء أو صبح وكذا منقولة (ونقل

عليه الصلاة والسلام أمر بقتل الأعداء في الصلاة المشركين
 ما لا يخفى وقال حسن بن
 وابن عمرو أنس قاتبا بقتل
 القتل فيها قال القاضي والفتاوى
 منه أولى وإذا قتلها في المسجد
 ددنها أو أخرجهما (و) له أيضا
 (ليس حمامة وثوب) حديث
 وإبل بن جهم أنه عليه الصلاة
 والسلام الصغار باره وهو في
 الصلاة (لم يطل) ولا يتعد
 الجائز منه ثلاث ولا يشترط
 العدد لأن فعله عليه الصلاة
 والسلام في فعلها سبب لعائشة
 وغيره ظاهر زيادة على الثلاث
 كقائه حتى تأخر إلى حال قتلها
 إلى صفه القصاص فكذلك متى
 برز مع دوابه وإن التقدير بأنه
 التوقف وهذا لا يوقف فيه فإن
 طأله فها هو قاتل إبل الصلاة
 حمله وهو وجهه الأضرورة
 وبقي فإن لم تكن ضرورة
 واستأجابه قطع الصلاة وفعله
 ثم استأفها (و) لما مر (فتح على
 امامه إذا أرى) بقية من الجيم أي
 التمس عليه (أو غلط) في العرض
 والنقل روى عن عثمان بن
 وابن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة ليس عليه قلا
 انصرف قال لا يا أصليتنا
 قال نعم قال فما صنعت أن تنه
 علينا روى أبو يونس قال الخليلي
 استأذنه جسد وكالتسبيح بالتسبيح
 (ويجب) قصه على امامه إذا
 أرى عليه أو غلط (في القاعة)
 كنيان امامه مجده فيلزمه
 تنبيهه عليها لترقى بمصلاته
 عليه قال في الشرح وإن عجز من
 إتمام القاعة فسدت صلاة
 جميع الموقوف لقدرته على الصلاة

استصحاب النية فيه كإثباتها
 يسير مستحب الخلاف في كونها ركنا للصلاة هو لا يتقدم كنية الأركان وأول من اشترط لتقدم
 النية كونه في وقت الخلق في وقتها على ذلك ابن الزاوي والقاضي أبو يعلى وولده أبو الحسين
 ومصاحب الزاوية والمستوعب والحواشي وجزءه في الجزير وغيره ولم يذكر هذا الشرط
 أكثر الأصحاب فأما الإجماع أو شامتهم على الغالب قال في الأضاف وظاهر كلام غيرهم أي
 غير من تقدم الجواز لكن لم أر الجواز صريحا وعلم منه أيضا إذا احتجوا بمصنفها لم يستحب لانه صار كن
 لم ينو وعلم منه أيضا أنه إذا ارتد لم يستحب لأن ردق أثناء الصلاة مبطلة كما لو ارتد في أثناء
 الصلاة إذا تقرر ذلك فأنها تصح مع التقدم بالزم السير بشرطه (حق ولو تكلم بعدها) أي
 النية (وقيل التكبير) لأن الكلام لا ينافي العلم بالتقدم ولا ينافي النية المتقدمة فستمر إلى
 أن يوجدها مناض (وكذا لو أقيها) أي النية (عائدا) في العرض (ثم قل) فكبر لا الواجب
 استحسانا والنية حسد دخولها في الصلاة لأن لا يتقدم وكذا الوقي الصلاة وهو غير مستقبل ثم
 استقبل وصلى أو وهو مكشوف العورة ثم صعد ما دخل في الصلاة أو وهو ساجد نجاسة ثم
 القاعا ودخل في الصلاة (ويجب استصحاب كسبها) أي النية (إلى آخر الصلاة) بأن لا ينوي
 قطعها دون استصحاب كسبها ولو دخل عنها أو عجزت عنه في أثناء الصلاة لم يطل لأن
 الضر من هذا غير مكن وقيا ساهل المصروف وغيره وقد روى مالك في الموطأ عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا أتيت الصلاة أدير الشيطان وله حصاص فإذا قضى التثويب أقبل حتى
 يخطر بين المرء ونفسه يقول ادرك كذا ذكركذا حتى يصل أحدكم إن بدرى كم يصل وإن
 أمكنه استصحاب كسبها فها هو أصل (فان قطعها) أي البنية (في أثناءها) أي الصلاة طلت
 لأن النية شرط في جميعها وقد قطعها أشبه ما لو لم ينو أي انصرف منها (أو عزم عليه) أي على
 قطع البنية طلت لأن النية عزم حازم ومع العزم على قطعها الإجماع (أو رزق فيه) أي في
 قطعها بطلت الصلاة لأن استدامة النية شرط لصحتها ومع التردد بطلت الإدامة (أو شك) في
 أثناء الصلاة (هل نوى فعل مع الشك) لأن عملها الصلاة ككوع وسجود وركوع منها
 وفرع أو تسبيح ونحوها (ثم ذكر أنه نوى) بطلت الصلاة ولو علمه عن نية حازمة (أو شك في
 تكبير أو لم) بطلت بنية وجب عليه استئناف الصلاة لأنه لا بدخل في الصلاة إلا بشكيرة
 الأحكام والأصل علمها (أو شك هل أحرم بظواهر أو غير) أي شك في تعيين الصلاة (ثم ذكر
 فيها) بعد أن عمل مع الشك عملا لم يوفق لها بطلت الصلاة ولو علمه عن نية حازمة (أو نوى
 فسقطها) أي النية (أو علقه) أي قطع النية (على شرط) كان نوى أن حازم سقطها
 (بطلت) صلاة لما فاتك الجزم بها (أو شك هل نوى) الصلاة (فرضا أو قولا أو قها قولا)
 لأن العمل بنية الفرض (الآن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملا) من أعمال
 الصلاة الفعلية والقولية (فبنيها فرضا) لأنه لم يحصل عمل من أعمالها عن النية الجازمة (وإن
 ذكره) أي ذكر أنه نوى الفرض (بعد أن أحدث عملا بل فرضه) فلو علمه عن نية
 الفرضية الجازمة (وإن أحرم فرضه) صلاة (أو بنية فعمل من ركعتين فظن حازمة أو لم يجر أو
 التراويح ثم ذكر) (ولو قرأ بطل فرضه) وظاهره تصحيحه فلا (ولم ين) على الركعتين (فما)
 لقطع نية الباطنة بسلامة ظاهرا ما ذكر (كأنه كان سلم منها) عالما (لقطع نية الصلاة) وإن
 أحرم فرضه فإن حرمه كمن أحرم بفائته فلم تكن عليه (أو) أحرم فرضه فإن قبل دخول
 وقته أو قبلت فلا) لأن نية الفرض تشمل نية النقل فإذا بطلت نية الفرضية بغير نية مطلق

فله ان يختلف من صلى بهو كذا ويجزى أثناء الصلاة من ركن من الاعمال ٢١٣ كالموجّه متصفاً من بنهم وبكره

الصلاة (وان كان عالماً ان لا فائتة عليه او ان الوقت لم يخل (لم يتعقد) صلاة (فيهما) لانه متلاهب (وان احرمه) أي الفرض (فقد رتبته المتعبد ثم قلته فلا يفرض صحيح مثل ان يصوم منفرداً ثم يرد الصلاة في جماعة مجاز) لان: ما انفصل عن تعبدات الصلاة فلا تقطع نية الفرض بقيت نية التمسك (بل هو) أي قلبه فضلاً المنفرد فضلاً ليميله في جماعة (افضل) من اتقاه منفرداً الا كما قال في المصنف كقضاء المسجد للاصلاح (ويكره) قلب الفرض فضلاً (لغير الفرض) الصحيح لكونه اهل علم وعن احدى فتن صلى ركعة من فرض منفرداً ثم اتى الصلاة اعجب الى بقطعه ويدخل معها فعل هذا يكون قطع النقل أولى (وان انقل من فرض) احرمه كما ظهر (الى فرض) آخر كما لمصر (يجوز الثانية من غير تكبير احراماً) للفرض (الثاني) بطل فرضه الاول (الذي انتقل عنه لقطعه منه) (وصح) ماصلاً (نفلان استمر) على نية الصلاة لانه قطع نية الفرض نية انتقاله عن الفرض الذي نواه أو لادون نية الصلاة بغير نفل (وكذا حكم ما يبطل الفرض فقط اذا وحده) أي في الفرض فانه يصير نفلاً (كركل القيام) ملاهذ بفساده فان القيام ركن في الفرض دون النفل (و) كذا (الصلاة في الكسبة والائتمام) تنقل والائتمام مفروض يصح ان اعتقد حوازه أي جواز ما يبطل الفرض (ونحوه) أي غير اعتقاد حوازه كالاعتقاد بالتنقل مفترضاً فصنع صلاته نفلاً لان المرض لم يصح ولم يوجداً ما يبطل النقل فان لم يعتقد حوازه ونحوه بل فعله مع علمه بعدم حوازه لم يتعقد صلاته فرضاً ولا نفلاً لثلاجه كس أحرم من فرض قبل وقته عالماً (ولم يتعقد) الفرض (الثاني) الذي انتقل اليه بمجرد الثانية من غير تكبير احراماً لانها قاتح ولم يوجب (وان اقرن) نية الفرض (الثاني) تكبير احراماً بطل الفرض (الاول) لقطعه منه (وصح) المرض (الثاني) كالاول بتقديمه (ومن شرط الجماعة أن ينوي الامام والمأموم حالهما) بان ينوي الامام والمأموم ينوي المأموم الائتمام (فرضاً ونفل) لقوله عليه الصلاة والسلام وانما لكل امرئ ما نوى (فينوي الامام انه مقتدى به وينوي المأموم انه متقيد) كالجلمة لان الجماعة تنطبق بها احكامها وجوب الاتباع وسقوط الصلوة عن المأموم وفساد صلاته بفساد صلاة امامه وانما يقتدر الامام من المأموم بالنية فكذلك شرط لصحة انعقاد الجماعة (غلوياً) أحدها دون صاحبه) بان نوي الامام دون المأموم أو العكس (أو نوي كل واحد منهما اتمام الآخر أو) أنه (مأموم) لم يصح له الا انه آمن لم يأت به أو اثنى عن ليس اماماً (أو نوي امامة من لا يصح ان يؤم كأي) نوي أن يؤم كذا (أو) كذا (ارادة) نوي أن يؤم رجلاً ونحوه كماله من شرط الصلاة نوي أن يؤم قادراً عليه لم يصح صلاتهما لان كلام الامامة والائتمام فادان (أو نوي الائتمام باحد الامامين لاسبغ) لم يصح صلاته لعدم تعيينه (أو نوي الائتمام (بهما) أي بالامامين لم يصح صلاته لانه لا يمكنه الائتمام بهما (أو) نوي الائتمام (بالمأموم أو) (المنفرد) لم يصح صلاته لانه اثنى بغير امام (أو شك في الصلاة اماماً أو مأموماً) لم يصح صلاته (لعدم الجزم بالنية) أي نية الامامة أو الائتمام (أو احرم بمحاضرة فاقصرت) الحاضر (قبل احرامه) معه ولم يطلو لم يخل غيره معه قبل رفعه من ركوعه لم يصح صلاته لانه نوي الامامة عن لم يأت به (أو عن اماماً) بان نوي انه يصلي خلفي فدخل في الخطأ لم يصح صلاته (أو) حين (مأموماً) قلنا لا يجب تعيينهما أي الامام والمأموم (وهو) أي القول بعدم وجوب تعيينهما (الاصح) قاله في الفروع وغيره (فاخطأ) لم يصح صلاته قطعاً في الفروع وغيره مع من قوله قلنا لا يجب تعيينهما انما قلنا يجب تعيينهما ما وخطأ بمحض صلاته لانه محذور وفي التعيين لصحة غلط أو غشاً انه في نوه) وعطف احدى وجهه وهو في الصحيحين خارج (وساح) ان يسمي ونحوه (بغير مسجد) عن يساره

تضع مصلى على غير امامه (واذا) أي امر) كاستئذان عليه وهو امامه عن واجب أو يفتل في غير محله (سبح) اماماً وجوباً ومجتهذاً ان اصحاباً (رجل ولا) يخل) صلاته (ان كثر) تعيينه لانه من حسن الصلاة (وصفت امرأة سطن كفها على ظهر الأخرى) لحد يسول بين سعد مرفوعاً اذا نكح في في صلاتكم فتصير الى حال ولتصق النساء متفق عليه (وتتعل صلاتتان كثر) تصفيها لانه عمل من غير حضوا (وكره) تنبيهه منسباً (اختصة) الاختلاف في الابطال بها (و) كره (بمفسر) لقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدي (و) كره (تصفقه) لتنبيهه أو غيره للآية (و) كره (تسبيحه) لتنبيهه لانه خلاف ما أمرت به (لا يكره) تعيينهما (بقراءة) وتقبل وتكبير ونحوه) كتحديد واستغفار كالآية به لغير تعيينه وظاهر ما سبق لا تتعل بتعيينها على وجه القلب وله غير مراد وتطبل به لمنافاة الصلاة ذكره في الفروع (ومن غلبه تناوب كلهم ندبا) أي وان لم يكظم قال في شرحه لعدم قدرته عليه (وضع يده في فيه) لحد اذا تناوب أحدكم في الصلاة فلا يكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل فاه رواه مسلم والترمذي فليضع يده على فيه كالبعوض الذي يصرى يظهرها ليشبه الدافعه (وان) يذره أي المصلي (يمسك) أو

ووصف القامس تنقل في أو به ثم
مع بعضه على بعض ولحديث
البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها
ذفنها رواه مسلم وهل المراد
بالخطيئة الحرم أو الكراهة
قولان قاله الشيخ السيوطي (و)
صحة ونحوه (في ثوب أولي) من
كونه عن يساره أو تحت قدمه مثلا
يؤذي به (وبكره) بهتة ونحوه
(عنه وأماما) لظاهر الخبر
واحتراما لخفة الدين (ولزم)
من رأى نحو صائقي في مسجد
(حق) فبإساق أزالته من
مسجد) نذكر في ذوق حديث في
مساوي أعمالنا الضامة تكون
في المسجد لا تدفن رواه مسلم
(ومن تخليق عمله) أي البصاق
ونحوه أي طلى محل البصاق
ونحوه بالبصاق وهو نوع من
الطيب لفسده عليه الصلاة
والسلام قاله في الفروع (و)
من أبعث (في نقل صلاته عليه)
أي النبي (صلى الله عليه وسلم
هذه قراءته) أي المصلي (ذكره)
عليه الصلاة والسلام نصا
وأطلقه بعضهم (و- من أن
تكون (الصلاة إلى ستره) فإن
كان في مسجد أو بيت مصلي إلى
حائط أو سارية وإن كان في حناء
صلى إلى ستره بين يديه (مرتفعة) فقد
ذراع فأقل لحديث طلحة بن عدي
أنه فرغوا إذا وضع أحدكم بين
يديه مثل مؤخره الرحيل
فليصل ولا يلبس من مرو ذلك
رواه مسلم ومؤخره الرجل هو دفي
مؤخره صدق كادته ويختلف فتارة
تكون ذراعا وتارة تكون دونه
والمراد رجل البصر وهو أصغر من

صلاة وانحطأ مع قوله عنه (أو نوى الإمامة وهو لا رجوحي) أي (أحد) يأتي به (لم تصح) صلاة
ولو حضر من أتم به لأن الأصل عدم بحيث (وأن نوى الإمامة تطأ ناحيته رؤوم) بأن يطلب
على طئه حضور من يأتي به (صح) ذلك كالأصل (لا) تصح نية الإمامة (مع الشك) في حضور
من يأتي به كالأصل عدم بحيث لانه الأصل (وإن) نوى الإمامة تطأ ناحيته رؤوم (لم يحضر
لم تصح) صلاة لانه نوى الإمامة من يأتي به ولو كان حضور ولم يدخل معه لاندخل ثم انصرف
قبل إتمامه صلاة فإن صلاة الإمام لا تبطل ويقيم منفردا (وإن أحرم منفردا نوى الأثم)
في أثناء الصلاة (أو) أحرم منفردا ثم نوى (الإمامة لم يصح) فرضا كان: الصلاة (أو نفلا)
كالتراب والوتر لما تقدم قال في الاتصاف هذا المذهب وعليه الجهور وقال في الفروع اختاره
الاكثر كالجملة باختاره القاضي وأكثر أصحابنا والمنصوص بحجة الإمامة من أحرم منفردا
(في النقل وهو الصحيح) عند الموت ومن نابه، لحديث ابن عباس قال ثبت عند خالي مودة
فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت عن يساره فاحتضني فادارني عن يمينه
متفق عليه وروى مسلم عنه من حديث أنس وجابر بن عبد الله ه قلت ولا دليل في ذلك
لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم نوى الإمامة ابتداء فله حضوره (وإن أحرم مأموه) نوى
الانفراد لعذر بيجزك الجماعة كتطويل أم (أو) كالحض (أو) كالحض (أو) كالحض (أو) كالحض
(شيء بعد صلاة) كداهة أحد الاثنين (أو خوف على أهل أو مال أو خوف) خوف رقة
أو خرج من الصف مغلوبا) لشدة حزن (ولم يجز لمن يقف معه ونحوه) أي تقوما ذكر من
الاعذار (صح) انفرادهم صلاة منفردا لحديث جابر قال صلى معاذ بن قومه فقرأ سورة
المبرقة فتأخر رجل فصلي وحده فقبل له لما فقت قال ما فقت ولكن لا تبن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأخبره قال النبي صلى الله عليه وسلم قد كرك ذلك فقال افتان أنت ما عذرتين
متفق عليه وكذا نوى الإمام الانفراد لعذر وبطلان حجة الفارقة لعذر (ان استفاد) من فارق
لتدارك شيء يخشى فوته أو غلبه تعاس أو خوف ضرر ونحوه (عقارته) إمامه (تقبل لحوقه
لحاجته قبل فراغ إمامه) من صلاته ليحصل مقصوده من الفارقة (فإن كان الإمام بجعل ولا
يتم انفراده عن تنوع تعجيل لم يجز) له الانفراد لعدم الفائدة فيه وأما من عذره لعدم وج
من الصفه له الفارقة مطلقا لأن عذره خوف الفساد الفقيه وذلك لا يتدارك بالمره (فإن
زال العذر وهو) أي المأموم (في الصلاة) الدخول مع الإمام) فيما بين من صلاته ويقف معه
ولا يلزمه الدخول معه (فإن فارقته) أي فارق المأموم الإمام لعذر ما تقدم (في قيام قبل قراءته)
أي الإمام (الفائحة قرأ) المأموم لنفسه أصبره رقة منفردا قبل سقوط فرض القراءة عنه
بقراءة الإمام (و) إن فارق المأموم (صدها) أي بقراءة الفائحة (فله) كوع في الحال
لأن قراءة الإمام قراءة المأموم (و) إن فارقته (في أثنائها) أي القراءة (تكمل ما بق) من الفائحة
لما تقدم (وإن كان في صلاته) كظاهر وعصر أو في الأخرتين من العشاء مثلا وفارق الإمام
لعذر بعد قيامه (وإن كان إمامه قبل البقرة) أي تلازمه القراءة إقامة لظن مقام البقية ه قلت
والاحتياط القراءة (وإن فارقته) لعذر (في ثانية الجمعة) وقد أدرك الأولى معه (أتم جمعة) لأن
الجمعة تدرك بركعة وقد أدرك كأمع الإمام (فإن فارقته في) الركعة الأولى من الجمعة (فكذلك) زحوم
فيها حتى تقوته الركعتان) بينهما فلا يصح الظاهر (وإن كان) انفراد المأموم عن الإمام
لعذر لعذر لم يصح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تختلقوا على أنفسكم ولأنه ترك متابعة إمامه
وانتقل من الأعلى إلى الأدنى بغير عذر أشبه ما لو نقله إلى النفل أو ترك المتابعة من غير نية

تركز له الحرة في السفر فيصل إليها ويعرض له البعد فيسمى إليه (وعرضها) أي ٤١٥ السترة (الجمالية) الامام (أحد) قال

الانفراد (وإن أومأ اماماً صار منفرداً المنزلة مثل أن سبق للمأموم الحديث أو قسدت صلاته
لغيره أو غيره فزوى الانفراد) قلت أول من جاز (مع) ويتم صلاته منفرداً قال في القروع وإذا
بطلت صلاة المأموم أتتها امامه منفرداً قطع به جماعة لانها لا تمنعها ولا تمنعها بما يدل سهوه وعلمه
بحدوده وعنه تبطل وذكر في المتن قياس المذهب (وتبطل صلاة مأموم يطلان صلاته امامه)
لا ارتباطها (الاحكام) أي لا تبطل صلاة امام يطلان صلاته مأموم لما تقدم (سواء كان)
بطلان صلاة الامام (لغيره) كان سابقة الحديث أو لم يكن غير ذلك فبطلان الحديث وغيره من المبطلات)
فصل في حديثي على بن طلحة مرفوعاً إذا نكح أحدكم في صلاته فليصرف خيلته ولا يبدل الصلاة
رواه أبو داود بن داود (فلا اختلاف للمأموم) إذا سبق امامه الحديث ولا اختلاف أيضاً
للامام (ولا يني) المأموم (على صلاته امامه) حيث يدل بستانها المطلان (وعنه لا تبطل صلاة
مأموم) إذا كان بطلان صلاة الامام لغيره بان يسهل الحديث (ويقونها) إذا قلنا بحدودها لانها
(جماعة بغيره) يستخفونه أي الامام قال في القروع وكذا يجمعان (أو) يقونها (فراى
استحاده جماعة) أي اختار القول بعدم بطلان صلاة المأموم بطلان صلاة امامه لغيره جماعة
من الصحابة وما قاله الشافعي (فصلها) أي على رواية عدم بطلان صلاة امامه لغيره جماعة
(الامامة لا تستلزم اختلاف الامام) إذا سبقه الحديث (مع) ذلك منه لغيره لروى البخاري أن رجلاً
طعن أن شديداً بعد الرحمن بن عوف فقدمه فاتهمهم الصلاة ولم ينكر فكان كالاجماع ولعل
على رواه سعيد (وبطلت صلاة الامام) لزال شرطها وهو الظاهر (كعدم ذلك) الحديث
(وله) أي الامام إذا سبقه الحديث بناء على الرواية الثانية (أن يستخف من يتم الصلاة بمأموم
ولو) كان الذي يستخفه (مسيباً) لم يدخل معه من أول الصلاة (أو) كان الذي استخفه
(من) لم يدخل معه في الصلاة (لم يستخف من كان يصلي منفرداً) (ويستخف المسبوق) الذي
استخفه الامام (من يصليهم ثم يقوم فيأقبح) بقى (عليه) من صلاته وتكون هذه الصلاة
بشأنه (فإن لم يستخف المسبوق) من يصليهم (وسلموا منفرداً وانظروا) المسبوق
(حق) بأن يباع عليه من صلاته ثم يصليهم (لم يملك نص عليه) قال القاضي في موضع من
المجرد يستحب انتظاره حتى يصليهم (وبني الخليفة الذي كان معه) أي الامام (في الصلاة على
فصل) أي ترتيب الامام (الأول) المستخف له من حيث يبلغ الأولاته ثالثة (حق في القراءة
ياخف من حيث بلغ) لأن قراءة الامام قراءة له (والخليفة الذي لم يكن دخل معه) أي الامام (في
الصلاة يتدنى الفاعلة) ولا يدعى على قراءة الامام لانه لم يأت بقرض القراءة ولم يجد عليه قطعه
هذه لانه لم يصروا جميعاً (لكن يصروا) كان قراءة الامام منها (أي الفاعلة) ثم يجرى ما جرى
من القراءة ليحصل البناء على فعل مستخفه ولو ضرورة (فإن لم يعلم الخليفة) السبوق والذي
لم يدخل معه في الصلاة (كم صلى) الامام (الأول) الخليفة (على اليقين) كما صلى يملك
عدد الركعات (فإن سبق به المأموم رجوع إليه) يعني على ترتيب الأول (فإن لم يستخف الامام)
الذي سبقه الحديث (وصلى) أي المأموم (وحداً) بكسر الواو أي فرادى (مع) ماصوله
(وكذا أن استخفوا) لا تنضم من يتم بهم الصلاة فيصير كالواستخفه الامام من استخف فيها
لا يمتدحان كان مسبقاً قد دخل مع الامام بقدره مع الركون فما استخفه الامام اتانته
الركعة فانه لا يمتدحان لانه لم يدرك ركوعهما مع الامام قبل أن يحدث وتنت الركعة (اعتدبه
المأموم) لانه أدرك ركوعهما بالنسبة للمسبوق المستخف فانه جماعة كثير وقدمه في الركعة (وكال)
أحمد والله الحسن (بن حامد) بن علي الخضاعي (ان استخفه يني من لم يكن دخل معه في
الركوع أو) استخفه (فيما بعد) أي بعد الركوع (قرأ) الخليفة (نفسه) لانه لم يقرأ ولم يجد
فاذا من وراثتها أي السترة شيء لم يذكره لما تقدم (فإن لم تكن) سترة (فر) لان وقع بين يديه قلب أسود بهيم أي لا يخطأه

ما سقط عنه كاتمه (وانتظر المأموم) حتى يقرأ (ثم ركع ولحق المأموم) لاجل الاعتداد
 بالركعتين منهما (وهو) أى ما قاله ابن حامد (مراد غيره) من الأصحاب (ولأدبته) يعنى إذا
 أراد الاعتداد بالركعة ومقتضى كلامه أن لا خلاف فى المسئلة وأن كلام غيره مجمل على كلامه
 كافى فى النقص والمبدع قولان متقاربان وليس اعتداده بذلك ركعة ضرورياً إذ لا يجوز
 سائعه على ترتيبه إلا ما ثبت سابق به كالركعة بمقتضى (وان استغف كل طائفة) من المأمومين
 (رجلاً) منهم صم (أو استغف بعضهم وصلى السابقون فرادى صم) ذلك كالركعة استغف كلهم أو لم
 يستغفوا كلهم (وان استغف امرأه وفيهم رجل أو نحوهم قارئ صحت صلاته المستغف بالنساء
 والأمين فقط ذكره فى المبدع (هذا) الذى ذكر من أحكام الاستغف (كله على الزاوية)
 الثانية وأفاد ذكره للمصنف كغيره مع كونه مفترعاً على صحت صلاته لغيره لانه لا خلاف
 لغيره هذه المسائل على هذه الزاوية ثم قالوا وكذا الاستغف لمرض وغيره مما يأتى فاحتاج إلى
 بيان هذه ليعلم منها أحكام الاستغف لمرض وغيره على المذهب (ومجمل) أى مجمل ما تقدم من
 الاستغف لمرض الحداث (فما إذا كان ابتداء صلاة الإمام مصحواً وان كان) ابتداء صلاته
 (فاذا كان ذكر) الإمام (المحدث فى أثناء الصلاة فلا) استغف لان صلاته لم تنعقد ابتداء
 (وله) أى الإمام (الاستغف لحديث مرضى أو حديث خوف أو) لاجل (حصره عن
 القراءة الواجبة وغيره) كالتكبير أو التعميم أو التشديد أو السلام لوجوبه عند الإحصاء
 للإمام مع بقائه صلاته وصلاته الإمام بخلاف ما إذا سبق الإمام المحدث لبطان صلاته ثم صلاة
 المأمومين تبعاً له على المذهب كاتمه (وان سبق اثنين فأكثر بعض الصلاة) ثم سلم الإمام
 (فاتم أحد جماعته فى قضاء ما فاتهما) صم (أو أتم مقبلاً) فبإتق من صلاتهما (إذا
 سلم الإمام مسافراً صم) ذلك لانه انتقال من جماعة إلى جماعة أخرى لصدرها لا للاستغف
 واستدل فى الشرع بقضية أى بركعتين تأخر وتقدم التى صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع
 وبه نظر انتهى قلت ليس غرض الشارع إفضاء أى بركعتي هذه المذكورين لتشبههما
 حيث الانتقال من جماعة إلى جماعة لان الصلابة قائمات مؤقَّتة بأى بركعتين أو مؤقَّتة به
 الصلابة والسلام يحصل بين ذلك وبين المسئلة المذكورة الجامع وهو المشابهة فى الانتقال من
 جماعة إلى أخرى ومحل صحة اقتدائه لمسوق بمثلها إذا سلم الإمام (فى غير جمعة) (دلاً) بصحة ذلك
 (فيها) أى فى الجمعة (لأنها إذا أقيمت على طهر لم تنقسم فيه) مرة (ثانية) قاله القاضى
 وفيه نظر وليس فى ذلك كامة ثابتة أو تأخر أو تكيل لها جماعة وغابته انه أهلت بجماعتين وهذا
 لا يصح كالصلية لركعة الأولى منها يستين ثم يارفعه غير ووصلية الثانية باربعين قول
 له لا لشروط العدولها فى لزوم تأتمنعة وتكون ذاتاً مترنص (و) أنهم لم ينوؤوا ولا
 باختلاف (باعتذار السابق) والقصر المذكورين (لأصبح) لان مقتضى الدليل منه وانما
 ثبت جوازها فى محل المذلة فمعية عرفية فيما عداها على الأصل (وان أصر الإمام لتسمية الإمام
 الخ) أى الإمام الراتب (وكان الإمام الأعظم أو غيره) (أو) (أدنه) أى اذن الإمام الخى له
 يؤم مكانه (ثم حضر) الإمام الخى (فى التثنية) أى الصلاة (فأمرهم) أى بالمأمومين الذين أصرمو
 وأرائهم (وبنى) الإمام الخى (على) ترتيب (صلاة حليفة وصار الإمام) الذى أصر أولاً (مأموماً)
 (جاء) ذلك (ومح) لما روى سهل بن سعدان النبى صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بنى
 عمرو بن عوف ليصلح بينهم لحانت الصلاة صلى أبو بكر خدام النبى صلى الله عليه وسلم والناس
 فى الصلاة فخلص حتى وقف فى الصف وتقدم النبى صلى الله عليه وسلم فعلى ثم انصرف
 متفق عليه والأصل عدم الخصوصية (والأولى) للإمام (تركه) ذلك وبيع الخليفة يتم

فان لم يكن بين يديه مثل أخرى
 الرجل فانه يقطع صلاة المرأة
 والجار والكتب الأسود قال عبد
 الله بن الصامت ما بال الكتب
 الأسود من الكتب الأحمر من
 الكتب الأصغر قال ما بنى
 سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كما سألنى فقال الكتب
 الأسود شيطان رواء مسلم
 وغيره (لا) تنطلى من مريم
 بيه (امراً رجلاً وشيطاناً)
 وكتب غير ما سبق لانتزيب
 بنت أم سلمة مريم بيه عليه
 الصلاة والسلام لم يقطع صلاته
 رواء أحمد وابن ماجه بإسناد
 حسن وعن الفضل بن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونحن فى ياديه فصلتى
 الصبر على بن بيه ستره وجرار
 لنا وكلمة نعتان بن بيه فى بابى
 ذلك رواء أحمد وأبو داود لكنه
 محض من حديث أبي ذر وأما حديث
 أبى سعيد لا يقطع الصلاة متى
 رواء أبو داود وبه مجاهد وهو
 ضيق (ستره الإمام ستره) بن
 خلفه (روى عن أنس رضى الله
 عنه لانه عليه الصلاة والسلام
 كان صلى إلى ستره ولم ينقل أنه
 أمر أصحابه بستره أخرى فلا
 يصح من روى بن أبي ذر ولم
 مما يقطع الصلاة وان مريم
 يدى الإمام ما يقطع صلاة تقطع
 صلاتهم أيضاً ولروى المأمومين
 من مريم بين أيديهم وهل ياتمه
 احتمالاً لا ميل صاحب الشروع
 إلى أن لم يردوه وأنه بنى مسوقه
 ابن نصر الله والمراد عن خلفه
 من أتى به سواء كان رواء أو

باب آداب (المشي الى الصلاة)

أى التوجه اليها والمخرج لها وما يتعلق به من الأحكام (يسن الخروج إليها) أى الصلاة (منظهر أعجوف وشعور) لحديث كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا نوضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج حامدا إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فإنه في صلاة رواء داود (و) يمشى (أن يقول) خارج من بيته ولو نزع صلاة نسي الله أمست الله اعتمدت بقله فقلت هل الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم إني أعوذ بك أن أضل) بالبناء للفاعل (أو أضل) بالبناء للمفعول من الضلال وهو ضد الهداية (أو أضل أو أزل) من الزلل (أو أظلم أو أظلم) من الظلم وهو الجور (أو أجهل أو أجهل) من الجهل وهو إدراك الشيء على خلاف ما هو به والقيل الأزل في الشكل مبنى للفاعل والثاني للمفعول (و) يمشى (أن يمشى إليها) أى الصلاة (بكنة أو قار) غنم الواو وقال القاضي هيائر والقرطبي هو بمعنى الكنية وذكر على سبيل التأكيد وقال النورى القاضى هيران بنهما قرأوا أن الكنية الثانية في المرسكات واحتساب العيش والوفاء في الهيئة كفض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات والأصل في ذلك حديث الصعيبي إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم الكنية إذا كنتم فضلا ولو كنتم فاقنوا (و) يمشى (أن يمشى بخطا) لتكثر حسنة فمن كل خطوة كتب لها حسنة والحسنة عشر أمثالها لحديث يزيد بن ثابت قال أقيمت الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وأمامه قنارب في أعناقهم قال تدرى ما فعلت هذا لتكثر خطاى في طلب الصلاة (و) يكره أن يشبك بين أصابعه من حين (وفي نسخة من حيث) يخرج من بيته حامدا المسجد غير كعب بن عجرة وتقدم (وهو) أى التشبيك بين الأصابع (في المسجد أشد كراهة) لحديث أبى سعيد أنه عليه السلام قال إذا كان أحدكم في المسجد لا يشك أن تشبك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما كان في المسجد حتى يخرج منه رواء أحمد قال بعض العلماء إذا كان يتنقل الصلاة جميعا بين الأخبار فانه رداء لما انفصل عليه الصلاة والسلام من الصلاة التي سلم قبل انماها شبك بين أصابعه (و) تشبك الأصابع (في الصلاة) أشد واشد كراهة لقول كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا تشبك أصابعه في الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه رواء الترمذى وابن ماجه وقال ابن عمر في الذى يصلى وهو مشبك تلك صلاة الغضب عليهم (ويسن أن يقول مع ما تقدم) ذكر ما خارج من بيته ما روى أحمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرج من بيته إلى الصلاة فقال اللهم إني أسألك بحق السائين عليك وبحق منى هذا فأني أخرج أشرا ولا بطرا قال الجمهورى البطار الأثر وهو شدة الفرح والمرح شدة الفرح والانشاط (ولا يراى لاجمعة) الرأه أظهر العمل للناس لبره ونقلوا به شعر والهمة أظهر العمل لهجمه الناس (رحبت انقضاء خطاك) أى غفرتك (واستفاء مرضاتك) أسألك أن تنقضى من الناس وأن تغفر ذنوبى أنه لا ينصرف القريب إلا أنت) أقبل الله عليه بوجهه واستغفره سبعون ألف مرة رواء أحمد وابن ماجه وإن يقول (اللهم اسعنى من أوجه من توجبه إليك وأقرب من توسل إليك وأفضل من سألك ورجب إليك اللهم اجعل في قلبي نورا) أى

﴿فصل﴾ تتقدم أعمال الصلاة ثم أمورها إلى ثلاثة أقسام الأول ما يسقط عدولا ٢١٧ سهواً في الأركان لأن الصلاة لا تهم

الابا فثبت بركن البيت الذى لا يترفع إليه بعضهم مماها فروضاً الثاني ما ينطى بتركه عسداً يسقط سهواً بعدة ويسمى الواجب الثالث ما لا ينطى بتركه مطلقاً وهو الشن ة (ارتكها ما كان فيها) استرازا عن الشروط (ولا ينطى عنها) خرج السقوط (لا) تسقط (سهواً) خرج الواجبات (وهي) أربعة عشر ركناً (قيام فحرق فرض) ولو على الكنية لقوله تعالى وقوموا لله قانتين وحديث عمران مروى عن رجل قائما ما لم تستطع فعد إلى آخره رواء البخارى وشخص بالفرض لحديث عائشة رضى الله عنها فروا ما كان يصلى ليلاطو بلا فداء الحديث رواء مسلم (سوى خائف به) أى بالقيام كن بكاره حائط يستتره جالساً فقط ويخاف بقيامه نحو عذو فيجوز أن يصلى جالساً (و) سوى (عربان) لا يصدر ستره فيصلى جالساً ويضع وتقدم (و) سوى مرض يمكنه قيام لكن لا يمكن مداواة قائماً يسقط عنه القيام (لداواة) ويصلى جالساً فداء المسج (و) كذا يصلى جالساً لاجل (فقرىفت) فخرج من خروج (كحس ونحوه) مكان قصر السنف (و) كذا كذا يصلى على قيام قاهدا (خلف امام الخي) أى الازاب (العاجر عن القيام بشرطه) وهوان يرجو ذاك عنه وباقى تفصيله في الجاهة (وحده) أى القيام (ما لم يصبر ركناً) أى لا يصبر

حدثني أبي سعيد مرفوعا اذا
 قمتم الى الصلاة فاعدوا صغوركم
 وسددوا الفرج فلما قال امامكم
 الله اكبر فقولوا الله اكبر رواه
 احمد بن حنبل عن ابيه عن ابيه
 الصلاة والسلام افتتح الصلاة
 بشيئا وقال صلوا كما رايتوني
 اصل (و) الثالث (قراءة العاقبة)
 في كل ركعة وتقدم موضعا
 ويحدها امام من امامه ويأتي
 (و) الرابع (ركوع) اجماعا في
 كل ركعة لقوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ركعوا وقولوا عليه الصلاة
 والسلام في حديثنا في
 صلاة المتيقن عليه ثم ركع حتى
 تطمئن راكعا ثم اسلم (رفع
 منه) أي الركوع لقوله في
 الحديث المذكور ثم رفع (الاما
 أي ركعها ورفعا منه) (بعد
 ركوع) (اولى كسوف) في كل
 ركعة فالركوع الاول والرفع منه
 ركعتين وما بعده ليس بركعتين (و)
 السادس (اعتدال) قوله عليه
 الصلاة والسلام في الحديث
 المذكور ثم ارفع حتى تعتدل قائما
 ولما راد الاعتدال عما بعد اول
 في كسوف لان الرفع والاعتدال
 فانه ان الركوع ولو اخر الامام بعد
 اول في كسوف الى هنا لكان
 واضحا في المقصود (ولا تبطل)
 الصلاة (ان طال) الاعتدال لان
 في حديث البراء المتفق عليه انه
 عليه الصلاة والسلام قوله
 قريب قياضه وركوعه (و)
 السابع (مجدد) اجماعا في كل
 ركعة مرتين لقوله تعالى واجدوا
 ولحديث النبي في صلاته (و)
 الثامن (رفع منه) أي السجود
 (و) التاسع (جلوس بين السجدين) لقوله عليه الصلاة والسلام النبي في صلاته

عليها كما يفيد التذكير (وفي قري نورا وفي لسان) أي انطق (نورا) استمارة لفظ والمهدي
 (وفي معنى نورا) ليحصل بأفانواع المعارف ويحصل له بصنوف الحقائق (وفي بصري نورا) ليكشف
 الحقائق وعن عيسى نورا وعن شمائل نورا وامامى نورا وعلني نورا وفوق نورا وتحته نورا
 لا يكون محفوف بالنور من جميع الجهات وايضا نورا تجاوز النور عن قلبه وسمعه وبصره الى
 سائر جهاته ليستدلى كل اتباعه (وفي عصي نورا وفي نبي نورا وفي ذي نورا وفي شري نورا
 وفي بشري) أي جلدي (نورا وفي نفسي) أي ذاتي (نورا) أي اجلدي نورا شاملا لا لا نور
 السابقة وغيرها (واعظم لي نورا) أي ابدلي من عطائك نورا عظيما لا ينكته كنهه (واجعلني
 نورا اللهم اعطني نورا وزدني نورا) روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى
 الصلاة وهو يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي لسان نورا واجعل في بصري نورا واجعل من
 قلبي نورا ومن امامي نورا واجعل فوق نورا ومن تحتي نورا واعطني نورا رواه مسلم (وان سمع
 الاقامة لم يسمع) كالمصباح - في شبهة هرول وعدا في شبهة عدوان باب قارب المروعة
 وهو دون الجري وذلك لغيره رأي هرير بن قيس (فان طلع في ادراك التكبيرة الاولى وهو ان
 يدرك الصلاة) أي موقفه للصلاة (قبل) ان يكبر الامام (تكبيرة الاحرام) ليكون خلف الامام
 اذا كبر لا افتتاح فلا بأس ان يسرع شيئا ما لم تكن جملة تعجب نص عليه واحتج ائمة الجاهل
 بالصباة وهم مختلفون (وان - حتى قرأت الجماعة أو الجماعة بالسكينة فلا ينبغي ان يسكروه) له
 (الاسراع لان ذلك لا يغير اذا فات هذا معنى كلام الشيخ في شرح العمدة زنا في فضيلة ادراك
 التكبيرة الاولى في) باب (صلا الجماعة فاذا دخل المسجد استحب ان يقدر حله اليه) في
 الدخول لما تقدمت عليه الصلاة والسلام كان يجب التيامن في شاة كله (وان يقول) هذا
 دخول المسجد (بسم الله) رواه ابو داود (اعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم وسلطانه القديم
 من الشيطان الرجيم) رواه ابو داود ولكن ليس فيه وسلطانه القديم (الحديث) رواه ابن
 السني في عمل اليوم والليلة (اللهم صل وسلم على محمد) رواه ابو داود وليس فيه وسلم
 (اللهم اغفر لي ذنوبي) رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (وافعل لي ابواب رحمتك) رواه
 مسلم (واذا خرج قد مر حله السري في الخروج) من المسجد (وقال بسم الله اللهم صل وسلم
 على محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافعل لي ابواب رحمتك) ويقول ايضا (اللهم افرحني
 من ابليس وجنوده) لما روى ابن السني في عمل اليوم والليلة عن أبي امامة مرفوعا قال ان
 احذرك اذا اراد ان يخرج من المسجد دأبت جنود ابليس واجتلبت اليه كما يجتمع النمل على
 نسو بها فاذا كان احذرك على باب المسجد فقل اللهم افرحني من ابليس وجنوده فانها لم
 تضرب ابليس بذكر النمل وقيل اميرها (فاذا دخل المسجد يجلس حتى يلقى ركعتين فيجبه
 المسجد ان كان في غير وقت نهى وباتي ذلك (آخر الجملة) حديث أبي قتادة مرفوعا اذا دخل
 احذرك المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه (ويجلس مستقبل القبلة لانه خير
 المجالس) لقبر (ولا يفرغ أصابعه) لانه في صلاة ما انتظر الصلاة (و) يشغل بالطلاقة من الصلاة
 والفرقة والذكر أو يسكت) ان لم يشغل بذلك لا الاشتغال بذلك افضل (وبكره ان يمضوض
 في حديث الدنيا) فانه يا كل المسنات كما تأكل النار الحطب كما في الخبر (فان ادركك) أي
 مستغفلا الصلاة والذكر وسكتا منتظرا للصلاة (فهو في صلاة ولا تنكته تستغفره لما مرؤذ
 او يحدث الخبير

باب صفة الصلاة وبيان ما يكره فيها وأركانها وواجباتها

ثم ارفع حتى تلمعن جالسا (و) العاشر (لمناينة في كل فعل) ما تقدم لامر عليه ٢١٩ الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم

وسنها وما يتلى بذلك

(يسن ان يقوم امام) عند قول المؤذن قد قامت الصلاة (فاموم غير مقيم الى الصلاة) يقوم
(عند قوله المؤذن قد قامت الصلاة) كذا في الكافي وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى ولامدعالي الصلاة فاستبقت المبادرة اليها قال ابن المنذر
اجمع على هذا اهل الحرمين وانما استثنى المقيم لانه راقى الاكلة كلها قائما كالاذان وعمل
استحباب قيام الاموم عند قوله قد قامت الصلاة (ان كان الامام في المسجد ولو لم ير الامام)
قاله الموقفي وفي الشرح ان كان في المسجد اقر بعبادته فاموا قبل رؤيته واولا فلا وفي الانصاف
وجزمنا في المنتهى والصحيح من المذهب ان الاموم لا يقوم حتى يرى الامام عليه جمهور
الاصحاب وقدمه في القروع وغيره ومحمد بن احمد وغيره اه لقول ابي قتادة قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت رواه مسلم والمراد
بالقيام اليها هو التوجه اليها يشمل جلوس العاجز عنه ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاكلة
نص عليه وهو قول رجل انما الامصار (وان كان) الامام (في غيره) اى المسجد (وليس فيه)
لم يقيم حتى يراه الخبير وتقدم ما فيه (وليس بين الاكلة والتكبير دعاء مستنون نصا)
قيل لاحد قيل التكبير تقوله شيئا قال لا اذ ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
اصحابه ولا عن العامة يكون بعد الصلاة فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
ها تقسم ان قوم في باب الاذان و يدعوه عند اقامه اى قلها قمر بالانصاف جميعا بين
الكلامين (وان دعا) بين الاقامة والتكبير (فلا بأس) به اذ لا يحذور فيه (فعله) الامام (احد)
ورفع يديه) حكاية في القروع والمبدع في الاذان منه ومقتضاه ان المتقدم خلافه كما هو
اصطلاح صاحب القروع (ثم يسوي) اى يامر بدليل ما بعده (الامام الصوفى) فادعوا فادعوا
المتكبر الا كعبدون اطراف الاصابع فليفت) الامام (عن عينة) كالاعتدال وسوا
صفوفكم وفي الغنى وغيره) وتبعه في شرح المنتهى (استودعكم الله وعن يساره كذلك) وهى
الرمية اعتدالوا راجع الله وذلك لما روى محمد بن مسلم قال حلت الى عنب انس بن مالك يوما
فقال هل تدري لم صنع هذا العود فقلت لا والله فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
قام الى الصلاة اخذ بيته فقالا اعتدلا وسوا صفوفكم ثم اخذه يساره وقال اعتدلا وسوا
صفوفكم رواه ابو داود (لان تسوية الصف من تمام الصلاة) الخبير متفق عليه من حديث
انس (قال) الامام (احمد بن حنبل) ان تمام الصفوف قبل ان يدخل الامام اى موقفه حديث
ابى هريرة قال ان كانت الصلاة تمام (رسول الله صلى الله عليه وسلم) فاخذ الناس مصافهم قبل
ان يقوم النبي صلى الله عليه وسلم مقامه رواه مسلم (ويسن تكميل الصف الاول فالاول) اى
الذي يليه وهكذا حتى ينتهوا لتقدم من حديث ابو يعلى عن الناس ما في التمدد والصف الاول لم
يجدوا الا ان يستموا على ذلك لاستموا عليه وظاهر حتى يصعد النبي صلى الله عليه وسلم وان
كانت الصلاة في محراب اربعة اركان (و) (يسن) تراص المأمومين وسد خلل الصفوف
لتشبه صفوف المهادين (فلترك القادر) الصف (الاول فالاول كره) له قلت كافي
الانصاف على الصحيح من المذهب جمهور المشهور ايضا (والصف الاول) لمرجل افضل لقوله
عليه السلام لا تسكنوا في الذي يلي (وهو) اى الصف الاول ما يقطعه الخبير) كافي
الانصاف على الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب اه والمراد ان اول صف يلى الامام قطعه
للمنيب ولا (لاما يلى) اى اول صف يلى المنبر (ويجوز كل صف لمرجل افضل) من سيرة اى

ذكر كل فعل منها بالاعانة
(ومى) اى الطمأنينة (السكون
وانقل) كالتأخير ورمى الطمان
الرجل الطمأنينة اى
سكن وقيل بتدليل كراواجب
ليتمكن من الاتيان به (و)
الحادى عشر (تشهد اغير)
لحديث ابن مسعود كذا تقول
قبل ان يقرض علينا التشهد
السلام على الله السلام على فلان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
قولوا الصلوات رواه البخاري
والبيهقي ومحمد بن عبد الله
فرشته من وجهين احدهما
قوله قبل ان يقرض علينا التشهد
والثاني قوله عليه الصلاة والسلام
قولوا والامر لوجهين حديث
الاربعة في الصحيحين ايضا (و)
الثاني عشر (جلوس له) اى
التشهد الاخير (و) جلوس
(للتسليمين) لانه ثبت انه عليه
الصلاة والسلام وانما جعل
الجلوس لذلك وقال صلوا كما
رايتهم اعملوا (والركن منه)
اى تشهد الاخير (الاهم)
صل على محمد (اى مع
ما يجرى من) التشهد (الاول)
واقى بها مواضعه ويزاد
عليه ستة (الثالث عشر
التسليمات) على الصفات
سقت لحديث غيرهما التكبير
وتحليله التسليم وبكى في حنازة
وجهر تلووا وشكر تسليمة
وظاهر كلامه ان النقل كالقرض
واشتار جهاتهم بالتدبير
تسليم واحدة وفي التسليم
والشرح خلاف لانه يخرج من
النقل بتسليم واحدة قال القاضي
رواية واحدة (و) الرابع عشر (الترتيب) بين الازكان على ما تقدم هنا وفي صلاة التشهد اى في صلاة حيث جعله ايلما

فوقصل وجه الضرب الثاني من
أقوال الصلوة وأفعالها (واحكامها)
وهي (ما كان فيها) خروج الشريط
(وتبطل) الصلاة (بتركه عدا)
خروج السنن (و) يسقط للسجود
(و) يصحله) أي تركه (سهوا)
خروج الأركان وهي ثمانية الأول
(تكبير لغير احرام) لحدث أبي
موسى الأشعري مرفوعا إذا كبر
الامام وركع فكبّر واوأكسوا
واذا كبر وحيد فكبروا وحدهوا
رواه أحمد وغيره وهذا أثر وهو
مقتضى الوجوب (و) تكبير
(ركوع مسوق أدرك امامه
راكعا) فكبره لا يزعم تركه
معسه (ف) ان تكبيرة الاحرام
(ركن) مطلقا لا تقدم (و)
تكبيره ركوع مسوق أدرك
امامه راكم (سنة) لا حزمة
عنها تكبيرة الاحرام فان نوى
تكبيرة أنه لأحرام والركوع لم
تتقدم صلته (و) الثاني (تسبيح)
أي قول سمع الله لمن حمده
(الامام منفرد) دونهم امور لانه
عليه الصلاة والسلام كان يأتيه
وقال صلوا كما رأيتموني أصلي
(و) الثالث (تحميد) أعقول
ربنا واتكلم بالسلام والامام
ومنفرده لقوله عليه الصلاة
والسلام إذا قال الامام سمع الله
لمن حمد فقولوا مناوذك الحمد مع
ما تقدم (و) الرابع (تسبيحة
أولى في ركوع) الخامسة تسبيحة
أولى في (سجود) وتقدم عليه
(و) السادس (رب اغفر لي إذا
جلس بين السجدين) مرة (للكل)
الامام والامام والمنفرد لشدة
عنه عليه الصلاة والسلام وقوله

[illegible]

ابتداء (أثناء الوضوء) لا مشروع له فخص به (نحو) كذا في جزمه أجزأ ٢٢١. فلهذا يخرج من محله وإن (شرع

لنفسه) أي المذكور (تسليم) شرعه في الإتيان بالانكسار من ركوعه إليه أو جميع قبل ركنه من ركوعه لم يجزئه (أو كذا بعد إتيانه) كان ثم تكبير إلى ركوع فيه (لم يجزئه) لأنه في غير محله وكذا لا يشرع في تسبيح ركوع أو يعود قبله أو بعده وكذا سؤال الغفرة أو شرع فيه قبل الجلوس أو كله بعده وكذا تحييد السام ومنفرد أو شرع فيه قبل اعتداله أو كله بعده ومنه (تكبيره) واجب قراءة كما ركنه قبل (قعود) لتشهد الأول والاخير قال المحدث اقباس المذهب ويشتمل أن يعني عن ذلك لأن الغرض منه وسر وهو يكثر في الإتيان به والعبود له مشقة (ومنها) أي الواجبات (تشهد أول) وهو السابغ (و) الثامن (جاسر له) للاربعين حيث ابن عباس مع ما تقدم ولأن عليه الصلاة والسلام بعد تركه (على غير من قام امامه) إلى ذلك (سواء) أي يتابعه ويحيط به عند التشهد الأول وحصوله له حديث ابن عباس في الامام يؤتم به (والجزم عنه) أي التشهد الأول (التحيا) بسلام عليك أي الله ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا أنت وأن محمدا رسول الله وأن محمدا عبده ورسوله قد ترك من أركان ذلك عمدا لم تصح صلاته إلا ما بقي عليه في كل الاحاديث (ومن ترك شيئا من ذلك) المذكور من الواجبات (عدا الشك في وجوبه) بأن

الوقت لما تقدم من أنه لا شيء يعيد الغرض فقط انقلب فلا وإن لم يشع الوقت استلقتها للغرض لتعين الوقت (فإن زاد على التكبير كقوله الله أكبر كبير أو الله أكبر وأجل وشهو كره) ذلك لأنه محدث والحكمة في افتتاح الصلاة بها لفظا كانه القاضي عياض استقصاها إلى عظمة من تها خدمت والوقوف بين يديه ليعلم عظمة قلبه ويخشع ولا يضب وسبب التكبير التي يدخل بها في الصلاة تكبيرة الاحرام لأنه يدخل بها في عادية صحتها أمور والاحرام الدخول في حرمة لا تنتهك (فإن عد) المحسن (مزدقه أو) مذهبه (أكبر) لم يتخذ صلاته لأنه يصير استغفارا (أو قال راكعا متعدي) صلاته لأنه يصير جمع كبير يفتح الكاف وهو العليل (ولا تضرز بادة المدعى) بين الامور الهاء لانتها (أي زيادة المدعى) لأن الامام يحدو تقاضيه ثم زاد في مدعى الامام لم يأت بصرف واحد (وحذفها) أي حذفه زيادة المدعى (أولى لأنه يكره تحليفه) أي التكبير (فإن لم يحسن التكبير بالرية) (مه) قوله) لأنه ذكر لأصح أصلا لأنه قلزمه قوله كراهة أو الفاقحة (مكانه أو ما قريب منه) فلا يزمه الاخر لتعلمه (فإن شئ من الوقت) كبريلته (أو يحجز عن التحمل كبريلته) لأنه يحجز عن اللفظ فلهذا الاتيان عنه كقوله الكساح (فإن كان يعرف لفت) فيها أفضل كبريه (فالأول) تقديم السراي في ثم الفارسي ثم التركي أو الهندى) فيخير بينهما لتساويهما (ولا تكبر قبل ذلك) أي قبل التحمل حيث قدر عليه (يلتفت) فلا تتعد صلاته لأنه ترك فرضه بلا عذر (فإن يحجز عن التكبير) بالرية وغيرها (يسقط عنه كالآخرس) لقوله تعالى لا يكلف الله شيئا أو يسرها (ولا يترجم عن) ذكر (مستحب) بغير الية يقول مجزئ عنه لأنه غير محتاج إليه (فإن قيل) أي ترجم عن الذكر المستحب بطلت أصلا لأنه كلام أسنى (وحكم كل ذكر واجب) كتشديد وتسبيح ركوعه وسجود (كتكبير الاحرام) لمساواة لحاشي السجود (وإن أحسن البعض) من التكبير أو الذكر الواجب بأن أحسن لفظ الله أو أكبر أو سبحان دون الباقي (أقبح) حديث إذا أمرتك بأمر أو أمرك ما أسقطه من كمالين نصرت الله في شرح الفروع وكلامه متعدي أو لو قد دخل الاتيان ببعض حرف واحد في الكتمين دون بقية الزمة الاتيان به وبه نظر اه قال في الشرح فإن يحجز عن بعض اللفظ أو بعض الحروف أي بما أمكنه كن يحجز عن بعض الفاقحة (والآخرس) مقطوع اللسان يحرم قبله (لحزمه) بلسانه (ولا يصحرك لسانه) كن سقط عنه القيام سقط عنه النهوض إليه وإن قدر عليه لأنه هيب ولم يرد الشرع ما عاصت بشار حروجه وانما لا يقدرون (وكذا حكم القراءة والتسبيح وغيره) كالصعيد والتسبيح والتشهد والسلام باقيه الآخرس ونحوه قبله ولا يحرك لسانه لما تقدم (وبن جهر الامام بالأكبر) ليتمكن المأموم من متابعتها قوله عليه الصلاة والسلام فإذا كبر فكبروا (وبتسبيح) لصحبا المأموم عنه قوله عليه الصلاة والسلام إذا قال مع أمتكلم حمده فقولوا ربنا والله الجفو (لا) يسن جهر الامام (تحمده) لأنه لا يتعبد من المأمومين فلا حاجة في الجهر به (و) يسن جهر الامام (بسلام أول) أي بالنية الأولى لنيته المأموم في السلام (فقط) أي دون التسليم لانتها صلاها بالسلام الأولى ضمن المأموم أن الثانية تعقب الأولى (و) يسن جهر الامام (بقرآن) صلاة (جهرية) كقول من يقرأ من كتابه من جهرية بعيد من جهرها لا يقرأ بكون الجهر في كل موضع قلنا لا يصح (حيث يسمع من خلفه) أي جميعهم إن أمكن (وأدناه) أي أدنى جهر الامام (بمعانيه) ولو واحد من ورثه لا إذا سمعه واحد اقتدى به واقتدى بذلك الواحد غيره ليحصل للمقصود (وبسرها) وهو منقربه أي التكبير (وبغيره) من التسبيح والتحميد والسلام لأن المنفرد لا يحتاج إلى السماع غيره

ترد الواجب أولا (لم يسقط) كوجوبه وزمها إلا أنه تركه عمدا لم يحرم تركه لو كان رده على عدل كما تلحق به على اليقين وتشهد

فوات محله والا فلا وصلا له
معه وان اعتقد مصل الفرض
سنة أو حكمه أو لم يستغنيا أو لم
يعرف الشرط من الركن وأدى
الصلاة على وجهها فهي صحيحة
اكتفاء به ما ن ذلك كله من
الصلاة

فصل في الثالث من أقوال
الصلاة وأعمالها مستأوى
ما كان فيها ولا يطل (الصلاة
نتركه) أي المصلي له (ولو عدا)
مختلف الأركان والواجبات
(ويباح السجود لله) أي
تركه سواء فلا يجب ولا يجب
(وهي) ضربان أقوال وهي
(استفتاح وتعوذ) من الشيطان
الرجيم قبل القراءة في الأولى
(وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم)
في أولها فانها لكل سورة في كل
ركعة (وقراءة سورة في فجر وجمعة
وعيد وطوع وأوتى مقرب
ورباهيه) وقول آمين وقول مله
السجوات إلى آخره (بعد
التحديق لغير مأموم) وأما المأموم
فلا يزيد على ربنا ولك الحمد وما
زاد على مرة في تسبيح ركوع
وسجود وما زاد على مرة في
سؤال المغفرة بين السجدين
(ودعاء في تشهد آخر وقوف في
وتر) وما زاد على الجهر في تشهد
أول وآخر (وسن الأفعال مع
الحياتة تحس وأدعوت وصحبت)
أي مماها صاحب المستوعب
وغيره (هبة لأنها) أي الهبة
(صفة في غيرها) ومن ذلك رفع
اليدين مبسوطتين ممدودتي
الأصابع مستقيلا بطونها القليلة
التي حذو منكبيه عند الأحرار

وكذا المأموم إذا كان الامام يسمعهم (وفي القراءة تفصيل باقي) عند الكلام على قراءة السورة
(ويكره مأموم) في الصلاة بشئ من أن يؤلاها لم يخط على غيره (الابتكبار وتحسين
وسلام الحاجة) بان كان الامام لا يسمعهم (ولو بلاذن الامام) له في الجهر بذلك لعداء الحاجة
اليه (فحين) لاحد المأمومين لأن ابتكرا صلى هو والناس قياما صلى النبي صلى الله عليه
وسلم في مرضه لما سافكا أبو بكر يسمع الناس تكبيره قال في شرح القروع والامرا اذا
كانت مع الرجال أي فلا يجهر هي بل أحدهم (قال الشيخ) اذا كان الامام يبلغ صوت المأمومين
كلهم لم يسخب لاحد المأمومين التليخ باتفاق المسلمين لعدم الحاجة اليه (ويجهر كل
مصل) من امام ومأموم ومنفرد (فكرن) أقول في قراءة الفاتحة وتكريرها (و واجب)
قولي تكبير وانتقال وشهد أول وتوسيع وتحسين (فرض بقدر ما يسمع نفسه) لانه لا يكون
ابتكاشي من ذلك بدون صوت والصوت يتأني سماعه وأقرب السامعين اليه تنقسه وأشتار
الشيخ في الذين لا اكتفاء بالعرف وان لم يسمعها قال في القروع ويتوجه مثله كالتالي
بالتالي كطالاف وغيره اه ويا في الطالاف ان يقع وان لم يسمع نفسه (ان لم يكن) به (مانع)
من السماع معهم (فان كان) مانع (ق) انه يجب الجهر بالفرض والواجب (يجب بمصل
السماع مع عدمه) أي المانع (ويرفع) المصلي (يديه) عند تكبيرة الأحرار (تدبا) كالف
الشرح وفي المبدع ستر خلاف فعله زاد في المبدع وليس بواجب اتفاقا وفي شرح القروع وخلافه
لان حرم في اجابا متناقص (والافضل) ان تكون يديه (مكشوفتين) هنا وفي الدعاء لان
كشفهما أدل على التقصود وأظهر في المنوع (أو) يرفع (احدهما) أي إحدى اليدين (عجزا)
عن رفع اليد الأخرى لمرضها كالف في شرح القروع وكذا ويجوز عن رفعه المانع يتوجه ان
ينزى رفعهما ولو كانا ولم أحسن ذكره (و يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاه
أي الرفع (مع انتهائه) أي التكبير لم يروى وثان بن جهم رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع
يديهما التكبير وان الرفع للتكبير فكان معه وتكون اليدين حال الرفع (مدونتي) الأصابع
برؤسهما (أقول) أي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مباركاه أحمد وأبو داود
والترمذي لمساند أحسن (مضمومة) أصابعها لأن الأصابع إذا ضمت تحذف (ويستقبل ببطونها
القليلة) ويكون الرفع (إلى حذو) اليد اليمنى (منكبها) والحذو المقابل والمنكب يفتح الميم
وكسر الكاف جميع عظم الصدو والكف وحمل ذلك (ان لم يكن) المصلي (عذر) يضمن
رفعهما أو رفع أحدهما إلى حذو منكبيه لم يروى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر متقفا عليه (ورفعهما) المصلي
(أقل) من ذلك (وأكثر) منه (لعذر) عنه منه حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
(ويستقبل) ذنب رفع اليدين (بفراغ التكبير) لانه سنة فأتوا منه ما استطعتم
التكبير في أثناءه أي في ما بين لقاء عمل الاستصحاب (رفعهما) أي اليدين (أشارته) إلى رفع
الحجاب منه وبين ربه كما كان الإشارة إلى الإحذانية ذكره ابن شهاب (ثم) يدفراغ
التكبير (يحطهما) أي يديه (من غير ذكر) لعدم وروده (ثم يقبض بكفه اليمنى كوعه
اليسرى) نص عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع اليمنى على اليسرى رواه مسلم من حديث
وائل وفي رواية لأجدوا بني داود وضع كفها اليمنى على كفها اليسرى والسعد ويحطهما
فخصسرة) روى عن علي وأبي هريرة قول علي من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة
رواه أحمد وأبو داود وذكر في التصديق أنه لا يصح قسلا لقامتي هو عورة فلا يصنعها له
كأنه أتة والتخذ فاجاب بان المودنة أولى وأبلغ بالوضع عليه لحفظه (ومنه) أي معنى وضع كف

اليمين على كوعه اليسرى وجعلها تحت سترته ان قاعل فالتخوذ (ذل بين يدي عز) نقله احمد
ابن يحيى الرقي (وبكره) جعل يديه (على صدره) نص عليه مع انه رواه قاله في المبدع (ويعتجب
نظيره الى موضع سجوده في كل حالات الصلاة) لما روى احمد في التلخيص والسنن عن ابن
سبر بن اناسي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقام يصبر الى الصلاة فالتواؤم من في صلاتهم
خاشعون غطاء را اسود ورواه مسند بن مسعود ايضا عنه وزاد فيه قال كانوا يسحبون لرجل ان
لا يجاوز مصرا مصلا ولاه اثنع وأ كثر لنظيره (الاف صلاة لتعرف اذا كان العبد في جنة
القبلة فينظر الى العدو) الجاهل (وكذا اذا اشتد الخوف او كان خائفا من سيل او سبع او فوات)
وقت (وقوف يعرفه اوضاع ما له وشبه ذلك مما يجعل له به ضرر اذا نظر الى موضع سجوده)
قال في المبدع وقال اشارته في التشهد فانه ينظر الى يمينه ينظر الى اليمين صلاة فقبله الكعبة
فانه ينظر اليها وفي الغيبة يذكره الاصاق للحمل على الصدر وعلى الثوب وانه يروى عن الحسن
ان العلماء من الصلاة كرمته

فصل ثم يستفتح بركعة يقول سبحانك أي ائمه المستنير لك اللاتني بحلاك (الهم) أي الله
(وجعله) قيل (الاول) عطفه على محذوف تقديره سبحانك بكل ما يليق بتسميلك به وسبحك
سبحك أي بتسميتك التي توجب على جسدك سبحانك لا يجوز في قولك قال تلبس معناه سبحك
بمحمدك قال ابو جعفر كانه يذهب الى ان الواصله أي زائدة ويجوز ان يكون معناه وسبحك
اللاتني بك الحمد (وتبارك) فعل لا تصرف فلا يستعمل منه غير الماضي (اسمك) أي عدم
شبهه والبركة ان يادة والنداء أي البركة تصكب وتقال يدك وكرك وبقاله تبارك قدس
والقدس أي العظمة يقال تعظم (وقال جديك) فتح الجيد أي هلاكك وارفعت عظمك
(ولاه غرك) قال الترمذي العمل هنا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم للاهليه
الصلاة والاسلام كان يستفتح بذلك ورواه احمد وابوداود والترمذي وأخطئه من حديث أبي سعيد
وهومن رواه على بن علي الرضائي وقد وثقه ابو زرعة وابن معين وتكلم فيه بعضهم وعمل به
عمر بن يدي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا اختاره الامام جعفر زالا استفتاح غيره
مما ورد وهو معني قول المصنف (ويجوز ولا يذكره غيره مما ورد) وقال الشيخ في الدين
الافضل ان رافق بكل نوع احبنا وكذا مسلاة الخوف (ثم يتعوذ سرا فيقول أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي اذا اردت القراءة وكان
الذي صلى الله عليه وسلم يقولها قبل القراءة (وكيف ما تموز من الورد الحسن) الحديث أي
سعيد مر قرا أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم قال الترمذي هو أشهر حديث في
الباب وهو متعين للزيادة والاختصار اولى لكن ضعفه احمد واختار ابن بطه وجواب الاستفتاح
والتعوذ واختار الشيخ في الدين التذوق لكل قرية ثم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم
الحم (مرا) لما روى نعيم الجمر قال حدثت ورواه أبي هريرة يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرا
بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم ثم قال والذان في نفسي بيده أي لا شريك له رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وفي لفظ لاخر من جملة الادرع في ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر زادا في تحريمه في الصلاة تفسيرها (ولو قيل انها
من الفاتحة) كما اختاره ابن بطه وأبو جعفر ومحمد بن شهاب (وليس) بسم الله الرحمن
الرحيم (منها) أي من الفاتحة عزه أكثر الأصحاب وصححه ابن الجوزي وابن عجم صاحب
القرع وحكام القاضي اجماعا ما ساقوا (كفرها) أي ليست بآية من غير الفاتحة الحديث أي
هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله في الصلاة بين وبين عيسى

فيه ومظهره مستويا وجعل
رأسه مائة وبخافة عنده عن
حشيتهم وبعده بده وضع ركبته
ثم يديه في سجود وتوسل جبهته
وأفقه وسائر أعضائه سجود
بالارض وتقرئ بقرئ بين ركبته
واقامة قدميه وجعل يدا
أصابعه على الارض ووضع يديه
حذو منكبيه معسولة معسومة
الاصابع موجهة نحو القبلة
فيوقية إلى الثانية على صدور
قدميه وكذا في الثانية
والرابعة واعتاده على ركبته
هذه من روضة موقراته اذا جلس
بين السجدين وفي التلخيص الاول
وتزك في الاخير ووضع يده
اليمنى على فخذه اليمنى واليسرى
على اليسرى سجود في الاصابع
اذا جلس بين السجدين ووضع
اليمنى اليمنى على الفخذ اليمنى في
تدبيره خلفا لهما يده مع الوضوء
فانما لتلخيصه والتمسك بالاشارة
بمساجده عند ذكر الله تعالى
وضع يده اليسرى على فخذه
اليسرى معسومة الاصابع
مجدودتها موجهة نحو القبلة
والفاتحة مبنوا لاف سلامه
وتفضل التمهال على العين في
التفات (فدخل) في سكت
المشاة (جهر) امام نحو تكبير
وتسبيح وتسمية اولى وقراءه في
جهر به ودخل (اختاف) نحو
تسبيح تسبيح كسوع وسجود
وسؤال معسورة وتحميد
وعمل جهر وكذا نحو تكبير
وتسبيح وتسبيح لتسبيح الام
المامو الحاجة (و) دخل
(ترسيل) غسالة (وتقريب)

صلاة الامام (واطالة) الر كمة الاولى (وتقصير) الر كمة الثانية لان هذه صفات في غير هاتين من الحيات وعندها بعضهم من سكت

لغاشين أي الخشبين وشموع
الانبات قال والشموع المبرقعة
والانبات لذلك يقال انشموع
بالجوارح والشموع بالقلب
وقال تعالى الذين في صلاتهم
خاشعون أي خاشعون من الله
تعالى متذللون له ملازمون
أصابعهم مابجدهم وقال
الجنهرى الشموع المنصوع
والانبات

باب معبود المصوح

قال في النهاية السهو هو الشيء
تركه من غير علم وعن الشيء
تركه مع العلم به (يشرع) أي
يجب أو يسن كما يأتي تفصيله
(زيادة) فالصلاة (ونقص)
منها سهواً (ولا) يشرع إذا زاد
أو نقص منها (عدا) لأن السجود
بعضه إلى السهو فدل على
أنصاصه بالشرع أعاود
بعبه ولا يلزم من الجهر السهو
الجهر لعدم وجوب السجود
المصوح (و) يشرع أيضاً السهو
السهو (لشك في الجملة) أي
بعض المسائل كما يأتي تفصيله
فلا يشرع لكل شيء ولا لكل
زيادة أو نقص كما ستقف عليه
و (لا) يشرع معبود السهو (إذا
كثر الشك (حتى صار كواسوس)
لأنه يخرج به إلى نوع من المكابرة
فيقتضي إلى زيادة في الصلوات مع
تيقن إتمامها فزعمه طهره
والله هو (يشك) متعلق
بشرع (وفرض) له هو قوله
عليه الصلاة والسلام إذا نسى
أحدكم فليصعد سجدة واحدة
لأنه صلاة ذات ركوع وسجود
أشبهه القرينة (سوى) الصلاة
(حجزة) فلا سجود لمصوحها لأنه لا سجود لمصوحها (أو) (سوى) (سجود ثلاثون) سجود

نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي الحديث رواه مسلم ولو كانت
آية له ما دأب بها ولو لم تحقق التخصيص لأن ما هو منها هو عجزاً ربيع آيات ونصف ما هو لا شيء
آيات ونصف لأنها سبع آيات أجمعها لكن حكم الرأى من الحسن البصري أنها ثمان آيات
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في تبارك الذي يبدل الملك ألقاها آية رواه أحمد وأبو داود
والترمذي وأحمد وسننهم ولا يختلف المعادون أنها ثلاثون بقيدون بالجملة قال الأصوليون
وقوة الشبهة في اسم الله الرحمن معبته التسمية من الماسين تدل على أنها ليست من
المسائل القطعية خلافاً لقاضي أبي بكر (بل) بسم الله الرحمن الرحيم بعض آيات النسل
أجمعاً (أي من القرآن) فاصلة بين كل سورتين فهي (مشرقة قلمها) أي الفاتحة (وبين
كل سورتين سوى براءة فبكر ما بدأها بها) فترد لها بالسيف وقيل لأنها مع الانتقال سورة واحدة
(فان ترك الاستفتاح) وفي نسخة الاستباح (ولو عدا حتى تعود) سقط (أو) ترك (التموضي
بسم) سقط (أو) ترك (البسملة حتى شرع في القرآن) وفي نسخ القراءة سقط (لأنه سنة ثابت
محلها ويسن كتابته بالجملة أوائل الكتب كما كتبها سليمان والنبي صلى الله عليه وسلم في
صلح المدينة وإلى قصر وغيره نص عليه فتذكر في ابتداء جميع الأعمال وعند دخول المنزل
والخروج من البيت وهي طهر الدال طين وأما ما ذهب إليه من أنه لا تلازم الفرها لاستغنية
لم يحسن كالجدة وغيره ونقل ابن الحزم لا تكتب أمام الشعر ولا معه وذكر الشعبي أنهم كانوا
يكرهونه قال القاضي لأنه يشوبه الكذب والحقد وعادوا ما حدث أنس المتفق عليه كان النبي
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وغيرهم يقولون الصلاة الحمد لله رب العالمين فاحملوا على أن الذي
يسمعهم أنس منهم الحمد لله وحده جازاً لمصرحاً به عن أنس وغيره في غير صلاة بين الجهر بالصلاة
تركه قال القاضي كلقراءة (ثم يقرأ الفاتحة مرتبة متوالية مشددة) أي تشديداً تنوياً وهي ركس
في كل ركعة حدث عاده من عوالات الصلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه في لفظة لا غير
صلاة إن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال أحمد وسننهم عن أبي هريرة مرفوعاً من
صلى صلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب فهي خداج بقوله ثلاثاً رواه مسلم والحداج النقصان
في الداء نقص فسادو بطلان قول العرب أخذت الناقه ولها أي ألقته وهو لم يتم خلقه
فان نسبها في ركعتي بعدتها وصحبت فاتحة لأنه مفتتح بقراءة نها في الصلاة وبكتابتها في المصاحف
وتسمى الحمد والسبع المائتين وأم الكتاب والرقية والشافية والاساس والصلاة وأم القرآن لأن
المتصور منه قديراً من الأليات والمعاد والبركات وأمثال القضاء والقدر لله تعالى فالحمد لله
إلى الرحمن يدل على الأليات وما لا يدرك بالحواس والحمد لله يدل على المعاد وما لا تستعين به على
في الجبر والقدرة وعلى أن الكل بقضاء الله وأمره أن الصراط المستقيم إلى آخره ما يدل على
النبوة وتسمى الشفاء والشافية والسؤال والدعاء وقال الحسن أودع الله فيها معنى القرآن كما
أودع فيه معنى الكتب السابقة (والحسب أن تأتي بها تارة متعربة) لقوله تعالى ورتل القرآن
ترتلاً وتريلاً أي تلك تمة في أحكام القراءة (بقفها) أي الفاتحة (عند كل آية) أقرأه عليه
الصلاة والسلام (وان) أي ولو (كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى تعلق الصغرى بالوصف)
كالرحمن بعد الحمد لله رب العالمين (أو) كانت متعلقة بها (غير ذلك) التعلق كتعلق
البدل بالبدل منه كصراط الذين أنعمت عليهم ما هدانا الصراط المستقيم (ويمكن حروف
المؤلفين) وهي الألف اللينة والواو المضمومة ما قبلها والياء المكسورة ما قبلها لقوله تعالى ورتل
القرآن ترتلاً (ما لم يخرج من ذلك) التمكن (إلى القطيعة) فتركه (وهي) أي الفاتحة (أعظم
سورة في القرآن) وقال الشيخ تقي الدين هي أفضل سورة وذكر ابن شهاب وغيره معناه لقوله

(قال أمين بطلانة لطيفة لم أتمها الست من القرآن) وانما هي طابع الدعاء ومضاء اللهم استجب وقيل اسم من أسماء تعالي (يهر بها امام ومأموم معافى صلاتهم) لحديث أبي هريرة مرفوعا إذا أمن الإمام فلمنوا قام من وافي ناسية ناسية ناسية ناسية ناسية غفر له عتق عليه ورؤي أبو وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أمين يهاب صوته رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه وقال عطاه فان ابن الزبير ومن وثقون حقا ان السجدة روى الشافعي (و) يهر بها (منفرد) ان يهر والقراءة تبعها (و) يهر بها (غير متصل ان يهر بالقراءة) (تعالى) وان تركه أي التامين (امام) عمدا أو سهواً أتى به مأموم جهرا (أو سررا) الإمام عمدا أو سهواً (أتى به مأموم سهر بالذكرة) أي ذكر التامين وكما التمسك ان تركها الإمام أتى بها المأموم لم يتابعه في تركها (رواها المأموم أصابا بالنعوذ ولو تركه الإمام) وقباحت الاستفتاح والجملة (فان تركه) المصل (التامين حتى شرع في قراءة السورة لم يبدله) لأنه من فات سجدا (والاولى) في حزة أمين (اللذ) ذكره القاضي وظاهره ان الامام لم يعلما سبانا (ويجوز التصرف في أمين) لأنه لغيره (و) يهر تشد بالميم) لأنه يصير معنى فاسدين قال في التمهيد وهو بطلان شد ميمها أنه مع تصحيح شرح الشنور حتى ذلك لغيره فبعضهم (فان قال أمين رب الله لم يهر) فبما على قول أحد في التكبير انه أكبر كبريا لا يهر (و) يستحب كبر الامام بعدها أي بقراءة الفاتحة (بقرهه مأموم) الفاتحة في الصلاة للجمرة لحديث أبي داود وابن ماجه عن حمزة بن عبد المطلب ان مأموم من قراءة الفاتحة مع الانصات لقراءة الامام (و) يلزم الجاهل يعني من لم يحسن الفاتحة (فعلها) لانها واجبة في الصلاة يلزمه تحصيلها اذا أمكنه كسر وطها (فان لم يفعل) أي لم يفعل الفاتحة (مع القدرة عليه لم تصح صلاته) انه تركه الفرض قادرا عليه واما اعتبر بعد الحروف لانها مقصودة بدليل تقدير المسلمات فاهتبرت كالآي (فان لم يقدر) على تعلم الفاتحة لم يمسحها (أو ضاق الوقت عنه سقط) كسائر ما يهجر عنه (ولزمه قراءتها) أي الفاتحة (في عدد الحروف والأيات من غيرها) أي من أي سورة شاهد من القرآن لشاركتها في القراءة (فان لم يحسن من القرآن) (الأية واحدة منها) أي من الفاتحة (أومن غيرها) كما بقدرها) أي الفاتحة مرها بعد الحروف والآيات كما تقدم (فان كان يحسن آية منها) أي الفاتحة (و) يحسن (شأمن غيرها) أي آية ما كثر من باقي السور (و) والآية التي يحسنها من الفاتحة (ولا يكر) (التي) التي ليس من الفاتحة (بقدرها) متعلق بذكر الال الذي منها أقرب اليها من غيرها (فان لم يحسن الآية لم يكره وعدل الي غيره) سواء كان بعض الآية من الفاتحة أو من غيرها لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي لا يحسن الفاتحة أن يقول الحمد لله وغيرها بما يأتي والحمد لله بعض آية من الفاتحة ولم يكره تكرارها (فان لم يحسن شيئا من القرآن حرم أن يترجم عنه) أي أن يقولها (بأية أخرى) غير العربية (كامل) العربية لان الترجمة عنه تفسير لا قرآن لا القرآن هو اللفظ العربي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى انما أنزلنا قرآنا عسريا قال تعالى لسانا عري مبين (وترجمته) أي أنقرأ (بالفارسية) وغيرها لا يسمى قرآن فلا يجر على الجنب ولا يحسنها من حلف لا يقرأ (لما تقدم قال أحد القراءان يهجر نفسه أي بخلاف ترجمته بلغة أخرى فله لا يهجرها فله ان لا يهجرها في اللفظ والمعنى وفي بعض آية بخلاف ذكره القاضي وغيره وفي كلامه في التهديد في النسخ وكلام أي المعالي لا (وقسن العاجلة ترجمته) أي القرآن (اذا احتاج إلى تفهمه بابه الترجمة) وتكون تلك الترجمة عبارة عن معنى القرآن وتفسيره بلغة اللفظ لا قرآن ولا يهجرها كما تقدم (و) على

سجدتين رواه بطرقة مسلم (ومن نوى صلاة ركعتين) فلا (تقام إلى التفتن) انما الأفضل له (ان يقرأ بها ولا يصعد السهو) لأباحت ذلك وأن شاء رجع وسجد السهو وان قام إلى خامسة فأكثر رجع وسجد ولا بطلت (و) ان نوى ركعتين فلا تقام إلى الثالثة (لأنه يكفيه ما إلى ركعة) (ثالثة) صلاة (بغير) نما لحديث صلاة الليل متى متى ولا نها صلاة شرع ركعتين أشبهت الفريضة (ومن) سمى عليه (في) نية ثقتان وظاهره ولو أن ابن (فأكثر) سواء شاركه في الصلاة بان كان اماما لهم أولا (ولزمه نية) لأنه (الرجوع) ليرجع للصواب إلى تشييم لأنه عليه الصلاة والسلام قبل قول القوم في قصة ذي الدين فان نية واحد لم يرجع اليه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يرجع لذي الدين وحده وكذا حكم طواف فاذا قال اثنان فأكثر طفت كذا عمل بقوله واكمل باليقين (ولو ظن) المصلي (خطأ) أي المنهج له كما يلزم انما لكم الرجوع إلى شهادة السدين (ما ينقص) مصل (صواب نفسه) فلا يجوز رجوعه كالحاكم اذا علم كذب البينة (أو) (ما) (مختلف عليه من نية) فيسقط قولهم كينتين فمأثنا (و) (لا) يلزم الرجوع إلى (فصل) مأمومين من نحو قيام وقعود لا تنبه لأمرا شارعا بآتيه يسمي الرجوع تصحيح للنساء (فان) (أباه) أي الرجوع (امام) وجب عليه (قام) (ركعة) (ثالثة) مثلا (بطلت صلاته) لانه ترك ما وجب عليه (ركعة) (صلاة) (متبعة) أي مأموم نابه

خطا وان عاقل اليه ليس من
صلاة فان تصحها لا اوسا او
فان تصح له لان الصلاة رضى
الله عنهم تابعوا في الخامسة وتروهم
النسخ لم يروهم وبالعامة ويزم
من علم الحال مفارقة (ولا تصد
بها) اي بالانكسار (مصدق) (نقل
مع الامام فيها خلافا في اذنتها
زيادة لا يشهد بها الامام ولا يجب
متابعته فيها على ما لم يخالف
بمتبعها السويق وعلمه انه قد
صلاة ان لم يعلم العذر (ويسلم)
المأمور (المفارق) امامه بعد
قيامه (الائنة) وتبنيه وياه
الرجوع اذا اتم التحميد الاخير
(ولا تبطل) صلاة امام (ان ابي
ان يرجع لجبر ان قصص) كمال
نقص عن تشهد اول ونحوه
ونحوه بسد ان قام ولم يرجع
لحديث المنصية بن شعبة وبقي
مرفعا (رجل متوالف مستكبر
عاده) فلا يتقيه بثلاث ولا غيرها
من السد بدل ما عدى العادة
كثيرا بخلاف ما يشبهه عليه
الصلاة والسلام كما تقدم في نصه
الباب لعائشة رضى الله تعالى
عنوا نازحه في صلاة الكسوف
وقيل اي رزاة نازحه عنه دابة
نهذا لا يظنها (من غير جنسها)
اي الصلاة كلف جماعة متوالف
ومضى (بطلها) اي الصلاة
(عذر وسهيو وجهه) لانه يقطع
الدلالة بين اركان الصلاة (ان لم
تكن ضرورة تخوف وهرب
من عذر ونحوه) كخيل وحربي
وسبع فان كانت محذورة لم يجلط
وعداين المحوزي من الضرورة
من حلق لا يبرهنه وكذا ان

هذا فاعلم (حاصل: نذار ما نقرن) اي المبر من مناه تلك اللة (دون تلك اللة كتر حجة
الشهادة) اي كالتور حجة الشهادة لما كان حكمه بغير الشهادة لا بالتر حجة (وزنه) اي من لم
يحصن آية من القرآن (ان يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) وذكر جماعة
ولا حول ولا قوة الا بالله لتعبري داود عن ابن ابي اوفى قال سار رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لي لا استطيع ان اخذ شيئا من القرآن لعلمي بما يحزني منه فقال سبحانه الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله الحمد شومن اسقط لاجل ولا قوة الا بالله
اعتقد على حديث رفاعة بن رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم جلا الصلاة فقال ان كان
حسبك القرآن فافكر او الاطعام الله وكبره وادع الله ارجع رواه ابو داود والترمذي قال في شرح
القرع ولكن برده عليه اعجاب سبحانه الله فانه ليس في حديث رفاعة الامر بالتسبيح وقد اوجه
أخذ الحديث ابن ابي اوفى في حجب الاخذ بجمعه ذكر في شرح القروع في قوله لا حول ولا قوة
عنه بان الحمد كان مقارنا للتسبيح فالسبحة كانت عبارة عنه ما في حديث رفاعة بن رافع بن رافع
حديث ابن ابي اوفى فكانما افتقار عليه بخلاف الحقولة فاسقاط ما من حديث رفاعة دليل ان
الامر بما في حديث ابن ابي اوفى ليس هو جوبوع ذلك فالاستحاط الا بتابعها الحمد
وخرجوا من الخلاف (تنبيه) الحديث يدل على ان الذكر السابق يحز في وان لم يكن يقدر
الله بخلاف القراء من غيرها خلافا لان هذا يدل من غير الجنس اشبه التميم
فان لم يضمن المصل (الابعض الذكر) المذكور (كره) اي لم يضمنه (مقدار الذكر)
مرابعا بعد الحروف والجمل على قياس ما سبق (فان لم يضمن المصل) (شأنته) اي من
الذكر (وقب بقدر الفاتحة كالآخر) ومطوع العباد لان القضاة مكن مقصود في نفسه لانه
له تركه مع القدرة عليه لم يحز في دفع القدرة يجب القرائة والقيام بقدرها فاذا اعجز عن أحدها
زما لا حرقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (ولا يحرل لسانه)
كما تقدم في تكبير الاحرام (او تلزمه) اي الذي لم يضمن الفاتحة (الصلاة خلف قارئ) لانه
عليه الصلاة والسلام يأم بالسائل في حديث ابن ابي اوفى السابق وتلخيص البيان عن وقت
الحاجة لا يجوز (لكن يصح) انه ان يصلي خلف قارئ لتكون قراءة الامام قراءة واحدة ونحوها
من خلاف من اوجه (ومن صلى وتلقن القراء من غيره وصحت) صلاته لانه لا يقرض
القراءة شبه القارئ من حفظه او من مصحف (تنبيه) يقال تلقن النبي وتلقننه اذا تناوله
بسرعة قاله الجوهري وانما اعتبر ذلك ايسر مما تناول للثلاث فثبوت الموالاة
فصل ثم يقرأ بالبسملة سرا (نص عليه كافي اول الفاتحة) (ثم) يقرأ (سورة كاملة) قال في
شرح القروع لا خلاف بين أهل العلم في اقتصاص قراءة سورة مع الفاتحة في الركعة من
الاوليين من كل صلاة (وتجوز) اي تجزئ (انه الا ان) الامام (أحدا صحت ان تكون) الآية
(ماولة كآلة الدين وبآلة الكرسي) تشبه بعض السور والقصاره قلت والظاهر عدم اجزاء آية
لا تستقل بمعنى أو حكم بختم نظروا هاتان كيايتي عن أبي العالى في خطبة الجمعة (فان قرا
من اثنا عشرة قلاسان ان يسلم نسا) قال في الزاينة ويجوز قراءة آخر سورة وأوسطها
فيسمى اثنان له وظاهره حق برأه وتلخيص القراء من تردد (وان كان) قرا (في غير صلاة كان
شاهجها) اي البسملة (وان شامخت) بها كما يخبر في القراءة (وبكره) لا التماس في
الصلاة (على) قراءة (الفاتحة) لانه خلاف السلف فيمتنع بفتح ان تكون القراءة (و
الفجر بطول الفصل) لحديث طبر بن حمزة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر
بسطي والقرآن المجيد ثم رواه كانت جللته بدلى التخصيف رواه مسلم وكتب محمد بن ابي

من غير جنسها (بلا حجة) اليه لاه
(ولا تبطل) صلاة (بمحل قلب)
ولطالما فصلت الصلاة عن ركنها
(ولا تبطل) أيضا (بالماء ينظر
الى شيء) ولو انى كتاب وقراءته
ما قبله بقله دون لسانه وروى
عن أحمد انه فعله (ولا تبطل) أيضا
(بأكل وشرب يسير) من غير ما سوا
أوجه (لا يفسد) حتى لا يلقى من
أعطوا والناس فان كثرا أحدها
بطلت لانه جل مستكبر من غير
جنسها (ولا تبطل) أيضا (بسلع)
مصل (ما بين أسنانه بلا منغ)
لانه ليس بأكل وبسير (ولو لم
يهره) أى عاب أسنانه
(زريق) نساكاه فى التمتع وتيمم
العكرى ثم الشوكى وقال فى
الاقناع تبطل الجهر ولا يجزى
به ريقه بل يجزى بغيره وهو راله
جرح تبطل به أى لانه لا يفسد
القرض منه وهو مفهوم الرابة
والقروع والانصاف والمبدع
وان ترك فيه لكمة بلا منغ ولا
يلع كرمه صلاته فان لا كما
بلا يلغ فكامل ان كثر بطلت
والأفلا (ولا يبطل) (تفعل)
صلاته (يسير وشرب جدا) نسا
روى عن ابن الزبير أنه شرب في
الطهور لان يده وأما لانه صفة
مطلوبة فصاحبه كثر الى
جوعه ماء أذغع عطش كاسرغ
فيه فى الجلبوس وصل الراحة وعلم
منه أنه يبطل القرض وان يسير
الأكل جدا يبطله حاله يتاق
هيئة الصلاة وان الكثير يبطلهما
ولو هو أو وجهه لا لانه الصلاة
عبادة جنية فيندرك فيها وهي
أدخل فى انفساد بدليل الحديث
والنوم بخلاف الصوم ولانه

٢٤٨ هـ (ولا يشرع له جهر) ولو سهوا لانه لم يرد ولا حديث نقض لانه جهر القصر زمته
موسى ان اقرا فى المصبح من طول الفصل واقرأ فى الظهر باسقاط الفصل واقرأ فى المغرب
بقصار الفصل ورواه أبو حفص وهو السبع السبع حتى يكثرة قصوله (وأولى) أى
الفصل سورة (فى) لما روى أبو داود عن أوس بن حذيفة قال سألت أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم كيف يحز بين القرآن قالوا ثلاث وخمسة وسبع وتسع وواحدة عشر وثلاث عشرة
وخربا الفصل وحده وهذا يقتضى ان أول الفصل السورة التاسعة والأربعين من أول
الفقرة لامن الفقرة وهى فى تاله ابن نصر الله فى شرح القروع وفى الفنون أوله الجهرات
(وبكره) ان يقرأ (بقصاره) فى الفجر من قصاره أى الفصل لما نوى (ولا يكره) ان يقرأ
فى المغرب (بطوله) أى الفصل (ان لم يكن غدا) يقتضى التقصير (نسا) لما روى النسائي
عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام قرأ فى المغرب بالاعراف فقرأه فى ركعتين (و) يقرأ (فى
الباقى) وهو الظهر والمغرب والعشاء (من أساطه) أى الفصل لما روى سلمى بن يسار عن
أنس بن مالك لما رآه جلا شرب مصل رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان
فصلبت خلفه فكان يقرأ فى العشاء بطول الفصل وفى المغرب بغيره وفى العشاء بوسط
الفصل ورواه أحمد والنسائي ولقوله ورواه ثقات قاله فى المبدع (ان لم يكن غدا) من
مرض وسفر ونحوهما (ان كان) ثم غدا (يكره) ان يقرأ (بالقرض) أى بما ذكره قراءة
السورة وان قصرت أفضل من صحتها ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة (ويجهر الامام بالقراءة)
استقبالا (فى المصبح وأولى المغرب) ألقى (العشاء) اجابا لانه عليه الصلاة والسلام وقد
ثبت ذلك ينقل الخلف عن السلف (وبكره) الجهر بالقراءة (لما روى) لانه ما روى بالانصاف
والامام بالثقة عن منعه (ويجهر منفردا قائم لقضاء ما قام به من سلام امامه بين جهر)
بالقراءة (واخفات) جهالة لا يراهم من اجلاس غير ولا سماعه بخلاف الامام والمأموم (ولا
باس يجهر امرأة) فى الجهرية (اذا لم يسمعهما جهر) سنها بان كانت تفصل وحدها أو مع
جهرهما أو مع الفصل (وحنى مثلها) أى مثل المرأة فى الجهر وعدمه ان اذ سمعها أحنى انما تسمع
قال فى شرح المنتهى وجوبا قال الامام أحمد لا ترفع صوتها قال القاضي المطلق المنع (ويسرى
فصل الصلاة جهر) كمشاء أو صمغ قضائها (نهارا ولو جماعة) اعتبارا بمن القضاء (كصلاة قصر)
قضائها ولو ليل اعتبارا بالمقتضية (ويجهر بالجهرية) كقولها فى الجهر اذا قضائها (للا فى جماعة
قط) اعتبارا بالقضاء وشبهها بالاداء كقولها فى جماعة فان قضاهن متفرقا أسرها القوت شهرا
بالاداء (يكره جهره) أى المصل (فى قتل نهارا) لحديث صلاة النهار يجهره (و) المتفعل (ليل)
برأى المصلحة) فان كان يجهره أو قريه من من يتأذى بجهره أو من كان من ينتفع بجهره
جهر (والاظهروا ان الماردها بالانوار من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر وبالبدل من
غروبها) أى الشمس (الى طلوعها) قاله ابن نصر الله وتقدم فى الأذان معناه ان الشيخ فى
الدين عند قوله ويصيح فجهر بمتنصف الليل لكن تقدم ان الصبح من صلاة النهار فى الوقت
(وان لم يرق) محل (جهر) محل (سرى على قراءته) لخصها للجهر أو بالسريئة لا يبطل
ركعة القراءة (ويصح ان يقرأ كما فى المحقق من ترتيب السور) قال أحمد بن ربيعة
أعجب الى أن يقرأ من القرآن أسفل لان ذلك المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ويجهر تنكس الكلمات) أى كلمات القرآن لا خلاصه بغيره (وتبطل به الصلاة) لانه يصير
باختلال نظمه كالما أحسن يبطل الصلاة بغيره وسهوه (وبكره تنكس السور) فان يقرأ الم
تنسج ثم يقرأ بعدها وألقى سواء كان ذلك (فى ركعة أو ركعتين) لما روى عن ابن مسعود انه

العدد والاثان كثير بطلت والأول وانفتح فلم يحصل فيه ما غاب عن كثير (وسنجد) وهو اصل (الاثان) يقول

مثل عن يقرأ القرآن منكم كما قال ذلك منكم في القلب ونسره أبو عبد الله يقرأ سورة ثم يقرأ
بعدها أخرى هي قبلها في النظم ذكره ابن نصر الله في الشرح (كالات) أي كما ذكره تنكيس
الآيات قال في الفروع وقال قال ابن نصر الله وقيل بالتحريم في تنكيس الآيات كما يأتي من
كلام الشيخ في الدين أن واجب الصلاة من مخالفة النص وتفسيره في كان معها دليل
الكرامة فقط غير ظاهر والاجتهاد في تنكيس الآية أولى من تنكيس الآية لأن الحاجة لأن
القرآن كان قبل مجيء الوفاة (قال الشيخ في ترتيب الآيات) واجب لأن ترتيبها بالنسبة إلى أحكامها
وترتيب السور بالاجتهاد بالنسبة إلى قول جمهور العلماء في ترتيبها بالنسبة إلى أحكامها
(هذه السورة) (قبل هذه) السورة واختاره صاحب الحرر وغيره واحتج أبو عبد الله التي هي
الله عليه وسلم تعلم ذلك (وكذا في الكفاية) أي يجوز كتابة هذه قبل هذه (وهذا أنتوهت
مما صحت الصلاة في كتابها لكن لا تتقوا على الأصح فمن عثمان) بن عفان رضي الله عنه
(عامة الجماعة) خلفاء الراشدين وقد دللنا حديث (أي حديث العرياض بن مارية الذي هو
جلته فليكن يستقي سنة خلفاء الراشدين المعتبرين خصوصاً لما بالنسبة إلى الحديث) (على أن هذه
يجب اتقانها) قوله عليه الصلاة والسلام فليكن يستقي سنة خلفاء الراشدين (وانظر في قراءة
تخرج عن مصنف عثمان) قال في شرح الفروع وظاهره ولو وافق قراءة أحمد من العشرة
في أصح الروايتين (فمن صلاة ويحرم) قراءة ما خرج من مصنف عثمان (لعمري أوزاره) وعنه
يكره أن يقرأ بما يخرج من مصنف عثمان (و) على هذه الرواية (فمن صلاة) (فما صحت
سنة) لأن الصلاة كالأعمال من بقرائهم في عصره عليه الصلاة والسلام وبعد ما كانت صلاتهم
مصحفة فيترك (فمن الصلاة) (أي وافق المصنف) العثماني (وان لم يكن من العشرة) (تصا)
أولاً لم يكن من مصنف غير من الصلاة كسورة المؤمنون وزيادة بعض الكلمات زائدة في الآية
ومع سنده عن معالي قال في شرح الفروع وأبدى من اعتبار ذلك هو العشرة معهم في الإسلام
المشهور وروى عن أهل المدينة اثنتان الأولى أبو جعفر يزيد بن القعقاع والثاني ما عن عبد
الرحمن بن أبي نعيم ومن أهل مكة عبد الله بن كثير ومن الشام عبد الله بن عامر ومن البصرة
أبو عمرو بن يعقوب بن إسحق الحضرمي ومن الكوفة عامر بن أبي الجود هذه وجزء من حبيب
الزيات القسبي وأبو الحسن علي بن حمزة الكسافي وخلف بن هشام البرزدي (وكره) الإمام
(أحمد) قراءة جزئها الكسافي (المصنف) ما من الكسر والأدغام والتكلف وزائدة البوائن كما
السلف منهم في بيان بن عيينة ويزيد بن هرون قال في الفروع ولم يكره أحمد قراءتها وعنه
(والأدغام الكبير) لا يحرر (لأدغام الشديد) (واختار) الإمام أحمد (قراءة) (فمن من رواية
إسماعيل بن جعفر) لأن إسماعيل قرأ على شعبة شيخ تافع (ثم قرأه عامر من رواية أبي بكر بن
عياش) لأنه قرأه على أبي عبد الرحمن السلمي وقرأ عبد الرحمن بن عثمان وعلي بن جابر بن
كعب وأبو مسعود وطلحة بن كلاب أحدهما اختاره عامر بن أبي بكر بن عياش وهو أضعف من
أشد منه مع ما روى في وزيد وقاله الميوني أي القراءات تختار في ما قرأها قال في قراءة أبي العلاء
لشعير بن النعمان من الصلاة أن كان قرأه تافع ياد تعرف مثل فاذلهما وأولاهما ووصي
وأوصي في أولى لأجل الشرح حسنت قوله حرب واخترنا الشيخ في الذين لا تحرف في الكلمة
(فمن من رواية) (الحنوف) تنكيسه (كرهه الأول) عندنا فتح الصلاة (بصرفه)
من القراءة) قال في الشرح والمبدع أن يقرأ من قراءة ثبت كلها وسكت حتى يرجع إليه
نفسه قبل أن يركع ولا يصل قراءته شكره الركوع قاله أحمد حديث حمزة في بعض رواياته
فأذا قرع من القراءة تنكيس رواه أبو داود ويكون وقع الدين (مع ابتداء الركوع) استقباباً

مشروع في غيره ومنه سها
كثيراً وهو رقيق (الركعتين) من رواية أوفي
نالت في قرب (أو) قراءة (أحمد)
أوزار كما (أو) أصاحداً وكشده
فأما (لعمري) إذا نصي أحكم
فليصعد محمد بن رواه
وكالسلام من نقصان فان لم يكن
مشروعاً كما بين رب العالمين
الله أكبر كبير الرب يسوع المسيح
لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ
بمن معه يقول في صلاته الحمد
له جلداً كثيراً لم يبارك فيه كما
يحدث بنا ويروي (وان سلم)
مثل (قبل أن يقرأ) أي الصلاة
(عندنا) بطلت صلاته لأنه تكلم
فيها والناقص منها ما سكن أو
واجب وكلامه ما يظهر أنه
عبد (و) أن سلم قبل أن يقرأها
(سها) لم ينطبق له ولما قامها
لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه
فأما ومن رواه صلواتهم لأن
جنس مشروع فيها أشبه الزيادة
فيها من جنسها (فان ذكر) من
سلم قبل أن يقرأها لم يقرأها
(قريباً) (أو) خروج من المسجد
نصاً (أو) شرح في صلاة (أخرى)
وتقطع (أو) شرح في صلح قرب
فصل وعاد إلى الأولى (أحمد)
وسجد (سها) حديث عمران
ابن حصين قال سلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ثلاث
ركعات من العصر ثم قام فدخل
الحجرة فقام رجل يسط الدين
فقال أقصرت الصلاة أم قمت
يا رسول الله فخرج فصل إلى ركعة التي
كان ترك ثم سلم ثم جدد حديثي
السهم ثم رواه سلم (والا)
(أو) أحسن) بطلت لأن الحديث

[illegible]

أحدهما أو طمأنينة (قد كره)
 أي الركن المترك (قد كره)
 فركعة ركعة أخرى غير
 التي تركها منها (بطلت)
 الركعة (أي تركها منها) وقامت
 التي قلها مقامها لأنه لا يمكنه
 استدراك المترك لطلبه بفرض
 قراءة الركعة الأخرى فأنف
 ركعتي كل الأركان سألت أبا عبد
 الله عن رجل صلى ركعة ثم قام
 إلى أخرى فذكر أنه انما سجد
 سجدة واحدة في الركعة الأولى
 فقال إن كان ذلك أول ما قام قيل
 إن يحدث سجدة ثانية فانه يحط
 ويصلي بعشرتها وإن كان قد
 أدت سجدة واحدة جعل هذه الأولى
 والتي ما قلها أو قلت فسقطت أو
 يجتزى بالأستفتاح الأول قال
 يجتزى بالأول قلت فبعض سجدة
 من ركعتين قال لا بد من تلك
 الركعة بركعتين أو تكبيرة الأعراس
 فلا تنقض بقركها أو تكبيرة الثانية إن
 قبل هي ركن (فلو رجع) من
 ترك ركعتين بعشرته في
 قراءة ركعة أخرى (مالها) بغير
 الرجوع (ع) ما بطلت صلاته
 لأن رجوعه بعشرته من
 مقصود القيام هو القراءة لئلا
 يصل من الركعتين وإن رجع
 ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ولا
 يستد بجافسه في الركعة لأنها
 قدت بشروطه في قراءة غيرها
 فلم تعد إلى الصلة بحال ذكر في
 الشرح (و) إن ذكر ما تركه
 (قبله) أي قبل شروعه في قراءة
 ركعة أخرى لزمه أن يسجد في
 الركن السرك لبقائه ركن
 لا يسقط بسهو ولا غيره وبالقبح

لتسبيح إلهه في حق (منفرد العرف) وقيل ما لم يخف سهواً وقيل بقدر قبله وقيل بسبح (وكذا)
 سبحانه في الأعلى في سجدة) أي حكمه حكم تسبيح الركوع فيما تقدم (والكامل في ركب آخر)
 بين السجدة (ثلاث) وحمل ذلك في غير صلاة (الكسوف) في الكل ما فيها من استحباب
 التطويل (ولو انشأ لتناول شئ ولم يخضر ساهه الركوع لم يجزه) إلا انشاء (عنه) أي الركوع
 لعدم التنية (وتكره القراءة في الركوع والسجدة) لتبطل الصلاة والسلام ولا تنال ذلك
 وانخفاض القرآن أشرف الكلام (ثم يرفع رأسه مع رفع يديه ركعة الأولى) في افتتاح الصلاة
 إلى السجدة من تكبيرة ما تقدم من حديث ابن عمر المتفق عليه وغيره (فإن شاء قام ومنفرد مع الله
 لمن حمده من تواجوها) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك وروى الدارقطني إن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لم يدع أبداً إذا فرغ من الركوع فقل مع الله لمن حمده ربنا
 ولك الحمد فلو قال من حمد الله مع الله لم يجزه لتغير المعنى فإن الأولى صيغة تصلي للهاء (وصي)
 مع (أجاب) أي استحباب والتلويح صيغة شرط وجزاء لا يصلح لك فافترقا (ثم إن شاء أرسل يديه)
 من غير وضع أحدهما على الأخرى (وإن شاء وضع يمينه على شماله نصاً) أي نص أحد على
 تخميره يميناً (فإذا استتم قالوا قل ربنا ولك الحمد) لما روى أبو هريرة قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول مع الله لمن حمدني برفع صليبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد
 متفق عليه (مل السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شئ بعد) لما روى علي قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من الركوع قال مع الله لمن حمد ربنا ولك الحمد مل
 السموات ومل الأرض ومل ما شئت من شئ بعد (رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي
 المحرر والوحيد والمتع والمتهى مل السموات مل الأرض) قال ذلك في حديث ابن أبي أوفى والمنفرد
 كالأمام خصوصاً وقد عرفت أنه عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتوني أصلي (و) نقل عنه أن
 الحرف (إن شاء) في ذلك أهل التنازل الجهد قال أحدوا أقواله وظاهره وسبب اختياره
 أو حذف وصححه في المتن والشرح وغيرهما أو تبعهم في الانصاف وظاهر التتبع لا يسحب
 وأهل منصوب على النداء أو مرفوع على الخبر فتدبر أي أنت أهلها (أحق ما قاله العبد
 وكذا) عبد لا ما تعلى لما أعطيت ولا معنى لما عنت ولا يتبع ذلك الحمد تلك الجهد) ورواه مسلم
 من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول (أو) يقول (غير ذلك مما ورد)
 ومنه اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب
 الأبيض من الدنس وقال الجهد في شرحه الصحيح عندي أن الأولى ترك الزيادة لمن يكفي في
 ركوعه وسجدة بلفظ الكمال (والمأمور بجمد) أي يقول ربنا ولك الحمد (فقط في حال ركعة) من
 الركوع لما روى أنس وأبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام مع الله
 لمن حمد فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه ما عايناه من أهل السماء وما صدقنا من الأمر لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على أمرهم بقوله ربنا ولك الحمد لعل على أنه لا يشع لهم سواء
 (ولم يلق) إماماً كان أم أماً أو منفرداً (أو قول ربنا ولك الحمد بلاوا) لو روي أنه بركه (و) أي
 بالوا (أفضل) نص عليه الاتفاق عليه من حديث ابن عمر وأنس وأبي هريرة ولكونه أكثر
 حروفاً ويتضمن الحمد مقدراً وظاهره أن التقدير بركه ذلك والحمد لأن الواو لا يقطع ولا
 لم يكن في الظاهر ما يطف عليه مدلى على أن الكلام مقدراً (وإن شاء) المصلي قال اللهم بنا
 لك الحمد بلاوا) نقله ابن منصور في رده في خبر ابن أبي أوفى رأي سعيد الخدري (وهو) أي
 قول اللهم بنا لك الحمد (أفضل) منه مع الواو (وإن شاء) قاله (بوا) فيقول اللهم بنا لك الحمد
 وذلك كله بحسب الروايات محبة وذكره وضد هان غير نظر زيادة الحروف وظاهره تبيينه يجوز
 بعده لا مذهب في غير محله لأن محله بعد الركن الثاني فلو ذكر الركوع وقد جلس عاد فاقبه وبما يمنون سجد سجدة ثم قامان

فصل في السموات وما عطف عليه التمسب على الحال أي ما شأنا أو فخر على الصفة أي جدواو كان
أجساما ملائكة ذلك وقوله من شيء جد أي كالكرسي وغيره مما لا يدبر سمته الله تعالى وسلم وغيره
وملعبا بينه ما لا أول أشهر في الأخبار واقتصر عليه الامام والاحباب (وان عطف) المصلي
(حال ركوعه) من الركوع (لحمده) الله (عاجدا) بأن قال زناوكت الحمد وغنوه ما وردنا وما به
العطاس وذكر الانتقال (بجزئته نسا) لأنه لم يخلصه لفرق وجهه الموقد الاجزاء كالركعة
ذاهلا ونوى أحدهما تسعين ولم يجزئه عن الآخر (ومثل ذلك ما أراد الشروع في الفاعضة
فقطس فقال الحمد لله نوى بذلك عن العطاس والقراءة) لم يجزئه لما تقدم (ورفع اليدين
في مواضع من تمام) فضيلة (الصلاة) وسنها (رفع) يديه في مواضع فهو (أتم صلاة) من لم
(يرفع) يديه لما تقدم من الأخبار نص عليه وقيل لمجدد موسى لأنها عن رفع اليدين إلا
مستند فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع من صلى قائما أو جالسا أو نائلا في
الفرع (وإذا رفع رأسه من الركوع قد كتمه لم يسبح في ركوعه لم يعد إلى الركوع إذا ذكره
بعد اعتداله) لأنه انتقل إلى ركن مقصود فلا يعد إلى واجب (فإن عاد إليه) أي إلى التسبيح
بعد اعتداله (فقد زاد ركوعا تعطل الصلاة بعده) كما لو لم يكن نسي التسبيح (فإن فعله) أي عاد
إلى التسبيح بعد الاعتدال (ناسيا أو جاهلا لم تعطل) صلاته بذلك (و يسجد للسجود) وجوابا له
زيادة فضيلة (فإن أدرك المأمور الإمام في هذا الركوع) العائدة إلى التسبيح بعد الاعتدال
ناسيا أو جاهلا لم يدرك (الركعة) لأنه ما في (وما في ذلك) في (وإذا السجود) موضعاً ثم يكبر
وغير ساجدا ولا يرفع يديه (لقول ابن عمر) وكان لا يفعل ذلك في السجود معني عليه (فيضع
ركبتيه ثم يديه) لما روى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع
ركبتيه قبل يديه وأدان يديه يديه قبل ركبتيه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه
حسن غير ساجدا ولا يرفع يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه
حين من غير طرف في شريطه ولا يرفع يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه
أي هريرته فرفوعا إذا سجد أحد كتم فوضع يديه قبل ركبتيه ولا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع
وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه وأدان يديه
مساواة فهو منسوخ لما روى ابن خزيمة عن أبي سعيد قال كنت فطمم اليدين قبل الركبة في غيرنا
بوضع الركبتين قبل اليدين لكنه من رواه يحيى بن سلمة بن كهيل وقد تكلم فيه ابن معين
والضاري وأمراد بالدين هنا الكفان (ثم) يضع (جبهته وأنفه) قال في المبدع بغير خلاف
(ويمكن جبهته وأنفه) من الأرض لقرن أبي حمزة الساعدي كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الأرض رواه الترمذي وصححه (ويمكن) راحته من الأرض
أي من صلاته (ويكون على أطراف أصابع رجله) لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن
أصعد على سبعة أعظم ذكر منها أطراف القدمين (وتكون) أصابع رجله (مفرقة) أن لم
يكن في رجله ثقل أو خف أو تكون (موجهة إلى القبلة) لما في الصحيح أن النبي صلى الله
عليه وسلم سجد ففتح يديه وأطراف أصابعه قبل أطراف رجله وأطراف رجله وأطراف رجله
أصابعه رجله ففتح يديه وأطراف أصابعه قبل أطراف رجله وأطراف رجله وأطراف رجله
ويجعل أطراف أصابعه على الأرض وفيه يكره أن يلمس كعبه في سجوده (ثم يركع) إذا
سقط على جنبه بعد قيامه من الركوع ثم انقلب ساجدا لم يجز سجوده حتى ينوبه لأنه خرج
عن سنن الصلاة وهيبتها وإن سقط منه ساجدا آخره بغير نية لأنه على جنبها فلو قطع النية عن
ذلك لم يجزئه قال ابن عجم وغيره ولا تبطل صلاته (ولو سقط إلى الأرض من قيام أو ركوع ولم

ذلك حالها (عطا بطلت) صلاته
لا تترك ركعتك إلا ابتداء به في
سجدة ما بعد أشبه ما تترك
سجدة من ركعة أخيرة وسلم ثم
ذكر ولم يسجد بها في الحال (و)
ان لم يعد (سجودا) أو سجدا بطلت
الركعة (الترك) ركعتا يسجدوه
في قراءة ما بعد (و) ان لم
يذكر ما تركه (الإمام السلام
فذلك) (ترك ركعة) كاملة
فإذا ترك ركعة وسجد للسجود قبل
السلام نص عليه في رواية حرب
ان لم يبطل فصل أو يصحبت أو
يتكلم لأن الركعة بترك ركعتها
لقت فصار وجوبها كسجودها
فكانه سلم عن ترك ركعة (عالم
يكن) ما ذكر بعد السلام أنه
كان تركه (تشهدا أخيرا أو)
يكن (سلاما في آية) فقط لأنه
لم يترك غيرها (ويجوز) السجود
(وسلم) جدا لتشهد السجود
السجود كما يأتي وفي معنى فصل
في موضع يلزمه الرجوع أو
رجع في موضع يلزمه الرجوع
عالمنا غير مما طلبت لأنه ترك
الواجب سجدا وأنفه يستند
بجواز لم تعطل ترك الواجب
سجودا (وإن نسي من أو يبع
ركعتا أربع سجودات) من كل
ركعة سجدة (وذكر) وقد قرأ
(في) ركعة (خامسة تسهي أولاه)
لأن الثانية صارت أولاه وشروعه
في سجدة ثانيا قبل تمام الأولى ثم
صارت الثالثة أولاه أيضا كذلك
ثم الرابعة ثم الخامسة كذلك لأن
كل ركعة غير تمام تبطل بشروعه
في قراءته التي بعدها (و) ان ذكر
المتن من السجودات (فله) أي
الشروع في قراءة الفاعضة فله يومه في سجدة واحدة (وهي الرابعة لأنه لم يشرع

يعلم من عادته في ذلك أي بالركوع والطائفة فيه لانه لم يأت بما سقط فرضه ولا يلزمه أن يتقدمه عن انتمساب لان ذلك قد سبق منه (وان) ركعوا (الطمان) ثم سقط (عاد) وجوا (فانتصب قائما ثم يسجد) يحصل فرض الاعتدال بين الركوع والسجود ولم يلزمه عادته الركوع لانه سبق منه في موضعه (فان) ركعوا والطمان ثم (اعتقل) بحيث لا يمكنه القيام حتى يسجد سقط عنه الزرع لعزله عنه ويسقط عن الركوع فان زالت الملة قبل سجوده بالارض لزمه العود الى القيام لانه قدر عليه قبل حصوله في الركوع الذي بعده فلم يفتحه (وان) علام موضع سجود راسه على) موضع (قدميه فلم تستعمل الا رجل بلا حاجة فلا من يسيره) صححه في المبدع وغيره (وبكره بكثرته) أي بكرهه الكثيرين من ذلك (ولا يجزئ) سجود مع عدم استعلاء الاسافل (ان خرج عن صفه السجود) لانه لا يعمساجدا (والسجود بالمصلى على هذه الاعضاء) السبعة الجبهة واليدين والركبتين والقدمين (مع الانفراد كن مع القدرة) لما روي ابن عباس مرفوعا امرت ان احصى على سبعة اعظم على الجبهة وأشار بيده الى اذنه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وقال اذا سجد احسبت جميعه سبعة ارباب وجهه وكفاه وركبته وقبضه رواده وسلم وحديث سجوده الى آخره لا يفي بسجود ما عداها وانما خصه لان الجبهة هي الاصل في أهل السجود على حفص ومن هذا لم يصح (وان يجزئ) عن السجود بالجبهة أو ما يمكنه وسقط (زوم باقي الاعضاء) لان الجبهة هي الاصل في السجود وغيره تابع لما فانما سقط الاصل سقط التسبع ودليل التبع ما روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع احدكم وجهه فليضع يده واذا رفعه فليرفعهما رواه احمد وابوداود والنسائي وليس المراد ان اليدين يوضعان بموضع الوجه لما تقدم وانما المراد ان السجود تابع للسجود بالوجه وباقي الاعضاء مثلها في ذلك لعدم الفارق (وان قدر) على السجود (ربما) الى أي الجبهة (تيهه الباقي) من الاعضاء المذكورة لما تقدم (ويجزئ) في السجود (بعض كل عضو منها) أي من الاعضاء المذكورة اذا سجد عليه لانه لم يشق في الحديث ويجزئه (ولو على ظهر كسر) ظهر (قدم ونحوهما) كما لو سجد على أطراف أصابع يديه لظاهر انما قيل لانه قد سجد على قدميه او يديه (لا) يجزئ السجود (ان كان بعضها) أي بعض أعضاء السجود (فوق بعض) كوضع يده تحت ركبته أو جهته على يديه لانه يفتى الى تداخل أعضاء السجود (ويصح مباشرة المصلى بيظان كفيه) بان لا يكون عليهما حائل متصل به (وضم أصابعهما) وجهه نحو القبلة غير مقبوضة واهما مرفوعة لما روي البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فضع قبلك وارفع رقبك (ولايجب عليه) أي الساجد (مباشرة المصلى منها) أي من الاعضاء المذكورة (حتى الجبهة) اما سقوط المباشرة بالقدمين والركبتين فاجماع لصلاته صلى الله عليه وسلم في البعلين والخفين ورواه ابن ماجه من حديث ابن مسعود واما سقوط المباشرة باليدين فنقول انما رآه العمل لما روي ابن عباس قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يثني الطين اذا سجد بكاء عليه يجعله دون يديه الى الارض اذا سجد وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوضعا يثني يفضله من الارض ويردها رواه احمد واما سقوط المباشرة بالجبهة فلحديث أنس قال كان صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع أحنأ ان يمكن وجهه من الارض يسطو به فوجد عليه رواه الجماعة وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عمر انه كان يسجد على كور عمامته وفي صحيح البخاري عن الحسن قال كان القوم يسجدون على

أربع ركعات أربع ركعات أو أربع ركعات (بعد السلام طلت) صلاته لما تقرران من ترك ركعتين ركعتين لم يذكره حتى سلم كركرك ركعة فيكون هذا كركرك أربع ركعات ظن من له شيء يفي عليه فقتل (و) ان نسي من رابعة السجدة (من ركعتين جهلها) فلم يدركها من الاولى والثانية أو الاولى والثالثة أو الاولى والرابعة أو الثانية والثالثة أو الثالثة والرابعة (أي ركعتين) لاحتمال أن يكون التروك من ركعتين قبل الرابعة يصح له ركعتان يثني عليهما باقي ركعتين (و) ان نسي (ثلاثا أو أربعاً) من السجدة (من ثلاث) ركعات من الرابعة وجهلها (أي ثلاث) ركعات وجوب الاحتمال أن يكون من غير الأخيرة فقلقوا بشروعه في قراءة الرابعة وقصروا أولانيه عليها (و) ان نسي (خمساً) من السجدة (من أربع) ركعات (أو) نسي خمس سجدة من (ثلاث) ركعات من أربع وجهلها (أي بسجدة) فتم له ركعة في السجدة (ثم) يأتي بثلاث ركعات (ان كان التروك من أربع ركعات (أو) باقي ركعتين) ان كان التروك من ثلاث ركعات (و) ان نسي (من الركعة الاولى سجدة) نسي من الركعة الثانية سجدة (و) نسي (من الرابعة سجدة) وأقي بالثالثة فامة فهي اولاه (أي بسجدة) فتم

أما من الأخيرة أو ما قبلها (عل) وجوباً (استواء التقديرين) فخصه في الأولى ركوعاً وفي الثانية بما قبل الأخيرة يقوم في الأولى برح و يرفع ويتعدل ويسجد لتصل له تأدية فرضه بقينا وبقى في الثانية بركة كاملة كذلك وإذا كل ما يتقن به انعام صلاته لثلاث يخرج منها وهو شاك فيها فيكون مصر رايها وفي الحديث لا غرار في صلاة ولا تسليم رواه أبو داود وقال أحمد أي لا يخرج منها إلا على يقين أنها تمت وإن نسي أربع من الفاتحة متواليين جعله مأمراً بركه وإن لم يعلم قائلها جعله مأمراً بركتين (وتشهد من نسي الجلس وتشهد قبل سجدة بركه) (أخيرة) مثلاً (زيادة فعلية) بحسب السجود لما لا يجلس له في غير سجدة وتشهد بعد سجدة أولى (وقبل سجدة ثانية) زيادة (حواشي) بسن السجود لأن ما بين السجدةتين على جلوس فلم يزد سوى القول (ومن نسي) إلى الركعة الثالثة (من ترك) تسجد الأولى مع (ترك) الجلوس له (أو) هر ترك التسجد (دونه) أي الجلوس له بان جلس ونهض ولم يشهد (ناسياً) لما تركه (لزم وجوه) ان ذكر قبل أن يستتم قائماً ليتدارك الواجب ويتابعه ما لم ولو اعتدل (وكره) وجوه (ان) استتم قائماً لحديث المنهجين شعبه مرفوعاً إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس فان استتم قائماً فلا يجلس وتسجد تسجدتين ورواه أبو داود وابن

العماموا لقلنسوه (لكن يكره) أي تركه المباشر بالدين والجمعة (بلا عذر) من حر أو برد أو مرض ونحوه لخرج من الخلاف وبقاها مرة وكان ابن عمر يكره السجود على كوة العمامة (فلا يجدها متصل به غير أعضاء السجود ذكره رحمه الله) بفتح الكاف يقال تارك عمامته يكرهها كوراء من باب قال (وكهـ) وله نحوه (سجدة) صلاته لما تقدم ولم يكره لغيره كخرا أو برد ونحوه (لما تقدم والأكراه) (ويكره كشف الركبتين) لأنه يبدو به العورة قاله (5) ما يكره (سنة) الدين) لا اختلاف في وجوب كشفهما (وتكره الصلاة فكانت شديدة الخراؤ) شديدة (البرد) مع إمكان غيره لأنه ذهب بالخشوع و عني أكال الصلاة (وبقي) ذلك (وبسن) للساجدة (أن يحافي عصبه من خفيه) (أن يحافي) (بطله من تخفيه) (أن يحافي) (تخذه عن ساقه) لما روى عبد الله بن حنينة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد فتح في سجوده حتى يرى وضع أصابعه متقياً عليه وعن أبي حنيفة النضر بن عبد الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن حبه وأتفه من الأرض ونحوه عن حنيفة ووضع يده سجوداً بركه رواه أبو داود وقال أبو عبد الله في رواه جاءه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا سجد لم يرتب يديه لغيره وذلك لشدة رغبه مرفقيه وعصبه (ما لم يؤذ جاره) الذي يحاذيه بفعل ذلك فيجب تركه لحصول الأذى المخرج من أجل فعله (ويضع يده سجوداً بركه) لما تقدم في حديث أبي داود (وله أن يعقد برفقيه ي تخفيه أن طال) سجوده ليستريح بذلك (و) (يسن أن) (تفرق بين ركعتيه) (جعله) لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد فرق بين تخفيه (وقول سبحان ربّي الأعلى وحكمه كسبح) (الركوع) وقدم تفصيله (ولأن) (سبط) بل السجود المند (لما روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج وهو حامل حسناً وصحباً في أحدهما صلى العشاء فوضعه ثم كبر فملى فوجد بين يديه ظهره عليه سجدة أطالها فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال أنا رسول الله أنتم سجدت بين ظهرى صلاتك سجدة أطالها حتى ثلثنا أنه قد حدث أمر وإنه يوحى قال كل ذلك لمن يكن وأمين ابن أبي عمير قال أن عجله حتى أقضى حاجته رواه أحمد والنسائي واللفظ له (ثم رفع رأسه مكبراً) و يكون استأذنه مع ابتدائه و انتهائه مع انتهائه (و يجلس معترفاً بفرش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب اليه ويغتر بها من تحتها ويجعل بطون أصابعها على الأرض مفرقة معتد عليها لتكون أطراف أصابعها إلى القبلة) قول أبي حنيفة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم نحر رجليه اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظام في موضعه وفي حديث عائشة كان يفرش رجليه اليسرى وينصب اليه متقياً عليه (بأساطيد يه تخفيه معصومة الأصابع) قد أساعى جلوس التسجد ولأن هذا مما تواراه الخلف عن السلف (فأثارب اغفر لي) لما روى حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدةتين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه وأسناده ثقات قاله في المبدع وإن قال رب اغفر لنا أيا ربنا اغفر لنا ما أسألك في الترخ (ثلاثاً) والكمال منها وتقدم) عند ذكر تسبيح الركوع قال في المبدع ولا يكره في الأصح ما روى عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدةتين اللهم اغفر لي وارحمني وأهدني وارزقني وعافني رواه أبو داود (ولا تكره) (أي) يادعني قول رب اغفر لي ولاعي سبحان ربّي العظيم (ولا) (لاهي) (سبحان ربّي الأعلى) في الركوع والسجود مما ورد من دعاء ونحوه ومنه ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله ذنبي كله وذنبه وذنبه وذنبه وآخره وسره وعلايته وأهمل وقال عليه الصلاة والسلام وأما السجود فكثر وافي من الدعاء فحسن أن يستجاب لكم رواه مسلم ومثني بن حقيق وحديث (ثم يجلس) السجدة (الثانية) كالأولى

هذا الخبر لا يبدل بغيره (وارجو ان اشرح في القراءة) لا مشروع ٢٣٥ في ركن مقصود هو القراءه اذ لم يذكر

الرجوع كالوشرع في الركوع
(وبطلت) صلاته برجوعه اذ
عالمه اذ لم يذنه فعلم من حسنها
هذا انه مالو زاد ركوعا ولا
تبطل برجوعه (اناسي او
جهل) فخر برجوعه حديث
عفي لامي عن انطال والسيان
ومتي هم فخرم ذلك وهو في
التشهد من ولم يمتبه (ويكرر
للمأمور متابعته) أي الامام في
قيامه ناسيا لحديث انما جعل
الامام ليؤتم به ولما لم عليه
الصلاة والسلام عن التشهد فقام
الناس معه وقوله جاءه من
الصلاة ولا يلزمه الرجوع ان
سجوا به بعد قيامه وان سجوا به
قبل قيامه ولم يرجع تشهدوا
لا تقسم ولم يتابعوه لتركه
واجبا وان رجع قبل شروعه
في القراءة (لهم متابعته) ولو
شرع واقفا لكان الرجوع بعدها
لخطابه وينسبون مقارنته
(وكذا) أي كترك تشهد اول
ناسيا (كل واجب) تركه مصل
ناسيا (فارجع الى تسبى ركوع
و) تسبى (سجود قبل اعتدال)
عن ركوع أو سجود ومقر رجع
الى الركوع حيث حاز وهو امام
فادركه فيه ساق أدرك الركعة
بمخلاف ما لو رجع ثانيا ناسيا او (لا)
يرجع الى تسبى (بدنه) أي
الاعتدال لان عمل التسبيح ركن
وقبح رجع باصحا ولو رجع اليه
لكان زيادة في الصلاة وتكرارها
لركن فان رجع بعد اعتدال
عالمه اذ بطلت صلاته لاناسيا

أو جاهلا (وعليه السجود) السجود
(لكل) من السجود والمذكورة

فيما تقدم من التكبير والتسبيح والهيئة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وانما
شرع تكرار الركعة في كل ركعة دون غيرها لان السجود ابلغ ما يكون في التواضع لان المصل
لما ترقى في الخدمة بان قام ثم ركع ثم سجد فقد أتى بعبادة الخدمه ثم أذن له في الجلوس في خدمة
المصروف جدا فاشكره على اختصاصه امامه بالخدمة فعمل استخلاصه من غواية الشيطان الى
عبادة الرحمن (ثم يرفع رأسه مكبرا) لا عليه الصلاة والسلام كان يكبر في كل خفض ورفع
قائما على صدره وقدمه معتدلا على ركبته (بدنه) نص عليه لحديثه انما لا يخرج عن ابن
عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتدل جالس على ظهره اذا نهض في الصلاة رواه
ابوداود ولانه أشق فكان افضل لخاصي (الآن بشي عليه) الاعتماد على ركبته لكون
أرضه صف أو مرض أو يمن ونحوه (فيعتدل الأرض) لما روى الأثر عن عفي قال من استنى في
الصلاة المكتوبة اذا نهض أن لا يعتد به في الأرض الآن يكون شيا كبيرا لا يستطيع
(ويكرر) انه يقدم أحدا برجليه) اذا قام ذكر في الغيبة وكذا في صلاة أحد وفيها عن ابن
عباس وغيره انه يقطع الصلاة ذكر في القنوع (ولا تسحب جلسة الاستراحة وهي جلسة
بين صمتها كالجلوس بين السجدين) بعد الصلاة الثانية من كل ركعة بعد قيامها والاستراحة
طلب الراحة كما حصل لها عياض فليس لزول عنه والقول بعدم استحبابها مطلقا والمذهب
المنصور عند الأصحاب لما روى ابوهريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض على صدره
قديمه واما الترمذي باسناد فيه ضعف وروى ذلك عن جرير وابنه وعلى وابن مسعود وابن
عباس قال أحد أكثر الأحاديث على هذا قال الترمذي وطه العمل هذا أهل العلم قال ابو الزناد
ثلاث السنة وقال النعمان بن ابي عياش اذكرت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك أي لا يجلس قال في شرح القنوع وليس في شيء مما ذكر دليل مرجح لطلب
التحديث اثبات جلسة الاستراحة واستعمال الخلل رواية الجلوس لما قال رجوع ابو جعفر الله
الى هذا لما روى مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس اذا رفع رأسه من
السجود قبل أن ينهض متقي عليه وفي نسخة له أيضا انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا رواه الجماعة واسناده صحيح وذكره
أيضا ابو جعفر في سنة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حديث حسن صحيح فيعين العمل
به والمصير اليه واجب بانه كان في آخر عمره هكذا ذكره جماعة من الاخبار

في فصل ثم يصلي (الركعة الثانية) (الركعة الأولى) لقوله عليه الصلاة والسلام
في صلاته لما وصف له الركعة الأولى ثم اقبل ذلك في صلاتك كلها (الاف تحديدا نسيه)
لا اكتفاء باستصحابها ولم يستثنه أكثرهم لانها شرط لاركن كاتقدم وقد اختلفت في الحاشية
(و) (الاف) (تكبير الاحرام) فلا تعاد لانها وضعت للدخول في الصلاة وقد تقدم (و) (الاف)
(الاستفتاح ولو لم يأت به ولو) كان عدم اتبانه به (عبد في الأولى) فلا يأتي في الثانية متبا
روى ابوهريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا نهض الى الركعة الثانية فاستغفر القراءه
بالجده رب العالمين ولم يكسر واهم لم يقرأت (و) (الاف) (الاستعاذه) ان كان استعاذ
في الأولى فظاهر خبره انه يقرأ مرة المتقدم ولان الصلاة جملة واحدة فاكفي بالاستعاذه
في الأولى (والا) بكن استعاذه في الأولى (استعاذه) في الثانية (م) (و) (كان تركها) أي
للاستعاذه (في الأولى عدا أوسيانا) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعينا بالله من الشيطان
الرجيم (ثم يجلس) للتشهد اجماعا (مقرشا) بكونه من الصديقين بعد بث أبي جعفر ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس للتشهد جلس على رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على

تقدمه (لواجر بالعبادة) ثم سلم من ركعتين تلقا انهما من التراويح أو سلم من ركعتين من ظهر تلقا انهما

أما لدرسته ولم ينص الله قطعية ٢٣٦ الأولى باعتقاده في أخرى وعلمه لما ينافي الأولى بخلاف ما لو ذكر قبل أن يعمل

ما ينافيها ورسل أحمد عن امام
صلى بقوم المصنفين أنها الظاهر
فعلوا القراءة ثم ذكر فقال بعيد
وبعيدون
فصل وبني على اليقين من
شك في ترك (ركن) بان زود
في عمله فيعمل كمن يقين تركه
لان الاصل عدمه وكالو شك في
أصل الصلاة (أو) شك في
(عدد ركعات) فاذنك أصلي
ركعة أو ركعتين بقي على ركعة
أو اثنتين أو ثلاثا بقي على اثنين
وهكذا اما ما كان أو مفردا
لحدث أبي سعيد ان قد روى
مرفوعا اذ انك احدثك في صلاته
فلم يدرك أصلي ثلاثا أو اربعا
فليطرح الشك وليس على
ما يقين ثم يجسد سجدتين قبل
أن يسلم فان كان صلى خمس شفعين
له صلاته وإن كان صلى اربعا
كانت اربعيا فليطرح راء أحمد
وسلم وسجدت ابن مسعود
مرفوعة اذ انك احدثك في صلاته
فليضرب الصواب ليم عليه ثم
ليسلم ثم يجسد سجدتين رواء
المجاهدة الا الترمذي فقضى
الصواب عليه وهاست مال البقين
لانه أحوط وجهاين الاخبار
(ولا يرجع) مأموم (واحد)
امس معه مأموم غيره (الفرل)
امامه (لان قول الامام لا يكتفي في
مثل ذلك بدليل ما لو شك امام
فيسجد واحد بدل بني على
اليقين كالتفرد ولا يفارقه قبل
سلامه لانه يقين خطأ) فاذا سلم
امامه (أبي) مأموم بمثل شكه
مع امامه ليخرج من الصلاة
يقين (وسجد) للمعو (وسلم)
فان كان مع امامه غيره وشك في

مقدّمه رواء البخاري قال في المبدع (جاعلا لديه على نخذه) يعني على البني والسري على
السري لانه اشهر في الاخبار لا يفتهم ركعتيه وفي الكافي واختاره صاحب النظم المختصر
(بأساط) اصابع براء مغنوة (على نخذه السري لا يخرج بها عن ايدى يجعل أطراف اصابعه
مسلمة لركبة وفي التلخيص قريبان من الركبة (مستقيما القبله) فامض من عشاء انفسر
والنصر خلعا لها مع وسطاه) لما روى وائل بن حمران النبي صلى الله عليه وسلم وضع مرفقه
الأيمن على نخذه النبي ثم عقد من اصابعه الخمسة والتي عليها وحلق حلقة باصبعه الوسطى على
الابهام ووضعه السابعة وشربها رواء أحمد وأبو داود وروى ابن عمر قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة وضع يده على ركبتيه ورفع اصبعه التي على الابهام فدها بها
ويدها اليسرى على ركبته باسطا عليها رواء مسلم (ثم يتشهد) ثبيران مسودوه وفي الصبيح
وعبرها (مراندا) لقول ابن مسعود من السجدة ان شاء الله رواء أبو داود (كسبيج
ركوع وسجود وقول رب اغفر لي) بين المحدثين في ذب الاسرار بذلك لمدام الذي أجهر به
(و يشير بسبائها) أي سبابة النبي ففعله عليه الصلاة والسلام سبب سبابة لانهم كانوا يشربون
بها الماء السبوي (لا) يشير (بغيرها) أي غير سبابة النبي (ولو عمدت) سببا به النبي قال في
الفرع وروى نحوه احتمال لان علمنا التنبيه على التوحيد (في تشهده) متعلق بقوله ويشير
(مرارا كل مرة عند ذكر) لفظ (الله تنبيها على التوحيد ولا يحركها) لفعله عليه الصلاة
والسلام قال في التنبيه وديم نظره اليها لغير ابن الزبير رواء أحمد (و) يشير ايضا بسبابة النبي
(هنددعاه في صلاة وغيرها) لقول عبد الله بن الزبير كان النبي صلى الله عليه وسلم يشير باصبعه
اذا دعوا ليجركها واما أبو داود والنسائي وعن سعيد بن أبي وقاص قال مر على النبي صلى الله
عليه وسلم وانا اذ هو يصلي فقال أحد احبوا ثابرا بالصلاة رواء النسائي (فيقول) تفسير
للتشهد (التيات لله الصلوات والطيبات السلام علىك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عبد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) ووافقه قال
كما اذا جلسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا السلام على الله من عباده السلام على
خير بل السلام على ميكايل السلام على فلان فمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
الله هو السلام فاذا جلس أحدكم وليقل الصلوات لله أي آخوه ثم قال ليخبر من الدعاء الله
المعقود وفيه لفظ على رسول الله صلى الله عليه وسلم اتشهد كني بين ككفيه كما يعني
السور من القرآن قال الترمذي واما حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل
العلم من الصابغ والتابعين وليس في المتفق عليه حديث غيره ورواه ابنان من حمروا جابر
وأبو هريرة مرفوعة ثم روي جابر به اختصارا عليه الصلاة والسلام امر ابن بعلمه الناس رواء
أحمد (وأي تشهد تشهد جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز) كتحديق بن عباس
رواه القيات لمباركات الصلوات الطيبات لله إلى آخره ولفظ مسلم وأشهد أن محمدا رسول
الله وكشده عمر القيات لله إلى آيات الله الطيبات الصلوات لله سلام عليك إلى آخره
والقيات جمع تحموي العظمة وقال أبو هريرة وأنت وقال ابن الانباري السلام وقبل البقاء
والصلوات هي الجنس وقيل الحق وقيل الاذيع وقيل الصادات والطيبات هي الاعمال
الصالحة وقال ابن الانباري الطيبات من الكلام ومن خواص الحيلة أن حرورها كلها
مومة تدبرها على القبر من كل معبود سوى الله وحجوة ليس نهائش من الشقوة إشارة إلى
انها تخرج من القلب واذا قال السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين نرى به النساء ومن
لا يشركه في صلاته في ظاهر كلامهم اقوله عليه الصلاة والسلام اصابك كل عبد لله صالح في

(ولذلك من أدرك الامام را كما بعد ان أمر معه هل رفع الامام رأسه قبل ادراكه ٢٢٧) راسك ام لا لم يتدبرك الركة لانه

شاك في ادراكه فاني بسببها
(ويجهد السهو وان شك)
ماموم (هل دخل معه) أي
الامام (في الركة الاولى او في
الركة الثانية) مثلا (جعله)
أي المدخول معه (في الركة
الثانية) لانه المتقن ويسجد
السهو (ولا يشرع (سجد) سهو
الاشك في ترك واجب لانه
شك في سبب وجوب السجود
والاصل عدمه (أو) أي ولا
يشرع سجود لشك في (زيادة)
بان شك في زاد ركوعا وسجودا
أشك في شهادته الاخير هل صلى
اربعاً وخسوا وشهرو لأن الأصل
عدم الزيادة لفق بالمعوم بقينا
(الاذا شك) في الزيادة وقت
فعلها بان شك في سجود وهو
فيما هل هي زائدة أولا أوفى
الركة الاخيرة كذلك يجهد
لانه اذ يقرأ من صلاته مترودا
في سكوتها أو زائدا عليها
فضعفت النية واحتاجت لغير
بالسجود ومن شك في عدد
الركعات أو غير فبني على يقينه
نزل شكه وعلم انه مضى فيها
فعله لم يجهد مطلقا أي سواء
عمل مع شك أو لا هل
ما يحصيه في الاتصاف وتبعه في
الاقناع وخالف في شرحه (ومن
سجد لشك) لئلا يسهو بسجدة (ثم
تسبب انه لم يكن عليه سجود)
لذلك اشك (سجد) وجوبا
(ذلك) أي لكونه زادا في صلاته
سجدتين غير مشروعتين ومن
علم سهوا ولم يعلم انه يسجد لم يلام
بسجد لانه لم يتحقق سببه والاصل
عدمه (ومن شك هل سجد
لسهو) المتيقن (اولا) أي اياه لم يسجد له (مجدرة) أي سجدتين فقط لانه يكتفي بجمع السهو سجدتان (وليس على ماموم) سها

السماء والارض (ولانكره التسببه اولا) لما روى عن عمرانه كان اذا تشهد قال بسم الله
الاسماء وعن ابن عمرانه كان يسمى اوله (وتركا) أي ترك التسببه اول التشهد (أولى) لأن ابن
عباس سمع رجلا يقول بسم الله فاتنهره (ذكر جماعة انه لا بأس بزيادة تسببه لانه لم
يقبل ابن عمر (والاولى تنقيحه وعنه اية زيادة عليه) أي التشهد بسبب أبي عبيدة عن أبيه
ابن مسعود ولقول مسروق كنا اذا جلسنا مع أبي بكر كثرنا على الرضف حتى يقوم رواه احمد
وقال حنبل رأيت أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم في المجلس بعد الركنين أخف الجاسوس ثم يقوم
كأنه كان على الرضف أي الحجارة المحيطة بالنار قال واغنا قصد الاقتداء برسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحبه (وان قال وان سجد) رسول الله (واسقط تشهد فلا بأس) لانه لم يعمل بالتقصير من
المعنى (وهذا التشهد الاول) في المغرب والرباعية (ثم ان كانت الصلاة ركعتين فقط) فرضا
كانت أو تقلا (أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعابدها فيقول اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جيد مجيد بارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على آل ابراهيم انك جيد مجيد هذا الاول من الفاظ الصلاة والبركة) عليه صلى الله
عليه وسلم وعلى آلهم لما روى كعب بن جعفة قال سجدنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نسلم عليك قال يقولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على آل ابراهيم انك جيد مجيد بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم
انك جيد مجيد متفق عليه (ويجوز) أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (غيره) أي غير
هذا اللفظ (مما ورد) ومنه ما رواه احمد والترمذي وصححه وغيرهما من حديث كعب وفيه
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد
وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد (والله اعلم به) صلى الله
عليه وسلم وان لم يكن وامن آثاره قال تعالى أنشأوا آل فرعون أشقا للعباد وأذنبنا لمن
آل فرعون وأقرنا آل فرعون وقد ضاقت آل النقص اليه ويصعبون فادخلهم هذه
آيات (والصواب عدم حوازيله) أي آل (يا مل) لأن أهل الرجل آثاره أوزوجته
وآله أتباعه على دينة مقفرا (واذا أدرك) السبوق بعض الصلاة مع الامام مجلس الامام في
آخر صلاته لم يزد الا ماموم على التشهد الاول بل يكره) أي التشهد الاول حتى يسلم الامام (ولا
يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو شيئا مما يدعى به في التشهد الاخير) لانه لا يقصر
سلامه (فان سلم امامه) قبل ان يركع (كأن لم يركع) الحمد وجوبه عليه (ان لم يكن واجبا في حقه)
بان يكون عمل تشهده الاول فبنيته وجوبه عليه (وتحوز الزيادة على غيره) أي غير النبي صلى الله
عليه وسلم (منفردا) عنه (نصا) نص عليه في رواية أبي داود واحتج بقوله على لعمر صلى الله
عليك وذكر في شرح الهداية انه لا يصلى على غيره منفردا وحكي ذلك عن ابن عباس رضي
الله عنهما رواه سعيد الكافي عنه قال الشيخ وجبه الدين الصلاة على غير الرسول جائزة تعبا
لامقصود واختار الشيخ في الدين منصوص احمد قال وذكره الغاضي وابن عقيل وعبد القادر
قال واذا جازت جازت احبا تابعي كل احدهم المؤمن فاما انه يقتضيه لذكره بعض الناس
أو قصد الصلاة على بعض الصابون بعض هذه الاجور وهو معنى قول ابن عباس قال
والسلام على غيرهما جائز من غير تردد (وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير
الصلاة) فانها ركز في التشهد الاخير وكذا في خطبة الجمعة (يتأكد) لقوله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي الا بقول الادحاث مشهورة (وتأكد) الصلاة عليه (كثيرا عند
ذكره) صلى الله عليه وسلم بل قبل وجوبها اذ تقدم توضيحه في شرح الخطبة (وفي يوم الجمعة

لسهو) المتيقن (اولا) أي اياه لم يسجد له (مجدرة) أي سجدتين فقط لانه يكتفي بجمع السهو سجدتان (وليس على ماموم) سها

مسبوق له وامامه لانه لم يدرك معه بضمائه فيفرض الفاقته بعد السلام ٢٣٩ لا يدخل منه لا يخرج من الصلاة (وسجد)

مسبوق (ان سلم معه) أي مع امامه (سجودا) بدخضا اماما لانه صار منفردا (و) بسجدا بمنا (سجودا) أي المسبوق دون امامه (معه) أي مع امامه فيما أذكر كعبه ولو غافله لم يدر (و) بسجدة مسبوق أيضا اذا سجد (فيما انفرد به) وهو بما يقضيه بعد سلام امامه ولو كان سجده معه لسوء لانه صار منفردا فلم يجعل عنه سجده (فان لم يسجد) الامام وقسها عليه وهو ما يجب السجود له (بعد مسبوقا) انما فرغ من قضاء ما فات (و) سجد (غيره) وهو الذي دخل مع امامه من أول صلاة (بعد امامه) أي الامام (من سجده) أي امامه لانه ربما ذكره بنا فبعد أوربا يكون من يرى السجود بعد السلام وعلم منه انه لا سقط السجود عن الامام بترك امامه له لان صلاته تقضى بتقصان صلاة امامه فلهذا جبرها هذا ان كان الامام لا يرى وجوبه أو تركه سجد أو كان عليه بها السلام والا فتنزل صلاته وتقدم تبطل صلاة من بطلان صلاة امامه (فصل) في حكم سجود السهو نفسه وحده وكيفية حكم تركه (وسجد السهو لما) أي لنفل من أوتر تركه (بطل عنه) أي تمده الصلاة واجب كلام عن نقص وزاد تركه أو ركوع أو سجود ونحوه واتاه بدل ركعة أو ركن شائعه لانه عليه الصلاة والسلام فعله وأمر به في غير حديث والامر للجواب وقال في حديث ابن عمر فانها الامام فليقله وعلى من خلفه السهو ونقله على الجواب ولا يجبر ان يقوم مقام ما يجب فعله أو تركه فكان واجبا

بقرا ن لم يواظف على امر الدنيا ونحوه) كن لفتحه صغر بفعل بسم الله واتي أكثرهم على قول بسم الله وجع مريض عند قيام واعطاط (و) يأتي (موضعا) في فصل ثم سلم وهو جالس (ب) بلا نزاع قاله في المدعواته تخيلها وهو منها لقوله عليه الصلاة والسلام وتخيّلوا التسليم وليس لها تخيل سواء (مرتباه مرافا وجوبا) لان الاحاديث قد صحت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول كذلك ولم ينقل عنه خلافه وقال مسلولوا كما رايتوني أصلي (مبتدئا فاعين عنه قال السلام عليكم ورحمة الله) روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن وابن مسعود لقول ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن عيتموه عن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خفيه روى أبو داود والترمذي والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (فقط) لما تقدم (فان زادو بركاته جز) لنفل النبي صلى الله عليه وسلم روى أبو داود ومن حديث وائل (والاولى تركه) كافي أكثر الاحاديث (فان لم يقل ورحمة الله في غير صلاة جلتلنزه لم يجزئه) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول وقال مسلولوا كما رايتوني أصلي وهو سلم في صلاة ورد مقرونا بالرحمة فلم يجزه بدونه كالتسليم (و) يسلم (عن يساره كذلك) لما تقدم واضح (و) روايت عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما تسليمان فمن سجد قال كنت اري النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن عيتموه يساره حتى يرى بياض خده روى مسلم (والاثنان تسنة) قال احمد ثبت عندنا من غير وجه انه كان عليه الصلاة والسلام يسلم عن عيتموه يساره حتى يرى بياض خده (ويكون) التثنية (عن يساره أكثر) لنقله عليه الصلاة والسلام روى صحيح بن محمد صالح عن عمار قال كان يسلم عن عيتموه حتى يرى بياض خده الا عن واذ اسلم عن يساره يرى بياض خده الا عن والانسرينت (بحسب يرى خده بغير امام) التسليم (الاولى فقط) لان المهر في غير القراءة ما كان للاعلام بالاتصال لمن ركن الى آخره قد حصل بالجهر بالاولى (و) يسرها (أي التسليتين) (غيره) وهو المنفرد بالامام لا الحاجة وتقدم (ويجب جزه) هو عدم اهرابه فيقف على كل تسليمة (لان المراد بالجزه هنا معناه القوي أي قطع اعراب آخر الخلق لا تحذف الجبرمه ولو يحذف في موضع من راء حسكر في التكبير (وحقه) أي السلام (سنة) اقول أي هر برحقه السلام سنة روى مرواه عنه وصححه الترمذي (وهو) أي حذف السلام (عدم قطوبه) عدم (مده في الصلاة على الناس) قال أبو عبد الله هو ان لا يطول به صوته وقال ابن المبارك معناه ان لا يمدد (فان ترك السلام) كقول سلام عليكم أو عرفه بغير اللام كسلامي أو سلام الله عليكم (أو تركه فقال) عليكم سلام أو (عليك السلام) أو قال السلام عليكم باصطفا الميم أو تركه في التمدد فقال عليك السلام أي النبي أو علينا السلام أو على عباد الله (يجزئه) لخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتوني أصلي ومن تمهيد قول من هذه الصور التي قلنا انها لا تجزئ: بطلت صلاته لانه في الصلاة والاراد ويخل بحرف يقضى الاستراق قاله في شرح المنتهى (وينوي بسلامته ان يروج من الصلاة احتجابا) لتكون النسبة شاملة لطرفي الصلاة فان لم يوجز لان نسبة الصلاة قد شملت جميعا والسلام من جعلها تكبيرة الاحرام (فان قضي معه) أي مع الخروج من الصلاة السلام (على) الملائكة (المخلفة والامام والمأمورين) نص عليه لما روى حمزة بن حنبل قال ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد على الامام أو ان يسلم بضمائه على بعض رواد أبو داود واسناده ثقات (ولم يسجد) ذلك (نصارو كذا في رواية) أي السلام على المخلفين والامام والمأمورين (دون ان يروج) من الصلاة فلا تبطل به صلاة الا في حله (وان كانت صلاة أكثر من ركعتين)

له فلهذا أنه يقع موقع التفل في زيادة الثواب لأنه نافذة في المسك لأن هذا المس موضع التفضل بالركعة تحديق عثمان مرفوعاً قوضاً وقال من قوضاً هكذا أغفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاة ومشيته إلى المسجد نافذة رواه مسلم فإن لم يطبل عمدة الصلاة ترك سنة أو اثنين يقول مشرور في غير موضعه لم يجب السجود له ويسن لاتباعه يقول مشرور في غير موضعه ويباح لترك سنة (و) سجود السهو (المن يصل المعنى) في السجدة (سهواً أو جهلاً أو واجباً) لأن عمده يطبل الصلاة فوجب السجود لسهوه وفي معناه سبقت له أنه بتغير نظم القرآن عما هو منه على وجه يجعل معناه نحو أن الذين آمنوا وجعلوا الصالحات ثم أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون وهذا من عطف الخاص على العام والاختلاف بعض الأصحاب فيه (الأدراك منه) أي من سجود السهو الواجب (ما عمله) أي ما ذهب كونه (قبل السلام) وبأق (فتبطل) الصلاة (تعد تركه) كتعمده ترك واجب من الصلاة و (لا) شرع (سجود السهو) أي تركه سهواً أو سهواً يتبطل فأن ذكره قبل التكبيرة نفسه والأوقات (ولا تبطل) الصلاة (بتعمد ترك) سجود السهو (مشرور) أي مستنون مطلقاً كسائر المستنونات ولو عبره لكان أولى لأن المشرور يتناول الواجب أيضاً ولكن العطف دل على أنه ليس مراداً (ولا) تبطل أيضاً فإنه ترك سجود السهو (واجب عمده) لانه خارج عما في قوله يابطها

كثير وبوراحية (نعم مكرراً كنزهم من السجود) قائم على صدور قدومه (إذا قرع من التشهد الأول ولا يقرع به) حكاه بعضهم وقال قال في الانصاف وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وعنه برههما ما اختارها الحد والسبح حتى الذين وصاحب الثاني وابن عديس له قال في المبدع وهي أظهر وقد صححه أحمد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وهو قول جماعة من أهل الحديث (وأي عاقبة من صلاته كاسبق) لقوله عليه الصلاة والسلام لسي في صلاته ثم أفضل ذلك في صلاتك كلها (إذ لا يجوز) قال في المبدع بشر خلاف فعله (ولا يقرأ شيئاً بعد الفاتحة) قال ابن سيرين لأهلهم يختلفون فيه حديث أبي قتادة أنه كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في ركعتين الأخيرتين بأم الكتاب وكتب عمر بن الخطاب بأمه بذلك ويستثنى الإمام في صلاة الخوف إذا قلنا ننظر الطائفة الثانية في الركعة الثالثة فيقرأ سورتهما (فإن ترا) شياء بعد الفاتحة في ذلك (أبجول بركه) لعله عليه الصلاة والسلام رواه مسلم من حديث أبي سعيد (ثم جلس في التشهد الثاني من ثلاثة فأكثرت مواركا) حديث أبي حنيفة وصف جالسه في التشهد الأول فقرأ في الثاني متوركا وهذا بيان الفرق بينهما وزاد يوجب الاختباء والمصير إليها وحفظه لاسن التوركا في صلاة في تشهدان أصليان في الأخير منهما وصفته كإرواء الأثر منه (ففرش رجله اليسرى ونصب اليمنى ومخرجهما عن عينه ويحمل اليه على الأرض) لقول أبي حنيفة فإذا كان في الركعة أفضى بركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة رواه أبو داود وفي أنظر جلس على اليه ونصب قدمه اليمنى وذكر الخرق والقاضي والباري أنه يجعل باطن قدمه اليسرى تحت فخذه اليمنى وقدمه اليسرى ويحمله الجدي في شرحه لأنه عليه الصلاة والسلام كان يفعله رواه مسلم من حديث ابن الزبير قال في الشرح وأما جعله لحسن (و) باقي التشهد الأول ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يرتلو جواباً فلا يجوز أن يقدم الصلاة عليه على التشهد الأول لاختلاله بالترتيب (ثم) يأتي (بالدعاء) أي التوعد بما تقدم لما سبق (ثم يسلم كاسبق) لما رواه ابن مسعود بسند صحيح (السلام) ولو كان عمله قبله فآخره (في ثلاثية فأكثرت تورك في تشهد سجوده) لأن تشهداً يتورك فيه وهذا تابع له كآله في الشرح (و) أن سجود السهو بعد السلام (في صلاة) ثنائية كسبح وجمعة (و) فركعة (وترقش) لأنه تابع لجلوس التشهد تقدم (والمرأة) كالرجل في ذلك (ان تقدم في صفة الصلاة لسجود الخطاب لما في قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلي) (الأنها جميع نفسها في الركوع والسجود وجميع أحوال الصلاة) لما روى زيد بن أبي حبيب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأة نصليان فقال إذا سجداً فمأضما بعض القدم إلى بعض فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل رواه أبو داود في مراسيله ولأنها هورة فكان الأولى بها الانضمام (وتجلس متربعة) لأن ابن عمر كان يامر النساء أن يترعن في الصلاة (أو تسجد رجلها عن يمينها وهو أفضل) من التربع لأنه غالب قبل عائشة وأشيء بحمله الرجل (كرقع يديها) أي أنه أفضل لما في مواضعه لأنه من تمام الصلاة لما تقدم (وحتى كأمراً) لا احتمال أن يكون امرأة وتقدم أنها تسران سمعها الجنبى (ويغفر الإمام إلى المأموم وجهه قصد يميناً أو شمالاً إلا بأن لم يكن كاصداً جهة) (أنه يعرف (عن يمينه) كراما ليعين (قبل يساره في آخره) إلى المأمومين (القبلة) ويصحب للإمام أن لا يطبل الجلوس بعد السلام مستقبل القبلة) لقول عائشة أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم (و) يصحب (أن لا ينصرف المأموم قبله) أي قبل الإمام لقوله عليه الصلاة والسلام إلى ما مضى فلا تسبقوني

(قبل اتمامها) لقصة تذى
الدين (وكونه) أى السجود
(قبل السلام أو بعده) لأن
الأحاديث وردت بشكل من
الامر من قبل وجعل لكل قبل
السلام أو بعده طر لكن قال فى
رواية لا ترم أنا أقول كل سهو
جامع عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه يحدقه بعد السلام فإنه
يحدقه بعد السلام وسائر
السجود يحدقه قبل السلام
ووجهه أنه من شأن الصلاة
فيقتضيه قبل السلام كسجود
صلوات الأخصاء الدليل (وان
نسيه) أى السجود وتذهب
(قبله) أى السلام (فتضاء)
وجوبه وان وجب (ولو) كان
(شرعى) مسلاة (أخرى
ذ) يقتضيه (اذا سلم) منها قرب
الفصل ولم يحدث ولم يخرج
من المحصل فداء عمله (وان طال
فصل عرفا أو أحدث أو خرج
من المحصل بقتنه) أى السجود
لفوات عمله (وهو) مسلته
كسائر الواجبات اذا تركها سهوا
وان لم يوجده من هذه وقضاء
لم يصح ما نداء إلى الصلاة لان
التعلل منها حصل بالسلام لانه
لا يصح عليه نداء بعد الصلاة فلا
تدخل بمفسد من نحو حدث أو
غيره ولا يجب الاقام على من
يجوز له القصر اذا نواه فيه ولا
يصح دخول مسبوق معه فيه
(ويكنى) لجميع السجود سجدتان
ولو اختلف محلها (أى السجودين
بان كان محل أحدهما قبل
السلام ترك نهد اول والاخر
بعد كما لو سلم أو صلا قبل تمام صلاته

بالركوع ولا بالاجود ولا بالقيام ولا بالانصراف روافه مسلم (الان بطل) الامام (المجوس)
فينصرف المأمور لأعراضه عن السنة (فان كان رجالا ونساء) مأمو من به (استقبلن) أى
النساء (ان يقعن عقب سلامه) وينصرفن لانهن هورقلا تختلطن بالرجال (و) انصب (ان)
ثبتت الى جال قليلا بحيث لا يدركون من انصرف منهن) حديث أم سلمة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا لم قام النساء حين يقعن تسليمه وهو يمكث فى مكانه يسرا قبل أن يقوم
قال نرى والله أعلم أن ذلك كان لكن ينصرف النساء قبل أن يدركن الرجال رواه أحمد
والبخارى (وباقى ذلك) آخر صلاة الجماعة (ياومض من هذا
فصل من ذكر كراهة والدعاء والاستغفار عقب الصلاة المكتوبة (كلورد) فى الانصار على
ما استق عليه معصلا قال ابن نصر الله فى الشرح وانظاره ان مرادهم ان يقول ذلك وهو
قاعده لوقاله بعد قيامه وفى ذهابه فانظاره انه مصيب السنة ايضا اذا لم يجزى فى ذلك ولو شغل عن
ذلك ثم تذكره فذكرة فانظاره حصول أمره الخاص له ايضا اذا كان قريبا لعذر اما لو تركه هذا
ثم استدركه بعد زمن طويل فانظاره قرات أمره الخاص وبقاء أمره الكرم المطلق له (فيقول
استغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام) لما روى
قربان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم استغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ورواه مسلم وعمر بن الخطاب عن عبد الله بن
ابن عباس قال كان يقول بركل صلاة سلم (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شى قدس لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله لا تعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون) قال ابن الزبير وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يهلل بين بركل صلاة ورواه مسلم وعن المغيرة بن شعبه انه كتب الى
معاذ بن جبل بمحت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى بركل صلاة مكتوبة (لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شى قدس اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجفم منك الحمد استغنى عنه) (وسبح ويحمده بركل واحدة) من التسبيح والتحميد
والتكبير (ثلاثا وثلاثين) لما فى الصحيحين من رواية أبي صالح الصمان عن ابي هريرة روى
نصفون وسعد بن وكبير ونذكر بركل صلاة ثلاثا وثلاثين (والأفضل أن يفرغ منهن) أى من
عدد الكل (معا) لقول ابي صالح روى الحديث تقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله حتى
تبلغ من سبعين ثلاثا وثلاثين (وتعالم المسألة لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
على كل شى قدس ويحده) أى بعد العدد المتقدم بيده (و) (يعقد) الاستغفار بيده أى
بضمطه عدد ما صابها كما يأتى قال الشيخ ويستحب المهر والتسبيح والتحميد والتكبير عقب
الصلاة انتهى) لقول ابن عباس كنت أعلم اذا انصرفوا بذلك اذا جمعتهم وفى رواه كنت
أعرف ان قضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير متفق عليه قالى المذبح
ويستحب المهر بذلك وسكن ابن بطال عن أهل المذهب المتبوعة خلافا وكلام أصحابنا
مختلف قاله فى الفروع قال وبتوجه يحجر لقصد التعليم فقط ثم تركه والمقصود من العددان
لأنه يتنص منه وأما الزيادة فلا تنقض الأسما من غير قصد لان الذكر مشروعى فى الجسلة فهو
بشبه المقدور (ان كانا اذا زاد عليه) (و) يقول (بعد كل من) صلاتي (الصبح والمغرب وهو تان
رجليه قبل ان يتكلم عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد ويحيى ويميت
وهو على كل شى قدير) خبر أحمد بن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم مرفوعا ولهذا

واما حديث لكل سبوح سجدتان رواه ابو داود وابن ماجه في مسندهما فقال في المراد لكل سبوح في صلاة والسهو وان كثرت داخل في لغة السهو ولا نه اسم جنس فالتقدير لكل صلاة فيها سبوح سجدتان (و) اذا اجتمع معاملة قبل السلام ومعاملة بعده (مطلب ما قبل السلام) في سجدة السهوين سجدتين قبل السلام لانه اسبق واكد وقدره جسيم ولم يوجد قبله ما يقوم مقامه فاذا سجد له سقط الثاني وان شئت في محل سجوده سجد قبل السلام (وهي سجدته بعده) أي بعد السلام (جلس) بعد ركعته من السجدة الثانية (فتسجد وجوبا للتشهد الاخير ثم سلم) سواء كان محل السجود قبل السلام أو بعده لحديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم فيهم فيها فسجد سجدتين ثم تسلم ثم سلم رواه ابو داود والترمذي وحسنه ولان السجود بعد السلام في حكم المستقل بنفسه من وجه فاحتاج الى التشهد كما احتاج الى السلام الحاقا لانه مما ينافيه بخلاف سجود تارة وشكر فليس قبلهما ما يلحقان به وبخلاف ما قبل السلام فهو جزء من الصلاة بكل وجه وتابع فلم يفرضه تشديدا لا يفرضه سلاما (ولا يتورك) اذا اجلس للتشهد بعد السجود (في) سجدة (ثانية) بل مجلس معتبرا كتشهد نفس الصلاة فان كانت ثلاثية أو رباعية تورك لما ذكر (وهو) أي سجود السهو قبل السلام بعده (وما يقال فيه) من تكبير وتسليم (و) ما يقال (بعد ركع) منه كركب اغفر لي بين السجدة

مناسفة ويكون الشارع شرعه أول النهار والليل لصيرته من الشيطان فيهما ما انشبه رواه الترمذي ايضا وقال حسن صحيح والنسائي في حديث ذكر المغرب فلهذا التصرّف في المذهب وغيره على الفجر فقط قال في الفروع وشهرته مكمل فيه جدا اه وبقره ايضا وهو على الصفة المذكورة (اللهم اجري من انوار سبع مرات) لما روى عبد الرحمن بن حسان عن مسلم بن الحرفث التميمي عن أبيه وقيل للحرفث بن مسلم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره فقال اذا انصرف من صلاة المغرب فقل اللهم اجري من انوار سبع مرات وقد روي بقيل ان تكلم احدا فانك اذا قلت ذلك ثم لم يلبسك كتابك حوار من اذنا صليت الصبح فقل مثل ذلك فانك ان كنت من روى كتابك جاور من قال للحرفث امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نخص بها اخوانا رواه ابو داود وصحاح ابن تفرغ عن هذا الرجل فلهذا قاله الأرقطوني لا يعرف وكذا رواه احمد في لفظه قبل ان تكلم احدا من الناس (و) بقرا (بعد كل صلاة آية الكرسي والاخلاص) نظرا في امامة من قرأ آية الكرسي وقل هو الله احد بركل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا ان الموت اسناده جيد وقد تكلم فيه رواه الطبراني في اربعين حبان في مجموعهم كذا صححه صاحب المختار من اصحابنا (والعزوتين) لما روى عن عبيدة بن عامر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقرأ الفواتح بركل صلاة طريق وهو حديث حسن او صحيح رواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي في لغزيب قال بعض اصحابنا في هذا مر عظيم في دفع الشر من الصلاة الى الصلاة فلهذا في الفروع (و) يدعو (الامام) بعد الفجر ويصير لخصر الملائكة فيهما قنبرون على الدعاء يكون ارفع الاجابة (وكذا) يدعو بعد (غيرها) من الصلوات لان من أوقات الاجابة ايام المكتوبات (ويبدأ) الدعاء (بالحمد لله والثناء عليه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احكم فليبدأ بتحميده والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو عاشاء رواه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه (و) يهتم (دعائه) (به) أي الحمد لقوله تعالى وآخروها من أن الحمد شرب المالحين (و) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أوله وآخره) قاله الآخري وسيله خبر جابر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلوي كقدح الا كفا نار الا كعب علا قدح ثم يضع يده ورفع مضعه فان احتاج الى شراب شربه أو الوضوء فوضأ الا اهرأه ولكن اجعل يدي في أول الدعاء واسطه وآخره (و) يستقبل الداعي (غير امامه) القبلة لان خير المجالس ما استقبل به القبلة (ويكره) امام استقبال القبلة (بل يستقبل) الامام (المأمومين) لما تقدم انه يعرف اليهم اذ سلم (ويح) الداعي في الدعاء لحديث ان الله يحب المحلين في الدعاء (ويكره) أي الدعاء (ثلاثا) لانه نوع من الاتحاح (و) الدعاء (مراغف) منه مجهره لقوله تعالى ادعوا بكم تضرع وخفية لانه اقر بالي الاخلاص (وبعبه) أي بالدعاء لقوله عليه الصلاة والسلام امل ياعلي عم الحديث (ومن ادب الدعاء بسط يده ورفع يده) ما في صدره) لحديث مالك بن يسار فروا اناس انتم الله فسالوه بطون اكمكم ولا تسألوه بظهورها رواه ابو داود باسناد حسن وتكون يداه مضممتين لما روى الطبراني في الكبير عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعاه من كعبه وجعل يدهما على يديه وجهه وضعفه في المواضع يكون متطعرا او يقدم بين يديه حاجته التوبة والاستغفار (و) يدعو (دعاه عهود) أي ما توارها من القرآن أو السنة أو عن الصحابة أو التابعين أو الائمة المشهورين ويكون حاملا (تأدب) في هيئته والفاظه فيكون جلوسه ان كان جالسا يجلس أو اقل السجدتين يدي اعظم الموالى (و) خشوع وخضوع وعزم ورغبة وحضور قلب ورواء) لحديث لا يستجاب من قلب غافل رواه احمد وغيره ويقال في يتوسل اليه باجاءه

وصفاته وتوحيده وبقدم بين دعي دعائه صدقة ويخري أوقات الاجابة وهي الثلث الاخير من الليل وهذا الاذن بين الاذان والاقامة وأدبار الصلوات المكتوبة وعنده مود الامام يوم الجمعة على المنبر حتى تنتهي الصلاة وأخرا عتيد العصر من يوم الجمعة (وينتظر الاجابة) لحديث ادهو الله وأتم موقوفات الاجابة (ولا يجعل فيقول دعوتكم بسبب لي) إنافي الصحيح مرفوعا يسعياب لاجدكم ما لم يعمل قالوا وكيف يعمل بأمر الله قال يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أري سعياب فيفسر عند ذلك بدعوا الدعاء وينتظر الفرج فهو عبادة أيضا قال ابن عيينة لم يأمر بأشياء إلا بالليل وأما ما رواه الأصفري عنه من السوء مثل ما لم يدع بآثم أو طيبة رحم فقال رجل من أقوامه اذن تكلم قال الله أكثر ولا جدم من حديث أبي سعيد مثله وفيه ما إذا جعلها أو بدعوا في الآخرة أو بصرف عنهم السوء مثلها ويسد أفي دعائه بنفسه (ولا يكره رفع يصر إلى السماء فيه) أي الدعاء خلافا للفتنة لحديث المقداد أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه إلى السماء فقال اللهم أطع من أطعني وأطيع من سقاني (ولا بأس أن يخص نفسه بالدعاء نصا) لما في حديث أبي بكر وحديث أم سلمة حديث سعد بن أبي وقاص إذا أولما اللهم في أعوذ بالمواساة ذلك يخص نفسه الكريمة عليه الصلاة والسلام قال الشيخ في الدين (والمراد به) أي بالدعاء الذي لا يكره أن يخص نفسه الصلاة (الذي لا يؤمن عليه كالمفردوك) الدعاء (بعد التشهد) أو في السجود ونحوه (فأما ما يؤمن عليه فأما مع الإمام فقيم) الدعاء (والأمان) كان يؤمن عليه ولم يسمع فقد خاتموا دعاء التلويح فلهذا إذا بهم كان خاتمنا لم يفرقوا بان فأنه لا يؤمن رجل قوما يخص نفسه بالدعاء ونهم فأن فعل فقد خاتمهم (ويستحب أن ينفقه) أي الدعاء لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الإفراط في الدعاء والإفراط يشبه كثرة الاستسالة (ويكره رفع الصوت به في صلاة وغيرها) قال في الفصول في آراء الجاهل في الأصوات بالدعاء عقب الصلاة أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الإفراط في الدعاء وهو يرجع إلى ارتفاع الصوت وكثرة الدعاء قال في الفروع كذلك اه قال ابن نصر الله ولعل وجه التمسك بالافراط لا يشبه الجهر وانما يتبادر منه الكثرة فقط (الاجاز) فأن دفع الصوت له أفضل لحديث أفضل الحجب المصع والشيخ وشرط الدعاء بالاخلاص قال الأجرى واجتناب المحرام قال في الفروع وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره ما من الأدب وقال شيخنا بعد اجابته الاعتصام أو مظلوما قال إذ كرا قلب وحده أفضل من ذكره البان وحده وظاهر كلام بعضهم عكسه وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد في الدعاء بالياحي ياقين رواه الترمذي من رواية ابراهيم ابن الفضل وهو ضعيف ويحتمل الصحيح

والطعن في الأصل فصل الطاعة وشرا وعرفا طاعة غير واجبة والنفل والتفاحة الزائدة والتفاح التطوع (صلاة التطوع بعد جهاد) أي قتال كقار (ب) بعد (قوابه) أي الجهاد كالنفس فيه (ب) بعد (ع) عليه وتعليقه قال أبو الفداء له العالم والمتعلم في الأجر وله سائر الناس جميع لا خير فيهم (من حديث وقته وغيرها) كتحسين (الفصل) تطوع البدن ختم صلاة التطوع فاضل تطوعات النبي الجهاد لقوله تعالى فقتل الله الجاهدين بآمالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وحديث وقرئ سنانه الجهاد فالنفس فيه لقوله تعالى مثل الذين يتفقون أمرهم في سبيل الله الآية وحديث من اتقى نفسه في سبيل الله كتبت بسبع مائة ضعف رواه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه تعلم العلم وتعلمه لحديث الفضل العالم على العابد كفضله على أدناكم وغيره والمراد نفل العمل ويتعين منه ما يقوم به دينه كصلاة وصومه ونحوهما وأما يتعين منه فرض كفارة ونفل ههنا طلب العلم أفضل الأعمال لمن عتقته قبل له فأي شيء تصعب عليه قال بنو تواضع فيعوبني عنه الجمل والأشهر ههنا الاعتناء بالحدث والتفقه والضرر في ذلك وقال ليس قوم خير من أهل المسحيت وعاب على محدث لا يتفقه وفي آداب هيئون المسائل العلم أفضل الأعمال وأقرب العلماء

إلى الله وأولاده أكثرهم له خشية فالصلاة لا تخبر بانها أحبا الأعمال إلى الله وخبرها وما دامت صلى الله عليه وسلم على نقلها (ونص) أحمد (أن الطواف خير من الصلاة) أي الصلاة (بالحصل للحرام) لا تخص به بقوت بغيره بخلاف الصلاة فالاشتغال

أطراف الحديث المعروفة (خلاف لبعضهم) يحتمل أن يكون مراده صاحب الفروع حيث قال فدل ما سبق على أن أطراف أفضل من الوقوف بعرفة لاسيما وهو عبارة عن قوله تعالى ما يستبرأ للصلاة قال (ثم) أفضل تطوع البذر بعد الصلاة (وتمسك يمينه) من صدقة وعبادة مرض وقضاء حاجة مسلم ونحوها (ويغافر) ما يتعدى نفسه في الفضل (فصدقة على قريب محتاج أفضل من هتي) أحسن لأنها صدقة وصلة (وهو) أي المتني أفضل (من) أي من صدقة (على أحسن) لفظه تنه بخليته من أسرار (في الأزمن غلاء وحاجة) فالمراد قطعاً فأفضل منه لعل الحاجة إليها إذا (خرج) لقصور رقبته عليه (صوم) وإضافة الله تعالى الصوم إليه لأنه لا يطلع عليه غيره وهذا لا يوجب أفضلية فإن من قوى صلاته رجوعه إلى يصلي ويتصدق ويحج كانت نيته عبادة يشاء عليها رزقه من أكله التوحيد أفضل أجماعاً أولانه لم يعبد غيره في جميع الملل بخلافه غيره وهو أيضاً لا يقتضي أفضلية وقال صاحب الفروع على أن عمل القلب أفضل من عمل الجوارح ونقل منها عن أحمد أفضلية الفكر على الصلاة والصوم (وأفضلها) أي صلاة التطوع (ماسن) أن يصلي (جماعة) لأنه أشبه بالفرائض ثم رواه (وأكدتها) أي أأكد ما بين جماعة (كسوف) لأنه عليه الصلاة والسلام فعلها وأمر بها حديث ابن مسعود المتفق عليه (فاستسقاء) لأنه عليه الصلاة

لأنه إذا استبرأ وجهه فقد استقبل أخرى (أو) في (شدة خوف) فلا تطل أن التفت بحملته أو استبرأ القبلة استقرب الاستقبال لأن ذلك إذا تعذر احتجاده ولم يستقبله الماسن لعدم الحاجة إليها لأنه لم يستبرأ القبلة بل استبرأ إليها التمتع صارت قبلته (ولا تطل) الصلاة (والثفت) صدره (وبوجه) لأنه لم يستبرأ بحملته (و) بكرة في أصالة (رفع يده إلى السماء) حديث أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يرفعون أيديهم إلى السماء في صلواتهم فاستقبلوه في ذلك حتى قال لستم عن ذلك أو لطفن أي صارهم رواه البخاري (و) بكرة رفع يده إلى السماء (حال التفتي) إذا كان (في جماعة) ثلاثون من حوله بالتحفة (و) بكرة في الصلاة (تضمينه) نص عليه ولحقه بأنه فعل المودود مظنة النوم (بالحاجة) تخفيفه بخبره وأما أن رأى أمته بعرفة (أو) رأى (زوجته) كذلك (أو) رأى (أجنبية) كذلك (طريق الأولى) إذ نظره إلى الأجنبية حرام بخلاف أمته وزوجته (و) بكرة (صلاته) إلى صورة منسوبة (نص عليه) قال في الفروع وهو معنى قول بعضهم صورة ممثلة لأنه يشبه مصداك الكفار لها فدل أن المراد صورة حيوان محرمه لأنها التي تصد وفيه نظر وفي الفضول بكرة أن يصلي إلى جدار فيه صورة وتماثيل لما فيه من التشبه بمادة الأوثان والأصنام وظاهره ولو كانت صورة لاتبسوا ولناظر إليها لأنه لا تركه إلا في غير منسوبة ولا يصحوده على صورة ولا صورته خلفه في البيت والوقوف رأسه في سقف أو عن أحد جانبيه خلافاً لما حذفت (و) بكرة (المصود عليها) أي الصورة عند الشيخ في الذين يقدم في الفروع كما سبق لا بكرة قال ابن نصر الله لأنه لا يصدق عليه أنه صلى الله عليه وسلم إلا بالاصحاب أئمة كروا الصلاة إليها لا بالصود عليها (و) بكرة (جمله فصلاً) فيه صورة (أو) جملة (أو) بواحدة كدسار وأردهم (فيه صورة) وفقاً (و) صلاته (إلى وجه آدمي) نص عليه (وفي رواية) أو حيوان غيره (والأول أصح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يمرض وأحلتها ويصلي إليها (و) بكرة استقبال (مألوحة) لأنه يشبهه عن أكل صلاته وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خمسة ما أعلام فظنوا أن أعلامها نظار فلما انصرف قال ذهبوا غصصني هذه إلى آدمي وانثروا في بيحانه أي جهنم فأنه الخنثى أيضاً عن صلاتي متفتي عليه والخمسة كسائر مريض والأجنبية كسائر غليظ وبكرة استقباله شيئاً (من نار ووسم) أو قنديل أو نحوه كشمعة موقدة لأن فيه تشبيهاً بعدة النار (و) بكرة (جمله) ما يشبهه عن أكل صلاته لأنه يذهب بالحشوع (و) بكرة (أخراج أسنانه ونزعه) وضعه فيه شيئاً لأن ذلك يخرج عنه هيئة الصلاة (لا) بكرة موضع شئ (في يده) كالأداة شفه عن كالمها فبكرة كما تقدم (و) بكرة الصلاة (إلى معتد) لأن ذلك يشبهه عن حضور رقبته في الصلاة (و) بكرة (إلى) حديث ابن عباس (و) بكرة (لا) بكرة (و) بكرة (إلى جداراً ونحوه) لأنه يزيل مشقة القيام (بالحاجة) إليه فلا بكرة معها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما آمن وأخذ العلم اتخذ عوداً في عبادة يعقده عليه رواه ابن جرير (فأسقط) الصلي (وأزول) ما استند إليه (لم تصح) صلاته لأنه غير متغير القائم (و) بكرة (ابتداء الصلاة) (ما منع) كالمها (مفرط) (مفرط) (ونحوه) تجوع شديد لأن ذلك يشبهه ويشبهه عن حضور رقبته في الصلاة (و) بكرة (أفترش ذراعيه ساجداً) حديث جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم فليبتدل ولا يفترش ذراعيه أفترش الكلب رواه الترمذي وقال الحسن صحيح (و) بكرة (أفترشه) ظهر الحارث عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتعبد بين المحدثين وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع باقي الكلب رواه ابن ماجه (وهو) أي الأقدام (أن يفترش قبعه) ويجلس على عقبه كذا في قوله الإمام أحمد

واقصر عليه في المني والمقنع والفروع قال أبو سعيد هذا قول أهل الحديث فاما عند العرب فهو جلوبس الرجل على البيت فاصحابه مثل افعال الكلب قال في المني لأهل أحدنا قال يا صاحب الآفة على هذا الصنف وقد ذكرنا ما في ذلك في المناشئة (و) يكره (ابتداءها) أي الصلاة (حاشا) بالنون وهو (من احتبس بوله أو حاشا) بالواحد وقت وهو (من احتبس غايته أو) ابتداءها (مع ربح محبته ونحوه) أي نحو ما ذكر مما يربح بمحبته من شغفه عن شغوه الصلاة (أو) ابتداءها (ثانقا) أي شائعا (إلى طعام أو شراب أو جاع) لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بمضرة طعام ولا وهو يدافع الأصنام رواء مسلم وأبو داود في ذلك ما في معناه ما سبق ونحوه (فبدأ بالسلام) ليزيل ما يدفعه من بول أو غائط أو روج (و) يبدأ أيضا (ما في آية) من طعام أو شراب أو جاع (ولو فاتته الجاعة) لما روى البخاري كان ابن عمر يرضع له الطعام ويقام الصلاة لا يتأهب حتى يفرغ وأنه يسمع قرأته لا يملك (ما لم ينقض الوقت فلا يكره) ابتداء الصلاة (بل يجب) فعلها قبل خروج وقتها في جميع الأحوال (و) يحرم اشتغالها بالظواهر (أو) أي من مافي الوقت وكذا الاشتغال بها كل غيره لغيره من الوقت فأصله (و) يكره (يعنه) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شغ قلبه بغير الصلاة لكان أحكم في الصلاة لا يصح المحصى فان الرجعة تواجبه رواء أبو داود (و) يكره (وضع يده على خصره) لقول أبي هريرة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الصلاة (و) يكره (تروحه بمرحوخة ونحوها) لأنه من العتب (الاجتماع كتم شديد) فلا يكره الجاعة (ما لم يكثر) من التروح فيبطل الصلاة (أو) يكره (مراوحة بين رجله فتشعب) لما روى الأثرم بأسناده عن أبي عبيدة قال رأى عبد الله رجلا يصلي صافيا بين قدميه فقال لو راوح هنا بين قدميه كان أفضل ورواه الترمذي وفيه قال أخطأ السنة ولو راوح بينهما كان أعجب (و) يكره (ما يستحب) (تفرقا) قال الأثرم رأيت أبا عبد الله يفرق بين قدميه رأيت براوح بينهما (و) يكره (كثرة) أي كثرة ان براوح بين قدميه لما روى البخاري بأسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكأنا أحكم في صلاة نفسك أطرافه ولا يميل ميل اليهود قال في شرح المنتهى وهو محمول على ما إذا لم يعال قيامه (و) يكره (قرعة أصابعه) لما روى الحديث عن علي قال لا تقنع أصابعك وأنت في الصلاة ورواه ابن ماجه (و) يكره (تدبيكها) أي الأصابع لما روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد تشبك أصابعه في الصلاة فخرج بين أصابعه رواء الترمذي وابن ماجه وأسناده ثقات وقال ابن عمر في تدبيك الأصابع تنقض صلاة المصنوب عليهم رواء ابن ماجه (و) يكره (لمس خبثه) لأنه من العتب (و) يكره (تفثه) لما تقدم وهو عاظمه من حرمانه فبطل صلاته (و) يكره (استعادته على يده في جلوسه) لقول ابن عمر عتبني النبي صلى الله عليه وسلم أن اجلس الرجل في الصلاة ثم وقع على يده رواء أحمد وأبو داود (من غير حاجة) تدعو اليه (و) يكره (صلاته مكتنفا وعرض شمر) أي لم يدخل أطرافه في أمره (وكفته) أي الشمر (وكفناه ونحوه) أي شحوكك الثوب لقوله عليه الصلاة والسلام ولا أكف شمر ولا ثوب أبوهي أحمد جلا كان إذا صعد جمع ثوبه بسده اليسرى ونقل عبد الله لا ينبغي أن يجمع ثوبا واحتج بالخبر ونقل ابن القاسم يكره أن يغمر ثيابه لقوله تزيين ثوب وذك بعض العلماء حكمه انتهى أن الشمر ونحوه يصح (و) يكره (تشمركه) قاله في إمامنا تقدم (ولو فعلها) أي غص الثوب وكذا الثوب ونحوه (له قبل صلاته) فيكره لها باقواها

والآية (و) سن (المنطباع بعدها على الجانب الأيمن) قبل صلاة الفرض فصالحا عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي

(مقرَّب) لحديث عبد الله بن النضر
 صلى الله عليه وسلم مثل أ كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأمر صلاة بعد المكتوبة سوى
 المكتوبة فقال بن بين المغرب
 والعشاء وقرأ فيها بعد الفاتحة
 قل يا أيها الكافرون وقل هو الله
 أحد (ثم) باقى الرواتب (سواء)
 فى الفضيلة (وروت) ورواين
 صلاة العشاء ولومع كون العشاء
 جعت مع مغرب (جمع تقديم)
 فى وقت المغرب (وطسوع
 القجر) لحديث معاذ سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول زائد ربي صلاة وهي الوتر
 ورواتها ما بين العشاء وطسوع
 الفجر رواه أحمد وإسحاق وأبو
 قبل أن تصبوا وسدث أن الله
 قد أمركم صلاة وهي خير لكم
 من حرائنكم وهي الوتر فسلوها
 فيما بين العشاء إلى طسوع الفجر
 رواه أبو داود والترمذي وابن
 ماجه والحاكم وصححه (و) الوتر
 (آخر الليل لمن يفتي بنفسه) أن
 يقرأ (الفصل) لحديث من خاف
 أن لا تقوم من آخر الليل فليوتر
 من أوله ومن طمع أن يقوم
 آخره فليوتر آخر الليل فإن
 صلاة آخر الليل مشهودة وذلك
 أفضل رواه مسلم (وأقله) أى
 الوتر (ركعة) لحديث ابن عمر
 وابن عباس مرفوعاً الوتر ركعة
 من آخر الليل رواه مسلم وأقله
 عليه الصلاة والسلام من أحب
 أن يوتر بأحدة فليقل رواه
 أبو داود وغيره والحاكم وقاله
 على شرط الشيخين (ولا يكره)
 الوتر (بها) أى بركعة لا بتقديم
 ولشبهة أيضا من عشرة من الأصابع منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة (وأكثره) أى الوتر (أحدى

لكذلك المسبق لحديث ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحرف يصلى ورأسه معقوف من
 ورأسه فقام ليحل محله فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال ما لك أنسى قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول إذا غامتل هذا غامتل الذى نفسى وهو مكثوف رواه مسلم (و) يكره
 (جمع) ثوبه يده إذا سجد (و) يكره (أن) يخص حبه عما يسجد عليه لأنه شعار
 (الرافضة) أى من شعارهم أو جلاهاو (لا) تكره (الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرها) كوبر
 (من حيوان) كما لا تكره الصلاة على (ما تنبت الأرض) من حشيش وزرع ووطن وكنان
 ونحوها وتقدم فيها (والعلى ما يمنع صلاة الأرض) حيث حصل المقر لأعضاء السجود وتقدم
 (و) يكره (الطلى) لأنه يفرجه عن هيئة الخشوع ويؤذي بالكل (و) أن تئاء بكظم عليه
 (نذبا) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تئاء بكظم عليه أو كظم عليه ما استطاع فإن
 الشيطان يدخل فيه رواه مسلم (فأغلبه) التناوب ولم يقرر على الكظم (استمع) وضع يده
 على فيه لقوله عليه الصلاة والسلام فضع يده على فيه رواه الترمذي (و) يكره مسح
 سجوده لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الجفائة أن يكثر الجل
 مسح حبه قبل الفراغ من صلاته رواه ابن ماجه ولفظه ذكر فى المعنى يكره أن تكثر منه ولو
 بعد التشهد (و) يكره (أن يكتب) ما لا يلقى قول فى قلبه شئ (أو) أن (يعاق) فى قلبه شئ
 لا يشغل الصلوة (ولا يكره) (رضه) شيا فى قلبه (والأرض) ولذا (أى لأجل أن يكره) أن
 يكتب أو يملق فى القلعة شئ (أو) التزويق فى المسجد (ولما يشد الصلوة) على صلاته (لأنه
 يذهب بالخشوع (قال) الإمام (أحمد) كذا يكره أن يكون أن يجعل فى القلعة شيئا عن المصحف
 (و) يكره (تسوية التراب بلا عذر) لحديث عبيد الله بن النضر صلى الله عليه وسلم قال فى الرجل
 يسوى التراب حيث يسجد قال إن كنت تأخذها فواحدة متفق عليه ولأنه عث (و) يكره (تكرار
 الفاتحة فى ركعة) لأخرا كن وفى إبطال الصلاة بتركها حاله لا يخل بهيئة الصلاة بخلاف الركن الفعل
 وسلم ولا عن أصحابه ولم تبطل الصلاة بتركها حاله لا يخل بهيئة الصلاة بخلاف الركن الفعل
 (وفى المذهب) بضم الميم لأن الجوزى (والغلمة) كره القراءة خلفه عن المبدأ (و) يكره
 (اللامام فى القراءة) يجر بها المانيه من التنغير للمعاينة هذا معنى كلام ابن نصر الله وغيره
 القروع (ومن أتى بالصلاة على وجهه كرهه واستحب أن يأتى بها على وجهه كرهه ومادام قتها
 باقى) وظاهره ولو عتقها أو وقت نهى لكن ما لم يأتى فى أوقات النهى لا يساعده (لأن الأعادة
 مشروعة لخل فى) الفصل (الأول) والاثنيان باعلى وجهه كرهه وخل فى كمالها منه تعسلا أن
 العبادة إذا كانت على وجهه كرهه ولذا رواها كماله التى فيه اسدل أو من حلق ونحوه فيها أبواب
 بخلاف إذا كانت مكره وهذا أنها كماله بعدا والثناء نفسه كرهه ولا أبواب فيه بل يثاب
 على تركه أشار إليه صاحب القروع فى شروط الصلاة (ولا يكره) جمع سورتين فأكثرت ركعة
 ولو فى فرض (لما فى الصحيح) أن رجلا من الأنصار كان يؤمهم فكان يقرأ قبل كل سورة قل
 هو الله أحد ثم يقرأ سورة أخرى معها قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدثك على أن يقرأ هذه
 السورة فقال لى أحبها فقال حبك ماها أدخلك الجنة وعن ابن عمر أنه كان يقرأ المكتوبة
 سورتين فى كل ركعة رواه مالك فى الموطأ وعن عبد الله بن مسعود أنه قال لقد عرفت النظائر
 التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بسنن فذكر عشر بسورة من المفصل سورتين
 فى كل ركعة متفق عليه (و) ما لا يكره (تكرار سورة فى ركعتين) لما روى زيد بن ثابت أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فى المغرب بالاعراف فى الركعتين كتبه ما رواه سعيد (وتقرأ بها)
 أى السورة (فيها) أى فى ركعتين فلا يكره لما روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل
احدى عشر ركعة ويوتر بها
بواحدة وفى لفظ بسلم بن
ركعتين ويوتر بها واحدة ولم يأت
ان سردها ثم يحسب فيشهد
ولا سلم ثم يأتى بالآخرة ويشهد
وسلم والاولى افضل لانهما اكثر
علازا بالآلية والتكبير والتسليم
(وان اوتر تسع ركعات تشهد
بعد ثمانية) تشهد الاول ولا سلم
(ثم تشهد بسلم ثمانية) تشهد
الاخير (وسلم) حديث عائشة
وسئل عن وتر رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت كنا نكناه
سواكه وطهوره فبعضنا لله
عاشا فان يعنى من القيل
فيترك ويتوضأ ويصلي تسع
ركعات لا يحسب فيها الاق
النامسة فذكر الله وحمده
ويدهو ثم يفيض ولا سلم ثم يقوم
فيصلي التاسعة ثم يقعد فذكر
الله ويحمد ويدهو ثم يسلم تسليما
يسمعناه (وان اوتر) (يسمع)
ركعات سردهن (أو) اوتر
(فخص) ركعات (سردهن)
فلا يحسب الاخر من الحديث
ان عباس في صفة وتره عليه
الصلوات السلام قال ثم توضأ ثم
صلى سبعا أو ثمانية اوتر حين لم
يسلم الاق آخر من رواه مسلم
وهن اسمائة كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوتر بسبع
ومضى لافضل بين مسلم
ولا كلام رواه احمد وسلم (واضح
الكلام) في الوتر (ثلاث)
ركعات (مسلم) بان يصلي
تنتين وسلم لاهم ركعة وسلم
لانهما اكثر علازا وكان من عمره
من ركعتين حتى أمر بعض
حاجته (ويجوز) ان يصلي
من غير جلوس عقب الثانية لخالقه

يقسم المقررة في الركعتين رواه ابن ماجه (ولانكر قراءة واخر السور واسطها كما وثقها)
لعدم قوله تعالى فاقروا ما تسمعون ولما روى احمد وسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الركعتين من ركعتي الغمر قولوا آمنا بالله وما اُنزل اليك الآيات وفى الثانية في آل
عمران قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة الاية (ولا يكره ملازمة سورتين في ركعتي الغمر ما عدا
جواز غيرها) لما تقدم من ملازمة ذلك الانصاري على قل هو الله أحد (وترك قراءة كل
لتران في فرض واحد) لعدم نقله ولا طائله ولا تركه قراءته كله في نقل لان عثمان رضي الله
عنه كان يجمع القرآن في ركعة (لا يكره قراءة القرآن) كله في الركعتين على ترتيبه قال
حريز قلت لاحد الرجل يقرأ على التأليف الصلاة اليوم وعدا التي تليها قال ليس في
هذا شيء الاخر روى عن عثمان انه فعل ذلك في الفصل وحده (وبسبب ردهما بين يديه يدهه)
الى المار (ولا عتف آدميا كان) المار (او غيره) فرضا كانت الصلاة او نفلا حديث أبي عبد
قال سمعت رسولا صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شيء يستريح من اناس فارد
أحد ان يجتاز بين يديه فليدعه فان ابي فليقلع له شيطان متفق عليه وعن ابن عمر روى
اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداهما بين يديه فان ابي فليقلع له فان معه القرين رواه مسلم
(ما لم يذله) المار (فان غلبه ولم يرد من حيث جاءه) لان في المار ورائها بين يديه (أو يكن)
المار (محتجا) الى المار ورائها كان الطريق ضيقا أو يعسر طريقا (أو يكن في مكة المشرفة
فلا) يرد المار بين يديه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بكنة الناس عرفون بين يديه وليس بينهما
سفرة رواه احمد وغيره والحق في الفتى الحرم مكة (وترك الصلاة موضع محتاجا ليه الى
المار) ذكره في المذهب وغيره (وتنقص الصلاة ان لم يرد) الى المار بين يديه نص عليه
روى عن ابن مسعود ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال القاضى ينبغي ان يحصل نقص
الصلاة على من أمكنه ان يدفع بقلعه اما اذا لم يمكنه ان يدفع الصلاة فامه لا يوجب جرحه ما نقص
الصلاة ولا يؤثرها بغيره (فان ابي) المار ان يرجع حيث رده المصل (فقد سئل عن
أمره فقله ولو مضى) قيل لا بأس من قوله عليه الصلاة والسلام فان ابي فليقلع له (لا يفتاته
مبني ولا يعبأ به لعله بل بالدفع والترك بالسور نحو ذلك قاله الشيخ وقاله ابن عباس في ذلك)
أي من الدفع والترك والترك بالسور (فقد سئل عن) لانه تسبب عن فعل ما دون فيه شرعا
اشبه من مات في الحد (ويأتى بخوفه بايضا بعد الصوم) اذا أكره زوجه على الوطء ففعل
بالسجل فالسجل ولو أفضى النكاح بنفسه (فان خاف ان يفسد صلاته بشكر الله) بان احتاج
الى عمل كثير (لم يكره) أي الدفع ثلاثا بعد الصلاة (وبعضه) أي يضمن المصل المار ان يقلع
(اذن) أي مع خوف فسادها (لأنه يكره التكرار لكرهه) التي تؤدي الى افساد الصلاة المشروع
انما هو ان لا يكره كلامه بعد الصلاة كان بين يديه ستر قد رويها ولم تكن فرق بينهما (وبهم مروره
بين يديه وستره ولو سجدوا) لما روى ابو جهم بعد ذلك من الحرب بن الصنع قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم المار بين يديه المصل ما ذاهله لكان أن يقرأ بعين خرقا خيرا
له من أن يري بين يديه قال ابو النضر أحد رواة لا أدري قال أبو بين وما أوشهر أو سئل عن ذلك
وسلم لان يقرأ أحد مائة عام خير من أن يري بين يديه أشبه وهو يصلي (ومع عدمها) أي
الستر بان كان يصلي في غير ستره (بهم) المار (بين يديه قريبا) منه (وهو ثلاثة أذرع فأقل
بذراع اليد) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام لان يقرأ أحد مائة عام خير من أن يري
بين يديه أشبه وهو يصلي (وفي الاستسواء احتاج) المار (الى المار والى شيئا) بين يديه
المصل يكون ستره (ثم من رواه) (أنتهى) فيكون سردهن ورواه السرة (فان من)

الثلاث (بسلام) (واحد) قال احمدان اوتر ثلاثا لم يسلم فيمن لم يضيئ عليه عندي (سردا) من غير جلوس عقب الثانية لخالقه

المبار (بين يدي المأمورين قول) بمن لهم ودعوهل بآتم بذلك (المروء) (احتمالان وصاحب القروع عيل إلى أن لهم) أي المأمورين (رواه وأتم بآتم بذلك) لعموم ماسبق وعلى هذا فقرة الإمام مترفع خلفه بالنسبة إلى عدم قطع صلاتهم ررو الكلب الأسود عليهم بن أيدهم فقط (كذلك كره عنه) القاضي أحمد محمد الدين (بن نصر الله) البغدادي (فشرح القروع) وليس وقوفه بين يدي المصلي (كروءه) فظاهر ما تقدم من الاختصار فلو كان تناوله شيئا من بين يديه من غير مرور (وله) أي المصلي (عد التسيب) بإصابعه (و) له عد (الأي بإصابعه) بلا كراهة فيها) لما روى أنس قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة بإصابعه رواه محمد بن خلف وعبد التسيب في معنى عد الأي ووقف أحمد في عد التسيب لأنه يتولى أنقصه فقتل حيا فكثر العمل بخلاف عد الأي (ك) عد (تكبيرات العبد) وصلاة الاستسقاء فيصاح (وله) أي المصلي (قتل حيا وحقرب) لحدث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأسود في الصلاة الحية والعقر بسر رواه أحمد وصححه الترمذي (و) له قتل (فأله) لأن عمر وأبا الحسن البصري كانوا ينفونه لأن في تركه أذى له أن تركه أهمل جسده ولفظه أن أقاتوا وهو عمل يسرف لم يكره وقال القاضي التتافل عنها أولى وفي معناها البرغوث (و) له (ليس ثوب وجماعة ولفها رجل شئ ووضع) لما روى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم الصف بأزاره وهو في الصلاة وتقدم عليه الصلاة والسلام أمامه وكذلك سقط رواه أنه رفعه ولاه عمل بسر (و) له (أشارة يمدوحه وعين) لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرف الصلاة رواه الدارقطني بإسناد صحيح وأبو داود ورواه الترمذي من حديث ابن عمر وقال الحسن (صحيح) (ونحوه) أي نحو ما ذكر من الأعمال السيرة كحل جسده بسر (الحاجة) لأنه عمل يسير أشبه عمل أمانة وفتح الباب لما تشبه (والا) بكن الحاجة (كزه) لأنه عبث (مالم يطل) قال البدر راجع إلى قوله ولقد المار بين يديه إلى آخره (ولا يتقرر السر ثلاث ولا) (غيرها من المعدل) اليسير ما عده (العرق) في الصلاة لا توقف فيه يرجع إلى عرفه وأما في الحارز (وما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم) في جعل أمانة وقفه: باب لما تشبه وتأخر في صلاة الكسوف وتقدمه (وهو يسير) لا ينطل الصلاة مثله لأنه المنزوع (وأن قس القملة في المسجد أبيع دفنها في أن كان) المسجد (ربا يراخو) كالخصى والرمل لأنه لا تقدر فيه وهي طاهرة على ما تقدم قال في البدع وظاهره أنه يسبح فيها فيه وهو المنصوص وعليه أن يخرج جهلا بدفنها قبل للقاضي بكره قتلها ودفنها فيه كالخضام فقال دفن الخضام كفارة لها فإذا دفنها كان لم ينضم فيكذ القملة وفيه نظيران أحدهما تحجب صيانتها عن الصلابة كظاهرة بخلافها اه وهذا النظر اغتاي على القول بخضامه مع ما لا تنفس له أسائلة والذهب عليها أنها لا تأتي لتتغير (فإن حال عرفا قبل فيها) أي في الصلاة وكان ذلك الفعل (من غير جنبها غير متفرق أبطلها) إجماعا قاله في البدع (عدا كالأوسدرا) أوجه لأنه لا يقطع الموالاة منع متابعه الأركان ويذهب الخشوع فيها ويطلب على الظن أنه ليس فيها وكل ذلك مناف لها أشبه ما لوقوعها (مالم تكن ضرورية) فإن كانت (لحالة خوف ومرب من عذر ونحوه) كسبل وسبح ونار لم يطل الحاقها بالخاصة (وعد) أبو الفرج عبد الرحمن (بن الجوزي من الضرورية إذا كان به حيل لا يصبر عنه) وعلى ما تقدم من الفعل المنفرد لا يطل الصلاة لأنه عليه الصلاة والسلام أم الناس في المسجد فكان إذا قام عمل أمانة بنت زينب وإذا سجد وضعا رواه مسلم والبخاري نحوه وصلى عليه السلام على المنبر وكر رصعوه ونزل عنه متفق عليه (وأشاره) أنكر من هومة أولا كعل) أي كتمه وذن قوله له ناقص لا يقول فلا يطل بها الصلاة إلا إذا

قشره أنه غير المعلن وقطع في الانتفاع بالحصة (ومن أدرك مع أمه ركة) من وتره (فإن كان) أمامه (يسلم من اثنين) من الوزير كاشافي والخسب والمراء (أسرأخ) المأمور وتره لأن الله ركة وقد أتى به مستقلة (والا) بأن لم يسلم من اثنين بل أحرم بالثلاث وأدركه مأمور في الثالثة (قضى) مأمور ما فاته كصلاة أمامه نفس الثلاثا يختلف على أمه وإذا أوتر بثلاث فاته (يقره) ندبا (في الأولى يسبح) بعد الثالثة (و) في (الثانية قل) بأيهما الكافيون) بعدها (و) في (الثالث قل هو الله أحد) بعدها حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر أبين في وتره رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن أبي رزق مرفوعا عنه رواه أحمد والشافعي وقال أصح شئ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة في الوتر حديث ابن أبي رزق وحديث عائشة في ضم المودتين مع قبل هو الله أحد في الثالثة رواه ابن ماجه ضعيف (وقفت) في الأخيرة من وتر (بعد الركوع ندبا) لأنه صححه أنه عليه الصلاة والسلام من رواية أبي هريرة وأنس وابن عباس وعن عمر وعلى أنهما كان يفتان بعد الركوع رواه أحمد والترمذي قال أبو بكر الخطيب الأحاديث التي حاشاها الفتوى قبل الركوع كلها مودة ثم أن أتم الصلاة عمدا واجبا قلناه وحيث تقرر أنه بعد الركوع عذب (فلوكره) و رفع به بعد القراءة (ثم قتل قبله) أي الركوع (جاز) حديث أبي ابن كعب رفعوا كان

يقنت في الوتر قبل الركوع رآه أبو داود وعن ابن مسعود مر فاعلم أنه رآه وأبو بكر ٢٤٩ الطنبي وروى الأثر عن ابن مسعود

كثرت مر فاقالت (ولا تطل) الصلاة (بجعل القلب ولو طال) لعموم الباقية (ولا باطلة تطل
 الى شيء من) (كتاب) أو غير معنى (إذا قرأ ما منه) (فقبله ولم ينطق بلسانه) روى عن أحمد
 أنه لمعه (مع كراهته) (لخلاف) فباطله الصلاة ولا ذهب الخشوع (ولا أثر لعل غيره) أي
 المصلي (كن من وادها) أو ولد غيرا (لنجا) وهي تعلى (فزل لبها) ولو كان كثير فلا تطل
 صلاته لعدم المتأني (ويكره السلام على المصلي) قاله ابن عقيل وقلمه في الزاوية لأمره أن يخط
 فرد بالكلام (والمذهب لا) يكره السلام على المصلي نص عليه (وقوله ابن عمر قوله تعالى إذا
 دخلتم بيوت فسلموا على أهلها) أي أنفسكم أي أهل دينكم ولا تم عليه الصلاة والسلام حين سلم عليه أصحابه
 لم ينكر ذلك (وله) أي المصلي (رده) أي السلام (بإشارة) روى الترمذي وقال حسن صحيح عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرف صلاته وكذا روى أبو داود والدارقطني عن أنس
 وعلم منه أنه لا يجب عليه رده ما شأنا روى في رد نفسه بل يسحب يدها على الصلاة والسلام
 على ابن مسعود بعد السلام (فان رده) أي رد المصلي السلام (لنقضاء بطلت) الصلاة لا منقطع
 آدمي أشبه تهيمت العاطس (ولو صافح) المصلي (أشياء) أي يد المصلي لم تطل (صلاة) لأنه
 عمل يسير ولم يوسعه كلام (وله) أي المصلي (أن يفتح على إمامه إذا رجع) بالبناء الفعول
 وتخصيف الجيم (فإنه منع من القراءة من رغب الباب راجعاً خلفه غلا وثيقاً (عليه) أي
 الإمام (أو غلط) في قراءة السورة فرضا كانت الصلاة أو نزل روى ذلك عن عثمان بن عفان وابن
 عمر روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فليس عليه فلما انصرف قال لا
 أصليت معنا قال نعم قال فما منعك رآه أبو داود قال الخطيبي استند عليه ودان ذلك شيعة في
 الصلاة هو مشروع فيها أشبه التسبيح (ويجب) الفتح على إمامه إذا رجع عليه أو غلط (في
 الفاتحة) لتوقف صحة صلاته على ذلك (كما يجب تسبيح عند) تسليمان بعد ركعتيها (من
 الأركان) وأن يجزأ المصلي عن اتمام الفاتحة لا الرجوع عليه فكما لا يرجع عن اتمام الصلاة
 يأتي ما يقدر عليه ويسقط عنها مجزئته ولا يصحها) كالأي (فان كان) من مجزئته اتمام
 الفاتحة في أثناء الصلاة (إماماً) أي الفاتحة (لما وانه) (واقترى) بفارقه (لغير
 وبن لنفسه) لأنه لا يصح اتمام القارئ بالأي ما قبله من عقيل (وقال الموقفي والصحيح أنه
 إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة فقد صلاته لأنه قادر على الصلاة بقراءة تها فم تضع صلاته لعموم
 قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا يصح قياس هذا على الأي لان
 الأي لو قدر على فعلها قبل خروج الوقت لم تضع صلاته بدونها وهذا كنه أن يخرج في الصلاة
 وقبيل ويصلي ولا يصح قياسه على أركان الصلاة لان خروج وجه من الصلاة لا ينزل مجزئتها
 بخلاف هذا (وانما خلف الإمام) الذي يجزئ عن اتمام الفاتحة في أثناء الصلاة (من يتم بهم)
 صلاتهم (وصلى معهم) ذلك لأنه عمل ضرورة وكذا العجز في أثناء الصلاة من ركن يمنع
 الائتمام به كالركوع فإنه يستغنى من يتم به ركعتيها من قولين الواجبات وتقدم في الزنة
 (ولا يفتح) المصلي (على غير إمامه) مصلحاً كان أو غيره لعدم الجلبه اليه (فان قيل كره) لما سر
 (ولم تطل) الصلاة لأنه قول مشروع فيها (ويكره لعاطس الحمد بقله) أي أن يتلفظ الحمد
 لمختلف في كونه معطلا للصلاة (ولا تطل) الصلاة (به) لأنه من جنس الصلاة مشروع عفاي
 الجلبة (وعمد) العاطس (هذه نفسه) نقل أبو داود ويحمد في نفسه ولا يجزئ له أنه ونقل صالح
 لا يهني صوته بها (ومن دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وحجت عليه حاجته في القرض والنفل)
 لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم (وتطل) الصلاة (به) أي يجوابه

وإن عدائي هو الصناد الأليم
(إن هذا مذہب الجحیم) بکسر الجیم
ای الحقی للآلعب (بالکسار
ملحق) بکسر الجیم علی المشهور
ای لاحق وبعثها علی معانی
الله یلقه الکفار قال الخلال
سألت تعلیما عن ملحق وملحق
فقال العرب تقول ملحقا وهذا
القنوت من أوله الی هنا روی
عن عمر و فی أوله بسم الله الرحمن
الرحیم وهذا آخرها فسم عذب
کثرة أهل الکتاب الذین
یمسکون عن سبک و بها
سوزان فی مصنفی کالابر
سیرین کتبا ای فی مصنفه الی
قوله ملحق زاد غیر واحد وخط
وتترك من بکفرک (اللهم اهدنا
فیمن هدی) ای یستأجلی الهدایه
أوردنا ما نأهوی الذلالة والیان
قال تعالى وانک لتهدی الی صراط
مستقیم و اما قوله انک لتهدی
من أسیت ولكن الله یهدی
من یشاء فهو من الله التوفیق
والارشاد (وعان فی عافیت)
من الاسقام والصلو والمعاذ
أن تعافیک الله من الناس
و یعانیکم مسلک (وتولنا فین
تولیت) الی ضد العدو من
تولیت الشئ اذا اهتمت به کما یظهر
الولی فی حال التیم لأن الله ینظر
فی أمر و یسبب العنايه و یجوز ان
یکون من ولیت الشئ اذا لم یکن
یتلک و ینه و أسطع تعنی ان الولی
یقطع الوساط یشعرو بن الله
تعالی حتی یصر فی مقام المراقبه
والمشا هذو هو مقام الاحسان
(وبارک لنا) البرکة الزاده
أوحول الله الی فی الشئ
فیها اعطیت) ای اتممت به و اعطیه و اعطیه و اعطیت الله تعنی و لا یقضی علیها

لانی علی الله علیه وسلم لانه خطاب آدمی (ویحب) المصلی (والله فی نفل فقط) لنقدم
حقیماء و بهما علیه بخلاف الفرض (وتبطل) الصلاة (به) ای یجوز له لأوی لم اتقدم (ویجوز
اخراج الزوجه من النفل بلقی الزوج) لا و احببته آدمی النفل بخلاف الفرض و کذا حکم
القرن (فان قرأ آیه فها ذکر مصلی الله علیه وسلم) یجوز یجوز رسول الله (صلی علیه) مصلی الله علیه
وسلم استجاباتنا کذا الصلاة علیه کذا کریمه (فی نفل) نفل علیه (فقط) کمال فی الفروع
و أطلقه یصفیهم (ولا یبطل الفرض به) ای بان یصلی علیه صلی الله علیه وسلم لانه قول لم یشرع
فی الصلاة (ویجوز دکانه محصور) بضمه أو هدنة أو أمان (عن بر و نحوه) حجة تقتضیه
(کرر) (مسلم) من ذلك یحجم العصمة (و) یحب (انتقاد غری و نحوه) تحریر (فیقطع
الصلاة بذلك) فرضا كانت أو نفلا و ظاهره هو لوضا ق و بها لا یمكن تدارکها بالقضاء بخلاف
الفریق و نحوه (وان ای قطعها) ای الصلاة لانه اذا الفریق و نحوه أم و (صحت) صلاته
کالمصلا فی عامة حویر (وله) ای المصلی (ان فرضه غیره أو یسرق متا أو یؤذ به و نحوه)
کالو ابی عیده (الخروج فی طلبه) لانی التأخیر من حقوق الضریقه (وان ناه) ای اصابه
(شوق) الصلاة فقل سهوا ما مه أو استغنا انسان علیه سجد و لا یضر) ای لا تبطل الصلاة
بالسجود (لو کثر) لانه قول من جنس الصلاة (و کذا لو کله انسان بشئ فصیح) المصلی (لیعلم
لکامله) انه فی صلاة أو خشی) المصلی (علی انسان الوضوء فی شئ أو بان یغسل شئاً فسیح به
لیترکه أو ترک امامه ذکر افرغ) المأموم (صروه لیکر و نحوه) لاروی سهل بن سعد قال قال
رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا ما یک شئ فی صلاتک فلتسبح الرجال و تصفق النساء معق علیه
و عن علی قال کتبنا اذا استأذنت علی النبی صلی الله علیه وسلم فان کان فی صلاة سجد و کان فی
غیر صلاة اذن (و یباح) التنبیه (بمراره و تکبیر و تمهل و نحوه) کتصید و استشار لانه من
جنس الصلاة (و ینکر) التنبیه (مختصة) لا اختلاف فی باطلها (و) بکر (بمفسر کتصیفه)
لقوله تعالی وما کان صلاتهم عند البیت الا مکوا و صعدیه (و تسبیحها) ای یکر و التنبیه من
المراقبة التسبیح فحدث سهل بن سعد قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم التسبیح للرجال
و تصفق للنساء و عن ابی هریره مثله متفق علیه ما (وصفت امرأة سلطان کما علی ظهر
الاحری) مطوف علی سجد و یقدم علیه قال فی الفروع و یظهر ذلك لا یظهر نصفها
علی وجه العی و له غیر مراد و تبطل به لما فاتها الصلاة و ما کالاشی و لحدثی کما رأی (وان کثر)
التصفی (ابطالها) لانه عمل من غیر جنس الصلاة فابطلها کثیره عدا کان أو سجد و هو بطس
فقال الحمد لله أو لم یکن شئ) من حیه أو عرق أو غیره ما (فقال بسم الله أو مع) ما تراه (أورای
ما ینه فقال ان الله و ما لب (رحمن أو) سجد (رای ما ینه فقال بسم الله أو مع) ما تراه (أورای
و لک غلام فقل الحمد لله أو احرق دکانه و نحوه للاحول و لا قوة الا بالله کره) لا اختلاف
فی ابطاله الصلاة (وصت) للاخبار قاله و المذبح (و کذا لو اخطب بشئ من القرآن کان سآذن
علیه فبقوله ادخلوها بسلام آمنین أو بقوله ان الله یحب الی یحبی خذ الکتاب بقوة) لاروی
الخلال ما ناداه عن عطاء بن السائب قال استأذنا علی عبد الرحمن بن ابی ابلی وهو یصلی فقال
ادخلوا مصر ان شاء الله آمین فقلنا کف صنت فقال استأذنا علی عبد الله بن مسعود وهو
یصلی فقال ادخلوا مصر ان شاء الله آمین و لا تشرکان فم تقتضیه الصلاة کما لو لم یصد التنبیه
و کالانتاضی اذا تصددا لجداله کر و القرآن لم تبطل وان تصد خطابا لم تبطل وان
تصد هافوج یمن فاما ان أقیع لا یتیز به القرآن من غیره کتوله لرجل اسمه ابراهیم بالبراهیم
و نحوه فحدث صلاته لان هنا کلام لیس لم یتیز عن کلامهم ما یتیز به القرآن أشبه ما

لأولادهم ولا معقبكمه (الله لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) رواه أحمد ونسخته هـ

وتكلم فيه أبو داود ورواه الترمذي وحسنه من حديث الحسن بن علي قال حدثني النبي صلى الله عليه وسلم كليات أنوفهم في قنوت الوتر اللهم اسعدني في الدنيا والآخرة وألبسني في يوم القيامة ولا يعز من عاديت ورواه البيهقي وأثبتاه في جميع الروايات بالاعتدال لشرك الأمام المأمور في الدعاء (اللهم أنت الأول من مضطلك ومغفوك من عقوبتك وملك منك) أظهر العز والانتفاع ويزعج اليه منه فاستأذنه منه (للخصي ثناء عليك) أي لا تطعم (أنت كما أنبت على نفسك) اعتراف بالفضل عن النصارى واليهبط عليه بكل شيء جلتو تفصيل روى الخمسة عن علي الله عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وزنه اللهم أنت أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أنبت على نفسك ورواه ثقات قال الترمذي لا يعرف من النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيئا أحسن من هذا وله أن يزد ما شاء مما يجوز له الدعاء في الصلاة قال المحدث فقد سمع عن عمره كان يقنت بقدر ما شاء أنه (ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) لحديث الحسن بن علي السابق ورواه أحمد والنسائي وعن عمر الدماء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء تصلي على نبيك ورواه الترمذي (ويؤمن مأموم) على قنوت إمامه أن يصح حديث ابن

جميع بين كليات مفرقة من القرآن تنقل بالبراهم عند الكتاب الكبير (وإن بدركه) أي المصلي (مخاطب أو براق) يقال بالسين والصاد أيضا (وشعوه) كضامة (في المحجبة في ثوبه) وحك بعنه بعض أذهاب الصلوة بعد ثوب أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا تكلم أحدكم في صلاته فانه يتأخر في ربه لا يترنن قبل قبلته لكن عن يساره وأثبت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فرفقه ثم دفعه على بعض رداء الخاضري وأسلم مضام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من صيانة المسجد عن الصالح فيمضي ويصلي ونحوه (في غيره من يساره ونحوه) وفي أكثر النسخ من يساره ونحوه ولم يبق فيه سقط الواو أو الواو في الخبر وكلام الأصحاب قال بعض (السري) لأن بعض الأحاديث في ذلك المطلق يحمل على التقيد كما إذا تقدم النبي (لصديقا الصريح) أو تقدم (و) يصته (في ثوب أو في أن كان في صلاة) قال في الوجيز يعني في الصلاة أو المحجبة أو في غيره ما سرة ثوبه نظر عليه في المسدع (وبكره) يصته ونحوه (أما هو عن عمنه) نذكر أبي هريرة رضي الله عنه عن يساره وأثبت قدمه فندفها رداء الخاضري ولا يروى بأسناد جيد عن حديثه فرواه من ثقل ثمانية أقبلة جاءهم القضاة وقتلته بين عينيه وبارح من غير صانع ونحوه رداء الصالح ونحوه من المسدوس من خلقه (وتن) صلاة غيره مأموم) أما ما كان أو منفردا (الستر) مع القدرة عليها في خلاف فعله قاله في البدع (ولم يمش) المصلي (مارا) حضرا كان أو سافرا لحديث أبي سعيد بن ربيعة إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليست فيها رداء أو يودو أو ينامح وليس ذلك واجب لم يثبت ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مضام ليس بين يديه شيء رداء أحد أو يودو أو يستره ما يستره (من جدار أو شيء شاخص كحجر أو آدمي غير كافر) لأنه يكره استقباله كما تقدم (أو جيم) يعرفه ويصلي إليه (أو غير ذلك مثل امرأة الرجل تقارب طول ذراعها كثير) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يسأل عن عرو رداء ذلك رداءه مسلم (فاما قدرها) أي السترة (في الظن فلاحده فقد تكون غليظة كالخياط أو دقيقة كالسهم) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى حو والي يعبر رداء الخاضري (ويستقبله بمنها قدر ثلاثة أذرع من قدمه) لأنه عليه الصلاة والسلام صلى في الكعبة وبين يديه الجدار ونحوه من الثلاثة أذرع رداء أحد أو الخاضري ولأنه أصون للصلاة فإن كان في مصفقر بمن الجدار أو السارية ونحو ذلك وإن كان في الغضا على شيء شاخص مما سبق (و) يستقبل (أضرافه عنها) أي السترة (يسرا) لفضله عليه الصلاة والسلام رداء أحد أو يودو من حديث المقداد بإسناد ابن قال عبد الحق وليس أسناده يقوى لكن عليه جماعة من العلماء على ما ذكر ابن عبد البر (فإن لم يجد شاخصا) يصلي إليه (وتدبره زرع في غيرها) كسهم حربة (وضعها) بالأرض وصلى إليها قال في المدعو يكن الصبايين يدبره عرضا لأنها معنى الخط (وعرضا) أي وضع المصاوغ وهو عرضا (عجب إلى أحد من أطول) قال أحمد ما كان عرضا فهو أعجب إلى وذلك لما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال استروا في الصلاة ولو بسهم رداء الأثرم وقوله ولو بسهم بدل على أن غيره ألقى (ويكني) في السترة خبث ونحوه كل ما عتقه ستره قال في حديثه خطأ نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فليصل ثم يلقو وجهه شيئا فإن لم يجد فليصنع مما كان يكره مما عتقه خطأ ولا يصنع ما بين يديه رداء أحد أو يودو من حديث أبي هريرة ذكر الطحاوي أن غيره جلاجهولا وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا لو شفته (كلال) لا طول لكن قال في الشرح وكيف ما خط أجراه (ولا تحزني سرة منصورية) كالملأ في ثوب مصفوب (فالصلاة تالبا) أي إلى السترة العنصرية (ك) الصلاة عباس (ويقره عن يمينه) أي يصلي وحده (الخير) فيقول إلى استيفائك اللهم اهدني إلى آخره ويجوز فيه يسما (ثم يسجد وجهه يسما

هنا) أي عقب القنوت (وأخرج الصلاة) ٢٥٢ إذا دعا المومنين حديث عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء

لم يخطأهما حتى عسعس بهما وجهه
رواه الترمذي وقوله عليه الصلاة
والسلام في حديث ابن عباس
فإذا فرغت فامسح بهما وجهك
رواه أبو داود وابن ماجه (ورفع
يده إذا أراد السجود) نصالان
القنوت مقصود في القسام فهو
كالقرءة ذكره القاضي (وكره
قنوت في غير ركن) حتى لم يرد
ذلك عن ابن مسعود وابن عباس
وابن عمر وأبي الدرداء الحديث
مالك الأشجعي قال قلت لأبي
يأبنا هل يخطأ ما صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وهما ن وعلى
ههنا بالكوفة نحو خمس سنين
أ كانوا يقنوتون في الفجر قال أي
بنی حدث قال الترمذي حسن
فصح رواه أبو داود وابن ماجه والنسائي
والعمل عليه عند أكثر أهل
الدعوى أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قنن شهورا بدهر
على حى من أحياء العرب ثم
تركه رواه مسلم وعن أبي هريرة
وابن مسعود نحوه مرفوعا وعن
مسعد بن جبير قال أشهد أنى
سمعت ابن عباس يقول إن
القنوت في صلاة الفجر بدعة
رواه الدارقطني وأما حديث
أنس مازال الرسول الله صلى الله
عليه وسلم يقنن في الفجر حتى
فارق الدنيا رواه أبو جعفر
ففيه مقال ويحتمل أنه أراد به
طول القيام فانه يسمى قنوتا (الآ
ان تنزليا لمسلمين نازلة) أى شدة
من الشدة أنه (من لآلام
الوقت) أى الامام الأعظم
(خاصة) القنوت (بمعاداة

الى (القبر) أى فذكره لأن السيرة المصنوعة كالسيرة المصنوعة والصلاة اليها كالصلاة الى القبر
(وتجزي) سيرة (مخفية) قال فى الاتصاف الصواب أن النجاسة ليست كالنفسوبة وقال فى المبدع
وسيرة مصنوعة ونجاسة كغيرها تقدمه فى القروع وقفه وحسن الصلاة اليها كاتقريبه قال صاحب
النظام على قياس مسترة الذهب (فأذا مرضى من وراء الصلاة لم يكره) (الآخبار السابقة) (وإن مر
بمنه) أى المصلى (وبنها) أى سترته كلب اسود جميع (أولم تكن له ستره فربن يديه قريبا) منه
(أكثر من الستره) أى فى ثلاثة أذرع فأقل من قدميه) كلب اسود جميع وهو ما لا يؤمن فيه سوى
السواد بطلت صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قام أحدكم صلى فانه يستبرأ إذا كان بين
يده مثل مؤخره الرجل فان لم يكن فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود قال عبد
الله بن الصامت ما بال الكلب الأسود من الكلبة الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كسألتني فقال الكلب الأسود شيطان رواه مسلم وأبو
داود وغيرهما (ولا تطل الصلاة برؤس امرأة) لأن زينة بنت أبي سلمة مرت بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يقطع صلاته رواه أحمد وابن ماجه وأسانيد حسن (و) (الآمرور) (حمار)
لماروى الفضل أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فى بياديه فقص فى أنصرا وليس بين
يده ستره وحمارنا وكلمة لعننا هاتان الأخذ رواه أبو داود (ولا) (مرور) (بغل وشيطان
وسنور اسود ولا الوقوف والجالس) ولولم كلب اسود (قدامه) من غير مرور راقته صار الى
مورد النص (ولا سحبه) أمور اتخذت ستره) لا تصلى الله عليه وسلم كان يصلى الى مسترة دون
أصحابه (فان فعل) أى اتخذها أمور ستره فليس ستره لأن ستره الامام ستره لمن خلفه) قال
القاضي عياض اختلفوا فى ستره الامام هل هي ستره من خلفه أو هي ستره خاصة وهو ستره لمن
خلفه مع الاتفاق على أنهم مصلون الى ستره انتهى والمعنى ان ستره الامام ستره للأمر سواء
صلى خلفه الامام كما هو الغالب أو عن جانيبه أو قدمه حيث تحت أشار إليه ابن نصر الله فى
شرح القروع (فلا يضر ملائمتهم) أى المأمومين (مرور حتى بين أيديهم) لما روى عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده قال سبطنا مع المصلى صلى الله عليه وسلم من ثيابه الى أخرى لحضرت
الصلاة فبعد الى جدار فاختصم فقبله ونحن خلفه فبعدا تسبيحة تمر بين يديه فزال يدار بها حتى
لصق بطنه بالجدار فخرت من وراءه رواه أبو داود ولو لأن ستره ستره لهم يكن بين مرورها
بين يديه وخلفه فرق (وإن مر يقطع الصلاة) وهذا كلب الاسود البهم (بين الامام وستره
قطع صلاته وصلاتهم) لأنه مر بينهم وبين سترتهم قال فى المبدع فظاهر ان هذا نجاسة عليها
خاصة وان كان لهم فى غنى الأذى عن المرور على ظاهره وكذا المصلى لا بدع شدة يمر بين يديه
وقال صاحب النظام لم أر أحدا تعرض لجواز مره والآنسان بين يدي المأمومين فغضل جوازه
اعتدرا باسترة الامام له حكما ويحتمل اختصاص ذلك بعدم الاطال لما فيه من المنفعة على الجميع
وتقدم كلام ابن نصر الله (وله) أى المصلى (القرءة فى المصحف ولو حافظا) لما روى عن عائشة
روح النبي صلى الله عليه وسلم انها كان يؤمها غلامها ذكوان فى المصحف فى رمضان رواه
البهيقي قال الهزري كان خيارنا يقرؤن فى المصاحف والقرض والتغزل سواء كان الله حامدا (وله)
السؤال والتعوذ فى فرض ونقل عند أبيه من أوعذاب (فيه ان وفتر مرتب روى حذيفة
قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فاختتم القرءة فقلت يركع عند الله ثم مضى
الى أن قال أذا ركبته فيها تسبيح مسبح وأذا مر بسؤال السال وأذا مر بتعوذ فمختر رواه
مسلم ولا بدعوا بخبر (حتى مأموم فمخض صوته) نقل الفضل لا بأس أن يقوله مأموم
ويخضض صوته (فانه) قال جدانقرا أليس ذلك بقادر على أن يجيى الموق فى صلاة وغيرها

الجمعة من الصلوات رفع تلك النازلة واما الجمعة فيكنى الدعاء فى الخطبة (ويجهره) أى القنوت

قال سبحانه قيل في فرض وقتل ومنع منه ابن عتيق فيها فائدة مسئلة بعض اصحابنا عن القراءة بغير دعاء هل يحصل له لا فتوقف وتوجه المصنوع لتدبر في خزان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله فتح مسورة البرقا بين اثنين اعطاهما من كنز الذي تحت العرش فتعلم من رطل من نساء كم وابناه كم فلهما صلاة وقرأ نودعه رواه الحسن كرم وقاله على شرط البخاري

فصل في تنقسم اقوال الصلوات افعالها الى ثلاثة ضرب الاول ما لا يقطع عند الوساو ولا جهلا وبعضهم يسميه فرضا وبعضهم يسميه ركنا تنبيهه بركن البيت الذي لا يقوم الا به لان الصلاة لاتم الا به واختلف لفظي والاضرب الثاني ما يبطل الصلاة بتركه عند الوساو او جهلا ويجبر بالسجود والاطقوا عليه الواجبات اصطلاحا الضرب الثالث ما يبطل بتركه ولو عددا وهو السنن وقد ذكرها في هذا الترتيب فقال (اركان الصلاة) بضع عشر (لا يستقر احدها في الموضع والوجيز وغيره) اثني عشر اوفى بالبعة عشرة وبعدها التنية (وهي) اى الازكان جمع ركن وهو جانب الشيء الاقوى اصطلاحا (ما كان فيها) احتراز عن الشرط (ولا يسقط) (عدا) خرج به السنن (ولا يساو ولا جهلا) خرج به الواجبات احد الازكان (القيام في فرض لا تقدر) عليه لقوله تعالى وقوموا لله ثنتين وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عمران بن قانما (سوى عربان) لما تقدم في سنن العمرة (و) (سوى) (خالفه) اى بالقيام كالمصلي يمكن له ما لم يستره حاله الا كما هو يخاف شيئا لمسا او عدوا فيصلي حال العذر (وللدواة) لمريض يمكنه القيام لكن لا تمكن مداومته وقامه فيسقط عنه وبقي في صلاة اهل العذر لم يرض بغيره قدام الصلاة صفة قلنا يقول طبيب علم نغمة وقصره في الجهر عن الخرج) لحبس او قولك وبغيره (ومادوم خلف امام الى الجهر عنه) اى عن القيام (بشرطه) وهو ان يرحى زوال علته وبأن في صلاة الجماعة مفلا (وحده) اى القيام (ما لم يصر) (كما) كاله او المصلي وغيره (ولا يضر) خفض الارس على هيئة الاطراف) لانه لا يضره من كونه يسمى قانما (والركن منه) اى القيام (الاتصاف بقدر تكبير الاحرام وقراءة فاتحة في الركعة الاولى وفيما يجدها) اى بعد الركعة الاولى (بقدر قراءة الفاتحة فقط) لما تقدم من من يحجز عن القراءة ويدخلها من الذكر وقف بقدرها في خلاف ولا يتصور بقدر القصر عند بدل ادراك المسبوق فرض القيام بذلك ودرم شرح الفروع لا ذلك ترخصه في حق المسبوق خاصة لادراك فضيلة الجماعة (وان أدرك) (المأموم) (الامام في الركعة) (الركن من القيام) (بقدر القصر) لما تقدم (ولو وقف غير معذور على احد يرحله كرم) (واجزاه في ظاهر كلام الاكثر) خلافا لابن الجوزي في المنه بقال يحجزه وقتل خطاب بن بشر لا يرى (وما قام مقام القيام وهو التقصير وهو) كالاضطجاع (الماخر) (من القيام) (وعنه موهن التقصير) (و) كالقصر في حق (المتفعل فهو ركن في حقه) (فيما قام مقام الركعة) (و) (الثاني) (تكبير الاحرام) لحديث قريح بن التميمي (وليس) تكبير الاحرام (بشرط) حتى تكون من خارج الصلاة خلافا للحنفية (بل هي من الصلاة) لقوله عليه الصلاة والسلام اغماي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن واداء الصلوة (و) (الثالث) (قراءة الفاتحة في كل ركعة على الامام المفرد وكذا على المأموم) لحديث لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (لكن يصلى الامام عنه) اى عن المأموم الضرب الثاني بن قندس الذي يظهر ان قراءة الامام انما تقوم من قراءة المأموم اذا كانت صلاة الامام بصفة احتراز عن الامام اذا كان محدثا او غيبا ولم يصلي ذلك وقتنا بصفة صلاة للمأموم فانه لا بد من قراءة المأموم لعدم صفة صلاة الامام قد يكون قراءته غير متبرئة بالنسبة الى ركن الصلاة فلا

طاعت عن عواس ولا في غيره ولا شهادة فلا خيار ولا استسئل ربه (ومن انتم) وهو لا يرى القنوت في الجهر (بما تفي) في الجهر (تابع) امامه في بيتا ما جعل الامام في ركعة (وامن) على دعاء امامه كالوقت لنازلة لحديث ابن عباس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعيا في الظهور والعصر والغروب والشا والصبح في كل صلاة انا قال سمع اهلن حنة من الركعة الاخيرة يدعو على احياء من نسي سلم على رجل يزكو ان وصية ويؤمن من خلفه رواه ابو داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري ويستحب اذا فرغ من وزعه قوله سبحان الملك القدوس ثلاثا وعدها صوة في الثالثة الخبر (والراتب الموكدة) بركه تركها وقطعت عدالة مدومه ويجوز زوجه واجبر وولد وعدها مع الفرض ولا يجوز منعهم (عشر ركعات ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد المشاء وركعتان قبل الفجر) لحديث ابن عمر عرفت عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء في بيتيه وركعتين قبل الصبح وكانت صلاة لافضل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها أحد حديثي حقة انه اذا أتت المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متتقت عليه وقرأ مني مثله من (عدا وترضا) فان شاعله او

عائشة عرفوا قال صحيح وتقدمان ركعتي الفجر كدال واتب (في غيري) فعل (ما عدا ما) بيا

يَسْبَحُ عَلَى رَأْسِهِ قَبْلَ أَى وَجْهَةٍ
تُوجُّهُ وَتُزِيلُ بِأَعْيَانِهِ لَأَصْلَى
عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
(وَسَنَ قَضَاءُ كُلِّ) مِنَ الرَّائِبِ
لَا تَعْلَمُ عَلَيْهِ الْمَلَاةُ وَالسَّلَامُ تَقْضَى
رَكْعَتِي الْفَجْرِ مَعَ الْفَجْرِ حِينَ نَامَ
هَنَامًا وَقَضَى الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ
بَعْدَ الْعَصْرِ وَمَعَ الْبَاقِي (و) مِنْ
أَيْضًا قَضَاءُ (وَر) لِحَدِيثِ أَبِي
سَعِيدٍ الْبَدْرِيِّ مَرْفُوعًا مِنْ نَامٍ
الْوُتْرَانِيَةِ فَلَمَّا لَمَسَ إِذَا أَصْبَحَ
أَوْ كَرِهَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
(الْأَمَامَاتُ) مِنْ رَوَاتِبِ (مَعَ)
فَرْضِهِ وَكَثَرُ فَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِحَصُولِ
الشُّكِّ فِيهِ (الْإِسْتِخْرَاجُ) فِي قَضَائِهِ
مُطْلَقًا فَانْظُرْ كَلَامَهُ (وَسَنَ) لِحَدِيثِ
(و) وَسَنَ (ظَهَرَ الْإِدْلَالُ) بِعَدَمِهَا
أَيُّ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ (قَضَاءُ)
لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ وَقَتَهَا مِنْ
دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْفُضْلِ تِلْكَ
الصَّلَاةَ فَإِذَا قَضَيْتَ سِدَّهَا كَانَتْ
قَضَاءً وَأَمَّا السَّنَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ
فَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الصَّلَاةِ إِلَى
خُرُوجِ وَقْتِهَا (وَالسَّنَةُ) خَيْرٌ
الرَّائِبِ عَشْرُونَ (رَكْعَةً) أَرْبَعٌ
قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ
قَبْلَ الْعَصْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا فَرُبَّ
وَأَرْبَعٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ لِحَدِيثِ أَبِي
حَبِيبٍ مَرْفُوعًا مِنْ حَافِظٍ عَلَى
أَرْبَعٍ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ
بَعْدَهَا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ مَعَهُ
التِّرْمِذِيُّ وَحَدَّثَ عَلَى فِي صِفَةِ
صَلَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَكَرَ
قِيَمَانَهُ كَانَ يَصَلِّي أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَحَدَّثَ أَبِي
هَرِيرَةَ مَرْفُوعًا مِنْ صَلَّى بَعْدَ
الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكْعَاتٍ لَمْ يَكْمُلْ
فِيهِمْ يَسُودُهُ أَنْ لَمْ يَعْبَادَهُ تَتَقَى
عَشْرَةَ سَنَةٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي إِسْنَادِهِ مَعْمُورٌ أَبِي حَنْظَلَةَ وَنَحْوُهُ الْخَارِجِيُّ وَعَنْ عَائِشَةَ مَا صُلِيَ

تَسْتَقْطُ عَنْ الْمَأْمُورِ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَكِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ أَعْيَانِ مَشَائِخِ الْمَذْهَبِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ
نَحْوِ وَحِدَةٍ فِي بَعْضِ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْتَهَى وَظَاهِرٌ كَلَامُ الْأَشْيَاخِ وَالْأَخْبَارِ وَخِلَافُهُ
لِشُعْطِهِ (و) الرَّابِعُ (الرَّكُوعُ) أَجْمَاعًا وَسَنَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَرُكَعُوا
وَحَدِيثُ النَّبِيِّ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَبِلَ ثُمَّ جَافَسَ عَلَى
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَرْجِعْ قَبْلَ أَنْ تَقُولَ قَوْلَهُ ذَلِكَ ثَلَاثًا قَالَ وَالَّذِي
بِمَنْكِبِي الْيَتِيمَ مَا أَحْسَنَ غَيْرُهُ فَعَلَنِي فَقَالَ إِذَا ذُكِرَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ أَقْرَأْ آمِينَ مِرَّةً عَلَى الْقُرْآنِ
ثُمَّ أَرْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ وَرَأْسُكَ أَرْفَعُ حَتَّى تَعْتَدِلَ كَأَنَّكَ تَمُجِّدُ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَاجِدًا ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى
تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ثُمَّ أَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كَأَنَّكَ تَمُجِّدُ كَأَنَّكَ تَمُجِّدُ وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ
إِذَا ذُكِرَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغْ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْقِبْ الْقَبْلَةَ فَكَبِّرْ قَبْلَ أَنْ تُسَلِّمَ فِي الْحَدِيثِ
لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ فَانْظُرْ السَّقَطَ اسْقَطْتَ عَنْ الْأَعْرَابِ لِحُجَّتِهِ بِهَا (الْأَلَا) الرَّكُوعُ (بَعْدَ) الرَّكُوعِ
(أَوَّلِي) صَلَاةٍ (كُتُوبٍ) فَسَنَ وَكَذَا الرَّفْعُ مِنْهُوَ الْاِعْتِدَالُ عَنْهُ (وَتَقَدَّمَ الْحَزْرِيُّ مِنْهُ) أَيُّ مِنْ
الرَّكُوعِ (و) الْاِعْتِدَالُ (بَعْدَ) أَيُّ بَعْدَ الرَّكُوعِ رُكْنٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِنَبِيِّ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَعْتَدِلَ كَأَنَّكَ تَمُجِّدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ
وَقَدْ لَصِقُوا كَأَنَّ يَتَقَوَّى أَصْلَى (فَدَخَلَ فِيهِ) أَيُّ فِي الْاِعْتِدَالِ عَنْ الرَّكُوعِ (الرَّفْعُ مِنْهُ)
لَا تَسْتَلْزِمُهُ لَمْ يَكُنْ أَفْعَلُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ وَفَرَّقُوا فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمُنْتَهَى وَغَيْرِهِمَا يَنْبَغِي مَا قَدْ دَوَّا كَلَامَ
مِنْهُمْ رَأَيْتُ تَعْقِيقَ الْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهَا (وَتَقَدَّمَ الْحَزْرِيُّ مِنْهُ) أَيُّ نِ الْاِعْتِدَالِ فِي قَوْلِهِ لَهَا
سَبَقَ فَإِذَا اسْتَوَى قَامًا وَتَقَدَّمَ حِدَةً لِقِيَامِ (وَلَوْ طَوَّلَ الْاِعْتِدَالُ لَمْ يَطْلُ) صَلَاتُهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ
حَسَنِ الْأَعْمَلِيِّ رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَطْلِي الْاِعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (و) (الْإِسْنَادُ) (السُّجُودُ) أَجْمَاعًا (و) السَّابِعُ (الْاِعْتِدَالُ) عَنْهُ (بَنَى) الرَّفْعُ مِنْهُ لِمَا
تَقَدَّمَ (و) (الْإِسْنَادُ) (الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) لِمَا رَوَاهُ عَائِشَةُ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِذَا أَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدَارُ رَأْسِهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ اسْقَطَ مَا ضَلَّ هَذَا لِدُخُولِ
فِيهِ كَمَا فَعَلَ فِي الْاِعْتِدَالِ عَنْ الرَّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالُ عَنْهُ (و) (التَّاسِعُ) (الطَّلَا) بَيْنَهُ فِي هَذِهِ الْأَهْوَالِ أَيُّ
فِي الرَّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ عَنْهُ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِمَا سَبَقَ لِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ
رَأَى رَجُلًا لَا يَتِمُّ رُكُوعُهُ وَلَا سُجُودُهُ فَقَالَ لَهُ مَا صَلَيْتَ وَلَوْ مَتَّعْتَنِي غَيْرَ الْفُطْرَةِ أَتَى فُطْرَتَهُ
عَلَيْهَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ رُكْنٌ وَاحِدٌ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ يَمُتُّ الْقِيَامَ
قَالَ فِي الْمُبْدَعِ (بِقَدْرِ الذِّكْرِ) أَلَيْسَ لَنَا ذِكْرُهُ وَلَسَانُهُ يَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ وَكَذَا (فِي) أَنْ يَكُونَ
(لِمَا رَوَاهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ مِنَ الرَّكُوعِ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيهِ) هَذِهِ الْفَرْقَةُ أَجْمَعًا فِي الْفَرْعِ وَالْمُبْدَعِ
وَلَا الْإِنْصَافُ وَلَا غَيْرُهُمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ وَفِيمَا نَظَرْتُ لِرُكْنِ الْاِعْتِدَالِ الْذِّكْرُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى
كَالْمُ الْإِنْصَافُ مَا يَخْلُقُهَا فَانْظُرْ فِي الطَّلَا تَنْتَعِ وَجْهَهُ أَحَدُهُمَا فِي السُّكُونِ وَأَنْ قُلْ وَقَالَ
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالثَّانِي يَقْدِرُ الذِّكْرُ وَالْوَاحِدُ قَالَ الْحَدُودُ فَرَحَهُ وَتَبِعَهُ فِي الْحَادِثِ الْكَبِيرِ
وَهُوَ الْأَقْوَى وَجَزَمَ فِي الْمَذْهَبِ قَالَ فِي الْإِنْصَافِ فَإِذَا دَوَّجَهُ إِذَا نَسِيَ التَّسْبِيحَ فِي رُكُوعِهِ
أَوْ سُجُودِهِ أَوْ الْقِيَمَةِ فِي عُدَالِهِ أَوْ سَوَالِ الْمَغْفَرَةِ فِي حُلُوسِهِ أَوْ يَخْرُجُ عَنْهُ لِحُجَّتِهِ أَوْ حُرُسِ أَوْ تَعَبِ
تَرْكُهُ وَقَدْ نَوَّهْتُ عَنْهُ وَأَطْمَئِنُّ بِقَدْرِ الْإِسْبَعِ لِفَضْلَاتِهِ مَعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَلَا تَصَحُّ عَلَى الثَّانِي
(و) (الْمَاشِرُ) (الشَّهَادَةُ الْخَيْرُ) هُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ وَابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْبَدْرِيِّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ الْحَيَاتُ اللَّهُ الْخَيْرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ كُنَّا
قَوْلًا قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ الشَّهَادَةَ السَّلَامَةَ عَلَى اللَّهِ السَّلَامَ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقُولُوا هَكَذَا وَلَكِنْ قُولُوا الْحَيَاتُ اللَّهُ وَذَكَرَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَاسْتَدْرَكَ قَاتِلَ الْبَاقِي

الغرب) قبل صلاتها حديث
 انس كذا نصي على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 بعد غروب الشمس قبل صلاة
 المغرب قال المختار ان فضل
 فقلت له اكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلاها قال كان
 يرانا نصليها قبل امرنا ولم يثبنا
 متفق عليه (و) يباح ايضا
 ركعتان (بعد الزوال) قال
 الامام سمعت ابا عبد الله سئل
 عن الركعتين بعد الزوال فقال
 ارجوان فعله انسان الا يثني
 عليه ولكن يكون وهما ليس
 كما جاء حديث قلت فقله انت
 قال لا ما فعله اى انه لم يذكره
 اكثر الواسع ليجده صلى الله
 عليه وسلم (وقول) السنت
 (الكل) الزوال والزوال غيرها
 (بيت افضل) من قبلها المسند
 لحديث علي بن الصلوة في بيوتكم
 فان خير صلاة المرأة في بيته الا
 المكتوبة رواه مسلم الحسن
 ما شرع له اباعه مستثنى ايضا
 وكذا ينبغي ان يستثنى قبل
 المكتف (ومن فعل بين فرض
 وسنة) قليلة كانت او عديدة
 (يقام الزكاد) لنقول معلومة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا
 ان لا نصل صلاة حتى نتكلم او
 نخرج ورواه مسلم (وتجزئ سنة)
 صلاة (من نية مذهب) لان
 قصد منها ان يبدأ بالاعمال
 بالصلاة وقد وجد (والعكس)
 فلا تجزئ تحية من سنة لانه
 ينوها وانما لكل امرئ ما نوى
 (وان نوى برحمة شتا الصلاة
 والسنة) حلالا لانه نوىهما (او)

وقال اسناد صحيح قال عمر لا تجزئ صلاة الا يشهد رواه سعيد واخبار في ناره (و) والركن
 منه (اي من التشهد الاخير (ما تجزئ في التشهد الاول وهو التحية قد سلم عليك اي التي
 ووجه الله سلاما علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله الله اوان
 محمد عبد رسول الله) لا تنافي جميع الروايات على ذلك بخلاف ما عدها فانه اثبت في بعضها وترك
 في بعضها (قال الشارح قلت وفي هذا القول نظر) لان الذي ترك في بعض الروايات لم يترك الى
 غير بدل اثبت بدله وذلك لا يدل على عدم جوب ما لم يدل على جوبه او وجوب بدله (وهو
 كما قال) اي الشارح لقوله صلى الله عليه وسلم (و) المأدب عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعده) اي بعد التشهد الاول فلا تجزئ ان قدمت عليه لم تدب كعب وسبق وقلوه تعالى
 يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والامرار جوب ولا مريض تحب فيه الصلاة الاولى من
 الصلاة (والركن منه) اي المأدب كونهما سابقا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم
 صل على محمد) لظاهر الآية وعدها نصف الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ركعتان مستقلتان
 فيه صاحب الفروع وما صاحب المنتهى وكثير من اصحابنا فقد جعلوها من جهة التشهد الاخير
 (و) الثاني عشر (المؤسس) له ولا تسليمتين لمداومة على الله عليه وسلم على الخافس لذلك
 وقوله صلوا كما رايتوني امليه (و) الثالث عشر (التسليمان) لقوله عليه الصلاة والسلام
 وعلى علي التسليم وقالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتم صلاتها تسليما وسنت ذلك من
 غير وجه ولا نهما نطق مشروعي في أحد طرفيها فكان تركها كالطرف الآخر (و) الا في صلاة
 جنازة وسجود لا وقوس (فخرج منها بتسليم واحد وباق في محله) (و) الا في صلاة
 قهزى تسليمة (واحدة على ما اختاره جمع منهم الجحد) عبد السلام بن نية (قال في الغني
 والشرح لاحلاف انه يخرج من النفل بتسليم واحد قال القاضي) الثانية سنة في الجنازة
 والثالثة (رواية واحدة انتهى) وظهر ما قدمه في المبدع وغيره ان النفل كالفرض وهو ظاهر
 ما قطع به في المنتهى (وهما) اي التسليمان (من الصلاة) كما ترا الاركان فلا يقوم المبرق
 قبلها (و) الرابع عشر (الترتيب) اي ترتيب الاركان على ما ذكر هنا وفي صفة الصلاة
 فالأدوم في العهد لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي امر يتوكل على النبي صلى الله عليه وسلم في بيوتكم
 ولانها مائة تطل بالمحدث فكان الترتيب فيها ركنا كغيره (و) الضربة الثانية من افعال
 الصلاة واقوالها (واجابها التي تطل شرعا عند الوقوف سهوا جهلا نسا) خرج به الشروط
 والاركان (ولا تطل) الصلاة (به) اي تشر كاسهوا وجهلا (وبغيره) اي تركها لذلك (السجود)
 اي سجود السهو (غاية) خبر واجابها والموصول بتسوية جعله خبرا يؤول الى التبرف
 بالحكم فيلزمه الدور احدهما (التكبير) لا تتكلم (في محله) وهو ما بين انتقالوا وتهيأ لانه
 عليه الصلاة والسلام كان يكرر كذلك وقال صلوا كما رايتوني امليه وعن عائشة لانه عليه الصلاة
 والسلام لم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قلنا ولم سلمه التشهد ولا
 السلام ولعله اقتصر على تعليمه ما أسبقه (فلو شرع) للمصل (فيه) اي التكبير (بعد انتهائه) بان
 انتقاله كان بذكر الركوع أو السجود قبل هو به (أو كله) اي التكبير (بعد انتهائه) بان
 كبر وهو ركن أو ساجد بعد انتهائه هو به (لجزئته) ذلك التكبير لانه لم يأت به في محله
 (تتكلم له واجب قراءة كما اوضحه في تشهد قبل قهزده وكلا باق في تكبير ركوع أو سجود
 فيه) اي في ركوعه أو سجوده (وبغيره) في ما بين ابتدا بالانتقال وتهيأ لانه في محله) قال
 المحقق شرحه هو ينبغي ان يكون تكبير المنفصل والرفع والنهوض ابتداء من ابتداء الانتقال
 وانتهاء مع انتهائه فان كل في جزمه أجزاء لانه لم يخرج به عن محله وان شرع فيه قبله أو كله

نوى صلاة الضحية (والفرض صلاة) اي الضحية وما نوى منها اما الضحية قبله بها الصلاة مع نيتها او ما نوى منها قبله لم يوجد ما يقدح

بعد الوقوع بعضه خارجا منه فهو أكثر كماله لم يكلف في محله فاشبه من تصديقه تعالى كما أو أخذ في التشهد قبل قعوده هذا قياس المذهب ويحصل أن معنى من ذلك لأن الفجر يصبر والسبح به بكثر في الأضلاع والصعود له مشقة (غير تكبير في الاحرام وكوع مأموم أدرك امامه كما فأن الأولى) وفي تكبيرة الاحرام (ركن) لما تقدم (والثانية) وهي تكبيرة مأموم أدرك امامه كما (سنة) للاحتراز عنها بتكبير الاحرام والاستثناء من التكبير (و) الثاني من الواجبات (التسبيح) أي قول سبح لله ثلثين سجدة (امام ومفرد) دون مأموم لما تقدم (و) الثالث (التحميد) أي قول ربنا والحمد (لكل) من امام ومأموم ومفرد لما تقدم من النصوص فصلاة وأمر به (و) الرابع (التسبيح ركوع) انما من تسبيح (مجدود) السلاس (رب اغفر لي) بين السجدة تين (مرة واحدة) أي في التسبيح والصعيد وسبحان في العظم في ركوع وسبحان وفي الأهل في مجدود رب اغفر لي بين السجدة تين (ما في التكبير) من اعتبار الايمان بهن في محلن العلوم بما تقدم في حصة الصلاة فلو أتى بتسبيح الركوع أو السجدة في حال هويته تركه أو سجد أو رب اغفر لي قبل قعوده بين السجدة تين لم يجزه والتسبيح يأتي له في اتقاهما والتحميد يأتي به المأموم في رفته وفيه في اعتداله (و) السابع (تشهد اول) لانه عليه الصلاة والسلام فعله ودأب على فعله وأمر به وجده السجودين تسبيحه وهذا هو الاصل المعتقد عليه في سائر الواجبات لسقوطها بالسجود وانحيازها بالتسبيح كواجبات الحج (عل غير مأموم قام امامه عنه سبوا) في تأييده (و) يأتي في سجود السجود وتقدم الجيزة عنه قريبا في الأركان (و) الثامن (الميلوس له) لما تقدم على غير مأموم قام امامه عنه سبوا (وما عدا ذلك) المتقدم في الأركان والواجبات (سنن أقوال وأفعال وهي ثمانية عشر الاقوال السبعة عشر الاستفتاح والاستعاذة والسلمة والذم والثناء وقرآءة السورة في كل من) الر كعتين (الاوليين) من رابعة وأميرب (و) في (صلاة النحر والجمعة والعيدين والنظوح كله والنحر والاختفاء) في محلهما وقد تسبغ في ذلك المتنع وغيره ونافس فيه بعض المتأخرين بما هيئة للقول لا قول وذلك عدها فيها يأتي من سنن المشائ (وقول له السعوات) ومنع الأرض له ولما شئت من شيء بعد (بعد التحميد في حق من شرع له قول ذلك) وهو الامام والمفرد دون المأموم (وما زاد في المربعة من تسبيح الركوع والمجدود رب اغفر لي بين السجدة تين والتعوذ) أي قول أعوذ بالله من عذاب جهنم إلى آخره (في التشهد الأخير والآخر والآخر) أي آخر التشهد الأخير لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود ثم لتبصر من الدعاء أحسنه اليه فدهو ومقتضى كلامه فما سبق كصاحب للتبني وغيره ما فيه مباح لاسنون حيث قالوا الأساس (و) (والصلاة فيه) أي في التشهد الأخير (على آل النبي صلى الله عليه وسلم والبركة فيه) أي قول ربنا والحمد على محمد وعلى آل محمد إلى آخره في التشهد الأخير (وما زاد على الجزئي من التشهد الاول) وتقدم (والقنوت في الوتر) لما يأتي في باب (وما سوى ذلك) المذكور (سنن أفعال وهي ثمانية) أي مماها صاحب المستوعب وغيره (هيئة لانها صفة في غيرها) ككون الاصابع مضغوطة معجودة حال (رفع السجدين مضبوطة) أي معجودة الاصابع مضغوطة الاصابع مستقبل القبلة يبطونها إلى حدود منكبيه (عند الاحرام) عند الركوع وعند (الرفع منه) أي من الركوع (وحطها) أي اليدين (عقب ذلك) أي عقب الفراغ من الاحرام أو الركوع أو الرفع منه (وقبض اليدين على ركوع التماسل وجهها تحت صدره) بعد احرامه (والنظر إلى موضع سجده) في غير صلاة خوف ونحوها (وتفرقه بين قدميه) يسيرا (في قيامه ومراحمته بينهما) أي القدمين (يسيرا) وتركه كثرته (والنحر) في محله (والاختفاء) في محله وتقدم أنه عدها من سنن الاقوال (وترتيب

مؤكدة حيث يترك الانسب كانوا يملكون أو باو نتر حوث ساعة أي يسير يحون وهي (عشرون ركعة بومضان جماعة) لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة رواه أبو بكر عبد العزيز في الناف يسنادهم عن يزيد بن زومان كان الناس في زمن عمر بن الخطاب يقسمون في رمضان ثلاثا وعشرين ركعة رواه مالك ولول من زاد على ذلك فله زيادة طوع وفي الصحيحين من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلاها باليصلوا معه ثم تأخر وصلاها في سنة باقية الشهر وقال اني خشيت أن تقروض عليكم فتجزأونها وفي البخاري ان عمر جمع الناس على أبي بن كعب صلى يوم التراويح (يسلم من كل اثنين بنية أول كل ركعتين) لحديث صلاة الليل مثنى مثنى ينيو انهما من التراويح أو من قيام رمضان (ويستراح بين أي بعد كل أربع) ركعات (يلدعاء اذن وكان أهل مكة يطوفون بين كل رويحتين أسبوعا ويصلان ركعتي الطواف (ولباس) بدعاه بعد التراويح (لا يزال) على أنشرب من نسا وكأله وي في هذا ألوان ولم يقض قيسه شيء وقال عبد الله بن أحمد رأيت أبي ده صلى في رمضان مالا أحصى (ووقتها) أي التراويح (بين سنة عشاء ووتر) لان سنة العشاء يكره تأخيرها عن وقت العشاء المختار فأتاها بها الأولى وأتته

فلا تصعب قبل المشاء فوصل المشاء والتراوىح ثم ذكر انه ترك من المشاء ما يظلمها ٢٥٧ أهدأ التراوىح ولم يفعلها بعد العشاء قبل

سنتها لكن الأفضل بعدها أيضا لما تقدم (و) التراوىح (عبد) أفضل منها بحيث لا يسهل عليه الصلاة والسلام جمع الناس عليها ثلاث ليال متوالية كما روى عنه عائشة مرة ثلاث ليال متفرقة كما روى أبو ذر وقال من قام مع الإمام حتى ينصرف حسبه قيام ليلة وكان أصحابه يقولون يا أيها السعيد أو زاعف جماعات متفرقة في عهد من عهد من ذلك وإقرار عليه ولم يداوم عليها خشية أن تقصر من وقد أم ذلك بموته (و) فعلها (الولاء) أفضل (في روز صدها) أي التراوىح (في جماعة) الحديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع أهله وأصحابه قال الله من قام مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة روى أحمد والترمذي ومسلم وابن الإمام لا ينصرف حتى يوتر (والأفضل لمن له تهجد أن يوتر بعده) الحديث أصلوا آخر صلاحكم بالليل وقرأ متفق عليه وإن أحب متابعتهم قامه فلم إذا سلم امامهم وتره فشقها باخرى ثم يوتر بعد تهجده (وإن أوتر) وحده أوجع الإمام (ثم أراد) أي التهجيد (لمنه قضاء) أي لم يشفع وتره واحدة (وصلى) تهجده (ولم يوتر) الحديث لا وتران في ليلة روى أحمد وأبو داود ومعه أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الوتر ركعتين وسئل عائشة عن الذي يقضي وتره فقالت ذلك الذي يلعب بوتره وأبو عبد

القرآن والتخفيف فيها) أي القراءة (الإمام) الحديث من أمي الناس فاختص (والأطالع في) الركعة (الأولى والتقصير في) الركعة (الثانية) في غير صلاة خوف في الوجه الثاني وقضى ركعتيه بيديه حال كون يديه (مفرقتين الأصابع في الركوع ومنظورة) مستويا (وحمل رأسه بحالة) فلا يجففت ولا يرفعه بحفاة عنده عن جنبه في ركوعه (والسجدة بوضع كفيه قبل يديه في سجوده ورفع يديه أولا في القيام) من سجوده (وتحسين كل من جهته) وأنه موكل بغيره أعضاء السجود من الأرض في سجوده بحفاة عنده عن جنبه (بجافاة) بطنه عن تخذه (و) بحفاة (فخذه عن سابقه) في سجوده (والتصريق بين ركعتيه) في سجوده (وأقامه قدميه وجعل بطون أصابعه على الأرض مفرقة فيه) أي في السجود (وفي الجلوس) بين السجودتين أو التشهد على ما سبق تفصيله (ووضع يديه خذو متكبيه معسولة) الأصابع إذا سجد وتوجه أصابع يديه معصومة نحو القبلة وبأشرفها على يديه (وبجنبه) بأن لا يكون ثم حائل متصل (وعلمها) أي عدم المباشرة (بركعتيه) قيامه إلى الركعة على صدور قدميه معسولة (ركعتيه) بالانحناء في الأرض (والأقتراس في الجلوس بين السجودتين) (والأقتراس في التشهد الأول والتورك في التشهد الثاني) ووضع الدين على الفخذين معسولين معصومين الأصابع مستقيما قبل القبلة بين السجودتين (وهدأ في التشهد الأول والثاني) (لكن يقضي من الجنب) وفي نسخة الخبي (التقصير والتبصير) جعلوا إلهامهم الوسطى وشرب يسائها) عند ذكر الله تعالى وقسمي السباحة (والنقاثة عينا ونها في تسليبه وتنعيل اليدين على السبل) لا لا تفتت ونيه انخروج من الصلاة (بالسلام) وتقعمت أدلة ذلك في مواضعها (والخشوع وهو معنى يقوم بالنفس يظهر منه سكون الأطراف) لقوله عليه الصلاة والسلام في العبادات بلحيت لو شعث فلب هذا شعث جوارحه قال الجوهري الخشوع والخشوع والاضبات الخشوع وقال البضاوي في قوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون أي خائفون من الله متفكرون له ملازمون أصابعهم مساجدهم وقال في قوله تعالى وأنها لكبيره الأهل الخاشعين أي الخشيعين والخشوع والاضبات ومنه الخشعة لدرعة المتطامن والخشوع العين والانتباه لذلك يقال الخشوع بالجوارح والخشوع بالقلب (قال الشيخ) إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة لا يظلمها (لأن الخشوع سنة والصلاة لا تبطل بترك سنة وذكر الشيخ وجه الدين أن الخشوع واجب عليه فتبطل صلاته من غلب الوسواس على أكثر صلاته لكن قال في الفروع مراده والله أعلم في بعضها وإن أراد في كلها فإن لم تبطل بترك خلاف قاعدة ترك الواجب وإن أبطل به خلاف الإجماع وكلاهما خلاف الأخبار اهـ ويلزم الرأى صلى الله عليه وسلم العبادات بلحيت بعبادة الصلاة مع قوله لو شعث فلب هذا شعث جوارحه قال في شرح المنتهى ومذا منه يدل على انتفاء شعثه في صلاته كلها (وتقدم أنها) أي الصلاة (لا تبطل بعمل القلب ولو طال) وهو يدل على أنها لا تبطل بترك الخشوع (وقال ابن حامد وابن الجوزي تبطل صلاته من غلب الوسواس على أكثر صلاته) وهذا يقتضي أنه واجب عند حال ولا يشترع اليهود تركه (ولو لم يكن) كالاستفتاح والتعوذ لأن اليهود زادوا في الصلاة فلا يشترعوا بالتوقيف (وإن سجد) ترك سنة قوله أو ضلعية (ولباس قضا) مرفوعا له مع حديث ثوبان لكل من سجد ثمان روى أحمد وابن ماجه (وإن اعتقد المصلي القرض سنة أو تركه) بأن اعتقد السنة قرضا (أول بعتقها) لا فرضا ولا سنة (وأدما على ذلك) الوجه السابق المشتمل على الشرط والارتكان والواجبات (وهو يعلم أن ذلك كلف من الصلاة

(وكرهه) نطق عينا أي التراجع
 لا تهازئة عن أمامه وروى عن
 ثلاثة من الصحابة عبادة وأبي
 الدرداء وعيسى بن عامر وذكر
 لأحد رخصة فيه عن بعض
 الصحابة قال هذا باطل ولا
 يكره (طواف) بين التراجع لما
 تقدم ونظيره ولأنه (و) لا يكره
 أصلا (تقيب وهو صلاته بعدها)
 أي التراجع (و بعد وتر جماعة)
 فصوله رجوعه إليه قبل النوم
 أو لم يخرجوا إلى نصف الليل
 لقول أنس لا رجوع إلا غير
 ترجوه ولأنه خبر وطاعة ولا
 يوجب لأمره بآية على صحة في
 تراويع إلا أن يترجوا ولا يوجب
 لهم أن يتقصروا عن خفة الحوزوا
 فضلهما ويقتضيه الأولى بسورة
 الفم فلها ولما نزل ثم يسجد ثم
 يقوم فيقرأ من البقرة فصا ولله
 بلغه فيه أثره يحصل خاتمة
 القرآن في آخر ركعة ويدعو
 عقبها قبل ركوعه ويرفع يديه
 ويطلب نصا
 وهو فصل صلاة الليل أي النفل
 المطلق فيه (أفضل) من النفل
 المطلق بالنهار لحدث علم عن
 أبي هريرة يرفع روعا أفضل الصلاة
 بعدا لقرينة صلاة الليل ولأنه
 محل النافلة وعمل السر أفضل
 من عمل العلانية وفيه ساعة
 لا يوافقه رجل مسلم سأل الله
 خبرا من أمر الدنيا والآخرة إلا
 أعطاه إياه (ونصفه) أي الليل
 (الأخير أفضل من) نصفه
 (الأول) لحديث مسلم يترجونا
 تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء
 الدنيا أن نعطي شطر الليل

باب سجود السهو

قال في الحاشية سماع من الشئ سهواً وهل يغفل قلبه عنه حتى زال عنه فلم يتذكره وفروا بين
 الساهي والتلبي أن التلبي إذا ذكرته تذكر بخلاف الساهي أه وفي النهاية السهو في الشئ
 تركه من غير علم والسهو عن الشئ تركه مع العلم به وبه يظهر الفرق بين السهو في الصلاة
 الذي وقع من النبي صلى الله عليه وسلم غير مارة والسهو عن الصلاة الذي ذم عليه كالأشياء
 بعضهم ولا يفي مشروعية سجود السهو قال الإمام أحمد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم
 خمسة أشياء علم من اثنين فحسد من ثلاث فحسد في إبداء التلصص وقام من اثنين بل
 تشبه وقال الخطابي المعتدله عند أهل العلم هذه الأحاديث الجنسية يعني حديثي ابن مسعود
 وأبي سعيد وأبي هريرة وابن جهمي (لا شئ) سجود السهو (في العمد) أقوله عليه الصلاة
 والسلام إذا سها أحكم قلبه فجعل السجود على السهو ولأنه يشرع جبراً والعامد لا يذم
 فلا يجبر على صلاته بسجود بخلاف الساهي ولعلنا أضيق السجود على السهو (بل) يشرع
 (للسهو بوجود) شئ من (أسبابه وهي زيادة ونقص وشك) في الجملة لأن الشرع انما يورد به
 في ذلك (لفرض وادالة) أي يشرع سجود السهو بوجود أسبابه في فرض ونقل لعموم الأخبار
 ولأنه صلاة ذات ركوع وسجود فشرع لها السجود كالقصر رتبة (سوى صلاة جنازة) لأنه لا سجود
 في صلواتها جبرها أولى (و) سوى (سجود تلاوة وشكر) لئلا يلزم زيادة الجبر على الأصل
 (و) سوى (حديث نفس) لعدم إمكان الاحتراز منه وهو مفعول عنه (و) سوى (نقار إلى شئ)
 ولوطا للمشقة التحريم منه (و) سوى (سهو في حديثه) إجماعاً حكاهما حتى (أو بعدهما قبل
 سلامه سواء كان سجوداً) (بعد السلام أو قبله) لأنه يقتضي إلى التسلسل (و) سوى
 (كثرة سهو) أي شك (حتى يصير كسواس فطره وكذا في الوضوء والغسل وإزالة النجاسة
 ونحوه) أي نحو ما ذكر كالتميم لأن الوسواس يخرج به إلى نوع من المكابرة فيفتني إلى زيادة
 في الصلاة ثم يتقن إتمامها وحسب أطرافها ولا يفتني بذلك (ولا) سجود السهو (في صلاة
 خوف) قاله في الفائق قال في الانصاف ظاهر كلام المصنف أي الموفق وغيره أنه يسجد السهو
 في صلاة الخوف وغيره في صلاة الخوف وغيره وقال في الفائق ولا سجود سهو في الخوف قاله
 بعضهم واقصر عليه قلت فيما يليه لكن لم أر أحداً من الأصحاب ذكر ذلك في صلاة الخوف
 وهو موافق لقواعد المذهب وثاني أحكام سجود السهو في صلاة الخوف إذا لم يشك في الوجه
 الثاني ثم أخفى بيان تفصيل الأحوال الثلاثة وسكها بدأ بالزيادة أي ما زاد أفعال أو

(و) نصفه الأخير أفضل (من الثلث الأوسط) (الخبر) (والثلث عند النصف) أي ٢٥٩ الذي بل النصف الأول (أفضل)

مطلقاً) فصالح حديث أفضل الصلاة صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سله وفي حديث ابن عباس في صفة تجمده عليه الصلاة السلام أنه ناضى حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ثم استيقظ فوصفته جده وقال ثم أوترتم مضطرب حتى جاءه المؤمن (ومن قيام الليل) حديث عليك بقيام الليل فإنه آب المفلقين فليكن وهو قسمة لكم إلى ربكم ومكثرة للساعات ومضاهة عن الأثر رواه الحاكم ومعه وقال على شرط الضاري (و) بين (افتتاحه) أي قيام الليل (بركعتين خفيفتين) حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا قام أحدكم من الليل فليصلي صلاة بركعتين خفيفتين رواه أحمد وأبو داود ومسلم (و) سن (نيت) أي قيام الليل (عند) زيادة (النوم) حديث أبي الدرداء مرفوعاً من نام نيته أن يقوم كتب له ما نوى وكان يومه صدقة عليه حديث حسن رواه أبو داود والنسائي (وكان) قيام الليل (واجباً) الذي صلى الله عليه وسلم) قوله تعالى قبل الليل الأقل لا الآية (ولم ينسخ) وجوبه عليه ووطئ في الفصول والمستوعب بتضمين الوتر قيام الليل أو غيرها احتمالاً الظاهر الثاني قاله في الانتاع (وقته) أي وقت قيام الليل (من الفروب إلى طلوع الفجر) الثاني قاله في قيام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر (وتكره مداومته) أي قيام الليل

أقول وزيادة الأقل قسمان أحدهما ذكره بقوله (ففي زاد) المصلح فعلاً (من جنس الصلاة) قياماً بقوله أو ركعاً أو سجدة (وطلعت) صلاته أجمعاً قاله في الشرح لا تمسحاً بل بتلثم الصلاة بغيره شيئاً فلم تكن صلاة ولا نافلة أصلياً (و) إن زاد ذلك (سهاول) كان الجلوس الذي زاده في غير موضعه (قدر جلسة الاستراحة) عقب ركعة كان جلس عنها التمشيد سواء قلنا بخصيص جلسة الاستراحة أو لم نقل به لأنه لم يرد ما يجعله إلا أو أراد التمشيد وهو (جهد) له وجوباً لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود فإذا زاد ركعتين أو نقص في صلاة فليس بعد سجدة تين رواه مسلم ولأن الزيادة تيمم فتمشيد في قول الصابي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد بل هي نقص في المعنى فتمشيد لم يحل للغير التخصيص (ومضى ذكر) من زاد في صلاته (عاد إلى ترتيب الصلاة بغير تكبير) لا نافلة وأما الاعتدال واذنارفع رأسه من السجود ليطس للاسترخاء كان موضع جلوسه للفصل والتشهد ثم ذكر أن في ذلك ولا سجود عليه ولو جلس للتشهد قبل السجود صحت ذلك وإن جلس للفصل وقته التشهد ولو لم يجز السجود (ولو نوى القصر) من يباح له (فأتم سهاول فقصه إلى كتمان) قاله في البدع وغيره (و) بسجد السهاول (استحبوا أن يعمدوا ليطهروا) (و) في صلاة المسافر (وإن زاد ركعة) أي قام إلى ركعة زائدة كمثل التي في مسج أو أربعة في مغرب وأخمس في ظهر أو عصر أو عشاء (قطع) تلك الركعة بأن يجلس في الحال (مضى ذكر) بغير تكبير نص عليه لأنه لو لم يجز زاد في الصلاة عند ذلك لم يطل لها (و) بني على قلة قبلها) أي قبل الزيادة لعدم ما يلحقه (ولا يشهدان) كان تشهد ثم بعد السهاول (وسلم) وإن كان تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم بعد السهاول ثم سلم ذكره في الشرح وغيره (ولا يعتد) أي لا يعتدب (بها) أي بالركعة الزائدة من صلاته (مسوق) دخل مع الإمام فيها أو قبلها لأنها زيادة لا يعتدب بها الإمام ولا يجب على من علم صحتها أن يعتدب بها (ولا يضع إن يدخل معه) أي مع الإمام القائم الزائدة (فيها من علم أنها زائدة) لأنها سهاول وغلط وعللناه أنه لو دخل معه فيها مسوق يصل أنها زائدة أنه تنفذ صلاته وهو الصحيح من المذهب ثم متى علم في أثناء صلاتها أنها زائدة لم يعتدب بها تقدم علم بأن بقاها السلام فكذلك ركعة على ما يأتي (وإن كان) الذي قام إلى زائدة (أماماً أو متقدراً) فثبتان فأكثروا يلزمه تنسيب الإمام على ما يجب السجود لهما (ولا يربط صلاتهم بصلاته) يطل بصلاتها وظاهره لا يجب على غيرهما ممن تنسيب ولله غير مرد ذلك قال في المنتهى والبدع وغيرهما يلزمهم تنسيب من قبلهم وبالإمام (لزمه الرجوع) جواب الشرط وما ينسبها اعتراض (سواء جهلوا بآدائه ونقص لوطن خطاها) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رجع إلى قول أبي بكر وعمر وأمر عليه الصلاة والسلام بتدكيره (حالم يتيقن صواب نفسه فيعمل بيقينه) ولا يجوز له الرجوع إليها كالحاكم لا يعمل بالبدعة إذا علم كتبها (أو يختلف عليه المنهون) له (فيسقط قولهم) كالتبنتين إذا انفارضا (ولا يلزمه) أي الإمام (الرجوع إلى فعلهم) أي الإمام من قيام أو قعود (من غير تنبيه) ظاهر كلامهم (وطع به في المنتهى لمر الشارع بالتنبيه) (ولا يرجع) إلى تنبيه طاسق (لعدم قبول خبرها) (ولا زانها بواحد) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يرجع إلى قول ذي الدين وحده (الأن يتيقن صوابه) فعمل بيقينه لا تنبيه (والمرأة التمه كالحاكم في ظاهر كلامهم) (والألم يكن في تنبيه المرأة قائدة) ولما ذكره تنبيهها لتيسير وضو وفي الخبر خلاف قاله في القروع (فإن لم يرجع أمام إلى قول التفتين) المنهون له (فإن كان) عدم رجوعه (وعلموا) (رجوعه) (ليجانب نقص) بأن قام قبل أن تشهدا التشهد الأول ونسب قبل رجوع

إقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت يا رسول الله قال فلا

(لم يطل) صلاته لم يروى أبدا وادواته ذى وقال حسن صحيح عن المغيرة بن شعبة انه نهض في
الركعتين تسع من خلفه فحضر في المأثرة صلاته وسلم بعد حذق السهو فلما انصرف قال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت وبأنى الكلام على ذلك ما نهض من هذا (والا)
أى وان لم يرجع عددا وكان لغبر جبران نقص (بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عددا
(و) بطلت صلاتا لما مرموقولا واحدا قاله ابن عقيل) لتعدد ابطال صلاته (وان كان) عدم
رجوع الامام الى قول الثنتين لغبر جبران نقص (سهوا بطلت صلاته) أى اذام (و) بطلت
(صلاته من اتهمه) من المأمومين (علما) بطلان صلاته اذ اكره الله اقتدى به يعلم بطلان
صلاته كالواقعة من يعلم حذو (لا) تبطل صلاته من اتهمه من المأمومين (جاهلا أو ناسيا) لان
الصدقة تابعوا النبي صلى الله عليه وسلم في الخامسة حيث لم يعلموا فهو التسخير لم يؤثروا
بالعادة (ووجبت مفارقتها) أى الامام القائم الى الزائدة على من علم ذلك لا اعتداه خطأ (وبهم
المفارق صلاته) لنفسه المغير (وظاهره) ما رواه قلنا بطل صلاته المأموم بطلان صلاة امامه
فتكون هذه كاستئذان من كلامهم لمعجم الغوى بكثرة السهو وقال في المنتهى تعال الشرح
والبدع وغيره فان اماما قام لرائدة بطلت صلاته كمنه ما اذا كرا (و يرجع طائفت) في
عدد الاشواط (الى قول اثنين نصا) قال في رواية ابى طالب السواختلف رجلا فقال احدهما قلنا
سما وقال الآخرنا فقال لو كانوا ثلاثة فقال اثنين طفة ناسبا وقال الآخر طفة ناسبا قبل قولها
لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول القوم بين في قصة ذى البدين ومنه اخذنا الصحاح
وجوب الرجوع الى تنبيه الثنتين وان لم يكونا مع في العبادة لان الطواف لا مراكمة فيه (ولو
نوى ركعتين فقلنا لافقام الى ثالثة سهوا فلا تفصل اتمامها رجاو لا يسجد السهو) لا باحة
التطوع باربع نهارا (وله ان يرجع ويسجد) السهو (ورجوعه) اذ نوى ركعتين فلا (ليلا)
وقام الى ثالثة سهوا (افضل) من اتمامها رجاو لان اتمامها مبطل لما يكافى وعدم ابطال
النقل مستحب لانه لا يجب اتمامه (ويسجد) السهو (فان لم يرجع) من نوى ثنتين ليلا وقام
الى ثالثة سهوا (بطلت) صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى ولانها صلاة
شرعت ركعتين اشبهت صلاة الفجر وهذا معنى قول المنتهى وغيره (لا فلا قيامه الى ثالثة
بفجر قال في الشرح نص عليه احمد لم يحل عليه خلافا في الذهاب فان قيل الزيادة على ثنتين
للامر وهو فقط وذلك لا يقتضى بطلانها قلت هذا اذا نواها ابتداء ما هنا فلينوالا على الوجه
المشروع فبقاؤه زهز زادة غير مشروعه ومن هنا يؤخذ ان من نوى عددا فلا تجزأ عليه ان كان
على وجه صحيح فلا أثر لثالثة والا كان مطلقا ثم اشار الى القسم الثاني من زيادة الالصال بقوله
(وعلى منوال مستكثر في العبادة من غير جنس الصلاة كشى وتغريب ونحوه) كف عبادة
ونجاسة وكتابة (بطلها) أى الصلاة عدده سهوا وجهه (لقطعه الموالاة بين الاركان) ان لم
تكن ضرورية (تدور هرب من عدو أو سبل ونحوه فلا يبطل الصلاة لان الضرورات تلغ
المحظورات) وتقدم (في الباب قبله) (ولا يبطل) الصلاة عمل من غير جنس الصلاة (يسير)
عادما تقدم من فهم صلى الله عليه وسلم الباب العاشرة حله امامه ووضعها وكذا العمل
وتفرقه (ولا شرعه لمعجود) ولو فعله سهوا لانه لم يرد المحجود ولا يصح قياسه على ما ورد
المعجود له لمعارفته اماما (ولاباس به) أى بالعمل اليسير من غير حنينا (لحاجة) لما تقدم من
قطعه عليه الصلاة والسلام (ويكره) العمل اليسير من غير حنينا (لغيرها) أى غير حاجة اليه
لانه يذهب انشورع (وان كل أو شرب) في صلاة (عدما كان) ذلك (في فرض بطلت)

تتمل صوم رمضان فان لم يملك ٤٣٠ عليك حقك ولو حل عليك حقا متفق عليه فوله في حاشية التتبع على مداومة
قيامه كله وقد كرت كلامه في
الحاشية (ولا يفهمه) أى السبل
(كله) لحديث عائشة ما علمت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قام ليلة حتى الصباح وظاهره
حتى ليل العشر واسمعه الشيخ
تق الدين وقال قيام بعض الليالي
كلها مما علمته السنة (الليلة)
عيد) بطر وأضي وفي هذا ما
ليلى النصف من شعبان الغبر
(وصلاة تليها نهارا) أى يسلم
فيها من كل ركعتين لحديث ابن
عمر مرفوعا صلاة الليل والنهار
متى متى رواه الحنفية واحتج به
أحمد ولا يارضه حديث صلاة
الليل متى متى متفق عليه لانه
وقع جوابا لسؤال سائل عنه في
سؤاله (ولا انصدم) عطلق
الاربع لانه لا تنفي فضل الفصل
بالسلام (وان تطوع نهارا باربع
فلا بأس) لحديث ابى ايوب
مرفوعا كان يصلى قبل الظهر
أو بعد الفصل بين تسليما
رواه أبوداود وابن ماجه (و) كون
الاربع (تسليما) كالظهر
(أولى) من كونها مريلا لانه أكثر
عملا (وبقرافي كل ركعة) من
أربع تطوع نهارا (مع الفاتحة
سورة) كسائر التطوعات (وان
زاد على أربع) ركعات (نهارا)
صحيحه (أو زاد على) ثنتين
ليلا (أو زاد نهارا) هارا أو
ليلا (بسلام واحد صحيح) ذلك لانه
عليه الصلاة والسلام على الوتر
جسا وسعا وتسليما بسلام واحد
وهو تطوع فالمسحوق سائر
التطوعات وعن أم هانئ مرفوعا
صلى يوم افترق الضحى ثمان ركعات
لم يفصل بينهن ولا ينافيه ما روى عنها ايضا تسليما من كل ركعتين لا مكان التعدد (وكره)

الاختلاف فيه وقت الاف والوتر والضحى ووزيد (ويعم تطوع ركعة ٢٦١ - ونحوهما) كئلا شحس قيسا هلى الزوتوفى

صلاته (قل) الا كل واشرب (او تترك) لانه منافى للصلاة قال فى المبدع وهو اجماع من حفظ عنه فى الفرض الاما حقا فى الرامة قولنا لا يتبطل بيسر شرب لكنه غير معروف (و) ان كان من اكل واشرب (فى) صلاة (قتل) فانه (يعطل) كثره هرقا لنقطع الفلواة بين الزكائن (فقط) أى دون اليسر من الاكل والشرب فلا يبطل النفل كغيرها وهذا رايه وتوجهه ان النفل كالنفل فلهما عفو موصفا فى الشرح قال فى المبدع وه قال اكرهه لاننا ابطال الفرض ابطال النفل كسائر المجلات وعنه لا يبطل بيسر الشرب فقط وحى مفهوم ما طبع به فى المنتهى والمصنف فى مختصر المنقوع وقال ابن هبيرة انه المشهور عنه قال فى الفروع والاشهر عنه بالاكل اه أى يبطل النفل بيسر الا كل عند فعل مناته لا يبطل النفل بيسر الشرب لما روى انا بن الزبير وسعيد بن جبير شربا فى الطوع قال فى المبدع لا يبطل بيسر الشرب وفى المبدع وهو المذهب وذلك لان هذا النفل واطا لانه مقصود مطلقا يحتاج معه كثيرا الى جرعة طالع العطش كما سيجب به جالسوا على الراحة (وان كان) الاكل والشرب (سهوا او جهلا) ولم يتركه جرحا جعل لم يبطل بيسره فرضا كان) ما حصل ذلك فيه (لو غفلا) لان تركهما عماد الصوم وركنه الاصل فان لم يتركه حاله السهو فاصلا اولى وكان اسلام وامر وقوله عليه الصلاة والسلام فى لائق عن ابي ذر والقيسان قال فى الكافي فعل هذا يسجد لانه يبطل الصلاة فعمده وحى عن سهوه فبطله كجس الصلاة او اقتصر عليه فى المبدع (ولا يمس يبيع ما بقى فى فيه) من بقايا الطعام من غير مضغ (أو) بقى (بين أسنانه من بقايا الطعام بلا مضغ مما يعبر به ريقه وهو اليسر) لان ذلك لا يسمى اكل (وما يعبر به ريقه بل يعبر بنفسه) وهما له جرم تعطى الصلاة (به) أى بسلطه فانه مقوم فى الرامة والفروع والاعتصاف والمبدع ومرجح كلام الجدي حيث قال وكذلك اذا انقطع من بين أسنانه جرمه وابتلعه بطلت صلاته عندنا وعنه عدم مشقة الاحتراز وقال فى التفتيح ولا يبيع ما بين أسنانه بلا مضغ ولم يعبر به ريقه فصار بطله عليه تليمة العسكرية فى طعنه وتوسع العسكري تليمة الشربكى فى التوضيح وصاحب المنتهى (و) يبيع ما ذاب بغيره من سكر ونحوه) كحوى وشرب شلثا ونحوه (ك) كاكل (وكذا) فوقع فانه قتل قسماء انظر فائده ثم شرع بتكلم على زيادة الاقوال وهى تسليما احدهما ما سئل عنه العملة كالسلام وكلام الادمين وياتى والتا فيه لا يظلمها لفظا وقد ذكره بقوله (وان أتى بقول مشروع فى غير موضع غير سلام ولو) كان اتياه بالقول المشروع غير السلام (عمدا) كالقراءة فى السجود (فى) القعود (ك) كالتسليم فى القيام (ك) كقراءة السورة (فى) الركعتين (الآخرين ونحوه) أى نحو ما ذكر كالتسليم فى الركوع (لم يطل) الصلاة من حين عليه لانه مشروع فى الصلاة فى الجملة (و) بشرح (أى) يس (السجود) لانه لم يطل عليه الصلاة والسلام ان اتى احدكم فليسجد سجدة وتعلم منه ان ان أتى ذكر او دعا لم يرد الشرح به فيها هكذا يقول آمين رب العالمين وفى التكبير لله أكبر كبير لانه لا يشرك له سجود بغيره فى المنى والشرح وغيره لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول فى الصلاة الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركة عليه كما يحب ربنا ويرضى ولما ربه السجود (وان سلم قبل اتمام صلاته عمدا ظلما) لانه تكلم فيها ولبا فيها المار كن أو واجب وكلامها من اطل الصلاة بتركه تسليما (وان كان) السلام قبل اتمامها (سهوا) لم يطل به رواية واحدة قال فى المنى لانه عليه السلام فعله هو ما جعله يتواهل صلاتهم لان جسد مشروع فيها شبه الزيادة قياما جسدنا (ثم) ان (ذكر قريبا عاقرها) أى الصلاة (وهو) السهو (ولو) المحرف

صلاته (قل) الا كل واشرب (او تترك) لانه منافى للصلاة قال فى المبدع وهو اجماع من حفظ عنه فى الفرض الاما حقا فى الرامة قولنا لا يتبطل بيسر شرب لكنه غير معروف (و) ان كان من اكل واشرب (فى) صلاة (قتل) فانه (يعطل) كثره هرقا لنقطع الفلواة بين الزكائن (فقط) أى دون اليسر من الاكل والشرب فلا يبطل النفل كغيرها وهذا رايه وتوجهه ان النفل كالنفل فلهما عفو موصفا فى الشرح قال فى المبدع وه قال اكرهه لاننا ابطال الفرض ابطال النفل كسائر المجلات وعنه لا يبطل بيسر الشرب فقط وحى مفهوم ما طبع به فى المنتهى والمصنف فى مختصر المنقوع وقال ابن هبيرة انه المشهور عنه قال فى الفروع والاشهر عنه بالاكل اه أى يبطل النفل بيسر الا كل عند فعل مناته لا يبطل النفل بيسر الشرب لما روى انا بن الزبير وسعيد بن جبير شربا فى الطوع قال فى المبدع لا يبطل بيسر الشرب وفى المبدع وهو المذهب وذلك لان هذا النفل واطا لانه مقصود مطلقا يحتاج معه كثيرا الى جرعة طالع العطش كما سيجب به جالسوا على الراحة (وان كان) الاكل والشرب (سهوا او جهلا) ولم يتركه جرحا جعل لم يبطل بيسره فرضا كان) ما حصل ذلك فيه (لو غفلا) لان تركهما عماد الصوم وركنه الاصل فان لم يتركه حاله السهو فاصلا اولى وكان اسلام وامر وقوله عليه الصلاة والسلام فى لائق عن ابي ذر والقيسان قال فى الكافي فعل هذا يسجد لانه يبطل الصلاة فعمده وحى عن سهوه فبطله كجس الصلاة او اقتصر عليه فى المبدع (ولا يمس يبيع ما بقى فى فيه) من بقايا الطعام من غير مضغ (أو) بقى (بين أسنانه من بقايا الطعام بلا مضغ مما يعبر به ريقه وهو اليسر) لان ذلك لا يسمى اكل (وما يعبر به ريقه بل يعبر بنفسه) وهما له جرم تعطى الصلاة (به) أى بسلطه فانه مقوم فى الرامة والفروع والاعتصاف والمبدع ومرجح كلام الجدي حيث قال وكذلك اذا انقطع من بين أسنانه جرمه وابتلعه بطلت صلاته عندنا وعنه عدم مشقة الاحتراز وقال فى التفتيح ولا يبيع ما بين أسنانه بلا مضغ ولم يعبر به ريقه فصار بطله عليه تليمة العسكرية فى طعنه وتوسع العسكري تليمة الشربكى فى التوضيح وصاحب المنتهى (و) يبيع ما ذاب بغيره من سكر ونحوه) كحوى وشرب شلثا ونحوه (ك) كاكل (وكذا) فوقع فانه قتل قسماء انظر فائده ثم شرع بتكلم على زيادة الاقوال وهى تسليما احدهما ما سئل عنه العملة كالسلام وكلام الادمين وياتى والتا فيه لا يظلمها لفظا وقد ذكره بقوله (وان أتى بقول مشروع فى غير موضع غير سلام ولو) كان اتياه بالقول المشروع غير السلام (عمدا) كالقراءة فى السجود (فى) القعود (ك) كالتسليم فى القيام (ك) كقراءة السورة (فى) الركعتين (الآخرين ونحوه) أى نحو ما ذكر كالتسليم فى الركوع (لم يطل) الصلاة من حين عليه لانه مشروع فى الصلاة فى الجملة (و) بشرح (أى) يس (السجود) لانه لم يطل عليه الصلاة والسلام ان اتى احدكم فليسجد سجدة وتعلم منه ان ان أتى ذكر او دعا لم يرد الشرح به فيها هكذا يقول آمين رب العالمين وفى التكبير لله أكبر كبير لانه لا يشرك له سجود بغيره فى المنى والشرح وغيره لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول فى الصلاة الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركة عليه كما يحب ربنا ويرضى ولما ربه السجود (وان سلم قبل اتمام صلاته عمدا ظلما) لانه تكلم فيها ولبا فيها المار كن أو واجب وكلامها من اطل الصلاة بتركه تسليما (وان كان) السلام قبل اتمامها (سهوا) لم يطل به رواية واحدة قال فى المنى لانه عليه السلام فعله هو ما جعله يتواهل صلاتهم لان جسد مشروع فيها شبه الزيادة قياما جسدنا (ثم) ان (ذكر قريبا عاقرها) أى الصلاة (وهو) السهو (ولو) المحرف (غيا) بان يصلى فى بعض الايام دون بعض الحديث ايهما يريد المحرفى كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى حتى تقول لا يجدها

ويذهب حتى يقول لا صلها رواد أحد ٢٦٤ والترمذي وكال حسن غريب ولا ينادون الفرائض والسنة المؤكدة فلا تشبهه

عن القسلة أو (خرج من المسجد) لما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين قد سمعنا أبا هريرة مرة لكن نسبت أنا فقلت بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معه وضعت في المسجد وأتكا عليها كأنه غصيان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرا من باب المسجد فقالوا تصرفت الصلوة في القسم أبو بكر وعمر فهما إن بكما هو في القسم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة فقال لم أنس ولم تقصر فقال أكما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فتقدم فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر ومجد مثل مجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر وكبر عما لو فيقول أنسيت أم عمران ابن حصين قال ثم سلم متفق عليه ولفظه للبخاري (ما لم يذكر) من سلم قبل اتعاهما (حتى قام) من صلاته (فعلية أن يجلس لينفض إلى الأيمن بما يقى) من صلاته (عن جلوس مع النية) لأن هذا القيام واجب الصلاة ولو لم يأت بها (وإن لم يذكر) من سلم قبل اتعاهما صلاته (حتى شرع في صلاة غير ما قطعها) مع قرب الفصل وعاد إلى الأولى فاعلم الفصل الأول الذين أرادوا أن يصعدوا في الفصل وفي الفصل الثاني إذا كانتا صلاتي جمع اتعاهما ثم يصعد عقبها صلاة وعن الأولى لأنها كما لا توافر قصر عليه في القروع (وإن كان سلامه) قبل اتعاهما صلاته (فلأنه) صلاته قد انتهت فكذلك أي يعود فيها إذا ذكر ثم يصعد بها في القروع (لأنه من رباة) كظهر (بها جماعة وأجرا والتراويح) فيطل فرصة لأنه ترك استصحاب حكم النية وهو واجب (وتقدم ذلك) (في باب) (النية ما نطال الفصل) عرفنا بطلانها صلاة واحدة فلم يجز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل لتعذر البناء معه قال في المنى والشرح والمقاربة كشل حاله عليه الصلاة والسلام في خبر ذي اليمين إذا لم يذكر بعد يده نص (أو أحدث) بطلان استمرار الظاهر بشرط وقد فات (أو تكلم بغير مصليها) أي الصلاة (كقوله باغلام استغنى وشعره بطلت) لما روى معاوية بن الحكم أبا النبي صلى الله عليه وسلم قال إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها مني من كلام الأديمين رواد مسلم وأبو داود وقال مكان لا يصلح ليجل (وإن تكلم) من سلم قبل اتعاهما صلاتها (يسرا) عرفنا (لمصليها) أي الصلاة (لم يتطال) صلاته إماما كان أو مأموما نص عليه فرواية جماعة قال الموفق أنه الأولى ويصح في الشرح وهو ظاهر كلام الخرفاء وخرج به في الأذونات وقدم ما بنعيم وابن مفلح في حواشيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وذو اليمين تكلموا وبنوا على صلاتهم فعلى هذا إن أمكنه استعمال الصلاة بإشارة ونحوها فتكلم فذكر في المنى وغيره لها أن يطل صلاته وعنه أن تكلم لمصليها سها ولم يتطال ولا بطلت قال صاحب المحرر وهو أصح: عدى لأن النبي عام وأغار وفي حال السهو فيخص به ما يبقى غيره على الأصل (و) قال القاضي علاء الدين المراد روى المعروف بالمنقوع (بلى) يتطال صلاته وإن تكلم بغير المصلي قال في الانصاف وهي المنهوب عليه أكثر الأصحاب قاله المحدث وغيره منهم أبو بكر الخلال وأبو بكر عبد العزيز والقاضي وأبو الحسين قال المحدثي أظهره وأبوات ويصح في النظم وخرج به في الانصاف وقدمه في القروع والمحرر والفاق وأجاب القاضي وغيره عن قصدي الذين بانها كانت حال باحة الكلام وضيقه المحدث وغيره لأن الكلام محرم قبل الهجرة عند ابن حبان وغيره أو يسجد بها يسر عند الخطابي وغيره (ككلامه في صليها) أي الصلاة فتبطل به (ولو) كان (مكرها) لأنه أتى بما يفسد الصلاة مجددا ولا الأكره أماندا (لأن تكلم مغلوبا على الكلام) بأن خرجت الحروف منه بغير

بجاء (وأقلا ركعتان) لأنه لم ينقل اتعاه الصلاة والسلام صلاها دونها وفي حديث أبي هريرة وركعتي الضحى وصلها صلى الله عليه وسلم أبا بكاف حديث عائشة رواد أحد مسلم وسنا بكاف حديث جابر بن عبد الله رواد البخاري في تاريخه (وأكثرها ثمان) حديث أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات صلاة الضحى رواد الجماعة (ووفتها) أي صلاة الضحى (من خروج وقت النبي أي ارتقاع الشمس قد ورجح حديث قال الله ابن آدم أدرك أربع ركعات من أول النهار أكفل سركه رواد الجماعة (إلى قبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النبي بقيام الشمس (وأخضله) أي وقت صلاة الضحى (أنا اشتد امر) لحديث صلاة الأوابين حين تروض الفصل رواد مسلم (و) تسن الصلاة الاستحارة ولو في خير) كحج وعمره (و) ياد به (أي الخبر) بعدا أي الاستحارة لحديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلما الاستحارة في الأمر وكما يعلما السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فرجع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم افى استعبرك وعلك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فأنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي فدينني ومشي وعاقبة أمرى أو قال في عاجل أمرى وأجله يسر لي وبارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي فدينني

حاشية أخرجه البخاري والترمذي
وفيه ثم رضى به (و) تسن (صلاة)
المنحلة إلى الله تعالى أو إلى
(أدى) لحديث هبة الدين
أبي أوفى مرفوعاً من كانت له
حاجة إلى الله عز وجل أو إلى
أحد من بني آدم فليطلبها ولو من
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينشئ
على الله تعالى وليصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ليقتل
لأله الله الحكيم الكريم لا اله
إلا الله العلي العظيم سبحانه الله
رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين أما لك موصيات برحمتك
وعزائم مفسرة لك وأنت فيمن
كل يوم والسلامة من كل أثم أتدع
لي ذمنا لاغفرت ولا هماً إلا فرست
ولاحاجة هي لك رضا الأقضية
بالرحم الراحمين رواه ابن ماجه
والترمذي وقال غريب
(و) تسن (صلاة التوبة)
لحديث عامر بن جهم بن ذنوب
يقول فخطبوا ثم صلى ركعتين ثم
يستغفر الله الأعفله ثم قرأ
والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا
أنفسهم إلى آخر الآية رواه أبو
داود والترمذي وحسنه وفي
استدعاءه إل (و) تسن الصلاة
(عقب الوضوء) لحديث أبي
هريرة مرفوعاً قال ليل عند
صلاة العشاء بالليل حديثي
باري عمل هذه في الإسلام فاني
سمعت في نيلك بين يدي في
الجنة فقال ما عملت غلاراً حي
عندى أفي لم أظهر طهوراً في
ساعة من ليل أو نهاراً أصليت
بذلك الطهور ما كتب الله لي أن
أصلي متقي طهير لفظه للبخاري

اختياره (مثل إن سلم هراً) فلا تبطل صلاته به وتقدم (أو نائم فتكلم) لرفع التيمم عنه ولعدم
صحته أقراوه وعنته وقد توقف أحمد عن الجواب عنه (أوسق) على الاستسبال فراهته كلمة لا من
القرآن) لأنه لا يمكنه الضرر منه (أو غلب سعال أو عطاس أو نثاوب فبان حرفان) فلا تبطل
صلاته لماسر (وأن توقفه) في الصلاة (بطلت) حكمه بان المنذر جاء (ولو لم يكن حرفان) لم يروى
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم فقهه تنقض الصلاة لا تنقض الوضوء رواه البخاري
بأسناد فيه ضعف ولأنه لا يمكن قياماً فيها أو شتم خطاب الأديمي (لا تبطل الصلاة) (أن تبسم)
فيها وهو قول أكثر حكمه بان المنذر (وأن تنفخ) فبان حرفان فككلام لم يروى سعيدهن
ابن عباس من نفخ في صلاته فقد تكلم وعن أبي هريرة مرفوعه ولكن قال بان المنذر لا يثبت
عنه ما يروى من عدم الإبطال بهن ابن مسعود وغيره الأول جملته على ما ذكره لم ينظم عنه
حرفان (أو انحب) أي رعى صوتيه بالكلام (لا من خشية الله) فبان حرفان فككلام لأنه من جنس
كلام الأكفمين وظاهره لا فرق بين ما غلب صاحبه وما لم يغلبه ولكن قال في المفتي والنابغة إذا
غلب صاحبه بضره لكروه غير داخل في رسمه ولم يحكمه بخلافه في المبدع (أو تنفخ من
غير حاجة فبان حرفان فككلام) لأنه إذا ألتبس ما كان منكلماً أشبهه ما لو أن لو أو لم يتر خشية
الله فبان حرفان وظاهره أنه ان تنفخ من حاجة لم تبطل ولو بان حرفان فنقل المروزي ومعهنا من
أحمد أنه كان يتنفس في صلاته ما رواه أحمد وابن ماجه عن علي قال كان في مدخلان من
رسول الله صلى الله عليه وسلم الليل والنهار فإذا دخل عليه وهو يصلي يتنفس في الليل والنهار
معناه ولأنها صوت لا يدل بنفسه ولا مع لفظ غيره على معنى لكونها حرماً وأغبر بحقه كسوت
أغفل ولا يسي فاعلم ما تنكلم بخلاف النسخ والتأق (فتبسم) ما ذكره المصنف وصاحب
المنتهى ومن وافقه ما جليح بين كلام الامام والاصحاب بان الامام كان يتنفس في صلاة كما تقدم
والاصحاب جعلوا الفضة كالنفس والقهقهة وجعلوا لم يروى عن الامام على أنه لم يأت به حرفين
ورده الموفق بان ظاهر حاله أنه لم يتعد ذلك لأن الحاجة تدعو إليها (ويكره استدعاء المكة) ما
يكره استدعاء (الفضل) لئلا يظهر حرفان فتبطل صلاته (وأي في ذلك في الصلاة) باب
(صلاة الجماعة) مفصلاً (فتبسم) علم مما سبق أن الكلام المبطل للصلاة لا ينظم حرفين
فصاعداً إلا الحرفين تكون كلمة كآب وأخ وكذلك الأفعال والحروف لا تنظم لكن من أقل من
حرفين قاله في الشرح ويرد عليه في وع

(فصل) في العبادة من نفس في صلاته (من نسى ركناً غيراً الصلوة) أي تكبيره إلا الحرام
(لعدم أنما فاد الصلاة يتركها) وكذا النية على القول بركبتها (قد ذكره بشروطه في قراءة
الركعة) التي يبدأ بها أي بالماء ترك منها الركن (بطلت) (الركعة) التي تركه منها فقط (نص
عليه لأنه ترك ركناً لم يمكنه استدراكه لتسليم الركعة التي بعدها فلتسركته وصارت التي شرع
فيها عوضاً عنها ولا يعيد الاستفتاح نص عليه في رواية الأثرم فإن كان الترك من الأولى صارت
الثانية أولتها الثالثة ثابته والاربع الناقصة والركعة وكذا القول في الثانية والثالثة وعلم منناه
لا يبطل ما مضى من الركعات قبل المترك تركها أو قال بان الزفوني يبيعه من تيمم وغيره (فان
رجع) إلى ما تركه (علمنا بعدا بطلت صلاته) لأنه ترك الواجب علمنا وان رجعه هو أو جمل
لم تبطل صلاته لكنه لا يستدعي بطله في الركعة التي ترك منها لأنها قد بدت بشروطه في قراءة
غيره فاني لم تعد إلى الصلوة كما ذكره في الشرح (وأن ذكره) أي إلى الكون المنهي (فصله) أي
قبل شروطه في القراءة التي بعدها (عادل وما قلناه) أي بالترك ونص عليه لكون القيام

فإن لكل من الاستغارة والحاجة والتوبة وعقب الوضوء ركعتان (لا) تسن (صلاة) تسبج) لقولنا جملتها تجزئ قيل

غير مقصود في نفسه لانه يلزم منه قدر القراءة الواجبة وهي المقصودة ولانه امتناع ذكره في موضعه كالترك لم يجد من الركعة الاخرية فقد كرها قبل السلام فانه ياتي بها في الحال (و) اتى (ع) ما بعده (نصا) من الازكان والواجبات لوجوب الترتيب (فلو ذكر ركركوع وقل جلس اتى به وبما بعده) لما تقدم (وان وجد سجدة ثم قام) قبل سجدة الثانية ناسيا (فان كان جلس لفصل بين السجدةتين) (سجدة الثانية ولم يجلس) لفصل لخصوله في سجدة (والا) أي وان لم يكن جلس لفصل (جلس) له (ثم سجدة) الثانية تدارك ما فاتته (وان كان جلس) بعد السجدة الاولى (فلا ستراحة لم يجزئه) جلوسه (عن جلسته لفصل كنيته بجلوسه نقلا) عنه لا يجزئه عن جلسته الفصل لوجوبها (فان لم يجد) الى الركركع المتروك من ذكره قبل شروعه في قرأته الاخرى (ع) ما جلست صلاته) ترك ركعة الواجب (ع) (و) ان لم يجد (سهوا أو جهلا) بطلت الركعة فقط لا لفصل غير متعمدا شبه ما لم يعنى قبل ذكر المتروك حتى شرع في القراءة (فان علم) بالترك (بعد الصلاة) فهو ترك ركعة كاملة (لان الركعة التي لفت ترك ركركوعه متعمدا فوجوبها كعدمها فاذا سلم قبل ذكرها فقد سلم من نقص (بأقربها) أي بالركعة (مع قرب الفصل) هي تاركها تقدم) ولو انحرف عن القبلة أو خرج من المسجد نص عليه وسجدة قبل السلام تفسد حرب بخلاف ترك الركعة بتمامها فانه في المبدع وان طال انفصل أو أحدث بطلت لقوات الموالاة كالوذكر في يوم آخر (فان كان المتروك تشهدا أخيرا) أي به وسجدة وسلم (أو) كان المتروك (سلاما) أي به وسجدة (وسلم) ولم يكن ترك ركعة وظاهره وأمره به ان السجدة هنا بعد السلام مع انه ليس من المستكئين الا في استثنائها (وان نسي أربع محضات من أربع ركعات) من كل ركعة سجدة (وذكرها تشهد) صدق في الحال سجدة فصحت له ركعة ثم أتى بثلاث ركعات وسجد السهو وسلم) لان كل واحدة من الثلاث الأولى بطلت بشروعه في قراءة التي بعدها وبقيت الرابعة نافعة فقيتها بسجدة فتصح وتسمى بأولها وثاني الثلاث الباقية (وان ذكر) انه ترك أربع محضات من أربع ركعات (بعد سلامه بطلت صلاته نصا) لان الركعة الاخرية بطلت ابتداء سلامه فلم يبق له شيء من صلاته يبقى عليه (وان ذكر) ذلك (وقد قرأ الخامسة فهي أوله) لان الأولى بطلت بشروعه في قراءة الثانية والثانية بطلت بشروعه في قراءة الثالثة والثالثة بطلت بشروعه في قراءة الرابعة والرابعة بطلت بشروعه في قراءة الخامسة فبقي عليها (وتشهد قبل سجدة) الركعة (الاخرية زيادة فعلية) يجب السجدة لسهوها وبطل الصلاة عمدا لانه ليس بخلافه (و) تشهد قبل السجدة الثانية (زيادة قولية) يسن السجدة لها وهو لا يبطل عمدا الصلاة منه تركه شروعه في الصلاة في الجبهة والجلوس له ليس بزيادة لانه بين السجدةتين فهو جالس وان نسي سجدةتين أو ثلاثا من ركعتين جهلا أي بركعتين متتاليتين أو أربع ركعات من ثلاث جهلا أي بثلاث ركعات من أربع أو ثلاث أتى بسجدةتين ثم ثلاث ركعات أو بركعتين ومن الأولى سجدة ومن الثانية سجدةتين ومن الرابعة سجدة أي بسجدة ثم بركعتين (وان نسي) تشهد الأول وسجد بان جلس له ولم يتشهد (أو) نسيه (مع الجلوس له ونهض زهرا والياتين به) أي بما تركه من التشهد جالسا (ما لم يستم قائما) لما روى المنذر بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس واذا استم فليجلس وسجد سجدة السهو رواه احمد وابوداود وابن ماجه من رواية جابر الجعفي وقد تكلم فيه ولله اهل بأحسره ذكره قبل الشروع في ركعتين فلهما الاياتين به كالوتم تفرق ركبتهما الارض وظاهره انه

الحدث فيها وهي أربع ركعات بقرأتي كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول قبل أن يركع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واقله أكبر خمسة عشر مرة ثم يقول في ركوعه عشرين مرة الاعتدال منه عشرين مرة في السجدة الاولى ثم بين السجدةتين ثم في السجدة الثانية ثم بعد ارتفاعها عشرين مرة أو ثلث خمس وسبعون ثم في كل ركعة كذلك ومسللا الرقاب والالفة ليلته نصف شبان بدعة لأصل لها قاله الشيخ قتي الدين وقال اما ليلته النصف من شعبان ففيها افضل وكان من السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع في المساجد لأحيائها بدعة له وفي استحباب قيامها ما في ليلة العيد ذكره في اللطائف

فصل في سجود تلاوة) سجود (شكر كماله) الصلاة ذات الركوع والسجود (فيما يبر) لحسن شروط الصلاة (وسن) السجود (اتلاوة) اتزله تعالى ان الذين أوثروا لم من قبله اذا أتى عليهم يخترقون الافغان سجدا وحسبنا من عسر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السور وفيها السجدة تسجد وسجد معه حتى ما يجهد أحدا منا مضعا لجمته وسلم في غير صلاة وليس بواجب لحسنه بشرط ان ثابت قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يصح فيها رواه الجماعة والمراقطين فلم يصح متأخذ وروى البخاري ان عمر قرأ بزم الجمعة على المنبر سورة

يرجع ولو كان الى القيام اقرب (ولزم المأموم متابته) اى الامام اذا خرج الى التشهد (ولو
 بتقيامهم مودعهم في القراءة) لحديثنا عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
 (وان استتم قائما ولم يقرأ) اى يشرع في القراءة (فقد رجعوه اولى) من رجوعه لما تقدم
 من حديث المغيرة (واذا حازر رجوعه لانه يتسبب بركن مقصود لان القيام ليس مقصود
 في نفسه ولهذا حازر تركه عند انهزج خلاف غير من الركبان (وبنايه) اى الامام اذا قام بها
 عن التشهد (المأموم) وسقط عنه التشهد في الجلوس اذن كما تقدم (ولو علم المأموم (تركه)
 اى ترك الامام التشهد (قبل قيامه) اى المأموم او الامام (ولا يشهد) المأموم بمحقيق امامه
 جهوا لحديثنا عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولم يقرأ الى التشهد (جاء) اى لم يصرم (وكره) خروج من خلاف من او جبا لمضى فظاهر
 حديثنا عن المغيرة (والموقوف) (وان قرأ) ثم ذكر التشهد (لم يجز له ان يرجع) الى التشهد
 لم يشأ المغيرة ولاه شرع في ركن مقصود كالشرع في الركوع وتقبل صلاة الامام اذا رجع
 بعد شروعه فيها الا ان يكون جاهلا او ناسيا (وحق علم بغيره ذلك وهو في التشهد نهض ولم يركب
 الجلوس وكذا حال المأمومين ان يعزوم ان يصبروا قبل ان يستدل فلم يرجع تشهدوا انهم
 وتبعوه وقبل بل بفارقته يتقون صلاتهم (وعليه السجود في ذلك كله) لحديثنا عن المغيرة
 عليه الصلاة والسلام اذا سجد احدكم فليسجد سجدتين (وكنا سجدتين) الى ركوع والسجود
 ورب اغفر لي بين السجدتين وكل واجب تركه سجدتان ثم ذكر غير جمع الى تسبيح ركوع فليس
 اعتدال لابعده) ذكره القاضي قياسا على القيام من ترك التشهد قال في المبدع (وليس مثله
 لان التشهد واجب في نفسه غير متعلق بغيره بخلاف بقية الواجبات لانها تجب في غيرها
 كالسجود انتهى) وحديثنا عن رجوعه معاذي الى ركوع أدرك المسبوق الى ركعتيه (وان ترك
 ركعتا) قال ركوع او الطائفة ثلثية (لا يعلم موضعه) (بان سجد اهل اهر من الاولى ارضيها) (بني
 على الاحوط) (لخرج من العهد يتيقن (فلو ذكر في التشهد انه ترك سجدة لابل) اى (من
 الاولى امن بالثانية جعلها من) الركعة (الاولى واتى بركعة) بدلها (وان ترك سجدتين
 لا يعلم) (ها) (من ركعة او) (من ركعتين) جعلها من ركعتين احتياطاً فذكرهما قبل
 الشروع في القراءة (سجد سجدتين) (سجدتين) ثم ياتي بركعة ليخرج من المبدعة يتيقن
 (وان ذكره) اى المترولك وهو سجدتان لا يعلم من ركعة او من ركعتين (بعد شروعه في القراءة
 الثالثة لثلاث الاولتان) لان الاحوط كونهما من ركعتين كما تقدم وكل منهما تطل بشرعه
 في قراءة التي بعدها (وان ترك سجدة لا يعلم من اى ركعة اى بركعة كاملة) لاحتمال ان تكون
 من غير الاخيرة (ولو جعل من الركن المترولك) بان ذكر انه ترك ركعتين جعله عنه (بني على
 الاحوط احتياطاً لثلاث في القراءة والركوع) احتياطاً لثلاث في الركعة او ركوع (بجمله
 قراءة) فيأتيها ثم ياتي بالركعة (وان شئت في الركوع والسجود جعل ركعة) قياتي ثم
 بالسجود (فان ترك اثنين متواليين من الفاتحة جعلها من ركعة) احتياطاً لثلاث (وان لم يعلم
 فاولها جعلها من ركعتين) احتياطاً لثلاث خرج من الصلاة وموشاك فيها فيكون مفرطاً لها
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرار في الصلاة ولا تسليم واداء واداء قال لا اترسلت ابا عبد
 الله عن تفسيره فقال اما ان افلا اراه يخرج منها الا على يقين لنها قد تمت

يرجع ولو كان الى القيام اقرب (ولزم المأموم متابته) اى الامام اذا خرج الى التشهد (ولو
 بتقيامهم مودعهم في القراءة) لحديثنا عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 (وان استتم قائما ولم يقرأ) اى يشرع في القراءة (فقد رجعوه اولى) من رجوعه لما تقدم
 من حديث المغيرة (واذا حازر رجوعه لانه يتسبب بركن مقصود لان القيام ليس مقصود
 في نفسه ولهذا حازر تركه عند انهزج خلاف غير من الركبان (وبنايه) اى الامام اذا قام بها
 عن التشهد (المأموم) وسقط عنه التشهد في الجلوس اذن كما تقدم (ولو علم المأموم (تركه)
 اى ترك الامام التشهد (قبل قيامه) اى المأموم او الامام (ولا يشهد) المأموم بمحقيق امامه
 جهوا لحديثنا عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولم يقرأ الى التشهد (جاء) اى لم يصرم (وكره) خروج من خلاف من او جبا لمضى فظاهر
 حديثنا عن المغيرة (والموقوف) (وان قرأ) ثم ذكر التشهد (لم يجز له ان يرجع) الى التشهد
 لم يشأ المغيرة ولاه شرع في ركن مقصود كالشرع في الركوع وتقبل صلاة الامام اذا رجع
 بعد شروعه فيها الا ان يكون جاهلا او ناسيا (وحق علم بغيره ذلك وهو في التشهد نهض ولم يركب
 الجلوس وكذا حال المأمومين ان يعزوم ان يصبروا قبل ان يستدل فلم يرجع تشهدوا انهم
 وتبعوه وقبل بل بفارقته يتقون صلاتهم (وعليه السجود في ذلك كله) لحديثنا عن المغيرة
 عليه الصلاة والسلام اذا سجد احدكم فليسجد سجدتين (وكنا سجدتين) الى ركوع والسجود
 ورب اغفر لي بين السجدتين وكل واجب تركه سجدتان ثم ذكر غير جمع الى تسبيح ركوع فليس
 اعتدال لابعده) ذكره القاضي قياسا على القيام من ترك التشهد قال في المبدع (وليس مثله
 لان التشهد واجب في نفسه غير متعلق بغيره بخلاف بقية الواجبات لانها تجب في غيرها
 كالسجود انتهى) وحديثنا عن رجوعه معاذي الى ركوع أدرك المسبوق الى ركعتيه (وان ترك
 ركعتا) قال ركوع او الطائفة ثلثية (لا يعلم موضعه) (بان سجد اهل اهر من الاولى ارضيها) (بني
 على الاحوط) (لخرج من العهد يتيقن (فلو ذكر في التشهد انه ترك سجدة لابل) اى (من
 الاولى امن بالثانية جعلها من) الركعة (الاولى واتى بركعة) بدلها (وان ترك سجدتين
 لا يعلم) (ها) (من ركعة او) (من ركعتين) جعلها من ركعتين احتياطاً فذكرهما قبل
 الشروع في القراءة (سجد سجدتين) (سجدتين) ثم ياتي بركعة ليخرج من المبدعة يتيقن
 (وان ذكره) اى المترولك وهو سجدتان لا يعلم من ركعة او من ركعتين (بعد شروعه في القراءة
 الثالثة لثلاث الاولتان) لان الاحوط كونهما من ركعتين كما تقدم وكل منهما تطل بشرعه
 في قراءة التي بعدها (وان ترك سجدة لا يعلم من اى ركعة اى بركعة كاملة) لاحتمال ان تكون
 من غير الاخيرة (ولو جعل من الركن المترولك) بان ذكر انه ترك ركعتين جعله عنه (بني على
 الاحوط احتياطاً لثلاث في القراءة والركوع) احتياطاً لثلاث في الركعة او ركوع (بجمله
 قراءة) فيأتيها ثم ياتي بالركعة (وان شئت في الركوع والسجود جعل ركعة) قياتي ثم
 بالسجود (فان ترك اثنين متواليين من الفاتحة جعلها من ركعة) احتياطاً لثلاث (وان لم يعلم
 فاولها جعلها من ركعتين) احتياطاً لثلاث خرج من الصلاة وموشاك فيها فيكون مفرطاً لها
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرار في الصلاة ولا تسليم واداء واداء قال لا اترسلت ابا عبد
 الله عن تفسيره فقال اما ان افلا اراه يخرج منها الا على يقين لنها قد تمت

فصل في القسم الثالث مما يشرع للسجود وهو التسليم في بعض صورته وقد ذكره بقوله
 (من شئت في عدل ركعتي بنى على اليقين ولو) كان الشاك (اماماً) روى عن عمر وابنه

تلاوة غير امامه ان لم يسجد امامه (ويعتبر) لا احتسابا للصبر واستمع (كون تاري) يصلي امامه) أي استمع ولو في نفسه (فلا يسجد) مستمع (ان لم يسجد) تاري لحديث عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من أصحابه فقرأ جمل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك كنت اماما ولو سجدت لسجدت اراه الشافعي في مسنده وغيره (ولا يسجد مستمع) (قدمه) أي التالي (أو من يساره مع جلوسه) أي التالي عن يساره لم يسمع منه الاقسامه اذا قام يسجد عن يمينه معه جاز وكذا عن يساره مع من عن يمينه (ولا يسجد) (رجل) مستمع ولا تخفى (لتلاوة امرأه) (و) تلاوة (خفي) لعدم محبة اهتمامهما (و) يسجد مستمع من رجل وأخفى وخفي (لتلاوة) رجل (أخفى) (لتلاوة) (زمن) لان قراءة الفاتحة والقيام في سائر ركعات السجود (و) تلاوة (سج) لصفة امامته في النقل (والسجدة) أربع عشرة سجدة) في آخر الاعراف وفي العند بالندو والأصا وفي التل عندو بفعل ما يؤرون وفي الأسماء يؤرون خشوعا وفي مريم خروا وسجدا وبكيا (وفي الجمع ثنتان) الأولى عند يفعل الله ما يشاء والثانية لعلمك تغلحون وفي الفسركان وزادهم تغلحون في التل رب العرش العظيم وفي الم السجدة لا يستكبرون وفي فصلت وهم لا يسأمون وفي آخر البقرة في الانشقاق

وإن عباس لما رأى أبا عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شئت أحكم في صلاته فإني بذكره صلى الله عليه وسلم في كل صلاة حتى يسجد تسجدتين قبل أن يسلم ورواه مسلم وكهفارة وطواف ذكره ابن شهاب ولأن الأصل عدم ما شئت به وكذا لو شك في أصل الصلاة سواء تكرر ذلك منه أو لا قاله في المستوعب وغيره (وعنه بنى امام على غالب ظنه) والمنفرد على اليقين ذكر في المتع أن هذا ظاهر المذهب جزم به في الكافي والوجيز وذكر في الشرح أنه المشهور عن أحمد وأنه اختار الحرف ولأن الامام من ينهوه بذكره اذا اخطأ الصواب بخلاف المنفرد (ان كان المأموم أكثر من واحد والا) أي وإن يكن المأموم أكثر من واحد (بنى) الامام (على اليقين) كما لم يرد لانه لا يرجع اليه بدليل المأموم الواحد لا يرجع الى فعل امامه (اختاره) أي القول بان الامام يبنى على غالب ظنه (جميع) منهم من سبق بيانه (واخذ المأموم عند شكه بفعل امامه اذا كان المأموم اثنين فأكفر لانه بعد خطا اثنين واحدا ولا يحد قال في المدعي وأما المأموم فيجب مع عدم الحزم بمطاعه ان يزم بخطئه لم ينهه ولم يسبق له (و) المأموم (في فعل نفسه بنى على اليقين) لما تقدم (فلو شك) المأموم (هل دخل معه) أي الامام (في) الركعة (الأولى أو الثانية جعله) أي الدخول معه (في الثانية) فقطى ركعة اذا سلم امامه احتياطاً (ولو أدرك) المأموم (الامام ركعاً ثم شك بعد تكبيرة الاحرام) (هل رجع الامام رأسه قبل أدراكه) كما لم يعتد بذلك الركعة (لاحتيال رفعه من الركوع قبل أدراكه فيه) (وحيث بنى) المصلي (على اليقين فانه باق على نفسه) من صلاته يخرج من عهده (فان كان مأموماً) أتى به بعد سلام امامه (كالمسوق ولا يفارقه) قبل ذلك لعدم الحاجة اليه (وسجد للمسلم) ليخبره به مع الشك فانه نقص في اليقين (وان كان المأموم واحداً) وشك في عدداً ركعات ونحوه (لم يقلد امامه) لا احتمال السهو منه (كأن لم يرجع عليه الصلاة والسلام لقول ذي الدين) وحده (وبنى على اليقين) لما تقدم فان سلم امامه في عاشر شكه (ولا أثر لشكه) أي المصلي (بعد سلامه) وكذلك سائر العبادات وأصل فيها بعد فراغها (لان الظاهر انه أتى بها على الوجه المشروع وتقدم في الطهارة) (ومن شك) قبل السلام (وترك ركعتين أو ركعتين) (ويعمل باليقين لان الأصل عدمه) ولا يسجد لشكه في ترك واجب لان الأصل عدم وجوبه فلا يسجد بالشك (ولا) يسجد (شكه هل معها) لان الأصل عدمه (أو) شكه (في زيادة) بان شك في التشهد هل زاد شيئاً أو لا يسجد لان الأصل عدم الزيادة (الاذا شك فيها وقت فعلها) مان شك في الأخيرة هل هي زائدة أو لا وهو ساجد هل سجوده زائد أو لا فسجد بذلك جبراً لنقص الماهل فيها بالشك (ولا) يسجد (لشكه اذا زال) شكه (وتبين انه مقصوب فيها فله) اماماً كان أو غيره من رجال والموجب السجود (ولو شك) من سهو (هل يسجد اسهواً أم لا يسجد) السهو وكناه سجدة نان (وايسر على المأموم يسجد سهواً) بخلاف ابن عمر برفعه ليس على من خلف الامام سهو فان سهواً الامام فليه وعلى من خلفه رواه الرافضيات وظاهره ولو كان أتى بما عمل يسجوده بعد السلام (الآن تسهواً امامه فسجد) المأموم (معه) سواء هم المأموم أو لا حكاهما حتى وابن المنذر اجماعاً لم ينهوه عليه الصلاة والسلام إلا عما فعل الامام لم يؤثم به فاذا سجد فاجتهدوا (ولو لم يتم) المأموم (التشهد ثم تجتهد) بعد سجده مع امامه متابعه (ولو) كان المأموم (مسبوقاً) كان سهواً امامه فيما أدركه المسبوق (معه) أو قبله وسواء سجد امامه قبل السلام أو بعده للمعوم ما تقدم (فلو قام) المسبوق لقضاء عاقبته (بعد سلام امامه) رجوعاً (وحيث بان) لم يستقم قائماً (فيسجد معه) لسهو وإن استقام قائماً كره جوهه (وان شرع فيما لم يقرأه) رجوعاً (أي حرر جوهه) كما لو نهض عن التشهد الاول هذا معنى كلامه في الشرح (وان أدركه)

لا ينجون في آخر الأمر (بكبر) في جهنم الثلاثة تكبيرتين سواء كان في ٢٦٧ الصلاة أو خارجها تكبيرة (إذا جهد

(و) تكبيرة (أذخر) كعبود
 ملب الصلاة والسهو (ويحاشي)
 خارج الصلاة بعد ركعة يسلم
 حالاً (ويسلم) وجوباً فيسقط
 تركه عند السهو والسهو
 حديث نهرها التكبير
 وتحليلها التسليم (ولا يشهد)
 لأنه لم ينقل فيه (ورفع يديه)
 إذا أراد السجود (ولو) كان
 (فصلان) فصلاً (وكرر جمع
 آياته) أي السجود في وقت السجود
 لها (و) كره (حلفها) أي آيات
 السجود بأن تركها حتى لا يسجد
 لها لأن كلامهم لم ينقل عن
 السابق قلت كراهته رسوا
 في الصلاة وخارجها (و) كره
 (قراءة أمام) آية (سجدة صلاة
 سر) كظهر وعصر لأنهم سجد
 لها خط على الأمامين والترك
 السنة (و) كره (معه) أي
 الإمام (ها) أي الثلاثة بملازمة
 لمانيه من التحليل على من معه
 ورد في النسخ بسطه عليه الصلاة
 والسلام (ولزم الأمام من معه)
 أي الإمام في سجود ثلاثة (في)
 غيرها) أي السرية لحديث
 أنما جعل الإمام ليؤتم به وأما
 صلاة السر فإن الأمام فيها ليس
 بتال ولا مستحب بخلاف الجهرية
 وأن كان ثمنا كعبود وطرش
 لا يعمل الأصناف في الجملة
 (وسجود) ثلاثة (عن قيام
 أفضل) تشيهاً بصلاة النفل
 وروى اسحق عن عائشة أنها
 كانت تقرأ في المصنف فإذا انتهت
 إلى الصلاة كانت فحسبت
 (والسنة الأولى ركن) في

المسوق (في إحدى سجدتي السهو الأخيرة يسجد معه) السجدة التي أدركها متابعاً له (فإذا سلم)
 أمامه (أي) المسوق (أو) السجدة (الثانية) من سجدتي السهو ليوالي بين السجدين (ثم قضى)
 المسوق (صلاة نصاً) لم يرد قوله عليه الصلاة والسلام فإذا أدركتم فصلاناً وما أتاكم فاتمروا
 (وإن أدركه) المسوق (بعد سجود السهو وقبل السلام لم يسجد) المسوق لسهو أمامه لأن سهو
 الإمام قد انقضى بسجوده قبل دخوله معه أثبت ما لم يسه (وسجد مسبقاً لسلامه مع أمامه
 سهواً) لأنه صار منفرداً بسلام أمامه (و) يسجد مسبقاً (لسهو معه) أي مع أمامه (و) يسجد
 مسبقاً لسهو (فيما انفرد به) رواه واحدة قاله في المذبح وظاهره ولو كان سجد مع أمامه
 لسهو كما علم مما مر وروى استنبطت في المغرب والجمعة (حتى في نافلة العذر)
 أي لو سها الإمام أو الأمام وهو معه ثم فارق العذر تبع الفارقة قاله في المسوق (لأنه قد سجد وأخبرت
 منفرداً) ولا يبعد (المسوق) السجود إذا سجد مع أمامه لسهو أمامه لأنه قد سجد وأخبرت
 صلاته وظاهره ولو كان سها عليه فيما أدركه من الإمام (وإن لم يسجد) المسوق (معه) أي مع
 أمامه لسهو (لمسجد) المسوق (آخر الصلاة) وسها واحد قاله في المذبح (وإن لم يسجد
 الإمام) لسهو (سهواً) أي بعد الأداة فانه قد علم وجوبه سجدة الأمام بعد سلامه والأما من
 سجوده) لأن صلاته نقصت بسها أمامه فلهذا سجد بها وكألو نفر لمسجد (وسجد قوله عليه الصلاة
 والسلام عليه وعلى من خلفه) (لكن سجد المسوق) الذي لم يسجد أمامه لسهو (أذخر)
 من فصلها فانه لا نحل سجود السهو آخر الصلاة وأما كان يسجد مع الإمام متابعاً له وإن ترك
 الإمام سجود السهو والأوجب قبل السلام مع اعتقاد وجوبه عند بطلت صلاة الإمام قال في
 المذبح وفي صلاتهم وإيتاء وفي الشرح وجهاً من قلت مقتضى ما تقدم بطلان صلاتهم وإن
 كان عليه بعد السلام لم يطل صلاته ولا صلته بها ياتي ولو انتهى الكلام على أسباب سجود
 السهو أخذتكم على أحكامه وكيفيته وما يتعلق بذلك فقال (وسجد السهو ليس يطل سجده
 الصلاة واجب) لقوله عليه الصلاة والسلام ثم ليسجد بصديقه والأصل في الأمر لو وجب
 ودخل فيما يطل سجده ما لا بد من نقصان والشك في صورته المتقدمة (سوى نفس سجود
 سهواً) (قبل السلام فاتها) أي الصلاة (تصح مع سهو) أي مع تركه سهواً كسائر
 الواجبات (وتبطل) الصلاة (بتركه) أي ترك سجود السهو قبل السلام (عند) تركه غيره
 من الواجبات (ولا يجب السجود له) أي لا يجب السجود لتركه سهواً بل إن تركه قريباً إلى
 به بشرطه الآتي والاسقط لقوات محل (وسوى ما لا نحل لنجسها من السهو أو جهلاً) فإن
 عده بطل الصلاة ولا يجب السجود لسهو أو جهلاً (قاله المحمد) عبد السلام بن تيمية (في
 شرحه) على الهداية (واللهو وجوب السجود) فمن النجس لفساد السهو أو جهلاً كسائر
 ما يطل سجده قبل السلام وبه وأما الكلام في الآتي والأفضل فلا معنى لأدعاء النسخ (قل)
 السلام) لأنه أقام الصلاة فكانها كسجود صلها (الأي السلام قبل تمام صلاتها إذا سلم عن
 نقص ركعة كثر) لحديث عمران بن حصين وفي الدين وقوله عن نقص ركعة فاكتر تبع
 فيه صاحب الخلاف والحرر وغيرهما حيث قالوا عن نقص ركعة والأقله نص عليه لم يقدمه
 في المفتح وغيره قال في المذبح فظاهره لا فرق بين أن يسلم عن نقص ركعة أو أقل ثم حكى ما تقدم
 عن اختلافهم وأمره وغيرهما (و) الإتيان الثاني الإمام على غالب ظن أن قلناه) وتقدم
 (أنه) (د) أنه يسجد لسهو (بعد) أي بعد السلام (بأنه أيضاً) لحديث علي بن حمزة مرفوعاً
 أن ذلك أحد ركعات صلاته في السرايا فليتم عليه ثم يسجد سجدين متتابعين عليه وفي البخاري

سجود ثلاثاً ولم تقدم (ونجزي) أي تكفي فصالح بن مسعود ولنا ثمانية لأن في الصلاة العموماً تمتنعنا وبناها على التحذير

بعد التسليم (وإن نسيه) أي سجود السهو (قبل السلام) أقبح بعده مالم يطل الفصل ثم روى
 أن مسعوداً بن النضر صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة والسلام والكلام رواه مسلم (أو) نسيه (بعده)
 أي بعد الصلاة أي عقبه (أقبح مالم يطل) الفصل عرفاً ولو انحرف عن القلة أو تكلم لما تقدم
 (فلو نسي سجود السهو وشرع في الصلاة) ثم ذكره (فتناهاه) أي أن لم يطل الفصل (وإن
 طال الفصل) لم يسجد لأنه لم يكمل الصلاة فلا ياقبه بعد طول الفصل كمن من أركانها
 (أو خرج من المسجد) لم يسجد لأن السجود محل الصلاة فاعتبر فيه المدة بخيار المجلس (أو
 أحدث لم يسجد) السهو لفوات شرط الصلاة (وبحت) صلاته لأنه جارٍ لمادة تجبر أنات المجمع
 فلم يطل بقواته (وبكتبه) لبيع المومسجد كان ولو اختلفت عهلاً (أي عمل السهو بن لأنه
 عليه الصلاة والسلام) فليس وتكلم بعد سلامه وسجد لهما سجوداً واحداً ولا شرع لغيره
 فكفي فيه سجوداً واحداً لو كان من جنس ولأنه إنما أخر ليعمل السهو كله وأما حديث ثوبان
 لكل سهو يسجدتان بعد السلام فالسهو مومسجد جنس ومعناه لكل صلاة فيها سهو يسجدتان بدل
 عليه قوله بعد السلام ولا يزمه بعد السلام سجوداً (و) إذا جامع سهو هاتين الصلاة قبل السلام
 والأخر بعده فانه (يتطلب ما قبل السلام) على ما بهد لان ما قبل السلام آكد ولو سبقه (وإن شئت
 في عمل سجوده) بأن حصل له سهو وشئت هل السجود قبل السلام أو بعده (سجد قبل
 السلام) لأنه الأصل (ومضى سجود السهو) بعد السلام سواء كان سجود قبله أو بعده (كبر ثم
 سجود سجدين) كسجود صلب الصلاة (ثم جلس) مفترشاً في الثانية ومتوركا في غيرها
 (فقد سجدوا) التهمة الأخيرة لم يروها في جماعة منهم ابن مسعود لحديث عمران بن
 حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدة ثم سجد سجدة ثم سجد سجدة ثم سجد سجدة ثم سجد سجدة
 وحسنه ولأنه سجود يسجد له وكان معه تسجد بعقبه كسجود الصلابة (وتقدم) بعضه في الباب
 قبله (وإن سجد قبله) أي قبل السلام (سجد سجدين) لا تسجد سجدة (ذكره في اختلاف أجازها
 (وسجد سجدتين) كسجود صلب الصلاة (وما يقوله) أي في سجود السهو (وما يقول) (بعد
 الأربع منه كسجود صلب الصلاة) لما تقدم في حديث أبي هريرة في قصة ذي البدين ثم كبر
 وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر (ومن ترك السجود الواجب) السهو (سجداً
 لسهو أو طلت) صلاته (بترك) (ما) محله (قبل السلام) لأنه ترك الواجب سجداً كغيره من
 الواجبات (لا) تنط (بترك) (ما) محله (بعده) أي بعد السلام (لأنه) جبراً لمادة خارج
 عنها (منفردة عنها) فلم تنط بتركه بخبر أنات المجمع ولأنه (واجب لها كالآذان) يعني أنه يفرق
 بين الواجب في الصلاة والواجب للآذان والواجب للصلاة كالجماعة ولا ينط بتركه
 بخلاف الواجبات في الصلاة إذا ترك منها شيئاً

أثبت صلاة الجمعة (وسن) سجود به كسجود السهو ونصر على عدوه
 وليحدث أبي بكره أنا النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ناداه أمر
 بمر به خر ساجداً رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي ولما حكم
 وصححه وعلم من قوله عند سجده أنه لا يسجد لها لأنها لا تنقطع ولو
 شرع السجود له لاستغفر به حمه (وإن سجد له) أي الشكر
 (في صلاة) طلت صلاته إن كان عالياً عامداً لأن نسيه لا يتعلق
 بالصلاة بخلاف سجود التلاوة (و) (لا) تنطل الصلاة (من
 جاهل أو ناس) كالزاد فيها سجود كذلك (وصفته) أي سجود
 الشكر (وأحكامه كسجود التلاوة) فيكبر إذا سجد وأذا رفع
 ويقول بسم الله الرحمن الرحيم ويجلس إذا رفع ويسجد ويقرأ
 واحدة ويصحب سجود شكر أضعافاً عند روبري قبل في بدنه أو دونه

(فصل في مسائل تتعلق بالقرآن) (تباح القراءة في الطريق) لما روى عن إبراهيم النبي قال كنت أنزل على أبي موسى وهو عني في الطريق وتباح أيضاً قائماً وقاعداً ومضطجعا وراكباً ومشياً (و) (تباح) مع حدث أصغر (ومع) نجاسة توب (و) نجاسة (بدن حتى قم) لأنه لا دليل على النسخ (وحفظ القرآن قرض كفاية) أجازوا بيد الرجل ابنه بالقرآن ليعلموا القراءة ويلزمها ويطلبه إلا أن يسر نصاً أو المكلف قال في القسوع شوجه أن يقدم بعد القراءة الواجبة العلم كما يقدم الكبير نزل العلم على نزل القراءة (وبتين) حفظ (ما يجب في صلاة) وهو الفاتحة

باب صلاة التطوع

قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة الفرض يوم القيامة إن لم يكن المصلّي أعياه فيه حديث مرفوع رواه أحمد في المسند وكذلك إذا كانه بقبلة الأعمال له وقال أبو العباس في الزدعي الرافعي جاءت السنة بشواهبه ما قلعه وعقابه على ما تركه ولو كان باطلاً كعدمه لم يجرى بانزاول شيء والمباطل في عرف الفقهاء عند الصحيح في عرفهم وهو ما أوردوا الفقه فقولهم تنطل صلاة توصوم من ترك ركعاً عني وجب القضاء لا معنى له لاثبات عليها شيئاً في الآخرة (وهو) أي التطوع في الأصل فعل الطاعة هو (شرعاً) وعرفاً (طاعة غير واجبة) والنقل

والناقله ان مادة التنقل التطوع (وافضل) أي التطوع (المجاهد) قال أحدنا أعلم شايعة
 الفرائض أفضل من الجهاد ما في له من بدايات في كتاب الجهاد (ثم فوجه) أي المجاهد (من
 نفقة وغيرها فالنفقة فيه) أي الجهاد (أفضل من النفقة في غيره) من أعمال البر لقوله تعالى
 مثل الذين يتفقون أموالهم في حبيل الله كمثل حبة الآية (ثم جعل فعله وتعليمه من حديث وخفه
 وشوهم) كتنسب وأصول الحديث فضل العالم على العابد فضل على أدناكم الحديث وتقدم
 في الخطبة قال أولو الدماء والعلم في الأجر وسائر الناس هج لا خير فيهم وتقل ههنا
 طلب العلم أفضل الأعمال لمن سمعت منه قيل فأي شيء تصعب النية قال سئى بنواضع فيه وسئى
 عنه الجمل وقال لا يبيد شرط النية شديد على التحصن وسأله ابن هاتمي بطلب الحديث
 بقدر ما ينفعه قد انتفع به قال العلم لا يسهل شيء وتقل ابن منصور إن تذكر بعض ليلة
 أحب إلى أحمد من أحبهم وأن العلم الذي ينتفع به الناس في أمور دينهم عظم الصلاة
 والصوم والحج والطلاق وشعر هذا قال نعم قال الشيخ في الدين من فعل هذا أضره مما هو خير
 في نفسه ما لمع من المحبة له الله ولا لشعره من الشر كما قلنا مذكور ما بل قد يناسب أنواع من
 الثواب ما زاد فله في أفعاله ما تقدم بذلك في الدنيا قال وقد يكون من فوائده ذلك وثوابه في
 الدنيا أن يهديه الله إلى أن يتقرب بها إليه ومعنى قول بعضهم طلبنا العلم لنعرف الله فأي أن
 يكون الله وقول الآخر طلبه له نية بمعنى نفس طلبه حسن ينتفع به قال أحمدو يجب أن يطلب
 من العلم ما يقوم به من قبله فكل العلم يقوم به دينه قال للرض الذي يجب عليه في
 نفسه لا يذهب من طلبه قبل مثل أي شيء قال الذي لا يسهل حوله صلاة وصيام وحج فواتك ومراد
 أحمد ما ينبغي وجوبه وإن لم يتعين فريض كفاية ذكره الأصحاب في ما تيسر طائفة من لا يتعين
 وجوبه فامت بفيض كفاية ثم من ليس به فضل في حقه وجوبه مع قيام غيره دعوى
 تفقر إلى دليل ولجهد العالم ويجهد فان ذهبت اشتغل المرزى العالم بقدرى به ليس العالم
 مثل الجاهل ومعناه لا يبالو وغيره وقال الفضيل بن عياض يفرس لمن جاهد قبل أن
 يفر العالم واحد وقال الشيخ في الدين أشد الناس هذا يوم القيامة عالم ينتفع به فله فله
 من جنس ذنب اليهود والله أعلم وفي آداب عيون المسائل العلم أفضل الأعمال وأقرب
 العلماء إلى الله وأولاهم أكثرهم خشية (ثم صلاة) للمرزى سالم بن أبي الجعد عن ثوبان
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استمعوا وكنتم تعلموا وأعلموا أن خبر أعمالكم الصلاة رواه ابن
 ماجه وأسنده فثبت إلى سالم قال أحمد سالم لم يلق ثوبان بينهما ثمانينين أي طهارة وله طرق فيها
 ضعف لأن فرضها أكد الفروض فطوعها كذا تطوعات ولا تأتجمع أوطا من المصداقة
 الاختصاص والقرارة والكرام والعبادة ومناجاة البر والنسب إلى القبلة والتسبيح والتكبير
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم (ونسب) الإمام (أحدنا الطواف فرب أفضل من
 الصلاة في المسجد الحرام) نقل حنبل في لمن قدم مكة أن يطوف لأن الطواف أفضل من
 الصلاة والصلاة بعد ذلك عن ابن عباس الطواف لا هل الفرق والصلوة لا هل مكة وكذا
 عطا وذلك لأن الصلاة لا تختص بمكان فيمكن التنقل في أي مكان أراد بصلاته الطواف
 (ثم سائر ما تعدي نفسه من عبادة مريض وقضاء حاجه مسلم وإصلاح بين الناس وغيره) كالإبلاغ
 حاجه من لا يستطيع إبلاغها إلى ذي سلطان لأن نفعه مستند أشبه الصدقة عن أبي الدرداء
 مرفوعا إلا أخبركم أفضل من درجاة الصلاة والصيام والصدقة قالوا بلى قال إصلاح ذات البين
 فان هذا ذات البين هي المكافحة رواه أحمدو أبو داود والترمذي وصححه ونقل حنبل اتباع
 الجنازة أفضل من الصلاة وهذا أجل صاحب الحر وغيره أفضل الصلاة على النافع القاصر

بالمصداقة وكان أبو عبد الله لا يكاد
 يترك الترافقه كل يوم سما
 (و) (نسب) (الشمس كل أسبوع)
 مرة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا ينجر وقرأ القرآن كل أسبوع
 لا نزول على ذلك (ولاس به) أي
 النسم (كل ثلاث) الحديث ابن
 عمر وقال قلت لرسول الله إن
 قوة كمال قرأة في ثلاث رواه أبو
 داود ولا بأس به فجاوبنا أحانا
 وفي نحو رمضان خمس مائة إلى
 أو ثمانية عشر الأخير ومكثنا
 دخلها من غير أهلها فبقيت
 أكثرنا القرارة اذن اختارنا
 للزمان والمكان وقال بعضهم
 بقدر بالتشاط وعدم المشقة لأن
 ههنا كان مجتهد في ليلة وروى
 عن جمع من السلف (وكره)
 تأخير حتمه (نوقار بعين) وما
 قال أحد أكره ما تمت أيقظتم
 القرآن فأرأى سبيل ولا تأخير
 أكثر فضي إلى نسيه والتهاون
 به قال أحمدوا الشفاعة فيمن
 خلفه ثم نسيه (ويكبر) (لذا نتم)
 نديا (آخر) كل (سورة من)
 سورة (الضمي) إلى آخر القرآن
 فيقول الله أكبر فقط (ويجمع
 أهله) عند حتمه نداء جاهد
 نعم ذلك وثوابه الهيم وإن يكون
 الختم في الشتاء أول الليل وفي
 الصيف أول النهار ولا يكره سورة
 الصمد ولاقرأ الفاتحة وخمسمائة
 البقرة نصا والتربل أفضل من
 الصلوة مع تبيين الحروف والمع
 علمه فذكر من خمس القرارة على
 إكل الأحوال وكره أحدنا الأصحاب
 قراءة الأعدان والكلية بدعة أما
 تحميم المصرت والتربل فمستحب
 إذ لم ينش الحز في يادته حرف وجوه

اشغال اهلها بغيرتهم وعدم
استماعهم لمخافه من الامتحان
(ويسن تعلم التأويل) أي
التفسير (ويجوز التفسير)
لقرآن (يعتضي اللغة) العربية
لانه تزلزلها (ولا) يجوز التفسير
(بالأى) لقوله وان تقولوا لعلى
الله ما لا تعلمون ولما روى عن
ابن عباس مرفوعا من قال في
القرآن نراه أو عا لم يعلم فليتوا
معه من النار وروى سعد
بسند من الصديق أى سمع
تظلي أو أوى أرض تقلى أو أن
أذهب أو كف أصنع اذا تأملت
في كتاب الله بغير ما أراد الله
(وبازم) الرجوع إلى تفسير
صحابي) لانه شاهد التنزيل
وحضر التأويل فهو أماره ظاهرة
وأبنا قوله ههـ (لا) بازم
الرجوع إلى تفسير (تابعي) فيما
لا ينتقل عن السرب لانه يخالف
الصحابي فيما تقدم (واذا قال
الصحابي ما يخالف القياس فهو
توقيف) أي اذا قال الصحابي ما لا
يمكن أن يقوله عن اجتهاده فهو
في حكم المرفوع ونقل البرامى
عن علماء الحديث والاصول انه
يكون مرفوعا ويجوز النظر في
كتب أهل الكتاب نصا ولا
كتب أهل البدع ولا الكتب
المشتبه على الحق والباطل ولا
روايتها

فصل أو قالت النسي من
الصلاة (خمس) أحدها (من طلوع
الفجر الثاني الى طلوع الشمس)
لحديث اذا طلع الفجر ولا صلاة
الا ركعتي الفجر احتج به أحمد
ورواه هو وأبو داود ومن رواية

كالحج والاقامة أفضل (وهو) أى ما تمضى نفسه (متفاوت نفسه) دقة على قريب محتاج
أفضل من (عق) استحي لانها صدقة وصلة (وهي) أفضل من صدقة على (أجنبي) لما تبين من
تخليصه من أسرار (الزمن غلامه وحاجة) فالصدقة حتى على الأجنبي أفضل من العتق
لمس الحاجة اليها (تمج) الحديث الحج جهاد كل ضعيف روادى من ماله وغيره وفي الباب
أحاديث كثيرة قاله في القروع ونهزم من ذلك ان نقل الحج أفضل من صدقة التطوع ومن
العتق ومن الأصح كالموعلى ذلك ان مات في الحج مات شهيدا قالوه على هذا فالمرتب في طلب
العلم أولى بالتهادة على ما سبق والترمذى وقال حسن غريب عن أنس مرفوعا من خرج في
طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع وظاهر كلام أحمد والاصحاب ببقاء العلماء ان المرأة
كالمسلم في استصحاب التطوع والحج ما سبق ونقل ابوطالب ليس بشه الحج شئ للعجب الذي
فيه موتك المشاعر وفيه مشهد ليس في الاسلام مثله عسفة غرة وفيه انك المالم والبدن
وان مات من عرفه فقد ظهر من ذنبه (تمت) هكذا في المدع وهو ههـ في كلام القروع
فيما سبق ومقتضى كلام المنتهى وغيره ان العتق أفضل من الحج لانه ما تمضى نفسه كالموعلى
مقتضى كلام المصنف أولا (ثم صرح) الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه وأنا آخر
جوازا أضاف الله تعالى اليه الصوم لانه لم يبدعه غيره في جميع المالم بخلاف غيره واذن
عبادة الى غير الله قبل الاسلام لا يوجب عدم أفضلتها في الاسلام فان الصلاة في الصفا والمروة
أعظم منها في مسجد من مساجد قري الشام اجاءوا وان كان ذلك المسجد ما عدا دفعة غير الله قط
وقد أضافه الله اليه بقوله وان المساجد فكذلك الصلاة مع الصوم وقبل أضاف الصوم الى الله
لا يطالع اليه غيره وهذا لا يوجب أفضلية وسأله عليه الصلاة والسلام رجل أى العمل أفضل
قال عليك بالصوم فانه لا مثل له اسناده حسن ورواه أحمد والنسائي عن حديث أبي أمامة فان
صعق فاسق أصح ثم يعمل على غير الصلوات أو بحسب السائل كاله في القروع وكذلك اختيار
الشيخ في الدين ان كل واحد بحسبه وقال في الرافضى وقد يكون كل واحد أفضل في
حال كقول النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه رضى الله عنهم بحسب الحاجة والمصلحة وفاقه
قول أحمد لابراهيم بن جعفر انظر ما هو أصح فقلت فافقه (وقال الشيخ استمع ما بعشر رضى الله
بالعبادة لئلا تنهارا أفضل من الجهاد الذي لم تذهب فيه نفسه وما هو) أى العبادة التي
تستوعب الليل والنهار (في غير العشر تعدل الجهاد) للاخبار العجيبة المشتهرة وقد روى
أحمد (ولعل هذا مرادهم) أى الاصحاب قاله في القروع ولعل هذا غيره وقال العمل بالقوس
والريح أفضل من الزحف في غيره نظير ما روى في التتق عليه عن أبي هريرة مرفوعا على
الارملة والسكن كالحجاء في سبيل الله وأحسبه قال والثاني لا يفتى وكالاسم لا يفتى وفي لفظ
أوكالذى يصوم النهار ويقوم الليل (وقال) الشيخ (تعلم العلم وتعلمه يدخل بحسب الجهاد انه
نوع من الجهاد) من جهة انه اقامة الحجج على المبادئ واقامة الأدلة فهو كالجهاد بالارأى على
ما يلقى في الجهاد (تمت) في خطبة كفاية ابن عقيل انما اشرف العلم بحسب مؤدباته ولا
أعظم من السارى فيكون العلم المؤدى الى معرفته وما يجب له وما يجوز أجل العلوم والاشروع
أجدل الاعتناء بالحديث والفقهاء والتحرير على ذلك وقال ليس قوم من أهل الحديث
وعاب على محقق لا ينتفعه وقال يعنى أن يكون الزجل ههـ في الفقه كمال الشيخ في الدين قال
أحمد مرفوعا الحديث واقفه أعجب الى من حفظه وفي خطبة منسوب الى الجوزي متاعه الفقه
أرفع المضاعف وفي كتاب العلم له الفقه عدة العلوم اه ونقل مهنا عن أحمد أفضل الفكر
على الصلوات والصوم فقد يتوجه ان على القلب أفضل من عمل الجوارح ويكون مراد الاصحاب

(حق في المسبب) من التطوع (كسجود ثلاثة) في غير صلاته (شكر) (صلاة) ٢٧٢ (كسجود قضاء) سنة (رائية) (وحتى مسجد)

وعقب الوضوء والاستسقاء للصوم
ماتسقى (الاستسقاء) (مجلسه)
(حال) (خطبة) (جمعة) (مطلقا) (أي) في
الاستسقاء (الصف) (مع) (المسجد) (عنده)
لحديث (أي) (مسجد) (مروفي) (منه)
عن الصلاة نصف النهار الا يوم
الجمعة رواء (أبو داود) ولانه وقت
انتظار الجمعة

(باب صلاة الجمعة) (وأحكامها)
وما يصح تركها وما يتعلق بذلك

(صلاة الجمعة) (واجبة) (بالصلاة)
التي هي (الأداة) (على) (الأعيان)
لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت
لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم
ملك والامر لو جرب وإذا كان
قلبك مع الناس فمع الأمن أولى
ولحديث أبي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في صلاة الجمعة
صلاة الجمعة ولو لم يكن فيها
ألا قوما ولو جابوا لقد هببت أن
أمر بالصلاة فنتقم ثم أمر رجلا
بصلي بالناس ثم أطلقه مني
رجل معهم ثم من طلع إلى
قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق
عليهم بيوتهم بالنار متفق عليه
ولقوله عليه الصلاة والسلام لما
استأنته أجيلا قائلة ان
رضع له أن يصلي في بيته فهل
تسمع النداء فقال نعم قال فاجب
رواه مسلم وعنه ابن مسعود قال
تقدرا فتناووا فقلت عينا الامانة في
معلم التناقى ولقد كان الرجل
بأقبحه يهادى بين الرجلين حتى
يقام في الصف رواء الجمعة (أي)
الخزوي والترمذي والجمعة (على)
الرجال) (لأنه) (لأنه) (لأنه)
(الأحرار) (دون) (العبدة) (والمعتق)
(القادرين) (عليه) (دون) (نوى)
لعمري الآية السابقة (لا شرط) (أي)

(وان) (كبر) (ورفع) (يده) (ثم) (قنت) (قله) (أي) (قل) (الركوع) (حاز) (لانه) (روى) (عن) (جمع) (من) (الصحابة) (بأنه)
انقلب الاحاديث التي جازها قبل الركوع كلها معاولة (فرفع يده إلى صدره يستظما
بطونهم نحو السماء) نص على ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام إذا دعوت الله فادع بعينك
كقولك لا تدع يظهر وجهها فإذا فرغت فاسبح بحمدها (رواه) (أبو داود) (ابن ماجه) (ومنه)
أوردك مع الامام منها) أي من الثلاث ركعات (ركعة) (فإن) (كان) (الامام) (سبح) (من) (اثنين) (أجزاء)
مأدركه لأن أقل الزرركة (والا) (أي) (وان) (لم) (يكن) (الامام) (سبح) (من) (ثنتين) (ففي) (صلاة) (الامام)
لحديث ما أوردكم فصلوا وما فاتكم فاقضوا لأن الامام يصلي الاداء (ويقول) (في) (خواتم) (سبح) (ان)
كان اماما ومتردا فاقضوا (الذهب) (بغير) (المتردد) (في) (المهر) (بالقنوت) (وعنده) (كالقنوت)
وظاهر كلامنا جاهدتان الجهر بخص بالامام فقط قال في الخلاف وهو أظهر (الهم) (أوله)
بالله كاتمه حذف ما من أوله وعوض عنها الميم في آخره ولذلك لا يجمع بينهما إلا في ضرورة
الشعر ونظا في ذلك أن يكون لا ابتداء بلفظ اسم الله تعالى تبركا وتعلينا أولها التحفيف
بضمير القنوت لفظا واحدا (أنا) (تسبى) (تسبى) (بك) (ونستغفر) (أي) (تطلب) (منك) (للعقوبة)
والهداية والمغفرة (وتنوب) (السب) (التوبة) (بالرجوع) (عن) (الذنوب) (وشرب) (الندم) (على) (ما مضى) (من)
الذنوب) (والقلاع) (في) (الحال) (والفرغ) (على) (ترك) (الوقوف) (المستقبل) (تظلماته) (فإن) (كان) (الحق) (لا) (دنى)
فلا بد من الصلاة (وتمن) (بك) (أي) (صدق) (بصدق) (أن) (تسبى) (وتنوب) (عليك) (قال)
المجهرى التوكل اظهار العجز والاعتماد على الغير والاسم التوكلان وقال ذو النون المصري هو
ترك تدبير النفس والاتخاذه من الحولوا لقوله تعالى هل ين عبد الله هو الاسترسال مع الله
على ما يريد (وتنوب) (عليك) (الخبر) (كم) (أي) (غسل) (وضغ) (بالخير) (والتي) (في) (الخبر) (خاصة) (والتي) (في)
بتقديم النون في التسمية والشر (ونسرك) (ولا) (تفكر) (أصل) (الكفر) (الحول) (والاسترسال) (في)
المطامير والمراد هنا كفر النعمة لا كفره بالشكر (الهم) (بالثقة) (قال) (المجهرى) (عني) (العبادة)
الطاعة والخضوع والتذلل ولا يستغنى عنه تعالى وقال الفخر اسمعيل وأبولقاء العبادة ما أمر
بشرع من غير اطراءه في الافتخار عني وسمى العبد عبدا لأنه اتوا فادعوا له (والثقة)
ونسجد) (لا) (ليرك) (والثقة) (أي) (بشيء) (سما) (إذا) (هدا) (وقبل) (إذا) (كان) (بشيء) (الجرى) (عدي)
بالي وإذا كان بمعنى العمل فما لا لم لقوله تعالى موسى لما سبها (وتخف) (بفتح) (النون) (ويجوز) (في)
قال: فذبحني أمرع واحد لفته فذبحني فبعد نزع أي نادى بالعمل والخدمة (ترجوا)
أي تقول (رحمك) (سعة) (عطائك) (وتخفى) (تخفى) (غذا) (بك) (أي) (عقوبتك) (لقوله) (تعالى) (نبي)
أي داني أبا الغفور والرحيم وأن هذا هو العذاب الالهي (أن) (عنا) (بك) (الجد) (بكر) (المجهر)
الحق لا اللعب (بالكبر) (الحق) (بكر) (الحق) (أي) (لحق) (هم) (ويجوز) (في) (نفعها) (لنفعي) (عني) (أن) (الله)
تعالى يفتحهم وهم معي صحيح قال في الشرح والبدء عبران الرواية الأولى وهذا الداء
قتبه عمر رضي الله عنه وفي أوله بسم الله الرحمن الرحيم وفي آخره اللهم عذب كفرة أهل
الكتاب الذين يمدون عن دينك وهاتان سورتان في مصحف أبي قال ابن سيرين كتبها إلى
في مصحفه إلى قوله ملحق زاد غير واحد وتخلع وتترك من بكفرك (الهم) (أهد) (نا) (من) (هدت)
أصل الهدى الرشاد والهدى قال تعالى وأنك تهدي إلى الصراط مستقيم فاقوله تعالى أنك
لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء فهدى من الله تعالى التوفيق والارشاد وطلب
الهداية من المؤمنين مع كونهم يهدون بمعنى طلب التثبت عليها وبمعنى التزمها (وفاظنا)
فبين غايتي من الاسماء واللبايا والمعاذ فان يعاقب الله من الناس وبما فيهم منكم (وقلنا)

فحينئذ قلت الولي ضد العدو من وليت الشيء اذا عنت به ونظرت اليه كما ينظر الولي في مال لبيك لانه تعالى ينظر في امر واه بالحق فيه ويجوز ان يكون من وليت الشيء اذ لم يكن بينك وبينه واسطة يعني ان الولي يقطع الوساطة بينه وبين الله تعالى حتى يصير في مقام الرابطة والمجاهدة وهو مقام الاحسان (وبار لنا) اذ البركة اذ ابداء وقيل هي حيلولة لغير الاله في الشيء (فيا اعطيت) اي اتممت به (وقناشر ما نصبت انك سهاك تقضي ولا يقضي عليك) سهاك اراد لاروه ولا مقب لحكمه فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (انه لا بد من واليت ولا يضمن عادت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد ولفظه انه لا تكلم فيه واوردوا والترمذي ومسننه من حديث الحسن بن علي قال علي النبي صلى الله عليه وسلم كانت افونحن في خنوت الوتر اللهم اهذبنا الى ونايت وليس فيه ولا يضمن عادت ورواه البيهقي وابنه تافيه وتبعه المؤلف وغيره والرواية اقرا اذ اخبر وجه المؤلف لان الامام بسفحه ان يشارك الامم في الفعل وفي الزعامة لك الحمد على ما قضيت تستغفر لك اللهم وتوب اليك لا تحا ولا الهما ولا ضامنك الا اليك اللهم انما تعود بربك من خطئك وبقول من حقو بئلو بك منك) قال الخطابي في هذا معنى لطيف وذلك انه سأل الله ان يجير برضاه من خطئه رها ماضيات ومتايلات وكذلك الماعااة والواخذة ما ليعقوبه الى ما لا ضده ورواه اظهر الهز والانتطاع ونزع منه اليه فاستعاضه منه قال ابن عقيل لا ينبغي ان يقول في دعائه اعوذ بك منك اذا حصل اعوذ بالله من الله وفيه نظر انه وثابت في الخبر (لا حصي بناء عليك) اي لا حصي بعمل وانما سها عليك ولا تلتفمه ولا تطعه ولا تنهي غايته والاحصاء لعدو الفسطة والحفظ قال تعالى هم ان ان تحصوه اي تطيقوه (انت كما ثبت على نفسك) اعتراف بالهز عن تفصيل الثناء ورد الى المحيط عليه بكل شيء جملة وتفصيلا كما انه تعالى لا اله الا هو فاعلمته لا اله الا هو فاعلمته لانه تابع للشي عليه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وزه اللهم اني اعوذ بربك من خطئك وبما فاك من عقوبتك واعوذ بك منك لا حصي بناء عليك انت كما انيت على نفسك رواه الجسفي ورواه ثقات قال في الشرح وبقول في خنوت الوتر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحبابه ومعني ما نقله اثار الحرب يذهب بها شاء واقتصر جماعة على دعاء اللهم اهذبنا ونظا هره انه يستحب وان لم يمتنع واختاره احمد بن رزاي انه يستحب بالسرور وانه لا توقيت (ثم يمسى على النبي صلى الله عليه وسلم) نص عليه (ولا بأس) ان يقول وعلى آله ولا بأس ان يدعو في قوله بجا شاء غير ما تقدم نصا قال ابو محمد هاد عاه جاز) وتقدم ما فيه (ورفع يده اذا اراد السجود) نص عليه لانه مقصود في القيام فهو كالقراءة (وعسى به مبيد) لما روى السائب بن يزيد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا رفع يده ومسح بها وجهه ورواه ابو داود ومن رواه ابن الهيثم (تكر رج الصلاة والامام يومن بالاقنوت) ان سمع وان لم يسمع عن نص عليه (وبعد الفرد العبير) لما تقدم (واذا سلم من الوتر) سن قوله سبحانه الملك القدوس لا يرفع صوته في الثالثة الفخر رواه احمد بن عبد الرحمن بن ابي (تتمه) قيل لا سجد رجل قام بتطوع ثم عدله لجعل ذلك اكره من اقل لا كيف يكون هذا فذلك ثبت فقيل له اين تدعي الوتر قال هم (ويكرهه في غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء لما روى مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على حي من احياء العرب ثم تركه وروى ابو هريرة بن مسعود عنه مرفوعا وعن ابي مالك الاشجعي قال قلت لابي ابيك قد صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان وخلف على ههنا بالكوفة نحو خمس سنين اكانوا يقتنون في الفجر قال اي بني

رواه الجماعة مشروطة بالصلاة نعم
رواه الجماعة الا لسانى واباداد
ولا يصح عمله في المذخور لانه
يكسبه من الاجر ما كان يفعله
ولا المذخور للخبر ولا يمنع ان
يجب الصلاة شئ وتضع يده
كواجبات الحج والصلاة في
الوقت (تصح) الصلاة من
متفرد لا عذر له وبما وفيه افضل
لما تقدم (ولا ينقص اجر) اي
المصل متفردا (مع عذر) كما
سبق (وتنفذ) جماعة (بائين)
لحديث ابي موسى مرفوعا
الاثنان فما فوقه ما جماعة رواه
ابن ماجة وقوله عليه الصلاة
والسلام الملك بن الحورث
وليومكيا كبرك (في غير جمعة
وعيد) لاشترط العدد فيها (ولو)
كانت الجماعة (بائين) والامام
رجل او حتى او اثني (اد) كانت
(مبدا) والامام جوا عبد لعموم
ما سبق (لا تنفد) (مبدا)
والامام بالغ (في فرض) لانه
لا يصلح اماما في الفرض ويصح في
الفعل لانه عليه الصلاة والسلام
ام ابن عباس وهو صفي في التجر
ويصح ان يؤم رجلا متفلا
(وتسن) جماعة (مبدا)
لاخبار ولا ظاهرا لاشاعت وكثرة
الجماعة وقرب منه اقامتها بالبط
والمدارس ونحوها قال بعضهم
وله فعلها يستوي جهرها حديث
جعلت في الارض مسجدا
وطهروا ثم ان ادى فهاه الى
المسجد اني انفرادا له فالحق اقامتها
في بيته تحصيله لا واجب ولو كان
اذا صلى في المسجد صلى متفردا
وفي بيته صلى جماعة فمن فعلها
في بيته لما تقدم ولو دار الامر بين
فعلها في المسجد في جماعة يروى في بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد ولي (و) تسن الجماعة

والسلام أم روفة بان فصل لها
مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم
أهل دارها رواه أبو داود
والبخاري (ويكره لمسئله
حنورها) أي الجاهة (مع
رجال) خفية الانتان بها
(ويباح) حشورها جماعة
(لغيرها) أي غير النساء كيهود
لأحسن لها وكذا عجالس وعفا
وشوها (وسن لأهل كل شهر)
من يؤم الإسلام (اجتماع
بمجهو واحد) لأنه أعلى الحكمة
وأرفع للهيبة (والأفضل لغيرهم)
أي غير أهل التمر (السجد
الذي لا تقام إليه) الجماعة (الا
بخصوره) لأنه يجره بأمانة
الجماعة فيؤم بمصلها إن صلى
فيه قال جمع منهم المروق
والشارح وكذلك إن كانت تقام
فيه مع غيبة إلا أن في صلاته في
غيره كسر قلب امامه أو جاعته
لغيره ولو لم يولى (ذ) السجد
(القديم) لأن الطاعة فيه أسبق
(فلا كثر جماعة) لأنه أعظم
أجرا (واحد) محمد بن قيس
أو حديثين سواه اختلاف في كثرة
الجمع وقلته أو استويا (أولى من
أقرب) لحديث أبي موسى
مرؤعا أعظم الناس أجرا في
الصلاة بعدهما فبعضهم مجتهد
رواه البخاري (ومرأان يؤم بمجد
له اماما راتب) بغير إذنه قبله لأنه
بغيره صاحب البيت وهو أحق
بالامامة من سواه لمسند
لأبومرارة رجل في بيته إلا أنه
ولا يصح أن يؤم بعد الراتب قاله
في الاقتناع ويتوجه الأذن
بإحدى الامام (فلا تصح) امامة

محمد بن رواحه أحمد باسناد صحيح والترمذي وقال العمل عليه عند أهل العلم وليس فيه في
الفجر وأما حديث أنس مازال الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى غاب في الدنيا
رواه أحمد وغيره فيصلى على أنه أراد طول القيام فإنه يسمى قنونا وأنه كان يقنت إذا قام
أودع عليهم الجميع بينهم ما يؤيدهم ما روى سعيد بن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
لا يقنت في الفجر إلا إذا قام أودع عليهم وكذلك ما روى عن عمر أنه كان يقنت في الفجر
بعض من السجدة وغيرهم يعمل على أنه كان في أوقات النزول من مسجد بن جبير قال أشهد
على ابن عباس أنه قال القنوت في الفجر بدعة رواه البخاري في كتابه صلاة مفروضة فلم
يسن فيها كبقية الصلوات (فإن أقيم بمن يقنت في الفجر أو في النافلة تابعه) حديث آخر
جعل الإمام يؤتم به فلا تقتله وأهليه (وأمن) المأموم (إن كان يسمع) القنوت (وأن لم
يسمع) القنوت (دها) قال في الاختيارات وأفاضل الإمام ما يرفع فيه الاحتجاج تبعه المأموم
فيه وإن كان هولاء يراه مثل القنوت في الفجر ووصل الوتر (فإن نزل بالمسلم نازلة) هي
الشدة من شدائد الدهر (غير الطاعون) لأنه لم يثبت القنوت في طاعون عراس ولا في
غيره ولأنه شهادة للخيار فلا يزال رفعه (من الإمام الوقت خاصة) لأنه عليه الصلاة والسلام
هو الذي قنت فيسند في الحكم إلى من يقوم مقامه (وختار جماعة نوابه) لقيامه مقامه
(القنوت بآيات تلك النزل في كل مكتوبة) لفعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
ابن عباس رواه أحمد وأبو داود (الاجمة) للاستغناء عنه بالدعاء في خطبتها (وبن صوت في
صلاة تنحصر) قال في المدح وظاهر كلامه مطلقا (وأنقذ في النازلة كل امام جماعة أو كل
مصل لم يطل صلاته) لأنه من جنس الصلاة كما لو قال آمين رب العالمين
فصل السنن (التي تفعل من الفرائض عشر) ركعات (وركعة الوترين) كما
فعلوا ويكره تركها ولا تقبل شهادة من دأب على سقوط عدائه قال أحمد بن ترك الوترين أحق
رجل سواه لا يثبت أن تقبل له شهادة (قال القاضي وبأمن) واعترض بأنه لا تأمير بترك سنن الوترين
لأنه من بدعيان في الكلام على الصلاة في باب شروط من تقبل شهادته (ألا في سفر صغيرين
فعلها) أي إلى راتب (و) بين (ركعا) لأن السفر مظنة الشقة ولذلك جازفته القصير (الأسنة
لجرو) الأسنة (وزيفة ملان فيه) أي السفر كما لم يضر لنا كدها لما تقدم (وظلها) أي
الزواجب للسنن كما هو سوي ما تشرع له الجماعة (في البيت أفضل) لحديث ابن عمر الآتي
ولأنه أبعد من الزيادة لكن المتكف يصليها في المسجد (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب) أي أو لأحد من المتكفين يصليها في المسجد (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها
أحد) للخبر (وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في
بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل المسح كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله
عليه وسلم فيها حتى يحضه أنه كان إذا أذن يؤذن وطمع الفجر صلى ركعتين متفقي عليه وكذا
أخبر عائشة وصححه الترمذي (وسن تحقيقها) أي ركعتي الفجر بدعت عائشة كان النبي
صلى الله عليه وسلم يخفف لركعتين القن قبل صلاة المسح حتى أتى لأقول هل قرأ بأم الكتاب
متفقي عليه (و) يسن (الاضطجاع بعد ما على جنبه الأيمن) قبل فرضه من عليه لم يقل عائشة كان
النبي صلى الله عليه وسلم أن صلى ركعتي الفجر اضطجاعا وهو رواية فان كنت مستعظلة حديثي
والاضطجاع متفقي عليه ونقل أبو طالب بكرة الكلام بعد ما اغتاض ساعة تسبح وتل المراء
في غير العلم القول الجوفي كنا نتناظر أن أوجب الله في المسائل قبل صلاة الفجر وغير الكلام

غير أن تبقيه في ظاهر كلامهم انتهى وقدم في الرابة تصح مع الكراهة (الامع انه) أي أن تبنيها فأنخون في يوم وتصح امامته

الاحتياج إليه ويترجحه لا يكره حديث عائشة قاله في المردع وسقاه إليه جدم في الفروع (و) (نسن
 (أن يقرأها) أي في ركعتي الفجر (كسنة المغرب) في الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها
 الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في
 ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد رواه مسلم (أو) يقرأ (في الأولى
 قولاً أو آياتاً لله الآيات من البقرة) وفي الثانية قل يا أيها الكافرون (أو) يقرأ (في الأولى
 للفجر وتقدم في صفة الصلاة) ويجوز فلهما) أي ركعتي الفجر (راكباً) حديث مسلم عن ابن
 عمر غيرة لأبى لعل على المكتوبة بخاري الألفرائض وما له صالح من ذلك فقال قد أوتى النبي
 صلى الله عليه وسلم على غيره من كتبنا الفجر ما سمعت بسى ولا أحترى عليه (و) وقت كل راتبة
 منها) أي من الراتبة (قل الفرض) كسنة الفجر والظهر والقلمية (م) دخول وقتها
 أي وقت الفرض (إلى) تمام (فعله) فسنة فجر وظهر الأولى بعد ما قضاه كما يأتي (وما بعد
 أي الفرض من السن كسنة الظهر الأخيرة وسنة المغرب والعشاء وقتها) (من فعله) إلى آخر
 وقتها فلا يصح تقديمها عليه (ولاسنة) راتبة (لجمعة قبلها وأقلها) أي أقل السنة الراتبة
 (بعدها) أي الجمعة (ركعتان) لما في رواية متفق عليها من أن عمر وركعتين بعد الجمعة في
 سنة (وأكثرها) أي السنة بعد الجمعة (ست) لما يأتي في باب (وفعله) أي سنة الجمعة (في
 المسجد مكانه أفضل نصاً) وفيه نظر مع الحديث السابق عن ابن عمر وفي المردع فعل جميع
 الراتبة في البيت أفضل (وتجزئ السنة عن تحية المدهد) لأن المقصود من تحية المدهد
 بدعاء الداخل إليه بالصلاة وقد وجد (و) (لا عكس) أي لا تجزئ تحية عن سنة لأنه من سنة السنة
 عند أحرامه وأغلب الكل امرئ ما يؤي ولا يحصل التحية تركه ولا الصلاة حنائة وجوده ولا وشكر
 قال في المنتهى وإن نوى ركعتين التحية والسنة أو الفرض حصل (وبسن الغسل بين الفرض
 وسبقه) (كلام أوقام) أي انتقال لقول معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك لأن
 لا يؤصل صلاة حتى تنكلم أو يخرج أو يمس (ولزوجه والآخر) وولاً (والولد والجد
 فعل السن الراتبة مع الفرض) لأنها تابعة له (ولا يجوز منعه) من السن الراتبة لأن
 رتبها مستثنى شرعاً كالفرائض (ومن فاته شيء من هذه السن من لفه ضاؤه) لما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنها أو قضى الركعتين المتين قبل
 الظهر بعد العصر وفنا الباقي على ذلك (وتقدم) في باب شروط الصلاة (إذا فاتت) السن
 (مع الفرائض) مفعلاً (سنة فجر وسنة ظهر الأولى بعدها) أي بعد الفجر والظهر (قضاء)
 لأن وقتها معتدلى الصلاة فمفعلاً به الوقت يكون قضاء (ويبدأ سنة الظهر) التي (قبلها) إذا
 قضاه) أي السنة (قبل) السنة (التي بعدها) أي بعد الظهر بدبار عارضة الفريضة (وبسن غير
 الراتب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها) (ما روى) ما جئ به من زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرم
 الله على النار صححه الترمذي (وأربع قبل الجمعة) لما يأتي في بابها (وأربع قبل العصر)
 لحديث ابن عمر فروعا رحم الله أنهما رأى قبل العصر أربعة رواه الترمذي والسنن قريب
 (وأربع بعد المغرب) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأربع قبل
 بينهن يسوع عدلن له بصادقة اثنتي عشرة سنة) رواه الترمذي (وقال للرفق) والشارح (ست)
 أي بعد المغرب للفجر السابق (وأربع بعد العشاء) لقول عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم
 لسانه قط فدخل على الأصبلي أربع ركعات وأستركعات رواه أبو داود (قال جماعة)
 منهم الشارح وابن عبيدان (بحافظ عليهن) استحبنا ما تقدم (وبسن) ابن شاذان ركعتان بعد

الرحمن بن عوف فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم أحسنتم
 رواه مسلم ولتين تحصيل
 الصلاة إذا سوا عمل غيره أولاً
 (و) (يرسل) راتب (أن تأخرون
 وقته المتأخر قرب) محله
 (وهدم مشقة) أحضر أو باذن
 أو بعد غيره ولا يجوز أن يقدم
 غيره قبل ذلك (وإن بعد) محله
 أو قرب وفيه مشقة (أولم يكن
 حضوره أو ظن) حضوره
 (ولا يكره) الراتب (ذلك) أي
 صلاة غيره عند قبضته (صلوا)
 جماعة لأنهم متصرون وقد
 سقط حقهم بالتأخر ولأن تأخره
 عن وقته الاعتداء يطلب على الظن
 وجوده وعرفه وتقدم في باب
 التنية إذا حضر بعد أحرام نائه
 وإن حضر الراتب أول الوقت ولم
 يتوفر الجميع فقبل ينظر وما
 إليه أجد وقيل لأولى الأوقات
 وتفضيلة أول الوقت أفضل من
 انتظار أكثرها لجمع وتقدم الجماعة
 مطلقاً على أول الوقت (ومسن
 صلى) الفرض منفرداً أوفى
 جماعة (ثم أقيمت) الصلاة (من
 له أن يصيد) مع الجماعة ثانياً مع
 إمام الجعي وغيره لحديث أبي ذر
 مرفوعاً عن الصلاة لثنتين فإن
 أقيمت وإن في المسجد فصل ولا
 تقل في صليتها خلاصاً رواه
 أحمد ومسلم (وكذا) يسن أن
 يصيد (إن جماعة مجتهد) بعد أن
 أقيمت (غير وقت نهي) لأنه إذا
 لم يصل مع حضوره كان مستغفراً
 بجمرة الجماعة تورعاً إياهم بأنه
 لا يرى فضل الجماعة ومغفوم
 كما تقدم أنه إن جاء وقت نهي
 لا يصيد فلا يخلل المسجد إذا نهي بصلوا (لغير قصدها) أي الاعداء من جلد قصدها لم يستحب

فعلها بعد السنة على المنصوص هنا حاصل كلام ابن قنيس هلك وكذا الوصلها بعد الوتر وقيل الفجر (وفعلها في مسجد) أفتل لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها مرة ثلاث ليل متوالية كزاره عائشة ومرة ثلاث ليل متفرقة كزاره أبوذر وكان مع الإمام حتى ينصرف حسبه قيام ليله وكان يصحبه بفعلتها في المسجد أو زاعا في جاعات متفرقة في عهد مو جمع هرا الناس على أبي وتابعه أصحابه على ذلك ومن بعدهم (و) فعلها (أول الليل أفتل) لان الناس كانوا يقومون على عهد عمر اوله (ووتر بعدها) أي التراويح (والجماعة بسلاط ركعات) لما تقدم عن مالك عن يزيد بن رومان (فان كان له تيجر جعل الوتر بعده) استحبابا لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا سلاطكم بالليل وراثة في عليه (والا) أي وان لم يكن له تيجر (صلاة) أي الوتر مع الإمام لان ذلك وصية الجماعة (فان أحب) من له تيجر (متابعة الإمام) في وتره (فامنا سلم الإمام فشفها) أي ركعة الوتر (ياخري) ثم اذا تيجر الوتر فيقال فتنسلة متتابعة دام حتى ينصرف وفصله جعل وتره آخر صلاته (ومن أوتر) في جماعة او منفردا (ثم اراد الصلاة) تطوعا (بعده) أي الوتر (لم ينقض وتره) أي لم يشقه (بركته) لقول عائشة وفسلت عن الذي ينقض وتره ذلك الذي يلعب بوتره وامسك يد غيره (وصلى شعا ماشا الى طلوع الفجر الثاني) لانه قد مضى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصل بعد الوتر ركعتين (ولم يوتر) اكشافا للوتر الذي قبل تيجره لقوله عليه الصلاة والسلام لاوتران خليله واهـ جدد وأبو داود عن قيس بن طلق عن أبيه وقس فيه ابن (ويكره التطوع بين التراويح) نص عليه وقار فيه عن ثمة عن ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم يهادون في الدرداء مرة من عام وذكرا لا يعبده الله رخصه فيه من بعض الصحابة فقال هذا باطل وروى الاثر عن أبي الدرداء انه أبصر قوما يصلون بين التراويح فقال ياهذا التراويح أتسل وامامك من يدك امس مناسم رغب عنها (لا) يكره (طواف بينها) أي التراويح (ولا) طواف (عدها) وكان أهل مكة يطوفون بين كل ثرو بعين أسبوعا يصلون ركعتي الطواف (ولا) يكره (تقصيه وهو الطالع بعد التراويح) بعد (الوتر في جماعة سواء طال ما سنها او قصر) نص عليه في رواية الجماعة ولو رجوا الى ذلك قبل النذر أولم يؤخروه الى نصف الليل لقول انس لا ترجعون الانس بترجوه وكان لا يرى به بأسا لانه خبر وطاعته لم يكره كما لو أخره الى آخر الليل (ويصح أن لا ينقص عن خمسة في التراويح) ليسمع الناس جميع القرآن (ولا) يصح (أن يزيد) الإمام على خمسة كراهية المشقة على من خلفه نقله في الترمذ عن القاضي وقال قال أحمد بن القوم في شهر رمضان ما يحض عليهم ولا يشق سيما في الليل القصار انتهى (الآن ووتروا) زاد على ذلك (و) يصح أن (ينتها) أي التراويح في (أول ليلة تسو رة الفجر) يعني أفراسهم ذلك (بعد الفجر لانه) أي اولها (أول ما تزل من القرآن فاذا أحد) لتلاوة (فام فقرأ من القرآن) نص عليه ما يظهر انه قد بلغه في ذلك (أول) وعنه انه يقرأ بها أي سورة الفجر (في صلاة الآخرة) من الأيلة الأولى من رمضان (قال الشيخ وهو أحسن مما نقل عنه انه ينتهي بها التراويح ويحتم آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدعو) نص عليه واحتج به رأى أهل مكة وسفيان بن عيينه ففعلوه قاله الماس بن عبد العظيم أدركت الناس بالخدمة ففعلوه بمكة وذكر عن عثمان (بدعاء القرآن) وهو اللهم ارحمني بالقرآن واجعلني اماما وتورا وهدني رجاء اللهم ذكر في منته ما نسيت وعلمي منه ما جهلت وارزقني تلاوته آنا بالليل والنهار واجعله لي حجة يارب العالمين رواه أبو منصور والظاهر ابن الحبيبي في فضائل القرآن وأبو بكر الصديق في الشرائع لكن قال ابن الجوزي حديث

ممنول وقال لأعلم ودين النبي صلى الله عليه وسلم في ختم القرآن حديث غيره انتهى
ولم أرق كلام الأصحاب ما قاله بدهاء القرآن بل نقول من الفضل بتزايده سأل الإمام أحمد
قال عاشت لكن قال البيهقي في شعب الإيمان قد ساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من
الدعوات ونقصا لئلا الأعمال مالم يكن في رواهم صرف وضع الحديث والكذب في الرواية
انتهى فلذلك اختار المنصف الأعلام ما ثور لأنه صلى الله عليه وسلم أوفى حوام الكلم ولم
يدع حاجة إلى غيره وفيه أسوخته (و يرفع به) إذا دخل السقي (و بطل) القيام نص عليه
في رواية الفضل بن زياد (ويظن بطلان) نص عليه (وقيل له) أي الإمام أحمد (يتم في الوتر
ودعه أسهل فيه قال في الحاشية الكبير لأب) وقرأه الانعام في ركعة كما يفعله بعض
الناس بدهاء جاءه قاله الشيخ في الدين.

فوفيل بسبب حفظ القرآن اجابوا وحفظه فرض كفاية اجابوا قال ابن الصلاح قراءة القرآن
كراما كرم الله بهاني آدموا للأنبياء بعهودهم الغضبية وهي حرمه على استماعهم من الناس
انتهى قال الدميري وقد يتوقف فيمن جهنم ان جبريل هو النازل بالقرآن على النبي صلى الله عليه
وسلم وقال الله تعالى في وصف الملائكة قلنا لا يأتونك أي أتوا القرآن انتهى مقلت بمثل أن
يكون مراد ابن الصلاح الملائكة فيجب أن يكون له ما يثبت ذلك في قوله بقوله حفظه له جلة لكن
بعد حديث مدارسته على الله عليه وسلم إياه القرآن الآن قال كان يلهمها ما عند الحاجة
أي تليها وما أتوا له الملائكة فلا يلزم منها حفظه (وهو) أي القرآن (أفضل من ما تالذ ذكر)
لقوله عليه الصلاة والسلام يقول الرب سبحانه وتعالى من شئها القرآن وذكرى عن مسئلي
أعطيت أفضل ما أعطى الساتين وفصل كلام الله تعالى على ما تالذ الكلام كفضل الله تعالى
على خلقه ورواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح لكن الاشتغال بالآثار من الذكر في الجلة
كادبار الصلوات أفضل من تلاوة القرآن في ذلك الفصل (و) القرآن (أفضل من التوراة
والإنجيل) وازبور وسائر الكتب (و بعنه) أي القرآن (أفضل من بعض) ما اعتبر
الزوايا أو اعتبار متعلقه كما يدل عليه ما ورد في قول هاشم أحد القاضية نوابه الكريمي
(وجيب) أن يحفظ (منه) أي القرآن (ما يجب في الصلاة) أي القاضية على المشهور
أو القاضية وسورة على مقابله (و بعد السبي وابه به قبل السلم فيقرأه) لأنه أدا قرأ أولا
تموا القراءة ثم زما (الآن يسر) عليه حفظ كل صغيرا متيسر منه (والكف بقدم السلم
بعد القراءة الواجبة) لأنه لا تعارض بين الفرض والتفل (كما تقدم الكبير نقل العلم على نقل
القراءة في ظاهر كلام الإمام والأصحاب) فيساق في أفضل الأعمال هذا معني كلامه في
الفرع (و بين ختمه كل أسبوع) قاله عبد الله بن أحمد كان أبي يجمع القرآن في التلويح
كل سبع يقرأ كل يوم سبعه الأيكادير كمنظرا أي في المصنف وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام
لبيد الله بن عمر وأقرأ القرآن في كل سبع ولا تزدن على ذلك رواه أبو داود (وانقرأه)
أي القرآن (في ثلاث لحسن) لما روى عن عبد الله بن عمر قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
أقرأه في ثلاث رواه أبو داود (ولأب) أي ياتلسم (في ثلاث) أي الثلاث (أحيانا في
الاقوات الفاضلة كرمضان خصوصا البالي اللافي طلب فيها ليلة القدر) كما رواه الشرح
الاخير منه (و) في (الاما كن) الفاضلة كمن كان يطلعها من غير أهلها فيستحب الاكتفاء بها
من قراءة القرآن اغتنما بالزمان والمكان) قال بعض الأصحاب والظاهر أن ذلك مقدر بالتشاط
وعدم المشقة من وجد نشاطا في ختمه في أقل من ثلاث لم يذكره ولا كرم لان عثمان كان يجمعه
في ليلة نوري ذلك من جمع من السلف (و يكره تأخير الختم فوق أربعين بلا غير) قال أحمد

بكره من أجل سنة الاستماع وحديث من كان له امامه فقرأه الامام له قراءه رواه سعيدوا جدي فاسأل ابنه عبد الله والدارقطني وهو

وان كان من صلاة فهو من صلاة (و) يقبل ٢٨٠ عن مأموم أيضا (مجدد سهر) ويقدم في الجاه (و) يقبل عنه أيضا (مجدد تلاوة)

اذ اقرأ صلته آية سجدة ولم يسجد امامه (و) يقبل عنه أيضا (سيرة الصلاة) ويقدم (و) يقبل عنه ايضا دعاء (قنوت) حيث سمعه فؤمن فقط ويقدم (وكذا تشهد أول) وجلس له فسمع له عنه (اذ سبق) للمأموم (بركعة) من رباغية ويقدم (ومن) المأموم (ان يستفتح) (وان يتعدى) صلاة (مهرية) كما لمع لان مقصود الاستماع والتعذر لا يحصل بالسماع قراءة الامام لعدم هرجه سائلان في القراءة (و) س للمأموم ايضا ان يقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت (السورة) في مكانته يستأنه يستفتح ويتعذر السكتة الاولى عقب احرامه ويقرأ الفاتحة عقب فراغها ويقرأ السورة في الشلالة بعد فراغها (وهي) اى سكتات الامام ثلاث (فصل الفاتحة) في الركعة الاولى فقط (وبعدا) اى الفاتحة في كل ركعة (ومن) ان تكون سكتة (هنا) اى بعد الفاتحة (بقدره) ليقرأها للمأموم فيها (و) الثالثة (بعد) فراغ القراءة لئلا يمكن المأموم من قراءة سورة فيها (د) يسن للمأموم ايضا ان يستمع ويتعذر ويقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت (فيما لا يجهر به) امامه كالفهر وكذا يقرأ الفاتحة في الاخير من معرب وفي الاخيرتين المشاهدتين جبر كاتقرا في الفهرود لمصر خلف الامام في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب ثم دون الاخيرتين

(أو) أي وينسب المأموم أن يأتي بما تقدم حيث كان (لا يصح) أي الامام (بعد) ٢٨١ حقه (أو) (الطريش ان لم يشغل)

مأموم بقراءة (من يحسنه) من المأمومين فان شغله تركه وان سبق الامام المأموم بالقراءة وركع تبعه بخلاف التشهد فبقيته اذا سلم فان بقي طمأنينة من الامام (الان يكون يسرا) (ومن ركع أو معبد) وغيره كن رفع رأسه من ركوع أو سجود (قل لعله عداوم) عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسقوف بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام رواه مسلم وعن أبي هريرة عن ربيعة ابي يحيى الذي يرفع رأسه قبل الامام ان يقول الله رأس جبار أو يجعل صورته صورة جبار متفق عليه ولا يطلع بان عاد للثابعة (وعليه) أي الذي فعل ذلك عدا (وعلى جامل وناس) فعل ذلك و (ذكر ان يرجع) يفعل ما سبق به امامه (أيا فيه) أي عاقبه قبل الامام (مع) أي مع امامه أي حقه ليكن مؤمنا به (فان ان) الرجوع (مالا) وهو به (عدا) أي قتره (حتى انركه) امامه (فيه) أي فباسبقه به (بطلت) صلاته تركه المتابعة الواجبة لا عدو (لا تطلع ان أي الرجوع (جاهلا) الحكم (أوناسيا) لعذر (ويست) من لم يرجع يأت بها سبق به امامه سواء أوجهلا (ه) أي عاسبقه به فلاعادة عليه (والاوى) المأموم (ان شرع في أفعالها) أي الصلاة (بعد) أي الامام لحديثنا (حصل الامام ليؤتم به فاناركم فاركو الخ وفي المتن والشرح وغيره يستحب أن يشرح

قسم الله زاد الحافظ أبو موسى وغيره وان لا يجهر دين مسلمين أو نال جهر اذ بهم (قال الشيخ تقي الدين قراءة القرآن أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره) ولعله لقوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا (وقراءة الكلمة الواحدة بقراءة قارئ أي من السبعة) قراءة الكلمة (الأخرى بقراءة قارئ آخر حازر) (ولو في الصلاة ما لم يكن في ذلك حاجة) أي تغيير (المعنى) فيجتمع والاولى بقراءة على الأولى في ذلك المجلس (ولاناس بالقراءة في كل حال قائما جالسا ومضطجعا وراكبا وماشا) لحديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم في محرابنا فأتى ثم يقرأ القرآن متفقا عليه وبعثنا قالت اني لأقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري رواه القزويني (ولا تركه) القراءة (في الطريق نصا) لما روى عن ابراهيم التيمي قال كنت أقرأ على أبي موسى وهو عشي في الطريق (ولا تركه) القراءة (مع حدث أصغر وبخاصة تدن وتب ولا حال من الذكر والزوجة والعارية وتكره) القراءة (في المواضع المقدسة) تعظيم القرآن (و) تركه (استدماها) أي القراءة (حال خروج الريح) فاذا خرجت منه أسلمك عن القراءة حتى تنقضي (و) يكره (جهر بها) أي بقراءة (مع الجنازة) لانه أخرجه خارج النجاسة (ولا يجتمع تحاشا لقراءة) ذكره القاضي وقال ابن عجمي الأولى المنع (وتسحب) القراءة (في المصنف) تتكلم في حال القاضي انما اختار أحد القراءة في المصنف للاخبار ثم ذكرها (و) يسحب (الاستماع لها) أي القراءة لانه شارك القارئ في أجره (وبكره ما حديث عهدا) أي القراءة (على الأئمة فيه) لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون ولانه اعراض عن الاستماع الذي يرتب عليه الاثر على الأهل يمتنع (وكره أحد السرعة في القراءة وتأنوله القاضي اذا لم ييسر الحروف وتركها) أي السرعة (اكل) لما تقدم من استحباب الترتيل والتفكير (وكره أجمعها بقراءة الادارة) وقال حبيب حسنة والبالك ونحوها (وهي ان يقرأ قارئ ثم يقطع ثم يقرأ غيره) أي عابده قراءته وأما الواحد ما قرأه الأول وهكذا فلا يثنى الكراهة لان خبر بل كان يدرس النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في رمضان (وسكنى الشيخ عن كثرة العلماء انها) أي قراءة الادارة (حسنة) كالقراءة مجتمعين بصوت واحد (ولو اجتمع القوم لقراءة ودعا واحد كرقصه وما شئ أحسن منه كما قالت الانصار وعنه لياس وعنه محدث ونقل ابن منصور ما ذكره هذا اجتماعا على عمل الان يكره وقال ابن منصور يعني بخذو عاده وكره مالك قال في الفنون ابراهيم الله من جوع اهل وقتنا المساجد والمشهدات يسمونها احياء (وكره أحد) والاصحاب (قراءة) الاخوان وقاله يذعه لما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في شرط الساعة ان يتخذ القرآن من امير يقدمون أحد هم ليس باقرهم ولا أفضلهم الا ينقسم غناه ولان الاعجاز في لفظ القرآن ونظمه والاخوان غيره (فان حصل معها) أي الاخوان تغيير نظم القرآن وحمل الحركات ووافهم ذلك (وقال الشيخ التلمين الذي يشبهه الغناء مكره ولا يكره الترجيع) وتحسين القراءة بل ذلك مستحب لحديث أبي هريرة ما أنشد الله لشيء كانه تبي يتقنى بالقرآن يجهر به رواه البخاري وقال صلى الله عليه وسلم سبوا القرآن يا صواتكم وقال ليس متان لم يتقن بالقرآن قالوا انفسه معناه تحسين قراءته والتميز ورفع صوته بها وقال أبو عبد الله جماعة يستقن به (وكره ابن عقيل القراءة في الاسواق يصيح أهلها قائلوا بالبيع) قال في الفنون قال حنبلي كثير من أقوالوا نعال يخرج مخرج الطاعات عند الصلاة وفي ما ثم عند العلماء مثل القراءة في الاسواق يصيح فيها أهل الاسواق بالنداء والبيع ولأهل السوق يمكنهم

النعمان (كرم) له ذلك ولم يتصل به
 اتحاده أي الامام تكبيرة
 الاحرام (لم تنعقد) سلاما مأموم
 ولو ساهل لان شرطه ان ياتي بعد
 احرامه وقد فاته (وان سلم)
 مأموم (قله) أي امامه (عدا
 ملاعذر) المأموم طلبت حسنة
 لانه ترك فرض الثانية عدا
 (أو سلم مأموم قبله) سهوا ولم
 يعمده (أي السلام) بعده أي بعد
 امامه (بطلت) مسلاته لانه
 لا يخرج من صلاته قبل امامه
 وان لم يعمده بعمه فقد ترك فرض
 الثانية (و) ان سلم مأموم (معه)
 أي الامام فاته (بكره) له ذلك
 وان سلم الاولى عقب فراغها
 والثانية كذلك جاز والاولى ان
 سلم عقب فراغها من التسليتين
 (ولا يضرب سبق) مأموم امامه
 (بقول غيرها) أي غير تكبيرة
 الاحرام والسلام كسمة بالقرعة
 أو التشهد ولا يكره (وان سبق)
 مأموم امامه (بركن) الركوع
 (بان ركع) مأموم (ورفع قبل
 ركوعه) أي الامام عالما عدا
 بطلت نصا لانه سبقه بركن
 كامل هو معظم الركعة فبطلت
 كما لو سبقه بالسلام (أو) سبقه
 (بركنين) بان ركع ورفع قبل
 ركوعه (أي الامام) وهو ياتي
 السجود قبل ركوعه أي الامام
 عالما بخبر ذلك (عدا) غير
 ساه (بطلت) صلاته كاتى قبلها
 واولى وما دام في ركن لم يعد سابقا
 حتى يتخلص منه فاذا ركع ورفع
 فقد سبق بالركوع لانه يتخلص
 منه بالرفع ولم يحصل السابق
 بالرفع لانه لم يتخلص منه فاذا هوى
 الى السجود قد سبقه يتخلص من

٢٨٢ صلاته (وان كبر) مأموم (لا حرامه) أي مع امامه لم تنعقد (أو) كبر الاحرام (قبل
 الاستماع وقتا متناه كذا قالوا ويتوهم احتمال بركه) كاله في القروع فتعلم منه ان قولنا بان
 عقيل القريم كما قال في شرح المنتهى ولا يجوز وان الكراهة تحت صاحب القبر شروع قال
 القاضي عياض قد اجمع المسلمون على ان القرآن المتلوق في جميع الاقطار المكتوب في المصحف
 الذي ياتي المسلمين في مجامعهم الذين من اول الحمد لله رب العالمين الى آخره عز وجل
 الثاني كلام الله تعالى ووجهه للزلة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وان جميع ما في مصحف
 وان من تقص منه حرفا قصد بذلك أو بدله بحرف آخر مفسد كانه أو زاد فيه حرفا آخر عالما
 يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الاجماع وأجمع عليه انه ليس بقرآن عامد الكل هذا هو
 كافر وانصره على النووي في التبيان (ويكره رفع الصوت بقراءة تخطا المسلمين) لا تخطلم
 (ويجوز تفسير القرآن بغيره) لا يحرر في قوله لئلا يفسد ما تزل اليهم وقوله وأجدر
 ان لا يعلم احدهما أنزل الله على رسوله المراد الاحكام (و) يجوز تفسير القرآن (بالرأي من
 غير لغة ولا نقل فن قال في القرآن) أي فسر (برأيه أو بما لا يعلم قلبه أو مقصد) أي ليزل
 منزله (من النار وأخطار الواسط) لما روى عن سعيد بن جبير عن أن عاصم مرفوعا عن قال
 في القرآن رأيه أو بما لا يعلم قلبه أو مقصد من النار رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه
 وعن سهيل بن حرم عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعا عن قال في القرآن رأيه فاصاب
 دفعا خطا رواه أبو داود والسنن وابن ماجه والترمذي وقال غريب وسهيل ضعفه لا ثقة
 وقد روى هذا المعنى عن أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين ولا يجوز ان يحصل
 القرآن بدلا من الكلام مثل ان يرى رجلا خاف وقتة فقولم حيث على قدر ما يوسى) وإذا
 قال الصبي ما يخالف القياس فهو توقف (ولزم الرجوع الى تفسير الصبي) لانهم شاهدوا
 التنزيل وحضره والتأويل فهو اماره ظاهرة (لا يلزم الرجوع الى تفسير) (الناسي) لان
 قوله ليس بحجة على المشهور كاله عنهم وله مراد غيره الا ان ينقل ذلك عن العرب كاله في
 الفروع ولا يضره ما نقله المرزوقي نظرا ما كان عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن فغن
 أصحاه فان لم يكن فغن التابعين لا مكان جله على اجماعهم لاعلى ما نقله أحداهم كاله القاضي
 (ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب بها) لانه عليه الصلاة والسلام فغن حين رأى مع عمر
 صحفهم من النوراة وقال أفى شئ أنت بائن لطالب الحديث (ولا) النظر في (كتب أهل
 المدعو) لا انظر في (الكتب المشتملة على الحق والباطل ولا روايتها) لما في ذلك من ضرر
 انسداد العقائد (وتقدم في فوائض الموضوعات من أحكام المحدث) فينبغي مراجعته وتبني
 لحاصل القرآن أن يكون على أكرم الاموال وأكرم الشرائع قال الفضل بن عياض حامل
 القدرت حاملا راية الاسلام لا ينبغي له ان ياجو ولا يسهو مع من يسهو ولا يغمع مع من
 يغمع فغضبا على القرآن
 فصل في تسحب النوافل المطلقة في جميع الاوقات من ليل أو نهار (الأوقات النبوية)
 فيخرج فيها كما يأتي (وصلاة الليل سنة رغب فيها وهي أدنى من صلاة النهار) لحدوث أبي
 هريرة أفنزل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل رواه مسلم وفيه اثبات في الجلس ساه
 لا يوافقه ارجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من الرادنيا والآخرة لا أعطاه اياه ولان الليل محل
 انقطة وعمل السر أفنزل من عمل العالانية (وبعد النوم أفضل لان الناشئة لا تكون الا بعد
 رتة) ومن لم يردنلا ناشئة له قاله أحد وجد وقال هي أشد وطأ أي شتاتهم ما تقرأ وفي ذلك
 (والتهجد معاهو بعد النوم) وظاهره ولو يسرا (وذا استعظم) من فومه (ذكر الله تعالى وقال
 ما ورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير

التي وقع السبق فيها (ان لم يأت بذلك) أي بما سبق به (معه) أي الامام ولا يتصل ٢٨٣ صلاة لمحدث عن لامي عن الخطا

والنسيان فان أتى به اعتدله
بالصلاة (ولا) تمل ان
سبق امامه (يركن غير ركوع)
كقيام وهوى الى سجود لان
الركوع تدرك به الركعة فترت
بقوته فغيره لا يساويه (وان
تخلف) امامهم من امام (يركن
بلا عذر فكسبي) به بلا عذر
فان كان ركوعا بطلت والا فلا
(وان تخلف عنه بركن) (لعدم)
من نوم أو سهو أو زحام وشي
فان نسيه) أي الركن الذي
تخلف به (ولحقه) بحيث ركعته
وبلزمه ذلك حيث أمركه
استدراكه من غير محذور
(والا) بان لم يقضه وبلغه بان لم
يتمكن منه (لغت الركعة) التي
تخلف عنه بركتها فبقيت بدلها
(وان تخلف عنه) بلا عذر
(يركنين) بطلت الصلاة ترك
الائتمام لغيره ان أشبهه بالقطع
الصلاة (وان كان تخلفه بركتين
لعدم كنوم وسهو وزحام) لم
تعدل لعدم بلزمه ان يأتي به
ويلحق امامه مع أمن فوت
الائتمة (ان لم يأت بها تركه)
تخلفه (مع أمن فوت) الركعة
(الائتمة) باشتائه بفعل ما تخلف
به بطلت صلاته (والا) بان خلف
فوت الأئمة ان أتى بما تخلف به
(لغت الركعة) التي وقع فيها
التخلف فذوات بعض أركانها
(و) الركعة (التي تليها) أي
الائتمة (عوضها) فبقيت عليها
ويتم اتمام امامه (وان زال
عذر من أدرك ركوع) الركعة
(الاولى وقد دفع امامه من
ركوع) الركعة (الثانية تاليه)

الحمد لله وسبحان الله والاله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ان قال اللهم اغفر لي أو
دعا استجب له فان تضرعا وصلى قبلت صلاته) لحدث عبادة بن الصامت من تمار من الليل
فقام فذكره رواه البخاري وقوله تمار يشهد بالاداء استيقظ وقوله اغفر لي أو دعاهوشك
من الوليد بن مسلم أحدا له وهو شيخ شيوخ البخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم في هذا
الحديث (ثم يقول) يعني اذا استيقظ من نومه (الحمد لله الذي أحياني بعدما ماتني واليه
التشور) رواه البخاري عن حذيفة بن اليمان وعن أبي ذر مرفوعا (لا اله الا انت لا شريك
لك سبحانه استغفرك لذنبي وأساءت رحمتك اللهم زدني علما ولا تزغ قلبي بعد هديتي وهب
لي من لدنك زوجة انك انت الوهاب) روى أبو داود وعن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقوله اذا استيقظ (الحمد لله الذي دعاني روحى وعافاني في جسدى وأذن لي بذكره) رواه
أبو السنن بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أمدك فقل
(ثم استاك) اذا استيقظ وشيخ فاه لما تقدم في السواك من فعله عليه الصلاة والسلام (واذا
توضأ وكالم الى الصلاة من خوف الليل ان شاء استفتح واستغاث المكتوبة) وسبق في صفة
الصلاة (وان شاء) استفتح (بغيره) كقوله اللهم لا إله الا انت نور السموات والارض ومن فيهن
ولا إله الا انت عليم السموات والارض ومن فيهن ولا إله الا انت رب السموات والارض ومن
بين يديك لا إله الا انت ملك السموات والارض ومن فيهن ولا إله الا انت الحق ولقاؤك حق وقولك
حق والجنة حق والنار حق والنيبون حق ومحمد حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك
أمنت وعليت وكلت واسألت وأستو بك خاصتك والبلح كما كنت أي رجعت الى حكم الملك فلا
حكم الا لك (فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به في أنت
المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله) فغير من عباس قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا قام يتجهجد من الليل قال اللهم لا إله الا انت نور السموات والارض ومن فيهن
ولا إله الا انت عليم السموات والارض ومن فيهن ولا إله الا انت ملك السموات والارض
ومن فيهن ولا إله الا انت الحق وملك الحق وقولك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار
حق والساعة حق والنيبون حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت وبك أمنت وعليت وكلت
واليك أئبت وبك خاصتك والبلح كما كنت الى آخر ما تقدم متفق عليه (وان شاء اذا افتتح
الصلاة قال اللهم رب السموات والارض واسرائيل طهر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
أنت شهيد بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهد لي لما تلتفت فيه من الحق يا ذاك انك
تهدي من تشاء الى صراط مستقيم) رواه مسلم من عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام
من الليل افتتح بصلاته فقال فذكره (وسين ان يفتتح بتعجده بركتين خفيئتين) لحدث
أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين
خفيفتين رواه أحمد ومسلم وأبو داود (و) يسين (ان يقرأه) أي الحصة التي يقرأها كل
ليلة (من القرآن فيه) أي في تعجده فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله كالم في الترح
(وان يفتي بعد تعجده) اثلاثا يظهر عليه أثر التماس لقول ابن عباس في وصف تعجده صلى الله
عليه وسلم ثم أوزم اضطلع حتى جاءه المؤمنون كذلك كانت عائشة ثم نام متفق عليهما
(والنصف الاخير افضل من) النصف (الاولى) افضل (من الثلث الاوسط) لحدث عمرو
ابن هندة قال قلت لرسول الله أي الليل أسمع كالبحر في الليل الاخره من ما شئت وفي الصبحين
ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني فاستجب
في السجود (وتصلي ركعة ملغفة) من ركعتي امامه (تدرك بها الجمعة) ان كانت الصلاة جمعة ولم تقبل بالتلفيق فيمن نسي اربع

بمدرك امامه من ركوع الثانية
(تحرير متناهي) أي الامام في
مجوس الثانية (فبعد) نفسه
(جهلاً باعتدبه) أي السجود
لاستدركه بركوعه فظن أدرك
المناسبة فضاقت فان أدركه في
الشهادة فلي ما تقدم يدرك الجعة
(ولو أدركه) أي الامام
بطلان فعل ما خلفه عنه (في
ركوع) الركعة (الثانية) بعده
فيه (وقت جهته) لأنه قد أتى
بأكثر من (و) أن أدركه (بعد
ركوعه) أي من ركوع الثانية
(تبعه) في سجودها (وقضى) أي
أتى بركعة وتم جمعته (وان خلت)
ما هو (بركعة) فأكفر لعذر
تابع) امامه (وقضى) ما خلف
به (كسوف) قال احمد في رجل
قد نسي خلف الامام حتى صلى
ركعتين كأنه أدرك ركعتين فاذا سلم
الامام صلى ركعتين (وسن) لامام
الضعيف للصلاة (مع الاعمام)
للمصلاة لعذب أي بركعة فروعاً اذا
صلى أحدكم بالناس فليخفف فان
فيهم السقيم والضعيف وذو الحاجة
فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء
رواه الجماعة (وتكره سرعة)
امام (تتمع ما موما فعل ما بين)
له فعله كقراءة السورة وما زاد
على مرة في تسبيح ركوع ومجوس
ونحوه وسن ان يزل التسبحة
والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى
أن من ينقل عليه من خلفه قد
أتى به وان يتكبر في ركوعه
ومجوسه قد مر ما يرى ان التكبير
والثقل وغيرهما قد أتى عليه
وان يخفف نحو بكاءه في وقال
الشيخ في الدين نازله مراعاة
للامام ان تضرب الصلاة اول الوقت أو آخره ونحوه وقال ليس له ان يني بدهي القدر للشرع

لهم يسألني فاعطيه من يستغفر في غافله وفروا به تسليماً حين معنى ثلث الليل وفي أخرى
له اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه قال ابن حبان في صحيحه بمثل أن يكون التزول في بعض الليالي
هكذا في بعضها هكذا (واثلث بعد النصف أفضل نصاً) لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل
الصلاة صلاة داود كان يتم نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (وكان قيام الليل واجبا
على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا (ولم ينسج) وقطع في
الفصول والمستهوع بنسجه (ولا يقومه) قاله لقول عائشة رضي الله عنها ما علمت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح قال في الفروع وظاهر كلامهم ولا ياتي الا العشر فيكون
قول عائشة أنه أحد الليالي أي كثر ما منه أو أكثره ونحوه بظاهره احتماله ويخرج من ليلة
السجود ويحمل قولها الا على غير المشراول بمكر ذلك منه وما صححه شيخنا وقال قيام بعض
الليالي كلها بما جاءت به السنة (الا ليلة) لحدوث من أحيا ليلة العبد أحد الله قلبه يوم غوث
الغروب ر واما الذي قضى في علمه وقمعها ليلة النفس من شعبان كما ذكره ابن رجب في
اللطائف (وتكره مداومة قيامه) لأنه لا يدق قيامه كله من ضرراً وتوفيت حق وعن أنس
مرفوعاً يصل أحدكم نشاطه فاذا كسل أو فتر فامر فروعاً خذوا من العمل ما تطيقون فوالله لا ينام
الله حتى تساموا منه على ذلك (ويستحب التنفل بين العشاءين) أي التنفل بين
العشاءين (من قيام الليل) أي الليل (من المغرب إلى طلوع الفجر الثاني) لقول أنس بن
مالك في قوله تعالى تضاف جنوهم عن المتابع الآية قال كالأربعين من المغرب والعشاء
يصلون ر واه أبو داود قال عبدالله كان أبي ساعه يصلي عشاء الآخرة تمام نومته خفيفة ثم يقوم
إلى الصباح يصلي ويدعو وقال ما سمعت بصاحب حديث لا يقول بالليل (و يستحب أن يكون
له تطوعات داوم عليها واذا كانت يقيناً) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
عمل عملاً أنتمو كان اذا نام من الليل أو روض صلى في عشرة ركعات ر واه مسلم (و) يستحب
(ان يقول عند الصباح والمساء) ما ورد في الموقف الشديد في ذيل فصيح بطلب الصباح
عند الغروب من نصف الليل الاحمر إلى الزوال ثم المساء إلى آخر نصف الليل اه ومن الوارد
في ذلك قراءة قل هو الله أحد والمعوذتين ثلاث مرات حين يمسى وحين يصبح وأنه يكفي من كل
شيء وعن عثمان مرفوعاً ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة بسم الله التلى لا يضر
مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لا يضره شيء ر واه أبو داود
غيره وعنه صلى الله عليه وسلم من قال اذا أصبح واذا أمسى رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً
ومحمد صلى الله عليه وسلم نبياً الا كان حقاً على الله ان يرضيه ر واه أبو داود وابن ماجه وزاد يوم
القيام عنه صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة فتذكرني وحديثك
لا شربك لك فقلت اخذوا لك الشكر فقد أدى شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسى فقد أدى
شكر ليلته ر واه أبو داود (ويستحب أن يقول عند النوم والاثام) منه ما ورد من حديث
حديثه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه من النوم وضع يده تحت خده ثم
يقول اللهم اجعل أموت وأحيا وإذا استيقظ قال الحمد لله الذي أحيا نبياً بعد ما ماتت أوليائه
النشور ر واه البخاري (وفي السفر) ما ورد من حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خار جالي سفر كبر ثلاثاً قال سبحان الذي سخر لنا هذا
وما كنا له مقرنين وأنا وليه ما تنقلبون اللهم أناسأ لك في سفرنا هذا البر والعتق من
العمل ما ترضى اللهم هون علينا فرنا هذا واوطعنا بعدد اللهم أنت الصاحب في السفر

[illegible]

الصلوة كما كان على الله عليه وسلم
يزيدو ينقص أحدا (ما يؤثر
مأمون الطول) فأتوا اختاروه
كلهم يكبرون والعلامة الكرامة
وفي التفسير قال العلوي إن كان
الجميع قليلا كان كثير الفصل
من له ضرر وموعدى كلام الرأية
(و) يسن له الأربعة (قطر بل
قرعة) الركة (الزور) (من
تراءه) الركة (الثانية) (لديني) أي
تتأد مرة أو كان مرة في الظاهر
في الركتين الأولىين ناقصة
الكتاب وسورتين وفي الركتين
الآخرتين ناقصة الكتاب
وكان طول قال ركة الأولى
ملائط في الشاة وهكذا في
سلاة العصر وهكذا في صلاة
الصبح متفق عليه زاد أبو داود
قفلنا ثم رد ذلك إن مردك
الناس الركة الأولى (الاف)
سلاة خوف في الوجه الثاني
بان كان الصدور جهة القبلة
وقسم المأمومين طائفتين
(و) الركة (الثانية أطول) من
الأولى لانظر إلى العائنة أتى تأتي
لأنهم يوافقونهم (أو) لا إذا
كان قطر بل قراءة الثانية نحن
الأولى (يسر) ما إذا قرأ
(يسر) (الثانية) أو روي عن نحو
الحصة (و) يسن لأم أيضا
(انتشار داخل) معه أحسبه
فدكوع ونحوه لان الانتشار ثبت
عنه عليه الصلاة والسلام في
سلاة أعرف لادراك الجاهل
وهذا المسمى موجوده ولو ثبت
ابن أبي أوفى كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقوم في ركة الأولى
من صلاة الظاهر حتى لا يسبح
مؤتمريه وأما جواد وأبو داود

ولما حصل مصلحته لا مضرة (ان لم شق) انتظاره (على ما هو) لان حرم من مع اعظم فلا يثق عليه لنفع العاقل (ومن استأذنته

مساجد الله تعالى وتخرج تطفه
غير مطهنة ولا لينة فبينة
(وبينها آخرها) لقوله عليه
الصلاة والسلام ويوتن خير
لمن وأجر من تغفلت رواه أحمد
وأبو داود وظاهره حتى مسجد
الذي صلى الله عليه وسلم (ولأن
ثم ولي محرم) لأمره كأنه وعص
(منع مواليته) من خروج من
بينها (أن تشي) يحضر روحها
(قننة أو مورا) استباحا بالخصانة
قال أحمد الزوج أمك من الأب
(و) لمن ذكر منها (من الأنفراد)
لأنه لا يؤمن دخول من يفسدها
ويعلق العار بها بإهلها
فصل في مسائل من أحكام
الجن (الجن مكلون في الجلبة)
اجماعا لقوله تعالى وما خلقت
الجن والإنس إلا ليعبدون
(يخضعون لآمرهم النار) اجماعا
(و) يدخل (مؤمنهم الجنة)
لعموم الأخبار وقال أبو حنيفة
ويعبرون نارا كالميتهم وقراه
النساء من النار (وهم) أي مؤمنو
الجن (فيها) أي الجنة (كفهم)
من الأعميين (على قدر زوابعهم)
لعموم الأخبار خلا لما كان قال
لا باكون ولا يرون أولئك في
رضي الجنة أي صاحبها قال الشيخ
في الدين وتراه فيها ولا يرونها
(وتقدمهم) أي مؤمنو الجن
(الجساسة) قال في ترجمه لأهل الجنة
وفي الذوائد تتقدم لجمعها والجماعة
باللائكة وكثير على الجن وهو
وجوده زمن النبوة وذكره
أضواء أي الباقين أصحابنا
قال في خروج كذا قالوا والمراد
بالجمعة من زمته (وليس منهم
رسول) وقوله تعالى يا معشر الجن والإنس

رسول أمر مبينا يكون العبد من ربه وهو ساجدوعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بكثره الصلوات فإنك لن تهجد لله عبدا إلا الأرقط أنتم بدرسة وحط عنكم بها خطيئة ومن ربيعتن كعب السلي الله قال النبي صلى الله عليه وسلم أسألك مرارة تلك في الجنة فقال أعني على نفسك بكثره السجود رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عباد بن الصامت أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد سجد لله عبدا إلا كتب الله له بها حسنة ورفع له جهاردره فاستكثر وأمن السجود رواه ابن ماجه ولأن السجود في نفسه أفضل وأكدر دليل أنه يجبر في الغرض والنفل ولا يباح بحال إلا لله تعالى والقيام بسقط في النفل ويباح في غير الصلاة والدين والعالم وسيد القوم والاستكثران بها أو كذا أفضل أولى (ويستحب الاستغفار بالصبر والاستكثران) لقوله تعالى وبالاعمال هم يستغفرون وسيد الاستغفار الأهم أنتره لاله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما لم يسلط عبدك من شر ما صنعت أولئك بنيك أنت ملكهم وأبوهم ذني فأعمر لي فانه لا يفر من الذنوب إلا أنت قال في القروع وظاهره بقوله كل أحد وكذا في معناه وقال شيخنا نقول المرأة أمك أنت عبدك أو بنت أمك وإن كان قوطا عبدك له مخرج في العربية بتأويل مخصص (ومن فاته تهجد فبناه قبل الظهر) لما روى أحمد ومسلم وأهل السنن عن عمر مرفوعا من نام عن فريضة من الليل أو عن شئ منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل (وتقدم في سجود السجود نوى عده وافترا عليه) وحاصله أن نوى ركعتين نهارا أو ليلا يسلم ما ربحا وإعلافا (وصلاة الفاعد على النصف من أجر صلاة الفاعم إلا الغفور) لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاهدا فهو أجر نصف القائم متفق عليه ولما سلم صلاة الرجل قائما على نصف الصلاة قالت عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستقم كان كبر من صلاة وهو جالس رواه مسلم وسويح في الطلوع ترك القيام ترغيبا في تكثيره (وبن أن يكون في حال القيام متربا) روى عن ابن عمر وأمس (فلما بلغ الركوع فأنشأ قام فركع وأبشركم من قعودك لكن بقى ركيعه الركوع والسجود) روى عن أنس محدث عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسلم متربا رواه الدارقطني والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وقائمه أرسل الله صلى الله عليه وسلم يسلم صلاة القابل قائما قط حتى أسن فكان يقرأ قائما حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو ما ن ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع متقيا وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا قائما وكان إذا قرأ ركع وسجد ركع قائما وادقرا ركع قائما ركع وسجد ركع قائما رواه مسلم (ويجوز له القيام إذا ابتدأ الصلاة حاليا) لحديث عائشة المتقدم (و) يجوز (عكسه) بأن يتدلى الصلاة قائما ثم يجلس (ولا يصح) التل (من مضطجع لغيره) لعدم الأدلة على إفراض الركوع والسجود والاعتقاد أنهما لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لخصصه بالصوم (و) التنفل (له) أي لم يرد مضطجعا (يصح) كالغرض وأولى (و) سجد المنفل مضطجعا (أن قدر عليه) أي على السجود (والا) بأن لم يقدر على السجود (أو ما) به

لحديث إذا تركت ما رغبته فإمته ما استطعت

فصل في صلاة الضحى لما روى أبو هريرة قال أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوزعتك أن أنام رواه أحمد ومسلم وعن أبي الدرداء نحوه متفق عليه (وقتها) أي صلاة الضحى (من خروج وقت الضحى) أي ارتفاع الشمس قيد رمح (أي قبل الزوال ما لم يدخل وقت الضحى) أي وقت الاستواء (وعدم

والشيخ يقي الذين ليس بالجن
كالآدم في الجنة والحقيقة فلا
يكون ما أرواه وما نهى عنه
ما هو لما على الناس في الحسد
والحقيقة لكنهم يكرهون في
حسن التكليف بالامر والنهي
والطيل والقرم بلا نزاع اعلم
بين العلماء اه وقوله عليه
السلام كان النبي صلى
الله عليه وسلم يمشي في قومه
خلفه يده على اذنهم يمشي بهم
ثم يقبل بينا وروى عن ابن
هشام (و يقبل قومه) أي الجن
(أن ما يدعهم يمشي بهم مع
اسلامهم) كما قيل قول الأدي
يحيى في ذلك فيهم معاملة بهم
يشروها ويصير التوالت بينهم
(وأفهم ما لحقهم) بقول ان لم
يسلم (ويصير عليهم ظلم الأديمين
وظلم بعضهم بعضا) لأحدث
القدس باصداق في حرمته
الظلم على نفسه وحجته بينهم
محرم فلا تظالموا رواه مسلم
وكان الشيخ يقي الذين اذا في
بالمرعوع وعظ من صرعه
وأمره ونهاه فانا انتهى وطارق
المرعوع ان جعله بالهداية
لا يعود وان لم يفرقه ولم يفرقه
ضربه حتى يفارقه والضرب يقع
في القتل المرعوع على المرعوع وأما
يقع في الحقيقة على من صرعه
ولما يتألم من صرعه ويصيح
ويغيب المرعوع اذا أفاق به لم
يشعر بغيره من ذلك (وتحصل
ذبيهم) أي مؤمن الجن لعدم
السلطان وأما ما يجهل الأديم فلا
يسمى أدي من الجن فنهى عنه
(وتعلم ويقرهم طاهران)

المداومة عليها (الفضل) وفي المدعى تكلموا ومنه ما قيل فصل شيئا من علمه لم يولد عايشه ما رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم قط متفق عليه وروى أبو سعيد الخدري قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يمشي الضحى حتى يقول لا بدعها وبعها حتى يقول لا يصليها رواه أحمد
والترمذي وقال حسن غريب وان في المداومة عليها تشبيها بالانقراض (واستحبها) أي
المداومة عليها (مخرج محققون) منها الأجرى وابن عقيل وأبو الخطاب (وهو أصوب) لما
تقدم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قوله (واستحبها) أي هذه الرواية (الشيخ) ان لم
يقم من الليل) حتى لا ينفوته كل منهما (والفضل) فلما انا اشتد لشر) لحديث زيد بن أرقم ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواه أحمد ومسلم ومعه ان
نعمي الرضاء وهي الرمل فترك الفضل من شد الحمر (وأظهر كتماننا و أكثرها غمان)
لحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صدق صلاه حين ينصرف من الصبح حتى
يسبح ركعتي الضحى لا يقر له الا خبر اغفر له خطاه وان كانت أكثر من زبد البحر رواه أبو داود
عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي الضحى أربع ركعات ويقرأ بها سورة رواه أحمد
ومسلم وعن جابر بن عبد الله قال كنت أعرض سيرا على النبي صلى الله عليه وسلم فأصبره
بصلى الضحى سنا رواه البخاري في تاريخه وروى أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم علم
الفتح على ثمان ركعات بهذا الضحى رواه الجاهليين عن أنس قال رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم في منصرفي صلاة الضحى ثمان ركعات رواه أحمد (ويصح الظهور المطلق بغير
كر كمن غفوها ككثبات وخمس) اقره عليه الصلاة والسلام لا يذرا الصلاة غير موضوع
استكثرنا واول رواه ابن سنان في صحيحه وعن غيره من المصنفين على ركعتين بغير جمل
نقال ما أمر المؤمنين ان يصلي ركعة قال هو طوع وخف من شاء ودون من شاء نقص ومع عن أنس
عشر من الصلاة تنقصه أو تركه هو طوع (مع الكراهة) لقوله عليه الصلاة والسلام
صلا ما قبل والنهار حتى يمشي أو المار في الروي (و) تسن (مسألة) استقار اذا هم باس) أطلقه
الاماموا أصحاب (ظاهره) لو في حج أو غيره من العبادات والمراد في ذلك الوقت) فيكون قول
أحمد كل شيء من الخير ياد به بعد فصل ما ينبغي فعله قاله في الفروع (ان كان) المسح وغفوه
(تفصلا) فتكون الاستحباب في المباحات والمنهيات لا الواجبات والمحرمات والمكروهات
(فترك ركعتين من غير انقضاء) منه ثم يقول اللهم اني استغفرك بعملك واستغفرك بقدرتك
وأما لمن فضلك العظيم فأنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت
تعلم ان هذا الأمر وسببه من خير في ديني ومعاشي وعاقبه أرى أو في عاجل أم آجله
فأقدره وبصره لي بمبارك في غيبه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر في ديني ومعاشي وعاقبه
أمرى أو في عاجل أم آجله فأضره حتى وأمرتي عنه وأقدرني الخير حيث كان عرضني
به) لحديث جابر رواه البخاري والترمذي ولقوله ثم يرضى به (و) يقول فيه مع العاقبة ولا يكون
وقت الاستخارة عازما على الأمر الذي يستخير به (أو) على عدمه فاستخارة في التوكل ثم
يستخير فإذا ظهرت المصلحة في شيء فعله) فيصح معالوجه (و) تسن (مسألة) الحاجة إلى الله
تعالى (أو إلى آدمي وتوضا ويحسن الموضوع لم يصل ركعتين ثم يمشي على الله) تعالى (وليس
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمشي لاله الا الله الحليم الكريم لاله الا الله العلي العظيم سبحانه
التقرب العرش العظيم الجسد قرب العائين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية
من كل بر والسلافة من كل اثم لا تدعني ذنبا الا غفرت ولا محروما الا فرجت ولا حاجتي الا رضيت
الاضيق يا أرحم الراحمين) لحديث عبد الله بن أبي أوفى رواه ابن ماجه والترمذي وقال

أظاه حديث ابن مسعود قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل نام ليلة حتى أصبح قال ذل الرجل باله الشيطان فأنه متفق عليه

قاء الشيطان كل شيء أكله رواه
أبو داود والنسائي وصححه الحاكم

﴿فصل في الامامة﴾ في الامامة (الاولى)
بالامامة الاجود قراءة الاقبة)
لجميع بين المرتبتين في القراءة
والفقه (ثم) يليه (الاجود قراءة
الفقه) لحدوث يوم القوم اقروهم
لك كتاب الله تعالى (ثم) يليه
(الاقراء) جودة وان لم يكن فقها
ان كان يعرف فقه صلاته حافظا
لما خضع لحدوث المذكور وحدث
ابن عباس ليسوفن لك خياركم
وليؤسركم اقروكم رواء يودود
واجاب احمد بن حنبل بتقديم ابي
بكر بان النبي صلى الله عليه وسلم
انما قدمه على من هو اقرب منه لغيره
الصحاب من تقدمه في الامامة
الصغرى استحقاقه لامامة
الكبرى وتقدمه فيها على غيره
وانما قدم الاقراء جودة على
الاكثر قرأنا لانه اعظم اجر لحدث
من قرأ القرآن فاهربه فنه بكل
حرف عشر حسنة ومن قرأ
ولحن فيه فله بكل حرف حسنة
رواه الترمذي وقال حسن صحيح
وقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
لحزاب القرآن احب اليانا من
حفظ بعض حرفه (ثم) سجع
الاستماع في الجدية يقدم (الاكثر
قرأنا الاقبة) لجمعة الفضيلين
(ثم) يليه (الاكثر قرأنا الفقه
(ثم) يليه (قارئ) أي حافظ لما
يصح في الصلاة (فقه) ثم يليه
(قارئ فقيه) ثم قارئ عالم الفقه
مسئلته من شرطها وأركانها)
واجابها وسطاها ونحوها
(ثم قارئ لا يعلم) أي فقه صلاته
بل باقي العبادة فتصع امامته
(ثم) ان اسنوا وفي عدم القراءة قدم

غريب (و) تسن (صلاة) توه أنه، فنبذنا تطهر ثم يصلي ركعتين ثم يستغفر الله تعالى
لجده شاعى عن أبي بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل يدن من
ثم يقوم فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله الا غفر له ثم قرأوا من ان افعلوا حاشة أو طموا
أنفسهم الى آخر الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب لكن من رواية أبي الوفا
هو ضعيف (وعند جماعة وصلاة التسبيح وصلاة) قال الحسن بن علي بن فضال ليس في حديث
وتنقض به كالتصحيح أو ربما مضى فيه قال الموفق والخطيب أناس غلاباس فان التوافق
والفائض لا يشترط فيحتمل حديثه في قوله (أربع ركعات يصلي في كل ركعة بالتسبيح تسوية
ثم يسجد وسجدتين) ويذكر غيره غير متقبل أن أربع ركعات ثم يقول أي حصان الله والحمد لله
والله الله والله أكبر (في ذكره عن مشران) يقولها (بعد ركعة من أي الركوع) (عشران
يقول في سجود مشران) يقولها (بعد ركعة من مشران) في سجود مشران (بعد ركعة من قبل
أن يقوم مشران) يقول (كل ركعة في كل ركعة) من الأربع ركعات (يقولها) أي صلاة
التسبيح على التواضع لها (كل يوم مرة فان لم يفعل) كل يوم (في كل ركعة مرة فان لم
يفعل) كل جمعة (في كل شهر مرة فان لم يفعل) كل شهر (في كل سنة مرة فان لم يفعل) كل
سنة (في الصمصة) لما روى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لعباس بن عبد المطلب يا عباس ألا أعلمك ألا تفعل بك عشرة اتصال اذا
أنت فعلت ذلك غفر لك ذلك كله وأوله آخره وقد جمعوا حديثه بخطه وعنده صغيره وكبيره
وعلايته عشرة اتصال ان فصل أربع ركعات وذكر ما تقدم (و) تسن (صلاة) تسجد
ونافان شاة الله آخر باب صلاة (الجمعة) موعظة (و) تسن (سنة الوضوء) أي ركعتان عقبه
وتقدم (و) تسن (أحياء من الشهداء) للغير (وتقدم) وأنه من قيام الليل (وأما صلاة
الغائب والصلاة الانسية ليلة نصف شعبان فعدة لا أصل لها قال الشيخ وقال وأما ليلة
النصف من شعبان فغيرها أفضل (وكان) في (السلف من يصلي فيها السكنا الاجتماع في الأحياء
في المساجد ليلة ١٥ وفي احتساب بقاياها) أعلمة النصف من شعبان (ما في) أحياء (ليلة
الصد فقامه في كلام) عبد الرحمن بن أحمد (بن زجب) القنادي ثم المذني (في)
سكبه السبي (المطابق) في الزناقرو بعضه حديث من أحياء اللي العبد بن ليلة
النصف من شعبان أحياء قلبه يوم عزت القلوب رواه المنذري في تاريخه بسنده عن ابن
كردوس عن أبيه قال جماعة وليلة عاشوراء وليلة أول رجب وليلة نصف شعبان وفي الرامة وليلة
نفسر جب وفي الفتيون الظهور والمصر وليلة ذلك جماعة وهو أشهر نصف الاختيار
وهو قياسي نصه في صلاة التسبيح وأوله وفي آداب القاض صلاة لقاد يوم ليلة كثرهم صلاة
من أراد سقروا باقي في أول الحج قاله في الفروع

وقد فعل محمد بن النضر وسهمي كذا... واستبوا جرحه حسدا لا به حقيقته وبعجابه كما روي زيد
ابن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والجمع فسلم به سجد فباروا له جماعة وفي لفظ
الداود قطعي فز به سجدنا أحد وقرأ عمر يوم الجمعة على النبي سورة الأخرى حتى إذا جاء السجدة
الناس انما غر بالمجود في سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فالتزم عليه وسلم به سجد عمر رواه
الأخري ومالك في لفظ وأما فيه ان الشافعي يفرق علينا السجدة إلا أن نشاء ولم يسجد ومنهم
من يسجدوا وهذا لا يحضر من الصلاة ولم يتكبر فكانا جاحدا والأولان به محمولة على التذنب
واغماض من تركه بقوله وإذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون تكلما واستكبارا كما يليق

كما استأشع عند الشفوع
عنده قال القسري في باب الله
الورع احتساب الشروع زاد
القاضي عياض في المشرق
خروفا من الله تعالى (ثم يقرع)
ان استوفى كل ما تقدم
وتشاحوا فن قرع صاحبه فهو
أسبق قياسا على أذان
(وصاحب البيت) الصالح
للإمامة وتوابعه أحيى بالأمه
من حضرة في بيته لقوله عليه
الصلوة والسلام لا يؤمن الرجل
في بيته ولا يداود عن مائتين
الحويث رثرفوا من زارقوما
فلا يؤمنهم وليؤمنهم رجل منهم
(وامام المسجد) الراتب الصالح
للإمامة (ولو) كان (عبد الحق)
بالإمامة فيه ولو حضر أخته وأقرا
كصاحب البيت ولا ابن عمر
أخي إرضاه وعنده ما جدي صلي
فيه مولى له صلى ابن عمر معهم
فما لو كان يؤمنهم قال وقال
صاحب المسجد أسبق رواء
البيعي يستجدون التقدّم
عليه يسى عاظم هو ينفر عنه
قال في الفروع وينبغي بحسب
تقدمهما لأفضل منهما (الامن
ذي سلطان فيما) فيقدم ذو
سلطان على صاحب بيت وامام
المسجد لقوله عليه الصلاة
والسلام ولا في سلطان وأعلمه
الصلاة والسلام عتيان بن مالك
وأصافي سيوتما ولعمرو ولايته (و
ألا بعد قبلي أولى من) (سيد في
بيته) بل السدولانية على صاحب
البيت ولا تترك امامة مسجد في
شريعة وعبد (وحرولي) امامة
(من عبدا) من (مبعض) لانه
اكل وأشرف (وهو) أي البني وكذا المكتوب (أولى من عبد) لان فيه بعض اكلية وأشرفية

الذهب (لا يرفعونها) أي في الصلاة لقول ابن عمر كان لا يفعل في السجود متعق عليه وهو
مقدم على الأول لانه أخص منه (وبان) لما موم متابعه امامه في صلاة الجهر) اذا اجبقت تلاوة
لعموم قوله عليه الصلاة والسلام واذا سجدا وسجدوا (فقرع) أي ترك الامم متابعه امامه
في سجدة التلاوة في الصلاة الجهرية (عندما بطلت صلاته) لتعمده ترك الواجب ولو كان هناك
مانع من السماع كحدو طرش لانه لا ينع وجوب المتابعة (ولا يقوم ركوع في الصلاة أو
خارجها ولا سجدة الذي بعد الركوع عن سجدة التلاوة) نص عليه لانه موجود مشرووع
أشبهه سجود الصلاة قال في المذهب ان جعل مكان السجود ركوعا لم يجز وبطلت صلاته (واذا
جحد في الصلاة) التلاوة (ثم قام فان شاعرا أخر ركع وار شاعرك من غير قرعة) لان القرعة قد
تقدمت وروى عن ابن مسعود (وان لم يسجد الفأري لم يد السمع) المتقدم (وهو) أي
سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة) في الاعراف والركوع والركوع والركوع من سجدة سجدة
(وفي المجمع ثنتان) وفي الفرقان والفالم تنزيل وهم السجدة (وفي المجمع ثلاث) في التيمم
والانشاف وقرأ باسم ربك وروى الامام أحمد عن حمروعي وابن عمر وابن عباس وفي التيمم
روى موسى انهم سجدا في المجمع سجدة وثم سجدة وروى عنه بن ماهر قال قلت لارسول الله
أفضلت سورة الحج يا نبي الله فقال هم ومن لم يجد بها لا يقرأها رواه أحمد وأبو داود
واحتج به أحمد في روايته بانه عبد الله مع أن في سنده ابن لهيعة وقد تكلم فيه وسجد عليه
الصلاة والسلام في التيمم وسجدت مع المسجون والمسكرين ورواه البخاري من حديث ابن عباس
وعن أبي هريرة قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وروى ابا باسم ربك رواه
مسلم (وسجدة) من ليست من هزائم السجود بل سجدة تشكر (لارسول الله) البخاري عن ابن
عباس قال من ليست من هزائم السجود وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها
وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيها ما داود في سجدة تشكر اراء الله في فعل هذا (سجدة
لما خرج الصلاة) أن سجدة (فيها) أي الصلاة (تظل صلاة غير الجاهل والناسي) كسائر
سجدة التشكر ومما وضع الحداد في الاعراف وفي الركعة بالذوق والاحمال وفي النحل
ويعملون ما يذكرون وفي بني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وفي من خرج وامجدوا بكيا وفي أول
الحج يعمل ما يشاء وفي الثانية لملك تغفرون وفي الفرقان و زادهم تقورا وفي النحل رب العرش
لهم وفي الم تنزيل وهم لا يستكبرون (وسجدة) من عبد امون (لانه قام الكلام فكان
السجود عنده وانهم واقرأ آخرها وفي الانشقاق لاسيما (وبكر) من اراد السجود
للتلاوة (اذا سجدة لا تكبير) احرام) ولما خرج الصلاة فلا في الخطاب في الصلاة لم يثبت
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد
وسجد ما عدا راء اوداود وظاهره انه كبر واحدة (و) يكبر (اذا فرغ) من السجود لانه تكبير
مفرد فشرع التكبير في ابتداءه وفي الرفع منه كسجدة السجود وحسب الصلاة (و) مجلس في غير
الصلاة) اذ ارفع راسه لان السلام عقبه فشرع ليكون سلامه في حال سجده بخلاف ما اذا كان
في الصلاة (ولعل جلوسه مندب) ولقد لم يذكر واجلوسه في الصلاة لذلك قاله في الفروع
وتعمد في معناه في المبدع (ثم يسجد تسليمة واحدة عن يمينه) فتنزل تركا عما أسوسه والمحدث
وتحليله التسليم لانها صلاة ذات احرام فوجب التسليم فيها كسائر الصلوات قال في المبدع
وتجزي واحدة نص عليه وعنه لا يجزئه الا ان كان ذكرا القاض في الخرد وعنه لا سلامه لانه
لم ينقل (بلا تسجد) لانها سلام لا ركوع فيها فشرع فيها التسليم كسلامة للحناءة بل لاسن
نص عليه (ويكفيه سجدة واحدة نصا) للاختيار (الاذا جمع سجدة تين معاني سجدة لكل واحدة

أما من مسافر فممن أن قصر
فإن أم كرت (أو قصر) أولى
من أمي لأنه يقتدر على تركي
الخصائص واستقبال القبلة
(وعرضي) وهو الثاني بالفتن
والقصر أولى من بدوي وهو
الثاني لأنه أدعى لأن الثاني على
أهل البادية الحلف وقلة المعرفة
بحدوده وأحكام الصلاة قال
نصائي في حق الأعراب وأحد
أن لا يعلم واحد منهم ما أنزل الله
على رسوله ولذلك لم يعلمهم من
يتعلمون عند (موقوف) الأولى
من متميم لأن الموضوع ليس
المحدث بخلاف التيم (ومعبر)
أولى من مستعير في البيت المأجور
لأنه مالك لمعنته وذلك معنى
قوله (أولى من منهم) المتقدم
ببانه وتكره أمامته الأولى
ثلاثة لاقتيات عليه (غير
أمام مسجد) رتب (ومصاحب
دع فحصر) أمامته غير ثلاثة
كأسي (ولا تصح أمامته فأسي
مطلقاً) أي سواء كان فسخه
بالاعتقاد أو قبل المحرم لقوله
نصائي إني كان مؤمناً كن كان
فاسقاً لا يستون وحديث ابن
ماجه عن جابر مرزوق أن
أسر أذر جلا ولا أعري مهاجر ولا
فاجرمون إلا أن يقهر سلطان
مخاف سوطه وسيفه وسواه أعلن
فسقه أو أخته له وضع خلف نائه
العدل ولا يؤرم فاسقاً فاسقاً لأنه
يكنه رفع ما عليه من النقص
ويصل من صلى خلف فاسق
معلنًا ومن صلى بأجر فمبطل

سجدة) إذا قصد الاستماع وكذا لو قرأ سجدة واستمع أخرى لتعدد السبب ونص عليه في رواية
البرازاطي في سورة البقرة قال ابن رجب ويخرج عنه بكتفي واحدة قال في المنتهى ويكره
بشكرها أي يكره السجود بحسب تكرار التلاوة (ومعجده لها) أي التلاوة (والسليم ركنان)
لما تقدم وفيه عدد السجود كذا نظر الثاني لا يكون ركنًا لنفسه إلا أن يراد كونه على الأضواء
السبعة المتقدمة (وكذا في رقم من السجود) ركن وعلى هذا فتكبر الخطأ والرفع واجب
كما في سجود صلب الصلاة وأما الجلوس لتسليم فمقبى ما يه (ويقول في معجده لها يقول
في سجود صلب الصلاة) أي سجدتي في الأعلى وجواباً لك في المبدع (وإن زاد غيرهما ورد
لحسن رومته) أي ما ورد (الله) كمن لي بما عندك (أرضع) أي أخرج (عن جلوزا وإيجها
لي عندك ذخر أو قبليها مني) كما قبلت من عبدك (داود) لحديث ابن عباس رواه أبو داود وإن
ماجه وانه مذي وقال غير يسومنه أنا فخذ وجهي الذي خلقه صورته وشق سمه ومصره
بحوله وقوته (والأفضل سجود عن قيام) لما روى أحمد بن راجه به بإسناد من فائده أنها
كانت تقرأ في العصف فإذا انتهت إلى السجدة قامت فجدت وتبعتها صلاة النفل (ويكره
لأمام قراءة سجدة في صلاة) لأنه لا يجوز جثثاً ما بين سجدة وسجدة ولا فإن لم يسجد لها كان نازكاً
للسنة وإن سجد لها أوجب الإبهام والتضييق على الأمر فذلك السبب المنقضي إلى ذلك
أولى (ويكره للأمام) (سجودها) أي أقرأه سجدة في حلقته لأنه يخط على الأمر من (ما
فعل) أي سجدة للتلاوة في صلاة (غير الأمر من المتأخرين) لأن ليس بتأول ولا مستمع
(والأولى السجود) متابعة للأمام (ويكره اختصاراً بأن السجود وهو أن يصحبه أو ركعة
واحدة) أو وقت واحد في غير صلاة (بصديقي أو أن يسقطها من قراءته) ثلاثاً سجدة لكل
الموقوف كلاً ما يحدث وبه اختلاف بالترتيب (ولا يقتضي هذا السجود إذا طأل الفصل كما
لا تقتضي صلاة كسوف) صلاة (استسقاء) ونجدة وسجود عقب الرضوخ وغيرها بخلاف الراتب
استمعاً للفرأض (وتسبب سجدة الشكر عند تجديد نعمة ظاهرة أو دفع بتمه طاهرة عامتين)
له ولتأس (أو في أمر شخص) نصاً كخسدة ولد أو مال أو جاه أو نصرة على عهد حديث أبي بكر
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ناداه أمير به خرساً جدار وأما جدار الترمذي قال حسن
غريب العمل عليه عندنا كثر العلماء كذا روى الخاكم وصححه وسجدته الصلاة
والسلام حين قال له جبريل يقول الله من صلى علي فليصلي عليه ومن سجد علي فليسجد عليه روى
أحمد وروى البراءة عليه الصلاة والسلام خرساً جدار حين جاءه كتاب على من اليمن
بسلامه جدار روى البيهقي في المعرفة وفي السنن وقال هذا إسناد صحيح وسجدتين شفعني
أمتهم فأجيب روى أبو داود وسجد الصديق حين جاءه قتل مسلمة روى أحمد وسجد على حين
رأى هذا النعمة من الخوارج روى أحمد وسجد كعب حين بشر بنبوة الله عليه وقصته متفق عليها
(والأولى) أي وإن لم تشترط في النعمة الظهور (فمنع الله في كل وقت لأخصي) والمعلم يهنون
بإسلامه من المأرض ولا يغفلون في كل ساعة (ولا يسجد له) أي الشكر (في الصلاة) لأن
مبه ليس منها (أن دخل بطلت لا من جاهل وناس) كما لو زاد فيها سجوداً (وصفتها) أي سجدة
الشكر (وأحكامها كسجود التلاوة) وتقدم (ومن رأى من صلى في دنه سجدته وسجده وغيره)
أي وبغير حضوره (وقال الحسن الذي عافى عما ابتلاه به فوضعتني على كثر من خلق
تصلياً وإن كان) مثلي (في دنه) سجد وقال ذات يوم كعبته وبسأل الله العافية) قال إبراهيم
الخطي كما ترون كهون أن سجدوا الله العافية فبعضه المتبلى ذكره ابن عبد البر وروى الخاكم أنه
عليه الصلاة والسلام سجد له في زمن وأخرى روى يقره وأخرى روى في نفاثي بالنون والسين
خلفه قاله ابن القيم ون أعظم بالشرط فلا بأس نصاً (إلا جسدته فبغيره) أي الفاسق وإن تغتفر أخرى خلفه

وان لم تكن كانت تلك الصلاة
ظهراً لها (وأن خاف أن) لم
يعلى خلف فأسقى (أذى صلى
خلفه) لما تقدم من قوله عليه
السلام والآن بقره
بسلطان الخ (وأعاد) نصاً (أن
واقته) أى القاسق (في الأفعال
منشرد) بأن لم ينوالا فنداهمه
(أو) واقفته في الأفعال (في ساعة
خلفه بام) عدل (لم يبد) لأنه لم
يقعد بفاسق وكذا أن أقمت
السلامة فوق المسجد والأمام
لا يصلح ويصل خلفه من لا يعرفه
(وتصح) الصلاة فزنى ونقل (خلف
أبى أم) لأن فسده تلك
الحاستين لا يحل بشئ من أركان
السلامة ولا شروطها (و) تصح
خلفاً (ألف) لأنه ذكر مسلم عدل
كثير فصحت امامته كالخمس ثم
أن كان مقتراً قال لا بد من غسل
القباسة التي تحت القلقة والا
فهي معفو عنها لا تؤثر في
بطان الصلاة (و) تصح الصلاة
خلف (أقطع يد) أو (أقطع
رجلين أو أحدهما) أى أقطع
يد أو رجل إذا أمكنه القيام
والإقامة (أو) أقطع (أنف)
فتصح امامته كفسره (و) تصح
خلفاً (كذب من لم يعمل المعنى)
كجرحه بالحد وضمها لله وشعره
سواء كان المؤمن مثله أو لا لأن
مدلول اللفظ باق لكن مع
الكرامة كباقي ما كان يمكن كثير
الذين لم يكرهه كمن سبق له سب
أقل من يحل من ذلك وشعره
قصد (و) تصح خلف (العمامة)
بالمس الذي يحسك والفاء
(و) خلف (التيامة الذي يكرهه)
(و) خلف (من لا يفسح بعض الحروف) كالقاف والصاد (أو) كان (بصر مع الكراهة) في

والشئين المحصن قبل ناقص الخلق توقيل الميت على وقيل غلط العقل (قال الشيخ ولو أراد الدماء
بصفر وجهه في التراب وسجد له يدعوه فيه فهذا سجود لأجل الدعاء ولا شيء عنه والمكره
وهو السجود بلا سب)
(فصل) في ذكر الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (أوقات النهي خمسة) هذا هو
المشهور وظاهر الحرق وتبعه بعضهم أنها ثلاثة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى
تغرب ويوم شمل وقين وعند قيامها حتى تزول ولما عتد على أحداث عمر وأبي هريرة وأبي
سعيد (مد طلع فجر ثمان إلى طلوع الشمس وبعد طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أى قدر
(ريح) في رأى العين (وعند قيامها) أى الشمس (ولو يوم جمعة حتى تزول) وبعد فراغ صلاة
عصر حتى تشرق الشمس (في القروب) لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه
وعلم منه أن النهي يتعلق من طلوع القمر نص عليه لما روى ابن عمر فروقاً الصلاة بعد الصبح
لركعتين رواه أحمد والترمذي وقال هذا ما أجمع عليه أهل الطواف لم يلق الترمذي لأصلاة
بطلوع الفجر الاركعتي الفجر وعن ابن المسيب نحوه رواه ابن عتبة بن عامر ثلاث ساعات
كان النبي صلى الله عليه وسلم يتأنا أن تغيب فيهن أو أن تغيب فيهن مونا حين تطلع الشمس بازغة
حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تغيب الشمس وحين تضيئ الشمس للغروب حتى
تغرب رواه مسلم والظهيرة شدة الحر وقتها العصر يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض
ويضع يدهما من فوق عفتروحه ثم ضامهما حتى يشددها أى يغيل ومنه الضيف تقول أضفت
فلانا إذا ألتصا بك وأزنته عندك ويتعلق النهي في العصر بطلوعها لا بالوقت قال في المبدع
غير خلاف فعله (ولو) فملت العصر (جماع وقت الظهر فمن صلى العصر منع الطلوع) الج
تقدم الامام سبقتي (وأن لم يصل) العصر (غيره ومن لم يصل) العصر (لم يمنع) الطلوع (وأن
صل غير) قال في الشرح لا تصل في ذلك خلافاً عن منع الصلاة بعد العصر (والاعتبار
فراغها) أى صلاة العصر (لأبشر وعقبه) أو أومر بها ثم قبلها (فلا) أو قبلها (لم يمنع من
الطلوع حتى صليها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد العصر ولا تصح في ذلك إلا بفرغها
(وتقبل سنة الفجر بعد) أى الفجر (وقبل) صلاة (الصبح) لما تقدم من حديث الترمذي
أصلاة بعد طلوع الفجر الاركعتي الفجر (و) تفعل (سنة الظهر بعد العصر في الجمع تقدمها)
كان (أو تأخيراً) لما روت أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم
بعد العصر فبلى ركعتين فقلت يا رسول الله صليت صلاة لم أكن أراك فعلها فقال في كنت
صلى ركعتين بعد الظهر بأنه قد مضى فبلى ركعتين فقلت يا رسول الله ما كان أن أركعتين متفق عليه
(و) الخامس من أوقات النهي (إذا تضرعت) الشمس (في القروب حتى تغرب) لما تقدم
(وبحورضة والقراض) في كل وقت منعه لمع قوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة
أو نسيها لم يقبلها الله تعالى وحديث تأخيرها بعد الصلاة الفجر بام عنها حتى طلعت
الشمس ثم هادى يا سبقت الشمس متفق عليه إنما يدل على جواز التأخير لا على تأخيرها عن العمل
(و) يجوز (فعل المنتور) في كل وقت منها (ولو كان نذرهما فيها) بأن قال الله على أن أصلي
ركعتين عند طلوع الشمس ونحوه لأنها لا واجبة فاشتبهت القراض (و) يجوز (فعل ركعتي
طواف فريضة كان) الطواف (أو تلاً) في كل وقت منها لحد بش جبر بن مطهر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف لا تعتموا أحدا طواف بهذا البيت وصل فيه في أى ساعة
شاع من ليل أو نهار رواه الأثرم والترمذي وقال صحيح وهذا أذن منه عليه الصلاة والسلام في

فقط ما في جميع أوقات النبي ولأن الطواف جائز في كل وقت جمع كونه صلاة كذا لتركه كنه
تيماله (و) يجوز (إعادة الجماعة إذا أقبلت وفي المسجد ولو مع غير امام إلى وسواء كان على
جماعة أو وحده في كل وقت منها) أي من أوقات النبي لما روي يزيد بن الأسود قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العجر فلما قضى صلاته إذا هو برجلين لم يصليا معه فقل
ما منكما أن قد ليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحلتنا فقال لا تفعلنا قال صليما في رحلتك
ثم أقبلت معك جماعة فليصلوا معهم فأنما الحكم نافذ وهذا نص في العجر وبقية الأوقات مثله
ولأنه متى لم يصل لحقته همة في حق همة في حق الإمام وظاهر ما دخل وهم يصلون لا يبعد
خلاف الجماعة عنهم الشارح وهو نص في حق الإمام وظاهر ما دخل وهم يصلون لا يبعد
جماعة ثم دخل المسجد وهم يصلون أي معهم كالتيمم لكن قال ابن نجيم وغيره لا يوجب
الدخول ويجوز صلاة حائز في الوقتين الطويلين فقط وجماعة العجرو (بعد صلاة العصر)
لطول مدتها قالان تغار فيهما يختلف منه علم (و) لا يجوز الصلاة على جنازة (في الأوقات
الثلاثة) لحديث عقبة بن عامر وتقدم وذكر ما صلاة مقرنا بالدفن يدل على إرادته صلاة
الحائز ولا لأنها صلاة من غير الجنس أشبهت النوافل (الأن يخاف عليها) يجوز سقطا للضرورة
(وغيرهم) الصلاة (على قبر) على (غائب وقتي) مطلقا (فلا فرضا) لأن المجمع الصلاة
الجنازة في وقت النبي خشية الانتفاع بالانتظار بها إلى خروج وقت النبي وهذا المعنى
منتف في الصلاة على القبر أو على الثائب (ويعبرم التطوع بشيها) أي المقتنة السابقة
(في شيء من الأوقات الخمسة) لما تقدم من الأحاديث (و) يحرم (إيقاع بعضه) أي بعض
التطوع بغير المستثنات (فيها) أي في أوقات النبي (كان شرع في التطوع فدخل وقت
النبي وهو) أي التطوع (فيها) أي في الصلاة النافلة فيحرم عليه الاستدانة لعموم
ما تقدم من الأدلة وقال ابن نجيم وظاهر الفرق أن إتمام النفل في وقت النبي لأمر به ولا
يتعاطى بل يحتمل (و) أن شك هل دخل وقت النبي (الأصل بقاء الأمانة حتى يسلم) دخوله
بشاهدة أو أخبارا عرف (وأن ابتدأ) أي الغل (فيها) أي في أوقات النبي والمصادف وقت
منها (لم يفتقدوا) كان (حائلا) بالحكم أو وقتي لأن النبي يقتضي الفساد (حق)
ما له سبب كسجود تلاوة وشكر وسنة رتبة) كسنة الصبح إذا صلاها بعد صلاة الفجر أو
بعد العصر (و) كل صلاة (كسوف) واستسقاء (وتحمة مسجد) وسنة وضوء الاستسقاء لعموم
النبي واعتبار مجموعها على أحاديث التحية وغيرها لأنها حادثة وتلك مبيعة والصلاة بعد
العصر من خصائصه عليه الصلاة والسلام وعلى منع تحية المسجد وقت النبي (في غير حال
خطبة الجمعة فيها) أي في حال خطبة الجمعة (تفعل) تحية المسجد بركعه (ولو كان وقت قيام
الشمس قبل الزوال) لما روي أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم غشي عن الصلاة نصف
النهار اليوم الجمعة رواه أبو داود (بلا كراهة) علم أن الوقت وقتي أولا شتاء كان أو صيفا
لعموم ما سبق (ومكة كغيرها في أوقات النبي) لعموم الأدلة

باب صلاة الجماعة

ومن يجوز امامته ومن الأولى بالامامة وموقف الامام ولأمرهم وما يبيح ترك الجماعة من
الاعداد وما يتعلق بذلك شرع لهذه الأمة تركه تنبيه محمد صلى الله عليه وسلم الاجتماع السادة في
أوقات معلومة فيها ما هو في اليوم واليلة لاكتوبات ومنها ما هو في الأسبوع وهو صلاة الجمعة
الفرض الأبدية لأنه خارج عن ركن الصلاة فلم يصح اقتداءه لا قدر عليه كما لا يخرج من القرعة (الاراتب بسجد) إذا عجز عن

ومنها ما هو في المنتهك وأهو صلاة العبد من الجماعة كل يكمل ومنها ما هو عام في السنة وهو الوقوف بصفة لأجل التواصل والتواضع وعدم التقاطع (أقلا) أي الجماعة (اثنان) إمام وأمام فتنقذ (جمعا) الحديث أي موسى رفوعا لاثنين فافوتها ما جماعة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث مالك بن الحويرث إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم لا يؤمكم إلا بيوتكم كما كبر كما وأبى من عباس مرة واحدة مرة (في غير جمعة وعيد) لاشتراط لصديق معالي ما يأتي بالله وقص في فرض وتقل (ولو أتي) والأمام رجل أو أتي (أو بعد) والأمام خرا عبد أو بعض (فان أم بعد أو) أم (زوجته كانا جماعة) لهم ما سبق من قوله عليه الصلاة والسلام اثنان فافوتها ما جماعة (لا تنقد الجماعة) (بصرف في فرض) والأمام بائع لا راسي لا يصلح أن يكون إماما في الفرض وعلم منه أنه يصح أن يؤم صغيرا في تقل لأن النبي صلى الله عليه وسلم إمام ابن عباس وهو في الفلوه منه يصح أن يفرض كالولام رجلا متفلا كما في الكافي (وهي) أي الجماعة (واحدة) وجوب عين لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقتبض لهم الصلاة فلتقتطع منكم معة فأمر بالجماعة حال التوقف في غيره أولى يؤكده قوله تعالى وأزكواهم (أزكواهم) وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزل صلاة على المنافقين صلاة العشاء صلاة الفجر ولو لم يظن من خلفه لا يؤمها ولو جازوا فندمتم بالصلاة فقام ثم أمر رجلا يصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خز من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأمر في عليهم بوجوبها لنا رمت في عليه وروى إسماعيل بن عيسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أني سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضي له قصلي في سنة فرفض لي فلما ولي دعاه فجاهل تسع النساء فقال لهم قال نأحبر وأه مسلم وعن ابن مسعود قال لقد رأيتنا وما يفتلضضنا إلا منطلق في مأمون النفاق ولقد كان الرجل يؤتي به يهادي بين الرجلين حتى يقيم في الصف رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وبعض وجوب الجماعة أن لا تشرعها حال التوقف على صفة لا يجوز إلا من كانت عليه وأباح الجمع لأجل الطر وليس لك إلا المحافظة على الجماعة ولو كانت متعلا جاز ذلك (لوجوب كفاية) كأحد الوجهين للشافعية مستلذين بقوله عليه الصلاة والسلام ما من ثلاثة في قرية ولا نودون ولا تنفك فيهم الصلاة إلا أوتوا عليها الشيطان رواه أحمد (فيقاتن نازكها) أي الجماعة لحديث أبي هريرة المتفق عليه (كاذان) الظاهر أنه تشبه لفتي أي ليس وجوب الجماعة كفاية كاذان فان وجوبه وجوب كفاية كما تقدم في محل أن يكون للمنفى ويقاتل نازك الجماعة كفاية كاذان لكن الأذان أغما بقاتل على تركه أهل البلد كهم بخلاف الجماعة فله يقاتل نازكها وان أقامها غيره ولا نوجوبها على الأعيان بخلافه وقوله (فصلوات الخمس المؤذات حضروا فورا) متعلق بواجبة (حق في خوف) شديد أو غير مقوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية لا نها تزلت في صلاة الخوف والغالب كون التوقف في السرفق الأمن وفي الحضرة (على الرجال إلا الحرة والقادرين) عليها (دون) غير الخمس لئلا يوردوا كسوف والوردون المقصود من الخمس ودون (النساء) والنساء) والصبيان ومن يفرق أوله عند ما يأتي آخر الباب لما يأتي (أي) لا ليست الجماعة (بشرط الصلوة) أي الصلوات الخمس كما احتار ابن عثيمين قيا ما على الجمعة تدبر ابن عباس رضيهم مع السنادي فلم ينع من اتباعه عن غير يقبل إقامته الصلاة التي صلاها وأبى ابن المنذر وروى عن غير واحد من الصحابة منهم ابن مسعود وأبو موسى قالوا من مع السند لم يحسب من غير صلاة صلاة لكن قالوا لا تبرع لا يصح عن صاحبنا في كونها شرطا (الأي) جمعة (وعيد) فالجماعة شرط قيام على ما يأتي وتوضيحه (و) حيث تقر راتنه السبت شرط الخمس

صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فبذل جالساً وسلياً ورواه قوم قياماً فاشاؤا اللهم أن اجلسوا فلما انصرف قال أغما حصل الأمام يؤمهم به إلى أن قال وإذا صلى جالساً فاجلسوا أجمعين متفق عليه قال ابن عبد البر روى هذا رفوعاً من طرق متواترة (وتصح) صلاتهم خلفه (قيا) لأن القيام هو الأصل ولم يأمر عليه الصلاة والسلام من صلى خلفه قائماً بالأعادة (وان اعتل) الإمام (في اشتها) أي الصلاة (فجلس) بعد أن ابتدأها قائماً (تأمر) خلفه (قياماً) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في فرض مرة قائماً وصلى أبو بكر رضي الله تعالى عنه والناس خلفه قياماً متفق عليه من حديث عائشة وكان أبو بكر ابتدأهم الصلاة قائماً كما أحب به أحمد فوجب أن يؤمها كذلك والجمع بين الأخبار أولى من دعوى النسخ ثم يخبر أن يكون أبو بكر رضي الله تعالى عنه هو الإمام كما روى عن عائشة وأنس (وان ترك إمام ركناً) مختلفا فيه كمالاً بينه ملا تأويل أو تقليد أعاد هو ومأموم (أو) ترك إمام (شرطاً) مختلفا فيه كسفر أحد للعائنين في فرض (بلا تأويل أو) (لا تقليد) لم يجهد أعاد (أو) ترك إمام (ركناً) عنده وحده (أو) ترك (شرطاً) عند موحدته (عللاً) لأنه مكن أو شرط (أعاداً) أي الإمام والمأموم أمال الإمام فلكره أنه تدرك عليه محبة صلاته ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم على صلاته بالأعادة أمالاً من فلا تقامه من لم تصح صلاته قوله عالم المعقول

(و) ان ترك امام ركعتا او شرطا أو واجباً (عند ما موم وحده) كخفي صلى بحسبي وكشف عاتقه ولم يطمئن ولم يكبر لا نقاله (لم يعلنا) لان الامام قصر صلاته لنفسه فخصت خلفه وكان الصلابة رضي الله تعالى عنهم صلى بعضهم خلف بعض مع اختلافهم في الفروع (وان اعتدله) أي المروءة من ركعتي أو شرطا واجب لا يعتقد الامام (ماموم) جماعته أي هي ركنيته أو شرطية أو وجوبية (فان خلافه) أي بان انه ليس ركن ولا شرط ولا واجب اعتدنا امام (امام) ماموم وحده لا يفتقد بطلان صلاة امامه (نقص) الصلاة (خلف من خائف) ماموم (في فرع) لم يبق (في) كالمصلاة خلف من يرى حصة النكاح غير عولي أو شهادة لقل الصلابة ومن بعدهم فان خالف في أصل كعتلة أو فرغ فسعى به بمن شرب من النبيذ ما لا يسرك مع اعتقاد صحبه وادمن على ذلك لم تقع الصلاة خلفه لفساد (ولا انكار في مسائل الاجتهاد) أي ليس لاحد أن ينكر على مجتهد أو يقلده فيما يوسع فيه الاجتهاد ولو كان المصعب واحدا لم يقطع بينه (ولا نصح امامة امرأة) لرجل لما روي ان ما جعن جابر فورا لا تؤمن امرأة رجلا ولها لا تؤمن لرجل فلم يصح أن تؤمهم كالجنون ولا امامتها انما تختص في أكثر الاحتمال أن يكون ذكر (و) لا تصح امامة (خفي) لرجل لا احتمال أن يكون امرأة (أي ولا نصح امامة خفي) لثلاثي الاحتمال أن يكون لامرأة أو مامومون كوروا لفرق بين الفرض والنفل ولو

فانما (نقص من مفقود أو غير عذر وفي صلاته) أي المنفرد (فصل مع الاثم) لانه يلزم من ثبوت النسبة بينهما مجزء معلوم ثبوت الاجوفيهما والا فلا نسبة ولا تقدر (وتقتل الجماعة على صلاته) أي المنفرد (يسمى وعشر في رتبة) ليدشأن عز قال تال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تقتل على صلاة الفرد يسبح وعشر بن درجة واما الجماعة الا للناسي واما داود قال ابن هبيرة لما كانت صلاة الفرد مرة أثبت الفرد فلما اجتمع مع غيرها أشبهت ضرب الصدوق كانت خفا فضربت في خمس فصلوات خمسا وعشر بن وهي فاية ما يرتفع اليه ضرب التي في مثله وأدخلت صلاة المنفرد وصلاة الامام مع المصاحفة في الحساب (ولا ينقص آخره) أي المصلى منفردا (مع العذر) لما روي احمد الحارثي ان الثاني صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كرت لهما كان يعمل صحبة معا قال في الفروع وجوب توجه احتمال تساويهما في أصل الامر وهو الجواز والفضل بالمصاحفة (وتسن) الجماعة (في مسجد) لحد ث زيد بن ثابت مفروعا صلوا أي الناس في بيوتكم فان اقبل صلاة الفرض في بيتك الا لا تكتبه بغيره عليه لما فيه من اظهار الشعار وكثرة الجماعة (وله فعلها) أي الجماعة (في بيتك) (في صلاه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع على الأرض مسجد أو طور أو ناعما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته متفق عليه (و) فعلها (في مسجد أفضل) لانه السعة وسد ث لاصلا لغير المسجد الا في المسجد يحتمل لاصلاة كاملة جماعة بين الانصار قال بعضهم وأما خفي في بط والمدارس فهو هارقي من اقامتها في المساجد ثم ان كان ذهبا الى المسجد يؤدي الى انفراد أهله فانهم كالمصاحفة في بيته فخصه بالواجب ولذا الامر بين فصل الصلاة في المسجد فداو بين فعلها في بيته جماعة بين فعلها في بيته فخصه بالواجب ولذا الامر بين فعل الصلاة في المسجد في جماعة يسيرة ونهها في بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد أول (وتسحب) الجماعة (لنساء اذا اجتمعن منفردات عن الرجال سواء كان امامهن منهن أولا) لفعل عائشة وأم سلمة ذكر ما روي لطفن ولان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بورتان فجعل لهما مؤذنا يؤذن لهما وأمرها أن تؤم أهل دارها رواه ابو داود والدارقطني ولانهم من أهل الفرض أشبهن الرجال (وبياح لمن ضرور جماعة الى جال نفلات غير مطليات) يقال نظفت المرأة نفلا من باب تيسر اذا انتزرت بها الترك الطيب والادهان وتفتل اذا تطيبت من الاشداد وذكر في الخشية (ياذن ازواجهن) لان النساء كن يحضرن على عهد عليه الصلاة والسلام كما ياتي في الباب وفي صلاة الكسوف وكثر من نفلات ثلاثين وكونه باذن أزواجهن لما ياتي أنه يحرم خروجها بغير اذن زوجها (ويكره حضورها) أي جماعة الى جال (لحسناء) شابة أو غيرها لا ينافيها الاقتتان (وبياح) المنصور (انفراها) أي غير الحسناء فنه غير مطية باذن زوجها وبها يتأخيرها الخبير (وكذا عجائس الوفا) وأولى (ونافي تمتع قريبا) وأخر الفصل الثاني من الباب (وان كان طريقه الى المسجد منكرا فليصلي مع المسجد) وكذا لو كان المنكر بالمسجد فضر (وسكره) بحسبه (وباني) آخر الباب (قال الشيخ زولي) (كذلك) اتيان المسجد (الاشبه في حكم غيره فعل) واتصم عليه في الفروع (فان كان البلد نارا وهو المكان (المخوف) من فروع البلدان (لا لا أفضل لأهله الاجتماع في مسجد واحد) لانه أهل الكلمة وأوقع للبيعة فانما جادهم خبر عن هذوهم جمعة جميعهم يتشاوروا في أمرهم وان جادهم عين الكفار رأى كثرتهم فاخبر بها الاوراعى لو كان الامرال لسمرت ابواب المساجد التي لشعور اجتمع الناس في مسجد واحد (والفضل لفريق الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة بالمحضور) لان قيمته في ثواب عمارة المسجد وتحصيل الجماعة لمن يصلي فيه

صلى رجل خلفهما لم يعلم ثم علم انهما
 ٢٩٦ الامام فوعل من صحت امامه رجل الى رجل وخشي وامرأة وامامة خشي وامرأة لامة

والاخذ اكثر التمتع
 ان كانا احدى المرأة والخشي تارئين
 والى حال الامين فصح امامتها
 بهم (في تراويح فقط) لحديث ام
 ورقة كانت بارسولة الله اني احفظ
 القرآن وان اهل بيتي لا يحفظونه
 فقال خذني الى اهل بيتي فاحفظوه
 وصلى من وراءهم لحمل هدايتي
 التمل جماعتهم وبين ما تقدم
 (ويشقان) أي المرأة والخشي
 (نسخة) أي خلاف الرجل
 الذين جعل الصلاة بخبر (ولا)
 تصح امامته (بغير بائع في المرض)
 لقول ابن مسعود لا يؤم الغلام
 حتى يثقب عليه الحدود وقول
 ابن عباس لا يؤم الغلام حتى
 يهتتم روعا الاثر ولم ينقل
 عن غيره من العامة ما يخالفه
 ولان الامامة كالوالمسي ليس
 من اهلها والامامة من غير
 ليس من اهل الصان (واصح)
 امامة صلي بائع (في نفس)
 كتر اوع وروى صلاة كسوف
 واستسقاء لانه متفعل يؤم متفلا
 (و) تصح امامته (في فرض)
 وقت كظهور عصر (عنه) أي
 الصلي لانه انقل في حق كل منهما
 (ولا) تصح (امامة حديث) حدثنا
 أكبر أو أصغر يصل من (ولا)
 امامة (نفس) أي يصله أو يؤم به
 أو بغيره فحاشا غير مفعولها
 (يعلم ذلك) أي حديثه أو غيره لانه
 أشل بشرط الصلاة مع القدرة أشبه
 المتلاعب (وان جهل) امامة حديثه
 أو غيره (مع) يصل (مأموم)
 ذلك (حتى) اقتضت الصلاة
 (صحت) الصلاة (لمأموم وحده)
 أي بدون امامة لحديث البراء بن
 عازب انصلي اليك يا قوم اعد صلاة وتتم تقوم صلاتهم

رواه محمد بن الحسن الحراني وروى عن عمر
 يسلم

يأتى بين الأصغر شيئا منه ولا
أفتنه قادر على الأقوال الواحدة
بما يحسنه (فان تصد) غير الأولى
أدغام ما لا بدغم أو أدال ما لا
يبدل أو ألحق الحذف لفتى (أو
قدر) أى (على أصله)
فكره (أو زاد) من بدغم أو يبدل
أو لم يكن كذلك (على فرض
القراءة) أى الفاتحة وهو (عجز
عن أصله عبدالم نصح)
صلاته لانه أخرجه بذلك عن كونه
قرا فاهو كسائر الكلام قاله
الفرع و بكتفان اعتدلا حسنة
(وان أحله) أى أصل الحسن
الفتى (يأزاد) على فرض قراءة
(سبوا أو جهلا أو لاقه سمعت)
صلاته سجدة كالمدوم (ومن)
الحسن (الجميل) الفتى (منع حمزة
أهدنا) لانه من أهدى الهدية
لاطلب للهداية ومن اقتدى بمن
لا يعرف حاله لم يجب البحث عن
كونه قارئا غلابا لانتساب فان قال
بعد سلامه سبوت هن الفاتحة
لزم مع من معه الاعداد وان لم يجهز
في جهز بقول أم رث نسبا
أو لكونه جائزا لم يجب الاعداد
وكان أن لم يقل ذلك لكن
تخصب الاعداد احتسابا (وكره
أن يؤمر رجل امرأة أجنبية)
منه (فاكثر) من امرأة الأجل
فيهن) لانه عليه الصلاة والسلام
نهى عن خلوة الرجل بالمرأة أو
لنه من مخالطة الوسواس لكن
أن كان مع خلوة مؤمن وان لم يحضره
أو أجنبيات معهن رجس أو
محرم فلا كراهة لانه لانه
كن يشهدنا الصلاة معه عليه
الصلاة والسلام (أو) أن يؤمر
(قوما أكثرهم يكره بحق) أى لخلل دينه أو فضله بحيث أجم امامه مردونه لانه لا يخلو وصلاهما

من صلاة الامام أشبه ما أدرك ركعتا كادرك المسافر صلاة اللطم ولاه ما لم ينزوى الأصغر
التي هو عليها وهو كونه مأموفا في أن يدرك فضل الجماعة (ومن أدرك الركوع معه) أى
الامام (قبل رفع رأسه) من الركوع بحيث يصل المأموم إلى الركوع المحزى قبل أن يزول
الامام عن قدامه (غير شاك في أدراكه) أى الامام (وا كما أدرك الركعة ولم يدرك معه
الطمانينة إذا طأما ن هو) أى المسبوق ثم لحقه لم يدركه مرة واحدة أو اذ اجتمعت الصلاة
وحن محبوبا فاجدوا ولا تمدوا شيئا ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة وراه أو أودا باستاد
حسن ولاه لم يفته من الأركان غير القيام وهو يأني به مع التكبيرة ثم يدرك مع الامام بقية
الركعة وعلم منه أنه لم يزل هل أدركه أو كما أولاً يستدجلو سجدته هو وتقدم في بابه وان كبر
والامام في الركوع ثم لم يركع حتى رفع امامه لم يدركه أو أدركه ركوع المأمومين وان أتم التكبيرة
في انحناءه انتقلت فصلا وتقدم (وأجزأه) أى من أدرك الامام را كما (تصكيرة الاحرام
عن تكبيرة قال ركوع نصا) واحتج به بقول زيد بن ثابت وابن عمر ولا يعرف لهما مخالفت في
الحضنة ولاه اجمع عبادان من جنس واحد في محل واحد فإزوال كن عن الواجب كطواف
الباردة والوداع قبل لقائهم لو كانت تكبيرة الركوع واجبة لم تنقطع فاجاب بان التقاضي
أو جب القراءة أو سقطها اذا أدركه را كما قال ابن رجب في الفاعدة الثامنة فغير هذه
المسئلة فدل على أن تكبيرة الركوع تحزى في حال التام خلاف ما قوله المتأخرون (وايانه)
أى المسبوق (بها) أى تكبيرة الركوع (أفضل) خروجا من خلاف من أوجهه كائن عقيل
وابن الجوزي (فان نواها) أى نوى للمدرك في الركوع الاحرام أو الركوع (بالتكبير فلم تنعقد)
صلاته لانه شرك بين الواجب وغيره في أنه أشبه ما لو عطس عند رفع رأسه فقال لا يوافق الجهد
هنا ما نهى على احترام الشان ووجهه في الشرح لاننية الركوع لاثنا فينية الانتشاح لانهما
من جملة العبادات وان نوى بتكبيره الركوع لم يحزرك لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها (وان
أدركه) أى المسبوق (بعد الركوع لم يكن ملزما للركعة وعليه ما تنصتوا لافعل) لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا جتمع إلى الصلاة ونحن معجود فاجدوا ولا تمدوا شيئا الحديث والمراد
بتأنيته في الأقوال ان يأتي بتكبيره الانتقال عما أدركه فيه وما في السجود من التسبيح وما بين
السجدين وأما التسبيح اذا لم يكن محلا لتشهد فلابجب عليه (وان رفع الامام رأسه) من
الركوع (قبل احراره) أى المسبوق (من دخوله معه) فسن كيف أدركه للغير (وعليه) أى
المسبوق (ان يأتي بالتكبير في حال قيامه) لوجوب التكبير لكل انتقال بعينه المصل
(ويخط مسبوق) أدرك الامام بعد رفعه من الركوع (بالتكبير) أى لا يخططه (ولو أدركه
ساجدا) نص عليه لانه لا يعتد به وقد ناهى عن التكبير (وقوم) مسبوق (لقضاء التكبير
ولم تكن) الركعة التي قام اليها (ثانيته) أى المسبوق لانه انتقال بعينه أشبه سائر الانتقالات
(فان قام مسبوق) قبل أن يسلم الامام (التسليمة الثانية بلا عذر بغير المفارقة) للامام (لزمه)
أى المسبوق (العود ليقوم بعدها) لانها من جملة الركن ولا يجوز مفارقتها بلا عذر (فان لم
يرجع) المسبوق (انقلبت) سجدة (نفلا) بلا امام ونظامه لا فرق بين العمد والذكر وضد هذا
وهذا واضع اذا كان الامام يرى وجوب التسليمة الثانية ولا انقضاء خرج من صلاته بالاولى
خصم ما بعض المالكية فانه ربما أسلم الثانية رأسا كيف يصنع المسبوق قبل لا يفارقه
قبلها (وان أدركه) المسبوق (في سجوديه بعد السلام لم يدخل معه) لانه خرج من الصلاة ولم
يسجد اليها حتى وأحدث فيه لم تبطل (فان فعل) أى دخل معه في سجود السجود بعد السلام

بغير حق لم يكره ان يؤمهم (ولا بأس بامامه ولو زنا واطيق ومتنى بلان ونحس وحسني واعرابي اذ اسأل دينهم وصلوهم) أي الامام له يوم حديث يؤم القوم اقرؤهم الكتاب الله تعالى وقالت عائشة في ولد الزنا ليس عليه من وزر او حش في قل تعالى ولا تزول ذرتي ولا ترى ولان كلا منهم حرم في دينه فليصلها منكم (ولا بأس ان يات متوخى يتعمد) لا تمتطيه والترضى اولي (وبصع اثنام مؤدى صلاة من الجنس) يقاضها (وبصع عكسه) وهو اثنام كافي صلاحه بها كظهر اناه خلف ظهر قضاء وعكسه لان صلاة واحد ولو اختلف الوقت (و) يصح اثنام (قاضيا) أي الصلاة (من يؤم بقاضيا من) يوم (آخر) كظهر يوم خميس خلف من يقضي ظهر يوم اربعاء ويخوفا لماتدوم (لا) يصح اثنام مصلي ظهر مثلا (بصع غيرها) كصبر لاختلاف الصلاتين (ولا) يصح اثنام (مفترض) بمتنقل لقوله عليه الصلاة والسلام فلا تغفلوا عليه متفق عليه وكون صلاة المأموم غير صلاة الامام اختلافا عليه لان صلاة المأموم لاتتادي بنية صلاة الامام لكن تصح العبد خلف من يقولها سائنة وان اعتقد المأموم انها فرض كفاية لعدم الاختلاف عليه فيما يفعله (الا اذ اصلي) امام (يسم في خوف صلاتين) وهو الوجه الرابع فيصع (وبصع عكسها) أي

(لم تنعقد صلاته) لاسر (وما أدرك) المسبوق مع الامام فها آخر صلاته فان أدركه فيها بعد الركعة الاولى كالثانية والثالثة (لم يستفتح ولم يستنموا يقضي) المسبوق (والها) أي اول صلاته (يستفتح) لم يتعدوا بقرا السورة) ولو أدرك ركعة من الصبح مثلا لم يقرأها على التي أدركها وهي ترتيب السور كما اشار اليه ابن حبيب لما روى احمد عن ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أدركتم فصلا أو ما فاتكم فاضوا ورواه النسائي من حديث ابن عينة في هذه اللفظة فاضوا ولا أعلم رواها عن الزهري غيره وفيه نظر فقد رواها احمد عن عبد الله بن زريق عن مسهر عن الزهري وقويته عن ابن عمر بن عبد الله بن مسعود في رواية لمسلم واقتض ماسقط والمقضي هو الفاتت فيكون على صفته (لكن لو أدرك من زيادة أو غير ركعة تشهد) التثنية الاولى (حق قضاء) ركعة (أخرى) نما كالأولى (أخرى) ان ما أدركه أو قل صلاته وما يقضيه آخرها لقوله عليه الصلاة والسلام ما أدركتم فصلا أو ما فاتكم فاتوا متفق عليه من حديث أبي قتادة وأبي هريرة وأجيب بان المقضي فاقوا قضاء الجميع بينهما وانما لم يتقدم أدرك ركعة عقب أخرى لثلاثين قصير هذه الصلاة لانه لو تشهد عقب ركعتين لم يقطع الزيادة على الركعة الثانية شيئا وما عاذه الصلاة بمكة ولا ضرورة الى تركها فلان الاثنان هما (وبغير) المسبوق اذا قضى ما فات (في الجهر) بالقرأة (في صلاته الجهر) غير الجهر (بعد غفارة المأموم تقدم صفته الصلاة) وفي هذا ايضا يخرج تكبير العبد والقنوت فلا يغتنم من قنتم امامه لانه آخر صلاته (و يتورك) المسبوق (مع امامه) في موضع تركه لانه آخر صلاته وان لم يمتدح قلت جلوسه واجمين حيث متابعة الامام في كلام الفروع هنا مل (كما يتورك) المسبوق (فيما يقضيه) للتشهد الثاني فعلى هذا لو أدرك ركعتين من ربه فيصلي مع الامام متورا كمتابعة له للتشهد الاول وجلس بعد قضاء الركعتين اضا متورا كانه بعد سلامه (وبكر) للتشهد الاول فصاحي بسلامه (التسليتين) لانه تشهد واقع في وسط الصلاة فلم يشرع فيه الزيادة على الاول جعلت وهذا على وجه التغافل فان كان للتشهد الاول فالواجب منه المرة الاولى دليل قوله (فان سلم) الامام (قبل اعمامه) أي المسبوق للتشهد الاول (قام) المسبوق لقضاء ما فات (ولم يتعمد) ان لم يكن واجبا عليه (وتقدم) في حقه الصلاة (وان فاتت الجماعة استحب ان يصلي في جماعة أخرى فان لم يجد) جماعة أخرى (استحب لمصنعه ان يصلي معه) لقوله عليه الصلاة والسلام من تصدق على هذا الفصيل معه وتقدم (ولا يجب فعل قرأته على مأموم) روي ذلك عن علي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال احمد في رواية ابن داود اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة وعن أبي هريرة فروعا انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كفر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه النسائي الترمذي وصححه احمد في رواية الاثرم وسلم بن الجراح ولان القرأة لا تجب على المأموم بالكلية لما أمر بتركها من اجل سنة الاستماع وعن عبد الله بن شداد فروعا من كان له امامة فقرأه الامام له قرأه ورواه مسعود احمد في مسائل ابنه عبد الله والدارقطني بقدر وروي حسنا من طريق ضايف واصح انه مرسل وهو عندنا حقه قاله في شرح المنتهى وقال ابن مسعود لا أعلم في السنة القرأة متخلف الامام وقال ابن عمر قرأته تكفيل وقال علي بن ابي طالب من قرأ خلف الامام وقال ابن مسعود وددت من قرأ خلف الامام ان خلا فامرتا روي ذلك مسعود المراد به القرأة على المأموم بصلها الامام عقب والاقص

تمام متفعل بغير ضم لان فينية الامام ما فينية المأموم وهو نية التقرب بزيادة وهي نية الوجوب فلا يلزمه وجوبه بل هو نية التبع وجوبه لا يلزمه ايضا

فأكثر متقدما عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة تقدم وقام أصحابه خلفه وسلم وأبى داود وأبو حنبل وأبو علقمة أحدهما عن غيره والأخر عن يساره فأخذ يديهما حتى أكامهما خلفه وأسندهما أيضا فوسطه الصف وقربه منه (أد) اماما (للسراة) يقف (وسطا) بينهم (وحيث) الآن يكونوا عيانا أوفى طاعة وتقدم (و) (الأمرأة) أمتهن (تقف) (وسطا) بينهم (نبيا) روى عن عائشة رضي الله عنها ورواه سعيد بن أم سلمة ولأنه أسرية (وان تقدمه) أي الإمام (عاشق) ولو يلزم بالصلاة خرج جميع أئمة غيري حتى وقف موقفه (لجمع) الصلاة (له) أي المأموم لأنه يحتاج في اقتدائه به إلى الالتفات في صلاته فيستدبر القبلة بعدد والأدنى التي مخالفة له في أمته وكلاهما يعمل الصلاة وعلم منه بمهارة الإمام فان جازعه فوقف في موقفه صحت جماعة وكذا تقدم بعد أحرامهم امامه بطلت صلاته وفيها الإمام منفردا (غير قارئة) أمته رجالا أميين في تراويح (أو) أمته (خائفين) أميين في تراويح فتقف خلفهم حديث أبو رقة وتقدم (وفيها إذا تقابل) أي الإمام والمأموم داخل الكعبة (أو تبارا داخل الكعبة) فيصحب الاقتداء لأنه لا يفتي تقدمه عليه (لا) تصح صلاته مأموم (إن جعل ظهره إلى وجهه امامه) داخل الكعبة تكرارها التحق التقدم (ولما

واجبة عليه نه عليه التماسي فلذلك قال (فيصحب عنه امامه ثمانية أشباه الفاتحة) لما تقدم (وهو بد السهو) إذا كان دخل معه في ركعة الأولى كما تقدم تفصيله في حدود السهو (والسنة قدومه) لما تقدم سيرة الإمام مستقرة أن خلفه (واقته الأولى إذا سبقه ركعة) من رابعة أو حو بها المتابعة (وهو بد تلاوة تأتي بها) المأموم (في الصلاة خلفه) فيها إذا (صعد الإمام لتلاوة سجدة فقرأها) الإمام (في صلاة سرعان المأموم أن شام لم يسجد وتقدم في الباب قبله) لكن قد يقال للمأموم أن يسجد ولا يصحح كما تقدم فلم يشرع السجدة في سجدة ما يشاء حتى يصحبها عنه الإمام إلا أن يقال توجه إليه الطلب باعتبار المتابعة فيصحبها عنه (وقول سمع الله إن حده وقول مل على السموات) إلى آخره (بعد الحمد ودعاء القنوت) إن كان سمع الإمام فيؤمن فقط والاقنوت وتقدم (وتسن قراءة) أي المأموم (الفاتحة في مكثات الإمام ولو) كان سكونه (لتنفس) نقله ابن هانئ (ولا يصح تفرقها) أي الفاتحة (و) تسن قراءة (فيها) لأبهره الإمام (فيه) لما روى جابر بن عبد الله قال كان تقرأ في الظهر والعصر خلف الإمام في ركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الأخيرين بفاتحة الكتاب ورواه ابن ماجه وعن علي أقر وأبي الر كعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورة ورواه الدارقطني وقال هذا استدل به صحيح قال الترمذي أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين يرون القراءة خلف الإمام ونحوه حاشي خلف من أوجبه لعموم الأدلة لكن تركناه إذا جهر الإمام للادلة في حق من تقدم استماعه على مقتضى الدليل (أولا) (يسمعه) أي بسن المأموم أن يقرأ إذا كان لا يسمع الإمام (لعمده) لأنه غير سامع لقراءته أشبه حال مكثته والصلاة السرية (فإن لم يكن للمأموم مكثات يركن) المأموم (في من القراءة) كراهة أن يقرأ (فما) لما تقدم (و) يقرأ المأموم نداء (مع الفاتحة وسورة في أولي ظهر وعصر) لما تقدم من جابر وعلى (فإن سمع) المأموم (قراءة الإمام كرهت له القراءة) الفاتحة والسورة لما تقدم وفيه تكرار إلا أن يحصل هذا إذا جهر السرية وما تقدم على الجهرية (فلو سمع) المأموم (جهته ولم يسمعها يقول) الإمام (ليرتقا) لأنه سامع لقراءة امامه (ومواضع مكثاته) أي الإمام (ثلاثة) أحدها (بعد تكبيرة الأحرام) ليستفتح ويشرؤفوع منه اختصاصها بالركعة الأولى (و) الثانية (بعد فراغ القراءة) لئلا يتمكن المأموم من قراءة السورة قاله في شرح المنتهى (و) الثالثة (بعد فراغ الفاتحة وتسحبها) سكتة بقدر الضميمة) ليرأها المأموم فيها (ويقرأ أطرش إن لم يشأ من الوجه) من المأمومين لأنه لا يحصل له مقصود استماع القراءة أشبه البعيد فان أشغل من الوجهه عن استماعها أو قراءة يقرأ (ويستحب) المأموم (أن يستفتح ويستعيد فيها بجهرية الإمام إذا لم يسمع) بعده أو سكتة لأن مقصود الاستفتاح والتعوذ لا يحصل باستماع قراءة الإمام لعدم جهره بخلاف قراءة الإمام وكالسرية

(فصل الأولى) أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع امامه من غير تحلف قاله ابن قيم وغيره وقال في المتقى والشرح وابن رزق بن فرحون وابن الجوزي في المذهب وغيرهم يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام بما كان فيه اه وذلك لحديث اغياجل الإمام لثبته بذاكره فذكره وإذا جهرت في الصلاة فالتحلف واجب (فلو سبق الإمام المأموم) بالقراءة وركع الإمام تسبه) للمأموم لما تقدم (وقطعها) أي القراءة لأنها في حقه مستحبة والمتابعة واجبة ولا تعارض بين واجب وسحب (بخلاف التشهد) إذا سبق به الإمام وسلم (في الثانية) المأموم بل يتنه (إذا سلم) امامه ثم سلم لعموم الأوامر بالتشهد (وإن وافقه) أي وافق المأموم الإمام في الأفعال (كره) مخالفة السنة (ولم تبطل) صلاته سواء كانت في

هـ وفي غير هذه) بان كانوا في الجبهة التي عن يمينه أو شماله أو موقفاً منته وأما الذين في ٣٥١ نحو ما في بعض النسخ فقد عطلوا

تصحيحهم لتحقى التقدم (و) إلا
(في شدة خوف) فلا يضر تقدم
الأمور للغير ويصح الاقتداء
(ان لم تكن متتابعة) أموراً لأموره
فان لم تكن متتابعة يصح الاقتداء
(والاعتذار) في التقدم والناظر
حاليها (عز وجل) وهو القبط
ولا يضر تقدم أصابع المأموم
لطول قدمه ولا تقدم رأسه في
السجود لطوله فان حمل قفله
فالاختذار بالآية لا ينافي العمل بالمتعدد
حتى لو لم يضر قدمه ما على
أمامه يضر كما لو قدم القائم رجليه
رفوعه عن الأرض لعدم احتكاكه
عليها (وان وقف جماعة عن يمينه
أي الإمام مع) (أو) وقفاً (بجانبه)
أي الإمام (مع) اقتداءهم به
لحديث ابن مسعود وصلى بين
عطفه والأسود وكان هكذا رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم قل
رواه أحمد لكن قال ابن عبد البر
لا يصح رفته والصحيح أن قول
ابن مسعود وأجاب ابن سيرين
بأن المسجد كان شقيقاً ورواه
البيهقي (وقف) لم يرد (واحد)
رجل أو حتى عن يمينه) أي
الإمام لإدارته عليه الصلاة
والسلام ابن عباس وجابر إلى
عنه لما وقفوا عن يساره وأما
قال في المذبح ويندب تحلفه
قليلاً خوفاً من التشديد ومراعاة
لقرينة فإن كان عدم جهة صفاته
لم يصح (ولا يصح) أن يوقف
الواحد (خلفه) لأنه لا يكون فذاً
(ولا) يصح أن يوقف مأموم فأكثر
(مع) لو يمينه) أي الإمام (عن
يساره) أن صلى ركعتين فأكثر لانه
خالف موقفه لإدارته عليه
الصلاة والسلام ابن عباس

الركوع أو غيره مخصص في الانصاف وقال عليه أكره الأصحاب (و) إماماً موقفاً المأموم الإمام
(في أقوالها) أي الصلاة (في ركعتي) المأموم (الأحرام) أي مع إمامه (أو) كبر المأموم
(قبل تسامه) أي تمام أحرام إمامه (لم تعتد) صلاته عداً كان أو موقفاً لأنه إن لم تعتد
صلاة (وان سلم) المأموم (مع) ركعه (في الركعة السابعة) وصحت صلاته لأنه اجتمع معه في الركعة
(و) أن سلم قبله عداً لا يعتد به (لأنه ترك فرض المتابعة متعمداً) لا تبطل إن سلم
قبل إمامه (موقوفاً) أي السلام (بعده) أي بعد سلام إمامه لأنه لا يضر من صلاته قبل
إمامه (والأ) أي أن لم يبعده بعده (بطلت) صلاته لأنه ترك فرض المتابعة أيضاً (والأ) أي أن سلم
المأموم عقب فراغ الإمام من التسليمين فإن سلم المأموم (الأ) أي الإمام (الثانية) أي لأنه لا يضر جديده
سلامه الثانية (و) سلم المأموم (الثانية) أي الإمام (الثانية) أي لأنه لا يضر جديده
عن متابعته إمامه (الأ) أي الإمام (الثانية) أي الإمام (الثانية) أي الإمام (الثانية) أي الإمام
الثانية حيث قلنا وجوباً فلا يجوز له ترك متابعته إمامه بلا عذر كالأولى (ولا يكره) إمامه
(سنة) أي الإمام (ولا موقفته) أي الإمام (بقوله غيرها) أي غير الأحكام والسلام كالقراءة
والتصحيح وسؤال المقرن والتشهد قال في المقرن (وغيره) أي سبق للمأموم الإمام
(يقضي من أفعالها) ركع أو سجود أو غيره كان ترك ركع أو سجود (قبل إمامه) عداً
لقوله عليه الصلاة والسلام إنما يصل الإمام لم يؤتم به فإذا كبر فأكبر ولو أفاكركم فاركعوا وإذا جحد
فاجحدوا وقال البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله من حمد لمن حمد من أحد منكم
حتى يتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً ثم تنحى سجوداً بعده وقال عليه الصلاة والسلام أما
يخشى أحدكم إذا وقع رأسه قبل الإمام أن يقول الله رأسه رأس حمار أو يجعل صوته صوته
حمار متقى طين (ولم تبطل) صلاته (أنه لم يأت به) أي بما سبق به إمامه (مع) وبدركه (أي
أي فيما سبق له) أي سبقه (وقد اجتمع معه في الركعة) أي سبقه (وقد اجتمع معه في الركعة) أي سبقه
به معه أي عقبه ولا تقدم تركه موقفتاً في الأفعال (فان لم يقل) أي رجع لاني به مع إمامه
(عدا) لما بطلت صلاته (لأنه ترك الواجب عداً) (وانفذه) أي ركع أو سجود نحو قبل إمامه
(جهلاً أو سهواً) ذكره لم تبطل صلاته لما تقدم من أنه سبق سجد وحديث في لاقى من
انقطاع والنسيان (عليه أن يرفع) يعني يرجع (لأنه) أي بما سبق به إمامه من ركوع أو سجود
ونحوه (مع) أي مع إمامه أي عقبه ليكون مؤتمراً بإمامه (فان لم يقل) أي ركع أو سجود
فيه (بطلت) صلاته لما تقدم (وان سبقه ركعتين) أي بان ركع أو سجود قبل ركوع إمامه عداً لما عدا
بطلت صلاته (نصاً) لأنه سبقه ركعتين كاملتين معظم ركعة أشبه بالسجدة والسلام واليه
(وان كان) ركوعه ورفع قبل إمامه (حاجلاً أو ناسياً) بطلت تلك الركعة إذا لم يأتها فقامت مع
إمامه (لأنه لم يقبل إمامه في الركوع) أي سجد المأموم (ركعتين) بان ركع (أو) ركع قبل ركوعه (أي
عن الخطأ والنسيان (وان سبقه) المأموم (ركعتين) بان ركع (أو) ركع قبل ركوعه (أي
الإمام (وهو ياتي السجود قبل رفعه عما عدا ما بطلت صلاته) لأنه لم يقبل إمامه في أكثر
الركعة (وصحت صلاته) (وان سبقه) المأموم (ركعتين) بان ركع (أو) ركع قبل ركوعه (أي
منهم ابن عمر وابن جلدان وصاحب المقرن) مع الإمام (بأن يترك مع إمامه) (و) يتركه في المنتهى ولا يبد
سابقاً بركن حتى يقصص منه فإذا ركع ورفع فتدبى بالركوع لأنه يخلص منه بالرفع ولا يكون
سابقاً بالرفع لأنه لم يخلص منه فإذا هوى إلى السجود فقد تخلص من القيام وحصل السبق بركعتين
ولا تبطل سبق بركن غير ركوع ذكره في المنتهى لأنه الذي يدرك به الإمام الركعة فتقوت

وجابر لما وقف عن يساره (وان وقف) أحد (يساره) أي الإمام (أحرماً) بالصلاة (أو أداره) الإمام (من ورأه) يمينه لم يثبت

ابن عباس وجابر (ان جاء آخر وقتها) ٣٠٢ اى الجناى والذى قبله (خلفه) امه السنة (والا) بان لم يقا خلفه (ادارها

الامام) (خلفه) لحدث جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الجنت قد جنت من ياره
 فانه يدى فادارها فاقضى عن
 عنه ثم جابر بن خرقم عن
 يار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاقضها بنا جميعا قد قضينا
 حتى اقامنا خلفه ورواه مسلم وابو
 داود فان شئى عليه او عليها
 الادارة (تقدم) الامام (هنا)
 لم يدر خلفه وبصير السنة
 وان بطلت صلاة أحد اثنين
 صفا بان لم يكن معه ما غيرها
 (تقدم الآخر) الذى لم تبطل
 صلاة (اليمينه) اى الامام (او)
 الى (من) حذرا من ان يكون
 فذل ان مكنته (أوجه) ماموم
 (آخر) فوقه يصل (معه) (معه)
 صلاتها (والا) بان لم يحسنه
 التقدم ولم يأت من يقف معه
 (قوى الفارقة) للسفر واقفا
 منصرفا او ابطلت (وان وقف
 انجناى صلاتهم) (نصح) صلاتهم
 لان كل واحد منهم يحتل ان
 يكون رجلا والباقي نساء ولا
 قصص صلاة رجل ليس معه الا
 امرأة كى ياتى (وان امر رجل
 امرأة وقت خلفه لحدث انس
 ان جدته ملكة دعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بطعام
 صنعتها قال ثم قال قوموا والاصل
 لكم فقامت الى حصر قد اسود
 من طول ما لبث فتعوضت بماء
 فقام عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقت انا واليتيم وراه
 وقامت الجور زمن ورائها صلى
 لنا ركعتين ثم انصرف وراه
 الجامعة الا ان ماضه (او) لم
 (شئى امر خلفه) تنق لاحتمال ان يكون رجلا فان امت امرأة فمن يمينها (وان وقفت)

بفواته وظاهره ان السبق بركنين بطل ان السبق بركنين بطل مع الحمد مطلقا (وان تخلف)
 الامام (عنه) اى من امامه (بركن بلا عذر) من نوم او زحام او غفلة ونحوه (فكالسبق به)
 اى بركن على ما سبق تفصيله (و) ان تخلف عنه بركن (لغيره) من نوم او غفلة او غفلة امام
 ونحوه (يفعله ويبلغه) وجوب الاله امكنه استدرا كمن غير محذور وقضاه (وتصح الركعة)
 فيستحبها (والا) اى وان لم يقبل ما فات مع امامه ويلحقه لعدم تركه من قبل ذلك (فلا) تصح
 ال ركعة بل تبنى لغوات ركعتها (وان تخلف) الامام (عنه) بر كعتا كتر لمن نوم او غفلة
 ونحوه (كزحام) (تأنيه) فيما يبق من صلاته (وقضى) الامام ما تخلف به (بعد سلام امامه جمعة)
 كانت (او غيرها كسوق) قال احمد في رجل نفس خلف الامام حتى صلى ركعتين قال كانه
 ادرك ركعتين فذا لم الامام قضى ركعتين هفت والقضى هنا ليس اول صلاته فاشا بل
 حكمه كى ما فات من صلاته معه (وان تخلف) الامام (بركنين) فغير عذر (بطلت) صلاته
 اثر كمنا ص الامام بلا عذر (و) ان كان خلفه بال ركعتين فاكتر (لمسكركم نوم وسهو وزحام
 ان آمن فوثق ال ركعة الثانية انى عاتركه كوتبعه) لتمكنه من استدرا كى لا يحد دور (وحسنت
 ركعتيه) فبم علم (والا) بان لم يامن قوت الثانية انى عاتركه (تبعه) لان استدرا كى الغائبة
 اذن يؤدى الى قوت ركعة فغيرها فتر كى حافظه على متابعا امامه (ولفت ركعتيه واتى عليها
 عوضها) فبم علم (و) لو زال عذر من ادرك ركوع الاولى وقدر فم امامه من ركوع الثانية
 تابعه فى السجود فتر كى ركعة ملققة من ركعتي امامه بذلك بها السجدة فى الثانية سجدة واحدة وتم
 جنته ولم يقل بالثلاثين فين نسي اربع سجدة من اربع ركعات فحصل الموالاة بين ركوع
 وسجود معتبر وان ظن غيرهما متابعه فحصل به لا يعتد به ولو ايقا تخلفه وادرك امامه
 فى ركوع الثانية تبعه وقت جنته وسجدة فتر كى متابعه وقضى كسوق (ويسن للامام تخفيف
 الصلاة مع اتمامها) لحدث ابي هريرة برفعه اذ صلى احدكم للناس فالتفت فان فهم السقيم
 والضعيف وذال الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ورواه الجماعة عن ابي مسعود وعنه
 ابن عمر قال جابر جل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاني لا تاخر من صلاة الصبح من اجل
 ظنا مما سئل بنا قال يا ابا النبي صلى الله عليه وسلم غضب في موعدة قط اشده ما غضب
 يومئذ فقل يا ابا الناس ان منكم متغيرين فاكره ابا الناس فليؤخر فان فهم الضعيف والكبير
 وذال الحاجة متفق عليه قال في المبدع ومعتانان يقتصر على ادنى الكمال من التسبيح وسائر
 اجزاء الصلاة اذ لم يؤثره امور التطويل فان آثر (كلهم استحب) لز والطول الكراهة
 وفى التفسير قال في المبدع وعددهم مختصر وهو عام في كل الصلوات مع ان سبق انه يقرأ
 الفجر بطول المفضل (و) سن للامام (ان يترى القراء والتسبيح والتشهد بقدر ما يرى ان
 من خلفه من يتقل لسانه قد اقبه وان يشك في ركوعه وسجوده فقدر ما يرى ان الكبير
 والصغير والشبل قد اقبى عليه) ليمكّن كل من المأمومين من متابعتهم من غير اخلال بسنة
 (ويسن له) اى الامام (اذا عرض في الصلاة عارض لبعض المأمومين يقتضيه خروجه) من
 الصلاة (ان يخفف كما اذا سمع بكاه صبي ونحو ذلك) لقوله عليه الصلاة والسلام انى لا قوم في
 الصلاة وانار بدان أطول في الاسم بكاه صبي فاحوزها عطفه ان اشق على أمه رواه ابو
 داود (وتركه) للامام (سرعته مع ما مفضل ما يسر) له كقراءة السورة والمرة الثانية
 والثالثة من تسبيح ال ركوع والسجود وبما غفر لى بين السجدة وبين اتمام ما يسر فى التشهد
 الاخير لى فى ذلك من تقويت المأموم ما يستحب له منه وقال الشيخ تقي الدين يلزمه مراعاة

مامومة (بجانبه) أي الامام وجلال كان أو خشي (فكرجل) فأن وقتت عن يمينه ٣٠٣ مسلم لأن مسامعهم خلويته (وإن

أما مومن تضرع بالصلاة أول الوقت أو آخره وغمره وقال ليس له أن يزيد على التقدّم الم شروع
وأنه ينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً ويزيدو ينقص للمصلحة
كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزدو ينقص أساناً (و) ينظرون قراءة القرآن كما لا يرى
أكثر من) قراءة (الثانية) لما روي أبو قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يطولني في ركعة
الأولى مفتق عليه وقال أبو سعيد كانت صلاة القاهر تمام فيذهب الذاهب إلى البيع فيقضي
حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ركعة الثانية على الله عليه وسلم في الركعة الأولى بما يطولها رواه مسلم
وليفقه القامد إليها ثلاثاً فبوت من الجماعة خشي (فان عكس) بأن طول الثانية عن الأولى
(فمنع) يجوز وينبغي أن لا يفعل (لما خلفته السنة) (ذلك) أي تطويل قراءة الركعة الأولى
عن الثانية (في كل صلاة) ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية (الاف صلاة) خوف في الوجه
الثاني كما يأتي (في صلاة الخوف) (ثلاثية أطول) من الأولى ثم الطائفة الأولى صلاتها ثم
ذهب لغيرهم ثم تأتي الأخرى فتدخل معه (و) (الاف صلاة) جماعة أقرأ أسير وانفاضة
لور وده (ولعل المراد لا أثر لتفاوت سير) أي إذا كانت الثانية أطول يسير لا ركعة لها
تقدم في سبع والثانية (وإن أحس) لأمام (بداخل وهو) أي الإمام (فركع أو غير ركع)
كان الداخل (من ذوي الميقات) وكانت الجماعة كثيرة (كره) للإمام (انتظاره) أي الحال
والثاني (يسعد أن لا يكون فيهم من يثني عليه) ذلك زاد جماعة أو طال ذلك (وكذلك) أن كانت
الجماعة يسيرة والانتظار يثني عليهم أو على بعضهم) فيكره لأن حرمة الإمام التي معها في
الصلاة أعظم من حرمة من ير بدخله فلا يثني على من معه لنفع الداخل (وإن لم يكن
كذلك) بأن كانت الجماعة يسيرة ولا يثني الانتظار عليهم ولا على بعضهم (استصحاب انتظاره)
لقد اخل في الركعة أو غير ذلك لأن الانتظار ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف
لادراك الجماعة وتوكل موجوداً ولما وجدنا (وليدنيان) أي أوفى المتقدم ولأن ذلك يحصل مصلحة
بلا مضرة فكان منسحباً كرفع الصلوات بتكبيره الأرواح (وإن استأذنت امرأة إلى المسجد ليلاً
أو نهاراً كركع أو ركعتين منها فاذن جرت تفلته غير من ينزل عليه) فتقوله عليه الصلاة
والسلام لا تمنعوا إماماً لله مسلحاً قدوة بين يدي خير من يضر من تفلت رواه أحمد وأبو داود
(الاف يفتي) يخرجهم إلى المسجد (فتنة أو ضرراً) فيمنعها عند القسدة (وكنا) أسمع
أفنته إذا استأذنت في الخروج للمسجد كره له منها إلا أن يفتي فتنة أو ضرراً (وله) أي
الاب (منعها من الأفراد) عنه لأنه لا يثبت دخول من يضرها أو يلق العار بها أو يضرها
أحمد والزواج أمك من الاب (فان لم يكن أسبغوا يلوها الحارم) أقيمهم منعه استصحاباً
للمنعاة قال في الفروع وهي هدف رجال ذوي الأرحام كأطفال أو لما كمل الخلف في المنعاة
و يتوجه أن عنه لا مانع ولا ضرر حرمانه على ولي أو على غيره أب (وإن في المنعاة ونهت
المرأة عن تطيبها لمخبر ومجد أو غيره) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام لم يضر من
تفلت والامر بالثني من منعه (فان تفلت) أي تطيبت فخرج (كره) كرهه القريم
قال في الفروع وذكر جماعة كره تطيبها لمخبر ومجد أو غيره وقهره أظهر اه فقد
جمع بين القولين (ولأنه يثبت أي تطهرها (الاف في الآية) وهي قوله تعالى ولا بدن
زينةن إلا ما هو من الآية (قال) الإمام (أحمد) في رواية أبي طالب (نظفها عورة) كثر
بها (فان أثر جت فلا تين شاولا خلفها) نصف القدم أي حبه (وأحب إلى أن تحيل
لكنها راعند يدها) واختار القاضي قول من قال المراد بها طهر من الزينة التي لا يشرع
مطلقاً لأن وجودهم كدمهم وكذا أثره لا تصح صلاته (أو) لم يقم مع رجل (في فرض الأصم) فقد أي فرد لأنه لا يصح إمامته

طهارة وهو موقوف وتجهيل
حدثه ابو نوح اسسته (ومن) اراد
الصلاة فوجد ان بيت الصوف
قان (ويجوز فرج) بضم الفاء
ونقصا أي شلاق صنف ولو
يبدل وقتها بها ويكرهه اليها
هرضا (او) وجد (الصف غير
مرصوف وقتها) اتصال حديث
ان الله ولائكم بصلوات على
الذين يصلون الصوف (والا)
أي وان لم يجد فرج وجده
الصف مرصوما (فمن بين
الامام) يقف ان أمكنه لانه
موقف الواحد (فان لم يكنه)
الوقوف عن بين الامام (فله ان
ينسبه بنفسه أو كلام) كقول
ليناخر أحدكم اكون معه صفا
وتقومه (او) ينسبه (ياشارعن
بقومهم) صفا فيمكن من
الاعتداء (وينسبه) أي يلزم
المنه ان يتأخر لنفسه لانه
الواحد لا يتم الا به (وكرهه) تنسبه
بجذبه اتصاله تصرفه فيه
بغير اذنه وعبد موافقه كاجبي
ولم يحرم بل صح في المعنى جواره
لعدم الحاحه اليه كسجود على
ظهر انسان أو قدمه لنام (ومن
صلى بارامام مع خلويته) أي
الامام ركعتين تصح (أو) صلى
فدا واما ان خلف امرأة ركعة
لم تصح صلاة ما كان أو
جاءه أو ناسيا أو عابدا لحديث
وابن عيسى بن مبدان النبي صلى
الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي
خلف الصف فأمره أن يعبد
الصلاة رواه أحمد والترمذي
وحسنه ابن ماجه ورواه ثقات
كالباقين المتأخرين أثبت أحمد واسحق

ابن مسعود وغيره لا يؤمن فمر بعض الخلق أو بعضها فانها النفسية ومن أحمد ان نسبة
الظاهره الشارح لكل شيء منها عروضة في الظاهر وعن ابن عباس مرفوعا الا ما ظهر منها الوجه
وإطن الكف (وصلاتها) أي المرأة (في بيتها أفضل) الغير المتقدم وظهره حتى من مسجد
التي صلى الله عليه وسلم لما روى أحمد وحسنه في القرو عن أم جبريل (أي جيل الساعدي
انها سجدت على النبي صلى الله عليه وسلم فقامت لرسول الله أي أحبه الصلاة لمعل قال قد علمت
أنك تحبين الصلاة) وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حرتك وصلاتك في حرتك خير
من صلاتك في دارك وصلاتك في مسجدك قولك خير من صلاتك في مسجدك قال داود بن غصن
لما سجد في أقصى بيت من بيته فان كانت تصل فيه حتى لقيت الله عز وجل (والجن مكفونون)
في الجنة اجاموا لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (يدخل كافرهم النار)
اجاموا (يدخل مؤمنهم الجنة) خلافا في حقيقة في أنه يصير زوايا أو نواهي العباد من النار
كالباقين وهم في عاقل قدر توابع خلاطين قال لا يكون ولا يشرب فيها أو انهم قد بين الجنة
أي ما حوشا قال في المنتهى وشرحه وتقدمهم للمجاهدة (قال الشيخ تواتر) أي
الجن (فيها) أي الجنة (ولا رونا) فيها عاكس ما في الدنيا (وليس منهم رسول) وأما قوله تعالى
يا معشر الجن والانس أليكم رسول منكم فليس كقولهم يخرج منهم أو لا يؤمنون والمرحان وأما
يخرجان من أحدهما وكقوله وجعل القمر من نور وأما هو في جهاد واحدة قال ابن حامد
الجن كالانس في التكليف والمبادات قال وسنذهب العلماء أخرج الملائكة من التكليف
والوعود والوعيد وقال الشيخ في الدين ليس الجن كالانس في الجسد والحقيقة فلا يكون ما لم يراه
ومنه وأما ما على الانس في الجسد والحقيقة لكنهم شاركهم في حسن التكليف
بالأرواح والنسب والهيل والتصرم بلا نزاع اعلم بين العلماء اه وبقل قولهم ان ما يدهم
ملكهم مع اسلامهم فتصعب معاملتهم ولا دليل على المنع ويجري التوارف بينهم وكما فهم
تأخر في يجوز قتله ان لم يسلم ويحرم عليهم ظلم الأديين وظلم بعضهم منا وتحل فيصحبهم ويولم
وقتهم طهاران وأما ما يدهم الأدي لا يصح أذى من الجن فليس منه والمشهد وان لم يكن
قد روى في التفرقة في وطن البشر لقوله عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يجري من ابن آدم
يجري الدم وكان الشيخ في الدين اذا اتى بالمصروع وهضم من مرهه وأمره بقاء فان انتهى
وعاد في المصروع أحد عليه العهد ان لا يعود وان لم يأت ولم يبق ولم يفارقه فربما يرضى فبأمره
والعزب يقع في الظاهر على المصروع وانما يقع في الحقيقة على من مرهه ولهذا اذا لم يكن
مرهه ويصح ويغير المصروع اذا أفاق بأنه لم يشعر بشيء من ذلك قال في القروع وأظن أني
رأيت عن الامام أحمد لم يقل شيئا ولا اقد ثبت أنه أرسل الجن مرهه ففارقه وأنه عاود
جدهم أو أحد فذهب أبو بكر المروزي بنقل أحمد وقال له لم يفارقه ولم ينقل ان المروزي
ضربه فله متناه لا يدل على عدم جواره

فصل في الامامة (اولها الامامة الاجرة امة الاقمة) لحديث أبي سعيد الخدري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأخفهم الامامة أقر وهم
رواه مسلم وعن ابن عباس مرفوعا ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم أقرؤكم رواه ابو داود (ثم
الاجرة امة الفقيه ثم الاقرا) جودة وان لم يكن فقيها المتقدم واما تقدم النبي صلى الله عليه
وسلم بابا بكر حيث قاله والبابكر فليس بالباس مع ان غيره في ذلك الزمن كان أقرامنه
وأخفهم كالباقين كعب وسعد بن جبل وزيد بن ثابت فالحال أحدهم بأنه أقرامنه على من
هو أقر انهم انصبا من تقدمه في الامامة الصغرى استحقاقه للامامة الكبرى وتقدمه فيها

على غيره وقال الطبراني لما استخفف عليه الصلاة والسلام أبا بكر بعد قوله يوم القوم أقرؤهم
صحة أبا بكر أقرؤهم وأعلمهم لأنهم لم يكونوا يتعلمون شيئا من القرآن - قد تعلموا معاصيه وما
رأبه كما قال ابن مسعود كان الرجل جالس مناديا على غير آيات لم يغايروا من حتى يعلم ما منين
والعمل من وأما قدم الأسود فمفعول لا كثر قرأنا لأن الجود لقراءة أعظم أجر لقوله عليه
الصلاة والسلام من قرأ القرآن فأقر به بكل حرف عشر حسنة ومن قرأ مؤلفا من قبله
بكل حرف حسنة رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال أبو بكر وعمر أرايا القرآن أحب اليكما
من حفظ بعض حرفه (ثم) أنا استوفى الجود وأوعدهما فالأولى بالأمة (الأ) كثر قرأنا
الافتة ثم لا كثر قرأنا (الفقه) ثم أنا استوفى القراءة (القارئ) الأفتة ثم القارئ الفقه ثم
القارئ المعارف فقه صلاته ثم لا فقه (ثم) والأعلى بأحكام الصلاة وإن كان أميا إذا كانوا كلهم كذلك
لحديث أبي مسعود البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤمر القوم أقرؤهم لكتاب الله
فإن كانوا في القراءة سواء علمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فقههم بحرفة فإن كانوا في
الحرفة سواء فاقدمهم سنوا ولا يؤمن من الرجل في الرجل في سلطانه ولا يتقدم في شئ على تركمه
الأمانة وراه مسلم (ومن شرط تقديم الأقراب يكون عالما بفقده صلاته) وما يتاجر به إلا إذا
لم يكن كذلك لا يؤمن أن يحل بشئ مما يستعير (حافظ الفقه) لأن الأولى لأصعب أمارة لا
عنه (ولو كان أحد الفتيين) المستوفى في القراءة (أفقه) أو أعلم بأحكام الصلاة (قدم) لأن علمه
يؤثر في تكميل الصلاة (ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على غيره أي) لا يصح المرافعة لأنها
ركن في الصلاة بخلاف معرفة أحكامها (ثم) أنا استوفى القراءة والافتة يقدم (الاسن) لقوله
عليه الصلاة والسلام لما كان بن الحويرث إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليكبركم وتحركم
أكثركم متفق عليه ولأنه أقرب إلى الخشوع وأجابه الدعاء (ثم) أنا استوفى فاقدم (فالأولى
الأشرف وهو من كان قريشا) لما قال الإمام الهجري بالكبرى لقوله عليه الصلاة والسلام
الأخمين قريش وقوله فمؤقر يشاؤا وتقدموها والشرف يكون بطو النسب (فتقدم منهم
بنوهاشم) القريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم (على من سواهم) كبن عبد شمس وقول
(ثم) الأقدم هجرة بسبقه إلى دار الإسلام (مسلم) وعلم منه فقدمكم الهجرة وأما قوله عليه الصلاة
والسلام لا هجرة بعد الفتح فالفتح لا هجرة من مكة بعد أن صار مدبر الإسلام (ومثله سبق
بالإسلام) فيقدم السابق به على غيره إذا استوفى عدم الهجرة كالأول أسلموا دار السلام لأن في
بعض النماذج حديث أبي مسعود كان تأوفي الهجرة سواء فاقدمهم مسلما أي أسلاما ولا تقربة
وطاعة كالهجرة (ثم) الأتقن والأورع (وقوله تعالى) أنا أكرمكم عند الله أتقاكم فيقدم على الأعر
المسلمين لأن مقصود الصلاة الخشوع وراحه أجابة الدعاء والأتقن والأورع أقرب إلى ذلك
قال القشيري في رسالته الأورع اجتناب الشهوات إذا قضى عياض في المشرق خوفا من الله
تعالى وتقدم الكلام على التقوى والزهد في الخطية قال ابن القيم الفرق بين الزهد ولورع أن
الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة والورع ترك ما يضر في الآخرة (ثم) أنا استوفى فاقدم
يقدم (من يختاره المبرر المصلون أو كان أعرافا لمسه) هذه طريفة له من الأصحاب منهم
صاحب النصول والشارح والمذهب كما في الفقه والمنتهى وغيرهما يقرع (ثم قرعة) مع
التشاح لأن سعدا أقرع بين الناس يوم القادسية في لاذنوا الإمامة أولى لأنهم تساووا في
الاستحقاق وتقدر الجميع فأقرع بينهم كسائر الحقوق (فإن تقدم المفضل) على الفاضل بلاذنه
(جاز) أي بمقامته (وكره) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا لم يجل القوم فليجوزهم من هو

بطلت وجهه في صحيح الترمذي (وإن رجع فذل المنز) تكون
لوت الركة (ثم دخل الصف)
قبل مسجد الإمام هجت (أو)
رجع فذل المنز (ثم) (فقه صلاته)
قبل مسجد الإمام هجت (صلاته)
لأن لما ذكره وأسمه فتصيح رجع
دون نصف ثم مضى حتى دخل
الصف فقال لله النبي صلى الله
عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد
رواه البخاري وضعه زيد بن
ثابت وابن مسعود وكانوا يذكرون
منه أن كرمه فأن لم يكن عندك
فصع لأن الرخصة وودت في
المدد ولا يلق به غير مقدم في
الكافي تصحح لأن المرفق
لا يختلف حقيقة افتواؤه عليه
(فصل في) في الاقتداء (بصح)
اقتداهم يمكنه (الاقتداء) اماماه
أي متابعتهم ولو كان بينهما أكثر
من ثلثائة فزاع (ولم يكن) مقتدا
(بالسجد) بأن كان خير منه
والإمام السجد وأخارجه أيضا
(ادارأي) المقتدى (الإمام أو)
رأى من وراءه) أي الإمام
(ولو) كانت رؤيته (في بعضها)
أي الصلاة (أو) كانت (من)
شك) لئلا يكون من مذهب
ولا يكتفي إذا سمع التكبير
أو كان) أي الإمام والمأموم (ب)
أي السجد (ولو لم يره) أي المأموم
(ولا) رأى (من وراءه) أو كان
بينهما حائل (أنا سمع) مأموم
(التكبير) لأنه يتمكن من
مناقبه والتعجب منه للاجتماع
(ولا) يكتفي سماع التكبير بلا
رؤية أو لونه وراه (أن كان

وشمل كلامه ما اذا كان الامام محمد ٣٠٦ آخر غير الذي به الامام فلا بد من رؤيته الامام او من رواه ولا يكتفي بسماع التكميل

كان (وان بينهما) أي الامام والامام (نهر يجري فيه السفن) لم يفتح فان لم يفتح فيه صحت (او) كان بينهما (طريق) ولم يفتح الصفوف حيث صحت (لأنه لا يفتح فيه) أي الطريق لجمعه وعيد وجنازة وتكفوها لضرورة ولم يفتح إلا ثاروا اتصلت الصفوف حيث صحت فيه صحت (أركان) الامام (في غير شدة خوف بسيفه وامامه في أخرى غير مقرر ونهيا) لم يصح الاقتداء لان المأمور بطريق واست الصفوف متصلة فان كان في شدة خوفه وامكن الاقتداء صح المعتبر (وكرر) علوا من مأمور لحديث أبي داود عن حذيفة مرفوعا اذا أمهل رجل القوم فلا يقومون في مكان أوقع من مكانهم وروى الدارقطني معناه بأسناده حسن (ما لم يكن) الدلو يسيرا (كدرجة منبر) لا يكره لحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فيه عليه ثم ركع ثم نزل القمري فبعث وهذا الناس معه ثم عادت فرغ فلما انصرف قال يا أيها الناس اغتسلوا ذلك لتأتوا بي ولتعلوا وصلاتي متقى عليه (وتفصح) الصلاة (ولو كان) الصلوة (كثيرا وهو) أي الكثير (نزاع فأكثر) من نزاع لأن النهي لا يعود إلى داخل في الصلاة (ولا بأس به) أي الصلوة ولو كثيرا (بأمر) كما لو صلى خلف الامام على سطح المسجد لما

خير منه لم يزلوا. سئل ذكره الامام أحمد في رسالته (واذا أذن الافضل للفضل لم يكره) ان يتقدم (نصا) لأن الحق في التقدم وقد أسقطه (ولا بأس ان يؤمر الرجل بأداء ما كراهة) اذا كان باذنه أو بمعية يقدم عليه كاتمم تصديق على أبيه أي فخامة (وصاحب البيت وامام المسجد ولو عبدا وذكره امامته) أي اذا كان امام مسجد أو صاحب بيت (بالأحرار) بغيرهم غير واحد من مأمورين بوجوبه وأذوا صلاوا خلف أبي سعيد مولى أبي أسيد وهو عهد رواه صالح في مسأله (أحق بامامة مسجدوه بيته من الكل) من تقدم (اذا كان) امام المسجد أو صاحب البيت (من تعج امامته وان كان غيرهما أفضل منهما) قال في المبدع بغير خلاف نعله لما روى ابن عمر أن أرضاه عندهما مسجد يصلي فيه مولى أبي فضلى ابن عمر معهم فسأله ان يؤمهم فأبى وقال صاحب المسجد أحق ولان في تقديم غيرهما فنيا ما كرهوا قبله (فيعبر) بتقديم غيرهما عليها بدون اذن) لانه اقتنيات عليهما (ولهما تقديم غيرهما لا يكره) لهما ان يقدموا غيرهما لا يخلو لهما (بل يصح) تقديمهما السبيلهما (ان كان أفضل منهما) مراعاة لحق الفضل (ويقدم عليهما) أي على صاحب البيت وامام المسجد (ذو سلطان وهو الامام الاعظم ثم نوابه كالنخعي وكل ذي سلطان أولى من جميع) نوابه (لانه عليه الصلاة والسلام أمر عثمان ابن مائل وأبا سفيان بن حربهما ولان له ولابنه عامة وقد قال عليه الصلاة والسلام لا يؤمن من رجل في رجل في سلطانه) وسيد في بيت بعدد أولى (الامامة) منه) لولايته على صاحب البيت (وحر) ولان من عهد ومن بعض) لانه أكل في أحكامه وأقرضه بصلح اماما في الجمعة والعيد (ومكاتب ومن بعض أولى من عهد) لحصول بعض الأكلية والأشرفية فيهما (وحاضر) أي مقيم أولى من مسافر لانه بمقامه فيقول المأمورين بعض الصلاة في جماعة (وبعد) أولى من أعي لانه أقدر على اجتذاب الضعفاء واستقبال القلة باجتهاده (وحضري) وهو الناشئ في بلد والقرى أولى من بدوي لأن الغالب على أهل البادية الجاهلية والمعرفة بحسب ود الله تعالى وأحكام الصلاة منهم من يتعلمون منه قال تعالى في حق الأعراب وأحدرا لا يعلموا أحدود ما أنزل الله على رسوله (ومتوضي) أولى من منجم لان الوضوء واقع للحدث بخلاف التيمم فانه مبني (ومعبر) في البيت العار أولى من مستعبر لانه مالك العين والمنفعة والمستعبر انما ملك الانتفاع (ومستأجر) أولى من ضدهم) كما تقدم فيكون أولى من المؤجر لانه مالك المنفعة وقادر على منع المؤجر من دخوله (فارقده) امامه صافرضي) أي أتم (المقيم كسوق) ما بقي من صلاته (ولم يكره امامته اذن كما مكس) أي كاماهه قائم المسافر (وان أتم) المسافر (كرهت) امامته بالمقيم خوفا من خلاف من منه نظر الى انما زاد على الركن نفل فيلزم اقتداء المقرض بالتقتل وجوابه الممتنع ان الكل فرض فذلك قول (وان تابعه) أي الامام المسافر (المقيم) صحت صلاته لان المسافر اذا نوى الأتمام لم يضر لم يصح فرضا (ولو كان الاعي أمم صحت امامته) لان الجمعي والعمم فقد حاسن لا يخلان شي من أفعال الصلاة ولا شر وطها فصحت مع ذلك لأنه مكالو كان أعي فذلك التيمم (وكرهت) امامته خوفا من اختلاف (ولا يصح) امامة طائفة بقول (كرهت) سارق وشارب خمر وغم وشهوة (وأعتقد) تخيار جبر راضى (ولو كان مستورا) لقوله تعالى أفن كانه مؤمنا كان فاسقا لا يستويون ولما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعا لا يؤمن امرأه رجلا ولا امرأته من غير مؤمنة الا أن يقرهه سلطان بحاف سوطه وسيفه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا أذنكم خيرا لكم فانهم وقدكم بينكم وبين ربكم لكس قال السبيعي عن هذا الاسناد ضيف ولان الفاسق لا يقبل خبره

نقطع الصلوة خلف الإمام ومن يجنبه (الا) أن يكون خطاه (عن يسار) ٣٠٧ أي الإمام (الإنسان) المنقطع) بقدر

مقام ثلاثة) راجعاً لخطا صلاته
قال ابن حاتم ومرويه في رواية
للكشي (وتكره صلاته) أي الإمام
(في طاق القسلة) أي الخراب
(أن منع) ذلك (مشاهدة)
روى عن ابن مسعود وغيره
لأنه مستر عن بعض المومنين
أشبهه بالوكان بين وبينهم حجاب
فنفق عن عين المحرمين أن
ليكن حاشية وأن يمنع مشاهدته لم
تكفره (و) تكفره (تطوعه) أي الإمام
(بعد) صلاة (مكتوبة) بموضعها
فصل الحديث المنع من شعبة
مرروها بصلين الإمام في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة
حتى ينقض عنه رواد أو رواد
ولأن في تحويله إعلاماً بصلته
لما ينظر (و) تكفره (مكتوبة)
أي الإمام (كثيراً) بعد
المكتوبة (مستقل القسلة
وليس ثم) (منع المثلثة) أي
هناك (نساء) لحديث عائشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا
سلم لم يفرقه إلا مقاراً يقول
الحمد أنت السلام ومنك السلام
تاركاً ما إذا الحلال والآخر أم رواه
لم يرضه إلا مومناً لا ينصرف
قبله لغيره إن لم يزل له فان كان
ثم نساء مكث وهو راجع حتى
بصرف النساء لغيره ولما احتل
انسان راجع (و) تكفره (وقوف)
بمومنين بين سوار تقطع الصفوف
عرفاً) تقول أنس كنت في هذا
على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواداً جليلاً أو رواداً ناه
فأبى أن يجله لأنه قطع فان كان
أصف من رواد ما بين السار يتن
لم تكفره (بالحاجة في الكل)
أي كل ما تقدم كمنع مسجد أو مطر (وينصرف الإمام) استحباً ببدء صلاته (أي المومنين) لحديث حمزة كان النبي صلى الله عليه وسلم

لحق في دينه ما شبه الكفار ولا له يؤمن هل شرائط الصلاة (ولو يمثله) فلا يصح أن يؤمن فاسقاً لأنه يمكن رفع ما عليه من النقص بالتوبة (علم حقيقة ابتداء أو لا بعد) المأموم (تأخلف)
ففي امامته واختار الشيعان أن البطالان مختص بظاهر الفسق دون نفسه قال في الوجيز
لا تصح خلف الفاسق المشهور فسقه لكن ظاهر كلامه وهو انه مطلقاً قال في المبدع
(وتصح الجمعة والعيد) خلف فاسق (بالعادة) أن تعذر خلف غيره لأنهما يختصان بالإمام
واحد فالتصحيح بخلافه يؤدى إلى نفو بينهما من سائر الصلوات ثم لو تعلقت في موضعين في
أحد جاعل فعلهما وراه ونقل ابن الحكيم أنه كان يصلى الجمعة ثم يصلى الظهر راجعاً (ولو)
خالف أدى) ترك الصلاة خلف الفاسق (صل خلفه) أي الفاسق دفعا للفسقة (وأعادها)
لعدم براعة (وإن نوى ما مومناً) (صل خلفه) أي الفاسق موقرة عدم الائتمار
به (ووافقه في أفعالها) أي أفعال الصلاة (صح) من صلاه (ولم يكفره) لأنه لم يأت به (حق) (ولو)
كانوا (جامعة) صلواته بالإمام (عدولاً) ووافقه الإمام في أفعال الصلاة إعادة لعدم الاقتداء
بفاسق (وتصح امامته) العدل إذا كان قائماً بالفاسق) نص عليه لأن صلاته أغتر بصله
إمامه فلا يضر وجوبه في غيره كالحدث (كصلاة فاسق خلف عدول وتصح الصلاة
خلف إمام لا يضره) أي يحل هذه الصلاة وفيه دليل على أن يترك المأموم يظهر منه ما يمنع الائتمار
به لأن الأصل في المسلمين السلامة (والاستحياب) أن يصلى (خلف من غيره) عدلاً لا يتحقق
براهنهم (والفاسق من أتى كبره) وهي ما نهى الله في الدنيا أو عيب في الآخر (أو راد)
على صغيره وثأله (تتفق) باب (شروط من تقبل شهادته) ومن مع اعتقادهم في الأصل
كأهل السنة والجماعة (فلا بأس بصلته) بعضهم خلف بعض ولو اختلفوا في القروع) كاهل
الغداة بالارادة الصلاة للصلاة خلف بعضهم مع ما ينهم من الاختلاف في القروع
(و) يأتي خبر يأمرون من بل بوجوه يصل خلفه قاله محمد (عن عيم) قال أبو داود سمعت أحمداً يقول
عن إمام قال صلى بكروم من تكلموا كذا كذا راجعاً قال أسأل الله العافية من يصلى خلف هذا
(فان دفع إليه) أي الإمام (ثم) يسير شرط فلا بأس (صلى) وهكذا لو كان يصلى على بيت
المال أو من وقف (ولا تصح) الصلاة (خلف كافر ولو) كان كفرة (بعد عفا عنه) على
ما هو مذكور في الأصول و يأتي بعينه في شروط من تقبل شهادته (ولو أسره) أي الكفر
لجهل المأموم كفره ثم يزيله لأن صلاته لا تصح لنفسه فلا تصح لغيره لجهل قوله عليه الصلاة
والسلام لا يؤمن غير مؤمن وأما الكفر لا يفتي بالباطل الجاهل به مفرط (ولو صلى خلف من بعده
مسلماً فقال بعد الصلاة هو كافر لم يؤثر في صلاته المأموم) لاساً كانت حكموا بصحة أو هو غير
لا يقبل قوله (ولو قال من جهر حاله) لم صلى خلفه (بعد سلامه من الصلاة) هو كافر واجب
صلى ثم نزل أعاد موم فقط) نص عليه (كن ظن كفرة أو محدثة في من خلفه أو) ظن
(أنه خفي مشكل فبان رجلاً) يسيراً أموم لا اعتقاده بل لأن صلاته (ولو علم من انسان حاله
ردة وحال إسلام) وصل خلفه لم يفرق في أي المالمين هو أعاد (ولو لم لا انسان) حاله أفاق وحال
جهنم كره تقدمه) في المشتكين (احتمال أن يكون على الحالة التي لا تصح امامته فيها) فان
صلى خلفه لم يفرق في أي المالمين هو أعاد (صلاة خلفه ولا زعمته اشتغلت بالوجوب ولم يفتق
ما به أفتى على الأصل وهذا أحد الوجوه في المسئلة) مع في الزعم الكبري وصحة في مجهر
الصرين والوجه الثاني لا يسد موصوفه في تصحيح القروع والوجه الثالث أن كان خلفه قد
الصلاة إسلامه أو أفاقه ثم شك في ردة أو جحدوه فلا عده لأن الظاهر بقاؤه على ما كان عليه
وان علم ردة أو حنوته وشك في إسلامه أو أفاقته أعاد (ل في تصحيحاً) فروع وهو الصحيح من

أما في صلاة أقبل علينا وجهه زوا ٣٠٨ البخاري (من تصد) أي الامام له الأسهل عليه (والإمام لم يقصد به) (أي يعرف

(من يمينه) أي الامام قتل بسار
القبلة تغير الجانب البني (وتأخذ
الغرباب صباح) وأن أحده
الناس ليست له الجاهل على
القبلة ولهذا استصعبه منهم
(وعمر بن الخطاب يريده الضرب
لمسه يقر به في عدم ما يفي
ضراوا جواب الحديث لا ضرر
ولا ضرر إن لم يقصد به الضرر
حاز وإن قرب واختار الشيخ تقي
الدين لا يردم وجهه في التصحيح
وظاهر أنه لا يردم وجهه في التصحيح
به الضرر ويكره اتخاذ غير امام
مكانا سجدا ليعرفه الله
وساح في النفل وقيل المروزي
كان أحد لا وطن الاماكن
ويكره ابطانها قال في الفروع
وظاهره ولو كانت فاضلة لم يذكر
احتمال الاوابة بان مسلمة كان
يعتبر الصلاة عند الاسطوانة
التي عندها المصنف قال بان
التي صلى الله عليه وسلم كان
يتحرى الصلاة عندها متى
عليه قال وظاهره أيضا ولو كان
لحاجة حكمه ما كان حديث
ويذكره في فوائده ونحوه
لا يذكره بعضهم اتفاقا لانه
يقصد (وكرهه جنود مسجد)
جنود (جاءه لا كل يصل
أوبخل ونحوه) كنوم وكرات
(حتى يذهب ريمه) للخبير
ولا ذنابه وظاهره ولو لم يكن
بالمجهد أحد تناذى الملائكة
ويستحب احوافه في معناه نحو
من به صنان أو جذام ومن
الادب وضع امام قبله عن بساره
وامرؤ بين يديه ثلاثين غيره
فوفصل بعذر ترك جمعة

الذهب على ما اصطلفنا جزمه في المعنى والشرح وشرح ابن زرين وغيرهما تسمى وقطع به
في التمسى (وان صلى خلف من علم انه كافر فقال بعد الصلاة كنت أملت وفعلت ما يجب
للمصلاة فليلا لا عادت) لاعتقاده بطلان صلاته (ولا) تصح الصلاة خلف (سكران) لان ضلته
لا تصح لنفسه فلا تصح لغيره (وان سكر في أثناء الصلاة سقطت) صلاة لبطان طهارته (ولا)
تصح الصلاة (خلف أكرس ولو) (آخرس مثله قضا) لانه يترك ركنا وهو القراءة والتحرية
وغيرهما فلا ياتي به ولا يبدله بخلاف الأعمى ونحوه فانه ما يقي بالبدل (ولا) تصح الصلاة (خلف
من به سلس ولو ونحوه) كنجور وعرواف لا يقرأ دعاءه من وجوبه لانه لا يثبته لان في صلاته
خطا غير مجبور بيدك لكونه يصلي مع خروج النجاسة التي يصل بها الحدث من غير طهارة
أشبهه ما لا يتم حديث يعلم حديثه وانما صحت صلاته في نفسه للضرورة (أو عاخره من ركوع أو
رفع من كسب أو) عاجز عن (سجود أو قعود أو عن استيقا أو اجتناب نجاسة أو) عاجز
(عن الأقوال الواحدة ونحوه من الأركان أو التوسط الأربعة) لانه أدخل تركن أو شرط فلم يجر
كالقارئ الأعمى ولا فرق بين امام إلى وغيره وتصح امامتهم عليهم لانه عليه الصلاة والسلام
صلى بجماعة في المطر لا عاخذ كره في الشرح (ولا) تصح الصلاة (خلف عاجز عن القيام) لانه
عجز عن تركن من أركان الصلاة فلم يصح الاقتداء به كاعاخره عن القراءة الأربعة (الامام إلى
وهو كل امام مسجد راتب) لما في المتن عليه من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في بيته وهو متك فعدل حاله صلى وراه وقوم قياما فثار اليهم أن جلسوا فلما انصرف
قال اغسل الامام لي يؤتم به الى قوله واذا صلى حاله صلى فجلسوا فجلسوا قال ابن عبد البر
روى هذا من فروعه من طرف متواتر ولان امام إلى يحتاج الى تقصير بخلاف غيره والقيام
أخف دليل سقوطه في النفل (المرحوز والعلته) التي منتهى القيام ثلاثا يعني الى ترك
القيام على الدوام أو مخالفة التبر ولا حاجة اليه والاصل في فعله عليه الصلاة والسلام وكان يركب
زوال علة (و يصلون وراءه) جلسوا (و يصلون أيضا) ورواه الامام الاعظم (اذ مرض وركب
زوال علة) جلسوا (لغيره) قال في الخلاف هذا استحسان والقياس لا يصح لانه عليه الصلاة
والسلام صلى في مرض موته قاعدا صلى أبو بكر والناس خلفه قياما متفق عليه من حديث
عائشة وأجاب أحمد عنه بأنه لا حاجة فيه لان أبا بكر ابتدأ بهم قائما فيمتها كذلك والجمهور
التسليم بمحمّل أن أبا بكر كان هو الامام قال ابن المنذر روى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى خلف أبي بكر في مرضه في وجع عنقه وهو راء أنس أيضا وصحبهما الترمذي قال ولا تعرف
انه عليه الصلاة والسلام صلى خلف أبي بكر الا في هذا الحديث قال سابق العمل عليه عندنا لا يقال
لو كان اماما لكان عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح انه كان عن يسار أبي بكر
وله ما يحتمل انه فعل ذلك لان خلفه صف وقيل مثل قولنا سيد بن حضير وجابر بن عبد الله
وأبو هريرة (فان صلوا قياما) خلف امام إلى المرحوز زوال علة (صحت) صلاتهم لانه عليه
الصلاة والسلام لم يأمر من صلى خلفه قائما لا عادت ولان القيام هو الأصل (والانصاف له) أي
لامام إلى (أن يتخلف لمرضه والحال هذه) أي انه مرض وجز والعلته لان الناس مختلفون
في صحة امامته مع ان صلاة القائم اكمل وكما للمطلوب (وأن يتدأهم) الامام (الصلاة قائما ثم
اعتل) أي حصل له علة (لجلس) عجزا (أقرا خلفه قياما لم يجز المجلس نصا) لقصة أبي بكر
ولان القيام هو الأصل فاذا دأبه في الصلاة لزمه في جميعها فاذا فعله كان أحرم في المجلس ثم اقر
قاه في الشرح (وان ترك الامام ركنا) عنده وحده أو طائفة من (أو) الامام (واجبا) عنده
وحده كالتسليم الاول (أو ترك الامام) (شرطا عنده) أي الامام (وحده) أي دون الامام

لبيص الناس متفق عليه (و) كذا (خالف حدوث مرض) لا تفرق معني ٣٠٩ المرض (بسا) أي المرض والخالف

حدث مرض (بالسجد) فإن كانا
بما رتبتهما الجمعية لجامعة لعدم
التمسك بكونهما من منهما المصنوع
جس (ولكن الجمعية مسنم
بعضر بانيها را كبا أو محولا
وتبرع) له (أسبه) أي إن يركبه
أو يجمعه (أو) تبرع أحد (عقد
أعني) للجمعية فتركزه دون
الجمعية فنكر رها فاعظم التمسك
والشقة (و) بغير ترك جماعة
وجعة (من دافع أحد الاثنين)
السود والفاطمة لا يمتنع من
أكل الصلاة ونشرها (أو)
من (بعضرة طما وهو) أي من
حضره الطعام (محتاج إليه)
أي الطعام (وله) الشيع (نصا
غير أنس في الصعيص ولا الجعان
حق يفرغ منه وأما حديث عمرو
ابن أمية أن النبي صلى الله عليه
وسلم دعا إلى الصلاة وهو يمتزج من
كف شاة قال من هنا وقام يصل
متفق عليه معتدل أنه لا حاجة له
إليه (أو) كان (لصانع مرحوه)
كان دل عليه بكان وخالف أن لم
يصل إليه سريعا انتقل إلى غيره
أقدم معاشته من سفر وخالف
أول يتلقه أخاه قال المصنف
والأفضل ترك ما يوجد وجوده
وصل الجمعية والجامعة (أو)
يخاف ضياعها (له) كذا في يادها
(أو) يخاف (نواة) كسرود
دابة أو أياق عده أو سفر نحو
غيره (أو) يخاف (ضررا)
فيه أي ماله كاحتراق خبز
أو طين أو إطلاق ماله على محو زعمه
بغيره (أو) يخاف ضررا (في)
معيشة يجتاجها (بأن عاقه ضرر
جمعة أو جماعة عن فصل ملعو
يكره أن يتركه (بستان)

كسرت أحد الماتين في الفرض بأن كان الإمام لا يرى التروك تركنا ولا وجبا ولا شرطا (أو)
كان التروك تركنا أو وجبا أو شرطا (عند موعدا أموم) حل كون الإمام (علما) بغيره
(أعادا) بطلان صلاة الإمام بغيره كذا الشرط أو الركن أو الواجب عدا وبطلان صلاة الإمام
بطلان صلاة الإمام وان كان التروك سهوا كان التروك واجبا وصحت صلاتهما ولا إعادة وان
كانت الطهارة صحت أموم وحده على ما يأتي وان كان تركنا أو أمكن تداركه فيصلي ما تقدم في
سجود السهو وان كان شرطا غير طهارة لم يفسد ولا يثبت لم تنقض له ما أعاد (وان كان)
التروك تركنا أو شرطا أو واجبا (عند الأمر موحده) كالحنبل اقتدى بمن سذكره أو ترك
سرا حدا لثنتين أو أطبا يثبت في الر كوع وسجود أو تكبيرة الانتقال ونحوه متنا ولا أو مقلدا من
لا يرى ذلك مقبلا (فلا) إعادة على الإمام ولا على الإمام لأن الإمام تصح صلاته لنفسه بغيره
خلفه كالقول ترك شيئا ومعه لو صلى شافعي قبل الإمام إلا أن تصح صلاة المصلي خلفه (ومن)
ترك تركنا أو شرطا بغيره بطلان أو لا أو لا (أعاد ذكره) الأجر واجبا كما ذكره فريضة
ولهذا أمر عليه الصلاة والسلام الذي ترك الصلاة نسيها أو عدا أو جعل في المبدع ترك الواجب
كذلك ومعه إذا شافعي وجوبه ما إذا لم يخطئ بيباه أن المال بوجوبه فيسقط كما تقدم
في صفة الصلاة ويجوز بسجود السهو ان لم يخطئ في أو يركب على ما تقدم (وتصح) الصلاة (تخلف)
من خالف في فرضه (في) أي يجتنبه لثقله كالصلاة خلف من يرى التكاح بلاول لفصل
الحصاة والتابعين مع شدة الخلاف ولم ينقل عن أحد منهم أنه ترك الصلاة خلف من خالفه في
شي من ذلك (ومن قبل ما يستقد بغيره) في غير الصلاة بما اختلف فيه كمن كاح بلاول وشرب
نبيذ ونحوه فإن دام عليه فسق (بالمداومة) ولم يصل خلفه (لفسقه) (وان لم يداوم) عليه (فقال)
لنوف (والشارح) (ومن المصنفين) (أو من المصنفين) (أو من المصنفين) (أو من المصنفين) (أو من المصنفين)
بل بالمداومة عليها كانت دعو يأتي قال تعالى إن تحضنوا كثر ماتون عنه تنكروا عنكم
سيا - تم وقال الشيعني الذين فصل الإمام ما هو غير عند الإمام مودونه ما يسوغ فيه الاحتياط
صحت صلاته خلفه وهو المشهور عن أحد (ولا انكار في مسائل الاحتياط) على من اجتنبه أو
قلد مجتهدا لأن المجتهد ما لم يصب أو كالمصنف في هذا الأمر عنه وحصول الثواب له قال في
الفرع وفي كلام أحد بعض الأصحاب ما يدل على إيمان منصف الخلاف أنكر فيها والأدلة
أه قال ابن عقيل وأيت الناس لا يصعبهم من الظلم إلا الجهر ولا أقول العوام بل العلماء كانت
أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يونس فكانوا يستطيون بالبني على أصحاب الشافعي في
الفرع حتى ما كنهم من الجهر بالبسطة والقوت وهي مسئلة اجتهدوا فيها جاهدت أمام
النظام ومات ابن يونس وزالت شوكة الحنابلة لستقلال عليهم أصحاب الشافعي استعلاء
السلطين القلمة فاستبدوا بالسجن وأذ العوام بالمايات والفتنة بما يتدب بالجنس قال
فحدثت أمر الفريضة فاذ بهم لم تعلم فيهم آداب العلم وهي هذه الأفعال الاجتناب مولون في
دولهم ولم يزلوا المساجد في بطلانهم (ولا تصح امامة امرأة) رجال لما روي ابن ماجة عن جابر
سرفوا لا تؤمن امرأة رجلا ولا تؤمن لا تؤمن لرجل قال فليس يجوز أن تؤمنهم كالحنثون والحنثاني
لا احتمال كونهم رجالا (ولا) امامة (خشي) مشكل رجالا (لا احتمال كونهم امرأة) (ولا) امامة
الحنثاني (بختاني) مشكلين لا احتمال أب يكون امرأة منهم فصار على انه ذهب لافرق بين الفرض
والتراويح وغيره وانه تصح في التراويح اذا كانا فخرين والرجال امينون وبقيت خلفه
وذهب إليه أكثر المتقنين (فان لم يلزم) لرجل الأمر بكونه الإمام امرأة أو خشي (الامد)
الصلاة (أعاد) لا يفرق لأن ذلك لا يفتي غالبا (وتصح) امامة المرأة ينسأطار وأه الدارقطني

في غيبته عنه (أو) كان يتولى
تبرئ من ماله ليس من يثوم
مقامه في الموت أو التبرئ
لأن ابن عمر استمرخ على
سعد بن زيد وهو يقبر الجمعة
فأما ما عتيق وزك الحصة وكذا
أن خاف على ولده أو أهله (أو)
يخاف (على نفسه من ضرر)
مهورا (أو) يخاف على نفسه
من (سليمان) يأخذ (أو) من
(ملازمة قريم) له (ولاشي منه)
لأن حسن المصطفى وكذا أن
كان الذين مؤجلا وخشى أن
يطلب به قبل أسفه فلان حاله
وقدر على وفائه فيبعد لانه ظالم
(أو) يخاف (فوت رقة سفر
مباح) أي غير مكرره ولا حرام
(أثناء) أي السفر (أو استدامة)
لما في ذلك كله من الضرر عليه
(أو غلبه فباس يخافه) أي
النعاس (فوتها) أي اتصال
(في الوقت) إذا انتفىر الجماعة
(أو) يخافه فوثها (مع
امام) فيعذر فيه ما وقطع في
المذهب والوجيز أنه يفتد بها
مخوفه بطلان وضوئه بانتظارها
(أو) يخاف (أذى عطر ووجل)
فتح الماء وتكبيرها لغة رديئة
(وتلج وجليد ورج باردة بليدة
مقلته) الحديث ابن عمر كان
الذي صلى الله عليه وسلم نادى
متأدب في الليلة الباردة أو المطيرة
صلاوة راحكم رواه ابن ماجه
وروي في الصحيحين عن ابن
عباس في يوم مطر وفي رواية
لمسلم وكان يوم جمعة (أو) يخاف
أذى (تعاون الامام) لا تقدمان
وجلاصلى معه اذتم انفرصلى
وحده عند تغول ما انظر يسر عليه صلى الله عليه وسلم حين أخبره (أو كان عليه قودني جوالغو

عن أم ورقة أنه عليه الصلاة والسلام أذن لها أن تقرأ من شاء أهل دارها وتضع أصناما امامه
الخنثى (نساء) لأن غايته أن يكون امرأة أو امرأة متاهن محببة (ويقنن) أي المأمووات
(خلفه) أي خلف الخنثى إذا آمن كالرجل وقال ابن عقيل يقوم وسطه (وأن صلى)
رجل (خلف من يعلمه خنثى لكن يجعل أشكاه ثيابا) الخنثى (بعد الصلاة رجلا قلبه) أي
الأموم (الاعادة) كن صلى خلف من يظنه محمدا فإن محتارها (وأن صلى) رجل (خلفه)
أي الخنثى (وهو لا يعلم) أنه خنثى (فإن بعد الفراغ لا تقلا عاده عليه) لانه صلاة في نفس
الامر وعدم شك حال القتل فيما بعد (ولا) تصح (امامة) بمزج البائع في فرض) نص عليه
ورواه الأثر عن ابن سعد وابن عباس وقال عليه الصلاة والسلام لا تقلا عاده عليه ولا تقلا عاده عليه
حال كالأوصي ليس من أهلها أشبه المرء بل أكد لانه نقص يمنع التكليف ومعهما الأقرار
والأمر ضامن وليس هو من أهل الضمان ولانه لا يؤمن منه الأخلاص بالقرعة حال السر
(وتصح) امامة المير البائع (فقتل) ككسوف وتروا (و) تصح امامة بمزج (عنده) لانه
متقل يؤمنه فلا (ولا) تصح (امامة) بمزج (كسوف) (بمع ذلك) (ولا) امامة (بمع ذلك) لانه أنحل
بشرط الصلاة مع القدرة أشبه التلاعب كونه لاصلا له في نفسه فبعد من صلى خلفه (ولو
جعله) أي الحديث أو النص (أموم فقط) أي وسدده وعله الامام في يدون كهم ولا فرق بين
الحديث الأكبر والأصغر ولا بين نجاسة الثوب والبدن والبقعة (فإن جهله) أي الحديث أو
النص (أو) أي الامام (والمأمومون) كلهم حتى يفسدوا الصلاة بعت صلاة أموم وحده أي
دون الامام لما روي البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى الجنبيا يقوم أعاد
صلاته وقت يقوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين المرافق وأروى ابن عمر صلى بالناس
الصبيح ثم خرج إلى الجرف فأمره أن يقرأ فاتحة الكتاب حتى يؤبوا احتلاما فأعاد الصلاة ثم تعاد الناس
وروي مثل ذلك عن عثمان بن عمرو عن علي قال إذا صلى الجنبيا يقوم فأنهم الصلاة أمره
أن يتنسل ويسجد ولا أمرهم أن يعيدوا رواه الأثر محمد بن علي الشهره ولم يتركه كان
الجمادى ولأن الحديث مما يحتج وأصيل إلى معرفته من الامام فأموم فكان معذور في
الاعتدابه (الاف) الجمعة إذا كانوا أربعين بالامام فأنها لا تصح إذا كان الامام محمدا أو نجسا
(وكذا لو كان أسدا مأمومين محمدا) أو نجسا (فيها) أي الجمعه وهم أو يكون فقط فيصعد الكل
لفقد المبدأ المتبر في الجمعة لأن الحديث أو النص وجوده كعدمه فأن كانوا أربعين غير الحديث
أو النص فالأعانة عليه وحده (وتقدم حكم الصلاة الخاصة جاهلا) أو ناسيا في باب اجتناب
الخاصة (ولا) تصح (امامة) أي نسبة إلى الأم) كانه على الحالة التي ولدته أمه عليها وقيل إلى
أمة العرب وهو ما من لا كتب ومن ذلك وصف أبي صلى الله عليه وسلم بالأمي (بنقارى)
مضت السنة على ذلك قاله الزهري لأن إقراره كن معصوم في الصلاة ثم وضع اعتداله القادر
عليه بالمخبر عنه كالأطهارة والستره وهو يصطليح الأموم وليس هو من أهل العمل
(والأمي) اصطلاحا (من لا يحسن لغة) أي لا يفهمها (أو يفهم منها قولا لا يفهم) أي في
غيره لا يفهم ما يتقاربه في المخرج (وهو الأثر) وفي المذهب هو الذي في أمه بجملة تنطق
بعض الحروف (أو يلفظ) فيها (لما يجهل المعنى كفتح هزة أهدنا) لانه يصير معنى طلب
المذهب لا الهداية (وهم تاء أهدت) وكسرها أو بكسر كاف ياء كان لم يحصل المعنى كفتح دال
نفسه فون تشبه نفس أميا (وأن أمي) أي أمي الحيل المعنى (مع القدرة على الصلاة) لم
تصح صلاته كإمامي لانه أخرجه عن كونه قرا فأنه كثر الكلام وحكمه حكم غيره من
أد كلام (وأن عجزه عن الصلاة) أي أمي الحيل المعنى (قرا في فرض القراءة) الحديث إذا

وجاء (من عليه حد) الله
تخذنا وشرب غير أولادى
كثف قال فى الفروع وشبهه
في مخرج اندجى الصفو وزم
به فى الانتاع (أو) صكان
(طريقه) أى السجدة منكبر
(أو بالسجدة منكبر كدعاء العانة)
فلا يترك جمعة ولا جماعة
نصا لأن المقصود الذى هو
الصلاة فى جماعة لنفسه لا قضاء
حتى لغره (وسكره) أى السكر
(يحبسه) أى يقدرا عليه للغر
وعلم بمقتضى أنه لا يذترك
جمعة أو جماعة من جهل
الطريق للسجدة أو وجد من يهونه
بما أو اجازة وفى الخلاف وغيره
ولزم من أن وجد ما يقوم مقام
النائم كدليل الجدل إلى موضوع
الصلاة ذكره فى انقروص

باب صلاة أهل الأندلس

جمع حذر وهم المرض والسافر
والخائف ومن لحق بهم (تأزم)
صلاة (مكتوبة للمرض قائما)
ان قدر عليه (ولو) صكان
(كراكم أو) كان (معتدا)
فى قيامه إلى شئ (أو) كان
(مستقدا إلى شئ ولو باجرة
يقدرها) لعدم صل قائما
ولأن ما لا يسهل الواجب الإيفاء
واجب أن لم يشدد على الأخيرة
صل قائما (فان عجز) عن
قيام كذلك (أرشق) عليه القيام
(أضر) بلحقه (أو زيادة
مرض أو بطله بزه) وبمسوده
كونه بقيام (فانه تلزمه
المكتوبة (تأعدا) وعلى قياس
ما سبق ولم يمتدأ أو مستندا

أمرتك باردا أو امنه ما استطعت (وما زاد عنها) أى عن الفائضة (تبطل الصلاة بعده) أى
الجن المحيل لغيره فيه والجن لا يبطل الصلاة بالرجل المعنى فان أماله كان عهده كالكلام
وسوءه كالسوء عن كنهه وجهه كجملها (وبكران ناهية دلياحته) أى بإساحة الجن المحيل
لغيره لإدخاله فى القرآن ما ليس منه (وإدراك) الجن المحيل لغيره (لجل أو نسيان أو آفة)
كسب لسانه أو غلته (لم تبطل) صلاته لم يثبت على لائق عن الخطأ والنسيان (ولم تمنع)
أما عنه) لأنه ليس بأى وعلم بمقتضى أنه نصح أمامه أى بشدة لساو له (وان لم أى أميا
وقار فان كان) أى المؤمن (عن عينه) أى الامام (أو) كان (الذى قطع) عن عينه والقارئ
عن يساره (صحت صلاة الامام) لأنه قوى الأملية بين يمينه بآتمه (و) صحت صلاة الامام
(الذى) لأنه اقتدى بغيره وقت وقوفه (وبطلت صلاة القارئ) لاقتدائه بأى (وان كان)
أى الامام والقارئ المؤمن (خلقه) أى الامام (أو) كان (القارئ وحده من يمينه)
والأى عن يساره (صحت صلاة الكل) اما الامام لأنه قوى الامامة لا يصح أن يؤم وأما
القارئ فلا اقتدائه بالأى أو الامام أى فى الصلاة معوقه فى هذا نظر لأن الأمر بالأى لا تبطل
صلاة يسار امامه إلا بركته كما فى نعم اقتداءه أو بالأى الامام وبطلان صلاة بعد لا يؤثر فى بطلان
صلاة الامام كما تقدم فباب التبع وكما فى الفصل عقمه فثبت على ذلك فى الحديث (ولا
يصح اقتداء الصالحين عن النصف الأول من الفائضة المأخوذة من النصف الأخير) منها (ولا
بالعكس) أى اقتداء الصالحين عن النصف الأخير من الفائضة بما أخوذة من النصف الأول (ولا
اقتداء من يدل حرفا منها بمن يدل حرفا غيره) لعدم المساواة (ومن لا يحسن الفائضة ويحسن
غيرها من القرآن بقدرها لا يصح أن يدل على خلفه من يحسن شيئا من القرآن) وحوزها لوقف
والشراح لأن ما أناب قال ابن قيم وفقه نظروا من على خلفه من يحسن دون السبع فوجها
(وإذا أقيمت الصلاة وهو فى المسجد والامام من لا يصح) للإمامة (فان شاعلى خلفه وأعاد)
قاله فى الشرح وغيره قلت ولعل المراد أن خالفه فثبته أو أذى لما تقدم فى الفاسق (وان شاء
صلى وحده جماعة) بما يصح للعدد (أو) صلى (وحده) وافقه فى أقواله (أو أعاد) عليه لانه
يؤم لمن ليس أهلا (وان سبق لسانه إلى تفسير نظم القرآن بما هو منه على وجه يجعل معناه
كقولها ان المتقين فى ضلال وسعر وشوم لم تبطل) صلاته لم يثبت على لائق عن الخطأ
والنسيان (ولم يسهله) اذا كان سهوا عند الخدو قدم فى الفروع وغيره يسهله (وحكم من
أدلى منها) أى الفائضة (حرفا يحرف لا يبدل كالألف الذى يحصل الرأغبنا ونحوه حكم من
لحن فيها لم يحيل المعنى) فلا يصح أن يؤم من لا يسهل لما تقدم (الأضداد المتضوب والصالحين)
إذا بدلها (بطلت فصيح) أماعته من لا يسهلها فلا يسهل أميا لهذا الابدال والظاهر ولو علم
الفرق بينهما لفظا ومعنى (كما نصح أماعته) عنه لان كلامهما) أى الصناد واللفظ (من
أطراف اللسان وبين الأسنان وكذا فى خروج الصوت واحد قاله الشيخ فى شرح العدة وان
قدر على صلاح ذلك) أى ما تقدم من ادغام حرف فى آخر لا يدغم فيه أو أبدل حرفا بحرف غير ضاد
المتضوب وصالين بظواهره أى اصلاح الجن المحيل لغيره (لم تمنع) صلاته ما يصح لانه
أخرجه عن كونه قرآنا (وتكره ومع أماعته كبر الجن الذى لا يحيل المعنى) بجر دال الجذ
ونصب هاء لتوصيها بآرب وهو سوادها نال من مثله أو كان لا يلبس لأن مدلول اللفظ بان
وهو كلام الرب سبحانه وتعالى قال فى الأنصاف وهو المذهب مطلقا المشهور وعند الأصحاب
وقال ابن مينا فى شرحه فان قصد ذلك لمقصص صلاته لانه مبهين ومتعمد قال فى الفروع وهو
ظاهر كلام ابن عقيل فى القصول وعلم من كلامه ان من سبق لسانه باليسير لا تكرر أماعته لانه

باجرة بقدر عليها (متر بعبادها) وفاقا كاستل وكبف قلع بجاز (وبشى رجليه فى ركوع ومجود ككتفل) أو أقطا القاضي للقيام بضرور

قل من يخلو من ذلك امام او غيره (و) تكره امامه من يصرع) بالبناء لقولهم من الصرع وهو
دائبا يميلون قاله في الحاشية (وانه عذر زينة) اوصوه به أي تكره امامته وتوصح (ومن
اختلف في صحة امامته) قاله في القرو ع فقد روي عنه كراهه امامه الموسوس وهو موصيه ثلاثا
بقتدى على وطاهر كالمهم لا يكره (و) تكره توصح امامه (أنف) امام الصبي فلا ذكر مسلم
على كاري نعمت امامته كالغني والخاسه تحت التلفع محل لا يمكنه الزا لاته امامه معصيته لعدم
امكان الزا لته وكل شحاسة معصيته لا تؤثر في بطلان الطهارة (واما كراهه فلا خلاف في صحة
امامته موصيه ببعضها كالقف المرتق وهو الذي لا يقدر على فتح قفنه وقيل بانها امامه المختوق
بترك غسل يامته القافة مما عكسه غسله لم تصح امامته ولا صلاته له شحاسة لا يفتي عنها
مع القدرة على الزا لته قاله بعض الأصحاب ولعل هذا من ادمن اطلاق من الأصحاب اختلف
وفرط من تعليمهم (و) تكره توصح امامه (أقطع ديني او) أقطع (احداهما) أو أقطع
(رجلين او) أقطع (احداهما) قاله في شرح المنتهى ولا يفتي أن محل العصا اذا تمكك
أقطع رجلين القيام بان يقدره رجلين من خشب او نحوهما اذا لم يمكنه القيام فلا تصح
امامته الا بعينه (قال ابن عقيل او أنف) أي تكره توصح لمعلمه أقطع أنف (و) تكره توصح
امامته (الفا ناء الذي يكره انفاؤه والتمام الذي يكره التناولان لا يفسح ببعض الحسوف)
كالنصف والتمام وامامه امامته فلا ينافيه مرض القراءة (واما كراهه تقدمه فلا ينافيه
ما يكره باوعدم صاحته (و) يكره (أن يؤمن اني اجنبية) كثر لا رجل ممن) لا عليه
الصلاة والسلام هي أن يؤمنوا جل بالاجنبية ولم فيه من مخالفة الوسواس (ولابأس) أن
يؤمن (بذوات محارمه) أو اجنبيات ممن من رجل قال كثر لان النساء كن يشهدن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الصلاة وفي القبول يكره للشباب ونوات المشقة لتخرج فصلا وقصلين و
يوثمن فان صلى بين رجل محرم جاز والاب يحرم وصح الصلاة (ويكرهه ان يؤمن قوما) كثرهم
بكرهه فصاحتي ظلال في دينه او فنه) كحديثي أي امامه مرفوعة لا تغيّر وصلا بين واذانهم
العبد الا بقى حتى يرجع واما آفات وزوجها عليها ساخط وامام قوم موصيه له كارهون رواه
الترمذي وقال حسن غريب وهولين وأخبر عليه الصلاة والسلام ان صلاته لم تقبل رواه
ابوداود من رواية الاقرقي وهو ضعيف عندها كثر قال القاضي المشعب ان لا يؤمنهم صباه
لنفسه اما ان كان ذا دين ونسبه فلا كراهة في حقه (فان كراهه) أي الامام (بعضهم لا يكرهه) ان
يؤمنهم لم يفرق في خبره والاولى ان لا يؤمنهم لان ذلك اختلف في الاختلاف ذكره في الشرح (قال الشيخ
اذا كان بينهم) أي الامام والناموس (معادات من جنس معادات أهل الاوهام والافاضل
يشيح ان يؤمنهم لعدم الاتفاق) والمقصود بالصلاة جماعة اذ لا يتم بالاشتراك (ولا يكرهه
الاتمام) حيث صلح الامام (لا لا يكرهه في حقه) دونهم للاختيار (وان كرهه بولدينه
وسنه فلا كراهة في حقه ولا بأس امامته ولا زنا لقيط وسني بلان ونصبي وجندي) يضم
الجميع (وأعرب اذ اضم بينهم وصلواهما) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام يؤمن القوم اقرؤهم
وصلى بالقوم خلف ابن زبادوه ومن في سنه نظر وكالت عائشة تلبس عليهم من وزرانه في
قالت يقال ولا تزوروا زوروا زاروا ولا نكلهم من مرضي في دينه بصلحها كثيره (ويصح
اتمامهم يؤدى الصلاتين بنفسها) رواية واحدة قاله التللال لان الصلاة واحدة وانما
اختلف الوقت (وهك) أي يصح اتمامهم يقضى الصلاتين يؤدى بالماسبي (و) يصح
اتمام (قاضي ظهر يوم آخر) كتحدم (و) يصح اتمام (متوضي قتيمة) لانه في الطهارة
على الوجه الذي يلزمه والعكس أولى بانتمهم (و) يصح اتمام (ما يجمع حائلا فلباسا) (و)

(ثاني) عليه التعود (ولو يتعد به
 بضرب سابقه) يستحبها
 بضرب جافا فنسبت (فصل
 حنة) صلى الله تعالى عليه
 وسلم لعمران بن حصين صل
 قائما فان لم يستطع فقاما فان لم
 تستطع فلي جنيبا واد الجماعة
 الاستسلا زاد الثاني فان لم يستطع
 فمس تلتيا (و) الجنس (العين
 أفضل) لحديث علي (وتكره)
 صلاة مريض يحجز عن قيام
 وقعود (علي ظهره وجلال
 القبلة مع ثوبه) ان صلى على
 جنبه) وضع (والأى وان لم
 يقدر مريض ان صلى على جنبه
 (تسعين) ان صلى على ظهره
 وجلال القبلة لحديث علي
 مرفوعا صلى المريض قائما ان
 استطاع فان لم يستطع فقاما
 فان لم يستطع ان يسجد أو ما
 اعياه وسجل سجوده أنخفض من
 ركوعه فان لم يستطع ان يسجد
 فقاما صلى على جنبه العين مستحب
 القبلة فان لم يستطع صلى مستليا
 وجلال جبال القبلة رواء
 المارقيطى (روى عن ركوع
 وسجود) عاجز عما أمكنه وما
 لما تقدم (ويجهد) أى السجود
 (أخفض) لجبر ولا يتميز (واذا
 سجد) مريض فلي (ما أمكنه
 على شيء) رفع) ولو اتقى من
 الارض (كره) لذلك للاختلاف
 في اجزائه (وأجره) نصا لا معنى
 بما أمكنه منه أشبه ما لو أوى
 (ولا بأس به) أى السجود (على
 وساقه نحوها) بالاربع واستحب
 بفعل أم حنة وابن عباس
 وغيرها وقال نهي عنه ابن

عند ايامه (و) ناربا (القول) اذا اوماه (ان يحزنه) اى القول (بقلبه) متعلق ٣١٣ بمقتضى اى يستعير الفعل عند ايامه

يعو يعضض القول بان عجزه عن
بلهه (كاسر خائف) ان يعلموا
بصلاته كالا حد لاجد من شئ مع
عقله وفي النصرة مسئله او
طرفه وفي الخلافه او ما بينه
وحاجه او قلله اه حديث اذا
امر تكب ما رفا واومنه ما استطعت
(ولا تقسط) الصلاة عن مريض
ما دام ثابت العقل لقدره على
الايحاء بطرف نعم الله بقله ولا
يتقص لمرمريض عجز عن قيام
او قعود اذا صلى على ما يقبله
تغلبا في موسى مرفوعا ان مرض
العبد او صافر كتبه ما كان
يعمل يصح مقبلا (فان قدر)
مصل فلهذا (على قيام) في أثناء
الصلاة انتقل اليه (أو) قدر
مصل مضطجعا عجزا عن قعود
على (قعود في أثناء) إلى الصلاة
(انتقل اليه) انعمه عليه والحكم
بعدم وضعه وأعدا (نمود)
العجز او لاجل القيام (أو) بعد
من كان عجزا عن القعود وال
المريض تركه (أو) ركع بالسرعة
(من) كان (سرا) حل عجزه
لمصروف محله (واذا) بان لم يقرأ
حال عجزه (قرا) به سديقه او
قعوده يأتي بفسرها وان كان
قرأ البعض أتي بالبق (واذا) أبدا
مشتاقا من من فاعل أبدا (من)
أطاق القيام) في أثناء صلاته
بعجزه عنه (ضاد العجز) في
الصلاة (فان كان) أبدا أو جعل
قعود من صلاته (كتمه صحت)
صلاته لان جلوسه بعمله (والا)
ان لم يكن يجعل قعود (بطلت)
صلاته (ز) أداته فلما في غير عمله
(والا) لا رباطا صلته بصلاته

نَحْتَدَفُّ الْمَاحِلَ لِأَنَّ السَّحْرَ رَفَعُ الْمَاقِدِمِ (و) بِصَحْنِ ائْتِمَارٍ مُتَمَثِّلٍ بِمَقْرَضٍ لِمَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ نَحْتَدَفُّ عَلَى هَذَا أَقْدَمُ مِنْ رَجُلٍ صَلَّى مَعَهُ (و) لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْتَى (مِنْ عَدَمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ) أَوْ يَتَمَرَّحَ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْمَسُوفُ الْبُغْيُ قَاحِدًا (بِعَيْنِ الظَّاهِرِ بِأَحَدِهِمَا) كَمَا تَقْدِمُ فِي ائْتِمَارِ الْقَادِرِ بِالْجَاحِزِ شَرْطُ الصَّلَاةِ (وَلَا) يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ (مَقْرَضٌ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ أَفْجَحِلُ الْإِمَامِ بِتَوَكُّفِهِ فَلَا يَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ وَلَا نَصَلَاةُ الْمَأْمُورِ لِأَنَّهُ يُدْرِي نِيَّةَ الْإِمَامِ أَشَبَّهَ صَلَاتَهُ الْجَمْعَةَ خَلْفَ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَهُوَ يَنْقُضُ الْمَسْبُوقَ إِذَا أَدْرَكَ مِنَ الْجَمْعَةِ أَثْلَ مَنْ رَكَعَهُ فَهُوَ يَنْوِي الظُّهْرَ خَلْفَ مَنْ صَلَّى قَالَهُ فِي الْمَدْعُوقِ وَدَعَى بِحُجَابِ غَيْبِيَّةٍ يَصْعَلُ مَا رَوَى جَابِرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ فَمَضَى فِي جَمْعِ ثَلَاثِ صَلَاةٍ مَتَعَى عَلَيْهِ وَقَدْ يَقُولُ هَذَا تَقْبِيبُ عَيْنَيْنِ تَحْتَمِلُ التَّصَرُّعَ فَلْيَسْقُطْ بِهَا الْأَسْتِدْلَالُ (إِلَّا أَنْ صَلَّى بِمَعَهُ فِي خَوْفٍ صَلَاتَيْنِ) فِي الْوُجْهِ رَابِعُ لَفْعُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ﴿قَائِدَةً﴾ لَوْ صَلَّى الْعَبْرُ ثُمَّ ثَلَاثُ ظُلُمِ الظُّهْرِ أَوَّلَ زَمَنِهِ الْأَعَادَةُ أَنْ يُؤْتَى بِمَعَهُ أَوْ يَصِلُ بِمَعَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الصَّلَاةِ فِي ذِمَّتِهِ وَبِوَجوبِ نَعْلِهِ أَشْبَهَ مَا لَوْ ثَلَاثُ صَلَاتٍ (وَلَا يَصِحُّ أَتْيَاؤُهُ مِنْ يَصَلِّي الظُّهْرَ بِعَيْنِ صَلَاتِهِ الْعَصْرِ أَوْ غَيْرِهَا) كَالْعِشَاءِ (وَلَا عَكْسَهُ) وَمِثْلُهُ صَلَاةُ كُلِّ مَقْرَضٍ خَلْفَ مَقْرَضٍ بِغَيْرِهِ وَقَوْلُهُمَا لِمَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ فَلَا يَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ لِأَنَّ الْأَخْتِلَافَ فِي الصِّفَةِ كَالْاِخْتِلَافِ فِي الْوُجْهِ ﴿قَائِدَةً﴾ أَنْ صَلَّى مَرِيضٌ عَلَيْهِ ظُهُرًا قَبْلَ إِحْرَامِ صَلَاتِهِ الْجَمْعَةِ ثُمَّ حَضَرَ الْإِمَامُ الْجَمْعَةَ لَمْ يَتَقَبَّلْ ظُهُرَهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ ذِكْرُهُ فِي الْمَدْعُوقِ

فصل في الوقت المستوفى للمأمون خلف الامام كربا لا واؤساء لقسمه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام انحناء خلفه . وقدرى ابن ابي ابراهيم جبارا وقت أحد هاجن عنه والاخوين بسارة فأخذ بيدهما حتى أقامهما خلفه . رواه مسلم وابو داود . وثبتها ما لا ياتي الا الكل وماروى عن ابن مسعود انه صلى بين علقه والاسود وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد ففيه هرون بن عفر بن قردوقه جماعة . وقال ابن حبان لا يحنى به . وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصحيح احن قول ابن مسعود . وأجيب بأنه منسوخ . وأجوب على الجواز فأجاب ابن سيرين ان المسجد كان ضيقا . رواه البيهقي (الامام النراقوت) الا اماما لنساء فوسطا وجوبى الاولى اى امام المرأة لما تقدم في ستر العورة . (واستجاب في ثالثة) اى امامة النساء . روى عن عائشة . ورواه سعد بن ام سلمة . ولانه يستحب لها التستر بهذاسترها . (فان وقفوا) اى المأمونون (قدماه) اى الامام (ولوى) قدر تكبيرة (اوامام) ثم تقرأوا (لم تصع صلاتهم) لقوله عليه الصلاة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به والمخالفه فى الفعل مبطلة لكونه محتاج فى الاقتداء الى الاتقان خلفه . ولانه ينقل عنه عليه الصلاة والسلام والافق معنى المنقول فلا يصح كالوصلى في بيته بصلاة الامام الوجه المأمون (اوغير اصل الكعبة في نقل اذا تقابلا) بان كان وجه الامام الى وجه المأمون (أو تدارب امان (جعل المأمون (ظهوره الى ظهر امامه) لانه لا يعتقد خطأ وانما خصه بالنقل لما تقدم من ان الغرض لا يصح دأخلها (لا تصع (ان جعل) المأمون (ظهوره الى وجهه) اى الامام (تقدمه) اى المأمون (عليه) اى على امامه (و) الا (فيما اذا استدرأ صف حوها) اى الكعبة . فلا يأس تقدم المأمون اذا كان في الجهة المقابلة للامام . حتى في غير وجهه الامام لانه لا يحقق تقدمه عليه (فقط) اى دون وجهه الامام فلا تصح ان تقدم عليه فيها . قال في المبدع فان كان المأمون

مكتوبة في سفينة قاعد القادر على قيام) لقدرة على ركن الصلاة كن سيرة سفينة فان عجز عن قيام بها خروج منها صلى جالساً واستقبل القبلة ودارك الحرف في الفرض لا التفضل وتقام الجاهة فيها مع عجز عن قيام كعب فدره عليه (وتصح) مكتوبة (على راحلة) واقفة أو سائرة (أنا رجل وسطر ونحوه) كتيل أو برد لحديث يعلى بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى دمشق وهو وأصحابه وهو على راحته والسماع من فوقهم واليه من أسفل منهم لحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فمسى بهم يميناً يميناً يصلي السجود أخفض من الركوع رواه أحمد والترمذي وقال أهل العلم عند أهل العلم وفعله أنس ذكره أحمد فان قدر على نزول ولا مضرة لزمه وقام وركع فغفره خلفه لمطر وأما أسهبودان كان يلبس الثياب بخلاف البشير (و) تصح مكتوبة على راحلة تدور (انقطاع عن رقعة) نزول (أو خوف على نفسه) أن يزل (من عدو ونحوه) كسبل وصريح (أو عجز عن ركوبه) أن يزل (أو سلافة قد رولو باجرة) بقدره على النزول والمرأة ان خافت بزلزله خفها صلت على الراحلة وكذا من خاف حصول ضرر بالشيء ذكرها في الاختيارات (وعله) أي المصل على الراحلة المكتوبة لعذر (الاستقبال وما يقدر عليه) من ركوع أو سجود أو أعاء بهما

بأعقب ولو قد مر جده وهي مرتفعة عن الأرض لم يضرم أدم اعتداه عليها (وكذا لو تأخر عقب الإمام) فانه لا يعتبر ان تقدمت أصابعه لكن لا يضرم تأخر عقبه الا اذا بان عدم مصافته لمامه لما تقدم من تقدم من البدع انه يتب تأخره قليلاً بحيث لا يخرج عن كونه مصافاً له (فان صلى قاعداً لا يشار على السجود) لأجل استقراره (وهو الآية لئلا يمد) الإمام (ورحمه وقد هما على الإمام لم يضرم) لعدم اعتماد عليهما قلت فان كان أحدهما قائماً والآخر قاعداً فلكل حكمه فلا يقدم القائم عقبه على مؤخر الآية الجالس (وان أم) رجل (خشي وقف) الخشي (عن يمينه) احتياطاً لاحتمال أن يكون رجلاً كان معه رجل وقف الرجل جل عن يمين الإمام والخشي عن يساره أو عن يمين الرجل ولا يفتان خلفه لجواز أن يكون امرأة وان كان معهم رجل آخر وقف الثلاثة خلفه صفاً (وان أم رجل) امرأة وقف خلفه وسواء كان معهم رجل أو رجلاً أولاً (أو أم) (خشي امرأة وقف خلفه) لقوله عليه الصلاة والسلام أخر وهن من حيث أخرهن الله (فان وقفت المرأة عن يمينه) أي عن الرجل أو الخشي الإمام فكل رجل تصح (أو) وقفت (عن يساره) فكل رجل فكل كلامهم (وعزم به في المنتهى) وغيره فان كان مع خلق يمينه لم تصح صلاتها يساره والأصح في التعليق اذا كانت الإمام رجلاً وهو عريان قائماً تقف عن يمينه (ويكره لها الوقوف في صف الرجال) لما تقدم من أمره عليها الصلاة والسلام يتأخر من (فان فعلت) أي وقفت في صف الرجال (لم تطل صلاة من يليها ولا) صلاة (من خلفها) نصف تام من نساء لا يقع اقتداء من خلفه من الرجال (ولا) صلاة من أمامها ولا صلاتها) كالوقوف في غير صلاة والامر بنأخيرها لا يقتضي الفساد مع علمه (وان أم) رجل (رجلاً وصباحاً) احتج بان يقف الرجل عن يمينه (لكمال الرجل) (والصبي عن يساره) أو (رجلاً امرأة وقف الرجل عن يمينه والمرأة خلفه) لحديث مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وبأهله قائماً عن يمينه وأقام المرأة خلفها (ولا بأس بقطع الصف عن يمينه) أي لما موم (أو خلفه) وكذا ان بدا الصف منه (أي من الإمام فلا بأس به) (نساء أو غيره) أي الصف (منه) أي الإمام (أفضل) من يساره وكذا أقرب الصفوف بعضها من بعض (وكذا الوسط) أي الإمام لأفضل لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الإمام وسدوا الخلل رواه أبو داود (وان انقطع الصف) عن يساره (أي الإمام) (فقال ابن حامد ان كان) الانقطاع (بعد مقام الثلاثة) حال طلت صلاته (أي صلاة المنتظمين عن الصف يسار الإمام وجزم بمنه في المنتهى) (وان اجتمع) في الصلاة (أنواع) من رجال ومساكين ونساء وخيانت (من تقدم رجال) لما روى أبو داود وعن عبد الرحمن بن عوف قال قال أبو مالك الأشعري ألا أحدثكم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم قال فأقام الصف فصف الرجل وصف النكاح خلفهم ورواه أحمد بمنزلة زافيه والتأني خلف النكاح ورواه أحمد عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لمبي منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ورواه أبو داود (ثم صلاتك كذلك) أي أحرار ثم عبيد الأفضل فالأفضل لما تقدم (ثم خيانت) هكذا في المتن لا احتمال أن يكونوا رجلاً أو امرأة فان قلنا تصح وقوفه الخيانت صفاً وفي المنتهى وان وقف الخيانت صفاً لم تصح ذلك لأن الرجل مع المرأة قد (ثم نساء) أحرار بالنسبة ثم أماء بالنسبة ثم أحرار غير باناث ثم أماء غير باناث الفضلى فالفضلى (و) يقدم من الجنائز إلى الإمام عند اجتماع موتى في المصلى (و) يقدم (إلى القبلة في قبر واحد حيث حاز دفن ميتين فأكثر في قبر واحد (رجل حر ثم عبدان ثم حبي كذلك) أي حر ثم عبد (ثم خشي)

وطمأنينة لحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (والنصح) مكتوبة على راحلة (لمرض) نساء لا تأثر فسلالة طمأنينة واليه

لكن ابن حجر من ركوب انزلها وظاف ٣١٦ انقطاعا ونحوه حازه الصلاة عليها كالصبي واولي (ومن أتى بكل فرض وشرط)

لمكتوبة أو نافلة (وصلى عليها)
أي الراحة (أو) صلى بفسخة
ونحوها) كالخضعة سائرة أو واقفة
ولو بلا غدر (من مرض أو نحو
مطر أو مع ما كان حرج من نحو
سفينه) صلاته لا يستغاثا
ما يتبرأ (ومع ما يطعن)
لا يكتفئ انشروجه (وأي)
بركوع وسجود (كالمسلوب
ومر بوط) حديث إذا أمرتكم
بأمر فأقوا منه ما استطعتم
(وسجد غريق على متن الماء)
أي ظهره لا تخافه ما يكتفئ ولا
إعادة في الكلى (ويستبرأ القبر
لا يعضاه السجود) الحديث أمرت
أن أجد على سمعه أقظم (قال)
وضع وجهه على فطن متفوش
ونحوه) مما لا تستقر عليه
أنه يعلم تصح (أو صل معلقا)
أو في أرجوحة (ولا ضرورة)
ثم أنه أن يصلي الأرض (لم تصح)
صلاته إلهم يكتفئ عرفا وعدم
استقرار عليه (وتصح) الصلاة
(أن حاذى به) أي المصلي
(ورزقه) وهي الكثرة قاله في
القلموس (ونحوها) كشكالك
وما لا يجزئ وجوده عليه (و) تصح
أيضا (على حائل صوف وغيره)
كشعر ووبر (من حيوان)
ظاهر ولا كراهة حديث أنه
عليه الصلاة والسلام صلى على
فروية بدوغة (و) تصح الصلاة
أيضا (على ما من على الأرض)
كفراش محشو ونحوه قطن
(وعلى ما نبت) الأرض لا استقرار
السجود عليه وتقدم في حديث
أنس صلته عليه الصلاة والسلام
على حجر

فوقه في القصر وهو جاز ما علقه تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس

حرم عليها ثم المصلي فيها (ثم امرأة حرة) بالغة (ثم أمه) بالغة ثم صبية حرة ثم صبية أمه (وتأتى
تتبع) في الحديث وتقدم بعد النوع أفضل فالأفضل كإتيان المصافة (ومن لم يقف معه إلا
امرأة) وهو رجل يقف (أو) لم يقف معه إلا كافرا أو مجنون أو غشي أو محدث أو نجس يعلم
معه فذلك) أي أنه محدث أو نجس وكذا لو علم المصاف حديثا أو نجس نفسه (يقف) لأنهم من
غير أهل الوقوف معه ولا من وجود الكفار والنجون والمحدث والنجس كمنعه وكذلك إذا وقف
مع صائر من لا تصح صلاته قاله في الشرح دخل أن صحت صلاته صحت صلاته (وكذا) من لم
يقف معه لا (صبي ومرض) وهو رجل فقلنا تقدم فإن كانت فلا فليس يقف لأقول أنس
فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفنا أنوال النبي ورواه الجمهور من ورثناه على النار كعتيق
ثم انصرف صلى الله عليه وسلم متفق عليه (و) كذا (امرأة مع ساه) إذا لم يقف معها إلا كاذرة
أو مجنونة أو من يعلم حديثه أو نجسا ميتا فقد أو وقف معها في فرض غير بالغة فقد (وإن لم يعلم
الحديث حديث نفسه) أي في الصلاة حتى انقضت (ولا علم مصافة) كذلك (فليس يقف)
وكذا إن لم يعلم ما يدينه أو توبه أو يقف من نجاسة ولا علم مصافة حتى انقضت فليس يقف لأنه
لو كان ما لم يدينه أو توبه أو يقف من نجاسة (ومن وقف معه متفول أو من لا يصح أن يؤم
كلاهما) يقف مع القارئ (والأخرى) يقف مع التالقي (والعاجز) من ركن أو شرط يقف مع
القادر عليه (وتأص الطهارة) العاجز هنا كإتيان يقف مع نام الطهارة (والفاسق) يقف مع
العدل (ونحوه) أي نحو ما ذكر (فصلاتها صحبة) لأنه لا يشترط لها صحبة الإمامة (ومن جاء
فوجد قرحه) بضم الفاء وهي الخلل في الصف دخل فيه (أو وجد) أي الصف (غير
مخصوص دخل فيه) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله وملائكته يصلون على
الذين يصلون الصف قال ابن تيميم فإن كانت أي الفريضة حاضرا لمزم أن يمشي إليها (فإن
مشى إلى الفريضة عرضا بين يدي بعض المأمومين كره) له ذلك لما تقدم من حديث لو يعلم
المؤمنين يدي المصلي الحديث ولعل عدم التصريح هنا بالان سيرة الإمام سيرة من خلفه أو
الحاجة (فإن لم يجد) موضعا في الصف يقف فيه (وقف عن بين الإمام أن أمكنه) ذلك لأنه
موقفا (واحد) فإن لم يجد (لوقوف عن بين الإمام) (له أن يذبح بكلام أو بضعة أو أواشرا من
يقرب معه) لما في ذلك من احتساب الغلبة (وبقيته) من نية موطأ هرو حوبا لأنه من باب
الائتمار الواجب إليه (وبكره) يقف (بجذبه نصا) لما فيه من التصرف فيه بغير إذنه (ولو كان
عبدا وأمنه) لأنه لا يملك التصرف فيه حال إمامة كالأجنبي (فإن صلى فذاكره ولو امرأة
خلف امرأة) لم تصح لما روى عن ابن شيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لفرد
خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وغيره (وأيضا عن محمد بن عبد الله التيمي عن أبيه عن
رجل يصلي خلف الصف فأمره أن يبعد الصلاة رواه أحمد والترمذي وحسنه وابن ماجه
واسناده ثقات قال ابن المنذر ثبت أحمد وأصح هذا الحديث ولا خلاف أن خلف الوقوف أشبه ما لو
وقف قدام الإمام ولا فرق بين العالم والمأموم صدها (أو) وقف (عن يساره ولو) كان المأموم
(جاءه مع خلوه عنه لم تصح) إذا صلى ركعة كذلك لخالفته موقفه وتقدم ما فيه (ولو كان
خلفه) أي الإمام (صف) ولا تصح صلاته صلى عن يساره مع خلوه عنه (فإن كبر) فذا (ثم
دخل في الصف طمعا في أدراك الركعة أو وقف معه آخر قبل الركوع فلا راس) بذلك لأنه
يسير (وإن ركع ثم دخل في الصف أو وقف معه) مأموم (آخر قبل رفع الإمام) من الركوع
(صحت) صلاته لأنه أدرك في الصف ما يدرك به الركعة (وكذا إن رفع الإمام) من الركوع فذا
(ولم يجد) حتى دخل الصف أو جاء آخر وقف معه صحت صلاته لأن أبا بكر وأمه نفي مع ركع

عليك جناح أن تقصر وامن الصلاة الآية وقول علي لعمر بن الخطاب ما لا تقصر ٣١٧ وقد نقلنا ما كنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليك فأقبلوا صدقة رواء مسلم (من زوى) أي استأنوا (سفر ماها) أي ليس حراماً ولا مكروهاً وأما كان كحج وجهاد متعينين أو صنوان كزاد زحم أو متوى الطريق كخزارة (ولو) كان (زعة) وفرجة) أو قصد مشهداً أو قربى أو مسجداً غير الثلاثة ونحوه أو عصى في غيره وعلم منه أنه لا يقصر من خرج في طلب آبق أو ضالة ولو جاوز المسافة لأنه لم ينمو وإن نواه وقصر ثم رجع قبل استكمال الأعادة عليه وبأنه لا يعتبر في المسافة لحقيقتها (أو هو) أي السفر المباح (أكثر قصده) كحرقه أو ضارة وقصد معاهدان شرب من خمره أو ألبسة فإن تساوى القصدان أو غلب الحظر أو سقر لم يقصر فقط لم يحز له القصر وبأنه لا يسافر له طر حراماً (يلغ) أي السفر (سنة) عشر فرساً تقريباً) لا قصد (أو أوجرا) لعمومات (وهي) أي السنة عشر فرساً (وإن كان صدان) أي مسيرة يومين معتدلين يسير الانتقال وديب الأقدام (أو بعة برد) جمع برء لحديث ابن عباس مرفوعاً أهل مكة لا تقصر وأقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان رواه الدارقطني وروى عوفوا فعليه قال الخطيب هو أصح الروايتين عن ابن عمر وتولى الصحابي هبة خرموا إذ خالف القياس (والبرء أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال هاهنا) نسبة إلى

دون الصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً لا تقصر رواء الضاري وقيل ذلك أبيضار بن ثابت وابن مسعود كما لو أدرك منه لا) تصح صلاته (إن حدد) أمامه قبل دخوله في الصف يرمي آخر يقف معه لا يفترقه في معظم الركعة (وأن فله) أي ركنه ووقع فذا ثم دخل الصف أو وقف معه آخر (أنه عذر بأن لا يخاف فوت الركعة لم يسبح) لأن الركعة وردت في المذوق فلا يلحق بغيره (ولو زحم في الركعة الثانية من الجمعا فخرج من الصف وبقي فذا فإنه ينوي مفارقة الإمام) المهر (وبتهاجمه) لأنه أدرك منها ركعة مع الإمام (وإن أقام على مناسه ماموماً بتهامه) جملة (فذا هجت جمته) في وجهه لأن الجملة لا تقضي بغيره فذا هجت في صحيح الفروع عدم الصفد كره في الجملة وهو ظاهر للنهي وغيره للموم ما تقدم

فصل في أحكام الاقتداء (إذا كان الإمام موم يرى الإمام أو من وراءه وكان في المسجد صحت صلاة المأموم (ولو لم يتصل الصفوف عرفاً) لأن المسجد يثنى الجماعة فكل من حصل فيه حصل في محل الجماعة بخلاف خارج المسجد فإنه ليس بمسجداً اجتماع فيه فلا يشترط الاتصال فيه (وكذا إن لم ير) المأموم (أحد) أي الإمام أو من وراءه (أن سمع التكبير) لأنهم في موضع الجماعة فيحكم الاقتداء به بسماع التكبير أشبه المشاهدة (والا) أي رأى لم يسمع التكبير ولم ير ولو لا بعض من وراءه (فلا) تصح صلاة المأموم لعدم تمكنه من الاقتداء أمامه (وإن كان) أي الإمام والمأموم (خارجين منه) أي المسجد (أو) كان (المأموم وحده) خارجاً عن المسجد الذي به الإمام ولو كان بمسجد آخر (وأمكن الاقتداء بصحت) صلاة المأموم (إن رأى) المأموم (أحد) أي الإمام أو بعض من وراءه ولو كانت جمعة في دار أو مكان لا يقع المقدس وجهاً لمقتضى الصحة وهو الرتبة وأمكن الاقتداء (ولو) كانت الرتبة (وما لا يمكن الاستطراق منه كشائك وغيره) كطرف صغيره فتصح صلاة المأموم (وإن لم ير) المأموم (أحد) أي الإمام أو بعض من وراءه (والخالفه هذه) أي رها خارجاً عن المسجد والمأموم وحده خارجاً (لم يصح) اقتدائه به (لومع التكبير) لقوله عائشة لتساء كن يصلين في هجرتها لا يصلين صلاة الإمام فأنكبن دونه في حجاب لأنه لا يمكنه الاقتداء به في القالب وقلت وأظاهر أن المراد إمكان الرتبة ولو لا المانع أن كان ما لو كان المأموم على أي مكان في طلبة وكان بحيث يرى ولو لا ذلك صح اقتدائه حيث أمكنه المتابعة ولو بسماع التكبير وكذلك كان المأموم وحده بالمسجد أو كان كل منهما بعيداً عن غيره الذي به الآخر فلا يصح اقتداء المأموم إذا لم ير الإمام أو بعض من وراءه (وتكني الرتبة بقى بعض الصلاة) كحال القيام أو الركوع لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وجدوا الحجر فقمص فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام أناس يصلون بصلاة الحديث رواء الجوزي والظاهر أنهم إنما كانوا يرونه في خلفه (وسواء في ذلك الجموع وغيرها) لعدم الفارق (ولا يشترط اتصال الصفوف) فيما إذا كان خارج المسجد (أيضاً) أي لا يشترط لو كان في المسجد (إذا حصلت الرتبة بالمعترضة أو ممكن الاقتداء) أي المتابعة (ولو جاوز) ما بينهما (ثلاثاً ثم فرغ) خلافاً لما في (وإن كان بينهما ثم يغير في السقف) لم يصح (أو) كان بينهما طرقي ولم يتصل فيه الصفوف عرفاً فإن هجت الصلاة (فيه) كلمة الجملة والعيد والاستسقاء والمكسوف والجماعة لا ضرر ولة لم يصح فإن اتصلت أذن هجت (أو اتصلت) الصفوف (فيه) أي الطريق (وقلنا لا تصح) الصلاة (فيه) أي الطريق كالسلوات الجنس (أو انقطعت) الصفوف (فيه) أي الطريق (مطلقاً) سواء كانت تلك الصلاة

هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (وبأما ابن أبي عمير وابن مسعود) للبسل (الحاشي) اثنان غيرهما في حصة (الانفراخ)

ذراعاً إلى ذراعاً والذراع أربع وعشرون ٣١٨ أصابعاً معروفة معتدلة كل أصبع منها عرضها (ست حبات شعر بطون بعضها إلى)

تصح في الطريق أولاً وبعضه داخل في ما تقدم (إن تصح) صلاة مأموم لأن الطريق ليست محل الصلاة لأنه ما بين الاتصال والتمركز كروعيها واختار الموفق وغيره أن ذلك لا يمنع الائتداء لعدم النص والاجماع (ومثله في) ثلث من يفتنه وأما في أخرى غير مقررة بها لأن الماء طريق وليست الصفوف منه (في غير شدة خوف) فلا تمنع ذلك الائتداء في شدة الخوف الحاجة (وبكره أن يكون الإمام أعلى من المأموم) لما روى أبو داود عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أم الرجل القوم فلا يقوم في مكان أرفع من مكانهم وروى الفاروق عن معاذ بن أسد عن الحسن بن علي بن مسعود عن حذيفة لم يلمع كواكبهم عن ذلك قال يلى رواء الشافعي بأسناد متواتر وظاهره لا فرق بين أن يقصد تعظيمهم أم لا ومثله إذا كان (كثيراً وذرعا فكثر) من ذراع (ولأبأس) ما روى (سرد كدرجه من روضها) مما دون ذراع جميعاً بين ما تقدم وبين حديث سهل أنه عليه الصلاة والسلام صلى على المنبر ثم نزل القهقري فجدو بحجبه الناس ثم هادى فرج ثم قال إنما فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا أصلاً في متفق عليه وأما ظاهره أنه كان على الدرجة السفلى لئلا يحتاج إلى عمل كثير في الصعود والنزول فيكون ارتفاعاً يسيراً (ولأبأس) معلوم (أم يولى) كان علوه (كثيراً أيضاً) ولا يبعد الجملة من صلها في سطح المسجد روى الشافعي عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد صلاة الإمام رواء سعد عن أنس ولا يمكنه الائتداء أشبه المتساوين (وبما احتجوا الخراب نصاً) وقيل يستحب أو ما إليه أجدوا اختاره الآجروى وابن عقيل لستدله الجاهل لكن قال الحسن الطائفي في المسجد أحده الناس وكان أحده كل محدث (وبكره الإمام الصلاة فيه) أي الخراب (إذا كان عن المأموم مشاهدة) روى عن ابن مسعود وغيره أنه يستعز بعض المأمومين أشبه ما لو كان يشه بينهم محاب (الأمن حاجة كضيق المسجد) وكثرة الجمع فلا يكرهها الحاجة إليه (لا يكره) (مخبره) أي الإمام (فيه) أي في الخراب إذا كان واقعاً خارجاً عنه لأنه ليس على مشاهدته (وبقي الإمام عن بين الخراب إذا كان المسجد واسعاً) لا يخرج جانب العين (وبكره) (طوره) أي الإمام (في موضع المكتوبة بمدها) نص عليه وقال كذا قال علي بن أبي طالب لما روى المغيرة بن شعبه روى قال لا يصلح الإمام في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة حتى يقضى عنه رواء أبو داود إلا أن أحد قال لا أعرف ذلك عن غيره ولأن في نحوه من مكانه أعلاماً أني المسجد أنه قد ملى فلا ينتظره ويطلب جماعة أخرى (بلا حاجة) كضيق المسجد فإن احتاج إلى ذلك لم يكره (وترك مأسوم له) أي لتطوع موضع المكتوبة (أولى) لما تقدم أنه يسر انقل بين فرض وسته بكلام أوقام بل النقل بالمتأخر (وتكره) الحالة القوم ولا الإمام بعد الصلاة لصيق المسجد مستقبل القبلة لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم يقعد المقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الجلاد والكرام رواء مسلم ولا هذا أتى على حاله ربها فظن أنه لم يسل أو ظن غير ما في الصلاة والمأموم والمنفرد على حالهما (أن لم يكن) هناك (نساء ولا حاجة) تدهو إلى الحالة الجلوس مستقبلاً كما إذا لم يجد منصرفاً ولم يكنه الانحراف (فإن أطال) الإمام الجلوس مستقبل القبلة انصرف المأموم (أذن) للتحقق الإمام الستة (والأ) أي وإن لم يطل الإمام الجلوس (استحب له) أي للمأموم (أن لا ينصرف قبله) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنصرفوا إلا أنصرفوا وأصله ولا يذكر هو أو يصحبه وإن انصرف فلا بأس ذكره في المتن والشرح (و يستحب أن يساقوا معهم) عتبه سلام الإمام وشيئاً (حال قليلاً) لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه كانوا يفعلون ذلك قال الزهري فترى والله أعلم لكي يتقدم من ينصرف من القصر رواء البخاري من حديث أم سلمة

بطون (بعض عرض كل شعيرة ست شعيرات برزون) قال الفاروقى الترى من أنجيل وهو مألوله نظيل عكس الخراب وقال ابن حجر في شرح البخارى الذراع الذى ذكر قدره ذراع الحديث المستعمل الآن في مصر والخاص في هذه الأعمار ينقص عن ذراع الحديث بقدر اثنين ففى هذا فائيل بذراع الحديث على القول المشهور رجمة الآف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً قال هذه فائدة تقبسه قل من يفسه عليها (أوتاب فيه) أى في سفر غير مباح (وتدبقت) المسألة قائم تبقى لم يصر (أو أكره) على سفر (كأشهر أو شرب) كزان بكر (أو شرب) كطالع طريق لم يقتل ولم يأخذ مالا (والأ) قصر (مات) أى خارج على وجهه لا يدري أين يذهب (و) لا (ساح) لا يقصر مكانه ميتاً (و) لا (لأه) أى ضال الطريق لأنه يشترط للقصر قصدية معينة وليس بوجوده منهم (فله قصر بأية) أجواب لمن أولها الفصل في قصر الظهر والقصر والعشاء إلى ركعتين ولا تقصر مع لاه لوسطه من ركعة بقيت ركعة ولا تظهر لها في الفرض ولا مغرب لاختاروا لتهار فان سقط من ركعة بطل ركعتا وترا وإن سقط ركعتان بقي ركعة ولا تظهر لها في الفرض (و) له (ظفر) برصان لا يؤخذ حديث ليس من البراء الصيام في السفر (ولو ظفها) أى استأنسه (في ساعة) أنه صدق عليه أنه مسافر أربعة برد (إذا فارق) من فوسفر ما حال (يوثقر به العامة) ما راد داخل السور كانت

بل الخراب يوت عامرة لكن
 حمل الخراب من زروع و سائق
 ليكنه أهله فقل من القصور
 قنصره فقال أولئك إلى القصر
 حتى يبارقها (أو) اذا بارق (خام
 قومه) ان استوطنوا الخيام (أو)
 اذا غرق مستوطن قصور
 سائقين (ما) أي محلا (نسبت
 أنه) أي ذلك المحل (عز فاستكان
 قصور و سائقين و حوم) كاهل
 عزب من غوت قسب لقوله تعالى
 اذا ضربتم في الأرض فقل مغارة
 ما ذكر لا يكون ضاربا ولا متفرا
 ولا عليه الصلاة والسلام أيضا
 كان يقصر اذا رجع (ان لم ينو
 هودا) قبل استكمال المسافة
 (أو) لم (بعد قريبا) قبل بلوغ
 المسافة (فان نواه) أي العود
 قريبه عند خروجه (أو) لم ينو
 عند خروجه بل (تحدثت نيت)
 العود عند ان عرج (لحاجة)
 له (بدت) أو غيره (فلا قصر) ان
 لم يكن رجوعه سقرا لم يلا
 (حق) يرجع و يبارق و طنبه
 كاتقدم (بشرطه) السابق (أو)
 تثنى نية (من العود) و يبارق
 سفره فله القصر للسفر و نيت
 لا تكتفي بدون وجود بخلاف
 الامامة لانها الأصل (ولا يعد
 من قصر) بشرطه (ثم رجع
 قبل استكمال المسافة) لما تقدم
 من أن العترة المسافة لاحقتها
 (و) يجوز أن (يقصر من أسلم)
 بسفر مريح (أو بلغ) أو عقل
 مريح بسفر (أو طهرت) من
 حصى أو نفاس (سفر مريح ولو
 بق) بد السلام أو بلوغ أو طهر
 أو عقل (دون المسافة) لأن عدم

ولان الاختلاف في ذلك فغنى الى اختلاط الر حليا النساء (وتقدم في باب) صفة الصلاة وكبره
 اتخذ غير الامام مكانا لمجد لاصلي فرضه الا فيه انتم عليه الصلاة والسلام عن ابطان
 المكان كاطان المعروف في اسناد شيخنا محمد وهو مجهول وقال البخاري في اسناد حديثه نظر
 ولا بأس (به) أي بان كان لاصلي الا فيه (في النفل) للجمع بين الاخبار وقال المروزي كان
 أحد لاوطن الاماكن ويكره ابطانها قال في القروع ونظاره ولو كانت خاضعة خلافتها في
 و يتوجه احتمال وهو ظاهر ما في من يحرم تقربا لامام لان سلة كان يحرم الصلاة عند
 الاسطوانة التي عند المحف وقال ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم كان يحرم الصلاة عند ما متقى
 عليه قال ونظاره ايضا ولو كان لمجاة كاسماعيل بن قيس و قنصا و حومو يتوجه لا ذكره
 بعضهم اتفاقا (ويكره) للمؤمنين الوقوف بين السور اذا نطقت حروفهم عرا) رواه البيهقي
 عن ابن مسعود عن معاوية بن قرة عن أبيه قال كنا نبني ان نصفين السور على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعنا طردا رواه ابن مسعود في حديثه و قال أنس كنت في
 هنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود والترمذي في حديثه قال أحد لاه
 يقطع الصف قال بعضهم فتكون مباركة عرضها مقام ثلاثة (بالحاجة) فان كان ثم حاجة
 كصنفي المسجد وكثرا لمجاة لم يكره (ولا يكره) لامام ان يقف بين السور لانه ليس ثم
 صف (ولو امتارة امرأتا وحدها) أو (أكثر) من امرأة كانتين فأكثر (لم يصح وقوف
 امرأة واحدة ممن خلفها مفردة) كالحرج خلف الرجل وكثالو وقفت عن يسارها (وتقدم)
 قال في المستوعب وغيره (ومن الأدب وضع الامام نعله عن يساره) في حال سلامه كرا لمجاة
 عيت (و) رضع (مأمون) نعله (بين يديه) أي خلفه (لئلا يذني غيره) وتقدم بسبب تنقده
 عند دخول المسجد والأولى تناوله يساره
 (فصل في) في الاعتذار بالجمعة ترك الجماعة (و) يذوق ترك الجماعة بالمجاة مريض
 لانه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال سوا يا ايها كبريى يا تاس متقى
 عليه (و) يذوق ذلك (خائف حذوه) لما روى أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم فسر السند بالمرفوف والمرضى (أو) خائف (زادته) أي المرض (أو تباطؤه) لانه
 مريض (فان لم يتضرر) للمريض (باتائه) المسجد (ركبا أو محمولا أو تبرع أحديه) أي بان
 يركبه أو يحمله أو يقود أو يمشي (لزمته الجماعة) لعدم تكررها (دون الجماعة) نقل المروزي و
 الجماعة يكثرى وركب وجهه القاضى على ضعف عقب المرض فطامع المريض فلا يلزم له لقاء
 الغير وحمل سقوط الجماعة والجماعة عن المريض وغیره (ان لم يكن في المسجد) فان كان فيه
 لزمته الجماعة لعدم المسافة (و) يذوق ترك الجماعة (من) هو ممنوع من
 فعلها كالمحموس لقوله تعالى لا يكلف الله ثقلا الا وسعها (و) يذوق ترك الجماعة والجماعة
 (من يدافع الاختشين) البول والناظ (أو) يدافع (أحدهما) لان ذلك عنقه من اكمال
 الصلاة وخشوعها (أو محضرة طعام يحتاج اليه وله الشبع) نص عليه نذر أنس في العيص
 ولا نهان حتى تفرغ منه (أو خائف من ضياع عمله) كذله في يادها ودواب انعام لا تحفظ لها
 غنم وغنم (أو) خائف (نقله كيز في) تور و طبع على نار وغنم (أو) خائف (قوله) كالضائع بدل
 (به) أي عليه (في مكان) كمن ضاع له كس أو ابتلى له عبده ورجو وجوده أو قدمه بمن
 سفر ان لم يقف لاخذ ضائع لكن قال الحمد عبد السلام بن تميم (الا فضل ترك ما رجو وجوده
 ويصلى الجماعة والجماعة) لانما عتقته عن باقي ورجع الى نفسه حذره (أو) خائفه من
 (ضرره) أي ماله (أو) مريض يحتاجه أو طاق الماء على رءه أو يستأنه يخاف ان تركه
 تركه في أول السفر المبع لانه لم يترك القصر في آخره اذ عدم التكليف ليس ماله من القصر بخلاف من أنشأ سفره مصيبة ثم

الحمد يفتي قلوبنا بالخدم لاهم مخرج ٣٢٠ من القصر في ابتداءه (وقد) سافر مع سيده (وزوجة) سافرت مع زوجها (وحندي)

سافر مع أمير بكرتون (تينا) لبيد زوج وأمير في سدر نيتي
أي السفر فان نوى سيده زوج
وأمر سفيراً ما بلغ المسافة
جارتين والوجه والبدن القصر
والأفلاحتهم لم يسم وإذا كان
العبد مشيراً بين اثنين فأكبر
وبعت نية أقامه أحدهم ولا
يكره إقامه إكرامه فإن قصرها
تحدث عائشة التي هي صلى الله
عليه وسلم وقصر رواء لدار فطني
ويحبه وبين سلمان أن القصر
رخصة بمحضرائتي عشر صحابيا
رواه الصحيح ما سجد احسن
(والقصر أفضل) من الأعمام
نصا لاه عليه الصلاة والسلام
وخلفاءه ما مورا عليه وروى
أحمد عن عمران التميمي أن
ثوى رخصه كما يكره أن ثوى
مصينه (ومن مروتها) لزمه
أن يتم ولو لم تكن له حاجة غير
الطهر يقه إلى بلد بظلمة
بغلاف من أقام في أنظر بقره
أقامه قنع القصر موضع ثم عاد
إليه ولم يقصر أقامه به نفسه
(أو) مر (بلده به امرأة) أي
زوجة وإن لم يكن وطنه لزمه أن
يتبع حتى يفارقه (أو) مر يبلد
(زوجية) لزمه أن يتم حتى
يفارقه لاه له أو في صورة القصر
وظاهره ولو بعد فراق زوجته
(أو) دخل وقت صلاة عليه
حضرا) ثم انزل لزمه أن يتم تلك
الصلاة لانه صلاة حضر وجبت
تامة (أو أوقف بعضها) أي
الحضر بأن أحرم الصلاة مقصورة
بغير يقينه ثم وصلت وطنه أو
محل آخر لا أقامه لزمه أن يتمها

فقد أركان مستحقا على شيء يخاف عليه الضياع (إن ذهب وتركه كطالور سنان ونحوه)
لأن المشقة اللاحقة بذلك أكثر من بل الشهاب بالطر الذي هو عذر بالانفاق وقال ابن عقيل
خوف قوت المال عذري ترك الجمعة أن لم يتعد فيه بل حصل اتفاقا (في تركه) قال في
الافراس الناطل والناسط وحافظ الكرم والنخل أعجمي الجمع نظار ونظارا ونظار ونظارا
والفعل النظار والنظاره بالكسر (أو كان عربيا أو لم يجد ستره أو لم يجد إلا ما يستره ففقط نحوه
في غير جماعة عمارة) لما يلحقه من النجس فإن كان غزاة كلهم صلاوا جماعة وهو باو تقدم (أو خائف
مرتدية أو ثوبه ولا ينجس به) بقال مرضسته غير ضاقت عداواته قاله في
المصباح (إن لم يكن عنده) أي المريض (من يقوم مقامه) لأن ابن عمر استصرح على سعد بن
زبيد وهو يجرى لجمعة قائم بالحق وترك الجمعة قال في الشرح والناظر في ذلك خلافا (أو خائف
على عمره أو نفسه من ضرر أو سلطان ظالم أو سمع أو لص أو ملازمة غيرهم) ولا شيء معه بطله
(أو جبهه في لوفاته) لأن حبس المصطفى وكذا أن كان الدين مؤجلا ونحوه أن بطالسه
بقبل محله وظاهره أنه إذا قدر على أداء دينه فلا يترك الصلوات (أو) خائف (فوات رفقته مسافر
سفر أباحا منقشا) للسفر (أو مستدعا) له لأن عليه في ذلك ضررا (أو غلبه نعاس
بخاف منه فوته) أي الصلاة (في الوقت أو) بخاف منه فوته (مع الإمام) لأن الزجل لاسل
مع معاذ ثم انظر فصل واحد عند تطول بل ماذون خوف النعاس والمشقة لم يترك عليه النبي
صلى الله عليه وسلم حين أخبره ذكر في الترح والمبدع وفي المذهب والوجيز بعذر فيه ما أي
الجموع الجاهل بخوفه تفضل الموضوعات نظارها (والسفر والقصر على دفع النعاس وبمسلي
مهم) جماعة (أفضل) لما فيه من ثل فضل الجماعة (أو تطويل أمان) لما فيه من فضل ذلك
الجل الذي انقضى عن معاذ فلو يله لم يترك عليه صلى الله عليه وسلم (أو من عليه قواد
رجاء حق) عنه وظاهره ولو لم يله لم يترك عليه صلى الله عليه وسلم (أو القود) (أو قد قذف) لاه حتى
أدى وما فوجه أصحاب الفروع وهذا قال في شرح المنتهى وكذا لو كان لا دعي كخندق
على الصحيح أي أنه لا يكون قد قذفه في الشرح وغيره (ومن عليه حد الله) تعالى كذا لانا
وشراب آخر وقطع السرقة (ولا يضره) في ترك الجمعة ولا الجماعة لأن الحد لا يدخلها
المصلحة بخلاف القصاص (أو ما تأخذ طرا أو وحل) بغير ذلك الحاء أو تسكن لفقد ربه (أو ينج
أو يبلد ورج بارد في ليله مظلمة) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادي متأديه
أي الميلة الباردة أو اضطره في السفر صلا في حاله كمتفق عليه رواء ابن ماجه باستناد صحيح ولم
يقل في السفر وفي الصحيحين عن ابن عباس أنه قال يؤذنه في يوم مطير زاد مسلم في يوم جمعة إذا
فتتأخذ بان سجدة أو سجد فقل لا تقل حتى على الصلاة قل صلا في يومك كالحيث كان الناس
استسكنوا ذلك فقل ابن عباس أتبعين من ذلك فقد قل هذا من هو خير مني يعني النبي
صلى الله عليه وسلم إن الجماعة عزيمت في كرهت أن أخرجه في الطين والدخض والنخل
والجليد وليرد كذا إذا انقضى ذلك في رج الباردة في الليلة الخلقه عند نولها مظنة المطر (ولو لم
تكن الرج شديدة) خلافا لظاهر المتن وذكر أبو الوالي أن كل ما ذهبنا لنشروع كالمر
المزج عذر ولها جهة الأصحاب كالبر في الميع من الحنك والافتاء (والزلة عذرة قال أبو الوالي)
لا يجوز خوف (قال ابن عقيل ومن لم يرعوس نجلى عليه) أي على وجهه مباح فهو عذر
(والشكر في طريقه) إلى المسجد (ليس عذرا) لأن المقصود بالذي هو الجماعة أو الجماعة
مقصود لنشأ لفتاة حتى لا يغيره وكذا المنكر في المسجد كدعاء الباء ليس عذرا أو ينكر بحسبه
(ولا العنى) فليس عذرا (مع قدرته) لما تقدم أول الباب (فإن تجز) الأعمى عن قائد (فجبر)

بلا هدر فيه إحدى وعشرون حصة يلزم المسافر فيها الأعمام و (لا) يلزمه التحام ٣٢٣ (إن سلك اسطر بقتن) إلى بلد قسله

يلزم المسافة والقرب لا ينفصلا
فله القصر لانه مسافر سقرا
بلغ الشبه ما لم يكن له سواها
أو كان الأقرب نحو سقرا أو شقا
(أو كرسلة سقرا) سفر
(آخر) تقصر فيه الصلاة فله
قصرها لأن وجوبها وفعلها
ويعد في السفر المجمع أشبه حاله
أدائه أو قضاها في سفر تركها
فيما نذر كراهي في إقامة فحلت
السفر ثم نسخ حتى ما فرغها
(أو أقالها خاصة) أو جهاد ولا
فيما كانه لا يدرى متى تقضى
فله التقصر قبل على نية كثرته
أو قلته قال ابن المنذر أجمعوا
على أن المسافر يقصر ما لم يجمع
أي يفرز في إقامة له ولأنه
عليه الصلاة والسلام أقام
بنيسوك عشرين يوما يقصر
بالملاخر واحد والمبايع عليه
الصلاة والسلام مكة أقامها
سبعة عشر يوما يصلي ركعتين
رواها البخاري وقال أنس أقام
أصحاب النخري صلى الله عليه
وسلم براهمز خمسة أشهر
يقصرون السلام ورواها البخاري
بأنه أحسن (ووجب ظمنا) و
حس (بحر من أو) حس (مطر
وضوء) كخيل ورد فله التقصر
حدا ما حبس بذلك لأن ابن عمر
أقام بأذربيجان ستة أشهر
يقصر الصلاة وقد حال الثلج
بينهم وبين الدخول ورواها الأثرم
وقس عليه الباقي ومن قصر
الجموعتين بوقت أو لاجل سفر
ثم تقدم قبل الدخول وقت ثانية
أجزاكن جمع بينهما كذلك
يتيمم وحدهما بوقت ثانية
بجمله

الركوع أو السجود وقوعه معهما والمحكم يدور مع علته (ويبقى عاجزها) أي لو ابتدأ الصلاة
فأقامت بجزءها على ما يستطعمو يني على ما تقدم وكذا لو كان يصلي قاعدا فجزءه لو جرد
الغزاة المبع (ولو طرأ الخبز) على القائم (فاتم الفائضة في الخطأه أجزا) لا لفرقة التقويم
والإصطفاً أعلى منه (لا) تجزئ الفائضة (من برئ فأغابا ارتفاعه) أي مومض كصحيح
فأرأها في مومض (ومن قدر على القيام ويجز عن الركوع والسجود أو ما بالركوع قائما
وبالسجود قاعدا) لأن الركع قائم في تقصير جلده فوجب أن يومض في قيامه والساحد
كالناس في جمع رجليه فوجب أن يومض بهما لوالص للفرق بين الأعمام ومن قدر أن
يضي رقبتهم دون ظهره سناها وإذا مضى قريبا وجهه من الأرض ما أمكنه (ولو قدر على
القيام منفردا وفي جماعة) لا يقدري على القيام بل يقدر أن يصلي (حاليا لزمه القيام فقدمه أو
للمالك قال في الإنصاف قلت وهو أصواب لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا مع القدرة عليه
(وهذا كادر) عليه (والجماعة تواجه تصح الصلاة وتها) حتى مع القدرة وتسقط للمند (وقدم في
النتيج أنه يجزئ) بين أن يصلي قائما منفردا وبين أن يصلي حاليا في جماعة وقطع به في المنتهى
وغیره قال في الشرح لأنه يفعل في كل منهما ما وجبوا وترك واجبا (ولو قال إن أضررت في
رمضان قدرت على الصلاة قائما وان صليت قاعدا أو قال إن صليت قائما لم تقضى سلس
القول وأمنتعت على التفرع وان صليت قاعدا امتنع السلس) أو أمكنت القراءة (فقال
أبو المعالي يصلي قاعدا فيها) لأن القيام بدل وهو التقويم يسقط في النقل بخلاف القطر
وفوات الشرط أو ألقاها تقدم في الحليض (وان قدر أن يصلي عليه يلزمه) السجود
عليها لأنه ما ليس من أعضائها السجود يومي ما يمكنه (واذا قال طيب) متى بذلك لفظته
وحذقه (مسلم ثقة) أي عدل ضابط فلا خيل خبر كافر ولا فاسق لأنه أمر ديني فخطرت له ذلك
كثير من أمور الدين (حاذق ظن لربيع أن صليت مستقيا أمكن مداواتك فله) أي المريض
(ذات) أي الصلاة مستقيا (ولو مع قدرته على القيام) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا
حين بهش شقه واظفاره لم يكن لهززه عن القيام بل فله ما لا شقة أو وجود الضرر أشبه
المريض وتركه وسيلة إلى العافية وهي مطلوبة شرعا وكفى بالواحد في ذلك لأنه خبر ديني أشبه
الرأي ويؤمن من غير الجمع فراهه الجنس فلم يقل بأشراط الجمع في ذلك أحد من الأصحاب فيها
وقفت عليه ذكر في الإنصاف (ويكنى من الطم بغيره الغان) لتعذر اليقين (ونص) أحد
أنه يغير بقول (طبيب) (واحد) أي مسلم ثقة (أن الأصوم بما عكس الدلة) وقاس القاضي
وغیره على ذلك المستلثة للتقدم (وتصح صلاة قرض على راحته وثاقفة أو سارت تشبه تأذير
ومطر وضوء) كخيل وبردباري يصلي بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى حضيق
هو وأصحابه وهو على راسه والسماح فرقومه وأبلى من أسفل منهم فحشرت الصلاة ما
المؤمن فأنذ وأقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم فمضى بهم ومعهم السجود أخفض
من الركوع ورواها أحمدوا أنتم دعوى قال العمل عليه عند أهل العلم وفعله أنس ذكره أحمد ولم
ينقل من غيره خلافة (و) يجب (عليه) أي على من صلى الفرض على راحته لتعذر ما سبق
(الاستقبال) لمع قوله تعالى وشيئا كنتم فلو أوجوهكم شطره (و) عليه (ما يقدريه) عليه
من ركوع وغيره في الصلاة (و) عليه ما يقدريه (في شدة خوف كإتاني) في صلاة الخوف
(فان قدر على النزول) عن راحته (ولا ضرر) عليه في النزول (لزمه) النزول (و) لزمه (القيام
والركوع) كغيره حاله المطر (وأوما بالسجود) لمأفة من الضرر إذا كان باوثة الثياب بخلاف
البسر وعليه يحمل قوله أني سعيد أبصر عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصرف

و (لا) يقصرون حبس (بأس) عند العبد نيتا لأقامتهم كسفرهم (ومن نوى) يسفر (بلدا يصنع) يبلغ المسافة لكنه (بجمله

مسافة (في السفر) أي (ثم علم) ٢٢٤ علم أن يراعى المسافة (تصريحاً بحدوده) ولو كان الباقي دونها لم يوسع من ابتداء سفره

(كجمل مجزئ القصر ابتداء) وعلى حبه وأنه أثر الماء الطين متفق عليه وكان في مسجد في المدينة (ولا تصح صلاة الفرض عليها) أي إلى الرحلة (لمرض) لأنه لا يزول ضرر الماء لانه عليها بخلاف المطر ونحوه (لركن آخر خفي) أي المريض (أو) خفي (غيره) أي المريض (ببزوله انقطاعاً عن رفته أو جرحاً من ركوبه) أن نزل (على) دفعاً للمخرج والمشقة (تخالف بزوله على نفسه من هبوط ونحوه) كسبح قال في الاختيارات تصح صلاة الفرض على الرحلة خشية الانقطاع عن الرقعة أو حصول ضرر بالشئ أو تبرأ من الحفرة (ومن أتى بالأمور) أي جميع ما أمره (من كل ركن ونحوه) وهو الشروط والواجبات (لصلاة على) أي إلى الرحلة (بالعذر) من مطر ونحوه (أو) صلى (في سفينة ونحوها) كحفة (ولو جاهدته من أمكنة الخروج منها واطاعة) كانت (أوسر) بحيث (صلاته لا يباهى بها بغيرها) (ولا تصح) صلاة الفرض (فيها) أي في السفينة (من فاعده القدرة) أي قدرته (على القيام) لأنه قادر على ركن الصلاة فلم يجوز له كأولئك بكن بسببه فإن عجز عن القيام والخروج منها جاز له أن يصلي حالاً وبإزالة الاستقبال وإن بدور إلى القسلة كما لا يخفى في السفينة وتقام الجماعة في السفينة مع الفرض عن القيام كيم القدرة (وكذا) أي في السفينة فيما تقدم (أجملته) وخفة ونحوها) كعمارة وهو ج (ومن كان في ماء وطين أو ما) بالسجود كصوب ورويد) فإنه ما يوشك أن يركع والسجود لأنه غاية الممكن منهم (والفريق يصح على متن الماء) ولا إعادة على الكل

فصل في القصر أي قصر إلى باعية وهو جائز كما عاينته قوله تعالى ولذا أمرتكم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوات إن خفتم أو كنتم على أنفس

لأن غالب أسفار النبي صلى الله عليه وسلم لم يخل منه وقال يبي بن أمية لم ير من الخلفاء ما لنا تقصر وقد أمنا فقال ما لم يرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة نصدق الله بما عليكم فأقولوا صدقة رواه مسلم وقال ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزني السفر على ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه وقيل أن قوله تعالى إن خفتم كلام مبتدأ معناه إن خفتم وقال الشيخ في الدين القصر قسماً على طين وهو ما جتمع فيه قصر الاتصال والعدد كصلاة الخوف حيث كان مسافراً فله ركعتان فيما لا يجوز في صلاة الأمان والأب يتورط على هذا ويقدر وهو ما يقصر العدد فقط كما سافر أو قصر العمل فقط كما خائف وهو حسن لكن مرد عليه خبر يعل وهو السابق لأن ظاهر ما نهى ما قصره الدين والخوف والنهي صلى الله عليه وسلم أقر على ذلك (من ابتداء سفره) أي شرع فيه (واجباً أو مستحباً) كسفر الحج والعمرة وأما غيره فله ركعة أو ركعتان ذلك واجب ولا يندوب منه مندوب (و) كالسفر (ز) بارة الأخوان وعادة المرضى وزارة أحد المحرمين أي معصية النبي صلى الله عليه وسلم والأقصى وأما بارة المسجد الحرام فسأى الكلام عليها في الحج والعمرة وهذه أمثلة لما ذهب إليه الآن نذر ما تكون واجبة (و) زارة (الوالدين) أو أحدهما (أو) ابتداء سفره (مداخلة) أو فرجة أو نالوا (أو) كان (مكثراً في الدنيا) قال في الفروع أطلقنا أصحابنا بإباحة السفر للضرورة وليس المراد غير مكثراً في الدنيا وأنه يكره مخرج من المهرج قال ابن عجي وفيه نظر ولا طبراني باسناد حسن عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً ومن طلب الدنيا حلالاً لمكثراً إلى الله وهو على غشيان مكحول لم يسمع من أبي هريرة وأما سورة لها تم التكثير فتدلى على التحريم لأن شغلها عن عبادة واجب والتكثير مظنة لذلك ومعتدل في فكره وقد قال ابن حزم انقضى وأن الاتساع في المكاتب والمسافر من محل إذا أدى جميع حقوق الله تعالى قبل له بما حرم ثم اختلفوا في كاره ومن غير كاره (أو) كان لم يجر له القصر لكونه إقامة مما تقدم أو كونه سفر معصية أو لا يبلغ المسافة (عالم) عدم إباحته له (لم تنفذ) (مكراً)

والقصر

فصل في القصر والجمع بين الصلاتين (رباع) فلا يكون إلا بغير وجه (جمع بين ظهر وعصر) وقت أحدهما (و) بين (عشاء) أي مقرب وعشاء (وقت أحدهما) أي إحدى الصلاتين (وزك) أي أجمع (أفضل) من قبله خوفا من اختلاف (غير جزي) حرفة ومزدقة (فبين شرطه أن يصعب بين الظهر والعصر قديما وفي مزدقة بين المغرب والعشاء تأخرا ما أمكن ومن يرى إقامة بكتفي أربعة أيام فلا يجمع به لانه ليس بمسافر سفر قصر ويجمع في ثمان حالات (بسر قصر) تسليط الحديث معاذر فورا كان في غزوة نبوك إذا رجع قبل زرع الشمس آخر الظهر حتى يحسبها إلى العصر يصلها جميعا وإن رجع بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم شاور وكان يغسل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن أنس معناه متفق عليه وسواء كان نازلا أو سائرا في الجبلين (و) الثانية (المريض يلحقه بتركه) أي الجمع (مشقة) تخفيف شين عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر رواه مسلم ولا أعذر بعد ذلك الأرض (و) الثالثة (لمرض مشقة ككثرة الحاجة) فصا كسر يرض (و) الرابعة (المضامضة وغيرها) كذا

(مكرها) على السفر (كسر أوزان مغرب) وهو البحر غير المحسن (أو قاطع) طريق (مشرق) إذا خالف السيل ولم يقتل ولم يأخذ ما لا ينسفرها ليس بمسببة وإن كان بسبب العصية (ولو) كان المسافر (بحر مأمع) زائفة غير محسنة (مغرب) في قصر كثير من المسافرين (يلتزم سفره ذهابا) بفتح الذال مع حذف (سنة عشر فرسخا تقريبا) لا تحديدا يصح في الأصناف (و) كان السفر (أو بحرا) لعدم الفرق بينهما (وهي) أي السنة عشر فرسخا (رومان) أي مسيرة يومين (كأحدان في زمن معتدل) لا لآخر والبر دأى معتدلا ولا قصر والقصر الاعتدال قال تعالى واقصد في مشيك (يسر الأتقال وديب الأقدام) وذلك (أربعة برد) جمع بر يد (والبر يد أربعة فراسخ) جمع فرسخ (والفرسخ ثلاثة أميال مائحة) (و) ما يملأ بئر أمية ميلان ونصف) ميل (والميل) الماشي (اثنا عشر ألف قدم) وهي (سنة ألف ذراع) (بذراع البلد) والذراع أربع وعشرون أصعاعا معروفة معتدلة كل أصبع منها عرضة (ست حبات شبر بطون بعضها إلى) بطون (بعض عرض كل شبر عشرة أشبر ذون) قال المصنف المجتهد قال ابن الأنبار يقع على الذكر والأنثى وربما قالوا لأنثى برزونة قال المطرزي البرزوني التركي من الجبل وهو الجبلان عكس العرب قال المصنف في شرح الأضارى الذراع الذي ذكره صدر ذراع الحديدي المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار ينقص عن ذراع الحديدي قدر الثمن وعلى هذا فاقبل بذراع الحديدي على القول المشهور خمسة آلاف ذراع واثنا عشر فرسخا قال وهذه فائدة تفيد من ينه عليها أه قال الأثرم قبل لا يبعد القصر الصلاة قاله أبو عبد الله قيل له مسيرة يوم تام قال لا أربعة برد ستة عشر فرسخا مسيرة يومين وقد قدره ابن عباس من عسقلان إلى مكة ومن الطائف إلى مكة ومن جدة إلى مكة وذلك لما رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى صفوان والجار فاقطع وقد روي موقوفا على ابن عباس قال انطلي في راسع البر واثني عن ابن عمر قول الصحابي بحجة خصوص انما خاف القياس ولأنه الأكثر من أقوال الأصناف (قله قصر إلى باعية) من ظهر وعصر وعشاء جواب من ابتدأ أسفرا (خاصة) أي دون الفجر والمغرب وانما لم يقصر الفجر لانه انما سقط منها ركعة في أخرى ولا نظير لها في الفرض ولا المغرب لأنها وتر النهار فاذا سقط منها ركعة بطل كونها ورا وان سقط منها ركعتان صار الباقي ركعة ولا نظير لها في الفرض (الركعتين أجمعا) لما تقدم (وكذا) للمسافر السفر المتقدم (القطر) يومضان لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في السفر (ولو قطعها) أي المسافة (وساعة واحدة) لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برد (وقى صار الأسير بسلامهم) أي الكفار (أتم) الصلاة (نصا) لأنه صار مقيما (وامرأة وعبد وجندي تسع زوج وسيد وامرأة) ألف وثلاث مئة (في نيت) أي الزوج أو السيد والامراة المسافرة أو الأمانة (و) في سفره يعني أن الزوج والسيد والامراة كانوا أسفرا يجمع القصر والقطر أربع لوجه والوقت والجندي المسافر يجمعهم القصر والقطر والأفلا انهم اتباع لهم فلم يحكمهم (و) إن كان العبد لغير يمين أحد ما سافر والأخزمي (ربح إقامة أحدهما) لأنها الأصل (ولا يترخص في سفر محصية بقصر ولا نظر ولا أكل ميتة نصا) لأنها رخص والرخص لاتناط بالماضي (فإن خاف) المسافر سفر محصية (على نفسه أن يأكل) الميتة (قبله تب وكل) لتكتمه من التوبة كل وقت وتقدم حتى التوبة وبقي الأصناف الشهداء (ولا) يترخص (في سفر مكره) كالسفر لغير مكره (لكنه) عنو يترخص أن يقصر مشقة أو يقصر مسجدا ولو سجد المساجد الثلاثة أو قصر فربني أو غيره) كولي وحديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد أي لا يطلب

سلس وشرح لا يرأه لقوله عليه الصلاة والسلام لئلا يمتنع من استغتمته في الأصنام وتأنقوت على أن تخزي الظاهر وتعلي المعص

وجود المشقة في الجملة لا لكل
فرض من الملبين لأن الرخصة
العامية تستوي فيها حال وجود
المشقة وعدمها كالسفر
(والانفصال) لمن يجمع (فصل
الارقي بمن تأخير) الظاهر
الى وقت العصر أو الغروب الى
المساء (أو تقديم) أي تقديم
العصر وقت الظهور أو المساء
وقت الغروب لحديث معاذ
السابق (سوى حتى عرفة
ومزدلفة إن هدم) الارقي
فيهما فالأفضل معرفة التقديم
مطلقا وبمزدلفة التأخير مطلقا
لعله عليه الصلاة والسلام
فيهما (فإن استويا) أي التقديم
والتأخير في الارضة (فأخبر
أفضل) لأنه أحوط وأحوط
انطلاق (سوى جمع عرفة)
فالتقديم فيه مطلقا أفضل ابتعا
لعله عليه الصلاة والسلام
(ويشترط له) أي الجمع تقدم
كان أو تأخرا (ترتيب مطلقا)
أي سواء ذكره أو أنسه بخلاف
سقوطه بالتسليم في قضاء
الفرائض خلافا في الاقتناع
(و) يشترط (لجمع وقت أول)
المصومتين أربعة شروط
أحدها (نيت) أي الجمع (عند
احواها) أي الأولى لأنه محل
النية كنية الجماعه (و) الثاني
(أن لا يفرق بينهما) أي
المجموعتين (الابتداء كالموضوع
نخفف) لأن معنى الجمع المقارنة
والتامة ولا يحصل مع تفرق
بأكثر من ذلك ولا يتركز كلام
يسر لا يزيد على ذلك من تكبير
عيد أو غيره ولو غير ذكر ولا
مجهود (ليصل) جمع (ربية) ملاها (بينهما) أي المجموعتين (و) الثالث (وجود العذر) البع الجمع (عند افتتاحهما)

الاجتماع جميع اجتماعهم ينشئون السفر من ذلك المكان فاهم القصر قبل مفارقتها في ظاهر
كلامهم) كالقصر والفروع وهو منعه انتهى لانهم ابتدؤوا السفر وفارقوا قبلهم وقت ان لم
ينوا الاقامة في ذلك المكان أكثر من عشر من صلاة أو تكون المدة عدم اجتماعهم قبل ذلك
(خلافا لا في المعالي) حيث قال لأقصر حتى يفارقوه (وبتصرف سكان قصور ورياسات
وقصورهم) كامل العربيع من القصر وبغوره (مفارقة ما نسوا الله) بما يفارقه (عرفا)
لمصر وأمسافر من الماتقدم (و) يعتبر لباحة القصر (إن لا يرجع) من فارق كما تقدم (الى
وطنه) قريبا (و) ان (لا ينو قريبا) أي فيما دون المسافة (فإن يرجع) أو في الرجوع
(لم يترخص حتى يفارقه ثانيا) أو حتى ينو ويسافر قصر لا تقاسب الرخصة حيث قد (ولم
ينو الرجوع) عند مفارقتها كسابق مسافرا (لكن بداهة) الرجوع (لحاجة) بدت له (لم
يترخص) بقصر ولا قطر (في رجوعه) بدت له (حتى يفارقه أيضا) أو حتى يتنوب يسير
لما تقدم (الآن لا يكون رجوعه) الى وطنه (سفر طويلا) أي يبلغ مسافة القصر فيترخص
في عوده لأنه مسافر (والعشر) لجواز القصر والقطر (نية) المسافر سفر (المسافة
لوجود حقيقتها) فن نوى ذلك) أي السفر الذي يبلغ المسافة (قصر) لوجود نية المسافة
المعترضة (ولو يرجع قبل استكمال المسافة) وقصر (لم يلزمه) أحد ما قصر (فما) مع أنه لم
يسافر في عشر فرسخا وذلك مطلقا في التقسيم عن قول المعتمد والمهرودين سافر الى قوله من
نوى سفرا أو رده على المصنف في حاشية التتبع أنه لا يكتفي بالنية حتى يشرع وان قوله أنا فارق
وقت قرينه العار قال آخره لا يكتفي في ذلك لأنه قد ينو بفرارها في طلب حاجة فلا بد من
تقدير إذا فارقها مسافرا أو عبر في الفروع كما عبر المصنف فيما تقدم من ابتداء لكن قال بعد ذلك
بأسطرنا وبها وهو قري من منيع المصنف (وان يرجع) ليعود الى وطنه فحقا أو الحاجة
بدت له (ثم بداهة العود الى السفر لم يقصر حتى يفارق مكانه) الذي بدت له فيه نية العود لانه
موضوع كانه حكما فاعتبرت مفارقتها كحل وطنه (فإن شلف) أن يسير الى البلد الذي قصد
بلغ (قدر المسافة) بأن جهل كونه مسافة قصر لم يقصر حتى يعلم لأن الأصل الاتمام ولم يصل
المبج القصر (أول يعلم قدر سفره) كن خرج في طلب آبن أو ضالنا وبأن يعود أو يوجد علم
بقصر حتى يحاذي المسافة (لعدم تحققها المبج القصر) وفي شرح المتن في أول القصر من
خرج في طلب بضاعة أو آبن حتى جاوز ستة عشر فرسخا لم يجز له القصر لعدم نيته على المنهج
انتهى وفي الشرح ولخرج طال بالهذه آبن لا يعلم أن هو أو منعه عتبا أو كلا حتى وجد ما قام
أو سلك كاف الأرض لا يقصد مكانا لم يبلغ له القصر وان سارا ما قال ابن عقيل يباح له القصر
إذا بلغ مسافة القصر ثم قال ولو قصد بلدًا بعد ما في عز مائة حتى وجد طلبه ودور رجوع أو قام
لم يبلغ له القصر لأنه لم يجر مسافر طويلا وان سكان لا يرجع ولا يقسم بوجوده فله القصر
(وبقصره لم قصد جميع) ونوى سفر يبلغ المسافة (وان لم يلزمه الصلاة) حال شرعه في
السفر (لحاشي وقافر ومجنون وحشي) ذكروا أني (ظاهر) الحائض (ويسلم) الكافر
(ويشقي) المجنون (ويبلغ) السبي (ولو يني) بعد الظهور والاسلام ولا تقاضا ولو لم (دون
مسافة قصر) لأن عدم التكليف ليس عانعا من القصر في أول السفر بخلاف من أنشأ السفر
عاصيا ثم تاب في أثناءه فله لا يقصر إذا تاب الا إذا نوى من سفر مسافة قصر كما تقدم لانه
مجنوع من القصر في ابتداءه ويستثنى من جواز القصر بعد جواز سابق اعتباره إحدى
وعشر من صور يجب فيها الاتمام الأولى منها إذا نالها بقوله (ولو لم المسافر) (وطنه) أم
ولو لم يكن له بوطنه حاج سوى البرور عليه لكونه طريقا ما يقصد لانه في حكم المقيم
مجهود (ليصل) جمع (ربية) ملاها (بينهما) أي المجموعتين (و) الثالث (وجود العذر) البع الجمع (عند افتتاحهما)

(و) الأربع (استمراره) أي العذر (فغير جمع مطر ونحوه) كبر (إلى فراع الثانية) من المصروعين (فأولاهم الأولى) منهلان وأول الجمع (لمطر) انقطع المطر (ولم يعد كان عمل وحل) لم يطل الجمع لأن الأول ينشأ عن المطر وهو من الأعذار المصحة أشبه ما لم ينقطع المطر (والأول) أي أن الأول لم يحصل وصل (بطل) الجميع ولو خلف مرض أو نحوه لزوال مبيعه فيؤخر الثانية متى بدخل وقتها وإن انقطع سفر الأولى المجموعتين بأن نوى الإقامة أو أراسته السفينة جهات وطنه (بطل الجميع والقصر) لا تنقطع السفر (فيهما) أي الأولى (وتصح) فرضا لأنها فوقتها ويؤخر الثانية متى بدخل وقتها (و) أن انقطع سفر (بثانية) المجموعتين (بطل) أي الجميع والقصر لا تقدم (ويهما) أي الثانية (فلا) كن أحرمهما فلانا دخولا وقتها فبان عدمه والأولى وقت موقعا وإن انقطع بعدهما فلا إعادة (ومرض في جمع كفر) فإن عوق بالأولى أتمها وصرف الثانية صحت فلا وبعدمها لبرأنا (و) يشترط (ليصح وقت فائيه) وهو جمع التأخير شرطان أحدهما (نبيه) أي الجميع (وقت أولى) المجموعتين مع وجود مبيعه (مالم يصدق) وقت الأولى (من فعلها) لقوات فائدة الجمع وهي التقصيف المقارنة بين الصلاتين ولأن تأخيرها إلى ضيق الوقت من أصلها فبثانها لخصت في الجميع (و) الثاني (بقاعده) من نية جمع وقت أولى

(الذي دخول وقت ثابته) لان المصلي يجتمع العذران لم يستمر الى وقت الثانية زال ٣٢٩ المقتضى الجمع فامتنع من ركعتي الأولى

ومما ستر قدمه و (لا) يشترط
(غير) ما من من الشروط فلا
يشترط ثبته عند الاحرام ولا استمراره
في وقت الثانية لانها ما صارتا
واحدتين فذهب فلا بد من
فصلهما ولا اتحادهما أو ما مر (ما)
صلاهما أي المجرعتين (خلف
امام) كل واحد خلف امام
(أو) صلاهما خلف (من لم
يجمع) مع (أو) صلى (احداها
مفردا أو) صلى (الأخرى جماعة)
مع (أو) صلى اماما (بأمر
الأولى أو) اماموم (أو الثانية)
مع (أو) صلاهما اماما (عن لم
يجمع مع) لعدم المنع وصح
ذكر التمسك من الأولى وكذا أو
من احداها ولو نسخا أعادها في
الوقت أو نساء ما بعدهم وتبان
بان اتهم الثانية أعادها أو
فتنأها فقطو لا يبطل جمع تأخير
مطلقا ولا جزم تقديم ان أعادها
قربا بحيث لا تقوت للوالة

(فصل) في صلاتها تأخير

ومشروعيها بالكتاب والسنة
وتخصيصه عليه الصلاة والسلام
بانطوائها لا يقتضي اختصاصه
بالحكم لقوله تعالى اقتداوا بحكم
في رسول الله أسوة حسنة وتواضع
الصالحين رضي الله عنهم على فعلها
وصلاها على رأيهم وصح وحذيفة
وأما تركها على الصلاة والسلام
يوم الحنف فافقا كما قبل نزول
الآية أو شيئا أو لانه لم يكن يومئذ
قتال من عتبه من صلاة الأيمن
(نص صلاة الله) وفي يقتل
صاح لانها رخصة فلا تنبأح
بالتقتال المحرم كقتال من أهل

هاتلثة عشر المشار اليها بقوله (أول من أتى قصر عند دخوله الصلاة) أي أحلها له الزمه أن يتم
لانه الأصل وإطلاق النية ينصرف اليه كالأولى الصلاة وأطلق قال نية تنصرف الى الأفراد
لكونه الأصل (الرابعة عشر) المذكور بقوله (أول من أتى الصلاة هل نوى القصر) لا ولو ذكر
بعد ذلك في أثناء الصلاة (أنه كان نواه) لزمه أن يتم وجوده أو وجوب الإتمام في بعضها فطلب
لانه الأصل (الخامسة عشر) بينها بقوله (أو تترك صلاة أو بعضها في سفر) بأن أخرها بلا عذر
(حق خرج وقتها) عنها أو بعضها لزمه أن يتم قياسا على السفر المحرم لانه ما صار صلياً تأخيرها
متممداً من غير عذر قال في الفروع وقيل بقصر وفا كاللغة الثلاثة لعدم تحريم السبيل
لان السفر الذي هو سبب انصرمباح والمصيبة فيه لا تمنع القصر كما تقدم هالسادسة عشر أشار
اليها بقوله (أو عز) المسافر (في صلاته على ما لزمه به الإتمام من الإكامة وسفر المصيبة) بأن
قلب السفر للمصيبة لزمه أن يتم قبلها لانه الأصل وكذا الأولى الرجوع ومذروعه لا يباح
فيها القصر وصاروا المنتهى أو عز في صلاته على قطع الطريق ونحوه ما ذكره المصنف أولى
لما تقدم من أن المصيبة في السفر لا تمنع الرخص بخلاف المصيبة هالسابعة عشر ذكرها بقوله
(أو ناب عنه) أي من سفر المصيبة (فيها) أي الصلاة (لزمه أن يتم) ولا تمنعه نية قصر هالذين
ولا تطل أن كان نوى القصر في ابتداء هالاجزيم ذلك أول من أتى قصر عند إحرامها أو أمان
نواه على ما لم تنقد صلاته كما ذكر في ضمن حكم عام بقوله (وإن نوى مسافرا القصر حيث يحرم
عليه) بانه لا يباح له القصر (كر نواه) أي القصر (خاف مقبلا) بأن امامه مقبلا وأنه
لا يباح له القصر أن لم تنقد (أو قصر معتقدا تحريم القصر) ولأنه محظى في اعتقاده (لم
تنقد) نية فلم يصح صلاته (كنية مقبلا القصر) لا تصح صلاته (و) كنية مسافرا وعبد
الظاهر خلف امام الجمعة فلا تصح (نصا) لا اختلاف على الإمام (ولو أتت من له القصر) ونواه
(جاه لاحد نفسه عقيم) لم يحدث نفسه لله القصر (في العادة لان الأولى لم تنقد بخلاف
ما لو أتت عقيم نفسه الحديث كما تقدم

هل تشترط نية القصر لان الإتمام الأصل وإطلاق النية ينصرف اليه كالأولى الصلاة
هل أطلق انصرف الى الأفراد (والعلم بها عند الاحرام) هكذا في الفروع قال ابن نصر الله لم يعمل
معنى قوله والعلم بها له وقال بعض المتأخرين معناه العلم بالنية فيما اذا تقدمت بالزمن
اليسر بخلاف غير المقصورة فانه يكفي استصحاب النية حكما لا كرا عند التكبير وقلت ما لزمن
من ذلك أن يقال معناه يشترط العلم بكونه نوى القصر في ابتداء إحرامه بأن لا يهرأ عليه
شك هل نواه فإن طرأ عليه لزمه الإتمام (و) يشترط أيضا العلم (بان امامه ذن) أي حال الصلاة
(مسافرا ولو بامارة علامة كشملة لباس) إقامة قلبي مجرى العلم (لا) يشترط أن يعلم (أن
امامه نوى القصر علميا انقن) لانه بعدد رالعلم (فلو قال) المأموم (ان أتت) الامام (أتمت) وان
قصر قصر لم يضر ذلك في صحة صلاته واسبق امامه الحديث فخرج قبل علمه حاله لله
المصير علميا فظاهر وقيل يلزمه الإتمام لانه الأصل (وان على مقبلا مسافرا خلف) امام
(مسافر أتم المقبلا إذا سلم امامه) احبوا إذا أتم مسافرا مقبلا فاتهم بها صلاة مع لان المسافر
يلزمه الإتمام بينه (ويستأن بقول الامام) المسافر (المقنن أتواها مسافرا) لم يحدث وثلا
لنس على الجاهل عدد ركعت الصلاة (ولو قصر الصلاة) أو صلاها بتم (في وقت
أولاهما) جمع تقديم (مقدم) وطنه (قبل دخول وقت الثانية) أو وجدنا عليه (أجزاء)
اعتبارا بوقت العمل (ولو نوى القصر) من يباح له (شرفه نوى في الصلاة لأتمام) (تم

هيم البدو) لقوله تعالى ان ختم ان ٢٣٠ يستكم الذين كفروا (و) نعم (فمقر على سنة اوجه) قال احمد مع عن النبي صلى

وحواله رجوع الى الاصل قال ابن عقيل وغيره فرضه الاول ثلثه وهذه الثامنة عشرة عا
 يجب فيه الاتمام (ولو نوى) مسافر (التصريح) تسبحة أو قصره الزكوات والزيادة مشهور
 لها (تانيا) بان عمله لا يطل الصلاة وتقدم حكم متباعدة بالأمم لم لو كان اماما (ومن لم يطهر بقا)
 طريق (يعيد) طريق (قريب فلك البديل بقصر الصلاة) قصر لانه مظنة قصد صحيح
 وكان لو كان لا يخرجوا أو شقا قدم المحكمة في بعض الصور لا يفرضه قال في الفروع وظاهر
 كلامهم منع من قصد قربته بعدة الحاجة هي فقرته وجملة اصحاب المحرر اصرار على الامور
 من التي قبلها واصل انسوية بولي (أو) تلك الطريق البديل (لغير ذلك) أي لغير القصر تجلب
 دل اوتني ضرر قصر قال ابن عقيل قولوا واحدا (أو ذكر صلاة سفره) أي هذا السفر
 (أو سفر آخر) ولو بد كراهي للحضر قصر لان وجوبها وفعلها وجد في السفر شبه ادائها
 فان ذكر كراهي في الحضر أو قضى بعضها في الحضر أتمها الثامنة عشر من المسائل التي يجب فيها
 الاتمام ذكر كراهي قوله (ولو نوى الكافة مطلقا) بان لم يحد هازن من معين (فيلزم والبلد الذي
 يقصد به دار الحرب أو اسلام أو ياديه لا تمام بها) أو كانت لا تمام فيها (السلامة) أتم زوال السفر
 أتم القصر رتبة الكافة والعشرون المشار اليها بقوله (أو) نوى الكافة (الثامن عشر من صلاة)
 انما حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة مصيها رابعة ذي الحجة فقام
 بها اربع او ثمانية والنسب والاسباع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان
 بقصر الصلاة في هذا الايام وقد اجمع على انها ما قال انس أفناعتكم فتراثتم الصلاة
 متفق عليه كل الاثر سمعت ابا عبد الله كرحديث انس وبقوله هو كما لم يسبقه كل
 أحد وجهه أنه حسب مقام النبي صلى الله عليه وسلم كركن منى وليس له وجه غير هذا الحادية
 والعشرون للذكر كركن منى (أو شق في نيتهم نوى الكافة) ما منع القصر اتمام لان الاصل
 فلا يتنقل عنه مع التثنية في صبيح الرخصة (والا) أي لو لم يكن نوا كافة أكثر من عشر من صلابان
 نوى عشر من فاقل (قصر) لما تقدم (ويوم الدخول) يوم الترويح يجب ان من المدة فلو دخل
 عندها زوالا احتسب ما بقي من اليوم واخرج عند العصر احتسب ما مضى من اليوم (وان
 أقام) المسافر (لقتنا حاجة) يرجع نحوها أو وجهه اعددها وسواء غلب على ظهره انشاء
 حاجته في هذه بيرة أو كثيرة به ان يحتج ان اقتضاه في مدة لا يتقطع حكم السفر بها (بلانية
 اقامة يتقطع حكم السفر) وهي اقامة أكثر من عشر من صلاة (ولا يقطع حكم الحاشية قبل المدة)
 أي مدة أكثر من عشر من صلاة (ولو) كان العلم (ظنا) لا جراه بحري البقن حيث يتعذر
 أو يتعسر (أو حسي ظاهرا أو حسيه مطروحا عن وضوؤه) كخروج جليل (قصر ابدأ) لانه عليه
 السلامة والسلام اقام يتنول عشر من بقصر الصلاة رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وقال
 تفرده معمر برأيه مستندا (رواه عن النبي المبارك مرسل) وانما النبي صلى الله عليه
 وسلم مكة أقام ثمان تسع عشرة يصلي ركعتين رواه البخاري وقال انس أقام أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم برامهر من تسعة أشهر بقصر من الصلاة رواه البيهقي باسناد حسن
 قال ابن المنذر اجمعوا على أن المسافر بقصر ما لم يجمع الكافة ولو أن عليه سنون وري
 الاثر عن ابن عمر أنه أقام بادر بثمان سنة أشهر بقصر الصلاة وقدر حال الثلج منه
 وبين الدخول فان حسن يحق لم يقصر وعن علي قال قصر الذي يقول اخرج اليرم اخرج غدا
 ثم ساروا عن سعد أنه أقام في بعض قرى الشام اربعين يوما بقصر الصلاة رواه اسعيد
 (فان) اقام لحاجة (مط) أو ظن (لما لا تقتضي في أربعة أيام لزمه الاتمام) كما لو نوى اقامة
 أكثر من أربعة أيام قال في الاتصاف وانظرن ان الحاجة لا تقتضي الا بد معنى مدة القصر

الله عليه وسلم صلاة الخوف من
 خمسة أوجه أو مستوفى رواية
 أخرى من ستة أوجه أو سبعة قال
 الزهرى قلت لا في صلاة الله تعالى
 بالاحاديث كلها أو بعضها واحدا
 منها قال ما أقول من ذهب اليها
 كله الحسن وأما حديث جابر فانا
 اختاره (الاول) من نوحه (إذا
 كان العدو وجهه القسلة يرى
 للمسلمين (ولم يخف) البقاء للفقول
 فيها (كسب) يأخذ من خلف
 المسلمين أو يحرقهم يكتمون في
 الحرب (صنفهم) أي المسلمين
 (الانسان صنفين) أكثر وأحر
 بالجميع من الصفوف (فأما
 حجة) الاسم (حجته مع الصف
 المقدم وحسن) الصف (لاخر
 حتى يوم الامام ان) الركة
 (الثانية في بعد الصف
 الحارس ويطهقه) أي انما
 (ثم لا يولي تاجر) الصف (المقدم
 الساجد مع الامام (وتقدم)
 الصف (المؤخر) الساجد معه
 لصل التبادل بين ما في فضيلة
 المؤخر (ثم) (ركعة الثانية)
 يصليها الحارس في الاولى
 (و) يحرس الساجد معه أولا
 أي في الركعة الاولى (ثم يطهقه)
 أي الامام (في التمشيد في سلم)
 الامام (جميعهم) حديث جابر
 قال شهدت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلاة تطوف فصننا
 خلفه محضين والعدو بيننا وبين القبله
 فكبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكرنا جميعا ثم ركع وركعنا
 ثم رفع رأسه من الركوع ورضنا
 جميعا ثم انحدر لعهد الصف
 الذي يليه وقام الصف المؤخر في

جميعا ثم انصرفوا بالصلاة
الصف الذي يليه الذي كان
مؤخرا في الركعة الاولى وقام
الصف المؤخر في الصف الاول
قضى النبي صلى الله عليه وسلم
السجود وقام الصف الذي يليه
انصرفوا بالصف المؤخر بالسجود
مجدد ثم سلم النبي صلى الله عليه
وسلم ولما جئنا رواه مسلم
ولما مضى بعضه ورواهما أحمد
وأبو داود من حديث ابن عباس
الزرق قال فضلا الذي صلى الله
عليه وسلم مرتين مرة بصفان
ومرة بأرض بني سليم (ويجوز
حطيم) أي المسلمين (صفا)
واحد (وحسب بعضه) في الأولى
والباقي في الثانية لأن تعدد
الصف لأثره في حواشي المسلمين
ولأن انكشاف القدو (ولا) يجوز
(وحسب صف في الركعتين) لأنه
ظلم بركعتهم بالسجود مع الإمام في
الركعتين الوجه (الثاني إذا
كان العدو) (بغير جهتها) أي
القتلة (أو) كان بها أي حصة
القتلة (ولم ير) أي رما المسلمين
كلهم أو هو يرى ويخاف كمين
(تسميهم) أي المسلمين الأمام
(طائفتين تكني كل طائفة)
منهم (العدو) زاد أبو الهيثم
يجب يحرم قرارها (طائفة)
منهم تذهب - ذو الصلوة
(وتحرس) المسلمين (وهي)
أي الطائفة الحرس (مؤقتة)
أي الإمام حكما (في كل صلاة)
لأنها من حيث يرجع من
الحراسة وتقرم لاتفاق الإمام
حتى يسلم هو المراد بعد دخولها
معه لأنه كان عليه الحماوى

فأصبح من المذهب أنه لا يجوز له التفرع في الصفين في الركوع والركعة وقيل لهذا جزم به في
الكافي ويحتمل أن يتم (ومن رجع إلى بلد) كان (أمامه ما بين الصفين) ولم ينزل العود
أمامه به تنح القصر (فصر حتى فيه نصا) لأنه مسافر وليس كمن مروطه (وأن عزه على إقامة
طوبى في رستاق) أي ناحية من أطراف الأقاليم والمراد به العامة المشتهة على إمكانية (يقتل
فيه) أي الرستاق (من قرية إلى قرية لا يجمع) أي لا يزعم من أجمع معنى قوى (على الإقامة
بواحد منها) أي القري (مدة تبطل حكم السفر) أي فوق أربعة أيام (قصر) لأن النبي صلى
الله عليه وسلم أقام عشرة أعين وعرفة حتى بقصر في تلك الأيام كما تقدم (وأن نوى إقامة بشرط
كان يقول إن أقيمت فلا تفي هذا البلد أقيمت فيه والافلا تفي لفته) في البلد (فله حكم السفر)
لعدم الشرط الذي علق عليه الإقامة (وأن لقبه به صار مقبلا) لاستيفائه حكم نية الإقامة
(أن لم يكن قد خرجت من الأولى) الإقامة (قبل لقائه أو حال لقائه) فإن بعضها أذن فيه القصر (وأن
فسخ النية بعد لقائه فهو كسافر فرى الإقامة المنة فمن القصر بدالة السفر قبل تمامها فليس له
أن يتصرف في موضع إقامته) لأنه لم يثبت فيه حكم الإقامة أشبه وطئه (حتى شرع في السفر)
وبإقرار ذلك الوضع كما تقدم (واللاح) صاحب السبينة كالهجرة (الذي معه أهله في
السبينة أو لأهل له) وليس له نية الإقامة ببلد لا يترخص) بقصر ولا فطر لأنه غير طاعن عن
وطنه وأهله أشبه المقيم ولا يصير للسفر المبيع كونه قطعاً بخلاف الدائم (فإن كان له) أي
الملاح (أهل وليسوا معه ترخص) كمنه من المسافرين لأن التشبه حقيقة لا يحصل الأبدان
(ومثله) أي الملاح في التخصيص السابق (مكار وراوع فوج) بلسليم (وهو رسول السلطان
وبريد وحمهم) كالمسافر فلا يترخص إذا كان معهم أهله وليس لهم نية إقامة ببلد (نصا)
وكذا أنه لم يكن لهم أهل فإن كان لهم أهل وليسوا معهم فلهما ترخص (وعرب البدو الذين
حيث وجدوا لا رعى عودهم صلواتهم تمامهم مقبون في أوطنهم) ولا يباح لهم الفطر ومضات
لذلك (فإن كان لهم سفر من المصيف إلى المشي ومن المشي إلى المصيف كما تركه عنهم
بقصر ولا في مدة هذا السفر) حيث يبلغ المسافة لغير الأضداد (وكل من جاز له النصر جاز له
الجمع والعطر) لوجود مبيحهما وهو السفر الطويل (ولا عكس) أي ليس كل من أبيع له
الفطر والجمع أسبق له القصر (لأن المروض ونحوه) ممن يباح له الفطر أو الجمع (لأنه شقة
عليه في) تمام (الصلاة) بخلافه وهو (قد نوى السفر مسيرة يومين) ويقطعهما من السفر
إلى الزوال والصلوة فطر وإن لم يقصر (أذ ليس في ذلك الوقت صلاة بقصرها أو غيرها) قال
الاصحاب منهم ابن عيسى (الاحكام المتعلقة بالسفر الطويل) الذي يبلغ مسافة القصر
(أربعة أيام أو أكثر والجمع والمج) على الخلف ونحوه (بلا تأول الفطر) برهتان وأما كل الميتة
والاصلة على راحلته إلى جهة سفره فلا تخفى بالطول كما تقدم
فصل في الجمع بين الصلاتين (وليس) الجمع (بمستحب تركه أفضل) للاختلاف
فيه (غير جزي عرفة ومزدلفة) فستأمر بشرطه لا تفرق عليها لفقه عليه الصلاة والسلام
(يجوز) الجمع (بين الظهر والعصر) في وقت أحدهما (و) بين (المساء من وقت أحدهما)
فهذه الأربع هي التي يجمع الظهر والعصر والمغرب والمساء وقت أحدهما أما الأولى
ويسمى جمع التقديم أو الثانية ويقال له جمع التأخير في ثلاث حالات أحدها (السفر بقصر)
أي يباح له قصر إلى باعثن يكون السفر غير مكره ولا حرام وبلغ يومين فأصدين كما تقدم
لما روى معاذ بن النبي صلى الله عليه وسلم كافي غزوة تبوك إذا رجع قبل زيف الشمس
آخر الظهر حتى يجتمعها إلى العصر بصلية جميعا وإذا رجع بعد زيف الشمس صلى الظهر
في حاشية التنقيح (وتسجد معه) أي الإمام (سهو) وفي الأولى قبل دخولها إلى السجدة وانسهت لشغل الإمام له (وطائفة)

(مؤخة) أي (فيها) أي الركنة الأولى (فقط) لأنها تفرق بها (وتسجد لسهو) أي الأدم (فيها) أي في الركنة الأولى (أذا فرغت) أي أتمت صلاتها (فأذا استتم) الإمام (فأتم إلى) الركنة (الثانية) (فوت) الطائفة التي صلى بها الركنة الأولى (المفارقة) له (وأتمت) صلاتها (لنفسها) منفردة (وسجدت) الحاربة قلبها (ويعطى) أي صلاة الطائفة التي صلى بها الركنة الأولى (مفارقة) أي (المفارقة) الأولى (مفارقة) أي الإمام (قل قلبه) أي الثانية (بلاخسند) أي (مفارقة) لتركها المتابعة (لاغير) (ويعطى) الإمام (قراءة) في الركنة الثانية (حتى يفرغ) الطائفة (الأخرى) التي كانت تفرس (فتمسلى) معه (بعد) إتمامها الركنة (الثانية) ولا يركع بعد إتمامها حتى تقرأ قدر الفاتحة وسورة ويكفي إدارتها في ركوع ويكره تأخيرها القراءة إلى سجتها (و) إذا فرغ منها وجلس لتشهدات نظرهما (يكرر) التشهد حتى تأتى بركعة) حتى تشهد قبلها (ولا يسلم قبلهم) لقوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فإدعهم ليدل على أن صلاتهم كلها معه وتحصل المعادلة بينهما فإن الأولى أدركت معه فضيلة الأحرار والثانية فضيلة السلام وهذا الوجه متفق عليه من حديث صالح بن خوات بن جابر عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم

والأصغر جميعاً ثم ساروا كأن يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن أنس معناه متفق عليه وظاهره لا فرق بين أن يكون نازلاً أو ساراً في جمع التقديم أو التأخير وقال القاضي لا يجوز إلا السار (فلا يجمع من لا) يباح له أن يقصر تكبيري وغنوه بغيره ومزدلفه قال في شرح المنتهى أما المكبي ومن هودون مسافة القصر من عرفة ومن مزدلفه والذين ينوي الإقامة تكبيرة فوق عشرين صلاة لا يجوز له أحد منهم الجمع لأنهم ليسوا بأقصر من سقر قصر (و) الحالة الثانية (لمريض يلحقه تركه) أي الجمع (مشقة وضيف) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير خوف ولا سفر رواه مسلم من حديث ابن عباس ولا يحد بعد ذلك إلا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمعصاة وهي فرع مرض واحتج أصحاب المرض أشد من السفر واحتج بعد الغروب ثم نقى ثم جمع بينهما **فتنبه** قوله مشقة وضيف هكذا في المستوعب والكافي والشرح والمختصر وأما في التقيد ولم يتعده في المدح والاصناف ولم يذكر في الفروع وضيف وتبني في المنتهى وحكا في شرحه بقيل (و) الحال الثالثة (لمريض أشقة كثرة الحاجة) أي مشقة تطهيرها لكل صلاة لأن الجمع أربع للغير والمريض لثقة والساجد من الطهارة بالماء (أو أتجهل لكل صلاة) لأن الجمع أربع للغير والمريض لثقة والساجد من الطهارة بالماء (و) معناه حاله الحاجة للشارع بقوله (أو) ما ذكر (عن معرفة الوقت كافي) ومطهر (أو) أنه (أحمد) قاله في الصلاة وأقصر عليه في الانصاف (و) الحال الرابعة (للمعصاة) وهو (و) كما صاحب مجلس أول أومضى أو عافد ثم ونحوه ما جاء في حديث حسن من استغفرت النبي صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة حيث قال فيه فإن قربت علي أن تؤخرني الظهر وتغلبني المصيبة فتسلي من تسليتين الظهر والأصغر جميعاً تؤخرني المغرب وتغلبني العشاء ثم تسليتين وتجه من بين الصلاتين فأفعل رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ومن يمسك البول وغنوه في معناه (و) الحال السابعة والثامنة (لمن له شغل أو عذر يمنع ترك الجمعة والجماعة) تخوف على نفسه أو حرمته أو ماله أو ضرره في شيء يحتاجه ابتكر الجمع وغنوه قال أحمد في رواية محمد بن عيسى الجمع في المضرا إذا كان من ضروره من مرض أو شغل (واستثنى جمع) منهم صاحب الوحيين (النهج) قال في الوحيين: قد انما من شغلهم (وقال الجمع في المسجد جماعة أولى من أن يصلوا في بيوتهم) وهو حديث خبر صلاة المرأة في بيته المكتوبة (بل ترك الجمع مع الصلوات في البيوت بدهة بخلافه لسنة أذا السنة أن تصل الصلوات الخمس في المساجد جماعة وذلك أولى من الصلاة في البيوت مفرقة باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع (ك) الإمام (مالك) بن أنس (و) الإمام محمد بن إدريس (الشافعي) والإمام (أحمد) قاله الشيخ ثم أعلم أن الأئمة السادة يبيع الجمع بين الظهر والعصر وبين العشاء منه ثم أشاروا إلى الاعتذار المختصة بالعشاء وهي ستة فقال (ويجوز) الجمع (بين العشاءين) لا الظهر بين الظهرين (الشافعي) زاد جمع (أو) يدل (المع) أو الدينونة وجمعها مشقة) روى البخاري بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة وقوله أبو بكر وعمر وهما (و) لا يباح للجمع لأجل (الطلل) ولا لمطر خفيف لأجل (التياب) على المذهب لعدم المشقة (و) يجوز الجمع بين العشاءين دون الظهرين (الشافعي) (و) لا يباح في حكم المطر (و) يجوز الجمع بين العشاءين (الجديد) لأنه من شدة البرد (و) وحل وريح شدة البرد) قال أحمد في رواية أبي حنيفة أن ابن عمر كان يجمع في الليلة الباردة إذا غر وأحدلوا زاد في المذهب والمستوعب والكافي مع غلبه قال القاضي وإذا جاز ترك الجماعة لأجل البركان فيه تنبيه على الوصل لأنه ليس مشقة

صلاته ثم ثبت جالسا وأما
 انفسهم ثم سلم بهم وعن صف صالح
 ابن خوات عن محمد بن أبي
 حاتم مرفوع وهذا الحديث هو
 الذي أشار إليه أحمد أنه اختاره
 لأنه انما قلصدوق وأقل أفعالا
 وأشيء بكتاب الله تعالى وأحوط
 للصلاة للحرب (وإن أحب)
 الامام (قال العمل) أي الصلاة
 على هذه الصفة (مع رؤية العدو
 جاز) فصا لمصم الآية (وإن
 انتظرها) أي الطائفة الثانية
 الامام (جالسا بلا عذر) لفي
 الجلبوس بطلت صلاة لأنه زاد
 جلوسا في غير محله (وإن
 انتبته مع السلم) سلطان
 صلاته (بطلت) صلاتهم أي لم
 تنقد لاقتنائهم في صلاة طلبة
 فان لم يعلموا فظاهره تضع لهم
 العذر (ويجوز أن تترك) الطائفة
 (الحارسة الحراسة بلاذن)
 الامام (و) تألف (تسلي) معه
 (للمدقق غناء) أي اجزاه
 (عنا) لحصول الفرض وان غلب
 على ظننا التقى أو شكك فيعلم
 يجوز له في تصحيح الفروع (ولو
 خاطر أقل من شرطنا) بان كانت
 كل طائفة لا تكفي العدو (وتعدوا
 الصلاة على هذه الصفة صحت)
 صلاتهم لأن التحريم لم يسد إلى
 شرط الصلاة بل إلى الخطأ بهم
 كترك حمل سلاح مع حاجة
 (ويصل) أما (المغرب بطائفة
 ركعتين) وبالطائفة الأخرى
 ركعة لأنه اذا لم يمكن بركعتين
 تفصيل فالأولى أي بركعتين
 الثانية بغير ابدار كما هما السلام
 (ولا تتشهد) الثانية بعد صلاتها

البردي اعظم من مشقة الوصل ويدل عليه خبر ابن عباس جمع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 من غير خوف ولا مطر ولا وجه يحمل عليه الا الوصل أي عند انتفاء المرض قال لقمان وهو
 أولى من حمله على غير العذر والنصح لأنه يحمل على وائدة يباح الجمع مع هذه الاعتقاد (حتى
 لمن يصل في بيته أو) يصل (في مسجد يرقع تحت سباط وتلم في المسجد ونحوه) كن يسنه
 وبين المسجد خطرات سيرة (ولو لم ينله الأسير) لأن الرخصة العامة يستوي في وجود الشقة
 وعدمها كالغير وانما اختصت هذه الأشياء بالشاهين لأنه لم يرد الا فيهما ومشتقهما أكثر من
 حيث انهما يعلان في الظلمة ومشقة السفر لأجل السير وقوات الرقعة بخلاف ما هنا (وفصل
 الأرقبي) أي بين رباح للجمع (من تأخير وتقديم أفضل بكل حال) الحديث معاذ السابق قال
 الضاري قلت له مع من كتبت هذا عن البتة قال مع خلفه لما قال قال الضاري وقال هذا كان
 يدخل الاحاديث على الشيوخ من ابن عباس نحوه رواه الشافعي وأحمدوا تجري على صلى الله
 عليه وسلم الصلاة يوماف غزو تبوك ثم خرج فضلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فضلى
 المغرب والعشاء جميعا رواه مالك عن أبي الزبير عن أبي العليل عن معاذ قال بن عبد البر هنا
 حديث صحيح ثابت الاستاد وإن الجميع من رخص السفر فله يختص بمحالة كسائر رخصه وعنه
 أنه يختص بمحالة السير وحل على الاستحباب (سوى جبي هرفوفه مزدلفة يقدم) العصر (في
 عرفة) ويصلها بمجموعة مع الظهر جمع تقديم (و يؤخر) المغرب ليصلها مع العشاء (في
 مزدلفة) عند وصوله إلى الفلح عليه الصلاة والسلام ولا شتاله وقت العصر يعرفه بالدماء
 ووقت المغرب ليله مزدلفة بالسير إليها (فان استويا) أي التقديم والتأخير في الرق (فالتأخير
 أفضل) لأنه أحوط وفيه خروج من الخلاف وعمل بالأحاديث كلها (سوى جمع هرفة)
 فالتقديم فيه أفضل لما سبق وإن كان الأرقبي به التأخير أيضا السنة (ويشترط للجمع وقت
 الأولى) ظهر كانت أو مغربا وهو جمع التقديم (بلا شروط) أحدها (نية الجمع عند
 احرامها) لأنه عمل فيدخل في عموم قوله عليه الصلاة والسلام اغشا الاعمال بالنيات وكل عبادة
 اشترط فيها النية اعتبرت في أولها كنية الصلاة لا تشترط نية الجمع عند احرام الثانية
 (وتقدمها) أي الأولى (على الثانية في الجمع) أي جمع التقديم والتأخير فلا يختص هذا الشرط
 بجمع التقديم (بالترتيب بينهما) أي المجموعتين (كالترتيب في الفوائت بسقط بالنسيان) لأن
 احداهما هاتين لم يستقر رجاها كالفوائت فجمعان قيم والفائق قال الجليلي شرحه وتبعه
 الزركشي الترتيب بعترنا لكن يشترط الذكر كترتيب الفوائت اه والصحيح من المذهب
 الذي عليه جاهر الاصحاب انه لا سقط بالنسيان قاله في الانصاف قال في المنتهى ويشترط له
 أي للجمع ترتيبا مطلقا (و) الثاني (الموا لا تفرق بينهما) أي المجموعتين لأن معنى الجمع
 التتابع والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفرق الطويل (لا يقد) إقامة وضوءه خفيف (لأن
 ذلك يسير وهو معفو عنه وهما من مصالح الصلاة وطأ هرة تقدم برانسير بذلك وصح في المعنى
 والشرح وعرفه في الوجيزان برجمه إلى العرف كالقبض والحز فأن طال وضوءه طهل الجمع
 (ولا يسير كلامه يسير لأن يدعى ذلك) أي قدر الإقامة وضوءه الخفيف (من تكبير عباد أو
 غيره) كذكر وتلبية (ولو) كان الكلام (غير ذكر) كالسكوت السير (فان ضي السنة
 الرتبة أو غير هاتينها) أي بين المجموعتين جمع تقديم (لا أن) هذينها (موجود السهو) ولو
 بعد سلام الأولى (بطل الجمع) لأنه فرق بينهما صلاة كالواقفي فائنه ولو لم تطل الصلاة كما يسلم
 من كلامه في المبدع وأما سجود السهو بينهما فلا يؤثر لأنه يسير ومن تعلق الأولى وتقديم في سجود

(معه) الركعة الثالثة (عنها) لأنه ليس على تشهد هابل تقوم لقضاء ما فاتا (و يصح عكسها) أي أن يصل في الأولى ركعة والثانية

(الآن جعلوا البطلان) أي بطلان صلاة الإمام فإن جعلوه فبطلت لهم الصلاة مما ينبغي ٣٣٥ وكانتم يحدث لأبناي حديثه ويخبرون

قضاء) من الطائفتين (فتكون له) أي الامام (نامة ولهم مقصورة) لحديث جابر قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا

الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات ولقوله ركعتان متغنى عليه الوجه (السادس) ومنه الأكثر (من الأصحاب) أن يصلى الإمام إلى باب الميمنة قصرها (بكل طائفة ركعة بلا قضاء) على الطائفتين كصلاته صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس وحذيفة بن غزاة بن ثعلبة وغيرهم وهذا ظاهر كلام أحمد قال ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كراهية ابن عباس يقول ركعة تركة الآلة كان النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ولقوله ركعة ولم ينص في خلافه ولقوله والسرقة في الفروع وقال في الكافي كلام الإمام أحمد يقتضى أن يكون من الوجوه الخاتمة إلا أن أصحابه قالوا لا تأثير للخوف في عدد الركعات وجعلوا هذه الصفة على شدة الخوف في تركها (السابع من الوجوه) التي أشار إليها أحمد ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً أن تقوم معه طائفة وأخرى تمام المدد وتظهرها إلى القبلة ثم يحرم وتقوم معه الطائفتان ثم يصلى ركعة هو والذين معه ثم يقوم إلى الثانية ويصلي الذين معه إلى وجهه العدو وتأتي الأخرى فتركع وتعيد ثم يصلى بالثانية ويجلس وتأتي التي تجاه العدو وتركع وتصلو بسلم إلى المصباح (وتضع الجمعة في الخوف حضراً) لا سفرأ قال في الفروع ويتوجه بتطيل أن بقى منفرداً بعد هاء الطائفة كالقوله المدد وقيل يجوز هنا للسند شرط كون كل طائفة

واحدة في الركعتين) لأنه ظاهراً متأخراً عن المصنف في الركعتين وعدل عن العدل بين الطائفتين الوجه (الثاني) إذا كان المدد في غير طائفة أخرى جهنم بروههم أو أروهم) وخافوا كتماناً من بعضهم عن السبل أو أروهم بجهنم بروههم أو أروهم) فعلها كذلك على وجه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بغزوة (فأتى الرافع) بكسر الهمزة بذلك أنهم شذوا عن طريقه على أروهم من شدة الخوف فقد التعل وقيل هو اسم جبل قريب من المدينة فيه حجرة وسادو يماضي كأنها حرق وقيل هي غزوة غطفان وقيل كانت قصور غطفان في الحاشية (فيهمهم) الإمام طائفتين تكتفي كل طائفة بالمدد زاد أو ألبس إلى بحيث يحرم فوارها متى خشي اختلال حالهم واحتج إلى معوتهم الطائفة الأخرى فلا يمانان ببعض الهمم معهما ويتوكل على ماضي من صلاتهم (ولا يشترط في الطائفة عدد) مخصوص بل كفاية المدد ولأن الغرض الحراسة منه ويختلف بسبب كثرة وقت وقوة ومنه (فانظرط) الإمام (في ذلك) بأن كانت الطائفة لا تكتفي بالمدد (أو) فرط (ما فيه حظاً لا فهو يكون صغيرة لا بد من) صحة (الصلاة من ظنهما) لا أن النبي لا يختص شرط الصلاة (وأن تصعد ذلك خشق وإن لم يترك كالدعاء والوصي والأمين إذا فرط في الخطأ) قال في الانصاف قلت إن تصعد ذلك خشق والافلا اه وقال في تصحيح الفروع المذهب صحة الصلاة وتبني في المنتهى لأن التعريف لم يصح في شرط الصلاة بل في الخطأ كما تقدم ذكره حل السلاح مع حاجة كل طرف في الفسخ مع التمدد نظر لأنه صفة كما تقدم وصح في المبدع والصبرة لا ينفق بتعد ما بل بالمداومة عليها (طائفة) تذهب (تخرج) المدد ولا تحرم معه في الركعة الأولى لما استتف عليه (وطائفة) تحرم معه (يصلى بها ركعة تنوي مفارقتها إذا استتم قائماً لا يجوز) أن يفارقه (قبله) بلا حذر وبطيل صلاتها بذلك لعدم المناجاة إليه (وتنوي المفارقة وجوباً لأن ترك المناجاة لإمامه (ولم ينو المفارقة بتطيل صلاته) لأنه اختلاف على إمامه وقد نهي عنه (وأعت صلاتها) لأنفسها) بركعة (أخرى) (سورة الحمد) لله (وسورة أخرى) ثم تشهد وسكت (لنفسها) وضعت تحرس مكان الأولى (وتصعد لهما ما قبل المفارقة بطرفاها) من الصلاة لأن نقص صلاة نقص في صلاتها (وهي بالمفارقة) له (منفردة فقد فارقته حساً وحكماً) انتهى المفارقة فلا تصعد لهما سورة المفارقة (وتبني) الإمام قائماً بطيل قراءته حتى تحضر (الطائفة الأخرى) التي كانت تحرس (ه) تحرم ثم (تصل معهما) الركعة (الثانية بقراً) الإمام (إذا جاءها بالفاتحة وسورة الحمد) بركن قراً (قبل عجزه) فإن كان قراً (قبله) قراً بعده بقدره ولا يؤثر انقراءه إلى حيث انقضاءها فلا تطيل أن لم يقرأ (ويكفي إذا كان كركوعها) أي الثانية بالمسبوق (وبكون الإمام ترك المستحب) وهو انقراء بقدره الفاتحة والسورة (وفي الفصول فعل مكره وهيئة حيث لم يقرأ شيئاً بعد تحريمها مع أنها أدركتها كما قالوا بطيل) الإمام (فتشهدت بأنفسها) ركعة (أخرى) وتفرقه حالاً كما قلنا نوى مفارقتها تصعد لهما سورة (فالأولى والثانية) (ولا) تصعد (لهمومهم) تحمل الإمام لأنه لا يتم تفارقه من دخولها معهما إلى سلامها (و) يكره الإمام التشهد أو بطيل الدعاء فيه كما في المبدع (فإذا تشهدت بسلم جسم لانها مؤنة فحسبها) في الركعة التي تقتضيها وفي الركعة الأخرى حساً فلا يسلم قبله أوله تعالى ونأت طائفة أخرى لم يصلوا قبل صلواتهم فيدل على أن صلاتهم كلها معوم يحصل المأذلة بينهما فان الأولى أدركت مع فضيلة الأحرار والثانية فضيلة السلام وهذا الوجه متفق عليه من رواية صالح بن خوات ابن جبير عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرافع صلاة الخوف أن طائفة من

أربعين من أهل وجوبه (فأكثر) لاشتراط الاستيطان والعدو (و) لا يشترط أيضاً

المدور وما اولئك في صلبهم التي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة متعق عليه (وهذه الصفة يستخرجها) لما فيها من كثرة العمل (وولفت الثانية ركعتا وقضت ركعة امامها ميت ومعت) فمراسة (واذا الاولى قامت) صلاتها (صريح وهو الوجه الثاني) من وجهي الوجه الثالث (وهو المختار) بالنسبة الى وجه الاول من وجهي الوجه الثالث خلافا لما تقدم من اختيار الامام الوجه الثاني وقال انما ذهب اليه الوجه (الرابع) ان صلى بكل طائفة صلاة كاملة (ويسلم بها) أي بكل طائفة والمقصود جوازها وان معنا اقتداء المقتضى بالمتنفل في غير صلاة الحرف وهذا الوجه رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الشافعي والنسائي عن جابر بن جهم وذكر جماعة من الاصحاب ان صفة حسن قلبه الكفة للاحتياج الى مغارقة الامام والالي تعريف كيفية الصلاة وليس فيها أكثر من ان الامام في الصلاة الثانية متنفل ومقتضى الوجه (الخامس ان صلى) الامام (الرابعة) المقصورة تامة وتصل معه كل طائفة ركعتين بلا قتله) للركعتين الآخرين (فتكون) الصلاة (له) أي الامام (تامة ومعه مقصورة) لم يثبت جابر قال أقبلت مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا ذوات الرقاب قال فودي بالصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين قال فكانت لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان متعق عليه ومع ذلك صاحب الخبر لا احتمال سلامة فيكون هو الوجه الذي قبل هذا وتارة القاضي على أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم كملة المضر وأن كل طائفة قضت ركعتين وهذا التأويل مخالف لصفة الرابة (ولو قصر) الرابعة (المأثرة) قصرها وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء لجميع الاكثر) من الاصحاب (صحة هذه الصفة وهو) الوجه (السادس) ومنع الاكثر لاننا نحلف بالثبوت في نص الركعات كما تقدم وقال في النكاح كلام الامام أحمد يقتضي ان يكون من الوجوه المأثرة الا ان اصحابه قالوا لا تأخير للحرف في عدد الركعات وحلوا هذه المدة على شد الحلف انتهى واختاره هذا الوجه جماعة من الاصحاب قال في الاشارة قد عرفت في القروع والرابعة وجميع المضرين وان عزم والغاقي وقال هو المختار وانتشار المصنف يعني بالثبوت وهو من المفردات انتهى قال في القروع ولو قصرها وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء كصلاته صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عباس وحذيفة وزيد بن ثابت وغيرهم مع في ظاهر كلامه فانه قال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها صحاح ابن عباس يقول ركعة ركعة الا انه كان في النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان وللقوم ركعة ركعة ولم ينص على خلافه والخوف والسفر اجماع مبين أحدهما الحرف والاخر السفر (فتمت) الوجه السابع صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأعيانهم معجدة على ما خرج احمد عن حديث أبي هريرة وهو ان تقوم معه طائفة وطائفة اخرى فقام العدو وظهر حال القبلة ثم يحرم ويحرم معه الطائفتان ثم يصلي ركعة هو والذين معه ثم يقوم الى الثانية فيذهب الذين معه الى وجه العدو وتأتي الاخرى ثم يكتم وتعد ثم يصلي بالثانية وتأتي التي تجاه العدو فتكتم وتسجد ويسلم الجميع (وتصل الجمعة في) حل (الحرف حضرا) لاسفرا (وشروط كون كل طائفة اربعين) وحلا (فاكثر) من أهل وجوبها لاشراط العدو الاستيطان (فيمضي) بطائفة ركعة بعد حضورها الخطية) يعني خطية الجمعة يعني انه يشترط ان يحرم عن حضرت الخطية لاشراط الموالاة بين الخطيتين والصلاة (فان أحرم) الطائفة (التي لم تحضرها لم تصح) الجمعة (حتى يخطب لها) كغير حال الحرف (وتقتضي كل طائفة ركعة بلا جهر) باقراءه كالسوق اذا فاته من الجمعة ركعة قال في القروع ويتوجه بطلان بق منفردا بعد حياها الطائفة كالتقصي العدد وقيل

نخس فربما وركبانا قال ابن عمر إذا كان شوب من ذنوبك صلاوة ربك واستغفر الله له وغير مستغفرا متعق عليه زاد الحارثي قال نافع رابع ابن عمر قال ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابن جهم فروا (ولا سلم) مصلته اذن (امتاحتها) أي الصلاة (اليها) أي التمسك (ولو امكن) المصل ذلك كيفية الصلاة (ومشون) برصكوع ومجود (طائفة) والعبود اخفض من الركوع لانهم لم يتعمدوا الركوع وسجدوا لكانوا ههنا لاسمعة العدو معرضين ان يسمهم ليلان ولا يجب مجود على ظهر الثانية (وكذا) أي كسنة الحرف فيها تقدم (حالفهم) من عدوهم يا (مباحا) بان كان الكدر أكثر من مثل المسلمين أو مفرقا فالتار أو مضرا الى مش (أو) هرب من (سبل أو سبع) خبرنا معروف وقد علق على كل حيوان مفترس وهو المراد هنا (أو) هرب من (نار أو غريم ظلم) فان كان معنى بقدره وقائه لم يجوز (أو) لم يكن هربا لكن صلى كذلك (خوف) خوفه من (يطلبه) لقول عبد الله بن أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم اني خالدين مسلمانا هل يذلي قال انصب فانه قد رآه وقد حضرت صلاة العصر فقلت اني أخاف ان يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت وأنا أصلي وأوصي الله بنحوه رواه أبو داود ولا يفرق عدوهم وعظيم فايحت له صلاة الحرف كحال اقامه (أو) خوف فونه (وقف وقوفه) بمرنة

يجوز هذا العذر وجزءه في الشرح ولاه متروكاً لاعتناءه بآثاره قال والمعالى وإن صلاها تكبر
 إن عجزاً (وهي استعاضة ضرورة كالكتابة) قاله أبو الهيثم وغيره (والكسوف والعبد
 آكدته) أي من الاستعاضة لما تقدم ولأن الصدق فرض كفاية (فصلها) أي الكسوف
 والعبد والخوف كالكتابة (و يستعمله) أي الثالث (حل سلاح في الصلاة يدفعه) (هـ)
 العدو (عن نفسه ولا يتلقه كيف وسكن وغیرها) لقوله تعالى ولما أخذوا أهلكتمه وقوله
 ولا جناح عليكم أن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم فدل على الجناح
 عند عدم ذلك لكن لو قيل يجوز به لكان شرطاً كالشرط في ابن مغيرة وخلاف الإجماع ولو أن
 حل السلاح واجباً لم يرد وأقول والمصل لا يتصف بواحد منهما أو لا يرد بل يرد فيهما والبيان
 على ما لا يمكن فلا يجاب كالتنبيه عن الوصل لما كان الفرق فيمكن أن يجرى ما أحسن السلاح في
 الصلاة من غير حاجة فتقال في الفروع ظهر كلام الأثر لا يكفي غير العدو وهو أظهر (مالم
 عنقه) أي المصل (أكلها) أي الصلاة (كثير) كثير (سابع على الوجه وهو زبدنج
 من الفروع على قدر الرأس بلس تحت القنطرة) أو حلق يتقضم باللسط قاله في القاموس
 (و يكره) (ماله أنف) لأنه يجوز لبس الألف والمصل (أر بقله) كجوز وهو التور والحد
 ونحوه) قال في القاموس لجوز لبس الصدر والفرع (ونحوه) أي عزماد كرماء يتقله (أو
 يؤذي غيره كرمعوقوس إذا كان المصل (هـ) أي بالرمع أو القوس (متوسطاً) لقوم
 (فيكره) أن لم يمتح إلى به (فإن احتاج إلى ذلك أو كان في طرف الناس لم يكره) لعدم الإذابة
 إذن (و يجوز حل خمس) ولو غير معقوعة ولا الخوف (في هذه الحالة) (و) حل (ما يحل بعض
 أركان الصلاة للحاجة) إليه (ولاحدة) في المثلثين كالتميم في الحضرة
 فصل وإذا اشتد الخوف صلوا وجوا ولا يؤخر ونهاراً ولو ركعاً متوجهاً (إلى القبلة
 وغيرها) لقوله فإن خفف فرجأ أو ركعاً قال ابن عرفة كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلاً
 قياماً على أقدامهم ركعاً تستقبل القبلة وغيره ستة بل يفتحق عليه إذا انفرد أو كان نافع
 لأبي ابن عمر قال ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وردها من ماجهر فوعاؤه صلى الله
 عليه وسلم من أصحابه في غير شدة الخوف وأمرهم بالنهي إلى جباة العدو وهم في الصلاة ثم
 يمدون لقتضائهم من صلاتهم وهو مشى كثير وعمل طويل واستدبار القبلة دفع شدة الخوف
 أولى (ومشون) بالركوع والسجود (أي ما على قدر الحاجة) لأنهم لم يعمروا الركوع والسجود
 لكانوا قد فاقوا شدة الكفار معترضين أنفسهم هلاكاً (و) يكون (مجردهم) أنفخ من
 ركوعهم) كالمريض (وسوا وجد) اشتد الخوف (قلها) أي الصلاة (أولها) لعموم
 الآية (ولاحتاج) للمصل لثلاث (علا كثيراً) لما تقدم (وتعقد الجماعة) في شدة
 الخوف (نصاً وتجب) أي الجماعة في شدة الخوف كغيرها (لكن يعتبر إمكانها) فإن
 لم تكن لم يجب الجماعاً لا تعتقد (ولا يضر أن لا يمام) عن المأمور في شدة الخوف لعدم الحاجة
 إليه (ولا يضر) (كر) على اندود (والأمر) من العدو (ونحوه) من الأعمال كالضرب
 والطمع (للمصلحة) تدعو إليه بخلاف ما لا يطلع بالقتال والكلافة في صاح فإن خوفان بطلت
 لعدم الحاجة إلى الكلام إذا سكن أو عيب نفوس القرآن (ولا يضر) (أن يترك الصلاة) (وكان
 ولو كان كثيراً ولا يزول الخوف إلا بانتهاء العمل) أي جيش العدو كله لأن انتهاء ما مضى قد
 يكون مكينة (ولا يضرهم افتتاحها) أي الصلاة (إلى القبلة ولو أمكنهم) ذلك كقصة أبيه
 الصلاة (ولا يضرهم) (السجود على ظهر الغاية) لما تقدم (وكذلك من هرب من عدوهم
 ماها) تكف عن القتال أو أضرهم أو يكون الكفار أكثر من على السليبي (أو) هرب (من سيل
 صلاة كمران وجد ستره قريب (لا يزل ولا خوف إلا بانتهاء العمل) (الكل) لأن انتهاء ما مضى قد يكون خدعة (وكفرض تنقل)

منه (المعجزة لا تبطل بطلونه)
لأنه موضوع ضرورة بخلاف
الأمياع فإنه لا حاجة إليه بطل
الأمياع كونه أمياع في نفوس
الأقربان

﴿باب صلاة الجمعة﴾

بهن الميم واسكنها وفهذه
 الكرمان سميت بذلك لجمعها
 الجماعات وبلغ طينة آدم فيها
 وقيل غيرها والاصل في
 مشروعتها قوله تعالى اذ اودى
 للصالحين يوم الجمعة الآية
 والسنن بها مشروعي (الفضل
 من القاهر) بل نزاع قاله في
 الانصاف (و) هي (مستقلة)
 ليست بدلا عن الظاهر لمجازها
 قبل الزوال والاولد مجوز زيادتها
 على ركعتين (فلا تتعد) الجمعة
 (بنية) الظاهر عن لا يجب عليه
 كعبه وصافه الحديث وأما
 لكل امرئ ما نوى (والنن
 قلدها) أي قلده الامام امامة
 الجمعة (ان يؤم في) الصلوات
 الخمس (او كذا) قلنا خمس
 ليس له أن يؤم فيها وأما امامة
 العبدن والاستغفار والكسوف
 فلان يؤم فيها الامن قلدها اذا
 صلى امامه الصلوات فتدخل
 مجرمها ذكره في الاحكام
 السلطانية والمراد بالاستغفار ذلك
 والا فلا يتوقف على أنه كيان
 ولا جميع (جمعة الى عصر ولا
 غيرها) حيثما يجتمع (لعدم
 روده) وحسبنا الجمعة (فرض
 الوقت) أي وقتها (فلو صلى
 الظهر اهل بلد) يلقون أربعين
 (مع بقا وقت الجمعة لم تنفع)
 ظهرهم لانهم كانوا مخطاطوا
 ووز كوا مخطوطا وبه كمال صلوات الله

أوسبح) وهو الحيوان المعروف بضم الباء وسكونها وقد يطلق على كل حيوان مفترس من كلأه
(وغره) كذا وأغر في ظالم) فله أن يصلي كما تقدم لوجود الخوف فان كان الحرب محرماً بمصل
صلاة خوف لنهاية رخصة فلا تامة بمعية (أَوْخَفَ على نفسه أو أهله أو ماله) من غنى عما يصلي
أن ترك الصلاة على حياتها في شدة الخوف فان له أن يصلي صلاة شدة الخوف بدخول ذلك كله
في عموم قوله تعالى فان خفتم (أَوْب) أي دفع (عنه) أي عما ذكر من نفسه أو أهله أو ماله
(أو) ذنب (عن غيره) أي له أن يصلي صلاة الخائف من أجل درء الصائل على نفسه أو أهله
أو ماله أو غنى غيره لأن قتال الصائل على ذلك ما واجب أو يباح وكلاهما يجب للصلاة على هذه
الهيئة (أو طلب العدو يخاف فوته) روى عن ثمر جليل بن حسنة وقاله الأوزاعي بقول عبد الله
ابن أنس يعني النبي صلى الله عليه وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي قال أتدب فأتدب فأتدب فأتدب
حضرت صلاة العصر فقلت لا في الخلق أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت وأنا
أصلي أو بنحوه ما عاها رواه أبو داود وطلب ما حاله أنه أشبه بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو كان قد
علم جواز فاته لا يقطن أنه فعل ذلك عظمته أو لأن قوات الكفار مضروعة على ما يعجز عنه صلاة الخوف
عند فوته كالخالف لا يرى (أو خاف فوت وقت وقوف بصرته) أن يصلاها أو أن يفصل صلاة
خائف بالاعيا هو ماش حرم على إدراك الحج لأن الحج في حق المرم كالشيء الحاصل والفوات
طى على عليه ولأن الضرر الذي يلحقه بوقوع الحج لا ينقص من الضرر الحاصل من التفرج
إظام في حق الدين العسر مخوفه من حسبه أباً أباناً (ومن خاف كبتاً أو مكيدة أو مكرهما)
كعدم سور أو لم يخف أن اشتغل بصلاة الأمن (صلى صلاة خوف) ولا عادة في ظاهر كلامهم
أنه لا تقاضي فان علم أن الظلم والهدم لا يلبث للعدو إلا بعد الفراغ من الصلاة ما وصلاة الأمن
وكذلك الأسير إذا خافهم أي الكفار (على نفسه أو على المحتفي في موضع يخاف أن يظهر
عليه صلى كل منهما كيما أمكنه قائماً أو كاعداً ومعضطاً ومستلقاً إلى القبلة وغيرها بالاعلاء
مضرو أو مضراً) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا مترك بنا من أوائمه ما استطعت (ومن أمن في
صلاة) أو خاف أو بني أو غما صلاة الأمن (أو خاف) في الصلاة (انتقل وبني) وأغاصها لا تخاف
بناءه في صورتين على صلاة بجمعة كالواحدة أو بجمعة مرض وعكسه (ومن صلى صلاة
خوف لسوا ظنه عدو أو لم يكن أو كان) عدو (وتم) أي هناك (مانع) بينه وبين العدو كجهر
بحرم الصلاة لأنه لم يوجد المصباح أنه من ظن الطهارة ثم لم يجدته أو سواه أو أنه ظنه تدبر
فاته أو غيره (وإن بان أنه عدو لم يكن بقصد غيره) لم يعد لوجود سبب الخوف بوجوده وخفاف
صحة (أو خاف من الخلف عن الرفقة أو صلى سائر أرباب سلامة الطريق) أي أمنها (لم
في) لعموم البلاء بذلك (وإن خاف هدم سور أو لم يخف أن من أمنها صلى صلاة خائف
كره في النصرة وتقدم معناه (ما لم يعلم خلافه) إن علم أن الظلم والهدم لا يلبث إلا بعد الفراغ منها
صلى صلاة الأمن (وصلاة النقل مغتراباً نحو زحفها) الخائف (كالغرض) ولو لم يكن له سبب
أشعر لها الجامع أو تقدم حب العدو والاستعجال أو الكسوف فربما

باب صلاة الجمعة

بـتـلـيـثـاـلـمـيـمـ حـكـاـمـاـبـنـسـيـدهـوالـاـصـلـالـضـمـواـشـتـفـاقـاـمـنـاجـتـمـاعـالنـاسـالفـسـلاـةـوقـبـلـلـجـمـها
لـجـمـاعـاتـوقـبـلـلـجـمـطـيـنـأـدمـفـيـهاـوقـبـلـلـانـأـدمـجـمـفـيـهاـلـخـلـقـهـرواـهـأـمـجـمـنـحـسـدـتـأـي
مـرـةـوقـبـلـلـانـجـمـمـعـواـفـالـأـرضـفـيـهاـوقـبـلـلـخـيـرـمـنـفـوعـوقـبـلـلـجـمـفـيـسـانـالـخـيـر

قبل أول من صلاه يوم الجمعة كعب بن لؤي وأمه القديم وم الروية وهو أفضل أيام
الاسبوع (وهي صلاة مستقلة) ليست بدلائن الظهور (لعدم اعتقادها بنسبة الظهور عن تعجب
الجمعة عليه) كالعباد المسافر (ولجوازها) أي الجمعة (قبل الزوال) ولأنه (لا يجوز أن تفعل
أكثر من ركعتين) لما باتت هذه حقوله والجمعة تركعتان (ولا تجمع مع العصر) (في عمل يسبح
الجمع) بين الظهر والعصر لمنزها تقدم في الجمع (و) صلاة الجمعة (أفضل من الظهر)
لا نزاع قاله في الانصاف (وقرئت عكة قبل الجمعة) لما روى الأثر قطعي عن ابن عباس قال
أذن للنبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة قبل أن يجاوز مكة فاستمع أن يجمع عكة فكانت إلى مصعب
ابن عمير أما بعد فأنظر إلى اليوم الذي شهر فيه اليهوديا زور لستهم فاجموا سله كما أنناه كما إذا
مال التبايع من شطر عندنا والذين يوم الجمعة تقرر بوالأثر ركعتين فالويل جمع مصعب
ابن عمير حتى قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فجمع عندنا والذين الظهر والجمع بين
هذان بين قريتين قال أول من جمع أسعد بن زرارة هو أن أسد جمع الناس فانحصبوا كان
زليلهم وكان صلى بهم وقرهم ولم يعلموا إلا السلام وكان يسمى المقرئ فأسعد دعاهم ومصعب صلى
بهم وفي البخاري عن ابن عباس أن أول جمعة بعد جعفر في مصعب لاني صلى الله عليه وسلم جمعة
يجوز في قريته من قري الحزن (وقال الشيخ نهفت عكة على صفة الحواز وفرغت بالبلدية انتهى)
لأن سورة الجمعة غنية ولعل للراصد من قوله نهفت عكة أي قبل الهجرة أي فعلت الجمعة التي
صلى الله عليه وسلم عكة قبل الهجرة على غيره وجه الوحوب إذ أنه الجمعة بل سورتها نزلت
بالمدينة (وليس لمن قلدها) أي لولا الإمام أمانة للجمعة (أن يؤم في الصلوات الخمس) أي في
ظهر ولا غيرها من المكتوبات ذكره في الأحكام السلطانية وقدمه في القروع والغنائم
وغيره ما لول المراد لا ينفذ هذا لولا لانه متعنه عليه الأمانة إذا قام الصلوات لا تتوقف
على إفته (ولأن قدام الصلوات الخمس أن يؤم فيها) أي الجمعة لعدم تناول الخمس لها والمراد كما
سبق (ولأن قلدها أحدها) أي الجمعة أو الخمس (أن يؤم في عيد وكوف واستغناء) فهو تحول
ولا يتخلل والمراد على ما سبق (الآن بقدر جميع الصلوات فتدخل) المذكورات (في عمومها)
للاثنين بصيغة العموم (وهي فرض عين) بالإجماع وهن قد قلدها لها الذين آمنوا إذا
نودي بالصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ولا يجيب السعي إلا الواجب والمراد بالذهاب
إلى الصلاة (والاستغناء منها قول ابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أمر
رجلا بصلى بالناس ثم أخرق على رجالي فظفون عن أبعه بيوتهم وكذا أبو هريرة وابن عمر
ليتمن أرقام عن ودهم البساتين أخصن الله على قلوبهم ثم ليكن من الغافلين وأما
سلم (على كل مسلم بالغ عاقل) لأن ذلك شرط للكل في الصلاة على مجنون أجماعا ولا على
صبي لما روى طارق بن شهاب فروقا المصنف حتى واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة
عند مملوك أو امرأة أو صبي أو غيرهم وأما بدواؤة والطارق قد روى النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يسمع منه شيئا وأساند متفاوتة في المبدع (ذكر) حكايان المنذر أجماعا لما روى أن عكة
من أهل الحضور في جامع الزجال (حو) لأن الصلاة عكس على سبيله أشبه
المحبوس بالدين (مستوطن ببناء يشبه) أي البناء (اسم واحد ولو تفرق) البناء (يسيرا)
وسواء كان البناء من حجر أو قصب أو نحوها لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام في حديث
طارق في جماعة (فان كان في البلد الذي تقام فيها الجمعة منزلة) الجمعة (ولو كان بينه وبين
موضعها) أي موضع إقامة الجمعة (فراخ وولم يسمع منه لانه) لأنه لم يروا أحدا فلا فرق فيه بين
البعيد والقريب ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ فهو في مقلنة اقرب فاعتبر ذلك

بل منها) أي الجمعة (إذا قامت) لأنها لا تضي (وتجب) الجمعة وجوب معين (على كل مسلم مكلف) لما تقدم لا تروى مرتعا ولا صغير ولو عجز ولا مجنون (ذكر) حكايان المنذر أجماعا لأن المرأة ليست من أهل حضور بل يجب الزجال (حو) لحديث طارق بن شهاب فروقا الجمعة حتى واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة عند مملوك أو امرأة أو صبي أو غيرهم وأما بدواؤة والطارق قد روى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئا وأساند متفاوتة في المبدع (ذكر) حكايان المنذر أجماعا لما روى أن عكة من أهل الحضور في جامع الزجال (حو) لأن الصلاة عكس على سبيله أشبه المحبوس بالدين (مستوطن ببناء يشبه) أي البناء (اسم واحد ولو تفرق) البناء (يسيرا) وسواء كان البناء من حجر أو قصب أو نحوها لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام في حديث طارق في جماعة (فان كان في البلد الذي تقام فيها الجمعة منزلة) الجمعة (ولو كان بينه وبين موضعها) أي موضع إقامة الجمعة (فراخ وولم يسمع منه لانه) لأنه لم يروا أحدا فلا فرق فيه بين البعيد والقريب ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ فهو في مقلنة اقرب فاعتبر ذلك

ما يسكنه أو يعون فوجب عليهم الجمعة ويتبعهم باليقون ورضي البلدهم وأحواله حكمه ولو كان يستحضره (ان يلقوا) أي

أهل القرية (أو بين من أهل
 الجبل من مصر) أكثر من
 فرسخ (نصاً) تقريباً منهم
 الجبلية (بغيرهم) كم بخيام
 وشجرها) كبوت شعر ومساكن
 أقام معهم القصور ولم يستوطن
 (ولا تحب) جملة (على مسافر
 فوق فرسخ) ينقص ولا يغيره
 لأنه على اتصال والسلام
 وأما ما كانوا يسافرون في الحج
 وغيره فلهيصل أحدهم الجبلية
 في أسفرهم اجتماع الناس
 الكثير (الأسفر لا قصره)
 كسفر بعضه وادون المسافة
 فتأخره منهم (أو) الآن (يتم
 ما معناه) أي القصر كقولك أرسى
 أمه (انقل) كجاء من أسبع مثاه
 (و) يتم طلب (علم ونحوه) كرم
 فوق (رسى) أباه (فتأخره)
 الجبلية (بغيره) معاً الآية والأخبار
 (ولا تحب) على (عبد) لآل
 (بعض) ومكتوب ومدير
 ومعلق عنه بصفة قبل
 وجودها (والأمر أقر لا عنى)
 مشكل لحديث طارق بن
 شهاب والحنس لم يفتق
 ذكرورته لكن بسببه له
 حضورها احتياطاً (ومن
 حضرها) أي الجبلية (منهم) أي
 من مسافر وعبد وبعض
 وأمره وحسن (أجزاء) عن
 القهر لان اسقاط الجبلية عنهم
 تخفيف فلان اسقاطاً فكالمريض
 إذا تكلف المشقة (ولم تنفذ)
 الجبلية (به) فلا يحب من
 السعد لانه ليس من أهل
 وجوبها وانما هي منه بما
 (ولم يحضر أن يوم) فيها ثلاثا بغير
 التابع متبوعاً (ولا يحضر أن
 يوم أيضاً) (من لم يمت) الجبلية (بغيره) كسافر أقام لطلب علم أو تجارة ومن بينهم من موضوعها

(وان كان خارج البلد) الذي تمام فيه الجبلية (كن هو قرية لا يبلغ عددهم ما يشترط في
 الجبلية) وهو أربون (أو كان مقبلاً في خيام) جمع خيمة وهي بيت تشبه العرب من عبيدان
 الشجر قال ابن الأعرابي لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربون أو نسيج
 بالتمام وخيمت بالمكان بالشد شديد (ذكره في الحاشية) (وشجرها) كبوت الشعر (أو)
 كان (مسافر) أدون مسافة قصر وبينه) أي المذكور فيما تقدم وهو من قرية لا يبلغون عدد
 الجبلية أو في خيام وشجرها أو مسافر دون المسافة (وبين موضوعها) أي الجبلية (من المنارة)
 نصاً) وعنه من أطراف البلد (أكثر من فرسخ تقريباً ما تحب عليه) الجبلية لأنهم ليسوا من
 أهلها أو ليس هم من أهلها (والأ) بان كان بينهم وبين موضوعها في هذه المسائل فرسخ تقريباً
 فقل (لزمه غيره) لأنهم أهل الجبلية يسمعون النداء كاهل المصر لقوله عليه الصلاة والسلام
 اسمعوا على من سمع النداء رواه أبو داود وقالوا غا أسندت قسمة كمال النبي هو من الثقات
 فقل في الترحيل الأسبغ من كلام عبد الله بن عمر رواه الأثرقاني ونظفه غا الجبلية على
 من سمع النداء والعبرة بها مع المنارة بين دى الامام نص عليه لكن لما كان اعتبار
 صانع الدعاء يمكن لانه يكون فهم الأصم وتقبل الصم وقد يكون لآل بين دى الامام فخص
 بسماعه أهل المصداق عطلت والموضع الذي يسمع فيه النداء غالباً إذا كان المؤمن صنيماً
 والراح ما كنه والأصوات هادئة والعوارض حثيفة هو فرسخ فلو سمعت غيره به من فوق
 فرسخ لمساكنها أو لم يسمع من دونه ليل حائل أو اغتضاض لم تحب في الأولى ووجبت في
 الثانية اعتبار المسافة وأقام مقام المتن وحمل لزومها حيث زمت فيما تقدم (أنه لا يمكن
 عند) مما تقدم في آخرها الجماعة (ولا تحب) الجبلية (على مسافر سقر قصر) لأنه صلى الله
 عليه وسلم وأما ما كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحدهم الجبلية مع اجتماع الخلق
 الكثير وكما لا تحب عليه نفسه لانه يغيره نص عليه (ما لم يكن سفره معصية) فتأخره لآل
 تكون المعصية سبباً للتخفيف عنه (فلو أقام) المسافر سقر طاعة بلغ المسافة (ما معن القصر
 انقل) كسافر أقام لبيع مثاه فوق أربعة أيام (أو غير) كرم باط في سبيل الله (ولم يند
 اسقطنا لزمه غيره) معاً الآية والأخبار (ولا يؤمها) أي الجبلية (من لم يمتهمه) لعدم
 الاستيطان والثلاثا بصير التابع متبوعاً (ولا جاءه نحو وعرفتها) لانه لم يبق فعلها هناك والسفر
 (ولا) جملة (على عبد ولا متق) بعضه ولو كان بينهم وبين سيدها ما تكونت الجبلية في يومه أي
 البعض فلا تحب عليه لما تقدم (ولا على مكاتب ومدير ومعلق عنه بصفة) لانه عبد (وهي)
 أي الجبلية (انقل في حقهم) في (حق الميزر) في حق (من لا تحب عليه لمرض أو سفر)
 وكل من اختلف في وجوبها عليه وقوله (من الظاهر) متعلق بالقتل للاختلاف في وجوبها
 عليهم (ولا) جملة (على امرأة) لما تقدم ويباح لغيرها الحناء حضورها وبكر مسافرها كالجماعة
 وبينها خبره قال أبو عمر والشافعي رأيت ابن مسعود يخرج الناس من الجامع ويقول أخرج
 إلى بيوتكن خبر لكن (و) لا (تخفى) لانه لا يلزم كونه رجلاً (ومن حضرها منهم) أي من تقدم
 أنها لا تحب عليه (أجزاء) لان اسقاط الجبلية عنهم تخفيف فإذا حضرها أجزأت كالمريض
 (ولم تنقص) الجبلية (فلا يحجب من العدد المعتبر) لانه ليس من أهل الوجوب وانما نصع
 منها جماعة يعامل انما قد تقدمت فلو انما قد تقدمت لهم لا تعقد بهم مفردون كالأحرار المتقين (ولا
 يؤم فيها) أي في الجماعة الثلاثا بصير التابع متبوعاً (ومن سقطت عنه) الجبلية (لغير كرض
 وخوفه وطهر ونحوها) تكويف على نفسه أو أواله (غير سفر إذا حضرها) أي الجبلية (وجبت
 عليه) وانما قد تقدم بها (أي جازان يوم في الجبلية لان سقوط حضورها المشقة السبب إذا تحمل

أكثر من فرضه لما تقدم (والمرض ونحوه) فكأنه على نفسه رواه أو أله ونحوه ٣٤٣ من مثل مثل أو عذر سب ترك الجمعة

(أذا حضرها وجبت عليه
وانعقدت به) وبإذن يؤمن بها
لأن الساقطة عنها الحضور والشفقة
فإذا انعقدت عليها وحضر نصف
كريض الصلوة (ولا يصح صلاة
الظهر) يوم الجمعة (من يلزمه
حضور الجمعة) بنفسه أو غيره
(فصل في جميع الأيام) أي
صلاة الجمعة (والأصح شك
فيها) أي جميع الأيام لأنها
مرض الوقت فنقض على ما مضى
به بوزن ما مضى به أو شبيهه
على العصر مكان الظهر فيعدها
ظهر إن تعذر عليه الجمعة وإن
كان أنه يدرك الجمعة مع إليها
والانتظار حتى يتبين وقتها
(وهو) الظهر (من معذور)
قبل تحصيل إمام لا يترفعه وقد
أداء (ولو زال عذره قبله) أي
قبل تحصيل الإمام كمنعوت
عنه ثم عوفي (الأصح) إذا بلغ
(ولو) كان بولعه (بعده) أي بعد
تحصيل الإمام وكان قد مضى
الظهر وألا أعادها بل ولو بلغ
قبل المغرب أعاد الظهر والعصر
كما تقدم لأن الأولى كانت مفلا وقد
صارت فرضا (وحضورها) أي
الجمعة (لعذر) تسقط عنه
أفضل (د) حضورها (إن)
اختلف في وجوبها عليه كمد
أفضل خروج من اختلاف
ورب قد صدق بدنا وأصغره
على التخيير (تاركها) أي الجمعة
(بلا عذر) فليس رواه أحد
وغيره وضعت التوروى وردت
الحاكم (وغيره من غيره
الجمعة) نفسه أو غيره (في يومها
بمعاذ) (والحق) يعلى الجمعة
لاستقرارها ذهبت بدخول أول الوقت فلم يجز له تفويتها بالسفر بخلاف غيرها من الصلوات لا مكان فعلها حال السفر (إن لم يحظ

وحضرها انتفت المشقة وجبت عليه فانعقدت به كن لا عذر له (فلا حضرها) أي الجمعة
(إلى آخره) لم يصح: أو انصرف لشغل غير دفع ضرره كان عاصيا) لتركه ما وجب عليه (أما لو
أتمل ضرره بعد حضورها فإراد الانصراف دفع ضرره محال) انصرافه (عند الجود) أي
وجود العذر (السبق) الجمعة (كاسافر ومن صلى الظهر من يجب عليه حضور الجمعة
قبل صلاة الأيام أو قبل فرائضها) أي غدا عدا بتركها بالجمعة (أو شغل قبل صلى) الظهر (قبل
الأمم أو بعده لم يصح صلاته) لا يصح على ما مضى بوزن ما مضى به قبل فصح كالموصل
العصر مكان الظهر وكشفه في دخول الوقت لأنها فرض الوقت فيصحبها ظهر إذا عذرت
الجمعة ثم إن ظن أنه يدرك الجمعة معي إليها لأنها المفروض في حقه والانتظار حتى يتبين أن
الأمم صلى ثم صلى الظهر لكن لو أخر الأمم الجمعة فله غير امتنكر أو قل غير أن يصلى ظهرها
وتخيرته عن فرضه المجدول عليه ظاهر كلامه في تفسير الامراء الصلاة عن وقتها (وكذا
وصلى الظهر أهل بلدهم بقا وقت الجمعة) لم يصح ظهرهم لما تقدم ويعدونها إذا قامت
الجمعة (والأفضل لمن لا يصح عليه) الجمعة كالمد والمريض (التاخير) الظهر (حتى
يصل الأمم) الجمعة فانه وما زال عذره فلزمته الجمعة لكن يستثنى من ذلك من دام
عذره كما مر أو تخذني فالتقدم في حقها أفضل ولعله من أطلق قاله في المبدع لكن
الغنى بتأخير وال عذره لا احتمال أن تضع ذكره فهو كالمد والمساخر (فإن
صاروا) أي الذين لا يصح عليهم كالمسد والمساخر والمراد بنحوهم الظهر (قبله) أي قبل
تحصيل الإمام (صحت) ظهرهم لأنهم أو أفرض الوقت (ولو زال عذرهم) بعد صلاتهم
كالمنسوب إذا خرج عنه ثم عوفي (فإن حضر والجمعة بعد ذلك) أي بعد أن صلوا الظهر لعذر
(كانت نفلا) لأن الأولى أسقطت الفرض (الأصح) إذا بلغ (مدان صلى) الظهر ولو بعد
تحصيل الإمام (فلا سقط فرضه) ونجى عليه الظهر بولعه في وقتها أو وقت العصر كما تقدم
لأن صلاة الأولى وقت نفلا فلا تسقط الفرض (ولا يكره لمن فاتته الجمعة) صلاة الظهر جماعة
وكذا لو تعدت الجمعة وقتها بصلوات الظهر فلا بأس بالجماعة فيها بل مقتضى ما سبق وجوبها
لكن إن خاف فتنة أخفاها على ما مضى (أولئك لم يكن من أهل وجوبها) كالسيد والثناء
(صلاة الظهر جماعة ما لم يخف فتنة) لحديث فضل الجماعة وفي ابن مسعود وأصح به أحد زائد
السامري إذا كان وقته كراهته في مكانها وجوهان جزم في الشرح بالكراهة تلويح الفتنة
والافتيات على الإمام (فإن خاف) فتنة أو ضررا (أخفاها) وصل حبب بامن ذلك ومن زامته
الجمعة فتركها بلا عذر تصدق بدنا وأصغره لغيره ولا يجب كاله في الفروع (ولا يجوز أن يترحمه
الجمعة) (السفر) ومهاجرات (والحق) يصلها) لتركها بعد الوجوب كالوتر كالتأخير بصلوات
غيرها (الآن يخاف فوت وقتها) سفره ما كان ذلك عذر يسقط وجوبها كما تقدم (وبيجوز
لمن تأخره الجمعة السفر) قبله) أي قبل أن زال بعد طلوع الفجر لما روى الشافعي من مفيان
ابن عيينة عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر قال لا تجتمع الجمعة عن سفر ولا عن سفر من
الليل (مع الكراهة) لحديث الدارقطني عن ابن جمران الذي صلى الله عليه وسلم قال من سافر
من دار أهله يوم جمعة دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره وإن لا يمان على جمعة (إن لم
يأت بها) أي بالجمعة (في طرفة عينها) أي في مثلثي ما إذا سافر معاذ وال وقتها إذا كان
بأنها في طريقه فلا كراهة لا تنافي للموجب

(فصل بشرط أصحها) أي الجمعة (أو يفترض أحداهما الوقت) لأنها مفروضة فاشترط
هذا كبقية المفروضات (فلا تنقض قبله) أي قبل الوقت (ولا بعده) أجماعا (وأوله) أي أول وقت
لاستقرارها ذهبت بدخول أول الوقت فلم يجز له تفويتها بالسفر بخلاف غيرها من الصلوات لا مكان فعلها حال السفر (إن لم يحظ

أهل وجوبها ونحوه من
التخلاف ولم يحرم لقول عمر
لا تحبس الجمعة عن سفر رواء
الشأن في مسنده وكما وسافر
من الليل ولأنه لا يحبس إلا بالزوال
ومافله وقت خصة (أن لم يأت)
مسافر (بها) أي الجمعة في
طريقه فيها) أي نعم إذا سافر
بعد الزوال وقوله فان أتى بها في
طريقه لم يحرم ولو لم يزل يفرضه
في نفسه ولم يصحها أي الجمعة
(شروط) أربعة (ليس منها)
أي الشروط (اذن الإمام) لأن
عليه صلى بالناس وعثمان
محمود ولم ينكره أحد موصيه
عثمان ورواه الضري مجناه وقال
أحمد وقتها أنتهت في الشام تسع
سنين وكان يومه مون (أحدها)
أي شروط الجمعة (الوقت) لأنها
مفروضة فاعتبر بها الوقت كبقية
المفروضات (وهو) أي وقت
الجمعة (من أول وقت العبد)
نص عليه محدث ههنا فحين
سيدان السلي قال شهدت الجمعة
مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته
قبل نصف النهار ثم شهدت مع
عمر فكانت خطبته وصلاته
إلى أن أقول قد انقصف النهار ثم
شهدتها مع عثمان فكانت
خطبته وصلاته إلى أن أقول زال
النهار فإرأيت أحدا يعاب ذلك
ولا أنكره روى عن ابن مسعود
وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صاوا
قبل الزوال ولم ينكر فكان إجماعا
(أي أخروها عن الظاهر) الخافوا
بها الوقوعا هو ضعهما (وتأخر)
الجمعة (بزوال) لأن ما قبله وقت
جواز (و) فاعلم (بعده) أي الزوال
(أفضل) خروج من الخلاف ولأنه

الجمعة (أول وقت صلاها ليدنصا) لقول عبد الله بن سيدان السلي قال شهدت الجمعة مع أبي
بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت خطبته وصلاته إلى أن
أقول قد انقصف النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت خطبته وصلته إلى أن أقول قد زال النهار
فإرأيت أحدا يعاب ذلك ولا أنكره رواء الحارظي وأحدوا حتى به قال وكذا ذكره عن ابن
مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صاوا قبل الزوال ولم ينكر فكان إجماعا ولأنه صلاته بعد
أشبهت الميدين (وتفعل فيه) أي فيما قبل الزوال (جواز أو رخصة وتجب بالزوال) ذكره
الفاخر وغيره المذهب (وقوله عليه) أي الزوال (أفضل) لما روى سلمة بن الأكوع قال كنا
نعلى الجمعة مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس متفق عليه وللخروج من اختلاف
وبدل القول حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم ذهب إلى مجالسنا
فترى بها حين تزول الشمس رواءه مسلم (وأخوه) أي أخرج وقت الجمعة (آخر وقت صلا الظاهر)
غير خلاف وأتم ابدل منها أو واقعه موقعا فوق حيا إلحاقا لما بينهما من المشابهة (فإن خرج
وقت قبل فعلها) أي الشرع فيها (استتمت الجمعة وصلواتها) لفوات الشرط قال في
الشرح لا تعلم في صلاها (وإن خرج) وقت الجمعة (وقد صلاها) منها (ركعة أو جماعة) لأن الوقت
إذا مات يمكن استدراكه فسقط اعتباره في الاستدامة للهدر والجماعة في حق للمسروق (وإن
خرج قبل أن تصلا) (ركعة بعد الظهر) استأنفوا الظاهر) لأن ما صلاتان مختلفتان فترتين
أحدهما على الأخرى كالظهر والعصر وعلم منه أنهم لا يقومون بجمعة وهو ظاهر الخرق قال ابن
المجاور وقول أكثر الأصحاب لأنه عليه الصلاة والسلام ضمن ادراكها بالركعة (والذهب
بتمتعها جمعة) ذكره في الرامة تصاو قياسيها بقية الصلوات (قلوب من في الوقت قدرا لمعطين
وآخره عن) إزمهم فعلها لأنها فرض الوقت وقد عتقوا عنها (أو شكروا في خروج الوقت) لمعهم
فعلها) أي الجمعة لأن الأصل بقاؤه (الثاني أن يكون يقر به جماعة البناء معاجرت العادة
بالتسليم من ظهر أولين أو طين أو قصب أو غير) لأنه عليه الصلاة والسلام كتب إلى فرى عريته
أن يصلوا الجمعة وقوله بجمعة البناء قال في البدع اعتبر أحمد في رواية ابن القاسم إجماع
الناس في القرية قاله القاضي وقال أيضا معناه متعارفة بالاجتماع والجموع أن التفرق في ذلك
يخرجه العادة لم تصح فيها الجمعة زاد في الشرح إلا أن يجمع فيها ما سكنه أو يكون قصب بهم
الجمعة فيقيمها السابق قال ابن تيمية والمحدث في فروعه ويرى البلدة حكمه وإن كان سبعا
فرجة أه فعلم قوله بجمعة البناء على أن لا تكون متفرقة بما يخرج عن العادة كما علم مما
يأتي في كلامه (يستوطنها أربعون) فأكثروا (بالأمام من أهل وجوبها) أي وجوب الجمعة
لما روى أبو داود عن كعب بن مالك قال أول من صلى بنا الجمعة في تنقيح الخنيمات أسعد بن
زارقة وكنا أربعين صحبة ابن حبان والبيهقي وإلحاقه وقاله في شرط مسلم وقال حاربه عن
السفة كل أربعين فافوق جمعة وأضي وفطر رواء الدارقطني وقده ضعف (استيطان قائمة
لا يظنون) أي رحلون عنها صيفا ولا شتاء) لأن ذلك هو الاستيطان (فلا تحبس) الجمعة (ولا
تضع من مستوطن بقية بناء كبيت الشرب والنجاس والخراكي وغيرها) لأن ذلك لم يقصد
للاستيطان غالبا وإنما كانت قبائل العرب حوله عليه الصلاة والسلام ولم يرم بها زاد في
المستحب وغيره ولو اتفقوا أو طائفا لا أن استيطانهم في غير شأن (ولا) تحبس ولا تصنع (في
بلد سكنها أهلها بعض السنة دون بعض) لعدم الإقامة قال ابن تيمية وكنا ودخل قوم بلدا
لأمكن به بنبذ الإقامة مستغلا جمة عليهم ولو أقام بلد ما منع النصر وأهله لا تحبس عليهم
فلا جمعة أيضا (أو بلد فيها دون العدد المختار) فلا جمعة عليهم لعدم محبتهم (أو) بلد متفرقة

بحكم غير العادة) أي تقرقا شتما غير معتاد (ولو لمها السب واحد) لعدم الاجتماع (وان
خربت القرية أو بعضها أو أهلها غير منبها ما زومت على أصلها لحكمه لما في إقامة الجمعة
بها) لعدم ارتحالهم أشهر المستوطنين (وان هزموا على النقلة عنها) أي عن القرية الخراب
(لمحب عليهم الجمعة عدم الاستيطان ونصح الجمعة) (فما قرب النيران من العسراء ولو بلا
عذر) فلا ينسب لها النيران لقولنا أسد من ز رارة أول من جمع شاق هذا التيس من حرة
نبي ياضة في تنقيع يقال له تنقيع التسمات قال كم حكمتهم ومنذ قال أر بعون رجلا ورواه
أبو داود والدارقطني قال البيهقي حسن الإسناد صحيح قال الخطابي حرة نبي ياضة على ميل من
المدينة وقبائلها على الناصح لكن قال ابن عقيل إذا ضل في العسراء استخلف من يصلي الجمعة
و (لا) تصح الجمعة (فيما بعد) من النيران كشمهم اذن بالمسافرين (ولا ينتمى عدد من مكانين
مقتارين) كقرتين في كل منهما عشر ون فلا تنتمى الجمعة لهما ولو قربا من الله لا يشملهما
اسم وأسد أشبهتا التباعدين (ولا يصح تجميع) عدد (كامل في) محل (نقص) فيما العدد
(مع القرب الموجب للسب) وبأنه الصحيح في الكامل للتأخير التابع مشروعا وعدم الجمعة
مع البدأ (والأولى مع تمة العديفهما) أي المكانين (تجميع كل قوم) في قرية لانه
أبلغ في اظهار الشمار (وان جموا في مكان واحد فلا بأس) بذلك لتأديتهم فرضهم (ولا ينسب
لجمعة للمصر) خلافا لبي حنيفة لما تقدم من كتابه عليه الصلاة والسلام إلى قريه من مكان
يصلها الجمعة ولما روى الأثر عن أبي هريرة أنه كتب إلى عمر بن الخطاب عن الجمعة بالمصرين
وكان عاصم عليها فكتب إليه عمر جموا حيث كنتم قال أحمد اسناد جيد (الثالث
حضور أو بعضا من أهل القرية بالامام) لما تقدم من حديث كعب وقال أحمد ثبت
الذي صلى الله عليه وسلم مع سبعين عمرا إلى أهل المدينة فلما كان يوم الجمعة جمعهم وقرأوا
أربعين وكانت أول الجمعة من المدينة (ولو كان بعضهم) أي الأربعين (خروا أو صبا) لانهم
من أهل الوجوب و (لا) تصح (ان كان الكل كذلك) أي خروا أو صبا أما إذا كانوا كاهنهم
خروا مع الخطيب فلو كانت الخطبة صورة ومعنى فيصرون ظهورا وان كانوا كاهنهم صبا فلقوا
المقصود من معاج الخطبة ومعنى من ذلك أنهم لو كانوا خروا أو صبا أو كانوا صبا الواحد
يصح صحت جمعتهم (ولا تنعقد) الجمعة (باقل منهم) أي من أربعين لما تقدم (وان قرب الامم)
من الخطيب (وبعض من يصح) بحيث لا يصح (لمنع) لفوات المقصود (ولو رأى) أي اعتقد
(الامام اشتراط عدد في المأمومين فنقص عن ذلك) العدد (لميزان يؤمهم) لتعاطيه عبادة
يعتقد بطلانها (وزعمه) أي الامام (استخلاف أحدكم) ليصلي بهم ليؤدوا فرضهم (ولو رآه) أي
العدد (المأمومون دون الامام) لم يزوموا واحدا منها (أما الامام فلم يمتنع من يصلي معه وأما
المأمومون فلا يعتادهم) بل ان جمعتهم (فان تصفوا عن الأربعين) قبل انصافها أي الجمعة
(استأنفوا ظهورا نصا) ولم يتروا جمعة لان العدد شرط فاعتدى جميعها كالظاهرة وانما صحت
من المشرق فيما كسبتها من لم يحضر لتعاطيه تعالى من عسرها وما ورد أنه في مع عليه الصلاة
والسلام انشاء شرطه لا وكان في الصلاة روافد اخرى المراد في انتظارها كما روى مسلم في
الخطبة أو مكانها لم يفرق راسيل أبي داود ان خطبته عليه الصلاة والسلام هذه كانت بعد صلاة
الجمعة وانما انتصروا فلقهم جوازا لانصراف دل في القرو عوجب توجبه انهم انقضوا القدوم
الغارة لشدة الحاجة وأوطن خطبة واحدة وقد فرغت قال في النسخ ويحتمل أنهم عادوا
لحضر والافتقار الواجب يحتمل أنهم عادوا قبل طول الفصل (ان لم يكن فصل الجمعة مرة

وفوات المقصود منها في الثانية (فان تقصوا) أي الاربعون (قبل اتمامها) أي الجمعة (استأنفوا ظهرها) نصا لان الصد شرط فاعتبر في جميعها كالظهار والمسلم وقاغت منه منه تيمنا لبعثها من لم يحضر الخطبة (ان لم تكن اعدادها) جعلت بشروطها فان امكنك وجبت لانها فرض الوقت (وان بقي انسداد) كما ذكره بعد انقضاء بعضهم (ولو) كان الباقي (عن) لم يسمح للخطبة وفيه واجب (في) كان مع الامام (قبل) تقصمها أو الجمعة (وجود) الشروط كفاؤه من السامعين وان لم يقو بعد التقص فان امكن استئناف الجمعة والاصلوا ظهرها (وان رأى الامام وحده) أي دون المأمومين اعتبار (العدد) (المعجز) الامام (ان) (تقصم) لامتقاده البطلان (ولزمه) أن يستأنف أحدهم (لجلى) بهم لان الواجب عليهم لا يتم الا بذلك (وبالعكس) بان رأى المأمومون الصد وحدهم (لا يلزم) الجمعة (واحد) منهما أي لاسن الامام ولا للمأمومين لانهم لا يعتمدون صحتها (ولو امره) أي امام الجمعة (السلطان) أن لا يصلي الا بيمين (لم يحجز) له من حيث الولاية ان يصلي (ياقل) من اربعين ولو اعتقد صحتها بدونها (ولا) عليك (ان يستأنف) لقصر ولايته (بمختلف التكبير الزائد) في صلاة العيدين والاستسقاء فان حصل قيمه رايه (وبالعكس) بان امره السلطان ان لا يصلي بيمين (الولاية) فاطلة) لتزدها من جهة الامام (ولو لم يرها)

٣٤٧
 أي الجمعة أي وجوبها (ثم هو من مسكون) لنقصه عن الأربعين مثلا) فلهذا سبب
 بطلان الأولى وصارت الثانية ألا وهو بطلان الجمعة على ما قلناه في الأثر وقيل سبب بطلان الأولى
 لأدرك الجمعة ولو قضى الزكاة الثانية ثم علم أنه ترك محصنه من إحداهما لأدرك من أحدهما تركا
 فالحكم واحد ويجعلهم من الأولى وبأنه يكتفى بكونه مترك الجمعة وجهاً كآله في الشرح
 عنه (الرابع) من شروط الجمعة (أن يتقنه ما خطبتان) لقوله تعالى فاسموا إلى ذكر الله
 الذي هو الخطبة فأمر بالتي التي يكون واجباً إذا حبس السلي لم يجر واجب ولو أنقضى
 عليه الصلاة والسلام عليها لقول ابن جرير كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو
 قائم بفصل بينهما بمجلس متفرق عليه وقال صلوا كما رأيتموه أصلي ومن عرف وعاشته فصرحت
 الصلاة من أجل الخطبة فمما يدل ركعتين فلا خلافاً لإحداهما لخلال إحدى الركعتين فشرط
 تقدمهما في الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام وأصحها بخلاف غيرها لأنها مشروطة في صحة
 الجمعة والشرط مقدم أو لا اشتغال الناس بما يشبههم فتقدمه لأجل التدارك (بعد دخول الوقت)
 أي وقت الجمعة قبل تقدم من أنه ما يدل من ركعتين والصلاة لا تصح قبل دخول وقتها (من
 مكث عدل) لماذا ذكر من أنه ما يدل من ركعتين (وجهاً) أي الخطبتان (بذلك ركعتين) لما تقدم
 عن عمر وعاشته ولا يقال أنه ما يدل ركعتين (من الظاهر) لأن الجمعة ليست بدلائل الظاهر بل
 الظاهر بدليله إذا كانت (ولباس بقراءتها) أي الخطبتين (من مصفوفة) ولولم يصحها
 كقراءة الفاتحة (من مصفوفة) ولوصول المقصود (ومن شرط صحة كل منهما) أي الخطبتين
 والمرد بالشرط هنا ما يتوقف عليه الصحة أعني أن يكون دخلاً وأخيراً (جداً) بلفظ
 الحمد لله فلا يجزئ غيره كبث أي هريرته فرفعوا عن كلام لا يدركه بالحمد لله فهو أحسن رواه
 أبو داود ورواه جماعة مرسلاً وروى أبو داود عن ابن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا أتته فقال الحمد لله (والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة) لأن كل عبادة
 ففقرت إلى ذكر الله تعالى افتقرت إلى ذكر رسوله كالإذن قال في المبدع ويتعين لفظ
 الصلاة أو يشهد أنه عبد الله ورسوله وأوجه الشيخ في الدين دلالة عليه وأنه إمامه
 والصلاة دعاء له وبها تفاوت وقيل لا بشرط ذكره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر ذلك في
 خطبته وخلافاً لاصل (ولا يجب السلام عليه الصلاة) صلى الله عليه وسلم عليهما لاصل
 (وقراءة آية) كاملة لقول جرير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر الناس
 رواه مسلم وإنما أقيم مقام ركعتين والخطبة فرض وجب قبل القراءة كالصلاة ولاتعين
 آية واحدة غير أمشاة لا يجزئ بعض آية لأنه لا يتعلق بعبادتها حكم بدليل عدم منع الجنب
 منه (ولو) قد تناقضت من جهة جمع خبرهما أي إقامتهما لنفسهما (ولأنه بالزيادة عليها)
 أي الآية ما تقدم أن عمر قرأ سورة الحج في الخطبة (وقال) أقدم (أو المعالي وغيره) وقراءته
 لا تستقل بمعنى أو حكم حكاه قوله ثم نظر أو دها من أن يكف والوجه بتقوى الله تعالى لأنه
 المقصود (قال في التلخيص ولا ينعين لفظها) أي الوصية (وأما ما اتفقوا عليه من أن الله ونحوه
 انتهي) وذكر أو المعالي والشيخ في الدين لا يكفي ذكر آيات ومنه الدلائل ولا بد من ذكر القلوب
 ويثبت بها إلى التذكير ولو اقتصر على أطيعوا الله واجتنبوا معاصيه فلا ظهر لا يكفي ولو كان ذلك
 وصية لانه لا بد من اسم الخطبة عرفاً كآله في المبدع (ووالا بينهما) أي بين الخطبتين (وبين
 أحزما هو بين الصلاة) فلا يفصل بين الخطبتين ولا بين أحزما ولا بينهما وبين الصلاة فلا
 طوبى (وهذا أصح) قرب المنع من الحزب أن لا يطول الفصل بينهما (أي الخطبتين) (وبين
 الصلاة) فبطلانها (فتصحب البداهة) قبل ما تقدم من حديث أبي هريرة كل كلام
 لا بد منه بالحمد لله فهو أحسن (ثم لالتله) أي على تعالى (وهو مصحوب) وقف عطفه على الحمد لله

بالارض ولحق امامه كما في صلاة الخوف والعذر وهو موجود هنا (الا ان يخاف) بعبودية بالارض يستغفر والرحم (قوت) الركعة

منازله فاما أن يكون على مقتضى كلام ابن القسم أو براد التماسه لفظ الحمد أو يراعه التمسد لحدث كل خطبة فليس فيها تشدد في كمال الجماعة أي قليلة البركة وإن كان مقتضى كلام بعضهم تخصيصه بخطبة النكاح (ثم الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ورفعا لذكر كرك ثم بالقراءة (ثم الموعظة) ولو قرأ ما تضمنه الحمد والموعظة ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كني على الصحيح كمال أو المعالي فيه نظرا لقول أحد الأئمة لا بد من خطبة وتقول ابن الحكيم لا تكون خطبة إلا كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم أو خطبة تامة قاله في الانصاف (فان تكس) بأن قدم غير الحمد عليه (أجزاء) لحصول المقصود (ومن شرط الخطبتين (الثبة) لحدثنا عما لا يعامل بالثبات (ورفع الصوت بحيث يسمع العدد العتير إن لم يرض مانع) من السماع كنوم أو غفلة أو غمهم بعضهم (فان لم يسمعا) الخطبة (تقتض صوته أو بعده) عنهم (لم تصح) الخطبة لعدم حصول المقصود بها (وان كان عدم السماع (لنوم أو غفلة أو غمهم ونحوه) كصمهم بعضهم (صحت) لانهم في قوة السامعين (وان كانوا كلهم مرضا) صحت قال في القروع وان كانوا أصفا فذكر صاحب المهر رخصه وذكر غيره لا انتهى والثاني جزم به فيما تقدم لعدم حصول مقصود الخطبة (أو) كانوا (مجمعا هو) أي الخطيب (مصحح) حر في لا يشمون قوله (صحت) الخطبة والصلاة (وان انفردوا) أي الأربعة أو بعضهم (عن الخطيب) ولم يبق معه أحد لا يغير (سكت) لقوات الشرط (فان عادوا قريبا) على ما تقدم من الخطبة لأن الفصل السري غير ضار (وان كثرا) التفرق حرا أو نوات ركن منها) أي الخطبة (استأنف الخطبة) لقوات شرطها وهو الموالاة لكن لو فات ركن ولم يطل التفرق في كفا أعاده (ولا تصح الخطبة بغير العربية مع القدرة) عليها بالعربية (كقراءة) قلنا لا تجزئ بغير العربية وتقدم (وتصح) الخطبة بغير العربية (مع العجز) عنها بالعربية لأن المقصود بها الوقف والتذكير وحده الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم بخلاف لفظ القرآن فإنه دليل النبوة وعلمه الرسالة ولا يحصل بالجمعة (غير القراءة) فلا تجزئ بغير العربية لما تقدم (فان تجزئها) أي عن القراءة (وجب لها ذكر) قياسا على الصلاة (ز) من شرط الخطبتين (حضور العدد) المتعبر بالجمعة وهو أن يكون أكثر كسماح القدرة الواجب لأنه ذكر اشتراط الصلاة فاشتراط له العدد كتكبير الاحرام (وإثر) أي باق (شروط الجمعة) ومن ذلك صلاحته لأن يؤم في الجمعة والاستد طان ولو كان أر بعون مسافرين في غيبة فلما قرأ ومن قرأ بهم خطبهم أحدهم في وقت الجمعة ووصلوا القرية هتد فراغ الخطبة استأنفها به هذه الشروط انما تعتبر (لقد الواجب من الخطبتين) (وهو حمد الله والصلاة على رسوله عليه الصلاة والسلام وقراءة الآيات والوصية بتقوى الله ونحو ما سواه (وتعطل) الخطبة (بكلام محرم) في أثنائها (ولو سيرا) كالأذان وأولى (ولا تسترط لها الطهارتان) أي طهارة الخلف الأصفر والأكثر فقضى خطبة محدث وجب لأنه ذكر تقدم الصلاة أشبه الأذان ونصه تجزئ خطبة فليجوز طهارته ولو كان بالسجد لأن قصره لم يشه لا تعلق له بأبواب الصلاة كن على وجهه فخطب (ولا تهرورة) وأما الحاجة (لما تقدم (ولأن يتولاها) أي الخطبتين (من يتولى الصلاة) لأن الخطبة تفصله عن الصلاة أشبه الصلاةين (والحضور والتأنيب) في الصلاة (الخطبة) كالإمام انصافا له (وهو) أي النائب (الذي صلى الصلاة) أي صلاة الجمعة (ولم يخطب) لصورة الخطبة من غيره (ولأن يتولى الخطبتين) رجل (واحد) لأن كلا منهما منفصل عن الأخرى وقال في النكت في ما يليق بالعبادة واحدة بذية محنة تقع من اثنين (بل يصحب ذلك) أي الطهارتان وصلاة الورة

(لا) ان الخطبتين بدل ركعتين (من الظهر) لان الجمعة ليست بدلا من الظهر بل ٣٤٩ مستقلة كما تقدم والاول (من شرطها)

أي الخطبتين أي مما يتوقف عليه صحتها وان كان منهما الباقي (الوقت) فلا تصح واحدة منهما قبله لانها بدل ركعتين كما تقدم (وان ينع أن يؤمها) أي بالجمعة فلا تصح خطبة من لا يصح عليه بقية كصغير سافر أو أكل لم أو شغل بلا سلطان لما تقدم (وجداثة تعالى) أي قوله الحمد لله خدينا بن مسعود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تشهد قال الحمد لله وأه أبواؤوه أضافوا إلى أبي هريرة روى عن كل كلام لا يضاف به الحمد فهو أحدم (والصلاة على رسوله عليه الصلاة والسلام) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله افتقرت إلى ذكر نبيه عليه الصلاة والسلام كالإذان وتبين لفظ الصلاة لا الإسلام (وقرأه آية) كاملة لحديث جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ الآيات ويذكر الناس ورواه مسلم ولأن الخطبتين أقيامهما إلركعتين فوجب فيها القراءة كالصلاة ولا تجزئ آية لا تستقل بمعنى أو حكم خصوص نظير أو مدحها متان ذكره أبو الهيثمي وتجزئ القراءة (ولو) كان الخطيب (يتابع غيرهما) أي القراءة (والصلاة بتقوى الله تعالى) لأنها المنصودة من الخطبة فبعض الخلط بها وتبره الشروط (في كل خطبة) من الخطبتين فلو قرأ من القرآن ما يتضمن الحمد أو موقلة وصلى عليه الصلاة والسلام وكل خطبة كفي قاطية للتخصيص لاثنين نظرا إلى ما يستوعقها

وازالة العباس فان تنولى الخطبتين والصلاة واحدة وجامع الخلاف (فصل) وبن أن الخطبة على المنبر (لماروى سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى امرأة من الأنصار أن تری غلاما يعار يصل أحواداً أجلس عليها إذا كتبت الناس متفق عليه وفي الصحيح أنه عمل من أثل القابة فكان يرتقي عليه وكان انحاضا في مستمسك من الحجر وقيل سنة ثمان وكان ثلاث درج ومي منبر الأربعة من المنبر وهو الارتفاع وانحاضه سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويكون معود عليه على تؤدة إلى الدرجة التي على السطح قاله في التلخيص (أو) هل (مرضع حال) أن لم يكن منبر لانه في معناه لا شتر كما في اللغة في الإهلام (و يكون المنبر) أو الموضع العالي (من عين مستقبل القبلة) بالهرب لأن منبره صلى الله عليه وسلم كذا كان وكان يجلس على الدرجة الثالثة التي في مكان الاستراحة ثم يوقف أبو بكر على الثانية ثم عمر على الأولى ثانيا ثم يوقف عثمان مكان أبي بكر ثم يوقف على موقف النبي صلى الله عليه وسلم ثم زمن معاوية بقلعه مروان و زاد في مستدرج فكان الخلفاء يرتقون سبعا يقفون مكان عمر على السابعة ولا يتجاوزون ذلك ثانيا (وان وقف على الأرض وقف عن يسار مستقبل القبلة بخلاف المنبر) قاله أبو الهيثمي (و) بن (أن يسلم) الإمام (على المأمومين) إذا خرج عليهم (و) بن أصفهان أن يسلم عليهم (إذا قبل عليهم) لماروى ابن جاحه عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يسلم ورواه الأثرم عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه الأصباهن عثمان قاله القاضي وجماعة لانه استقبال بها استدراكا شيئا من فاروق وما عاد إليهم وهكذا المؤذن قاله أحمد (وود هذا السلام) ود (كل سلام مشروع فرض كفاية على المسلم عليهم وابتدأه) أي السلام (سنة) أو يأتي مع صحافي آخر لما تبار (ثم يجلس) على المنبر (التي بلغ الأذان) لماروى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب مختص رواه أبو داود وذكره ابن عثقل إجماع الصحابة لانه يستخرج بذلك من تعبد السجود ويجوز أن الكلام التمكن التام (و) بن (أن يجلس) بين الخطبتين خاصة خفيفة جدا لماروى ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفضل بينهما يجلس متفق عليه (قال جماعة) منهم صاحب التلخيص (يقدر سورة الاخلاص فان أبي) أن يجلس بينهما (أو يخطب جالسا) لعذر أو غيره (فصل سكتة) ولا يجب الجلوس لأن جماعة من الصحابة منهم على سردوا الخطبتين من غير جلوس ولانه ليس في الجملة ذكر مشروع (و) بن أن (يخطب قائما) لقوله عليه الصلاة والسلام ولم يجب لانه ذكر ليس من شرطه الاستقبال فربما يقيم كالإذان (و) بن أن (يعتد على سيف أو قوس أو عصا إحدى يديه) قال في القروع ويتوجه بالسيف (و) بن (بالأخرى على حرف الذبر أو رسلها) لماروى الحسن بن حزن قال رقت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهد نامها الجملة فقام فتكاه على سيف أو قوس أو عصا مختصر رواه أبو داود ولانه أمكن له وإشارة إلى أن هذا الذي فزع به (وان لم يعتد على شيء أسلمت عليه بينه أو أرسلها مع تدخيه وسكتها) فلا يجر كمالا رفقهما في دعاه حال الخطبة (و يقصد) الخطيب (تلقا وجهه ولا يفتش عن الألفاظ) لقوله عليه الصلاة والسلام ولان في التفاته عن أحد جانبيه أمرضا عنه قال في البدع وظاهره انه إذا التفت وأستدبر الناس انه يجزئ مع الكراهة صرحوا به في الاستدبار لمعقول المنصود (و) بن (أن يقصر الخطبة) لماروى مسلم عن جابر روى أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة (و) بن كون الخطبة (الثانية أقصر من) الخطبة (الأولى) كالآلة مع الأذان (و) بن

أثقل الله وأطبع الله قلوبهم (وموالاة جميعهما) أي الخطبتين (مع الصلاة) فتشترط الموالاة بين إجراء الخطبتين وبين ما بين الصلاة

لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم ٣٥٠ خلاصته قالوا كما رايتوني أصلي (والثانية) لحديث أنما الأعمال بالنيات (والجهر)

أن (يرفع صوته حسب طاقتة) لأنه أبلغ في الإلهام (ويعرجهما لا يقطع) كالآذان (و يكون متخليا عما سوا الناس به) ليحصل الاستماع بصفاته وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال عرض على قوم تقرأ شفاهم بقرار من من تار فقبل له هؤلاء خطبا من أمك يقولون عالا ضلون (و يستقبلهم) استجابا قال ابن النزهة لا لاجماع (و يخرفون اليه) أي إلى الخطيب (نفسه تقولون بقرعون فيها) أي في حال استماع الخطبة (وأن استدرهم) الخطيب (فيها) أي الخطبة (كره) لما فيه من الأعراض عنهم بحالقة السنة ومع حصول السماع المقصود (و) سن أن (يدعوا لغيره) لأن الدعاء لهم مستنون في غير الخطبة فقها أولى وهو يشمل المسلمات قليا (ولباس به) أي بالدعاء (لنحس حق الطائفة والدعاء له مصعب في الجملة) قال أحد أو غيره ولو كان لدعوة مستجابة لدعوا بها الإمام عادل ولأن في صلاحه صلاح المسلمين ولأن الإمامي كان يدعوا في خطبته لهم وروى البراء أن رجلا أتى في يوم القيامة أمام عاتل قال أجدني لأدعوه بالتسديد والتوفيق (ويكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة) قال أحد هو يدعوه في الصلاة والكعبة والشافعية وغيرهم (ولباس أن يشير بأصبعه) أي في دعائه في الخطبة لما روى أحد مسلم أن حمادة بن زمر رأى بشر بن رواف رفع يديه في الخطبة فقال قبح الله هاتين اليدين لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يزدان يقول بيده هكذا وأشار بأصبعه السجدة (ودعاه عقب صعوده لأصل له) وكذا ما يقول من خلف بين يدي الخطيب من ذكر الحديث المشهور (وأنقرأ سجدة في أثناء الخطبة فإن شاعزل) عن المنبر (فجسد وأن أمكنه السجود على المنبر بعد عليه) استجابا (وأن ترك السجود فلا حرج) لأنه سنة لا واجب وتقديم فعل عمر رضي الله عنه (ويكره أن يستدل الإنسان نظره إلى القبلة) نص عليه واقصر الأصحاب على استجاب استجابا في معنى ذلك مد إل إلى القبلة في النوم وغيره ومثل جلي في السجدة ذكره في الأذكار قال ولعل تركه أولى (ولباس بالجمعة قميصا) مع ستر العورة كما تقدم وقوله جاءه من العصابة نوكرها لشجان لثبه عليه الصلاة والسلام عنه رواه أبو داود والترمذي وحسنه وفيه ضعف قاله في المبع (و) لباس بالرقصا وهي الجلبوس على التبره الخمار كنه إلى صدره مضطبا يخشى تفضيه إلى الأرض وكان الإمام أحمد يقصد هذه الحلة ولا حلة أنشع منها) قال محمد بن إبراهيم البوشخي ما رأيت أحد حاسا إلا لرقصا إلا أن يكون في صلاة ولا يشترط لصحة الجمعة أن الإمام (لأن عليا صلى بالناس وعثمان محصور فلم يذكره أحد وصوبه عثمان رواه البخاري عنه ما رواه في الوقت أشبه الظاهر قال أحد وقت الفتنة بأشام تسع سنين فكأنوا بجمعهم (فألقوا في الخطبة نزل عند قول المؤذن قد قامت الصلاة) كما يقوم إليها ليس بخطب إذن (وبصفتان يكون حال صعوده على تودة وإذا نزل نزل مسرعا قال ابن عثيمين وغيره) مباينة في الموالين الخطيبين والصلاة ولعل المراد من غير جملة تقيم

فصل صلاة الجمعة ركعتان (أحجاما حكاه ابن النذر قال عمر صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر وقد خاب من اقترى رواه أحد وابن ماجه (بين جهره وقه ما بالقرعة) لعله عليه الصلاة والسلام وتلقه الخلف عن السلف وقروى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة التهن عجماء الجمعة والعيد بن ورس أن (يقرأ في الركعة الأولى بالجمعة) بعد القنعة (و) يقرأ (في الثانية) ما تليها من بعد القنعة (لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها رواه مسلم من حديث ابن عباس (أو) يقرأ (بسم) في الأولى (ثم القنعة) في الثانية (فقد سمع الحديثين) رواه مسلم من حديث النعمان بن بشير ورواه أبو داود من حديث حمزة (و) بسن (أن يقرأ في الجهر

بالخطبتين (حيث يسمع العدد المتبر) بالجمعة (حيث لا تسمع لهم من سمعوا كروم أو غنقة أو سمع بعضهم قائم سمعوا الخفض صوته أو بعدهم عنه وغوهم تصح له عدم حصول المقصود (وسائر) أي باقيا لشرط الجمعة ككون العدد العشر فيها مستنوتا حين الخطبة فلو كانوا يسمعون مسافرين فيها من قرية واحدة وخطبهم أحدهم ولم يصلوا القرية حتى فرغ من الخطبتين أسانها وهذه الشروط (لقد روي الواجب) من الخطبتين وهو أن كل منهما هو الحمد والصلاة عليه عليه الصلاة والسلام وقراءة آية والوصية بتقوى الله فإن اقتضوا عشرين الخطيب ثم عادوا يقرأ في يوم يفهم شيء من الأركان لم يضر (ولا يشترط للخطبتين (الظهارتان) من الخسوف والجمعة فتصح خطبة جنت كافه ونحو جملة بالبعد لمتعلقه بإيجاب العبادة كصلاته من بعدهم عصب (و) لا يشترط أيضا ستر العورة (و) لا إزالة العصابة كطهارة الحدث وأولى (ولا) يشترط أيضا (أن يتولاهما وحده) فلو خطب واحدا الأولى وآخر الثانية أجزأتا كالآذان والإقامة (و) لا أن يتولاهما (من يتولى الصلاة) لأن كلامهما عبادة يجردها (ولا) يشترط أيضا حضور متولي الصلاة (خطبة) تنصع إمامة من لم يحضر الخطيب ينسب حيث كان من أهل وسومها (و) بطلها أي الخطبة (كلام محرم) في أثناءها (ولو سيرا) كآذان وأولى (وهي) أي الخطبة (غير العربية) مع القدرة

يوها

الصلاة والسلام أمره فقبل له
من أهل القاعة فكان يرتقى عليه
وكان ثلاث درج وسعى متعبا
لارتفاعه والنزول ارتفاعا وانحاده
سنة مجمع عليها قال في شرح
مسلم (أو على) موضع حال
أن عدم المنبر لانه في معناه
ويكونان (عن عن مستقبل
القبلة) كما كان منبره عليه
الصلاة والسلام (وأن وقف)
الخطيب (بالأرض فمن يسارهم)
أي مستقبل القبلة (و) (من
سلامه) أي الأمام (أو أخرج)
الأملاء مومنين (و) سلامه أيضا
(إذا أقبل عليهم) بوجه لما
روى ابن عباس عن جابر قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا صعد المنبر سلم ورواها الأثرم
عن أبي بكر وعمر وابن مسعود
وابن أبي بيرة وكلامه على من
عنده من خروجه (و) (من أيضا
(جولسه) أي الخطيب) حتى
يؤذن الحديث ابن عمر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يحسب لنا
مصلنا من حتى يفرغ المؤذن ثم
يقوم فخطب ورواه أحمد وأبو
يحيى (و) (من جلوسه أيضا
(بينهما) أي الخطيبين (قليلا)
أقول ابن عمر كان النبي صلى الله
عليه وسلم يحسب خطيبين وهو
قام فجلس بينهما يجلس
مستقي عليه قال في التلخيص بقدر
سورة الانشراح (فان أبي) أن
يجلس بينهما فصل سكنه (أو
خطب جالسا فجلس) بين
الخطيبين (وسكنه) ليحصل
التميز وهم منه أن الجالوس
بينهما غير واجب لان جماعة من

يؤمنها) أي يوم الجمعة في الركعة الأولى (بالمسجد قوف) الركعة (الثانية هل أتى) نص عليه لانه
عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بها متقيا عليه من حديث أبي هريرة قال الشيخ في الدين
واستحب ذلك لضعفهما المتداخليا في العورات والأرض وخلق الإنسان إلى أن يدخل الجنة
أو الناس (قال الشيخ) ويكرهه بعد غيرها) أي غير مصدرة إلى تنزيل وقيل ابن رجب قد
زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن هذه قرأة تصور تغير الم تنزيل في يوم الجمعة قال وقد
ثبت أن الأمر بخلاف ذلك قاله في الانصاف فان سهل من نسخة نص أحد بعد السهو قال
الفاشي كدعاء القنوت قال وعلى هذا لا يلزم بقية صحتها ولا وفي غير صلاة التيمم في غير يوم
الجمعة لانه يحتمل أن يقال فيه مثل ذلك ويحتمل أن يفرق بينهما لان الخشوع والترغيب وجد في
هذه الصلاة أكثر قاله في المبدع (والسنة أكلهما) أي السورتين في ركعتين لما تقدم
(وتكره مداهمة مناسبا) للناظرين أنها مقصودة بالوجوب (وتكره) القرعة (في
عشاء ليلة يسر) وللمجتمعة زاد في العادة والمتأخرين (ولعل وجهه أنه بدعة) (وتجوز أكلها) أي
الجمعة (في أكثر من موضع من البلد الحاضرة) (لانه) (كصحة) مسجد البدن (له) (وخوف
فتنة) بان يكون بين أهل البلدة عداوة فيفضي إثارة الفتنة لاجتماعهم في مسجد واحد (وبعد
لما جمع من طائفتين من البلد (وتجوز) كصحة البلوغ بابتدائها (قصص) الجمعة (السابقة
واللاحقة) لأنها تفصل في الأمصار العظيمة في موضع من غير تكبير فكان اجبا على كل الطوائف
وهو الصحيح من مذهبا وأما كونه على الله عليه وسلم لم يشهروا ولا أحسن الصابغ أكثر
من موضع فليدوم الحاجة إلى ولان الصعاب كانوا يؤثرون سمع خطبته وشهود جمته وإن بعد
منازلتهم لانه المبلغ عن الله تعالى (وكنها السب) تجوز أكلها في أكثر من موضع من البلد
للحاجة إلى ما سبق (فان حصل التخي) (جمعتين) (انئين لم تجز) الجمعة (الثالثة) لعدم الحاجة
إليها (وكذا ما زاد) أي أنه حصل التخي بثلاث لم تجز (أربعة) أو بأربع لم تجز الخاصة وهكذا
(وبجهر) إقامة الجمعة بالمسجد أكثر من موضع من البلد (لغير حاجة) قال في المسند لما زاد فيه
خلافه إلا عن عطاه وهو معنى كلامه في الشرح (و) (يجز) (أذن أمامها) أي في إقامة ما زاد على
واحدة (إذا) أي عند عدم الحاجة إليه وكذا الآن فيما زاد على قدر الحاجة (فان فعلوا) أي
أقاموا الجمعة في موضعين فأكثر مع عدم الحاجة (لجمعة) الإمام التي بأمره أو أذن فيها
الصحة (لان في تضع غيرها أفتيا عليه وتقوية للجمعة متوسعا قلنا ان شرط أولا (وان) أي
ولو (كانت) جمعة الإمام (مقبولة) لما تقدم (فان استوفى بالافت وعنده) أي أو عدم اذن
الإمام فبطل (فالثانية باطلة ولو كانت) المسبوق في المسجد الأعظم والأخرى في مكان لا يسع
الناس أولا وقد روى عنه لا اختصاص بالسلطان وحده به أو كانت المسبوق في قسمة البلد
والأخرى في أقسامه) لان الاستفتاء يحصل بالأولى فأيضا الحكم بها ككونها سابقة (والسبق) يكون
تكريرا للأحكام) لا بالشرع في الخطبة ولا بالسلم (وان وقتنا) أي الجمعتان في موضعين من
البلد بلا حاجة (مما قلنا) حيث لم يشر إلى الإمام أحد الجاهلوا استوفى الأذن أو عدمه لانه لا يمكن
تضييقهما ولا تعيين أحدهما بالجمعة أشبه ما لوجه بين اثنين معا (وصلا) (وجوبا) (ان
يمكن) لانه مصر لم تفصل في جمعة بمكة (وان جهلت) الجمعة (الأولى) من جنتين فأكثر يكره
لغير حاجة (أو جعل الحال) بان لم يشر كيف وقتنا أمما أحدهما بعد الأخرى (أو جعل الحال
(ثم أنشأ مسألهما) ولما يمكن فعل الجمعة) للتلقي شرط إقامة الجمعة والظهور ببلد من
الجمعة إذا قامت وإذا كان مصران متقاربان يجمع كل منهما أداء الأخرى أو قربتان أو قريبة
إلى جانب مصر كذا لم يطل جمعة أحدهما بجمعة الأخرى لان لكل قوم منهم حكم أنفسهم
الصعاب منهم على سرد الخطيبين من غير جلوس (و) (يسن أيضا) (أن خطبنا) فاما

تقريبه يكون ذلك بيده اليسرى
والأخرى بحرف النبر ذكره في
الفروع توجيهاً فإن لم يعتد
أسئل عنه شماله أو أوسطه
(فأما انتقاء أى تلقاه وجهه
لفصله عليه الصلاة والسلام ولأنه
أقرب إلى إجماعهم كلهم ويكون
متفقاً بما يطغى ويستقل
الناس ويصرفون إليه فيستقبلونه
ويتربعون وإن استبرهه فيها
كره وصحت (و) سن (قصرها)
أى الخططين (و) كون (الثانية
أقصر) من الأولى لمحدث أن
طول صلاة الرجل وقصر خطته
من فقهه فأطيلوا الصلاة أقصر
الخطبة (و) يسئل له (رفع صوته
حسب طاقتيه) لأنه المبلغ في
الاعلام (و) سن له (الدعاء
المسلمين) لأنه عليه الصلاة
والسلام كان إذا خطب يوم الجمعة
دعاه وأشار إليه وأمن الناس
رواه في مسأله (و) يباح
دعائه (لمعين) لما روى أن أبا
موسى كان يدعو في خطبته
(و) يباح أن يخطب من تخفيته
كترافه في الصلاة من مصحف
فصل في صلاة الجمعة
ركعتان بالإجماع كما كان
المنذر قال عمر صلاً الجمعة ركعتان
من غير قصر وقد خاب من افترى
رواه أحمد (يسئل أن يقرأ بها)
فيها حديث صلاة النهار إجماع
الاجمعة والمسلمين (في الركعة
الأولى) سورة (الجمعة) وفي
الركعة (الثانية) سورة
(المنافقين) بعد الفاتحة لأنه
عليه الصلاة والسلام كان يقرأ
بهما في صلاة الجمعة وأما
منه حديث ابن عباس (و) يسئل

(وإذا وقع عيدوم جمعة فصلوا العيدوا الظهر جاز) ذلك (وسقطت الجمعة عن حضر العيد مع
الامام لأنه عليه الصلاة والسلام صلى العيد وقال من شاء أن يصوم فليصم رواه أحمد من حديث
زيد بن أرفق وحديثه سقط الجمعة (أسقط حضوره) أسقط (وجوب) فيكون حكمه
(كره) من غيره) من له عذراً وسئل يصوم ترك الجمعة (لا) يسقط عنه وجوبه فيكون
(كفاً وروى) لأن الأسقاط التفتيش فتنسحب الجمعة ويصوم إن شاء (والافتصال
حضورها) نحو وجوب الحلاف (الامام) لأن الأسقاط عنه حضور الجمعة لما روى أبو داود
وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا
عيدان فمن شاء أجزأ من الجمعة وأنا مجمعون ورواه ثقات وهو من رواية بقره وقد كمال حديثنا
ولأنه لو تركها لانتفع فلهذا حتى من يجب عليه ومن ير يدان من سقطت عنه (في هذا) أن
يجتمع فيه العيد المعتبر الجمعة (أقامها والأسوأ طهرها) قال في القواعد الثامنة عشر وعلى
رواية عدم السقوط أى عن الامام فيجب أن يحضر معه من تنسحب تلك الصلاة ذكره صاحب
الخصر وغيره فتصير الجمعة تنافس كفاً فسقط حضوره رابين (وأما من لم يسئل
العيد مع الامام) فيلزمه السلي إلى الجمعة بلفوا العيد المعتبر (ولا) قاله شرح المنهسى قولاً
واحداً (شأن بلفوا) العيد المعتبر (بأنفسهم) بأن كانوا أربعين (أو حضر معهم عام العدد) أن
كانوا دونه (انتهت الجمعة) لتوفر شروط الوجوب والصحة (ولا) بأن لم يلقوا أربعين لا يتقسم
ولا بحضور غيرهم معهم (تحقق عذرهم) لقول شرط الصحة (ويسقط العيد بالجمعة) أن
فعلت الجمعة (قبل الزوال أو بعده) لفعل ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السنن رواه
أبو داود فعلى هذا لا يلزم متى إلى العصر روى أبو داود عن عطالة اجتتمع يوم جمعة ويوم فطر
على عهد ابن الزبير فقال عيدان قد اجتمعوا يوم واحد فجمعه وصلوا ركعتين بكره نظر يرد
عليهما حتى صلى العصر قال الخطابي وهذا لا يجوز إلا بعد صلى الجمعة فسقط العيد والظهر ولا الجمعة إذا
قبل الزوال فعل هذا يكون ابن الزبير قد صلى الجمعة فسقط العيد والظهر ولا الجمعة إذا
سقطت العيد مع تركها فالعيد أولى أن يسقط بها (فان فعلت) الجمعة (بعدة) أى الزوال
(اعتبر الزمن على الجمعة ترك صلاة العيد) قاله ابن عجم وقال في التفتيح والمنهسى فيعتبر
الزمن عليها ولو فعلت قبل الزوال وهو ظاهراً للفروع وقدمه في الإصناف (وأقل السنة بعد
الجمعة ركعتان) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بعد الجمعة ركعتين متتقت عليه
من حديث ابن عمر (وأكثرها) أى السنة بعدها (ست) ركعات (نصاً) لقول ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم يفتقره واه أبو داود واختار في المنهسى رابعا وروى عن ابن عمر لفعله
عليه الصلاة والسلام وأمره وأما من حديث أبي هريرة (و) يسئل أن يصليها (مكانه) نص
عليه (في المسجد) وتقدم (وان يفصل بينهما) أى السنة (وبين الجمعة بكتلاً) وان انتقال
من موضعه للغير (وبخرو) أى نحو ما ذكر (وليس لها) أى الجمعة (قبلها سنة راتبة) لما قبل
ينسحب أربع ركعات لما روى ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع من قبل
الجمعة أربعاً وروى سعد بن ابن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات بعدها
أربع ركعات وقال عبد الله رأيت أبي يصلي في المسجد أنه أذن المؤذن ركعات (وتقدم) في

باب صلاة التطوع

فصل في أن يسئل الجمعة في يومها وسقط أن يجامع من يسئل نص عليه والأفضل
له عند من فيها لأنها أبلغ في المقصود وفيه خروج من الخلاف (وتقدم) في الأغصان المستقيمة
من باب الغسل (و) يسئل أن (يتنظف) للجمعة (به من شارب) يعنى حقه (وتقليم أظفاره) وقليم

(الثانية هل أتى على الإنسان نصالته عليه الصلاة والسلام كان بفعله متفق عليه ٣٥٣ من حديث أبي هريرة قال الشيعي

الرواح الكريمة بالسواك وغيره وأن (يتطيب بما يقدر عليه من طيب أهله) لما روى
 البخاري عن أبي سعيد قوما قال لا يفضل رجل يوم الجمعة يطهر ما استطاع من طهر ويدهن
 وعس من طيب سائر أمه ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم
 الإمام الاغتره ما سبوه بين الجمعة الاخرى وقوله من طيب سائر أمه أي ما خفي ريحه وظهر لونه
 لنا كذا الطبيب قال في المبدع وظاهر كلام أحدوا لأصحاب خلافة (و) (بسن) (أن ليس أحسن
 ثيابه) لو رده في بعض أنفاذا الحديث (وأفضلها البياض) لما تقدم في آداب اللباس من
 ستر العرو ونوع ويرتدي (و) (أن يترك البها) أي إلى الجمعة ولو كان مشغلا بالصلاة في بيته
 للخبر (غير الامام) فلا ينسب له التكبير البها ومعنى تكبر ما تابه (بعد طلوع الغبر) لا يطلوع
 الشمس ولا بعد الزوال ويكون (ماشا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب (أن لم يكن
 حذرا فان كان) لعذر (فلا بأس بركوبه ذهابا وإيابا) لكن الامام لا بأس به ولو ائتمر عذر
 (ويجب السبي) إلى الجمعة سواء كان من قسمها عذرا لا أو فاسقا نسبا أو مستندا نص عليه
 (بابتداء الثاني) بين يدي الخطيب) لقوله تعالى إذا نودي للصلاة إلا به لانه الذي كان على عهد
 عليه الصلاة والسلام (لا يجب السبي) (ب) ابتداء (الاول) لانه مضى لان عثمان سمنه وعلت
 به الاثمة يعني والثاني فرض كفاية (والأفضل) أن يكون الاذان بين يدي الخطيب (من مؤذن
 واحد) لعدم الحاجة إلى الزيادة لانه لا كلام في المسجد وهم سجدونه (ولا بأس بالزيادة)
 أي بأن يكون الاذان من أكثر من واحد (الامن) بمعرفة (فيجب عليه السبي) (في وقت
 يدرها) فيه أن ينادي اليها من منزله (إذا حضر من المحدث) العترة للجمعة قال في القروع
 أطلقه عنهم وأما بعد طلوع الفجر لانه ذكر في الخلاف وغيره وأنه ليس بوقت للسبي
 انما يؤمن أن يخرج إلى الجمعة (على أحسن هيئة بكنهه وقار مع خشوع ورياء) فيكون
 الامام أي يقرب منه لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل وأغتسل ويكر وأبكر ومشى ولم
 يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلق كان له بكل خطوته حظها أجسته عمل صياها وقيامها
 رواد احمد وأبو داود ومن حديث اوس بن اوس واسناده ثقات وقوله غسل بالشدائد أي جامع
 واغتسل مضموم بركا أي خرج في بكرة النهار وهي اوله وابتكر أي التفت في التكبير أي جاعق
 أول البكرة (يستقبل القبلة) لانه خير المصالح للغير (ويشتغل بالصلاة) يخرج الامام
 القنطرة لما في ذلك من تحصيل الاجر (ماذخرج) الامام الخطبة وهو في نافله (خففها ولو) كان
 (نوي أو باصلي ركعتين) ليستعظم الخطبة (ويحرم ابتداء نافله اذن) أي بعد خروج الامام
 للخطبة (غير تحية مسجد) روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر ولو كان قبل الشروع على الخطبة
 أو كان يسجد بحيث لا يسمعها (و) يشتغل أيضا (بالذكر) لله تعالى تحصيل الاجر (وأضله
 قراءة القرآن) وتقدم (و) (بسن) أن يقرأ (سورة الكهف في يومها) اقتصر عليها لا كثرها
 روى البيهقي بإسناد حسن عن أبي سعيد فرواهن قرا سورة الكهف يوم الجمعة أضاه لهم
 النور ما بين الجمعةين ورواه سعيد فرواه وقال ما سبوه بين البيت العتيق زاد أبو داود
 (وليلتها) وقال في الوجه يقرأ سورة الكهف في يومه أوليلتها قاله في الانصاف وفي المبدع
 وشرح المنتهي زاد أبو داود والوجه أوليلتها لقوله عليه الصلاة والسلام من قرا سورة
 الكهف في يوم الجمعة وأيامه وقفتة الحمال (و) يكثر الدعاء في يومها أي الجمعة (رجاء
 إمامه ساءه الاجابة) لقوله عليه الصلاة والسلام ان في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم
 يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه ما رواه ابن سيرين فقه متفق عليه من حديث أبي هريرة

الذين لتضعهما ابتداء خلق السموات والارض وخلق الانسان الى أن يدخل الجنة أو النار (ويكره مداومتهما عليهما) أي على ألم الصدوق أتى في لخرها قال أحد ثلاثين انها مفتحة بعدة وقال جماعة ثلاثا بطن الحوب وتكره القراءة سورة الجمعة في عشاء ليلة الجمعة زاذ في صلاة التفتين (ويحرم اقامتها) أي صلاة الجمعة (واقامة صلاة) (عدي أكثر من موضع) واحد (من البلد) لانها لم يكونا يفتلان في عهده وعده خلفائه الا ذلك وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (الا الحاجة كفتني) مسجد البلد عن أهله (و) (ك) (بعد) بأن تكون البلد واسما وتباعد أقطاره فتقى على من منزله يسعدن محل الجمعة بمحيا (و) (ك) (خوف فتنة) لعداوتهم أهل البلد مخشي باحتماهم في محل آثارها (وشعره) مما يدعو للتعدد فيروز بقدر الحاجة فقط (فان علمت) الحاجة وتعددت (فالصحة) من جمع أو أعياد (مباشرها) الامام منهن أو أذن في الامام ان لم يباشر شيئا منهن ولو سبقه لان غيرها اقتضت عليه (فان استويا) أي المحدثان أو المحدثان (في اذن) الامام في اقامتهما (أو) استويا في (عده) أي الاذن (في) الصحة منهما (السلطة بالاحرام) لان الاستغناء حصل بها فأنط الحرك بها والقر في بين التي في المسجد الاظم أو مكان يخص به حنفا السلطان أو

لأنها فرض الوقت لم تقم بمحضه
فوجب تدارك (والا) أي وأن
لم يمكن إقامتها لتقدس من
شروطها (لأنهم يصلون ظهرا)
لأنها يدل عن الجمعة أنها ثابتة
(وان جهل كيف وقتها) بأن لم
يتم سبق أحد أفعالها ولا معيها
(صلاؤها ظهرا) لاحتمال سبق
أحد أفعالها وتقدم ولا تصاد وكذا لو
وقعت جميع في بلد وجهل الحال
أو السابقة (وأما وقع عسفي
بومها) أي الجمعة (سقطت)
أي الجمعة (عن حضره) أي العبد
(مع الإمام) في ذلك الوقت لانه
عليه الصلاة والسلام صلى العبد
وقال من شاء أن يجمع فليجمع
رواه أحمد من حديث يزيد بن أرقم
(سقوط حضوره) سقوط وجوب
كثير من) لا كما فرق حضورها
منهم وبحث عليه وانفقدت به
ومع أن يؤم في أول أمان لم يصل
العبد أو صلاها بعد الإمام يلزمه
حضور الجمعة فإن اجتمع العدد
المعتبر أقيمت والصلاة أظهر
لتحققه عند م (الإمام) ولا
يسقط عنه حضور الجمعة لحديث
أبي داود وابن ماجه عن أبي
هريرة مرفوعا قد اجتمع في يومكم
هذا العدد من شاة أجزأ عن
الجمعة وأنا جمعون (فإن اجتمع
منه) أي الإمام (العدد المعتبر)
ولو عن حضره العدد (أقاهم)
لعدم المنع (والا) يجتمع معه
العدد المعتبر (صلاؤها ظهرا) للغير
(وكذا) سقوط (عبد لها) أي
الجمعة يسقط عن حضورها مع
الإمام سقوط حضور (فيمتد
الغرم عليها) أي الجمعة لموازنة
السيد اكتفاء بالجمعة (ولم يخلت)

(وأر جاها) خرعا من النهار) رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة
عن جابر مرفوعا وفي أوله أن النهار تتعاضد ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة
وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام لكن لم
يحل في الانصاف والمبدع هذا القول عن الإمام ولا عن أحد من أصحابنا بل ذكر القول بالإمام
أكثر الأحاديث على أنها أي الساعة التي ترجى فيها الإجابة بعد العصور ترجى بعد الزوال للتمسك
وقد ذكر دليل هذين القولين مع بقاء الأقوال وهي اثنتان وأربعون فوالا ففتح الباري شرح
البحاري وقال ابن عبد البر عن قول الإمام أنه أثبت شي في هذا الباب وروى سعيد بن منصور
بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فأنفذوا وأسلموا الجمعة ثم
افتقروا فلم يختلفوا في أنها خرعا من يوم الجمعة وروى عنه كثير من الأئمة كاجودوا حتى (يكون
متظاهرا منتظرا صلاة المغرب فإن من انتظر الصلاة فهو في صلاة) للغير وفي الدعوات
لست تخفى عن عراك بن مالك أنه كان لأصلي الجمعة انصرف فوقف في الصلاة فقال اللهم
أجبت دعوتك وصليت فريضتك واقتضيت أمرتني فأرتقي من فضلك وأنت خير
الرازيين (وبكثر الصلاة التي صلى الله عليه وسلم) في يوم الجمعة لقوله عليه الصلاة والسلام
أكثر وأمن الصلاة على يوم الجمعة رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن قال الأصبهان وليها لقوله
عليه الصلاة والسلام أكثر والصلاة على ليلة الجمعة يوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى
الله عليه بها عتق راره وإياه النبي بإسناد جيد روى الحديث عليها مطلقا لحديث ابن مسعود أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال أول الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة رواتهم في هذا
حسن (وبكره) أن ينقض رقاب الناس لما روى أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر
راعى رجلا ينطح رقاب الناس فقال لجلس فقد ذبت ولما قمنا سواء الأديب والاذي (الأ
أن يكون أمانا مثلا) يكره أن ينطح رقاب الناس (الحاجة) تبيين مكانه والخفي به في القنية
المؤذن (أوبرى) غير الإمام (فرجة لا يصل إليها إلا) أي أبا النضر فلا يكره لأنهم سقطوا
حق أنفسهم بتأخيرهم (وبكره) أن يقيم غيره مجلس مكانه ولو عده) الكبير (أو ولد له الكبير)
لا ليس بمالك وأغاهو حتى ديني فاستوى فيه السيد وعبد والوالد والولد (أو كانت عاتدة الصلاة
فيه سقى المعلم ونحوه) كالمفتي والمحدث ومن مجلس لهذا ذكره في الفتاها إذا جلس إنسان موضع
حلقة حرم عليه أقام لما روى عمران بن أبي أمة عليه وسلم أنه يقيم الرجل أخاه من
مقعد ومجلس فيه متفق عليه ولكن بقوله لا يسفوا قاله في التلخيص لحديث مسلم عن جابر
مرفوعا لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده ولكن لا يقيم لأخيه وأولاد المسجدين
الله والناس في مساواة (الأصغر) حرا كان أو عبدا فخر لما تقدم قال في التنقيح (وقواعد
المذهب تقتضي عدم الصلة) أي بمحبة ملاءمة من آخر مكثوا مجلس مكانه لشبهه بالنسب (الا
من جلس بموضع يحفظه له) أي لغيره (بأنه أو دونه) لأن النائب يقوم باختياره قاله في الشرح
ولانه قد قيل في حفظه له ولا يحصل ذلك إلا باختياره لكن أن جلس في مكان الإمام أو طريق المارة
أو مستقبل المسلمين في مكان ضيق أقيم قاله أبو المعالي (وبكره ما يثارة) غيره (بمكانه الأفضل)
وتحول إلى عادونه (كالصنف الأول ونحوه) وكيفية الإمام لما في ذلك من الرغبة في المكان
الأفضل وظاهره ولو تأخر به والده ونحوه (لا يكره التأخير) قوله) المكان الأفضل ولارده قال
سندی رأت الإمام أحمد قام له رجل من موضعه فأتى أن يجلس وقال ارجع إلى موضعك
فرجع إليه (فلأوتر) المجلس مكان أفضل (زيدا فسقه الله عروم) على عمر وسبقه إليه
لانه قام مقامه أشبهه بالشيخ لمواثمة آخر به غيره وهذا بخلاف ما لو وسع لرجل في طريقه

ويوم نظر على عهد بن الزبير فقال عيذان قد احتجاف يوم واحد الجمعة وصلى ٣٠٠ ركعتين بركعة ثم رزق عليه ما حقي من

غيره لانه جعل في روفها والمجد جعل الاقامة فيه (وا) وجعل صلى مفروضا فليس له رخصة
لانه كالنائب عنه (ب) فيه من الانتفاء على صاحبها انصرف في ملكه بغير اذنه والافتضاء على
الخصومة وقاسه في الشرح على رخصة المسجد ومقاعدا الاسواق (ج) ما لم يحضر الصلاة) فله رخصة
والصلاة مكانه لانه لا حرمته بنفسه (د) واذا الحرمته لم يجرى (ولا الجلبوس ولا الصلاة) (هـ)
رخص في العادة بركعة وخمسة جماعة بغيره (و) كالشرح في المنتهى وليس له أن يدعه مفروضا
ويصلي عليه فان فعل فقال في الفروع في باب ستر العورة ولو صلى على أرضه أو مصلاه بلا
غضب صح في الاصح انتهى وتقدم هناك اذا كان حاضر ولو صلى معه على مصلاه فلا يعارضه
ما هنا ليعينه غيره في الفروع ويتوجه ان حرم رخصة أي المصلي (فله فترته) (و) والاكره
(ومنعه) أي الفرض (الشيخ) العجيري مكانا من المسجد) كخبره في التربة المسئلة قبل الحاجة
اليه (ومن كان من موضعه) من المسجد (لما عرض تحته ثم عاد اليه فربما هو أحق به) لما روى
مسلم عن أبي أيوب بن رفاعان كان من مجلسه ثم جئ به فوجد في الفرجين ما إذا
عاد ولم يتشاغل بغيره (ما لم يكن صديقا قام في صف فاضل أو في وسط الصف) ثم قام لعارض ثم
عاد فخرجوا لم يقم منه بالاولى (فان لم يصل) العائذ (اليه) أي الى مكانه فربما يدعى قامة منه
لما روى (الاباضي) حاز له الخطي (كالفرجة) أي كن رأى فرجة لا يصل اليه الا به ذكره
في الشرح وابن قيم (ونكره الصلاة في المتصورة التي تسمى) للسلطان ولجند (نصا) لانه
عنه الناس من الصلاة فيها قصير كالغروب (ومن دخل والامام يحط لم يجلس حتى يركع
ركعتين موجبتين) أي خفيفتين (تحمية السعدان) كان يحط (في مسجد) لقوله النبي صلى
الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فقل ركعتين متفق عليه زاد مسلم
ويعجزون فيها وكذا قال احمد والاكثرون (و) محل ذلك على ما في المصنف والتفصيل والفرار
والشرح ان (يخفف فوت تكبيرة الاحرام مع الامام) فان خلف تركها (ولا يجوز الزيادة
عليها) لغو مما تقدم (وتسبحة المصعد ركعتان) فاكمل كل من دخله أي المسجد (فقد
الجلبوس) به (اولا) لعدم الاختيار (غير مطبوع دخل لها) أي الخطية فلا يصل التحية (و) غير
(قمة) أي المسجد فلا تسلم له التحية (لنكر ادخله) تنقش عليه (و) غير (دأخله) أي المسجد
(صلاة عيد) فلا يصل التحية لما يأتي في صلاة العيدين (أو) (دأخله) والامام في مكتوبة أو بد
الشروع في الإقامة) يحدث اذا أتممت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (و) غير (دأخل المسجد
الحرام) لان تحية الطواف (وتجزي راتبة وفريضة ولو) كانتا (فأنتب عنها) أي عن تحية
المسجد لانه موزع في صلاة التطوع وموجبا (وان نوى التحية والقرض فظاهر كلامهم
حصولها) له كظايرها (قاله في المبدع وغيره) وقطع في المنتهى وغيره (فان جلس قبل
فعلها) أي التحية (قام فاني بان لم يصل الفصل) لقوله عليه الصلاة والسلام قم فاركع ركعتين
متفق عليه من حديث حارث فان طال الفصل فأت بها (ولا تحصل) التحية (ياقل من
ركعتين) فلهزم ما سبق (ولا) تحصل التحية (صلاة حنطرة) ولا يعود تلاوة ولا شكر لما سبق
(وتقدم اذا دخل وهو يؤذن) فتتفرق رعايته لصوم بين الاجابة والتحية (ويجزم الكلام في
مطبعتين والامام يحط ولو كان) الامام (غير عدل) لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
وأصغروا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قاله فقد لنا ومن لنا فلا جمعة له (رواه احمد وابو
داود) وقوله عليه الصلاة والسلام في خبر ابن عباس والذي يقولوا نصت لس له جمعة (رواه
احمد ومن رواه البخاري) وقوله لاجمة له أي كاملة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس الرداء
اذا صعد امامك يتكلم فانصت حتى يفرغ (رواه احمد) (ان كان) للتكلم (منه) أي الامام

ألمصقروى ان فعله بلغ ابن
هاس فقال أصاب السنة
فصلا الجمعة فستقط ما بعد
والظهر (وأقل السنة) الزائفة
(بعدها) أي الجمعة (ركعتان)
لحدث ابن جرير فوطا كان
يصل بها الجمعة ركعتين متفق
عليه (وأكثرها) أي السنة
بعدها الجمعة (ستوصل ركعتين)
نصا لقول ابن جرير كان النبي صلى
الله عليه وسلم يظهر واه أبو داود
ولا زائفة لما قبلها نصا فتن
أربع (وتسن قرعة سورة
الكهف في يومها) أي الجمعة
لحدث أبي سعيد فروعا من قرأ
سورة الكهف في يوم الجمعة
أضاه له من النور ما بين
الجمعتين رواه البيهقي بإسناد
حسن وفي خبر آخر من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أو وليها
وفي ليلة الدجال (و) سن (كثرة
دعاء) في يوم الجمعة (وأفضله)
أي الدعاء (به) بالعصر لحدث
ان في الدعاء ساعة لا تقبها بعد
مسلم يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه
وأشار به بقاها متفق عليه من
أبي هريرة فروا قال أحمد
أكثر الأحاديث في الساعة التي
ترجي فيها الاجابة انها صلاة
العصر وترجي بعدد والشمس
(و) سن بتأ كذا في يومها وليها
كثرة صلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) لحدث أكثر وأ
الصلاة على ليلة الجمعة ويوم
الجمعة من صلى على صلاة صلى
الله عليه بها عشر رواته البيهقي
بإسناد جيد وهن ابن مسعود
مروعا أول الناس في يوم
القيامه أكثرهم على صلاة رواه الترمذي وحسنه (و) سن أيضا (غسل لها) أي الجمعة (فيه) أي يومها لحدث عائشة رضي الله

خر ومن الخلق ولا يلتقي المقصود (و) سن أيضا (تنظف) بقم شارب وتقام ظفر وقطع وأشعر حمة بسؤاله وغیره (وتطيب) لحديث أبي سعيد فروعا بالقتل وحل يوم الجمعة وتطهر ما استطاع من طهر ويدهن يدهن وعس من طيب امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ورواه البخاري (و) سن أيضا (ليس احسن ثيابا) لورود في بعض الفاظ الحديث (وهو) أي احسن الثياب (اللباس) كالق بالراء وافتحة لها لباس (و) سن أيضا (تسكرا انها) أي الجمعة ولشتمها في الصلوة منزلة (ماشا) بسكتة لحديث وضئ ولم يركب (مصدق) لحديث من جاء في الساعة الأولى فكأنه غفر ببدته الى آخره (ولباس يركوبه لغيره) كبرض ومسد وكبر (و) لا يركوبه عند (عود) ولو يلاخر (ويجب سعي) للجمعة بالنساء الثاني لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله الآية ونص الثاني لانه الذي كان على عهد عليه الصلاة والسلام (الاميد مسند) عن موضع الجمعة (ايجاب سعيه) (فوق يدركها) كما اناسي فيه والمراد بعد طلوع الفجر لانه ذكر في الخلاف وغيره انه ليس بوقت السعي أيضا قاله في الفروع (انذر

(يجب بهمه) بخلاف البعد الذي لا يسهل لآل يسهل لآل وجوب الانصات للاستماع وهذا ليس
بمستحب (ولو) كان كلام المتكلم (في حال تنفسه) أي الامام فيجزم (لانه في حكم الخطبة) لانه
بسر (الاله) أي الكلام الخطيب (اولن كله اصله) فلا يجوز عليه ما لانه عليه الصلاة والسلام
كلم ليلا وكله هو رواد ابن ماجه باسناد صحيح من حديث ابي هريرة وسال عمر عثمان فاجابه
وسال العباس بن ردا س النبي صلى الله عليه وسلم الاستماع ولانه حال كلامه الامام وكلام
الامام باه لا ينفصل عن سمع الخطبة (ولاباس به) أي الكلام (قلهما) أي الخطبتين
(وبدعنا هنا) حماد بن عمار والشافعي باسناد صحيح عن طلحة بن مالك قال كانوا يفتنون يوم
الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا نكث المؤذن قام عمر بن الخطاب فبقي بقضي الخطبة من
(و) لاباس بالكلام (بين الخطبتين انكسكت) لانه لا خطبة حيث شئت سمعها (وليس له
نكسكت من تكلم بكلام) لما تقدم (بل) يسكت (بشارة فضع اصبعه) ولعل المراد السبابة
(على فيه) اشارة باليسكت لان الاشارة يجوز في الصلاة لما جاز في الخطبة اولى (ويجب)
الكلام (العذر ضرير وفلفل عن يثرو) من (هيكه فومن يخاف عليه نارا اوسية ونحوه) مما
يقته او يضرب لانه قطع الصلاة قال (وباح) الكلام (اذا شرع) الخطيب (في الدعاء)
لا يعتقد بكون قدره من اركان الخطبة والدعاء لا يجب الانصات له (ولو في دعاءه غير مشروع
وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ اذكر) فبصل عليه (سرا كالدعاء اتفاقا قاله
الشيخ وقال الرفيع المصنف قدما بعض الخطباء مكرهه او يحرم اتفاقا ولا يرفع المؤذن ولا غيره صوته
بصلا ولا غيرها) وفي الاستماع والنهي وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ اجمعوا وبسن
سرا (ولا بس من دخل) على الامام ولا غيره لاشتغالهم بالخطبة واستماعها (ويجوز ما بينه)
أي سمع الخطبة (على الدعاء حذيفة اذ اعطس فصاوتهم خطبة عا طس ورد سلامه نطقا) لانه
ما مروه بلحق آدمي أشبه الضرب فقل على انه يجب كاله في المبدع (واشارة اخرى وهو ممة
ككلام) لقياها مقامه في السبع وغيره (و يجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه لاشتغال
للقراءة والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خفية وقوله افضل) من سكرته (نما)
لفصل آية (فيصلي ثلاثا) اعمد الاله (وليس له ان يرفع صوته ولا اقراء القرآن ولا
انذا كرفي الفقه) ثلاثا لغيره عن الاستماع وفي الفصل وان بعد ولم يسمع هممة الامام
حازان بقراوا هذا كرفي الفقه انه وهو محمول على ما اذا لم يفتل غيره عن الاستماع وكلام
المصنف على ما اذا اقبل (ولان يصل) لما تقدم من انه يحرم ابتداءه فبرحه محمد بعد
خروج الامام (أو) أي ولان (يجلس في حلقة) قال في الشرح ويكره الخلق يوم الجمعة قبل
الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة ورواه اجداد
داود والنسائي (ولا تصدق على سائل وقت الخطبة لانه) أي السائل (فقل لا يجوز) له فعله
وهو الكلام حال الخطبة فلا يسمعه عليه (فلا يسمعه) على ما لا يجوز (قال) الامام (احمد وان
حصب السائل كان اعجب الي) لان ابن عمر قل ذلك لسائل سأل والامام خطب يوم الجمعة
(ولا يتأوله) أي السائل حال الخطبة اصدقه لانه اقل محرم (فان سأل) الصدقة (قلها)
أي الخطبة ثم جلس لها) أي الخطبة أي استماعها (جاز) أي التصديق عليه ومنها قوله
الصدقة قال الامام هذا ليس بالسؤال الامام خطب (وله الصدقة) حال الخطبة (هي من لم يسأل
وعلى من سألها) أي الصدقة (الامام له) لما تقدم (والصدقة على باب المسجد عند دخوله
او خروجه اولى) من الصدقة حال الخطبة (ويكره العثم حال الخطبة) لقوله عليه الصلاة
والسلام من من الحافظ اذا قال لرمي حديث صحيح ولان العثم: ثم انشع (وكذا

(اشتغال بذكر وصلاة) وقرآن (ال خروج الامام) للخطبة لئلا أجبه ٣٥٧ وكذا بدخروجهما من لاسمغير الصلاة

(الشرب) بذكر حال الخطبة اذا كان ومع لانه فعل يشترط له اشبهه من الحسا (ما لم يشد عطشه)
فلا يذكر فيه لانه بذهب ما شتوع وجزء اوله على ان اوله وفي الفصل ذكر جماعة شربه
بعد الاذان قطع له لاسم يسمي عنه وكذا شربه على ان يعطيه التهن بعد الصلاة لانه يبيع
و يخرج الجواز لما جدد في الضرر ونحوه لا تتابع الخطبة كاله في المبدع (ومن نس من
انتقاله من مكان الى مكان) فخطب احداهما في انتقاله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نسي احدكم في مجلس
فليضول الى غيره يصحبه الترمذي (ولا يلبس شرعاها الطهارة بعد اذان الجمعة أو) شره
(سنة) لمر بان الحاجة ياتي في البيع (وتأق أحكام البيع بعد النداء) الثاني للجمعة في
البيع مفصلة (فائدة) فيجب لمن صلى الجمعة أن ينظر صلاة العصر فيصليها في موضعه
ذكره في الفصل والمستحب ولم يذكره الاكثر ومحبها انتظار الصلاة بعد الصلاة لقوله
عليه الصلاة والسلام انكم لن تزلوا في صلاة ما انتظروا وهو لا مفي جلوسه بنحوه وعصره الى
طلوع شمس وغرو بقاءه سبقي كالبعض الاصحاب من الدع المنكرة كتب كثير من الناس
الاوراق التي يسمونها حفاظا في آخر جمعة من رمضان في حال الخطبة لما فيه من الاشتغال
عن استماع الخطبة والاتعاظ بها والذكر والعبادة ومن اشرف الاوقات وكتابة ما لا يعرف
معناه كصالحون ونحوه وقد يكون دلا على ما ليس بمعصية ولا مشروع ولم ينقل ذلك عن احد
من اهل العلم (خاتمة) روى ابن السني من حديث أنس مرفوعا من قرأ اذ اسلم الامام يوم الجمعة
قبل ان يثني برجليه فاتحة الكتاب بقل هو الله أحد والمعوذتين سمى بغيره لما تقدم من ذنبه
وبناظر واعطى من الاجر بعد من آمن بآفته ورسوله

باب صلاة العبدین

أي صلتها وأحكامها وما يتعلق بذلك سمي اليوم المعروف بعد الصلاة ويشكر ولا والله وقيل
لانه يوم ياتر ح والسرور وقيل تنازل ليه ثمانية كالتفاهة وهو من عاد يهود فيه والاسم منه
كالتفيل من القول وصار على اليوم المخصوص لما تقدم من وجوبه على أعياد بالياء وأصله
الاول والزمها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أحوال الغيب (وهي) أي صلاة العبدین
مشروعة اجماعا لما يأتي (ورفض كفاية) لقوله تعالى فصل لربنا وانحر هي صلاة العبدین
قوله عكرمة وصحها وقتادة قال في الشرح وهو المشهور في السر وكان النبي صلى الله عليه وسلم
والنساء بعده يداومون عليها والانهما من اعلام الدين الظاهرة فكانت واجبة كالجهاد بدليل
قتل نازكها لم ينجب على الاعيان لحديث الراهي يفتي عليه و روى ان اول صلاة فصلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدانظر في السنة الثالثة من الهجرة واطلب على صلاة العبدین
في مات (ان زكاه اهل بلد) يلبثون اربعين بلا عذر (تألهام الامام) كالاذان لانها من
شأن الاسلام الظاهرة وفي تركها تهاون بالدين (وكرهه ان تصرف من حضر) معصية العبد
(و يتركها) كتفو به حصول أجراه من غير عذر (وقتها كصلاة الضعی) من ارتفاع
الشمس يندرج الى قبل الزوال لانه عليه الصلاة والسلام ومن يعلم بمساوئها لا يجد ارتفاع
الشمس بدليل الاجماع على فعل ذلك الوقت ولم يكن يفعل الا الافضل و روى الحسن ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتدوا في العطر والاضحى حين تطلع الشمس فيتم طلوعها وكان
يفتح الصلاة اذا حضر (لا) دخل وقت العبد (طلوع الشمس) قبل ارتفاعها فقدر على لانه
وقتها من الصلاة فيه ولم يكن وقت العبد كقابل طلوعها (فان لم يطر بالعبد الا بعد ازوال او
اليه الا باضطر فيمكن رأى غيره جزء (ومن أن يقيم) انساب (غيره) من مكان سبق اليه مع اهليته
على العلم والمقابلة والاحتياط ونحوه

فخبر أن بقي من جلس موضع جلسته ٢٥٨ (ولو) كان (عبد) الكبير (أو) كان (وله) الكبير حديث ابن عمر قوما

نهي أن يقيم الرجل أمامه من
معهده يجالس فيه مفتوح عليه
ولكن يقول لغيره لا تقرب ولا تبتعد
حق ديني فاستوى فقه السند
والإمام وغيرهما قال أبو أمامة
أن جلس في مجلسي الإمام
أو طربق المارة أو استقبل
المصلين في مكان ضيق أقيم (ال)
الصغير من ولد عبد وأجنيب
يكلف لأن الدائع أحق منه
بالتقدم للفضل (قال) المتع
وفواعلما ذهب تقتضي عدم
الصحة لمساكنة من أطاق غيره
وصلى مكانه لأنه يصير في معنى
الخاص فكان الصلاة في
الضيق بغير صحة لكن الفرق
ظاهر (والأمن) جلس
(موضع) من مسجد (محفظه
لغيره) فإن المحفوظ له بقيم
الحفاظ ويجلس فيه لأنه كائنه
في حفظه سواء محفظه (بأنه)
أو دونه) لأنه يقوم باختياره
(و) حرم أيضا (رفع مصلى
مفروض) ليصلي عليه به إذا
جاءه لأنه اقتباض على ربه وتصرف
في ملكه بغير إذنه فيجوز فرضه
(ما لم يخص) أي تقم الصلاة
ولا يخصر به فليس بغيره
والصلاة مكانه فإن المفروض
لاحقه له تنفبه وربه لم يخص
(و) حرم أيضا (كلام والإمام
يخطب وهو) أي المتكلم (منه)
أي الإمام (يحدث يصيح) أي
الإمام فتسوله تعالى وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا كال
أكبر المفسرين أنها زلت في
الخطب فسميت قرآنا لا شأنا
عليه من غير المصحين عن أي
هرير رضي الله عنه قوما فالتفت أصحابك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد انقوت

أخروها) ولو (لغيره) خروج من الفصل بينهم فصاروا أمكن تضاؤلا (في يومها) لما روى
أبو جبر بن أنس عن عروة أنه من الانصار قال نعم علينا لاشوال ما خصنا صيا بما جازع
في آخر النهار فشهدوا لهم وأوالهلال بالاس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يقطروا
من يومهم أن يخرجوا غدا عليهم رواه أبو داود وأبو داود رضي الله عنه وقال مالك لا تقبل في غير
يوم العيد قال أبو بكر الخطيب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أول أن تتبع وحدتي في غير
صحيح فالصبر إليه واجب وكافرا في (و) كذا الوضوء أيام) لحدوا وغيره فتقتضي إقامته
لمسكن (و) من تقدم صلاة الأضحية بحيث يوافق من يتي في بعضهم) نص عليه (و) ناخير
صلاة الفطر) لما روى الشافعي رسالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن خزيمة
بعل الأضحية وأمر الفطر وذكر الناس ولأنه يسبق بذلك وقت الأضحية وقت صدقة الفطر
(و) (س) (ال) كل فيه) أي عيد الفطر (قبل آخره) (ال) الصلاة (تقرأ وتر) لقول
بررة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يقطر ولا يطعم يوم الفطر حتى صلى
رواه أحمد وقول أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتي يوم الفطر حتى يأكل ثمرات رواه
الضاري زاذق رواه متطاعه رواه كلهم وروا في شرح الحديث (وهو) أي الأكل فيه
(أ) كمن الأمساك في الأضحية (و) (س) (ال) الأمساك في الأضحية حتى يصلي) لما تقدم (ليأكل
من أضحيته والأولى من كيدها) لأنه أسرع تناولها وضحا (أن كان بعضي والاخير) بين
أكله قبل الصلاة بعد ما نص عليه حديث الدارقطني من بررة وكان لا يأكل يوم الفطر حتى
يرجع قبا كل من أضحيته وإذا لم يكن له دفع لم يسأل أن يأكل (و) (س) (ال) الفصل للعيد في يومها
وهو الصلاة في وقت فواتها أو تقدم (و) (س) (ال) تبرك ما مأمور بها بعد صلاة الصبح) ليعمل له
الدومين الإمام من غير غفط وانتظار الصلاة فذكر ثوابه ويكون (ما شاء) أن لم يكن هذر لما
روى الحارث بن عيسى قال من السنن يخرج إلى العيد ماشيا رواه الترمذي وقال العمل
على هذا عند أكثر أهل الإسلام وقال أبو أمامة إن كان البلد كثيرا استحب الركب وإظهار
السلاح (و) (س) (ال) دومين الإمام) أي قرب منه كالجمعة (و) (س) (ال) تأخر الإمام إلى وقت
(الصلاة) لحديث أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحية إلى
المصلى فأول شيء يذبحه الصلاة رواه مسلم (ولباس بال كروب في العود) لقول علي ثم ركب إذا
رجعت ومن أن يخرج (على أحسن هيئة من لبس ونظيب ونحوه) كتنظف لما روى
جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعمى ويلبس بداهة الجاهلية رواه ابن
عبد البر وعن جابر قال كانت النبي صلى الله عليه وسلم حلة يلبسها في العدين يوم الجمعة رواه
ابن جرير عن عفي بن عبيد والجمعة (والإمام بذلك أكد) لا منظور والممن بين ما رواه الناس (غير
معتكف) فإنه يخرج في ثيابها متكافؤ ولو كان (الإمام) لقوله عليه الصلاة والسلام ما هلي
أحدكم أن يكون له ثوبان سوى ثوبي مهنته لجمعه وعبد الله المتكفف فإنه يخرج في ثياب
اعتكافه ولأنه أثر عبادته فقاؤه كالخيلوف (و) (أن كان) المتكفف خرج من اعتكافه قبل
ليلة العيد استحب له السبت ليلة الميقات (المسجد) (و) (س) (ال) استحب (الخروج منه) أي المسجد
(إلى المصلى) صلاة العيد (و) (س) (ال) يوم العدين (الترصعة على الأهل والمصدقة) هي الفقراء
ليختمهم عن السؤال (و) (أنا غدا) المصلى (من طريق من رجوعه في أخرى) لما روى جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى الصلاة خالف الطريق رواه البخاري ورواه مسلم
من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن كان منكم رجل لم يترك عمره وورده والمروء
برؤيته أو لترك الطريق كان يوطئه عليها أول ما يدا الأجر بالسلام على أهل الطريق في الآخر

والقول الثم (الالكلام) (له) أي الامام وهو مخاطب فلا يحرم (أو) (الامام) (٣٥٩) (له) أي الامام (المعلم) الحديث أنس

قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على المنبر يوم الجمعة فقبل منى الساعة فأتاه الناس إليه أن أمكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الثالثة ما أعددت لها قال حسبنا الله ورسوله قال انك مع من أحسنوا والمسلمون يستندون بهم فان كان مبدا عن الامام بحيث لا يسمعه لم يحرم عليه الكلام لأنه ليس يستمع لكن يستحب اعتناؤه كراهة تعالى والقرآن الصلاة عليه عليه الصلاة والسلام في نفسه واستشهاده بذلك أفضل من انصافه ويستحب له أن لا يتكلم (ويجب) الكلام الامام مخاطب (لحديثه) من هلكه (و) تحذير (فانك) من هلكه وبشر وعصوه كقطع الصلاة لذلك وأولى (وبإباح) الكلام (ادامكت) انطلي (منها) أي الخططين لانه لا خطبة اذا بنصت لها بخلاف حال تنصه فحرم (أو) اذا (شرع) في دعاء له غير واجب فلا يجب الانصات له (وله) أي منفع انطلي (الصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من انطلي لتأكيدها اذا (وتسنن) الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (مرا) اذا سمعها ثلاثين لغيره بمجره (كدهاء) وتأمين عليه) أي على دعاء انطلي ليس سرا (و) يجوز (جده) من انطلي (و) دعاء (وتتبع) حاطس (ولو سمع انطلي لعم الاواسير) (والاشارة) أنس

أو تحصل الصدقة على الفقراء من أهل الطريقين (وكناجمة) اذا ذهب اليه من طريقين من المودعين أخرى لما سبق قال في شرح المنهي ولا يمتنع ذلك ايضا في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر أن مخالفة نفسه أي ليس مبرح على حاش فلا يلحق بمجره (ويشترط) لوجوبها (أي صلاة العيد) (شروط الجمعة) لانها صلاة خطبة رتبة أشبهت الجمعة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في حقه ولم يصل (و) بشرط (لحسنا) أي صلاة العيد (استيطان) أربعين (وعند الجمعة) لما تقدم قال ابن عقيل انقلبا من شرطها العدد وكانت قريبة إلى جانب قرية أو قصر فبقي فيه العيد لم يها إلى العيد سواء كانوا يسمعون النداء أم لا لأن الجمعة انما يلزم اتينها مع عدم الصبح لتكررها بخلاف الصلاة لا يترك ولا يشق أتيناها واقتصر عليه في الشرح قال ابن قيم وفيه نظر (ولا) بشرط (انما) (فانما) (فلا تقام) (العيد) (الحديث) (المعتمد) (أو) فعلة المسافر والمسلم المراهق والمفرد (تبع) (لاهل) وجوبها (لكن) يصح ان بعضها من فاتته مع الامام (كما يأتي) موضعا (ولا) بأس بمصرفها لانساع غير مطبات ولا لاسات ثياب زينة أو شربة لقوله عليه الصلاة والسلام ولغير جن ثقلات (ويعتزلن ال حال) فلا يخلطن بهم (ويعتزل الحيز المصلي) (لغير) (يحيت) (بمعن) الخطبة لعصل المقصود (وتسنن) صلاة العيد (في) (محر) (أخر) (بينة) (عرفا) (نقل) (حنبل) (ان) (شورج) (الحا) (المصلي) (أفضل) (الاضيقا) (أو) (مضا) (قول) (أو) (مسند) (كان) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (يخرج) (في) (الخطبة) (والاضيقا) (الحا) (المصلي) (متفق) (عليه) (وكذلك) (الخطبة) (معه) (ولانه) (أوقع) (في) (السلام) (واظهر) (شعار) (الدين) (ولا) (شقة) (في) (ذلك) (لعدم) (تكررها) (بخلاف) (الجمعة) (قال) (النووي) (والعمل) (على) (هذا) (في) (مقام) (الامام) (و) يستحب (للامام) أن يستخف من يصلي بضعفة الناس في المسجد نص عليه فعل على حيث استخف بأسمه وادله (و) (يروي) (أو) (مسند) (و) (يخطب) (بهم) (ان) (شاور) (وهو) (المصلي) (لتكثير) (حصول) (مقصد) (وهم) (والأولى) (أن) (بالصلوة) (الامام) (قال) (ابن) (قيم) (وان) (مسئلوا) (قبله) (فلا) (باس) (لانهم) (من) (أهل) (الوجوب) (و) (أي) (ما) (سبق) (بالصلاة) (سقط) (الفرض) (به) (وحازت) (التخصيص) (لانها) (صلاة) (مصححة) (وتنويه) (المسبوقة) (تغلا) (لحقوق) (الفرض) (وبالسابقة) (وتكررها) (صلاة) (العيد) (في) (الجامع) (لخلافه) (فعله) (عليه) (الصلاة) (والسلام) (بلاغير) فان كان عذر لم تكفه لقوله لا يهريرة أصا نامطرق يوم عرفة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد رواه أبو داود وفيه لين (الاعكة) (المشرقة) (تسنن) صلاة العيد (في المسجد) (الحرام) (لما) (لينة) (لكمة) (فذلك) (من) (أكرم) (شاعر) (الدين) (وبد) (بالصلاة) (لخطبة) (قال) (ابن) (عمر) (كان) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (وأبو بكر) (وعمر) (عثمان) (بصلوات) (العيد) (قبل) (الخطبة) (متفق) (عليه) (فلو) (خطب) (قبل) (الصلاة) (باعتبارها) (كالخطبة) (في) (الجمعة) (بعد) (وما) (وقدر) (وي) (من) (بن) (أمية) (تقديم) (الخطبة) (كالموافق) (ولم) (يضع) (من) (عثمان) (نصلي) (ركعتين) (أجماعا) (لما) (في) (أصحيح) (من) (ابن) (عباس) (أن) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (خرج) (يوم) (الخطبة) (وصلى) (ركعتين) (أو) (صل) (قبلها) (ولا) (يعدوها) (وقول) (عمر) (صلاة) (الخطبة) (والاضيقا) (ركعتين) (ركعتين) (تمام) (غير) (فصر) (على) (لسان) (نبيك) (وقد) (خاب) (من) (أفترى) (رواه) (أحمد) (يكبر) (تكبيرة) (الأضيقا) (الحرام) (ثم) (يستفتح) (لان) (الاستفتاح) (لأول) (الصلاة) (ثم) (يكبر) (ستار) (واحد) (ثم) (وي) (أجدع) (مرو) (ن) (تسب) (عن) (أمية) (عن) (جده) (أن) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (كبر) (في) (عيد) (تثني) (عشرة) (تكبيرة) (سبعا) (في) (الأضيقا) (وخسباني) (الأضيقا) (قال) (الرمذي) (حدث) (حسن) (وهو) (أحسن) (حدث) (في) (الباب) (وقال) (عبدالله) (قال) (أبي) (أنا) (أذهب) (إلى) (هذا) (رواه) (ابن) (ما) (جوه) (عن) (ابن) (الدين) (وقد) (رواه) (أن) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (قال) (التكبير) (سبع) (في) (الأضيقا) (و) (تسب) (في) (الأضيقا) (الاعتناء) (بها) (كلت) (هما) (رواه) (أبو) (داود) (والبارق) (طفي) (وقال) (أحمد) (أن) (أصحاب) (النبي) (صلى) (الله) (عليه) (وسلم) (في) (التكبير) (وكله) (جاء) (وقال) (ابن) (الجوزي) (ليس

اداهت ككلام) انصر حيث يحرم الكلام لانها في معناه لا تكون متكلما شاروع ابن عمر انه كان يحرم من تكلم أي يرميه

بالتأني فأن قال قبل الخطبة ثم جلس فلا بأس كمن لم يسأل أسأله أن الخطيب (ومن دخل والامام بخطيب (عبد) لم يجلس حتى يركع ركعتين خفيفتين) ولو وقت من لم يركع ركعتين لم يجز إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام بخطيب لم يركع ركعتين ولا يجوز فيه ما رواه أحمد وأبو داود وغيرهم إلا ما ذهبوا عنه فإن خطيبا من صلح لم يصل الخطبة شيئا (فتسن تحية لمن دخله) أي المسجد وإن لم يركع الجهر لوس به (يشربه) بأن لا يجلس قطولا جلوسه ويكون متطهرا ولا يكون وقت انتهى غير حال خطبة الجمعة (فهر خطيب دخله) أي الخطبة (د) غير (دلته) لعدم هذا أو الامام في مكتوبة (أو) دخله (بعد شروع في إقامة) فلا تسلم لمحمد (و) غير (فيه) أي المسجد فلا تسلم له التسمية الفسقة وأما غير (إذا تكرر دخولك) فتسن له كما قاله في الفروع وجوبا في مسجد ثلاثا (و) غير (داخل المسجد الحرام) لأن تحيته الطواف فيسن كلما دخل ولو تكرر دخولك غير ما استثنى قبل (و ينظر) من دخل حال الأذان (فراغ مؤذن لقية) مسجد يصيب المؤذن ثم يصلها فيجمع بين الفضلتين قال في الفروع وليس المراد غير أذان الجمعة فإن سماع الخطبة أهم (وإن جلس) من دخل المسجد قبل التسمية (قام فأتى بها) أي التسمية له وله عليه الصلاة والسلام لمن جلس قبلها قام فركع ركعتين وفي رواية فصل ركعتين

بروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير في العبد من حديث صحيح (قبل التؤدة ثم يتعدو عصب) التكبير (السابعة) لأن التؤدة للقرآن فيكون عندهما (بلا ذكر) بعد التكبير الأخيرة في الركعتين لأن الذكر أغاها عن التكبيرتين وليس بعد التكبير الأخيرة تكبير (ثم يشرع في القراءة ثم يكبر في الثانية بعد ما من من السجود وقيل قرأه ثم أعاد وأنه) لما تقدم (يرفع يده مع كل تكبير) نه عليه حديث وأبو النضر عن النضر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده مع التكبير قال أحدنا رأيت أن يدخل فيه هذا كله وعن عمر أنه كان يرفع يده في كل تكبير في الجنائز والمندوعين بذلك رواه الأثرم (و يقول بين كل تكبيرتين زائدتين) الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكر تواسيلا صلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما كثيرا) لما روى عنه بن عمار قال سألت ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العبد قال يحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو ويكبر للمحدث وفيه فقال حدثني وأبو موسى صدق أبو عبد الرحمن رواه الأثرم هو رب واجته به أحمد ولأنه التكبيرات حال القيام فما سجد أن يخطبها تكبيرات الجنائز (وإن أحب قال غير) أي غير ما تقدم من الذكر (أذلس فيه ذكر مؤقت) أي محدود لأن الفرض لذلك بين التكبيرين فلها نقل حرب أن الذي ذكره مؤقت (ولأن في هذا التكبير الأخيرة في الركعتين ذكر) لما تقدم (وإن نسي التكبير أو شامته حتى شرع في القراءة لم يعد له) لأنه سنة فات عملها منه ما نسي الاستفتاح أو التؤدة حتى شرع في القراءة أو نسي القراءة سورة حتى ركع ولأنه أتى بالتكبيرات ثم عاد إلى القراءة فقد أتى فرضا يصح أن يثني به وإن لم يعد إلى القراءة فقد حصلت التكبيرات في غير عملها (وكذا أن أدرك الامام قائما بعد التكبير الأول ثم أفاض ولم يأت به) أفوات عمله وكان أدركه كما (بشراف) الركعة (الأولى بعد الفاتحة بسبح وفي) الركعة (الثانية) بعد الفاتحة (بالفاتحة) حديث حمزة بن عبد الله بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبد بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاتحة رواه أحمد ولا يباح من حديث ابن عباس والنعمان بن بشير مثله وروى عن عمرو بن عثمان أن فيه حاشا على الصدقة والصلوة في قوله قد أفلح من تولى وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم سبعين السب وعمر بن عبد العزيز (ويجهر بالقراءة) لما روى الدارقطني عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العبد والاستسقاء (فإذا سلم) من الصلاة (خطبهم خطبتين) وأما حُرَّت الخطبة عن الصلاة لأن المالم تكن واجبة جعلت في وقت يمكن من أراد تركها بخلاف خطبة الجمعة قاله الموفق (يجلس بينهما) يسرا لفصل خطبة الجمعة (ويجلس بعد صعود المنبر قبلهما ليسبح) أو يذليعه نفسه ويتأهب للناس للاستماع كما تقدم في خطبة الجمعة (وحكمهما بخطبة الجمعة) فيسبح حكما في شرح المتن ومعناه في الشرح (وإن أن يفتتح الأولى) من الخطبتين (قائما) كما إذا كان الخطبة (يسبح تكبيرات متواليات) يفتتح الخطبة الثانية بسبح كذا (أي متواليات) لما روى سعيد بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال كان يكبر الامام يوما السيد قبل أن يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية تسع تكبيرات (يعظمهم في خطبة) عبد (القطر على الصدقة) أي زكاة القطر أغنواهم عن السؤال في هذا اليوم (وبين لهم ما يخرجون) جنسا وقد عدوا وقت الوجوب والخراج ومن عجب فطرته أو تسن (وعلى من يجب الفطرة والى من دفع) من الفقراء وغيرهم تكملا لآل الله (و يرغبهم في الأخبة في الأخي وبين لهم حكمها) أي ما يجرى منها ما لا يجزى ما لا يفضل منها وقتها ونحو ذلك لأنه ثبت أن النبي

باب أحكام صلاة العيد وهو لغة ما اعتادك أي تردد على مره ٣٦١ أخرى اسم معتد من عادي بالمعروف

لا يبعد ويشكر أولاته يبعد بالفتح والسرور جمع بالياء وأصله الواو والفرق بينه وبين أحواد أنشب أولادها في الواحد (صلاة العيد من فرض كفاية) لأنه عليه الصلاة والسلام وأطلب عليه ما حق مات وروى أن أول صلاة عيد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد التطرف السنة الثامنة من الهجرة (إذا انتفى أهل البلد) من أهل وحوها (على تركها) أي إذا تركوها (فأقامه الإمام) لأنها من شعار الإسلام الطاهرة وفي تركها تلون بالدين (وكره أن ينصرف من حضر) مصلها (و يتركها) لثبوت أحوالها عند فان لم يجد إلا له حرم عليه لأن الواجب لا يتم إلا به (ووقت الصلاة المهي) من ارتفاع الشمس قديرع إلى قبيل الزوال (فان لم يجد إلا بعدة) أي خروج الوقت (صلاة العيد من الفضل) مطلقا وروى أبو عمر بن أنس قال حدثني حمومة لحن الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا نعم علينا هلال شوالنا معصنا صامنا فبما ركبن آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سجدوا للحل بالانصاف فأمر الناس أن يفتطروا من يومهم وأن يخرجوا الميهم من الله واما نسخة الأثر مسمى وصححه اصحاب بن راهويه وانطباعي ولان العيد شرع له الاجماع المولاه وظائق دينة

صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاضحية كثيرا من أحكام الاضحية روى أبي سعيدوا البراء وحابر وغيرهم (والتكبيرات التي أتت سنة لا تطل الصلاة بتركها عدلوا بها وبغير خلاف هلالة قال في الشرح (والدكر فيها) أي بين التكبيرات التي أتت سنة لا تطل الصلاة بتركها عدلوا بها وبغير خلاف بين القصر عموا القراءة أشهد على الاستفتاح فان تسمية فلا يبعد المجهول (والخطبة سنة لا يجب حضورها ولا استماعها) لما روى عطاء عن عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب ورواه ابن ماجه واسناده ثقات وأبو داود والشافعي وقال امرئ ولو وجبت لو يجب حضورها واستماعها خطبة الجمعة (ويكره التنفل في موضعها) أي صلاة العيد (قلها) وبعدها قبل مفارقتها نص عليه لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيده صلى ركعتين يصل قبلهما ولا بعدهما متفق عليه وعن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره في صلاة العيد يسبحوا ويقرأون لا يصلوا قبلها ولا بعدها ورواه ابن ماجه بأسناده قال أحمد لا يرى الصلاة (و) يكره أيضا (قضاها) في فعله (العيد) قبل مفارقتها المصلي (أما كان أرماء موافق مرفعت أو في مسجد) نص عليه لثابت بن عيسى (ولا بأس به) أي التنفل (إذا خرج) من المصلي نص عليه في منزله وأخره لما روى حرب عن ابن مسعود أنه كان يصلي يوم العيد إذا رجع إلى منزله أربع ركعات أو ركعتين (أو فارة) أي المصلي (ثم عاد إليه) فلا يكره تنقله (نفسا) وقضاها فأنشأه أولى لو جوبه (ومن كبر قبل سلام الإمام) الأولى (على ما فاتته على صفته) نص عليه لعموم قوله عليه الصلاة والسلام إذا كنتم فصلا أو ما كنتم فاقصروا ولا تأمروا بأهل بفساد بدركك الشبهة كسائر الصلوات وإذا أدرك معه ركعة قضى أخرى وكبر فيها ستار وأند (ويكره مسوق) ومثله من تخلف عن الإمام بركعة واحتج به اصحابه (ولو) يؤم أو غفلة في قضاها جده لا ينعها مائة) لأنه في حكم المنفرد في القراءة واليهو فكذلك في التكبير (وان فاتته الصلاة) أي صلاة العيد مع الإمام (من) له (قضاؤها) على صفته لعل أنس ولأنه قضاها صلاة فكان على صفته كسائر الصلوات (فان أدركه في الخطبة جلس فسمعها) أي الخطبة وظاهره ولو كان محجلا صلاة العيد تفارق صلاة الجمعة لأن التطاوع قبلها يومه ما كرهه وقال الموفق إن كان عسجد على خمسة كالجمعة وأولى (ثم صلاها) أي العيد متى شاء قبل الزوال أو بعده على صفته ولو منفردا أو في جماعة دون أربع (لأنها صارت تطوعا) لم يفرغ فرض الكفاية بالخطبة الأولى (وبين التكبير المطلق والعيدين) قال أحمد كان ابن عمر يكره في العيدين جميعا (و) يسن (أظهاره) أي التكبير المطلق (في المساجد والمنازل والطرق) حضر أو غاف كل موضع يجوز فيه ذكر الله بخلاف ما يكرهه كالشوش (و) يسن (لمجره) أي التكبير (غير أني في حق كل من كان من أهل الصلاة من مجزؤه بالغ حرا وعبد كراؤني من أهل القرى والامصار) لعموم قوله تعالى واتكلموا العبدة ولتكبروا لله على ما هداكم (و) بنا كد) التكبير المطلق (من ابتداء ليلتي العيدين) أي غروب شمس ما قبلهم إلا أنه وقاس الاضحية على العطر (و) بنا كد (في التمر ورج النخيل) أي إلى العيدين لا تنطق لا تارعله (في) فرغ انقضت بما (أي العيدين لأن شه أو العيد لم تنقض فمن كافي حال التمر ورج (ثم) إذا فرغت الخطبة (بتمام) التكبير المطلق لانتهاؤه (وهو) أي التكبير المطلق (في) عيد القطر كد نصا) لثبوت فيه بالنص وفي الفتاوى المصرية أنه في الاضحية أكد قال لأنه بشرع أديار الصلوات وأنه متفق عليه وإن عيد

(وكن صلاة عيسى) بصراه
قريبه عزرا من بينان حديث
أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه
وسلم يخرج في الغطر والأضحي
الصلوات متفق عليه وكذا
الخلفاء بعده ولاه أوقع هيبة
وأظهر شعارا ولا يشق لعدم
تكررها بخلاف الجمعة (الجمعة
المشرقة) تصل (بالسجد) الخرام
لأفضله المدة ومشاهدة الكعبة
ولم تزل الأئمة يصلونها (و) يسن
(تقديم) صلاة (الأضحي) بحيث
يوافق من بيني في ذهابه وتاخير
صلاة (الغطر) لخبر الشافعي رضى
الله تعالى عنه مرسل أن النبي
صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمر
ابن حزم أن يجعل الأضحي وأخر
الغطر وذكر الناس ولنسح
وقت الأضحية وزكاة الغطر
(و) يسن (أكل فيه) أي في
هيبة الغطر (قبل الخروج) إلى
الصلاة لقول بريرة كان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم
الغطر حتى يغطر ولا يطعم يوم
الغطر حتى يصلي رواه أحمد
(عمرات ورا) لحديث أنس كان
النبي صلى الله عليه وسلم لا يندو
يوم الغطر حتى يأكل غرات
رواه البخاري وزاد في رواية منقطعه
وإياك لمن ورا (و) يسن
(أمسك) عن أكل (في الأضحي
حتى يصل) العيد للخير (لأن كل
من أضحيته أن ضحي يومه
(والأول) بدأ يأكل (من
كدها) أسرع تناوله وهضمه
(والا) بأن يضح (خير) بين
أكل قبل خروجه وتركه نصا
(و) يسن (غسل لها) أي صلاة
عيد (في يومه) أي العيد لا تقدم فلا يجوز تأجيلها ولا بعدها (و) يسن (تسكير مأمون) ليدنو

الغطر يجمع فيه المكان والزمان وعيد الغطر أفضل من عيد الفطر (ولا تسكيره) أي الفطر
(أدبارا لصاوات) بخلاف الأضحي (وقا الأضحي يتدنى) التسكير (المطلق من ابتداء عشر
دى الحسنة) ولم يبرهه مة الانعام خلا للشافعي لما ذكره البخاري قال كان ابن عمر وأبو هريرة
يخرجان إلى السوق في أيام العشر يسكيران ويكبر الناس تسكيرها (الغفراخ) الخطية يوم
الأضحي لما تقدم (و) التسكير (التقديم) أي الأضحي (يكبر من صلاة فجر يوم عرفة) كان
مجلسا لحديث حابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة
المصر من آخر أيام التشرى حين يسلم من المكتوبات وفي لفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا صلى الصبح من غداة عرفة أقبل على أصحابه فيقول على مكانكم ويقول الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد وأما الفاروق في فان قيل مدار الحديث على حابر
ابن زهبا الجعفي وهو ضعيف قلنا كثر روى عنه شعبة والثوري وتماموا حديثهما وقال أحمد لم
يتكلم في حابر في حديثنا تكلم في لم يعل أنه ليس في هذه المسئلة حديث شرف فروع أقوى
استدلاله فيترك من أمه والحكم فيه حكم فضيلة وتذب لأحكام الجواب وغيرهم لم يشد في أمر
الاصناد وقيل لا جدوى حديث قدس في ذلك قالوا لا اجتماع خروجه وابن عباس وابن
مسعود (وان كان محرمة) أنه يكبر (من صلاة ظهر يوم الغطر) لا فعل ذلك مشغولا بالنسبة
(إلى العصر من آخر أيام التشرى فيهما) أي في الغطر والحكم لما تقدم (ما روى) الحرم (جزء
المعقة قبل الفجر) من يوم الغطر فان وقتها من نصف ليلتها الغطر كافي (فهم) كلادهم يقتضي
أنه لا فرق بينه وبين من لم يرم الأبعد طوع العتس (جلا على الغالب) في روى الحيرة أفعو
بعد التشرى (يؤيدونه) أخر إلى الصلاة الغطر فانه يجمع في حقه التسكير والتلبية فيبدأ
بالتسكير ثم يلي نصا) لأن التسكير من جنس الصلاة فقلتو يؤخرفه بتقديمه على الاستغفار
وقوله اللهم أنت السلام إلى آخره فيكون تسكير أهل عقب ثلاث وعشرين فريضة وتسكير
الحرم عقب سبع عشرة (ومن كان عليه محمود سهواً فيه) أو لا ما قبل السلام أو بعده على
مقدم ياه (ثم كبر) لأنه من تمام الصلاة (عقب كل فريضة) متعلق بقوله يكبر من صلاة
المعبر يوم عرفة (في جماعة) لما تقدم من الاخبار (وأني كذا) تسكير عقب الفرائض في جماعة
وان لم تكن مع الرجال لكن لا تجهر به (ومسافر كقيم) في التسكير (ولو لم يأت بقسيم) ويميز
كما أن قال في الفروع فيتوجه مثله صلاة معاد تو بتوجه احتمال أن لا يكبر لأن صلاة الصبح
يضرب عليها اختلاف نقل المالك (ويكبر مأمون نسبه امامه) لحوز الفضيلة كقول آتيني
(و) يكبر (مسبوق بصدقائه) ما فانه من صلاته وسلامه لأن التسكير ذكر مسنون فلا يتركه
المدني كغيره من الأذكار (و) يكبر (من قضي فيها) أي في الأيام التي يسن فيها التسكير
عقب الفرائض (فائتمن أيامها ومن غير أيامها في عامه) أي عام ذلك العيد إذا اقتضاها
جماعة لانها مفروضة وفيه وقت التسكير باق (ولا) يكبر من قضي فائتم (بداية هالانها
سنة فات عملها) كالتلبية (ولا يكبر عقب نافلة) خلا فالأجوى لانها صلاة لا تشرع لها
الجماعة أو غير مؤقتة فاشتبهت الخنزارة وجود التلاوة (ولا) يكبر (من صلى وحده) لقول ابن
مسعود أعي التسكير على من صلى جماعة وروا ابن المنذر ولا ذكر محتسب بوقت العيد فاشبه
الخطبة (وباقية) أي التسكير (الامام مستقبل الناس) أي يلتفت إلى المأمونين ثم يكبر
تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقل بوجهه على أصحابه ويقول على مكانكم ثم يكبر
(وأيام الغطر الأيام المعلومات وأيام التشرى أيام العدودات) ذكره البخاري عن ابن عباس
(وهي) أي أيام التشرى (ثلاثة أيام بعد يوم الغطر تلبية) بحيث بذلك من تشرى في الصلوة

من الامام وينظر الصلاة فيكرهه (بعد صلاة الصبح) من يوم العيد (ماشيا) ٣٣٣ ان لم يكن عنده لما روى الترمذي عن

الحرف عن علي من السنة ان يخرج الى العيد ماشيا (على أحسن هيئة) لحديث جابر مرفوعا كان يصلي بلبس ربه الاحرق العبدن والجمعة رواه ابن عبيد البر وعن ابن عمر انه كان يلبس في العبدن أحسن ثيابه رواه البيهقي بأسناده جيد (الأممكتف) يخرج الى العيد (في ثياب احتكافه) أما كان أو مأمونا ببقاء الصلاة (و) بسن (تاخر امام الى) دخول وقت (الصلاة) لحديث أبي سعيد مرفوعا كان يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فاولئ شي يدايه الصلاة رواه مسلم ولان الامام ينظر ولا ينتظر (و) بسن (التوسعة على الاهل) لانه يوم سرور (و) بسن (الصدقة) في يوم العيد اغناه الفقهاء عن السؤال (و) بسن (رجوعه) الى المصلى (في غير طريقه) حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج الى العيد خالف الى الطريق رواه البخاري ورواه مسلم عن أبي هريرة وعنه شهادة الطبري بن أنس وشبهه بينهما في التبرك بمسروء أو مسروءا رواه ابن عمر الصدقة على فقراهم أو فقروهم ولذا قال (وكذا جمعة) ولا يمتنع في غيرها (وسر شروطها) أي صلاة التدين دخول (وقت) كسائر الموقتات (واستيطان) لانه عليه الصلاة والسلام وافق في هذه يومه (وفقد الجمعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة لانه ذات خطبة راتبة أشبهتها (ولا) ينتظر لها

تسديده وقيل من قولهم أشرف شعر وقيل لان الهدي لا يضر حتى تشرق الشمس وقيل هو التكبير دبر الصلوات وأكرهه أبو عبيد (ومن نسي التكبير فضاء ولو بعد كل ما سكته فان كان من مكانه) أو ذهب عاقل فليس ثم كبر لان فعله حاليا في صلاة سنة فلا تترك مع أمكانه (وان قضاء) أي كبر (ما شافلا بأس) قاله جماعة المحدثين فلا يضي التكبير لان الحديث بطل الصلاة والذكر تابع لما يطرق الاولى (أو يخرج من المصلى) فلا يقضيه لانه مختص بالصلاة أشبهه بغير السهو (أو بطل الفصل) فلا يقضيه لما سبق (ولا يكبر عقبه) لانه بعد الصلاة كالنظر (لان الاثر انما جاء في المكتوبات) وصفت التكبير شيئا لله أكبر الله أكبر الله أكبر الله والله أكبر الله أكبر والله الخ (لانه عليه الصلاة والسلام كان يقره كذلك رواه الواقفي على قوله على وحكام ابن المنذر عن عمر قال أحد اختبأ في تكبير ابن مسعود ذكر منه وقال انني كانوا يكبرون كذلك رواه البخاري ولانه تكبير خارج الصلاة يتعلق به أو لا يختص بالحاج فاشبهه الاذان (ويجزئ مرة واحدة وان زاد) على مرة (فلا بأس وان كرهه ثلاثا لحسن) قال في المبدع وأما ذكره ثلاثا في وقت واحد فمن آراء في كلامهم ولعله يقاس على الاستغفار بعد الفرائض من الصلاة وعلى قول حسان الملق الكندوس بعد الوتر (ولا بأس بثلاث) الناس بعضهم بعضا بما هو مستفيض بينهم من الادعية ومنه بعد الفرائض من الخطبة قوله آخره تقبل الله منا ومنك) نقله الجليلي في رواية الارم روي به أهل الشام عن أبي امامة قيل وانه بن الاسقع قال نعم (كالبواب) وقال لا تستدعي به وعنه الكل حسن وعنه يكره (و) لا بأس (بغيره) بغيره شعيرة في الامصار من غير تلبية (نفس عليه) قال اغناه ودعاؤك كقول فقله أنت قال لا أول من فعله ابن عباس وعمر بن حريش انتهى وروى أبو بكر في الشافعي باسناده عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تفتل رؤسنا يوم عرفتها قال كان النبي خلفتنا ويصلي بنا الى المسجد (ويستحب الا يستدعي على ان يقرأ بغيره) من الذكر والقيام والصدقة وسائر اعمال البر لانها أفضل الايام لحديث حاتم أيام العمل الصالح بها أحب الى الله من عشرين الجمعة

باب صلاة الكسوف

(وهو ذهاب ضوء احد النيران الشمس والقمر أو بعضه) أي أو ذهاب بعض ضوء احدهما يقال كسف الشمس فخرج الكاف وضحا وكذا خسفت وقيل الكسوف الشمس والكسوف القمر وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف في أوله والكسوف في آخره وقيل الكسوف لذهاب بعض ضوئه والكسوف لذهاب كله وفطها ثابت بالسننة المشهورة واستدلوا ببعضهم من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ولا لله الذي خلقهن (وانما كسف أحدهما فزعوا الى الصلاة) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخفان لموت أحد ولا لحياته فانزلا بينهما ذلك فسلوا متفق عليه فأمر بالصلاة لما أمر لواحده وروى أحمد عنه مناوه لقله فافزعوا الى المساجد وروى الشافعي ان القمر خسف وابن عباس أمر على البصرة فخرج فصل بالناس ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي (وهي) أي صلاة الكسوف (سنة مؤكدة) حكاه ابن هبة والنووي اجابا لما تقدم (حضر أو فرأى انشاء) لان ما نشأوا سماعا لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه

(انما) لا يشترط للجمعة (ويبدأ) الصلاة لقول ابن عمر رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر

وروي الله تعالى عنهم يصلون المدين ٣٦٤ قل الخطبة متفق عليه وانقل عن عثمان رضي الله عنه انه قدم الخطبة على الصلاة او

الضاري قال في المبدع وان سحره فاغريه في المليات مع الرجال الحسن (والصبيان حضورها) واصحابه ابن حامد لم يلبها اثر تجمة وعيد (ووقتها من حين الكسوف الى حين الخيل) لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا رايت ذلك فافزعوا الى الصلوة حتى يغيب (جماعة) لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقاموا كبار وصغار الناس وراهم متفق عليه (وقرأى) لانها نافلة ليس من شرطها الاستيطان فلم تستمرط لها الجماعة كالنوافل (وبس) ايضا ذكر الله والدعاء والاستغفار والتكبير والصدقة والعنق والتعريض لله تعالى بما استطاع (من القرب لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا رايت ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا ونصدقوا الحديث متفق عليه وعن اسماء ان كنانة ثور بالعتق في الكسوف وقيد العنق في المستويين انما قال في المبدع وهو الظاهر وهو فضيلة ذلك لو يكون عاملا عتق عن النصف (و) بس (الفصل لها) أي لصلاة الكسوف وتقدم في الاعمال المستحقة (وفعلها جماعة في المسجد اذ في تمام فيه الجمعة أفضل) الحديث عائشة وغيره (ولا يشترط لها اذن الامام ولا الاستسقاء كصلاهما) أي الاستسقاء الكسوف (منفردا) ذن كلامها نافلة وليس ان شرطها نافلة وجامعة وأولى (ولا خطبة لها) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة والنخلة وان الخطبة وانما خطب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة ليعلمهم حكمه لوذا اغتصم به وليس في الخبر ما يدل على ان خطب الخطبة في الجمعة (وان فاتكم تقص) لقوله صلى الله عليه وسلم فصلوا حتى ينجلي ولم ينقل عنه انه خطب بعد الصلوة ولا أمر به لان المنصور هو مذهب من النور وقد عاد كاملا ولا نهاسه غير راتية واتابعه لقرض فلم تقص (كملة الاستسقاء وتحميا المسجد وجود الشكر) لقوات محالها (ولا تعاد ان صليت ولم ينجل) الكسوف لان الصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يزد على ركعتين قاله في الشرح (بل يذكر القنود وهو ويستغفره حتى ينجلي) لانه كسوف واحد فلا تعد الصلاة له كغيره من الاسباب (وتنادى لها الصلوة جامعة مقبدا) لان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمفردا ينادي الصلوة جامعة متفق عليه والاول منصوب على الاغراء والثاني على المالبس في الرعية برفعهما ونفسهما وتقدم (ويجزئ قولها الصلاة فقط) لحصول المقصود (ثم يصلي ركعتين يقرأ في الاول بعد الاستغفار والتعوذ) والسجدة (الفاتحة ثم بالقرة اوقدها) ذكره جماعة منهم الشارح واقتصر في المقنع والمنتهى وغيرهما على قوله سورة طولة قال في المبدع وغيره من غير اثنين (جهرا ولو في كسوف الشمس) لقول عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءة فصلي أربع ركعات في ركعتين وأربع سجدة متفق عليه وفي لغة صلى صلاة الكسوف لجهر بالقراءة فيها صححه الترمذي (ثم يركع ركعتين طولة بلا يسبح) من غير تقديرو (قال جماعة) منهم القاضي وصاحب التلخيص والشارح وغيره (فخمائة آية) وقيل بن أبي موسى بقدر معظم القراءة وقيل نصفها (ثم يرفع) من ركوعه (فيسمع) أي يقول مع الله ان حمده يرفع (وعصم) فانه الله يقول يا رسول الله الحمد كثرها من الصلوات (ثم يقرأ الفاتحة وسورة (دون القراءة الاولى) قيل كذا في شرح الشرح آل عمران او قدرها (ثم يركع فطيل) الركوع (وهو دون الركوع الاول منه) أي الركوع الثاني (الى القعدة كنسة) الركوع (الاول منها) قاله في المبدع وغيره وفي الشرح فيسمع نحو من سبعين آية (ثم يركع) من الركوع ويصلي ويصعد (ولا يطيل اعتداله) لعدم ذكره في الروايات (ثم يصعد سجدة بين طولتين ولا يجوز ان يات بمطعمها) أي الصدين (انه) أي السجود اذا نزل (لم يرد) في شيء من الاخبار ولان السجود ممتكر بخلاف الركوع

أخر خلافة قال الموفق لم يصح فلا يعتد بالخطبة قبل الصلاة وتعاد فصلي (ركعتين) لقول عمر صلاة الفطر والاضحى ركعتان ركعتان غام غير قصر على لسان نيكه وقد خاب من افترى رواه أحمد (يكبر في) الركعة (الاولى بعد) تكبيرة الاحرام (والاستغفار) وقبل التوضؤ (تزاوئد) (ويكبر في) الركعة (الثانية فسل القراءة) (تزاوئد) فصل الحديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده روي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عهد قتيبة عشرة تكبيرة سماعي الاولى وخمس في الاخرة استناده حسن رواه أحمد وابن ماجه وصحاح المدين قال عبد الله قال أي أنا ذهب الى هذا وفي لغة التكبير سبع في الاولى وخمس في الاخرة والقراءة بعدها كنهما وأبو داود والدارقطني وقوله سبع في الاولى أي بتكبيرة الاحرام (يرفع) يصل (يديه مع كل تكبيرة) فصل الحديث وائل ابن جهرته عليه الصلاة والسلام كان يرفع يديه مع التكبيرة قال أحمد فاعز أن يدخل فيه هذا كله (ويقول) بين كل تكبيرتين الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصولا صلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما) لقول عيسى بن عامر سألت ابن مسعود عما يقوله بين تكبيرات العيد قال نعم الله تعالى وثني عليه ونصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وحرب وابتدع به أحمد (وان أحب) اصل (قاله غير ذلك) من الاذكار لان الغرض الذي لا ذكر كخصوص لعدم وروده

(ولا يأتي ذكر بعد التكبيرة الأخيرة فيها) أي الركعتين لأن محلها من تكبيرين ٣٦٥ فقط (ثم يقرأ بها الحمد بن أبي عمر

رضي الله تعالى عنه ما رويها كان
يحييها بالترسل في الركعتين
والاستغفار رواه الفارطقي
(الفتاوى ثم يقرأ في الركعة
(الاولى في الثانية) بعد الفاتحة
(في الركعة الثانية) الحديث
مروى في ما كان يقرأ في الركعتين
يسبح اسم ربك الأعلى وهل
أناك حديث الفاتحة رواه أحمد
ولان ما جاءه عن ابن عباس
والتمنا بن بشير رويها مثله
وروي عن عمرو وأبي (أذا
سلم) الامام من الصلاة (خطب
خطبتين لما تقدم (واحكامها)
أي الخطبتين (تخطي حجة)
لما تقدم مفعلا (حتى في) تحريم
(الكلام) حال الخطبة (والا
التكبير مع الخطبة) فيسن وإذا
صعد المنبر جلس ذبا نسا
ليستوي ويقرأ فله نفسه
ويتأهب الناس للاستماع (ومن
أن يستفتح الخطبة (الاولى
ينبع تكبيرات) (نسا) (و) يستفتح
(الثانية يسبح) تكبيرات
(نسا) لما روي سعد عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة قال تكبر
الامام يوم العید قبل أن يخطب
نوع تكبيرات وفي الثانية سبع
تكبيرات ويكون (أثما) حال
تكبيره كثير إذ كان الخطبة
قال أحمد قال العبد لله بن عبد
الله بن عتبة أنه من السنة
يحتمل في خطبة (عدد) (القطر
هل السنة) فحدث اخبرهم
عن السؤال في هذا اليوم (وسين
لم ياتر جون) حنا وقد روا
ورقتو جو جو واخرجه ومن
حب نفسه ومن تدفع اليه

فانه متقد (ولا يطيل الجلس بينهما) أي بين الركعتين لعدم وروده (ثم يقرأ في الركعة
(الثانية) يفعل مثل ذلك) المذكور في الركعة الاولى (من الركعتين وغيرهما لكن يكون)
فعله في الثانية (دون) فعله (الاول) في الركعة الاولى (في كل ما يلهيها وبها قرأه) من
السور (جاز) اعدم تعيين القراءة (ثم يمشي ويسلم) والاصل فيه ما روت عائشة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قام في خسوف الشمس فأتى أقرع طوبى لهن ثم كبر فركع ركعتين ولا ترفع
رأسه فقال جمع الله بين جدهم بذلك الحديث قام فأتى أقرع طوبى لهن في أدنى من القراءة الاولى
ثم كبر فركع ركعتين ولا أدنى من الركوع الاول ثم جمع وجد ثم قل في الركعة الثانية مثل
ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع ركعات وأصلها التمس قبل أن يصرف متفق
عليه وقال ابن عباس خضعت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام النبي صلى
الله عليه وسلم قياما طويلا ثم تلا سورة البقرة وفي حديث أسماء بنت أبي بكر أنها سألت رسول الله
وروي الناس عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد تسليما (وان غلب الكسوف فيها
أعناها صفة على صحتها) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي سعد فصاروا يدعوا حتى
يشكشفت ما بينكم متفق عليه ولان المقصود العمل وقد حصل وعلم منه أنه لا يخطبها لقوله
تعالى ولا تظنوا أنكم لكم شرع تفتخروا به والاسباب (وان شئت في الغلب) لغوغم (أثما
من غير تخفف) لان الأصل عدمه (فيعمل بالاصل في بقائه) أي الكسوف (و) يعمل
بالاصل (في) (ويجوز) ان شئت فيه فلا يصل لان الأصل عدمه (وان غلب السحاب من بعض)
أي الشمس وكذا القمر (فأروها صافيا) لا كسوف عليه (صافيا) صلاة الكسوف لان الباقي
لا يعمل حاله والاصل بقاؤه (وان غلب) الكسوف (فأروها) أي الصلاة يصل لقوله عليه الصلاة
والسلام اذا رايت ذلك فانصرفوا الى الصلاة لجلس عليه الصلاة والنقص منها والاصل ان
واحدة لا تسعة ينورونها وقد حصل وان خفف قبلها من ركوع أو جاز (أو غابت الشمس كسفة أو
طلعت الشمس والقمر خائف (أو) طلع (القمر والقمر خائف يصل) لا تخفف وقت
الانقاع بهما (والعبرة بقول الخصمين) في كسوف ولا غيره مما يخبرون به (ولا يجوز العمل به)
لانهم من اجم الباطل فلا يجوز عدمه في حق من اخبارهم عن الغيبات لحديثه من أن
عسرا (وان وقع) الكسوف (فوقته) دعا وذكر بلا صلاة) لعموم احاديث النبي
ويؤيده ما روي قتادة قال انكسفت الشمس بعد العصر ونحن عكة فقاموا يدعون قبيحا
سألت عن ذلك فقال هكذا كانوا يصنعون رواه الاثر هو مثل هذا في مظنة الشهر فيكون
كالاجماع (ويجوز فعلها) أي صلاة الكسوف (على كل صفوورد) عن الشارع (ان شاء
أقوى كل ركعة ركعتين كما تقدم وهو الافضل) لانه أكثر في الواجب (وان شاء) صلاها
(ثلاث) ركعات تبارك روي مسلم من حديث عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست
ركعات بربع ركعات (أو أربع ركعات) في كل ركعة تبارك روي ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى في كسوف قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات
رواه مسلم وابوداود والنسائي وفي لفظ صلى النبي صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس
ثماني ركعات في أربع ركعات رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه مسلم عن علي بن أبي طالب (أو
خمس) ركعات في كل ركعة تبارك روي أبو الما لية عن أبي بن كعب قال انكسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والنسائي بهم قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات
وسعد بن قيس ثم قام في الثانية قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات ثم قمر أربع ركعات
ثم جلس كما هو مستقبل الله فله يدعو حتى انجلي كسوفها واما ابوداود وعبد الله بن أحمد قال ابن

(ويرفعهم) يخطب بعد (الإضي في الاضحية) لانه عليه الصلاة والسلام ذكر في خطبة الاضحية كثيرا من روايته أبي سعيد

والبراهين وغيرهم (ويتين لهم)
 (والتكبيرات الزوائد والذكر
 بينهما) سنة لانه ذكر مشروعين
 الصلوة والقرآن اسماء معناه
 الاستفتاح فلا يجوز تركه
 سهوا (واصله ثمان سنة) الحديث
 عطاء بن عبد الله بن السائب
 رضي الله عنهم قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد
 فلما قضى الصلاة قال انا
 خطيب فمن احب ان يجلس
 للخطبة فليجلس ومن احب ان
 يذهب فليذهب رواه ابن ماجه
 واسناده ثقات وابوداود والنسائي
 وقال المرسلا ولو جدت لوجب
 حضورها واستماعها فيخطب الجمعة
 (وكره تنقل) قبل صلاة العيد
 وبعد ما يجرىها قبل مفارقتها
 نصا لخبر ابن عباس مرفوعا
 خرج يوم يوم انظر قمتي ركعتين لم
 يسل قبلها ولا بعدها متفق
 عليه (و) كره (ضناها) ضئفة
 من امام وما مع (قبل الصلاة
 بجوزعها) حمراء كان اوسعها
 (وبعد قبل مفارقتها) أي موضع
 الصلاة فصلا ثلاثة شدي به فان
 خرج فصل عزمه أوعاد فليسل
 فصل به فلا بأس (و) كره (ان
 قمتي) السيد (بالجامع) لخالفه
 السنة (بشيرة) كقمتي فيها به
 وتقدم (الاسد) فلا تركه
 بالجامع لظهوره من حديث أبي
 هريرة رضي الله عنه قال أماننا
 مطرف يوم عيد فصل بنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في المسجد
 وادأبوا وادو يسكن للأمام ان
 يختلف من يصلي بضعفة
 الناس في المسجد تصل على
 ويخطبهم وله قبلها قبل الامام
 وبه واهم سابق سقط به الفرض وجازت الاضحية ولا يثنى فيها التوحيد كالجمعة (ويسن لمن ماتته)

حكمها) أي ما يجرى في الاضحية وما لا يجرى وما الاضحية ووقت الفرج وما يجرى به منها

المندور و يناه عن ان الشمس انكسفت فقام على فرك خمس ركعات وسجد سجدتين ثم
 فعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ثم قال صلا ما بدا لك من صلاتي الله عليه وسلم غيري ولا
 يذيع على خمس ركعات في كل ركعة لا ملء يردد نصف والقياس لا يقتضيه (وان شاء فعلها)
 أي صلاة الكسوف (كنافة) بركوع واحد لان ما زاد عليه سنة (والركوع الثاني وما بعده)
 انصلا ما يلائم ركعات ما كثر الى خمس سنة لا تتركه الركعة للسرور ولا تنقل الصلاة
 بتركه لانه قد روي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه انه صلا ما بركوع واحد
 (وان اجتمع مع كسوف جنازة قمت) الجنازة على الكسوف اكراما لليت ولا يغير
 بالانتظار (تقدم) الجنازة (على ما يقدم عليه) الكسوف بطريق اولي (ولو مكثت) أمن
 قوتها (رضه) تقدم (على الجرح وعصر فقط وتقدم) الجنازة (على جمعة) ان أمن قوتها ولم يشرع
 وخيبتها (لحقه الانتظار) (وكذا) تقدم صلاة الكسوف (على هدم مكثت) بان أمن القوت
 وذلك معلوم بما سبق ووجهه انه بما حصل النبي فتحت صلاة الكسوف خلفا للسيد
 واليكتمو مع أمن القوت (و) يقدم كسوف (على نور ولو خيف قوته) أي الوتر لانه يمكن
 تداركها بالقضاء (و) ان اجتمع كسوف (مع تراوح وتغير فلهما تقدم التراوح) لانها تختص
 برمضان وتفتت فوات قيل (ولا يمكن كسوف الشمس الا في الاستمرار آخر الشهر اذا اجتمع
 النيران قال بعضهم في الثامن والعشرين او التاسع والعشرين ولا يمكن (خسوف القمر الا
 في الاثني عشر يوما اذا تقابلا قال الشيخ ابي الله العلاء ان الشمس لا تنكسف الا وقت الاسرار
 وان القمر لا ينكسف الا وقت الابدار وقال ما ليس له به علم خطا الواقدى في قوله ان ابراهيم ابن النبي
 صلى الله عليه وسلم (ماث يوم العاشر وهو الذي انكسفت فيه الشمس وهو قال الشيخ في هذا
 يستحيل كسوف الشمس بخرق يوم العيد ولا يمكن ان يقبض القمر ليلا وهو خاف والله
 أعلم) قال في القروع وردت في غيره فذكر أبو شامة الشافعي في تاريخه ان القمر خسف
 ليلة السادس عشر من جمادى الآخرة سنة اربع وخمسين وثمانمائة وخسفت الشمس في غده
 والله على كل شيء قدير قال واقع في كتابه ما روى الشافعي من اجتماع الكسوف والعيد
 واعتبعه أهل الحجة هكذا كلامه وكسفت الشمس يوم موت ابراهيم فاشترى ربيع
 قال غير واحد ذكره بعض اصحابنا اتفاقا قال في الفصول لا يختلف النكس في ذلك تقبله
 الواقدى والابري وان الفقهاء افرهوا بنوا على ذلك اذا اتفق عيد وكسوف قال غير واحد
 اقرب بنا الساع فتطلع من مغربها (ولا يصلي حتى من آثار الآيات كالصواعق والريح
 الشديدة والظلمة النهار والنيبال) (لمد) قل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 انه وجب قتلهم ان شققوا القوم وجوب راح والصواعق وضعت لي لكل آية وذكر الشيخ
 قتي الدين انه قول يفتي اصحابا جموع غيرهم (الا ان لانا دائما فصلي ما كمالا الكسوف)
 نصا لعل ابن عباس رواه سجد واليق وروى الشافعي عن علي بن حمزة وقال لو ثبت هذا
 الحديث لقانينا صلاة الكسوف صلاة وهو خوف كان صلاة الاستسقاء صلاة رغبة ورجاء

باب صلاة الاستسقاء

هو استفعال السماء باب الصلاة لا حل الاستسقاء (وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة
 مخصوصة) والسقيا بضم السين الاسم من السقي (وهي) أي صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة

التشهد المصوم ما أدركتم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا (وان أدركه)
أي الامام ما هو (بعد التكبير
الرائد أو) بعد (مضه) لم
يأت له الصلاة فات محلها (أو)
نسي التكبير الراءد أو مضه في
قرار ثم ذكر قبل الركوع في
بأنه) لفوات محلها كالزوال
الاستفاح أو التوضؤ حتى قرأ
وان أدركه في الخطبة معها
حاليا بلا تحية ثم في صلاة
(أو يكبر بمسوق ولو) سبب
نوع أو غفلة في قضاءه (لأنه
في حكم المتفرد بالقرآن والسجود
فكذلك في التكبير (وسن
التكبير المطلق) أي الذي
لم يقيد بكونه أديارا لمكتوبات
(وإظهاره وجه غير آتني (به) في
لبني العبدن في مساحو بيوت
وأوراق غير (و) تكبير عبيد
(نظر أستاذك) لقوله تعالى
ولتكبروا معه أي عند رمضان
وتكبروا القدي ما هنا كم أي
عند أكلها (و) سن التكبير
المطلق (من خروج البها) أي
العبدن (التي فراغ الخطبة) لما
روى عن ابن عمر أنه كان إذا خد
يوما فطر ويوم الاضحية يجهز
بالتكبير حتى يأتي الفصل ثم يكبر
حتى يأتي الامام رواه الدارقطني
(و) سن التكبير المطلق (في
كل حضرة في الجمة) ولو لم يجهز
الانعام (و) سن التكبير المقيد
(في) عبيد (الاضحية) خلصة
(عقب كل) صلاة (في سنة
جماعة حتى القائفة في عامه)
أي ذلك المبدأ إذا خلا جماعة
(من صلاتهم يوم عرفة إلى

حضر أو سفر) لقوله عبد الله بن زدرج النبي صلى الله عليه وسلم يستحب فتوجه إلى الصلاة
بذعر وحول رداءه ثم صلى ركعتين وهو في الصلاة قراءة متفرقة عليه وتقبل جماعة وفردى
والأفضل جماعة (فإذا أحديت الأرض) أي أصابها الجذب (وهو ضد الجذب) بالكسر أي
التقاء الأرضين من أحصا المكان فهو محب وفي لغة حبب حبس من باب حبب فهو
خصب وأحبب الله الموضع إذا ابتاعه النفس والكلام في حاشيته (وتخط المظفر) أي
احتبس (وهو) أي التخط (احتباسه) أي المظفر (لأن أرضه غير مسكونة ولا مسلوكة)
لعدم الضرر (فزرع الناس إلى الصلاة) لما تقدم ويأتي (حتى ولو كان التخط في غير أرضهم)
لحصول الضرر به (أو غار ما عيون) أي ذهب ما العيون والأنهار (ومر ذلك) أي غور ما
أوتقناه فتحب صلاة الاستسقاء تلك تحبب المظفر (ولو نذر الامام) أو المظفر في قوله
(الاستسقاء من الجذب وحده أو هو الناس لزمه) الاستسقاء (في نفسه) لم يوجب له عليه
الصلاة والسالم من نذر أن يعاين الله فليطه (و) لزمته (الصلاة) أي صلاة الاستسقاء مضمرة
في تصحيح القروع وعوضه ظاهر كلام كثير من الأصحاب لوله لأن الاستسقاء للمعوض شرعا يكون
كذلك فيعمل بذره عليه (وليس له) أي للامام رغو ما نذره (أن يلزم غيره ما عجز وجعه)
لأنه نافله في حقهم فلا يجبرهم عليه (وان نذر) الاستسقاء (غير الامام) وغير المظفر في قوله
(انتم قد) نذره (أيضا) لما سبق وقياس ما تقدم لزمه والعلة (وان نذره) أي الاستسقاء
(زمن المصلي يتقيد) موصوف تصحيح القروع لانه غير مشروع لذن وقيل بل لانه فريضة
الجملة فيصليها أو يسأل دوام الخصب ويحمله (وصفتها) أي صلاة الاستسقاء (في موضع
وأحكامها صفة صلاة العيد) لأنها في معناها قلنا بن عباس سنة الاستسقاء سنة العبدن فعل
هنا فن في الصرا وان فصل ركعتين بكفي في الأولى سيما وفي الثانية خمس من غير أذان ولا
اقامة عليه الصلاة والسلام لم يعمها إلا في الصرا وهي أوسع عليهم من غيرها وقال ابن
عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما صلى العبد قال الترمذي حديث حسن صحيح
وعن النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بكى وعمرانهم كانوا يصلون صلاة الاستسقاء بكى وث فيها سما
وخيا رواه الشافعي مرسلان عن ابن عباس نحوه وزاد قرأ سمع في الثانية الفاشية رواه
الدارقطني ولا يضره قول عبد الله بن زدرج ما سبق ثم صلى ركعتين لانهما طاعة وهذه مقيدة
(و) سن نعلها) أي صلاة الاستسقاء (أول النهار وقت صلاة العيد) لحديث عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج حين بدا أحمر الشمس رواه أبو داود (ولا تقيد بزوال الشمس)
يهو وقيل بعده كسائر النوافل قال في الشرح وابن خوارزمي معين الالتيا لا تفصل في وقت
النسي غير خلاف (و) بقرا فيها بما يقرأه في صلاة العيد) لما تقدم عن ابن عباس (وان شاء)
قرأ في الركعة الأولى (يا أرحم الراحمين) لما فيها الحال (و) في الركعة الثانية (سورة أخرى) من
غير تبيين (واذا أراد الامام الخروج لم يحفظ الناس) أي خوفهم وذكرهم بالخبر يترقبه
قوله بهم ينصهم ويذكرهم بما له وأقرب (وأمرهم بالتوبة من المعاصي) (والخروج من
المقابر) (إذا دخلوا) وذلك واجب لان المعاصي سبب القطع والتقوى سبب البركة
لقوله تعالى ولوان أهل القرى آمنوا واتقوا انفضنا عنهم ربك من السماء والأرض الآله
(والصيام) قال جماعة ثلاثة أيام يخرى جوف في آخرها سائما لانه وسيلة إلى زوال الفتنة وقد
روى دعوة الصائم لآزده ولما فيه من كبر الشهو وسحقها والقلب والتسلل للرب (ولا يلزمهم
الصيام بآله) كالمسئلة مع أنهم صرحوا بوجوب طاعتهم في غير المحصة وذكره بعضهم أجماعا
قال في القروع ولعل المراد في السياسة والتدبير والامور واجتهد فيها لا مطلقا وهذا جزم بعضهم

تجرب في الطاعة ونس في المسنون وتكره في المنكر (و) بارهم (بالصدق) لانها متعصية
 لمرحلة المصنعة التي رجعهم بقرول التبت (وترا انشاشن) من التفتاه وهي العداوة لانها تعمل
 على العصبه واليهت وتضع نزولها خبر دليل قوله عليها الصلاة والسلام خرجت الانبياء بكلمة
 التسديرة فلا هي فلان وفلان غرقت (ويجدهم يوما) أي يصنع لهم (مخرج حرون فيه) الا مستغله
 الخدع عاتشه كالسوء وعد الناس بوليفر جون قير واه أبو بلود (ويقتطف طما القسل والسواك
 وازال ان الحجة) وتقام الاطراف ونحوه ثلاثون في الناس وهو يوم يجتمعون له اشبه الجمعة (ولا
 ينقلب) برفاق الانه يوم استكانة موضوع (ويخرج الى المصلح متراضا في ثياب بدلة متعصما)
 أي خاضعا (متنظرا) من القتل وهو الملوأ (متضرعا) أي مستكنا لحد ثياب عاس قال
 حرج النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء متنظرا متراضا متعصما متراضا في ثياب بدلة متعصما
 الترمذي حديث حسن صحيح (ويجيب ان يخرج معه أهل الدين والصلاح والشيوخ) لاه
 اسرع لاحابيتهم وقد استبق عمر بالناس ومعاوية بن عبد الأسد واستبق به العاهل بن
 قيس برأخرى ذكر الموقفي والشارح وقال الساري صاحب التلخيص لياس بالتوصل في
 الاستسقاء بالتشيوخ والعلماء المتقين وقال في الذهب يجوز ان يستغنى الى الله برجل صالح
 وقيل لصحبه قال أحد في منسكه الذي كنهه لروى انه يتوصل بالنبي صلى الله عليه وسلم في
 دعائه وجزءه في المنسجوع غير موثقال أحد وغيره في قوله عليها الصلاة والسلام أهو بكلمات
 انه التامة من شرا من خلق الاستسقاء لا تكون لخلق قال ابراهيم الحري الدعاء عند قبر معروف
 الثرياق للحرب وقال شخص قصد الدعاء عند قبره جاعا لاجابة دعائه لآخر متافيا في التفتد كرفي
 الفروع (وكذا عير الصبيان) صحبوا حوايه لا يكتب له ولا يكتب عليه قبر اجابة دعائه
 (ويلاحظ روح الامعاء والنجاة وبهايم) لان روق مشتركة بين الشكل وروى الزائر فرع والولا
 الأطفال رضع وهما ذكركم وهما رضع لربك عليك العذاب ما وروى ان سليمان عليه الصلاة
 والسلام خرج يستقي فراه غلة مستغنية وهي تقولوا لهم ان خلق من خلق لبس شاغبي هن
 رزقنا فقال سليمان اربحوا فقد سقيتم بدعوة غيركم (و) يؤمر مائة العبد باخر احبدهم (رحاه
 استجابة دعائهم لا تكسارهم بالرق (ويكره) ان يخرج (من القاء ذوات الحيات) خوف
 الفتنة (ويكره ان يخرج أهل الفتنة ومن يغافل عن الاسلام) لانهم اعداء الله فهم بعيدون
 من الاجابة وان أغضب المسلمون فرما طنوه بدعائهم (وان خرجوا من تلقاء انفسهم بكرة ولم
 عنوا) لا يخرجون لطلب الرزق والله ممن ارزاقهم كما ضمن ارزاق المسلمين (وأمر بالانفراد
 عن المسلمين ولا يحتلطون بهم) لقوله تعالى وافتة لاصبيهن الذين ظلموا منك خاضعة لولاه
 لا يؤمن ان صبيهم عذاب فيهم من حضر (ولا ينفردون يوم) لثلاثين نزل غيب يوم
 حروجهم وحدهم ويحكون أعظم لفتنهم يوم الافتان بهم غيرهم (وحكم نائمهم ورفيقهم
 وصبيتهم بجائزهم سكرهم) في جواز انهم وج منفردين لا يوم (ولا يخرج منهم) ثمانية
 كالسلي (والمراد حسنة ولا يجوز ان يامل مع تقدمه (فيصلى بهم) ركعتين كالفية كما تقدم (ثم
 بخطب خطبة واحدة) لانه لم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبها كترها وهي بعد
 الصلاة قال ابن عبد البر وعليه جماعة الفتوة لقولنا يا هريرة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 خطبنا رواه أحمد وكنا نصد عنه قلها روى عن عراب بن الزبير كالجمة وشبهه غير (يجلس
 قبلها لخاصة على منبره جلسة الاستراحة) ليقربها له منه كالعبد (ثم خطبها بالتكبير ثلثا)
 نفقا تحكمة العبد لقول ابن عباس صنع النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كما صنع في العبد
 (ويكره فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لانها مودة على الاجابة وعن عمر قال الدعاء

يوم العصر الى عصر آخر أيام
 التشريق تصالان التلبية تنقطع
 برى جرة المعقود وقدا مسنون
 خصي يوم الصدف كان الحرم فيه
 كاحمل فلوري جرة العضة قبل
 الصبر فكذلك جلا على الغالب
 ويؤيده ما في آخر الرأى حتى صلى
 الفاهر اجتماع في حقه التكبير
 والتلبية فيسبدا بالتكبير لأن
 مثله متروك في الصلاة فهو بها
 أشبه (وأما التشريق) هي
 حادي عشر ذي الحجة وثاني عشر
 وثالث عشر جميع ذلك من
 تشرع في العم أي تقدمه يوم
 قولهم أشرف نبيرا وان لم يدي
 لا يذبح حتى تشرق الشمس
 (ومما روى عن غير كعبه وبان)
 في التكبير عقب الصلاة
 جاعة لعمودان وعلم منه انه
 لا يشرع التكبير عقب الصلاة
 صلاة جنازة ولا فريضة لم يفسل
 جماعة لقول ابن مسعود انما
 التكبير على من صلى جماعة واه
 ابن المنذر وتكبر لرا أتممت
 جماعة من رجل وتغضض موتها
 (ويكره الامام مستقبل الناس)
 فليفتت اليها ما مومن اذا سلم
 لحدث جاور كان النبي صلى الله
 عليه وسلم انما في الصبح من
 غداة عرفة أقبل على أصحابه
 فيقول على مكانكم ويقول الله
 أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله
 أكبر الله أكبر وفيه الجند رواه
 دارقطني (ومن نسيه) أي التكبير
 (فناء) اذا ذكره مكانه فان
 قام منه (انزعج) ناسيا لوعاءه
 عاد لجلس فيه وكبر لان
 تكبيره حلا في الصلاة لما
 تقدم فلا يكره كالمكان وان كبر ما شيا فلا بأس (ما لم يحدث أو يخرج من المسجد

والكسوف والكسوف عتي بقل ٣٧٠ كفت الشمس وخسفت نجم أولها ولقته (ووتها) أي صلاة الكسوف (مز)

الفتلة في أنماط الخطبة ثم يحول رداءه فيجعل ماعلى الأيمن من الرداء (على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن) لأنه عليه الصلاة والسلام حول رداءه حين استقبل القبلة رواه مسلم وروى أحمد وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ودعا الله وحول وجهه نحو القبلة وأقام يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وكان الشافعي يقول بهذا ثم رجع فقال يحصل أعلاه أسفله لم يدرى على الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة فحصل عليه خيمصة سوداء أو أدان يجعل أسفلها أعلاها ثم ثقلت عليه فقامها الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن رواه أحمد وأبو داود وأحسب عن هذه الرواية على تقدير ثبوتها أنها ظن من الرأى وقد نقل القوي لم يجهل لم ينقل أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله ويعداه عليه الصلاة والسلام ترك ذلك في جميع الأوقات لثقل الرداء فائدة قال النووي فيه استحباب استقبلها أي القبلة الدعاء ولحق به الضمير والفعل والتميم والقراءة وسائر الطلعات الأما خرج بدليل كالخطبة وسبق معناه عن صاحب الفروع في الوضوء (ويقل الناس كذلك) أي يحولون أردنهم فيصرون ماعلى الأيمن على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن لأن ما ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام ثبت في حق غيره ما لم يثبت دليل على اختصاصه بكف وقد عقل النبي وهو اتفاهل قلب ما به من الجلب إلى الخطب بل روى عن حمفر ابن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حول رداءه ليحول لقطع رواه الدارقطني (وتركة) أي الرداء محولا (حتى يفرغ من شايهم) لعدم نقل أعاده وظاهر ما سبق في التحويل في كسوف والحالة الأولى أن لا تصرح به في القروع وغيره (ويدهورا) لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبلغ في التشوع والخشوع وأسرع في الإجابة قال تعالى أو دعوا ربك تضرعا وخفية (حال استقبال القبلة فيقول اللهم انك أمرتنا بذلك وعدتنا بالتحليل وقد عرفناك كما أمرتنا ما سخط لنا كما وعدتنا انك لا تخلف الميعاد) لأن في ذلك استغفار لما بعده من فضله حيث قال وإذا سأك عبادى هنى فافى قريبا أجب دعوة الداع إذا دعان فادعنا بغير ذلك خلاص قاله في المبدع (وإذا فرغ من الدعاء استقبلهم ثم منهم على الصدقة والخبر وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودهو المؤمنين والمؤمنات بقراماتهم) من القرآن (ثم يقول استغفر الله لي ولكم ولسع السامين وقد غت الخطبة) ذكره السامري (فان سقوا) فذلك من فضل الله وتعمته (والاعاد في اليوم الثاني) اليوم (الثالث والحادى الدعاء) لأنه أبلغ في التضرع وقد روى أن الله يحب المحسن في الدعاء ولأن الحاجة داعية إلى ذلك فاستحب كالأول قال أصم لم يستقبل للنبى عصر خمسة عشر من رمضان فادعوا بغيره من القاسم وابن زهوب وجع (وأن سقوا قبل خروجهم وكانوا قد تاهوا بالخروج فرجوا واصلوا شكرا) لله تعالى وسأله المزيم من فضله لانه الصلاة شرعت لأجل أن يارض من المبدب وذلك لا يحصل عفد التزول (والأى وان لم يكونوا قد تاهوا بالخروج (لمخرجوا) لحصول المقصود (وشكر والله وسأله المزيم من فضله) قال تعالى انك شكرتم لا زدكم (وأن سقوا بعد دخولهم صلوا) قال في المبدع ودعوا واحدا فان كان في الصلاة أخطاء في الخطبة وجهان (وينادى لها الصلاة جامعة) قياسا على الكسوف ولا يشترط لها ذلك إلا ما في الفروع ولا في الصلاة ولا في الخطبة (لأنها باقاة أشبهت سائر التوافل فيضلعها المسافر وأهل القرى ويضطربهم أحدهم (ولباس بالتوسل بالصالحين بوضه) في منسكه الذى كتبه لروذى أنه يتوصل (بأنى صلى الله عليه وسلم) في دعائه وحزمه في المستوعب وغيره (وأن استقوا عقب ماواتهم أوفى خطبة الجمعة أصابوا السنة) ذكر القاضي وجع أن الاستغناء ثلاثة أضر به أحد ما تقدم وصفه وهو

ابتداه إلى القبلى (لقوله عليه الصلاة والسلام انذارا بتم شيئا من ذلك فمصلوا حتى ينجلي رواء مسلم (ولا تنقض) صلاة كسوف (ان فانت) لى لى لما تقدم ولم ينقل الأمر بها بعد التحلى ولا قضائها ولا نها غير راتف ولا تابعة لغرض فلم تنقض (كاستغناء ونجبة مسجد ومهود) تلاوة (شكر) لنفسات عملها (ولا بشرط لها) أي صلاة الكسوف (ولا لصلاة) استغناء من (ادام) كالجمعة والمدين وأولى (وقلها) أي صلاة الكسوف (جاءه مسجد أفضل) لقول عائشة رضى الله تعالى عنها خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فقام وكبر وصلى للناس وراة متعق عليه (ويجوز للصبيان حضوره) كثيرهم وأصحاب ابن حامد لهم وبغضائز (وهي) أي صلاة الكسوف (ركعتان يقرأ في الركعة الأولى جهرا ولو) كانت الصلاة (في كسوف الشمس) لم يدب عائشة صلى صلاة الكسوف لم يجره بالقراءة فيها صحبه الترمذى (الفاتحة وسورة طولة) من غير تعيين (ثم يركع طولا) فيسبح (ثم يركع) (فيسبح) أي في تلاوة سمع الله أن حمد (ويحمد) أي يقول أنا اعتدل وبنوا لك الحمد مله السبح طلع (ثم يقرأ الفاتحة) أيضا (وروى عن طيل) قيامه (وهو دون الطول (الأول) في القيام (ثم يركع) أيضا (فيقل) ركوعه مسحا (وهو دون) الركوع (الأول ثم يركع) ويسبح ويحمد ولا يطيل كالجلوس بين السجدةتين (ثم يصعد سجدةتين

طوبتين (ان كن) تكون الثانية
(دنيا) أي الاولى (في كل
ما فعل) من القيام
وركوعين والسجودين (ثم
يقعد ويسلم) لحديث جابر
كسفت الشمس على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في يوم
شديد الحر فصل بالصلاة طال
القيام حتى جعلوا يحرقون ثم ركع
فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال
ثم رفع فاطال ثم سجد سجدتين ثم قام
فصنع سجودك فكانت أربع
ركعات وأربع سجعات رواه
أحمد ومسلم وأبو داود وروى
أحمد والخاري وغيرهما مثله
عن أسماء بنت أبي بكر وفيه
نسخة فاطال السجود (ولانما)
الصلاة (ان فرغت قبل القبيل
بل يذكر ويدهو) لأنه سبب
واحد فلا يشهد عليه (وان
تصلى) الكسوف (فيها) أي
الصلاة (أنها خفيفة) لحديث
فعلوا وادعوا حتى ينكشف
ما بينك متفق عليه من حديث
ابن مسعود (و) ان تجل (قلها)
أي الصلاة (يصل) ثم
لا تقضى وتسلم (وان غابت
الشمس كاسفة) لم يصل (أو)
طلع القمر واقتصر خاسف لم
يصل (لانما هي وقت الانتفاع
بها) (وان غاب القمر) خاسف لا
يصل (بل تقاوت) الانتفاع بغيره
(وبعد) اذا شئت في الكسوف
(بأصل) فمرو حوده فلا يصل له
اذا شئت فمرو حوده مع غم لان
الأصل عنه (و) يصل بالأصل
في (بقائه) فلما علم الكسوف
ثم حصل غم فشكل في التعبد
على لاد الأصل بقاؤه وان كان

أكلها الثاني اسنفا الامام يوم الجمعة في خطبتها كفضل النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه
من حديث أنس (الثالث عدوهم عقب صلواتهم فخلوا بهم) (و) يستحب ان يقف في أول المطر
ويخرج رحله) هوفي الأصل مسكن الرجل وما يستحب من الأثاث (و) يخرج (ثيابه
ليمسها) المطر (وهو الاقطار) لقول أنس أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
مطر فخرسوا فبقي أصابعنا من المطر فقلنا من منعت هذا قال لا حديث عهد به رواه مسلم
وروى الله عليه الصلاة والسلام كان يترج ثيابه في أول المطر الا الأزار يتزهر بوعن ابن عباس
انه كان اذا مطرت السماء قال لعلنا نخرج على الوضوء فقط لا مروي انه عليه الصلاة والسلام كان
يقول اذا سال الوادي ثمر جواسن الى الغنم حمله اقتطعها وراقت طهره (اللهم صينا فانا) تقول
عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأى المطر قال اللهم صينا فانا رواه أحمد والخاري
وعبارة الادياب الكبرى بالنسبة الى السبب المطر وهو يقتضيه المذهب بالياد انما تقتضت
(واذا زادت المياه لكثرة المطر تخفف منها استحب ان يقول اللهم حوالينا ولا علينا) أي انزلها
حوالي الدين مقرواض النبات ولا علينا في المدينة ولا في غيرهما من المرافق (اللهم على الضراب)
أي الى الواهي الصنار جمع ضرب بكسر الراء ذكره الجوهري (والأثم) بفتح الهمزة تلهمة
على وزن أصاليو بكسر الهمزة بفتح الراء وزن جبال فالاول جمع أكم ككتب وأكم جمع
أكام كجبال ولام جمع أكم كجبل وأكم واحدة كمنه ومفرد جمع أربع مرات قال بعض
مأخذا من الأرض ولم يبلغ ان يكون جبالا كان أكثر ارتفاعا مما حوله كالتل والمجمل وقال
مالك هي الجبال الصخرة وقال الخليل هي هجر واحد (ويطون الاودية) أي الامكنة المنخفضة
(ومنايب الشجر) أي أصولها لا تنفع طامنا في الصبح امهله الصلاة والسلام كان يقول ذلك
وعلم منه انه لأصل لذلك بل يدعونه أصل الضرر بن فاستحب الدعاء لا تقطعه قال النووي
ولا يشرع له الاجتماع في الصبر أو بقر (ربنا لا تعجلنا ما لا طاقة لنا به) الى آخر (الآية) لانها
لائقة بالبدن فاستحب قولها كسائر الاقوال الا لا تفتي بما لها قوله تعالى لا تعجلنا ما لا طاقة لنا به أي
لا تكلفنا من الاعمال ما لا تطيق وقيل هو حديث النفس والوسوسة وعن مكحول هو الخلة ومن
اراهم هو الجبل ومن محمد بن عبد الوهاب هو الهلج وقيل هو شجرة الاعاء وقيل هو الفرق
والقطعة قد ذاقه منها واهضنا أي نحاول وعضا ذوقنا واغفر لنا أي استرطينا ذوقنا ولا
تنقصنا وارحمنا فانا لئال العمل بطاعتك ولا ترك معاصيك الا برجعتك أنتهوا لما نصرتنا
وظفنا (وكذلك اذا زاد ما دنا) كذا الميون (يجب بصرا استحب لهم أن يدعوا الله تعالى
أن يخفف عنهم) ان (يصرفه الى أماكن) بحيث (ينفع ولا يضر) لانه في معنى زيادة الامطار
(ويستحب الدعاء بترزول النبت) لقوله عليه الصلاة والسلام يستحب الدعاء عند ثلاث
انتفاخ الجيوش وقامة الصلوات زول النبت (و) من (أن يقول مطرنا بفضل الله ورحمته
ويحرم) قول مطرنا (نوكنا) بغير زيد بن خالد وهوفي الصين وسلم عن أبي هريرة يرفوا
ألم تر والى ماذا قالوا بك قال ما أتممت على عبادي من نسمة الا أصبح فريق منهم بها كافرين
ينزل الله النبت فيقولون الكوكب كذا وكذا في رواية بكوكب كذا وكذا فهذا يدل على ان
المسألة كرامة (واحدة المطر) راحدون انتفاضا كثيرا (قاله في انقرو وغيره
لاعتقاد ما لا غير الله) ولا يكره قول مطرنا (في نوكنا) ولا يقل بجملة الله) خلافا لما مدى
والنوء الضم بالقررب قاله في القاموس والواو غاية في شدة ووزن منتهى منزل القدر
(وهو رأى صابا أوهت الرجس قاله خبره وتؤمن شدة ولا يسلب الرجس انما عشت)

استدأها أعيا بالخشيف (و) يصل بالأصل في (دعائه) أي الكسوف فان انكشف النسيم عن بعض النبر ولا كسوفه وهو في

كنافته) ولا يزال على خمس وكومات في كل دكة لانه لم ينقل (ولا يصح لأية ٢٧٣ غيره) أي الكسوف (كظلمة نهارا

وضله ثلاثا وربع شديدة
وصواعق) لانه لم ينقل مع أنه
وقع انشقاق القمر وهبوب
الريح والصواعق وروى عنه
عليه الصلاة والسلام انه كان
اذ هبت ريح زبدية اصفر لونه
وقال اللهم احطيا رباحا ولا
تجعلها ريحا (الألزلة دافئة)
فصلى لما كسلا الكسوف
صاقل ابن عباس ورواه سعيد
والبيهقي وروى الشافعي رضي
الله تعالى عنهما عن علي رضي الله
تعالى عنه نحوه وقال لو ثبت هذا
الحديث لقلنا به والزلزلة رجفة
الارض واضطرابها وعدم
سكونها (ومنى اجتمع كسوف
وجزاة قدمت) جنازة على
كسوف لانها فرض سكفانية
ويحتمى على البيت بالانتظار
(فتقدم) صلاة جنازة (على)
ما تقدم عليه) كسوف من
الصلوات الاولى (و) كانت
(جسة) أمن فوتها ولم يشرع في
خطبتها (أو) كانت (هيذا)
وأمن الفرات (أو) سكفانية
(مكتوب) وأمن القوت) فيقدم
الكسوف على ذلك خشية تحجيله
قبل الصلاة فان خيف فوت
الجمعة أو يشرع في خطبتها
أزيف فوت عيد أو مكتوبة
قدمت لمن الوقت لها اذ السنة
لا تارض فريضا (أو) كانت
المسلاة (وزا) فتقدم عليه
كسوف (ولو خفف فونه) لانه
يقضي بخلافها ويأباهي أكد
من الأثر (وتقدم جنازة على)
أي وجبة أمن فوتها (ه) قلت ولم
يشرع في خطبة الجمعة لانه

الحرام وأخرج ابن عسار عن أبي عثمان وال مسيح وأبي حازمة عن عمر أنه كتب إلى خالد بن
وليد أنه يلحقني أنك تعلم أن الجاهل وأن الله قد سمع ظاهرا الجاهل واطلها وقد سمع من الجاهل كاحرم
شربهم فلا تحسوها أحسادكم فأنهم يقصون ما في كلامه في الجهاد انه يحوز الادهان بدهن غير
ما كره وقال في المنتهى يحرم بغيره تناول الكحل وذكر أو لمعالي يجوز أن كماله بغير نهب
وفضة وذكره الشافعي في الدين قال لا يحل واحد منكم أن يشرب أو يعطى من
وقال أمك طالق ثلاثا إن لم تشره من شربه) نقله هرون الجلال لانه لا طاعة لغيره في معصية
الحالتي (وتحرم التهمة وهو مؤذة أو سوزة أو حرجة وغيره بتهلفها) فهي الشرع عنه ودعا على
فعله وقال لا يزيدك إلا وهنا تبه هاتك لمت وهي عليك ما فعلت أبدا روى ذلك أحمد
وعنه أبو الحسن وقال القاضي يجوز حمل الاخبار على اختلاف حاله فهي إذا كان
باعتقاده النافعة له والله تعالى عنه وهذا لا يجوز لأن النافعة هو الله والموضع الذي أحياه إذا
اعتقد أن الله هو النافع والمضع ولم يذخر على عاده الجاهلية كما تعتقد أن الدهر يشرهم
فكانوا يسونه (ولباس يكسب قرآن وذكره في أنه مسمى فيهم بعض وحمل لغير الولد) أي
الولادة لقول ابن عباس (وبسبب الاكثار من ذكر الموت والاستعداد له) بالنوبة من
المعاصي وأثره وج من المظالم لقوله تعالى من كان بر حولا فاعلمه فليعمل على إصلاحها ولقوله
عليه الصلاة والسلام أكثر ما من ذكر هاتك الذنات رواء الضاري وهو الذنات الجمعة أي
الموت والنوبة من المعاصي والخروج من المظالم واجبة قروا المسح انما هو ملا حظته في
ذلك الخوف من الله تعالى والرض عليه والسؤال عنه وغيره مما يقع به بعد الموت بمشيئة الله
تعالى (و) نس (عبادة المريض) لحديث أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
السلام وثبتت الماطس وأحياه الله عودا وما لم يرض واتباع الجنازة وفي لفظ حق العلم
على المسلم مستحب وما من يرد الله قال إذا قبته فسلم عليه وإذا ذكرك فاجبه وإذا استنصت
فانصت له وإذا همس لحمد الله فتمتوا ذر من فقه متفق عليه (الآن الضاري لم يذكر
لغلا لت ولا نصيحة (نصفه غير المتدع) كرافعي قال في النوادر تحرم إعادته (ومثله
من جهر بالمعصية) نقل حبل أذاع من رجل اتعقم على معصية لم يأثم أن هو جها حتى
يرجع والا كيف بين للرجل ما هو عليه ما دام لم يذكر عليه ولا جفوة من صليق وخرج به
من لا يجهز بالمعصية فيعاد قال صاحب النظم المستتر من فعله بموضع لا يطمع غالبا ما عليه
أو نحوه غير من حضره وأما من فعله بموضع لم يجز له ولو في داره فان هذا ما علم بجاهر غير
مستتر وتكون العبادة (من أول مرضه) لعموم ما سبق وقيل بعد ثلاثة أيام لفعله عليه الصلاة
والسلام رواء ابن ماجه بإسناد ضعيف عن أنس (وقال ابن حبان) في الرعاية (هيادة
فرض كفانية قال الشيخ الذي يقتضيه النص وجوب ذلك) كرم السلام وتثبتت الماطس
(واختار جمع) منهم الشرازي كافي المبدع وقال فيما لجنده (والمراد من) واختاره الأجرى
(وظاهره) أي ما تقدم من أصحاب عبادة المريض (ولو) كان مرضه (من وجع ضرس
ومدودمل) والواو بمعنى أو خلافاً للمعالي بن المجا) قال ثلاثة لاتعاد ولا يسمى صاحبها
مريضاً للضرس والرمود المل واحتج بغيره ضعيف رواء الضاري عن أبي هريرة مرفوعاً بـ
ثبتت العبادة في الموضعين الذين أرقم قال النبي صلى الله عليه وسلم عاده مرض كان يشه
رواه أبو داود وصححه الحاكم وفي نوادر ابن الصغري نقل عن أمان تارحه الله مرضي عنه أنه قال
لله ولله ما ألبان حار فلا تارض فاعوده قال يابني أعاده ما قد نودوه به وهذا ما نقله عنه أنه
في السلام على الجناح وبأن شاء الله تعالى (وتحرم عبادة الذي) كبدايته السلام لما فيه من

يحتسب على الميت بالانتظار (و) تقدم (تراويح على كسوفان تغدو فلهما) هو وقتها لان التراويح مختص بمرضان بخلاف الكسوف

وايضا من الشهر وقد كسفت
الشمس يوم مات ابراهيم ويوم
عائش ربيع الاول نكسره
القاضي والاسدي والخزفي
قلبه اتفاقا من اهل السير
وذكر ابراهيم في تاريخه ان
الشمس خفت في ليلة السادس
عشر من جمادى الاخرة سنة
اربعم وخمسين وستة
وكسفت الشمس في غده والله
على كل شيء قدير

باب صلاتنا الاستسقاء

واحكامها (وهو) أي الاستسقاء
(الدعاء بطلب السقيا) مضم
السينا لأم من السقي (على
صفة مخصوصة) يأتي بانها
(وتسن) صلاة الاستسقاء (حتى
بغرض اضطر الناس) اجاب
أرض) قال أحد القوم إذا
أعجلوا (و) ضرم قطع مطر
أي احتباسه (أو) ضرمهم
(خوف) أي ذهاب (ما يحيطون
في الأرض) (أو) ضرمهم غوراء
(أنهار) جمع نهر يفتح الماء
وسكك ونهاجرى الماء وكذا
لوتقص ماؤها وضرو وقتها) أي
صلاة الاستسقاء كصلاة تقسن
أولها النهار وتجوز في وقت غير
وقت تنس (ومقتضى موضعها)
أي موضع صلاة الاستسقاء
(وأحكامها كصلاة عيد) قال
ابن عباس سنة الاستسقاء سنة
الصديق تقسن قبل انطمة
بصير لقريصة عرفاناً لأن ولا
أكامة ويقرأ جهرا في الأولى
سبع وفي الثانية بالتسنية
فكبر في الأولى ستا وثلاث وفي
الثانية تسعا قبل القراءة قال

تفطيه (و يأتي) ذلك في أحكام أهل الذمة (و ياله) أي العائد بآل المريض (عن حاله) نحو
كف أحدك (و ينفس له في الأجل بما يطيب نفسه) إدخال المروءة ورعاية له عليه الصلاة
والسلام إذا دخل على المريض فتسأله في أجله ليكتبه صيف كما قاله في الفروع (في تنه)
رويان من جامع وغيره من موهون من مهران عن عمرو بن بكر فمر فوعا سواه الدعاء فان دعاه كدعاء
الملائكة (ولا يظيل) العائد (الجالس عنده) أي عند المريض خوفا من المضيق قال في
الفروع ويوجه اختلافه باختلافه لاساس والعمل بالقرائن وظاهر الحال ومرادهم في
الجملة (وتكره) العيادة (وسط النهار) قال أحمد عن قرب وسط النهار ليس هذا وقت
عبادة (وقال يناد) المريض (بكر فوعشا) والواو عني أو (و) يناد (في رمضان ليلا) لا تروجا
رأى من المريض ما ينفعه (قال جامع) ويضيقها (وخرج من في المنهي) قال في الفروع وظاهر
الاطلاق جماعة خلافه ويوجه اختلافه باختلاف الناس والعمل بالقرائن وظاهر الحال
ومرادهم في الجملة وهي تشبه الزارة قال وقد ذكر ابن الصيرفي في نوادر الشعر المشهور

لا تضجرت حيلاني صالة • ان العيادة يومين ومسين
بل سله عن حاله وادع الله • واجلس بقدر فوق بين حليلين
من زارنيا أخذت مودة • وكان ذلك صلاحة الجليلين
(و يجهز المريض بما يحبه) من الوجع (ولو لم يطيع بلا شكوى بعد ان يحمد الله) لحدث
ابن مسعود مرفوعا إذا كان الشكر قبل الشكوى فليس بشك وكان أحد أوليائه بعد أن فقط فلما
دخل عليه بعد أن طيبا السنه وحده لحدث من شر من الحارث صارا ذاسا له قال أحد
العلماء أبعدك الحد كذا (و يستحب له) أي المريض (أن يصبر) وكذا كل مثلي للأمر به في
قوله وأصبر وما صبرك إلا الله وقوله أغنا بوق الصابون أجروهم بغير حساب وقوله عليه الصلاة
والسلام والصبر ضياء (والصبر الجليل صبر بلا شكوى إلى الخلق) والشكوى التي تلتقي
لانتاقه) أي الصبر (بل) هي (مطلوبة) هذا معنى كلام الشيخ تقي الدين واقتصر ابن الجوزي
على قول الزجاج أن الصبر الجليل لا يرفع فيه ولا شكوى إلى الناس وأجاب عن قوله ما أسنى
على يوسف وجهين أحدهما أنه شكى إلى الله لأنه استخاره ابن الأنباري وهو من أصحابنا
والثاني أنه أراد به الدعاء فالتصير إلى يوسف ومن الشكوى إلى الله قول أبو ب
رباني معنى الضرو أنت أرحم الراحمين وقول بقوله أغنا أشكركم ونحو إلى الله قال
سفيان بن عيينه وكذلك من شكى إلى الناس وهو في شك أو مريض بقضائه لم يكن ذلك حراما
الم تسمع قول النبي صلى الله عليه وسلم ليليل في مرضه أحدني خضوما أو جدي مكر أو بقوله بل
أنا وأرأساءكم ابن الجوزي (ويحسن) المريض (ظنه به قال بعضهم وجوبا) لما في
الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا أنا عند ظن عبدي بي زاد أحدان ظن بي خبر الله وأن ظن شرا
فله وقال ابن خزيمة في حديث أبي موسى من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومن كره لقاءه كره
الله لقاءه متفق عليه قال يدل على استحباب تقسين العيطة عند أحاسه لقاءه لئلا يكره
أحد لقاء الله يوم أن كان الأمر على خلاف ما يكرهه والراجح المسرور بوجز باذنته ما يربو
حصوله (و يطلب إلى جاء) قوله تعالى ورضي وسعت كل شيء في الصلاة بطلب الجملة
على العمل (وفيه) يكون خوف ورجاؤه وأدنا ما يغلب ساهمه هلك كمال الشيخ هذا العدل
لأن من غلب حال الخوف أو فيه في نوع من اليأس والتفريط أمافي نفسه وأما في أمور الناس
ومن غلب عليه الرجاء بالخوف أو فيه في نوع من الأمن لم يكر الله أمافي نفسه وأما في الناس
والراجح بمرجحة الله التي سبقت غضبه يجب ترجيعه كما قال تعالى أنا عند ظن عبدي

الامام (أهل الدين والصالح والشيخ) أسرع ما جاء دعوتهم (وبن خروج هي بمنزلة) لأنه لا ذنب له فمداهمه مقاب (وأيسع خروج طفيل ويجوز وبه) لأنهم خلق الله تعالى وعياه (و) أيسع (التوصل بالمحبين) رجاء الاحابة واستحقهم بالعباس ومعاوية يزيد بن الاسود واستحق به أضحاك بن قيس مرة أخرى ذكر الموقف (والقنع أهل الذمة) من الخروج للاستسقاء لأنه لطيف الرزق والله تعالى ضمن رزقهم كأرزاقنا وأردوا الخروج (منفردين) يمكن ثلاث بعضهم عقب ذمهم من حضرم قال تعالى واقولوا لئن لم تأتينا الذين ظلموا منكم خاصة و (لا) تكون منهم كالأرداء أن ينفردوا (يوم) ثلاثين نزل غيث فيه فتعلم فنتبته ورجع انتقم بهم غيرهم (وكرهنا ربنا لهم) أي أهل الذمة لأنهم أهل الله فهم أبعد أجابة (فيصلى) الامام من حضرم ذكره بن كالبير وتقدم (ثم مضى خطبة واحدة) على المنبر والناس جلوس عند لأنه لم ينقل غيره عليه الصلاة والسلام (بفتحها) أي الخطبة (بالتكبير) تسامنا (تخطبة) لعبد القول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء كما صنع العبد (و) بكثرتها الاستسقاء لقوله تعالى استغفروا ربكم أنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (و) بكثرة فيها (فراءه) آيات فيها الامر به

(للقننه) ليكون آخر كلامه ذلك (بالمضمر وما دارة) ذكره النووي إجماعا لأن ذلك مطلوب في كل موضع قلنا أولى (وقال أبو الهيثم بكه تفتن الورثة) أي أحدهم (الحضرة بلا عذر) بأن حضرة غيره لما فيه من غم لا يستعمل ولا يزداد في التفتن على ثلاث مرات الثلاث غير ما لم يتكلم كما تقدم (و) حسن أن يقرأ عنده بس) لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأ وأعلى مواتكم سورة يس رواه أبو داود وابن ماجة من حديث معقل بن يسار وفيه لين قاله في المبدع في شرح المنهي بحمد ابن حبان ولأنه يسهل خروج الروح (و) أن يقرأ (الفاصلة) نص عليه وفي المستوعب و يقرأ بآرك (و) حسن (توجيهه) إلى القبلة قبل التزويده وتبين موعده بعده) لقوله عليه الصلاة والسلام عن البيت الحرام قبلتكم أحبا وأموانا رواه أبو داود ونقله حذيفة وجهوف (و) توجيهه (على خننه) لأن كانا المكان واسعا أفضل) روى عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يراه من استغفل في القبلة ثم قامت فاغتسلت أحسن ما تغتسل ويستبأ أحدا وكالتا في الآن عقوبة من استغفلت متوسدة بين يديها (والأ) بأن لم يكن المكان ولما وجعه (على ظهره) أي مستلقيا على قفاه وأجماعه إلى القبلة كالمنوع على المغسل (وعنه) وجهه مستلقيا على قفاه واسعا كان المكان أوفيقا (اختاره) لا أكثر) وعليه العمل (قال جماعة) يرفع رأسه أي المختص إذا كان مستلقيا (قليل البصر وجهه) إلى القبلة دون السماء وأصحاب الموقف والشارح يظهر ثيابه قبل موعده) لأن أبا سعيد لما حضره الموت دعا ثيابه جلد فلبسها وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يستغفر ثيابه التي يموت فيها رواه أبو داود وكره ابن الجوزي أن يرفع رأسه بعض العلماء (قال) أراد بثيابه قاله وأسدل بقرله وثيابه فظهره يؤيده ما لم يفعله إلا أكثر (فأدوات من تغمض عينه) لأنه عليه الصلاة والسلام أغض أبصاره وقال إن الملائكة يؤمنون على ما تقولون رواه مسلم وعن شداد بن عوف إذا حضرتم الميت اغضوا البصر فان البصر ينزع الروح وقولوا أخيرا فانه يؤمن على ما قال أهل الميت رواه أحمد وللأشيع منظره وبسائه الظن (و) بكه) التغميض (من جنبه) حاضن وان يقرأه أي الميت حاضن أو جنب نص عليه (والرجل ان تغمض ذاب محرمة) كاه وأحدهما وزوجته وأخته من رضاع (و) (لأ) أن (تغمض ذاهمهما) كأيها وأحباوية من الأني مثلها أوصى وفي الحديث و جهان (وقول) حين تغمضه (بسم الله) وهي وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه (ولا يشكم من حضره الأخير) لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام وقولوا أخيرا فانه يؤمن على ما قال أهل الميت (وشد عليه) ثلاث دخله الهواء أو الماء في وقت غيلة (وبين فاصله عقب موعده) قبل فوته في أعضاء وماله على القائل ليعتوي يكون ذلك (بالصا) ذراعيه بمضيه ثم يديه والصلب ساقيه بغيره وبطنه بطنه ثم يديه فأن شق ذلك عليه تركه بحاله (ويرفع ثيابه) ثلاثا يحمي جسده فيسرع إليه القنن والتبوير ورجع حيث منه فحاشا فلو ثوبا (ويصبي) أي ينظي (ثوب) بستره لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي صبي يرد حذوة متقى عليه (أو يجلس على بطنه مرأ) يكسر رايه التي ينظر فيها (من حديد أو طين ونحوه) نقول أنس صنعوا على بطنه شيئا من حديد ثلاثا ينتفع بطنه قال ابن عقيل وهذا التصور الأوهى على ظهره انتهى لأنه إذا كان على جنبه لا يثبت على بطنه شيء فظاهره أن الميت يكون على ظهره فيصور وضع الحديدة ونحوها ويوضع على مرقعها ليسد عن الهواء ويرتفع عن نفاثات الأرض (متوجها) إلى القبلة لما تقدم من حديث قبلتكم أحبا وأموانا (على جنبه) (اليمين) كما يذفن (مخدرا) فحور جابه أي يكون رأسه أعلى من رجليه ليندفع عنه الماء وما يخرج منه (ولا يدعه على الأرض) لما تقدم

(ورفع يديه) في دعائه يقول أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في ٣٧٧ شيء من دعائه إلا في الاستسقاء فكان

يرفع يديه حتى يرى سماء أبيه عليه
متنقى عليه (وظهر وجهه نحو
السماء) لحديث رواه مسلم
(في دعائه الذي صلى الله
عليه وسلم وهو اللهم أني عبدك
أضعفك) ورسل الممزة وتقطعها
(غيتا) أي مطروا ويسمي
الكلأ أيضا غيتا (ميتا)
منقطع من الشدة يقال غتاه
وأغاته (هنا) بالمد أي حصل لا
مشقة (رث) بالمد أي سهلا
نألفا معجوزة (غدا) بفتح
المهملة وكسر الهمزة المهملة
وقتها أي كثيرا والمغزير (مجال)
أي ديم البلاد والبيادق (مها)
أي صباقال سبع سبع أقال
من فرق إلى أسفل وساح سبع
أجازي على وجه الأرض
(عاما) بتشديد الميم أي شاملا
(طحا) بالتحريك أي طلق
البلاد مطروا (أنا) أي متصلا
إلى الخصب (الهممنا) التثنية
ولا تخلصنا من الغناطين (أي
الأسدين من الرحمة (الهممنا)
رحمة لا سباعا ذابولا بلاعولا
هدم ولا غرق اللهم اني أعاد
والسلامن اللواذ (الشدة
والجهد) بفتح الجيم المشقة
وضها الطاقة قاله الجوهري
وقال ابن خنيس المشقة
(والضنك) الضيق (ما) أي شدة
ومثلكا (لأنك) الاليلك
الهم انتب) يقطع الممزة (لنا)
الزروع وأردنا الضرع وأقنا
من بركات الصلوات رز علينا
من بركاتك اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واضكش

(ويجب أن يسارع في خضاعه إليه ومقابله بأرجحه من أخرج كفارهم حج فخر وغير ذلك)
كز كافر ودأمة وغسب عارية لباري الشافي وأجدوا الترمذي وحسنه عن أبي هريرة
مرفوعة نفس المؤمن معلقة بدنه حتى يقتل عنه (وبن تقي بن وصيه) لما قبله من تعيل
الاجر واقضى ذلك تقدم الدين مطلقا على الوسيلة لقول علي رضي الله عنه صلى الله عليه
وسلم الدين قبل الوصية وأما تعديها في الآخرة فلما أشبهت الميراث في كونها بالأعوض
كان في أخرجها من شدة على الوارث فغضمت حسنا في أخرجها كالأل التي تحسرى وفك حى بكلمة
أوالتي تقتضي النسوة أي فيعوي بأن في الاتهام وعدم التصديق وان كان مقبلا عليها (كل
ذلك) أي قضاها بن وأرجحه من تفرق وصيه (قبل الصلاة عليه) لأنه لا ولاية لأحد على
ذلك إلا بعد الموت والتمهيز وفي الرأية قبل غله والمستوع قبل دفنوه يؤيد كره
المعتصم كان في صدر الإسلام من عدم صلاته عليه الصلاة والسلام على من عليه يؤيد بقول
صلوا على صاحبكم إلى آخره كإباني في الخصائص (فان تعذرا بغاذه في المثل) لقضية
المال ونحوها (أخبر لوراه) أو خبره ان يتكفل به (له) بيان يعظمه أو يرفع به
رعا له من الأخفى أسبابه راء فغنوا لافلا تراقبل وقاه كإباني (وبن الأبرار في
تجهيزه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم أن يحبس بين ظهراني أهله رواه أبو
داود ولأنه أحد ناه وأفظ من التفسير قال أحمد كرامة ألفت نفسه (ان مات غير فمات)
وتيقن موته (ولاس ان ينظر بمن يحضر من ولي) أي وارث (وكثرة جمع ان كان قريبا
ما لم يحس عليه) أي الميت (أوتى على الحاضر بن) نص عليه لما يؤيد من الدعاء له إذا
صلى عليه (وفي موت فمات) أي بقية (بصفة) أو هدم أو خوف من حرب أو سبع أو ترمز
بذل أو غير ذلك وفيما إذا شئت في مربة حتى يعلم بموته بقينا (بأنضاف مدغبه وميل انه)
وذكر كرامة (واقعة) كفيه وأخبره عليه وغسبه سواد عذبه في الباقين وهو أقواها
لأن هذه العلامات دلت على الموت يقينا إذا في الشرح والرأية واعتدأ حلدوه وهو وجه
تأخيره إذا مات فمات أو شئت في موته (لاحتمال أن يكون عرض لمسكنة) مرض معروف
(ونحوها وقد بقي بعد ثلاثة أيام أو بالواقعة يعرف موت غيره) أي غير من مات فجاء أو شئت
في موته (بهذه العلامات أيضا وغيرها) كتة لخص خصيته إلى فوق مع ندى المجلدة (ويكره الذي
وهو لنداء بموته) نص عليه ونقل صالح لا ينبغي لحديثنا كوالتي فأن التي من عمل الجاهلية
رواه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعة والتي المعروف في عصر تنقله النساء بعده محرمه كإبيل
بما يأتي (ولايأس ان يسلم به أكاربه وأخواته من غير ذلك) لأعلام عليه الصلاة والسلام
أحباه بالتحريم في اليوم الذي مات فيه متفق عليه من حديث أبي هريرة وفيه كثرة المصلين
فصل لهم ثواب وتقع الميت (ذل الأجرى) فمن مات عشية يكره في يستوحده بل بيت
معه أهل (كالأضي كالألا يتركوه في يستوحده) يقولون بتلاعبه الشيطان (تتمه) قال
أحمد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن يموت يعرف في الجيبين ورواه الترمذي وابن ماجه
والترمذي وحسنه من حديث بن بريدة (ولايأس بتقبله والنظر إليه) عن يمان له ذلك ومنه
حال حياته (ولو بعد تكفيله) نص عليه لم يد شاة كالترا رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى رأته الأمروع قبل وقيل جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
أكشف النوب عن وجهه وأبكى والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهي قال في الشرح
والحدوثان بفتحان (فائدة) عرض الأديان على البعد عند الموت ليس عام لكل أحد

كنت غفارا فأرسل السجدة عليا من دارا) ٣٧٨ أي دنا من الحاجة وفي الباب غيره (ويكثر) في الخطبة (من الدعاء ومن

ولا ينبغي أن كل أحد يلبس من الناس من تعرض عليه الأديان ومنهم من لا تعرض عليه وذلك كله من فتنة الشيطان أحسن ما يذكرون على أغوار بني آدم وقت الموت ذكر في الاختيارات

فصل في غسل الميت وما يتعلق به (غسل الميت المسلم وتكفيله والصلاة عليه ودفعه متوجها إلى القبلة وله فرض كذا في) لقوله عليه الصلاة والسلام الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه متفق عليه من حديث ابن عباس وقال عليه الصلاة والسلام صلوا على من قال لا إله إلا الله رواه البخاري والدارقطني وضعف ابن الجوزي طريقه كما هو قال تعالى ثم أماته فأقبره ولا نرى في تركه أي الناس وهو تكلمت وحله وسبيله لنفسه وصرح في الذهب باستحبابه وأما اتباعه وما في قبضه البراء (ويكره أخذ أجره على شيء من ذلك) يعني النفل والتكفين والحمل والدفن قال في المبدع كراهية غسل الميت والمغارة أخذ أجره على شيء إلا أن يكون محتاجا فيه على من يستل مال فان تضرع على يقدر عليه (وباق) في الأجرة أما يخص فاعلم أن يكون من أهل القربة لا يجوز أخذ الأجرة عليه بل ولا الرزق ولا الجمالة على ما لا يتعدى نفقه كالصلاة والصيام والحج (فلا بد من غسل الميت من أمكن غسله لم ينشأ) وإن يخرج وبغسل تدارك الواجب غسله (إن لم يصف نفسه أو غيره) فإن خيف ذلك ترك بحاله وسقط غسله كالحية يتضرر به هقلت وهل ييم كالقود غسله بغسل دفنه أو لا ينشأ بأكله لم أر من تعرض له (ومثله) أي مثل من دفن بلا غسل أمكن (من دفن غيره متوجها إلى القبلة) فينبش ويوجهه إلى القبلة كالقود (أو) دفن (في القبلة عليه) فينبش ويصل عليه ليوحد شرط الصلاة وعدم المنازل وقال ابن شهاب القاضى لا ينشأ ويصل على القبر وهو مذهب الأئمة إلا أنه لا مكانها عليه (أو) دفن (في قبلة تكفيله) فيخرج ويكفن نص عليه كالقود في غير غسل استبرا كالقود واجب وهو التكفين ويصل عليه ولو كان قد صلى عليه لعدم سقوط الفرض بالصلاة عليه عرفنا بالماري وسعد بن شريح بن عبيد الحضري بن رجل أقيم وأصحابهم لم يغسلوه ولم يحضره كفنهم لقوامه أذن حبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه فخرجوه من قبره ثم غسل وكفن وسقط وصلى عليه (ولو كفن بحفرة) أهل ينشأ في موضعهم قال في الأنصاف (الأولى عدم نشأ) احتراמה (ويجوز نشأه لفرض جميع كسبه) كسفه) الحديث حار قال في النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بديلم دفن فأخبره فنفت فيه من ربه وأبوه قصه رواه الشيخان (و) كذا دفعه في بقعة خمر من بقة التي دفن فيها فيجوز نشأه لذلك (و) (أما جواره) لا تنو عليه مكره (الاشهاد) إذا دفن بمصره فلا ينقل عنه لغيره (حتى لو نقل) منه (ودايم) نسا (لأن دفنه في مصره) أي المكان الذي قتل به (سنة) لقوله عليه الصلاة والسلام تدفن الأحباش تدفن الأرواح فانه محمول على الشهداء لأن السنة في غيرهم دفنهم في مصره لعل عليه الصلاة والسلام بعضا من مقطوعون وغيره (وباق) ذلك متوجها (وحل الميت الذي دفن ببلد لغير حافة مكره) لما نقل عن عائشة أنها ماتت عبد الرحمن بن أبي بكر بالحيش وهو مكان بين وبين المدينة اثنا عشر ميلا ونقل إلى مكة أنت قبره وقالت والله لو حضرتك ما دفنتك إلا حيث ماتت ولو شهدتك ما دفنتك رواه الترمذي وهو محمول على أنها لم يرغبوا بحيا في دفنه أو أنه تأدى فإن كان لفرض جميع فلا كراهة في الموطأ من مالك أنه سمع غير واحد يقولان سعد بن أبي وقاص وسعد بن زيد ما نال بالمعنى لحمل إلى المدينة ودنبا وقال سفيان بن عيينة مات ابن عمرها نيا وأوصى أن لا تدفن هاها وان يدفن بمصر فذكر ما بن المنذر (ويجوز نشأه) أي الميت (إذا دفن اعذر بلا غسل

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) العاتة على الأجابة وعن عمر الدعام موقوف بين السماء والأرض - في صلى على نيك صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي (ويؤمن مأثور) على دعاه أمامه كالقنوت ولا يكره قول اللهم أمهرا ذاكره نحو المعالي قبل مطر وأعطرت وذكر أبو عبيدة أعطرت في العذاب (و) يستعمل (أما) (القبلة) نداء (أي أثناء الخطبة) لأنه عليه الصلاة والسلام حول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعوهم ويوجههم متفق عليه (يقول سر اللهم أنك أمرتنا) دعائك وعدتنا أحبا بك وقد دعوناك كما أمرتنا فأصحبنا كما وعدتنا) قال تعالى ادعوني أستجب لكم قال تعالى وإذا دعا أحدكم على شيء فاقب قريب أجب دعوة الداع إذا دعان وإن دعا غير فلا بأس (ثم يحول رداءه فيصلى الأيمن على الأيسر) يصلى (الأيسر على الأيمن) نصا لعله عليه الصلاة والسلام رواه أحمد وغيره من حديث أبي هريرة وماف بعض الروايات أن الخليفة تفتلها بأحجب ما به من ظن الراوي ولم ينقل أحد عنه عليه الصلاة والسلام جعل علاه أسفله وبعد تركه جميع الأوقات للثقل (وكذا) لناس) في عجول الرداء لأن ما ينشأ في حقه صلى الله عليه وسلم ينشأ في غيره صلى الله عليه وسلم وسلم حيث لا دليل القسوة خصه وما والنسب فيه القول بالحقول من الجلب إلى الخصب (و) يتركونه) أي الرداء محولا (حقه) يزعمون فيهم) لا لهم ولا

وواحدة اكم وهو ما علم من الارض ولم يقع ان يكون جبلا وكان اكثر ارتفاعا مما حمله وقال مالك الجبال الصغار والظراب جمع ظرب بكسر الراءى الزايسة الصغيرة ويطون الدوبة الا ما كن الخفيفة ومنايب الشجر اصرها لانه اضع لها رينا ولا تحسنا ما لا طاقه له لانه لا تناسب الخلال اى لا تكلف من الاعمال ما لا يطيق ويدعوك ذلك لزيادة رماه الموت والانهيار بحيث يتضرر بالزيادة قياسا على المطر (ومن) لمن مطر قول مطرنا بفضل الله ورحمته لانه اعتراف بفضل الله (وعمره) قول مطرنا (بنوه) اى كوكب (كذا) لانه كفر بنعمة الله تعالى كابل عليه خير الصبحين (ويصاح قول مطرنا) (في فوه كذا) لانه لا يقتضى الاضافة للكون ومن راي صحبا او هبت ربيع سأل الله تعالى خيره وتوفقه من شرو ولا مال سائل ولا تعوذ متعوذ بمثل الموتين ولا يسب الربيع العاصفة واذا سمع الاعد ترك الحديث وقال سبحان من يسبح الربعد بحمده والملائكة من خيفته ولا يصح بصرا بالرق النسي عنه ويقول اذا اقتضى كوكب ماشه الله لاقوة الا بالقوة اذا سمع نقي جدار او نباح كلب استعان بالله من الشيطان الرجيم واذا سمع صياح الديكة سأل الله تعالى من فضله وقوس قزح امان لاهل الارض من الفرقى كافي الاثره وروى عن ابيات الله تعالى ودعوى العامة ان غلبت حربه كانت الفتى والدعاء وان غلبت حضرة كان رخاء وسرور هديان قاله ابن حامد في امره

(اولى من اولد) لبقائه على الزوجية من الاعتدال والاحداث بخلاف ام الولد (واجنية) بشل امرأة (اولى من زوج) خروج من خلاف من منعها (و) اجنية اولى بشل امة من (سبد) الخروج من خلاف من لم يسلم له غسلها (والسيد احتى بشل عبده) لانه مالكه ووليه (و) ابقى لاحق للقاتل في غسل القاتل ان لم يره عددا كان القاتل اوطأ لباغته في قضيته ارحم بقتل في الفروع معناه ان ابي الماعلى قال ولم اجد من ذكره غير اوطأ بقتل لا بائنه ولم يذالك في المنتهى وليس لائم بقتل حتى في غسل مقتول (ولا في الصلاة) عليه (و) لافي (الدفن) الماسبق (وغسل المرأة احتى الناس به بعد وصيتها على ما سبق امها وان علمت ثم بقى اوان تزت ثم القرى نالته في كبرياء ويقدم منهن من يقدم من ال حال) فتقدم الاخت لمهم على الاخت لابي كافي ال جيل (وعتوا ولا تسواه كتبت اعيانها بنت استيا) لاسترواها بما في القرابة والمهرية (ثم الاجنبيات) بعد ذوات الرحم كافي ال حال (وفكل واحد من الزوجين ان لم تكن الزوجة ذمية تغسل صاحبها ولو) كان الموت (قبيل الدخول ولو وضعت) الزوجة (عقب موه) اى موت زوجها (أو) كان الموت (بعد طلاق ربيعي مالم تزوج) المرأة القهر وضعت عقب موت زوجها فلا تغسله لانها بائنه تزوج صاحب صلحة لان تغسل الشافي لومات ولا يجوز ان تكون غاسلة تزوجين فوقت واحد والاصل في تفصيل كل من الزوجين الاخر ما تقدم من وصية ابي بكر بان تغسله زوجها من غسل ابي موسى زوجته ام عبد الله ذكرها احمد قول عائشة لو استقبلت من امرى ما استبرأت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء رواء احمد ابو داود وابن ماجه واروى حابر بن زيد بان تغسله امرأته او موى عبد الرحمن بن الاسود امرأته ان تغسله رواء احمد بن مسعود وقوله ان لم تكن الزوجة ذمية اخر ازاء لو كانت كذلك فلا تغسله لانها ليست اهلانسه كما تقدم (ولا) تغسل (من البائنه لو في مرض موه) المخرى فغسلها لا قطع الزوجة وانما ورثت تقليدا عليه بقصد حرمانها (وبنظر من غسل منها) امها والزوجين (صاحب غير الموه) كافي الفروع وقاله الجهور العلماء وجوز في الانتصار وغيره بلالة والناس وانما لو يتوجه له ظاهر كلام احمد ونظر كلام ابن شهاب واختلف كلام القاضى في نظر الفرج متارة اجازة بلائقة تارة منه (وسيدوا مته وطئها ولا وام ولده كالزوجين) لكل منهما ان يغسل الآخر وينظر الى غير الموه (ويغسل) السيد مكاتبه ولو لم يشترط وطأها) لانه يلزم كفنها وموته تجهيزها ودفنها (وتغسله) اى تغسل المكاتبه سيدها (ان شرطه) اى وطأها لا باحتها له (والا) اى وان لم يشترط وطء مكاتبته (فلا) يساح لها ان تغسله لحرمتها عليه من قبل الموت (ولا يغسل) سيد امته المزوجة (ولا) امته (المعتدة من زوج) تبرع المصنف في ذلك صاحب الفروع واستشكل في الانصاف وقال في تصحيح الفروع ومعناه ايضا في الانصاف الذى يظهر ان هذه المسئلة من جهة كلام ابي الماعلى والا كفى يقال لا يغسل السيد امته المزوجة والمعتدة من زوج ثم يحكى خلافا الاول به فيما اذا اجتمع زوج وسيدان اى قال فيقال الصحيح من المذهب صفغسل السيد لامة المعتدة والمزوجة وهما الذى قدمه المصنف او الماعلى بقول لا يغسلها قال وان لم يحمه على هذا يحصل التناقض (ولا يغسل السيد) المعتق بعنها) لحرمتها عليه قبل موتها ومنها المشتركة (ولا يغسل) (من هي فاستبرأوا حب) ساه على انه لا تغسله المعتدة لانها في معناها (ولا تغسله) اى لا تغسل لامة المزوجة او المعتدة من زوج او المعتق بعنها او من هي فاستبرأوا حب وسيدها ووفيه في غير المعتق بعنها ما تقدم (وان ساه له اثار ب) اموال الاولى لهم غيره (دفعه واحد منهم بغيره) كفر وطاعون (ولم يكن يجيزهم

فلا يقله ميت ولا جنازة ولا قبر
 مشتقق من جن من باب خوب اذا
 ستر (بسن الاستعداد الموت)
 بالتوبة من المعاصي وان خروج
 من القظام (و) بسن (الاكثر
 من ذكره) أي الموت فحدثت
 اكثر ومن ذكر هاتم القذات
 أي الموت بازال الحصى (و) تسن
 (عبادة) مريض (مسل) لحديث
 أي مريض مريضوا حتى يجب
 للمسلم على أخيه بالدعاء لموت
 العاطس وأما العبادة وأما
 المريض وأما الجنائز متفق
 عليه وبغير عبادة ذي (غير
 ناصبه أو لا قال في التوابع غير
 عبادة (و) بسن) هجره
 (كشاهر بمصيبة) فقل تسن
 عبادة اذا مرض لم تدع ويؤوب
 وعلم منه ان غير المتجاهر بمصيبة
 يعاد وانراة ترك جل مع أمن
 الفتنه وشرع العبادة في كل
 مرض حتى لا يمدح ويحدث
 ثلاث لا يمدحون غير ثابت (قيا)
 قال في الترمذي وشو جاح اختلافه
 باختلاف الناس والعمل والقرائن
 وظاهر الحال وتكون العبادة
 (من أول المرض) الحديث وانذا
 مرض فمدحون يحكون (بكرة
 وعشا) بغير ما أحسنه من قرب
 وصل النذر ليس هذا وقت عبادة
 (و) تكون (فدفعان اسلا)
 لانه أدق ما عاقد (و) بسن لعائد
 (نذ كبره) أي المريض غموا
 كان مرضه أو لا (التوبة) لانه
 أحوج اليها من غيره وهي
 واجبة على كل أحد من كل
 ذنب في كل وقت (و) نذ كبره
 (الوصية) الحديث ابن عمر روى عا ق امري مسلم له شيء اوصي به ميت بلتين الواحدة مكتوبة عنه متفق عليه (و) يدعو) كاشد

دفعوا واحدة فاستحب أن يبدأ بالآخر فالأخوف ثلاثا بقصد تناخه (فان استروا) في الخوف
 أو علمه (بدأ بالاب ثم الابن ثم الأقرب فالأقرب فان استروا فالأخوف والاعمال المستوي
 تقدم أفضلهم ثم أسوأهم) ان استروا في جميع ذلك فالتقديم (بقربة) أي يفرق بينهم فحق
 خرجت له القرعة قدم لمدح المرحوم (و) رجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين (من
 ذكر واتى لانه لا حكم له بغير دليل ان ابراهيم بن النبي عليه الصلاة والسلام غسله النساء
 (ولو) كان دون السبع سنين (بلحظة) لكل منهما (من عورته ونظرها) لانه لا حكم لها
 قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه ان المرأة تغسل المني الصغيرة فتغسله مجردا من غير
 ستره وتغسل عورته وتغسل رجليها (وايس له) أي الرجل (غسل ابنة سبع) سنين (فاكثر ولو)
 كان (محرما) لها كايها أو ابنا أو أخيا لا يباح له غسله ولا يباح له النظر الى عورتها المتظففة اشبهت
 بالثالثة (والله) أي وليس قرأه (غسل ابن سبع) سنين (ولو) كان (محرما) لها لما تقدم
 (غير من تقدم فيها) من تغسل الرجل (و) حتموا مته وتغسله لها (وان مات رجل بين نسوة
 لا رجل مهن) من لا يباح له غسله بان لم يكن زوجا ولا أماء مع محائل (أو عكسه) بان
 ماتت امرأة بين رجال (من لا يباح لهم) أي إلى حال غسله أي الميت بان لم يكن فيه زوجا
 ولا سدا حاجته لما روى عطاء بن ربيعة عن ابنة النبي صلى الله عليه وسلم قال فاما ماتت
 المرأة مع الرجال ليس بينها وبينهم محرر قيم كانهم الرجال ولانه لا يحصل بالنسب من غير من
 تغتلف ولا لانه الخاصة بل ربما كثرت (أو) ماتت (خفي مشكل) له سبع سنين فاكثرت
 ولم تحضره أمه (ع) لما تقدم (محائل) من خرقه ونحوها بالعبادة في يد قيمها أي الميت في
 الصور الثلاث حتى لا يسه (ويحرم) أن يقيم (بدونه) أي دون المحائل (لغير محرم) لما فيهم
 المس (و) رجل أولى يقيم خفي مشكل من امرأة اذا ماتت الحنثي بين رجال ونساء لان
 الصنفين قد شتر كاف المحذور وما تزا رجل فضيلة كدورية لكن اذا ماتت المرأة مع الرجال
 وفيهم مهي لسهولة علمه الفصل وياشر ونص عليه وكذا الرجل يموت مع نسوة فيهن صغيرة
 تطيق الغسل ذكره في شرح الهداية ه قلت وكذا الحنثي يموت مع رجال أو نسوة فيهن صغير
 أو صغيرة تطيقه (وان كانت له) أي خفي المشكل (أمة غلته) لانه ان كان أنثى فلا كلام
 وان كان ذكر أقلامه أن نفسه

فقطيل وان أخذ في أي شرع (فغسله) ستره عورة وجوبا وهي ما بين مفرجه وركبته
 قاله في المبدع وغيره وفي الانصاف على ما تقدم من حداتها انتهى وعليه نفس من ابن سبع إلى
 عشر الفرجان فقط حد ارا من النظر اليها لقوله عليه الصلاة والسلام لم يلأ تلمر زحفك
 ولا تنظر الى فخذي ولا ميت رواه أبو داود (لأن له دون سبع) سنين فلا بأس بغسله
 مجردا لما تقدم (تخرج من ثيابه نذا) لان ذلك أمكن في نفسه والبالغ في تطهيره وأسنه
 بغسل الخي وأهون له من التحميم ان شغل خروجه وجماعه ولقد اجماع دليل قوله لا تدري
 أي مجرد الذي صلى الله عليه وسلم كما يجرى دمونا أو الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم
 به وأقرهم عليه ذكره في المبدع (الا انني صلى الله عليه وسلم فلا) فانهم ما تخففوا ولهم
 يجرؤونه أو لا أرقم الله تعالى عليهم الترمذي ما منهم رجل الا وقتنه فصدروه ثم كلهم مكلم
 من ناحية البيت لا يدرون من هو ان غسلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه فقاموا الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميص يصون الماء فوق القميص ويدلكون
 بالقميص دون أيديهم رواه أحمد وأبو داود ولأن فضله كلها ظاهرة فغسلت قميص
 قميصه (ولو غسله في قميص خفيف واسع الكمين حاز) قال أحمد يعني ان يغسل وعليه
 (الوصية) الحديث ابن عمر روى عا ق امري مسلم له شيء اوصي به ميت بلتين الواحدة مكتوبة عنه متفق عليه (و) يدعو) كاشد

توب يدخل يده من تحت الثوب وإن لم يكن واسع الكمين فوجهه ان يفتقر رأس الدخاير
 ويخيل يده منها (و) سن (سنة) أي الميت حالة النفس (من الميوت) لا يريها
 كأنه عيب يستمر في حياته أو تظهر عورته وكان ابن سيرين يستحب أن تكون البيت
 الذي يغسل فيه مظلما ذكر ما جدوا بنفيل (تحت ستر أو سقف ونحوه) تنكبه لئلا
 يستقبل السماء عورته (ويكره النظر إليه) أي الميت (لغير حاجة حتى الفاسل فلا ينظر إلا
 ما لا بد منه قال ابن عقيل لأن جميعه صاعرة) أكراما له (فلما شرع سرجه) أي ما لا تنكبه
 (انتهى) قال فخرج نظره ولا يجوز أن يحضره إلا من يمين في أمره فقله عنه في المبدع (و) كره
 (أن يحضره) أي غسله (غير من يمين في غسله) لأنه ما يحدث ما يكره ما لم ينظر منه على
 أنه لو رجع ظهر من شيء فوق الظاهر من غير أن يغسله فيكون قضعة والمأخوذ فيه أعمى إلى
 حضوره بخلاف من يمين الفاسل بسبب ونحوه (الأول فله الدخول عليه كيف شاء) قاله
 القاضي وابن عقيل (ولا ينظر وجهه) نقله الجماعة في الحديث المروي فيه لأصل له (ويستحب
 خضبه بغير جل ورأس امرأة ولو غرثا شين بجماء) تقول أنس أصمنا وجونا ثم ما تنسعون
 بمراسمكم (ثم يفرغ رأسه برفق في أول غسله إلى الخصر من جلوسه ولا يشق عليه وبه يهرط
 غير حامل يده) ليعرج ما يبطئه من نجاسة بخلاف الحامل يغير رواه الجماعة إلا أنه لا يذوق
 الجمل (عصر أليفيا) لأن الميت في محل الشفقة والرحمة (ويكره صب الماء حينئذ) لينذهب
 ما خرج ولا يظهر رائحته (ويكون ثم) أي هناك في المكان الذي يغسل فيه (محور) على وزن
 رسول لئلا يتأذى برائحة الخارج (ثم يلف) الفاسل (على يده خرقة خشنة أو يدخلها) أي يده
 (في كيس فضي بها أحد فرجيه ثم) يخلو خرقة (ثانية للفرج الثاني) فيضيق بها الزالة القمامة
 وطهارة الميت من غير قمد أي القمامة قال الفاسل واعتبر بكل فرج خرقة لأن كل خرقة خرج
 عليها شيء من النجاسة لا يمتد بها إلا أن تغسل وتطهره من النجاسة وغيره ما تنكبه خرقة وقاله
 المحدث (ولا يجل من عورته من سبع سنين فأكثر) فيبرحائل (ولا ينظر إليها) لأن
 الظاهر يمكن بدون ذلك فاشتمل الحياة وذكر المروزي عن أحمد بن علي بن غسل الي
 صلى الله عليه وسلم لم يعل يده خرقة حين غسل فرجه (ومستحب أن لا يمس ساقيه إلا بالخرقة)
 تغسل على مع النبي صلى الله عليه وسلم وليا من مس العورة المهرم عنها ذكره في المبدع
 لئلا يذوق الفاسل ثلاث خرقتين السيلين والثالثة ليقية يده (ولا يجب فعل الفاسل فلو
 ترك) الميت (تحت ستر أو نحوه) مما يصب منه الماء (وحضره لئلا) وهو المسلم العاقل
 (وولي) غسله (ومضى زمن عكن غسله فيه) يعني وعمل الماء (مع) ذلك وأجاز أن التقصد
 تعميم الماء وقد حصل كالمى وهذا مردع سابق فيما أذات امرأة ابن زحال وعصمه (ثم
 ينوي) غسل الميت بعد غير بدو عورته وتحيته (غسله) لتستبرأ النسبة من الميت وقيام
 الفاسل مقامه (وفته) أي الفاسل (فرض) فلا يصح غسله بدو من الحديث إذا الأعمال بالنيات
 لكن هذه شرطاً أن يبعثها تقدم (وكذا تعميم يده) أي الميت (به) أي بالماء فإنه فرض
 كالمى (ثم يمسح) الفاسل فيقول بسم الله لا يقرم غيرهما فقامها (وسكبها) أي التمسح هنا
 (سك) تعميم وضوء وغسل (حي) فتجمع الذكر وتسطهوا أيقاس على الضوء (ثم يغسل)
 الفاسل (كفيه) أي الميت نديا كغسل المني (ويستحب غسل ما عليه من نجاسة) لأن المقصود
 تطهيره ولا يحصل إلا ذلك فلو تمتمت في ما سبق في المني لا يجب غسل النجاسة قبل غسله لأن
 لم تمنع وصول الماء لما تقدم من أنه يرتفع حدث قبل زوال حكم خبث (ولا يكفي مسحها) أي النجاسة

والإخلاص والمعوذتين وقول
 اللهم اشف عبدك نيكاً
 عدواً وعشيقاً إلى الصلاة ولا
 بأس ظهوراً إن شاء الله تعالى
 ومع ابن سيرين عليه السلام
 عاده عليه الصلاة والسلام فقال
 بسم الله أرسل من كل شيء يؤذي
 من شر كل نفس أو عين حاسدة
 الله شفيك باسمه أرسل
 (و) سن (أن لا يغسل) العائد
 (الجلوس) عنده لأخبار ومنع
 بعض تصرفاته (ولا بأس بوضع
 يده) أي العائد (عليه) أي
 المريض نهر الصبيح كان يعود
 بعض أهله ويمسح يده اليمنى
 ويقول اللهم رب أنس أذهب
 البأس واشف أنت الشافي
 لا تشاء لا شفاء لك شفاء لا يدور
 سقما (ولا بأس) بالمبارصين
 بما يجد بلا شكوى) لحديث إذا
 كان الشكر قبل الشكوى فليس
 بشك وقوله تعالى حكاية عن
 موسى عليه السلام لقد أقمنا
 سفرنا هذا نصيباً وقوله عليه
 الصلاة والسلام في مرضه أحذى
 مضوا أجدى مكر و بالولياس
 يشكوا عند الله (وبني) المريض
 (أن يحسن ظنه بالله تعالى) تلبر
 الصبيح عن أبي هريرة روفوا
 أنا عند ظن هدى بن زاذ أحمد
 أن ظن في خير الله وإن ظن شر
 فله وعن أبي موسى روفوا من
 أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن
 كره لقاء الله كره لقاءه ويطلب
 رجاءه قدمه في الفروع وفي
 الصبيح يطلبه بخوف لجله على
 العمل ونصه وينبغي المؤمن أن
 يكون رجاءاً وخوفاً واحداً زاد
 في رواية فابها غلب صاحبها

ويسحب له الصبر والرضا (و) يكرم (تقوى الموت) تزل به ضرر الموحدين لا يفتن ٣٨٤ أحكم الموت عن ضرر أصابه فان كان

لا بد فاعلا فليقل اللهم أحسني ما كنت المباحة خير الى وقتي اذا كانت الوفاة خير الى متقن عليه جرى على الصالح ولا يكره اذا أردت بسادك فتنة فاقم شئيك البك غير مفتون ولا تفتي الشهادة (و) بكر (قطع السور) داء ممر روف (ومع خوف تلف) بقطعه (بحر) قطعه لانه يمرض بفسه له الكفة (و) مع خوف تلف (بتركة) بلا قطع (ساح) قطعه لانه داء (ولا ييب التداوى) في مرض (و) لوطن نفسه (اذل النافع في الحقيقة والضرر) داء (و) نه تعالى والقول لا يفسد بذه (و) كره أي التداوى (أفضل) نصالته أقرب الى التوكل وتبلى الصدق وحدث ان الله أنزل الداء على العلاء وحمل السك داء داء فتداوى واولا تندلوا بالسرور الارقية للارشاد ويكره ان يستحب سلم ذمبالا ضرورة وان باخذ منه دواء لم يمين مفرداته المباحة (ويحرم) داء (بحر) من ما كره وغيره ولو بصوت طهارة لم يسمو ولا تندلوا ويحرم ويدخل فيه ترواق فيه علوم حيات وأنحسر ويحذر ببول ابل نصا فخير ونمات فيه سمه ان ظلمت الصلاة مع استتماله (و) يباح كتبه (ر) ان يانه (و) كتب (ذ كرا) يا فاعلا لعسر الولادة يمرض ويضيقه أي الحامل والمرضى نصا لقول ابن عباس ولا بأس بالميمو فحرم القيمة وهي عود أخرى تعلق (واذ نزل) بالثناء المفعول (به) أي المريض لقبض روص (سن تعاهد)

(ولا وصول الماء اليها) بل لابد من الغسل وسوله كانت على السيلين أو غيرها لكن قال في مجمع البحرين قلت فان لم يتعد الخارج أي من السيلين موضع العادة لقياس الغسل اليه يكتفي فيه الاستجمار (وسحب ان يدخل أصبعه السانق الاياه عليها خرقه) سبانه ليد وكراما لبت (خشنة مسولة بالما بين شفتيه فيسح أسنانه) في (مضرب) يوقفهما (لأنه لا على تلك الأعضاء الا الأذى (ولا يدخله) أي الماء (فيها) أي القم والقف لانه انزل وصل الى حرقه حرك الحفاصة (و) يسحب ما تحت أطرافه) من روض (يعود) لمصل الماء الى محله (ان لم يكن فلها) فان أمكن فلها (وليس) الغسل (ان روضه في أول غلته كوضو حديث) لما في الصحيح ان اني صلى الله عليه وسلم قال لا موطئة في غسل ابنته ابدان بامتها وموضع الوضوء معها وظاهره انه عرس رأسه قاله في المبدع (امثلا للمخضفة والاستشفاء) لانه لا يؤمن منها ووصول الماء الى حرقه فيفضي المائلة وبعاصم منه الانحمار وبهذا علل أحد قاله في المبدع ويحل كون الوضوء في الغسل الأولى دون باقي الغسلات (ان لم يخرج منه شئ فان خرج) منه شئ (أحد وضوءه) قال في المبدع وهو مصحب لقيام موجب وهو زوال العقلة وظاهر كلام القاضى وابن ازغوى أنه واجب (ويأتي حكم) عادة غسله (اذا خرج منه شئ) ويجزئ غسله مرة كالملى (وكذا الوضوء) الغسل (ومضى) وغسله في ماء كثيرة واحدة (فانه يجزئ كغسل الملى) ويكره لاقتصار عليها (أي على المرة الواحدة في غسل المستخص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام اغسلها ثلاثا وخمس (و) ين ضرب سدر وغشوه) كطعمي (قبض برغوة) ينثبث المر (رأسه) وحيته فقط (لان الرأس أشرف الاعضاء ولهذا حمل كشفه شعار الاحرام وهو مجمع الحواس الشريفة ولان الرغوة تزيل الدرن ولا تتلف بالشعر فسامان تغسل بها الجمجمة لتزيل الرغوة) يمر جرى الماء عليها لحلاف نقل السدر (و) يغسل راق (بذنه بالذخ) أي نقل السدر (و) يقوم انطعمي ونحوه مقام السدر (لما هو الاثني) (ويكون السدر في كل غسلة) من الثلاث فكثر واعتبرا من حملان يكون السدر يسرا وقاله الذي جعل عليه اصحابنا ليجمع بين العمل بالغير ويكون الماء بما في اعطالته وقال القاضى (و) بان الخطأ بغسل أول مرة بما هو سدر ثم يغسل عقب ذلك بالماء القراح فيكون الجميع غرة واحدة والاعتدال بالآخر منها لان أحدثه غسله يغسل الجنابة ولان السدران كثر سلب الطهور به وان لم يغفر فلا فائدة في ترك سدر لغير (و) سن تيامنه فيغسل شقه الايمن من نحو رأسه الى شحور جلبيه يد اصفية عنقه ثم يده اليمنى (اليد الاكف ثم) كتفه وشق صدره ونحوه وساقه (الى الرجل ثم الايسر كذلك) لقوله عليه الصلاة والسلام ابدان عيانهما ولاه مسنون في غسل الملى كذلك (و) يغسل الغسل (على جنبه مع غسل شية) فيرفع جانبه الايمن ويغسل ظهره وركبه ونحوه ويغسل بجانبه الايسر كذلك ولا يكره على وجهه (اكرامه) (ثم يغسل الماء القراح على جميع يده فيكون ذلك غسلة واحدة) يجمع فيها بين السدر والماء القراح كما تقدم عن القاضى راق الخطأ (يغسل ذلك) المذكور فيما تقدم (ولا نا) لقوله عليه الصلاة والسلام لثلاثة (في غسل ابنته اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعة) ان رأت ذلك بما هو سدر (الان الوضوء) يكون (في المرة) (أولى فقط) من الغسلات ان لم يخرج شئ (وتقدم عن) الغسل (في كل مرة يد على بطنه) برفق اخراجهما شطف وامت من فساد الغسل بما يخرج منه بعد (قال المبتق) البت (بالثلاث) غسلا (غسله الى سبع) لما تقدم (ما لا يفتي بسبع) غسلا (قالا في غسله شئ) بنى (لقوله عليه الصلاة والسلام اغسلها ثلاثا أو خمسا أو سبعة) أكثر من ذلك ان رأتين (ويقطع على وتر) لحديث ان الله ويزحب الوتر (من غير إعادة وضوء) فانه في الأولى خاصة كما تقدم ان لم يخرج شئ (وأن خرج منه)

فراق أهل المريض به واتقاهم حتى تعالى (بل ساقه) أي المريض (بماء أو شرايبو) (تعاهد) فتدب شفتيه بقطعة (لا طافا من ترجمين

مونا كما لا اله الا الله وأطلق على
الخصم من حيث لانه واقع به لاجل
ومن عباد مرقع من كان آخر
كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
رواه احمد وصححه الحاكم وانقص
عليه لان اقراره باقرار الاخرى
(مرة) تصلا واختار الاكثر ثلاثا
(ولم يزد على ثلاث لان يتكلم)
بذلك ثلاث (في يده) أي التلقين
ليكون آخر كلامه لا اله الا الله
ويكون (رفيق) لانه مطلوب في
كل شيء وهذا أوله وذكر أبو
المعالى بذكره التلقين من الورقة بلا
غير (و) يس (قرأه) التلقين
(و) قراءة (يس منه) أي المختصر
لحديثه اقرأ على مونا كما يس
رواه ابو داود وصححه ابن حبان
ولانه يسهل خروج الروح
(و) يس (توجهه الى القبلة)
على جنبه (لا عين) حديث أبي
قتادة أخرجه الحاكم والبيهقي
وصححه الحاكم وروى ابن حنيفة
أمر أصحابه فندموا ان وجوههم
الى القبلة وروى عن فاطمة
(مع سعة المكان) لتوجهه على
جنبه (والا) بان لم يتسع المكان
لذلك بل ضاق جنبه (في يلق)
(على ظهره) وانحصار الى القبلة
كروحه على المغتسل زاد جماعة
وتفرع رآه قليلا ليصير وجهه
الى القبلة دون السجدة (ويحيى)
ليرى (ان يشغل) به (بان)
يشغور في نفسه انه سقيم من
مخاوف الله تعالى وانه تعالى غنى
عن عباداته وطاعته وان لا يطلب
العباد والاحسان الا منه وان
يكون تراءيا من حاضر الذين من
الفساد والذكور وان يساد بالي

أي الميت (ثنى) من السيلين أو غيرها (بذل ثلاث أعيد وضوءه) كمال في شرح المبدع
والمنتهى وهو ما كان يجب المسبق اذا حدث بنفسه لتكون طهارته كاملة وعنه لا يجب
الوضوء (ووجب غسل كل مخرج) منه شيء (السبع) المسبق لان الظاهر ان الخارج أعما
كر والار يغسلها من أجل توضع النجاسة ولان النفس من غسل الميت أنه يكون خاتمة أمره
الطهارة الكاملة الا ترى ان الموت جرى مجرى ذوال العقل والافرقين الخارج من السيلين
وغیرها وعنه في الدم وأيسر (وان خرج منه) أي الميت (ثنى من السيلين أو غيرها) ما
السبع غسلت النجاسة لما تقدم وتقدم كلام جميع العرب في اجزاء الاستعداد (ووضي)
لما تقدم (ولا غسل) أي لا يداغ فيه بعد السبع لظواهر الخبر (يصح) بحشوه) أي المخرج
(بالطين أو بغيره) أي النطق) كما فعل السخنة لانه في معناه (فان لم يسكه ذلك) أي
الحشوية القطن أو التلميم) (حش) الخمل (الطين الخمر) بضم الخاء أي الخالص (الذي له قوة)
يسهل الخمل) ليعتج المخرج (ولا يكره حشو الخمل أن لم يسكه) فدا ما لم يحسبه اليه (وان خيف
خروج شيء) كدم (من منافذ وجهه) كضمة وانفه (فلا بأس ان يحشى بقطن) دما ذلك
المفسدة (ولن يخرج منه) أي الميت (ثنى بعد وضوءه في كمانه ولفها عليه حمل ولم يعد غسل
ولا وضوء سواء كان ذلك (في الساعة أو قبلها) وسواء كان الخارج قليلا أو كثيرا فدعا الشفة
لانه يحتاج الى الخواصة وادفع غشيه وقطع سيرا كفاه وتحققها أو ابد الخافيا خروفت وهو
مختلف السنة ثم لا يؤمن مثل هذا بعده وان وضع على الكفن وان لم يلف خرج منه شيء أعيد
غسله قاله ابن عديم (وبس ان يشهد) الفاسل (في القبلة) (الاخيرة) كقورا) لقوله
عليه الصلاة والسلام واحمله في الآخرة قافرا متغيا عليه ولا يمس بالحميم ويبرده
وطيبه ويطرحه المولود (و) ان يحصل في الآخرة (مدرا) كسائر الفضائل لما تقدم
(وغسله) أي الميت (بالماء البارد أفضل) لان المغسول رخصه ولم يرد به السنة (ولا بأس
بغسله بماء حار) ان احتجج بالهاتفة برد أو ستر لوزل الاله واسعه ابن حنبل لانه بقي
ملائق بالماء البارد (و) (لا بأس) (خلال) ان احتجج اليه لانه لا يفسد لان ازالته مطبوعة
شرعا (والأولى ان يسكون) الخلال (من شمرة لثمة كالصفاق) بالفتح الخلال بلغة
أهل الشام قاله الأزهري (وغوه مما بقي ولا يصرح) لانه يؤذى الميت ما يؤذى الحي (وان
جعل) الفاسل وغوه (على راس) أي الميت (قطنا حن) لشربه (وبزبل) الفاسل (ما يانفه)
أي الميت (وصحانه من اذى) تكميلا لطهارته (و) (لا بأس) بفسله (ب) اشنان ان احتجج (البن)
أي الماء الحار والخلال والاشنان لوسخه (والا) بان لم يصح (البن) (كره في الكل) لان
الاستغناء به ومع عدم الحاجة يكون كالغسل وان كان الميت شعابا به حيا أو غوثا أو أمكن
تدبيرا بالتليز والماء الحار فعل ذلك ازالة للثمة (وان لم يكن) ذلك (الأصفر تركه بحاله)
دفعاً لأذاه (فان كان) الميت (على صفة لا يمكن تركه على التعش الاعلى وجهه بشعر بأثمة)
ترك (في تابوت أو ترك في التعش) تحت مكبة كما يصنع المرأة) ستر لذلك (وباق في فصل
الجل) أي جل الميت (ولا بأس بغسله في حمام) نص عليه في روايته هنا وكالي لكن ان كان
الماء حاراً كرهه ملاحة (و) (لا بأس) (بمخاطبته) أي الغاسل (له) أي الميت (حال غشيه فهو)
انقلب برجلاته) اقوال المعطل وهو محضن النبي صلى الله عليه وسلم أرحقني فقد قتلت
وتبين في اجسادنا يتنزل على وقال على لما يجد من النبي صلى الله عليه وسلم ما يجد من سائر
الموتى يارسول الله طيب حيولمينا (ولا ينقل غشيه) أي الميت (بفضل ما مضى له فان لم يجد
غيره تركه حتى يبرد) قاله احمد ذكره الخلال (وقهش شارب غير محرم وبسمل انظاره ان طالا

فمن يته ويتعمد عليه ويحافظ على الصلوات واحتساب العبادات ومبصر على ٣٨٥ مشتق ذلك ويحفظ في ختم عمره بكل

الاحوال ويشاهد نفسه بوضو
تقليم ظفر وأخذ عانة وشارب
وايط (و) ان (يعتد على الله
تعالى فليس يجب) من يسه
وغرم (و) يسه (يعتد بونه
وتفرقه وسننه ونحو غسله
والصلاة عليه وعلى غيره بالغ
رشيعن اولاده (الاربع في
نظرة) من قرب سوا حنبي لانه
المصلحة (فاذا مات من تقبضه)
لان عليه الصلوات والامام اغض
بابه وقال ان الملائكة يؤمنون
على ما تقولون ورواه مسلم وثلا
يقع من ظفره وياه ما الظن
(ويباح) تقبضه (من محرم
ذكر او انثى) وظاهره لا يباح
من غير محرم واصله ان الذي
لمس او نظره لا يجوز من لعمرة
حكم بخلاف غيره ففضل وطفلة
وتقبض ذكر كذا في كروا نبي
لا نبي (وبكره) تقبضه (من
حائض وحبيب وان يقربا) أي
الحائض وانجب لم يحدث
لا تدخل الملائكة بيته في حجب
(وبسن) عند تقبضه (قول
بسم الله وعلى وقادر رسول الله صلى
الله عليه وسلم) فصلا ورواه
البيهقي عن بكر بن عبد الله المزني
ولقبه وعلى ملة رسول الله صلى
الله عليه وسلم (و) يس (شد
لحيه) بصلابه أو نحوها فجمع
لحيه ويربها فوق رأسه ثلا
يقع منه مفتوح فتدخله المروم
ويتشوش خلقه (و) يس (تلين
منه صل) برذرا عني إلى عضديه
ثم ردها ورد أصابع يده إلى
كفيه ثم يسلطها ويرتفع إلى

وأخذ شعره عليه) ذلك تغليف لا يتعلق بقطع عضو أو شاة لا الأوساخ والادرات ويصعد
ذلك البومات وسق القطرة (ويجمل ذلك) أي ما أخذ من الشارب والاطفار وشعر
الابطين (مع) أي الميت (كعضو يقطع) لما روى أحد في مسائل صالح عن أم عطية قالت
تفصل رأس الميتة من المقطع من شعرها في أيديهم غسلوه ثم رده في رأسها ولان دفن الشعر
والقطر مستحب في حق الحي حتى الميت أولى (وبادغسله) أي غسل ما أتت من الميت
من شعر شارب والاطفار وشعر رابط لقلول أم عطية فيما تقدم غسلوه ثم رده إلى آخوه (لانه
جزء منه) أي الميت (كعضو) من أعضائه (والمراي يصب) إعادة غسل لما أخذ كالذي
انفرو ع لالا اكتشافه أولا (وان كان الميت مقطوع الرأس أو) كانت (أعضائه مقطعة
لفق بعضها إلى بعض بالدهن والطين المحرسي لا يبين تشويهاً من يقبضها) أي أعضائه
الميت (ثم يجمع له شكل من طين ولا غيره) لانه تصوير (وان كان في أسنانه شيء) منها
(يعرك) ويخفف سقوطه ترك (بجمله) ولم يزع ونص لم يربط بذهب (كالميت) (فان سقط) شيء
من أسنانه أيت (لم يربط به) أي بالذهب لعدم المباحة له وحمل مع الميت كما تقدم (و) يؤخذ
أي ما على سنن من ذهب كان مربوط به (ان لم يسقط) سننه بسبب ذلك والترك حتى ييبس (ومحرم
خلق شعره) لما في من لمس عورته ورعا احتاج إلى نظرها وهو محرم فلا ترك من أجل
مندوب (و) محرم خلق شعر (رأسه) لان ذلك انما يكون لانه أو نسك والميت لا نسك عليه
ولا يزين (و) محرم (خنه) ان كان أظف لانه قطع لبعض مضمون الميت ولان التصديق
قد زال ولان المقصود من الختان تطهير من العبادات وقد زال ذلك بموته (ولا يرح شعره) قال
القاضي بركه) لما فيه من قطع الشعر من غير حاجة إليه وروى عن عائشة أنها أمرت بغير
يسرحون شعر ميت فخيرهم من ذلك وقالت على م تصور ميتكم أي لا تسرحوا رأسه بالمشط
لانه يقطع الشعر وينتفخ (وبقي عظم نحس جريحه) الميت قبل موته (مع مثله) وتقدم في
احتساب العبادات (وتزال) صوق) بفتح اللام ما يماصق على الجرح من الدوام ثم أطلق على
الفرقة ونحوها اذا شدت على العضو لئلا يذوي قاله في الحائض (فصل واجب قبيل ما تمها)
ليحصل تمام الدين بالفصل والكل (فان خيف من قلها مثله) بان خيف سقوط شيء من الميت
بأزالته أو نحوه (مسح عليها) بكسرة على (ولا يبيح خاتم ونحوه) كالتفليل (ولو يرد كحلقة في
أذن امرأة) لان في ترك ذلك منه إضاعة لعل من غير غرض بهج (ولا يزال عنه) أظف
ذهب) لما في رآله من الشاة (وباقى خالبا وبسن ضفر شعر المرأثة ثلاثة قرون أي مضار
قربها وناسمها ووسل خلفها) لقول أم عطية لعنصرنا شعرها ثلاثة قرون والقبض خلفها
رواه البخاري (فيل) الامام (أحد في المروم عوف تغلي فات كرم شيدا) لانه بدعته خصوصاً
مع ما ينضم إليه في هذه الأمانة (فاذا فرغ) القائل (من غسله تشقه بنوب قد) لانه هكذا
فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم وثلاث لست كنهه ففعله (ولا يتنحس ما تشقه) الميت من نوب
أو نحوه (لعمد نجاسة بالموت يحدث سبعون الله المؤمن لا يتنحس) (ومحرم ميت كرو) أي يحرم
(حي) لبقا حرامه (فيجب) لحرم الميت (ما يجب) المحرم (في حياته لبقا) لحرم لكن لا يجب
النداء على الفاعل به (موجب القدية) لوقعه (حي) فأولاً له أحد المخطأ أو طيه أو طوق رأسه
لم تكنه القدية (وبستر) المحرم (على تشبه شيء) كقبره (ويكفن في ثوبه صفا) لما في الصبيحين
من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في محرم مات غسلوه بماء ودر وكفنوه في

فأولها (و) بسن (متره) أي الميت (يثوب) الحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام حين توفي سجد بثوب حسرة واحترابه وصونا عن الخواص وبقى جمل أحد طريقه فمقت رأيه ولا رحمت وجليه ثلاثا يكتشف (و) بسن (وضع حديثه) كراهة وسكين (أو ثوبها) كقطعة طين (على بطنه) لما روى البيهقي أنها ماتت على أناس عند هنيئ الشمس فقال أناس ضلوا على بطنه حديثا وثلاثا يتفخ بطنه وقد بهضمه وزنه فغو غمر بن درهما وصان عنه مصنف وكتبه وحديث وعلم نافع (و) بسن (وضعه على سرير غسله) حديثه عن الخواص وندوة الأرض (متوجها) إلى القبلة (محمدا تصور جليلة) فتكون رأسه على النصب عنه ما يخرج منه وما غسله (و) بسن (إسراع تجهيزه) الحديث لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله وراه أوداد وصوناه عن التبر (إن مات غير نجاة) أي بقتله (و) بسن (إسراع) وصيته لما فيه من تعجيل أجره (ويجب) الأدماع (فرضه) دينه) أي الميت ولو له لأن تأخير مع القدرة ظلم له فيقدم حق على الوصية الحديث على رضي الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية (ولا بأس أن ينظر به) أي الميت (من يحضره من ولده أو غيره) انقرب) المنتظر (ولم يحش عليه) أي الميت (أو يشق) الانتظر (على الجاهلين)

فمنه ولا تخبطوه ولا تخمروا رأسه فاته يموت يوم القيامة مليا والنساء ولا تغسوه بطيب فانه يموت يوم القيامة محمرا (وتحور الزيادة) على ثوبه إذا كفن (كبقية كفن حلال) فلا ثلاث لغاف (فقبل بما حصد ولا يمس كرا الخطوط ونظي وجهه ورجلاه وسائر بدنه لراه ولا وجهه أنثى ولا يقرب طيبا) الحديث ابن عباس (ولا تنع منه) أي الطيب (معتقة ماتت) لأن منه لها منه حال الحياة لأنه يدعو إلى نكاحها وقد ماتت ذلك عورتها (ولا توقف) المحرم (بمعرفة أن مات قبله ولا يطاق به) بذليل المحرم الذي مات مع النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه لا يمس بذلك كالوحي
فمن غسل شهيد المعركة المقتول بأيديهم جزمه أبو المصالي وسكن رواية لانه أثر الشهادة والعدالة وهي قال في النصر لا يجوز غسله وكلام الموفق وغيره بمقتل الكراهة والتحريم ذكره في الانصاف وقال في مجمع البحرين لم أقف بتصرع لأصحابنا هل غسل الشهيد حرام أو مكرره فيقتل المحرم لمخالفة الأمر وقطع في التفتيح بأكراهه وتبعه في المنتهى مع قوله لما يجب بقاعد شهيد عليه (ولو) كان شهيد المعركة (غير مكلف أو) كان (غالبا) كم من التفتيح ضيا (رجلا) كان (أو امرأة) لم يمس حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدين قتلى أحرق مائة من المسلمين وهو صريع في النار في ذلك خاص بهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل ذلك بأنه توجب حشر الشهداء قال والذي نفسي بيده لا يكلم أحدني سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة والقولون الدم والزجرج المسيل متفق عليه من حديث أبي هريرة وقال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياه عند ربهم يرزقون والمخى لا ينسل ومضى شهيد الإله حتى وقيل لأن الله ولا تشكبه بشهيدون له بالجنة وقيل غير ذلك (الأن يكون) الشهيد (جنباً) قبل أن يقتل فيصل لما روى ابن أبي عمير في الخار عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمد بن يسجد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن صاحبكم لنفسه الملائكة يعني حنظلة قالوا لاهله ما شأنه فقال خرج وهو جنب حين سمع الختمة (١) فقال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك غلبته الملائكة في الكافي وأمرناه أوداد أهل السلي (أو) يكون (حائضا أو نفسا طهرنا) أي أنه قطع طبعهما (أو ألقا في غلا واحد) لما تقدم في الجنب ولا غسل وأوجب غير الموت فلم يسقط كمثل الجنابة (وإن أسلم) شخص ذكر أو أنثى (ثم استشهد قبل غسل الإسلام لم يغسل) للإسلام لأن أصر من عبد الأشول أسلم يوم أحد لم يغسل ولم يمس نفسه قطعه في المعنى والشرح وصححه ابن عيم والشيوخ الذين وقفوه في الراية لا يدرى والمبدء وقدم في القسرو عا ولا نصاب وهو ظاهر لا يجوز يجب كالتجسس والمخاض قال في الفروع ولا يفرق بينهم وجرمهم في المنتهى (وأن قتل) شهيدا (وعليه) حديث أسمر بن رزينا (لأن الوضوء تابع للغسل وقد سقط) (وتنسل نجاسة) أي الشهيد كالحي (ومحب بقاءهم) شهيد (لأنجاسته) لما تقدم من أمره على الصلاة والسلام بدين قتلى أحد في دمهم (فالم تر) الخاصة (بالإمام غسلا) أي الدم والنجاسة لأن درهما لغايد ومنه غسل النجاسة مقدم على جلب المصالح ومنه بقاعد الشهيد عليه (ويترع عنها السلاح والحدود) منها (نحو خوف وقوفه) ويحذفه في ثيابه التي قتل فيها) الحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل أحد أن يترع عنهم الحديث والحدود وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم رواه أبو

(١) قال في الصحاح الحائثة الصوت اشتد

عليه أوشق على الحاضرين حمز قورا (ويتنظر عین تات فجاءه) وشك في ٣٨٧ (موت) لاحتمال أن يكون عرض له سكتة

(حق علي) موته يقينا قال آل افاض
من غنوه الى الخليل وقال افاض
يترك يوسف اوزلة مالم يخف
فادوه يبقن موته (باغضاف
صدغيه اوبيل انفه ويعلم موت
غيرها) اي من مات لجاه او
شك في موته (ذلك) اي
باغضاف صدغيه وعيل انفه
(وبغيره كاتصال كتيه) اي
اغضاهما من فزاعيه بان
يترخي عصبه بالصدق كانوا
منفصلة في جلدها من غلطة
الزند (و) كذا (استرخا حرجيه)
كذلك وكذا امتداد جلده وجهه
وتقاص خصصته الى فوق مع
ذلك الجلدة ويترك ترك اللبت في
بيت وحده بل يستمه أهله
قاة الأجرى ويكره ان يضاوه
السدا حوته ولا بأس بالاعلام
موتة يلاني (ولا بأس بتقبله)
اي الميت (والنظر اليه) عما
يباح له ذلك في الحياة (ولو بعد
تكفينه) من المحدثات كائنة
رايت رونا حدة صلى الله عليه
وسلم يقبل عثمان بن مظعون
ومويت حتى رأت الدموع
سبل محمد في الشرح
«فصل في غسل الميت
(وغسله مر أو مر لمدر) من
عدم الماء أو جرحه استعماله
لخوف نحو قطع أو جرح (فرض
كذا) اجاعا على من أمكنه
لقوله عليه الصلاة والسلام في
الذي وصته راحته اغسلوه بما
وسدرو كذروه في ثوبه متفق
عليه من حديث ابن عباس
وفوقه لله تعالى فلا أرضي
باسقاطه لم يسقط وان لم يعلم بالا
غضوه كان به لان الفصل بين علي

[illegible]

واحد تعين عليه (وننقل) ثواب عمله (الى ثواب مرضه) حيث (اوحيض) انقاس وغمره كان به لان الغسل تعين على

والشديد غير شديد المركة خمسة عشر المظنون والمطون والشرقي والشرقي والمصري
وصاحب الهدم وذات المنصب والمجتون والنساء والديخ ومن قتل دون ماله أو أهله أو دينه أو
دمه أو عقله أو غيره من سبع ومن خرع دابته ومن أغر بها موت القريب وأغرى بمنه
العاشق إذا غفر لكم أه قريستوهب ما ذكره المصنف (وكل شديد غسل صلى عليه
وحوايون لا) ينسل (فلا) صلى عليه ذكره في المندع المذهب (والشديد بغير قتل كفر في
وحدود مما تقدم ذكره) غرون استثنى (ينسل ويصل عليه) لأنه ليس بشديد بمركه ولا
ملحقه (وإذا أول السقط لا كفر من أربعة أشهر) أي لا به أشهر فأكثر (غسل صلى
عليه) نص عليه في رواية حرب وصالح لقوله عليه الصلاة والسلام والسقط صلى عليه ودهى
لأبيه ما أغفره والرحمة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي وصححه ونقطه
والطفل صلى عليه ما سيج به أجده لا نهضة فغنى في الروح (ولم ينسل) أي بصوت عند
الولادة لعدم ما سبق (ويستحب تسميته ولو وقيل أر به أشهر) لأنه يبعث في ظواهر كلام
أحمد فيسبى لمدى يوم القيامة باسمه (وان جعل أذكر أمي صلي بها كطلمة ودية
أته) كالهاتج في الدين وكثير من الفقهاء (ولو كان القط من كافر بن فان حكمه بسلامة)
كالموات أحد أبو يدارنا (فكسب) ينسل ويصل عليه إذا ولد له به أشهر فأكثر (والأ)
أي وإن لم يحكم بسلامة (فلا) ينسل ولا يصل عليه لأنه كافر (ويصل على طفل) من كافر بن
(حكمه بسلامة) لموت أحد أبو يدارنا (فكسب) ينسل ويصل عليه إذا ولد له به أشهر فأكثر (والأ)
بجنت حكمه بسلامة بشي مجاسبي (ومن تعذر غسله لعدم ماء أو عذيره) كالخرف والمجنون
والمتعصب (عم) لأن غسل الميت طهارة على البدن فقام التيمم عند العجز عنه مقامه كالحنابلة
(وكن) بعد التيمم (وصلى عليه) كغيره (وان تعذر غسله) غسل ما أمكن منه (وعمه)
أي لما تعذر غسله كالحنابلة (وان أمكن صب الماء عليه فلا عرك صب عليه) الماء بحيث يعم
بدنه (وزك حركة) لتعذره وتقدم له لا يجب الفعل وإن لم يكن عند (ثم إن عم) الميت (لعدم
الماء وصل عليه ثم رده الماء قبل دفنه وجب غسله) لا مكاهة وتعاد الصلاة عليه ولو كانت
بشمه الأولى وضوءه وتقدم (وأزوجه) الماء (فيها) أي في الصلاة على الميت وقدم (بطلت
الصلاة) فيصل ثم يصل عليه كالحق بعد الماء (ولو لم يوارث قبول ما وهب الميت) لينسل به
لأن المنفعة فيه بيرة (ولا) يلزمه قبول (ثمة) هبة لأنه كالحق (ويجب على الفاسل ستر جوارحه)
لأن في الظاهر ما ذاعه للفاحشة وفي الخبر فروا ينسل موتاكم المأمورون رواه ابن ماجه وهن
عائنه فروا من غسل ميتا وأدى فيه الماء ولا يرفش عيسه خرج من ذوقه كبره وقوته أمه
رواه أحمد بن روايه جابر الجعفي (كليب) أي كما يجب على الطبيب أن لا يحدث بشر لمرافقه
من الانضاح (ويستحب) للفاسل (الظهاره) أي ما رآه من الميت (أن كان حسنا) لينزل عليه
(قال جمع محققون الأعلى مشهور بصدقه مصلدة أوقلة دين أو لجور وقهره) كالكذب (يستحب
الظهاره وستره) ليرتدع نظيره ويحرم سوا الظن بالله ويسلم ظاهره بالدلة قاله القاضي
وغيره ويجب حسن الظن بالله تعالى ويستحب ظن الخير بالمسلم ولا ينبغي تحق في ظنه قربة ولا
خرج بظن الشره عن ظاهره الشر وحديث أبي هريرة فروا ما لاكم والظن فان الظن أكذب
لحديث محمد بن علي الظن المجرى الذي تم من قدرته تدل على صدقه وحديث أحمد بن حنبل
الناس بسوا الظن المراد به الاحتراز من حفظ المال فكأن السبب خوف السراق عند ما مضى
كلام القاضي ونحوه الحسن ويخاف على المني (ولا تشهد) بمحنة أو نارا (الامن شهده النبي
صلى الله عليه وسلم) قال الشيخ في الدين وأما نقض الأمانة على الثناء والأمانة عليه قاله

أوحى على ذلك لأنه لا يصح
جمله على تعين غسله على كل
من علم به لغو طلبة الواحد
(وبسطة) أي غسل الحنابلة
والحنس (ب) أي ينسل الميت
(سوى شديد بمركه) وهو من
مات بسبب قتال كفار وقت
قيام القتال فلا يقبل لقوله تعالى
ولا تحسن الذين يتلافى سيل
الله أموات بل أحياء عند ربهم
يرزقون وألحى لا ينسل وقال
عليه الصلاة والسلام في قتل أحد
لا تغسلوه فان كل جرح أو كمل
دم يروح مسكا يوم القيامة ولم
يصل عليهم رواه أحمد وهذه
الدلة توجد في غيرهم فلا يقبل
الخاص بهم وسعى شديد لأنه
حي أولان الله وصلا تكتسه
يشهدون له بالجنة أو القامة
بتهادة الحق حتى قتل وغره
مما قيل فيه (و) (سوى) (مقتول
ظلم) كن قتله فلوصل أو أريد
منه الكفر فقتل دونه أو أريد
على نفسه أو ماله أو حرمة فقاتل
دون ذلك فقتل لحديث سعيد
ابن زيد وعنه من قتل دون
دينه فهو شهيد ومن قتل دون
دمه فهو شهيد ومن قتل دون
ماله فهو شهيد ومن قتل دون
أهله فهو شهيد رواه أبو داود
والترمذي وصححه ولا نه مقتولون
بغير حق أشهر وقتل الكفار فلا
ينسلون بخلاف نحو المبطون
والمطون والغريق ونحوهم
(ولو) كان شديد بمركه
ومقتول ظلم (أثنين أو غير
مكثفين) كغفر بن له مومات
(فيكره) تقصيل شهيد بمركه
ومقتول ظلم أو قيل بغيره في الاقتاع ولا يؤمن أن حيث لا ينسلان ولو وجب عليهم الوضوء قبل

(وإن شئت) أي شيد المرء كذا القول ظموا حوبا (مع وجوب غسل عليها) ٣٨٩ قيل موت بمحنة أو حيا أو أنفاس أو

المرء أو لم يراده الأكثر وأنه الأكثر بانه يظهر كلامه ولو لم تكن أنفاس الميت موافقة
لقولهم والآن تكن علامة مستقلة له ومن جعل إسلامه وجد عليه علامة المسلمين وجب
غسله والعلامة عليه ولو كان أقل من ذلك كان لا بد من وجوب غسله والعلامة هي التي
بعد استئصال شيا وبخاتن
(فصل في الكفن) وتقدم أن تكفن من مرض كفاة لقوله عليه الصلاة والسلام في المرح
كفنوه في ثوبه (يجب كفن الميت) في ما له لما تقدم من الخبر ولأن حاشية الميت حقة في ما له
على ورثته بدليل فضائه (و) يجب (مؤنة تجهيزه) أي الميت يعرف فاسهل الكفن
(غير شرط وطيب) كما روي عن علي بن كنانة عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
قوله (في ما له) أي الميت متعلق بغير ما تقدم (الحق أنه تعالى في الميت فلا تسقط الوصية
أن لا يكفن لما فيه من حق الله) ذكرنا (كان الميت) (أو أنثى) أو خنثى صغيرا كان أو كبيرا حرا
كان أو عبدا (ثوب) يدل من كفن أو شبر تحذوف تقديره والواجب ثوب (وإذا حضر جميع
البدن) لأن المورثات الغلة يصر في فستر ما يوجب وأسد كفن الميت أولى (فلو وصي بالثوب منه)
أي ما يستر جميع البدن (لم تقسم وصيته) لتعظيمها إسقاط حق الله تعالى (ويشترط أن لا يصف
العشرة) لأن ما يصفها غير ما يفرق وجوده كمله (و يجب) أن يكفن في (ملبس منتهى الجوع
والأعياد) لا من الثمار بصفته رواء أو جدوس (ما لم يوص بدونه) فتجب وصيته لإسقاطه
حقه مما زاد (مقدم ما هو) أي الكفن (ومؤنة تجهيزه على دين ولو برهن وارش جنازة) ولو
كانت متعلقة بمؤنة الجاني (وصية وميراث وغيرها) لأن الملبس يقدم بالكسوة على الدين
فكذا الميت وإذا قدم على الدين في غير ما روي (ولا ينقل إلى الوارث من مال الميت إلا ما فضل
من حاجته الأصلية) من كفن ومؤنة تجهيزه وقضاء دينه ولقوله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام
كفنوه في ثوبه (وأن أوصي) أن يكفن (في ثوب نجية لا تلحق بمل تصنع) الوصية لأن ما يكره
(والجيد بد أفضل من المتيق) لما تقدم من أمر الشارع بغيره (أي غير
المجدد فيقتل لما روي عن الصديق لعمري كفنوه في ثوب حزين فإن أخرج إلى الجسد
من الميت وأنه ما أهله والقرب رواء الصديق بعماء (ولا بأس باستعداد الكفن لحل أو
لإعادة فيه قبل لأجل جلي فيه أو يهرق فيه ثم غسله وبضعه ليكفنه في أحسن) لما فيه من
أثر الحياة والاستعداد للوثة (ويجب كفن الرقيق) ذكرنا كان أو أنثى (على مالكة) كتفنته
حال الخيا (فإن لم يكن لثوب) بأن لم يملك شيئا أو تلف قبل أن يجهز (فصل من تازمه
نفقته) لأن ذلك باره حال الحياة فكذلك بعد الموت (وكذلك دفنه) أي مؤنته (والأبد
لثمت منه) حكمه وشأه تجهيزه (الألا زوج) قلته لا يلزمه كفن امرأته ولا مؤنة تجهيزها ناض
عليه لأن النفقة والكسوة حجابا للنكاح لتكفي من الاستمتاع ولهذا تسقط بالتشور
والبدونة وقد قطع ذلك لما روي فأنشئت الأحسن وقارفت الرقيق فان نفقته يجب على الملك
لا بالاتفاق ولهذا يجب نفقة الأقرن وطهرته فتكفن الزوجة من مالها إن كان والأدعي من
بازمه نفقتها أولئك من زوجته من قريب ومولى (ثم) أن لم يكن لثوب مال ولا من تازمه نفقته
وجب كفته ومؤنة تجهيزه (من بيت المال إن كان للميت) (مسلما) كتفنته أفن قال أبو الهيثم إلى
وأن يحسن من بيت المال كثر وفي الأثر لئلا يحال رجحان زوجته ثوب من الوقف على
الأكفان قاله في الفروع والمبدع وحج الكافر ولو تخلف عنه لا يكفن من بيت المال لأن الفقه إنما
أوجبت عصمتهم فلا تؤذيهم لأرقاقهم (ثم) أن لم يكن بيت مال أو كان وقفا لا تخضعه حكمته
ومؤنة تجهيزه (على مسلم عالمه) أي بالميت كتفنته على كسوته (وبكره) لتكفين (فريق
أنثى وصيتها) لما تقدم في الحل (لها وإن علت) أي تم أم أمها ثم أم أمها وهكذا (بيتها وإن نزلت) أي فبت بيتها فبت بيتها

(إسلام) لأن انفصل وجب لغیر
الموت فربما يقبله كفضل النجاسة
(كثيرا) بمن عت شيئا
(وشرط) لخصه غلة (طهوره
له ولإخته) كتاب الأقسام
(وإسلام طاهر) لأختارته ولا
تصح من كافر (غير ثابت عن
مسلم تواتر) أي المسلم فيصير لوجود
النسبة من أهلها كن تويض
حدثه وأمر كافر يفسل أعذاره
(ولو) كان من غسل الميت
جنا أوحاشا لأنه لا يشترط
في انفاس الطهارة (وعنه)
أي القائل (ولو) كان (عمرا)
فلا يشترط بلوغه لخصه غلة
لنفسه (والأفضل) أن يفسد
لنفسه (ثقة عارف بأحكام
القتل) احتياطه (والأول
به) أي غله (وصيه العدل)
لأن الباكر رضي الله تعالى عنه
أوصي أن يفسد لمرأته أمها
وأنس أوصي أن يغسله محمد بن
سريع ولا حق لثوب (أو) قدم فيه
وصيه على غيره ثم (أو) إن لم يكن
وصي لاختصاصه بالحنو والشفقة
ثم الجدة (وإن هلا) لشاركة الجدة
الأب في المسمى (ثم الأقرب
فالأقرب من عصاته نسبا)
فقدم ابن فائمه وأن نزل ثم أخ
لأوين ثم لاب وهكذا على ترتيب
المراتب (ثم الأقرب فالأقرب
من عصاته) (نعم) فقدم منهم
معتقه ثم أمه وأن نزل ثم أمه وأن
هلا وهكذا (ثم والأرحام) أي
للبنت (كبريات الأحرار فالجميع)
أي جميع من تقدم فلا تقدم
لرقيق لأنه لا يرث (ثم الأعمام)
من الجال (أو) الأولى (أو) غسل
(أنثى وصيتها) لما تقدم في الحل (لها وإن علت) أي تم أم أمها ثم أم أمها وهكذا (بيتها وإن نزلت) أي فبت بيتها فبت بيتها

[illegible]

(سواء) لاسترواحهما في القرب
 والحرمة أشبهنا العسيتين
 والمالتين (وحكم تقديم
 كرجال) أي يقدم من
 يقدم من رجال لو كن رجالا
 (وأجنبي وأجنبية) أولى من زوج
 وزوجة) أي إذا مات رجل
 فلاحني أولى بفسله من زوجته
 أو ماتت امرأته فلاحنية أولى
 بفسله من زوجها (والاختلاف
 فيه) (وزوج وزوجة) أولى من
 سيد وامرأة) أي إذا ماتت رقيقة
 عزوجة فزوجها أولى بفسله
 من سيدها (لأباحة) استباحها
 إلى حين موتها بخلاف سيدها أو
 مات رجل له زوجة وامرأة
 فزوجه أولى بفسله من أم ولده
 لبقاء علقته (لزوجيه من الاعتداد
 بالاحد) وعلم جبراز تسهيل
 كل من الزوجين الآخر لقول
 عائشة رضي الله تعالى عنها
 (واستقبلت من أمري ما يشاء)
 ما قبل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الأنثاء واما أحمد وأبو
 داود وابن ماجه وأوصى أبو بكر
 رضي الله عنه أن تفسله زوجته
 أسما قبل تسله وأوصى
 زوجته أم عبدالله ذكرها أحمد
 وابن المنذر وأوصى جابر بن زيد
 أن تفسله امرأته وأوصى عبد
 الرحمن بن الاسود أن
 تسله واما سعيد فلها تسليه
 ولو غير مدخل بها أو لم يفت رجلا
 أو انقضت عدتها بوضع عقب
 ميتة ما لم تنزج وحيث جاز أن
 تسل أحدها الآخر حال النظر
 إلى غير المودة ذكر جماعة
 (رأسه غسل أمته) (والمدة) أو
 من زوجة (وامرأة) مكانته مطلقا

تجهيزها (ولم) أي المكتبة (ففسله ان شرط وطأها) لأباحته فان لم يشترط ٢٩١ لم تسلم لغرضها قبل موته (ولس)

لا تمسك حتى في غرض مقبول ولو كان بأبواب له كالأبواب فان لم يكن أعماله المستطحقه وان لم يرث (ولا) رجل غسل ابنته سبع سنين فأكثرت لم تكن زوجته أمة لان ابنتها حاكم (ولا) المرأة غسل ابن سبع سنين فأكثرت زوجها أمة (ولم) أي الرجل غسل من دون ذلك (غسل من دون ذلك) أي السبع سنين من ذكروا ماتت لانه أحكم لو ورثه وابنته عليه الصلوة والسلام إبراهيم غسله النساء ابن المنذر أجمع كل من تخلف عنه ابدا المرأة تنسل الصبي الصغير من غير سفرة وغس عورته وتغسل رجليها (وان مات رجل بين نساء أياها لم يغسله) فان لم يكن بين زوجة ولا أمه لم يغسل (أو عكسه) بان ماتت امرأة بين رجال ليس فيهم زوجها ولا سجدت (أو ماتت) حتى تمسكت له سبع سنين فأكثرت لم تحضر أمة له أي التي (بم) لما روى قيام في فوائده من وأنته مرفوعا إذا ماتت المرأة مع الرجل ليس فيها وينسب محرم لهم كما ينسب إلى جال ولانه لا يحصل بالفصل من غير مس تغليب ولا إذا انفصلت بل دعا كثرت مقلت وفيه نظر لانهم لم يأخذوا بالحد بل لانه لو كان فيهم محرم لم ينسلها وظاهر الحديث خلافه وبأنه لو حضر من يصلح لفصل الميت ونزول تركت ميراثا ونحوه أجاز حيث عساه (وروى) ان نعيم واحد من الثلاثة (غير مائل على غير محرم)

(مستقيا) لانه أمكن لادراجه فيها والاولى ان يستتر بتوب في حال جملة وار بوضع متوجها (ويجمل المخطوط وهو اختلاط من طيب) بعدلتي خاصة (فيما بينا) أي يذري بين القافض (ولا) يجمل من المخطوط (على ظهر) القافض (الطبا) لكرامة عمر وابنته أي هريرتك (ولا) وضع (على النوب الذي) يجمل (على الشمس) شيء من المخطوط نص عليه لانه ليس من الكفن (ويجمل منه) أي المخطوط (في قطن يجمل) ذلك القطن (بين التينة) يرقق ويكثر فذلك لا يد ما يخرج عندهم بكم (ويستفركه) أي القطن (خرقة مشققة الطرف كالتيان) وهو السراويل بلا أكام (تجمع التيموماته) ليرد ذلك ما يخرج ويختفي ما يظهر من الروائع (وكذلك) يضع (في الجراح المأذنة) لما ذكر (ويجمل الثاني) من النطق المخطوط (على منافذ وجهه) كمينه وهو أنفه ويختفي بذلك أذناه (و) على (مواضع عبوده) كجبهة وأنتمو ركبته وأطراف قدميه تشير فيها لمكونه مخمصة السجود (و) على (مناقبه) كل ركن تحت أظفه وكذا ستره لان ابن عمر كان يتبع مقابر الميت حورا ففصل المثل (ويطير رأسه وليت) ولم يذكر ذلك في المنهية وغيره (وان طيب) من طيبه (ولو علم بغيره) ورس وزعفران ماثر بغيره داخل عينيه كان حسنا (لان) أنسلاط المثل وطى ابن عمر ميتا بالماء (ويكره) أن يطيب (داخل عينيه) نص عليه لانه يفسدها (ويكره) أن يطيب (ورس وزعفران) لأمر بما ظهر لونه على الكفن ولانه يستعمل غشاو زينة ولا يعتاد الطيب به (ويكره طيبه) أي الميت (بصر) بكبر الموحدة وتكفي في ضرورته الشعر (ليحس) ويكره طيبه أيضا (بغيره) أي غير الميت بما عساه (ما لم ينقل) أي ما لم يرد نقل الميت من مكان إلى آخر فليس ذلك المباحة لكن انما يباح النقل لما عساه بالفساد فان لا يفتني نفسه أو تغيره (قاله الحمد) عبد السلام بن توبة وجره بمناقبه في المنهية وغيره (والطيب والمخطوط غير واحد) بل مسحيان كحال الحياة وتقديم (ثم يرد طرف القافض للميت) الجانب الأيمن على شقه الأيمن ثم يرد طرفه الأيمن على شقه الأيسر لانه عادة ليس إلى في قفاو رداء وغسها (ثم) يرد (الثانية) من القافض (والثالثة) منها (كذلك) أي كالاولى لانهما في معناها (ويجمل ما عساه) أي الميت من فاضل الكفن (أو كثر ما عساه وجلبه) أشرفه ولانه أحق بالسنة من وجلبه (و) يجمل (الفاضل عن وجهه) وجلبه عليه (بني بعد الفاضل على وجهه) وجلبه (مجمعه) ليصير الكفن كالسكنى فلا تنشر (ثم يعدها) أي القافض (ان خافه) انتشارها ثم يجمل (المدق في القبر) لقول ابن مسعود اذا دخلت الميت المحل للو القدر رواه الأثر (زاد أبو المعالي وغيره ولو نسى المحل أن يغسله ميتا ولو كان (بمدق) به التراب بقرب راسه) أي حلها (سنة) فيجوز النسي لاجله كافراده عن دينه (ولا يحد الأزار) في القبر اذا كفن في أزار وقص ولغافه نص عليه (ولا يخفى الكفن) لانه أفساده وتقصيع مع الأمر بخسنة قال أبو الوفاء (ولو خفف نيش) قال المدع وغيره وهو ظاهر كلام غيره وهو زاد أبو المعالي ان خفف نيش (وكرهه) أي تخفى في الكفن الأمام (أجد) لما تقدم (وان كفن في قبص) كقبص من الحلي (بكمين وخار يصر) في (أزار) ولما عساه من غير كراهية موطأه ولو لم تنقل الماتف ويجمل المشرر بما إلى جسده لانه عليه الصلاة والسلام ليس عبد الله بن أبي قحصة مات رواه البخاري وعن عمر بن العاص ان الميت يوزر وقصص ويلف بالثنية وهذا عادة الحلي (ولا يرد عليه) أي الميت (القميص) لانه لا ينسب إلى ردفه لو كان رداء (ولم يرد في مقبره) الحاجة (ويجمل في مقبره) يسيله بقول بعض الوتره لانه لا يرد في المقبرة (ولم يرد في المقبرة) (وعكسه الكفن والموتة) أي موتة التعيز فلا يصر ذلك من مسبل بقول بعض الوتره لانه من الميت (ولو بدله بعض الوتره) من نفسه

يلف على يده خرقة بآراب ميمه فان كان محرم فله ان ييمه بلاحل (و) رجل أولى بخنثي ليمه ان كان غير رجل ونساء عطفه

صغيرة تطيق النسل قال المحدث قد شرحه لأعلم فيه خلافاً أه قبله أن كان مع اثنين صغير أو صغيرة فكذلك (وتن بداهة) القائل (ب) نسل (من شقاق عليه) يتأخيره إذا مات جماعة بغزو هدم أو حريق (ثم باب ثم بالقرب ثم أفضل ثم أسن ثم فرقة) أن تساو والانه لا مرج إذا غلبها (ولا يقبل صلح كافراً) للهي عن موالاة الكفار ولأن فيه تعظيماً وتعظيماً لله فليحجز كالمصلحة عليه وما ذكر من انضيل في قصة أبي طالب لم يثبت قال ابن المنذر ليس في فصل الميراث سنة تسع مذكر حديث على بالواراة فقط (ولا يكفنه ولا يفصل عليه ولا يسمع جنازة) قوله تعالى لا تتولوا قوماً غنيت الله عليهم (بل يورى) لهدم من يوراه من السكة ر كالمكفار بدرو وار وهم بالقلب والافرق بينا في والدي والمستأنس والمترد في ذلك لأن تركه مثله به وقيل في منها (وكذا كل صاحب بدعة مكفرة) أي يورى ولا ينسل ولا يكفن ولا يصل عليه ولا تتبع جنازة (واذا أخذ) أي شرع (في غسله) سترعوه (أي الميت وجوبا) لحديث على لا تبرئ نفسك ولا تنظر إلى تخذي ولا ميت رواه أبو داود وهذا فين له سبع سنين فأكثر كما تقدم فوضعه وعورته ابن سبع إلى عشر الفسرجا ومن فوقه وينتصب فأكبر ما بين سرور كية وتقدم (وسن له) تحريمه) أي الميت للنسل لانه أمكن له في نفسه له وأصوله من

لم يلزم بقيتهم قوله) لما في ذلك من اللنة عليهم وعلى الميت وكذلك أن تبرع أحسنه يشكك في الورثة أو بعضهم (لكن ليس لغيره) أي بقية الورثة إذا تبرع أحدهم (نقله) أي الميت (و) لا يلزم من كفته الذي تبرع به أحدهم (سددت) لا يعلين في بقية إسقاط حق لأحد (مخلات مملوثة) أي بعض الورثة (أي ملك الميت) ودفعه فيه فانه ينقل بطلب باقيهم (لا يتنقله) أي الملك (اليهم) وفي إسقاط إسقاط فغيره (لكن بكرة) نقله لما فيهم من ثلث حوت (وبن تكفين امرأة في خمسة أبواب يرض) من قطن (أزاد وخياره) بخص وهو الدرع ثم لفافين (استحب بالدار ويأخذوا ودفعه منع من ليل النقبية قالت كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أول ما أعطانا الخلاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الحشفة ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب إلا أن قال أحد الحلقه الأزار والدرع القصيص قال في البعد فعل هذا أقوّر بالمزهر ثم طس القصيص ثم ختمه عتقة ثم تلف بالثيابتين (ونصفه ورجل به جماعة) منهم انظر في وأوبكر وصاحب الحجر أن الخامسة (خرقة) تشبهها غداها ثم مزور ثم قميص ثم خمار ثم لفافة لا يأس أن تتقب) ذكر ما بن عجم وابن جدان (وتسن تغطية تمش) لما في من المبالغة في ستر الميت وصيائته (يا يرض) لا خير إلا الوان (وبكرة) أن يغلي نفس (غيره) أي غير أبيض ويهرج بحر بر ومنسوج بدسياً وقبعة (وإن مات سفر كفته وبقية من ماله فان تعذر) تكفينه من ماله (فنه) أي فانه يكفنه من ماله نفسه (وبأخذ من تركته) أن كانت (أو) يأخذ (عن تلزمه تفتته) غير الزوج (ان يورى الرجوع) لانه فاجب فالي بنوا الرجوع فغيره (ولا كما فاه وحداكم وأذن فيه) لأقبيته (رجع) رفيقاً بكفنه (وإن لم يأذن) أمّاكم ولم يستأنه ولو مع قدرته على استئذانه (وروى الرجوع رجوع) على التركة أمّن تلزمه تفتته لقياضه واجب (وإن كان الميت كفن وشمي بمنظر اليه) أي إلى كفن الميت (ليرد غيره) كدفع هو (المالي أحمق به) أي يكفن الميت أحده بمنته لأن حرمة الحي أكد (قال في المحدث وغيره أن خشي التلف وإن كان) المتى تحت الجنازة كفن الميت (لحاجة الصلاة فيه) فالتأخر الحق بكفنه ولو كان له مائة دينار (وبصل إلى) هربا (عليه) وقال ابن عقيل وابن الموزي يصل عليه عادم في إحدى لفافته (وإن نسل) الميت (وسرق كفته كفن من تركته) ثانياً والثالث وقسمت تركته كالوفاة قبل تكفينه الأول ويؤخذ من كل وارث بنسبة حصته من التركة (المال نصرف) تركته (فدين أو وصية) فادفع ذلك تبرع أحد بكفنه والآخر بحاله (وإن أكله) أي الميت (سبع أو أضعف سبيل) ويق كفته مان بان) كفته (من ماله) هو (تركة) يقم بين ورثته على قدر أنصائهم لاستغنائه الميت عنه (وإن كان الكفن (من) شخص متبرع به فهو له) أي للتبرع به (لألورثة الميت) لأن تكفينه ماله ليس بتسليك بل بأبسطه مختلف ماله وهسه للورثة وألا فكفنه به ثم حرمه فانه يكون لهم وبأق في السرقة فكذلك وماله (وإن جبي كفته) أي الميت لأخيه وفصل منه شيء (فما يصل) منه (ألم به أن علم) لانه دفعه طامه أنه محتاج للمفتين أنه مستقي عنه فبرأه (فإن جعل) ربه ولو باختلاطه وعدم غيره (ف) أنه يصرف (في كفن آخر) أن أمكن (فان تمتر) ذلك (تصدق به) قال في الرجوع وأطلق بعضهم أنه يصرف في التكفين مطلقاً على وفي النسخ كذا في رباب وغيره (ولا يجبي كفن لهدم) ما يكفن به الميت (ان ستر) أي أن أمكن ستره (بحشيش) ذكره في الفتون حوا لبت من التذلل

الحجرات النبي صلى الله عليه وسلم كما تجرد مؤناته (لا الآتي من الله عليه وسلم) ٣٩٣ فضله عليه قيص بمون الماء فرق

الشارع بها في خبر حديث كقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على الخصالكم فانهم انظر الحكم وقوله في الخصال صلوا على حاكم وقوله انما اكرم الخصال في قدمات تقوموا صلوا عليه وقوله صلوا على من قال لا اله الا الله والامر له وجوب وانقلب على من علم باليمين من المسلمين لان من لم يعلم به معذور (وسقط فرضها باحد حلالا كان او امرا او اوصى) لان الصلاة على الميت فرض تلقى فقط بالواحد (كشبهه) وتكتفى بمودته (وتسبها) أي الصلاة عليه (الجماعة ولو النساء) كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها هو واصحابه واستمر الناس على ذلك في جميع الاعصار (الاهل النبي صلى الله عليه وسلم ولا) أي فانهم لم يصلوا عليه بامام (استمرامه) وتقديما) لقدرة كمال ابن عباس دخل الناس على النبي صلى الله عليه وسلم لرسالة الصلوات عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا النساء حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤمن الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم احد رواه ابن ماجة وفي الزبير والطبراني ان ذلك كان بوصية من صلى الله عليه وسلم (ولا خلاف بالنسبة على اهل الاماكن يصلوا عليها نهي كالامام بقصد) بالبناء للفقير (ولا قصد) بالبناء للفقير (والاولى بها) أي الصلاة على الميت اماما وصية الصلوات للجماعة العصابة فانهم زوالا يوصون بذلك وقدم من الوصي فوصى ابو بكر ان يصل عليه عمر واوصى عمر ان يصل عليه صهيب واوصت سلمة ان يصل عليها سعيد بن زيد واوصى ابو بكر ان يصل عليه ابو بزر عن ذلك كله احمد وقال غيره عائشة اوصت ان يصل عليها ابو هريرة وابن مسعود اوصى ان يصل عليه الزبير ولها رواية تستعاد بالنسبة فصنع الاصلاء كمال وتفرقة فان كان الوصي فانما لم يصنع الوصية اليه ثم (بعد الوصي السلطان) انصوب قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في سلطانه ان يحدث رواه مسلم وغيره وان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده كانوا يصلون على الموتى ولم ينقل عن احد منهم ما استأذن العصابة وعن ابي حازم قال شهدت حسان بن ماث الحزن وهو يدفع في قفا سعيد بن العاص امر المذنب وهو يقول لا اله الا الله ما قد فعلت وهذا انصوبي انه استمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها صلاة بين لها الاجتماع فاذا حضره السلطان كان أولى بالتقديم كالجرح والاعيان (ثم نائيه الامر) أي أمير بالميت ان حضر (ثم الحماكم رواه القاضي لكن السيد أولى برفقها) أي الصلاة عليه اماما (من السلطان) ونوابه لانهما لكة (و) السيد ايضا أولى (بفضل وبفضل) لرفيقه ما تقدم (ثم) بعد السلطان ونوابه الاولى بالصلاة على الجرح (أقرب العصابة) يعني الابن المحمد وان صلاته الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ لا يوين ثم لابوه كذا كالميراث (ثم ذوار حاتم) الاقرب فالأقرب كالفضل (ثم الزوج) ثم الاحاب (ومع التساوي) كالتين أو أخوين أو عيين (يقدم الاولى بالامامة) لما تقدم هناك (فان استووا في الصفات) بحيث لا أولوية لاحدهم على الآخر في الامامة (أقرع) كالاذان (ويقدم الجرح المديد) كالم على السيد القريب) كالأخ السيد لا غير وارث (ويقدم السيد المكلف على الصبي) الجرح لا تصح امامته قبل القين (و) على (المراة) لانه لا تصح امامتها للرجال فله من ان هذا التقديم واجب (فان اجتمع اولياء موثق قدم منهم) (الاولى بالامامة) كغيرها من الصلوات (ثم) ان تساوا في ذلك (فقرعة) لمد الميراث (ولوى كل ميت ان يتقدم بسلامة على ميتة ان آمن قسادا) لمد المحذور (ومن تقدمه لوى فهو بمنزلة) ان كان أهلا لامامة كولاية النكاح قال أبو المعالي فان غاب الاقرب فكان تقرب الصلاة بمصنوع وتحولت للامداء فيله من من قدم بوكالة ورسالة لانه اذا نزل شخص ما كنه ثم غاب القيس المذ كورقة فقط حقه وتحولت لولا لانه بعد

بالخرج فلا يجزئ فيها الاستعبار وفي جميع الجرح من ان لم يتعد الخراج ٥٠ - (مكتشف القناع) - أول

التقاروك كاللحاة وروى أن
عليه السلام غلبه صلى الله عليه وسلم
لنقل على يده خرقة حين غسل
فرجه ذكر المروزي عن أحمد
(و) بن أن لا يسع) القاسل
(سائر) أي: في بيت (ال)
مخرقة) قال في شرحه لعل على
مع النبي صلى الله عليه وسلم
لحينئذ بعد القاسل خرقتين
أحدهما للسباين والأخرى
لبقية منه (ثم ينوي) القاسل
(غسله) لأنه طهارة تصديه
أشبه غسل الجنابة (و) سمي
وحرابا وقسطه راقصا لحي
(و) (سمن أن يدخل) القاسل
بعد غسل كفي المبت نصا ثلاثا
(ألياه) وبه ياتيه علم ما خرقة
ملاوة نعاين شفته (أي المبت
(فيمسح) بها (أستلوه) يدخلهما
(في مخرقه) فقطعهما) نصا
فيقول مقام المخرقة والاستنطاق
لحديث إذا أمرتكم مرة فزومته
ما استطعتم (ثم يوضئه) استبصارا
كامل الحديث أهم طهارة مرفوعة
غسل الله يده أن يعاينها ومواضع
الوضوء منها رواه الجماعة وكفى
الجنابة (ولا يدخل) القاسل
(ما فيه ولا في) (أنه) أي
المبت خشية تعريضه للنجاسة
بدخول الماء إلى حوصفه (ثم
ينصب سدر أو غيره) يخطمي
(فيصل برغوة رأسه ويغشيه
فقط) لأن الرأس أشرف الأعضاء
ولهذا جعل كشفه شعار الأحرار
وهو مجمع الخواص الثمينة
والرغوة ترسل الدفء ولا تتعلق
بالشعر فتسايبان تغسل بها
الجمية (ثم يغسل شقه الأيمن ثم
شقه الأيسر) حديثا يدل أن يعاينها وكفى

قبضة حتى الوكيل تعالاه نه عنه في الفروع وقال كذا قال (فان بدر اجنبي وصلى بغير
أذن) لولي أو صلى الميعد بغير إذن القريب مع لأن مقصود الصلاة الدعاء باليت وقد حصل
وليس فيها كبير انتيات فمعهم الأئمة عادته لا خلاف ولا في الكراه (فان صلى الولي خفية صار
إذنا) لأننا نعلم على رضاه ذلك كما لو قدمه الصلاة (والا) أي وإن لم يصل الولي وراه (فله أن يبد
الصلاة لأحقه) وبن من صلى أن يبدت معاه ولو مات بارض فلا قتال في القبول يقدم
أقرب أهل القافلة إلى الحشر ولا شق قال في الفروع والمراد كالامعة (واذا سقطت فرفضها)
صلاة مكلفا كثر سقط التقديم الذي هو من أحكامها) لأنه تابع لرفضها أقسط بسقوط
(وليس للرمي أن يقدم غيره) فتوقع على الموصي ما له في الوصي من الخير والبدانة فان لم
يصل الوصي انتقل الحق لمن يليه (ولا تمنع الوصية بتعيين ما موم العلم الغائبة) فيه (ويستحب
للإمام أن يصفهم وأن يسوي صفوفهم) لعموم ما سبق في المراسمة ونسوية الصفوف
(و) يستحب (أن لا ينقصهم عن ثلاثة صفوف) خبر مالك بن حبيب مرفوعا ما من ميت يكون
فصل عليه ثلاثة صفوف إلا أغفر له قال الترمذي حديث حسن (والفقهنا) أي في صلاة
الجنزة (ك) (لغلق) غيرها) فلا تضع صلاة الأمراء خلف رجل على ما تقدم في باب الجماعة
خلاف ابن عقيل والقاضي في التعلق (و) بن أن يقوم أمامه عند صدر رجل) روى عن ابن
مسعود قال في المنع وغيره عند رأسه للخبر وهو قرى بمن الأول لقرب أحد هاهنا الآخر
فالأقرب عند أحد ههنا واقف عند الآخر (وسط امرأة) نص على ذلك أحمد في رواية صالح
وابن الحرث وأبي طالب وجعفر ومحمد بن القاسم وابن منصور وأبي الصقر وحنبعل وحب
وسند بن النعمان بن الحارث بن أبي أسد بن علي بن رجل فقام عند رأسه ثم صلى على امرأة فقام ميايل
وسط السير فقال له الملا من ياد هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنائزة
مقاما ثم ما من إلى رجل مقام منة قال نعم قال فرجع قال احتفظوا قال الترمذي هذا حديث
حسن (و) بن ذلك) أي بين الصدر والوسط (من خنثي) مشكل لستواء الاحتمالين (فان
اجتمع رجال موفى نقط) أي لانساهم مولا حنثي (أو) (اجتمع) خنثي) موفى (فقط) لأرجال
ولانساهم (سوي بين رؤسهم) لأن موقعهم واحد وان اجتمع أنواع سوي رؤس كل نوع
(ومنفرد كاما) فيقف عند صدر رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خنثي (و) يقدم إلى
الإمام من كل نوع أفضلهم) أي أفضل لعدد ذلك النوع لأنه يستحق التقديم في الإمامة
لغضبه فاستحق تقديم جنازته يؤ بذلك أنه كان صلى الله عليه وسلم يقدم في القبر من كان
أكثر فرأى تقدمه إلى الإمام الحر المكلف ثم الصلاة المكلف ثم الصبي ثم الخنثي ثم المرأة نقله
الجماعة كالكتوبة (فان تساوا) في الفضل (قدم أكبر) أي أسن لعموم قوله عليه الصلاة
والسلام أكبر (فان تساوا) في السن (فصانق) أي يقدم لسبقه (فان تساوا) في ذلك
(فقرعة) فيقدم من خرج له القرعة كالإمامة (ويقدم الاعنيل من الموفى الإمام) أي يقدم
(المفضولين في المير) لأن حق الأفضل أن يكون متبوعا لا تابعا (ويجوز وسط المرأة إذا
صدر إلى رجل) ويجوز (خنثي بينهما) إذا اتفقوا لغير الإمام أو المنفرد من كل واحد من
الموقعه (وجمع الموفى في الصلاة عليهم أفضل من الصلاة عليهم منفردين) أي على كل
واحد وحده بحفاظة على الأسراع والتخفيف (والأولى) أن يصلى على الميت (معرفة) كوربه
وأخوته وأصحبه ونسبته (أي الميت (في دعائه) له) ولا يتردد (أي معرفة) كوربه رجالا أو نساء
لعدم اختلاف المقصود باختلاف ذلك (ولا يباس بالأشارة حال الدعاء) نص عليه (ثم

ثم إلى الرجل وقبله على جنبه مع غسل شقه فرفع حائضه اليمن ويغسل ظهره ٣٩٥ ووركه ويغسل جانبه اليسر كذلك ولا

يكره على وجهه ثم يفيض الماء على جميع بدنه ليمسه الغسل (ويغسل ذلك) أي يكره ثلاثا تغسل المني (إذا الوضوء) في المرة الأولى فقط (مر) الغسل (في كل من) من الثلاث غسلا (يدمعه) يبله أي البيت يرفق يخرج ما تنقل فلا يغسل الغسل بعده (فإن من) البيت (ثلاث) غسلا (زاد) في غسله (حتى يبقى) واحد (السبع) مرات لأنه المصنوع (ويغسله) اقتصر في غسل ميت (على مرة واحدة) لأنه لا يغسل بها كالأحياء فلهذا خلا في قوله يرجع إلى الغسل (أنه) يخرج من البيت بعد المرة فإن خرج حرم الاتصال عليها بل مادام يخرج إلى السبع (ولا يجب الغسل) أي مباشرة الغسل كالحل (فلو ترك) ميت تحت ميزاب ونحوه مما يغسب منه الماء (وحضر من يسله نفسه) وهو الملبس (وزي) غسله وصلى (ومضى زمن) بغيره فيه بحث بطلب الظن أن الماء حرم كمن في أداء فرض الغسل (ومن قطع) عند غسله (على وتر) لحديث أم عطية في غسل ابنتها غسلها ورائحتها أو خبا أو ساء أو أكثر من ذلك إن رأيت متفق عليه (و) سن (بجل) كانوا وسروا في النسفة الأخيرة (فصلان) الكافور بصلب الجسد يرد به وطرده عن الغوام براحتيه وأن كان الميت محررا وجب الكافور لأصغر الطيب (و) سن (نضاب

بحرم) بعد الثانية (كاسبق في) باب (صفة الصلاة) فيقول كاشع الصلاة الله أكبر لا يقوم غيرهما فلهذا لم يبقه على الميت هنا كاشعها ثم يمد يدها إلى الجنبين واليدين وصفة الثانية هنا أن يوتر الصلاة على هذا الميت أو هذا الموتي أن كان واجبا معتزلا عندهم أو (ويضع يمينه على شماله) يدها على وترها في التكبير ويحمله تحت سرة كاسبق (ويوتر) ويسهل (قبل الفاتحة) لما سبق في صفة الصلاة (ولا يفتح) لأنها منبذة على التحفيف (ولذلك) بشرع فيما قرأه مسورة بعد الفاتحة (ويكبر أربع تكبيرات) لما في الصحيح من حديث أنس وغيره أنها التي صلى الله عليه وسلم كبر على الجنازة أربعين مرة وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم في الأحياء في اليوم الذي مات فيه يخرج إلى المصلى ويكبر أربع تكبيرات وفيها ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد دفن وكبر أربعين مرة وقد قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (يقرب) التكبير (الأولى الفاتحة فقط) أي من غير سورة لما تقدم أن مبنى هذه الصلاة على التحفيف (سرا ولو ليلا) لما روى الزهري عن له أمانة من سهل قال السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبير الأولى بأم القرآن ثم يكبر ثلاثا والسلام وعن الزهري عن محمد بن سويد المثنى من الغضاك بن قيس نحوه وأما التساق ولا تقاس على المصنوع بل لأنها مؤقتة فاشتبهت بحية المصنوع ونحوها (وبصلى) سرا على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير (الثانية) لما روى الشافعي والأثر من استاده ما هن أي أمانة من سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الأمام بقرآن فاتحة الكتاب بعد التكبير الأولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخص الدعاء ثلث ثم يسلم وتكون الصلاة عليه (كافي) التشهد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سألوه كيف نصلي عليك عليهم ذلك قال في الكافي لا تسب من صلاة لأن التسب طلاق الصلاة منه في الشرح (ولا يزد عليه) أي على ما في التشهد خلافا لما في قوله أصعب بعده اللهم صل على ملائكتك المقربين وأتيناك المرسلين وأهل طاعتك أجمعين من أهل السموات وأهل الأرضين أنك على كل شيء قدير (ويدهو) الميت (في) التكبير (الثالثة) ما رواه ابن ماجه (نحوه) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صليت على الميت فاخلص له الدعاء وأعوذوا بأمير المؤمنين عليه وآله (ولا تقبض) أي تعذب (فيه) أي في الدعاء للميت نص عليه لما سبق (ويسن) الدعاء (الماثور) أي الواردة في الدعاء للميت (فيقول) اللهم اغفر لعينا وميتنا (أو شاهدنا) أي حاضرنا (وفاينا وصغيرنا وكبيرنا) ذكرنا وأنتنا الملك العظيم متقنا وناومتنا وأنت على كل شيء قدير اللهم من أحببتنا فاحبه على الإسلام ومن نوتبتنا منا ففوضه على الإيمان) هكذا في النسخ وهو موقوف حديث أبي هريرة وقيل في المتن وتبعه في المتن وغيره في الإسلام والسنة ومن نوتبتنا ففوضه على الإسلام وما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة زاد ابن ماجه اللهم لا تخبرنا أخبره وتضلنا يده وفيه ابن أبي عمير قال لما كعب بن علقمة عن أبي هريرة عن محمد بن أبي عمير أن سكرنا زدنا في المؤلف أو الموقوف وأنت على كل شيء قدير ولغة السنة (اللهم اغفر له وارحمه ودعاه وأعفه عنه واكرم زكاه) بضم الراء وقد تسكن (وأوسع من نفسه) بفتح الميم موضع الدور ولوحظهم الدخال (وأغسله بالماء) وتنجوا بالبرد وقعه من الدنوب وانظروا كما ينبغي الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وانخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وهذا الخبر (رواه) من حديث عوف بن مالك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى أن يكون ذلك الميت وقبره وأبدا خلافا من أمه

شعر) أي الميت يعني رأس المرأة أو لحية الرجل (بمعاوض) شارب غير محرر وتقليم أظفار من أطال) أي الشارب والاطفار (وأغفره

و زاد المرقى لفظ من الذنوب وتسمه الصنف وبغيره (واضح في غيره وفور فيه) لانه لا تائق بالحل (الله الله بعدك ابن أمك تزلزلت بك وانت خير منزول به) استخبره المحدث للفرق وان عقيل وغيرهما زمان الفرقوا بن عقيل وجماعة (ولأعلم الاخير) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من مسلم عوت شهدة ثلاثة آيات من خير الله الا دين الاكال الله تعالى قد قبلت شهادة عبادي فيما هو واوغرت له ما علم ر واما أحد (الله ان كان حسن الجاهه باحسانه وان كان سيئاً فقاروعته الله لا تحرمنا أجره ولا تفتنا به) ذكره في المبدع عن جماعة وزاد بعد فقاروعته الله ان احسانا شفاء له فشفعنا فيه وبعد ولا تفتنا به واغفر لنا وله انك غفور رحيم (وان كان) الميت (صغيراً ولو انشأ أو بالغ مجنوناً واستمر) على جنونه حتى مات حل مكان الاستغفاره) بعد فوفقه على الاعيان (الله لا يحسنه ذنوبه والديه وقرطاً واجراً وشفعنا بحسبنا الله ثم لم يزل بهما وزنهما واعظم بهما أجرهما والحقة يصلح لسلف المؤمنين واجعله في كفالة ابراهيم وقبره بركت عذاب الجحيم) لحديث المنيرة بن شعير قوما السقط يصل عليه ويصلوا الله بالمغفر والرحمة وفي لفظ ما يلقاها من الرحمة رواها أحمد وأبو داود وابن السنن الاستغفاره لانه شافع غير مشغوع فيه ولا جري عليه قلم فالعدل الى الدماء والله اولى من الدعاء وما ذكر من الدعاء لا تائق بالحل مناسب لما هو فيه فشرع فيه كالاستغفار للبالغ وقوله قرطاً أي ساقطاً من مصالح ابويه في الآخرة وقوله في كفالة ابراهيم يشير به الى ما اخرج ابن أبي الدنيا وابن أبي حاتم في تفسيره عن خالد بن معدان قال ان في الجنة لشجرة يقال لها طوبى كلما شروغ في من مات من الصبيان الذين رضوا ونرضع من طوبى ورضعهم ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام (وان لم يعرف اسلام والده دعاهما اليه) فيقول ذرهما واليهما آخرة (ويقول في دعائه لارأ الله ان هذه أمك أمك أنت أمك تزلزلت بك وانت خير منزول به) بدل ما تقدم من قوله في دعائه لارحل الله الله بعدك التي قوله وانت خير منزول به (ولا يقول ابدلها وخنبرها من زوجها في ظاهر كلامهم) قاله في الفروع (ويقول في دعائه انا كان الميت (خشي) الله اغفر (هذا الميت ونحوه) هذه الجناة لانه يصلح لها (وان كان يعلم من الميت غير الخير فلا يقول ولا أعلم الاخيراً) لانه كذب (ويقف بعد) التكبير (الرابعة قليلاً) لما روى الجوزجاني عن زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر أربعين مرة ثم يثقف ما شاء الله فكنت احسب هذه لوقفه لتكبير آخر الصلوة (ولا يدعو) أي لا يشرع بعدها دعاء نص عليه واختاره الخرق وابن عقيل وغيرهما وتقبل جماعة يدعونها كالثلاثة اختاره ابو بكر والآخرى والحدق شرحه لان ابن أبي اوفى فعله وأخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال أحد من اصحابنا روى وقال لا أعلم شيئاً يخالفه فيقولون بنا تنافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فنعاصب النار واختاره جميع وحكاما بن الرافعي عن الاكروم عن اناسا كان لا يدعوا بعدا لا يختمها واختار ابو بكر الله لا تحرمنا أجره ولا تفتنا به واغفر لنا وله لانه لا تائق بالحل (ولا تشهد ولا يسبح بعدها) أي الى اربعة (ولقبها) نص عليه (ولأبأس بتأمينه) على الدعاء بعد الرابعة (وسلم تسليمة واحدة عن يمينه) نص عليه وقال عن منته من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وتحليله التسليم وروى عنه ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم علم على الجناة تسليمة ورواه الجوزجاني (بجهرها) أي التسليمة (الامام) كالتكوية (ويجوز) أن يسلم (تلقاها وجهه) نص عليه أي من غير التفتات (ويجوز) تسليمة (ثانية عن ساره) لما ذكر الحاكم عن أبي اوفى تسليمتين واستحبهما القاضى قال في المبدع يتابع الامام في الثانية كالقنوت (ويرفع يديه مع كل تكبير) رواه الشافعي عن ابن عمر ومعه ابن

أما خذ من شعر وفطر (معه) أي الميت في كنفه بعد الصلاة فسله ندبا (كصنوا قاط) لما روى أحد في مسائل صالح من أم عطية قالت تسفل رأس الميت فقام مقام شعرها في أبيهم غسلوه ثم دعوهم في رأسها ولانهم يستحبون دفن ذلك من الحي فالتت أولى وتلفق أعضاؤه ان طمئت بالتقيط والطين الحذر حتى لا يتبين تشويحه وما تقدمه في الجمل لا يتبين له شكل من طين ولا غيره (وحرر حلق رأس) ميت لانه انما يكون تسلك أوزنة والميت ليس محلها (و) من (أخذ) شعر (هاته) لثانيه من مس المود وتلفقها وهو حرر فلا يترك لمسود (ك) ما يحرم (خستن) الميت ألقف لانه قطع بعض عظمونه وقذال المقصود منه (وكره ما عار) ان لم يتنجس اليه لانه يرد لانه يرضى الجسد فيسرع القصد اليه والبارد يصلح ليعده من الفساد (و) كره (خلال) ان لم يتنجس اليه لثني بين أسنانه لانه هبت (و) كره (أشنان) ان لم يتنجس اليه لوسن كثير به لما تقدم فان احتج الى شيء منها لم يكرهه بكون الخلال حيث نمن شمرة لينة كالصنصاف (و) كره (تسريح شعره) أي الميت رأسا كان أو غيبه لانه يقطع من غير حاجة اليه وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها مرت بقوم يسرحون شعورهم فنهتهم عن ذلك وقالت على ماتتمون ميتكم (ويحسن أن

عباس والاربع عن عمرو بن زبد بن ثابت روى انه لا يتصل طهرها بمجرد ولا تقوم قسن فيها الرفع
كثيرة الاحكام وصحة الرفع وانما هو كاسبق (و) حسن وقوفه) أي المصل (مكاته حتى ترفع)
الجنابة روى عن ابن عمر وجده قال لا يزال في الصفوف حتى ترفع الجنابة
(والواجب من ذلك) المذكور في صفة الصلاة على الجنابة ستة أشياء أحدها (القيام ان كانت
الصلاة فرضا) كسائر الصلوات المفروضة لعدم قوله عليه الصلاة والسلام صلوا قائما (ولا
تضع) صلاتا للجنابة فرضا (من كان قد ولا راكب) لغوات ركعها هو القيام وعلم منه ان قتلها
يصح من القاعدة كمثل سائر الصلوات ومن الراكب الماسافر (و) الثاني (التكبيرات
الاربعة) لما روى ابن عباس وأبو هريرة بن جابر انه عليه الصلاة والسلام كبر أربعاً مستقي عليه
وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (فان ترك منها) أي الأربع غير منسوبة تكبيرة عند طاعت الصلاة
لتركها واحداً (و) ان ترك التكبير منها كثر (سهواً بكبر) ما تركه (المالم يطل الفصل) كمن سلم
عن نقص ركعة من صلاته (فان حال) الفصل (أو وجد مناف من كلامه وهو مستأنف)
الصلاة أي ابتدأها لما روى عن قتادة أن أناساً صلى على جنازة فكبّر عليها ثلاثاً وتكلم فقبل له
أغاب كبرت ثلاثاً فخرج فكبّر أربعاً راء وأمر بك في مسأله وانحلال في جلسه وعروها في ذلك
لما نكر عليه دليل إجماعهم على أنه لا بد من أربع تكبيرات وعن حميد الطويل قال
صلى بنا أنس فكبّر ثلاثاً ثم سلم له أغاب كبرت ثلاثاً فاستقبل القبلة وكبر الرابعة رواء
البخاري فسلم راء حميد على علمه جرد الثاني فور راءه حرب وانحلال على وجود الثاني
فان فيها أو تكلم (و) الثالث قرعة (الفاتحة على امام مفترق) لما تقدم من حديث لا صلاتين
لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبعملة الامام عن المأمور (و) الرابع (الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) لقوله لا صلاتين لم يصل على نبي ذكر في البدع (و) الخامس (دعوة غلبت) لانه
هو المقصود فلا يجوز الا خلاجه (ولا يتبين الدعاء ليتبين في التكبيرة) (الثالث قبل بجزوف)
التكبيرة (الرابعة) نهه الزكوة عن الاصحاب لان ما تقدم من الاحاديث لا تعيين فيه
(و) يتبين غيره) أي الدعاء (في حاله) فتبين التفرقة في الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في الثانية مرسى به في السنن والكتاب والتحقيق والمطابقة قال في المسند وقدم في
الفرع وخلافه وجه الاول لما روى الشافعي في مسنده عن أبي امامة بن سهل أنه أخبره عن رجل
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان من السنة في الصلاة على الجنابة ان يكبر الامام ثم يقرأ
بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى يقرأ في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويحضر
الدعاء للجنابة في التكبيرات لا يقرأ في شيء من ثم يقرأ في نفسه (و) السادس (التمجيد)
لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي على الجنابة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (ولم يقل) في
السلام من الصلاة على الجنابة (ورحمته الله أجروا) تقدم في (باب صفة الصلاة) لما روى انحلال
بإسناده عن علي بن أبي طالب أنه صلى على يزيد بن الحنفية فسلم واحدة من عتبة السلام
عليكم (و) بشرط طهار (جميع ما بشرط مكتوبة) كالاسلام والعقل والتمييز والظهور وسائر
الغور مع أحد العائنين واجتناب العاصية واستقبال القبلة والنية (مع حضور واليتين به)
أي بدعي أصلي (قبل الدفن) احترازاً عما بعد الدفن وبقى الكلام عليه (الاوقات) استثناء
من قوله جميع ما بشرط مكتوبة أي ظاهراً مشروطاً للكتابة بنون الجنابة (فلا تصنع)
الصلاة على جنازة مجهولة على الاعتناق أو على دابة أو أدهى حال (لأنها) أي الجنابة (كاملاً)
وهذا لا صلاة بدون الميت قال المحقق وغيره مقرها من الامام مقصود كقرية المأمور من الامام
لانه بن الدون خالف في كتاب الخلاف فاقضى صلاة الصلوة الخبر ما تعلق حصل بين الجنابة

كثيرة الاحكام وصحة الرفع وانما هو كاسبق (و) حسن وقوفه) أي المصل (مكاته حتى ترفع)
الجنابة روى عن ابن عمر وجده قال لا يزال في الصفوف حتى ترفع الجنابة
(والواجب من ذلك) المذكور في صفة الصلاة على الجنابة ستة أشياء أحدها (القيام ان كانت
الصلاة فرضا) كسائر الصلوات المفروضة لعدم قوله عليه الصلاة والسلام صلوا قائما (ولا
تضع) صلاتا للجنابة فرضا (من كان قد ولا راكب) لغوات ركعها هو القيام وعلم منه ان قتلها
يصح من القاعدة كمثل سائر الصلوات ومن الراكب الماسافر (و) الثاني (التكبيرات
الاربعة) لما روى ابن عباس وأبو هريرة بن جابر انه عليه الصلاة والسلام كبر أربعاً مستقي عليه
وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (فان ترك منها) أي الأربع غير منسوبة تكبيرة عند طاعت الصلاة
لتركها واحداً (و) ان ترك التكبير منها كثر (سهواً بكبر) ما تركه (المالم يطل الفصل) كمن سلم
عن نقص ركعة من صلاته (فان حال) الفصل (أو وجد مناف من كلامه وهو مستأنف)
الصلاة أي ابتدأها لما روى عن قتادة أن أناساً صلى على جنازة فكبّر عليها ثلاثاً وتكلم فقبل له
أغاب كبرت ثلاثاً فخرج فكبّر أربعاً راء وأمر بك في مسأله وانحلال في جلسه وعروها في ذلك
لما نكر عليه دليل إجماعهم على أنه لا بد من أربع تكبيرات وعن حميد الطويل قال
صلى بنا أنس فكبّر ثلاثاً ثم سلم له أغاب كبرت ثلاثاً فاستقبل القبلة وكبر الرابعة رواء
البخاري فسلم راء حميد على علمه جرد الثاني فور راءه حرب وانحلال على وجود الثاني
فان فيها أو تكلم (و) الثالث قرعة (الفاتحة على امام مفترق) لما تقدم من حديث لا صلاتين
لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبعملة الامام عن المأمور (و) الرابع (الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) لقوله لا صلاتين لم يصل على نبي ذكر في البدع (و) الخامس (دعوة غلبت) لانه
هو المقصود فلا يجوز الا خلاجه (ولا يتبين الدعاء ليتبين في التكبيرة) (الثالث قبل بجزوف)
التكبيرة (الرابعة) نهه الزكوة عن الاصحاب لان ما تقدم من الاحاديث لا تعيين فيه
(و) يتبين غيره) أي الدعاء (في حاله) فتبين التفرقة في الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في الثانية مرسى به في السنن والكتاب والتحقيق والمطابقة قال في المسند وقدم في
الفرع وخلافه وجه الاول لما روى الشافعي في مسنده عن أبي امامة بن سهل أنه أخبره عن رجل
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان من السنة في الصلاة على الجنابة ان يكبر الامام ثم يقرأ
بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى يقرأ في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويحضر
الدعاء للجنابة في التكبيرات لا يقرأ في شيء من ثم يقرأ في نفسه (و) السادس (التمجيد)
لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي على الجنابة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي (ولم يقل) في
السلام من الصلاة على الجنابة (ورحمته الله أجروا) تقدم في (باب صفة الصلاة) لما روى انحلال
بإسناده عن علي بن أبي طالب أنه صلى على يزيد بن الحنفية فسلم واحدة من عتبة السلام
عليكم (و) بشرط طهار (جميع ما بشرط مكتوبة) كالاسلام والعقل والتمييز والظهور وسائر
الغور مع أحد العائنين واجتناب العاصية واستقبال القبلة والنية (مع حضور واليتين به)
أي بدعي أصلي (قبل الدفن) احترازاً عما بعد الدفن وبقى الكلام عليه (الاوقات) استثناء
من قوله جميع ما بشرط مكتوبة أي ظاهراً مشروطاً للكتابة بنون الجنابة (فلا تصنع)
الصلاة على جنازة مجهولة على الاعتناق أو على دابة أو أدهى حال (لأنها) أي الجنابة (كاملاً)
وهذا لا صلاة بدون الميت قال المحقق وغيره مقرها من الامام مقصود كقرية المأمور من الامام
لانه بن الدون خالف في كتاب الخلاف فاقضى صلاة الصلوة الخبر ما تعلق حصل بين الجنابة

ليصل للماء العشرة كالحى (وان سقط منه أى الميت (تت) داء الله الصوف) بفتح وسحق عليها كغيره (ويزال خاتم وغمره) كسوار وحلقة (ولو برد) لأن تركه منه اضاعة على الصلاة (ولا) يزال (أنف من ذهب) لما فيه من المنفعة (ويحيط بمنان لم يؤخذ) أى إن لم يكن بائنه أخذته من الميت (من تركه) ميت كسروته (فمن علمت) تركه الميت (أخذ) الأنف إذا بلى الميت) لعدم التعلق إذا (ويجب عدم شتمه عليه) لأنه عليه الصلاة والسلام يقطن شهاده أحد عشر شهرا (الا أن يحاط عليه خاصة في الصلاة) لأن دونه المفسدة وهو غسل الخاصة أولى من جلب المصلحة وهو إبقاء أثر العبد (و) يجب (دفنه) أى التثديف (ففيما به الذى قيل فيها) فلا يزال ولا يتصل وان لم يحصل الموتون بعد نزاع لامة حروب وغمره ووضف) نصا لميت ابن عباس مرقوا أمر يقتل أحدان يزع عنهم الحديد والجلود وان دفنوا في ثيابهم يدماهم رواء أوداد وابن ماجه فان سلب ثيابه كن في غيرهما (وان سقط) حاضر صرف القتال (من شاق أودابه لأفضل الصدق أو مات برفقة أو حقت أنفه) أى لأفضل أحد (أو وجد ميتا ولا أثر) قتل (به) فان كان به أثر لم يغسل (أو عاده) سمه أوسيقه (عليه) فقتله فكغيره يغسل ويصل عليه نصا لأنه لم يمت بفعل العدو ولا مباشرة ولا تسب أشبه من مات من بضال الأصل وجوب غسله والصلاة فلا يسقط بالثقل في مسقطه

(الأوجل) من جوحه العذو ونحوه (فاكل اشرب اوفام اوبال اوتكلم اوعطس ٣٩٩ اوطال بقاؤه عرفاؤه) هو (كثيره) يشبل

وبصلى عليه نال ذلك لا يكون إلا
من ذى حياة مستقرة والأصل
وحوب القتل والسلامة (وسط)
تتلبث السنين (أربعة أشهر)
فاكفر (كوفودحيا) بفصل
وبصلى عليه ففصل ذلك المدة
أبو داود والترمذى وقرواية
الترمذى واللفظ ببصلى عليه
وقال حسن صحيح وذكره أحمد
والمصنف ونسب تيمته فان
جهل ذكر أم أبي يحيى يصلح
لما كرهه الله تعالى (ويحرم سوء
النظر بصل ظاهر المداغة) لقوله
تعالى احتسبوا كثيرا من الظن
ان بعض الظن اثم الآية
(ويحسب ظن النمر بصل ولا
ينسب تحقيق ظنه في ربه وعلم
منه انه لا حرج بظن السوء لمن
ظاهر التورع وحسب أبي هريرة
مرفوعا بانهم والظن فان الظن
أكذب الحديث يجوز على ظن
لاقرينة على صدقه (ويجب
على طبيب ونحوه) كجرأحي
(ان لا يخذل بعيب) بدين من
طبه لانه يؤذي (و) يجب (على
غاسل ميت) حديث لفضل
موتاكم فلما مؤثر واما بنماجه
وعن عائشة رضي الله تعالى عنها
مرفوعا من غسل ميتا رآه فيه
الذماتة فلم يغسله خرج من
ذوبه كيوم ولدته أمه رواه أحمد
من رواه أبو الجهمي (و) يجب
عليه (أطأه رجليه) ميت للترسيم
عليه ونحوها الحسن وخالفه في
المسح ولا تشدد الأئمن شهدله
التي صلى الله عليه وسلم قال
الشهيد الذي أوتاهت الأمة

السبع (فيم) تكبيره (سبعاً) الفاتحة (في) التكبيره (الخلصه) الفاتحة (وبصل)
على النبي صلى الله عليه وسلم (في) التكبيره (السادس) بعد (في) الفاتحة (في) التكبيره
(السابعة) ثم صلى (في) تكبيره (مكرراً) الحنابلة (الأول) سماعي الثانية سماعي الثالثة
وعلى الراية (أما قاضي) بعد التكبير الرابعة (ب) الحنابلة (خامسة) ثم بعد التكبير بل
يصل عليها بعد علامه) للتأثير إلى تنقصها عن أربع أو زائد ما قبله على سبع وكذا لها
مخطور (وكذا لوجه) حنابلة (ثانية عقب التكبير الرابعة) ثم يخرج داخل في الصلاة
لأنه لم يبق من السبع تكبيرات (أربع) بل ثلاث فتردى إلى ما سبق (فإن أراد أهل
الحنابلة الأولى رفعها) بعد أربع تكبيرات (وقبل سلام الامام لم يخرج) لأن السلام يركن
لأنه الصلاة الأولى (وفي الكافي) فيما إذا جازى ما جرى ذكر تكبيره ووافاه ولم يقبض من
تكبيره أربع (يقرب في الراية الفاتحة ويصل) على النبي صلى الله عليه وسلم (في) الحنابلة
وبعد علم في السادسة) لتكتمل الأركان بلسان الحنابلة وقدمه المسلم قطع به في الشرح
والاستيعاب منه في المنتهى (ومن سبق بعض الصلاة) كبر ودخل مع الامام حيث أدركه (ولو
بين تكبيرتين ندبا) كالصلاة (أو) كان أدركه (ب) التكبير (أو) قبل السلام) فبكر
فلا حاشية (ويقضى ثلاث تكبيرات) احتياطاً (ويقضى بسبق مائة) قبل دخوله مع
الامام (على صفة) لأن القضاء يحكي الاداء كغير الصلوات ويكون قضاءه (ب) سلام
الامام) كالسجود في الصلاة لكن إن حصل بعدد بغير ترك جمعوا جماعة مع أن
يتفرد ويتم لنفسه قبل سلامه (فإن أدركه) السجود (في) الدعاء فله فيه) أي الدعاء (فإن سلم
الامام كبر وقرأ الفاتحة) بعد التوضؤ والمعملة (ثم كبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر
وسلم) لما تقدم أن المقضى أول سلامه فبأن فيه حسب ذلك المعمول قوله عليه الصلاة والسلام
وما فاتكم فاضنوا وقوله ثم كبر وسلم هكذا في الشرح وغيره وانما يظهر إذا كان الدعاء بعد
الراية أو بعد الثالثة ولكنه لم يأتها النوم أو وهو وغيره والأثر عليه الزيادة على أربع
وتركها أفضل فإن كان أدركه في الدعاء كبر الأخيرة به فأنسلم الامام كبر وقرأ الفاتحة ثم
كبر وصلى عليه الصلاة والسلام ثم سلم من غير تكبير: لأن الأربع تحت (تتم) متى أدرك
الامام في التكبير الأولى فكبر وشرع في آخره ثم كبر الامام قبل أن ينهات عليه وقطع
القرءاءة كالسجود في بقية الصلوات إذا أدرك (الامام قبل تكبيره) (فإن دخل في) السجود
(رفعها) أي الحنابلة (تابع) أي وإلى (بين التكبيرين غير ذكر) أي قراءة وضوء على النبي
عليه الصلاة والسلام (ولا بداعفت) الحنابلة (أولاً) فخص في الفروع وكذا نصاً (فإن سلم)
السجود (أو لم يقض مائة) (مع) ذلك أي تحت علامه حيث عاشته أنها لا يرسولاً به
إلى أصلي على الحنابلة وضعت على بعض التكبيرات ما سمحت فبكرى وما فائق فلقضاء أهل
وهذا مخرج في عدم وجوب القضاء لكن بسبب ولأنها تكبيرات متوالت حال اقتضاها
يجب قضاء ما فات منها كتكبيرات البد (ومضى وقت) الحنابلة (بعد الصلاة) عليها (لم وضع
لأحد) يريد أن يصل عليها فيصالح إدارة إلى موازاة البيت وعبارة المنتهى ولا وضع للصلاة
بعد جلوسها (فظاهره بكرة) وبما دبر فيها وقال القاضي الأذري رحمه الله (الولى فتزعم أن
يخاف تغبره (ومن لم يصل) على الحنابلة لعذر وغيره (استحبته) إذا وضعت) الحنابلة (أن
يصل على قبل الدفن أو بعده ولو جماعة على القبر) لخدمته أي حرره أن أمره سواء كانت
تم المسجد أو شابهه فقد انتهى صلى الله عليه وسلم أو قفصه أو ألقاه عنها وعنه فقالوا ماتت أو مات
فقال أفلا كنتم أذنتهم قال فكانهم صرروا وأمره فقالوا دلوني على قبرها أو على قبره

على التناء عليه أو الإساءة عليه ولعل المراد لا كفره الاكثر ديانته من جهل اسلامه وجعله علامة المسلمين غسل وصلى عليه

الصلوات والسلام في خبير ابن عباس السابق وكثفوه في ثوبه (ويجب لثيائه تعالى) (الحقه) أي الميت (ثوب) واحد لا يصف الشتره بجمع (أي الميت لظاهرا لا خبيرا) (من ملبوس مثله) أي الميت في الجمع والأعداد لانه لا يخفى فيه على الميت ولا على ورثته (ملبوس) ميت (بدونه) أي ملبوس مثله لان الخلق لا قد تركه (وبكره) ان يكفن في (اهل) من ملبوس مثله ولو اوصى به لانه خاصة والله يبي عن التثافي في الكفن (و) يجب (مؤنه تجهيزه) من اجزئ غسل وجماد وسخن وسجود (غيره) المثلث من آخر جنون العادة في طبيب واعطاء عقيرين واعطاء جمانين ونحوهم زيادة على العادة على طريق الفروقه فتشبع فان كان من تركه كفن نصيه ذكر في القصور (ولا) بأس بمسك ثيابه أي الكفن نما (من رأس ماله) متعلق يجب أي يصيب ثوب يسترجع ميت وصونه تجهيزه بحسوف من رأس ماله ميت فيخرج من ماله (مقدما حتى على دين موته) وارث جنازه وشجوهما) عما يتعلق بعين المال لان سترته واجبة في الحياه فكذلك بعد الموت ولان جزءه ومصلحها يوجد لكل منهما الا ثوب فكفنه فيه ولان لباس الفليس يقدم على وفاء دينه فكذلك كفن الميت ولا يشغل ثوبه شيء من مال ميت الا ما انفصل عن حاجته الأصلية (فان عدمه) الميت فلا يختلف بركة أو نوله قبل تجهيزه (فمن تازمه فته) أي الميت حال حياته يؤخذ ذلك لانه يلزمه

لذلك صلى عليا وأعليه وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبره رطب فصل عليه وصفا وخلقه وكبرار بما متفق عليه ما قال أحد من يشك في الصلاة على القبر بروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من متوجوه كلها حسان (وكذلك يرقى ريقه) كاسير يسمى عليه إلى شهر ويصفط شرطا الحضور والحياء والنقل لتعزده أشبهه إلى إذا انجز من الغسل والتيمم (الشهر من دفنه) لما روى الترمذي عن سعد بن عبد الله المديني أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليا وقدم في ذلك شهر وأسانده ثقات فلأحدا كثر ما سمعت هذا ولا يلهي بقاؤه كثر منته فتقيد به (و) إلى (زيادة سيرة) هل الشهير قال القاضي كالرومين وأغلبهم على قعر عليه الصلاة والسلام لثلاثه مئة مصدا (ويحرم) أن يصلى على قبر (بعدها) أي بعد أن يادة السيرة نقص عليه وحديث القار قطن عن ابن عباس فروفا أنه صلى على قبر بعد شهر أجاب أبو بكر يريد شهر كقوله تعالى ولعن ابن نأب بعد من أراد المؤمنين وعين حمله على الزيادة السيرة قال في المبدع فاما ما ذكره من أنه صلى عليه وان مضى أكثر من شهر وقصد ابن شهاب وقدمه في الزيادة شهر (وان شاك في انقضاء المدة) التي يصلى فيها على القبر وريقه (صلى عليه حتى يفرغها) لان الأصل بقاؤها (و) يصلى (امام) أعظم (وغيره) على غائب عن البلد ولو كان دون مسافة قصر (أو) كان (في غير جهة القبلة) أي قبله المصلى (بالنسبة إلى شهر) كالصلاة على القبر لكن يكون الشهر ههنا من موته كما في شرح المنتهى لانه عليه الصلاة والسلام صلى على النجاشي قصف وكبر عليه أو بما متفق عليه ولا ينافي بين أرض الحبشة صلى عليه لانه ليس من مذهب الخائف فانه يمنع الصلاة على النريق والأسير وأن لم يكر صلى عليه مع أنه سيد القاتل النجاشي ذلك الحبشة أظهر الاسلام مسددا لمرواثة أحد يصلى عليه أو تقول بأن الأرض ز وبته له عليه الصلاة والسلام وكشف له عن النجاشي حتى رأه من غير صلاة ولو كان له أصل لكره له الجنازة ونقل لمنايه من الهجرة العظيمة كما نقل اخباره لم يعمه يوم مات وأيضاً لم تذكر في حقه لما تم في حق أصحابه (ولا) يصلى على من (في أحد جناتي البلد ولو كان) البلد (كبيراً ولو لم يشهد مطر أو مرض) لانه يمكن حضوره أشبهه ما كان في جانب واحد من قبره انقضاءه عن البلد بما عدا الذهاب إليه نوع سفر وقال القاضي يكتفي بحسوف خطوة قال الشيخ في الدين وأقرب الحدود ما يجب فيه الجمعة لانه اذن من أهل الصلاة في البلد فلا بد من غائبها وتقدم انه لا يصلى على قبر رعايته وقسني (ولا) يصلى كل يوم على كل غائب لانه لم يتفق في الدين (ومن صلى) على ميت (كره) له إعادة الصلاة عليه قال في القصور لا يصلحها مرتين كالعيد (الأعلى من صلى عليه بالنية) كالغائب (انما حضر) جزمه ابن قيم وابن حنبلان وانقصه عليه في الفروع (أو) وحده بعض ميت صلى على جلسته فقتن (أعادة الصلاة) فيها مرة ثانية (وباق) ذلك (أوصلى عليه) أي الميت (بلاذن من هو أولي حقه) بالصلاة (مع حضوره) أي الأولى وعدم اذنه ولم يصل معه (فتماد) الصلاة عليه (تبعاً) للولي لانه أحق ذكره أو الولي لانه لا يبعد غير الولي قاله في الفروع

فصل ويحرم أن يغسل مسلم كافر أو لوقر ما أو يكفنه أو يصلى عليه أو يتبع جنازته أو يدفنه في لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قرأوا قرأ غضب الله عليهم وعظمهم وشجوه قولهم ولاته تنظيم لهم وتطهير فاشبه الصلاة وطارق غسلة في حياته فانه لا يقصد به ذلك (الا ان لا يجد من يواريه غيره فيوارى عند العدم) لانه عليه الصلاة والسلام لما أخبر عوف أي طالب قال لدني اذهب فواريه وراه أبو داود والنسائي وكذلك حتى يدارقوا في القبر لانه لا يتضرر بتركه

تأمل الحياة فكذلك جد الموت (الألزوج) فلا تلهيه كفن زوجته ولا مودة تجهيزها ولو ٤٠١ فوسر الان انشفة والكسوة في النكاح

وتغير بقاءه (فان أراد ان لم أتبع قبره بآله كاد الى المقبر تركب) المسلم (دائمة وسار
ألمه) أي قدام جنازته (فلا يكون معه) ولا يتبعه (ولا يصلي على ما كوله في بطن سبع)
قال في الفصول فاما ان حصل في بطن سبع لم يصل عليه مع مشاهدته السبع (و) لا يصل على
(مضغيل بأحراق) لاسنائه (ونحوها) أي نحوها كليل السبع والسجيل بأحراق كما قيل
تسبح وسجّل بصلاته أو نحوها (ولا ينسب للإمام الأعظم) لا (إمام كل قرية وهو واليهما في
القضاء الصلاة على قالوه من كنتم غنمة أو بضعا) لا عليه الصلاة والسلام امتنع من
الصلاة على رجل من المسلمين فقال صلوا على صاحبكم فخيرت وجوه القوم فقال إن صاحبكم
غل في سبيل الله فقتلتمناه فوجدناه في خزائن خزاليه يومنا سوى درهمين رواه
الحنابلة إلا الترمذي واحتج به أحمد (و) لا على (قاتل نفسه عمدا) لما روى مسلم عن جابر بن
سمرة أن رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه (وقد رواه القسائي قال أتني صلى الله عليه وسلم
أما أنا فلا أصلي عليه والمشاقص جمع مشقة قال في القاموس والمنقص كثير نزل عريض
أوسهم في ذلك والنصل الطويل أوسهم فيسه ذلك رمي به الوحش اه فامتنع النبي صلى الله
عليه وسلم من الصلاة على القتال وقائل نفسه وهو الإمام وأمر غيره بالصلاة عليهما وألحق به من
ساو في ذلك لأن ما ثبت في حقه ثبت في حق غيره ما لم يقع على اختصاصه به دليل وأما تركه
عليه الصلاة والسلام الصلاة على مدين لم يخلف وقا فكان في ابتداء الإسلام ثم نسخ كذا في
الخصائص (ولو صلى) الإمام الأعظم أو كاضيه (عليهما) أي على القتال وقائل نفسه عمدا
(فلا بأس بكيفية الناس) لأن امتناعه من ذلك شرع وزجر لا تعزير (وإن ترك أئمة الدين الذين
يقتدى بهم الصلاة على قاتل نفسه جواز غيره فهذا حق) لأن شبهة عباسي وقائمة الحدود
(ويصل على كل عاص كساري وشارب خمر ومقتل قصاصا أو حاد أو غيرهم) قال الإمام
ما قبل أنه عليه الصلاة والسلام ترك الصلاة على أحد الأعداء القتال وقائل نفسه (و) يصل على الإمام
وغيره (على مدين لم يخلف وفاته) لما تقدم وبقي نسخ امتناعه عليه الصلاة والسلام منه (ولا
يغسل) كل صاحب بدعة مكفرة (ولا يصلي على كل صاحب بدعة مكفرة نصا ولا يوثق
ويكون ماله فبا) كسائر المرتدين (قال) الإمام (أجدنا فيهمية والرأفة لا يصل عليه) وقال أهل
البدع إن مرضوا فلا تقوم بهم وإن ماتوا فلا تنصوا عليهم وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك
الصلاة بأدوم من هذا فأولى أن يترك الصلاة ويحدث ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن لكل أمية نحو ساوان مجوس أمية الذين يقولون لا قدر فإن مرضوا فلا
تقوم بهم وإن ماتوا فلا تنص بهم رواه أحمد وبقي قول المصنف وغيره في الشهادات وبكفر
بمجتهد المدعي وغيره فاسق (وإن وجد بعض ميت تحققت) أي بقيائه من ميت (غير شرع
وظفر ومن غسل وكفن وصل على عليه دفن وجوبا) لأن أبابوب صلى الله عليه وسلم على رجل قاله أحد
وصل على عمر على عظامه بالشام وصل على أبو صيد على رأسه بعد تسليته أو تكفينها رواه أحمد والله
ابن أحمد وقال الشافعي أتني طائر بداعك من رقة لجبل عرفت بالتم وكانت بدعة عبد الرحمن
ابن عتاب بن أسيد فصل على أهل مكة وأستغنى الشعر والفقر والسك لا تلاعب فيها
(سوى بالصلاة (ذلك البعض فقط) أي دون الجمل لانه غير حاضر بين يديه ومحل وجوب
الصلاة على ذلك البعض (أن لم يكن صلى على جلته ولا) بن كان صلى الله عليه وسلم (سنت الصلاة)
على ذلك البعض (ولم يجب) التقدم الصلاة على جلته وجعل الأكثر كالكل (ثم إن وجد
الباقى من الميت غسل وكفن وجوبا) (و) عليه دفن يجنبه) أي جنب جبهه أو فاجانب

وجبت التمكن من الاستمتاع
ولما انقطع بالشر زوال السنو وقد
انقطع ذلك بالوت فاشبهت
الاجنية وأقرت بالعدو وجوب
نقته بآله لا الانشعاع وذلك
تخصيصة الآية فلا يمكن لها
مال فغسل من زوجته تنقها من
أقاربها أو معقها لم تكن
زوجة (ثم) إن لم يكن الميت
تأزبه تنقته وجب كفته ومؤنة
تجهيزه (من بيت المال إن
كان الميت سببا) لأنه لما لم
وهذا من أهله كان كافرا أو
فيمال فلان النية لئلا وحيث
عصمهم فلا تؤذيهم لا الأرفاق
بهم (ثم) إن لم يكن بيت مال أو
نقدرا لا خدمه فكفته ومؤنة
تجهيزه (على مسلم عالم به) أي
الميت ككسوة مالي (وإن تبرع
به بعض الورثة لم يلزم ببقية
قبوله) لما في من المنة عليهم
وعلى الميت وكذا تبرع به
أجنبي فاني الورثة أو بعضهم
لكن ليس لهم أي الورثة
(سلبه) أي الكفن الذي تبرع
به بعضهم وأخبرهم (منه) أي
الميت (بعدد قته) لأنه لا استعاط
لحق أحد في تقبته (ومن نسي
وسرق كفته كفن من تركه)
نسي (ثانيا) لأنه ولو قعت تركه
لم يوجب قبل تكفنه الأول
ويؤخذ من كل ورثته كفن
بنفسه حصته من التركة (مالم
تصرف في دين أو وصية) فان لم
يكن أو صرف في ذلك لم يلزمهم
تصكفنه ثم إن تبرع به أحد
الورثة أو غيرهم والأثر كماله

(من ماله) أي الميت (تركته) بقسمين ٤٠٣ ورويته (وما تبرع به) من وراثته أو أجنبي (هـ) هو (التبرع) لأن تكفينه ليس بمثلها

بل لما حذو خلافه أو وجهه لا ورثة فكفنتونه فيكون لحمه وكذا لو بلى وبقي كفننه (وما وصل عما جبي) من مال تكفين به مصروف ما احتج إليه (هـ) هو (أوبه) أن علم لأنه أباحه فلهذا أنه محتاج إليه فتمين أنه مستغنى عنه فهو إليه (فإن جهل) ربه أو اختلط مال جبي ولم يميز ما لكل إنسان (ففي كفن آخر) بصرف إن لم يكن لأنه مثل ما بذله (فإن تندر) صرفه في كفن آخر (فمدق به) لأنها من جنس ما بذل فيه (ولا يجبي كفن لمسلم) ما كفن به ميت (إن ستر) أي أتمكن ستره (بعشش) أو ورق نجبر ونحوه لحصوله المقصود لإهانة (وسن) تكفين رجل في ثلاث لفائف بيض من قطن) حديث عائشة قالت كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض هوليبة جسد دعائية ليس فيها خيوص ولا عمامة أو رجب فيها الدراجا متعق عليه زاد مسلم في روايته وأما الخلفه فاشتبه على الناس فيها أنها اشترت بثلث كفن بها فتركت الخسلة وكفن في ثلاثة أثواب بيض هوليبة (وكره) تكفين رجل (فأكثر) من ثلاثة أثواب لأنه وضع لئلا في غيره وجهه (و) كرهه (تعميمه) أي الميت لم يحدت عائشة (تيسر) أي الثلاث اتفاق (على بعضها) واحدة فوق أخرى ليوضع الميت عليها مرة واحدة (بعد تعبيرها) يعود ونحوه ثلاثا قاله في الكافي وغيره بسندهم ما ينضموا وودلتني راحة الخور بها إن لم يكن الميت محرما (ويجمل) ألفاظه (الظاهرة) وهي السفلى من الثلاث (أسخبا) لأن عادة الخبي جعل الظاهر

من ثيابه انحرافا كذا الميت (و) يحمل (الحنوط وهو اخلاط من طين) ولا يقال ٤٠٣ في غير طيبة الميت (لثابتها) أي

تدبرين القاتل (ثم يوضح)

الميت (طليها) أي اللغائف

مبسوطة (مستقيا) لانه امكن

لاذراحتها و يجب ستره حال

حله بوسو وضعه متوجها بذا

(و يطمئن قطن تحت) أي خفه

حنوط (بين اليته) أي الميت

(وتشعلوقه) أي القطن (خوخة

مشقوقة الطير كالتين) وهو

السراويل بلا كام (تجمع)

الخوخة (التيه ومثانته) أي

الميت لدخار ج اخفاها ما ظهر

من الر واقع (و يحمل الباقي)

من قطن تحتها على مناقل وجهه)

كمنه وفمواثف وعلى اذنيه

(و) يحمل منه على (مواضع

مصدرة) حيث هو يدور كمنه

وأطراف قدمه تشرها فالحا وكذا

مقانبه كظي ركنه ونحطاطيه

وسره لان ابن عمر كان يتبع

مقانب الميت ومراقبه بالمسك

(وان طيب) الميت (كله من)

لان انسابي بالمسك وطلى ابن

عمر ميتا بالمسك وذكر السري

بسحب قطيب جميع يديه

بالصندل والكافور وذيق الفرواق

(وكره) تعليب (داخل يديه)

نصلاحه فسدما (كما يكره

تطليه (بورس وزعفران) لان

العادة غير جارية لتطليه

وانما يستعمل لفساده أو زينة

(و كره) (طليه) أي الميت (بما

عسكه كبير) بكسر الموحدة

وتسكن في ضرورة الشعر (عالم

تنقل) المستباحة ذهت اليه

فياح الجاحز (ثم يرد طرف)

اللقافة (العلمان الجانب الايسر)

الميت (على شقه الايمن ثم) يرد

(طرفها) أي اللقافة العليا (الايمن على) شق الميت (الايسر) كما دنا كفي (ثم يرد طرف اللقافة) الثانية (كذلك) (ثم) يرد (الثالثة

التي على الجنازة فليس فيه تمديد للصلاة على من حضر من الجنازة قال لا بأس قال ق
الفروع وكأته يرى اذا اتبعها من أهلها فواضل قال في حديث يحيى بن جندب تويمها من
أهلها يعني من صلى على جنازته فبها من أهلها فله قيراط

فصل جله ودنته من فروع السككية (وتقدم وكذا مؤنهما) أي مؤن الجمل والذفر
فهي فرض كفاية ان لم يختلف ولم يكن له وارث ولم يكن الاثنان من بيت المال والمراد على من
علم به من المسلمين كإقعة مؤن التجهيز (ولا يختص أن يكون الفاعل) لجل الميت ودنته (من

أهل القرية) أي مسلما (فانهما سقط) الجمل (بكافر) كالتكفين والدفن لعدم اعتبار النية
لها بخلاف القتل والصلاة (ويكره اخفا الاجرة على ذلك) أي الجمل والذفر لانه ذهبي الاجر

(و) كذا يكره أخذ الاجرة (على القتل) والتكفين وتقدم (فيوضع الميت على الشمس) بعد
أن ينزل ويكفن (مستقيا) على ظهره لانه امكن (و يصب ان كان) الميت (امراة أن
دستر) الشمس (تكمف فوق السرى) ثم قبل من خشب أو جريد أو قصبت على القفوفها

(قوب) قال بعضهم أول من اتخذ لهذا كذا نيبام المؤمنين وقال ابن عبد البر طاعة نبينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أول من غطى نفسه في الاسلام ثم نيب بنت يحيى (وربما أن يجعله
أربع لانه سن التبريع في حله) لما روى سعيد وابن ماجه عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود

عن أبيه قال من أتبع جنازة فلحاصل يحو اتسب السرى بركله فاقته من السنة ثم أن شاطط يطوع
وان شاطط يصد أسناده ثقت أن أبا عبيدة لم يبع من أسه (وكرهه) أي التبريع في حله
(الأجر وغيره مع الازدحام) على الجنازة (وهو) أي التبريع (افضل من الجمل بين

العمودين) لما تقدم (وصفته) أي التبريع (أن يضع فائمة الشمس اليسرى المقعدة) في حال
السرى وهي التي على الميت (على كتفه اليمنى ثم ينتقل إلى) فائمة السرى اليسرى (المؤخرة)
ليضعها على كتفه اليمنى أيضا ثم يدعو للصبره (ثم يضع فائمة) أي الشمس (اليمنى المقعدة)

وهي التي على يسار الميت (على كتفه اليسرى) ثم يضعها اليسرى (ينتقل إلى) فائمة السرى
اليمنى (المؤخرة) فيضعها على كتفه اليسرى فتكون اليدان معن الجانبين بالأس والشمس من
الجانبين باليمين ثقله الجماعة على أحملها فاقته من الموافقة لكيفية غسله حيث يسد أسفه

الايمن إلى رجليه خبالا يسر كذلك لما تقدم أنه عليه الصلاة والسلام كان يحب التيامن في شأنه كله
(وان جعل) الميت (بين العمودين) وهما القانتان (كل عمود على عاتق كان حسنا ولم يكرهه
نص عليه في رواية ابن منصور لانه عليه الصلاة والسلام جعل جنازة سعد بن معاذ بين

العمودين وروى عن سعد وابن عمر وأبي هريرة أنهم فعلوا ذلك قال في الرعاة أن جعل بين
العمودين فن هند رأسه ثم من عند رجليه وفي المنصب من ناحية رجليه لاصح الا التبريع
انتهى لان المؤخران توسط بين العمودين ثم يرايين قدميه فلا يجدي إلى المشي فلهي هذا يحمل

السرى لانه واحد من مقدمه بضم السين ودين المقدمين على عاتقهم ورأسه بينهما ولتجنبه
العرضة على كاهله واثنا من مؤخره أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر
يضع كل منهما عمودا على عاتقه (ولا بأس بحمل طفل على يده) لا بأس (بحمل الميت

بأعنه للمساعدة) كجنازة ابن عمر (ولا بأس بحمل الميت) على دابة لتعرض صحيح كعده فبه
(وضرو) كسمن مقرط قال في الفروع والسدد وظاهر كلامهم لا يحسن حملها على هيئة
مزربه أو هيئة يخاف مهاجمة قوطها قال في الفروع ويؤتو بها احتمال وفاقا لما شاقق (ولا بأس

بالدفن ليلا) أبو بكر دفن ليلا وعلى دفن طاعة لئلا كاله أحمد وحن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم دخل قبر أفسر ج له راج فاحسن قبل القبلة وقال رجل الله ان كنت لا أراه
(طرفها) أي اللقافة العليا (الايمن على) شق الميت (الايسر) كما دنا كفي (ثم يرد طرف اللقافة) الثانية (كذلك) (ثم) يرد (الثالثة

الصلوة مالم يجمع في ثوب واحد
 (فصل في الصلاة عليه
 والصلاة على من قُتِلَ صلته)
 من الموتى (فرض كفائية) لا مره
 عليه الصلاة والسلام بها في غير
 حديث كقولها صلوا على أطفالكم
 فانهم أفرطكم وقوله في القتال
 صلوا على صاحبكم وقوله ان
 صاحبكم الضعيف فقاتل قتلوهما
 قتلوا عليه وقوله صلوا على من
 قال لا اله الا الله والامر للوجوب
 فان لم يلبه الا واحد تعينت عليه
 ومن لم يلب معذور وهلم منه انه
 لا يصلى على شهيد مكره
 ومقتول طليافي حل لا يفسلان
 فيها (وتسقط الصلاة على الميت
 أي وجوبها (١) صلاة (مكلف)
 ذكر او نثى أو أوثى حرا أو عبد
 أو مبعض كسفيه وتكفنه ودفنه
 وظهره لا تسقط بالبرزاة ليس
 من أهل الوجوب وقد في التحرر
 تسقط كالوغلة (وإن) الصلاة
 عليه (جاءة) لفعله عليه الصلاة
 والسلام وصحابه واستمر الناس
 عليه (الأهل) النبي صلى الله عليه
 وسلم فلم يصلوا عليه بإمام استمراما
 له قال ابن عباس بنخل الناس
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 أو سالا يصلون عليه حتى اذا
 فرغوا أدخلوا النساء حتى اذا
 فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤم
 الناس على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحد وراه ابن ماجه
 وفي البيهقي والطبراني أن ذلك كان
 يومئذ منه صلى الله عليه وسلم
 (و) يسمن (ان لا تنقص
 الصغوف عن ثلاثة) الحديث
 مالك بن حميرة كان ذا صلي على
 ميت جازا الناس ثلاثة صفوف ثم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف من الناس فقد أوجب

لكونه يجمع الأعضاء الشريفة (والأى وإن لم يكن إدخاله القبر من حنجره سهل أدخل
 (من حيث سهل) دفنا للضرر والمشفقة (ثم) ان سهل كل من الاربعين فحما (سواء من غير
 ترجيح لأحدهما على الآخر) ولا تؤتيت في عدد من بدخله القبر (من شفع أو تولى) يكون ذلك
 (بحسب الحاجة) كسائر أمور (وبكره ان يصح قبر رجل) لما روى عن علي بن الله بن يقوم وقد
 دفعوا ميتا بسطوا على قبره الثوب فجبه وقال انما يصنع هذا بالنساء ولان كشفه بعد من
 اتشه بالنساء مع مائة من اتباع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (الاعلن مظهر أو غيره)
 فلا يكره ماذن (ويسن) ان يصحى (لأمرأة) لأنها هور وتلايه لا يؤمن ان يسد ومنهائى قبره
 الحاضر وبن بناء أمرها على السرور والخفى كالانثى في ذلك احتياطا (ومن مات في سفينة
 وتغذر خروجه إلى البر) بعدهم عن الساحل مثلا (مثل بشى) بدغسه وتكفنه والصلاة
 عليه ليستقر في قرار البحر نص عليه (وأقوى في الصرملا كادخاله القبر وان مات في بئر أخرج)
 وجوبه بالنخل ويكفن ويصلى عليه ويدفن وان أمكن أخراجه بكالاب وبخوها من غير مثله
 فيها حتى يتغذّب الفلح ثم ينزل من بطنه أو أمكن أخراجه بكالاب وبخوها من غير مثله
 وجب ذلك لئلا يدفن بغير غسله وعن زوال البصا اذا شئت لم يجرى وجوبه فان انطلقا هو
 باق والأفقد زال لأن العدة ان النار لا تبقى الا بماء يشرب فيه الحيوان (فان تغذر) أخراجه
 بالكلية أو لم يمكن الامتنع طاعوه (طمت) البئر (عليه) لتسبب قبره لانه لا لشر ورتالى
 أخراجه متطعما وهذا حيث لا حاجة إلى البئر (ومع الحاجة إليها يخرج مطلقا) أى ولو متطعما
 لان حمله الميت أخضر راجعا يحصل بطم البئر وتقطيعها (وأولى الناس بشكفن) ميت
 مطلقا (ودفن) جل (أولاهم بصل) الميت وذكر الجهد وابن عيم ان يصبغ ان يتولى دفن
 الميت غاصه لان النبي صلى الله عليه وسلم أخدم العباس وعلى وأسامه رواه أبو داود وكانوا هم
 الذين قتلوا فغسله ولان المتقدم بصله أقرب إلى سترها أو وقلة الاطلاع عليه (والأولى) لا حتى
 أن يتولا بمقتبه) لانه أبلغ في ستره وقلة الاطلاع عليه (ثم ثابته) انضمامه مقامه الا أن يكون وصيا
 على قياس ما تقدم في الصلاة عليه (ثم) الأولى (من بعدهم) أى بعد المذكورين في تنصیل
 الرجل الأولى (يدفن رجل إلى حال الاحتاب) فيقومون على أفكاره من النساء لانهن يضعفن
 عن ادخاله القبر ولان الخنازة يحضرها جوع الز حاله عاسا وفي نزوله النساء القبر بين أيديهن
 ثم يرض عن اغتسل الكشف بحضرة الز حال (ثم) الأولى (محارمه من النساء ثم الاجنبات)
 للحاجة إلى دفن وعدم غيرهن (و) الأولى (يدفن امرأة بمحارمها الز حال) الأقرب
 فالأقرب لان امرأة عمرها توفيت قال لاهلها أتم أحق بها ولانهم أولى بالنس ولا تباح الحياة
 فكذلك بعد الموت (ثم) ان عدموا فالأولى (زوجها) لانه أشبه بمحرمها من النسب من الاجانب
 (ثم إلى جالبه الاجانب) لان النبي صلى الله عليه وسلم حين ماتت أمته أم أبي طلحة فدفن في قبرها
 وهو أجنبي ومعلوم ان محارمها كن هناك كاختها فاطمة ولان قولي النساء ذلك لو كان مشروعا
 لفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاءه لم ينقل (ثم محارمها النساء) القرى
 فالقرى منهن كآل جال (ويقدم من الز حال) بدفن امرأة (خصى) ثم شجع ثم أفضل دينا
 ومعرفة ومن بعدهم عجمه أعزى من قرب) عهدهم بقتلوا الخنى كأمه في ذلك احتياطا
 (ولا يكره الز حال) الاجانب (دفن امرأة ومحمرم) الخاص عليه لما تقدم في قصة أبي طلحة قال
 في القبر وعو بنو حبه احتمال يجعلهم من المتصل إلى النش و يسلها إلى من في القبر ويحل
 عقد النكح وقامه الشافعى في الأم وبعض أصحابه (واللحد) يقع الا بالواضع لانه (أفضل) من
 الشق لما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص انه قال في مرضه الذي مات فيه اللحد وإلى اللحد

ولا تقع صلاة الفذبة اخلافا
لان حقيل وانما في التطبيق
(والاوليها) اعيان الصلاة على
متاماما (وصلة العدل) لان
الصلاة رضى الله عنهم ما زالوا
يوسون بها وقد سمعوا رضى
واوسى ابو بكر رضى الله تعالى
هنا ان صلى عليه عمر رضى الله
تعالى عنه واوسى عمر رضى الله
تعالى عنه ان صلى عليه صوب
واوصت ام سلمة رضى الله تعالى
عنه ان صلى عليها ابن زيد
واوسى ابو بكر ان صلى عليه
ابو زيد ذكر ذلك احذوا كمال
ونفرته فان اوسى بها فاسق لم
تقع (وتقع الوصية) اى
الصلاة عليه (لاثنين) ما تقدم
اولا جملامة لسانا في (فصيد
برقية لانه ماله) (ماله اطلان)
لحديث لا يؤمن الرجل فسلطانه
خرج منه الوصي واليهما تقدم
قيق فيما داهما على الصوم
ولا نه عليه الصلاة والسلام خلفاه
من بعده كانوا يصولون على
الموتى ويقل عنهم استئذان
العصبة وعن ابي حازم قال شهدت
حسنا حتى مات الحسن وهو
يدفع في قفا سعد بن العاص
امير المؤمنين يقول ولا السنة
ما فمعتك (فتابعه الامر) على
بلائيت لانه في معناه (ف) ثابته
(الحاكم) اى القاضى فان لم يحضر
(فالاولى) عليه الامامة الاولى
(بفضل جيل) ولو كان ثابته
اثنى فيقدم ابا قابوس وان علام
ابن تيمانه وان نزل ثم على ترتيب
السيرات (فزوج بسند ذوى
الازحام) لانه من ربه على باق
الاحباب ويقدم حبيب على

وانفسوا على الذين نصبا كافي لم رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو) اى الجعدى الاصل المبل
والمرانها (ان ينفردى ارض القبر) اى فى اسفل حائط القبر (عابلى القلعة مكانا يوضع فيه
الميت) ولا يلقى في عمقها بل يلقى فيه جسد الميت كثيرا بل يقدرا يكون الجسد غير ملائق للميت
(ويكره الماشى) قال احمد لا يحب الماشى لقوله عليه الصلاة والسلام الحمد لنا واشتق لغربنا
راه ابو داود والترمذي وغيرهما لكنه ضعف (وهو ان يبنى جانب القبر بلن او غيره) ويصونه
بملاصص منامة (اوبشقى) اى يحفر (وسطه) اى القبر (فيصير) وسطه (كالخوض ثم يوضع
للميت فيه) اى فى شبه الخوض (ويستقى عليه بلاط او غيره) كالحجار كبره (فان كانت
الارض رخوة لا يثبت فيها الميت حتى في الحامحة) وان امكن ان يجعل فيها شبه الجبل من الجنادل
والاين والحجار تجعل نص عليه ولم يعدل الى الشق لما تقدم (ومن تسميته) اى القبر بلاحد
(وتوسعة لاحد) لقوله عليه الصلاة والسلام في قتلى احد الحفر ولو اوسعوا واعرقوا قال
الترمذي حديث حسن صحيح ولا نفع مني القبر اني لظهور الى النجعة التي تنصرفها الاحياء
وأبعد لقدرة الوحش على نيشه واكسدت الميت والتوسيع الزادة في الطول والعرض روى
البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعفرا روم من قبل الرأس ومن قبل الرحين والتمسقى
بالعين المهمة الزادة في الزول (وقال اكثر قامه وسطا ووسطه في وسط يده كالمو يكي ما)
اى التمسقى (بمنع النجعة والسباع) لانه لم يدفعه فتدبر فخرج فيه الى ما يحصل المقصود
(و) بسن ادر (ينصب عليه) اى على الميت بعد وضعه في الجعد (الذين ميا) لما تقدم من سعد بن
ابى وقاص (وهو) اى القابن (افضل من النصب) لانه من جنس الارض وابعده من ابيه
الذي انما خلاف النصب والذين واحد له من ماضى من الطين مرعابا لانه قبل ان تدوى اثاره
فاذا شوى به اسي احرأ (ويجوز) انظمة الجعد (سلاط) لانه في معنى الذين قيا سبق (وبسما عين
الذين او غيره) من الفرج (بطين اللان بار عليه التراب) وليس هذا بشى ولكن بطيب نفس
الحى رواه احمد بن جابر مرفوعا (ويكره دفنه) اى الميت (في تابوت ولو اراه) لقوله ابراهيم
النخعي فانوا يستقيمون الذين يكرهون الخشب ولا يصحبون الدفن في تابوت لا تخشى جمل ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه وفيه تنبيه باهل الدنيا والارض ان تشف لفضله ولذا
زاد بعضهم اوفى حفر متوش (ويكره ادخاله) اى القبر (خشا الاضر ورؤ) يكره ادخاله
(مامسة نار) نقاروا لوحيد بنو لوان الارض رخوة او ندية (ويستحب قلبه من يدخله) القبر
عند وضعه فيه (سم الله وعلى ملا رسول الله) لما روى ابن جرير ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا وضعتمونا في القبر فقولوا سم الله وعلى ملا رسول الله رواه احمد وفي لفظ كان اذا
وضع الميت في القبر قال سم الله وعلى ملا رسول الله رواه الطائفة الا لانساق (وان اثنى عند وضعه
والحاد يذكروا دعاء يلقى) الحمال (قبااس) بقال سعيد بن المسيب حضرت ابن عمر
حينما نزلنا وضعت في القبر احداهم اجره لما من الشيطان ومن عذاب القبر اللهم جلى الارض
عن جنبها ووسع مدبرها ولقها امامها لئلا ترضوا وقال ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه ابن ماجه وعن الالبان انه دخل مع ابي بكر في قبر فلما خرج قيل له لال مائل قال اسد
الميت الا اهل والبالوا واشيعة والذين العظيم وانت غفور رحيم فاغفر له رواه سعيد
(ويستحب الدعاء له) اى الميت (عند القبر بعد دفنه ولقفا) نص عليه وقال قد دفعه على
والاحنف بن قيس لمحدث عثمان بن عفان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دفن من دفن
الميت وقف عليه وقال استغفر والاخيكم وسأله التثنية فانه الاثني عشر رواه ابو داود وعن
ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على القبر بعد ما يستوى عليه فيقول اللهم نزل

عبدك رب وعبدا لكف على حى مروا راة (ثم تساو) في القريب كائين وثقيلين يقدم (الاولى امامه) كثرية فيخسف بليتة (ثم) مع

فلو جاعني كل شيء (يعرج) بينما ٤٠٨ قدم المرج غيرهما (ومن قدمه على) بمزاجه مع أهليته كولاية الشكاح و (لا) يكون

من قدمه (وصى عزترته) أي
الوصي لتغويته على الموصي
مأمله في الوصي من الخبر فأن لم
يصل الوصي له انتقلت إلى من
بعده (وتباح) صلاة على ميت
(في مذهب أن أمن تلوشه)
لصلاته عليه الصلاة والسلام على
سبل بن رضاه فيه وواصل من
حديث عائشة رضي الله تعالى
عنها وجاء أن أبا بكر وعمر رضي
الله تعالى عنهما صلى على جاني
المسجد كسائر الصلوات فإن
خيف تلوث المسجد بوضوء فتجار
موم دخوله إياه مسيئته من
الجماعة (وبن قيامه) وقام
(منفرد) وهذا صدر رجل أي
ذكر (ووسط امرأة) أي أنثى
فصل (و) قيامهما (بين ذلت) أي
الصدر والوجه (من خشي)
مشيكل تسأري أذنها أين فيه
(و) يسر (إن لي امام) إذا أجمع
مؤلف (من كل نوع أهمل) أفراد
ذلك النوع لفصلته وكان عليه
الصلاة والسلام يقدم في القبر
من كان: كثيراً فاقدم
مكث الأفضل فالأفضل فعد
كذلك فهي كذلك ثم خشي ثم
أمرأة كذلك وتقدم في صلاة
الجماعة (فأسن فاسبق) إن
استروا (ثم يقرع) مع الأمتواء
في الشكل وإذا سقط فرضها سقط
التقديم (ووجههم) أي الوجه
مع التعدد (بصلاة) واحدة
(أفضل) من أفراد كل صلاة لأنه
أمرع وأبلغ في ثمراته الجمل (فيقدم
من أوليائهم) للأمامة عليهم
(أولاه بأمامة) كسائر الصلوات
وكانوا سوى وليان لواحد (ثم
يقرع) مع الاستواء في الغلص

السؤال (ولكي كل) منهم (إن ينفرد بالصلاة عليه) أي ميتة لأن

بأن صاحبنا وخالف الدنيا خلف ظهره اللهم ثبت عندنا في منة طه ولا تبنته في قبره على الإطلاق
له روى سعيد في سنة الأخبار بهذا كثير وقال أكثر المفسرين في قوله تعالى في
المتنفقين ولا تقم على قبره من أجل دعاؤه والاستغفار بعد الفراغ من دفنه بقوله على أن ذلك
كان عاداً تأتي صلى الله عليه وسلم في المسلمين ويقل محمد بن حبيب البخاري قال كنت مع أحمد بن
حنبل في جنازة فأخبرني بقصة ما نأخيه فلما فرغ الناس من دفنه واتقضى الدفن جاء إلى
القبر وأخذ يسدي وجلس ووضع يده على القبر وقال اللهم انك قلت في كتابك فلان بن فلان
المقربين فروح وروح يحان وقرأ إلى آخر السورة ثم قال اللهم انك قلت في كتابك فلان بن فلان
ما كذب بك ولقد كان يؤمن بك وروى القائل شهادة له ودعاؤه وانصرف (واستحب
الاكثر لقولته بعد دفنه فيقوم الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه فيقول يا فلان بن
فلانة تلتنا فان لم يعرف اسم أمه تسمه إلى حواء ذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله
الا الله وأب محمد بعده ورسوله وأنت رضى بالقبر يا أبا الإسلام بنا وعجبتنا وبالقرآن
أماما وبالكمية قبلة والمؤمنين اخوانا وإن الجنة حق وإن النار حق وإن البعث حق وإن
الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور) الحديث إلى امامنا الساهل قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا مات أحدكم فقومتم عليه التراب فليقمه على رأس قبره ثم يقبل يا فلان
ابن فلانة فانه يسمع ولا يصيب ثم يقبل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه يستوي فاعدا ثم يقبل يا فلان بن
فلانة فانه يقول أرضنا برحمتك الله ولكن لا تعيون فيقول يا ذكر ما خرجت عليه من الدنيا
شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأنت رضى بالقبر يا أبا الإسلام بنا وعجبتنا
والله عليه وسلم بنا وبالقرآن أماماً فإن لم يعرف فاسم أمه قال فليسمه إلى حواء قال أو أخطب هذا الحديث رواه أبو
بكر عبد العزيز في الشافعي قال في القبر وعروا أبو بكر في الشافعي والطبراني وابن شاهين وغيرهم
وهو ضعيف والطبراني وأبو نعيم في معجمهم في القبر وقبره وان رضى بالأسلام بنا وبالكمية
آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور وقبره وان رضى بالأسلام بنا وبالكمية
قوله والمؤمنين اخوانا وقال الأثرم قلت لأبي عبد الله الله هذا الذي يصنعون إذا دفن الميت بقف
الزيرل ويقول ملائكة بن فلانة ذكر ما حارفت عليه شهادة أن لا اله الا الله فقال ما رأيت أحداً
نقل هذا الا أهل الشام من مات أو أضر بجاء إنسان فقال ذلك وكان أبو الحنفية مروي عنه من
أبي بكر بن مريم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه (قال أبو المعالي لو انصرف قوائمه لم يعودوا) لأن
الغير بلة نومه قبل انصرفهم لتدكيره (وهل يلقن غير المكلف) وجهان وهذا الخلاف
(مبني على زوال المدكن إليه) التي قوله القاضي وابن عقيل وقال الشافعي والاشاعرة يقول أبي
حكيم وغيره وحكاها ابن عديسوس عن الاصباط (المرج أنزول) فيكون المرج تلقينه
(وصحبه الشيخ) واحتج عاروا ممالك وغيره عن أبي هريرة وروى برنوعاً أنه صلى على طفل
لم يزل خطبته فقط فقال اللهم قد غاب القبر وقتنة القبر قال في القبر وعروا ولا حقه فليجزم
ببني التعذيب فقد يكون بوجهه يرى الوقف فيهم أه وكذلك أجاب ابن القيم في كتاب
الروح بأنه ليس المراد بهذا القبر فيه عقوبة الطفل قطماً لأن الله لا يعذب أحداً بلا ذنب
عجل بل المراد الذي يحصل لغيره بسبب غيره وإن لم يكن عقوبة على عمله وقال الآخرون أي
الغائلون بأنه لا يسأل السؤال أغنيك عن بن يعقوب الرسول والمرسل فيسئل هل آمن بالرسول
وأطاع أم لا فاما الطفل الذي لا يتكلم بوجهه فيقال له ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث
فيكم ولو رد إليه عقله في القبر فانه لا يسأل عما يمتنع من معرفته والعلم فلا تافد في هذا

السؤال (ولكي كل) منهم (إن ينفرد بالصلاة عليه) أي ميتة لأن

لحقاق قوله (ويصل وسط أنبياءه مصدر وحل) يصل (عنى ينهجا) ٤٠٩ ليقت الامام اوله ونفره وفه مع كل واحد منهم (ويسوي بينه ورس كل نوع) لان مسوق النوع واحد (عني بكره) مصل (اردا) رافعا به مع كل تكبير (يخرج التكبير الاول) بعد التلويح بيده عليا القلبيها سبق في تروى الصلاة على هذا البيت اوعلى هؤلاء الموتى عرف عدهم اولا وان لم يعرفهم جالا وانساء وان تروى الصلاة على هذا الرحل فان امرأه او العكس فالتفليس الاجزاء لقوله التلويح الاول معرفة كونه اواؤيته واسمه وتسميته في الدعاء وان تروى احد للوفى باعتبار تصنعه (ويستودعني ويقرأ الفاتحة) فيها (ولا يستغنى) لانه ماها على الضيف ولذا لم يشرع فيها السورة بعد الفاتحة (وفي التكبير الثانية) صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما صلى عليه (في تنهيد) لانه عليه الصلاة والسلام لما سئل كيف فعل علي بن عليهم ذلك (وبه دعي) التكبير (الثالثة) محسنا حديث اذا خليت على الميت فاحصلوه للدعاء رواه ابو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان (يا حسن يا حضره) من الدعاء والوقيت به نصا (وبين الدعاء بورد) (ومعه) أي الوارد (اهم) غفر لحيتنا وميتنا وشهداءنا أي هتفنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واننا نلقاهم في مقبلنا أي منصرفنا (ومشرونا) أي ماوانا واننا هلى كل شئ قدبر الهم من احبته منا فاحسبه على

السؤال (قال ابن عدوس سأل الاطفال عن الاقرار بالحق في الدنيا) يشرب به الى قوله تعالى واذا خذلنا من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم انست بركم قالوا بل قال بعضهم وهو سؤال تكرير سؤالا لانيبا عليهم الصلاة والسلام ان تستهوا سؤال تشريف وتظيم مكان التكليف في دار القبر انما تكرير لبعض اعقاب التكليف (والكثير ما يوالى من معتقهم في الدنيا) عن (اقرارهم الاول) حين الدنيا (ويسن وضعه في الخندق على جنبه الايمن) لان هذه سنة الانام وهو شبه (وضع لينة او حراوشى مرتفع) تحت راسه (فابصر الى تحت راسه) قال في المنتهى وشرحه ووضع تحت راسه لينة فان لم يوجد فخر فان عدم فقليل من تراب لا حرة لانه مما حسسته النار ويقضى بخنده الايمن الى الارض بان يزال الكفن عنه ويلمص بالارض لانه بلغ في الاستكانة والتضرع ولقول عمر اذا مات فاضوا بجدي الى الارض (وتكره بخدة) تكسر الخلم فجعل تحت راسه نص عليه لانه لا ينقل عن احسن السلف وغير لاثي بالحل (والمخصوص) تكره (مضرة وقطيفة تحت) قال احمد ما أحب ان يحسوا في الارض مضرة ولا تروى عن ابن عباس انه كره ان يلقى تحت الميت في القبر شئ ذكره الترمذي وعن أبي موسى قال لا تحسوا لبيتي وبين الارض شيئا والقطيفة التي وضعت تحت رسول الله صلى الله عليه وسلم انما وضعتها شرفا ولم يكن ذلك عن اتفاق من الصحابة (ومعه) أي الامام (لا بأس بها) أي المضرة او القطيفة (من هله ويسند) البيت (خلفه) تراب لثلاثين (و) يسند (امامه) تراب لثلاثين (فترك على وجهه) يعني ان يدفن من الحائط لثلاثين ترك على وجهه (ويحسب استقباله) أي ان يدفن مستقبلا (القبلة) لقوله عليه الصلاة والسلام قال الكعبة فلتكنكم أحدا أو موا أو لوان ذلك طريقة السلي بنقل الخلف من السلف ولا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فاذن (ويسن لكل من حضر) القبر (ان يحسب التراب فيه) أي القبر (من قبل راسه) أو غفره (ثلاثا) أي ثلاث حشبات (بالدخيم) حال عليه التراب (لحديث أبي هريرة) قال النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن ماجه وعن عامر ابن ببيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون فحسب عليه اربعين أو اقل القبر فحشي عليه ثلاث حشبات وهو قائم عند راسه رواه الدارقطني ولا تروى عنه فرض كاهبه وبالحشي بصبر عن شارب في اوفى ذلك أقوى عبرة وقد كافوا صاحب ذلك

وقيل ويحسب ربع القبر (عن الارض) (قد شرب) ليعرف انه قبر فينقبوا وترحمه على صاحبه وقد روى السانقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع قبره عن الارض قد شرب وعن انصار من مجدها قالت لعائشة اما كشي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصليبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طئة مطروحة تسطعا احرصا الجراء رواه ابو داود (وبكره) راع القبر (موقه) أي خرف شرب لقوله عليه الصلاة والسلام لعل لا تدع غثا لا اظمت ولا قهرا متروا لا سوية رواه مسلم وغيره: والمتشرف ما رفع كثيرا ليل سابق عن القائم من مجدها مشرفة ولا لا طئة (وتسنيه) أي القبر (افضل من تسطيعه) لقول صفيان التمار رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسفرا واما الحارثي وعن الحسن مثله ولان التسطيع اشبه بانيته أهل الدنيا (الادب) ارحب اذا انقذ رقه (أي الميت (الاولى) تسوية) أي القبر (بالارض واختاره) أولى من اظهاره وتسنيه هو ما من ان ينشئ بمثل به (ويسن ان يبرش عليه) أي القبر (لما هو وضع عليه حصي مسافر محال به ليحفظ ترابه) لما روى جعفر

ابن جحد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على قبره إبراهيم ما هو وضع عليه حصاة
 رواه الشافعي ولأن ذلك ثابت له وأما غيره من رواه من أن نذبه الرياح والحصاة
 من الجحش (ولأنه يبتلي به) أي القبر لما تقدم من قول محمد بن القاسم في وصف قبره صلى
 الله عليه وسلم وقبر صاحبه مطبوحة يطبخها لحرمة أخرا (و) لأن ما أضافه عليه من
 أو خشيته (وغيرها) كلوح لما روى أبو داود بإسناده عن المطلب قال لما مات عثمان بن مظعون
 خرج جنازة فدفن في قبره صلى الله عليه وسلم أن ثابته بحجر فلما نزل عليه فقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فحضر عن ذراعيه فقاموا فوضعها عند رأسه وقال أعلم بها قبر أخي أدفن إليه
 من مات من أهله ورواه ابن ماجه من رواية أنس (وبكره الناذع عليه) أي القبر (سواء
 أذن له البناء الأرض أو لا وفي ملكه من قبره أو غيره ما قبضه عن ذلك) لحديث جابر قال
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحضر القبر وأن يني عليه وإن قبله عليه ورواه مسلم
 والترمذي وزاد أن كتب عليه وقال حسن صحيح (وقال ابن القيم في) كتاب (إغاثة اللهيان)
 في مكابدة الشيطان (يجب هدم القباب التي على القبور ولأنها أسست على عصية الرسول
 انتهى وهو) أي الشياطين (في المقبرة) (السبلة أشد كراهة) لأنه يقتضي بلا فائدة استعمال
 للسبلة في مقام وضعه (وعنه منع البناء في وقت عام) وقال الشافعي وغيره وقال رأيت الأئمة
 يأمرون بهدم ما يني وما ذكره المصنف هو معنى كلام ابن القيم قال في القروع فظاهر ما ذكره
 ابن القيم أن الأشهر لا يمنع وليس كذلك قال المتوفى في هذا ما سأله أبو طالب عن أخذ حجر في
 المقبرة قال لا بد من فيها والمراد لا يخصص به وهو كغيره من جزم ابن الجوزي بأنه يحرم حفر قبر في
 مسبة قبل الحاجة فهو ما أولى (قال الشيخ) من بني ما يخصص به فيها (هو ما يخصص) وهذا
 من ذهب الأشعة الأربعة وغيرهم وقال أبو العباس في تفضيل على المسلمين وفيه في ملكه أصراف
 وأضاعة مال وكل منهي عنه (قال أبو حفص) فحرم الحفر بل نهى عن (أي القول بشي
 البناء في المسألة) (الصواب) لما يأتي في الوقت لا يجب صرفه لجهة التي عينها الوقت (وكرر)
 أحمد الفسطاط والحمد على القبر) لأن أبا هريرة رأى حين حضره الموت أن لا تقبر إلا على
 مسطاط وأما أحمد في مسنده وقال الحارثي في صحيحه رأى ابن عمر مسطاطا على قبر عبد الرحمن
 فقال انزعوا غلاما فادخلوه عليه ولأنه لم يأمروا بغيره كذا كما هي بيوت أهل
 المدن (وتشبه قبره بالآتياء والصالحين) أي سترها بغاشية ليس مشروعا في الدين قاله الشيخ
 وقال في موضع آخر في كسوة القبر بالثياب اتفق الأشعة على أن هذا منكرا إذا فعل بقبره الآتياء
 والصالحين فكيف ستره بتركه الزيادة على تراب القبر من غيره) لحديث جابر قال نهي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يني على القبر أو يرا عليه رواه النسائي وأبو داود وعن
 عدة من عمار قال لا يصلح على القبر من الثراب أكثر مما يخرج منه من حفره رواه أحمد ولأن
 العادة أن يفضل من تراب من مساواة الأرض لمكان الميت من القبر ما يكفي لسنه لا تستعمل فلا
 حاجة إلى زيادة (الآن يحتاج إليه) أي الزيادة فلا كراهة (وبكره البيت عند) أي القبر
 (وتخصمه وتزييفه وتقلبه) وتقلبه والطواف به وتضريحه وما قاله أبو داود وافق
 الانتساب والاستشفاء بالتراب من الاستقام) لأن ذلك كله من البدع (و) تركه (الكتابة عليه)
 لما تقدم من حديث جابر (و) بكره (الجلاوس) عليه السلام روى أبو هريرة الفتوى أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ورواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجلس أحدكم على حجر فحرق ثيابه فجلس إلى جلد خبزه
 من أن يجلس على قبره ورواه مسلم (و) بكره (الوطء عليه) أي على القبر لقول الخطابي ثبت

صحيح على شرط الشيخين لكن
 زاد قبله المرفوع وأنت على كل
 شيء تدير ولفظ السنة اللهم اغفر
 له وارحمه وعافه واعف عنه
 واسكنه زوجه أي بضم الزاي
 وقد تسكن زوجه (وأوسع معنائه)
 بفتح الميم موضع الدخول
 وبضمها الإدخال (واعفها بالماء
 والثلج والبرد) بالتصريف المطر
 المنعقد (ونقعه من الدقيق والخطاب
 كما ينقى التوب الأبيض من
 الدنس وأبدله دارا غيرا من داره
 وزوجا خيرا من زوجة وادخله
 الجنة وأخذ من هذاب القبر
 ومن هذاب النار) ورواه مسلم من
 حديث عوف بن مالك أنه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 ذلك على جنازة حتى يني أن
 يكون ذلك الميت وقببه وما بدله
 أهل الخبر من أهله وأدله الجنة
 زاد المسوق لفظ من الدنوب
 (واقسم له قبره نور له فيه) لأنه
 لا تقبل بالمال زاد الشافعي وابن
 عقيل والحمد وغيرهم اللهم انه
 هب لنا ما نبتلنا به من الآفات
 خير منزل به أن كان الميت رجلا
 فإن كانت امرأة فقال اللهم انها
 أمثلة بنت أمثلة تزالت بك وأنت
 خير منزل به زاد بعضهم ولا تلم
 الأحمق قال ابن عقيل وغيره ولا
 يقول إلا أن لهم خيرا والأهمك
 ههنا قد مر من الكذب (وان
 كان) الميت (صغيرا أو بنتا جملونا
 واسمها) على جنوسه مات
 (قال) بدو من قبضه منا فتوفه
 على الإيمان اللهم اجعله ذرا والديه
 وفرطاً أي سابقا مهنيا لصالح
 أبويه في الآخرة سواء مات في

يسقط به فرضها كقصة الذنابل
(و) الثاني (تكبيرات) أربع
لما في الصحيح عن أنس وغيره
أن النبي صلى الله عليه وسلم تكبر
على الجنازة أربعاً وفي صحيح مسلم
أن عليه عليه الصلاة والسلام
في الصلوات في اليوم الذي مات
فيه نجس خرج إلى الصلوة وكبر
أربع تكبيرات وفيه عن ابن
عباس مرفوعاً صلى على قبر بعد
مأذن وكبر أربعاً وقيل صلوا
كما رأيتوني أصلي (فإن ترك غير
مسموع تكبيرة) من الأربع
(عدا بطلت) صلاته لأنه ترك
واحداً بعداً فابطلها كسائر
الصلوات (و) إن تركها سهواً
يكبرها كالسنة في المكتوبة
قبل انقضاءها سهواً (و) إن لم يطل
الفصل وتجمع لأن هذا
التكبير يقضي مفرداً أشبه
الركعات وعكسه تكبير
الانتية فلا يشترط قضاءه مفرداً
فقط بتركها سهواً (فإن طالت)
الفصل عرفاً استأنفها (أو وجد
مثاق) الصلاة من كلام وغيره
(استأنف) الصلاة لما روى
حرف في مسائله والحلال في جامعها
عن قتادة أن أناساً صلى على
جنازة فذكر عليها ثلاثاً وتكلم
فقبل له أنها كبرت ثلاثاً فرجع
فكبر أربعاً وعن جند البواب
قال صلى بنا أنس فذكر ثلاثاً ثم
سلم فقبل له أنها كبرت ثلاثاً
فاستقبل القبلة وكبر الرابعة
رواه البخاري وهذا يجوز على
عدم وجود المثاق (و) الثالث
(قراءة الفاتحة) لهم حديث
أصلاً قالوا في كتابنا وعن

عليه وسلم عبد الله بن أبي بريدة عن أبيه قال خرج فدفن فسمعه ريقه والله قصه أخرجه الشخان
(و) يجوز دفن الميت في حفرة من بطنه (أو في حفرة من بطنه) لقول جابر بن عبد الله
رجل فلم تطبق نفسي حتى أخرجه فدفنته فدفن على حدة وفي رواية كان أبي أوليقتل بعني
يوم أحد فدفن معه أخو قبره ثم لم تطبق نفسي أن تركه مع الآخر فدفنته بعني
فأذا هو كرم وضعت غير أنفه رواها البخاري (وتقدم) ذلك أول الفصل (و) يسحب جمع
الأكابر الموق في القبرة الواحدة ويقارب بين قبورهم لأنه أسهل لأهل زيارتهم وأبسط للدراس
فيورهم ويعضده قوله عليه الصلاة والسلام لا تؤالوا لمدفن عثمان بن مظعون وعلم قبره أذن
اليمن مات من أهل ويسحب أيضاً المدفن (في البقاع الشريفة) حديث أبي هريرة مرفوعاً
أنه موسى عليه السلام لما حضره الموت سأله ربه أن يدفن في الأرض المقصورة فسمعه جبر قال
النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت تملأ الأرض قبوركم عند الكتاب الأحمر وقال عمر اللهم أرزني
شهادة في سبيلك وأجل موق في طبرك رسولك حتى يغفر لي (و) يسحب أيضاً المدفن في (ما كثر فيه
الصلوات) لنتاله بركنهم وذلك التمس عمر الذين عند المدفن من أجل ما كثر فيه حتى أذنوا له (و) يحرم
قطع شيء من أطراف الميت وأتلف ذاه وأحرقه حديث كبر عظم الميت ككبر عظم الحي
ولسنا حرمته (ولو أوصى به) أي عباد كرم أن يقطع طرفه ويحرقه لاسهل فالأصل ككبر عظمه حتى
انتهى (ولا ضمان فيه) أي ألتأتاة قطع طرفه أو أتلف أو أحرق (ولو لم ي) أي ألتأتاة (أن
يحمي عنه) أي يدفع عنهم أن أراد قطع طرفه ويحرقه لاسهل فالأصل ككبر عظمه حتى
ذلك إلى أتلف المطالب فلا ضمان على الدافع كافي دفع الصائل (ومن أمكن غسله فدفن
قوله لم ينش) تداركاً للواجب (و) لز: (تفسيه) وتكفيه والصلاة عليه (وتقدم) ذلك في
الفصل (ودفن اثنين) فأكبر في قبر واحد لأنه عليه الصلاة والسلام كان يدفن كل ميت في قبر
وعلى هذا استقر في الصحاح ومن بعدهم (الاعتراف بأوجه) ككثرة الموق وقلة من
يدفنونهم ونحوه القساد عليهم لقوله عليه الصلاة والسلام يوم أحد دفنوا الاثنين والثلاثة في
قبر واحد رواه النسائي وإذا دفن اثنين فأكبر في قبر واحد (أو أثنى عشر) ومن بعدهم (وإن شاء
خبر قبراً ولو بوجع رأس كل واحد) من الموق (عند رجل الآخر) عند (وسطه
كالدرج) ويصل رأس المفضل عند رجل الفاضل ومن بعدهم (ينما يتراب) ليصير كل
واحد كانه في قبر منفرد (والاقتداء بالقبلة) كالقصد إلى الامام في الصلاة (فيسن) أن يقدم
الافضل فالافضل إلى القبلة في القبر حديث هشام بن عمار قال شكى إلى الرسول الله صلى الله
عليه وسلم كثرة الجراحات يوم أحد فقال أسقروا أو سقروا واحسوا وادفنوا الاثنين والثلاثة
في قبر واحد وقدموا أكثرهم قداماً واما الترهذي وقال حسن صحيح (وتقدم) ذلك في صلاة
الجماعة) حديثان موق في الامام والمأموم (ولا ينش قبر ميت باق ليت آخر) أي يحرم ذلك
لما فيه من مثل حرمته (ومضى علم) أن الميت بل وصار ميماً (ورادهم) أي الأصحاب (لأن الله
بل وصار ميماً حزينه ودفن غيره فيه) أي القبر مكامه ويختلف ذلك باختلاف البلاد والمجاء
وهو في الأدلة الواردة أمره في المائدة (وإن شك في ذلك) أي في أنه بل وصار ميماً (رجع
إلى قول أهل النجدة) أي المرفة بذلك (فإن حرقوه جثتها) أي الأرض (عظاما مدفنها) أي
العظام أي أياها مكنها أو أعاد التراب كما كان ولا يحرق ميت آخر عليه نصاً (وحرقه مكان
آخر) خل من الاموات (وإذا صلب) الميت (ومما حازت الزرافة حرقه) أي موضع الدفن
(وعبر ذلك) كالنساءة أو المأوى (والأى) وإن لم يصبر ميماً (فلا) يجوز ذلك قال في القروع
(والمراد) أي يقول أي المعالي يجوز أن راحة والحرق ونحوها إذا صار ميماً (إذا لم يخالف

ابن ماجه وعن ابن عباس انه صلى على حذرة فقرأ بها نكاحه الكتاب وكان يصليها ٤١٣ اتفقوا على ان لا يقرأ بها ولا يصليها ولا يصليها

شرط واقف التبعين الجاهل بان عين الارض للفقير فلا يجوز حرثها ولا غرسها وتحرم عبارة القبر اذا ترأى غلب على الظن بلا صاحب أو تسوية الارض عليه في المقبرة المسئلة للآل تصور بصوره لا يحد فتمت الناس من الذين يقيموا على تحريم الحفر قبل اقبل الحاحه اليه (ويجوز نكاح القبر المشركين ليقوموا بها مسجدا) لأن موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان قبور المشركين فأمر بنسبها وجعلها مسجدا (أو) أي يجوز نكاح قبور المشركين (لأنه) أي لما فيها كغيرها (وقال) أي ما روى أبو داود والنسائي صلى الله عليه وسلم قال هذا قبر أبي زغال وأين ذلك ان معه فسمان ذهبان وأنت بدنتهم ههنا أصبتهم معه فابتدعه الناس فاستخرجوا النصب ونقل الروي فيمن أوصى بناداره مسجدا فخر حقه فخره كان أو مسلمين لم يخرسوا ولا أخرجت عقابهم (فتنبه) أي أو قال رحمه الله وكان دليله الحشمة حيث وجهوا إلى حكمة خبات في الطريق كاله في الصحاح (ولو وصي بدفته في ملكه دفن مع المسلمين لأنه) أي دفنه ملكه (بضر الورثة) لمنعه من التصرف فيه فيكون متفاديا ليدفن لا ضرر ولا ضرار (ولا بأس) شراره موضع قبره ويوصي بدفته فيه) فله عثمان وعائشة في الفروع فلهما رجل صاحب انظر الاول على انه يخرج من ثلثه وما كاله مقعه وبعدده بينهم وفي الوسيلة فان أذنوا كره دفنه فيه نص عليه انتهى وما زاد صاحب الفروع بالاول ما إذا أوصى بدفته في ملكه عقلت الاولى حل الاول على ملك في الامران كأي دليل عليه كلامه في الوسيلة والتعليل السابق وحل الثاني على شراره موضع قبره في مقبرة غير مسجلة كأي دليل عليه الاستدلال به من فعل عثمان وعائشة فانهما في القبيح (و) يصح بيع ماذن فيه من ماله) أي ليقام اليه (مالم يحلل) ماذن فيه مقبرة بان وقف للفقير فيه (أو بصير مقبرة) مان تكتفي بما لو في عبارته انتهى مع شرحه لم يحلل أي بصير مقبرة نص عليه ومنع ابن عقيل بيع موضع القبر مع بقائه ماله في القفون لأنها مالم تقبل تراها فهي محترمة كالأول نقلت الخطام ووجه الدلالة فيه لها (ويجوز حفرة) مقبرة (مسجلة قبل الحاجة اليه) أي الذين كن يتخذون القبر ليدفن فيه من سموت ذكروه ابن الجوزي وان ثبت قول الجوزي بنهائيت وضوحها هنا كذلك وأولى ويتوجه هنا ما سبق في المصل للمقروش كاله في الفروع (ويجوز) دفنه في مقبرة غيره (كسيرة) أو بطنتين الواقف الجاهل بغير ذلك (وينبغي) من دفن في مقبرته ويخرج نصا إذا كاله في شرط الواقف (و) يحرق دفن (في ملك غيره) بلا إذن به العدوان (ولا كاله) أي ما دفعه بنقله) ليقرب له ملكه عثمانه بغير حق (والاول) لملك (تركه) أي التي حتى يبلى لمحييه من مثل حرمته وكرمه أو المال لذلك (ويجوز) ان يدفن مع الميت على أو ثياب غير كفته كاحراق ثيابه وتكسبه أو ثيابه (وغيرها) لأنها ماضية قبل البلائحة (وان وقع في القبر ماله فيه) عذرا أو زنا (وبه فيه) نكاح القبر (وأخذ) ذلك منه لما روى ان المقدرة بن شعيبه وضع خاتمه في قبر النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال خاتمي فدخل واخذوه وكان يقول أنا أفردكم عهدا برسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أحد لئذ انها الحفرة مصاحبه في القبر جاز ان ينشئ انتهى وتعلق حق به بعينه مع عدم الضرر في أخذه (وان كفن بثوب غضب) وطلبه به لم ينش وعرض ذلك من تركته لا يمكن دفع الضرر مع عدم مثل حرمته (أو بطل مال غيره بغير عرائنه وتبني ماله) كتحريمه بطله به لم ينش وعرض ذلك من تركته (موت المحرم مع عدم الضرر) (كن غضب عداق بن يحيى) على القاصب (لأجل الحيلولة) أي حيواته بن لئلا يوربه (فان تعذر الزم) أي غرم الكفن المخصوص أو المال الذي يبعه الميت (لعدم تركه وضوحه)

وسمى الترمذي (وسمى امرؤها) أي الناقصة (ولو صلى لئلا) لما روى الزمري عن أبي أمية بن سهل قالما السنة في الصلاة على الجنائز ان يقرأ في التكبير الأولى بأم القريتان غناتة ثم يكبر ثلثا والسلام رواه النسائي ولأنه فصل السلف (و) الرابع (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما روى النسائي والترمذي باسنادهما عن أبي أمية بن سهل أنه أخرجه رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر بالامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء الجنائز في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرا في نفسه زاد الترمذي وانسبه أن يخبر من رواه الامام مثل ما به من امامهم قال في الكافي ولا تتم صلاة الكافي ولا تتم صلاة المقصود مطلق الصلاة (و) الخامسة (أدنى دعاء الميت) لما سبق ولأنه المقصود من الصلاة عليه وأقله اللهم اغفر له وارضه وعلم منه انه لا ينكح اللهم اغفر لينا وميتنا يؤخذ من المستوعب والتخفيف والبلغة والكافي اعتبار كون القراءة بعد الأولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية والدعاء في الثالثة وفي الاقتناع أو الرابعة (و) السادسة (السلام) لما تقدم ولعموم حديث وتعليها التسليم (وضرط لها) أي صلاة الجنائز (معها) شرط (لمكتوبة الوقت) فلا يشترط الجنائز ثلاثه شرط (وضرط لها) أي صلاة الجنائز (معها) شرط (لمكتوبة الوقت) فلا يشترط الجنائز ثلاثه شرط

نفس القبر (واخذ الكفن) التمسك بغيره (ق) المسئلة الاولى (وشق جوفه في) المسئلة (الثانية واخذ المال) فليقل به (ان لم يزل له قيمته) أي ان لم يتبرع وارث أو غيره بذل قيمه الكفن أو المال له والا فلا ينشئ ما سبق (وان يلهه) أي مال القبر (ياذن به أخذ فإذ أبي) الميت لأن مالكه هو المسلط له على ما لا يذنب له (ولا يرضى له) أي لميت (قبله) أي قبل أن تسلي ما تقدم (ولا يصح عنه) أي للمال الذي يلهه بأذن به فلا يطلب له على تركته لأنه الذي سيطر عليه (وان بلغ ما تقسم به بنفس قبل أن يبني) لأن ذلك استلزام للمال نفسه في حياته أشبه ما لو اتفقه (الآن يكون عليه دين) فبنش وبنش جوفه فيخرج ويردف به على ذلك من المبادرة إلى تربيته فتمت من الدين (ولو مات وله ألف ذهب لم يقطع لما فيه من المنفعة) (لكن ان كان بائنه لم يأخذ منه أحد من تركته) كاستراة الدين (ومع عدم التركة يأخذ) به (إذ أبي) الميت جهابذة المصنفين (وان ماتت حامل عن برحى حياته سم شق بطنها) من أجل الخجل مسلمة كانت أو ذميمة لمافيه من هتك حرمة متينة لا بانهامة موهومة لأن الغالب والظاهر ان الولد لا يعيش وأحتمل أحمد على ذلك رواية أبي داود وباروت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ولو أمد يودود ورواد من ماجه من رواية أم سلمة وزاد في الاثر (وتسقط عليه القوابل) أو غيره من النساء فيدخلن أيديهن في فرجها (فخرجته) من بطنها والذي روى حياته هو الذي تم له ستة أشهر وكان يفرق حركة قويته وانتفتحت الحمارج (فان لم يوجد نسائه لم يسقط الحال عليه) لمافيه من هتك حرمتها (فان تغدر) عليها من الخراج (ترك حتى يموت) ولا تفتق بطنها لما تقدم (ولا تغفر قبله) أي قبل موت حملها لما يرميه من دفعه معها (ولا يوضع عليه ما يوتيه) لعدم التواهي عن قتل النفس المحرمة (ولو خرج بعنه) أي الحمل (حياتق) بطنها (حتى يخرج) باقي الحمل ليقين حياته ببدان كانت موهومة فلا يموت (الحمل) قبل خروجه أخرج وغسل (كثيره) وان تغدر خروجه أي خروج باقي الحمل (ترك) بحاله (وغسل ما خرج منه) لأن له حكم السقط (واجزا) غسله (وما بقى) من الحمل في جوفها (ففي حكم الباطن لا يحتاج إلى التيمم من أجله) لأنه في حكم الحمل (وصلى عليه) أي على من خرج بعنه (مهما) أي مع أمهات ينزى الصلاة عليه صاحب ثم له أو ستة أشهر فاكثر (وان ماتت ذميمة) أو كافر وغيرها (حامل يسلم دفنها مسلم وحدها) أي في مكان غير مقابر المسلمين وغير مقابر الكفار نص عليه وحكاها عن وثقة بن الحسن (ان أمكن) دفنها وحدها (والا) بان لم يمكن دفنها وحدها (ة) انها تدفن (مع المسلمين) لأن ذلك أولى من دفن المسلم الذي هو المختار مع الكفار وكالاته مسلم بكافر (وجعل ظهرها) أي الكافرة (إلى القبلة) وتدفن (على جنبه) (الاسر) ليكون المختار على جنبه إلا أن مستقبل القبلة لأن ظهره هو حقه أمه (ولا يصلى عليه) أي جنتي نحو الذميمة (لأنه غير مودود ولا سقط) وكأنا كول بطن الآكل (وصلى على مملوطة تحمل و) على (حملها بعد مضى زمن نصوبه) وهو أربعة أشهر فتنويعها بالصلاة (والا) أي وان لم يضر زمن نصوبه صلى (عليها دونها) وأما هتك الصلاة عليه معها بعد مضى زمن نصوبه تعالى على خلاف الكافرة (ولزم تميز قبور أهل الذممة) عن مقابر المسلمين بحال الحياة وأولى (وباقى) في أحكام الذممة (ولا تتركه القرفة على القبر و) (الا) في المقبرة بل مقصب) لما روى أنس مرفوعا قال من غسل المقابر فخر أقباس خفف عنهم ومثله كان له يهدمهم حسنات ومع عن ابن عمر أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده بفاضة البقرة وحاتها وأهذار جمع أحدهن الكراهة قاله أبو بكر لكان قال السامري يستحب أن يقرأ عند رأس القبر بفاضة البقرة وعند رجليه بفاضة البقرة (وكل قرية فعلها

منها ولا يجب ان يسامتها الامام لم يكن بذكره تركها ذكره في الرعاية ولا يحمل إلى مكان أو محلة لتصل على عليها ذكره ابن عثيل (الا) اذ صلى (على غائب عن البلد ولو أنه دون مسافة قصر أو في غير قريته) أي النصلي ولو صار وراثة حال الصلاة فتصم من الامام والآحاد بالنسبة تصام الحديث حارفي صلاة عليه الصلاة والسلام على النجاشي وأمره أصحابه بالصلاة عليه متفق عليه (و) الا اذا صلى (على غريبي ونحوه) كاسير فستقط شرط المنصور للجماعة وكذا غسلها لتعذر (فيصل عليه) أي من ذكر (إلى شهر) من موته (بأنية) لأنه لا يعلم بقاؤه من غير تلاش استكرهه فان كان الميت في جانب من البلد أو النصلي في الآخر لم تصح الصلاة عليه من غير حضوره لأنه يمكنه الحضور للصلاة عليه أو على قبره أشبه ما لو كان في جانب واحد (و) الثاني (اسلامه) أي ثبت لأن الصلاة شفاعته ودعاه له والكافر ليس أهلا لذلك (و) الثالث (ظهوره) أي الميت (ولو يتراب لسد) كققد الماء أو تفرق أخراجه بسبب الماء عليه وتخصه فهم (فان تغدر) النجم أيضا لفقد القرباب وغيره سقط (وصلى عليه) لأن القبر عن الطهارة لا يستغفر من الصلاة كالمى وكما في الشرط ويشرط لها أيضا تيمم به عليه ولازمة لفصل عادة (ويتابع) بالنسبة لفصل (فما زاد هل) تكبيره (رابعة) لعدم غايب الامام ليؤتم به (إلى سبع) تكبيرات قاله أحمد وهو أكثر ما جاء

في الخروج روله احمدوا بولاد وقال قال عبد الرزاق بن عوف يعقرون عند القبر بقرة اوشاة
وقال جعفر واباه المروذي كانوا اذا مات لهم الميت فخر واخر ورافته على الصلاة والسلام
عن ذلك وسره غير واحد بشر هذا (قال الشيخ) يحرم الذبح (والانضحية) عند القبر (ولونذر
ذلك ناذر لم يكن له ان يوفي) كما ياتي في ذكر المكر والحصم (فلا يورطوا قف لكان شرطا
فاسدا وانكر) اي ادخل في المنكر (من ذلك) اي من الذبح عند القبر والا كل منه (ان يوضع
على القبر الطعام والشراب لياخذها الناس ويخرجوا الصدقة مع الحاجة) كالتى يسمونه بمصر
كفارة (بذعة مكر وهه) ان لم يكن في الورقة من حبوب ر عليه او غائب بالانحراف (وفي معنى ذلك)
اي الذبح عند القبر (الصدقة عند القبر) فان ذلك يحدث وفيه ربه
فمنه لمن له كوز رارة قبر مسلم (فصل عليه حكاة التورى اجابا لقوله عليه الصلاة
والسلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ر واهم مسلم والترمذي فزاد فانها ذكر
الاخر وقال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله فدى وبكى من حوله وقال استاذنت
ربي ان استغفر لهما فبيؤذنى واستاذنته ان ازر وبقيرها فاذن لى فزوروا القبور فانها ذكر كرم
الموت مفتق عليه (بلا سفر) حديث لا تقبلوا رجالا الى ثلاثين ساجدة (وتباح) الزيارة (القبر
كافر) والوقوف عند قبره كزيارة (قال في شرح المنهى وقبره) بارة صلى الله عليه وسلم قبر
اسمه كان بعد الفتح واما قوله تعالى ولا تقربوا القبور فاعلم ان ذلك سبب عبد الله بن ابي
الانس على ان المراء عندا كثر القبر من القيام للدعاء والاستغفار (ولانهم) من زلوا قبر كافر
(عليه) كالمى (بل يقول) الزائر لكافر (لهما يشير بالناظر) وفي استعمال النشارة تبركه على
حيدوقه تعالى ذقنا لك ذقنا انت العزيز الحكيم (ولا يمنع كافر من زيارة مسلم) كما كان او
مينا لعدم المحذور (وتكره) زيارة القبور (والقضاء) لما روت أم عطية قالت نهيتنا عن زيارة
القبور ولم يعزم علينا متفق عليه (فان علم انه يعق من محر حرمت) زيارته من القبور عليه
يعمل قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله زوراء القبور رواه الجماعة الا انسابي ومجمله
الترمذي (غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه) ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
(فيسن) زيارتهما لرجاله والنساء للموم الا ذلة في طلب زيارته عليه الصلاة والسلام (وان
احتزفت امرأة بغيرى طار يقها) ولم تكن رحت له (فلمت عليه ودهت له بخن) لانها لم
تخرج حليلك (ويقى الزائر امام القبر) اي قدامه (ويقرب منه) كمادة الحى (ولاباس بلمسه)
اي القبر (باليد واما التمسح به والصلاة عنده او تصدده لاجل الدعاء عنده مع اعتقاد ان الدعاء
هناك افضل من الدعاء في غيره او التذلل له او تحديقك قال الشيخ فليس هذا من دين المسلمين بل
هو مما أحدث من البدع القبيحة اتى من من شعوب الشرك) قال في الاختيارات اتفق السلف
والا غنم على ان من سجد على النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من الانبياء والصالحين فانه لا يتنجس
بالقبر ولا يبدله بل اتفقوا على انه لا يستلم ولا يقبل الا الحجر الاسود والركن الميمني يستلم ولا يقبل
على الصعيق فقلت بل قال ابراهيم الحارثي ينجس بتقبيل حجره النبي صلى الله عليه وسلم (وبسن
اذن ازارها) اي قبور المسلمين (او غيرها) يقول معر قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء
الله بك لاحقون برحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين نداء الله لنا ولك العافية اللهم
لا تحرمنا اجرهم ولا تقبنا بعدهم واغفر لنا واهم) للاخبار الواردة ذلك فيها حديث مسلم عن
ابي هريرة وهو السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بك لاحقون قال في الشرح وفي
حديث عائشة ومريم الله المستقدمين منكم والمستأخرين وروى مسلم من حديث بريدة
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمهم ادخروا الى المقابر ان يقولوا اللهم السلام عليكم

ماتته (على صفتها) لانه القضاء
يحكي الاداء كباقي الصلوات
فتتابع امامه فيها أدركه ثم
اناس لماعة كبر وقرا الفاتحة
لانما أدرك آخر صلاته وما
يقضه اولها (فان شئتموها)
اي الجنائز (تابع) التكبير
رفعت اول رفع (وان سلم)
مسوق عقب امامه (لم يقض)
شأ (بصحت) صلاته فبما شئت
رضى الله عنها ان كان سبب
القضاء (ويجوز دخوله) اي
المسوق (بمده) التكبيرة
(الرابعة) ويقضى الثلاث
تكبيرات استجابا بالانزال اجورها
(ويصلى على من قبر بالبناء
للقول على دفن (من فاتته) اي
الصلاة عليه (قوله) اي المدن (ال
شهر من دفنه) قال احمد بن
يونس في الصلاة على القبر روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم من
سنة وجوه كاهل احسان وقال
اكثر ما سمعت ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى على ام سعد بن
عبادة بمذشر (ولا تقصر زيارة
بسيرة) على شهر قال القاضي
كاليوم واليومين انتهى وان شئت
في بقية المدة صلى حتى يعلم انها
(وقبر) صلا على قبر (بمده)
اي الزيادة للسيرورة فصلا له
لا يتفق بغاؤه على حله بمثل ذلك
ولم يصل على قبره عليه الصلاة
والسلام لئلا يتخذ قبره مسجدا
ومدحى عنه وعلم مما تقدم ان
من صلى على ميت لا يصل على
قبره (و يكون الميت) اذا صلى
على قبره (كمام) فصلا فيه
وبين القبة كاقبل الدفن (وان
وجد بعض ميتة متحققة) بان تحقق الموت وكان الميت (لم يصل عليه) وهو غير شرع

وتنظرة) حكمه (ككله) أي كل الميت وجلفيصل ويكنه وصل عليه ٤١٧ وجواباً بالابواب صلى على رجل

إنسان قاله أحد وصل عمره على
عظماها باسم وصلى أبو عبد الله
على رؤس رؤسهما وعبد الله بن
أحمد بسند وقال الشافعي رضي
الله تعالى عنه ألقى طائر جناحة
من ونه الجبل عرفنا بالغمام
وكانت يد الرجلين بن قتات
ابن أسيد فملى عليهما أهل مكة
ولاه بعض من حيث شئت له حكم
الجنة قال كان الميت صلى عليه
فصل ما وجبوا كفن وموابع وصلى
عليه بما كان باقي وإن كان ما وجد
شراً وأظفر أوسناً فلا تمل في
حكم التفتل حال الحياة (وتروى
بها) أي الصلاة على ما وجد
(ذلك الجنب) الموجود (قطاً)
لأنه الحاضر (وكذا إن وجد
الباقى) من الميت فيصل ويكفن
وصلى عليه (ويدفن بحبته) أي
التفريق في التراب أو ينش بعض
القبر ودفن فيه ولا حاجة إلى
كشف حية (وتكره) لمن صلى
على جنازة (أعاد الصلاة) عليها
مرة ثانية قال في الفصول لأصليها
مرتين كالسيد (الأقارب) وبعض
ميت شرطه) بأن يكون قبره شر
وسن وظفر (صلى على جلته)
سوى وجه (قتن) الصلاة
عليه بعد تنسيبه وتكفينه كما
تقدم (ك) استحباب (صلاة من
فاته) صلاة جنازة مع من صلى
عليها ولا مله أس وعلى وغيرهما
(ولو صلى من فاتهم) (جاعة) كما
رواه أفرادى (أومن صلى عليه)
غائباً (بالنية إذا حضر) فيصحب
أن صلى عليه ثانياً (أوصلى عليه
لأنه الأول بها) أي لأمامة

أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإن أنشأه الله بك لاحقون نسأل الله لنا ولك العافية وقد دل
هذا الحديث على أن اسم الدار يقع على اقتراح وأطلق الأصل على ساكن الدكان من حي
وميت وروى أحمد بن حنبل حديث عائشة اللهم لا تغرمنا أجروهم ولا تمتنا بعد موتهم وروى الترمذي
من حديث ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبر والدته فاقبل عليه بوجهه
فقال السلام عليك يا أهل القبور يغفر الله لنا ولك أمتي ملقنا ونحن بالثر قال الترمذي حديث
غريب وقوله إن أنشأه الله بك لاحقون الاستثناء لتركه قاله العلماء وفي البغوى انه يرجع إلى
الحرق لا إلى الموت وفي الشافعي انه يرجع إلى الدقاع (وفحوى) أي أو يقول نحو ذلك مما ورد
ومنه اللهم رب هذا الجسد البائس والعظام الفخرة التي خرجت من دار الدنيا وهي لم تعلمونة
صل على محمد وعلى آل محمد وأزله بهم وحامله وسلاماً في ذكره في المستوعب (ويحرم بين
تدريته) أي السلام (وتذكر في سلامه على المني) لأن النصوص يحتمل الأمرين وقال ابن
المناسك السلام التحية منك وسلام للدواع عرف (واستدركه) أي السلام (سنة) ومن جماعة سنة
كثيرة أو الأفضل السلام من جميعهم) حديث الشافعي والشافعية (فأولم عليه جماعة قتال
وعليكم السلام وقصد الدواعي) أي على الذين حلوا عليه (جميعاً) ذلك (وسط القرض
في حق الجميع) لحصول الرد المأمور به (ورفع الصوت بأشده السلام سنة ليسمه المسلم
عليهم معاً محققاً) حديث الشافعي والشافعية (وإن سلم) على أقط (عندهم) أيام أو سلم
(على من لا يعلم هل هم) بقاط أو أيام خفض صوته بحيث يسمع الأقط ولا يوقظ النيام) جماع
بين القرضين (وليس على إنسان ثم لقيه على قريب من أن يسلم عليه ثانياً وإن شاءوا) (كثير) من ذلك
لعموم حديث أشقوا السلام (وبين أن يبدأ بالسلام قبل كل كلام) لا يخبر واختلف في معنى
السلام فقال بعضهم هو اسم من أسماء الله تعالى وهو من أحد في رواية أبي داود ومعناها اسم
الله عليه أي أنت في حفظه كما قال الله يصلي عليك الله صلى الله عليه وسلم يعني السلامة أي
السلامة ملازم لك قاله في الآداب الكبرى (ولا تترك السلام إذا كان يطلب على ثلثة أن السلم
عليه لا يرد) السلام للعموم أفتوا السلام (وإن دخل في جماعة فسلم على الكل ثم سلم
على العلماء سلا مائناً) تميز المرتبة ثم وكذا لو كان معهم علم واحد (ورفع من عين على)
السلم عليه (النفرد) أي الذي اقرب بالسلام عليه بأن خصه السلم بالسلام وإن كان في جماعة
(و) (قرض) (كفاية على الجماعة) المسلم عليهم فيسقط برود أحد منهم (فورا) أي يجب الرد
فورا بحيث بعد جواب السلام والألم يكن رد (ورفع الصوت به) أي برد السلام (واجب قدر
الإبلاغ) أي إبلاغ المسلم (وزاد الوافد السلام وجوبا) فنهما انصت في شرح منظومة
الآداب وعرضا للشيخ وجيه الدين في شرح الهدى يقول لأجب وقعه في شرح المنهى قال
في الآداب الكبرى وهو أشهر وأصح (تم) لوالسلام يجب قاله الشيخ عبد القادر لأنه
ليس ببيعة الإسلام لأنه ليس بكلام تامدكر في آداب الكبرى والمصنف في شرح المنظومة
عقله وفيه نظر وقالوا قاله علي أو وعليكم فقط وسف المبتدأ فقط كلامه لا نظم في مجمع
العلمين أنه يجزئ وكذا الشيخ في الدين وقال كبارنا صلى الله عليه وسلم على الأعرابي وهو
ظاهر الكتاب قال المصنف كظاهر مقتضى كلام ابن أبي موسى ابن عقيل لا يجزئ وكذا
قال الشيخ عبد القادر قاله بكره الانحناء في السلام وقال ابن القيم في غائبة اللهم ما يحرم (وبكره
إن سلم على امرأة أجنبية) أي غير زوجته وحده ولا يحرم (الأدركون عجزاً) أي غير حسنة كما
يعلم مما تقدم في حضورها الجماعة (أو) لأن تكون (برزة) أي فلا يكره السلام عليها والبراد

عليه (مع حضوره) أي الأولى (ثمادة) الصلاة عليه مع الأولى

تفتتبا المبادرة للرواة قال في
الافتتاح فظاهره بكرة ولا يصلي
على ما كثر بغير آكل من
سبح أو غيره ولو لم يمشاهدة
الآكل (و) لاهي (مستعمل بإقار)
بان صار رمادا (و) نحوها) كواقع
ملائحة صار لملائحة لم يبق منه
ما يصلي عليه (ولا يصلي) على
بعض (ي) كيد طاعت في سعة
أو أكلة (في وقت واحد فيه
الجهة) أي العبة (لم تفصل ولم
يصل عليها) لبقاء حياتها لان
الصلاة على الميت دعاء وشفاعة
لصنف عنه وهذا اعتوا ولا حكم
في الثواب والمصائب وكذلك ان
شك في موت المقتبة (ولا يسن
للاماء الا العظيم ولا لاماء كل قرية
وهو واليا) أي القسرية (في
القتناء الصلاة على غل) نصا
وهو من كتم من اغتم شيئا
لخصص به لانه عليه الصلاة
والسلام امتنع من الصلاة على
رجل من جنس قتل يوم خير
وقال صلوا على صاحبكم رواء
الجنة الا لا ترمي واحديه
أحمد (و) لاهي (قائل نفسه
عمدا) نص الحديث جابر بن سمرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم جازوه
برجل قد قتل نفسه بمشاقص لم
يصل عليه رواء مسلم وغيره
والشخص كثير فصل هر بعض أو
طويل أو سقيم فيه ذلك برحمه
لوحوش والاصل هدم الخوصية
لم يثبت نفسه بخلاف من مات
وغيره (و) لاهي (قائل نفسه
على سائر العصاة كسارق
شارب خمر ومقتول قصاصا أو
سدا بنحوه (وان شئتاه) من

يُصَلِّي عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ (أَوْ شَيْئِهِ مِنْ يَمِينِهِ)

بأنهم استحقوا هذه (على الجيع بنويها الصلاة من يصلي عليه) منهم وهم ٤١٩ المسلمون وجوب الصلاة عليهم ولا

طريق لها غير ذلك (وغسلوا وكفروا) كلهم لأن الصلاة عليهم لا تكون إلا بذلك إذا الصلاة على الميت لا تصح حتى يغسل ويكفن مع القدرة وسواء كانوا يدا حرب أو اسلام قبل المسلمون منهم أو كفروا (وان أمكن عزهم) عن مقام المسلمين والكفار دفنوا منفردين (والأ) بأن لم يكن عزهم (دفنوا معنا) لأن الاسلام يملو ولا يعل عليه وإن مات من بعد دفننا فشمعدن ان مات مسلما حكم بها في الصلاة عليه دون توريث قريبه المسلم منه (والصلى) على جنازة (قبراط) من الأجر (وهو) أى القبراط (أمر معلوم عند الله تعالى وله) أى الصلى عليها لقيام دفنها (قبراط) (آخر) تحدث من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قبراط ومن شهد ما حتى تدفن فله قبراطان قيل وما القبراطان قال مثل الجليلين القديسين ولم يمشرهما مثل أحد بشرط أن لا يفارقهما من الصلاة عليها (حتى تدفن) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر وكان معها حتى يصلى عليها ويفرق من دفنها ومشي أجسد عن يحضر الصلى الجنازة يصعد للصلاة على من يحضر فقال لا بأس قال في الفروع وكان رأى اذا نزعها من أهلها هو أفضل قال في حديث يحيى بن جعدة وتبعها من أهلها بنى من صلى على جنازة فكتبها من أهلها

حسن الخلق) ذكره في الفصل والراية بما فيه من العلم بوقتها المقدسة (ولا يجوز مصافحة المرأة إلا بحضرة الشابة) لأنها شر من النظر لما لا يجوز له رجل مصافحتها على ما ذكره في الفصول والراية وأطلق في رواياتنا بنحوه وتكرره مصافحة النساء قال محمد بن عبد الله ابن مهران سئل أبو عبد الله عن الرجل يصافح المرأة قال لا وشدة فيه جدا قلت فيصافحها بنوه قال لا قال رجل فان كان ذار رحم قال قلت أمته قال اذا كانت بنته فلا بأس والعزيم مطلقا اختيار الشيخ بنى الدين ويتوجه التخصيص بين الحر وغيرهما والراية في قوله في الآداب (وان سلمت شابة على رجل رده عليها) كذلك في الآية وليس في النسخة غلطاً ويتوجه لأمرهم مذهب الشافعي قال في الآداب (وان سلم) الرجل (عليها) أى على الشابة (المترد) أى السلام عليه دفعا للفسدة ولعل المراد غير المحرم (وارسال السلام الى الأجنبية ولو سألها) السلام (اليه) أى الى الأجنبية (لا بأس به للمصلحة وعدم المحذور) أى لما فيه من المصلحة مع عدم المحذور (ومن أن يسلم الصغير والقليل والمأثى والراكب على ضدهم) فليس الصغير على الكبير وأقل على الكثير والمأثى على الجالس والراكب على المأثى لقوله عليه الصلاة والسلام يسلم الله خير على الكبير والمأثى والقاعدوا لقليل على الكثير وفي حديث آخر يسلم الراكب على المأثى رواها البخاري (فان عكس) بأن سلم الكبير على الصغير والكثير على القليل والقاعد على المأثى والمأثى على الراكب (حصلت السنة) لا لاشتراك في الأمر بشاء السلام والأول أكمل في السنة لامتياز مخصوص الأمر السابق (هذا) الذى تقدم بيناه (اذا تلاقوا طريق) وشعوا (أما اذا وردوا على قاعد أو رعدوا فان الوارد يسلم مطلقا) صغرا كان أو راكباً أو قديلاً أو ضدهم (وان سلم على من وراعيه) وحيث الأجابة عند البلاغ (أو) سلم (العائبة عن البلد رسالة أو كتابه) وحيث الأجابة عند البلاغ ويصح أن يسلم على الرسول فيقول وعليك وعليه السلام لما روى أنه علمها فعلا والسلام قاله رجل أبي بكر بن السلام فقال عليك وعلى أئمة الإسلام وقيل لاجدنا فلنا بكر بن السلام فقال عليك وعليه السلام وقال في موضع آخر وعليك وعليه السلام (وان بسى) انسان (معها السلام) ليسلمت من عينه (وجب) على الرسول (تبليغه) ان يحمله لعموم الأمر أدا الأمانة والأمانة (ويصح لكل واحد من المتلاقين أن يهرص على الابتداء بالسلام) لقوله عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس اقرءوا السلام وأطعموا الطعام وصلوا الأرحام وصلوا بالانس نيام تدخلوا الجنة بسلام قال الترمذى حديث صحيح (فان التقيا وبدأ كل واحد منهما صاحبه بالسلام) (ففى كل واحد منهما الاجابة) لعموم الأمر ويرد السلام فان قال أحدهما بعد الآخر قل الشافعي من الشافعية كان جوابا قال النووي وهذا هو الصواب قال في الآداب الكبير وما قاله صحيح وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب كما هو ظاهر الآية قال وقال الشيخ وجوبه الدين وبعض الشافعية ولو قال كل منهم صاحبه وعليكم السلام ابتداء لأجابه باليمين حتى يجواب لأن هذه صيغة جواب فلا تستحق جوابا (ولو سلم على أصم جمع بين اللفظ والاشارة) والاشارة يجب الرد قال في الآداب (كرهه سلامة) أى سلام الأصم فجميع الرد عليهم اللفظ والاشارة (وسلام الآخرين) بالاشارة (وحوايه) أى الآخرين (بالاشارة) لقيامها مقام نقطة وقال المروذى ان أباه داه لما تشده المرض كان ترعى أذن للناس فيدخلون عليه أفواجا فتأجوا يسلمون عليه فيرد عليهم (وأخو السلام ابتداء وردا بر كاته) أى استجابا وتقدم ما يحجز عنه (ويجوز أن يبدأ بالابتداء على الرد عكسه) أى أن يبدأ الرد على الابتداء (وسلام النساء على النساء كسلام الرجل على الرجل) لعموم الأدلة (ولا يترفع يده

كناية) إجماعا قاله في شرحه بركة أحد الأجرة عليه وعلى الفصل وشعوا (ومن تر يبع فيه) أى لعل فيسن أن يصح لها أن يبع

من يمين صاحب حتى يفرغها) أي يدمع من يمينها فترفع يده قبل ذلك من الاعراض عنه (الا لحاجة كحاجة) منه (وغیره) كضرباً لتأخير (ولباساً للعامة) وقال أبو العباس في شرح الهداية يصعب ما رواه القادري وما نقله والسلام عليه قالوا كرام العلماء وأشراف القوم بالقيام سنة مستحبة قال ويكره أن يطلع في قيام الناس لها انتهى وقال ابن تيمية لا يهبط القيام إلا للإمام العادل والوالدين أو أهل العلم والدين والورع والكرم والتسوية ومعنى كلامه في الجرد والتقصير وكذلك ذكر الشيخ عبد القادر وقاب على الهداية فلم قال ويكره لأهل المعاصي والفتور والذي يقام إليه ينبغي أن لا تستكبر نفسه إليه ولا تطلب والنهي قد وقع على السوء وبذلك الحال فإذا لم يسر بالقيام إليه وقاموا إليه فقير معنونه ذكره في الأدب (و) لباس (ب) تقبيل الرأس واليد لاهل العلم والدين وقومهم (لمحدث حاشية) قالت قدم بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأما قنقرع الله عليه وسلم في بيتي فأما قنقرع الله عليه وسلم فاعتنقه وقبلة حسنة الترمذي وفي حديث ابن عمر في قصة قال فيها انه قرأ من النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا بده رواه أبو داود وعن صفوان بن عسال قال قال يهودي لصاحبه اذهب بنا الى هذا الرجل فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فألاهن تسع آيات بينات فذكر الحديث الى قوله فقلنا بدهم رجله ولا تشهد انك لاني رواه الترمذي في كتاب تقبيل اليد والراس تدنيا واكراماً واستراماً مع أمن الشهوة وظاهره عدم البسته لآمر الدنيا وطبقة يعمل انتهى قاله المصنف في شرح المنظومة (و) يكره تقبيل يده غير زوجته وصار يده) المباحة له لانه قال ان يقع كرامته (و) اذا ثاب كظام) ندبا أي ما سلفه للاتباع (ما استطاع) فان غلبه الثأوب غطى به يديه (وأغبره) كبده لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ثاب أحكم فليكظمه ما استطاع وفي رواية فليضع يده على فخذه فان الشيطان يدخل مع الثأوب (و) اذا هطس) بفتح الهاء (خبر) أي غطى (وجبه) ثلاثاً أي غير بصاة (وغض) أي خضع (صوته) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا هطس غطى وجهه بشو يديه ثم غض بها صوته حدث صحيح قاله في شرح المنظومة قال الشيخ عبد القادر (ولا يلتفت بمنالاً شملاً لا محمد الله) قال ابن هبيرة اذا هطس الانسان استدبل بظلم نفسه على محمدينه وجوده ههههه واستقامه قوة فينبغي له أن يحمده الله بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمدهم يعرفوا بغيره ان الله يحمدهم المظلس ويحكمه الثأوب لان المظلس يدل على حصة دين ونشاط والثأوب غالباً للثقل البدن واعتلاؤه واسترخائه فيميل الى الكسل فاضاه الى الشيطان لانه يرضيه أو من تسميه له عاهة الى الشهوات ويكون حمده (حمر) بحيث يسمع جليلة حمده (ليشمت) بالثين والسين (وتشمت فرض كفاية) كذا السلام (في قوله) (ساعة) (يرحم الله) أو يرحم الله ويرد عليه العاطس) وجواباً (في قوله) يهديكم الله ويصلح بالكم) نص عليه في رواية أبي طالب وقال في رواية حرب هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه زاذق الزاوية ويطلب الجنة عرفها لكم قال في شرح المنتهى أو يقول بغير الله لانا ولكم (ويكره أن) يشمت من لم يحمده الله) حديث أبي موسى في قوله اذا هطس أحدكم حمده فاستمره فإلالم يحمده الله فلا تقصروه رواه أحمد ومسلم (وان نسئ لم ذكره) أي لم نسئ تذكره لظاهره ان غير السابق وروى الترمذي ان رجلاً هطس عبداً حمد الله فاستنظره ان يحمده الله فشمته فلم يحمده الله فلما أراد أن يقوم قال له أبعده الله كيف تقول اذا عطست قال أفرلنا لجمده فقال له أبعده الله يرحم الله (لكن يعلم الصغران يحمده الله وكذا حديثه هو بالسلام وغیره) كن نشأباده بيده عن تعلم منه لانه عظمه الجهل بذلك (ولا يهبط) تشمت الذي) نص عليه

يكن تركه على نفس الاعتلة
 كالحديث في القبول المصنف في
 أعضائه بغير حرقه حتى
 لا يبين تشويهه فان ضاعته
 بمسمل شكلها من طين قال
 والواجب جمع أعضائه في كفن
 واحد وقبر واحد (وسن مع
 تقدمه) مرفوع (تقدمه) في
 منبهم (امامها) أي الجنائز (في
 السير) ليكون منها لا تها
 (و) سن (الأمراء بها) أي
 الجنائز حديث مرفوع الجنائز
 فان تكن صالحة فخرتها
 إليه وان كانت غير ذلك فسر
 فضعوه عن رقاب متفق عليه
 ويكون الامراع (دون الخشب)
 فما الحديث إلى سعد مرفوعا أنه
 مر عليه جنازة فخنخض خفها
 فقال عليكم بالصدق في حذركم
 رواه أحمد وله من خفاو يؤذي
 حاملها ومخسها والخشب خطو
 فصح دون الحق (الم) يخسف
 عليه) أي أعلبت (منه) أي
 الامراع فبشيء بها لو من وسن
 اتباع الختان حديث البراء أمرا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتباع الجنائز متفق عليه (وكون
 ماش) معيا (امامها) لحديث
 ابن عمر رأت النبي صلى الله
 عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمضون
 امام الجنائز رواه أحمد وأبو داود
 والترمذي عن أنس نحوه
 رواه ابن ماجه ولاهم شفاؤه
 (و) سن كون (راكب) لو مشية
 خلفها لحديث الأقرع بن شعبة
 مرفوعا الرأيا خلف الجنائز
 رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 (وقبر) متبوع الجنائز (منها)
 أفضل لانها كالامام (وكونه) لم يبع جنازة (وكونه) لم يبع جنازة (وكونه) لم يبع جنازة

وهل يكره أو يساح أو يجرم أقوال كاله في شرح المنظومة (فان قيل له) أي الذي يهديه الله
 جاز ذلك لانه لا يحرقه (وقال المصنف) أي عظمى بورك فلو جبرك الله) قاله الشيخ عبد
 القادرو روى انه عظمى عند النبي صلى الله عليه وسلم غلام يبلغ الحلقه قتال الجند فرب
 العالين فقال النبي صلى الله عليه وسلم بورك الله عليك غلام رواه الملقاة السقي في انقائه
 (ونسبت المرأة الزرة) نسبت الرجل (والرجل الزرة) نسبت المرأة (والمرأة الجوزة البرزة)
 لأن القنفة (ولان نسبت الشابة ولا نسبت) كما في رد السلام لول المراد الانسية (فان عظمى
 ثانيا) وجد (ثمة) (و) أن عظمى (ثالثا) وجد (ثمة) قال صالح لايه نسبت العاطس في مجلس
 ثلاثا قال أكثر ما قيل فيه ثلاث وروى ابن ماجه وسأله عن سلة من الاكوج مرفوعا
 يسمت العاطس ثلاثا فزاد فهو من كرم (و) أن عظمى (رابعا) دعا به العاقبة ولا نسبت
 لرابه لما تقدم (الاذا لم يكن ثمه قبلها) ثلاثا فالاعتبار بفعل القنفة لا بعد القنفة
 فلو عظمى أكثر من ثلاث متواليات ثمه بعدها لا لم يقدّم نسبت قال في شرح المنظومة
 قول واحد (ولا يجب المصنوع شي فان جد) الله (قال) له سامعه (هنا) يرثا أو هنالك الله
 وأمر (ذكره) في رعايه الكبرى وإن غم وكذا ابن عقيل وقال ولا يعرف قبضته بل هو
 عادة موضوعة قال أحمد فربوا به منها اذا تحشا الرجل ينبغي أن يرفع وجهه إلى فوق لكي
 يخرج من قبضته فيصير في الناس وروى أبو هريرة أنه رآه راحلا تحشا عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال كف عنا جاشك فان احسبته ههنا أطولهم جوعا يوم القيامة (ويجب
 الاستئذان على كل من يريد الدخول عليه من أكارب وأحانب) قطع به عن أبي موسى
 والسامري وابن قتيبة وهو معنى كلام ابن الجوزي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا
 غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسألوا على أهلها قال الجوزي ذلك ان تدخل بيت غيرك الا
 بالاستئذان لهذه الآية وقدم في الرعايه من أن يستأذن قال في الأدب الكبري ولا وجه
 للحكاية الخلف فصب في الجمل على غير زوج جوامه اه وروى سعد بن أبي موسى قال اذا
 دخل آدمك على والده فليستأذن وعن ابن مسعود وابن عباس مثله (فان أذن) له في الدخول
 دخل (والا) أي وان لم يؤذن له في الدخول (رجع) ورسن أن يكون استئذانه ثلاثا الا أن
 يجب قبلها (ولا بد) في استئذان (على ثلاث) مرات لقوله عليه الصلاة والسلام الاستئذان
 ثلاث فان أذن لثلاثا اربع متفق عليه (الا أن يغفل هدم سماعهم) الاستئذان فز بد قدر
 ما ظن أنهم سمعوا قال المصنف في شرح المنظومة وصفه الاستئذان السلام عليكم أدخل
 واستأذن رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال أخرج فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لحادمه أخرج إلى هذا العمل الاستئذان فقال له قل السلام عليكم أدخل فاذن له النبي صلى الله
 عليه وسلم ففعل رواه أبو داود وسأله عن هذا الذي ذكره الشيخ عبد القادرو ابن الجوزي
 وابن جندان وقيل بقوله سلام عليكم فقط اه ويحس حيث انتهى به المجلس لاخبار ولعن
 صلى الله عليه وسلم من جلس وسط الملقاة رواه أحمد وأبو داود والترمذي ومعه قال في
 الأدب يتوجه فخرج ذلك ولا يفرق بين اثنين بغير إذنهما لحديث رواه أبو داود
 فصل ويصحب قربة أهل الميتة باليت قبل الدفن أو بعده حتى الصخر (و) حتى
 (المدني) (ليت) (وشحوه) جكر الميت لعمره مروي عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عمرو بن
 حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يمزي أخاه مصبة الأكاه
 الله عز وجل من طل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من مزي مصا بالله كثر أجور رواه ابن ماجه والترمذي وقال غير بعيدا
 أفضل لانها كالامام (وكونه) لم يبع جنازة (وكونه) لم يبع جنازة (وكونه) لم يبع جنازة

وحيثما قال الاستيعون ان ملائكة ٤٢٢ الله على اقسامهم واتم على ظهور الابواب رواه الترمذي (غير حاشية) كرمي

بخارهم والنظور اليهم نعم ليست بغريه بالضعيف منهم عن تحمل المصيبة لمحاكمه اليها
(و) حتى (من شق ثوبه) فيعزى كغيره ولا يتركه مخالفاً لاطل (والا والجرم وهو الشق) والباقي
آثره (وان نهض) عن الموضع ذلك (لحسن ويكره) ان شق ثوبه (استدامة لدهه) لانه اثر
لمصيبة وتكون التعزية (الى ثلاث) لئلا يمايه (وكرها) أى التعزية (جماعة) منهم ابن
شهاب والامدى وابوالفرج (بعدها) أى بعد الثلاث واختاره صاحب المعجم وقال له أحدني
آخرها كلاماً لا يصحنا وقال أبوالمعالى اتفقوا على كراهتها بعد الثلاث ان يكون غائباً فلا بأس
بمعزيتيه اذا حضر واختاره صاحب النظم وزاد ما تمس بالمصيبة وقوله (لاذن الأشرع في
الاحداث فيها) أى في الثلاث بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل للأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان
تخلع على مستغفر ثلاثاً أمام الأعلى وجهاً أربعة أشهر وعشراً لتقبل القصد بالثلاث (ويكره
تكرارها) أى التعزية (فلا يعزى عند التفرغ من عزى قبل ذلك) قال أحمد كراهة التعزية
عند القبر إلا ان يعزى فيعزى اذا دفن الميت أوقبله (ويكره المجلس لها) أى التعزية بان يجلس
لمصاب في مكان ليس به أو يجلس المعزى عند المصاب للتعزية لمافي ذلك من استعمال
الحزن قال أحمد في رواية أبي داود وما بهي ان تتعدى أولياء الميت في المسجد بمنزلة أن
يكون تعظيماً للوثة أو قال الميت وقال في رواية أبي الحسرت ما أحب المجلس مع أهل الميت
والاختلاف اليهم بعد الدفن ثلاثة أيام وهذا تعظيم للوثة وقال بعضهم إنما المكره المستوفى
عند أهل الميت وان يجلس اليهم من عزى مرة أو يستدعى المعزى المجلس زيادة كثيرة على قدر
التعزية (ويكره (الميت عندهم) أى عند أهل الميت لما تقدم (وفي الفصول يكره الاجتماع
بمخرج الروح لتعظيم الحزن وتكره تعزية الرجل (لشاة أجنبية) أى غير محرمه
خشية الفتنة فوسيقى ان يراد الحسنة وهو ما كانت أرواشه بخلاف غيرها كما تفتد دم (ولباس
المجلس يقرب دار الميت لتبقي جنازة أو) (لا يخرج وليه فيعزى) وسواء كان جلوسه خارجاً
من دار الميت مسجد أو غيره لكن ان كان المجلس خارجاً المصعب على حصر من المسجد أو
بساط منه كمن جلس عليه في رواق أو ردى وغيره ونقل عنه هذا وهو أبو طالب جواز له لانه
انتفاع بها في عبادة الله ما لو قدوا عليه لادانته قال في شرح الهداية والاول اصح لانها وقت
ليصلى عليه او تنفع بها فيه خاصة (ومعنى التعزية بالتسليم والاحت) أى حيث المصاب (على
الصبر بعد الأجر والدعاء للميت) ان كان مسلماً (والمصاب) أى والد المصاب (ولا تعييبين
فيما يقوله) المعزى قال المرفق لأحد في التعزية شأعبدوا إلا الله يري ان النبي صلى الله
عليه وسلم عزى رجلاً فقال له رجل الله وأحرك رواه أحمد (ويختلف) ما يقوله المعزى
(اختلاف المعزين فان شاء) المعزى (قال في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أحرك وأحسن
عزائك) أى ذلك الصبر الحسن (وعزيتك وفي تعزيتك) أى المسلم (بكاك أعظم الله أحرك
وأحسن عزائك) أى لك من الدعاء للميت لأن الدعاء والاستغفار له منتهى عنه (وتعزى تعزية
الكافر) سواء كان الميت مسلماً أو كافراً لأن فيها تعظيماً للكافر كدعاءه بالسلام (ويقول
المعزى) بفتح الزاى مشددة (استجاب الله دعائك ورحمنا الله وبالك) بهذا القول رد الإمام أحمد
وكفى به قدوة (ولا يكره أخيه) أى المعزى (يدين عزاءه) قال أحمد ان شئت أخذت بيد الرجل
في التعزية وان شئت فلا (ولباس أن يجلس المصاب عليه علامة يعرف به المعزى) لتتصر
التعزية للمستوفى بذلك على كل أحد (وسن) للمصاب (أن) يسترح (فيقول يا الله) أى
نحن عميده بفعل بنينا بشاء (وانا الهامرحمون) أى نحن مقرون بالبعث والخرزاه على أعمالنا
(اللهم أجزني في مصيبي واخلف لي خير امتي) أجزني مقصور وقيل محذود واخلف بقطع

(و) التمر (هود) فان كان حاجة
أو ما دام طلقاً لم يكره محدث
جابر بن سمرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم تبع جنازة ابن
الضحاك ماشياً ورجع على
فارس قال الترمذي صحيح
(و) كراهة (تعزيتها) أى الجنازة
(الى موضع الصلاة) عليها
(ولا) يكره تعزيتها (الى المقبرة)
(و) كراهة (جلوس من تبعها حتى
توضع بالارض للدفن) نصاً
لحديث مسلم عن أبي سعيد مرفوعاً
اننا تبعم الجنازة فلا تجلسوا
حتى توضع قال أبو داود زوى
هذا الحديث الثوري عن سهل
عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه
حتى توضع بالارض (الامن بعد)
فلا يكره المجلس قبل وضعه فانما
لغيره والاشقة (و) كراهة (قيامها)
أى الجنازة (ان جاءت) وهو جالس
(أورث به وهو جالس) حديث
على قال أبو داود رسول الله صلى الله
عليه وسلم قام فتمننا تعالاه وقد
فقدنا تعالاه بعض في الجنازة
رواه مسلم وغيره وعن ابن عباس
مرفوعاً كما تم فقد رواه الترمذي
(و) كراهة (رفع الصوت معها)
أى الجنازة (ولو بقرعة) أو تهليل
لانه قد يقول القائل مع الجنازة
استغفر ربه ونحوه مبدعه وروى
سعيد بن عمرو ومحمد بن جبير قال
لقائل ذلك لا غفر الله لك
(و) كراهة (ان تتبعها المرأة)
حديث أم عطية حينما عن اتباع
الجنازة ولم يرمع علينا متفق عليه
أى لم يحرم علينا ترك ان نعنه
(و) كراهة (أن يشهها مع منكر) من
نحو فوج وأطمع خد (عن ابن

اتباعها ويكره من النسي يد وغير ما ولتبعها فخطئ وتسم وتحدث ما رديا وان ٤٢٣ تتبع ما وردنا وروا وشعرو مثله التغير

عند خروج جروحه وروح الصوت
والصبيح من دونها وسبق
لنفسه الخسوع والتفكير في
ما سئلوا لاطاع بالروح وما صير
اله الميت

فصل في حق عين الميت (وفيه
فرض كفاية) لقوله تعالى ثم
اماتنا فماتوا قال ابن عباس
اكرم مدنفه وقال ابن فضال
الارض كفانا احياؤا امرانا أي
جامعة الاحياء في ظهورها
بأنها كن ولا موت في بطنها
بالقبور والكفن الجائع وهو
اكرام الميت لانه نزل لانتن
وتأذي الناس برائحته وقد ارشد
الله قائل الحق ان احسبه ما قبل
فبعث الله قسرا يبعث في الارض
ليريه كيف يورث سواء أخيه
(ويستحق دفن) (وتكفين وجهه)
(الميت بفعل كافر) لانها عليها
لا يتعفن بكونه من أهل القرية
(ويقدم بتكفين) ذكرنا اني
(من يقدم بنفسه) وتقدم يديه
(ورأيه كفو) فيقدم النائب على
من يقدم عليه مستنبه ونظاره
ولو وصيا يستعمله غير مراد كما
في الصلاة عليه (والأولى) الفاضل
(توليته) أي التمكن (بنفسه)
دون نائبه محافظا على تقبيل
الاطلاع على الميت (و) يقدم
(بدن من جل) ذكر (من يقدم
بنفسه) لانه عليه الصلاة والسلام
الحمد العرس وعلي وأسلمته رواه
ابوداود وكانوا من الذين تولوا غسله
ولانه اقرب إلى ستر أحواله وقلة
الاطلاع عليه (م) المتقدم (بعد)
الرجال (الأجانب محارمه) أي
الميت (من النساء) وعلم منه

المسنة وكسر اللام يقال لمن ذهب منه ما يتوقع مثله خلف الله عليك مثله ومن ذهب منه ما لا
يتوقع مثله خلف الله عليك أي كان الله خليفة منته عليك (و) صلى ركعتين (قاله الأجرى
وجامعة قاله القزويني وهو مصنفه ابن عباس وقرأوا واستعينوا بالصبر والصلاة ولم يذكرها
جامعة ولا جند وأي داود عن حذيفة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خربه أمر صلى قال في
القاموس وزنه الأثرناه واشتد عليه أو ضغطة وسلسل عن أم سلمة فروعا إذا حضرتها المرض أو
الميت فتقولوا خير فانك الملائكة فيؤمنون على ما تقولون فلما مات أو سئل قال قولي اللهم اغفر
لنا وله واعتقني عقبة حسنة (و) يسن للمصاب (ن) (صبر) والصبر ليس قال تعالى واصبر وان
انقمع الصابر بن وقال عليه الصلاة والسلام واصبر واصبر على الصبر على موتك في الجاهل أكبر
وردت به الأخبار ما في الصحيحين عليه الصلاة والسلام قال لا موت لأحد من المسلمين ثلاثة
من الولد فمته النار لا تخلفه القبر بشر أي قوله تعالى وان منكم الاطردا والصحيح ان المراد به
المرور على الصراط وأخرج البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال يقول الله تعالى ما العبد
المؤمن جزاء إذا قضيت حقي من أهل الدنيا ثم أحققت له الجنة قال في شرح المنتهى وأما
التراب في المصائب على الصبر عليها لا على الصبيحة نفسها فأنها ليست من كسبه وأما الثواب
على كسبه والصبر من كسبه والرضا لقتله فوق الصبر فانه هو جبر الله سبحانه وتعالى
(ويجب منه) أي الصبر (ما ينقصه من جرح) إذا انتهى عن شيء أمر بضده ولا يلزم الرضا
بجرح وفقر وعافه فلا يلزم عقل بل يسن ويصح الرضا بفعل المصيبة ذكر ما من عقل
أجماعا وذكر الشيخ في الدين انه اذا نظر إلى أحداث الدنيا فذلك الحكمة التي يصلح بها رضاءها
رضى الله عارضه لنفسه فبرضاها يحبه مغفورا لا تخلف الله تعالى ويغضبه بركه فعلا للذنوب
لها نال الله رضاءها كما تقول فيمن خلقه من الاحسام الخمسة قال في فهم هذا الموضع انك تفت
له حقيقة هذا الامر الذي حارب فيه العقول (و) بركه (أي المصائب) (تغير حاله) أي هيئته
(من خلق رداءه) ونسبه وغلق حقيقته وتغطيل معاشه ونحوه لما في ذلك من اظهار الجرح قال ابن
الجوزي في قوله تعالى ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل ان
نبرأها اهل انهم من علم انما قضى لا بد وان يصبه قل وزنه وفرح وقال ابراهيم الحارثي اتفق
العقلاء من كل أمه ان من لم يقش مع التسليم لم يقش بعيش (ولا يكره البكا) قاله الجوهري
البكا بعد وبصر فاذا مدت أوردت الصوت الذي يكون مع البكا اذا قصرت أوردت الصوت
وخر وحما (على الميت قبل الموت) ويعد الكثرة الأخبار بذلك فاما في الصحيحين انه عليه
الصلاة والسلام لما قضت عينها لم ير له ابن بنته ونسبه تقعق كأنها في شدة ألمها صوت
وحترجه كصوت ما في قبر يتبأله قال له سعد هذا يا رسول الله هل هنر جميعه الله في
قالب عباده واغراضهم انهم من عباده اهل حياء قال جماعة والصبر عنه اجل وذكر الشيخ في الدين
في الصفة العراقية البكا على الميت على وجه ارحم حسن مستحب وذلك لاني في الارض بخلاف
البكا عليه لقوات حطه من وقال في الفرقان الصبر واجبا اتفاق العقلاء ثم ذكر في الرضا
يؤلين ثم قال واعلان فذلك ان يشكر الله على المصيبة لما يرى من اتمام الله عليه بما تقطعه عنه في
الآداب الكبرى (ولا يجوز التذنب وهو البكا مع تعذيب محاسن الميت) بل هذا التذنب زيادة
الالف والمساء في آخر كقولهم واسيدوا واجلواوا نقطاع ظهره (ولا) يجوز (التباعد) وهي
رفع الصوت بذلك (لأنه) المصحب عن أم عطية قالت أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في البينة أن لا نوح في مصعب مسلم الله صلى الله عليه وسلم لمن اتناهموا المستمة (ولا) يجوز
شق الثياب ولعلم الخدود وما أشبه ذلك من الصراخ ونحوه (وتسويد) وتفت الشعر

تقديم الجانب على المحارم من النساء لضعفهن عن ذلك وحسنه فكشاف شيء منهن (فلا جنبيات) أي لا جناح في خلقه وليس فيهن

ولا يظهر خلاف النسل (و) يقدم (دقن) ٤٢٤ امرأته حمراء (الرجال) الاقرب فالاقرب لان امرأته حمراء اقرب قال لاهله انتم

احق بها ولا تهم اوليها حال
الحاجة كتابا بعد الموت (فزوج)
لانه أشبه بمجرمها من الجانب
(فاجانب) لان النساء يصفقن
عن ادخال الميت القبر ولا نه
عليه الصلوات والسلام امرأاطلمة
فبغير قبر رتبته وهو أحسن
(فحارمها) أي الميتة (النساء)
القربى فالقربى منزلة اقرب
(ويقدم من رجل) مستوين
(نحس) فنجس فانفصل دنيا
ومعرفة) بالدفن وما يطلب فيه
(ومن بعده عهد) بمجامع أولى
من قرب بعهد له نصف داعيته
ولا يكره لأجنبي دقن امرأته
حضور محرمانها (وكره) دفن
عند طلوع الشمس وقيامها
وغروبها) القبر وقدم في أوقات
الشمس ويباح في غير هالابل نهارا
قال أحمد في الدفن في الليل لا
بأس بذلك أبو بكر دقن ليلادعي
دفن فاطمة ليلة والدفن نهارا
أولى لانه أسهل على منبها
واكثر الصلوات وأمكن لاتباع
السنة في دفنه (وشرح) أفضل
من شق وهو يفتح اللام والضم
لفظة أبو جعفر في أسفل حائط
القبر حفرة تسع الميت وأصله
الميل (وكره) أي القبر عما يلي
القبلة) أفضل فيكون ظهره
الى جهة المهدى (ونصب يلين)
أي طوب غير مشوي (عليه)
أي القبر (أفضل) من نصب
بجواره وغيره الحديث صل على
معدن أبي وقاص في دفن مرضه
الذي مات غير أحد والى لحدا
وانصوا على الذين نصبوا كافل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويجوز بلاط (وكره شق بلاط)

زواه أبوداود وغيره لكن كتب في الفقه ان يعطى وسط القبر كالخوض ثم يوضع ٤٣٥ الميت في موضع على ميلاد أو غيره

أودعني جانيه ملين أو غيره فإن
تغير بعد ذلك كون التراب نهال
ولا يمكن دفعه بنصبهين ولا
هناك موصو لم يكر الشقي فان
تمكن أن يجعل شبه السلم
الجنادل والحجارة وان حصل
نصا ولم يعد إلى الشقي (و) كره
(الحمد) أي القبر (عنه) لا
لضرورة (و) ادخل (ماستنار)
كأجر (و) كره (يقن) في جوف
ولوا مرأة قال إبراهيم النخعي
كانوا يصبون اللبن ويكرهون
التخشب ولا يصبون اللبن في
ناوت لا تخشب لما به من
التشبه بأهل الدنيا والارض
انشققتا وتفاوتا لأن
المستنار (ومن أن يصق) قبر
(و) يوح قبر (بالحد) نقوله عليه
الصلاة والسلام في قتل أحد
استقر وأرأسوا وعقوا قال
الترمذي حسن صحيح لأن
التصديق بالحد لا يوجب والحد
واضع لأحوش والتوسع الزيادة
في الطول والعرض والتصديق
بالحد المهمة الزيادة في النزل
(و) يكنى (ما) أي تصديق (ينسج)
السباع والاربعاء لا يحصل به
المقصود وسواء لرجل والمرأة
(و) سن (ن) يصق أي يغني
قبر (الانثى) ولو مقبرة لأنها عورة
(و) (يخني) لا يحمي أن يكون
امرأة (و) كره أن يصق قبر
(لرجل) لا يكره من نحوه طر
نصا لم يروى عن علي أمر
يقوم وقد دفنوا حتا ويطعوا
على قبره التوب لحفيده وقال
انما يصنع هذا بالنساء ولأن

ما يخفف عنه ولو يحصل جردة طمس في القبر لغيره وأوصى به برودة ذكره البخاري وفي
معناه عرس غيرها وأنكر ذلك جماعة من العلماء وفي معنى ذلك ذكره القرامطة عنده لانه اذا
رجح الخفيف بنسبها فالقراءة أولى وتخدم بعض ما يتعلق بذلك

كتاب الزكاة

واشتهاقها الفقهون كاي زكاة اذا غار قطعه يقال زكاة ربح اذا غار زاد وقال تعالى قد افلح من
زكاها أي طهرها من الاناس وتطلق على المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم وعلى الصلاح
يقال رجل زكي أي زكاه من قوم أو كما هو في القاموس الشهودا الذين زادهم في الخير
وسمى المال الخارج زكاة لأنه يزدي الخارج منه وقيل الآفات وأصل التسمية قوله تعالى
خلفن أموالهم صفعة فظهرهم وزكهم وقيل لانها قطعه رمود يملن الأثم وتبقى أجرة وقال
الزهري انها تنسب للقراءة (وهي أحد أركان الإسلام) بجانته المذكورة في قوله صلى الله عليه
وسلم بنى الإسلام على خمس فذكر منها ما أتانا زكاة (وفرضت بالدينه) ذكره صاحب الفتي
والمرحوم والشقي الدين قال في القروع ولعل المراد طلبة البيت النعاة لقبضها فها بالمدينة
وطنا قال صاحب المهرمان القوا وافر في أسقاط زكاة التجارة معاوضة بقولهم تقتضي وجوب
الزكاة على مال كقوله وفي أموالهم حق معلوم أو حتى في أن الصلاة لا تجب على كل كافر فعليا
ومعاقب بها بقوله وويل للذين الذين لا يؤتون الزكاة والسورة مكسبة مع أن أكثر المفسرين
فسروا الزكاة فيها بالتوحيد اه وقال الحافظ شرف الدين العياشي انها فرضت في السنة
الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر بدليل قول أبي جعفر بن سعد بن عبيدة أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بزكاة الفطر قبل نزول آية الزكاة وفي تاريخ ابن جرير الطبري انها فرضت في
السنة الرابعة من الهجرة وقيل فرضت قبل الهجرة وينتج عنها (وهي) أي الزكاة ثمرا (حق
واجب) يأتي تقديره في أبواب المازكات (في مال مخصوص) يأتي به قر ساق كلامه (لطاقته
مخصوصة) وهم الأصناف الثمانية المشار إليهم بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
الآية (في وقت مخصوص) وهم تمام الحول في الماشية والاعنام وعروض التجارة وعند اشتداد
الحب في الجيوب وعند بدو صلاح الثمرة التي تحب فيها الزكاة وعند حصول ما تحب فيه الزكاة
من العسل والاشجار ما تحب فيه من المعادن وعند غروب الشمس من ليلة الفطر أو وجوب
زكاة الفطر وخرج بقوله وأحب الحق المسنون كابتداء السلام وأتباع الجنادة بقوله في حال
رد السلام ونحوه بقوله مخصوص ما يجب في كل الأموال كالديون والتعاقبات بقوله لطاقته
مخصوصة فتوالى له لأنها لذة المقتول وبقره في وقت مخصوص نحو النذر والكفارة ثم أشار
إلى المال المخصوص بقوله (وتحب) الزكاة (في الساعة) من جملة الأثم (وهي الإبل والبقر والغنم
مما يتبيمه لأنها لا تنسك) ويأتي بيان السوء (و) تحب الزكاة أيضا (الخراج من الأرض)
من الجيوب والاشجار وما في معادها والمعادن (وما في حكمه) أي حكم الخارج من الأرض (من
العسل) انما خرج من الفحل (و) تحب الزكاة أيضا (الاعنام) وهي الغنم والفضة
(و) تحب الزكاة أيضا (عروض التجارة) يأتي فيها أي المازكات المذكورة (في أبوابها)
مفصلة مرتبة كذلك (وتحب) الزكاة (في متروكين وحشيش وأمثال) من بقر أو غنم (تقليبا)
لوجوب (واحتياطا) التبرع بقطعه وإيجاب الجزاء فيه على المخرج والنصوص تتناولها (فتضمن

الرجل ليس بمورق في خلقه تشبها للنساء (و) سن

(إن يدخله) أي القبر (ميت من عند ٤٣٦ رجليه) أي القبر بان وضع النعش آخر القبر فيكون رأس الميت في الموضع الذي

تكون فيه رجلا ما دفن ثم يسلم
الميت في القبر سارقي ما يرى
الشافي في الآم والسبي باسناد
صحيح إن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل من قبل رأسه (إن كان)
ذلك (أسهل) بالميت (والا) يكن
ادخاله من عند رجليه أسهل
فدخله (من حيث سهل)
ادخله منه إذ المقصود الرقي
بالميت (ثم) إن أسوت الكيفيات
في السهولة فهي (سهلة) لعدم
المرجوع عن زيد بن عبد الله
الانصاري أنه صلى على جنازة
ثم أدخله القبر من عند رجليه
القبر وقال هذا من السنة رواه
أبو داود والبيهقي وصححه (ومن)
مات (سنة) باقي في الجرح سار
كادخاله القبر) بعد غسله
وتكفينه والصلاة عليه وبعد
أن يتقلبه بشئ يستقر في قرار
الجرح وان كانا يتسرب
السائل وأمكنهم فنهض في وجوب
(و) سئل (قوله دخله) أي
الميت القبر (يسم الله وعلى مله)
رسول الله) لحديث ابن عمر
رفوعا إذا وضعت موتا في
القبر فقلوا بسم الله وعلى مله
رسول الله وأما أحدوا قرأ
منها خلقنا ثم ألقى بذكر أودعاه
لا تقي عند وضعه الواحد فلا بأس
(و) سئل (إن يحد على شقه)
الأعين) لأنه يشبه التام وهذه
سنة النوم (و) سئل (أن يجعل)
(تحت رأسه لينة) فإن لم توجد
لينة فإن لم يوجد فقليل من
تراب لأنه يشبه التام
ولثلايل رأسه ولا يجعل آجره
لأنه مما مسته النار ويؤذي

الجن منها (الاهلي) في تكميل التمسك (وتجب) الزكاة (في قبر وحش وغنم) بشرطه
أهم قوله عليه الصلاة والسلام خذ من كل ثلاثين من القبر تيمماتل أنقاضه وغيره ونسئ بقرا
حقيقة فتدخل تحت الظاهر وكذلك يقال في القم (واختار الموقر وجمع) وبجمله الماشرح
(لا تجب) الزكاة بقبر الوحش وغنمه لأن يتفرق الأهلية صورة وحكها ولا يصحب من الشرع
ولم يردم بصح القياس لوجود النفاق (ولا تجب) الزكاة (في قنار) أي ما في الأموال إذا لم
تسكن الحاضرة حيوانا كان المثل كالقنقري والظبي والنبيل والغال والحمر والقطا ما عدا
كانت أروا غير حيوان كالأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرض من السكنى (والذكره)
وأما البيوت والأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرض من السكنى (والذكره)
لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وقربه صدقة تفتني عليه ولا في أروا وليس
في النبل والقنقري زكاة لأن زكاة الفطر وقس على ذلك ما في كوروات ولأن الأصل عدم
الوجوب إلا بالدليل ولا دليل فيها (ولا تجب) الزكاة فيما تقدم من الأموال (الأشروط خمسة)
الاسلام والميرة فلا تجب) الزكاة (بغنى الإداء) أي بمعنى أنه لا يجب عليه إذا كان كافرا
كفره لا يجزيه إلا ما عاقب عليها لما تقدم أن الكفار ما عاقبوا على ما تفرغ في الإسلام كالتوحيد
(على كل كافر) أي فرد من أفراد الكفار على اختلاف أنواعهم لقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذبح بعنه إلى اليمن أن أتى قوماه لكتابنا فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن
محمد رسول الله فإن هم أطاعوا لما ينزلنا فله على الله من نفع الدنيا والآخرة وما كفرنا مسلم
أغنيانهم فترد على فقرائهم متقى عليه ولأنها أحد أركان الإسلام فوجب على كافر ما لم يسلم
(ولو) كان الكافر (مرتدا) سواء حكمنا بسقوط الملك مع الرد أو زواله لعدم قوله تعالى قل
لذين كفروا إن سنتوا بنفوسهم ما ينصرون وقوله عليه السلام لا تأو الإسلام إلا بغير ماله
(ولا تجب) الزكاة (على) هؤلاء (على) من سلبوا أو غيره (ولا غيره) أي غير تلك
ملا ماله وكذا الأمانة (وزكاة ما يملكه) أي (الزكاة) غير المالك (على) سيد أو مملوك أو ولد
لأنه ملك السيد (ولا تجب) الزكاة (على) مملوك (على) مملوك (على) مملوك (على) مملوك (على) مملوك
ويؤيد حديث جابر بن زرع قال سئل عن مال المملوك زكاة حتى يعتق رواه الأرقطى وقاله جابر
ابن عمر ولم يعرف لها مخالف فكان كالاجماع ولأنه تنطق حاجته إلى ذلك فتمسك الرقي على
الشد من تنطق حاجته لمخالفة المثل يمكنه شيئا بدونه فكان إسقاط الزكاة عنه أولى وأحرى
(بل) تجب الزكاة (على) معتق (بعضه) بقدر ملكه (فبذلك) لبعض (مملك) من مال زكوى
(بجبرته) أي بجبرته الحر لا يملكه عليه تام شمله الحر (ولو اشترى عبدا) أو مملوك (وبه شيئا)
زكوى (ثم ظهر أن السيد) أو الأمانة (كان حرافه) أي السيد (أن يخلصه منها) كان (وبه له) لأنه
انقاد له بناء على أنه ملكه فإذا تبين خلافه رجوع (ويزك) أي السيد السيد (بما مضى)
لأنه ماله لم يخرج من ملكه (فان ترك) السيد لا يوجب له به عبده حرته (زكاة إلا أخذته)
لأنه مالك تام الملك ويستقبل بمسؤول من حين الترك لأنه وقت دخوله في ملكه (وتجب)
الزكاة (في مال الصبي والجنون) وهو قوله على وابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة والحسن بن
على حكمهم ابن المنذر وكذا رواه مالك في موطنه والشافعي في مسنده عن عمر ورواه
الترمذي في مسنده عن ابن عباس ولم يعرف لهم مخالف وقد قاله في أوقات مختلفة وأشيرت في ذكر
فصار كالاجماع وهو بدو قوله عليه الصلاة والسلام لما ذبح بعنه إلى اليمن أن أتى قوماه لكتابنا
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وأما الجماعه ولفظة الأغنياء فتعني الصغار
والجنون كما شابهها لفظ الفقراء وروى الشافعي في مسنده عن يوسف بن ماهر أن النبي صلى

تحت) أحاطت روى عن ابن عباس أنه كره أن يلقى تحت الميت في القبر حتى يتركه الترمذي وعن أبي موسى لا تقبلوا بيني وبين الأرض شيئاً والقطيعا فلي وضعت تحتها الصلاة والسلام اغلوصتها شقران ولم يكن من اتفاق من الصاب (أو) أومركه (أن يجعل فيه) أي القبر (حديد) ونحوه (ولأن الأرض ونحوه) تعاذلان لا يصح عذاب لاه آله (ويجوز استقباله) أي الميت (القبلة) لقوله عليه الصلاة والسلام في الحكمة قتلتم أحباءنا أمواتاً ولا نعذبهم السبلين ينقل الخلف عن السلف وينبغي أن يدفن من الخياط ثلاثاً ينكب على وجهه وأن يسند من ورائه سراجاً ثلاثاً يلقب ويتعاهد لوالدين سبعاً المذكر ونحوه ثم طين فوقه لئلا لا ينقل عليه التراب) وبسن حثو التراب عليه) أي الميت (ثلاثاً بالسد ثم بال) عليه التراب لحدث أبي هريرة قال فيه لحفي عليه من قبل رأسه ثلاثاً رواه ابن ماجه وروى عنه الدارقطني من حديث عمار بن ربيعة وزاد وهو قائم ولا يجوز أن يضع الميت على الأرض ووضع فوقه جبل من تراب أو يربي عليه بناء لاه ليس بدفن (و) سن (تلقينه) أي الميت بعد الدفن عند القبر حدثت أبي أمامة الباهلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات أحدكم فسيتم عليه التراب فليتم

الله عليه وسلم قال اتقوا في أموال الناس ما لا تبيعها أولاً تسلكها الصدقة ولا يضركه سر لا تبيع من عندنا وقد روي الدارقطني مسنداً من حديث ابن عمر كن من طرق ضعيفة (ولا تبيع) الزكاة (في المال المنسوب إلى الميتين) أي الذي وقف له في أرض أو وصية وانفصل حياته لأهل له مادام حياً واختار ابن جردان يبيع ملكنا له بالملك ظاهر اسحق معنا في الورثة (الثالث) من شروط الزكاة (ملك صائب) فنصوص ولا ينفق بين يديها الأمان وغيره ولا ردال كالأمن شهيد النعمة كثر من الزكاة وطناً وحب فيه ما ليس ولم عنه الدين (في النصاب) في الثمان وعروض تقرب) لا تحمد (فلا يضر نقص حيتين) لانه لا يضبط غالباً فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين ولا يهل بالمواصلة لأن النقص اليسير لا حكم له في أشياء كثيرة كالميل السبق في الصلاة وانكشاف صدر من العورة والخروج بسرا الدن فكذلكها فان كان النقص بئنا قاله النقي والماتنين لم يوجب (و) النصاب (في غرور زرع تحديد) كالماتنية فلو نقص بسر إلى نجيب (وقيل) النصاب في غرور زرع (تقريب) كالثمان (فلا يؤثر) نقص (نحو طلحين) نحو العندادى (ومدين ويؤثران) أي نقصهما (على القول الأول) وعليه المول (وعليهما) أي القوانين (لإعتبار نقص يتداخل في المكاييل كالأوقية) فلا يمنع نقصها الوجوب (ونجيب) الزكاة (فيما زاد على النصاب بحساب) لعدم ما يأتي في أبوابه (الأق الساعية) فلا زكاة وقصها) لما روى أبو عبيد عن غيره في الس في الأوقاص صدقة وقال القس ما بين النصابين وفحدث معاذ أنه قيل له أمرت في الأوقاص بشي قال لا وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فساه فقال لا رواه الدارقطني فلي هذا قال له نسج من الأبل مضمومة فأخذ منها بغيره بعد الحوليز كأم خمس شاه (الرابع) من شروط الزكاة (تمام الملك) في الجلة كالمال في الفروع لأن الملك انتقص ليس نفعه كالمال وهي انما تجب في مقابلتها إذا الملك انتقام عبارة عما كان يسده لم يتعلق به حق غيره بتصرفه هل حسب اختياره أو نواته حاملة له أو المألى (وتشبهه) قال في الفروع النصاب الزكوى يجب الوجوب الزكوى كالمال يدخل فيه تمام الملك يدخل فيه من يبيع عليه أو قال الإسلام والخربة شروط أن السبب قد قدمها مانع من صحة السبب وانقضاه وقد غير واحد هذه الأربعة شروطاً الوجوب كالحول فله شرط لا وجوب بلا خلاف لأثره في السبب (فلا زكاة في دين الكعبة) لعدم استقراره لانه عاك تغير نفسه ومنع من الأداء وهذا لا يصح ضمانه (ولا زكاة في الساعة وغيرها الموقوفة على غير معين كالساكن أو على مصبور ياط ونحوهما) كدرسة لعدم ملكهم لها (كالأموال) كالأموال (أي خبراً من غزو ونحوه) أو) مال موسى به (يشترى به ما يوقف فإن انقضى به موسى قبل مصرقه) فيما وصى به (فرج) المال (فرجهم مع أصل المال) يصرف (فيما وصى به) لتبعية المال إلى أصل (ولا زكاة فيها) لعدم المال للمعين (وان خسر) المال (ضمن) الوصى (المنقص) لمخالفة اندز (وتجب) الزكاة (في سائ) موقوفة على معين كزيد أو عمر والعموم وكما رأينا له وقال في التلخيص انشبه أنه لا زكاة وقدمه في الكافي لنقصه (و) تجب الزكاة في غلة أرض (و) غلة (شجر موقوفة على معين) ان بلغت الغلة نصاباً يبيع عليه لأن زرع والمير ليس وقد اعدل به (ويخرج من غير السائفة) كالزروع والمير ملكه بخلاف السائفة فلا يخرج منها لأن الوقف لا يجوز نقل الملك فيه (فان كانوا) أي الموقوف عليهم الميرثون (جماعة) وبلغ نصيب كل واحد من غلته) أي الموقوفين أرض أو شجر (نصاباً واجب) الزكاة وكذا الويل في حصص بعضهم ضالوا وجبت عليه (والأ) أي وان لم تبلغ حصصاً أحدهم نصاباً (فلا) زكاة عليهم لانه لا أثر في غير الماتنية أحد كمن على رأس قبره ثم يلقى بفلان بن فلانة عليه يسبح ولا يجيب ثم يلقى بفلان بن فلانة عليه يسبح ولا يلقى بفلان بن فلانة

محمد اعمده وورسوله وان الله رضى
 بالله ربنا وباسلام ديننا ومحمد نبيا
 وبالقرآن اماما فان نكرنا
 ومنكرنا بقولنا ما بقصدنا عنده
 وقد لقن محنته كالود جعل
 ما رسوله الله فان لم يعرف اسم
 اسمه قال فلينبه الى حواء رواه
 ابو بكر عبد العزيز في الشافي
 وثوبه حديث لقنوا ما تكم
 لا اله الا الله وظاهره لافرق بين
 الصغير وغيره بنابه على نزول
 الملكين المومنين في الاقاع
 وصحبه الشيعت في الدين ونحوه
 بعضهم المكلف (و) سن
 الدعاء له اى الميث (بعد
 الدين عند القبر) تصافه على
 والا حنف بن قيس الحديث
 عثمان كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا سرخ من دفن الميت
 وقف عليه وقال استغفروا
 لا حنك واسألوا الله التثبيت فانه
 الان يسئل رواه ابو داود وفعله
 احمد حاشا واحتمل الاحباب
 وقوله (و) سن (رشة) اى القبر
 (جاء) بدو موضع الحصة فعلها
 روى جعفر بن محمد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف
 على قبر ابن ابراهيم مائى وضع عليه
 الحصى وراه الشافعي والشافعي
 ذهب ترابه والحصباء مستحار
 الحصى (و) سن (رفه) اى
 القبر من الارض (قد شرب)
 ليعرف انه قبر فيتوق ويترجم
 على صاحبه وروى الشافعي عن
 جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم رفع قبره عن الارض قدر
 شبر (و) رفه (رفه) اى
 الشبر لقوله عليه الصلاة والسلام
 لعل لا ترفع مثالا الا طست ولا قبر امشوا الاسوية رواه سلم وغيره والمشرق ماعرف كثيرا لقوله

الخطبة (ولا فحس متضارب) من الربيع (قبل القصة ولو لم يصحك) اى ولو لم تأنفك
 (بالظهور) لعدم استقرارها (فلا يصدق عليها القول قبل استقرارها) بالقصة أو المجرى
 مجراها (ويذكرى رب المال حصته) اى من الربيع (كالاصل) اى رأس المال (ملكه)
 الربيع (بقره) وتبعته له بخلاف الغارب ولا يجب حمل رب المال كاصحة المشراب
 من الربيع لانه غير مالك لها (فلودع) حوصلم (الى رجل الفاضل رضى عن ابن الربيع بينهما
 نصفين لخال المول وقد ربح) المال (الفين فلي رب المال ذكاة الفين) رأس المال وحصة
 من الربيع (فان اداها) اى ذكاة الفين (منه) اى من مال المضارب (حسب) ما اداها
 (من المال) والربيع فينقص ربيع عشر رأس المال وهو خمسة وعشرون فبصر رأس المال
 نسيئة فونسة وسبعين (والمال الموصى به) لصين (رب كيه من حال المول وهو على ملكه)
 سوله الموصى والموصى له (ولو وصى بنقص نصيبه انما كان كاهالك الاصل) كالمرجوة (ومن له
 دين على مائة) اى اذ روى وفاته (بذل للدين من قرض او دين عرض بخبرة او مبيع لم
 يقمته) كوصوف في الفضة (شرط الخيار او لا دين سئل ان كان) دين السلم (للعاهد ولم
 يكن اثمنا) حكما عبارة الانصاف والقروع والمبدع وذكر في النتهى لا تقضى دين سئل
 ما لم يكن اثمنا او لغيره انتهى وعليه يحمل كلام المصنف في الواو لعل اى أن كان
 لقضائه حال كونه غير ائتمن قال كان اثمنا بالمعتبر كونه القبر (ارش مبيع) او رأس مال
 سلم قبل قبض عروضهما (اى عرض عن السبع وروا المبيع وعرض رأس مال سلم وروا السلم فيه
 واعا يتصور ذلك في رأس مال السلم مادام ما يجلس ولم ينش عليه العلم به بما يفي به (ولو
 انسخ العقد) اى عقدا لم يبيع او السلم باقاة أو غير ما فلا يستقر كانه (او) دين من (صدائق
 او عرض خلع او اجرة) بان تزوجها على مائة فيخسها أو ما لته الخلع بذلك او اسانجروا شيئا
 كذلك في غير ذلك في قولنا كانه (ما لم يثقل القبض وان لم تستوف المنفعة) المعقود عليها في
 السكاح او الا حارة ملك هذه الاشياء بالعقد (وكنا كل روى لافعة بقاءه) اى في مقابلة (مال
 غير ذكوى اوصى به ومرد وثمن مكر وضوئك) كقعة عديم تلف وجعل بعد عمل
 ومصلح به من عدم (جرى في حوله) كانه من حين ملكه هنا كان اودينا) لان الملك
 في جميعه مستقر وتعريفه بالزوال لا تأنيده وهو ظاهر اجماع الصحابة ذكره في المبدع في
 الصداق وعرض الخلع والاجرة والصداق وعرض الخلع اذا كان متهما المتقبل به حولا من تعيينه
 (من غير جيمة الاتعام) ان كان الدين (منها) اى من جيمة الاتعام فلا كانه كالواو شترى
 او بعين شاة موصوفة في الفضة (لا شرط السوم) فيها (فان عتق كبت كثيرة هار كذا الذمة
 الواجبة لا تتركى لانها لتعين مالاز كوما) لان الاصل في الذمة احد الاصول الخمسة لقوله (ز كانه)
 اى الدين المذكور (اذ اقبضه او) قبض (شيأ منه) جواب قوله ومن دين بغير مائه في حوله
 الزكاة سابق (فكالمقبض شيأ) من الدين (اخرج زكاته) لما مضى (ولو لم يبلغ المقبوض
 نصيبا) حيث بلغ اصله نصيبا ولو بالضم الى غير روى احمد عن علي وابن عمر وعائشة زكاة في
 الدين حتى يقبض ذكره ابو بكر باسناد طويل يرف لهم مخالف (او ابرأ منه) اى من الدين او بعت
 فيز كيه (لما مضى) وسواه (قصديا) اى الدين (عليه) اى الدين (القرار من الزكاة
 اولا) وسواه كان الدين يز كيه اولا (وبجزى اخراجها) اى ذكاة الدين (قبيل قبضه) لقيام
 الوجوب على رب الدين وعدم الزامه الاخراج قبل قبضه موصوفلس كقبيل الزكاة (ولو
 كان في يده) اى اخرج السلم (بعض تصابو باقيه من أو غصب أو ضا لى ك ما يبدى) لتبكيه
 من اخراج زكاته وقام النصاب (ولعله فيما اذا قلن رجوعه) اى الضمان والالم بقوله

لحديث جابر بن عبد الله بن جابر
عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله
سأله عن رجل مات وترك ثوبا فتركه
في النار فقال لا بأس به (و) كره
الآن يخرج إليه (و) كره
(زوجه) أي القبر (وتحذره)
أي طلبه بالطين (وغيره)
كدهنه لأنه دقة وغيره لاني
الحال (و) كره (تجسسها) أي
عليه وصمت عنه (وحدث في
أمر الدنيا وتسم عنده وتكلم
أشد) كراهته من تسم (وكانه)
على القبر (وحيث) عليه
(ووطه) عليه ولو لائل قال
بعضهم الحاجة (وبناء) قبة
وغيرها عليه لحديث جابر بن جابر
نخعي أن بعض القبروان يبن
عليه وان يقد عليه رواء مسلم
والترمذي وزادوا يكتب عليه
وقال حسن صحيح وروى
البيهقي على أنه عليه وسلم رأى
رجلا قد أتى على قبر فقال
لا يؤذي صاحب القبر وروى
الحديث في أرواها والتقدم
عنده غير لاني بالحال (و) كره
(مشي عليه) أي القبر يعني
المشي بين القبور (ينقل) الخبر
(حق) بالثبوت ضم الناهي واليه
وسكون الشين نوع من التثنية
(ومن خلعه) إذا دخل المقبرة
لحديث بشير بن الخصاصية أنها
أنا أماني رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا رجع من مشي في
القبور رياءه فقال لا بأس به
لما صاحب البستان في سبيلك
فقطر لرجل فلما عرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم خلعهما
فريقهما رواء أبو داود وقال
أحد أسانده جيد واحتراما

ملك النصاب (وكل دين) من صدقات أو غيره (سقط قبل قبضه) حال كونه (لم يتعوض
عنه) أي لم يأخذ منه عوضا ولم يرى منه (كتصف صدقات) سقط عن الزوج (نيل قبضه
بطلاق) أو نحوه قبل الدخول (أو) كصدقات سقط (كله لا تنصا من جهة) كتصفها
أعني قبل الدخول (فلاز كانه) لأنها وجبت على سبيل المواساة لم يقض الدين ولا بد ولا
أبرأ منه قبل بلزومه أخرجها وكذا واشترى مكيلا وموزنا وشوه نصاب أثمان وحال عليها
الحول ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ المبيع وسقطت الزكاة تسقوط الثمن عن المشتري بلا
إبراء ولا إسقاط وكذا ولو تلقى رقيق دين ثم اشتراه الدين سقط وتقطعت زكاته لما ذكر (وأن
أسقطه) أي الدين (رهب) بأن أراضه (زكاة) أو أخذ به (أي الدين) عوضا أو أحال عليه
(أو استأجر) به (زكاة) لأن ذلك كتصفه (كمن) تحبها الزكاة ويسته أو نحوها (وهي)
مالها لم يعد له ولو لم يكن كانت عنده فلا تسقط زكاته ما عدا لاستقرارها عليه (ولها ثمن أخرج زكاة
مبيع) مشروط (فبما رزقته) أي من المبيع لسبق تعلق الزكاة به على المبيع (فيستل
المبيع في قدره) أي فخر ما رزق به من الزكاة لتوقفه إياه على المشتري (وإن زكك المرأة
صدقتها كاه تم نصف) الصدقات (بطلاق) ونحوه (رحم) الزوج (فيما بين) من الصدقات
(بكل حقه) وهو النصف فمالها قوله تعالى كنصف ما فرضم وإن كاته كانت عليها لأن الملك كان
لها (ولا يخرجها) أي الطائفة (زكاة) ما عدا (أي من الصدقات) (بطلاق) أو نحوه مما يصفه
(لا تستترك) فلا تصرف فيه بشر أن الشر لم يخل القصة (وقى لم تركه) ثم طلق أو نحو قبل
الدخول (رحم نصفه كاملا) لا زكاة (وتركه) أي الصدقات (هي) الجارية في ملكها
إلى الحول وكذا سقطت كل لنفسها المبيع ونحوه قبل الدخول فخرج عليها بجميع الصدقات
وإذا كاته من مضي حولا فزكاة عليها (وتجب) الزكاة (أيضا) في دين غير مضي (وهو المأمر
(و) دين) (على ما طلق) دين (مؤجل) (في دين) (بمعدومين) أو (لحقة) لحولته
والأمر عنه فيزكي ذلك إذا قبضه لما مضى من السنين وله أبو يعيد عن علي بن عباس
فهو كسائر ماله (و) يجب الزكاة أيضا (ومعصوب في جميع المولود) (في دينه) (يبد
النصاب) أو من انتقل إليه من الفاسد وكذا الزكاة أن لا يملك يجوز التصرف بالأمر عنه
والحوالة بوعده أشبه الدين على المولى فيزكيه مالها إذا قبضه ما مضى من السنين (وخرج
المعصوب عنه) على الفاسد (بالزكاة) أي كزكاة المال المعصوب زكاة من خصه (نقصه) أي
المال (سده) أي الفاسد (كتلفه) أي تلف المعصوب بسده الفاسد فله بضمته فكذا
نقصه (وتجب) الزكاة (في) مال (ضائع كقطة) زكاة حوله التبريد على رجا (أي
القطة إذا وجدها) (وزكاة) (مأجدة) أي بعد حول التبريد (على ملتقط) لدخول القطة
في ملكه عسى حول التبريد بشرطه كالأرب نصير صكك أمواله (فإن أخرج الملتقط
زكاتها) أي القطة (عليه) أي حل كون الزكاة على الملتقط وذلك ما بعد حول التبريد
(منها) أي القطة (ثم أخذها) أي القطة (رهب) (عليه) أي الملتقط
(بما أخرج) من القطة لتصرفه فيه وصبر ورواها معصومة عليه عسى حول التبريد كما
تلفته وان أخرج الملتقط الزكاة فلو كان التبريد لم يخرج من رجا وبضمنها أيضا فإن أخرجها
منها لتبريده (وتجب) الزكاة أيضا (في مرفوف ومعدون عسى في داره أو غيرها) (أو) مال
(مذكور) أي معروف له لكن (جهل) عند من هو في مرفوف (أو) لو حوله أو عند من هو
(ومرهون وغيرهما الزمان منه) أي من المرهون (أن أذن لها المرفون) أو لم يكن له مال يؤدى
منه) الزكاة غير المرهون كإرضاء العبد المرهون على دينه (والا) بأن كان مرفون مال

لا مواته المملوك (الاخوف نجاسة أو شوك ونحوه) كراهة الأرض أو يروونها فلا يكره لعذر ولا ينسب خاف لأنه يشق ومن أجد

انه كان اذا اراد ان يخرج الى الجنة ٤٣٠ ليس خفه وما حلت عليه كلامه اولى من شره ليدافق كلامه اولا وكلام الاصحاب

(ولباس تطعيمه) أى القبر بما روى أبو داود عن القاسم بن محمد قال قلت لعائشة ما علمه اكتفى لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لى عن ثلاثة قبور وأشرفة ولا طمئة مطبوخة سطحا عاما المرصعة الجراء (و) لا بأبن (تطليه) أى القبر بما يحجر أو تشبته وبخروها وبالجرح الفضله عليه الصلاة والسلام بقبر عثمان بن مظعون عليه يحجر وشبهه عندنا وقال أهل قبرنا حتى أدفن اليه من مات من أهل رواء أبو داود وابن ماجة (وتسليم) القبر (الفضل) من قسطه لقول سفيان الثوري رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستدارا والغاري ومن الحسن مثله لأن التطميع أشبهه بنساء أهل الدنيا (الآ) من دفن (دار حيران تصعد نزل) من دار الحرب (قصوت) أى قبره بالارض (واخفاؤه) أفضل حتى من تشبهه مخوف من أن يظهر عليه فينبش فيتشبه به (ويهرم امرأها) أى القصور الحديث عن الله زوارات القصور والمختصات عليهم المساجد قال والبرج رواء أبو داود والنسائي بمناه وآله أضافه عمل بلا فائدة ومقالاة في تطعيم الاموات شبه تطعيم الاصنام (و) يهرم (القبلى) على القبر ورويتها لحديث لأن أطاع على حجرة أو سيف أحب الى من أطاع على قبر مسلم ولأبى الأوسط القبور فحنت حاجتى أو وسط السرق رواء لثعلب وابن ماجة (و) يهرم (جبل مسجد عليا أو يينا) أى القبور والخبر (ودفن بهرارة أفضل) من دفن بهرارة لانه عليه

بما كن الآخرة (سوى النبي صلى الله عليه وسلم) فدفن بيته قالت عائشة ثلاثا بمقبره مسجد رواء الجوزي ولما روى تدفن الأبياء حيث يقررون ومساكنه عن كثرة الطراف وتغير له عن غيره (واختار صاحبه) أبو بكر وغيره (الذين عند مقبره) تيرا ولما روى عليه (الآن المشرق) يدين غيرهم عنه (يتبع) والكناسين وحملت أخبار تدل على دفنهم (كأخيه) فلا يشكره الأبياء مثال ذكره جعل نخبة أو سقط على قبره كالذين هم دائما يظفرونه وقال الشيخ في الدين في كسوة القبر بالثياب اتفق الأئمة على أن يمتدحوا القبر بقبور الأنبياء والصالحين فكيف يشبههم (ومن وصي بدنه جاز) فملكه (أو) أرض في ملكه دفن مع المسلمين لأنه يضر بالوثة كاله أحد (و) قال (لأبائهم) بشارته موضع قبره ووصي بدنه عليه فله عثمان وهما شاولان الفرقين بها وبين ما قلنا أن الأولى إذا كان بالمران والثانية إذا كان بالصهره أو عثمان وعائشة بالبيع (و يصح بيع) وارث (مأذون فيه) البيت (من ملكه ما يصح) أي يصير (مقبرة) نصا لبقائه ملكهم فإن جعلت مقبرة صارت وقفا (و يصح جمع الأكابر) الموقوفة مقبرة واحدة لما تقدم في تعليم قبر عثمان ابن مظنون لأنه أسبل زيارتهم (و) يسحب الدفن في (البيع الشرعة) الحديث إلى هريرة

الدين (أحد) وستين فلاز كاتعليه لانه أي الدين (تصحب النصاب) ففتح الزكاة (ومن كان له عرض فبها يباع أو فاقس) أي يحرقه عليه فاقس كقار وأما لا يصح بيعه أو فاقس (وفي ما عليه من الدين) ومعه ما لا يركب (جمل) الدين (في مقابلة ما عليه) من المال الزكوي (فلا يركب) إلا بغير المباشرة ولأن عرض القربة كلبس في أنه لا زكاة فيه فكذلك ما عليه (و كذا من يده أو فاقس على ماله) دين (الف و عليه) دين (الف) فبصل الألف الذي يده في مقابلة ما عليه فلا يركب أو ما أفاضل في زكاة إذا قبضه (تتمه) لو كان له مالان من جنسين و عليه دين يقابل أحدهما جده في مقابلة ما قبض منه وإن كان من جنس جده في مقابلة ما حفظ لهما كمن في جده في مقابلة نفسه لا يلزم كالف الكافي (ولا يمنع الدين خمس الزكاة) لأنما القيمة أشبهه ولو لم يكن لم يعتبره نصا ولا حول (وفي رأي الدين) من الدين (أو قضى) الدين (من مال مستحدث) من ارت أو وصيه أو هبته أو غيرها (ابتداء) أي استأثما في بدنه من المال الزكوي (حولا) من حين الرأفة لأن ما منع وجوب الزكاة منع اعتقاد الحول وقطعه (وسكر دين الله) تعالى (من كفارته) زكاة (ومذموم طلق ودين صحيح وغزو) كطعام في قضاة رمضان (كدين آدمي) في نفسه وجوب الزكاة كافق قهره في وجوب قضاءه وقوله عليه الصلاة والسلام من أتى أحق أن يقضى (فان قال الله على أن أقصد قبضا) مشرا إلى نصاب زكوي (أو) قال (موصفا لالحول) قبل إخراجها (فلاز كاتعليه) زكاة والملكه منه أو قصه (وان قال الله على أن أقصد قبضا) قبل إخراجها (فلاز كاتعليه) زكاة والملكه منه أو إذا حال عليه الحول قبل إخراجها لأن ملكه عليه تام لأنه لا يلزم ما أخرجه قبل الحول (و يحرمه) أن كاتعليه (ويرا) النافذ (بقرها) أي الزكاة (من الزكاة) والتفريق بينهما لأن كلا منهما صدقة كالزكوي يركب من القيمة والارثية (وكذا لو نذر الصدقة بعض النصاب) فيكون كالزكوي به الصدقة به كذا فلو نذر أن يصدق بعشرين الألبين وحال الحول فلاز كاتعليه لأن نذر أن يصدق بالشر وجبت الزكاة أو أجزأ عنها ويرى بقدره لمن الزكاة والتفريق بينهما (وما (النفاس) من شرط وجوب الزكاة (مضى الحول) وفي نسخ (شرط على نصاب تام) لمحدث عاتقه من قولها كاتعليه مالي حتى يحول عليه الحول رواء ابن ماجه من رواية حارثة ابن محمد وقد ضمنه جماعة وقال الترمذي مترولا و روى الترمذي عنه من حديث ابن عمر من روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد نكحهم غير واحد ورفقا بالمالك وليست كامل النجاه فيوما من منه (و يعني عن) انتهى (نحو ساهتين) وكذا نصف يوم قطع به في البيع والتمهي ويصح في تصحيح الترمذي وفي الضرر وقاله جماعة لا يؤثر نقصه دون البيع لأنه لا يفسد غاليا ولا يسي في العرف نقضا (الافى الخراج من الأرض) وما في حكمه كالصل لقوله تة في وأقرا حقه يوم حصاد موزن ينفى اعتباره في الثمار والمحبوب وأما العسل والمذوق وال كاز في المقياس عليها ولا رده لأنه لا شيء عا في نفسها أو حلالا فتمت ما عتدوا حوجها ثم لا يصح قبض كاتعليه لعدم إرسادها لتمامها للمعدن من الأمان فحب فيها عند كل حول لأنها مفضلة النماء من حيث أنها قيم الأموال (فإذا استوفادها) كاتعليه (من غير جنس ما عليه) فلاز كاتعليه حتى يحول عليه الحول لما تقدم (الانتاج السائمة) بكسر النون (و) (الزجاج) الحارة فان حوله) أي ما ذكر من الزجاج والانتاج (حول أصله) فيضمان إليه (أن كان أصله نصا) لقول عمر اعتد عليهم بالصخرة ولا تأخذها منهم ورواه مالك ولقوله على عليه السلام العسل والكبر ولم يعرف لها شئ في الأصباة ولأن السائمة تختلف في وقت ولادتها فأفراد كل واحدة ينشئ لمجلى تبعا لما تها ولأنها تابعة خافي الملك فبها في الحول ويرجى الجارة كنكك معنى فوجب

مر فروعان موسى عليه الصلاة والسلام أحضره الموت سأل به أن يعينه من الأرض المقدسة فصرخ على النبي صلى الله عليه وسلم

وحيث لم يرد في غيره عند الكتيب ٤٣٣
 الجرح وكالجره الهمم ان رضى شهادة في سبيلك واجل مو في بلد رسولك متفق
 عليهم ما يوجب ما تفرسه
 المسالمون لثنا له برحمتهم
 (و قدن) ميت (فمسله ولو
 بقول بعض الزوجه) لانه اقل
 ضررا ولا منه فيه بخلاف ما لو
 طلب بعضهم ان يكفن من
 اكفان المسلمين (و يقدم فيها)
 اى النسبه عند ضيق (بندق)
 لانه سبق الى المباح (ثم) مع تناو
 في سبق يقدم (قرعة) لانها
 تميز ما بينهم (و يحرم الحفر فيها)
 اى النسبه (قبل الحاجة) اليه
 ذكره ابن الجوزي و يتوجه هنا
 ما سبق في اصل المفروض كله
 في القروع (و) يحرم (دفن
 غيره عليه) اى ميت على آخر
 (حتى يظن انه) اى الاول (صار
 ترابا) فيجوز نشئه ويختلف
 باختلاف البقاع والبلاد والموا
 فيرجع في اهل الخبره ثم
 ان و جديده عظم لم يجز دفن
 آخر عليه و يقرم حمارا قد رآه
 ظن بلا عاصبه في سبله لثلا
 يصور بصوره الجسد فيمتنع
 من الدفن به (و) يحرم ان يدفن
 غيره (معه) في جسد واحد لانه
 عليه الصلاه والسلام كان يدفن
 كل ميت بقبره ولا فرق بين المحارم
 وغيرهم (الا لضرورة او حاجه)
 كذا ذكره موفى بقتل او غيره فيجوز
 دفن اثنين فاكثر في قبر واحد
 لا حذر (ومن) من ينهى تراب
 بفصل بينهما ولا يكتفى بالكفن
 (و) من (ان) يقدم الى القبلة
 يقدم الى الامام (لو اجتمعت
 حثا ثم الصلاه عليهم لحديث
 هشام بن عمار قال شكى الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كثرة
 الجراحات يوم احد فقال احفرولو وسعوا واحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر وقبروا

ان يكون مثله سكا (وان لم يكن) الاصل (نصابا) لحواله من حين كمل النصاب) لانه حيث
 يتحقق فيه التبعية فلذا وجبت فيه الزكاة قبل ذلك لا يجب فيه الزكاة تنقصه من النصاب
 (و بعض المستفاد الى نصاب سد من جنسه) كالزكاة عشر من مائة مثالا ذهابا في الحرم ثم ملك
 عشرة مثاقيل في صفر فتمت الى العشرين الاولى (او وحكمه) اى حكم ما هو من جنسه كانه
 درهم فضة ملكها بعد عشر من مثالا ذهابا (و يترك كل مال اذ اتم حوله) لو جرد النصاب ولو
 بالضم ومعنى الحول (ولا يثبت النصاب في الاستفاد) اكتفاء بضمه الى جنسه او ما في حكمه (وان
 كان) الاستفاد (من غير جنس النصاب ولا في حكمه فله حكم نفسه) فان بلغ نصابا زكاة اقام
 حوله والا فلا لعل ملكا اربعين مثاقيل في الحرم ثم ثلاثين بقرة في صفر زكى كلاهما فمات حوله فمات
 ما لو ملك عشر من بقرة (فلا يضم) الاستفادة من غير الجنس (الى ما ساعد في حوله ولا نصاب)
 لمخالفته في الحكم حقيقة وسكنا (ولا تفرقة) اى الاستفادة المذكور (ان لم يكن نصابا)
 لا قد شرط الزكاة ولا يثبت وارث على حوله وروث نص عليه في رواية الجمهور (بل يستأنف
 حوله) من حين ملكه (وان ملك نصابا صار انقلبه على الحول من حين ملكه) لم يورث قوله
 عليه الصلاه والسلام في اربعين مثاقيل لانها تقع على الكبير والصغير وله ولى اى يترك لموعني
 عناءا كما لو اردت ان يورث الله صلى الله عليه وسلم لثقتهم على منعه واهل الناحية في السكار
 (ولو توفيت) الصغار (بالمن فقط لم يجب) الزكاة (لعدم السوم) اختاره المحدث قبل يجب
 لوجوبها فيما تملك الاموات (ولا ينقطع) الحول (بموت الاموات والنصاب تام بالنتاج) الجلة
 حالية فان لم يكن النصاب تملكه انقطع لنقص النصاب (ولا) ينقطع الحول (ببيع فاسد)
 لانه لا ينقل الملك ان لم يحكم بمن براه (ومضى نقص النصاب في سبب الحول) انقطع لان وجود
 النصاب في جميع الحول شرط لو جوب ولم يوجد وظاهره سواء كان النقص في وسط الحول
 او طرفه وعدم المصروفه طلقا لكان السرم مغفوه كانه والحسين في الامان وهو روض
 القبرة لما تقدم (او يباعه) اى النصاب يبر حسمه ولو بشرط اختيار (او ابدله بغير جنسه)
 كمن يبيع او ابدل اربعين مثاقيل بثلثين من الدر انقطع الحول لما تقدم (او اردت ما ذكره) اى
 النصاب (انقطع الحول) لقوات اهلته ولو جوب (الا ابدل الذهب بفضة وعكسه) كاذال
 فضة بذهب (وهو روض بخارة) ابدلتا بمائتان او مروض بخارة (و) الا في (اموال الصيارف)
 فلا ينقطع الحول في ذهبها لا بدال لانها في حكم الجنس الواحد في ضم بعضها الى بعض ولذا لكان
 يجرى كذا الذهب من الفضة وعكسه وهو روض البخارة الزكاة فيهما لا يعنها كما بانى بعطف
 اموالهم الى صيارف على ما تقدم من عطف الخاص على العام لانها لا يخرج عنه (ويخرج)
 الزكاة (بما هو عند جوب الزكاة) اى تمام الحول ذهابا كان او ضمنه وهو روض البخارة يخرج
 من قيمتها كما بانى (ولا ينقطع الحول فيما ابدله بجنسه) مما عطف الزكاة في هبة) كالنقم والقر
 وخمس وعشرين فاكثر من ابل (حتى) لو ابدل نصابا من السائمة بنصابا من كسلايين بقرة
 ابدلها بسنتين بقرة (زكاهما) اذ اتم حوله الاول كنتاج نص عليه قال احمد بن سعيد انا
 احمد بن ابل يكون عند مقيم ما عطفه بضعفها من النقم اعليه ان يزكيا كلها اى يعطى
 زكاتها لامل قليل يزكيا على حد بشعر في السطحة وروح بها الى ان غشاهما معا قلت
 فان تانت القبرة قال يزكيا على حد بشعر كما على حديث جاس فانما انما النصاب بدون النصاب
 انقطع الحول وان كان عند مائتان فباعها بمائة فعليه زكاة مائة (ولو ابدل نصابا بمائة مثله
 ثم ظهر على هيب بعد ان وجبت الزكاة) اى تم الحول (له الزكاة) لم يلب (ولا تفسد الزكاة
 عنه) لاستقرارها بمضى الحول كالو تلف النصاب (ما اخرج) الزكاة (من النصاب) فله

رد ما بين منه لعله (و قد صرح في خروج لاه فوه على ربه (و القول قوله) يعنيه (ف قيمته) حيث لا ينفع لاه غار (وان ابدله بغير جنسه) كتم بقر (ثم وعليه يجب وقوعه) كتم أو تدليس أو خیار شرط أو اختلاف في الصفه (استأنف المولى) من حين الرد لانه ابتدأ بملكه كالأردم ملك (تنبيه) عطفنا لابدال على البيع دليل على انها غير ان كالأردم على المبادله هل هي بيع فيه (و انما تذكر نصه يجوز ابدال الصفه لانه موقوف لاجل المعاوضة بين والمبادله معاوضة بعض اشياء بغيره بالبيع وبعضه بالابدال ودليلهم يقتضي التسوية قاله في المدعي (ومضى فصدى بغيره) مما تقدم في الخلاف (الفرار من الزكاة) بمعنى أكثر الخلو لم يمتنع (ولم يمتنع) الزكاة ذلك لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما لكم البيع والموتعة ان الله تعالى بذلك افراهم من الزكاة لانه قصد به اسقاط حق غيره فلا يمتنع في فرض موته وقوله بمعنى أكثر الخلو هو ما صح من قيم وفي المتن عند رب وحوها وفي رواية قبل الخلو يبرمن وقيل أو بشر من لا يزيد قال في المدعي والذهب انه اذا فسل ذلك فرار منها لا ينقطع مطلقا الملق أحمد اه (وتبعية في المنتهى) (و تركي) البائع ونحوه (من جنس المبيع) ذلك المولى الذي وقع الفرار فيعدون ما بعده لم يمتنع في التصل فيه (وان كان) من باع النصاب ونحوه (لم يمتنع الفرار) من الزكاة (فان دلستك به عليه) أي على الفرار على ما ورد قوله (والا) ان لم تكن ثم قرينة (قبل قوله) فقصده لانه لا يمتنع ولا يمتنع (و اذا) تم الخلو وجبت الزكاة في عين المال الذي تجزئ كانه من كالدب والفضة والبقرة والغنم السائمة خمس وعشرين فأكثر من الابل والمبيد والخيول والعتق من النخيل في قوله تعالى وفي أموالهم من معلوم وقوله عليه الصلاة والسلام يا أيها الذين آمنوا انما لكم البيع والموتعة في قوله لا يمتنع من كل دار بين درهمين وحوها وفي الطرف فيمن لا يمتنع ولان الزكاة تختلف باختلاف اجناس المال وكميته حتى وجب في المبيد والوسط والردى ما يليق به فعملها متفقة يعنيه لا بالعدد متفقا لمعنى المواصفة فيها فكذلك الزكاة لا يمتنع ولا يمتنع يجب اخراج الزكاة (من عينه) أي عين المال الذي يجوز اخراجه من غيره وذلك لا يمتنع فعملها بالعين كالصالح بالاداء مبيعة موجبة تفران الزكاة يجب في عين النصاب (عادا) معنى - ولانها كثر في نصاب فقط (لم يؤد زكاة) فزكاة واحدة (أي زكاة عام واحد ولو كان ملكك مالا كثيرا من غير جنس النصاب الذي وجبت فيه زكاة لم يكن عليه من الزكاة) ان زكاة مملكت في الخلو الاول بقدرها من النصاب يجب فيه في باب الخلو الاول زكاة انقصه من النصاب (وان كان) المترك (أكثر من نصاب) كثنين وأربعين شاه (نقص من زكاة لكل حول بقدر نقصه) أي المال (بها) أي بالزكاة لان مقدار الزكاة صار مستحقا لظفره فهو كالمدعي في المثال لمضى خمسة احوال فليه ثلاثين فقط ولو كان له أربعة مائة درهم نقصت ومضى عليه احوال وجبت تسعة عشر درهما ونصف درهم وربعه لحوال الاول خمسة والباقي لحوال الثاني ونقص الربع ثلثي حق أهل الزكاة يامر فقط عنف كاتم في الخلو الثاني وهو مكسنا (الاما كاذر كاتم الغنم من اذبل) وهو ما دون خمس وعشرين (د) يجب زكاة (في الفضة) كدرهم الفضة لاداء المترك في غير المال المترك ولا يمكن نقله بغيره (وتسكن) زكاة (بتكرار الاحوال) لعدم قطعه بالماء (في خمسة وعشرين بصير الثلاثة احوال) مضت (لا حول حول بفتح مخاض) لعدم المراضى (ثم) عليه (ثمان شياء لكل حول أو ربع شياء) وكذا للمضى بعد ذلك احوال ولو بلغت قيم الشياء لوجبة أكثر من

راس أحدهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٣٣
وجعل بينهما خنزير من تراب لم يكن به بأس (و) الميت (المتن) أخرجه من مسئلة لا متقطعا وقوله كمثل (و) متقطعا (أي الميت) (أخرج) متقطعا لانه أقل ضرر لمن طمعه (والا) يكن ثم حمله إلى الميت (طعت) عليه فتصير قدره دفعا للتمثيل به فان أمكن اخراجه فلا تقطع بماله باكتنوفه وان دارق فتمتدب الضراب أو كلالا وبمحوها بلا مثله وجب لتأدي فرض غلته وبمسرف في الضار عايقاه السراج بها فان انار لا يمتنع عادة الانقياد بعش فيه الحيوان (ويحرم) دفن متعمد ونحوه كدسرة لاه لم يمتنع (و ينش) أو حوبا من دفن به ويخرج نصا (و) يخرج دفن (في ملك غيره) ما يذن مالكة وبمضياع (وله) أي المالك ان يذن (فعله) أي الميت من ملكه ولو اذنته فله لتفريق ملكه (والاول) له (تركة) أي الميت ثلاثين حوتيه (ويباح) ينش قبر حربي لمصلحة (لان موضع مسجده عليه الصلاة والسلام كان قبورا للمتركنين فامر بنشها ووجعلها مسجدا (أول اليه) أي قبر الحربي لمحدث هذا قبر أبي رغال وأخذ ذلك انتم غسانم ذهب انراهم بنشتم عنه اصبرته معه فابتدوه الناس فاحرقوا القفن (د) يباح ينش قبر (مسلم مع) بقا عمرته الا لغيره (و) كان دفن في ملك غيره بلائقة (وان) كفن بنفسه) ينش واحده مع يقامه ليراه مالكة كان تعفر غيره ممن تركه والا لم ينش

(ويجوز) نيش ميت (انرض معجم كصين كفته) لحديث جابر قال أن النبي ٤٣٥ صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بعد

مادقن فاحرجه فمقت فيه من
وقدوا ليه قيسه متفق عليه
(ويجوز) كافرأد من دفن مع
شعبه لحديث جابر قال دفن مع
أبي جبريل لم تطب نفسي حتى
أمرت به فمقت فيه فخر على حدة
(و) يجوز نيشما (قبله) لبقعة
شرية فوخرها ورمها (لما في
للوطن الملك أن يصير غير واحد
يقول أن اسمدين أبي وقاص
وسيد بن زيد ما بالعتي لحملها
الى المدينة ودفنوا بالعتي
ابن عيسى عاتان من عسرها
وأوصى أن لا يدفن ههنا وإن
دفن سرف ذكره ابن المنذر
(أ) شهداد بن مصرعه (ولا
يجوز نقله قاله في شرحه حديث
جابر روى عنه ابنه الفتي في
مصابره (وفته) أي الشهيد
(ب) أي مصرعه (سنة) أي خبر
(غير) الشهيد (اليه) أي الى
مصرعه (وفته) أنه موافقة
السنة قاله ابنه الفتي في
الضرورة نحو كونه بدار حوب أو
مكان يخاف نيشه وخرقه أو
المثله (وإن مات حبل) من
برحي حية (حرم شق بطنها)
للحمل مسلمة كانت أو حية لانه
هناك حرمة مقتنه لا لمسيمة
متوجهة اذ القالب أن الولد
لا يشي واحتج أحمد بحديث
عائشة مرفوعه كسر هذا الميت
ككسر عظم الخي رواه أبو داود
وابن ماجه عن أبيه سلمة وزاد في
الآثم (وأخرج التلسمن ترحي
حياته) بأن كان بقصر كحركة
قوية وانقضا الفرج ولحسة
أنشرا كثر (فان تعذر) عليهن

ونحوها من دون الله تعالى (دس آدمي) بلاد من (وفاق ماله) أي المثل (انتموا) الحركة
(المحصن) كدبون لا يمد من اذناق عثم المال (إذا كان به) أي دين لا ي (وهن
فيقدم) الآدمي بدنه من الزهر فان فضر شيء صرف في الزكاة ونحوها (وتقدم أخيه معنه
عليه) أي على الدين فلا يجوز بيعه فيه سواء كان له وناه أو لم يكن لانه تعين وجهه في بيعه في
دينه كالوكان حيا وتقوم ورثته مقامه في دفعها وتفرقتها (وقدم قدر معين على الزكاة وعلى
الدين) فله تعالى أولنبيه فيصرف فيما عين له دون الزكاة والدين (وكذا قاله علي) فذ
الصدقة بين وبين أخيه وعليه كذا قول بن

باب زكاة بهيمة الأنعام

وهي الأبل الخنازير والغراب والبقر الأهلية والوحشية وانتم كذلك سميت بهيمة لانها لا تتكلم
كالعياض النعم الأبل خاصة فإذا قيل للأنعام دخل في البقر والغنم بدأ بها اقتداء بكتاب
الصدق الذي كتبه له لانس رضي الله عنهما أن رجلا أخبرني بطريقه مفرقا (ولا تحب) الزكاة
(الاف الساعية) لحديث جابر بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول في كل أبل ساعية كل أر بعينيه ليمون رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي كتاب
الصدق عنه عليه الصلاة والسلام في أنتم في ساعيتها إذا كانت أربعين فقها شاة الحديث
فذكره السوم بدل على في الحوب في غيرها (فقد والنسل) زاد فيهم والسميت دون
الموامل وثائق (وهي) أي الساعية (التي ترحي ميسا كل الحول أيا كثره طرعا أو وسطا)
يقول صاحب تسمي سوما نادر عتوا منها أذر عتيا ومنه قوله تعالى فيه تسميون وانما اعتبر
ألوم أكثر الحول لان علف السوائم يقع في السنة كثيرا مائة وروقه في جميع خصوصها من
غير عارض يقطعها أحيانا كطرا أو ليل أو برد أو شوق أو غير ذلك نادرها عتار السوم في كل العام
الغاف بالفقر أو الاكتفاء به في بعض أعفاد الملاك وفي اعتبارها لا كثر تعديل بينهما ودفع
ذهلي الضررين يادناهما وقد ألقى أكثر بالكل في أحكام كثيرة (فلو أنشئ لها مراعاه أو
جميع لها ما نكل) من مباح (أو أعطفت بنفس أو علفها غاصب أو) هلفها (د) بها ولو حرما
فلازكاة فيها لمد السوم (ولا تحب) الزكاة (في الموامل أكثر السنة ولو لا جازة ولو كانت
سائمة فصا كالابل التي تتركى أي تترك وكذا البقر التي تغذ الحمر أو الظن ونحوه لحديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبيه صلى الله عليه وسلم ليس في الموامل صدقة رواه
الدارقطني (ولو في السائمة العمل لتؤثر ثمنه مالم يوجدا العمل) لان الأصل عدمه فلا يراه
إليه مجردا عنه لخصفها (ولو سامت بعض الحول وعلفت بعضه فأنكم فلا كثر) فإن كان
أكثر السوم وجبت والام تحب وتقدم معناه (ولا تحب) الزكاة (في حوله دين بثقة وسلافة)
تقليدا واحتياط (ولا يعتبر بالسوم أو العلف ثمة فلا سامت) الماشية (بنفسها أو باسمها غاصب
وجبت) الزكاة (كقصبه حيا وزرعه في أرضه بقية المشر على ملكه كالزيت بلا زرع)
وأوجه ميل الى أرضه به نصار زعما ونقطع السوم شره بقطعها عنه بنفسه قطعاً بطريق
بها ونحوه كحول التجارة بنقبة عبيد هال ذلك أو ثوبها الحر يرأس محرم (وهي) أي بهيمة
الأنعام (ثلاثة أنواع) كأنتم (أحد الأبل) بدأ بها المائة الشارح حين فرض زكاة الأنعام
ولأنها هم أكثرها أعظم النعم أجساما وقوة أكثر أموال العرب ووجوب الزكاة فيها ما أجمع عليه
علماء الإسلام (فلازكاة فيها حتى تلغ خما) فهي أقل نصيب لقوله عليه الصلاة والسلام من لم

أخراجه (لم تدفن حتى يموت) أنجل حرمة ولا يثنى بطنه ولا يوضع عليه ما يجره ولا يجره جمل جملنا فيمن هلكه حرمها (وإن خرج

بعضه (أي الحمل (حياتي) بطنها) (الخروج ٤٦) (الباق) لتبين حالته بعد ان كانت موهمة (فلومات) (الحمل) (قبله) أي

يكن عنده الأربع من الابل فليس فيها صدقة وليس فيها دون خمس خود صدقة (فقبها) أي
 الخنس (شاة) (أجماعا) قوله عليه الصلاة والسلام اذا بلغت خمساً فقها شاة واما الخنزي (بصفة
 الابل) المزكاة (حذو ورداة) (في كرام حسان كرامه) وانه كس بالعكس (فان كانت
 الابل خمسة) (لا تخير في الاضحية) (الشاة الواحدة) (فيها) (بصفة) (تتقص) (فيها) (بقدر) (تقص) (الابل)
 كشاة الفم فلو كان عنده خمس من الابل مرضا أو حال عليها الخلو ليقال لو كانت حصاحا كانت
 قيمتها مائة وكانت الشاة لقي تحب فيا قيمتها أربع حسب نقص الابل وهو الخنس من قيمة
 خمس قيمتها لو كانت حصاحا فقبها شاة قيمتها أربع حسب نقص الابل وهو الخنس من قيمة
 الشاة (فان أخرج شاة معيبة) (لا تخير في الاضحية) (بغيره) (كان) (أخرج) (عن) (الغنم) (أو) (أخرج
 بغيره) (بغيره) (لانه عدل عن المنصوص عليه إلى غير جنسه) (بغيره) (أو) (أخرج) (بقرة)
 وكنت في شاتين) (لأنه في تشقيصا على الفقهاء لم يزم منه وجوب الشاة التي شرعت الشفعة
 زكاته وسواء كانت قيمة البقرة والبقرة أكثر من قيمتها شاة أو لا وكان أخرج ذلك عن أربعين شاة
 (وفي العشر) (من الابل) (شاة) (و) (خمس) (عشرة) (بغيره) (ثلاث) (شاة) (وفي العشر) (من أربعين شاة)
 أجماعا في ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر في أربع وعشرين من الابل فما
 دونها في كل خمس شاة (فان كانت الشاة من الضأن اعتبر ان يكون لها ستة أشهر فما أكثر وان
 كانت) (الشاة) (من المرق) (المعتبر ان يكون لها) (سنة) (كأكثر) (لا تضحية) (وتكون) (الشاة) (أنثى) (فلا
 يجزئ الذك) (كشاة الغنم) (وكذلك شاة الجيران) (تكون أنثى) (فما ستة أشهر ان كانت من
 الضأن أو ستة ان كانت من العز) (وأجماعا) (أخرج) (أي) (ثي) (العز) (أو) (جدع) (الضأن) (أجزاله) (لتسار
 الشاة) (لها) (ولا يعتبر كونها) (أي) (الشاة) (من جنس غنمه) (ولا) (من جنس غنم البلد) (لأطلاق
 الاضحية) (ماذا بلغت) (الابل) (خمس) (عشر) (من قيمتها) (بنت) (غناض) (كألف) (الشرع) (لا يظفر فيه
 خلافا) (الامسكى) (من على في خمس وعشرين من خمس شاة) (قال ابن المنذر) (ولا يصح ذلك) (عنده) (وحكامه
 أجماعا) (لقوله عليه الصلاة والسلام) (فأذا بلغت خمس وعشرين من الابل) (فجاءت) (فجاءت) (فجاءت)
 محاض وهي التي (لحاسة) (ودخلت في الثانية) (سميت بذلك) (لأن أمها قد حلت غالب الويلس)
 حمل أمها (بشرط) (في أجزائها) (ولا تسحق) (بذلك) (أو) (غذا) (فكر) (بها) (بالحاصل) (والماخص
 الحمل فان كانت) (بنت) (لحاض) (عنده) (وهي) (أعلى) (من الواجب) (عليه) (فيما يهده) (خبر بين
 أجزائها) (وبين) (شرا) (بنت) (لحاض) (بصفة) (الواجب) (عليه) (فخر بها) (ولا يجزئ) (ابن) (ليون) (للقوم
 ما يأتي) (فان عدما) (أي) (بنت) (لحاض) (أي) (ليست في ماله) (أو) (في ماله) (لكن) (مبيه) (أجزاء) (ابن) (ليون)
 لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن فيها بنت لحاض فابن ليون ذكر زواها أو جد ودي لفظا
 فان لم تكن عنده بنت لحاض على وجهها ولأن المعيبة وجودها كالعدم لحالها الانتقال إلى
 البدل (أو) (خنتي) (ولابن) (لأن) (أقل) (أحواله) (أن) (يكون) (ذكر) (أو) (هو) (يجزئ) (وهو) (أما) (ابن) (ليون)
 (الذي) (له) (سنتان) (لحاض) (في) (غيره) (ولو) (نقصت) (فيها) (عن) (بنت) (لحاض) (لعموم) (الخبر) (و) (يجزئ)
 (أصلها) (كانها) (أي) (بنت) (لحاض) (حتى) (له) (ثلاث) (سنتين) (أو) (جدع) (له) (أربع) (سنتين) (أو) (ثي) (له)
 خمس سنين (و) (ذلك) (أول) (بالأجزاء) (من) (ابن) (ليون) (ز) (لماذا) (لسن) (ولا) (حيران) (له) (لولا) (عنه) (إذا
 أخرج) (البون) (فأفوقه) (لمدور) (ودى) (ذلك) (و) (يجزئ) (الحق) (أو) (الجدع) (أو) (أنثى) (عن) (بنت) (لحاض)
 (ولو) (وجد) (ابن) (ليون) (لماذا) (سته) (فان) (عدم) (ابن) (ليون) (فأفوقه) (أو) (معه) (بنت) (لحاض) (ولا
 يجزئ) (ابن) (ليون) (بشرط) (لأنهما) (استويا) (في) (القدم) (فلم) (بنت) (لحاض) (لترحمها) (بالإسالة) (ولا) (يجزئ)
 فقد) (الأفوقه) (ب) (مادس) (لذكر) (الخبر) (في) (غير) (بنت) (لحاض) (فلا) (يجزئ) (عن) (بنت) (ليون) (حقا) (لأن
 تكن في ماله ولا عن الحق بغيره) (ولا) (عن) (الحذقة) (تيا) (مع) (وجودها) (أو) (عدمها) (لأنه) (لأن) (في) (ذلك

شقي بطنها (أخرج) (لقد) (لقد) (و) (يكن) (ولا) (بشرط) (بطنها) (فان)
 (تخرج) (أجزاء) (غسل) (ما) (خرج) (منه) (لأنه) (في) (حكم) (السلط) (ولا) (يكن)
 (الباق) (لأنه) (لحل) (وصلى) (عليه) (أي) (الحمل) (خرج) (بعضه) (أولا) (معها)
 أي مع أمه المسجلة بان ينوي الصلاة عليهما (بشرطه) (وهو)
 أن يكون له أربعة أشهر فما أكثر (و) (لا) (يكن) (له) (أربعة) (أشهر) (فأكثر)
 (أو) (يصلى) (عليها) (دونه) (أي) (الحمل) (فان ماتت كافرة) (ذمية) (أولا)
 (حامل) (يصلى) (لم) (يصل) (عليه) (بطنها) (كسلو) (ع) (بطن) (ماله) (عنه)
 (ودونها) (أي) (الكافر) (والحاصل) (مسلم) (مسلم) (من) (أجل) (حلالها)
 (منفردة) (من) (مقابر) (المسلمين) (والكافر) (تصاحبه) (عن) (و) (أشهر)
 ابن) (الاسقم) (ان) (أمكن) (أفرادها) (والأمكن) (أفرادها) (فان) (لثلاث)
 بذن) (الجنين) (المسلم) (مع) (الكافر) (وتذنب) (على) (جنبها) (اليسر)
 مستدرة) (القطعة) (ليكون) (الجنين) (على) (جنبه) (الجنين) (مستقل) (القطعة)
 (فصل) (في) (أحكام) (النصاب) (ومن) (النصاب) (بموت) (مخو) (قرب)
 (أن) (يترجى) (يقول) (أن) (الله) (أي) (لجن) (عبيده) (يقول) (بنما) (شاه) (وأنا)
 (اليه) (و) (ابن) (ليون) (أي) (لجن) (مقرون) (بالجن) (والجن) (زاد) (في) (الأعمال)
 (الدينية) (الهم) (أجرى) (في) (مصنوع) (واختلف) (في) (غيرها) (أجرى)
 (مصور) (وقيل) (بمقدود) (واختلف) (بقطع) (الهمزة) (قال) (أجرى) (وجامعة)
 (ويصلى) (ركعتي) (كألف) (في) (القروع) (وهو) (مع) (فعله) (ابن) (عساس) (وقرأ)
 (واستغفر) (يا) (أصبر) (والصلوة) (و) (أن) (بصبر) (على) (المصيبة) (والصبر)
 الخبوس) (ويجب) (منه) (ما) (يمنع) (عن) (محرم) (وفي) (الصبر) (على) (موت) (الولد) (أجر) (كبير) (وردت) (بها) (الآثار)

المصبة) كمثل غيره لما هو جوب
انها تباعبب الامكان قال رضا
ابن قال الشيخ في الذين اذا
نظروا الى احداث لم يلقوا
الحكمة التي يجهلوا رضاهم
القد ارضوه لنفسه فترضاو به
مفعولا نحو الله تعالى في نفسه
وبكره فعلا لذنب الخالف لامر
الله (وكره ما لم يرضوا به)
خلق رداء وغضوه) حكمه
(وتعطل معاشه) يخوفا
حاشية له من ان يظهر الخزع
قال ابراهيم الحلي في الغلاء
من كذبه لمن لم يرض مع
ان قدر لم يرض بعيش (ولا يكره
(بكاؤه) أي انصافا قبل المصبة
بعده للاختيار واخيرا انتهى بحجة
على كفايته بآية آية قال
لقد اوانه كره كثيرا والله ولام
عليه بالما كثر (و) لا يكره
(بجمل علامة عليه) أي انصاف
(بصرفه عن) ان يتسرع في
المسئلة لمن ارادها (و) لا يكره
(بجبره) أي انصاف (فقرينة
وحسن انباء ثلاثة ايام) لما
بأن في الاشارة اقول
ما يشبه من مشقة فليس
هذا يوم حواء في يوم حزن
(و) حزن (أي) تدهن حسان
المبت لفظ التدهن نحو والسداة
واجتماعه وانقطاع ظهره
(و) حزن (بناحية) قد هي
رفع الصوت لانه وقيل ذكر
محاسن الميت واحواله (و) حزن
شيء وبولطم حصوله من وقت
شعر ونشره وغضوه) كسوي حوجه
ونحوه لا خد منها حدث
البحر من رفوعا ليس منافع

ولا يصح قياسه على ابن البيون مكان بنت الحاض لان زينة ابن البيون على بنت الحاض
عنتها من مقدار السباع و برى الشعر بغضه و برد الماء ولا يجعل هذا في الحق مع بنت
البيون لانها مشتركة في هذا من الاجماد و يادنا من فلم يقابل الاثنيون لان تخصيصه في
الحديث المذكور دون غيره يدل على اختصاصه بل ذلك دليل الخطاب (وفي سنن وثلاثين)
بغير (بنت البيون) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر أبي بكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس
واربعين فحبها بنت البيون اني وهى التي (لها ستان حيث جلان أمها وضعت) غالبا (فهى
ذات ابن) وليس شرط طالع تعرفها بالغالب احوالها كانت قد (وفي سنن وأربعين حقة)
لحديث الصديق فاذا بلغت ستا واربعين الى ستين فحبها حقة طرقة العمل وهى التي (لها
ثلاث سنين) ودخلت في الرابعة (حيث تلك الانا) استحققت ان تركب ويحمل عليها بطرقها
الحصل (وفي احاديث سنن حقة) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الصديقة فاذا بلغت
احدى وستين الى خمس وستين فحبها حقة (و) هي التي (أربع سنين) ودخلت في الخامسة
(حيث بذلك لاقطاط منها) فحقة حقة وهى على رجب في الزنة (وتجيز في ثمانية
خمس سنين لا جبران حيث بذلك لانها اثنتي عشرة وستين بنت البيون) اجاء لقوله
صلى الله عليه وسلم فاذا بلغت ستا وستين الى تسعين فحبها بنت البيون (وفي احاديث وسبعين
حقتان) اجاء لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا بلغت احدى وتسعين (الى عشرين ومائة)
فحبها حقتان طرقة العمل (فاذا زادت واحدة) هي العشرين والمائة (فحبها ثلاث نبات
بيون) نظار خبر الصديق فاذا زادت على عشرين ومائة في كل اربعين بنت البيون وفي كل
خمس حقة وبالأحاد حقتان (و) وقده مصر حقة في حديث الصدقات الذي كتبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا في عمر بن الخطاب رواه أبو داود والترمذي وقطرو
حديث حسن فان حقة فاذا كانت احدى وعشرين ومائة فحبها ثلاث نبات بيون (ثم تستقر
الفرصة في كل اربعين بنت البيون وفي كل خمسين حقة) خبر الصديق رواه البخاري في مائة
وثلاثين حقة بنت البيون وفي مائة واربعين حقتان بنت البيون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي
مائة وستين اربع نبات بيون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث نبات بيون وفي مائة وثمانين حقتان
واثنتا بيون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت بيون (ولا أثر في ياد بعض غير) فاذا زادت
على عشرين ومائة فحزم من غير (بغير الفرض) وكذا سائر الفروض من الابل والبقر والغنم
لا تنفري شيء مما تقدم (أو) ياد بعض (بقره أو) بعض (شاة) لما تقدم وما في من الاخبار
(فاذا بلغت) الابل (ما تسعين) تنفق الفرضان فان فيها أربع خيانات وخمس اربعينات
(ان شاء) أخرج اربع حقات وان شاء أخرج خمس نبات بيون (لوجود المقتضى لكل واحد
من الفروض بخبر مالك الاخبار ونص اجد على نظيره في قال البقر ونص احمد عليه في
الحقات وقاله القاضي في الشرح وقوله الشارح على انها عليه بصفة التصير (الآن يكون
النصاب كله نبات بيون أو) يكون النصاب كله (حقات) فخرجت ولا تكفي في غيره) أي
لا تكفي الايام ولا النسيان في تخصيص غير ما تقدم من هذا لا استنبط انه له به كما
ذكر في الماشية (أو يكون) النصاب (مال بينه أو يخون) أو فيه (فبعض) على ولده
(أخرج أدون عجز) مراعاة لفظ المصير وعليه لانه ليس له التبرع من ماله (وكذا الحقة في
أربع مائة) فخرج من أخرج ثمان حقة في أواخر نبات بيون لانها ثمان خيانات وخمس
أربعينات (وان أخرج منها) أي الاربع مائة (من النوعين) لا تنقص (كأن) أخرج عن
(أربع حقات وخمس نبات بيون) أجزأ (أو) أخرج عن ثلاثمائة حقتين وخمس نبات

لطم الخدوش الى يمينه وادعى الى الماشية ولما فيه من عدم الرضا بالتصاؤل والخط من فعلته الى جهة التبرع بتصديق

أوعى تأنيده قال فالشرح
ولا بد من حمل الحديث على النكاح
الذي معه ذنب وناحية ونحو هذا
وما بهج المصيبة من وعظ وانقاد
شعر في النكاح قاله الشيخ تقي
الدين ومعه تامة في الفنون وتسن
تقر به مسلم مصاب (ولو) كان
(مغبرا) قبل دفن وبه عدل
عاصم مؤمن بعزى أخاه من
مصيبة إلا كساه الله عز وجل
من حل الجنة رواء ابن ماجة
وعن ابن مسعود مرفوعا من
هزى صابغته كثر أجره رواء
ابن ماجة والترمذي وقال غريب
وغيره تقرر به كثر وهي التسنية
ولمحت على الصبر والدعاء بالثبات
والمصاب (وتركه) تعز به رجل
(لثابت أخيه) تخفة الفتنة
(الثلث) ليل ياله من فلا
يعز به صدها لثابتة إلا الأحاد
المطلق قال الجسد إلا إذا كان
فائدا فلا بأس بتعز به إذا حضر
قال النخعي ما من نفس المصيبة
(فيقال) في تعزته (المسلم
مصاب) مسلم أعظم الله
أجره وأحسن عزاءه وغفر له
(و) مسلم مصاب (بكا) أعظم الله
أجره وأحسن عزاءه (لأن
الفرق الدعا لمصاب وميته إلا إذا
كان كافرا فمسك عن الدعاء له
والاستغفار لأنه منى عنه (أو)
قال (غير ذلك) مما يؤدى معناه
روى حبيب بن حسن زرار بن أبي
وفى قال عزى النبي صلى الله عليه
وسلم رجلا على ولده قال أكره
له وأعظم لك الأجر (وكره
كرارها) أي التمر به تصافلا
مزي عن التبرع من عزى قبل وله
لا تخشى من يعز به وان رأى الرجل قد شققوبه على المصيبة عزاءه ولم يتركه فقال بالحل

بعدها لانه استدامة الجرح
و (لا) بكر جلوس الممرى
(يقرب دار الميت) خار حاجتها
(لتنع الجنائز) اذا خرجت (أو
لضريح وليسه) أي الميت
(فيعز به) لانه لطافة بالمتحدة
لكن ان كان الجالس خارج
مصدق على نحو محضر منه كره
فمائل مقتضى ما في الوقف
يعز لانها لا تقتضي ليل على
ويستغني باقيه (وورد ممرى) على
من عزاء (ن) قوله (اصحاب الله
دعاهن ورحمناوايك) نبيه أحمد
(وسن ان يصلح لاهل الميت)
حاضران أو غائبان وانهم نبيه
(طعاما يثبت) به (اليوم لانا) من
البيان بانه لحديث اصنعوا
لا يجزى طعاما فقد انقسم
ما شغلهم مختصر واما بوايد
والتمزى وحسنه (د) يصلح
الطعام (لن يجمع عندهم) أي
أهل البيت (فيكره) لانه امانة
على مكر وهو لا اجتماع
عندهم قال أحمد هو من أفعال
الهية وانكر شيئا ولا جد
وغیره واصله ثناء عن جبر
كأنها لا اجتماع على أهل الميت
وصحة الطعام به سدقت من
الناسخ (ك) ما كرهه (فاهام)
أي أهل البيت (ذلك) طعام
(قاس) يجمعون عندهم قال
الموفق وغيره لا حاجة (وكبح)
عند قه و كل مث فيكره
خدا سأل لا عرق في سلام
رواه أحمد وأبو داود كان أحمد كافرا
اذ مات لم يمت فخرا ويزورا
فهي التي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك وفي معنى الذبح عنده

مخاض (وهما شاتان أو عشرون درهما أو ثمان) المالك (أخرج مبالوا ختم مثل ذلك
من المصاح) لما تقدم من كتاب الصدقات الذي كتبه أبو بكر لاس (الاولى بقم ومجنون)
وسفيه (فتعين عليه إخراج أدون مجزى) أي أقل الواجب فبشره بان لم يكن في مال
المحجور عليه طلة الحظ ولا يصلي أسفل مع جيران ولا على ويأخذ (ويستبركون ما عدل
اليه) المالك (فعلكه) لأن حوازه والى الجيران تسهيل على المالك (فإن عدمها)
أي الأسفل والأعلى أو كانا معينين (حصل الأصل) أي الواجب اصاله لانه اذا كان لا بد من
تحصيل فالأصل لا بد له من ذلك (فإن عدم ما يليه) أي السن التي وجبت عليه بيان
لم تكن في ماله أو كانت حصة (انتقل إلى الأخرى) أي التي تلي التي تليها من أسفل أو فوق
(وضائع الجيران) الذي يملكه أو يأخذ (فإن عدمه) أيضا تنتقل إلى ثالث كذلك أي
من فوق أو أسفل وأخذوا على ثلاث جيران إنهم وجبت عليه بنت محض وعدهما
وعدم بنت الابن وعدم الحقة وعدم حصة أخرى جهوا أخذ ثلاث جيران إنهم وعدهما
لو وجبت عليه حصة وعدم الحقة وبنت الابن وعدهما بنت محض أخرى جهوا
وثلاث جيران إنهم ولا بد على ذلك (ويستبركون تعد الجيران) كالأمة السابقة (جز جيران
غضا وجيران دراهم) كما في الكفاية له أخرجهما من جنس (ويجزى إخراج جيران واحد
و) جيران (ثان) جيران (ثالث) التصدق دراهم والتصدق (لما سبق ولأن الشارع
جعل الشاة مقام عشرة دراهم فإذا اختار إخراجها بعشرة دراهم جاز (فلو كان المصاحب) من
أهل (كله مراضا وعلمت الفرض عليه) أي المالك (دفع السن السفل) بأن وجبت
بنت لابن فأخرج عنها بنت محض (مع الجيران وليس له دفع) السن (الأهل) الحقة (وأخذ
جيران بل) إن شاء ردها (بجها) لأن الجيران جعله الشارع وفق ما بين الصعيين وما بين
الريضين أقل من هذا فادفع المصاحبه وحاشا ذلك لجبرنا أن كان ذلك سيغالي الفقهاء وذلك
لا يجوز وأدفعه المالك مع السن الأسفل فالحيف عليه وقد رضى بمقتضيه إخراج الأجدود من
المال (فإن كان الخارج) ثلث كذا (ولي يقيم أو مجنون) أو سفيه (لم يجز له أيضا) أي لا يجوز
له دفع الأهل لما تقدم لا يجوز له (القول) أي أن يدفع سن أن يجمع دفع جيران (لانه لا يجوز
له) أي الولي (أن يعطى الفضل) أي أن يدفعه الواجب (من مالهما) أي مال الصغير والمجنون
ومثله السفيه (فتعين) على الولي (شره الفرض من غير المال) لتيسره مطلقا لا
الواجب (ولا يدخل الجيران في غير الأهل) لأن النص انما ورد فيها بقصر عليه وليس غيرها
في معناها الكثرة فيها ولأن التمسك بغيره فيها باختلاف سنها وما بين الفرضين في
القرع مخالف ما بين الفرضين في الأهل فاعتنق القياس ولو جبر الواجب بشئ من صفته
فأخرج الردي عن الجيدوز أفقد ما بينهما من الفضل لم يجز لأن القصص من غيرا دشان
التمتع بينهما فيقوت بعض المقصود من الاعان التقيده وقاله الجدي قاس المذهب جواز في
المأشيه وغيرها (فإن عدمه يرضى بالبراء) فرضية (التمتع) ووجدت حرم إخراجها
ولزم تحصيل الفرضية وإخراجها (وان وجد على من نافذ فيها بشئ جيران) كسنة في بيع
(فثبت منه) ولو وجد التمسك لانه إخراج الواجب زيادة وتتم ولا تضر (وان لم يفعل)
أي يدفع الأهل من الواجب (كله مراضا) أي الفرضية (من غير ماله) لكونه طريقا
إلى أداء الواجب

فصل النوع الثاني البقر وهو امم جنس والبقره تقع على الذكر والأنثى ودخلت
الحاء على أنها واحدة من جنس والبقرات الجمع والبقر جماعة البقره مع رعاتها وهي مشقة

الصدقة عنده فانه حديث وفي رواية (فصل سن لرجل زيارته بمسلم) فصادر أو أتى بلا سفر حديث كنت تسميكم عن زيارة

من بقرته التي اذا شققت له انما تتركز في الارض بالحراثة والامل في وجودها الاجامع في الاهلية
 ودليها حديث ابي ذر مر قوما من صلح ابل ولا يقر ولا غن لا يؤذي كانها الاماءت يوم
 القامة اعظمها كانت واجنه تنطبع بقره وانوارها ما خافها كلها قدبت اخراها ما دنت اليه
 اولها حتى يقضي بين الناس متقى عليه (ولا زكافها حتى تبلغ ثلاثين) فهي اقل نصابها
 (فيجبها جميعا او ثلثه لكل من ماسنة) مما بذلك لانهم ماسنتان اهما والجميع الذي
 استوى قمرناه (قد حازي قمره اذنه غالبه وجرده القرو ويجزي اخراج حسن عنه) أي عن
 التيسع وظاهره ولو كان التيسع عنده لانه انفع منه (وفي اربعين) بقرة (حسنة وهي نسبة
 البقر التي سنها) وهي التي (لما ستان ويجوز اخراج اقل اهل منها) أي من المسنة
 (بها) كالثانية عن المذعة في الابل (لا) يجزي (اخراج حسن منها) أي من المسنة
 كاخراج حق عن بنت لبون (وفي السنين ثيمان ثم في كل ثلاثين تيسع وفي كل اربعين حسنة)
 الحديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجران وافران آخذ من
 كل ثلاثين من البقر ثيماء وبيع من كل اربعين حسنة واما النسوة وحسنة الترمذي وقال ابن
 عبد البر هو حديث متصل ثابت وروى يحيى بن الحكم انه قال بعثني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اصق اهل اليمن فامرني ان آخذ من كل اربعين من البقر من كل ثلاثين ثيماء من كل اربعين
 مسنة فمرضوا على ان آخذ من ابل اربعين ومن النسي ومن السنين والسبعين ومايز
 الثمانين والتسعين فابيت ذلك وقلت لهم حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقلت فاعبره فامرني ان آخذ من كل ثلاثين ثيماء من كل اربعين مسنة ومن السنين ثيماء
 ومن السبعين مسنة وبيع من كل ثمانين مسنتين ومن السنين ثلاثة ابعاع ومن المائتين
 وبيع من كل مائة عشرة واما ثيماء من العشرين واما ثلث سنات اوار بعة
 اتباع قالوا امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آخذ من ثمانين ذكاستها الا ان يبلغ مسنة
 او بدعوا زعم ان الاوقاص لا يرضع فيها واه احدى مسنته (فاذا بلغت) البقر مائة
 وعشرين اتفق الفرضان فبقر من ثلاث سنات واربعة ابعاع) الخبز (ولا يجزي اذ كرف
 الزكاة) اذا كانت كورا او انا لا ان لا في الفصل لما فيها من اللذات والقيل وقد نص الشارع
 على اعتبارها في الابل وفي الاربعين من البقر (غير التيسع في ذكاستها) لقول السابق
 ولانه اكثر لحافه اذ لا يؤخذ (و) غير (ابن لبون اود كرا على منه) حتى يفافوه (مكان
 بنت خصاص اذا همها وتقدم) في الفصل قبله وموضع الكن ابن لبون فافوقه ايس باصل
 لكونه لا يجزي مع وجود بنت الخصاص بخلاف التيسع فعجز في الثلاثين وما تكرر رمها
 كالسنة واما الاربعون وما تكرر رمها كالثمانين فلا يجزي في فرضها الا ان تلتصق الشارع
 عليها (الا ان يكون النصاب كذا كورا فيجزى فيه كرف في جميع اوقاعها) من ابل او بقر
 او غن لان الزكاة وجبت بمواصلة فلا يكتفاهن غيرها (و) يؤخذ من الصغار صغيرة في غنم
 نص عليه بقوله في بكرة ولقد لمعنى هنا الخبر ونصوا اخذها فيما اذيل الكار
 بالصغار ونصحت ثم ماتت الامام بنو على ما تقدم ان حوالها حول اصلها (دون ابل وبقر فلا
 يجزي اخراج فصلان) جمع فصل ولدا لثقة (ومجاصل) جمع جمل ولدا لبقرة (فيقوم
 النصاب) اذا كان كله فصلا او مجاصيل ان لو كان (من الكار وقوم فرضه) الواجب فيه
 (ثم يقوم الصغار ويؤخذ منها) أي الصغار أي من فرضها (كبر ما لقسط والتعديل
 بالقيمة مكان) بالقيمة (لشدة في ذلك محذور الاجفاف) بالقيمة مع المحافظة على الفرض
 المنصوص عليه وانما لم يجز لفصلان والمجاصيل بخلاف الغنم لكون الشارع فرق بين فرض

بدا لظفر (و) يس (ان يقف
 زار امامه) أي القصر (فريسا
 منه) عزة (وتبليج) زياره مسلم
 (لتبرك كافر) ووقوف عنده
 (زياره صلى الله عليه وسلم لقبر
 ابيه وكان بعد الفتح ولا سلم عليه
 ولا يدعوه بل يقول انشرا لنا
 وقوله تعالى ولا تقم على قبره
 المراد به عند اكبر المقبرين
 الدعاء والاستغفار له (وتكره)
 زياره قبور (النساء) الحديث
 أم عطية تنهين عن زيارة القبور
 ولم يعزم طينا متقى عليه
 (وان علمن) أي النساء (المتيقن
 منهن محرم) بزيارتهم (حرم)
 زيارتهم لخالها واسيلة لعم
 (الا) زياره النساء (لتبرك النبي
 صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه)
 أبي بكر وعمر (رضوان الله عليهما
 قسنا) كالأجل للمؤمن من حج
 فزار قبره ونحوه (ولا ينجح كافر
 في زيارة قبره) المسلم كملكه
 وسنن زياره قبور المسلمين او
 مر بها ان بقوله السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين (او) يقول السلام
 عليكم (أهل الديار من المؤمنين)
 و يقول بعد كل من الصفتين
 (وأنا ان شاء الله بكم لاحقون
 ورحم الله المستغفرين منك
 والمساكين من نال الله لنا ولكم
 العاقبة اللهم لا تخربنا احرهم
 ولا تقتلنا بعدهم ولا تخربنا ولم
 لا زياره وقوله ان شاء الله لتبرك
 اوفى الموت على الاسلام اوفى
 الدين عندهم ونحوه مما يجب
 به اذا لموت محقق فلا يتعلق بان
 (و) يجزئ (أي السلام) على
 وجهين تبرك تكريم لخصه
 المنصوص بهما (وهو) أعيا السلام (سنة) عين من متفرد (ومن جميع) التين فاكثر

وعلى من يأكل أو يشرب أو
يسل أو يتغوط أو يتبول أو يذكر
أو يطبخ أو يصبغ أو يصفى أو
يسحق لحم ومن يكر ريقها أو
يدرس أو يصبغ في السلم أو
يؤذن أو يقيم أو يتنعم بأهلها أو
يشتمل بالقتناء ويحرمهم
(ورده) أي السلام إن لم يكره
ابتداءً (فرض كفاية) فإن كان
السلم عليه واحداً فحين عليه
ورد السلام حقيقة لأنه
يجوز بلفظ سلام عليكم والتعجب
زيادة أو لوقبه أو لئلا يزيد في
ابتداءه وورد على وجهه
وبركاته ويجوز زيادة أحدها
على الآخر والأولى لفظ الجمع
وإن كان المسلم عليه واحداً ولا
يقط برده السلام عليه ومن
يتم حصة السلام بلفظ جوبان
فصله ويحب الرد عند الإلغ
ويستحب أن يسلم على الرسول
بقوله عليه السلام
(كشتمت على من جحد الله
نعماني) (و) ذكر (تاجابه) أي العاطس
لن شتمه فكل منهما فرض
كفاية لأن الشتمت فيه
لحقه كالسلام ولهذا لا شتمت
الكافر كالبيتد أو السلام فيقاله
الطمس حمله رجل الله أو
برحم الله ويجب بقوله يحدركم
الله ويصلح بالكم أو يفر الله لنا
ولكم قال محمد بن مسلم حدثت
أي هريرة قال إذا عطس أحدكم
لحمد الله تعالى لحق على كل
مسلم يسمعه أن يقول له رجل
الله ولا يهتم أكثر من ثلاث
في مجلس واحد ولا اعتبار بفعل
الشميت لا بعد المطامير ويطم من غير الحمد إذا عطس ثم يقال له

تس وعشر من زمت وثلاثين زيادة السن وكذلك فرق بين فرض ثلاثين واربعين من أقر
(ولو كانت دون خمس وعشر من الأبل صفار وجب في كل خمس) منها (شاة كالكار)
فتكون حذمان الضأن أو قتل من المزم (وتؤخذ من المرض) من أبل أو بقرة أو غنم
(مريضة) لا نزال كاتو حيث حواسا أو ليس منها أن يكلف غير الذي في ماله ولا اعتبار بقلة
الصيد وكثرة الأبقية تأتي على ذلك لكون المخرج وسطاً في القيمة (فإن اجتمع صفار وبقار
ومحار ومعيذات وكور وناش لم يؤخذ إلا التي هي قيمة كبيرة على قدر قيمة المالبين) للتمهي
عن أخذ الصغير والمعيذ والكم مرة لقوله عليه الصلاة والسلام ولكن من وسط أموالكم
ولتحصل المرباة إذا كان قيمة المال المخرج إذا كان المزكي كله كباراً صغاراً عشرين وقيمة
بالعكس عشر فوجب قيمة كبيرة هي قيمة خمسة عشر مع تساوي القيمة من فلو كان الثلث
أعلى والثلثان أدنى فكبيرة قيمته ثلثه عشر وثلثاها بالعكس قيمة خمسة عشر وثلثان (الأنذا
لزمه شأنان في مال كله معيب الواحدة كما تسمى واحدة وعشر من شاة الجلب معيب الواحدة
أو كانت المائة واحدة وعشرون معاً الواحدة كبيرة فيخرج في الأولى القيمة ومعيبة
معها وفي الثانية الشاة الكبيرة) (ورحلة معها) لما تقدم من أن الزكاة وجبت مراراً وليس
منها تكليفه ما ليس في ماله (فإن كانت) (السائمة) (فوقين كالتنق) الواحدة يفتي والاثني بخمسة
قاله هاض هي أبل غلاظ ذات ستامين (والمراب) هي جرد مسلم حسان الألو كان ربعه
(ر) كز (البقر والجواهدس) واحدة أحادها من تاله وهو ب هو أنجي تكلمته به العرب
(والضأن والمزوي) كز (المزول بين وحشي وأهل) أخذت له ربيعة من أحدها على قدر قيمة
المالبين) المزكيس فإذا كان الزهوان سواء في قيمة المخرج من أحدها ثمانية عشر وقيمة المخرج من
الآخر خمسة عشر وأخر من أحدها ثمانية عشر ونصف وكذا لو كانت البقر والغنم
أعليه ووشية على ما تقدم من وجوب الزكاة بها وعلم منه أن أنواع الجنس تضم بعضها إلى
بعض في إيجاب الزكاة (فإن كاد فيه) أي الملب المزكي (كرام) قاله عياض في قوله عليه
الصلاة والسلام وأتق كرام أموالهم لأنها جمع كرمه وهي الجاهضة للكمال الممكن في حقها
من غزارة لبن أو جمال صوره أو كرمه علم أو صوف وقيل هي التي يختص مالها بالنفس
ويؤثرها (ولثام) واحدة والثنية وهي ضد الكرمية (وسمان ومهازيل وجبه الوسط بقدر
قيمة المالبين) قص عليه طلباً للتبديل (وإن أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله
منه) كما لو كان ماله ثلاثين بقرة لأحاديث فيها فاشترى تبعاً من الجواموس وأخرجه عنها
(حزاً لم تنقص قيمة المخرج عن النوع الواجب) عليه فملكه لأن القيمة مع اتحاد الجنس
هي المقصود ولم تنقص ولا تاتي منها اختلافاً لم تنقص قيمة المخرج عن الواجب

فصل الرابع من أبل أو ثلث النعم ولا زكاة حتى تبلغ أربعين وهي أقل نصابها أجماعاً (فجب
في شاة) أجماعاً (إلى مائة وعشرين) فإذا زادت واحدة بعد ما شاة (أجباء) (ف) ثلثين هذا
زادت واحدة فنصف ثلاث شاة) وفا (إلى أربعين) بعد ما شاة في أربع شاة ثم في كل مائة شاة
(شاة) لما روي أنس في كتاب الصدقة الذي كتبه له أو بكراته في صدقة النعم في شاة
إذا كانت أربعين إلى مائة وعشرين شاة فإذا زادت على عشرين شاة فنصف شاة إلى مائة
فإذا زادت على مائة شاة فنصف شاة ثلاث شاة فإذا زادت على ثلثها نفعت كل مائة شاة
وإذا كانت سائمة لرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء به
مختمه ورواه البخاري وفي هذا لا تغتفر بعد ما تثنى واحدة حتى تبلغ أربعين شاة فجب في كل

عليهم ولم يكن بأمر بالسَّلام على من لا يسمع وكما الشيخ في الذين استغنوا لا آثار بحرفة الميت أحوال أهلها وأحبابه في الدنيا وإن ذلك يرض عايبه وحاشا إلا آثار به ترى بصلواته بدرى بمافعل عنده ووسرعان حسناو يتألم مكان فيها (ويعرف) انبت (زاره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس) قاله أحمد وقال في نفسه بمرقه في وقت وهذا الوقت أشد وقال ابن القيم الأحاديث والآثار تدل على أن الزائر متى جده عليه المأزور وصح سلامه وأتبعه ورد عليه وهذا عام في حق الشهداء وغيرهم وأنه لا وقت في ذلك وهو أصح من أثر الضحك الدال على التوقيت انتهى بشرى ما روى عن الضحاك قال من زار قبر يوم السبت قبل طلوع الشمس علم الميت بزيارته قبله وكيف ذلك قال لما كان يوم الجمعة ونحوه ما روى ابن أبي الدنيا عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموتى يعلمون من زارهم يوم الجمعة يومئذ ويهابونه (ويتأذى بالمتكر عنه وينفع بالتسديد) لما تقدم هو يجب الأيمان بحداب القبر (وسن) لآثر ميت فعل (ما يخفف عنه) لم يحصل جرد طيبة في القبر (تسبى رأسه) به برده ذكره البخاري (و) (و) (ذكر وقراءة عنده) أي أقبر بغير الجريدة لانه إذا ربي التفتيق بشيئا فالقراءة أولى وعن ابن جرير أنه كان يشبه إذا دفن الميت أن يقرأ عند رأسه بفتح سورة البقرة فاتمها رواء الألكاني وفيه عم أثر وأسن على

ما نشأته لوقص ما بين مائتين وواحدة إلى أربعمائة ومائة وتسعون (و) يؤخذ من معزتي ومن شأن جدهما فيز كاة الغنى (وفي كل موضع وجت مشاة) كزاة مادن خمس وعشرين من الأبل وكذا الوفرة وأطلق (على ما يأتي بيانه في الأعيان) يتقدم (بعض) لما روى سويد بن غفلة قال أمانا مدق برسر الله صلى الله عليه وسلم قال أمرنا أن نأخذ الجذعة من العنقاء والتمية من العز ولا نعلم يجوز من في الأضحية فكذلكها (ولا يؤخذ تس) ولو أجزأ ذكر لنقصه وفساد لجه (الأجل شراب) فيؤخذ (لغيره) مرضا به حسن تؤخذ (كر) بأن كان لأصايب كذا كورا (ويجزي) أخذه ذن (ولا) تؤخذ (هرمة) أي كبير مطاعة في السن (ولا ذات هوار) يفتح الصن المهمة (وهي المسبة بذهاب همتها أو غيرها عيا عن التعضية) لقوله تعالى ولا تيموا أن تلبث منه متفقون وفي كتاب أبي بكر ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات هوار ولا تبس الأمانا المصدق ورأه البخاري وكان أبو عبيد ربه يفتح الله من المصدق بنى المالك فيكون الاستئذان إذا إلى التمس وخلفه حاسة الزاوية لوكبرها يسقى السجدة كذا الخطابي (الأن يكون النصاب كله كذلك) لما تقدم من أن الزاوية حيث وسوا قويس منها تكلفه ما ليس في ماله (ولا) تؤخذ (الريوى) التي لها وترية) قاله أحمد في التي تربي في البيت لأجل الأمن (ولا) تؤخذ (حامل) لقول عمر رضي الله عنه لا تؤخذ الزاوية ولا المناض ولا الأكرية (ولا طروقها) فعل لأنها تحمل غالبا ولأخبار المال أي تقبى لشره وفي المالك (ولا الأكرية) زهى السينة) لقوله عليه الصلاة والسلام ولكن من وسط أموركم فإن أتاكم خير منكم فخذوا به ما روى عنه رواد أبو داود وهذا قال الزهري إذا جاء المصدق فقم النساء ثلاث خبار وثلاث وسط وثلاث شرار وأخذ من الوسط (ولاس من جنس الواجب أعلى منه الأرض) به كفت لدون عن بنت مخاض ودفعة عن بنت لبون (ولا يجوز) أخرج القصة سواء كان حاجة أو مصلحة أو في الفطرة (أولا) لقوله عليه الصلاة والسلام لما أخذنا الحب من الحب والأبل من الأبل والقر من القر وأنفس من النذر واه أبو داود وابن ماجه والامرأ بالتي هي عن ضده فلا يؤخذ من غيره قال أبو داود قيل لأحمد على دراهم في صدقة الفطر قال أخاف أن لا يجوز خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وان أخرج سنا أعلى من الفرض من حنسه أجزا) لحديث أبي بن كعب أن رجلا قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة قال فزع من أمان على منتهى مخاض فمررت عليه فاقبضته سمته فقال عليه الصلاة والسلام ذلك الذي وجب عليك فان تطوعت بخبر أجزا أقبضه وقلنا منه منك فقال هاهي قد فامر بقتلهما ودعا بالبركة رواء أحمد وأبو داود ولا نه زاعلى الواجب من حنسه فأجزا كوا زاد في السدد وعلم منه أنه لا يجوز من غير الجنس لأنه عدول عن النصوص عليه (فيجزي) من عن تيسر (ويجزي) أعلى من السنة عنها) تجزي (بنت لبون عن بنت مخاض) (ويجزي) (حقة عن بنت لبون) (ويجزي) (حقة عن حقة ولو كان الواجب عنده) لما تقدم (وتقدم بعض ذلك) في الباب (ويجزي) ثلثه أو أعلى منها عن جذعه) فساد هو ولو كانت عنده وتقدم (ولا حبران) لعدم رواده

(فصل في تلطع) بضم التاء الشكره (في الموائى) دون غيرها من الأموال (لها آثار) في الزكاة ما باسقاطا ونظا وخطو تخفضا (فتصير الأموال كالمال الواحد) لما روى الترمذي عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كتاب الصدقة لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وكان من خيلتين فانهما يترأعجان بينهما بالسوية ورواه البخاري

أخوف رواد أولئك في غنة مثل
القرآن (وكل قرية بها مسلم
وجعل المسلم قومه مسلم في
أوميت حبل قومه) (لهو
جمله) أي الثواب (المسلم)
لأن الله يملك كذا ما يولد تغافر
وواجب تدخله البشارة صفة
الطوع اجما وكذا العتق
وجع التطوع والقرعة والصلاة
والصيام قال أحمد بن حنبل
البه كل شيء من الخير من صدقة
أو صلة أو غيره فلا جناح ومنها
ما روى أحمد بن حنبل أنه
صلى الله عليه وسلم قال أما
أولئك فلا أقر التوحيد لصوت
أو صدقت عنه فقه ذلك روى
أبو حفص عن الحسن والحسين
ثم ما كانا بستان عن علي بعد
مرته وأعتقت عائشة عن أبيها
عبد الرحمن بعد موته كره ابن
المنذر ولا يشترط في الأهداء
ونقل أنشاب بنه ابنه عبد
بعضه حصول أنشاب له أهداء
بأنه قبل الفعل أهداء أولا
وظهره لا يشترط أن قرآن
كتبه النبي على هذا فأجعل
نوبه لأن ولا يصركونه أهداء
ما لا يقق حصوله لأنه نظنه
تفه بعد الله وحسن الظن به ولو
صل فرضا وأهدى قومه لميت
لم يصح في أشهر وقال القاضي
يصح وبعد (وأهداء أقرب
مستحب) قال في التفتوت والمجد
حق الله صلى الله عليه وسلم
فوتقه روى أبيه عن ابن
مسعود وعائشة أن موت القياة
راحة لقوم واحدة أسف
للحار ورواه رفوعا أيضا

من حديث أنس، إنما تؤثر الخلطة (في نصاب الزكاة) فبضم أحد الما إلى الآخر فيه كما
بأن (دون الحول) فلا تؤثر الخلطة قبل بزي كل مال عند حلوله أو في بيته (فإذا اختلط
نفسان) لأن أقل من ذلك أو أحدا ولا خلطته (أو أكثر) من تقين (من أهل الزكاة) فلو
كان أحدهما مكا أو قسافا لآخرهما لا زكاة في ماله بكم به النصاب (في نصاب) فلو كان
المجوع دون نصاب لم يؤثر سواء كان له مال غيره أولا (والمعنى أن تأثيره ما زاد على النصاب
بطريق أولى (من الماشية) فلا تؤثر الخلطة في غير ما يأتي (حولا) كما لا يخفى (لم يثبت لها)
ولا لأحدهما (حكم) لا ينفرد في بيته (لأن الخلطة معنى يتعلق به إيجاب الزكاة غيرت في جميع
الحول كالنصاب (حكمهما) أي لنفسين فكثر (في الزكاة حكم) النقص (الواحد) لأنه لو لم
يكر كذلك غلب الشارع عن جمع المنفرد وعكس خشية الصدقة (سواء كانت خلطة أعيان
أن على كمالها) أي نصابا من الماشية (مشاهير بارث وشرأه أوهية وأغيره) كالوصة والجماعة
والأصداق والمخالفة (أو خلطة أو صافيان يكون مال كل منهما مختزنا) بصفة أو صفت (فلو
استأجر لغيره بمشاهمتها لحال الحول ولم يفردها) أي المستأجر أو لآخر (فهما خيططان)
ففي الآخر من الزكاة نسبة شاة (ولو كانت الأربعين) نقض كورا أو أمانا وغنطين (من
أهل الزكاة) لما تقدم أنه لا تؤثر الخلطة من ليس من أهله (أربعون شاة مختلطة لزمهم شاة)
بالسوية (ومع أفرادهم لا لزمهم شيء) لنقص النصاب (ولو كان ثلاثة أنفس مائة وعشرون)
شاة (لكل واحد) منهم (أربعون شاة لزمهم شاة واحدة) على كل منهم ثلثها كالخص الواحد
(ومع أفرادهم) عليهم (ثلاث شاة) على كل واحد شاة (وبوزع الواجب) على الخيططين بأكثر
(على قدر المال) الخيط (مع الوض لستة) مرة مختلطة مع قسمة (في الجميع) ثلاث شاة (يلزم
رب الستة شاة وخمس شاة يلزم رب التسعة شاة وأربعة أشخاص شاة) لقوله عليه الصلاة والسلام
وما كان من خليطين فإنهم لا يترابحان بينهما بالسوية (ويشترط في) تغير (خلطة أو صاف
اشتراكا) كما في مراح بعض أئم وهو الحب والمواي أيضا ومسرح وهو مكان اجتماعهم من الذهب
إلى البري ومشراب) بفتح الميم والراء (وهو مكان الشراب فقط) أي دون زمانه وتبع المصنف
في اعتبار المشراب بالفتح وبالألف طاب وصاحباً لمفصيص والوجيز ولين كره الأكثر (قال في
التمهي تبة التفتوت) لا اتحاد مشرب وواع (وعلب) بفتح اللام والميم (وهو موضع الحب)
والحلب بكسر الميم لأنه ليس المقصود خلط اللبن في أنا واحد لأنه ليس بمرق في بل مشقة
لأنه فيه من الحاجة إلى قسم اللبن وما أغضى إلى الز (ونخل) مع الضراب (و) اشتراكه
(هو عدم اختصاصه في طريقة أحد الما لئلا اتحاد النوع) طيس المراد أن يكون مقصدا
ولا مشتركا (فالاختلاف النوع) كالضأن ولعز والجاسوس والقرم بضراختلاف النخل
للضرورة) لاختلاف النوعين (ومري وهو موضع الرعي ووقته) فيه استعماله لا يشترط في
معنيته (راع) قاله أبو نضاهب وفي المقدم والجيز والمستوجب (على منصوص أحد
والحديث) أي حديث سعد بن أبي وقص قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الخيطط
ما اجتماعي الموصي والنخل والرأي ورواه أحمد بن حنبل في التفتوت ورواه أبو عبيد وحمل بدل
الرأي المري بضمه أحد قومه من رواية ابن خزيمة في القروع فتدبره من لم يعرف ذلك
وقدم عدم اعتباره الرعي وتقدم كلامه انتهى (وتغيره ناقده) أي الرأي (كأن الخيطط) يعتبر
مع اتحاد النوع دون اختلافه (ولأنه يترتب عليه حاطة كالأصناف والأعيان) كساف زائد ذبي
المدع وظاهره أنه لا يشترط للخلطة نية وهو في خلطة زعيم اجتماع وكذا في خلطة أئمه ف
أي أدمع واحتج المؤلف أي الموق في بنية السوم وقائدة الخلاف في خلط وقع اتفاقا أو فعلا دواع

وتظهر لنا ظهور مؤيد من الأثر
هل قرضت عكة أو المدنة
وذكر صاحب الفنى والحرر
والشيخ فى الدين أنها مبنية قال
فى الفروع وأصل المراد طلبها
وبست السعة تقبضها بالمدنة
وقال الحافظ شرف الدين
القيطى فرضت فى السنة
الثانية من الهجرة بسدكاة
الفطر وفى تاريخ ابن جرير
الطبرى أنها فرضت فى السنة
الرابعة من الهجرة وهى (حق
واجب) من عشر أو نصفه أو
ربعه ونحوهما أى مفصلا (فى
مال خاص) بأق (لما نفقه
مخصوصة) هم المذكورون
فى قوله تعالى اتوا الصدقات
لفقرها والمساكين الآية نخرج
بقوله واجب المفروق المسنونه
كالمسك والصدقة والعتق
وبقوله فى مال خاص رد السلام
والنفقة ونحوها ولا يرده
زكاة الفطر لأن كلامه هنا فى
زكاة الأموال أو باعتبار الخاب
وقوله لا نفقة مخصوصة بدينه
وبقوله (بوت مخصوص) وهو
تمام المدول وبدوا إصلاح
ونحوه الفذر بمال خاص لطاعة
مخصوصة (ومال الخاص)
المذكور (ساعة هبة الانعام)
الابل والبقر والغنم (و) ساعه
(بقدر الوحش وغنمه) لتعول اسم
البقر والغنم لها (والتولدين
ذلك) أى الاهلى والوحشى
والمسائم (وغیره) كالتولدين
القطايع والغنم وبين السائمة
والمسكونة تفلسا أو حروب
(والخراج من الأرض) من
حدوب وثمار ومعدن وركاز

وتأخر الذية عن الملك (ولا) يعتبر أيضا (خطا المان) لما تقدم (ولا) أثر لخطا من ليس من أهل
الزكاة كالسكر والمكاتب والمدنين (دنا استقرق ما يبد له) لا زكاة فى ماله (ولا) أثر لخطا
(فما دون صاحب ولا) (خطا الغاصب) ماله (مغصوب) لاقائه تصرفه فى المغصوب (فان)
أختل شرط منها) أى من الشروط المتقدمة للخطا بطل حكمه القوت شرطها وصار وجودها
كالمعفى من كل واحد ماله ان لم يتصاير الا فلا (أثبت لها حكم الانفراد فى بعض المولد كان
اختطافا أثناء الحول فى نصا بين بعد انفرادها من كاز كاة المتفردين نفسه) فلو ذلك كل من
رجلين أو بعين شاة فى المحرم ثم اختطافا وتم الحول فعلى كل منهما شاة تغلبا لا انفراد لانه الأصل
(و) بركا (فما يبد له) أى بعد الحول الاول (زكاة الخطا) لعدم الانفراد فى شاة من الحول
(وأثبت لاحدهما حكم الانفراد وحده مثل أن يكون رجل صاحب) أو بعون شاة مثلا
(ولا تحرونه) كسرى بن (ثم) خطا فى أثناء الحول فافترق (حول الاول) من ذلك التصاب (فعليه
شاة) زكاة ماله (وادأتم حول الشاة) من الخطا (فعلية) كذا الخطا (وهى) ثلث شاة فى المثال ان
لم يكن الاول أخرج الشاة من المال فيلزم الثاني عشر من جزأ من تسعة وخمسين جزأ من شاة
(أو على نصفان كل واحد أو بعين شاة خطاها فى المال من غير معنى زمن) فبطل الخطا (ان
امكن) ذلك (ثم اعادها نصيبه) خصها (أجنبيا) غير شريكه فبطلت المشتري ثبت له حكم
الانفراد والمشتري لم يثبت له (أو يكون لاحدهما نصيب متفردين بشرى الآخر نصيبا أو بخطا به
فى المال كما تقدم فان المشتري) فى المثالين (ملك أو بعين شاة خطاها حكم الانفراد) فى
وقت من الحول (فادأتم حول الاول لزمه زكاة انفراد شاة) وادأتم حول الثاني وهو المشتري لزمه
زكاة شاة (لكونه لم يزل مختلطاً) نصف شاة ان كان الاول أخرجها (أى الشاة) (من غير المال)
المخلوط (وان كان) الاول (أخرجها) (أى الشاة) (منه) أى من المال (لزم الثاني) أو بعون جزأ
من تسعة وخمسين جزأ من شاة (لان حوله قد تم على تسعة وخمسين شاة منها أو بعون شاة لزمه
من الشاة) أو بعون جزأ (ثم يركبان فيما بعد ذلك الحول زكاة الخطا) لانهم وجوده فى جميع
الحول بسلطان (كلما تم حول أحدهما نصيبه) من الزكاة (بقدر ماله منهما) ولا ينظر الاول حول
الثانى لأن الزكاة بعد حول الاول لا يجوز زكايها ولا يجب على المشتري تقديم زكاة المدرك
حول شركه (لأن تقدمها قبل حولان المدول غير واجب ولو كان الاول أو بعون شاة) ولشائى
تفاوت فى الاول ثلث شاة وعلى الثانى ثلثها (ذكر ما بين المخابر) (وأبين) أى أوضح (من هذين
المثالين) السابق (لومك تصانين) أى ثمانين شاة (شاهرا) أو أقل أو أكثر (ثم اعادها
مشاعا كما فى تقريباً) فثبت له حكم الانفراد بخلاف المشتري (ومن كان بين ما نصيب خطا
تفاوت شاة فباع كل منهما غنمه بغير ما يستندما الخطا لم يقطع حولها) لان ابدال المال
بجنسه لا يقطع كما تقدم (ولم يزل خطاها) لعدم انقطاع الحول لأن الزكاة ما تم فيها المشتري
بنائها على حول المبيع فيجب أن يبقى عليه فى النصفه التى كان عليها وهى مئة الخطا (وكذا
فوتبها البعض) من ذلك (بالبعض) السابق (قل) المبيع (أكثر) أو تباهى الكل البعض
لعدم الفرق (ولو ملك رجل نصبا شهرا) مثلا (ثم اعادها نصيبه) مثلا (مشاعا وأعلم على بعضه)
أى بعينه (وبما مختلطاً انقطع الحول) ويستأنف من حين المبيع (لانه قد انقطع فى النصف
المبيع نصبا) كما لم يفرغ من الزكاة أصلا لزم انقطاع الحول فى الثانى (وان أفرد بعضه
وباعه ثم اختطافا انقطع الحول قل زمن الانفراد أكثر) حتى ولو قبل لا ينقطع فى التى قبلها
(ولو ملك) حرم (صاحب شهرا ثم اعادها مشاعا) بأرباع نصف ثمانين (ثبت للمشتري حكم
الانفراد) لما تقدم (وعليه) أى البائع (عند تمام حوله زكاة مفردة) لثبوت حكم الانفراد

لا يمكن أخذها الا من أحد المالكين أو يكون أحدهما صاعدا والآخر كادرا (وعدهما) أي عدم
المخافة بان يجدرض كل من المالكين فينصف أحد على ذلك (ولو) بمقدرة في خطلة أعيان
وقد حوت الزكاة في القسم (مع بقاء التمين) لقوله عليه الصلوة والسلام وما كان من
حليتين فانه ما يتراجعان بالسوية اذا أخذ الساعي الزكاة من مال أحدهما ولأن المالكين
قد صاروا كمالك واحد في وجوب الزكاة فكيف يخرجها بعد منعه من مال آخر فله في خطلة
الأوصاف بعد وجوب الزكاة ليس للساعي ان يأخذ من مال أحدهما عن الآخر (ورجع
لما أخذ منه في خطله) بخير (بقية حصته يوم أخذت) الزكاة وطهارة ذنوبه ولأنه يستمن
فوات الأمثال (فأما) كان المال ثلاثا (أخذ) الساعي (المرض من مال رب الثلث ورجع
رب الثلث (بقية ثلثي الخرج على شريكه) صاحب الثلثين (وان أخذه) أي أخذ الساعي
الفرض (من الآخر) رب الثلثين (رجع) على شريكه (بقية ثلثه) أي الخرج لانه ثلث
المال (فان اختلفا) قدر (قيمة المأخوذ) القول (فقد الرجوع عليه) لانه غلام (معينه)
لا احتمال صدق شريكه (اذا احتل صدقه) فيما ذكره في الإردن كتبنا بحسبه (و) عمله
اذا (عدم القيمة) لا ترفع النزاع فيب العمل على قوله (واذا أخذ الساعي أكثر من
الفرض ثلاثا أو بل كأخذ من أربعين) مثله (ثلاثين) مختلفتين من مال أحدهما وعن
ثلاثين بغير اجتهاد جمع (لما أخذ منه) على خطلة في (الاولى) أي مسألة الأربعين شاة (بقية
نصفه من) رجوع (في الثانية) أي في مسألة ثلاثين بغير (بقية نصف ثلثي ثمانين ولم
يرجع) على خطله (بالإضافة لثلاثين) فلا يرجع ما على غير طهارة (وطهارة) يطهروا لم يتسبب
في طهارة (وإذا أخذه) أي أخذ الساعي الزكاة (بتأويل كأخذ نصفه من مرض أو) أخذه
(كبيرة عن صدقة أو) أخذ (قيمة الواجب رجوع) لما أخذ منه (عليه) أي على خطلة حصته
عما أخذ لان الساعي نائب الامام فله كصفه ولهذا لا ينشأ له حكمه بمختلفة في كفاي الحكم كمال
في المتي والشرح ما إذا ما اجتهد مال به وجب منه وصار بمنزلة الواجب وقال غيره لان فعله في
محل الاجتهاد تابع ما قد تيسر عليه الرجوع لوصوله (و يجوزي) أخذ الساعي القيمة (ولو)
اعتد المأخوذه عدم الاجراء) لما تقدم من ان الساعي نائب الامام فله حكمه بغير اختلاف
(ومن يذل الواجب) عليه خطلة كان أو غيره (لزم) الساعي (قبوله) منه (ولاتباعه عليه)
لأدما وجب عليه (ويجوز اخراج بعض المخططة) الزكاة (بدون ان يتهم مع حضورهم
وغيثهم) لان عقد الخطبة على كل واحد منهم كالأخذ في خطلة في الاجراء عنه (والاحتياط)
ان يكون اخراج أحدهم (بذنبهم) خروجا خلاف من قال لا يجوز الزكاة الا بكين جدران (ومن
أخرج منهم) أي المخططة (لوق الواجب يرجع بالزيادة) على خطلة ماله من الإذن فقط وحكما
فتم) اذا أخذ الساعي فرضا صح ما عليه لكنه مختلف فبسه هل هو من المخططين أو من
أحد ما على كل في التراجع عليه لانه لا تقص فيه لقل الساعي فشر و ن شاة خطلة يستين
فيها ربع شاة فإذا أخذنا شاة من الستين رجوعا ربع الشاة وان أخذها من العشرين
رجوعا ربعا بلا تارة أو بأعلى الا بقتها كلها ولا تقص زيادة مختلفا في أخذ الساعي مجعما عليه
كما هو عشرين خطلة بينهما مائة من عقاب الحول فأخذ نصف شاة ساعى في ذلتي الزكاة
النصاب والعفو وحله لا خطلة تاثير الزكاة اخراج نصف شاة ذكر ما في منتهى القابلة

زكاة على (ورق) ووثيل ملك
بالتامسك (ولو) كان (مكنا)
لحدث جابر بن عبد الله مرفوعا
ليس في مال المكاتب زكاة حتى
يعتق ورواه الدارقطني ولأن
ملكه خفيف لا يحتمل المرواة
ورق حتى استأنف الحول بما
يقى له أن يتي نصبا (ولا ملك
ورق غير) أى المكاتب (ولو ملك)
من سيد أو غيره له مال فلا
بذلك المال كالمالك فاعرض فيه
صورة قليل من سيد له مدة زكاة
على السيد لأنه لم يخرج عن
ملكه (و) الثالث (ملك نصاب)
وهو سبب وجوب زكاة أيضا
فلا زكاة في مال حتى يبلغ نصبا
لما ياتي في أوله ولو يكون له نصاب
(تقريباً) أو أثمان (و) قيم
(هروض) تجارة فحبب مع نقص
أسير له وجبت لأنه لا ينفذ
غالباً أشبه نقص الحول ساعة أو
ساعتين (وتجدها في غيرها)
أى خبر الأثمان والهروض من
الحسوب والشمار والموازي فان
نقص نصبا ولو بحجره يسير لم
يحبس لكن لا اعتبار بنقص
بشغل والفكيل وشترط كون
ملك نصاب (فغير محجور عليه
لقطس) فلا غيب عليه وإن قلنا
الدين غير مانع لأنه متبرع من
التصرف في ماله حكماً ولا يحتمل
المرواة (ولو) كان انصاف
(منصوباً) يسد غائب أو من
انتقل اليه منه أو أماناً لم يحوز
التصرف فيه بالأجراء والخوالة
أشبه الذين في كبره إذا قضيه
لما مضى (ورجح) أنه (بزكاة)
أى المنسوب (على غايته) لأنه
تجب حصول يده أشبه ما وثق بعض

﴿ باب زكاة الخارج من الارض ﴾

أسواه (و برحم) رب مال
ضال وجده (ها) أي بركاه
(على ملقط أرحها) أي
الزكاة (منها) أي القطة ولحلول
التعريف لعمده بالأخراج ولا
يخزي من ربه وإن أوسعها من
غيرها لم يرجع على ربه شيء
(أو) كان (غائباً) فخص بركاه
كالخضرو (لا) يجب (أنتك)
في مقامه أهدم يقن السبب
لنك حتى وصل إلى مدد كأمنا
مضي طلق (أو) كان (مسروراً
مدفوناً منسياً) مداره وغرها (أو)
مور واجهه أي أركه لعم
عليه موت مورث (أو) مورثاً
جهل (عند من هو) بأن علم
موت مورثه ولم يعلم أن مورثه
(وغيره) كالمورث قبل قبضه
(ويزكبه) أي المصوب وما
صطف عليه (انظر) (ر) به (عليه)
ياخذه من غايبه أو ملقطه أو
سارقه نحوها أو خسر رقائب أو
عليه ينفون أو مورث وقض
مورث لأن الزكاة مواتة فلا
تقبل ذلك لأنه ليس بماله
(أو) كان التصاب (مرهوناً)
فصب فيه كغيره (وغيرها) أي
زكاة المرهون (راهن منه) أي
المرهون (ملان) مرتهن (ان)
تعد غيره) أي المرهون بن كان
غيره ثلثاً أو مصوباً ونحوه كما
تقدم بجانية رهن على دينه لأنها
تتعلق بهينه وتقدم على حتى
ما ليكه فكذلك على حتى مرتهن
(و) ياخذ مرتهن (من رهن
أخرج كانه من منه (عوض
زكاة) أن أسير) رهنه بان حضر
ماله الغائب أو انتزع المصوب

من الزرع والبذر والمعدن (كزروها وفي حكم ذلك كعمل التحلل والاصل في وجوب
الزكاة في ذلك الشيء) تدعى بالمال الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبت مما أخرجنا لكم من
الأرض والزكاة تدعى نفقة لقوله تعالى والذين ينفقون أنفسهم في سبيل الله
وقوله تعالى وأوقفه يوم صده قال ابن عباس حقه الزكاة زكاة الأشرار وتصفى العشر
والنفس مستغنية بذلك وبقي منه وأجود على وجوبها في البر والشعر والتبر والزيب
سكان من المنزل (فحب الزكاة في كل مكمل مدخر) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيملا دون
خمسه وسق صدقة فدل على أن المال يدخله التوسيع ليس مراد من ممن الأثمن والمخير والأ
لكان ذكر الأوسق ولو أن غير المدخل لا كمال فيه التمسك به لعم التمسك به ما (لا) (مر فوت)
كالمنطقة والشعر والأز والادخن (وغیره) أي غير الثوب مما بقي منه (فحب الزكاة في)
كل المصوب كالمنطقة والشعر والسلت) بالضم كاله في القاموس (وهو نوع من الشعر لو أن
المنطقة وطعمه طبع الشعر في البرودة) قال في الفروع لأنه أشبه المصوب به أي الشعر في
صورته (والقنة والقطنيات) بكسر القاف وقعه أو قفه أو تشد يد الباء بتحقيقه قاله في
الحاشية (كالإفلاحة والمص واللوبياء) على بصيرة (والعسل والماش والتمر) بوزن سبق
قاله في الحاشية (حب ربيض أصفر من الدقلا والادخن والأزوطر طمان) حسب متوسط
بين المنطقة والشعر قاله في الحاشية (وهو الملبنة والكرنة والملبة والشمع والشمس)
سعى ذلك قطنة من قطن يقطن في البيت لأنهم يكتسبونه ومنه قوله عز وجل فأنزلنا من السماء
الزبد (ولا يخزي الأخرج من شربه) أي أيسهم كأخراج قيمته (وكبر) القول كلها كالحلما
والكرس والبصل ويزرقطونا) بفتح القاف ضم الطاء على بقصر (وغيرها ويزر الرابح
جربا ويازر أو تدر كالكز بوزن) بضم الميم فتفتح وطعمه مع ما قاله في الحاشية (والكمون
والكرام والشرين) قاله في الحاشية (قاله في الحاشية) (وكذا صاحب الزبد) وهو شعر
والأنسون والشوامخ) بفتح النون (وهو حب القنب والمخردنو ويزر الكنان) بفتح الكاف
(و) بزر (القطن والقطنين) وهو اقترع (واقطرم) بكسر القاف والطاء وضمتا لفتح
المصفر قاله في الحاشية (و) حب (القطن والشمس والبطيخ) بأواضع (و) حب (الشادواخيل
ويزر القطن الخفاء ونحوه) كبر ما لا يخفى من الخس والجبر ونحوها (و) حب (الزكاة) في كل
ثمر يكال ويدثر) نقل ما لم يكن يكال ويدثره بقرينه لا في رقيقه العشر وما كان مثل الخمر
والقطن والبصل والزباد والمان فليس فيه زكاة لأن سباعه يحول على ثمنه حول (كأن
والزبد والوزن) بفتح النون والسين والقاف (و) حب (الزكاة) في غناب ويزبون لأن
المدقة لم يجر دمه وهو شرط ذكره في المدع (وطول) وكان وقبضه زعفران وورس ويزن
وفوت ويزن (و) بقم (وجناه ورجل) المحز ويزن رقيقه وهو جواز الحذف الواحدة
ناله جيلة وشعره شيء خفة لا يكتمل بمصاحب حتى تدنيه من الأرض ليس قاله في الحاشية
(و) حب (الزكاة) على رطله باله معدود (وسر) لقوله كسب في الشمس) بكسر الميم
(والثوب والظاهر وجوبه في الذهب والشعر والشمس وثر) هو مصى كلامه في
الفرع وعوضه في الأحكام السلطانية والمصوب والكثير وجوب الزكاة في الغناب والخمر
الشيخ في الدين في اثنين لأنه يدخر كتمر (ولا يخفى في التفاح والخص والموخ) ويسعى
المرسل (والكمون) بضم الميم متقشف لا أكثر الواحدة بثرة ذكره في الحاشية
(والشرجل والمان والبق) (و) حب (الزكاة) يشبهه النبق (والنوز) ثم ليست مكملته وقد
ورد أن عامل عمر كتبها إليه في كرمه من الثمرات والمان ما هو أكثره غنم الكرم

ونحوه (و) كان أنف (الزكاة) كالبصا (ب) على مورا ومصر حاداً ومو جلاله يجوز والتصرف فيه بالأجرة

شخصه روى ما وجدته قال في القصاص في مدة ظن بالمعنة وكسور من الدين ما لا يدري يقبضه أخذه أم لا غير هيمه للأتعلم) فلا يزال كاتفاها اذا كانت ديناً لا سترط الدوم فيها فان هبت زكبت كفنها (أو) غير (دينه واحدة) على قاتل أو عاقلة فلا ترى لأنها لم تبين مالاً كوما لأن الابل أصل أو أحد الأصول (أو) غير (دين لم) لا زكاته لامتناع اعتياض عنه والحوالة به عليه (مالم يكن) دين السلم (أشياء) تقبض فيها لوجوبها في عينا (أو) يكن دين السلم (لصارة) فقبض في قيمتها كسائر عروضها (ولو) كان الدين الذي ذك غيب زكاته (محمداً بلاينة) لأن هذه لا يزيل ملكه عنه مولا ضرر عليه في ذلك لأنه لا يتركه حتى يقبضه (وتعقل زكاته) أي الدين (إن سقط قبل قبضه بلا عوض ولا إسقاط) كسداد قبل الدخول بسقط بفسخ من جهتها وتنتصف لطلاقه وكدين ضمة رقيق يملكه رب الدين وتضمن نحو مكسبل أو عوزون تنلف قبل قبضه بسدد المحل فستقط زكاته في الكل لأنها مواساة ولا تلزم في حق تعدد حصوله قلت ومثله مرهوب لم يقبض رجع فيه وأجاب بعد المحل تسقط عن مرهوب له (والا) بسقط قبل قبضه بلا عوض ولا إسقاط (فلا) تسقط زكاته (فترى) الدين (أذا قبض) أو عوض عنه أو أحاله به أو عليه (أو أبرا منه لمامضى) من

أضاعة فكسب اليه عمر لم ينه عشرين من العضاء روى الأثرم (ولا في قبض السكر) وانتهى بطنين وثنا عشر وبار وديحان) بفتح الدال (ولفت) بكسر اللام (وهو السلم) وزن جعفر (وصلى) وكر نسوقه وبصل وقوم وكرات وجر وجرل ونحو) لحدث على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضراوات صدقة وعن عائشة عنها روىهما الدارقطني (ولا في البقول كالهندباء) قال ابن السكيت فتفتح الدال فتقصر وتكسر فتد (والكرس) قال في البارع وانتهى بفتح الراء وسكون الميم وفي الصحاح وزن جعفر (والنعاء) والرشاد وبقلة الحفاء والقرنط والكز برتوالجر حبر وقوه ولا في المسك والزر كالو روى المنفج والرجس والذنور والذيرى ووالشور ونحوه) كالزيتي (ولا في طلع الفحل بضم أوله) وتشد بديته وهو ذكر الفحل (ولا في البغ وهو أغصان الفحل) أي جرد الفحل الذي لم يجر عنه غروبه فأجر غروبه عنه بجريد (ولا في الخسوس وهو ورق) أي ورق السف (ولا في قشور الحب والتبن والحطب والخشب وأغصان الخسوف ورق التوت والكلار والقص القارص ولين المشاية وصفوها ونحو ذلك) كالوبر والشمر (وما لم يجر ودود الفحل) لأن ذلك كله ليس منصوص عليه ولا في معنى المنصوص عليه في على الأصل (وتب) الزكاة في صغرها وأشنان وحيد ذلك وكل ورق مقصود كورق سدر وخطمي وآس وهو المرسين) لأنه نبات مكمل مدخر

وفصل وبغيره وجوبها أي الزكاة فيما تقدم مما يقبضه (شرطان) أحدهما أن تبلغ فصاها تدر بعد التصفية في الميوس) بعد (الجه فق الشار) أو الورق (خسة أوسق) فلا يقبض في أقل من ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خسة أوسق من تمر ولا حب صدقة روى أحمد وسلم فتقدر بما الكيل يدل على أن طاعة الحكم به واعتباره كون النصاب بعد التصفية في الميوس لا حال الكمال والأخبار والجفاف في النار والورق لأن التوسيق لا يكون إلا بعد التحفيف أو حسب اعتباره عنده فلو كان عشرة أوسق غنيا ليجي عنه خسة أوسق في سالم يجب شي وتقدم لأنه لا يبرأ من الحول هالتكامل الماه عنه ذو وجوب بخلاف غيره (والوسق) بكسر الراء وقها (ستون صاعا) حكاهما المتن بغير خلاف وروى الأثرم بأسناده عن ابن عباس بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوسق ستون صاعا وعن أبي سعيد وجابر نحوه روى ابن ماجه (والصاع خمسة أرطال وثلاث) رطل (بالعراق فيكون النصاب في الكل) من الميوس واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر (أما وسق من رطل عرفا وهو) أي النصاب (الف وأربعة أمانه) وثمانية عشر ورطلا وأربعة أصابع رطل مصرى وما وافقه) كالكي والمذني (و) النصاب (ثلاثمائة واثنا عشر رطلا وسبعة أرطال وسبعة أصابع رطل دمشق وما وافقه) في الزنة (و) النصاب (مائتان وخمسة وعشرون رطلا وخمسة أصابع رطل حلبى وما وافقه) في الزنة كالجهي (ومائتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل قسرى وما وافقه) كالنابلسي (ومائتان وخمسة وعشرون رطلا وأربعة أصابع رطل بعلب وما وافقه) في وزنه (فائدة) الأرباب كبل معروف بمصر وهو أر بعون ستون حنا وذلك أر بعون ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم قاله الأزهري والجمع الأرباب قاله في الحاشية ولعل هذا باعتبار ما كان أول والألأ الأرباب أربعة وعشرون ربا والرباع أربع أقداح قال شيخ الإسلام زكريا في شرح المنهج والصاع قدحان أم قاله الأرباب ثمان وأربعون صاعا فيكون النصاب ستة أرباب وربع أرباب تقريبا وقال الشمس العلقي في حاشية الجامع الصغير الصاع قدحان الأسبعي مد بالفتح المصري (والوسق) والصاع والمكسكيل نقب إلى الوزن) أي قدرت بالوزن (انقص) فلا يزال لا ينقص منها (وتنقل)

قلت قياس ما تقدم في السلطان كان لتجارة ٤٥٠ أو ثمانمائة مشتر وفي غنيله في شرحه نصف بر من فضة وزنها أو بعائنه

درهم نظرائه وإن لم يكن مقبولا
 لكنه متعين بتعيين محله كما يعلم
 من حواشي ابن قندس وكيف
 يجب زكاة مال معين على غير
 مالكه (و) (الراسع تمام الملك)
 في الجبل لأن الزكاة في عقالة
 تمام النعمة والملك الناقص
 ليس بنعمة تامة (ولو) كان تمام
 الملك (في موقف على معين من
 سامعه) تصابيل أو بقرار أو غنم
 لعموم التصرف ولأن الملك
 ينتقل للموقوف عليه على الذهب
 أشبه سائر أملاكه (و) من غلة
 أرض (و) غلة (شجر) موقوف
 على معين نصا أن بلغت نصيبا
 لأن الزرع والتمر ليسا وقفا بل
 بيعهما (ويخرج) الموقوف
 عليه الزكاة (من غيرها) أي
 السائمة فيخرج عن غلة أرض
 وشجر منها المأمر وأما السائمة
 فيخرج عنها لأنها لا يجوز
 نقل الملك في الموقوف ومعنى
 تمام الملك أن لا يتقرب به حق
 غيره بحيث يكون له التصرف
 فيه على حسب اختياره وقوائمه
 عائدة عليه قاله أبو المعالي نعمان
 (فلان زكاة) على سبيل كتاب (في
 دين كتابه) لئلا يملك فيه
 بدم استقرار مصلح وعدم هجرة
 الحدود وضمانه وما قبضه منه
 سيده يستقل به الموقوف إن باع
 نصيبا أو ألكمته استفاد كذا
 يجوز ويصدق (و) (الزكاة في
 حصص ضارب) (من دج) (نيل
 قصبه) (وما يملك) (حصته له
 بالظهور) لعدم استقراره لاه
 وقاية رأس المال فملكه ناقص
 (و) (يزكي رب المال حصته)

فصل في وجوب العشر وهو (واحد من عشرة) أجماعا (فيما سبق في مؤنة) أي كلفة
 (كالنخل وهو المظرو) كز السبوح جمع سيم وهو الماء الجاري على وجه الأرض (كالأنهار
 والسواقي) التي يجري فيها الماء من الأنهار بلا آلة (وما ينشرب) بمرقه وهو البعل ولا يؤثر
 مؤنة (بغير الماء) وسقى (السواقي) في نقص الزكاة لأنه من جملة أحياء الأرض ولا ينكر
 كل عام (و) لا يؤثر أعضاؤة (فيها) أي الأبار والسواقي (و) (لا مؤنة) (سقي) أي من سقى
 بما الأنهار والسواقي (في نقص الزكاة) لأنه مؤنة وكذا من يحول الماء في السواقي لأنه تحرف
 الأرض (ولا يصدق حتى في السواقي بكلفة) (و) (أن اشترى ما يركه أو حفرة) وسقى به سحا
 (الوجب) (العشر) وكذا أن جمع سقى به سحا يجب العشر ليدرك هذه المؤنة وهي في ملك الماء
 في السقي به فإن كان الماء يجري من النهر في ساقية إلى الأرض ويستقر في مكان قريب من
 وجهها إلا أنه يحتاج في ترقيه الماء إلى الأرض إلى آلة من غرب أو دولاب فهو من الكلفة
 المسقط لنصف العشر (ويجب نصف العشر فيما سقى بكلفة كالدوالي جمع دالية وهي الدواب
 تدبره البقر) وسقى بها بغير ساقية (والناذر يدبرها الماء والسائمة) بالنوب (و) هي
 (الواضع) وأسدھا ناضع وتنفقها البعير يستقي عليه وما يحتاج في ترقيه الماء إلى الأرض
 أي رصه إليها (إلى آلة من غرب أو غيره) فكل ذلك فيه نصف العشر ياروي ابن عمر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال فيما سقى السماء والموتى أو كان دثر ما لعشر وما سقى بالضع نصف
 العشر واما ما يخارى سقى غير ما لاهم يمولون في شجرى الماء عا أو أفاضل صده الماء تراد فدخل
 تلك المحاري تنسحب ولا يملك الكلفة تأثير في إسقاط الزكاة في الملوقة في تخفيفها أولى (وقال
 الشيخ) وما يدبره الماء من التواوير ونحوها بما يصنع من الماء إلى الماء) يصنع (في أثناء
 الماء لا يحتاج إلى دولاب يدبره) (و) (لا يوجب نصف العشر لأن مؤنة شديدة فهي كحرف
 الأرض وأصلاح طرق الماء) فلا يؤثر في نقص الزكاة (فيها) إذا سقى أرض العشر بماء
 الشراج لم يؤخذ منها خراج أو عكس لم يمسح حواجزها ولا يمنع سقي كل واحدة بماء الأخرى
 نص على ذلك (فإن سقى بكلفة بغير كلفة سواء) (بأن سقى نصف السنة) (أو نصفها) (وجب
 ثلث أرباع العشر) قال في المبدع بغير خلاف فعله لأن كل واحد منهما ولو جدي جميع السنة
 لا وجب منه ثمانية أو جدي نصفه أو جيب نصفه (فإن سقى واحد ما أكثر) (من الآخر) اعتبر
 أكثرهما نص عليه لأن اعتبار قدر ما سقى به في كل وقت يشق فاعتبر الأكثر كالصوم (فإن

المالك (و) لا زيادة في غنيمته مملوكة ٤٥٢ من أحسن لأن المالك قد هاربه ففعل كلام من أي صنف شاء بخلاف ميراث

(ال) أن كانت الغنيمه (مسن)
 جنس) واحد فيفقد الحول
 عليها (أن بلغت خمسة كل
 واحد) من الغنائم (نصابا)
 لثمن ملكه فيه (ولا) تبلغ
 خمسة كل واحد نصابا (أن يبنى
 على الخلفه) وبقيتها لا تؤثر
 في غير الماشية ولا تخرج قبل
 القبض كالدين (ولا) تميز كانه
 (في) مال (في) لافي (خمس)
 غنيمه لانه يرجع الى الصرف
 في مصالح المسلمين (و) لافي
 (تقدم) موصى به في جبره (ولو)
 موصى أن يشتريه وقف ولو
 ربح لهدم ثمن ماله (و) ربح
 كالمصل (لانه) فهو فيصرف
 في الوصية ويضمن ان خسرها
 والمال الموصى به يزكك من حال
 الحول على ملكه وان وصى بنفع
 نصاب سائمة زكاهها مالك
 الاصل ويحتمل لازكاهها من وصى
 بها ابدان كره في الفروع (ولا)
 زكاة (في مال من عليه دين) حال
 أو مؤجل (ينقص النصاب)
 باطنا سكان المال كاتمان
 وعروض بخاره أو طاهرا
 كاشية وجوب وعمل المازوي
 أو حبيسة في الاسواق عن
 السائب بن زيد قال سمعت عثمان
 ابن عفان يقول هذا شهر
 زكاته من كان عليه دين
 فلو دس حتى يخرجه زكاة أموالكم
 وفي لفظ من كان عليه دين يفيض
 دينه وليزك نفسه ما هو دونه
 يحضر من النصاب فسد على
 انفاقهم عليه حيث ينكروه
 ولأن الزكاة حيث مواساة
 لفقراء أو شكر النعمة التي

وحاجة الدين لو فادته لحاجة الفقير أو أشد وليس من الحكمة تعطيل حاجة المال للعنف الزكاة

خارجة غير (ولو) كان الدين (كفارة ونحوها) كندر (أو) كان (كافة) عن ٤٥٣ (بل) لا مدني يجب ضمانه فمخ كدين

الأدنى وفي الحديث دين الله
أحق أن يقضى وإن كان من
جنس ما وجبته فتنع بالاولى
(الاما) أي دنيا (سبب ضمان)
فلا يمنع لانه مفسر أصل في لزوم
الدين خاص للتم بأصله
لترجمه فمخ الدين أكثر من
قدوره اجماف بالفقر اولا كآل
ينوز به على المجهتين فلو غصب
ألتام غصبه منه أو واستهلكه
ولكل منهما ألف فلاز كان على
التي وما أذول فقب عليه
لانه لو أدى الألف لجمع على
الثاني (أو) الأدينا سبب
(حصار) أو جنداد أو ديان
ونحوه كصنفه لسبق الواجب
بجلاف السراج فالتم يقص
الدين لتصاب فلاز كافة عليه
فيما يقابل الدين لما سبق
ويزكيه له عدم المانع
(ومى برى) مدني من دين ينجو
قضاءه من ما صدقت أو برى
(ابتداء حولا) متدين من
منع وجوبه كافة منع انعقد
الحلول وقضيه (ومع) أرش
جناية عبدا بجارقه كاتيمته
لاهو جيبه بامواله
بخلاف الزكاة (ومن) له عرض
قبيح يباع أو فاسد أي يجر عليه
لفس بان كان كافة لانه حاجته
الاصيلة (يقى) ان عرض
(بدنه) الذي عليه ومعه مان
زكوى (جعل) الدين
(فحفاضة) دمه من ماله
زكوى (ولا يزكيه) فلا تقتل
انواة لان عرض القنية
كله في أنه لا زكاة فيه فان كان
العرض لجارقه زكى ما معه نعا

الزكاة وجبت موصاة ولا موصاة بالارهاه ليس في حكمه (و) على ما اختارنا القمعي وجماعة
(له ان يخرج الواجبة) أي من الرب أو الغنم (مشاعا) بان يسلمه العشر مثلا شاعا (أو)
مقسوما على الجنداد أو قبله بخير فخير السامع بين مقاسمته ما مال له العشر قبل الجنداد
فياخذ نصيبا بالفقر أو بخيرات مفردة بين مقاسمته سببها بالكيل (في الرب والوزن في
الغنم (ولو) أي السامع (بيها) أي الزكاة (منه) أي من رب المال (أو من غيره) ويقسم
ثمها لرب المال يذل فيها عوض مثلها أو شيء الاجتي لا قال الرب والغنم التي لا يجرى
منه غير ولا يجرى لا يخرق ولا يخرق لانه لا زكاة فيه ولا تقبل بل يخرق في الجنداد والماله يخرق
لان أخذ مرطبا منع لم ينعز زكاة بذلك (والذهب) انتموص (أنه لا يخرج عنه الا بأبسا) لما
تقدم قال في التتبع والذهب لا يخرج الا بأبسا فان اتلف النصاب به بقيت الزكاة في ذمته فمخ
أو زيبا) لعدم سقوطها بالآلة (وظاهره) أي ظاهرا القول به لا يخرج الا بأبسا (يز) زكاة
اذانك (ولو لم يتلفه) أي يتلفه أو يخرق فيه فلا يتوقف الاستقرار فيه على الوضع بالمطامح
لا لا يتأني وضعه فيه لكونه لا يتروا يزيب فيكون استقرارها مجردا عنها فمخ (فان لم
يجدها) أي التمر وإن زيب (بشافي ذمته فخرجه) أي ما بقي في ذمته (اذا غلب عليه) كفاي
الواجبات التي لا يدلها (والذهب) أصنافه بغيره ولا يجرى شراره كافة واحدة (لما روى
عن عمر قال جلت على فرس في قيل الله فانه الذي كان عنه وأردت ان اشتريه وقلت
انه يبيعه برخص فأتني النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه ولا تملك من حدقتك وما اعطاك
بدرهم فان العائش صدقته كما انما في قبضه منتهى عليه ولا تشراء ما وسيله الى استرخاع من
لته يسخي ان عما كسبه في ثمنه أو عما سعى طمعا منه بطله أو شوقا منه اذ لم يبعها ان لا يحد
بطلية في المستقبل وكل هذه مقادير جيب جسم المدة (وسواء) اشتراه من أخذ منه أم
من غيره (ظاهرا) غير رفته أو روى في فرس جميل وظاهرا لتجليل يقضي الفرق وتذكر
كلامهم ان النبي يقض بين الزكاة وتقتل حبيل وما أراد ان يشترى أو شيئا من نتاجه (لا) وإن
رجعت اليه كزكاة أو صدقت (بارك) طاب له لا كراهة حديث بريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم أتته امرأة فقالت في تصدقت على أبي جابر فواتها مات فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجب أجرك ورجع عليك الميراث وما لم يبعه لا يدرى والنسائي (أو) عادت اليه
(ب) مية أو وصية أو اخفا من دينه) طاب له لان ذلك كالارث (أو ردها) أي الزكاة (له) لانه
بذيقه منه لكونه) أي المال (من أهله) أي الزكاة جاز له أخذها (كأيا) في الباب
لانه عادت اليه بسبب آخره وكألا عادت اليه بغير

فأصل وبن ان يبعها الامام على اخصاص الحديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه
وسلم يبع عبد الله بن رواحة الى يهود ليعرض عليهم ان يقتلوا أن يؤكل منفق عليه وفي رواية
لاجلوا في داود لى يبعي الزكاة قبل ان تؤكل الشار وتفرق وعن سعيد بن المسيب عن
عنان بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبع على اناس من يخرص عليهم كروهم
وشارهم رواه الترمذي وابن ماجه وضع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عرض على امرأة
بواذى القرى حذيفة لما حذفته في حسنة اجدلوقول المانع انه خطر وغرر بانه اجتهد في
معرفة الحق به الباطن وذات جارت في تقويم المظالم والمجتمعات في الشرعيات وسائر
الظاهر والمجهر له ما وانما احتلت الخطا (اذا دأب اصلاح الشر) لانه وقت دعاء العجبة ان
انفرض (ويعتبر ان يكون) الحارص (سما) امتاخير اقرهم) ذن من ليس كذلك
لا يعول على قوله والتمهم هم من كان من عدوى نسبا للملك (ولو) كان (عبدا) كالفردى

(وكن من يده ألف) له (ولو على مدني أو فوعليه ألف) دين فيقول الدين فيه غايته ما يحد فلا يزكيه بوزن كى الدين اذا قبضه

و هو قوله لا بد من ان يعتد بان يصح من خبر الثلاثة الحكم الذي شرع لها انخرص (ويكنى خاخص واحد) حديث عائشة لانه ينفذ ما يردى اليه اجتهاد كما تفرواكم (واحدة) اي انخرص (على ريب الفضل والكرم) وفي المدح أخرجه على بيت المال انتهى فقلت لوقيل من سهم العمل لكان معها (مصرف غيرها) أي الفضل والكرم (على أربابه) لما تقدم (ولا تخرص بالموجب) بخلاف ذكره في شرح المنتهى (ولا تخرصهما) أي غير الفضل والكرم كالمصدق والوزن انصر غايورا ويخرصهما مع ان ثمرهما مجتمع في العسوق والعنايف فيمكن ان يأتي انخرص عليه غالبا لو الحاجة الى كماله رتبة أشد من غيرها فامتنع القياس وذكر أبو المالين بن النجاشي ان فضل البصرة لا يخرص وانه أجمع عليه العصابة وقتها الامصار وعلى ما يشقو بغيرها قال في القروع كذا قال (والنصر) بفتح الناء مصدر ومعناه هنا (خورد) وقدر الثمرة في رؤس الفضل والكرم وزايدان (طوف) انخرص (به) أي بالفضل أو الكرم (ثم يقدره ثمر) أو زيدا (ثم يصرف) انخرص (المالك) قدر الزكاة فيه (ويخرجه بين ان يصرف مما يشاء) من بيع أو غيره (ويضمن قدرها) أي الزكاة (وبين حفظها) أي الكادار (في وقت الحفظ) ليؤدي ما وجب فيها (فان لم يضمن) المالك زكاتها (وتصرف) فيها (مع تصرفه) لما تقدم ان تعليق الزكاة كادش الحناية لا يمنع ان تصرف (وكره) قاله في الرعاية أي تصرفه من غير ضمان زكاتها خوفا من خلافه من منعه (وان حفظها) أي حفظ المالك الثمار (في وقت الحفظ) كي الموجود فقط وافق قول انخرص أولى وسواء اختار حفظها ضمانا بآب ان تصرف أو أمانة من غير تصرف لانها أمانة كالوديعة وأما جعل الاجتهاد مع عدم تبين الخطأ لأن الظاهر الامانة (وان ألتها) أي الثمرة (المالك) أو تلفت بغير طعن من زكاتها بخرصها بغيرها) أو زيدا لأن الظاهر عدم الخطأ قال في الترخ وان ألتها أجنبي فطه قيمة ما تلف والفرق ان ريب المال وجب عليه تخفيف هذا الرطب بخلاف الأجنبي انتهى وقوله قيمة ما تلف قواعد المذهب ان عليه مثله لانه مثلي قيمته ثلثه (وان ترك الساعي شيئا من الواجب أخرجه المالك) لان الواجب لا يسقط بترك الخاخص له (فان لم يست) الامام (ساعيا) قدر ريب المال من الخاخص ما يقبله الساعي ان أراد المالك (التصرف) في الثمرة (ليعرف قدر الواجب قبل تصرفه) فيها (ثم ان كان) الخاخص (أوعا اعلم) الساعي (خوص كل نوع وحده لاختلف الأنواع وقت الحفظ) فيها ما ينز بدو طه على عمره منها ما ينز بقدره على رطبه وتختلف الزيادة والنقصان بحسب اختلافها في الحجم والماوية كثرة وقلة (وان كان) خاخص (نوعا واحدا) قدره كل شجرة وحده وله خوص الجميع دفعة واحدة لان النوع الواحد لا يختلف غالبا وما ينافي من الشقة بخرص كل شجرة على حدة (وان ادعى ريب المال غلط الخاخص غلط المخذلا) كالسهم (قبل قوله ينز عن كماله) كما لم يحصل في يد غيره كذا فانه قبل قوله لانه قد يتلف بعضها - فقل لا يلعبها (وان تخش) ما داعم الخطأ كالتلف والثلث (لم يقبل) لانه لا يحتل فيعلم كذب (وكذا نادى) ريب المال (كتبه) أي انخرص (عمدا) فلا يقبل قوله لانه خلاف الظاهر (ويجب) على الخاخص (ان يترك في انخرص ريب المال الثلث أو الارباع فحتمه الساعي) في أي ما يترك (بحسب الحاجة) لحديث سهل بن أبي خنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ورواه ابنه الابن ماجه ورواه ابن جابر وأما كذا وقاله في حديث صحيح الاستاذ هو هذا قوله مع ريب المال لانه يحتاج الى الكل هو وأضيافه وحيراته وأهلها وبأكل منها المارة وفيها الساقطة لو استوفى الكل أضرهم (ولا

انخرص (١) وجوب زكاة (٢) اثمان ومائنة ومصرف (٣) خاخص مصفى حول على انصاب فلم يحدث لازم كافي مال حتى يحول عليه الحول رقبا بالمالك وليس كامل النماء قبوا من منه ولان الزكاة تشكر في هذه الاموال فلا بد لها من ضابط لتزاد في الغنى الى تعاقب الوجوب في الزمن المتقارب فيبقى المال اما الزرع والحر والاعسود ونحوه فهي غناه في نفسها تؤخذ الزكاة منها عند وجودها ثم لا يجب فيها زكاة ثانية لعدم ارمادها للنماء الآن بكون المدن اثمانا وقوله تعالى ولا تأخذه يوم حصاده يعني اعتبار الحول في ما يوجب وشيها (وبعني قيس) أي المحول (عن نصف يوم) صحه في تصحيح الفسوخ وكما يعني في انصاب اثمان من حصة وحشيتين (لكن يستعمل) أي يشرى الحول (بصدائق وأجر) وهو من خلم معين ولو قبل قضاها من عقد لشوئ الملك في حين ذلك تجرد عقد فينفذه تصرف من وجب له (و) يستقبل (بهم من ذلك) أي الصداق وهو من الخلم (من) حين (تصين) لا اعتداله لايصح تصرف فيه قبل تصنه ولا يدخل في الضمان اليه ولو أصدقها أو ضاعته على أحد هذين النصابين أو على نصاب من ذهب أو فضة أو مائنة فخر جب مثلا لم يضمن الا في الحرم فهو اشتداء موله ولو أجر ونحوه بموجب في ذمة متواخره فنه فدين على ما تقدم وقاسه نحو

فجر اعتد عليهم بالسفلة ولا تأخذ منهم رواه مالك وتقول على عدلهم السغار ٤٠٠ والكرا ولا يعرف ما عاها الفولان

السفلة يختلفون وتولدتها
فأفرد كل حيوة بشق لجعلت
تعد الامتاع كما عفا فانه
(و) يبيع (ربيع) ربيع (و) وهي
التصرف في البيع وشرا فخرج
وهو وانفصل عن رأس المال
(الاصل) أي رأس المال (ن)
حواله ان كان (الاصل) (نصبا)
لانه في معنى انتاج وما عدا
انتاج والربح من المستفاد ولو
من جنس ما عدا كذا فانه فيه
حتى يحول عليه الحول ويضم
الى نصاب بعده جنسه أو
على حكمه (و) لا يكن الاصل
نصبا (لحواجيم) أي لامت
وانتج أو من المال وجهه
(من حسب كل) النصاب هو
ملك نحو عشرة بنقرة فقلت
شفتي حوله من ثلث الاثن
أعطته وخين درهم فافقة
وربعت شاة فافقة فافقة
كنت عاقر في مولاك أربعين
شاة فانت وحده منها ففقت
مولا فافقة الحول وكذا لو كنت
فول ان نفقت حذيت بخلاف
ما نفقت ثم كنت (وحسب
صدر) من ابن أو بقر أو غنم
(من حين ملك) كحول (كيل)
لعموم نحو حسب في خمس من
البن شاة وثمن تعدد غيرها
تضم مفردة كالمدة وقبده
في الادع كانه نصف غيرها بما
اذ كانت تنفذ في غيرها
فهي باسوة ولا في وارث على
حوله بقره (ومسقى نقص)
النصاب ما عدا انتفاع حوله (أو)
يبيع) النصاب بما عدا حوله
بما وانقطع حوله فان عاد اليه

بكل هذا القدر المتروك النصاب ان اكله نص عليه لاستهلاكه على وجه دون فيه كما
أوتيت صاغة (وان لم يكن كل به) النصاب (ث) ما عدا (السبي) زكاة الساق سوا ما سقط
فولان غيره كانه خمسة أسوق ولم يأكل شيئا كل النصاب بالبيع الذي كان له ان يأكله أو أخذت
منه زكاة مسواه وهو ثلاثة أسوق وثلاثة أرباع أسوق (و) لم يترك لخارص شيئا من الثمرة
(لارب المال الا كل هو وعياله بقدر ذلك) الذي كان يترك له نص عليه (ولا يختص به عليه)
عما كذا فاذن لا يخرج منه زكاة كانه لو تركه لخارص له (و) لا كل هو) أي المال (من حسب)
ما عدا به العادة كغيرك ونحوه وما عدا به ولا يختص به عليه) في نصاب ولا زكاة كانه لو
(ولا يهدى) من الحبوب يغفل اخراج زكاةها شيئا وأما الثمار فالثالث لوال مع الذي يترك له
يتصرف فيه كنف شاء (ولا يأكل من زرع وغرم شرك شيئا الا ان شريكه) كذا الاموال
المشتركة (و) يأخذ العشر من كل نوع على حدة بمصنوعه (سوق) ذلك (لكنه لا انواع
واختلافه) لانه لا فقر باعتدله لثمة كذا فيني ان يتبادر في كل نوع بخلاف السائمة ما عدا من
التشديد كما تقدم (ولا يجوز اخراج حنسن عن حنسن آخر) قوله عليه الصلاة والسلام
احب من الحبس الاول من الذين والبقرة من القروا فممن من الغنم رواه ابو داود وابن ماجه (فان)
اخرج لوسط عن حبس ودي بقدر في (أو اجتمعهم) لم يجز منه عدل عن (أو اجبى)
غيره كما لو اخرج القيمة وانما اغتفر ذلك في امانة دفع فقتله (أو اخرج) ردى عن الجيد
بالقي به بان ردى ردى بحيث يساوى قيمه (أو اجبى من الجيد لم يجز منه) بخلاف النقصين
لان بقصد من غير الاعتدال في بيعهم فيقول بعض النقاد ومن النقصان انما لا يتقدم فقول
المجد قيس المذهب جوزه في ان يشبهه غير دون وهو عرب الدباء اخرج الجيد عن الردى
جزوله اخرج ذلك ولا يجوز اخذ عده بغير رضى (ويحبى الصبر) أو نصفه أو ثلثه أو بابه ولو
عبر بزكاة كمنتهى لشمله (على المستاجر والمستعير دون المالك) أي اذا استأجر نصابا
من اهل الزكاة أو استأجر ارضا فزرعها أو غرسها أو أغرم غيبها ان زكاة هي على
المستاجر والمستعير دون مالك الارض وهو مسمى بها أو مؤجرها لقوله تعالى و
حقه يوم حسابه وقوله عليه الصلاة والسلام على اعمى السقاء العشر الحديث وكذا المستاجر
حانوا أو استأجرها لبيع عرضة في ايجابه على المالك الجاهل بانها الواحدة وهي من حقوق
الزعر بدليل انها الانجاب لم ترع وتزيد بقدره (واخراج عليه) أي مالك الارض (دونهما)
أي دون المستاجر والمستعير لانه من حقوق الارض (ولا زكاة قدر الحراج اذ لم يكن له مال)
بقوله لانه كدس آدمي لانه من مؤنة ارض تنقعه زروعه كاجرة الحرب ونحوه بخلاف مؤنة
الاعمال لانه ليس له مال لانه بالاجوب (واذا لم يكن له) أي بالان ارض (سوى غلة الارض)
وقم ما عدا زكاة (ككفر وزر يبيع ورشيع) (و) غيب (ما لا زكاة له كالحضر) من بغي
ويطيان ووه ونحوه (بحسن الخراج في مقابلته) أي زكاة كغيبه في وفيه (و) له احوط
للقرة) وزى ادى به بحسب فيه زكاة وان لم يكن له غلة أو ما يحب فيه الزكاة أي خراج
من غناؤه كمن يبيع (و) يبيع من نصاب مؤنة (أو كدس ورشيع) ما عدا
والنصف (منه) أي زرع وانما (نسب الى الجوب ذنت) أي لانه يحب لاشد دود
الصالح وذلك ساقى للصدوق والحدوق ونحوه أو تقدم في كذب زكاة التنبه على ذلك (ولزم
الزكاة في المزارعة الفاسدة من حكم) (الزعر) لان الزكاة على المالك (وان كانت)
المزارعة (صحة) على من باقت حصة منها (أي المالك وانما) (نصبا) تنصب لوضعه
الى زرع له آخر (العشر) أو نصفه أو ثلثه أو بابه على ما سبق وكذا الحكم في الساقى بخلاف

بفتح وغیره استأنف الحول (أو ابدل ما) أي نصاب (عجب) الزكاة (في عت بغير حنسنه) كابدال بقره بأول بقره وخرج

حوله) أي النصاب لأن وجوده في جميع المملوك بشرط لو حوب الزكاة ولم يرد كذا كل ما خرج به عن ملكه من أكلة أو قسح بصعوب ورجوع أو هب في هبة أو وقف هبة أو جعله غنما وغنما أو صدقا أو أجرة وشعوه (الاف في ذهب) بيع أو أبدل (بفضة أو عكسه) كتفضة بذهب فلا ينقطع الحول لأن كلا منهما يضم إلى الآخر في تسكيل النصاب ويخرج عنه فیهما كالنفس الواحد (ويخرج من أذله ذهاب فضة أو عكسه) عما معه عند تمام الحول ويحوزان يخرج من الآخر كما يأتي (و) الأ (في أمه والامبارت) فلا ينقطع الحول بأبدا للثلاثي الذي سقط الزكاة في مال فهو ووجودها في مال لا يفي وأصول الشرع تقتضي عكسه و (لا) ينقطع الحول إذا بيع أو أبدل ما تحب في عينه (بجنسه) عما وإن اختلف نوعه لانه نصاب يضم إليه مما هو في الحول ففي حوله من جنسه على حوله كالسرو ومن (فلو أبدله) أي النصاب (باكثر) من جنسه (زكاة) أي الأكثر (إناتم حول) النصاب (الأول كنتاج) نصاف من عنده ما من النصف سائمة فأبدلها بعتين زكاهما وبالعكس بركي مائة وبانقص من نصاب انقطع الحول (وإن) من أمنا إلى زكاة تفصيل على اسقاطها فنقص النصاب أو باعه أو أبدله (لم) تسقط (بخراج) النصاب أو بعضه (عن ملكه) ولا يأنه أوجب منه عقوبة

المضار بقاءه لازك على التعامل في حصة ولو بلغت نصف مالان المروج وقابل أس المال (ومنى) حصصا غصب الأرض زرعها مستقر ملكه (عليه) فلا ينقطع ربا الأرض (وزكاته) لاستقرار ملكه عليه (وإن) غلته ربا الأرض قبل اشتداد الحب زكاة (لثبوت ملكه عليه وقت وجودها) وإن غلته بعد اشتداده فقبل زكته الغاصب لأنه ملكه وقت الوجوب وقطع به للصف في النصب وقدم في القروع والمذبح وغيرهما من كبر ربا الأرض لأن ملكه استقضى أول زرع لانه ينقطع على بذره وعرضه لواقع فكا أنه أخذ ما إذا (وكرر) الإمام أحمد (رضي الله عنه) (المصاد والمبدل) لحدب الحسين نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخذا ليل والمصاد بالليل رواه البيهقي (ويجمع العشر والخراج في كل أرض خراجية) نص عليه لعموم الاختيار (فأخرج في رقبته) مطلقا (والشرقي غلته) لأن سبب الخراج التمكن من النفع لو جوبه وإن لم تزرع وبسبب العشر الزرع كجاءه التبعيض من كاة التجارة ولانها مشايخ مختلفان لمستحقين بخاراجهما كما لا يخفى في القيمة في الصب المملوك والحدب المملوك لا يجتمع العشر والخراج في أرض مسلم ضعيف جدا كالدين حبان ليس هذا الحدب من كلام النبوتم يحصل على الخراج الذي هو الجزر ولو كان عقوبة لما وجب على مسلم الجزر به (وهي) أي الأرض الخراجية ثلاثة أضرب أحداها (ما تحب عنوة ولم تقسم) بين القاتنين (و) الثانية (باجلها) أهلها أو ما نانو (الثالثة) ما صولها (أي أهلها) عليها أنها التنازق رها معهم بالخراج الذي يضر به عليها الإمام على ما يأتي في الأراض المضمومة (والأرض العشرية لأخراج عليها) لأنها ملك لأربابها (وهي) أي الأرض الشربة (الأرض المملوكة) وهي خمسة أضرب الأولى (التي) اسم أهلها عليها كالدنية المذرة (وتحورها) تجزأ من قري البحر (و) الثانية (ما أحياها المسلمون واستنطوه كالصبرة) بتثليث الماء قال في حاشيته بيت في خلافة عمر رضي الله عنه في سنة ثمان عشرة بموقوف السواد وهذا دخلت في حدة دون حكمه (و) الثالثة (ما صالح أهلها على لتها لم يخرج يضرب عليها كالين و) الرابعة (ما أقطعها الخلفاء) (اشدون) من السواد (أقطع غلتي) قال أحمد في رواه ابن منصور والأرض التي أقطعها أربابها ليس فيها خراج مثل هذا لقطعها أي أقطعها عثمان في السواد لسعد وابن مسعود وشباب كالقاضي وهو مجموع على أنه أقطعهم منافقها أو خراجها والإمام اسقاط الخراج على وجه المصلحة قال في القروع ولعل ظاهر كلام القاضي هذا أنهم لم يملكوا الأرض بل أقطعوا المنفعة وأسقط الخراج المصلحة ولم يذكر جماعة هذا القسم من أرض المشرك انتهى وهو ظاهر على القول بان السواد وقف فلا يمكن غلته لكن يأتي أنه يصح بيعه من الإمام ووقفه له فلذلك أتى الأكثر كلام الإمام على ظاهره والله قليل (و) الخامسة (ما فتح عنوة وقسم كنعن شير) بلدة مروية على تخوار ربع مراحل من المدينة إلى جهة الشام ذات قبيل ومزارع وحسين وهي بلاد طي تقعها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل سنة سبع قال في حاشيته (والأمام اسقاط الخراج) عن يده أرض خراجية (على وجه المصلحة) بهذا لاجلها من مال النبي لانه لا فائدة في أخذه منه ثم رده أو منته الله (وأتى) في أحاديث الموات (ويحوز لاهل النعمة شراء أرض عشر بقع من مسلم) لأنها مال مسلم يجب الحق فيه لاهل الزكاة ولم يمنع الذي من شرائه (ك) لأرض (انقراضه) فلذلك يشرها أو هان مسلم إذا حكم بمن برام أو كات الشراء من الإمام (ولا عسر عليهم) أي على أهل النعمة إذا اشتروا الأرض العشرية لأنهم ليسوا من أهل الزكاة (ك) كاسائة وغيرها) سائر ما تحب فيه الزكاة (لا زكاتها) على الذي لكن إن كان ثلثها فليس فيها يزكي زكاة إن بصر فإن مصرفه الجزر لا مصرف الزكاة وإذا سلم

لنقل إلى كانه منته لا بالمال لانه لا يخرج منه فلا يمكن نقله بولو ملك نجاس من ابل ومضى احوال لم يغير شاة الا لان لم يكن له مال غيره الا نادى بن عليه فبقيتص بها النصاب فيها بعد الاول فبقتطع (وما زاد على نصاب) مما زكاته في عينه (ينقص من زكاته كل حول) مضى (بقدر تقصصها) أي الزكاته لانها تنطبق بعين المال فنقص بقدرها فلو ملكنا احدى وعشرين ومائتين غنم ومضى حولنا فكثر فضله الاول شاة ولما بدته شاة حتى تنقص عن اربعين شاة فلو ملكنا خمسا وعشرين من ابل ومضى احوال فبقيت الاول وبقيت مخاض ولما بدته اربع شاة على ما تقدم (وقطعها) أي الزكاته عما يخصه (ك) تعلق (ارض جناية) برقبتان (لا) تعلق (دين برهن أو) تعلق دين (بمال مجموع ربه لنفس ولا) كارتعلق شركة (بمال مشترك (فله) أي المالك (انما جها) أي الزكاته (من غيره) أي النصاب كالسبد الجاني فداؤه بغير غنم (والنماء بدو جوبها) أي الزكاته (له) أي المالك كره الجناية لا تعلق به ارض الجناية فبصكدا غناه النصاب وتناجسه لا تعلق به الزكاته فلا تكون الفقراء فيه شركاء (وان تلفه) أي النصاب ماله (زسه ما وجب فيه) من الزكاته (لا يفتح) أي النصاب كالوئسل الجاني ماله لم يلزمه سوى ما وجب الجناية بخلاف الراسين (وله) أي المالك

النص مع ان الاصل عدم الوجوب وقال ابن عقيل فيه العشر كالمثل (وتضمن اموال العشر واخراج) بقدر ما هو (باطل) وعليه في الاحكام السلطانية (لقد مضى آي بلى) وغيره ايان شاة منها بقدر ما هو يتقاضى الاتصار عليه في كانه مزاد) عن التقدير المضمون به (و) يقتضى (غرم ما تضمن) عنه (وهذه اقسام لموضوع المعاملات) (الحكم الامانة) مثل احدى دراهم حرب عن تقدير حديث ابن عمر القائل ان ربا كالهوان ينقل بالقرية وفيه الماويج والنخل تضمن ما رأى في حكمه في الصرع والبطان وعن ابن عباس ايا كوال بالادوي القبال الا وهي الذل والصغار قال اهل القصة القليل الكفيل والعريف وقد قيل به يقبل وقيل قبله ونحن في قوله أي عرفته (فخصل في المحدث) أي في بيان حكمه من حيث ان كاتوه وبكسر الحال سمى به ليعنون ما اودعه الله فيه أي لا تامة يقال حدث بالمكان بعدد عدونا والمدن المكان الذي عين فيه الجواهر ونحوه (وهو) أي المحدث (كل متعلق في الارض من غير جنسها ليس ناسا فن يخرج من اهل الزكاته) أي اهل وجوبها ولو مغبرا (من معدن في ارض مملوكة له أو) (ارض مباحة) كوات (أو) ارض (مملوكة لغيره ان كان) المحدث (جاريا) له مادة لا تنقطع لانه لا يملك تلك الارض تالما يملكه الجاهل كباقي (ولو) كان المحدث مسخر جارا (من داره نصاب) مفعول استخرج مضاف الى (ذهب او فضة أو) استخرج (ما يبلغ قيمة احدىهما) أي نصاب الذهب او نصاب الفضة (من غيره) أي المذكور من ذهب وفضة لا تهما في الاشياء (مدسكة وتصفيت) متعلق ببيع (منطعم مكان) المحدث (كمشرو رصاص) بفتح الراء (وحديد وغير منطبع كاقوت وحقق وبنفس وزر جرموميا) كالفه نجاها البيان أي معدن في قوة الزنك (وفور وشم وزاج وفير وزج) حجر احمر مشوب بزرقة جو حفر اصات وزعم بعض الاطباء انه يصفو صفاء الجو وينكدر ينكدر (وبلور وسبع وتكل ومغرة وكبريت وزفت وزئبق) بكسر الزاي والماء يسمون ما كتبه ويجوز تخفيفها فارسي معرب كالفه في الحاشية (وزجاج) بتثنية الزاي بخلاف زجاج جمع زج الريح فانه بالكسر لا غير (وملح وكاروسندروس ونظا) بكسر النون ونقعه واسكون الفاء (وغيره) أي غير ما ذكر (عيا سي معدنا) قال احمد كلما وقع عليه اسم المحدث نفسه الزكاته حيث كان في ملكه أو في الدار أو قاله القاضي عما يروى من وقوعه الزكاته في حيران مع جموله على الاصح اراق لا يرغب في اعادته فدل على ان الزكاه والبرام ونحوهما كغير المن معدن وجزء من ذلك في الارض او غيرها (فقيه الزكاته) لقوله تعالى اتفقوا من طيبات ما كسبت وما آخر جنالك من الارض وقاروى ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم مال بن الحارث المعادن القليلة قال فقلت لا يؤخذ منها الا الزكاته في اليوم رواه مالك ابو داود وقال ابو عبد الله القليلة لا تدفع وفيه الحجاز ولا حتى يصرح على اغنياء ذوي القربى فيه الزكاته لا الخس كثير الزكوات (في الحال) لانه مال مستفاد من الارض فلم يتسبب له حول (أزرع (ربع المضمون فيها) ان لم تكن اثمنا (أو) ربع العقم (من عينها ان كانت اثمنا) لما طفي في الباب بعد (وما يجده في ملكه أو موات) من معدن (فهو احق به) من غيره (فان استبقى اثنان الى معدن في موات فالسابق أولى به ما دام يعمل) حديث من سبق الى مباح فهو احق به (فان تركه) أي العمل (حازله) عره العمل فيه (لانه صاح لم يملكه الاول (وما يجده من المعدن في مكان) مملوكة يعرف ماله كانه فهو ملك المكان ان كان المعدن (جامدا) لا يخرج من احرار الارض فيملك عليه كاه فان قيل فلم لا يركه مالك الارض اذا وجد للمضى من السنين (وأوجب بان الموجود لعله لما خلق

بملا فتره من أو محجور عليه وشرك (ولا يرجع بالغ) لما تعلق الزكاة فيه ٤٥٩ (بعد ان يسه في قدرها) أي الزكاة كالغ

الحاي (الان يقدّر غيره) أي ان
تقدر اخرج زكاة ليس من غيره
فهو اخرج من ذن السبق الوجب
كالو باع حانيا وأحمر يارش
حناية (ولم تفرق) يرجع
بائع بقدرها لتقدر غيره لبعض
المصلحة عليه ومثلها مفرى جان
وبائع اخرج زكاة مبيع فيه
خيار منه فيسقط في قدره (ولا
يتم) لو حجب زكاة (امكان
أداء) ما من المال فحب في الدين
والغائب والمحال والمضروب
ونحوه أهميات وكذا الأدي
ليكن يعتبر للزوم الأخراج فلا
يلزم الأخراج قبل حصوله بسببه
وتقدم (ولا) يعتبر لوجوبها أيضا
(بم) (محل) وحقيقته فلا تسقط
بلفظ شرط أو لا لها في أدي
أو مشقة عليه فاشتمل دين
الأدي ولأن عليه مؤنة تسليمها
الى مفعله فحقها بلفظها عليه
كدارية وغصبية إذا فرق
الحاي (إذا أنفك شرأ وزرع
يجب تحصيل حصا وجذاذ)
ففسخا زكاة لمصدا استقرارها
بفسخها انما انكفت المنة
بما تحمها وأولى وعادة السوق
ومن تأمله قبل الأحرار وهي
التي يباين في بابها وعادة الجحد
ومتا بعد أخذها وتقدم تسقط
زكاة الدين إذا سقط بغير قبض
ولازرا ولا يعتبر زكاة من ذات
موت مدين غفل ونحوه (ومن
ما سوغ به زكاة أخذت من
تركته) ما ولو لم يرض بها كالمصر
وخذت فدين الله أحق بالفضاء
ونهاحق واجب تصح الوصية
بأشبهه من الأدي (و) زكاة

شأنها فلا يتحقق سبق المالك فيه (وأما) المدين (المجاري فالحق على كل حال) - رواه كان عوات
أو ملوكة لأنه ليس من أجره الأرض بل كالماء (ولا يمنع الأدي من) استقرار (معدن ولولا ذرا)
كاحياء الموات (ولا زكاة فيما يخرجه) الذي من معدن (كالمعادن) (باب بيع الأصول)
أهل الزكاة (وكذا معدن فيما يقابل الدين) (وبأن ذكر المعدن) (باب بيع الأصول)
وتصليها (ووقت وجوبها) أي زكاة المعدن (بغضوره) لأنه مستعمل من الأرض فلا يتبرق
وحربه حول كازرع والثمار (و) وقت استقرارها بالزرا (كالزرا) ففسخ زكاة
ان تلف قبل الأحرار لا يفسد ما به الزكاة (و) وقت استقرارها بالزرا (كالزرا) ففسخ زكاة
ان زكاة في المعدن بشرطه (سواء استقراره في دفنة أو دفنة لم يترك العمل بينها ترك العمل) لأنه
لا يعتبر دفنة واحدة لأدى الى عدم الوجوب لأنه بعد استقراره نصاب دفنة واحدة (وحده)
أي حد ترك الأمال (ثلاثة أيام) سكا في المدين من ابن المخاب (ان لم يكن عند) (في تركه
(فان كان) ثم قدر (فبذره) أي زوال المدي في سبب معنى ثلاثة أيام بعد زوال المدي كافي
المشهي (فلا أثر تركه) العمل (لاصلاح) أو تعرض وسفره واستراحة لئلا يترأه ما جرت
به عادة أو شقة له بتراب خرج بين النياين) أي الأمانتين (أو بغير عبده أو أجبره ونحوه)
لأن ذلك ليس اعتراضا ولا يعتبر كل عرف بنفسه (فيضم) الجنس الواحد بسببه الأدي (أو بغيره) (أو بغيره)
معادن في تكميل نصاب كازرع والثمار (ولا يضم جنس الى آخره) (تقد) كالغوب
وغيرها (ولو كانت) المعادن (مقاربة كقار ونقط وحديد ونحاس ولو من معدن واحد) لما
تقدم (ولا ضم مع العمل) ثلاثة أياما أكثر لا غير فان أخرج دون نصاب ثم ترك العمل
معه ماله ثم خرج دون نصاب لا يفيها قلت ان لم يكن عليه (ولا يجرى اخراجها) أي زكاة
المعدن منه (إذا كانت) المعدن (أثنا) لا يفسد (أو تصفية) لأنه قبل ذلك لا يتحقق اخراج
الواجب فليخرج كالغوب (فان وقت الأخراج عتبهما) أي السلك والتصفية وان كان وقت
الوجوب ووقت الاستقرار (فان أخرج) زكاة من معدن من عتبه قبل ذلك لم يخرج (لما تقدم
ورده) (كان) (ما أخذ) (ما قبل أو عتبه) (تلف) (فساد القرض) (فان اختصوا في القيمة أو
القدر) أي قيمة الأخر ذرا أو قدره (فالمقبل قبل القاض مع عتبه) لأنه غار (فان صعد أحد
فكان قدر الواجب أجزا وان نقص قبل المخرج التخص وان زاد) على الواجب (رد) القاض
(ان زكاة عليه) (أذان به) وهذا إذا كان القاض السامي واضع وان كان القاض الفقير فلا
كما تقدم في المحبوب والثمار (ولا يرجع) القاض (ببصفته) أي مؤنتها الى ربا معدن
لأنه يفرقه (ومؤنة تصفية) مؤنة (سبكه على مصفره) مؤنة حصا وجذاذ مؤنة
استقراره) فانه في مصفره مؤنة الحرب (ولا يحسب) المصفر (بذلك) أي لا تسقطه
من المعدن ويترك ما عداه (كالغوب فان كان ذلك دينا احتسب عليه) قال في المذبح على
الصحيح (بما احتسب على) (على الزرع) (حققت هذا واضع في مؤنة الاستقرار) (لأن مؤنة سبك
وتصفية لأنها مبداء لوجوب مؤنة حصوله) (ولأن ذكر زكاة) أي المعدن كازرع والثمار
(إذا لم يقصد به التجارة لأن يكون نقدا) فان كان نقدا أو غيره وقصد به تجارة عند استقرار
زكاة أيضا كالمحل عليه لم يولد بشرطه (وان استقراره) قل من نصاب ثلاثي فيه) (لقد
شرط زكاة (ولا زكاة فيما يخرج من البحر من المأكول والنبات) هو) (تجرى متوطى في
خلقها من النبات والمعدن ومن خواصها) نظرا الى سرح المذبح ونحوه (وأنه) (وأنه)
وغيره) (لأنه) (ليس في المخرج) (فيما هو مشي) (دس) (البحر) (عن جارية) (رواه) (ابو
عبد) (ولم تأت فيه) (في حجة) (والمحل) (لوجوبه) (ولأنه) (بغيره) (ووجوده) (غير مشقة) فهو
(مع دين بلاد من وضيق مال) (تركه) (من زكاة) (بما كان) (بما كان) (أي) (زكاة) (بما كان) (بما كان) (بما كان)

مفتش فلفته من المال المتدعه على دين ٤٦٠ ولارهن (و) دين (هـ) أي برهن (يقدم) فيوفى برهن دينه من الرهن فان

كالباحات الموجودة في البر (و) لاز كان يجب يخرج من البحر من (الميوان) بانواعه (كميد
بروان كان المعدن ديار حوب ولم يتقدر على أخراجه الا بقوم لهم مهنة ففتحه بخمس بعد) اخراج
(ربع العشر) من عينه ان كان نقدا او قيمته ان كان غيره لان قوتهم اوصولهم اليه فكان
غنيمة كالأخوة بالحرب ولاز كان في ملك وزياد

فان فصل ويجب في الر كاز الجس) الحديث أي هر برت فوعا وفي الر كاز الجس متفق عليه قال
ابن المنذول ان لم أحد اختلف في هذا الحديث الا الحسن فانه قال في أرض الحرب الجس وفي
أرض العرب الر كاز (و) الحال) فلا يعتبر له حولى كالمعدن ولانه ليس بزكاة بل فيه (أي نوع كان
من المال ولو غير نقد) كالحديد والصاص لانه مال مظهر له وعليه من مال الكفار فوجب فيه
الجس كالغنيمة (قل) ذلك الموجود (أو كرت) بخلاف المعدن والزرع لكونهما محتاجان إلى
كامة فاعتبر لهما النصاب تخفيفا (ويجوز اخراج الجس من غيره) كزكاة الحبوب وغيرها
(ويصرف) جس الر كاز (مصرف) التي ما يطلق له المالح كلها) الفعل عمر رواه سعد بن هشام
عن مجاهد عن الشعبي ولانه مال غنوم تكس الغنيمة (ويجوز الامام رخص الر كاز) (و) (و)
(يعنه) (واحدة بعد قبضه) ويجوز له (تركه) قبل قبضه كالنراج) اذ ردها أو تركه لمسته (وكا)
ان (له) أي الامام (رخص) التي والغنيمة على الثاقين (له) أي الامام (ايضار) الر كوات
علي من أخذت منه ان كان من أهلها لانه أخذ بسبب عقيد كانها وقصه هاعن دين كاتقدم

في الباب فان تركها) أي ترك الامام الر كاز (له) أي لمن وجبت عليه (من غير قبض لغيرا) من
تركه لم يمتد عدم الائتمار (ويجوز لواحدة) أي الر كاز (تفرقة بنفسه) نص عليه واحتج بقول
علي لانه أدى الحق إلى مسخفه ولا يجوز لأحد الر كاز والمعدن أن يحل الواجب فيه النفسه
(ويقال) أي الر كاز (له) أي لواحدة لم يعل عمر وع في دعائها الر كاز لواحدة ولانه مال كافر
مظهر وعليه فكان لواحدة بعد الجس كالغنيمة (ولو) كان واحدة (ونيا) وسما أن يدا الر كواكتبا
وصغيرا ويخونوا) كثير هم (ويخرج عنهم الولي) انهم كز كامة الحماون فنفقه فوجب عليها
(الا أن يكون واحدة) أي برافيه) أي فليبه (الطالبه) أي الر كاز (و) (الباقى اذن) (لاستأجره)
لان الواجب فائتبه (ولو استؤجر لم يفر بتراهم شي) من حائط وغيره (فوجدته) أي
الر كاز (فهو له) أي لواحدة (لاستأجره) لانه من كسب الواحدة قلت فلو استأجره لطلب الر كاز
فوجدته فهو له واوجه لانه ليس أجبر الطلب ما وحده (وان وحده بعد فهم من كسبه) فيكون
(السيد) كسائر كسبه (وان وحده ما وحده في موات أو شارع أو أرض لا يعلم مالها كها أو)
وحده (على وجه هذه الأرض) التي لا يعلم مالها كها (أو) وحده (في طريق غير مسالك أو)
في (خربة أو في ملكه الذي احياه) أي فهو لواحدة في جميع هذه الصور (وان علم) واجد الر كاز
(مالها) أي الر كاز التي وحده الر كاز (أو كانت) الأرض (منقولة اليه) أي إلى الواجد الر كاز
(فهو له) أي لواحدة (ايضاً) لم ينع مالها (لأرض ملكا) لان الر كاز لا ملك له (الأرض)
لا تموضع فيها لنقل عنها (فلو ادعاه) أي الر كاز ملك الأرض التي وحدها (بلائنه) فتهله
به (والوصف) يصفه (هـ) الر كاز (له) أي ملك الأرض (مع عينه) لان دعاء الأرض على
الر كاز خرج بها وكذلك لو ادعاه من انتقلت عنه الأرض لان دعاء كانت عليها (وان اختلف
الوزن) أي وزنه مالها الأرض (فأدى بعضهم) أي الر كاز (لوزنهم) وأنكر البعض (الآخرون)
لوزنهم (لحكم من أنكره) نصبه حكم المالك الذي لم يفرق به) أي لم يدع الر كاز فيكون
نصبه لواحدة (وحكم المدعين حكم المالك المعترف) بهله ونواخذة نصيبهم وكذا ورنه من
انتقلت عنه ومضى دفع إلى مذهبه بعد أن آخر جواحدة بحسب اختياره غرم بدل حصة المذبحه

فضل بعضه صرف في الزكاة
وكذا جاز (بعد نذر) المسدقة
(بمعين) والظرف متعلق
بمخاصات فان كان نذر معين
قدم ولو حوب عينه (ثم) بعد
(الخصمة عينه) فان كانت خدمت
مطلقا لتعينها فلا يتابع في دين
ولا غيره كالر كاز حيا وتقوم ورنه
مقامه في ذبح وتفرقة أو كل
(وكذا الوافلس) وله انجيمه
معيه أو نذر معين فخرج ثم دين
برهن ثم يخص بقية دينه من
زكاته وغيرها

باب زكاة السائمة

من جملة الامام مصتبه
لانها لا تتكبد ولا لها اقتداء
بالصديق في كتابه لانس رضى
الله عنها اخرجها الصاري بطوله
وباقى بضمه مخرج خارج السائمة
المالوفة فلاز كاذبها لم يهون
حديث بهز بن حكيم عن أبيه
عن جده فروقا في كل ابل سائمة
في كل أربعين سنة ليون رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وحديث
الصديق فروقا وفي النسب في
سائبة اذا كانت أربعين مضاشاة
الحديث وفي آخره ايضا اذا
كانت سائمة الى حل ناقصة عن
أربعين شامتها واحدة فليس
فيها شيء الا ان شاع بها فقد يسأل
وأبدل البعض من الكل وأعاد
المقيد من أخرى وذلك لدليل
اشتراطه خصوصاً مع اشتقاله
على مناسبة (والنصب الانبياء)
أي سائمة (لدر وذل وتسمين)
فلا يوجب سائمة فلا تنافع يظهرها
قابل تركي وتؤجر و يفرح
وغرها أكثر الحول كافي الاقتناع
وغیره (والسوم) المشتق منه السائمة (ان نحرى) فالسائمة الرعية يقال سامت

دسار من دار الضرب مائة وثلاثة عشر درهماً ما فيز بدال دينار على ما ذكره نصف جزء من مائة
 وثلاثة عشر جزءاً من درهم ولا يكاد ذلك يظهر في الوزن (ونصاب القنفة مائة درهم) لما في
 الجصين من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق
 صدقة ولا أوقية أربعون درهماً (و) هي بالمناقل مائة وأربعون مثقالاً بينهما أي الذهب
 والفضة (ريح العشر) لما تقدم عن ابن عمر وشقة وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في الرقة ربيع العشر متقى عليه (مضرويين) كان الذهب والفضة (أو غير مضرويين)
 لعموم ما تقدم وعموم قوله عليه الصلاة والسلام إذا كانت مائتي درهم ففيا خمسة دراهم
 (والاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي زنته ستونان والعملة دراهم سبعة مثاقيل فالدرهم
 نصف مثقال وخمسة) أي خمس مثقال قال في شرح مسلم قال أصحابنا أجمع أهل العصر الأول
 على هذا التقدير أن الدرهم ستة ذوانق (وكانت الدراهم في صدر الإسلام مئة وستين سوداً وهي
 القليلة نسبة إلى ملك يقول له رأس البخل الدرهم منها ثماناً بنحو ذوانق والطرير نسبة إلى طبرية
 الشام) بالذمة مرفوعة إلى الأرض المقدسة (الدرهم) منها (أربعة ذوانق) لجمعها ما بنوا بمئة
 وسبعين (أي البغلة والطريرة) (درهمين مثقالين) كل درهم ستة ذوانق (قال القاضي
 عياض لا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجعولة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 موجب الزكاة في أعدادها وتقع بالمبايعات والانتكحة كما في الأخبار الموصلة وهو بين
 أن قول من يزعم أن الدراهم لم تكن معدومة إلى زمن عبد الملك بن مروان فاته جمع برأي
 العلماء وجعل وزن الدرهم ستة ذوانق قول باطل وانما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها
 من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف فأوضحها إلى ضرب الإسلام ونقشه مجموعاً أكبرها
 وأصغرها ومزج به إلى وزنها (بمد ذلك كله إلى المقتال والدرهم الإسلامي) وذلك الدرهم
 النمراساني وهو ذائق أرغوه والنجبية وهو دافقان ونصف ما أشبه ذلك (ولا زكاة في
 تشوشه ما حتى يبلغ قدر ما فيه من النحاس) ذهباً كان أو فضة (نصاً) يقل حبيل في دراهم
 مشوشة قالوا خلصت نفقت النبال أو ربع لاز كاذباً لأنهم ذابست عياشين هما فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فادقت غنم الزكاة (فان شئت هل فيه) أي المشوش من ذهب
 وفضة (نصاب خالص خير يسير بكمه وأخرج قدوز كاذب قدس أدبلغ) نقده (نصابا وبين
 استظهاره) أي احتسابه (وأخرج زكاة ييقن) وحق ادعرب المال به علم النش أو أنه
 استظهر وأخرج العرض قبل منه بلعين (وان وجبت الزكاة) في المشوش ليقن بلوغ
 خالصه نصاً (وشك في زيادة) لمشوش على نصاب (استظهر) أي استلطا ليعربا ييقن
 (قال ذهب وفضة محتله ستمائة من أحدها) وأربع مائة من الآخر (واشبه عليه من
 أحدها) الستة (وتقدر التميز زكاة ستمائة ذهبا وأربع مائة فضة) لانه بران ذلك ييقن (وان
 أراد) رب المال (أن يركب مشوشه منها على قدر النش في كل دينار) أو درهم (جاز) أخرج
 زكاة ما فيها على ما لا بد له (والأ) أي أو لم يعلم قدر النش في كل دينار أو درهم من النش (لم
 يجره) أخرج زكاة ما فيها لانه لا طر يق له أفن إلى العلم بالواجب (الآن) استظهر بخرج
 منها (قد راز كاذب ييقن) يجره لانتفاء المانع (وان أخرج عنها) ما لا غش فيه وما فضل
 لانه أنه لم يفرق (و يعرف قدر غشه حقيقة) أن بدع ما في الماء) أنه فله كاذب (ثم بدع فيه ذهباً
 خالصه) وفي المشوش (يعلم دلو الماء) الذي في الأمانة (ثم يرفع) أي الذهب أي يخرجه من الماء
 (و بدع بدله) في الماء (صفاً صفة زكاة المشوش) و يعلم علو الماء هو) أي الملو عند وضع
 له (أعلى من) الملو (الأول) عند وضع للذهب (لأن القنفة أضعف من الذهب ثم ردها)

ليس محمولاً) يتقطع حول المرم
 الأصل خلافه ولم يوجد (ولاشئ
 في ابل) سائغة (حق تبلغ خسا)
 لحديث ليس فيما دون خمس
 دو صدقة وبدأ بالابل تأمياً
 بكتاب الشارع حين فرض
 زكاة الأتباع لأنها أعظم النعم
 قوة وأجساماً وأكثر أموال
 العرب فاد بلغت خسا (فيها
 شاة) أجماعاً لحديث إذا بلغت
 خسا ففيها شاة ورواه البخاري
 وتكون الشاة (صفه) ابل
 جوده ورواه (غيره) في
 ابل كرامه من شاة كرمه
 سمينة (وفي) الأبل (الأممية)
 شاة (موصوفة) تنقص فيها بقدر
 نقص الأبل) كشاة النعم فلا
 لو كانت الأبل مرصاة وقومت
 لو كانت معالجية لو كانت الشاة
 فيها عينا خمسة ثم قومت مرصاة
 بمائتين كان نقصها سبب المرض
 عشرين وذلك خمس فيها بحما
 لو كانت فحبب فيها شاة أربعة
 بقدر نقص الأبل وهو النقص
 من قيمة الشاة (ولا يجرى) عن
 خمس من ابل (بغير) نصاد كرم
 أو أنقى (ولا يقر) ولو أكثر قيمة
 من الشاة لأنها غير المتصوص
 عليه من غير جنسه أشبهه ما لو
 أخرج بغيراً أو بقره عن
 أربعين شاة (ولا يجرى) (نصفها
 شائتين) لانه تنقص على
 التقراء لم منه سودا الشربة
 (ثم) انزاد بابل على خمس
 قرني كل خمس شاة إلى خمس
 وعشرين (فحبب) في عشر
 شاتان وفي خمس عشرة ثلاث
 شياه وفي عشرين أربع شياه
 فإذا بلغت خمساً وعشرين وجبت
 (ينتخص) أجماعاً لحديث البخاري فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين

الغناس والفيلوس الكاسدة ليضربها فلوسا يقرق ذلك حصل المقصود من التهمة وكذلك
الدرهم انتهى) ولا مز يدعى حسنة (ولا يضرب لغير السلطان) قال ابن عديم بكرة قال في
الفروع كذا قلوا (قال احمد) في رواية جعفر بن محمد (لا يصلح ضرب الدرهم الا في دار
الغريب باذن السلطان لان الناس ان رخص لهم كموا الا فقامم) قال القاضي في الاحكام
السلطانية فقد منع من الضرب بغير اذن السلطان لاسف من الانتباه عليه (ويخرج من
جيد مخرج ودي من حسنة) أي يخرج عن جيد مخرج جيد مخرجا لان الاخراج غير ذلك
خفيف فلم يحز وكالمشيع يخرج من الردي فردشا لانه امراسة (و) ان كان المال انواعا
أخرج (من كل نوع بمحضته) كالحب والتمر (وان خرج بقدر الواجب من الاعلى كان افضل)
لانه انظر للفقره (وان أخرج عن الاعلى مكسرا أو جهر جواهر الردي يزاد قدر ما بينهما من
الفضل وأجزا) وذلك لانه أدى الواجب عليه قدرا وقيمة أشبهه بالآخر مخرج من عبته (وان أخرج
من الاعلى بقدر القيمة) أي قيمة الواجب في الردي (دون الوزن) كالأخرج تزداد من جيد
عن نصف ردي وبقيته (لم يحز) ذلك لخالفه النص (ويجزئ) أخرج (قليل القيمة من
كثيرها مع الوزن) لتعلق الواجب بالنوع وقد أخرج منه (ويجزئ) أخرج (مقدش من
جيد) مع الفضل بينهما (و) أخرج (مكسر عن مخرج) مع الفضل بينهما (و) أخرج (سود عن
بيض مع الفضل بينهما) لانه أدى الواجب قدرا وقيمة وكالأدى من عبته والبالجري بين
الصدور به كالأجري بين الصدور (ولا يلزم قبول ردي عن جدي في عقد وشرة) كقيمة
متلف وارث جناحه لا تصرف في الاطلاق الى الجيد (و) ثبت الغشغ) في البيع وشرة اذا بان
عروضه العين معيا كالبسج (و) بعض أحد القديس الى الآخر في تكميل النصاب (ويخرج
عنه) لان المقامدهما وز كانتا متفقة فحما كنوني الجنس الواحد ولا فرق بين حاضر ودون
(و) يكون النصف بالجزء) كالنصف والربع (لا) يكون النصف (بالقيمة) لان النصف بالجزاء
متيقن بخلاف القيمة فانه ظن وتخمين (فقتروا مثاقيل ذهبا نصف نصاب ومائة درهم) لقصة
(نصف) نصاب (فأذا ضما) أي النصفان (كل النصاب) فقبض الزكاة بخلاف عشرة
مثاقيل وتسعين درهما يتابع قيمتها عشرة مثاقيل فلا ضم (وان بلغ أحد هاتين النصابين اليه
ما نقص عن الآخر) وان احترا المالك النصف من جنس الواجب وأراد الفقر من غيره ولو انزرد
بلحقه بلزم المالك اجابته لانه أدى ما فرض عليه فلم يكف سواه (ولا يجزئ أخراج الفيلوس
عنهما) أي عن الذهب والفضة لانه عروض (ونصف قيمة العروض) التي للغةارة (الى كل
منهما) قال الموفق لأعلم في متفلا كن له عشرة مثاقيل ومتاع قيمته عشرة أخرى وله مائة
درهم ومتاع قيمته مثلها لان الزكاة انما تحب في قيمة العروض وهي تقوم بكل منهما فاكافا
مع القيمة حسنا واحدا (و) نصف قيمة العروض أيضا (الجمعا) فلو كان له ذهب وقصة
وعروض ضم الجميع في تكميل النصاب لان العروض مضمون الى كل واحد منهما فوجب
ضمهما اليه (و) نصف جيد كل جنس ومضروبه الى رديشه وتبره) كالمواشي والحبوب والثمار

ولانه اذا ضم أحد الحسنين هاتين الآخر فضم أحد النوعين أولى
ففضل ولا زكاة في مباح لم جل واراء من ذهب وقصة معد لاستعمال مباح أو اعارة ولو لم
يمر أو لبس (حسب أعدل ذلك) (أو من يحرم عليه كرجل يتخذ حلى النساء لأعارتين واراء
تخذ حلى الرجال لأعارتهم) لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلي زكاة
رواه الطبري وهو قول ابن عمر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر ولانه مرصد للاستعمال بالسباح فلم
يجب فيه الزكاة كالهواويل وثياب القنية وما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي

يشتر كان فيه (أو) يخرج من
عدم بنت مخاض بمحضه (نفت
لبون) هنا (و) ما حسنه) أي
الخيران وياق (ولو وجد ابن
لبون) لغرم الخبر وياق (وقى
ست وثلاثين بنت لبون وفي ست
وأربعين حقوقي إحدى وستين
حذقة) وهي أهل من يجب في
الزكاة (ويجزئ نفسه ر) ما
(فوقها) عن بنت لبون أو حقة
أو حذقة (بلا جبران) لانه لم يرد
في التثنية (وقى ست وسبعين
بنتا لبون ووقى إحدى وتسعين
حقتان) أجمعا (وقى إحدى
وهمسرين ومائة ثلاث نقات
لبون) لحديث الجعاري عن أنس
فما كتبه له الصديق لما وجهه
الى ابن (و) يتعلق الواجب
بالنصاب (حتى الواحدة التي
تتغير بها الفرض) لانها من
النصاب (ولاشئ فيما بين
الفرضين) وسمى العقول والوقص
والشئ في الشئ المعجمة رفعت
النون لالتقاء الزكاة به فلو
كان له تسع ابل مخصوبة وأخذ
منها بعير أحد الحمل أدى عنه
خمس شاة لحديث أبي عبيد في
الاسوال عن يحيى بن الحكم
مرفوعا ان الأوقاص لاصدق فيها
ولانه مال ناقص عن نصاب
يتعلق به فرض مبتدأ فلم يتعلق
بالواجب كما لو نقص عن
النصاب الأول وعكسه زيادة
قال السرفه لانها وان كثرت
لا يتعلق بها فرض مبتدأ وفي
مسئلتها لكانت منتظرة لتعلق
بها الواجب فوقف على بلوغها
(ثم تنقصر) الفريضة اذا زادت
الابل على إحدى وعشرين ومائة

أربع بنات لبون وقماتة
وسبعين حقة وثلاث بنات لبون
وفي مائة وخمسين حقتان وبنتا
لبون وفي مائة وسبعين ثلاث
حقائق وبنت لبون (فأما الحقة)
الأبل (ما) أي عدها (ينبغي فيه
الفرضان كائنتين) فيها أربع
خمسينات وخمس أربعمينات
(أو أربعمائة) فيها ثلثان
خمسينات وخمس أربعمينات
(نيز) يخرج (بين الحقائق
وبين بنات لبون) لوجود
مقتضى كل من الفرضين الأول
يتم وباقى (ويصح) في إخراج
هن نحو أربعمائة (مكون
الشرط) أي النصف (من أحد
التوزيعين والشرط من النوع
الآخر) بأن يخرج منها أربع
حقائق وخمس بنات لبون ولا
يجزئ عن مائتين حقتان وبنتا
لبون ونصف للتشعب (وإن كان
أحدهما) أي التوزيع (ناقصا
لأنه من جبران) ولا يخرج كاملا
بأن كان المال مائتين وفيه أربع
بنات لبون وأربع حقائق
(تسعين الكامل) وهو الحقائق
لأن الجبران يدل ولا حاجة إليه
مع الأصل كالتميم مع التقدير
على الماء (ومع عدمهما) أي
التوزيع (أو عيها وهدم) كل
سن وجب (أو عيها كل سن)
أي ذات سن مقدر (وجب) في
أبل ولما أسفل كينيت ونوصفة
وجذعة (له) أي بدل إلى (ما)
أي سن (عليه) من أسفل ويخرج
مخرجها (أو) كان له أعلى كينيت
مخاض وبنتا لبون وخمس

صلى الله عليه وسلم قال لا راق في جمعا سواران من ذهب هل تطامنز كانهما كانت لكال أسيرك
إن سورك الله سوارين من ناز رواه أبو داود وفيه ضعف قاله أبو عبيد الله الرزدي وما صح من
قوله عليه الصلاة والسلام في الرق أربع أشهر لجواه أنها الدرهم المضروبة قاله أبو عبيد
لا يعلم هذا الاسم في الكلام المقول عند العرب الأعلى الدرهم المضروبة ذات النكة
الشارع من المسلمين وعلى تقدير الشك يكون مخصوصا بذكر نلو (لا) تسقط الزكاة عن أخذ
حلبا (فأما هنا) أي الزكاة بل تلتزمه (وإن كان الحلي ليس ليا فيه) النيم (فوليه عارته فان
فعل) أي أماره (فلأزكاة) فيه (والانقضاء) (ذكر جماعة) فاما الحلي الأحمر كطروق
الرجل وسواره وخاتم الذهب وحليته تركب الحيوان وليس الحلي كالحجر المروحي وقلادة
الكلاب وحليته إلزاب والمراة والمنطق والمكحلة والميل والمزج والمروحة والمسر فلولدنة
والسوط والمجمر والمعلقة والقنديل والآنية وحليته كتب العلم) بخلاف المصنف فيكره حليته
(و) حلية (المرافق) والمعلقة وما عدل كركل على المراتب فمال له) أي لا يملكه كركل (لنسه
أولا) أي أول حمل له (وأعد للصلاة على الصائفة) (أعد) قنينة أو أداخرا ونفقة أو احتياج
إليه أول بقصد شي فيه الزكاة) إن يقع نصابا لأنها انما سقطت في المباح المعد للاستعمال
لصرفه عن حصة التملك فيبقى ما عداه على مقتضى الأصل (ولأزكاة في الجوهر والقرآن وإن
كثرت قيمته أو كان في حلي) كسائر المروض (الأن يكون) الحلي (تجارة) فيقصد حقه) أي
مائه من جوهر ولؤلؤ وغيره ما (تسقط) أي ما يقصد من نقد (والتأليس كمروض) أي تجارة
فيها زكاة القيمة) كفي المروض ولا يجزئ إخراج زكاتها منها (على الجحد) وإن كانت الفلوس
(لا) حقة فلا) زكاة فيها كمروض النقد (والاعتبار في نصاب الكل) أي ما تقدم من مباح
تجب فيه ويجزئ (وزنه) لمعد ليس فيما دون خمس أوق صدفه (ال) الحلي (المباح) المعد
للتجارة ولو نقد لا اعتبار بقيمة نصاب كسائر أموال التجارة (فيقوم النقد) المعد للتجارة
(ينقد) أو أن أحط فليقره أو يقص من نصاب لأنه عرض) أي ما لا تجارة (وإن
انكسر الحلي وأمكن لنسه كاشقة ونحوه فهو كالصبي) إلا أن ينوي ترك لنسه (وإن
لم يمكن لنسه فإن لم تخضع في إصلاحه إلى سلك) وتجدد صفة ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه
كالصبي هذا قول الله صي وجرمه لمخفى شرجه ولم يدرك فيه إصلاح ولا غيره ما ذكره ابن
عبيد وجها فقال لم ينو كسره فزكاه قال في الفروع أنه مراد غيره وهذا إن عقبل أنه
يزكاه ولو نوى إصلاحه ويصح في المستوعب وجرمه للموقوف ولم يدرك فيه إصلاح ولا غيرها
قاله في الانصاف قال في الكافي والشرح المنتهى فإن انكسر الحلي كسر الانعقاد ليس
فيه زكاة الصبي إلا أن ينوي ترك لنسه (وإن كان كسر الانعقاد فف) الزكاة لأنه قد
كانت كسرة (وإن نوى كسره) أي الحلي (أول نويش) أي فيه (زكاة) كالقنينة (وإن احتاج إلى
تجدد صفة زكاة) إلى أن يجدد صفة كائنة أي يريد جعلها حليا (والاعتبار في الإخراج
من الحلي الحر بوزنه) ولو زادت قيمته لانهما أصبحت طاعة صفة محرمه يجب تلاقي شرعا
فلم تعتبر (وإن كان) الحلي (للتجارة) فلا اعتبار في الإخراج بقيمة لانهما تجارة (وإن احتاج
(صاحب الصناعة) وجبت زكاته لعدم استعماؤه وألدهما عروجه) كينيته (فلا اعتبار
في الإخراج) منه (بقيته) منه لو أخرج ربع عشره وزان نقد نصابه لانهما لقيمة شرعا على
الفقر والموت مجتمع (ما أخرج مشاعا) أجزاء ما أخرج الواجب (أو) أخرج (مصلحة وزنا
إما يقابل حوزته زيادة المستعجز) لانه أخرج قدر الواجب وزان وفيه (وإن زاد كسره)

ثانين أن استعمرنا أو عشرين
دوها ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وبلغت عنده وعنده
المذمة فأنها تقبل منه المذمة
ويطعمه الصدوق أي أخذ
الصدقة عشرين درهما وثانين
إلى آخره (فإن عدم ما) أي من
(عليه) أي الواجب من مال من
بأن وجبت عليه جذعة
فعدمها والحقة (انقل إلى
بابه) وهو ينشأ البون في
المثال (فإن عدمه) أي ما يليه
وهو ينشأ البون فيه (أيضا)
انقل إلى ثالث وهو ينشأ
المخاض فيخرجهما عن جذعة
مع عدمه ويخرج منها ثلاث
جسيران (بشرط كون ذلك)
الخرج مع جسران فأكثر في
ملكه الخبر (والا) يكن في
ملكه (تبيين الأصل) الواجب
فصله ويخرجه (والجسران
شأنان أو عشرين درهما) الخبر
(ويخرج في جسران) واحد
(و) في (فإن وثالثه نصف
درهم والنصف شياء) لقيام
الثالث مقام عشرة دراهم فإذا
اختار أخراجها عشرة جاز
وأكثرا جاز كقصة من جنسين
(ويستعين على ذلك مصغير
ومجنون) وسيف (أخراج أدون
بجسري) مراعاة لفظ المجبور
عليه (ولغيره) أي غير ولي من
ذكر (دفع من أهله) أن كان
النصاب ميبيا بلا أخذ جسران
لأن الشرع جعله وفق ما بين
العصمين وما بين العصمين أقل
منه فإذا دفع الساعي في مقابلته
جسرانا كان حيفا على الفقراء
ولما دفع من أسفل مع الجسران لأنه رخصه بالخيف عليه كإخراج أجود بخلافه

قریضه البقر والنعم ووجد
دونه المیزر واون وجد علی
فان احب دفعه متطوعا
والاحصل الواجب

فصل فی ذکاة القروهو
اسم جنس والبقره تنفع علی
الانثی الذکر وحتی لما ولد
علی انثی واحد من جنس
والبقرة المجمع والبقرة جماعة
الذرع من عاتها وهي مشتقة من
بقرت الشيء اذا شققته لانه یبقر
الأرض بالمحرث (وأقل نصاب
بقرة اهلیة أو وحشیة ثلاثون)
لحدیث معاذ امری رسول الله
صلی الله علیه وسلم بحین یبقر
الی ان لا یتخذ من البقریضا
حتى یبلغ ثلاثین (وفیه) ای
الثلاثین (تبع اوتبعه)
لحدیث معاذ (ولکل من حاکم
ای التبع والتبعه) (سنة) می
بذلک لانه یتبعه امه وهو جذع
البقر الذی استوی قرناه ومعاذی
قرنه اذ نهضنا (ویجری عن
تبع (من) وأولی (ویجب
واریعین) من بقر (مسنة)
لحدیث معاذ بن جبل وقیه
وامری ان یتخذ من کل ثلاثین
من البقر شیئا أو یبقره ومن
کل أربعین مسنة رواه الترمذی
وحسنه الترمذی وقال ابن عبد
البرحدیث ثابت منسل (ولما)
ای المسنة (مندان) سمیت
بذلک لانه یتبعه مسنة او یبقر
الشیء من غیره فی البقر غیر
هذین السنین (وتحرز فی)
من بقر (ألی منها) ای المسنة
(سا) عنها بالاولی (و) یجری
(من) عن مسنة لظاهره لغير
(ولا) یجری عن مسنة (تبعان) (فان زادته) (فی کل ثلاثین تبعه) (فی کل أربعین مسنة)

تحت الخلف وحائل) واحدتها حائل الخلیل (وتحرزك كالتحرز والتحرز ورأس الرخ
وشعره السکین والترکاش والکلالیسیس ونحو ذلک) لانه یأوی المنطقه منی فوجب
ان یأویها احکامها علی الجذیه بقره فیه فی لیساه ولا یسیر تابع والترکاش والکلالیسیس
ذکره الشیخ فی الذین قالوا فی الذکاة والقوس والتشایب والوقل وحلیه ماله وذلک یحتاج الیه
(و) کوب الخلیل وقال لا حد لسلح من ذلک (ولو اتخذ نفسه عدة نحو ان یسیر (و) هذه (مناطق)
وتحرزها (لا تظهر حوازه) ان یخرج من الماده (و) الاظهر (عدم) وجوب (ذکاة) لانه
حلی اعد لاستعمال مباح (و) الاظهر (جواز) ان یخرج من غیر مباح (ان لم یخرج من
الماده) حکم المرات (وتحرز حلیه مجهول) یبقر (ذهب) أوفضه لانه مرفوع یضی الی
کسر قلب الفقراء (ولو وقف علی مسجد ونحوه) کدره سور یا (قد) من ذهب أوفضه
لم یصح (وقفه) لانه لا یتنفع به مع مقامه (ویصر) ذلک لان من الأنس (وقال الموفق)
الشراح (هو) ای وقفه (غیرة المذنبه) به علی المسجد (فیکسرو به رقی من مملکت المسجد
وعارته) تمیض الکلام الکلمه حیث أمکن (ویصر غوبه وقف حاکم) ونحوه (یذهب
أوفضه) لانه مرفوع یضی الی الخلیل کسرها قلب الفقراء (وتحرز انثی) کسرها المنکران
(و) تحب (ذکاة) ذکاته ای نفسه أو شیء غیره لعموم سابق (وان استلک) التذقیما
مذنبه (فی یجتمع منه شی) بأرض علی النار (فهاستدامت ولا تأخیه لعدم الماد) الا
فانفذ فی ثلاثه ولاثه ویاوی علی عمر من هذا المیزر ثلاثه اذ اجمع ما فی مسجد دمشق وامره
به من الذبح فقیل لانه لا یصح منه شیء ذکره (ولا یباح من الفضة) الامامه لیساه الاصب
علی مقدم ین (ولا یجوز) کروخی لبس منسوج یذهب أوفضه او یجوز ما یجوزها وتقدم
(فی) باب (من المذنبه) مفصلا (و یباح) ای الذکر (من لذهب قبیعة السیف) لان عمر کان
له سیف فیه سبائل من ذهب وثمانین شیء کانی سقه مسبار من ذهب ذکرها ام
(و) کران غیل ان قبیعة سیف النبی صلی الله علیه وسلم فانه من قبل (وکافی البیع عن
الامام قال فعمل انما کان ذکاة فوضه وقد رواه الترمذی كذلك (و) یباح لکر من ذهب
ملاعت الیه ضروره کاف) بان أمکن التخاذل من فضة لان عمر لجن من أسه نقطه امه یوه
الکلاب فالتخاذل انما من فضة فانتب علیها فاره النبی صلی الله علیه وسلم فالتخاذل انما من ذهب
رواه ابو داود وغيره وصححه الحاکم والمحقق فی الذهب امه لا یصد باختلاف الفضة (و) یط
سن أو ساندیه) ما روی انه مر عن موسی بن طلحه وای جرة فضی وای افقه وای البندی
واسمه لیزید بن ثابت والمغیره بن عبد الله بنیه (و) ان سبها الذهب وهي ضروره فی ذبح
کأنف (و یباح) انما من الذهب والفضة (مخرج عادتین) یبسه کطوق وحتی لا یصد
و یصلح (وقر) فی (أذن) (عقد) بکراهیه (وهو) اللاد فواجب ویه تموی فی ذبح وای ذبح
حزروه ویدوا کر وماشیه ذکاة (و) کثر (ولوا ذلی) ای ذکاة لحر وای ذکاة وای ذکاة
ای ذکاة عری جمع حر وذل (فی مرلی) ای ذکاة لطله یتبع عن التذکاة قوله علیه السلام
والسلام (أجل) الذهب وخریر لاد من أمی وخرم علی ذکوره یوی یحتاجه فیما یجوز
والترکاش وحبوا طاهران لم یجوز لانه ینسبه کانه من الذهبه (و یباح) فی التذکاة (تجمل
فلوا) فانه حر ویه ذکاة (و یباح) حر ویرل علی البقره ونحوه (تأوی) ویرل
(ولو فی حی ولاث ذکاة) (لعمومها) سمی لکتابه بالذکاة (ای) یبقره ونحوه (ذکاة)
ای فی الخلی (بکراهیه) (تجمل) هیثمه من غیره ونحوه (تجمل) (ای) مال تجارة
(کانتم) فی الباب (ویصر) تبقر جل ناموا (أنسبه) (امره) برجل فی لباس وغیره)

(ولا) یجری عن مسنة (تبعان) (ذلک) (وفی ستین) من بقر (تبعان تم) ان زادت (فی کل ثلاثین تبعه) (فی کل أربعین مسنة)

كَلَامًا وَاحْتِجَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ الْقَسَامِ جَالٍ حَالٍ وَجَزَمَ جَاعَةً بِالْكَرَاهَةِ (وَيَجِبُ أَنْ كَانُوا) بِالْبَدَلِ عَنِ عِزِّ قَدِ اللِّسَانِ مَعَ أَمْنِ الْعَاقِبَةِ فَلَنْ يَحْجَرَ بِغَلْبِهِ كَثَرُ الْمُنْكَرَاتِ (وَتَقْدِمُ) فِي سِرِّ الْعَوْدَةِ أَنْ يَصِيرَ تَشْبِيهُ كُلِّ مِمَّا يَلَاخِرُ

حَجَّاجُ بَابُ زَكَاةِ عَرُوضِ التِّجَارَةِ

المرُوضُ جَمْعُ عَرَضٍ بِاسْتِثْنَاءِ الرِّاءِ وَهُوَ مَاعِدَا الْإِثْمَانِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْثِيَابِ وَبَعْضُهَا كَثَرَةُ الْمَالِ وَالْمَتَاعِ وَمَعْنَى عَرَضًا لَمْ يَمْرُضْ تَهَيُّزٌ وَلَوْ يَفْقِي وَيُقْبَلُ لَمْ يَمْرُضْ لِمَبَاعٍ وَبَشْرَى نَهْجَةً لِقَوْلِهِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ الْمَعْلُومُ عَلِيٌّ بِفِي إِصْلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمَرْضَى بَعْضُهُمْ مَالًا بِقِيَمَتِهِ زَمَانِيًا وَيُؤْتَى عَلَيْهِ فِي الْحَرِّ وَالْفَرَقُ عَنِ التَّجَارَةِ فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ وَهُوَ أَشْمَلُ لِلْحَوْلِ الْفَعْدِينَ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقْدِمُ لَكِنْ عَدَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنْهُ لَمْ يَصْرِفْ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ عَنْهُ تَقْدِيمُ أُمُورٍ إِلَى زَكَاةِ الْعَرُوضِ وَلِذَلِكَ قَالَ (وَهِيَ مَا يَدْبُرُ وَيَسْرُ وَالْأَجَلُ بِمَعْنَى غَيْرِ الْفَعْدِينَ غَالِبًا) فَلَا رَدَّانَ النَّقْدِ مِنْ قَدِّمٍ بَعْدَانٍ كَمَا أَنَّ لَمْ يَمْرُضْ غَيْرًا تَالِبًا (عَبَّ الزَّكَاةُ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ إِذَا بُلِغَتْ قِيَمَتُهَا نَصَابًا) فِي قَوْلِ الْجَاهِلِ وَادْعَا ابْنَ الْمُنْذَرِ جَمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ الْجَاهِلِيُّ وَاجْمَاعُ مُتَقَدِّمِ قَوْلِهِ تَمَاسِي وَفِي أُمُورِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ وَقَوْلُهُ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَاتُهَا لِمَا فِيهَا مِنْ التَّجَارَةِ أَهْمُ الْأَمْوَالِ فَكَانَ أَوَّلُهَا الدَّخُولُ وَلِغَلْبَةِ أَيْ ذَمِّهِ فَوَعَاوَهُ الْبَرْدُ قَوْلُهُ أَحَدٌ وَرَوَاهُ الْإِسْلَامُ عَنْ مَنْ طَرَفَيْنِ وَصَحَّ اسْتِدْخَالُهَا وَقَالَ لَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّعْثَيْنِ وَاحْتِجَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِهِ لِحَاسٍ بِكُمَا لِمَا فِيهِ لِمَهْلَةٍ أَذْنُ مَا كَانَتْ إِقَالُ مَالِي الْأَحْجَابِ وَأَدْمَقَالَ قَوْمُهُمَا وَأَذْنُ كَانَتْهَا رَوَاهُ أَحَدُ وَسَعِيدٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو يَكْرَبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ وَهَرَجَتْ وَرَوَاهُ مَالُ نَامُ فَوُجِئَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ كَالْمَسْأَلَةِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَفَوْتُ لَكُمْ مِنْ صَدَقَاتِ الْغَنِيِّ وَالرَّقِيقِ الرَّامِزِ زَكَاةُ الْعَيْنِ لَا لِقِيَمَتِهِ إِنْ خَرَجَ نَاحِصٌ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الدَّخُولِ وَقَالَ دَاوُدُ لَزَكَاةُ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ (وَيُؤْخَذُ) (الْوَجِيبُ مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْقِيَمَةِ (لَا تَمْلِكُ الْوُجُوبُ) رُبْعُ الْعَنْتَرِ وَمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ مَعَاوِضَهُ وَبَعَثَ الْحَوْلُ كَمَا تَقْدِمُ التَّشْبِيهُ عَلَيْهِ (وَالْوَجُوبُ) (لَا) يُؤْخَذُ (مِنْ الْعَرُوضِ) لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ فَخَرَجَ كَالْأَخْرَاجِ مِنْ غَيْرِ الْخِصِّ (وَالنَّصِيرُ) لِمَرْوُضٍ (لِلتَّجَارَةِ) لَا بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهَا (أَنْ يَمْلِكَهَا بِفَعْلِهِ) بِخِلَافِ الْأَرْتِ وَنَحْوِهِ وَمَا يَدْخُلُ نَهْرُ الْأَمَلِ مِنْ جِهَاتِ التَّجَارَةِ الثَّانِي الْمَتَّعُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (بَيْتُهُ) التَّجَارَةُ حَالُ التَّمَلُّكِ بِأَنْ يَقْصِدَ التَّكْسِبَ بِهَا) لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الْبَائِنَةَ وَالتَّجَارَةَ تَعْمَلُ فَوَجِبَ افْتِرَاقُ النَّصِيرِ كَثَرًا لِأَعْمَالِهِ لَا تَمْلِكُهَا لَوْ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ لَا تَقْصِرُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا الْبَائِنَةَ كَمَا يَكُونُ وَتَقْصِرُ النَّصِيرُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ لَمْ يَشَرْطُ أَكْمَلُ اعْتِبَارُهُ فِي جَمْعِهِ فَوَجِبَ كَالنَّصَابِ أَنْ يَفْصَلَ مِلْكُهُ إِنْهَا أَفْأَلُ (أَمَّا مَعَاوِضُهُ) (مَعْضَةٌ) أَيْ خَالِصَةٌ (كَالْبَيْعِ وَالْأَجْرِ وَالْمَطْعِ عَنْ الْمَالِ بِأَلِ الْأَخْرِافِ الشَّعْمَةِ وَالْهَبَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنُّوَابِ) أَيْ الْمَشْرُوطِ فِيهَا عَرُوضُ مَعْلُومٍ (أَوْ اسْتِزْمَانِيَّةٌ) بِأَقَالَةٍ وَأَعَارِضُ الْمَشْتَرَى بِأَنْ يَنْتَحِيهِ بَيْتُهُ تِجَارَةً (أَوْ) مَعَاوِضَةً (غَيْرَ مَعْضَةٍ) كَالنَّكَاحِ وَالْمَطْعِ وَالْمُصْلَحِ عَنْ دَمِ الْمَدِّ وَعَوْضُ الْخَلْعِ (أَوْ بِقِيَمَتِهِ مَعَاوِضَةً كَالْهَبِ الْمَطْلُوقَةِ) الَّتِي لَا يَشَرْطُ فِيهَا نَوَابِ (وَالْقِيَمَةُ وَالْوَصْفَةُ وَالْإِخْفَافُ وَالْإِحْطَابُ وَالْإِصْطِدَادُ) لِمَعْلُومٍ نَسْبِ بِمَعْمَرَةٍ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ أَنْ تُخْرَجَ الصَّدَقَةُ قِيَمَتُهُ لِمَا يَسْبَحُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي اسْتِزْمَانِيَّةٍ حَقِيرَةٍ وَخَبِيرٌ بِمَعْمَرٍ لَنْ قَالَ الْخَافِظُ عَمِلَ الْخَافِظُ اسْتِزْمَانِيَّةً (فَإِنْ) مَلِكًا بِهَا بَارِتَ) وَمِثْلُهُ عَوْدُهُ إِلَى بَلَدِهِ بِطَرَفِ الْحَوْلِ وَخُذْ مِنْ قِيَمَتِهِ لِقَوْلِهِ وَمَضَى حَوْلُ النَّصِيرِ فِي الْقَطْعَةِ لَمْ تَصِرْ لِلتَّجَارَةِ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ بِغَيْرِ فَعْلِهِ لِحَرِيِّ جَرِيِّ اسْتِزْمَانِيَّةٍ (أَوْ مِلْكُهَا)

مَلِكِيَّةٌ بِحَسَبِ الْحُكْمِ مِنْ مَعَادٍ وَفِيهِ فَأَمَّا فِي أَنْ يَنْتَحِيهِ كُلُّ ثَلَاثِينَ تَعَامِلُونَ كُلُّ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ مَعْنَى التَّسْتِينَ تَبْيِينُ وَمِنْ التَّسْبِينِ بِمَعْنَى وَتَبْيِينًا وَمِنْ الثَّانِيَيْنِ مُتَبَيْنٌ وَمِنْ التَّسْبِينِ ثَلَاثَةُ أَتْبَاعٍ وَمِنْ الْمَائَةِ مَعْضَةٌ وَتَبْيِينُ وَمِنْ الْعَشْرِ رَمَائَةٌ مَسْتَبِينَ وَتَبْيِينًا وَمِنْ الْعَشْرِ مِائَةٌ وَثَلَاثَةُ مِائَتَاتٍ أَوْ أَرْبَعَةٌ أَتْبَاعٌ قَالَ وَارْتَفَعَ رِسْوَالُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا تَأْخُذَ فِي مَا يَبِينُ ذَلِكَ سَعْدًا أَنْ يَبْلُغَ مِائَةً أَوْ جُذْعًا وَزَعَمَ أَنَّ الْأَوَاقِصَ لَا قَرْبَ بَعْضُهَا وَآوَاهُ أَحَدٌ (وَلَا) يَجُوزُ دُرٌّ فِي زَكَاةِ الْأَهْنَاءِ وَهُوَ الْبَيْعُ لَوْ رَدَّ النَّصِيرُ فِيهِ وَالنَّصِيرُ غَيْرُهُ لَمْ يَخْصِرْ مِنْهُ (وَالْأَلَا) (ابْنُ لِسُونٍ وَحَسَنِي وَخَلْعٌ) وَمَا فَوْقَهُ (عِنْدَ عَدَمِ بَيْتِ تَخَافُ) عَنْهَا وَتَقْدِمُ (وَالْأَلَا) إِذَا كَانَ لِلنَّصَابِ مِنْ أَهْلِ أَوْ بَشَرٍ أَوْ غَيْرِهِمْ كَذَلِكَ كَوْرًا لِأَنَّ الزَّكَاةَ مَوَاسِدًا فَلَا يَكْفِيهَا مِنْ غَيْرِهَا

فَفَصَلَ فِي زَكَاةِ الْفَنَمِ وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ مُؤَنَّثٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْ مَتَانٍ وَمَعْنَى (وَأَقْبَلُ نَصَابٌ قِيَمَةُ أَهْلِيَّةٍ أَوْ وَحْشَةٍ أَوْ بَعُورٍ) (أَجْمَاعًا) (الْأَهْلِيَّةُ) فَلَا تَقِيَمُ دُونَهَا (وَالْوَحْشَةُ) فِيهَا شَاءُ (أَجْمَاعًا) (الْأَهْلِيَّةُ) (وَفِي أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَمِائَةً شَاتَانِ) (أَجْمَاعًا) (وَفِي وَاحِدَةٍ وَمِائَتَيْنِ ثَلَاثَ) (شِيَاهُ) (إِلَى أَرْبَعِمِائَةٍ) شَاءُ (ثُمَّ تَسْتَقِرُّ) الْفَرِيقَةُ (وَاحِدَةً) عَنْ كُلِّ مِائَةٍ لِحَدِيثِ ابْنِ عَرَفٍ فِي كِتَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الصَّدَقَاتِ الَّذِي عَمِلَ بِأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ حَقٌّ وَفِي عَرُوضِ الْفَنَمِ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاتَانَةً

الى عشرين ومائة فاذا زاد منها فغلبها فان الى مائة من فاذا زادت واحدة فغلبها ٤٦٩ ثلاث شياء الى ثلاث مائة فاذا زادت بعد

بقوله (بغيره) التجارة (مقوى) التجارة لم يصر (جدة) فقد اشترط الثاني (الان يكون
اشترها بمرض جرة فلا يحتاج الى نسيه) التجارة بل كفه استصحب حكمها بان لا يوجها
للقينة (وان كان عند عرض التجارة فهو للقينة) بعض القينة وكسر هذا لاصلا فلا ينشأ
دون التجارة (ثم نواة التجارة بمصر جرة) لان القينة هي ان يصل في الدال به مجرد القينة
بالمقوى المسافر الاقامة ولا نسيه التجارة شرط لوجوب فيها فاذ تقوى القينة زالت نية التجارة
ففات شرط الوجوب بخلاف النسيه اذا تقوى عليها فان الشرط المودعون نية (الاحل ليس
اذا تقوى التجارة قصير لها مجردا نية لان التجارة اصل فيه) اي في الحظ فاذا ما لم يتصور قد رده
الى الاصل (وتقوم المرض) التي يجب الزكاة في حيا (عند) تمام (الحول) لاهل وقت الوجوب
(بالاحظ لاهل الزكاة وجوب من عين) اي ذهب (اورق) البالي المهرى الورق المرام
المضروب بغيره اربع له ثورق كونه ورق كفس وورق كلفه بقة كسنة (سواء كان
الاحظ لاهل الزكاة من تقدير المودع والاولى) لا يقع الاخذ (ألا) أي لو لم يغير نقد البلد
لان التقويم يحفظ اصل الزكاة فقوم (بالاحظ لم) وصوابه (تقويتها) أي المرض (بكل
منها) أي العين والورق (نصاوا) بقتنه (بواحدها) دون الآخر (ولا يغيرا) اشترت
(من عين) او ورق لا يقدروا لاجل روى عن عمر لان في تقويمها اشترت ما يلا
تقوم ما لا يقع من بلغت قيمته نصا بل هوام فقط قامت بها وان كان اشتراها فذهب وكذا
عكس (والغيره ينقصه) أي موقوفه (بعدمه) (تقويمه) اذا كان التقويم عند غلب المحول لان
الزكاة ما استقرت كالوالتف الصاب وارض (ولا) جرة (بزيادته) أي زيادة موقوفه به بعد
المحول بالنسيه لما قبل لتجده بعد المحول بل يستعمل في ذلك (الاقينة) فتقوم مسانعة لان
صناعة مرفعة الغناء لا قيمة لها (مكس) الزمير والمنازعة على التلوي وكل ذي صناعة محرمه
(ولا عبرة بقيمة) آتية ذهب (أولفته) تحريمها وكذا راجب ورج ورجام ومحمول (وروى
القصي) عبد الوهيد (بمنه) لان المهر القفل وقد انقطع لاستدامته (وان اشترى) وباع
(مرض) القينة (بمنها) من الاعيان امن المرض نية على حوله (أي حول الاول وفاة
لان الزكاة في الموضوعين تتعلق بالقيمة وهي الثمن وان كان يبيى حول نفسه على بعض
ولا يوضع التجارة للقلب والاستبدال بغيره وعرض للمولين بطلت زكاة التجارة وان لم يكن
التقدير لما لم يحوله من حين كلفته نصا بالامن حين اشتراه (ولنا) اشتراه أي عرض
التجارة (بمنها) من النسيه (بواحه) أي عرض التجارة (بمنها) أي النسيه (الان
على حوله) لاجل انهما في النسيه والواجب (وان اشترى) نصا بجهة التجارة نصا بجهة
لقينة (بني) على حوله لان النسيه مبدل كذا تقدم عليه زكاة التجارة فوجهه في الزكاة
نفس حكم السوم لظهوره (وانه) نصا بجهة التجارة (المحول) عليه (وسوم) ونيه
التجارة موجودان فقله زكاة (تقوم) زكاة (سوم) لان وضع التجارة في نسيه في
زكاة سبب زكاة السوم وهما انهما في النسيه مع بعضهما في نسيه (وان اشترى) نصا بجهة التجارة نصا بجهة
بالاحظ (ولسبب) حوب سوم وقت وجوب زكاة (تقوم) زكاة (سوم) نصا بجهة التجارة نصا بجهة
ما في درهم ثم صارت قيمته في نصف الحوبه في درهم زكاة (وانه) نصا بجهة التجارة نصا بجهة
بفقراء) من زكاة السوم (ان لم تبلغ قيمته) نصا بجهة التجارة نصا بجهة (سوم) قال في المبدع
بلا خلاف لو جوب سبب الزكاة في درهم فوجب زكاة درهم زكاة (وانه) نصا بجهة التجارة نصا بجهة
تقدر زكاة السوم عند تمام الحول (ولسبب) زكاة التجارة نصا بجهة التجارة (بها
استأنف) بها (حولا) من قطع انية لان حول النسيه انقطع قطع نسيه سودا مودع
ولا الماخض (ولا) تؤخذ (طروقة) (لأنه) عمل غالب (ولا) تؤخذ (كريم) وهي النسيه لشرفها (ولا) تؤخذ (أكولة) تقول

معدة يخرجها) أي المعدة
(و) يخرج (معدة) لا يخرج
المعدة (فان كان النصاب
نوعين) والخمس (سبعة كصافي)
الواحد حتى والآخر خمسة كانه
عياض هي ابل غلاذات
سنا من (وعراب) هي ابل جرد
لحس حسان الا لان كرمه (او)
كبر و جواميس او اذن وعصير
أرأهله وحشية من يروغهم
(أخذت القرصة من أحدها)
أي النوعين (هل قدر قسمة
المان) فإذا كان النوعان سواء
وقية الخارج من أحدهما اثنا
عشر وقية الخارج من أحدهما
خمس عشر أخرج من أحدهما
مقبة ثلاثة عشر ونصف وعلم
منه ضم الأفرع بعضها لبعض في
إيجاب زكاة (و) يجب (ف)
نصاب (كروا من أو نصاب
مجان ومسايل الزكاة) نصا
لخمس من أي النوعين شاء (بقدر
قيمة المان) أي الكرام والفقراء
أو لثمان زكاة زيل عدلين
المائة وأهل زكاة (ومن أخرج
عن نصاب) الزكوى (من
غيره مائة مائة في ماله) كن
عنده بقر خارج عنه من
الحيوان أو من أخرج عنه
من المزرع أو من الكس (جز) لأن
الخارج من جنس الواجب أشبه
ولو كان النوعان في ماله وأخرج
من أحدهما (ان لم تنقص قيمته) أي
لخارج (عن الواجب) قد النوع
الذي في ملكه فانه تنقص من تجزئ
(ويجزئ) الخارج (من أعدل
من أرض) عليه (من جنسه)
أي الأرض لأن قسمة الواجب

(للخيار) استصحب نية الخيار كالأعضاء عنه (ولو تحذف من الخيار قصير) الله بر (ثم
تخلل أو حكم اختيار) باستصهار البذل كالأرض (ولو شتر عرض نخارة بر من قنينة قدر
عليه بعبد) أو غيره (انقطع الحول) قدوة نية التجارة بخلاف ما لو أترده وهو واجب الأمر
ونحوه في نية التجارة وتقدم (وإذا أذن كل واحد من الذمير يكتفي صاحبه في أخراج
زكاته) أي الأذن (فأثر جاهل بالوجه الباقى) ضمن كل واحد منهما نصيب
صاحبه لانه انصرف حكمه ولا يلزم عليه زكاة) ولا ينزل حكمه العلم فيه وعدمه
سواء بدليل ما لو كنه في بيعه فباعه المولك أو اعتقه وقد سبق دفعه إلى فقير طرعا ولا
يجوز زال جوع عليه به حقيقة التفويت بفعل المخرج وهو هذا التعليل لما إذا أخرج كل منهما
زكاة نفسه في آن واحد وأما إذا سبق أحدهما بالخراج وجهل أو نسي فلما حصل ان أخرج
المخرج عن نفسه وقع الموقف بخلاف المخرج من غيره وأما الأصل في الفائض لئلا يغرب
الاضمان (وإذا أخرج أحدهما قبل الآخر لم ينس) (ضمن ذلك في) أي قل أي أخرج نائب
(نصيب) المخرج (الأول) أي الثاني من أخرج الأول (أول) (لم) لانه انزل بذلك بطريق
الحكم والزل كذلك لا يختلف بذلك كالأمانات (لا) بضم (ان أدي دينا بمدااة
موكه ولم يلم) بأداء موكه لانه غرة (و) لانه هنا يفتق التفويت بدليل انه (رجع للمولك
على أبا جنى عما قبض من الركب) ونظيره في مسئلة (زكاة) لو كان الفائض منهما السبي
والزكاة يده كان للمولك ما خذها منه مادامت بيده ولا يضمن وكيله شيئا لعدم التفويت (ولو
أذن غير شريكين كل واحد منهما) أذن (لا) خوف أخرج زكاته (له) كاشترى كين في
سبق) من التفصيل للسوا في النسي المتفق الضمان أو عدمه (ولا يجب) على لو كبل
(أخرج زكاة أولا) أي قل ان يخرج عن موكه بخلاف ما يجب من غيره قبل أن يخرج من
نفسه لانه ياد قديمة بخلاف الزكاة فتم ادالية كفتنا من غيره في دينه (بل يستحب) ان
يبدأ بأخراج زكاة أولا مسارعة للخروج وهذا المفضل بالضرورة مع عدم انذار الوالد في أن
أخرج زكاة واجب فوراً وقبل قول المولك انه خرج زكاة قبل دفع وكيله إلى السبي) انه
مؤقن في ادائها وجبت عليه (و) يقبل (قوله من دفع زكاة له) أي في السبي (ثم أي
انه كان أخرجها) فسل الدفع في السبي (وتؤخذ من السبي) في صورته (اركانت يده)
لتبين انها ليست بزكاة (فان تلمت) يده السبي (أو كان) السبي (فصلها إلى فقير أو كان)
أي إلى كمل في الصورة زكوى ووب (ل في شية) دفعه (له) أي إلى فقير (ولا رجوع
لانهما تلمت فتؤخذ من دفع زكاة) هاهنا عدم يمكن (ومر لزمه) زكاة قدم زكاة
لوجوبها أصل (سرع) (وقد قدم) بذكر موكه (لحديث) وعما في كبرى وقفا
جوه ذلك في الحج بدليل خاص (و) أي لمن وجبت عليه زكاة (الصدقة) فتؤخذ قبل أخراج
زكاة) لصدقة قبل قضاء غيره ان لم يخرج غيره

سجدة باب زكاة الفطر

هو اربعة دراهم قولك فطرا سم اطر واضفت الى فطرته بسبب وجوده فهو من
اضافة كذا الى شيء قيل فطرته لان لفظة الخلققة تعني فطرة الله التي فطر الناس
عليها وهدى بها الله فقهنا البذر والنس وهي بضم الغاء كلمة مولدة وقد زعم بعضهم انه
وزيادة (لا) تجزئ (القيمة) أي قيمة ما وجب في السنة أو غيرهما من حب وشعر لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا من الحب ما يحب والذيل

(لم يفضل غير صاع أقرع) بينهم اتسارهم وعدم المرجح لم يبق الا القرعة (ولا تحب) الفطرة (عن جابر) ذكره ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه من علماء الامصار انه لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة بجاهه السوائه ولانه لا يثبت له احكام الدنيا الا في الارث والوصية بشرط خروجه حيا (بل تحب) الفطرة من الجنين لفضل عثمان وعن أبي قتادة قال كان يهضم ان يعطوا زكاة الفطرة عن الصغير والكبير حتى عن الخيل في بطن أمه روى ابو بكر في الشافي (ومن تدرع بمؤمنه مسلم شهر رمضان كذمت فطرته) نص عليه في رواية أبي داود وغيره لمصوم قوله عليه الصلاة والسلام ادوا صدقة الفطر عن ثمنون وروى ابو بكر باسناده عن علي قال زكاة الفطرة على من جرت عليه نفقته وهذا من ماله ونفق عليه ثوبا فان تبرع بمؤنه بعض رمضان ولو آخره لم يزمه اظاهر النص (لان ما في جماعة) فلا يلزمهم فطرة لعدم امانة أحدهم له جميع الشهر (ولذا كان فريق واحد من شركاء فطهم صاع واحد حسب ما لم يكن فيه كنفقته (أو به ضمير) وبضمه فريق عليه وعلى سيد مصاع حسب الحرية والوقف (أو) كان (تريب أو) عتيق (لزم نفقته اثنين) كوله أو أخوه أو معتقه أو ابني معتقه ما كان كثير فطرته عليهم كنفقته لكن لو كان أب وأم أو جد أو قريب الأب كالتفقة (أو اخفت القافة واحد ابنتين أو أكثر) على ما في بيانه في القيط (فطهم صاع واحد) لان الشارع اعمأ وأوجب على الواحد صاعا فجزأ الظاهر انفسه وكالتفقة وما عطاها به (ولا تدخل الفطرة في المأهاة فين يصفه) لانها حق لله كالصلاة والمأهاة معاونة كسب كسب (فان كان يوم العيد يوفى العبد الملتحق بنفسه مثلا اعتبارا بفضل عن قوته نصف صاع) فان عجز عنه لم يلزم سيده سوى نصف الصاع كالعجز عن مكاتبها (وان كانت فرة السيد) يوم العيد (لزم العبد) انصافا نصف صاع ولو لم يملك غيره لان مؤنته على غيره (ومن عجز منهم) أي الشراكا في قن أو من وراث قريب أو عتيق أو من الحق بمسوله (عما) وجب (عليه) من الفطرة المشتركة (لزم يلزم الآخر سوى قطعه كمن لم يملك) فلا يلزم المسلم قط الذي (وان عجز زوج المرأة عن فطرتها فاهي عليها ان كانت حرة وعلى سيدها ان كانت أمة) لان الزوج كالمعوم (ولا يرجع) الزوجه (المردوة) لا (السيدة) أي الفطرة (على الزوج اذا أيسر) لانها لم تكن وجبت عليه قبل امدام اهليته لتصل والمواصلة (ومن لم يعبأ بآب أو مثال أو مقصوب أو محبوس كاسير فعليه فطرة) للمعوم ولو جوب نفقته بدليل رجوعه من رد الآبق بنفقته على سيده ولا فرق بين ان يرجو رجعت أو يأس منها ولا يلزمها خراجها حتى يعود اليه زاد بعضهم أو يعلم مكان الآبق قاله في المبدع (الان ينزل) السيد (في حياته) أي الآبق ونحوه (فتنقط) فطرته نص عليه في روايه صالح لانه لا يصل بمقاوم الاصل برأية الذمة والظاهر مرونه وكان لفقته ولا يواضعه من كفاية لم يعجزه (فان علم) سيده (حياته بعد ذلك) أخرج (باعتض) لانه بان له وجوده حسب الوجوب في الماضي فوجب الاخراج كالأغنياء بانت سلامته (ولا يلزم الزوج فطرة) زوجة (ناشر وقت الوجوب) أي وجوب زكاة الفطر (ولو) كانت (حامله) لان النفقة للحمل ولا تلزم فطرته (ولا) يلزم الزوج (باعتض فطرة) (من لانزله) نفقته كغير المخول به الا ان لم يملك (إلى) أي قبل التسليم أي أولها (والصغير ذاق لا يحسن الاستمتاع بها) أي بنت دون سبع لان الفطرة تابعة للنفقة كانتقدم (ولزمه فطرة مريضة ونحوها لا يحتاج إلى نفقة) لان عدم احتسابها للنفقة لا ينقل في المتنتهي لما يخلف ما قبل (ومن لم يخرجه فطرته) كالزوجه (فاخرج عن نفسه بمفراته) أي أذن من وجبت عليه (أخرج) أخرج (كأن يخرج باذنه) لانه أخرج هر نفسه فاجزأه من وجبت عليه (لان الغير معمل) لكونها طاهرة (لا اصل) وان كان مخاطبا

(فان اتفق حوله اتملها) بالسوية فتاة لا تسواها في المال (هتدعاه) حوله (هما) لانفاقه (وان اختلفا) أي حوله (ما) (فصل كل) منهما نصف فتاة (هتدعاه حوله) لان اختلاف الحول لا يمنع حقيقة الخلط فلا يرفع المقصود منها فيما بعد الحول الأول فلامنى لامتناع حكمها فيه (الان أخرجها) أي الزكاة (الأول) أي الذي تم حوله أولا (من المال) المختلط وهو المأهاتون (فلزم الثاني) ثمانية جزأ من مائة (وتعفو خسين جزأ من المائة) لان حوله قد تم على نصفه من شاة ونصف شاة تبسط انصافا تمكن مائة وتسعة وخمسين فيها شاة عليه منها بقدره ما فيها وهو أربعون شاة مبسطة انصافا والباقي زكاة ماله أولا (ثم) كلها تم حوله أحد هاتين من زكاة المبيع بقدر ماله كنه أي المال المختلط (وان ثبت) حكم الأفراد (لاحدهما) أي المختلطين (معه) أي دون خيطه (بان ملكا نصيبين) ثمانية شاة كل واحد أربعين (لخلطاهما) أي النصيبين (ثم باع أحدهما نصيبه) منها وهو أربعون شاة (أجنبيا) أي غير خيطه (فأذا حول من لم يسع لم يزد زكاة انفسراد شاة) لأنقراده عن خيطه في بعض لحول (فأذا تم حول المشتري) لاستداما الخلطة (لم يزد زكاة خيطه نصف شاة) لانه خلط في جميع الحول (الان أخرج) خيطه (الأول) الذي لم يسع (الثاني) الزاجسة عليه (من

من شاة) لان حوله اذ اتم على نفسه ومن شاة في اشارة عليه منها بقدر ما فيها ٤٧٥ وهو اربعون والباقي اخرج شركه زكاة

(ثم كل مات حول احدهما) اي
الخططين (منه من زكاة الجميع)
اي اشارة الواحدة في مال الخططة
كله (بقدر ملكه فيه) اي مال
الخططة (وبشئ ايضا حكم
الانفراد لاسيما) اي الخططين
(يعطى من له دون نصيب)
كثلاثين شاة (منها بالاربعة
الحول) فباتك النصاب عليه
شاة الحول والاول رب الثلاثين
عليه ثلاثة اشباع شاة اتم حول
الخططة ومن له بيت له حكم الانفراد
اذ لا ينقله حول قبل الخططة
لنقص نصيبه (ومن بينهما ما تون
شاة خططة) لكل واحد اربعون
(فباع احدهما نصيبه) كله
بنصيب الآخر اربعة (او باع
دونه) اي نصيبه (بنصيب
الآخر) كله (او دونه واستأما
الخططة لم ينقطع حولها) ولا
خططتها لما برأ انساب النصاب
بجسه لانه طم الحول فلا تنقطع
انقطه (وعليه) اذ اتم الحول
(زكاة الخططة) بخلاف ما لو
فرداها ثم باها ثم اختلطوا
كان له كل منفردا فاختلط
وتباها فباع سما له حول الاول
زكاة فانفردا قبله لانه اصل
(ومن ملك نصيبا دون حول ثم
باع نصيبه) او فتر (واكثر
مشاء) غير رار (او اعلم على
بعضه) اي النصاب (وباعه)
اي بعض القسم عليه (فخططا
او باعه) منفردا ثم اختلط
انقطع الحول) بالبيع في المبيع
والنصيب له لنفسه (ومن ملك
نصيبين) كمنافين من غنم (ثم
باع احدهما) اي النصابين

هو (ولو لم يخرج من ثلثه فطرة غيره موقرة) كالزوج القادر اذ لم يخرج فطرة زوجته
(لم ياتم الغنم) الذي هو الزوجة في المثال (ثم) لعدم خطتها بها (وله) اي غير الذي جبت
فطرة على غيره (ومثله بالخراج) يفتقه قلت وظاهره ولو ولد له فطرا لباها بالملك لا نفقة
(ولو اخرج العبد) فطرته (بشر اذ سيد لم يخرجته) لانه تصرف في دل سده بموافقه (وان
اخرج) من بيعه بعهده (عن انازيمه فطرته) كاجني (بانه اجزا) اخرجته منه (والاملا) قل
الاجري هذا قول فقهاء المسلمين (ولا يمنع الا من وجوب الفطرة الا ان يكون مغالبا له) لذا كدها
بدليل وجوبها على الفقير ونحوها لكل مسلم قدر على اخراجها لغيره بحري النفقة بخلاف
زكاة مال فانها تجب للمساكين من ثروتهم والنفقة تجب على العتق وهو غير مؤثر فيه فان
كان مغالبا منه وجوب الوجب اذ ما عندنا طائفة وثنا كدهه يحكمه حق ادى لا ينقطع
بالاعراض من لا يقتل عنده (وتجب) زكاة الفطر (غروب شمس ليلة) عيد (الفطر)
اقول ابن عباس فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطرة طهرة للعامة من الغزوم
والفتنة وطهرة للمساكين رواه ابو داود والبيهقي وقال على شرط البخاري فاضاف الصدقة الى
الفطرة فكانت واجبة لان الاضحية تنقض الاختصاص واول فطر يقع من جميع رمضان
تجسب الشمس من ليلة الفطر (فان اسلم بذلك) اي بعد الغروب (او تزوج) امرأته
(او ولده له) بعده (او لم يبعده) بعده (او كان ميسرا وقت الوجب ثم اسر بعده فلا
فطر) عليه لم يمسد موجود سبب الوجب (وان وجد ذلك) بان اسلم او تزوج او ولده ولما
ملكه عبد او اسر (فيل غروب وسبيت) الفطرة حولها ليس بالاعتبار بحال الوجب
(وان مات قبل الغروب) هو الزوجة وحته او رقيقه او غريمه وشهو (او اسرا او بان الزوجة او
أعتق العبد وشهو) كمولاه ووجه (المحب) الفطرة لما تقدم (ولا ينقطع) الفطرة (بعد
وجوبه بكونه لا غيره) كالتزويج وتوثق عبدا وبوجه استرقاها وذكره اجماعا على
عق عبيد (ويجوز تقديره) اي فطره (قبل التيسير او يومين) من عليه اقول ابن عمر كانوا
يعطون قس التيسير يوم او يومين رواه البخاري (فقط) فلا تجزئ قبلها اكثر من يومين لغوث
الغنم بالامور به في قوله عليه الصلاة والسلام اغنومهم من العلب هذا اليوم رواه الدارقطني
من رواية شريك وقوله كلام من حديث ابن عمر في لافز كاه الملب (واخر وقت غروب
الشمس يوم الفطر) لما تقدم من قوله عليه نسخة الاسلام اغنومهم من العلب هذا اليوم
(فان اخر عنه) اي عن يوم فطر (ثم) تاحيره الواجب عن وقتها المتأخر (وعليه
اغنياء) انهم لا يداقوا سنة بروج لوقت كالملا (وافضل) اخرجها (اي الفطرة يوم
الدينار) مثلا (وتدبرها) في موضع نفسه فيه تعبد الله عليه لانه لا فوا صلاة شرب ان
تؤتي قسلا خروج ادمس انما صلاة في حديث ابن عمر وذلك لوجه الاضاح ان يخرج له
خرج ان ادمس (ويجوز اخرجها) (في شاة) اذ في يوم التيسير للحصول على غنمة موره
اي اكرامه لخاصة ادمس لانه يخرج قس اخر وجع لانه في (ومن وجبت عليه فطرة غيره)
من زوجة وعبد وغريم (اخرجها) مكان نفسه ع فطرته ثم طهرة له بخلاف زكاة المسكين
(وباقى) في الباب بعده
فصل في واجبه في اي فطرة (صاع عراق) لانه الذي اخرج في عهده صلى الله عليه
وسلم وهو رقم المد صاع صاع انتهى على مثله وسلم وهو ربع حفة يكفي رجل معتد
القدمه وكميته كفايا صاع فقير في ايام العيد تهني وهو نصف كاتق (من البر اومش
مكنه من ثمر او زبيب) قد في المبيع اجماعا (ولو) كان اقمر وزبيب (منزوحا) اجماعا

(مشاء) بان باع نصف اثنين (قبل الحول بئته) اي البائع (حكم الانفراد) لان لم يكن خطيطا قبل البيع (وعليه اتم حوله زكاة

لعموم الخبر (أو الشيعي) ذكر في المبدع إجماعاً (وكذا الاقط) وباقى بيانه (ولو لم يكن) الاقط (فوقه) (لو) (لم تقدم الاربعه) أي التمر واليبيب والبر والشعير لحديث أبي سعيد الخدري قال كنت أخرج زكاة الفطر إذ كان في زيارته رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أصاعاً من شعير أصاعاً من تمر أصاعاً من زبيب أصاعاً من أقط متفق عليه (أو) صاعاً (من) جميع من ذلك أي من التمر واليبيب والبر والشعير والاقط فإذا جاع منها صاعاً وأخرجه آخره كالأول كان خالصاً من أحدها (ولو لم يكن المخرج قولناه) أي المخرج كالتمر يصرفه ليس فريضة بالبر واليبيب يخرج من غير شعير (ولا عبرة بوزن وغيره) مما يخرج من شعير (أو) صاعاً لان الصاع مكاناً لا بطناً كما تقدم (فأذا بلغ) المخرج من غير البر (صاعاً بالبر) بان اخذ ما بيع صاعاً من جيد البر وأخرج به من غير صاعاً (أجزاء) لأنه أخرج الواجب عليه (وإن بلغ) المخرج (الوزن) أي وزن الصاع ثلثت كالشعير (ويحتاج في التثقيب فيز يدعى (الوزن) أي وزن الصاع شيئاً من (أي) التثقيب (قد بلغ صاعاً) كيلاً (للبسط الفرض يبين) فخرج من العهدة (ولا يخرج من صاع من بر) لما تقدم من حديث أبي سعيد وأما رواه أحمد وغيره من حديث الحسن عن ابن عباس نصف صاع من بر فدية معقل لأن الحسن لم يجمع منه قاله ابن معين وابن المديني (ويخرج صاع دقيق وسويق ولو مع وجود الحب) نص عليه واحتج بزيادة تفرجه ابن عيينة من حديث أبي سعيد أصاعاً من دقيق قبل لبن عيينة أن أحداً لا يذكر فيه كالباب له وفيه وأما القار فقل قال المحدث أبو علي الأجزاء لا تفي مؤنة كثير نزع حبه (والسويق بر أو شعير محصيه) وعبارته المبدع يعني (ثم يطن صاعاً دقيق) يعتبر (بوزن حبه) نص عليه لتفرق الأجزاء بالطن وكذلك السويق (ويخرج) دقيق (بالتخل) كجمع بلا تثنية (والاقط لبن حامد يصفى بالمصل) أي سبب المصل الذي يسيل منه (يدمل) من اللبن المنضج) وقيل من لبن الأبل خاصة (ولا يخرج من هذه الاصناف الخمسة مع قدرته على تحصيله) كالبريس والمصل والجبن للأخبار المتقدمة (ولا) أخرج (القمي) لأن ذلك غير المنصوص عليه وكأنه قد تم في زكاة الأموال (فإن عدم المنصوص عليه) من الاصناف الخمسة (أخرج ما يقوم مقامه من حب وغيره) فتذا كان مكياً كالقرفة والذخن والمباش وغيره) كاللوز والبن والتوت والباقس لأن ذلك أشبه بالمنصوص عليه فكان أولى (ولا يخرج من أخرج حب معيب كسوس ومبلون وتدم تغير طعمه وغيره) لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولأن السوس يأكل جوفه والبلى ينمحه فخرج لصاعه من حب هو الواجب شرعاً (ولا يخرج) لأنه خرج عن الكل والأخاؤه شبه ما أخرج القمي وقال ابن عسقلان يخرج (فإن خا ط المخرج) الجيد (مألا يخرج ويكثر لم يخرج) ذلك لما تقدم (واتفر) الذي لا يخرج (زاد) قدر ما يكون الصافي صاعاً) لأنه ليس عينا لقله مثقته تثنية (وأحب) الإمام (أحمد بن حنبل) (الطعام) وحكاه عن ابن سيرين ليكون أكل (وأفضل مخرج تمر) فعمل ابن عمر رواه البخاري وقال له أبو جحزان أنه قد نأى وسع والبر أفضل فقل إن أجمعي سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه رواه أحمد واحتج بولاه قوت وحلاوة وأقرب تناول وأقل كلمة (ثم زبيب) لأنه معق التمر فيما تقدم (ثم بر) لأنه أنفع في الاقتيات وأبلغ في دفع حاجة الفقير (ثم أنفع للفقير) ثم شعير ثم دقيق بر ثم دقيق شعير ثم سويقهما (أي سويق البر ثم الشعير) ثم أقط ويجوز أن يدعى الجماعة من الفقراء وغيرهم (ما يلزم الواحد) من قطر ما وز كمال قال في الشرح والمبدع لتصل فيه تسلياً فأذا أعطى من كل صنف ثلاثة حاز لأنه دفع الصدقة إلى مسفقه (لكن الأفضل أن لا ينقصه) أي كل واحد من الآخرين (عن مذهبنا) ونصف صاع من غيره) يحصل أغناؤه شيئاً من أي الجنس لأنها نقصت وأصلها الجميع مما (ومن له ستون شاة كل عشر منهن)

أشادة (على صاحب الستين) شاة
(نصفها على خلطها) على كل
خلط سلس بنسبته مال وياقي
إذا كان بينهما مضافه قسري
كان بعض مال الانسان مختلطا
وباقه منفردا ومختلطا مع آخر
صاره كله كالمختلط ان لم يخال
المختلطة نصبا (وان كانت)

في ذلك اليوم المأموره كما تقدم (ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم الجماعة) نفس عليه فأنها
صدقة الغير ممن في زهرها لواءة (أو لغيره) فطرة زكاة من نفسه إلى من أخذها
منه) لا يرد بسبب مجرد أشبهه لو عادت إليه عبرت (ذلك بكن حيلة) كان شرط عليه عند
الإعطائه أن يردّها إليه عن نفسه (وكذا الأمام أو نائبه إذا حصلنا) أي الفطرة وزكاتها
(عند قسمها ردها) أي جاز الأمام أن يردّها (إلى من أخذها منه وقد تقدم بعض ذلك)
وتوضيحه (وكان عطاه يعطى عن أبيه بصدقة الفطر حتى مات وهو تبرع استغنىه) الأمام
(أحد) وجهها ما تقدم على

باب إخراج الزكاة وما يتعلق به من حكم التمل والتسجيل ونحوه

التقون (كل عشر منها) مختلطا
(مع عشر لا خروفي) أي صاحب
الستين (شاة) الملكة نصبا (ولا
شئ على خلطها) (لمدملك كل
واحد منهم نصبا ولا أثر خلطه
فيما دون نصاب
فوقصل ولا أثر لثقة مان)
زكوى (أما) (واحد عشر
ساعة) بثمان بينهما (تفصير)
نصا لجعل الثقة في الدين
كالثقة في المكين لأنه لما أثر
اجتماع مال الجماعة حال الخلطة
في مرفق الإنسان ومقاصده على
أن لم يوجد المنة فمصره كمال
واحد وسبب إثبات الفرق
الفحش في المال أو لحدوث
يحصله كالمحتاج أحد بقوله
على أنه عليه ولم يجمع بين
شرف ولا يفرق بين مجتمع خشية
سنة فهو من كل ما يخرج زكاته
ببلده فيعطى الواجب بذلك
بندقات جمع أو فرق خشية
لمدقة لم يفرق فإن كان بينهما
دون سنة أو كانت الثقة في
غير سنة ثم تفرجها (فكل
من) أي (غيره) (فمنها) أي
الحال المتدعة (حكم بنفسه
فعل من له أو لم يعمل متاعده
أرهبون شاة في كل محل) من
تلك الحال (شاة) (بدها) أي

(لا يجوز لتفسيره) أي تفسير إخراج زكاة ذلك (عن وقت وجوبه مع ما كانه نصبا أو نحو
على العود كغيره ملق وكفارة) لقوله تعالى وأتواحقه يوم حصا. والرد أن زكاة والأثر
الطابق لقوله دليل أن المؤخر يستحق العقاب ولو جاز في تفسيره كان ما في غاية وهو مناف
الوجوب وأما في غيرها ولا دليل عليه بل روي بعض النسخ موطأ المأمورة أو تلفه بل
فتعذر والغیر بذلك فاختل المقصود من شرعها وأنها بقدر يطلب البهي فكما يطلب
الله تعالى كمين منصوص وفي المتي والشرع لم يكن الأمر لقوله ولقنا به هنا ولا نهاه
تكرار في غير تأخيرها إلى دخول وقت مثلها كالصلاة (ويقال) حكمها بالملق والكتفة
في الأعت (الأذن بخلاف) من وجبت عليه زكاة (شرف) يجوز له تأخيرها عن عليه
لحدوث الضرر (كزجرع ساع) عليه إذا أخرجه هو بنفسه مع غيره البهي (أو غيره)
على نفسه أو ما له ونحوه) بل في ذلك من الضرر واداء زكوة من الأجل ذلك فهي
أولى (أو كان) المالك (مصر محتمل) لأنه فتن كذبته بوجوه (نفس عليه
(وتؤخذ منه) زكاة (عديله) أي مضي زكاة الأرض (أو غيرها) أي زكاة (يعني
من حاجته أشد) من غيره (أو يعطى) (بغيره أو حر) تقيه يعقوب فمن حذته أشد
وفيده جماعة غير من التبرع لها فهو لم يصبر ترك واجب استدوب وقد مر كلام جمعة
المنع قال في المدع وينبغي أن يقاسمها في المصلحة ضرر الحاضر (أو) أي ويجوز تأخير
الزكاة (لتعذر إخراجها من اليد البقية) بل (بغيرها) كأنه من انصرف فيه لمد
الامكان إذن (ولو قدر على إخراج من غيره) أي غير المالك الذي يدر يلزمه من أصل آخر
زكاة المال منه يجوز إخراج من غيره خاصة فلا تعقب فيه (وتقدم ذلك) في كتاب
الزكاة (أو) أي ويجوز تأخيرها (منه شقيق أو غيبة) (مدام غيبه خوف وجوعه) عليه
بها للضرر (وكذا لمدام رأى أشد) أي تأخير زكاة (عند غيرها) مددته ونحوه
كجماعة أخرج أحد بقول عمر (وربما) مدد حركتكم (وجوب) أي زكاة (مددته
ومثله يجوز كترتيب غيره) لمد أو شاة بسبب غيبة) يجب (بني عليه) وجوب زكاة
(عرف ذلك) أي وجوبه يرجع عن أخذه (بما يحكي بغيره مدد دور في عائلته) و
لمجد وجوبه لزمه (فأما) أي جاز أو وجوبه أن عرف (وأن مدد وجوبه
كسر) (اجتماعا لا مكدب) مدد ورسوله واجب مدد (ولو غيرها) مدد وجوب الزكاة
على الإطلاق وأما إن جده في مد خص بنحوه فأن كان جها عليه قد دبت ولا دز كمال
الصغير والجنون وعروض التجار وزكاة مدد حاصل مدد الأبروا شاة غير والحر

المحال (ولأنه على من يجمع له نصاب كل واحد منها) أي الحساب المتباعدة (غير خيل) لأهلها نصابها (فإن كان له) أي

السنة ثمان وصف) ثمان
(و) (كل خلط نصف ثمان)
فإن لم يكن له خلط مع أهلها في
نصاب فلا شيء عليه (ولا تؤثر
الخلطة في غير نصابه) نصاب
أخبر لا يمكن حمله على غير النصفة
لأن الزكاة تقبل بحسبها ثمان
وتكثر أخرى لما فيها من الوصف
فتؤثر نعمًا ثمان وضرا أخرى
وسائر الأموال لا وصف فيها فلو
أثرت لا أثر ضرر أصحنا برب
المال (و) يورد (الساع) يجبي
الزكاة (أخذ) وأحب في مال
خلطة (من مال أي الخلطين
شاه مع حاجة) بأن تكون
الفرصة عينًا واحدة (و) مع
(علمها) أي الحاجة نصًا بأن
أمكن أخذ زكاة كل واحد من
ماله بلا تنقيص لحديثهما كان
من خلطين فانه ما يترجمان
بالسوية أي إذا أخذ السامي من
مال أحدهما وجع على ليطه
بنسبة ماله ولأن المالين صارا كال
واحد في وجوب الزكاة فكانا
في أخذها (ولو) كان اختراع
الزكاة (بعدد في خلطة
أحيان مع بقاء النصيبين وقد
وجبت الزكاة) فله الأخذ من
مال أبيهما شاء لسبق الوصوب
التمتع وتطهره ليس له أن يأخذ
من مال أحدهما ما على الآخر
بعد انفراد في خلطة أو صاف
(ومن لازكاة عليه كذا)
ومكاتب ومدن مستغرق (لا أثر
لخلطته في جواز الأخذ) أي أخذ
صاع الزكاة من مال نحو الذي
لأن خلطته لا تؤثر في ضم أحد
المالين إلى الآخر فاقسم الفردين
(و) يرجع) حليط من أهلها (ما حوز منه) زكاة جميع ما حوز على خلطه

والزكاة من المحبوب والشار لا به مختلف فيه ولم ينسبه على ذلك العلم به بما أتى (وأحذ)
الزكاة (منه) ثمان وجبت عليه قبل كفره لكونه لا يقطع كالأدب (وأستب ثلاثة أيام
وجوبا) كفره من المرتدين (فلم يبت) بأن يقرب وجوبها مع الإنسان بالشهادتين (قتل
كفرًا وجوبا) لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
ويقولوا الصلاة يؤثرون الزكاة وقال أبو بكر الصديق لأكثر من مفرق بين الصلاة والزكاة
متفق عليهم (ومن منعها) أي الزكاة (بخلافها) أو (أنا أخذت منه) فمروا كدين الأدب وكما
يؤخذ منه الحشر ولا إمام عليه به فهو كالحراج بخلاف الاستنابة في الحج والتكفير بالمال
وظاهر أنه لا يجبس حتى يؤدي لعدم الثقة في العبادة من المجتمع (وعزوه إمام عدل فيها) أي
في الزكاة نصها مواضعها وظاهره أن لم يكن عدلًا في غيرها (أو) عززه (عالم زكاة) لقيامه
مقام الإمام فيها وانما عزله لتركه لأوجب وهي مصيبة لأحاديثها وكفارة (مالي يكن) مانع
الزكاة بخلافه (و) (حامل) يهرج ذلك فلا يزاد معذور (وإن فعله) أي منع الزكاة
لأنه لا يكون إمام غير عدل فيها لضعفها ومواضعها لم يعز (لأنه) عما اعتقد ذلك عند رافق التأخير
(وإن غيب) من وجبت عليه الزكاة (ماله أو كفته) أي غلبه (وأمكن أحدها) بأن كان في
قبضة الإمام (أخذت) الزكاة (منه) غير زكاة) عليها لأن الصديق مع الصلابة لما منته
العرب الزكاة بل قل أنه أخذ منهم زكاة عليه لأنه لا يزداد على أخذ الحق من الظالم كسائر
المعروف وأما حديث يوزن حكمه عن أبيه عن حده فروفا في كل أدب مانع في كل أدب
أبنة لكون لا يفرق بل عن حسابها من أعطاهم أو غير أقله: جها من منعها ما أخذوها وظن
أنه عزه من عزها وبنا ليجل لآل محمد من أثري رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال شطرها
له وهو ثابت الجيز وقد وثقه الأكثر لحجوا به أنه كان في يد الإمام حيث كانت العقوبات
بالمال ثم نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام حديث الصديق ومن سئل فوف ذلك فلا يعطه
ولأن منع الزكاة في صلاة الصديق مع زكاة الصلابة لم ينقل عن أحد منهم أخذ زكاة ولا
قرينه (وإن يمكن أخذها) أي الزكاة (لغيبه) أرغبه (أعتب ثلاثة أيام وجوبا) لأن
الزكاة من مبادئ الإسلام فيستتاب ما تركه لآلة (فارتاب) (أخرج) كف عنه (والأ)
أي وإن لم يفرج (قتل) لأنه متفق الصلابة على قتال مانعها (حدا) لا كمر القول عبد الله بن
شقيق كان أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يروى شيئا من الأعراس تركه كفرًا إلا
الصلاة رواه ابنه زكي وأحمد عن ابن مسعود ومانع الزكاة عمل رواه الأثر من معناه
انتقل طهره من كفره دون حقيقته (أخذ من تركته) من غير زيادة لأن القتل لا يقطع
حق الأدب فكانت الزكاة (وإن لم يمكن أخذها) أي الزكاة من مانعها (الابتال وجب على
الإمام قتاله إن وضعها وضعا) لأنه في الصديق مع الصلابة على قتله لمانع الزكاة وقال والله
لومنعوني هذا قولي لفظ عقلا كقوله يؤذي السرور الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها
متفق عليه وإن لم يضعها مواضعها لم يبق له الاستحالة من منعها بإيها لا انعقاد ذلك عند رافق
(كفر) مانع الزكاة تهاونا أو بخلافه (يقوله) أي لا إمام لما تقدم عن عبد الله بن شقيق ولأن عمر
وغيره أمة عوا ابتداء من قتال مانع الزكاة مروا أو اعتقدوا كفرهم بالمتنوع منة ثم اتفقوا على
لقتال بقي هدم التكفير على اعتقادهم الأول وماروا عن الصديق أنه قاتل مانع
الزكاة وعصمته الحرب ولو تؤيدها قاتلًا أو قاتلًا حتى تشهدوا أو قاتلًا في الجنة وقتلا كفي الدار
يحتمل أنه غير متعبد بالوحي بأهل الردة ثم قد كان فيهم طائفة كانت على أنه لا يلزم من
أنه كمالا ما حكمه التكفير به لانه عسالة ورفق لقاضي بين الصلاة وغيرها

بشيء القسط الذي قابل دله) أي الذي لم تؤخ عنه (من المخرج) زكاة الصدقة وتسير ٤٧٩ نية (وإن أخذ) أي أخذ ساع له زال

من المدايات تغذوا للباقيتهم وانقصوا عظم دفعها، القوم دفعوا من رايته مع الارب
(ومن طلبة لها) الى ان كانا قاضي رايته ووجه امره تسانا لبلد أو نقصان (لنقص
أولئك) أي لك ليد (في بعض الجمل ويحده كذا) أي في غيره كذا (أو
أدنى (انما يسهل) من المال (أفهم أو) أدنى (أفهم) قد و) انه (مخافة) قوله (ان
الاصل برفعة) (بغير عين) نص عليه لانها صادقة مؤش على ولا يخالفت عليها كماله
نقل حبل لادمال المتصديق من ثي ولا يبعث انما أخذ ما صابحه معتمدا وكذا الحكم ان من
يعاشر وادي انه عشرة آخر (وان أو بقره كانه ولم يخبر بقوله أخذ منه بقوله ولم كلف
أخذنا له) المار (والصبي والمجنون) يجب ان كافى ماله الماتقدم (يخرج عنهما لهما
في ماله) لانها حق واجب علم ما هو حق على التي اذا ما غنتها (كثقة آثار به
وزوجها ثم أو روي حنا ما) ونصير النصف من التي الى الخارج كماله (ويستحق
للانسان تفرقة كانه) تفرقة (فطره) بنفسه بشره أدنى وهو أفضل من دفعه اليه
عاد) قوله تعالى ان تدوا الصدقات فأنه يصيبه الآية وكذا (ولان القاضي رشده قض
ما يستحقه ولا يكون على ثقة من اصابه الى مستحقه ولا فرق بين الاموال الظاهرة والباطنة
وله) كماله (دفعه الى السعي والادام ولو لم يصفه في حوائضها) لما روي
سبل من أي صالح عن أبيه قال أنت سيد بن أبي وقاص فقلت لي ملو لرب بدا خارج كانه
تأمر في قباب دفعه اليهم فأنشأ بن عمر وأباه روي ما يمدد لامل ذلك وروى غيره
نائبه من مستحقه الخرافة انه كولي التيم (والا) أي وان لم يكن يصح مواضعها (أمر)
دفعه اليه (ويجوز) وبعبارة الاحكام السلطانية تسمى من الفسخ يجب وهي أن يستحقه
(كتمه) (أن) وهذا قول القاضي في الاحكام السلطانية ونص الامم على خدمه قال في شرح
لا يختلف المذهب ان دفعه الامام جائز سواء كان عبدا ولا غير عبدا وسواء كانت من الاموال
الظاهرة أو الباطنة ويراد دفعه سواء تلفت بيد الامام أو لا تصرفه في مصادرها أو لم يصرها
أده وقيل لان عمرائهم يقدرون بها الكلاب ويشربونهم الخمو وقد دفعه اليهم كماله
أحد وفي لفظ عنه ادفعها الى من غلب وفي لفظ آخر دفعها الى الاسراون كماله لم
الكلاب على مواضعهم رواه عنه أبو عبيد قال أحد في رواية حبل تأخذ بدفعه الى كماله
الامراء وهذا له صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أسروا بدفعه وقوله على انما يستحقها
بولأنا (وبرا) داع ان كماله السبي أو لادام (يدفعه) أي لو تلفت في يده أو لم يصره في
مصادرها (لماسبق) (ويجوز دفعه الى الخواارج ولما نص عليه في الخواارج ذاعا وعلى
بلدوا أخذوا منه العشر وقع موقعه) وقال القاضي في موضع قد مجمل على انهم خرجوا تأويل
وقال في موضع آخر في جزئ أخذها (نصفه) (وكنه من أخذه) أي الزكاة
(من السلطين قهر) اختيارا بعدل فيها أو جبروت (قد) باب (قوله أهل نبي يملأه
طلب النذر والكفارة) نص عليه في كماله الخرافة (و) (الذم) (نائب) (الذم)
المال (فأمر) كماله السبي والحبوب والنفار (والنفل) كماله في دعوى خيرة (ان
وضعها في أهلها ولا يصح دفعه اليه اذا ما) (ين) (به) تفرقت فيه وهو أفضل كما تقدم
وليس له أي الامم (ان) (تفت) على ذلك (دفعه) من هي عليه (خارجا) (بالكيفية)
دواحب ان خارج دفعه الى الامم
(فصل ولا يجوز شراءه الا بنية) حديثه (دفعه) (دفعه) (دفعه) (دفعه) (دفعه)
من ملك) (نصفه) (ويجوز) (دفعه) (دفعه) (دفعه) (دفعه) (دفعه)

قوله الواجب ولأن فعل السامع على الإجماع ادعاءه أفيد في تبعه أن يرجع لسوؤه قال في العروة واطلاق الأصحاب يقتضيه

لقسامه مقامه (منزى الزكاة والصدقة الواجبة أو صدقة المال أو صدقة (المطروك
 (نو) يجوز زكاة أخرجه ولو تصدق بجميعه إلا أن صرف المال إلى الفقير له حيات من
 زكاة أو فارقوا صدقة تطوعوا لا قرينة عن اعتبار نية التبرع (أو نوى صدقة مطلقة
 لم يخرج ما أخرجه (٤٤) في دمه حتى ولو تصدق بجميع المال) كالأولى الصلاة وأطلق
 (و) كمدته. غير التصاب من جنسه والأولى مقارنتها أى النية (الدفن) خروج من
 خلاف من أوجه (وتجوز) النية (قوله) أى الأجر من زمن يسر كصلوة لا تعتبر
 (فرض) اكتفاء به لأن كاهلها تكون الأقرضا (ولا) يعتبر (تعيين المال المزكى
 عنه) لعدم الغائبة (فلو كان له مالان غائب واحد فنوى زكاة أحدهما ليعتبه)
 وأداها (أجز) مادفعه (عن أجهش) يدل لمن له أن يعون دينار إذا أخرج نصف دينار
 عنها) أى عن الأربعين (مجموعه) الأجر (عن عشرين ديناراً منها نصفه) فيخرج
 نصف دينار عن العشرين الدية (ولو) كان له خمس من الأبل وأربعون من الغنم قل له هذه
 الشاة عن الأبل وأقيم أجرته عن أحدهما) ويخرج شاة أخرى عن الآخر (ولو) أخرج قدر
 زكاة أحدهما (نوى) زكاة ماله النسيان كان تالفه عن الآخر (أجز) المخرج (عنه) أى
 الآخر (إن كان الغائب تالفاً) بخلاف الصلاة لا اعتبار بتعيين قيماتها كانا سائين أجزاً من
 أحدهما لأن التعيين ليس بشرط قاله في الشرح (ولو نوى أن هذه زكاة ماله أن كان سائياً
 والأهل وقطع مع شئ في ملائمة ثمن مال الأجزاء) وكذا نوى عن الغائب أن كان سائياً
 من هذا في حكم الإطلاق فلا يضر تعينه (ولو نوى عن الغائب ماله تالفاً لم يكن له صرفه إلى
 غيره) لقوله عليه الصلاة والسلام وأعطى لكل امرئ ما نوى وهو لم يغير الغائب وان نوى عن
 الغائب أن كان سائياً والأجزاء (ولو) أجز (أو قال تالفاً) فإن قال هذا زكاة ماله أو نفل
 لم يجز له أن يخلص النية لئلا (أو قال هذا زكاة ماله من ماله) أن كان مات لم يجزه (لأنه
 لم يبق أصل قال الموفق وغيره كقوله لئلا الشئ كان زكاة ماله من ماله وهو مرضى وقال
 صاحب المحرر كقوله إن كان وقت الظهور دخل ماله في صدقة أو لم يبق له أن يتردد في العبادة
 فسد ما لهذا الوصول ونوى أن كان الوقت قد دخل فمضى فربما وإن لم يكن قد دخل فمضى
 ما فيه لم تصح له فربما لا (ولو نوى عن الغائب أن كان سائياً والأجزاء) ولو أجز (أو قال تالفاً)
 بأن قال ذكره أبو المصلى على قوله (ولو عوفي التلف (وإن أخذها) أى الزكاة (الأمم) فمضى
 لامتتاعه) أى رب المال أو تقيمه ماله (كفت نية الإمام) (ولو نوى رب المال) فلا يعتبر
 للأجزاء (وأجزه) ظاهراً) فلا يلزم له سائياً (أو) تجزئه (باطناً) لعدم النية (ومثل
 ذلك لو دفعها) أى الزكاة (رب المال إلى مستحقها كرهاً أو قهراً) حالاً من رب المال فقضيه
 وتقدم أنه لو أكره على عبادة وقوله الذي التزم به لا داعي لإكراهه (وإن أخذها) أى
 أن كاهل الإمام أو المسمى بنية رب المال أو تقيمه الوصول إليه بحس ونحوه) كسائر (أجزه)
 ظاهراً وباطناً) لأن له أولاً على رب المال أن يفتى في نية ماله فمضى كقول الصنفين والحقون
 ولا تصير من رب المال (أو دفعها) رب المال (إلى الإمام طوعاً أو نهيًا) نهيًا كاهل (ولو نوى الإمام
 حاله فيها إلى الفقراء) مثلاً (أجز وإن طالع) لزم (لأنه) أى الإمام (وكل الفقراء) لأرب
 المال (ولا تجزئ) (أن نواها الإمام) زكاة (دونه) أى (وإن رب المال) (أولم ينوها) أى
 الإمام ولا رب المال لعدم النية المعتبرة (وتوقع نقلاً) فلا حاجة إلى الفقراء (وبطال)
 رب المال (بها) أى بالزكاة شراً في ذمته مذهبهم براءة بذلك الجمع (ولأنه) بأن يترك في
 خراجها) أى الزكاة لغير عبادة ماله بحسنة كقوله الذي التزم به ولا ينفذ في الأضحية (ويعتبر

وحسبوا (ولو) كان الحب (لما لا يؤكل كالحب) (استبان) (حب) (ظن) ٤٨١ ونحوهما) كتب كتابا ونيله (أو) كان

كون الوكيل ثقة مسلم) دنها عادتوا للكفر ليس من أهلها، وغدر الثقة لا يؤمن عليها (فان دفعها) الموكل (الى وكيله) أحرأت التهمة من موكل مع قرب زمن الأخراج) من زمن التوكيل لان الجواب متعلق بالموكل وتأخر الأداة عن التهمة (من المبرح) (ومع عبده) أي بعد زمن الأخراج (لا بد من تسمية الموكل حلالا لدفع الى الوكيل) لتعلق الفرض بالموكل ووقوع الأجزاء عنه (و) لا بد من (تسمية الوكيل عند الدفع الى المستحق) لئلا يقع الدفع اليه عن غير مقارعة أو مقارعة (ولا تجزئ تسمية الوكيل وحده) أي دون تسمية الموكل لتعلق الوجوب بالموكل كما سبق (وان أخرج) حرم مسلم مكلف (زكاة شخص أو كفاية من ماله) أي مال الخرج (بأنه صبح) أخرجه عنه كالوكل (وله) أي الخرج (الرجوع عليه ان فراه) أي قوى الرجوع (لان ترى التبرع أو أطلق) (وان كان) أخرجه زكاة غيره (غير أن دفعه) (بمع) لعدم التهمة من الخرج عنه المتعلق به الوجوب (كما لو أخرجه من مال الخرج عنه بملكته) لعدم ولايته عليه ووكاله عنه (ولو وكفه في أخراج زكاته ودين اليه ما دون نصفه) ولم ينال زكاة فخرجها الوكيل (من) هذا (المال الذي عليه) وفراه زكاة (جرت) لان الزكاة صدقة هذا أحد الوجهين في المسئلة في تصحيح الفروع وهو ضيق لاشتراط تسمية الموكل في أخراج وهما لم توجد في التمثيل ففروا الوجه الثاني ليجزئه لأنه صحت مقتضى النقل كله في تصحيح الفروع وهو الصواب لأنه الظاهر من لغة الصدقة وأما الزكاة واجبة عليه بقدر فلا تقطع محتمل وأيضا لا بد من تسمية الموكل وهذا ينال زكاة (ولو) وكفه في أخراج زكاته ودفع اليه مالا (أو) قال تصدق فقلنا لا بد عن كفاية في قوى الوكيل (ان) كما قبل ان تصدق بوكيله (أحرأ عنها) لان دفعه بوكيله كدفعه فكأنه قوى الزكاة دفع بنفسه فإنه الخمد في نفسه وعمله بذل في غيره وفي الزكاة ويختص من قيم وقدمه في الفروع كان وظاهر كلام غير المجيد لا يجزئ لاعتباره التهمة عند التوكيل (و) بمع قول أبيه في دفع الزكاة) هذا أحد الوجهين قال في الانصاف الأولى الصلة لانه أهل عبادة والثاني عدم الصلة في تصحيح الفروع وهو الصواب لأنه ليس أهلا لعبادة واجبة اه وتصحيح الفروع من أخرج من الانصاف في التأخر فذهب خلف الانصاف كالرجوع عنه (ومن أخرج زكاته من ماله فغصب بجزءه ولو أخرج ما ربه) كيموا جازة لان ماله لا يصح ابتداء لا ينقلب بمحبا بالاجازة (ويصح ان يقول الخرج عند دفعها) أي الزكاة (للهم) أحدها (مقتضا) أي مفرضا (ولا تحصلها مفرضا) مقتضى قول لان التبرك كالفنية والتقص كالفرامتنعير أي بمرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا أوليها ان تقولوا اللهم اسعها مقتضا ولا تحصلها مفرضا (رواه ابن ماجه من رواية أبي بصير) (ويجهدنا) أي في دفعها (لأدائها) قاله أبا حنيفة وغيره (و) يستحب (ان يقولوا لا أخذ) (لزكاة) (سواء كان) (الأخذ) (القبض) أو ائاما أو غيرها (وقد في الغل) (أخذ) (منه) في غيره (أحرأ الله نعماء أعطيت) وبارك في نعماء أقبضت وجهه فله طهورا (للأمر بالدعاء في قوله تعالى خذ من أموالكم صدقة تطهر بها وجوهكم) وصل عليهم أي دع لهم ولعبد الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه صدقة قال اللهم صل على آد فلان فإنه الذي بعد قد فعل اللهم صل على آد أبي أوفى متعلق ومجروح على التندب ولهذا الأمر تبالعاء (واظهرا) أخرجهما مستحب سواء كان) الأخراج (يعرض بخرج أهله الزكاة أم لا وسواء أتى عن غفلان أو بطهارا أخرجهما (لا) ليعرض في اليمين عليه ولعله يتدبره وكملات الفرض (وان علم) الخرج (ان لا أخذ) نزكاة أهل لاخذ ما كره أهله ما بين زكاة قال (الامام) (أحمد) يمكن بطبيعة

من الخارج عشرة احتياطاً وبين الخارج من عشرة ليحقق حالة كمنشوش الثمان ٤٨٣ ولا يجوز تقديره بقدره ما في غيره ولا

أخره قبل تصفيه لعدم دعاء الحاجة إليه بل بحالها لا يجوز تقديره بغير منه (والوسق) بكسر الواو وقعه أو الصاع والد مكاييل) أسالة (تختال الوزن) أي قدوت به (تخفظ من الزيادة) والتقص (و) (تتقل) من الخباز إلى سائر البسلاد (والكيل) يختلف الزنة تتقبل (تارز) (و) منه متوسط (كبر) وعص (و) منه (تخفيف كنعير) ووزنه أو أكثر الترافيف من الخطة إذا كيل غير مكوس (والاعتبار) من هذه المكولات (متوسط) وهو الخطة والعص (تعب) الزكاة (في تخفيف) بلغ نصاً بكيلاً (قارب هذا الوزن) وإن لم يبلغه أي الوزن لأنه في الكيل كالزير ولا تعب في تعيل بلفظه وذا كلاً (فن اتخذنا) أي مكلاً (بصعاً) وتقدم تقديره (من جيداً) وهو الزير منه المساوي للعص في وزنه قال به شاعر عريف به ما بلغ حد الوجوب أي النصاب (من غيره) الذي لم يبلغه وفي شك في بلوغه للنصاب احتياطاً وأخرجون بلفظه الأصل فلم يثبت مع الشك ذكره في المتن وغيره (وتضمن أنواع الجنس) بعضها إلى بعض في تكسيل النصاب (من زرع العام الواحد) ولوندد البلد كسراً إلى خطة لأنه نوع منها ولسل إلى شعيراته أشبه بالبرية في ضرورة فهو نوع منه (و) من (ثمرة) أي العام الواحد كثره عتق وأبراهي سليمان في تكسيل النصاب

صحح ولان الحاجة تدعو إليه لتجوز عن الضوال ولترد إلى مواضعها إذا شردت وخصي الموضوعان لخفة الشعر فيها ولقلة الملمس وباقى في التفقات بصره في الوجه (فان كانت) الموسومة (زكاة كسبه أو زكائون كآثرت به كتب معارفه أو غيره بتميز) بذلك وذكر أبو المعالي أن اليوم بجماء أو غير أفضل قال في المبدع وفيه شق فصل ويجوز تعيل الزكاة (حديث علي أن المصالح سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعيل مدقة تعيل أن تغل فرنس له في ذلك رواه أحمد وأبو داود وتكلم في إسناده وذكر أبو داود أنه روى عن الحسن بن مسلم مرسلاته أصح ولا حق لها أجل للرفق بخلاف تعيله قبل أجله كالذين قال الأثرم ومثله الكفار قبل الحنفية يصبر من تقديم الحنك بمسح جوديه وقيل وجود شرطه (وذكره) أي التهيل (أفضل) خرج من الخلاف قال في القروع وغيره احتياطاً بغير المصلحة (المولين خافق فقط) اقتصاراً على ما ورد بأخرج أبو جبير هذا الأمر بإسناده عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أهمل من العباس صدقة تسعين لقوله صلى الله عليه وسلم أمال العباس فمسي على ومثلهما مع ما تنقح عليه بعد كمال النصاب لاقية لا مسبقاً فمسي تقديمها عليه كالنكح قبل الخلف كالف في المتن بخلاف فعله (ولا يجوز تعيل الزكاة قبل المسم) أي الشروع فيه إن قلناه شرط قال في النصاب منها هذا المنصب أه والصحيح أن عدم مانع فيع من أن تعيل قبل الشروع فيه كاطلع به في الشرح وتبعه في المنتهى في أول زكاة السائمة وقدمه في القروع وغيره وقد متع ابن نصر الله تحقيق هذا الخلاف وروى في تصحيح القروع عما يطول فراحه فيه مفيد (قلوماك) حوسل (بعض نصاب) من مائة أو غيرها (فجعل زكاة) أعز ثمة ما ملكه (أو) جعل (زكاة نصاب لم يجزئه) لعدم وجوب سبب زكاة (ولوطن ماله) أي جعل زكاة فإن خمسة أجزائه المجهل (عن عامين) لتبين عدم وجوب زكاة لالف عليه وتقدم في مادة عواجب عليه مع نفا التهيل (وأن أخذاً للمال) من المزمي (نوقحه حسب) رب المال (من حولتان) نص عليه (قال) الإمام (أحمد) يصحب ما أهله للعامل من الزكاة أضعافاً وعنه لا يجتمع زيادة لأن هذا غصبة اختارها أبو بكر وجع الموقوف بن الزاويتين فقال إن كان نوى المالك التهيل اعتدوا بالأول وجعلوا على ذلك وحمل الجهد وأية الجواز على أن البى أخذ الزكاة زيادة في الزكاة نوى التهيل وأنهم أتم اليسر عليه وأخذوا لم يتجربوا على الأصح لأنه أخذته لنفسه وجعل أفاضل المسئلة أنه يجتمع بينة المالك وقت الأخذ والبر بجزئه وكما شجعتي الدين ما أخذت من الزكاة ولو فرق الواجب بلاثا بل اعتدوا بالأول (وليس لولي رب المال أن يعيل زكاة) أي زكاة المولى عليه لأنه يجب عليه أن يعمل بحالها لا حظاً في ماله وهذا احتجوا به في المسئلة والواحد الثاني أنه ذلك تقدم في خبره الثاني فهو ظاهر كلام أحمد والأصحاب هنا وهو ما صرح به في نقله في المستوعب عن أبي بكر وابن حبان وأما القاضي قال في النصاب وهو الأول وفي تصحيح القروع وهو النصاب وصحبه ابن نصر أنه في حواشيه (وأن يجعل من النصاب) الموجود (والمشترى في حوله) أي التهيل (عن النصاب) لما تقدم (ودر انتماء) لأنه يجزئ زكاة ليس في ملكه قبل وجوبه كأي النصاب الأول (ويجوز تعيل زكاة لشمر بعد نطقه وهو) تعيل زكاة الشمر (سداً لم يلحوا على طاعه قبل تشقته) وهو من عطف أشخاص على إمام (و) تعيل زكاة (الزروع بعد نفاة أو طولها) أي الثمر والزروع (فالنصاب) الذي هو النصب (وإذا ذكره) أي الثمر والزروع (مكروا لأن المولى) فلذلك مع التهيل (فإن جعل) زكاة (قبل طالع الطاع) (وقبل طالع) (المصر) قبل (نات الزروع بجزئه) ذلك لأنه تقدم لها قبل وجود سببها

لأخذها لنفسه وكما رواه في الأئمان (ولو) كانت ثمرة (عما) أي شجر (يحمل في السنة جلين) فيعني بعضها (إلى بعض) لأنها ثمر نظام

(الى جنس) آخر (في تكيل
النصاب فلا تقسم حصة على
شعير ولا القطنيات بعضها الى
بعض ولا تمر الفزيب ونحوه لانها
أجناس يجوز التفاضل فيها
مختلف الأنواع فاقطع الناس
قلعهم ليحاربوا كائنا همكم وكنا
لا ينعزم ذرع عام الى عام آخر ولا
ثمرة عام آخر ولا القمح الحنظل
لا تقسمال الثاني عن الاول كما شرط
(الثاني) ملكه أي النصاب
(وقت وجوبها) أي الزكاة ياتي
(فلا تجب) زكاة (في مكتب
لقاط و) لافي (أجرة حصاد)
ونحوه ولا يملك به سدوق
الوجوب بشرائه وأثره ونحوها
(ولا يملك الا بأخذه)
من المباحات (كعظم وزعل)
وزن جعفر شعير الجبل
(وزن رطلهونا) يفتح انصاف
وضم الطلعة ويقصر (ونحوه)
كحب غام وعصف واشنان
ومما في لانه ملك شيئا من ذلك
وقت الوجوب ولو نبت بارضه
لانه لا ملك له يحوزة (ولا يشترط)
لوجوب زكاة (فصل الزرع فيزكي
نصبا حاصل من حبله سقط)
لتوسيل أو غيره (أرض ملكه
أو بارض (مباحه) لانه ملكه
وقت وجوب الزكاة قلت وكذا
لوسقط بملوكة غيره الاغصا
تلك رب الأرض زرعه على
ما ياتي
فان فصله ويجب فيما يشرب
بلا كلفه
كما تقدم ان زكاة تجب فيه
(كالذي يشرب (بعرقه)
ويسقى ببلار (و) كادى يشرب
(نبت) وهو الذي يزرع على الطر (والذي يشرب (سج) أي ما يجار على وجه أرض

(وان عجل زكاة النصاب فتم الحول وهو) أي النصاب (تأخر قبل ما يجله أجزا إذا عجل في حكم
الوجود) في حكمه حقيقه أو تقدير أو غداية به النصاب (وان عجل عن أر بعين شاتين من
غيرها) لحولين أجزا لبقاء النصاب (أو) عجل عن أر بعين شاة (شاة منها أو أخرى من غيرها
أجزا عن الحولين) لما تقدم من أن العجل في حكم الوجود (و) ان عجل عن أر بعين شاة (شاتين
منها) لحولين (لا يجزئ منهما أو قطع الحول) لما ياتي (وكذا العجل) عن الأر بعين شاة (شاة)
منها (عن الحول الثاني وحده لان ما يجله منه) أي من النصاب (الحول الثاني زاله لملكه منه
فينقص) النصاب (ه) بخلاف ما يجله عن الاول لانه في حكم الوجود (وان ملك شاة استأنف
الحول من الكمال) أي كمال النصاب وكذا الحول ان رجع ما يجله وارثه لانه قد دخل ملك (وان
عجل زكاة المائتين) من التمام شاتين (فتجب عند الحول منة ثالثة) لأن المائتين
في حكم الوجود فيكون الحول ثم على مائتين واحدة وفي ثلاث شيات (وان عجل عن مائة
وعشرين شاة واحدة ثم تجب قبل الحول أخرى زكاة (ثانية) لاسر (ولو عجل
عن خمس عشرة من الابل وعن تساجها بعتن فتنجب مثلها) خمس عشرة (للمجزئة)
المجتهل التي اما النتاج فلمدة تعجل زكاة قبل وجوه وأما الأصل فلم يكن الواجب فيه
انذاك من خمسة (ولزمه بنت عاص) اذا تم الحول (ولو عجل مسنة عن ثلاثين من الابل
ونجاها فتجب عشر اجزات) المجتهل (عن الثلاثين فقط) لعدم حصة التعجيل من النتاج
(ويخرج العشر) النتاج (ربع مسنة) زكاتها (وان عجل عن أر بعين شاة شاة أي لها)
أي الأر بعين (بعتها أو نبت أر بعين حلة ثم ماتت الامات أجزا العجل عن الابل أو النخال)
لانه تجزئ مع بقائه الامات عن الكل فمن أحدها أولى (ولو عجل شاة عن مائشة أو) عجل
(تبعها عن ثلاثين بقره ثم نقتب الامات مثلها ثم ماتت) الامات (أجزا العجل عن النتاج)
لما تقدم في التي قبلها (ولو نقتب نصف الشياه مثلها) كان نصف عشر ومن الأر بعين أر بعين
(ثم ماتت امات الأولاد أجزا العجل عنها) أي عن الباقي من الشياه عن النتاج (ولو نقتب نصف
البقر مثلها) كثلثين بقره نقتب خمسة عشر من المائتين (أجزا العجل عن النتاج)
لأجزا مع عدم الموت فأولى منه (ولو عجل عن أحد نصابه) بعينه (وتلف لبصره إلى الآخر)
لحدث وانما الكل امرئ ما نوى (كالعجل شاة عن خمس من الابل فتلقت) الابل (وله أر بعين
شاة لم يجزئه) ما يجله (عنها) أي من الشياه لعدم نية ماها (ولو كان له ألف درهم ففعل خمس
دورها (وقال ابن ربح انفا قبل الحول غنسى) أي ألتسوس (عنها) أي عن الألف ورجعها
الألف الأخرى (والا كانت الحول الشاي حاز) ان حاز تعجيل زكاة إلى ربع فله كاف الانصاف
والذهب انه لا يجزئ كاتقدم (وان عجلها) أي أجزا (فذهبها إلى مستحقها فأتها بها
وأرثت أو استخفي منها أو من غيرها جزأت عنه) كالأودعت عند الحول لانه يعتبر وقت القبض
للتأخير التعجيل (وان ذهبها إلى غني أو كافر بمل غناه راجع إلى غني (أو) بسل (كفره) أي
الكافر وكذا لو لم يمل لانه لا غني فإلى اختلاف الغني (فأفتر) الغني (عند الوجوب أو أسلم)
عند الوجوب (لم يجزئه) لانه لا يدفعها إلى مستحقها أشبه ما لو لم يفتقر أو بسل (وان عجلها) أي
الزكاة (ثم ملك المالك وأرثت) المالك (قبل الحول) فقسدان المخرج غير زكاة لا تقطع
الوجوب بذلك فإذا أراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجزئ (أو لم يرجع) العجل
على المسكين سواء كان الفاضل له (رب المال أو الساعي) سواء (أعلاه) أجزا زكاة ماله (ولا)
لانه دعت إلى مستحقها فملك استرجاعها لوقوعها فلا بد ليل ملك لنفسه (فان كانت)
الزكاة المجتهل (يد السعي وقت التلف) أي تلف النصاب (رجع) بها ربها التيسين انها البت

كثير وعين (وله) كان الحق (بإجراء المسيرة) حصل فيه ان لم يوطأ أرضه ٤٨٥ (شراء) أي السائر موزع وشر (العشر)

فأهل يجب أخيراً ولتدرة هذه
التي توهي في ملكك الماء لأقاسي
به (ولا توتر مائة سقنهر) وقناة
لقتها ولا من جهة أحبار الأرض
ولا شكر لكل عام (و) لا توتر مائة
(شعر بله) في سوق وأصلاح
طريقه لا لا يمنة حتى
في السوق بكفة فهو كسرت
الأرض (و) يجب فيا شرب
بما تحب (بها كدواي) جمع
دالة دولاب شرب البقرا ودلاء
صغرية في بها (و) كزوايخ
جمع زايخ أو ناصحة المير يتي
عليه وكما عورة دولاب بدرة
لسا (و) كز (ترقة الماء) يرف
ونحوه نمقه أي الشرب ثديت
إن عمر مرفوع في سقت السماء
انقر وفي ساق بالتضع نصف
العشر وواحد مائة البقري
واحد مائة وصحة وولسناي وأبي
داود وابن ماجة في سقت السماء
واحد مائة والعين أو كان صلا
العشر ولم يمسق السواقي والنتع
نصف العشر والسواقي التوامع
أذن يتي عليها في الأرض
وإن لم يمتل من الموااة
عدت سقة المؤنة ما يمتل عند
كثيرتها (و) يجب (فيما شرب
بها) أي كاهه وغركه (نصفين)
أي نصف مائة ولا كلفه نصفها
بكفة (بثلاثمائة) أي العشر
نصفه نصف مائة لا كلفه وريبه
للاشر (فان غلوا) أي السقي
بكفة والتي في صهرها في سقي
بأحد عشر كثر من الآخر (فالحكم
لا كثرهما) أي المقيين (نفسا
وغوا) فما غلوا اعتبار بعد
القيات لأن الاستكثار لم يلق

بز كاتمه فومه أنه لا ير جمع إن كانت يبدأ فقرو ولا فم إذا مات المجل أو أريد مطلقا قال في
المنتهى ولا رجوع إلى الأصل سماع عند تلف (ولا يصح تعجيل زكاة معلن بحال ولا) تعجيل
(ما يجب في ركاز) لأنه تعجيل لما قبل وجوده (ولا ما مونا أنه استسلاف زكاة وضارب
المال) قصة العباس (لأنه أدره على ذلك) لأنه لا لزوم له تعجيل (فان لم يسلها) أي الزكاة
الامام أو نائبه (فقطت بغير مضمونها وكانت من ضمان الفقراء) فقروا عليهم (سواء له
ذلك) أي الاستسلاف (الفقراء أو رب المال أو لم يسهل أحد لانه) أي الامام أو نائبه (قبضها
لولى التيمم) ما يجوز فطر يضمن (وان تلفت) الزكاة (في الدالو كيل) أي وكيل رب المال (قبل
أدائها من ضمان رب المال) لعدم الأمانة المأمورة بالإن دالو كيل كي يموكله (ويشترط
المالك الفقير لها) أي الزكاة (واخراجها من ربحها قبضها فلا يجوز في ضمان الفقراء ولا عند عدم
من الزكاة لأنه ليس ناظرا (ولا يقضى منها من ميت فقرا لمصلحة نفسه أو غيره) كراهه أو بعد
وإن عبد الرها جاعا (لعدم أهليته) أي الميت (تقبولها كما وكفنه) أي رب المال (منها) أي
من الزكاة (ولا يكتفي إبراهيم الدين من دينه بئنا) كاهه أو كان الفقير خرج عنه ميتا أو عينوا ولا يكتفي
الحوا (بها) لأن ذلك ليس إتياء لها وكذا الحوا على الله لا يبر له عيل عليه إلا أن يكون عي
الأذن في القبض (وان أخرج زكاة) أي غيرها (تلتفت قبل أن يقبضها الفقير لزمه) أي
رب المال (بدها) كذيل المنزل لعدم قبضها لأنه يجوز العود فيها إلى بدلها ولم يملكها الفقير
كالمعزول ولا فرب الدين بخلاف الأمانة (ولا يصح تصرف الفقير) وباق أهل الزكاة
(قبل قبضها) لأنه لا يملكها إلا به (ولو كان الفقير رب المال اشتري بها) أي الزكاة (أو فرب
من حوائجها (ولم يقبضها) الفقير (منه لم يجزئه) ذلك (ولو اشتراه) أي اشتري رب المال
الذوب (كان) الثوب (لثالث) دون الفقير (وان تلف) الذوب (كان من ضمانه) أي المالك
لماسق من أن الفقير لا يملكها إلا بالقبض ولو وكل الفقير رب المال في القبض من قبضه
وان شترى له لم يعد بذلك أو بأضوه مذك ذلك (ولا يجزئ) حراج قديمه كالأمان (قدومه
المنظرة طائنه) كان يخرج (أو مكره) ولو لم يضمن نفسه فموا لترض وغيره (والصحة) كان
تكون أقدم للفقراء أو تقدم بدله لكن ما من فيه زيادة وتقدم أن أخذها هي هي مجزئة
وان لم يبره الخافع (و يجب على الامام أو بعض السادة قرب) رهن (أو حوب قبض زكاة
المال الفقير) وهو السعة والزرع وانما لا ياتي على التقاعه وسلم وأخذه بعده كانوا
يصلونه ومن الناس من لا يزي ولا يملك ما عليه في جهل فنت ترك زكاة (و يجعل حول
الماشية المحرم) لأنه أربا السعة ورفا أحمد في ذلك وميله إلى شهر ومضاه (وان اشترى
قبضه كاعتدده زكاة راجعة إلى الفقراء) أو (سحق) (أو كالمعز) له ذلك (و يضمن ما تلف
لغير بده) بالآخر (كوكيز في أرحابها أو غيره) بلا عذر (وزوجده) في عاهة (أو كوا
(يحمل حوله ولم ينهه) به وكل) (سأحي) تقفه في عدم وجوده وصرفه في مصرفه
لحصولها المقصود ذلك بغير خير (و قد يسجد) في جعل الله في صرف الزكاة مصرفا عند
الحول (أي رب المال) أن كان ثقة لمصرفه (مصرفه) لم يجره (لغيره) ربحا
للفقراء (إن لم يصف ضرر) أو جرب (مخرج عني) أو وان (واد) (أنه يضر) أو كرجوع
ساع أو هي نفسه أو ماله (أو عدا إلى أعمامه) (شئ) شئ في لا ضرر ولا ضرر (و إذا قد من الشئ
الزكاة نفعها في مكانه وما أقره) (لأنه قد من ضرر) (فان فضل شئ منه) (أنه قد من ضرر
مأذ) (والا) أي وان لم يفضل شئ (فلا) (جز منه) ويصحب أن يعاد الماشية على أهله عن الماء
أو في أنشيتهم للغير وان أضره صاحب المال بدد قبل منه ولا يجله كاسق (وله) أي انشأ

بالكل في كثير من الأحكام هكذا (فان جعل) اعتددا السقي فلم بدأ بها كثر أو جعل لا كثر فموا وقول (فالعشر) واجب

أحياها إلا أن تمام الأمر فأنشأ فيه ٤٨٦ موجب ومستطاف قلبه الواجب إخراج من الهدية يفتن ومن له سلطان مباح

التصايب وكل حكم نفسه في
الشيء بكفة وغيرها (أو يصدق
مالك) آدمي التي بكفة وأنكره
ساع (فيما سبق) لأنه أمين عليه
يعبر عن لأن الناس لا يستحقون
على صدقاتهم (ووقت وجوب)
زكاة (في حسابها اشتد) لأن
استداده حال صلاحه لا أخذ
والتوسيع والادخار (و) وقت
وجوبها (في غير ما بدأ إصلاحها)
أي يعطى أكلها وظهر نفعها
لأنه وقت أخضر من الأمور به حفظ
الزكاة ومعرفة قدرها نال على
تعلق وجه وجهه ولأن الحب
والثمر في الحالبين بقصد اللأكل
والأقنيات وفي خصوصه وورق
سدر استحقاقه أن يؤخذ عادة
(فلو باع مالك الحب أو الثمر)
أو وهبها ونحوه بعده (أو قل)
أي الحب والثمر (بتدريج) أي
المالك أو قدر بطله (بعد)
الاستداده وبد الإصلاح (لم
تسقط) زكاته وكذا لمات بمدوله
ورثته لم تبلغ حصته واحده منهم
نصبا أو كانوا مدينين ونحوه
(ويصح) من باع حيا أو غيره
بعد الوجوب (اشتراط
الأخراج) للزكاة (على مشتر)
للملك بها فكانت استثنى قدرها
ووكلة في إخراجها حتى لو تعذر
من مشتر ولو لم يبايع ويقار
ماذا استثنى زكاة تصايب ماشية
للجهالة أو لشترى ماله بصلاحه
باصله وشرط على بائع زكاة لأنها
لأنه لم يبايع بالعرض الذي يصير
إليه (و) أن باع الحب أو الثمرة أو
تفانته به أو قدر بطله (فصل)
استداده أو بد صلاح (ملازكاة)

لا يملكها وقت الوجوب وكذا لو اشتغل ولو ورثة مدينون أو لم تبلغ حصته واحده منهم نصبا

باب ذكر أهل الزكاة وما يتعلق بذلك من بيان شروطهم

وقدر ما يطاه كل واحد صدقة التطوع

(وهم) أي أهل الزكاة الذين جعلهم الشارع محل دفعها إليهم (ثمانية أصناف لا يجوز صرفها
إلى غيرهم) كبناء المساجد والتقاطر وعد البنوق وتكثير المرفق وقت المصاحب وغير ذلك
من جهات الخير لقوله تعالى أيا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والفقراء من ذيل الدين والديون وكذا ما غلبت عليه أي ثبتت لك كورين
وتنقي ما عداهم وكذلك تعريف الصدقات أيا فأنه استقر فيها ولو جاز صرفها إلى غير الثمانية
لكن كان لهم بعض الأكلها وروى عن زياد بن الحارث الصدائي قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فما يمنة فأمر رجل فقال أعطني من الصدقات إنني مرض يحكمني ولا غيره في الصدقات حتى
حكم فيها لم يخرجها ثمانية أجزاء فأن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك رواه أبو داود وقال أحمد إمامي
لمن سماها الله تعالى (وسئل الشيخ عن ليس معه ما يشتري به كتبنا يشتغل فيها فقال يجوز أخذه
وما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه ودينه منها) وقلت ولعل ذلك غير خارج عن
الأصناف لأن ذلك من جملة ما يحتاجه طالب العلم فهو كنفقة موافق إذ تفرغ قادر على التكسب
للمع اعطى (أحدهم) أي الأصناف الثمانية (الفقراء) بداهتهم بقاء النفس ولشدة حاجتهم (وهم
أسوأ حال من المساكين) لبداهة حالهم وانما يبايأهم فالأهم وقال تعالى أما السفينة
فكانت لما كن فيها فلو لم يكن في البحر فاختار لهم سفينة يعملون فيها وقدس النبي صلى الله عليه
وسلم المسكن واستأخذ من الفقير قال اللهم أحيني مسكينا أو أميتي مسكينا أو أحشني في زرة
المساكين واما جرمي ولا يجوز أن يمسك لشدة الحاجة ويستعين حاله أصح منه ولو أن
الفقير مشتق من فقر الظاهر فليس بمعنى مفقود أي مفقود وهو الذي نزع فقره ظهرو
فانقطع عليه وأما قوله تعالى أو مسكينا فإمارة به وهو المظهر روح على القرب لشدة حاجته
فأجيب عنه بما يجوز التعبير عن الفقير بالمسكين مطلقا وهذا التمسك لا يستحقه
بإطلاق اسم المسكن (والفقير من لا يجد شيء البتة) أي قطعا (أو يوجد شيئا يسيرا من
الكفاية دون نصفها من كسب أو غيره مما لا يقع موقعه من كفايته) كمدح من عشرة
ومثله في الفرق وتبعه في الشرح بالزمن والأعيان لأنهم في الغالب كذلك قال تعالى للفقراء الذين
أحصر وفي سبيل الله الآية (الذين المساكين والمسكين من يجدهم فلم الكفاية أو نصفها)

لا يصير (أو) لكون (عنه لا يرب) ٤٨٨ أي لا يصير زيبا يخرج عنه غراو زيبا وان قطع قبل الوجوب لمصلحة ما فيه

أخذها ذن ووسائل المحرم محرمة (ولا بأس بعسله ثم شرب الماء) نص عليه واحتج بقوله على الله عليه وسلم وقال في النطشان لا تستقي يكون أحق (و) لا بأس بعسله (الاستنارة والاستبراء) نص عليها قال الأجرى يجب أن يعلم حل المسئلة متى غسل وما قاله مع قول أحمد في أن نفل ما يحتاج إليه له فرض (ولا بأس) (سؤال النبي ليس كسبع النمل) أي سيرة لانه في حق مسئلة شرب الماء (وان أعطى مالا طيبا) (من غير مسئلة ولا استبراء) نص مما يجوز له أخذه (من زكاة أو كفارة أو صدقة تطوع أو مئة) (و يجب أخذه) نقله جماعة منهم الأثرم والمر وزي وقطع به في المستحب والمنتهى هنا واختار ابن جدران أنه يسحب وهو مسمى ما قطع به المصنف وصاحب التتبي وغيرهما في الهبة ابن جدران أنه يسحب وهو مسمى وقال وعسان يكون أهزاء (وان استمرت نفسه ما قال سمعت علي فلان أوله يسحب فلا بأس بالذ) نص عليه في رواية الجماعة زاده أودوكة أخنار الدونقل المر وزي ردها وسأله جعفر بمهرم أخذه قال لا (وان أسأله غيره فخرج غيره في صدقة أوج أو غز وأوحاة فلا بأس) لما فيه من كشف الكربة عن الممل (وان ترضى المحب إلى أحمد) من السؤال قال لأحب لنفسه فكيف لغيره يرضى أحبالي (ولو سأله من ظاهره انمقران يعطيهما) وأطلق قد دفع إليه ثم اختلف أهل هو فرض أو صدقة (قل قول المدافع في كونه فرضا) لأنه ادعى شبهة كسؤاله مقدرا كمشترطه (لان التقدير بقرينة المقرض) (وان قال) السائل (اعطى) شأني فقر قيل قوله في كونه صدقة) علاققة بقوله أنه يقبر (وان أعطى مالا لغيره محار) له (أخذه) (الذ) (و) ماله (علمه) أي عدم الأخذ (والأولى العمل بعينه العلمة) من أخذ وعلمه وحسن أحد هدم الأخذ في رواية وكان لا بد له السلامة شيا (الثالث العالمون عليها) لنص (كجانب) للزكاة (و كاتب) على الجاني (و كالم) للزكاة (من مستحقها) (وحاشي) أي جامع (المواشي) وعداها وكالو وزان وساع) بيعت الامام لا أخذها (وراجع رجال ورجال وحاشي) وحاشي وحافظ ومن يحتاج اليه فيها) أي في الزكاة ليعلم في حقها (غير كاض وول) ورائي) لاستنائه ما يحمله في بيت المال (وأوجه) كلها وو زنها في أخذه) أي حال تسليمها (ومثله دفعها في المساك) لان تسليمها عا به فكذلك مؤنته وأما معرفة ذلك حال الدفع إلى أهل الزكاة فمنهم العمال (و بشرط كونه) أي العمال (مسبل) لقوله تعالى لا تأخذوا منكم دونكم ولا ثمنهم ولا لانه ولا اشتراط الامانة أشبه الشهادة (أمننا) قال في القروع ويرادهم بها العلماء قال في المدعي وفيه نظر (مكفأ) لأنها لا بد من غير المكف مؤلى عليه (كافيا) في ذلك لأنها نوع من الزكاة فاشترط فيها ذلك كمنها (من غروني) (القرني) لان الفضل بين العباس والمطلب بين زبيقة لا الذي من الله عليه وسلم العلماء على الصدقات فقال بان الصدقة لأهل لمجد ولا لآل محمودة نص في القريم لا يجوز مخالفتها لان دفعه إليه أخرجه من غير الزكاة قاله في القوي والشرح (و بشرط هله) أي العامل هل الزكاة (بأحكام) الزكاة كان من حال التفويض) أي الذين يفوض اليهم عموم الامارة اذ لم يكن عالما بذلك لم تكن فيه كتابته (وان كان) العامل (منفقا وقصير) له الامام ما يأخذ مما زان لا يكون عالما) بأحكام الزكاة (قاله القاضي) في الأحكام السلطانية لانه لا يعلم الصلاة والسلام كان بيعت العمال وكتبه لم ما أخذون وكذلك كتب أبو بكر لعماله (ولا بشرط كونه) حديث أنس مرفوعا أصحوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد شئ كان رأسه زبيقة وراه أحمد البخاري ولان العبد يحصل منه المقصود أشبه المحرم (ولا بشرط) (فقره) (اجتماع الحديث) أي بعد رقبه لأهل الصدقة لقي اللجنة لعمال أورجل اشتراها بما له أو ظاهرا أو غائبا في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه

فأمرته فلا زكاة فيه (وبعتر نصابه) (باب) بحسب ما يؤول إليه أخاف (وان أخرجهما مالك سنلا وربط) وعنه إلى من يأخذ الزكاة لثمنه لم يجز وكونه نقلا خارجا صغيرة من ماشية عن كبار وان أخذها منه صاع كذا نقد أساء و برده ان بقي بحاله وان تلف رده مثله وان جفقه وصفاه وكان قدر الواجب نقدا استوفاه من كان دونه أخذ باقي وان زاد فضل (وبعتر القطع) بشر مع حضور صاع بلائنه (لحق أهل الزكاة) أو كون الساعي كالمكيل عنهم وتؤخذ زكاة بحسب الغالب (و) بمهر عن مزل و تصدق (شرا من كانه أو صدقة) وليس غير أخذه هامة (ولا يصح) التبرع بصدقة لا تستبره ولا تعد في صدقة وان أعطاه بمرهم فان الله انفق صدقة كالعائد في قبضه متفق عليه وحسب ما لم يقدّر ما جاع شئ منها حياء أو طمع في مثلها أو خوفا ان لا يطع به فدان عادت إليه بغرور أو وصية أو مئة أو من حلت للخبر (وسن) الامام (بشخص خاص) أي حازر بطوف بالفضل والكرم ثم يحضر زبيقة ما عليها حاشا (لثمنه) فخل وكرم بدالها حاشا) أي الثمرة لمحدث هاتئة كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث هدايته من راحة إلى يهود ليرضى عليهم الفضل قيل أن يؤكل متفق عليه وفي رواية لأحمد وأبي داود لشي يصحى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق وحرص عليه الصلوات والسلام على امرأته فواد القرية حديثها رواه أحمد ووجهه في معرفة الحق منها

سأله الظن لما ذكره من التلغات ومن كان يرى استحبابه أو يكرهه رضى الله عنه ٤٨٩ تعالى عنهما (ويكنى) خالص (واحد)

منها فأهدى منها لتي رواه أبو داود وابن أبي عمير قالوا في الفروع وظاهره لا تشتط ذكوره
وهذا متروكه قال في المبدع وفيه نظر من جهة أنه لم يرد ما يدل عليه ومن تظليله ما لا يلائم
فلهذا قال (واشتراط ذكوره أولى) من القول بعدم اشتراطها وكأنهم لم ينصوا على
ذلك لوضوحه (وما يشهد العامل) من الزكاة (أجره) وذلك من غير غشاه (ويجوز
أن يكون الزكاة في المال) لأن كاه (وغيرهما) كالسائق (كافر أو عبدا وغيرهما) منع
الزكاة كندى القرى قال في الأصناف بغير خلاف تعلمه (لأن ما يشهد أجره لعمدة الأعمال)
بخلاف الجاهل والعمى (وأن وكل) مسلم (غيره) يفرقه لأنه لم يرد في المصنف سهم العامل
وما في) لأنه ليس بمالك بل وكيل (وأن تلف المال) أي الزكاة (بيده) أي العامل (بلا تقدر
لم يضمن) لأنه أمين (وأعلى أجره من يستأجره) لأنه لما كان العامل (وأن لم
تتلف) الزكاة (لأنه يملك أجره منها وان كان) أجره (أكثر من غنا) لأن ما يشهد العامل
أجره في المنصوص عنه (وأن رأى الامام إعطاه) أي العامل (أجره من يستأجره) ويقر
الزكاة على باقي الأصناف قبل (أو) رأى الامام أن يجعل له زكاته أي في بيت المال نظير
عملته (ولأنه عليه منها سهم) الامام ما دام له الاحتيازة مع عدم المفسدة (وغير الزكاة في
العامل إن شاء أرسله) ليقض الزكاة (من غير عقد ولا تسبيح) وإن شاء عقده (أجره) بأجر
معلوم ما دلى عليه معلوم أو مدعى معلوم (إن شاء) الامام (يجعل له) أي العامل (أحد) الزكاة
وتقررها) كما تقدم في قصة من رضى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى بني (أو)
جعل له (أخذ فقط) ويقرها الامام وهذا واضح إذا كان في البلد من المال أو لا فقد تقدم
بحكم تقض الزكاة إلى بلد بقصر إليه الصلاة حتى من المأبى (وأن أدت) الامام (له) أي العامل
(في تفرقها أو أطلق) فلا يملك من التفرق وبنيهم عنه (فهذه) أي تقررها في مقتضاها
لماروى أبو داود أن زكاته أو في عمران بن حصين المصدقة لما جعل له من المال قال أولئك
مال أخذناها كانوا قد فعلوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا حيث كنا
نضاه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأن) بأن كاه لا تقرها (قد) يقرها المصور
ولأنه (وذا خالف العامل بدو سبيل الزكاة) تشاعلا بخذها) أي الزكاة (من ناحية أخرى أو
غيره) انظره أرباب الأموال ولم يخرجوا (زكاتهم) فقههم لأنه لا قدر على أخذها من
مطابقه بعد طائفة كاله في الأحكام السلطانية ولعله إذا خشي ضررا بالخراج والأهوال واجب
على الفور حيث لا عذر (ولا) أي وإن لم يكن تأخره لعقر (أخرجوا) أي أرباب الأموال الزكاته
(بأنفسهم) يتقدم الدفع إليه (باحتياط) أن كانوا من أهله (أو تولد) محنتان لم يحكوا ولا
للإحتياط (ثم إذا حضر العامل) وقد أخرجوا (زكاتهم) بأنفسهم (وكان احتياطه مؤدبا في الإتيان
ما سقط من المال أو) إلى (الزيادة على ما حرمه من المال) فظهر من كان وقت مجيئه) أي العامل
(باقيا) عادة (طاحب) دنا من المال (مضى) من إحتياط رب المال لئلا يكون مدعى ما لا سقط
بعض الزكاة (وأن كان) وقت مجيئه العامل مدة (فأشبه إحتياط رب المال) فلا ينقصه
العامل لأنه فعل ما عليه بالجملة (وأن أسقط العامل) عن رب المال بعض الزكاة (أو أخذ)
العامل (دون ما يستحقه) وأبطل عليه (زكاة) أي رب المال (الخراج) أي إخراج ما في
عليه من الواجب (فبينهم وبين أهله) من معرفت بوجوبها عليه لأهل السهم (وأن
أدعى المال دفعها) أي الزكاة (في العامل وأنكر) العامل من قضائها منه (مدفقا) إلى
الدفع) إليه لأنه مؤثر بلايين كما تقدم (وظف العامل) أنه لم يأخذها منه لأنه منكر (وبرى)

٦٢ - (كشف الغم) - أول - بترك (محب المصلحة) الحديث سهل بن أبي حمزة مرفوعا عن أبي داود

الثلاثاء في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ

العمل الفقير فلا يرجعون عليه بها (وان ادعى العامل دفعها الى الفقير ونحوه (فانكر)
الفقير ونحوه (صدق العامل في الدفع) الى الفقير لانه آمن (و) صدق (الفقير عدمه) أي
عدم الاختلاف منكر قال فرسح المتني وظاهره بلاين (وبغسل اقراره) أي العامل
ببعضها) أي: ان كان من ربه (ولو عزل) العامل كما ذكره في محكمه يبعد عنه (وان عمل امام او
نايه على زكاته لم يكن له اخذ شيء منها) أي: ان كان له اخذ زكته من بيت المال ويقدم العامل
باجرة على غير من اهل الزكاة) لانه يأخذ في مقابلة عمله بخلافهم ولهذا لا يجوز اخذ الصدقة من
اجرة عمه من بيت المال ثم يعطى الامم فالأهم وهم اشدهم حاجة (وان اعطى) العامل من
الزكاة (فهو الاخوان تطوع بعمله لقصة عمر) رضي الله عنه وهي انه صلى الله عليه وسلم
أمره بماله فقال يا علي ما فعلت الله فقال اذا أعطيت شيئا من غير ان تسأل فكل وتصدق متفق
عليه (وتقبل شهادة ارباب الاموال عليه) أي: العامل (في وضعه غير موضعه) الشروع
وضهائيا لانهم لا يدفعون عنهم بها من الرأب ما بلغ اليه مطاوعا (لا) تقبل شهادتهم
عليه (في اخذها منهم) لانها شاهدة لانفسهم لكنهم يصرفون بلاين كما تقدم (وان شؤبه)
أي يأخذ العامل الزكاة (منهم) أي بعض ارباب الاموال (ليحضر قبل التناكر والقاسم)
بينهم بين العمل (قبل) منهم ذلك لعدم المنافع (وبغير العامل) للفقراء ما ثبت عليه اخذه
(والا) بان كان بعد التناكر والقاسم (فلا) تقبل شهادتهم لبعض له رواية (وان شهد
اهل السهمان) بعض المين أي جمع سهم كالمسلم وهم اهل الزكاة القاضون لها (له) أي
العامل (او عليه ما يقبل) منهم ذلك لما فيها من جلب النفع (ولا يجوز له) أي العامل (قبول
هدية من ارباب الاموال) لحديث هذا بالعمال غول (ولا يجوز له ايضا) اخذ زكاة يثبث
الزاهوي ما يطلب والهدية قوله (واني عندهم القاضى) في باب آداب القاضي باوضع من
هذا (وما خان) العامل (فيه اخذه الامام) ليرد الى مسخفه لقوله عليه الصلاة والسلام من
استعملناه على عمل فخذ بعذرنا فهو غول (رواه ابو داود) (لا) اخذه (ارباب الاموال)
لانهم كانوا يظنون ان اخذهم منهم شطبا بل لا تأويل فلهم اخذهم (قال الشيخ) ولم يرد رفع حساب
ماؤلاه اذا طلب منه) وقال ابن عثم لا يرد له ما اقصر عليه في المبدع (الرابع المؤلف قوليهم)
فمنع (وحكمه بقاء) لانه عليه الصلاة والسلام اعطى المؤلف من المسلمين والمشرى فيه مطون
عند الحاجة ويحمل ترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم على عدم الحاجة الى اعطائهم في خلافهم
لا سقط منهم فان الآية من آخر ما نزل واعطى ابو بكر عدي بن حاتم والزبكان بن بدر ومنع
وجوب الحاجة على جمر الزمان واختلاف احوال النفوس في القوة والضعف لا يخفى فساد
(وهم رؤساء قومهم) وكذلك القم وغيرهم السادة المطاعون في عشارهم فمن لم يكن كذلك
لا يسطي من الزكاة لئلا يلف وان خشي شربه باقتضاه الى ظالم لئلا يفسد المؤلف له (من)
كافر برى اسلامه او كف شربه) لما روى ابو سعيد قال بعث علي وهو باين ذبيحة ففسدها
رسوله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الا فرغ من حابس الخنظلي وعيينة بن بدر الغزالي
وعلقه من بين علامه العاري ثم احديني كلابوز بد الخنظري الطائي ثم احديني نهان فغضبت
قريش وقالوا طي مسند بد غدودنا فقال اني انما فعلت ذلك لانا انهم متفق عليه
قال ابو سعيد القاسم بن سلام واغما الذي يؤخذ من أموال اهل البين الصدقة (و) (من)
(مسلم برى بعبطه قوت ايمانته) لما روى ابو بكر في كتاب التفسير عن ابن عباس في
قوله تعالى والمؤلفة قلوبهم قال هم قوم كانوا يؤمنون برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يرضخ لهم من الصدقات فاذا اعطاهم من الصدقة قالوا هذا دين
في يدي لا يتقبل قوله لانه قد تلبس بعضهم باخوة لا يعلمها (ومنايف) من عمر (عبد اودوب) يفعل

(فلب المال اكل قدر ذلك) أي
الثلاثاء والربع (من عمر) نصا
(و) اكل مال (من حساب المدة
وما يحتاجه ولا يحتسب) ذلك
(عليه) قال احمد في رواية عبيد
الله لا بأس أن يأكل من اجل من
غلبه بقدر ما يكمل هو وعياله
ولا يحتسب عليه (وبكمله) أي
عالمه اكله (انصاب ان لم ياكله)
لانه موجود بخلاف ما لو اكله
(وتؤخذ) نزكاته ما سوا ما يقسط
فان كان الزكاة خمسة
اوسى قوما كل منغشأ حسب
الربع الذي كان له اكله من
النصاب فيكمل وتؤخذ منه
زكاة الباقي وهو ثلاثة اوسى
وثلاثة ارباع اوسى (ولا يهدى)
رب المال من الزكاة قال احمد
وقد سماه الرودي عن غريفيك
السائل قس ان يقسم قال
لا بأس أن يأكل منه صاحبه
ما يحتاج اليه قال يهدى للقوم
منه قال لاحق يقسم واما التمر
فما تركه خالص له منعه ماشاء
(و يترك) رب المال (ما تركه)
خالص من الواجب) نصا لانه
لا يسقط بتركه الخالص
(و) يترك رب المال (ما زاد على
قوله) أي الخالص ان يبيعه منه
عمر او ذبيبة كذا (متن جفاف)
لما سبق (و) (لا يترك) رب المال
(على قوله) أي الخالص (ان)
نقص) التمر عما قلناه لانه لا زكاة
عليه فيما ليس في ملكه وان
ادعى غلط خالص واحتمل قيل
قوله بلاين ولا يخطأ بخورصف
لم يقبل لانه كذب كدعواه كذب
خالص عدوان قال لم يحصل
في يدي لا يتقبل قوله لانه قد تلبس بعضهم باخوة لا يعلمها (ومنايف) من عمر (عبد اودوب) يفعل

مالك) هما (أو) بقوله (من زكاة) أي التالف (بخر من زكاة أو) أي ٤٩١ كان يعني من غير أو زكاة لم ينفذ لان

المالك بالزكاة تخفيف الرطب
واختصاصه بالاحتياج لولائه
فيمنع منه رطبا الرطب وان
فلا ينفذ مالك ولا بقوله
سقطت زكاته، وتقدم (ولا
بخر من غير خر من زكاة لان من
لم يرد في غير هو غيرهما مجتمع
في الرطب والغناقد فيكون اتیان
الخر من عليهما لاجل حالها
رطبة أشتمل غيرهما مجتمع
انفس والاخلافات الخرس
لا يخلل المدحوب

فوق (فصل والزكاة) في خارج
من أرض مستورة (على
مستعير) دون مستعير (و) الزكاة
في خرج من أرض مؤجرة على
(مستأجر) أرض (دون
مالك) بالانها زكاة ملكات
عليه ملكه كالهبة وكالو
استاجر حقا يقره ولا
ان يضمن حقوق زرع وملك
لزم زرع المحب وتقدم بقدر
الزرع يخرج فانه من
حقوق الأرض هل من هي بيده
(وربما) حصده فاصب أرض
زرعه من أرض مضمونة بأن
منه بمسكه به قبل حصده
(زكاة) غاصب لا يستقر او ملكه
عليه (ويزكاه) أي الزرع
(ربما) أي الأرض المنصوبة
(ان ملكه) أي الزرع (قبل)
حصده ولو بدا اشتد لانه
بتمسكه بتمسك بزرعه وعرض
واحقه فلهذا استدل ملكه إلى
أثر زرع فكاكه أخذته ان
(ويجتمع مع حشر وخراج في)
أرض (خرايب) لهدومها
آخر حالها من الأرض

صالح وان كان غير ذلك عاجل (أو) برجي سيطرته (اسلام قطره) لان المالك اعطى عدي بن
حاتم والزكاة بن مدرع حسن نيابتهما واسلامهما زكاة اسلام نظرتما (أو) برجي
سيطرته (نصف في الجهاد) (في) الدفع عن المسلمين) بان يكون في طرف بلاد الاسلام اذا
اعطوا من الزكاة دفع الكفار عن بلع من المسلمين والا فلا (أو) كف شره كالخروج ونحوهم
أو دفعه على جباية الزكاة من لا يطعها) بان يكونوا اذ اعطوا من الزكاة جباية من لا يطعها
(الا ان يخوف من مدد كقوم في طرف بلاد الاسلام اذ اعطوا من الزكاة جباية من لا يطعها) أي من
لا يطعها الا بالقبول والتبذير (ويقبل قوله في نصف اسلامه) لانه لا يطمع الا من جهته (ولا)
يقبل قوله (انه مطاع في قومه الا بيته) لانه لا يتخذ قامة البيته عليه (ولا يحصل قولك المسلم
ما بذله ان اعطى لي كشره كالحديث لعمام) (والا) أي وان لم يكن اعطى لي كشره
شره كان اعطى لي قري اعانه أو اسلام نظره أو نصف في الجهاد أو الدفع عن المسلمين ونحوه
(سئل) له ما اخذه كتابا من الزكاة (انما من الرقاب) انفس (وهي المالكات) المالكات
الذين لا يجدون وفاء ما يردون ولهم القوة والسكينة) نص عليه لم يرد قوله تعالى وفي الرقاب
قال في المبدع لا يختلف المذهب انهم أي المالكات من الرقاب بدليل قوله اهتفت رقابي فانه
يشملهم وفي قوله تعالى فكاكهم الا ما شاعره ولا يملك المال على سيده ويصرف اليه
ارش حياته فكان له الا ان يضمن ان لا يجد وفاء كالنحر (ولا يضمن) من الزكاة (الي من علق
عقده على عبيه) لانه ليس كالكتاب الا لا يمكن ملكه ولا يصر اليه ارش حذونه
فلا اعطاه اعطاه سيده لا في الرقاب (ولا كتاب الاخذ قبل حلوله) لانه لا يرد في الرقاب
عند حلوله فيه ولا يضمن (ولو تفتت) الزكاة (بيده) أي المالكات (اجزأت) وبها وجود
الانشاء المأمور به (ولم يفرغوا سواء عتق أم لا) كالانوار من السبل (ولو دفع اليه) أي المالكات
(ما يقضي به دين لم يجزه ان يفرقه في غيره) قاله (أخذه) أي المالكات (في) (أو) دفعه في
المالكات (تبرعا من سيده أو غيره) (معه) أي (له) أي المالكات (في قول) (فكسه في
الرايين والمأوين) وقيل مع فقره قبل بل يطع اختياره أو بكر وانفذه فانه في المأوين
وقدمه في الحرز قبل بل هو المالكات (قاله) فانه نصف مع في نصيب ان يرد مقتض
اداعته باداء أو ابراء وقوله لو جزمه في السكينة وانفذه ولا فوات ولو جزمه في قوله بأن
عدي بن مدرع واداء الغاية وغيرهم (وهو) في جزمه للمصنف فيما في قوله ومفصل
مع غار ومالك إلى آخره (ولو جزم) المالكات (أوله) أي سيده وقوله أو اشترى بالزكاة شيئا ثم جزم
والهوى سيده فهو له (سئل) (ويجوز الدفع) أي دفع الامام أو نائب الزكاة (أن
سيده) أي سيده المالكات (بلادته) أي ان المالكات كوفد من المدين بها (وهو) أي دفع زكاة
النسب للمالكات (أو) (من دفع) زكاة أي المالكات بل ذكره بقوله (فان) (في) المالكات
(لجزمه) عن الوفاء (أخذت من سيده) بخلاف ما لو دفعت كتابا ثم دفعه من سيده كما تقدم
(ويجوز ان يقضى بها) أي زكاة (أسير) سيده أي المالكات (نص عليه) لانه لما رجع من
الاسير فهو كغيره في المدين (أو) ولا فيه عوارا من في كسر قوله أو أن يفرقه في غيره
يدفعه إلى الاسير كغيره من المدين ثم يدفعه إلى الاسير لعل رقبته من الدين (فان) (أو)
الذلي ومثله لو دفع إلى فقير من غير سلطان ما لم يدفع جوده ويجوز ان يشترى بها) أي
الزكاة (رقبه) سيدها) روى عن ابن عباس (معه) قوله تعالى وفي الرقاب وهو من لا يطمع بل
طاهره فان الرقبة تنصرف ليه اذا طلقت قوله تعالى فخر برقة (ولا) ويجوز ان يشترى
من الزكاة (من يبتغي عليه بالشره كرحم محرم) كاحيه ومعه لان نفع زكاة على لغيره المحرم

وحديث فيما سقت السماء العشر وغيره فخرج في رقبته والعشر في غلتها ولان سبب الخراج التمكن من الانتفاع وسبب

فلما جاز كالودعه إلى أبيه (ولا اعتاق عبده أو ملكه عنها) أي عن الزكاة ولو كان ماله عبدا
 للعبادة لأن ذلك ليس ابتاعا كاذ وهو عبثه لنخراج الرض أو القيمة (ومن أعنت من الزكاة)
 رفيقا (فأخرج من ولاته) إذا مات عن غير وارث يستغرق (رد في حق مثله قدر وابه) بمعناها
 في الأوصاف وقيل وفي الصدقات أن صدقاته ما بين يمينه اه قلبت باقي في الحق أنه أن كان المعنى
 رب المال فالزكاة له حديث الله والاعلان أعنت (وما اعتقه السامعي من الزكاة) أو الامام منها
 (فولاؤه للمسلمين) لأنه نائب عنهم (وأما المكاتب) إذا عتق بذاته ماله المكاتب من الزكاة
 (فولاؤه لسيده) لعدم ذلك لأنه عتق بسبب كتابته (ولا يهبط المكاتب لجهة الفقير لأنه عبد)
 ما بين عليه درهم واحد لا يعطى لفقيره (السامعون الغارمون للنص) وهم المدنون) كذا فسره
 المحمدي (المسلمون وهم ضريان أحدهما من غرم لأصلاح ذات البين ولو) كان الأصلاح
 (بين أهل ذمه وهو) أي من غرم لأصلاح ذات البين (من يحمل بسبب انلاف نفس أو مال أو
 نفسه أو ماله لا تكن فتنه وقسمين طائفتين يتوقف صلحهم على من يعقل ذلك) فيحمله
 انسان ثم يخرج في القضاة فيسأل حتى يؤديه فوردا بالشرع عاباة المسئلة فهو يحمل لهم نصيبا
 من الصدقة قال تعالى فاتقوا الله وأحلوا ذات بينكم أي وصلكم والبين الوصل والمعنى كقولوا
 مجتمعين على أمر الله تعالى وعن قيس بن الخمار قال جعلت جملة قانت النبي صلى
 الله عليه وسلم وأنت في أقال أقم بأقبيصة حتى تأتينا الصدقة فأنارك بها ثم قال بأقبيصة أن
 الصدقة لأهل الأئمة لا تزل يحمل جملة فيسأل فيها حتى يؤديه ثم يحمل ورجل أصابه
 حصة فاحتاجت ماله فخلت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ورجل
 أصابه فاقه حتى ينهد ثلاثة من ذوي الجاه من قومه لقد أصابت فلا فاقه فخلت له المسئلة
 حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش وما سوى ذلك فهو محتم يا كلهم أصحابا محتاجا
 يوم القيامة والمعنى شاهد بذلك لأنه إنما يلزم من حمل ذلك المال العظيم الخطير وقد أتى معروفا
 عظيم ما وأبني صلاحا ما فكان من المعروف حله عنه من الصدقة فهو وفرا له عليه لئلا
 يحيف جبال المصلين أو يوهن عزائمهم عن تسكين الفتى وكف المفاسد (في دفع اليه ما يؤذي
 حياته) ففتح الحما أي المال الذي قصه لذلك (وأن كان غنيا) لما تقدم من حديث ثيبه
 (أو) كان (شرفا) أي من بني هاشم لأن منعه من أخذه بالفقير وصيانة له أن كلها لكونها
 أوصاف الناس وإذا أخذها أفرم مردها إلى الفروما فلا يناله فدانة وضحا (وأن كان قد أدى
 ذلك) أي ما قصه (لم يكن له أن يأخذ) بذله من الزكاة (لأنه قد سقط الزعم) فخرج من كونه
 مدنيا بسبب الجاهلية (ومن يحمل بضحا أو كفا لفتن غيره مالا لحكمه من من غرض لنفسه)
 وظاهر المنتهى أنه من قسم الزكاة من غيره (فإن كان الأصل والجبل) أي الضمان أو الكفيل
 (معسرين جاز لدفع) أي دفع قدر الدين من الزكاة (إلى كل منهما) لأن كل منهما مدبر (وأن
 كانا معسرين أو) كان (أحدهما) معسرا (الجزير) لدفع اليه أو إلى أحدهما (ويجوز ألا يأخذ
 من الزكاة) (لنقصه من الله تعالى) من كفارة وضحا كذا في الآية (وبأي) الضرب (الثاني)
 من ضرب في القارم (من غرم لأصلاح نفسه في مباح) كمن استدان في نفقة نفسه وعياله أو
 كسوتهم وخروج المباح بالسلطنة ومصرفه في معصية كشراب الخمر والزنا (حتى في شرائق نفسه
 من الكفار فأخذ) القارم لنفسه (إن كان عاجزا عن وفاء دينه وبأخذ) أي القارم لنفسه
 (وس غرم لأصلاح ذات البين ولوقيل حلول دينهما) لظاهره في معصية السابق وقيل عليه
 القارم لنفسه (وإذا دفع إليه) أي القارم (ما يقضي به دينه لم يجز) له (صرفه في غيره وإن كان
 فقيرا) لا ما غنيا يأخذ أخذا راي (وأن دفع إلى القارم) من الزكاة (لنقصه جاز أن يقضي به

هنود) أي قهر أو غلبة بالسيف
 (ولم تقسم) بين أقتان غير
 مكة (و) الثانية (مجالعها
 أهلها خصوصا مناو) الثالثة
 (ما هو لمناو) أي أهلها (على أنها)
 أي الأرض (لنوا وقصرها معهم
 بالخراج) ولا زكاة على من يصد
 أرض خراجية في قدر الخراج
 إذا لم يكن له مال آخر بقوله فإن
 كان في غلتها مال آخر فبذلك
 ومشمس وخضر أو تفيها
 زرعه الزكاة على مال آخر
 فيه في مقابلته الخراج إن وقع
 لأنه أحوط للفقراء وزكاة ماله
 الزكاة وإن لم يكن لها غلة إلا ما فيه
 الزكاة أدى الخراج من غلتها
 وزكاة الباقي بلغ نصيبا
 (و) الأرض (العشرية) حصة
 أضر ب (مألسم) أهلها
 كالمدينة وضحا) يجوز أن يقرى
 الصرين (و) الثانية (ما خطله
 المسلون كالبصرة) بتبليط البلاء
 (وضحا) كدبينة واسط
 (و) الثالثة (مأصول) أهلها على
 أنها أي الأرض (لهم) يخرج
 بضرب عليهم كالدين (و) الزكاة
 (ما دفعه هنود وقسم) بين غايته
 (كصغير) و) الخامسة
 (ما قطعته لطلحة الراشدين من
 السواد) أي أرض العراق
 (أطاع غلبك) كاذي أقطعه
 عثمان رضي الله عنه لعدو ابن
 محمود وشباب نصا وجه الغامض
 على أنهم لم يملكوها الأرض بل
 أقطعه المنقمة وأسقط الخراج
 عنهم لمصلحة أي لأنها وقف كأ
 باقي (ولا لال الغنة فتراوها) أي
 الأرض الخراجية والعشرية
 لأنها مال مسلم يجب دفعه حتى
 لأهل الزكاة فلم يمنع من شرائه كالمسقة ويكره مسلم بيعها أو إعادتها أو أخذها

النافع جواز في النحل كالنفس وهو ظاهر كلام أحدنا في رقبته بعضهم لأن كلام من
 مدبيل الله والفقر لا فرض عليه فهو منه كالتقوع (الشامان ابن السبيل) لنص وأبى
 الطريق وسعى أسافر إناله لا لزمت له كما قبله اليل إذا كان يكثر السفر وجب فيه وكما قال
 لطيف الله ابن المساء لا لزمت له (وهو المسافر لقطع به) أي سفره (في سفر طاعة) كالسفر
 للصحة والعلو اشترى وآلته وصلة الرحم (أو) سفر (مباح) كطلب رزق (دون النسي) للسفر
 من بلد (أو) لأن الاسم لا يتناول حقيقة ما يصير ابن سبيل في نافي الحال (وليس معه) أي
 المتقطع بغير بلد (أو) ما يوصله إلى بلد (أو) يوصله إلى (متمنى قصده) بأن انقطع قبل البلد
 الذي قصده وليس معه ما يوصله إليه (وعود إلى بلده) لأن فيه اعانة على بلوغ الفرض
 الصبح (ولو مع غناه لبلده) لأنه عاجز عن الوصول إلى ما له وعن الانتفاع به فأنه من سقط
 متاعه في الجوارض (فيحط) ابن السبيل (لذلك) لنص (ولو وجد من يقرضه) ذكره
 الشارح وغيره خلافاً لحديث ابن عمر والقرض (فلن كان) ابن السبيل (فقيراً في بلده)
 أعطى لقرضه ما يكفيه سنة (و) أعطى (لكونه ابن سبيل ما يوصله) إلى بلده وكان الواجب في
 غيره ميان وبلى (ولا قيل قوله أنه ابن سبيل الأيسنة) لأن الأصل عدمه (وان أدى) ابن
 السبيل (الحاجة) يعرف له مال في المكان الذي هو فيه (قبل قوله بغير يمينه) لأن الأصل عدم
 المال (أو ادعى إرادة الرجوع إلى بلده قبل قوله بغير يمينه) لأن ذلك لا يبرأ الأمانة (وان عرف
 له) أي ابن السبيل (مال في المكان الذي هو فيه) لم يقبل دعوى الحاجة) لانتها خلاف الظاهر
 (الأيسنة) تشهد بالحاجة (ويعطى الفقير والمكسر تمام كفايتها سنة) لأن وجوب الزكاة
 تنكر لكل حال ففيه في إن يأخذها بكيفية الحال (و) يعطى (العامل قدر أجرته ولو جازى
 اثنين) لأن الذي يأخذ من سبيل العمل فوجب أن يكون بمقداره (ويعطى مكاتب وعالم
 ما يقتضيان به دينهما) لأن حاجتهما لما تنفذ ذلك (ولو دنا الله تعالى) كدين الأدنى لأنه
 أسبق بالوظة (وليس لهما) أي المكاتب والعالم (صرفاً إلى غيره كقاز) وابن سبيل (وتقدم
 مرفوعة أسر بالو) يعطى (لأولئك ما يحصل به التأليف) لأنه المقصود (و) يعطى (النازلي
 ما يحتاج إليه أكثر) ذلك لأن المقصود لا يحصل إلا به (ولا يراد أحدهم) أي من أهل
 الزكاة من ذلك لأن الدفع للحاجة فيقتضيها (ولا يقتص) أحدهم (من ذلك) لعدم دفع
 حاجته لأن (ومن كان) من الفقراء والمساكين (فأعزاه إلى أحدهم) لأن كل واحد من
 هاتين المقصود به دفع حاجته فيعتبر لهما بغير تفريق (ولا يعطى أحدهم) أي الذي كور من
 أصناف الزكاة (مع النقي) بقوله عليه الصلاة والسلام لنحل الصدقة لغني ولا يرضى
 رواد أو أدود والترمذي من حديث عمرو بن العاص والمرأة القوة والشدّة والسوى المستوى
 الخفاق التام الأعضاء (الأز بعد العامل) قال في الشرح والمبدع بغير خلاف فعله (والوفاة)
 لأن إعطاهم معنى به نفعه كآلة زى (والغازي والنامر) لمصلحة ذات الدين ما لم يكن دفعها
 أي الحاجة (من ماله وتقدم) في الباب الحديث في مصدره فوالأجل الصدقة لغني الغازي
 سبيل الله أو لعامل عليه أو لنامر رواد أو أدود ولا تعالى جعل الفقراء والمساكين صنفين
 وعددهما بقية الأصناف ولم يشترط فيه الفقر بل على جواز الإلزام (مع النقي) (وان فضل مع
 غارهم مكاتب حتى ولو سقط ما عليه ما يبرأه أو غيرها) فضل مع (غاز وابن سبيل) حتى بعد
 حاجتهم لزمهم رده كما لو أخذوا لفلان لم يردوه ففضل منه) حتى لزمهم رده لأنهم لا يعلكون ذلك من
 كل وجه بل ملكا راسي ولأن السبيل لفلان فيجوز له فضل زوال الحاجة (وان فضل مع
 المكاتب) حتى عن حاجته من صدقة التطوع لم يبرأ بجمع منه) لأن صدقة التطوع لا يعتبر فيها

فراحتنا مالكم والفرق محرراً
 ستة عشر رطلاً عراقية وهو
 مكال معروف بالدينية ذكره
 الجوهري والفرق ستة أقطاب
 وهي ثلاثة أصع (ولزكاة فيها
 ينزل من السماء على النضر
 ثابن والترجييل والشرب مثل
 ونحوها كاللذان وهو طر وندى
 ينزل على نبت قاكاه المعزى)
 بكسر الميم وهو والعز واحد وهو
 اسم جنس وواحد المعزى ماعز
 (فطلق تلك الطوبى بها) أي
 المعزى (فتؤخذ) منها لعدم
 النص والأصل عدم الوجوب
 أنه سائر المباحات من الصيد
 وغيره لاجتماعه القياس في
 الأصل (ولا الترفيع) (وتعني)
 أموال المشركين تعني أموال
 (الندراج) بقدمه ولو بطل نصاً
 لأنه يقتضي الاقتضاه عليه في
 تلك ما زاد وغيره ما تنص بهذا
 منافع لموضوع العمالة وحكم
 الأمانة مثل أحد في روايته حرب
 عن تفسير حديث ابن عمر
 التلات وبأ قال هو أن يستعمل
 القربة وفيها الملوغ والنحل
 فسيما ربا أي في حكمه في
 البطلان وعن ابن عباس يأك
 والربا الأوهى التلات الأوهى
 القربى والغازي والقبيل الكفيل
 (وقصص) وفي المندج بكسر
 الفاء وهو المكان الذي عذب به
 الجوهري ونحوه سمى به لعدون
 ما أنبه الله فيه أي أفضله ثم
 سمى به الجوهري ونحوه وسواء
 المنطبع وغيره (وهو) أي
 العبد (كل متولد في الأرض
 لأن جنسها) أي الأرض لجزر
 التراب (ولأنات كذب ونسبة وجوهه) ولور وعقيق وصفر ورصاص وحديد وكل

وزوج ومعه فوكبر بنو زفت وطح وزيق وكار ولفظ) كسر الذوق وقصها (ونحو ١٩٥ ذك) كاتوت وبغش وزوج

ولزوج وموسى وشمال قال
أحد كتاب وقع عليه اسم المحدث
فنه الزكاة حيث كان فعله
أوفى البرارى وجزم في الرعاية
وغيره فليان منه رحاما وراما
وجرمين ونحوها وسدت
لازكاة في جهران مع جود على
الاجاز التي لا رغب فيها عادة
قاله القاضي (أنا) أخرج جريح
العشر) لعمرو قوله تعالى وما
أخرجناكم من الأرض ولاته
مال لوغنه أخرج خبسه فإذا
أخرج من معدن وجبت زكاته
كالذهب والفضة (من هن تد)
أي ذهب وفضة (د) من (قبة)
غيره أي النقد يصرف لأهل
الزكاة حديث مالك فيلووطا
وأبى داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قطع بلال بن الحارث المزني
لعمادته القبلية وهي من ناحية
القرع ثلاثمائة من لا يؤخذ
منها إلا زكاة إلى اليوم قال أبو
هشيم قلبية لا مدصر وقصها جاز
(يشترط بلوقصها) أي النقد
وقصه غيره (نصا) مدسك
ونقصه كسب وغمر فواخرج
ربيع عشر نراه قبل تصفيتها
ودان كان باقيا والافتقار وبقل
قولا أحد في قدره لأنه غارم فلان
صفاه فكان قدر الواسع أجرا
وان زادوا زيادة إلا أن يسع له
الخرج وان نقص على الخرج
وقد كرت مكسب في الحاشية
(ولا) ينجس بقرنه (أي) البطل
والنصفه فسطها وركى الباقي
بل لكنوط هريوونين كؤنة
سداد وديس وفي كلامه في
شرحه مذكورة في الحاشية

الحاشية بخلاف الزكاة أن تلف في أيديهم بغير تصرف فلا يرجع عليهم (والقانون) وهم
الفقراء والمساكين والعاملون عليها والخدمة قلوبهم (يا) أي أخذوا من ثمرها (لا يردون شيئا)
لأنهم ملكوه للملك كاستقروا لثمنه بالقرى بينهم قربة (ولو ادعى الفقر من عرف بغير أودى
إنسان أنه مكاتب أو عامر لنفسه لم يقبل إلاينة) لأن الأصل عدمه أي يدعو براءة لثمنه (مخلاف
غاز) فإذا ادعى إرادته الفزع وأعطى مراهي وكذا الوادي بن السيل أراد أن لا يعود وتقدم (وبكفي
اشتهار انهم لا يصلح ذات الدين) أي استفاضت عن فقر مقام العيشة به (فان شئني) الفقر
لاصلاح ذات الدين (لم يقبل إلاينة) لأن الأصل عدمه (والأينة) فحين عرف متى ثلاثة
رجال) لما تقدم في حديث أبيه من قول عليه الصلاة والسلام ولا تحمل المسئلة إلا لثلاثة ثلاثة
رجل أما بتغافه حتى يشهد له ثلثه من ذوي الحجى من قوله لقد أمابت فلانا فاقه فخلت له
المسئلة حتى يصيب قوام من عيش أو سداده من عيش رواءه (وان صدق الملك كاتبه) صده
قبل وأعطى لأن الحق في العبد سيده فإذا اقتربا لتألف الحق عنه قبل (لو) صدق (أن) لم يفرغه
قبل وأعطى) لأنه قد مضى المكاتب فيه وسه لا قبل لجواز قاطعه ما على أخذ المال (وان
ادعى الفقر من عرف بغير ما قبل) قوله لأن الأصل استحسان الحد السابقة والظفر صنفه
(وان كان جليلا) بفتح الجيم وسكون اللام أي شديد اقواما (وعرفه كسب) بكفه (لم يجر
أعطاه ولم يعل شيئا) لأنه قد مضى بكسبه (فان لم يعرف) له مال (وذكر أنه لا كسبه أعطاه من
غيره) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعل على ذلك (أذا لم يذبح) كان عليه بطه لعدم
أهليته لا شذها (بعد أن يشهد به وجوباً في كل كلامهم) وثمة أنه متى في التعلق قاله في
القرع وخرجه في البدع (أنه لا حظ فيها لثمن ولا نقوى مكسب) لأن أي من التعلق عليه وسلم
أعطى الرجلين الذين لا أول ولا خلفهما وفي بعض رواياته قال أتينا النبي صلى الله عليه وسلم
نساء ثمان مائة فقصصنا النظر فرأى أحدهن فقال إن شئتم أعطينكم ما ولا حظ في البقي
ولا نقوى مكسب رواء أبو داود (وان راءه محمداً قبل قوله أئمة) استقر أنه لا يلزم من ذلك
التي قال تعالى في عيسى المذاهل أغنيها من العنقب (لكن يبي أن يخبره أنها زكاة) وان راء
تظاهر المسئلة أعطاه منها ولم يبي له (والندرة على اكتساب المال) بضع نيس متى مقرر فلا
تتم المرأة الفقيرة (من أحد) إذا كانت من رغب في تكاثرها وتقدر على تحصيل المهر
بالنكاح لأن النكاح لا يقصد لبلل بل للسكن والأواقر قد لا يكون طارفة فيه (فلا تخبر
عليه) كرجل سئل الخلع أو الطلاق حتى عوض أو العلم عن دم جد على ماله (وصكدا
وأولدت) لا تخبر على النكاح لو قد بدنها (أو كان لها قريب يحتاجون إلى النفقة) فلا تخبر على
الزواج فلان (وتقدم إذا نزع القادر) على اكتساب (مطلب المهر وتقدر جمع) بين طلب
المهر والكتسب (أنه يعطى) لأن القرع للعدالة لتصور ونفها (فان ادعى أنه عمال) يأخذ
لمن من الزكاة (قلد) في ذلك (وأعطى) كما تبهم لأن الطاهر صدقة وتبقى قيمة لثمنه على ذلك
لا سيما على الترتيب وكما يظفر حاجة نفسه (ومن غيره) في مصيبة كسب خبر (أو سرق
مصيبة) كقطع طريق (لم تعد إليه إلا أن يرب) لأنه قد مضى على مصيبة (وتد) كسب في
مكر واد) سافر (زكاة) فلا يدفع اليمن الزكاة لأنه لا حاجة به إلى هذا السفر (ولو ظلم ماله في
المعامي حتى افتقر دفع اليمن من مهم الفقراء) أو لم يكن أصله باسم فقير وان كان عليه
حين الأخذ (ومصعب صرفه) أي الزكاة (والأصل) في القيمة كماله كسب صنف ثم أن
وجد) جميع الأصناف (حيث وجد) لا يخرج من ذلك شئ واحد من اختلاف وتخصيص فلا جاز
يقينا (ولا يجب الاستيعاب كالمهر في الباطني ولا) يجب (التعداد من كل صنف) أي لا يجب

(ولا) ينجس (بقرنه) استخرج) معدن إن لم تكن دينا فان كانته ينزك ما سواها كالخراج لسبقها إلى الجود (و) يشترط كبر

وحديث المحدث جبار وفي الزكاة
المعنى قال القاضى وغيره اراد
بقوله المعدن جبار اذا وقع على
الاجر حتى وهو يعمل في المعدن
قتله فيلزم المستاجر حتى فصب
زكاته المعدن بالشرطين (ولو)
استقر به (في دفعتان) كثيرة
(لم يعمل العمل بينهما) أى
الدفعتان (بلا هذر) من نحو
مرض أو سفر أو صلاح آلة
واستئصال تراب يخرج بين
التلين أى الأصارين أو حرب
هبة ثلاثة أيام (أو) كانه
عقر ولم يعمل العمل (بحدوثه)
ثلاثة أيام فان أهله ثلاثة أكثر
بلا هذر وكل مرة حكمها
(ويستقر الوحد) فزكاة
معدن (بأحار) فلا تقط بقله
بعدم طلاق وقوله لا فله ولا
تقرب تقط (فأباعد) من
محرم زمن معدن (وأباعد) بلا
تصفية وبلغ نصا رابو القم
(زكاة كراب صاعا) أو يصح بيع
تراب معدن بفرضه وان استقر
المقصود منه لأبداصل المنطقة
فهو كبيع محمول في فطره وقس
عليه تراب صاغية لانه لا يمكن
تمييزه عن ترابه الا في نافي الحال
يكلفه ومشفقة وبذلك احتملت
جهالة الخلط للزكيات من
مباحين ونحوها ونحو أساسات
الميطان (و) المعدن (الجامد
المخرج من) أرض (مملوكة
لربها) أى الأرض أو غيره أو
غيره لانه يملكه بملك الأرض
(لكن لا تازمه) كانه حتى يصل
الى يده (كدفون منى والجارى
الذى مادن لا تقطع استقر به
(ولا يترك زكاته) براه (لانها غيرة معدن لانه في كبر رضى القبط بل اولى لنقصها

بغداد كل (ولا) تسكر واضاف كاذ (معدن) لانه عرض مستغل من الارض اية ٤٩٧ المشرقات (غير نقد) فستكرز كاذ

لا تمسك قنماء كالمراسي (ولا
بضم جنس) من معدن (اب)
جنس (آ حرف تكميل لعل)
كقبة الاموال (غيره) أي
الخذ قبضم ذهب الى فضته من
معدن وغيره بل انما في الارب
بمده (و بضم ما تعدت معادنه)
أي اما كن استغرابه (واخذ
جنسه) وان اخفقت آتواحه
كزوجه جنس واحد ق اما كن
(ولا ز ك في صلح كز بد ولا في
مخرج من بحر كصلح كز و كز
و برجان) من خواصه ان المظفر
اليه شرح الصدر و يفرح
القلب (و ذ في عسر و غو)
ولو بلغ نساء لان الاصل عدم
الوجوب وكان اخبر وغيره
يوجد في هذه عليه الصلاة
والسلام وعده خلفاءه ولم يقتل
عنوه لانهم لم يمسونه فوجب
القبض على الاصل
فضل (و كذا في الكثر) اخذ (من
دفن الجاهلية) بكسر الجاء الى
دفنهم (او) دفن (من تقدم
من كثر في الجاهلية) سمى به من
الكرز أي التمسك منه و كثر
لحم ذابغيت أسفله في الارض
ومنه لكر الصوف الخفي و يلحق
بالدفن ما وجد على وجه الارض
و راق (عليه) كذا (أرعى) بعنه
علامة كفر فقط أي لاهل السنة
اسلام (وفيه) أي الى كاذ اذا
وجد (ولو) كان قلبا و عرضا
الجنس على واجد من مسلم
و محمدي كبير و صغير و مكاتب
و عاقل و مجنون لعموم حديثي
هريرة روى عاقل كذا الجنس

الز كاذ دفع ما عودهم قال في المستوعب هذا ان كان المولى غير مطلق للزكاة اه لاز
الز كاذ حق لله فلا يصرفها اليه (و الجار أول من غيره) و ينبغي ان يقدم منها الاقرب بابا
فلا يقرب بابا (والقريب أول من غيره) اعم من الجار لقوله انقرا (و يقدم العاقل والدين على ضده
وكذا ذواله ثلث) يقدم على ضده الجاهل من أمثلي عبد الحيزه فيمنه نصاب بعد الحول قبل
اخراج ماله منه دفعه الى المولى فيتم ما تم
فصل ولا يجوز دفعها (و) الى كاذ (الى كافر) قال في المدع اجابا و حديث معاذ بن فيه
ولانها موصولة فوجب على المولى قبل تحصيل الكفاية ان يفي (ما لم يكن مؤثما) فيعطي عند الحاجة الى
نائبه كاتقدم (ولو) كانت (ز كاذ فطر) فلا تدفع الى كافر كز كاذ المال و روى عن عمرو بن
ميون و عمر بن شرجيل و مرة المحدثي انهم كانوا يبطون منها لربان (ولا) يجوز دفع الزكاة
الى عبد كامل الزكوة لان مسددها (ز كاذ فطر) لا تدفعه الى كافر حتى يفي بغيره و ما يقع
اليه لانه عليه و انما عليه سيدة فكان دفع اليه (ما لم يكن) التمسك (عاهلا) لا
من كفايته (من) دفعه او يأخذ تمام نصف كفايته وهكذا (ما لم يكن) التمسك (عاهلا) لا
ما يأخذ ما حوزة يسهل ما سده و المارد غير المكاتب كاتقدم (ولا) يجوز دفع الزكاة الى فقير عاقل
زوج غني (تسبل نفقته اليها لاستغنائها بذلك) (ولا) يجوز دفعها (الى) عودي نسبه في حال
تسبل نفقته في اول الحب (نفقته فيه) (و روى) لم يروى في ذوى الارحام منهم كاي الامور
التي قال اجل لا معنى لانه من الزكاة ولا لانه ولا لانه ولا لانه ولا لانه ولا لانه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بيني و هذابن الحسن لعله ان لا من عودي نسبه
و وجه ذلك اتصال منطلق المكاتب مع عادة فيكون صاروا لنفسه بذليل عدم قبول شهادة
احدهما فلا (و) كان احد عودي نسبه اخذ (في غرم نفسه) بان تدان دينان اخذ
وفاءه من زكاة أبيه او ابنته وان علا و روى (أبو كذا) (أو) كان احد عودي نسبه (ابن سبل)
لان هذا لا داعيا لحذونهم الفقر فانه اخذ لغيره (ما لم يكن مؤثما) الى الزكاة لهم الاخذ
لانهم باخذون آخرة عملهم آتية ما لم يعملوا في غير الزكاة (أو) يكونوا (مؤثمة) فيبطون
للتأليف لانه مصلحة علمه انهم الاحباب (أو) يكونوا (غزاة) ذن انفرادهم الاخذ مع
الحاجة فاشبهوا العاملين (أو) يكونوا (غارمين) لا صلاح (ذات الدين) الجواز اخذهم مع
غناهم و لانه مصلحة علمه (ولا) يجوز لمرأة دفع زكاتها (الى الزوج) لانها تعود اليها ما نفقه
عليها قال في الفروع و عول يجوز لمرأة دفع زكاتها الى زوجها اختاره القاضي و اجمعه و الشيخ
و غيرهم و قال في الشافعي انما اختاره جماعة منهم الخرق و أبو بكر و صاحب البحر و حكا عن أبي
الخطاب و قال في الشافعي و لا بد و انما (ولا) يجوز لزوجة دفع زكاة (الى الزوج)
قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان الزكاة لا تدفع من الزوجة من الزكاة و من ثلث ذلك
واحدة عليه فثبتت في بعض أحد الزكاة لا يجوز دفعها اليها كاي (على سبل) اتفاق
عليها (ولو لم تكن) زوجة (في مؤثمة كذا) و غير مدحول بذهب طول الى انمود في مؤثمة
(وكذا عليه المصنف) لا يجوز دفعها اليه كاي غريمه لانه لا يملك (و زكاته) هشم كالتي صلى
الله عليه و صلواته (أي) يبره هشم (من كان من سلالته ثم قد دخل فيها) (من) بن عبد
المطلب (و آل علي) و آل جعفر و آل عقیل (يقى) أي طلب بن عبد المطلب (و آل المرت بن عبد
المطلب و آل أبي الحب) بن عبد المطلب قال في الشرح لانه خلافي ان بني هاشم لا تحصل لهم
المدة و مفرضة لقران النبي صلى الله عليه و سلم ابدقه لاتباع آل محمد اغناهم اراساخ

ولما جده أيضا تفرقه بشيء (مصرى ٤٩٨) التي لا تطلق الصالح كلها) نصالحا روى أبو عبيد باسناد عن النبي أن رجلا

وحدثنا القديس بشار مفرقة خارج المدينة تافى بها عمر بن الخطاب فالتصمها ما تقي دينار ودفع إلى الرجل بقيتها وحصل عمر بن الخطاب بقسم المائتين بين من حضر من المسلمين الذين فضل منها فضلة فقال ابن صاحب الدنيا ترقم البعقال عمر شذ هسد الدنيا ترقم فهي لتقول كان الجنس كاتنخصه أهل الزكاة ولا يجب على الفقير وليس من أهلها ولا مامد رجس الزكاة أو بعضه لواجده بدققته وتركه له قبل قبضه كالخراج لاه في (وباقية) أي الزكاة (لواجده) القبر (ولو) كان (أجيرا) فهو تقض حائط أو حفر بشر (لا) أن كان أجيرا (عليه) أي الزكاة فيكون قسما لآن الواجدانه فيه (أو مكنانا أو مستأثرا) باقي ما وجدته وإن كان قسما فليسده رسول وجده (بأرنا مدفوناً بجناوات أو شادع أو) في (أرض) منتقلة إليه أي الواجد يبيع أروبه أو قهوها ولم يده منتقلة عنه (أو) في أرض (لا) مالها أو عمل مالها (ولم يده) أي الزكاة ليس من أجزاء الأرض بل مودع فيها شيء الصديق لك أخذه (وقى ادعاء) أي الزكاة مالك أرض (أو) ادعاء (من انتقلت الأرض هته بلائمة ولا وصف) لركاز (حلف وأخذه) أي الزكاة بل مال الأرض على الزكاويد من انتقلت عنه الأرض كانت عليه يكونها على عمله ويقوم واجبنا أن نرجعه احتيازا

الناس آخر جملة وعن أبي هريرة قال أخذ الحسن عروة من عمر الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم كخ لي طرحتها أو كاشعرت أنا لآن كل الصدقة متفق عليه وسواء أعطوا من خمس الجنس أو لم يعطوا المومنون لتصورهم ولأنهم من الزكاة لشرفهم وشرفهم باقي فيبقى المنع (ما لم يكونوا) أي بنو هاشم (غزاة أو مؤلفة أو غنار من لذات الدين) فلم الأخذ ذلك لغير الزكاة الأخذ ذلك مع النبي وعدم المنفعة (واختار الشيخ وجع) منها فاقضى يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أو يوسف الأسطخري من الشفعية (جواز الأخذ من صنعوا الجنس) لأنه محل حاجة وضروبه قال الشيخ في الدين أيضا ويجوز لبي هاشم الأخذ من زكاة الهاشبيين ذكره في الاختيارات (ويجوز) دفع الزكاة (إلى هاشم) من غير هاشم في ظاهر كلامهم وقاله القاضي اعتبارا بالآب وقال أبو بكر الجوزي واحتج بحديث أنس بن أنت القوم منهم متفق عليه (ولا) يجوز دفع الزكاة (لأولاد بني هاشم) وهم الذين اعتنقهم بنو هاشم لما روى أبو رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر جيلنا من بني عزمرو على الصدقة فقال لا يراهم أيجزني كيب نصيب منها فقال لا حتى آق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله فأنطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله فقال لا لأقل لنا الصدقة إن مولانا القوم منهم أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي والحديث حسن صحيح (ويجوز) دفع الزكاة (لأولاد بني هاشم) لأنهم ليسوا من بني هاشم ولأنهم من آلهم (لهم) أي لبني هاشم ومواليهم (الاستغن من صدقة التطوع) لأنهم إنما صنعوا من الزكاة لكونهم من أرواح الناس كما سبق وصفة التطوع ليست كذلك (الأنبي صلى الله عليه وسلم) فإن الصدقة كانت حرمته عليه مطلقا فرفضها ونفله إلا أن احتجنا بأن من دلائل نبوته وحلا ما تفاهى بمن الأخذ عليه فروى في حديث سلمان أن الذي أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وصفه قال يا أيها علي الهدية ولأيا كل الصدقة وروى أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل عنه أهليه لم صدقة فإن قبل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وإن قبل هدية ضرب بيده وأكل معهم متفق عليه ولأن آل محمد إنما عوا فرض الصدقة لشرفهم على غيرهم وجب أن يفرق النبي صلى الله عليه وسلم عن تغلبها ورفضها لشرقه على الخلق كاهم غير ذلك كما خص مع خمس الخمس المعنى من المنع والأسباب لم غيبته من المقام قال في شرح الخدابة ولا خلاف فعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهرم عليه أن يقرض ولأن مدي له أو ينظر مديته أو يرض عنه أو يشرب من مساقاه أو يوقفه على المارة أو بأوى إلى مكان جعل لبقارة ونحو ذلك من أنواع المعروف التي لا غصاة فيها أو العاد فخر بها في حق الشر يفوا الوضع وإن كان يطلق عليها اسم الصدقة صلى الله عليه وسلم كل مفر أو صدقة (أو) لبني هاشم غير صلى الله عليه وسلم الأخذ من (وصايا الفقراء) نص عليه (ومن نذر) لأنه لا يقع عليه ما سأل كالأطهر والوجوب عن الآدمي شبهة (لا) يجوز زلم الأخذ من (كفار) لوجوبها لشرع كالأزكاة (ولا يجرم) أخذنا كذا (على) أن واجبه صلى الله عليه وسلم في ظاهر كلام (أحمد) والأصحاب (كروالدين) فنحوه في عموم الآيات والأخبار وعدم الخصص وفي النبي والشرع عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص أرسل إلى عائشة يسرق من الصدقة فردتها وقالت أنا آل محمد لأقل لنا الصدقة رواه الحلال فهذا يدل على تحريمها عليهن ولم يذكر أيضا قلعه من إتهم لم يذكر وهذا في الوصية ولو وقف هذا يدل على أنهن من أهل بيته في تحريم الزكاة وذكر الشيخ في الدين أن يهرم عليهن الصدقة وأنهن من أهل بيته في أصح الزكاة وروى الجده قاله في المدح (لا) يجوز يدها أي الزكاة (إلى سائر من تازمه مؤتمن من أهله) أو أمواله (من بيته

يفرض

في طريق غير مصلوك) فإن كان ظاهرا بطريق مصلوك

مرض أو تصيب نسب أو ولا تكاثر وإن عم وعشيق لغناه بوجوب النفقة ولا نفقه بعد دالي
الذائق لكرهه بسقط النفقة عنه كعده (ما لم يكونا على أوفرة أو مؤلفة أو مكاتبين أو أبناء
سبيل أو غرام من ذلت البين) قال الجدل لا تختلف إل راية الله يعطى لغير النفقة الواجب فهو كونه
غاردا أو مكاتب أو ابن سبيل بخلاف عمودي النسب لقوة القرابة انتهى وأما إذا كانوا على
أوفرة أو مؤلفة فقدم أن عمودي النسب يعطون ذلك فهو لأولى (فلو كان أحد هارث
الأخر والأول له كسب وقصته) فان المقتضى يرث المتيق بخلاف عكسه (و) كل أخوين
لا أحدهما بن وغیره) كابن فذوالابن يرث الأخ دون عكسه وكسبه مع ابن أخيه (فالوارث
منهما يلزمه مؤنته فلا بدعز كاته إلى الآخر) لما تقدم (وغير الوارث يجوز) له أن يدفع كاته إلى
الأخر لانه لا ميراث بينهما أشبه الاجنبي (ولا يجوز دفع الزكاة) إلى فقير وممكن مستغنين
بذقة لازمة) لغناهما عما يجب لهما على وارثهما كالأزوجة (فان تعدت النفقة) على الزوجة
الفقيرة أو الفقير أو المسكين (من زوج أو قريب بنية أو امتناع أو غيره كن عصبه أو متعل
منافع عقاره حاز) لهم (الأخذ) لوجود المقتضى مع عدم المناع (ويجوز) دفع الزكاة
(إلى بنى المطلب) وموالمهم لعموم آية الصدقات خرج منه بنوهم بالص فيق من عداهم على
الأصل ولأن بنى المطلب في درجة بنى أمية وهم لا يحرم الزكاة عليهم فكذلكهم وقياهم على بنى
هاتم لا يصح لانهم أشرف وأقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومشاركة بنى المطلب لهم
في خمس الجنس ما استفوه بعد القرابة بل بالنصرة أو بهما جميعا كما أشار إليه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله لم يشاركوا في جاهله ولا إسلامه دليل منع بنى عبد شمس وفوق من خمس الجنس
مع مساواتهم في القرابة والنصرة لا تقتضي حرمان الزكاة (وله) أي من وجبت عليه زكاة
(الدفع) منها إلى ذوي أرواحه كمنه وبنت أخيه غير عمودي نسبه (فقد تقدم أنه لا يجوز
الدفع اليهم ويحرم زكاة ما ذوى الرحم غيرهم (ولو ورثوا) المزكى (لنصف قراباتهم) لكونهم
لا يرثون بهما مع عصبه ولا يدى فرض شيئا أحد الزوجين (وإن تبرع) المزكى (بتقريب
لأنه لا تزمه نفقته (أو) بنفقة (بنين أو غيرهم) من الأحابس (منه إلى عياله حاز دفعها إليه) لوجود
المقتضى (وكل من حرمت عليه الزكاة عبا سبق) ككفره من بنى هاتم أو غنيا أو من عمودي
نسب المازكى ونحوه (فله قبلها مائة من أخذها من أهلها) لما تقدم من قوله صلى الله عليه
وسلم لا تحل الصدقة لغنى الأجنبية لعمال أو رجل اشتراها ماله أو غزا في سبيل الله أو سكب
تصدق عليه منها فأهدى بها الفتي رواه أبو داود وابن ماجه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
أكل مما تصدق به على أم عطية وقال انها قد باقت محلها متفق عليه وقبس الباقي على ذلك
(والذكر والآن في) جواز (أخذ الزكاة) عند وجود المقتضى (و) في (عدمه) مع المناع
(سواء) للمهمات مع عدم المحصر (والصغير) من أهل الزكاة (ولو لم يأكل الطعام
كالنكير) منهم للموم (فيصرف ذلك) أي ما به طاه من الزكاة (في أجر أو ضاهه وكسوته
وما لا بد منه) من مصالحه (وقبل) لها الزكاة وأكسارها والتزود والهبة وصدقة التطوع وله
(و يقبض له) أي للصغير (منها) أي من الزكاة (ولو لم يزد من هبة وكفارة) ونذر وصدقة
تطوع (من ماله وهو وليه) في ماله كإشترائه فوات الماله (أو وكيل وليه) (الأمين)
لتأنيته مقام وليه (وفي المقتضى) بصح فقص الميزان انتهى وعند عدم الولي يقبض له) أي للصغير
(من يليه من أم وقريب وغيرهما نصا) نقل هارون الجبال في الصغار يعطى أولي وهم قفلت
ليس لهم على كاله يعطى من يتي بهمهم ونقل مهنا في الصبي والمجنون يقبض له وليه فقلت ليس
له ولي قال الذي يقوم عليه وذلك لأن حفظه عن الضياع والحلالة أولى رعااة الولاية (ولا يجوز

عليه (بمعاذة لامة لهم) أي
لاقتولهم على دفع الصدوق عنهم
لأن المال لا حرمه له أشبه ماله
وجدهوات فكان قدره على أولي
معدن بدار نوب بمصاحبتهم
منه كان الفتيمة لأن قوتهم
أولتهم إليه فقص الميزان أيضا
به سدأخارج ربح عشره (وسا)
وسد كاتنقدوم (خلان من علامه)
كفوا كاتسما ماله كهم أو صومهم
أو صوم رأسناهم أو صولياتهم
ونحوها (أو كان على شيء منه
علامة السلطنة) هو (لقطة) لأن
القهار أنه ماله سلم لم يزلز وال
ملكه وتقليد الحكم دار الإسلام
(و واحداه) أي القطعة (في)
أرض (ما لو كاتحق) بها (من
مالك) أرض يعرفها ثم عطلها
(وربها) أي الأرض المملوكة
(أحق بركاز وقطعة) بها (من
واحد من عند دخوله) فيها (وإذا
تداهى دفنسة بدار مؤجوها
ومستأجرها) ومثلها معا
ومستجير (أهي) (أو أمضا)
لوجوب دفع اللقطة لمن وصفها
(بنيته) لأحتمال صدق الآخر
دعواها فان لم يوقف فتقول مكتر
ومستجير بينهما لترجمه بالبد

باب زكاة الأمان

جميع غن (وهي الذهب والفضة)
فالغنايس ولو راجحة مروض أي
القدر الواجب فيها) ربع
عشرها (لأخاها ووجوب
الزكاة فيها) بالنكاح والمنة
والإجماع بشرط بلوغه ماضيا
(وأقل) ثمانية عشر و
مقتالا الحديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده مروا بالنس
(وهي) أي الشعر وثمانية

في أقل من عشر من مثالا من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة رواه أبو يعيد (وهي)

[illegible]

دفع الى كاتبة الامن مسلم) انهم من اهلها (او يظن من اهلها) لانه لا يراى دفع الى من ليس من
 اهلها فاحتاج الى العلم به فحصل البراءة وانظر بقوم مقام العلم لتعذر اوعمر الوصول اليه (قالوا
 يظن من اهلها فذهب اليه ثم بان من اهلها لم يجزئه) الدفع اليه كالموهم وصلى فان في الوقت
 (فان دفعها) الى اى كاة (الامن لا يستحقها الكفر او شرف اى لصكونه هاشما وروى له
 او كونه عبدا) غير مكاتب ولا عامل (او) ولكنه (قرىبا) من عودى نسب المولى او توارثه
 مؤتملة لكفره به بفرض او تعصيب (وهو لا يعلم) عدم استحقاقه (ثم علم) ذلك (لم يجزئه) لانه
 ليس بمعتق ولا يحنى حاله غالبا فعلى يعضو بهاته كدرن الا دعى (وبستر دعا بهما بزيادة
 مطلقا) اى اى ما كانت حصة كالمسلم او منفصلة كالولد له غامم ملكه (وان تلتفت) الى كاة
 (في هذا القاضى) لما علم عدم اهليته لماسبق (فيها العلم ملكه) لها بهذا القرض وهو قرض
 باطل لا يجوز له قضيه لعدم اهليته (وان كانت الدافعة) لى كاة الى من لا يستحقها (الامام
 او اهل بيته) تغربطه (الاذا بان) المدفوع اليه (غنيا) فلا ضمان على الامام ولا ثابته
 لان ذلك يحنى غالبا بخلاف الكفر ونحوه (والكفارة كاة كاه فمات تقدم) فلا يجوز دفعها الا لمن
 يعلم او يظن من اهلها وان دفعها الى من لا يستحقها لم يجزئه الا لى اذ انفق فمات فقيرا (ولو دفع
 صدقة لتلوع الى غنى وهو لا يعلم) غناه (لم يرجع) لان المقصود الثواب ولم يفت بخلاف
 الى كاة اذ دفعها للكافر ونحوه لان المقصود ابراء الذمة بالان كاتول يحصل ذلك الجوع (فان
 دفع اليه من كاة ظننه فقيرا اذ غنى غنيا اجازت) لانه لم يفت عليه وسلم اهل الجاهل
 الجاهل ونحوه ولا يلاحظ فيها الغنى ولا قولى مكاتب ولو اعتبر حقيقة انتفاء الغنى لما كاتنى
 بقولهما وان انفق يحنى (واخرج الانسانى عن اهل بيته) من اهل بيته على اهل بيته وسلم قال قال
 رجل لا تصدق بصدقة تخرج بصدقة فوضعتها فى يد غنى فاصبحوا بصدقة تصدق على غنى
 فاقبيل له اياك قد نكف قد تقبل فقل انفق بصدقة فبلغت على غنى
 فوفصل صدقة التلوع مسخرة لكل وقت) اجبا عاله لانه تعالى امر به ورجب فيها وحث
 عليها فقال من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة وقال صلى الله عليه
 وسلم من تصدق بمثل درهم من كسب طيبا لاصعد الله اليطيب فان الله يقبلها بيمينه ثم
 يربها اصحابها حتى تتكبرون مثل الجبل متفق عليه من حديث ابي هريرة (وعن انس
 ع) روى عن الصادقة لطفى غضب الرب وتذوق ميتة السوء روى الترمذى وحسنه
 (و) صدقة التلوع (سرا افضل) منها جهر القول تعالى وان تحفوها واثروها الفقراء
 فهو خير لكم وحي ايجر روى فروعا بغير علمهم الله صلى الله عليه وسلم لا لاطل الاظهار ذكر منهم جلا
 تصدق بصدقة فافخاها حتى لا يعلم بها ما يتفق عليه متفق عليه (طبيب نفس) افضل
 منها بدنه (و) (في الف) افضل منها في غيرها قوله عليه الصلاة والسلام وانت تصحى تصحى (وفي
 رمضان) افضل منها في غيره حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود
 الناس وكان اجود ما يكون في رمضان حتى يلقا جبريل وكان يجبريل يلقاه في كل ليلة من
 رمضان فيدارسه القرآن فلما رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقا جبريل اجود من اربع
 المرات متفق عليه ولان في الصدقة في رمضان اعادة على اداء غيره بضعة الصلوة (و) (في اوقات
 الحاجة) افضل منها في غيرها قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة (وكل زمان او مكان فاضل
 كالشهر والحرمين) حرم مكة والمدينة وتوكل المجدد الاقصى لتضاعف الحسنات بالامانة
 ولازمة الافاضة (وهي) اى الصدقة (على ذى الرحم صدقة وصلة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم اثنان صدقة وصلة قال في الف شرح وشرح

المنتهى

ستہ دوائی ولم تنغیر المثل قبل فی الجاہلیۃ والاسلام (ویزکی مغشوش) ذهب اوفضہ (بلغ

خالد بن زيد بن مسعود الأسدي، ضرب بقلعة غسوش، المخذلة نصاراً والعرب ٥٠١. تغلب السلطان خالد بن زيد (من شك فيه) [

أى فى بلوغ منشوش نصابه
 (سكه) أى المنشوش يعطى خالصه
 (أو استنظير) أى احتياط
 (أو خرج) عن منشوش (ما يخرج)
 أخرجه منه (يقين) لتباعد منه
 والاحتياط أخرجه عنه مالا تش
 به وإن أخرج من عنه ما يقين
 أن يسه قدر (أو كأخراؤه وإن
 ادعى رسالة علم غشه أوله
 استظور وأخرج القرض قبل
 بلاعين (وبزكى غش) من نقد
 (بلغ بضم) الغشوه (نصابا)
 فأربعان ذهب لهما مائة فنة
 وعند مائة فنة بزكى المائة
 الفش لهما بلغت نصابا لانهما
 إلى المائة الأخرى وكذا لو لم يكن
 عند فنة لانهما الفش إلى الذهب
 (أو) أبين نصابا (بدونه) أى
 الضم (تخمينا) درهم فيها
 ذهب ثلثمائة (أو) فيها فنة
 مائتان فيزكى المائتين درهم
 الفش لهما نصاب بنفسها
 (وإن شئ من أهما) أى الذهب
 والفضة (الثلثمائة) درهم
 (استظور لمحاذاها) فخرج
 زكاة ثلثمائة درهم ذهابا ووافق
 درهم فنة احتياط (وإن زادت
 قيمة منشوش صنعة الفش
 وفيه) أى المنشوش (نصاب)
 من أحد التقدين أو أهما
 (أخرج ربع عشرة) أى المنشوش
 فشرى وثقالا غشت فصار
 تساويا اثنين وعشرين مثقالا
 أخرج عن أربع عشرة مثقاله
 كقيمتها كما يخرج من المصد
 العجم بحيث لا ينقص عن قيمته
 (كل الكراه إذا زادت قيمته
 صناعته) ففسر فى الأخراج

المنتهى وهو حديث حسن (لا سيما مع العداوة) لقوله عليه الصلاة والسلام تصل من عبادك
(فسي عليه) أي أقر رب أفضل (على علي جوافضل) لقوله تعالى والجارى القرى والجار
الجنب والجدى مازل جبريل يوصي بالجار حتى ظننت أنه سيورثه وسحب أن يحض
بالصدقة من اشتدت حاجته لقوله تعالى أو مسكنا ذات مروة (ومسحب) صدقة التطوع
(بالفاضل عن كفايته) من (كفايته من عونه دائم) بسبب (مهر وأوغلة ملك) من ضيعة
وعقار (أو وقت أوصيه) أو عطايا من بيت المال (وأن تصدق بما تنقص مؤنة من تلزمه
مؤنته أو أضر بنفسه أو بقرعها وكفالتة) أي كفايته على مال أو بدن (أنتم) لقوله عليه الصلاة
والسلام وكفى بالمرء إفا أن ينضم من يذوق وعن أبي هريرة قال لما التى صلى الله عليه وسلم
بالصدقة فقام جبريل فقال يا رسول الله عندي دينار فقال تصدق به على نفسك فقال عندي آخر
قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجك قال عندي آخر قال
تصدق به على خادمك قل عندي آخر قال أنت أصغر رءسا وادواؤا وواقف عليه على
الابتداء وأفضل لقوله تعالى ويؤثر وعن أبي أنضم ولو كان بهم خصاصة (ومن أراد
الصدقة على كل وهو وحده) أي لا عياله (وعل من نفسه حسن التوكل) أي الثقة بما
عند الله والياس بما لدى الناس (والصبر عن المسئلة له ذلك أي بسحب) له ذلك (وأن
لم يعلم) من نفسه (ذلك) أي حسن التوكل والصبر (حرم) عليه ذلك (وعنه وهو يحجر
عليه) لتذير به وى جابر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أنجز رجل يثمل يصف من
ذهب فقال يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما لك غير هذا فأعرض
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه من قبل ركنه الا عن فقال مثل ذلك فأعرض عنه
أتاه من قبل ركنه الا سرفا عرض عنه أتاه من خلفه فأخذ رسول الله فخذها فلو
أصابته لا وجعته ولا عقره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم باقى أحدكم عيال فبقول هذه
صدقة ثم يقصد استكف الناس خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى رواه أبو داود وى رواية
خبر مالك عفا لأحاجة لثامه (وإن كان له عالة ولم يكفها أو يكفهم عكسها حاز لفة الصديق)
أبى بكر رضى الله عنه وهى اشياء يحجم ما عداه فله الذى صلى الله عليه وسلم ما ألفت
الملك فقال الله ورسوله وكان نارا آدم اكسب فانه قال حسن ولى قد علم الناس ان مكسبى
لم يكن يضرهم مؤنة عيالى وهذا يقتضى الاستصحاب (والا) أى وإن لم يكن لهم كفاية ولم يكفهم
عكسها (ملا) نحو ذلك ما تقدم من قوله عليه الص. لا والسلام كفى بالمرء إفا ينضم من
يقوت (ويكره لمن لا صبر له على الصيق أو لأعاده له) أى الصيق (أن ينضم عن نفسه
الكفاية لثامه) أنص عليه لأن التقير والتضييق مع القدرة ومع ومحل غنى الله عنه وتعود
الذى صلى الله عليه وسلم متعوقه سوا ما ظن بالله تعالى (والمعنى لا يقتضى وتصديق) لذكر
نص أحمد فى تفسيره بقرى بوليه يستقرض ويهدى له وهو محمول على ما ذكرنا وناف (رواها الدرس
مقدم على الصدقة) أى حوبه (ونحو زسدة التطوع على الكافر والمقتى وغيرها) من بى
هاشم وغيرهم من منع الزكاة (ولم أخذها) لقوله تعالى يطعمون الطعام على حبه مسكنة
وبنياء وأسرا ولم يكن الأسير يومئذ لا ذرا وكفى عمره عشر كاهنة تابا لنى صلى الله
عليه وسلم كساهما باها وقال لنى صلى الله عليه وسلم لا سماء بنت أبى بكرى أملىو كانت قدمت
عليها مشركة (ويستحب المنفق فلا يأخذ الفى صدقة ولا تبصر لها) لا ر الله تعالى مدح
المتقين عن السؤال مع وجود حاجتهم فقال يحجم المبالأ اعتناء من التقوى (فان أخذها)
الفتى (مظاهر المانع) مرم على ذلك وا كانت زعموا عليه من الكسب وانغبر وروى

أما أسلفه (أي الأنا) (كاعلاه)
قد أتم رفع الذهب (ثم) يوضع
(فضة) خالصه (ورنه) أي
المنشوش (وهي) أي الفضة
(انضم من الذهب) أي أغلظ
(ثم) يرفع ثم يوضع (منشوش) ثم
يرفع (ويعلم عند) وضع كل من
ذهب وفضته ومنشوش (علو
الله) في الأنا والاولى كونه ضيقا
ليظهر ذلك (فان تنصف بينهما)
أي هلاقي الذهب والفضة
(علامة منشوش فضضة) أي
المنشوش (ذهب ونصف فضة
ومع زيادة اوقص) عن ذلك
(بحسابه) أي الزيادة والنقص
«فصل ٥» ويخرج من ذلك (من
جيد صميم) من ذهب أو فضة من
نوعه كالباقي ليجوب الزاكن في
هينه فلا يجرى أدنى من أعلى الامم

الفضل (و) يخرج عن (ردى)
من ذهب أو فضة (من نوعه) لأن
الزكاة موصاة فلا يلزمه إخراج
أصلها ما جوبت فيه (و) إن
اختلف أنواعه جرى إخراج (من
كل نوع بمحضته) لأنه الواجب
شيء أول يشق (والأفضل)
الإخراج (من الأعلى) الأجود
لأنه يذهب خيرا لفقراء (ويجرى)
إخراج (ردى عن أصل) مع
الفضل كدينار ونصف من
الردى عن دينار جيد مع
تساوي القيمة فما لا الزاكن
لا يجرى بين البعديين كالأجير
بين العبد وسيد (و) يجرى
(مكسر) من ذهب أو فضة
(عن صميم) منها مع الفضل
(و) يجرى (منشوش عن)
خالص (جيد) مع الفضل
(و) يجرى ذراهم (سود عن) دراهم (يرى مع الفضل) اتصاله أدى الواجب فيمقدرا

أو سيد رفوعا فن يأخذ ما لصقه يارل له بفضته ومن يأخذ ما لا يبرحه فله كمثل الذي
ياكل ولا يشبع وفي لفظ أن هذا المال خضره حاولن أخذه بفضته ووضعه في حقه فتم المعونة
هو ومن أخذه بغير حقه كان حكا الذي يأكل ولا يشبع مفتي عليه (و) يحرم من الما بالصدقة
وغيرها وهو كبير في حال الثواب بذلك لقوله تعالى لا تطعوا أصدقاكم بالان والاذى قال في
الفرع ولا يجانن خلافة وفي بطلان طاعة محبته واختاروا ضحا الأبحاث بمعنى الموازنة
وذكر أنه قول أكثر السلف (ومن أخرج شيئا يصدق به أو وكل في ذلك) أي الصدقة
(ثم بدله) أن لا يصدق به (استحب أن يحضه) ولا يجب لاه لا عليها المتصدق عليه الإبقاء
وقد صرح عن عمرو بن العاص أنه كان إذا أخرج طعاما سائل فلو بعده عن حقه يحضه آخر وقاله
الحسن (و) يصدق بالجيد ولا يقصد الخليل في صدقه (لقوله تعالى ولا تقموا الخبيث منه
تفتقروا) وأضله) أي الصدقة (جهدا نقل) الحديث أفضل الصدقة جهدا من مقل إلى فقير
في السر ولا يارضه ما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى
إذا المراد جهدا نقل بعد حاجة عياله وما يلزمه نهي جهده وعن ظهر غنى فهو أفضل من
صدقة عن ظهر غنى ليست جهدا مقل «فصل ٦» لا بين إبدال ما أعطى سائلا بفضته قال في
الفرع ومن سأل فأعطى فقبطه فحفظه لم يسط لغيره في ظاهر كلام العلماء عن علي بن
الحسن أنه كان يفعل رواه التلاد وفيه حار الجعفي ضمه ففان مع فعله أنه فعله عقوبة
ويحتمل أن خطه دليل على أنه لا يختار عليك فتوجه مثله على أصلنا كسبح التلبسته ويتوجه
في الظاهر أن أخذ صدقة التطوع أولى من الزكاة وإن أخذها من الأولى

كتاب الصيام

مصدر صام كالسوم (وهو) لغة الإمساك ومنه أي نفدت الرحمن صوما وقوله الشاعر
نيل صيام وخيل غير صائمة تحت الهاج وأخرى تملك الجما
وقال للفرس صائم إذا أمسك عن التلف مع القيام أو عن الصل في موضعه وقال صاحب
الربيع إذا أمسك عن الهبوب هو (شرعا إمساك عن أشياء مخصوصة) هي فسد أنه لا نية في
الباب بعد (نية في زمن معين) وهو من طلع العرا إلى أن غروب الشمس (من شخص
مخصوص) وهو الممسك غير الحائض والنفساء (صوم شهر رمضان) من كل عام (أحد
أركان الإسلام) وهو (فرض في السنة الثانية من الهجرة) إجماعا (فصل رسول الله
صلى الله عليه وسلم جمع رمضان) إجماعا (والاستحب قول شهر رمضان) كما قال تعالى شهر
رمضان الذي أنزل فيه القرآن (ولا يكره قول رمضان بإسقاط شهر) لقوله حديث ابن عمر
وذكره اللغوي أنه يصكره الامم قرينة الشهر وذكر الشيخ في الدين وسجايركم وفي المنتخب
لا يجوز تلبس أي هريز عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقولوا جاهد رمضان فان رمضان أمم
من أسماء الله تعالى وقد ضحك وقال ابن الجوزي هو موضوع وسمى رمضان لحر جوف
الصائم فيه ورمته والرهنة شدته الحمر وقيل لما تقولوا أسماء المشهور عن اللغة القديمة وافق
شدته الحمر وقيل لأنه محرق الذنوب وقيل موضوع لقرمته كقبة الشهر ووجه رمضان
وأرضه ورماضين وأرضض ورماض ورماض وأرامض (ويجب صومه) أي شهر رمضان
(برؤية حاله) لقوله تعالى كتب عليكم الصيام إلى قوله من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله

سكالو انرج من غينه (و) بحزى (قلل التقيع من كثيرها) أى التقيع من نوعها (مع) ٥٠٣ اتفاق (الوزن) لثقل الوضوب بالتروخ

ونداخر حنه ولا يحزى أهل
من واجب التقيع دون الوزن
قلو وحسب نصف دينار روى
فاخرج عنه ثلث حد سواه قيمة
لم يحز له لخالفة النص فخرج
أعنا سداسا (ويضم أحد النغدين
إلى الآخر بالأجزاء في تكميل
النصاب) لأنز كاتهما ومقاصدهما
متفقة وإن أحدهما يضم إلى
ما ضم إليه الآخر فضم إلى الآخر
كأنواع الخفس فمن ملك عشرة
مناقل ذهبا ومائة درهم فحتم
زكاهما ولو ملك ما يتدبرهم وتسعة
مناقل نساوى ما يتدبرهم لم يجب
لأن ما لا يقوم إلا بقدر لا يقوم مع
غيره كالسبب والثمار (ويخرج)
أحد النغدين (عنه) أى الآخر
فخرج ذهب عن فضة وهو كسبه
بالقيمة لا بشرها كما فى المقصود
من التنية والتوسل إلى المقاصد
فهو كإخراج مكسرة عن صحاح
مخلاف سائر الاجناس لاختلاف
مقاصدها ولأنه أرقى بالمطلى
والأخف ولا يحتاج إلى التقيص
والمنشأة أو يوسع أحدها نصيبه
من الآخر فز كاد ملون أربعين
دينارا وإن اختار مالك الدفع
من الخفس وأباه فقير لضرب
بلحه في أخذه لم يلزم مالك
أحاطه لأنه أدى فرضه فلم يكف
سواه (و) يضم أحد كل جنس
ومعزوبه إلى رتبته وتبره
كأنواع المواشى والزروع والثمار
ببل أولىها (و) تضم (قيمة
عروض تيمارها) أى أحد ذلك
الذ كور من ذهب أو فضة
(و) تضم إلى (جنسه) فن ملك
عشرة مناقل وهو عرض تيمار
تساوى غيره أيضا ومائة درهم وعرض تيمار

عليه الصلوات والسلام وموال رتبته والاجماع منعقدة وجوبه اذن (فإن لم ير) الحلال
لبنة الثلاثين من شعبان (مع الصور كالأربعة ثمان ثلاثين يوما صاموا) غير خلاص صاموا
الترواج تجارواؤه قاله فى المدعو ويحب ترأى الحلال احتياطا للصوم وحذرا من الاختلاف
ومن عاشقة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق في شعبان ما لا ينفق في غيره ثم يصوم
لرؤية رمضان ورواه الدارقطني بإسناد صحيح وعن أبي هريرة روى قال صلى الله عليه واله ثلاثين
رمضان ورواه الترمذى وإذا رأى الحلال كبر ثلاثا وقال الله هم أهله علينا بالين والاعيان
والامن والامان روى بلفظ الله يقول ثلاث مرات له لا خير ورشدة ولا آمن بالله
خلق ثم يقول الحمد لله الذى أذهب شهر كذا وأحياه بشهر كذا قاله فى الآداب الجسبرى
وروى الأثر من ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال الله أكبر
ألهم أهله علينا بالامن والاعيان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى روى بلفظ الله
(وإن حال دون منظره) أى ما طلع الهلال (غم أو فز أو غيرهما) كالدهان والقترة
محر كمن الغرة (لبنة الثلاثين من شعبان) لم يصوم من قبل رؤيته لاله أو كمال شعبان
ثلاثين يوما (فصلا لا تثبت بغيره) كصلاة الترواج ووجوب الامساك على من أصبح
مطرا (واختاره الشيخ وأصحابه وجمع) منهم أبو الخطاب وابن عقيل ذكر فى الفائق وصاحب
التصحيح صرحه ابن رزق فى شرحه قال الشيخ فى الدين هذا مذهب أحمد النصوص الصريح
عنه وقال لا أصل للوجوب فى كلام الامام أحمد ولا فى كلام أحد من الصحابة ورد صاحب
التسريع جميع ما أخرج به أصحابه للوجوب وقال لم يجد عن أحمد من يجب ما للوجوب
ولا ربه فى ثلاثين يوما إضافة إليه انتهى لما روى أبو هريرة روى قال صلى الله عليه واله وأطروا
لرؤيته فإن غم عليكم كما كملوا عدة شعبان ثلاثين يوما متفق عليه ولأنه يوم شلوه ومنهى عنه
والاصل بقا الشهر فلا ينتقل عنه بالشل (والذهب يجب صومه) أى صوم يوم الثلاثين من
شعبان إن حال دون منظره غم أو فز ونحوهما (بشهر رمضان حكا لثانيه وجوب احتياطا
لا يقينا) اختاره الخليل وأكثر شيوخ أصحابنا ونصوص أحمد عليه وهو مذهب عمر وابنه وعمر
ابن العاص وأبو هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء بنى أبي بكر وقاله جميع من التابعين
لما روى ابن عمر روى قال أذا رأيتوه فصوموا وإذا رأيتوه فاطفروا فإن غم عليكم فاقدروا
متفق عليه ومعنى فاقدروا أى ضيقوا القول تعالى ومن قدر عليه رزقه أى ضيق وعشر وثوبه
شعبان تسع وعشرين يوما يجوز أن يكون معناه فاطفروا أو ما ناطع فى مثله الحلال وهذا الزمان
بضم وجوده فيه أو يكون معناه فاطفروا من طريق الحكمة انقضى الغيم كقوله تعالى الأمر أنه
قد رآه من الغابر من أى علمنا هاهنا بعض المحققين قالوا الشهر أصله تسع وعشرون وثوبه
مارا وأحمد بن اسمعيل عن أيوب بن نافع قال كان عبد الله بن عمر إذا مضى من شعبان تسع
وعشرون يوما مضى من نظره فإن رآه فذلك وإن لم يره لم يعمل دون منظره محاب ولا فتر أصبح
مطرا وإن حال دون منظره محاب أو فتر أصبح صائما ولا شلوه روى الخبر وأعلم معناه
فتبين المصير إليه كإجماع إلى فى تفسيره خيار التابعين يؤكدهم على رأى هريرة وعائشة لأن
أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أظفر يوم آمن رمضان ولا يحتاط له ويجب بغير الواحد
وأحب من الأول بان خبر أبي هريرة روى به محمد بن زياد قد خالفه سعيد بن المسيب فرواه عن
أبي هريرة فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ورأيت أولى لأما متواترها عند التمتع وموافقة
لأبى هريرة وقال الأسماعيلى ذكر شعبان فيمن تفسر يابى أبياس وليس هو يوم
شل كما ألقى (ويجزه) صوم يوم الثلاثين حثيثا (إن بان عنه) أى من رمضان بان بفتنه رؤيته
تساوى غيره أيضا ومائة درهم وعرض تيمار يساوى مائة أخرى منهم ما رزكاهما أو مائة خمسة مناقل ومائة درهم وعرض تيمار

ولا يجوز أن يخرج فلولس لأنها
عروضة لا تقدر
فصل ولا زكاة في حلي مباح
معدلا استعماله أو إعارته ولو كان لم
يستعمله أو صوره لم يثبت جابر
عرقوا على من الحبل زكاة أو
الطبري وهو قول أنس وجابر
وابن عمر وهما يشترطان استعماله
ولا نهى عنه من جهة الاستبراء
الاستعمال مباح أشبه بتياب
البذلة وعبد الخليفة (ولو) كان
الحلي (لن يصر عليه) كرجل
القدس نساء لأما رهن وامرأة
انقضت حلي رجال لأما رهنهم
وحديث في الزكاة ربع العشر
لأما رهنه لأن الزكاة في العدا
المعزومة أو مخصوص بنهر الحلي
لما تقدم (غيره) من زكاة
بأنها في الحلي فان أخذها فزكاة
وان أنكره حلي مباح كسرا
لا ينعى له فكسح ما لم يترك
لصه وكسرا فنعى استعماله في زكاة
لأنه صار كالنقرة وان كان الحلي
ليتم ولم يستعمله فلولس إعارته
فان فعل فلا زكاة وان كان زكاة
(وتجب الزكاة في) حلي
(محرم) وإن ذهب أو ضعه لأن
الصناعة المحرمة كالعدم (وتجب
الزكاة في حلي مباح) مذكرا
أو قنينة (وتجوزها ما لم يمسك
لاستعمال أو إعارته) إذا بلغ ثمانية
(وزن) لأن سقوط الزكاة فيما أخذ
لاستعمال أو إعارته لأصرفه عن
جهة النماء ففي ما عداه على
الأصل (الابحاح) من الحلي
المعد (التجارة ولو) كان نقدا
(ف) يتيسر نصاب (قيمه) نسا
كاموال التجارة (ويؤتم) مباح
ضائعة لتجارة ولو نفدا (ينفذ) حري

بكان آخر لأن صياحه وتوقفه رمضان قبل للقاضي لا يصح إلا بنية ومع الشك فيها لا يجوز بها
فقال لا نعلم التوقف في الحاجة كالأسير وصلات من خمس (وقضى التراويح ليلته إذا احتسبا طاعة
النية) قال أحد القضاة قبل الصيام (وتثبت بنية وقية) أي الصوم (من وجوب كفارة وقية
فيه ونحوه) كوجوب الأصاك على من لم يثبت النية ونحوه لئلا يفتقر الصوم (بأنه يحقق الله من
شعبان) بأن لم يرمع الصلوات لئلا يثبت ثلاثين ليلة من الأمانة التي هي في الصوم فيها لئلا يثبت
أنه لا كفارة له في ذلك اليوم (ولا تثبت بنية الاحتكام من حلوله لا محال وقوع العلقات)
من طلاق أو عتق (وغرها) كاتقضاء العدة ومدة الإبراء لعلها لا أصل خوفا للضم واحتياط
لعبادة عامة (فإنه) قال ابن عقيل الصمد ما تم كالتم فصب على كل حنطلي يصوم مع الشبان
بصومهم بعد الاحتياط انتهى قال ابن قنيس المراد بالبعد البعد الذي يحول بينه وبين
زكاة الحلال كالطهور والمصنوع من بينه وبين الماطع حتى يحول كالخيل ونحوه (وان واه) أي
صوم يوم الثلاثاء من شعبان (بلا مستند شرعي) من زكاة ماله أو كمال شعبان أو حلوله غنم
أو قنبر ونحوه (كأن ضامه) (حساب ونحوه) ولو كثرت أصابته (أوم) وهو صوفيان منه لم
يجزئه صومه لعدم استتدال ما هو عليه شرعا (وباقى ذلك) وكذا الصوم (يوم الثلاثاءين) تطوعا
فوافق الشهر لم يجزئه لعدم التبيين (وان رأى الحلال نهارا فهو عليه ليلة القدر قبل الزوال) كانت
زكاة (أو بعد أول الشهر أو آخره لا يصح صوم) (ان كان في أول الشهر) (ولا يصح فطر)
ان كان في آخره لما روي أو وائل قال جاءنا كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن بعض فطاراتهم
الحلال نهارا فلا فطر وأحق تعسوا أو يشهدوا من صلاتهم ما رآه الله من عيشة رواء
الدار وقضى رؤيته نهارا حكمة لما روى في مرض في الحوقل بصفوة الشمس أو يكون قوي
النظر (فإنه) قال شيخ الإسلام زكريا شرح الحديث والمراد بما ذكره من أنه لا يستعمل
وقع ما قبل أن رؤيته تكون ليلة الماضية انتهى أي فلا أثر لؤية الحلال نهارا وإنما يعتد بالؤية
بعد الفروب وقلت ولعله مراد بها ما لا يظاهر للنسب السابق ولما في بين خلق طلاق ما رآه
رؤية الحلال حيث قالوا في رؤيته وقد غرت ففعل من أن رؤيته قبل الفروب لا تأثر بها (وإذا
تشتت رؤيته الحلال فكان قريبا كان أو بعيدا لم الناس كلهم الصوم وحكم من لم يره حكم من
رآه لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وهو خطاب للأمة كافة ولأن الشهر في الحقيقة
ما بين الهلالين وقد ثبت أن هذا اليوم منه في جميع الأحكام فكذا الصوم ولوقرض الخطاب
في الخبر للذين رآه فأنقض حاصل لأن من صوم والمسئلة ونوا ندها ما إذا رآه جماعة سلمه
سافر وإلى بلد بعيد فمرا الهلال به في آخر الشهر مع غيب أو هو لا يجل لهم الفطر ولا لاهل ذلك
البلد عند الخلف ومن صورهما إذا رآه جماعة سلمه سارت به مع غيبه فمروا إلى
بلد يصدق آخر الليل لم يلزمهم الصوم في أول الشهر ولم يجل لهم الفطر في آخره عندهم وهذا
كله مع ما قد قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته واقطروا لرؤيته وأما من ذكره قال
قدمت الشاوي استعمل على هلال رمضان وأما الشاوي فمراد به الجمعة فقدمت المدينة في آخر
الشهر قسما (أي) عن عساس فأخبره فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلا تزال الصوم حتى تكمل
ثلاثين أو ثمانية قلت ألا تكتفي برؤية معاوية صياحه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وراه مسلم فدل على أنهم لا يفترون ويقولون صكر يب وهو ممن يقول به وإنما
الخلاف في وجوب قضاء اليوم الأول وليس هو الحديث وأجاب القاضي عن قول الخلف
الحلال يجري مجرى طلوع الشمس وغروبها ونثبت أن لكل بلد حكم نفسه كدال الهلال أن
تذكر مراعاتها في كل يوم تلقى به الحقيقة فيؤدي إلى قضاء العبادات والأهلال في السنة مرة

تقوية نفد آخر (أحظ الفقهاء أي أنفع لهم الكثرة قيمته) (أو قصر عن نصه) ٥٠٥ تكبر أتم غنة أعمارهم من أمانته ونسبهم

فليس كبر مشقة قضاء يوم ودليل المسئلة من العموم يقتضي التسوية (ولو اختلفت الطالع
نصاً) وذكر الشيخ في الذين اختلف باختلاف المصرفة لكن قال أجدان: قال في الدنيا واحد
(و يقبل فيه) أي في هلال رمضان (قوله عدل واحد) نص عليه وسكاه الترمذي عن أكثر العلماء
لأنه عليه الصلاة والسلام صوم الناس بقوله إن عروءاً وأهلاً وابدوا له كما قال علي شرط
مسلم وأقبله خبر الأربعة أرواء أجدان وأبو الترمذي من حديث ابن عباس ولأنه خبره يني وهو
أسوط ولا تامة فيه بخلاف آخر التمهيد واختلاف حال الرائي والمري وفي هذا الوجه يشهد واحد
عمل ما هو جواب (لا) يقبل فيه قوله (مستور ولا يجوز) إندام الثقة بقوله (في التمسح والصوم)
متعلق يقبل والمصرح بخرجه (ولو) كان الرائي (في جمع كثير) ولم يصرح فيه بما سبق
(وهو خبر) لا التمسح (فيصام) قوله (أبى الله لعلنا لم يقبل) أشهد أنه مقتضى آية (و يقبل
فيه المرأة الصبد) كما لا يخبر (ولا يعتبر) لو حوب الصوم اللفظ الشهادة ولا يخص بها حكم
فلم الصوم من جهة من عدل قال بعضهم ولو رد ما لم كقول والمراد أن المالك لم يصيام
شهادة واحد ونحوه) كالأمر بده عدم علمه بما هو عليه عدلته أنه ماله ردده لشقته العلوم لم يلزم
الصوم من جهة خبر برونه الهلال لأن ردده أذن حكمه بفسخه فلا يقبل خبره (وتثبت بقاء
الاحكام) إذا ثبتت بقاء هلال رمضان واحد (من وقوع الطلاق) والافتقار للطغيين بدخول
رمضان (و حلول الأجل) للدين المؤجل حله اليه (و غيرها) كاتقضاء الصدقة واختيار المشرط
ومدق الأجل ونحوها (ثم) للصوم (ولا يقبل فيه التمهيد) كقول وغيره (الأمر حلان
عدلان) بلفظ الشهادة لأن ذلك مما يطالع عليه أمر حاله غالباً باواسم عمل ولا يقصد به المال
أنه الفصل وانما ترك ذلك في رمضان احتياطاً لمصادقاً أو غاها الفطر بخبر واحد بخبر
النفس لما قارنه من إمارات تشهد بصدقه لغير وقت الغروب بنفسه وعليه إمارات تورث غلبة
الظن فإذا انضم اليه الخبر المتفق على الظن وبعاً لما دلت عليه بخلاف هلال الفطر فاه لا إمامة
عليه أو صواب وقت الفطر ملازم لوقت صلاة المغرب فإذا ثبت دخول وقت الصلاة أخبرا بالثقة
بتمت دخول وقت الاقطار تم المذكر في القاعدة لتحسين بعد المائة (وإذا صاموا بشهادة
الثنتين والثلاثين وما ظفر به) والحلال الفطر (و في التمسح والاصول) شهادة العدلين يشبهها الفطر
استدانتها ثبوت الصوم أولى ولا يشهد تهماً بل برونه السابقة إثبات أخباره عن يقين
ومشاهدة فكيف بما لمه الأخبار يني وعدمه ولا يقين معه وذلك أن الرؤية يحتمل حصولها
بمكان آخر ولعنث عبد الرحمن بن زيد في الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وإن شهد
شاهدان فصوماً وانظر وأرواه التناقض (لا) يفطر (أو) صاموا (الثلاثين وما) (بشهادة
واحد) لا يفطر فليجوز أن يستدلى واحد كاشه بهلال شكال (وأن صاموا ثمانية وعشرين
يوماً ثم أرواه الهلال فصوماً أو فطراً نصاً) نقله سنبل واحتج بقوله على ولأنه بعد الفطر يومين
(وأن صاموا الأجل عيم ونحوه) كقول ودخار (للفطر) أو (و جهوا واحد إذا قاله في التمسح) لأن
الصوم إنما كان احتياطاً مع موافقته للأصل وهو بقاء رمضان أولى (فلو شهد هلال شعبان
و رمضان وجب أن يقرر حصوله من ناقصين) احتياطاً للصوم (ولا يفطر واحتجوا
بالهلال) لشؤال (أو يصوموا اثنين وثلاثين يوماً) لأن أصوماً عما كان احتياطاً (وكذا إذا نذر)
أغزى بده صوم يومين على الصوم الواجب (أن غم هلال رمضان وشؤال أو كل ثمانية
يوم رمضان وكان ناقصين) فقد صم يومان زائدان على المفروض وفي المستوعب على هذا
نفس إذا غم هلالاً حصل شعبان و رمضان انتهى أي فلا يفطر واحتجوا بهلال أو

دوہما وفتحہا عشرون مثقالا
 ذہبا فزکھا بربیع عشر فتحہا
 فان كانت ماتی درہم وفتحہا تسعة
 عشر مثقالا وحب أن لا تقسم
 وأخرج ربیع عشرہا (و يعتبر
 مباح مصنعة) من حلی نجب
 کأنه لشیر بخارة (بلغ نصابا
 وزنا فخرج) زکاته (بقیة)
 اعتبارا للمسنة کمسرة عن
 صراح وأما النصاب فبعتبر وزنا
 کما تقدم (و یحرم أن یحلی مسد
 أو حراج) بنقد (أو) ان (عوه
 سفوف أرحا) من مسد أو در
 أو غیرہا (بنقد) وکذا سرج
 ولجام ودواة ومقاة وغیرها لانه
 صرف یغنی الی الحدیث ولا یکرر
 قلوب الفقرة فهو کالآئینة وقد
 نهی صلی الله علیه وسلم عن
 التیم بجماد الذهب للرجل فتمر به
 نحو العنف أولى ولا یصح وقف
 قندیل من نقد علی معبود یحرمه
 وقال الموطأ هو عذلة الصلقة
 علیه بکسر و یصرف فی مصلحته
 وجمارته (و یحب ازالته) کماثر
 المنکرات (و) نجب (زکاته)
 ان یلق نصابا بنفسه أو یضعه الی
 غیره (الاذن استیک) فیما حل
 به أو موصیه (لم یجتمع منه شیء)
 لأزایل (فیما) أعی قد یجوز
 الازالة و یسوی الزکاة فاذالم
 یجتمع منه شیء لم یحب ازالته لانه
 لأفائدة فیها ولا زکاة لان مالیه
 هبت ویلوی عمر بن عبدالعزیز
 اختلافه أراد جمع ما فی مسد
 دمشق یجاسوه به من الذهب
 قبله لانه لا یجتمع منه شیء فترکه
 فی الفصل (فی الخلی) (وساح

من وروى متفق عليه (و) إسه
 الأثر وغيره قال الدارقطني
 وغيره لحفظ أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقسم في صلوة
 فكان في انقصر لانها طرف
 فهو بعد من الأمتان فيها
 تناوله اليد ولا يشغل اليديها
 تتناوله ولا يشغل فضعف من غيره
 وفي البخاري من حديث أنس
 كان فيه منه وسلم كان فيه
 حشبا) ويعمل فسهما إلى
 كنه) لانه عليه الصلاة والسلام
 كان يفعل ذلك قاله في الفروع
 (وكرر) إسه (بسبابة وسطى)
 قسهي الصبح من ذلك وظاهره
 لا يكره في غيرها اقتصرنا على
 النص وإن كان انقصر اقتصر
 (ولا بأس بعمله) أي الخاتم من
 فضة (أكثر من مثقال العالم
 يخرج من عادة) لأن الأصل
 الصبر مخرج المعتاد لعله عليه
 الصلاة والسلام ولعل العصابة
 رضى الله عنهم ويكره أن يكتب
 على الخاتم ذكر اقتصر أن أو غيره
 فصولا خاتمة فكثر جيمعا
 الأنظار الجواز وعدم وجوب
 الزكاة قاله في الأنصاف بعد
 ذكر اختلاف ظاهر كلام
 الأصابع فيه (و) بإحدا كرم
 فضة (قبضة سيف) أقول أنس
 كانت قبضة سيف النبي صلى الله
 عليه وسلم فقدره واه الأثر
 والقبضة ما يجعل على طرف
 القبضة ولانها امتداده أشبهت
 الخاتم (و) بإحدا (حليسة
 متقطعة) أي ما يشبه الوسط
 وتسمى العصابة تحباسة لأن
 العصابة تنفذ والمناطق عمدة
 بالفضة ولانها كالخاتم (و) على
 قياس سيلية (جوشن) وهو البرقع
 (وخودة) وهي البيضة (وخفان وهي ثوب يلبس تحت

٥٠٦ (بجئهم سار الفضل) من إسه مختصر بين وصف حديث الختم في النبي في رواية

بصور ثلاثة وثلاثين يوما (قال الشيخ قدسنا إلى شهران وثلاثون كثر ثلاثين ثلاثين) أي تأملته
 (وقد تنوّل شهران وثلاثون كثر تسعة وعشرين يوما في شرح مسلم النواوي) عن العلماء
 (لا يقع النص متواليا كثر من أربعة أشهر) فيكون معنى قول الشيخ وأكثر أي أرب
 فقط وفي الصحيحين من حديث أبي بكر شهره بعد الاستقمان رمضان وذو الحجة نقل عبد الله
 والأثر وغيرهما لا يصح فقصصنا ما في سنننا واحدة قول المراد في الباقي لا ينقص أجر
 العمل فيها ينقص عدده ما أنكر أحدنا وبل من أول على السنة التي قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ذلك فيها ونقل أبو داود ولا أدري ما هذا قد راى ما هنا ينقصان (وقال الشيخ أيضا
 قول من يقول إن روى الحلال ضبعة ثمان وعشرين فالشهر تام وإن لم يرفعوا نقص هذا بناء
 على أن الاستمرار) أي زارى لالهلال (لا يكون إلا ثلاثين وليس يصح) لوجود خلافه (بل قد
 يستمر) الهلال (ليلة ثار وثلاث ليل) ثارة (أخرى ومن رأى هلال شهر رمضان وحده
 وردت شهادته) لنقص أو غيره (زعمه الصوم وجميع أحكام الشهر من طلاق وعقوبة وغيرهما
 مطلقين) لم يرد قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لربكم وكلوا شربا فليس عليه ماء أو دين
 على مو ربه ولا يثبت ثمن رمضان فزعموا أحكامه بخلاف غيره من الناس (ولا ينظر
 الأمع الناس) لأن الفطر لا يباح إلا بشهادة عدلين (وإن رأى هلال شوال وحده لم يفتقر) نقله
 الجاهل حديث أبي هريرة ربه قاله الفطر يوم يفتقر ولا يصح يوم يصحون رواه أبو داود وابن
 ماجه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفتقر الناس والأصح يوم
 يعطى الناس رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب لا يحتمل خطه وتهمته فوجب
 الاحتياط وكما لا يعرف ولا يصح وحده قاله الشيخ في الدين قال والنزاع منى على أصل وهو أن
 الهلال لمع هو لم يسطع في السماء وإن لم يشتر ولم يظهر أو أنه لا يسمى هلالا إلا بالقدر
 والاشتهار فيه ولأن العلماء حاروا بينه عن أحد (وقال ابن عقيل يجب الفطر من أوله وحسن)
 لأنه يتقنه يوم عيد وهو منى عن صومه وأجيبه بأنه لا يثبت ما يقين في نفس الأمر فيجوز أنه
 قيل إنه فينبغي أنه يتهم في رؤيته احتياطا للصوم وموافقة للبيعة (والنقد رؤيته)
 أي هلال شوال (فما ليس بقره بل يدعى على يقين رؤيته) فيفطر (لأنه لا يثبت بخلافه
 الجاهل قاله المجدد شرحه) على الهداية (ويشكر على من أكل في شهر) رمضان ظاهر وإن
 كان هناك عنده القاضى (لثلاثتهم) وقيل لا ينحصر فيجب منع مسافر ومريض وحائض من
 الفطر ظاهر الثلاثتهم فقال إن كانت أعمار خفيفة منع من الطعام كبريى لأما ردة وصابر
 لأعلامه عليه) فلهمة بخلاف الأعداء الظاهرة وهذا كالتقدير لكلام القاضي (وإن رآه)
 أي هلال شوال (عدلان ولم يثبدها عدلها) كجزان مع شهادتهما الفطر إذا عرف عدلها
 (و) جاز لكل واحد منهما أن يفطر بقوله ما أقدر عدلها الآخر) ذكره في المتن والشرح
 لقوله عليه الصلاة والسلام فإن شهد شاهدان فصوموا أو فطروا رواه النسائي وقدم في المبدع
 عدم الجواز وأنه قياس المذهب (وإن شهدا عدلها) كبريى بهلال شوال (فرد)
 الحاكم (شهادتهما جازية) بما هما من علم عدلها الفطر لأن ردهما هنا ليس بحكم منه
 بعدم قبل شهادتهما (انما هو وقت لعدم علمه) بما هما (فهو كالوقوف عن الحكم انتظارا
 للثبوت ولهذا لو ثبتت عدلتهما بذلك) بمنزلة كاهما (حكمهما) لوجود مقتضى والخلاف في
 هذه كالتى قبلها أو ما أنا فادعها ما تقصم ما ليس لها ولا غيرها الفطر شهادتهما (وإن
 لم يعرف أحد من عدلها الآخر لم يجز له الفطر) لاحتمال فسقه (الآن يحكم بذلك ما حكم)
 فيزول البس وكذا الوجه لغير ما عدلتهما أو عدلها أحدهما فليس له الفطر إلا أن يحكم

لثبوتها (سبب جرح حاله لانه قد عتد على رجل فهي كالحائض ٥٥٧) (الاباح حلية) (كتاب وتبليغ ودواء ونحو

ذلك) كسر أنوسرج ومكسلة
 وحجرة نقرم لآلية (و) يباح
 لذكر (من ذهب حية سيف)
 قال أحمد كان في سيف عمر
 سائل من ذهب وكان في حيف
 عثمان بن حنيف رضي الله
 تعالى عنه مسمار من ذهب
 (و) يباح لمن ذهب ما دعت
 اليه ضرورة (كاتب) ولو أمكن
 من فضة لأن عريضة برأسه
 قطع أنفه يوم الكلاب فأنه
 عليه فأنخذ أنفاه من فضة فأنه
 عليه فأنخذ عليه الصلاة والسلام
 فأنخذ أنفاه من ذهب رواه أبو
 داود وغيره وصححه الحاكم
 (و) كراشمن) رواه الأثرم عن أبي
 رافع وثابت البناني وغيرهما
 ولأنه ضرورية فأباح كالأثف
 (و) يباح (لنساءهن) أي الغيب
 والفضة (ما برت عادت من
 بلية قبل أوكد) (ولو زاد على
 ألف مثقال) كسوار ومعلوج
 وطوق وخيلال وخاتم وقطر وما
 في حناتي ومقال من حرات وقوايد
 وأكر كالجمع والتناج وما أشبه
 ذلك (و) يباح (لرجل) وخنثى
 (وأرلة) تحمل بحوره ونحوه
 كزبد وباقوت (ويكر مقتضهما)
 أي الرجل والمرأة (عبد يد
 وصفر وخماس ورماس) نما
 ونقل منها أكره خاتم الحديد
 لأنه حلية أهل النار (و) يوجب
 تحننهما (بقيق) (ذكركه في
 النجس) وابن قيم والسيوط وقال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تحننوا بالحق فكمسارك قال
 في الفروع كذا ذكره قال
 العقلي لا يثبت من النسي على

ذلك الحاكم (وإذا اشتمت الأشهر على أسير أو مطورا ومن عفا عنه ونحوهم) كمن يدار حرب
 (عمرى) أي اجتهد في معرفته شهر رمضان (وجوبا) لأنه أم صكته تأدية فربما الاجتهاد
 فأنه كما يتقبل القسلة (وصام) الذي ظهر له أنه رمضان (فان وافق) ذلك (الشهر) أي
 شهر رمضان (أجزأه أو كذا) ان وافق (ما بعده) أي بعد رمضان كذا القعدة أو غيره ونحوه
 كالصلاة (ان لم يكن) الشهر الذي صامه (رمضان) السنة فاقبلة فان كان غلبا يجرى عن
 واحد منها) لأختار به التبعين (وان تبين أن الشهر الذي صامه) يظهره رمضان (فان
 ورمضان) الذي فات (فان لم يقبضه) لأن القسلة يجب أن يكون بعد التروك بخلاف
 من نذر شهر أو أطلقه لا يحمل على ما تناوله الاسم (وباقى) ذلك (في حكم القضاء) يقضى
 يوم عيدوايام التشريق) يعني لو صام هذا الحجة باجتهاد ما ظهر رمضان لم يقبضه يوم العيد وأيام
 التشريق لعدم صحة صومها (وان وافق) صومه مشهرا (قله) أي قبل رمضان ثثمان
 (لم يجز) نص عليه لانه أتى بالعاد قد قبل وقتها فلم يجزه كالصلاة فلو وافق بعضه رمضان
 فأن وافقه أو بعده أجزأه من ذلك (وإن عجز) وشك هل وقع) الشهر الذي صامه (قله) أي
 قبل رمضان (أو بعده أجزاء) لتأديه فرضه بالاجتهاد ولا يضر التردد في التنية لمكان الضرورة
 (ولو صام ثثمان ثلاث سنين متواليه ثم هل) أن صومه كان ثثمان في الثلاث سنين (صام
 ثلاثة أشهر) بنية قضاء عاقبة من الزمان (صافات) شهر على أرض (أي شهر بعد شهر يربها
 بالنية) كالصلاة فأنه (قله) منها أي فأن الترتيب بين الصلوات واجب فكذا بين الصافات
 إذا فأت (وان صام) من اشتمت عليه الأشهر (بالاجتهاد) فكم من خيف عليه القبلة
 لا يجز مع القدرة على الاجتهاد (وان ظن) الشهر لم يدخل فقام لم يجز ولو أصاب
 وكذا لو شك في دخوله أي دخوله شهر رمضان ولم يلق على ظنه دخوله كالزوردي
 دخول وقت الصلاة

(فصل ولا يجب الصوم) أي صوم رمضان (الأعلى) مسلم فاقبل بالتحق (أي الصوم
 لما يأتي (فلا يجب على كافر ولو رندا) لانه عباد تدنيه بحجته فتقرر إلى التيقن كان من شرطه
 الاسلام كالصلاة (والزاد) تنوع صحة الصوم فلوراد في يوم) وهو صائم فيه بطل صومه لقوله
 تعالى لئن أشركت لأصلن عظامك (ثم) ان (أر فيه أو) أسلم (بعده) وأرند في ليلته ثم أسلم فيه
 فليس له القضاء) أي قضاء ذلك اليوم ان كان فرضا لانه استقر عليه بإدراك جزمه مسلما
 كالصلاة يدرك جزأ من وقتها (ولا يجب) الصوم (على مجنون) لحديث رفع العلم عن ثلاث (ولا
 يصوم منه) لعدم إمكان التنية منه (ولا يجب) على مغير (ولو رماه القديد السابق (و) يصوم
 الصوم (من مجز) كصلاته (ويجب على وليه) أي العبد (أمره) إذا طاقه وضربه جند
 عليه) أي الصوم (إذا تركه لمتعاده) كالصلاة لأن الصوم أشق فاعتبرت له الطاعة لانه قد
 يطيق الصلاة من لا يطيق الصيام (وإذا قلعت البنية بالزوية) أي رؤية هلال رمضان (في
 أثناء النهار) متعلق بقايت (لزمهم) أي أهل وجوب الصوم (الامساك) ولو بعد فطرهم
 لتصدوا مسالك الجميع فوجب أن يؤاخذوا بقدره عليه حديثا إذا أمر تركه بأمر أو أمره
 ما استطيعتم وكذا لو عمدوا إلا كل في يوم أحرمنه (و) (لزمهم) (القضاء) لشبهة من رمضان ولم
 بأفوائده بصوم صحيح فلهزمه قضاءه (لنص) (وان أسلم) كاد أو أفاق مجنون أو بطل صوم (مفطر
 فكذلك) (أد من صامه) أثناء يوم من رمضان أهلا له وجوب لزمه مسالك ذلك اليوم وقضاؤه
 لحرة الوقت ولقيام البنية به بالزوية (ولو لا دارا كحرام من وقته) كالصلاة (و) كذا (كل من
 أفطر الصوم يجب عليه) فله يلزمه الامساك والقضاء (كالقنطرة) غير عذر ومن أفطر

الله عليه وسلم في هذا شيؤ ذكره ابن الجوزي في الموضوعات فلا يصح هذا عند ابن الجوزي بل ذكره جماعة فظاهره لا يخصص

هذا لا يظهر كونه من الموضوع انتهى ويحرم تشمس مسودة حيوان على خاتم وبسه ما بقيت عليه

باب زكاة العروض

جميع عروض أي عروض التجارة والعرض بالمكان الزاه (ما يسهل بيعه وشراؤه لأجل ربحه) ولومن تقدم في عروضه لانه يعرض لبيع ويشترى تيمية لقول المصنف كسبية المعلوم هلأ أولاته يعرض غير زول وبقي وجوب الزكاة في عروض التجارة تقول عامة أهل العلم روي عن عمر وابنه وابن عباس ودليله قوله تعالى وفي أموالهم حتى معلوم قوله كسبية أموالهم صدقة وقال التجارة أهم الأموال فكان أولى بالزكاة ولو احتج أحد بقول عمر لجناس بكسر الخاء لمصلحة أن ذكره ما لا يقال مالي الإحسان وأدم فقال قومها وأقر خاتما رواه أحمد وسعيد وأبو عبيد وابن أبي شيبة وغيرهم وهو مشهور ولا يحتاج إلى رد للنساء أشبه التقدين والمواشي (وإنما يجب) زكاة (في قيمة) عروض التجارة (باعتصاما) من أحد التقدين لأف نفس المرض لأن النصاب معتبر بالقيمة فهي محل الوجوب والقيمة إن لم توجد عينها فهي مقدرة شرعا (لنا) أي عرض (ملك بفعل) كبيع ونكاح وخلع (ولو لا عروض) كاتساب مباح وقبوله هبة وصبة (أو) كان العرض (منقبة) كن يستأجر غناب وسوانت ليربح فيها (أو) كان الملك (مستردا) ليس بخيار أو أقاله (بذبحه تجارة) عند الملك مع الاستصحاب

بظن أن الغنم يطلع وقد كان طلع (أو) بظن (النفس) قد غابت ولم تنبأ والمواشي النسبة أو طهرت حائض أو نساء أو عمدت) مكلفه (الفطر ثم حائضت) أوتفت (أو تعدد) أي الفطر (مقيم ثم سافر) فكلهم يلزمهم الأساك والقضاء ما سبق (أو قدم مسافر) أو أقام ما بين الغنم (أو يرى مريض ففطر بن عليه القضاء والأحكام) لما سبق (وإن بلغ الصغير) ذكرنا كان أو أنسى في أثنائه رمضان (يسن) أي قام خمس عشرة سنة (أو احتلام) أي أزاله في سبب حمل (صائما ثم صومه) بغير خلاف (ولا قضاء عليه) كان (نوى من الليل) لأنه نوا من الليل جائز أو كالبائع ولا يمنع أن يكون أوله ففلا وأبقيه فرضا (كثرت أعمافه) وعند أبي الخطاب عليه القضاء (ولا يلزم من أوفر في صوم واجب غير رمضان أسماك) لعدم حرمة الوقت (وإن علم مسافره) يقدم غدا لزمه الصوم (نما) نقلة أو طالب أو أورد كن نذر صوم يوم يقدمه لأن وعلم تقوم في غدا فهو بمن الليل (يخلاف) صبي يعلم أنه يبلغ غدا) فلا يلزمه الصوم (لعدم تكليفه) قبل حلول الفطر بخلاف المسافر (ومن عجز عن الصوم لكبر) وهو الهرم والجمعة (أو مرض) أو جرح أو فطر (أي له ذاك) أجماعا (لعدم وجوبه) أي الصوم (عليه) لأنه عاجز عنه فلا يكلف به قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الأوسعا (والمع من كل يوم مسكتا ما يجزى في كفارة) مدام برا ونصف ما مع من غرأوز سبب أو شعرا أو أقط لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست بمسوخة في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان الصوم فقامتا مكان كل يوم مسكتا رواه البخاري ومناه عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن بكره رواه أحمد (ولا يجزى أن يسمو عنه) أي عن الصغير والمريض الذي لا يجزى رؤه (غيره) رمضان والقضاء ولا كفارة لانه عبادته تفتحنه فوجب بصل الشرع في دخله النيابة كالصلاة (وإن سافر) الكبير العاجز عن الصوم (أو مرض فلا فدية) عليه (لأنه أفطر بعد من عاد ولا قضاء) بالهجر عنه وبما لها (وإن أطعم ثم أقر على القضاء كمصنوب) العين المملوكة ثم القضاء المهمة والمراد به العاجز عن الحج وبأن (الجمع عنه عرفي) ذكرنا المحدثا فإنه لا يصح القضاء بل يتعين الإطعام قاله في المبدع ومفهومه أنه لو عرف في الإطعام نص القضاء كالمصنوب إذا عرف في نيل أحلامائه (ولا سقط الإطعام) من العاجز عن الصوم لكبر أو مرض بجرح رؤه (بالهجر) عنه فدية الحج حتى قدر عليه أطعم (وبأن يقرأ بالمرض) غير المأموس من رؤه (إذا خاف) بصومه (خيرا) بزيادة مرضه أو طول (أي المرض) ولو بقول مسلم ثقة أو كان يصح فطر في يومه أو خاف مرضا لأجل عطش أو غيره من فطره ذكره صوم، وأما ما (أي الصوم لقوله تعالى من كان منكرا من صا أو على سفر فعدة من أيام أخر) لا يفطر وليتص عند ما أفطره ولا نفيه قبول الرخصة مع التمسك بالأخص لقوله عليه الصلاة والسلام ما خبرت من أمر من إلا اخترت أسرها قال في المبدع فلو خاف فلما بصومه كره وجزمه بعضا يصحرم ولم يذكر وأخلافه الأجزاء (فإن صام) المريض مع ما سبق (أجزأه) صومه نقلة الجامعة لصدوره من أهله في محله كالأوتام المذمور (ولا يفطر مريض لا يضطر بالصوم كن به جرح أو وجع فربس أو أربصع أو دمل ونحوه) بل لأحمد في فطر المريض قال إذا لم يستطع قبل مثل الحى قال وأى مرض أشد من الحى (وقال) نوكر (الأجری من صفة شاة فان خاف) بالصوم (تلا أفطر وقضى) إن ضره ترك الصنعة (فلم يضره تركها) ثم الفطر و تركها (والأى) وإن لم ينف التضرر تركها (فلا) إنما عليه بالفطر للمذ (ومن قاتل عدوا أو لحاط العدو ببلده والصوم يضعفه) عن القتال (سأله الفطر بدون سفر نصا) لدعاء الحاجة اليه (ومن يشق يخاف أن يشق

أما عام الحول كالنصف لأن العبارة عمل لدخول في أعمال الناس ثمان ٥٠٩ دخلت في ملكه بنصفه كارت ومضى

حول تصرف لقطعة أو ملكها
بغله لانتسبته بعبارة ثم أضافها
فصلها لأن الأصل يتعلق به الزكاة
من أصله لا يصير محلها بمجرد
النية كالساقفة بنوي سوما
ولأن الأصل في العروض القنية
فلانتقل عنه بمجرد لصقتها
(أو استحباب حكمها) أي بنية
العبارة (فما تعرض عن
عرضها) أي الضار ولو يصلح
عن قتها المقتول بأن لا ينوي
قطع نية العبارة كان تعرض عنه
عرضها شيئا بنية القنية (ولا
تجوز) زكاة تجارة (ومن
الصروض) ولو بنية أمام أو
فلوسا فاقته لأن محل الحول
القيمة (ومن عنده عرض لعبارة
قنوا القنيسة) بعض القائف
وكسره أصارها لأما الأصل
(ثم) أنواه (عبارة لا يصير لها)
أي التجارة لأن القنية الأصل
فلانتقل عنه بمجرد النية
لصقتها وأقارب الساقفة إذا نوى
عقلها لأن الأمارة شرط دون
نية بل لا يفتي بالوجوب إلا بتمامه
الصوم (غير حتى ليس) لأن
الأصل وجوده زكاة فإذا نواه
العبارة فقد رده إلى الأصل فيكون
فيه مجرد النية (وقوم) عرض
تجارة إذا تم الحول (بالأخط
الساكنين) يعني أهل الزكاة
(من ذهب أو فضة) كان تبلغ
فيتم أصابا بأحد هادون الآخر
وتقوم به (أي استتر به) من
حيث ذلك لانه تقوم به العبارة
لأنه فكان بالأخط لأهلها
كالواشترها بمرض قنية وفي
البدل قدان متساويان غلبة

دكره) أو قنوا أماراته (جامع وقضى ولا يكفر نصا) فقها جليل بن سديدان الحلي قال
أحد جليل ولا يكفر ويقتضى بملكه ولا يملكه إذا أخذ بالحل هذا ولم يجمع خيف عليه
أن ينشئ برجه (وإنما اندفعت شهوته بغيره) أي غير الجماع (كالا متمنئ به أو يذو رجة
(أو) يد (جار يتم بغيره) لا فاختة (لم يجز) له الوطء كالماتل ينتفع بالأهل لا ينتقل إلى غيره
(وكذا) أن أمته أن لا يفسد صوم زوجته (أو أمته) (المسألة) الباطن بطا زوجته أو أمته
(الساكنين أو) بيا (زوجته أو أمته الصغيرتين) أو البتوتتين (أو) اندفعت شهوة الوطء
(دون الفرج) فلا يباح له إفساد صومها الدم الضرورة له فلو قل لول قيس ذلك إذا أمته
وطء من زعمه الأمارة كن طهرت ونحوها في أثناء النهار لأن الأمارة دون الصوم الشرعي
خصوصا في ما ينافي خلاف وجوده (والأ) أي وان لم تكن عهده إفساد صوم زوجته أو الأمارة
المسألة الساقفة (حز) له إفساد صومها (الضرورة) كالأكل المنة للخطر (ومع الضرورة) أي
وطء ما ينافي عنه (بالتع) بأن لم يكن له غيرها (نوطء الصائفة أولى) من وطء الحائض لار
تصريح بوطء الحائض بنص القرآن (وأن لم تكن) الزكاة أو الأمارة (أو) بالناوحي
احتساب الحائض (للاستفاد) عنه بلا عذوبة أو الصغيرة وكذا الجنونة (وأن تميز قنواؤه)
أي ذى الشبق (لداوم شبهه) فككبير يجوز عن الصوم على ما تقدم فيطم لكل يوم مسكنا
ولا قضاء لأمع عدمه متكرض أو سفره فلا أطعام ولا قضاء كاتقدم في الكبير ولول حكم زوجته
أو أمته الشبق ليس له غيرها كذلك (وحكم المريض الذي ينتفع بالجماع) في مرضه
(حكم من خاف تشقق برجه) في جواز الوطء مع العكفارة وقسا صوم زوجته
وأمنه وعدمه (والسافر) سفره قصره ليس له الإفطار إذا فارق بيوت قريته (العبارة
كياتقدم في القصر) موضعها قوله في فن كان منكم كرميضا أو على سفره قد من أيام آخر
(و) بكره صومه (ولو لم يجد مضيقا) قوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصوم في السفر متفق
عليه من حديث جابر ورواه النسائي وزاد عليه كرميضا أي رخص لك فافهم لهما ومع
عنه عليه الصلاة والسلام أنما أفطر في السفر وبلغه أن قوما صاموا قال أو ثلث الصائفة قال
المجتهدوندى لا يكره لمن قري واختاره الأجرى (وبجزمه) أي يجزئ المسافر الصوم برخصه
فقها الجماعة ونقل حنبل لا يجهني واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في
السفر وعمر وأبو هريرة أمر أن لا يعادله (وقال الظاهر) به ويرى عن عبد الله بن جعفر بن هوف
وابن عمر وابن عباس قال في السفر وعلم مع السنة الصحيحة رخصه القول (لكن لو سافر
لأفطر حرما) أي السفر والفطر (عليه) حيث لا علة للسفر إلا الإفطار أمارة فطره قدم
أنذر المبع إلى وأما حصة السفر فلاه وسيله إلى الإفطار الحرم (ولا يجوز) زرع وصار فروع لها
الفطران بصوم في رمضان عن غيره من قضاءه فذر وغيرهما (كقيم صحيح) لأن الفطران يجزئ
تخصيفا ورخصه فاذ لم يؤده لزمه الأديان بالأصل كالجمعة وقائم الحج ولا توفيل صوم من
المعدول لقوله من غيره كسائر الزمان انصتق للمادة (فلفظ صومه) إذا صام في رمضان عن
غيره ولا يقع عن رمضان لعدم تعيين النية له (لو طبع صوم رمضان إلى تنقل لم يصح له النقل)
لما تقدم (أو بطل فرضه) لقطع نية (ومن نوى الصوم في سفره فله الفطر عايشة) من جماع
وغيره (أو كالأكل وشرب) (لأنه) أي (له الأكل) أي (له الجماع) كن لم نوح (ولا كفارة)
عليه بالوطء (لحصول الإفطر باليه قبل العمل) أي الجماع فقع الجماع بعده (وكذا) رخص
ساح له الإفطر (دون الصوم) الإفطر عايشة من جماع غيره لما تقدم (وأي نوى الحائض
صوم يوم سافر في أثناءه) سعى يبلغ المسافة (طوى) أو كره هذه الإفطر بعد حروجه ومقارنته

ويقتضى نصا بإحدا من الآخر (فقوم) (الامة) (القنية) (والزائرة) (والضاربة) (أو) (ساقفة) ينتفع النال المصحة أي تجزئه غير

بقيمة آتية ذهباً أو فضة) وبغيره
 صكر كبر وسرج لغيرهما
 قبيح بغيرهما زنا (وان اشترى
 عرضاً) لتجارة (نصاب من
 أثمان أو عروض) يبي على
 حوله لان وضع التجارة على
 الثقل والاستبدال ولو انقطع
 الحول لم يطلت زنا بها وانما
 كانت ظاهرة صارت في عين
 العرض كما منه كولو اثرهما
 (أو) اشترى (نصاب سائمة لقبيح
 بينه) أي نصاب سائمة (لتجارة
 يبي على حوله) أي ما اشترى به
 لانها مالان متفقان في النصاب
 وليس غلب قطع الحول فيها
 بالمادة قاله في شرحه وفيه نظر
 لان نصاب السائمة غير نصاب
 التجارة وان كان في عين السائمة
 وقبحة التجارة فلم بعد النصاب
 والأغنى وبأغنى من ملك
 نصاب سائمة لتجارة نصف
 حوله ثم قطع فيه التجارة استأنفه
 السوم فلهما اولى وبما رآه التقيع
 وان اشترى نصاب سائمة لتجارة
 بنصاب سائمة لقبيح يبي انتهى
 ومعه في الفروع قال لان
 السوم سبب لزكاته قد علم عليه
 زكاة التجارة لقبحه في زوال
 المعارض ثبت حكم السوم
 لظهوره انتهى والمسئلة فيها
 عكس كلامه (لا) يبي على
 الحول (ان اشترى عرضاً) غير
 سائمة بنصاب سائمة أو بغيره
 أي نصاب السائمة (به) أي
 بعرض لا اختلافاً في النصاب
 والواجب (ومن ملك نصاب
 سائمة لتجارة) فليزكاه تجارة
 فقط وليس سبق حول السوم

يؤثر بته المارة لظواهر الآية والاختيار الصريح منهما ما روى عبيد بن جبير قال ركب مع
 أبي بصير ما لتقاري من القسطنطين في شهر رمضان ثم قرب عليه ففعل اشترى قلت أأستري
 البيوت قال أرغب عن ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل رواداً ورواداً وولان السفر
 مبيع القطر فرباح في أثناء النهار كالرض الطاري ولو بغيره والصلاة لا يشرى انماها وهي
 آكد لانه من وجوب انماها لم يقصر بحال (ولا) يجوز له الفطر (قله) أي قبل خروجه لانه
 مقيم (والأفضل) أي لمن سافر في أثناء يوم صومه (الصوم) أي انما صوم ذلك اليوم
 حر وجان خلاف من لم يبع له الفطر وهو قول أكثر العلماء في مالهم الحكم الحضر كالصلاة
 (والحامل والمرضع اذا لماتا الضر على أنفسهما) أبيع لهما الفطر كالرخص (أو) خافتا الضر
 على (ولهما) أبيع لهما الفطر لان خوفهما مخوف على آدمي أشبه خوفهما على أنفسهما
 (وكرر صومهما) كالرخص (ويجزى) صومهما (ادخلتا) أي صامتا كالرخص (والسافر
 وان أضرنا أنفسنا) ما أضرناه كالرخص (ولا اطعام) على أحد (ان خافتا على أنفسهما)
 كريض) بغيره الصوم فانه يقضى من غير اطعام (بل ان خافتا على ولديهما) فقط (اطمنا
 مع القضاء) لانه كالتكملة له (من كل يوم وسكينا ما يجزى في الكفارة) لقوله تعالى وعلى
 الذين يطيعونه فدية طعام مسكين قال ان عباس كانت رخصة الشح الكبير والمراة الكبيرة
 وهما يطهقان الصيامان بفطر أو بطعاما كان كل يوم مسكينا والحبي والمريض اذا خافتا على
 اولادهما أضرنا ولأطمنا رواداً ورواداً وروى ذلك عن ابن عمر واختلف لهما في الصابة
 ولانه فطر بسبب نفس عاجزة من مربي الحلقة فوجبه الكفارة كالشح المحرم (وهو) أي
 الاطعام (على من يورث الولد) لان الارثاق والولد واجب الاطعام (على الفور) لانه مقتضى
 الاسر وكسائر الكفارات وذكر المحدث ان أبيه مع القضاء جاز لانه كالتكملة له وهذا
 مقتضى كلام المصنف أو: (وان قبل الولد المرضة تدى غيرها وقد تيسر له أوله) من
 المال (ما يستأجر منه فبطلت) أي استأجر له (ولم تقطر) لعدم الحاجة اليه (وله صرف
 الاطعام الى مسكين واحد حلة واحدة) لظواهر الآية (وحكم القنن) أي المرضة ولغيرها
 (كرضع) ولدها (فيما تقدم) من الفطر وعدهم والعديعة وعدها (فان لم تقطر) القنن (فتنبر
 لنها) بالصوم (أو تنقص خير المستأجر) بين فمخ الاحارة وامضائها (وان قصدت) القنن
 (الأضرار) لرضيع بصودها (أنت) وكان لها كل الزمها بالفطر بطلب المستأجر ذكر ابن
 رافع في وقال أو انطاب ان تأذى الصبي بنفسه أو فقيره لزمها الفطر فان أبت ففلا له
 الفسخ ويؤخذ من هذا انه يلزم الحاكم الزمها بما يلزمها وان لم تقصد الضرر بلا طلب قبل
 الفسخ وهذا محتمر قاله في الفروع وجزم عنه في المنتهى (ولا يسطر الاطعام بالهجر) كالدين
 (وكذا) الاطعام (عن الكبير) الرخص (المأبوس) منه وتقدم (ولا) يسطر (الطعام من آخر
 قضاء رمضان) حتى أدركه رمضان آخر (والاطعام) غيره) مما وجب بتدركه وكفارة بالهجر
 (غير كفارة الجاع) في الحضي وتقدم ما به غيره كفارة الجاع في غير رمضان (وباقى) في
 الباب بعده (ولو وجد آدمياً مصوماً في حلته كغمر في رقعهم القدرة انقاذ) من الحلقة
 (وان دخل الماء في حلته لم يفطر) كن طار الى حلته ذباب أو غير بلا قصد (وان حصل
 به) أي التقذ (بسبب انقاده ضعف في نفسه فافطر فلا بد) على المنقذ ولا على المنقذ
 (كالرخص) وان احتاج في انقاده الى النظر وجب لان ما لا ينهى الواجب الا وهو واجب
 (ومن روى لصوم بلا تمن أو أغنى عليه جميع النهار ببعض صومه) لانه عبارة عن الامساك
 مع اليه ولو وجد الامساك المضاف اليه كاد عليه في الحديث القديم انه ترك طعامه

(فقط) لأن الزرع والتمريض
والسجدة من جنس فوجب أن يسويا
مع الأصل كالصالح والراجح
التجدي وظاهره سواء كان التدرج
للتجارة أو لا فثبت في المبدع
والافتقار إلى زرع جذع في غرض
تجارة أو لا فثبت في المبدع
وواجب الأرض في كافة القنينة
وأن زرع جذع في أرض قنينة
في كل الزرع (أو زرع في الأرض لا تعلق)
فيها أي المذكور من سائمة وأرض
مع زرع وتخل مع غيرها (نصا)
بأن نقصت من عشرين مثقالا
ذهباً وعن باقي درهم فضة
(في زرع) ذلك (في غيرها) أي
التجارة يخرج من السائمة
زكاتها من الزرع والتمريض
فيه ثلاثا نقطاً في كافة بالذكية
(ومن ملك نصاب سائمة لتجارة
نصف حول) مثلاً (تقطع نية
التجارة أم سائمة) أي الحول
(السوم) لأن حول التجارة
تقطع نية الاقتناء وحول السوم
لا يثبت عليه غيره (وأن اشتري
صباحاً ما صنعته) لتكسبه
(ويبي أثر كزعفران ونسبل
ومصفر وشحوه) كقوله
ولك (هو عرض فحارة) يوم
عند تمام (حوله) لأعتاضه
عن الصبح القائم بفعل الثوب
ففسده من التجارة وكذا
ما يشتر به دباغ ليدبغ به كغصن
وقرظ وما دهن به كغنم وملح
ذكره ابن النشاء وفي منتهى
الغاية ذكر كافة فيه لأنه لا يبق له
أثر ذكره هنسما في الفروع
و (لا زكاة) (ما يشتر به فصار
من قلى ونوره وما يورثه ونحوه)
(أو لا يثبت) أي التجارة كسراج

وشرايه من أجل فلم تشتت النية منفردة عنه (وأن أفاق) المختوف أو المسمى عليه (جزأ منه) أي
من اليوم الذي يثبت النية له (صم) صومه قصد الامساك في جز من النهار كالإتمام بقية يومه
وظاهره أنه لا يتعين جزء أدراك ولا قصد الاعضاء بعض اليوم أو موكذ الغنوم وقيل بقصد
الصوم كالمضى وأولى لعدم تكلفه وأجيب بأنه من العقل في بعض الوقت منع بجمته كالأنعام
وبفارق الحصى فإنه لا يمنع الوجوب وأما منع بجمته ويحرم فعله ذكره في المبدع (ومن
حن في صوم قضاء وكفارة ونحوهما) كسفر (قضاء) إذا أفاق (بالوجوب السابق) كقضاء
الصلاة لا بأمر جديد (وإن نام) من نوى الصوم (جميع النهار صومه) لأنه متواصل لا يزيل
الاحساس بالكسبة (ولا يلزم المختون قضاء من جنونه) صوله كان التمسك به أو بجمته لعدم
تكليفه (وبازم) القضاء (المسمى عليه) لأنه مرض وهو موقوف على الفعل غير رافع للتكليف
ولا يطول مدته ولا تثبت الولاية على صاحبه ويحصل على الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فوفصل ولا يصح صومهم إلا بالنية وذكره المأثور أجماعاً كالصلاة والحج حدث اتفاقاً الأعمال
بالتيات ولا يصح (وأجاب الأنبياء من الليل) لما روى ابن عمر عن حفصة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من لم يصوم العيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة قال الترمذي والخطابي
رفعه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة
وهو من الثقات وأما رفعه على ربيع عن الزهري رواه النسائي ولم يثبت أحد رفته
وصح الترمذي أن موقوف على ابن عمر وعن عائشة مرفوعاً من لم يبيت الصيام قبل طلوع
الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وقال أسنده كلهم وثقات وفي لفظ الزهري من لم يبيت
الصيام من الليل فلا صيام له لا يفتل في صيام عاشوراء غدو دينه من النهار وقد كان واجباً
لأن وجوبه كان نهاراً كن صام تطوعاً ثم نذر على أن جماعة ذكر وأنه ليس بواجب (ولأن النية
عند ابتداء العمل كالمصلاة وفي أي وقت من الليل نوى أجزاء لا تطلق الخبير (لكل يوم) من
هذه نية مفردة لأنها) أي أيام رمضان (عبادات) بكل يوم عبادة مفردة فيحتاج النية
(و) الدليل على أن كل يوم عبادة مفردة أنه (لا يقصد) صوم (يوم بقصد) صوم يوم (آخر
والتقضاء) أي قضاء رمضان وعنه يميز في أول رمضان نية واحدة لذلك (ولو نذر سائمة)
أو تقضاء (صوم غد وقد عرفت أنها تظهر ليلاصم) لشقة المقارنة (ولو نية نية أو أخرى عليه)
من القرب (حتى طلع الفجر) لم يصح صومه لعدم النية (أو نوى نارا صوم التمتع يصح) صومه
لأنه لم يبيت النية كالوفاي من الليل صوم بعد غد (ولو نوى) الصوم (من الليل ثم أتى بعد النية
فيه) أي الليل (عاطل الصوم) كالأكل والجماع (لم تبطل) النية نص عليه لظاهر الخبر
خلا لا يبين حامداً ولأنه لا يباح إلا كل آخر الليل لا يطل به فات محله (ومن خطر
سأله أنه صام غد فقد نوى) لأن النية محله القلب (والأكل والشرب بنية الصوم نية) قاله في
أرضه ومما لا يبره قال الشيخ في الدين هو حين ينشئ بشئ يشئ من برده الصوم ولهذا
يفرق بين شهاده ليلة العيد وشهادة إلى رمضان (ويجب تعين النية بأن يستقده صوم) غدا
(من رمضان أو من قضاءه أو) من (نذره أو كسارته) نص عليه حديث اتفاقاً لعمامة التيات
وأما لكل امرئ ما نوى ولأن النية مقصود في نفسه (ولا يجب به) أي التعمين (نية
الفرصة) وفي نسخة الفرصة (فرضه) ولا الوجوب في واجبه (لأن التعمين يخرج عن
ذلك) (فلو نوى أن كان غداً من رمضان فهو) أي الصوم (عنه) ولا فتن واجب غيره وعنه
بنيته (كان نويه عن نذره أو كفارة) لم يجزئه عن واحد منهما (لعدم جزمه بالنية للاحدهما) (وأن
قال) أن كان غداً من رمضان فهو فرضي (والأول ونقل أو ما عطف لم يصح) صومه أن ظهر منه
يكفر ون لأن أثره لا يبق أن شبه الخطي (وأما آية عرض التجارة) كقوله رزأ كياس وأجره

وتقام ويردعه وتعود (فان اورد بيهما) ٥١٢ أى الآتية والآلة (معهما) أى العروض والذابة (أيهما) (مال تجارة) بقومان مع

الدم من الجابة (والا) برد
بيهما (ولا) بقسوتان كسائر
هررض القنية (ومن الشترى
شقم) شفقوا (لجارية ألف
فصار عند تمام الحول بالعين
ز كاه) أى الاثنين لانهما
قمت) وأخذ الشفع (بالشفقة
بالف) لانه بأخذه ما عقد
عليه (ويشكس الحكم بكسها)
فاذا اشتراه بالعين فصار عند
الحول بالقرى ألفا وأخذه
الشفيع ان شاء ما ألفين وكذا
الردو بسبب (ان اذ نكل) واحد
(من شربكن وغيرهما) ساحه
في اخراج زكاة (أى الاذن) ضمن
كل واحد منهما (نصيب ساحه)
من المخرج (ان أخرجا) الزكاة
هتاما (مما) في وقت واحد
لانزال كل منهما من طريق
الحكم عن الواكنا اخرج المولى
زكاة عن نفسه لسقوطها عنه
والفزل حكم العلم وصممه
سواء فيقع المدفوع قطوعا
ولا يجوز دار جوع به على نحو
فقره لتحقيق التقويت بفعل
المخرج (أوجهل سابق) منهما
انزاجا ونسي فيضمن كل نصيب
صاحبه لان الأصل في اخراج
الانسان عن نفسه اوقع الموضع
بجلائ يخرج عن غيره (والا)
بان علم سابق (ضمن الشافى)
ما أخرجه عن الأول (ولم يعلم)
الثاني اخرج الأول لانه انزل
حكم كالومات وبقبل قول
مولى له اخرج قبل دفع وكيله
لساع وولد دفع اليه انه كان
أخرجها وتؤخذ من ساع ان
كانت بيده والافلا (لا) يعين
وكيل (ان ادى دين) عن موكله (بعد اداء موكله ولم يعلم) الركيل باداء موكله لانه لو موكله غره

الدم من الجابة (والا) برد
بيهما (ولا) بقسوتان كسائر
هررض القنية (ومن الشترى
شقم) شفقوا (لجارية ألف
فصار عند تمام الحول بالعين
ز كاه) أى الاثنين لانهما
قمت) وأخذ الشفع (بالشفقة
بالف) لانه بأخذه ما عقد
عليه (ويشكس الحكم بكسها)
فاذا اشتراه بالعين فصار عند
الحول بالقرى ألفا وأخذه
الشفيع ان شاء ما ألفين وكذا
الردو بسبب (ان اذ نكل) واحد
(من شربكن وغيرهما) ساحه
في اخراج زكاة (أى الاذن) ضمن
كل واحد منهما (نصيب ساحه)
من المخرج (ان أخرجا) الزكاة
هتاما (مما) في وقت واحد
لانزال كل منهما من طريق
الحكم عن الواكنا اخرج المولى
زكاة عن نفسه لسقوطها عنه
والفزل حكم العلم وصممه
سواء فيقع المدفوع قطوعا
ولا يجوز دار جوع به على نحو
فقره لتحقيق التقويت بفعل
المخرج (أوجهل سابق) منهما
انزاجا ونسي فيضمن كل نصيب
صاحبه لان الأصل في اخراج
الانسان عن نفسه اوقع الموضع
بجلائ يخرج عن غيره (والا)
بان علم سابق (ضمن الشافى)
ما أخرجه عن الأول (ولم يعلم)
الثاني اخرج الأول لانه انزل
حكم كالومات وبقبل قول
مولى له اخرج قبل دفع وكيله
لساع وولد دفع اليه انه كان
أخرجها وتؤخذ من ساع ان
كانت بيده والافلا (لا) يعين
وكيل (ان ادى دين) عن موكله (بعد اداء موكله ولم يعلم) الركيل باداء موكله لانه لو موكله غره

(و) تطوع (كافر اسلم في يومها كلا) أي الحاقض والكافر ولو قال كالتبني لم يأنقابه
بمفسد كان أشمل (بصوم بنية اليوم) متعلق بتطوع وفي القروع يتوجه محتمل ان لا يصح
لانه لا يصح منها صوم

باب ما يقصد الصوم وهو كل ما ينافيه من أكل وشرب ونحوهما

(و) ما (وجب الكفارة) كالوطء في نهار رمضان

وما يتعلق بذلك

(من أكل ولو ربا أو لا يذوق) بالفتح والفتح المجهتين (ولاعا في الحرف كالخصي أو شرب)
فصد صومه لقوله تعالى وكسروا شربوا حتى تبين لكم لصبط الالبص من الخبط الاسود من
التجربا ياحميا في غايه وهي تبين الفجر ثم أمر بالامساك منها الى الليل لان حكم ما بعد الغاية
مختلف لما قبلها وقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم الا الصوم فانه لي وأنا اجزي بهاته
ترك طعامه وشربه من أجل متقى عليه ولا فرق بين القليل والكثير (أو استعطى) أي أنه
بدهن أو غيره فوصل الى حلقه أو دماغه وفي الكافي أو خاشع فصد صومه لثبته عليه الصلاة
والسلام الصائم عن المبالغة في الاستنشاق ولأن الدماغ خوفه الواصل اليه بغيره فيفطر
بحسب البدن (أو استحق) في ذره فصد صومه لانه يصل الى الحنوف ولأن غير المتأد كالمتأد في
الواصل ولأنه أبلغ وأولى من الاستعط (أو دوى الحائفة أو جرحا يصل الى حنقه) لانه وصل
الى جوفه شيئا باختياره أشبه ما أكل (أو أكحل بكحل أو صبر أو قطور أو زور أو أئد وغير
مطيب يتحقق موصوله الى حلقه) نص عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتد المروح
عبد النوم وقال ينفق الصائم رواه أبو داود والبخاري في تاريخه من حديث عبد الله بن جعفر
ابن سعيد بن موهب عن أبيه عن جده قال ابن معين حديث منكر وعبد الرحمن ضعيف وقال
أبو حاتم صدوق ورفعه ابن حبان ولأن العين منفذ كنهه غيره مغلوكا واصل من الانتف (والا)
أي وإن لم ينفق ووصله الى حلقه (فلا) فطر لدم غرق ما ينافي الصوم (أو استقاء) أي استدعى
القيء (فقطعا ما أورد أو ألقا أو دما وغيره وقل) لخبر أبي هريرة المرفوع من ذرعه
القيء فليس عليه قضاء من استقاء فطريقه رواه الخمسة وقال الترمذي حسن غريب
ورواه الدارقطني وقال أسنده كلهم ثقات (أو أدخل الى حنقه أو بحنقه في حسده كدماغه
وحلقه وباطن فرجها أو تقدم في) باب (الاستطابة إذا دخلت أصبعها ونحو ذلك) أي نحو
الدماغ والحلق وباطن فرجها كالذبر مما ينقل الى معدة شيئا من أي موضع كان ولو خطا
استلمه كله أو ابتلع (بعضه) أو رأسه من غير أن يوصل غير مائة (فغاب في حنقه فصد
صومه ويستبرأ الى الوصل وخزم منتهى النسيب بانه يكتفي بالظن واختار الشيخ في الدين
لا يفطر على ما رواه حائفة وما موعة ولا يحقنة (أو دوى المأمومة) فوصل الى دماغه لأن الدماغ
أصل الجوفين فالواصل اليه بغيره فصد الصوم كالآخر (أو استدعى) أي استدعى المني (فأخفى أو
مضى) لانه إذا فسد المني لم يضره بل لا يزال بخلاف نفسه بطريق أولى فان لم يزل فقد أتى محرما
ولم يفسد صومه وان أتى غير مشبهة فلا كالبول (أو بيل أو لس أو ياشر دون الفرج فأمضى أو

بعض الفرج ويرجع مخرج
عنه على ساع ما دامت يسده
(ولن عليه زكاة الصدقة تطورا
قل أحرأه) أي الزكاة كالقطوع
بالصلاة قل أداء فريضة أو تقدم
على تذره فان قدمه لم يصبر زكاة
فيما يبر زكاة فطر صدقة واحدة
بالفطر من آخر (رمضان)
طهرة للصائم من الرقت والخبو
وطهنة للجائدين كال سعيد بن
السبي وعمر بن عبد العزيز
قوله تعالى قد أفح من تركي هو
زكاة الفطر قال ابن قديم توفيل
لفطر لأن الفطر تاتلخفة
قال الله تعالى قطع الله التي فطر
الناس عليها ومنه يراد بها
الصدقة عن النفس والبدن
(وتسمى زكاة الفطر (فرضا)
تقول ابن عمر عرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
ولأن الفرض إما معنى الواجب
وهي واجبة أو التنا كدوي
منا كدة قال ابن المنذر وأجمع
عوام أهل العلم على أن صدقة
الفطر فرض كالصحة هو
كالاجاع من أهل العلم
(ومصرفها) أي زكاة الفطر
(ك) مصرف (زكاة) مال الصوم
أعنا الصدقات فلفظه الآية
وكذا قال المال (ولا يخرج وجوبا)
أي زكاة الفطر (وبن) لأن كدها
بدليل وجوبها على الفقير
وعلى كل مسلم قدر عليها وتصلها
عن وجبت نفقته ولها نقب
على البدن والدين لا يؤثر فيه
بمختلف زكاة المال (الاعم طلب)
بالدين فتنسقط لوجوب أدائه

أمدى) لما روى أبو داود عن عماره قال: نسبت فضيلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله انى فعلت
 أمر أعظمي فقلت وأنا صائم قال أرايت لو عمتضمت من أنا أو تصائم فقلت لأنا صائم قال
 ففقهه الله فلهذا أعتضمت من حيث أنا صائم متفاداة القطر فان القيلة اذا كان صائم أنزلوا القطر
 والأفلا ذكر في المقي والشرح وفيه نظر لان غايته انما قد تكون وسيلة وتزجعة الى الجماع
 وعلمه انه لا قطر بدون الأزال لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم وكان
 أمسككم لأوبه رواه البخارى وروى بغير ذلك أبو بكر بن وهب وأما حديثه حجة النفس وطورها
 وقيل بالتسكين للصوم والقطر بل الحامجة (أو كر والنظر فامني) لانه أزال بفعل بلت فيه
 ويمكن التفرقة منه أشبه الأزال باليس (ولا) بفطر (ان أمدى) شكر الألف لانه لا نفس فيه
 والقياس على الأزال الماتى لا يصح لها الفقه اما في الأحكام (أولم يكر والنظر فامني) أى لا قطر
 لعدم إمكان التفرقة من النظرة الأولى وعلم منه انه لو كر والنظر لم يزل فلا قطر قال في الشرح
 والمدح بغير خلاف (أو حرم أو أحجم) في القضا والساق نفس عليه (يظهره) نفس عليه لقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم ورواه جدوا الترمذى من حديث رافع بن
 خديج ورواه أحمد بن حنبل في حديث ثوبان وشاذ بن أوس وعائشة وأسامة بن زيد بن
 هريرة ومعلق بن سنان وهو لا يداووه من حديث ثوبان ولا بن ماجه من حديث شداد بن
 هريرة وهذا يذهب الى رتبة المستفيض قال ابن خزيمة ثبت الأخبار عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بذلك وقال أحد فيه غير حديث ثابت وأصحها حديث رافع قال ابن المديني أصح شيء في
 هذا الباب حديث ثوبان وشاذ بن أوس وصحهما أحمد والبخارى ومروان بن عيسى وأبو
 هريرة وعائشة ورضي فيها إجماعا لغيره من رواة مسعود قاله أكثر العلماء لما روى ابن
 عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم استحجم وهو صائم رواه البخارى وهو ابن أحد مضطفي
 رواة الأزم لان الأضاري ذهبت كتبه في فتنة فكان يحدث من كتب غلامه أبي حكيم ثم لم يصب
 فهو منسوخ بدليل أن ابن عباس وهو رواه كان بعد التحاميم وقبل مضطفي الشمس
 فاذا غاب استحجم كذلك رواه الجوزي جاني ويحتمل أن يكون لعن الراوى أو بكر ما سنده
 عن ابن عباس قال استحجم النبي صلى الله عليه وسلم من شيء كان وجدهم أحاد ثنائيا أكثر
 واعتضدت بعمل الحماة وهي قول واحد بينهم قبل والقول مقدم لعدم عموم الفعل واحتمال
 انه خاص به وقيل حديثهم أولى لانه موافق لحكم الأصل فنفسه يلزم منه مع الفقه الأصل مرة
 واجبة بخلاف غيره من حديثه لانه يلزم مع الفقه الأصل مرتين فان لم يلزمهم فلا قطر (ولا) قطر
 (ان جرح) الصائم نفسه أو جرحه غيره بانته ولم يصل الى حرفة) شيء من آفة الجرح (ولو)
 كان الجرح (بدل الحماة ولا) قطر (فخصه بشرط ولا يخرج منه عرفان) لانه لا نفس فيه
 والقياس لا يقتضيه (أى ذلك) المذكور من الكل والتشرب وما عطف عليها (فعل) الصائم
 (عامدا) أى قاصدا لفعل (ذا كر الصوم مختارا) لفعله (فقد صومه ولو جرحه العريم) لعدم
 ما سبق (ولا يفطر غير قاصدا لفعل) كمن طار الى حلقه غبار نحووه كذباب (أو ألقى في ما غفر وصل
 الى جوفه) لانه غير القاصد فقل غير مكلف والألزم تكليفه لا ليطاف (ولا) بفطر (ناس)
 لفعل شيء مما تقدم لقوله عليه الصلاة والسلام عني لأقمن من الخطأ والنيان وما استكرهها
 عليه ولحديث أبي هريرة يرفعه من نسي وهو صائم فكل أو شرب فليت صومه فانما أطعمه الله
 وسقاه متفق عليه (فرضا كان الصوم أو فله) لموم لا لاله (ولا) بفطر (مكره) سواء أكرهه على
 الفقل) أى لا الكل ونحوه (حتى قيل) ما أكرهه عليه (أو فعله) بيان صب في حلقه مكرها أو ناسا
 كالأو جرح المعنى عليه معاملة) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام ما استكرهه الله عليه (ويفطر)

أوصافا من شعر على الصدو الحمر
 والذكر والأني والصنبر
 والصنبر من المسلم بين رواه
 الجماعة وفي حديث ابن عباس
 طهرت الصائم من الغث والرقوم
 وطهرت الصائم من الغث والرقوم
 كافر ولو مر دنا (تأزمه مؤنة
 نفسه) من صغير وكبير وذكر
 وأني يؤذى من غير مكلف
 وليس حديث أدوا القطرة عن
 ترويض فانه خاطب بالوجوب
 غير ولو وجب عليه لم يطلبها
 (ولو) كان (مكتبا) فتأزمه مقطرة
 نفس كثرتها (فصل عن قوته)
 أى مسلم عيون نفسه والجملة صفة
 له (و) من قوت (من تأزمه
 مؤنة يوم العيد وليته بعد
 حاجتها) أى يخرج يوم من تأزمه
 مؤنة (لمسك) وخدم ودابة
 وشباب بذله بالكسر والفتح
 لغة أى منه في الخدمة (ونحوه)
 كغرض وغطاء وطاء وما عاون
 قال الموقفي (وكتب يحتملها
 لنظر وحفظ) قالوا كسر أى
 ليس أولئك اقتضاج اليه لانه
 محتاج اليه كغيره مما سبق
 (صاع) فاعل فصل من
 الأصناف الألف ذكرها (وان
 فصل) من ذلك (يوه) أى
 الصاع (أخرج) أى أخرجه
 ما كرهه من نفسه لحد إذا
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 وكشفة القربى انما قدر على
 بعضها (ويكده) أى ما بقي من
 الصاع (من تأزمه) نظره من
 فصل عنه بعض صاع (وعدم)
 ولم يفضل عند من (وتأزمه)
 أى المسلم انما فضل عند عوا

نفعها عليه ونفذ الزوج والزوجين (وحتى) (ما لا يخرج من فقط) ٥١٥ بانومي لدية مليون رقة في كل مرة

الصائم (بردة) مطلقا قوله تعالى اثن اثنتي عشرة صاعا عليك وكذلك كل صاعه حصلت اربعة
في اثنتا عشرة صاعا (و) بنظر (موت) يقطع من تركته في تذوقه (و) ممكن لتمام
ذلك اليوم الذي صام فيه تذوقه (و) باق ذلك مضافا في الصوم (و) ان دخل صاعه
ذبابا او عقارا طر ب (و) غبار (دقيق) او دخان من غير قصد لم يفسد الصوم (و) بنظر لعدم قصد كالصائم
وعلم منه ان من ابتلع الدخان قصد اخذ صومعه (او طرق احليله) دهننا او غيره لم يفسد (ولو
وصل مثانته) لعدم المنفذ وانما يخرج البول من فمها كذا وان خرج عرقا لم يفسد (و) ان دخل البول
المثانة العضو الذي يجمع فيه البول واذ كان لا يستعمل لوله قبل من ال رجل بكسر الاء فغير
امتن والمرأة متنى وقال الكسائي بقوله رجل من ومنون (او فركا فمى او منى) لم يفسد قوله
عليه الصلاة والسلام في لحي ما حدثته انها ما لم تعمل او تكله ولا لاص فيه ولا
اجماع وقاسه على تكرار النظر لا يصح لانه دون في استدعاء الشهوة وانما هو الى التزائل (كاو
حصل) التزائل (بغير كمال) اى غير اختياري بان لم يتسببه (او احتل) او انزل لغير شهوة
كالذي يخرج منه المني او الذي يرضى او (لا) نقطة من موضع عال (او خر) وحامته لغيره
شهوة من غير ان يمس ذكره (بدوا غيره) هامة او من غيره (او امسى) فها من وطء ليل لم يفسد
لانه يتسبب اليه في الم (او) امسى (ليلا من مباشرة نهارا) فلا يفسد ذلك كله (او ذرعه) اليه
بالذال المحممة اى عليه وسببه لم يفسد لغير (ولو ادع) شئ من فيه (اى جوفه غير اختاره)
لانه كالذكر (لان ادع) اليه جوفه (باختاره) ولو لم يلا الم او ذرعه اليه ثم اعاده عدائه
يفسد ذلك كله بعد انضائه من الم (او اصبح) الصائم (وقفي) طعام فلفظه اى رما
يفسد اذ لم امكن الضرر زمنه ولا يخولونه صائم غايبا (او شق) عليه (لفظه) اى رما
الذي اصبح يفعله لم يفسد من ريقه (فلم يعم ريقه بغير قصد او جرى ريقه بغير قصد
رقيه) لم يفسد ذلك لما سبق (او بلغ) الصائم (بقه عاده) لم يفسد (لان امكن لفظه بغير
الطعام بان غير من ريقه بغيره) كان (دون جمعه) فانه يفسد بذلك لانه لا يشق في
لفظه والضرر زمنه ممكن (او اقتسل) لم يفسد لانه عليه الصلاة والسلام كان يذكره في ضرره
جنب من اكله ثم ينسل ويصور متفق عليه من حديث عائشة قوام سلمه واذ لانه تعالى اناح
الجماع وغيره الى طلوع الضحى فيلزم جواز الاستباحة جبا حتى يبرئ من الشاق (او غرض
او استثنى في الوضوء) (فدخل الماء حلقه) لا قصد او بلغ ما مني من ابره الماء بعد الغضبة
لم يفسد (لانه) اصل بغير قصد شبه الذباب (وكذا) زاد على الثلاث في احدهما اى القطن
وهما الغضبة والاستثنائى (او بالفتح) اى في احدهما بالفتح في الغضبة او الاستثنائى
او غسل (فان كان نجاسة وغمرها في الوضوء وان كان غشا او لم او عطش كره) نعم عليه
مثل احدهما الصائم يعطش فيضم ثم يجمع الماء قال برز على صدره صاحب (و) حكمه
في القنطر (حكم) (ان ادعى الثلاث) فلا يفسد به على ما تقدم (وكذا) ان غاص في الماء في غسل
غير مشروع او اسراف او كان غائبا فيكره له ذلك ولا يفسد به ما يصل الى جوفه بلا قصد (ولو
اعلمه في من رة) كاعلام نائم اذا ضاق وقت الصلاة (ولا يكره) الصائم الغتسال (نهارا
لم يضره) ما تقدم من حديث عائشة قوام سلمه (ولو) كان الغتسال (لنذر) لان فيه ازالة
لغير ضرر من العادة كالحلوس في الظل البارءة المحممة (لكن) يستحب لمن زعمه الغسل ليلا من
جنب حوائض وغمرها) كنفاسه انقطع دمها وكافرا (ان ينسل قبل طلوع الفجر) (ان)

الحكمة (فانزيب فحيرات) الأولى ٥١٦ فقدم كالبراث (وبقرع مع الاشواء) كالاولاد وانموثا (م) وفي نقصن ما يتكلم لهم

خروج من اختلاف واحتياط الصوم (فلأخره) أى الفسق (واغتسل بعده) أى بعد طلوع
الفجر الثانى (مع صومه) لما تقدم من حديث عائشة وما لم يكن أو لم يدر بربطه للصوم
وبروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم يرجع عنه قال سيد بن المسيب يرجع أبو هريرة
عن قتادة قال الخطابي أحسن ما سمعت فى خبر أى هريرة أنه منوخ لأن الجاع كان يحرم راحى
السان بعد انومه قبل أن يباح الجاع إلى طلوع الفجر والجبب إذا أصبح قبل أن يتفلسن أن
يصوم (وكذا أن أخره) أى النسل (ربما) فأكثر (لكن ياتى ترك الصلاة) أى تأخيرها عن وقتها
(وأن كثر بالترك) أى ترك الصلاة (بطل صومه) بالردة (أن يدعى اليها) أى يدعوها إلى ذلك
نائبه إلى صلاة (وهو صائم فأبى) حتى يتبين وقتها معها (أو) كفى (بجبر الترك) أى
ترك الصلاة (مر غير ذلك على قول الأجرى وهو ظاهر كل ما جاعة) فظاهر الأخبار فبطل
صومه لردة (وأن يعنى تخامة) أى لا يصلى من خرج الحاء الملهمة لم يطر (بذلك) أى بالحق
ما ذكره لها فى الحديث بعده (ومن أكل ونحوه) بأن شرب أو جامع (شاك أو طلوع الفجر ودام
شكك فلا قضاء عليه) فظاهر لأن القول الأصل بقاء الليل يكون زمان الشك منه (وأن كل
يفضل طاعة) أى الفجر إلى الفروع كذا يترجم به بعضهم وما سبق من أن له الأكل حتى
يتبين طوعه يدل على أنه لا يفتى عنه الصوم وقصد دمج اليقين والقرائن وأنه أعلم باعتقاده
ما لم يوجد فلهذا قرنه صاحب التحرير فبين اعتقاده نهارا فبالليل لأن القول شك ولهذا انحصر
المنع باليقين واعتبره بالمثل فى تخامة طاهر ولا أثر لظن فيه وقد يحتمل أن الظن والاعتقاد
واحد وأنه يأكل مع الشك والتردد لم يظن أو يستدلته نهار (فبالليل) ولم يجد نية صومه
الواجب قضى لا يقطع نية الصوم بما كفه يستقدمه أو الصوم لا يصح بغير نية (وأن أكل ونحوه
شاك فى غروب الشمس ودام شكك) قضى لأن الأصل بقاء النهار ولا يقضى أن أكل
ونحوه (طائفا) غروب الشمس (ودام شكك) قضى لأن الأصل براءته (وولنك) فى غروب
الشمس (بعد) أى بعد الأكل ونحوه (ودام) شكك فلا قضاء عليه لأنه لم يجد يقيناً أزاله ذلك
الظن الذى بنى عليه فأنه مالم يظن بالابتداء لم يشك فى أنه بعد صلاة (أو أكل) فظن
ببقاء النهار قضى مالم يصدق أن كان بعد الغروب لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم إلى الليل ولم
يقه (وأن يان) أن أكله ونحوه كان (ليلان) يقضى لأنه أتى صومه (وأن أكل) ونحوه (ظن أو أكل)
يستدل به ليل فبأن نهارا فى أوله) بأن أكل بظن الفجر لم يطلع وقطع (أو أخره) بأن ظن أن
الشمس غربت ولم تثبت (فعليه القضاء) لأن الله تعالى أمر بإتمام الصوم ولم يمتوا كالتأجيل
أنظرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يوم غيم ثم طاعت الشمس قبل غروبها
وهو راوى الحديث أمروا بالقضاء قال لا بد من قضاءه وأما أحدنا البخارى ولا يسهل وقت الصوم
فلم يعد كالمهل بل هو زمان (فتقنه) أى كفى ونحوه ناسيا فظن أنه قد أفطر فأكل ونحوه
عدا قضى قال فى الإنصاف ونحوه شكك لواعق اليقينة بالخلاجل لاجل عدم عود المصفة ثم
فعل ما حلف عليه

الله

(ث) جكدواخ لغيرام و جكدو بنبت تقسطا (أوملق)

فكانت على سادته أو وارشه
 بالحصن كما غسل حناته
 ولا تدخل فطره في مائة انما
 حتى الله تعالى كالمسألة (ومن
 يحرمهم) أي اللالك أو الولد
 (لم يلزم الآخر) الذي لم يحرمهم
 (مضى قسطه) من فطره
 (كثير لم يذبح) في مالز كوي
 (ولن) زعت غيره فطره
 كزوه وصو ولعصر (طلبه
 باخرهما) أي الفطره عنه
 كالنقطة لانها باهية طهرا (له) أن
 يحرمها (أي الفطره) (من نفسه)
 ان كان حراما كذا (وتجزي) عنه
 ولو اخرجها (بلاذخ من تزمه)
 الفطره (لانه) أي من تزمه
 (مقتل) الفطره المخرج عنه
 والخطاب بها ابتداء الخرج
 (ومن أخرج) فطره
 لا تزمه فطره بانه أجزأه (لانه
 كالنائب عنه بالألا) (ولا يجب)
 فطره (الادخول ليله) جيد
 (الفطره) لانها انضمت في
 الأعياد إلى الفطره والأضافه
 تقتضي الاختصاص والبيعية
 وأول من يقع فيه الفطره من
 جميع رمضان ما ذكر (ففي
 وجد قبل الترويض) (من
 يجب فطره من زوجه أو من
 أو قريب (وغوه) أي الموت
 كطلاق وعتق وفساق قريب
 أو انتقال ملك خلا طهرا (وال
 السبب قبل زمن الوجوب) (أو
 أسلم) نحو عذد كافر أو زوجه أو
 قريب بعد دخول ليلة الفطر (أو
 ملك رقيقا أو) تزوج (زوجه)
 بعد دخول ليلة الفطر (أو ولد
 له) من تزمه فطره من نحو ولد

الله صلى الله عليه وسلم هل تجزئ فطره قال لا دل فليس يستطيع أن يصوم شهرين
 متتابعين قال لا دل فليس يجزئ طعاما مستيقنا للافكث التي صلى الله عليه وسلم فبينما
 نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يرق في عمره وأمره المكنت فقال أن السائل فقال
 أنا قال خذ فطره فقهه في فطره قال أفقرني يا رسول الله فقرا ليعلم أني أهلك من
 أهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابهم قال أطعمه أهلك متفق عليه ما
 وجوب الفطر فلقوه عليه الصلاة والسلام الجامع وصم يوما كاه رواه أبو داود وأما كون
 الساهي كالماجد والمكر كالخضار والناثم كالسقط فانه عليه الصلاة والسلام لم يستعمل
 الأعرابي ولو اختلف الحكم بذلك لاستعمله لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والسؤال
 معاد في الجواب كانه قال اذا وضعت في صوم رمضان فكفر ولانه هادئ يجرم الوطء في ما سوى
 عهده وغيره كالنج وأما كونه لا فرق بين أن ينزل أو لا فانه في مظنة الانزال أو لا يحاطن كالدير
 (ولو) لم يفرج (مضى) في فرج غير أصلي كخروج الخنثى المشكل (أو) أوج لم يفرج (غير
 أصلي) (فخرج) (غير أصلي) كالأوج مع خنثى مشكل خنثى مشكلا (فلا كفارة) على واحد
 منهما لاحتمال الزيادة (ولم يغد صوم واحد منهما إلا أن ينزل) كالفسل فان أنزل وجب
 عليه القضاء فقط (وان أوج بشير أصلي في أصلي فسد صومه فقط) أي دون صوم الخنثى
 (لان داخل فرجها في حكم الباطن فيفسد) صومها (بإدخال غير) (الاصلي) كاسمها
 وأصبح غير هاو (أو) أي افسد صومها بإدخال الفرج غير أصلي أو من افسد ما دخل
 أصبح في فرجها (وكلامهم) أي الاحباب (هذه محالفة) حيث قالوا لا يفسد صوم واحد
 منهما إلا أن ينزل (الان تقول داخل الفرج في حكم الظاهر والله أعلم) وقد مضى في
 المستوعب وغيره واستدل بأنه يجب عليه من العبادات والقسم وناظره من حيثها البطل
 يخرج منه فسد صومها ولو كان في حكم الباطن لم يفسد صومها حتى يخرج منه ولم يجب
 غسله كالدير واذا ثبت أنه في حكم الظاهر فهو كفها وعن من نها وطى عكها وانما فسد
 صومها بالإلاج ذكر الرجل فيه لكونه جاهلا لكونه وصولا إلى باطن بدليل أنه لو أوج
 أصبح في قلبها فانه لا يفسد صومها والجماع يفسد لكونه مظنة الانزال فمقتضى الانزال كما
 قيم مقامه في وجوب الفسل ولذا يفسد صوم الرجل وان لم ينزل ولم يصل الجوفه حتى
 (وأخرج جماع فلو طلع عليه الفجر) الذي (وهو جماع فزوع في الحال مع أول طلوع الفجر)
 الثاني (عليه القضاء والكفارة) لانه بلذ بالفرع كما بالنسبة للإلاج (كالواستد) الجماع بعد
 طلوع الفجر بخلاف جماع حلق بالجماع فزوع فانه لا يعتد بتعلق البين بالمستقبل أول
 أوقات الامكان (ولو جامع بقتله لئلا فبان انه اوجب) عليه (القضاء والكفارة) لما تقدم
 أنه لا فرق بين العاهد وغيره وعلى قياسه لو جامع يوم الثلاثاء من شعبان ثم ثبت أنه من رمضان
 (ولا يلزم المرأة كمار مع العذر نسو) أو أكرامه ونسب (وهل) لانها معذرة (و يفسد صومها
 بذلك) أي يوطئ أو يفتنهما بالقضاء قال في الشرح ينزح لاف نعلق في المذهب لانه نوع
 من المفطرات فأسوى فيه الرجل والمرأة كالأكل نص عليه في المكره (وتزنها بالكفارة)
 اذا جوعت (مع عدم العذر) لانها اعتك حرمة صوم رمضان بالجماع فلزنها بالكفارة كالرجل
 ولما كون الشارع لها ما رهاها لان في لفظ الدار فلي هلكت وأهلك قد لفتها كانت كرهه
 (ولو طوعته أمته) على الجماع (كفرت بالصوم) لانه لا مال لها ومثلها أم (ولو ولد له برزوا المكاتبه
 (ولو أكره زوجته) أو أمته (عليه) أي على الوطء فم رمضان (دفعته بالاسهل كالمسهل
 ولو أفضى ذلك إلى ذهاب نفسه كالماء بين يدي الصلي ذكره) أبو الوفاء على (بن عتيق) واقتصر

وأه (بعده) أي دخول ليلة الفطر (فلا فطره) (نسأله) هو جود سبب الوجوب وعكس فجب في مات ليلة الفطر نزل ادائها أخرجت

أي الفطر (يوم الصدقة بل صلاته) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر وقال في حديث ابن عباس من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات (أو مضى قدرها) أي صلاة المديون لا تصلي (وإنما أخرجه عنه) أي يوم العيد لحوازه عليه كحديث أغروهم في هذا اليوم وهو عام في جميعه وكان عليه الصلاة والسلام يضعها بين مصفحتها بعد الصلاة قبل أن الأمر بتدعيمها على الصلاة للاستحباب (ويفضى) من أخرها عن يوم العيد فتكون قضاء (وتكره في باقيه) أي يوم العيد بعد الصلاة وخروجها من اختلاف في غير مجاز (لا تكره في اليومين قبله) أي العيد لقرل ابن عمر أنها لا يطول قبل الفطري يوم أو يومين رواه الحارثي وهذا إشارة إلى جميعهم فيمكن أن أجابوا لأن تعجيلها كذلك لا يحل بخصوصه إذا الظاهر بقاؤها أو بعضها إلى يوم العيد (ولا يفرض) فطره أخرجهما (قبلهما) أي اليومين يليهما العيد حديث أخرجه عن الطبراني هذا اليوم يرضى فيه ما كتبه فأت الأغنياء (ومن) وجبت عليه فطره غيره) كزوجة وعبد وقريب (أخرجهما مع فطرته) مكان نفسه لأنه أي الفطر السبب لتعدد الواجب

عليه في الفروع ولو استدخلت مائة (ذكرنا ثم أو) ذكر (أي أو يجنون وطل صومها) للصاع فيجب عليها القضاء والكفارة إن كان في نهار رمضان (ولا تجب الكفارة بقله وليس وغوبها) كما أخذ (إذا أنزل) لأنه فطره غير جاع (وإن جامع في يومه إلى الهلال في ليلة وردت شهادته) لنفسه أو غيره (فعلية القضاء والكفارة) لأنه أفطر بومامن رمضان بجماع فزمت كالأول قبل شهادته (وإن جامع دون الفرج عابدا فأنزل ولو لمدا) فسد الصوم لأنه إذا نسبا ليس مع الأنزال فمما ذكر بطريق الأولى ولا كفارة لأنه ليس بجماع وإن لم ينزل لم يفسد صومه كالس والقبل (أو أنزل بحبب أو أمانان جماعه فسد الصوم) لما سبق (ولا كفارة) صححه في المتن والشرح فيما إذا احتوا قلته في الإصناف عن الأصحاب في مسألة المجهوب لأنه لا نص فيه ولا يصح قياسه على الجماع وحمل فيما انتهى بهما التتبع أنزال المجهوب وهو المراتب بالمساحة كالجماع (وإن جامع في يومين من رمضان واحد لم يفسد) (اليوم الأول) عليه (كفارة) لأن كل يوم عبادته كالجماعين (كألو كفره من اليوم الأول) فإنه يلزمه اليوم الثاني كفارة ثانية ذكر ابن عبد البر إجماعا (وكيف من رمضان) وإن جامع ثم جامع في يوم واحد قبل التكسيرة عليه (كفارة واحدة) بغير خلاف كاله في المتن والشرح فلو كفر بالثاني الوطه الأول ثم بالثاني ثم استغقت الرقة الأولى لم يلزمه بدلها وأجزأته الثانية عنها ولو استغقت الثانية وحدها لم يلزمه بدلها ولو استغقتا جميعا أجزأته رقة واحدة لأن محل التداخل وجود السبب الثاني قبل أداء موجب الأول ونية التبيين لا تفسير فيكفر وقصر كنية مطلقه هذا معنى ما ذكره المحقق قياس مذهبا (وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه) عليه (كفارة ثانية) نص عليه في رواية معتدل والموثق لأنه وطه محرر وقد ذكر في تكرار كاله في المتن والشرح خلاف الوطه لئلا فإنه مباح له لا يقال الوطه الأول تخمين تلك الصوم وهو مؤثر في الإيجاب فلا يصح القياس لأنه مباح من طلع عليه الفجر وهو بجماع فاستدام فإنه يلزمه مع عدم الحمل (وكذا كل من زعمه لا مساك بكره لوطه) كرم لم يبرر وفيه الهلال لا يعطى طوع الفجر أو نسي النية أرا كل عابدا ثم جامع فجب عليه الكفارة فتنكره حرمة الزمان به ولا نهائيه على المستديم لوطه لا صوم هناك فكذا (ولو جامع وهو صحيح ثم جن أو مرض أو سافر أو حاضنت المرأة) أو نكحت بعد وطئها لم ينقطع الكفارة لأنه أمده صوم واجبا من رمضان بجماع تام واستقرت عليه الكفارة كالأول طهرا العذر له لا يقال لئلا أن الصوم غير مستحق عند الجماع لأن الصادق لو أخرجه عنه سبب أو يموت لم يجز الفطر (ولو مات في أثناء النهار بطل صومه) لعدم استحباب حكم النية الذي هو شرط في العبادات غير الحج (وإن كان) الصوم (تذروا حب الطعام من تركه) لذلك اليوم فطم مسكنوا كذا باقي الأيام إن كان في الذمة (وإن كان صوم كفارة تخيير) أدى (وبست الكفارة في ماله) لتذروا الصوم لأن ما وجب بصل الشرع منه لا تدخله النيابة كما يأتي في حكم كفارة اليمن وغيره في الباب بعده (ومن نوى الصوم في سفره) لم يبق الفطر (ثم جامع فلا كفارة) عليه لأنه صوم لا يلزمه المضى فيه فله يجب كالتعاق (وتقدم في الباب قبله) (ولا يجب) الكفارة (بغير الجماع) كالكل وشرب ونحوه ما في صيام رمضان أداه لأنه لم يرد به نص وغير الجماع لا يابو به (وخص وجوب الكفارة بوضان لأن غيره لا يابو به فلا يجب) الكفارة (في فضائه) لأنه لا تعين بزمان بخلاف الأداء فإنه يتعين بزمان بمجرد فاجتمع فيه مسئلة (والكفارة على الترتيب فيجب عتق رقبة) إن وجدها بشرطه أو بآية مفعلا في الظاهر (فإن لم يجد) الرقبه ولا غيرها (فصيام شهرين متتابعين) فلو قدر على الرقة في الصوم لم يلزمه الانتقال من الصوم إلى العتق نص عليه إلا إن يشاء أن يعتق فيجزيه ويكون قد فعل الأولى قاله في الشرح

(صاع بر) أربعة أمداد يصاح عليه الصلاة والسلام وهو أربع حقت بكني رجل ٥١٩ مصلحاً للفقرة وحكمة كتابه خير أمة

عبد (أولئك ميكه) أي إلى (من) تروا زيب أو شير أو أفضا شين يصل من بين محض أو من لبن أسل فقط حديث أبي سعيد الخدري كان في رجل جز كان الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أسل متفق عليه (أو) صاع بمجموع من ذلك أي من خمسة المذكورة نفس أحمد على إجزاء صاع من أيساس لأن كل أمثها يجوز ومنه نرى ذلك كصاع غيره لتنازله تصدوها أو أخذها (ويحتمل في تعجيل) كتر إذا أخرجه وزناً ليستط القرض يتفق ومن أخرج فوق صاع فأجره أكثر ما يتعدى أحداً متعلق له عن مالك لا يزني فيه لأنه ليس له أن يصلي الفطر خمساً (ويحتمل في دقيق برو) دقيق شعير وسوية وهو ما يصح ثم يقطن بوزن حبه فصاع الفرق الأجزاء بالطن واستيع أحمد على إجزاء الفقي بزادة فرد بها أن عينه من حديث أبي سعيد أو صاعاً من دقيق قبل لأن عينه أن أحداً لا يذكر فيه قال بل هو فيه رواه أحمد وأبو حنيفة قال أحمد بل هو أول الأجزاء لأنه كفي مؤثته كغيره من زرع فواه (ولو) كان الفقي (بلاخل) لأنه بوزن حبه (ك) ما يحتمل حياً (بلا تقي) لأنه لم يثبت فيها حتى الآن أحمد قال كان ابن سيرين يحب أن يقي الطعام وهو أحب إلى يكون على السكال

وشرح المتهنى و (لا) يحتمل الصوم (انقدر) على العتيق (قله) أي قبل الشروع في الصوم لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل المواقف عما يقدر عليه من آخره ولم يسأله عما كان يقدر عليه حال المواقف وهي حال الوجوب ولا هو جلد بل لقل الناس بالبدل فزومه كالو وجده حال الوجوب ذكره في التشرح وشرح المتهنى وفيه نظر على ما يأتي في الظاهر إن الاعتبار وقت الوجوب (فإن استطع) الصوم (فاطعم مستن مسكيناً) لكل مسكين مدين برأوصاف صاع من غيره وهذا كله رأي آخر نرى السابق وهو ظاهر في الترتيب ولم يأمر بالانتقال إلا بعد الهز ككفارة الفطار (ولا يهرم) الوطء هنا قبل التكفير ولا في الصوم الكفارة ذكره في الآية والتفصيل ككفارة القتل بخلاف كفارة الفطار والفرق واضح (فإن لم يجد) ما يطعمه فساكن حال الوطء لأنه وقت الوجوب (سقطت عنه كعدة فطر) وكفارة الوطء في الحيف لأنه عليه الصلاة والسلام يأمر الأعرابي بها أخيراً ولم يذكره بقائه في حقه (بخلاف كفارة حج وظهر ويمن وغيرها) ككفارة قتل لعموم الأدلة لأن القياس خوفاً في رمضان لنص قال في الفروع كذا قالوا النص وفيه نظر ولأنها لم يقب بسبب الصوم قال القامح وغيره وليس الصوم سبباً وإن لم يقب إلا الصوم والجماع لأنه لا يجوز اجتماعه ما ونسقط الكفارات كلها تكفير غيره عنه بانه (وإن كفر عنه غيره بانه فلهما) إن كان أحدهما (وكذا لو ملكه) غيره (ما يقرب) جازله أكله مع أهله من غير أي هريرة السابق قال في الأنصاف لو ملكه ما يقرب به وقتنا له أخذ هناك فله هنا أكله والأخرجه عن نفسه وهذا الصحيح من المذهب أنه وفي البلد يذبح ويتوجهاته عليه الصلاة والسلام برخص للأعرابي حاجته ولم يكن كفارة أنه قلت ويؤيده استدلالهم على سقوطها بالجزء والأي يمكن ثم يحجز بل حصل الأجزاء

باب ما يكره في الصوم وما يستحب في الصوم وحكم القضاء أي قضاء رمضان والنذر

(لأنما) باستلزام الصائم بريقه على جاري العادة) بخلاف لأنه لا يمكن القرض منه كفارة الطريق (ويكره) الصائم أن يجمعه أي يريقه (ويسته) لأنه قد اختلف في لفطره وأقل أحواله أن يكون مكرهاً (فإن فعله) أي جمع ريقه وبلغه (قصد إلى فطر) لأنه يصل إلى جوفه من معدته أشبه بالزبيب يجمعه ولأنه إذا لم يجمعه وانتهى بقصد لا يضر إجماعاً فكذلك إذا جمعه (إن لم يجره) أي يريقه (إلى بين شفتيه فأن فعل) أي أخرجه إلى بين شفتيه (أو انفصل) ريقه (عن فم أبله) أفطر لأنه مازق معدته مع إمكان القرض منه في العادة أشبه الأجنبي (أرا بطلع ريقه غيره فطر) لأنه أصل من خارج (وإن أخرج من فيه حصة أو درهم أو خطا أو نحوه وعليه) شيء من ريقه ثم أعاده أي مازك من الحصة والدرهم والخط ونحوه (فإن كان ماعليه) من ريقه (كثير فله) أفطر لأنه مواصل من خارج لا شيء القرض منه (ولا يضر) (أن قل) ماعلى الحصة أو الخط أو درهم أو نحوه (لعدم تحقيق اتصاله) والاصل بقائه الصوم (ولأن أخرج لسانه ثم أعاده) وعلمه ريقه (ويلعب ماعليه ولو كان كثيراً) لأن الريق الذي على لسانه لم يفرق عنه بخلاف ماعلى غير اللسان (وتكره) له المبالغة في المضمضة والاستنشاق لقوله صلى الله عليه وسلم لقيط بن مبرئ بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً

و لم يصح ما يخاطبه من غيره و (لا) يحتمل (خبر) خبر وجه من الكيل والادخار وكذا يكسأ وهو ريق (و) لا يحتمل (ميب)

بفتحهم (قديم) بفتح طمعه (لبيه
بفتح طمعه فان لم يتغير طمعه
ولا يضره اجزا لعدم حبه
والجديد افضل (وغوه) أي
ما تقدم من أمثلة اللبيب
(و) لا يحمي صنف من الجنسة
(مختلط بكسر عا لا يحمي)
كجمع اختلط بكسر ز وان
أو عس أو صوره لانه لا يصلح قدر
يحمي منه (ويزاد) على صاع
(ان نقل) خيط لا يحمي (بقدره)
أي الخيط بحيث يكون المصني
صاعا لانه ليس عينا قلعة مشقة
تنقشه ولا يحمي (أخرج) قيمة
الصاع نسا (ويحمي) مع
عدم ذلك أي الاصناف
الجنسة (ما يقوم مقامه من حب)
يقنات (و) من (تزم) كليل
يقنات (كخس) وذر نو عس
وأرز وشرين بليس وغوه لانه
أشبه بالمصوص عليه فكان
أولى (والأفضل) أخرج (تم)
مطابقا لفعل ابن عمر قال
نافع كان ابن عمر يسلّي التمر إلا
عاما واحدا هوذا التمر فاعطى
التمر رواءا جده والباري وقال
له أبو عمران أنه تعالى قد أوسع
والمر افضل فقال ابن عباس
سلكتوا الحرس بقانا أحب ان
أسلكه رواءا أحسن واجتبه
وظاهر ان جلالة الصلابة كافوا
بغير جون التمر ولانه قوت
وحلاوة وأثر سائنا ولا وأقل
كفنة (فزيب) لان قيسمونا
وحلاوة وقلة كلفة فهو أشبه بالتمر
من البر (فسر) لان القياس
تدفعه على الشكل لكن ترك
اقتداء بالصانع في التمر وما شاركه
فإنه في رواء السيب (نافع) في اقتباسه دفع حاجه فقهر وانما سوت في نفع (شديدة) بفتحها

(وتقدم) في الوضوء (وان تحصر) في ولو بخر وج في ونحوه (كتلس) قبله (أفطر) نص عليه
(وان نقل) الأشكان التمر زمنه (لان القم في حكم الظاهر فيقتضي حصول الفطر بكل ما يسهل
منه لكن عني عن الربي الشقة (وان صق) في فقهنا قبله بفتح فان شقق أو بفتح شق
أفطر (لماسق) (والأ) أي وان لم يفتح في بفتح شق (فلا) فطر فلا فطر بفتح فطر (فلا) فطر
تخلطه خماسة (ويجزم) على الصائم (بلغ خماسة) أخذ حصلت في نفسه الفطر بها (وبقطر)
الصائم (بها) أذابها (سواء) كانت من جوفه أو صدفه أو فمها بعد ان تصل إلى الفم (لأنه من
غير الفم كالتبي) (وبكره) أي الصائم (ذوق الطعام) لانه لا يأمن أن يصل إلى حلقه فيفطره
قال أحمد أحب أن يحتب ذوق الطعام فان فعل فلا بأس ذكر جماعة وأطلقوا وذكر أحمد
وعمره ان المنصوص عنه لا بأس به لمخاطبة ومعه لمخاطبة في التنبه وان عقبل وحكا أحد
والباري عن ابن عباس فلهذا قال المصنف (بلا حاجة) إلى ذوق الطعام (واز) وحط طمعه
أي الذوق (في حلقه أفطر) في شرح المتن في السكره حتى في السكره حتى وحط طمعه في حلقه
أفطر لا طلاق السكره اه (ومقتضاه) انه لا فطر إذا قننا بعد السكره للجماعة (وبكره) مع
الملك الذي لا يخلط (نما جراه) لانه يجمع الريق ويحوّل التمر ويورث العطش (فان وجد
طعمه في حلقه أفطر) لانه واصل أجني يمكن التمر زمنه (ويجزم) مع من ياضل منه (أجراه) من
علائقه غيره (قال في المبدع) اجابا لانه بكون فاصدا لا يصلح شي من خارج إلى جوفه مع الصوم
وهو حرام (ولم يطلع بفتح) أهله (لظنة) مقام المنة وفي المتن والغنى والشرح (الان) لا يطلع
ريقه وهو ظاهر الوجه (لان المحرم) يصل إلى جوفه ولم يجد (وتركه) القلة (من فحرك
شبهه) فقط لقوله عائشة كانا لثي صلى الله عليه وسلم يقل وهو صائم وبشر وهو صائم
وكان أسلمك لا وجه متفق عليه ولا فطر لمسلم وهي التي صلى الله عليه وسلم عنها شاي وخص
الشيخ حديث حسن رواء أبو داود ومن حديث أبي هريرة رواء سعيد عن أبي هريرة وأبي
البرداء وكذا عن ابن عباس باسناد صحيح (وان ظن الانزال) مع القلة (لقطر) شبهه (حرم)
غير خلاف ذكره أحمد (ولأنه) القلة (من لا تحرك) شبهه (لماسق) (وكذا دأوا) الوطء
كلها) من القس وتكرار النظر حركه ما حكم القيلة فيما تقدم (وبكره) تركه أي الصائم (شبهه)
طعام بين أسنانه (خشعة) أن يحمي ريقه بشي منه إلى جوفه (و) بكره الصائم (ثم) ما لا يأمن ان
يجده نفسه إلى حلقه كصديق مسلح وكانور ودهن وغوه) كبحور عود وغيره (ويجب
اجتناب كذب وغيب وغفيرة وشم) أي سب (ولخش) قال ابن الأثير هو كمال الشدة فصعمن
الذنوب والمعاصي (وغوه كل وقت) (لموم) الأذلة و جواب اجتناب ذلك (في رمضان) ومكان
فأصل آكد) حديث أبي هريرة مرفوعا عن أبي داود قوله (ورواهم) بفتح طمعه (فان
يدع طعامه وشربه) رواء الباري ومعتاد (جروا) الخبز ولان الحسنة تنضج في المكان
والزمان الفضائل وكذا الثبات على ما يأتي (قال) الأمام (أحمد) في الصائم أن يتعامد
صوم من لسانه ولا عاري) أي يبادل (و بصوت صومه ولا يفتب أحدا) أي يذكره بما يكره
بهذا قوله النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رواء مسلم وان كان حاضر له والنية
في بيت قال في الحاشية والنية محرمه بالإجماع وتباح لغرض جميع شرعي لا يمكن الوصول إليه
الإبهاكا كالظلم والاستفتاء والاستعانة على تغيير المنكر والتعريف ونحو ذلك (ولا يصلح عملا
بغيره بصومه) وكان السلف إذا صاموا جلسوا إلى المأجد وقالوا لا تحفظ صوما ولا تفتب أحدا
فيصير كلسه عما يصح) كالكذب والفتنة ونحوها (وبسن) كفه (عما يكره) عقلت
وعن المباح أيضا الحديث من حسن اسلام المرتد كماله بنيه (ولا يطر بشي ونحوها) قال

دقيق برندق شعير (فسيوفهما) كذلك (فاقطرو) الافضل (ان لا ينصص معطى) ٥٢١ من فطرة (عن مدبر) اربع

صاح (أوشف صاح من غيره)
أي البركت وشعير يعني عن
السؤال ذلك البسم (ويجوز
اعطاء) شعيرة (واسد ما على
جماعة) من فطرة (وا) يجوز
(عكسه) أي اعطاه جماعة
ما على واحد (ولام وا) منه رد
زكاة (و) رد (فطرة إلى من أخذ)
أي الزكاة والفقراء (منه)
اذن يمكن له قدر كفايته (وكذا)
فغير زكاة) أي الزكاة والفطرة
فرد ما بعد أخذها إلى من
أخذها منه ما وجب عليه
لأن نص الامام المعصني أزال
ملك الخرج وعلته إليه بسبب
أخاؤه ما عادت إليه عبرات
فان تركت الزكاة لمس ونجت
عليه ملاقتن لم يرأى (المتنع)
ما لم تكن حيلة) أي على عدم اخراج
محمود كان عطاه على عن أبيه
مدقة الفطر حتى مات وهو
تبرع بسخيه اجد

﴿باب اخراج الزكاة﴾

أي زكاة المال سدان تستقر
(واجب فوراً) اخراج (نزد)
مطلق وكفارة (لأن الأرا المطلق
ومنه) أو الزكاة تقتضي الفورية
فليس ما منعت ان تجدد اذ
أعطى فوجده اذ لم يجد حين
أمر وعن سعيد بن أبي علف
كنت أصلي في المسجد فدعاني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
أجبه ثم أتته فقلت يا رسول الله
أني كنت أصلي فقال ألم يقل الله
استصوا الله واطيعوا أوصيائه
أرادوا أجدوا لغيري ولأن السدا اذا

أجدوا كانت السنة تقطر ما كان لناصوم وذكر الموقر اجماعاً ذكر الشيخ في الدين جها
يقطر بنية وغنية ونحوهما قال في القرو عنيو سمعت احتمال يقطر بكل محرم وقال أنس
إذا اغتسل الصائم افطر وعن ابراهيم قال كانوا يقولون الكذب يقطر الصائم وعن الأوزاعي
من شام قد صومه افطاه النبي وذكر بعض أصحابنا رواية يقطر بسماع السنة وقال أحمد
النسي منه ليس من نقص الآخر قال في القروع ومرواه أنه قد يكثر في يد على أبقراط الصوم وقد
يقبل وقد يتساوى وإن واسطه أو الفرج أو ما بين السنة ونحوها ومرواه ما سبق والأقنعيف (وان
شتم من قوله جهر في رمضان) لأنهم من الأبا يقيمون من شامه لأجل حرمة الوقت (فه
صائم وفي غيره) أي غير رمضان قوله (مراير جوفه بذلك) خوف الزيادة وهذا اختيار
صاحب الفهرود وفي الراية بقوله مع نفسه واختار الشيخ في الدين يجهر به مطلقاً لأن القول
المطلق باللسان وهو ظاهر المتن لقدر حديث السبعين عن أبي هريرة مرفوعاً إذا كان يوم
صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصعب فان شامه أجدوا كانه قليل إلى امرؤ صائم

﴿فصل من تعذر الاطعام اذا تحقق الغروب﴾ حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يزال الناس بينهم ما يحبوا الفطر متفق عليه (ولهذا الفطر بطلبه الغن) ان
الشمس قد غربت لأهم افطر واقع بعد عليه الصلاة والسلام ثم طلعت الشمس ولا نأكله
أما بدخلة الاحتياط بقيل فيقول واحد كالتبلة (وفطر قبل الصلاة أفضل) لفعله عليه
الصلاة والسلام رواه مسلم من حديث عائشة وابن عبد البر عن أنس (و) بمن (تأخير السحور
ما لم يحش طالع الفجر الثاني) لا يتأخر منها ما روي زيد بن ثابت قال تصبرنا مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثم قال إلى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قد خرج من أبيه متفق عليه ولا أنوى على
الصوم ولحقه من انطاعا واندرج من اختلاف (ويكره تأخير الجائع مع الشك في طوعه)
أي الفجر الثاني لما فيه من التمرض لوجوب المكفارة ولأنه ليس بما يتقوى به ولو أسقط
تأخير كان أخضر وأظهر (لا يكره) (الا كل والشرب) مع الشك في طوع الفجر الثاني
(قال أحمد) فرواه أبي داود (اذن الشك في طوعه) الفجر باكل حتى يستيقن طوعه (لان
الأصل شبه الليل) قال الأجرى وغيره يول كل لعل أوقا الفجر فقال أحد ما طلع وكذا الآخر
لم يطعم أكل حتى ينفق) على أنه طلع وكاله جوع من الضائقة وغيرهم ذكره في المسند لان
قوله ما تعارض فاستفادوا الأصل عدم طوعه (ومحصل قضية السحور باكل أو شرب وان
قل) الحديث أي سيدول أن يجرع أحدكم جرعة من ماء رواه أحمد وفيه ضعف قاله في المبدع
(و) يحصل (غناء القضية بالأكل) الحديث مروي عن العاص بن العاص وفيه شكاوي بينهم أكلة السحور
رواه مسلم وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم سحور المؤمن التمر (و) بسن أن يقطر
على رطب فان لم يجد (الرب) فلي التمر فان لم يجد (التمر) فلي الماء) الحديث أنس قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطر على رطب أو ثقل أن صلى فان لم يكن فلي تمرات فان لم تكن
تمرات صحاح من ماء رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب (و) بسن (ان يدعو
عند فطره فان له عند فطره دعوة لأخر) لما روي ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر وأما
عند فطره دعوة لأخر (و) بسن (ان يقول) عند فطره (اللهم لك سمعت وعلى رزقك أفطرت
سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني انك أنت المميع العليم) لما روي الدارقطني من حديث
أنس وابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال اللهم لك سمعنا وعلى رزقك أفطرت
فقبل منانا أنت السميع العليم وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال

(إن أمكن) أحولها كما هو أولى بها ٥٢٢ ولأن التفوس طبع على الشيخ وصاحبه الفقير نابغة فاذا أحوال الأجر اختل المقصود

وربما فات بضمير وفلاس
أوصت (ولم ينف) نزل (رجوع
ساع) عليه بها أن يخرجها بلا
علمه (أو) ينفذها فوراً
ضرواً (على نفسه أو ماله ونحوه)
كعبية حديث لا ضرر ولا ضرار
ولأن يجوز تأخير دين الأدي
فذلك قال: كأول (وله تأخيرها)
أي الزكاة (لا شدة حاجته) أي
ليدفعها إن حاجته أشد من هو
حاضر فصار لابد جماعته بمن
يسر (و) له تأخيرها ليدفعها
(لغيره بوجار) لأنها أصل
القرية صفة وصله والمبارق
معناه (و) له تأخيرها (لحاجة)
أي المال (إلى مسرة)
نصا واحتج بحديث أنهم
احتاجوا ما غلب ما ينفقهم
الصنف فيه وأخذها منهم في
السنة الأخرى (و) له تأخيرها
(لتمسك آخرها) من المال
لغنية (المال) (وغيرها) كنفسه
وسرقته وكونه ديناً (إلى قدرته)
هذه لأنها موصاة فلا يكفها من
غيره (ولقد رآن يفرحهم من
غيره) لم يزل به لأن الأجر من
هين المخرج منه هو الأصل والأخراج
من غير مدخلة فلا يتقلب قضائهما
(ولأمام وساع تأخيرها عند رجا
لمصلحة كعبية ونحوه) نصا فصل
عمر واحتج به بعضهم بقوله عليه
الصلاة والسلام من العباس
فهي عليه ومثلها معها رواه
الحازي وكذا أوله أبو عبد الله
في الفروع (ومن يحد وجوبها)
أي الزكاة على الإطلاق (عالمها)
وجوبها (أرجاساً) به لقرئ
هذه من الإسلام أو كونه نشأ
بإيدي يمينه من القري (وعرف)
جاهل (فلم وأحي) على يهود عند (القدرة)

فحبها قطعاً وأبطلت العروق ووجب الإجران شاملاً على رواه البارقي أيضاً (وإذا غاب
حاجب الشمس الأعلى أنظر الصائم سكران لم يطعم) أي يأكل أو يشرب (فلا شاب على
الرسول) قال في المدع وفي الخبر ما يدل على أنه يطر شرماً (ومن فطر صائماً فله مثل أجره) من
غير أن ينقص من أجر الصائم شيء رواه يدين خالد الجعفي عن فروة قال الترمذي حديث حسن
صحيح قال في الفروع (وظاهر) أي كلامهم (أي شيء كان) كما هو ظاهر الخبر وكذا رواه ابن
خزعة عن من حديث سلمان الفارسي وذكره في رواية عطاء بن أسيمة (وقال الشيخ المراد) منقطعه
(اشتماعه) يستحب في رمضان إلا كثرة من قراءة القرآن والتذكر والصلاة (تضاعف
الحسب) لأنه قال في المدع وكان مالك يترك أصحاب الحديث في شهر رمضان ويقبل على
تلاوة القرآن وكان الشافعي يقرأه تسعة وأربعين مرة (وقال إبراهيم) تسبحة في رمضان خير من ألف
تسبحة في سواه (ويحب التتابع في رافقائه) أي رمضان لأن الفضل يصحى الأداء
وفيه خروج من الخلاف وأحيى لبراعة الأئمة وظاهره لا فرق بين أن يكون أفطر بسبب محرم
أولاً (ولابيضان) أي التتابع والفور في قضاء رمضان قال الجعفي قال ابن عباس إن بشرق
لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر وعن ابن عمر فروة قضاء رمضان أن شافعي وإن شاء تابع
رواه البارقي ولم يستدع غيرهما بن بشرق قال لأنه لا يلزم أحد أن يأتى فيه ولا يأتى من التتابع
مقبولة ولا لا يتعلق بزمان معين فلم يجبه التتابع كالنداء المطلق (الأنباء) يتبع من شعبان
الأماني مع القضاء (نقطاً) فيمنع التتابع لصيق الوقت كالأداء رمضان في حق من لا عذر له (ولا
يكراه التتابع عتري الحجة) لأنها أيام عبادة تلي بكر ما مضى فيها كمشرك الحرم وروى عن عمر
أنه كان يستحب القضاء فيها (ويحب التتابع على القضاء) إذا لم يقبله فوراً (القضاء) (الموعود)
وكذا كل عبادته متراخية) يجب لزومها كالصلاة إذا دخل وقتها التمتع

(فصل ومن فاته) صوم (رمضان) كلياً تاماً كان (رمضان) (أو ناقصاً) من غيره كالأسير
والطموه وغيرهما قضى بعد أيامه) سواء (ابتدأه من أول الشهر) أم من أثنائه كاعتماد
(المواضع) القائمة لأن القضاء يجب أن يكون بعد فاته كالمرض والمسا في مقدم من
قوله تعالى فعدة من أيام أخر (ويجوز أن يقضى يوم شتاء من يوم صيف وهكذا) بأن يقضى
يوم صيف من يوم شتاء لعدم الآية (وإن كان عليه معه) أي مع قضاء رمضان (صوم نذر
لا يخاف قوة) لا اتساع وقته (بأن يقضى رمضان) ويحويها قاله في شرح التتبي فان خاف
قرب النذر لصيق وقته فنفقه عقلت ألا أن يضيق الوقت من قضاء رمضان بأن كان عليه مثلاً
عشرة أيام من رمضان ونذر أن يصوم عشرة أيام من شعبان ولم يبق سوى عشرة فيصومها من
قضاء رمضان لتبين الوقت لها (ويجوز تأخير قضاءه) أي رمضان (مالم يفت وقته وهو)
أي وقت القضاء (إلى أن يهل رمضان آخر) لقوله عائشة كان يصوم على الصوم
من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متقي
عليه وكان الأثر الصلاة الأولى إلى الثانية (فلا يجوز تأخيرها) أي قضاء رمضان (إلى رمضان
آخر من غير عذر) نص عليه واحتج به المتقدم من عائشة (ويحرم التطوع بالصوم
قبله) أي قبل قضاء رمضان (ولا يصح) تطوعه بالصوم قبل قضاء ما عليه من رمضان نص
عليه نقل حنبلي أنه لا يجوز بل يبدأ بالفرض حتى يقضيه وإن كان عليه نذر ما به من بعد
الفرض وروى حنبلي بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سام
تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فانه لم يقبل منه حتى يصومه والحديث يرويه
ابن أبي عمير وهو ضعيف وفي سبأ ما هو مروي قال في آخره ومن أدرك رمضان وعليه من

أى الميت (في يوم واحد عن عدد تسع من الأيام) أى لو كان على ميت صوم عشرة أيام فقام عنه رجل في يوم واحد أجزأه لأن المقصود يحصل مع شحار أو أجزأه ونقل عنه أبو طالب بصوم واحد وحله المجد على صوم شرطه التتابع وتعليل القاضي بأنه كالحجة المنذورة بدل على ذلك (وان نذر صوم شهر بعينه) كالصوم (فأت قبل دخوله لهم) عنه (ولم يقض عنه) وكذا لو جن قبله ودامه الجنون حتى انقضى الشهر لعين له لم يثبت صومه في ذمته (قال المجد وهو مذهب سائر الأصحاب ولا أعلم فيه خلافاً وان مات في أثناءه) أى الشهر لعين بالنذر (مقطاً بآيه) لما سبق (فان لم يصح) أى النذر لعين (لمرض حتى انقضى ثم مات في مرضه قبل ما تقدم فيما إذا كان في الغنم من أنه ان كان أمكنه فعله قبل موته فعل عنه) وروى ابن خلف تركه وأصحابنا لم يختلف شياً وتقدم ان المرض لا يمنع ثبوت الصوم في الذمة فالمراد ما كان الفعل معنى زمن يتسعه (ولا كفارة مع الصوم عنه) أى عن الميت إذا كان منسجوراً (أو الاطعام) ان كان عليه قضاء رمضان أو صوم ممتنع وشيخه (وان مات وعليه حج منذور فعليه) نص عليه لما روى ابن عباس ان امرأته ماتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أى نذرت ان تسبح فلم تسبح حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم يحج عنها روى البخاري (ولا يصح تركه) أى النادر (من الحج في حياة) لظاهر الخبر ولأن التتابع تدخله حال الحياة فلا بد له فهو كذا في الصدقة والفق (وكذا العدة المنذورة) حكمها حكم الحج في ذلك لما ذكرناه في الحج (وبجوز ان يحج عنه بماله أو بالاسلام ولو بشراذن وليه) لشبهه ما لا يبرأ له الذمة (وله) أى الحاج عن الميت عنه الاسلام بشراذن وليه (الرجوع على التركة بما اتفق) يشبه الرجوع لأنه قام وبإسب (وان مات وعليه اعتكاف عند زوجه) ففعله الجماعة لقول سعد بن عباد ان أى ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه عنها رواء أبو داود وغيره ما ساند به من حديث ابن عباس ومعنا متفق عليه وروى عن عائشة وابن عمر وابن عباس ولم يعرف لهم مخالف في الأصحاب والاصوم (فان لم يمكنه فعله حتى مات) كن نذرا اعتكاف شهر رمضان فأت قبل دخوله (فكالصوم) وكذا ان مات في أثناءه على ما تقدم (وان كانت عليه صلاة منذورة) ومات بعد التحك (فصلت عنه) كالصوم وصح وصيته به (ولا كفارة معه) أى مع الفعل عنه كالوفاء بالنذر (وطواف منذور ركعة واحدة) منذورة فيما سبق (واما صلاة الفرض فلا تفعل عنه) ذكره القاضى عياض إجماعاً لا يصل عنه فائتة (كقضاء رمضان) ماله لا يصام عنه كالقادم وعلى ذلك جعل مار واما مال في الموطأ أنه بلغه عن ابن عمر أنه لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد

والاقتل) لا اتفاق لأصحابه على قتاله ما نهى (حدا) لما تقدم أنه لا يكفر بقتل (وأخذت) الزكاة (من تركه) لو مات والقتل لا يقطع من الأذى فكذا الزكاة (ومن ادعى أداهما) أى الزكاة وقطوب لها صدق بلا عين (أو ادعى بقاء الحول أو ادعى نقص الثياب أو ادعى زوال ملكه) من النصاب في الحول صدق بلا عين (أو ادعى تخمده) أى ملك النصاب (تربى أو ادعى ان ماله قد ذهب) من مال زكوى (لغيره) صدق بلا عين (أو ادعى أنه) أى مال السائغة (مفرد أو مختلط وشيخه) مما يمنع وجوبها وينقصها كدهوى حلق ماشية نصف الحول فأكثر أربية قنية عرض بخماره صدق بلا عين (أو أقر بقدر زكاة ولم يذكر قدر ماله صدق بلا عين) لا شعاعاً مؤلف عليه فلا يختلف عليها كالمسألة والكفارة بخلاف وصية لغيره يبال وكذا ان مرعاش وادعى أنه عشرة عشر آخر قال أحد اذا أخذ منه المصدق كتب له براءة فاذا جاء آخر أخرج اليه براءة أى لتثني التهمة عنه (ولزم) باخراج (عن) مال (صغير ومجنون ولها) فيه نص لا محقق تدخله النيابة مقام الولي فيه مقام مولى عليه كنفقة وغرامة (ومن) يخرج زكاة (انظرها) لتثني التهمة عنه وبفتحه (و) سن (تفرقة بها) أى الزكاة (بنفسه) لينفق وصوبها إلى مصنفها وكذا الذين يروى المال الفقاهة والباطن (شرط أماتته) أى ربا المال فان لم يثب بنفسه فلا يفضل له دفعها إلى الساعي لانه رعايته الشرح من إخراجها

باب صوم التطوع وما يحكمه منه مؤذ كرية القدر

وما يتعلق بذلك

(أفضله) أى صوم التطوع (صوم يوم واحد يوم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر و صوم يوم أو اقل يوم بما أفنك صيام داود وهو أفضل المسام قالت عائشة أطيب أفنك من ذلك فقال لا أفضل من ذلك متفق عليه (ويصوم ثلاثه أيام من كل شهر) كالف الشرح والمبدع يشير بخلاف فعله (والأفضل ان تكون أيام) القابلي (البين وهي) الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر (لما روى أبو ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم

أو يصومها (و) سن (قوله) أي رب المال (عند دفعها) أي الزكاة (الاهم اجعلها ٥٢٥ مغلطاً) أي مشرة (ولا تجعلها مغرمًا) أي

منقصة لأن التفسير كالقصة
والتنقيص كالترامة غير أبي
هريرة مرفوعة إذ أعطيت الزكاة
فلا تنصوا بها فإن تقولوا اللهم
اجعلها مفتية ولا تجعلها مغرمًا
رواه ابن ماجه وفيه اختراي بن
عبد ضيف قال يصنعهم ومحمد
الله تعالى على توقيفه لاناها
(و) سن (قول أحمد) زكاة (أجرك)
الله فيها أعطيت وأرك لا فيها
أبقت وحده لا طهورا لقوله
تعالى خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وترجمهم بأمرهم عليهم
أي ادع لهم كل عبادة بن أبي
أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا أتاهم بصدقتهم قال اللهم
صل على آل فلان فإنه أباي
بصدقة فقال اللهم صل على آل
أبي أوفى متفق عليه وهو محمول
على الدب لأنه عليه الصلاة
والسلام لم يبره بصدقة (وله)
أي رب المال (دفعها) أي
الزكاة (إلى الساعي) قال في
الشرح باختلاف المذهب أن
دفعها إلا ما حشره سواء كان عدلا
أو غير عدل وسواء كانت من
الأموال الظاهرة أو الباطنة
وببرابرة ما سواء تلفت في يد
الام أو لا مرفوعة في مصادرها أو لم
يصرفها النبي وقيل لأن عمرتهم
خلدونها الكلاب وشربون
بها الخمر فقال ادن منها اللهم سكا
عنه أحمد وفي الأحكام السلطانية
أراد دفعها بحرم دفعها إليهم أو وضعها
في غير موضعها أو يجب كتمها عنه
أذن وتجيز تأديها أو جاز وليقاع
أذلتها أو على بلد
فواصله و بشرط لا يخرجها

قال لها إذا حمت من الشهر ثلاثة أيام منهم ثمانية عشر واربعة عشر وخامس عشر وراه
الترمذي وحسنه (وهو) أي صوم ثلاثة أيام من كل شهر (كم يوم الدهر أي يحصل له)
بصيامها (أو بصيام الدهر بتعريف الأجر) الحسنة بعشرة أمثال (من غير حصول المنفعة)
التي في صيام الدهر (و) الله أعلم وبصيامها لا يصحها إلا بالليل (والقمر ونهارها بالنس) وهذا
يقضي أن الأضاف في كلامه ميانة وأن الليل وصف الأيام وكلامه في الشرح وشرح النتهى
وغيره بخلافه قال وصحبت لياليا باليقين لياض لياليا كلما قمر زاد في السرح والتقدير
لبيالي الأيام البيض وقيل لأن الزكاة فيها على آدمي ويص صمته (و) سن (صوم) يوم
(الأتين) بهزم زول سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع ذكره في الحاشية (و) يوم (الجنس) قول
اسلمة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الاثنين والجنس فسل عن ذلك فقال
إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس وراه أبو داود وفي لفظ وأحب أن يعرض على
وأنا صائم (و) سن (صوم) ستة أيام من شوال ولو مرة فحسن صامها بعد أن صام رمضان فكانا
صام الدهر) فرضا كما في الطائف وذلك ما روى أبو أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأن صام العام الدهر وراه أبو داود والترمذي وحسنه
قال أحمد هو من ثلاثة أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصري بحري لتقديم رمضان
لأن يوم العيد فاصل وروى سعيد بن أسد أنه عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صام رمضان شهر بعشرة أشهر وصام ستة أيام بعد الفطر وذلك سنة يعني أن الحسنة بعشرة
أمثال الشهر بعشرة أشهر والسنة يستعين فذلك سنة كاملة والحداد الخبر التيسير به في
حصول العباد فيه على وجه لا منقصة فيه كما في صيام ثلاثة أيام من كل شهر فلا يقال الحديث لا يدل
على فضيلته لأنه شيعيا بصيامها بصيام الدهر وهو مكر ولا تتفاد له صدقة في صومها ودون صومها
(ولا تحصل الفضيلة بصيامها) أي الستة أيام (في غير شوال) لظاهر الأخبار وظاهره
لا يصح بصيامها إلا من صام رمضان وقاله أحمد والأصحاب لكن ذكر في الفروع أن فضيلتها
تحصل لمن صامها وقضى رمضان وقد أظهره لغيره وأما إذا صامها في غير شهر رمضان فله في المصنف
(و) سن (صوم) تسعة من ذي الحجة الحديث ابن عباس مرفوعا من أيام العمل الصالح فيهن
أحب إلى الله من هذا الشهر قالوا يا رسول الله لا فقرنا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في
سبيل الله إلا الجهاد حرج نفسه وماله فلم يربح من ذلك بشي وراه الضاري (وأكدنا التاسع
وهو يوم عرفة أجمع الثامن وهو يوم التروية) وفي الحج وجه التسمية بذلك (و) سن
(صوم الحرم وهو أفضل الأيام بعد صوم شهر رمضان) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل
الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل وأفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ورواه مسلم وغيره
من حديث أبي هريرة قال في الحديث وأفضل الله ليعتق ما لو تعظيما كذا الله ولا يكره عليه
السلام الصوم فيه ما اعتذر أو لم ينفذ إلا من رآه أو رآه فخل شهر تطوع به كماله بغير رمضان
شهر الله المحرم لأن بعض التطوع يكون أفضل من أيام كرمه زعزعي الحجة فالتطوع
الطريق أفضل الحرم كان أفضل الصلاة بعد المكتوبة في أيامه (أو ضله) (أو المحرم) يوم
عاشوراء بالمدني الأشهر وهو اسم إحدى بصرى الجاهلية قال في المشافق وغيره (وهو)
اليوم (العاشوراء) من المحرم في قول أكثر العلماء ورواه الترمذي مرفوعا وصح وقال ابن
عباس هو التاسع (ثم ناسوا على بالمدني) (وهو) اليوم (التاسع) من المحرم (و) سن
الجميع ينصها) أي بين صوم ناسوا عاشوراء روى في التذليل باستا بسيد عن ابن عباس
مرفوعا قلت بقيت إلى قابل لأصوم التاسع وله شروا صبح به أحمد (و) قال (إن الله عليه

أي الزكاة) (نية) الحديث إنما الأعمال بالنيات ولا جاعا عبادة يشكر ووجهها فافقرت على تعيين النية كاصلا ولا تصرف المال إلى

والفاسد منه (جعلها) أي: لا تـ (لما شاءت كنعينها ابتداء) حين إخراج ٥٢٧ (وإذ لم يكن) واحدا منها (أجزا) مخرج

(عن أحدهما) فخرج عن
 الآخر (وأنزوى) الزكاة (عن)
 المال (التي شغلان) الثائب
 (تألفا لمصرف) أي المخرج
 (إلى غيره) لأن الثيب لم تتناول
 كعتق في كفارة صفة فلم تكن
 (وأنزوى) الزكاة (عن الثائب)
 إن كان سالما (أجزا عنه) إن كان
 سالما (أو نوى) عن الثائب إن
 كان سالما (والا) يمكن سالما
 (ي) (تصل) ثيب الثائب
 سالما (أجزا) عنه لأن ذلك في
 حكم الإطلاق لا يضر تشييده
 بخلافات كان موثقا مان
 فلهذا ذكره إرضي منه لا لم يكن
 على أصل (وأنزوى) الزكاة
 (عن) ماله (الثائب) إن كان
 سالما (والا) يمكن سالما
 (فأرجع) في الدفوع (فله)
 (الرجوع) فيه (إن بان تألفا)
 وإن بان سالما أجزا عنه لأن
 الأصل بقائه المالموس شل في
 بقائه فاشتمل بزمه إخراج عنه
 وكذلك على بقائه كالتقدم لكن
 متى حوّل إليه زكاة ما مضى
 (وأنزوى) الرب المال (فيه) أي
 إخراج الزكاة (مسلما) (فما)
 مكافئا مكررا وأنتي فله
 شره مع (أجزا) (بموجب) (أجزا)
 فقط (مع قرب) زمن (إخراج)
 من زمن لو كمل لأن القرض
 متعلق بالمكمل وتأخر إزالته عن
 الزمان بمن يسير جائز (والا)
 يقرب من زمن إخراج من زمن
 فوكل (نوى) ويكمل (أيضا) أي
 كما بنوى الوكل ثلثا فخلوا الدفع
 إلى المستحق عن نفسه مقارنة أو
 مقارنة فلهذا (نوى) هو كمل عند

وليس لم يتصور البلية الجملة بتمام من بين الباقي ولا يوم الجمعة بتمام من بين الأيام لأن يكون
 في صوم يومه أحدكم قال الله وأودى لي بسلطتك ما كالتحديث ويحمل ما روي عن صومه
 والترغيب فيه على صومه مع غيره فلا تراض (و) بكرة تعدد (أفراد يوم السبت) بصوم
 الحديث قد الله بنشر عن أخيه الصالحات تصوموا يوم السبت الأفضا يفرض عليك رواد أحد
 بستانه جدد والحاكم وقال على شرط البخاري ولا يوم تنظيمه اليوم وفي أفرادته تبهم يوم
 السبت آخر أيام الأسبوع قال الجوهري سمي يوم السبت لا تقطع الأيام عنه (الأن يوافق)
 يوم الجمعة أو السبت (عادة) كان يوافق يوم مرة أو يوم عاشر أو كان عاذه صومه ماملا
 كراهه لأن العادة لما تأخر في ذلك (و) بكرة صوم يوم السبت تطوعا لقول عمر بن مام
 اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أيا القاسم صلى الله عليه وسلم رواد أبو داود والترمذي وصومه
 وهو البخاري تألفا (بمع) صوم يوم السبت (أو) أي بكرة صوم يوم السبت بنية الرضاية
 احتياطاً ولا يخرج من أظهر منه كالتقدم (وهو) أي يوم السبت (يوم السبت) لاثنين من شعبان
 إن لم يكن في السماء في مطلع الهلال (له) من غير أوقرة وضوحها (ولم ير الهلال) أو أنه به من
 ردت شهادة) لفق وقوة (الأن يوافق) يوم السبت (عادة) كمن عاذه صوم يوم الخميس
 والاثنتين فوافق يوم السبت أحدهما فلا كراهة أو عاذه بصوم يومها بغير آخر فوافق صومه
 ذلك (أو يسهل) أي يوم السبت (بمع) أي بكرة (أو يسهل) أي بكرة (أو يسهل) أي بكرة
 بصوم يوم أو يومين الأربعاء كان بصوم صوم السبت متفق عليه من حديث أبي هريرة
 (أو يسهل) أي يوم السبت (عن قتادة وأبوذر) أو كراهة فلا كراهة لأن صومه ما سبأذن
 (و) بكرة أفراد يوم تيروز (بمع) (و) يوم (مهرج) وهو ما عاذه أن الكفار قالوا لا يخرج
 السير وأيام الأربع من شهر ربيع والهجرات اليوم التاسع عشر من الشهر فبما سبأذن
 موافقة المسلمين في تنظيمها واختاروا بها هدم الكراهة لأنهم لا ينظرون بما يصوم كالأحد
 (و) على الأول بكرة أفراد (كل عظيم) أي الكفار (أو يوم بفرده) يتعظم ذكره الشيطان
 وغيرهما (الأن يوافق عادة) كان يكون يوم خمس أو اثنين وعادة صومه ما سبأذن
 (و) بكرة (تقدم رمضان) بصوم (يوم أو يومين) الحديث أي هرير المتفق عليه (ولا يكره)
 تقدم رمضان بصوم (أكثر من يومين) أظاهر تأخر السابق وأما حديث أبي هريرة إذا
 انتصف شعبان فلا تصوموا رواد الجمعة تقدم منه أحد وغيره من الأئمة وصححه لما روي عنه
 على تني الفضيلة (و) بكرة أو الصال لا تنهي صلى الله عليه وسلم فباح له) لما روي عن عمر قال
 وأصل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير رمضان فواصل الناس فنهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الوصال فقالوا أنت أوائل فواصل فقال في لست مثلكم أني أطعم وأسقي متفق عليه ولا يهر
 لأن النبي وقع رفقاً ورحمة فلما واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وواصلوا بعده (وهو)
 أي الوصال (أن لا يضر بين المؤمنين وتزول الكراهة ما كل تمرنوها وكنا نخرجها والترب)
 لا تنفاه الوصال (ولا يكره الوصال إلى الشهر) الحديث أي سبأذن فأكبر أراد أن يواصل
 فواصل إلى الشهر رواد البخاري (لكن ترك سنة وهي تعجيل الفطر) فترك ذلك أولى
 مخالفة على السنة (و) بكرة صوم يومين أو يومين يوم فطر يوم أضحى متفق عليه والنبي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم فطر يوم أضحى متفق عليه والنبي
 يقتضى فساد المنهى عنه ونهيه (وكذا أيام التشرى) بمر صومها ولا يصح فرضاً ولا تنفاه
 لما روي مسلم عن نبينا الهذلي مرضعاً أيام التشرى بقاء كل وشرب وذكر الله ولا أحد
 النبي عن صومها من حديث أبي هريرة وسبأذن من ضعيفين (الاعن) ومنعته وقرآن

البتوكيل ووكيل عند الدفع لهر الفقراء أو قربة سائمة، وأنزوى ووكيل فقط لم يخرج لتعلق الغرض بالمكمل ووقع الإخراج عنه وفق

وان لم ينو اتمام او اساع حال دفع
للقتر لا يملك وكيل الفقراء (ومن
علم) قال في الاقتناع والمراذل
(اعلمة اخذ) زكاة (كره ان يعلمه)
انما زكاة تصال قال احمد لم يكن
يعطيه وسكت ما حبسته الى ان
يقرعه (ومع عدم عاده) اى
الاخذ (باخذها) اى الى زكاة (لم
يجزه) دفعها (الان يعلمه)
انما زكاة لا لا قبل زكاة ظاهرا
فصل في الاقل جعل زكاة
كل مال في غيره بل يسهل اى
المال ولو تفرق او كان المالك
فيسره وغير (ما لم تشق زكاة
سائتة) كاربين بل يسهل من تفرق ميز
(فخرج) في بلد واحد شاة
اى الميسر شاة دفعا ضرر
الشركة (ويحرم مطلقا) اى
سواء كان لرم او شاة واحدة او
ثورا وغيره (قلها) اى الى زكاة
(الى بلد) تقتصر اليه الصلاة مع
وجود مسكن لم يثبت معاذ
اعلم ان الاقتناع فرض عليهم
صدقة تؤخذ من اغنيائهم فردد
على فقرائهم فظاهره عود الضمير
الى اهل الدين ولا نكاره على
معاذ ما سأل اليه بثل الصدقة
ثم شرط ما هم به لو اياه معاذاته
لم يثبت اليه شيئا وهو يجب احدا
باثباته رواد ابو عبد الله
ان لم يقض الى تشخيص كذا كره
في شرعه (وتجزى) زكاة قلها
قولا المسألة واخرى حق في غير بلد
المال مع حرمته لا نقل لانه دفع
الحق الى مستحقه فبى كالدن
ولا يحرم نقل زكاة الى بلد
(دونه) اى لا تقتصر اليه الصلاة
لانه في حكم البلد الواحد (ولا
يجرم نقل (نذر) مطلقا (وكفارة وصية مطلقا) اى لم يصح ما عوصى به كان لان الزكاة موسادة

وباقى في باب القبة لقول ابن عمر وعائشة لم يرض عن ايام التشريق ان يصنع الامن لم يجد
المضى رواد اخرارى (ويجوز صوم الدهر ولم يكره) لان جماعة من الصحابة كانوا يصدون
الصوم منهم او طرفة قبل ان تصام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم اربعين سنة (اذ لم يترك به
حقا ولا خلاف منه ضرر ولم يصح هذه الامام) الخبيز يرضى العيد بن ايام التشريق فان صامها
فقد فعل محرما لما تقدم (ومن دخل في تطوع غير حج وعمره) فالحق ان يصام لانه تكميل
الحاجة وهو مطلوب (ولم يجب) عليه نعمه لقوله عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجس فقال اربنه
فلقد اصعبت حائفا كل رواد مسلم والخصة وراى انما فى اسناد جيد انما صام الصوم التطوع
مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فمان شاة امضاها وان شاع فاطر رواد احمد ومنه من حديث
السلام الصائم المنطوق لم يرضه ان شاع صام وان شاع فاطر رواد احمد ومنه من حديث
أهاتى وضعه الضارى وغيره من التطوعات كموال وصوره واما الحج والعمره فقيمان
بالشروع وباقى لان الوصول اليها لا يحصل في القالب الا بعد كلمة عظيمة ومثقة شديدة
وافاق مال كثير في ابطالها تضييع لاله وابطال لاماله الكثيرة (لكن بكونه قطعها بلا
عذر) لما فيه من تقرب الاجر (وان افسد) اى التطوع (فلا تصام عليه) لان اقتناء
يقسم المقضى عنه فاد لم يكن واجبا لم يكن القضاء واجبا بل بسبب (وكذا لانها الصدقة ولا
القرارة ولا الاذكار بالشرع) فيها وثائق (ان دخل في فرض كفارة) كصلاة خائفة (او)
دخل في (واجب) على الاعيان (موسع) كفارة رمضان قبل رمضان الثاني والمكتوبة في اول
وقتها وغير ذلك كذره مطلقا وتفارة ان قلها غير واجبين على الفور والمذهب خلافه كما
تقدم وباقى (حرم حوجه منه بلا عذر) بغير خلاف لان الخروج من عهدة الواجب متعين
ودخلت الترسعة في وقتها ومطلقة الحاجة فاذا شرع فيها تمت المصلحة في اغنائها (وقد
يجب قطعها) اى الفرض (كرهه) ومن حلكة وانما ذريق ونحوه كحرق ومن
نحت لهم (واذا دعا النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة) لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم (وله قطعها) اى الصلاة (بهرق يرموه) له قلها انقلا
وتقدم ذلك موضع وان افسده اى الفرض (فلا كفارة) هذا لعدم النص فيها (ولا يلزمه
غيره) كان قبل شرعه فيها امسه (ولو شرع في صلاة تطوع فأنما لم يلزمه ما فيها فأنما)
بغير خلاف قاله في المبدع (وذكر القاضي وجماعة ان الطواف كالصلاة في الاحكام لانها
خمس الدليل) الخبر (فتمت) اذا قطع الصور ونحوه فقل انعقد الجزء المؤدى وحصل بقرة
ام لا على الاول هل يطل حكما او لا هل يختلف كلام اى الخطاب وقطع جماعة بطلانه
وعدم الصلة وفي كلام الشيخ نفي الدين ان الاطراف الاية هو بطلان الثواب قالوا تسلم
بطلان جمعه بل قد بنا على ما فيه فلا يكون بطلانه

ففضل ولاية القدر شريفة عظيمة ترجى اجابة الدعاء فيها قال تعالى وما أدراك ما ليلة القدر
ليلة القدر خير من ألف شهر قال المفسرون اى قيامها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر
خاليتها وفي الصحيحين عن أبي هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ليلة القدر اياما واحدا غير ما تقدم
من ذنبه زاد احد ما أخر (وسميت ليلة القدر لانه قد نزل بها ما يكون في ثلث السنة) لقوله تعالى
فما يقرب كل امرئكم وما روى عن عكرمة ان ليلة النصف من شعبان ضعيف وعن ابن
عيسى قضى الله الاقصية ليلة النصف من شعبان وسئل عن ارباب ليلة القدر وقيل سميت
به لعظم قدره عند الله وقيل لنعق الارض عن الاثمة التي تنزل بها وقيل لان الطاعات تنزل
بقدرها عليها (وهي باقة لم تنزل) (خارجا) طامرها (وتعبر بها) حلالا بغيرهم من غيرها (وهي مخدومة

دمنوا لها (ومن يسأله) وعلمه
 فرفها بأقرب بلد منه (أو خلا
 بلده عن حقيق) للزكاة
 يسترقها (أفريقيا) أو ما في (أقرب
 بلد) أي مكان (منه) لانهم أولي
 نصا (ومثله نقل) زكاة مع حله
 أو من ماله (و) مؤنة (دفع)
 زكاة (عليه) أي على من وسيت
 عليه (ك) مؤنة (كيل ووزن) لأن
 عليه مؤنة كلها المستفها كاملة
 وذئق من غام التوبة (وصاقر
 بالمال) الزكاة (برفقا) أي
 زكاة (بلى) ثم أضافه (أي
 رب المال) (ب) أي المال (ب) أي
 ذلك المبلد (ب) لأن الإطعام أيضا
 تتعلّق به فالبايضي ومن
 الرطب أو ما قارب (ويجس على
 الامام بعث السامع) قرب (زمن
 الوجوب) تقضى زكاة (المال
 الظاهر) وهو السائمة والزروع
 والتمريض عليه الصلاة والسلام
 وخلفاءه ومن أناس من لا يرى
 ولا علم ما عليه فاحل ذلك
 اضاعة للزكاة. ويجعل حول
 المشاة المحرم لأنه أول السنة
 ويحب ان يعدلهم للسائمة
 على الماء أو ق أنتمم الخبر
 ويقبل قول صاحبها في عهدها
 بلاعين وأن وجد ما يحل حوله
 فإن يعمل به زكاته والاوكل بقية
 بقضائه تصرفه حوله حله
 آتال وما قبضه السامع فرفق
 مكانه وما قارب ويسد بأقرب
 مركز لا تزمه مؤنته فان فضل
 شيء حله والا فلا وله بيع سائمة
 وغيرها من زكاة حله أو مملوكة
 وصرفها في الاصل لقراءة أو
 حاجته حتى ابن مسكرو يضعف
 ما أنقصته بلا عذر تلف
 (ام) (وسم ما حصل) عند من زكاة

[illegible]

فوافيته في هذه الليلة بسم ابل الصدقة متفق عليه و (و اسم) ما حصل من (غنى آذانا) لمجرأ جدوا بن ماحه وهو بسم غنما في آذانه (ه) الوسم (على) زكاته أوز كاتو (لوسم) على جزءه صفار أو جزءه لثيم عن غيرها وخص الفخذ والأذن بالوسم لغفته وقلة ألمه فيها ففصل هو بمنزلة فصلها في أي الزكاة وتركه أفضل (لحولين) لحديث أبي عبيد في الأموال عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قهر من العباس صدقة سنتين ومصدرة وأبى مسلم فهي على ومثلها وكما لو جعل لهما واحد (نقط) أي لا أكثر من حولين اقتصارا على ما ورد من مخالفة القياس (إذا كمل النصاب) لأنه سببا فلا يجوز تصدعها عليه كالكفارة على الخلف كالف المغني بغير خلاف نعله و (لا) يجوز فصلها (عامة مستفيدة) النصاب فصلا لم يوجد فقد عمل زكاة عمالين في ملكه (أو) (معدن) أو ركاز أو زرع قبل حصوله ما ذكر (أو) (عن زكاة قبل (طلوع طلوع أو) عن زبيب قبل طلوع (حصن) لأنه تقديم زكاة قبل وجود سببها ويجوز بعد نبات زرع وطلوع طلوع وحصن لأن وجود ذلك بمنزلة تلك النصاب والادراك عند حلول المدلول لحاز تقدمها عليه وتطابق زكاته بالادراك لا يمنع جواز التججيل لأن زكاة الفطر يعلق وجوبها بدخول شوال ويجوز فصلها قبله (وأن)

تم الحلول والنصاب ناقص قدر ما يجزئ (مع) تججيله في غير محل لان حكم الحلول حكم للوجود

باب الاعتكاف وأحكام المساجد

(وهو) أي الاعتكاف لغة لزوم الشيء ومنه قوله تعالى يمكنون على أنصابهم يقال عكف رفيع الكاف يعكف ضمها وكسر ما وشروا (لزم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة) بأبي سليمان (من مسلم) لا كافر ولو مرندا (عاقل ولو مجنونا) فلا يصح من مجنون ولا طفل لعدم التميز (ظاهر ما هو جيب غسلا) فلا يصح من جنب ومحوه ولو مرششا (وأقله) أي الاعتكاف (ساعة) قال في الانصاف أنه إذا كان تقطعا أو فورا مطلقا فاسمي به معتكفا لا شأنا قال في الفروع ظاهره ولو لمدة في كلام جماعة من الأصحاب أقله ساعة لا لحظة وهو ظاهر كلامه في المذهب وغيره اه وقال الزركشي وأقله أدنى لبث اه وقول المصنف بعد ولا يكفي عبوره بدل على أن المراد بالساعة ما تناول اللحظة وقد حكيت كلامه في حاشيته المنتهى (فلونذر اعتكافا أو طلاق) فلم يقدم عدة (إبرائه) الساعة على ما تقدم (ولا يكفي عبوره) المسجد من غير لبث لأنه لا يسمي معتكفا (ويصح أن لا ينقص) الاعتكاف (عن يوم وليلة) خروج من خلافه من يقول أقله ذلك (ويسمى) الاعتكاف (حوارا) لقول عائشة عنه صلى الله عليه وسلم وهو محاور في المسجد متفق عليه وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد مرعيا قال كنت أجاور هذا العشر يعني الأوسط ثم قد بدا لي أن أجاور هذا العشر الآخر فقلت إن اعتكفت معي فلبثت في معتكفه (قال ابن هبيرة) هذا الاعتكاف (لا يصلح أن يسمى خلوة) ولم يزده هنا وقائه نظرا إلى قول بعضهم

أذا ما خلوت البهر وما فلا تنزل • خلوت ولكن قل على رقيب (قال في الفروع ولعل الكراهة أولى) أي من التحريم (وهو سنة كل وقت) قال في شرح المنتهى إجماعا لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وداوم عليه تقر إلى الله تعالى واعتكف أزواجه بعده ومعه (الآن ينذره) أي الاعتكاف (فصب على صفة ما نذر) من يتابع وغيره لحديثين نذر أن يطهر الله فليطه وعن عمره قال يا رسول الله اني نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرته وأما البخاري (ولا يمتنع) الاعتكاف (زمان) دون غيره وهو معنى ما تقدم من قوله كل وقت (وأكدته في رمضان) إجماعا قال في الفروع ولم يفرق الأصحاب بين العز وغيره وهو واضح ونقل أبو طالب البت كعبا للشرع لا يشأ فله

فهل كنهه التصاب هو ان تنص اكثر ما عليه كنه له اربعون شاة مجمل منها ٥٣١ واحدة ثم تلتفت اخرى فقد خرج من كونه

سببا لقراءة فان زاد بعد سباج
او شراها ماته التصاب استأنف
الحول من كمال التصاب ولم يحز
مجل (ولو جعل عن ماتي شاة
شائين فنقصت من الحول محلة
لزمته) شاة (ثالثة) لان المجل عزله
الوجود في ابراهه عن الله
فكان بمنزلة الموجد في قلبي
الز كانه (ولو جعل من ثمانية
درهم خمسة خمسة منها) (ثم حال
الحول لزمه ايضا درهم ونصف)
فصاليه ربع الشير (ولو جعل
عن ألف) درهم ففئة (خسة)
وعشرين منها ثم دعت خمسة
وعشرين درهما (لزمه زكاتها)
أي خمسة والعشرين ولو جعل
عن اربعين شاة ثاة ثم ابدل
الاربعين بثلاثه الوقت اربعين
محلة ثم ماتت الامات اثرا
مجل من بدل او حال لانها
فخصرت مع ثبات الامات من
لكل من احد هاولي (ومع)
ان جعل (من اربعين شاة)
شائين من غير هاولين (ولا)
يصح ان يجعل (مها) أي الاربعين
الحولين (ولا) لحول (الشائين)
فقط أي دون الاول (وينقطع
الحول) باحراج الشائين منها لحولين
ولو احسب الشائين فقط لنقص
التصاب فان اخرج شاة لحول
الاول فقط مع ولم ينقطع الحول
وان مات قابض زكاة محلة
المسحق قبضه العوقرة (أو)
ارتد قابض محلة (أو استحق
قبيل) معنى (الحول) الذي
يجعل زكاة (أزوات) الزكاة
عن مجملها لانه اذا ما استحقها
كدن مجمل قبل اجله (ولا)

غير (أو كذا عشر الاخيرة) أي من رمضان لم يدب أي سعيد المتدحرج لان ليلة القدر
تطلب فيه كما تقدم (وان علمته) أي نذرا لا اعتكاف (أو) علق (غيره من التطوعات)
كاله لا و الصوم والصدقة عند زهره (يشترط فله شرطه) أي فلا يلزم حتى يوحده شرطه وذلك
(نحو) أن يقول (تدعي أن اعتكفت شهر رمضان ان كنت مقبيا او معافا ولو كان) الناذر
(فيه) أي شهره ضا (من صفا او صاير الم اربعة شئ) لعدم وجود شرطه (ومع)
الاعتكاف (بشرع) لحديث عمر قال يا رسول الله في نذرت في الحامليه أن اعتكفت ليلة
بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوف بندرك واما الناذر ولو كان الصوم شرطا
لم يصح اعتكاف الليل لانه لا يصام فيه ولا هادة تصح في الليل فلم يشترط له الصيام كالصلاة
وكسائر العبادات ولان ايجاب الصوم حكم لا يثبت الا بالشرع ولم يثبت فيه نص ولا إجماع
وماروى من مماثلة لا اعتكاف الا بصوم فوقوف عام لا من رقبه ففهم كاله والشرع
وغيره ثم لو صح فالرأيه الاستصحاب فان الصوم يسه افضل ولان الاعتكاف لست في مكان
مخصوص فلم يشترط له الصوم كالوقوف (الان يقول في نذره) أي نذري أن اعتكفت
(بصوم) فيلزمه الصوم لنذره ماه (و) الاعتكاف (به) أي بالصوم (أفضل) لما تقدمه حروما
من الخلاف (فيجمع) الاعتكاف (في ليلة مفردة) من ومها الحديث عمر (و) يصح الاعتكاف
(في بعض يوم وان كان مفطرا) لعدم اشتراط الصوم فيه (والدالم يشترط الصوم في نذر مقام)
وهو معتكف (ثم اطرع امدا بغيره عذر لم يبطل اعتكافه ولم يلزمه شيء) لعمدة اعتكافه
بشرع صوم (ومن نذر ان يعتكف مائتا) أو بصوم وتقدم فرييا (أو) نذر ان (صوم)
مستكفا أو باعتكاف أو نذر ان (باعتكف مائتا) اب (مضى معتكفا لزمه الجمع)
بين الاعتكاف والصيام أو بين الاعتكاف والصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على
المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه والاد ثنتان من النبي اثابو بقاس على الصوم الصلاة
ولان كلام الصوم والسلة صفة مقصودة في الاعتكاف لزمته بالنظر كالمتتابع
وكذا اقيام في صلاة النافلو كذا صلا بسو ومعية من القرآن (لكن لا يلزم ان
يصل جميع الزمان اذا نذر ان يعتكف) وما مثلا (صليا او ايراد) بكهيه (ركعة أو ركعتان)
بناء على ما لو نذر الصلاة وأطلق على ما ياتي وار نذرا اعتكاف ايام متتابعة بصوم فاطس
وما أقصد تتابعه وحب الاله شاف لا خلا له بالاثبات انذره على حفته كانه في الشرع (وان)
نذر اعتكاف عشر رمضان الاخيرة فتنقص الشهر (أزله) لانه يسمى بالشهر الاخير وان كان
ناقصا (يخلط نذره عشرة ايام من آخر الشهر فتنقص) الشهر (يقضي وما يحض النقص)
قلت وكبر لقوات المحلل (وان نذر ان يعتكف رمضان ففاته) اعتكافه رمضان لم يدر
أوغره (لزمه) اعتكاف (شهر غيره) لبي بنذره (لا يلزمه ماه رم) في الشهر الذي يعتكفه
فضاه عن رمضان (ولا يجوز) اعتكاف المرأة والعبد بغير اذن زوج وصيد (ان منافع المرأة
والعبد مجلو كنهه ما والاعتكاف بغوتها وعزم استيفاء ما يمر راجع يسرع فليحز له
بأنه ماتا لنفسه وهول زوج والسيد (فان بها) أي المرأة السيد (فيه) أي الاعتكاف
بغير اذن الزوج والسيد (فلهم ما تحمل لهما) منه (ولو كان) الاعتكاف (نذرا) لحديث أبي
هريرة لا تصوم المرأة وزوجها شاة بغير ما من غير رمضان (لا يذره) لعمدة وجوهه الترمذي
وضرر الاعتكاف (أظم) ولان كانه تماع في ذلك تنقص قدرته حتى غيرها بغير اذنه فكان
لصاحب الحق المنع من كبر الحق مع غايه (طال مجملها) من الاعتكاف (مع وبخر)
عنها (وان كان) الاعتكاف (بذن) من الزوج والسيد (فلهم ما تحمل ما كان تطوعا) لانه

يجزى زكاة محلة (ان دفعها) رب المال (المن يلم غناه فافتقر) عند الحول او قبله لانه ينفقها مستحقا كالم يفتقر (وان مات

(مستكفي) لانتقام الجماعة بهما فخرج من عهده الواجب (إن أتى عليه) أي الرجل الذي تازمه الصلاة جماعة (قبل الصلاة زمن اعتكافه والآن) أي وإن لم يكن المعتكف رجلا تازمه الصلاة جماعة فإن كان امرأة أو عبدا أو صبي أو مذكورا أو لم يأت عليه زمن اعتكافه فعل صلاته كما اعتكف من طلوع الشمس إلى الزوال (مع) اعتكافه (في كل مسجد) لهم الآية والجماعة غير واجبة أفذ وماروي حرمها عند أحمد بن حنبل أنه سئل عن امرأة أصبحت عليها أن تعتكف في مسجد بيتها فقالت بعه وأبغض الأفعال إلى الله البدع فلا اعتكاف إلا في مسجد فتقام فيه الصلاة أي من شأنه أن تقام فيه (وإن كانت) الجماعة (تقام فيه في بعض الزمان) دون بعض (حاز الاعتكاف فيه) من تازمه الجماعة (في ذلك الزمان) الذي تقام فيه (فقط) دون الزمان الذي لاتقام فيه لما سبق (ولا يصح) الاعتكاف من تازمه الجماعة (في مسجد تقام فيه الجمعة دون الجماعة) إذا كان باقي عليه وقت صلاة المسافر (ونذره) أي المسجد منه (ورسبته المحوطة وعليها باب نصاب) منه (ومنازلة التي يليها منه) بدليل منع الخشب وكذا إذا كانت المنارة فيه وإن لم يكن بابها منه (وكذا ما زبد فيه) أي في المسجد له ومنه (حتى في الثواب في المسجد الحرام وكذا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم) ما زبد فيه حكمه حكمه حتى في الثواب (هذا الشيخ زباني حرم جمع وحكي عن السلف) لما روي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بني هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي وقال عمر لما زبد في المسجد لوزد نفيه حتى يبلغ الحياة كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن زبني شرح البخاري وقد قيل أنه لا يسلح من السلف خلاف في المضاعفة وأما حالف بعض المتأخرين من أصحابنا منهم ابن الجوزي وابن عقيل (وخالف فيه ابن عقيل وابن الجوزي وجمع ثالث في الخروج وهو ظاهر كلام أصحابنا وتوقف أحد) وقال في الآداب وهذا المضاعفة تخص بالمسجد غير الزادة على ظاهر الخبر وقوله العلماء من أصحابنا وغيرهم أي قوله عليه الصلاة والسلام في مسجدي هذا لاجل الإشارة (ولو اعتكف من لاتزومه الجمعة) كالمسافر والمراة (في مسجد لا تصل فيه) الجمعة (بطل) اعتكافه (بخروج الاله إلى بشرط) الخروج إليها لا خروج الاله بدنه (والأفضل الاعتكاف في المسجد الجامع إذا كانت الجمعة تخلقه) أي الاعتكاف لا يحتاج إلى الخروج إليها فيقول الاعتكاف مع إمكان التفرز منه (ولزاد من لاتزومه الجماعة كالمرض والمعدور) بغير أو غيره (ومن في قرية لا تصل في غيرها الاعتكاف في كل مسجد) لهم الآية (الاعتكاف بينهما وهو ما اتخذته أصلا لها) لما تقدم عن ابن عباس ولأنه ليس بمسجد حقيقته ولا محكولا ولا جاز لفظه أمهات المؤمنين ولزاد تيسر للجواز (ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة فله فعل) أي لا نذر من اعتكاف أو صلاة (في غيره) لأن الله تعالى لم يبين لصيادته موضعين يتعين بالنذر ولوقوع الاحتياج إلى الشرط وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا متفق عليه من حديث أبي هريرة قال في الحديث ولعل مرادهم المسجد بناء لأنه عليه الصلاة والسلام كان يأتيه كل سبتر أكبا وماشيا ويصل فيه ركعتين وكان ابن عمر يفتحه متفق عليه قال يوعلى المنهج بتكثيف في غير المسجد الذي عينه وظاهره لا كمدار حرمه في الشرح (وإن نذر) أي الاعتكاف أو الصلاة (في أحد المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى ليجزئه في غيرها) أفضل المادفة على غير ما فتعني التبيين (وله شد الرجل إليه) أي إلى المسجد الذي عينه من الثلاثة فليدب أي هريرة السابق (وأفضلها المسجد

الذي تازمه الصلاة جماعة) (من يجزئ دفع الزكاة إليه من يجزئ وحكم السؤال وصلة التطوع (أهل) أخذ الزكاة ثمانية) أصناف فلا يجوز صرفها عنهم كنهها مساجد وقناطر وتكفين موقوف ود يتوقروا فبمساجد وغيرها لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية وكلها إنما تفيد الحصر فثبت للمذاهب المذكورة وتبين من ههنا وكذا تعريف الصدقات بأنه يستقرها فلا جزاء صرف حتى يتأهل غير الثمانية لكان لهم بمعناه أكلها وليدب ثبات الله لم يرض بحكم بني ولا غيره في الصدقات حتى حكم موقعا ليجزأ لها ثمانية أجزاء فإن سكنت من تلك الأجزاء أعطيت روادها واداءه الأول (فقير من الجيد) شأ أول بعد (نصف كفايته) فهو وأند الحاجة من الممكن لأنه تعالى بدأ بها وأما يبدأ بالاهم فالاهم وقال تعالى أملا السبعة فكانت إما كن يعاون في الصلوات استغنى الفقير من فقر الظاهر في مفقود وهو الذي زعت فقره ظهره فانتطع عليه (و) التالف (مسكين من يجد نصفها) أي الكفاية (أو آخرها) من السكون لأنه أمكنته الحاجة ومن كسر عليه استدحاجة من الساكن فالفقراء الذين لا يجدون ما يقع موقعا من الكفاية كهيان وزنى لانهم غالبا لا يقدرون على اكتساب يقع الموضع من كفايتهم وربما لا يقدرون على شيء أملا لأن تعالى فقره الذين أحصوا وسبل الآية (بعضيان) أي الفقير والمسكين (تقام كفايتهم جميع) كفاية (فالتبائسة) من الزكاة لأن وجوبها

بشكر زكي والمحول فليكن ما كتبه ٥٣٤ الى مثله وكل واحد من عائلته مقصود دفع حاجته من الزكاة ما يقدر الشكر (حق)

الحرام من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم المسجد الأقصى وهو مسجد بيت المقدس لما روى
ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد ذي القرنين من ألف صلاة في مساجد
الزكاة المسجد الحرام وأمره وأما الجماعة الأبادود لا حوائج في داود من حديث جابر بن عبد الله عليه
وراد صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مساجد قال ابن عبد البر هو أحسن
حديث روى في ذلك ولا حرج من حديث عبد الله بن الزبير عن رجل حديث أبي هريرة وزاد صلاة
في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكون مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسجد
الأقصى لم يفرض أتباعهما شرعا بخلاف المسجد الحرام لا يمنع وجوب الاعتكاف والصلاة
فيهما بالانفراد لا يندرج فيهما بل يمكن واجبا بأصل الشرع والخالف غير الثلاثة منها متع لثبوت
اعتكاف على غيرهما (أما غير الثلاثة) (فإن غير الثلاثة أفضل منها) وهو المسجد الحرام (في نذره لم يجزئه)
الاعتكاف ولا الصلاة (فيما رواه) أنه لم يمسها صلاة (وعكبه بيكبه) أي أن حين الفضل
منها أجزأ فيهما أو أفضل منه فمن صعب في نذره مسجد المدينة أجزأ في نذره المسجد الحرام
فقط وثمة من أن أقصى أجزأ في كل من المساجد الثلاثة لحديث جابر أن رجلا قال يوم القنص
يا رسول الله أني نذرت أن تمنع الله عليك مكان أصلي في بيت المقدس فقال صل ما هناك
فقال صل ما هناك فقال شئت أن نذر وأما أحمد وأبو داود وروا أيضا هذا الخبر باستدراج
من بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بيئت
بمسجد الحرام لوصيت هاتين القضي عن ذلك كل صلاة في بيت المقدس (وإن نذره) أي
الاعتكاف أو الصلاة (في غير هذا المسجد) الثلاثة (وأراد الذهاب إلى المعاصنة فإن احتج
إلى شدة خير) هذا القاء في غيره وهو معنى جرم بعضها باحتوائها على ما روى في القصر
ومنع منه ابن عثيمين والسجدة التي الدين وأن لا يخرج إلى الشجر في البدع فالذهب بخبر روى
الواضع الأفضل الزكاة في الفروع وهذا الظاهر (وإن دخل فيه) أي في معتكفه (ثم
أنه لم يشكك في صحة ما في المقام في (ثم غلبه) أي الاعتكاف إن كان من ذورا (في غيره
ولم يضر) اعتكافه بخروج من لا يلبه منه (ومن نذرا اعتكاف شهر)
بعينه كرمضان (أو) نذرا اعتكاف (عشر بيته كالشهر الأخير من رمضان أو أرباع ذلك
تطوعا دخل معتكفه قبل ليلة الأولى) أي قبل غروب الشمس نص عليه إذا شهر
يحل بدخول الليلة بدليل ترتيب الأحكام المتعلقة بمساجد الدين ووقوع الطلاق والعتاق
الماعنين وما لا يتم الواجب إلا به راجبوا ما حديث عائشة كان إذا أراد أن يعتكف صلى
أقصر ثم دخل معتكفه حتى غاب عنه فكانت تذكاه كان تطوعا والنظر في شرع فيه متى شاء وقال
الشافعي يجوز أن يخلو يوم الاثنين يستظهره بيضاء يومه (وخرج) من معتكفه
في آخره (أي آخر ما عدا ما يقرب شمس آخر يوم منه نص عليه ما تقدم (ولنذر) أو
نذركه (رواه ميتا) كبيره (أي) نذركه (مطلقا) بأن نذرا أن يعتكف يوما أو طلق
(أدخل) منكبه (قبل تجزئه) في خرج بعد غروب شمس لا ما لا يتم الواجب إلا به فهو
وجب (ولم يجزئه) بدخول من أيام لا يفهم منه التتابع أتبعه ما لو قبله (ولو كان في
وسط النهار) إلى الله على أن اعتكف يوما من وقتي هذا (لزمه) الاعتكاف (من ذلك الوقت
إلى ذلك) ليحققه في يوم من ذلك الوقت (ولا بدخل الليل) في نذره اعتكاف يوم فلا يلزمه
اعتكافه لا بد من (أي) (كل زمن صعب) نذرا اعتكافه (دخل) معتكفه (قبله)
ويخرج (بده) لما تقدم (وإن اعتكف رمضان والعشر الأخيرة استحب أن يبيت ليلة
العيد في معتكفه) (أي ليلة العيد) (ويخرج منه إلى المصلى) نص عليه قال إبراهيم كانوا

أو كان أحدهما سبب (اللائق)
ما لها في المعاصي) صدق اسم
الغفر والمكسب علم ما حين
الاعتكاف (ومن ملك ولو) كان
ما ملكه (من ثمانين) أي
قدرا (لا يقرم بكفاته) وكفاته
هنا ولو أكثر من نصاب
فليس يعني فلا يحرم عليه
الزكاة لأن الغنى ما يحصل به
الكفاية فإذا لم يكن محتملا حرمته
عليه الزكاة وإن ملك شيئا وإن
كان محتاجا لحاله ومثلها قال
اليموني ذاك أجد قل فقد
يكور الرجل الأبل وانتم يجب
في الزكاة وهو فقير ويكوره
أر بون شاة وتكون له الضبعة
لا تكفه بطن من الصدقة قال
فهم ذك قول عمر ما روى
راحت أي رحمت عليهم من
الأبل كذا وكذا قلت فلهذا قدر
من العدد أو الوقت قال لم أحسمه
وقال إذا كان له عشار وضبعة
يستغنيها عشرة آلاف في كل سنة
لأقبحه أي تكفيه بأخذ من
الزكاة (وإن تفرغ قادر على
التكسب) (تصرفا كليا) (المسلم)
الشرعي (لا) أن تفرغ العبادة
وتعذر الجوع بين التكسب
والاشتغال بالعلم (أفضل) من زكاة
لحاجته وإن لم يكن له إلا زكاة
تعدى نفسه بخلاف العباد مويجوز
أخذها لاحتياج إليه من كتب
العلم التي لا بد له منه وندبها
منها ذكره الشيخ تقي الدين
(و) الثالث عامل عليها لحاج
سنة امام لا حذر كافت من دأها
(وحافظ) وكاتب وقام ومن
يحتاج إليه قبل الدخول في قومه
تعالى وأما ما يلي على تركه عليه الصلاة

(وشرط كونه) أى العامل (مكلفاً) لمصلحة الصغير والمنع من القبض ٥٣٥ (مسلباً) لانها ولا بد على المسلمين فأنشطوا

فهذا الإسلام كسائر الأديان
(أيضا) لأن غيره منه يقال
الزكاة ويضمه (كأفا) لأنها
ضرب من الأذية (من غريزي
القرني) وهم شواهم ومثلهم
مواهم لأن الفضل بن عباس
بعد المطلبين ربيعة بن
الحارث مالأرسله فصل الله
لطوسن أن يشبه ما على الصدقة
فأبى أن يستهملوا قال فما بعد
أوساخ الناس وأنها لأهل محمد
والأول محمد وراه أحمد وسيل
مختصرا (ولو) كان (تسا) فلا
تتطرق حى تتحدث أصموا
وأطيموا وأن استعمل فليكن عبد
حتى كان رأسه زيبف وراه أحمد
والخازري ولأنه يحصل منه
المقصود أشباه (أو) كان
العامل (غنيا) خبر أبي سعيد
مرفوعا لأهل الصدقة لغنى الـ
خسنة له أهل أو رجل شراها
عالمه أو غلام أو غار في سبيل الله
أو مسكين تصدق عليه منها
فأدعي منها حتى رآه أبو داود
وإن ما جعلوا كونه فقيا إذا فعل
بما أخذ من كسبه أو كسبه
عليه الصلاة والسلام لما كتب
فراض الصدقة وكذا الصدق
رضي الله تعالى عنه واشتراط
ذكورته أولى لأنها ولاية
(يعطى) عامل (قد أجرتة منها)
أى الزكاة حازرتة عن ما جابه
أولا نصرة ذكره عن ابن عمر
(الآن تلت) الزكاة (بيده) أى
العامل (بالتقريب) (منزلة) أنه
يعطى آخره (من بيت المال)
لأن لا ماموزته على عمله من
بيت المال ووراث الزكاة على
ميله لقمة عمر وله تفرقة الزكاة

يجب أن يعتكف العشر الأول من رمضان أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ثم يقدّم إلى
الصلى من المسجد إليه ويكون في ثياب اعتكفه ليصل صلاة جماعة (رأى نذر شهر رمضان
لزمه شهر متتابع نصاً) لأن الاعتكاف معنى يصح له أن يهجره إذا أطلق لزمه المتتابع كراهه
لا كل شيء يداشره أو كدالة العتمة والعدة (وحكمه هو دخول معتكفه وخروجه منه كما
تقدم) فيدخل قبل الغروب من أول ليلة لفته ولا يخرج إلا بعد غروب شمس آخر ليلة
(ويكنى شهره ليل ناقص ليلة أول اثنين ويمايلها) لأن الشهر لم يبين الحلال ناقصاً
كان أو تاماً ولا اثنين يوماً (وإن ابتداء) اعتكافه (الثلاثين في اعتكاف التامة) معه في مثل تلك
الساعة من اليوم الحادى والثلاثين وإن استدام في أثناء الليل ثم) اعتكافه (في مثل تلك
الساعة من الليلة الحادى والثلاثين وإن نذر أياماً معدودة (أو) نذر (ليالي معدودة) فله تفرقها
إن لم يتوالت متتابع) لأن الأيام والليالي المطلقة توجد بدون المتتابع فلم يلزمه كمن نذر يوماً
واحد أو اثنين أو ثلاثاً في فصل يومه ما شاء لا يدل عليه (ونذر اعتكاف يوم لا تدخل ليلته) لأنها
ليست منه (وكذا حكمه) إذا نذر اعتكاف ليلة لا تدخل يومها ليلتها منها (وإن نذر شهر
متفرقاً) يعني نذر ثلاثين يوماً متفرقة (فله تناسله) ولا يلزمه (وإن نذر أياماً متتابعة (أو) نذر
ليالي متتابعة لزمه ما بقوله من ليل) إذا نذر الأيام (أو النهار) إذا نذر الليالي نص عليه لأن
اليوم اسم ليالي النهار والليل اسم لسواد الليل والثنية والجمع تكرر الواحد وإنما دخل
ما في نذر اليوم المتتابع من نذر واحد حاصل بما بينهما خاصة فإن لم تكن متتابعة لم يلزمه ما دخلها
من ذلك (وإن نذر اعتكاف يوم يقدمه لأن تقدم في بعض النهار لم يعتكف الباقي منه ولم
يلزمه قضاء ما فات) من اليوم قبل نذر ما لافاته قبل شرط الوجوب فلم يجب (كمن
اعتكاف من ماضٍ) لعدم انتفاعه (وإن تقدم بالليل يلزمه شيئاً) لأنه اغتنى يوم يقدم ليلة
يقدمه يومه بما ذكره في أنت طائى يوم يقدمه لأن تقدم ليلته ليلا يصح سالم بنو النهار (فإن كان
لنذر عتق عنه الاعتكاف عند تقدمه لأن من حبس أو مرض قضى وكسر) كما روى
لنوار المحل (ويقتضى بقاء اليوم) الذى تقدم فيه لأن (قط) دون ما مضى منه لأن القضاء
ناراً للإدعاء

فصل من زمة تابع اعتكاف كمن يذره شهر اودن اياما متتابعة ونحوه (المحرمه)
الخروج الى الاما لا يقنه لما روى عن عائشة انها قالت السنة للعتكاف ان يخرج الى الاما لا يله
منه رواه ابو داود (كحاجة الانسان من البول وغائط) قال في المبدع اجماعا وسنده قول عائشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان متقي عليه ولو بطل بالغروج
اليه لم يصح لاحد اعتكاف وكنى بها اعتكاف كل انسان يحتاج الى فعله ما (و) (كفي بنية
وقيل متجنب محتاجه) لان ذلك في معنى البول والغائط (والطهارة عن حدث) كسئل
جوابه وضوء الحدث نص عليه لان الجانب يحرم عليه البتة الى المسجد والمحدث لا تصح صلاته
بدون وضوءه (و) يخرج للطهارة غير واجبة كسئل الجعفر (التحذير بدولة تعديها) اى
الطهارة الواجبة (لبعضها اول الوقت) لانه لا بد من الوضوء للحدث وانما يتقدم عن وقت
الحاجة اليه المصلحة وكونه على وضوء وعما يحتاج الى صلاه الثالثة (و) اذ ان (يتوضأ في
المسجد) ويتسلسل فيه (بلا ضرر) اى اذا اراد تركها (فما خرج) العتكاف الى الاما لا منه
فله المشي على عادته من غير عجلة لان عليه فيما مشى (و) له (فصدية من محمد ما كان يلق
به لاضرر عليه فيه ولا مئة كسفانة) اى مضأ (لا يحتم مطلقا ولا نقص عليه) في دخولها
قالوا لا مخالفة لاداءه وفيه نظر قاله في العروة (و) زمة فصد اقرب من زلة دفع حاجته به

أهلها فإذا انقضى ثلثين حقه في بيت المال ولا ضمان على عامل لم يقرط لأنه أمين وله الأخذ ولو تطور

يختلف من اعتكف في المسجد الا يعلمه لمد تعين أحد ما قبل دخوله للاعتكاف (وان بذله صدقة أو غيره مقله القريب لقتله لاحتساب ما يرميه) قوله (لثقة ترك المروة والاحتشام) منه (ويخرج) المعتكف (لأنه) كقول وشرويه واجهان لم يكن له من يأتيه نص عليه لأنه في معنى ما سبق (ولا يجوز زوجه لاجل كله وشرويه في بيته) لعدم الحاجة للاعتكاف في المسجد ولا نقص فيه وذكر القاضي أنه يجوز له أن يخرج لاجل واحد أو يسكن لما قبله من ترك المروة ويصلي أن يأكل وحده ويريد أن يجني جنس قوته (وله غسل يده فيه) أي المسجد (في أمان وسخ وزفر وغسها) كغسل يده من يوم الليل في ماء (لغيره) خارج المسجد) لأنه لا ضرر على المصلي بذلك (ولا يجوز أن يخرج لغيره) عما ذكر لأن له منه (ويخرج الجمعة أن كانت واجبة عليه) لأنه خرج لواجب فلم يطل اعتكافه كالمعتكف (أو شرط الخروج إليها) أي وأن لم تكن واجبة لشرط (وله التمسك بها) نص عليه لأنه خرج حائز لحاجته قبله كغيره وجب الحاجة للإنسان (وله) (المطالبة المقام بها) أي الجمعة ولا يكره لصلاحية الموضع للاعتكاف (ولا يلزمه) إذا خرج للجمعة (سلوك الطريق الأقرب) بل له سلوك الأبعد وفي المبدع والأفضل سلوك الأبعدان خرج لجمعة وعبادة وغيرها وذكره قال بعض أصحابنا الأفضل هو وجه ذلك وهو دفع أقصر طريق لاسيما في النذور (ويصح له سرع الجوع بعد) صلاة (الجمعة) التي معتكفه لثم اعتكافه فيه (وكذا) له الخروج (أن يغني عن وجهه لاطفاء حريق وانتفاذ غريق ونحوه) كن تحتمل هدمه وتلفير متعين أن احتج إليه) لأن ذلك واجب كالجمعة (ولشهادة تعين عليه أدائها فيلزم منه الخروج) لذلك فظاهر الأبات والتحمل كالأداء كما يأتي في التبادلات (وتخوف من فتنة حتى نفسه أو ماله أو ما فيها من غيرها) كالترك لانه غرق ترك الواجب بأصل الشرع كالجمعة فلهما أولى (ولمن يتغير منه المقام) كالقيام للتدراك (أو لا يمكنه) المقام معه (الاعتكاف شديد بان يجتاز إلى غيره أو فرار) فلهما الخروج لما تقدم (ولا يطل اعتكافه) بخروجه لشيء مما تقدم له الحاجة اليه (لا يجوز له الخروج) (أن كان المرض خفيفا كصداع وحى خفيف) ووجه ضرر لا يخرج وجهه منه بذات نفسه الميت بيته (وان) كرهه السلطان أو غيره على الخروج بنظم يطل اعتكافه) بذلك لأن مثل ذلك يبيع ترك الجمعة والجماعة وهذه الواجبات بالترك لها أو جبهته أولى (كما تفرق ويرى وخائف أن أخذه السلطان فلما يخرج واحتج) فلا يطل اعتكافه بغير وجهه لغيره (وان أخرجه) سلطان أو غيره (لاستغناء حق عليه فان أمكنه الخروج منه) أي من الملقى عليه (لا عند بطل اعتكافه) لأنه وجب له ماله منه (ولا) أي وإن لم يمكنه الخروج منه (فلا) يطل اعتكافه (ووجوب الخروج) عليه (وان خرج) المعتكف (من المسجد لم يطل) اعتكافه لحدثه على لائق عن انخطا والتيسار وما استكرهوا عليه (وبني) على اعتكافه (إذا زال العذر البطل) أي كل ما تقدم أن الاعتكاف لا يطل فيه (فإن أحرار جوع إليه) أي إلى الاعتكاف (مع أمكانه بطل ما مضى) كما لو خرج لماله منه (كمرض وحض) الزاوا أو أكل جوع بعد زواله ما كان اعتكافه بطل بذلك (وتخرج المرأة) المعتكفة من المذهب (لوجود حض ونفاس فتراجع إلى بيتها فإذا طهرت) من الحيض والنفاس (رجعت إلى المذهب) لأن البت مع ما في المذهب حرام إذ لم يكن له مذهب حرج وإن كان له راحة غير محروطة فبقية أن جدها وهو ظاهر لأن المحروقة من المذهب حكمها حكمه (عنها ضرب خباء) هو ما يعل من وبر أو صوف وقد يكون

(امام أو) عمل عليها (ناية) بان جباها الإمام أو نائبه بلائث عيال (لم يأخذ منها) شيئا) لأنه تأخذ رزقه من بيت المال (وتقبل شهادته) كمالك) مال مكي (على ما عمل وضعها) أي الزكاة (في غير موضعها) لأن شهادته لا تدفع عنه ضررا ولا تجر إليه تعال برأيه بالفتح إليه مطلقا بخلاف شهادته لغيره وشروطه فلا تقبل له ولا عليه فيها (وبصدق) رب المال (فدفعها إليه) أي العامل (بلايين) لأنه وثق على عيافته (ويختلف عامل) أنه لم يأخذ منه (ويرا) من عهد تفاقص على الفقراء لأنه أمين (وان ثبت على عامل أخذ ما كان من أربابها ولو بشهادة بعض منهم) لبعض بلا تخاصم) بين عامل وشاهد قلت (غيره) العمل لأهل الزكاة ثابت عليه أسننه ولا تقبل شهادة أهل الزكاة العامل أو عليه بشئ (وبصدق عامل في دعوى دفع) زكاة (لغيره) فيبرأ منها (وبصدق غيره) في حقه (عنده) أي الفتح إليه منها وظاهره بلا عين يأخذ من زكاة أخرى ويقبل إقرار عامل ببعض زكاته ولو بعد تركه لحكم آخر يحكم بعده تركه (ويجوز كون حاملها) أي الزكاة (وإياها من منها) أي الزكاة لقيام ما تبعه ككونه من ذوي القربى أو كافرا كالقبي الا تصاف بلا خلاف فعله لأن ما أخذه أجره قبله له لعمالته (والأربع) مؤلف للآية وهو السيد الطاع في عشرة من ربحي اسلامه أو يخشى شره) لحدث أبي سعيد قال يث على وهو باين بغية قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم

بن أربعة نفر الأقرب بن حابس المنظلي وعيينة بن بدر القزاري وعلقم بن ٥٣٧ علاثة العامري ثم أحد بني كلابوزيد

أخبر الطائفة أحمد بن حنبل بن أبي
 فضيل فرفض فريش وكانوا أعطى
 صناديقهم ودفعنا فقال أعطوا
 فقلت نك لا تأتوهم متفق عليه
 قال أبو حنيفة القسم بن سلام
 وأما الذي يؤمن من أموال أهل
 اليمن المدة (أورجى) يعطيه
 ثوبه (أجمعه) لقول ابن عباس في
 المؤلفة تؤهمهم من قن كانوا يؤمنون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يرضع لهم من الصدقات فإذا
 أعطاهم من الصدقة قالوا هذا
 دين صالح وإن كان غير ذلك ما به
 رواه أبو بكر فالتفسير (أو)
 رضى يعطيه (الاسلام نظره)
 لأن ما بكر رضى الله تعالى عنه
 أعطى عدي بن حاتم والزبرقان
 ابن بدر من حسن نيته ما
 وأسلامهما رجعا لسلام ظاهرها
 (أو) لأجل (جانيها) أى
 الزكاة (من لا يعطى) الا
 بالثوب (أو) لأجل (رفع من
 المسلمين) بأن يكونوا في أطراف
 بلاد الاسلام إذا أعطوا من
 الزكاة فنعوا الكفار عن يمين
 من المسلمين والأقلا (وعلى
 مؤلف من زكاة) ما أى قدرا
 (يعمل به لتأليف) لأنه المقصود
 (يقبل ثوبه) أى الطاع في
 عشرته (في صف اسلامه) لأنه
 لازم للائمة (لا) يقبل ثوبه
 (أعطى) في عشرته (الا
 بيته) لعدم تميز أهله البينة
 عليهم عنه فبما حكم مؤلفه
 لأن الأئمة من آخرات الزمان وحيث
 الاحاديث باعطاهم ودعوى

من شروجه أخيه فيعزم مثل كساه أو كسبه ويكون على عودين أو ثلاثة وما فوق ذلك وهو بيت كاله في الحاشية (فيما بالشرح) لها ضربان أحدهما وإن قبض بها (إن لم تقبض) ثلوثا إذا ظهرت دخلت المهد (لتم اعتكافها للمار وعلى المقدم) شرح عن عائشة قالت كن المعتكفات إذا جن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخراجهن من المهد وإن بضر بن الأخيه في ربه المهد حتى يظهرن رواه أبو حفص بإسناده (و) يخرج المعتكفة لعدته (وإنه) في منزله أو جوبها بشرط الجمعة هو حتى لله ولا دعي لاستدراكه إذا ترك خلاف الاعتكاف ولا يبطل به (وغيره) أي المذكورات (عاجبها) غروب (له) إذا انقضت عليه صلاة جنازة ما جاوز من ميت (ولا تمنع الميتة الاعتكاف) لأن الاستحاضة لا تمنع الصلاة وقد ألت عائشة اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا من أول وجهه متحاضة فكانت ترى الحجرة والصخرة ورعب وضعت الطست تحتها وفي تفصيل رواه البخاري (ويجب عليها أن تحفظ وتعلم الثلاثون المهد فان لم يكن مبيتة منها خرجت حلتها) لو جوب مبيتة من الحاسات بصل الشرع (والصود) المعتكف (مر بها) ولا يشهد جنازة ولا يجهز ما خارج المهد (لا بشرط) بأن يشترط ذلك في ابتلاء اعتكافه (أو وجوب) بأن يمين ذلك عليه لعدم غيره (لا لأنه لا يدمن) (أو) كذا (أو) قرب (لا بتعين) عليه (كزيارة) (رسم أو صديقي) (وتفصيل) شهادتها (أو أنها) إذا لم يمتنع عليه يخرج (لا بشرط) (وتفصيل) مبيتة (وغيره) لا يخرج (إلى) الشرط ما لم يمتنع عليه (وإن شرط ما لم يمتنع بدو ليس بقربة كالشاة في منزله والمبيت فيه حازه فله) لأنه يجب بعهده كالوقف ولا يصدر عنه فله ما كان له ولأنه كالحاجة إليها وأمنعها لئلا يمتنع (أو) (لا) يصح الشرط (أن شرط) المعتكف (الوطء) شرط الخروج لأجل (الفرج) أو (الزهر) أو الخروج للبيع والشراء (أو) شرط (التحكك) بالمناعة (أو) (المهد) والخروج لما شاء (أو) ذلك سائر الاعتكاف مودة يعني كشرط ترك الإقامة بالمهد والوقف لا يصح فيه شرط ما ساقه (وإن قال حق) مرضت أو عرضي لعارض خرجت فله الشرط) كالشرط في الأحرار وأقادة جواز التحلل إذا حدث عائي من الحي (وله السؤا) (عن المريض) ما لم يخرج أو يقبض (أو) (له) (البيع) والشراف طريقه إذا خرج لما لا يدمن ما لم يدرج أو يقبض لمسته (لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذلك) وروى عن عائشة قالت أن كنت لأدخل البيت والمريض فيه فما سألت عنه إلا أوامره متفق عليه ولا يترك ذلك شيئا من البيت المستحق فاشم ما لم يدرج أو ورد السلام في روره (وله) أي المعتكف إذا خرج لما لا يدمن منه (المنزول إلى مسجد) آخر (بتم اعتكافه) (فإن كان) ذلك المهد (أقرب) إلى مكان حاجته (من) المهد (الأول) لأن المهد الأول لم يمتنع من بعده التذرع فإلى أن لا يمتنع من خروج الاعتكاف فيه ولا يترك ذلك لئلا يصحقا أشبه ما لو أدم المهد الأول أو آخر حجه منه سلطان يخرج من ساعته إلى مسجد آخر فتم اعتكافه فيه (وإن كان) المهد الذي دخل إليه (أبعد) من محل حاجته من الأول (أو خرج) المعتكف (إليه) أي إلى المهد الثاني (ابتداء) ولا عذر بطل اعتكافه) لتركه لئلا يصحقا (فإن كان المهدان متلاقيين بحيث يخرج من أحدهما فيصير في الآخر فله الانتقال من أحدهما إلى الآخر) لأنهما كده هو أحد انتقل من إحدى زاوية إلى الأخرى (وإن كان غشبي بينهما) أي بين المهدين (في غيرهما) لم يجزله الخروج (أو اقرب) ما بينهما وبطل اعتكافه بحيث يمتنع ما لتركه البيت المستحق (أو) (وإن خرج) لما لا يدمن من جملة عادته) يعني لغير عادته (تلك) (الإنسان) أي البيوت والاعطاف

يصف بصادق القوم المسلمين
وكان العرب تغفل ذلك فيقول
الرجل الجاهل بفتح الماء
يخرج في القسائل يسأل حتى
يؤذيها فارت التبر بصدقه
وأما المستقلة فيه وفي معناه
ما ذكره بقوله (أو تحمل اثلافا
أو ينهض غيره) فأنه من
زكاة (ولو) كان (غنيا) لأن من
المصالح العامة فاشبه المؤلف
والمتصل (ولم يدفع من ماله)
ما تحمله لاه إذا دفعه منه لغيره
مدنا وان اقتضى وفاد فيه
الاختصاص فأنه لما لم يفر (أول)
يحمل الذين له الاختصاص
حديث خصيص (أو) كان مالهم
(مما) بأن من غيره وفيه
(أو) أي المعتمد والمؤمن
فكل منهما الاختصاص زكاة لغناه
فان كانا مومنين أو أحدهما
يخرجهما إلى ما ولاي أحدهما
والثاني من شرفي القام ما أشار
له بقوله (أو من نشر انفسه من
كذب أو) دين لنفسه (في شئ)
(صباح أو) دين لنفسه (في شئ)
(بحر أو) دين (أو) دين
بالدين لقوله تعالى والنازمين
(ويعطى) فأنهم (وفاد) ينه
ككاتب) لا ندفع ما تحمله به
ودين الله كدين الأدي (ولا)
يقضي منها) أي الزكاة (دين)
على ميت لعدم أهليته لقبورها
كأول كفته منها وسواء كان
استدانه لأحد الأدي أو
لصحة نفسه (السابع) قوله
تعالى وفي سبيل الله (ملاذون)
(أوله) في الدوا (ملاذنه)
لنزهة (يعطى) ولو غنيا لاه

اعتكافه) لما روى حرب في مسأله من ابن عباس قال إذا جامع المتكف بطل اعتكافه
واستأنف الاعتكاف ولأن الاعتكاف عبادة تفسد بالوطء عندا فكذلك مهر كالجم
(ولا كفارة لوطء) لعدم النسي وإيقاس لا يفتنه (بل) عليه الكفارة (لأفساد نذره) إذا كان
معينا وهو كفارة عين (وأن ياتر) المتكف (دون الفرج) أو قبل (تبر شهوة فلا بأس)
كفيل رأسه وتر جميل شعره حديث عائشة (و) أن ياتر دون الفرج أو قبل (تبر شهوة) لقوله
تعالى ولا ياترهن وأنتم عاكفون في المساجد (فان أنزل فكوطء ففسد) اعتكافه ولا كفارة
له بل لأفساد نذره (والأ) أي وان لم يقبل بالمباشرة دون الفرج (فلا) أفساد كما هو (وأن سكر)
المتكف (ولو لا) بطل اعتكافه لغيره عن كونه من أهل المسجد كما أراد تحقيق (أو)
ارتد) المتكف (بطل اعتكافه) لعدم قوله تعالى لئن أشركت لم يكن مني شيء ولا يخرج عن
كونه من أهل العبادة (ولا ياتر) إذا زال السكر أو عاد إلى الإسلام (لأنه غير معذور) بخلاف
المرأة تحيض (وأن شرب) المتكف مسكرا (ولم سكر أو أتى كبيرة لم يفسد) اعتكافه لانه
لا يخرج ذلك من أهليته (ويعيب للمتكف التشاغل بفعل القرب) أي كل ما يقرب
به إلى الله تعالى كالصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى ونحو ذلك (و) استحب (احتجاب
مألا يفتنه) بفتح أوله أي جمعه (من جدال ومراءكة وكلام وغيره) لقوله عليه الصلاة والسلام
من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه (لأنه مكر وفي غيره) أي غير الاعتكاف (ففيه أولى)
روى الترمذي عن عطاء قال قالوا يكرهون فقولوا الكلام كانوا يمدون فضول الكلام ما عدا
كتاب الله أن تقرأه وأمر معروف أوجب من منكر أو تنطق في معيشة كما لا بد لك منه
(ولا بأس أن تزوره) في المسجد (زو) جته وتحدث معه وتصل رأسه أو غيره ما لم يثبت شي منها
وله أن يتحدث مع من ياتيه ما لم يكره (لأن صغيرا تراه صلى الله عليه وسلم فحدثه معها
ورجلت عائشة رأسه) (و) له أن ياتر ما يبار بدخضا بحيث لا يشقه (لأنه) لقوله على أمير جبل
اعتكف فلا سباب ولا يرفق في الحديث أو ياتر أهلها لمخافة أي وهو عشي ولا يجلس عندهم
رواه أحمد (ولا يسبح) المتكف (ولا يترى إلا ما لا بد منه طعام أو نحو ذلك) خارج المسجد
من غير أن يقف أو يعرج ذلك كما تقدم (بأن) السبع والشراف المسجد (وليس) الصمت من
شرب بعد الإسلام قال ابن عقيل بكرة الصمت إلى الليل (و) قال الموفى والمحدثا هر لاخبار
تحرره وجره في الكافي) قال في الاختيارات والعقوبات في الصمت أنه إن طالع حتى تضع ترك
الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديق وكذا أن تعدي الصمت عن الكلام المصعب
والكلام المضر يجب الصمت عنه وفضول الكلام في الصمت عنها (وان نذره) أي الصمت
(لم يرف) لحديثه قال سقطت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صمت يوم إلى الليل
رواه أبو داود وعن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم يحضب أدهو رجل قائم فقال
هذه فقالوا أو أعراسه نذر أن يقوم في الشمس ولا يخدم ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم روقل يستظل ويتكلم ويقع ولتبر صومه رواد الحضارى وإن
ما هو أو دود دخل أو يكره الأسرة من أحس يقال لها زب فقرأها الاتكلم فقال ما لها
لا تتكلم فقالوا أبحث مصفة فقال لها تتكلم فان هذا لا يصل هذا من عمل الجاهل بفتح كفت
رواه الحضارى ويجمع بين قول الصديق وهذا قوله من صمت نجابان قوله الثاني يجوز على
الصمت عما لا يعنيه كما قال تعالى لا تخبر في كثير من أخبارهم الأمن امر بصدقة أو معروف
أو إصلاح بين الناس (ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام) لأنه استعماله في غير ما هو
له فأنه استعمال المحقق في التوسد ونحوه (وتقدم) ذلك (في) باب (ملاذات تطوع) وقال

لجاجة المسلمين (ما يحتاج) إليه (لنزهة) نهابا وبابا وعن سلاح ودرع ورسد ان كان فارسا ولا يجوز أن أشترى ماله ثم دفعه لغنى

كانت ارضه والرمل (فكها وتهادفها) القبر (ولا) أى وان لم تكن ارضه - مصداً ونحوها بل كانت بلا طاً او رخاماً (مصحواً بثوبه او غيره) لان التصدا زائلها (ولا يكتفى بقطعة لمصبر) لانه لا زائله في ذلك (وان لم يرها) أى المصقة أو الخامة ونحوها (ما عليها من غيره) من كل من علم به (انها لم يبدفن) ان كانت ارضه - مصداً ونحوها (او غيره) كس ثوب ونحوه وان لم تكن ارضه كذلك (فان يطرده البراق في المسجد) أعذته ثوبه وسكه (أى التوبل) بعضه) لينهب (وار كان) البراق يطرد من موضع من مائة موحب أيضاً زائلها (لا من المسجد) وليس من خلقه (موضع) أى موضع البراق من المسجد سواء كان في حائط او غير مملكتين أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى تخافة في قلبه المسجد فضيق حجر وجهه لمجاهدة امرأته ان التصدا تحكمتها ويجعل مكانها خلواتاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا رواء النسائي وابن ماجه (وتحرم زحفه) أى المسد (بذهب أو فضة وتجبازاته) ان تحصل منه شيء بالعرض على النار كما تقدم في لز كتمه وضاً وأول من ذهب الكعبة في الاسلام وزخنها وزخرف للمساجد واليدين عبد الملك (وبكره) أن يزخرف المسجد بنقش وصنم وكتابة وغير ذلك مما يلهي المصلي عن ملائته خاليان كان) فعل ذلك (من مال الوقف حرم) فعله (ووجب الضمان) أى ضمان مال الوقف الذي صرفه لانه لا مصلح فيه وان كان من ماله لم يرجع على جهة الوقف (وفي القصة) لا بأس بضمه منتهى أى يباح تخصيص حيطانه أى تضياعها وصحبه) القاضي بعد الدين (الحارثي ولم يره) الامام (أحمد وقال هومن زينة الدنيا) قال في الشرح وبكره تخصيص المساجد وزخرفها لما روى عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة عمل قوم لا تزخرفوا مساجدهم رواه ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرتب تشييد المساجد رواه ابو داود فضله يجر من مال الوقف يجب الضمان لأهل الأول (ويضمن عن قتل موصف وغيره في قبلته دون زينه بالارض) قال أحمد بكى أن يعلق في القبلة شيء يحول بينه وبين القبلة ولم يكرهه أن يوضع في المسجد المصحف ونحوه (ويجر فيه) أى المسجد (البيع والشراء والأجارة) لأنها نوع من البيع (لمحتكف وغيره) وظاهره نقل البيع أو كونه احتياج إليه أولاً لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع والابتاع وعن قتادة الأشعري في المساجد رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه ورأى عمران القصير رجلاً يبيع في المسجد فقال باع هذا ان هذا سوق الآخرة فان أردت البيع فخرج الى سوق الدنيا (فان فعل) أى باع واشترى في المسجد (ناطل) قال أحمد وانما هذه سبب انه لا باع فيه أولاً بشرى وجوزاً بوضيعة البيع وأجازها مالك والشافعي مع الكراهة وقطع بالكره في الفصول والمستوعب وفي الشرح وأخر كتاب البيع (ويسن أن يقال) أى باع واشترى في المسجد (لأرج الله تحارثاً) برداه (وليجوز التكتسب فيه) أى المسجد بالصنعة تخياط وغيره ما قبله كان ذلك (أو كثر الحاجة وغيره) وفي المستوعب سواء كان الصانع يراعى المسجد بكف أو رث ونحوه ولم يكن لأهله غير التجارة بالبيع والشراء (والناطل بن) أى بالبيع والشراء والاجازة التكتسب بالصنعة (بالاحتكاف) كاستراة الحرمات التي لا تخضع عن أهلية البعده (فلا يجوز أن يفتقد المسجداً مكاناً لما يشي) لأنه لم يكن لذلك (وتعود الصانع والفتنة فيه يفتقدون من بكر بهم بميزة موضع البضائع فيه ينتظرون من يشتريها وعلى الأقران منهم من ذلك) كاستراة الحرمات (وان وقفوا) أى الصانع والفتنة (خرج أبوابه) ينتظرون من بكر بهم (فلا بأس) بذلك لعدم

پادشاه (ویدہ) ائی الکتاب (منا) ائی الزکانہ (بقدرہ) ائی ما استدانہ (فلہ) ائی الکاتب (صرفہ) ائی ماییدہ (نہ) ائی فیما

حاز ان يقضى مدينه (ونحوه)
 أي زكاة (وكفارة ونحوهما)
 كنذر مطلق (لمنع ما ياكل
 الطعام) المسفوفه ذكره كان
 أو اتى للموم فيصرف في أجرة
 رضاه وكونه وما لا يله منه
 (وقبل له وليه (ويفضله)
 أي الصغير الزكاة والكفارة
 والهي ونحوهما (وايه) في ماله فان
 لم يكن من بليه من أم وغيرها
 لأن سقته من الضياع والمأكل
 أولي من مراعاة الولايه ذكره
 صاحب المحرر ومنصوص أحمد
 (و) فبحرئ زكاة وكفارة
 ونحوهما (من مضمون شنبه)
 أي البعض الحر منه فمن نصفه
 حر. أخذ من زكاة نصف كتابته
 سنة ومن ثلثه حر بأخذ ثلث
 كتابته سنة ومكثا (ويشترط)
 لأجزاء زكاة (تسليم المطلق) له
 ليصل له الأيتام أو ربه فلا
 يكتفى بأرافة فقير من دينه
 ولا حوالته بها وكذا لا يقضى مما
 دين حيث غرضه لصلته نفسه
 أو فقير وتقدم حكمه أبو عبيد
 وابن عبيد البراجع (و) الإمام
 قتادة (من غارم (ح) من
 زكاة بلا ذنبه لولايته عليه في
 اغناؤه ولذا يحبره عليه إذا
 امتنع (والأولى) أي الإمام
 دفع زكاة إلى سيد مكاتب
 (و) الأولى (لمالك) حره
 (دفعها) أي الزكاة (إلى سيد
 مكاتب (ر) أي سيد المكاتب
 (مائة من) من زكاة مال كتابة
 (انترق) مكاتب (الجزء) من
 وفاء كتابته لانه لم يحصل العتق
 الذي لا يلهه كان لا يشترط (لا) يرد سيد مكاتب (ما قبض مكاتب

المحذور (قال) الإمام (أحمد) فرواية حنبل (لا يرى لجل) ومثله الحنفي والمرأة (إذا دخل
 المسجد الآن) لم ينفسه الذر والتسليم فإن المساجد غايبت لذلك وصلاة فاذا فرغ من
 ذلك خرج إلى معاشه) لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وامنوا فضل الله
 (ويجب أن يصان) المسجد (من عمل صنعة) تحرقها فيه كما تقدم (ولا يكروا لسير) من العمل
 في المسجد (أغير التمسك) كرقع ثوبه ونصف ثوبه سواء كان الصانع رايا) أي بتعمد المسجد
 وكس ونحوه) كرش (أو لم يكن) كذلك (و يحرم) فعل ذلك (لأنه كسب) كما تقدم إلا الكتابة
 (فان) الإمام (أحمد سهل فيها ولم يسهل في وضع النعش فيه) قال الفاضل سعد الدين (الحارثي
 لأن الكتابة نوع تمصيل للمعنى في معنى المراساة) وهذا واجب التمسك بما لا يكون
 تمسكا وبالله إشارة بقوله فليس ذلك كل يوم انتهى كلام الحارثي قال في الآداب الصكيري
 وظاهر ما نقل الأثر التسهيل في الكتابة مطلقا لغيره من تمصيل العلم وتكثير كتبه
 (ويخرج على ذلك تمام الصبيان الكتابة) بالاجر قاله في الآداب الصكيري (بشرط أن
 لا يحصل ضرر محرم وما أشبه ذلك) مما فيه ضرر (وبين أن يصان) المسجد (من صغر لا يميز
 أغير معصية) ولا فائدة (و) أن يصان (عن مجنون حال جنونه) لانهم ليسوا من أهله (و) أن
 يصان (عن لفظ وخصوصه وكثرة حديث لا غرر وقع صرت غير مظهر هذا أنه لا يكره إذا
 كان مباحا أو مضحيا) وهذا مذنب في حنيفة والثاني مذهب مالك كراهة ذلك فله سئل
 في رفع الصوت في المسجد في العلم وغيره فقال لا خير في ذلك (و) أن يصان (عن رفع الصبيان
 أمورهم بالعلم وغيره) عن حرامه الشيطان القضاء والتصفيق والضرب للأفوف ويمنع فيه
 اختلاط الرجال والنساء لما يلزم عليه من المفاسد (و) يمنع فيه (إذاء المصلين وغيرهم بقول
 أو فعل) حديث ما نهى القارئ المصل وحديث لا تكلم من خارج (و) يمنع في (السكران
 من دخوله) لقوله تعالى لا تنفروا الصلاة وأنت بكاري (و) يمنع تجسس البدن من القلب فيه)
 بلانهم مكذبة نقه في الآداب عن ابن عجم وغيره وبعبارة انتهى في باب الفصل من غايبه نجاسة
 تتعدى (وتقدم في) باب (الفصل) فهو ربه لا يمنع منه من عليه نجاسة لا تتعدى (قال ابن عقيل
 ولا بأس بالمناسبة في مسائل الفقه والاجتهاد في المساجد إذا كان قصد طلب الحق فان كان
 معاملة ومناقرة دخل في حيز الملاحة والمجدل فيهما لا يفي ولم يحرف في المساجد انتهى وبياح فيه
 عقد النكاح) بل يسهب كما ذكره بعض الأصحاب (واقضوا العان) حديث سهل بن سعد
 وفيه قال تلاعن في المسجد وأنت أحد متفق عليه (والحكم وإنشاد الشعر المباح) وتطعيم العلم
 وما يتعلق بذلك حديث جابر بن سمرة قال شرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة
 مرة في المسجد أو شاعرا أو شاعرا من أرباب الجاهلية فرب تميم معهم ر وأحمد
 (وبياح للريض أن يكون في المسجد وأن يكون في خيمه) قالت عائشة أصيب سعد يوم الخندق
 في الأجل فغضب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حيمه في المسجد روده من قريب
 متفق عليه (و) بياح (ادخال البعير فيه) أي المسجد لانه عليه الصلاة والسلام طاف في حجة
 الوداع على بهير يستلم الركن فيحجز متفق عليه (و) وصان عن حائض ونفساء مطلقا) خيف
 تلوثه أولا (والأولى أنه قال يجب صونه عن جلوسه ومافيه) قاله في الآداب الصكيري لأن
 -إسها فيه محرم لما تقدم في الحديث (وبين أن يصان) المسجد (عن المرووفه) بان لا يحصل
 طريقا إلا الحاجة وكرهه) أي المسجد (طريقا غير حاجته) فتزول الكراهة بذلك (وكذا
 الحنبل بالرضوخ) يحرم عليه اللبس في المسجد فذهب أن يصان عنه وبن أن يصان عن مروره
 فيه إلا الحاجة وإن قضى حاجته لاللبس والنوم فيه وتقدم في الفصل (وبياح للعتك وغيره النوم

غريمه من أهل الزكاة
 (بنوكيله) أي المدين (وبمع)
 فوكيل مدين زكاة في ذلك (ولم
 يقصها) مدين (و) بالفتح
 الزكاة التي غريمه من (بدونه) أي
 فوكيل المدين نصا لا دفع الزكاة
 في قضاء دين المدين أشبه ما لو
 دفعها إليه فتضي برادته

(فصل من أبيه أخذت)

من زكاة أو كفارة أو غيرها
 كصدقة التطوع (أبيه)
 سؤاله) نصا ظاهر حديث
 للسائل حق وإن جاء على فرس
 ولا به يطلب حقه الذي حمل له
 وعلم منه أنه يصرم سؤاله بالأسباح
 أخذه وقال أحدا كره المسئلة
 كلها ولم يخص فيه إلاه بين
 الولد والأب أسر (ولأن
 بمسئلة شرب الماء) نصا وأجبت
 بنقله صلى الله عليه وسلم وكان في
 العيشان يستقي يكون أحق
 ولأن أسر بنقله بالاستحارة
 والأقرباض نصا وكذا فحوشع
 التعل (واعطاء السؤال) جمع
 سائل (مع صدقهم فرض كفاية)
 لحديث لوصدق ما ألغى من
 رد ما خضع به أحد وأجاب ما
 السائل إذا قال أنا جاني وظهر
 صدق وحب اطعمه وأن سألا
 ما طافا لغير معين لم يجب
 اعطاهم ولو اتعوا لأن بارز
 القسم انما واذ أقدم على من
 وأن جعل حاله السائل لا الأصل
 عدم الوجوب، واطعام جاني
 وشجره فرض كفاية (ووجب
 قبول مال طيب أتي بسلامة
 ولا استترف نفس) تنزل الأثر
 عليه أن أخذه لقوله عليه

(فيه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحرامه معاجلي بطنه فقال إن هذه ضبيعة
 ينقضها الله وأبو داود حديث صحيح فانكر الضبيعة ولم ينكر فروسه بالمسجد من حيث
 هو وكان أهل الصفة ينامون في المسجد (قال) القاضي سعد الدين (الحارثي) لاختلاف
 جوازها أي النوم بالمسجد (وكذا ما لا استخدام كبنوثة الضيف والمرض والمسافر وقيلولة
 الفحشاء ونحو ذلك) نص عليه فردا بغير واحد وما يستلزم من النوم كنوم المتيمع عن اجتماع
 منه كإبرم من رواية صالح بن منصور وأبو داود وحكي القاضي رواية بالجواز وهو قول
 الشافعي وجاهقه به هذا أقول انتهى كلام الحارثي (لكن لا ينام مقام المصاين) لما تقدم أنه
 يكره المصلي استقباله ثم قلت وعلى هذا قولهم أكله (وبن صوته) أي المسجد (عن انشد شعر
 محرم) قلت لربيب (و) عن انشد شعر (تبيع وعلم سماع وان شاء خالفة) أي تعريفا
 (وتشادنا) أي طلبا (وبن لسانه) أي سماع تشادنا الفاتحة (أن يقول لا وجدتها
 ولاردها الله عليك) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مع رجلا
 يشد عضله في المسجد لم يدره الله عليك أن المساجد من بين مفار ومسلم (وبن صوته
 من إقامة حد) نقله في الآداب عن الزاوية قال ذكر ابن عقيل في القصور أنه لا يجوز
 إقامة الحد في المساجد وقد قال أحد في رواية بن منصور لا تمام الحد في المساجد
 (و) من (سبل سببه ونحوه) من أنواع السباح احترامه (أي المسجد) (الفرص
 والنضول) من الكلام (وحديث الدنيا والآخرة) أي بالمسجد (وأخرج صاحب مؤثره
 لتبديرك به وغيره) قال في الآداب الكبرى كذا قالوا ويتوجه أن يقال ما رآه أهل الكراهة
 التحريم وأما رآه من إخراج الضيف ليس بالاكثير انتهى وبأنه في الخج (ولا يستعمل
 الناس حرمه وقتاده) وسائر ما وقع نصا لمسلم (في صلواتهم كالاعراس والأعزة وغير
 ذلك) لأنهم لا توقف ذلك ويحب صرف الوقت لجهة التي عينها الوقت (ومن لا أكل فيه
 فلا يلبس حرمه ولا يلبس في الطعام ونحوه) كشو والطبخ فري القوم ونحوه (فيه) لأنه قد ثبت
 له (فان فعل قلبه تنظف ذلك) وعلى قياس ما تقدم في الصاقي أن يترك ما هو واجب على
 من عمله غيره (ولا يجوز أن يغرس فيه شئ) بقلع ما غرس فيه ولو بعد إيقافه أي الغرس
 (ولا يجوز) (حفر بئر) في المسجد قال المروزي سألت أبا عبد الله عن حفر البئر في المسجد
 قال لا قلت قال حفر تترى أن يؤخذ من الخس فيطبخ به أو قال لا تأخذ ذلك لتتوفى (وبأنى آخر
 الوقف) مفعلا (وبحرم الجباة فيه) وقال ابن عديم يكره الجباة فوقه والتجسس بها طه والبول
 عليه (أي على حائط المسجد وذكر ابن عقيل أن أحد قال كره لمن بال بال مسجد كره بمحذر
 المسجد قالوا به المخطر (وجوز في إعادته الطهنة) وعلى سطحه وتقدم بعض ذلك) المذكور
 من أحكام المساجد في المسئل (وبحرم بوليه) أي في المسجد (ولو في ناء) لأن الهواء تابع
 للقرار (وبحرم فيه) قصد جهامة وفيه وشجره) كسط سلعته ولو في ناء لأن المسجد من هذا
 فوجب موهنة والفرق بينهما وبين المشاهدة أنه لا يملكها الغير زمن ذلك لا يترك
 إلاه متكاف بمختلف القصد وشجره (وأن دعت إليه حاجة كسيرة خرج المعتكف من المسجد
 ففعله) كسائر ما لا بد منه ثم عاد إلى معتكفه (وأن استغنى عنه لم يكن له الخروج والرجوع كالمرض
 الذي يمكن احتماله) كالصداع ووجع المئزر والحمى السيرة فلا يخرج من معتكفه لذلك
 وتقدم (وكذا حكم شجاعة وهو أنه) أي المسجد (لا تغفل عن نظام ودم وشجره) كمنع
 (في ناء) نعمر لتسببه أو لقراره (وأن مال خارجا) أي خارج المسجد (وحده) فيه دون
 ذكره (له ذلك) (وبإباح الوضوء فيه والغسل بالأضربة) لما روى عن ابن عمر أن يتوضأ

إلى الصلاة والسلام خذ من أحد أيضا أنه رد وقال دعنا نكون أمراءه وبأن في الحجة يكره ردها وأن قلت كان حاله حرمه وأبى عليه

الاخذ في رواية والاوى العمل
 جافس المصاحفة (ومن مال
 واحيا) كن طلب شيئا من زكاة
 مدعى ككبة أى أنه مكاتب
 (أو) مدعى (غرمًا) أى أنه
 غلام (أو) مدعى (أنه ابن سبيل
 أو) مدعى (فقرا وعرف به) قيل
 لم يقبل قوله (الابنة) لأن الأصل
 عدم ما مدعى وأثبت أنه ابن
 سبيل صدق في إرادة السفر كما
 تقدم بلا من وبسبل قوله أنه
 غلام جزمه الموقوف في الانتفاع
 وقال به صحت استثمار الغرم
 لإصلاح ذات البين (وهى) أى
 الدية (فى) المسئلة (الآخرين)
 أى إذا أدى غرم من هرق بقى
 (ثلاثة رجال) الحديث إن المسئلة
 لأصل لأحد الثلاثة وجعل
 أصابته فاقته حتى يشهد ثلاثة من
 ذوى الهي من قومه لقد أصابت
 فلا ناقة فحلت له المسئلة حتى
 يصيب قواما من هيب أو صدا
 من عيش ورواه مسلم (وان
 صدق مكانا بسده قيل)
 وأعطى (أو) صدق (غاربا
 غريمه) أنه مدبسه (قيل
 وأعطى) من الزكاة لأن الظاهر
 صدقه (و يقلد من ادعى) من
 فقراه أو ما كين (هبالا)
 فيعطى لهم بلائنة (أو) ادعى
 (فقرا ولم يعرف بنفسه) لأن
 الأصل عدم المال فلا تكف
 ببنيته (وكذا) يقلد (جلد)
 بفتح الجيم وسكون الهم أى
 صمغ (ادعى عدم مكسب) ومضى
 من زكاة (مدعى) أى الخلد
 وجوا (أنه لاحظ فيها) أى
 الزكاة (لغنى ولا تقوى مكسب)
 الحديث أي داوى في الحلق الذي

المسجد الحرام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء الرجال وهن ابن سبيل من قال كان
 أبو بكر وعمر والخلفاء يتوضئون في المسجد وروى عن ابن عمر وابن عباس (الآن يحصل
 منه بمأق وأحاط وتقدم بعضه في البابو بعضه في آخره وهو ما يحاط على أوابه في غير
 أوقات الصلاة فلا يدخلون يكره دخوله إليه) كينون وسكران وطفل لا يجوز (و) يساح (قيل
 التعل والبلاغيت فيه أن أخرجه والآخر القاتونية) هذا معنى كلامه في الأدب الكبري
 وأصله بقى على القول بنجاسة قعرهما والأقصر هو يجوز الدفن وأنه لا يكره أن تدفنها وقرار
 المسجد بمجد (وليس لكافر دخول حرم مكة) لقوله تعالى أنما المشركون نجس فلا
 يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (لا يمنع الكافر دخول حرم المدينة) وأما الأكمة بالحجاز
 فأق (ولا) يجوز لكافر (دخول مسجد الجبل ولو باند مسلم) لقوله تعالى أنما يمسر مساجد
 الله من آمن بالله واليوم الآخر (و يجوز دخولها) أى مساجد الجبل (لقدى) ومثلها للمعاد
 والمستامن (إذا استوجر لممارتها) لأنه لمصلحتها (ولا بأس بالاجتماع في المسجد) خصوصاً
 لذكره لا يكره (و) لا بأس (بالكل فيه) أى في المسجد مكنت وغيره لقول
 عبد الله بن الحارث كانا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الحجاز والهم
 رواه ابن ماجه (و) لا بأس (بالاستنفاغ فيمن للمسراول) وكذا لو احتاط بحيث يأمن كشف
 عورتة حديث عهد الله بن زبانه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستنفاغاً للمسجد وأما
 إحدى رجله على الأخرى فتفتى عليه (وإذا دخل وقت السحر فلا يتقدم إلى صدره قال جرير
 ابن عثمان كنا نسمع أن الملائكة تكون قبل الصبح في الصف الأول) قال القاضي وهذا يدل
 على كراهة التقدم في السحر (وبكره السؤال) أى سؤال الصدقة في المسجد
 (والتصدق عليه فيه) لأنه أمانة على مكره (و) لا يكره التصديق (على غير السائل) ولا على
 من سأل له الطيب وتقدم في الجملة وروى البيهقي في المناسقب عن علي بن محمد بن بدر
 كالمصلي يوم الجمعة فإذا أحد بن حسن في يقرب حتى فقام سائل فساله فأعطاه أحد قطعة
 فلما فرغوا من الصلاة قام رجل إلى ذلك السائل وقال اعطني تلك القطعة فاني فقال أعطني
 وأعطني درهماً فلم يفعل فزال يديه حتى بلغ تخمين درهماً قل لا أفضل فاني أوجو من بركة
 هذه القطعة ما ترجوات (وبقدم داخله) أى تخمين (عناء في دخوله عكس خروجه) فإنه
 يقدم سره (و يقول) عند دخوله وخروجه (ما ورد وتقدم) في باب للمشي إلى الصلاة
 مستوف (وإذا اتصل في فعله وضعه ما في المسجد ولا يدبها على وجهه والتكبر والتعاطف)
 لأن المساجد بيوت الله (وان كان ذلك سبباً لتلافى حتى من أرض المسجد أو أدى أحد لم يجز
 وبعض ما تلتف فيه) وقرب منه رحيما يجلس عليه من تخوفه (والأدب أن لا يضل
 ذلك) بل يضع موضعه وتقدم حكم روى المحقق وكتب العلم بالارض في آخر نوافض الوضوء
 (وبسن كتبه) أى المسجد (يوم الخميس وإخراج كسائه وتظيفه وتظيفه) أى في يوم
 الخميس (وتحمسه في الجرع) وثما الأعياد (ويستحب مثل القناديل فيه كل ليلة)
 بحسب الحاجة وذلك الحديث ميمونه ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت رار رسول الله فتفتى
 بيت المقدس قال أتوه فسلوا فيه وكانت البلاد ذاك خراباً قال فلان ما توردت لوفاه فابعدوا
 بزيت يمسح في قناديلهم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه (وكره ما يدهازها على الحاجة منع
 منه) لأنه إضاعة بلا مصلحة (قال القاضي) سعد الدين الحارثي (الموقوف على الاستمباح في
 المساجد يستعمل بالمعروف ولا يزداد على المعتاد) كزكاة نصف شبان ولا كإتة الختم أى وأخر
 رمضان عند ختم الترات في الترواج (ولا إلتة المشهور بقا غائب) أول جمعة في رجب (فان

الصدقة فصدقنا النظر فרא ناجدين فقال ان شئنا اعطيتكم كلوا لحافها التي ١٥٠ ولا تولى مكتسب (و يحرم اخذ صدقة

(بدعوى غنى فقرا) ولون من صدقة
تطرح (قوله عليه الصلاة
والسلام ومن يأخذ بغير حق
كان كالذي يأكل ولا يشبع
ويكون عليه ثوبا يوم القيامة
منفق عليه (رسن تقسم
الاصناف) أي أهل الزكاة
الثمانية (بلا تفضيل) بينهم (ان
وجدت) الاصناف (حيث
وجب الاخراج) والاعم من
أمكن (خرجوا من الخلاف
ولعمل الاجزاء) يتقن وهذا قول
أي الخطاب ومن تأمعه وتقدم
أولها الباب ما ظهر خلاف ذلك
وقد تكلفنا جمع بينهما (و سن
تفرقها) أي إلى الزكاة (في آثاره
الذين لا تازله مؤتمت) كذوى
رحمه ومن لا يرمه من نحو آخ وهم
(على قدر حاجتهم) فيزد
ذال الحاجة بقدر حاجته لحديث
صدقك ذي الغربة صدقة
وصلة رواد الترمذي والنسائي
ويبدأ بقرب فقره (ومن فيه)
من أهل الزكاة (ديان) كفقير
خادم أو ابن عليل (أخذهم ما)
أي السجين فطعم فقره كقائه
مع عائلته سئفو بقرمه ما بين به
دنه (ولا يجوز ان يعطى باحداها)
أي السجين (لأبعنه) لاختلاف
أحكامهما في الاستقرار وعدمه
(و ان أعطى بهما) أي السجين
(وعين لكل سبع قدر) معلوم
فذلك (والا) لمن لكل سبع قدر
(كان) ما عطيه (بمنهما) أي
السجين (تسقين) وتظهر فائدة
ان وحدهما وجب الرد (و يحزني
اقتصار) في استأثر كاه (على

زاد) على المعتاد في هذه السبائل وشبهها من (لان الزكاة بدعة واضاعة مال معلوم عن نفع الدنيا
ونفع الآخرة وتؤدي عادة إلى كثرة اللغو والهوى وشغل قلوب الصلبيين وتوهم كونها قربى باطل
لا أصل له في الشرع انتهت) بل في كلام ابن الجوزي ما يدل على أنه من ادخال بعض الخوص
على أهل الاسلام عقلت وقرب بعض فقلنا فنادلنا ذلك لكنه في رمتان صار بحسب العادة
علامة على رقاء الليل (و بنى) اذا أحشينا من المجهود ما كان منه ان لا يلقه فيه (لان خلاف
المجهود فاذا أتى فيه وكما عووها القمطية وكثير من الناس واقع في هذا (خلاف
حصصه ونحوها) من أجزاء رزاق المجهودين وطيبه (وأخذه في يده ثم ربه يافيه) لان
استقلال ذلك فيه مطلوب (ويمنع الناس في المساجد والمواضع من استطراف حلق النقهاء
والقراءة) صانعة لمرئها وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حي الا في ثلاثة البئر
والقرن وساطقة القوم فاما البئر فهو متبني حرمها واما طول القرن فهو ما دار عليه برئته اذا
كان من روطا واما ساطقة القوم فهو ما استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث وهذا الخبر الذي
ذكره القاضي اسناده جيد وهو مرسل قاله في شرح منظومة الآداب (وسن ان يشتغل في
المجهود الصلاة والقراءة والذكر) لان الثلاث ينبت (مستقبل القبلة) لانه خير المجالس (وبكره
ان يستظهره اليها) وتقدم مافيه وان في معناه مدال جل اليها (ولاشك ان مافيه) أي
في المجهود لا حال فوجهه لانه في صلاة وتقدم في المشي إلى الصلاة (زاد في) عادة على خلاف
صفة ما شيكها النبي صلى الله عليه وسلم (ولعله يشي إلى ما درمته من التشريك في ذكر بني
هاتم وبني الطلح (وباح انخاض الغراب فيه) أي في المجهود وتقدم في صلاة الجامعة
(و) باح انخاض الغراب (في المنزل) وكذلك في المطا والمدراس (ويضمن المجهود الانلاف
اجماعا ويضمن بالنصب) قال في الآداب الكبرى وروى عنه انه ان اخذته مسكوا أو حزننا
وتفرد ذلك انه يضمن أجره كما تقول في الحر اذا استعمله كرها (قال الشيخ للإمام ان ياذن في بناء
مسجد في طريق واسع) ان ياذن في بناء المجهود (عليه) أي على الطريق الواسع (ما لم يضر
بالناس) وعنه المنع مطلقا وأبو علي سابط أو قطرة جصور وقال أحمد أضرناك المساجد
التي ينبت في الطريق ان تهدم وعنه يجوز البناء لانه حيث جازحت الصلاة فيه والا
فوجه ان تضع فيها بني على درج مشترك ياذن أهل وقومه (ويحرم ان يبني مسجدا
جنب مسجدا لا حاجة كمنق الاكل وشجرة) تخوف فتنة باجتماعهم في مسجد واحد وظاهره
وان لم يقصد المضارة وعبارتها انتهت ويحرم من مسجد راد به الضرر لمجد بقره (وبكره
تقليبه) نجس (و) يكره (شأن نجس) من لبن أو غيره وكذا تطيقه بطوابق نجسة ذكره
في الشرح في باب اجتناب الجعاسة وقباسه نجس به نجس وجس فقلت والحرع في الكل
أظهر (واذا لم يبق من أهل الدفعة في القرية احد بل ما زالوا أو اسلموا جازان تقبل البيعة مسجدا)
ومثله الكعبة والدورة وصوامع الزمان (لا سيما اذا كانت يرا الشام فله فتح عزوة كاه
الشيخ وقت في الخبر ضرب الدنيا وأخبار المفسرة) أي في المجهود فلا يماس به وتقدم بعضه
(و يكره لترا الامام مداومة موضع منه) أي من المسجد (لا يصل إلى الآفة) لانه يشبه الحجر
(فان دارم) على الصلاة فوضع (فليس هو أول من غيره فاذا قام منه قلدهم بالجلوس فيه)
لحديث من سبق إلى صبح قوله (وليس لاحدان يقرب منه انسانا) ولولده وأعبده (وليس)
مكانه (أو يجلس غيره مكانه) لما سبق وتقدم قول الشيخ وقواعد المذهب تقتضي عدم الصلة
أي صحة صلاة من أقام غيره صلى مكانه (الا الصبي فيؤخر عن المكان الفاضل وتقدم أول صفة

نهرى) أى المزمى (أومكانه سالم تكن ٥٤٦ حيلة) لقرعة تعالى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ولحديث ما تدين

بعضه إلى الذين فلم يذكر في الآية والحديث الأصناف واحد ولأنه لا يجب تجميع كل صنفها في كل الانتصار على واحد كالوصية لجماعة لا يمكن حصصهم والآية صفت للمسلمين من يجوز الدفع إليه لا لأصحاب العرفاء جميع بل لبلد له لا يجب تجميع كل صنفها ولما فيها من المخرج والمقتوحات دفعها للقرعة لأنهم جملة الغارمين فان دفعها عليهم من دينه بلا شرط جزاء أخذها لأن الفرض ملك ما أخذوا بالأخذ أشبهه ما لو وقاه من مال آخر لكان أن قصد بالذبح إسماعيله واستغفاره لم يجز لأن الله تعالى فلا تصرفها إلى نفسه وكذا القول في مكاتب (ومن أعتق عبدا فجاره فعتقه نصاب بعد ما حوّل قتل إخراج ماليه من زكاة) (أى سيده دفعه) (أى مانه من زكاة) (اليه) أى العتق وسكناه فطره عبد أعتقه ما وجوبها عليه ولو كان سيده فقيرا (مالم يقم به مانع) من غنى وفقره لأنه ما رمن أهل الزكاة أشبه ما لو أعطاه من غير ما وجب عليه

بعضه إلى الذين فلم يذكر في الآية والحديث الأصناف واحد ولأنه لا يجب تجميع كل صنفها في كل الانتصار على واحد كالوصية لجماعة لا يمكن حصصهم والآية صفت للمسلمين من يجوز الدفع إليه لا لأصحاب العرفاء جميع بل لبلد له لا يجب تجميع كل صنفها ولما فيها من المخرج والمقتوحات دفعها للقرعة لأنهم جملة الغارمين فان دفعها عليهم من دينه بلا شرط جزاء أخذها لأن الفرض ملك ما أخذوا بالأخذ أشبهه ما لو وقاه من مال آخر لكان أن قصد بالذبح إسماعيله واستغفاره لم يجز لأن الله تعالى فلا تصرفها إلى نفسه وكذا القول في مكاتب (ومن أعتق عبدا فجاره فعتقه نصاب بعد ما حوّل قتل إخراج ماليه من زكاة) (أى سيده دفعه) (أى مانه من زكاة) (اليه) أى العتق وسكناه فطره عبد أعتقه ما وجوبها عليه ولو كان سيده فقيرا (مالم يقم به مانع) من غنى وفقره لأنه ما رمن أهل الزكاة أشبه ما لو أعطاه من غير ما وجب عليه

كتاب الحج

يفتح المساء لا يكسرهما في الأشهر وعكسه شهر الحج فآخر الحج عن الصلاة والزكاة والصوم لأن الصلاة عماد الدين ولشدة الحاجة إليها التكررها كل يوم خمس مرار ثم لا تكسرهما قرينة لها في أكثر المواضع ولشموها المكث وغيره ثم الصوم أكثر ره كل سنة لكن البخاري قدم رواه الحج على الصوم لتخليل الطاعة الواردة فيه فهو من كرفان الله غنى عن العالمين وغو فليت أن شاء هودا أو نصرانيا ولم يسقطه بالبدل بل يجب الأتيان به أمام نفسه أو نائبه بخلاف الصوم وترجم في المتن وغيره ما تناقل وهي جمع منسك ففتح السين وكسرهما فبالفتح مصدر وبالكسر اسم لموضع العبادة مأخوذة من التسكع وهي التخيذة المتقرب بها ثم اتبع فيه قصار أسماء العبادة والطاعة ومن قبل العبادنا سلك وقد غلب الملاقع على أفعال الحج لكثرة أنواعها ولما تتضمنه من الفرائض المتقرب بها (وهو) أى الحج لغة الانفصال من نظامه وشرا (قصد) مكث نفسك فزمن من مخصوص) يأتي بيانه (وهو) أحد أركان الإسلام) وبما فيه المشار إليها بحديث في الإسلام على خمس وتقدم (وهو فرض كماله كل عام) على من لا يجب عليه عينه أنه في

فصل ولا يخرج من زكاة (اليه) كافر غير مؤلف) - كاه ابن المنذر اجبا فزكاة الأموال (ولا) تجزئ (اليه) كامل رفق) من قن ومدير ومعلق عتقه بصفه ولو كان سيده فقيرا ونحوه لاستثنائه بشفقة سيده وتقدم المعص (غير عامل) لأن ما أخذ أجره عليه بصفه سيده (و) غير (مكاتب) لأنه في الرقاب (ولا) تجزئ (اليه) (زوجه) المزمى - كاه

الاتفاق عليها والتأثير تغييرها ذكره في الانتصار وقبره (و) لا تجزئ إلى (تقير ٤٧) وسدكن) ذكر أوائمي (مستغنيين

بنفقة واجبة على قريب أو زوج
غنيين لوصول الكفاية بالنفقة
الواجبة لهما أشبه من له عقار
يستحق بإسوته فان تضررت منها
حاز الفاعل كالو تنظمت منهمة
العقار (ولا تجزئ إلى (عردى
نفسه) أعمن وحيث عليه الزكاة
وان عدلوا أو سفلوا من أولاد
البنين أو أولاد البنات الوارث
وغيره فيه سواء نصا لاندفعها
اليهم فيهم عن نفقته ويستطفا
عليه فيمرد نفقته اليه فكأنه
دفعها إلى نفسه أشبه ما لو قضى
بجاهدته (الان يكونا) أي عودا
نفسه (علا) عليهما لا يملكون
أجرة عملهم كالواستعملهم في غير
الزكاة (أو) يكونا (مؤاقتين)
لا يملكون بطون لثأليف كالوا
أحاطب (أو) يكونا (فزان) لا يملكون
ياخذون مع عدم الحاجة أشبهوا
أقاربين (أو) يكونا (فارسين)
لا يصلح (ذات بين) كلبني
خلاف غارم لنفسه (ولا) يجزئ
أجرة دفع زكاتها إلى (زوج) بها
لأنها تعود إليها بانفقها عليها
(ولا) يجزئ دفع زكاة انسان إلى
صاير من بطنه) أي المذكر
(نفقته) ممن يرثه بقرض أو
نقصب كاخت وعم وعنتي
حيث لا حاجب (ما لم يكن) من
زمنه نفقته (عاملا أو غارما أو
مؤاقتا أو مكاتباً أو ابن سبيل أو
غارما لا يصلح ذات بين) لانه
سقط لغير النفقة الواجبة بخلاف
عردى النسب لعدم القرابة
(ولا) يجزئ دفع زكاتها إلى (بن)
هائم وهم سلالته) أي هائيم
ذكورا كانوا أو أنثى (فدخل آل

الآداب الكبرى عن الزكاة ثم قال وهو خلاف ظاهر قول الأصحاب وقد ذكر وان الأولاد
والأمنع والذين حج النفل وأحضران لهما معن من الجهاد مع كونه فرض كفاية فالتطوعات
أولى له بمعنى على كلام الزكاة لا يمتنع أن يقع الحج نقلا لامن صغير أو رقيق بل أما
فرض عين أو فرض كفاية وهو مشكل وقد يتبعه أيضا صاحب المنهي (وفرض سنة تسع
عند الأكثرين) من العلماء قول سنة عشر وقيل ست وقيل خمس وأصل في فرضه قوله
تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم
بعد هجرته) إلى المدينة (سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع) قال القاضي سميت بذلك
لانه عليه الصلاة والسلام ودع الناس فيها وقال ليبلغ الشاهد الغائب أو لانه لم يعلل مكة بعدها
(والخلاف أنها كانت سنة عشر) من الهجرة (وكان) صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
فأزانهما) قال أحمد لا شك انه كان فأزناهوا خمسة أحب إلى اه واستدل به بخاروي أنس
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلي بالمحج والمعمرة جميعا يقول ليلى عمرة وجهامة متقى عليه
وقال عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يروى العتيق يقول أنا في الليلة آت من ربي عز وجل
فقال صلى الله عليه وسلم يروى العتيق يقول أنا في الليلة آت من ربي عز وجل
وأعتمر صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة قال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة
وأعتمر أربع مع عمرو واحدة في ذي القعدة وعمرة الحديبية وعمرة مع حنته وعمرة بالحجرة الفحين
قسم شقيقة حنتين متقى عليه قال أحمد وروى عن مجاهد انه حج قبل ذلك حجة واحدة
عند روى عن أبيه قال حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حج حنتين قبل أن يهاجر وحج
بدمه ما حرج وهذا حديث غريب قاله في المغني والعمدة أو بهاء (لانه) بارة يقال أعمرة
أزادته وهو شر (أزادته) النبي صلى الله عليه وسلم (وحج حجة واحدة) (على النبي صلى الله عليه وسلم)
أي غير النبي صلى الله عليه وسلم وأتموا الحج والمعمرة فلهذا حديث عائشة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
جهاد كالتهم ليهن جهاد لا قتال فيه الحج والمعمرة ورواه أحمد وابن ماجه ورواه ثقات وعن
أبي زرير العجلي انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا
العمر ولا الظن قال حج عن أبيك واعتمر رواه النخعي وصححه الترمذي ولأنه انشغل على
أمرهم وطواف وصي فكانت واجبة كل حج وأما بعض الأحاديث المذكورة فيها أعني لانه اسم
الحج يتناول روى مسلم من حديث ابن عباس دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة وفي
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع عمرو بن خرزامة إلى أهل اليمن ان العمرة الحج الأصغر رواه
الترمذي بإسناد واحد حديث طه بن عبد الله فرواه الحج جهاد والعمره تطوع فاجب عنه
بأنه ضيف ورواه ابن ماجه (ونصفه) لا يجب على المكى بخلاف غيره ونص ما في المغني ان
زكاة العمرة وعنده الطواف قال أحمد كان ابن عباس يرى العمرة واجبة و يقول بأهل
مكة ليس عليكم عمرة فأعتمر نكم الطواف بالبيت وهو من رواية اسمعيل بن مسلم وهو المكى
وهو ضيف وتأولها القاضي على انه تنقي عنهم ثم اتفق قال في الفروع كذا قال اه وفي المشرح
وجعل القاضي كلام أحمد على انه لا عمرة عليهم الحج لانه يتقدم منهم فطفا في غير وقت الحج
واجاب صاحب المحرر في رده عما تقدم بأنه لا يصح في حق من لم يطف ومن لم يطف يجب ان
لا يجزئ عنها كالأثافي (ويجوز في العمرة واحدة) لما روى أبو هريرة قال خطبنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عامدا رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأثانا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه
أحمد وسلم والنسائي وابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها

عباس) بن عبد المطلب (و) لا على (و) لا (جعفر) آل (عقيل) بن أبي طالب (و) لا الحرف بن عبد العلي (و) آل (أبي طه)

بنو هاشم (غزاة أو مؤثقة أو
فأمرين لأصلاح ذات بين)
فيعطون لذلك لحوازا لاختراع
التي وعدم المنة فيه (وكذلك
مواليهم) أي عتقاه بني هاشم
لحديث أبي رافع أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعث رجلا
من بني مخزوم على الصدقة فقال
لأبي رافع أبعني كية تبصمها
فقال حق أفى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأسأله فأنطلق إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأسأله فقال أنا لأحمل لنا الصدقة
ولن مولى القوم منهم ثم أخرجه
أبو داود والنسائي والترمذي
وقال حسن صحيح و (لا) كذلك
(موالي مواليهم) فيجزي دفع
الزكاة إلى موالي بني هاشم
لأن النص لا يقتضيهم ويجزي إلى
والدهاشمية من غير هاشمي اعتبار
بالب (ولكل) من سبق أنه
لا يجزي دفع زكاة إليه من بني
هاشم وغيرهم (أخذ صدقة
تطوع) لقوله تعالى ويطعمون
الغمام على وجهه مسكيناً وبغياً
وأسيراً ولم يكن الأصبر يوماً إلا
كافراً ولحديث أسماء بنت أبي
بكر قدمت على أبي وهي مشركة
قلت يا رسول الله إن أي قدمت
على وهي راغبة أفأصلها قال نعم
صلى الله (ومن تعفف غني
عنها) أي صدقة التطوع
(و) أسأله (عدم تعرضها)
أي صدقة التطوع لدمه على
المتعفف من السؤال مع حاجتهم
قال تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء
من التعفف ولكن فقير (و) مسكين
هاشمي أو غيره أخذ من (وصة

الناس كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال أفى حكمل عام برسول الله فقال وقتلتها
لو جيت ولو وجبت لم تنم لو أباه لم تستطيعه وإن تعدوا ما لموا باله الحج مرة فمن زانفت وطوع رواه
أحمد والنسائي عنه (على القور) نص عليه في أن آخر بلا عذر ينأه على أن الأمر المطلق للقور
ويؤيد خبر ابن عباس مرفوعاً قال نهجوا إلى الحج بني القريضة فإن أحكم لا بدري ما يمرض
له رواه أحمد وعن عبد الرحمن بن سابط رضى قال من مات ولم يحج حجة الإسلام لم ينمه مرض
حابس أو سلطان جائر أو حجة ظاهرة فليمت على أي حال يهوديا أو نصرانيا رواه مسيلقي
مسنده ولأنه أحد مباني الإسلام فلم يجوز تأخيرها إلى غير وقت معين كبيعة المباني بل أولى وأما
تأخيرها صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه ينأه على أن الحج فرض سنة تسع فتمتلك أنه كان في آخرها
أولاً أنه أطلع نفسه على أنه لا يموت حتى يحج فيكون على يقين من الإدراك كاله أبو زيد الجاني أو
لاحتال عدم استطاعته أو حاجة خوف في حقه عنه من الخروج ومنع أو كثر أصحابه أو فاعليه
أولاً أن الله تعالى كره له الحج مع المشركين هراء حول البيت أو غير ذلك (خمس شروط) أحدها
(الاسلام) الثاني (العقل) وهما شرطان لا وجوبهما (فلا يجب) حج ولا عمره (على كافر
ولمرتدا) لأنه ممنوع من دخول الحرم وهو منافق له (و) ينافي الكافر (عليه) أي على الحج
وكذا العمرة (وعلى سائر فروع الإسلام) كالصلاة والزكاة والصوم (كالتوحيد أجماعاً)
وتقدم شرحاً (ولا يجب) الحج (عليه) ومثله العمرة (بإستطاعته في حاله فقط) بأن استطاع
زمن الردة دون زمن الإسلام لأنه ليس من أهل الوجوب زمن الردة (ولا تنطل استطاعته)
في إسلامه (بردة) بل يثبت الحج في ذمته إذا عاد للإسلام (وان حج) واعتقر (ثم ارتد ثم أسلم وهو
مستطيع لم يلزمه حج) ولا عمره لأنهما الفايحيان في العمرة وقد أتى به ما ورد به بعد ما
لأنه لما أضاف إلى الإسلام كسائر عباداته وتقدم من ذلك في كتاب الصلاة (لا يصح)
الحج (منه) أي من الكافر ولمرتدا وكذا العمرة لأن كلاما من الحج والعمرة عبادات من شرطها
النية وهي لا تصح من كافر (ويطيل أحواله ويخرج منه بردة فيه) لم يوفى له تعالى أن
أنكرت الحيض عملك كالصوم (ولا يجب) الحج (على المجنون) كالعمرة لحديث رفع القلم
عن ثلاث (ولا يصح) الحج (منه) أي من المجنون ولا العمرة (أن عقده نفسه أو عقده له
وليه) كالصوم وثم صح من الصبر دون التبرأ إذا عقده له ولية للنص (ولا تنطل استطاعته
بمجنونه) فبجعه عنه (ولا) يطيل (أحواله) أي بالمجنون (كالصوم) لا يطيل بالمجنون (ولا
يطيل أحواله لا غم أو الموت السكر) كالنوم (و) الشرط الثالث (الساوغ) الرابع
(الحرة) أي كالحمل وما شرطان الوجوب والأجزاء (فلا يجب) الحج ولا العمرة (على
الصغير) لا خبر ولا غيره مكلف (ولا على قن) لأن عدمها تطول قبل إتمامها لم يبق من
إتمام حق السيد كالجها وفيه نظر لأننا قصد منه الشهادة قاله في المبدع (وكذا مكاتب ومدر
وأم ولد ومعتق بضنه) ومعلق عتقه بضنه (و يصح) الحج (منهم) كالعمرة أي من الأعمير
واقن والمكاتب والمدر وأم ولد والمعتق بضنه لم يثبت ابن عباس أن امرأة وقعت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم مبيقة فقال رسول الله هذا حج قال نعم ذلك أمر رواه مسلم والعمدة من أهل
العبادة فصامه كالحرة (ولا يجزي) حجهم (عن حجة الإسلام) لقول ابن عباس إن النبي صلى
الله عليه وسلم قال أعماسي حج ثم بلغ فعله حجة أخرى وأياما حج ثم عتق فعله حجة أخرى
رواه الشافعي والبيهقي قال بعض الحفاظ لم يرفعه إلا زبدي زريع عن شعبة وهو ثقة ولا يهتم
بعماله ذلك قبل وجوبه فلم يجزهم أنصار وأمن أهله تأتيه بصلي ثم يبلغ في الوقت وهذا قول
عامة العلماء لا يجوز أبداً ما كان ابن عبد البر أجماعاً (الان يسلم) الكافر (أو يتيق) المجنون

لنقره) لنخره في مسماهم (الأنبي صلى الله عليه وسلم) فنع من فرض الصدقة ونفله لآل

احتسابها كان من دلائل شدة قال أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٤٩ اذا أتى بطعام سأل عنه أهله أم قد دقة

فان قيل صدقة قال لأصحابه كلوا
ولم يأكل كل وان قيل صدقة
يبدونها كل معهم متفق عليه ولا
يصر عليه ان يقرض أو يهدي
له أو ينظر دينه أو يرض عنه
أو يشرب من سقائه موقوفة أو
يأوي الى مكان جعل للارة وشعبه
من أنواع المعروف التي لأعضاءه
فيها وإمامه جارية بها في حق
التبرع والوضيع مع ان في
الخبر كل معروف صدقة ولكل
من منع الزكاة من هاشمي
(و) غير ما لاخذ (من نذر)
مطلق لدخوله فيهم غير النسي
صلواته عليهم (ولا) يأخذ
من منع الزكاة من (كفارة)
لأنها صدقة واجبة بالنسبة
أشبهت الزكاة قبل أولي لان
مشرعيها كانوا من آل أبي طالب
أشد أسواخ الناس (و) يقرض
دفع زكاة (الى ذوي أرحامه)
غير عودى بنسبه كأخواله وأولاد
أخته (ولو نزلوا) لحديث الصدقة
على المسكين صدقة وهي لذي
الرحم انتان صدقة وصلة ولان
قرابتهم ضعيفة (و) يجوز دفع
زكاة (الى من يطلب) للعمول
الاذا لم يخرج منها بنحو ما هم
بالنقص والاجاع ولا يصح قبضهم
عليهم لان بني هاشم أشرف
وأقربا إليه صلوات الله عليهم
وشاركونهم في أخصب النعمة
مع القرابة بديل قوله عليه
الصلوة والسلام انهم لم يبقا قوتي
في جاهلية ولا إسلام والنصرة
تقتضي حرمان الزكاة (و) يجوز
من عليه زكاة دفعها الى (من)
يرع شفقه بضعه الى عياله

ثم يحرم قبل الدفع من عرفة أو بعده أو عاذا فوقف في وقتته ثم أتى حجه (أو يبلغ) الصغبر (أو
يبتقى) القن أو المكاتب أو الولد (أو الجاهل قبل الخروج من عرفة أو بعده) أي بعد
الوقوف بعرفة (قبل فوات وقته) أي الوقوف (ان عاذا فوقف) في وقتته لانها ما أتيا لتسلك حال
الحج والعمرة فكل واحد قبل الإحرام واستدل أحمد بن حنبل بن عباس قال اذا عتق العبد بعرفة
أشرف عنه حنبله وان عتق في جميع أي مزيله لم يجز حنبله (ويأمره) أي القن اذا عتق بعد
الدفع من عرفة قبل فوات وقته (العمد) الى عرفة في وقت الوقوف (ان أمكنه) العود ولو جوب
الحج على الفور كما تقدم (و) لا يجزى عمرتهم عن عمره إلا بالان يسلم أو يفيق أو يبلغ أو
يبتقى (في العمرة قبل طوافها) أي الأمر عليه (فيهم) لما تقدم (قالوا لائق وغيره في
أحرام البدن أو الصبي انما يعتد بإحرامه ووقفه مجرد من اذن) أي حين البلوغ والعتق (وما
قبله) من الأحرام والوقوف (ينقطع) عن ينقطع (فرضا) ولا يعتد بغيره في التفتيح والمنتهى
(وقال أحمد وجميع) منهم صاحب الخلاف والاختلاف (ينقطع) موقوفه اذا تيسر حاله
بالبلوغ أو العتق (بين فرضيه) كزكاة حنبله (ولو سبق) أو من بعد طواف القدوم وقبل
الوقوف والعتق والبلوغ وقتها (السيرة) كن وهو المذهب لم يجزئه (الحج عن حجة الإسلام) الوقوف
الكن في غير وقت الوجوب أثبت مالو كبر الاحرام ثم يلحقه هذا لا يجزئه (ولو عاذا السيرة)
بعد البلوغ والعتق (لأنه لا يشترط مجاوزة عهده ولا تكرار عاذا فوقف) من حيث ان اذا
بلغ أو عتق بعده أو عاذا في وقتته لم يجزئه (أذهب مشروعه) أي استدأته مشروعه (ولا قدره)
محدود وقبل يجزئه اذا عاد السيرة لم يحول الى كن الا عظم وهو الوقوف ونسبه غيره ولا يجزئ
العمرة من بلغ أو عتق في طوافها وان أعاده وقفا (ويحرم) أميز بنفسه باذن وليه (لأنه يصح
وضوؤه فصح إحرامه كالسائر وان العبادات أحد عشر في العقود كان منه ما هو عهده الميز لنفسه
باذن وليه كالبيع (وليس له) أي ولي الميز (تخليصه) إذا لم كان بالغ (ولا يصح) إحرامه (غير
أذنه) أي اذن وليه لا يؤول الى الزوم مما يلزم فليقتد بنفسه كالبيع ولا يصح الولي عن الميز
لعدم الدليل (وغير الميز يصر عنه وليه) أي يصدق له الأحرام لما وصى جابر قال هبنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء الصبيان فأمرنا عن الصبيان رواه مسند يفتقده
وليه الأحرام (ولو كان الولي محراما أو) كان الولي (لم يصح عن نفسه) كما يصدق له النكاح ولو كان
مع الولي أربع نسوة (وهو) أي الولي (من بلى ماله) من أبو وصيه وحكم (ولا يصح من غير
الولي من الأقارب) كالاعتوة والاعمام كما لا يصح بيعهم له ولا شراؤهم وظاهر رواية حنبل
يصح من الأم أيضا اختاره جاعته وتقدمه اذا لم يكن له ولي يقض له الزكاة أو الكفارة من يله
ينبغي هنا كذلك انظر اخبار السابق (وهو معنى إحرامه) أي الولي (عنه) أي عن الميز (هذه)
الأحرام فيه فصر الصغبر بذلك محراما) كما يصدق له النكاح فصر الصغبر زوجا (دون الولي)
ولذا يصح من وليه وان كان محراما أو لم يصح عن نفسه (وكذا أمكنه) أي الصغبر عزرا كان أو
دونه (فهو بنفسه كالوقوف بعرفة) (والميت) بمزلة ولبي الى متى (لزمه) فله معنى أنه لا يصح
ان يفصل لعدم الحاجة اليه لا يعني انه يأتيه تركه لأنه غير مكلف (سواء حضره الولي فيما) أي
الوقوف والميت (أو غيره) أي غير الولي أو لم يحضره أحد (وما يجزئ عنه) الصغبر (فعله مع
الولي) لحديث جابر قال لما ناعن الصبيان تورمنا عنهم رواه أحمد وابن ماجه وروى عن ابن
عمر عن الرمي وعن أبي بكره طافا بين الزبير في خوفه رواه ما الأثرم (لكن لا يجوز ان يرى
عنه) أي عن الصغبر (الامن رمي عن نفسه) كما في التبايع في الحج ان كان الولي محراما
بفرضه قاله في البدع وشرح المنتهى ورمي عن الصغبر أولا (وقع الرمي) عن نفسه كن

كبت غير وارث لدخوله في العمومات ولا نكح ولا جامع بغير جبه بل روى البخاري ان امرأته عبد الله صلى الله عليه وسلم

عن أبي الخطاب أئام في هجر ما نفعهم ٥٥٠ زكاتها قال نعم (أو) من (تعدت نفقته من زوج أو قريب بقية أو امتناع أو

غيرهما) كرهه عقار ونفقت منافع (وإن دفعها) أي الزكاة وبالمال (لغير مستحق الحمل) منه صاعاً بأن دفعها العبد أو كافر أو هاشمي أو وارثه وهو لا يعلم (ثم) علم حاله (لم يجره) لأنه لا يخفى حاله غالباً كدين آدمي وزيد بما شأنا متصلاً أو مفصلاً فإن تلفت شيئاً كاهن وإن كان الفاعل الإمام أو نائبه فإنه الضار (الائتني) أن ائتمنته قديراً فدفعتها إليه فقهره لأن القتي بما يخفى وفكاً أكتفى فيه بول الأعداء

فصل • ونسب صدقة تطوع بمنازل عن كفارة ذميمة بغير أو قلة أو صفة عنه أي التصديق (ومن يمنه) لحديث البداء العيا خير من اليد السفلى وأبدأ عن قول وشير الصدقة عن ظهر غنى متفق عليه (كل وقت) لإطلاق الحديث عليها في المكاتب والأخبار (و) كونها (مرا) طبخ نفس في صفة أفضل لقوله تعالى وإن تحنوها وثرتوها الفقراء فهو خير لكم وحديث وأنت صعب (و) كونها شهر (رمضان) أفضل لحديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل المديث متفق عليه وفي حديث من فطرا صائماً كان له مثل أجره (و) كونها في (وقت حاجة) أفضل لقوله تعالى أو أطعام في يوم ذي مسغبة (و) في (كل زمان ومكان) فاضل كالشعر (الأول من ذي الحجة) (و) كالحرمين) أفضل لكثرة إتضاعها (و) كونها على (جار) أفضل لقوله تعالى والجار ذي القربى والجار الجنب

أحر من غيره وعليه حجة الإسلام (وإن كان) الولي (حلالاً لم يمتد به) أي رحمه لأنه لا يصح منه لتبصره فلا يصح عن غيره (وإن أمكن الصبي أن يسأل النائب الخاص بأمره) إياه (وإلا) استحب أن يضع المصنف في كفه ثم يؤخه متى مر عنه فإن وضعه النائب في يده رضى بها عنه لم يجل به كالألة الحسن) ليو جدمه نوع عمل (وإن أمكنه) أي الصغير (أن يطوف) ماشياً (فله) كالأكبر (والأطفيح محمولاً لما تقدم من قبل أبي بكر (أو راكلاً) كالريض (و) يصح طواف الخلالية) أي الصغير (و) طواف (الحرم) به (طواف) للحرم (عن نفسه أولاً) أي أول يطف عن نفسه بخلاف الرمي وأشار إلى الفرق بينهما بقوله (و) جود الطواف من الصبي كجود لمرريض ولم يوجد من الحامل إلا الثانية كحالة الإحرام) بخلاف الرمي (و) تمتد الثانية من الطائفة) • قلت ولعله إذا كان دون التمييز والأفلا من النفقة كالإحرام (و) يأتي في باب دخول مكنته) بغير أضنا (كونه) يصح أن يعدله (الإحرام) بأن يكون ولياً في ماله لأن الطواف فتيه الثانية فلما قدرت من الصغير اعتبرت من له النيابة مع ما للشرع بخلاف الوقوف والميت (فإن نوى) الطائفة الصغير (الطواف) عن نفسه وعن الصبي (وقع) الطواف (عن أبي) كالأكبر يطاف به محمولاً (مؤيد) لأن الطواف فعل واحد لا يصح وقوعه عن اثنين (ونفقة الحاج التي) تزيد على نفقة المحضر وكفارة في مال وليه إن كان) وليه (أنشأ السفر به) غير يتألى الطاعة) لأنه السبب فيه وكما أوقف (لغيره) ما به (قائمة) عن قليل ولا حاجة إلى التبرع عليه لأنه لا يجب في الأمر واحد • فتوقد لا يجب علمه أنه إن نفقة المحضر في مال الصبي بكل حال لأنه منه مقيم كان أو مسافراً (و) ما سافر الصبي معه) أي مع الولي (للقارة أو خدمة) أو إلى مكة فليس طوطاً أولي قسم به السلم أو غيره مما يباح له) أي الولي (السفر به) أي الصبي (في وقت الحج وغيره) ومع الإحرام وعدمه فلا تنفقه على الولي) بل هي على الصبي كالنفق المدعور وبه واحدة (ومعه) أي الصبي (هو ويحتمل خطاً) لعدم صحة دفعها (ملا يجب) غط ما شئ الأفيال يجب على المكلف في خطأ أو نسيان) كإزالة الشر وتقليم الظفر وقتل الصد والوطء بخلاف الطبيب وليس الخطأ وتنظية الرأس (وإن فعل بها الولي فلا صفة) كتنظية رأسه) أي الصغير أو الجنون المحرم (لبر) أوص (أو تطييبه) مرضاً أو لحق رأسه) لا ذى (فكفارة على الولي أضنا) لأنه فيما إذا كان الولي أنشأ السفر به غير يتألى الطاعة بخلاف مالو سافر به لقارة ونحو ما هو في مال الصبي كالفقه الصبي نفسه هنا مقتضى ما قلناه في الفروع والمبدع وشرح المنهى عن الجدواقتصر وأعليه فاما أن فعله الولي لا يفرق فكفارة عليه بكل حال كن حاقاً رأس محرم بغير إذنه (وإن وجب في كفارة صوم صام الولي) كالنفق التسقي وقال في الفروع والأصناف حيث أوجبنا الكفارة على الولي بسبب الصبي ودخلها الصوم صام عنه لوجوبه عليه ابتداء أه أي صوم الولي عن نفسه لا بالنيابة عن الصبي إذا صوم الواجب بالشرع لا بدخوله النيابة كضار رمضان وعلى هذا قال كاتبة الكفارة على الصبي ووجوبها صوم لم يصم الولي عنه بل يفي في ذمته حتى يبلغ ثمان مائة لم يمت عنه كفارة رمضان وهذا مقتضى كلامه أيضاً في المبدع وشرح المنهى (ووطء الصبي) كوطء الباقع ناسياً بعضه في فاسده ويزمه القضاء بعد البلوغ ناصاً ولا يصح قضاءه قبل بلوغه نعم عليه لأنه أستاذ لأحرام لازم وذلك يقتضى وجوب القضاء ونسب الصبي غنى التكليف به في العبادات الدينية لضعفه عنها وانظير ذلك وجوب الاحتلام والوطء من الجنون فإنه وجب الفسل عليه لوجوب سببه ولا يصح منه إلا بعد الإفاقة لفقده أهلية التمسك في الحال (وكذا الحكم إذا تحلل الصبي من أحراره لقوات) وقت الوقوف فإنه بقية أدانته وفي الهدى التمسك بالسابق (أو) تحلل الصبي (لأحصار)

ليصدق لكن نص أحقق بقدر اتريه ٥٥٢ وليست فرض وحدي ذكره أبو الحسن في الطيقات (ومن مبرئاً بالصدقة)

من (أو وكل فيه) أي الصدقة شيئاً (ثم بدله) أن لا تصدق به (سن) له (امضاه) مخالفة لنفسه والشيطان ولا يجب عليه امضاه لأنه لا عاقل قبل الفرض و (لا) بـ (له) ابدالاً ما أعطى سائلاً فضله) فإن قدمه وخطه لم يبط لنفسه قال في الضرر في ظاهر كلام العلماء وعن علي بن الحسين أنه كان بكفه رواداً لئلا يفسد فيه جابر أن يضيء ضعفه قالو يتوجه في الظاهر أن أخذ صدقة التطوع أولى من الزكاة وإن أخذها سراً أولى (والن بالصدقة) وغيرها (كبيرة) على نفسه الكبيرة فانه حديث في الدنيا أو عصى في الآخرة (ويطال الترابية) أي المني قوله تعالى لا تطعوا مساكينكم باليمن والأذى قال في الضرر وع ولا يصح ما خلاف فيه وفي المطال طاعة بمصيبة واختار شيخنا الاحباط على الموازنة وذكرته قولاً أكثر الناف

كتاب الصيام

لغة الأصالة يقال صام النهار إذا وقف سبيل الشمس ولما كنت صائمًا لمساك عن الكلام ومنه أن تذر لرجل صوماً أي سكوتاً وما ساك عن الكلام ومما للقرص أسك من الملف وهو قائم أو عن المصبل في موضعه وشرعاً (امساك) بنية عن أشياء مخصوصة وهي مفداته وتأقي (في زمن معين) وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس (من شخص مخصوص) هو المسلم الماقل غير المجنس والزنا

واقف بصفة أو بعده واندقوف في وقت ولم يكن سعي بعد طواف القدوم (فانه مضمي في) أي في الحجة الفاسدة كالمجر (ثم بقضيا) فوراً (ويجزئ ذلك) الحج (عن جهة الاسلام والنقله) خلافاً لأن عقيل لأن القضاء له حكم الأداء (وأن تحلل) القن (المحصر) عدو منته المحرم (أو حله) سيده لعدم اذنه له (لم يحلل قبل الصوم) كالمحرر إذا أحرره (وليس له) أي السيد (منه) أي القن (منه) أي من الصوم نص عليه لوجوبه باصل الشرع وهو ذكر رمضان (وإذا قد جد) أي القن بأن وطئ فيه قبل الطل الأول (صام) بذل البدنة كالمحرر إذا أحرره (وكذا أن تمتع أو فزن) فانه يصوم بذل الهدي عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لأنه لا مال له وحكم المدير والكتاب والمعلق عنه بصفة والمعض حكم القن فيما ذكره (ولو باه مسدود هو) أي القن (بحرم قنترية كتابه في تحليله) إذا كان أحراره بغير إذن باه (وفي) (عظمه) أن يهدم تحليله إذا كان باذن باهه وان كان في أحراره ملك البائع تحليله منه كان لا يشتري تحليله إذا كان باذن باهه وان كان في أحراره ملك البائع تحليله منه يمكن لا يشتري تحليله (وله) أي لا يشتري (فيبيع البائع أن يعلم) بأحرار القن لما فيه من تهمته نافع عليه مدة الحج (الآن) علك باهه تحمله فحله لا يشتري (أي شاء أو يبيعه ولا خيار له) إذا كان في أحراره ملك تحليله منه كان إيقاؤه فيه كاذنه له فيه ابتداء (وليس لزج) منع امرأته من حج فرض إذا كانت الشروط) لأنه واجب باصل الشرع أشبه الصوم بالهالة أول الوقت (ونفقته عليه كقدر نفقة المحصر) لو ما رافق مالها (والا) أي وإن لم تكمل شروط الحج لمرأة (فله) أي للزوج (منها) من المحرور (اليه) من (الأحرار) تغفو بها بقية فيما ليس واجب عليها (ولا) علك (تحليلها) منه (أن أحرمت به) لوجوب إقامته شروطها فيه (وليس له) أي للزوج (منها) من العمرة الواجبة إذا كملت شروطها (ولا تحليلها من العمرة الواجبة) إذا أحرمت بها وإن لم تكمل شروطها لوجوب ابتداء الشرع كالحج (وحيث قلنا ليس لهن منها فيسحب لهما أن تستأذنه) نص عليه نحو ما من اختلاف (وإن كان) زوجها (غائباً كتب إليه) تستأذنه (فإن أذن) فلا كلام (والا) أي وإن لم يذن (هت محرم) لتؤذي ما فرض عليه بالانقطاع الفرض عنها لعدم اذنه ولا يجوز لها السفر إلا بمحرم أذن أو لم يذن كما يأتي (ولا يخرج إلى الحج في عدة الوفاة) لو يجب إتمام العدة في المسكن التي وجبت فيه ولا يفوت الحج بالثأخير (دون المتوتة) أي المفارقة في الحياة بالثأذ لا تمتع من الحج (وبأن في العدد) موافقاً والرعية حكمها كالأزوجة فيما تقدم (ولو أحرمت وأجبت خلف) زوجها (بالطلاق) الثلاث لئلا تنجى العام لم يجوز أن تحلل من أحرارها لأن الطلاق مباح فليس لها ترك الفرض لعله ولا حله ونقل ابن منصور هي بمنزلة المحصر رداً عن عطاء واختاره ابن أبي موسى كالمؤمن عداً من الحج إلا أن تدفع له مالها بقتل مؤمن أن أحدث من المسئلة فقال كالعطاء الطلاق كذلك وهي بمنزلة المحصر (وليس للوالدين منع ولدهما من حج الفرض والنذر والتحليل منه ولا يجوز لوالده طاعته عليه) أي في ترك الحج الواجب أو التحليل وكذا كل ما وجب كصلاة الجمعة والحج والمقر للعلم الواجب لأنها فرض عين فلم يعتبر بالذنن إلا بيمين فيها كالصلاة قال ابن من طلع في الآداب وظاهر هذا التحليل أن التطوع يعتبر به هذان والوالدين كما قوله في الجهاد وهو غربته والمعرف اختصاص الجهاد به بخلافه والمراد والله أعلم أنه لا بأس بالرجوع إلى الأمانة كسفر الجهاد وأما ما به في المحضر كصلاة الصلاة ونحو ذلك لا يعتبر به لأنه لا يضمن أحد ابتداء ولا وجه له والعمل على خلافه والله أعلم (وله) أي الابن (منه) الحج (التطوع) ومن كل سفر مستحب كالجهاد أي كان لهما منه من الجهاد مع أنه نرضى كفايه لأن بر الوالدين فرض عين

اجماعا فصام عليه الصلاة والسلام تسع رمعات اجماعا والاصل في فرضه قوله ٥٥٣ تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه

وهو مقدم على المسحوب وعلى فرض الكفاية (ولكن ليس له ما تحب له) من حج انتطوع
 لوجوبه بالشروع فيه (وبإزجار طاعتها في غير معية ولو كانا سابقين) لعدم الأوامر ببرها
 والاحسان إليها ومن ذلك طاعتها (وتحريم طاعتها فيها) أي في المصيبة لحديث لا طاعة
 لمخلوق في معصية الخالق (ولو أمر والد بتأخير الصلاة لمصلحة) أما ما مع معاقلة الوقت
 (آخرها) وجوبها بحسب طاعة وتقدم (ولا يجوز له) أي والد (منع ولده من) - - - رتبة
 ونحوها من التلطعات التي لا تحتاج إلى سفر كما تقدم عن الأداب (ولو لم يفيده من تحب له)
 من إحرامه (أن أحرم بقل وزادت نفقته على نفقة الأقامة ولم يكتسبها) فحصر ما فيه من
 الضرر عليه فحله بالصور (والأ) أي وإن لم تزد نفقته على نفقة الأقامة أو زادت وكتسبها في
 السفر (فلا) عنه لانه لا ضرر عليه إذن (وليس له) أي لو أفسده المبدل (منه) من حج
 فرض ولا تحب له منه) كملأه الفرض وصومه (و يدفع نفقته على نفقة ينفق عليه في الطريق)
 فيقوم مقام الولي في التصرف (والاصل) بالبقاء لغيره (مدن) أي محل الفريضة حيث إذا
 أحرم لوجوب انعامه بالشروع (وبأن في) كتاب الحج والعمرة كما تقدم كالحج
 (فصله الشرط الخامس) لوجوب الحج والعمرة دون إخراجهما (الاستطاعة) لقوله تعالى والله
 على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا بل من الناس فقصد به والله على المستطيع
 ولانتفاء تكليفه بالاطلاق شرعا وقتلا (وهي) أي الاستطاعة (أن عاكف زادا واحدة لأهله
 وعنده أو) عاكف (ما يقدر به على تحصيل ذلك) أي الزاد والاحلة من نفقته أو عرض لما روى
 عن ابن عمر قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هو جبا الحج قال الزاد والاحلة
 ر واما الترهذي وقال الفصل عليه عند أهل العلم وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
 السبيل فقال الزاد والاحلة وكذا رواه جابر وابن عمر وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله عنهم
 رواه الدارقطني ولانها عبادة تنقطع بقطع مسافة بعيدة فكان ذلك شرطاً لها كالجهاد (فيتم
 الزاد مع قرب المسافة وبها ان احتاج إليه) لانه لا بد منه فان لم يحتاج إليه لم يستقر في القفون
 الحج بدنه محض ولا يجوز أن يدعي أن المال شرط في وجوبه لان الشرط لا يحصل المنروط
 دونه وهو المصحح للشرط ومعلوم أن المسكن يلزمه وأماله (فان وجدته) أي الزاد (في المنزل
 لم يلزمه حمله) من بلده عملاً بالعادة (ان وجدته) أي الزاد (يباع بمن مثله في القلا) والخص
 أو بزيادة نسبية) كما هو ضرورة (والأ) بأن يجرده بالمال أو بزيادة كثيرة على ثمن مثله
 (لزمه حمله) معه من بلده (والزاد ما يحتاج إليه من ما كوله ومشروب وكسوة) وظاهر كلامه
 لا دمتراً أن يكون صالحاً للمشاة قال في الأنصاف وهو صحيح قال في القروبي وتوجه احتمال انه
 كالزاد أحله وجزمه في الوجيز فقال لو وجد زادا واحدة صالحين لمشاة قال في القروبي
 وإيراد الزاد أن لا يحصل معه ضرر زاعمة (ويشترى أن يكفر من الزاد النفقة عند ما كانه لئلا
 محتاجاً ورفيقاً وان طلب نفسه بما ينفعه) لانه أعظم في أجره قال تعالى وما أنفقتم من شيء فهو
 يخلفه (ويشترى أن لا يشارك غيره في الزاد أمثاله) لأنه لما أنفق في الزاد أو كل أكثر
 من رفقة وقد لا يرضى به (واجتماع الزاد في كل يوم على طعام أحدهم على المناوبة التي بالورع
 من المشاركة) في الزاد (ويشترى أيضاً القدرة على وعاء الزاد) لانه لا بد منه (وتعتبر الزاد
 مع بعد المسافة فقط ولقد روي المشي) لعدم ما سبق (وهو) أي بعد المسافة (ما تقصر فيه
 الصلاة) أي مسيرة ومن معتدلين (لا تعتبر الزاد) (فيما دونها) أي دون المسافة التي تقصر
 فيها الصلاة (من مكى وغيره) بينه وبين مكة دون المسافة (وبلزمه المشي) للقدرة على المشي

التي غم فيها هلال رمضان ثنتين
 أنه لا كفارة بالوطء في ذلك اليوم
 و (لا) ثبت (بقية الأحكام)
 الشهر بالنسب فلا يصل دين
 مؤجل به ولا يطع طلاقاً وهتي
 معلق به ولا تنقض عدة ولا
 مدة الألبسة ونحوه علباً بالاصل
 خولت النكاح واحتياطاً للعبادة
 خاصة (وكذا) أي كرمضان
 في وجوب صومه إذا غم
 هلاله (حكم شهر) معين (نذر
 صومه أو) نذر (اعتكافه في
 وجوب الشروع) في المنذور
 فيه (إذا غم هلاله) أي الشهر
 المنذور واحتياطاً لافي نزوح
 أو وجوب كفارة بوطئه فيه
 وإصالة أن لم يكن بيت النية
 وشعره يفسد من ذلك برمضان
 وأن صام يوم الثلاثين من شعبان
 بلا مستدشر يعمته فقد جهل
 لحساب أو غير لم يميزه ولو بان
 منه (والهلال المرفق بها أو لو)
 روى (فصل نزول) في أول
 رمضان أو غيره أوف آخره
 (أ) ليلة (القبلة) فصلاها
 ليلة ترى الهلال في غير يومها فلا
 يحسب لها كالرؤية آخر النهار
 والحال يختلف في الكبير والصغير
 والعلو والاختصاص وقربه من
 الشمس اختلافاً شديداً
 لا ينضبط فيه طرجه
 والعمل بما هو الشروع عليه
 وروى البخاري في تأريخه عن
 طلبة من أبي حنيفة مرفوعاً من
 اشراط الساعة أن يروا الهلال
 يقولون يا ليتني (وإذا تبينت
 رؤيته) أي هلال رمضان
 (يولد) أي المصوم جميع الناس

(ما يقوم بكفائته وكفاية غيره على الدوام) لتصوره بذلك كالمجلس (ولم يعتبر ما بدر جموعه
 عليها) يعني ولم يعتبر على رواية ما يكثر جموعه فيعتبر أن يكون له ما يقوم بكفايته
 وكفاية غيره إلى أن يحد جموعه في الكفاية والو متوقفه في الرأية قال في المبدع فينوجه
 أن المجلس مثله وأولى (من أجور عقار أو ربح بضاعة أو) من (مناعة ونحوها) كمنار وعطاء
 من ديوان (ولا يعتبر الملبس) عن ذلك (مستطعاً يميل غيرة ملا أو مكره ولو) كان السائل
 (ولد أو والد) لما قسم من المنه كذا الرقة في الكفارة (فن كلفه هذه الشروط) الخسة
 (و) يجب عليه الحج على الفور (نما) حديث ابن عباس قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 الفضل من أراد الحج فليجتهد و (ما) أحد وليس التطيق على الأراد من الصغير بين الفعل
 والترك لأنه إذا اجتمع على خلافه بل كونه من أراد الجمع فليقتل ومن أراد الصلاة
 فليصوم وقوله تعالى من شاء منكم أن يستقيم وإن الحج والعمرة فرض السمر فاشم الأيمان
 وتقدم أول السباب جلة مما يتعلق بذلك (وتق) قال ابن خلدون سألت أبا عبد الله عن الرجل
 يفرز قبل الحج قال تم الله بعد الحج أحد وسئل أيضاً عن رجل يريد أن يفرز ولم يحج
 فنزل عليه قوله فله من الغزو وقالوا: إنما لم يحج يريد أن يفرز وقال أبو عبد الله يفرز ولا عليه
 فإن أماته الله حج ولا يفرز وقبل الحج بأسأال أو بالعباس فبلغ أن الحج واجب على الفور
 عنده لكن تأخير برهنة الجهاد كتاب آخر كان: أن لو بسبب على الفور ولا تتأخر قوم أصلهم
 غيرهم أو تضر راحل إلى كاة وتأخير الفوائت لا انتقال عن مكان الشيطان وهذا أحسن ما ذكره
 بعض الأصحاب في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج أن كان وجب عليه متقدماً وكلام أحمد
 يقتضي جواز التأخر وإن لم يقم معه مال للحج فإنه قال بأن أماته الله حج مع أن عنده تقديم الحج أولى
 كذا كره أو لا قاله في الاختيارات في الجهاد (فان يحجز عن السي إليه) أي إلى البضاعة والعمرة
 (للكبر أو زمانه أو مرض لا يرجي بره) كالسائل (أو قبل لا يقدر معه متركب البضاعة متقدمة
 أو كان نفعها للنفقة وهو المازول لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمقتضى غير محتملة ويسعى
 الصالح عن السي إلى زمانه ونحوها من تقدم ذكرهم (المعصوب) من الغضب بالنسب المصلحة
 والمعاد المجهوم والمطلوع كانه طلع من كمال الحر كونه التصرف بشا بالصادق للهجة كانه
 ضرب على عصمه فانتقضت أعضاؤه كاله ابن جماعة في مناسكه (أو أوست المرأة من عزم
 لزمه) أي من ذكر (أنه) حديثنا أن يقم من بلده أو من الموضع الذي أسير منه) أن كان
 غير بلده (من يحج عنه ويعتمر) على الفور يثبت ابن عباس أن امرأة من حنم قالت لطلول
 الله أن أبي أذكرته فريضة الله في الحج ضحاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الرحلة أفتاح
 عنه قال يحيى عتمة في عليه ولا عهد فثبت الكفارة بإفادها بخلاف يقوم غيره فقه كالمصوم
 سواء وجب عليه حاله أم لا وقبله (ولو) كان النائب (أمرأة من رجل ولا كراهة) في نية
 المرائع أن الرجل في غير السابق وكذا (وقد أجاز) الحج النائب (عنه) أي عن المعصوب (وإن
 عرف قبل فراقه) أي النائب (أو بعده) لأنه في عامر به يخرج من الهدية كالميراث
 وكان متنع إذا شرع في الصوم ثم قدر على الهدى (وإن عرف) المعصوب (قبل إحرام النائب
 لم يبره) أي أنه ضوب حج النائب عنه اتفاقاً لا القدرة على المسئلة قبل الشروع في البدل
 كالتميم بعد الماء (كأنه) نائب من رجل أو والدته) أي مرضه ونحوه كالمصوم (ولو كان)
 المعصوب (قادر على نفقة راجل) دون ك (لم يلزمه الحج) أي استثناء من يحج عنه
 حيث بعدت المسافة لأنه ليس عليه طبع لما تقدم (وإن كان) المعصوب (قادر) على نفقة
 راتب (ولم يجد) المعصوب (ثانياً) في الحج عنه (بنيقة) أي في ذمته على إمكان المسير
 لحديث مومار في ترمذ ومطاب لامة كاضولان شهر رمضان ما بين الحلالين وقد ثبت أن هذا

على ما يأتي) فان قلناه وشرط لزوم الاداء في ذمته حتى يجد ثاباً وان قلنا شرط للوجوب وهو المذهب لم يثبت في ذمته فاذا وجد الثابت بعد لم يلزمه الاستتابة الا ان يكون مستطيعاً اذذاك (ومن امسك عنه الذي اليه) أي الى الحج والعمرة (لزمه) الذي اليه لان ما لا يوجب الاية فهو واجب وكالذي الى الجملة (انما كان في وقت المسير) أي مسير أهل بلده الى الحج (ووجس طر يقاأنا) لأن في المزموم يذونه ضرراً وسواء كان بعيداً أو قريباً (ولو هو في الطريق المعتاد) على العادة ولو أمكنه ان يسير سراً لاجل ما في القامع لم يلزمه (بحيث يمكن سلوكه بحسب ما جرت به العادة براكان) الطريق (أو بجرأ الغالب فيه السلامة) لحدث عبيد الله بن عمر ولا يركب البحر الا حرج أو معتبراً أو غافراً في سبيل الله رواه ابو داود وفيه مقال ولا نه يجوز سلوكه بأموال التي انتهى أشبه البر (وان غلب الهلاك لم يلزمه سلوكه) ذكره المحقق جماعة في البحر (وان سلم في قوم ومثل قوم ولا غالب) من غير ان يستويا لم يلزمه سلوكه قال الشيخ اعان على نفسه فلا يكون شهيداً وقال القاضي يلزمه) سلوكه (ويشترط أن لا يكون في الطريق خفارة) بتثليث الخفاء جعل الخفير يقال خفرت الى جبل حبته وأخوته من طائفة ما خفوا في طائفة (فان كانت) الخفارة (يسير لزمه كالهادق والمجد) لأنه ضرر يسير فاحتمل (وزاد) أي المحمد (انما من) باذلل الخفارة (الضامن من المسؤول له) قال في الانصاف (وله من اراد من أطلق) بل يتعين (قال حفيده) أي حفيد المحمدي وهو الشيخ تقي الدين (الخفارة تجوز عند الحاجة اليها في الوقع من الخفير ولا تجوز مع عدمها) أي عدم الحاجة اليها كما بانده سلطان من الزعماء وقال الجمهور ولا يلزمه الحج مع الخفارة وان كانت يسيرة ذكر في المسند وهو ظاهر المنتهى لأنها مشقة في يلزمه بل في الحاف في العادة (ويشترط أن يوجد فيه) أي الطريق (الماء العلق على المعتاد) بان يجد في المناهل التي ينزلها (فلا يلزمه) حل ذلك لكل سفره) لأنه يؤدي الى مشقة عظيمة بل يتعذر بخلاف ذوات نفسه فانه يمكن حمله قبل هذا بحسب حال المامن من قبل الى منزل والكل من موضع الى موضع (فقد الوقت وهو امكان المسير بان تكل الشرائط فيه وفي الوقت تسعة) بحسب (يتحقق من المسير لادائه) أي الحج أي بحيث يمكنه تحصيل كل ما يحتاج اليه ولا قوة في الرقة (وامن الطريق بان لا يكون فيه) أي الطريق (مانع من خوف ولا غير من شرائط الوجوب) أي وجوب الحج (تقائداً لا عي) ودليل المسير الذي يجعل الطريق) فمن عدم ذلك غير مستطیع لتعذر فعل الحج معه لعدم الزاد والاسلحة (ولزمه) أي الاعي والمجاهل بالطريق (أجرة مثله) أي القائد والدليل لأنه مما يمت به الواجب (ولو تبرع) القائد والدليل (لم يلزمه) أي الاعي والمجاهل (للتبرع عنه) أي عن الامام ان سمع الوقت من الطريق وقائد الاعي ودليل المجاهل (من شرائط لزوم الاداء اختاره الاكثر) لأنه عليه الصلاة والسلام قصر الدليل بالزاد والاحلة ولان امكان الاداء ليس شرطاً في وجوب العباد متدليل ما زال المانع ولم يبق من وقت الصلاة ما يمكن الاداء فيه كما تقدم في الزاد ولا يبعد الاداء دون القضاء كما لم يرض المرجو برؤوسه من الزاد والاحلة يتعذر معه الجيع فعل هذا (بأن لم يلزمه على الفعل) أي الحج اذا اتسع الوقت وامتنع الطريق ووجد القائد والدليل (كما تقول في طريقان الحيض) بعد دخول الوقت فان الحائض تأتم ان لم تقم على القضاء اذا زال (طائفة من العبادات مع الخبز) منها (يقوم مقام الاداء في عدم الاتم) حال الخبز لحدث اذا أثر تكلم بما رافقوا منه ما استطاعت (فان مات) من وجد الزاد والاحلة (قبل وجوده في الطريقين) أي سمع الوقت وامن الطريق (أخرج عنه من ماله بان يتوب عنه) على القول (الثاني) لوجه بعد وجوبه

طلوع الشمس وغير وجهها مشقة تكررها بخلاف الحلال فانه في السنة مرة (وان ثبتت) رؤية هلال رمضان (نهاراً) ولم يكونوا يبتروا النسبة لتعريفهم (امسكوا) هن من قسيدات المروم حرمه الوقت (وقضوا) ذلك اليوم لانهم لم يصوموه (كن أسلم) في أثناء نهار (أو عقل) من جنون (أو طهرت من حيض أو نفاس) في أثناء نهار فيجب الامساك والقضاء (أو تمهدهم) الفطر (أو تمهدهم) طاهرة الفطر (أو قضاها) المنقح بدفطره (أو حاضت) الطاهرة بدفطر ما عدا لزومها امساك ذلك اليوم مع الحيض والسنقر نصاً عقوبة والقضاء (أو قدم مسافراً وبرئ من مرض مفطرين) في يوم من رمضان لزمهما الامساك زوال المنيح للفطر أو القضاء (أو بلغ صغير) ذكره راواً في (في أثناء) أي يوم من رمضان وهو مفطر لزمه امساك بقية اليوم لتكليفه والقضاء (مالم يبلغ) الصغير (صاغراً) من أو احتلام (وقد نرى) الصوم (من الليل فتم) صومه (ويجزئ) عنه فلاقضاء عليه (كثيراً تمام نقل) بخلاف صلاة وجعلت به لم يغير ما يأتي في الحج (وان علم مسافر) بمرضان (انه يقدم غداً) بلد قصده (لزمه) الصوم (نصاً) كن نذر صوم يوم يقدم فلان وعلم يوم قدمه فينبو به من الليل (لا يصبر) علم انه يبلغ (قيداً) بمرضان فلا يلزمه الصوم من أول التمد (لعدم تكليفه) قبل دخول التمد بخلاف المسافر والله اعلم (فصل وبقيل فيه)

(عدل) هذا المستور يحدث ابن عباس خاها عراى الى النبي صلى الله عليه وسلم ٥٥٧ فقال رأيت الملال فقال أشهد أن لا إله

إلا الله وأن محمدا ربه ورسوله قال
ثم قال يا بلال أذن في الناس
فليصوموه غدا وراه أبو داود
والترمذي والنسائي وعن ابن
عمر قال رأى أي الناس الملال
فاخبرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن رأى نفسا هو أم الناس
بصيامهم وراه أبو داود ولاه خبر
دينى لاتهمه فيه بخلاف آخر
النهر (ولو) كان الخسيرة
(عبد أو أنش) كالز واية (أو)
كان أخباره (يدون لفظ الشهادة)
الخسيرة من (ولا يخصص) بثبوته
(بحاكم) فيلزم الصوم من مع
عد لا يخبر برؤية حاله ولو ربه
حاكم ولو أن يكون لعبد حاله
بحال الخسيرة وقد يجعل الحاكم من
علم غيره عدالة (وتثبت) بخبر
الواحد (بقية الأحكام) من حلول
ديون ونحوها ما أو بأبينة
الشهور فلا يقبل فيه إلا رجلان
عدلان بلفظ الشهادة كالشكاح
وغيره ولا فرق الاحتياط للعادة
(فولصاها) أي الناس (ثمانية
وعشرين يوما) ثم رواه (أي
هلال شول (فصنوا يوما) واحدا
(فقط) نصا واحتج بقوله على
وليعنا لفظ يوسين (و) أن
صاموا (شهادة اثنين) عدلين
(ثلاثين يوما) ولم يروه (أي
هلال شوال (افطروا) مع الصوم
والقيم لأن شهادة العدلين يثبت
بها الله طرابطا فثبت ما ثبتت
الصوم أولى لأنها أخبر بالزوية
السابقة عن يقين ومشاهدة فلا
تقابها الاخبار ينفى وعدم
لأقنين معه لأحقال حصول
لرؤيتهم أن خرو (لا) يفترون

عليه (دون) القول (الأول) لعدم وجوده عليه (وباق) ذلك (ومن وجب عليه الحج)
لا اجتماع الشروط السابقة (توفي قبله قيرط) في الحج بان أخوه لغير عذر (أول قيرط)
كانت أخيرة لمريض برحى رؤه لم يمس أسرا وأخوه (أخرج) عنه من جميع ما له حتى عمره ولو
لم يوص به) لحديث ابن عباس أن امرأة قالت لرسول الله أن أي نذرت أن الحج فلم يجع حتى
مات أفأجج عنها قال نعم هي عنها رأيت لو كان على أمك دين كنت قضيت به أقصوا الله
فاقه الحق بالوفاء رواه البخاري ولا يفتق استقر عليه فرب سقط عونه ولهذا كان من جميع ما له
لأنه عليه الصلاة والسلام شهم بالدين فوجب مسأولة لولا فرق بين الواجب باصل الشرع أي
إيجابه على نفسه (و يكون) الأهاج عنه (من حيث وجب عليه) لأن من حيث موفاة لان القضاء
يكون صفة الاداء (ويجوز) أن يستتاب عنه (من أقرب طنبه) لغير للذنوب عنه لو كان
حيا (و) يجوز (من خارج) بله دون مسافة القصر لان ما دونها في حكم الخاصرو (لا) يجوز
أن يستتاب عنه بعد (نوقها) أي فوق مسافة القصر لما تقدم (ولا يجزئه) حجه من استتاب عنه
بما فوق المسافة لعدم ثباته بالواجب (ويسقط) الحج عن الميت (بمع أحبي عنه ولو بلا إذن)
ولي له عليه الصلاة والسلام شهم بالدين بخلاف من حج عن حي بلا ذنه كدفن زكامل غيره
بغير ذنه (ولو مات هو) أي من وجب عليه الحج واستقر في ذمه (أو) مات (ثانيه) لأن
الطريق حج عن من حيث مات) هو أو ثابته (فيما بين) مسافة وقولا ونفلا) لفضله قبل موته بعض
ما وجب عليه وهو السعي إلى ذلك الموضع الذي مات فيه فلا يلزم أن يحج عنه من وطنه لأن
الموت عنه لم يكن عليه أن يرجع إلى وطنه ثم يعود إلى الحج (وأن صد) من وجب عليه الحج
أو ثابته (عدل) عنه (باق) مسافة وقولا ونفلا لما تقدم (وإن وصي يحج نفل وأطلق) بأن لم يمس
محل الاستتابة (جاز) أن يحج عنه (من الميقات) أي ميقات بلد الوصي نص عليه (ما لم تنع عنه
قربة) بأن يوصى أن يحج بنفسه يكتفي بالنعقة من بلد فبتمين منها كالواجب فإن لم يفتلته
بالحج من محل وصيته حج به من حيث بلغ أو بمان به في الحج نص عليه (فان ضاق ما له عن ذلك)
أي من الحج من بلد (أو كان عليه دين أخف الحج بمحضته حج به من حيث يبلغ نصا) لما تقدم
من تشبيه بالدين

فخصل ويشترط لو وجب الحج على المرأة ثمانية كانت أو عجز زلمه مسافة قصر ودونها وجود
محرم) يحدث ابن عباس مرفوعا لا تصافر المرأة إلا مع ذي محرم ولا تدخل عليها إلا مع
محرم فقال رجل لرسول الله أي أريد أن أخرج فحسب كذا وكذا وأمر أني تريد الحج فقال
أخرج معها رواه أحمد بن حنبل وصححه عن أبي هريرة مرفوعا يحصل لأمر أن تؤمن بالله واليوم
الآخران تصافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم رواه البخاري ولمسلم وغيرهما أنه أيضا لا
وهذا يخص طاهر المرأة ولأنها أنشأت سفرها في دار الإسلام فحج بغير محرم حج المتزوج
والزيرة والعمارة (وكذا يعتبر) المحرم (لكل سفر يحتاج فيه إلى محرم) أي لكل ما بعد
سفره قالوا (لا) يعتبر المحرم إذا خرجت (في أطراف البلد مع عدم الخرف) عليها لأنه ليس
بسفر (وهو) أي المحرم (معتبران) لعمومهما حكم وهي بنت سبع سنين فأكثرت (الأنما يحل
الشهوة بخلاف من دونها) قال الشيخون والمرأه في سفرهما معها) تعالها ولا يفتقر إلى محرم
لأنه لا محرم لمن في العادة الغالبة انتهى وبتوجهه عنقاتهم من الأمثلة على ما قاله (الشيخ
تقى الدين من أنه لا محرم لمن في السادة بمحتمل عكسه لانتطاع التسمية ويمكن أن يفهم
بالنسب (قال في الفرع) زطاهر كلامهم) أي الأصحاب (اعتدوا المحرم لكل) أي الأحوال
ومأمن وعقائهم لعموم الأخبار (وعدمه) أي المحرم لذكورات (كعدم المحرم للمرأة)

ان صاموا (ثلاثة) واحد) ثلاثين ولم يروه ولحديثان شهدتان قصروا وافتروا ولان الفطر لا يستند إلى شهادة واحد كالأشهاد

(معاقبة) لأنه يوم عاب من رمضان فزومه حكمه كالذي بعده وانما حصل من شيطان في حق غيره ظاهر لعدم علمهم بلزومه أصلا كذا في ظريف والكفارة ان جامع فيه لانها ليست عتوة محضة بل عادة أو في اثباتها (وان استثبت الاثر من عمل من امر أو طهر أو) على من (غاية) وغیرها (كن أسلم دار كفر وعلم وحوب صوم رمضان ولم يدر أى الشهر وصوم رمضان (تحرى) أى استند (وصام) ما غلب على ظننه أنه رمضان لامارة لأنه فاضل هذه (ويجزئه) الصوم (ان مثل هل دفع) صومه (قبله) أى رمضان (أو بعده) كن تحرى في حق وصلى وشك هل صلى قبل الوقت أو بعده ولم يدرين انصام أو صلى قبل دخول الوقت (كأول واقعة) أى وافق صومه رمضان (أو) وافق ما بعده من الصوم لا مآدى فرضه بالاجتهاد في محله فإذا أصاب ولم يعلم الهلال أجراه كالتقيد إذا اشتبهت على مسافر (لأن واقف) صومه رمضان (القابل فلا يجوز) الصوم (عن واحد منها) أى الرمضانين لاعتبار تبيين التعيين (و) انصام شرا أو ذل أو طاعة فانه (بغض) ما وافق عبدا أو أياما شرعيا لأنه لا يصح صومها عن رمضان (ولو صام) من استثبت عليه الاثر (شعبان ثلاث سنين متوالية ثم علم) الحال (قضى ما فات) وهو رمضان ثلاث سنين قضاء (من تابها مرة في أثر شهر)

ثم حج عن شربة احتج به أحد في رواية صالح وأما وجد وصححه البيهقي ولا حج عن غيره قبل حجه عن نفسه فلم يجز كالوكان حيا (ولا ذر ولا نالته) أى لا يصح زان يحرم بشكر ولا نالته من على حجة الاسلام (انصرم في حجة الاسلام) في المروكها الماروى الدارقطي باستاندا صيف هذه حمله وجع عن شربة وقوله أو لا حج عن نفسك أى استند كقولك لثمن آمن ولا نية اليقين ملغاة في تصديقك أو لا حرم مطلقا وقوله عليه الصلاة والسلام اجعل هذه عن نفسك رواه ابن ماجه أحاب الصائغ منه بأنه أراد التلبية لقوله هذه حمله ولم يصرف حج إلى الحج (ورد) النائب (ما أخذ) من غيره لصح عنه لعدم إجماعه عنه وروعه من نفسه (والعمرة كالخج في ذلك) فمن عليه عمرنا الاسلام أو نذر لم يجز ولم يصح أن يعتمر عن غيره ولا ذر ولا نالته (ومن أتى بإحبا أحدهما) ما نال في حجة الاسلام أو عمره (فله فصل نذره) (أى ما أتى بإحبا قبل الآخر حج حجة الاسلام له أن يصح نذرا وتلا قبل ان يستمر ومن اهتم عمره الاسلام له أن يعتمر نذرا وتلا قبل ان يصح (وحكم) النائب كالتوب عنه (في ذلك لا يفرقه) (فلو صام نذرا وتلا قبل ان يصح حجة الاسلام بوق) امره (هنا) وكذا لو كـ عليه حجة قضاء أو حجة نذر أو حرم بشكر (ولو استتاب عنه) المصنوب (أو) استتاب وارث (عن ميت واحد في فرضه أو خفي نذره في سنة) واحدة (جاز) كوزع ابن عقيل أنه أفضل من التأخير لوجوبه على القور (ويجوز بحجة الاسلام قبل الأخرى وأيهما أحرأ أولاهن حجة الاسلام ثم) (أحرأ) الآخر عن نذره ولو لم يشره) أى سوا الثاني أتياهن النذر لعدم اعتبار اليقين في الحج لانقاذ سبب ما بين (ويصح أن يسوى الرجل عن المرأة) (و) ان تنوب (المرأة عن الرجل في الحج والعمرة) بلا كراهة تقدم (وان تنوب في الحج من أسقطه عن نفسه) بان حج (مع بقائه للمرة في سنة) وان تنوب في العمرة من أسقطها عن نفسه مع بقائه الحج في سنة ولا يصح أن تنوب في سنة من لم يترك أسقطه عن نفسه) لانهما عبادتان متفارتان (ومع الاستعانة في حج التطوع وفي بعضه لقادر) على الحج (وغیره) كالصدقة وانما حجة لان زومه بنفسه لحازان بتقريبها كالمصنوب (ومن أوقف) نسا (فرضا أو تقلا عن سبب لادانه أو) أوقف نسا (لم يؤمر به كالمصنوب فيغير وعكسه) بان يؤمر بالاعتقاد فصيح (لم يجز) عن الحى (كن كاة) أى كحارج زكاة سبب لادانه (ورد) الامور المخالف فيها تقدم (ما أخذ) من الأمر لعدم فعله ما أخذ الوض لاجله (و) يقع الحج والعمرة (عن الميت ولا اذن له ولا لوارثه) كالصدقة عنه ولو ما تقدم من تشبهه عليه الصلاة والسلام بالدين (وبتين) النائب شعبين رمي حمل اليه التعيين لقيام مقام الوصى (فان أبى الوصى التعيين) عين غيره) كزادت أوصا كركنا أو لموصى اليه يصح عن غيره لقرطحة بياثه (ويكنى) النائب ان دنوى النسل عن المستتب (له) ولا تقتصر نفسه لفظا نسا وان (جول) النائب (اسمه أو نسيه) لم يجز لم اليه المثل لأجبه عنه) لخصول التمييز بذلك (ويصح ان يصح عن أوصيان كانا متينين أو جازين زاد بعضهم ان يحجوا قدم أهله أو أحق ما لم يرد بقدم واجب أبيه على فلهما) لا أرغمت نص على ما روى زيد بن أرقم فروا نذرا حج إلى رجل هتوعن والديه قبل هتوعنهما واستبشرت أرواحهما في السماء وكتب عبد الله را رواه الدارقطي وفي أسانده أبو اسامة الطرموسي وأبو عبد الله بقال ضعيفان وعن جابر فروا عن حج عن ابنه أو أوصيه فقد قضى عن حجه وكان له فضل عشر جميع ضعيف رواه الدارقطي (فتم) النائب أمين فيما أعطيه لصح منه لركب وثقة في منه بالمعروف ويضمن ما زاد على ذلك وما ضل ونحسب له نفقته رجوعه ولو طالت إقامة عبدك ما لم ينفذها دارا فان اتخذها دارا أو لساغة فلا نفقة لرجوعه أيضا نفقة

بالتبعية كالتبعية من الصلاة ولعل المراد ما يأتي في كتابه رمضان بار لا يشرع عن شعبان وأنه لا يجب التتابع بل يجوز التفرق بينهما

أسلم فأنشأه لم يلزمه من صوم
من الأيام لحديث ابن عباس في
وقد ثبت قدموا عليه في رمضان
وضرب عليهم في الجهد فلما
أسلموا صاموا ما بقي من الشهر
ولأن كل يوم عبادة متحدة (كاد)
على صوم لاهل في عاجز عنه فهو
مرض (لا ية مكلف) فلا يجب
على صغير ولا جنون لحديث
رفع القلم عن ثلاث (لكن على
ولي صغير) ذكر أو أتي (مطلق)
الصوم (أمر به وضرب عليه)
أي الصوم (لبناده) إذا بلغ
وقال الجسد لا يؤمنه يضرب
عليه فيأدون الشرا كالصلاة
(ومن عجز عنه) أي الصوم
(لكبر) كشح هـ رم ويجوز
يجدها الصوم وبقى عليها
مشفة شديدة (أو) عجز عنه
(مرض لا يرجى برؤه أفطر
وعليه) أي من عجز عنه لكبر أو
مرض لا يرجى برؤه كان فطره
(لا مع عذر متناكسفر) الطعام
(عن كل يوم لمسكين ما) أي
طعام (يجزى في كفارة) معدن
بر أو نصف صاع من غيره أو قول
ابن عباس في قوله تعالى وعل
الذين يطيقونه فسدية لست
عنسوخه هي الكسيرة الذي
لا يستطيع الصوم واد الخاري
ومناه عن ابن أبي ليلى عن معاذ
ولم يذكره رواد أحمد ولا يداود
بأسناد جيد عن ابن أبي ليلى
حدثنا أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فذكره
والحق به من لا يرجى برؤه
فإن كان عاجز عنه كبر أو مرض
لا يرجى برؤه مسافر أو امرأة
لفطره لعدم اعتاد ولا قضاء لغيره عند قيامها (ومن أبى) من برئه (ثم ندعى قضاء) ما فطره

خادمه إن لم يخدم نفسه مثله و يرجع عا ستأذنه لغيره عما تفق على نفسه بغير جوعه وما لزمه
بمخالفة ففته ولو مات أو أصبر أو مرض أو ضل الطريق لم يلزمه الضمان لما أفتى بصاودم
الأصهار على المستحب وأن أفسد جميع عليه القضاء ويرد ما أخذه لأن الحج لم يقع عن
المستحب وكذلك أن فاته الحج بتفريطه ولا احتساب له بالنفقة وإن مرض في الطريق فعادله
نفقه رجوعه لأنه لا بد له منه ولا تفرط بخلاف ما لو خاف المرض لاسمته فهو دم النعمة والقران
على المستحب أن أذن فيه ما لا يقلل النائب وإذا أمره بحج بكنائس فتعذر أو أعتذر لنفسه من
المقات ثم خرج فان خرج إلى المقات فحرم منه بالحج حاز ولا شيء عليه صاوان أحرم بالحج من مكة
فعلبه دم ترك مبقاه و برده من النفقة بقدر ما ترك من أحرار الحج فيأبين المقات ومكة وقال
القاضي لا يقع فله عن الأمر و يرجع النفقة وإن أمر بالفراد فقرن لم يضمن شيئا و برده من
النفقة بقدر العمرة بالحج أن أمر بها ولم يفعل وإن أمر بالتمتع ففقرن وقع عن الأمر ولا برديا
من النفقة في ظاهر كلام أحمد وقال القاضي برده نصف النفقة وإن أمر بالقران فأقرن أو وقع
صحو و وقاهن الأمر و برده من النفقة بقدر ما ترك من أحرار التملك الذي تركه من المقات و
جميع ذلك إذا أمر بالنسكين ففعل أحد هادون الآخر أو من النفقة بقدر ما ترك و وقع
للمفول عن الأمر والنائب من النفقة بقدره قاله في الشرح ملخصا

فمن لم أراد الحج فليأدركه فلى كل خير ما منع (ويجتهد في السفر ورجع من المظالم)
بردها لأربابها وكذلك الواضع والعواري والذين وسئل من له عليه ظلامه وسئل من
لا يستطيع السفر ورجع من عهده (ويجتهد في ذوق صالح) يكون عوناً له على نفسه وأداءه
يهد به إذا ضل و يذكره أنا ناسي (وأن تيسر أن يكون) الرقيق (عالمه) ليستكمل بفرزه) بفتح
الفين المصنفوسكوناً له أي ركا به ليكون سبباً في بلوغه ويشده ويصلى ركعتين يدعو بعدهما
بديعاً (لا استقاره) قبل الزم على الفعل كما تقدم في الاستقاره في صلاة التطوع (ويستقبل
بالحج العام أو غيره إن كان الحج نفلاً أو لأجبه) وأما القرص فواجب فوراً (ويصل في منزله
ركعتين ثم يقول اللهم هذا ديني وأهل ريتي ولدي وبعده عندك اللهم أنت الصاحب في
السفر والمخلقة في الأهل والمال والولد) قال ابن الزعفراني وغيره (وقال الشيخ بده قبل
السلام أفضل) منه بعد السلام (ويخرج يوم الخميس قال ابن الزعفراني وغيره أو) يوم (الثني
ويكر) في خروجه (ويقول إذا نزل مغزلاً) ما ورد أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
(أو دخل بلد ما ورد) ومنه اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقلن
ورب الشياطين وما أضللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه القرية وخير أهلها
وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها يقول أيضاً إذا ركب وهو ما ورد
وتقدم بعضه في صلاة التطوع وذكره بجملة في كتابي نصيحة الناسك ببيان
أحكام المناسل

باب المواقيت

(وهي) جميع مقامات وهو لفظاً للحدود شرعاً لمواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة) وقد بدأ
بالمواضع فقال (ومقامات أهل المدينة) المنورة (ذو الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام وهي أبعد
المواقيت (وبينها وبين مكة عشر مراحل) وبها وبين المدينة ستة أميال) أوسعة وتعرف الآن
بأبصار (و) مقامات (أهل الشام) أهل (مصر) أهل (المغرب الحليفة) بضم الجيم وسكون

ما أفطره وأخرج فديته اعتبارا بوقت

الوجوب (ومن فطره ولو
صوم) مسافر (مفطره ولو
بلاشفة) لحديث ليس من البر
الصيام في السفر متفق عليه
ورواه النسائي وزاده عليه
برخصة الله التي رخص لكم
فأقبلوها وإن صام أحدكم
لحديث هي رخصة من الله
أخذها الحسن ومن أحب أن
يسوم فلا جناح عليه رواه مسلم
والنسائي (لوما سفر) من وجوب
عليه الصوم برخصة (ليظفر)
فيه (حرما) أي السفر والأفطار
أما الفطر فقدم السد المبيع
وهو السفر المباح وأما السفر
فلا وسيله إلى الفطر الحرم
(و) من فطره وسكره صوم
(نحو مرض بطنش أو غيره)
لقوله تعالى يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر ولا
يؤذيكم في الدين ولا في
الدين لتضره بالصوم ومن
فطر (و) كرم (أو خوف
مرض) وحادث به في يومه
مرض (شروا زبادة أو طوله) أي
المرض (يقول) طبيبكم (تفه)
لنقله تعالى في كان منكم
مرض أو هي سفسفة من
أمام أن يقول يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر ولا
يؤذيكم في الدين ولا في
الدين لتضره بالصوم
بشعر بشفة أو كرم ولا
تفكر فيه بمرض متخاف نقله
ألا كمال وأحذثان ومداواة
معمومة أو حادثة أو جاز وطه
لن بمرض ينتفع به أي الوطه
(فيه) أي المرض كالدواوة
(أو) (شعري) ولم تندفع شعورته
بذنه أي الوطه (وخطب فتشيت أنشبه) لن ليطا (ولا

الحاء المهملة (هي قرية كبيرة) جامعة على طريق المدينة وكان اسمها ميه مخفج السبل
بأهلها فسميت الحيفة (هي آخره قرب رابض الذي يجر من منه الناس) الآن (على سار
الذهب إلى مكة ومن أحرم من رابض فسد أحرم قبل محاذها الحيفة) وتلى ذا الحليفة في البعد
(بينها وبين مكة ثلاث مراحل وقيل أكثر) وهي على ستة أميال من العروثمان مراحل
من المدينة (والثلاثة الباقية) من المواقيت (بين كل منها بين مكة مرحلتان) فهي متساوية
أو متقاربة (و) ميقات (أهل اليمن) وهو كل ما كان على عين الكعبة من بلاد الغور والنسبة
اليه بمعنى على القياس وعان على غير القياس (يلمو وقال ألم لثان وهو جبل) معروف
(و) ميقات (أهل نجد أيمز) أهل (نجد الحجاز) كالمحلب المطالع هو ما بين جرش الماء
إلى سواد الكوفة وكاهل من عمل الباعة (والأبن حطيط البهش وأوله من ناحية العراق
ذات عرق وأخر سواد العراق) (و) أهل (الطائف قرن وهو جبل) يكون (أو يوقل له
قرن المنازل وقرن النعالب) (و) ميقات (أهل الشرق والعراق) وراسان ذات عرق وهي
قرية ثمة بقية من هلاجاتها القبار القديمة وعرق هو جبل للشرق على التقي) وفي المبدع
وشرح التمهيد ذات عرق منزل معروف حتى لا نقيم عركا وهو الجبل الصغير وقيل العرق
الأرض السبعة تنبت الطراظ وهذه المواقيت كلها ثابت بالنص) لحديث ابن عباس قال لو كنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة لأهل الحيفة ولأهل الشام الحيفة ولأهل نجد قرن
ولأهل اليمن يلم من لمن ولان أي عليم من غير أهل من يريد الحج والعمر من كان دونهم
فجهل من أهلهم كئلا أهل مكة يهلون منهم من ابن عمره وعن عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق رواه أبو داود والنسائي وعن جابر نحو مرقعاً رواه
مسلم ومافي البخاري عن ابن عمر قال لما فتح هذا المنصران أقام عمر بن الخطاب لحديثهم ذات
عرق قال فلما طهره خشي النص فواقفه برباه فقامه فوق القهوب وبارواه أحد القهوب الذي
وحسنه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل الشرق المتيق وهو واد
قبل ذات عرق بفرجة أو مرحلتين إلى الشرق ثمة بربذ بن أبي زياد وهو شبي مختلف فيه
وقال ابن ميم وأبو زرعة لا يجتنبه قلان بن عبد البر ذات عرق ميقاتها حجاج (والأفضل
أن يجر من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من مكة) احتياطا (وإن أحرم) من الميقات
(من الطرف الأقرب من مكة جاز) لأحرامه من الميقات (وهي) أي المواقيت السابقة
(لأهلها) الذين تقدم ذكرهم (ولن مرحليان غير أهلها من يريد بها أو غيرها) فإن مر الشامي
أو المديني أو غيرها) كالمصري (على غير ميقات بلده) كالشامي يريد الحيفة (فاته يجر
من الميقات الذي مر عليه لأنه صار ميقاته ومن مثله دون الميقات أي بين الميقاتين مكة)
كأهل خلبس وعسفان (فقاته من موضعه) فليبر ابن عباس (فان كان له منزلان جازان
يجر من أقربهما إلى مكة أو الأولى) أن يجر (من السبل) عن مكة كما تقدم في طرف الميقات
(وأهل مكة ومن بها) أي مكة (من غيرهم سواء كانوا في مكة أو في الحرم) كمن وزد دقة (فانما
أرادوا العز من الحبل) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يجر عائشة
من التمتع متفق عليه ولأن أهوال العمرة كلها في الحرم فلم يكن بد من التحل لجميع في أحرامه بين
الحل والحرم بخلاف الحج فانه يخرج إلى عرفة فيحصل الجمع ومن أي للملح أحرم حاز (ومن
التمتع أفضل للبر السابق (وهو) أي التمتع (أدناه) أي أقرب الحل إلى كفو قال أحمد
كاتباً بعده وأعظم لأجر وفي التحميم والمستوجب الجعارة لا اعتبار به عليه الصلاة

فقال فعد من ايام امر (ما لم
يتعد) القضاء عليه (لشئ
فطعم) لكل يوم مسكنا
(تكميل) ما جاز من صوم (ومنى
لم يمكنه) الوط طمغ الشئ
(الافساد صوم) موطوءة (بالم
تندفع شهوة) باستمائه اوبد
زوجته اوجاز به ولا مباشرة
دون الفرج (حازله) الوط
(شروق) أى البدء الضرورة
اليه كاكل مضطربة فان
كانت حائض وماتعة طاهرة
من زوجة أو مربية (ة) وطه
طاهرة (صائفة) أو (من) وطه
(حائض) لنهى الكلب من
وطه الحائض وقصدى ضرره
(وتعين) لوطه (من) بلبل
من زوجة أو مربية مباحة
كجنونة وكنايسة تعمر افساد
صوم القاصفة لا ضرورة اليه
(وان نوى حاضر صوم يوم)
برمضان (واسافر اثنائه) أى
البدوم طسوما أو كرها (فله
القطر) لظواهر الآفة والاضمار
وكالمريض الطارى ولو يغله
بخلاف الصلاة لانها حجب
انقضاءه لم تقصر لا كدنيا وعدم
مشقة اتمامها (اذا خرج) أى
فاروق يبرق بريقه العارضة ونحوه
على ما تقدم لا تميله لاسي
مسافرا (والفضل) لحاضر نوى
صوما وسافر اثنائه (عدمه)
أى القطر خر وجان الخلاف
(وكره صوم حامل مرضع
خائفا على أنفسهما أو) خائفا
على (الولد) كالمريض وأولى
(وقضيات القطر) عدا ما لم
قطرها لقتلها على القضاء

والسلام منها (وباقى آخر صفة الحج) عند الكلام على صفة العمرة (فان أحرموا) أى أهل مكة
وحرمها (من مكة أو من الحرم انقضى) أحرامهم بالعمرة لا بالهجرة له وبخلافه الميقات لا يحتمل
الأنه قد كن أحرم بعد الميقات (وقيدم) لخلافه الميقات كن جازا للميقات لا لأحرام (ثم إن
خرج إلى المل قبل اتمامها) أى العمرة (ولو بعد الطواف أجزأه عمرة) عن عمرة الإسلام لان
الأحرام من المل المشروع له ليس شرطا لصحة النسك (وكذا) تجزئه العمرة (ان لم يخرج) إلى
المل لم يسقط (قدمه في المفتى كالمفتى والواز كمن هو المشهور ونواف الأحرام من الميقات
لا يقتضى البطالان) لان الأحرام من الميقات ليس شرطا (فان أحرم) من مكة أو الحرم
(فان زاد لادم عليه) لأجل أحرامه بالعمرة من مكة تنفلسا للحج على العمرة لا لأجله عليه وسقوط
أهله (وان أرادوا) أى الذين يكفوا بالحرم (الحج) فانهم يحرمون (من مكة) (كان) الحاج
(أو غيره) ما إذا كان قبا (أى مكة) (من حيث شامها) لقوله جار ما رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما حللنا من الحرم من الأبطح (رواه مسلم) (ونصه) في روايته (من المسجد في الأضاح
والهيج من تحت الميزاب) وبعبارة (ويجوز) أحرامه (من سائر الحرم) لما تقدم
(و) يجوز إحرامه (من المل كالمكة) (وكما خرج إلى الميقات النحرى ومع القاضي وأصحابه
وجوب إحرامه من مكة والحرم) (ولادم عليه) لعدم الدليل على وجوبه (ومن لم يكن طريقه
على ميقات) من المواقيت السابقة كميقاتها في طريق القرب (أو خرج من الميقات) بأن
مشى في طريق لا يمر عليه (فأذا حذى أقرب المواقيت اليه) أى إلى طريقه (أحرم) لقوله عمر
انظروا حذوا من قديد رواء الجارى ولا تعرفوا لأجتهادوا لتقديره فاذا أشبه حذوا
الاجتهاد كالمكة (وسقط الاحتياط مع جهل المخاضة) إذا أحرام قبل الميقات جاز وأخبره
عنهم (فان نسوا) أى الميقاتان (في القرب اليه) أى إلى طريقه (ة) انه يحرم (من)
حذوا (أبعد ما من مكة) من طريقه (ومن لم يجد ميقاتا أحرم عن مكة بقدر سبلتين) فان
أحرم ثم علم بداهة قد جاز ما حذى الميقات فخرج يحلدهم (قاله في النحر) كالميقات
وهو وجهه (قاله في العاية) كالميقات المدعو وميقاته قد علمه (فأذا حذى) معناه في الفروع
فصل « ولا يجوز لمن أراد دخول مكة أو » دخول (الحرم أو) أراد (نسك) تجاوز الميقات
بغير إحرام) لانه عليه الصلاة والسلام وقت المواقيت ولم ينقل عنه ولا من أحدهم من أحياه أنه
تجاوزها بغير إحرام وعن ابن عباس مرفوعا لا يدخل أحدهم مكة ما لا إحرام فيه ضعف فإنه من
رواية حجاج وحج بن خالب الواسطي وظاهر كلامه أنه لو أرادها التجارة أو زيارته لم يلزمه نص
عليه واستاراه أكثر من أنه من أهل فرض الحج ولم يمتد ترك رحلته فأن لم يراد من ولا
تسكال يلزمه بغير خلاف لانه عليه الصلاة والسلام وأصحابه أو أئمة الرازيين وكأثيرا ينفرون
للمهاديرون بغير الحليفة بغير إحرام (ان كان حراما لمسلم كلفا) بخلاف الرقيق والسكر وغير
المكلف (لأنهم ليسوا من أهل فرض الحج) (فلو جازوه) أى الميقات (رقيق أو كافر أو غير
مكلف ثم لم يعم) الأحرام (ان عتق) الرقيق (واسلم) الكافر (وكاف) غير المكلف (أحرموا
من موضعه) لا قد حصل دون الميقات على وجه صلاح فكان له ان يخرج منه كاهل ذلك
المرضع (ولادم عليهم) إذا أحرموا من موضعه من أحرامهم لم يجاوز الميقاتهم بالأحرام (الالقتال
مباح) لفسخه عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة وعلى رأسه المقفر ولم ينقل عنه ولا عن أحد
من أصحابه الأحرام ومثله (أو خوف) أى والأمن تجاوز الميقات: نفوذ الحاقاله بالقتال المباح
(أو حاجة متكررة كخطاب ونحوه) بالمقيم وهو رسول الله السلطان (وناذل المدة) ولعله (أو احتشاش
وخصو ذلك) لما روى حرب عن ابن عباس لا يدخل انسان مكة الا بحراما أو ألباين والمطابقين

من الصوم (الطعام مكنت لكل يوم) أنظر تخلف أو مرتع خوف على الزنا ٥٣٣ (ما) طعاما (يجزئ في كفارة) لقوله

تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
طعام مسكين قال ابن عباس
كانت رخصة للشح الكبير ولإزالة
الكبرة وهما يطيقان الصيام
أن يفطر أو يقطع مكان كل يوم
مسكنا ولو لم يلقه الرضخ إذا خافتا
على أولادهما أفطرا وأطعما
رواه أبو داود ورى ابن عمر
ولاه فطر سبب نفس عاجز من
طريق الخلق فوجب به
الكفارة كالشح الحر (ويجزئ)
كفارة (إلى) مسكين (واحد)
جملة واحدة قاله في الفروع
وظاهر كلامهم إخراج الطعام
على القول وجوبه وهذا أنس
وذكر صاحب التحرير أن في
مع التضاضاح لانه كالتسكلة
فان خافتا على أنفسهم ما حفظ أو
مع الإذابة لا طعام كالمرضى
(ومضى قبل رضع يذى غيرها)
أي أمه (وقدران سائر جهل فطر)
أهله عدم الحاجة إليه (وظهر)
أي رضعه ولقد غيرها (كام) في
إباحة فطران خافت على نفسها
أو الرضيع فان وجب طعام
(ذلى من جنة) (أو فطر ليلها) أي
الفطر المستأجرة للارضاع
(سبب) (صومها) (أو نقص)
لبنها لصومها (فلمستأجرها)
أنفسه) لإزالة دغما للفقر
(وتجبر) يطلب مستأجر (على)
فطران تأذى الرضيع بصومها
فان قصدت الأضرار أتمت ذكره
ابن الزاغوني وقال أبو الخطاب
ان تأذى السبي بنقصه أو تبره
زنها الفطر (ويجب الفطر على
من احتاجه) أي الفطر
(لا تلتزم الصوم من مهلكة
بغيره) لأنه يمكنه نداءك الصوم القضاء بخلاف الغريق وهو ممن خاف تلفا بصومه أجزأه صومه وكره صحبه في الاتصاف

وأصحاب منافعها احتج به أحد (ومضى يرد على قوله بالحل) اذ لو وجب عليه الاحرام لادى
الى الضرر والشغف ومضى شرعا قال ابن عقيل وكشفه المسند في حق فيه الشقة (ثم انما
له) أي ان لازمها الاحرام من تقدم ذكرهم من تنكر راحته والمضى المتورد الى الحق
بالحل (النسك أو) بدا (لم يرد الحر) ارادة الحر أو النسك (أحرم من موضعه) لا تصار
كأهل ذلك المكان ولان من مثله دون المقات يخرج اليه ثم عاد لم يلزمه شيء (ومن تجاوز)
المقات (بلا احرام لم يلزمه قضاء الاحرام) الذي ظنه من المقات وبقى حكم رجوعه اليه
(وحيث لم يلزمه من المقات لم يلزمه مكة) أو الحرم (لأنه لطف وسعى وحلق وحمل)
من أحراره (وأبى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه دخول مكة لمخلف ما عمن نهار وهي من
طلوع الشمس الى صلاة الصبر رواء) الامام (أحمد لا قطع خبر) لان النبي صلى الله عليه وسلم
قام القديم يوم فتح مكة فداشوا حتى عليه فقال ان مكنتها الله ولم يهرمها الناس فلا يهل
لا يرى يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقط لهما وما ولا يصحبها نصرة فان أحد ترخص بقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتولوا ان الله ان رسله ولم يأن لك وأما احلت ما عمن
نهار وقد عادت حرمتها فكم يتابع الشاهد منكم القاتب (ومن جاوزه) أي المقات (يرى بد
النسك) بلا احرام (أو كان النسك فرضه) بان يهلج أو يعتمر (ولو) كان (جاهلا بالمقات
أو أحكم) أو انسيا فلذلك أومر هالزمه ان يرجع (الى المقات) (فصرمته) لانه واجب أمكه
فله فله من كذا الواجبات (ما لم يخفف قوا للنج أو يخفف) قوا (غيره) تخوفه على نفسه
أو أهله أو أهله (فان رجع) الى المقات (طاهر منه فلا دم عليه) لانه ان الواجب عليه كالولم
بما جوزه ابتداء (وان أحرم يومه) أي المقات (من موضعه أو غيره لم يدر غيره فليهدم)
لحد يثان عباس مرفوعا من ترك نسك فله دم ولتركه الواجب (وان رجع محرما الى
المقات لم يسقط الدم برجوعه) نص عليه لانه وجب لتركه احرامه من ميثاقه لم يسقط كالولم
يرجع (وان أفد نسكه هذا) الذي تجاوز به المقات بلا احرام (لم يسقط دم الجاوزة) نص
عليه كدم محظور ولانه الاصل ونقل ميثاقه لا نسك لأن القضاء واجب (ويكره ان يصر قبل
المقات) المكافى لما روى الحسن ان عمر بن حصين أحرم من مصر قبل ذلك عمر فغضب
وقال يسمع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من مصر وقال ان
عبد الله بن عامر أحرم من خراسان فلما قدم على عثمان لانه فقامه منكره له رواه مسند
والأثر وقال الضاري كره عثمان ان يصر من خراسان أو كرمان وروى أبو يعلى الموصلي ان سائده
عن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أحدكم حله ما استطاع فانه لا يدري
ما يرضى في أحرامه وما حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من
أهل بيعة أو عرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
ووجب له الجنة شك عبد الله بن عبد الله بن أبيه قاله رواء ودفع الى القاضي معنى أهل
قصد من المسجد الأقصى ويكون أحرام من المقات (و) يكره ان يصر (بالنج قبل انهره)
لقول ابن عباس من السنة ان لا يصر من النج (و) يكره ان يصر (بالنج قبل انهره)
قبل وقتها فاشبهه ما أحرم قبل المقات المكافى (فان فعل) بان أحرم قبل المقات المكافى أو
الزمان (فهو محرم) حتى ان المنذر العصى في تقدمه على ميثاق الكساجنة لا قبل جماعة
من الصحابة والتابعين ولم يقل أحد منهم انه يصح بدل احرامه ما لم يصر قبل أشهر قوله
تعالى يسئلونك عن الأهل قل هي مراقات الناس والنج وكلها مراقات للناس فكذلك النج
وقوله تعالى الحج أشهر معلومات أي معظمه في أشهر لقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة أو

بغيره وهو محرم لأنه يمكنه نداءك الصوم القضاء بخلاف الغريق وهو ممن خاف تلفا بصومه أجزأه صومه وكره صحبه في الاتصاف

وكل شخص يصوم معه كالق الفروع ٥٦٤ ولم أجدهم ذكر افي الاخره خلا فلو ذكر جماعة في صوم الظهار يجب بطهره

بمرض مخوفين من منته شاقة
ونصر دينهم كما وخاف تلفا لظفر
وقضى ذكره الأجرى (وايس
لن أبع له فطر رمضان)
كسافر (صوم غيره) أي رمضان
(قبه) أي رمضان لأنه لا يصح
غير ما فرض فيه «تتمه» ينكر
على من أكل في رمضان
ظاهرا وإن كان هناك عذركه
القاضي وقال ابن عقيل إن
كانت عذرا خفيفة منع من
إظهاره

فصل وشرط (١) صوم (كل يوم
واجب بعمية) له بأن يعتد
أنه يصوم من رمضان أو قضاءه
أو فز أو كفارة لأن كل يوم عبادة
مقدرة لأنه لا يفسد يوم بقضاء
يوم آخر والقضاء (من الليل)
لحديث من لم يبيت الصيام من
الليل فلا صيام له رواه أبو داود
والترمذي والنسائي وقدر قطي
عن حمزة عن عائشة عن مرفوعه من لم
يبس الصيام قبل طلوع الفجر
فلا صيام له وقال أسناده كله ثقات
وكان قضاء أول الليل وأوسطه
وأخره محل لثبته بأي جزء نوى
فيه أجزاء (ولو أتي بعد ما) أي
النية (للايمان بالصوم) لا لثبته
كما كل وشرب وجاع إظهار
النية ولأن الله تعالى أباح الأكل
لآخر الليل فلو بطلت به فات
محلها وأن نوت حائض صوم
التد الواجب وقد عرفت أنها
تظهر ليلا مع لثبته المقارنة
(ولا اقتصر) نية الفرضية
بأن ينوى الصوم قرضا لإجراء
التصديق عنه كما صلا (ولوى)
لينة الثلاثين من شعبان (إن
كان) الزمان (غدا لمن رمضان ففرض) (والا) يكن من رمضان (فقل) لم يجزئه أو نوى أن كان

باب الاحرام والتلبية وما يتعلق بهما

(وهو) أي الاحرام لثبته الفصول في التحريم يقال اشق إذا دخل في الشتاء أو بيع إذا دخل في
الربيع وشرا (نية التملك) أي الدخول فيه لثبته لصح أو يعتمر (ممي) الدخول في النسك
(أحرما) لأن التحريم بأحرمة حرم على نفسه أشياء كانت مباحة له من النكاح والطيب وأشباه
اللباس ونحوها ومنه في الصلاة تحريمها التكبير (وبس لم يرد) أي الاحرام (إن يتصل ذكرها
كان أو اتى ولو حائضا ونفساء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت عميس وهي نفساء
أن تقتل روماء وأمر عائشة أن تقتل لاهلال الحج وهي حائض (فأدركتا) أي
الحائض والنفساء (الظهر قبل المروج من المقات) أحق لهما (ناخير) الفسل (حق
تظهما) ليكون أكل لهما (والا) أي وإن لم ترحوا الظهر قبل المروج من المقات (أغتسلتا)
فصل الظهر ليا تقدم ولأن مجاوزة المقات بلا إحرام غير جائز على ما تقدم (وبتيم عادم الماء)
لأحرامه وكذا العاخر عن استعماله كسائر ما يصب له الفسل (وتقدم) فباب الفسل (ولا ينصر
حدثه بعد غسله قبل إحرامه) كحدثه بعد غسل الجمعة وقبل صلاتها (و) يسن لم يدا الاحرام
(إن يتنظف بإزالة الشعر من حلق العانة وقص الشارب وتنظف الأظفار وتقليم الأظفار وقطع
الراشعة الكريمة) لقول إبراهيم كالأوصيحيون ذلك ثم يلبسون أحسن ثيابهم رواه سعيد ولأن
الاحرام عبادة فمن فيه ذلك كالجمة ولأنه يتناول (و) يسن لم يدا الاحرام (إن يتنظف ولو
أمرأة في بدنه سواء كان) الطيب (بما تقي عينه كالمسك أو أثره كالعود والجذور وما الوردة)
لقول عائشة كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يهجر رواده الجهادي
وقالت كافي أنظر إلى ويسن المسك في محاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرم متفق
عليه (ويستحب لها) أي المرأة إذا أرادت الاحرام (خضاب بخاء) لحديث أن حمزة من السنة
أن ذلك للمرأة بدنها في حنائه ولأنه من الزينة أشبه الطيب (ويكره تطيبه) أي لم يدا الاحرام
(توبه) ووجهه الأجرى (ه) على الأول (أن تطيبه) أي طيب يدا الاحرام (توبه) (فله استعماله)
أي استعماله ليس (مالم يترعه) فإن ترعه فليس له لبسه والطيب به) لأن الاحرام بمنع الطيب
وليس الطيب دون الاستدانة (فإن فعل) أي لبسه بعد ترعه (وأثر الطيب باق) لم يفسد حتى
يذهب فدى لاستعماله الطيب (أو نقله) أي الطيب (من موضع من بدنه إلى موضع آخر

عند من رمضان ففرضي (أو) الأذن من واجب) عيتم من قضاء أو نذر أو كفارة ٦٥٠ (ويحتم) أي الواجب (فيه) أي تجزئه) أن

بأن من رمضان أو غيره لأمن رمضان ولا عين ذلك الواجب لعدم خروجه بالنية لأحدهما (الآن) قال ليلة الثلاثاء من رمضان أن كان غدا من رمضان ففرضي (والا) فأنما ينظر) فيزعم أن ابن من رمضان لأنه يني على أصله يثبت زواله ولا يقدح تردده لأنه محكم صومه مع الجزم (وإذا نوى خارج رمضان) صوم يوم (قضاء أو قلا) فنقل (أو) نوى قضاءه (نذرا) (أو) نوى قضاؤه (كفارة فهو طهارة) هو (نقل) العاطفة قضاء والنذر والسكافة لعدم الجزم بنيتها فتسقي نية الصوم ورده صاحب الانتعاش بأن من عليه قضاء رمضان لا يصح نقله فيه (ومن قال أنا صائم فدان شاة الله تعالى فإن تصليته شاة الشك) بأنك هل يصوم أو لا (أو) قصد بها (التردد في العزم) فلم يجز بالنية (أو) التردد في (القصد) بأن ترددها ينوي الصوم بذلك حرما أولا قاله في شرحه (فثبتت) لعدم خروجه بها (والا) بقصد الشك ولا التردد (قلا) تقسده لانه قصدان صومه عشية الله تعالى وتوقيفه وتسنينه كالأقصد إلا أن بقوله أنا مؤمن أنشاء الله تعالى غير مسترد في الحال كالمقاضي وكذا تقول في صائر العبادات لأنه مستبعد كالمشقة في تنبها اه أي إذا لم يقصد الشك ولا التردد (ومن خطر بقله لملا الله صائم غدا فقد نوى وكذا إذا كل والتردد بنية الصوم) لأن محمل النية القلب قاله الشيخ في الدين

(أو قصد منه بسده ما في) الطيب (بها أو نحو) أي الطيب (عن موضعه ثم رده إليه) بعد إحراره (قدى) لانه ابتداء طيب (فإن ذاب) الطيب (بالتسوس أو بالمرق فبال إلى موضع آخر) من بدن الحرم (فلا شيء عليه) لحديث عائشة قالت كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنقصه سبحانه بالأسلغ عند الإحرام فإذا عرف قسدا ناسل على وجهه فبهاها التي صلى الله عليه وسلم فلا يتأها رواه أبو داود (وبسن) لمن رده الإحرام (أن يلبس ثوبين أبيضين) لحديث غير ثابت بك البياض (رواه النسائي) (نظف) (ين) لأننا حينه لا نتظف في بدنه فكذلك في ثيابه (أزارو) ردا معيديين أو غسيلين فأرداه على كتفه والأزار في وسطه) لما روى أحمد عن ابن عمر فروعا الحرم أحدكم في أزارو وداو فطين قال ابن المنذر ثبت ذلك وفيه عبرة لما إذا أخرج كتفه إلا عن من الرداء أول (ويجوز) إحراره (في ثوب واحد) وفي التصبر بعضه على ثاقه (ويفرد) (مر) رد الإحرام (عن الخط) لأنه عليه الصلاة والسلام تجرد لأهله وكان يني في ثاقه على البس لكن الأول لا يقتضي الترتيب (و يلبس ثوبين) لما تقدم من الخبر وهما التماسه وتلا بيجزوله لبس السرور وتوا الجعم قاله في الفروع (أن كان الحرم) (رجلا أو أمارأه) البس (لحظ في الإحرام) إلا التقاض بنو باقي وضعه (والخط) كلما غطى على قدر الملبوس عليه كالقميص والمرابيل والبرنس أو القبايح وكذا الدرع ونحوه مما يصنع من لبد ونحوه على قدر الملبوس عليه وإن لم يكن فيمضاطة (وللبس أزاراه وصلاحه) انشع ثوب غطاء أو أترج حاز) لأن ذلك لبس الأسا لخطا المستوع على قدر الملبوس عليه لشدة (ثم يحرم عقب الصلاة مكتوبة أو) صلاة (نقل) ركعتين (نذبا) نص عليه لأنه عليه الصلاة والسلام أهل في در صلا رواه النسائي (وهو) أي أحرمه عقب الصلاة (أولى) لحديث ابن عباس قال أتني لأعلم الناس بذلك خرج بها قبل المصلي في مسجد بني الحليفة ركعتيه أهل بالمحسين فرغ منها مارا وأحدوا أبو داود وظاهر كلامه في المبدع والمنتهى وغيرها أنه عقب صلاة فرض أو ركعتين فلا سواء (وأن شاء) أحرم (إذا ذكر كبر الشاة) أحرم (إذا صار) قبل مجاوزة المقامات نور ود ذلك كله عليه الصلاة والسلام لكن ذكر ابن عباس أنه واجب الإحرام حين أحرم من صلاته ولم استوف بها رسلته قائما أهل فأدرك ذلك منه قوم فقالوا لهم حين استوفت بها رحاته وذلك أنهم لم يدركوا إلا الأذكار شمار حتى على البداء فظاهر فأدرك ذلك منه أناس فقالوا أهل حين علا البداء رواه أبو داود والأثرم (ولا ركعة) أي التفضل (وقت نهى) للاختيار السابق أو قات النهى (ولامن عدم المساماة لثراب) أو يخرج عن استعمالها لفرح لا ينطبق مع معاهاس البشارة لفقد شرطه (ولا نية قدا لأحرم إلا بالنية) لقوله عليه الصلاة والسلام اغتالاع بالنيات وأغالب كل امرئ نوى ولانه عمل وعادة تحفة ما فتر البها كالصلاة (فهى) أي النية (شرط فيه) أي الإحرام كالنية في الوضوء لكن سبق لثبات الإحرام ونية النسل فكيف يقال لا تنقذا لنية لا ينفذ وان لنية شرط في النية مع أنه يردى إلى التسلسل وأما التجرد فليس ركنا ولا شرط في النسل إلا أن يقال ما كان التجرد هيئة فتجام نية النسل ربما أطلق عليها ما خرج إلى التنبيه على أن تلك الهيئة ليست كادية بنسبها بل لابد معها من النية وانها لا تقتضي غير ما من تلبية أو سوق هدى كما ينبغي عليه (ويستحب التلطف بما أحرم) به (فيصديقه نيكاهه) لانه عليه الصلاة والسلام فعل من معه في سجدة الدواع ولأن أحكام ذلك تختلف فاستحب تعيينه ليرتب عليه مقتضاه (ونية النسل كافية) لا يحتاج معها إلى تلبية ولا سوق هدى) لعدم اغتالاع بالنيات (وأن نوى أو ساق هدى من غير نية لم يقع إحرامه) الأخير (ولو نطق بغير نواه أو نوى له مرة فيسبق لسأله إلى الحج أو

هو حين يقتضى عشاءه من رد الصوم ولها يفرق بين عدا لنية البداء وهما لنية لى لى رمضان (ولا يصح) (سمن) (عمن) (من) جميع النماز

أخرى به يد طعام وشربه من أجل فاضل التبرك اليه وهو لا يضاف الى الجنون والفسق عليه فلم يجز والتسوداها لا تجزى (وبعض الصوم من جنون أو غناء أو آخره) أي التبرار من أوله أو آخره حيث يت النية لهصة اضافة التبرك اليه اذن ويقارق الجنون المحض بالله لا تمنع الوجوب بل الصوم يجرم فعله (أو ما جبهه) أي التبرار فيصع صومه لان الصوم عادة ولا يزول الاحساس به بالكلية لانه متى نية (وبعض معنى عليه) زمن انغماسه لانه مكلف (فقط) أي دون عجزون لانه غير مكلف لانه مدة الانغماس لا تطول قالوا لا تثبت الواجبات على المعنى عليه (ومن نوى الانقطاع أو تردد فيه (فمكمن لم ينو) الصوم لقطعه التوبة لا كن أكل أو شرب (فيصع أن ينويه) أي صوم اليوم الذي نوى الانقطاع فيه (فلا يجزى رضاء) نصا (ومن قطع نية) صوم (فلا يركه) نصا أو قضاهم نوى) صوما (فلا يصح) قطع له جزمه في الفروع والتفريع ورد صاحب الانتفاع في القضاء بتقديم (وان قلب) صائم (نية) أو قضاه على نقل (صم) كقلب فرض الصلاة فلا يخاف في الاقتناع في قلب القضاء لما سبق (وكره) له ذلك (لغير فرض) صحيح كاصلاة (وبعض صوم نقل منه من) أثناء التبرار (ولو) كانت (بعد الزول) نصا وهو قول معاذ بن جبل وابن مسعود وحذيفة بن اليمان حكاه

بالعكس) بان يقرى الجمع فيسبق لنية الى العمرة (انعمد) احرامه (بما نواه دون الفقه) لان النية محله القلب وتقدم نظيره في الوضوء (و ينعمد) احرامه (حال جاسه) لانه لا يخرج منه (ويطلب) أي يفسد (احرامه) أي الجماع فيجزي في فاقده ونقصه كما في (ويخرج منه) أي من الاحرام (بردة) لصوم قوله تعالى لن اشركت ليعطين علكو (لا) يخرج منه (يجنون أو غامضون) غير المحرم الذي وقضته راحلته (ولا ينعمد) الاحرام (مع وجود احداهما) أي الجنون أو الانغماس والسكر لعدم اهليته لنية (وتقدم بعض ذلك) موهبا (فاذا اراد الاحرام نوى بقلبه كما لا يلزمه) اللهم اني اريد التمسك الغلظي فيصبرك وتقبله مني) ولم يذكرها مثل هذا في الصلاة لقصر مدتها وسرها عادة (وان حبسني حابس فمحلى حيث حبستني) أو في أن أحل وهذا الاشتراط سنة) في قول عمر وعلي وابن مسعود وعمار ويقبضه الاشتراط (اذا عاقه عدو أو مرض أو ذهاب نفقة أو خطا طريق وغوهر) ان له التحلل (قوله) من الله عليه ولم اضباعه بنتانير حين قالت له اني اريد الحج وأبدي وجهه فقال يحيى واشترطى وقول الله لم يحل حيث حبستني متفق عليه زاد النسائي في رواية اسنادها جيد فان قلت على ذلك ما استثبت ولقول عائشة لعمر وقول الله لم يحل في اريد الحج فان تسرر والا فعمرة (و) يفيد هذا الاشتراط أيضا (انه متى حل بذلك) أي بسبب عجزها تقدم (ملائي عليه) نص عليه قال في المستوجب وغيره الا ان يكون معه هدى فيلزمه تحريم (وبقي آخر باب الفوات والاحصار فان اشترط مجاؤدى معنى الاشتراط كقوله اللهم اني اريد التمسك الصلاة ان تسرر والا فلا خرج على حاز) لانه في معنى ما تقدم في الخبر (وان قاله) في احرامه (متى شئت أطلته أو) ان (استدته لم أتصم لم يصح) اشتراطه لانه لا يحد في ذلك (وان نوى الاشتراط ولم يتلفظ به لم يند قول النبي صلى الله عليه وسلم (اضاعة) بضم الصاد نيت الزير (قول محلى) أي مكان احلال (من الارض حيث حبستني) والقول لا يكون الا بالسان (فوصل وهو) أي اريد الاحرام (تخير بين التمتع والافراد والقران) ذكره جماعة جماعا لقول عائشة أخرجهما عن النبي صلى الله عليه وسلم نقل من أراد منك أن يهل بحج وعمره فليقل ومن أراد أن يهل بعمره فليقل قالتوا هل بالحج وأهل به ناس معه وأهل ناس بالعمرة والحج وأهل ناس بالعمرة وكانت حين أهل بعمره متفق عليه ذهب طائفة من السلف والخلف انه لا يجوز الا التمتع وقاله ابن عباس وكراهية عمر وعثمان ومعاوية وابن زيبر وبعضهم القران ودعى الشافعي عن ابن مسعود انه كان يكرهه (وأفضلها التمتع) في قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وجمع ونص عليه في رواية صالح وعبد الله وقال لانه أخر ما ربه النبي صلى الله عليه وسلم قالوا صحابي بن ابراهيم كان اختيارا في عبد الله الخويلدي بعمره قوله عليه الصلاة والسلام واستقبلت من امرى ما استدرت ما عقت الهدى ولا سللت منك وفي الصحيحين انه امر أصحابه لما طافوا معه وان يحلوا مرة الا من ساق هدهد باؤدت على احرامه كسوقه الهدي وتأنف ولا يتعلم الا الى الفضل ولا يتأنف الا عليه لا قبل أن يهرم بالفسخ ليس لفصل التمتع وانما هو لا اعتقادهم عدم جواز العمرة في أشهر الحج لانهم لم يعتدوه من لو كان لم يخص به من لم يسق الهدى لانهم سوا في الاعتقاد من لو كان لم يتأنف لا اعتقاد جوازها في رجل الهدي فيه سرق الهدى ولا ان التمتع منصوص عليه في كتاب الله ولا نية بافادها كما لا على وجه السر السهل ولتمتع زيادة كسك وهو الذي قال في رواية أبي طالب اذا دخل بعمره ويكون قد جمع الله له حجة وعمره ردا (ثم الافراد) لما في الصحيحين عن ابن عباس وجابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أنذر الحج وقال عمر وعثمان وجابر هو أفضل الانساك لما ذكرنا ولا نية بالحج لما كان

فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا قال فاذن صائم مختصر رواه الجماعة إلا البخاري ٥٦٧ ولأن اعتبارية التيمم لنقل الصوم

غوت كثرة ما نه لأنه قد سبده الصوم بانتهار نشاط أو غيبه فصرح فيه بذلك كما صرح في نقل الصلاة بترك القيام وبغيره ولأن ما سبدها من الزمن الخارج فأنه ما قبله بلطفه وبه تطل تليل المنع بعده بأن أكثر خلا عن نية فإن ما بين طلوع الفجر والذان والذان بعد ما بين الزوال والغروب) وبمحكم بالصوم الشرعي للمتاب عليه من وقتها) أي النية لحديث وإنما لكل امرئ ما نوى وما قبله لوجبه قصد القرية لكن يشترط أن يكون معكاه عن المنسبات تصديق معنى القرب بقرعكه الصوم في التقدير الثاني (فيصح تعلق من طهرت في يوم (أو) من (المسلم في يوم (أو) نية) أي التي طهرت من أصل (فيه) أي ذلك اليوم (فيصد) من كل وثوب وغوبها كالجماع

في باب ما يفسد الصوم فقط وما يفسد (ووجب الكفارة) وما يتعلق بذلك

(من) أي صائم (كل أو شرب أو استعطى) أي أنه مدهن أو غيره فوصل إلى سبده أو دماغه وفي الكافي إلى تشابه فسد صومه (أو احتقن أو دأوى إلى الحائضه فوصل) الفوله (إلى جوفه) فسد صومه نصا (أو اكمل عبا) أي شئ (علم وصوله إلى حلقه) لوطو به أو بروده (من كل أو صبر أو قهقروا أو ذروا) وأكثير أو يسر طبيب فسد صومه لأن العين منفذوا لم يكن ممتا بخلاف السام كدهن رأسه (أو

غير احتياج إلى آخر وأجاب أصحابنا عن الخبر أنه فرد على الجمع عن عمل العمرة وأهل الجمع فيما بينهم أن أكثر ما وإنه من جاز ذكر إجماعه فقط وأجاب أحد فقهاء أبي طالب بأن هذا كان في أول الأمر المدينة الحرم بالجمع فساد دخل مكة ففسخ على إجماعه وتأخف على التمتع لاجل سوق الهدى فكان التأخر أولى (ثم القرآن) ونقدم أنه علم الصلاة والسلام حج قارنا والمواص عنه (وصفة التمتع أن يهرج بالعمرة) أطلقه جماعة منهم صاحب الحرر والوجيز وجزم آخرون من المبقات أي هدايات بلده (في أشهر الحج) نص عليه روى عنه ابنه ما سبدها عن حار ولأنه لم يصر بها في أشهر الحج ليجمع بين التمكن فيه ولم يكن متمتعاً (وبصر عنها) أي بطل قاله في الاستوعاب لأنه لو أصر بالجمع قبل التحلل من العمرة كان قارنا واجتماع التمكن أي التمتع والقرآن مجتمع لثباتهما وليس المراد بالتمكن الحج والعمرة لامتكان اجتماعهما في القرآن ولعل صاحب الجمع فهم ذلك حتى قال وفيه نظر (ثم يهرج بالجمع من مكة أو قرب منها) نقله حرب وأبو داود لما روى عن عمر أنه قال إذا عتري أشهر الحج ثم أتته فهو متمتع وإن خرج ورجع فليس بمتع وعمر ابن عمر يحرصون بشرط كما يأتي أن يجمع في عامه لقوله تعالى في فتح وطره يقتضي المواالاة بينهما ولأنه لو أصر بالعمرة في غير أشهر الحج ثم خرج من عامه لا يكون متمتعاً فلا يكون متمتعاً بالجمع من عامه أولى وما ذكره لا يمنع من اشتراط الاحرام من مكة أو قرب منها تتبع فيه المنع والنفق والراعيين والمأوى والنفق عليه أكثر الأصحاب عدم التقيد ونسبه في الفروع إلى الأصحاب منهم صاحب المذهب ومبوك الذهب وإنما سذكره في الانصاف وقطع بعدم التقيد في المنتهى (والأقران أن يهرج بالجمع مفرداً قارناً فرغ منه) أي من الحج (اعرفه عمرة الإسلام) كانت باقية عليه (بأن لم يكن أقبها قبل (والقرآن أن يهرج بهما جميعاً) فله عليه الصلاة والسلام (أو يهرج به مرة ثم يدخل عليه الحج قبل الشروع في طوافها) لما روت عائشة قالت ألقيناها بالعمرة ثم أدخلنا عليه الحج وفي الصحيح أن ابن عمر أنه قال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح أنه أمر عائشة بذلك فكان كان شرع في طواف العمرة لم يصب داخله عليها لأنه شرع في التحلل من العمرة كما لو سعى (إلا لمن معه الهدى فيصح) الإدخال (ولو بعد السعي) ينقله على المذهب لأنه لا يجوز له التحلل حتى يبلغ الهدى محل (ويصير قارناً) يرمي به المبدع والفتح وشرح المنتهى هنا وهو مقتضى كلامه في الانصاف وقال في القرو ع وشرح المنتهى في موضع آخر لا يصير قارناً إذن (ولا يعتبر لحة إدخال الحج على العمرة الاحراميه) أي الحج (في أشهره) لجهة الاحرام به قبلها كما تقدم (وإن أصر بالجمع ثم أدخل عليه سنة عمرة لم يصب احرامها) لأنه لم يرد به أثر ولم يستفده فائدة بخلاف ما سبق (ولم يصير قارناً) لأنه لا يلزم مبالا الاحرام الثاني شئ (وعلى القارن كالغدر في الإجزاء) نقله الجماعة (وسقط ترتيب العمرة ويصير القرب للجمع كما بناه الحلاق إلى يوم الغفر فوطئ قبل طواف القدوم) وكان لم يدخل مكة قبل ذلك أو دخلها ولم يطف قدمه (لأنه قد عمرة أي إذا وطئ وما لا يفسد الحج مثل أن يطئ بعد التحلل الأول فإنه لا يفسد حجاً وإذا لم يفسد حجاً لم تنسد عمرته) لقول عائشة وأما الذين جعوا الحج والعمرة فلما طافوا طوافاً واحداً متفق عليه وعن ابن عمر نحوه رواه أحمد (ويجب على التمتع دم) إجماعاً لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى الآية وهو دم (نسك لا دم) (جبران) لما تقدم من أفذية التمتع على غيره (بصفة شروط) متفق يجب (أحداهن أن لا يكون للمتنع) من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وهو) أي حاضري المسجد الحرام (أهل مكة) أهل (المحرم ومن كان منه أي من الحرم لا من نفس مكه تدون

أدخل إلى جوفه شيئاً) من كل عمل ينفذ إلى معدة (مطلقاً) أي سواء كان عياع ويندى ولا حياءه وطعمه حيدر وما يصح وغوبها

مسافة القصر) لان حاضرا النبي من محل فيه أو قرب منه وجاوه دليل رخص السفر
(فن لم يزل ان متاهل بهما أحدهما دون مسافة القصر) من الحرم (والأخرى وقها ومثلها
لم يلزم عدم) التمتع (ولو كان أحراما من) المنزل (البيد أو كان أكثر) (فانتم) في البعد
(أو) كان أكثر (أقامة ماله فيه) أي العبد (لان بعض أهله من حاضري المسجد
الحرام) فلم يجد الشرط (وان استوطن مكة أتي) بضم تنين نسبة إلى الأقب وهو الناجية من
الأرض أو السجاء وهو الأقصو يقتضي تخفيفا (لحاضر) لازم عليه لصوم الآية (فان دخلها)
أي مكة (متمتعا أو بالأقامة بها بعد فراغ نسكه أو فوها) أي الأقامة (بعد فراغه منه) أي من
النسك (أو استوطنه) أي بلبا بعبادته عاد إلى مكة (مقيم بمتمت الزم عدم) التمتع (لان حال
الشروع في النسك لم يكن من حاضري المسجد الحرام) (الثاني أن يعترف في أشهر الحج والاعتبار
بأن شهر الذى أحرم) بها (فيه لا) الشهر (الذى حل) منها (فيه فلا أحرم بالعمرة) شهر
(رمضان ثم حل) بها (لأن طمعا في وحلق أو قصر) في قول لم يكن متمتعا (لان الأحرام نسك
يعتبر للعمرة أو من أعمالها فاعتبر في أشهر الحج كالطواف (وان أحرم الأمان) قال ابن خطيب
الحنبل لا يقل الأمان في أي لا ينسب إلى الجمع بل إلى الواحد (بعمرة في غير أشهر الحج) كرمضان
مثلا (ثم أقامت بكمزاة من التمتع في أشهر الحج وجم من عامه) فهو (متمتع نسا) لانه اعترف
في أشهر الحج من عامه (وعليه عدم) لصوم الآية وهذا قول الموفق والشارح على اختيارهما الآتي
يبان في الشرط السادس (الثالث أن يصح من عامه) لماسبق (الرابع أن لا يسافر بين الحج
والعمرة مسافة قصر فأكثر فان قيل) أي سافر مسافة قصر فأكثر (فأحر) الحج (فلا دم) عليه
نص عليه لما روی عن عمرائه كالأذا عتق في الحج ثم أقام فهو متمتع فان خرج ورجع فليس
بمتمتع وعن ابن عمر بخود ذلك لانه إذا رجع إلى الميقات وما دونه لزمه الأحرام منه فان كان ببدا
فقد أشاء سافرا بعد الحج فم يترك أحد السافرين فلم يلزم عدم (اختصاص أن يحصل من
العمرة قبل أحرامه بالحج فان أحرم به قبل حله مناصرا كانا) ورمز قد قرأ بكايما لترفه بترك
أحد السافرين (السابع أن يصح بالعمرة من اللقاة) أي ميقات بلده (أو من مسافة قصر فأكثر
من مكة) فلا أحرم من دونها قصر من مكة لم يكن عليه دم متمتع ويكون حكمه كحاضر
المسجد الحرام وانما يكون عليه دم بمجاوزة الميقات شيوا أحراما لم تجاوزه كذلك وهو من أهل
الوجوب (ونصه واختاره الموفق وغيره أن هذا ليس بشرط) فلزمه دم التمتع (وهو الصحيح
لأنهم المكي متمتعا ولم يسافر) وهذا غير ناهض لانه لم يلزم من تسميته متمتعا وجوب الدم
وبأن في هذه الشروط لا تعتبر في كونه متمتعا (السابع أن ينوي التمتع في بقاء العمرة أو
أثنائها) ذكره القاضي وتبعه الأكثرون لظاهر الآية وحصول الترفه وجزء الموقف بخلافه
(ولا يعتبر وقوع النسك عن واحد فلو اعتمر لنفسه وجم عن غيره أو عكسه) بأن اعتمر عن
غيره وجم عن نفسه (أو قل ذلك عن اثنين) ما زج من أحدهما واعتمر عن الآخر (كان عليه
دم المتمتع) لظاهر الآية وهو على الثاني بان بانه في ذلك لانه بسبب مخالفتيه وإن أذنا
فلمعما وان أذن أحدهما وحده فحله النصف والباقي على النائب على ما ذكره في الشرح فيما
إذا استأبته أثنان في النسك فترى بينهما لهما أو استأبته واحد في أحد النسك فترى له ولنفسه
(ولا تعتبر هذه الشروط) جمعه (في كونه) يسمى (متمتعا) خذافا لظاهر كلام الموفق ومن
تبعه (فان المتمتع يصح من المكي لغيره) مع أنه لا دم على المكي (ولزمه دم متمتع وقرآن) طلوع
الحجر (يوم النحر) لقوله تعالى فن غن بالعمرة إلى الحج فاستسبر من الهدى أي فليهد وحمله على
أعماله أولى من حله على أحرامه كقوله الحج عرفه يوم النحر يوم الحج الأكبر ولان ذلك الوقت

اليه (أو وصل إلى فيه فسد صومه) (أو وصل إلى فيه فسد صومه) (أو وصل إلى فيه فسد صومه)
مطلقا) أي سواء كانت من
دماغه أو حلقه أو صدره فابتلها
فسد صومه لعدم مشقة النحر
عنها اختلاف المصاق (ويصح
بها) أي النضام بعد وصولها
إلى فيه لانه صومه (أو وصل
إلى فيه) (في أو غيره) كقلس
بسكون اللام كالذي في القاموس
ما خرج من اللقن مل بالعم أو
دونه وليس بقه فان عاده فوقعه
(أو قصر ريقه فابتل شيئا من
ذلك) أي من النضامة وأتق
ونحوه أو ريقه المتعص فسد
صومه (أو دوى بالمأرمرة) أي
الشهة التي تصل إلى المام الدماغ
(بدواه) وصل إلى دماغه فسد
صومه (أو طهر في أذنه ما) أي
شيئا (وصل إلى دماغه) فسد
صومه لانه وصل إلى حروفه
بأختياره أشبه بالكل (أو استقاء)
أي استسقى اللق (فقاء) طمعا
أو مرارا أو غيرها أو لوقل فسد
صومه لم يثبت أي هرب من ريقها
من استقاء عمدا فليقتض رواه
أبو داود وحسنه الترمذي (أو كرر
النظر فاني) (لان أمدى فسد
صومه لانه أنزل بفعل يتلذذه
يمكن التحرز منه أشبه الانزال
بالمس (أو استسقى) بده أو غيرها
فاني أو أمدى فسد (أو قل) فاني
أو أمدى (أو اس) فاني أو
أمدى فسد (أو بأش دون فرج
فاني أو أمدى) فسد اما الامناء
فلشايته الامناء بجماع لانه
انزال بمباشرة واما الامناء فليقتل
الشهوة لم يخر وجهه بالمباشرة
فيه المعنى وبهذا فارقا لنزول (أو
بجم أو احتضن وظهره مد عذا كرا) علما (لصومه) في جميع ما تقدم (ولو جهل التحريم)

لشيء ما تقدم (فقد) صرح كل من حاسم ومعتزم وازمهما قضاء صوم واجب ٥٦٩ فصاره قال علي وابن عباس وأبو هريرة

وعائشة حديث أنظر المحاسن
والصحيح ورواه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أحد عشر نقساً
أحمد حديث شاذ من أوس من
أصح حديث بروى في هذا الباب
وأستاذ حديث رافع يعني ابن
خديج استأجده وقال حديث
قويان وشاذ فيهما وقال علي
ابن المديني أصح شيء في هذا
الباب حديث شاذ وقويان
وحديث ابن عباس إن النبي
صلى الله عليه وسلم أحجم وهو
صائم رواه البخاري منسوخ
لأن ابن عباس رآه بآن بعد
الحمام والمحاسن فسل مقبب
الشمس فإذا غابت الشمس أحجم
كذلك رواه الجوزجاني فإن لم
يظهره لم ينظر لها لأنها لا تسمى
إذا هامة (أ) ما يفسد صوم (ر)دة
مطلقاً أي عادى الإسلام في
يومه أو لم يعد وكذا كل عبادة
أردت في أثنائها لقوله تعالى لن
أشركك لعبيطن علك (و) كما
يفسد ب(موت) زوال أهليته
(و) بطلان من ركنه أي الميت
(فقدرا وكفارة) مسكن لفساد
صوم يوم موته لتفوت صلاته (و) لا
يفسد صومه إن قتل شأ ما تقدم
(نأسأو) أي ولا إن قتل (مكرها
(ولو) كان أكرهه (بوجود
مضى عليه معالج) لا غناه واه
أكر على الفصل حتى فسد
أو عمل به كن صبي حلقه
الماء مكرها أو دونه وأمره
نصاً لأنه عليه الصلاة والسلام
علل في الناس قوله إنما الله
أطعمه ومقامه في ألقا غناه

وقت ذبحه فكان وقت وجوبه قاله في شرح المنتهى تبعاً لابن الخطيب وفي كونه وقت ذبحه
نظر ومراعاة أنه أول الأيام التي يذبح فيها وإن تأخر زمن ذبحه عنه ولأن الهدى من حين يقب به
الخل فكأن وقت وجوبه بعد وقت الوقوف كطواف وركي وحلق وفيه أيضاً نظر لأنه
يقبض وجوبه من تصف الليل إلا أن راد التثنية بها في تأخر وقتها عن وقت الوقوف في الجملة
(و) يأتي وقت ذبحه في باب الهدى والأضاحي (و) يلزم القارئ أيضاً عدم نكاح إذا لم يكن من
حاضري المسجد الحرام) نص عليه وأخبر له جماعة بالأية ولأنه تركه سقوط أحد السفرين
كالمتمتع (ولأنه سقط دم قنقران بفساد لنسكهما) نص عليه لأن ما وجب الاثنان به في
الصحيح وجب في الفاسد كالطواف وغيره (ولا) يستط دم قنقران أيضاً (يقوله) أي المخرج
كالوقد (و) إذا قضى القارئ قنقران بعد دم قنقران الأول ولم لقائه الثاني وإن قضى
القارئ (مفرداً) لم يزمه شيء لقائه الأول لأنه أتى بشك أفضل من نكحه (و) جز غير واحد
(أنه) يلزمه دم لقائه الأول لأن القضاء كالأداء قال في القرو وغيره ممنوع (فأذا فرغ) من
قضى مفرداً من المخرج (أمر بالمعزة من) المقات (الاعد) أي أبعد المقاتين الذين أحرم في
أحد هبما القرآن وفي الآخر بالمخرج (كن فسد حجه) ثم قضاء يصح من أبعد المقاتين (والأ) أي
وإن لم يصح من أبعد المقاتين (أو لم يدم) لتركه واجباً (و) أن قضى القارئ (متمتعاً
فأذا تخلى من المعزة) أحرم بالمخرج من أبعد الموضعين المقات الأضاحي والموضع الذي أحرم منه
الأول الذي أفسده قلت وأما هارئة لادم عليه أذن لقوات الشرط الرابع (و) بمن لم كان
قنقران أو مفرداً فسبح نيته ما بالمخرج وينويان بأمرهما ذلك (عمر مفردة) فإذا فرغ منها أي
المعزة (و) أحرم بالمخرج لصيرارتمتعين ما لم يكنوا ساكناً لأنه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أصحابه الذين أفردوا بالمخرج وقرروا أن يحملوا كلهم يحملوا معزة الأمن كان معه هدى متفق
عليه وقال سلمة بن شبيب لأحمد كل شيء من الماشح من جيل الأختة واحدة فقال وما هي قال تقول
فسبح المخرج قال كنت أرى أنك عقلاً هدي ثمانية عشر حديثاً أحاديثاً كلها في فسح
المخرج أتركها لقولك قد روى فسبح المخرج إلى القراء بن عمر وابن عباس وحاضر وعائشة وأحاديثهم
متفق عليها ورواه غيره ممن ووجه صحيح وفي الانتصار وغيره من المسائل لو ادعى مدع
وجوب الفسخ لم يعدم أنه قول ابن عباس وجماعة واختاره ابن خزم جواه أنه عليه الصلاة
والسلام لما قدم لأربعه ضمن من ذى الحنفية فصل الصحيح بالبطحاء قال من شاع منكم أن
يحملوا معزة فليحملوا وأخبر الخفاف بقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم وديان الفسخ نقله إلى
غيره لا يابدها من أسلمه ولو سلم فهو محمول على غير مسئلتنا قاله القاضي فان قيل هل يصح وأن
لم يتقدم الفصل المخرج من عامه قيل منعه ابن عقيل وغيره نقل ابن منصور ولا بد أن يحمل بالمخرج من
عامه ليستبعد فضيلة التمتع ولأنه في الذوق فلا يؤخره لم يحرم به فكيف وقد أحرم به واختلف
كلام القاضي وقد قدم الله أنه بالفسخ حصل على صفة يصح منه التمتع ولأن المعزة لا تنصير
هجم بالمخرج يصير عشرة فن حصر من عرفه أو فاته المخرج فان كان المفرد والقارئ ساقطاً الهدى
لم ينصها لما تقدم من قوله الأمن كان معه هدى (أو) يكوناً (وقفاً برفقة) فلا يفسح في شأن من
وقبها أي بمعظم المخرج وأمن من فوته بخلاف غيره (فألقوها في الحائتين) أي فيما إذا ساقا
هداً أو وقفاً معرفة (فلن) لما سبق وهما باقن على نكتهما الذي أحرم به (ولو ساقا التمتع
هداً لم يكن له أن يحمل من معزة) فصرح بمخرج إذا طاف وسي لعمري قبل تعليلها لم يلحق فأذا ذبحه
يوم الأضاحي منهما) أي من المخرج والمعزة مع القول ابن عمر رفع الناس مع النبي صلى الله عليه

وسلم بالعمرة الى الحج فقال لمن كان معه هدى فانه لا يحمل من ثمنى ثم عليه حتى يقضى حجه
ولان التمتع أحد نوعي الجمع بين الاحرامين كالقران (والحج غير التمتع مثل بكل حال) انذار فرغ
من عمرته (في أشهر الحج وغيره ولو كان معه هدى) لان انثى صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث
عمرى عمره الاولى مع حجة بضمه في ذي القعدة فكان يحمل (فان كان معه) هدى (خبره
عن عمره) وقضى حجه من الحرم حازه لانه كله مضره (والا) فما دخلت مكة متممة لحاجته
قل طواف العمرة يكن لها ان تدخل المسجد الحرام وتطوف بالبيت (لانه) ثم في الحليض
(فان خشيت ثواب الحج او حاسبه) أى فوات الحج (غيره) احرم ما لم يجزى وصار كادنا) نص عليه
المناض لما روى مسلم عن عائشة كانت متممة لحاجته فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
اهلى بالحج ولا تدخل الحج على العمرة يجوز من غير خشية الفوات فيها اولى لكونها بمنزلة
من دخول المسجد (ولم يقض طواف القدوم) لفوات حله كحجة المسجد (ويجب دم قران)
كدم متعة (وتسقط عنه العمرة) أى تتدرج افعالها في افعال الحج كسائر القارنين ويجزى عن
عمره الاعلام كما تاتي

ففسل ومن أحرم مطلقاً بأن يرى نفس الاحرام (أى الدخول في نكاح) (ولم يعم نسكاً مع)
احرامه نص عليه كاحرامه بمنزلة ما حرم فلا نكاح مع ما لا يباح مع ما لا يباح (وله صرفة)
أى الاحرام (الى ما شاء) من النكاح نص عليه (بالنية) لا بالقول لان له ان يتبدل الاحرام
بما شاء فحاله كمن صرف المطلق الى ذلك (ولا يجزئه الدل) من طواف وغيره (قبل النية) أى
بالتعين لم يثبت وانما لكل امرئ ما رآى فان طاف قبله لم يجزئ ولو جوده لا في حج ولا عمرة
(والأولى صرفه الى العمرة) لان التمتع أفضل (وان أحرم بهما كاحرامه بمنزلة ما حرم به فلان
أو) أحرم (بما أحرم به فلان وعلم) ما حرم به فلان (انقضاء احرامه عنه) لحديث جابر ان علياً
قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم أهلت فقال بما أهمل به انثى الله صلى الله
عليه وسلم قال فاهم وأمكت حراماً وعن أبي موسى نحوه فتفق عليهما (فان كان الاول أحرم
مطلقاً كان له) أى الثانى (صرفه الى ما شاء) كما لو أحرم مطلقاً ولا يتعين عليه صرفه الى ما
الاول قال في المبدع فظاهر كلامهم يعمل بقوله لا يباح وقوع نفسه (ولو جهل احرام الاول
فكمن أحرم بنكاح ونسبه على ما أتى) بيانه قريباً (وان شك هل أحرم الاول فكمن لم يحرم
فيكون احرامه مطلقاً نصرة الى ما شاء) كما لو أحرم ابتداءً مطلقاً (فان صرفه قبل طوافه أوقع
طوافه) بمد ذلك (عاصرفه اليه وان طاف قبل صرفه) الى نكاح معين (لم يستد بطوافه) لانه
لا في حج ولا عمرة (ولو كان احرام الاول فاسداً) بان وطئ فيه (فتجره كذنه عاده قاسداً) هذا
معنى كلامه في القروع والمبدع فينقضاء احرامه بآتي حجة صحيحة على ما أتى في التذرع (وان أحرم
بمحبتين أو عزمين انقضاء احرامه بأحد هاتين (والثاني الأخرى) لأن الزمان لا يصلح له حاجتاه معين
فيصح واحدة منهما ما قدره كتنسيق الصفة ولا يتعبد بهما ما كفيهما أفضلهما وكذا وهما
في عام واحد فانه يجب عليه ادائه في ذلك العام لأن الوقت لا يصلح له ما قال القاضي وغيره
هو كسب صومين في يوم ولو فسدت هذه المنفعة لم يلزمه الاضطرار (وان أحرم بنكاح) ونسبه
(أو نذر ونسبه وكان) نية (قبل الطواف حله عمره استقباباً) لان البقن وله صرفه الحج
والقران اليه ليس العلم مع الإجماع اولى (ويجوز صرفه الى غيرها) أى غير العمرة فلم يمتنع (وان
حله قراناً أو قراناً مع جفافه) أى دون العمرة فيمال اذا صرفه الى قران فلا يمتنع أن يكون
النسبى جافاً مفرداً لا يصح ادخال العمرة عليه نية العمرة مشكوك فيها فلا تسقط بالنكاح
(ولادام عليه) لانه لا يقتضيه (فان ولا وجوب مع النكاح) (وان جعله) أى انثى (عمرة

خروج يوم بغير حل وجهه في
لما تقدم (ولا ان طار الى حلقه
ذباب أو غبار) طريق أو غفل
فقد بقي أدخانه لا يفسد لعدم
امكان الضرر منه (أو دخل في
قبل) كاحليل (ولو) كان اقل
(لا نكاح) أى فربها (غير ذكر
أصلي) كاصبع وعود وذكر
خفى مشكل بل انزال لم يفسد
صومه (ان مسك الذئبة من
فرجها في حكم الظاهر كالقدم
لوجوب غسل نجاسة) وإذا ظهر
حيضها اليه ولم يخرج منه قد
صومها بإيلاف الذئبة وانما قد
صومها بإيلاج ذكر الرجل فيه
لكونه جافاً لا يصلح لباطن
والجماع يفسد لانه ففسد الانزال
فان منقذه ولو فاسد به صوم
الرجل (ولم يمتنع من هذا أنه لو ظهر
في اسنله أو غيب فمباشرة أو لم
الى المائتة لم يفسد صومه نصاً
هذا حاصل كلامه في المستوجب
(أو فكر فارتد) لم يفسد صومه
لانه غير مباشرة ولا نظر أشبه
الاحتلام والفكر كالتوبة ولا
يصح قياسه على المباشرة والنظر
لانه نية (أو احتلم) ولو ارتد
ببطيقتة بغير اختياره لم يفسد
صومه بل ارتداع لانه ليس بسبب
من جهته وكذا لو ارتد بفساد
واحدة أو لهجان شهوة بلا من
ذكره أو لتبر شهوة كدخول
وسقطه أو تنهار أو طه ليس أد
للامن مباشرة تنهار (أو زوجه
انثى) بذال محضه أى غلبه
وسبقه لم يفسد لما تقدم (أو أصبح
وفيها طعاماً فظفله) أى طهره
أو شق عليه لانه ففسد مع ريقه
لا يفسد لم يفسد لانه ففسد مع ريقه

فقد عني فوجد طعمه بحلقه (لم يفسد لان التقدم غير نافذ للجوف) اسمه ماو ٥٧١ دهن رأسه فوجد طعمه في حلقه (أو

كسح حج الى عمرة) يصوم (ولزم عدم التمتع ويجزئه) التلث (عنها) لخصم ما على تقدير (وان كان شبهه بهذا الطواف صرفه الى العمرة ولا يصح لها ولا قرا بالاحتمال ان يكون المنسى عمرة لانه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف بن لاهدي معه فسي و يحلق ثم يصير بالمح مع بقاوتهم و يه و يسقط عنه فرضه) لتاديبه الله (و يلزم عدم بكل حال لانه ان كان المنسى بها أقرنا فقد حلق فيه في غير اوانه) أي الحلق (وقته) أي الحلق قبل اوانه (دم) حبران (و ان كان معة رافق قد حلق حج وعلم عدم التمتع) بشرط (وان حمله بها أقرنا لم يصح لاحتمال ان يكون المنسى عمرة ولا يصح ادخال الحج عليها بعد الطواف بن لاهدي معه (ويقتل بفعل الحج) لاحتمال ان يكون بها (ولم يصح) ماقله (عن واحد منهما التلث ولادم ولا قضاء) عليه (للتلث في سبهما) الموجب له والاصل برأيه و يصح حرمتها ويصنف نسل ونحوه لا ارا حرم زيدا نا حرم (وان اكرم عن اثنين) استثناءه حج أو عمره وقع عن نفسه لانه لا يمكن وقوعه عنهما وليس أحدهما أولى بوقوعه عنه من الآخر (أو) اكرم (عن أحدهما لا يصح) وقع عن نفسه دونهما بالتقدم (أو) اكرم (عن نفسه وغيره وقع عن نفسه) لاهذا وقع عن نفسه فياسق ولم يوافق فيه ما أدى (و يعمن) ما اخذ منهما الصحيح عنهما فبرطما بدله (و يؤيد من أحسن اثنين جئين للحج عن ما في عام واحد) لفعله عمر مانص عليه (وان استأنه اثنتان في عام في نسل فأكرم عن أحدهما يصح ولم ينس مع ولم يصح احواله لا آخر بعده) نص عليه ولو طاف للزيارة بعد نصف ليلة الضروري لان حلق الاحرام من البيت ليالي حتى روي الجار انهما باقية فلا يصح ادخال الاحرام على الاحرام (فان نسي عن اكرم عنهما وندرت معرفته فان قرط) التائب (عادا الحج عنهما) لانه لا يكون لاحدهما الدم اوليته (وان قرط الموصى اليه بذلك) بان لم يسمه للتائب (غرم) الموصى اليه (ذلك) أي نفقة الحج عنهما (والا) أي وان لم يكن ذلك متريفا من التائب لا الموصى اليه بان ساء الموصى اليه للتائب وبعينه استأله ولم يحصل منه تفرط في نسيانه لكنه نسيه (و) النفقة للحج عنهما (من تركه الموصين) المستتاب عنهما الدم للتفرط (ان كان التائب غير مستأجر لملك) أي للحج عنهما لانه أمين (والا) بان كان مستأجره ان قلنا تصح الاجارة للحج (لزمه) أي لزم التائب الاجبر ان يصح عنهما ليوفي بما استوجبه

فصل في التلبية سنة في لفعله عليه الصلاة والسلام وأمر به الوهي ذكر فيه فلم يجب كسائر الآذكار (وبسن استأذنها) أي التلبية (عقب احرامه) على الاصح وقيل اذا استوى على راحلته وجزم به بالمقنع وغيره وتعمم في المختصر (و) بسن (ذكر نسل في الو) بسن (ذكر العمره قبل الحج لقارئ فيقول لبك عرتوها) لحديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبك عرتوها وقال ابن عباس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم يلبون بالمح وقال ابن عمر بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالمح متفق عليهم ما معنى أهل رفع صوته بالتلبية من قولهم استهل الصبي اذا صاح (و) بسن (الا كساره) أي من التلبية لتفريقه بين سعد مامن مسلم يلي الالهي ما هن عنده وسما لمن شعر أو شعر أو مدوحتي تنقطع الأرض من ههنا وههنا واد الترمذي ما ساند جديا ابن ماجه (و) بسن (رفع الصوت بها) لقول أنس سمعتهم يصرخون بها صرخا رواه البخاري (ولكن لا يجهد نفسه في رفعه باده على الطاقة) خشية ضرر رصيده (ولادعبط اظهارها) أي التلبية (في صاحب الحلق وأما صاره) قال أحدنا اكرم في عصره لا يهين أن يلي حتى يبرر لقول ابن عباس بان سمعه يلي بالمدينة ان هذا الجنون انما لن أكل ونحوه ما كافي طوع لجر (انطالع) قضى (أو) بان نأكل ونحوها تاغروب شمسها (لم تقرب) قضى لتبين خطئه

(أول كل يومين شاك في غروب الشمس) ٥٧٢ (ودام شكه) قضى لأن الأصل بقاء النمارك والوصول شاك في دخول الوقت فان

تبين له أن الشمس كانت غابت
فبإقضاء عليه تمام صومه
(أو) أسكل وشعره في وقت
(يستغنيها إذا بقي لا يلزم جحد
نية الصوم) (واجب) قضاء لا تقطاع
النية بذلك فحصل الإمساك
بلاية فلا يجزئه فان شك أو طئه
فبإقضاء عليه لأنه لا يمنع نية
الصوم غير اليقين لأن الظان
شاك (أو) أكل ونحوه في وقت
يقعده (المباينان نارا) في أول
الصوم أو آخره قضى لأنه تعالى
أمر بإتمام الصوم إلى الليل ولم
يتعوان أسماء أنظرنا هل عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
يوم عظيم ثم طلعت الشمس قبل
لغشام بن عمرو وهو راوى
الحديث أمر بإقضاء قال لا بد
من قضاء رواه أحمد والبخاري
(أول كل) ونحوه (ناسيا ظن أنه قد
أنظر) بذلك (ناكل) ونحوه
(عندما قضى) لتعديه الأكل
ثانيا وفي الأنصاف قلت وشبهه
ذلك لو اعتقد البيهقي في الخلع
لأجل عدم عود الصفة ثم فصل
ما خلف عليه و يجب إعلامه
أراد أن يأكل ونحوه يوم رمضان
ناسيا أو جاهلا
(فصل) في جماع صائم وما
يتعلق به (ومن جامع في غير
رمضان ولو في يوم لم يمسأكه)
لصوابه وثبت الرتبة نارا أو عدم
تبييت النية لأنه يحرم عليه تعاطي
ما ساقى الصوم (أو) جامع في يوم
(رأى الهلال ليلته وودت
شهادته) فله قضاء والكفارة
بجماعه في يوم من رمضان ولا
يتهم في حق نفسه (أو) كان (مكرها ناسيا) أو محطئا كان

التلبية إذا مررت واحتج القاضي بأصحابه بأن إخفاء التطوع أولى خوف الزيادة على من
لا يشاكره في تلك العبادة بخلاف البرارى وعرفات والحرم مكة (ولا) يستحب أهلها راى
طواف القدوم والسعي بعد خوف اشتغال الطائفين أو ساعين عن أدكارهم وعلم منه أنه
لا بأس بما فيها من لزوم التلبية (و) مكره رفع الصوت بها حول البيت (وإن لم يكن طائفا
لثلاثين نزل الطائفين عن طوافهم وأدكارهم) (والشروع عظم) (ويستحب أن يلي عن أحرس
ومرض صغير ومجنون ومغيب عليه) تكملا لنسكهم وكالأفعال التي يجوز عنها (و) يسن
الرجاء بعدها (أي التلبية) (فقال الله الخنذو وبعوذين النار) لما روى الدارقطني بإسناده
عن خزعة بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبية سأل الله مغفرة
ورضاه واستعاذ برحمته من النار (و) يدعو بما أحب (لأنه مظنة إجابة الدعاء) (و) يسن عقبها
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه موضع شرع فبعد ذكره الله تعالى فشرع عقبه
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلاة أو شرع عقبه كرر سوره لا الأذان (ولا) يرفع
بذلك (أي الدعاء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عقب التلبية) (صوته) لعدم وروده (وصفه)
التلبية ليسك اللهم ليسك لا شريك لك ليسك إن الحمد لله والثناء لك والمالك لا شريك لك قال
الطحاوي والقرطبي أجاب العلماء على هذه التلبية وهي مأخوذة من أسباط المكان إذا لزمه
فكانه قال أنا تقيم على طاعتك ذكره لأنه أراد إقامة بعد إقامة لم يرد حقيقة التلبية وإنما
هو التكرار كخبرنا بك والحنان الرحمة وقيل معنى التلبية جاهد دعوات إبليس حين نادى بالبع
وقبل بمحمد والاشهر أنه الله تعالى وكسر همزة أن أولى عند الجماهير وحكى الفتح عن آخره قال
نطلب من كسر فدهم بنى حداثته على كل حال من فتح ففتنص أي ليسك لأن الحمد لك (ولا
تستحب الزيادة عليها) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يلبت به فكريه ولم يزد عليها (ولا يكره) نص
عليه لأن ابن عمر كان يلي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ويزيد مع هذا ليسك وسعيدك
والخير بليسك والزيادة ليسك والعمل متفق عليه و زاد غيرك لئلا تنصوا أو تفعل ليسك
ليسك غروا يوم هو باليك ليسك رواه الأثرم وروى أن أساك بن يزيد بليسك حقا
تعبا أو رقا (ولا) يستحب تكرارها في حالة واحدة (قاله أحمد قال في المستزبد وغيره وقاله
الأثرم ما شئ فعله العامة يلبون بذكر الصلاة ثلاثا فيسبحون وقال لا أدري من أين جاء به قلت أليس
يجزئ مرة قال بلى لأن المروى التلبية مطلقا من غير تفصيل ذلك يحصل مرة (وقال الموفق
والشارح تكرر ما ثلاثا في غير الصلاة محسن) فان الله وتر يحب الوتر (ولا) تشترع التلبية
(بغير العربية لقادر) على التلبية بالعربية لأنه ذكر مشروع فلم تشترع بغير العربية مع القدرة
كالأذان والأذان كالأشروع في الصلاة (والأ) أي وإن لم يكن قادرا على العربية أبي (بلغته)
كالتكبير في الصلاة (وبنا) حكما بصحابنا إذا غلبت أربطه وأدبا وفي غير الصلوات
المكتوبات ولو في غير جماعه (عند) (أقوال الليل) (أقوال النهار) وبالجملة وإذا التفت
الراقي وإذا سمع مليا أو في محظور ناسيا إذا ذكره أو تركبته أو نزل عنها أو رأى الميت
لما روى جابر قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلي في حجة إذا قال را كما أو يلى أكة أو يقط
وأدبا وفي غير الصلوات المكتوبة وفي آخر الليل (وقال إبراهيم الخليل) كالأربعين التلبية بغير
الصلاة المكتوبة وأدبا وإذا غلبت أو إذا قال في را كما وإذا استوت به وأدبا فيها
إذا فعل محظور ناسيا ثم ذكره فلتبارك المبحر واستشار أقامته عليه ورجوعه إليه وفي
المستزبد يستحب عند تنقل الأحوال (ويستحب) (للتلبية) (في مكة) (والبيت) الحرم (وسائر
مساجد الحرم كجدي وفي عرفات أيضا) وسائر (بقاع الحرم) لعدم ما سبق ولأنها

مرحبه في المني لانه عليه الصلاة والسلام لم يستعمل اللواط عن حاله ولا لواطه بفقد الصوم فانسده على كل حال كاصلا ولا ملحج (بذكر) متعلق بجامع (اصلي في فرج اصلي زو) كان الفرج دبرا او (لمية او يمينه) لانه لو جب القسمل (او انزل عيوب عساحقه) اي مقطوع ذكره او مسوح عساحقه (او) انزلت (اراءه) عساحقه (فعليه) اي من ذكر (انقضاه) لفساد صومه (و) عليه (الكمان) الحديث اي هريرة بينا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يا رسول الله قال مالك قال وقعت على امرأتي وانصائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد اطعام ستمين مسكينا قال لا نعمت النبي صلى الله عليه وسلم فبينما نحن على ذلك اتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرق فيه عور والفرق المكمل فقال ابن السائل فقال انا مال خن هذا فتصدقه فقال الرجل على اقرار مني يا رسول الله فوالله ما بين لانيهما اهل بيت افقر من اهل بيتي ففعلت النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابي ثم قال اطعمه اهل بيتك متفق عليه وفروا به ابن ماجه وقصوم يوما مسكينا والخمسة بالمحبوب وساحقة النساء مع الانزال لوجوب الفسل وقال الاكثر

مواضع النسك (ولا بأس ان يبالي الحلال) لانه اذا كرمه سبب الحرام فلم يكره كثير الاذكار (وتلى المرأة) استحبابا لدخولها في العمومات (وبعتران تجمع نفسها) التلبس لانه لا تكون متلفعة بذلك الاستدراك (وبكره جهرها) كثر من مباح رفقتها قال ابن المنذر اجمع العلماء على ان السنة في المرأة ان لا ترفع صوتها اه وانما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها لكر بعتران تجمع نفسها التلبس وقاها قلت ونسختي مشكل كاشي (وياتي) محل (قطعها) آخر باب دخول مكة مفصلا

باب مظهرات الاحرام

اي الممنوع فهاهن في الاحرام شعرا (وهي ما يحرم على المصرفة) سبب الاحرام (وهي تدعى احدها ازالة الشعر من جميع بدن) ولومن انفه (بحلق او غيره) لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ المهدى يحل على حلق الرأس وهذا الى سائر شعر البدن لانه في معناه انحلقته يؤذن بالرافهيه وهو بنافي الاحرام لكونه ان الشعر اشعث اغبر وقبس على الحلق والتنف والقلع لانما في معناه وانما يغبره في النص لانه الغالب (فان كان له) اي الشعر عذر من مرض او قل اقر وروح او صداع او رشفة كثرته مما يتضرر بايقاعه اشرازاله اي الشعر (وفدى) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففد به من صمام او صدقة او نسك ولما روى كعب بن عجرة قال كان في اذى من رأسي فحلت الحيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقلت ما كنت اري الجهد بلغ بل ما اري انخذ شاة قلت بلى فزنت فهدى من صمام او صدقة او نسك قال هو صوم ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين نصف صاع طعاما لكل مسكين متفق عليه (كاكل صيد لغير ذرة) الى اكله بيا كله وعليه الجزاء (الثاني تقليم الاظفار) لانه يحصل به الرافهيه فاشبه ازالة الشعر (الامن عذر) فيباح عند العذر كالحلق (فن حلق ثلاث شعرات فصاعدا او قلع ثلاثة اظفار فصاعدا ولو عطف او ناسا فله دم) يعني شاة او صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين كما في الفقه اما في الحلق فلما تقدم وحصل بالثلاث لانها اجمع واعتبرت في مواضع بخلاف ربع الرأس والخنق حاله عدم العذر بحالته وجوده لانما اولى بوجوب الفدية واما التقليم فبالانقياس على الحلق لانه في معناه في حصول الرافهيه (وفيما دون ذلك) اي الثلاث من الشعرات والاظفار (في كل واحد طعام مسكين) وفي شجرة طعام مسكين وفي شجرة ثمن طعام مسكين وفي تقليم ظفر واحد طعام مسكين وفي تقليم ظفرين طعام مسكينين لانه اقل ما وجب شعرا عذبه (وفي قص بعض الظفر فما جبره وكذا قطع بعض الشعر) فيه ما في جميعه فاني بعض الشعرة أو بعض الظفر طعام مسكين وفي شترتين وبعض أخرى وظفرين وبعض آخر فدية كاملة لانه غير مقدر عساسة وهو يجب فيها سواء طال او قصرا كالموجبة يجب كمعها وضغرها (وان حلق رأسه باذنه) فالفدية على المخلوق رأسه دون الخالق (أو) حلق رأسه بلاذنه لكنه (سكت ولا ينفه) اي الخالق (ولو كان الخالق محرما فالفدية عليه) اي على المخلوق رأسه لان الله تعالى او حب الفدية بحلق الرأس مع عليه ان غيره يهمله ولان الشراة عنه كدوبة فاذاسكت ولم ينفه الخالق فقد فرط فيه فبعضه (كما لو كره) المحرم (هل حلقه) اي الشعر لحلقه (بيده) فالفدية عليه لانه اتلاف وهو يستوي فيه من باشره طامئا او مكرها (ولاشئ على الخالق) ولو محرما لانه محظور واحد فلا يوجب فديتين (وان كان) المحرم المخلوق رأسه (مكرها) وحلقه رأسه (بيد غيره) كان

ليس فيمغير القضاء وجزه في الاقناع (لا) ادا (ن) (سلم) ذكر (د) (ن) (ج) (و) (ل) (كان) (عدا) (و) (ط) (و) (ن) (ذكر) (غير) (اصلي) (يقتا)

انوشه نفلس عليه (الا) (القضاء) (ان) (أمن) (أوامر) (أدى) (لانه) (ليس) (بصالح) (ووجبا) (القضاء) (بذلك) (لانه) (فصل) (يتلذذه) (بمكن) (الفرز) (منه) (عابا) (باشبه) (الارتال) (بالقضاء) (والترغ) (جاء) (لانه) (يتلذذه) (كالابلاج) (فمن) (طلع) (عليه) (الفحص) (وهو) (بجامع) (فترغ) (حال) (طلوعه) (قضى) (وكفر) (وأما) (من) (سلف) (لا) (بجامع) (فترغ) (فلا) (حدث) (لتعلق) (اليمين) (بالاستقبال) (أول) (أوقات) (امكانه) (وأمر) (أطاعت) (غير) (جاهله) (الحكم) (أو) (غير) (ناسيه) (الصوم) (كر) (جل) (فوجوب) (القضاء) (والكفارة) (لانهما) (تكت) (بوجه) (تسوم) (ومضان) (بالجامع) (مطابقة) (فأشبهت) (الرجل) (ولان) (تكتننها) (كفعل) (الرجل) (في) (حد) (الزنا) (في) (الكفارة) (أولى) (لانه) (يدرا) (بالشبهه) (فان) (كانت) (ناسيه) (أو) (جاهله) (أو) (مكرمه) (فلا) (كفارة) (عليها) (وتلذذه) (إذا) (أكرهها) (بالسبل) (فلا) (السبل) (وان) (أدى) (إلى) (قتله) (ومن) (جامع) (في) (يوم) (ثم) (جامع) (في) (يوم) (آخر) (ولم) (تكفر) (عن) (جماع) (أول) (الزمت) (كفارة) (ثانية) (لان) (كل) (يوم) (عبادة) (مفردة) (توجب) (الكفارة) (ففساده) (لما) (انقضى) (فأذا) (فسد) (أحدهما) (بعد) (الأخر) (وجب) (كفارتان) (تكتنن) (أومر) (تكتن) (ويكاف) (كانا) (من) (رمضان) (ي) (كن) (أما) (أى) (الجماع) (في) (يومه) (بعد) (ان) (كفر) (بجماعه) (الأول) (فانزله) (ثانية) (نصا) (قلت) (ان) (أخرج) (بعض) (الكفارة) (ثم) (وطي) (في) (يومه) (دخلت) (نفسه) (الأولى) (في) (الثانية) (وكذا) (من) (زمنه) (المساك) (ان) (الجامع) (وكفر) (ثم) (أما) (دفعه) (زمنه) (أخرى) (ولا) (تسقط) (كفارة) (وطي) (عن) (أمر) (ان) (حدثت) (أو) (نفس) (في) (يومه) (دفعه) (كنا) (طاهر) (أو) (مرضا)

(ناشيا) (وسقطت) (رأسه) (في) (القبة) (على) (الحائق) (نص) (عليه) (لانه) (أزال) (ما) (من) (من) (أزالته) (لحق) (محرر) (رأس) (نفسه) (ومن) (طبع) (غيره) (والفرج) (محرر) (فكالحاق) (فان) (كان) (بأذنه) (أوسكت) (ولم) (ينبه) (فالقبة) (على) (المغلول) (به) (وان) (كان) (مكرها) (أو) (ناشيا) (على) (الحاق) (فان) (كان) (بأذنه) (أوسكت) (ولم) (ينبه) (مكرها) (وان) (حلق) (محرر) (حلالا) (يعنى) (أزال) (شعره) (أولم) (الحرم) (أطافره) (أى) (الذلال) (فلا) (قدرة) (عليه) (أى) (مدرض) (عليه) (لانه) (شعر) (أولم) (يرى) (صباح) (الاتلاف) (فلم) (يجب) (بالفعله) (جاء) (بجميعه) (الاتعام) (وحكم) (الأس) (والبدن) (في) (أزالة) (الشعر) (في) (الاطيب) (و) (في) (اللبس) (واحد) (لانه) (فمن) (واحد) (لم) (يختلف) (الامر) (ضعه) (فان) (حلق) (شعر) (رأسه) (بذنه) (فقد) (بذنه) (واحدة) (لم) (تقدم) (و) (كالولس) (فبما) (وسرا) (ويل) (أو) (اطيب) (في) (رأسه) (بذنه) (أولم) (ينبه) (فما) (عليه) (قد) (بذنه) (واحدة) (لان) (الحلق) (اتلاف) (فموا) (كدم) (نك) (ومع) (ذلك) (فيه) (ففيه) (واحدة) (هنا) (أولى) (وان) (حلق) (من) (رأسه) (شعر) (ثم) (ومن) (بذنه) (شعره) (أو) (بالنكس) (بان) (حلق) (من) (بذنه) (شعر) (ثم) (ومن) (رأسه) (واحدة) (فعليه) (دم) (أوسام) (ثلاثة) (أيام) (أو) (اطعام) (سنة) (تسا) (كن) (كالو) (كانت) (من) (موضع) (واحد) (وان) (خرج) (في) (عينه) (شعر) (فقطه) (فلا) (تق) (عليه) (أو) (نزل) (شعر) (حاجبه) (فقطي) (عينه) (فانه) (فلا) (تق) (عليه) (لان) (الشعر) (أذا) (فكان) (لما) (أزالته) (من) (غير) (بذنه) (كقتل) (السيد) (الصائل) (بجلا) (فما) (أذا) (حلق) (شعره) (لقل) (أوسداع) (أوشده) (حرف) (عقب) (الغدي) (لان) (الاذى) (من) (غير) (الشعر) (وكذا) (ان) (نكس) (طرفة) (فقطه) (لانه) (يؤذنه) (بقاؤه) (وكذا) (ان) (وقع) (فقطه) (مرض) (فأزاله) (كأله) (في) (اليد) (أو) (قطع) (أصبعه) (بغيره) (فهدر) (لانه) (زال) (تبا) (وان) (لم) (يكن) (معا) (وأمرضه) (الابصه) (فقطه) (وفدى) (أو) (قطع) (جلده) (عليه) (شعره) (فهدر) (لانه) (تقدم) (أو) (أفقطه) (فزال) (شعره) (فهدر) (ولو) (قطع) (أشعاره) (لم) (يعن) (الحذب) (وان) (خلل) (لحيته) (أو) (مشطها) (أو) (خلل) (رأسه) (أو) (مشطها) (نسقط) (شعره) (فلا) (تق) (عليه) (نما) (قاله) (أنا) (خلل) (فقطه) (ان) (كان) (شعر) (أمر) (أفلا) (نق) (عليه) (وان) (يقن) (انه) (أى) (الشعر) (بان) (بالمشط) (أو) (التقليم) (فدى) (لدخوله) (في) (عروم) (مأسق) (وتسحب) (الغدي) (مع) (التك) (في) (كوبه) (بان) (مشط) (أو) (كان) (ميتا) (أحيطا) (بالبراءة) (ذمت) (ولا) (يجب) (لان) (الاسل) (عنه) (وله) (أى) (الحرم) (حلق) (بذنه) (ورأسه) (برفق) (نص) (عليه) (ماله) (يقطع) (شعره) (فيعرم) (عليه) (وله) (أى) (الحرم) (غسله) (أى) (غسل) (رأسه) (بذنه) (فقل) (ذلك) (عروم) (وانه) (وارض) (فيه) (على) (وجابر) (في) (جمام) (غيره) (لان) (تخرج) (لان) (تخرج) (نعم) (بعض) (قطعه) (و) (الحرم) (فقله) (بسر) (دوسطى) (وتحوها) (كده) (اون) (وأشأن) (لقوله) (عليه) (الصلوة) (والسلام) (في) (الحرم) (الذى) (وقعت) (راحت) (اغسل) (أوجبه) (وسد) (مع) (بقاء) (الأحرام) (وقس) (على) (السدر) (ما) (شبهه) (وان) (وقع) (في) (أطافره) (مرض) (فأزاله) (من) (ذا) (المرض) (فلا) (تق) (عليه) (لانهما) (شامة) (فلا) (تضمن) (كما) (تقدم) (وان) (انكسر) (طرفة) (مزاله) (أكثر) (من) (انكسر) (فعليه) (الغدي) (أى) (قدية) (مأزاد) (على) (الانكسر) (أمد) (الحاجة) (إلى) (أزالته) (بجلا) (للتنكير) (وقيل) (ما) (الثالث) (نقطه) (الأس) (اجماعا) (لأنه) (عليه) (الصلوة) (والسلام) (الحرم) (عن) (ليس) (العامام) (وقوله) (في) (الحرم) (الذى) (وقعت) (راحت) (ولا) (تضمن) (رأسه) (فإن) (بعض) (يوم) (القيامه) (مأدبا) (متفق) (عليه) (ما) (وكان) (ابن) (عمر) (يقول) (أحرام) (الرجل) (قد) (أراه) (وذكره) (القاضي) (رفوعا) (والأذان) (منه) (لما) (حدث) (ابن) (مسلم) (من) (قوله) (عليه) (الصلوة) (والسلام) (الأذان) (من) (الأس) (فقد) (ذلك) (في) (باب) (الوضوء) (ومنه) (أصناف) (الفرعتان) (والصدق) (والعذيق) (والبياض) (وقول) (الذين) (نق) (كانت) (أى) (الأس) (حرم) (ذ) (كرت) (نقطته) (لما) (تقدم) (فان) (غطاه) (أى) (الأس) (أو) (غطى) (بعضه) (حتى) (أذنيه) (بلاصق) (معداد) (أول) (أى) (أو) (بلاصق) (غير) (معداد) (كهما) (مفروضة) (وقرطاس) (فيه) (دواء) (أو) (غيره) (أو) (لأدوائه) (وكصاية) (للمداع) (وتحويه) (كرم) (ولو) (يسر) (أو) (بان) (طلاءه) (أو) (بجناه) (أو) (غيره) (ولو) (سورة) (القدر) (أو) (غيره) (فعليه) (الغدي) (لانه) (فمن) (محرر) (على) (الأحرام) (بقصد) (بذنه) (أشبه) (حلق) (الأس) (وان)

أي إلى جبل وللراعي بعد الجماع حال الصلوة (أو جئنا أو افراهد) وطهر عمر (في ٥٧٥ يوم) فلا تسقط عنهم الكفارة لانه عليه

الصلوة والسلام لم يسأل
الاعرابي هل طهر الله بعد وطئته
مرض أو غيره بل أمره بالكفارة
ولو اختلف الحكم بذلك لماله
عنه ولانه لم يدعوا ما واجبا من
رضان صمام تام فاستغفرت
كفارة كما لم يطهر احدنا (ولا)
تجب (كفارة) بغير الجماع
والانزال بالمساخنة) من
محبوب أو امرأة على ما تقدم
(نار رمضان) فلا كفارة
عشره أو ثلثة ونحوها ولو مع
الانزال والبالجماع لسلامة
قضاء أو نذر أو كفارة لان النقص
انقارده بالجماع رمضان وليس
غيره في معناه لاحترامه وقتها
لهذه المائدة فلا تقاس غيره عليه
(ولا) كفارة بوطه (فيه) أي
رمضان (مفراولو) كان بالجماع
(من حاتم) فيه في سفره لانه
لم يمسك المرأة لباحة فطره
(فيه) ولطهر بغيره من الحي
الوطه (وهي) أي فطره ولطهر
رمضان (عق رقية) مؤمنة
سليمة على ما يأتي في الظاهر
(فان لم يجد) رقية أو وجهها
تباع بدون غمها (فصام شهرين
متتابعين) الغبير (فلا يقدر) عليها
أي الرقية قبل الشروع في
صوم (لا يبدشروع) فنهزمت
الرقية لانه عليه عليه الصلاة
والسلام سأل المواقع عما يقدر
عليه حين أشرب بالجماع ولم
يسأله عما كان يقدر عليه حال
المواقعة وهي حالة الحرب هكذا
قالوا هنا ويأتي في الظاهر ان
المعتبر في المكفارات وقت
الزواج بقلبه لانه لم يشرع

استنزال في حمل) مضطه الجوهري كالجلس وعكس ابن مالك (ونحوه من هودج وعشار به
وعشاره من وفدي) لان ابن عمر رأى علي بن عمر عودا يستتر من الشمس فنهض من ذلك
رواه الأثرم واحتج به أحمد لانه مضطه بترجمنا بقصد به الترفه لتخليته أو يقال لانه ستر رأت
عما يستدأج بيلزمه (وكذا الاستنزال شرب ونحوه كما ناولا) كالجمل (ولا أثر لانه مضطه
فيما فيه فدية وضالفة فيه) لكن يأتي انزافه له ناسيا (ويجوز تعليق رأسه بسبل وفتح ونحوه
لأن لا يذخله غدارا ويذهب أو يصبه شعث) حديث ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحل ملبدا مستقي عليه (ولا شيء عليه) لأنه لم يذخله محظورا ولو كان في رأسه طيب عافاه قبل
الاحرام لحديث ابن عباس كانه أنظر إلى ربيص المسك في رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عمر (وكذا ان حل على رأسه مشاء أو رضع يده عليه) لانه لا يستدأج (أو نصب حباله ثوبا
لحر أو برد امسكه انسان أو رفعه بعد) لما روت أم الحصين قالت صحبت مع النبي صلى الله
عليه وسلم في الدواع فرأيت راسه لا يلامسه واحد من أحدنا شيئا من ثيابه ولا أفرغ فيه بيته
من الخمر حتى يرى جرة العنقة رواه مسلم وأجاب أحمد وعليه أحمد القاضي وغيره بأنه يسير
لا يراد الاستدأج بخلاف الاستنزال بالجماع (أو استنزال بجمعة أو شجرة ولو طرح عليها ناسيا
يستظل به أو) استنزال (بمسقف وجد أو لوقصده الستر) فلا شيء عليه لحديث حابران النبي
صلى الله عليه وسلم ضربت له قبة بتمر فترضا رواه مسلم ولانه لا يقصده الترفه في البدن عادة
بل جمع الرجل ردة فقله وفيه شيء (وكذا الوغض) الحرم الذكركر (وجهه) فيجوز روى عثمان
وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير وغيرهم ولانه لم تنطق به سنة التفسير من الرجل فلم
تتعلق به معناه التفسير كقافيته

فان فصله الراس ليس الذكر المحظوظ أو كثر في بدنه أو بعضه مما عمل على قدره أي قدر
المردوس فيه من بدن أو بعضه (من قميص وعمامة وسراويل وبرنس ونحوها ولو رد من موصا
أولسما معقودا ونحوه) مما عمل على قدر شيء من البدن (والتخفين أو أحدهما) قال جابر
والقاضي بن) تنهت ففاض كفاح شيء يعمل (للمدين) كما يعمل المرأة (وقال القاضي وغيره
ولو كان) الحظ (غير متأكد) ربي كف وخوف في رأسه فقله لانه انتهى) للمعومات
(ورأى) شيء ليس تحت الخلف (تخف) لما روى ابن عمر بن جلال النبي صلى الله عليه
وسلم ما لبس الخمر من الثياب فقال لا لبس القميص ولا المماصة ولا البرنس ولا السراويل
ولا ما يمسح بغيره من السراويل ولا الخلف من الألبان لا يجد نطين فليقطعهما أسفل من السكبين
متفق عليه فخصصه على القميص يلحق به ما في معناه من الخيط والبراعة والعمامة يلحق بها
كل ما تراه من أوصاف معتاد السراويل يلحق به الخياط وما في معناه لا فرق بين قبل البس
وكثير لظاهر الخيط ولانه استمتع بغيره في بغيره الفعل كالوطه في الفرج (فان لم يجد ما زاد
لبس سراويل) لقول ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بغيره ففات
يقول السراويل بل لا يجد الأزار والخفافان بل يجد النطين متفق عليه رواه الأثرم وليس
فيه بغيره وقال مسلم أنفرد به شامة وقال البخاري ناسه ابن عينة عن عمرو (وشبهه) أي
السراويل (لوشق أزاره وشد كل نصف على ساق) لأنه في معناه (وقفي) وجد حذاء أو خنجر
أي السراويل كالتي يمسح بها (وان أنزل) الحرم (بقميص فلا بأس) به لانه ليس بها
للخيط المصنوع مثله (ولأنه يمسح به) وجهه (لم يكن لبسهما) لضيق أو غيره (لبس)
خفيف ونحوه (من رأت وغيره) كمرسو زوز بول لحديث ابن عباس السابق (بلا)
فدية) فظاهره ان لم ولو حيث لبسها لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (ويحرم)

فيه أولا (فان لم يستطع) الصوم (فأطعم ستين مسكينا) الغبير لكل مسكين مد بر أو نصف صاع من غيره مما يجزى في فطره ثلثا ياتي

بكتفارة أخرى ولا ين له بقاها في
 فتمت كصدة الفطر وكفارة
 الوطع الحصى (بمختلف
 كفارة حج) أي قد نصيب فيه
 (و) كفارة (ظهار) كفارة
 (عين) بالله تعالى (وتحسوها)
 تقتل لعموم أدلتها للوجوب
 حل الأعيان ولأنه القياس
 خوف في رمضان لنقص قال
 القاضي وغيره وليس الصوم
 سببا وإن لم يجب إلا بالصوم
 وأتباع لانه لا يوجب اجتماعهما
 (ويستقط الجيع) أي كفارة
 وظهار رمضان وحج وظهار
 وعين وقتل (بتكفير غيره) سبق
 أو ألعام (عنه) لأنه القياس
 مقامه كأنه جازاته عنه فإنه
 كان لها ذنوب فلا تعدم النية (وله)
 أي من وجبت عليه الكفارة
 (أن ملكها أنوارها) من نفسه
 (ولا أكلها أن كان أهلا) لا أكلها
 لغيره
 (في باب ما ذكره) في الصوم (وما
 يصح في الصوم) ويحكم
 القضاء (لصوم رمضان وغيره
 كره الصائم) فرضا أو نفلا (أن
 يصوم رقة فيلعبه) خروجه من
 خلاف من قال بفطره ولا يفطر
 بلبسه مجعولا أنه إذا لم يصمه
 وأتبعه قصد لا يفطر أجماعا
 فكذلك أن جمعه (وبفطر) صائم
 (ضار) ابتلعه (قصد) لا يمكن
 الضر منه عادة (وبفطر أيضا
 يريق آخر جه إلى بين شفتيه)
 ثم يلبسه لماسيق (ولا يفطر
 بلبس (ما) أي ريق (قل)
 أي قليل (عن درهم أو خمسة
 أو خط وشعره) (لأن) أخرجه
 (و) (عادل) فيه (لشدة التحريم) (كما لا يفطر بلبس ما) (على لسانه) من ريق

قطعهما) أي الخنقين لم يثبت أن عباس السابق وسلم من جابر من وطأ مثله وليس فيه من يطلب
 بغير فطر لم يذكر في هذين الحديثين قطع الخنقين ولقول من قطع الخنقين فسد ولو أن الخنق
 ملبوس أبيض لم يدم غيره أشبهه ليس السراويل من غير ثقتي وليس الذي من ألقه عليه وسلم
 من أضافه للمال وقال أو ألقه لآل بن عباس لم يقل لم يقطعها قال أو ألقه واحد وروى أيضا
 عن عمر الخنقان ثعلبان لأن لهما (وعنه يقطعهما) أي الخنقين ونحوهما (حتى يكونا أسفل
 من الكعبين) وخوذهما جميع قال الموفقي وغيره والأولى قطعهما عللا بالحدث الصحيح أي
 حديث ابن عمر وخروجهما من الاختلاف وأخذا بالاحتياط قال الشارح وما قاله صحيح وأجيب
 بأن زيادة القطع لم يذكرها جماعة وروى أنها من قول ابن عمر وليس معنى هذه إلهي بالمدينة
 وخبر ابن عباس بمرافق لوكان القطع واجبا عليه للجميع العظيم الذي لم يحضر كثير منهم كالأمة
 في المدينة فهو موضع البيان وقت الحاجة لا نقالا كتنفي عباس لانه يقال نذرك لسبهما
 والمفهوم من إطلاقه ليسهما لا يقطع ويحجب عن قول المخالفين أن القيد ينفي على الإطلاق
 أن محله إذا لم يكن تأويله وعن قوله أن حديث ابن عمر فيه زيادة لفظ بأن خبر ابن عباس وجابر
 فهم ما زاد من حكم جواز القيس لا يقطع يعني أن هذا الحكم لم يشرع بالمدينة وهذا أولى من دعوى
 النسخ وبهذا أصح عن قول الخطابي الجيب من أحد نقى هذا أي وقوله بعدم القطع عليه
 لا يخالف سنة بطله وفيه شيء فإنه قد يخالف لما روى راجح كما هو عادة المتبحرين في العلم الذين
 أيدهم الله بمعونة في جمعهم بين الأخبار (وأن ليس مقطوعا) من خوف وغيره (دون السكينة
 مع وجود نعل حرم) كنس الأصبع لأن قطعه كذلك لا يخرج عنه كونه مخطئا (وقد ي
 لبسه كذلك) الحرم (النعل) المفهوم ما سبق وهي الخدا وهي مؤنثة وتطلى على الزم
 التماسومة قاله في الحاشية (ولو كانت) النعل (بغير رقيقه) والسراويل المتفرقة على الزم
 للمعومات (ولا بعدد) الحرم (عليه) شيئا من متفرقة لا زاد ولا غير (ألقها) لقليل من عمر ولا بعدد
 عليه شيئا رواه الشافعي وروى هو ومالك أنه يكره لبس المنطقة للحرم ولأنه يرفق بذلك أشبه
 اللباس (وليس له أن يجعل لذلك) أي المنطقة والرداع ونحوهما (زراوعة ولا يملأه بشوكة
 أو برة أو نخط ولا يفرط طرفه في زارعه) قال فصل من غير حاجة (أثم وقدى لانه كخط
 ويجوز له) أي الحرم (شده) عند بل وحمل ونحوهما إذا لم يبقه (قال) الإمام (أحمد) في
 حرم من عمامته على وسطه لا يبقدها أو يدخل بعضها في بعض) لا بدق الحاجة بذلك قال
 طاووس فلهما من عمر (الأنزارة) فله عقده (لحاجة ستر العورت) (الاهلية) ومنطقته (الذين
 فيها نفقة) إذا لم يثبت (الاهلية) أو المنطقة (الاهلية) لقلول عائشة أو ثقي عليها نفقة سأل
 وروى عن ابن عباس وابن عمر معناه بل رفقه بعضهم ولأن الحاجة تدعو إلى عقده فجاز كعقد
 الزايفان ثبت بغير العقد كما لو أدخل السور بعضها في بعض لم يجر عقدها لا الحاجة وكما لو لم يكن
 فيه نفقة (وأن ليس المنطقة لوجع ظهر وأوجاعه) غيره (أولا) الحاجة (فدى) كما لو لم يخط
 لسراويل (وله أن يلتحف بقميص) أي بتفطيه (و يرتدى به ورداء موصول) لأن ذلك
 كله ليس بلبس الخط المصنوع لثله (ولا يبقده) أي إذا لم يبقه (وبفدى بطوع عيابه
 ونحوه على كتفه) مطلقا نص عليه لما روى ابن المنذر مرفوعا عنه عن ابن عباس (وبفدى بطوع عيابه
 ورواها البخاري عن علي) ولأنه مخطوط وهو عادة لبسه كخط (ومن به شيء) من فروج أو غيرها
 (لا يجب أن يطلع عليه أحد) ليس وفدى نص عليه (أو خلف) الحرم (من برد ليس وفدى)
 كما لو اضطر إلى أكل صيد (والحرم دلالة على طيب لباس) لانه لا يجرم على الحرم تحصيلها
 بل استعمالها بخلاف الصيد (وإذا قرى بياوتق) (الحرم) (بسبب الحاجة) لما روى لبراء بن

ولو كثرت (إذا أخرجه) أي لسانه ثم أعاده إلى فمه لأنه لم يفارق محله بخلاف ما حل ٥٧٧ الدرهم ونحوه (وحرره) على صاحب مضغ

علاك بصل مطلقاً (أي بصل رقة
أول بصله لأنه نضر بصل صوبه
للساد (ذكره) مضغ (مالا
بصل) منه أو من غيره نصاً لأنه
يجمع إل بقل ويجب التسم
وبورث العطش (و) كرملة
(ذوق طعام) مطلقه جاهته وقال
الحمد المنصوص عنه لأما به
لحاجة ومصلحة واختاره في
التبسم وان عليل وحكاماً أحد
والخاريين ابن عباس قسلي
الكرامة حتى وجد طمسه علقته
أنظر (و) كرملة (و) كرملة بقية
طعام بين أسنانه) خشب
خروج قمره رقة على حوله
(و) كرملة (ثم مالا ثوبن) من
شبه (أن يصحبه نفس لمحق)
شام (كسقي مسك) (و) صيني
(كافور ودهن ونحوه) كغور
بصحره خشية ومصلحة فنه
البحر وهو علم منه لأنه كرملة
شمو ودوقه غير وصل شير
مصغوف (و) كرملة (قبلة
ودوايوط) كمنافقة وليس
وتكرار نظر (إن تقرر شهوته)
لأنه عليه الصلاة والسلام نهى
عن القبلة شاماً ورخص الشيخ
حديث حسن وأما أبو داود عن
حديث أبي هريرة روى عنه
عن أبي هريرة روى عنه وكذا
عن ابن عباس بأسناد صحيح فإن
لم تقرر شهوته لم تتركها
تقدم ولأنه عليه الصلاة والسلام
كان يفضل وهو صائم لما كان
مالاً كالأر بغير ذي الشهوة في
معناه (وتحرم) فقهه ودوايوطه
أن تترك (الزلا) لتدبر منه أنظر

عازب قال لما صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة صالحهم أن لا يدخلوا الأهلان
السلاح القرب عابيه متفق عليه وهذا ظاهر في ما حته عند العلماء لأنهم يكونوناً من أهل
مكة أن يستغنوا العهد (ولاحوز) أن تغلب بالسيف (لغيرها) أي غير حاجة تقول إن عمر
لا يحمل للحرر السلاح في الحرم قاله أبو قبيس يقتضي الاحتياط لأنه ليس في معنى اللبس
كالرجل قرية في عنقه (ولاحوز) السلاح بركة لغير حاجة) لما روى مسلم عن جابر روى
لا يحمل أن يحمل السلاح بركة وانما منع أحد من تغلب بالسيف لأنه في معنى اللبس (وله حل
جواب وقرة الماء في عنقه ولا فدية) عليه (ولا يدخل) أي جلها (في صدره) نص عليه
(وانتفى) المشكل أن ليس الخيط (ولم يقط) وجهه فلا فدية عليه لاحتمال كونه امرأة (أو
غطي وجهه وجسده من غير لبس الخيط فلا فدية) لاحتمال كونه رجلاً (وان غطي
وجهه ورأسه) فدى لأنه إن كان أنقى فقد غطي وجهه وإن كان رديلاً فقد غطي رأسه فوجب
بكل حال (أو غطي وجهه وليس الخيط فدى) لأنه إن كان أنقى غلبه الفدية لتغطية وجهه
وان كان ذكراً فاللبس الخيط

﴿فصل في انقاس الطيب﴾ اجعل الله عليه الصلاة والسلام أمره على بن أمية ينسل
الطيب وقال في الحرم الذي وقفت ناقته لا تطعموه متفق عليهما ولمسلم لا تصوبه طيب
(فيصبر عليه) أي الحرم (بعد احواله طيب بده وثابه) أو من يده نص عليه أو من
من ثوبه يده ثاب من عمر ولأنه بعد طيباً بكل واحد منهما (ولو) كان التطيب (من
غير ما ذكره) وكذا لو سكت لم ينفه كما تقدم وسبق حكم التطيب قبل احواله ثم استدلوا بحرم
عليه (لبس ما يصبر بزعفران أو ورس) لما تقدم في حديث ابن عمر من قوله عليه الصلاة
والسلام ولو نأ به زعفران أو ورس وهو نبت أصغر يكون بالعين تحقظه الحرة لوجه قاله
الجوهري وفي القاموس أو ورس نبات كالصمغ ليس إلا بالزبروع فيبقى عشر من سنة
نافع لكاف طلاء ولبق شرباً (أو) أي يحرم على الحرم لبس (ما غس في ما ورد أو بخير
بعد ونحوه) كغيره من طيب (و) يحرم عليه أيضاً (البطوس والنوم عليه) أي على ما يصنع
بزعفران أو ورس أو غس في ما ورد أو بخير بعد ونحوه (فإن غرس فوق الطيب ثوباً صنفنا
منع الزناحة والمباشرة غير ثياب بده فلا فدية بالنوم عليه) ولا بالبطوس عليه لأنه لا بد من استعمال
له بخلاف ثياب بده ولو صنفنا (و) يحرم على الحرم (الاكتحال) عطيب (والاستطاط) عطيب
(والاحتنان) عطيب لأنه استعمال للطيب أشبه شمه (و) يحرم على الحرم (شم الادهان العطية
كدهن وردو) دهن (تفسيح) بفتح الباء التون والسن معرب (و) دهن (خسري) وهو
المنثور وبقي (و) دهن (زنتي) وزن جعفر يقال هو الباسين قاله في الحاشية والمعروف
أنه غيره لكنه قريب منه في طعمه (و) يحرم على الحرم (الادهان بها) أي الادهان العطية
لأنها مصدر الاحتفال فلهذا طيب أشبه ماها ورد (و) يحرم على الحرم (شم مسك) كافور
وعنبر وغالية وما ورد بزعفران أو ورس وتضر بعد ونحوه) كمنبر لأنها كذا تستعمل
(و) يحرم على الحرم (أكل وشرب ما فيه طيب بظهر طعمه أو ربحه أو مطبوخاً) وصسته لتأثر
حتى ولو ذهبت رائحته وبقي طعمه (لأن الطعام مسكن) زال التحول له بالقصود منه (فإن بقي اللون
فقط) دون الطعام والرائحة (فلا بأس بأكله) لذهاب القصود منه (وان غس من الطيب مالا
بمن يده مسك غير مصغوف وقطع كافور) قطع (عنبر ونحوه) كقطع عود (فلا فدية)
عليه بذلك لأنه غير مستعمل للطيب (فإن شمه) أي المسك وضع الكافور والعنبر ونحوه

وغيره في وقتهم ولحسن وقوه للحديث ٥١٨ أسمر فوا بالهارجي مررت بقوم لهم أطفال من نكاح شمشون وجوههم

وصدورهم فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الذين ياكلون لحم الناس ويقعون في أعراضهم رواه أبو داود (و) وجوب احتياط ذلك (في رمضان) (في مكان فاضل) كالحرمين (أكد) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في قول الزور والله بل قدس الله حاجه في أن يدع طعامه وشربه رواه البخاري وغيره ولما باقى ان الحسنات والسيئات تتضاعف بالزمان والمكان الفاضل قال أحمد بن حنبل أن تعاهد صومه من أسنائه ولا يحارب ويصوم صومه كانوا إذا صاموا قتلوا في المساجد وكالوا حفظ صومنا ولافتتاب أحدنا ولا نعمل عملا نجس بمصومنا

فصل وسن له أي الصائم (كثرة قراءته) كثره (ذكر وصدة) كتب لسانه مما يكره ويجب كفه عما يصير مطلقا ولا يفتقر بغيره قال أحمد لو كانت الفية تقطع ما كان لتأصوم (و) سن (قوله) أي الصائم (جهرا) رمضان وغيره اختاره الشيخ في الدين لأن القسول الطلق بالسان وفي الرابة يقول مع نفسه أي زاجر لما خوف الرابوا اختاره المجد أن كان في غير رمضان (إذا شئ في صائم) ناسرا للصومين عن أبي هريرة مرفوعا إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب هو شدة صوت اللسان أنه فأنشاه أحد أو كانه فليقل في امرؤ صائم (و) سن له (تجبل فطر

(قضى) كاسبق (وإن علق الطبيب يده بالسوق) من مسلوكا فزوعن (و) كذا (القالية وما الورق قدى) لا تمسك بغيره (و) شتم العدو لأنه لا ينطبق به إلا بالتحضر (و) لهنم (القوا) كذا ما كان من الألف والفتح والسفرجل وغيره أو كذا أسات الصغرة كشتم وغزاهي وقصوم واخر وقوه بما لا يقتضيه (و) لا تمسك بغيره ولا يقتضيه طبيب ولا يسمى متطببا عادة (و) كذا (ما ينبت له الأذى) فسد الطيب كخناوعه فزوقه قتل وداصني وقوه) كالزنب (أو ينبت له طبيب ولا يقتضيه طب كزبحان قارصه وبحل الخلاف فيه وهو الحقيق معروف بالشانم والعراق ومكة وغيرها) قال في التماموس نبات طيب الرائحة قارصة الفوتنج يشبه النعناع وحقيق الماء وحقيق السماق والفوتنج النهرى (وخصه) أي إلى بحان الفارسي (بعض العلماء) الصميران وهو وصف منه (أي من إلى بحان الفارسي) قال بعضهم هو العنبر المعروف بالشانم إلى بحان الجمام لاستدارته على أمل واحد انتهى وماه إلى بحان وقوه) كذا الفوا كذا الصغرة والقرنفل وقوه كما تقدم (كرو) فصل للحرم ما تقدم (والبحان عند العرب هو الأس) أي المرسين (والقذبة في شمه) قطعا كالف في المبدع (وكذا زجس) بفتح الزون وكسرها أي محبي مريب (ونغم) قال في التماموس نبات طيب مفرج الجنبين البث والود (و) برهم وهو ثمر العنقاء كأم غيلان وقوه ما زجوش) قال في التماموس بالفتح المراد قوش مسرب مرز كوش وهو ينبت في السبعين نافع لسكر البول والمغص وللسعال والعرق (و) يشدى (الحرم) شمشين (الأذى) لطيب ويقتضيه كورود وينسج وخيري بكسر الخاء وتشديد الباء آخره (وهو المنثور وواينفرو وماين وقوه) كالمان والزنبق لقول جابر لاسمه رواه الشافعي وكزهان عمر قاله أحمد لأنه يقتضيه لطيب كاه الزورد (والقذبة يادهان بدهن غيره طبيب كزيت وشرج ومن) حتى في رأسه لأنه عليه الصلاة والسلام قطعه رواه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث ابن عمر من رواه في رد المحتار وهو ضعيف عندهم وذكر البخاري عن ابن عباس ولم يمد الدليل (و) للحرم اللادان (ب) (بمن المان والساذج) أي الخالي عن الطيب (وقوه ما فخر أسه ودهنه) ما تقدم (وإن جلس عند عطار أو جلس موضع لشم الطيب فشمه مثل من قد أشكبه حال شميرها أو جل عقدة فيها سلك لجد ربه ما يندى) أن شمه نص عليه لأنه شمه فادنا شمه ما لو باشره (فان لم يقدح فيه كالمالس عند عطار فحاجة وكذا نخل السوق) لا لشم الطيب (أو داخل الكعبة ليتبرك بها ومن يشتري طبيا لنفسه أو لغيره ولا معه فغير ممنوع) لأنه لا يمكن الاحتراز منه (ولاشتره بجملة وتقليبه إذا لم يمسسه ولو ظهر ربه لا يلم بقصد الطيب) ولم يستعمله (وقيل الطيب وكثيره صواه) للمعمومات (وإذا تطيب ناسيا أو عامدا الزمان أو ألتفت بها أمكن من الماي وغيره من المائعات) لأننا قصد الزالة (فان لم يجد ما ياتى به بل به الطيب (ف) أن يتركه (بما أمكنه من الجوامدات كحكة بخيرة قز ورايب وورق خمر وقوه) كحجر وخشب لأن الواجب الزالة حسب الامكان وقد قبل (وله غلبه نفسه ولا شئ عليه فلا كاة الطيب بيده) لأنه تارك (والأفضل الاستعانة على غلبه بهلال) ثلاثا يشره وتقدم الله بتقديم غلبه على غسل نجاسة وحديث لكن إن قدر على قطع رائحته بغير الماء فقل وقضا بالماء لأن المقصود من الزالة الطيب قطع رائحته

فصل في أسداس قتل صيد البر لما كوله ذبحه (أجماعا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالفساد) (و) أسداسه (قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وأذاه) ولم يبق له أو يجرحه في الاصطلاح أو الأذى (وهو) أي صيد البر (ما كان وحشيا أصلا لا مصفيا فلا تأكله) وحشياً (كسبام و) (شمه) اعتبارا بأصله (و) (لا ضمان) أن تؤمنش

إنما حق في غير موضع (الحديث) أي هريرة مرفوعا يقول الله أن أحب عبادي إلى عظم فطر (أهل)

رواه أحمد والترمذي وقال حسن غريب (ويباح) فطر (ان غلب على ذلك) ٥٧٩ غروب الشمس كامة القطن مقام الشين

ولكن الاحتياط حتى يتبين
والفطر قبل صلاة المغرب أفضل
لحديث أنس ماري رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصل حتى
يقطروا على شربته من ماء واه
أن عبد البر (وذكره) جامع مع
شك في فطره بخبر ثان) عسا
لأنه ليس بماتقوى به على
الصوم فيه ثم يصح لو جوب
الكفار (و) (لا يكره) (مهور)
أنه يصار إلى رعاية الأولى أنه لا
يا حكل أن و جزم به الجحد
(وبين) مهور لم يحدث
تصريحاً في الصور بركعة
متفق عليه (ك) ما (بيننا) (آخره)
أي الصور (ان لم يفت) أي
طالع القمر لم يحدث بين
ناب قال تصريحاً رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم فنال
الصلاة قلت كم كان قدر ذلك قال
قدر خمسين آه متفق عليه ولان
قصدا للصوم والتقوى على
الصوم ما كان أقرب إلى التجر
سكان أعون عليه (ومحصل
فضيلته) أي الصور (بشرب)
لم يحدث ولو ان يجمع أحدكم
جرعة من ماء (و) يحصل
(كاملها) أي فضله الصور
(يا كل) الخبر وان يكون من
تحدث ثم مهور المؤمن التمر
رواه أبو داود (و) (بين) فطر
على رطب فان عدم فطره عدم
فقه) حديث أنس كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفرط على
وطبات قبل أن يصل فان لم يكن
فدى غرات فان لم تكن غرات
حلسوات من ماء رواه أبو
داود والترمذي وقال حسن

أهل) من ابل أوبق أو غيرهما فلا يجر قتله لا كل ولا جزاء فيه قال أحد في بقر تصارت
وحشة لاشي فيها لان الأصل فيها الأنسية (ويحرم) قتل واصطياد متولين الما كقول وغيره
قتلها المحرم كما غلبوا المحرم كاه (و) فدى متولين الما كقول وغيره) اذ قلته لغيره قتلته
(كقول بين وحش واهل) فاته يجر قتله واصطياده و فدى فلهما الخطر (و) كذا الترتيب
(بين وحش وغيره) كقول) فغير قتله واصطياده لما تقدم (و) ملق حرم غير الوحش) وحكم غير
الما كقول (لحماء ويطوحشان وان تأهلا) اعتباراً بأصلهما (وبقر وجواميس أهلية وان
فوحش) لان الأصل فيها الأنسية وتقدم (فان تألف صيدا) أو يصفه عليه جزاءه (أو تلف)
الصيد (فبذره أو) تاف (بعضه بمباشرة) لا تلاف (أو سبيلو) كان (بجناية ذاة) هو
(منصرف فيها) بان كان ذاك كائناً أو شائعاً أو قائداً بخلاف ما لو انقلبت منه فالتفت (فعله جزاءه وان
كان) التألف (ببدها أو فها) (و) (لا يضمنه ان كانه) (رجلها) ففعله لا يطأ كما يعلم من النصيب
(و) باقي آخر جزاء الصيد) اما كونه يضمنه بالجزاء اذا تألفه في الجماع فقله تعالى ومن قتله
منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم وأما ضمه اذا تلف في بدله فلا تلف تحت بدادة
أنه شبه ما لو تألفه اذا لوحب ما رساله أو رده على مالكه وأما ضمان جزئه لا تلاف والتلف
فلا نجلته منه فقتلته باضنه كالأدي والمال (ويحرم عليه) أي المحرم (الدلالة عليه)
أي الصيد (والأشارة) والاعانة ولو بالعارض صلاح لقتله أي الصيد (أو ليدفع به صوره كان معه)
أي الصائد (ما يقبله أو لا يتناوله) وسلاحه أو سوطه أو يدفع اليه فرسالة لا يقدر على أخذ
الصيد إلاه) لأنه وسيلة إلى الحرم فكأن حراماً كإثر لوسائل لم يحدث أي قتاده فلهما
الحرام والوحش وأصح ما يجره من قال النبي صلى الله عليه وسلم هل أشار إليه انسان منكم أو
أمره بشي قال الأولى أنه وأجارا وحشاً لم يذوق راحوا لوى أصره فانفتت فابصره
ثم كرت ونسب السوط أو لم يجر فقتلهم نالوا في قتله أو لا والله لا ينيلك عليه بشي أنا محرمون
فتناوله فاحذره ثم أتت الجاهل من راء أكتفرت فانيه أصحابي فقال بعضهم كوا وقال
بعضهم لا تأكلوا فانيه النبي صلى الله عليه وسلم فالتفتل كوا وهو حلال متفق عليه
ولفظه للضاري (وبعضه بذلك) أي بضمن الحرم الصيد بالدلالة عليه أو الأشارة إليه والاعانة
عليه بشي مما تقدم كما يضمن المودع بالله لا لا لكن لوله فكذلك فلا ضمان عليه قاله في المدع
(ولا ضمان على دال ولا مشير بعد ان آمن به بر بصيده) لأنه لم يكن سبياً فاته (و) كذا
ويضمن الحرم عند ربه الصيدية فلهما أو اشتراك) نقص (نظن له غيره) أي غير الحرم
فلا يجره ولا ضمان لما تقدم من حديث أبي قتادة (و) كذا الوأراه ألتعرا الصيد فاستعملها
فيه) أي الصيد (لان ذلك غير محرم) فلا يترتب عليه ضمان بالله أو الحلال على طيب
ولباس) لعدم ضمانه بالسبب ولأنه لا يتعلق بهما حكم يختص بالله أو الحلال على طيب
الصيد فانه يتاخر بهما حكم يختص بالله أو الحلال وهو محرم الأكل منه ووجوب الجزاء اذا كان من
دلله الحرم حلالاً (و) الحرم (دلالة حلاله محرماً على صيد) بفطر الحرم لان صيد الحلال لسلال
فدلالته أولى (و) بعضه الحرم) اذ قلته قوله تعالى ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل
من النعم (الان يكون) الصيد (في الحرم فيشتر كان) أي الحلال والحرم (في الجزاء) الحرم (من)
لغيره صيد الحرم على الحلال والحرم (فان اشترك في قتل صيد حلال ومحرم أو) اشترك فيه
(سبع ومحرم في الحلال) متعلق باشتراك (في الحرم الجزاء) (لانه لا يجمع موجب ومسط)
فطلب الايجاب كالأول صيداً بعضه في الحرم وقال انما ضاع في الحرم مقتضى الفقه عند من اتاه
يلزمه نصف الجزاء أو ثلثه على مشاركة من لا ضمان عليه في تألف النفوس والأموال والفرق

غريب وفي معنى الرطب والتمر كل حلوه من التمر (وسن) قوله) أي المأثم (عنده) أي الفطر (الهم) لك صحتي وعلى رزقك أنظر

عليه وسلم اذا فطر قال اللهم اك
صنوا على رزقك انظرنا تقبل
منا انك انت السميع العليم
وعن ابن عمر مرفوعا كان اذا
افطر قال ذهب الظما وابنت
الصدروق ووجبا الاجر ان شاء
الله تعالى رواه الدارقطني وفي
البيهقي الصائم عند فطره دعوة
لازد ويصحب تفطير الصائم
وله مثل آخر للشيخ

فصل من فورا ان فطره
من رمضان (تابع قضاء
رمضان) نصا وفاقا مسارعة
لبراءة ذمته ولا بأس ان يفرق
قاله البخاري عن ابن عباس
لقوله تعالى فصد من امام آخر
وعن ابن عمر مرفوعا ففطره
رمضان ان شاء ففرق وان شاء
تابع رواه الدارقطني وان وقته
موسم وغا الزم التابع في
الصوم اذ لم يفتحه لفقور
وتعين الوقت لا لوجوب التسابع
في نفسه (الاذا تيقن من شعبان
قد مر عليه) من الامام التي فاته
من رمضان (فصب) التابع
لضيء الوقت كذا رمضان في
حق من لا غزله (ومن فاته
رمضان) كله (فضي عدد ايامه)
فاما كان او ناقصا كاعداد
الصلوات الفائتة فانه رمضان
فصام من اول الشهر او اثنائه
تسعة وعشرين يوما كان الفائت
ناقصا اجزاء عنه اعتبارا بعدد
الايام الالية (وبقدم) قضاء
رمضان وجوبا (على) سواء فذر
لا يخاف فوته) لسهة وقته لتأكد
القضاء لوجوبه باصل الشرع
فان خاف فسوت التفرقة عنه

واضح اذا لاذ هناك منف ومهما موجود فم ان قصد الحبل اعانه المحرم ومساعدته على قتل
الصيد توجه ما كاله القاضى فانه بكرة له ذلك او يحرم عليه كما اذا باع من لاجهة عليه ان عليه
الجمعة بعد النداء كاله في القواعد الفقهية في التاسعة والاشرب بن (فان كان جرح احداهما)
اى الحلال والمحرم (قبيل صاحبه والابق) بالجرح (الحلال او الصيد فعلى المحرم جزاؤه
محروما) اعتبارا بما لحقنا به عليه لانه وقت الضمان (وان سقاه المحرم) لجرحه (وقته
اسداهما) اى الحلال او الصيد (فعلى المحرم ارض جرحه) فقط لانه لم يوجد منه سوى الجرح
(وان كان جرحهما في حالة واحدة او جرحاه) احدهما بعد الآخر (وماب منهما فالبجاء كاه على
المحرم) نفليا للوجوب كما سبق وان جرحه محرم فعلى الاول ارض جرحه وعلى الثاني بقية
الجزاء (واداد المحرم محروما على سيدته لآخر) ثم (كذلك لاني عشرة فقتله العاشر فالبجاء
على جميعهم) لاشترائهم في الائمة والتسبب (وان قتله الاول فخلاشي) على غيره لان الغير لم يقتل
ولم يتسبب في القتل (ولو دل حلال حلالا على صيد في الحرم فقتله لانه محرم محرما عليه) اى
على الصيد فيكون جزاؤه بينهما نص عليه (وان نصب) حلال (شكة ونحوها) كفخ (ثم احرم)
ولم يضمن ما تلعب به في الما يكن حيلة (او احرم) ثم خسر بشره بريق ك) ان حفره في (داره
نحوها) من ماله او موات (او) حفر البئر (للمسلمين بطريق واسع لم يضمن ما تلعب
بذلك) لعدم محرمه (ما لم يكن حيلة) على الاصطلاح فان كان حيلة ضمن لان الله تعالى عاقب
ليود على نصبه قبل يوم الجمعة اخذ ما سقط في ايام الاحد وهو ذاق معناه وشرع من قبلنا
شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينصفه (والا) اى وان لم يكن حفر البئر يحق تكفيره ما بطريق
ضيق ونحوه (ضمن) ما تلعب بها من الصيد (كالا دى ذاتك في هذه المسئلة) قال ابن عثيل
لرباع غنا او شكة منصوبت بين وقوع فيها صيد في الحرم او مملوك للغير لم يسقط عنه ضمانه
ذكره معنف في القواعد الفقهية (ويحرم على المحرم اكل صيد) ما (صاده) هو او غيره من
المحرمين (او نجبه او دل عليه حلالا او اعانه) عليه (او اشار اليه) لما تقدم في حديث ابي
قتادة من قوله عليه الصلاة والسلام هل منكم احدا من ان يعمل عليه او اشار اليه قالوا لا
كوا ما بقي من لها متفق عليه (وكذا) يحرم على المحرم (ا) كل ما صيد لاجله قتله الجماعة
لما في الصحيحين من حديث الصعب بن جثامة انه اهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
فرد عليه فلما راى ما في وجهه قال انما نرده عليك الا احرم وروى الشافعي واحمد من
حديث جابر مرفوعا لم يصيد المحرم حلالا ما لم يصبده او صاد لكم فيه المطلبين حنطب
قال الترمذي لا يصرفه جماعة من جابر وعن عثمان انه اقر بالحرم صيد فقال لا يحمله كوا
فقالوا لا تأكل انت فقال اني لست كهيئتكم انما صيد لاجلى رواه مالك والشافعي (وعليه)
اى المحرم (الجزا فان كاه) اى ما صيد لاجله لانه اتلف متع منه بسبب الاحرام فوجب
عليه الجزاء كقتل الصيد بخلاف قتل المحرم صيدا ثم اى كاه فانه يضمنه قتله لالا كاه نص
عليه لانه ممنون بالجزا فكل من تركه كان له بغرا ككوكب صيد المحرم اداقت له حلالا ككولاه
ميتة وهي لا تضمن ولهذا لا يضمنها ككاه محرم غيره (وان اكل) المحرم (بضمه) اى بعض
ما صيد لاجله (ضمنه عليه من الحرم) من النعم (اضمان اسله) لوا كاه كاه (بضمه من النعم)
والفرع يشع الاصل (ولا مثقفة) اى فى ضمان البعض عنه من العلم (لجواز دله)
اى المحرم (الى عدله) اى البعض (من طعام اوصوم) فلا يقضى الى التقيص (ولا يحرم
عليه) اى المحرم (ا) كل غيره (اى غير ما صيد اذ وقع في اذالم بدل ونحوه عليه لما تقدم (فلو نجح
محل صيد الغير من المحرمين صرح على المذبح) له (لا) يحرم (على غيره من

الحرمة من الحرام (وما حرر على محرم لانه اذا عان صيد له) اذ يحرم له (لا يجوز على محرم غيره) أي غير الدال او المعلن أو الذي صيد أو ذبح له (حلال) أي كما لا يجوز على الحلال (وان قتل المحرم صيداً ما كان) ضمنه لقتله لا لانه لا صيد محرم أكله على جميع الناس (والمستغفر بموت لا فلا تضمن) وكذا ان حرم (صيد) عليه أي على المحرم (الولاية) أو الاعانة عليه أو الإشارة (إليه) فاعلى منه لم تضمن) ما أكله (اللاكل) بل الملبس من الدلالة ونحوها لانه مضمون بالسبب فلم يتكرر ضمانه كما تقدم (ويصير الصيد ولو لمعه في ماسق) لا يكره (ويصير تنغير الصيد) لانه اذا هو كصيد الحرام (فان غيره فقتل أو نقص في حال فوره ضمن) الثالث له (ووقعته وما نقص باره لتسببه فيه (وان ألقى) المحرم (بيضه) أي الصيد (ولو) كان ألقاه (بقتله) من مكانه (لجعله تحت صيد آخر) أو (أوترك مع بيضه أيضاً) فقرر (أو) جعل مع بيضه (شيئاً ففطر) الصيد (عن بيضه حتى فسد) البيض (ضمنه بقتله مكانه) لقول ابن عباس في بيض النعام ميت ولان البيض لا يمتلئ له فبقي فيه القيمة كصير الطائر والطلاق النفع في خبر أبي هريرة مرفوعاً في بيض النعام غنمه رواه ابن ماجه يدل على ذلك غالب الاشياء بعد قتل غنمها فقتلها (كأنه) فيضمن قيمته لانه لا يمتلئ له من بيضه إلا نعامه (لا) يضمن البيض (الذرو) (لا) ما فيه من خير ميت (لانه لا قيمة له) سوى بيض النعام فان قتل غيره فقيمة فيضمنه بقتله وان كان مذوا أو فيه فرح ميت (وان باض على فراشه أو متاعه) صيد (فقتله) أي البيض (بروقه فسد) البيض بقتله (فكبيراً دتفرش في طريقه) فيضمنه على ما يأتي لانه ألقاه لنفسه (وان كسر بيضه فخرجه من فرائخ فقلش فلاتح فيه) وقال ابن عقيل يحتمل أن يضمنه إلا أن يحتفظه إلى أن ينضج ويظهر ويحتمل عدمه لانه لم يحمله غيره فخرج كالأمر طائر أو خرجه من تركه (وان مات) بطرحه (فقد هلكه) فاف صغاراً ولأنه المتلف بفسده في فريخ الجسم صغيراً ولأنه الغنم وفي فريخ النعامه حوار) يضمن الماء المملوء أي صغيراً ولأنه لا يلب (ويما هلكه بقتله) لان غيره مما من الطيور يضمن بقتله (ولا يهل للحرم) كأي بيض الصبيد اذا كسره هو) أي لا كل (أو محرم غيره) لانه حرم من الصيد أشبهه بغيره كذا شرب لبنه (ويهل) بيض الصبيد الذي كسره محرم ولبنه الذي حلبه محرم (لحلال) لان حله على الخيل لا يتوقف على الكسر أو الحلب ولا يصير لو أحدهما ما عليه المعامل فلو كسره أو حلبه محرم أو بغيره سمح (وان كسره) أي بيض الصبيد وكذا الحلب لبنه (حلال) فكذلك صيد كان أخذه لأجل الحرم لم يبع المحرم (أكاه) كالأصم الذي ذبح لأجله (والا) أي وان لم يكن الحلال أخذه لأجله أي المحرم (أبيع) المحرم كصيد فحله حلال لا يقصد المحرم (ولو كان الصبيد جلوداً) وألقاه المحرم أو تلف بيده أو بيضه أو لبنه (ضمنه جزاء) لما كين المحرم (وقيته) لما لكه لانتم سيدان غنم فغان (ولاعاك) المحرم (الصبيد ابتداء) شرأولو بوكيله ولا ياتهاب ولا يصطاد) خبر الصبيد السابق فليس بملا تملك له لانه قتل محرم عليه كالخنزير (فان أخذه) أي الصبيد محرم (باحذه الأسباب) أي التره والالتحاب والاصطاد (ثم تلف) الصيد (فقطه) أي النحر الأخذه (جزاء) لا تقدم من الآية (وان كان) الصيد (مبيعا) وتلف بيده المحرم المشتري (فقطه) لانه لا يمتلئ من بيعه فاقضيه ضمنه كمنعه (و) عليه (الجزاء) لما كين المحرم له ومن قتل محرمه من غير ما تجزأ مثل ما قتل من النعم (وان أخذ) أي الصبيد محرم (رهنا) لم يبع وان تلف في يده (فقطه) لانه لا يمتلئ من بيعه ولا يضمنه لما لكه لان جميع الزمان لا ضمان فيه ففاسده كذلك (وان لم تلف) الصيد الذي أخذه المحرم بشرأ أو اتهاب أو ارتهبان (فما رده) إلى مالكه (لنفسه) لا لغيره (فان أرسله) أي الصبيد

يطعمه وامسحيداً بناسد جريد وكذا قال ابن عباس (أو) مات (بعد ان أدركه رمضان) فأكثراً طعمه على لكل يوم مسكين فقط) أي لا

يعطى وامسحيداً بناسد جريد وكذا قال ابن عباس (أو) مات (بعد ان أدركه رمضان) فأكثراً طعمه على لكل يوم مسكين فقط) أي لا

فنهذه لأن العدم الواجب باصل الشرع ٥٨٣ لاندخله النباشمال الحية فعدا موت كذلك كالعلة ولا يلزم عن كل يوم مو

من اطعام مسكين ولو مضت
ومستاتات كثيرة (ومن مات
وعليه نذر صوم في الذمة أو عليه
نذر (ج) في الذمة أو عليه
نذر (مسألة) في الذمة أو نذر
(طواف) في الذمة أو نذر
(احتكاف) في الذمة نصا (لم
يقول منه) أي ما ذكر (شيا مع
أمكن) فصل منذ وريان معنى
ما يتبع لفعله قبل موته والاعتناء
أن مقدار ما بقي منها صاف نذره
حاله ثمرة وهو عتق الثوب في
قمت كالنذر صوم شهر من
ومات قبله (غير ج) يفعل عنه
مطلقا فكأن منه أول الجواز
الناشئة حال الحياة فعد الموت
أولى (سن ولو بس) أي ألمت
(فعله) أي النذر المذكور
لحدث ابن عباس أن امرأة
كانت تارسل الله أن أي ماتت
وعليه أصوم نذرا فأصوم عنها
فقال أ رأيت لو كان على أمتك
دين فقتلته عنها أ كان ذلك
يؤدى عنها قالت نعم قال فصوى
من أمتك متفق عليه وفي الباب
غيره وما رواه مالك في الموطأ أنه
بلغه عن ابن عمر أنه قال لا يصوم
أحد من أحد ولا يصلي أحد من
أحد ففعل على غير التذمر
للتصوم المصحة له في صفة في
النذر والكتابة تدخل في الصلاة
بحسب خفيها والنذر أخف نسكا
لأنه لم يجز باصل الشرع ويجوز
لغيره أي الذي فعل ما عييت
من نذر (بأنه) أي الذي (ودونه)
لأنه عليه الصلاة والسلام شبه
بالذين والذين يصوم قضاء ومن
الأجنبي (في يوم واحد) عن

الحرم القاض له (فعله) ضمانه لما له (لأنه) حال ميتة و ميتة (ولا جزمه) فيه لأنه لم يتلفه
(وعليه) أي الحرم المشتري بالصيد (رد) الصيد (المبيع أيضا) لما له كالمساواة العقد (ولا
يسرد) الحرم (الصيد الذي باعه وهو حلال بخلاف) مجلس أشرط (ولا يصيد في غنمه) (الغنم
ولا غنم ذلك) كالإختلاف في الفل والتقابل لانه اشتد اعتنا وهو جرم عنه (وانزده) أي
الصيد (المشتري عليه) أي على البائع الحرم (مبيع) في الصيد (أو خياره) أي المشتري
(ذلك) لقيامه بالرد (ثم لا يدخل في ملك الحرم) لعدم أهليته لتلكه وعلى هذا يكون أحق
به فعله إذا حل كالمصير بضميرم بفعل (ولزمه) أي الحرم (أرساله) الصيد ثلاثت
بده المشاهدة عليه (وعلى) الحرم (الصيد بارت) لأنه أقوى من غيره ولا فصل منه جليل
أنه يدخل في ملك الصي والجنون وملك الكافر بعد المسلم بحري جري الاستدامة ومثله
لوا صدق امرأته صيدا وهو حلال ثم طلقه أو هو محرر عانده نصفه أو هو قرا كما باقي في الصداق قبل
الدخول (وان أمتك) الحرم (صيدا حتى تحلل) من إمرأته (لزمه إرساله) لعدوان يده
عليه (فان تلف) الصيد قبل إرساله (أو جحد) بعد تحلله (أو أمتك) محرر أو دلال (صيد
حرم ورجع به إلى المثل) ضمه لأنه تلف بسبب كان في الأحرار أو الحرم (أو جحد) جعل صيد حرم
ملكه (ضمه) لما يأتي (وكان) الصيد (ميتة) في الصيد المتقدمه لأنه صيد يلزم ضمانه فلم
يجز بجه كحال الأحرار (وان أحرار) وفي يده صيد أو دخل الحرم (الملك) الذي وألفي (صيد
يرلزمه ملكه) فغيره من أخذته لاستدامة ملكه عليه (ويصونه من قتله) كاسترا الأموال
الحرم (ولزمه) أي من أحرار وفي يده صيد أو دخل الحرم (الملك) الذي وألفي (صيد
موضع متعنه) لأن في عدم ذلك أمسا كالصيد لم يجز تركه إلا بغيره (و) يلزمه
(إزالة يده المشاهدة عنه مثل ما إذا كان في قبضته أو روحه أو رعيته أو وقصه أو) كان (مروطا
بجمل من غيره) لماسبق (دون يده الحكيمة) فلا يلزم ما زانتها (مثل أن يكون) الصيد
(في يده أو يلقه أو يدناؤه) الحلال (في غير ملكه) لأنه لم يفعل في الصيد فلا يلزمه شيء
كالو كان في ملك غير موكس هذا إذا كان في يده المشاهدة لأنه فعل الإمسك (ولا يصونه) إذا
تلف يده الحكيمة لأنه لا يلزمه إلا أنها لم يوجبه بسبب في تلفه (وله) أي الحرم (نقل الملك
فيه) أي في الصيد الذي يده الحكيمة يبيع وغيره كاسترا أملاكه (ومن غصبه) أي الصيد
(لزمه رد) إلى مالكه لاستمرار ملكه عليه (فولتلف) الصيد (في يده) أي الحرم (المشاهدة
قبل التمكن من إرساله) بأن نفرو ليدفع فلم يذهب (لم يصونه) لعدم ما يقتضيه من بعد
وتقصير (والأ) أي وان لم يتمكن من إرساله فلم إرساله (ضمه) لأنه تلف تحت يده المادية يلزمه
الضمان كالأدعي (وإد أرسله) أي الصيد (انسان من يده) أي الحرم (المشاهدة) لم
يصونه) لأنه فعل ما تقع على الحرم فله في هذه العين خاصة كالنصوب ولأن الصيد قد زال
كتمه أو حرمتها أو لماسكة حتى تحلل فله باقي عليه واعتبره في الغنى والشرح كصير تخمير
تحلل قبل راقته وفي الكافي وخزم به في الرعاية يرسله بعد حله كالوصادة (ومن أمتك صيدا في
الحل فادخله الحرم) الذي يلزمه إرساله لأنه صار صيد حرم بحال فيه (أو أمتك في الحرم فاحرمه
إلى الحل (لزمه إرساله) اعتبارا بحال الصيد (فان تلف في يده ضمه) كصيد الحل في حتى الحرم
إذا أمتك حتى تحلل (وان قتل صيدا صائلا عليه دفعا عن نفسه خشية تلفه أو) خشية (مضرة)
كجره أو تلف ماله أو بضع حيوانه) لم يصونه لأنه قتله لدفع شره فلم يصونه كادى مع أن
الشرايع أذن في قتل الفواسق لدفع أذى متروهم فالتعقق أولى (أو تلف) الصيد (ب) بسبب
تخليصه من سبع أو شبكة ونحوها ليطلقه أو أخذته أي الصيد (يخلص من رحله خططا

للقنوديه مع تجاز ابراهيمه نظار مولو كان متبايعا ومقتضى كلام الحمد لا يصح ٤٨٣ مع التابيع قال وتطيل القنوديه بدل

على ذلك (وان خلق ميت نادر) (ما لوجب) اقبل نذره على ما تقدمه النذره في ذمته كقضاء دين من تركه (افيه) أى النذر (وليه) ان شاء (أو يدفع) مالا (ان يفعل عنه) ذلك وكذا حقه الاسلام (ويضع في صوم عن كل يوم طعام مسكين في كفارة) لانه عدله في غيره مسدود وغيره (ولا يقضى) عن ميت ما نذره من عبادة فزمن (معين مات قبله) كنذر صوم وغيره برحبى ومات قبله فلا يصاحبه ولا اطعام كالنجد لا أعرفه خلافا (و) ان مات (في انائه) أى الزمان العين بان نذر صوم برحبى مثلاً أو اعتكافه ومات في انائه (سقط السابق) منه كالأمانات غسل دخوله كله (وان لم يصح) أى ما أدرك منه (امسك) من نحو مرض أو سفر (لأنه لا يؤلف) أى كنذر صوم في الذمة غير معين ففعل عنه لأن الصيد لا ينافي ثبوته في الذمة فلا يسقط بموته (ومن مات وعليه صوم من كفارة أومنة أو قرآن ونحوها لم يمسك منه) رأس ماله أو صوم أو لا يمسك صوماً أصلاً (و) حب بأسل التمرع كقضاها رمضان

(باب صوم التطوع) (وما يتعلق به)

(واقضه) أى صوم التطوع صوم (يوم) فطر (يوم) تصافته عليه الصلاة والسلام لا ينجر صوماً أو طهر يوماً فلك صيام داود وهو أفضل المسامك قلت ثانياً أطبق أفضل من ذلك فقال لا أفضل من ذلك متفق عليه

أو غيره فتألف بذلك (لأنه فعل أجمع لمحاجة الحيوان فله بضعته كدأوة الولي موليه (ولو أخذ) أى الصيد محرر (لداووه) هو (ودبته) عنده فلا ضمان عايدان تأف ولا تعد ولا تفرط لانه محسن (ولو) أى المحرم (أخذ ما لبصره) أى الصيد (كبد) ونحوها (مأكلة) لانه الصلحة الحيوان فان مات قبل ما لبصره (وان أزمته) أى المحرم (الصيد) ما لبسه (جزاؤه) لانه ككتاب يكره يتغن به موته (ولا تأخير لمولاه) أى محرم حيوان انتهى (اجباعاً) كهيئة الانعام وانليل والدجاج) تثبت المال لانه ليس بصيدوا المحرم اغناهاو الصيد بدليل انه عليه الصلاة والسلام كان يتفرس الى اقد بضع الهدايا فى احرامه وقال أفضل الحج والعمرة قال فى التشرح حديث غريب والعج رفع الصور والتبسة والنج ارسال الله ما بالبحر والحر (ولا) تأخير لمولاه (والاحرام) (في عمر) الأكل غير النول) بين ما كوله وغيره تقطيل الحظر كاتقدم وهو ثلاثة أشهر الأول ما اشار اليه بقوله (كالقنوديه) وهى لئلا) بالهز بوزن عنه والجمع حد لا ينجف الماء وحدان ايضاً مثل غزلان (قال فى حاشيته) (والغراب لا يقع وغراب البين والغارة والحبة والغرب والكلب المقود) لحدبته عاشقة قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق فى الحرم المحذوف والغراب والغارة والكلب المقود وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم جناح فى قتلهن وذكر مثله متفق عليه وفى بعض الفاظ الحديث ما لم يذبحه من أى) قباصله ما تقدم (فالاسد والفرو والذئب والفهد وما فى معناه) مما فيه أى نفس فى انفسهم أو أموالهم (والبايزى والمصرق والشاهين والعقاب والحشرات المؤذية) كالحية والفرد (و) (القسم الثالث ما لا يؤذى بطبعه) كالخنزير والبوم والذئبان) فلان تأخير المحرم ولا الاحرام فيه (ولا خراف ذلك) لان الله تعالى اغناهاو واجب الجزاء فى الصيد وليس شئ من ذلك بصيد (قال فى المبدع) يجوز قتله وقبل بكمه جزم به فى الحرم وغيره وقيل يحرم انتهى (وكلام المصنف) وهم انه يجب قتله وفيه ما علمت قال فى الأداب ويكره قتل النمل الا من أذنه شديدة فانه يجوز قتلهم وقتل القمل غير النار ويكره قتلها بالنار ويكره قتل الصغار المذكور ذلك فى المستنوع وفى الرعاة بكرة قتل ما لا يضر من غل ونحوه هدهد صرد ويجوز قتل خن الزاير وتحمس القز ولا يقتل بنازل ولا قبل ولا يرغوث ولا غيرة ولا يقتل ضفدع قال ونظاير الحرم وقال صاحب النظم لانه يحرم احراق كل ذى روح بالنار وانه يجوز احراق ما يؤذيه (لا كراهة اذ لم يزل مكره دون مشقة عالية الا بالنار) وقال انه سأل عما ترجع عند الشيخ خمس الدين صاحب الشرح فقال ما هو بعيد (ولا بأس ان يقرده بعينه وهو نزع القراد عنه) روى عن ابن عمر وابن عباس كراهة المؤذى (ويحرم على الحرم الاعلى الخلال ولو فى الحرم) قال فى المبدع غير خلاف لانه اغناهم فى حق الحرم ما فيه من الرأفة ما فيه فى الحرم كضربه (قتل قمل) لانه نذر ما لانه كراهة الشعر (و) قتل (مشابه) لانه يبعثه (من رأسه ويذنه) وما طن ثوبه ويجوز من ظاهره قاله القاضى وابن عقيل وظاهر كلام المؤلف (وصاحب المنتهى وغيرهما) (ولو) كان قتله لا يقتل ومثاله (برزق) ونحوه (فيحرم) فى الحرم (فقط) (وكذا راعية) لانه من الترفه (ولا خرافه) أى فى القمل ومثاله اذ قتله أو رماه لانه ليس بصيد ولا يذمه لانه شبه البعوض والبراغيث (ولا يحرم) بالاحرام (صيد الجمل والانهل

(ومن) (ثلاثة) أيام (من كل شهر) لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمر ومن من الشهر ثلاثة أيام فان الحسد يستمر

هريرة وأعله عليه الصلاة والسلام لم يكثر الصوم فيه لهذا، ولم يعلم فضله إلا خرافال ٥٨٥ ابن الأثير أضافته إلى الله تعالى تعظيما

وختمها كقرطبه بمسألة الله وال
 افتقر لرش (وأكد) وبعبارة
 بعضهم أفضله (العاشرة) ويسمى
 عاشوراء أو عيني التوسعة مقبلة
 على العيال قاله في المسدع
 (وهو) أي صوم عاشوراء (كعادة
 سنة) لحديث أبي الحسن
 أنه أن يكفر السنة التي قبله (ثم)
 بل عاشوراء في الأكدية (التاسعة)
 وبسعي تاسوعاء لم يحدث ابن
 عباس مرفوعاً لئن ثبت لي
 قابل لاصوم التاسع والعاشر
 رواه الخليل وأحقيقه أحمد
 (و) بسن مرم (عشر ذى الحجة)
 أي التسعة الأولى منه لحديث
 ما من أيام العمل الصالح فيها
 أحب إلى الله تعالى من هذه
 الأيام (عشر) وأكده يوم عرفة
 (وهو) أي صومه (كفارة مستثنى)
 لحديث مسلم عن أبي قتادة
 مرفوعاً في صومه أي لأحب
 إلى الله تعالى أن يكفر السنة
 التي قبله والسنة التي بعده قال في
 الفروع وأما إذا عاشوراء ككافي
 شرح مسلم عن العلماء فإن لم
 تكن صائراً رجباً التضييق من
 الكثر تأخيراً لم تكن رجباً
 رجباً (وليس) صوم يوم عرفة
 (لن بها) أي عرفة لحديث أبي
 هريرة مرفوعاً نبى عن صيام
 يوم عرفة بصرة رواه أبو داود
 ولله متبعة وعنهما الدعاء فيه في
 ذلك الوقت الشريف (الأنتم)
 وكان علماء الهدى فيسحب أن
 يجعلوا أخماساً الثلاثة في الحج
 يوم عرفه وأما (ثم) بل يوم عرفة
 في الأكدية يوم (الترربة) وهو

راءها وأبوها النكاح والامام لا يزوج ولا الإجماع يمنع الوطء وأبى فممن عقد النكاح كالمدعي
 (والاعتبار بحالة العقد) أي عقد النكاح لا لغيره قاله (فلو وكل عمر حلالا) في عقد
 النكاح (فقد بعدله) من إجماعه (مع) عقد ولو قد جعل حل الوكيل والوكيل (ولو وكل
 حلالا لا فقد) الوكيل (بعد أن حر) هو أو موكفه (أو ببيع) العقد لا تقدم (ولو وكل
 أي الحلال (ثم أحر) الموكل (لم يثب زلوكه) بإجماع (فإذا أحل) الموكل (كان لو كره عقده)
 زوال المانع (ولو وكل حلال حلالا) في عقد النكاح (فقد وأحر) موكل (فقال التاز) وجبة
 وقع في الإجماع قال (زوج) وقع (فله قالوا لقوله) أي الزوج لأنه مدعي بحاله فتدفع
 الظاهر (وإن كان بالمكس) بأن قال التاز وجبة وقع قبل الإجماع وقال (زوج في الإجماع
 في) القول (قوله أيضا) لأنه عكس فخص قبل إقراره (ولما نصنا لصداق) لأن قوله لا يثبت
 عليا في استقاطفه لأنه خلاف الظاهر (وبيع) النكاح (مع جهله) أي الزوجين
 (وقوعه) أي وقوع النكاح هل كان قبل الإجماع أو فيه لأن الظاهر من القول بالخاصة أن
 قال زوجه قبل وقوعه وكانت يبل كنت محرمة مسددة في نفسه قد في نظيرتها في العدة
 (وإن أحر) الإمام الأعظم يجوز أن تزوج لنفسه ولا لغيره بالولاية العامة ولا للخاصة لعموم
 ما سبق (ولا) أن (يزوج أقر به) بالولاية للخاصة (ولا) أن تزوج (غيرهم) من الأولاد
 (بالولاية العامة) كالخاصة (ويجوز أن) يزوج خلفائه من الأولاد أو أولادهم يجوز
 بالولاية للملك المأخوذ بالولاية بالنسبة بدليل تزويج الكافر وأما وكلا في تزويج نحو
 منه فلا ماسبق (وإن أحر) ما شبهه (فكهو) أي في كراهية الإمام فلا يجوز له أن تزوج وأن
 تزوج أقر به ولا لغيره بالولاية العامة و تزوج فإيه (وتركه خطبة عمر) بكسر الشاء
 أمراء (على نفسه وعلى غيره) وخطبة محل محرمة بخطبة عقد (مع إجماع العلماء) عقد النكاح
 لا تقدم في حديث عثمان ولا بخطبة (وبكره) حضوره (أي الإجماع) وشهادة عقد (أي
 في النكاح) قبل حبس لا يخطب قال معنا لا يشهد النكاح ولو روي فيه ولا يشهد بغيره
 (وتراجع) إلى جهة نقلهم ومعهم (لأنه) المسألة (ولأنها) مباحة قبل الحجة فلا أحلال (كشراء
 أمه ولو غير) لو روي فقد انتكاح على منقصة البضع خاصة بخلاف شراء الأم ولدك
 لم يمسح نكاح المحموسة ولا الاخت من الرضاع وغواها ومع شرائها (وبعض اختيار من أسلم
 على أكثر من أربع نسوة لبعضهن في حال الإجماع) لأنه مسائل واستداه لا ابتداء النكاح
 كالحصة وأولى (ولأنه) عليه في شيء من ذلك (كل) أي جميع ما تقدم من صور النكاح
 لأنه عقد في الأصل الإجماع فلم يجبه بقية (كشراء العبد) ولا روي فيه بين الإجماع الصحيح
 والفساد قاله في الشرح

فبقسمل الثامن الجامع في فرج أصلى (قوله تعالى عن قرض بين الجمع فلا درث قال ابن عباس هو واجتماع دائل قوله تعالى أصل لكم ليله الصيام الرضا النساءكم يعنى الجامع (قلا كان) الفرج (أودرمان آدمي وغيره) أى أوميت وجوب الحد والقتل (فن قسمل ذلك) أى جامع في فرج أصلى (قسمل الضل الاول) وهو بعد الوقوف بمرقة تنقله الجماعة عن أحد خلافا لى حنيفة (فقد نسكهما) حكما من المنذر ارجاع العلماء أنه لا يسند النسك الا هو في الوطأ بلغنى أن عمر وعلياً وأبا هريرة مثلهوا من رجل أصاب أهله وهو مجرم فقالوا سقناؤا وجهه ما حتى يقفيا بهما عن عليهما من قائل والحدى ولم يعرف لهم مخالف (ولو) كان الجامع (سأبوا أو جلاها أو مكرها) فافسأوا نساءه) تنقله الجماعة لمن تقدم من الصلبة

ثامن ذي الحجة حديث جامع يوم التروية كقراءة سورة الحديث ورواه أبو

فتوا بساقد القتل ولم يستصلوا (وبحسبه) أى بالجامع قبل القتل الاول والمحج (دنة)
قولان بن عباس اهدناقة ولتهذقة (ولا يفسد) الاحرام (ب) تنى من المخطورات (غير
الجامع) اهدم النص فيه والجامع (وعليهما) أى الواطئ والموطوءة (الاضى) فى فائدته (وكده)
أى الاحرام الذى أفسده بالجامع (حكم الاحرام الصريح) فيفسد بعد الاتحاد كما (كان) بفعل
قبله من الوقوف وغيره ويحب تنب ما يحب تنبيهه) أى الافساد (من الموطوء وغيره) وعليه
الفدية اذا فسد مخطو او يفسده) لما روى الدارقطني باسناد جيد عن عمرو بن شعيب
عن أبيه انه روى جلا أن عبد الله بن عمر رفسا له عن عمر بن قوف عن امرأة فاشار الى عبد الله
ابن عمر فقال اذهب الى ذلك واسأله قال خير فليعرفه قال جل فذهبت معه فساء له ابن عمر
فقال بطل حكم فقال ال جل أفتأفد قال لا بل نخر جمع الناس وتسمع ما يصنعون فإذا
أدركت قال لا تخج واحد رجع الى عبد الله بن عمر ووافيه ثم قال اذهب الى ابن عباس
فسأله فقال شعيب فذهبت معه فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمر فرجع الى عبد الله بن
عمر ووافيه ثم قال ما تقول أنت قال أقول مثل ما قالوا ورواه الأثرم وزاد وحل اذا حلوا
فإذا كان العام المقبل فاحج أنتوا مر أنك واحد ما دما كان لم تحده اقصر مما تلاته أيام فى
الحج وسبعة اذار جمعوا وعمر بن شعيب حدث عن قال البخارى رأت عليا وأحمد
والجدي واحق يحجون به قيل له فن تكلم فيمأذا يقول قال يقولون أكثر عمر بن شعيب
وهو هذا (و) عليهما (القضاء على الفور ولونذرا وتوقلا) لا تلم بال دخول فيه ولا من تقدم
من الصابغ لم يستصلوا (ان كانا) أى الواطئ والموطوءة (مكفئن) لانهم لا يهزلمان فى
التأخير عن القدرة على القضاء (والا) أى وان لم يكونا مكفئين حال الاندفاع فيه (بعد) أى
بعد التكليف (سبعة الايام) وتقدم (على الفور) حيث لا عذر فى التأخير وتقدم حكم
ما رواه فى الجمعة الفاسدى فى أوائل كتاب الحج (ومض قضاء عذوقه) وكذا قلنا أمة فى
رقعها لتكليفها (وتقدم حكم افسادها) أى القن (و) حكم افساد حج الصبي فى أوائل كتاب
الحج و يكون احرام الواطئ والموطوءة فى القضاء (من حيث احرامها والامن الميثاق أو قبله)
لان الحرمان قصاص بخلاف المحصر اذا قضى لابراره الاحرام الامن الميثاق نص عليه لان
المحصر فيه لم يلزم اتقاهم ذكر فى القواعد الفقهية فى الحادية والثلاثين (والا) أى وان لم
يكونا احراما قبل الميثاق (لزمهما) الاحرام (من الميثاق) لانه لا يملك تجاوزه بلا احرام (وان
افسد القضاء قضى الواجب لا القضاء) كالصوم واصلاته وان الواجب لا يتردد فيه وانه وانما
بقى ما كان واجبا فى الذمة على ما كان عليه (ونفقة المرأة فى القضاء عليها ان طاعت) لقول
ابن عمر واحد ما دما اضاف القتل اليها وقول ابن عباس اهدناقة ولتهذقة ولا يهايطا وعنها
أفسدت نكحها كانت النفقة عليها كالمحل (وان أكرهت) المرأة (في النفقة) على
الزوج (لانه ما دلت نكحها فكانت عليه نفقة كما كتفت نكحها) (وتستحب تزويجها فى القضاء من
الوضع الذى أصاب فيه) لما روى ابن وهيب باسناده عن سعد بن مسكين السيبان رجلا جامع امرأة
وهما محرمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما اتما حكما ثم ارجعوا عليكما حجة أخرى
من قابل حق اذا كتبا فى المكان الذى أصبتا فاحرما وتفرقا ولا روا كل أحد كما صاحب ثم اتما
مناسككما واحدا وروى الأثرم عن ابن عمر وابن عباس معناه (الى ان يجلا) من احرامهما
لان التفرق بن خوف المخطو ويحمل التفرق (بان لا يركب معاه على بعير ولا يجلس معاه فى
خباتها وما أشبه ذلك بل يكون قرا باهما فارجع أحوالها لهما محرما) ونقل ابن الحكيم ومتران
يكون معهما محرمة غيره (والمرة فى ذلك كالحج) لانها أحد النسكين فى فسادها الموطوء قبل الفراغ

فلا يصمه متواليا بل بفطره
ولاشبه رمضان له أسبوع
أحد عشر خروجه من الحرم كالربيع
عمر يضرب أكف المترجحين
حتى ينعوموا في الطعام ويقول
كأوأفأهوه شهر كانت تعظمه
للمجاهلة وبأسناده عن ابن عمر
أنهم كانوا يأرأى الناس وما يحدوه
في جب كره وقال صومومنه
وأفأهوه وأولئك وأفأهوه غيره
(و) كرم أفأهوه (الجمعة)
بصوم لحيت أي هريرة مرفوعة
لأبوسمن أحدكم يوم الجمعة الآن
بصوم يومئذ أو ربما بعد عتق
عليه (و) كرم أفأهوه (السبت
بصوم) تحدث لأصوموا يوم
السبت أفأهوه أفأهوه عليكم
حسنه الترمذي فان صامومه
غيره لم يذكره لحيت أي هريرة
وجوزية قال في الكافي فان
صامهما أي الجمعة والسبت صام
بكره لحيت أي هريرة (و) كره
(صوم يوم الشك وهو الشك
من شعبان إذا لم يكن حين الترقى
هله) من صوم غي أو قهر لأحد
التي هي (و) (الآن يوافق) يوم
الجمعة أو السبت أو أولئك (عادة
أصامه) أي يوم الشك (صام
قبله) أو يتقدم من رمضان أكثر
من يومين فلا يكره نصا فظاهر
خبر أي هريرة لا يتقدم أحدكم
رمضان بصوم يوم أو يومين إلا
وإن كان بصوم صوما فليصمه
(أو) يكون صومه (فتأهوه) عن
رمضان (أو) يكون (فتأهوه)
فليصومه أو حره ومنه أصومه
من كفارة (و) كرم صوم يوم
(الترور والمهرمان) جماعة دان
للكفار (و) سم (كل صوم الكفار

أويصه عن قضاة من أئمة زعموه (و) كره (تقدم) صوم (معناه بصوم يوم ٥٨٧ أو يومين) لا كثر حديث أي هريرة

(و) كره (وصال) بأن لا يقصر بين اليومين فأكثر (الأمم النبي صلى الله عليه وسلم) حديث ابن عمر أوصل النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فواصل الناس فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقالوا إنك تواصل قال إني لست مثلكم إني أعلم وأستني عليه ولم يحرم لأن النبي وقع رفقا ورجعة (لا) بكرة الوصال (إلى البحر) حديث أبي سعيد مرفوعا بكرة إرادان واصل فتواصل إلى البحر رواه البخاري (وتركه) أي الوصال إلى البحر (أولى) من فعله لغوت فضيلة نصل الفطر (ولا يصح صوم أيام التشريق) حديث وإمام من أبيه كل وتره ويراهم مسلم غصموا (لا) عن دم متعة (لقرآن) لمن هداه فصم صوما عنه لقول ابن عمر وعائشة لم يرض أن يصوم إلا لم يجد التشريق أن يصوم إلا لم يجد الهدى رواه البخاري (ولا يصح صوم يوم عيد مطلقا) لأقرضا ولا تولا (ويحرم) صومه لحديث أبي هريرة مرفوعا مني عن صوم يومين يوم يظن ويراهم متفق عليه ولا بكرة بصوم العشرة لم يتركه سقا ولا يخاف منه شر رواه أصحاب أيام النبي

فصل ومن دخل في تطوع صوم أو غيره (غير حج أو غيره) لم يجب عليه (إتمامه) لحديث عائشة وفيها مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من حال المسدة فإن شاء

من السبي) كالخجل الأول (ولا) يفعله الوطء (بعده) أي بعد الفراغ من السبي (وقيل حلق) كالوطء في الحج بعد الخجل الأول (ويجب الفضي في فسادها) أي العمرة (ويجب القضاء) فورا كالخجل (والدم وموتة) لنقص العمرة عن الحج (لكن إن كان) الفسد لعمرته (مكافدا) أي بكفة (بحاور الحرم) لقضاء من الخجل سواء كان فدا حرمها) أي بالعمره التي أفسدتها (منه) ومن الحرم) لأن الخجل موميقاتها (وإن أفسد المتع عمرته ومضى في فسادها وانما خرج إلى الميقات فأحرمه بمصره) مكان التي أفسدتها لأن الحرمات خصاص (فانحطت) موت الحج أحرم به من مكفوع عليه دم فادأفرغ من حجه خرج فأحرم من الميقات بمصره مكان التي أفسدتها وعليه هدي بذبحه إذا قدم مكفلا أفسد من عمرته) نص عليه (وإن أفسد الفرد حجه وانما له الأحرام بالهجرة من أدنى الخجل) لأنه ميقاتها (وإن أفسد القارن تسكه قلبه ففداء واحد) لما تقدم أن حمل القارن كحمل الفرد (وإن جامع) الحرم (بعد الخجل الأول وقيل) الخجل (الثاني) بأن جرى جرة العقبة وحلق مثلا لم يجمع قبل الطواف (لم يفسد حجه) فإن كان أو مفردا) أو متعة القول ابن عباس في رجل أصاب أهله قبل أن يغيب يوم الفطر بخران جزوا بينهما ما وليس عليه الحج من قابل رواه مالك ولا يعرف له مخالف في الصحابة (لكن) سدا حوازمه بالوطء (فيحلق إلى الخجل) التمتع أو غيره لصحة بين الخجل والحرم (فحرمه من ليطوف للزيارة في أحرام صحيح) بسبي أن لم يكن سبي وخجل لأن الذي بقي عليه فبقي أفعال الحج وليس هذه عمره حقيقة) والأحرام أغناها وحلها في باقي من الحج هذا ظاهر كلام جماعة منهم انصرفوا بقرآن أحرمهم واقفتم من الأضحية بغير شحمت أنهم أرادوا هداوسه عمره لأن هذه أفعالها وصحة في الفضي والشرح ويحتمل أنهم أرادوا عمره حقيقة فبأنه سبي وتقصير وعلى هذا خصوص أحد وجوه جزمه بالقاضي وابن عقيل وابن الجوزي لم يلبس عن ابن عباس ولاه أحرام مستأنف فكان فيه طرف وصي وتقصير كالعمره المفردة والعمره تجري بحرم الحج بدليل القرآن بينهما قاله في المبدع (ولزمه شاة) عدم إفساده الحج كوطء دون فرج بالانزال وتلفه الجنابة فيه (وأما من كان مفردا) لأن الترتيب للحج للعمره بدليل تأخير الحلق إلى يوم الآخر (فإن طاف للزيارة) أي وحلق (ولم يرم) جرة العقبة (فمضى في الفضي والشرح) لا يلزمه أحرام من الخجل ولا دم عليه فوجدوا مكان الحج وقال في الفروع فظاهر كلام جماعة كما سبق (لوجود الوطء قبل ما ينهيه القتل) وهو بعد الخجل الأول حرم لقاءه تحريم الوطء المنافي وجوده بحجمه الأحرام) ففسد أحرامه بالوطء بعد جرة العقبة قال في المبدع والمراد فساد ما سبق منه لا ما مضى إذ لو فسد ما كان وقع الوطء في غير أحرام

فصل التاسع المبشرة في ما دون الفرج لشهوة وطء أو بقة) واس وكذا نظر لشهوة) لانه وسيلة إلى الوطء المحرم فكان حراما (فإن فعل ما نزل قلبه بدنة) تقوله الجماعة لأنها مبشرة اقترن بها الانزال فالوجبت كالجماع في الفرج (ولم يفسد نسكه) لعدم الدليل ولأنه استمتاع لم يجب بنوعه الحسد فيفسده) كالواحد ينزل وكما لو لم يكن (الانزال) لشهوة) والفرق بينهما وبين الصوم أنه يفسده كل واحد من محذوراته بخلاف الحج لا يفسده إلا الجماع والوقت مختلف فيه فزقل جميعه مع أنه لمز القول به في الفسوق والمجدال (وتأني تمة في الباب بعده) فصل والمرأ أقامها في وجهه المحرم علم (التطية) يدق أو ثياب أو غيره) لحديث ابن عمر لا تنقب المرأة ثيابا تنس القفار من رواه البخاري وكألا من حرام المرأة في وجهها وأحرار الرجل في رأسه رواه البخاري في ما ساند حديث (فإن غطته) أي الوجه (لفرجه) حدث) كالوطء في الرجل رأسه (والحاجة كمرور رجال قريتها تامل التوبين فوق أمضاها وان شامسها رواه النسائي (ويسن) إتمام تطوع خرو حامن الخلاف ويكره قطعه بلا حجة ذكره الناطم (وإن قصد)

لأن قتلها كفر متعمد وفدية
وغيرها ولدته وتزوج منها
بالخط وراث (ويجب إقام
فرض مطلقا) أى باصل الشرع
أو بالتذ (ولو) كان وقته
(موسما كملأه وقضاء رمضان
وتذ مطلقا) وصكفارة (في
قولنا لا يميز بخله فيه فصار
بغيره لا يميز) والمزوج من
هذه الواجب متين وخلت
النوسة في وقت رقن (وإن بطل)
الفرض (فلا يزيد) عليه فدية
أو يقضيه فقط (ولا كفارة)
مطلقا غير الوطء فيها رمضان
وتقدم (ويجب قطع) الفرض
وتقل (لعدم صوم عن مملكة
وانقاذ طريق وغوه) كحريق
ومن تحت مدم أو بهيمة لأنه إذا
قات لا يمكن تداركه (و) يجب
قطع فرض صلات (إن أذاعه النبي
صلى الله عليه وسلم) لتوله
تعالى أو خبير الله والرسول إذا
دعاكم (وله قطعه) أى الفرض
(لرب غريم) له (قلبه نفلا)
وتقدم

فصل أفضل الأيام يوم
(الجمعة) قال الشيخ تقي الدين هو
أفضل أيام الأسبوع أجماعا
وقال يوم أفضل أيام العام
وصكف ذلك الجدة المجد وتظهر
ما ذكره أبو حنيفة أن يوم عرفة
أفضل قال في القروع وهذا
أظهر (و) أفضل (البالي ليلة
القدر) لا ينفذ ذكره الخطابي
أجماعا وهي ليلة منقطعة قال في
المستوعب وغيره والدعاء فيها
مستجاب ومجرب بذلك لأنه بقدر
فيها ما يكون في تلك السنة أو
لعظم قدرها عند الله تعالى وأضيق الأرض عن تلك السنة التي تفرغ (وطلب)

رأسه على وجهها) لغير عائشة رواه أحمد وأبو داود وغيرهما (وليس) التوب (وجها)
وشرط القاضي في السران لا يصيب بشرتها فان أصابها ثم ارتفع بسر عضلاتي عليها والاذن
لاستدامة السرور ودها الوقت في هذا السرط ليس هو من أحد ولا هو في السر بل الظاهر
منه خلافه فإنه لا كاديسل المسدول من إصابة البشرة فلو كان شرطا ليلين ويجب عليه انعطبة
رأسها كله (ولا يمكن انعطبة جميع الرأس البجزة من الوجه ولا كشف جميع الوجه البجزة
من الرأس فنزل رأس كله أولى) لأنه أكذوب حسنة مطلقا (ولا تحرم نعطبة كفتها) خلافا
لأى الفرج حيث الحقها بالوجه (ويحرم عليها ما يحرم على الرجل) من إزالة الشعر وتقليم
الأظفار وقيل الصدوغ ونحوها لغيرها في عموم الخطاب (اللباس المخطط وتظليل الجمل وغيره)
كالهروج والمخضف لاجتناب السرور وحكامه من المنكر أجماعا وكذا إزالة الرجل (ويحرم
عليها وعلى رجل ليس قفازين أو قفاز واحد منهما كل ما عمل للدين إلى المكروهين
يدخله ما فيه لغيره ما من الحر كالخو رب الرجلين كما يعمل البزاة) لحد يثان حرمرؤعا
لانتقاب المرأة لئلا تلبس القفازين رواه البخاري والرجل أولى ولا يلزم من جواز نعطبة
بكماله شق لغير زوج أو بهما دليل جواز نعطبة الرجل قدمه بآزاده لا بخف وانما جاز نعطبة
فمنها بكل شيء لانهما عورة في الصلاة (وفيه) أى ليس القفازين أو أحدهما (الفدية
كالنقاب قال القاضي وشملها الوقت على بدنها عورة أو سرقة أو سرقة أو سرقة أو سرقة
أى الرجل (على جسده شيئا) وذكره في الفصول عن أحد جزم بمجانة في المنتهى وشرحه
(وظاهر كلام الأكثر لا يحرم وإن لفتها بلا شغل لابس) لأن التحريم ليس لالتعطية كيدى
الرجل ولا بأس أن تطوف ميتة إن لم تكن محرمة فلعنة عائشة (ويباح لها التحلل ونحوه
من حتى كسوار ونحوه) كدملج نفلها لاجتماعه كنافع كنساء ابن عمر ليس إلى المصغر
ومن محررات رواه الشافعي وفي خبر ابن عمر يلبس وسد ذلك ما أحسن ولا دليل للنع
(ولا يحرم عليها لباس يسهو في الرعاية وغيره يكره) أى لباس الزينة قال أحد المحرمه
والمتوق عنها زوجهما نكران الطبيب والزينة وسهوا سوى ذلك وفي التيممة يحرم (ويكره
لها) أى المحرمه والمحرمه (كل ما يمتدحوه) من كل كحل أسود (لأنه لا يمتدحوه) رواه
الشافعي عن ابن عمر والأصل عدم الكراهة (ولا يكره غير) أى لا يمتدحوه لأنه لا يمتدحوه
إذا لم يكن مطيبا) فإن كان مطيبا (ويكره لها حجاب) لأنه من الزينة كالسجل بالآخذ
(ولا يكره لها الحجاب بالختام) عند (إزادة) الأحرار) بل يسحب (وتقدم) أول باب الأحرار
ولباس بذلك للرجل فيما لا تشبهه في ما لا يساهل الأصل الإباحة لا دليل للنع (ويجوز لها
لبس المعصفر والسكلى وغيرهما من الأصباغ) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن
عمر في حق المحرمه وتلبس بعد ذلك ما أحب من معصفر أو خزاو كحل رواه أبو داود وعن
عائشة وأسماء ما نكحها في المعصفر ولا لبس بطيب لم يكره المعصفر به كالسواد
(الآن يكره للرجل لبس المعصفر) لأنه سبق أنه يكره غير الأحرار فله في ذلك ما
الانصاف هنا ومنعناه في القروح وتقدم في باب ستر العورة أنه لا يكره في الأحرار كما في المبدع
والنتيج وغيرهما ذكره نصا (ولها قطع الخشعة كحمة بغير طيب) لأنه ليس من
المحظورات بل مطلوب قبله (والنظر في المرأة) حائرا (لها جميع ما تحتاجه كذا وأخرج وازالة
شعره) لأنه ليس بزينة (ويكره) نظرها في المرأة (لأنه) كالا كمال بالأخذ (وله)
أى المحرم (ليس خاتم) من فضة أو عقيق ونحوه لما رأى الدارقطني عن ابن عباس لباس
بالمين والخنثى المحرم (و) له (بط جرح و) له (ختان) نسا (وقطع عضو عند الحاجة)

ليلة القدر (في العشر الاخير من رمضان) ففي حقه أي العشر الاخير من عند ٥٨٩ احد اكثر العلماء من الصحابة وغيرهم

ذكره في القروع وتنتقل فيه
(واو ناره) أي العشر الاخير من
رمضان وهي الحادية والعشرون
والثانية والخامسة والسادسة
والسابعة والعشرون (أكد من
غيره أو ناره (وأرجاه) أي ليالي
الأوتار (سابعته) أي العشر
الاخير ناصا وهو قول ابن عباس
وأبي بن كعب وزيد بن جندب
لحديث معاوية مرفوعا ليله
القدر له سبع وعشرين رواه
ابوداود (ومن كونه من دعائه
فيها) أي ليلة القدر ما في حديث
عائشة قالت يا رسول الله ان
واقفتا فسمي أنصرو قال قولي
(اللهم انك تغفر تقب الصفو
فغفر عني) رواه احمد وغيره
واما زياتها ليلتها في ليلة
كان فيها اقرارا بطاعة الله
ساحية لا يرد فيها ولا يميل
لذكر رب أي يحبه فيها حتى
تصير وتطلع الشمس من مهبها
بمنتهى اشعاعها وفي بعض
الروايات مثل الطست وفي
بعضها مثل القمر ليلة البدر
لا يميل للشيطان ان يخرج
يومئذ معها ورمضان افضل
الشهور وعشرون ليلة افضل
من العشر الاخير من رمضان
ومن ما رواه العشر

كتاب الاعتكاف

لنقل من النسخ ومنه يمكن ان يكون على
استقامتهم فيتعين الكفاف في
الماضي ومنه ما هو كسرها في
المضارع هو شرا (أو لم مسلم
لا غسل عليه حائل ولو) كان
(بغير مسجد) مفعول (أو لم مسلم
(ولو) كان زومه أي وقته
نأفلا يسع من كافر ولا من عليه

اليه (وان يحتمل) لانه لا نهاية فيه ولحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احب
وهو محرم متقي عليه (فلان احتاج) الحرم (في المحامي قطع شعرة قطعه وعليه الفدية)
لما قطعه من الشعر كالاحتاج لخلق رأسه (ويحتمل الحرم) ذكر اكان أو انتي (منه الله)
تعالى (عنه من الرشد وهو الجامع) روى عن ابن عباس وابن عمر وقالوا ان الرشد كلمة
جامعة لكل ما يرد به الجبل من المرأة (وكذا التقييل والتميز وان يعرض لها النفس من
الكلام) روى ايضا عن ابن عباس (والفسوق وهو الساب) وقيل المصلى (والجدال وهو
المراد فيما لا يعني) أي هم قال المولى الحرم ممنوع من ذلك كله وقال في الفصل يجب احتساب
الجدال وهو المارة فيها لا يعني وفي المستوعب يحرم عليه الفسوق وهو الساب والجدال وهو
المارة فيها لا يعني وقد في الارتفاع ذكره كل جدال وراه فيها لا يعني (ويستحب له الكلام
الانفصاف ينفع) لحدث أبي هريرة مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو
ليصمت متفق عليه وعنه مرفوعا من حسن اسلام المرء تركه مالا يعتنه سبحانه واه
التميز وغيره ولا يحد من حديث الحسن بن علي مثله وله ايضا لفظ قاله الكلام فيها
لا يعني (و) يستحب الحرم (ان يشتغل بالنسبة) ذكر الله وقراءة القرآن والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وتعليم الجاهل ونحو ذلك (من المعلومات) وبإباحة ان يعبروا (ان) صنع
الصانع ما لم يشغل ذلك (من واجب أو مستحب) قال ابن عباس كانت لكل طائفة من بني النضير
أسواق في الجاهلية فأتوا في المواسم فنزلت ليس عليكم جناح ان تنفروا فافضل من
ربكم في مواسم الحج رواه البخاري والبيهقي وداود بن أبي أمامة التيمي قال كنت رجلا أكرى في
هذا الجمع وكان ناس يقولون ليس لك حج فقلت ابن عمر قلت أي أكرى في هذا الوجه واه
بما يقولون ليس لك حج فقال ابن عمر ليس تخبروني وتطوف بالبيت وتغفر من عرفات
وترجى الجاهل فقلت بلى قال فان كان لك حجاجه رجلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فساهم مثل
ما سألتني فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى زلت الآية ليس عليكم
جناح ان تنفروا فافضل من ربكم فأرسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه هذه الآية
وقال لك حج اسأله جسد ورواه البخاري وفي واحد وعنده ما نكرى فهل لنا من حج وفيه
وتحفظون رؤسكم وفيه فقال أنتم هاج

باب الفدية

مصدقاه يقال فداه وأفاده أعطى فداه يقال فداه إذا قال له جئت فداك والفدية والقفاة
والفدية بمعنى إذا كسر أو له عبو بقصر وإذا نتج أو له قصر وحكي صاحب المطامع عن يعقوب
فداك كجدا وهو موزا مثلث الفاء (وهي ما) أي دم أو صوم أو طعام (يجب بسبب نكاح) كدم
تنج وقران وما وجب تركه واجب أو حصار أو قل بمحذور (أو) يجب بسبب (حرم) أي
كالواجب في صيده ونباته (وله تقديم) أي الفدية على العمل المحذور (إذا احتاج إلى فدية
(لمنذر) أن يحتاج إلى (حلق) وليس وتطيب (أو اضطر إلى كل مية) بعد وجود السبب
أي المنذر (المبج) لنفسه المحذور دفعه على ولائها كفارة فجاز تقديمها على وقت الوجوب
(ككفارة عن) أنه تقدم على الحنف بعد عقد البيع وكسبها إلز كاتلوا أو حوّلين بعد
ملكها الصواب أن كوى (وباق) ذلك (وهي) أي الفدية (على ثلاثة أضرب) لكن في الفتيق
ضربان كما استوف عليه (أحدها) ما يجب (على التغيير وهو نوعان أحدهما تخيير فيه) المخرج

(ساعة) من ليل أو نهار أي ما يهيء بمقتضى البشارة (طاعة) متعلق بالزوم (على صفة مخصوصة) تأفلا يسع من كافر ولا من عليه

غسل بثلاثة أو غيرهما ولا غير ما قلنا
 ومشر وعينه بالكتاب والسنة
 قال القرافي ولا يلزم بين العلماء
 اختلاف في أنه مسنون ويصح
 سجود أو أكل ابن هبيرة لأجل أن
 دعي خلوة وفي القروع ولعل
 العكر راحة أولى (ولا يطل)
 اعتكاف (بإغناء) كزوم لبقائه
 التكليف (وسن) اعتكاف (كل
 وقت) لنفسه عليه الصلاة
 والسلام ومدأومته عليه
 واعتكاف أزواجه معه بعده
 (و) هو (في رمضان أكد) لفعله
 صلى الله عليه وسلم (وأكد)
 أي رمضان (هشرة الخير)
 الحديث أي سعيد كنت أحاور
 هذه العشرة يعني الأوسط ثم
 قد بدلي أن أحاور هذا العشر
 الآخر فمن كان اعتكف معي
 فليست في معتكفه ولما فيه من
 ليلة القدر التي هي خير من ألف
 شهر وإذا نذر اعتكاف العشر
 الأخير فنتهي الشهر أجزاء لا
 أن نذر عشرة أيام من آخر الشهر
 فنتهي فيقضي يوما (ويجب)
 اعتكاف (بنذر) الحديث من
 نذر أن يطيع الله فليطعه رواه
 البخاري (وإن علق) نذر
 اعتكاف (أو غيره) كندرموم
 أو علق (بشرط) كان شقي الله
 من يعنى لا عتقن أولاهن من
 غنما (تقديبه) أي الشرط فلا
 يلزم قبله كطلاق (ويصح)
 اعتكاف (بالصوم) الحديث
 ثمس رسول الله أني نذرت في
 الحائض أن اعتكف ليلة في
 الشهر ما لم أكل أو شرب حتى صلى
 الله عليه وسلم أوفى بنذرك رواه
 البخاري ولو كان الصوم شرطا

(بين ميام ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين مدين بر أو نصف صاع غير
 أو زبيب أو شمع) كمطرة وكفارة (أو ذبح شاة فلا يجزئ الخبز) كالقطرة والكفارة على
 الخبز (واختار الشيخ الأوزاعي) أي إجراء الخبز كاختياره في القطرة والكفارة (ويكون الخبز
 لكل مسكين بتاعلي أجزاءه) (وطيل عراقية) كاقيل في الكفارة (ويثبت أن يكون)
 ما يجزئه (بإذن) ليكن المسكين الأئمة على قياس الكفارة (و) أخرج القدي (بما يأكل
 أفضل من بر شعير) وغيرهما كالكفارة وهو جامد خلاف من أوجب له ظاهر قوله تعالى من
 أوسط ما تطعمون أهليكم (وهي) أي القدي التي يجزئها بين ما ذكر (فديته حتى الشعر) أي
 أكثر من شعرين (وتقليم الأظفار) أي أكثر من ظفرين وتقدم حكم الشعرين والظفرين
 وما دونهما (و) فديته (تنظيف الرأس) من الشعر أو الرأس (و) فديته (البس والطيب
 ولو حلق ونحوه) بأن قل أو لبس أو تطيب (لغذاء أو غيره) لقوله تعالى من كان منكم مريضا أو به
 أذى من رأسه ففدية من ميام أو صدقة أو نسك وقال صلى الله عليه وسلم لكل من عجزه فدية
 إذا لم هو رأسه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أحق أن أسأل ربي
 ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو أنسل شاة متفق عليه وفي لفظ أو أطعم ستة مساكين لكل
 مسكين نصف صاع غرقدت الآية والخبر على وجوب الفدية على صفة التقدير لأنه مدلول
 في حلق الرأس وقس عليه تقليم الأظفار والبس والطيب لأنه يجزئ في الأجزاء لأجل الترفه
 فأشبهه حلق الرأس وثبت الحكم في غيره المغذو بطريق التشبيه تبعاله ولا كل كفارة ثبت
 التقدير في سماع المذنبين مع عدمه كجزء السيد وأغنا الشرط لجواز الحلق والتقدير والحديث
 ذكر فيه الترفه وفي بعض طرقه قال يجب قس عليها البر والشعر والأظفار كالقطرة والكفارة
 (النوع الثاني) من الضرب الذي على التقدير (جزء الصدي غير بين) أخرج (المثلى فان
 اختار بذهب وتصدق به على مسكين الحر ولا يجزئ أن يتصدق به جبا) لأن الله تعالى سماه
 هديا والهدي يجب ذهبه (وله فدية أي وقت شاة فلا يختص بإيام الخير) لأن الأمر به مطلق
 (أو تقويم المثل بدراهم) ويكون التقويم (بالموضع الذي ألتفه) أي السيد (فيه وبقره)
 أي قرب محل تلف السيد فله ابن القاسم وسدى (ليشتري بها) أي الدراهم (طعاما يجزئ
 في القطرة) كواجب فدية أذى وكفارة (وإن أحب أن يخرج من طعام) مجزئ (عليه كدو
 القيمة) مخير بالعدل لوصول المقصود من الترامول لا يجوز أن يتصدق بالدراهم لأن الله تعالى
 ذكر في الآية التقدير بثلاثة أشياء وهذا ليس منها (فيطعم كل مسكين) من مساكين الحرم
 لأنه بدل الهدى الواجب لهم (مدام حنطة أو نصف صاع من غيره) وتقدم بيان المد والصابغ
 في الفس (أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما) لقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء
 مثل ما قتل من النجم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين
 أو عدل ذلك صياما فقطع باورهي التقدير كاتعمد (وإن بقي) من الطعام (مألا يبدل يوما) بأن
 كان دون طعام مسكين (صام يوما) كاملا لأن الصوم لا يتبعض (ولا يجب التتابع في هذا
 الصوم) لعدم الغلب على الأمر به مطلق فتناول المدانين (ولا يجوز أن يصوم عن بعض
 الجزاء طعام عن بعضه) نص عليه ما بينها كزوم واحد فلهما يجزئ ذلك كسائر الكفارات
 (وإن كان) السيد (عمالا مثل له خير بين أن يشتري بقرته طعاما) يجزئ في القطرة
 وإن أحب أن يخرج من طعام عليه بقدر القيمة كما تقدم (فيطعمه لساكنين) كل مسكين
 مدرا أو نصف صاع من غيره (وبين أن يصوم عن كل طعام مسكين يوما) لتعدا المثل فيغير
 فيما عداه

لأنه عبادة متحننة ولحديثنا
الاعمال بالنيات (ويجب أن
يعين نية) أي النية لغير
التسرع من التطوع (ومن نوى
خروجه منه) أي الاعتكاف
(بطل) كصلاة صوم (ومن
نذر أن يعتكف صائما) أن يعتكف
(أو) نذر أن يعتكف (بصوم)
لزم الجمع (أو) نذر أن يصوم
معتكفا (لزم الجمع) (أو) اعتكاف
(أو) نذر أن يعتكف معصيا
لزم الجمع (أو) نذر أن يصلي
معتكفا (لزم الجمع) بين
الاعتكاف والصلاة والصيام
لحديث ليس على المعتكف
صوم لأن يصح على نفسه
وقيص عليه الصلاة ولا
كلامه كما ستفهم في
الاعتكاف فزمت بالتسرع
كالتتابع والقيام في التالقلة
(كند صلاة بصورة معينة)
من القرآن فلا فرقها أو
اعتكف وصام من رمضان
وتحوم يحرم ولا يزمه أن يصلي
جميع النهار بل يكفيه ركعتان
(ولا يجوز زوجه وقت) وأم
لهم مذهب ومطى عقه بصفة
(اعتكاف سلا اذن زوج)
زوجته (و) (لاذن) (سيد)
لحققت لنفسيت خفهما
عليهما (ولهما) أي الزوج
والسيد (فصلهما) أي الزوجة
والقن (بما شرع فيه) من
اعتكاف ولومنون (بلائين)
زوج أوسيد حديث لا تصوم
المرأة زوجها شاهد بواحد غير
رمضان إلا فإنه رواه النسبة
وحديث الترمذي ولما قيل من

فصل ٥ الضرب الثاني من أن ضرب النقد (على الترتيب وهو ثلاثة أنواع أحدها دمعة
وآخران فصيل الهدى) لقوله تعالى من نفع بالعمرة إلى الحج فالتيسير من الهدى وقس القارن
عليه لما تقدم (فإن عدمه) أي عدم المنفعة والقارن الهدى (موضعه أو وجهه) يباح (ولا تمن
معه إلا في بلد ففصل ما ثلاثة أيام في الحج) قيل معناه في أشهر الحج وقيل معناه في وقت الحج
لأنه لا بد من اختيار أيام الحج أنصافا فيها أو غايضا في أشهرها أو وقتها أو ذلك كله الحج
أشهر معلومات أي في أشهر (ولا يزمه أن يقصر) عن الهدى (ولو وجد من يقصره)
لأن الظاهر استمراره (و يعمل بظنه في عجزه) عن الهدى (فإن الظاهر من المعسر استمرار
اعماره فلذا حاز) المعسر (الانتقال إلى الصوم قبل زمان الوجوب) أي وجوب الصوم لأنه
يجب بطول عجز يوم الصبر (والأفضل أن يكون آخر الثلاثة ومعرفته) نص عليه (لصومه)
أي يوم عرفه هنا استعجابا (للحاجة) إلى صومه (و يقدم الأحرار بالحج قبل يوم الترويق فيكون
اليوم السابع من ذي) (الحج عجزا) فيصوم قبل طلوع فجره (وهو أولها) ليصومها كلها
وهو عجز بالحج (وله قد عجزها) أي الأيام الثلاثة (نيل أحرارها بالحج بعد أن يحرم بالعمرة) وإن
يصومها في أحرارها لعمدة لأن أحرار العمرة أحد أحرار الحج فيجاز الصوم فيه بعده كالأحرار
بالحج ولا يجوز تقديم الواجب على وقت وجوبه إذا وجب بسبب الوجوب وهو هنا أحرارها
بالعمرة في أشهر الحج تقديم الكفارة على الخبز بعد العجز (لا) يجوز تقديم صومها (فله)
أي قبل أحرارها لعمدة لعدم وجوبه إلى وجوب تقديم الكفارة على العجز (و وقت وجوب
صوم الأيام الثلاثة وقت وجوب الهدى) وهو طلوع فجر يوم الصبر على ما تقدم لا يابده
(وتقدم) وقت وجوبه (و) صيام (دمعة) أيام (أذا رجع إلى أهله) لقوله تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام فالحج وسبعة أذوا جمع ثلاث عشرة كاملة (ولا يصح صومها) أي بالنسبة
(بعد أحرارها بالحج قبل فراغه منه) قالوا لأن المراد بقوله تعالى إذا جئتكم بعني من عمل الحج
لأنه المذبح كركبى الجار (ولا) يصح صومها (في أيامها) لبقائها أعمال من الحج (ولا يصح صوم
السبعة بعدها) أي بعد أيامها (قبل طواف الزيارة) لأنه قبل ذلك لم يرجع من عمل الحج
قلت وكذا بعد الطواف قبل السعي (و) أنصاف السبعة (بعده) أي بعد الطواف وقبل المزد
والسعي (يصح) لأمر جمع من عمل الحج (والاختيار) أن يصومها (إذا رجع إلى أهله)
لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام فالحج وسبعة أذوا
رجع إلى أهله متفق عليه (فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم الأحرار صام أيامه) وهي أيام التشريق
لقول ابن عمر وعائشة لم يصم في أيام التشريق لأن لم يجد الهدى رواه البخاري ولأن الله
نعم إلى أمر بصيام الأيام الثلاثة في الحج ولم يبق من الحج إلا هذه الأيام فحين فيها الصوم (ولادم
عليه) إذا صامها أياما من لاه صامها في الحج (فإن يصمها) أي الثلاثة أيام (فيها) أي في أيام
منى ولا قبلها (ولو لم يدر) كرض (صام بعد ذلك عشرة أيام) كاملة استدراكا للوجوب (وعليه
دم) لتأخيرها وأجسام من مثلها بالحج من وقته (وكذا أن أخر الهدى عن أيام الصبر فغذر)
فصل عدم تأخير الهدى الواجب عن وقته فإن كان لمزدكان ضاهت نفقته فلا دم عليه (ولا يجب
تتابع ولا فرق في صوم الثلاثة ولا في صوم) (السبعة ولا بين الثلاثة والسبعة إذا تضايف)
الثلاثة وأصامها أياما منى لأن الأمر وديها مطلقا ولا يقتضي جمعا ولا تفرقا (ويقى وجوب
عليه الصوم) لعجزه عن الهدى وقت وجوبه (فشرع فيه) أي الصوم (أول بشرع فيه) ثم قدر
على الهدى لم يلزمه الانتقال إليه (باعتبار الوقت الوجوب كسائر الكفارات) (وإن شاء انتقل)
عن الصوم إلى الهدى لأنه الأصل وإن صام قبل الوجوب ثم قدر على الهدى وقت الوجوب

تقوم حق غير ما يترافقه فكان لرب الحق المنع منه كمنع ما لا يخصها (أو) كما شرع فيه (به) أي باذن زوج وسيد (وهو أي

ويعتاق الخ لانه يجب بالنطوع
قبه وليس لها غطيلها من
منذور شرعا فيه بالاذن والاذن
في حقها التذرع في فعله ان نذرا
معينا بالاذن (ولكن كتب اعتكاف
بالاذن) سيده نسا للمكة متافع
نفسه كسر من بخلاف ام ولد
ومدير (و) لكتاب ايضا (حج)
ملاذن نسا كاعتكاف واولى
لا مكان التكسب معه لكن له
منعه من السفر وبأق (بالم)
يجل عليه نجس من كتابته فان
جعل لم يصح بالاذن سيده
(ومعنى كثر) كله فلا يجوز له
ذلك الا بالاذن سيده لان له ملكا
في متافه في كل وقت (الامع
مهاياة) فله ان يعتكف ويحج
(في نوبته) ملاذن مالك بعنه
(ف) انه في نوبته (كسر) للمكة
اكتسابه ومنافه

فصل ٥ ولا يصح اعتكاف
(عن) نازمة الجماعة الاجمعة
تقام فيه الجماعة (ولمن
مستكين) لانه اذا اعتكف بما
لاتقام فيه انقضت نرك الجماعة
الواجبة او خرج وجهها فاستكر
كثيرا مع امكان غير زومته وهو
متاف للاعتكاف فخر زوم
المسجد لقطاعه وعلم منه انه
لا يصح الاجمعة قوله تعالى ولا
تأشبهوه وانتم عاكفون في
المساجد والمباشرة محرمه في
الاعتكاف مطلقا فلا
اختصاصه بالمساجد لما فيها
ولان المقام فيه عون على ما اراد
من العبادة لا تمسك لها (ان
أق عليه) أي من نازمة الجماعة
(فصل صلاة) زمن اعتكافه
(والا) نازمة الجماعة كبد ومريض ولم يأت على من نازمة ثانيا باعتكاف من طلوع

فصرح ابن الرافعي بانه لا يجزئ الصوم واطلاق الاكثر من مخالفة وفي كلام بعضهم تصريح به
قاله في القاعدة الخمسة واقتصر عليه في الانصاف (ومن) زومته صوم المتة فاقبل ان باقيه
كله أو بعضه (فصرحنا طم عنه لكل يوم ممكن) من تركه ان كانت والاعتكاف لوله كفتاء
رمضان ولا حصاره من وجوه باصل الشرع بخلاف النذر (والا) أي وان لم يكن عدم اتياه
لغيره بل كان لغفر (فلا) اطعم عنه لعدم تصديره النوع (الثاني) من الضرب الثاني
(المحصر يلزمه الهدى) لقوله تعالى فان احصرتم فاستسبحوا من الهدى (بخره نفسه الخلل)
قوله عليه الصلاة والسلام وانما لكل امرئ ماوى (مكانه) أي الاحصار (كما باقي في باب)
موضحا (فان لم يجد) المحصر الهدى (صام عشرة ايام) قياسا على هدى التمتع (بالبه) أي نية
الخلل لما تقدم (تمهل) وليس له الخلل قبل ذلك (ولا اطعم فيه) أي هذا النوع عوبأق
ايضا في باباه النوع (الثاني) في الوطء في بدنة في حج قبل الخلل الاول (قارنا كان
أو مفردا فان لم يجدها) أي البدنة (صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع) أي فرغ من
عمل الحج (كدم المتعة لقضاء الصلابة) قاله ابن جرير وابن عباس وعبد الله بن عمر ورواه
عنه الأثرم ولم يظهر لهم مخالف في الصلابة فيكون اجا عا فيكون بدله مقساعا بدل دم المتعة
(و) يجب (شاهد كان) الوطء (في البدنة) في الباب قبله مستوفى (ويجوز على المرأة
لما وقع معتل ذلك) المذكور في الحج والعمرى (لا) تصح بدنة الوطء على (المكرهة والثالثة)
قوله عليه الصلاة والسلام عن لامي عن النخاع والانسبان وما استكر هو اعليه (ولا يجب على
الراوى أن يفدى عنها وتقدم ذلك) في الباب قبله

فصل ٥ الضرب الثالث من ضرب البقرة (العماء الواجبة) لغير ما تقدم كدم وجب
(لغوات الحج بعدم وقوفه لغيره أو غيره) حتى طلع فجر يوم النحر (ولم يشترط أن
يحيى حيث حسنتي) فان كان اشترط فلا دم عليه (أو وجب) الدم ترك واجب تركه الاحرام
من المقات أو الوقوف بصفة الى الليل لمن وقف بها (وصار الواجبات) كالتيمة بمزولة
أوليا لمضى أو روى الجمار أو طواف الوداع (فلزم من الهدى ما تيسر كدم المتعة من حكمه
وحكم الصيام) بدله يعني انه يجب عليه كدم المتعة فان عدمه صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع لكن في مسألة الغوات لا تصوم صوم الثلاثة قبل يوم النحر لان الغوات أعما بقه في
بطلوع فجره وانما الخ دم التمتع لتركه بعض ما اقتضاه احرامه كالترفة ترك أحد السفر بن ولم
يلحق بالاحصار مع انه أشبه اذ هو أحلال لمن احرامه قبل اتمامه لان البدل في الاحصار ليس
منصوصا عليه وانما ثبت قياسا وقيل به على الأصل المنصوص عليه أولى على ان الهدى هنا
كهدى الاحصار والصيام مثل الصيام عن دم الاحصار والآن الخلل في الاحصار لا يجوز الا بعد
ذبح الهدى أو الصيام بنية الخل وهذا يجوز قبل الخل وبعده (وما وجب) من العماء (للمباشرة
في غير الفرج) كاعتقه والمس والتفرقة لشهوة (فأوجب عنه بدنة) وهو الذي في انزال
وكان قبل الخلل الا من لم يلحق (لحكمها حكم البدنة الواجبة الوطء على الفرج) فحب البدنة
فان لم يجدها صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع لانه دمو وجب بسبب المباشرة أشبه
الواجب بالوطء في الفرج (وما عدا ما وجب بدنة) اوجب (دما كاستمتاع لم يلزم فيه)
وكانوطء العمرى بعد الخلل الاول في الحج قاله في الشرح (فله وجب شاة وحكمه حكم
فدية الأذى) لما في ذلك من الترفه وقد قال ابن عباس فن وقع على امرأة في البدنة قبل
التقصير عليه فدية من صيام أو صدقة أو نكاح رواه الأثرم (وان كر النظر) فامنى (أو قبل)
فامنى (أو لسهوة فامنى أو استمنى فامنى فغلبه بدنة) قياسا على الوطء (وان مذى بذلك

الشمس الى الزوال (مع) اعتكافه (بكل مسجد) لانه لا يلزم منه محذور (ك) ٥٩٣ يصح اعتكاف في كل مسجد (من)

أنتي) السائد المصحح فيه وهو ما اتخذته منه لصلاتها فيه لانه ليس بمجدد حقيقة ولا حكم لجواز انبثاقه حائضا وجنبا وعدم وجوب صونه عن غشاة ونسبه مسجد الحجاز وكالرجل من استأثر بمعركة بمخاضه مكان الاصل فيه الرجال ويناح لرجل (ومن) أي المسجد (ظهوره) أي سطحه المعروف في المسجد (و) منه (رحمته الموعظة) قال القاضى أن كان عليها حائط وباب كرحمة جامع المهدي بالصافة فهي كالسجد لانعامه وتابعه منه وإن لم تكن محوطة كرحمة جامع المنصور لم يثبت لها حكم المسجد (و) منه منازرة التي هي فيه أو بابها فيه أي المسجد يمنع الغيب منها فان كانت هي أو بابها خارجة ولو قريبة وخرج المتكف إلى به للابان ظل اعتكافه لا معنى حيث غنى عنه لانه منه بد تكبر وجه الباطنية (و) منه (مزينة) أي المسجد (حق) في الثواب في المسجد الحرام) لعدم الخبر (وعند جمع) منهم الشيخ في الدين وابن رجب وحكي عن السلف (ومعتمد المدينة أيضا) فزيادة كقوله المعاصرة وخالف فيه جمع منهم ابن عقيل وابن الجوزي قال في الآداب الكبرى هذه المعاصرة تخص المسجد غير الزيادة على ظاهر الخبر وقول العلماء من اصحابنا وغيرهم (والانفصال) (رجل) غفل اعتكافه (ح) أن في بابها حتى لا يحتاج فيه خروج

[illegible]

لا اعتكاف (ان عين بشر) فلا
يجزئ في مسجد لا تقام فيه الجمعة
حيث هي الجامع بشره، ولو لم
يقتل اعتكافه جمع لانه ترك
لما شققا التزمه بنذر (ولن
لأجمة عليه) كرامة وسطر
(ان يشكك غيره) أي الجامع
من المساجد (ويطرد)
اعتكافه (بخروجه اليها) أي
الجمعة لان له منسبه بها (ان لم
يشترط) أي الخروج اليها الجمعة
كمباداة بعض (ومن عين) بنذر
لاعتكافه أو صلاة (مسجدا
غير) المساجد (الثلاثة) أي
المسجد الحرام ومسجد المدينة
والأقصى (لم يتبين) الحديث أي
هو من رفعوا لاعتكافه حاله
الي ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدينا والمسجد الأقصى
متفق عليه ولوثبت خبرها
بالتعيين لم الخي اليها احتاج
الي شد الرحل لقضاء نذره ولان
الله تعالى لم يبين إعادته مكاني
غير الحج ثم ان أراد التاخر
الاعتكاف في جامع غير هاتين
كان قريبا فافضل والابان
احتاج لشد الرحل خسر عند
القاضي وغيره وجزء بعضهم
بإباحته واختار ما هو في السفر
التقصير واحتج بخبر قبا وجعل
الخي على أنه لأفضلية فيه
وحكا في شرح مسلم من جمهور
العلماء ولم يجوز ابن عقيل
والشيخ تقي الدين (وأفضلها) أي
المساجد الثلاثة المسجد الحرام
وهو مسجد مكة (فمسجد
المدينة) على ما كتبنا أفضل
الصلاة والسلام (ه) مسجد

مكرها (أو تطيب) ناسيا أو جاهلا أو مكرها (أو غطي رأسه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا تقارن)
أقوله عليه الصلاة والسلام على لائق عن الخطأ والنيان وما استكرهوا عليه قال أحمد إذا
جمع أهله يطال بحملته حتى لا يقدري ردوا والسبب أن قوله فقد ذهب لا يقدري ردوا والشعر
إذا حلقه فقد ذهب هذه الثلاثة لعدم دلالتها والسبب فيها أو لكل شيء من النسيان بعد
هذه الثلاثة فهو بقدره رد مثل ما إذا غطي المحرم رأسه ثم ذكر القاءه عن رأسه وليس
عليه شيء أو ليس خفا زعمه وليس عليه شيء يلحق بالخطأ والتقليم جامع الثلاث (ولزمه غسل
الطيب وخلع اللباس في الحال) أي بمجرد ردوا والعذر من النسيان والجمل والا كذا اعتبار على
ابن أمية أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجمعة وأنه عليه جبهوه عليه أثر خلو أو قال
أثر صفرة فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عرفة قال أطع عنك هذه الجمعة وأغسل
عنك أثر الخلو أو قال أثر الصفرة وأصنع في عرفة كذا ما صنع في ذلك متفق عليه فلم يأمره
بالفدية مع سؤاله عما يصنع وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير ما تقدم ذكره على أنه عذره
لجهل والناسي والمكره (وقى آخره) أي غسل الطيب وخلع اللباس (عن زمن المكان
فعله الغنيد) لاستدامة المحذور من غير عذر (وتقدم) حكم (غسل الطيب) في الباب قبله
(ومن رخص أحراره لم يفد) أحراره ذلك لانه عبادة لا يخرج منها بالقصد فلم يخرج منها برفضا
بمختلف سائر العبادات (ولم يلزمه دم رضة) لانه مجرد نية قال في الأضواء وهو ظاهر كلام كثير
من الأصحاب ومشي عليه في المنتهى وشرحه قيل يلزمه وذكر في الترغيب وغيره وقدمه في
الفرع (وحكم أحراره ما بق) لأن التحلل من الحج لا يحصل إلا بحد ثلاثة أشياء ما يكمل أفعاله
أو التحلل منه عند الحصر أو بالمدن وإذا شرط في ابتداء أحراره أن يغسل حيث حسنت (فان فعل
محظورا) بعذر رضة أحراره (فعله فلا يؤمر) لقيام أحراره (ومن تطيب قبل أحراره في بدنه فله
استدامة ذلك في أحراره) لما تقدم من حديث عائشة فانه كان يغسل في رداءه سنة عشر وحدث
يعني بن أمية كان عام حنين بالجمعة فنهى عن ذكره ابن عبد البر اتفاق أهل العلم بالسنة
والأثار (وتقدم) في الباب قبله (وليس له) أي المحرم (ليس) نوبه مطيب بعد أحراره (أقوله
عليه الصلاة والسلام لا تلبسوا من الثياب شيئا من الزعفران ولا لوز من متقى عليه) (وتقدم)
في الباب قبله (وتقدم) أيضا حكم استدامة نوب مطيب أحراره (وان أحرره عليه قميص ونحوه
خلعه) باتفاق أهل العلم بالسنة والأثار (ولم يشقه) (ولقد سبق عليه) لأن محظور رداء الأحرار
انما تنزه على المحرم لأهل التحلل لا قال الله بأفدياه على إنشاء الأحرار وهو متلبس
بمحظوراته متسببا إلى مصاحبة الناس في الأحرار كما لا يقال مثل ذلك في المصاحف
والنادر فانه كان عكسها لا يخلع حتى يترك التلبس بما يخلع عليه فظهر من ذلك أنه يجوز له
الأحرار عليه المحظور ثم يخلفه الآية الرواية التي ذكرها في الرواية ان عليه الفدية فان
مقتضاها أنه لا يجوز له في القاعدة السابقة والأربعين (فان استدام لبدنه) أي المحظور (ولو
لحظة فوق المعتاد من خطف فدى) لاستدامة المحظور بلا عذر (فان ليس بعد أحراره ثوبا كان
مطيبا وانقطع رجعه) إذا رشح فيه ما فاجر بجمعه فدى (أو أقره ولو تحت حائل غير ثيابه لا ينع
وبهم مباشرة إذا رشح فيه ما فاجر بجمعه فدى) لانه مطيب يدل ان رشحته قطره رشح
الماء لانه لا رائحة له وانما هو من الطيب الذي فيه أنه ما لو ظهر ان رائحة يتبعها فان
الحائل غير ثيابه صفا عذره بجمعه ومباشرة فلا فدية عليه لانه لا يعتد به لاله
فصل ه وكل مدي أو طعام يتعلق بحرم أو أحرار بجزء أصيد وما وجب ترك واجب أو
وجب (فوات أو بفعل محظور في الحرم زهدى تمنع وقران ومنذرو ونحوها) فهو لا كين

الحرم اما الهدى فقلوه تعالى ثم حملها الى البيت العتيق واما جزاء الصيد فقلوه تعالى هيا بالغ الكعبة واما ما وجب تركه واجب أو قوات الخ فلا نهى وجب تركه نكاح أو شتم القرآن والأطعام في معنى الهدى قال ابن عباس الهدى والأطعام عكة ولأنه نكاح يتبعهم كالهدي وكل هدى قلناه لما كين الحرم فانه (يلزمه في الحرم) ويجزئه الذبح في جميع الحرم لما روي عن جابر مرفوعا ليجاز مكره طريق وغيره رواه أحمد وأبو داود لكنه في مسلم عن عمر فوعا من كلها مخر واما أراد الحد لانه كل طريق اليها والفتح الطريق وقوله هدايات الكعبة وقوله ثم حملها الى البيت العتيق لا يمنع الذبح في غيرها كالمعنى (و) يلزمه (تفرقة فيه) أي في الحرم (أو اطالته بعد ذلك) أي الحرم (من المسلمين) أن قد عر على إصالة اليوم نفسه أو بن رساله معه) لأن المقصود من ذبحه بالحرم التوسعة على مساكينه ولا يحصل بأطعام غيره (وهم) أي مساكين الحرم (من كان) مقبلا (به أو وارد اليه من حاج وغيره) من له أخذت كافلا (كالفقر والمساكين والمساكين والقائم بنفسه) فان دفع من الهدى أو الأطعام (الى فقر في حله) فان كان (أو يجرى نحوه في أي حقه الحرم كان) الذبح (قال الامام) أحسنه كونه في واحد أو عدة من الأجزاء (التساوي) في الفضلة (و) (كاه) أي من لم يتقدم من حديث مسلم (والفضل أن يعرض في الحرم وفي العسيرة بالروية) خروجه من خلاف ما كرهه الله (وإن سلمه) أي الهدى حيا (أنهم) أي الى مساكين الحرم (فقره) بالحرم (أجزاء) لمقصود (والأجزاء) أو (أنه) استرده منهم (وغيره) لو جوب نحوه (فإن أي) أن استرده (أو يجز) عن استرداده (ختمه) لما كين الحرم لعدم خروجه من عهدة الواجب (فإن لم يقدر على إصالة اليوم) أي الى مساكين الحرم (جاء نحوه في غير الحرم) كالهدي إذا طهق قلوه تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسرها (و) (جاء) (تفرقة هو) أي الهدى الذي يجز عن إصالة (و) تفرقة (الأطعام) إذا عجز عن إصالة نفسه أو بمن برسه معه (حيث نحوه) أي بالمكان الذي نحوه فيه لم يتقدم (ونفيه الذي ليس ونحوها) كطيب ودم المباشرة دون الفرج إذا لم يزل وما لو جب قبله لم يخلو خارج الحرم ولو لم يزل نفسه تفرقة (أي العدة) كما كانت أو طامعا (سبب وجوبها) لانه صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة بالقدي بالهدية وهي من الحل واشتكى الحسين بن علي راحة خلفه على وضوئه جزوا ربا أسقيا واما ما لا يرم وغيره (و) (تفرقة) (في الحرم أيضا) كسائر الهدايا (ووقت ذبح فدية الاذى) أي حلق الرأس (و) فدية (الليس ونحوه) كخطبة الرأس والطيب (وما لحقه) أي عاذر من المحظورات (حين فقه) أي المحظور (وله الذبح فيه) إذا راد نفسه (لنذر) ككفارة الجنب ونحوها وتقدم أولا الحل (وكذلك ما وجب تركه واجب) أي يكون وقت من ترك ذلك واجب (ولو أصل صيدا أو جرحه ثم أخرج جزاءه ثم تلف الجرح وح أو الممسك أو قدم من أبيع الحل فقد قبل الحل في حق الجزاء) ولا يخلو عن نوع شكر أو معاقبه (و) (أحصاها) يخرج حيث أحصر من حل أو حرم نص عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم يحرمه في موضع بالهدية وهي من الحل ودل على ذلك قوله تعالى وسدوا عن المسجد الحرام والهدى معكروا فإن يبلغ محل له لانه موضع حله فكان موضع نحوه كالحرم (و) (أما النسيان والحلق) فيجزه بكل مكان لقول ابن عباس الهدى والأطعام عكة والصوم حيث شاءوا لا يتعدى نعمه الى أسفل ولا في نفسه بكان بخلاف الهدى والأطعام ولعدم التمسك على التخصيص (و) (اما) هدى التطوع وما يسمى نكاحا فيجزه بكل مكان (كانه) ذكره في الفروع قال في تصحيح الفروع وفي نظره فان هدى التطوع لاهل الحرم وكذا

الشعس (ك) ما لا يدخل (يوم ليلة) نذر اعتكافا فها لان اليوم ليس من اليلة (ومن نذر) أن يتسكع ونحوه (بما يجز تفرقة

ما كان كافلا لم أن يكون هناك نص وبل عليه قوله وبذلك لمدم نفسه ولا معني لتقصيصه
بكان وهذا التحليل يتفق معى الطلاق وما يعنى نسكا فان فيما تقعا لما كين الحزم (وكل دم
ك) ولم يقدر بحزى فيمته كاتحية ليجزى المجدع من الضأن والبقى من المعز أو سبع بدنة
أو سبع بقرة) لقوله تعالى في المتنتع عن التسليم من الهدى قال ابن عباس شاة أو شرك في قدم
وقوله في ندية الأذى فتمن صيام أو صدقة أو نكاح أو عسر حتى الله عليه وسلم في حديث
كعب بن عجرة ذبح شاة أو مولى هذين فميس عليهما (وإن ذبح بدنة أو بقرة أو أنضل
وتكون كاه أو أجيبة) لانه اختار الأهل لا داخل ضيق كان كله وأجابه كالأختار الأهل عن
خصال الكفارة (ومن وجبت عليه بدنة أجزأه عنها) بقرة) لقول جابر كنا نضر البدنة عن
سبعه فتقبل له أو البقرة فقال هل هي الأيمن البدن رواه مسلم (كمكسه) أى أجزأه البدنة عن
بقرة (ولو) كان ذبح البقرة عن البدنة أو بالعكس (في جزمه بدنة) مطلق فان نوى شيئا
بعينه أو ما عاها قاله ابن عقيل (ويجزمه عن كل واحد منهما) أى من البدنة أو البقرة (سبع
شياه) ولو في نذر أو جزمه بقدرته في الشرح (ويجزمه عن سبع شياه بدنة أو بقرة)
سواء وجد الشياه أو عدمه لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يمتنعون فبذبحهم
البقرة عن سبعة كاله جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتشرك في الأبل والبقر كل
سبعة عنقاف بدنة (وذكر جماعة الأبي جزمه بسبع) فلا يجزى بدنة عن بقرة
والأهن سبع شياه

﴿باب جزاء الصيد﴾ على طريق التفصيل

(برأؤهم بسحق بدله) أى السيد على من اتفقه باعتارة أو سب (من مثله) أى السيد (ومقار به وشبهه) لأنه عطف نفسه برأى من المثل فدعا لما يتوهم من إرادة المائلة للقوية وهى انه دال اثنين قاله أوعما فى أمهال جزأ الشئ عنك وأجزأ اذام مقامك وقد يميز (ويجتمع الضمان) لما لك (والجزاء) لما كين المهرم (إذا كان) السيد (ملك كالقبر) أى غير مملوك لامتدوان مضمون بالسكفارة فجاز أن يجتمع التقرير والتكفير فى ضمانه كالسيد (وتقدم) السادس من المحظورات (وهو) أى السيد (خربان أحداهما مثل) أى شبه (الموت) كعدمه قتل الأذى وتقدم (وهو) أى السيد (خربان أحداهما مثل) أى شبه (من التهم خلقة لاثية فيجب عليه مثله) نص عليه لاثية (وهو) أى الذى له مثل (فوان أحداهما اقتضت فيه العاصية) أى قول العصى فى كاهم (ففيه ماقتضت بها العاصية وتقدم نص فى العاصي فى الخطبة بقوله عليه الصلوات لأم أصحابي كالخبر ما بهم اقتديتم أو تدينتم وقوله عليه ببقى وستة الخلفاء الراشدين المهديين وعنه وأعلم بالواجب والواجب التزمى وحسنه ولا تهم أقرب إلى الصواب وأعرف بواقع الخطاب كان حكمهم ثم فعلى غيرهم كالتامع العالمى (فى التهمة بدنية) حكم به عمر وعثمان وعلى وبنو بكر العلياً لأنهم التزموا بدنية العير فى خلقته فكان مثله لا فخذل فى عموم النص وحملوا الخلفاء من قسام الطعن إلى ما يحتاجين فيه بما بهما يقال الطائر يجب فيه بدنية (فى كل واحد من جوار الوحش) بقره قضى به عمر وقاله عمرو بن محاهد لأن شيعته (وبقره) أى الوحش بقره قضى به ابن مسعود وقاله عطاء وقتادة (والوعل) بفتح الواو فتح العين وكسر هاو كسر تيس الجبل قاله فى القاموس (وهو) (الاروى) قال فى الصحاح روى عن ابن عمر أنه قال فى الاروى (بقره يقال له كذا لابل) على

ذاك الوقت الى مثله من القدر
 تضمنه ذلك بذره وان نذر ان
 يتكف يوم يقدم فلان يقدم
 اسلام بلزمته وفي اثناء النهار
 احضرك اليافقه بلا ضاموم
 عند منع الاعتكاف حال
 قدومه بقضى باقي اليوم ويكفر
 (ومن نذر) ان يتكف ويحرمه
 رمضان اطلقا) فلم يسن كونه
 رضانا او غيره (تابع) وحوبا
 لاقصاته ذلك كالوحاف لا يكلم
 زدا شهر او كده الا لا يفحوه
 (ومن نذر) ان يتكف ويحرمه
 (ومين) فا كثر متتابعه (او)
 نذر ان يتكف ويحرمه (لبتين
 فا كثر) ككلاه او عشر متتابعه
 (لزمه ماين ذلك) اي الامان (او)
 (لن) ان كان النذر ثانيا (او)
 ملين البالي من (نهار) ان كان
 المنذور والى تعاقب حوب

التابع

فغسل بصره وخرج من أمي
مستكف (لزمه تناسخ) لتقديره
ثم ذرما للتتابع أو تيقنه له أو اتقنه
أو بقضائه كشره مختارا
فإنه لا كافرة فلا يصر
فخرج منه كما يلاحق أو أناسيا
الأيام لا يذنبه كما تناسخا كل
ومشرب لعدم من يأنسه به
نكاحا وكفى فغسل مضمض
محتاجه وكبر ولو غافط وطهارة
واحدة كوضوء وغسل ولو قبل
خول وقت صلاة لانه لا يذنبه
لحديث أبي عبد الله عليه السلام
عن كعب أن لا يخرج الأيام لا يذنبه
ومنه رواه أبو داود وقالت أيضا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يدخل البيت إلا طاهرا

وزن قتب وطلب وسيد وفيه بقرعة له ابن عباس (والسن منه التتيل) ووزن جعفر (بقرعة) لما تقدم من ابن عمر (وفي الضمير كشي) تقول جابر بن التاني صلى الله عليه وسلم عن الضمير فقال هو من يوثقه بكش اذا صلا له الحرم رواه ابو داود وروى ايضا ابن ماجه والدارقطني عن جابر نحوه مرفوعا ونفى به عمر وابن عباس (وهو) اى الكيش (لحل الضمان وفي القلي وهو انزال عقر) قضى به عمر وابن عباس وروى عن علي وقاله عطاء قال ابن المنذر ولا يحفظ عن غيرهم خلافه لان فيه شباها للمزلة اجدوا الشرع متخلص الله نب (وهو الاثنى من المعز ولا اثني في الثلب لانه سبع) اى مفرس يتناهى فحرم كله فليس صيدا (وفي الور) يكون الباهو الاثنى وبرة قال في القاموس هو مودومية كسلا دون السور ولا تنب لها (و) في (الضمير جدي) قضى به عمر واربد ولو رقيقس على الضمير الجدي (بما بلغ من اولاد العرب) انتهى وفي المربوع جعفر من المعز لها برة أشهر قضى به عمر وابن مسعود وجابر (وفي الدرب عناق) قضى به عمر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الدرب عناق وفي المربوع جعفر رواه الدارقطني والعتاق (اثنى من اولاد المعز) صغر من الحفرة قاله في الترحم والفروع وشرح المنهني (وفي واحد الهام وهو كالمعاب بعد رشاء) قضى به عمر وابنه وعثمان وابن عباس في حمام الحرم وروى عن ابن عباس ايضا انهم في حال الاحرام وايس ذلك على وجه القصة السابق واختلاف القيمة بالزمان والمكان وقوله كالمعاب بالعين الله على أى موضع متعارف في الماء فيصكرع كالبحر شاة ولا يأخذ قطرة قطرة كالبحر حاج والصفاء وهو راي صوته وانما جوابا عنه ناه شبيه بها في كرع للماء من هنا قاله جدي في رواية ابن القاسم وسندى كل طير يجب الماء كالمعاب فيه شاة (فيخذل فيه الخط والفواخت والو راشين والقمار والقباس) جمع دبسي الضم عربيه من امرأخت قاله في حاشيته وفي شرح المنهني هو طائر له بين السور والوحرة فقررنا والاثنى دبسية (ونحوها) كاسفانين جمع سفة بكسر السين وفي القاموس مشددة قاله في القاموس طائر عصر لا يقع على شجرة الا كل جميع وقله لان العرب تسميها جاما وقال الكسائي كل ما طرقت حمام فيدخل فيه الجمل لانه هطوق (انواع الثاني ما لم تقض فيه العصابة فبر جميع تيسه ليقول عبد الله لقوله تعالى يحكم به ذو اعدل منكم) فلا يكتفي واحدا (من اهل الخبرة) انه لا يتمكن من الحكم بالمثل اذ به لغيره وان اشبه خلقه لاقعة لغيره (ويحوزون ان يكون القائل احدهما) من عليه نظاهر الآية وروى ابن عمر انهم ركب الاحرار يحكم على نفسه في الخبر رتيه لثنتين صادها وهو محرم وامر ايضا بدينها حين وطئ الضمير يحكم على نفسه بجدي فاقروا وكتفو به عرض الفارة لاجاز كانه (ويحوز) اب يحكونا اى الما كان يجلس لصيدا المتوكل (القائمين) لما تقدم (وجله ان عقيل على ما ذاقته خطأ وجان لا يصرع) امدن فقه قاله في الشرح (وعلى نفسه اذ انقلبه لخالصة كله) لانه لا يتقبل ما يحسب يجب قبل الجلاء قال في التتبع وهو قوى وله مرادهم لان قل لعمري في اذناه (يعني من كل احد من الكبير والصغير والصحيح والمعيب والد كروا لاثنى والمثل والخال من مثله) فلا يهولان ما يضمن باليد والمخانة يختلف ضمانه بذلك كانه يبيع وقدم يضمن وان قدى الضمير بكبري) قدى (لذكر باثني) والمعيب يصح (فهو افضل) انه زاد حرا ولو حصى على الخامل فالتفت حينها ميتة من نقص الا يخطأ كالوجوه) لان الجمل في انهم يزداد (ون انقلبه) اى الخمين (حيا) وقت بهش لانه ثمات فيه مجزؤه وان كان لو قت لا ديس لم يشك في كماله جز بهش المقتى والشرح (ويحوز هذا) اعور من عين (و) فداء (اعرج من قائم باع) رواه جرج من اخرى

الى المتكف اذا خرج الى الجبنة (التي على عاتقه) فلا يلزمه حتى تنهاى صرعة ٥٩٧ (و) له (قصد بمتان لم يجد مكانا يلقي به لآخر رولامة) كسقاء ولا يحتمل منه مناولا نقص عليه وان بذله صديق او غيره منزله القريب لقضاء حاجته لم يلزمه ويقصد اقرب منزله وجوبا لدفع حاجته بخلاف من اعتكف في مسجد بعده لم يضمن تعيين احد ما قبل دخوله لا اعتكاف (و) له (غسل يده بعد فرائضه) من وسع وزفر ونحوهما) كقيام من نزل على ويرفع الائمة خارج المذبح لانه لا ضرر على المصلين ولا يضر في ذلك لان له منبدا (ولا) يجوز له تكف ولا غيره (ويروى) لا (انصلى) لا (حاجة) بانافه اى المصعد (أرق) هو اى اى المسجد لا يضمن لذلك خروج من حيانه بالمجددته وهو كقصر ادره ولصفاضة اعتكاف مع آمن تلو يشه فان خلت تلو يشه خرجت لانها لا يعتكف الا في التضرز الا يترك لا تعتكف (وكجمعة وشهادة) فحده لا واداه (لزمته) لوجوبها باصبل الشرع فحضر لهما وذكر يرض وحاشا فتمين حوجه اليهما) فياسا على الشهادته (وله) اى المتكف عند ابتداء نذر اعتكافه (شرط الخروج الى ماله يلزمه) خروج اليه (منه) اى الجمعة والشهادة والارض اى البضة والشهادة والارض ايضا (ومن كل قرية لم تتعين) عليه كزيارة صديق وصلة رحم (أوماله) منه بدو ليس بقصره (ك) شرط (عشاء) وميت بجزله لانه لا يجب ببقته كالوقوف ولانه كنذر ما أتاه ولما كد الحاجة الهما وامتاع الدنيا فيه ما عليه لا ينعى زمن النذر وجاذا نذرهما معا فظاهر كلام أصحابنا كالوعين التمه قاله في النذر و (لا) يصح شرط (النذر وجاذا

الشهادة أو شرط (التكليف بالسنة ٥٩٨ في المجد ونحوها) كالخروج لما شاء له من غيره وان قال متى مرضت أو مرضن

لي عارض خرجت فله شرط كما في الأجرام وقائدة جواز الصل اذا حدث عائق عن المضي قاله المفسد (وسن) لم يتكفر (ان لا ينكر) لخروجه (الجموع) ان لا يظيل المقام بعدها اقتصارا على قدر الحاجة (وكلا لا يمتنع) في جواز الخروج (تفسير) فهو عدو بعد ما سمع (و) تبيين (المفسر في) نه - من (اتخاذ) غير يقين (وهو) كدأعي من به أروحية لانه يجوز له قطع الواجب بصل الشرع اذا نفا أوجبه على نفسه أولى وكذا (مرض شديد) لا يمكن معه قيام بمسجد قتيام متدارك وليس ولد أو يمكن بشقة منه كالحاج فرائض أو مرضي (و) كذا (خوف من فتنه) وقت (على نفسه أو) على (حرمة أو) على (ماله ونحوه) كتب بجملة فلا يخرج مخرجه له ولا ينقطع اعتكافه لان مثله يبرك جبهة وجهاه وعدو فوافي منزل مع وجوبه بصل الشرع فما أوجبه بغيره أولى وعلم منه انه لا يخرج لمرض خفيف كسدا ووجع ضرس لانه منه بد (و) كذا (حاجة) معتكف كبيرة (افساد أو حكمة) والام يجوز كرض يمكنه احتمال (و) كذا (هذه وفاة) اذا مات زوج معتكفا فلما لم يخرج لتشد في منزله لوجوبه بصل الشرع وكونه حق الله تعالى وحق آدمي يغتفر اذا تركه لاني بدل بخلاف التندر (وتحقيق) معتكفة حاضرت (مضاهي رحيته) أي المجد غير المحظوظة استبعادا (ان كانت) له رغبة كمال (رامكن) تحبها فيها (بلا ضرر)

خبره

فصل وان خرج ممتكف
(لما) أي أمر (البدلة منقاع أو
اشترى) ولم يخرج أو يفتلك
جاز (أو مال أو مريض أو)
عن (غيره) أي المريض (ولم
يخرج) قال في القاموس خرج
فخرج حامل وأقام وليس اللطية
على المنزل (أو يفتلك) حاز
قال في شرحه لأنه عليه الصلاة
والسلام كان يفتله وعن عائشة
أن كنت لأدخل البيت
وأمر يفتي فيه فمال عنه إلا
وأنا ما تفتني عليه ولا يترك
به شيئا من البيت الممتكف أشبهه
ما لم يسل أوده في روره (أو)
خرج لما لا بد منه ثم (دخيل
مستجابته اعتكافه فيه أقرب
إلى شكل حاجته من) المسجد
(الاول) الذي كان فيه (حاز)
لأنه لا يمتن بصريح النذر أو
أن لا يمتن بشروطه فله ولا حمل
يترك به لئلا يمتكفا أشبهوا
أنهم الاول أو آخر حجه منه سلطان
نخرج إلى الآخرين وأتم اعتكافه
فيه (وإن كان) المسجد الذي
الذي دخله (أبعد) من محل
حاجته من الاول بطل (أو خرج
إليه) أي المسجد الثاني (استدله)
بلا عذر بطل (أو تلاصقا) أي
المسجدان (وسمي في انتقاله)
بينهما (خارجا عنهما بلا عذر)
بطل اعتكافه لتركه لئلا يمتكفا
فإن لم يمش خارجا عنهما في
انتقاله لثاني لم يطل اعتكافه
(أو أخرج) اعتكاف من مسجد
لاستيقاضه حتى عليه وأمكنه
الخروج منه) أي الحق عليه بلا
خروج من مسجد فربما يغل
اعتكافه لأن له بدلا من أن لا يخرج

وأما وحشا فملك اولاده (في الحرم ضمنه) أي المذكوره ولم قوله عليه الصلاة والسلام
لا يخرج صيدها وقد جماعه أي يخرج صيده الحرم وهذا منه ولأنه ألتف صيدها حرمية فضمنه كما لو
كان في الحرم (لا) يضمن (أما) لا تأمن صيدها وحلال (ولو رمى الحلال صيدا ثم أحرم
قبل أن يصيده ضمنه) اعتبارا بجملة الأضامة (ولو رمى الحرم صيدا ثم حمل قبل الأضامة
بضمن الصيد) اعتبارا بجملة الأضامة (والحلال) من الحرم صيدا فالحل بسببه أو
كله فلا جزاء فيه لأنه ليس من صيده الحرم وليس بمصوم (أو) قتل (صيدا على غصن في الحل
أصله في الحرم) فلا جزاء فيه عليه الموه للقرار وقراره حل فلا يكون صيدا بمصوم (أو أمسك
حياة) مثلا (في الحرم) فلهك فراخها في الحل لم يضمن (لأن الأصل الإباحة وليس من صيد
الحرم وليس بمصوم) وإن كان الصيد والمائدة (في الحرم) فربما بسببه أو أرسل كلبه عليه
في الحل (فقتل الحرم) ثم خرج قتلته في الحل لا جزاء فيه لأنه ليس بحرمي (وإن أرسل كلبه
من الحل على صيد في الحل فقتله أو قهره في الحرم أو قتل ذلك بسببه بأن شجاع السهم فقتل
الحرم لم يضمن) لأنه لم يرسله على صيد الحرم بل دخل باختياره أشبه ما لو أرسل بنفسه وكذا
شوط السهم بغير اختياره (ولا يترك كل صيد وجد به بموته بالحرم وإن لم يضمن) كما وضمنه
ولو جرح محل (من الصيد أو في الحل فأت) الصيد (في الحرم حل ولم يضمن) لأن الفتاة
وحدث بالحمل
فصل ويخرج قنقح الحرم المكي (حتى ما تب مضره كسرك وهو ج) والموسج يفتح
المين والدين المملتين مضره وشركه. ومن رآه عليه الصلاة والسلام ولا يفتك شهرها
وقال أكثر أصحابنا لا يهرم فيه مضره كسرك وهو ج لأنه قد قطع كالسباع ذكره في
المدح (و) يخرج قنقح (حشيش) الحرم لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفتك شلالا حتى
شولك وورق وورق وورق (وهو) آدموم ماسبي (و) بضمنه أي شعير الحرم وحشيشه حتى شولك
ورق وسواك ونحوه وبأن كيفة ضامه (الآبائيس) من شعير وحشيش وورق ونحوها
لأنه علة الميت (و) (الآبائيس) ما زال يغل غير آدمي فغير الانتفاع به نص عليه لأن الحرم في القطع
(و) (الآبائيس) (أنكسر) (و) (للمين) فإنه كقطعة من كسرك (و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
والسلام إلا الأخير وهو بك. رانها والمهزة قاله في حاشيته (و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
لأصل لها قنقحها بشعر ولا حشيش (فائدة) قال القزويني في عجائب الخفوقات العرب
تقول إن الكجاة تبقى في الأرض فعمار عليها طراصف فتسقى فإني وكذا أخبر بها غير
واحد قاله في حاشيته (و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
وزروع شعير غرس من غير شعير الحرم فباح أخذه وانتفاعه لأنه مملوك الأصل كالأنعام
والنهي عن شعير الحرم وهو ما أضف إليه لأنه لا يملكه أحد وهذا يضاف إلى مالكه فلا بد من غير
(و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
انتفاع (و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
تدخل فتكثفه ولم ينقل سد أقواها ولما حاجه إليه كالآخر وفي تعليق القاه في أن لا يفتك
أدخلها إلى فإن أدخلها لم يملكه ولا ضمان ولا يجوز (الاحتشاش للماش) لعدم قوله عليه
الصلاة والسلام لا يفتك شلالا (و) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس) (الآبائيس)
ونحوه (حرم الانتفاع به) (و) (حرم الانتفاع به) (و) (حرم الانتفاع به) (و) (حرم الانتفاع به)
من يجرم على مقطعه لم يفتك به (كصيد بحرم) لا يفتك له ولا لغيره (ومن قطعه) أي شعير
الحرم وحشيشه وقهره (من العبرة) كعبرة أو لغيره (عبرة) (بقره) (و) (من) (الصغيرة)

هن كونه من أهل المسجد فان شرب خمر أو لم يذكر أو أتى كيرة فقال المسجد هرام كلام ٦٠١ اتقاضى لا يشهد لاسمن أهل الصلاة

هرفا (بشارة) لباري عن ابن عباس في الموحدة بقره وفي الخبر لئن شئت لكانت طاعة الله وحده المنة
المنظمة والمزلة الصغرة (و) يضمن (المشيش والورق يثقت) نفس عليه لان الأصل وجوب
القيمة ويقدر بالقيمة كاستحقاق الضمان في ما عداه على مقتضى الأصل (و) يضمن (الضمن
ببقي) أصله أنه نقص بقوله وجوب قيمة ما تنقصه كالوجع على مال آدمي في نفسه (و) يضمن
أستخلف الضمن والمشيح سبط الضمان) كالأقطع شرادى ثم ثبت (وكذا الورود بغيره)
قلهما من الحرم إليه (فثبت) فلا ضمان عليه لانه لم يتلها (و) يضمن ان ثبت ناقصة
لتسليمه فيه (وان قلح بغيره من الحرم فغيره في الحرم لزمه رده) الى الحرم لازالة حرمة ما (فان
تغير) ردها (أو يست) ضمنها لانه أتلفها (أو قلها من الحرم فغيره في الحرم فيست ضمنها)
لحمار (فان قلها بغيره من الحرم لزمه رده) أي قالها من الحرم (ضمنها قلها) من
الحمل لانه أتلفها (بمختلف من قرضه ما خرج الى الحمل) فقتله بغيره فيه (لم يضمنه منفردا
قائل) لتقوى حرمة ما خرج والفرق ان الشجر لا ينتقل بغيره ولا تزول حرمة ما خرج له ولهذا
وجوب على من حرقه رده فكان جرأه على متلفه والصيد نارة يكون في الحرم ومرة في الحمل فن
نقره فقد غلبت حرمة ما خرج من جرأه (و) يضمن (من وجب عليه جزاء بغيره من الحرم بغيره
وصيده (بين الجزاء) أي بغيره واعطاه لساكن الحرم ان كان من جهة الانعام (و) ين تقويعه
وبقوله يشتمه) أي قيمته (بجزءه صيد) الاحرام بان يشتريه ما عدا ما قطعاه لساكن كل
مسكين مديون نصف ما من غيره (والأصل له كقيمة المشيش بغيره كجزءه صيد لا مثل
له على ما سبق) (وان قطع غصنا في الحمل أصله أو بغيره في الحرم ضمنه) لانه تابع لأصله ونظما
لحرمة كالصندوق (لا يضمن الضمن) ان قطعاه في الحرم أو له كله في الحمل) لتبعته لأصله
(قال) الإمام (أجل لا يخرج من تراب الحرم ولا يدخل اليمن الحرم) كذلك قال ابن عمر
وابن عباس (ولا يخرج من محارة مكة الى الحرم والمخرج أشد منه في الكراهة) واقتصر
في الفصول بذكره في تراب المسجد كتاب الحرم وظاهر كلام جماعة يصح من لا في رواه بالمسجد
انتفاعا بالموقع في غير حريمه ولهذا قال أحمد فان أراد أن يستثنى طيب الكعبة لم يأخذ منه
شيء يلزم على طائفتين عنده ثم يأخذ (قال في المنتهى) لوضع الحجاب بالاسجد أي لا يكره
ويصح إخراج ترابها وطيبها (ولا يكره إخراج ما من زم لانه يستخلف فهو كالنمرة) قال أحمد أخرجه
كعب ٨١ وروى عن عائشة أنها كانت تحمل من ما من زم ونحوه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يحمله ورواه الترمذي وقال الحسن غريب (ومكة أصل من المدينة) لحدثه عند
الله بن عدي بن الجرادة سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هو واقف بالخز وروى في سوق مكة
والله انك تعلم أرض الله وأحب أرض الله التي لله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ورواه أحمد
والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال الحسن صحيح وإضاخه الصلاة فيه أكثر وأما حديث المدينة
خير من مكة فلم يقع وعلى فرض صحته فحصل على ما قبله فالتحق وشكره وحديث اللهم انهم
أخرجوني من أحب البقاع الى فاسكني في أحب البقاع اليك مرد أيضا به لا يعرف وعلى تقدير
صحته فمناهج أحب البقاع اليك بدمكة (وتسحب الجواهر) أي بمكة لما سبق من تفضيلها
وجزم في الفتوى وغيره من فضل مكة أفضل وان الجواهر بالمدينة أفضل وذكر قول أحمد
المقام بالمدينة أحب الى من المقام بمكة لمن قرى عليه لاجل ما هاجر المسلمين وقال صلى الله عليه
وسلم لا يصير أحدهم الى لا وثما وشدها لا كنه له شيئا يوم القيامة ورواه مسلم من حديث ابن

والقيام فيه (الوارد) معتكف
يعمل اعتكافه لعموم قوله تعالى
لئن أنتم كنتم تعلمون
وتنزلوه عن أهلية الصلاة
وقالهم (أخرج) المعتكف
كله له ما يتناول (ول) زمن
مخروجه (يعمل) اعتكافه لترك
اللبس بالحاجة أشبه ما لو طال
فان خرج بعض جسده لم يطل
اعتكافه لصاحب البيت عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا اعتكف يدي راسه الى
فأرجله معتق عليه (ويستأنف)
اعتكافه على صفة ما طال فان
كان (متألمة بشرط) كنهه
ان اعتكف عشرة أيام متتابعة
أو شهر (أو) متتابع (بينة)
كان نذر عشرة أيام أو أدها متتابعة
ثم شرع وبطل اعتكافه لانه
امكنه أن يأتي بالنذر وعلى مقتضى
لزمه حكم الإلزام (ان كان)
فله ما تقدم من المطلات حال
كونه (عاصدا مختارا) أو مكرها
يجزى ولا كفارة (عليه لانه أتى
عنذروه على مقتضى (ويستأنف)
نذرا (معين) فسد متتابع) كنه
على أن اعتكف شهر الحرم
متتابع (أولا) أي أول بقية
متتابع كان نذرا فسد مكف
الحرم وما يزره له لانه لا تسعين
عليه (وبكر) في الصورتين
لقوات الحمل (و) يكون قضاء
كل من المتابع بشرط أونية
والهين (و) يكون (استثناءه)
أي كل منهما (على صفة أدائه)
فما يمكن) فان شرط في الأول
صوما أو عينه في أحد المساجد

مجي ياجي خذ الكتاب بقوة
لأعاش استعمال في غير ما هو عليه
استعمال المصنف في التوسد
(وبني لمن قصد المصنف ان
يذري الاعتكاف مدة لتنفه)
لأعاش ان كان صاعدا ولا بأس
ان تنقلب المعتكف ويكرمه
التعظيم ويصحب له ترك وضع
الشباب والتدني عما هو عليه قبل
الاعتكاف وأن لا ينأى الامن
غلبه ولو مع قرب ما هو أن لا ينام
مضطجعا بل متر بعامته دولا
يكره من ذلك ولا أخذ شعره
وأظفاره ولا يجوز البيع والشراء
للمعتكف وغيره في المصنف نصا
قال ابن هبة رجع عنه وجوز
أحمد قال في الفروع والأجوبة
كالمع

كتاب الحج بفتح الحاء
لا كسر هاء في الشهر وعكسه شهر
الحجة (فرض كفاية كل عام)
على من يجب عليه عينا نقله
في الآداب الكبرى عن الزكاة
وقال هو خلاف ظاهر قول
الاصحاب انتهى وكذلك قال
الشيخ خالف في شرح جميع الجوامع
وبينه نظرا فان فرض الكفاية إنما
هو أداء الكسبة بالحج ونفا
يحصل بالتفلي وبزمن قوله
بطلان قسم الأئمة الحج إلى
فرض ونفل واللازم باطل
فللزوم كذلك نصا لتنظيم
البيت فرض سنة تقع عند
الآكثر قال تعالى وقضى الناس
حج البيت من استطاع إليه سبيلا
(وهو) لغة القصد أي من يقضه
أكثره القصد إليه هو شرعا (قصد)
مكة لعمل مخصوص في زمن
مخصوص) يأتي بيانه وهو أحد أركان الإسلام وما يعمد يشاء بن عمر (والعمرة) لغة تار بارتدوا (زيارة البيت) الحرم (على

والمسند عود الكربة) ويجوز أن خذ ما تدعو الحاجة إليه (من حبشها العلف) لقوله عليه
السلام في الصلاة في حديث علي واليه أن تقطع منها شجرة إلا أن يقدر جل بعينه رواه أبو
داود ولا بد للمدينة يقرب منها شجرة رز ع فلو تمعتان استعاشها أقصى إلى الضرر ويختلف
مكة (ومن أختل إليها صيدانها أسا كونه) نص عليه لقول أنس كان النبي صلى الله
عليه وسلم أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو جبر قال أحسبه قطعا وكان إذا دخل قال
يا أبا جبر ما فعل النضر البنين الجمجمة وهو طائر صغير كان يلعب بمسفق عليه (ولأجرام في)
صيدها) ويصيرها (وحشيشها) قال في المنتهى ولا حزاء في الحرم ذلك قال أحمد في رواية
بكر بن محمد لم يلقنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من أصحابه مكروا به بحزله لانه يجوز
دخولها بغير إحرام ولا دفع لاداء التسلل ولا دفع الحدا في كانت كغيرها من البلدان ولا يلزم
من الحرم الضمان ولأن عهدا عليه (وحدوها ما بين ثور إلى هجر) حديث علي مرفوعا
حرم المدينة ما بين ثور إلى هجر متفق عليه (وهو ما بين لابتها) لقول أبي هريرة قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين لابتها حرام متفق عليه واللاية الحرة وهي أرض تركها مهاجرة سودا
تأرض بين الخدين قال في فتح الباري رواية ما بين لابتها إلى راجع لثوار والرواية عليها رواية
جبل الاتنابا فيكون عند كل جبل لابة ولا يتبين من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة
الشرق والغرب كما في المطلع (وقد روي بديهي بنصا) قال أحمد ما بين لابتها حرام
بر بديهي بن كذا أخره مالك بن أنس (وهي) أي ثور وهجر (جبلان بالمدينة يتقنوران) الكربة
جاء عن العلماء واعتقدوا أنه طعان بعض رواة الحديث لعدم معرفتهم إياه وليس كذلك
بل هو (جبل صغير) لونه يضرب (إلى الحرة يتدور) ليس بمسقطيل (خلف أحمد من جهة
الشمال) قال في الباري نقله عن شعبه أبي بكر بن حسن المرائي أن خلف أهل المدينة يقولون
عن سالم بن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحرة يتدور يسمى ثورا وقال وقد
تحققته (المشاهدة) (وهي) جبل (مشهور بها) أي بالمدينة قال في المطلع وقد أنكر بعضهم
وجعل النبي صلى الله عليه وسلم حول المدينة اتقى عشر ميلاحي رواه مسلم عن أبي هريرة
(ولا يصح على أهل مسجد وشجره) وحشيشه (وهو واديا لطائف) كغيره من الخلد ولما
حدث محمد بن عبد الله بن سنن عن أبيه عن عروبة بن الزبير عن أبيه مرفوعا أن مسيدج
وعضاه حرم محمد لله رواه أحمد وأبو داود وأبو ذؤيب زوجه الطائف وحصاره ثقيلا فقد
ضغفه أحمد وقال الإمام في محمد ليس بقوى في حديثه نظروا قال البخاري لا يتابع عليه
وقال ابن حبان والأزدي لم يصح حديثه وحمل القاضي ذلك على الاستصحاب للشرع
من الخلاف

باب دخول مكة وما يتعلق به من الطواف

والسعي وغيره

(يسن الاغتسال لدخولها) ولو كان الحرم ودخول حرمها (ولو طائف) ومثلها النساء
فتنسل لدخول مكة وتقدم في القبل (و) يسن (ان دخلها تاريا) لغه عليه الصلاة
والسلام قال في الفروع وقيل وليس لاداء ابن هاني لا بأس به وأما كرهه من السراي
انتهى وأخرج النسائي أنه عليه الصلاة والسلام دخلها ليلة أوتار (من أعلاها) أي مكة

مخصوص) يأتي بيانه وهو أحد أركان الإسلام وما يعمد يشاء بن عمر (والعمرة) لغة تار بارتدوا (زيارة البيت) الحرم (على

وبعضه مخصوص) بالتي يديه وبشي ٦٠٤ من أراد المبادر به والاحتياط في حق حسن ويكون خروجه يوم خمس أو اثنين

بكرة ويقول اذا خرج أو ترك منزلا ونحوهما ودعا ليعصمه ويصل في منزله ركعتين (ويجوز) أي الحج والعمره قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله وحديث عائشة قالت ما رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهاد قال نعم علي بن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح وإذا ثبت في النساء قال حال أوى وسلم عن ابن عباس دخلت العمرة في الحج إلى يوم القباصة (في العمرة) الحديث أي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقل رجل أكل عام ما رسول الله فسكت حتى أتاه ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقلت نعم لو جئت وأبسط قدمي رواه أحمد ومسلم والنسائي (شرط) خمسة وهي أسلحة وعقل ورجل وشرطان للوجوب والصفة فلا يجتمعن من كافر وعبدون ولو أحرم عنه وليه (ولو غ وكال حربة) وهما شرطان للوجوب والاحراز دون الصفة وتأتي الاستطاعة وهي شرط للوجوب دون الأجزاء (ويجوز مان) أي الحج والعمرة (من) أي كافر (أسلم) وهو مكاتب أسلم جميع قبل دفع من عرفه أو جده أن عاد فوقه في وقت أو أحرم بغيره طاف وصلى (أو أفاق) من جنتون وهو جرب الخ (أو أحرم) بجمع أو عمره وفعل ما تقدم (أو بالغ) وهو رسول ما قبل محرمان بل دفع من عرفه أو جده أن عاد

(من تنبيه كناه) بفتح الكاف محمد ومحمود ومصر وف وغير مصر وفد كرفي المطالع وبصرفه لأن يباب الصلاة (و) يس (ان يخرج من كدى) بضم الكاف وتنوين الحال عند ذي طوى قريب من الشافيين (من التنية السفلى) ويقال يباب شبكة لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي من التنية العليا إلى التنية السفلى ويخرج من التنية السفلى متقي عليه وأما كدى مصر فإياحه لمن خرج من مكة إلى الجبل وليس من هذين الطريقين في شيء (و) يس (أن يدخل المسجد) الحرام (من بابي شية) ويأراه الآن الباب المعروف باب الصلاة حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفع الصلوة وأناخ راحته عند باب في شية ثم دخل رواه مسلم ويقول عند المسجد وارتقى في باب المنى إلى الصلاة وقال في أسباب الهداية يس أن يقول عند دخوله بسم الله وبالله ومن الغوالي أنه اللهم افتح لي أبواب فضلك (فإذا رأى السطح فليديه) رواه الشافعي عن ابن جريح مروى وقول جابر ما كنت أظن أحدا يفعل هذا إلا هو الحديث رواه النسائي رحمه قول جابر عن ثلثة وخالفه ابن عمر وابن عباس (وكثير) للحديث وأد البقي في السنين وشكا في القروع قبيل ولم يذكر في المنى وغيره وقيل وبطل (وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام سبيلك السلام) كان ابن عمر يقول ذلك رواه الشافعي والاسلام الأول اسم الله والثاني من أكرمه بالسلام والثالث لما تفضلنا بالهداية من جميع الآفات ذكر ذلك الأزهري (الهمز وهذا البيت تعظيما) أي نبينا (وتشريفنا) أي رفته وأعلاء (وتكر عاومها) أي توقيرا (ورأى) بكسر الباء اسم جامع للغير (وزمن عظمه وشرفه من جهة ما عظمه تعظيما وتشريفنا وتكر عاومها) رواه الشافعي بإسناده عن ابن جريح مروى (الجدل) جدل العرب والمالين كثيرا كما وأهلها كما ينبغي لكره وجهه وعز حلاله والجدلة الذي يلتقي بيته ورأى ذلك أهلا والجدلة على كل حال اللهم أنت دعوت إلى حج بيتك الحرام) متى ذلك لأن حرمة التضرع وأر يدعي بها البيت ساو الحرم قاله العلماء (وقد شئت لك اللهم تقبل مني وأصل في شأني كله لا اله إلا أنت) ذكر ذلك الأثر وأبراهيم الحارثي قال في القروع وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذي بعثني في هذه الساعة وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله الذي بعثني في هذه الساعة (اللعن) لعنة الله عليه (لأن تلك البقعة مظنة الإجابة) ثم يندى بطواف العمرة أن كان معتمرا أي محرم بالعمرة متعمرا وغيره (ولم يجز أن يطوف لها طواف قدوم) كان يدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فبكتي بأعين محبة (و) يندى بطواف القدوم ويسمى طواف الورد وإن كان مفردا أو قارنا وهو تحية الكعبة) فاستقبلت الله به ولقول عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة نواضع طاف بالبيت متقي عليه وروى عن أبي بكر وعمر وأبنته وهما وغيرهم (وتحفة المسجد) الحرام (الصلاة) تحز في هذا المكان (بعد الطواف) وهذا لأن الشافعي أن تحفة المسجد الحرام الطواف لأنه محل وهذا تنصيص (فيكون أول ما يبذل به الطواف) لما تقدم (الانذار) أقيمت الصلاة أو ذكره فنهضة قائية أو طاف فوثق في الفجر أو أوتر أو حضرت جنازة فقدمها عليه أي الطواف لتساع وقته أو فواته (ثم يطوف) إذا فرغ من صلواتك (والأولى السراة) تأخيرها أي الطواف إلى الليل أن أمست الحيف والنفس ولا تراحم إلى حال تستسلم الحجر الأسود ولا تفرع خوف الخطر ولا تستر (أكن) تشير المرأة (البه) أي إلى الحجر (كأ) إلى حجر (الذي لا يركبه الوصول إليه) الأبهة (ويصطبح برأه في طواف القدوم) في طواف العمرة فلتتمتع ومن في معنا غير حامل

(أعاد) إلى هرة (توقف) بها (فوقفه) أي الوقوف ليعز به وهو يلزمه المود ٦٠٥ حيث أمكنه (أو) بلغ عمره حجة (قبل) طواف عمره) ثم طاف ربي لها

فعر من عمره الإسلام ويكون صغير بلغ وقن عتي محرما كن أحرما (أذن) أي بدو بلوغه وعقته لانهما حال تصل لتبسين الاحرام كحال ابتداء الاحرام (وافتاسد) باحرامه وتوقفه من جوده (أذن) أي حال السلو وغالتي (وان) ما فيه تطوع ليعتقب قرضا) تاله للوقوف ومن تابعه وقدمه في التسبيح (وقال جماعة) صاحب الخلاف والاتصار والمجد وغيرهم (يعتقد أحرامه) أي الصغير والفقن (موقوفا) فاذا تميز حاله إلى بلوغه أحرره (تبين) فرضيته أي الاحرام كركاة محلة (ولا يعزى) حج من بلغ أو عتي محرما قبل دفع من عمره أو بعده إذا عاد وقت من هجرة الإسلام (مع سبق قن) وصغير بعد طواف القدوم قبل وقوفه ولو أعاده أي السبي صغيرا أو ثانيا (بد) بلوغه أو عقته لأن السبي لا تنزع مجاوزة عنده ولا تكراره بخلاف الوقوف فاستدامت مشروعه ولا قدره محدودا مع سبق أنه لو بلغ أو عتي بعد دفع من هرة ولم يعد أو عاد بعد الوقوف لم يعز به هرة أو بلغ أو عتي في أثناء طواف عمره لم يعز به

فوفصل ويصاحبه أي الحج والعمره (من صغير) ذكر أو أنثى ولو لم يلحقه لحدث ابن عباس أن امرأته زعت إلى النجى صلى الله عليه وسلم مسبا فقالت الخفاف قال نعم ذلك أمر روا

معذور يصحله بدائه (في جميع أسبوعه فيجعل وسطه) أي الزاد تحتها تسمه الأيمن (ويجعل) طرفه على عاتقه الأيسر) مأخوذ من الضبع وهو عند الإنسان ذنوبه عند بيت يعلى بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف منطلقا وعليه ردهمحه الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أعتروا من الحمرات فمروا بالبيت وجعلوا أربابهم تحت أطباقهم ثم قذفوا على عواتقهم اليسرى رواه ابن داود وابن ماجه (فأذا) فرغ من الطواف سواء أي الزاد على عاتقه (ولا ينطبع في السبي) لعدم روده وقال أحدنا معناه شيئا ولا يصح التقاس الأفياح قل منه أنه وهاهنا يدعي بعض (وتتدنى الطواب من الحمر الاسود) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يتدنى به وقال نحووا عنى مناسككم (وهو جهة المشرق فيضاهيه) أي الحمر (أو) يحاذي (بعضه جميعه) لأنه لا مال الاستقبال لزم جميعه البدن كالقبلة (فإن لم يفعل) أي يحاذي الحمر أو بعضه بكل يديه إن ابتداء الطواف من جانب الركن من جهة الباب بحيث خرج من بين يديه عن محاذات الحمر (أو بدأ بالطواف من دون الركن) الذي به الحمر (كالأبواب نحو) كاللتم (لم يحجب بذلك الشوط) لعدم محاذاة يديه للحجر ويحجب به الثاني وما يدهم بمسرى الثاني أول أنه يحاذي فيه الحمر بجميع يديه (ثم تسلمه) أي الحمر (أي عبيد النبي) لقول جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحمر فاستلمها لحديثه وأمسك والاستلام استقبال من السلام وهو التحية وأهل اليمن يسمون الحمر الأسود الخيلان الناس يحرمونه بالاستلام وقبضت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نزل من الجنة أشد من الخيلان رواه الترمذي وقال حسن صحيح وعن علي قال لما أخذ الله عز وجل الدنيا فغنى الحزبه كتب كتابا فأتاه الحمر فهو شهيد المؤمنين بالوقوف على الكافر بالحدود ذكره المافظ أبو الفرج (ويقوله) أي الحمر (من غير صوت يظهر لقبلة) لحدث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحمر ووضع شفتيه عليه يسكى طولا ثم التفت فاذا هو يعمر بن الخطاب يسكى فقال يا عمر هاهنا تسكب الحمرات رواه ابن ماجه وفي الصحيحين أن أسلم قال رأيت عمر بن الخطاب قبل الحمر وقال في لاهم أنك حمر لا تصرو ولا تنعم ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلت (وفض) أحقد في رواية الأثرم (و) يسجد عليه) فقبله ابن عمر وابن عباس (فان شق) استلامه وتقبيله لم يراحم (واستلمه) يده وقبيل يده) لحدث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل يدهم رواه ابن عمر وجابر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس (فان شق) استلامه يده (استلمه بشي وقبيله) رواه ابن عباس موقوفا (فان شق) استلامه بشي (أشار إليه يده أو بشي واستقبله وجهه ولا قبل المشابه) لعدم روده (ولا يراحم) الاستلام الحمر أو قبيله والصبر عليه (فيؤذى أحدا) من الطائفتين (ويقول) عند استلام الحمر أو استقباله وجهه فاشق استلامه (بسم الله والله أكبر اللهم أعاننا على قصد ما يكلفنا وفاء بهديك واتيانا على تنكيل محمد صلى الله عليه وسلم وقول ذلك كله استلمه) لحدث عبيد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (وزاد جماعة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر لا اله الا الله) الحمر موقوفا (والسيد الله) وقت مقابلة لكانه) كان يدفع في استقبال الكعبة فانه دعت (واستلم الركن وقبيله فان شق) استلمه وقبل يده) لحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحمر بأخذ على عينه جمل يد باب البيت) لحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحمر فاستلمه ثم مشى على عينه فرمل ثلاثا وسمى أربعا وأمسك (ويجعله) أي البيت (على يساره) الله عليه الصلاة والسلام قوله لنا نحووا عنى مناسككم (ليمر بجانبه الأيسر) الذي هو

جسم (ويصرولى في مال عن لم يعز) لتصد التبعه عنه ولو لماله الأيسر وصيه والحاكم ظاهره لا يصح من غيرهم ولا تنهم عقلت أن

فصبر الصغير عمر ما يصح
(ولو) كان الولي (عمر ما ولو
يحيى) الولي كمقدار النكاح لو وقع
لازما وحكمه كالنكاح نصا
(و) يصح (عمر ذاته) أي الولي
(عن نفسه) لأنه يصح وضوؤه
يصح اعرامه كالبالغ ولا يصح
عنه زواجه لعدم الدليل وحكمه
حكمه في الصنمان (و) يمتنع
الطيب وجوبا (و) يفصل (ولي)
عن مجز وغيره (ما يجزها) من
أفصال حج وعمره روى عن ابن
عمر بن الخطاب (و) أي بكرانه
طاف بآبائ الزبير فحقه رواها
الأثر وعن جابر بن جهمان النبي
صلى الله عليه وسلم ومعاذ النساء
والصبيان فليبتاعن الصبيان
وميتاعنهم رواه أحمد وابن
ماجهو كانت عائشة تفرد بالصبيان
الاحرام (لكن لا يبدأ) وفي (في)
(دي) جرات (الابتساق) كناية
حج فان روى عن مولاه وقع عن
نفسه ان كان محرما بفرسه (ولا
يعتد برى حلال) لأن نفسه
ولا غيره وان أمكن مناولة صغير
ناثا لمصاناة وله الاستعانة
في كفته ثم أخذ منه ويرى عنه
وان وضعها نائب في يد صغير روى
بها فكانت يد كالأمة تحسن
(و) بطافه (أي الصغير) (الجزء)
عن طواف نفسه (راكبا أو محمولا)
ككبير عاتق (و) يعتبر (لطواف
غير نيطة) (أي) لم يصد
نية منه هل ان لم يكن محمولا
(وكونه) أي الطائف به (يصح)
ان يعقله الاحرام (بان يكون
رئيسه أو ناته انتفى نيته عنه
و) (لا) يعتبر (كونه) أي الطائف
به (طاعة) (نفسه) (ولا) كونه (محرما) (بوجود الطواف من الصغير) (كمحمول) (بمن) (فلم

مقر القلب (إليه) أي إلى البيت (فأول من كبره) الطائف (بمعنى الشاى والرافى وهو جهة
الشام) (بمعنى) إلى الركن الغربي والشاى وهو جهة المغرب (بمعنى) إلى جهة البيت (فإذا أتى عليه) أي
على الركن الثاني (استلمه ولم يقبله) وحديث جابر عن ابن عباس قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا استلم الركن استلمه ووضع خدما ليمين عليه فقال ابن عمر هذا الركن الأصبع
وأما يعرف التقبل في الحجر الأسود (ولا يستلم ولا يقبل الركنين الأخيرين) أي الشاى
والغربي لقول ابن عمر لما رأته صلى الله عليه وسلم لم يستلم الركنين الذين بينهما الحجر إلا لأن
البيت لم يرم على قواعد إبراهيم ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا ذلك وطاف معا ولم يجز
يستلم الركنين كل واحد من حجرين لم يستلم من الركنين (و) أي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
يستلمه (ما قال معاوية ليس من البيت) وهو جابر قال ابن عباس لقد كان ذلك في رسول الله
أسوة حسنة قال معاوية صدقت (ولا) يستلم ولا يقبل (فخره بين المقدس والأغبرها من
المساحد والمدافن التي فيها الأنبياء والصالحون) لما تقدم عن ابن عباس معاوية بل هذه
أولى (و) يطوف سبعين مرة في الثلاثة الأولى منها ماشا (لما) من حديث جابر وكذا رواه ابن
ابن عمر وابن عباس متفق عليهما وقال ابن عباس رمل النبي صلى الله عليه وسلم في عمره كلها
وفي جبهه أو يكره وعثمان وخلفاءه من بعده رواه أحمد وان كان أملا الرمل لاظهار
الجلد للشرى ففي الحكم يذوال علم لما تقدم (غير راضو) غير (حامل معذور
(و) غير (نفسه) (و) غير (محرمن مكة أو من قربها فلا يسن هو) أي الرمل (ولا الاضطباع
لهم) لعدم وجود ما في الذي لأجله شرع الرمل وهو اظهار الخلود والقوله لاهل البلطوك ان
عمر اذا أحرم من مكة لم يرم ومن لا يشرع له الرمل لا يشرع له الاضطباع (ولا) يسن رمل ولا
ضطباع (في غير هذا الطواف) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبه الاضطباع وما رواه
فيه (ولا يقصيه) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (ولا) يقصيه (بعضه) إذا قلته (في)
طواف (غيره) خلافا لما في كثر ترك الجهر في صلاة الفجر لا يقصيه في صلاة الظهر ولا
يقصيه القياس أن تقصيه حشة عبادة في عبادة أخرى (وهو) أي الرمل (اسراع المشي مع
تقارب الخطا من غير وثب الرمل أولى من الدنو من البيت بدونه) أي دون رمل لعدم تمكنه
منه مع القرب بالزحام لأن الحفاضة على فضيلة تتعلق بنفس الصادة أولى من الحفاضة على
فضيلة تتعلق بكانها أو زمانها (وان كان لا يتمكن من الرمل أيضا) أي مع العدة عن البيت
لثمة الزحام (أو) كان اذا تأخر حاشية القوم للرمل (يحتاط بالنساء فالدنو) من البيت مع
ترك الرمل (أولى) من البعد لدنو عن المعارض (وطواف مع الزحام) كيف ما أمكنه (يجب
لا يؤذى أحدا) (ماذا وجد خضر حذر من فيها) مادام في الثلاثة الأولى لئلا يفسده (وتأخير
الطواف) (أي) ترك الرمل (له) أي لأجل الرمل (والدنو) من البيت (أولا حدهما أولى)
من تقدم مع فواتهما أو فوات أحدهما قبل الآخر (على الوجه الأكمل) (ومعنى) الأربع
أشواط السابقة) من الطواف لاخبار المتفق عليها التي تقدمت الإشارة إليها (وكذا حاذى الحجر
الأسود والركن الثاني استلها) استعملها للمار وبن جبر قال كان صلى الله عليه وسلم لا يدع
أن يستلم الركن الثاني والحجر في طوافه قل نافع وكان ابن عمر يفعله (رواه أبو داود) (وان شق)
استلها من الزحام (أشار إليها) (لما سر) (ويقول) كذا حاذى الحجر الأسود (كقط) لحديث
الجاري عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على سبعين كفا في الركن أشار بيده
وكبر (وله القراءة في الطواف تستحب) القراءة فيه نص عليه قال القاضي وغيره ولا تسلاة

أن يغرم) (زوجته تغسل) حج أو
عمرة (الابن سيدد زوج)
تغويته عنه ما لأحرام (فان
عقداه) أي عقد قن وامراه
الأحرام يغسل بلاذن سيدد زوج
(فلهما) أي السيد والزوج
(تغليهما) أي القن والزوجة
تغويته عنهما (ويكونان) أي
القن والزوجة (محصر) على
ما أتى (وأيام من يغتسل) من
قن وزوجته وطهر زوجته وأمة
أحرما فلا ذننه مثل إذا أمرها
بالغسل وغالغلا (لا يجوز له)
وزوج تغليهما (مع أنه) لها
في أحرام الوجوه بالشرع
(ويصح) من سيد زوج
(رجوع فيه) أي الأذن بأحرام
(فالأحرام) كواحد
لموجب له قبض منه خرج
قبله وفيه على الرجوع
عليهما الأحرام كالزنا
منه أنه لا يصح رجوع في ذن
بعد أحرام الزوجه (ولا يجوز
سيدد زوج تغليل قن وزوجه
أحرما) (يندر أذنيه) زوج
وسد لها) أي القن والزوجة
لأن الأذن في ذننه أذن في فعله
(أول ما يذنيه) أي المند (لها)
أي الزوجة فلا يطلعها منه
لوجوه كالواجب بالشرع
(ولا يعتما) الزوج (من حج فرض
كلت شروطه) كقصة الواجبات
ويذهب إلى استثنائه وإن كان
غائبا كتب إليه فان أذن والا
فحج يحرم (فأولئك) (أحرمت
شروطها منهن) (وإن) (أحرمت
بلاذنه) (فأولئك) (لوجوب
تعامه بشرعها) (ومن
أحرمت) (واجب) حج أو عمرة بصل الشرع أو لاند (لحافه) (زوجها) (ولو بالطلاق الثلاث

بالتصايف لولا صلته بالخبر والصلته من شرطها السنة (أو) طاف (خارج المصعد) لم يحز به لانه
لم يوجب الشرع ولا يعتن من حلف لا يطوف (أو) طاف (محمد ثابو لحافا) لقوله عليه
الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلاة لا تكسر تكلمون فيه رواه الترمذي والأثر من
حدث ابن عباس وقال عليه الصلاة والسلام ما أنشأ من حاضرت أقملي ما يغفل الحاج غير أن
لا تطوف بالبيت (ولم الناس انتظارها) أي المأذن (لأجله) فقط أن لا يمكن لتطوف
طواف الأضحية وظاهره أنه لا يذنه ما ينظره الناس أطول مدة (أو) طاف (غسبا) قوله
أوبدنه أو بقتله لم يحز به كالحديث (أو) طاف (شاكته) أي في الطواف (في طهارته) وقد
يقن الحديث لم يحز به استعماله ل (لا) بغيره شك في طهارته (بغيره) منه أي
الطواف لأن الظاهر منه كشكه في الصلاة أو غيرها ماله راغ (أو) طاف (عربا) لم
يحز به حديث أبي هريرة أن أبا بكر بعث في الحجاة إلى أم أبي بكر علب قبل حجة الوداع يؤذن يوم
الآخر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان متفق عليه (أو) طاف (أي الطواف
بفضل طوبى لغيره أو لغيره) لم يحز به لانه عليه الصلاة والسلام والى بن طوافه وقال
خذوا عني مناسككم لانه صلاة فاعتبرت به الموالاة كسائر الصلوات (أو) أحدث في صحنه
لا يحز به لأن الطاهر شرط فيه وإذا وجدته بطلت فيصطل كالصلاة (فشرط الموالاة فيه
وفي) (أي) الماسر (وعند الشيخ) الشاذل وان ليس من الكعبة بل جعل عماد البيت فصح
الطواف عليه (وهي الأولى) وليس الجدار يده في موازنة الشاذل وان مع طوافه اعتبارا
بمحله كما يضر التفات المصلي بوجهه وعلى قياسه لو مس أعلى حدة الحجر (وان طاف في
العمود من راء حائل منة وغيره) (أو) طاف لانه في المصعد (وان طاف على سطحه)
أي المصعد (وجه الأضحية) كصلاته إليها (قالة في الفروع) وأب قصد طوافه غير ما وقد
مع طوافنا في حقيقة لاحكة توجه الأضحية في قياس فقههم ويتوجه احتمال ما عطف قد
بمصدرة قراءة وفي الأضحية من فرض الترافع وجهان قالة في الفروع (وان شئت في صد
الأشواط) (أخيلة) (أضحية) من الهدية يقين (وبقيل قوله) (لدين) في عدد الأشواط كعدد
الكمات في الصلاة (وبن قول سائر الناس) من السبي والوقوف (أو) غيرها (على
طهارة) وتقدم في الوضوء (وان قطع الطواف بفصل يسير) بني من الحجر لمد قوت الموالاة
بذلك (أو) أقيمت حلا مكنونة) مسلى وبني حديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
والطواف صلاة فتشغل في العمود (أو) حضرت حجازة مسلى وبني لا تغتوب بالتشاغل عنها
(ويكون البناء من الحجر) الأسود (ولو كان القطع من أثناء الشروط) لانه لا يعتد به شرط
قطع فيه وحكم السبي في ذلك كطواف (ثم) بعد تمام الطواف (بصل ركعتين والاقض) كونها
(خلف المقام) أي مقام إبراهيم لقول جابر مفة حج النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتينا البيت
معاه تلم الركن فرمل ثلاثا وسعى إلى مقام إبراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام إبراهيم
مسلى فجعل المقام بينه وبين البيت (وحجرت كهما من المسجد أو غيره) (أو) لموم جعلت في
الأرض مسجدا وترتبط طاهروا وصلاهما رضى طوى (ولاشي عليه) ترك صلواتهما خلف المقام
(وحجرتة) مؤكدة بقرائعهما بعد الفتح في الأولى قل يا أيها الكافرون (وقرأ) (في الثانية) قل
هو الله (أحد) لحديث جابر رضي ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا وادعاه وسلم (ولأنه) أن يصلحها إلى غير مرة
وعبرين به الطائفة من حال والنساء فان النبي صلى الله عليه وسلم صلحها بالطواف
بين يديه ليس بينهما شئ وكان ابن الزبير يصلي والطواف بين يديه ينتظرها حتى يرفع رجليه ثم

لا تخرج العالم بحران نحل من احواله لقرومه وعنه في عزلة لمصر ونقله عن ٦٠٩ عطا (وان افسد من يحرمه) فيه قبل

الحال الاول (مضى) في فاسده
(وقضا) كسر (و) يصح
القضاء من قن مكلف (فرقه)
كدمه ولا تعلق عني بدابعة
الاسلام (وليس اسيد معنه)
من قضاء (ان) كان (شرع فيما
افسده) من حج او عمرة (بافنه)
أي السيد لان اذنته اذن في
موجب ومنه قضاء ما افسده على
انفسه (وان عني) قن في الفاسدة
الفايدة (او لم يحرف الفاسدة
الفايدة) وكان عنته او برفه
(في حال يحرمه عن جهة الفرض
لو كانت) الفاسدة (مصححة)
على ما تقدم (مضى) فيها
وقضاها (واجزأه) جهة القضاء
عن جهة الاسلام (و) جهة
(القضاء) لان القضاء يحكي
الاداء (وقن في جنات) بمنزل
محظور في احواله (تحرر مصر)
في الفدية بالصوم على ما يأتي
(وان تحلل) قن (بمصر) عدو
له (او سله سيده) لاحرامه بلا
اذنه (لم يحلل قبل الصوم) تحرر
احصرا وعسر فصوص عشرة أيام
بنسبة التحلل ثم يحلل (ولا عني)
القن (منه) أي الصوم فاصا
كقضاء رمضان (وان مات قن
وجب عليه صوم بسبب احواله
(ولم يصم قليد) ان يعظم عنه)
كقضاء رمضان بل على ما تقدم
يسن ولا يصوم عنه (وان افسد)
قن (بمصر) عن البدنة عشرة
أيام تحرر مصر (وكذا ان تمتع)
قن (او نزل) أو افسد عمرته صام
عن الدم ثلاثة أيام في الحج وصية
اذا رجع لما تقدم (ومشترى)

بمحدود كذا اسائر الصلوات عكس لا يعتبر لها شرط في التشرع (وتقدم) في الصلاة وصحاحا (وتكفي
عنه) أي عن ركعتي الطواف (مكتوبة وسنة راتة) كركعتي الاحرام ونجدة السجدة (وبسن
الاكثر من الطواف كل وقت) وتقدم نص الامام ان الطواف اربع ارباض افضل من الصلاة
بالمسجد الحرام (وله جمع اساييم) من الطواف (فاذا فرغ منها ترك لكل اسوع ركعتين
لقل عائشة والسور بن مخزومة (والاولى) ان يصلي (لكل اسوع عقبه) لقله عليه الصلاة
والسلام (ولا يتبع تقبل المقام ولا معجده) لدم ووده (هفرع) اذا فرغ المتمتع من العمرة
والحج ثم علم انه كان على غير طهارة في احد الطوافين وجب له أي الطواف الذي كان فيه على
غير طهارة (لزمه الاشد) لم يركب ذمته يثبت (وهو) أي الاشد (كرهه) لا طهارة (في طواف
العمرة قل تصح) انفسا طوافه (ولم يحل منها) بالحق انفسا الطواف (في لزومه دم الساق) لبقاء
احرامه (و) يكون قد أدخل الحج على العمرة فصار طهارة ويجزئه الطواف للحج أي طواف
الاقاضة (هر السكين) أي الحج والعمرة كالقارن في ابتداء احرامه هفت الذي يظهر لزوم
اعادة الطواف لاحتمال أن يكون المترك في طهارة طواف الحج فلا يثبت الا باعادة
(ولو قدرناه) أي الطواف بغير طهارة (من الحج) لزمه اعادة الطواف (ولو وقع غير صحيح) (ولزمه
اعادة الذي على التقديرين لا وهو بعد طواف غير معصية) لا تأخذنا كونه وقف غير طهارة
(وان كان مطلقا بعد صلاه من العمرة) وقد فرغ من طوافها بلا طهارة (حكما) بانه أدخل على
عمرة فاسدة فلا يصح ادخال الحج عليها (ولم يلزمه لعله من ثلث الحج) ادمه جهة الاحرام به
(و) يحلل بالطواف الذي قصد به الحج من عمرته فاسدة وعليه (دمن) دم للحاق وده طوافي
عمرته ولا يحصل له حج ولا عمره (لفساد العمره بالوطئ) وعدم صحته ادخال الحج عليها (ولو
قدرناه) أي الطواف بلا طهارة (من الحج) لم يلزمه تكرار من اعادة الطواف (والسقي) للحج
(ويحصل له الحج والعمرة) لحصول الوطئ من الاحلال
فصل وبشرط صحة الطواف ثلاثة عشر اشرا الاسلام والعقل والتبعية كاشرا لمدادات
(وسنن الرودة) لما تقدم (وطهارة الحدث) لا تلاصاق (لا) تسترط طهارة الحدث (لغفل
دون التيقن) لعدم مكانها منه (طهارة الخبث) وطهارة حتى الطفل (وتكامل السبع وحمل
البيت من يسارها والطواف بحبسه) أي البيت بان لا يطوف على جدار الحجر أو شاذروان البكة
(وان يطوف ملبثا مع القدرة) على المشي (وان يولي بينه) الا اذا حضر في جنائزه او قويت صلاة
وتقدم (وان لا يخرج من المسجد) يعني أن يطوف في المسجد (وان يستدئ من الحجر الاسود
فصاحبه) بكل بدنه وتقدم ذلك كله وصحاحا (وسننه) أي الطواف (عشر استلام الزن) يعني به
الحجر الاسود (وتقبيله) او ما يقوم مقامه من الاشارة) عند تقدم الاستسلام (واسلام لا) كن
الجانبي والاضطباع والارمل والمشي في مواضعه) على ما تقدم بيانه مفصلا (والعاذر الذي
والد تؤمن البيت وركعتا الطواف) وتقدم ادلة ذلك كله (واذا فرغ من ركعتي الطواف
واراد الذي سن عوده الى الحجر فسلطه) حديث جابر وتقدم قريبا (ثم يخرج الى الصفا لمن
يابه) أي باب المسجد المعروف باب الصفا (وهو) أي الصفا (طرف جبل أبي قبيس عليه
فرج وفوقه ازارج كما يوافق عليه تدبا حتى يرى البيت انما كنهه فاستقبله) حديث أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرغ من طوافه حتى أتى الصفا فلام عليه حتى نظر الى البيت
ورفع يده فبصل يحمدا لله ويدعو ما شاء أن يدعو رواه مسلم في حديث جابر قد ابا الصفا فرقي
عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة الحديث رواه مسلم (ويكره ثلاثا وثلاثون لاله الا الله

ان كان احوماً باذن لقيام المشتري مقام **٦١٠** باسمه (وله) أي المشتري (الضغ ان لم يسل) بأمر القن ولم يملك تحليه) لتعطل

بجده لا شريك له الملك له الخديوي عيت وهو حي لا عت بعده المير وهو على كل شيء قدير
لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده) أي الذي تحزبوا
على النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فالتحق بهم قريش وغطفان اليهود (و يقول لا اله الا
الله ولا نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم اهمني بدسلك وطايعتك
وطواعية رسولك اللهم جنني حده (ذلك) أي عمارك اللهم اهمني عن يحدك ويجب
ملائكتك وأتباعك ورسلك وعبادك الصالحين اللهم جيني اليك وإلى ملائكتك وإلى
رسلك وإلى عبادك الصالحين اللهم يسر لي اليسرى وجنبني اليسرى واغفر لي اليسرى
والأخرى واجعلي من أغني المتقين واجعلي من ورثة الجنة اللهم واغفر لي خطيئتي يوم الدين اللهم
قلت ادعوني استجب لكم وإنك لتخطف الميعاد اللهم اذهب بتي الإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزع
مني حتى تتوفاني على الإسلام اللهم لا تمنعني للذاب ولا تؤخرني لسوء الفتن) هذا دعاء ابن عمر
قال أحمد بدعوه قال نافع بن مدهو بدعوه دعا كبريا حتى انه ليجار نحن شباب (ولا يلهي) على
الصفا المدهور وهو يأتي حكم التباينة في الذي (ثم ينزل من الصفا عشي حتى يحاذي العلم وهو
الميل الاضطر المعاني بركن المدهو على ساره نحو سته أذرع) فيسي ما سبه اشهد اني باشرط أن لا يؤذي ولا
يؤذي حتى يتوسط بين الميئين الاضطر بين وهما العلم الاضطر بركن المدهو والآخر بالموضع
المعروف بدار العباس فيترك شدة البسي حتى يأتي المروة وهي أم) جبل (صيفتان فيه طاها
ندباو يستقبل القبلة ويقول عليها ما قاله علي الصفا) لما في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما دلف من الصفا قال ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأ عباد الله فبدأ بالمروة افر في عليه
حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبت
قدماه في بطن الوادي سبي حتى اذا صعد نامشي حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على
الصفا رواه مسلم (ويجب اتمه عاب ما بينهما) أي الصفا والمروة ففعل عليه الصلوة والسلام
وقرأه خفوا عني مناسككم (فأر لم يرقها ما لصق عقيب رجليه باسمه) الصفا (الصق
(أصابها باسمه المروة) يستوعب ما بينهما وان كان ركباً لم يذرفعل ذلك بدابته امكن قد
حصل علوف الارض من الأتربة والأمطار بحيث تغطي عذمه من درهما لکن لم يذرفعل
قدرا لم يقطر محتاط ليخرج من عهدنا الواجب بيقرب (ثم ينقلب) يستنزل عن المروة (إلى الصفا
فيحشي في موضع شبهه وبسي في موضع معه إلى الصفا فعل) السبي (ذلك سبعا بحسب
بالذهاب سبعا وبهتسب (بال حو سبعا يفتتح الصفا وبهتسب المروة) تلج جابر وسبق (فان
بذاب المروة لم يهتسب بذلك الشوط) لما خلفه فلو فعل عليه الصلوة والسلام خذوا عني مناسككم
(ويكثر من الدعاء لذلك فيما بين ذلك) أي الصفا والمروة (ومنه) أي من الدعاء ما ورد من
ابن مسعود انه كان اذا سبي بين الصفا والمروة قال (رب اغفر وارحم واغن فمما تفضل وأنت الاعز
الأكرم) وقال صلى الله عليه وسلم اعجاب لري الجبار والسبي بين الصفا والمروة لا قامه ذكر
الله تعالى قال الترمذي حديث حسن صحيح (ولا يسب السبي بيمينه) أي بين الصفا والمروة (الا
في حج أو عمره) فهو ركن كما يأتي فليس السبي كالطواف في انه يسب كل وقت لهدم وردا لتطوع
به مفرد (و يصب أن بسى طاهر من الحدث) الا كبر والصغر (و) (من) (النجاسة) وبذنه
وؤبه (مستترا) أي سائر المروة يعني انه لو سبي عرابا بأجزاءه والا فكشف العورة غير جائز
(ونشترط السبي) (النية) لحدث انما الاعمال بالنيات (والأولاد) قياسا على الطواف قاله

منافعه عليه زمن احرامه فان ملك
منه تر تحليه فلا تنفع له لان
انقائه في الاحرام كانه لا فيه
ابتدائه وكذا لا تنفع ان عذر الله
محرم (واكل من اوى) حر
(بالخ) حرب (ومنه) أي ولدهما
البائع (من احرام ينقل) حج أو عمره
(ك) منه من نقل (جهاد) لا لا خبار
وما فعله في الحضر من نقل نحو
صلاة وصوم فلا يضر فيه اذن وكذا
السفر لو احب الحج وعلم انه
فرض عين كاصلاة ونجس
طاعتها في غير مصيبة قال
الشيخ تقي الدين فيما فيه نفعها
ولا شتر طهيرة ولو شتر عليه (ولا
بجلالته) أي البائع اذا أحرم (ولا
يجل) (غير مدهو) أحرم يصح أو
عمره لو حو بوما بالشرع (وليس
لولى شبه مدهو (بالخ) منه من
حج الفرض) أو عمره (ولا تحليه)
من احرام باحدهما تنسبه عليه
كالصلاة (و يدفع نفقته إلى ثمة
ينفق عليه في الطريق) يقوم
مقامه (ويقال) سفيه (بصوم)
كحرم عمر (اذا لم ينقل) لمنعه
من التصرف في ماله (ان زادت
نفقته) أي السفر (على نفقة
الأكامة ولم يكتبها) السفيه في
سفره فان كانت بقدره فله حضر
أوزادت وكان يكتب الزائد لم
يجل لانه لا شتر عليه في ماله
(فصل في الشرط) (انما من)
لوجوب الحج والعمره (الاستطاعة)
للأية والأخبار (لا تبطل)
الاستطاعة (بجنون) ولو طبقا
فصنع عنه (وهي) أي الاستطاعة
(مكثرت ليجتاعه) في سفره
ذهابا وبابا لما مأكله وشرب
وكسوة (و) ملك (وعائه) لانه لا يبعده (ولا يزمه جله) أي الزاد (ان واحد) يعني مثله

الرَّاحِلَةَ بِأَنْتَا (مَثَلُ) الْحَدِيثِ أَجَدَ عَنِ الْحَسَنِ لِمَا زَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ رَفَقَهُ عَلَى النَّاسِ حَجَّ الْبَيْتِ مِنْ شَطَأِ عَالِيهِ دَلَّ عَلَى رُوحِ رَسُولِ اللَّهِ الْبَيْتِ قَالَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةَ وَاللَّادِيَةَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا مَعْنَاهُ (فَرَصَافَةٌ) قَصْرٌ عَنْ مَكَّةَ مَتَلَقَى فِيكَ وَلَسَلَهُ (وَلَا) يَحْتَمِلُكَ وَلَحِلَّةٌ (قِدُونًا) أَيْ مَسَافَةً لِقَصْرِ عَنْ مَكَّةَ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّيِّبِ فِيهَا غَالِبًا وَلَا نَشَقَّهَا بِسُرْعَةٍ وَلَا يَحْتَنِي فِيهَا عَطَبٌ وَلَا نَقْطَعُ بِهَا خِلَافَ الْحَبِيدَةِ (الْأَلْعَازِ) عَنْ مَنَى كَشَّحَ كَبِيرَ فَعْتَبَرَهُ مَثَلًا لِلرَّاحِلَةِ بِأَنْتَا حَتَّى فِي دِينِهَا (وَالْبَزْمَةِ) السَّيْرِ (حَبْرًا وَلَا مَكَّةَ) وَأَمَّا الزَّادُ فَحَسْبُكَ مَرْقِبَتِ الْمَسَافَةِ أَوْ بَعْدَ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ (أَوْ) مَلِكٌ (مَا يَنْقُذُ) مَنْ نَقَذَ أَوْ عَرَضَ (عَلَى) تَحْصِيلِ ذَلِكَ أَيْ الزَّادُ الرَّاحِلَةَ بِأَنْتَا فَإِنَّكَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَزِمْنَا الْحَجَّ لَكِنْ يَحْتَبِ لِنَ أَمَكَّةَ الْمُتَشَيِّ وَالْكَسْبَ بِالْعُسْتَنَةِ وَيَكْرَهُ مَنْ حَوَّنَهُ الْمَسْئَلَةَ (فَاضِلًا) عَمَّا يَحْتَاجُهُ مِنْ كَتَبٍ عَلِمَ فَإِنْ اسْتَفْتَى بِأَحَدِيهِمْ خَشِنَ مِنْ كِتَابِ سَاعِ الْآخَرِ (و) مِنْ (مَسْكَنٍ) مَثَلُهُ (و) مِنْ (خَادِمٍ) لِقَبْضِهِ (و) عَنْ (بِالْبَدَنَةِ) مِنْ لِبَاسٍ عَلَيْهِ وَطَأُوهُ وَطَأُوهُ أَوَانٍ وَخَوَّهَا (لَكِنْ) أَبْغَضَ عَنْهُ) لِلْمَسْكَنِ وَكَانَ أَنْدَامٌ تَقْسِمًا (وَأَمَكْنُ بِهِ) أَيْ الْمَسْكَنُ أَوْ الْحَادِمُ (و) أَمَكْنُ (شِرَاءَ) مَا يَكْفِيهِ وَفِيهِ مَثَلٌ مَا يَحْبِبُ بِهِ (زِمَهُ) ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ فَإِنْ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ مَا يَحْبِبُ بِهِ لَمْ يَزِمَهُ (و) يَحْتَبِ كَوْنُ زَادٍ وَرَاحِلَةً أَوْ لَمْ يَزِمَ ذَلِكَ فَاضِلًا عَنْ (قَضَاءِ دِينٍ) حَالِ أَوْ مُوْجِلٍ لَهُ أَوْ لَدَى تَضَرُّعِهِ يَتَعَوَّذُ بِهِ (و) أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا

الْقَاضِي (وَالرَّاحِلَةُ) (وَالْمَرْءُ) (وَلَا تَسْمِي) بِنِ الْعَلَنِ سَعَا (شَدِيدًا) لِقَوْلِ ابْنِ عَرَبٍ عَلَى التَّسْلِيمِ بِالْبَيْتِ وَلَا يَنْبَغِي لِمَا رَوَى عَنْهُ وَقَالَ لَا تَمُوتُ دَلَّ الرَّأْفَةَ فُوقَ الْعَصَا وَالْمَرْءُ لَا تَزُوجُ صَوْنَهَا تَلْبِيَةً رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ السَّيْرُ وَفِي ذَلِكَ تَعَرُّضُ الْإِنْكَشَافِ وَالْمُتَعَوِّذُ الَّذِي أَظْهَرَ الْجُلُودَ لَا يَسِي ذَلِكَ مَطْلُوبًا فِي حَقِّهَا (وَأَنْ سَمِي عَلَى غَيْرِهَا) (بَانِ) سَمِي بِحَدَّثَانَا وَخُصًّا (كَرِهَ) ذَلِكَ وَأَجْزَأُ لَهُ مَعَادَةُ لَتَتَلَقَّى بِالْبَيْتِ أَشْبَهَ الْوُقُوفَ (وَيَسْتَرْطِ) تَقْدِمُ الْعُطُوفَ عَلَيْهِ (وَلَوْ) كَانَ الْعُطُوفُ الَّذِي تَقْدِمُ عَلَيْهِ (مُسْتَوْنًا) كَطُوفِ الْقُدُومِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغْنَاهُ عَنِ الْعُطُوفِ وَقَالَ لِمَا خَذُوا عَنِّي مِنْ أَسْكَكُمْ (فَإِنْ سَمِي) بِدَلَّ طُوفًا (وَالْوَحْدَانِ) (وَالْمُسْتَوْنِ) (مُمْ) عَلِمَ أَنَّهُ طَافَ غَيْرَ مَتَعَوِّذٍ بِحِزْمَتِهِ (سَمِي) لِمَا عَلِمَ الْعُطُوفُ الَّذِي تَقْدِمُ فَوْجُودَهُ كَمَدَهُ (وَلَوْ) أَيْ لِمَا سَمِي (تَاجِرَهُ) أَيْ لِمَا سَمِي (عَنْ) طُوفَانِهِ بِطُوفَانِهِ وَغَيْرِهِ فَلَا تَقْبَلُ الْمَوَالِدَ فِيهِمَا) أَيْ بَيْنَ الْعُطُوفِ وَالسَّيْرِ (فَلَا يَأْسُ أَنْ يَطُوفَ أَوَّلَ الْفَتَرَةِ) وَيَسْمِي آخَرَهُ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ لَكِنْ تَسْمِي الْمَوَالِدَ فِيهِمَا (وَلَا تَسْمِي عَقِبَهُ) أَيْ السَّيْرَ (مَلَاةً) لَعَدَمِ لُورُودِ (وَأَنْ سَمِي) الْفَرْدَ أَوَّالَ الْفَرْدِ (مَعَ) طُوفِ الْقُدُومِ لَمْ يَزِدْ (أَيْ) سَمِي (مَعَ) طُوفِ الزَّادِ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ تَكَرَّارَهُ (وَالَا) أَيْ وَانْظُرْ كَيْفَ مَعَ طُوفِ الْقُدُومِ أَوْ كَالْمَتَمَتِّعِ (سَمِي) سَمِي (أَيْ) مَدَّ طُوفَ الزَّادَ بِأَيْ بِرُكْنِ الْحَجِّ (فَإِذَا فَرَغَ) مِنَ السَّيْرِ فَإِنْ كَانَ مَتَمَتِّعًا بِالْهَدْيِ أَيْ يَسْمِي مَعَهُ هَدْيًا (حَاقَ) وَقَصَرَ مِنْ جَمِيعِ شَرَفِهِ وَفِي ذَلِكَ وَكَانَ مَلْدُ أَرَأْسِهِ فَيَسْتَبِيعُ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِ الْأَحْرَامِ وَالْأَفْضَلُ ذَلِكَ أَنْ تَصِلَ إِلَى تَوَفُّرِ الْحَاقِ لِلْحَجِّ وَلَا يَسِي تَأْخِيرَ الْحَاقِ (لَحْدَيْتُ) ابْنَ عَرَفَةَ تَمْتَعُ النَّاسُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدْمَةِ فِي الْحَجِّ فَلَقَدْ هَرَسَ اللَّهُ مَعَهُ فِي اللَّهِ عَلَيْهِ رَسُولُ مَكَّةَ قَالَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَهُوَ لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مَعَهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَاصْطَا وَالْمَرْءُ وَلْيَقْصِرْ وَلِحِلٍّ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ فَإِنْ تَرَكَ التَّعْمِيرَ وَالْحِلَّ مَلْدُهُمْ فَإِنْ طَافَ لَهُ فَمَعْرُتُهُ مَعَهُ وَعَلَيْهِمْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ (وَأَنْ) كَانَ مَعَهُ) أَيْ التَّمَتُّعُ هَدْيًا (أَدْخَلَ) الْحَجَّ عَلَى الْعُمَرَاءِ وَنَسِيَ لَهُ أَنْ يَحْلِلَ (وَلَا) أَنْ يَحْلِلَ حَتَّى يَصِحَّ فَصَرَّحَ بِهِ) أَيْ بِالْحَجِّ (بِطُوفٍ) وَسَمِيهِ لَعَمْرِي كَيْفَ بَاتِي وَبِحَسْبِ مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمَرَاءُ (يَوْمَ الْفَتْحِ) نَصَّ عَلَيْهِ لِمَا خَلَّفَ حَقِيقَةً قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْنَ مِنَ الْعُمَرَاءِ وَلَمْ يَحْلِلْ أَنْتُمْ مِنْ عَمْرٍاءَ فَقَالَ لِي لَيْدَتُ رَأْسِي وَقُلْتُ هَذَا فِي فَلَا أَحَدٍ حَتَّى أَخْرَجَ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ (وَأَنْ) كَانَ) الَّذِي طَافَ وَسَمِي لَعَمْرِي (مَعْتَمِرًا) مَتَمَتِّعًا بِهَذَا يَحْلِلُ أَيْ يَحْلِلُ أَوْ يَقْصِرُ وَقَدْ حَلَّ (وَلَوْ) كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ (سِوَاهُ) كَانَ (فِي) أَهْلِ الْحَجِّ وَلَمْ يَصِلْ الْحَجَّ مِنْ عَامِهِ (أَوْ) كَانَ (فِي) غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ أَهْلِ الْحَجِّ وَلَوْ تَمَتَّعَ مِنْ عَامِهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْتَمَّ بِثَلَاثِ عُمُرٍ وَسَمِي عَمْرِي (وَأَنْ) مَعَ حَسْبِهِ مَعْتَمِرٌ فِي ذَلِكَ الْقُدْرَةِ لَمْ يَكُنْ وَكَانَ يَحْلِلُ مِنْهُ لَوْ سَمِي كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَخَرَّ عَنْهُ الْمَرْءُ وَحِينَئِذٍ خَرَّ مِنْ الْمَرْءِ حَاقًا تَقْدِمُ (وَأَنْ) كَانَ) الَّذِي طَافَ وَسَمِي (حَاقًا) مَفْرَدًا (بِأَنْ) بَقِيَ عَلَى (أَحْوَاهُ) حَتَّى يَقْلُ يَوْمَ الْفَتْحِ لَهُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ (وَمَنْ) كَانَ مَتَمَتِّعًا أَوْ مَعْتَمِرًا قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا شَرَعَ فِي الْعُطُوفِ (لَحْدَيْتُ) ابْنَ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا كَانَ عَمَلُهُ فِي التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمَرَاءِ فَذَلِكَ أَيْ خَرَّ قَالَ لَعَمْرِي مَنْ سَمِي وَرَوَى عَمْرٍاءَ مِنْ شَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمُرٍ وَلَمْ يَزَلْ ابِي حَتَّى اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمُرٍ وَشَرَّعَهُ فِي الْحِلِّ كَالْحَاجِّ بِقَطْعِهِ الْأَشْرَعَ فِي رَمِي جَرَانَتِهِ (وَلَا يَأْسُ) بِأَيْ طُوفًا لَعَمْرِي (نَصَّ) عَلَيْهِ (سَمِي) وَمَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي بِكَرِهَ أَيْ الْمَجْهُرُ بِهَا فِيهِ وَكَذَلِكَ السَّيْرُ بِهِ يَتَوَجَّهُ أَنْ كَمَهُ كَذَلِكَ وَهُوَ مُرَادُ أَهْلِ بَابِ التَّلْبِيَةِ لِأَنَّهُ تَبِعَ لَهُ فِي الْفُرُوعِ

كُونُ زَادٍ وَرَاحِلَةً أَوْ لَمْ يَزِمَ ذَلِكَ فَاضِلًا عَنْ (قَضَاءِ دِينٍ) حَالِ أَوْ مُوْجِلٍ لَهُ أَوْ لَدَى تَضَرُّعِهِ يَتَعَوَّذُ بِهِ (و) أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا

باب صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

(يصفى بالمتنع حل من عمره وتفسير من الحولين بكنه) وقر بها (الاحرام بالحج يوم الترويه) لقول جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم نحل الناس كلهم وقصر والا ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدى فلما كان يوم الترويه توجهوا الى منى فاهلوا بالحج (وهو) اى يوم الترويه (الثامن من ذى الحجة) قال ابن مسلمان اعلم ان ايام المناسك تسعة او خاسع ذى الحجة واثمها ثلث عشرة فالسابع ذكر مكى بن ابي طالب في باب عمل الحج ان اسمه يوم اى ايامهم كانوا يزفون بحلهم وهو ادبهم لفة روج وامامهم الثامن فاسم يوم الترويه بالثاء المشددة ومعنى ذلك الترويه بهم فيه الماء ومعنى يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكة الى منى والثاسع يوم عرفة واما ثمر يوم النحر والمادى عشر يوم اقر فتح القاف ونشد الالانهم هم كاروبى معنى والثاني عشر يوم النحر الاول بفتح التوف وسكون الفاء والاك عشر يوم النحر الثاني (الالين) اى متنع (لم يجدهم ياتنق) يستحب له ان يحرم يوم السابغ (من ذى الحجة) ليكون آخرتك (الثلاثة) يعنى ان يكون بحرم ما فيه يقدم الاحرام عليه كما يعلم من باب العدة ليكون صوم الثلاثة ايام فى احرامه بالحج وبككون (يوم عرفة) فاصوم السابغ وثمانى والثاسع (و) يستحب (ان يفعل عند احرامه) من مكة اذ قربها (ما به علة عند احرامه من المقاتل من عمل وغيره) اى تغلب وتطيق بدنه وتجرد ذكر من حطوا وادس ازرو ورداء ايضا من نظفين ونظفين (ثم) بعد ذلك (بطرف اسبوعا) يصلى ركعتين ثم يحرم بالحج من المسجد الحرام والافضل من تحت الميزاب ذكره فى الجمع والاضاح وكان عطاه يستلم لكن ثم يطلق مهلا بالحج (وتقدم فى) باب (الوقايت ولا يطوف معه) اى بعد احرامه بالحج (لو اعاد البيت) نص عليه لقول ابن عباس لا يرى لاهل مكة ان يطوفوا بعد ان يحرموا بالحج ولا ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى يرجعوا (طوافا) ويصلى بعده لم يجزئه سبه (عن النبي الواجب قبل حروجه) من مكة لاهل بيعة طواف واحد ولا مندور (ولا يحط يوم السابغ بعد صلاه الظهر بمكة) لعدم ورود (ثم يخرج الى منى قبل الزوال فيصلى بها الظهر مع الامام ويبيت بها) اى معنى (الى) ان يبيت فيه (اى الامام) الفجر) يقول حارون وكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والمغرب ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس (وليس ذلك واجبا) بل سنة لان عائشة تخبرنا ليلة الترويه حتى ذهب ثلث الليلين وصلى ابن الزبير بمكة قاله فى الترمذ (ولو ذهب يوم جمعة وموقع بمكة من تحب عليه هو زالت الشمس) وهو عكة (ولا يخرج قبل صلاتها) اى اجمعه لوجوبها الزوال (وقبل الزوال ان شاء خرج) الى منى (وان شاء قام بمكة) (حتى يصلها) اى الجمعة (فان خرج الامام امره يصلى بالناس) الجمعة اجمع معه لانه دلتا تومهم (فاد طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار من منى الى عرفة فقام مسرعا فباحتى تزول الشمس وغرة موضع بعرفة) وقيل بقرها وهو خارج عنها (وهو الجبل الذى على انصاب) اى علامات (الحجر على جبلنا) داحر حيث منى ما زرى رقة ترمدا وقف فاد زالت الشمس استحب للامام او نائبه ان يحط بخطبة واحدة بقصرها) لقول سالم الحجاج ان يوسف يوم عرفات كنت ترمدا ان تصد لسته قصر الخطبة ويحجل الصلوة فقال ابن عمر صدق واما لغيره رى (وقفه) بالكبر يعنى الناس فيها مناسكهم من الووف ووقته والدفع من عرفات والمبيت بمكة لغيره (ذلك) من الحلق والنحر (فاد فرغ من خطبته نزل فصلى

بصرى) (او صناعه ونحوها) كخطام من دوان والام يلزمه لتضربها باق ما قد ماذن (ولا يصبر) من لا علك ذلك (حط ما بذل غير له) ما يحتاجه لجه وعمره ولو اياه او انته لفة كذل رغبة لم كفر وكذل لانه نفسه ليعجب عن تخوم رضى لا يرجى برؤايس لهما يستتيب به (ومنا) اى الاستطاعة (سعة) وقت) ان يكون متناعا ككن انصرف والسير فيه حسب العادة للمع مع ضيق وقته قبلو نر من وقت وجوبه فبات فى الطريق تينا عدم وجوبه لعدم وجود الاستطاعة (و) من الاستطاعة (امن) طريق يمكن سلوكه) لان ايجاب الحج مع عدم بيان ذلك ضرر وهو منى شرعا (ولو) كان الطريق الممكن سلوكه (بحرا) لم يثبت لتركها البحر الاحاطا او معترا او غايبا فى سبيل الله رواه ابو داود وسيد ولا يجوز ركو به مع غلبة السلامة للبحار فيه حتى ياموال الشاى وما روى عن انتهى عن ركو به بحول على ما اذا لم تغلب فيه السلامة (او) كان الطريق (غير مماتا) لان قصاره انه مشق وهو لا يمنع الوجوب كبعد البلد حدا وشترط فى الطريق امكان سلوكه (بلا خفارة) فان لم يمكن سلوكه الا به لم يجب ولو بصرة فى ظاهرك كلامه لانها مشقولا يعنى الامن بسد لها (و) ان (يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد) بالمسازل فى الاسفار لانه

لو كلف حل ما به وعلف بانه نرى المعتاد من ذلك أدى الى مشقة عظيمة فان وجد على المعتاد الطهر ولو يحصل من منى الى آخره والعلف من موضع الى آخره لانه المعتاد (و) من الاستطاعة (دليل لما له) طريق مكة (و) منها) ثا

لكن قياس ماسبق آخر الجائز يصح حمل قوله على ميت (و) من وجوبه عليه ٦١٥ نكح ما قبله هو (خاف ماله) عن

أدائه من بلده استتيب به من حيث بلغ (أول زمة دين) وعليه حج خاف ماله عنهما (أخذ) من ماله (لحج حصته) كسائر الذين (وجه) أي بما أنفد الحج (من حيث بلغ) لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (وإن مات) من وجب عليه حج بطريقه (أو مات) بآلته بطريقه حج عنه من حيث مات) هو أو آتائه لان الاستتابة ممن حيث وجب القضاء والتسوية لا لزما للعدو الذي رطنه ثم العود للحج منه فيستتاب عنه (أي باق) نصا (ماتة وقولا فعلا) لوقوع ماله قبل موفعه وأجزأه (وإن صد) من وجب عليه حج أو آتائه بطريق (فصل ما بقى) سائفة وفصلا وقولا لا أنه استقط بعض الواجب (وإن رمى) شخص (أو نكح) نقل وأطلق الميراث من محصل كذا (حاز) أن يفعل عنه (من مرقاه) أي صفات بلد الموصى نصا (مات تخم) منه (قربنة) كجمل ماله عكن الحج به من بلده فيستتاب به منه كحج وجب كالمصرح به وإن لم يفتلته حج من محصل وصيته حج به من حيث بلغ أو بعان به فالحج نصا (ولا يصح من لم يصح عن نفسه) وكذا من عليه حج قضاء أو نذر (حج عن) فرض غيره (ولا عن نذره ولا) عن (ناقلته) حيا كان مجموع عنه أو ميتا (فإن فعل) أي حج عن غيره قبل نفسه (انصرف) إلى جهة الإسلام (لحديث) بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مع رجلا قولا لم يلبث

النفس فعليه دم إن لم يذقه) لأنه ترك واجبا لا يفسد ما يجتركه أشبه الأحرار من المقاتل وأن عاد إليها لا فلا شئ عليه لأنه أتى الواجب وهو الجمع بين الليل والنهار (وإن فاقها) أي عرفة (ولا فادام عليه) وقصير (وإن خاف قوت وقت الزحف) يرفقان على خلافة من (صل) صلواته انزاعا ذكره) إلى في وقت المعيم الضرار العظيم (ووقفة) أجمعة في آخر يومها ساعة (الاجابة) للخبر (فإذا التفتع فضل يوم الجمعة كان له ما جاز به على سائر الأيام) قبل وهذا أشهر وصف للحج إلا كبر إذا كانت الوقفة يوم الجمعة (ولأنها موافقة جهة النبي صلى الله عليه وسلم فإن وقفته جهة الدواع كانت يوم الجمعة وللحديثين الآخرين (قال) ابن القيم (في الهدى) النبري (وأما الاستفاض على السنة) الدوام بأنها تعدل قتين وسبعين حجة فبطل (لاصل له) لكن أخرج رزين مرقعا يوم الجمعة أفضل الأيام الأيوام عرفة وإن وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة ذكر ما بين جماعة في نكاح الكفار وفي تقصيره المعروف بالآخرين والشيوخ نور الدين إلى الزيادة في حاجته وحديث إذا كان يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لجميع أهل الموقف قد يستكمل بأنه قد ردمته في مطلق الحج ويمكن حمل هذا على منفعة لهم بلا واسطة وحمل غيره على أنه يجب قوما قوم ذكره الكفار وفيه معنى كلام ابن جماعة في مناسكه عن ابنه

(فصل) ثم يدفع بدفعه وبالنفس (من عرفة) (بكبينة) لقوله عليه الصلاة والسلام في عشة عرفة رقة أجمع للناس حين دفعوا إليه بالكبنة رواه مسلم من حديث الفضل بن عباس (قال) أبو حنيفة (أمرهم من دينار النهر وفيه يكون مستقرا) حال دفعه من عرفة (إلى مزدلفة) سمعت ذلك من الزهري وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاض من عرفاته أزدل لقوله أي تقربوا وضروا إليها وتسمى أيضا جمعا لاجتماع الناس بها (على طريق المأزني) للزهرى أنه عليه الصلاة والسلام ملكها وحاجلا من صفراء (مع أمام أو آتائه وهو أمر الحاج فان دفع قبله ذكره) لقوله أحمد ما يعني أن يدفع الأم الأم (ولا شئ عليه) في الدفع قبل الإمام (يسرع في الفجوة) لقوله أسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبر العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه والعنق انصاف السبر والنص قوة (وأي في الطريق) لقوله الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يابى حتى رمى جمره العقة متفق عليه (وذكر الله تعالى) لأنه قرء من السبي إلى شأته (فأذا وصلها) أي مزدلفة (صلى المغرب والعشاء جمعا) إن كان من يباح له الجمع (قبل) خط رحله بأقامه لكل صلاة (بلا أذان) هذا اختيار الخرفي قال ابن المغيرة رواية أسامة وهو أعلم بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاته كان يذوقه وأقام يؤذن للأولى ههنا لأنها في غير وقتها بخلاف المجموعتين يصره وظاهر كلام الأكثرين يؤذن للأولى كما تقدم في باب الأذان ولقول جابر حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد أو أمنا (وإن أذن وأقام لأولى فقط) أي لم يبق الثانية (حسن) لحديث مسلم عن ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء جميعا فصلى المغرب ثلاثا والعشاء مرة واحدة ولكن السنة أن يقيم لما تقدم (ولا يتوقع بينهما) أي بين المغرب والعشاء مجموعتين لما تقدم لقوله أسامة وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بينهما لكن لا يبطل جمع الأخير بالتوقع بين المجموعتين بخلاف جمع التقديم كما تقدم في الجمع (فإن صلى المغرب في الطريق ترك السنن وأجزأه) لأن كل صلاة يجزأ بالجمع بينهما جازا لغير بقى بينهما كالظاهر والمصر يعرفه وقيل الذي صلى الله عليه وسلم محمول على الأفضل (وإن فاتته الصلاة مع الإمام بها) أي بتزلفه (أو بعرفة جمع وحده) فعل ابن عمر (تمسيت بها حتى يصبح ويصلى الغدير) لقوله

عن شجرة قال سمعت عن نفل قال قال حج عن نفسك ثم حج عن شجرة رواه أحمد واحتج به وأبو داود وابن حبان والطبراني قال

حارث اضطرير رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فسلم الفجر حين نزل له الصبح
 بادان واكلمه (وله الدعف قبل الامام ونيس له الدعف قبل نصف الليل ورواه) الدعف من مزدلفة
 (عده) أي بعد نصف الليل (ولا شيء قبله كالرواها عده) أي بعد نصف الليل لقول ابن
 عباس انهم من قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة لم يزداه من ضفة أهله متفق عليه وعن عائشة
 قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بام سلمة إلى التحرف من الجرة فقبل الفجر ثم مضت
 ما مضت عروها (رواه) (مزدلفة) (بعد الفجر فقبله دم) (نزلت نكاحا) (وان دفع
 غير رعاةوة فقبل نصفه) أي الليل (فقبله دم) (أي بعد الفجر) (نزلت الفجر) (أو جاهلا
 ذاكرة) (أو ناسيا) (أنه ترك نكاحا) (والنسيان انما هو في رجل جعل الموحود كالمعلم لاني جعل
 المدموم كالوجود فان عاد إلى (ولو بعد نصفه) فلام عليه وأما الزا عاق والسقا فلام عليه
 بالدفع قبله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض للزاع في تركه (أي نزلت حديث عدو ورض
 لعماس في ترك الشيعة لاجل سقاته لأن لم يرضه شقة لحاجته إلى حفظ مواشيه وسقى
 الحاج فكان لهم ترك البيت مزدلفة كليل حتى (وسد المزدلفة ما بين المازمين) (بكمز الزا
 (ووادي بحس) الحاء المهملة والسين المهملة المشددة ليس من مزدلفة لقوله عليه السلام
 والسلام رافوا عن بطر محمدا في الترح (فأد اصبح) (مزدلفة) (صلى المسبح بقاس أول
 وقتها) (ك تقدم في حديث جابر ويشع وقت الوقوف عند المشعر الحرام (ثم يأتي المشعر الحرام)
 حتى يذ لك لاه من (الامات الملح وتسمى أيضا المزدلفة ذاك تسمى بالكل باسم البعض واسمه
 الأصل قرح وهو جبل مشير بالمزدلفة) (فقرح عليه أن أمكنه الاوقف عنده ويحمد الله)
 تعالى (ويهاو بكبره يدعو ويقول اللهم كما وقتنا فيه وأبقنا يا ه نوفقك ان ترك كما هدينا
 وأغفر لنا وارحمانا كما هديتنا بقولنا وقلنا الحق فاذا انصبت من غير فاذكر والله عند
 المشعر الحرام واذا كروه كما دام وان كنتم من قبله ان الضالين ثم انصرفوا من حيث افاض
 الناس واستغفروا لله ان الله غفور رحيم ثم لا يزال يدعو إلى أن يفرجدا) (قوله جابر
 ركب النصوص حتى أتى المشعر فاستقبل الفجر) (أو كبره وهو وحده فلم يزل واقفا حتى
 أسفر جدا) (والباس بتقديم الضمة وانشاء) في الدعف من مزدلفة إلى متى بعد نصف الليل
 لما تقدم من حديث ابن عباس وعائشة
 (فانصل ثم يدفع قبل طلوع الشمس المني) (قوله عريكان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع
 حتى تطلع الشمس ويقولون أشرف شبر كيا غير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهم
 فأناض قبل أن تطلع الشمس ورواه الجاهري (وعليه السكنة) (لقول ابن عباس ثم أردف النبي
 صلى الله عليه وسلم) (الفضل بن العباس قال قال ما هم الناس ان البراس ما ينجف الخيل والابل
 فعليكم السكنة) (اذ بلغ وادي محم) (ين مزدلفة) (وحتى متى يذ لك لاه يحسرك الكه (أمرع
 راكبا كان) (يصرك ذاته) (أو ما شافدر رمية حجر) (قوله جابر حتى أتى بطر محمرك قليلا
 وروى أن ابن عمر أتى محمرك أسرع وقال
 الملك بعد وقتنا وضربها • محمدا دين الله ادي دينها • معترضا في بطنها جنيها
 (ويكون مليا إلى أن يرى جرة العقبة) (قوله الفضل بن العباس لم يزل) (صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يابى حتى رمى الجرة ورواه مسلم مختصرا (وهي) أي جرة العقبة (أخر الجرات
 مما يلي منى وأهلها يابى كقولنا) (ذبح الجاهل من طريقه) (قبل أن ينصل إلى منى أو)
 ياخذ (من مزدلفة ومن حيث انشده) أي الحصار (أز) (قوله ابن عباس قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم غدا ما عقبوه وعلى يافته انط إلى حصارا فقط له سبع حصيات من

السبق اسناده صحيح وقوله حج عن ٦١٦
 فيها ضفة هذه عندك حج عن
 شبرة وكذا حكم من عليه الجرة
 ومن أدى أحد النكاحين فقط
 مع أن سبقة قبل أداء الآخر
 وإن فعل فذره وثله (ولو لم
 ينذر) حج (أو نفل من عليه
 الاسلام وقع) (عنه) (دون
 النذر والقل نصا لقول ابن عمر
 وأنس وثبي المنذورة في ذمته
 وكذا عرو) (والنائب كالنائب
 عنه) (فلو لم ينذر أو قبل عن
 عليه) (الاسلام وقع) (عنه)
 وكذا لو كان عليه (عنه) (أو لم
 ينذر أو قبل وقع من القضاة دون
 ما نوله (ويصح أن يبع عن
 معصوب) (واحد في فرضه) (آخر
 في نذره في عام والاضوب العاجز
 عن حج ككبر أو قصر من العتب
 بمحله فحمله وهو قطع كانه
 قطع عن كمال الحركه وانصرف
 (ويصح أن يبع عن ميت)
 واحد في فرضه وآخر في نذره في
 عام) (واحد لأن كالأعبادة
 مفردة كالأول تختلف نوعها
 (وأيهما) أي النائبين (أحرم
 أولا) قبل الآخر (فمن حجة
 الاسلام ثم الحجة) (لاخرى)
 التي تأخر احرامها فيها (عن نذره
 ولو لم ينذر) أي الثاني عن النذر
 لأن الحج يعني فيه عن التعيين
 ابتداء لا تقادهم بها ثم يعين
 والعمرة في ذلك كالحج (ويصح
 أن يجعل لادن) (أمرع حج أو عمرة
 أو يهاو به على ما أتى (الحج عن
 شخص) استأنبه في الحج (وإن
 يجعل (العمرة عن) شخص
 (آخر) استأنبه فيها (بأنهما)
 أي التضمين لأن القرآن نزل
 مشروح فان لم يذروا في الحج والعمرة فلتأنيب ورد ما باله من حج فاعمر

على غير الأذن نصف نفقته لأن
الحنابلة في حصته فان أمر يتبع
فقترن وجعل النسك الآخر
لنفسه فكذلك ردم القرآن على
النائب إن لم يؤذن له فيه كان
أذنا لهما وإن أذن أحدهما
فعليه نصفه (و) يصح (إن
يستباعد) على حج (وغيره)
أي غير القادر عليه (ف) نقل حج
(و) في (بعضه) لألصقة وكذا
عمره يصح نسك نقل عن ميت
ويصح أن يعهد إليه ثلثه
ويصح أن يحج عن أبيه ويقدم
أبيه على أخيه وأبوه يقدم
أبيه على نطفته (و) (النائب)
في فعل نسك (أبينا لها أعطيه)
من مال (لصاحبه) أو يعمر
فركبوا يتفق منه معروف
(و) (بعضه) نائب (ما زاد) أي
أخذه زائدا (هل نفقة المعروف
أو) ما زاد على نفقة (طريق
أقرب) من الطريق الصداقا
سلوكه (لا ضرر) في مسلك
أقرب لأنه غير مأذون فيه فحقا
ولا عذر (و) يصح عليه (أن يرد
ما فضل) عن نفقته بالعرف
لأنه عليه كماله المستتب وأما
أباح له النفقة منه قال في الفروع
فيؤخذ منه لو أحرم ثم مات
مستتب أخذها الورثة وضمن
ما نفقه به معوه وقاله الحنفية
و توجه لأذن ردم وما أذن فيه
وقال في الإرشاد وغيره في حج
عنه بهذا فافضل للابس له
أن يستري به بخاره قبل حجه
(و) يصح (له) أي للنائب
نفقة زوجته مداداة للنسك
الآن تصدقها أو لا تصدقها فلا يشروطها في تعدد نفقة (و) يصح

حده الخلف لجعل بينهما في كفه ويقول أمثال هؤلاء ما رواه قال أيها الناس ما كن
والعاقبة الذين نأغا أمثال من كان قبلكم الخلق الذين رواه ابن ماجه وكان ذلك يعني قال في
الشرح وفي شرح المنتهى وكان ابن عمر يأخذ الحصان جمع ونفقه سعيد بن جبير وقال كانوا
يزودون الحصان جمع وذلك الثلاث نقل عند قدمي بشي قبل الرمي لأن الرمي يضيغ
تأنيلا لا يدأ بشي قبله (و) يكره) أخذها حصان (من مئى وسائر الحرم) هذا معنى كلامه في
الفروع والأصناف والتتبع والمنتهى بعد أن قدم في الأصناف أنه يجوز أخذ من طريق ومن
مزدلفة ومن حيث شاءوا المذهب وعليه الأصحاب وهو معنى ما تقدم في فقهه ومن حيث أخذ
حاز قال أحمد خذنا الحمى من حيث شئت وفي حديث الفضل بن العباس حين دخل محمرا
قال عليك بحمى الخلف الذي ترى به الجيرة وواصم لم يقدم من حديث ابن عباس
وقال ابن عمر وول سعيد بن جبير ولا خال في تعميم الفروع عما في الفروع وأما قوله
أراد حمى الكعبة وفي معناه فقه انتهى أي أراد بالحرم المذهب الحرام ويؤيده قوله فلم يستوجب
وإن أخذ من غير ما جاز إلا من المذهب الذي ذكرناه بكرة الخارج شي من حمى الحرم وتزايه
انتهى وقول ابن جعفر مناسكه الكبرى قال الحنابلة أنه يكره من المذهب ومن المذهب انتهى
وما يجب عن الفروع لا يتأق الجواب به عن كلام المصنف (و) يكره (تكسيره) أي
الحصى ثلاثا بالري وجوه في مؤذنه وكرهنا من الخشن (و) يكون حمى الجمار أكبر
من الحص ودون النديك حمى الخلف لما تقدم من حديث ابن عباس وأخيه الفضل (فلا
يجزئ صغير جدا ولا كبير) لأنه روى الله عليه وسأل الرمي مثل حمى الخلف فلا يتناول
ماليه حمى ولا كبيرة تنهى محمرا (و) يجوز جمع الكراهة (الري بمعنى) (نحس) أما تجزؤه
فليعم الأروا مالا الكراهة فخر وحملنا الخلف (فان غشله) أي القص (زالت) الكراهة
أزوالها (و) تجزئ (حصاة في خاتم تصدها) بالري كغيرها فإن لم يتصدقها لم تجزئ
لحديث وأما الكل الرمي ماوى (ولا فرق بين كون الحصا أبيض أو أسود أو كذا أو أحر من
مرمر أو برام ورو وهو حجر الصوان ورصاص وغيره) لعدم الاختيار (وعددا حمى سبعون
حصاة ولا يصعب غشله) قال أحمد لم يلقنا أن النبي صلى الله عليه وسلم غشله (الآن يعلم غشاه
فغشله) ورواه من الخلف في جزائه (فأذا وصل إلى مئى وحدها من وادى حمى الجيرة
العقبة) وواضى حمى وجره العقبة ليسا من مئى وبمقتضى مسلك الطريق الوسطى انتهى
فخرج على الجيرة الكبرى لأن النبي صلى الله عليه وسلم ملكها كذا في حديث جابر قال في
الشرح (بدأها ركبان كان) كما لم يدان من سعدها انتهى إلى جيرة العقبة فمرها من
بطن الوادى يسبح حمى صيات وهو راكب يكره كل حصاة وقال الله لم يجعله حراما ورا
وذا من غور أثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة رواه أحمد وظاهر كلام
الأكثر ما شيا (والا) أي وإن لم يكن راكبا ما رواه (ما شيا) وقوله (لأنه حمى) قليل لبداهته
بها كان الطواف فقه المذهب لا يدأ بشي قبله (فرماها) أي جيرة العقبة (يسبح) حميات
(واحدة بعد واحدة) أي حصاة بعد حصاة (مد طلع العتس ندبا) لقول جابر رآه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يرى الجيرة ضخم يوم النحر وحده آخر جهنم (فانوى جد نصف ليلة النحر
أجرا) ما روى عن طان كان وقفوا لاعتقده كطواف الأفاضة لما روى أبو داود عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم أرام ليلة ليلة النحر فمرت جيرة العقبة قبل النحر ثم مضت فافاضت
وروى أنه أمرها أن تفعل الأفاضة وقرأ في معكم صلاة الفجر استبجها جدولته وقت الضيق من

لَمْ يَمُنْ وَيَصِدْقُ الْآنَ بَدَى
أَمْرًا هَارِفًا نَبْهًا مَتَوَجِّهًا
لَهُ مَرْفُوعٌ تَقْدِيرًا سَوِيًّا لَمُتَوَجِّهًا
وَشَرَاهُ لَهَا طَاهِرًا وَتَوَاتُورًا وَدُخُولًا
جَاهًا (وَرَجْعًا) نَائِبًا (يَا
اسْتَقْدَاهُ لَمُتَوَجِّهًا عَلَى مَسْتَقِيمَةٍ
(وَرَجْعًا) بِمَا اتَّفَقَ عَلَى
تَقْدِيرِهِ بِتَوَجُّهِ حُجُومٍ وَظَاهِرِهِ وَلَوْ
بَسْتَأْذَنَ مَا كَانَ لَهُ قَامَ عَنْهُ
بَوَاسِطٍ (وَالْآنَ نَائِبًا عَنِ الْقِسْمِ)
كَكْفَلٍ مَحْظُورٍ (عَنْهُ) أَيْ
النَّائِبُ لَمْ يَجْزِئْهُ وَكَذَا نَفَقَةُ
نَسْلِهِ لَمْ يَفْقَهُ وَتَقْدِيرُهُ وَبِرَدِّ مَا اخَذَ
لَاحِظَنَّ التَّسْلِيمَ بَعْدَ عَنْ مَسْتَقِيمَةٍ
لِجَنَابَتِهِ وَتَوَجُّهِهِ وَمَقَرَّ وَفَرَّانَ
عَلَى مَسْتَقِيمَةٍ بِأَذْنِ وَشَرِطِ
أَحَدِهِمَا أَلَمْ يُؤَاجِبْ عَلَيْهِ عَلَى
الْآنَ لَمْ يَصِغْ كَتَمَرُطُهُ عَلَى أَجْنِي
(فَصَلَ وَشَرِطَ لَوْ جُوبَ) حُجُومٍ
وَعَمْرَةٍ (عَلَى أَنْتِي حُجُومٍ) لَمْ يَصِغْ
الْحُجُومَ مِنَ السَّبِيلِ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ
لَهَا حُجُومٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الْمَسْجُودُ بِنَفْسِهَا
وَلَا تَائِبًا وَلَا قَرِيبًا مِنَ الشَّامَةِ
وَالْفُجُورِ وَنَصَا وَابْنِ طَوِيلِ
السَّفَرِ وَقَصِيرِ مَسَدِثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ لَأَتَانَا أَرَأَيْتَ الْآنَ عَمْرٍ
وَلَا يَسْتَلِمْ عَلَيْهِ بِسَلِّ الْأَوْعَا
عَمْرٍ فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ يَلْمِ لَوْ أَتَانَا فِي أَرْبَعٍ
أَنْ أَخْرَجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا
وَأَمَّا رَجُلٌ بَرِيذٌ فَقَالَ أَخْرَجَ
مَعَهَا وَاهُ أَجْدَادُ نَادِيهِمْ وَفِي
الْمَصِيبِينَ أَنْ أَمْرًا حُرِّجَتْ
حَاسِبَةً وَأَفَانَتْ كَتَبَتْ فِي غَسْرَةٍ
كَذَا قَالَ أَلَنْ تَطْلُقَ لِحْجَ مَعَهَا وَلَا
فَرَقَيْنِ حُجُومٍ الْقَرَضِ وَالْإِطْلُوقِ
فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ لَمْ يَسْتَقْصِلْ عَنْ جَهَاوِهِ
اسْتَقْلَمَ بِحِزْمَتِهِ أَخْبَرَ الْبَيَانَ عِنْدَ
وَقْتِ الْحَاجَةِ (فِي أَيْ مَوْضِعٍ اعْتَبَرِ) الْعَمْرُومُ (فَلَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَهِيَ بِنَفْسِهَا سَبْعِينَ نَكَاةً)

مَزْدَلَفَةٍ فَكَانَ رَوْضًا لَمْ يَكُنْ مَطْلُوعًا لَمْ يَكُنْ مَحْدُودًا حُدُودَ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا لَمْ يَكُنْ
الْجَرَّةُ حَقٌّ تَطْلُعُ النَّفْسُ مَحْمُولًا عَلَى وَقْتِ الْقَفْصَةِ جَاهَيْنِ الْأَخْبَارِ (وَأَنْ غَرِبَتْ بِلَا شَمْسٍ)
قَبْلَ رَدِّ الْجَرَّةِ (لَمْ يَكُنْ مَعَهَا) (بَسَدًا زَالًا مِنَ الْقَفْصَةِ) (أَقْرَبُ ابْنِ عَمْرٍ مَاتَ الرَّمْيَ حَقٌّ قَبْلَ
النَّفْسِ فَلَا يَمُرُّ حَقٌّ تَرَدُّدًا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا) (أَيْ السَّبْعُ) (دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَكُنْ مَعَهَا)
الرَّمْيَ (الْأَعْنَ) حَصَاةً (وَاحِدَةً) لَاحِظَنَّ الْآنَ الْآنَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى سَبْعَ مَرَّاتٍ وَقَالَ خُذُوا
عَنِّي مَنَاكِمَكُمْ (وَيُذَوِّبُ نَصَا) تَقْلَهُ الْأَثَرُ (وَيُسْمَرُ عَلَيْهِ مَحْصُولًا) أَيْ السَّبْعُ حَصَاةً
(فِي الرَّمْيِ) فِي جَرَّةٍ لَقَبَةٍ (وَفِي سَائِرِ الرَّمْيَاتِ) لَاحِظَنَّ الْآنَ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الرَّمْيَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَزُولُ
عَنْهَا الظَّنُّ وَلَا يَلْتَفِتُ فِيهِ (وَلَا يَجْزِي وَضْعُهَا) أَيْ الْحَصَاةُ فِي الرَّمْيِ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا (بَلْ)
يَعْتَرِ (طَرَحَهَا) لَقَبَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَوْلُهُ خُذُوا عَنِّي مَنَاكِمَكُمْ (وَلَوْ أَمَاتِ)
الْحَصَاةُ (مَكَانًا نَاصِبًا) يَفْتَحُ الْمَادُودَ مَكُونُ الْمَادُودِ (فِي غَيْرِ الرَّمْيِ) ثُمَّ دَحْرَجَتْ إِلَى الرَّمْيِ أَوْ
أَمَاتِ تَوْبَانِ نَسَانٍ ثُمَّ طَارَتْ فَوْقَ رَمَى الرَّمْيِ بِأَجْرَانِهِ لَاحِظَنَّ الْآنَ الرَّمْيَ انْفَرَدَ بِرَمَاهُ (وَكَمَا ذَا
نَفْسُهَا) أَيْ الْحَصَاةُ (مَنْ وَقَفَتْ عَلَى تَوْبَةٍ فَوْقَ رَمَى الرَّمْيِ) أَجْرَانَهُ (نَصَا) لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الرَّمْيَ
(وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا) لَاحِظَنَّ الْآنَ حَصُولُهَا فِي الرَّمْيِ بِغَلِّ الثَّانِي (دُونَ الْأَوَّلِ) قَالَ فِي الْقُرْءِ
وَهُوَ الظَّاهِرُ قَالَ فِي الْأَنْصَافِ قُلْتُ وَهُوَ الصَّوَابُ (وَهُوَ كَمَا قَالَ) (فَتَبَيَّنَ) قَدْ قَدِمْتُ عَلَى سَبْعِ أَنْ
الرَّمْيِ بِمَجْمَعِ الْمَحْصُومِ كَمَا قَالَ الثَّانِي لَاحِظَنَّ الْآنَ النَّفْسُ وَالْمَسْجُودُ (وَأَنْ رَمَاهَا) أَيْ الْحَصَاةُ
(فَاسْتَقْبَلَهَا طَائِرٌ قَبْلَ حَصُولِهَا فِيهِ) أَيْ الرَّمْيَ (لَوْ نَهَضَ بِهَا) الرَّجُلُ (عَنِ الرَّمْيِ) لَمْ يَكُنْ مَعَهَا (أَيْ لَمْ
يَسْتَقْبَلْ بِهَا) لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الرَّمْيَ (وَيَكْبُرُ عَلَى كُلِّ حَصَاةٍ) لَقَبَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَوَاهُ
مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (وَيُسْمَرُ الْوَادِي) لَقَبَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَتَّقِ هَلِيمٌ
حَدَّثَنَا ابْنُ عَمْرٍ (وَيَقُولُ) مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ (أَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا) (أَيْ مَقْبُولًا بِقَالَ بَرَاءَةُ
بِهِ أَيْ تَقْبَلُ) (وَنَسَا مَقْبُولًا رَوَاهُ عَلَامَةُ كُورًا) لَحْدُ ابْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا رَوَاهُ خُذِلٌ وَكَذَا كَانَ
ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ (وَرَفَعَ الرَّمْيَ) لِلْجَارِ (عَنْهُ حَقٌّ يَرَى) بِالْبَيَانِ الْقَوْلُ (بِأَضْرَافِهِ) لَاحِظَنَّ
فِي ذَلِكَ عَمْرٍ عَلَى الرَّمْيِ (وَيُسْمَرُ عَلَى حَاجَةِ الْأَعْنَ) لَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ لَأَتَى عَبْدَ اللَّهِ
جَرَّةً لَقَبَةً اسْتَبْطَنَ الْوَادِي وَاسْتَقْبَلَ الْقَفْصَةَ وَحَصَلَ رَمَى الْجَرَّةِ عَلَى حَاجَةِ الْأَعْنَ ثُمَّ رَمَى
بِسَبْعِ حَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ الْوَادِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِنْ هُنَا رَمَى الْوَادِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ صُورَةُ الْمَقَرَّةِ قَالَ
الرَّمْيُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ (وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا) أَيْ جَرَّةُ لَقَبَةٍ (مَنْ قُوَّتُهَا) لَفَعْلُ عَمْرٍ (وَلَا يَفْقَهُ) الرَّمْيَ
(عِنْدَهَا) أَيْ جَرَّةُ لَقَبَةٍ (بَلْ رَمَاهَا وَهِيَ مَاتَتْ) يَعْنِي بِلا وَقُوفٍ عِنْدَهَا قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ وَأَنَّ
عَبَّاسَ ابْنَ الْأَنْثَى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ ذَا رَمَى جَرَّةً لَقَبَةً أَنْصَرَفَ وَلَمْ يَقِفْ رَوَاهُ ابْنُ حَاجَةَ
وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مَعَهَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ وَضَعِي الْمَكَانَ (وَيُقَطَّعُ التَّائِبَةُ مَعَ رَمَى أُولِ حَصَاةٍ
مَعَهَا) لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَفِي بَعْضِ الْأَقَاظِمِ حَتَّى رَمَى جَرَّةً لَقَبَةً قَطَعَ
عِنْدَ أُولِ حَصَاةٍ رَوَاهُ خُذِلٌ فِي مَنَاكِمِكُمْ (فَانْزَلَنِي بِذَهَبٍ أَوْ نَفْسَةٍ أَوْ) رَمَى (فَقَبْرُ الْحَصَاةِ مِنْ
الْمَوَاهِرِ النَّدِيمَةِ وَالْفَرُودِ وَالْبَاقِ وَالطَّنْزِ وَالْمَدْرِ) وَهُوَ التَّرَابُ الْمَدْرُ (أَوْ) رَمَى (بِشَرِّ
جَنَسِ الْأَرْضِ) كَالْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّحَصِ وَالنَّحْشِ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا لَاحِظَنَّ الْآنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَمَى
بِالْحَصَاةِ قَالَ خُذُوا عَنِّي مَنَاكِمَكُمْ (أَوْ) رَمَى (بِحِجْرِ) أَيْ حَصَاةً (رَمَى بِهِيَ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا) نَصَا لَهُ
اسْتَعْمَلَ فِي عِبَادَةِ فَلَا يَسْتَعْمَلُ فِيهَا تَائِبًا كَمَا أَلْفُ الْوَضْعِ لَاحِظَنَّ الْآنَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ مَا تَقْبَلُ مِنْ رَفْعٍ (ثُمَّ
يَضْرِبُهَا) أَنْ كَانَ مَعَهَا وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطْلُعًا لَقَوْلِ جَابِرٍ صَفْحَةً مَعَهَا عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَمْرُومُ
مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ثُمَّ أَنْصَرَفَ إِلَى الْخَرَفَةِ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا تَائِبًا وَتَائِبًا مِنْ بَدَنِهِ مَعَهَا عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَمْرُومُ
وَأَشْرَكَ فِي هَدْيِهِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا هَدْيٌ وَكَانَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاجِبٌ) لَتَمَنَّعَ أَوْ فُجِئَ اقْرَأَنَّ أَوْ حُجِئَ

لأنها التي يضاف أن ينالها الرجال (وهو) أي الحرم المتبرؤ من الحرب النسل وجواز ٦١٩ السفر (منه زوج) وهي في رماح

حله له لمصلحة التصديق من صبايتها وحفظها مع الباحة الخلويتها (أودكر) فأنقضي المشكل ليس محرما (مسلم) ثابت وغیره كافر ليس محرما بالنسبة فصلا لا يؤمن عليها كالحصاة خصوصاً المحرمين بمقتضى حلها (مكلف) فلا محرمية للصغير ومجنون لعدم حصول المقصود به (حرم عليه أبدا) فالصغير محرما بالنسبة فصلا لا التحريم عليه أبدا ولا لا يؤمن عليها وصكفاً زواج اختها وغیره (لحرمها) فلس ملاهن محرما للأنه لا يشرع لها عليه أبداً تغليظ عليه (سببها) من رضاع أو صاهرة بخلاف طوله شبهة وزانان المحرمية نعمة فاعتبر بأحسبها كاسترازاخص (سوى نساء التي حل لله عليه وسلم) فهي أمهات المؤمنين في الحرم دون الحرمه (الونسيب) كأمه وشبهه وأختها وخالتها (تقت) أي الحرم زمن سفره معها لاداء نكحها (عليها) أي المرأة لا آمن سبلها بشرط لها أي الوجوب النسل عليها (ملكها زواجر) بالانها (لها) أي لراثة محرما وإن عسكون الزاحلة وأتبا صالحين لها معالي ما تقدم فإن لم تملك ذلك حالها لم يلزمها (ولا يلزمه) أي المحرم (مع بدنها) ذلك أي الزاد والاحلة لها وما يحتاجه (سفرها) للشفقة تحجب عن تحو كيرة عاجزة وأمره عليها الصلوة والسلام فمما سبق الزوج سفره معها أما بعد الخطر أو إرتقير لعله عليه

(استراه) ونسبه (وان أحب أن ينصني اشتري ما ينصني) وكذا ان أحب أن يتطرق عهدي (ثم خلق رأسه) الحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع متفق عليه (ويبدأ بأبيه) أي شق رأسه الآن حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منى فأتى بالجرم فزماها ثم أقمه فبنى ونحرم قال الحلاق خذوا وأشار إلى حاسه الآن ثم الأسير جعل يعطيه الناس رواه مسلم (ويستقبل القبلة فيه) أي في الحلق لأنه نسل أشبه سائر الناس (ويذكر وقت الحلق) كالرمي (والأول أن لا يشترط الحلق على أجرة) قال أبو حكيم ثم صلى ركعتين (وان قصر في جميع شراعه) نص عليه (لأن كل شعرة فيها) لأن ذلك لا يعم الأضحية والأصل في ذلك قوله تعالى علقن رؤسكم وقصرن وهرعاً في جميع شعر الرأس وخلق صلى الله عليه وسلم جميع رأسه فكان ذلك تفسيراً للطلق الأمر بالحلق أو التفسير فيجب الرجوع إليه ومن بعده رأسه أو قصره أو قصه فكثيره (والمرأة تنصير من شعرها على أي صفة كان من شعره وعص وغيره ما قدر أغلة فأقل من رؤس الصغار) الحديث ابن عباس مرفوعاً ليس على النسل حلق إنما على النسله التخصير رواه أبو داود ولاه مثله في حقهن (وكذا بعد) بقدره (والحلق الإبان سببه لأن الحلق ينقص قيمته) وبين أخذ أطفاله أي الحاج (وشاره وغیره) كما تنبأ به قال ابن المنذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخلق رأسه قبل أطفاله وكان ابن عمر يأخذ من شاوره وأطفاله ويصبغ أطفاله أن يبلغ العظم الذي عندهم متقطع الصغد من الوجه يقول ابن عمر الحلق أبلغ العظمين أفضل الرأس من الباحة وكان هؤلاء يقولون من السنة إذا خلق أن يبلغ العظمين (ومن عدم الشعر احتجب ابن عمر الموصى في رأسه) روى عن ابن عمر ولا يجب خلافه لا في حنيفة (ثم قد حل له كل شيء من الطيب وغيره إلا النساء) نص عليه في رواية الجاعة (من الوطء والقبلة والنسب لشهوة وهذا النكاح) الحديث عائشة مرفوعاً قال لا يؤرم مع وطئهم فقد حل لكم الطيب والشتاب وكل شيء إلا النساء رواه مسند وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه حين أومر

قال أن يطرق باليت متفق عليه
فصل ٥ ويحصل التحلل الأول بأثنين من ثلاث نوى بجره البقية (وخلق) أو تقصير (وطواف) أو فاضة لم يتدبره عن عائشة السابق وقبس على الحلق والرمي فلو حلق وطلق ثم واقع أهله قبل الرمي تحبب بهجوعه عليه دم (ويحصل التحلل الثاني بالثلاث منها) أي من الحلق والرمي والطواف مع الذي إن كان مقبلاً أو كان مفرداً أو كافراً ولم يبع مع طوافها تقدم (فالخلق والتقصير) الواو يعنى أو (نسل) لقوله تعالى لا تدخن المسجداً لحرام إن شاء الله آمين محققين رؤسكم وقصرن نفوسهم وأمن عليهم بذلك فقد لا آمن المصادة لا إطلاق من محذور ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يقصر من لحال ولو لم يكن نكاحاً يتوقف الحلق عليه ودعا عليه الصلاة والسلام الحلقين والمقصرين أو فاضل بينهم فلو لا أنه نسل لما استحقوا الإجماع الدعاء ولما وقع التفاسل فيه إلا مفاضلة في المباح ففي تركه (وان أخوه عن أبيه) أي فلام عليه (لأنه لا آخر لوقته) (وان قدم الحلق على الرمي أو على النحر أو طواف الزيارة) قبل ربه (أو شعر قبل ربه) ما حاد أو ناساً فلا شيء عليه وكذا لو كان عالماً بالحديث عطاء أن الذي صلى الله عليه وسلم قال له رجل أفضت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج وعنه أن الذي صلى الله عليه وسلم قاله من قدم شيئاً قبل شيء فلا حرج رواه ما صنف سنة وعن عبد الله بن عمرو قال رجل يا رسول الله حلقته قبل أن أنزع قال لا نزع ولا حرج فقال آخر حلقته قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج متفق عليه وفي أنطق قال الجار رجل فقال يا رسول الله لم أشعر لحلقته قبل أن

الصلوة والسلام من حاله أنه يعبه السفر وهو تكون أن امتنع محرماً من سفره معها (كن لا حرج لها) فلا وجوب عليه لو طاهر

التفقد ومن استمنه) أى
المهر (استنات) من يفعل
التسليم عنها تكبير عازقان
تزوجت بعد تحكيمها
كالعقوب والمراد استبدان
وحدث المهر وفرضت بالتأخير
حق قبلما تقدمناه من نص
الامام (وان عمت امرأته)
أى المهر (حرم) سفرها بدونه
(وأخاها) بها كن حج وترك
سقايلهم من مخمدين قلت فلا
تترخص (وان مات) حرم
سافرت (معها) بطريق معنت
في (بها) لأنها لا تستغيد
برجوعها شيئا لأنه يفرح
(ولم تصر عصرة) إذا لم تستغيد
بالتحلل زال ما بها كالسرى
ويصح حج مفصوب وأحبر
خدمة بالرجوع ونها وتجر ولاثم
نصا قال في النصارى ولو لم يفت
والثواب بحسب الاخلاص قال
أحمد لم يكن مفسدا تجزؤه كان
أخلص

باب المواقيت

جمع ميقات وهو لغة الحد وعرفا
(مواضع وأزمنة معينة لعبادة
مخصوصة) من حج وغيره
والكلام هنا في الحج والعمره
(فمقات أهل المدينة ذو
الحليفة) بعض الحامض الام
أبعد المواقيت من مكة بينا وبين
المدينة ستة أميال وأوسعها وبينها
وبين مكة عشرين احل وقرف
الآن يسار على (و) ميقات
(أهل الشام ومصر والغرب
الحجفة) بعض الحج وسكون الحاء
الهمله قرية جامعة على طريق
المدينة تحريق قرب رابع على يسار
الدهاب مكة ترقى الآن بالمقابر كان اسمها مية بحف السيل بأهلها سميت بذلك

اذم وذ ك الحديث قالوا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
الامور على بعض واشياها الكمال افضلوا الا حرج رواه مسلم وعن ابن عباس معناه مرفوعا
متفق عليه (لكن بكرة) ذلك لعلنا نخرج من الخلافة (وان قدم) طواف (الافاضة على الرمي
أجزاء طوافه) لما تقدم (ثم بخطيبا) الامام يوم الترميز كانتهار بنى خطبة مفتحة بالتكبير
يعلم فيها التحم والافاضة والرمي نص عليه لمحمد بن عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب الناس يوم الترميز بنى آخره التحم والرمي والافاضة والرجوع الى منى ليبيت بها
بالشعر الحرام والرفع منه الى منى والرمي والتضرع والخطبة والافاضة والرجوع الى منى ليبيت بها
وليس في غير هذه فذلك يسمى يوم الحج الاكبر ولما قال صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم
الترميز هذا الحج الاكبر رواه البخاري (ثم يفيض الى مكه يطوف متعقد روم) كطوافه
(الممرة) السابق ودخول مكة (نصا) هكذا في النصف وبعض النسخ وفي بعض الممره
والمنى على ما ذكرته (بلازل) ثم يطوف قلن باره واجتاع الامام محمد بن عائشة كانت خطاف
الذين اهلوا بالمره بين الصفاء والمردم ثم غنى طواف طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى فلهجهم
والذين جمعوا الحج والعمره فاعادوا طوافا واحدا لمحل اشد قول عائشة على ان طوافهم
لجميعهم وطواف القدوم ولانه قد ثبت ان طواف القدوم مشروط فرب يكن الطواف طواف
الزبارة مستطاه كتحية المسجد عند دخوله قبل التلبس بالقرض واختار ذلك غير قوا كثر
الاصحاب (وكذا يطوفه) أى طواف القدوم (برمل مفرد) وان لم يكن وان سلمه يوم الترميز
ولا طوافا (نصا) لما تقدم (وقيل لا يطوف القدوم اشد عنهم اختاره الشيخ والموفق ورده) الموفق
(الاول وقال) الموفق (لا تلحق احد المواقف ابعد الله على ذلك) بل الم شروع طواف واحد
قرب بارة كن دخل المسجد واقامت الصلاة فله كتنى بها عن تحية المسجد ولا لم ينقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه الذين يقتروا معه في حلق الدواع ولا مره الى منى صلى الله عليه وسلم
أشد لو حديث عائشة دليل على هذا فانها قالت طوافا واحدا بعد ان رجعوا من منى فلهجهم
ومذاهب طواف الزبارة ولم تذ كر طوافا آخر ولو كان هذا الذي ذكرته طواف القدوم لكانت
قد اخلت بكر طواف الزبارة الذي هو ركن الحج لا يتم الا بهوذ كرت ما يستقي عنه وعلى
كل حال فاذ كر ب الاطواف واحد ان ابن يستدل به على طوافين (قال) أبو الفرج عبد الرحمن
زين الدين (ابن رجب وهو الاصم) ثم يطوف الزبارة) سمي بذلك لأنه باقى من منى في الزبارة ورايت
ولا يقيم بكة بل رجوع الى منى (ويسمى الافاضة) لأنه يفعل بعدها (ويسمى) (الصدر) يفتح
الصاد والذال الملهمة وهو رجوع المسافر من مقصده لأنه يفعل بعده ايضا وماذ كر من أنه
يسمى طواف الصدر قاله في المطلع والاعانة المتعبد وقدمه از ركنى ويصح في النصف
ان طواف الصدر هو طواف الدواع وتبع في المنتهى (وبينه) أى طواف الزبارة (بينه)
لمحمد بن الاعمال بالنسبة كالصلاو يكون (بمدقوقه) برفقه) لأنه عليه السلام طوافه
طاف كذلك قال لاخذوا على مناسككم (ومواطواف الواجب الذي به تمام الحج) فهو ركن
من أركانه اجماعا قاله ابن عبد البر قوله تعالى ثم ليضو اتفقههم وليروا نذرهم وليطوفوا
بالتسليم حتى ومن عائشة قالت حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم الترميز
فأفتمت حجة فمذاهب النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يرد بال جبل من أهله قتل يارسل الله فمذاهب
حاتف قال احببتناهي قالوا يارسل الله فمذاهب يوم الترميز قالوا فمذاهب يوم الترميز قالوا فمذاهب يوم الترميز
منه انها لم تكن افاضت يوم الترميز كانت حابسهم ويكون الطواف حابساً لم يأت به (فان
رجع الى بلده) أى طواف الزبارة (رجع منها) أى من بلده (محرم) أى اقبالي احوامه

بَعْنِي بِقَاعِ عَمَّرَ عَمَّا لَتَأْتِيهِ لِهَلَا الْطَبِيبِ وَابْسِ الْخَطِطُ وَنَحْمُو لِمَصُولِ الْقَطْلِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ رَمِي
وَسَلِقَ (فَطْلَهُ) أَيْ طَوَافَ الْأَفَاضَةِ وَتَقَدَّمَ حَكَمًا لِيُطَوِّعَ وَحَلَّ وَبَحْرٌ بِمَرَّةٍ أَذْوَاسُ الْمَقَاتِ
فَأَذْخَلَ مِنْهَا طَوَافَ الْأَفَاضَةِ (وَلَا يَحْزِي عَنْهُ) أَيْ عَنْ طَوَافِ الْأَفَاضَةِ (غَيْرِهِ) مِنْ طَوَافِ
الْوُدَاعِ أَوْ غَيْرِهِ لِحَدِيثٍ وَغَايَةِ الْكُلِّ أَمْرِي مَأْمُورٍ (وَأَوَّلُ وَقْتُ طَوَافِ الْبَارَةِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ
الْخَمْرِ) لِما تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ (وَالْأَفْضَلُ فَعَلَهُ يَوْمَ الْخَمْرِ) فَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ
أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخَمْرِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (فَإِنْ أَمَرُوا بِاللَّيْلِ فَلَا يَأْسُ) بِذَلِكَ
(وَأِنْ أَمَرُوا عَنْهُ) أَيْ عَنْ يَوْمِ الْخَمْرِ (وَوَلَّاهُ) عَنْ أَبِيهِمْ مَنَى حَازَكَ السَّيِّئَ وَالْأَشْيَءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ آخِرَ
وَقْتُ غَيْرِ مُحَمَّدٍ (تَبَسَّيْ بِنَ الصَّغَارِ الْمُرُوءَاتِ) كَانَ مُمْتَعًا وَلَا يَكْتَفِي بِسَيِّئِهِ (لِأَنَّهَا تَسْلُكُ آخِرَ
بِلَ بَسِي لَهْجَةٍ (أَوْ) كَانَ (غَيْرِ مُتَّفِقٍ وَلَمْ يَكُنْ يَسِيْ) مَعَ طَوَافِ الْقَدُومِ) مَعْرُودًا كَانَ أَقْرَبًا (فَإِنْ كَانَ
فَضْلِي) بِمَدِّ طَوَافِ الْقَدُومِ (لَمْ يَسْعَ) لِأَنَّهُ لَا يَسْعَى إِلَّا تَطَوُّعًا لِسَيِّئِ كَثَرِ الْإِنْسَانِ كَالْفِي
الْشَّرِّ وَلَا يَصْلُحُ فِيهِ خَلَا (وَالسَّيِّئُ رَكْنٌ فِي الْحَقِّ فَلَا يَخْلُ) الْقَطْلُ الْإِنْفَالُ (الْأَفْضَلُ) كَمَا تَقَدَّمَ
لِحَدِيثِ حَبِيبَةَ بْنِ يَنْفَعَةَ ابْنِ شَيْخَرَةَ قَالَتْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بَيْنَ
الصَّغَارِ وَالْمُرُوءَةِ وَالنَّاسِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ رَوَاهُ هُوَ بِسَيِّئِهِ حَتَّى أَرَى رُكْبَتَيْهِ مِنْ شِدَّةِ السَّيِّئِ يَدُورُ
بِهِ أَزْوَاجُهُ وَهُوَ يَقُولُ أَسْوَاقًا اللَّهُ كَتَبَ عَلَيْكَ السَّيِّئَ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَمَّا اللَّهُ فَجَعَلَ اللَّهُ
عَمْرَةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَارِ وَالْمُرُوءَةِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ خَمْسُ عَشْرَةَ (فَإِنْ فَعَلَهُ) أَيْ السَّيِّئَ (فَبِلَ الطَّوْافِ
عَالِمًا أَوْ نَاصِيًا أَوْ جَاهِلًا أَعَادَهُ) لِما تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ شَرَطَهُ وَقَعَهُ بِمَدِّ الطَّوْافِ (ثُمَّ قَدَحَ لَهُ كُلَّ
شَيْءٍ) حَتَّى التَّعَامُ (وَيَسْعَى الطَّيِّبُ عِنْدًا لِاحْتِلَالِ) الْأَوَّلِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (ثُمَّ رَأَى
زَمْرًا فَيُشِيرُ بِمِنْهَا لِمَا حَبِبَ) لِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عَمَّا مَرَّحِلُ عَنْ زَمْرٍ لِمَا شَرِبَ لَهُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ عَنْ مَعْنَاءَ عَنْ مَرْثُومَا رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (وَيَتَخَلَّجُ) مِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنْ بَعَثْنَا
وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَتَخَلَّجُونَ مِنْ زَمْرٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (زَادَ فِي التَّنْصِيرِ) وَرِشٌ عَلَى يَدَيْهِ وَتَوْبَةٌ
وَقَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الْأَمَامُ حَطَّ لَنَا عَلِمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَسَعَاوَرًا) بِتَخَلُّجِ الزَّمْرَةِ كَمَا مَعَ تَشْدِيدِ الْإِلَهَاءِ
وَكُرْضًا (وَتَشَبَّهًا) بِكُرْضِ الْبَنَاتِ وَقَدْ حَبَّسَ الْبَاءُ كَمَا وَكُنْهَا مَعْدُودَةً (وَتَشَابَهًا) كُلِّ دَاءٍ
وَالْغَسْلُ بِقَلْبِي وَأَمْلًا مِنْ خَشْيَتِكَ (زَادَ فِي مَعْنَاهُمْ) وَحَكْمَتِكَ لِأَنَّ دَعَاءَهُ لَا تَنِي بِهَذَا الْفَعْلِ وَهُوَ
شَامِلٌ لِنَسِيرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَتَعْنِي عَمْرَةَ قَالَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا شَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْرٍ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ عَلِمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَسَعَاوَرًا مِنْ كُلِّ دَاءٍ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (وَيَسْنُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ
وَالْجَمْرَةَ) أَيْ مِنَ الْبَيْتِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَتَقَدَّمَ فِي اسْتِقْبَالِ الْفَسَلَةِ (وَيَكُونُ) الْحَالُ يَدْخُلُ
الْبَيْتَ وَالْجَمْرَةَ (حَافِيًا بِالْأَفْخِ وَلَا تَلُ) لِمَا رَوَى الْأَزْرقُ عَنْ الْوَالِدِيِّ عَنْ أَشْيَاسِهِ أُولَئِكَ خَلَعَ
الْخُفَّ وَالنَّعْلَ فَلَمْ يَدْخُلْهُمَا أَيْ الْكِبْرِيَّةَ تَهْجَا الْوَلَدِ بْنِ الْمُنِيرِ مَا عَظَّمَا مَا لَهَا تَجَرِي ذَلِكَ سَنَةً (بِغَيْرِ
سِلَاحٍ نَصَاوِي كَبِيرٍ) فِي تَوَاحِيهِ (وَيَدْعُوهُ) تَوَاحِيهِ بِصَلِيِّ يَمُوتُ كَتَبْتُ) فَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو دَخَلَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَلَالَ وَأَسَاعَهُ تَزْدَقْدَقْتُ لِبَلَالٍ هَلْ صَلَّى قَبْلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَنْ قَالَ بِنَ الْعَمُودِ بْنِ طَعَاوُجَهُ قَالَ وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ
(وَيَكْثُرُ النَّظَرُ إِلَيْهِ) أَيْ الْبَيْتَ (لَاهُ) أَيْ النَّظَرَ إِلَيْهِ (عِبَادَةُ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ فَلَا يَأْسُ) لِحَدِيثِ
عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّجَ مِنْ عِنْدِهَا وَغَرَسَ وَزَمْرًا وَجَعَلَ وَكَثِبَ فَقَالَ إِنِّي
دَخَلْتُ الْكِبْرِيَّةَ وَوَلَّاتُ قَبْلَتِي مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبَدَّ بِرَأْسِي مَا دَخَلْتُهَا ابْنُ إِخْفَ أَدَا كَوْنُ قَدِ شَقِيتُ
عَلَى أَمْرِي (وَيَتَصَدَّقُ بِتَوَاحِيهِ الْكِبْرِيَّةَ إِذَا تَزَمَّنَا) لِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ وَاسِلٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ عَمْرِو
مَرْسَلٍ وَرَوَى الثَّوْرِيُّ أَنَّ شَيْبَةَ كَانَ يَدْفَعُ خَطَاةَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسَاكِينِ وَقِيَامًا عَلَى الْخُفِّ
الْمُنْقَطِعِ بِجَمَاعٍ أَطَاعَ الْمَصْرَفَ (وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقِي بِشَيْءٍ مِنْ طَبِيبٍ) أَيْ الْكِبْرِيَّةَ (فَلْيَأْتِ
الْشَّرْهَ وَكَانَ مَرَّةً (وَيَحْرَمُ مِنْ عَمَلِهِ) لَعَمْرَةٍ مِنَ الْحُلِّ) لِمَا رَوَاهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ

فَقَدْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمَقَاتِ بِسَبْعٍ
(وَصَقَاتُ أَهْلِ) (الْبَيْنِ بِلَامٍ)
بَيْنَهُ مِنْ مَكْفَرَةٍ لِحَدِيثِ ابْنِ مَرْثُومٍ
مِلَاقًا لِمَا حَافِظُ فَهْرَسْتِ الْخَرِ
(وَصَقَاتُ أَهْلِ) (نَجْدًا لِحَدِيثِ)
وَأَهْلُ نَجْدِ الْبَيْنِ وَأَهْلُ الطَّائِفِ
فَرْنَ) بِتَخَلُّجِ الطَّائِفِ وَكَوْنِهِ إِذَا
وَقَالَ لَهُ قَسْرَ الْمَنَارِلِ وَفَرْنَ
الْخَالِ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ مَكَّةَ
(وَصَقَاتُ أَهْلِ) (الْمَشْرِقِ) أَيْ
الْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ وَبَاقِيَ الْمَشْرِقِ
ذَاتَ عِرْقٍ) مَعْرُوفٌ
سَمِي بِذَلِكَ لِمَنْ قَبْلَهُ أَيْ جَبَلِ
صَغِيرًا أَوْ أَرْضَ خَصَّةً تَنْتَبِ
الطَّبِيبُ (هَذِهِ لَهَا لِيَا)
الْمَذْكُورِينَ (وَلَنْ مَرَّعِيَا)
مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا كَالثَّمَنِ عَمْرٍ
بِالْمَدِينَةِ (وَمِنْ مَنَزَلِهِ دُونَهَا أَيْ
هَذِهِ) الْمَوَاقِفُ مِنْ مَكَّةَ كَأَهْلِ
عَشْفَانَ فَيَقَاتِلُ (مَنْ) أَيْ عَمْرٍ
مَنْزِلَهُ (لِحَدِيثِ عَمْرَةَ) لِحَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ وَقَدْ رَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْخَلِيفَةُ
وَأَهْلُ الشَّامِ الْخَلِيفَةُ وَأَهْلُ نَجْدِ
فَرْنَ وَأَهْلُ الْبَيْنِ يَلْمُ مِنْ لَحْنِ
وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَ
مِنْ بَرٍّ بِدَلَالَةِ الْحُجَّةِ وَالْمَسْرُوعَةِ وَمَنْ
كَانَ دُونَ ذَلِكَ قَبْلَهُ مِنْ أَهْلِهِ
وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا
مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَهِيَ عَائِشَةُ ابْنُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ
لَا هَلَّ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَهِيَ جَابِرٌ يَحْمُو
مَرْثُومًا رَوَاهُ سَلَمٌ (وَيَحْرَمُ مِنْ
يَكْتَلِجُ بِهَا) أَيْ مَكَّةَ لِحَدِيثِ
(وَيَصْغُرُ) أَنْ يَحْرَمُ مِنْ مَكَّةَ
لِحَدِيثِ (مَنْ الْحُلِّ) كَمَرْفَةٍ (وَلَا يَدْ
عَلَيْهِ) كَالْوَجْهِ إِلَى الْمَقَاتِ
الْشَّرْهَ وَكَانَ مَرَّةً (وَيَحْرَمُ مِنْ عَمَلِهِ) لَعَمْرَةٍ مِنَ الْحُلِّ) لِمَا رَوَاهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ

يعطى من هتفه طرفة على البيت ثم ياخذ ولا ياخذ من طيبيه الكعبة شيئا) أى يحرم ذلك لانه صرف لا يوقف غير ما وقف عليه
 (فصل في من يرجع) من اخص الى مكة بعد الطواف والى على ما تقدم (الى معنى قبيلتها)
 وجوب الحديث ابن عباس قال لم يرض النبي صلى الله عليه وسلم لاحد بيت مكة الا للباس
 لاجل سقائه رواه ابن ماجة (ثلاث لبال) ان لم يتجمل في يومين وليتين ان تعجل (و يعطى بها
 ظهر يوم النحر) نه انقله او طاب الحديث بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر
 ثم رجع فعلى الظهر يعطى متفق عليه (وروى الجبرائيل انها يوم التشریق) وهي ايام منى
 الثلاثة التي تلي يوم النحر (كل يوم بعد الزوال) لقول جابر رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يرمي الجمره فمضى يوم النحر ورمى بعد ذلك بعد الزوال الشمس وقد قال عليه الصلاة والسلام
 لاتخذوا عني مناسككم وقال ابن عمر كان نكاح اذ زالت الشمس رمينا وأى وقت يرمى بعد الزوال
 اجزاء الان المسحوب المبادرة لها حين الزوال لقول ابن عمر (الا اسقاة والاعاءة قهرا الرمي ليلا
 ونهارا) العذر (ولو) كان معهم (في يوم واحد او في ليلة واحدة من ايام التشریق) وان روى
 غيرهم (أى غير الساقاة الى عاقبة الزوال) اولها (لم يجره) الرمي (فيمده) لما تقدم
 الرمي ايام منى (قبل صلاة الظهر) لقول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي
 الجمر اذا زالت الشمس قد رما اذا فرغ من رميه على الظهر رواه ابن ماجة (و يسحب) ان
 لا يدع الصلاة مع الامام في مسجد منى وهو مسجد الخيف لفعله عليه الصلاة والسلام وفعل
 اصحابه (فان كان الامام غير مرضى) لفسق او غيره (صلى الى المبرقة) محافظة على الجماعة
 (ورمى كل جرة) من الثلاث (بسبع حصيات واحدة بعد واحدة) كما تقدم فدمى جرة
 العقبه (يسد الجمره الاولى بوجهي ايمده من مسكة وتلى مسجد الخيف فيجعلها عن يساره
 ويرمىها) بالسبع حصيات (ثم يتقدم قليلا لئلا يصيبها لمصايف فيدعوا الله رافعا يديه
 ويطيل ثم ياتي الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرمىها كذلك) بسبع حصيات (و يوقف عندها)
 اى يمدان يتقدم قليلا لئلا يصيبها المصايف (او يدعو) الله (يرفع يديه) و يطيل (ثم ياتي الرمي
 جرة العقبه كذلك) يجعلها عن يمينه و يدعها عن الوادي عند رمي جرة العقبه (ولا يلفظ
 عندها) لما تقدم (ويستقبل القبلة في الجمرات كلها) لحديث عائشة قالت افاض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من آخر يومه منى على الظهر ثم رجع الى منى فكتبها الى ايام التشریق
 يرمي الجمره اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ووقف عند الاولى
 والى الثانيه يتضح ويرمى الثالثة ولا يلفظ عندها رواه ابو داود وعن ابن عمر انه كان يرمي
 الجمره الاولى بسبع حصيات يكبر على اكل كل حصاة ثم يتقدم حتى يسدل فيقوم مستقبل القبلة
 طويلا يدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم ياخذ بذات النجم فيسبل ويقوم مستقبل
 القبلة ثم يعوف يديه ويرفع يديه ثم ياتي يرمي جمره ذات العقبه من بطن الوادي ولا يلفظ
 عندها ثم يتصرف بغير قول هكذا رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعله رواه البخاري وروى
 ابو داود ان ابن عمر كان يدعو بدعائه الذي يدعو به عرفه ويزيدوا صلواتا لمناسكركم قال ابن
 المذركاني عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي اللهم اجعلها جبرورا وراؤنا معفورا (وتريها)
 اى الجمرات (شرط بان يرمي اولها) الجمره (التي تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم العقبه فان
 نكسه) اى الرمي بان تقدم على الاولى غيرها (لم يجره) لما تقدم على الاولى نص عليه لانه النبي
 صلى الله عليه وسلم رتبها في الرمي واتخذوا عني مناسككم ولا نه سلك مستكر راشرط الترتيب

فصل الجمع (و يصح) احواله
 لعمرة (من مكه وعليه) اى
 من احواله لعمرة من مكة (دم)
 لانه واجبا لمن جاوز مضافا
 لحوام (وغيره) عمده احوام بها
 من مكة عن عمرة الاسلام لان
 الاحرام من الحبل ليس شرطا
 لحياتها والجمع وان لم يخرج الى
 الحبل قبل احلالها (ومن لم يجر
 عيقات) من الفسكووات
 (أحر) جمع او عمره جويا (اذا
 علم الله حادى افسرها) اى
 الوقت (منه) لقول عمر انظروا
 حذوها من قدر واه بخارى
 (وسن له ان يحط) لخرج من
 عمدة الحبوب فان لم يحط
 اليقات احر من بعد الاحرام
 قبل اليقات جازوا اخره عنه
 حوام (فان تساروا) اى اليقات
 (قربا) انته فانه يحرم (من
 ابعدها) من مكة لانه احوط
 (فان لم يحاذى ميقاتا) كالذي
 يرمى من سوا كن الى جرد من
 غيران عمر بن ابيخ و لا يلزم لاهما
 حيث قد امامه فصل بحد قبل
 محاذاتهما (أحر) عن مكة بقدر
 مرحلتين) قصر في المثال من
 جده لانها على مرحلتين من
 مكة لانه اقل المواقيت
 (فصل في ولا يهل لمكف حر
 مسلم اراد مكة نصا أو اراد الحرم
 أو اراد نسكا كما هو ميقات بلا
 احوام) لانه عليه الصلاة
 والسلام وقت المواقيت ولم ينقل
 عنه ولا عن احده من اصحابه انه
 تجاوز ميقاتا بلا احوام وعلم منه
 انه يجوز الاحرام من اول الميقات
 وآخره لكن اوله أولى (الا ان
 تجاوزه (اقتال مباح) استوله عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة وعلى رأسه المغفر ولم ينقل

عنه ولا عن أحد من أصحابه دخل مكة محرمانا في اليوم (الثلث أو الحادية ٦٢٣) تنكر وكتاب وقهره) كمثل مشيرة

وحشاش فلهم الدخول بلا حرام
لماروي حوب عن ابن عباس
لا يدخل انسان مكة الا محررا
الايمانين ولطمانين واهباب
منافقه الحنجره احمد (وكفى
يتردد لغيره بالجل) دفعا لثقة
والضرب لثقة قال ابن عثيل
وكفى العبد في حق فقه لثقة
(ثم ان داله) اي لمن يلزمه
الاحرام من اولئك ان يصوم (او
بدال من يرد الحرم) كفاصة
هقان ونحوه (ان يصوم) فمن
موضعه (الوزم) الاحرام (من
نحو والقياس كائنا اوفى
مكف او رقيقا) بان اصله كافر
وكف غير مكف وعق رقيق
احرم من موضعه (او تجاوزها)
اي المواقف (غير ما صدقته ثم
بذله قصد ما من موضعه) يحرم
لانه حل دون المقامات على
وجه صاح فاشه اهل ذلك
المكان (ولاد عليه) لانه لم تجاوز
المقامات حلوب الاحرام
عليه بغير احرام (وايجب ثني على
الله عليه وسلم واهل بيته دخول
مكة بحالين ساعة) من يوم الفتح
(وهي من طلوع الشمس الى
مسلة الصبر لا قطع شعر) لانه
على الله عليه وسلم قام الندم
يوم فتح مكة فحمد الله واثق عليه
ثم قال ان مكة حرمة الله ولم
يحرمها الناس فلا يصل لارده
بؤن من الله واليوم الاحرام يفسد
بما دوا لا يعتد بها مشيرة فان
احد ترخص بقتال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله
اذن رسول الله ولم ياذن لكم واذا
احلت لي ساعة من النهار وقد

فيه كالمسي (وان اخل بمكة من الاول لم يصح رمي الثانية) وكذا لو اخل بمكة من الثانية لم
يصح رمي الثالثة لانه لا ترتيب (وان جهل) الرمي (مخليا) بان جهل من أي جرة ترك
المسألة (يحيى على اليقين) فان شك من الاول وما بعد ما بعد من الاول او شك في كونه من
الثانية او الثالثة حمله من الثانية قلتر انتم يبين كالتيقن ترك ركن وجعل عمله (غير يرمي
في اليوم الثاني) الثلاث جرات مرتبة على صفته تقدم (و) يرمي في اليوم (الثالث كشك)
ان لم يكن يقبل في اليوم الثاني (وعند المسألة) لكل جرة (سهم) لما تقدم وما مجموع حصص
الجوار فسعون يرمي منها جرة العتبة بسبعين يوم الضر وابقيا في ايام التشرى في كل يوم احدا
وعشرين حصاة في الجرات الثلاث كل جرة بسبعين كاتقدم (وان اخل الى كل موضع يرمي يوم
الضر) بان اخرى جرة العتبة يوم الضر ورمي اليوم الاول والثاني من ايام التشرى (قرياه
أخرى ايام التشرى) أجزاء اذ اده ايام (رمي كلها باثنا عشر يوما) لانها كل وقت يشرى فاذا
اخر من أول وقتها إلى آخره أجزاء كالواخر الوقوف بمرقأ إلى آخر وقتها (وكان) بتأخير الرمي
إلى آخرها (تاركا لافضل) وهو الايمان بالرمي في مواضعه السابقة (ويجب ترتيبه شبه
كالجموعتين والقراة من الصلاة) (وكذا لو اخل الى مكة) واحد (أو) ربي (يوهين) ثم رما فيها
بعد قبل معنى ايام التشرى فانه يكون اياما لم يسبق (وان اخل الى مكة) من ايام التشرى
(أو) آخر (جرات العتبة عن ايام التشرى) او ترك الميسر لسهة أو احسن (من ليالي
ايام التشرى) (فعليه) لاقول ابن عباس من ترك نكاحا ونسبه فانه يرمي دعاؤه من الله
لو ترك دون ليلة فاشق عليه وظاهره ولو تركها (ولا يأتيه) أي بالرمي بعد ايام التشرى
(كالبيوتة) يعني ليلها الفاتحة لانا في الفوات وقتها واستقرا وانما الواجب فيه (وفي ترك
حصاة) واحدة (ما في) حلق (شروفي) ترك (حصاتين ما في) حلق (شعرتين) وفي أكثر
من ذلك لم يات في حلق الرأس (وليس على أهل سفاه الحاج) وهم سقاؤهم على ما في
الطالع والمستوعب والمسدود (و) لا على (الرعا صعبت في ولا يزدلفه) لماروي ابن عمر
الساس استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعك ليلتي مني من أجل سقائه فان ذلك
متفق عليه وعن عاصم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم (لما لا يل في البيوتة) أن
يرموا يوم الضر ثم يجمعوا ربي يومين بعد الضر فيرمونه في أحدهما رواه احمد واخرج الترمذي
نحوه وقال حديث صحيح (فان غر بن النعمان وهم) أي أهل سقائه الحج والعمرة (بني لزم
الرماء الميت) لا تقضاء وقت الرمي وهو التمار (دون أهل السفلة) فلا يلزمهم الميت ولو
غير رؤسهم يعني لانهم يرمون بالليل (وقيل أهل الاعذار من غير الرما كالمريض ومن له مال
يخاف ضياعه ونحوه حكمهم حكم الرما في ترك البيوتة) يرميه الموقف والشارح وابن عجم (وان
كان ربينا أو محسوبا أو له عند حزان يستنب من يرمي عنه) كالمضروب يستنب في الحج
كله اذا تجر منه (والاولى ان يشهد ان قدر على المضروب ليحرق الرمي) (ويستحب ان يضع
المريض وقهره) (المضاق) بدال نائب يكون له عمل ولو اخي على المستنب لا تقطع ان يباي
بذلك كالوام (ويستحب خطبة امام) اوائيه (في اليوم الثاني من ايام التشرى) بعد الدار (ول
خطبه) (يعلم فيها حكم التجهيل والتأخير والتوديع) لحد شعر لبيت نهان قالت خطيبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرمي فقال أي يوم هذا قلنا انه رسول الله قال ليس اوسط
امام التشرى في ارماء ارماءه ولا باناس حاجه على تعليم مذكر (ولكل حاج ولو اراد الاخرة
بمكة التجهيل ان احب) لقوله تعالى في نجهل في يوم غلامه عليه من تأخر فلاثم عليه قال
عطاء هي لناس عامة يعني أهل مكة وغيرهم ولقوله عليه الصلاة والسلام ايام مني ثلاثة فتن

فدت جرمها كجرمها فليعلم الشاهد منكم القاتل (ومن تجاوزه) أي اللياق بلا احرام (يريد نكاحا) لرضا او نفلا (او كان) الفسك

نفل في يومين فلا اثم عليه ومن فاقه فلاما ثم عليه رواء أو دواوين ما حله (الا لامام المقيم
لنفسك فليس له التجمل لاحل من يتأخر) من الناس (فان أحب) غير الامام (ان يتجهل في
ثاني) أيام (التشريق وهو النفر الأول) خرج من منى (قبل غروب الشمس) فظاهر الآية
والغير (ولا يضره جوعه) الى متى بذلك لحصوله (خمس) وليس عليه (اى المتجهل في
اليوم الثالث) نص عليه (و بدق بقية الحما) وهو حصة اليوم الثالث قال في الفروع
في الاشهر اذ بعضهم (في المرى) وفيه فلتا بن الزاغوني أو يرحب من كنهه في الاوقات قبله
(وان غربت) الشمس (وهو با) اى بنى (لزم البست والى من الغد بعد الزوال) قال ابن
المنذريت عن عمره قال من أدرك المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد وليفرغ الناس
(ثم ينفر) الامام ومن لم ينفر في اليوم الثاني (وهو النفر الثاني) في اليوم الثالث (وبين اذا
نفر من منى تزوله) بالابطح وهو المحصب) وانيف والبطحاه والمصبه (وحده ما بين الجبلين الى
المقبرة قبلى) ما يظهر بين والمشاءين ويجمع سرائم بدخل مكة) قال نافع كان ابن عمر يصلى
بها الظهر والعصر والمغرب والمساء ويجمع همه فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم متفق عليه وقال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفلون
الابطح قال الترمذى هذا حديث حسن غريب وقال ابن عباس ان الصبي ليس بشيئا
هو منزل زله رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة قال تزول الاطح ليس بسنة اغتارته
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون سمع محروجا اذا خرج متفق عليها
فصل فاذا اراد الخروج من مكة (ليخرج حتى يودع البيت الطواف اذا فرغ من جميع
اموره ان لم يقم مكة وسرها) لما روى ابن عباس قال أمر الناس ان يكون آخرة هذه بالبيت
الا انه تخفف عن المرأة الحائض متفق عليه وفي بعض النسخ قال كان الناس يصرفون في كل
وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغروا حتى يكون آخرة هذه بالبيت ولا يداو حتى
يكون آخرة هذه الطواف بالبيت (ومن كان خارجا) اى خارج الحرم اراد الخروج من
مكة (فليطواف) سواء اراد الرجوع الى بابه أو غيرها لما تقدم (وهو على كل خارج من
مكة) قال القاضي والاصحاب اغنايهن عليه عند المزمع على الخروج واجتنبه النجف في
الدين على انه ليس من الحج (ثم يصلى ركعتين خلف المقام) كسائر الطوافات (وباقى
المطعم وهو تحت الميزاب فيدعونه باقر زمزم فينصرف معهن الى الحجر ويصلى ركعتين
المزمع باقى) من الدعاء (فان ودع ثم اشتغل بشئ شرى حل وانحرف أو أقام أعاد الدعاء) وجوبا
لان طواف الوداع انما يكون عند خروجه ليكون آخرة هذه بالبيت (لا بعد الوداع ان
اشترى حاجة في طريقه) أو اشترى زادا أو شاة لنفسه (أو صلى) لان ذلك لا يمنع ان آخرة هذه
بالبيت الطواف (فان خرج قبله) اى قبل الوداع (فطهه الى جوع الله) اى الى الوداع (لقوله
ان كان خيرا) دون مسافة القصر (ولم يخفف على نفسه أو ماله أو فوات رفقته أو غيره ذلك)
من الاعتذار (ولا شئ عليه اذا رجع) فربما سواه كان من له غير بسقط عنه الرجوع ألا
لان الدم لم يستقر عليه لكونه في حكم الحاضر (فان لم يكن الرجوع) لندم ما تقدم أو لغيره
(أو امكنه) الى جوع الوداع (ولم يرجع أو بدمه) فقصص عن مكة (فطهه دم رجوع) الى
مكة وطاف الوداع ولا لانه قد استقر عليه ساغره مسافة القصر فلم يسقط رجوعه من تجاوز
المقات بغير احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال ثم احوال
أو ناسيا) بعد ذوا غيره لانه من واجبات الحج فاسترى عده وخطوه والمذخور وغيره كسائر
واجبات الحج (ومنى رجوع مع القرب لم يلزمه احوال) لانه في حكم الحاضر (و يلزمه مع البعد

أمكن كسائر الواجبات (ان لم
يخففون حج أو غيره) كسائر
نفسه أو ماله لسا وغيره فان
خاف لم يلزمه رجوع ويحرم من
موضعه (و يلزمه ان احوال من
موضعه) لما روى ابن عباس
مرفوعا من ترك تسكط عليه دم
وقد ترك واجبا سواء كان لعذر
أو غيره (ولا يسقط الدم) ان
أفسده اى التمسك بصلاته
كالصحيح (أو رجوع) الى المقات
بعد احواله نفا كدم محظور
(و كره احوال) بجمع أو مرة (قبل
مقات) وينتقد لما روى سعيد
عن الحسن ان عمران بن حصين
أمر من مصره قبله ذلك عمر
فغضب وقال يتسامع الناس ان
رجلا من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر من مصره
وقال الضارى كره عثمان أن
يحرم من خراسان أو كرم
ولحديث أبي بلى الموصلى عن
أبي أيوب مرفوعا يستنع أحدكم
بجمله ما استطاع فانه لا يدري
ما يمرض له في احواله (و كره
احوال) بجمع قبل أشهره) قاله
الشرح بغير خلاف علماء
(وهي) أى أشهر الحج (شوال
وفوالقعدة وحشر من ذى الحجة)
متهاجم الضر وهو يوم الحج الأكبر
لحديث ابن عمر مرفوعا يوم الضر
يوم الحج الأكبر رواء الضارى
وقال تعالى الحج أشهر معلومات
فمن فرض لهن من الحج أى في
أكثرهن وانما فاقات الحج بغير
يوم الضر لوقايت الوقوف لا لخروج
وقت الحج تمام الجمع يقع على اثنين
وبعض أحوال العرب تغلب
التأنيث في العدد خاصة لسبق العالى فتقول لسننا فاعشر (وينتقد) احوال الحج بجمع في غير

أشهر لقوله تعالى يا أولئك من الأهل قل هي موافقة للناس والحج وكأها ما وقيت ٦٢٥ فليس فيكذا الحج وكألياته المكتاني

وقوله الحج أنه رأى معظمه فيها حديث الحج عرفة وقول ابن عباس السنة أن لا يحصر بالحج إلا أشهر الحج على الأصحاب والأحكام تتراخي الأنفال عنه فهو كالطهارة ونية الصوم بخلاف نية الصلاة

﴿باب الأحرام﴾

قال ابن فارس هو ذمة الدخول في التصريم كانه يهرم على نفسه الطيب والنكاح وأشباه من الباس كما يقال أشيت أن تدخل في الشتاء وأربع أن تدخل في الربيع وشرع (تنبه التسلك) أي الدخول فيه لأية شيء أو يعمر (ومن لم يرده أي الأحرام غسل) ولا نساء وأشباه الله عليه الصلاة والسلام أمر أمهات بنت عيسى وهي نساء أن تنقل رءوسهن وأمر عائشة أن تنقل لاهلال الحج وهي حائض متفتحة عليه وإن زوجها الطهر قبل فوات الميعات أخرناه حتى تظهر (أو تملأ لدم) ماؤها ويجوز عن استعماله فهو مرض لعموم قول نبيه وأما فتيحه (ولا يضرب جسده بين بين غسل وأحرم) كغسل الجمعة (و) سن له (تغطف) بأخذ شعره وظفروه وقطع راحته كرمه كالجمعة ولأن الأحرام يمنع أخذ الشعر والاطفار فاحسب فله قوله ثلاثا يحتاج إليه في أحرامه فلا يتمكن منه به (و) سن له (تطيب في بيته) بما يفتي حينه كسك أو أثره كما ورد ويجوز زاول عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم

الأحرام بعمرتها فيها) فطوف ويسى ويحلق أو يقصر ثم يطرفه (داع) إذا فرغ من أموره (وإن أطرفوا الزارة) ونسبه (أو القدم فطاف عند الخروج كفاء) ذلك الطواف (عنها) لأن الأمور به أن يكون آخر عهد ما يبيت وقد قيل ولأن ما شرع مشل تحية المسجد بجري عنه الواجب من نسبه كما هو المكتوب عن تحية المسجد وكأها المكتوبة بأضغان ركعتي الطواف وعن ركعتي الأحرام فإن نوى بطوافه الدواع لم يميزه عن طواف الزارة لقوله صلى الله عليه وسلم وأما الكل أمرى ما نوى (ولا رداع على حائض ونفاس) لحديث ابن عباس أنه شفع عن الحائض والنفساء في مئمتها (ولا فدية) على الحائض أو النفساء إذا حرم حديث صفيه فانه عليه الصلاة والسلام أمرها بفدية (الآن تظهر قبل مفارقة البيت) ترجع وقتئذ (لغير أول النكاح) (وتدفع) الانفاق حكم الحامضة (فان لم تقبل) أي ترجع الدواع مع طهرها قبل مفارقة البيت (ولو لم تدفع فإدم) أتركها ساكنا وحيا (فأذا فرغ من الدواع) واستلم الحجر وقوله وقتئذ (التمز) وهو (ما بين) الزكن الذي به (الحجر الأسود) باب النكبة وذراع أو بضع أذرع (فليتمزه) أي التزم (لمصقه ملدده) وجهه وظهره ويوسط يديه عليه ويحبل يمينه بخمالة يسارته نحو الحجر) الماروي عمرو بن شبيب عن أبيه قال طفت مع عبد الله فلما جاءه بدر الكعبة قلت لا تنته ذكالك من نوافقه من الناس استلم الحجر فقام بين الزكن والباب فوضع صدره وذراعيه وكفيه هكذا وسطهما ببسطا وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل واه أبو داود (و يدعو عا) حسب من خيري الدنيا والآخرة ومنه الله مذيبتك وأنا عبدك وإن صدك وإن أمك جلتني على ما حضرت لي من خلقك وسيرتي في بلادك حتى بلغتني به منكم إلى بيتك واعتنتي على أنا منكم فان كنت ربيت عنى فاذ دعنى رما ولا فني (الوجه فيه من الحج وتشديد النون على أنه صفة أمر من من من مقصوده الدعاء ويحوز كسر الميم وتضع النون على أنه حرف جلا ابتداء الغاية (الآن) أي هذا الوقت الحاضر وجهه أو أنه كزمان وأزمته (قل أن تنأى) أي تبعد عن بيتك فادري هذا أو أن انصرفي) أي رضى (ان أنفستى) غير مستبد بك ولا يستك ولا راعب منك ولا عن بيتك اللهم فأحسبي) بقطع الحزن (المأقية في بدني وأهلي في بيتي والعصبة في ديني) وهي المنع من المعاصي (وأحسن) بقطع الهمة منقلبي وارزقي طاعتك ما بقيت واجمع لي من خيري الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير وأحب دعا بعد ذلك وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فاذ أخرج ولا تطهر ولا يلتفت) قال أحمد فاذا ولي لا يلق ولا يلتفت (فان فعل) أي أنتفت (أعاد الدواع) نص عليه يعني (استصاها) قال في الشرح إذا لم لا يحاب ذلك عليه دللا (وقد قال مجاهد إذا كدت تخرج من المسجد فالتفت ثم نظرت إلى الكعبة فقل اللهم لا تقهله آخر العهد) وروى حدث عن المهاجر قال قلت لدار بن عبد الله الزجل بطوف بالبيت ويصلي فإذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقال جابر ما كنت أحب من هذا إلا الهدوء والنصارى قال أبو عبد الله كرم ذلك (والحائض) أو النفساء (تقف على باب المسجد الحرام) (وتدعو بهذا) الدعاء أعياها بالتعذر دخوله عليها

﴿فصل هـ وإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحب﴾ أي بكر وعمر (رضي الله تعالى) (عنها) لحديث الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج من زار قبري بعد طوافي فحكا نمازاني في حياتي وقي روايه من زار قبري وجبت له شفاعتي رواه باللفظ الأول سعيد ﴿تنبه﴾ قال ابن نصر الله لازم استحباب زيارة قبره عليه

أصله وأصله السلام أصحاب شد الرحال اليه لأن زيارته حاج بعد حجة لا تمكن بدون شد الرحل
فهذا كان النصر على أصحاب شد الرحل زيارته عليها أصلا والسلام (قال الإمام أحمد إذا سجد
الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لأنه إن حدث به حدث
الموت كان حصيدا للمحج) وهو من سبيل الله فيكون شهيدا على ما تقدم بحسنه عن صاحب
الفرع وعما زاد الشرح وشرح المنتهى لا يأخذ على طريق المدينة لأن أخفى أن يحدث به
حدث فني أن يقدم مكة من أقصر الطريق ولا يتشغل بغيره (وإن لأن) المحج (تطوعا)
بالمدينة (قال ابن نصر الله في ذلك أن الزيادة أفضل من حج التطوع وإن حج القرض أفضل منها
انتهى) قلت قد توقف في ذلك وإنما أراد الإمام أن نعم إلى قصد المحج قصد الزياره فيشأب
عليها بخلاف حج القرض فيحصر الله به (فأدخل مصعبها) أي مصعب المدينة (سن أن
يقول) عند دخوله (ما يقول في دخول غيره من المساجد) وتقدم في صفه الصلاة (ثم صلى تحية
أحمد) لهم الأوامر (ثم أتى القبر الشريف فحفظ قاله في حقه صلى الله عليه وسلم مستدير
القبلة ويستقبل جدارا حجره ويستقبل (المسارعة في الزيادة الجراه) ويسمي الآن
بالسكوك الحرة (فصل عليه) صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا رسول الله كان)
عبد الله (أن عمر رضي الله عنه) ومن أبيه ومن سائر الصحابة (لا يزال يده في ذلك وإن زاد) عليه
(الحسن) قال في الشرح وشرح المنتهى ويقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه وعما زاد أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله أشهد أنك بلغت رسالات ربك ونصحت لامتلك وده وثبت إلى سبيل
ربك بالذكورة والموعظة الحسنه وحدثنا الله حتى ألك النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا كما يجب
و بناور صلى الله عليه وسلم أجزعنا نبينا أفضل ما جرت أحداثا من النبيين والمرسلين وبعثه مقام محمود
الذي وعدته بعهده الأول والآخرين اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم أنت محمد محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل
إبراهيم أنت محمد محمد اللهم أنت قلت قولك الحق ولو أنهم أذلموا أنفسهم جارك فاستغفروا
الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا وقد أتيتك مستغفرا من ذنوبي مستشفعا إليك إلى
ربك فاستغفركم من ذنوبي المستغفرة كما أوجبتهم أن آتوا في حياضهم اللهم أحبه أول
الشافعين وأخضع السائلين وأكرم الأولين والآخرين برحمتك يا أرحم الراحمين ثم يدعو لوالديه
ولأخواته والسلمين أجمعين (فائدة) بروي عن النبي قال كنت جالسا عند قبر النبي صلى
الله عليه وسلم لحاء أعراي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ولو أنهم أذلموا
أنفسهم جارك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا وقد جئتكم مستغفرا
من ذنوبي مستشفعا إليك إلى ربّي ثم أناخول

يا خير من دفنت بافاناع أعظمه * فطاب من طيبين القاع والام
نفسى الشفاء لغير أنت ساكنه * فسه العفاف وفيه الجود الكرم
ثم انصرف الأعراي لحملتي عيني فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عني الحق
الأعراي فيشره أن الله تعالى قد غفر له (ولا يرفع صوته) لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق
صوت النبي ولا تجهروا به بالقرآن لعل يزعجكم بعض ورحمته معينا كحرمته حيا (ثم يستقبل
القبلة ويصلي (الخبر عن سارقه قريبًا للاستدبر بقره صلى الله عليه وسلم ويذو) بما
أحب (ثم يقدم من مقامه) عليه صلى الله عليه وسلم (يحذر أن على بعته فيسلم على أبي
بكر) الصديق (رضي الله عنه) فيقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق (ثم يتقدم نحو ذراع

والأثر أن تمت صاحب الحجة
كانت عام حنين والحجرات سنة
ثمان وحدثت عائشة في حجة
الوداع سنة عشر أي وهو ناسخ
(وكرر) لسرير الأحرار تطيب
(في وجهه) وله استدامة لسه في
أحواله ما يفرقه فان زعمه لم
يأسه حتى يفصل طيبه (زوالا لأن
الأحرار منع العائيب وليس
الطبيب دون الاستدامة ومضى
تقدمه من طيب على يده
أو ضاعه عن موضعه ثم رده إليه أو
قله إلى موضع آخر فدى لأن سال
بمرقا وشمس (و) من يريده
ليس أنار ورواه ابنه من
نصفين (حديث من أوله خفي
(وملأ) لحديث إبراهيم أحدكم
في أزار ورواه علي بن رواه أحمد
وقال ابن المنذر ثبت ذلك
والثلاث التوسعة ولا يجوز له ليس
سرموذه في حقه وان وجدنا الثمان
ويكون لسه ذلك (بعد فقد
ذكر عن خطه) كقبيص
وسر واصل وخف لاته عليه
الصلاة والسلام بقدر لاله له
رواه الترمذي (و) سن (أحراره
عقب صلاة فرض أو ركعتين
فغلا) نصلا له عليه الصلاة
والسلام أهل في صلاة رواه
الشافعي (ولا يركعها) أي
ركعتي النفل (وقتني)
لغيري النفل إذا (ولا يركعها
من عدم الماء والتراب) لحديث
لا يقبل الله صلاته بغير طهور قال
في الترمذي وتبوأه أنه
يذهب أن يستقبل القبلة عند
أحراره مع من عمر (و) سن
له (أن يركعها) في ابتداء
أحراره من عمر أو حج أو قرآن (وله عليه) أي بما عينه الأخبار (وإن يشترط) لحديث

لم يقض به من لم يسبق إلى هدى
لأنهم سواء في الاعتقاد ثم لو كان
كذلك لم يتأني فلو أنه يتعد
جواز العمره في أشهر الحج
وجعل الله فيه سوقا لهدى
ولما في التمتع من اليسر والسهولة
مع كمال أفضال الله سبحانه
(ما فراد) لأنه فيه كمال أفضال
التسكين (فقرا) واختلف في
حجته عليه الصلاة والسلام لكن
قال أحد الأئمة كان قارنا
والتمتع أحبالا (و) صفة
(التمتع) أن يحرم بعمره في أشهر
الحج ثم قال الأصحاب يفرغ
منها وفي المستوعب ويختل
(و) يحرم (به) أي الحج (في)
علمه مطلقا أي من مكة أو غيرها
أو بينهما (بعد فراغها)
أي العمره فلا يكون أحرم جهات
أشهر الحج لم يكن ممتعا ولو أتى
أهلها في أشهره وان أدخل
الحج على العمره صار قارنا
(و) صفة (الأفراد) أن يحرم
استباح ثم يحرم بعمره بعد
فراغه منه أي الحج مطلقا
(و) صفة (القران) أن يحرم بها
أي الحج والعمره معا أو يحرم بها
أي العمره (ثم يدخله) أي الحج
(عليها) أي العمره ويصح لما في
اليمين أن بن عمره وقال
هكذا صنع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويكون إدخال الحج
عليها (تيل شرعه في طوافها)
أي العمره فلا يصح بعد التروع
فيه لمن لا هدى معه كما لو أدخله
عليها بعد سبها وسواء كان في
أشهر الحج أولا (و) يصح إدخال
حج على عمره (من معه هدى ولو
بعديا) بل إنهم كما في أنه مضطرا إليه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى مجله

وكأنوا يقتسمون أدهية الحاج قبل أن يتلطخوا بالذنوب (وفي الخبر) إلهام أخضر للحاج وإن
استغفر له الحاج
فصل في صفة العمره وما يتعلق بذلك (من كان في الحرم من مكى وغيره) وأراد العمره
(خرج إلى الحل فاعلم من أدناه) أي قرب به إلى الحرم (و) أحرامه (من التمتع أفضل) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أخرج من بني بكر أن بعمره عائشة من التمتع وقال ابن سيرين يظن
أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع وانما لم الأحرار من الحل لجميع في ذلك
بين الحل والحرم (ثم) إلى الأحرار من التمتع في الأفضلية الأحرار (من المعرنة) بكسر الميم
واسكان العين وقد تكسر العين وتشدد أوقال الشافعي التشديد خطأ وهي موضع بين مكة
والعائفة خارج من حدود الحرم بعمتره سمى به بطة بنت سعد وكانت تلقب بالمجرنة قال
في القاموس وهي المراد في قوله تعالى كاتي تقضت عمرها (ثم) إلى الأحرار من المعرنة في
الأفضلية الأحرار من (الحديبية) مصغر وقد تشدد بترتيب مكة أو صغيرة بعد ما كانت هناك
(ثم) في مابق (مابعد) عن الحرم وعنه المكي كما تباعد في العمره فهو أعظم للأحرار (ومن
كان خارج الحرم) أي حرم مكة (دون الميقات) أي المواقيت التي سبقت قبقات أحرارها بالحج أو
العمره (من دورها أهل) كما تقدم في باب المواقيت لحديث ابن عباس السابق هناك (وإن
كان في قرية) وأراد الأحرار (و) أنه يحرم (من الجانب الأقرب من البيت) أي الحرم
(و) أحرارهم (من الجانب الأبعد أفضل) كن ما بقيت فان أحرارهم من الجانب الأبعد عن
الحرم أفضل (وتقدم) في المواقيت (وتباح) العمره (كل وقت) من أوقات السنة في أشهر
الحج وغيرها فلا يكره الأحرارها يوم عرفه (و) الأحرار (و) الأيام (التسريق) لأن الأصل
الإباحة ولا دليل على الكراهة (ولابأس أن يحرم في السنة مرارا) روى عن علي وابن عمر وابن
عباس وأبى وقائشة لأن عائشة اعترفت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بحرمه
قرأنا عمره بعد جهما وقال عليه الصلاة والسلام العمره إلى العمره كفارة لما ينحسها متفق
عليه وقال علي في كل شهر مروكان أنس إذا حرم رأسه خرج باعتدرواها الشافعي في مسنده
(ويكره الاكثر منها والموا لا ينهاها) باقتفاء السلف قاله في الفروع قال أحمد إذا شاء كل
شهر وقال لا يخلو أو يتصرف عشرة أيام بحكمه واستحب جماعة (وهي) أي العمره (في غير
أشهر الحج أفضل) منها في أشهر الحج نقله الأثر وإن أحرارهم عن أحمد واختار في الهدى أن
العمره في أشهر الحج أفضل وظاهر كلام جماعة التسوية (وأعضاء في رمضان) يستحب
تكرارها (به) أي في رمضان (لأنه تعدل حجة) لحديث ابن عباس مروفا بعمره في رمضان
تعدل حجة متفق عليه قال أحمد من أدرك يومنا من هذه فادرك عمره رمضان قال أحمد
معنى هذا الحديث مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ قل هو الله أحد فقد قرأ
ثلث القرآن وقال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة واعتبر أربع عمر واحدة
في القعدة وعمره الحديبية وعمره مع حجة وعمره الجعنة أقدّم غنائم حين متفق عليه
(ونسي اسمرة بها أصغر) لما ذكرتها لجميع في الأحرار والطواف والسعي والحلق أو التقصير
وأشاره إلى الوقوف بعرفة وغيرها (وإن أحرار) بالعمره (من الحرم لم يجز) لذلك تركه
ميتا وهو الحل (و) يتقدم أحرارهم (وطيعة) لتركه كشكا واجبا (ثم) بهذا الأحرار بالعمره
(يطوف) لعمره (و) سبي يخلو أو يتصرف ولا يخل قبل ذلك أي قبل الحلق أو التقصير فإن
وطيئة قبله فليبدد كثر وى عن ابن عباس وتقدم (وتجزئ عمره القارن) عن عمره الإسلام
(و) تجزئ (عمره) من (التمتع عن عمره الإسلام) الحديث عائشة حين قرنت الحج والعمره فقال

قال في شرحه هتا وبصر كان زاعلي للذهب و رد في أثناء الفصل بعده (ومن أحرم ٦٢٩ هـ) أي الحج (ثم أدخلها) أي العمرة

(عليه لم يصح إحرامها) أي
العمرة لأنه لم يرد به أثر ولا يفتقد
به فائدة بخلاف ما سمي فلا يصح
قارنا وعمل قارن بمقدور نصا
وبسقط ترتيبها وبصر الترتيب
الحج فخر حلال في يوم النحر
فوطئه قبل طوافه بعد العمل
الأول لا يغدو عمره

(فصل هو يجب على متعمد) أي
اجتماعه نحوه تعالى في تنوع
بالعمرة إلى الحج فما استتم من
الحج (و) يجب (على قارن دم)
لأنه تركه يسقط أحد السفرين
كالتمتع وهو دم (نسك) لادم
جبران ادلا تنقص في التمتع يصير
به (شرط أن لا يكون) أي التمتع
والقارن (من حاضري المسجد
الحرام) أقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن أهله حاضرا المسجد الحرام
وهذا في التمتع والقارن مقيس
عليه (وهم) أي حاضري المسجد
الحرام (أهل الحرم ومن هو
منه) دون (مسافة قصر) لأن
حاضري أي من محل فيه أو
قرب منه أو أحوار ومبدا ليل رخص
السفر فإن كان له منزلان قريب
وحيد فلام (فلا يستوطن
أقرب) ليس من أهل الحرم
(مكة فحاضر) لدم على ذلك قوله
في الصوم (ومن دخلها) أي
مكة من غير أهلها فمتممها أو قارنا
ولو باو باقائه بها فعليه دم
(أو) كان الداخل (مكيا استوطن
بلد بعيدا) مسافة قصر فما كثر
عن الحرم فمعد إليها (متمما أو
قارنا الزم دم) ولو تولى الإقامة بها
لا محال أن يغفركه لم يكن مقبلا
(ويشترط في وجوب دم متعمد
وسله) أي دون القارن زيادة عما تقدم مستثناة (أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أقوله تعالى فمن تعذر بالعمرة إلى الحج (وان يحرم

لما النبي صلى الله عليه وسلم حين حلت منهما قد حلت من حجتك وعمرتك وانما عمرهما من
التنعم قصد التطيب خاطرها وأما منسكتها لالانها كانت واجبة عليها
فصل هـ أركان الحج ٦٢٩ أربعة (الوقوف بعرفة) لحديث الحج عرفه في جلاءه قبل صلاة التجر
لجميع فقد تم به رواه أبو داود (وطواف الزمارة) قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج
لا خلاف في ذلك بين العلماء لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعي) بين الصفا والمروة
لما تقدم في موضعه (والأحرام هو النية) أي نية التمسك بأن لم يجر دم نيابة المحرمه على المحرم
لقوله عليه الصلاة والسلام انما الأعمال بالنيات (وإحرامه) أي الحج (سبعة الأحرام من
المبقات) للتمتع لا انما هو داوما قال في التخصيص والانشاء أولى لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر
المواقيت وقال من هن وابن مرجلين من غيرهن عن أراد الحج والعمرة (والوقوف بعرفة إلى
الليل) على من وقف بها لما تقدم (والمبيت عرفة إلى ما) (صدقه) أي الليل أن وافها
قبله (والمبيت في ليالي أطم التشرقي على ما تقدم تفصله (والزحى) المصدر (مرت) على
ما سبق في الباب (والحلاق أو التقصير وطواف الدواع قال الشيخ وطواف الدواع ليس من
الحج وانما هو لكل من أراد ان يروج من مكة) كما تقدمت الإشارة إليه (ومعاده) أي
المذهب كروا من الأركان (وإحرامه) أي الصرة شيئا (الأحرام من الحلق والحلق أو التقصير (والسعي)
والاضطباع ونحوها (من) الحج (وأركان العمرة) ثلاثه (الأحرام وطوافه والوسعي) لما
تقدم في الحج (وواجباتها) أي العمرة شيئا (الأحرام من الحلق والحلق أو التقصير (والسعي)
أنى واحد منها فقد أتى بالواجب (فمن ترك ركنا أو ترك الأية) ان اعتبر تركه كالطواف
والسعي (لم يمت نسكه الآية) أي بذلك الركن بنيت (سكن لا يفتقد نسك الأحرام) هـ كان أو
عمرة لحديث انما الأعمال بالنيات (وأنى) أي في أبواب بعده (إذا فاته الوقوف بعرفة (ومن ترك
واجبا) الحج أو عمره (ولو هو باق عليه دم) لما تقدم من ابن عباس (فمن عدمه فكسوم متعمد)
وتقدم والأطعام عنه على ما تقدم (فمن المذهب للأطعام (ومن ترك) من تقلب شيء عليه) قال في
الفصل وغيره ولم يشرع عدمه لأن حيران الصلاة أدخلت في معنى إحرامه من صلاته
ومن ترك طواف الأضحية وجب على من تركه معترقا في لاه على بقية إحرامه وقصد فان وطئ
أحرم من التنعم على حديث ابن عباس وعليه دم (قال) أبو داود على (ابن عتيق) وتركه نسبه
من لم يصح ضرورة (لأنه صلى الله عليه وسلم لأصروا في الإسلام) (لأنه اسم جاهل) (و) كره
(أن يقال) هذا الدواع لأنه اسم على أن لا يعود) قال ابن قال شوط بل طوافه وطوافتان (ويستبرأ
في ولادة تنسب الحاج) أي أمير الحج (كونه معطاة لأمر أو شعاعه وهداية وعليه جميعهم
وترتيبهم وحراسهم في السمرات والزبل والرفق بهم والنصح لهم (ولزمهم طاعة من في ذلك
ويصلح من الخصمين ولا يحكم إلا أن يؤص إليه) الحكم (فيعتبر كونه من أهل) وقار لا جرى
يلزمه علم خطب الحج والتمسك بها قال الشيخ في الذين من جرد معهم وجعل له من الخندق
المنظف من أسبغته على كلمة الطريق أبيه ولا ينقص أجره وله أجر الحج والعمرة وهذا كما أخذ
بعض الأقطاع ليصرفه في المال جونس في هذا الاختلاف ويلزم المعنى بذلك (وسهر
السلاح عند تقدم) الحاج الثاني (تبولك بدعوة زاد السجحة) ومسه ما يفعله الحاج
المصري ليلة يدرى محل المرفوع قبل الزينة فأن وما يذكر ما الجاهل من حصار تبولك كذب
لم يكن بها حسن ولا فائدة فان سحاري النبي صلى الله عليه وسلم كانت بضعا عشرين في بقا
فيها إلا أن تسع بدر واحد وانما تفوق في المصالحق وأما ما وقع خير وفتح مكة وفتح حنين
والطائف (وقال ومن اعتد أن الحج بسطة ما عليه من الله صلاة ولا زكاة فاته يستتاب بعد

وسله) أي دون القارن زيادة عما تقدم مستثناة (أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أقوله تعالى فمن تعذر بالعمرة إلى الحج (وان يحرم

من ماله) فلما عثر في أشهر الحج فخرج من ٦٣٠ عام آخر فليس يمتنع إلا في الثمانية التي تقضي المولات بينهما ولا لهم إذا أجماعوا

فقر بهما كان جاهلا فان تاب والاقبل ولا يسقط حق الأدمى من مال أو عرض أو دم بالحج
اجامها) اه وقال الدمري في الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم
ولده أمه وهو محض عرض بالماضي المتعلق بمحقوق الله تعالى خاصة دون المباد ولا يسقط المحقوق
أنفسا فإن كان عليه مصلاة أو كفارة أو نحوها من محقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها محقوق
لا ذنوب إنما الذنوب تأخيرها فتنفس التأخير يسقط بالحج لاهي نفسها ولو أخرها بعده تجددت
آخر فالحج المبرور يسقط إن المخالفة لا المحقوق كاله في المواهب

باب الإحصار والقوات

مصدرة بقوة قوا أو قوتا وهو (سبق لا يترك والاحصار) مصدر أحصره أي حصره فهو
(المحصر) أي المنع (من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة لم يذرفه الحج) في ذلك
العام لا قضاء من الوقوف لقول جابر لا يقوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال أبو
الزبير قتلت أبا عبد الله عليه وسلم ذلك قال نعم رواه الأثرم وهو ما سبق من
قوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه فانه يدل على
قوات الحج بخروج ليلة جمع (وسقط عنه فابع الوقوف كسب بزيادة مؤلفي روى جابر
كقوات متبوعها كن يحرم من السجود بالجيب لم يلزمه بغيرها (وانقلب أحراره عمرة نصا
في طرف وبسبب وحلق أو قصر) أقول عزرا في أبو ثمانية الحج أصنع ما يصنع العترة
قد حلت فان أدركت الحج قال بالحج وأهدما استيسر من الهدى رواه الشافعي وروى البخاري
بإسناده عن عطاء بن رفاعة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في فوات الحج في فوات أول
(وسواء كان كرامة أو غيره) لأن عمرة القارن لا يلزمه أقضاها وانما يتبع من عمرة على عمرة إذا لزمه
المعصي في كل منهما ومحل انقلاب أحراره عمرة (ان لم يجز البقاء على أحراره لم يصح من قابل) من
غير أحرار محدد فان استأذنت له استأذنته أحرار لأنه رضى بالمشقة على نفسه (ولا تجزئ) هذه
العمرة التي انقلب أحراره إليها (عن عمرة الاسلام) نص الوجوبها كذا في (وعليه القضاء ولو
كان الحج الثالث (فلا) لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من فاته عرفات فقد فاته الحج ولم يخل بعمرة وعليه الحج من قابل وعمومه شامل
للفرض والنفل وكذا ما سبق من حج وإن الحج يلزمه بالشرع وفيه فيصير كالمنذور بخلاف
سائر المنظومات وأما قوله عليه الصلاة والسلام الحج من قار الله الأجر بالشرع وهذا
انما وجب بإيجابه له بالشرع وفيه كالمنذور وأما المحصر فانه غير منسوب إلى فطر بخلاف
من فاته الحج وبطلان لم يشترط ان يحل حيث حبس حتى فان اشترط فلا قضاء (وبلزمه) أيضا
(ان لم يكن اشترط أولا) ان يحل حيث حبس حتى (هدى شاة أو سبع بدنة) أو سبع بقرة (من
حين القوافل ساء) أي الهدى (أولا) نص عليه (رؤيته إلى القضاء بدنه) لأنه حل من
أحراره قبل تمامه فله هدى للمحصر (فان كان الذي فاته الحج قارنا فعلى قارنا) أي لزمه في
العام الثاني مثل ما حل به أو لائن عليه لان القضاء يجب على حسب الأداة في صوته ومعناه
فيجب أن يكون هناك كذلك فقلت والقاهرة لزمه قضاء النساكن لان يكون قارنا كما يعلم
بما سبق في الأحرار قال في الشرع لم يلزمه دمان لقارنه وقواته (فان عدم الهدى من الوجوب)
وهو وقت القوافل (صام عشرة أيام) لأنه في الحج أي حج القضاء وسبعة أذكار جميع أي أغفر
من حجة القضاء كتجمل لما روى الأثرم بإسناده أن هبار بن الأسود حج من الشام فقدم يوم النحر

ان من اعتمر في غير أشهر الحج ثم
حج من ماله فليس يمتنع فهذا
أول لاه أ كثر تعاقد (وان
لا ينافي بينهما) أي العمرة
والحج (مسافة قصر فاعل أي
سائر بينهما المسافة (فاحرم)
الحج (فلا دم) نص لما روى عن
عمراد اعتمر في أشهر الحج ثم أقام
فهو متمتع فان خرج ورجع
فليس يمتنع وعن ابن عمر نحوه
ولاه انما يرجع إلى الميقات أو
مادونه لزمه الأحرار منه فإذا كان
بعيدا فقد أنشأ سفر بعد الحج
فلم يرفعه بترك أحد السفرين فلا
يلزمه دم (وان يحل منها) أي
العمرة (قبل أحراره) أي
الحج (والأفضل من العمرة قبل
أحراره بالحج بان أدركه عليها كما
فعل عليه الصلاة والسلام (صار
قارنا) ليس بدم من القارن وليس
يتمتع وظاهره ولو يدمسح المني
معه هدى (وان يحرمها) أي
العمرة (من ميقات أو مسافة
قصر فاكس من مكة) قال الحرم
بها من دونها فلا دم عليه لأنه في
حكم حاضري المسجد الحرام لكن
ان باو الزم الميقات بالأحرار في حال
يصحب فيها (لزمه) دم بمسافة
الميقات (وان ينوي التمتع في
استئذنها) أي العمرة (أو في
أثنائها) فظاهر الآية وحصول
الترفع ورد الموقوف (ولا يعتبر)
لوجوب تمتع أو قران (وقوعهما)
أي الحج والعمرة (عن) شخص
(واحد فلو اعتمر من واحد وحج
من آخر وجب الدم بشرطه
(لا تغشيه) هذه الشروط
جميعها (في كونه) أي الآتي بالحج
والعمرة يسمى (متمتعا) فان التمتع

منتهى أليس عليهم دم (و يلزم الدم) أي دم فتح أوقران (بالموع بحرم الدم) ٣٣١ لقوله تعالى فمن فتح العمر قال المفتح

استنصر من الهدى أي قلبه ووجهه
على أفعاله أولى من عمله على
أحواله كقوله المفتح عرق يوم
الفتح روى المفتح الأكر ولا سقط
دم فتح وقرآن بضاد نسكهما
لأن ما أحبب الأتبان به في الصحيح
وجب في الفاسد كالمطويات
وغيره (أو) أي ولا يسقط منهما
(بقرائه) أي المفتح كالونسد (وإنما)
قضى القاتل قاتلاً (بمعدان) دم
لقرائه الأول ودم لقرائه الثاني
(و) أن قضى القاتل (مفسر) دم
يلزمه (نهي) لقرائه الأول لأنه أبق
نفسه أفضل من نسكه (ويعزم)
قارن قضى مفرداً (من الواحد)
من مفساة الذين أحرم منها
قارن ومفردان تفاوتاً (بمعدان)
فرغ) من حكمه (وإذا قضى)
القارن منهما أحرمه) أي المفتح
(من الأبعد) من المقامين الذين
أحرم من أحدهما قارن ومن الآخر
بالدرة (إذا فرغ منها) أي العمرة
لأنه كان الأبعد الأول فأنقضه
بحكمه لأن الممرات قصاص
وإن كان الثاني فقتل وجب عليه
الأحرار بحمله في نفسه لو جوب
القضاء على الفور (وسنقرئ)
وقارن نسخ بينهما (بفتح) نصلاً
عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه
الذين أفرروا والمفتح وقصر زمان
يحلوا الكهوجي يجعلوا المرأة
من كان معه هدى متفق عليه
وقال سلمة بن شبيب لأحمد كل
شيء منك حسن جميل إلا خلفه
واحدة كالساعي قال تقول بفتح
المفتح قل كنت أرى أنك عتلا
عندي غائبة عشر حداثتها
حياد الكهاف في فتح المفتح أركها

فقال له عمر ما حملت على سميت أن اليوم يوم عرفة قال فانطلق إلى البيت فطهني بمسماوان
كان منك هبة يا عمر ما علمت أن قال فالحج فأن وجدته فطهني فأن لم يغتصم ثلاثة أيام
في الحج وسبعة أذرع حتى شاة الله والكي وغيره فذلك سواء (ثم حل والبدل لا يهدى ولو
أذن له سيده لأنه لا مال له) لأنه لا مال له ولأنه لا مال له (ووجب عليه الصوم لأنه كور بدل
الهدى وعلى قياس هذا كل دم زمني في الأحرار) فصل يحلوا وأخبره (لا يجوز هذه الأصنام)
لما تقدم (وإذا صام) العيد (فانه يصوم عن كل دم من قيمة الشاة ويؤاخذ بصوم الحرم محل)
أذكره لفرقها والصحيح الذي عليه جماعة الأصحاب أنه يصوم عشرة أيام ثلاثة في حصة القضاء
وسبعة أذرع جمع كاتفه في قوله ووجب عليه الصوم لأنه كور بدل الهدى وقوله هنا وفيما تقدم
ثم حل يقتضى أنه لا يهل حتى يصوم وليس يظهر أنه ليس كالصوم بل يحصل التحلل بنفس
انتهاء النسل على ما تقدم في صفة الحج إذا لم يفرق بين القضاء وغيره ولم يذكر ثم حل في المنتهى
وغيره فبين فانه الحج في المحصر (وإن أخطأ الناس فوق قوافي غير يوم عرفة) بأن يقولوا الثامن
أو العاشر (فانه مناهة يوم عرفة آخرهم) نصاً لما روى الدارقطني بإسناده عن عبد العزيز
ابن جابر بن أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه
وفتر روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم تطفرون وأخطأكم يوم
تفصتون روى الدارقطني وغيره قال الشيخ في الدين وهل هو يوم عرفة طائفة خلف في
مذهب أحمد بناء على أن أهل الأسماء لم يطلع في السماء وأما إجماع الناس ويعلمونه وفيه خلاف
مشهور في مذهب أحمد وغيره قالوا الثاني هو الصواب لا تسحب الوقوف مرتين وهو بدعتهم
بفعله لا لفعله لأنه لا خلاف في أنه طائفة فالتحليل بقدره والوقوف بل الوقوف مع الجمهور
وقال في الفروع ويترجمه الوقوف مرتين وقف بعضهم لاسمهم من رأى وصرح جماعة من
أخطأ والقاط في العدد أوقى قال زينة أوقى الاحتجاج مع التمسك بأجزاء وهو ظاهر كلام الأمام
وغيره (وإن أخطأ بعضهم فانه الحج) هذه عبارة غالب الأصحاب في الانتصار وإن أخطأ عدد
يسير وفي الكافي والمجردان أخطأ نفر منهم قال ابن قتيبة يقال إن نفر من بني النضر
أفسره وذلك قال في المنتهى وإن وقف الناس أو الأسماء الثامن أو العاشر خطأ آخرهم (ومن
أحرم المحصره هذ في حج أو عمرته من الوصول إلى البيت) أي الحرم (بالبلد) متعلق بمحصره (أو
الطريق قبل الوقوف أو بعده أو منع) من دخول الحرم (طلباً أو حرجاً أو أغنى عليه ولم يكن له
طريق آمن إلى الحج) ولو بعدت (وفات) أي خشي فوات (الحج ذبح هداياه أو رسم بدنة)
أو سبع بقرة لقوله تعالى فإن أحصرتم فما استنصر من الهدى وأنه صلى الله عليه وسلم أمر
أصحابه حين أحصره وأفي الحديث بيان بغيره ولو يحدوا قال الشافعي لا خلاف بين أهل التفسير
أن هذه الآية تزلت في حصر المدينة ولأنه أجمع له أفضل قبل انتمام نسكه فوجب الهدى في
صورة ما لو حصر بعد الوقوف كالو حصر قبله (فذهب) إلى أن القدر ولو بعدت وأولت فأت
بجبهة الفوات ليوافق كلام الأصحاب أوفى بالحج ليس شرطاً لتحلل المحصر كالتحليل عليه الآية
والغير وكلام الأصحاب يكون محل ذبح الهدى (فموضع حصره حلاً كان أو حرجاً) أي بمحصر
أنه عليه وسلم وأصحابه بالمدينة وفي من الحل وتقدم (ينوي) المحصر (به) أي يذبح الهدى
(الصل وجوباً) لحديث أنما الأعمال بالنيات (أو صلوات أو قصر) وجوباً بقدمه في الزعامة
واختياره الغاضى في التعليل وغيره من تقدم في المحصر وشرح ابن رز بن عدم الوجوب وهو
ظاهر المحرف والمنتهى لعدم ذكره في الآية لأنه صاحب ليس نسكه خارج الحرم لأنه من واقع
الوقوف كالأحرار (ثم حل) من أحواله (فإن أمكن المحصر الوصول) إلى الحرم (من طريق)

بقراءات وليس النسخ بأطال الأحرار من أصله بل نقله بالجمع إلى العمرة (وإن يوان) أي المفرد والقارن (بأحرارهم) الذي هو المفرد

وقبصر ويحل (فان احلا) من
 العمرة (احراما به) أى الحج
 (لبصر) متعز وتبان (افعال
 الحج (مالا يسوقا فدا) فان ساءه
 لم يصح الفسخ بخير نفل أو
 طالب الهدى عن نفسه من
 القتل من جميع الأشياء
 وفي المشرك وغيره (أو بقضا
 يعرفه) فان وقفها لم يكن لها
 قصصه لعدم ورود ما يدل على
 اباحته ولا يستفاد به فضيلة
 التمتع (وان ساقه) أى الهدى
 (متنع لم يكن له أن يحل) من
 عمره (لغير صحيح اذا طاف بسى
 للعمرة قبل تحصيل بخل)
 لحديث ابن عمر غنغ الناس مع
 النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة
 الى الحج فقال من كان معه هدى
 فانه لا يحل من شيء عليه حتى
 يقضى همه (فاذا ذبح يوم النحر
 حل منها) أى الحج والعمرة
 (معاً) نصاً لان التمتع أحد نوعي
 الجمع بين الحج والعمرة كالقرآن
 ولا يصبر قارناً لاضطراره لادخال
 الحج على عمره هنالكمى كلامه
 في شرحه هنا وتقدمت الاشارة
 اليه (والتتمعه ان ضاقت أو
 قصت قبل طواف العمرة
 تخشيت فوات الحج أو تخشى
 غيرها فوات الحج أحرمته به)
 وجوبا كغيرها ممن خشي فوته
 لوجوبه على الفور وهذا طريقه
 (وصارت قارئة) لحديث مسلم
 ان عائشة كانت متمتعاً لحاضت
 فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 ادلى بالحج (ولم تقض طوف
 القدوم) لهوات حمله كخبة
 صعيد (و يجب على قارئ وقف)

نوى) غير انى احصر فيها (لم يبع له القتل) لتقدمه على الوصوله الى الحرم فليس يحصر
 (ولزم مساوئها) ليمتسكه لان ما ليس الواجب الا به فهو واجب (عدت) الطريق (أورثك
 خشي القوت) أى فوات الحج (أو لم يخش فان لم يجد) المحصر (هدايا صمرة امام بالنية)
 أى نية القتل (كبدله) أى انصوم وهو ذبح الهدى فانه يجه بنية القتل كما تقدم (ثم حل ولا
 اطمان فيه) أى الاحصار لعدم ورود ما قاله الأجرى ان عدم الهدى مكان احصاره يقومه طعنا
 وصام عن كل مدي وما حل وأوجب أن لا يحل حتى يصوم ان قد رثان صعب عليه حل ثم صام (بل
 يجب مع الهدى) على المحصر (حلق أو تقصير) وتقدم ما فيه (والفرق) فيما تقدم (بين المحصر
 العام في كل الحاج وبين) المحصر (الخاص في شخص واحد) بل أن يحبس بفريق أو يأخذ
 القصور) لعدم النص ووجود المعنى في الكل (ومن حبس بحق أو دين حل) وهو (قادر
 على أدائه فليس له القتل) لانه ليس بمعذور فان كان عاجزا عن أدائه لم يحبس بفريق حتى يذبح
 الحمار (واذا كان العدو لدى حصر الحاج مسلمين من قتلهم) لما حله (وان أمكن
 الانصر من غير قتال فهو أولى) اصوب دعما للمسلمين (وان كانوا متمركين لم يجب قتالهم الا اذا
 بدأوا بالقتال أو وقع التفسير) من له الاستفارة فيصين اذن لما ياق في الجهاد (فان غلب على
 ظن المسلمين الظفر) بالمتركون (استحب قتالهم) حيث لا يجب لاعلاء كلمة الدين (ولم) أى
 الحاج (ليس ما يجب فيه القتل) ان احتاجوا اليه (في القتال) (ويقدرون) لانه كما تقدم في حلق
 الرأس وتقصيته (والأى) وان لم ينو على ظن المسلمين الظفر (فتركه) أى القتال (أولى)
 للاتباع وبالسير (فان اذن العدو لم) أى الحجاج (في العيون) بنقوا بهم فلمهم الانصراف
 والقتال كما تقدم (وان وثقوا بهم لزمهم المضي على الاحرام) لتمام الفسك اذا انصرف له اذن
 (وان طلب العدو خفارة على تحليه الطريق) للحجاج (وكان) العدو (من لا يوثق بأمانته)
 لعدمه التندر (لم يرام بذله) أى ايسال المطلب خفارة لانه اذا ساعته من غير وصول المقصود (وان
 وثق) بأمانته (واستغاره كغيره فكذلك) لا يجب بذله للضرورة (بل يكره بذله) أى الخفارة (ان
 كان العدو كافرا) لما فيه من البذل والفرار وتقوية الكفار (وان كانت) الخفارة (بسيرة
 بقياس المذهب وجوب بذله) أى مال الخفارة قاله الموفق والشارح وصححه في تصحيح الفروع
 لانه ضرر يسير كما لا يشترط وقال جماعة من الاحصاء لا يجب بذل خفارة بحال كما ابتداء الحج
 لا لزمه اذا لم يخطر بقا أمانه من غير خفارة وفي المنتهى يباح تحلل لما حله قتاله أو بذل مال
 لا يسير له (ولو نوى) المحصر (القتال قبل ذبح هدى) ان وجد (أو) قبل (صوم) ان عدم
 الهدى (ورفض احرامه لم يحل) ولم يدم قتاله ولكل يحظره بعده) أى بعد القتل هكذا
 في المتن قال في الانصاف وهذا المذهب عليه أكثر الاحصاء وقد منه في الفروع وقيل
 لا يلزمه ذلك ثم به في المتن والشرح اه وسبق في كلام المصنف دعما لما صححه في
 الانصاف ايضا باب الاحرام لانه لا يباح له رفض احرامه لانه مجزئة فانظر هل هامة لثان
 نحل القتال هنا على لبس الخط مثلا أو موصلة واحدة تناقض التصحيح فيها (ولا قضاء على
 محصر ان كان) همه (نظرا) الآية وذكر في الانصاف انه المذهب وبقي في المستوعب
 والمنتهى بما اذا قتل قبل فوات الحج ومعه هو مها انه لو تحلل بعد فوات الحج يلزمه القضاء
 وهو احدى روايتين أطلقهما في الترح وغيره وهو ظاهر كلامه أو ان الباب وان زال المحصر
 بعد قتله وأمكنه فلول الحج الواجب في ذلك العام لم يمهله (ومن حصر عن واجب) كرمى
 البهار (لم يخل وعليه) أى تركه فذا الواجب (دم) كالتوركة اختيارا (وجه صحيح) لتمام
 احرامه (وان صد) المحصر (عن عرفة دون البيت) أى الحرم (تحلل) (افعال) (عمره ولا شيء عليه)

﴿وقت على طلبه العلم من الحائبة﴾

المتبع كما تقدم فان كان أحرم بالمرنوطا فوسى لما تم أدخل الحج عليه البرقة ٦٢٢ الهدى فخطبه دم المتبع وليس بشاكر كما

لان قلب الحج الى العمرة مباح بلا حصر وفيه أولى فان كان قد طاف وسى للتقدم ثم أحصر أو مرض أو فاته الحج فظل بطواف وسى آخر لان الأولين لم يفسد ما طواف العمرة ولا سعيها وليس عليه أن يجد أحراما في الأصح قاله في شرح المنهي ومن حصر من طواف الأفاضة وتقدمي وساني لم يضل حتى بطوف (ومن أحصر بمرض أو ذهاب نفقة) أو ضل الطريق (لم يكن له القتل وهو على أهله حتى يقدر على البيت) لأنه لا يستحب الأجلال الانتظار من حال الى حال خير منها ولا الضلع من الأذى الذي به بخلاف حصر العذر ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على شيعة نزلت ايرق فالتفتي ارب يداهي وأنا نائمة فقال يحيى واشترط لي ان يحل لي حيث حبستني فلو كان الممرض يبيع القتل ما احتجبت في شرط وحدت من كسر أو عرج فتدخل متروك الظاهر فان مجرد الكسر والعرج لا يصير به حلالا فان تجلوه على الله يبيع له القتل جلنائه على ما إذا اشترط الحل على ان في الحديث كلاما لابن عباس يرويه مذهب بخلافه (وان فاته الحج) بطولع لجر يوم التعرقل وقوفه (فظل بعمرة) نفعه الجماعة (كغير المرض) أي كإفاته الحج لغير مرض (ولا ينصر) من أحصر بمرض أو ذهاب نفقة (هذه لغة الأعرام فيمنه) أي القدي (ليذبح قبي) أي الحرم بخلاف من حصره العذر ونقص أحد على التفريق بينهما ومثل المريض من ضل الطريق ذكره في المستوعب ونهه في المنهي ومثله أعتا فاعتق تصدق مائة أو رجب ولم يطف لجهلها بوجوب طوافه بازاء أو لغيرها عنه أو ذهاب البرقة قاله في شرح المنهي (ولم يكن في القضاء واجب) أي كما تقدم تفصله (و يقضي عنه) مكلف حيث وجب عليه القضاء بان كان خذرا أو فاته الحج (في رقه كره) لأنه أهمل لأداه الواجب (ومعير) في فوات وأحصر (كذلك ولا يصح) قضاء حيث وجب (الأبعد البلوغ) كالواحد نسكه بالوطء (ولو أحصر في حج أهد فله الضال) منه بذي الهدى أن وجد وأهضم أن عده ما كسح (فان حبل) من الحج القاسد (تمزال الحصر في الوقتية) القضاء (فله أن يقضي في ذلك العام) ذكره في الانصاف وغيره وأصل المراد يجب حجب القضاء على الفور كما تقدم وإنما قال في مقابلة المتبع وليس بصحور القضاء في العام الذي أنسد فيه الحج في غير هذا المسئلة قاله الموفق والشارح وجاءه ولا يصح من أحرم بالحج وقت برفقة ثم طاف وسى ورجع رافعة فخلق في نصف الليل الثاني ان يحرم بحجة أخرى يقف برفقة قبل العصر لان روى أيام التشرية عمل واجب بالأحرام السابق فلا يجوز مع فاته ان يحرم بغيره هذا معي كلام القاضي وسلم الاجماع على أنه لا يجوز عتق في عام (من شرط في ابتداء أحرامه ان يحل في مرض أو ضاعت نفقة أو عذرت وغیره) كقبي مثل الطريق (أو قال ان حبسني حابس فحبي حبستني فله الضال بجميع ذلك) لحديث ضاعة بنت الزبير السابق وقوله عليه الصلاة والسلام فان لك على رمل ما اشترطت ولا للشرط تأثيرا في العتادات بدليل ان شيئا انقضى بقضي صمت شهر ونحوه (وليس عليه هدى ولا صوم ولا قضاء ولا غيره) انظر حديث ضاعة ولأنه انقضى شرط ما كان أحرامه الذي قبله الحسين وجوبه للشرط قصار عتلة من أكل أهله للحج (وله البقاء على أحرامه) حتى يزول عذره ويبت نسكه (فان كانا كان مرض ونحوه فاحلاله في وجد الترتط حل بوجوبه) لا بشرط صحيح فكان على ما شرط

باب الهدى والأضاحي والمقيقة وما يتعلق بهما

سبق (ونصف العمرة) عن القارن فتخرج أنما على الحج لحديثين بغير ضرورة من أحرم بالحج والعمرة أبرز أطواف واحد وسى واحد دعما على عمل منها جيمنا استاده جسد رواءه انساني والترهني وقال حسن غريب ﴿فصل من أحرم مطلقا﴾ ظم بعين نسكا (مع) أحرامه لتأكيده وكونه لا يخرج منه بمطلو راته (ومرقة) أي الأحرام (لماشاء) من الانساك كافي الابتداء بالنسك دون اللفظ (وما حل) من أحرم مطلقا (فصل) صرفه لأحدها (فهو لوق) لاعتداده لهدم التمتع (أو ان) أحرم (بمثل ما أحرم فلا نول) ما أحرم به فلا نول أحرامه أو بعده (أنقذ) أحرامه (عنه) لحديث جابر ان هبلا قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بما أهلت فقال يا أبا هبل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فاهد وأمكت حراما وعن أبي موسى شعرة متفق عليهما (فان نسكين اطلاقه) أي أحرام فلا يتيان كان أحرم وأطلق (فللثاني) الذي أحرم بثلثه (صرفه) أي الأحرام (الى ماشاء) من الانساك ولا تصدين صرفه الى ما يصرفه الى الأول ولا الى ما كان صرفه اليه بعد أحرامه مطلقا وبمثل الثاني يقول الأول لا يصح في نفسه (وان جهل) من أحرم ما أحرم به فلا نول أو عتله (أحرامه) أي فلا ن (فله) أي الثاني (حله عمن) أحصه ففخ الاقراء والقران اليها (ولو شل) الذي أحرم ما أحرم فلا ن أو عتله (هل أحرم الأولين كالحج بغيره)

قائمة في عقد الحرم الثاني عشر
من الأسناك و يأتي على الوجه
المشروع (و يصح) و يتعدا حرام
كأنل (أحرم يوما أو أحرم
ب نصف نسل و نحوها) كاحرم
من نصف يوم أو بثلث نسل
لما إذا أحرز من مال مصر حلالا
في بعده حتى روي منك ولو
رفض إجماعه و إذا دخل في نسل
لما عظمه ففتح إجماعه فلفظا
و بصرف المشاء و (لا) يصح
أحرام كائل (أن أحرز بدمشلا
فأما الحرم) لعدم جزمه بيقينه
أحرامه و كذلك كان في حرم
فقد أحرمت فلم يكن محرما لعدم
جزمه (ومن أحرم محبتين)
انعتقاد أحدهما (أو أحرم بهرتين
انعتقاد أحدهما) لأن الزمن
لا يصلح للمحبتين نعم واحدة
عنهما كتحريف المستنقة ولا
يتعدى بهما ما كقبة أفعاله
و كسفرها في عام واحد يجب
عليه أحدهما في ذلك العام لأن
الوقت لا يصلح لمحو كنية صومين
في يوم فإن تسدت لم يلزم سوى
فضائلها (ومن أحرم نسل) غنغ
أو أفراد (أو قران) ونسبه (أو)
أحرم (بند و نسبه) أي ما نذر
(قبل طواف صرفه إلى عمرة)
استصحاب الانبأ اليقين (و يجوز)
صرف أحرامه (إلى غيرها) أي
العمرة لعدم تحقق المانع فإن
صرفه (إلى قران أو) إلى (أفراد
يصح بحفاظ) الاحتمال أن يكون
المنسوخا متفرقا فلا يصح إدخال
عمرة عليه فلا تسقط بالشك
(ولادم) عليه لأنه ليس بمتنج
ولا قارن (و) أن مصرفه إلى (متنج

أو مفردا ولحقهما تحقيق المقدم (وإلا فمقدم متنة) شروطه الاربعة (ويجزئه ٦٢٥ ثمنه عنهما) أي الحج والعمرة لصحةهما

بكل حال (و) ان نسي ما أحرمه
(أو) نذر (بسم) أي الطواف
(ولا) هدى معه أي النسي (شيع)
صرفه (اليها) أي العمرة لا متناع
ادخال الحج عليها اذ ان
لا هدى معه (فان هدى) بعد
سعيه (مع بقاء وقت الوقوف)
يعرفه (بهر يصح ويه) أي
الحج (وعليه لم يلحق دم ان تدين
انه كان حاجا) مفردا وكان لخلقته
قبل عمله قلت لكن ان فسح
ننته لعمرة العمرة قبل حلقه
فلا دم عليه (والا) يبين انه كان
حاجا (ف) (بله) دم متنة (بشروطه
(ومع مخالفته) ما سبق بان صرفه
مع نسائه بدطواف ولا هدى
معه (ال) حج أو ليقارن بغير
بفعل حج) كما يأتي (ولم يجزئه
فهو ذلك من واحد منهما) أي
الحج والعمرة لاحتمال ان يكون
المنسي عمرة فلا يصح ادخاله للحج
عليها بعد طوافها وكون المنسي
بها فلا يصح ادخالها عليه (ولا
دم عليه ولا قضاء) قلنا في
سببها (ومن كان معه هدى)
وطاف ثم نسي ما أحرمه (صرفه
الى الحج) وحويا (وأجزأه) همه
عن صحة الاسلام لصحة بكل حال
ولا يجوز له الطل قبل تمام نسكه
كما تقدم (وان أحرع من اثنين)
استناباه حج أو عمرة وقبض من
نفسه (أو) أحرع من (أحدهما)
لا ينع وقبض لعمرة ونسكه (عن
نفسه) دونهما لعدم إمكان وقوعه
عنهما ولا مرجح لاحدهما وكذا
لو أحرع من نفسه وغيره بالاول
(ومن أحرع لهما من) قال ليك
لها وعام قابل (حج) من عامه
واعقر من قابل) قاله عطاء كراهه أنه أجد لم يخالفه (ومن أخذ من اثنين جنتين ليحج عنهما في عام واحد أدب) على أنه ذلك لعملة

ما دام جلا فاذنابت الصورة على ظهره علم انه قد أخذ (و) لا يجزئ الا (التي عساواه) أي
الضأن (مثنى الا بل ما كل له من سنين) قال الامام سيوطي وأبو زر والكلابي وأبو زر والكلابي
اذماضت السنة فالخامسة على البعير ودخل في السادسة وراثة ثبته وحديثي ونرى انه اغما
معي ثبته انه أتى بته (و) تبي (مأله) حضان) كاملتان (و) تبي (معز) ماله (سنة) كاملة
لحديث لا يذبحوا الا سنة فان عسر عليهم فاذبحوا الجذع من الضأن لا قبل ذلك لا يذبح
(ويجزئ اهل سنه ما ذكر) لانه اولى بالخصر فيما تقدم اضاف في الحزب لا يجزئ ادون مما تقدم
(وجذع ضأن افضل من تبي معز) قال احمد لا يذبح الا الضحية الا بالانضاد ولان جذع الضأن
أطيب للجسم من تبي المعز (وكل منهما) أي من جذع الضأن وتبي المعز (افضل من سبع حبة
أو) سبع (بقرة) لما تقدم لان القصور اذ راق الدم (وسبع شياه افضل من بدنة أو بقرة وزيادة
عدي في من افضل من المذاة المقع عدده) أي عدم التعدد (فليدثن) معينتان (بثنية
أصل من بدنة بشرة) ما سبقه من كثرة اراقه الدم (وربح الشيع) لبدنه (التي) عشرة على
البدنتين بتسعة لاثم النفس (والنهي) راجع على النعمة (لان له) وأقر وطيب (وربح الموفق
للكس) في الاضحية (هل سائر النعم) لانه اضحية التي صلى الله عليه وسلم (وتجزئ) الشا
عن واحد) ونص الامام (وعن اهل بيته ومعا) مثل امرأته وأولاده ومعا اليك) قال صالح
قلت لا يبي بغير بالثاء عن اهل البيت قال لا بأس بقذبح النبي صلى الله عليه وسلم كيش
فقال بسم الله ذبح عن محمد وأهل بيته وقرب الآخر وقاد بسم الله اللهم منك ولك عن وحيدك
من أمي وولد له ايضا ما روى أبو الربو قال كان ابل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعض بالثاء ثمنه عن اهل بيته فأكلون ويطعمون قال في الشرح حديث صحيح (و) تجزئ
كل من (البدنة والبقرة عن سبعة) كروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة لحديث
جابر قال شخرنا بالحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترق في الابل والبقرة كل سبعة في ذبحها ولها مسلم
(دافل) أي وتجزئ البدنة والبقرة عن أقل من سبعة بطريق الاولى (قال ابن ركني الاضحية)
أي في اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة فاقبل (ان شترنا الجبيع) أي في البدنة والبقرة (ذقة)
فلو اشترك ثلاثة في بدنة أو (بقرة) اشترى وقالا ومن جاء بعد اضحية شارح كنهها ليعتبر
فشاركوهم (يحين) لبدنة والبقرة (الا عن الثلاثة) قاله الشيرازي انتهى والمراد اذا وجدوا
أي الثلاثة (على انفسهم نص عليه) لانهم اذا لم يجزوا فلا نعم من الاشتراك قبل الذبح لعدم
التعيين (والجواهيس فيه) أي في الهدى والاضحية (كالبرق) في الاجزاء والسن واجزاء
الواحدة عن سبعة لانهما وقع عنهما (وسواء اراد جميعهم) أي جميع القرى كما في البدنة أو القرية
(القرية أو) اراد بعضهم القرية) زاد (الادقون اللحم) لان الجزاء تجزئ لا ينقص أجره بإداة
القرية غير القرية كما لو اختلفت جهات القرية بان اراد بعضهم المنة والاخر القران والاخر
ترك واجب وهكذا وان اختلفت جهات القرية في امر الذي صلى الله عليه وسلم
بالاشتراك مع ان سبعة احدى والاضحية الاكل والاهداء دليل على نحو الرقعة انهم يتمكن
من ذلك (و) تجزئ الاشتراك في البدن والبقرة (ولو كان بعضهم) أي التركاء (ذميا) في قياس
قوله أي الامام (قاله القاضي) وخرج عنه في المنتهى (ويعتبر ذبحها) أي البدنة أو البقرة
(عنهم) أي السبعة فاقبل نص عليه (و) يجوز ان يقتسموا اللحم (للقسم) في المذليات ونحوها
(لست بها) بل ان رزق (ولو ذبحوها) أي البدنة أو البقرة (على انهم سبعة) فماتوا ثمانية
ذبحوا شاة وأجزأتهم (لشتمع البدنة والبقرة فان ثلثت ذبحوا شاتين وهكذا) (ولو اشترك

محمد بن اسماعيل (ومن استنباه اثنان سام في ٣٣٦ نزلناهم عن احمد بن حنبل ولم ينسب صحاح) احوامه عنه لمد المانع (ولم يصح

اثنان في شاذي على الشيوخ اجزا) ذلك عنهما كالزوج كل منهما ماشا (واشترى سبع بقره)
او دنانير (بذبح اللحم فهو لحم اشترى ولو بشت) الحصة التي اشترى (اشعية) لعدم ذبحها عنهم
وكذا واشترى انسانا فذبح اللحم وامامنا ذبح هديا او اشعية فلا يصح بيعه كاي شيء ولو نطقوا
لتمتبه بالذبح

(فصل ولا يجوز ثمنها) أي في الهدي والاشعية (الموراء) ائمة العور وهي (التي
انخفضت عنها فان كان عليها) أي العين (ياض وهي قائمة لم تذهب أحرار) لغوهم ما بائى ولان
ذلك لا يتصل لهما (ولا تجزئ) فيما (يعاوان لم يكن عاهاينتا) كثافة العين مع ذهاب
أهوارها لان العين يمنع مشيها منع رقتها وان منع مشاركتها في لطف ولان في النبي عن الموراء
تنبيه على النبي عن العملاء (والجفاه لانق) بضم التاء وكسر اللام من انقبت الابل اذا تمت
وصار قناتي وهو مخ العظم ونحس العين من السن كاله في المظلم (وهي) أي الجفاه (المزيلة
التي لا تخفى لولا) تجزئ (عرا من ضلعها) يقع اللام وسكونها أي غرها وسواها باظهار المشالة
يعلم من الصاح وغيره (وهي التي لا تقدر على المشي مع حسنها) الصحيح (التي للمري ولا) تجزئ
(كسيرة ولا مريضة بين مرضها وهوا) فسد لعمه لا يجرب أو غيره (لحديث البراء بن عازب قال
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تخوفوا الاضاحي الموراء بين عورها
والمرضاة بين مرضها والعراة بين طلعها والخفاء التي لا تني رواه ابو داود والنسائي (ولا)
تجزئ (عصباء) بالنون المهملة والضاد المعجمة (وهي التي ذهب أكثر أذنائها أو قرنها) حديث
على قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعضى بأعضاب الأذن والقرن قال قتادة كرت
لذلك لسبعين للسب فقال العضاب نصف أو أكثر من ذلك رواه الحسن بن صالح الترمذي

وقال أحمد له ضياء ما ذهب أكثر أذنائها أو قرنها تنقله حنبل لان الاكثر كالكل (وتكره معية
اذن جفرا أو شقي أو طعق) نصف أو (أقل من نصف كذا) مبيعة (قرن) واحد من هذه
لحديث على قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشترى السبي والأذن وان
لانه حتى يقبلة ولا يدرى لآخره قالوا لشره قال لا يدرى لآخره قال لا يدرى لآخره قال لا يدرى لآخره
الأذن قلت في المدايرة قال يقطع من مؤخر الأذن قلت في آخره قال تشق الأذن قلت في
الشره قال تشق أذن السهم رواه ابو داود وقال القاضي الخرقاء التي قد انتقضت أذنها والشره
التي تشق أذنها تبقى كالشاذي وهذا من غير وجه يحصل الأجزاء لان اشتراط السلامة
من ذلك يشق اذا يكذبو حسنا من هذا كاه (ولا تجزئ الجدا وهي جافة الضرع) أي الجدا
التي شاب ونشف ضرعها لان هذا الخلق في الاختلاف انقصوه من ذهاب سهمه العين (ولا تجزئ
هنا وهي التي ذهبت ثدياها من أمها) قال في التمهيد وهو قياس المذهب (ولا عصباء
وهي التي انكسر علف قرنها) كاه في المستوعب والناقص (و) تجزئ ما ذهب دون نصف
التيها) وحسبك ما ذهب نصفها كما في المنهي وقياس ما تقدم في الأذن وتكره بل هنا أولى
(و) تجزئ (الجداء) وهي التي حلفت بالقرن والصما وهي الصغيرة الأذن وما حلفت بالأذن
والبراء التي لا ذنب لها خلة (أو معطرا) لا نذكرك لاضل بالمقصود (و) تجزئ (التي بعينها
ياض لا ينع النظر) لمد فوات المقصود من البصر (و) تجزئ (المحصى التي قطعت حسيتاه
أو لئنا أو رشتا) لان النبي صلى الله عليه وسلم حصى بكس من جوين والوجار من الخمينين
ولان الخصاء ذهاب عضو غير مستطاب بطب اللحم بذما هو ومن قال الشيء ما زاد في لحمه
وصحبه أكثر ما ذهب منه (ما قطع ذكر مع ذلك) أي مع قطع الخصيتين أو لم يقطع ما أورضها
(وهو انقصى الجيوب) نص عليه لم يجز وحرمه في التخصيص وقدمه في رعاية الكبرى (وتجزئ

احوامه لا آخره) تصاف
ذلك العام يصح ولو بعد طوافه
لزيارة بعد نصف ليلة لغيره لانه
قايح الأرواح للآل من ربي
وغيره فكأنه باق ولا يدخل احوام
على احوام (وان نسيه) أي العين
بالأرواح من مستنبه (وتعذر
عليه فان فرط) ثابت كان أمكنه
كناه اسم أو ما يتجزء فلم يفعل
(أعاد الحج عنهما) لتفريطه ولا
يكرن الحج لاحد ما بعينه لعدم
أوليته (وان فرط موصي
اليه) فلم يسميه نائب (غرم)
موصي اليه (ذلك) أي نفقة
أهله الحج عنهما (والا) فرط
نائبه لوصي اليه فالفرم ذلك
(من تركه موصيه) بالحج عنهما
لان الحج عنهما نفقة عليهم ولا
موجب لعمان عنهما

(فصل ودين) لمن أكرم من
نسكا أو أطلق (من عصب احوامه
تلبية) لقول جابر قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالتوحيد
ليكن اللهم ليكن ليكن لا تترك
لك ليكن ابن الحمد والتعظيم
والملك لا تترك لك الحديث
متفق عليه (حتى عن أكرس
ومريض) زاد بعضهم ويجنون
ومضى عليه زاد بعضهم ونائم
وان تترك (كتلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى
لقد كان لكم في رسول الله أسوة
حسنه وهي (ليكن اللهم ليكن
لا تترك لك ليكن ابن الحمد) يكسر
الحمة نصا لا فادة العزم ويجوز
الفتح بغير اللام (والصفة) ملك
والملك لا تترك لك الخبر ورواه
ابن عمر روي متفق عليه
بالتلبية من السبل كان إذا لم يكن

الحامل) من الابل او المرقا والنم كالحامل

فصل في السنة ثمان ابل ثمانية مع قوله فيها المسمى فيمنع بالحر بقوله هذه التي بين
 اصل المتق والصدرك لما روى ياد بن جبر قال رأيت ابن عمر اثنى على رجل اثنى بدته
 ليخبرنا فقال بها ثمانية معبده من محمد صلى الله عليه وسلم متفق عليه وروى ابو داود بسنده
 عن عبد الله بن منبأ ان النبي صلى الله عليه وسلم واجهته كافرنا بغيره والسنة معقولة
 السرى فاقه على ما بين من قواعدها وقوله تعالى فاذلوا حنوا جهاد ليل على ام تعمر قائمه
 وقيل في نفسه مرقوله تعالى فاذكر واسم الله عليا صواف اي قيا ما لكن ان حنوا عليا
 تنفر اناسها (و) السنة (دع يروغتم) لقوله تعالى ان الله با مر كن ان فنجوا بقره ولجدي انس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يحيى بكشين ذبحهما مائه (ويجوز عكسه) اي ذبح الابل ويضمر
 المرق والغنم لانه لم يقار زحل ان كاذولهم قوله عليه الصلاة والسلام انهم المرق وذ كرم
 الله عليه فكل (وباقى ذلك) (يقول بعد توجهها) اي اللبضة (الانتم على حجتنا بالاسم)
 ان كانت من المرق والغنم (حين يحرك ذبه بالذبح بسم الله والله كبر اللهم هذا منك ولك) لما
 روى ابن جرير ان النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كشين ثم قال حين وجههما واجهت
 وجهي فلدي فطر السموات والارض حيا فواو امان من الشركين ان صلا في نفسك ومحياي
 وعما في شرب الماء لئلا يترك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين بسم الله في ذبح كبر الله هذا
 منك ولك رواه ابو داود وانما قصير على التسمية فقد ترك اذ قتل وكذا يولد عند تحريك ذبه
 بالمر (وان قال قتل ذلك) اي بسم الله والله كبر (و) قال (قيل تحريك ذبه) اي بسم ان
 قال عند توجهه الى القبلة (وجهه وجهي فلدي فطر السموات والارض حيا فواو امان
 من الشركين ان صلا في نفسك ومحياي وعما في شرب الماء لئلا يترك له وبذلك امرت وانا
 اول المسلمين) حسن لما تقدم في حديث بن جرير لكن اسقاط اول الشبهة بلغي اول ذبه هذا
 منك ولك اللهم قتل مني كما قتل من ابراهيم خليلك الحسن (انما به حال وفي) بسنده سلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم تقبل من محمد وداود محمد زمة محمود كره بن عمرو بن
 سير بن الاكل من الذبحة اذ وجهت فطر القبلة (والا فحس توف صاحب) اي لا يصفها
 كانت او اخيه (ذبحها سنة) لان النبي صلى الله عليه وسلم يحيى بكشين اترن من لمحي
 ذبحهما مائه الشربة وسعى ذكره ووضع رحله انشرفه على صفاحيه من شعره مائه ماتت
 يدهم فخر من البدن التي اهداه في هذه الدواعي لانه وسين بدته يدهم ولا فخر الذبح قربه وتولى
 القرية بنفسه اولي من الاستدابة فيها (وان وكل من يصح ذبحه ولو ذميا) تنبيه ابواه كتابا
 (جاز وسلم افضل) من ذبحه لانه عليه الصلاة والسلام استجاب عليه في غير ذبي من ذبه
 (وبكره ان يركل) في ذبحه اخيصة (ديما) كتابا ليعرل على وان قياس وجبر وحله بيت ابن
 عباس الطويل من رفوع الاذبح حيا كما لا يظهر (وشهدنا اي الاخيصة زيدا) (نوكي)
 فان ذكبتها لان في حديث ابن عباس الطويل وحضره اذ ذبحه فانه يقره كعندنا من
 فطره من معها وروى انه عليه الصلاة والسلام قال لما طعمه انضغرتي فحيت بهر شاة
 فطره من معها (ولا بد ان يعرفوا الوكيل اللهم تقبل من فلان) اي اوكل له وقت شاة (نبي)
 اي نية كونها اخيصة (من الموكل اذن) اي وقت التوكيل في الذبح (زي ابراهيم نوى) اي
 الموكل كونها اخيصة (هذا الذكاء اول الذبح في التوكيل) اي ليجها (الامع التبعين) اي تعيين الذبح
 بان تكون معنفة ولا تتبرأ لنية (ولا تقربته به) اي حي عذ (كقوله) اي وقت بدته فذبح
 اخيصة مدهى وفذرا وتطوع (و) دم (عنه وقربا يوم) اي بعد الصلاة اي صلاة العيد

يزيدك ليلك ليلك وسعدك
 وانعبر يدك ليلك ليلك
 والعمل (وسن ذكر في نسكهم)
 اي التلبية (وسن ذكر في نسكهم)
 العمرة) الحديث انس سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقر ليلك عمرة وحما متفق
 عليه (وسن اكسار تلبية)
 الحديث ما من مسلم صنع لله
 ربي حتى تقب الله الشمس الا طابت
 دنياه فسادا وكما رواه
 ابن رجة (وتنا كد التلبية فانا
 على نشر) بالصرير اي عاليا
 او مضطرا وادام على مكتوبة او
 قبل ليس او قبل في راوا لثقت
 لوفه او مع طيب او في عظورا
 نسي او ركبا يته وتزلزها
 ورعا الميت) اي الكعبة
 الحديث بركان النبي صلى الله
 عليه وسلم يبي في حقه اذ اني
 راكبا او عي ابي او مضطرا وادام
 وفي انما انصوات مكتوبة وفي
 تحريمها وما يرام اي كاتوا
 بحضرة التلبية در انصوات
 انكسوبة واذا هبط وادام واذا
 هي تنزا وادام في راكبا واذا
 استوت به راحلته (وسن جهز
 ذكر بها) اقول انس معهم
 صرخون به صرخا وادام بخاري
 وصبر اسباب بن خلد انما
 جبر شيل قري انكر اصحابي
 ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال
 والتلبية فانه يصد رواه
 اخيه وصححه الترمذي (في غير
 مساجد اخل وامامه) خلاف
 البخاري وعرفت بالمر ومكة
 قال محمد اذا احرم من مصر
 لا يجزي ان ياتي حتى يبر زقوله
 ابن عباس بان سمع يلهي المدينة ان هذا المحزون اغما التلبية ما برزت (و) في غير طواف القدوم والسعي بعده) لئلا يخط عليه

التي (وسن دعه) جدا فبال
 للجنة ويستعذبه من النار
 ويدعو عا أحب بل ارفع صوت
 لحديث ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا فرغ من تلييه
 سأل الله مغفرته ورضوانه
 واستغفر له من النار (و) سن
 (صلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعدها) أي التلبية لأنه
 موضع شرع فيه ذكر الله فسرع
 فيه ذكره كالآذان (و) لا
 بين (تكرارها) أي التلبية
 (في حالة واحدة) قاله أحمد
 لعمدود ومالك المرقى والشافعي
 تكرارها ثلاثا بغير الصلاة تحسن
 (وكرهه) لا في جهز تلبية ما كثر
 ما سمع ريقها) تخافة الفتنة بها
 (و) لا يكره (لحال تلبية كسائر
 الأذكار)
 باب غفل ودان أي
 منومات (الإحرام) أي
 المحرمات بسببه (سبح أحدها
 أو التمسد) من بدنه كله (ولمن
 نفسه) بلا عذر لقوله تعالى ولا
 تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
 محله والحق بالخلق القناع والتف
 ونحوه بالأس سائر البسدين
 بجامع التره (و) الثاني (تقديم
 خفيرة أو رجل) أصله أو زائدة
 أو قسبه ونحوه لأنه إذا تجزعه من
 يده يرفقه أشبه التمسد (بلا
 هنر) فإن أزال شعره أو نظفه
 لحذر لم يحرم لقوله تعالى فمن كان
 منك مرمضا أو به أذى من رأسه
 ففد يغم صيام أو صدق أو نسل
 ولحديث مسلم عن كعب بن جحرة
 وفيه فقال كان هراما راسك
 يؤذيك فقلت أجل قال فاحلقوا

لحديث جندب بن عبد الله الجهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذبح قبل أن يصلي فليعد
 ملكا أخرى وعن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا ونسلك
 نسكنا فقد أصاب التسليم ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى متفق عليه (ولو) كان قبل
 انطية) انظر ما سبق (والأفضل) أن يكون الذبح بعد الصلاة (بعدها) أي الحطية وذبح
 الإمامان كان خروجا من الخلاف (ولو بقت صلاة أمام في البلد) الذي تستعد فيه العيد (حاز
 الذبح) لتقدم الصلاة عليه (أو بعد) معنى (قدراها) أي فتر من صلاة العيد (بدرجها) أي
 دخول وقتها (أو حتى من) لا صلاة في مرضه كاهل البدوي من أهل النيام والحزكاوات
 ونحوهم ممن لا يعيد عليه فدخل وقت ذبح ما ذكر في حقهم بعضي قدرا متعاضلا فيه الصلاة بعد
 دخول وقتها لأنه لا صلاة في حقهم تعتبر فوجب الاعتبار بقدرها وأطلق الإجماع بذكر الصلاة
 فقالوا لا يركب حتى يتمل أن يستبرأ من غيبه وسط الناس وأبو محمد الوقي اعترض بقدر صلاة وخطة
 نامين في أعضائها يكون انتهى بقوله وخطة بمعنى على اعتبارها والمذهب لا يستبرأ كما تقدم
 (فان كانت الصلاة) أي صلاة العيد (بالزوال) بأن زالت الشمس في موضع تضيئ فيه كالامصار
 والقرى قبل أن يسلموا العدا وغيره (حتى اذن) أي عندنا والظاهر بعده لقوات التلبية
 بخروج وقت الصلاة (وأخره) أي آخر وقت ذبح أخصه وهو متى تذر أو تطوع أو تمتع أو قرآن
 (أخر اليوم) لأنه من أيام التشريق أيام الضحاة يوم العيد يومان بعده وهو قول عمر وابنه
 وابن عباس وأبو هريرة وأنس وروى أيضا عن علي قال قال أيام الضحاة لأنه من غير واحد من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رواه عن محمد بن منجم أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا صلى الله عليه وسلم ثم يبي عن إذا خرم الأضحية فوق ثلاث وسبعين أن
 يباح ذبحها في وقت يحسبها كالأضحية ونسخ أحد الحكمين وهو الإذكار لا يرمع إلى الآخر وهو
 أجزأ الطبع في أذان على الثلاثة وفي الأضحية إلى آخر أيام التشريق (أضحية) أي ذبح ما ذكر
 (أو يوم من) دخول وقت (ووقت) وهو معنى الصلاة أو قدرها أو الأفضل أن يكون بعد التلحين أيضا
 وبعد ذبح الإمامان كان كما تقدم لما فيمن المبادرة والخروج من الخلاف (ويجزئ) ذبح
 ما ذكر (فيلتصا) أي ليلته يوم التشريق الأولين لأن الليل زمن يصح فيه الرمي أي في كل
 الجملة كالسقاء والراعة ودخل في مدة الذبح فحاز به كالأمام (مع السكاة) للخروج من الخلاف
 وظاهر انتهى لا يكره (ووقت ما وجب) من الدعاء (يفعل محذور) كبس وطيب وحلق
 رأس ونحوه (وحيث وجوبه) أي من حين فعل المحذور (وأن فعله) أي إذا فعل المحذور
 (لغيره) لم يحمله (أي قبل المحذور) (وتقدم) فيها باب السجدة (وكذا ما وجب) من الدعاء
 (لترك واجب) يدخل وقتهم ترك الواجب (وأن ذبح) مدام أراضية (قبل وقتها) يجوز
 تأدلا قبل الوقت (ويعني به ملاءمة) لأنه لم (وعليه بدل الواجب) أي بقائه في ذمته (وأن فاته
 الوقت) قبل ذبح مدي أراضية (ذبح الواجب قضاء) لأن الذبح أحده مقصود في الأضحية فلا
 يسقط بغيره وقتها ولا ذبحها في الوقت بغيره فاحتج خرج الوقت (وسطه) التطوع بخروج
 وقت الذبح لأن المحصل الفضيلة الزمان وفاته فلو ذبحه وقتها كان لسانه صدق به لا أراضية
 في الأصح قاله في التيممة
 وفصل وبين الهدى بقوله هذا هدى لأنه لفتنا بقتضى الإيجاب لوضعه شرعا وجب أن
 يترك عليه مقتضاه (أو بتقليده) أي بتبعين الهدى أي بالتقليد مع التيممة (أو أثاره مع
 ألية) أي تيمم الهدى لأن الفعل مع الألية قوم مقامها إذا كان الفعل يدل على المقصود كن
 في حيز أو أذن للناس في الصلاة (ولا) بغير الهدى (شرائه) وأبو سعيد التيمي (بها)
 لان

لا آثر بل اذا ما قتل الصيد
الصائل عليه (او ازالا) اى الشعر
والظفر (مع غيرها) كقطع
جلده عليه شر او ازاله فظفرها
(فلا فدية لازالتها) لانها
بالشمع غيرها والتابع لا يرد
بحكم كقطع اشعار عين انسان
بشمعها دون اهلها ما (الآن)
يحصل التأذى بفيرها كقروح
ونحوه كقتل وشق مصادع وحوش
فقدى لازالتها فذلك كالو
استباح لكل صدقا كقتله
جزءه (ومن طيب) بالبناء الفعل
وهو محرم باذنه او سكنته ولم ينه
(او سلق رأسه) مثلا او قلع ظفره
(بانه) او سكنته ولم ينه اى الحاقه
ولو بغير اذنه (او) حلق راس
نفسه او قلع ظفره بغيره (كرها
فطليه) اى الطيب المحلوق
رأسه على ما ذكر (الفدية) دون
الفاعل ولو محرم لانه تعالى
او حب الفدية بمحق الراس مع
ان المادان غيره يحلقه وان
المفعول به وذلك مفطر بسكونه
وعده نبيه أشبهه بالذبيح فمطر
في الذبيحة ولان الحاقه والتقليم
مكره اطلاقا ويستوى فيه المكره
وغیره بخلاف من طيب مكرها
وان حلق رأسه (مكرها) بغيره
ارنا ما قاله فدية) على حلقه وكذا
لو قلع ظفره لانه ازال ما صنع منه
شره كحلق محرم راس نفسه
ولانه لا صنع من المحلوق رأسه
كاطلاق اجنبى ودية غيره وكذا
من طيب غيره مكرها أو ألبس
ما يحرم عليه (ولا فدية بمحق
محرم شعره) (أو تطيبه)

لان الشراء والسرق لا يختصان بالهدى والعين ازاله ملك على وجهه اقره في تزويجه النية
المقارنة لها كالنقل والوقف لا يجلان بانه حال شراء وكذا جرمه لا يصدق به (و) تمنع
(الاخصية) وهذه اخصية) فتمنع واجبة بذلك كما في حق الصدقة وقول سيده هذا لوضع
الصدقة في الشراء (أو فدية) اى تمنع كل من الهدى والاخصية وقول هذه لانه هذه
الصبيغ خبر اريد به الاشارة كصبيغ الصدقة (ونحوه) اى نحوه فدية (من الفاظ النذر)
كقوله هذه صدقة قال في الموطأ ولا يصبر فاذا اوجب المبلغ الفسخ فحمله على دفعه لم
تفرقه عن الفقراء وهو معنى قوله في عينه المائل لو قال فدية على دفع هذه الشاة ثم اقله اخذها
لبقه المستحق لها (ولو اوجبها نية تنصاعن الاجزاء) كالعود واليا من عودها والعر حاد العين
عرجها (أو مذهبها) كالزوائد (ولم ينجزه) عن الاخصية الشرعية) لما تقدم من الخبر (ولكن
يثاب على ما يتصدق به منها) لانه يجوز الاخصية قال في المستوعبون حدث بها اى بالعينة
أخصية عيب كالمعي والخرج ونحوه اجزاء ذهبها وكانت اخصية (فلان زاليم المانع من
الاجزاء كره المرفوض) بر (المرحوم) واول الخصال اجزاء) لعدم المنع والحكم بدور مع
الفدية (واذا تمينا) اى الهدى والاخصية (لم يزل ملكه) عنهما لانه الصدقة المذكورة تنفع المال
المتدور والصدقة (وجازة نقل الملك فيها) اى في الهدى والاخصية للعينين (بإبدال وغيره
وشرائطهما) بان يبيعها بغير منعهما أو يتصدق بهما بشرطه بشرطه بشرطه بشرطه
من أجل حصول القصد مع نفع الفقراء ازاله وحدث أنه صلى الله عليه وسلم ساق في حجة
مائة ذبقة وقدم من من العين فاشترى في بطنه رداء مسلم ففعل أنه اشرك عليا فيقبل ايجابها
ويحتل أن اشركه في ما عني أن عاياه صدقة فاشترى كافا للجميع فكان معنى الابدال لا معنى
البيع ويبرر ان يكون اشركه في ثوبها او اجزاء قاله في الترح (و) حاز (ابدال الممنوعين
من هدى واخصية) بغيره من نفع الفقراء (لا) يجوز ابدال المانع من هدى أو اخصية
اولها (عقل ذلك) بما (دونه) لا لا حظ في ذلك للفقراء (وان) اشترى اخصية او هدى بوجعها
فذلك ثم (على عيبها بعد التمين ملك ارد) واسترجاع الثمن قلت ويشتري به بدلها بدل ما باقى
(ان) اخذها الارش فكيف فضل عن القيمة على ما باقى) فيشتري به ثوبا او صبيغة بغيره او بغيره او
يتصدق به او يلحم بغيره (وان) اشترى اخصية اهداها بغيرها ثم (بانت مسخرة بغيره) اى
بعد التمين (لزمه بدلها) نصا قلته على بن سعيد قاله في القروع ويتوجه فيه كارش وعلم منه
انها لو كانت مسخرة قبل التمين لم يلزمه بدلها لعدم صحة التمين اذن (وان مات بعد تعينها) اى
الاخصية والهدى (لم ينجز به ما في دينه ولو لم يكن له فداء الامنيا) لا تلحق حق الله بها وتعين ذهبها
وكما كان سيرا (ولما اوردته) بغيره او بقرمون مقادير الا كل والصدقة والهدية) كاسترجاع المحقوق
له وعليه (وان اقلها اشد) وجرها وغيره (واخذت منه القيمة) او باعها من او جباها
اشترى بالقيمة) في الاولى (أو) اشترى (في الثانية) مثاها صارت (اشترى) (معيته)
بنفس الشراء) كبذل رهن او وقف تلف ونحوه فقدم ابدال مقامه به (وله) أعلن عين
هديا واخصية (الر كوجبها حقيقا بلا ضرر) قال أحمد لا يركبها الا عند الضرر ودلان
التي صلى الله عليه وسلم قال يركبها بانصر وفيها الجلبت الباهي تحبذ ظهور رداء ابو داود
ولانه تعلق بالحق المسكين فيميز ركوها من غير ضرر ولا كلكهم فان تضررت بركوها
لم يزل الضرر ولا يزال بالضرر (ويضع نفعها) الحاصل بركوها به لا تعلق بها حق غيره
(وان ولدت) التي هي هدى او اخصية ابتداء او عن واجب في الفدية (فخرج ولها ما بها) سواء
(عنها) احلا او حدث (الجل) بغيره (اى بعد التمين لان استحقاق المسكين الولد كم ثبت

بطريق السرية من الامم فينبغي له ما يشاء له كونه أم ولد والمدينة (إن أمكن حله) أي الولد على ظهره أو ظهر غيره ما (أو) أمكن (سوقه إلى محل) أي على ذبح الهدي وتقدم في باب القدية (والأ) أي إن لم يكن حل الولد ولا سوقه إلى محل (فكهدى عطف) على ما يأتي بيانه وكذا قوله معني عن واجب في الذمة لانه تبع لها (ولا يشرب من لبنها) أي لبن العينة أخصبه أو هذا (المافضل عن أولادها) يجوز شربه لقوله على لا يحلهم إلا المفضل عن تسير ولدها ولانه انتفاع لا ينصرف به ولا يولد ما أو الصدقة أفضل خروجاً من الخلاف (فإن خالف) وشرب ما ينصرف بولدها (حرم) عليه ذلك وكذا لو كان الحلب لا ينصرف به أو ينقص لبنها (وممنه) أي اللبن المأخوذ إذن تعد به بنفسه (ويجوز صوفه أو وبرها وشعرها المصلحة) كما لو كانت تسير به (وله) أن يتفع به كلبها أو يتصدق به (قال القاضي) له الصدقة بالشعر وله الانتفاع به وذكر ابن رافع في أن الملبس والصوف لا يدخلان في الإيجاب وله الانتفاع بهما إذا لم ينصرف بالهدي وكذلك في المصاحب الخبيث في الملبس (وإن كان بقية) أي المصوف أو البر أو الشعر (أنفع ما له كونه فيها) حراً والبر لا يجوز ولا يجوز أخذ به من أعضائه (اتعلق حق الفير بها) ولا يفي بها جزاء شيا من الجزاء (الخبر) ولا يبيع لبنه لبنه ولا يبيع (بل) يعطيه منها (هديه وصدة) لانه في ذلك كثيره بل هو أولى لأنه يباشرها وتقتضيه لها (وله) أن ينتفع بمحلها (وساها) قال في النسخ لا خلاف في جواز الانتفاع بمحلها وجلاها لأن الجلا جزء منها فياذا لاضاع الانتفاع به كالحجر وكان علة ومصرف بيد من جلد أخصبهما ويعملان عليه ومن عاتية قالت قلت يا رسول الله قد كان ينفق من منفعها ما يبيع بمحلها منها الولد ويقتون منها الاسقية قال وماذا لك قالت نهيت عن أمساك لحرم الأضحية بعد ثلاث قال فما نهيتكم عن ذلك الله التي دفنت فكما لو تزودوا وتصدقوا حديث صحيح لانه انتفاع به لحاجز كالحج (أو يتصدق بهما) أي بالجلد والجسد (ويجوز بيعهما) أي يبيع الجسد والجسد لحديث على قال أرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وإن أقسم حادوها وجلالها وإن لا أعطي المأز من مأزها وقال نحن نطعمهم عندنا متفق عليه (و) يجره (يبيع شي منها) أي الأضحية هذا كانت أو خبيثة (ولو كانت طهراً أو ألبناً فبنت الدج) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث قتادة بن النعمان ولا تبسوا لمع الأضحية والأضحية وتصدقوا واستموا بمحلها قال الهيموني قالوا لا يبيعه الله لحادها الأضحية تطايعه السلاح قال لا وسكني قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينط في جزأها شيأ منها قال إسماعيل جسد (وإن هدي أخصبه أو هديان فرب بعد الدج فلا تنط عليه) وكذا إن عينه من واجب الذمة (ولو جوبه في الذمة) (بأنفرد بها أو أخصبه) ثم عين عنه ما يجوز ثم يذبح فرب فلا شيء عليه لانه أمانة في بدنه لم يشرط فلم يضر كالودية (وإن تلفت) العينة هذا كانت أو أخصبه ولو قبل الدج أو سرق أو ضلقت (أي) الدج (فلا بد له من أن لم يشرط) لانه أمين (وإن عين من واجب الذمة) ما يجوز في الذمة المتبع بغيره المتبع ناه أو بقره أو بده أو عن هدي تذر في ذمته (ونصيب) ما عينه عن ذلك (أو تلف أو ضل أو غاب أو سرق وغيره) كما لو غصب (لم يجزئه) لأن الذمة لم تبرأ من الواجب مجرد التبعين عنه كالأمن يرضع ضمان أو يرضع به رهناته يتعلق الحق بالضامن والرضع بقائه في ذمة الذم من حتى تدرأه عنه أو من النسيان أو تواف الرهن في الحق في الذمة بحاله (وإنه يبدل) أي يبدل ما غصب أو تلف أو ضل أو غصب أو سرق وغيره إذا كان عينه عن واجب في ذمته (ويكون أفضل مما في الذمة أن كان تلفه بتفريقه) أنما في كلامه في العرو وعرو الأنصاف وشرح المنس قال في صحيح الفروع نظامه من مشكل ومما تاه داعين عما في الذمة ثم تلف

وازالة الوسخ كالاشنان وله أيضاً حل بغير ربه يرقى ما لم يقطع شعره (وتحبب القدية لبناء) أي شعره (على أنه يان شط أو تخليل) كما لو زاد بغيرها وإن كان متخافاً فلا شيء عليه (وهي) أي القدية (في كل يوم فرد) أي شربة واحدة أو نظير واحد (أو منه) أي الفرد الواحد (من دون ثلاث من شعر أو نظير) كعشرين أو نظيرين أو بعضها أو أحدهما أو بعض الآخر (الطعام مسكن) من كل شربة أو بعضها من كل نظير أو بعضها لانه أقل ما يحسد بقدره راقى حكم أكثر من اثنين من ذلك في الباب بعده (وتسحب) القدية (مع شئ) هل بان العشر تغلب أو وسط أو كان ميتاً وكذا لو حال لحيت وشئت هل سقط شيء احتياطاً (الثالث تنطية الرأس) أي رأس الذكراً أجماعاً لانه عليه الصلاة والسلام الحصر عن لبس المعاشم والبرانس وقوله في الحرم الذي وقصته ناقته ولا تخضر ورأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبياً متفق على ما تقدم الا أنان من الرأس وكذا البياض فوقهما (ففي غطاء) أي الرأس بلا من معتد كبرنس وجمامة أو غيره (ولو يقرط من بدواه أو ألداه) أو غطاء بطين أو نورة أو حناء أو أخصبه ولو يسرا) حرم بلا عذر وقدى لقوله عليه الصلاة والسلام إحرأ الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها ونهى أن يتد الرجل رأسه بالبرص يحسره القاضي وقوله في الشعر (أو)

بقر بطة فانه يلزم من ذلك الذي تلف وان كان أفضل مما في القيمة لان الواجب على ما عينه
عاش في القيمة وهو ان يذبحها من ماله وان كان في القيمة مخرج به في المنهي والشرع وغيرهما
في تنه (لوعي اثبات كل باخية الآخر عن نفسه قطعا كقولنا لا ضمان استعانة او القياس
شرعيا ذكره القاضي وغيره وقتل الاثمة وغيره فاشين يحي هذا باخية هذا في اذان
الحرم ويجزى ولو فرق كل منهما لم يمتدح لان الشرح في ذلك (وان ذهب) أي المينة هذا
أو اخية (ذاب في وقتها في اذان) أي باو وليه (وتواها من ربه الواطن أجزأت) عن ربه (ولا
ضمان على الفاعل) لان الذبح قبل لا يقتضي ان يذبحه لغير صاحبه الجزاء من صاحبه كمثل
نوبع من النجاسة ولا تها وقتها وفيها باخية في وقتها فلم يضمن فاجبها حيث لم يكن متصفا
ولان الذبح اراقه دم تعين اراقته على الله تعالى فلم يضمن مريضه كقتال المرد بغير اذن الامام
(وان نواها) أي نوى الذبح الاخية (عن تقسيم حلالها اخية الغير لم يخرج عن مالكها) سواء
فرق الذبح الحرام والاول يضمن الذبح فيها ان فرق لها وارش الذبح ان لم يفرقه لخصه واستيلائه
على مال الغير واتلافه أو تنقصه عدوانا (والا) أي وان ذهبوا عن نفسه ولم يعلم انها اخية
الذبح لا يشاهدها عليه مثلا (أجزأت عن ربه ان يفرق الذبح لها) لما تقدم من ان الذبح
لا يقتضي ان يذبحه كاتلافه الحاسة فان فرق الحرام من ضمن لان الاتلاف يستوي فيما لم يعد وغيره
(وان أتلفها) أي المينة من هدى أو اخية (صاحبها ضمانا يوم التلف) في فعله كسائر
المئة ومات (تصرف في مثلها كاتلاف اخية) غير مال كماله لبقاء السحق لم يلزم الفقهاء
مخلافين نذر عتقه فلا يلزم صرف قيمته في مثلها لان الاتلاف لان التصديق في تكميل
الاحكام وهو حق لا يرقى الميت (وان غفل من القيمة) أي قيمة الاخية المينة أو الهدى للميت
(شيء من شرائع مثل) فهو رخص عرض (اشترى ما كان انعم) لذلك أو سبغ بدنه أو بقره
لما فيه من اراقه الدم المقصود في ذلك اليوم (والا) أي وان لم يتبع لشاة أو شرك في بدنه أو بقره
(اشترى به لحافا صدق به أو تصدق بالفصل) لغوات اراقه الدم (وان فقأ عينه) أي
الحيو ان العين هدمها أو اخية مال كغيره (تصدق بالارش) أو يلجم بشره به ان لم يتبع
كشاة أو سبغ بدنه أو بقره (وان غلب في الطريق قبل محله أو غلب في الحرم هدى
واجب أو نطقه بان ينوبه هدمها ولا وجه لماله ولا يتقبله مواعده وندوم يتعفيه قبل ذبحه
أو يجهز الهدى (عن المني) الى محله (لزم غمره) أي نذ كمة الهدى موضع محزننا وصبح
نعله) أي نعل الهدى (التي في عتقه في دم موزر) به (صنعت ليعرفه الفقهاء أنها خذوه ومحرر
عليه وعلى خاصة رفته ولو كانوا فقرا لالا كل منه) أي من الهدى العاطب (مالم يبلغ محله)
لحديث ابن عباس ان ذبيبا اقبى بصدقة انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي معه
بالسدن ثم يقول ان غلب متبائي فحسبت عليها فاخرها ثم اغسها فتملأها فدمها ثم انضرب به
صفيها ولا تطعمها أنت ولا احد من أهل رقتك رواء مسلم وفي لفظ ومثلها والباس لا يأكل
منها هو ولا احد من اصحابه رواء احمد ولا يصح قياس رفته على غيره لان الانسان يشفق
على رفته ويحب التوسعة عليهم و رواء سبغ عليهم من مؤتة وانما مع السائق و رفته الاكل
منه فلا يتصور حفظه لعله ليا كل هو و رفته منه لتلقه القيمة لنفسه و رفته (فان
اكل) السائق (منه) أي من الهدى العاطب (او باع) منه لحد (أو اطعم غنيا أو) أكرم
ارفته ضنه) لتمديه (عنه لحد) لانه ملى (وان أتلفه) أي الهدى (أو تلف) الهدى
(بغير بطة) أو تدمبه (أو أطاف عطبه فلم يضره حتى هلك فليده ضمان) كسائر الدائع اذا قارط

هنر و قدى) لا وماله قصدها
بقصده الترفه ولأولاه مترجعا
بستلزم ولا يلامه غالدا أثبه
ما لو ستره متى لابقه خلافه
ختمه (لا) يحرم ولا يقدر محرم
(ان حل عليه) أي رآه شيئا
كطبخ ومكث (أو صب) محرم
(بصالحه) أي حذاه ومقابلته
(شيئا) يستقل به لانه لا يقصد
استدامته أشبه الاستغلال
بالخاط (أو استقل بجمعة أو
شجرة) ولو طسح حتى عليها
يستقل به شيئا (أو يت)
لحديث جابر في هذا الداع والم
بقية من شرف بسترته بقره
فأقره ففوق حد القصة قد
ضربته بقره فقتل به حتى
اذا غاشت الشمس رواء مسلم
(أو غطي) محرم ذكر (وجهه)
فلا تأثم ولا فدية لانه لم يتعلق به
التقصير من الرجل فلم يتعلق به
سنة تخيير كما في بدنه (الرايع
ليس) ذكر (الخطيئة) في بدنه أو
بعضه وهو ما عمل على تسدير
مخدوس عليه ولودرعا منسوجا
أوليه ادم مقودا وغيره (وليس
الخنق) لانها صفة (الان لا يحد
الحصر) ازارا فليس سراويل
أو لا يحد (نظان فليس خفيين
أو نحوهما) أي الخنق (كران)
وسرودة لحد بنان عمر فروعا
سائل ما بالباس المحرم فقال
لا بالباس القبيح ولا الصماء ولا
البرنس ولا السرراويل ولا ثوبا
مسموس ولا زعفران ولا
الخنق الان لا يحد نظان
فليطعمه ما حتى يتكوى أسفل من
الكعبه ين متفق عليه ولا

في محرم من عامه على وسطه
 لا ينفذها ويدخل بعضها في
 بعض (الازاره) فله عقده
 الحاجه لسروره (و) (الا منطقه)
 وجهان فله منطقه ولقول عائشة
 اوتى عليك نفقتك وروى
 معناه عن ابن عمر وابن عباس
 والحاجه لسر نفقه (مع حاجه)
 لسقط المذكورات فان ثبت
 حيان يقره بان ادخل
 السور بعضها في بعض لم ينفذه
 لعدم الحاجه وان لم يمكن في
 منطقه او حيان نفقه لم ينفذها
 فان فصل ولو يسير الحاجه او
 جمع فدى (و) بتقيد محرم
 (بسيف حاجه) القصة صلح
 الحديث رواها البخاري ولا
 يجوز ملاحقه تصديق ابن عمر
 لا ينفذ المحرم السلاح في الحرم
 قال الموفق والقياس اباحه
 لانه ليس بمعنى اليس قال في
 اقتناع ولا يجوز حمل السلاح
 بكماله لاجه (و) يحمل محرم
 (جراحه) بكماله في حقه كشيء
 القربة قال احمد ارجو ان لا
 (و) يحمل (قربة الملقى عنه فلا في
 صدره) نصا في لا يدخل حليا
 في صدره (وله) اي المحرم (ان
 يتزر) قميص فيصير مكان
 الازار (و) (ان) يلحق بقميص اي
 يتغطى به (و) (ان) يرتديه اي
 القميص فيصير مكان ازاره لانه
 ليس بلبس مخيط مصنوع عليه
 (و) (ان يرتديه) (بردا موصول)
 لان الرداء لا يعتبر كونه مبيعا
 (وان طرح محرم على كتفيه
 قبا عدى) ولو لم يدخل يديه
 كيه لفيه عليه الصلاة والسلام

بأمر به والاصل عدم الوجوب (الان نذر) حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه (و) يجب
 ان ينفذه (اي الهدي) (سنة) روى عن ابن عباس وكان ابن عمر لا يري هذا بالاول فنهى بمرقة
 ولنا ان المراد محرمه ونفع الساكنين بجمعه وهذا لا يتوقف على وقوعه بمرقة ولم يرد ذلك لدليل
 يوجب (و) (سن) ان (يجمع فيه) اي الهدي (بين الحلال والحرام) لما تقدم (و) (يسن) اشعر
 الدين) يضم الملامح بده (فيشق صفة ستامها) يفتح السين (التي او) يشق (مخلة) اي
 الستام (بالاستام) لمن ابل و يقرى بيل الدم وتقلده (اي الدين) (و) تقلد (و) يقرى
 تملأ (و) فان القرب او القرى) يضم العين جمع عر وتقلدت عائشة قالت قلت قلنا قلده (اي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم اشعرها وقلدها متفق عليه ونفذه الصماء ايضا وعن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ثم دعا بدنة فاشعرها من صفتها ستامها الايمن
 وسلبت الدم عنها سائدا واما مسلم فلا يقال انه ابلاد لانه لم يرض بجميع لحاز كالكي والوسم والحجامة
 وفائدة ان لا تختلط بغيرها وان شراكها الاصل ولا يحصل ذلك بالتقليد عقده لانه محتمل ان يحمل
 وبذهب (وليس اشعار الغنم) لانهما خصية وان صرحوا اشعرها ستر موضع اشعارها والاشعر
 (واذا ساق الهدي) من قبل المقاتل استحب اشعاره وتقليده من المقاتل حديث ابن عباس
 (واذا نذر هدا مطلعا فاقبل ما يجرى شاة وسبع بدنة أو سبع بقرة) كالواجب باصل الشرع
 المطلق (فان ذبح) من نذره هدا واطلق (البدنة او البقرة كانت كلها واجبة) لتضمنها بما في
 ذمتها بذهابها عنه (وان نذر بدنة اشعره بقره ان اطلق البدنة) مساواتها (والا) اي وان لم
 يطلق بل رضى من الابل (لزم معاواه) كالقوى كونه من البقر (فان عين) شيأ (نذره) بان
 قال هذا الهدي او قل على هدا ولو غيره (اجزاء ما عينه صغيرا كان أو كبيرا من حيوان ولحميه
 وغير حيوان كدرهم وعقار وقصرها) لانه اغوا وجب باجابه على نفسه ولم وجب بسوى هذا
 فاشعره كيف كان (والافتل) كوز الهدي (من بهيمة الاتمام) لقوله عليه الصلاة والسلام
 (وان قال ان لم يست وامن غزلكم فهو هدي فليس له دماء) وجوبه الى مساكن الحرم لو يوجد
 شرط التندر (وعليه ابطاله) اي الهدي مطلقا (اي فقره الحرم) لقوله تعالى ثم حملها الى البيت
 العتيق وان التندر يحصل على المعهود شرطا وانه هدي الهدي الواجب بالشرع كهدى المنعة
 بذهاب الحرم فكذلك يكون المنذور (و) يبيع غير المنقول كالعقار ويبعث عنه الى الحرم لتعذر
 اهدائه بینه فاصرف الى بيله لاروى عن ابن عمر ان رجلا سأل عن امرأة نذرت ان تهدي
 دارا قال تبعها وتصدق بغيرها في فقره الحرم (وقال) ابو الوفاء (في من عقيل او بقومه) اي
 العقار (و) يبعث القيمة) الى فقره الحرم لان الفرض القيمة التي هي بدله لانفس البيع (الا
 ان يبعثه) اي المنذور (لنوض سوى الحرم فيلزمه مذهبنا) اي في الموضوع الذي عينه (وتفرقة
 لجه على مساكنه) اي مساكن ذلك الموضوع (او اطلاقه سلم) اي مساكنه (الا ان يكون
 الموضوع) الذي عينه (ممن أوتى من امر الكثرة او لاهي كيوته النار والكاس فلا يوف
 به) اي نذره لاروى ابو داود ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يذرت ان ادع
 بالاجزاء قال اباحه من قال لا اوف بغير ذرتك ويسحب ان يكل من هديه تطوع ويهدي
 ويصدق (اتلانا) لقوله تعالى فكلوا منها واقلوا حزن الامر الاستصحاب ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم اكل من بدته وقال ما تركنا لانا كل من بدتنا فكل ثلاث فخرخص لنا النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال كلوا ورددوا فكلنا ورددنا وادعنا فكلنا ورددنا وادعنا فكلنا ورددنا
 كل وثلاث اهلك وثلاث الساكنين قال في الشرع وشيخ المنتهى والمصنف ان يكون اي انا حول
 اليسير لاروى حابر النبي صلى الله عليه وسلم امر من كل بدنة يضره تجملت في قدر فاكلها منها

عن ابيه لمعرو رواه ابن المنذور رواه البخاري عن علي ولا معاد تلبس كالقميص (وان غطي خشي مشكل وجهه ورأسه) فنفذ

وحسينا من مرقها ولاته نسل فاسحيا لا كل منه (كاضحية) وله التزود والا كل حكرنا
لحدث جاور (فان اكلها) اى الى ابيته مدنا فطوعا (اكلها ضمن المشروع لصدقة معنا كاضحية)
اكلها كاهنا فضمن اقل ما يقع على الاسم وبأى (وان فرق اجسني نذرا بلاذن) مالكة (لم
بضمن) ولو فقه موقوفه (ولان كل من على راسب) من الهدايا (لو) كان عيابه (بالتزاد
بالتضمن الامن دهنه تفرق) نص على ذلك لان سيمها غير محذور فاشبه اهدى التطوع
ولان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم تضمنه فيه (ولو اخرجت فاشتهى المعلى على العمد
فصاروا قارنته) ثم عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة خاصة (وما يزلوا اكله) كل
من البقر اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة خاصة (وما يزلوا اكله) كل
هدى التطوع (فله دية) لغيره لقيام الهدى له مقامه (ومالا) علكا كله كالحدى الواجب
غير مختص وزان (فلا) علكه دية بل يجب صرفه لفقراء الحرم لتعلق حقهم به (فان قيل)
اى كل مما لا يجوز له الاكل منه واهدى منه (ضمنه علكه لها) لان الجميع ممنون عليه
بعمله فكذلك انما هو كذلك ان اعطى الجزاء باجره شيئا من (كبيمه واولاده) اى كلوا باع شيئا
من الهدى او اتفقه فاته بضمنه علكه لها وان اطعم منه غير ما على سبيل الهدية جاز كالاخصية
(وبضمنه) اى المتلف من الهدى (اجسني بغيرته) قال في الترمذ لان اللحم من غير ذوات
الامثال فضينه بغيرته كالوا تلف لهما لادى من به اه وفيه نظر لانه موزون لامتاعته به بمع
فيه السلم فهو مثنى (وفي) لفصول لومعه الفقراء حتى اتقن فله قيمته اى ان لم يبق فيه نفع والا
ضمن نفعه كافي المنهي

فصل في الاضحية مشروعا جامعاه وسنة قوله تعالى فصل ربنا واشترى له جانبا من
الغمر من المراد قلنا التضحية بعصلا للعبد وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحي
بكتفين اثنين فزحهما بيده وسعى وكبر ووضع رجليه على مضاحهما متفق عليه وهي
(سنة مؤكداً) تام المثلث حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث كتبت
علي ومن لم يقطوع وغفر ذنوبه والتمنوا النصر وركعتا الغيرة ورواها الدارقطني وقوله صلى الله
عليه وسلم من أراد أن يضي فدخل العشر فلا يضي من عشر ولا بشره شيئاً رواه مسلم فقلته
على الارادة والواجب الاضحية لا على اولان الاضحية فيصعب لا يجب بتفريق الجها فلم تكن واجبة
كالعقيقة مما احديث أي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له نسمة ولم يضي فلا
يقرن صلاتا وحديث أبي الهيثم أن الناس أن أهل كل بيت في كل عام أضحية وعشرة فقد
ضعفه أصحاب الحديث ثم جعل على ناكدا الاستعجاب بما بين الأحاديث كحديث غسل
الجمعة واجب على كل محمل ومن أكل من هاتين التخرتين فلا يقرن بمصلاتا (ولو) كان المسلم
(مكاتباً من سيده) لأن منعه من الترع لحق سيده فإذا أخذ سقط حقه (وبغير إفائه) أي
سيده مكاتب (ولا) آمن كالكاتب (لنصار ملكه وبكره تركها) أي الأضحية (لنقاد عليها)
حديث أي هريرة السابق ومن عدمه اضحي به اقتضى وضحي مع القدرة على الوفاء ذكره
في الاختيارات وهو قياس ما يأتي في العقيقة (ولست) الأضحية (واجبة) للماسق (الآن)
بندرها) فقيسандр لم يثبت من فزأ أن يطبخ الله فليطعمه (وأنت) الأضحية (واجبة على
التي صلى الله عليه وسلم) حديث ابن عباس السابق (وذبحها) أي الأضحية (وبزح ميت)
وبفعل بها كمن حي (وذبح العقيقة أفضل من الصدقة بشمها) وكذا الحديث صرح به ابن القيم
في غنية الأودود وابن نصر الله في مواشيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحي والخلفاء فعلوا كانت
الصدقة أفضل لعمدوا بها ولعبت عائشة في عمر فوعا ما عمل ابن آدم من الضرع إلا أحب إلى الله

من اراق دم وانه لثقي يوم القيامة بقر ونها واظفانها رأسها ما وان الدم يلقع من الله عز وجل
 يمكن قبل أن يقع على الأرض فطوبى لها انفسا رواها ابن ماجه ولا ناثارا اصدق على الاضحية
 ينقض الى تركه سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الشرح وشرح المنهي وباري عن
 عائشة من قولها لان اصدق في هذا الحديث من ان اهدى الى البيت الفداء هو الذي
 لا في الاضحية اه وفيه نظر اذا هدى الاضحية كما تقدم من ابن القيم وغيره فلا يولي أن
 يجب ان اثر بان الموقف لا يمرض المرفوع (ولا يصحى عفا البطن) لانه لا تثبت له
 أحكام الدنيا الا في الارث والوصية لكن يقال قد تقدم العقد بين اخراج الفطرة عنه الا أن يقال
 ذلك لفعل عثمان ولان القصد من زكاة الفطرة الطهر وتواضعها على الامل (ومن به منه حاداً
 ملك بجزءه المهر) ما يصحى به (فله ان يصحى بغير اذن سيده) لان ملكه تام على ما ملكه
 بجزءه المهر (والسنة كل ثلثها واهدا ثلثها ولو اتى ولا يهين) أي الاكل والاهدا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يحرم من يدان وقال من شاع خلقه قطع ولم يأكل من شيء ولا نهى بضعه
 يتقرب به الى الله فيوجب الاكل منها كالقصة فيكون الامر للاصحاب (ويجوز الاهدا
 منها) أي الاضحية (للكافرين كانت طعوا) قال احمد بن حنبل ذهب الى حديث عبدالله بن كمال
 رواه الترمذي ويطعم من اراد الثلث ويصدق بالثلث على الساكنين قال علقمة بن بشير عن عبد
 الله بن عدي طرفة عن أن كل ثلثا وإن أرسل ثلثا إلى أهل أخيه وإن أصدق بثلث فإن كانت
 واجبة لم يطم منها الكافر شيئاً كالأهبة والكفارة (والصدقة ثلثها ولو كانت الاضحية
 من ذرة أو مئونة) حديث ابن عباس في صفة الاضحية التي صلى الله عليه وسلم قال وطعم
 أهل بيته الثلث يطعم فقراء جبرائيل انثلث ويصدق على السؤال الثلث رواه الحسن بن علي
 موسى في الوظائف وقال حديث حسن وهو قول ابن مسعود وابن عمر ولا يعرف لها عتد
 من الصاعية واقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقراء والمعتر وأنفقوا ناسي قال قطع قوما ذا
 سالوا العتير الذي يترى بلأى بشر من ذلك لطمعه ولا يبال في ذكر ثلثه أو سنف ومطيق
 الاضحية يقتضى التسوية يقيني أن يقيم بينهم أثلاثاً (ويستحب ان يصدق بأفضلها) بقوله
 تعالى ولا تبغوا الدنيا منكم من تنفقون (و) ان (يهدى الوسط) ان (كل الاذن) ذكره
 بعضهم (وكان من شعار الصالحين تناول لقمة من الاضحية من كدها أو غيرها تبرأ) وخروجا
 من الخلاف من واجب الاكل (وإن كانت) الاضحية (ليتم فلا يصدق الا على عنه منها شيء
 ولا يهدى منها شيئاً وداق في الجهر وبورها له) لانه مجموع من التبرع من ماله (وكذا المكاتب
 لا يشرع منها شيء) الا اذا نذر سداً لم يصدق (فان أكل أكثر الاضحية (أو اهدى أكثرها
 أو أكلها كلها) الا اوقية تصدق بها جزأها (أو اهداها كلها لا اوقية تصدق بها جزأها لا يوجب
 الصدقة بعضها بتابعه فقير مسلم) لم يرد وطعموا الله نفع العتير (فان لم تصدق شيئاً منها
 ضمن أقل ما يقع عليه الاسم) كالأوقية (عنه لها) لان ما يقع له أكله لا يلزمه فزنته ويلزمه
 غير ما وجبت الصدقة لانه حتى يجب عليه أو اذ وقع بقاءه فزنته غرامته (تلقه كالأوقية
 (و يعتبر غلظ الفقير) كالزكاة والكفارة (فلا يكفي الطعام) لانه إما حة (ومن اراد التضحية
 أي ذبح الاضحية (فدخل العشر حرم عليه وعلى من يصحى عنه أخذت من شمره ونفخه
 وشربه الا الذي يورل واحد قن يصحى بأكثر) حديث أم سلمة قوما اذا دخل العشر وأراد
 أحدكم أن يصحى فلا يأخذ من شمره ولا من أنفاده شيئاً حتى يصحى رواه مسلم وفي رواية له
 ولا من بشره وأما حديث عائشة كتبت أفضل ثلاثاً هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقلدها
 بيده ثم بيعت بها ولا يحرم عليه شيء أحلها الله حتى يضر أهله متفق عليه أحببنا

من اراق دم وانه لثقي يوم القيامة بقر ونها واظفانها رأسها ما وان الدم يلقع من الله عز وجل
 يمكن قبل أن يقع على الأرض فطوبى لها انفسا رواها ابن ماجه ولا ناثارا اصدق على الاضحية
 ينقض الى تركه سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الشرح وشرح المنهي وباري عن
 عائشة من قولها لان اصدق في هذا الحديث من ان اهدى الى البيت الفداء هو الذي
 لا في الاضحية اه وفيه نظر اذا هدى الاضحية كما تقدم من ابن القيم وغيره فلا يولي أن
 يجب ان اثر بان الموقف لا يمرض المرفوع (ولا يصحى عفا البطن) لانه لا تثبت له
 أحكام الدنيا الا في الارث والوصية لكن يقال قد تقدم العقد بين اخراج الفطرة عنه الا أن يقال
 ذلك لفعل عثمان ولان القصد من زكاة الفطرة الطهر وتواضعها على الامل (ومن به منه حاداً
 ملك بجزءه المهر) ما يصحى به (فله ان يصحى بغير اذن سيده) لان ملكه تام على ما ملكه
 بجزءه المهر (والسنة كل ثلثها واهدا ثلثها ولو اتى ولا يهين) أي الاكل والاهدا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يحرم من يدان وقال من شاع خلقه قطع ولم يأكل من شيء ولا نهى بضعه
 يتقرب به الى الله فيوجب الاكل منها كالقصة فيكون الامر للاصحاب (ويجوز الاهدا
 منها) أي الاضحية (للكافرين كانت طعوا) قال احمد بن حنبل ذهب الى حديث عبدالله بن كمال
 رواه الترمذي ويطعم من اراد الثلث ويصدق بالثلث على الساكنين قال علقمة بن بشير عن عبد
 الله بن عدي طرفة عن أن كل ثلثا وإن أرسل ثلثا إلى أهل أخيه وإن أصدق بثلث فإن كانت
 واجبة لم يطم منها الكافر شيئاً كالأهبة والكفارة (والصدقة ثلثها ولو كانت الاضحية
 من ذرة أو مئونة) حديث ابن عباس في صفة الاضحية التي صلى الله عليه وسلم قال وطعم
 أهل بيته الثلث يطعم فقراء جبرائيل انثلث ويصدق على السؤال الثلث رواه الحسن بن علي
 موسى في الوظائف وقال حديث حسن وهو قول ابن مسعود وابن عمر ولا يعرف لها عتد
 من الصاعية واقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقراء والمعتر وأنفقوا ناسي قال قطع قوما ذا
 سالوا العتير الذي يترى بلأى بشر من ذلك لطمعه ولا يبال في ذكر ثلثه أو سنف ومطيق
 الاضحية يقتضى التسوية يقيني أن يقيم بينهم أثلاثاً (ويستحب ان يصدق بأفضلها) بقوله
 تعالى ولا تبغوا الدنيا منكم من تنفقون (و) ان (يهدى الوسط) ان (كل الاذن) ذكره
 بعضهم (وكان من شعار الصالحين تناول لقمة من الاضحية من كدها أو غيرها تبرأ) وخروجا
 من الخلاف من واجب الاكل (وإن كانت) الاضحية (ليتم فلا يصدق الا على عنه منها شيء
 ولا يهدى منها شيئاً وداق في الجهر وبورها له) لانه مجموع من التبرع من ماله (وكذا المكاتب
 لا يشرع منها شيء) الا اذا نذر سداً لم يصدق (فان أكل أكثر الاضحية (أو اهدى أكثرها
 أو أكلها كلها) الا اوقية تصدق بها جزأها (أو اهداها كلها لا اوقية تصدق بها جزأها لا يوجب
 الصدقة بعضها بتابعه فقير مسلم) لم يرد وطعموا الله نفع العتير (فان لم تصدق شيئاً منها
 ضمن أقل ما يقع عليه الاسم) كالأوقية (عنه لها) لان ما يقع له أكله لا يلزمه فزنته ويلزمه
 غير ما وجبت الصدقة لانه حتى يجب عليه أو اذ وقع بقاءه فزنته غرامته (تلقه كالأوقية
 (و يعتبر غلظ الفقير) كالزكاة والكفارة (فلا يكفي الطعام) لانه إما حة (ومن اراد التضحية
 أي ذبح الاضحية (فدخل العشر حرم عليه وعلى من يصحى عنه أخذت من شمره ونفخه
 وشربه الا الذي يورل واحد قن يصحى بأكثر) حديث أم سلمة قوما اذا دخل العشر وأراد
 أحدكم أن يصحى فلا يأخذ من شمره ولا من أنفاده شيئاً حتى يصحى رواه مسلم وفي رواية له
 ولا من بشره وأما حديث عائشة كتبت أفضل ثلاثاً هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقلدها
 بيده ثم بيعت بها ولا يحرم عليه شيء أحلها الله حتى يضر أهله متفق عليه أحببنا

في إرسال الهدى لا في التضيعة وأيضاً الحديث عائشة عام وحديث أم سلمة خاص فحصل العام
عليها أيضاً الحديث أم سلمة قوله وحديث عائشة من فعله وقوله مقدم على فعله لا احتمال
التخصيص (فان قيل) أي أخذت من شدة أو فلفة أو شرية (ناب) إلى الله تعالى في جواب
التوبة من كل ذنب وقلت وهذا إذا كان لغرض ضرورة أو لقلام كالحرم وأولى (ولا ذنب عليه)
أجاءوا لغيره عدل أو سهواً (ويصح حلقه بعد الحج) قال أحمد بن مفضل ابن عمر عظماء
لذلك المير ولا كان ممنوعاً من ذلك قبل أن يصحى فاصحبه ذلك بعد كالحرم (ولو أوجها)
بنداً أو تعين (ثم مات قبل الحج أو بعده قاموا به مقامه) في الأكل والأدهاء والصدقة كسائر
حقوقه (ولا يتابع في دينه وتقدم قرياً ونحوه بحرم ادخالها) أي الأئمة (فوق ثلاث)
في دينه ماشاء) الحديث مسلم كنت تهنئتم من ادخالكم الأضاحي فوق ثلاث فامسكوا
مابدالك وحديث عائشة أنها نبئت في الدابة التي دفت فكلوا وترذلو فصدقوا ودخروا ولم يجر
ذلك على ابن عمر لأنه لم يلقها بالرسالة (قال الشيخ الأزمن جماعة) لا ينسب تحريم الدخار
(وقال الأضاحي من النذبة بالمعروف قضى المراقعة من مال زوجته ما عن أهل البيت إلا أنه)
مستغنى عنه أو امتناعه كالنذبة عليهم (و) يصح (مدن) يطال به رب الدين (ولعل المراد إذا لم
يصحبه) (ولا يصح التعليل في الحقيقة) لأنها لم يروها حدث فتنسب إليه وليس له خلاف الهدى
والأضحية

ثمة فصل في الحقيقة وهي النسبة وهي التي تخرج من المولد (قال أبو عبد الله) الأصل في الحقيقة
أشعر الذي على المولد ووجهها عاقل ثم إن العرب سميت الذي يمتنع خلق الشجر شجر المولد
عقبة على عادتهم في تسمية الشيء باسم سبه وما يجره ثم أشهر ذلك حتى صار من الأسماء
العربية بحيث لا يفهم من الحقيقة عندنا إطلاقاً إلا الذنبه وقال ابن عبد البر أنكر أحمد هذا
التفسير وقال إنما العقبة الحج نفسه ووجهه أصل الحق القطع ومنع عن والده إذا قطعها
ولاح قطع الحلقوم والمرى والودجين اه وقيل الحقيقة الطعام الذي يصنع ويذبح إليه من
أجل المولد (ستعمد كدته على الأضحية) كان الوالد أو فقيراً قال أحمد الحقيقة سعة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد عني عن الحسن والحسين وفعله أصحابه وقال صلى الله عليه وسلم الغلام
مرتبة بعقيقته وهو أسناد جيد عن أبي هريرة مرفوعاً من جعله من أمر المشاهلة فلا يملكه
ما ورد فيهما الأحاديث (عن الغلام) شأنه متعار بان سناشها) لما روت أم بكر زائدة
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شأنه متكاثران وعن الحارثة
شأنه لفظ عن الإسلام شأنه مثلاً وعن الحارث بشارة رواه أبو داود (وان قدسنا) أي
الشأن عن الغلام (شاه) (واحدة) الحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (فان لم يكن
حده ما بقي اعتراض) (قال) الإمام أحمد إذا حزن خلف الله عليه) أحاسنة كالذين
المتذرع صدق أحد أجداد النبي وأبائهم أفضل (قال الشيخ) نحن لم نلوه وفاءه وأدقاً فترض
لأنه اضرب بنفسه وعشيرته (ولا يبق غير الأب) قال المشافظ ابن عفر في شرح الحارثي وعن
المتنابلة يمين الأب إلا أن يتذرع عوت أو امتناع اه قلت وما تقدم عليه الصلاة والسلام
عني عن الحسن والحسين فلا يملك المولود من نفسه (ولا يبق) (المولود عن نفسه إذا كبر)
فصل عليه لأنها مشروعة في حق الأب فلا فعلها غيره كالأخي (فان قيل) أي عني غير الأب
والمولود عن نفسه بدن كبر (لم يكره) ذلك (فيها) لعدم الدليل عليها قلت لك ليس هو
حكم الحقيقة (واختار جمع يدي عن نفسه) أصحابنا إذا لم يبق منه أبوه منهم صاحب المستوجب
والزوجة والرايتين والحوايين والنظام كالذي في الرعاية تأسيساً لتبني صلى الله عليه وسلم ومناه في

ويشوي وغيره كسبع قلباً القهر
استأنس بحرقه وأصل طياده
ويصبر جزاء وان توشى أهله
من أجل ويقرضوها لم يحرم
أكله ولا زواجه قال أحمد في
وحيته لا تثنى فيها إلا الأصل
فيها الأنسية (فإن أنفقه) أي صيد
البر والتمول منه ومن غيره وهو
محرم (أو نفق) ما ذكر (بيده)
كله (أو بعضه بمباشرة أو لاه أو
سبب ولو) كان السبب (بمناة)
دابة محرم متصرف فيها) بأن
يكون راعياً أو شافعاً أو قائماً
فيضمن ما أنفق يبيدها وفيها
لا مانع بتركها وإن أنفقت
لم يضمن ما أنفقته (أو بأشارة)
محرم لم يبيده أو لاه) أي
الحرم لمن يبيده (إن لم يبر)
صانده (أو بأمانته) أي المحرم
لمن يبره صيده (ولو بجنايته)
آلته) أي الصيد أو أهادتاه
كرمحسب كمن ولو كان مع الصائد
آلته وإن دله أو أشار إليه بعد
روية صانده أو ضل المحرم أو
استشرف عند رؤية الصيد
فقطن له غيره أو أعاده آلته لتفسير
الصيد فاستعملها فيه فلا ثم ولا
ضمان (ويحرم) على المحرم
(ذلك) المذكور من الأمانة
والدلالة والأمانة لأنه معروفة
محرم أشبه الأمانة على قتل آدمي
محرم (ولا) يحرم (دلالة) محرم
(على طيب ولباس) لأنه
لا ضمان فيما بالسبب ولا ضمان
بهم لا محكم يختص بالأهل عايشاً
بمخلاف الصيد فإنه محرم على
الأهل أكله منه ويجب عليه
جزاؤه وقوله (فعلية) أي من
أنفقه بمباشرة أو سبب (الجزاء)
جواب عن أي جزاء الصيد الذي أتاه

أيه فتادة لصادق الجوارح والحق وأحمد محمد بن محمد قال النبي صلى الله عليه وسلم ٦٤٧ هل أشار إليه أنسان منكم أو امرئ بشئ

قالوا لا وفيه أصر وأجوا وحيا
فإن نادوني وأجروا في أصره
فالتفت خاضعة ثم ركت ونسيت
السوط وأزعج فقلت لهم نادوني
السوط وأزعج قالوا والله لا نمنك
ذلك متفق عليه وروى التعداد
الضمان عن علي وابن عباس
في محرم أشار (الآن بقته) أي
الصيد (محرم) ويكون الدال
ونحوه محرم (جز أول بينهما)
أي القاتل والدال ونحوه لانها
اشترى كافي الحر من فكذلك في
الجزء (ولول ونحوه) بأن أشار
أو أغان (حلال) محرم ما لي صيد
فقتله المحرم (ضمنه محرم وحده)
أي دون الحلال الدال أو نحوه
(كثرت غيره) أي المحرم (مع)
بأن اشترك حلال المحرم في قتل
صيد فلا ضمان على الحلال لأنه
ليس محل ضمانه وضمنه المحرم
كذلك فليما لا يجاب كصيده
بالحل وبضمنه بالسر وكثرة
نحوه وان سبق حلال أو نحو
سبع إلى صيد فخره ثم قتله
المحرم عليه جز أو غيرهما وان
جرحه محرم ثم قتله حلال ضمن
المحرم أرض برحبه فقط وان
جرحه محرم ثم قتله محرم فعلى
الأول أرض حره وعلى الثاني
تتمة الجزاء (ولول حلال حلالا
على صيد المحرم فقتله فكذلك
محرم محرما) فالجزء بينهما
(وان نصب) حلال (شكك ونحوها)
كفصح (ثم أحرأ أو أحرأ) فحضر
بشرأحتي كجاء حفرها في ذار
أولها من في طس برق واسع أو
جوات (لم يضمن ما حصل) من
تلف يد (ببسه) أي نصب

المستوعب وهو قول عطاء الحسن لانها مشروعة عنه ولا نه مرتين بها فنفى أن يشرع له
فكذلك نفسه (وقال الشيخ بقي عن النعم) أي من ماله (كالأضحية وأولى) لا مرتين بها
بخلاف الأضحية (وعن الجار بشاة) لما تقدم (تدعي يوم سابعه من ميلاده) حديث حمزة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تدعي عنه يوم سابعه يسمى فيه ويحلق
رأسه رواه أهل السنن كلامه وقال الترمذي حسن صحيح (قال في المستوعب وعيون المسائل
مضوءه انوار) قلته فتأول (ويحوز زعمها قبل السابح) قال في تحفة الودودي أحكام المولود
والظاهر ان التقسيم بذلك أي السابح ونحوه استحبابا أو الاقوال في عنه في الرابع أو لثامن أو
العاشر أو سابعه أو آخره أو اعتبار بالذبح لا يوم الطس ولا الكحل (ولا يجوز قبل الولادة)
كالقارن قبل اليقين لتقدمها على سببها (وان هي في ربه أو بقره لم تجزئه الا كاملة فلا تجزئ في
شرك في دم) أي في بدنه أو بقرته على لصله ووروده (قال في النهاية وأفضله) (وتنويها)
عقبة) حديثنا أفاضها بالانبات (ومسمى) المولود (فيه) أي في يوم السابح حديث حمزة
وتقدم (والشبهة للاب) فلا يسمى غيره مع وجوده (وفي رواية يسمي يوم الولادة) حديث مسلم
في قصة ولادته إبراهيم أنه صلى الله عليه وسلم ولد إلى المولود فسميته باسم أبي إبراهيم (وسنن
أن يحسن اسمه) لقوله صلى الله عليه وسلم انكم تدعون يوم التسمية باسمكم وأسماء آبائكم
فاحسنوا اسماءكم رواه أبو داود (وأحبا الاسماء إلى الله عبدا لله وعبد الرحمن) رواه مسلم
مرفوعا (وكما أضيف إلى) اسم من أسماء (الله تعالى) (الحسن) كعبد الرحمن وعبد الرزاق
وعبد الخالق ونحوه (وكذا أسماء الانبياء) كإبراهيم ونوح ومحمد وموسى وشبههم الحديث تسوا
باسمي ولا تكونوا كيتي روى أبو يوسف قال الله تعالى وعزقي وجلالي لأعذب أحد يسمي بأمك
في النار (ويجوز التسمية بأكثر من اسم واحد كما يوضع اسم) وهو بالسنن كذا ولا نقا (وكنية)
وهي ما صدرت بآب وأم (ولقب) وهو ما شرع على كثر بن العابد بن أوزم بكعة (والاقتصار
على اسم واحد أو لى) قلته عليه الصلاة والسلام في أولاده (وبكره) من الاسماء (حرب ومرة)
وزن ونافع وبسار وأخضر ونحوه وبركه وبلى ومقبل ورافع ورواح والعامي وشهاب
والمنطسج ونبي ونحوها) كرسول (وكذا ما فيه تركه كالنبي والركي والاشرف والفضل ويزن
قال القاضي وكل ما فيه تفضيل أو تظلم) قال ابن هبة في حديث حمزة لا تسم غلاما سارا ولا
رباحا ولا نصبا ولا فطح فانك تقول أمه فلا يكون فتقول لا تسر بما كان طسرها إلى النشأوم
والظفر فالنهي تتناول ما طرقا الطرفة إلا أن ذلك لا يحرم حديث عمران الأذن على مشربة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قال له رباح (ويحرم) التسمية (على الاملاك ونحوه) مما
يرأى اسماء الله سلطان السلطنين وشامها ما روى أحمد اشته غضب الله على رجل تسمى
ملك الاملاك لملك الله (و) محرم أيضا التسمية على الألبان كنفوس وأبر وخاق
ورجن (لان معنى ذلك لا يليق بشيء تعالى ولا بكرة) ان يسمي (بجبريل) ونحوه من اسماء
الملائكة (وليس) ه) قلت ومثله خلافا لما ذكره التسمية بهما وقال ابن القيم في القصة
وعما يقع التسمية باسماء القرآن وسور مثل طه ونس وحوم وتقص مائث على كراهة تسمية
ببمن ذكره المهيمل وأما ما ذكره العوامان بن وطه من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم
فغير صحيح ليس ذلك في حديث صحيح ولا حسن ولا إرسال ولا أثر عن صاحب وانما هذه الحروف
مثل الهموم وال ونحوها اه لا يمكن قال الاملاقي في تفسيره في سورة طه وقيل هو اسم من
اسماء النبي صلى الله عليه وسلم سبها والله كما سمى محمدا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في عشرة اسماء قد كان منها طه ولس اه وعليه في التمتع التسمية بها وقال ابن القيم

الشبهة ونحوها وقد اقر البئر لعدم تعديده (الآن بخيل) على الصيد في الاحرام تسمية بها والشبهة في إجماعه لا يخفى به فليقله منه

ولو بعدله أو محل ماصدا لم يحرّم ولو بعد أخراعه إلى الخلل (ضمته) أي الخلب (بقية) ٦٤٩ تصامكه أي الاتفاق فاما البيض

فلقد رابن عباس في بيض النعام
فيمت ولائه لأمثل له فوجبت فيه
التقية وحديث ابن ماجة عن أبي
هريرة مرفوعا في بيض النعام
ثم المراد بقية وأما الكحل فلا
لامثل له من بيضة إلا نعام فكان
فيه قية بفعل بها بجزء واحد
لأنه لا مثل له من كسر بيضة
تخرج منها فرخ وحاش فلأن
فيه لانه لا يتفشا (ولاعك
محرصا ابتداء) أي ملكا
محصدا (ببوارث) فلا عليك
بشر أو لاهب ونحوهما ولو
بوكيله أو نصب أجور قبل
أخراعه فوقع فيه ولو محرّم عليه
الصبي بن حنيفة السابق لأن
الصبي ليس محلا لتلك الفرج
لغيره عليه كالجزء وعليه
بالأثر لأنه لا قبل منه فيه فبشه
الاستدامة وفي معنى الأثر
تضمنه الصديق وسقطه وإن
رد عليه بمب أو بخار لزمه
إرساله (فانقضته) أي الصبي
(محرمة أو رمت أو بشر لزمه
رده) إلى من أفضه ما به لفساد
العقد (عليه) أي أفضه لغيره
(إن تلف) الصبي (قبله) أي
الرد (الجزء) لما كان الحر (مع
قيته) لما كان (في مهوره)
لوجود مقتضى الغمائن وعلم
منه أنه لا تضمنه لما كان في رهن
لأنه لا ضمان في صحبه وإن كان
في الزانية لا تضمنه في الحصة
وإن أرسله ولم يرد منه لمالكه
وإن أرسله ولم يرد له فلا شيء
عليه مطلقا (وإن أمسكه) أي
الصبي (محرما) بالحرم أو بغير

(وإن سار) (بجمل) المولود بقرّة أن تغض عن ذلك بهاد داخل فهو يغتصق فينزل إلى جوفه
منهائى) لما في الصحيحين عن أبي ردة عن أبي موسى قال لو نزل غلام فأنبت به الذي صلى الله
عليه وسلم نسما ما أهرم وحسنه بقرّة زاد البخاري ورواه بالبركة فيصلى وإن كان كبيرا
أي موسى (ويحلف رأس ذكر لا) رأس (أنثى) يوم سابعه وينصدق وزنورا (أي غضة
لحديث سمروقة تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة لما ولدت الحسن أحلق رأسه وتصدق
بوزن شعرة فاضته على المساكين والأولاد من بني أهل الصفة رواة أحمد (فانقأت) يوم السابع
من غير حقيقة ولا سيما لاحق رأس ذكر (فانقأت) بكسر الهمزة (فأربعة عشر) أي في اليوم
الرابع عشر (فانقأت في أحد عشر) روى عن عائشة ومثله لا يقال من قبل الرأى (ولا
تقبل الأولاد سابع بعد ذلك حتى بعد ذلك) اليوم الحادى والعشرين (في أي يوم أراد) لأنه قبله
دم فأنبت لم يتوقف على يوم كقضاء الأضحية (ولا تختص المقضية بالمعبر) فمق الأبعين
المولود ولو بعد بلوغه لأنه لا أثر لوقت (ولا اجتماع مقتضى أضحية وفي الأضحية) أي الضحية
(عنهما) أي من العقيقة والأضحية (أخراف عنهما) وقال في المنتهى وإن اتفق وقت
عقيقة وأضحية فحق أضحى أحرأ الأخرى اه ومقتضاه إخراج أحدهما عن الأخرى وإن
لم ينوها لكن تصير المصنف موافق لما عرفت في تحفة الودود (قال) الشيخ شمس الدين محمد
(ابن القيم في) كتابه (تحفة الودود في أحكام المولود كالوصل ركعتين بنوى هماغبة المسجد
وسنة المكتوبة أو صل هذا الطواف فرضا أو سنة مكتوبة بوقوع) أي ماصلاه (عنه) أي من
فرسه (ومن ركعتي الطواف وكذلك في الحج والعمرة والقانون شاة يوم أخر أحرأ عن دم النعمة) أي
أو القران (ومن الأضحية اه وفي معناه واجتمع هدى وأضحية) مخرى ذبحة عنهما لم يحصل
المقصود بالذبح منهما ومعه قول ابن القيم وكذلك في الحج والعمرة واختار الشيخ لا تضحية
عكة أغاها هدى (أظاهر الأخبار (وذكرنا طبعه) أي المولود (من دمه) لقرنه عليه الصلاة
والسلام مع الغلام عقيقة فهر يقاؤه مع ما أطوا عنه الأذى رواة أبو داود وهما يقتضى أن
لا يس دم لأنه أذى وعن يزيد بن عبد الملك عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلقى من
الغلام ولا عس رأسه دم رواة ابن ماجة ولم يقل عن أبيه قال منها ذكرت هذا الحديث
لا جد فقال ما أنظره وأما من روى ويدي فقال أبو داود يسي يني مكان يدي أصح هكذا قال
سلام بن أبي مطيع عن قدامة بن مهران عن عتيق بن الحسن وهم هام فقال ويدي قال أحمد
قال فم عن ابن عمر بن يسي وقال هام يدي وما أراد الأخطأ (وإن طلع رأسه بزعفران فلا
ماس) لقول ردة كنف الجاهلية ذوا لدا لحد ناعلا مخرج عنه شاة وطلع رأسه بدمها فإلهاء
السلام كنف طبع شاة وخطى رأسه وطلع عنه بزعفران رواة أبو داود (وقال) شمس الدين محمد
(ابن القيم) طلع رأسه بزعفران (سنة) لمار (ويزرعها أعضاؤه ولا يكسر عظمها) أقول عائشة
السنه ثمان مائة ثمان عن التلامذة عن الجارية شاة تطبخ جسدا لا يكسر لها عظم أي عضو
وهو الجسد بدل مهلة والأرب والشكرو والعضو والوصل كله واحد والحكمة تقيتها بأول
ذبيحة عن المولود فاصحب في ذلك تة ولا بالسلامة كذلك قالت عائشة مرضى الله عنها (وطبعها)
أي العقيقة (أفضل من أخرج لها نابتا) نص عليه لما تقدم من عائشة (فقطيعه) عامر مع ناسم
دعهم منها الأولاد والمساكين واليتامى (فلألام) (أحد فلن طخت نبي) آخر غر الموالع
فقال ما ضر ذلك كل جماعة منهم صاحب المستوعب والمنتهى (وبكون عنه يخلو) قال
المستوعب ويسب أن يطبخ منها طبع حلو ناعلا لاجل لاه أخلاق وجرب في الرايتين والحوارين

سده او سدر وجمع من الحرم
(وكان مذابح لغير حجة اكله
ميتة) فصاروا لعموله عليه لانه
يحرم عليه اكله فيمضى الله
تعالى كذبعة العروسي فواوه
فهو ان خالفه في غيره وهو هو
ان كان لاحدا اكله في حل
فعله وقاله في الفروع وجها
وقال القاضي ميتة (وان ذبح
محل صيد من كالحرم) فما
لغير حجة اكله ميتة (وان كسر
الحرم من صيد حل لصل)
ا كله كلف صيد حله يحرم لان
حله لصل لا يتوقف على حلب
ولا كسر ولا يعتبر فيها اهلية
فاهل وكما كسره او حله
محرم وعلم منه حرمة ما على
محرم بان الحلب والكسر ارم
ياشرها (ومن احره وملكه
صيد لم يزل ملكه عنه لقوة
الاستدامة (ولا تزول عنه يده
للمحكمة) التي لا يملكها
كمنه ونائبه الغائب عنه (ولا
يعضنه) اى الصيد (معها) اى
يده المحكمة اذا تلف لانه لا يلزمه
اذا تلف لم يوجب عنه سبب في
تلفه ولا التصرف فيه فهو يبيع
وهو (ومن نفسه) اى الصيد
من دهره حكمية (زهره)
اليها لا تستدعي عليه (ومن
ادخله) اى الصيد من محرم او
حلال (الحرم) المكي لزمه
ارساله (او احره) ريب صيد وهو
بيده المشاهدة) نكته او رده
او قفس معه او جمل مربوط به
(لزمه ازالها) اى الجلاشاهدة
عنه (بارسالة) في موضع يمنع
فيه ثلاثا يكون محكاه وهو محرم
عليه كالحالة ابتداء (وملكه) اى الحرم على ضديده (اق) عليه ما راساه لم يمتد ما يزل به

وتجربا لاجل (قال ابو بكر) في التنبيه (ويستحب ان يعطى القابلة منها نفقا) لما في مراسيل
اى داود عن جعفر بن محمد عن ابيه انا النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة اتي عتها طاعة
عن الحسن والحسين ان سمعوا الى القابلة تر جمل وكذا رواه طعنوا ولا تكسر وامنها عظمها
(وحكمها) اى العقيقة (احرم الاضحية) اى اكلها كالا كل ولهدية والصدقة) قال في
رواية الحرم وصالح انه اكل ويطعم حبره وقاله لانه عبد الله كيم من العقيقة قال
ما حسب وقال ابو بكر في سالت ابا عبد الله بن كل من العقيقة قال نعم وكل منها قلت كمال لادري
اما الاضحية لحديث ابن مسعود وابن عمر ثم قال في ولكن العقيقة في كل منها قلت يشبهاني
ا كل الاضحية قال نعم وكل منها (والضمان) اذا تلفها او اصيل اللحم حتى اثنان ولم يتفق
به (والولد) يذبح معها (والعين والعصف) او الشعر او الوبرقة تستحب الصدقة به (والزكاة) فلا
يجزى غيرها (اسية) (والزكاة) ويجوز من الحيوان وغير ذلك مما تقدم في الهدية والاضحية
كاستحباب استصحابها واستصحابها وان افضل اولئها البياض لاشتركا في تعلق الفقر بها
(ويجوز تنجيسها) اى العقيقة (من الصبي ما يجزى في الاضحية) فلا تجزى فيها العوراء العين
عوراء والمربعة العين حرضها لوجه (و) يباع جلد هاء ورأسها وسواها وتصدق بثمنها
بخلاف الاضحية لان الاضحية ادخل منها في التمتع) والذكر افضل في العقيقة لان النبي صلى
الله عليه وسلم عني من الحسن والحسين بكس (ويقول عند ذبحها بسم الله اللهم لك واليك هذه
عقيقة فلان بن فلان) لحديث عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم انجزوا على اسمه تقولوا
بسم الله اللهم لك واليك هذه عقيقة فلان رواه ابن المنذر باسناده وقال هذا حسن قوله
قال في التمرح وروى بنان رجل قال لرجل عندنا لم ينجس بابل ليناك الفلاس فقال
الحسن وما بعد بل ما رس وما وجد فقال كيف تقول قال قل بورك في الزهور وبشكرت
الواهب وبلغ أشدهم وقتها (ولا تنزع القرعة) بفتح القاء وال لوتسمى ايضا القرع (وهي
ذبح اول ولد الناقة) كانوا في الجاهلية ياكلون لحمه ويقون جلده على شجرة (ولا الخيرة وهي ذبحة
رجل) اى شاء كانت العرب تذبحها في العشر الاولى لمن رجب لطواغيهم وامنهم
وباكلون لحمه ويقون جلدها ايضا على شجرة (قاله في المتروك) سبب ابي هريرة لافرع
ولا خيرة متفق عليه وامام حديث عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرعة من كل
خسيرة واحدة ابا بن المنذر حديث ثابت فهو منسوخ لتأخر اسلام ابي هريرة فله كان فخرج
خير في السنة السابعة من الهجرة ولان القرع والعترة كان قبلها امر امتد على الاسلام
فالظاهر بقاؤه عليه الى حين نسخه واستمرار النسخ من غير رفع له (ولا يكرهان) اى القرعة
والعترة لان المراد بالغير في كونهما سبب لانه لم يرفع لمطلق ولا كراهته لكن اذا لم يكن على وجه
التشبيه بما كان في الجاهلية وهذا واضح لحديث من تشبه بقوم فهو منهم

كتاب الجهاد

ختم الصادقات لانه افضل تقاطع البدن وهو مشر وعيا لاجاع لقوله تعالى كتب عليكم القتال
الى غير ذلك ولفعله عليه الصلاة والسلام واربعه واخرج مسلم من مات بغير دين ولم يحجب نفسه
بالفزع ومات على شمة من النفاق (وهو) اى الجهاد بمصدر جاهد جهادا واجها جهدا من جهده
اذا بالغ في قتل عدوه وقتله بذل الطاقة والوسع في شرعا (قتال الكفار) خاصة بخلاف المسلمين
من الشافعية قطع الطريق وغيره فيه هو بين القتال عموم مطابق (وهو قرض كتابا فانما به

ومشاة) من راسه او يذنه او
 قبه (ولو برصه) فانه من
 الترفه بازالته اشبه قطع الشعر
 (ولا جراحه) اي اقل لانه
 لا يفيده اشبه البراقع ولانه
 ليس بصيد (لا) يحرم قتل
 (براقع) وقراد ونحوهما ككلم
 وبق وبغوص لان ابن عمر روى
 بهما بالسقي اي نزع القرا منه
 فبراهمه وهذا قول ابن عباس
 (وبن مطلقا) اي في الغل
 والحرم ومع وجود اذى وجونه
 (قتل كل مؤذ غير اذى) لم يثبت
 عائشة امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقتل خمس فواسق
 في الحرم المقدس والغراب والفارة
 والعقرب والكباب العقور
 متفق عليه وفي معناها ككل
 مؤذ وما لا اذى غير الحربي
 فلا يصل قتله الا بحدى الثلاث
 الخبر (وبياح) فحرم وغيره
 (لا يلزم صدم ما بعش في الماء
 كسبك ولو عاش في بر ايضا
 كسفانة وسرطان) لقوله
 اكل لكم صيد البحر وطعامه
 متاعكم والسبابة واما الصبر
 بالحرم فحرم صيده لان التحريم
 فيه لكان فلا فرق بين صيد
 البر والبحر (ولما انما يرى
 لا يميز ويغترق في البر فحرم
 على محرم صيده وفيه الجزاء
 (ويضمن جراد) اذا اطلق عمر
 بمباشرة او سبب لانه يرى مشاهد
 طيراته في البر ويملكه لما اذا
 وقع فيه كاله صاغير (بقيته) لانه
 غير متنى (ولو غنى محرم على
 جراد) مفترش بطريق وان لم
 يكن له طريق غيره لانه انقلبه
 لثمنه نفسه اشبه بالواضطر اليه

على الاحوال المظنة كما يصنع الآن) في التقاويم المشهورة (واما على القوم الذي يستبد به على
 الجبهات والقتلة واوقات المصلوات ومعرفة اصحاب الكواكب لاجل ذلك فيجب كالآداب)
 وقد يجب اذا دخل الوقت ونضفت القلعة كما تقدم في باب استقبال القبلة (و) العلم (المكره
 كالنقش والاشعار المشتملة على التخريل والبطالة والمباح منها) اي الاشعار (مالا يصف فيه ولا
 ما يكره ولا ينطق على الشر ولا يشط عن الخير) وباني ان الشعر كالكلام حسنه حسن ويضبه
 نعيم (ومن) العلم (المباح علم الحيت والهندسة والاروض) ومنه القوافي (ومنهم من) (المعاني
 والبيان) قلت لو قيل بانه فرض ككلمه لكان له وجها وهو كالحروف الاعانة على نكات
 الكتاب السنة (ومن فروض الكتابات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) والمعروف
 كل ما امر به شرعا والمنكر كل ما نهى عنه شرعا فيجب على من علمه ما امر به فهدى وعرف ما نهى
 ولم يخف اذى قال القاضي ولا يسط فرضه بالتوفيق لئلا تارعى فلان المعروف فانه
 يقتضيه يسط عنه مطلقا وقال ابن عقيل في آخر الاشعار من شرط الانكار ان يعلم او يغلب
 على ظننه لا يفضي الى عقيدة قال حذفي رواية لاجلها هذا امرت ونهيت فله ينته فلا ترصه الى
 السلطان ليدعي عليه وقال ايضا من شرطه ان يامن على نفسه وما له من خوف التلف وكذا قال
 جمهور العلماء ومن شرطه ايضا حصول التصديق والتصديق غير به قتله في الآداب من
 الاصحاب يوعى الناس انكار المنكر ونص على الانكار و اعلاه باليد ثم بالسان ثم بالقلب وهو
 اخص الاعيان قال في رواية صالح التبريد باليد ليس بالسيف والسلاح قال القاضي ويجب فعل
 الكرامة المنكر كما يجب انكاره وفي الحاشية ما يفتي عن الاطالة (وذكر نافي الكتاب من
 فروض الكتابات كثيرا في ابوابه فلا حاجة الى اعادته) لما فيها من التكرار في البعض
 الله كوراة بعد كوراة ايضا في مواضعه (ولا يجب الجهاد الا على ذكر) حديث عائشة قالت
 قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد فقال لا فينهي التشكيل لانه لا تلمذ كوريش (و)
 القتال لا يفتي فلو خروها لولا ذلك لايهم ما خروها لغيره التشكيل لا تلمذ كوريش (و)
 فلا يجب على عبد لروى انه عليه الصلاة والسلام كان يبيع الحرب على الاسلام الجهاد والبيع
 على الاسلام دون الجهاد ولانه عبادة تتعلق بقطع مسافة فلم تجب على السيد كالمج وفرض
 الكفاية لا يلزم رقيقا وظاهره ولو لم يعضا ومكانا ببارية خلق السيد (مكلف) لم يدرم القم
 عن ثلاث والكافر غير مأمون على الجهاد (مستطيع) لا غير المستطيع عاجز والمج
 ينفي الوجوب (وهو) اي المستطيع (الصحيح) في بدنه من المرض والعمى والمرح لقوله تعالى
 ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على العليل حرج ولا على
 الجهاد (والواحد اوك وبذلك امام اونا في امره ولا يجمعه اذا كان) السفر مسافة قصر وما يكتفي
 اهلها غيت) لقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون
 حرج اذا انفقوا على راسدهم وما على المسلمين من سبيل والله غفور رحيم ولا على الذين اذا ما اولئك
 قصدهم قلت اذا جملنا حكمه عليه قولنا لا يتولاه الا يمكن القدرة عليه الا ما عجزت القدرة
 عليها كالمج ولا تغتر بالاحتماع مع قرب المسافة كالمج ومجنرا ان يكون ذلك فاعلان فضاذه
 واجرة مسكت وحواجه كالمج وان بذل غير الامام وانه ما يجاهد به بصر مستطاعا كما تقدم
 والمج (ولا يجب) الجهاد (على انثى ولا حتى ولا عذراء ولا سيده ولا سبي ولا مجنون ولا
 ضبيب ولا مريض مرضا شديدا) لا يتقدم (ولا) يسط وجوبه بالمرض ان كان راسيا لا يمتعه
 اي الجهاد كوجع خرس وصداغ خفيف ونحوهما) كالنور (ولا) يجب (على فقير ولا كافر
 ولا عجمي ولا عرج ولا اشل ولا قطع اليد والرجل ولا من اكراسه ناهية او ابلها به)

احتاج الى الجمل مظلور فله يقضى (لقد وه تعالى في كتابكم من ذلوه اذنى ٦٥٣ من راسه فخذوه الا انه قد حدث كعب

ابن عمر بن الخطاب في المظهورات ومنه سنده في لا يجب ان يطاع عليه أحد ليس وقد نص في كتابه لواءه من كان يلزمه اذا اضطر لزوج صيد فله بجهه وأكله (سنة في حق غيره فلا يباح الا لمن يباح له كلها) أي الميتبان يكون مظلور وان رأى رجل صيدا ثم أحرم قبل اصيابه فعنه لأن رماه محرما ثم حمل قبل اصيابه اعتبارا بحال الاصابة فيهما (السابع عقد النكاح) فيهرم ولا يصح من محرر فلو تزوج محرر أو زوج أو كان وليا أو وكلا ليهل بهم نصا تصده أولا لحديث مسلم عن عثمان بن مروة لا نكح الحر ولا نكح ومالك والثاقبي ان تزوج امرأة وهو محرر فرد محرر نكاحه ومن على وزيد معناه وأما أبو بكر النساوري ولان الأحرام يمنع الوطء ودوا به فينقض عقد النكاح كالأمة (الافق التي صلى الله عليه وسلم) فليس مظلور والمحدث ابن عباس تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بموته وهو محرم متفق عليه لكن روى مسلم عن يزيد ابن الامم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت حاتن وخاله ابن عباس ولأبي داود وزوجتي ونحن حلالان يصرف ولا جد والترمذي وحسنه عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة لالا وبنيها حلالا وكنت الرسول بينهما قال ابن اسبان ان ابن عباس أوهل أو قال أوهم وأما الثاقبي أي سقى

ناهية (أو) قطع منه (ما ذهب يذاهبه نفع البدن والرحل) لانه ليس بصحيح وفيه ضياع ذلك من الكمار (أو) يلزم الجهاد (أو) الأور والأعشى وهو الذي يصبر بالنهاية (أو) أي دون أن يسل لانه لا يمنع الجهاد (أو) قال الشيخ (أو) الجهاد (أو) أعنى الجهاد (أو) الأمور به (منه) يكون بالقلب كالمز عليه (أو) الدعوة (أو) الإسلام وشراعه (أو) الحاجة (أو) أي قاصته على المظل (أو) الدين (أو) أي ان الخلق (أو) الله (أو) أي التدين (أو) فيما فيه نفع المسلمين (أو) الدين (أو) أي انقتال بنفسه (أو) في الجهاد (أو) ما يمكنه (أو) من هذا الأمر (أو) قلبه ومنه مجرأ كالمز كان حسن رضى الله تعالى عنه بهما أحدهما صلى الله عليه وسلم (أو) أقل ما يقبل (أو) الجهاد (أو) مع القدرة عليه كل عام مرة (أو) لا يلزم به (أو) تحب على أهل الفتنة مرة في العام وهو بدل النصرة فكذلك ما يندى (أو) الان يدعو حاشا إلى تأخيرها لمنصف المسلمين (أو) عدد أو عدة (أو) أقله (أو) في الطريق (أو) نفع (أو) ماعنى الطريق (أو) انتظار مدد (أو) يستعين بهما (أو) فيجوز تركه (أو) أي الجهاد (أو) بهما (أو) بغيره (أو) لانه عليه الصلاة والسلام صالح قرش عشرين سنين وأمر قائم حتى تقضى والهدوء آخر القتال في العرب بغير هدنة (أو) لا يجوز تأخيرها (أو) أي الكمار خلاها لرفق ومن تأخره (أو) لا يعتبر أمن الطريق (أو) فان وضعه على الخوف (أو) خرج من القتال في الأشهر الحرم (أو) وهي رجب وذو القعدة والحج والمحرر (أو) منسوخ نصا (أو) موقوف لأكثريين بقوله إلى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وبغيره صلى الله عليه وسلم الطائف واختار في الهدى لا وأجاب بأنه لا حاجة في غزوة الطائف وان كانت في ذي القعدة لانه كان من غم غزوة هوازن وهم بدوا النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال قاله مجوزا لقتال في شهر الحرام دفعا لاجتماع أطال في العرو وما تقدم في كتاب الحدود (أو) ادعت الحاجة إلى القتال في عام أكثر من مرفوع (أو) لانه فرض كفاية وحب منه ما قد عايناه الحاجة ومن حضر المص من أهل فرض الجهاد وهو الذكر المجر المكلف المستطيع المسلم (أو) ابن عبد أو بعض أو كاتب أو حصن (أو) عقد (أو) حضر (أو) بلد (أو) هو وأحتاج إليه (أو) الجهاد (أو) أو قتال (أو) الزحفان) المسلمون والكفار (أو) أو استقره من له استغفار ولا هو فترع عليه (أو) أي صار الجهاد فرض عين عليه لقوله تعالى اد القم ثمة فأنبتوا وقوله تعالى ما لك إذا قيل لكا انظر وأقرب سبيل انما ظم إلى الأرض ولحديث عائشة وابن عباس مرفوعا إذا استقرتم فأنظروا واتفق عليه (أو) مجرأ لحدان ينصف عن التفسير لما تقدمه الآمن يحتاج إلى ملقظ أهل أموال أو مكان ومن منه الامام من المروج ذكره في البلقوان فوى بالصلا والغير ماصلى ثم تفرع (أو) أي بعد الدق (أو) مع قرب المدد وقرو ويصلى راكبا وذلك أفضل) نص عليه (أو) لا يقرى خطبة الجمعة ولا بعد الاقامة عبارة بالمدد والمنتهى ولا بعد الاقامة قسمه متناول بالجمع مفرها (أو) لا يقطع الصلاة اذا كان فيها لاجل التغير (أو) لا تنفرا لئلا يعلو حقيقة (أو) كما في الضرر (أو) لا يفرغ من غلام (أو) لئلا يهلك الناس بسببه (أو) بأس ان يشتري الى جلال فرما بسببه بغير وان عليها ركب هذا عقبة وهذا عاقبة ويا في باب قسمه ما لفتنه ولو نادى الامام الصلاة جامعة لحدته مشاور فيها لم ينأخرا (أو) عن المظهور (أو) عذر (أو) جوب الجهاد دفاعا عما كان من البدن والى أو التدين والحرب خدعة (أو) ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من نزاع لامة الحرب لاذلها حتى يلقى الله (أو) الجهر هلته الجفارى واستدع أجود حسنة البقي (أو) ولا ممة كثيرة بالمدد ويحوز تخفيفها وهي الدرع رجها لأم كتمه وقرو واثر كسر مدعى غير قبس (أو) كما في من صلى الله عليه وسلم (أو) الرمز بالعين والاشارة بها) الحديث ما ينبغي لئني أن تكون له خاتمة لا عين رواء أو دود صفة الحاكم على شرطه صلى الله عليه وسلم (أو) الإذاع إلى مباح من نحوه حرب أو قتل على خلاف ما هو ظاهره وصي خاتمة لا عين شبهة بالعين باخافه

ومعه الى ذلك وكذا نقل أبو المرحر عن أحمد انه خطأ ثم خصه ميمونة متعارفة وحديث عثمان لا معارض له فان ثبت فعليه عليه الصلاة

مباشرة (فأبى) النكاح باحوله (بالولاية العامة) فقاموا إذا كانوا لا تزوج من ٦٥٥ لا ريب أن النكاح منه مخرج خلافة

نائبه في تزوج نحو ما بينه فليس له عقده بهذا حراما حتى يحل وأما تزوج فواء لغوي بناتهم وأخوتهم إذا كانوا أصلا فصيح لأنه لا نسبة لهم عنه فيه (وتكره خطبة محرم) بكسر الحاء أي أن يخطب امرأة أو يخطب حلالا محرمة الحديث عثمان رفوعا لا يخطب لغير مولانا يخطب (كذا) كما ذكره (خطبة عقده) أي النكاح وتأتي له نحوها في عموم ولا يخطب (و) كما ذكره (حضوره وشهادته) أي النكاح بين حلالين نقل حنبل لا يخطب قال منته لا يشهد بالنكاح (ولا) تكره (رجعت) أي أنه لم يطلقته إلا رجعت لأنها المسك ولا الرجعة صالحة قبل الرجعة أصلا وكان تكثير الظاهر (ولا) شرادة لوطه) لأن الشرع واقع على بينا وهي زاد لوطه وغيره بذلك منهم شره نحو الجوسية بخلاف عقد النكاح فانه على منعة البضع خاصة فلو لم يصح نكاح نحو جوسية (الانسان) ولطو حبا القتل وهو شيب حشفة أخلية فخرج أصل قبالا كان أبو برامز أدعى وغيره لقوله هناك فمن فرض فيمن الحج فلا ريث قال ابن عباس هو الجماع لقوله تعالى أهل لكم ليله العيام ألفت إلى نسائك (وهو) أي الطلقة فسد النكاح فحل (أول) حكاها ابن النضر أجماعا ولو بعد وفات نساء إلا أن بعض الأصحاب يقولون بفساد الحج ولم يتصلوا حديث من وقف مرفة فقد تم حبه أي قارب من فواء ولا فرق بين فاء وناس وجهل وعلم ومكر وغيره لما تقدم (وعليها) أي الواطئ والموطوءة (الضيق فأسره) أي الفيل ولا يفرج منه

(الامحاض) إلى القتال البعد (كان يكون) العدو (الابعد أخوف) أو لمصلحة في البعد ما لا يبعد (لغزته) بكر الغزاة المحمية (وأمكن الفرس منته) أو يكون الأقرب مع هذا ما يتبعه (وتبع من قتاله) أي الأقرب (فبدا بالبعد) الحاجة (وسم التناوي) أي تساوى ليدوق البعد والقرب (قتال أهل الكتاب أفضل) لأنهم يقاتلون عن دين قال ابن المبارك وكان يأتي من مرو ولزور الروم واستمعه أحمد بن حنبل ترك العدو والقرب وبقي على المصلوح على أنه مخرج بالجهاد والكفاية بغيره لكن يؤيد حديث أم خلاص قوله عليه الصلاة والسلام لما كان بذلك أن جرحه من ذلك ما روى الله قال لأنه أهل كتاب ورواه أبو داود (وقتل من تقتل منهم الجزية) وهم أهل الكتاب واليهوس (حق يسلموا) الحديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله (أو يسلموا الجزية) بشرطه لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلا أن يؤمنوا (وقتل من لا تقتل منهم) الجزية (حق يسلموا) الحديث السابق خص منه أهل الكتاب إلا أن يواليهم لا يخذله عليه الصلاة والسلام الجزية من يهوس محرم ويق من هدهم (فان امتنعوا من ذلك) أي من بذل الجزية بحيث تقتل منهم ومن الإسلام (وضف المسلمون عن قتالهم أقصر فوا) من الكفار لا قتال لما تقدم من مصلحته صلى الله عليه وسلم قرى شاعلى ترك القتال عشرتين (الان نصف على من يلهم) أي الكفار (من المسلمين) فلا يصرنون عنهم فلا يسلطوهم على المسلمين (ونسن الدعوة) أي دعوة الكفار إلى الإسلام (قبل القتال لمن بلغته) الدعوة فلما بلغته (ويحرم) القتال (قبلها) أي الدعوة (لمن بلغته) الدعوة لحديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قامت أمرا على ضربة أو جيش أمره بتقوى الله تعالى في خلة نفسه وبين معه من المسلمين وقال إذا لقيت هؤلاء من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث فإنهم أجابوك الباقيل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطائه الجزية فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فإن أبوا فاستن باقتوا قتلهم وأهمل (وقيد) أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ابن ألقم وجوبها) أي الدعوة لمن بلغته (واستباليا) لمن بلغته (عابا) قد سدم) أي الكفار (المسلمون أمانا) كان الكفار قاصدين المسلمين بالقتال (المسلمين قتلهم من غير دعوة فباعن نفوسهم ورحمهم وأمر الجهاد موكول إلى الامام واجتباؤه) لأنه أعرف بحال الناس وبحال العدو وقبائحهم وقرصهم وبعدهم (ويأزم العطف طاعته فيما رآه من ذلك) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا طيعوا الله وطيعوا الرسول وأول الأمر منكم وقوله اغلظ المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذوا (وبني أي يستدئ) الامام (بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من بازارهم من المشركين ويأمر بعمل حصونهم وحفر خنادقهم وجميع مصالحهم) لأن أهم الأمور الآن وحفاظ ربه (ويؤمر في كل ناحية أميرا بقلدهم الحرب وتدمير الجهادو يكون) الأمير (من رأى أو عقل وخبر بالحرب ومكانه العدو مع أمانته ورفق بالمسلمين ونصح لهم) ليصل المقصود من إقامته (ويؤمره) أي يوصي الامام الأصم إذا ولاه بتقوى الله في نفسه (أن لا يحصل المسلمين على مملكة ولا يأمرهم بتسلوهم بطور يخاف أن يتلوا نعمتها) الحديث أبي بريدة السابق (فان فعل) أي جاهلهم على مملكة أو أمرهم بدخولهم بطور يخاف أن يتلوا نعمتها (فقد أساء واستغفرا) أي تنوب اليه من ذلك لوجوب التوبة من كل معصية (ولا عقل) أي دونه (عليه ولا تخافه) إذا أصيب أحدهم بطاعته (لأنه فعل ذلك باختياره) فان عدم الامام لم يؤثر (الجهاد) لا يستولى العدو على المسلمين وتظهر كلمة الكفر (وان حصلت غنية تقسمها على

بين فاء وناس وجهل وعلم ومكر وغيره لما تقدم (وعليها) أي الواطئ والموطوءة (الضيق فأسره) أي الفيل ولا يفرج منه

مرفوعا أمر الجاهل بذلك ولأنه
مضى يجب ما القضاء فلم يخرج
منه كالفوات فيقبل بعد القضاء
كل كان فيقبل قبله من وقوف
وقدروا بغيره ما يجنبه قبله
من وطع وقبره ويغنى لمخطور
قبله بعده (ويقتضى) من قد
نكح ما لوطه كثيرا كان أوصفها
نصا واطنا أو موطا أو قد رضا كان
الذي أفسده أو فلتا (فورا) القول
أبى عمر فإذا أدركت كالإلاج
واحد من ابن عباس وعبد الله
ابن عمر مثله زواه الدارقطني
والأثرم زاده رجل إذا حوا هذا
كان العام المقتل فاجب أنت
وأمر أتلت واحد ما كان لم تحدا
قصو ما ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعتا (إن كان) لنفسك
(مكافا) لأنه لا عقوبة في التأخير
(والا) يكن مكافيا بل يوجب
انقضاء الحج أو العادة (فيقتضى)
بعدها لا إسلام فورا زوال
عذره ويحرم من أفسد نكحه في
التنشاء (من حيث أحرم أولا)
بإفساد (إن كان) أحراما به قبل
مقات) لأن القضاء يحسب
الأداء ولا يدخله في النسك
سبيل جرمه فيبقى موضع
الاجتناب كالنذر (والا) يكن
أحرم بما فسد قبل مقات بل
أحرم منه أودونه إلى مكة (ه) أنه
يحرم (منه) أي البقاء لأنه
لا يجوز بمحاوذه بالأحرام (ومن)
أفسد القضاء فوطئ فيه قبل
الفضل الأول (نفي الواجب)
الذي عليه بأفاد الأول (لا)
يقضى (القضاء) كقضاء صلاة
أو صوم أو فدية ولا نواجب

موجب الشرع) كما يفسه الإمام على ما يأتي بيانه في باب بقعة الغنم) قال القاضي وثوخر
نفسه الإمام حتى يقوم أمام) فيفسه (احتياطاً لفرج فان بها إمام جشاً) أوسره (وأمر
عليهم أميراً فقتل أومات) الأمير (ملجش أن يؤمر وأحدهم) كما حصل أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم في جيش مؤتملة فقتل أمرؤهم أمر وأعليهم خالد بن الوليد فبلغ أن النبي صلى الله عليه
وسلم فرضي أمرهم وصوب رأيهم وصي خالداً ومثد في الله (فان لم يقبل أحد منهم أن يأمر
عليهم فادعوا عن أنفسهم) لقوله تعالى ولا تنفوا ما يدرك اللى التركة (ولا يتخوفن في أرض العدو
الأمع أمير) يقيمونه أو يبعثه الإمام اليهم (وبس إلى باط) نص عليه حديث سلمان قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا باط لسله في حبيل الله خير من صيام شهر وقامه فان مات
حري عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن القتال رواه مسلم وعن فضالة بن عبيد
مرفوعاً كل ميت يحضر على عمله إلا المرباط في حبيل الله فإنه يموله عمله إلى يوم القيامة وأمن
من ذان القبر رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح (وهو) أي إلى باط (الاقامة ينشر
تقوية للمسلمين) مأخوذة من باط الله لأن دلاء به بطون خير لهم وموؤلاه به بطون
خير لهم كمثل بدل صاحب والتشركل مكان يخفف أهله العدو ويخففهم أي إلى باط
(وأفله ساعة) قال أحمد يوم باط وليلة باط وساعة باط (وتعانه) أي إلى باط
(أربعون يوماً) قاله أحمد وروى عن ابن عمر حديث عام إلى باط أربعة وبنو يارواه أبو الشيخ
في كتاب التواب وعن أبي هريرة باط يوم في سبيل الله أحب إلى أن أوافق ليلة القدر في أحد
المحدين مصطفاً لحرام ومسير رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن رباطه أربعين يوماً فقد
استكمل إلى باط رواه سعيد (وان زاد) إلى باط على أربعين يوماً (فله أجره) كسائر أعمال البر
(وهو) أي إلى باط (ياخذ الشور وخوفاً أفضل) لأنهم أحوج والقائم به انقم (و) إلى باط
(أفضل من المقام كنه) ذكره الشيخ في الدين جامعاً (والصلابة) أي بكثرة أفضل من الصلاة
بالنشر) قال أحمد فافضل الصلاة فهذا في خاصة من مثل هذه الساجدة (وبكره لغزاهل النشر
نقل أهله من الذرية والنساء إليه) أي إلى النشران كان مخوفاً لقول عمر لا تنزلوا المسلمين خيفة
أبصر واه الأثر وقال أحمد كيف لا أخاف الأثر وهو لا يعرض ذنبه للشركين ولا يذكر أهله
(التي غير مخوف) إلا من (كاهل النشر) أي قامة أهل النشر بأهلهم فلا تتركه لأنه لا بد لهم
من السكنى بأهلهم ولا تترك الغور وتطلت (والحرس في سبيل الله وأمه عظيم) الحديث
ابن عباس مرفوعاً عن ابن عباس أنهما التارعين يكتمن خشية الله تعالى وعينيات تحرس في
سبيل الله رواه الترمذي وقال حسن غريب وعن عثمان مرفوعاً حرس إليه في سبيل الله
أفضل من ألف ليلة قيام إليها وصيام غار هار واد بن سببر (وسم الهجرة) ما لا ينقطع إلى يوم
القيامة) حديث مساو مرفوعاً لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع النبوة ولا تنقطع النبوة حتى
تطلع الشمس من مغربها رواه أبو داود وعنه عليه الصلاة والسلام لا تنقطع الهجرة
ما كان الجهاد رواه سعيد وغيره مع إطلاق الآيات والأخبار وتحقق المعنى المقتضى لها في كل
زمان وأما حديث الهجرة بعد الفتح يعني من مكة (وكل بلد تنبع لا تبقى منه هجرة إلا هجرة
إليه) لأن الهجرة والخروج من بلد الكفر ما كان فانتع لم يبق بلداً للكفر فلا تبقى منه هجرة
(ويجب) الهجرة (على من هجر عن أهل بلده) بدليل الخبر وهو ما يغلب فيها حكم الكفر
لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ثلاثاً أنفسهم ألا يقولوا له عليه الصلاة والسلام أنا نبري
من مسلم بين مشركين لا ترى آثارها رواه أبو داود والبخاري والترمذي وهو معناه لا يكون موضع
نرى ناهي ديون ناراً ما أأ قدت ولا نال قيام بأمر الدين ولا يوجبوا الهجرة من ضروره الواجب

ولامسا دها نسكا عطا وعتبا اشيت الرحل

(و) نفقة قناتنا فسك (مكرهه)
على مكره) ووطاؤها لأصانه
نكها كنفقة منك وقياصه
لواستدلت ذكر ثائم قلبها
نفقة قناتنا (وسن تفرقها) أى
الطى وموطونة (وقضاء من
يرشح وطه تاذير كبعدها فى
محمل ولا يذير معها فى فسطاط)
أى بيت شعر (ولا تحره) تكيمة
(الى أن يحلا) من إجماع القضاء
الحديث أن وجب باسنادهم عن
سعيد بن المسيب أن رجلا جامع
أمر أهله وأهله بحرمات فإلى
صل الله عليهم قتل لها أنما
هكذا مارجعوا عليك كإهنة
أنوى من قابل حتى إذا كذا
فى المكان الذى أصبتها فخرجوا
ونفرتا واذل كل أحد منك
صاحبه ثم أقامنا سكا وأهديا
وروى سعيد والأثر من غير
وابن عباس نحوه (و) وطه
(بعده) أى القتل الأول لأبعد
منك) يقول ابن عباس فى رجل
أصاب أهله قبل أن يضمن يوم
النصر نصران غزوا بينهما وليس
عليه حج من قابل رواه الثوري
يعرفه بخلاف من الهبة
(وعليه) أى الواطى بعد قتل
الزناة أفرادهم (و) عليه
المضى لعل يصير منه يجمع
فى إجماع بين الحاصل والمحرر
(ليطرف) لقرينة (محرمات) لأن
المحرم لا يمت إلا به لأنه ركن من ركبي
أنتم يكن سى قبل المحرم والمحل
(وعزة) وطى فيها (كحج) فيما
سبق تخصبه (ليفسدها) وطه
(قبل تمام سى لأجده) أى
قبل (وعليه) وطه فى معنى ثاب

والأئمة الواحد الإله واجب (زاد جماعة) وقطعه في التمتي (أول بدنة) وأبدع مائة
كرض واختزال) فيخرج منها إلى دار أهل السنن جووان عجز عن اظهار مذهبا أهل
السنن فيها (ارقد عليها) أي على الهجرة من أرض الكفر وما ألحق بها لقوله تعالى لا
المستغفر (ولو) كان من يجز عن اظهار بدنة عباد ك (امرأة) لا تخوها في السموات (ولو)
كانت (عدة بلا واحدة لا عمر) بخلاف ما ج وقصصون السائل والما بين أن امت على
نفسها من الفتنة بعد بنهاج تاجر الحجر كالجح ومنا في الشرح وشرح الهداية لجدو زاد
وامنتهم على نفسها وان تأمنهم فلها الخروج حتى وحدها على ما ج (وتسن) الهجرة
(تقدر على اظهاره) أي دية لخص من تكثير الكفار ومخالطهم وروى مالك بن نهم
وتمكن من جهادهم وأعانته المسلمين وكرهه ولا يحب الهجرة من بين أهل المعاصي لكن
روى سعيد بن جبر عن ابن عباس في قوله تعالى أن أرض الله واسعة قال المعنى إذا عمل
بالمعاصي في أرض فاجر جوامها وقاله طهارة بردة ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من
رأى منك منكرا فليس به غير (ولا يجاهد طوعا من عليه من يولمؤ حلا لا أدى لاوطاة الا
بذن غيره) لان الجهاد تصدقته الشهادة فهو اقرب النفس في الموت لغيرها (فان أقام
فلمنأهنا لا ورهنا رزأ أو كليا قضيه من غير ما ج) وكذا لو كان له وقاد نص عليه لان معاقبة
ابن حرام والد الجابر خرج إلى أحد عليدين كثيره فاشتهه فترضى عنها مع علمه عليه الصلاة
والسلام من غير تكبر ولعمد مضاع حتى التزم (ولا) يجاهد طوعا (من أبي حنن
مسلمان عاقلان لا يأنهنا ماوان كان أحدهما) أي أحد أبوهم (كذلك) أي حرام لمسا قاتلا لمجاهد
طوعا (لا يأنه) تحدث عبد الله بن عمرو بن العاص قال جابر بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله أحاهد فقال لا أبوان قال أنذاك قال لا كالعار جع طسنا فان كان ادألك
لجاهد أبوان فرمروا ويأبوا وعن أبي سعيد أن رجلا هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن
فقال له لك أحدا يمن فقال أبواي فقال أنذاك قال لا كالعار جع طسنا فان كان ادألك
لجاهد أبوان فرمروا ولأن برهنا عرض من وطاهاد عرض كفاية والأول مقدم (الأن بعدين
عليه) الجهاد طوعا والصف أو حصره أو استغفار أو انام أو نحوه (نسقط انهما وأذن
غيره) لانه يصير عرض من رز كعصية (لكن) مستحب ليدل أن لا يترضى لكان القتل
السيار ذو الوقوف أو المقاتلة (لأنه بعد من رز أو يتوضأ إلى) ولا طاعة ولو لم يترك
فربطه كعلم على واجب يقوده بمن طاهاد فضلا وصيام ونحو ذلك وان لم يحصل ذلك أي
ما وجب عليه من العلم (لأنه بعد من طاهاد طاهاد فلا تأنه) أي أبوه لا طاعة لمخلوق في
معارضه (ولا أن يد ولا جند) فظاهره الأسيار ولا لكافرين نعمل العصاة ولا لا يقين
لعدم الولاء ولا لغيره لانه لا لاسم لقرولها (فان خرج في جهاد طوعا من انهما ثم مضاهت بعد
سيرة وقد تدين عليه قلبه إلى جوع) (لأنه معنى لو) جدي في الابتلاء فتمت إذا جدي
أنه كسائر الروائع (الأرايح) في نفسه إلى جوع أو يحدث له عرض مرض وعجوه فان
أمكنه الإقامة في الطريق) اقام حتى يقدري إلى جوع غير جمع (والأرضي مع الجيش وإذا
حضر الصف تعين عليه لحنو وهو سقط انهما وان كان برهنا مع الأذن سيد تعين الجهاد
عليه ولو تشرأب) لعدم اعتبار الأذن (وان كانا) أي الألوان (كأمر من فاسلمت معناه كان
منهم ما بعد انهما) على ما تقدم تفصيله (وكذا حكم التزم) بأذن من خرج (فان عرض
لجاهد في نفسه عرض أوعى أو عرض جده الأنصاف ولو بعد انقاء الصنف) لغيره

فدية على مكره) في قوله في حج
او غير تدبث وعما استكرها
عليه ومنها اننا نقول بالزم الواصل
ان نفدي هتسما أي النساء
والكره (التاسع المباشرة) من
الرجل إلى أمة (فيما دون الفرج
لشهوة) لذة واستعداد الشهوة
المنافي للأحرام (ولا تسد)
المباشرة (النسك) ولا تزل لانه
لا نص فيه ولا اجاع ولا يصح
قيامه على الوطء في الفرج لان
نوعه وجبا لحدوثه في تفصيل
ما يجبها
فصل في امراء احوالها في
وجهها في حديث ولا تنقب
المرأة لئلا تلبس النقازين وراه
الطاري وغيره (تسد) أي
تضع الثوب فوق رأسها وترخيه
على وجهها (الحاشية) إلى الستر
وجهها كمرور جانب قريبا
منها حديث عائشة كان الركان
يعبرون بانفسهم محرمات مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا
حاذوا نادت احدنا جليلها
على وجهها فاذا جاوزوا كشفناه
رواه ابوداود والترمذي قال احمد
انما ان تسدل على وجهها
من فوق وليس لها أن ترفع
الثوب من أسفل قال الموفق
كان الامام يقصد ان الثياب من
أسفل وجهها ولا يضر من
السود بشرة وجهها خلافا
لقاضي وانما تمت من البرقع
والثياب لانه معد لستر الوجه
وفق غلظته انما حجة قدت
(وتحرم تنطيشه) أي وجهه
المرموه يجب تنطيش رأسها (ولا
عكها تنطيشه جميع رأسها) لا
يكتفي بوجهه (ولا عكها تنطيشه جميعه) أي الوجه (الامام) يشق من غير أن يس

عن أهلية الجوب (وان أذن له أبواه في الجهاد وشروطا عليه ان لا يقاتل لحضر القتال
تدين عليه وسقط شرطهما) قلت وكذا الاستغفار من له استغفاره وقصوه عما يجانبين به
الجهاد عليه
فصل في محرم فروا مسلم من كافر من وجه يحرم فرار (جساعة من مثليهم) لقوله تعالى ان
يكن منكم مائتة فاصبروا فغلبوا مائتين قال ابن عباس من فرم من اثنين فقد فرم من فرم من ثلاثة
فر (ولزمهم) أي المسلمين (الثبات وان ظنوا التلف) لقوله تعالى اذا لقيتم الذين كفروا وحذا
لا تقاتلهم الا دبار ولا نه عليه الصلوة والسلام عدا الفرار من الكفار (الامضرين لقتال) لقوله
تعالى ومن يولهم ويؤيدهم او يعزوا لقتالهم او يعزوا إلى فئة قد ساء بغضه من الله (ومعنى
الخرف) لقتال (أن يخاف) والى موضع يكون القتال فيه أمكن مثل أن يخاف وأمن ضرب إلى
سنة أو من معطشة إلى الماء أو من نزول إلى الماء أو من استعمال خمس أو ربح إلى استبداد بها
أو يفروا بين أيديهم لينتفض منهم أو يتفرخيلهم من وجانتهم أو يجدوا فيهم فرصة أو يستندوا
إلى جبل ونحو ذلك مما جرت به العادة أهل الحرب كالعرب يلبسون الجبل فالحجاز والليسه
وانتصروا على عدوهم (أو مخبرين إلى فئة ناصرة تقاتل معهم ولو بدت) لعموم قوله تعالى
أو مخبرين إلى فئة (قال القاضي) لو كانت الفئة غير لسان والغلبة للحجاز (الحيز إليها) حديث
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في فئة لكم وكافوا كان بيده من وقال عمر نادم
لكل مسلم وكان بالمدسة وجيوشه بالشاه والمراف وخو اسان وواهم اسعد (وان نزادوا على
مثليهم قلم الفرار) قال ابن عباس لما زلت ان يكن منكم غير من صابروا فغلبوا مائتين
شق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم أن لا يفر واحد من عشرة فجاهدوا حتى انتصفت فقال
الآن خفف الله عنكم الآية فلما خفف عنهم من العدة ونقص من الصبر قد خفف من
القدر رواه ابوداود وظاهره انه يجوز لهم الفرار بعد أن يقاتلوا (وهو) أي الفرار (أولى) من
الثبات (ان ظنوا التلف بتركه) أي الفرار وأطلق ابن عقيل استحباب الثبات لأن ثباته في
ذلك من المصلحة (وان ظنوا الظفر فثبات أولى) من الفرار (بل يستحب) الثبات لانه
كلما قتل لم يجب لانهم لا يأمونوا العطب (كالظنوا الملاك فيها) أي الفرار والثبات
(في) يستحب الثبات (وان يقاتلوا ولا يستأمر وأقال) الامام (احمد ما يهين ان يستأمر) وقال
يقاتل احب إلى امرئ شديدا ولا يمد من الموت وقال يقاتل ولو اعطوه الامان قد لا يفلحوا وان
استأمر واجاز) قال في المصنف وغيره ما قال عمار من استأمر برئت منه الذمة فلهذا قال الآجري
رايو انه قول احمد (فان جاء العدو ليدل اطفاله الحصن منهم وان كانوا) أي أهل الحصن (اكثر
من نصفهم ليحجمهم عدد أو قوة) ولا يكون ذلك قبل ولا فرار الله التولي بعد القتال (وان تقوم
خارج الحصن قلمهم الصبر إلى الحصن) ايهم عدد أو قوة لانه بمنزلة الخرف لقتال أو التحيز
لعمه (وان غزا واخذت دوابهم) لشروا وقتل (فليس ذلك عذرا في الفرار) اذا القتال يمكن
بدونها (وان تخبر والى جبل ليقا تلوا فيمرحاة حاز) لانه من الخرف لقتال (وان فروا) أي
المسلمون (قبل احوال الغنم) فلا تليهم من احوال غنمهم (لان ملكها لمن احوالها) (وان قالوا) أي
العارون (انهم فر وامتدوا لقتال فلا تليهم من احوال غنمهم) لانهم لم يشهدوا الواقعة حال تنقضي
الحرب والاعتبار به كما يأتي (وان التي في مكرهم) أي المسلمين (انرا شتلت على اموالهم من فيه
السلامة) لان حفظ الروح واجب وغلبة الظن كاليقين في أكثر الاحكام فها كذلك (من المقام
أو لوقوع في الماء) ليتخلصوا من الد (ان شكروا في أيهما السلامة) (فدلواماشا) لانهم

عليها) أي الحُرمة (ما يصح على رجل) محرم من الزنا شرعاً ونظر وطبع وحمل صدق وعدهما تقدم لأن الخطاب تشدّد الذكور والآنث (غير لباس) (و) غير (تظليل) مجلّ (لحاجتها اليه) لانه ضرورة الأوجهها (ويباح لها) أي الحُرمة (تخلط) ويجوز من (حلي) كوار (ودخل) قرطاً لحديث ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي النساء في أحرامهن من الفسازين والغلاب وملس الورس والزعفران من الثياب وليس يمدفك ما أحبت من الزمان الثياب من معصراً وحلي (وبسببها) أي المرأة (خضاب) بمنا (عند الاحرام) حديث ابن عمر من السنة أن تلك المرأة دبها في حذو لانه من الزينة فاستحب لها كالطيب (وكره) خضاب (بعده) أي الاحرام مادامت حرمة لانه من الزينة أنها الكحل بالانكسار في غير احرام لمزوجة كالقار عاية وغيرها وبكره لايم كالموقف والشاح وجاعته ولايس به رجل نبالاً تشعباً بالنساء (فان شئت) يدبها بخرقة فتدّست لسترها لهما بما يخصهما أشبه الفسازين وكشدها رجل شأ على جسده لانه لم يمتنع من غير شدة فلا فدية لأن الحرمة الشدة لا التفطية كدلت الرجل (وبصره) عليها (أي الرجل والمرأة) (لبس) قنازين) لضميرها وهو أولى (وما) أي التفازان (فمن يعمل) (الدين) بفنخلان قبل سترهما (أي إلى رجل والمرأة) (أو أكحال

أبتوا لاسر من ولايته لانه ما على الآخر (كأن لو يمتنعوا الحلال) فيه ما أولئك من طاعتها ما أو ظنوا السلامة) فيما (ظنوا) (ما أو ظنوا) قال أحد كيف شاء صنع وقال لا وزاى مما موتان فآثر اسرهما انتهى وهم ما جئوا إلى الاقضاء فلا ينسب اليهم الفعل وجه فلا يقال القوا بانفسهم إلى التهلكة فضل هو يجوز ثبت الكفار وهو كسبهم لئلا يقتله يومه فارون أي ضرور ووزن ولو قتل فيه) أي في التبييت (من لا يجوز قتله من اسر أو نونى) كجوز وشحنان إذا لم يصدوا لحديث الصحيح بن حنيفة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن دمار المشركين بين يديهم فيصاح من نسائهم وذروهم فقال هم منهم متفق عليه (وكذا قتلتهم) أي الكفار (في مطبوعة) إذا لم يصددهم) أي أساءوا الصبيان ونحوهم (و) يجوز أنما (رسمها بالجنين) نص عليه لانه عليه الصلاة والسلام نصيب الجنين على أهل الطائفة وما لا يرمي من لا يرضه عرو بن العاص على الاسكندر وكان الرمي معتاداً كاسهام وسواهم لما جفوعها (و) يجوز (قطع) الباهة عنهم (وأن تعين ذلك قتل الصبيان والنساء) لانه في معنى التبييت السابق فيه حديث الصحيح بن حنيفة قال قتل الصبيان والنساء لانه في معنى الله (و) يجوز (الأغارة على عدائهم) وطابعهم ونحوهم أي نحو ما ذكر مما فيه فمعاذ وأرهاب لهم (ولا يجوز أراق دماءهم) بالهامة (ولا تفرقه) لما روى مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى أباه برز بآشاء قال إذا غزوت فلا تفرقه ولا تفرقه وروى مالك أن أبا بكر قال ليزيد بن أبي سفيان نحوه ولا تفرقه فساد في خصل في عموم قوله تعالى وإذا قاتل في الأرض لفسد فيها الآية ولا تفرقه وروح فليجزه لانه لم يفرقه كسبهم (ويجوز أخذ الفل وأكله) لانه مباح (و) يجوز (أخذه) كنه حيث لا يترك الفل شيئاً لانه لا يترك من الطعام المباح وهلاك الفل بأخذه به يحصل منه ما غير مفصدة شبهة قتل النساء والذراوى في النساء (والأولى أن يتركه) أي الفل (شيئاً) من التهديق به (ولا يجوز قتل دوابهم ولو شاة) لانه عليه الصلاة والسلام عن قتل الحيوان عبرة وقرول الصديق ليزيد بن أبي سفيان في وصيته ولا تفرق خبراً مشيراً لادابيه عجماء ولا شاة إلا كلة (أو من جواب قتالهم) فلا يجوز عقرباً ما تقدم (الأحلال قتالهم) فيجوز بل حلال لأن الحاجة تدعو إلى ذلك إذ قتل بها عنهم ما يتوصل به إلى قتلهم وهم عنهم وهو المطلوب قاله في المبدع (أو لاكل يحتاج اليه) مباح قتله لانه كمال ما تقدم من قول الصديق إلا كلة ولا الحاجة تنبج ماله المصوم غيره أولى (و) رد المبلد في الغنية) لانه ليس بطعام إن لم تدع الحاجة إلى أكله ولا كان ما يحتاج إليه في القتال كالحليب ليس بجزء لا كل (وما الذي لا يراد إلا أكله كالحاج والمام وسائر الطيور والصيود بخكمه حدم الطعام) في قول المبدع (ويجوز حرق خبرهم وزرعهم وقطعها إذا دعت الحاجة إلى أكله لو كان) كان (لا يضر عليهم) أي الكمار (البه) كالأذى يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم أو يسترون به من المسلمين أو يحتاج إلى قطعه لتوسع الطريق (أو كانوا يغاروه) أي حرق الشجر والزرع وقطعها (منها) أي مثل شجر المسلمين (فيقتلهم ذلك أيتها) منه ويترجوا (و) تعتبر والمطون وقطعه من النجس والزرع (لكونهم ينتفعون بقاته) لما لو أنهم أو يستعملون به أو باكون من غمره أو تكون المدة لم يجرى من يشارين عدونا) بقطعه (حرم قطع) لما يمين من الأضرار بنا (وما هذا من النسيين) عملاً ضرر فيه بالمسلمين ولا تقع لهم به (سوى غيظ الكمار والأضرار بهم فيجوز إزالته) نقوله تعالى قطع من لينتالقه وما روى ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق نخلاً بني الأضر وقطع وهي النورية فآثر الله الآية

(كما يصل إليه ويغيبان) أي إلى رجل والمرأة (بليهما) أي القنازين كباقي المحظورات (وكره لهما) أي إلى رجل والمرأة (أو أكحال

ولما قيل لحيان

وهان على سراقتي لؤي • حريق بالنورة مستطير
متفق عليه (وكذلك يجوز دميم) أي الكفار (بالنار والمياه والعقاب في كفات الحياتيق
ويجوز تخييمهم في المطامر وفتح المطر فقوم وفتح حصونهم وما همهم) أي همهم ما عليهم لأنه
في معنى التخييم (فاذا قدر عليهم لم يحز تحريمهم) لحديثنا بالله كتبنا الاحسان على كل شيء
فاذا قتلتهم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح واقتوله عليه الصلاة والسلام فإنه لا يذبح
بالنار الا رب النار رواه ابو داود وكان ابو بكر أمر بخرق أهل الردة النار وقوله خالدين
الزيد بأمره (ويجوز اطلاق كتبهم المذلة) وفي التسمية يجب (وان أمكن الانتفاع بحلودها
وروقها) أي فيوزر اطلاقها منه (ولذا تقرر) أي بالناظر لقولهم (هم) أي أهل الحرب (حرم قتل
صبي وامرأة) تقولون بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل النساء والصبيان متفق
عليه ولأنهم يصيرون أرقاء بنفس الذي في قتلهم اطلاق المال كان شل في بلوغ العصبى هل
على شعر العانة قال في البلغة (وخشي) لاحتقال ان يكون امرأة (وراهب) ولو خالط الناس) يقول
عمر بن زون على قوم في صوامع لم احتسبوا أنفسهم بما فعلهم وهم حتى يستنهم الله في ضلالم
(وشج نيل) لأنه عليه الصلاة والسلام نهي عن قتله رواه ابو داود وروى عن ابن عباس في
قوله تعالى ولا تقتلوا ما قتلهوا النساء والصبيان والشج الكبير ولأنه ليس من أهل القتال
أنه المرأة يحمل ماروى على قتل المقاتلة الذين فيهم قوم مع اتمامه وخبرنا خاص بالمم يقدم
عليه (ومن وأمى) لأنه ليس فيها كتابة فاشبه الشيخ العاني (وفي الفتى) والشرح (وعبد
ولاح) لا قتال لقول عمر اتوا الله في القلاحين الذين لا ينصون لكم الحرب ولأن العصابة
رشي الله تعالى عنهم لم يقتلهم حين قهر البلاء ولأنهم لا يقتلون أشبهوا بالشيخوخة والزبان وفي
الارشاد وسير (لا رأى لهم) فن كان من هؤلاء لارأى وخصة في الشرح رار جالونه في قوله
المدح جازقته لان دريد بن الصمة قتل يوم حنين وهو شيخ لا في له لاجل استماتهم براهيل
يشكر عليه الصلاة والسلام قتلهم لان القتل من أعظم المصونة على الحرب وروى ما كان أبلغ في
القتل قال المتنبي

الراى قبل شصاة الصبيان • هو أول وهو المجل للنساء

• فاذا جتما لنفس مرة • لقتن من العباء كل مكان

ول بما طعن الفتى أقصره • بالراى قبل تطاعن الفرسا

(الان يقاتلوا) فيجوز قتلهم بشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم قرة امرأة القت
رحا على محمود بن سلمة وروى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رمى امرأة مقتولة يوم
الغدقر فقتل من قتل هذه فقتل رجل انا نازعني قائم في فسكت (أو محرصة وعليه) أي
على القتال فان حرص احد منهم حازقته فان خربض النساء والغزيرة أبلغ من مباشرتهم القتال
فانقسم (ولا يقتل معتوه) أي يحتل العقل (مثله لا يقتل) لأنه لا كتابه فيما شبه العبي (ويأتى
ما يحصل به البلوغ في الحجر) وقتل المريض اذا كان ممن لو كان محصا قاتل كالأجهز على
الجريح) لان في تركه حيا ضررا على المسلمين وتوقو ملك الكفار (وان كان) المريض (ما يوسا
من بره ذكر من) اهدم النكابة بقتله فان تروا) أي الكفار (هم) أي العاصي والمرأة
والخبي وخمومهم من تقدم له لا يقتل (حازرهم) لان كف المسلمين عنهم حشدة ينفذ الى
نمطيل الجهاد وسواء كانت الحرب قائمة أو لا (وعبد) الراى لهم (أاقتله) لأنهم المقتضون
بالذات (ولو وقتل سراق في صف الكفار أو على حصنهم شقت المسلمين او نكتفت لهم حازرهم

الأسود (لا) يكره كقولهم لا
بنك (لقسمها) أي الزينة
كوجع عين لما جبه (ولها) أي
لرجل وامرأة محرمين (ليس
معتور) أي مسوخ مصغر لانه
ليس طيب ولا بأس باستماله
وشبهه (و) له البس (حكى)
وكل مصبوغ بغير ورس أو
تضران لان الأصل الاحمالا
ما ورد بالشرع بغيره أو كان في
معناه (و) لها (قطع) أي كره
بغير طيب) لما تقدم بل هذا
مطلوب (و) لها (انحمار) وعمل
صنعة ما لم يشلا أي الانحمار
وعمل الصنعة (من واجب أو
مستحب) تقولون بن عباس كانت
عكاظ وجمعة ونواجزا سوا كاف
البلدية فتأخروا بنقروا في
الواسم فقاتل ليس عليكم جناح
أن تنفروا فقتلوا من يكف
مواصم للمج رواه الضاري
(و) لها (نظر) امرأة غالبة
كأزالة شعر بعين دفعا لضره
(وكره) نظرها في امرأة (زينة)
ولا يصلح المحرم شئنا ولا ينفذ
عنه غير الحديث أبي هريرة
وهي الله بن عمر روى ان الله
تعالى يباهي الاشكة بأهل عرفه
أنظروا إلى عبادي أفنى شئنا
غيرا رواه أحمد (وله) أي
الرجل المحرم (ليس خاتم) مباح
من فضة أو عقيق ونحوه لروى
الدارقطني عن ابن عباس لآس
بالحيان ولأنهم لا يحرم وفي رواية
رخص المحرم الحيان والخنات وله
أيضا ختان وبط جرح وقطع
عضوه عند حاجته وسحامة
(ويحتبان) أي المحرم والمحرمة
وجوبا (الرف) أي الجماع كما تقدم (والسوق) أي السباب وقيل المعاصي (والجدال)

والنظر

وجوبا (الرف) أي الجماع كما تقدم (والسوق) أي السباب وقيل المعاصي (والجدال)

وهو الزاهد روى عن ابن عمر قال بن عباس هو ان تمارى صاحبك حتى تقتله ٦٦١ (وسنقله كلامهما) أي الحرم والحرمه

(الانباة) الحديث أي مربية
مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فقل خير أو لم يصح
متفق عليه وعنه مرفوعا من
حسن اسلام المرفوعه ما لا يصبه
حديث حسن رواه الترمذي
وغیره

باب القديرة بيان اغصانها
واحكامها

وهي مسدود بيان قدي يقدي قله
* وشرة (ما يجب مسبك نك) *
كدم قمتع أو قرآن أو واجب بفعل
محظور في الحرام أو ترك واجب (أو)
بسبب (حرم) كصدا الحرم الذي
وسا (وهي) أي القديرة ثلاثة
نضرب) كذا، الثالث لا يخرج عن
اضربين قله (ضرب) يجب (على)
التضيق وهو نوعان (نوع) (نوع) (نوع)
فيه) يخرج (بين) من أوصام
ثلاثة أيام أو طاعة مساكين
كل مسكين) منهم (مدر) ونصف
صاع غرأ (أو) نصف صاع (شعر) أو
زبيب أو قطف أو عايا كقه أفضل
وينبغي أن يكون آدم (وهي)
قديرة أمس عبط وطس ونقطة
(راس) ذكر أو وجهه (أو) وإزالة
أكثر من شعرتين أو أكثر من
لمع (عن) لقوله تعالى من كان منك
مريث، وهو أذى من رأسه فقد
من صمام أو صدقة أو نك وقوله
عليه الصلوة والسلام لكعب
ابن عمرة لما أذله هوام أسك
قال نعم ناسولوا له فقال أحلق
رأسك ومن ثمة أيام أو طاعة
مساكين أو رأسك شاة متفق
عليه ولقطة أو تضيق ونصت
القديرة بالثلاثة لأنها جمع
واعتبرت في مواضع بخلافه

والنظر إلى فرجها العجالة إلى روسيا ذكره في الملقى والشرح قال في المدع وظاهر النص الامام
والاصحاب خلافه ويتوجه أن حكم غيرهما من منقذاته كفي (وكذا لا يجوز زهرهما إذا كانت
تلتقط لحلم السهام أو تسقيم الماء) كذا في تحريض على القتل في مني (وأن تروا) أي أهل
الحرب (بجملين لم يحز رميم) لأنه يؤثر في القتل السليين مع أن لهم ندوة عنه (فإن رماهم
فأصاب مسلما فليله مضاه) لعدواته (الآن بخاف علينا) من ترك رميم (نقط) فريمهم
نص عليه لا ضرر ورة (وبقصد الكفار) بالرى لأنهم هم المقصودون لقنات فلولم ينف على
المسلمين لكن لا يقد عليهم إلا بالرى لم يحز رميم لقوله تعالى لو لا رجال مؤمنون ونساء
مؤمنات الآية قال الميث ترك ففتح حسن بقدر على ففتح أنضل من قتل مسل بقدر حق
وقيل ومن أسرا أسرا لم يحز قتله حتى يلقى به الامام فيرى فيه براه لان الخيرة في أمر الاسير
اليه (الآن عتق) الاسير (من) المسيرم ولاءكنا كراهه يضرب أو غيره أو يهرج منه أو
يخاف هربه أو يهضمه أو يقاتله أو كان رصا أو مرض منه) أو كان بخر يحافه قتله لأن تركه
حاضر على المسلمين وثقه بالفساد ويكرههم إذا لم أسره (و يحرم عليه قتل أسير غيره قبل
أن يأتي الامام) ليرى خيسه وأنه لا فائتات على الامام (الآن يصير) لاسير (دولة) يجوز فيه
قتله لمن أسره) بأن عتق من المسير ولا يمكن كراهه يضرب أو غيره أو يهرج نحوه مما
(فإن قتل أسيره أو) قتل (أسير غيره قبل ذلك) أي قبل أن يصير في حاله يجوز فيه قتله (وكان)
الاسير (المقتول) رجلا فقد أساء القاتل لاقتياله على الامام (ولاشئ عليه) أي القاتل نص
عليه لأن عبدا من الجن من عرف أسرا من بن خلف وإنه عليه يوم يدفر أهما بالبال فاستمرخ
الانصار عليه ما حق قتلوهما لم يضره ما شاء ولأنه أنف مال ليس عا (وأن كان) دسر (صفر) أو
امرأ أو لوراهمة عاقه) أي القاتل (الامر) لاقتنه (وغرمه) فيه غنمة لأنه صار رقبا بنفس
السي) بخلاف غير القاتل (ومن أسرقه) أي أنه كان مسلما قبل قتله لا يصبه) لا خلاف
الظاهر (فإن شمله) أي لا أسره رجل (واحد) وحلف معه حتى يديه) قننه بما يشبه
المال كالعقود والكافة والتدبير واستدل الاصحاب بحديث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يومئذ لا يبق منهم أحد إلا أن يفتدى أو يضرب بعقده فنفه الله بن
مسعود الأسير بن بقاء فاقى معتقه كذا في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم الأسير بن
بقاء فقبل شهادة عبد الله وحده قلت هذا يقتضي أن يكون كراهه من قديرة فله خبر
عدل واحد إذا لم يكر في الخبر تخلف (قال جماعة) يقتل المسلم بأمواله ونحوهما من ذوي
قربائه في المعتك (أن أبا عبد الله قتل أبا عبد الله فأنزل الله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية) ويحذر الأمر بخبر مصححه واحتجاد في الأصح
(لا تخبرهمه) في الأمر لا الحاراة التالين والبدوسون وبأبي بن قتلى) لعدم قوله تعالى
أقتلوا المشركين ولأنه عليه الصلوة والسلام قتل رجال قرظوه وهم بين السمكة والنسب معناه
وقتل يوم بدره من بني مصط والنضر بن الحارث وفيه تقول أخته

ما كان منك ولمن تورعما * من القتي وهو المقتل المحقق

فقال صلى الله عليه وسلم لسمعه ما قلته (واسترقاق) يقول أي مربية لأزال أحب بي غيم بعد
ثلاث سمعتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم أشد أقي على (رجل) وحده صدقاتهم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت حبة منهم عنده شاة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اغتنيها فأنهم ولد اسمعيل متفق عليه وأنه يجوز أقرارهم على كفرهم
بالجزية فبالرأى أول لأنه أبلغ في صغارهم (ومن) لقوله تعالى فاعلموا أن الله لا يبي

أكثر من الرأس وتيس على الملقى باقي المذ كوراث لأن غيرهما لم يرضاهم الملقى وغيره المذور ثبت الحكم فيه بطريق التبعية

شاهد فلا يختص بأيام الضر ولا
يجزئان، تصديق به (أو)
تقرجه) أي المثل (يعمل التلص
لصديق بقره) أي عمل اللص
بذراهم مثلا يشتري بها) أي
الفرار التي هي قبة المثل (طعاما)
نصا لأن كل مثل قوم اغتاصم
مثله كالأدعي واليوزان
تصدق بالذراهم لأنه ليس من
الذكورات في الآية (يجزي)
أخراجه (في فطره) كواجب في
فسدية أذى وكفارة) وهو البر
والشعر والتمر والزبيب والأقط
وله أن يخرج من طعام عنده
يعادل ذلك (في طعام كل مسكين
مذبر أو نصف صاع من غيره)
من قرار زبيب أو شعر أو أقط
(أو يصوم من طعام كل مسكين
يوما) لقوله تعالى ومن قتله منكم
متعمدا الجرائم مثل ما قبل من
الناس يحكم به فواعده لمحكم
عليها بالغ الكعبة أو كفارة طعام
مسكين أو عدل ذلك حسابا (وإن
بقي دونه) أي طعام مسكين
(صام) عنه (يوما) كالمالان
الصوم لا يجوز ولا يجب تتابع
بعض الجزاء وباع من بعضه
فصلاته كفارة واحدة كافي
الكفارات (ويجزئ فيها) أي
صيد (لأنه) من الذم إذا قتله
(بين الطعام) ما اشتراه بيمين أو
أخراجه عنها من طعامه ما عدلها
(وصيام) كما تقدم لتعداها
(الضرب الثاني) من الغدبة
ما يجب (مرتبا وهو ثلاثة أنواع
أحد هادم اللذات والقران فيجب
هسدي) لقوله تعالى فمن تخلف
بالعمر إلى الحج فاستسقم من الهدى وبس عليه القارن وتقدم (ما نعهه) أي الهدى

صلى الله عليه وسلم من على أي عزه الشاعر ومهبطه على ابن الصبيح وعلى جماعة
ابن أمي (وفدا يصغر) لا يميز ولا يروى عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فداء
رجلين من أصحابه رجل من المشركين من بني عقيل رواه أحمد والترمذي وصححه (أو) ذبي
(عالم) لأنه ولاه عليه الله لافاقه السلام فذبي أصل بدر بالمال (فناطه) الأمر من هذه
الأربعة (تعين) ولم يكن لاحد تقضه (ويجب عليه اختيار الأصل للعلمين) لأنه تصرف لهم
على ميل النظر ولم يجز له ترك ما فيه الخط كزبي النبي لأن كل شخص من هذه الأقسام قد
تكون أصل في بعض الأمور فإن منهم من له قوة ونسابة في المسلمين فقتله أصل ومنهم
الضعيف والمال الكثير ففداء أصل ومنهم حسن الزا إلى في المسلمين برحى إسلامه فإن عليه
أولى ومن يدفع خدمته ويؤمن شره استرقاقه: أصل (ففي رأى المصلحة في شخصه لم يجز اختيار
غيرها) لما سبق (ومضى رأى قتله ضرب عقبة بالسيف) لقوله تعالى فضر بالقاب
(ولا يجوز القتل به ولا التذبيب) لقوله عليه الصلاة والسلام حديث بر طعة ولا تخذوا ولا
تخذوا (وإن ترك ذراعه ونظره) في الأسرى (فأقتل أولى) لكفارة الشر (والجاسوس المسلم
بمعاقب وبأبي) ذكر الجاسوس (الهدى) في أحكام الذمة (ومن استرق منهم) أي الكفار (أو
أدى مال كان أرق والمال فنانين حكمه حكم الغنم) على ما يأتي قال في المبدع والشرح
بغير خلاف فله أنه عليه الصلاة والسلام قسم فداء أسارى بدر بين المسلمين (وإن سأل الأسارى
عن أهل الكلاب) أو الجحوس (فخلت بهم على إعطاء الجزاء بتميز ذلك) ذلك (في نسائهم
وصياتهم) لأنهم صاروا أرقاء بنفس السبي (ويجوز في الحال) لأصحابهم أن يبيعوا أسراهم
في المسلمين بغير أمان (ولا يزول التغيير الثالث فيهم) بمجرد بذل المال قبل انبئهم أهدم أو مها
الماسبق (ولا يصال الاسترقاق قتالهم) قاله ابن عقيل وفي الانتصار لا يسلط قودله أو عليه
وهي سقوط دس من ذمته لضيق بركة كدمه من بعض احتمالات وفي اللطيف ينبع به بعد مقتله
أن ضمن بمدار كافه يقضى منه دينه فكذا رقة ذمته وعليه يخرج حوله بركة وإن غنما ماله ما
فانتم ودنه في ذمته (واصيدوا والجحاش من كلابي وغيره والنساء ومن فيه نفع من لا يقتل كاحي
وتجوه رقيق بنفس السبي) لأن الذي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والولدان متفق
عليه ركاز يستترهم إذا ساء بهم (وصمنهم قاتلهم بعد السبي) بالقيمة وتكون غنمة (لا) منهم
قاتلهم (قله) أي قتل الذي لانهم بغيره وأما (وقر) أهل الحرب (غنمة) لأنه مال كفار
استولى عليه فكان لغانم كالقيمة (وله) أي الأمر (قتله) أي القن (المصلحة) كالمرند
(ويجوز استرقاق من تقبل منه الجزية) وهم أهل الكلاب والجحوس لما تقدم (و) يجوز
استرقاق (غيره) أي غير من تقبل منه الجزية كعدو الأوثان وبني تغلب ونحوهم لأنه كافر أصلي
أشبه أهل الكلاب (ولو كان عليه ولا علم أودى) أنه يجوز قتله لحاز استرقاقه كفره (وإن
اسلموا) أي الأسرى الأحرار لمقاتلوه (تص رقيقهم في الحال وزال التغيير) فيهم (وصار حكمهم حكم
النساء) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجل دم امرئ مسلم إلا بحد ثلاث وهذا أصل
ولأنه أسير يحرم قتله قصار رقبا كالمرء (وقيل يحرم القتل ويغير) فيهم الأمر (بين رقيق ومن
وفدا صححه الموقفي وجمع) منهم الشارح وصاحب البغية ونفعه في العروج وخرجه في الكافي
وقال في التتبع وهو المذهب له لأنه أجاز ذلك في حال كفره في إسلامه أولى (فيجوز الفداء
ليخلص من الرق) أوله ابن عمر لما سبق (ويجوز هدمه) أي الأسر المسلم (إلى الكفار) قاله
الموقفي (ولشارح) (إذا ذكر قوله) أي الأسر المسلم (من غنمه) من الكفار (من عشرة
ويجوزها) ولا يعتد بده لأمته (ومن أسلم) من الكفار (قبل أسره لخوف أو غيره ولا تخيير) فيه
بالعمر إلى الحج فاستسقم من الهدى وبس عليه القارن وتقدم (ما نعهه) أي الهدى (وهو)

ذمتهم وهو ميسر بل عدم يلزمه ذكره في التواعد (مام عشرة أيام ثلاثة) أيام (الحج) أي وقته لأن الحج أفعال لا يصح فيها كقولها تعالى الحج أشهر ميسرات أي فيه (لا تقتل كون آخرها) أي الثلاثة (يوم عرفة) لا تقتل من الأحرار يومها في أحرار الحج واستحب له هنا صوم يوم عرفة لموضع الحاجة (وله تعدية) أي الثلاثة أيام قبل أحراره بالحج فصومه (أحرار العسرة) لأنه أحد أحرار التمتع بخاتمه الصوم لأحرار الحج (و) يجوز تقديم الواجب على (وتسويها كهدى) إذ لو طرد سبب الوجوب كالكفارة بعد الخلف قبل الحنث وسبب الوجوب هنا قد وجد وهو الأحرار بالعسرة في أشهر الحج وعلم منه أنه لا يجوز صومها كوقته وجوب هدي لا يملكه وتقديمه بطوع لا بغيره (صام) (سعة) أيام (أفارجع لأهلك) قوله تعالى فمن لم يجد أي هدناً فصيام ثلاثة أيام في الحج بسعة إذا حرم تلك عشرة كاملة (وإن صامها) أي السبعة أيام (فيسل) (رجوه) إلى أهله (بما حرام يصح) بقرائه منه (أجزاء) صومها أو الأفضل إذا رجع إلى أهله (لكن لا يصح) صومتي منها (أبامسني) نصاً لئلا يعمل من الحج كالزوال المراد بقوله تعالى إذا زجرت أي من عمل الحج ويجوز صومها بعد أيام النشر في قاله أنفى إذا كان قد طاف طوافاً بارة وصح صوم الثلاث أيام متى وتقدم (ومن لم يصم الثلاثة في

(وهو أكمل أصلي) لأنه لم يحصل في إحدى الفئتين (ومضى) ما رآه قاضيه كمن كفره من ذكره (والتصغير) غير أنه (و) (حرمه) أنه علال وسهل كقوله (كافر) (غيره) أي غير ذي كسباً من وجهه (ولم يصح) (بصم) قال أحمد ليس لأهل الذمة أن يشتر أحاسني المسلمين قال وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أسر أهله كذا حكى أهل الشام أنه ولا فيه تغريباً للإسلام الذي يظهر وجوده فلا ينفى عنه لفظاً للمسلمين بخلاف ما إذا كان قريباً للكافر (ويجوز مفادته) أي المشتري منهم (عسل) لضعاء الحاجة لقصص عسل (وبقدي الأسير المسلم من بيت المال) لما روى سعيد بن جسر عن حسان بن أبي صلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن على المسلمين أن يفادوا الأسير هم ويؤدوا عن فارهمهم (و) (انقذوا) فدأوا عن بيت المال لضعاءهم (فن مال المسلمين) فهو فرض كفارة لحدث طعموا المانع وعودوا للمريض وفكروا العاني (و) (لا يرد) الأسير المسلم (إلى بلاد العدو) (ل) لأنه تسلط لهم عليه (ولا يقدي) الأسير (يصل ولا سلاح) لأنه أمانة علينا (ولا يكاتبوا) ولا تقتل من حكم الحربيين (مل) بقادي (يخلص نحوها) من العروض والنقود (وليس للأمام قتل من حكم حاكمه) لأن القتل أشد من الرق وفيه اتلاف الغنيبة على الفائزين (وكالو حكم الأما يرق انسان ليس له قتله بعد (ولارق من حكمه) قتله) أي ليس للأمام من حكم حاكمه قتله لأنه قد يكون من يقاتل من قتله الشك في كفاية المسلمين ودخول الضرر عليهم (ولارق ولا يقتل من حكم شدائهم) أي ليس للأمام أن يسرق (ولأن) قتل من حكم حاكمه فبدائهم لأنه ليس له ذلك فمن حكمه هو بفدائه لأن القتل والرق أشد من الفداء (و) (يكون نقض الحكم بعد ذلك) (وله) أي (الأمم) (الن على الثلاثة المذكورين) أي من حكمه بقتله وقره ومفادته لأن لمن أخف من الثلاثة فإذا رأيا ما لم يصح عليه كحوله (ولم يظفر) لأنه لم يظفر (ولم يظفر) (قبول الفداء من حكم) (هو أو غيره) (يقوله أو رقه) لأنه أخف منهما وأولاه منقض الحكم برضا الحكم له ولأنهما حق الإمام فإذا رضي بتر كماله غيرهما حاز (مضى) (حكم) (أمام أو غيره) (برق وفدائه ثم أسلم) محكوم عليه (لحكمه بما لا يتحقق) لوقوعه لازماً (ولواشتره) أي الأسير (أحدم) أهل دار الحرب ثم أطلقه أو أخرجه إلى دار الإسلام (فه) أي المشتري (الرجوع عليه بمأشتره) أي بدله إن كان دفعه عنه (بقية الرجوع) على الأسير (إذا كان) الأسير (حواذن) الأسير (في ذلك أول ما نزل) لما روى سعيد بن جسر عن النبي قال أغار أهل مأه وأهل جلولاء على العرب فأصابوا من سبايا العرب فكتب السائب إلى عمر في سبايا المسلمين وريقهم ومنتاعهم فكتب عمر إلى أبا جرحل أصاب رقيقهم ومنتاعهم فبئروا حتى بمن غيرهم وأصابه في إحدى الغارات بعد ما انقضى فلا سبيل إليه وأما حواشيه وأغاراته برادهم برؤس أموالهم فان الحرا لا يساع ولا يشتري وإن الأسير يجب عليه فداء نفسه ليخلص من حكم الكفار فإذا تاب عنه غيره في ذلك كان له الرجوع كالو أدى عنه ديناً وأصابه عليه فان لم ينوال رجوع لم يرجع لأتمتع (و) (باني) ذلك (في الباب) بعده ومن سبي من أطفالهم) أي الكفار (أو مجزئهم منفرداً) عن أبو به قلم لأن التبعة انقطعت فصار ناعاً ليس فيه دينه (أو) (سبي مع أسد) (بوجسمل) الحديث أي هريرة فرعوا ما من مروءة الأولاد على الفطرة فأبوا به دانه ونصرته وبعجائه متفق عليه لجلس التبعة لا يوجب فاداً لمن يكن كذلك انقطعت التبعة وجب بقاؤه على حكم الفطرة قال أحمد الفطرة تأتي بطر الناس عليها حتى أوسع وذكر الأثر معني على الفطرة على الأقرار بالوحدانية حين أخذه من ملب آدم أو أشهدهم على أنفسهم الست بكم فلا يلب وبأنه صانعاً ومديراً وان عيشه شيئاً غير وجهه بغير اسمه وإنه ليس المراد على الإسلام لأن اليهود يبره

أبامسني) وهي أيام التبريق (صام بعد ذلك عشرة كاملة وعليه دم) لتأخير ما وجب عليه من مناسبات الحج عن وقته كتأخير ربي جار عنها

تفرق في صوم الثلاثة) (و لا في صوم) (السبعة) ولا بين الثلاثة والسبعة إذا ضمها) (وكذا الرصد الثلاثة أيام متى واتبها بالسبعة لأن الأمر بها طلق فلا يقتضي جمعاً ولا تفرقاً) (ولا يلزم من قدر على الهدى بعد وجوب صوم) (بان كان بعد يوم الصوم) (انتقل عنه) (أي الصوم) (شرعيه) (أي الصوم) (أولاً) (اعتباراً) (بوقت الوجوب) (نقد استقر الصوم في ذمته) (آخر) (الهدى) (أن أجزاءه لا له الأصل) (وأن صام قبل لصبره ثم ليس وقت وجوبه قبل أن يرافقه) (لا يجوز له الصوم) (وإلا في الأكثر) (بما قصه) (وفي كلام بعضهم) (نصرح به ذكره في القاعدة) (ألفاً) (سبعة) (الناس) (من الضرب الثاني) (المحصران) (هدى) (لقره تعالى) (فإن احصرتم فما استيسر من الهدى) (فإن لم يجد) (هذا) (صام عشرة أيام) (بنية الفصل) (ثم جعل) (قياساً) (على عدم فتح) (وليس لها الفصل) (قبل الفتح) (أو الصوم) (النوع الثالث) (من الضرب الثاني) (فقد أوطأ) (ويجب به) (أي الوطأ) (في فتح قبل الفصل الأول بدنه) (فإن لم يجد) (أي البدنة) (صام عشرة أيام) (ثلاثة فيه) (أي السبع) (وسبعة) (إذا رجع) (أي فرغ من فعل الحج) (كعدم منفعة القضاء) (الصواب) (و) (يجب الوطأ) (في عمر تشاء) (لما تقدم في الباب قبله) (والمرأة) (أن طأعت) (كالرجل) (فيما ذكر الضرب الثالث) (دم) (وجوب لغوات) (الحج) (الم بشرط أن على حين حبس) (أو) (وجب) (السنك) (واجب) (من واجبات حج وعمره) (وأن) (أو) (وجب) (إيماناً) (دون فرج) (فأوجب منه) (بده) (كأول ما

ولد الطفل) (اجماعاً) (وإن كان الساق) (لغير البالغ منفرداً) (أو مع أحد أبويه) (ذميته) (المسئ) (على دينه) (٢) (مسئ) (مسل) (تقطع تبعية لأبويه) (وإن سق) (غير البالغ) (مع أبويه) (أو على دينهما) (إبقاء له) (وإن أسلم أو طغل أو جبر) (فلم) (لا) (أن أسلم) (جدوده) (فلا يحكم بإسلامه) (ذلك) (أظهره) (نظر السابق) (أو) (أسلم) (أحدهما) (أي أحد أبويه) (الحمل) (أو العطف) (أو الجبر) (أو) (أما) (أي أو غير بالغ) (أو) (مات) (أحدهما) (فإن داراً) (أو) (عدم) (أحدهما) (بلا موت) (كزنا) (صغرة) (ولو كفر أو أشبهه) (ولو مسلم) (كأدوم) (فلم) (الجسم) (لغير السابق) (وإن طاع النعمة) (ولا فرغ) (فإنما إذا أشبهه) (خسبه) (أن بقدر) (ولم) (المسلم) (للكافر) (وكذا) (إن بالغ) (ولد الكافر) (محمداً) (فإنه يحكم بإسلامه) (في الحال) (التي) (يحكم) (به) (بإسلام) (غير البالغ) (كإسلام) (أحد أبويه) (أو موته) (بأنه) (كأدوم) (مع الكافر) (وغيره) (وليس المراد) (بمسلم) (مطلقاً) (والأصح) (قولهم) (فيما سبق) (أن المسئ) (المحذور) (في الساق) (قولهم) (في باب النعمة) (أن تؤخذ من محذور غير ذلك) (وأن بالغ) (من حكم) (بإسلامه) (بما لا أحد أبويه) (أو موته) (بأنه) (عاقلاً) (كأعز) (الاسلام) (والكفر) (قتل قاتله) (لا) (تعملم) (محذور) (وليس المسئ) (به) (يكون) (مسلماً) (مطلقاً) (كما يدل عليه) (قوله) (ورث من حملناه) (مسلماً) (بعمرة) (حق) (ولو توارثوه) (فإن) (أي أبويه) (معاً) (ورثهما) (إذا حكم) (بإسلام) (بقتل المرتك) (كان على دين موارثه) (لكن الرجل) (لا يرب) (أباه) (إذا مات) (بأنه) (كأنما في ميراث الرجل) (وأن) (ماناً) (أي أو غير البالغ) (بدا) (حرب) (لم يحمل مسلماً) (بذلك) (لأنه) (أدار كفر) (لإسلام) (ولا يفسخ) (النكاح) (باعتراق) (ز) (وجس) (ولوسي) (كل واحد منهما) (رجل) (ذ) (أن) (رق) (معنى) (لا) (نعن) (ابتداء) (النكاح) (فلا يقطع) (أشياء) (تكالفت) (ولا يجر) (التفريق) (بينهما) (أي) (الزوجهين) (في النكاح) (و لا في البيع) (لعدمه) (وإنما) (سرع) (وإنما) (بميت المرأة) (وحدها) (أي دون زوجها) (انفسخ) (نكاحها) (وطلت لاسيما) (لحديث) (أي) (سعد بن عدي) (قال) (أصبت) (سائياً) (أو) (طاساً) (وإن) (زواج) (في ذمهم) (فذكر ذلك) (لنبي) (صلى الله عليه وسلم) (فقبل) (والله) (صنات) (الآية) (ز) (واه) (الترمذي) (وحده) (والمراذل) (لسائياً) (بعد الاستبراء) (لما ياتي في باب) (وإن سق) (الرجل) (وحده) (لم يفتنع) (نكاحه) (لأنه) (لا نص فيه) (ولا يقتضيه القياس) (وليس بيع الزوجهين) (الفتن) (بيع) (أحدهما) (مطلقاً) (لقيامه) (أي المشتري) (مقام البائع) (وكذا) (هتماً) (أو) (أحدهما) (وبغيرها

فصل) (بمحرم) (ولا يصح) (أن يفرق بين ذى رحم محرم وبين غيره) (بأنه) (من قبته) (وهو) (فوقه) (وما) (ولو رزواه) (لأنهم) (قد يرضوا) (بما فيه) (ضررهم) (ثم يتغير) (فلم) (في ذمهم) (أو) (كان) (بعد) (ألوغ) (لعموم حديث أبي أيوب) (قال) (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) (يقول) (من فرق بين والدته) (ولد) (ها فرق الله بينه وبين أخته) (يوماً) (القيامة) (ز) (واه) (الترمذي) (وقال) (حسن) (غريب) (عن علي) (قال) (وهي) (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) (غلام) (آخر) (من قبته) (أحدهما) (قال) (رسول الله صلى الله عليه وسلم) (فإنه) (علام) (بما حرة) (فقال) (ز) (واه) (الترمذي) (وقال) (حسن) (غريب) (عن علي) (قال) (كل ذى رحم محرم) (الابن) (يهر) (ز) (أن) (يعتد) (أحد) (هما) (دون الآخر) (أو) (أفتداء) (أسير) (مسلم) (بكافر) (أو) (بيع) (فيما إذا ملك) (أختين) (وبغورها) (على ما ياتي في كتاب النكاح) (فإنه) (أو) (طأ) (أحدهما) (لم يجر) (وطأ) (الأخرى حتى يجر) (الموطوء) (فيجوز) (التفريق) (بينهما) (بالباع) (والبيعة) (وبغورها) (فأضر) (ز) (ولو باعهم) (أعياض الإمام) (أو غيره) (السائيات) (على أن سقم) (سما) (مع التفريق) (من أخوة) (وبغورها) (فإنما) (عدمه) (أي) (أن) (البيع) (لغيره) (فليس) (أي) (صغ) (البيع) (وستر) (أحدهما) (ليبيعهم) (فهم) (مشرقي) (أن) (كانوا) (يقر) (فإن) (أو) (رد) (المشتري) (النفق) (الذي) (فيه) (بالعرق) (ويرد) (إلى) (القسمة) (أن) (كانوا) (أخذة) (وإذا) (أضر) (الامام) (حصناً) (للكفار) (٢) (٢) (لأصل) (الأسلمين) (من) (صا) (توفي) (ملازمة) (هما) (أمكن) (أو) (أنضر) (أه) (لأنه) (رافعه) (عليه) (العلاء) (والأهل) (من) (حصن) (الطائف) (قبل) (فقه) (فإن

دون فرج فازل أو كر والنظر فازل (أوقل أو ليس التمه. فازل) أي أمي (أواسمى ٦٦٥ فامى تحكما) أي الدنة الواحدة

ذلك كقصة فوطه ففرج
فما على أفان فوجه دهاضها
والأصام عشرة أيام ثلاث في الحج
وسبعة فاذرجع لآه بوجبا الفصل
أشبه فوطه وما أوجب من ذلك
شاة كالواذى ذلك أي الماشرة
دون الفرج وتضكر الرنظر
والثقل والبس شهوة فكفدية
أذى (أو بأشرو لم ينزل أو أمي
ينظره فكفدية أذى) لما فيه
من الرنوة كذا الوطى في العمرة
قال ابن عباس فين وقع على
أرفاق العمرة قبل التضمير
عليه فدين صيام أو صفة أو
نكح زوا الأرم وكذا الوطى
بما تعلق الأول في الحج (نكح
في السك) أي كل ما ذكر من
ما شره دون فرج وتكرار نظر
وتقبيل وإس شهوة أزل أو
أشدى أولا (كعدم) في حكم
الفدية كالوطه (أو أتى مع شهوة)
فيما سبق (كرجل) فيما يجب
من الفدية كالوطه (وما أوجب)
من فدية (أفوات) حج (أو ترك)
وأحب فكفدية) يحب شاة فان
لم يجد صام عشرة أيام لآه ترك
بعض ما اقتضاه أمر الله ما شبه
أكثره بترك أحد الفريين لكن
لا يمكن في الفوات صوم ثلاثة
أيام قبل يوم النحر لأن الفوات
أنما تكون بطول يوم فبره قبل
الوقوف (ولأن) أي لا فدية
على من فكر فازل لمحدث
على لاقى من الخطأ والنسيان
وما حدث به أنفسهما لم يعمل به
أو تكلمت في عليه ولا فاس
على ترك الرنظر لآه دونه في

أسوا) قبل القدرة عليهم أحرزوا ما هم وماءهم (أومن أسلم منهم قبل القدرة عليه) أحرز ما له
ودمه (أو أسلم من ق دار الحرب أحرز دمه وماله ولو منعه مجازة) نقوله عليه أصلا من السلام
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم (و) أحرز
(أو ألداهم) وأجانبين ولو جلا في المي كانوا وفدا للحرب) للمك بسلامة بعهاله ولا يصمم
أولاده الكفار لأنهم لا يشعرون (ولا يصح زراة انا لم نسل) لادم تبعيناه (وإن سببت صارت
رفيقة) كغيرها من النساء (ولا ينفسح نكاحها) لأن منعه النكاح لا يجرى بجرى الأمور
بذليل انها لا تنضم باليد ولا يجوز أخذا للعوض عنها (و) شوق) بقا النكاح (على إسلامها في
العمرة) إن كان دخل بها ولو كتابية لأن الامتلاك كناية لا محل للمسلم كالباقى (وإن دخل) كافر
دارا لاسلام فسلم له أو لادخا في دار الحرب) لو حل (سار واسلمين) تساهل (ولم يحرمهم)
له صمتهم بالاسلام (وأنسا للوادة) أي المهادنة (عالم أو غيره وجب) إن يحرمهم (لأنه
مصلحتهم أو ما طهر) أي المال (بجاهة أو جعلوا حرا جاسمة اعلمهم كل عام) لأن الفرض اعلاه
كله لاسلام وصغار الكفرة فهو حاصل بالوادة فصب كان عليهم بشرط بعض الأصحاب في
عقدها بشرط مال يحجز المسلمون أو واستغروا بهم بالمقام ليكون ذلك هذرا في الانصراف (فان بذلوا
الحرية وكانوا ممن تقبل منهم الحرية) (زم) الامام وأتاه (قبوطا وحرقتاهم) كغير المحاصرين
(وأن بذلوا) أي أهل المحسن (مألا على غير وجه الجز بقراي) الامام وأتاه (المصلحة في
قبولها قبلها) منهم لما ضمن المصلحة (وإن أساء أحرصهم أرضا من حري فاستولى عليها
المسلمون فهي غنمة) كسائر أراضي أهل الحرب (ومناخه المستاجر) التي تقتضاهم لاجارة
لأنها مال مسلم مصون (وإذا أسلم رقيق الحري وخرج البنا) أي الى جيش المسلمين (فهو حر)
لحديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتق العبيد اذا أوقف من اليهم رواء
سعد ولا ولا عليه لآحد كما لم من كلامه في الاختيارات في الشق (وإن أسر) بعد خروج البنا
مسبلا (سبده أو غيره) من الكفار (وأولاده) أي أولاد سبده (وخرج البنا فهو حر ولهذا لآزده
في هذنة) قاله في الرقيب وغيره لما رأى الشيء عن رجل من ثقف قال سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن ردد علينا أبا بكر وكان عبدنا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر
ثقف فأسلم فأتى أن رده علينا وقال هو طليق الله ثم طليق رسول الله صلى الله عليه وسلم رده علينا
والمسي (من سبده وأولاده وغيرهم) رقية (لاستلانه عليه فانظر رجلا الله الى عز الطاعة
وذل المعصية) (وإن أسلم) عبد (وأقام دار الحرب) مسبلا (فهو حر رقه ولو) لحق العبد بانيه
(حاصه ولاه بعد م ردائه) لأنه صار حرا فحرقنا (ولوجه) السيد (قله مسلما ثم جاء السيد مسلما
فهو لسيد) لحدث أبي سعد لآعصم قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد وسيد
قضيتين قضى أن العبد اذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر فان خرج سيده لم يرد عليه
وقضى أن السيد اذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد ودعى سيده رواءه وسد ولاه ماسلامه معهم
ماله والعبد من جلته (وإن خرج البنا عبد يمان) فهو حر (أو ترك) البنا عبد (من حصن فهو
حر) نص عليه (وإن تركوا) أي أهل المحسن (هل حكم حاكم عتوه ورضيه الامام جاز) لآه عليه
السلام أو السلام لما صبر حتى قرظت نزوا على حكم سعد بن معاذ فأجلهم الى ذلك متفق عليه
من حديث أبي سعيد (إذا كان) الذي تركوا على حكمه (مسلم حرا لآنا قلاذ) كاحد لآمن أهل
الجهاد في الجهاد) لأنه حكم أشبه ولاية القضاء ولا يشترط أن يكون مجتهدا في جميع الأحكام
الذي لا يلائق لها في الجهاد لعدم الحاجة اليه اذن (ولو أعي) فلا يعتبر أن يكون بصيرا لأنه

بان سلق في شهر او اعادة (او قل)
انظافه واعداده (اوليس) الخطي
واعاد عليه او غير ذلك او تعدد
السبب فليس ليرد ثم نزاع اولاهم
ليس نصوم مرض (او تطيب)
واعاده (او وطئ واعاده) بالوطئة
او غيرها (قبل التكبير) عن اول
مرغف الكل (في حله) كفارة
(واحدة) لكل لان الله تعالى
أوصى بسلق الرأس فبذنه واحدة
ولم يفرق بين ما وقع في ذنبه او
دفعات (والايمان كفارة الاولى
(لزمه) كفارة (اخرى) لليرة
الثانية لعدم ما سلقها كالمو
سلف وحدث ثم كسر ثم سلف
وحدث واذا الس وغطى رأسه
وليس الخلف فبذنه واحدة لان
الجميع جنس واحد كاله الزركشي
وغیره (و) ان كان المحظور (من
الحسناس) بان سلق وقسم ظفره
وطيبه وليس محصا (في حله
(لكل جنس فله) تفرقت او
اجتمعت لانها محظورات مختلفة
الاجناس فلم تتداخل اجزاها
كالمحدود المختلفة وعكسه اذا
كانت من جنس واحد (و) عليه
(في المسبيد) لو قتلت محاربا
بعدها (القول) تعالى لجزاء مثل
ما قتل من النعم ومثل المتعدد
لا يكون مثل احدها (ويكثر)
وجوب (من سلق) ناسيا او جهلا
او مكرها (او قل) انظافه كذلك
(او وطئ) او باشر كذلك وتقدم
قربا (او قتل عبدة) ناسيا او
جاهلا او مكرها (او انما سلق شجرة
او صوب راسه الى نوزق افرق
الله شجرة لانه انلاف فاستوى
عمده وسهوه كاتلاف مال آدمي

اعتبر في القاضى لمعرف المدي من المدي عليه والشاهد من الماشهد عليه وهتاتس كذلك
(ويشترط من النية ما يتعلق بهذا الحكم) الذي الحاجة اليه (وان كانا) أى اللذان نزوا على حكمهما
(اثنين جاز ذلك) ويكون الحكم ما اجتماعه (دون ما انفرد به أحدهما) (وان سلقوا الحكم الى
رجل بعينه الامام جاز لانه انما يحتاج الى الصلح (وان نزوا على حكم رجل منهم) لم يصح لعدم تفوز
حكمه (او جعلوا الاثنين اليهم لم يحز) لانهم عاينوا واختاروا غير الصلح (وان مات من اتفقوا عليه ثم
انفقوا على غيره من يصلح كالمقامه) كالوعود ما ابتداء (وان لم يتفقوا) مع الامام (وطولوا حكمه
لا يصلح ردوا الى ما منهم وكانوا على المصالح حتى يتفقوا) مع الامام على من يصلح لذلك (وكذلك
ان رضوا باثنين) يتزوا على حكمهما (فما أحدهما اتفقوا على من يقوم مقامه جاز) حيث
كان أهلا (والا ردوا الى ما منهم) حتى يتفقوا على غيره من يصلح (وكذلك ان رضوا بحكمين من
لا يتشع التماس فيقبو واتفقهم الامام عليه) لعدم غلبه باه لا يصلح (ثم بان انه لا يصلح) لفقد شق
من الشر وط السابقة (لم يحكمهم ويردون الى ما منهم) كما كانوا حتى يتفقوا على من يصلح (ولا يحكمهم)
من نزوا على حكمه (الا عايفه حظ المسلمين) لانه نائب الامام مقامه في اختياره لا حظ كمو
في الاسرى وسجنه بلزمت ذلك وحكمه لازم (من القتل والسبي) لان سعدا حكم في بني قريظة
بقتلهم وسبي ذرارهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعه ارقعه
(والفداء) لما سبق (فان حكم بالان على غير الذر به ان معقبوله) لانه نائب الامام فكان له المن
كهو وظاهره ولو اياه الامام (وان حكم بقتل اوسى) لم تعقبوله) لما تقدم في قضائه على بني
قريظة (فان اسلموا قبل الحكم عليهم) بشي مما سبق (عصموا دماهم وأموالهم كما تقدم) فغير
أمرت أن أقاتل الناس (وان كان) اسلامهم (بما الحكمها اقتل عصموا دماهم فقط) لان قتل
المسلم حرام ولا يصح من المالم ولا ذر بينهم لانهما صارت للمسلمين قبل اسلامهم (ولا يسترون)
لانهم اسلموا قبل استرقاقهم (و يكون المال على ما حكم فيه) كالانفس (وان حكم بقتلهم
للمسلمين كان) المال (غنيمة) للمسلمين (وان حكم عليهم باعطاء الجزية لم يلزم حكمهم) لان
عقد الجزية به مقدم ما وضعت توقف على التراضي (وان سألوه) أى أهل الحسن (ان ينزلهم على
حكم الله) تعالى (لزمه ان ينزلهم ويخيرهم كالاسرى) لان ذلك هو الحكم بحسب احتجاده لهم
لكن في حديث بريرة الذي أخرجه احمد ومسلم في رفعوا غيرها واذا حاصرت أهل حصن
ما ردوك ان ينزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن انزلهم على حكمك فانك لا تدري
ان تصيب فيهم أم لا وأجاب عنه النووي في شرح الصلاة ومسلم بان المراد انه لا يأمرون ان ينزلوا
عليه عليه الصلاة والسلام بخلاف ما حكم به وهذا الحكم منتف بد النبي صلى الله عليه وسلم
فلما قال في الواقع بركه وقال في المهرج لا ينزلهم لانه كانا لم يحكموا به ولم يرضوا به وعلى الاول فيغير
(بين القتل والرق والان والفداء) لما تقدم في الامام (ويكره نقل رأس) كافر من بلد الى بلد
(و ربه) بمقتضى بلا صالحة) لما روى عتبة بن عمار انه قدم على ابي بكر الصديق برأس بنان
الطريق فذكر ذلك فقال يا خليف رسول الله فنهى عنه فمضى فمضوا ذلك بان قال فانذروا فراس والروم
لا يجهل الى رأس اغيا يكتفي في الكسب وانما كماله في التخي في الدين وهذا حديث لا يكون في التخييل
بهم زيادة في الجهاد ولا يكون نكالا لهم عن نظير ما طامات كان في التخييل السائغ دعاهم الى
الاعان اوز جرحهم عن العدوان فانه هتامن اقامة الحدود والجهاد المشروع ولم تكن القصة
في أحد كذلك فلما كان انما صبر افضل (ويحرم اخذه) أى الامير (مالا ليدفعه) أى الرأس
(اليهم) الى أى الكفار لحدث ابن عباس ان المشركين ارادوا ان يقتلوا جسد جيل من
المشركين فابى النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعهم ووضعه عبد الحق وابن القطان ورواه أحمد

ولانه تعالى اوجب الفدية على من حاق بالذي به وهو من ذر فغيره والى قال الزهرى يجب

وفيه ادفعوا اليهم حيفته فانه خبيث الدين فلم يقبل منهم شيئا وله في رواية تعلق به

باب ما يلزم الامام والجيش

لزم كل أحد إخلاص النية لله تعالى في الطاعات ومحبة في ذلك، وبسعيه ما دعوا
بعضه وقلب لما في حديث أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا غزا قال اللهم أنت
عضدي وقريني وأولي بل وأصولي بل وأقرب رواد أجد استأجيد وكان جماعة
منهم الشيخ تقي الدين يقول عند ذلك مجلس علم (يا أمم الأمراء إذا أراد القزوان
بمرض جيشه ويتعاهد الخيل والرجال) لأن ذلك من مصالح الجيش فلزمه فله بكفة المصالح
تختار من الرجال ما فيه غنى وحققة الحرب ومنهم من يهتم لتبديل ما فيه قوة ومسير في الحرب
ويمكن الانتفاع به في كرب وجمل الانتقال (يمنع من المصلح للحرب كفرنس حطم وهو
الكسبرو) كفرنس (تحم وهو الشيخ الرعا لفرنس المهنزل المهر ورضع وهو الرجل
الضعيف والخفيف وغير ذلك) كالفرنس الصغير وكل ما يصلح للحرب (من دخوله أرض
العدو) لئلا ينقطع عليه ولا نه يكون كالأهلي الجيش ومضيق عليهم وربما كان سيالهم به
(ويمنع بمخلا لاهزم فلا يصعب والوضر وروهم الذي يفتدغهم من الغزو) ويمنعهم من
الخروج إليه (و) يمنع (رحمهم ومن يحدث بقوات الكفار ويضعفها) لقوله تعالى ولكن
كره الله أنعامهم بشههم وقيل أقصعوهم لتأخذه من نجر جوابكم الآية (ويمنع إيمانهم
يشد ويحترق) لأنه لا يمنع فيها (و) يمنع مكاتبها خباياها وأما يتأمل المداواة وبها يتأمل
ومر وفائقه وزدة (لأن هؤلاء هم على المسلمين فإزلامهم من أهل القلندر) (و) يمنع
(نساء) لأن فتانهم من أهل لسن من أهل القتال لاستيلاء الخو والمسلمين عليهم ولأن
لا يؤمن ظفر المدون فيسهلون منهم ما حرم الله تعالى قال بعضهم (الأمراء فالأمير لما فيه)
لفعله عليه الصلاة والسلام (و) الأمراء (طاعته في السن اعلمه فقط كشي الماء وما عليه
الجرى) لقوله لا يسع بفت معوذتنا منكم وأما النبي صلى الله عليه وسلم تقي الماويغ منهم
وزاد الجري والفتن التي الدينية رواد الخاري وعن أنس من أماره مسلم ولأنه لم يشتغلون
بالحرب عن ذلك فيكون معونة للمسلمين ووفوق المقاتلة (ويحرم أن يستعين بكفار) لحديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى بدر فبع رجل من المشركين فقال له مؤمن بالله
ورسوله قال لا قال فار جميع فلن أمتعن عشرتك متفق عليه ولأن الكفار لا يؤمن بمكروا غائلته
نلتطو به والحرب يقتضي التناصه والكفار ليس من أهل (الأضرورة) لحديث الأثرى
أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من المشركين في حربه رواد سعيد وروى أيضاً
صفوان بن أمية شهد حنيناً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حصل التوفيق بين الأذلة
والضرة ومثل كون الكفار أكثر عددهم أو يخف منهم حيث جاز بشرط أن يكون من
يستعان به حسن إلى في المسلمون فإن كان غيرهم آمن عليهم لم يجز كالمرجف أو لوى (و) يحرم من أمو
(أن يستعينهم) المسلم (على عديمه الأخوة) من شرهم كقوله تعالى لا تحيدوا مائة مؤمنين إلى أن يؤمنوا
الأخر يوادونهم حاداً فصوره (قال الشيخ ومن تولى منهم) أي من الكفار (ديوان المسلمين
انتقض ههنا) أن كان (ويحرم أن يستعين) مسلم (بأهل الأهوال) كالرافضة (في حق من أمو
المسلمين من غزوهم) وتكاتبوا وغير ذلك (لأنه أعظم ضرر الكون) بدعوة خلافه اليهود
والنصارى (ومن أن يخرج) الأمراء (أي عبيش) (يوم الجيس) لحديث كعب بن مالك

الذي يصح المسك في مفارقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق عليه ولا يرد داود عنها كذا يخرج مع اني صلى الله عليه وسلم الى مكة فتفقد جباهنا بالسك المطيب عند الاحرام فاذا عرفت اسدنا سال على وجهها فورا التي صلى الله عليه وسلم فلا ينهارا (ولا يجوز زهر لم يس مطيب بعده) أي الاحرام لحديث لا تلبسوا من الثياب شامسة الزعفران لا للورس متفق عليه (فان وفصل) أي ايس مطيبا بعد اعرافه فدى (أو استدام ليس يحيط أحرم فيه ولو لحظته فوق الوقت المتأخر من خلعه لذي) لأن استدامته كانت دائمة (ولاشك) لحديث بعلى بن أمية ولأنه اتلاف مال بلا حجة ولو وجب الشق أو التذية بالاحرام فيه لبيته عليه الصلاة والسلام (وان ليس) محرم (أو اقترش ما كان مطيبا واقطع ربه) أي الطيب منه (وبفوح) ربه (برش ماء) على ما كان مطيبا واقطع ربه (ولو) اقترشه تحت حائل غير ثياب لا يمنع الحائل ولا يحول مباشرة فدى) لأنه مطيب استدامه لظاهر ربه عند ريش الماء والماء لا يربح له وانما الربح من الطيب الذي فيه وان مس طيبا يغتنم ما يبا فبان رطباني وجوب التذية وجها صوب في الانصاف ونسج التروع لا فدية عليه وقال قدمه في الرعية الكبرى في موضع

قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في السفر الا يوم الجنس رواه البخاري وعن جعفر النعماني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لأمتي في بكورها وكان اذا بعث سرية أو جيشا منهم أول النهار رواه الترمذي وحسنه (وربما يرم في السير بحيث يتقدم عليه الضعيف ولا يشق على القوى) لقوله عليه الصلاة والسلام أمر القوم أقطعهم أي أقطعهم سيرا والتمنا ينقطع منهم أحد أو يشق عليهم (فان دعنا لحما على الجدي السر جاز) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جد حن بلفظ قوله عبد الله بن أبي لخرجن الاعمري الا لأذل لفتنل الناس عن الخوض فيه (وبعد) الامام أو الامير (لم) أي لحيشه (الزاد) لأنه لا بد منه وهو قواهم وربما طالسفرهم فاعلموا كيف لا زاد لهم (وقوى نفوسهم بما عجل اليهم من أسباب النصر) فيقول مثلاً أنت أكرم عددنا وعدداؤنا وأقوى قلوبا وشعركا لأنه مما تستعين به النفوس على المصاراة وسعنا على القتال لظمه في العدو (ومرفق عليهم العرافاء) جمع مرفق (وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس) قال تقدم عليهم بنظر في حلمه ويتقدم ولأنه أقرب اليهم وقدر العرافة حق لأن فيها مصلحة للناس وأما قوله العرافة في النار فتعذر لغيره في الراسة لما في ذلك من الفتنة لانه اذا لم يتقدمها راسها استحق العقوبة (ويستحب له) أي الامام أو الامير (عقد الاوبة البيض وهي العصابة تسعد قل قناتو نحوها) قال صاحب المطالع الا وعرابه لا يحمله الا صاحب جيش الحرب أو صاحب دعوة الجيش اه قال ابن عباس كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سودا ولونه ابيض رواه الترمذي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولونه ابيض رواه ابو داود ونظار القنع وصرح به في آخر رايها تكون بياض لون شاء لا اختلاف ال وابات (و) بتقديم (الرايات وهي الاحلام ربة) وبغير الوانها يعرف كل قوم رايهم) لقوله عليه الصلاة والسلام للعباس حين أسلم أبو سفيان احببه على الولدي حتى غر به جنود الله تعالى فراها قال لحبسته حيث أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرت به القاتل على رايها ولان الملائكة اذا نزلت بالنصر زلت سدورها ونقله حنبل (ويصل لكل طائفة من اربابنا عند الحرب) لما روى سلمة بن الاكوع قال غزونا مع أي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان شعارنا امت امت رواه ابو داود وقدره أيضا مع لا ينصرون ولان الانسان ربما احتاج الى نصرة صاحبه وربما جرت به اذا فضل قال في الشرح وللا تتبع بعضهم على بعض (وبغير) الامام أو الامير (لم المنازل) أي (أصلها لم) كالتسمية (أو كرها ما عورى) لان ارفق بهم هو من مصطنعهم (وتبع معكم ما كان) جمع مكن وهو المكان الذي يختفي فيه العدو (فحفظه اليأمنوا) هجوم العدو عليهم (ولا نقل الحرس والاطلاع) لئلا يأخذهم المفوقته والاطلاع جمع طلعة وهي من يبعث لاطلاع ظلم العدو قاله الجوهري قال والاطلاع بالكسر الاسم من الاطلاع قوله من اطلع السق (وبعث العيون على العدو من له خبره بالنجاح) أي الطرق (حتى لا يخفى عليه أمرهم) أي امر أعدائه لأنه عليه الصلاة والسلام بمنزلة يري يوم الاحزاب وحذيفة بن اليمان في غزاة الخندق وحجة الكلي في أخرى (و) يمنع جيشه من الفساد والاعمال) لأنها سبب الخذلان وتركها داع للنصر وسبب الظفر (و) يمنع جيشه أيضا من (التشاغل بالتجارة ما لم يعلم من القتال) لأنه المقصود (وبعد) الامير (هذا الصبر بالاجر والنقل) متفق على فاعادوا والراي بدعوى جهده لانه وسيله الى بدل به وهو زياد نصيره (وشاور أمير الجاهدين والسيلن ذال الی والدین) لقوله تعالى وشاورهم في الامر وعن أبي هريرة قال ما رأيت أحدنا قط كان أكثر مشورة لوجهه من رسول الله صلى الله

عليه وسلم وراه أجدولان فيه تطييب القلوبهم (و) يخفى من أمره ما يمكن اختصاره وإن أراد غرضه
وذكرى بغيرها) متفق عليه من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه (لأن الحرب خدعة) متفق عليه
من حديث جابر (و) يصف جيشه (قوله تعالى إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا الآية
قالوا أتدري كان النبي صلى الله عليه وسلم يسوي الصفوف يوم بدر ولا يغير بها الجيش بعضه
بعض وسلا التتورهم فيمضرون كائني أو أحد) ويحصل في كل جبهة كثرة (لحديث أبي هريرة
قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحمل خلفاء على إحدى الجيوشين وأبو بكر على الأخرى
وأنا عبيدة على الساقولاه أحوط للحرب أو بلغ في إرماء العدو (لأجل) الأمر (مع قرابته
وذكرى حذبه على غيره) ثلاث تكسر فلا جسم أي غلبوا الذين لم يغيرهم (فخلفوه) عند
المحاجة ولأنه يغسل القلوب ويشتت الكلمة (و) يراه أصحابه ويرزق كل واحد بقدر حاجته
وحاجة من معه
ويفصل ويقال أهل الكعب واليخوس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ولا قبل من غيرهم إلا
الاسلام (و) تقدم موصفا (و) يجوز أن يدل) الإمام والأمر (جملان يعمل مائة غنائه) فتح
الغنم والمداي كفاية أو تنفع (كن يده على مائة مملعة للمسلمين كطريق سهل أو ماء في غزاة
أو قلعة يصفها إرمال يأخذها وعدو يضر عليه أو ثغرة يدخل منها) يعمل (أن يفتنق أو
يصعد هذا المكان أو يعمل لمن جاء بكذا من الغنمة أو) يعمل لمن جاء بكذا من الغنمة شيئا
(من الذي جاء به وضوء) لأنه عليها الصلاة والسلام وأياكم استأجر في المحمرة من دهم على
الطريق ولأمن المصالح أشبه أمره أو قيل (ويصق الجبل بفعل ما جعل له) جبل (فيه)
كسائر المصالح (مسلم) كان) المصالح (أو كافر) من الجيش أو غيره بشرط أن لا يجاوز
الجبل (ثلاثة أخصبة يعملان خمس في هذا أو النفل كله) لأنه أكثر ما جعله صلى الله عليه وسلم
للسيرة (و) يأتي في الباب بعد موله) أي الإمام أو الأمر (اعطاء ذلك) لعل من عمل ما فيه
غناؤه (ولو يغير شرط) تنقية القلوب هم على فعل مائة المصلحة (و) يجب أن يكون الجبل معلوماً
كان من بيت المال) كالجبل في المساقفة أو الفروغها (و) انكار) الجبل (من مال الكفار
جاء أن يكون (مجهولاً) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل للسيرة الثالث والربع ما غنموا
وللقاتل سلبا لقتولهم ومحمداً لأن الغنمة كلها مملوكة له ما دعه والحاجة إليه (وهو)
أي الجبل من مال الكفار (له) أي للجاعل (إذا فتح) الحصن الجبل له ذلك من غنيمته (فان
احتجج) بجبل (جعل) أكثر من الثالث لصلته مثل أن لا تنقض السر قولاً ترضى بدون
النصف وهو محتاج إليها بصلته من مال المصالح) أي من مال النبي والمصدق للجبل الفرض
مع عدم مخالفة النص (و) ان جعل له امرأتهم) معينة (أو) جعل له (رجلا) منهم معينة (مثل
أن يقول بنت فلان من أهل الحصن أو القلعة) أو يصفق شيئا حتى تفتح القلعة فان تفتت عنوة
سلبت إليه (و) ان) ما تفتت القلعة أو بعده أو يفتح) ما ذكر من الحصن أو القلعة (أو تفتح ولم
توجد) الجارية (فلا شيء له ان مات) حرة كانت أو مملوكة لان حقه من ثلثيها يفسق فلو ماتها
من غير تفرط لا يرد (و) ان أسلمت قبل التفتح عن غنمها حرة فله قيمتها) لأن غنيمتها نفسها
بسلامة القدر فله ما في حقه القيمة قالوا لعل غيره الذي لا ملئ له (و) ان أسلمت بعده)
أي بعد الفتح عنوة سلبت إليه حرة كانت أو مملوكة إذا كان مسلماً لأنه يمكن أن يفسق شرطه فكان
واجباً ولأن الاسلام بعد الأمر بفتح القلعة (أو) أسلمت (قبله) أي قبل التفتح (وهي أمة
سلبت إليه) أو قام بشرط (الآن) يكون كافر القلعة قيمتها) لتدريس تسليمها إليه لكفره عن أسرفي
أخذها استمالان (فان تفتت لملازم بشرط الجارية فله قيمتها) ان رضى بها لان تسليمها

وقرآن) يندور وهو ما لقوله تعالى
ثم جعلها إلى البيت العتيق وقال
في جزاء الصديق ما بالغ الكلمة
وقس عليه الباقي (بأن يجمع)
أي المدي (في الحرم) كذا أحمد
مكتومين واحداً واحتج الأصحاب
بحديث جابر مرفوعاً ما قيل في جابج
مكة طريقه ومصر وراه أحمد
وأبو داود ورواه مسلم بلفظ ما
كل من مصر وأغار إذا دار الحرم كله
طريق إليها وانفتح الطريق
(و) يلزم (قرقة) أي المدي
المذكور كذا كينه أو أوطلاه
لما كينه أي الحرم لأن المقصود
من ذهب الحرم الترسية عليهم
ولا يحصل بإعطائه غيرهم وكذا
الاطعام قال ابن عباس المدي
والاطعام بكرة ولأنه ينفعهم
المدي (وهم) أي ما كين الحرم
(القسم به) أي الحرم (والجواز)
المسرة (من حاج وغيره من له أخذ
زكاة من أمة) ولأنه ينفعهم بذلك
فكر كذا (والأفضل) بغير ما وجب
بجمع يعني وبغير ما وجب بجمرة
بلدرو) حروجه من خلاف ما كان
ومن تبعه (و) ان سلم) أي المدي
حيا (لحم) أي ما كين الحرم
فضرراً أو جراً) للحصول المقصود
(و) ان) يضره (استرد) ورجوا
(وغيره) لأوجب بغيره (فان أبي)
استرداه (أو جرح) من استرداه
(ضمنه) لما كين الحرم لعدم
برأفة (والعائز من أساله) أي
ما وجب بغيره بالخبر (إلى الحرم)
بنفسه أو بمن رسله معه (بضره)
حيث قدر وبغيره بغيره قوله
تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها
(و) يجزى قدية أذى) فدية (ليس)
(و) فدية (لحسب وضوئها) كتغذية
رأس (و) سائر (ما وجب بفعل محظور دفعه خارج الحرم) متعلق بيجزى أي الحرم (ولو) فعله (لغيره) كسائر الهدية

متنذر له شوقها تحت الصلح وحسن تدبيره في ما لا يملكه من شأنه فان شرط في الصلح تسليمه عينه الزم
 لما يقبضه من الزواجر الشرط (فان أقر الأجير بدينه واحتسب من بدل ما فسخ الصلح) لتبطل أفضائه
 لان حق صاحب الجمل سابق ولم يمكن الجمع بينهما صلى هذا صاحب القلعة ان يخصصها كما
 كانت من غير زيادة وظاهر ما نقله ابن هانئ أنه لا يسبق حقه ولو لم يكن القلعة (وان
 بذلها) أي الأجير بدينه (بما تالزم أخذها ودفعها اليه) وكذا لو بذلها بقبضه كما في المبدع فقلان
 الأصحاب لانه لا يمكن إبطال حقه اليه من غير ضرر (قال في الفروع والبراد غير حرمان الأصل
 والا) وجبت (فيما) لان حرمان الأصل غير موقوف لان الصلح جرى عليها فلا تملك كالتبعية ولم يجر
 تسليمها كالتبعية بخلاف الأمة فإذا حالها انما مال كما لو شرط دابة أو متاعا فذلك معنى كلام المحققين
 حكاه عنه في المبدع كالرفق نظر لان الجار بدينه لا يعد الصلح لكانت أمة وحاز تسليمها اليه فإذا
 رضى أهل الحصن بأخراجها من الصلح بتسليمها اليه فتكون عتمة للمسلم وتصور رقيقة
 (وكل موضع أو جينا القية ولم يغم) الجيش (شما) فانها تعطى (من بيت المال) لانه مال
 المصالح (وله) أي لإمام أو الأمير (أن يتقبل) من التمل وهو الزاد على السهم المستحق
 ومنه نقل الصلاة (في البداءة) بيع فاقبل بعد الجلس وفي الرجة أثبت فاقبل بعده) الحديث
 حبيب بن مسلمة القهري قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم نقل الرجة في البداءة والثالث في
 الرجة رواه أبو داود وعن عباد بن الصامت فروعهما غيره (رواه الترمذي وقال حسن غريب
 وغازي في الرجة على البداءة فاشقه إلى جعة لان الجيش في البداءة قد سلمه بدينه بخلاف
 الرجة قال أحمد أنهم يشاققون إلى أهلهم فهذا كتر شقة ولا بد من شيء عند أحد الغروج
 في الحرب يبيع غلبة السلامة لانه أنكر التسدود (وذلك) أي في الإمام إذا غزا فإنه يبيع
 سرية أمامه تغير وإذا جع يبع سرية (أخرى حلقه) تغير (في أنتبه) السرية (أخرج
 خمسة) لقوله تعالى وأعلموا أنكم من شيء الآية ولا بد من معنى ينز يد فروعا لا نقل الأعد
 الجيش رواه أبو داود (وأعطى السرية ما جعل لها) من ربيع فاقبل أو نزل فاقبل ولا يجوز
 الزيادة على الثلث نص عليه (رقم الباقي في الجيش والسرية مع) لانها وصلت إلى ذلك بقوة
 الجيش (ولا تنصفه السرية الا بشرط) قال بشرط لها شي لم تنصف سوى المقاسمة كعاد
 الجيش لكن لا مبرأ عنها وهذا في الشرط (فان شرط الاسم لم يكثر من ذلك) أي من الثلث
 في الرجة أو ربيع في البداءة (رواه اليه) أي إلى الثلث أو ربيع ولم يصفهوا والانه خالفه
 النص

واشكى الحسين بن علي رأسه
 لحلقه على ونحس عنه جزوا
 بالقبيل واهالك الأثر وغيرهما
 (ودم أحصا حيث أحصر) من
 حل أو حرم نصا لانه عليه الصلاة
 والسلام غير مدين في مرضه
 بالحدسية وهي من الخلل قال
 تعالى وصدركم عن المسجد
 الحرام والمحدث معكروا فان بلغ
 محله (و) يحجز أي صوم وحلق
 بكل مكان) لانه لا تشدق نفسه
 إلى أحد فلا فائدة في تخصيصه
 بالحرم ولعدم الدليل عليه (والدم
 المطلق كالتبعية) أي يحجزه
 ما يحجز فيها فان قيد بقوله
 قيد (حذ عن) لانه أشهر
 (أوتى من) لانه أشهر (أوسع بدنه
 أو) سبع (بقرة) لقوله تعالى في
 التمتع فاستمتع من الهدى قال ابن
 عباس شاء أو شرك في دم وقوله
 ففدية من صيام أو صدقة أو نسك
 فسر عليه الصلاة والسلام في
 حديث كعب بن عجرة فذبح شاة
 وقبس عليها الباقى (فان ذبح
 من وجب عليه دم مطلق
 أحداهما) أي بدنه أو بقرة
 (أو) (أفضل) بما تقدم لأنها أوفر
 لما أتى من القربان (وتجيب كماها)
 لانه اختار الأعلى لاداء نفسه
 وكان كله واجبا كالأعلى من
 خصال الصك فارة إذا احتاره
 (ويجزى عن بدنه وجب بدلي
 جزاء) (سيد بقرة) الحديث ابن الزبير
 عن جابر كان نصر البدينة عن
 سبعة فقيل له بالبقرة فقال وهل
 هي الأمن البدر رواه مسلم
 (كمكة) أي كما تجزى بدنه عن
 بقرة وجبت ولو في صيد
 (و) يحجز (عن سبع شاة بدنه أو بقرة مطلقا) أي وحده الشاة أو عدها في جزاء الصيد

﴿بَابُ جَزَاءِ الصِّدْقِ﴾

(وهو ما يستحق بدله) أي الصدية على مثله، فهل أوسط (من مثله) أي الصدية (ومقاربه وشبهه) ولؤدني مشابهة على ما يأتي ومن قيمة ما ملأ له (ويجتمه) على خلف مسيد (ضمان) قيمة ما ملأ (و جزله) لما كلف أخيراً (في) مسيد (ملوك) لأنه حيوان معهود بالذكارة فجزأها فيه كالصيد (وهو) أي الصيد (شرباً ما) أي شرب (له مثل) أي شرب (من التمر) خلقه لأخيه (فحب فيه ذلك المثل نصاً) لقوله تعالى فجزاها مثل ما قتل من أقيم وجعل عليه الصلاة والمد في الضم كذا (وهو) أي الصديق الذي له مثل من التمر (توابع أحدهما) ماقت فيه (بعضه) فحب فيه ماقت فيه نصاً لأنهم عرف وقولهم أقرب للصواب والحق فقتلوا الذين من بعده أي بكر وعمر وفيه أصحاباً كانوا بهم قتلهم اهتديهم وقوله تعالى يحكم به ذوا عدل متكبر لا تقتضي تكرار الحكم كقولهم لا تضرب زيدا ومن ضرب به فعليه نثار لا يشكر الذين يضرب واحد (ومنه) أي رفض نفسه الصحابة (في) انتقامه (تدني) روى عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية أنهم اتسبها (وفي حار الوحش) بقره روى عن ابن عمر (و) (في) بقره أي الوحش بقره روى عن ابن عمر (و) (في) (أب) وزن قلبه وخلصه سيد وهود كر

(ولا يطلب) وهو تحصيل الخطب (ولا يمارز) أي (ولا يخرج من المعسكر ولا يحدث حديثاً إلا بانه) أي الأمر لانه أعرف بحال الناس وحال العدو ومكانهم وقوتهم فإذا خرج أنسان أو بارز بغرضه لم يأمن أن يصادف كبتاً للعدو فبأنه أو رجل بالسليق ويتركه تترك أو يكون ضعيفاً لا يقوى على المصارعة فيغفر له العدو وتتكرم قلوب المسلمين بخلاف ما إذا آمن أنه لا يكون الأمل انتفاء الفارس يدنو بذلك قوله تعالى اغتالوا من الذين آمنوا ما لم يوردوه وإذا كانوا على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه (ولأنه في ما يذن في موضع الأذن أنه مخوف) نفس عليه لانه تضر بهم (وأن دعا كافر إلى البراز) يتكسر إليه عداوة عن مبارزة العدو ويقصده اسم القضاء الواسع (أصحابنا) يعلم من نفسه القوة والخصافة مبارزة بأذن الأمير لمبارزة الصفاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده قال قيس بن عباد سمعت أبا ذر يقسم قسماً في قوله تعالى فإذن خصمان اختصموا فذرهم أنهارك في الذين يبارز وأبو بكر حرز وعلي وعبيدة بن الحارث وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة متفق عليه قال علي نزلت في مبارزة يوم بدر وواله البخاري وكان ذلك في سنة هجرته عليه الصلاة والسلام ولما بارز البراء بن مالك في ذلك الحارة فقتله وأخذه عليه فبلغ الاثنين أنفولان في أحاطة إلى الظهار القوة المسلمين و جلد على الحرب (فإن لم يبق من نفسه) القوة والسجاعة (كرو) لأن يجب ما فيه من كسرة قلوب المسلمين بقتله ظاهراً (فإن كان الأمير لا يرى له فقتل المبارزة بغير إذنه ذكره) محمد (بن عيسى) الحراني (في صفة الأتخوف) لتكسية الصلوة والمبارزة التي يمتنع فيها إذن الإمام أن يبرز رجل بين الصديق قبل الخصام بالحرب بدعوى المبارزة بخلاف الأتخاف من الكثرة فلا يتوقف على إذن لانه غالب على الشهادة ولا يقرب من تغرر ولا مقاومة بخلاف مبارزة فإن قلوب الجيش تتعلق به وترقب تغرره (و) يساح للرجل المسلم الدخول طلباً ابتداء لانه غالب بحكم الظاهر (ولا يهضم) له ذلك أنه لا يأمن أن يقتل فتتكرم قلوب المسلمين (أن شرط الكافر) المبارزة (أن لا يقاتله غير الخارج إليه أو كان هو العاقل منه) شرط بقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم والعادة بمنزلة شرط (و) يجوز رميه وقتله قبل المبارزة لانه كافر لا يهمل ولا أمان فأجبت قتله ككفره (الأن تكون المادة حارة بينهم) أي بين المسلمين وأهل الحرب (أن يخرج يطلب المبارزة لا يعرض له فيعري ذلك بحري الشرط) ويعمل بالعادة (وأن اتهم المسلم) نازكاً القتال (أو أنخذ) المسلم بالمخرج جاز لكل مسلم الدفع عنه والرمي أي رمي الكافر وقتله لأن المسلم إذا صار إلى هذا الحال فقد انتفض قتاله و زال الأمان و زال القتال لأن حوزة هذا أماناً عبيدة بن الحارث على قتل شيعة حين اتخذه عبيدة وأن أمان الكفار صاحبهم فعلى المسلمين صاحبهم ومقاتلوا من أمان عليه لا المبارزة ليس بسبب من جهة (وتجوز الخدعة) بفتح الخاء والادال وهي الأمان من الخداع أي أرادته المكره ومن حيث لا يلزم كالخدعة (في الحرب مبارزة وغيره) لحديث الحرب خدعة وروى أن عمر بن عبد الله لم يبارز علياً قاله على مبارزة ما قاتل اثنين فالتفت عمرو وقوف على فخره بمقتل عمرو وعنتي فقتل الحرب خدعة (رائقة) أي الكافر المبارزة (المسلم) أو أخذه عليه (لحديث أنس) ومعه رات الذي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً لله عليه وفي حديث ابن قدامة عليه «متمتق عليه» عن أنس مرفوعاً قال يوم حنين من قتل قتيلاً لله عليه فقتل أو لوطه ومثله عشرين نزلوا وأخذوا أسلابهم واهوا أود وظاهره ولو كانت المبارزة بغير إذن وطع به في النفس لسوء الأدلة وفي ما رثه دون بارز بغير إذن الإمام ولا يستحق السلب (غير محبوس) لما روى عن مائة من الذين أنفذوا النبي

الأول ما قاله في الأصف بقره لقول ابن عباس (و) (في) (يقتل) يوزن جعفر قال الجوهري الوعل المسن بقره (و) (في) (وعل) بفتح

الأروى بقرة (وفي القصة كس) قال الإمام حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بكس انتهى وقضى به عمر وابن عباس (وفي غزال شاة) روى عن علي وابن عمر وروى جابر مرفوعا في الظبي شاة قاله في شرحه وفي البديع قضى به عمر وابن عباس وروى عن علي (وفي وري) يكون الباء مبدى وهو ودوية تحمله دون السنو ولا تكتب لها (وفي) (منبجدي) قضى به عمر وأردوا وري كالمص والمبدى المذكور من أولاد المعز سنة أشهر (وفي) بوع جفرة لها أربعة أشهر روى عن علي وابن مسعود وجابر (وفي) أنب عناق) أي أتى من أولاد المعز أصغر من الجفرة يروى عن عمر أنه قضى بذلك (وفي حمام) أي كل واحد من (وهو) أي الحمام (كل ما عاب الماء) أي ما وضع متفاده فيه وكرع كالكراع الشاة ولا تأخذ فطرة فطرة كالبحاج والمصافير (وهلر) أي صوت فيدخل فيه فواخت وروايتين فقالوا قسري وديسي طائر لونه بين السواد والحمره يقرقر ويهوا (شاة) تصاقق به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع بن عبد الحرف في حمام الحرم وقين عليه حمام الاحرار وروى عن ابن عباس أنه قضى به في حمام الاحرار (النوع الثاني) ما لم تقض فيه العصابة) رضي الله عنهم وله مثل من التزم ويرجع فيه القول هذين) لقوله تعالى يحكم بهذا

صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ولم يحبس السلب واما ابو اود (وهو) أي السلب (من أصل) القتيبة لأن خمس الجنس) لا يملك بقتل عنه عليه الصلاة والسلام لانه أحق به من الجنس ولا نسيبه لا يقتل إلى اجتماعه بل يكن من خمس الجنس كسهم القاموس (ولو) كان القاتل الكافر (عليه باذن سيده أو) كان (أمرأة أو كافرا باذن) الإمام (أو صبي) لعموم ما سبق و (لا) يستحقه القاتل أن كان (معتق أو لا) لا يملكه من أهل الجهاد ويستحق السلب بغيره (من دخل بغيران أو منع منه) الأسيير لانه ليس من أهل الجهاد ويستحق السلب القاتل بشرط (ولو) كان المقتول صبا أو امرأة أو نحوهما) كالتبني والشيخ الكبير (إذا كانوا) للمهمات (وكذا كل من قتل قتلا أو أخذ قصاصا) حكم المقتول فله سلبه إذا كان القاتل من يهتق السهم) كالرجل الحر (أو الرقيق) كالعبد باذن سيده والمرأة أو الكافر باذن الأمير والامير (كما تقدم قال ذلك الإمام) أي سواء قال الإمام من قتل قتيله فله سلبه (أو لم يملكه) الأعم لعموم الأدلة (أذا قتله حال الحرب لا قبلها ولا بعدها) لأن عبد الله بن مسعود ذبح على أبي جهل وقضى النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه لما ذبح عمرو بن الجوح لانه أتته (منه) ما كمل القتال أي عدا قومه فله سلبه) فان كان من غير ما فلا سلبه نص عليه لانه لم يضر بنفسه في قتله (وغيره بنفسه في قتله كان نازحه) أو كانت الحرب قائمة فلا سلبه (لأن ما دام به من صف المسلمين أو قتلهم مشتتلا كل نحوهم) لعدم التقرير وكذا أن أغرى له كساعق ورافقه وأن عاتق رجلا رافقه أو خروا وكان الكافر مقبلا على رجل بقاتله فجاءه خرمن ورافقه فقتله فله سلبه لقاتله قطع به في الغني واستدل (أو) قتله (منه) ثم ما سلم أن ينزيم الكفار كلهم فيبديرك أناسا منهم رافقه (فلا سلبه لانه لم يضر نفسه) وإن كانت الحرب قائمة فله من أحدهم مغيرا إلى نية أو مخرقا لقتال قتله (أنسان فله سلبه) ذكره في اللغة والترغيب (ويشترط في استحقاق سلبه) أي المقتول (أن يكون غير منتهن أي موهن بالجرأح) لما تقدم في قضية عبد الله بن مسعود وما ذبح عمرو بن الجوح (وأن قطع أربعة) أناسا (ثم قتله آخر أو ضربه اثنين وكانت ضربة أحدهما بلغ فيه لقطع) لار بقتله (ولأن ضربه بلغ) لانه كفي المسلمين شره (وأن قتله اثنين فأكفر في غنمة) لانه عليه الصلاة والسلام لم يشرك بين اثنين في سلب ولا غنما حتى بالتر في قتله ولا يحصل بالاشترك (وأن أمره فقتله الإمام أو استخياء) أي أبقاه حيا رقدا أو بفداء أو من (سلبه) ورفقه أنه رقيق وفدا أو أن فدى شتمه) لأن الذي أمره لم يقتله ولا قد أمر المسلمين يوم بدر أمرى بقتل النبي صلى الله عليه وسلم منهم واستحق منهم ولم يقتل أنه أعطى أحدا من أمرهم سلبا ولا فداء (وأن قطع يده أو رجله أو قتله أو خرفه للقاتل) لأن الأول لم يشتمه (وأن قطع) واحد (يبدو رجله أو قطع يده أو رجليه ثم قتله أو خرفه غنمة) لانه لم يضر أحدهما بقتله ولم يسحقه القاتل لانه من غير الجراح (ولا تقبل دعوى القتل) لاخذ السلب (الابتهاد) حلف نصا (لأن الشارح اعتبر البينة وأطلقها ينصرف إلى شاهدين أو قاتل المدعو بآتي أقسام الشهادة قبل رجل وأمر أتوا ورجل ورجل كسائر الأموال (والسلب ما كان عليه) أي الكافر (من ثياب وحل وجماعة وقلنسوة ومنطقة ولبعضه ودرع ومغفر ويضفة ونواج واسور وثوران وخف عاف ذلك من حلته) ما كان عليه من سلاح من سيف ورمح وولت وقوس ونشاب ونحوه لانه متعين به في حربه وألها لاخذ من الثياب وسواء (قل) سلب (أو كثر) لما تقدم من أخذ البراءة من مالك سلب من زبائن الدار أو ناهج ثلاثين ألفا (ودنا التي قال عليها) ثوبا من السلب إذا قتل وهو عليها) حديث عوف بن مالك وأه الأثر ولأن الدابة يستعان بها في

جعلكم (خبر بن) ليصل المقصود بما هي مكان فيما يشبه الأشياء من حيث الخلقة لا القيمة

الحرب

كفتاة العاصفة ولا يشترط كونها أواحد عاقبة الظاهر الآية (ويجوز كون ٦٧٣ القائل) الصديق حكومته بمنزلة (أحدها)

أي العبدان (أوهما) فصيحان
على أنفسهما بالمثل لعموم الآية
وقول عمر حكما ما رده على
الفتى الذي رطبه أو يذفر
ظهره وما الشافعي في مسند كماله
أولاً فاعلم على (بن عقيل) غايه
القائل للصديق قتله (خطأ أو)
قتله (لحاجة) كله (أر) قتله
(ما خلا من غيره) لعدم أنه اذن
قال (المتنوع وهو) أي ما ذكره
ابن عقيل (قوله واه) أي قول
ابن عقيل (مرادهم) أي
الأصحاب (لأن قتل الصديق
المعداة) أن لم يشبهوه في شرط
الحكم (ومعنى صغير) يشبه
(وكبير) يشبهه (وصحيح) يشبهه
(ومعيب) يشبهه (وما خفى) أي
حامل من صيد (عنه) من التيم
لقوله تعالى لجزأه من ما قتل
من التيم ومثل الصغير صغير
ومثل العيب عيب ولا ما خفى
باليد والخطاة يختلف ضمانه
بالصغر والعيب وغيرها
كأنه صيد وقوله تعالى غير ما قتل
ما قتل من التيم مفيد بالمثل وقد
أجمع النحاة على إيجاب ما لا
يصلح دليلاً لا يفرقوا اتفاقاً ولا جديداً
وان فدى الصغير والميت بكبير
صحيح كان أفضل (ويجوز فداءه)
صيد (أعور من عين) غني أو
بصري (و) فدا الصديق (مرج من
بأنه) غني أو بصري (ن) مثله من التيم
(أعور) عن الأعور من أخرى
كفداء أعور بغني ما عور وسار وعكده
(و) أعرج من قائم على (أعرج
من) قائم (أخرى) أعرج من
بأعرج يدار وعكده لأن

الحرب كالسلاح وألها كالسرج والجام تبع لها (وتقتنو وحله وخيمته وجنيت غنمه)
لأن ذلك ليس من اللبس ولا مما استعان به في الحرب أشبهه بالمال (ويجوز تسلب القتل)
وتركهم عراً غير مستورى المودة) لأنهم غير معصومين تركه للتوريث وغيره ولما فيه من
كشف عورتهم (ويجوز الصديق بالصحف إلى أرض العدو) لأنه عليه الصلوات الإسلامية
حرفاً من أن يستولى عليه في جهات (وتقدم في توقيف الطائفة ولا يجوز الاقتراض بالذن الأصغر)
لأنه أهرق بالسر وأمره موكول إليه ولا خلاف في الجزاء إلا بالاذنه فافترس وأولى (الاذن
بفجأهم) أي بطلع عليهم بقية (عدو يخافون كسبه) بفتح الكاف والذم أي شره واذنه
(بالتوقف على الأذن) لأن الحاجة تدعو إليه لما في التأخير من الضرر وحيث لا يجوز الخلف
لأحد الأمن يحتاج إلى تحفظه لمكان الأهل والمال ومن القوة له على الخروج ومن عتبه
الامام (أو) يجوز (فرصة بخلافه) أي أن تركها حتى يستأذنه الامام فإن لم يخرج
بغير إذنه ثلاثون يومه ولاه حافظ وصار لجهاد فرض عين ولا يجوز تخلف عنه ولذلك
لأنه أحرار الكهنة على إمام النبي صلى الله عليه وسلم وصادقهم سلمة بن الأكوع خارج المدينة
نعمهم وقائلهم غير فتنه الله صلى الله عليه وسلم في خيبر لئلا يسلطوا على المدينة
وأعطاهم فارس وراجل (وإذا قل الامام لرجل اخرج علياً أو لا تصحب فتادي) الامام
(بالنفي لم يكن) الذمير (إنزاله) في الخروج لتدعيم الخلفاء في العام (ولا بأس بالهتة)
بكسر الزون وهو المأهنة (في السفر) هذه السالمون كان الحسن إذا سافر إلى معهم ويزيد
أدباً بعد ما يلقي وقبه أضراف (ومعناه) أي النهود (أن يخرج كل واحد من الرفقة شيئاً من
النفقة يدفعه إلى رجل يتفق عليهم بأكله منه جميعاً ولو كل بعضهم أكثر من بعض)
ليمر بأن العادى ما سحفت في مثل ذلك (ولو دخل قوم لامة) بفتح الهمزة الثلاث شوقه تكون
الزون أي القوة وال دفع (الهم أو لهم منه) أو دخل (واحد ولو عدا ظاهراً كان) الدخول
(أو سقيته دار حروب بغير إذن الامام فمنهم في إصابتهم) بأفئدتهم على إمام الطلب
القيمة فانسحب عنهم قتل الموروث (ومن أخذ من دار الحرب ولو بلا حاجة) أي المأخوذ
(ولا إذن) الأمير (طعاماً مما ينتاب أو يسلح به القوت من الأدم أو غيره ولو سكر أو معاجين
وهما قوتهم ونحوه أو علفاً له أكله أو طعاماً شرباً استغنى به عنه ولو كان) أي السبي والذابة
(لخياره) لقول ابن عمر كنا نصيب في معاركنا لسلح والعتق فأكده ورتبه ورواه البخاري
وعنه أن جشاعة وافي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً أو علفاً لم يأخذ منهم الجنس
رواه أبو داود ولأن الحاجة تدعو إليه إذا دخل فيه مشقة يبيع قسعة على الناس (مالم يجز)
ما تقدم من الطعام واللف (أو وكل الأمام يحفظه ولا يجوز أن يأكله أو يعلفه
دائمه) (الضرورة) نص عليه لأنه صار غداً له لعلين ويتم ملكهم عليه (ولا يطعم منه) أي
من الطعام وأن لم يجز (فعلوا) (كلوا) (لا جرحاً كان قتل) أي أطعم ذلك (غير قيمته)
لأن هذا رد للخرج ولأجابه إلى أن يزور (وليسه) أي الطعام وانصف لأنه لم ينقل لعدم
الحاجة إليه بخلاف الأكل (فإن أعاد عتقه في ليمه) لما روى سعيد أن صاحب جيش التيم
كتب إلى عمر أن أصنا أرضاً كثيرة الطعام وانفذه فذكر هناك أن تقدم في شيء من ذلك
فكتب إليه دع الناس يملكون وبأكله فتن باع منهم شيئاً ذهب أوفضه بغيره خمس الله
وسهام المسلمين قال في المدع ونظيره أن يبيع صحيحاً من غنمه ثم كان لا يسجل حق الفقير
في ردائهم فيحصل لذلك ولأن فيه حافضاً يبيع كالأصغر مما أوفى في القضاة والمؤات

اي الرقيق في الكافي ان باعه لغير غارقه واطل كسبه الغنمة بغير اذن فقير البيع ان كان
 بقا او قتمه ارفعته ان كان تالفوا وان باعه لغار قلا فاحلوا ما ان يسه عا يساع له الانتفاع به
 او يضره فان كان الاو قلميس بعمافي الحقيقة فاحلوا فيه ما حوا او اخذ منه هو يتي احق به
 لثبوت يده عليه فعمل هذا الوابع صاعا بعماعين واكثر قابل القرض جازا لا يساع وان اقرضه
 اياهم فهو احق به فان وناما ورد اليه عادت يده كما كانت وان كان الثاني قلميس فيصح ويصر
 المشتري احق به لثبوت يده عليه ولا عن عليه ويضمن رده اليه (والله اعلم بما كثر
 الطعام) لانه طعام اشته به (وله دهن يذنه ودائه منه) لحاجة ونقل اورد ودهنه يذنه
 للقرين لا يجهني (و) لذهن يذنه ودائه (من دهن غير ما كولي) ظاهره ولو نحو اكله لغير
 مراد وتقدم مائه في اول المختار (و) له (ا) كل ما يتداوى به بشر بصلاب وسكنيين ونحوهما
 لحاجة لانه في معنى الطعام (ولا يقبل ثوبه بالصباون) لانه ليس طعاما فان فعل رقيقته في
 الغنم (ولا يركب دابة من دواب الغنم) لما ورد ويضع من ثابا الانتصاري مرفوعا من كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابته من في السليين حتى اذا انجفها ردها من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يقبل من في السليين حتى اذا خالفه رده وراه سعيد وانها تعرض
 للعلب غالبا وفيها كثيرة بخلاف السلاح (ولا يتخذ النعل والجرب) جمع جراب (من جرادهم
 ولا الخبوط والحبال) بل ترد على الغنم كسائر اموالهم (وكذلك المنتفع بها كما كتب (الطبيب
 والفتوة والشمر ونحوها) كالحساب والهندسة (غنمة) لاشتغالها على تفحص مباح (وان كانت)
 كتبهم مما لا ينتفع به ككتب التوراة والانجيل وامكن الانتفاع بحلوه داهو ودها بعد غسله
 (غسل) ازالة ما فيه من التغيير والتبديل (وهو غنمية) كسائر ما ينتفع به (والا) اي وان لم
 يمكن الانتفاع بها بعد غسلها (ولا) تكون غنمية بل يتلفها (ولا يجوز بيعها) ولولا لانها
 ككتب الزينة ونحوها (و) جوارح السيد كالقهود والبزاق غنمية تنقسم لانها مال ينتفع به
 كباقي الاموال (وان كانت كلابا ما حلت بيعها) لثبوت عليه الصلاة والسلام من
 ثمن الكلب (بان لم يردوا احسن الغنائين جازا راسا لها) (جاز) اعطاها وغيرهم) اي غير
 الغنائين (وان رغب فيها بعض الغنائين دون بعض دفعت اليه) لانه اولى من غير الغنائين
 (ولم يثبت عليه) من سهمه لانها ليست بحال (وان رغب فيها) اي الكلاب للعلة
 (الجريح) اي جميع الغنائين (ناس كثير واممكن) عددا (فسميت بعدد اقسامها
 من غير تقويم) لانه لا يقيسها (وان تعد ذلك) اي قسمتها بالعدد (او تنازعوا
 في الميمنة اقرع بينهم) لانه لا يدرج غير الفرقة (ويقتل الخنزير ويكسر الصليب ويرافق
 الجرب ويكسر اوعيه ان لم يكن نفع للباين) والا باقية (وان فضل سهم من الطعام ونحوه)
 كالغلف (شي ولو بسرا فادخله بلده في دار الاسلام جرد في الغنمة) لانه انما ايج له ما يحتاج
 اليه فاني يتبين انه اخذ ما يحتاجه فبق على اصل القرير (و) ان فضل سهمه (قل)
 دخولها اي دخول بلده في دار الاسلام (وردا فضل معه) وفي نسخته (على السليين) المنتقم
 (وان اعطاه احد من اهل الجيش ما يحتاج اليه) من طعام وعلف (حاله) اخذه وما راق به
 من غيره) كالواخذ هو ابتداء (وله) اخذ سلاح من الغنمية ولو لم يكن محتاجا اليه يقال
 به حتى تقتضي الحرب شي رده) لقول ابن مسعود انتهت الى ابي جهل فوقع سهمه من يده
 فآخذه فضر بته حتى يرد وما لا ترم ولان الحاجة اليه اعظم من الطعام ومضى راسعته له
 اقل من ضررا كل الطعام لسد مزوال عنه بالاستعمال (ويجوز له ان يلقط الشهاب ثم
 يري به العدو) لانه في معنى القتال بالسيف (وايس له القتال على فرس من الغنمية) لما تقدم

و (لا) يجوز قتله (او يوزن) اي يوزن بغير
 وغنم (و) كما استتف نوع عيه
 لعدم الممانعة (الضرب الثاني)
 من الصيد (ما امل له) من النعم
 (وهو باقي الطير) يجب (فيه) ولو
 اكبر من الجمل) تاوز (فتمت مكانه)
 اي الاختلاف كالان مال ادنى
 فصل وان ائلف محرم او
 من الجرح (جرأ من صيد فاحل)
 جرحه (وهو) اي الصيد (متنوع
 وله) اي الصيد (مثل) من النعم
 (ضمن) الجزاء المتلف (عنه من مثله)
 من النعم (لما) كاصه ولا مشقة
 فيه لمواضع دوله الى الاطعام
 والصنع (والا) يكن له مثل من
 النعم (ف) انه يضمنه (بنيضه من
 قيمته) لضمان جملته بالقيمة
 فكذلك جرو (وان جنى) محرم او
 من الجرح (على حامل فالت
 ميتا من نصيبها) اي (الدم) نقط
 كالمو جرحها) لان الجمل زيادة
 في النعم وان ولدت حيا ثم مات
 فقال جماعة عليه خرافة وقيد
 جماعة عا اذا كان وقت بيعه
 لمثله والا فالكالت وجزمه في
 الحق والشرح (وما أسكن)
 محرم من صيد (فتلف فرسه) او
 ولده ضمنه (او نفر) من صيد
 (فتلف) حال تقدر وهو باقية
 مساوية (او نقص حال تقدره
 ضمنه) لحصول تلفه او نقصه
 بسببه لان تلف بعد امته (وان
 جرحه) اي الصيد جرحا (غير
 موح فتاب ولم يعلم خبره) ضمنه
 بما نضحه (او جرحه) اي الصيد
 بعد ان جرحه (ميتا ولم يعلم موته
 بجناية قوم) (الصيد) بجراحه
 غير متمثل ثم يخرج بقطعه
 من مثله) فان نقص ر ب ما خرج بربع مثله او عددا اخرج كذلك وان لم يكن له مثل فعل باره

ما يفعل بقيمة ما أمثل له لأنه موجب عليه ولا يجب عليه جزاء ولا ثمة

للمسلم ماله (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

(في ماله) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

منه (أو رد) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

على (فإن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

لأنه عليه (و) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أنه (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

منه (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

سار في حكم الميت (أو) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

موت (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

جزءه (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

تتبع (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

(وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

بما ذكر (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

صاحبه (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

بجسمه (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

خبره (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

محم (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

(وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

أو (وأن دفعه) (وأن دفعه) (وأن دفعه)

في ركوبه ما يمتن دولها (وليس ثوب) من الغنمة لما تقدم (وليس لأجير لحفظ غنمية
ركوبه ما يمتن) (أي من الغنمة لأنه استعماله لا يمتن على الاقتضاب المقد (الأنظر) (بأن شرط
له الأمر ونحوه إذا كانت معينة وعينت المساقلة ظاهره وأن لم يمتن (ولا لأجير لحفظ
الغنمة (ركوبه ما يمتن) أي موقوفه على الفز أو غيره وبصرف الوقت لجهة التي عينها
الواقف وهذا ليس منها (ولو بشرط) أي بشرط الأمر لأجير ركوب الحيس فلا يستحب
ذلك لخالفته لشرط الواقف (فان قيل) أي ركوبه لأجير الفرس الحيس (أو عليه) (أو
مثله) لتعدي به بالانفاة لنفسه فغيره في الغنمة ما كان منها وتصرف في نفقة الحيس أن
كانت الحية حيسا (ومن أخذ ما يستعين به في غزاه معينة فالفاضل منه (أو) لأنه أعطاه على
سبيل العاقبة وتوالى النفقة فكان الفاضل له كالمومي أن يصح عنه فلا ينال إذا كان من
الزكاة (والأ) أي وإن لم يأخذ له يستعين به في غزاه معينة بل يستعين به في الفز وأما قيل الله
أنفق في الفز (أو) لأنه أعطاه ما له لنفقة في حقه فربما ينال في نفق الحيس فيها كالمومي أن
يجع عنه بالنفقة بصرف في حقه بعد أخرى حتى ينفذ (وأن أعطيه) أي المال (لستعين به في
الفز ولم يترك له ما له شيئا) قبل خروجه ولا عند له لا يملكه (الأن يصير إلى رأس مفزاه)
فكيف يكون كونه ما له (فيصير إلى عياله منه) لأنه من جملة ما وجبه (ولا تصرفه) أي فيما
أعطيه لستعين به في الفز (قبل الخروج إلا ينفق من الفز) فلا يكون مستغنيا ما أنفق
(الأن يشتري منه سلاحا أو الفز أو الفرس) (ومن أعطى ما ينفق وعليه غير
عائده ولا حيس فزاعليه ما يملكه) بالفز وعليها لقول عمر جلت على فارس في سبيل الله
فأضاهه صاحب الذي كان عنده فاردن أن يشتريه ونظنت أنه ما يمتن رخص فالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه ولا تنفق صدقتك (وأن أعطاه كم يدرهم فان العادق
مدقته كالركب يعرف قيمته متفق عليه وهذا يدل على أنه ملكه لأنه لو لا ذلك لم يباح وبطل
على أنه ملكه بعد الفز وأنه أكله البيع بالدينار لكان ليأخذ من عمر ثم قيمته لبيع في
المال الفضل على أنه أكله البيع بعد غزوه وعليه ذكر أحمد نحوه هذا الكلام ورسل متى تطيبه
الفرس قال إذا غزا عليه قبل له فان العدو جلف يخرج على هذا الفرس في الطلب إلى خمس
فراخ ثم يجمع قال لا حتى يكون غزوا (ومثله) أي إذا بقي أعطى الفز وعليها (سلاح
ونفقة) أعطى الفز وبه قيل له بالفز (فان يباحه بعد الفز ولا بأس ولا يشتريه من نصديق
به) لما تقدم (ولا يركب وداب السيل في حاجة) نفقه لأنه لم ينسب لذلك (و يركبها يستعملها
في سبيل الله) قتالي لأنها سبيل ذلك (ولا يركب في الأعمار والقرى) لأنه لا يركبها
(ولا بأس أن يركبها ويملكها) أي لطلبها وسبقها لأنه لما جاتها (وسهم الفرس الحيس أن غزا
عليه) يعطى منه نفقته والباقي له

باب قسمة الغنمة

يقال غنم فلان الغنمة بتعنيها واشتقاقها من الغنم واسمها إلج والفضل والغنم مرادف
لغنمة والاصل في قوله تعالى وأعطوا الغنائم مما فتح الله عليه من شيء أن الله حسمه والرسول الأية وقوله
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وقد أشتهر موضع أنه صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم وكانت في أول
الاسلام خاصة (رسول الله صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى يستولونك عن الأنفال
الآية ثم سارت أربعة أجناسها المغنمين وخمسها للغيرهم (وهي ما أخذ من مال حربي) خرج

حكم صيد الاحرام فيخرج حتى على عمل جماعة لغير ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة إن هذا البلد حرمه

باب صيد الحرم ونباها

أي حكم ذلك (وحكم صيد مكة

عليه يمتن بره بالجزاء فصلا
سبق من الصفاة رضى الله تعالى
عنه ويدخلها الصوم كصيد
الحرام وصيدها كفر بغيرها
(حق في قتلها) فلا علكه ابتداء
بغير ارت (الأنه) أي الحرم (بحرمه
صيد بحرمه) أي الحرم للصوم
انحر (ولا يزال فيه) أي صيده
بالحرم لعدم وروده (وأن قتل
محل من الحل صيدا في الحرم كله
أوجزاه) ضمنه للصوم ولا ينفر
صيدا وتقليد الجاني بالخطر
و (لا يضمنه) محل قتله أن كان
بالحرم (غير قوائمه) أي الصيد
(قائما) كذنبه ورأسه لأنه إذا
كان قائما في الحلال بقوائمه
الأربع لم يكن من صيد الحرم
كشجرة أصلها بالحل وأغصانها
بالحرم وأن كان رأسه أو ذنبه
بالحرم وهو غير قائم قتله (بهم
أو كلب) أو غيرها ضمنه تقليدا
للمظفر (أرقتله) أي الصيد على
غصن في الحرم ولو أن أصله في
الحل) ضمنه لاتفق الحرم
(أو أمسه) أي الصيد (بالحل
فهذا نخره) الحرم (أو) هلك
(ولم بالحرم ضمنه) لأنه تلف
صيده (وأن قتله) أي الصيد
(في الحل محل بالحرم ولو) ين
الصيد على غصن في هو الحل
(أصله) أي النصن (الحرم بهم
أو كلب أو غيرها) لم يضمن أو
أمسه (أي الصيد حلال) بالحرم
فهذا نخره (في الحل) (أو) هلك
(ولم بالحل) لم يضمن لأنه من
صيد الحل (أو أرسل) حلال (كأن
من الحل على صيده) أي الحل
(قتله) أي الصيد الذي كان
بالحل في الحرم (أو) قتل (غيره) أي الذي أرسل على الكلب (في الحرم) لم يضمن

بما يتخذ من أموال أهل الذمة من جزية وخراج ونحوه (قهر باقتال) خرج به ما رجعوا وتركوا
من أموالهم وخضع منهم من العشارا والبصرة والنيابغوه (وما الحاق به) أي بالماخوذ باقتال
(كرب) استولى عليه (وهو) بالأمير ونحوها (كالماخوذ في فداء الأسرى وما يهدي
بعض قواد الأسير بدارحوب (ولم تحصل) الفاتم (لتبرهذ الامة) تحدث أي مبرزة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحصل الفاتم لقرمود الدرس غير كانت نزل
نار من السماء كما هاتفت عليه (وأن أحد منهم) أي الخريجين (مال مسلم أو) مال
(معاهد) ذي أومتان (فأذكره صاحب قبل قسم لم يقسم ورد إلى صاحبه بغيره)
لما روى ابن عمر أن غلامه أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه إلى النبي صلى الله عليه
وسلم عليه وذهب فرس له فأخذته المسلمون فردوه عليه خالد بن الوليد به الذي صلى الله عليه
وسلم رواه البخاري (فان قسم) ما أخضعه منهم من مال مسلم أو معاهد (بعدا له لم ياته مال
مسلم أو معاهد) لم تصع قسمه وصاحبه أحق به بغيره (لأن قسمه كانت باطله من أصلها فهو
كأولم يقسم (ثم أن كان) مال المسلم أو المعاهد لما أخضعه (أم ولو لم يمسك أسدا أخذها) قتل
القسمه بجنا (و بعد القسم بالثمن) ولأدها يسقط فريدها من لا خير له (وأسواها) أي أم
الولد (لزمه أخذها) قتل القسمه بجنا (و بعد ما بالثمن) (و له) (تركة ضمنه) للقائين لأن
الحق له فأنشأه استوفاه وان شأتر كره (فأخذها) قتل القسمه (أخذ بجنا) لما تقدم (وأن
أي أحد) قسم لأن لم يملكه مادرا كواثمها هو أحق به فإذا تركه سقط من التقديم (أو
عن المسلمون شأ عليه علامة المسلم من مراكب أو غيرها ولم يعرف صاحبه قسم وجاز
التصرف فيه) لأن الكفار قتل كره فصار كثر أموالهم إذا استولى على المسلمون وأغلبوا به
حق التملك إذا عرف (وأن كانت) الاما لماخوذ من الكفار (حار به) أي أولها أهل الحرب
فليسدها (أخذها) إذا أدركها كالتقدم (دون) أولادها ومهرها (لحقو النسب مالك لأنهم
على كونها بالاستيلاء كثر أموالنا (وأن أدركه) أي أدرك المسلم أو المعاهد ماله لماخوذ من
أهل الحرب (مقسوما) فهو أحق به بثمنه لما روى ابن عباس أن رجلا وجد بهيمة كان
المشركون أصابوه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إن أصبته قبل القسمه فهو لك وإن أصبته
بعد ما قسم أخضعه بالقيمة وأغما امتنع أخذه له بغيره ثلثا نصفي إلى حرمان أخذه من الغنبة
ولو لم يأخذ لادى إلى الضياع حقه فالرجوع بشرط وزن الثمن جمع بين الحقين (أو) أدركه به
(بعد بيعه) بعد (قسمه) فهو أحق به بثمنه كالأخذ (أي كمال له أخذه (من مشركه من
العدو) بثمنه ثلثا نصيب الثمن على المشتري وحقه تخيير بالثمن فالرجوع صاحب المال في غنمه
كأخذ الشقص الشفوع (وأن وحده) أي وجدته المال ماله (يبدمشول عليه) من
الخريجين (وقد جاهدنا ما مان أو) جاهدنا (مسلمنا فلا خير له) أي له (فيه) كتحديب من أسلم على شئ
فهو له قال في الاختيارات وإذا أسلموا في أيديهم أموال المسلمين ففيهم نص عليه الامام أحمد
وكافي رواية أبي طالب البلس بين المسلمين اختلاف في ذلك قال أبو العباس وهذا يرجع إلى أن
كلما قبضه الكفار من الأموال قبضا معتقودون جواز ماله يستقر لهم بالاسلام كالعقود
الفاسدة ولا تنكح والمثوار بشوغيها ولذا لا يهتدون ما تلفوه على المسلمين بالاجماع انتهى
وأن كان أخذه من المستولى عليه بغيره أو بغيره لا تنكح لانه استولى عليه حال كفره فاشبه
ما لا استولى عليه بغيره بالمسلم (وأن أخذه من الغنبة بغيره عوض أو بغيره أحسن من الرعيه من
الكفار وأخذها) أخذ (هبة فصاحبه) أحق به بغيره (لحديث عمران بن حصين أن قوما أغاروا
على سرج النبي صلى الله عليه وسلم فأخذوا حاربه وناقته من الأنعام وأقامت عندهم أياما ثم

حشيشه) أى الحرم لان الهدايا كانت تغفل الحرم فذكرت فيه ولم ينقل سبب اقوالها ولقد ادهم الخبايا له أشبهه بقطع الذنوب بمسلاق الاحتشاش لها (و) بياح (انتفاع بما زال) من خضر الحرم (او انكسر منه غير فصل أدى فصاله لم ين) أى يتفصل لتلف فصاله كالقفر انكسر فان قطعه أدى لم يتبع به ولا غيره كسبب دمه محرم (وتقتض من غيره) قطعا أو كسرت صغرة عرفا شاة (و) بعض (ما قولها) أى الصغرة من الشجر وهى المتوسطة والكبيرة (يقترن) لقول ابن عباس فى الفحصة بقرة وفى الحديث شاة قال والدوسة شجرة العظيمة والميزلة الصغرة (و) يقترن بين ذلك أى الشاة والبقرتين فيسببها ويرفقا أو يطلقها لما كثر الحرس (وبين تقويمه) أى انذ كور من شاة أو بقرتين درهم (و) يغفل بقميته كجزاه الصيد بان يشتري بها طعاما يحضرن فى فطرة فطعم كل مسكين مدر ونصف صاع من غيره أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما (و) بعض (حشيش و) رقيق بقميته) نصا لانه متقوم و يفعل بقميته ككسبى (١) بعض (غصن بما تقتض) كعضاء الجوان وكالوجنى دلى مال أدى فقتض و يغفل بارسه كامر (فانما استغلف شئ منها) أى الشجر والحشيش والورق ونحوه (سقط منها) كرش حيدته وحاد (كرد

والصبرخ والصمود وقطعة من الرسل من الاماكن المباحة ونحوه وغنوه) لانه مال حصل الاستيلاء عليه قهر بقوة الجيش فكان غنمه كسائر أموالهم (قال الاكل منه) اذا كان طعاما (وغنوه) أى غير الاكل فثبتت له احكام الغنمة كلها (وان لم يكن) الاخذ بذلك (مع الجيش كالمناصير ونحوه) قال كازوا وحده مدار الاسلام (وفيه) أى الرزاز (الجس) كما تقدم فى عمله وما عدا الرزاز من المباحات تكون اضرارا وحده غير محسوس حيث قدر عليه وحده كسائر المباحات (وان لم يكن له) أى فى آخره من مباح دار الحرب (ففيه) ينقله كالقلا والمسن (يكسر المسم) (والادوية فهو لا تخفه) ولو وصل اليه بقوة الجيش (ولو صار له قسمة بنقله ومعالجته) لان ذلك امر طارئ (وان وحده لقطعة فى دار الحرب من متاع المسلمين) كالزاد و جدها فى غير دار الحرب) برفقها ولو كان لم يعرف بها لم يكن لها وان كان من متاع المشركين ففى غنمه (وان شئ من كل هبة من متاع المسلمين أو من متاع المشركين عرفها حولا) لاحتساب ان تكون من متاع المسلمين (ثم) ان لم تعرف (جعلها فى الغنمة) لان الظاهر انها من متاع المشركين كاللحى الشرح والمبدع نص عليه ولم يحكمها فيه خلافا ومحلها اوصول اليها بقوة الجيش (و) يعرفها فى بلاد المسلمين نص عليه أى ثم يعرفها فى بلادنا وما الشروع عن حين الوجدان كما نه عليه فى لغتها (وان ترك صاحب القسم) أى المقوض اليه امره وهو الامام أو الامير أو نائبه (شأمن الغنمة) فغير اذن حله ولم يشتر ذلك التروك (فقال) صاحب القسم (من اخذ شاة فله فن استحشايا ملكه) كسائر المباحات (ولا امر امراته) حتى لا يعود اليه الكفار فقتلونها (و) الامير (أخذه لنفسه كغيره) أى غير الامير فان له أخذه ما تقدم (ولو اراد الامير ان يشتري لنفسه من الغنمة فقول كل من لا يعلم انه وكيله مع البيع) لانتفاء المانع وهو الممانعة وأهل المراد اذا كان البائع بعض الثاقلين لم يستعان كان المانع الامير أو وكيله لم يصح مطلقا كما هو مقتضى ما بان فى الوكالته وظاهر نص الامام كالجيو زلا مير الجيش ان يشتري من منهم المسلم شيئا لانه يجابى ولان عمر دما اشترا ما ينفق خزو وحلوله وقال انه يجابى استحبه به أحد قال فى الحق ولا فهو البائع أو وكيله فكانه يشتري من نفسه أو وكيل نفسه (والا) بان يشتري بنفسه أو وكل من يعلم انه وكيله (حرم) عليه ذلك نص عليه واحتج بان عمر دما اشترا بان عرفه فحصلوا لاجاباته وظاهره بطلان البيع (وذلك الغنمة بالاستيلاء عليه فى دار الحرب) لانها مال مباح فلا كسب بالاستيلاء عليها كسائر المباحات يؤيده انه لا ينفذ عقوبهم فى رقبتهم الذين حصلوا فى الغنمة ولا يصح تصرفهم فيه وانما لو سلم عبد الحربى ولحق بجيش المسلمين ما د حرا وفى الانتصار وعيون المسائل باستيلاء تام لا فى وقت المزة لئلا يأس الامرل هو حيلة أو نصف وفى اللغة كذلك وانته ظاهر كلامه والمنصوص عن اجدوده أنه أكثر الاصحاب ان مجرد الاستيلاء وازالة اذى الكفار عنها كاف (ويجوز زعمه ما يباعها) فى دار الحرب قال أبو اسحق الفراءى الا و رأى هل قم النبي صلى الله عليه وسلم شأن فى انما فى ادينه قال لا أعلمه وقسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم بنى المصطلق على ما همهم وغنائم حنين بأوطاس ولا نههم ملكوها بالاستيلاء فجاءت فقتلها ما يبيعها كالأحرز تدار الاسلام (وهى) أى الغنمة (لمن شهد الوقعة) لما روى الشافعى وسيد باسنا دما معن طار من شباب أناس عمره قال الغنمة ان شهد الوقعة (من أهل القتال) اذا كان ضده الجهاد قاتل أو لم يقاتل من تجار العسكر واجر التجار (ولو) كان الاحير (الغنمة) ولست اجمع حنبدى كراي وسابن والمكاري والبيطار والحداد والاسكاف والنجاط والصناع) أى ارباب الصناعات (الذين يستعدون للقتال ومعهم السلاح) لا تدره للقتال لا استعداده أشبه المقاتل وحل الجهاد ما النبي صلى الله عليه وسلم لمسلمة وكان

(عمرهما في الحل وتغذو ردها أو ينبت منها) لا يلائها (خلوقها) أي النقرة لمن ٦٧٩ الحزم إلى الحل (غيره) أي الناس لها

ولعل (فمنها) القائل (وحده) لا-

المكلف لها (ويعني متفرصاً)

أحبار الطهارة وأهمل على أحد قصدهم أخذ معاهد (حق من منع له) أي معناه الشرح
 الجهاد على (أومنه أوأه) من الجهاد فهمه (لثبته) أي الجهاد (محضه) أي
 نصرة ورة الجهاد فرض عين محضه ولا يتوقف أذن على الأذن (و) يعنى (أيضاً) عنهم
 الأمر لصلحه كرسوب حاسوس ودليل وشبههم وأنهم شهدوا وأن خلفه لأمر في بلاد العدو
 ولورض موضع مخوف وغزاً الأمر (ولم يره) فرجوا تصا شكل هؤلاء يصمهم لهم لأنهم في
 صلحه ليس أوف خلفه الأمر وهم أولى بالأشهاد من شهدوا بقتال (ولا) بهم (ليرض) خارج
 عن القتال قال (ومن الغلو جواشيل) لأنه لا تقع بهم (أن كان المرض لأعني القتال كالجو
 ومن يصداغ وغوه) كوجع مرض فصبه لأنه من أهل القتال (ولا) بهم (للكفر
 وعلم يؤذن لها) لخصا بها ما أن أفعلها المم لكافر ورض قصد (ولا) بهم (لأنهم
 يستملق القتال من الحار وغيرهم) كأخذوا والصناع (لأنه لا تقع بهم) القتال (ولا) بهم (لأن
 نهي الامام من حضوره) القتال (أو) غزاً (بلأنه) لصلحه (ولا لطفل ومجنون) لأنها
 ليسا من أهل الجهاد (و) (لا) فرض يحلف وغوه) لغروجه عن أهله الجهاد عليه (ولا) لأخذ
 من جف ولور كاذب وفالاً وكذا رام يشاقتن وغوه (ولا) أرضهم لهم لصلحتهم وكذا من
 حرب من كافرين) لاسهم ولا يرضخ له لصلته (ولا) بهم ولا يرضخ (تخليهم) تعاطف (وإذا
 لحق المسلمين مدد) هو المقتد به قوم في الحرب (أو) هرب من الكفار إلى أسير وأسلم كافر
 أو بلغ صبي أو هتق عبد أو صار أفرس وألا أو عكسه قبل تقضى الحرب أسهم لهم وجعلوا
 كمن حضر الوقت كلها) لقول عمر ولا تنهوا شركاءك الفانين في السبفشار كرههم في الاستحقاق
 كجلا كان ذلك قبل الحرب كالج في المدع وظاهر أنهم سهم وأنهم قاتلوا (وإن كان) لحق
 النداء والأسير وأسلام الكافر أو بلغ صبي أو هتق العبد (عدا لتقضى) الحرب (ولم) تفرز
 القنصة) فلا يسهم لهم لحديث أبي هريرة أن أبان بن سعيد بن العاص وأصحابه قدموا على النبي
 صلى الله عليه وسلم بجعر بعد أن قهقهوا فقال أبان أقسم لنابا رسول الله فقال رسول الله اجلس
 يا أبان ولم يقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ولا يسهم لهم شهدوا الوقت أشبه ما لو
 أذركم أبدأ القنصة فلو أنهم هتقوا قال للمدع حتى سلوا القنصة فلاتي لهم فيها الأنهم أفا
 قاتلوا عن أصحابها لأن القنصة في أيديهم وحوزهم فقلها المجزئ وقيل قبل أن أهل المصلحة
 غنوا وأما استنفذهم العدو لجأه أهل طرس فقاتلوا معهم حتى استنفذوهم فقال أصحابي
 أن يصطلوها أي لأن الأوان إذا ملأ كرها بخارجة برز ملك الكفار أخذها أوقات أهلهم
 العسكر وأنصرف قبل الأحرار) القنصة (فلا) شيء له هذا بمعنى كلامه لحرق لأنه مات قبل
 يثبت ملك المسلمين عليه أو اقتصر عليه أو كشي وقدمه في الشرح وخبره في الفتى ونصره
 وطاهر كلامه في المقنع أن الميت يستحق سهمه بمجرد انقضاء الحرب سواء أحرزت القنصة أو لا
 ويقعنه كلام القاضي كاله في الشرح رقعته في التروغ وخبره في المصنف فيما يأتي (وكذا لو
 أسرى أناسها) أي أنشأها وقتلوا شيء له لأنه لم يشهد الوقت

وَقَضَىٰ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ

كان عمله ولاته يستغفون كالشجرة

وقال أحمد أترحه كعب ولم يزد

عليه (ولا) يكره (ومنع الحما

بالمساجد) کما فی مسجدہ علیہ

الصلاة والسلام زمنه وسنده

وقوف فی غیر جہت کمال احیاناذا

فصل وإذا أراد القسمة من أجل الاستلاب فذهبا إلى أهلها (١) لأن القاتل سحقها غير محسوسه
 (فإن كان في القسمة مال نسل أروى دفع إليه) لأن صاحبه معين (ثم يبدأ) عشرة القسمة من
 آخره فقال الرجال وحافظ وعمر بن وحاسب لأنهم مصلحة القسمة (واعطاهم كل من ذلهم على
 مصلته) كلهم بقي وأقلعه (انضم طهمس) مال (العدو) قال في الشرح لأنه في معنى السلب
 لكن يأتي في كلام المصنف أنه بعد المحسوس (ثم خمس الباقي) فعده خمسة أقسام متساوية
 (فيقسم خمسة على خمسة أسهم) نص عليه لقوله تعالى وأعلموا أنكم من شيء إلا به وأنتم عالم
 (ويخرج أخرج زهرا) أي الماحض (و) (الخارج) (طهرا) في الجمل والخمر بترك وغيره لأنه انتفاعا

﴿وقت على طاعة الله من الخيانة﴾

فاضل (وزمان فاضل) لقول ابن عباس وسئل أحمد بن حنبل تكتب السنة أكثر من واحدة قال لا لا أعك قال تعظيم البلد ولو أن رجلاً
سعدت يوم أن يقتل عدو النبي أذاته لقمن العقاب الأليم ﴿فتمسل ويحرم مسجد المدينة﴾ وتسمى طيبة وطاية فيقولون الأولى
أن لا تسمى يثرباً من عادته وذبحه همت قد كينه بزعمه في الاقتناع (و) يحرم (قلع يثرب وحشيشه) لحديث أن أبا هريرة حرّم مكة وها
لاهلها وفي حرمت المدينة كما حرّم مكة وعرفت في صاعها ومدها على ما دعا به أبا هريرة لاهل مكة متفق عليه (الاملاحة السائدة
والمرث والرحل) من الثعبر (والا) الف (من الحشيش ونحوها) مما يدعو اليه ٦٨١ الملحة حديث أحمد بن حنبل

ليجوز في القفره) بان استغنى عما يطلب ليجته (لم يسط لفقرياً) لانه لم يبق فقراً (ولاحق في
التمس لكافر) لما تقدم (ولاقن) لانه لو اعطى لكان لسده لان القن لا يملك (وان اسقط
بعض الخافين ولو مقلداً ساق) من الفقيه (فهو السابقين) من اهل الفقيه لضعف الملك لان
اشتراكهم في الفقه اشترك زعمهم فاذا اسقط احد منهم حق كان السابقين بخلاف الميراث لقوة
(وان اسقط الكل) أي كل الخافين حقهم من الفقيه (ه) هي (فيه) أي حاشيتاً فتصرف
مصرفه (ثم يطي الامام) أو الأمير (النقل بعد ذلك) أي بعد التمس لما روي عن ابن زائدة
مرفوعاً لا نقل الا بعد التمس (واما يلواد ولا تصل) استغنى بالصر بعض على القتال فكان
(من أربعة اجناس الفقيه) وقدم على التمس لانه لا يمتنع في غيره بعض الفخافين فاشبه
الاسلاب (وهو) أي بالقل (الزيادة على السهم لمصلحة وهو الموصول لم عمل عملاً كتفيل
السرايا بالثمن والبيع ونحوه) قوله الامير من طلع حسناً ونسبه) فله كذا (و) قوله (من جاءه
باسير ونحوه) فله كذا) وكذا من ادعى قلمه أو ماء أو ما فيه غنم (و) رضى عن لا يسلم له) لانه
استغنى بمضرة الوقف فكان بعد التمس كسها السابقين (وهما العبيد) حديث جابر مولى أبي
الاحم قال شهدت خبير مع صادق فكلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظاهري فملوك فامر
لي بشي من حربي القناع (رواه أحمد) وحينئذ هو محمد بن زكريا ولهم يسلم من أهل وجوب
القناع كالسبي (ولم يفتي بعضه بحاشية من رضى ولهم) كالمدة (والنساء) لحديث ابن عباس
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرض النساء شيئا ويرجلن حتى يرضين من الفتيمة
بضربهن يسلم (رواه مسلم) وما روى أنه لم يقرض لانه لم يرض عن الرأى من الرضى منهما
(والصبيان البزرون) ما روى سعيد بن المسيب قال كان الصبيان يهتدون من الفتيمة اذا
هضر أو الغزو ويكرن الرضى لانه كذا (روى عن ابن عباس) (على ما رآه الامام من التسوية بينهم والتفضيل
على قدر غنائهم وتقدمهم) بخلاف السهم لانه منصوص عليه غير موكول الى اجتهاده فلم يختلف
كالحدود بخلاف الرضى (ومدبر ومكرن كفن رضى مشكك في كراهة) لانه لا يفتن (فان
انكشف حاله قبل تقضى الحرب لرسول القصة أو بعدهما اثنين انه رجل أتم له سهم رجل) كغيره
من الرجال (ويسهم لكافر اذا قل الامام) ما روى سعيد بن الزهرى ان النبي صلى الله عليه
وسلم استعان بناس من اليهود في حرب فسلمهم لهم ولان الكفرة تقص في الدين فلا يفتن استغنى
السهم كالفتن بخلاف الرضى فانه تقص في الدنيا والاسكام (ولا يبلغ مرضع الراسل سهم رجل
ولا) مرضع (الفارس سهم فارس) لاننا انهم اكل من الرضى فلينفع اليه كالايلغ بالتزوير
الحل ولا يملكه مديبة العدو (ويكون الرضى له ولو قرص في ظاهر كلامهم) قال في شرح
المتنبي ان غزاة الصبي على فارس والفرات على فارس فادخل الرضى فارس ولا كبا من غير اسهام

٨٦ - (كشاف القناع) - اَوَّل ﴿ ما بين زوراني غير متفق عليه (وذلك) أي الحطالذ كور (ما بين
لانتيا) الحديث أي هرير فرقة ما بين لانتيا واهلهم متفق عليه والابنة لهره اى أرض تركها رة سود (وجعل النبي صلى الله عليه
وسلم حول المدينة اثني عشر ميلاً) (رواه مسلم عن أبي هريرة) والى المكان المنعوخ من الرضى (فواب اداب دخول مكة) وما يتعلق
به (من غزو طواف وصي (رسن) دحوشها (نهاراً) الخبر قال قد رأينا بن هاني لا بأس به اى لا وائفا كز همن السراق (من
أهلها) أي مكة (من ثنية كلام) بمنح الكافوا والحدودهم موزع موزع كره في الماطع والنيطع يبين

جنگلی (ومن حرج من مكلهم اسفلهم ثمة كدى) بضم الكاف والنون هندی طری مشرب شعبه الشافعی (ومن دخل المسجد الحرام من باب بني شيبه) الحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ارتفاع الخصى وانما رسله هند باب بني شيبه ثم دخل وراه مسل وغيره بقول ماورد (فلا ذراى البت رفع يده) نص الحديث الشافعي عن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا راى البت رفع يده واساكنار جابر له فقد خالقه ابن عمر وابن عباس (وقال) بذكر يده (الهم انت السلام ومنك السلام فحيتل بنباي السلام) روى الشافعي ٦٨٢ ان ابن عمر كان يقولوا السلام الاول اسمه قتلى والثاني من اكر متما السلام اى

القبه والثالث من الصلاة ومن الاكاف (الهم زدها البت تعلجا) اى تعلجا (وتشربا) اى رقة واهلا (وتكرعا) تفصلا (ومابا) توتر او اجلا (وبرا) بكسر الهمزة وسامع الخبر (و زمن مظه و شرفه من جهه و آخره تعلجا وتشربا وتكسر عا ومابا وبرا) روى الشافعي بالسند عن ابن جريج مرقوا (الحمد لله رب العالمين كثيرا كما وهله وبكافى لكرم وجهه وعز جلاله والحمد لله الذى بخلقى بينه ورا فى ذلك املا والحمد لله على كل حال اللهم اهلك دعوت الى حج بيتك الحرام) سبى لا تتشار حوتته واربد بصره سائر الحرم (وقد جئتك فذاك اللهم تقبل منى واعضنى واصلى لى شافى كله لاله الا انت) ذكره الاثرم و ابراهيم الحسرى (رفع بذلك الدعاء) موته) لانه ذكر مشروع اشبهه التلبية ثم بطرف متعق للمرة (و) بطوف (مفرد) القدوم (و) بطوف (كأن القدوم وهو الورد) فتسحب السدا على الطواف فداخل المسجد الحرام وهو محبة الكعبة وتحيه الصلاة الصلاة

للفرس لانه لو اسهم للفارس كان سهمه مال الكفا فاذا لم يسحق مال الكفا اسهم بمحضوره لقتال قفره اولى بخلاف السدا اذا غزا على فارس سده فان سهمها للفارس كما هو وسده (فان غزا العبد بغير اذن سيده لم ير ضعه ولا لفرسه) لاصبياته (وان كان غزا والعبد باذنه) اى اذن سيده (على فارس لسيده) رضى له اسهم للفارس (فيؤخذ للفارس) العربي (سهمان) كفارس الخ لانه فارس شهدا الوقعة وقول عليه فاسهم له كمالا كان السدا كنه وتقدم الفرق بينه وبين فارس المصبي ونحوه (ان لم يكن مع سده فارس غير فارس العبد فان) مع السدا فارس غير فارس العبد (لم يسهم لفارس العبد) لانه لا يقسم لاكثر من فرس من على ما باقى وان كان مع العبد فرسان قسم لهما اذا لم يكن مع سيده غيرهما ورضع العبد وسهم الفارس مال الكفا وبما يباين يقال يسحق الرضع والسهم (وان انصرف بالقبعة من لاسهم له كصيد صبيان دخلوا دار الحرب) بالاذن (فقتلوا واخذ) الامام (خمس وما فى يدهم) لاصوم واهلوا غنا غنم من شئ الاية (وهل قسم بينهم للفارس ثلثة اسهم والراجل سهم) لاسهم تساوا كالاروار الباقين (او) قسم (على ما رايه الامام من القاضة) كالمالك منهم رجال امرار (احتمالان) وأطلقهما فى الفتى وغيره (وان كان فيهم رجل حرا على سهم او فضل لغيره) لزم بته بالبولغ والحرية (ويقسم الباقي من بينى) وهم العبد والاصبيان (على ما رايه الامام من التفضيل) لان فيهم سهم له سهم بخلاف الذى يملكها (وان غزا جماعة من الكفار وسهم فقتلوا فقتلهم لهم) لانهم الذين شهدوا الوقعة (وهل يؤخذ خمسة احتمالان)

فصل في قسم باقى القبعة لان الله تعالى لما جعل لنفسه الخمس فهم منها الاربعة الاخماس لخاصة لان الله اضاف اليهم كفو له تعالى ورة ابوا فلامه الثالث فهم منه ان الباقي للاب (لرسل الحرام كلف) مسل كان او كافرا باذن الامام وتقدم (سهم) بغير خلاف لانه لا يحتاج الى ما يحتاج اليه الفارس من الكلفة والفارس العربي وسبى (العربي) العتيق قاله فى المطلع وغيره) لخلوصه وفتاقته (سهمان فيكمل للفارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه وقال خالد الخذاء لا يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للفارس سهمين ولصاحبه سهمان والراجل سهمان (و) بانه ان تقدم قسم الاربعة اخماس على قسم الخمس لان الباقيين حاضران ورجوعهم الى اولاتهم يقف على القيمة واهل الخمس فى اولاتهم (وان كان فرسه حبيبا وهو ما يجرى وما عهده عربية او) كان فرسه (مقرا) عكس المجيب ان تكون امه عربية او بغير عربي (او) كان فرسه (برزونا) بكسر الهمزة (وهو

ويجوز في هذا ركن الطواف لبيت حار حرق اذا اتينا البيت معه اسلم الركن مرمل ثلاثا ما وشى را بها ومن عاشت حين تقدم مكة فضا من طاف بالبيت متفق عليه وروى عن ابى بكر وعمر وابو عوفان وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين (و) بضم طبع (استحبوا) غير حمل معذور) يحمله برداه (فى كل اسبوعه) نصا بان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الا بين وطرفه على عاتقه الا يسر لاروى ابو داود وابن ماجة عن ينى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطجما وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم واحبها اعتمر وامن الجمرات فمر اواقى البت وجعلوا ردتهم تحت اياهم ثم فزروا على عواتقهم اليسرى واذا قرع من طوافه ازاله (ويؤتدنه) اى الطواف (من الجمرات الاسود) لفعله عليه الصلاة والسلام (فيحاذيه) اى الجمر طائف

بكل بدنه ومستهله وجهه (أو) هذني (هذه) أي الحجر (بكل بدنه) لأن السلام استعمل في جميع البدن كالقبلة (وبستهله)
أي عيس الحجر (بيده اليمنى) والاستسلام من السلام وهو التمسك وأهل اليمن دعون الحجر الأسود لانه ان الناس يحضرونه بالاستلام
وروي الترمذي روفوا انه نزل من الجنة أشد سباحة من اللبن فوضه شطاباني آدم وقال حسن صحيح (وبستهله) بلا صوت يظهر
للقبلة عند بيت حمران النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفته عليه يكي طويلا ثم التفت فاذا هو سمر بن الخطاب
يكي فقال يا عمر هات بك الميراث واما بن عباس (وبستهله عليه) فله ابن عمر ٦٨٣ وابن عباس (فان شئ) فهو زمام

استلامه وتقبله (أو) زمام واستله
بيده وقبلا) روي عن ابن عمر
وجابر وأبي هريرة وأبي سعيد بن
عباس لما روي ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم استله
وقبل يدهم واهم (فان شئ)
استلامه بيده (أو) استله (شئ)
وبستهله أي ما استله يروي
عن ابن عباس مرفوعا (فان
شئ) عليه استلامه أي ما شئ
(أشار إليه) أي الحجر (بيده أو
شئ) لحدث الجاهلي عن ابن
عباس قال طاف النبي صلى الله
عليه وسلم على قبر فلبا إلى الحجر
أشار إليه شئ في دوح كبر (ولا
قبسه) أي ما أشار به إليه
(واستهله) أي الحجر اشرع في
الطواف (بوجهه) وقال يسم الله
وأهه أكبر اللهم أعماك
وتصد بقا بكتك وفاء بعدك
واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم بقره كلما استله
لحدث عبد الله بن السائب أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان
يقول ذلك عند استلامه (ثم
يمسك البيت من يساره) لأنه
عليه الصلاة والسلام طاف
كذلك وقال خذوا عني مناسككم
وليقرب حاتبه الايسر للبيت

أما أبو سطيحان فله سهم ولفرسه سهم واحد قاله لخلل فأنزلت الزاوية عن أبي عبد الله ذلك
لما روي مسكول أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي سهمين وأعطى الحبش سهمًا
رواه سفيان وأبو داود في مراسله وروي موصولا قاله جليلي والمرسل أصح ولأن نفع المراكب
وأثرها في الحرب أفضل فيكون سهمه أربع تغافل من برنجه (وان غزا اثنان على فرس لهما
هذان غنمة وهذا غنموا السهم) أي سهم الفرس (لما) على حسب كل كما (فلا بأس) نص
عليه (ولا ندم) لا كثر من فرسين) نص عليهما روي الأول زهير أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسهم الخيل وكان لا يسهم الرجل فوق فرسين وان كان معه عشرة فراس ولأنه حاجة
إلى الثاني بخلاف الثالث (ولا) يسهم (لغير الجبل كميل ويسرو يفل وشروهاو وعظم غناهما)
يفتح الشين أي نفعا (وكانت مقام الخيل) لا تلم ينقل عنه على الله عليه وسلم أنه سهم غير
الخيل وقد كان معه يوم بدر سبعون سيراو فغل غزاة من غزواته من الابل بل في خالد يوم
وكذا أصحابه من يمد يمل أنهم أسهموا الفرس الخيل ولأسمه فالتقل ولأن غير الخيل لا يلحق بها
في التأثير في الحرب ولا يصح الفكر والفرق يلحق بها في الاسهام (ومن استأخر فرسا واستأجره
أو كان) الفرس (حسب لونه هذه الوقتة له سهم) لأنه يستحق نفعة ما سقى سهمه ويصطلي
راكب الحبش نفعة الحبش من سهمه لانه غاؤه (وان غصبه) أي الفرس فغزاه عليه (ولو)
كان الغاصب للفرس (من أهل الرضخ) كالعدو والمراة لأن الجناية من راكمه فخصص المنفعة
(فقائل) الغاصب (عليه سهم الفرس لئلا يكره) لأن استحقاق نفع الفرس مرتبط على نفعة
وهو لئلا يكره مكنها سهم (ومن نخل دار الحرب إجمالا ثم غزاه فرسا واستأجره واستأجره
شبهه الوقتة له سهم فارس ولو صار بعد الوقتة) إجمالا لأن العبرة باستحقاق سهم الفرس أن
يشبهه الوقتة لا حاله دخول دار الحرب ولا ما بعد الوقتة ولأن الفرس حيوان يسهمه فاعبر
وجوده حال القتال كالإمام (وان دخلها) أي دار الحرب (فأرسلهم حضرا الوقتة فراجدا لحي
فرغ الحرب لموت فرسه أو شروده أو غير ذلك) كرضه (له سهم واحد ولو صار فارسا بعد الوقتة)
اعتدرا بحال شهودها كاتقدم (ويحرم قولنا لا من من أخذ شيئا أهولا) لأنه عليه الصلاة
والسلام وان خلفه بيده كانوا يقيمون الضام ولأن ذلك يقضي إلى اشتغالهم بالنهب عن القتال
والى ظفر العدو بهم ولأن لفراة اشترى كراهي النسيعة على سبيل التسوية (ولا يستحقه) أي
لا يستحق الشئ أخذ بل ياتي به المني يقسم (وقيل يجوز لصاحبه) بقوله عليه الصلاة والسلام يوم
بدر من أخذ شيئا أهولا وديان قضيه يدركا اختلاف فيها نعت بقوله تعالى يستأثرون عن
الأنفال الآية (وتنه) قال في السياسة الشرعية فان ترك الإمام الجمع والتجميع وقت في الأخذ

قوله ركن يمر به يسمى الشامي وهو جهة الشام ثم الغربي وهو جهة المغرب ثم الباهي جهة اليمن (وريل طائف ما شيا غير طائف مذكور
(و) غير (سماوي) غير (محرم من مكة) وقربها يسمي مع المني ويقارب انطاطا) جميع طواف (في ثلاثة أشراط ثم بعدها شئ أربعة) أشواط ما
رمل لحدث عائشة وتقدم رواه أيضا عن جابر وابن عباس وابن عمر بأحاديث متفق عليها قال ابن عباس رمل النبي صلى الله عليه وسلم
في عمره كلها وفي وجهه وأبو بكر وعمر وهما ابنو الخلفاء من بعدهم وأما أحمدو يكون الرمل من الحجر إلى الحجر لحدث ابن عمر وجابر (ولا
يقضي فيها) أي الأربعة أشواط (رمل فأن) من الثلاثة قبله لأنه شبهة فاستمرضه مفسدة طاف به في الركنين الأثنين من مرتب
وعنه لولا بقوته هبته للمني فبأنها تركه في شئ من الثلاثة أنفه فيما بقي منها (و) من لم يتمكن من الرمل مع التوهم البيت لم يزاحم

منه في حاشية الناموس (أولى) من الذين البت) لانها اقله هي فضيلة تتلوا
 بقاها الصادة اهدى من فضيلة تتلوا (والثاني) أي تأخير الطواف في زوال الزمان (له) أي ازل (اولاد) من البيت أي
 حتى يقدروا عليها (أولى) من تقدم الطواف مع قوات أحد ما بقي به الوسا الاكل (وكذا حاشي) طائف (الحجر الأسود والركن
 اليماني استلما) أي ما حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد أن يستلم الركن اليماني والحجر طوافه قال فانما وكان ابن
 عمر يرفعه وراه أوداد ولكن لا يقبل ٦٨٤ (الحجر الأسود) وأشار إليها أي الحجر والركن اليماني ان شق استلما

انما جاز في أنفسنا لا يجوز ان نحل له بعد تخميسه وكلما دل على الاذن فهو اذن وأما انما
 ما نزل له انما جاز حاز لانه ان لا يحل مقدار ما يصيبه ما يقتضيه من العدل في ذلك (ويجوز
 تفصيل بعض الفاعلين على بعض لفظة) بفتح الفتحمة أي نفع كما تقدم (فيه كصها وغرضها)
 كالرأي والتدبير لانه يجوز له ان ينقل ويعطى السلب لحاز التفصيل لذلك (والأ) أي وان لم
 يكن التفصيل لفنا فيه (حرم) عليه لان الفاعلين اشتركا في الغنمية على سبيل التسوية
 فوجب التعديل بينهم كسائر الشراك (ولا تصح الاجارة على الجهاد ولو كان الاجرة) (من
 لا يلزمه) الجهاد كالسدة والمراد لا عمل يخص فاعله ان يكون من أهل القرية فاشبهه الفسلة
 (فرد) الاجرة (الاجرة) لبيان الاجارة (وله سهمه) ان كان من أهل الاسهام (أو رخصه) ان
 لم يكن من أهل الاسهام (ومن أجر نفسه) به ان اغنما على صفاء الغنمية أو جعلها وسوق
 الذواب ورعيها ونحوه امج له اخذ الاجرة على ذلك ولم يسطع من سهمه (في) لان ذلك من مؤنة
 الغنمية فهو كلف الثواب وطعام السبي ويجوز ولا مانع منه ويباح للاجير اخذ الاجرة عليه
 لانه قد اجرت نفسه لعل له حصة من الاجرة كالدليل على الطريق (ولو أجر نفسه)
 فلذلك (بداية غنمية من المقيم) أو جعلت اجرة وركوب جارية منها مع ذلك كما لو اجره بنفسه
 (ومن مات بعد انقضاء الحرب فمهم مؤنة) لاستحقاق الميت لها بانقضاء الحرب ولو قبل احرار
 الغنمية) لانه أدركها في حال لو قسمت فيه حصة منها وكان له سهمه منها فيجب ان يسحق سهمه
 فيها كالومات بعد احرارها في دار الاسلام ولقول عمر الغنمية لمن شهد الواقعة وهذا قد شهدها
 (و يشارك الجيش سرابها فيما غنمت وشاركه فيما غنم) أي ايجها من شاركه الاخرض عليه
 لانه عليه الصلوات السلام ما غزاه وازن بمشركه من الجيش قبل او طاس فغنمه فشاركه
 ينالون بين الجيش ولان الجميع جيش واحد وكل منهم ارضه لصاحبه في غنم بعضهم الغنمية
 كاحد جاني الجيش وهذا الشراك بعد النقل (وتقدم في الباب قبله) وان اقام الامر ببلاد
 الاسلام ومثسرها فيما غنمت هو لها بعد ان غنم لانها ما غنمها والفقير بدار الاسلام
 ليس بجاهد (وان أنفذ) الامام (جيشين أو امر بدين فكل واحد منهما غنمته) بما غنمته
 لانها ما غنمته القتال عليه (وان غنمت الغنمية في أرض الحرب فقتلها أو اتاها وما غنمها
 غلب عليها العدو فهي من ضمان مشتر) لانها مال مقبوض يجوز له التصرف فيه اشته سائر
 أمواله (وكذا لو اتاها وما غنمها في دار الاسلام من خوف وتيسر وغنمها) فاسنولي عليه المدفوعة
 من مال المشتري (وللامام البيع من الغنمية قبل ان تقسم لعله) لان ولايته ثابتة عليها شبهة
 البيت وسواء كان البيع للغانم أو غيرهم (ومن وطئ جارية من الغنم قبل قسمة من له فيها حق
 أولاده ادب) لانه وطئ حرام لكونه في ملك مشترك (ولم يباح به الخلد) لان له في الغنمية ملكا

و (لا) يسن استلام الركن
 الشامي وهو أول ركن يمر به
 ولا استلام الركن (القرني وهو
 ما يليه) أي الشامي فصا للركن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان لا يستلم الا الحجر الاسود
 والركن اليماني وكان ما اراد لم
 يستلم الركنين الذين يليان الحجر
 الا لان البيت لم يبق على قواعد
 ابراهيم ولطاف الناس من
 وراء الحجر لانه لا يوافق
 انكر ابن عباس على معاوية
 استلامهما وقال لقد كان لك في
 رسول الله أسوة حسنة فقال
 معاوية صدقت (ويقول طائف
 كالحاشي الحجر الاسود والله أكبر)
 فقط حديث ابن عباس طاف
 النبي صلى الله عليه وسلم على بعير
 كلما أتى الركن أشار بيده وكبر
 (و) يقول (بين) ركن اليماني
 وبينه أي الحجر الاسود (وبنا
 آتاف الدنيا بحسنة فوق الآخرة
 حسنة وقننا غناب النار)
 حديث أحمد في المناسك عن
 هبة الله بن السائب انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 وعن أبي هريرة فرعوا وكل به
 يعني الركن اليماني سبعون

ألف ملك فن قال أهم ان أسألك العفو والعافية في الدنيا
 والآخرة بنا آتاف الدنيا بحسنة وفي الآخرة حسنة وقننا عذاب النار قالوا آمين (ويقول في بقية طوافه اللهم احصله بحاجتي وراوسيا
 مشكورا ووفيا مفسورا ب ابراهيم وارحم واحد في السبيل الاقرب وتحيا وزعمنا تعلم وانت الاعز الاكرم) وكان عبد الرحمن بن
 عوف يقول بفتي شيع نفسي وعن عروة كان محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون لاله الا انت وانت نصي بعد ما مات
 (ويدعو ويدكر بما أحب) يوصي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدع الحديث الا ذكر الزفراء وأمر ابراهيم ورواها عن منكر
 وما لا يمتدح في الطواف بالبيت مسلاتن تكلم فلا يتكلم الا بغير (وسن القراءة فيه) أي الطواف فصلا لانه افضل الذكر

١٨ بغيرها كانه الشرح في الدين وقد احتاجت القراءة افضل من الطواف (والدين ومن ولائط طاع في غير هذا الطواف) لانه عليه الصلاة والسلام واحياه اعمارهم واخصبوا وامنوا به حتى لو تركوا فيه بقتلهم ما بعده لان مقتضاه عبادة لا تقتضي في عبادة اخرى (ومن طاف راكبا او معزلا لم يجزه) طوافه كذلك (الا ان كان ركوبه او معزله) لحديث الطواف الذي تلاه من عبادة تتماق بالبيت فلم يجز فعلها راكبا او معزلا غير ذلك صلاة واعمال طواف النبي صلى الله عليه وسلم راكبا عند رطاب بن عباس روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هاتوا حتى نخرج العواتق من ٦٨٥ النبوة وكان النبي صلى الله عليه وسلم

لا تضر ب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركع ركعتين واصلم (والجيزي) الطواف (عن حامله) أي العذرة ولان القصصنا الفيل وهو واحد فلا يقع على اثنين وقومهم عن المحول أولى لانه لم ينزهه الا لنفسه بخلاف الحامل (الانثوي) حامل المحول (او ثوبا) أي الحامل والمحول (جميعا) الطواف (عنه) أي الحامل فيزيه عنه نزل من النبي عنهما للحامل (و) حكم (سواء) كاطواف راكبا أو معزلا ولا يجزه الا بالسنن (وان طاف على سطح المسجد) فوجه الاجزاء كسلا له اليها (او قصد في طوافه غرضا وقصده طوافا بنية حقيقة) أي مقارنة لاطواف (لاحكامية) توجه الاجزاء في قياس قوطم ويتوجه احتمال كماله قصد بعبادة فراه (قوله في الفروع) والنية الحكمية ان يتوجه قبل ويستمر حكمها وهو معسفي استحباب حكمها ذكر ما بين قدس (ويجزي طواف في المسجد من وراء حائل) نحو قبعة (ولا) يجزي طوافه (خارجا)

او من ذلك فبدر انه لما ذهب (وعليه مهر ما يطرح في القسم) لانه ليست جاز كماله شبه وطه امما لغيره ولا يقطع عن من لله بقدر ملكه كالشتر كمن لا يقاض لان مقدار حقه بغير المهر ولا تضر عليه بوضع المهر في النعمة فيجوز له حقه (الا ان تادته فيكون عليه قيمتها) لانه لو طاف على الغنمين كانوا تافها وحسبوا تطرح في النعمة فان كان مسرعا كانت في ذمته (فقط) أي دون مهره او قيمة الولد لانه لم يملكها حين علق فلم يكن للغانين شي في قيمتها (وتصير ام ولد) ولو كان مسرعا لا يملكها بغيره ام ولد فيجعل جميعها كذلك كمن تلاد حارة بانه وهو اقوى من العتق لكونه فحلا ومقدم المحتون (والله حرأمة النسب) كشيبة (ولا تترج في أرض العدو) فلا يترج في أرض العدو (ويأتي في النكاح) مفعلا (وقد اعني بعض الغنمين أسير من الغنمية او كان يفتى عليه) كايه واشواشي عتق عليه ان كان قد رخصه لان ملكه ثبت عليه في شركه فغانين باستيلائه عليه شبه المملوك بالآث (والا) أي وان لم يكن قد رخصه باذن (فكمتني شخصا) من مشترك يفتى قدر ما يملكه وباقية بالسرابة ان كان مسرعا فيقتضيه الباقي والا فقد رماه وهو مسرعه منه (وقطع في العتق وغيره) كالشتر (لا يفتى رجل) حر مقاتل أسير بالعتاق (قبل خيرة الامام) لان العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وعمر على وقتلا لخاله قاتاني أسرى بدر ولم يفتقه على ما لاه انما يصير رقيقا بالاسرة فان فصل الكلام على من استرق منهن او يصير رقيقا بنفسه السبي كالتاسع الصبيان (و يجرم القتل وهو كبير) لوجه عليه بقوله تعالى ومن يقتل نارا باث غاغل يوم القيامة (والغزال من الغنم وهو من كتم ما عنده او) كتم (بعضه يجر حرق رجله كذا) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجر حرقوا متاع الغنم رواه ابو داود ولحديث عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك رواه مسند الاثر واختار جماعة ان ذلك من باب التمتع بالاحكام الواجب فيه التمتع بالامام بحسب المصلحة فان في الفروع وهو اظهر (حالم) يكن باه او وجهه فلا يجرق لانه عتق به لتغير الجاني (ذا كان) القاتل (حيا) فان مات قبل احواله لم يجرم نفس عليه لانه عتق به بقتل بالمرث كالميت (حرا) فان كان رقيقا لم يجرق رجله لانه ليس له ولا يعاقب بعبادة عبده (مكفلا) لان الارواق عتق بغير المكلف ليس من اهله (ولو) كان القاتل (أبي أو ذميا) لان من اهل العتق بولذلك بقطاعات في السرقة وغير المتمتع لاحكامنا لا يجرق مائة (الا لاسلحا) لانه يحتاج اليه في القتل (ومصحفا) وحله وكبه وما يشبهه لم يشره (وكتب علم) لانه ليس التقصد الاضرار به في ذنبه بل في بعض ذنبيه (وحوان) بانه من سرح ولبا وجز وحل ونحوه وعلقه) لانه يحتاج اليه ولتنبه عليه الصلاة والسلام ان يعذب بالنار لاربابها (وياب القتل الذي عليه) فلا تحرق بعبادة (ونقته) لانها لا تحرق عادة

أي المسجد لانه لم يرد به الشرع ولا يفتى به من حلف لا طواف البيت (او منك) أي لو حمل البيت عن يمينه وطاف ولم يجزه لانه عليه الصلاة والسلام جعله من يساره في طوافه وقال خذوا عني مناسككم (وغره) كالطواف القهقري فلا يجزى لانه لا تقدم (أو) طواف على جدار الحجر بكسر الحاء فلا يجزه لقوله تعالى ولا طوافوا بالبيت العتيق والحجر منه لحدت عائشة من فوجها من البيت واصلم (أو) طواف على (شاذروان الكعبة) (يفتح) لانه لا يجره وهو ما مضى عن جدارها أي عرضا فلا يجزه لانه من البيت فاما ما يطوف به لم يطاف بكل البيت وان من الجدار يرفده فموازة الشاذروان صح طوافه (أو) طواف طوافا (أو) نقصا (سيرا) فلا يجزه فاما تقدم وقطاف النبي صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر والشاذروان من الحجر الاسود والي الحجر الاسود (أو) طواف (بلانية) لم يجزه لم يشره فاما

الأحكام التي كانت كالصلاة (أو طاعة) هربنا) الحديث أي هربنا أن أبكر رضى الله عنه يمشي في الخدات أي أمرا أبكر عليه الرسول
 اقتصر الله عليه وسلم قبل حجة الوداع يوم القريظ ذن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان متفق عليه (أو طاف
 عدنا) أكرم أو صغر (أو طاف نجما) الحديث الطواف بالبيت صلاة لا لا تشرك تشكك من فيه وأقوله عليه الصلاة والسلام لما شئت
 حين حاضت الخدي ما قبل الحاج فغير أن لا تطوف بالبيت يلزم الناس انما ارضاض فقط أن أمكن ومن فعل ما لم ينسلك هل
 طهارة (و) أن طاف محرم (في) لا يحل ٦٨٦ لحرم إسه) كذا في نسخة أو مطيب (بمع طوافه) لعود النبي لتلج

(وبغدي) لنفس المحذور
 (وبغدي) الطوفان الحديث
 فيه) تجمده أو سقه بعد أن تظهر
 كالصلاة (وبغديه) لقطع طول
 هربا لأن الموالاة شرط فيه
 كالصلاة ولأنه عليه الصلاة
 والسلام إلى طوافه وقال خذوا
 عني مناسككم (وإن كان
 قطع سيرا أو أتيت صلاة) وهو
 في الطواف (أو حضرت حنيزة
 وهو فيه صلى وبني) هل ماسبق
 من طوافه الحديث إذا
 الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
 ولأن الحنيزة تقويتا للتأجيل
 ويستثنى الشوط (من الحجر)
 الأسود (فلا يمشي بعض شوط
 قطع فيه) قاله أبو جابر كذا السبي
 وعلم مما سبق أنه يشترط لطواف
 هقل ونية ويستعززة وطهارة
 من حدث أغير طفيل لا غير
 وطهارة من خبث أو كآل
 البيع وجعل البيت قبسه من
 يسار وموكنه ماشيا مع فطرة
 والموالاة يشه واستدائه من الحجر
 الأسود بحيث يجاهد وكونه في
 المسجد وخارج البيت جميعه
 (فإذا تم) طوافه (نقل) ركعتين
 والأفضل كونه محلل المقام
 أي مقام إبراهيم الحديث بـ

حج باب حكم الاربعين المنومة
 يعني المأخوذة من الكفاية لاداعوه (وهي) أي ادرون (على ثلاثة أضرب) للاستغناء
 أحد ما منعت عنوة) أي فخر أو غلبه من عناعدوا دللوا بوضعه (وهي) شرطا (ما جئنا هنا
 أهلها بالسبع) فخير الإمام به تخيير معمله (كالتصير في الأسارى يلزمه أن يفعل ما يراه أصح

حجة) عليه الصلاة والسلام وفيه ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأوا تحذوا من مقام إبراهيم
 مصل لجعل المقام بينه وبين البيت ففصل ركعتين الحديث رواه مسلم ولا يشرع تقبيله ولا مسحه فصار المقامات أولى وكذا أخرجه
 بيت المقدس (و) يقرأ فيها ما قبل بجال الكاين (و) سورة (الأخلاص بعد الفاتحة) فخير (وتجزي مكتوبة عنهما) أي من ركعتي
 الطواف ركعتي الاحرام ونصحه المجد (و) يس (عوده) بعد الصلاة (إلى الحجر) الأسود (فيسلمه) فما لمفعله عليه الصلاة والسلام ذكره
 حابر صفة) عليه الصلاة والسلام (و) يس (الكاين من الطواف كل وقت) ليلانها وأوتقدم أنه نص أن الطواف أغرب
 أفضل من الصلاة بالمسجد الحرام (وله) أي الطواف (جمع) أسابع ركعتين لكل أسبوع) من ثلثة الأسابيع فقلته مائة

والسور بن عمره وكونه عليه الصلاة والسلام بفعله لا يوجب كراهة لآله بخلق أسبوعين ولا ثلاثين ولا غير مكر وبالأشياء ولا
تعتبر الموالاة بين الطوائف والركبتين لأن عمره صلاهما على طوبى وأخرت أم سلمة (ركبتين طائفين بكيفيات التي صلى الله عليه
وسلم الأولى أن يرجع لكل أسبوع ركبتين عنه) (و) الطائف تأخير سبعة من طوائف طواف وقبره فلا يقبل إلا الواحدة منهم ولا بأس
أن طواف أول النهار وبسي آخر (وأن فرغ غنم) من عمره وجه (ثم علم أحد طوافه) للمسلمين وأخرج كان (بلاطون وجهه) فم
يدروا طواف عمره أوجه (لزمه الشد) أي الأحوط منها لثبوتها يقين ٦٨٧ (وهو) أي الأشد (جعله) أي الطواف

بلاطون (للمرة) لا يجعل منها
حلقا ففسر (فأد طوافه
فكأنه حلق قبل طواف عمره
(وعليه به) أي الحلق (دم) لأنه
محظوف في أحرامه (وبصرفه) أي
بإدخال الحج على غيره (وبجزيه
الطواف للرجع) أي طواف
الانفاس (عن التكنين) أي
الحج والعمرة كالنار ينبت من طواف
الاحتياط إعادة الطواف
لا يستلزم الله الذي بلا طهارة فلا
يسقط فرضه إلا يقين (و) بعد
أبى الوقت وجهه به طواف غير
معينه لتقدير كونه بلا طهارة
(وإن جعل) الطواف بلا طهارة
(من الحج) أي قدر أنه طواف
الانفاس (فبإزمه طوافه) أي
الحج (وسعه) فبطل طواف
الانفاس (و) بزمه (دم)
التمتع بشرطه وذكر في
الحاشية في كلامه في شرحه
(وإن كان وطئ) المتع (بعد) من
عمره ثم علم أحد طوافه بلا
طهارة وفرضه طواف العمرة
(لم يصح) أي الحج والعمرة لأنه
ادخل على عمره فأسقطه
فبأنه يضع ويلغو ما قبله للرجع
(وتحلل) بطوافه الذي نواه بحجه
من عمره (أنه) أي (لزمه)

(لا) تخيير (فتبينه) لأنه نائب المسلمين فلا يبال في أضافته صلاحهم (من قسمتها) على الفاتن
(كقول) لأنه صلى الله عليه وسلم قسم نصف خير وقت نصفها لنوابه وحوادثه ر واه
أبو داود من حديث سهل بن أبي حنيفة (فتكثرت) الأرض التي وقعت عنده وقت بين
الفاتن (به) أي بشيها (ولا تخرج عليا) لأنها ملكا للفاتن (ولا) تخرج أيضا (على ما سلم
أهل عليه كالدنة أصوله) على (أن الأرض لم ترض الأيمن والأيسر) كغير الماء
المسألة لم ينسحب على المسكونة (وأما) (والأحواض) كغير النور وسكون القاف
بمداها لم تنبت (فت) (وأما) المسكون كارض البصرة) تنبت الباء (و) بين وقتها
للمسلمين) كما وقف عمر الشام ومصر والمراق وسائر مفاصله وأقرها العامة على ذلك يوم
عمر قال ما والله الذي نفسي بيده لو أن أترك آخر الناس بيانا أي لا تخي لهم ما فقت على قرية
الاقسمتها كاقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ولكني أتركها للمسلمين خزانة يقتسمونها
رواه البخاري (بلفظ) يحصل به الوقت) لأن الوقت لا يثبت بنفسه لحكمه ما قبل الوقت
حكم المتقول وقال في أحكام الفقه من وقتها تركها على حكمها بين الفاتن لأنه أنشأ
تخصيصها وتسيلا على المسلمين هذا بفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر ولا أحد من
الأمة بعده (و) عتق بيعها وشراؤها كتبها بعد وقتها كسائر الوقوف وبأنه ما قبله في أول البيع
(و) بضمير عليها) الإمام بعد وقتها (أخر) أحاسن ما يؤخذ من هي فيهم من مسلم وما بعد يكون
أخرها (لنار) رأى أبو عبد الله في كتاب الأموال من الناس حثون قال ملا للمسلمين أن الخطاب في
القرى التي افتتوها هاهنا وقتها استأجره فيها فقال عمر لا ولكني أحبسها فخرى عليهم
وعلى المسلمين فقال بل لا وأصحابها فيها فقال عمر اللهم كفى بل لا ووجهه في حال الحول ومنهم
عن تطرف قال القاضي ولم ينقل من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء ما تقدم أمضا
أخذت عنده الأجير وفي الخبر رأوا عليه الأهل وأقربهم مخرج ذل كلامهم أنه لم يكن لها
بغير مخرج كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في مكة لم يخرج وقاله أبو عبد الله ما مسجد جماعة المسلمين
وهي مباح من سبي بخلاف بقية البلدان قاله في المبدع (و) بزمه (أي) الإمام (فعل الأصغر)
المسلمين من القصة أو الوقت لا تقدم (ولس) لأحد نقضه (لأنه) حكم (ولا نقض ما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم من وقتها وقتها أوجهه إلا التمسعه ولا تنبزه) أي تغييره (وتقدم ذكره
لأنه نقض الحكم اللازم وأما الخبر والاختلاف فيها استوفى قصه الضرب (أما) (من
الضرب الثلاثة) (بإحلالها أهلها خوفا) وفزعها (و) ظهر ما فعله في مصر وقتها بنفس
الظاهر (رعلها) قدمه في القمع وغيره قال في الانصاف هذا المذهب عليه الأعيان وبزمه في
الوجيز وغيره وقسمه في المقي والحجر والتمرح والغروع وغيرهم انتهى لأنه ليست غنمة

(دم لملقه) قبل انعام عمره (و) دم لو طوف في عمره (و) لو جعل من الحج لزمه طوافه وسعيه ودم فقط
الصغار في الصف الأول ليستقبلوه ويكرت ثلاثا وقوله ثلاثا لجد الله على ما بدأ لآله الله وحده لا شريك له له المثلث والحمد
يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لأنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له المثلث والحمد
وحده في حديث حارفي مائة عليه الصلاة والسلام أخرجه من الباب إلى الصف الثاني لآله الله وحده لا شريك له له المثلث والحمد
شأن الله ندأ عباد الله به فبدأ بالصف الأول على حق رأى البت فاستقبل القبلة فوجد الله وكبر وقال وذكر ما تقدم من عباد الله في ذلك
وقال مثل هذا ثلاث مرات لكن ليس في يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير والأخبار الذين نخبوا على النبي صلى الله عليه وسلم

فلما لم يبق في البيت ورفق به فبذل يدعى بمشاة أن يدعو وأصله (ولاي) لعدم قوله (يقول) من العضا (قيني) تهيبني بينه وبين العلم) ميل أخضر في ركن المحمد (محسنة أذرع في مشاة) ما شئت الله إلى العلم الآخر) ميل أخضر بقنا المحمد هكذا دار القماس (عنى حتى برق الرونة) مكان مصر وقبأ أصله الحارة الرفافة التي يقدح منها النار (فيقول) مستقل القطة) كما قال على الصفا) من تكبر وتهيئ ٦٨٨ ودماء (ويحيى ما يحيى بينهما) أي الصفا والرونة (فيلقى عقبه) أي عقيب حبله

نقسم فيكون حكمه حكم الحاكم أي المسلمين كلهم وعنه حكمه حكم العنوة قياها عليها فالتصديق
وقفا حتى يفقهوا وتطعم بها في التمتع وتنفق في المنتهى كمال في المدعى لكن لا تصير وقتا لا يوقف
الامام لها صرح به الجماعة لان الوقت لا يثبت بنفسه قبل هذا حكمه ما قبل وقت الامام كالقول
يجوز بيعها والامام يمتنعها وعلى الاولى يمنع من الضرب (الثالث ما صورها عليها) من الارض
(وهو ضربان احدهما ان تصالحهم) الامام وانما هي (على ان الارض انما وقفها هم عليها لانراج
فيهم) لارض تصير وقتا ينقسم ملكها كما تقي قلبها على الخلف السابق بالافرق (وجها)
أي المصالح على انما انما وقفها هم عليها لانراج وما حادوا عنها تنوعنا (دارا واسلاما واسكنها
المساكين أو اقرأها عليها) كارض العنوة (ولا يجوز ان قرار كافر به اسنة الانبياء) يقولوا
اقرارهم أي الكفار (بها على وجه الملك لهم) لان اقرار اسلام كارض العنوة (و يكون تركها
اجرة) لها (لا تسقط باسلامه فهو ريثقة) لانراج (منهم ومن انتقلت اليهم من مسلم ومعهده)
كسائر الاجرة (وما كان فيها) أي في ارض لانراج (من شعر وقت الوقت ضمن للمستقبل لمن
تقر يسهده) الارض (فيه عشر ازار كاة) كالتق في الانصاف هذا العجز من المذهب قد في
الفرع والمحرر والخواصين وقيل هو للمسلمين بلا شعر جزم به في الترتيب (٥) الشعر (المتخذ
فيها) أي في الارض لانراج كما قلنا من قبل جدد وفيها عشر ازار كاة شرطه (الشعر بالثاني)

فهو صلح صحيح لا مفسد فيه (فهذه ملكة لهم) أي لا بابها ولا نصير دارعه (خراجها كالجزية) التي تؤخذ على رؤسهم مادام ما بينهم (أن السلطان سقط عنهم) لأن المخرج الذي ضرب عليها إنما كان لأجل كفرهم فيسقط بالسلام كالجزية وتبقى الأرض ملكا لهم. فبشر خراج يتصرفون فيها كيف شاؤوا (وكالواتنقلت) هذه الأرض (لى مسلم) فإنه لاخراج عليه لأنه قد سقطت منه الصغار فوجب سقوطها بالسلام كالجزية (ولا يسقط خراجها إن انتقلت (الذي من غير أهل الصلح) لأنه بالشرع متى بدخله فيما دخل عليها لم يأنع ملكه التزمه (وبقرن فيها) أي هي الأرض التي صولحوها في أنها لهم (ببشر جزية ما أقاموا على الصلح لانها دارعه بخلاف ما قبلها) من أرض العدو وما جلا عنه خوفنا وما صولحوها على أنه إذا قايرونها فيها لا يجزيه لانها دار اسلام

الجماعة عليه معاتقنا لا نه مصر وف في المصالح فكان من فوصالى اجتهاد اذ الامام (و بهت فخرنا)
 ونذكر ما تحتها الارض التي يضعه عليها الاله اجرة فها ويختلف ما تحتها فها وفي ابتداء
 الوضع واما ما وضعه امام فلا يغيره خراي ينشأ السبب كيد عليه كلام القاضي في الاحكام

السليمانية

السلي والسن بعد كل طواف (وتسن مولاة بينهما) أي الطواف والسلي بان لا يفرق بينهما طويلا (و) تسن له (طهارة) من حدث وحسب (وسنة) فلا يسلي غير ما وأما محمدنا أجزأه ما يمكن ستره أو زواج بمطلقا (لا) يسن فيه (اضطباع) نصا (والمرأة لا ترق) لسفا ولا المروءة لثا عورة (ولا تسلي معاشدا) لانه لا طواف إلا بالدخول بقصد ذلك في حقها بل المقصود منه الستر وذلك تعرض لا نكشاف (وتسن مبادرة معتمر بذلك) أي الطواف والسلي لانه عليه الصلاة والسلام (و) يسن (تقصيره) أي التمتع اذا لم يكن معه هدي (الحلق) ثمرة (الحج ويقلل من متعم) لان عمره تمت بالطواف والسلي والتقصير (لم يسبق هديا ولو لم يركبه) لحدوث ما من عمره الس من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج لما انفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة

﴿وقف على طلب العلم من الخبايا﴾

قال من كان معه هدى فانه لا يضل من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن معه هدى طلب العلم بالسنة بالصفا والبر والبر والبر والبر
متفق عليه ومن معه هدى فانه لا يضل من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن معه هدى طلب العلم بالسنة بالصفا والبر والبر والبر
في أشهر الحج أو غيره وإن ترك الحلق أو التقصير في عمرته ووطئ قبله فعليه دم وعمرته محضه وروى ابن عباس سئل عن امرأة عقيمة
وقع بها زوجها قبل أن تقصر قال من ترك من مناسكها شيئا أو نسه فظهر ريقه فاقبل فأنقضت فاقطع التلبية
متمنع ومعتق إذا شرع في الطواف فصالحه بن عباس مرفوعا كان يعلل عن ٦٨٩ التلبية في العمر إذا استلم الحجر قال

الترمذي حسن صحيح (ولا بأس
بها) أي التلبية (في طواف
القدم فصاعدا) قال الموفق
وبكر الجاهل بها التلحيط هل
الطائفين وكذا السبي بعدهم تقدم
﴿باب صفة الحج والعمره وما
ينطق بذلك﴾

(من نحل يمكنه من غير ما يفتن
حج) من عمره (أحرم) حج في
ثامن ذي الحجة وهو يوم التروية
حديث جابر في منعه عنه صلى الله
عليه وسلم رواه مسلم وفيه ظنا
كان يوم التروية توجهوا إلى منى
فأهلوا بالحج حتى أتوا منى
لأنهم كانوا يسيرون في ليلة
بعده أولان إبراهيم أصبح يتروى
فيه في أم الرزاة (الأم) أي
ممتعا (لبيد هذا صام) أي
أراد أن يقصه أن يصوم (فد
سأله) أي ذى الحجة لصوم
الثلاثة أيام في أحرام الحج ومن
لمن أحرم من مكة أو غيرها أن
يكون أحرامه (معدل ما فيه
في أحرامه من الميثاق) من
الفصل والتفصيل والتلخيص في
يدوه وقصره من الحلق في أزار
ورداءه بغير تخفيف ونملين
(و) بعد طواف صلاة ركعتين

السلطانية وكلام الأصحاب أيضا في نظائر وقد أوجعته في حاشية المنتهى (وهذه ترجع إلى
ماضيه) أمير المؤمنين (ع) بن الخطاب (رضي الله عنه) (لا إله إلا الله) عليه (ولا ينقض)
عنه لأن اجتماعه على قول غيره كيف كان ولم ينكره أحد من الأصحاب مع شهرته فكان
كالاجماع (وقد روى عنه) أي عن عمر رضي الله تعالى عنه (في التراجع) روايات مختلفة قال
في الخبر (ولا أشهر عنه) هل على جوبيل رعد وهو اقترن زامن طلمه وعي جوبيل الخ
ثمانية دراهم وعلى جوبيل الكرم عشرة دراهم (و) على جوبيل طلمه (دراهم) قال في المبدع
هذا هو الذي قطع عمر في أصبعه (وأبنت عنه) وظاهر ذلك أن جوبيل الزرع والحلطة وغيرها
سواء في ذلك الإطلاق قوله على جوبيل الزرع وهو اقترن زامن طلمه وقال في المتن قال أحد
وأبو عبد الله القاسم بن سلام أعلى وأصح حديث في أرض السواد حديث عمر بن ميمون أن
عمر وضع على كل جوبيل درهمين وقرين انتهى وخرج عنه ما في المنتهى لكن جملة في المبدع
على ما ذكره المصنف (وفي) الهداية لا في الخطاب (والطلمه) دراهم (والخيل) ثمانية
عنه على جوبيل الشعر درهما والحلطة أربعة دراهم (والطلمه) دراهم (والخيل) ثمانية
دراهم (والكرم) عشرة دراهم (والزيتون) اثنا عشر درهما وهذا رواه أبو بصير عن عمر
بث عثمان بن حنيف لمساحة أرض السواد فخر به والروايات مختلفة في ذلك فلا أخذ
بالأهل والأصم وهو حديث عمر بن ميمون (و) على ماضيه (عمر) في الجوزة والتقير
ثمانية أرطال قال القاضي وجب بالأسكن لأن الرطل العراقي لم يكن واما كان المكي
(و) قال المجدوب جوبيل العراقي لأنه الذي كان عمر وفايا المراق وهو المسمى بالتقير الجاهلي
قال في المبدع وينبغي أن يكون من جنس ماضيه من الأرض شطحة أو شبراذ كره في الكافي
والشرح (فصل الأول) يكون التقير (سنة عشر رطلًا العراقي وهو الصحيح) قال في الأوصاف
هذا الصحيح قدمه في الترمذي وقال من خالفه انتهى وقطع به في المتن (و) التقير على القول
(الثاني) وهو تقير الحاج وهو صاع عمر نصوا التقير الجاهلي مكو كان وهو ثلاثون رطلًا عراقية
وصحاه أبو بكره نقول (والجوزة) عشرة قصب في عشرة قصب (أي مائة قصبه مكمرة
ومعنى الكسر ضرب أحد البدن في آخره فغير أحدهما كسر الآخر (والنصبة) ما عس
به المزارع كالزراعين واختار التقير على غيره لأنه لا طول ولا قصر وهو أحسن من الخشب
وهي (سنة أربعين رطلًا) قال في المبدع والمسر وفيه الزراع الجاهلية سماها المنصورية
(وهو رطل) أي يسدال رجل المتوسط الطول وثمنه وأيام كائة (وهو عمر وقين
الناس (فيكون الجوزة ثلاثة آلاف ذراع وسماها ذراع مكسرا) لأن القصبه ستة أذرع

﴿٨٧ - (مكشاف القناع) - أول﴾

طافوسى بعده لم يجز سبعة لجه (والافتل) أن يحرم من الحسد من تحت المزاب (وكان عطاه يستل من كن ثم ينطق مهلا بالحج
(وجاز ومع) أحرامه (من خارج الحرم) ولاد عليه نصا (ثم يخرج إلى متى قبل الزوال) نذبا فيسبى بها الظهر مع الإمام ثم يقيم بها (أي
الغنى) ويصلى مع الإمام يدين حابر وركب رسول الله من الله عليه وسلم إلى متى فصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر
ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس (فإذا طلعت الشمس) يوم عرفته (ما روى عنى) فقام بمنزلة (مروضه) وهو جيل عليه أنصاب
الحرم على يمينه إذا خرجت من ملى عن عرفته (ثم يدالموقف) إلى الزوال فيصلي بها الإمام أو نائبه خطبة قصيرة متخشبة إن تكبير يعلمهم

أما الزقوف ووقت وألف منه وأثبت جرد الله لحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من شرب ماء من ماء زمزم لم يضره حتى إذا شرب
 الشجر أمراً القصوى فرحلت له فاني بطن الولد يخطب الناس (ثم يجمع من يجوز له الجمع حتى المشرق) نصاً (بين الظهور والعصر)
 لحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من شرب ماء من ماء زمزم لم يضره حتى إذا شرب
 شرب السعة فمعه ما يطعمه ويحمله الملائكة قال ابن عمر عن جده عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من شرب ماء من ماء زمزم لم يضره حتى إذا شرب
 وقت ههنا وعرفه كاهن مرقب رواه أبو هريرة ٦٩٠ داود وابن ماجه (الابن عروة) حديث كل مرة موقف وأربعة أعراف بطن عروة

في مثلها فتكون ستة وثلاثين ذراعاً مكمرة تضرب بها مكسرات الحرب وهو ما تقدم ذكره من
 ما ذكره في الجبل ميسر مع قدان يعرف مصر (وما بين الشجر من بياض الأرض) وهو
 اثنا عشر من الشجر (تبع لها) أي الشجر فلا يؤخذ سوى خراج الشجر (والخراج على المزارع
 دون الساكنين) لما تقدم عن عمر رضي الله عنه (حتى مساكن مكة) فلاخراج عليها (والخراج
 على مزارعها) أي مكة ولا على مزارع الحرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئاً ولأن
 الخراج خبز الأرض ولا يجوز إعطائها من أرض مكة (وأما كان الأمان) أحمد بن حنبل (أحمد بن حنبل)
 بغداد (ويخرج عنها) الخراج فينصفه (لأن بغداد كانت تسعين فقت مزارع) ومقتضى
 ذلك أن ما كان مزارع حين قصه وحصل مساكن يجب فيه الخراج وتطهره كما مهمه بخلافه
 ويحصل قبل الامام على الورع بدليل أنه لم يأمه أهل بغداد عامه (ويجب خراج على ماله
 ما يصدق به إن زرع) ثبت وألم بنيت لاستيفاء المنفعة (وإن لم يزرع فخراج أقل
 ما يزرع) على ما تقدم بيانه (والخراج على مالائه المأذون يمكن زرع) لأن الخراج أجرة
 الأرض وما لا منفعة فيه لأجله وعبارته المنتهى لأجل مالائه ما لم يزرع وأما ما ذكره وأما
 ولم يفعل (وإن أمكن زرعها ما وراح عاماً عذو حسب نصف خراجها في كل عام) لأن نفع
 الأرض على النصف فكذلك الخراج لكونه في مقابلة النفع (قال الشيخ ولو بسبب الكرون
 صراد أو غير مقطاع من الخراج حصة ما تعطل من النفع) لأن الخراج في نظرها النفع كما تقدم
 (وإذا لم يمكن النفع به يبيع أو أجاره أو عماره أو غيره لم يجز المطالبة بالخراج) انتهى لأن ما لا
 منفعة فيه لاخراج له (والخراج) يجب على المالك دون المستاجر والمستعير (لأنه على الرقة
 وهي المالك كقطعة المصنف المشرق) (وتقدم في باب زكاة الخراج من الأرض وهو)
 أي الخراج (كالدين) قال أحمد بن حنبل في من يزرع ما في (يبيع به المورس) لأنه حق عليه أشبه
 أجراً ما كان (و ينظر به المصنف) لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (ومن
 كان في ذمه أرض خراجية فهو أحق بها بالخراج كالمستاجر) (الآن مدة الاجارة لم تقدر لاجلها
 وتنتقل) الأرض الخراجية عن مات (الوارثه من بعده على الوجه الذي كانت) عليه (في بد
 مورثه) كما شرحت (فإن أثر الذي يذمه أرض خراجية) (بما أحداً يبيع أو غيره صار الثاني
 أحق بها) من غيره لقيام مقام الأول (ومعنى البيع هنا طبعاً على ما علمنا من خراج أن منما
 سبها الحقيقي) كما هو المذهب لما تقدم أن عمر وقفها وأقرها ما يذري أربابها بالخراج والوقت
 لا يباع إلا إذا تطلعت مصالحه على ما يأتي (وإن عجز من هي) أي الأرض الخراجية (في ذمه عن
 عمارتها) عن (أما خراجها) أجراً على إيجارها أو رفع بدنه عنها التدفق إلى من يعمرها ويقوم
 بخراجها) لأن الأرض للمسلمين فلا يجوز زرعها على غير المسلمين ويجوز زرعها أرض الخراج استعانة

رواه ابن ماجه ولا يجزى وقوفه
 قبله لأنه ليس من عرفة كزلفة
 (وهي) أي عرفة (من الجبل
 المنصرف على عروة إلى الجبال
 المقابلة له إلى ما يلي حواط بني
 عامر وسن وقوفه) أي الخراج
 بعرفة (راكباً) لفعله عليه
 الصلاة والسلام حين وقف على
 راحلته (علائق سائر الناس)
 في فعلها غير ركب وتقدم في
 طوافه حتى رأى كبار من وقوفه
 (مستقبل القبلة هذا المصنفات
 وجبل الرحمة) واسمه الآن على
 وزن هلاله وقاله جبل الدعاء
 لقول سائر عنه عليه الصلاة
 والسلام جعل بطن ناقته القصوى
 إلى جبل المصنفات وجعل
 جبل المشاة بين يديه واستقبل
 القبلة وقوله جبل المشاة أي
 طريقهم الذي يسلكونه في
 الرحل وقيل أراد منهم ويحتمل
 في مشيتهم تشبهاً بجبل الرسل
 (والابن عروة) أي جبل
 الرحمة قال الشيخ في الدين
 إجماعاً (وربما) وأقرب عرفة
 (بديه) تشبهاً بالبحار زهره لونه
 (ويكثر الدعاء) والاستغفار
 والتضرع وأظهار الشفيع
 والافتقار ولحم في الدعاء ولا

يستعمل إلا جاحاً ويحتمل السجود ويكرر كل دعاء ثلاثاً (و) يكثر (من قول لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت صمد غير متغير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري
 نوراً وفي سمعي نوراً وبصري نوراً) حديث أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له
 رواه مالك في الموطأ عن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد لله غير متغير وهو على كل شيء قدير رواه الترمذي وما في المتن ما يؤرخ عن عمر رضي الله عنه (وقته) أي
 الوقت بعرفة (من فجر يوم النحر يوم العصر) لقوله جابر لا يفوت الجمع حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال أبو اليزيد نقله له آتال

كاستغفار

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم ومن عروبة من عسرى بن الطائي قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم بالزنافة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله أتى بي من جبل طي أو كلبت راحتي وأنت نفسي والله ما تركت من جبل إلا رقت عليه فهل لي من جنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهدتنا نأخذهم وقت مصلحتي نذفع وقد عرف قبل ذلك بكرة ليلاً وأنها راقدت من جحر وقضى ثمة رواه الحسن بن صالح الترمذي ونقله له مور وأما لما قال صحيح على شرط كافة أغني الحبيب ولا نأخذ الزوال من يوم هرف فكانت رخصاً للوقوف كما بعدا زوال الوقت من عباد الصلاة والسلام والوقوف عليه لا يمنع كونه وقتاً له ٦٩١ كما بعدا المشوا واوقف وقتاً لفرضه (فن

حصل لا يمسك أو جرحون أو الغناء لم يبق لها (قوله) أي وقت الوقوف (مرئوتون لطفة) مختاراً (وهو) أي الحاصل بعرفة لطفة (أهل) للشيخ بأن كان عمره ما يسهل (ولم يزل) بعرفة أحلاً أو راكناً (أو) ربما (ناشاً أو جاهلاً) أي هرفة مع (عنه) الخبر وكالعلم بها وقوله في شرحه المكنية لأحوا وقوله حوا لنا ليس بشرط أصنافه كان تقدم بل لأجزائه عن عرفة الإسلام (وعكسه) أي الوقوف (أحرام وطواف وسعي) فلا يصير من حصل بالمقات شرعاً بالنية لأن الأحرام هوائية كاستيق وكذا الطواف والسعي لا يصنع بالنيّة وتقدم (ومن وقبها) أي عرفة (فأراد دفع قسبل الغروب بولم يمد) بعد الغروب من ليلة النحر إلى عرفة (أولاد الباقي) أي الغروب (ولم يبق) أي إلى التسريب (وهو) أي عرفة (عليه دم) لتركه واجبا كالأحرام من اللقيات فإن عاد إليها ليلة النحر فلام عليه لأنه أوجب الواجب وهو الوقوف في النهار والليل كن تجاور اللقيات لأحرام ثم عاد إليه فأحرجه

كاستنفاذ الأمير ومعنى الشراء أن تنقل الأرض) إليه (بما عليها من خواصها) لاستمتاع الشراء المفق إلى المقتد (ويكره شراؤها) أي الشراعية (المسلم) لما قد دفع الخراج من فضل والموان (قوله) أن اختلف المملوك ورب الأرض في كونها شراعية أو عسرية وأمكن قول كل منهما فقوله رب الأرض فإن اتهم استخلف ويحوزان بعينه مثل هذا على الشواهد الدوابة السلطانية إذا علم بمقتضى رضى بكتابتها لم يعطى في الشراعية (ويحوز لما صاحب الأرض) انشراعية (أن يرشوا المملوك) القابض غنما (ويهدى له دفع ظلمه في شراعية) لأنه يتوصل بذلك إلى كمال العافية عنه (ولا) يجوز له أن يرشوه أو يهدى (يدع له من) أي الخراج (شياً) لأنه يتوصل به إلى إبطال حق قهرك وشوكتك كما يحكم له بشراعية (فالشراعية) بتثليث الراء (ما به على) الرقبي (يعطيه والمهدي دفعه إليه ما يتلوه) أي يشرط (ويحرم على المملوك الأخذ بها) لحد هذا المال لخلول (وإفقي) باب (أدب القاضى) بأوسع من هذا ومن ظلم في خراجهم بحسب من عسرى) الواجب عليه في زرعهم أو غيره قال أحمد لأنه غصب عنه بل اختاره أبو بكر (وأن رأى الإمام المصلح في مقاط الخراج عن إنسان) أو (في) (تقتضيه حاز) لأنه لو أخذ الخراج وصار في يده جزأه أن يفض بعضه شخصاً إذا رأى المصلح فيه فيبذل تركه بطريق الأولى (ويحوز للام قطع الأراضي والمعادن والدور) التي ليست المال (وإني بعنه في) باب (أعيان الموان) موضعاً (والكتاب التي تعطين المبلد حق أو غيره ويحرم غيره بعضهم وحمل قسده على غيره ومن قام عليه بنية العدل وتقبل الظلم مهما أمكنه) (قوله) تعالى (فكأنها سد في سبيل الله تعالى) (ذكره الشيخ) لقيامها لقطع وإنصاف (وإفقي) باب (المساقاة بعنه) وليس لأحد عرفة خراج عليه بنفسه ومصرفه لخارج كفى ولاه منه كما يأتي

باب الثاني

أصله من الرجوع وقال الفلأقل أذ رجع نحو المشرق في المال الخاص على ما ذكره في الأصل من المشركون اللهم والأصل فيه قوله تعالى وما أطاع الله على رسوله منهم فإو جفت عليه من نيل ولا ركب إلا يتين (وهو ما أخذ من مال كافر بحق الكفر) احترازهما أخذ من ذي غصبا ونحوه أو بيع ونحوه (بلا نقال) خرج القنينة (كمزعة وخارج وز كافتلى وعشر مال تجارة حرى) تجزئها البينا (ونصفه) أي نصف عشر مال تجارة (من ذي) تجزئها غير بلده (وما تركوه) فزعا (وهو برأوا بلده من عتاق الهدنة وغيره) أو خمس خمس القنينة وماله من (بخلاف واقف للانقطاع) فلا قدم عليه لحديث من أدركه عرفات بليل فقد أدرك الحج ولا تملك بذكر جرأ من النهار فاشمن من زمرته دون المقات إذا أحرصه (فصل ثم يذفع بعد الغروب) من هرفة قم الأمير على طريق المأمن لأنه عليها الصلاة والسلام سلكه (إلى مزدلفة) من الزلزله والعتق لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات أذلقوا إليها أي تقربوا وعضوا إليها وتسمى جمعا لاجتماع الناس بها (وهي) أي مزدلفة (ما بين المأمنين) بالهزم وكسر الزاى وما جاحلان بين عرفة ومزدلفة (وإحدى بحسب) بالماء المهمة والسبب المهمة للشددة وأدين مزدلفة ومعنى سبب ذلك لأنه بحسب ما أكله (سببته) لقول حار وقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق التصوي بالزمام حتى أن أدامها الصبيح بعون لشره وقول سيدنا يحيى أيم الناس السكينة السكينة (مستقروا) لأنه لا تثنى

في قوله صلى الله عليه وسلم بغير الدين قالوا بغيره ومن أي امرئ كان الفتي
 انما هو البر والناس فوق الفتي (فلذا يلحقها) أي مزلفة (جمع العتادين بها) من يجره إلى الجحيم (قبل حط رسله) لم يثبت أسلمة
 ابن زيد قاله فقير رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفني عن ابن النعمان في الجبال ثم توثق فقلت له الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة
 ما منك فركب فلما جازد دلفه ترك فوثقا فابغى الوضوء ثم أقبلت الصلاة فصل المغرب ثم أناخ كل إنسان صبرة فمعه فمعه ثم أقبلت
 الصلاة فصل الشتاء ولم يصل بينهما ٦٩٢ متفق عليه (وأن من المغرب إلى المغرب ترك السنة) الخبر (وأجازه) لأن كل

مات منهم ولا وارث له) يستغرق (ومال المرتد إذا مات على دينه) يقتل أو غيره (فيسرق في
 مصالح) أهل (الاسلام) فلا يتبين ولها ما سافر آخر وما أخا الله على رسوله من أهل القرى لله
 حق باع والذين جاوروا من بعدهم قال هذه استوعبت المسلمين وقال أنصا ما من أحد من المسلمين
 إلا في هذا المال نصيبا إلا العبدون كراحمنا في فقال فيه حتى لكل المسلمين وهو بين
 الفتي والتعير ولأن المصالح نصها عام والمخارج دأبها على فعلها فحصل لها (ويبدأ بأهم
 فالأهم) من المصالح العامة لأهل الدار التي بها حفظ المسلمين فيبدأ (بخدمته للمسلمين) الذين
 يذوقون عنهم (ثم الأهم فالأهم من عمارات النور عن فيه كفاية) وهم أهل الدعوة من الرجال الذين
 لهم منعتوا سلمة (وكفاية أهلها) أي القيام بكفاية أهل الشغور (وما يحتاج اليه من يدع
 عن المسلمين) من غير أهل النور (من السلاح والكرام) أي الخيل (ثم الأهم فالأهم من سد
 البثوق جمع بتي) يتقدم الموحدة (وهو النور في أحد حلق النهر) وهو حرف الجسور
 لحصول النفع بها لو لم يصب ذلك (وكرى الأثر أي حفرها وتظهيرها وحمل القناطر أي
 الجسور) (المصالح) الطريق والماسجود وأزاقا اقتصادا والأغمة والمؤذن من واقفها ومن
 يحتاج اليه المسلمون وكل ما يعود فقه على المسلمين) لأن ذلك من المصالح العامة أشبه الأول
 (ولا يخفى) لأن الله تعالى أضانه إلى أهل الجنس كما أضاف خمس القسمة فأصحاب الجنس
 فيه لأهل دون باقيه منع لما جعله الله تعالى لهم بعد دليل ولأولاد الجنس متعلق كره الله تعالى
 كما ذكر في خمس القسمة فلما لم يذكر ظهر ريادة الاستصحاب (وأنه من قبل عن المصالح منه)
 أي من التي (فضل قسم بين المسلمين عنهم وفقرهم) فلا بد لولا مال فضل عن حاجتهم
 قسم بينهم كذلك ويستوفيه كالميراث (الأعبيد هم فلا يرد العبد بالعتقاء) نص عليه لأنه
 مال فلا حظ فيه كالميراث (بل يزداد سده) لأجل ذلك أن الخلفاني أن المصدق أعطى العبيد
 (وعنه يقدم المحتاج قال الشيخ وهو أصح من أحد) لقوله تعالى لا فقر أولان المصلحة في حق
 أعظم منها في حق غيره لأنه لا يمكن من حفظ نفسه من العدو ولا يهرب لفقره بخلاف
 الفتي (واختار أبو بكر والشيخ لاسط للرافضة فيه هو كره في الهدى عن مالك وأحمد) وقيل
 يخصه بالمقتاة لأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لحصول النصرة فلما مات
 صارت بالخيل ومن يحتاج اليه المسلمون (و يكون العطاء كل عام مرة ومرتين) ولا يحصل في
 أقل من ذلك لثلاثي قطعهم عن الغزو (ويقرض المقتاة قدر كفايتهم وكفاية عيالهم) ليقرضوا
 للجهاد (وقسن البسالة في أولاد المهاجرين) جميع مهاجرين فاعل من هاجر يعني هجرتم غلب
 على الخروج من أرض إلى أخرى وتطلق الهجرة بان ترك الرجل أهله وماله وتقطع بنفسه
 إلى مهاجرة ولا يرجع من ذلك بشئ وهجرة الأعراس هو أي يدع البادية وينزوع المسلمين

صلاتين جازا لجمع بينهما ما حاز
 الطريق بينهما ما حاز
 والعصر معرفة وقوله عليه الصلاة
 والسلام مجمل على الأصل
 (ومن فاته الصلاة مع الإمام
 مرة أو مزدلفة جمع وحده)
 لأهل ابن عمر (ثم ثبت بها) أي
 بمزدلفة وجوبا لأنه عليه الصلاة
 والسلام بات بها وقال لا تأخذوا
 عني مناسككم وليس بركن
 الحديث المجمع عرله فن جاعل
 إليه جمع فقد تم به أي جاء
 مرة (وله) أي الحاج (الدفع)
 من مزدلفة (قبل الإمام بعدد
 نصف الليل) الحديث بن عباس
 كنت في يوم النبي صلى الله
 عليه وسلم في ضعف أهله من
 مزدلفة إلى متى متني عليه وعن
 عائشة قالت أرسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بإمام سلمة
 ليلة النحر فرمى بالجرة قبل الفجر
 ثم مضت فأناضت رواه أبو داود
 (وفيها) أي الدفع من مزدلفة
 (قوله) أي نصف الليل (على
 غير رعاة) غير سقاة
 زمر (دم) علم الحكم أوجهه
 نسبه أو ذكره لأنه ترك واجبا
 والنسب انما يؤثر في حصول
 الموجدوم كالمعدوم لأف جعل
 المعدوم كالموجود وأما السقاة والعادة فلا مد عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام رخص للركاء

وهي
 في ترك التوبة في حديث عدي رضي الله عنه في ترك التوبة لأجل عقابته ولأنه عليه السلام (مالم يعد إليها) أي مزدلفة
 (فبطل التعير) نصا فان عاد إليها قبله فلا مد (كن لم يأتها) أي مزدلفة (الاقبال نصف الثاني) من الميل لأنه لا يدرك قبلها زمن
 النصف الأول فلم يتعلق بمسكته كن لم يأت عرضة الألبال (ومن أصبح بها) أي مزدلفة (صلى الصبح بئس) الحديث جابر برفقه
 صلى الصبح ما حين تبين له الصبح إذا نأقمة وتيسر وقت وقوفه في المشر الحرام (ثم أتى المشر الحرام) متى به لا من علامات
 المجمع وأصح في الأصل قرع وهو جبل صغير بمزدلفة (فرق عليه) إن سهل (أو وقف عند موصل الله تعالى وهلال وكبر) الحديث جابر أنه

الشمس الحرام وزرق طلعت منه مائة وملاها وكبره (وعاشا فقال لهم كما تفتقروا ريت اباؤهم فقالوا لا) ثم قال اهدمتوا لغفرانوا ولوحنا
 كما وعدت سابقا فذوقوا الحزن ذاقوا الضيق من هزات فاذكر والله الا اثنين الى بغضوهم) يكره الى الاسفار ولديت جابر مرقوعا لم
 يزل واقفا عند المشعر الحرام حتى افسر جدا (فاذا افسر جدا سار) قبل طلوع الشمس قال عمر كان اهل الجاهلية لا يفتنون من رجوع
 حتى تطلع الشمس ويقولون انشروك شبر كما تفر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم فاحلوا قبل ان تطلع الشمس رجوع
 الجاهلي ومير (بسكنة) لحديث ابن عباس ارفد النبي صلى الله عليه وسلم الفاضل من عباس ثم قال اياها
 ٦٩٣

الناس من السبليل يس يا يحيى
الحمل والابن فليكن بالسكينة
فانما بلغ محسرا امرع قد رومية
هم ان كان عاشيا والاحرك
دايته فقول جارحني اتي بطن
وادي عمر لحرك قليلا وعن
عرائه لما اتي محسرا السرحول
اليك يبدو قلنا وضنها

(وأيضا خصال الجوارح من) حصة
كان ابن عمر باخضهم جمع
وفقه سيد بن جبير وكان ثاقبا
يعرف ودون الحصان جمع وذلك لئلا
يشغل عند قومه من بشي
قبل الرمي وهو حصة فلا يشغل
فيه بشي وتكون الحصاة أكبر
من الحص ودون النسيق كصا
الخذف بالحاء والظال المحذوفين
أي الرمي وهو حصة أولوه بين
الساكنين تخفيفا بها من حيث
شاء أيضا الجذر المحذوف
ابن عباس قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم هذه العفة التي
لي حصة انطلقت له سبع حصة
من حصة الخذف لعل يفتنوه
في كسبه يقول المثل حوله
فأروا ضم قلاؤها الناس إياكم
والثاقب في الذن فانما أهل من

وهي دون الأولى في الأجر والمراد هنا أولاد المهاجرين الذين هجروا وأوطانهم وتركوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة مخصوصون فيقدم منهم (الأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما روى أبو هريرة قال قدمت على عمر غيابة ألف درهم فلما أصبح أرسل إلى نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم قد جاء الناس مال بل إليهم بمشقة فما كان الإسلام أشبه وأعلى من أجد أقوال بل بأمر المؤمنين الغلب ذلك كالأول ولكن أبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب فوضع الدينار من ذلك (فيصد من قرش بني هاشم) لأنهم أقربهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم بنى المطلب) لقوله عليه الصلاة والسلام أغنيوا هاشم بنو المطلب شيئا واحد وشيك بين أصحابه (ثم بنى عبد شمس) لأنه هو وهاشم أخوان لأب وأم (ثم بنى قوئل) لأنه أخو هاشم لأبيه (ثم جعل بنو عبد العزى) لأنهم أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن خفي عنهم منهم (ثم بنو عبد الدار) ثم الأقرب فالأقرب (حتى تنقضي قرش) لما تقدم عن عمر (وقرئ بنو النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن النضر) بن كنانة قاله في التمرح وإقتصر عليه في المبدع وقال الوقف في التبيين هم بنو النضر بن كنانة على ما قاله عليه الصلاة والسلام نحن بنو النضر بن كنانة وأطلق القولين في المتن (فما ولا الانصار) وهم الحليان الأوس والخزرج وقد مر على غيرهم لما بينهم وآثارهم الجبلية (ثم أمر العرب) لنصهم على من واهم (ثم الجهم بن الموال) أي الفتنة ليحصل التعميم بالدفع (ولأما ما أن يغاضل بينهم بحسب السابقة) في الإسلام (وتموها) كالشجاعة وحسن الرأى وهذا قول عمر وهشام قال عمر لأجل من قاتل على الإسلام كن قوتل عليه ولاته عليه الصلاة والسلام قسم أهل بين أهله متفاضلين قد قرعتمهم وهضفا في معناه وقد قرع عمر لكل واحد من المهاجرين من أهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف ولاهمل بدر من الانصار أربعة آلاف أربعة آلاف وقرع لاهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولاهل الفتح الفتح الفتح ولم يفضل أبو بكر وعلى (وان استوى اثنتان من أهل النية) فيما تقدم (في درجة قدم أسبقهما الإسلامية) فان استويا عليه (فاغن) فان استويا به (فاقدم هجره سابقه) ثم ان استوى وفي جيب ذلك (ولي الأمر محمد بن شاذ أقرع من بينهم) وان شاذ لم يما عني (واه) أي احتراجه (و يئسني) لأما ما أن يضع ديوانا يكتب فيه أسماء المقاتلة (في مكتب فيه) قدر أرقامهم (عظيمهم بوليا قدرهم) ويجعل لكل طائفة قدر يقاوم بأمرهم ويحسمهم وقت الطعاق وقت الفتح (وليسل الأمر على الامام) والدعاء الواجب لا يكون إلا بالفتح عاقل هو بصير صميم بطيحي القتال) ويتعرف قدر حياض أهل الطعاق وكفايتهم ويزيدوا الزمان لأجل ولده وهذا القرع من أجل قرعه وان كان له عيب في مصالح الحرب بحسب وتتم في كفايته وان

[illegible]

من المصطفى (بعد واحدة سنة)
 (فلوري) أكثر من حصة (ذقة)
 قواحدة) بحسب ما هو عليه
 لاه عليه الصلاة والسلام
 بسهميات وقال نسوة
 مناسك (و زوب) لثلاثة
 به (و بشرط) (علم الحصول)
 لمضى بوجه (المري) فلا يكتفي
 ظنه لأن الأصل بقاؤه معته فلا
 يسر إلا بمقتن وعنه يكتفي ظنه
 قلت قواعد المذهب فتضمنه
 الآن يقال لامتقة في القين (نار)
 رمى «حصة» لفظ خاطئ أو
 فحسبها الرمي قبل وقوعها
 بالمري لم يجره وإن (وقعت)
 الحصة (خارجة) أي المري (ثم)
 قد حلت فيه أي المري أجزأته
 (أو) ما لم تقت (على ثوب)
 إنسان ثم صارت فيه أي
 المري (و ينفذ غيره) أي
 الرمي (أجزاء) لأن الرمي انفرد
 برميها ومنه علم أن الرمي مجتمع
 المصطفى عادة لا للأشخاص نفسه
 (ورثته) أي الرمي (من نصف)
 (اليل) أي ليلة الحزن وقف
 قبله لحديث عائشة رفعوا أعلام
 ليلة ليلة الحضر فمرت بغير العدة
 قبل النجف ثم مضت فأفاضت
 قبل أبعاد دود (و دى) ثم هان

كانوا القارة أو زبغ لم يحسب مؤنتهم و نظر في أسفار بلادهم لان الاسعار تختلف والقرض الكفاية ولهذا اعتبر الزبغ قاله الشيخ وهذا والله أهمل على قول من رأى التسوية فاعلم ان يرى التفضل فانه بفضل أهل السوابق والفتاوى الاسلام على غيرهم بحسب ما رآه كافي من عمر رضي الله عنه ولم يقدّر ذلك كالكفاية (فان فرض رضا غير سر جواز وال كز ما تفرغوها) كالنسل والفالج (خروج من القفلة وسط سبهم) فخرجوه عن أهلية القتال بخلاف ما يرى زواله كالحي والصداع (ومن مات بعد حلول وقت الصلوة دفع انورته حقه لانه مات بعد الاستحقاق فانقل حقه الى ورثته كسائر الخوف قلت وعقابه جهات الاوقاف اذا مات بعد مضي زمن استحقاقه يعطى لورثته (ومن مات من احتداد المسلمين دفع الى امرائه واولادها الصغار مدرك ما بينهم) تطيب قلوب المجاهدين لانهم اذا حلوا ان يحيا لهم يكونون المئونة بدمعهم وقروا على الجبهة بخلاف عكسه (واذا بلغ ذكرهم اهل القتال واختاروا ان يكونوا قافلة فرض لهم بطولهم) اهلبيتهم ذلك كاتسهم في الاحكام السلطانية مع الحاجة اليهم (والا) اى وان لم يبلغوا اهل القتال او بلغوا كذا ولم يختاروا ان يكونوا قافلة (قطع فرضهم) لعدم اهلبيتهم في الاول وعدم اختيارهم في الثاني (ويستقر فرض المرأة والنائب بالزوج) لحصول التمامه (ويستأهل ملك المسلمين بيمينه متلفه وعمره الاخذ منه) (بلاذنا الامام) ذكره في هون المسائل والانتصار وذكره القاضي وانه ان الملك غير مصين (ويأتي) في باب ذوى الارحام (انه غير وارث) وانما هو جوده ومصلحة

باب الامان وهو ضد الخوف

[illegible]

أما كبر الله أكبر ثم قال اللهم اجعله فذكر مد الله له فقال حدثني أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجر من هذا المكان
 ويقول كما روي مثل ذلك (وإنه) أن (يستعمل الوادي) أن (يستعمل القلعة) (لا) (يرمي على جانبه الأيمن) (لحديث عبد الله بن زيد
 لما أتى عبادة جرة العبدة استعمل الوادي واستعمل القلعة ويصل برمي الجرة على جانبه الأيمن ثم روي يسبح حصيات ثم قال والله
 لا اله غير من ههنا هي الذي أنزلت عليه سورة البقرة قالاً لم تزل حديث صحيح (ورفع عنه) أذا رمى (حتى يرى ساقب أبه) لأنه صوته
 على الرمي (ولا ينف) عندهما حديث ابن عمرو بن عباس يرفوفاً كان أثاره جرة ٦٩٥ العبداء انصرف ولم يقصر واد ابن ماجة

والبحاري معناه من حديث ابن
 عمر ولعنني المكان (وله روي)
 أي الجرة (من فوقها) لفضل عمر
 لما رأى من الإجماع منها (وقطع
 التلبية بأوله الرمي) لحديث
 الفضل بن عباس يرفوفاً لم يزل
 يلبى حتى رمى جرة العبدة فتفتق
 عليه وفي بعض النسخ حتى رمى
 جرة العبدة قطع فتدأول حصاة
 رواه حنبل في المسالك (ثم يرض
 هداً مبع) وأجاباً كان أو تطلوا
 لقول جابر ثم انصرف إلى الخمر
 فخر ثلاثاً وسبعين بقية يسبحهم
 أعطى علياً فخر ما غبر وأشرحه
 في ههنا فإن لم يكن معه هدى
 وعليه وأجاباً شره وإذا خمرها
 فرقها إلى كين الحرم أو أطلقها
 ثم وأتى حكم جلاله وجود
 وأعطاه جاز رهنه (ثم خلق)
 لقوله تعالى خلقين رؤسهم
 ومقصرين (ومن استقبله)
 أي المخلوق رأسه القلعة كسائر
 المسالك (و) (سن) بذاته يشقه
 لا (عن) لحده عليه الصلوات والسلام
 التماس في شأنه كله وإن ساق
 بالخلق العظيم الذي عند قطع
 الصدغ من الوجه لأن ابن عمر
 كان يقول لما أتى أبلغ الخطين
 انفصل الرأس من الجبهة وكان

من أجرت بألم هاتفي ورواه البخاري وأجازت ترسيب بنترسول الله صلى الله عليه وسلم أبا الماص
 ابن الربيع وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم (وهو عوفيه) لسوءه مسبق (و) (لا) يصح للأمان
 (من كافر ولو قنما) لما تقدم (ولأن من يجنون وسكران وطغسل وشعره ومضى عليه) لأنهم
 لا يهرون الصلوة من غيرهما (و) يشترط للأمان (عدم الغنى وعليا) بتأمين الصكفار
 (و) يشترط أماناً (لا أن يعمدة) أي الأمان (على عشرينين) قل زلت لم يصح لكن هل
 يصل ملازم كترقي الصفة أو كله (ويصح) الأمان (من غيراً) لقوله أنت آمن (و) (يصح
 (مطلقاً) بشرط كونه من فعل كذا فهو آمن لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجمع عكة من دخل
 دار أبي سفيان فهو آمن (ويصح) الأمان (من أمان وأمر لاسير كافر بعد الاستيلاء عليه وليس
 ذلك إلا لحداً لغيره إلا أن يجبره الأمان) لأن أمر الأسير مقوض إلى الأمان ثم يجزأ لاحتجاب عليه
 فيما عتده ذلك كنهه خرج بقا المقي والشرح واشتد له القاض وقت في الانصاف يصح أمان غير
 الأمان لاسير الصكفار نص عليه في رواية أبي طالب البوقد مع في الضرر والعائتين والنظم
 والمواوئين أه وقطع به في المنتهى وقدم في المبدع انقص في نسب أماناً وزوجها وأجاب
 عنه في المقي والشرح بأنه أصح ما جازة النبي صلى الله عليه وسلم (فتنبه) قال الجوهري
 الرعية العامة (ويصح) الأمان (من أمان لجميع المشركون) لأن ولايته عامة (و) (يصح) أمان
 أمير لاهل بلد محل بائتهم) أي أولئك قاطم لأن له ولايته عليهم فقط (وأما في حق غيرهم فهو
 كاحاد أو عدة المسلمين لأن ولايته على قتال أو نكاح دون غيرهم يصح أمان أحاد أو عدة لواحد
 وعشر وثلاثة وخمسة من غير فرق) لأن عراً أمان المسلم لاهل الحصن (كما قاله) (فإنه ناقل)
 مكذبا في شرح المنتهى ومقتضى كلام الفروع أنتم ما قول أن أحدها أن يكون أصغر من عرفا
 وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب قل في تصحيح الفروع وهو الصواب وقدمه في الرأيتين
 والمخولين والثنائي أن يكونا مثلاً ناقل كما اختاره ابن البناء ولا يصح أمان أحاد أو عدة لاهل
 بلدة كبير ولا ستاق ولا جمع كبير لأنه ينقض أي تعطيل الجبه لدوا لفتيات على الإمام (و) (يصح
 أمان أسير يد الحرب إذا عتده غير مكره) نص عليه في سورة (وكذا أمان أجير وتاجر في دار
 الحرب) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قدمه المسلمين وأخذته بسبيها أدامهم (ومن مع أمانه)
 من تقدم مع أخباره ما إذا كان عدلاً كالمسلم على قتلها) والقاسم ونحوه (ولا ينقض الأمان)
 أمان المسلم) حيث مع لوفوه لازماً (والأمان يخاف خيانته من أعطيه) فينقضه فوات شرطه
 وهو عدم الضرر (و) (يصح) الأمان (بكل ما جلد من قول) وثائق أمثله (وأشاره)
 مفهومه) حتى مع القدرة على النطق لقوله عمر والله لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى
 شرك فزلب باماته قتلته به وهو مذهب بخلاف البيع والطلاق تقلبها لحق الله مع ان

عطاء يقول من السنة إذا حلق أن يبايع العظمين قال جماعة بدعوا قال الموفق وغيره وبكر وقت الحلق لا تنسك (أو ينصرف من
 جميع شمره) نصا لظاهر الآية (لأن كل شمره فيها) لا تنسك جدا ولا يكاد يمل إلا حلقه ولا يجوز حلق بعض الرأس أو تقصيره
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه فكان تقصير المطلق الأمر بالحلق أو التقصير فوجب الرجوع إليه يوم يسد رأسه أو
 ضفره أو قصه فكتفاه (والمرأة تقصر من شعرها كذلك أقله تأكل) حديث ابن عباس يرفوفاً ليس على النساء حلق أغصا على النساء
 التقصير ورواه أبو داود ولأن الحلق مشقة فحتم فتنصرون كل قرن قدر أغلة وتقل أو يردوا فقص شعرها إلى عقدهم أو ما هم تأخذ من
 أطرافه قدر أغلة) كبداً بلحق الأباذن سده) لنفس فيتمه (وسن) أن حلق أو قصر (أخذ ظفر وشارب ونحوه) كما توافوا لاهل

عن النبي صلى الله عليه وسلم لما خلق راسه فقال أظفروا له فإني منكم ثم خلقهم ثم قال يا ربنا (و من إن) لا يشرك
 الخلق على أجرة (لا تدعنا) ومن أمر موسى على من عهده (و من إن) عرو ولم يعب لأن الخلق لم يعبه الله فخطبه بعد كس
 عضو فقد قال في الشرح بآي شئ قصر الشر أجزأه وكذلك تنفعه أو أزاله سورة لكن الاستعانة بالخلق أو التمسير (ثم) بعد رمي وحلق
 أو تمسير (قد حل له كل شئ) حرم الاحرام (الانقسام) انصاوطا وما مشرة وقلة والسانسوبة وعقد نكاح لم يثبت عائشة رفوعا اذا
 وميت وحلقه قد حل لك الطيب ٦٦٦ والنياب وكل شئ الا النساء واهم سيد وقالت عائشة طيبت رسول الله صلى الله عليه

المباحة داعية الى الاشارة لان الغالب فهم عدم فهم كلام المسلمين كالمكس (ورسالة) بان
 راسه بالامان (وكاب) بان يكتب لها الامان كالاشارة واربى (فان قالوا لكانت آمن) فقد
 آمنه لقوله عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة من جعل دارا بي سفيا فهو آمن (أو) قال لكافر
 (لا بأس عليك) فقد آمنه لان جريما قال لاهرمران فكلهم ولا بأس عليك ثم أراد قتله قال له
 أنس والزيبر قد آمنته لاسبيل لك عليه واهم سيد (أو أخرجك) لقوله عليه الصلاة والسلام قد
 أخرجنا من أخرجت بالام هانئ (أو) قال له (قف أو قف أو لا تخشأ ولا تخشأ أو لا تخشأ عليك أو
 لا تدخل أو أوتى سلاحك) فقد آمنه بذلك عليه (أو) قال له (منس بالافارسية) وممنه
 لا تخشأ وهو يفتح الميع والتاوسكون الراة آخرمين مهة فو يجوز تكون التاوسكون الراة قال
 ابن مسعود ان القبط بكل لسان فن كان منكم أجمعيا فقال مرس فقد آمنه (أو سلم عليه) فقد
 آمنه لان السلام مقام الامان (أو آمن بعضه أو يد فقد آمنه) لا لا يشعشأ (وقد أبا به
 الامان) فقد آمنه وقال أجد اذا اشتراه ليقته فلا يقتله لانه اذا اشتراه لا يشارفنا تقدم (والا)
 بان قال لم أدبه الامان (فالقول قوله) لانه أعلم برأيه (وان خرج الكفار من حبسهم ساء على
 هذه الاشارة بمن يخرجهم ويردون الى ما منهم) قال أجد اذا اشتراه بشئ غير الامان فظنت أمانا
 فهو امان وكل شئ يرى الصلح انه امان فهو امان (وان مات المسلم) الذي وقت منه تلك الاشارة
 المحتملة (أو غاب ردو الى ما منهم) لان الاصل عدم الامان (وان قال لك لكانت آمن فرد)
 الكافر (الامان لم ينفذ) اماه أي انتقم لانه حق له يسقط باسقاطه كالف (وان قبله) أي
 قبل الكافر الامان ثم رده ولو بصوره على المسلم وظنه نفسه أو جرحه أو عضوا من أعضائه
 انتقض (الامان لفوات شرطه وهو عدم الضرر هلينا) وان سببت كافر أو جاهد ابنه اطلبها وقال
 ان عتدي أسير مسلما فاطقها حتى أحضره فقال له الامام أحضره فاحضره لم اطلها
 لان المفهوم من هذا الحاحات الى ما سأل (فان قال الامام لم أرحا به ليعبر) الكافر (على ترك
 أسيره ورد الى ما منه) لأن هذا يفهم منه الشرط فوجب الوفا به كالأمر به ولان الكافر
 فهم منه ذلك وبني عليه فاشبه ما يفهم الامان من الاشارة (ومن جاهدك فادبه أسره أو
 اشتراه بما له فادبه المشرع عليه انه آمنه فانكرا للقول قول المسلم) لان الاصل عدم الامان
 (ويكون) الأسير (على ملكه) لان الاصل اباحة دم الحربي (ومن طلب الامان ليسمع كلام
 الله ويعرف شرائع الاسلام لم أرحا به ثم رد الى ما منه) لقوله تعالى وان أحدم من المشركين
 استخاركم ظاهري سمع كلاما لله ثم ألقه ما قاله الاوراني الى يوم القيامة (واذا آمنه)
 من فصع أمانه (سرى) الامان (الى من معه) أي المؤمن (من أهل وماله الآن قول) مؤمنه
 (أمنك وحملك ونحوه) مما يقتضي تخصيصه بالامان فيخص به (ومن أعطى أمانا ليفتح

وسل لاهرمرسين أحم وحله
 قبل أن يطوف بالبيت متفق
 عليه (والخلق والتمسير) ان لم
 يحلق (نسك) في حج وعمره (ف)
 تركها (ما دم) لانه تعالى وصفه
 بذلك وامتن به عليهم قد حل
 الله من العبادة والامر عليه
 الصلاة والسلام بقوله فيقصر
 ثم ليصل ولم يكن نسكاً يتوقف
 التحل عليه ودعا عليه الصلاة
 والسلام ليقصر والمقصر بن
 وقطيل بينهم فلو انه نسكاً لنا
 استحق والأجله الامان ولو وقع
 التفاضل فيه اذ لا مفاضلة في
 المباح (أو دم عليه) ان أخرجه
 أعم الخلق أو التمسير (من أيام
 حق) لقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم
 حتى يبلغ المدى على فسنأرب
 وتقتدون آخره فآية أجزأه
 كالطواف لكن لا بد من نيته
 نسكا كالطواف (أو قدم الخلق
 على الرمي أو قدم الخلق على
 القهر أو الحرس) قبل رميه (أو
 طاف) الا فخصة (قبل رميه)
 جرة الفضة ثلاثي عليه حديث
 عطلة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال له رجل أفنضجبل أن
 أرمي قال أرم ولا ترجع عنه
 مرة وعامن قد شأ قبل شئ فلا

خرج واهم سيد وحدث ابن عمرو قال له رجل يا رسول الله سلقت قبل أن أذبح قال أذبح
 ولا ترج فقال آخر نصحت قبل أن أرمي فقال أرم ولا ترج متفق عليه وفي لفظ قال لاجز رجل فقال يا رسول الله سل
 أن أذبح وذكر الحديث قال فاجتمع بينك وبينه من أرمي مني المرمي يجعل من تقديم بعض الأمور على بعض رأسهاها الأكل
 القبول ولا ترج رواه مسلم وعن ابن عباس معناه فروعه متفق عليه (ولو) كان (عائيا) لا طلاق حديث ابن عباس وبعض طرق
 حديث ابن عمرو قوله عليه الصلاة والسلام ولا ترج يدل على انه لا ثم ولاد قية (ويحصل القتل الاول اثنين من) ثلاث (رمي وحلق
 وطواف) افاضت لخلق وطاف ثم وطى ولم يرم عليه دم لم يوطئه ودم تركه الرمي وجه صحيح (و) يحصل القتل الثاني بماتق) من

الثلاث (مع النبي) من منتهى مطلقا ومقدورا لم يعيهم طواف القدوم لأنه ركن (تم تحيط بالامام) أو ثابته (عني يوم النحر خطبة يقتضها ما تكبر عليهم فيها النحر والأضحية والرمي) الجمرات كلها أياها لم يثبت أن عباس مرفوعا خطب الناس يوم النحر يعني عني آخر جملة البخاري وقال أبو امامة سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم عني يوم النحر رواه أبو داود (تم يرضى إلى مكة) فيطوف مفردا وقارن لم يثبت لها (أي مكة) (قيل) وقوفه ما عرفه طوافا (القدوم) نصا (يرمل) واضطباع ثم زيارة (و) بطواف (ممتنع) للقدوم (ملا رمل) ولا اضطباع (ثم) بطواف (لزيارة) نعمنا واحتج محمد بن عائشة بكتاب الذين ٢٩٧ أهلوا بالمرّة وبين الصفا والمروة ثم خلق ثم طاف طوافا آخر بعد أن

حسنا ففعله) واشتبه (أو أسلم واحد منهم) قيل الفتح (ثم ادعوه) أي ادعى كل واحد منهم أنه الذي أعطى الأمان أو أنه الذي أسلم قبل (واشتبه علينا) الذي أمناه أو كان أسلم (فيهم حرم قتلهم) نص عليه لأن كل واحد منهم محتمل صدقه واشتبهه بالمباح المحرم فيما لا شر ورتابه فوجب قلبه الحريم كما لا يشتبهان محصن بمحسومين (و) حرم (استرقاقهم) فلا قدور في التسوية بقرعة الخلاف (وإن قال) كافر (كف عني حتى أدلك على كذا) فثبت منه قوما يلد لهم فامتنع من الدلالة عليهم بصدقة (لأنه في معنى الأمان الملقى بشرط ولم يوجد بشرطه) (قال) الامام (أحدنا) قل عليه الطلب منه الأمان فلا يؤمنه لأنه يخاف شره) وبشرط الأمان أمن شره (وإن قالوا ليس فيهم أماته) لأنهم شره (وإن لقيت المرأة أهلا جادوا عنهم واستأمنهم قبل منهم لم يكن معهم سلاح) لأن ظاهر الحال قربته فدل على صدقهم (ويعجز زعمه) أي الأمان (في رسولهم) أي أي طالب الأمان لقلوبهم مسدودا بين النواحي وبأن لا يرسلوا صهيروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما أتته هذان في رسول الله قال لا تشهدان مسيل رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم إني أعتب بآله ورسوله لو كنت كاتلا رسولاً لتنتسكنا قال عبد الله فغضب السنان الرسل لا تقتل رواه أحمد وأبو داود وغيره من حديث نعيم بن مسعود الأصبلي ولأن المساجدة داعية إلى ذلك إذ لو قتل إنا ماتت مصلحة المرسل قال في المدعى فظاهره هو أن هذا الأمان لكل منهم مطلقا ومقيدا بحد قصير بطوافه بخلاف الحديث فأنه لا يجوز الاقضية لأن في جوازها مطلقا كالجواهر (و) يقتضيه مدعى (أي الأمان) (صريحه) نص عليه لأنه كافر أجمع في المقام في دارنا من غير التزام به بقوله كائن أنه (ومن دخل منا) معاشرنا لم يجز (دارهم) أي الكفار (بأمان حرم عليهم حياتهم) لأنهم إنما أعطوه الأمان بشرط عدم حياتهم وإن لم يكن ذلك مذكورا في اللفظ فهو معلوم في المعنى ولا يصلح في ديننا القدر (و) حرم عليهم (معاشرتهم بالربا) لعدم الاختيار (فإن خلتهم) شيئا (أو صرف منهم) شيئا (أو اقترض منهم) شيئا وجب ردّه إلى ربه) فإن جازوا إلى دار الإسلام أعطاهم ولا يمنة عليهم لأنه مال معصوم بالنسبة إليه (ومن جازناهم بآمان غايبنا كان نقضه لآمانه) لأنماة غايبنا أنه (ومن دخل) منهم (دار الإسلام) بغير آمان وادعى أنه رسول أو نبي ومعه متاع يبيعه قبل منه أن صدقته عادته لدخول بيوتهم البنا وغيره لأن ما دأبهم يمكن فيكون شتمه فجردا فقتل ولا به تميزا كآفة البينة على ذلك فلا تعرض إليه ويبرأ من العادة بحري الشرط (والأمان) انتفتت العادة بغيره فبأنه على ما كان عليه من هدم الصلح وتوكلنا لم يكن معه تحارة لم يقتل منه إذا كانت متعة أمنا لأنه غير صادق وحديثه (ذ) يكون (كأخبر) يخبره الإمام بين قتل ورق ومن ردها (وإن كان جاسوسا) وهو صاحب سرا وتروككم ما لنا موس

رجعوا من مني بحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا لم يثبت له أحد على أن طوافهم بطوافهم وطواف القدوم ولا ضمير وفلا يسلط بطواف الزيارة كصحة الصدق عند دخوله قبل التمس بالفرض ورواه الأئمة وقال لا أعلم أحدا وافق أباه عليه على هذا الطواف بل المشرع طواف واحد للزيارة كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة وحديث عائشة يدل على هذا فلم تذكر طوافا آخر ولو كان الذي ذكرته طواف القدوم لكانت أخلت بذكر الركن الذي لا يتم الحج إليه وذكر ما يستحق عنه اختاره الشيخ في الدين وصححه ابن رجب (وهي) أي الزيارة (الأضحية) لأنه لما بقيه عند أفاضته من معنى مكة ولما كان يزور البيت ولم يقسم مكة بل يرجع إلى عني أي أيضا طواف الزيارة (و) بغيره) أي طواف الزيارة (بالتة) حديث انما الأعمال بالنيات وكالصلاة ويكون صدق وقوفه بغيره لأنه عليه الصلاة والسلام طاف كذلك وقال لنا شذوا عني ما سلككم

٨٨ - (مكتشف القناع) - أول ﴿ (وهو) أي طواف الزيارة (ركن لا يتم الحج إلا به) إجماعا قال ابن عبد البر لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ولحدث عائشة في حبس صفيته متفق عليه (وقته) أي أوله (من نصف ليلة تشرين ووقف) بمرقة قبل (والا) يكن وقف بمرقة (وقته) بهذا لوقوف بمرقة فلا بد منه قبله (و) فعله (يوم النحر اعتل) حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر متفق عليه (وإن آخره) أي طواف الزيارة (من أيام منى جاز) لأنه لا آخر لوقته (ولاشي فيه) أي نالوا الطواف (ك) تأخير (النبي) لما سبق (تمسني) (من يسبق مع طوافه القدوم) من مفرد وقارن

فمن سقى منهم الماء لانه لا يستحب ان يطرح به كسائر الامساك الا الطواف لانه صلاه ثم شرب من ماء زمزم لما احب وبشتم مشه
 و يريش على يده وقوه) لحديث محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر قال كنت جالسا عند ابن عباس فحدثنا رجل فقال من أين حدثت قال من
 زمزم قال فخيرت عنها كما ينبغي قال فكيف قال اذ شربت منها فاستقبل الكعبة واذكركم الله وتنفس ثلاثا من زمزم ونضلع منها طافا
 فرغت منها فاجلته تعالى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقمنا بيننا وبين المنافقين انهم لا يستعملون من ماء زمزم رواه ابن
 ماجه (ويقول بسم الله اللهم احملنا ٦٩٨ علما نافعوا ورعا ساجدا ويا شامسا وشامسا من كل داء واغسل بعقلي واملأ من

(فكسر) بخبر فيه الامام لقصد فكايه المسلمين (وان كان من ضل الطريق أو جهل طريق أو حلت به ربح في
 مركبة لينا أو شرد البناض ولو لم يسم أو ابق بعض رقيقهم فهو آمن غير محموس) لانه صياح
 ظهر عليه بشير فقال في دار الاسلام فكان لا خذفك كالصيد (ولا يدخل احد منهم البنا لا
 اذن ولو رسلوا وانجرا) أي يجرم ذلك كافي البديع (ويستقض الامان برة وبنا سفة لانه
 لا يصلح في ديننا الفخر وتقدم) في الباب (وان أودع المستامن ماله مسلما أو ضيما أو أقرضه
 المستامن (أماه) أي ماله (ثم عاد) المستامن (الى دار الحرب لغزوة أو حاجة على عزم عوده البنا
 فهو على أمانه) لانه لم يخرج من نية الاقامة دار الاسلام (وان دخل الى دار الحرب مستوطنا
 أو حاربا أو انتقض ذمي هو مدخل في دار الحرب لا أن انتقض عهد في نفسه وبقي في ماله) لانه
 لما دخل دار الاسلام ما امن ثبت ماله فاذا بطل في نفسه بدخوله اليها بقي في ماله الذي لم يدخل
 لاختصاص المظل بنفسه ولا يقال اذا بطل في المتزوج فالتابع كذلك لانه لم يثبت فيه مالا واما
 ثبت فيها ما جازا اذا بطل في أحد هاتين في الآخر ولو لم يعز بقاء حكم البيع وان زال في المتزوج
 كونه أم الولد بمدومتها حكم الاستيلاء في هو باقي في آخر أحكام الإذمة ان مال الذي اذا انتقض
 عهده في وفي الانصاف انه المذهب انتهى قال في البديع وظاهر كلام أحمد انه ينتقض في مال
 الذي دون مال الحري ويصح في المحرر لان الامان ثبت في مال الحري بدخوله لعنه فان الامان
 ثابت فيه على وجه الاسماء كما لو بيع مع وكيل أو مضارب بخلاف مال الذي فانه ثبت له تبعاً
 لانه مكتسب بعد عقدته (فيصحبه) أي بماله المأهول الذي على الاول (اليه ان طلبه) لانه
 ملكه (وان تصرف) المستامن أو الذي بعد تنقذه العهد (بيعه أو هبته أو هبها) كشركة
 وأجارة (مع تصرفه) لبقاء ملكه عليه (وان مات فلا ورثه) كسائر املاكه واختلاف الدارين
 ليس بما يقع كاتفي في كتاب الفرائض (وان عدم) وارثه (هو) (في) لانه مال كافر لا مستحق له
 كمال مات طارنا (وان كان المال له) أي ممن لم يبق دار الحرب مستوطنة أو حاربا (ان انتقض
 الامان فيه) أي في المال (ك) ما ينتقض الامان في (نفسه) لو جرد المبطّل فيهما (وان أسر
 المستامن واسترق وقف ماله فان عتق أخذه) لانه ماله الا لم يوجده سبب الانتقال فيوقف
 حتى يتحقق السبب (وان مات فتأني) لان الرقيق لا يورث وان لم يسرق قبل من عليه الامان
 أو فرقه بماله فانه له وان تملكه فانه له ورثته (وان أخضع مسلماً من حربي في دار الحرب مالا
 مضار به أو أودعه ودخل به دار الاسلام فهو) أي المال (في امان) يعقضى العقدا المذكور
 (وان أخذه) أي أخذه المسلم مال حربي في دار الحرب (بيعه في الذمة أو قرض فالتن في ذمته)
 يعقضى العقد (عليه أدأ أو اليه) لم يورث أدالامة التي من التملك (واذا قرض حربي من حربي
 مالا ثم دخل البنا فاسلم فقلبه رد البذل) لاستقراره في ذمته (كالزوجة حربية ثم أسلم لزمه

خشتك) اذا زاد بعضهم وحكمتك
 لحديث جابر ما فرغ من الشرب له
 رواه ابن ماجه وهذا الدعاء
 شامل لخبري الدنيا والآخرة
 فصل في ربح كمن افاض
 الى مكة بعد طوافه رسمه على
 ما سبق (فصل في ظهر يوم النحر
 يعني) لحديث ابن عمر مرفوعا
 افاض يوم النحر ثم ربح فصل
 الظهر يعني متفق عليه وبيت
 بها) أي حتى (ثلاث ليال) اذ لم
 يتصل والاقليتين (ويرى
 الجرات) الثلاث (و) أي حتى
 (أيام التشريق) ان لم يتصل
 (كل جرة) منها (بيسب حسابات)
 واحدة بعد أخرى كما تقدم (ولا
 يجزئ شيء غيرهما ورواه الأنيار
 بعد الزوال) حتى يوم يعود الى
 مكة فان ربحي ليلا أو قبل الزوال
 لم يجرئه لحديث جابر روات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يرى باليسرة حتى يوم النحر
 وروى بعد ذلك بعد زوال الشمس
 وقد قال خذوا في مناسككم
 وقال ابن عمر كنا نحن اذ زالت
 الشمس ومينا (وسن) روي (قبل
 الصلاة) أي صلاة الظهر لحديث
 ابن عباس مرفوعا كان يرى
 الجرات اذ زالت الشمس قدر ما اذا

فرغ من ربه صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجه وان يحافظ على الصلوات مع الامام في مسجد
 انشيف فان كان غير مرضى صلى برفقته (بدا) بالجزرة (الاولى) وهي (أبعد من مكتبة تولى مسجد الخيف فيصليها عن يساره) ويربها
 (ثم يتقدم) عنها (قليلا) بحيث لا يصيبه الحصى (فيقف يدعو ويطلق) رافعا يديه (ثم) بالي الجزرة (الوسطى) فيصليها عن
 يمينه (و يربها سبع) (ويقف عنده في يدعو) رافعا يديه ويطلق (ثم ياتي جرة رابعة ويصليها عن يمينه ويصليها عن يمينه) ويربها
 سبع (ولا يف) عندها (اضيق المكان) (ويستقبل القلعة في) ربي الجرات (الكل) لغير عاتشة مرفوعة فكش بها الى أيام التشريق
 ربي الجزرة اذ زالت الشمس كل جرة يسبب حسابا يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية ثم يتعرج ويربي الثانية ولا يف

هتكتها روماء وجدوا قال ابن التذركان عمرو بن مسعود يقولان هذا الرأى الهدى لسلحهم فمما يروونه استقروا (وتريتها) أى الجمرات
يذكر (شرط) لانه عليه الصلوات والسلام ماها كذلك قال الشيخ واعني منسلككم فلو نكس فبدأ بشي الاول لم يفسد عليه الاجزاء بعد
الاخرين مرتين (كالدند) أى البع حياطة قهر شرط لكل واحد منهما لانه عليه الصلاة والسلام يراى كلاهما بجمع كاسر (فان) اخل
الرأى بمقامه من الاول لم يصح روى الثانية (ولا الثالثة) وان اخل بمقامه من الثانية لم يصح روى الثالثة لاجلها بالترتيب (فان) ترك
حصة فاكرو (وهل من ايها) أى الجمرات (تركت) الحصة (بنى على اليقين) ٦٩٩ فيصلها من الاولى فليتها هم روى الاخرين

من التبراد منه يبين وكذا ان
جول من الثانية أو الثالثة
فصلها من الثانية (وان) اخرى
يوهول) كان المأخوذ منه (يوم
الغزاة) غدا أو كثر (أخر ادله
(أو) اخرى (الكل) أى آخر أيام
التشريق (وورما) ما سفلان (وال
(أجر) ريسه (أداء) لان أيام
التشريق كاه وقت للرسى فافا
أخره من اول وقت الى آخره اجزاه
كتأخير وقوفه على آخر وقت
(ويجب ترتيبه) أى الرأى
(بالنية) كحضوره على طوأت
الصلوات فاذا أخر التحلل مثلاً بدأ
بصلاة العشاء فترى فيها ليوم
أخر غير ما فى الاول ثم الوصل ثم
العشاء فبما عدا من اول يوم من أيام
التشريق يبق بمصروفه فبدأ من
الاولى حتى يأتى على الأخيرة فبما عدا
عن الثاني وهكذا من الثالث
(وفى تأخيرها) أى الرأى (هنا)
أى أيام التشريق كلها (دم)
لقوات وقت الرأى نستقر القداء
لقول ابن عباس من ترك نسكا
أؤنبه فانه يهرق دما (ترك)
مبطل له) غير ذلك لأن فعل
(فى) فبصدم كاتقدم وكذا
لوزك المبطل لايها كاهو لعل
المراد لا يجب استعانة بالنية

رددهمها) الى ان دخل بها (واقترعها المستامن فى دارنا أو قتل أو غصب) أول زمع مال ما
وجه كان (ثم عالى دار الحرب) ثم خرج مستامرا فانية استوف منه ما لمع فى أماله الاول
لاستقرار عليه وعدم ما سقط (وان المشتري) المستامن (عدا) سلبا نخرجه الى دار الحرب
ثم قدر عليه (أى العبد) لم يتم له لم يثبت ملكه عليه لكون التبر لم يطل (فلا ترع عليه
أمر من انتقل الملك (وورد العبد) الى باقاهو يرد بانه الن إلى الحربى) ان كان باقاهو بدله
ان كان تالفه لا مقبوض بقدر فاقد (فان كان العبد تالفه لعل الحربى فتمت) فوط فيه أول فوط
لان فاسد الموقد كصحةها فى الضمان وعدم حكمها باقى (و بتدادان) أى البيع والمشتري
(الفصل) أى الزائد فقسمة من الأثر بقدر الأقل وبر جميعه الزائد فان كان (واذا
أدخلت الحرب) دار الاسلام (بما نقتز وجت خصايف داونا ثم أودت الرجوع لم تمنع اذا
رضى زوجه أو أقرقها) عقلت وانقضت عدها على ما باقى فى العدد (وان أمر كفار مسلما
فاطرقه بشرط أن يقيم عندهم مدة أو يأذنه الوفاء) لم نص عليه لقوله تعالى وأوفوا بهد
الله اذا عاهدتم ولقوله عليه الصلوات والسلام المسلمون عند شر وطهم طيس له أن يهرب
(قال الشيخ) ما ينبغي أن يدخل معهم فى التزام الاقامة الا لان الهجرة واجبة عليها انتهى (أى
حيث يخرج من أطهاره بنه والاهمى مسجود تدم (وان) أطلقوه (لم يشرطوا شيأ أو شرطوا
كونه رقيقا ولم يأمروا به أن يقتل أو يسرق ويهرب) نص عليه لانه لم يصدق منه ما ثبت به
الامان لان الإطلاق من الوثاق لا يكون أما نالرق حكم شرعى لا يثبت عليه بقوله لكن قال أحمد
اذا أطلقوه فقد آمنوه (وان أطلقوه على ذلك) أى على كونه رقيقا (وكان نكرها) على الخلف
(لم يمتنع به) لغوات شرطها هو الاختيار (وان آمنوه) لله الحرب فقط (أى الانبائة وورد
ما اخفهم لانهم صلب وإمامته فى أمان منه فادنا ففهموا قدر (ولزمه) الخى الى دار الاسلام
ان أمكنه) أى حيث يخرج من أطهاره بنه لوجوب الهجرة اذن والامن له ذلك (فان تعذر عليه
المضى الى دار الاسلام (أقام) حتى قدر عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الأوسرها (وكان
حكمه حكم من أسلم فى دار الحرب) فى أداء الفرائض والاجتهاد لا وقاها على ما سبق (فان
خرج) الاسير بعد أن أطلقوه وأمنوه (وتبعوه) فادر كونه قاتلهم وبطل الامان) فبناهم امامه (وان
أطلقوه بشرط أن يبعث اليهم بالاختياره فان عجز عدا اليهم لزمه الوفاء) نص عليه لان فى الوفاء
مصلحة للاسارى وفى التذر مفسدة فى حقهم لكونهم لا يأمنون بعدوا لاجل عداية اليه (الا ان
تكون امرأة فلا ترجع) اليهم لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفر ولان رجوعهات تملط
لهم على وطئ احراما ويجوز نكاح الامان اليهم ان وقع شرهم) لقوله تعالى وما عاقبان من قوم
خبائة فابتدع اليهم على سواه (وأذا امن المدوق دارا الاسلام الى مدة) معلومة (مع) أمانه بشرطه

بالميت بل كزله على ما سبق (وفى ترك حصة) واحدة (ما فى الزلمة) طعام مسكين (وفى ترك حصتين ما فى) إزالة (شعرتين)
مثلا ذلك وهما لغايتهم روى آخر جرمه من آخر يوم والام بمصر روى ما بعد هاقى أكثر من حدتين دون من عذر من نحو مرض
وحبس جازان يستبين يرمى عنه والاولى أن يشهد ان قد وان أغنى على المستبلم تبطل النية فله الرأى عنه كالاستنابة فى
الحج ثم أغنى عنه (ولا ميت) يعنى (على مفارقة) لحدث ابن عمر أن العباس استذنى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت مكة لى من
من أجل سقائه فاذن له متفق عليه وحدثه الشيخ روى الله صلى الله عليه وسلم روى ما لايلى فى البقرة فان يرمى يوم النحر ثم
يجمع روى يرمى بعد يوم النحر يرمى منى فى أحد هما الى العاك طنته قال فى اول يوم منى حاتم يرمى من يوم النحر روى الترمذى وقال

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن له مال يخاف حله وغیره كغيره أي من السقة والرامة (فان غربت) الشمس (وهي) أي السقة والرامة (بها) أي بجنى (زم الزمان فقط) أي دون السقة (الميت) لغوات وقتها إلى بالرب بخلاف السق (وعطفه لا امام) أو تأبى (فاني) أيام التشريق خطبة يعلم فيها حكم التجبيل والتأخير و (حكم) قديمهم الحديث أي داود عن رجلين من بني بكر قالوا أنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبة بين أواسط أيام التشريق ونحن عند راسه ولما جئنا الناس إلى أسكمان لمذكورات (ولقد ارأى الامام المقيم للناس التجبيل فيه) أي تأني أيام ٧٠٠ التشريق بعد ذلك والوالحار يقول القرب قوله تعالى فن تجبل في يومين فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم عليه

السابق (فأذا لمها واختار البقاء في دار نادى الجزية) أن كان من تقبله الفدية (وإن لم يحتر) القاء في دار الاسلام أو كان من لا تقبل منها الجزية (فهو على أمانه حتى يخرج إلى سامته) أي حتى يفارق المحل الذي أمانه فيه لبقاء أمانته

باب الهدنة

(وهي) لغة السكنون عوشعرا (العقد على ترك القتال مدته مودة) بقدر الحاجة فإن زادت بطلت فإن زاد فقط والاصل فيها قوله تعالى وان جحرها السلم فاجع لها ومن السنة ما روى مروان بن الحكم والصور بن محرز أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح قرى بشاعلى رضع القتال عشرين والمعنى يقتضى ذلك لأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فهادتهم حتى يقربوا (بعض) منهم أو مغاندا الضرورة كما يأتي (وبغير عرض) بحسب المصلحة لفعله عليه الصلاة والسلام (وتسمى) مهادنة وموادعة من الدعة وهي الترك (ومهادنة) من المهدة معنى الأمان (ومسألة) من السلم معنى الصلح (ولا يصح عقدها إلا من امام أو نائبه) لأنه يتعلق بنظر واجتهاد وليس غيرها محلا لذلك لعدم ولايته ولو جوزه فلا حاد لم تعطيل الجهاد (وبكونه العقد) أي عقد الهدنة (لازما) لا يبطل بعوت الامام أو نائبه ولا حله بل يلزم الشافى امضاؤه فلا ينقض الاجتهاد بالاحكام ويستمر ما لم يستقضه الكفار بقتال أو غيره (و يلزمه) أي الامام أو نائبه (الوفاء بها) أي بالهدنة لأنه (وما عاها هادتهم) أي الكفار (غيرها) أي غير الامام أو نائبه (لم ينقض) الهدنة لها حتى (ولا تنص) الهدنة (الاحيث جاز تأخير الجهاد) للمصلحة (فحتى رأى) الامام أو نائبه (المصلحة) في عقد الصلح في المسلمين عن القتال أو اشفقة للفرز أو اطمعهم في اسلامهم أو في أدائهم الجزية أو غير ذلك من المصالح (حاز) له عقدها لأنه عليها الصلاة والسلام هادن قريشا لكن قوله لطمعهم في اسلامهم رواية قطعها فشرح المنتهى وغيره والثانية لا يجوز عقد ذلك ويستثنى كلامه في الانصاف انها صحيحة لأنه جمع أنه لا يجوز عقدها الا حيث يجوز تأخير الجهاد كما هو صدورهارة المصنف وقد تقدم أنه لا يجوز تأخير الجهاد لذلك على الصحيح ويجوز عقد الهدنة عند المصلحة (ولو لم لنا ضرورة) مثل أن يخاف على المسلمين الهلاك أو الأمر لأنه يجوز للاسير فداء نفسه بالمال فكذلك هاتوا جاز تحمل صفار دفعه صفار أعظم منه وهو القتل أو الأمر وبني الذرية المفضي إلى كفرهم وقد روى عبد الله زاذق في المغازي عن الزهري قال أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عيينة بن حصن وهو مع أبي سفيان يعني يوم الأحزاب أربابا من بني تميم فالتفت ثورا انصارا ثم خرج من معك من غطفان أو تخذلت بين الأحزاب فإرسل إليه عيينة أن

عليه ومن تأخر فلا تم عليه
ويعقد يد رواه ابو داود وأبو
عليه امام حتى ثلاثة وذكر الآية
وأهل مكة وغيرهم فيه سواء
(فان غربت) الشمس (وهي) أي
مر بد التجبيل (بها) أي حتى
(زمن الميت والرى من القيد)
بعد الزوال قال ابن المنذر ثبت
أن عمر قال من أدركه المساء في
اليوم الثاني فليقم إلى الغد
حتى يتفرغ من الناس ولأنه بعد
أدراكه الليل لم تجبل في يومين
(وبسقط) روى اليوم الثالث عن
متجبل (نصا لظاهر الآية وبغير
وقد أميت الثالثة (و يدين)
متجبل (حصاه) أي اليوم
الثالث زاد بعضهم في المرمى
وفي نسخة ابن الزغبان أو يرمى
بين كفله في القوافي قبله (ولا
يعذر جوعه) إلى مني بعد
لصلو الرخصة وظاهر كلامه أن
التحصين ليس بسنة بان تأخذ من
قرر إلى التحصين وهو لا يطرح
ما بين المسلمين إلى المقبرة فمضى
به الظاهر والعصر والمغرب
والعشاء ثم يجمع بين ما يدخل
مكة وكان ابن عباس وعائشة
لا يريان ذلك سنة وكان ابن عمر
يرامه سنة قال ابن عمر كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يتركون الأبطال قالوا لذي حسن غير بسوا كانت عائشة
أغاثته ليكون اسمع نغريه إذا خرج متفق عليه (فأنا في مكة) متجبل أو غير موأرادخو جبالهدما وغيره (لم يخرج) من مكة (حتى)
يودع البيت بالطواف) الخبر فان أراد المقام بمكة فلا بداع عليه سواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده (إذا فرغ من جميع أمور) الحديث
ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بابيت الله تخفف من المراتم الحاض متفق عليه ويسمى طواف الوداع لأنه لا يودع
البيت وطواف الصلوة لأنه عند صدور الناس من مكة (وسن بعده) أي طواف الوداع (تقبيل الحجر الأسود وركعتان) كغيره (فان)
ودع ثم اشتغل بشئ غير شربل تصاوتهم) كقضاء حاجته في طريقه أو ترأدا وشئ لنفسه (أو أقام) بعده (عادته) أي طواف

الوداع لانه انما يكون عند خروجه يكون آخر عهد باليت وعلم منه انه لا يضر لشكائه نحو شربه (ومن اخطأ وان الزارة ونحوه
أو التمدد فخطأه عند الخروج أجزاء) عن طواف الوداع لان الأمر ان يكون آخر عهد باليت وقبلة ولان ما عاهدت نكاح من جنس
فأجزأت احداهما عن الأخرى كمثل الخيانة عن غسل الجمعة وعكسه وان نوى بطوانه الوداع لم يجز منه عن الزارة لانه لم يشره
الحديث وأما الكل امرى شاملي (فان خرج قبل الوداع رجوع) اليه وجوباً بالأحكام التي لم يمدح من مكته لانه لا تمام نكته لمأموره
كما خرج أطواف الزارة (ويحرم بغيره ان يمدح عن مكته ثم يطوف ٧٠١) وبني ويحلق أو يقصر ثم يرجع عند

خروجه (فان شق) رجوع
من يمدح لم يبلغ المانع قطعه دم
أو يمدح عنها (ما قصر) فأكثر
(فعلية دم بلا رجوع) دفعا
للرجوع سواء تركه هذا أو خطا
غفرا أو غيره غير الحنث كاتر
وأجبات المخرج فان رجع للوداع
من بعده ساقه القصر لم يسقط
دعه لانه استقر عليه بخلاف
القصر سواء كان به هذا يسقط
الرجوع أو لا ذلك يستقر عليه
(ولا وداوع على حائض) الحنث
(و) لا على (نفسه) لان حكمه
حكم الحنث فيما عداه وغيره (الا
ان تطهر الحائض أو النساء
قبل مفارقة البيت) أي: يثبت
مكة فيلزمها المودة لانه في حكم
المقيم بدليل انها لا تنسج
الخص قبل المفارقة فان تعدد
تعد أو غيره فعلمهم (ثم) بعد
واحدة (يشق في المنزلة) وهو
أربعة أذرع (بين الركن) الذي
به الحجر الأسود (والباب) أي
باب الكعبة (ملصقه) أي
المنزلة (جميعه) بان يلمس به
وجهه وصدره وذراعيه وكفيه
مبسوطتين لحديث عمرو بن
شعب عن أبيه قال طفت مع
هذله فلما جاء دبر الكعبة

جاءت الشطر فطقت ولان ذلك جائز لما بداه النبي صلى الله عليه وسلم (مدفع معلومة) لان
ما وجب تقديره وجب أن يكون معلوماً تحكيما للشرط (ولو فرق عشرين) لانه يجوز في أقل
من عشرين حائزاً في أكثر منها كداه قوله انما عاهدتكم باليت وعلم منه انه لا يضر لشكائه نحو شربه (ومن اخطأ وان الزارة ونحوه
أو التمدد فخطأه عند الخروج أجزاء) عن طواف الوداع لان الأمر ان يكون آخر عهد باليت وقبلة ولان ما عاهدت نكاح من جنس
فأجزأت احداهما عن الأخرى كمثل الخيانة عن غسل الجمعة وعكسه وان نوى بطوانه الوداع لم يجز منه عن الزارة لانه لم يشره
الحديث وأما الكل امرى شاملي (فان خرج قبل الوداع رجوع) اليه وجوباً بالأحكام التي لم يمدح من مكته لانه لا تمام نكته لمأموره
كما خرج أطواف الزارة (ويحرم بغيره ان يمدح عن مكته ثم يطوف ٧٠١) وبني ويحلق أو يقصر ثم يرجع عند
خروجه (فان شق) رجوع
من يمدح لم يبلغ المانع قطعه دم
أو يمدح عنها (ما قصر) فأكثر
(فعلية دم بلا رجوع) دفعا
للرجوع سواء تركه هذا أو خطا
غفرا أو غيره غير الحنث كاتر
وأجبات المخرج فان رجع للوداع
من بعده ساقه القصر لم يسقط
دعه لانه استقر عليه بخلاف
القصر سواء كان به هذا يسقط
الرجوع أو لا ذلك يستقر عليه
(ولا وداوع على حائض) الحنث
(و) لا على (نفسه) لان حكمه
حكم الحنث فيما عداه وغيره (الا
ان تطهر الحائض أو النساء
قبل مفارقة البيت) أي: يثبت
مكة فيلزمها المودة لانه في حكم
المقيم بدليل انها لا تنسج
الخص قبل المفارقة فان تعدد
تعد أو غيره فعلمهم (ثم) بعد
واحدة (يشق في المنزلة) وهو
أربعة أذرع (بين الركن) الذي
به الحجر الأسود (والباب) أي
باب الكعبة (ملصقه) أي
المنزلة (جميعه) بان يلمس به
وجهه وصدره وذراعيه وكفيه
مبسوطتين لحديث عمرو بن
شعب عن أبيه قال طفت مع
هذله فلما جاء دبر الكعبة

قلت لا أتعز كالنعماني فتمضي حتى استلم الحجر وقدم بين الركن والباب فوضع صدره وذراعيه وكفيه مودعاً عليهم ما بسطها
وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل رواه أبو داود (و يقول) على هذه الحالة (الهم هذا يثبت وأنا عبدك وأمس عبدك وابن
أمتك جعلني على ما حضرت لي من خلقك وسيرتي في بلادك حتى بلغتني بنعمتك الى بيتك وأعنتني على أدائك فكني فان كنت وضعت
هني فآزدهني رضاً لا عن الآن) بضم الميم وتشديد النون فعل أمر من جازى المدعو ويجوز ذكر الميم على أنها حرف جر لا بداء الفاعل ولا لأن
الوقت قبل ان تتأذى أي تعدد عن بيتك داري وهذا أو ان تصراحي أي زمته (ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا يثبت ولا رافق
هتلك ولا عن بيتك اللهم فاصبري) بفتح الهمزة (العافية في بيتي واصبري في جسمى والصصة) أي المنع من العاصي (في ديني وأحسن)

بسط الحمة (منقلى) واروتى طاعته لما بقيت واجمع الى من شئى الله تعالى لانه انك على كل شئ قدير وذهب (بعد ذلك) بما
 أحبه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وبأى الحطم (أيضا) نصا (وهو تحت البراب) فذهب (ثم يشرب من ماء زمزم) قاله الشيخ
 الدين (و يستلم الحجر الأسود (و قبله) ثم يخرج قال أحمد جازي لا يعقل ولا يعقل فاد التفت ربيع فودع أى استجابا لا
 دليل لا يجاب بل قال بجاء اذا كنت تخرج من باب المسجد فالتفت ثم انظر الى الكعبة ثم قل اللهم لا تخلف أمر العهد وروى حنبل
 عن المهاجر قال قلت ليلاب من عند الله ٧٠٢ الرجل يطوف بالبيت ويه في اذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقام فقال

(مع عدم الحاجة اليه) أو رده لاحدم أو اعطاهم شيئا من سلاطين أو من آلات الحرب أو شرطهم
 (مالا) منا (في موضع لا يجوز بذله أو ادخاله لمسلم الحرم وظل الشرط) في الكل نفاضة معقضي
 العقد ونقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (فقط) أى
 دون العقد ويصح وكذا عقد الدمة كالمروط لا عسدة في البيع لكن في المفتى والتشرع اذا
 شرط ان لكل واحد نقضها متى شافته بقي ان لا تصح وجها واحدا لان طائفة الكفار
 يننون على هذا الشرط فلا يحصل الامن للمسلمين فيغرب معنى الهدنة (فلا يجب الوفاة) أى
 بالشرط القاسد (ولا يجوز) الوفاة لما تقدم (وأما الطفل الذي لا يصح اسلامه) وهو من
 دون التمييز فهو زفر شرط رده) لانه ليس عليه شرعا (ومتى وقع العقد) لانه (باطل فدخل ناس
 من الكفار) العاقدين له (دار الاسلام معتقدين الامان) كانوا آمنين وردون الى دار
 الحرب ولا يغربون في دار الاسلام) لبطان الامان (وان شرط ردم من جاعل الى حال مسلم
 جازي الحجة) لانه عليه السلاطة والسلام من ذلك في صلح المدينة قال في المبدع وظاهره وان
 لم تكن له عشرة فصحة فان لم تكن حاشية كظفر والمسلم وقوتهم فلا يصح اشتراطه (فلا
 عنهم) الامام (أخذه) أى أخذ الى جيل الذي جاعلهم مسلما (ولا يجب رده على ذلك) أى على
 الرد معهم لان ما يصير جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعد صلح المدينة فيما وافي طلبه فقله
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح ودينه العذر وقد علمت ما عاهدناهم عليه ولعل الله ان يجعل
 لنا فرجا ويخرنا فرجهم مع الى جليل فقتل أحد هارو وجع ظم بالما النبي صلى الله عليه
 وسلم (وله) أى الامام (ان يامر صرا بقتلهم ويأمر بهم) لا يرد جوع الى اهل فكان له
 الامر بعدهم كالأمر فاجتهدت طلاقا في الترفيع به مرض لكان لا يرجع (وله) أى ان جاعلنا
 منهم مسلما (ولن) أسلم معه ان يصير واحدا وبقاؤهم قدر واقع من الكفار وبأخذوا
 أموالهم ولا بد (لون في الصلح) فان ضمهم الامام اليه باذن الكفرة دخلوا في الصلح وجرم عليهم
 قتل الكفار وأخذ أموالهم لان ما يصير لما حرم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول
 الله قد أرفق الله ذمتك قد رددتني اليهم وانما في الله عنهم فلم يسر عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يبل قال وبن أمه سمر حرو لو كان موهرا لجاللناهم بذلك أو يصير لحنى ساحل البحر
 وانما زانية أو جندل بن وهيل ومنه من استغفرت في مكة فعملوا الأعراب عليهم عمر قريش
 الأعراب ضلوا لها وأخذوها قتلوا معها فأرسلت قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم تتأخرون
 انقول اسمان منهم اليه ولا يرد اليهم أحد ما جعله رواه البخاري يمتصرا (واذا قد دعاها)
 أى عقدا لا للمدينة (من غير شرط يميزنا ردم من جاعلنا مسلما أو امانا حرا كان أو عبدا رجلا
 أو امرأة) لا يرد لهم اليها مال (ولا يجب ردهم رداءة) اليهم لانها استغفرت عانيل منها فلا يرد

جاء ما كنت أحب يصنع هذا
 الأبي ودان النصارى قال أبو عبد
 الله كره ذلك ولا يجب له
 المشي فتهرى بعد وداعه قال
 الشيخ تقي الدين هذا بدعة
 مكرهة (وتدع حقائق ونفقاء
 من باب المسجد مذابون
 دخول البيت) أى الكعبة (ولا
 خف ولا تزل ولا سلاح)
 فمنا كبرى فواجبه ويصلى فيه
 ركعتين ويذهب والنظر اليه
 هبة نصا قال ابن عمر دخل
 النبي صلى الله عليه وسلم وبلا
 وأما من زيد فقلت لا لاهل
 صلى فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال نعم فقلت أين قال بين
 الصعودين تلقا وجهه قال
 ونسب أن أسأله كمن متفق
 عليه وتقدم في استقبال القبلة
 الجمع بينه وبين قولنا ما علم
 يصل فيعوان لا يدخل البيت فلا
 بأس بحديث عائشة مرفوعا
 خرج من عنده وهو مسرور ومن
 رجع وهو مكتئب فقال في
 دخلنا الكعبة ولو استقبلنا من
 أمرى ما استدبرنا ما دخلنا في
 أخاف أن أكون قد شقت على
 أمي (و) يجب له (زيارة قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم وقبر
 صاحبه رضي الله تعالى عنهما) بل

بلد الله رطبي عن ابن عمر روعا من حج وزاد قري
 بعد وفاتي فكأن غاراني في حياتي
 الأرد الله على روى حتى أرى عليه السلام قال أحمد وادج الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا أدخل على طريق المدينة لاني
 أخاف أن يحدث به حديث فينبني أن تصدك من أورب أطرق ولا يتأخر بشيء من كان تطوعا لئلا يدخل المسجد
 الحرام قال ما روي وقد روى صلى عليه المسجد ثم يسبقه وسط القبر (فصل عليه) من الله عليه وسلم (مستدلة) مولاي طاهر والقبلة يقول
 السلام عليا يا رسول الله قال ابن عمر لا يذعن على ذلك فان زاد الحسن ثم تقدم قليلا فيسلم على أبي بكر ثم تقدم قليلا فيسلم على عمر رضي

ألقنهما (ثم سئل الأنثى ويحمل الحرة عن يساره وهو) نفسه والدة وأمه المؤمنة فأجاب (ويحرم الطوائف) أي الحرة النوبة بل يفرأيت المتفق اتفاقاً أنه النجس في الدين (ويكره التسع) بالحرة قال الشيخ في الدين اتفاقاً على أنه لا يسهل ولا يسهح فانه من الشرك وكذلك من التبرأ وحاطه ولو سجد معه وتقبله (و) يكره (رفع الموت عنها) أي الحرة لا يسهل الله عليه ولا في حرمة ولا توقير كحال الحياة (وإذا توجه) أي قصد السفر إلى الوجه الذي جعلته يابلاً بلغ غايته قصد أداء وجهه إلى بلد (هال) فقال لا إله الا الله (ثم قال آسرون) أي أرحمون تأثروا عبادون بنا ٧٠٣ ع مدون صدق الله وعده ونصر عبده

نفسها (وإذا طلبنا من أمة مسلمة) (أوصية عيسى عليه السلام) ومن عند الكفاة (وإذا نزل كل مسلم
أمرها) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من مكة وقتلته حمزة على الطريق
فلما رما على قاتلها من عداة من تدعى قنافة انقضوا على عاتقه حتى قذفوا الدية (وإن
هرب منهم) أي الفلاحين من ابن عيسى عليه السلام لم يرد عليهم وهو لا يملك شيء مما لا يملكون
يحمل الله الكفرين على المؤمنين فيبلا (ويعضون) أي أهل الهدنة (ما أنفروا مسلم) من مال
(ويعيدون لقتله) ويقادون لقتله ويقادون لقتله (ويعادون لقتله) لأنه لا بد من مقتضى أمان المسلمين منهم
وأمانتهم المسلمين في النفس والمال والعرض فلا يحجب ذلك (ولا يعيدون لحق الله
تعالى) لأنهم أسوأ امت من أحكامنا

[illegible]

فإنهم سبوا عنق علي (ولا يكفرهم بها) أي العرة (ومعرفة ولا يوم النصر ولا أيام التثريب) لعدم نهي خاص عنه (وغيره)
 عرنا لقارن) عن عرة الاسلام (و) يميز عرة (من التمتع عن عرة الاسلام) لحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة قالها النبي
 صلى الله عليه وسلم حين طعنتم ما قد لقتن من حزن وعزل وأغصا أفرامهن التمتع قصد التظيب خاطرهما وإجابة مسئلتها
 (فصل أركان الحج) أربعة (الوقوف بعرفة) لحديث الحج عرفه رواه أبو داود وصححه (و) الثاني (طواف الزاوية) لقوله تعالى
 وليطوفوا بالبيت العتيق (فلوتركه) ٧٠٤ أي طواف الزاوية من غير أن يفرض الحج وبعد من مكاة مسافة النصر

باب عقد الذمة

قال أبو عبيد الذمة الأمان لقوله عليه الصلاة والسلام بني بذهمت أذانهم والذمة الضمان
 وأمهودى فصله من أذمتهم إذ جعل له عهدا ومعنى عقد الذمة إقرار بعض الكفار على
 كفره بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة (لا يصح عقدها إلا من إمام أو نائبه) لأن ذلك
 يتعلق بنظر الإمام وما يراعى من المصلحة ولا يصح عقد مدعى فلا يجوز أن يفتات به على الإمام
 (و) يحرم عقد الذمة (من غيرها) أي غير الإمام ونائبه لأنه افتات على الإمام (ويصح عقدها
 إذا اجتمعت الشروط) السابق ذكرها وتأتي أيضا (ما لم يخف فائده منهم) أي غدا بتركهم
 من الأمانة بدار الاسلام فلا يجوز عقدها من المسلمين النصرانيين (وصفة عقدها أقررتك
 بحجزة واستسلام) أي نقضوا التزام أحكام الاسلام (أو سؤلون ذلك يقول أقررتك على ذلك
 ويحرمها) أي نحوها أتت الصيغتين كقولها عاهدتكم على أن تتبوا بدارنا نجزى بغوا التزام
 حكمنا ولا تعزذ كقولها الجزية في العقد (والجزية) ما سؤدة من الجزاء (مال يؤخذ منهم
 على وجه السغار) بعقدها الصادقة ملة أي الفدية والامتنان (كل عام بدلا عن قلوبهم وأقامتهم
 بدارنا) فانهم لو لم يدلوها لم يكف عنهم (ولا يجوز عقد الذمة ماؤدة إلا بشرطين أحدهما التزام
 أعطاء الجزية بكل حول والثاني التزام أحكام الاسلام وهو قول شيخنا بكهيع عليهم من أدامس
 أو ترك يحرم) فان عقده على غيره من الشرطين لم يصح لقوله تعالى حتى يسطوا الجزية عن
 يدهم صاغرون قيل الصغار يران أحكام المسلمين عليهم (ولا يجوز عقدها إلا لأهل
 الكفاية) التوراة والأنجيل وهم اليهود والنصارى (ولن يوقعها) أي اليهود والنصارى
 (في التدين بانهم أو التواجيل كالساره) قبله من بني اسرائيل نسب اليهم الساري ويقال
 لهم فزمنهم من وزن شجرة وهم طائفتان اليهودية شدة دون فيهم ويخالفونهم في بعض
 القروع (والنصرى) وهم الروم ويقال لهم بنو الأصغر والاشد انهم مؤدة نسأل فرجة بفتح
 أوله ونائبه وسكون ثالثه وفي خزيرة من جزائر مصر والنسبة الأنباري نجي ثم حذفت الباء
 والاصل قد قلته تعالى كانوا الذين لا يؤمنون بالله قاله حتى يسطوا الجزية عن يدهم
 صاغرون وقوله المغيرين بنسبة لهامل كسرى أرنابنا أصلى الله عليه وسلم أن تقايلكم
 حتى تسدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية بقره واحد والآخرى والاجاع على قبول الجزية من
 يذلهم من أهل الكاسومين يلحق بهم وأقرارهم بذلك في دار الاسلام (ولن له شبهة في كتاب
 فألهوس) لأن عمر لم يأخذها منهم حتى شهد عنه عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أخذها من محوس هجر روم البغاري وفي رواية عليه الصلاة والسلام قال سبواهم سنة

(رجع) إلى مكة (معتبرا) فأتى
 ما فعل العرة ثم يطوف بالزواية
 فإن وطى أحرم من التمتع على
 حديث ابن عباس وعليه عدم
 (و) الثالث (الأحرام) بالحج
 لأنه شبه الخمر فيه فلا يصح
 بدونها لحديث أغا الأغل من النيات
 وكشف الصادقات لكن قياسا
 أنه شرط (و) الرابع (لبي يمين
 الصفا والمروة) لحديث عائشة
 قالت طاف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وطاف المسلمون بين
 بين الصفا والمروة فكانت سنة
 فلمرى ما أم الله حج من لم
 يطف بين الصفا والمروة رواه
 مسلم ولحديث أسواق الله كتب
 عليكم السبي رواه ابن ماجة
 (و) واجباته أي الحج ثمانية
 (الأحرام من الميقات) لما تقدم
 في المواقيت (و) الثاني (وقوف
 من وقف مرة نهار إلى الغروب
 لثمس من يوم عرفة ولو غلبه نوم
 بعرفة وتقدم (و) الثالث (المبيت
 بمزدلفة إلى بعد نصف الليل أن
 وأقامها) أي مزدلفة (قله) أي
 نصف الليل وتقدم منها
 (و) الرابع (المبيت بذي ليل)
 أيام التشريق لفضله عليه الصلاة
 والسلام وأمر به (و) الخامس

أهل

(الرمي) للصار على ما تقدم مفصلا (و) السادس (ترتيبه) أي رمي الجمار (و) السابع (الحلاق

أو التقصير) الثامن (طواف الوداع وهو الصلوة) بفتح الصاد الموحدة ويقدم ومن الزركشي وتبعه في الإقاع أن طواف الصلوة وطواف
 الزاوية قال في الترتيب والتميز لا يجب على غير الحاج قال الأجرى ويطوف من أراد الخروج من مكة أومس في أومن نفر آخر
 (وأركان العرة) ثلاثة (أحرام) بها ما تقدم في الحج (و) الثاني (طوافه) الثالث (سعى) بالحج (و) واجبا أي العرة (أحرام من الميقات)
 أو الحلق (و) حلق أو تقصير (كالحج) فن ترك الأحرام لم يفسد حكمه بها كان أو عرقة لماته (ومن ترك ركعتيه) أي الأحرام لم يتم
 نسكه إلا به (أو تركه) (نبتة) أي إلى كن غير الأحرام لأن الأحرام هو نفس النبي وغيره الوقوف لأنه لا يحتاج إليها القيام الأحرام على (لم يتم

﴿وقف على طلب العلم من المتابعة﴾

نصحه (الاب) فن طاف أوسى بلانية أعاده بنيت لما تقدم (ومن ترك واحدا) عدا أوسوا أو جهلا أو عنرا (فلم يدم) تركه لم يلبس
عباس وتقدم (فان عدمه) أي الدم (فكسر ميمته) يصور عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة أذا رجع وتقدم في القعدة (والسنو) من
من أفعال الحج وأقواله (كالبيت بني لينة عرفة وطواف القدوم والزم والاضطباع) في وضعهما (ونحو ذلك) كاستلام الكعبة
وتقبيل الحجر والخروج إلى ذي الحجة من باب المصفاة وسعد على أفعلى المروة والناسي والسي في مواضعها والتمسك بالخطبة والأذان كالأذان
والدعاء في مواضعها والأغصان في مواضعها والطيب في يديه وسلاطة قبل ٧٠٥ الأحرار وصلاته عقب الطواف واستقبال

القبلة حلى على الجبل (لا تترك) واجب ولا مستحبون
تركة) واجب ولا مستحبون
تركة) يمتنع في أمر الحج
يكون مطلقا فإرادى وشيعة
وهذا وعليه معهم يرتبهم
وحراسهم في المسير والقرولة
والزق بهم والنصح وسائرهم
طاعة في ذلك ويصلح بين
الخصمين ولا يحكم إلا أن يفوض
اليه فتعتبر أهلية له وشهر السلاح
عند قدوم تبرك بدهن وكذا
إيقاد الشموع بكثرة عند حمل
بهرج يحصل الزينة سدوق
الشمع في الدين وما ذكره المجلد
من حصار توك كذب فلم يكن
به احسن ولا فائدة

﴿باب القوات والأحبار﴾

وما يتعلق بها

(القوات) مصدقات يفوت
كالفوت وهو (سوق لا يدرك)
فهو خاص من السابق
(والأحبار) مصدرا حصرا إذا
حبس فهو (المس) وأصل
الحصر المنع (من طلع عليه فجر يوم
الغمر ولم يقف بصره في وقت الغد
من حصر أو غيره أولا) (الصد) فاته
(الحج) ذلك العام يقول جابر
لا يفوت الحج حتى يطالع القمر
من الجبل جمع قال أبو أنس يسير

أهل الكتاب وراه الثاني وأما قولهم سبعه كتاب لاه وروى أنه كان لهم كتاب يرفع فصار
لهم ذلك سبعه أو حيت حقن دمايتهم وأخذ الحزب يفتنهم ولا تمنع في اباحتهم سائرهم وحل
ذاتهم (و) كرا الصابين وهم جنس من النصارى (نصار) عنه أنهم يستنون وروى عن عمر
قهم عزلة اليهود وقال مجاهد بن عبد الله بن عمرو النصارى وروى أنهم يقولون إن الفلك حتى ألق
وان الكواكب السبعة ألهة وحيث نفهم كعبه الأوثان (ومن هذاهم) أي هذا أهل الكتاب
ومن واقعهم في الدين بزيادة الكتابين ومن له شبه كتاب النجوس (فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو
القتل) حديث أمث أن أبا القائل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله خص منه أهل الكتاب
ومن الحق بهم لما تقدمه بوق من عدمهم على الأصل فأما أهل صف إبراهيم وشيث وزور رداود
فلا تقبل منهم الجزية لأنهم غير أهل ولا نحل ولا يملكون فيه شرائع أغصاني مواظ وأهل
كذلك وصف النبي صلى الله عليه وسلم صف إبراهيم وزور رداود في حديث أبي ذر (وأما هذا
الامام) أوزايبه (الذمة) لكفارة زعموا أنهم أهل كتاب ثم نبين خيانتهم جده أوثان) أو يروهم
(فالعقيد ياطل) لقوات شرطه (ومن انتقل إلى أحد الأديان الثلاثة من غير أهلها بات يهود أو
نصارى أو مجس قبل دية ثميننا محمد صلى الله عليه وسلم ولو بعد التبدل فله حكم الدين الذي
انتقل اليه من أديانهم (وغيره) كحل ديهته ومناجته إذا تهود أو تنصر (وكذا) من تهود
أو تنصر أو مجس (بعد بئته) من الله عليه وسلم لاه صلى الله عليه وسلم كان يقبله منهم من غير
سؤال ولا يختلف الحكم بذلك لاله الله ولو وقع لعل (وكذا) من ولد بني أمية لا تقبل
الحزب من أحدهما) كزور ديهته ومناجته إذا تهود أو تنصر (وأي إذا انتقل أحداهم إلى الأديان
الثلاثة إلى غير دينه) في الباب من صلافة تمة في تسمية اليهود بذلك أقوالا بالانتم هادوا ومن
عبادة العهد أي تابوا ولا نتمهم ما لو ان دين الإسلام أو لانتم يهودون عند قراءة التوراة أي
يتركرون أوليتهم إلى جودا بن يعقوب بالهجرة ثم عرب بالمهمله والنصارى واحدهم تصراف
والأبني نصرانية نسبة إلى قرية بالشام يقال لها نصران وناصرة

﴿فصل ولا تشاء الخبز بمن نصارى بني تطلب﴾ بن وائل من العربيين ولده سبعين نذار
فانهم انتقلوا إلى الماهلية إلى النصرانية فدعاهم عمر إلى بطل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا نحن عرب
شذنا كما يأخذ بضعكم من بعض باسم الصدقة فقال عمر لا آخذ من عشرك صدقة لحق
بعضهم بالمر ومقاله التمام بن زرعنا أمير المؤمنين إن القوم لهم باس وشدة ومهم حرب
شأنهم من الجزية فلا نزل على أهل دينهم وخلفهم الجزية باسم الصدقة فبعض عمر في طلبهم
و ردهم وصف عليهم الزكاة (ولو بذا) أي الجزية فلا تشاء منهم لأن عقد الذمة مؤبد وقد

﴿٨٩﴾ - (كشاف الفتاح) - أول ﴿قلت له أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم وراه الأثر وسدحت

الحج عرفة فن جابيل صلاة القدر ليلة جمع تقدمت معه فهو مصفوت الحج عز وجل ليه جمع وسط عنه فزابع الزوجة كبت
بزدلفة وصلى ورمى جبار (وانتظا أرواحه) بالحج (أن لم يحتر البقاء عليه) أي الأرواح (لصبح من عام قابل) بذلك الأحرار (ومر) قارنا
كان أو غيره لأن عمره أقارب لا يلزمه إقامتها وأما مع من عمره على عمره إذا لم يلقى في كل منها (ولا يجرى) هذه المصرا المنتظية
(عن عمره الإسلام) نصا لم يثبت وأما أهل أريى ما روى عنه في نهها ولو حرمها (ك) حرم (منع) روى عنه في نهها لو شرط أولادها أن لا يمتل

في ابتداء امره وان حبس في حبس حبس في حبس (فانه) حج فانه (حتى التفل) التفل غراني اوب لثاقه الحب اصنع ما صنع
 المعترض تحتل فان ادركت كالاخج واحد ما يسر من الهدى وراه الشافعي والخازني عن عطلة مرفوعا وهو اذ ارطني عن ابن
 عباس مرفوعا من فاته عرفات فقد ذم الخج ولحق بل بعمر وعليه الخج من قابل وجمعه شامل للفرض والنفل والخج بلزبما الشروع
 فيه فيصير كالمنذور بخلاف ما رواه الطحاوي واما حديث الخج مرة فالمراد اوجب اصل الشروع والخج مرفوعا منسوب الى تفرط
 بخلاف من فاته الخج واذا حل القارن ٧٠٦ للقوات عليه مثل ما هل بمن قابل نصار) على من لم يشترط أولا هدى من

عقد معهم عر هذا فليس لاحد نقصه (بل) تؤخذ الجزية (من حرمي منهم) أي من بني تغلب
 (لم يدخل في الصلح اذ اذبحها) قطع به في القروع لانه ليس فيه نقص لفضل عمر لم يدخل فيه
 (وليس الامام نقض عهدهم) أي بني تغلب (وتجدهم الجزية عليهم لان عقدا لثقة مؤبد وقد
 عقده عروضي الله عنه هكذا يفر ما الى الجزية) أحد (وان سالوه) لان الاحتداد لا ينقض
 الاحتداد (وتؤخذ ان كانه نسيم) أي من بني تغلب (عوضها) أي الجزية (من ماشية وغيره
 مما خص به زكاة مثل ما يؤخذ من المسلمين) لان تمام حديث عمر له نصف عليهم من الابل
 في كل خمس ثمان وفي كل ثلاثين بقرة تسعة وان في كل عشر من دينار ادينار وفي كل مائة
 درهم عشرة وفيما سقت السماء الجبس وفيما سقى بطنع اودولاب الفسروا عشرة ذكوات من قوله
 ولم يشكر فكان كالاخج وفي عبارة تاريخ والاولى ان يقال وتؤخذ من الجزية بقصم مثلاً
 زكاة السائب (حتى من لا يلزمه جز بقصم) قد أخذ من نسائم وصلة زكاهم ومجاندهم وزكاهم
 ومكافئهم) أي العبيد منهم (وشيوخهم وغيرهم) لان اعتبارها بالانفس سقط وانتقل الى
 الاموال بتقديرهم قد أخذ من كل مال زكوى سواء كان صاحبه من اهل الجزية أو لم يكن
 ولان نسائهم وصيائهم صمنوا عن الهم بهذا الصلح ودخلوا في حكمه فجاز ان يدخلوا في
 الواجب كال حال العقلاء (و) لهذا لا تؤخذ من قنبر) ولو معقلاً (ولا من له مال دون نصاب
 أو له مال غير زكوى) كالنيل والقيق ونحوه الذي لم يكن للعبارة ولكن بما يؤخذ منهم
 بامم الزكاة (ولو كان لما يؤخذ من أحدهم أقل من جز بقصم) لعموم ما سبق (و) يلحق بهم) أي
 بني تغلب (كل من اباها) أي الجزية (الاباسم الصدقة من العرب وشيخهم الضمير كمن
 تضمن من تنوخ) قبيلة حموا ذلك لانهم اجتمعوا قافوا في مواضعهم يقال تنوخ ما كان اقامه
 (وجهاه) يقع الناء الموحدة وسكون الهاء وفتح الراء بعدها ألف و زان حرام قبيلة من قضاة
 قالة في حاشيته (أو تروهم من كثرة) بكسر الكاف (وجبر) بكسر الهاء المهملة (أو تجس من
 بني قحيم) ومضرت لانهم من العرب أشبهوا بني تغلب ومصرف ما يؤخذ منهم بكثرة) لانه مأخوذ
 من مشرك فكان جزية بقصمته الجزية به مسماة بالصلقة ولهذا قال عمر مؤلفه حقه وهو بالهني
 وأوال الاسم (ولا جز بقصم من لا يجوز قتله اذا أسر) لان قتله ممنع وتقدم الجزية بقصم
 قتلهم وكتب عمر الى امراء الاجناد ان أسر بالجزية ولا تضر بوهاء على النساء والصبيان رواه
 سعيد (فلا تجب) الجزية (على صغير ولا امرأة) لاسر (ولا على) (خبيث) مشكل لانه لا يعلم
 كونه رجلاً (فان بان) الخبيث (رجلاً أخذ منه) بقصم (قطا) أي دون الماضي (ولا جزية) على
 مجنون ولا زمن ولا عاوى ولا شيخ فان وراه بصرمة وهو الذي حس نفسه وتغنى عن الناس
 في دينهم وديناهم) لانهم لا يفتقرون فلم تجب عليهم الجزية كاتساع الصبيان (ولا يقي بيده)

الفوات يؤخذ قضاء لما تقدم
 ولا نه من من احراره قبل تمامه
 فاشبه المحصر وسواء كان ساق
 الهدى أم لا نصاف كان اشترط
 أولاً يلزمه قضاء نفل واهدى
 ما دبت ضامة وتقدم في الاحرام
 (فان عهده) أي الهدى (زمن
 الوجوب) وهو طالع في يوم
 النصر من عام الفوات (صام
 كتبت) نظير الزمان هار بن
 الاسود حج من الشام فقدم يوم النصر
 فقال له عمر ما حبسك فقال
 حبست ان اليوم يوم عرفة قال
 فانطلق الى البيت فطف بمسما
 وان كان مملك هدية باعشرها ثم اذا
 كان قابل فاجع فان وجدت معه
 فاهد ومفرد وقارن مكى وغيره
 في ذلك سواء (وان وقف الكل)
 أي كل الحج الثامن والعشرون
 نطا اجرامهم (أو) وقف الحج
 (الاسير الثامن أو العاشر) من
 ذى الحجة (خطا اجرامهم) نصاف ما
 لحديث الدارقطني عن عبد الله بن
 ابن جابر بن سدر مرفوعا يوم عرفة
 الذي يعرف الناس فيه ماله
 ولغيره عن أبي هريرة مرفوعا
 فطرك يوم تغطرون وانما كرم يوم
 قطعون ولانه لا يؤمن مثل ذلك
 فيه اذا قبل بالقتل ما ظهره سرا

أخطأوا أو الغلط في العداء أو بقاء الاحتداد في الغنى قال في الفروع وهو ظاهر كلام الامام وغيره وان أخطأ
 دون الاكثر فاتهم الخج لانهم لم يقعوا في وقتها واما الاكثر فقد ألتحق بالكل في مواضع فكذلك ما عني ظاهر الانتصار وغيره وفي المقنع وان
 أخطأ بعضهم فقد فاته الخج قال في النصارى هذا المذهب وعليه الجمهور ولم يخالفه في التنقيح وجزم به في الانتفاع والوقوف مرتين قال
 الشيخ تقي الدين يدعي لم يقوله السلف وفي الفروع بتوجهه ووقوف مرتين ان وقف بعضهم لاسيما من رآه (ومن منع البيت) أي
 الوصول للحرم بالبدن والشرط فلم يكن عليه وجهه ولو بعدا (و) كان منعه (عدا الوقوف) بعرقه كإفائه (أو) كان المنع (في) احرام (عرة
 فمجدد بنية التحلل وجوبا) لقوله تعالى فان احمر من فقهه يسر من الهدى ولانه عليه له لاقية السلام أمر أصحابه حين احصر وافي

الحديثة أن يفر أو يخلو أو يبيت أو كان الحصر عاما لا حاج أو ما كان حبس فيخرج أو أخذ نحو من لم يفر من حبس أو فوجده
 التي ومن حبس بحق يمكنه إذا لم يفر فليس بمفذور (فإن لم يجد) هـ (صام عشرة أيام أو أتية) أي نية القتل قياسا على النية (وإن لم
 نصار ظاهره أن الحلق أو التمسير غير واجب هنا وإن القتل حصل بدونه وهو أحد القولين فدمه في المحرر وابن رزق في فشرحه
 وهو ظاهر في الحرقة لا من قوايح أو قوف كالزبي قدّم الوجوب في العدة واختاره التتبي في التعلق وغيره ووجه في الإجماع (ولا
 اطعمه) أي الإحصار له ولم يرد (ولو نوى) الحصر (القتل قبل أحدهما) ٧٠٧ أي نفي القتل أن وجدوا الصوم أو الصوم إن علمه

(لم يهل) لتقديره وهو النجس
 أو الصوم بالنية واعتبرت النية
 في الحصر دون غيره لأن من أتى
 بأفعال النكاح أو ما عليه لم يهل
 بأكله فلم يمتنع أن يبيت بمختلف
 الحصر فإنه يرد الخروج من
 الصاد قبل أكلها فاعتزل
 نية (وزمه) أي من يهل قبل
 التمسير والصوم (دم أهله) صح في
 شرحه قال في الآية أف هنالك
 لذهب وجزء في شرحه فيها
 سبق الله إلى إقصائه الإحرام
 لأنه مجردة فلا يؤثر وجزء في
 المتي والشرح (والزمه) لكل
 محذور بعده أي القتل (ويباح
 تخلي) من إحصاء (الحاجة) أي
 (قتله) أي (بذل) كثير مطلقا
 أو بغير لكاف (و) حاجته
 ماله (يسير) لأن ضرره يسير
 وسبب القتل مع كفره العدوان
 قوي المسلمون والأقرب أنه أولى
 (والقضاء على من) أي محصر
 (يخل قوت الحج) الظاهر
 الآية أن مكنته قتل الحج
 في ذلك العام زمه (ومثله) أي
 المحصر في عدم وجوب القضاء
 (من جن أو غنى عليه) كاله في
 الإحصار وعلى منته لم يخل
 حتى فاته الحج زمه القضاء

أي الإحصار بصومعة (مالا لا يفتنه فقط ويؤخر ما يده) زائد على ذلك (وأما الزمان الذين
 يخاطبون الناس ويقتلون المتاجر والمزارع فحكمهم كسائر النصارى فؤخذ منهم الجزية
 بفتح الفاء السامية قال الشيخ وتؤخذ الجزية (من الشمس كغيره) لعدم الفرق (ولا) جزية (على
 عبد ولو لكافر) نص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا جزية على عبد وعن أبي عمر مشه
 ولأنه مال فلم يجب عليه كسائر الحيوانات (بل) يجب الجزية (على حقيق ذي) مناسبتة قبل
 (ولو اعتقه مسلم) لأنه حر مكلف وسير من أهل القتل فلم يفرق دارنا بين جزية من أكل أصل
 (و) يجب الجزية (على) ممتق بعضه بقدر سببه لأنه حكم بمنزلة مختلف في الجزية فيجب
 على قدر ما فيه منها كالأرض (ولا) يجب الجزية (على فقير يفر عن غير معتقل) لأن عمر حصل
 الجزية على ثلاث طبقات حمل أن ما على الفقير المعتقل قبل على أن غير المعتقل لا شيء عليه
 ولقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا ريسها (فإن كان) الفقير (معتقلا وجبت عليه) الجزية
 سبق (ومن يلق أو أفاق واستغنى عن منعه الجزية بغيره من أهل العقد الأول لا يحتاج إلى
 استئذان عقد) لأنه لم يخل بتجديده بل ذكر (وإن العقد يقع مع سادتهم فيدخل فيه سائرهم
 (وتؤخذ) منه الجزية (في آخر الحول) بقدر ما دخل في نفسه فقصه أو لا يترك حتى
 يتم حوله من دين وحده لأنه لا يحتاج إلى أفراد محمول وضبط كل إنسان محمول يتيقن ويتعذر
 ومثله من ممتق في أثناء الحول (ومن كان) من أهل الجزية (يمن) ناز (ويبقى) أخرى
 (لقتل فاقته فاذا بلغت) فاقته (حولا أخذت منه) الجزية لأن حوله لا يكمل إلا بقتل (ون
 كان في الحول سنة أو من لاجر عليه) كالاجري والشيخ (فطلبوا عقد الفدية بغيره
 أحد واليهما) بعد قتلهم الأمان (وأن طلبوا عقدهما) أي الفدية (بجزية) بغيره وأنه لاجر به عليهم
 لم يكتف لهم الأمر (فإن تبرعوا بها كانت حرة) لآخر فلا تزم قبل القبض فزمت امتنعوا
 منها بالهجرة (عليها عدم الأزوة) (وإن بذلتها) أي الجزية (أمر أن تخلو دارنا مكنت بها) أي
 بلا شيء وإن كانت أعطت شيئا رد عليها لأن من أدى شيئا بطن أنه عليه فتيقن أنه لا شيء عليه وجب
 رده على أخذه لفساد القبض (الآن تبرع به) أي بما دفعه (بعد معرفتها أن لا شيء عليها)
 فتكون حرة لا تزم إلا بالقبض فاز شرط ذلك على نفسها فوجبت ذلك (لكن بشرط)
 الإمام أو نائه (عليها) أي في الرضا فإذا أرادت دخول دارنا (الترجم أحكام الإسلام) كالشرط
 على القتالة (ويعقد لها الفدية) بسدادها بذلك (ومرجع جزية خروج الجاهل إذا الإمام
 وتقدم في الأرضين المقتومة (وعنه) يرجع فيما (إلى ما ضرب به حجر) من الخطاب رضى الله
 عنه (فيجب أن يقسمه) أي مال الجزية (الإمام عليهم) فيجعل على الموسر ثمانية وأربعين درهما
 وعلى المتوسط أربعين (وعلى الأديان اثني عشر) درهم لغيره فثبت بمحض

تقدم أول الباب (ومن حصر عن طواف الأضحية فقط) أي من حصر عن طواف الأضحية فقط (فلا يلزم من
 سبي ركعة الحصر عن السبي فقط لا بالشرع ودا بطلان من إحرام ثم يحرر جميع المحظورات وهذا يجرى للساعة مع فلا يلزم به
 ويبي زوال الحصر عن الطواف والبي أن لم يكن سبي وحج (ومن حصر عن) قتل (واجب لم يخل) لدمه ووروده (وعليه دم) بتركه
 كالتركه خيرا (وهو صحيح) تمام أركانه (ومن صدق عرفة) دون المحرر (في حج يخل بمصره) أي لم يزمه بدم لأنه يباح
 مع غير الحصر فيه أولى فإن كان قد طاف وسعى لتقدم ثم أحصر أو مرض أو فاته الحج فخل بطواف وسعى آخر بين لأن
 الأولين لم يصد هاهنا (ومن أحصر مرض أو يذهب فدية أو ضل الطريق بقي محررا حتى يقدر على البيت) لأنه
 لا يستفيد بالاحلال الانتقال من حال إلى حال خسر منها ولا التخلص من أدنى به بخلاف حصر العدو لأنه عليه الصلاة والسلام

لم يتخلل على شياعه منته الزير وقالت اي اريد الحج وانما كية كالحي واسترطى ان محل حيث جنتي قد لو كان المرض
 مع القتل لما احتاجت الى شرط وحديث من كسر او عرج فقد حل من روك الظاهر انه لا يحد به عجزه ولا فان جلود على
 امانة القتل جلنا على ما اذا اشترطه على ان في الحديث كلا ما لان ابن عباس يرويه ومنه بخلافه (فان فاه الحج) ثم قد روى البيت
 (فصل بسمرة) نسا كنهم (ولا يهر) من مرض او ذهبت نفقته او رسل الطريق (هنا معناه بالخرج) فليس كالمحصن من عدو فاما
 فيسب ما معناه من الهدى في ذبح بلغم وصغير كباع فيما سبق لكن لا يقتضي حيث وجب الامانة بدو وعو بدو صحة الاسلام وفلذبح
 في ذلك كصحه فان حل من قد صحه ٧٠٨ لاصارتم زال وفي الوقت صفة تضي في ذلك انما قال المرفق والشارح وجاعة

من الصلوات لم ينكر فكان كالا لاجماع وبجاء من قوله عليه الصلاة والسلام لعاذ خدم من كل
 حاكم دينارا بان الفقرا كان في اهل اليمن اغلب ولعل قيل لهما مدنا ان اهل الشام عليهم اربعة
 دينار واهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من اجل اليسار و بان الجزية لم يرجع فيها الى
 اجساد الامام وليس التقدير واجبا لانها لو حيث صفار او عقوبة فاختلف باختلافهم (ويجوز
 ان يأخذ) في الجزية (عن كل اثني عشر درهما دينارا) لانه يمدد قيمة بحسب الزمن الاول (ولا
 يتبين أخذها) أي الجزية (من ذهب ولا فتنيل من كل الامتعة القيمة) لحديث معاذ ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن امر ان يأخذ من كل حاله يرضى بمحملة دينارا أو
 عدله من اواني ثياب هفت تكون باليمن واما الترمذي وحسنه (ويجوز أخذ من الجزية والخرق
 عن الجزية والخراج اذا قولوا بهما لوقضوه) أي ان لا منة من أموالهم التي تقدم على اقتنائها
 كتبهم قال في أحكام الذمة ولو بذلوا من ثمن مبيع او جارة او قرض او ضمان أو بدل متلف
 حاز لم أخذها وكانت له (والشئ فليس من عده للناس غناهمنا) لان المقادير توقيفية ولا
 تؤخذ هنا فوجب بدله الى العرف كالقبض والحسرز (وقتي بذلوا الواجب) عليهم من الجزية
 (لزمه قوله) ان قوله عليه الصلاة والسلام لعاذ خدم الى اداء الجزية بان اموالكم قابيل منهم وكف
 عنهم (ودفع من صدقهم اذى في دارنا) ولو كانوا متفردين ببلد كان في الترخيب والمتفردين ببلد
 متصل ببلدنا يجب ذب اهل الحرب عنهم على الاشياء ولو شرط ان لا ذب عنهم بل معهم وان قصر
 عليه في القروع فان كانوا دارا الحرب لم يمتنا الذب عنهم (وحرم قتالهم وأخذ مالهم) وما اعطاه
 الجزية لان الله تعالى جعل اعداء الجزية غايمة اقتاتاهم (ومن اسلم) منهم (مدلول سقطت
 عنه الجزية) لمعوم قوله تعالى قل الذين كفروا ان بينهم وبينكم رقعة مفسدة وقوله عليه الصلاة
 والسلام الاسلام يجب ما قبله وعن ابن عباس مرفوعا ليس على المسلم خيرة في رداء او اوداد
 والتزمى ولا نه اعقر بقتلهم الكفرة سقطت بالاسلام فان كان اسلامه قبل تمام الحول لم تؤخذ
 بطريق الاولى (لا تسقط الجزية) (ان مات) الذي مدلول (او طرأ عليه مانع من حنون
 ونحوه) كمن (فتؤخذ من تركته ومن ماله) لانها دين لم تسقط بذلك كدين الادبي
 (وان طرأ البائع في اننا المدلول كوت سقطت) لان الجزية لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال حولها
 (ومن اجتمعت عليه خربة سنين استوفيت كلها لم تتداخل) كدين الادبي ولا نه ادى في مالي يجب
 في آخر كل حول فلم يتداخل كاليه (وتؤخذ) الجزية (كل سنة حلاية مرة) واحدة (ومد
 انقضائها) أي السنة لانها مال يتكرر بتكرار الحول فلم يؤخذ قبل كماله (ولا تجوز مطالبة
 بها عقب عقد الذمة) لانه لا يحرم شرط قبضه ولا يقتضيه الاطلاق قال الاصحاب لا ياتلان من
 نفع امانه فيسقط حقه من العوض (ويجوز ان يؤخذها) أي الجزية منهم (وتجوز ايديهم

وليس يتصور انقضاءه في ايام
 الذي انقضى فيه في غير هذه
 المسئلة (ومن شرطه ان يشاء
 اسرعه ان يحل حيث يستبي
 فله التحلل بمقتضى الجميع) من
 قوات واصحابه ومرض ونحوه
 ولادم ولا قضاء عليه لظاهر خبر
 شياعه ولا شرط صحيح فكان
 على ما شرطه لكن ان تحلل ولم
 يمكن حج صحة الاسلام قبل
 فوجوبها في ايام ما يقطعه

باب الهدى والاضاحى والمقبة

(الهدى ما يهدى للحر من نعم
 وغيرها) لانه يهدى الى الله تعالى
 (والاضحية) نعم الهزوة كسرهما
 وتضيق لاله وتشد بهما واحدة
 الاضاحى (ما ذبح) أي ذكى
 (من ابل وبق) اهلية (وغن اهليه)
 (امام الهز) يوم العيد وتاليه على
 ما يافى (سبب العيد) لانهم يسبح
 (تقربا الى الله تعالى) اوقه لفيها
 فحسبه وجعها فاضاحى او اضحية
 والجمع اضحى واجمعا على
 مشروعيها لقوله تعالى فصل
 لربك وانحصر قال جمع من
 المفسرين المراد التضحية بعد
 صلاة العيد وروى انه عليه
 الصلاة والسلام يحيى بكبتين
 اهلين اقرنين ذبحهما سيده

وحكى وكبر ووضع جله على صفاه ما متفق عليه وكان يسمي بالهدى الى مكة وهو بالذمة
 واهدى في حذو الدواع مائة مائة (ولا يهرى) الضحية (من غيرهن) أي الا بل والبق والغن اهلية (والاقضل) في هدى والضحية (ابل)
 فيقرضهن (آخر) ما اهدأ او يحيى من بدنة أو قرعة (كاملا) لهدى أي هزرة مرفوعة من اغسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في
 الساعة الاولى فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا قرب مرفوعة من راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كبشا
 اقرن الحديث متفق عليه ولانها أكثر ثمنها ولما ارفع فقره (ز) الافضل (من كل جنس اسمن فاغنى غنا) لقوله تعالى ومن يعظم شعائر
 الله فانها من تقوى القلوب وقال ابن عباس تعظيمها اسماها واهتمامها واولاه اعظم لاجرها واكثر نفعها (فاذهب) أي انفضل

أولها الأشهب (وهو الأصغر وهو الأبيض) التي البيضاء قال ابن الأعرابي (أولها) فيه بياض يسر أو (بعضه) أكثر من سواد
 قاله الكسافي الحديث مولد أبي وقتب من صدر فروع مدغرة أزي عند الله من دم سوادين رواه أحمد بن حنبل وقال أبو هريرة
 يبعث الله أحبا إلى الله من دم سوادين ولا لون أصحبه عليه الصلاة والسلام (قاصد فرسود) أي كلما كان أحسن لونا كان أفضل
 (و) أفضل (من بني من جند منان) قال أحمد بن حنبل (أفضل) لا يضاف إلا بالاضان ولله أطيب لسان من بني منان (و) أفضل (من سبع
 بدنة أو سبع بقرة شاة) جند منان أو بني منان (و) أفضل (من أسدنا) أي ٧٠٩ البدنة والبقرة (سبع شاة) لكثر قارته

الهداد (و) أفضل (من المقاتلة تعدد
 فيجنس) ما لها من منصف بدنتان
 سميتان تسعة وبدنة بشرة
 قال بدنتان أصح إلى (وذكر
 كافي) لم يولد ذكر واسم الله
 على ما رزقهم من حبة الأنعام
 وقوله والسعدن جعلنا لهم
 من شحارته وأهدى لنبي
 صلى الله عليه وسلم جلا كان لابي
 جول في أقبه بمن من نصرتوه
 أبو داود وابن ماجه وقال أحمد
 انه من أحبا إلى الله من النصف
 لأن فيه أقر وأطيب (ولا
 يجرى) في هدى واجبولا
 أخيه (دون جند منان) وهو
 (مائة شهر) كروال الحديث
 يجرى الجند من النصف أخيه
 رواه ابن ماجه وأهدى مثله
 يعرف بنوم الصوف على ظهره
 قاله الخرق عن أبيه عن أهل
 البادية (و) لا يجرى دون (نبي
 من) وهو (مائة سنة) كاملة لأنه
 قبلها لا يقع خلاف جند الفضل
 فانه يجرى فليح (و) لا يجرى
 دون (نبي بشر) وهو (مائة سنة)
 كاملتان (و) لا يجرى دون (نبي
 أول) وهو (مائة سنة) سنين
 كروال مني بذلك لأنه أتى ثبته
 ويجرى الشاهن واحد من

عند أخذها وبطل قيامهم حتى يملوا ويموتوا ويشتغلهم وهم قيام ولا أخذ الجزية (جالس)
 لقوله تعالى حتى يسطوا الجزية من دهم صاغرون قال في المبدع وظاهره أن هذه الصفة
 مسخبة (ولا يقبل منهم أرسالا) أي الجزية مع غيرهم والافخار كالبحر زعفرانها ينصفه
 بل يهضم الذي ينصفه لثوبها وهو قائم صاغرا (وليس للمسلم أن يتوكل لمسلم في أدائها ولا أن
 يضربها ولا أن يبيع الدمي عليها) نفقات الصغار (ولا يذنون) أي أهل الذمة (في أخذها)
 أي الجزية (ولا يثبط) وفي نسخة لا يثبط (عليهم) لما روى أبو سعيد عن عراقي قال كثير قال
 أبو سعيد أسب ما الجزية فقال لا لا يثبطكم الله لكم الناس قالوا لا والله أخذنا لأعضا صغروا
 قال بل سوطا ولا نوط قالوا نعم قال الحديث الذي يحمل ذلك على بدني ولا يسلط على
 (فصل) ويجوز أن يشرط عليهم في عقد الذمة (مع الجزية ضمانية من مخرجهم من المسلمين
 الجامدين وغيرهم حتى الراعي وملك دولهم) لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ضرب على
 تضارعا بلة ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة نفس وإن يصفقوا من مخرجهم من المسلمين وعن عمره
 قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام وعطاف دولهم وما يعلهم هو روى أحمد عن الاحتف بن قيس أن عمر
 شرط على أهل الذمة ضيافة يوموا ليلتين يسلطوا الفخار وثلثون قتل رجل من المسلمين بأرضهم
 قطعهم دينه (وبين) الإمام وأتباعه لهم (أيام الضيافة والأدام والعطاف وهدمهم بدنة فمن
 الربلة والفرسان والمزلفين ليقول يصفقون في كل سنة مائة يوم كل يوم عشرة من المسلمين
 من خبر كذا وكذا ومن الأدم كذا (و) لفرس من الشعر كذا ومن الذين كذا (لأن ذلك من
 الجزية فاعتبره الله به كالنقد قاله القاضي (وبين لهم ما على النبي والقدير) من الضيافة كافي
 الجزية (ليكون ذلك بينهم على قدر جزيتهم) قطع به في المبدع وسكة في الانصاف قولنا
 الرابطة بما لا يقدمه من أتبعين ما على النبي والقدير (فان شرط الضيافة مطلقا قال في الشرح
 والفروع مع) وقدمه في الكافي لأن عمر لم يقدمه لثوب قال لهمهم مما كان في ثوبه في
 عزوه ذلك للفروع نظرا لأنه أطلق فيه اختلاف وقال في الانصاف قدمه في الفروع فيفضل أن
 النسخ مختلفة (وتكون مدتها) أي الضيافة (وبما ليلته) قال أبو بكر لأبي بكر يوم ليلة كالمسلمين
 ولا يكفون إلا من طعامهم وأدامهم (والحجب) الضيافة (من غير شرط) لأنها مال لا يلزمهم فيه
 رضاهم كالجزية (فلا يكفون الضيافة) مع عدم الشرط (ولا) يكفون (الذينة) وإن شرطت
 عليهم الضيافة (ولا) يكفون (أن يضيء وبارأفخ من طعامهم) لما تقدم من قول عمر أطعمهم ما
 تأكلون (وللمسلمين الزول في الكائن والبيع) ما عمر صالح أهل الشام على أن يسوا أبواب
 بيته وكان لهم من يجرى بهم من المسلمين ليخلوها ركانا (فلم يحدوا) (فلم يحدوا) لأنه اضرا
 مكانهم الزول في الأتية فوضروا المنازل وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه لأنه اضرا

(أهل بيته وعياله) فما الحديث أي أبو بكر كان رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضيء الشاهن وعن أهل بيته فأي يكون
 ويطعمون قال في الشرح حديث صحيح (و) يجرى (بدنة أو بقرة عن سبعة) روى عن علي وابن مسعود بن عباس وعائشة حديث
 جابر بن أبي سلمة مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم (ويعتبر ذبحها) أي البدنة أو البقرة
 (عظم) نضال حديثا للأعمال بالثبات (وسواء أرادوا كلهم قرية أو أراد بعضهم قرية أو أراد بعضهم لجا أو كان بعضهم) مسلما وأراد
 القرية أو بعضهم (ذما) أول كل منهم ما في لأن الجزية الجزية لا تنقص أجر مباداة الشرب بل غير القرية وكما اختلفت جهات القرب
 واقسم فيها إقرارا لا يبيع وإن اشترك ثلاثة أو بقرة أو وجوبها ليجز أن بشر كوا غيرهم فيها وإن قبضوا على أنفسهم فيها فلا

(ومن غير الابل فانتمه قوله ندها اليسرى بان يطعمها) بخو حرة (في الوعدة وهي بين عمل العنق والصدر) لحديث ما بن جابر قال رأيت ابن عمر في رجل أياخ ذئب ليضرفاثة لبعثها فانتمه قديسة محمد صلى الله عليه وسلم متفق عليه وروى أبو داود عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينفرون البعثة معقولة ليسرى ثأمة على ما في من قوائمه أو يؤدبه فانهم حست جنونهم لكان خشى ان تنفر أناحه (و) من دفع (بقرعهم على خدتها اليسرى موجهة إلى القلبة) قوله له إلى الله ما كنتم أرتقبوا بقرعهم ولدت يحيى يكسبهم الحليب أقرعين ذبحه أيدمو بحو زجر ما ذبح ٧١١ رجع ما يضر ويحل لانه لا يعلو زجر محل

الذبح وهو حديث ما أنهر الله وذكر اسم الله عليه فكل (ويسمى) وجوبا (حين يترك يده بالفضل) أي أضر أو أضره ونظمهوا (وبكر) نداء أو قول اتهم فهاضك وكن) لحديث ابن عمر رفعوا ذبح يوم العيد كبشين ثم قال حين وجعهما

وحيث وجهى الذى ظهر لسموات والأرض حقيقا وما أنا من المؤمنين فى أن صلاتى ونسكى ومحياى وموتى بقدر انما ليس لأشرك له وبذلك أمرت وأما أول المسلمين بسم الله والله أكبر اللهم هذا منك ولك رواه أبو داود (ولأبى بقوله) أى عند الذبح (للهم تقبل من فلان) لحديث تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد ثم يحيى رواه مسلم (ويذبح) أو يضر (واحد) من هدى أو أخصبه (قيل) ذبح أو يضر (نقل) منهما ما روى له الألبان (ومن إسلام نافع) لأن الأتية فينبى أن لا يلجأ غير أهلها فان استناب لها أنصبا أجازت الكراهة (ورأى) أى المهدى أو المضحى (الذبح) نفسه (أفضل) نصا للأخبار ويجوز الاستتابة فيه لانه لا صلا ولا صلاة ولا يضر

الذبة) ليرتب عليه مقتضاه (وما ذكره بعض أهل التعمات معهم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم باسقاط الجزر فعنه لم يصح) وسئل ابن شريح عن ذلك فقال لم ينقل ذلك أحد من السابقين وروى أنهم طولوا بذلك فأنشروا كتابا ذكروا فيه أنه يحط على من أبى طالب كتبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن فيه شهادة معدن معاذ ومعاذ بن عمرو بن جندب بن عمرو بن عبد قيس بن أسلم معاوية فاستدل بذلك على بطلانه (ومن أخذت منه الجزر به كتب له براءة انكسرت له حجة اذا احتاج إليها) كما تقدم فى الركابل هناك لانه لا يقبل قوله فى أداء الجزر به بلائنة (وبأنى) ذلك (فى الباب بعده)

باب أحكام الذمة

أى ما يجب عليهم أو لهم بعد عقد الدمة بما يقتضيه عقدها لهم (بأن الامام أن يأخذهم) أى أهل الذمة (بأحكام الاسلام فى ضمان النفس) فمن قتل أو قطع طرما أخذوا جيب ذلك كالمسلم روى أن عمر وياقظل جارية على أوضاع لها فقته رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه (والمال) فلو اتلف بالانفرد ضخته (والعرض) فمن قذف امرأة أو سوءه أو قيم عليه بقتام على المسلم بذلك لأن الاسلام يقتضى حكم ما يخالفه (و) يلزمه (اقامة الحد عليهم فيما يستقنون تحريمه كزنا ومرة) لما فى الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل وامرأة من اليهود زنيا فصرجهما أولاه يصر فى دينهم وقد التزموا حكم الاسلام فذمت فى حقهم كالمسلم (ولا) يقبى الحد عليهم (فما يعتقدون حله كزنى غير نكاح محرم) وأهل الجحيم خسر برزخهم يعتقدون حله ولا يهرقون وعلى كفرهم وهم أعظم جرما الا أنهم يمتدنون من أهل ذك ويرأسلين لتأديبهم (أو يرون صحتهم من العقود ولو رضوا بكمنا) فلا ترضى لهم فى مال برتقوا (السناء) قال الشيخ واليه روى إذا تزوج بنت أخيه أو بنت أخيه كان ولده منها لم يهرقه ويرثه باتفاق المسلمين وإن كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين أى لانه وطعشة لا اعتقادهم حله (ولزمهم التمييز عن المسلمين في شرطه الامام عليهم) لاشراط أهل الجزر برة على أنفسهم ذلك حيث قالوا وان لم يميز بناتهما كمن اتوا لان تشبه بالمسلمين فليس قلنهم ولا عمامة ولا فرق شر الخ وكتبوا به إلى عبد الرحمن بن غنم فكتبه إلى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن من لهم ماله أو نفسه مطولار واما لخلال يكون التمييز فى أمورهم (فى شعورهم بمحض) أى حلق (مقدم رؤيتهم بجان يجرى وأوصاهم) وهو مقدار ربع الرأس (ولا يخذلوا وشاوين لانه من عادة الاشراف) فيخونون منه (و) يلزمهم (أيضا) شعورهم (بترك الفرق) وهو قسم

بما ساقه فى صحتهم فلا وسعت بدنة واستتاب على غير الباقى (ويحضر) مهذا أو مضى (ان وكل) لحديث ابن عباس الطويل وأحضرهما إذا ذبحتم فانه يفر لك هند أول فطر من دما (وتعتريته) أى الموكل (ان) أى حل الذوكيل فى الذبح (الامع التمييز) بان يكون المهدى معصيا أو الاخصيه معصية فلا تعتبر التية كما (لا تعتبر) تسمية المضحى عنه (والله المهدى عنه اكتمال التية) وقت ذبح اخصيه وقت ذبح هدى فذرا وطقوع هدى معصية وقرآن من يهدى صلاته العبد بالبدن الذى تمسلى به أو قبل الخطبة (أو) من بعد قدرها) أى الصلاة (من لم يصل) أى من لم يعمل لاصلى فيه كاهل البوايدى من أصحاب العبد بالبدن (وكانت شعورهم وأمانهم مصر أو قرية يصلى فيه العبد فليس له الذبح قبل الصلاة حتى تزل الشمس) وأن كانت الصلاة بازا وان ذبح) بعده لحديث من ذبح قبل أن

أصل الفقه كما أن آخرى بعد ثبوت على صلاتنا ونسكنا فقد أصاب المسلمون من ذم قبل أن تصل عليه فمكثت آخرى من ذم عليه (أى آخرنا أيام التشرى) قال أحمد أيام التشرى ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية قال خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أى عمر وابنه وابن عباس وأبو هريرة وأنس وروى أيضا عن علي (و) انضبطه ويخرج هدى (فى أو لا) أى أيام الذبح وهو يوم العيد أنضبط وأفضله عقب الصلاة والخطة وذبح الامان كان (فابليه) أى يوم العيد (الفضل) مسارعة للخير (وبجزي) ٧١٢ ذبح هدى وأضحية (فى أيلتها) أى اليوم الأول والثانى من أيام التشرى بقوله فى

شعر ال أس تصعب بالسو به وجهه ذوا بتين (فلا يفرق) الذبح (شعرجه) أى رأسه (فرقتين) كما يفرق النساء (لأن الفرق من سنة المسلمين بل تكون شهور) رؤسهم جهنا تقدم (وكتاهم) فلا يتكثرون بكى المسلمين كآبى العاسم وأبى عبد الله وأبى محمد وأبى الحسن وأبى بكر (وحوها) مما عرف الغالب فى المسلمين لقولهم فى الخبر السابق ولا تنكح بكاهم (وكذا لقب) أى عنون من الغالب المسلمين كز بن الربيع وكز بن الدين (ولا عنون الكنى بالكنية) قال أحمد لطيب نصرانى بأبى الحق واستج فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل عمر وفعل أبو طالب لأبى له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل خبرنا بأبى الحارث أسلم تسلم وعمر قال نصرانى بأبى الحسن وفى القسود وعمر بن عبد الله بن جهم وأحمد بن محمد بن العلاء ومحمد بن مازى وعليه (ولزمهم) لا يتقدمون كمتنا إذا جرى عليهم (ولو اعتقدوا خلافه) لنسخ الإسلام سائر الترائع والتزامهم ذلك العقد ان شرطه التزام حكمنا كمتنا سبق (ولم ركوب غير شيل) يدخل فيه الفيل يصرح به القاضى فى الأحكام السلطانية قلت ولعل المراد إذا لم يركب لغيره لأن كمتنا فى المقصود أفلاهم (بلا سرج عرضا بان تكثر من جلاء إلى جانب وظاهره إلى) الجانب (الأخرى) لا كمتنا جميعا (كاف) يوزن كمتنا وكتاب (وهو البرزخية) لما روى الثقال أن عمر أمرهم بذلك وظاهره قدر استمساك أو بعدت قاله فى المدعى (و) يلزمهم التمييز أيضا (فى لباسهم) بالقدرة ليسون ثوبا بالملفونه بية يلبسهم كسلب ليهود وهو غرب من القباس مصر وفوأ دكن لمصارى) وهو لون (بعضه) بالى السواد وهو القاضى ويكون هذيانى ثوب واحد لافى جميعا) أى التباين لمصير المقصود واحد منها (ولمراة غيرا تخفى) مختلfi الماوت كأيض وأخر ونحوهما أن فرحت تخفى (ال فى المدعى) أن أو الفاتر لم يجرى وأمنه من (و) مما يميزونه (شعاعرق الصفر ونحوها) كالزرق (فى ذنوبهم) ونحوها (ولما نحن لعمق لونها) أى تكون الخرقه بخلاف لونها لون القلاص والدمام لم يحصل التمييز (ولما صارت العمامة الصفراء والزرقة والجرامس شعارهم حرم على المسلم لبسها) قاله الشيخ تقي الدين لكن فى الزرق والصفراء وأضخم لافى الخراء (والظاهر أنه يميز بها) أى العمامة الزرقه ونحوها كالذى اعتادها المولى وبلدنا (فى حق الزجال من القمار ونحوه) كشذا زناد (لحصول التمييز الظاهر بها وهى هذه الأزمه توفى لها كالاجماع لانها صارت مألفونهم فان أو العدل عنهم أمروا أن يلبسوا بلباسهم أو على صلبانهم حرم) الحديث من تشبه بهم فهو منهم ويكون قولهم فيما تقدم بكرة التشبه بزي أهل الكتاب ونحوهم مخصوص بما غابا عن الفرق ما فى هذه من شدة المشابهة (ولم يكفر) بذلك كثار المعاصي وانما يفتنهم (ولا يتقلدوا السوء ولا يجمعوا السلاح ولا يعلوا أوادهم القرآن ولا يلبس أن يلبسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه

هذه الذبح فمما تقيه كالآلام) فان كانت الوقت) للذبح (قضى الواجب) وقيل به (كالأداء) المذكور فى وقته فلا يسقط الذبح بفوات وقته كما ذكره فى وقتها ولم يصرها حتى خرج (وسقط التنازع) بخروج وقته لانه سنة فاتة لم يفلو ذبحه وتصديق به كان لها تصديق ولا أضحية (وقد ذبح) هدى (واجب) بفعل مخطو من سنة (أى أهل المخطوط) كالصك فارة بالحنث (وان أراد قوله) أى المخطوط (لمدر يصح فله ذبحه) أى ما يجب به (قوله) أى أهل المخطوط لوجود شبهه كإخراج كفارة من عين بعد حلف وقيل حنث (وكذا) أى دم (وجب ترك واجب) فى حج أو عمر فقبل وقت من تركه (فصل) ويتعين هدى (بقره) (هذه هدى) لا تقتضاه الأيجاب فترتب عليه مقتضاه (أو) بتقليده) النمل والدرى وأما التقرب بنية حكوه هدى (أو) ب (اشارة بنية) أى الهدى لقيام الفصل الدال على المقصود مع النية مقام اللفظ كبناء مسجد وبأذن الناس فى السلافة (و) تعين (أضحية) قوله (هذه

أضحية) لما تقدم (أو) أى يتعين هدى وأضحية بقوله هذا وهذا (بقره) كقوله (ولم) ذبح (فيما) أى الهدى والأضحية ولا يتعين هدى (ولا) أضحية (بنيته) ذك (حال الشراء) لأن التبيين ازلة شك على وجه القربان يترتب به مجرد النية كالحق والوقت (ولا) يتعين هدى ولا أضحية (سوقه مع نية) هذا (أو أضحية من غير تقليد) وأما لانه لا يقتضى بالهدى (كأخره) مالا للصداقة (فلا يلزمه التصديق بالخبر) وماتين (من هدى أو أضحية) جزئى نقل المثل فيه وشرا غير منه (لحصول المقصود به مع نفع الفقراء بالزاد ولأنه يجوز وأبدا لم يخبر منها والابدال نوع من البيع) (لا) يجوز (يعنه) أى ما تعين (فى دين ولو بعمود) وان لم يره لا غير كما كان شيئا وتقررت بنية (أو) كلى وصداقة مدية (وان عين) فى هدى أو أضحية (معدى عليه تعين)

كتمت سبب عن كفارة وظاهره يوعين سالم عليه السلام يبعين لكر قيامهم على الحق بتعني تهيئة مطلقا (وكذا) لو عين حصول العيب (بحال منته) من هدى أو أخيه قبله من ذبحه (ولا يجوز له) هدى ولا أخيه (وبك) من اشترى مسيحا به وبعته (رد ما لم عليه بهلته) كما أخذته (وان أخذنا الأرض فهو كفاضل من قبه) على ما يأتي تفصيله قلت وكذا الوارد جرح القرآن (ولو كانت معينة صدقة لزمه بذلها) انصافا لقروءه وتوجه فيه كاش (و) (باح) لهدو مضيق (ان يركب) هدى بأو أخيه مصنين (لخاصة فقط لا لغيره) لحدس لكرها بالعرف والجلت الحق فيجوز لها (و) (باح) لهدو مضيق (ان يركب) هدى بأو أخيه مصنين (لخاصة فقط لا لغيره) إلى قوله ضرر بهام يجوز لان الضرر لا يزال بالضرر (و) (بضم النقص) يركوه ليعتلق حق غيره بها (وان يركب) معينة امتدادا وبها قد ذم من هدى أو أخيه (ذبح ولدها معها) لانه تبع لامه سواء كان جلا من التبعين أو حدث به دمه كولد أو ولد مودة (ان أمكن جله) أي ولو ولو على ظهرها (أو) أمكن (سوقه) إلى المهر (والا) يمكن جله ولا سوقه (ه) (هو) كهدى عطي على ما يأتي (ولا شرب من لبنه إلا ما فضل عنه) أي ولو لم يلم بضره لا ينقص له لانه انتفاع لا ضرر ولا ولد لها فان حلبها أو فيه أضرار بها أو ولدها حرم عليه الصدقة فان شربه ضمنه لندبه بأخذه (و) (باح) ان (يجزى سوفا) أي للصيغة هدى أو أخيه (ونحوه) كبرها (الصيغة) لا انتفاعها به (وبصدق) لندوا له الانتفاع به غير ما يجري عليه للانتفاع به ٧١٣ دواد فان كان قاطو انفع له ليقيها حرا أو بردا حرم جزءه فأخذ

وسلم قال معنا سألت أبا عبد الله هل يكره أن يعل غلاما مع سوا شيا من القرآن قال ان أسلم فلم والأنا كره ان يضع القرآن في غير موضع قلت فعله أن يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم (ولا تعلمون العربية) لاشراطهم على أنفسهم في كتابهم بعد الدار من ابن غفر وأمرهم أن يكتب لهم كالأول في استكمالهم (و) (بضم النقص) من العمل بالسلاح يعلم القتالية بالقتال والى ويؤجره) كلب برع ويدوس لان في ذلك معرفة لهم علينا (و) (بضم النقص) النصارى بشدة الزنا ووقوتها بهم) لانهم إذا شؤم من داخل لم يفرظوا تكن له فائدة (وهو) أي الزنا (خط غلط على أوساطهم خارج الباب) لما تقدم (وليس لهم اليد بمقطعة) وسند بدل ونحوها) لم يحصلوا المقصود من التمييز (و) (يكون الزنا) (لأنه) (تشتاب) قاله القاضي وعلى ما هنا ان شدة فوق كل الشيايب انكشتر أسما وقال في المدع لكن المرأة تشد فوق نياها تحت الأزار لا تشد فوقه لم يثبت (و) (يكني أحدها أي اختيار أو الزنا) (لأن المقصود التمييز وهو حاصل) قال في المتوسعة في التمييز بالبرس بالتأويل ان كان ويؤمر ون مع ذلك بشدة الزنا ووقوتها بهم فقتله بالجمع بينهم ما هو ظاهر كلام غيره (ولا يعمون) فخر الزنا ولا العمام والطلسان لحصول التمييز بالنيار والزنا ويحصل فراقهم من رصاص أو حد بدلا من ذهب رقتة (النصر على أهل الذكور) (و) (كذلك) (و) (يحصل في حنقه علميا لم يميز) لما بين من اظهار الصليب (أو) (يحصل فراقهم) (جلل جرس منبره لخدمه حسانا)

٩٠ - (كشف القناع) - أوله الله عليه وسلم ان أقوم على بدعوا ان أقسم بولدوا جلا له وان لا أعطي الجازر من أبا وقال نحن نعلم من عندنا نعتق عليه ولته ساقا الله على تلك الصفة فلا أخذت ما جله لله (وان سرق حذو من أخيه معينة أو هدى معين ابتداء أو من واجب ذمته ولو كان واجبا بغير فلا شيء) لانه أمانة قد بدله فلا يضمنه بطله ولا تصد ولا ترضى كودينة (وان لم يبين) ما بينهما من واجب ذمته وسرق (حين) ما في ذمته لعدم تميزه عن ماله ذمته كقصة ماله (وان ذهب) أي الممنعة من هدى أو أخيه (ذاع وفشا لا أدن) (بم) (فان) كان الذاع (فما من نفسه علمه انما أخيه انقضى) لم يجوز أحد منهم ان يفرق لها ولا (أو) (انواها) عن نفسه (ولم يبينها أخيه الغير) (وفرق لهما لم يفرق) عن واحد منهما (و) (ذاع) (ما بين القيتين) أي فيما بينهما ومنذ وجبة (ان لم يفرق لهما) ظاهره أجزأت عن دبا أوله قلت لول حكمه كاش على ما يأتي (و) (حين) (قبتها) (بهيضة) (ان فرقه) أي العلم لامه سبب مختلف هدا (والا) يكن الذاع به لم يبينها أخيه الغير بان اشتهت عليه ولم يفرق لهما (و) (ولم يفرق لهما عن دبا أو أطلق) (أجزأت) من مالهما (ولا ضمان) فمال المدعي ان لا يلزمه كمال القيمة فلو وقعها موقها (وان ضعي اثنتان كل) منها ضعي (بأخصه) لاخر غلطاً (كفتمنا) فلو وقعها موقها بذمها في وقتها (ولا ضمان) على واحد منهما فلا تسترأسها فالان الشرح عليه ولو نرقا العلم (وان يبق العلم) أي لم يمانه كل منها (واداه) لان كلا منهما أمكن ان يفرق لهما أخيه من نفسه فكان أوله (وان أفضا) أي الأخيه المعينة (أخيه) أي غيرهما (أو) (ألفه) (ما جها ضامن) مثافها (بقيت يوم التفت) كذا ما في القواعد

(الفرق) فمما لا يتبعه اختلاف عن بين هدي (أي) بأن يذره عنه يذره ويزرع أن الله يذره أو يغيره فلا يلزم صرف هدي عنه في مثل ذلك
 التمس من الحق تكميل الاستقامه وحق الفرق وقد حاك (ولم يرض) سميت (تخلف) صاحباً (عليه) مؤناً (فجعله عليه) يذله
 لا تلافياً ما (أو) ولو ترك (أي) لا يذم (فانت ثلاثي عليه) لأنها كالأدوية تستعمل بغير ط (وإن فضل عن شراء المثل شيئ) من قوة
 وجبت لخصه بأن كان المتأخر شافه لا ساوي عشره وقرنه من الفهم بحيث يساوي مثله خمسة (أشترى به) أي الفضل من شركه
 المثل (شاة أو) أشترى به (سبع بدنه أو بقرة) إن أمكن وإن شاء اشترى بالهجرة كلها شاة (فإن يبلغ) الفضل عن شيء من ذلك
 (تصدق به) أي الفاضل (أو) تصدق بغيره بشيء به كما يفعل ذلك (أرض جناحه عليه) أي المدين من هدي أو أخصب فإن عفا
 عنها أو غيرها (وإن عطف بطريق هدي واجب أو) هدي (تطوع بغيره) أي استمرق وعجز عن المشي هدياً (أو) فاق (ذبحه
 موضعه) وجو بالثلاثين فإن تركه فبات ذبحه بغيره وماله إلى حق الله الحرق لأنه لا يستقر عليه إلا الهالكم بخلاف ما عطف تألف في
 شرهه عقلت متعني ما تقدم بشيء به ياله وإن فسح نية التطوع قبل ذبحه فعل به ما شاء (وسن نغس نعله) أي الهدى العاطل المقلد
 به (قد دمه وضرب صفته بها) أي لنيل المغصه في حقه (لتأخذها الفقراء حرماً) كذا (أكل) (خاصته عنه) أي الهدى الذي عطف
 وشوهه لحدث ابن عباس أن ذوباً أبا قبصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان سمع معاً بالدين ثم يقولان عطف شيء منها
 غشيت عليه فآخره ثم نغس نطفاً فيها ٧١٤ ثم اضربه صفته ولا تطعمها أنت ولا أحد من رؤسك وأهله مسلم ولا غفلة

ليحصل الفرق وظاهره حوازه دخولها الحرام مع المسلمات (ولزم تمييز قبولهم عن قبولنا
 تمييزاً ظاهراً صكاً الحاشية الأولى) وذلك بان لا يدعون أحد من أهلهم مقارباً (ويشقي مباحة
 مقاربهم من مقابر المسلمين وظاهره وجوب الثلاث أصراً المقربتان واحدة لأنه لا يجوز ذبحهن
 في مقابر المسلمين وكما ثبت بمقابرهم) عنها كان (أصلح) لتأخذ من المقصدة (وكره ما لموس
 في مقابرهم) لأنه ربحاً أصابعه عذاب كمال تعالى وأقره الفتنة لتأخذ من المقصدة (ولما لموس
 ولا يجوز ذبحهم في المقابر) لأن فيه تعظيماً لهم (ولا) يجوز (القيام لهم) لأنه في معناه
 (ولا تمتع بحب هجره) كذا قضى وقلت بذكر ذلك إن ربح هجره كجاءه محبة كميادته
 (ولا يوفرون كافر بالمسلم) وقال في المدع متفق عليه وعزاه في الشرحين إلى الترمذي لا لخطاط
 رتبهم (ولا يجوز ذبحهم بالسلم) لحدث أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأن لقمت أحد منهن في الطريق فاضربوهن إلى الأرض بقراهم رواه الترمذي وقال حسن صحيح
 وقال في المتنبي والمدع متفق عليه وعزاه في الشرحين إلى الترمذي (فإن كان معهم مسلم واه
 بالسلم) لأهلية له (ولا يجوز قوله) أي المسلم (لهم) أي الواحد من أهل الذمة (كيف أصبحت
 وكيف أصبحت وكيف أنت وكيف حالك) أمض عليه (قال في رواية أبي داود هذا عند أبي أكبر
 من السلام) وقال الشيخ يجوز أن يقال أهلاً وسهلاً وكيف أصبحت ونحوه (مثل كيف حالك
 ولا يجوز قوله) أي المسلم (له) أي الذي (أكرمك الله وهداك الله يعني بالاسلام) قال إبراهيم

وقطفه والناس ولا يأكل منها
 هو ولا أحد من أصحابه رواه
 أحمد وأما منع السائق ورفقته
 من ذلك لثلاثة بعض في الحفظ
 فحطب لئلا هو ورفقته منه
 فلعنته التمسق عليه نفسه
 ورفقته (وإن تلف) الهدى (أو
 هاب بفعله أو نقر به) أو أكله
 أو باعها أو أطعمه غنياً أو فقيراً
 له (لأنه يذله كاضحية) يوصله إلى
 فقر لا يفرح وأن أطعم منه فقيراً
 أو أربى بالكل منه فلا ضمان
 لأنه أوصله إلى مسقة كالأفطه
 بعد بلوغه عمله (والا) يتلف أو
 يصب به على أو تفرطه (إيضا)
 ذبح ما شئ من أصحابه (النسب)

قص عليه فبين جوفه بقرته نحره إلى المخرف فانتقل (كتمته معباً فبقرته) من عبه لحدث أبي سعد
 كالأبنتا كذا نفعني به فأصاب النسب من النسب فأنا الذي صلى الله عليه وسلم فأمرنا أن نفعي به واه ابنه (وإن وجب)
 ما تعيب بالذمة ولا تفرطه (قبل تعيين كدفية) من قدمه أو قران أو إرث أو واجب أو فضل محظور (و) كدم (منذور في الذمة) أن الذين
 عنه ما تعين (فلا) يجوز ذبحه عما في ذمة لأن الواجب مباح لا يجوز ذبحه عنه معيب ولأن الذمة نداء من الواجب لتعين عنه فالذين
 فعنه من آمن أو برهن به رهناء بجعل التعين عما في ذمة بالقول (وعليه) أي من في ذمة دم واجب (نظرة) أي ما تعيب (ولو زاد)
 الذي عنه (عما في ذمة) كدم متع عن عنه بقره ثلاثاً تعيب بفعله أو تفرط به بلزمه بقره نظراً لوجوبها للتعين (وكذا الوسوق)
 المنع عما في الذمة (أو ضل ونحوه) كالوخص فإلزمه نظير مولود عا في الذمة قال أحمد من ساق هداً أو جافاً تعيب أو مات فطبه
 يذله وإن شاء باع وإن فخره جازاً كلفه لم يعط لأنه عليه السبل قاله في الفروع (وإس له) أي من فخر يذله ما عطف أو تيسر أو
 سرق أو ضل ونحوه (استرجاع عا ط ومعبوضا الوسر وقوف وجلو نحوه) كقصوب قدر عليه مار وى الدار وقوف عن عاشقها
 أعدت هدين فاضلتهما فماتت أبا ابن الزبير بهدين ففرضهما عاداً إلا أن فخرهما كانت هذه سنة الهدى وتعلق حق الله
 تعالى بهما بما عليه من نفسه فلم يسقط بغير غيره يذله (فصل) ويجب هدي بذره من ثذران يطبخ أو يظلمه ولا يذره طامة
 فربحاً أو فطه كغيره من الثنور وسوله كان فخر أو مملتا (ومنه) أي النذر (إن لبست ثوباً من غزل فهو هدي فليس) وقيل كذا

ليصير هدايا اجبا لمزومة الى حياكين الحرم (ونحوه) من النذور المقتض على شرط اقلو حد (ومن سوق حيوان) اهداه (من
 للعل) السوقة عليه الصلاة والسلام في جهة البدن وكان يستعديه وهو بالمدينة (و) من (التي تفتحه) أي الهدى (بعرفة) روى عن ابن
 عباس وكان ابن عمر لا يرى هدايا الاما وقف بصفة قولنا ان القران من الهدى فهو وقع اما حياكين بجمع وهذا لا يتوقف على وقوفه بعرفة
 ولم ير بديلا جديلا (و) من (اشجار بدن) بضم اليا مع بدنة (و) اشجار (بقرش) صغته التي من منام (بفتح السين) (أو شق
 عمله) أي السلام على السلام لمن بقراول (حتى يسيل الدم) من (تخلدها) أي البدن والية (مع) أي أو يتخلد (ثم النمل
 واذا ان القرب والعري) بضم العين جمع هرو ولدت عاتشة قالت ففتحت فلا تدهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اشمرها وقطعها
 متفق عليه وفيه الصلابة ايضا ولا يلام لمرض صحيح لحاز كالكي والوسم والحلمة وفائدة قولي نحو من لما هو مد اختلاطها بغيرها
 (و) بسن أن يكون باليقظة ان كان مسافرا جريا لمحيث ابن عباس مرفوعا على بذي الحليفة ثم عابدة فاشترها من صنفه ستمها
 الا عين وسلت الدم عنها بدمه وامسح وان يمشي بها من يده واما الغنم فلا تشتر لانها ضعيفة صوفها وشعرها يسير وما يتخلد هال الحديث
 ما تشه كنت اقل فلا تلتئم قلبي صلى الله عليه وسلم رواء البخاري (وان نذر هدايا أو أطلق) بان قال تعالى هدى ولم يغيثه بل فطر ولا
 فيه (ناقل مجزئ) من نذر (شاة) جذع شأن أو نبي مزمز (أو سبع من بدنة أو) سبع من (قرة) لحل المطلق في النذر على اليهود
 الشرعي (وان ذبح احداهما) أي بدنة أو بقرة (عنه) أي من النذر المطلق (كانت) ٧١٥ البدنة أو البقرة (كلها واجبة) لتعيينها
 عما يقتضيه بضمها عنه (وان

الحرمي لاجد بقرله اكرمت الله قال تعالى يعني الاسلام (ويجوز) قول المسلم الذي (الخال
 الله بذاك) أو أكثر ما يورثه ذلك فامد بذلك كذا في المزة) لكن كره احد العلماء لكل أحد
 بالذماء ونحوه لا شيء فرغ منه واختاره الشيخ في الدين يستعملان بحيل وقدره وصح انه
 عليه الصلاة والسلام دعا لانس بطول العمر وقدرى اجدو فغيره من حديثه وان لا يرد
 القدر الا الله ما يورثه العمر الا بالبراءة من ذنوب قال في البدع وشرح المصنف
 النذري قتل ابو جعفر انصافا لانه لما على كراهة قول الخليل انه تعالى يقاتل وكان
 بعضهم هي قبة تاذن اذنة (ولو كتب كتابا الى كافر وكتب) أي اودان يكتب (فيه سلاما
 كتب سلام على من اتبع الهدى) الا ذلك معنى سلامي (وان سلم على من ظنه مسلما ثم علم انه ذمي
 استحب قوله) أي المسلم (له) أي الذي (يدخل على) لما روى من ابن عمر انه مر على رجل
 فسلم عليه فقبل له انه كافر فقال رد على ما سلمت عليه فغيره عليه فقل أكثر الله ما يورثه ذلك ثم
 التفت الى ابيهم فقال أكثر لجزية (وان سلم احدهم) أي اهل الذمة (لمرد) فذوق الله وعليه
 أو عليه (بلاوا) (و) بالواو (أو) أكثره الاخر اوردى احدا استامد من انس الله فلهنا أو امرنا
 أن لا نزيد اهل الذمة على وعليه وعند الشيخ في الدين من تحبته فيقول وعليه مثل تحبته
 (واذا قلعه المسلم في طريقه فلا يوسع له) بضم طاء الى أضيقه) الحديث الترمذي هن أبي
 هريرة وتقدم (وتكره مصاحبة) نص عليه (د) بكرة (تسميته) قاله القاضي وهو ظاهر كلام

نذريته أجزأه بقرة ان أطلق
 البدنة كما تقدم في الواجب
 بأصل الشرع (والا) يطلق
 البدنة بان نوى مبيئته (أزعمه
 مأواه) كالأجوبة بالغة (و) ان
 نذر (ممن أجزأه) ما عينته (ولو)
 كان (صغيرا أو مبيئا أو فسر
 حيوان) كصغير أو ب (وعليه)
 أي النذر (ايصاله) ان كان
 مما ينقل (أو) ايصاله (ثم
 غير منقول كصغار لقراط الحرم)
 لقوله تعالى ثم عملوا الى البيت
 العتيق ولان النذر يحمل على
 اليهود وشرا وسئل ابن عمر عن
 امرأ تذر ان تم هدى دارا قل

تبعها وتصدق بمتها على فقرها الحرم (وكذا ان نذر سوقا نصية الى مكة أو قال الله على ان اذبح بها) فليزعمه لغير (وان هين) بنسبه
 (شاة) موضع (غير الحرم ولا نصية فيه) أي النذر لئلا يمكن ان تعين ذكوا بغيره قاله قراه) أي ذلك الموضع لحديث أبي داود ان
 رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي نذرت ان اذبح الاضحية قال اياها صم قال لا قال لوف بغيرك ولا تعين ذكوا بغيرك
 الموضع فكان عليا ايصاله اليهم فان كان فيه نصية كمن يذبح من امر الكفر والمعاصي كبيت نازو وكناش لم يوجب (ومن
 اكله وقرقه) أي الهدى (من هدى تطوع) لقوله تعالى فيكموا منها وان افس احوال الامرا لا تصحاب وقال جابر كنا اذا نكل من بدتنا
 فوق ثلاث فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا ووزدوا واكلا ووزدنا والغري والمصباح اكل السير الحديث
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من كل بدنة سبعة لحملت هدايا فخرها كلنا منها وسمننا من رفقا ولاه نسلنا فاصحابنا كل منته
 (كانضية) ونحوه الصدقة السير من (ولا كل من هدى واجب ولو) كان اصحابه (شرا وتعين غيرهم منه شرا) فان
 سببها غير محظوظ فاشبه الهدى التطوع ولان اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم تخم من معه في جهة اذواع واذا نكبت عائشة المص على
 العسرة فصار قارة فخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم البقرة كل من لحومها احتج به أحد
 (فصل التعصبة) بفتح التاء يذبح الاضحية أيام النحر (سمنوا كدة) وكرهه ر كما مع القعدة نص عليه (عن مسلم نام
 الملك) وهو المراد باليمن فيما ملكه بين الحرم (أو كما تسمى اذعان سيده) الحديث البخاري عن ابن عباس مرفوعا ثلاث كتبت

الهدى لاف الاضحية على اعمامها قبله خاص ويمكن جعله على نحو الباس بالظلم والجور فان فعل شيئا من ذلك استغفر الله له
ولادته محمد الله اوسوا او جهلا قال (النسخ ولو ضحي واحد من جنس ما كثر) منها في قوله ذلك لعدم حتى ينهي (وسن حلق
بعله) أي الذبح قال احمد على ما قل ان عمر تنظيم ذلك اليوم (فصل في الحقيقة) الذبيحة عن المولد لان اصل الحق القطع ومنه
عنى والذبيحة اذا قطعها لمواضع قطع الحلقوم الذي عوى (سنة) مؤكدة قال احمد الحقيقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عني
عن الحسن والحسين وفعله احسانه وقال عليه الصلاة والسلام انما هو الاضحية منهن يعققتا استاده جدي (في حق اب) لا غير (ولو) كان
(معمرا) او (فرض) قال احمد ان لم يكن عندهما حق فاستقر من وجوب انه مختلف الله عليه لانه اساسه (و) (سن) عن الفلام شاتن
مقتاربتا سنوا وشا فان عدم الشاتن فواحدة وعن الحارثية شاة) حديث أم زكريا الكعبة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
عن الفلام شاتن عكفا شاتن وعن الحارثية شاة (ولا يخرى ذبحة او بقرة) ذبيحة عقيقة (الاكاملة) انما قال في النهاية وافضله شاة
(تذبح في سابعه) أي المولد ومن ملاده ذبحة العقيقة قال في الاذناف ذبحة ابو اسامع افضل ويحوز ذبحة قبل ذلك ولا يجوز قبل
الولادة (و) يحلق فيه رأس (مولود) ذكر و يتصدق بوزن ورة) حديث حمزة بن حنبل يرفعوا كل غلام ربه ذبحة يعققتا تذبح عنه يوم
سابعه ويحلق رأسه وراه الأثر من ربه يولد عن أبي هريرة قال احمد استاده حديث قال عليه الصلاة والسلام لقد طمعتا ولدت
الحسن أحلق رأسه وتصدق بوزن شاة فضنه على الساكنين والأوتان حتى يهل الصفة وراه أحمد (وكره الحلق) أي المولد (من
دمها) أي العقيقة لانه أذى ونفيس وأما ما في حديث حمزة بن حنبل ويحذر وراه حماد قال يولد ويحلق أي مكات يذبح قال وهم
حماد فقال ويحذر ويكافأ اقل احد وما أراد الاخطا (و) (سن) (ان يسمي فيه) أي السابع مولود للحرق والسمي يوم الولادة
وهم من اسم ولدك انكم تدعون يوم القيام باسمائكم واسماء آبائكم فاحسبوا ٧١٧ أسماء كراهه ابو داود والشمسية حتى لا لب
(وكره ان يسمي بمسند لقوله الله

لا يسميهم فيه) (وهما اتم لم يسميهم) لاسيما في ذلك من تنظيمهم فسمي به ذاهبها السلام (و) (حرم
بيهم) وأجارتهم ما يملكونه كنيسة أو قنطرة) أي صنفا (و) (حرم) كافي يملكونه عليا لانما فاة
لهم على كفرهم وقال تعالى ولا تملكون على الاثم والعدوان (و) (حرم) كافي يخصص كيدهم
وتعزيرهم وهو من التسمية والتشبيه بمنى عن جماعة) خبر (وتجب عقوبة فاعله وقال
والكنيسة ليست ملكا لادواهل الفضة ليس لهم منع من يبدد ثقتها لاسيما خاتم عليه
والعابد يسميهم وبين الثقلين أعلم ابرا انتهى) عقلت في معناه الاما كثر التي تذكر فيها
المعاصي لم يقم من اسيائها ولهذا قيل
لاني اطلعت على الباقع وجدتها • تشق كاشق الزجل وتند

كيدنا كنيسة) وهذا (و) (سن)
ان يسمي بما يراى اسماء الله
تعالى كاشق الرحمن (و) (بما يليق
الاله تعالى) كاشق الملوك أو ملك
الاملاك وشاهه لحديث أحمد
شد غضب الله على رجل سمي
ملك الاملاك لملك الاشقياء
وعلى قيسه القنوس والبر والفاق

(وكره) ان يسمي (بحرب وبار ونحوهما) كراه ويحجب فسمي عنها وهو في مسلم ولا يكره ما كان طريقه الى التثاقوم (ولا) تتركه
التسمية (باسماء الانبياء والملائكة) وعن ما سمعت أهل مكة يقولون ما من أهل بيت يسمي اسم محمد الا رزقوا رزقا خيرا وفي
التكني بكنيته عليه الصلاة والسلام خلاف ذكره في الحاشية (واحبا) أي الاحياء عبادا عود الرحمن) الخبر وراه مسلم وسن
تفسير اسم قبيح قال ابو داود وغيره الذي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعذير وعقده وشيعان والحكم وغراب وخباب وهمام
فسمها هاشميا وسى بها سلمى وصي المنطجع المنعم وأرضا عفرة حماد خضر قوشيا ملائكة سمعته الهدي وبني الزينة
في الردة وسى بني مغيرة بن مرشد قال وكرهت اساندها للاختصار (فان فاعل) الذبح في سابعه (ففي) اربعة عشر فان فاعل الذبح
في اربعة عشر (في احد عشر بن) من ولادته روى عن عائشة (ولا تعير الا سابع بعد ذلك) فيقول أي يوم أراد كفة ذاهبها
وقرها (و) يزرعها (أعضائه) ذبا (ولا يكره فعلها) لقول عائشة السنن انما من كان من الفلام وعن الجوزي شاة طليخ حذولا
لا يكره لم اعظم أي عضو اعضاها وهو الجدل بدل العجلة والاربع والشلو والنضو والوصل كواحدة وثلاثة ذبا ولا يكره روى
عن عائشة رضيت الله عنها (وطيخا افضل) انما الخبر (ويكون منه) أي الطليخ نبي (بحار) قد وثق بخلافه وفي التسمية بسبب
ان تعطي القابلة لخدأ من من المشقة (وحكمها) أي العقيقة (كأضحية) لا يخرى فيها الا الذي يخرى في أضحية كذا فيما يتبصر بركه
وقد كل هدى وصدة لانهما سكر مشروعة أضحية (لكر) يباع جلد رأسه وسواقف (من عقيقة) (وتصلى في) (بنته)
مخلاف أضحية لانهما شرعتا سرور حادثة أشبهت الولية (وان اتفق وقت عقيقة فواضحية) بار يكون اذ سابع (ويحرم من أيام القمر
فمن) (أجزاء) من الأضحية (أو ضحي) أجزاء من الأضحية (والأضحية) (أو تسمى الفرع) يقع الرافعي ما روى (لحرأزل ولد الناقة) (تسن
الفرع في زنى من الهدى الواجب وعن الأضحية) (والأضحية) (أو تسمى الفرع) يقع الرافعي ما روى (لحرأزل ولد الناقة) (تسن
الهدية) (في ذبيحة) (جب) لحديث أبي هريرة روى في الأضحية ولا تعير وفي الأضحية من علي (ولا يكره) أي الفرع والعقيقة لانه

مصدرو جاهد سوادا ومجاهدين جهاد في قتال هدموه وانتهى هذا الطاقو النوع وهو (كتاب الجهاد) خاصة (وهو فرض كتابه) لقوله تعالى كتب عليكم القتال وكانوا في ميل اتهم قوله وما كان المؤمنون لنفرو وكافة الآية تاخا فاهم من يكن سقط عن السابقين والآنموا كلهم (رسن) جهاد (بنا كدم قيا من يكن به) لا مات والاخبار ومنه الكفاية هنا نهوس قوم يقيمون في قتالهم جندا كانوا في دواوين أراء عدا أنفسهم به ترمي أصبحت اذا قصدهم العدو حصلت المنعهم ويكونون بالفتور من يدفع العدو عن أهلها وبسبب الامام في كل سنة جيشا ينفرون على العدو في بلادهم (ولا يجب) جهاد (الاعلى ذكر) لحدث عائشة هل على النساء جهاد قتال عليهن جهاد لاختلافه المخرج والعمدة والنفرة أي هدم بنحائها أو خور هائله من أهل القتال ولا يجب على خشي مشكل للقتل في شرطه (مسلم) كسائر فروع الاسلام (ح) فلا يجب على عياله ولا على الله عليه الصلاة والسلام كان يبيع الحرب على الاسلام وبلغه ادو يبيع العبد على الاسلام لا الجهاد (مكلف) فلا يجب على من يبيع ولا على من يبيع ولا على من يبيع ولا على من يبيع (صحيح) أي مسلم من العمى والعرج والمريض لقوله تعالى امس على الاعرج حرج ولا على المريض حرج وكذا الايام اشل ولا اقطع يد أو رجل ولا من أكثر ما يهذه أو يلبها به أو ما يذهب بها من نفع اليد أو الرجل (ولو) كان الصبي (أعني) أي ضعيف البصر (أو) كان (أعور) يجب ٧١٨ عليه (ولا يمنع أعني) والعرج المسقط للوجوب الفاضل المانع الشيء الجيد

والركوب دون اليسير الذي لا يمنع ذلك ولا يسقط الوجوب من المرض الا ان يسقط دون المسير كوجع شرس وصداخ خفيف (واحد ملك أو) واحد (يسئل اماما مكفيه) يكفي (أهل في جيشه) لقوله تعالى ولا على الذين لا يجاهدون ما يفتقون حرج الآية (و) ان يجد (مع) بعد عمل جهاد (مساواة قصر) فأكثر من بلده (ما يصح) لقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أولئك أهلهم قلت لا اجنما أحل لكم عليه الآية ويشتران بفضل ذلك عن قضاء دينه وحسوا منه كج

وقوله قال ابن هبيرة في الحديث الرابع من حديث أبي موسى وروى عن أحمد بن حنبل أنه كان اذا رأى يهوديا أو نصرانيا غرض عينه ويقوله لا تأخذوا عني هذا فيعلم أحد من أحد من تقدم ولكني لا أستطيع أن أرى من كذب على الله (وتركه) التجارة والسفر إلى أرض العدو وبلا ما كفر مطلقا مع الامن والخوف (والى بلادنا) أو ارج والباقى واليدع المضلة ونحو ذلك لان الجهاد منها أن لو كان فيها منة فان قدر على انقاذ دينه (وان جرحه من اظهر دينه فيها لخرام سفره اليها) لانه تعرض بنفسه الى المعصية (ومنعون من تلبية بنيان لا) من (مساواة) على بنيان جازم ولو كان بنيان السلم في غارة القصر أو رضى) المسلم لانه حق لله تعالى ان يدين في الاغوى في يومه على دوام الاوقات ورضاء بسطة ح- ق من يأتي بعده (وان لم يلاق) في تلبية بنيان مسلم (يجب) يطلق عليه اسم الجاهل (أو بعد) لان الاسلام يعلو ولا يعلو الا بغيره فرفع على المسلمين فتحوا منه كالتصديق في الجاهل (حتى) ولو كان البناء مشركا بين مسلم وذمى لان ما لا يتم اجتناب الحرم الا بجنابته محرم قاله الشيخ في الدين (ويجب) هدمه أي العالي ان أمكن هدمه عقده وقتصر عليه) أي على هدم العالي والفسد فيه وأما المساواة فلا يمنع منها كما تقدم لانها لا تنقض الى غير الكفر ولا الى اطلاعهم على عوراتنا (وبعض ما نقله) أي العالي (قوله) أي قبل هدمه لم تلعبه بالصلة لعدم اذن الشارع فيها (واذا لم يكدوا على ايمان مسلم) لم ينقض سواء كان بشرا أو غيره لانهم ملك كرهان به الصفة ولم

(وبسبب تشييع غازي تلبية) نساء على ابياسيع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه تبوك ولم يلقه وروى عن الصادق انه شيع برذين ابي سفيان حين بعثه الى الشام اخبر وفيه اني احتب خطاي هدم في ميل الله قال في القرو ع وبتوجهه للفتح والفتوح بالنسبة بالندم والافكار لرضي (وأقل ما يغفل) جهاد (مع قدرة عليه كل عامر) لان الجاهل يبدل عن النصر موهي ترشد كل عامر فكذلك اميدنا (الا ان تدعوا جاحل الى تأخير) كضيق المسلمين في عدد أو وحدة أو انتمالهم مديستين بنون أو بالقرى مانع أو حلوها من علف أو ما عو نحوها لانه عليه الصلاة والسلام صالح مقر يشاعر سنين على ترك القتال حتى تقضوا عهده وأخر قتال قاتل من العرب بنبره فانه دعته الى المحاربة أكثر من مرة في عام نعل لا يفرض كفاية فوجب منه ما يدعو اليه المحاجبة لا يحرر جالسا منهم (ومن حضر) أي سيف القتال (أو حضر أو) حضر (بلده) تعين عليمان لم يكن له عذر لقوله تعالى اذا قمتم فيه فقاتلوا وقوله اذا قمتم الذين كفروا وخافوا فتواؤهم الا الدار (أو احتج اليه) في القتال (تعين) القتال (على) من لا عذر له ولو عدا لقوله تعالى ما لك اذا قيل لكم افر وافي ميل الله ناقلتم الى الارض واقوله عليه الصلاة والسلام واذا استغفرت فافترقوا فافترقوا عليه (ولا يفرق) حال (خطة الجمعة ولا بعد الاقامة) الصلاة نصا (ولو نوى الصلاة ولا تغفر ولا بعد عيدا) جلة حاية (صلى ثم نذر) اجابه لعداه (و) ان نوى الصلاة ولا تغفر (مع قره) أي العدو (بنفرو) يصلي راكبا (الفضل) نصا

فنجوز أن يسلّم ثم يشر (ولا يشر) أي لا ينادي بالشر (الاجل) أي التلايم لك الناس بسببه (ولو تولى الصلابة مع الحادئنا فلور
 فيها لم يتأخر أحد بلا غير) أنه لو جرب معاد ياتيه ما تمكن من يذبحوا أي يذبحون (ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من
 نزع لأمته مع ما ذابها حتى بقي العدو) حديث أحمد وحسنه البيهقي ورواه البخاري طلقوا الأمة أمة كتمرة تصنع في لأم كتمرة وعلى
 لزوم صمدية في غير قياس قال الجوهري واصله جمع لومة يجمعون جمع (و) منع (من الرزق لعين والاشارة بها) لغير ما ينبغي لبي
 أن يكون له كتمان لا يمين رواد أبو داود وصححه الحاكم في شرط صمدية في الامعاء المباح من فحوشه ما يقتل على خلاف ما هو
 ظاهر من سبب كتمانها فلا خلاف أن لا يجر ذلك على غير ما في محذور (و) منع من (الشعر والخط وقطعها) لقوله تعالى
 وتعالفتم الشمر وما ينبغي له وقوله ولا تخطئوا بينك (وأفضل متطوع بمن الصادقات المهاد) قال الجاحل أعلم شي من العمل بعد
 الفرائض أفضل من المهاد حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله أي الناس أنفضل قال من يهادق عبدا لله لنفسه وماله
 متفق عليه وإن الجاهل بذلك لا يعرفه من المسلمين كلهم صغيرهم وكبيرهم فهوهم وشبههم ذكرهم وأتباعهم وغيره
 لا يساوونه في تعظيمهم فلا يساوونه في حقته (وغر وأبصر أفضل) من غر وأبصر الحديث ابن ماجه مرفوعا عن عبد الصمد بن شبيب
 البر والماتق في الصراة المتشقة قدمه في البر وما بين الوجتين كقطع الدنيا في طاعة الله وإن الله قد وكل ملك الموت بشحن
 الارواح الاشد بالبر فانه يتولى قبض أرواحهم ويغفر سيئاتهم ٧١٩ الذنوب كلها الا الذنوب وبغفر سيئاتهم

الذنوب كلها والذنوب
 اعظم خطاها وشقة (وتكفر)
 الذنوب (التي تدرى غير الدين)
 الصغير قال الشيخ تقي الدين وشيخ
 قطب الامام كقتل وزكاة
 وجح آخرها وقيل من اعتدات
 الحج يسقط ما وجب عليه من
 الصلاة والزكاة استبيح خان تاب
 والذلل ولا يسقط حق الادنى
 من دم أو مال أو عرض بالحج
 اجماع (ويشجع كل بار وقابر
 يحفظان المسلمين) حديث أبي
 هريرة مرفوعا عن المهاد واجب
 عليكم مع كل امير بر كان
 وقبر رواد أبو داود (لا يشري
 مع) يحذل وشعوه) كمروف

بما لو اشيا وان كان تملككم من كفر وجب تقصها (أبو بكر للمسلم) الى جانب دار الذي
 (أومك) اسم (دار الى الجانب الذي دونتم تقص) لانه لم يملكها بل ملكها كملك (لكن
 لا تعاد عليه ولا نهيت أو دعت) ظلموا وحق له صلواتها ما كان له وجره فان شئت
 العالي) الذي لا يجب منه (ولم يندفع له من مواساة) لا تعاد عليه لا تعاد عليه (وان
 كانوا في محلة متفرقة من المسلمين لا يجاوزهم في السلم تركوا ما ينونه كيف أرادوا) وكنا
 كانت خار في طرف الدار بحيث لا حار له لاصفي الطول فلا نعلم من التلعة ذكره في اللغة
 (ولو وجدنا دار في محلة ودار مسلم أنزلنا وتكنا في السابق فقل بعض الاصحاب
 يرمض فيها وقال أبو عبد الله محمد شمس الدين (ن) أبي بكر (القيم) بالندرة الجوزية (في
 كتاب أحكام التمسك له لاشر) دار الذي عالية (ان التلعة مفضدة وقد شكت في شرط
 الجواز انتهى) والاصل علمه (وأما الذي يهده بنائه) الذي (فادر) الذي (واضح من
 مسلم) أو جبهه له وقد علمه وشعوه مما يخرج منه من ملكه (صع) النيس وشعوه
 (وسقط الهدم) كما لو دار (أسلم) لزال المفضدة (وعن من أحدث كنائس
 ويح في دار الاسلام) من (بنا صومعة) أو جبهه ويجمع لصلواتهم قاله في المستوعب
 لقول ابن عباس انما مصر مصره العرب فليس لهم أن ينو قايه يبعه رواد أحمد
 واستجبه والكنائس واحدها سكنية وهي مبيدات النصارى والبيع جمع يبعه

بجزء أو تقصيص المسلمين (وقدم أقوالها) أي الامير بنو لوعرف فحوشه خرا وقال الحديث ان الله لم يؤد هذا الدين بال رجل
 الفاجر (وجاهد العدو) الفاجر ورعيق) لقوله تعالى قاتلوا الذين ياتونكم من الدفار وان أشركتموها البعد يمكن القرب من
 انتهائهم الفرصة (الانحاضة) الى القتال لا بعد كون الاقر معيادنا أو منع ما من قتاله أو كان لا بعد خوف أو عزته وشعوه فلا
 بأس بالعداة بالصلابة (ومع تساو) في قربه بعد بين عدوين وأحدهما أهل كتاب (سهاد أهل الكتاب أفضل) لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا خلاف ان الله أجور شهدين قالت ولم ذلك يا رسول الله قال لا مقله أهل كتابه رواد أبو داود ولانهم قاتلون
 عن دين (وسن رباط) في سبيل الله حديث سلمان مرفوعا رباط ليل في سبيل الله من صيام شهر وقيامه فان مات جرى عليه
 عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه من رزقهم ان القاتل رواد مسلم (وهو) لغة الخس وعرفا (زم) مفرج المهاد) تقوية للمسلمين (وليساعة)
 قال أجدو برابطا وليته رابطا مع رباط والنفر كل مكان يخاف أهله العدو ويخفهم وهي المقام بالشر باطلا لا هؤلاء برطون
 شيوخهم هؤلاء برطون شيوخهم (رقعه) أي الرباط (أر بون رما) رواد أبو الشيخ في كتاب التواب مرفوعا (وأفضل) أي الرباط
 (بالشخوف) من التفرغ لأن مقامه أرفع وأعلمه أحوج (وهو) أي الرباط (أفضل من مقامه) ذكره الشيخ تقي الدين
 اجماعا (والصالحات) أي مكة وكذا صعدا البسة والاصح (أفضل) من الصلاة بالنفقات أجماعا أفضل الصلاة فائتي خمسة
 فضل هذه الصلاة (وكره) لم يشر (نقل أهل الى) نشر (مخوف) انه القول عمر لا ينزل المسلمين خيفة الجهر رواد الأثر مولا لا يؤمن

ظفر الصدوق بها (والأب) يكن الشتر عرقاً (قلاً) بكرة مثل أهله إليه (ك) ما لا يكره ما قلناه أهل الشتر) يصلح به من كان مشغولاً لا يؤذ
 لهم من الكثرة والانتشار التورع وتصلحت (و) يجب (على) ما خرج من الظاهر به جعل قلبه فيهم كغيره (و) يتل به حكم (يدع
 مصلته) كاهل التورع (يخ) أي انحرى ج من تلك الغارات دار الاسلام والمسلمة لقوله تعالى ان الذين يتوابعون الظالمين لا يكون لهم
 اتصافهم قالوا في ك ما قالوا كاستغفون في الارض قالوا لم تكن ارض الله وارضه عن عبيد المسلمين والاسلام انا
 يرى من مسلم بين مشركين لا ترى انا امارا واه ايوه اودوا الترمذي لا يكون موضع يرى ادهم ويرون ناره انا اوقدت ولا تصب
 الهجرة من بين أهل المعاصي (ان نذر) عاجز عن انهار دينه على الهجرة لقوله تعالى الا المستغفون من الرجاوات والاساءه والذناب الاية
 وسواها في ذلك الجل والمرأة (ولو) كانت (في هبة بلا اسلحتي) بلا (محرم) بخلافه الملح (وسن) هجرة (لقادس) على الظاهر به بصودر
 كفر يقتض من تكثير الكفار وبتحكم من جهادهم وعلم بما تقدم به حكم الهجرة الحديث لا تتقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة
 ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها واه اودوا واه اودوا ما حديث لا هجرة بعد الفتح أي من مكة ومثلها كل بلد فتح لانه لم يبق
 بلد كفر (ولا يتطوع به) أي الجهاد (مدن ادعى اوقاله) حالا كان الدين اومؤجلا لان الجهاد يقصد منه الشهادة فتتوب به
 النفس فيه وتسلم فان كان الدين لله اولا دعى له والتطوع به (الامع انك) ب الرب الدين فيوزر (وامع) ومن عجز
 لدين أي يمكن وقاومته (أو) مع (كفيل له) بالدين فيوزر اذن لانه لا يتردد على رب الدين فان تعين عليه الجهاد فلا بد ان يتردد
 الجهاد بينه فيقدم على ما ودمه كثر فرض الا اعلان وسببه ان لا يتعرض لخطا قتل كبار ذو وقوف أول مقاتلة
 (ولا) يتطوع بجهاد (من ادعى به حرم الاياته) الحديث بان عمر جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال بطرس رسول الله
 ابياه فقال انا اباوان قال نعم قال فيها ٧٢٠ لجهاد وعن ابن عباس نحوه قال الترمذي حسن صحيح ولا نباله والدين فرض
 عين والجهد فرض كتابه فان

قال الجوهري في التصاريقهما - بنه - ترد فان وقيل الكائن للجد واليسم للتصاريقهما
 متباينان وهو الاصل (ومقتنع) من الاراضي (صلحها) ان الارض لهم وانما الخراج عنها فلهم
 احداث باختارون ولا تخشون شيئا مما تقدم لانهم في بلادهم اشهر أهل الحرب من اهل المدينة
 (وان سوغوا) أي ان القادر للمسلمين فلهما الاحداث بشرط فقط (لانه) لفضل الله وقوة انشطرت
 فجاز لهم فعله كسائر الشروط فان لم يشترطوا منهم وان احداثها (ولا يجب) هدم ما كان
 موجودا منها (أي من البيع والكنايس ونحوها) وقت فتح الارض أي هي بها (ولو كان)
 نفعها (عنة) لغيرهم خبر ابن عباس السابق وغيره (ولهم) أي أهل الغنة (مما تشتهونها)
 أي الكنايس والبيع ونحوها لانهم لم يملحوا اشد امتها عليه وارم شتمها (الا زيادة) أي

الصنف تعين عليه بحضوره وان اذناه في الجهاد وشرطا
 عليه ان لا يقتل الخضر القتال تعين عليه (لا) يستراذن (جدو جدة) لور وادخار في الدين وغيرهما لا سواهم ما في الشفقة
 (ولا) يستراذن الا بون (في سفر واحد) من حج أو علم أو جهاد متعين ونحوه (ولا يحمل) للمسلمين فرار من مثلهم (ولو) كان
 الغار (واحد من اثنين) كافر بن قال ابن عباس من فرم من اثنين فقد فر ومن فر من ثلاثة فافر (امع ظن تلف) أي ولو ظن
 المسلمون الخلف لم يجر فرارهم من مثلهم (الاضطر في قتال أو معتز بن لغته وان بعدت) العنة لقوله تعالى ومن ولهم ومثذره
 الا اضطر فالقتال أو معتز أو الفضة فمما ينضب من الله ومعنى العرف في القتال العز الى موضع يكون فيه القتال امكان كغيرهم
 عن عقابته الله س اواز حج او امتداد الى نحو جبل ونحوه عاجز به المادة ومعنى التحيز الى قتلة نصر الى قتلة من المسلمين ليكون
 معهم فيقوى بهم قال القاضي لو كانت العنة بخراسان والاضطر بالبحر جاز التحيز اليها الحديث بان عمر فرغوا في قتله لكونه كانوا يمكن
 بصلته وقال عمر ان قتله لكل مسلم وكان بالمدينة وجيشه وعصره والشام والعراق وخراسان واهاماسيد (وان زادوا) أي الكفار
 على مثل المسلمين (فلهم الفرار) للغير (وهو) أي الفرار اذ اذ الكفار على مثل المسلمين (مع ظن تلف اولى) من ثبات حفظا
 للفنوس (ومن الثبات مع عدم ظن التلف) لشكائهم ولم يجب لانهم لا آمنون السطوب (والقتال مع ظنه) أي التلف (فهما) أي
 الفرار والثبات (أولى من الفرار والاسر) لابتاء اودحه التجده المقتلين على القتال ولم يراؤا ان يظنوا قتله في كم من قتلة قتلة غلبة
 فته كثيرة باذن الله وان حصره هو بل للمسلمين فلهم الحصن منهم ولو كانوا اكثر من تصفهم ليحفظهم مدد وقوت وليس وليا ولا فرارا
 وان تقوم خارج الحصن فلهم التحيز اليه وخلاف الدواب في الغز وليس عساقا في الفرار لا مكان القتال على الارجل وان تحيزوا
 الى جبل لبقائه فلهم فلا بأس وان ذهب سلاحهم فحيزوا الى مكان يمكن قتال فيه بحجارة وسفر نحو حجر اولهم في التحيز اليه فائدة
 جاز (وان وقع في مركبهم) أي المسلم بن نار (فلم تطلعه) (فعلوا ما يرون) أي يظنون (السلامة من مقام) في المركب (و وقوع

﴿وقف على طلبه العلم من الخاتمة﴾

في الماء لان سفلا روح واجب وفلما اظن كالبقيش قيا كثيرا الاحكام (فان شكوا) فاجاباه السلامة (او تيقنوا التلغ فيهما) أي المقام والوقوف في الماظنة (او اوطنا والسلامة فيهما) أي المقام والوقوف في الماء (فانما سواوا بغيره) أي بغير العلم المخرج (فصل يجوز نسيب كفار) أي كسهم فيلا وقتلهم وهم غارون (ورقيل بال قصد من يحرم قتله) كصبي وأمر أخذت الصبي بن جثامة البقيش قال سمعت رسول الله في الله عليه وسلم يسئ عن الدار من ديار المشركين بيتون قصيون من تساهم ونذرهم فقال لهم منهم متفق عليه قال أحدا ما إن بعد قتلهم فلا (و) يجوز (و) رميم (أي الكفار) (بجنيق) فصلاحه عليه العدا لا والسلام نصب المصنيق على الطائف ورواه القرمذي وسلا وتسميه عمرو بن العاص على الأسكنة وفيه ظاهر كلامه (أجوزوا مع المجنونة معها) (و) يجوز رميم (بناو) يجوز (قطع ساحة) أي طريق (و) قطع (د) عنهم (وفقه لغيرهم) (و) يجوز (هدم عمارهم) وإن تضمنت التلغ تحرقوا وصبيان لا في معنى التبييت (و) يجوز (أخذته) بحيث لا يترك للقتل منه شيء (لأنه من الطعام) (المباح) وهلاكه (القتل) بأخذ جميعه يحصل منها لصداء (لا) يجوز (حقه) أي القتل (أو تضرقه) لقتل الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه أمير أهل القتال بالشام ولا تحرق بخلا ولا تضرقه (أو عقر دابة) ولو لغير قتال (كبر وغنم) (لا) يجوز (الإنجاسة) كل (نفسا) أخذت منهم لنا (أو لا تقول الصديق ليزيد بن أبي سفيان ولا تحرقن غيرا أمرا ولا دابة بمجمل أو لاشاة الأنا كل ٧٢١ فان كانا الحيوان لارادة الأنا كل

كدهاج وحمام وصيد لحكمه كالطعام (ولا) يجوز (الأنثى) خبر أو زرع بغير (أنتلغ) (بنا) لانه اضداد بالمسلمين فان لم يضربنا أو لم تقدر على مسلم إلا به تقرب من حصونهم عن قتالهم أو يستتر وبنه أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو كانوا يغلقون بنا جاز قطعه (ولا) يجوز (قتل صبي ولا أنثى ولا شيخ ولا راهب ولا شيخان ولا من ولا أحمى لا رأى لحمهم ولم يقاتلوا) (يهرضوا) على قتال الحديث ابن عمر مرفوعا نهى عن قتل النساء والصبيان متفق عليه ومن ابن عباس في قوله تعالى ولا تقتلوا

ليس لهم أن يادة متوسعة أو تولى ملك الكنائس وتحرقوا إلا أن يادة فعني لحدانها إذا لزم دمعنا تحدث فكان كاحداث الكنائس وتحرقوا بالنسي عنه (و) يجوز من ساهم السهم دمعنا أي الكنائس وتحرقوا (ولو) كان لا تدمم (بنا) (كلها) (وهدم) (من) (طلبا) لانه بناء كنيسة في دار الاسلام فتدممنا به كبناء بناها قال في المدح والمذهب أن الامام إذا انتخب بغيره في أبيه خراب لم يجر بناؤها لانه احداث لحاق حكم الاسلام (و) يجوز (من اظهروا منكر) كمنكح الخمر (و) من (أطهار شرب ناقوس ورفع صوتهم بكلامهم أو) رفع صوتهم (على ميت وأطهاره) (و) (صليب) لأن في شربهم لا غنم وان لا تشر بناقوس الأثر بأخفيف في جوف كنائسنا ولا تظهروا عليها ولا ترفع أصواتنا في الصلاة ولا تفرق في كنائسنا في محضره المجلون وان لا تظهروا صليولا ككتابا في سوق المسلمين وان لا تخرج باعونا ولا شيعتين ولا ترفع أصواتنا مع موتنا وان لا نجاورهم بنا تشر ولا تظهروا شركا (و) يجوز (من أفاضل أطهار) (كل) وشرب في نهاريه مثلا ومن أطهار يسع ما كوله في كنفه ذكره القاضي لما فيه من الفساد كالف في البدع فظنهم ليس لهم أظهار شيء من شعار دينهم في ديار الاسلام لا وقت الاستسقاء ولا لقاء الملوك ولا غير ذلك وقال الشيخ في الدين (و) يجوز (من شرهم) كمن كتب عليه رديت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قل في المستعرب أو أخباره) (و) يجوز (من أوثان) ذلك ولا يصح أن يبيع ودرهم المصنف وما عطف عليه فلم يلقوه تهني ولا ما عوقوا على الأثم

﴿٩١﴾ - (مكتشف القناع) - أول ﴿

يقول لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير وأوصى الصديق رضي الله تعالى عنه يزيد بن عتبة في الشام فقال لا تقتل صيا ولا أمرا ولا رجلا من عمرته وصي مسلمين فبني بغيره وأجاسيد وقال الصديق وحررور على أقوام في واقع لهم اجتسروا أنفسهم يوم قد حوهم حتى يهزموا على صلاتهم وموجم قوله تعالى لا تقتلوا المشركين كافة وقوله عليه الصلاة والسلام فتلاوا شيوخا فتشركبب مخصوصا بشارعهم فأنشروا على الأعي ليسان أهل القتال فهما كالرأة فأنكح عليهما الصلاة والسلام فأنه ولان الرأى من أعظم المعونة في الحرب ورجا كان الخ من القتال وكانا تان أحدهم من أعرض هلم صديق ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة يوم الحندقه فمن قتل هذه قال رجل أنا نازعتني قائم سقي فسكت (و) أن ترس (بالله المجهول أي ترس الخاتون (بم) أي الصبي والثرافون ينفذ ويحرمه من لا يقتل (بموا) أي جاز رميم (بقصد الخاتنة) ثلاثين في تركه لي تعطيل الجهاد وسواء كانت الحرب منجحة أو لا كالتبييت ولوحيا التحريق (و) أن ترس (بم) (بم) لا يجوز ريمه لأنه يقول الختة مع أمكان القدرة عليهم بغيره (إذا خيف علينا) بترك رميمه فيرون نصلا لغيره (و) بقصد الكافر (الذي يدون المسلم) فأن لم يقدر عليهم (بناو) لم يجر قتلهم (و) لا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات الآية وقتل مرض غير ما يوس منه لو كان مجيها كسب وفلاح وفي الختة لا يقتل (و) يجب التلغ كتبهم للتبديلة (فما

المذهب) وكذا في الانصاف وهذا المذهب على ما استعملناه في نقطة (أ) على المذهب (يجوز) لالامام أخذ (النفاه) عنه (ليتهامن من الرق) ويجوز له ان عليه لان ما اذا خالفه كفر ففي اسلامه اول ما لا يقتضي اكرامه والانعام عليه (ويجزموده) أي المذهب (الى الكفر) قال الحق الان يكون لمن يتبع من الكفار من عشرة وأصحوها (وان بدلوا) أي الاسرى (الجزية) وكانوا ممن تقبل منهم (قبلت جوارا) لا وجواب المذهب (اروا في طلب المسلمين ضياعا مات) ولم تسترق فيهم (وجعلوا ولد بالغ) الان لا تزوجة تتبع زوجها والولد الناتج داخل فيهم وأما الانصاف الميزج حاشا والصبيان نفقة ما سبي وان لم يقبل الامام منهم الجزية فغيره يقاتل (ومن أسلم) من كفار (قبل اسرهم ولو) كان اسلامه (تخوف فكذا) مسلم (أسلم) لاسرهم فاذا ظاهرا عصوا مني عداهم الحديث ولا ما يحصل في ادبي الفائقين (فصل والمسيح) من كفار (غير بالغ) ولو جاز (مغفرا) عن ابوه (أو) مسيحي (مع احدا بويه مسلم) أي ان انشاء مسلم تماما لحدث كل مولود يولد على الفطرة فبابه حيده اذ ان ابوه او جده او عجلته رواد مسلم وقد انقطعت سبيلته لا بويه بانقطاعه عنها أو عن أمه أو ابنه احسن داره الى دار الاسلام (و) المسيحي (معهما) أي بويه (على دينهما) كغيرهم ولما السابلية لا يمنع تعثره لا بويه في الدين كإخوانه أمنا الكافرة في ملكه من كفار (ومسيحي) من اولاد الحريين (ينعم) أي السابلية في دينه محبت يتبع المسلم قياسا عليه (وان أسلم) احد ابوي غير بالغ فلم (أومات) احد ابوي غير بالغ زاد في اودع احد ابوي غير بالغ (دارنا) كان زنت كافر ولو بكافرا فنت بولد بدارنا فلم (والا شيبه) ولد (٧٢٣) كفار (فلم) كل منهما لان الاسلام ملو

مكة) نص عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود فالمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام
 بعد عامهم وهذا المراد حرم مكة وإن ختمت حيلة أي ضربة بتأخير الجلب عن الحرم وتوابعه
 هناك الذي أمرى به بسبب دليله من المسجد الحرام أي لأنه الحرم لأنه أمرى به من بيت أم
 هاني لأن نفس المسجد وإنما يتعدى عن الحجاز لأنه أفضل أما كمن العادات السليمة
 وأعظمها لأنه محل التسلف فحجبان يمنع من لا يؤمن به من ظاهره مطلقا أي سواء أذن له
 أولا لاقاه أو غيرها (ولو) كان الكافر (غير مكلف) لعدم الآية (لا) يتعدى دخول (حرم
 المدينة) لأن الآية نزلت واليه وبالجملة ولم يعموموا إلا كاستصحابها (وإن تقدم رسول) من
 الكفار (لا بد له من لقاء الإمام وهو) أي الإمام (•) أي بالحرم المكي (خرج)
 الإمام (إليه ولم يأذله) أي في الدخول لعدم الآية فإن كان معه نجارة أو مبردة خرج إليه من يشترى
 منه ولم يمكن من الدخول إلا به (فإن دخل) الكافر الحرم سولا كان أو غيره (علما عذر)
 لا ياتيه غيره (وأخرج) من الحرم (و بنى الجاهل) من المون مثل ذلك (ويهدو) يخرج فراه
 المونق والشارح وابن عبيدان وغيرهم (ولا يميز) لأنه مذكور بالجم (فأخرج) الحرم (أو)
 مات) به (أخرج) منه لأنه أذا وجب أراحه جبا فخرج جيفته أولى ولما عذر فيه بالهناج سوي
 حرم مكة لأن خروجهم من حرم مكمل يمكن قرب الجبل من خروجهم من أرض الحجاز وهو
 مربع أو مبيت حسب مقتضى ليد المسألة (وإن دفن) الحرم (نيس) وأخرج (أه) أن يكون قد

[illegible]

للتفرق عليه لعم السوازة (الأعتق) ليعر زعتق والقدون ولدها وعكسوه (أو افتداء أسر) مسلم بكافر من ذميرهم بغير
 فلا يجرم التفرق اذن لخص المسلم من الأسر (أوبيع) ونحوه (فما اذا ملك استثنى ونحوها) كالأمة وعقها أو خالتها فأنها ولية
 لدها وأولادها وطا الأخرى حازله بيع الموطوعة ليستيج وطا الأخرى لانه محل حاجته (ومن اشترى منهم) أي الأسرى (عددا) اثنين فأكثر
 (فعدة فغان ان بينهم) أي اشترى من (أخوة أو نحوها) كمومنا أو نحو لتوزيعها بدون عن مثلم ان لو فرقا الصرم التفرق (فتبين
 ههنا) أي الأخره ونحوها (ردا في القسم من المشتري) (الفضل الذي فيه) أي البيع (بالتفرق) لسان انتفاعها مع هذا أنفا
 فالتامع فان بقي بدمشتر به فليأتع فسخ البيع واسترجاعه لبيع بئنه متفرقا (وإذا حصر امام) أو أمير (حسنازم) فصل
 (الأصل) في نظره وبجمله (من مباحته) أي الحصن أي الصبر حتى يفتح الله عليه (و) من (موادعته بحال) من (هذه) وبأمال
 (بشرطها) المعلوم بما ياتصا (وبحمان) أي المواده بحال والخدمة بغيره (ان سألوا) أي أهل الحصن (وتم مصلحة) الحصول
 الفرض من اعلاء كلمة الاسلام وصنار الكفرة وله ايضا الانصراف بدونه انراة لضرر أو ايا من منه (وان قالوا) أي أهل الحصن
 المسلمون (ارادوا اعتادوا لقتلنا اسراكم) عندنا (فليبرأوا) وجوب التلايق بأمر المسلمين لهلاك (و يجر من أسلم منهم) أي أهل
 الحصن قبل امتثالنا عليه (دعه وماله حيث كان) في الحصن أو خارجا حيث أرث أن أقتل الناس الخبر (ولو) كان ماله (منفعة
 اجارة) لانه اذا خله فيه (و يجر من أسلم ٧٢٤ منهم) أولاده المسقار وحل امراته (لحكمها سلامهم تبعاله) (ولا يجر زمراته

بلى) فتركوا كذا الوصع أخباره لنته وتقطع له شقة في أخراجه ذكره في الشرح (وان
 صالحه لادم) على دخول الحرم بعض الصالح باطل) لانه صليح يحمل حراما (فلن دخولك
 الموضوع الذي صالحهم عليه لم يرد عليهم العوض) لانه لا يجزمه وإن العوض والموضوع قال في
 الشرح ويحتمل ان يرد عليهم العوض بكل حال لان ما استولوا لآفته له والعقد ولو حب العوض
 لبطانة (وان دخلوا اليه) أي بعض الموضوع الذي صالحهم عليه (أخذ من العوض بقدره)
 لما تقدم وقبه ماسبق (و يمتعون من الأقامة ما جاز زهوا بالخارج بين هامة) بكسر التاء وهي اسم
 لكل ما تزل عن مخدوم بلاذا لحجاز ومكة من هامة سميت هامة من التهميع ناع والهاء وهي
 شدة الحرور كبد الرمح ذكره في حاشيته (وتجد) وهو ما ارتفع من الأرض وعبارة المذبح قبل هو
 يعني الحجاز ما بين البصرة والروض وبين اليمن ونجد (كالمدة) أي ما مضى من الزمان (فما إذا خال الشئ منه
 بفتح الفاء واللام المهملة قرية بين ما بين المدينة وما) وما إذا خال الشئ منه
 تبرك ونحوها وما دون المنحى وهو عقبه صوان من الشام كمان) والأصل في ذلك ما روى أبو
 عبيد بن الجراح ان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم قال آخر جوار اليهود من أرض الحجاز
 رزاه أحدكم قال عرفت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من خير
 العرب فلا ركن فم إلا ما مضى رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمراد بالحجاز ما ليس أحد
 من انبلاء أخرج أحد من آلين وتيما قال أحمد بن محمد العرب المدينة وما والاها بدعي ان

(هي) لانها لاتتم في الاسلام
 ويجوز استرقاها كثيرا (ولا
 ينقض نكاحه) أي الزوج
 لاسلم (برقها) أي الزوجة لان
 منقعة النكاح لا تجري بحري
 الاموال بل بدليل هدم ضمانها
 باليد وعدم أخذ العوض عنها
 (وان تزوا) أي أهل الحصن
 (على حكم) رجس (مسلم حر
 مكاف عدل مجتهد في الجهاد)
 وان لم يكن مجتهدا في كل الأحكام
 (ولو) كان (أعسى) جاز لان
 القصور دايه ومعرفة المصلحة
 بخلاف القضاء (أو) كان لا تقبل
 على حكمه (متعددا) كرجلين
 فأكثر (جاز) ويكون الحكم بهم

ما اجتمعا أو اجتمعوا عليه (و يلزمه) أي المنزول على حكمه (المذكور لا طائفا) من هل أوقف
 أومن أوقفه (حكمه) (حي بن) عليهم كالامام وأما حصر عليه الصلاة والسلام في قوله فمروا بان يتزوا على حكم مدعي
 معاذ فاجبه ذلك لحكمه فم يتزوا على حكمه (و ينير لآما من قتل من) حكمه من قول على حكمه (برقة) ان القتل أشد
 من الرق وفيما تلاف القيمة على الفائقين (ولا) للامام (وق من حكم) من قول على حكمه (يقوله) لانه قد يكون من يخاف سقائه نكاحه
 المسلمين ودخول الرق عليهم (ولا) الامام (وق ولا قتل من حكم) من تزوا على حكمه (يقوله) لانه ان لم يمتد فلا يجزى أو لا اخف بها
 حكمه الى الاقل لانه نفس الحكم بد لزومه (وله) أي الامام (المن مطلقا) أي على من حكمه يقتله أو بركة أوفدائه لانه أحسن
 الثلاثة فاذن الامام مع حازه فله لان نظره أهم (و) للامام (بقول فداء من حكم) من قول على حكمه (يقوله) لانه أخف
 منهما وهو نقص الحكم برضائهم لكونه شق لآما من فدا رضى بتركه الى غيره جاز له (وان أسلم من حكم) من تزوا على حكمه (يقوله
 أوسيه) أي رقة (عصم دمه فقط) دون ماله ودون ربه لآما من فدا رضى بتركه الى غيره جاز له (وان أسلم من حكم) من تزوا على حكمه (يقوله
 باسلامه) (ولا يترق) لانه أسلم قبله فلم يجر كالأول قبل قدره عليه (وان سألوا) أي أهل الحصن (أذيع) ان يترق على حكم الله تعالى
 زمان يترقهم بغير فهم كاسرى) لانه حكمه تنافي والهي عنه أعاجب عنه النور في شرح مسلم بأنه لا احتمال لنزول رضى على عاقله
 ما حكمه برفد آمن ذلك بغيره عليه الصلاة والسلام (ولو كان به) أي الحصن (من لا يجر به عليه) كالأمة ونحوه (فبذلك العتق لآمنة

المنوع

فجاءه المبعوث من القوم (مكره) جعلت له (فاسلت بطريق) لاسر كاهنهم الامتداع على اسم الاولي اتمو كذا مكر رجل من الحسن
 جعل عليه (الان يكون) المبعوث له الخار به (كافرة) له (فهيما) ان اسلمت لتد فليها اليه لاسلامها (كثرة) جعلت له (و اسلمت
 قبل فتح) لخصية نفسها بالسلامه اذن واقام تحتها القبة اقامات وتجب اذا اسلمت ذم كان تسامعها مع الاسلام لكن منع منه
 الشرع بخلافه وهما (ان نقت) قلعه جعل منها عرا يقيم (مصارف بشرطوها) اي تربط المسلمين بالخدمة على اهل القلعة
 (و اويها) اي اهل القلعة بخار به (و اي) محموله (اخذوا) عثم (دخ) الصلح لتد اتمت له لسبق حتى صاحب المصل وقدر
 الجمع بينه وبين الصلح و لاهل القلعة قصصها كما كانت بلا زبده وان يذوقه بح نالهم اذ حذوا دفعه اليه قال في القروع والمراد غسر
 حرق الاصل والافئمة (ولا يعرف دما) دخوله دار حرب (ان ينقل) اي يزده في السهم المسمى (اربع فاقل بعد الخمس) ان لم ينقل
 (قد رجع) اي دجوع من دار حرب (الثالث فاقل بعده) اي انقص من (و) بيان (ذلك انه اذا دخل) امروا حرب (بعتسيرة بغير
 على العدو (واذا لوجع منها) بعتسيرة (اخرى) بغير (فأنته) كل سيرة (اخرجوه) على السيرة ولو حبسها ليعطيه وقسم
 الباقي بين الخمس والليل (في الكل) اي الجيش وسرا بالحديث حديث بن مسعود القهري قال شئت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نقل ال بيع في البداة والثالث في رجة وقل لفظ كان ينقل ال بيع بعد الخمس والثالث بعد الخمس اذا نقل رهاها و اويها و اويها و اويها
 مضاه من عبادة بن اسامة مرفوعا وقل الحسن غريب و يذوق ال رجة على ٧٢٧ اي ما شئت ان لا ينقل في البداة و يذوقه
 على السيرة وفي الرجة نصفه صرف

الفنون لاردة على صلب وهي عمارا المعبد للحرمان فظاهره للمتع فيه فقطا شرقه وذكر ابن
 الجوزي في تفسيره انه عثم من بنائه واصلاحه ولم ينقص مسجد بل اطلق وكاله طائفة من
 اهلها

فصل وان اتحدوا وصوروا واتي او تلبس اليه غير بلدهم عدا به الى بلده ولم يؤخذ منه
 الواجب في الموضع الذي سافر اليه من بلادنا عليه نصف الشرع عامه من مال الغنمة لما
 روى عن انس قال ارضي عمر ان اخدم المسلمين ربع الشرع ومن اهل الذمة نصف الشرع
 رواه احمد وروى ابو سعيد بن ابراهيم عثمان بن حنيف الى انكروا جعل على اهل الذمة في
 امرهم التي يختلفون فيها في عشر من درهمين وهذا كان بالراق واشهر وعمله ولم
 ينكر فكان لا لاجماع وهو حق واجب فادوى به انكسر والصغير والحل والمرأة كانه
 (وعنه) اي نصف الشرع (دين) ثبت على الذمي سنة كانه اي كان له دين عثم وجوب
 ان كانه وعلم منه انه لا يقبل قوله في الدين بغيره اذا فصل عدهم ولو كان مكره فله
 زوجته او ابنته عثم (لقد اقامه اليه على ذلك) ولان الاصل عدم ملكه اباها فلا يؤخذ منه
 نصف عشر فيها (والعشر من خمس وخمسين) نص عليه في ابي حنيفة وروى في قوله عمر
 ولوهم بيعها واخذوا ثمنها ان المسلمين كانوا يأخذون من اهل الذمة خمس وانما زير من
 جزئهم وخارج ارضها بغيرها ثم يتولى المسلمون بيعها فانكره ثم يخص لهم ان يأخذوا من

فصل و يلزم الجيش الصبر
 مع الامر (والصبر والطاعة)
 فلا يفرق له وجهه المنتهية
 وان خفي عليه عداوب هرقه
 ونصروه لقوله صلى الله عليه وسلم
 والطاعة والامر والامر
 منكم ولحديثه من اطاعني فقد
 اطاع الله ومن اطاع امرى فقد
 اطاعني ومن عصاني فقد عصي
 الله ومن عصي امرى فقد عصي

رواه النسائي وحديث الدين النعمان (ولو اصرهم الامر بالصلاة جماعة وقت لذة العدو ولو اصرهم)
 اولى مرفوعا لا غنى انشاء العدو واولوا الله العدة فذا لضم العدو فاصبر وا فان كان يقول لسرو وقت كذا و يذوق قلبه وهو معه
 نصا وقال احمد الساقية بضعافهم الا حرا يخرج فيهم اهل قوته وقاتل (وجوه) على الجيش (بلاذنه) اي الامر (حدث) اي احداث
 امر (كختلف واستطاب ويحومها) تحرج من مكر (و) كرمي (قوله تعالى و اذا كانوا معه على امر جامع لم يذهبوا حتى
 يستأذوا من الامر اعراف يجعل الناس وحدا اعدوا (ولا يفي ان ذن) الامر في ذلك موضع عليه خروفا) نص فان احتاج احدكم
 الى الخروج بسبعة من يجره (وكذا يرض) بكسر الباء لا يجوز لاحد من الجيش ولا ذن امر له اعرافه و فرسان عدوه
 وقد يبر والاسنان لمن لا يطيقه فيعرض نفسه للهلاك فقتله كسر لوج المسامين واما ان تقاس في الكفار فيجوز لافان لاه يطلب
 الشهادة ولا يترقب منه ظفر ولا مقاومة بخلاف المنار فقتله بقلوب الجيش و برقة ونظفه (طولها) اي البرز (كافرس) ان
 (يل من نفسه) انه كونه براه من الامر (لعل حجة وعلى هدية بن الحارث وغيرهم و بارز ابراهيم بن مالك سرز بان اعادة فقتله
 واخذ عليه فبلغ ثلاثين الف الفاه فاضوا بالقوة المسلمين وحدهم على الحرب فلم يل من نفسه ما كافاه لطلب البراز كرهت
 احابته لا يقتل فيكسر قلوب المسلمين (فان شرط) كاد طالب البرز ان لا يذوقه غير خصمه لم قوله تعالى وقولوا لعقود وحديث
 المؤمنون عند شرطهم (او كانت العدة اجابيه) ان لا يقاتله غير خصمه لم ذلك بغير ما يجرى الشرط ويجوز دمه وقتله فيسبل

الليار (زلة لاهوتك) ولأمان وتباحده في المسلم الواقي من تضيق القلوب ولا تضيق لاهوتك (فان لم يزل المسلم
 الجيب لاهوتك البراءة والداية اليه) (أو ألقين) (بحر) (فانك لمسلم الذبح عنه والرمي) الكافر المارز لا تضيق لاهوتك المسلم معبر الامان
 لقنا كان حال البراءة وقد زال واما حصة وعلى عبيدة بن الحرث على قتل شيعة بن ربيعة عن ابن عبيدة وان كان الكفار صاعدهم
 فلي المسلمون من صاعدهم وقتال من اعان على هذين المارز لاهوتك بسبب من جهة فان استخدمه او علم منه الرضا فليهم انتقض
 لاهوتك وحزقك (وان قتله) أي قتل المسلم الكافر (أو ألقينه) بالجرأح (له) أي المسلم (سلبه) فقتل السبب بالقتال (وكتنا من غير
 بنفسه) فقتل كافرا (ولو) كان المسلم القاتل (عبد لما من سب) أو امرأة أو كافرا أو صبي (بماذن) امام أو نائبه لحد يث من قتل قتيلا لاهوتك
 سلبه ولا يحسن السلب لحد يث عرف بن مالك وخالفه بن الوليد ان الذي صلى الله عليه وسلم قتل بالسب القاتل ومن لم يحسن السلب
 ورواها ابو داود (لا يخذل ولا يورجها وكل عاص) كرام ينفاه من قتل سبهم لاهوتك لسوا من أهل الجاهل (حاله الحرب) متعلق
 بغير (فقتل) أو ألقين كافرا عتقا) فله سلبه لما تقدم (ن) كافرا (مشتغلا) أو كل وشوه) كذا (ولا) كافرا (منهزما) فلا يستحق سلبه
 لعدم النفر بنفسه أنه قتل شيئا وان امرأة وصبي وشوههم عن لا يقتل ويستحق قاتل السلب على ما تقدم (ولو شرط) السلب (لغير)
 أي القاتل لا لغيره لشرط مخالفة النفس (وإذا لوطم) مسلم من أهل جهاد (أو بعت) أي يدي الكافر ورجليه فله سلبه ولو قتله غيره
 لانه في المسلمين شره ولا رماه من عمرو ٧٢٨ من الجوع أثبت امامه ولص عليه عذابه من معبود فقتل النبي صلى الله

عليه وسلم سلبه لماذا (وان طاع)
 مسلم (بذ) أي الكافر (ورجله)
 وقتله آخر فله غنيمته لعدم
 الافتراء بقتله مفررا بنفسه (أو)
 أسره انسان فقتله الامام فله
 غنيمته (أو) فقتله (اثنان فأكثر)
 اثنان كوفيه (سلبه) غنيمته
 لما تقدم (والسلب ما عليه) أي
 الكافر للقتول (من ثبات وحلى
 وصلاحه ودينه التي قاتل عليها
 وما عليها) من أكله تايحها
 ويستعان به في الحرب فاشبهه
 السلاح ولو قتله ببدن صرعه
 عنها وسقط الى الارض (فاما
 نقتله) أي المقتول (ورجله
 وخيمته وجنيبه) أي الدابة التي
 لم يكن راكبها حال القتال (ف) هو
 (غنيمته) لانه ليس من سابه ويحوز سلبه للقتل وتركهم عراة لقوله ما لصلاته والصلام
 في قتل سلبه بن الاكوع لاهوتك اجمع (ويكره التلثم في القتال على انهم) نصار (لا) كراهه (ليس عمامة كره بش نعمام) بل يباح
 فصل ويحرم غزو ولا اذن الامر به (لجوع امرأته باله لعله بكثرة العدو وقوته وكامته) (الان) (فجاءه عدو) كافر
 (بخافون كلبه) بفتح اللام أي شره وأذغيبو زفتاهم بلا انته لغير المعصية فيه ولأنه لنا أمار الك نار على السباح نرفا النبي صلى الله
 عليه وسلم فصادفهم سلبه بن الاكوع خارج المدينة تبعهم فقاتلهم فقتلهم فقتله النبي صلى الله عليه وسلم وقال خير رجالنا
 ابن الاكوع واعطاهم فارس وراجل وكذا ان عرضت عليهم فرصة يخافون فقاتلهم تركه (لا سندان (ون دخل قوم) دومنه أولا
 (أو) دخل (واحد ولو عدا دار حرب بلا اذن) امام أو نائبه (فقتلهم فيه) لانه معصاة بالاقنيات (ومن أحد) من الجيش أو نائبه
 (من دار الحرب) كذا أو مباحة فيه في مكانة غنيمته (فقتلهم) فقتلهم بن كليب عن أبي الجوزية الجرمي قال لقيت بارض الروم
 فيها ذهب في ارضه ما هو بقره علينا من بن بذي السلي قاتله بها فقتلها بن المسلمين واعطاني مثل ما عطاني جلالهم ثم قال لا ي
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخل الا هذا خمس لا يعطيت ثم اخبرني عن علي بن ربيعة فابيت آخره ابو داود فان لم
 تكن له فيه هنة كالقلام والمسن فلا تحرمه ولو لم يمتنع في معاملة (ومن أحد) طعاما ولو سكر وشوه (كحله) أو معاصيه
 (أو) أخسرها لانه بلا اذن (أمير) (لا) حايده (كاهن) (له) (نظام) (ي) اشتراه (شوه) كعبه وعلمه (و) (له) هاف دابته (لو) كانت

نكاح
 في قتل سلبه بن الاكوع لاهوتك اجمع (ويكره التلثم في القتال على انهم) نصار (لا) كراهه (ليس عمامة كره بش نعمام) بل يباح
 فصل ويحرم غزو ولا اذن الامر به (لجوع امرأته باله لعله بكثرة العدو وقوته وكامته) (الان) (فجاءه عدو) كافر
 (بخافون كلبه) بفتح اللام أي شره وأذغيبو زفتاهم بلا انته لغير المعصية فيه ولأنه لنا أمار الك نار على السباح نرفا النبي صلى الله
 عليه وسلم فصادفهم سلبه بن الاكوع خارج المدينة تبعهم فقاتلهم فقتلهم فقتله النبي صلى الله عليه وسلم وقال خير رجالنا
 ابن الاكوع واعطاهم فارس وراجل وكذا ان عرضت عليهم فرصة يخافون فقاتلهم تركه (لا سندان (ون دخل قوم) دومنه أولا
 (أو) دخل (واحد ولو عدا دار حرب بلا اذن) امام أو نائبه (فقتلهم فيه) لانه معصاة بالاقنيات (ومن أحد) من الجيش أو نائبه
 (من دار الحرب) كذا أو مباحة فيه في مكانة غنيمته (فقتلهم) فقتلهم بن كليب عن أبي الجوزية الجرمي قال لقيت بارض الروم
 فيها ذهب في ارضه ما هو بقره علينا من بن بذي السلي قاتله بها فقتلها بن المسلمين واعطاني مثل ما عطاني جلالهم ثم قال لا ي
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخل الا هذا خمس لا يعطيت ثم اخبرني عن علي بن ربيعة فابيت آخره ابو داود فان لم
 تكن له فيه هنة كالقلام والمسن فلا تحرمه ولو لم يمتنع في معاملة (ومن أحد) طعاما ولو سكر وشوه (كحله) أو معاصيه
 (أو) أخسرها لانه بلا اذن (أمير) (لا) حايده (كاهن) (له) (نظام) (ي) اشتراه (شوه) كعبه وعلمه (و) (له) هاف دابته (لو) كانت

«وقف على طلبه العالم من المتألمة»

[illegible]

نكاح) يستفقر بمعظم عرليته من التزويج من لا ينفق عليها (الامته) لانه منع بحق (وعلى
الامام حفظهم) أى أهل الذمة (والمنع من اداهم) لانهم بذلوا الجنب على ذلك (واستفاد
امرأهم) لانه جرت عليهم أحكام الاسلام ولابد هدمهم فلهذا ذلك كما ينزهه لمسلمين (بعد ذلك
اسرنا) فليدأ بفناء المسلمين فلمهم لان حرمة المسلم اعظم (ولو يكونوا في موتتنا) خلافا لقاضي
قال انما يجب فناءهم اذا استمان بهم الامام في قتال الغيوب (او يكونان يستعين مسلم بذي فتن
من أمو المسلمين مثل كتابه وعمل الزوجه خارج وقصته في غيبة وحفظ ذلك في بيت المال
وخبره ونقله) أى نقل ما ذكر من موضع إلى آخر (الاضرورة) لان أبا موسى دخل على عمر
ومعه كتاب فكتب فيه حساب ٤٠٠ فقال له عمر ادع الذي كتبه ليقراه قال انه لا يدخل المشير
قال ولم لا يدخل قال انه نصراني فابتهره عمر (ولا يكون الخدي) فوالا ولا حلا ولا لاجيد داوهر
النقاد انفسهم ونحو ذلك (لما اتهم فلا يؤمنون (و يحرم فائتم الامانات من دوان المسلمين اذ

﴿ ٩٢ - (كشف القام) - اَوَّل ﴾ اضمك ما عا و لم يكن لأحد من عرفه السبع في المال قبل
على أنه أامة السبع عذغز عليه أشار إليه أحد عمار لم يفردها (ومثلها) أي الدابة (سلاح وقهره) إذا أخذت عمارته ولا حيس
عليه يفرز به لا قبله ﴿ باب قسمه الفضة ﴾ (ومع) فدية على مفقودة مشقة من الغزو والرجوع واصطلاحاً (ما أخذ من
مال حربي فقرأ بقنا لوما الخ) أي ما أخذ في قتال كعدة يأسر يهودية حربي لأمير جيش أوعيه مدارح بوما أحد من مباحيها
بقرة الجش ونسبه الأهل الخس وبانها (فان في قوله تعالى واعلموا أنما غنم من شيء فإن الله نسبه لآله) فأما ما في المم فحمل خبرها
لن ذكر قبل على أن أمة اخيه المم قال فكلوا مما غنمتم حلالاً لما قسمه النبي صلى الله عليه وسلم كذلك لم يحمل الغنائم لمن
معه من الأمم فخرجت كانت في أول الإسلام لمسـ والله تعالى الله عليه وسلم اقوله تعالى سأؤتيك عن الأنفال الآية ثم حارقه بغير
أربعة أخماسه (وعلت أهل حرب المنايعر) حتى عبد مسلم كأخيه من المم بعض (ولو أخذت وأخبره) لأن القهر سبب في
المال الكافرك في الكافرك مال المسلم كالسبع ظاهره ولزبل الحيلة إلى دارهم وجزءه في الاقتاع وفي القوافل الغنمية
المخصوص أنهم لا يملكونه إلا بالحيلة إلى دارهم (حتى تمرر) إليهم من دوانا (أوبق) لهم من وقتنا (أو التمر) لهم من وقتنا
وحتى أمروا مسلم وكان لا يميز بينهم فيقتله (أو لا تفرق) بين الكفر والعتق على عذر ولا يعب في كونهما استولوا
عليه كانوا أمة مسلمة اختير فيهم كقولهم استولوا على الكفر فلو طردوا عن حرمهم والمملكة عن أختها وان أسلموا
وأيديهم حتى من ذلك وقتهم ناصرو (لا يملكون) وقتاً عبدوا وغيره استبدلوا عليه لأنه لا يصح نقل الملكية (ووصل بسم الله
حسب) القوة (الدالة) عليه (كما هو) استولى عليهم قتار (هو ملكة) انظر إليه أذا هرفه لا قسم ناصرو كما

[illegible][illegible]

(حق) الجيوش (مددوا) قتلته (أسير) قبل تقضي الحرب (أوصاروا) الفارس (راحلا) قبل تقضي الحرب (أو عكسه) (بان صاروا) الجبل
 قاربا قبل تقضي الحرب (أولس) (من شهدا) الوقت كافر قبل تقضي الحرب (أولبع) (صبي) قبل تقضي الحرب (أوعق) (قن) (قبل
 تقضي الحرب) بسجلوا (كن) (كان فيها) أي الوقت (كلمه كذا) أي على الحالة التي انتضت الحرب وهو على جعله كمن كان كذلك
 من أول الوقت لأن الغنيمه انما تصير لغانغين عند تقضي الحرب (ولا قسم لمن مات أو انصرف أو أسير قبل ذنن) أي تقضي الحرب
 لانهم لم يضرروا وقت انتة إلى الغنيمه إلى ملكه الغنيمه (ويحرم قول الامام) اوائيه (من اخذ شيئا فهو له) لانه يقضي إلى اشتغالهم
 بالتهيؤ من القتال وطرأ المدد جهول لأن سبب الملك الاختتام على التساوي فلا يشرع لبعض بشي أو ما قوله عليه الصلاه والسلام يوم
 بدر من اخذ شيئا فهو له فذاك حين كانت ثم صارت لغانغين على ما تقدم (ولا يسبقه) أي لما أخذ من هذا القاذف أخذ (الانبياء) قدر
 حمله) كاحار وقدر وكرار وحطب ونحوه (وزك) فلم يشر (لهم) الرغبه في غير ذوقه لا ما من اخذ شيئا له (والامام) اخذ نفسه
 (وله) (الحرا) انكاه المدد ولا يفتنوا به (والا) بان رغب في شرا ما فنذر حمله (حرم) قوله من اخذ شيئا له وأخذ ما لم له لنفسه
 وأحوافه يباع حشده ويضم غنمه لقسم (ويصح) أي يجوز (فصل) بين الغنم لغنيته (من حسن رأي وشجاعه) فينقل (ويخص
 الامام) ككسب) يباح اقتناؤه (من شاء) من الجيش ولا يدخله في قبه ولا يلبس بحال (ويكسر السبيد) يقتل بالقتل (نصار)
 (ويصبا) الخرو ولا يكسر الاناء) نص (ولا تصح الا حرا) للجهاد (لانه) عمل غنم فاعلم ان يكون من اهل القرية كاشع (فيسميه) أي
 أجيرا للجهاد وان اخذ اجرة ردها (ك) جبر للخدمة (ما تقدم) وتصح الاجرة لحفظ ٧٣٣ الغنيمه جلها وسوقها وبيعها ونحوه

ولو عين من الغنم (ومن مات
 بعد تقضي الحرب) ولو قبل
 احراز الغنيمه (نعمه) لو ارته
 اثبت ملكه عليه عند تقضي
 الحرب انشبه ما رما له
 (ومن وطئ جاريته) منها أي
 الغنيمه (وله) أي الواطئ (نبا)
 أي الغنيمه (حق) ادب
 (أولوله) أي الواطئ يباح
 (ادب) لانه حرام (ولم يطلع به)
 أي تأديبه (الحمد) لانه بدرا

اذ ليس عليهم من الوزر شيء ولا منهم من ذبه المؤمنين (واطفال المشركين في النار) للغير
 (كالقاضي) أبو يعلى (وهو) منصوص أحمد (كالشيخ) غلط القاضي على أحمد يدل (يقال الله
 أعلم بما كانوا عاملين) وهذا مصادقة في النقل ومن حفظه حتى لم يصفط وهذا جزم في
 التمسى وغيره يقول القاضي والمسئله ذات أقوال والاختيار فيها ظاهر ما التعارض وقال
 أحمد اذهب إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين كالوكان ابن عباس
 يقول وأبو جهاد أو نصره حتى مع الله أعلم بما كانوا عاملين فترك قوله وقال أحمد
 أصناف من غر هذه الأحاديث على ما جاز به (والقول) شأ أرسل عن الجمهوريين يجعلان ولدهما
 مسلما فهو وهما بن خمس سنين قاله يدر في حقها لمسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبوهم رده أو نصرته أو عيسائه فيبقى على الفطرة ذكر في الشرح وقال في أحكام
 الغنم لأن أبو جهاد ونصرته فاذ جعله مسلما صار مسلما (وبأن) اذا مات أبو الطفل

بالشبهة والغنيمه ملك لغانغين مكرن الواطئ حتى في الحاربه وان قل فبدر الحدمه كالمشركه وتجار به انبه (وطئ) أي الواطئ
 (مهرها) بطرح في المقسم (الآن) تلعهمة) لجزمه (قيمة) تطرح في المقسم لأن استلادها كالانكاح (ونصره) أم ولده (لانه) وطئ
 يلحق به النسب أشبهه وطئ المشتركه (ولده) (مكر) الملكة با ما عين المصالح فيقتل ولد حرا (وان اعتق) بعض القاتنين (قنا) من
 الغنيمه (أو كان) في الغنيمه (قن) (يعتق عليه) كايوم وموخره (عتق قدر حقه) لصادقته ملكه (والباقي) منه (كعتقه) نفسها من
 مشترك على ما قل تقصده وأما أسرار حال قبل اختيار الامام بينهم فلا عتق لأن الأساس هم النبي صلى الله عليه وسلم وهم قتل وعقلا
 أخاهل كاتافي أسير يدرهم بقضا عليه ما لولنا حل لا يصير رقيقا بنفس النبي (والنار) وهو من كتم ما قمن (أو) كتم (بعنه) لا يحرم
 محبه من الغنيمه لو جرحه بسيفه قتل بقتل حرام منه في خبر ولا دليل عليه قياس في حق محله ولا يحرق لانه ليس من رطله
 (ويجب حرق رطله) كقوله غلوه) حديث سام بن عبد الله بن عمر قال سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا وجدتم الرجل قد قتل فاحرقوا متاعه واضربوا رؤسهم وأبوا الأثر وحديث النبي عن اضافة المال
 مخصوص بما لا يمكن مصلحه كالموت ونحوه (ما لم يخرج) رطله (عن ملكه) لا يحرق لانه حقوة لغير الحاق ويحل احراق رطله (اذا
 كان) حيا فان مات قبله لم يحرق نصه السقوط بالموت كالحدود (حرا) فلا يحرق رطله (مكفانا) لاصفرا ولا يجوز ان يما
 لسان اهل العقوبة (ملتزما) لاحكامنا والامم بما عصى ما لا يستفد منه (ولو) كان (انثى وذميا) لانها من اهل العقوبة
 (الاملا) ومصفوا وجوبا لما ٣ لتوفيقته وكتبه واثابه التي عليه ما لا تاكله النار فلا يحرق (محرقة) وهو له) أي الفان كاسر ماله (ويجزر)
 الفان للغير (ولا يثني) نصا لظواهر الخبر (ويؤخذ من غنم) من غنيمه (الغنم) لانه حتى لغانغين ومن بشر كهم فوجيرده إلى اهل (فان
 تاب) بعد تقم اعطى الامام نفسه) ليصرفه في مصلحته (ووصف في سبقت) روى عن معاوية وابن مسعود لانه لا يعرف رايه أشبه
 (بالانسان) (وما) اخذ من قديمه) لم يرى كقار غنيمه لنفسه عليها الصلاه والام فبدره اسارى يدرين الغنم ولعله بقوة الجيش

(أو احدى الامم) هي الجيش (أو) احدى (لبعض قواده) أي الامم فغنية (أو) احدى لبعض (الفاخين يدار حرب فغنية) لان الظاهر ان فعلهم ذلك خوفا من الجيش (وما) احدى (يدارنا) للامام أو غيره (فقال هدى له) لقبول عليه الصلاة والسلام عليه المتوسس وغيره وكانت له وحده

(باب ما لا يرضون له من غنم) أي المأخوذة من كفار (ثلاث) أصناف (أحدها) المأخوذة (عنه) أي قهورا عليه (وهي) ما أحلوا أي أهلها القرييون (غنايا السبي وغيره) أي ما بين غنمهم (كشور) (بين) (وقتها) المسلمين بل لا يحصل له الوقت (ويضرب على خراج) مستمرا (ويؤخذ من) هي يمد من مسلم وذئ (هاجر) ما كل عام قال في الشرح ولم يفسر ان شأنا ما يقع منه وقتهم بين الفتيان الأخير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنمهم لخراج عليه (وساير ما فتح عنه) ما فتح عمر ومن بعده من أرض الشام والعراق ومصر وغيره ما لم يقسم منه شيء فروى أبو عبيد في كتاب الأموال ان عمر بن الخطاب قال انقسم الارضين بين المسلمين فقال له معاوية الله ان لي أو ثمن ما تركوا من غنمهم في سنة اليوم وما زال بيع الضخم في أيدي القوم ثم يبدون فيصير ذلك إلى رجل أو اشدوا المرأة ثم يأتون من بعدهم قوم يبدون من الاسلام مساوهم لا يجدون شيئا فانه ظنرا بأربع أو خمس وأخرهم فصار عمر يقول معاذ (الثانية ما لا) أي أهلها (غنايا وما نأوا حكمها) الأولى في التفسير المذكور وعنه تصير وقفا بنفس الاستيلاء وجرم به في الاقتناع (الثالثة ما لا يرضون له) أي أهلها (فما صولوا على أنها) أي الأرض (لما نواقرها معهم بأخراج فتمس كالغنوة في التصير) ولا يسقط خراجها إلا به وهو عنه تدير وقفا بنفسه إلا به وهو جرمه في الاقتناع (و) الثاني ما صولوا (على أنها) أي الأرض (لما نواقرها معهم بأخراج فتمس) أي ما يؤخذ من خراجها (كثير ما لا أسأوا) سقط عنهم (أو انتقلت) الأرض (إلى مسلم سقط) عنهم

كسقوط حوزة بالسلام وإن انتقلت إلى ذمهم غير أهل الصلح لم يسقط خراجها وتسمى هذه من ردها وهي ملكهم لا يمتنعون فيها أحداث كنيسة ولا يبيع ما ياتي (و) يقررون فيها بلا جزيه (لأنهم ليسوا دار اسلام) (خلاف ما قبل من الأرضين) فلا يشرطون بها سنة ولا جزيه كما في الاقتناع (و) (يصل على) أمام قبل الصلح (الارض) التي تقصر اليهم من وما وقسمه لاه ما تهم (و) (يرجع في) قدر (خراج وجزية في تقديره) أي الامام من زبا من نقص على حسب ما يؤدى اليه اجتهاده وطبقه في الارض لانه أجرة ولم يتقرر عقدا لاختلاف تاجرة المساكن (ووضع عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (على كل حرب بدورها حقنرا) قال أحد وأبو عبيدة لقاسم بن سلام أي وأصح حديث في أرض النواصب حديث عمرو بن ميمون يعني ان عمر وضع على كل حرب بدورها وقنير قال في شرحه وينبغي ان يكون من نفس ما غنمها الأرض لانه روى عن عمر انه ضرب على الطعام بدورها وقنير من حطة وعلى السيرة بدورها وقنير شعر وقاس عليه غيره من الجواب انتهى وقال في المحرر والاشعره انه جعل على حرب الزرع بدورها وقنير من طعمه وعلى حرب النخل ثمانية دراهم على حرب البساتين عشرة وعلى حرب الرطبة ستة (وهو) أي القنير ثمانية اوطال القيل بالسيك) قدمه في النسخ وقال نص عليه واختاره القاضي رحمه في الاوصاف والاقناع (وقيل) ثمانية اوطال (بالمراف) وهي نصف المكي) قدمه في المحرر والعاين والحدود بينه وبين ما غنمها من الارض انما ارجعه من تقر بدنه وفيه الشر ذكاه (والجواب عسر تصانفت منها) أي عشرة فصانفت (والقصة سنة) أذرع بدراع وسط لا أطول ذراع ولا أقصرها (ونصفه) وأبها ما غنمها مع كل ذراع فأكثر من ثلاثة ألقاص سنة ذراع مكسرة (والخراج على أرض لها ما تسمى به ولو لم تزرع) كالزوجة والخراج (على ما لا ياله ما) من الأراضي (ولو لم يكن زرعه وأحيوا ولم يفعل) من الخراج أجرة الأرض وما لا ينصفه لانه لا جزيه وفيه ما أن أن أحيى وروى عن حواجره: يأتى لا يخرج على ما في فيها أحياء من غنوه (وما لم ينبت) إلا ما لها بدعام نصف خراج في كل عام (أو لم ينه) انما (الاعاء) مدعاهم نصف خراجهم يؤخذ في كل عام لان فضلها على النصف فكذلك خراجها (وهو) أي المالك (على ما لا ينه) في رقة الأرض ودرجتها جرف كقطرتين (و) الخراج (كالذين يحبس به المورس وينظر به المعسر)

(ولا) (و) (يرجع في) قدر (خراج وجزية في تقديره) أي الامام من زبا من نقص على حسب ما يؤدى اليه اجتهاده وطبقه في الارض لانه أجرة ولم يتقرر عقدا لاختلاف تاجرة المساكن (ووضع عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (على كل حرب بدورها حقنرا) قال أحد وأبو عبيدة لقاسم بن سلام أي وأصح حديث في أرض النواصب حديث عمرو بن ميمون يعني ان عمر وضع على كل حرب بدورها وقنير قال في شرحه وينبغي ان يكون من نفس ما غنمها الأرض لانه روى عن عمر انه ضرب على الطعام بدورها وقنير من حطة وعلى السيرة بدورها وقنير شعر وقاس عليه غيره من الجواب انتهى وقال في المحرر والاشعره انه جعل على حرب الزرع بدورها وقنير من طعمه وعلى حرب النخل ثمانية دراهم على حرب البساتين عشرة وعلى حرب الرطبة ستة (وهو) أي القنير ثمانية اوطال القيل بالسيك) قدمه في النسخ وقال نص عليه واختاره القاضي رحمه في الاوصاف والاقناع (وقيل) ثمانية اوطال (بالمراف) وهي نصف المكي) قدمه في المحرر والعاين والحدود بينه وبين ما غنمها من الارض انما ارجعه من تقر بدنه وفيه الشر ذكاه (والجواب عسر تصانفت منها) أي عشرة فصانفت (والقصة سنة) أذرع بدراع وسط لا أطول ذراع ولا أقصرها (ونصفه) وأبها ما غنمها مع كل ذراع فأكثر من ثلاثة ألقاص سنة ذراع مكسرة (والخراج على أرض لها ما تسمى به ولو لم تزرع) كالزوجة والخراج (على ما لا ياله ما) من الأراضي (ولو لم يكن زرعه وأحيوا ولم يفعل) من الخراج أجرة الأرض وما لا ينصفه لانه لا جزيه وفيه ما أن أن أحيى وروى عن حواجره: يأتى لا يخرج على ما في فيها أحياء من غنوه (وما لم ينبت) إلا ما لها بدعام نصف خراج في كل عام (أو لم ينه) انما (الاعاء) مدعاهم نصف خراجهم يؤخذ في كل عام لان فضلها على النصف فكذلك خراجها (وهو) أي المالك (على ما لا ينه) في رقة الأرض ودرجتها جرف كقطرتين (و) الخراج (كالذين يحبس به المورس وينظر به المعسر)

الى حفرة لانه اجرة كاجر لما كن (ومن عجز عن حجارة ارضه) انخر ارجية (الجبر على اجارتها) لمن يعمرها (أو) على (رفع يده
هنا) لتبلغ من صبرها وقرى غير اهل الان ارض المسلمين فلا يهلها عليهم فهم منه ان من يده ارض اخر ارجية فهو احق بها
ووارثه من بعده ومن ينقلها اليه غير ارجيا (ويجوز ان يرشى العامل وان يهدي اليه لدفع ظلم) عنه او عن غيره لتوصله بذلك
الى كف يد عاقبو (لا) يجوز ان يرشى العامل أو يهدي له (ليدع) عنه او عن غيره (خوفا) لانه توصل الى ابطال حق الحرم على
آخره وسط كرشواكم ليعمل به فحق (والهبة الدرع) أي العين السالبة المدفوعة لهدى اليه (استدلال) بلا طلب (والرشوة)
مثليث الزاد الدفع (مطلب) أخذها (وأخذها) أي ارضوة والهبة (حرم) الحديث هذا بالعمال غلو لوكرو مشايرهم زراع
أرض خراجية أي تقبل ايجارها من خراج لما في اعطاه الخراج من معنى المنفعة كما روى عن عمرو وغيره (ولاخراج على ما كن
مطلقا) أي سواء اقتضت الأرض حقها أو لم يؤولها لم ينقل فإما أحد الخراج عن داره وورثه (لا) خراج على (زراع مكه) لانه عليه
الصلاة والسلام لم يشر به عليه شيئا ولا خراج جزء الأرض (والمرن كى) أي ككة تصلا فلا خراج على زراعته (وليس لأحد البناء
والانقراضه فيما) أي في حكمة والمسلم لانه يؤدى الى التضييق في أدا الملتسك (لا) يجوز لأحد (نقطة) خراج عليه بنفسه (لأن
مصره غير معين فيقتصر الى اجتهد لانه المصالح كلها (ومصره) أي الخراج (كنه) لانه منه (وان رأى الامام الحنفية) ساقطه
أي الخراج (عن له) أي الامام (ومصره) أي الخراج (كنه) لانه منه (وان رأى الامام الحنفية) ساقطه
أخذ منه ثم رده اليه (ولا يحنس بما ظلم في خراج من حشر) عليه من حب أو غير قال أحد له مقصوب

باب الثاني من فقه الظل إذا رجع فهو المشرق يسمى به لما خرج من الكمار على ما يأتي لانه رجع عنهم الى المسلمين قال تعالى
ما افاء الله لي ولرؤساي من اهل القرى فقهه ولرؤساي الآية (وهما أخذ ٧٢٥ من مال كفار) غالبا (بحق بلا قتال

كجزير يخرج من مسلم وكافر
(وعنه تجارة) من حربي
(زمنه) أي نصف حشر
(التجارة من ذي) (ومارك) من
(كفار المسلمين) (فرضا) منهم (أو)
(فرك) (عن ميت) مسلم أو كافر
(ولا وارثه) يستغرق خروج
بقوله يعني ما أخذ من كفار

(ولا يكون) العبد (مسلم) بعد ادتيه التهادن لفظا وسكنا (وانما انتقلا) أي البوي
والنصارى (الدين الجوسر) أو انتقلا (الى غير دين اهل الكتاب (أو) انتقل مجوسى (الى غير
دين اهل الكتاب لم يقر) لانه انتقل الى الاعتراف بسلطانه (ولم يقبل منه الا الاسلام)
لأن غيره اديان باطلة ظلم بقرعهم لاقرار بسلطانها كالمردة (أو السيف يقتل ان ابي الاسلام
سعد) لانه انتقل الى دين من دينة كالمردة (وان انتقل غير الكتابي) كالوثني (الى دين اهل
الكتاب) بان يهود أو نصر (أقر) على ذلك لانه اعلموا كل من دينة لكونه بقرع عليه اهل
وتوكل بياضهم ونحل منا كحتمهم (ولو) كان المتنقل اليه ذلك (بحسب) السابق (وكذا ان

ظلم كمال مستأن من وزله بلا قتال الغنية (ومصره) أي التي المصالح (و) مصرف (تخص) خمس الغنيمة (المصالح) للمسلمين
تفهم اودعها الحاجة الى تحصيلها قال عمر ما أحسن المسلمين الا في هذا المال نصيب الا لعبيد فليس لهم فيه شيء وقرا عمر ما افاء
الله على رسوليه من اهل القرى فقهه ولرؤساي والقرى والى القرى والمساكين وابن السبيل حتى يبلغوا الذين جاؤا من بعدهم
فقال هذه استوعبت المسلمين عامة وعلم منه انه لا يختص بالثلاثة (ويبدأ بالاهم فالاهم من بعدهم وكذا به اهل) أي القرى
(وحاجة من يدفع عن المسلمين) لان أهم الامور حفظ بلاد المسلمين وأمنهم من عدوهم وسد الفتور وجاراتها وكفانها بالجميل
والصلاح (ثم بالاهم فالاهم من سد بوق) بتقديم الموحدة أي المكان المنقش من جانبها ثم وسد حرق المسور ولعلوا الماء
فمنعهم (و) من (كرى نهر) أي تنظيغ مما يعيق المساء عن جريه (و) من (عمل) طرق ورزق قضاء وغير ذلك) كأصلاح
طرق وعمار مساجد وراق أغصون مؤذنين وبقاه (ولا يحنس النية) نصالته تعالى اضاف الى اهل الجنس كأضاف اليهم خمس
الغنيمة كإيجاب الجنس قبل اهل دون ما به منع لاسيما الله تعالى لم يفر دليل ولا أرباب الجنس منه فلا ذكر في خمس الغنيمة (و) يقسم
ما فضل (عما بين دفعه) (بين احوال المسلمين غنيهم وفقيرهم) لانهم استحقوه بمعنى مشترك فاستوزا عليه كالمراش (وسن زيادة) عند قسم
(بارادلهما جرين الاقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبدأ بآبني هاشم لقرعهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
بني المطلب الحديث اتقان ذواتهم بنو المطلب بنو واحد وبنك بين اصحابه بنو بني عبد شمس لانه اخوه اشهم لايه واهم بنو بني نوفل
لانه اخوه اشهم لايه ثم بني عبد العزى بنو بني عبد المطلب وبني عبد المطلب وبني عبد المطلب وبني عبد المطلب وبني عبد المطلب
وسلم ثم الاقرب فالأقرب بحسب تنقيص قرش اقول عمرو ولكن أبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرب فالأقرب فوضع
البيان على ذلك (وقرئ) يسلم بنو النضر بن كنانة) أقسمه في التشرع والسدع والافتناع وغيرها ويزم به الوقف في التيسير
(وقيل بنو قيس بن مالك بن النضر) بن كنانة (ثم بالاولاد الانصار) وهم الاوس وانخرجهم قيسهم لساقتهم في الاسلام (فان
استوى انسانان فليسا سبي (فالسبي) بالاسلام ثامن فاقدم دجيرة وسابقة وفضل ايهم أي اهل المعاد (سابقة) في اسلام (وغيرها)

تستحق بغيره لان عمر قسم بينهم على السابقين وكل الامم من كان على الاسلام كان قوتل عليه ولعل عمر وعثمان ولم يقتل
او بكر وعلى (ولا يجب عطاء الامانة على حرم جميع بطون القتال) وتعرفه راحة اهل المطالبون كتابتهم في هذا الزمان
والفرس ومن له عيب في مصالح الحرب بحسب كتابتهم كانوا اعادة وزنة لا يجب مؤنتهم وروى اسامار لاهم لان الفرس
الكفاية (ومخرج من المقاتلة عرض لارجيز والاه كزما توغرها) كسل وكذا القطع بديه فيسقط سهمه بخلاف نحوهم وسيل
لانه في حكم الصبي (وبيت المال ملك المسلمين لانه لما صلحهم) يصنع مثله) كثير من المتلفات (ويعمر اخضعه بلان امان)
لانه اثبات عليه فيما هو مقصود اليه (ومن مات بعد حلول المطالبين ولم يشهد) لا يحق قتله قبل حرقه فيقتل الى ورثة كبار
حقوقه (ولا امر آتسده ي يجوز وصار اولاده كتابتهم) الى ان يبلغوا المائتين من تطيب قلوب المجاهد فيقتولوا وعلى الجهاد
لانهم اذا جاهدوا خلافة ففر واحل الكسب مخافة فضيحة عياهم بهم (فاذا بلغ ذكرهم) أي ذكر من مات من اولاد المائتين (أما
القتال فرض له) عطارة (ان طلب) ذلك فلا يجب عليه ولمدوم جوبه عليه (والا) يطلب ذلك (ترك كالمائة والنات) الجسد
الميت (انذار وجن) فيترك كن لفلان بشفقة اتر واجهن (باب الامان ضد الخوف) والاصل فيه قوة تعالى وان اطمعن
للمشركين استخبارك فاجوب حتى يصح كلام الله ثم ابلغه ما منه قال الازوي حتى اليوم القليلة في طلب امانا ما يصح كلام الله ويعرف
نواع الامان الاسلام اجابته ثم رده الى امانته (ويجربه) أي الامان (فتسل ورق وأمر) وتعرض لاسمه من مال المتأمنة ذلك الامان
(وشرط) الامان (كونهم مسلم) لا يصح من كافر ولو نفي اياه من امانه لا يضره اموال غلبنا (عادل) فلا يصح من طفل أو مجنون
لانه لا يدري المصلحة (مختار) فلا يصح ٧٣٦ من مكر عليه كالانذار والسلم (نفسه سر) لانه لا يعرف المصلحة (ولو كان

فَقَالُوا أَنَّى أُوْحِيْنَا هَٰذَا لَكَ قُلْ هُوَ نَزَّلَهُ بِالرُّوحِ الْقُدُّوسِ الَّذِي يُنَزِّلُ الْحِكْمَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ رَّبِّهِ فَهُوَ يَسْمَعُ ۚ وَهُوَ يُخَبِّرُ بَأْسَ اللَّهِ وَلَٰكِن يَرْجِعُ أَكْثَرَ قُلُوبٍ ۚ

[illegible]

﴿وقته على طلبه العلم من الخبايا﴾

لأن الأصل عنه وما استخدمه الحري (ومن أسلم) قبل فتح واشتبه (أو أصلي) أما بالفتح حسنة الفتح واشتبه (بحريين) (وإدعوه) أي الإسلام (من قتلهم) نسا (و) حر (وقم) لا تشاء المباح بالحر فيما لا ضرر ولا شبهة ولا اشتبهت اختصا حنيفة أو سنية عند كافة أهل الفروع (وتوجعته) أي اشتبهته لذلك (و) (لوني) بالبناء المفعول (واشتبه) من زعمه (قد) من لا يزمه فصر القتل (وان) اشتبهما انتم من كفار) يعني (بما أنتم من مسلم) بلا حق (فبيني الكف هتما) فبيني الكف هتما من أتى الشهادتين فقد استبرأ دينه وحرضه (ولا يزعمه أمان) ضلالا لا يمتزجها وبل المراد ذلك ثم يدارسنا فأنكر كما تقدم (وبعد) الأمان (كرسول ومستان) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤمن برسول المشرقين ولما دعا الحاجة إليه أنزل قتلنا رسوله لقتلوا رسلا فنفوت مصلحته إلى راسلة (ومن جاءنا بالآمان أو دعي أم رسول أو ناجر) بوصفه ماسية (ومدته عادة قبل) منه ما دعاها نسا (والأ) منه عادة فكما سحر (أو كان ماسوسا فكما سحر) فخصر فيه الأمان (ومن جلت به دوح) من كفار (أوصل الطريق) منهم (أوابي) النيام ريقهم (أوشربا لينا) من دواهم (ه) هو (أخذ) غير محروس لا مصلح وأخذ غير قتال في دار الإسلام شبه الصلح والخشيش (ويصل) أمان برده (من مستامن فنقضه له) (و) يصل (بجناية) لا تنهضوا ولا يصلح في ديننا (وان لودع) مستامن مالا أو قرض مستامن مسلمانا أو تركه (أي المال بسلامة الإسلام) ثم عاد فادعوا (ب) مستوطنا أو عمار باقي أمانه لا لاختصاص المجل نفسه فخصت المظان به وان عادته أو الحرب رسول أو ماسية أو مشغوفه هو على أمانه (وقته ماله) (أو تنقض عهد دعي) أمان ماله (لما تقدم هو باقي) آخر أحكام الدنيا مقبلة (وبيعت ماله البیان طلبه) لبقائه الأمان فهو مبيع تصرف فيه بحريين ومدة المقام لك (ولنسات) يدور حرب (فاله) بدار الإسلام (لأورثه) لأن الأمان حتى لا يمتنع على المال فيموت ينتقل لأورثه كآخر حقوق من يؤمن ويؤمن منه (فان عدم) وأورثه يكن (فني) ليست المال كما لا يورثه (وان أسرق) قرب المال (وقف) ماله حتى شيئ آخر أمره (فان عتق أخذه) إن شاء (وان مات قتلنا فهو) (فه) لأن الرقيق لا يورث وان عاد إلى دار الإسلام ليأخذ ٧٣٧ ماله بلامان جز قتلته ورسمه لأن ثبوت

وقد حل في ماله لا لاشته لنفسه كما لو كان ماله بدار الإسلام وهو حار الحرب (وان أسرمه) أي أسره الكفار (فاطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة) معينة (أو) يقيم عندهم (بدا) ورضى بالشرط

﴿٩٣ - (مكشاف القناع) - أزل﴾ زعمه الوفاة هل سأل أن يهرب فصار الحديث المأمون عند شرطه (أو) أطلق بشرط (أن أتى) إلى دار الإسلام (و) برحم الجسم أو أن يبعث إليهم (مالا) أو يخرج عنه عاد إليهم (ورضى) (زعم الوفاة) تحسبنا لا يصلح في ديننا القدر (ولأن في الوفاة مصلحة للأسارى وفي القدر مفيد) عليهم لأنهم لا يؤمنون به مدمع دعاها الحاجة إليه (وان أكرهه عليه) لم يزل به الوفاة لهم ولو حلف بهم كرها (الامراء) إذا أسرفت ثم أطلقت بشرط أن يرجع إليهم (فلا) يصل لها أن (ترجع) لقوله تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا تلجس على وطنهم أحرارا (و) أن أطلق (بلا شرط) بشرط (كثرة رقبا فان أمنوهه الحرب فقط) لعدم شرط المقام عندهم بشرط الرق بطل لأنه لا يثبت عليه قوله (والا) يؤمنوه (فيقتل ويسرق أيضا) أي كمال الحرب لأنه لم يؤمنوه ولم يؤمنوه (ولو حلف) من كفار (باسر) مسلم (على أن يقاتل) المسلم (ينصفه) لم يحد (قال أحد) لم يحد (وبغده) المسلمون أن لم يقدم بيت المال (فهم ورضى كفاة) قال أحد وأجلب أم من السلاح ولا يمت أي يفدي بالسلاح (و) لو حلفا حري بآمان ومعه مصلحة لم يترجمه هو (رضى) ليركس بدار الإسلام (و) برد الرجل (أن لم يرض) تركه كوان سببت كافر فلهما أنها أو بطلها (وقال عندى) أسير مسلم فاطلقتها لا حضرة (وقال له) الإمام حضرة فاحضره لم إطلاقها لأننا لم نهم منها جابته فان قال لم أود أجابته لم يبر على تركه أسير هو ورضى مأمونه

﴿باب الحدية﴾ وهي لغة الله والسكونه وشرا على عقدا مام أو أنه يبعث تركا لقتال مع الكفار (مد معاملة) وهي لازمة والأصل فيها قوله تعالى لعنتم الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين وقوله وان جنوا إلى الله ما جنح لها وروى عنه عليه الصلاة والسلام صلح قريش على وضع القتال عشرين ولما دعا له لعله إليها إذا كان بالمسلمين نحو ضعف (و) رئيس مهادنة وموادعة ومهادنة ومسالمة من السلم بمعنى الصلح ليعول العقد بين الإمام وأتباعه والكفار (وقتي زال من عقده) أي ألهد نجوت أو عزل (زم) الإمام (الثاني الوفاة) بمقتله الأول لأنه عقدا محتاجا دخل عجزه فيه واحتجاده غيره كما لا ينقض حاكم حكم غيره باحتجاده وهم بما تقدم أنها لا تنقض من غير إمام أو أتباعه لانهما عقدا مع جله الكفار ولانه يتضمن تعطيل الجهاد بالكلية أو بثلث الناحية لمهادن أهلها وفيه أقتيات على الإمام

يؤثرية) هم ينتقض وحالهم (تدبر) لهم لانه عليه الصلاة والسلام مثل رجل بنى قريضة حتى تقصوا عهد موسى ذراهم وخذوا عهدا
لما انتقض قريش عهده بعد الهدنة سلم لهمهم ما كان حرم عليه منهم ولان عقد الهدنة متوقفت بتسليم ياتر اعدته قريش ولي تقتضيه وصية
الاجرة خلاف الذمة (وان نقضها) أي الهدنة (يعتبر) أي الهادئين (فانكر الباقون) على من نقض (يقول أوصل) أنكم اؤلفوا (ظلمه
وكاتبوا) أي الذين لم ينقضوا انتقض الآخرون (أو فرد) أي الباقون على العهد (تسلم من نقض) الهدنة أن تقدروا عليهم (أو يميزه
ي التناقض (عندهم) ليتمكن المسلمون من قتالهم (فان أوجها) أي التسليم والتمييز (قادرين) على أحدهما (ا) انتقض عهد الكل
ذلك لان غير الناقض منع من قتال الناقض فصار غير ملتزم وان لم تكن تسليم ناقض ولا التميز على من ينتقض عهد لانه لا يسير
(باب عقد الذمة) وهي لغة الهدنة والعصا والامان لحديث المسلمون بسبب ذمتهم أن ذهابهم من أمة ببيعة داخل في عهدا ومنه
عقد الذمة أقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية وانترام أحكام الله والصلح في قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بآية
الاباء يوم الآخرة لا يؤمنون حديث المغيرة بن شعبة قال بلغني كسري يوم نزل أمرنا بفتح رسول ربنا أن نقفنا لك حتى تصدوا الله وحده أو تؤدوا
الجزية ورواه البخاري (وجيب) عقد الذمة (أذا اجتمعت شروطه) أي بذل الجزية وفوا ترام أحكامنا من كتابي أو من لشعبة كتاب
(مال تخفف فأنتم) أي غدهم أن مكنون مقام دار السلام لهدنة لا ضرر ولا ضرار (واصبح) عقدها (الان) امام أوانته
أصله نظر الامام جردا بهجة الصلوة ولاه مؤيد ففقدته من غير الامام اقتضات عليه (وصفته) أي عقد الذمة قولي الامام أو أمانا
أقررتكم بيمينه واستسلام) أي اقتدارا لحكامنا (أو سئلون ذلك) من أنفسهم (فيقول) الامام أوانته (أقررتكم عليه أو غيرها
تخوله هادنتكم على الامانة بدارنا بجزية ولا يعتبر بقدر الجزية في العقد (والجزية) من الجزاء (مال يؤخذ منهم) أي الكفار (على
وجه الصغار) بفتح الصاد لله جملة أي الذلة والامانة (كل عام في) آخر (بدلا من قتلهم) عن (أقامتهم بدارنا) فان لم يسد لها
تكتف عنهم (ولا تعد) الذمة (الاول كتاب) التوراة والانجيل وهم (اليهود والتصارى ومن تدن بالتوراة كالمسارية) بدتوز
بشريعة موسى وبخالفون اليهود في فرع من دينهم (أو) تدن (بالانجيل ٧٣٩) كالفريج والصبايين والروم والارمن وكل

من اتسب الدين عيسى (أورم
له شبهة كتاب كالمجوس) فانه
يروى انه كان لهم كتاب وروي
فذلك شبهتهم وأوجب عقز
دعائم باخذ الجزية منهم وليدبت
أخذه عليه الصلاة والسلام

بمسلمة ولا يعتبر به) أي الزامن حيث نقض العهد (إذا شاهدته على الوجه المتعارف للمسلم بل يكفي
استخاضته ذلك واستدراجه الشخ) قال في المدع وفيه من (أو أصابها) أي المسلمة (باسم كحاج)
وقياس الزنا لاواط المسلم على ما ذكره المالراج الملقب بالشافي (أو) تندی (يقطع طريق أو
تجسس الكفار أو أو اعاصوسهم) وروى عن الكفار (أو ذكر الله تعالى أو كتابه أو دونه أو يورسوله
بسوءه وشرو) لما روى عن عمر انه رفع اليه مذى أراد ما شكره أراءه على الزنا فقال ما على هذا

الجزية من مجوس حبر ورواه البخاري (وإذا اختار كاهرا لا تعدله) الذمة كوتى (دينام هؤلاء) الامان بان تنصروا وتهودوا وتغرسوا
مدينت محمد في الله عليه وسلم (أقر) على ذلك (وعقدته) الذمة كالاصلي لكن لا تحمل ذبعت ولا منا كتحته اذ لم يكن أو اه كتابه
(ونصارى العرب ويهودهم ويحوسهم من بني تغلب) بفتح التاء لفوقه وكسر اللام وظاهره حتى روى منهم لم يدخل في صلح عمر خلا
لما قدمه في القرو و تبعه في الاقتناع (وغيرهم) كن تنصر من تنوخ و يهزى وتهود من كناه و حبر أو تغرس من غيم (لا جزية عليهم
ولو بذلوا) لان عقد الذمة مؤيد وقده عقد عمرهم هكذا (أو يؤخذ عوضها) أي الجزية (زكا تان من أموالهم بمافقر كاة) لان عمر
ضد فاعلم من الابل في كل خمس شاة ومن كل ثلاثين بقرة تبعا ومن كل عشرين دينار و دينار ومن كل مائتي درهم عشرين
درهما وفيما سقت السماء الجنس وفيما سقي ينضج أو دولا ب أو غرب العشر (حتى عن لانه من جزية) فتؤخذ من مال صغارهم
وفسائم أظفار الخمر (وه صر فها) أي هذه الزكاة المصنعة (ص) مخرضا (جزية) لانها عوضها ول يطلب فيها اهنات تؤخذ عنهم
على وجه الصغار كالجزية أو أالظواهر أتهم تلها (ولا جزية على صبي و امرأة) لانهم لا يقتلان وهي بدل القتل ولقول عمر ولا تضربوا
على النساء والصبيان وراعيه (ولو بذلها) أي بذلت المرأة الجزية (للدخول دارنا) فلا تؤخذ منها جزية (وتمكن) من دخولها
(بجانا) ويرد عليها ما أعطته لنفسها لقمض فان نهرعت شي مع العلم بان لا جزية عليها قبل فكون هه لاجز به فان شرطته على نفسها
رجعت لها ذلك (ولا جزية على المجنون) (أو قن و) (أو زن و) (أو عمو و) (أو شيخ فأن و) (أو رابع بصومعة) لانهم لا يقتلون (ويؤخذ
من رابع بصومعة) ما زاد على مائة (بعض المرحدة قله الشيخ في الدين قال و يؤخذ منهم ما لنا كال زقي قدور و نوا المزرا و عا جاعا و علم
هه انها تؤخذ من رابع فيخالط الناس و يسير و يشترى و يكتسب و) (لا جزية على) (عنتي مشكل) لان الأصل برأه منها (فان بان)
ان عنتي (رحلا أخذ لتقبل) من اقتضاد كورة (قطعا) دون الماشي فلا تؤخذ عنه لعدم أهلية اذ ذلك (ولا جزية) على فقير غير
معتل (أي متكسب) (بجزعها) لقوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها ولان عمر جعل الجزية على ثلاث طبقات جعل اذناها على
الفقر اجعل فذل على ان غير المعتل لاثني عليه (والنقى منهم) أي من يؤخذ منهم الجزية (من عدم الناس غنيا) لان بابا للتقدير

الشيء ولا يثبت في هذا جميع كمال الأثر (وقبيل على ميثاق وولم) لأنه تركه من أهل التهايل فلم يتركه دارا بلا جرة
 بكر أصل (و) يجب على (معنى محاسبه) أي مقصودته كالأثر (ومن ما أن لا الجز) بيان مبلغ صغير أو أفاق مجنون أو ميثاق
 أو استغنى فقير (بأنه لم يعد أخفتم) فأنتم المحول (بقسطه) ولم يترك حتى يتم حركته (بأنه لم يعد محول) بيان مبلغ
 لكل واحد محمول (بأنه لم يعد الأول) لأنهم دخلوا في عقد القدر فمضوا إلى تجديدهم (وبلغ من أفاق مجنون) ولم تؤخذ منه جرة بل أن
 أخذها منه قبل ذلك أخذها قبل كمال حركتها (وسمي بذلك) واجب (عالم) من جرة (ز) قوله (و) (دفع من قصد مهادي
 أن لم يكونوا يدرب ورحب وطمعوا أخذها) ولو أنفروا بسلطه ولو شربوا أن لا يذهب عنهم بل مع قالة في الترتيب (ومن أصل بعد المحول
 سقطت) الجزية (عنه) نصا قال بدخل في قوله من أصل على شيء فهو له لأنها اقترت به لا جرة وروى أن خصا لم يقطو لبها الجزية
 وقيل أغا أصل قومدا قال أن في الإسلام معاذ فرغ من عمره قال عمران في الإسلام معاذوا كسبان لا تؤخذ منهم رواته أو عبيد معناه
 (لا) تسقط الجزية (انصاف) من وجهت عليه (أو حن) ونحوه (كأنوعى بعد المحول كدون الأدب) من سقوط الحد بالانصاف
 انصافه بوقاوت محله (فأنخذ الجزية) من تركت وما لحي (حن) ونحوه بعد المحول (و) انصاف أو حن ونحوه (في أنصافه) أي
 المحول (تسقط) الجزية بغيره لا تصحب ولا تؤخذ قبل كمال حركتها (وأنخذ) الجزية (عند انصافه كل سنة) فلا تارة كالزكاة لتركها
 بشكر الناس (ه) انصاف سنون) ولم تؤخذ (استوفت) كمالها (لا تؤخذ) لأنها حتى يجب في آخر كل حول (أنه) كماله لا يقبل
 أهلها (و) (مجنون) أي أهل الفاقة وجوبا (عند أخذها) أي الجزية بمقتضى (و) وطاير قيامهم وقترانهم (أفوله) تعالى حتى يطوا
 الجزية (عن بدوهم صاعرون) (ولا قبل) من عليه جرة (أرسلها) أفوات الصناد (ولا يستند) لعل الصغار (فمنه) من عند كل جرة
 حتى تستوفى كمالها (ولا يصح شرط فيجعلها) أي الجزية (ولا يقتضيه) الاطلاق (لا لأنهم من نفس أمهات) سقط حقهم من العوض
 ولا بد من كون في أخذها ولا تسقط عليهم (ويجب) بدين عمر أقره (كثير) قال أو عبيدا (سببه) الجزية (أو قال) لا لأنه ذكره أهل كتب
 الناس قالوا والله ما أخذنا إلا عقوا ٧١٠ صفوا قال بلا وسط (أنفروا) قالوا أنهم قال الحد لله الذي لم يجعل ذلك على يدى ولا فى

سلفنا (و) (يصح أن شرط عالم)
 أي أهل الفاقة بدارنا ضيافته من
 محرمهم من المسلمين (و) (عطف
 (دواجم) لما روى أحد باسناده
 عن الأصم بن قيس أن عمر
 شرط على أهل الفاقة ضيافة يوم

صالحنا (و) أمر به صاحب في بيت المقدس وقيل لأن عمر رآه أبايتم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال لو سمعته لقتله إن لم يخط الأمان على هذا (و) لأن ذلك خبر راعى المسلمون أشبهه
 الامتناع من السقار (فان سمع المؤمن يذوق فقال له كذب قال) انصاف (أحمد) (قيل) (و) (لا)
 ينقض عهده (بشأن) المسلم وأبناؤه (بصرفه) كاسطال بعض أعضائه لأن ضرره
 لأدم المسلم (أشبهه) ولو لم يخط محلفا ماسبق فان فيه غشضا على المسلم (بمن) (ح) وصاحب الله

وليله وان يصلا والفقار وان قتل رجل من المسلمين بأرضهم ما لم يدينوه هم ربه مع عواين
 ضيافة المسلمين بضرارهم (و) (يصح) (أن يأتي بها) أي الضيافة (س) (أبويه) (س) (أبويه) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 أي الضيافة (و) (قد ر) (أباه) أو عده (بضاف) من رجال ورياسة في قوله من عده (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 كذا لو لم كذا لو أقرس شهر كذا رتب (لأنه) من الجزية باعتبارها (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 والمسلمين التزول في الحائس والبائع فان لم يجره كذا رتب (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 محل من ذلك فهو أحق به من يجره بعد يوم استمتع بهم من قيامه واجب عليه أجبره (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 قولوا فان كانوا اتفقوا عهدهم (و) (بشأن) (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 قامت بهينة أو ظهر (ما عليهم) (أقرهم عليه) (بأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 فاستدروا إلى الله (والأ) (بصرف) قد رما عليهم ولم يتم (سنة) ولم يظهر (رجع إلى توهم) أي أهل الفاقة (انصاف) أي صلح ما لدعوه
 جرة لأنهم غارمون (وله) تخلفهم مع جهة (فما يدركون) (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 عما كانوا يقولون قبله (أخذ) أي انتقص منهم وان قالوا كنا نؤدى كذا جرة (و) (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 للدفع كذا جرة وان قال بعضهم كنا نؤدى كذا وألفه غيره أخذ كل عامه (و) (لأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 وأسماء أبايهم وحدهم (جمع عليه) بكسر الحاء وضمة الهاء يكتب طوبى أو قصر أو ردة أو حمر أو أخضر أو أبيض مقرون للمجاين أو
 أقرهم ما دعى العيين أقرى الأنف أو ضدها وضدها يكتب كل عن غيره (و) (كتب) (دينهم) كهودى أو نصراني أو مجوسي (و) (جعل)
 لكل طائفة تعرفه (بأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 وأحوط ويكتب (بأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)
 الجزية رارة أو (بأنه) تارة رده (بإبائه) أي ما يرضونه (و) (س) (أبويه) (س) (أبويه)

2245

SIA